

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

فهرست

السنة الثانية عشر

١٩٣٣ - ١٩٣٢

مطبعة المطابع الملكية في القاهرة
١٩٣٣

الدرجات

- ١ { عقد القسمة العرفي. هل يجوز طلب الحكم بصحته تمهيداً لتسجيله « للأستاذ محمود غنام المحامي » عدد ٢ ص ٨٩
- ٢ { الشروع في السرقة وفي الجريمة المنصوص عنها في المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات « للأستاذ عبد المجيد سليمان المحامي بقسم قضايا الحكومة الأهلية » ٣ » ١٧٣
- ٣ { مسؤولية المحامي في الجلسة أمام قاضي الاحالة « للأستاذ مرقص فهمي المحامي » ٥ » ٣٦٧
- ٤ { أثر نقض الحكم في ما يكون قد تم من التنفيذ بمقتضاه « للأستاذ عبد الرحيم غنيم المحامي بقسم قضايا الحكومة الأهلية » ٨ » ٦٨٧
- ٥ { الظروف الطارئة وأثرها في مسؤولية المتعاقدين « للأستاذ صليب سامي بك المستشار الملكي » عدد ٩ ص ٨١٣
- ٦ { الدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض « مذكرة مرفوعة من حضرة محمود حامى سوكة بك رئيس نيابة الاستئناف لمحكمة النقض والابرام المدنية » ٣ » ٢٠٥
- ٧ { ملخص رد الأستاذ عباس فضلي في الدفع المقدم بعدم جواز الطعن بطريق النقض ٣ » ٢٠٧

- ٨ { ملخص رد الأستاذ زكي عربي المحامي في
الدفع المذكور } عدد ٣ ص ٢١١

تقارير نقابة المحامين

- ٩ { تقرير مجلس نقابة المحامين عن أعماله في
سنة ١٩٣١ } » ٥ » ٤٥٣
- ١٠ { تقرير أمانة صندوق نقابة المحامين عن
سنة ١٩٣١ } » » » »

محاضرات

- ١١ { المحاضرة في نظر القاضي : المحاضرة القاضي
الأستاذ محمد مختار عبد الله (القسم الأول) } عدد ٦ ص ٥٥٩
- { القسم الثاني من المحاضرة المذكورة } عدد ٧ ص ٦٧١

حرف الالف

٩ اتفاق . على عدم دخول مزاد . مخالفته للقانون . بطلانه

(قنا الجزئية - ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٤٦ رقم ٨٨)

١٠ اتفاق . على مخالفة نصوص التحكيم مقدما . بطلانه .

(مصر الكلية الاهلية - ١٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٧٦ رقم ٤٣٣)
اتفاق
(انظر استئناف رقم ٩٨)

١١ ائتلاف زراعة . اثبات الحكم حصوله . كاف

(نقض مدني اهل - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٩٧ رقم ٥٢)

١٢ ائتلاف وهدم . منزل ملك الغير . إزالته

بغير اتفاق . أو بحكم . موجب للادانة .
(نقض مدني اهل - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢٢ رقم ٤٠٦)

١٣ إثبات . استجواب . اعتراف . مبدأ

ثبوت بالكتابة . قرائن
(استئناف مصر - ٧ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٦١ رقم ٤٠)

١٤ ١ - اثبات بالبيئة أو بقرائن الاحوال .

القيمة أكثر من ١٠ جنيهات . عدم جوازه الا في أحوال معينة

٢ - اثبات . أفعال مادية صرفة . جواز اثباتها بالبيئة

(شين الكوم الكلية الاهلية - ١٠ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٣٢ رقم ١٧٦)

١٥ اثبات . تقديم مستندات في دعوى .

من شأن الخصم . لا المحكمة
(استئناف مختلط - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٩ رقم ٣٣٩)

١٦ اثبات . طرق الاثبات . وتقدير الادلة .

من سلطة محكمة الموضوع
(نقض مدني اهل - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٤٠٣)

١ — اب . تصرفه في مال اولاده القصر .

شرطه حسن السمعة والنسيرة . وقدرة المحافظة على أموالهم .

٢ — اب . تصرفه في ملك أولاده . عدم

صحته . التزامه شخصيا بما قبضه من المال .
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٠٧ رقم ٤٥٣)

٢ ابراء ذمة . عرض وايداع صحيحين .

ضرورته .
(طنطا الكلية الاهلية - ١٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٣٨ رقم ٣٢٦)

٣ ابطال المرافعة . أثره . سقوط الأحكام

التمهيدية السابقة والاجراءات
(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣١٤ رقم ١٦٦)

٤ اتعاب السمسار . كاتعاب الوكيل . موكولة

لتقدير القاضي
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)

٥ اتعاب محاماة . المعارضة في أمر تقديرها .

مبنية على مبدأ التقدير في ذاته . قبولها .
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٠٩ رقم ٤٥٨)

٦ اتعاب محاماة . على محجور عليه . عدم

التزامه بسداد مبلغ معين
(استئناف مختلط - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٦ رقم ٥٢٥)

٧ اتفاق باطل . بواسطة اسم مستعار . نتائجه

(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٢ رقم ١٣٦)

٨ اتفاق . شرط متعلق بالنظام العام . جواز

اثباته بالبيئة
(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٢ رقم ١٣٦)

- ١٧ اثبات . عقد . ختم . قوته في الاثبات .
كلام مضاء
(استئناف مخط - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٥٥ رقم ١٨٨)
- ١٨ اثبات . في المواد التجارية . عقد وكالة
بالمعمولة . جواز اثباته بالبينة
(نقض مدني أهلي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٧٣ رقم ٢٣٠)
- ١٩ اثبات في المواد الجنائية . اخلاص بحق
الدفاع . الاعتماد على رأى طبيب . مع
وجود وسيلة أضمن وأثبت . ضرورة
الالتجاء اليها
(نقض مدني أهلي - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٥٩١ رقم ١٩٦)
- ٢٠ اثبات . في المواد الجنائية . سلطة محكمة
الموضوع في تكوين اعتقادها . مطابقة
(نقض مدني أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٣٩٤ رقم ٢٠٠)
- ٢١ اجارة . اعيان الوقف . لمدة أخرى . قبل
انتهاء المدة الأولى . جوازه
(مصر الكلية الاهلية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٣٢ رقم ٧٨)
- ٢٢ اجارة الأشخاص . عدم النص على مدة
الاجارة . جواز فسخها في أى وقت لا ثقله
(مصر الكلية الاهلية - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠١٦ رقم ٥٩)
- ٢٣ اجارة . تجددتها لمدة ثانية . بحكم نصوص
العقد . تجددتها لمدة ثالثة . لا يكون الا
لسنة . بحكم المادة ٣٨٦ مدني . الرجوع
في الاختصاص الى حكم القانون
(استئناف مصر - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦١٦ رقم ٣١٢)
- ٢٤ اجارة . تنازل عن الأجرة لشخص ثالث .
قبول المستأجر السداد للتنازل اليه . صدور
- حكم مرمي المزايا . انقطاع أثر التنازل
(استئناف مصر - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ٨ رقم ٤١٢)
- ٢٥ اجارة . حق المستأجر . شخصي
(نقض مدني أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٠٢ رقم ٢٥٠)
- ٢٦ اجارة . عقد ثابت التاريخ قبل الشراء .
حق المشتري في الثمرة . مطالبة المستأجر
بسداده أو مطالبة البائع بردها .
(نقض مدني أهلي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٥٠٢ رقم ٢٥٠)
- ٢٧ اجارة . واجب المؤجر في تسليم العين
المؤجرة . وجوب تسليمها بالحالة المتعاقد
عليها . حق المستأجر في طلب اجراء الأعمال
اللازمة . فسخ
(استئناف مصر - ٣١ مارس ١٩٣١ عدد ٢ ص ١١٢
رقم ٦٥)
- أجر المثل
(انظر وقف رقم ٨٣١)
- ٢٨ اجراء تحقيق . بواسطة المحكمة . حقها فيه
ادلاء أحد المتهمين بأقوال جديدة . سلطة
المحكمة في عدم اذاعتها
(نقض أهلي - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٤٥ رقم ٤٧٩)
- ٢٩ اجراءات النقض . مواعيد تقديم المذكرات .
فوات الميعاد من غير تقديم محامى أحد
الخصوم مذكرة بدفاعة . عديم جواز
حضور محام عنه بالجلسة لابتداء دفاعة
شفويا أو بمذكرة
(نقض مدني أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٣٠ رقم ٣٥٨)
- ٣٠ ١ - اجراءات . سابقة على انعقاد الجلسة
ابداؤها قبل نظر القضية
٢ - اجراءات . طلب سماع شهود أو
ضم تحقيقات ابتدائية . السكوت عنها

- ٣٦ ١ - احراز المواد المخدرة. القصد الجنائي في الجريمة . علم المحرز بأن المادة مخدرة
- ٢ - احراز المواد المخدرة . أحكام القانون . القصد منها . العقاب على الاحراز مهما كانت وسيلته أو سببه أو مصدره أو الغاية منه
- (نقض أملى - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٧ ص ٥٩٣ رقم ٢٩٧)
- ٣٧ احراز سلاح . حيازة مباحة . انقطاعها . تغييرها الى حيازة محرمة . كيفيته
- (نقض أملى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٨ رقم ٢٠٧)
- ٣٨ ١ - احراز مادة مخدرة . تعريفه . معناه
- ٢ - الاحراز . لمادة مخدرة . عقابه
- بالمادة ٣٥ من القانون
- (نقض أملى - ٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢ رقم ٢)
- احراز
- (انظر مواد مخدرة رقم ٧٣٠)
- ٣٩ احراق . نظر القانون له نظرة خاصة لتأثيره . نوع الشيء المحرق . العقاب عليه بصفة خاصة
- (نقض أملى - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٨٥ رقم ١٩٦)
- ٤٠ ١ - أحكام تحضيرية . مجرد استيفاء تحقیقات . عدم جواز استئنافها .
- ٢ - أحكام تمهيدية . يؤخذ منها ما استحکم به المحكمة في الدعوى . جواز استئنافها
- (استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٤٧ رقم ٤٢٠)
- ٤١ أحكام . تسبيب . خلو الحكم من التسبيب الكافي . بطلان (مادة ١٠٣ مرافعات)
- (نقض مدني أملى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣١٨ رقم ١١٧)

- استئنافيا . مانع من الطعن
- (نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٧٧ رقم ١٠٢)
- ٣١ اجراءات نزع ملكية . اتخاذها ضد بعض الورثة . عدم اخبارهم باسماء باقيهم سواء في المعارضة في التنبيه . أو في قائمة الشروط . صحتها
- (استئناف مختلط - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٤ رقم ١٣٩)
- ٣٢ اجراءات نزع الملكية . حائز العقار . اعلانه بالدفع أو التخلية . عدم معارضته . انتهاء اجراءات نزع الملكية . الطعن فيها منه بالالغاء . لا يقبل
- (استئناف مصر - ١٤ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٢١ رقم ٢٥٦)
- ٣٣ اجراءات نزع ملكية . رسوالمزاد . الحكم بطلان الاجراءات بسبب سقوط حكم الدين . مسئولية نازع الملكية . قاصرة على مصاريف الاجراءات دون التعويض
- (استئناف مصر - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ٩٧٩ رقم ٤٨٨)
- اجراءات
- (انظر استئناف رقم ٩٧ وحكم رقم ٣٦٩ ونقض رقم ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٦٢)
- ٣٤ أجنبي . تطبيق قانون بلاده . عقارات بفرنسا
- (السين الابتدائية - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٨٠٠ رقم ٤٠٢)
- ٣٥ احالة الدعوى إلى محكمة أخرى مطروح أمامها النزاع . وجوب خضوع المحكمتين لاختصاص واحد من حيث وظيفتهما .
- (استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦١٨ رقم ٣١٣)
- احالة على المعاش
- (انظر موظف رقم ٧٣٦)

- ٤٢ أحكام . تسببها . دليل جديد . شهادة
تطعيم . مناقشة محكمة أول درجة لها .
تقديم أصل الدفتر المستخرجة منه شهادة
التطعيم . عدم كلام محكمة الاستئناف
عنه . ليس وجها للبطلان . لعدم وجود
فارق بين الدفتر وما يستخرج منه
(نقص مدني أملي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ٧٢٧ رقم ٣٥٧)
- ٤٣ أحكام شرعية . تنفيذها . اختصاص
محضرى المحاكم الأهلية
(المنشية الجزئية - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٤٣ رقم ١٨٠)
- ٤٤ اختصاص المجلس الحسبي الابتدائي .
طبقا لحل وطن المتوفى . محل ادارة
أعماله
(مجلس حسبي عالي - ٢١ يونه سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٤٣ رقم ٣٦٣)
- ٤٥ اختصاص المحاكم . الدعاوى المرفوعة
ضد المدعى عليهم وآخرين . في المحاكم
المنصوص عليها بذكر يتو سنة ١٨٩٢
وسنة ١٨٩٧
(المنصورة الكلية الأهلية - ٢١ يونيه سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٨٨٥ رقم ٤٣٧)
- ٤٦ اختصاص المحاكم الأهلية . أعمال
الحكومة . بصفتها سلطة عامة . خارجة
عنها .
(المرسكى الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٤٨ رقم ٨٩)
- ٤٧ اختصاص المحاكم الأهلية . تعيين
حازر على الوقف . رفع دعوى
عزل لهيئة التصرفات الشرعية . نقاد
اختصاص المحاكم الأهلية
(استئناف مصر - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٤٥ رقم ٢٧٢)
- ٤٨ اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى
بخصوص تعويض ضرر ناشئ عن
مخالفة الحكومة لقانون تحديد زراعة
القطن . اختصاص
(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٢٩ رقم ٣٢١)
- ٤٩ اختصاص المحاكم الأهلية . رفع
الدعوى أمامها . ثم رفعها من جديد
أمام القضاء المختلط وادخال أجانب
فيها . الحكم بعدم اختصاصها
٢ - اختصاص المحاكم الأهلية .
دعوى مرفوعة فيما بعد أمام القضاء
المختلط . منع تناقض الأحكام .
موجب للحكم بعدم الاختصاص
(اسكندرية الكلية الأهلية - ٢٢ أكتوبر سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠١١ رقم ٥٠٧)
- ٥٠ اختصاص المحاكم الأهلية . رى .
صرف . حق ارتفاق . الحكم في قيامه .
المحاكم الأهلية مختصة
٢ - اختصاص المحاكم الأهلية .
لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ لم تنسخ
أحكام القانون المدني
(استئناف مصر - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٤٧ رقم ٢٣)
- ٥١ اختصاص المحاكم الأهلية . سريان
قانون العقوبات على صيني . عدم وجود
معاهدات أو قوانين أو طادات مرعية
تمنع
(نقض أملي - ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٧١ رقم ٢٢٩)
- ٥٢ اختصاص المحاكم المختلطة . بالفصل
في دعوى . بناء على تنازل عن عقد
لأجنبي . ثابت
(استئناف مختلط - ٣ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٧ رقم ٩٦)

- ٥٣ ١- اختصاص المحاكم المختلطة .
دفع خاص بالاحوال الشخصية . مداه
٢- اختصاص المحاكم المختلطة .
دعوى بطلان وصية . اشتراكها مع
محاكم الاحوال الشخصية فيه . س- و .
استعمال حق التقاضى . نتائجه
(استئناف مختلط - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٦٩ رقم ٣٤١)
- ٥٤ اختصاص المحاكم المختلطة . شركة
تأمين . عقود محررة بمصر والتنفيذ بها .
رغمًا عن النص المخالف . التقاضى امامها
(استئناف مختلط - ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١٠ رقم ٤٦٣)
- ٥٥ اختصاص المحاكم المختلطة . شركة
مصرية . مركزها الرئيسى بمصر . مركزها
الادارى بالخارج . النص فى عقد
تأسيسها على اختصاص محكمة اجنبية .
غير مانع من اختصاص المحاكم المختلطة
(استئناف مختلط - ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١٠ رقم ٤٦٣)
- ٥٦ اختصاص المحاكم المختلطة . فى المنازعات
الخاصة بشكل العقود . مقرر
(استئناف مختلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٦٨ رقم ٣٣٧)
- ٥٧ اختصاص المحاكم المختلطة . مبلغ متنازع
عليه بين وطنيين . ومودع فى مصرف
اجنبى
(استئناف مختلط - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٦ رقم ٥٢٦)
- ٥٨ اختصاص مام للمحاكم . صالح اجنبى .
زواله . دعوى نزاع ملكية . حكم
مرسى مزاد . صادر من المحاكم الاهلية .
حكم آخر صادر من المحاكم المختلطة .
بطلان الحكم الصادر من المحاكم المختلطة
- ٥٩ ١- اختصاص قاضى الامور المستعجلة .
حدوده وشروطه
٢- اختصاص قاضى الامور المستعجلة .
الحكم بالاخلاء لا يختص بالحكم به الا
اذا كان العقد قد انتهت مدته أو فسخ
بحكم أو اتفاق على وقوع الفسخ بقوة
القانون
(قاضى الامور المستعجلة بمحكمة مصر الاهلية -
٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٣١ رقم ٥١٥)
- ٦٠ اختصاص قاضى الامور المستعجلة .
ضرورة أن تكون أصل الدعوى من
اختصاصه ومن اختصاص الهيئة
القضائية التى ينتمى إليها
(الموكى الجزئية - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٩٠٢ رقم ٤٤٩)
- ٦١ ١- اختصاص . قاضى جزئى . طرح
نزاع أمامه متجاوز اختصاصه . بغير
اتفاق الطرفين على الفصل فيه نهائيا .
ليس من اختصاصه - ٢- اختصاص .
بالنسبة لقيمة الدعوى ودرجات التقاضى .
من النظام العام
(المحلة الكبرى الجزئية - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧
ص ٦٥٨ رقم ٣٣١)
- ٦٢ اختصاص . لجان ادارية . مشكلة
طبقاً لأوامر عالية . اختصاصها
بالفصل فيما نص عليه فيها . دون
المحاكم الاهلية
(نقض اهل - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٢٥ رقم ٣٣)

- ٦٣ اختصاص محكمة الجنايات . الحكم على
منهم بإرساله لمحل خاص . طبقاً
للقانون رقم ٥ سنة ٩٠٨ . من اختصاصها
وحدها
(نقض أهلى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٦
ص ٤٩٣ رقم ٢٤٣)
- ٦٤ اختصاص محكمة الجنج الاهلية . بنظر
دعوى مدنية . تبعاً لجنحة مباشرة . بين
وطنيين . عن مخالصة مقدمة للمحكمة
المختلطة . قبوله
(نقض أهلى - ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ٧١٩ رقم ٣٥٤)
- ٦٥ اختصاص . محكمة الجنج التي بها مقر
المستلم للخطاب
(نقض و ابرام فرنسا - ١١ يناير سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٩١٢ رقم ٤٦٢)
- ٦٦ اختصاص . محكمة جنج . دعوى
فسخ عقد . جواز الحكم فيها تبعاً
للدعوى العمومية
(جنج فيسول - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ عدد ٤
ص ٣٥٨ رقم ١٩٣)
- اختصاص
(انظر سمرة رقم ٤٨٢ وقاضى المواد المستعجلة
رقم ٥٨٧ و ٥٨٨ و محام رقم ٦٤٣ ومستولية
رقم ٦٧١ ولائحة رقم ٨٣٨)
- ٦٧ اختلاس . ادخال مال فى ذمة الموظف .
تفسير المادة ١٠٣ . مقارنتها بالمواد
٩٧ و ٩٨ و ١٠١ . التفريق بينها .
حالته . أخذ المال بنية عدم رده
(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ٦٩٠ رقم ٣٤٤)
- ٦٨ اختلاس أشياء محجوزة . المدين ليس
حارساً . عدم تصرفه فى الشيء المحجوز
- ٦٩ اختلاس أشياء محجوزة . عدم صحة
الحجز . غير مؤثر على الادانة
(نقض أهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص
٩٨ رقم ٤٣)
- ٧٠ اختلاس . أموال أميريه . اعتبارها
كذلك بمجرد تحصيلها
(نقض أهلى - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ١٩٦ رقم ١١٤)
- ٧١ اختلاس . عدم انتقال الحيازة بالتسليم .
كحالة الخادم أو العامل . الفرض من
التسليم . القيام بعمل مادي داخل فى
نطاق عمل المستلم بالصفة المذكورة .
اعتباره سرقة
(نقض أهلى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٥٨٦ رقم ٢٩٣)
- ٧٢ اختلاس . مال مسلم على سبيل الوديعه .
اثباتها بالبينة عند المانع من الحصول
على كتابة . جوازه
(نقض أهلى - ٥ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١
رقم ١)
- ٧٣ اختلاس . مبلغ مسلم للتمم بصفته
شريكاً أو نائباً عن المالك . اعتباره
كذلك
(منهور الجزية - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٩٠٤ رقم ٤٥٠)
- ٧٤ اختلاس بحق الدفاع . تعديل وصف
التهمة . من سرقة باكره . الى اخفاء
بغير تنبيه الدفاع . مع أن عناصر
التهمتين مختلفة . موجب لنقض الحكم
(نقض أهلى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٤٩٧ رقم ٢٤٧)

٧٥	اخلال بحق الدفاع . رفض المحكمة التصريح بضم تحقيقات . انسحاب المحامي وعدم اجابة المتهم . اشارة المحكمة الى هذه التحقيقات في حكمها . نقض الحكم (نقض أهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٩٥ رقم ٤٩)	٨٠	ازالة حد فاصل . سوء النية . تحققها (نقض أهلى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٧ رقم ٥)
٧٦	اخلال بحقوق الدفاع . دفاع محام عن جملة متهمين . مع اختلاف مصالحهم . بطلانه (نقض أهلى - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣١٥ رقم ٢٠١)	٨١	أسباب الحكم . اعتبارها مقيدة للخصوم . في موضوع الخصومة القائمة بينهم فقط (استئناف مصر - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٠٥ رقم ٤١١)
٧٧	اخلال بحقوق الدفاع . متهم محكوم عليه بتهمة سرقة . استئنافه . طلب المحكمة مرافعة المحامي على أساس أن التهمة تبديد . قضائها بعد ذلك بالتأييد . حرمانها للمتهم من الدفاع (نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٣١ رقم ٢٠)	٨٢	أسباب النقض . تشمل الدفوع . وجوب تقديمها في المذكرات . والاسقط الحق في التمسك بها (نقض مدنى أهلى - ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٧٢ رقم ٤٨٤)
٧٨	اخلال بحقوق الدفاع . متهم في قضية أخرى بتزيف . ضم هذه القضية الأخرى . عدم ارتباطها بالنسبة لتاريخ ارتكابها مع التهمة المنظورة . الحكم فيها . صحته . (نقض أهلى - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٣٦ رقم ٤٠٩)	٨٣	١ - استئناف . أصلى وفرعى . السابق منهما هو الأصيل . عدم جواز رفع استئناف فرعى ضد مستأنف عليه ٢ - استئناف . حكم . اعلانه . سر يان المواعيد ضد المعلن والمعلن اليه على السواء (استئناف أسبوط - ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٠٢ رقم ٥٠٢)
٧٩	أدلة . تقديرها . مسألة موضوعية (نقض أهلى مدنى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٥ رقم ٤٨١) ارث (انظر ملكية رقم ٧٣٢)	٨٤	استئناف . اعلان الحكم الابتدائى . سر يان مواعيد الاستئناف في حق المعلن فقط (استئناف مصر - ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٢١ رقم ١٠)
		٨٥	استئناف . اعلان الحكم الابتدائى . سر يان ميعاد الاستئناف . بالنسبة للمعلن والمعلن اليه على السواء (استئناف مصر - ٧ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٠٠ رقم ٥٠١)
		٨٦	استئناف . الأحكام التحضيرية أو التمهيدية . التمييز بينها . موكل لتقدير القاضى . الحكم قطعى . تأثيره على الموضوع . استئنافه . عدم تأثيره . حكم

- ٩٢ استئناف. انذار بقيدته . وجوب اعلانه
بمحل اقامة المستأنف . لا بقلم كتاب
المحكمة
(استئناف أسيوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٧ ص ١٣٣ رقم ٣٣٣)
- ٩٣ ١- استئناف . تجزئة الدعوى . وجوب
اعلان كل خصم بصحيفة مستقلة .
٢- استئناف . دعوى من اختصاص القاضي
الجزئي . وجودها وقت صدور قانون
٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ أمام المحاكم الكلية
باتفاق الخصوم . عدم جواز استئنافها .
عدم تحويلها . اعتبارها باقية بالاتفاق
(استئناف مصر - ١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٣٠ رقم ٢٦٢)
- ٩٤ استئناف . حكم بايقاف الدعوى . جواز
استئنافه
(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٣٢ رقم ٧٣)
- ٩٥ استئناف . حكم بالازالة . مجهول القيمة .
جواز استئنافه
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٥ رقم ١٣١)
- ٩٦ استئناف . حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن
طرح هذا الحكم فقط بالاستئناف
(نقض أهلى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٢٥ رقم ٤٧٠)
- ٩٧ استئناف . دعوى استحقاق فرعية . ميعاد
استئنافها . عشرة أيام . تنازل المستأنف
عن ابطال اجراءات البيع . لا تأثير له
في ميعاد الاستئناف
(استئناف مصر - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٥٥ رقم ٣٦)
- بتعيين خير جديد . جواز استئنافه
(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٨٤ رقم ٤٢٠)
- ٨٧ استئناف النيابة . عن حكم براءة . في
تهمة قتل خطأ . وطلب تعديله الى
جرح خطأ . جوازه
(نقض أهلى - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٣٨٨ رقم ١٩٨)
- ٨٨ استئناف النيابة . عن حكم صادر في
معارضة من المتهم . عدم سبق استئنافها
للحكم الغيابي . صيرورة هذا الحكم
الأخير نهائيا بالنسبة للإدانة ومقدار
العقوبة . وفي حالة الغائه أو تعديله
بالمعارضة . حقها في الاستئناف . مداه .
في حد القدر الصادر به الحكم الغيابي
(نقض أهلى - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٧٧ رقم ٢٣٢)
- ٨٩ استئناف . أمر تقدير عن مصاريف
دعوى مرفوعة أمام المحاكم الابتدائية .
مبلغ أقل من ٢٥٠٠٠ قرش . جواز
استئنافه
(استئناف مصر - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد
٢ ص ١١١ رقم ٦٤)
- ٩٠ استئناف . أمر صادر في تظلم من أمر
حجز . صادر من رئيس المحكمة . التظلم
منه أمام المحكمة الكلية . عدم جواز
استئنافه أمام محكمة الاستئناف
(استئناف مصر - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٨٢ رقم ٤٨٩)
- ٩١ استئناف . انذار بالقييد . عدم وصوله
للمستأنف . انذار ثان . العبرة بالانذار
الثاني . تنازل
(استئناف مصر - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١١٣ رقم ٦٦)

- ٩٨ استئناف. دعوى تزوير. تبعيتها للدعوى
الاصلية. اتفاق على أن يكون حكم
القاضي الجزئي في الدعوى الاصلية
نهائيا. حكمه في دعوى التزوير نهائيا
(استئناف مصر - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ٦٠ رقم ٣٩)
- ٩٩ ١ - استئناف. دعوى محكوم فيها ابتدائيا
بعدم قبولها. جواز نظر الموضوع
٢ - استئناف. مرفوع في المواعيد
القانونية. اعتباره أصليا لا فرعيا
(استئناف مخطوط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٩
ص ٩١١ رقم ٤٠٤)
- ١٠٠ استئناف. رفع استئناف عن أسباب
الحكم المستأنف. الأسباب والمنطوق
لا يقبلان التجزئة. جواز رفع الاستئناف
(استئناف أسبوط - ٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ١٠٠٤ رقم ٥٠٣)
- ١٠١ ١ - استئناف. سر يان ميعاد الاستئناف.
وجوب اعلان الحكم الابتدائي.
الطريق الوحيد للعلم بالحكم
٢ - استئناف. استئناف أحد الخصوم.
صدور حكم غيابي. المعارضة فيه.
جواز رفع استئناف فرعي بعد تقديم
المعارضة. جواز رفع استئناف أصلي
ان كان الميعاد قائما
(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٩٥ رقم ٤٩٨)
- ١٠٢ استئناف. طلب الدعوى الاصلية بمحكمة
الاستئناف. الغاء حكم الايقاف. لا يبيح
الفصل في الدعوى الاصلية. وجوب
اعادة القضية لمحكمة أول درجة
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٧١ رقم ٤٨٦)
- ١٠٣ ١ - استئناف. طلبات جديدة. أوجه
جديدة. تضمن الطلب الأصلي للطلب
الجديد. طلب اضافي. جواز ابدائه
٢ - استئناف. عدم جواز تقديم طلبات
جديدة. ليس من النظام العام
(استئناف أورليان - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٤ رقم ٥٣١)
- ١٠٤ استئناف. طلبات. عدم الفصل فيها
من محكمة أول درجة. الطعن فيها بطريق
الاستئناف. دون الالتماس
(استندرية الكلية الاصلية - ٢١ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٣٤ رقم ٧٩)
- ١٠٥ استئناف. عدم التقيد بالشروط الواردة
في عقد الايجار الأصلي. جوازه
(استئناف مصر - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦١٦ رقم ٣١٢)
- ١٠٦ ١ - استئناف. عن قرار حجر. عدم
دفع رسمه. غير مانع من نظره.
٢ - استئناف. عن قرار حجر. التنازل
عنه. غير مانع من نظره
(مجلس حسي عالي - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد
١ ص ٦١١ رقم ٣٠٦)
- ١٠٧ استئناف. قرار ايقاف. فاصل في مسألة
متنازع عليها. حكم قطعي
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٦ رقم ٤٨٦)
- ١٠٨ استئناف. قرار مجلس حسي. صادر
قبل العمل بالقانون القديم. ورفع بعد
العمل بالقانون الجديد. وعلى خلاف
مانص عليه فيه. عدم اكنسابه لأي
حق. عدم قبوله
(مجلس حسي عالي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٤٠ رقم ٣٦٢)
- ١٠٩ استئناف. قرارات المجالس الحسبية. عن

اعلان . قيد الاستئناف بقلم الكتاب .

اعلان باطل . وجوب اعلانه في محل
المستأنف الاصل

(استئناف مصر - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٢٤ رقم ١٧٢)

١١٦ استئناف . من النيابة . عن الأحكام

الغياية . تعليقه على الفصل في المعارضة
قيامه في حالة التأيد . وفي حالة التعديل
أوالا لغاه . وجوب رفع استئناف جديد
(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٦٩٩ رقم ٣٤٦)

١١٧ استئناف . نزع ملكية . قاضي البيوع .

فصله في أمر خارج عن اجراءات البيع .
قراره في ذلك . جواز استئنافه في
الميعاد العادى

(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٨٠ رقم ٤١٣)

١١٨ استئناف . نصابه . الطلبات الأخيرة

للخصوم . عدم خضوع الخصم . غير
مانع من التعديل لصالحه
(استئناف مصر - أول ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٥١ رقم ٣٦٧)

١١٩ استئناف . وصف النفاذ . لا يجوز في

الأحوال التي يميز فيها القانون الحكم به .
(استئناف مصر - ١ يوليو سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٥٤٢ رقم ٢٦٩)

استئناف

(انظر حجر رقم ٣٤١ وطلب جديد رقم ٥٤ وقاض
مستلب رقم ٥٨٥ وقرة الشيء المحكوم فيه رقم
٦٢٣ وقرة قاهرة رقم ٦٢٨)

١٢٠ استبدال الدين . بتغيير الدين والدائن .

سندات تحت الأذن . محررة بالثمن . باسم

طلب مستقل . له فيزة خاصة . باحالة

أوراق التركة على مجلس آخر . اعتباره
نزا عما موضوعيا مستقلا . جواز التظلم منه
(مجلس حسي عالى - ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٤٣ رقم ٣٦٣)

١١٠ استئناف . قيد . ميعاد الـ ٤٨ ساعة .

وجوب احتسابه بالساعات من ساعة
القيد لساعة انتهاء الجلسة
(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٢٢ رقم ٣١٦)

١١١ استئناف . قيده . اعلان بقيده . في

ثمانية أيام . لا يجوز اعلانه في المحل
المختار

(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٢٤ رقم ٣١٨)

١١٢ استئناف . قيمته أقل من النصاب .

ليس استئنافا عن حكم صادر بخلاف حكم
سابق . عدم قبوله

(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٧٧٧ رقم ٣٨٣)

١١٣ استئناف . مجلس بلدى (قومسيون) .

المأمورية البلدية . قبول الحكم منها .
غير ملزم للمجلس البلدى .

(استئناف مصر - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٦٧ رقم ٤٢)

١١٤ ١ - استئناف . محكمة الجنج المستأنفه .

سلطتها في تعديل وصف التهمة .

٢ - استئناف محكمة الجنج المستأنفة .

لانملك أى تغيير في الاتهام . متى ثبت

أن التهمة الجديدة ذات أركان مختلفة عن

التهمة الأولى

(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٠٢٧ رقم ٥١٣)

١١٥ استئناف . محل مختار . عدم اتخاذه .

جواز تحديد المدة بالحكم الصادر .

(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٨١ رقم ٢٣٥)

١٢٦ اعتراف . خطأه . حمل الاثبات على المعترف

(استئناف مختلط - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٧ رقم ٢٧٨)

١٢٧ اعتراف متهم على متهم . مسألة تقديرية

بمحة . متروكة لرأى قاضى الموضوع .
(نقض أملى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٠٦ رقم ٢٤٥)

١٢٨ اعتراف . من متهم على آخر . جواز

الأخذ به

(نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٠ رقم ١٠٤)

١٢٩ اعتراف . من متهم على متهم . وعدوله

عنه . لا يمنع من الأخذ به . تخفيف العقوبة . سلطة محكمة الموضوع . مطلقه

(نقض أملى - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٩٤ رقم ٢٠٠)

١٣٠ اعتراف . من متهم . عن استلام اختياري .

غير قابل للتجزئة في ذاته

(نقض أملى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٨٣ رقم ١٥٢)

١٣١ اعتراف ناظر وقف . بما يضره . لا يسرى

على الوقف

(استئناف مصر - ١٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٤١ رقم ١٢٩)

اعتراف

(انظر اثبات رقم ١٣)

اعتراف

(انظر سقوط الحق رقم ٤٧٦)

١٣٢ اعسار مدین غیر قاجر . فی المادة ١٠٢ .

وكيل البائع . عدم اعتباره كذلك

(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٤٢٣)

استجواب

(انظر اثبات رقم ١٣)

استحقاق في وقف

(انظر نفاذ معجل رقم ٧٥١)

١٢١ استرداد المنقول . شئ ضائع أو مسروق .

بيع . تصرفات متوالية . حق المالك في الرجوع على الحائز السابق

(نقض وإبرام فرنسا - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٩ رقم ٤٠٠)

١٢٢ استرداد . مبلغ ناتج من خسارة في

الميسر . طبقا للقانون المصري . عدم جوازه

(المنشية الجزئية - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٣ رقم ٣٩٠)

اسطبل

(انظر جراج رقم ٣٣٤)

١٢٣ اشتباه . بلاغ . جديته . شرط لازم

للمراقبة الخاصة

(نقض أملى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٨ رقم ٦)

١٢٤ ١ - اشتباه . عود للاشتباه . شرطه

كون حكم الادانة نهائياً

٢ - اشتباه . بلاغ . شرطه . جديته . وعلى أساس صحيح .

(كوم حمادة الجزئية - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ١٠٥ رقم ٤٥١)

اشتراك بالاتفاق

(انظر حكم رقم ٣٧٢)

اشهار افلاس

(انظر شركة تضامن رقم ٥٠٠)

١٢٥ اصلاحية . الحكم بها على صغير . عدم

١٤٠ اعلان . رفض المعلن اليه أو أحد أقاربه

الاستلام . وجوب تسليم الصورة في نفس اليوم الى المحافظة أو شيخ البلد . طرؤه عذر يمنع من ذلك . وجوب اثباته في المحضر . مخالفة ذلك . بطلان الاعلان

(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ عدد ١٠ ص ٩٨٥ رقم ٤٩١)

١٤١ اعلان شخصية المصلحة المتقاضية . لاضرورة لذكر وظيفة من يمثلها في الاعلان

(نقض مدني أملي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨٥ ص ١٣٣ رقم ٣٠٩)

١٤٢ اعلان شكوى . أو مجرد نشر الحكم . تطبيق المادة ١٦٣ . مجرد الاخبار البسيط . خالياً من كل تفصيل

(نقض . أملي - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٤٥ رقم ٤٧٩)

١٤٣ اعلان . غياب الخصم . عدم وجود أحد من تابعيه . تسليم الصورة لحاكم البلد أو الشيخ . وجوب ترقب عودته لتسليمه الصورة عند حضوره . عدم اجراء ذلك . بطلان الاعلان

(استئناف مصر - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ عدد ١ ص ٥٤ رقم ٣٥)

اعلان

(انظر معارضة رقم ٧١١)

١٤٤ اغتناء على حساب الغير . زيادة الثروة فعلا . أو على الأقل عدم قصصاتها

(استئناف مختلط - ٢١ مايو سنة ١٩٣٩ عدد ١٠ ص ١٠٤٦ رقم ٥٢٥)

أفضلية واضع اليد

(انظر تقدم رقم ٣٠٩)

١٤٥ أفعال . ارتباطها ببعضها من عدمه .

لا تنطبق عليه حالة الافلاس التجاري

(مصر الكلية الاحلية - ١٤ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٤١ رقم ١٧٩)

١٣٣ ابقاء انقاذ . شرطه . سلامة النية . والمصلحة العامة . صحة الوقائع واستعداده للتدليل عليها

(نقض أملي - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)

١٣٤ ابقاء . سرقة شيء مملوك لشخصين . أحدهما والد المتهم . عدم قبوله

(نقض أملي - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢٠ رقم ١٣)

أعمال السلطة القضائية

(انظر مسئولية الحكومة رقم ٦٦٩)

١٣٥ أعمال الولاية . ليست أعمالاً إدارية (الموسكى الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٤٨ رقم ٨٩)

١٣٦ أعمال . تقديرها . حق المحكمة في ذلك دون رجوع الي خبير

(نقض مدني أملي - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٥ رقم ٤٨١)

١٣٧ اعلان . احتواؤه على البيانات القانونية . توقيع شاهدين على الأصل . اعتباره صحيحاً

(استئناف مصر - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٦٦ رقم ٤٢٧)

١٣٨ اعلان خصم للنيابة . عدم معرفة محل اقامة له بالفطر المصري . أو بالخارج . جوازه

(استئناف مصر - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٤٩ رقم ٢٧٢)

١٣٩ اعلان دعوى . بطلب الحكم بما يظهر من الحساب . يعتبر علم خبر عن ذات دعوى الحساب

(نقض مدني أملي - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١١١)

- ١٥١ اقرار قضائي . حصول خطافي الوقائع
الخاصة به . جواز العدول عنه
(ديباط الجزئية — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد
٩ ص ٩٠١ رقم ٤٤٧)
- ١٥٢ اقرار . مترابط الأجزاء . وقائعه متلازمة
بغير تنافر . لا يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة
(نقض أملي — أول فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ٨٢٧ رقم ٤١٠)
- ١٥٣ اقرار . ناظر الوقف . لا يسرى على الوقف
(نقض مدني أملي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٢٠ رقم ٣٥٥)
اقرار في مرض الموت
(انظر اقرار رقم ١٤٩ . وبيع رقم ٢١١)
اكراه بدني
(انظر عقوبة مالية رقم ٥٥٤ وغرامة رقم ٥٦٨)
- ١٥٤ الاعتساف في استعمال الحق . تطبيق
النظرية . جواز انكار الحق . الا في
حالة استخدامه للتشكيل بالغير . ولغير
غرض جدي شريف
(استئناف مصر — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٣ رقم ٣٢٢)
- ١٥٥ ١ - البيع الجزاف . تعيين سعر الوحدة
ولو توقف تعيين الثمن على الوزن . اعتباره
٢ - البيع الجزاف . نقل الملكية فيه .
بمجرد التعاقد
(شين الكوم الكلية الاملية — ٢٢ أبريل
سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٨٢ رقم ٣٨٥)
- ١٥٦ التزام عقدي . وفاة . طاريء . يجعل
التنفيذ مرهقا . لا يحيز الحكم بفسخ
الالتزام . القضاء ونظرية الظروف الطارئة
(نقض مدني أملي — ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ٧٣٢ رقم ٣٥٩)
- وتطبيق المادة ٣٢ ع عليها . من
اختصاص قاضي الموضوع
(نقض أملي — ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٧٩ رقم ١٠٣)
- ١٤٦ إفلاس . تاجر . توقفه عن دفع ثمن
بضاعة . محرر عنها كمبيالات . عمل
عنها بروتستو . الحكم به
(استئناف مخلط — ٨ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤٥٢)
- ١٤٧ اقرار . باختصاص لهيئة شرعية . الطعن
فيه بعد ذلك . عدم الأخذ بالطعن
والتمسك بالاقرار
(نقض أملي — ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٠٣ رقم ٢٠٥)
- ١٤٨ ١ - اقرار بدين . من الوالد الواقف
لولده . وتعهد بسداده بعد وفاة الواقف
من ريع الوقف . موافقة المستحقين .
صحته
٢ - اقرار بدين . من الواقف . عدم
اشتراطه في حجة الوقف . عدم قبول
المستحقين . غير ملزم لهم
(استئناف مصر — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ١٥٦ رقم ٣٧٢)
- ١٤٩ اقرار . في مرض الموت . الثمن المذكور
في العقد بدفعه . حكمه حكم العقد .
بطلانه
(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٣٤ رقم ٢١٦)
- ١٥٠ اقرار . في مرض الموت . حكمه كالبيع
(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٠ رقم ٣٢٠)

- ١٥٧ التقادم الخمسى . عدم تحققة بغير سند .
(استئناف محتلط — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ٧١٩ رقم ٣٩٨)
- ١٥٨ التقادم الخمسى . فى الايجار . انقطاعه
من تاريخ سداد آخر دفعه . اعتراف
(شرين الجزئية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٤٥ رقم ٨٧)
- ١٥٩ التقادم الخمسى . فى سند تحت الأذن .
غير مبنى على السداد . عدم قبوله .
(استئناف محتلط — ٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٩ رقم ٤٥٧)
- ١٦٠ الحكومة . معناها قانونا . السيادة فى
مظهرها العملى . مجموع الضوابط
والأحكام التى تحدد سير السيادة فى
تحقيق سلطانها . تغييرها على صور
ووجوه شتى . الدساتير هى الوثائق
الأساسية لبيان ذلك النظام وتقريره
(نقض أملى — ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ١٦١ التماس . غش . كذب مصحوب بطرق
احتمالية . حجز الأوراق
(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص
١٢١ رقم ٧١)
- ١٦٢ التماس . قبول التماس بالنسبة لاحدى
الطلبات . اعادة النظر فى هذا الطلب
وحده
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٢ رقم ٢٢١)
- ١٦٣ التماس . مبنى على الغش . شرطه .
جهله وقت نظر الدعوى . ظهور أدلة
جديدة بعد المناقشة فيه
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٨٤٥ رقم ٤١٩)
- التماس
(انظر نقض رقم ٧٦٤)
- الدساتير
(انظر الحكومة رقم ١٦٠)
- الدستور القديم والجديد
(انظر تحرير رقم ٢٣٨)
- الديوان العالى
(انظر موظف رقم ٧٣١)
- ١٦٤ الراسى عليه المزاى . شروط البيع
المشروعة . الثمن . سداد له لنزع الملكية
وهو الدائن المسجل الوحيد . مبرىء له
(استئناف محتلط — ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٥٢٤)
- ١٦٥ الشخص المعنوى . مظهره . وجود
ذمة مالية له مستقلة . مجلس المديرية
طبقاً لقانونى ١٩٠٩ - ١٩١٣ .
لا شخصية معنوية له بالذات
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٣٠ رقم ١٢٠)
- ١٦٦ الطعن فى حكم استئنافى . أخذ بأسباب
حكم ابتدائى . عدم تقديم الحكم
الابتدائى لمحكمة النقض . رفض الطعن
(نقض مدنى أملى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٤١٥ رقم ٢١١)
- القصد الجنائى
(انظر منك عرض رقم ٨٠٤)
- ١٦٧ المحاكم القضائية . رقابتها على المنازعات
الخاصة بالتنفيذ الجبرى
(الموسكى الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٤٨ رقم ٨٩)
- ١٦٨ المسئولية التقصيرية . مالك الأشياء

صدور حكم شرعى به . تطبيق المادة

٢٤٦ بالنسبة لوالد الطفل

(نقض أملى - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٥ ص

٤٠٣ رقم ٢٠٥)

١٧٤ امتناع عن تسليم طفل . لمن له حق

حضائته . جريمة مستمرة متتابعة

(نقض أملى - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص

٢٨٠ رقم ١٥٠)

١٧٥ ١ - أمر ادارى . تعريفه . اختصاص

الموظف باصداره

٢ - أمر ادارى . وسائل تنفيذه .

تطبيقه . التمييز بينهما

(الموسكى الجزئية - ١١ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد

٢ ص ١٤٨ رقم ٨٦)

١٧٦ أمر ادارى . تفسيره . إيقافه . تحديده

(الموسكى الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٢

ص ١٤٨ رقم ٨٩)

١٧٧ أمر الحفظ . المادة ٤٢ تج . عمل

قضائى . ضرورة ثبوته بالكتابة

(نقض أملى - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٦٧

رقم ١٤٨)

١٨٨ أمر حفظ . شكوى لم تعدل فيها اجراءات

تحقيق . بل مجرد تحريرات من البوليس

واستدلالات . ليس تحقيقا . غير قاطع

للمدة

(نقض أملى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص

٧٠٤ رقم ٣٥١)

١٧٩ أمر . من النيابة العمومية للأمورى

الضبطية القضائية . عمل قضائى .

لزوم ثبوته بالكتابة . توضيح فقط

التحقيق ولو بالايجاز . عدم بيانها .

يعتبر مجرد تحريرات واستدلالات

(نقض أملى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص

٧٠٤ رقم ٣٥١)

الجامدة . المحافظة عليها . مسئوليتها

عن الضرر الحاصل

(استئناف مصر - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ عدد ٥

ص ٤٣٥ رقم ٢١٨)

١٦٩ المسئولية الشبئية . انعدام الخطأ من

المتهم . عدم خطأ المالك . عدم المسئولية

(مصر الكلية الاملية - ١١ مايو سنة ١٩٣٦

عدد ٤ ص ٣٣٨ رقم ١٧٨)

١٧٠ المسئولية الشبئية . مخاطر المصانع

والآلات الميكانيكية . مسئولية المالك .

عدم حصول خطأ من العامل

(استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٨

ص ٧٦٠ رقم ٣٧٤)

١٧١ ١ - المعاوضة . أو البديل . سر يان قواعد

البيع عليها . عدم جواز اثباته بالبيئة أو

قرائن الأحوال

٢ - المعاوضة . اثبات حصولها .

أحكامها . طبقا للمبادئ العامة

(شعبين الكوم الكلية الاملية - ١٠ مارس سنة

١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٣٢ رقم ١٧٦)

المواد التجارية

(انظر اثبات رقم ١٨)

١٧٢ ١ - النيابة العمومية . من النظم المهمة

في الدولة . شعبة أصيلة من شعب

السلطة التنفيذية . مباشرتها للدعوى

العمومية . تصرفها فيها تحت اشراف وزير

الحقانية . استقلالها عن السلطة القضائية

٢ - النيابة العمومية . نتائج استقلالها

عن القضاء . حريتها في آرائها لدى

المحاكم . ولا سلطة للقضاء عليها

(نقض أملى - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)

١٧٣ امتناع عن تسليم طفل . حق الحضنة

- ١٨٦ أهلية . موت مدني . عدم اعتراف
لشرائع الحديثة به
(استئناف مصر - ٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٤٦ رقم ٣٦٥)
أهلية
(انظر تعاقب رقم ٢٦٦)
- ١٨٧ أوامر اداريه . مخالفتها للقوانين . حق
المحاكم في ابطالها
(اسكندرية الكلية الاهلية - ١١ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٤٣ رقم ٣٢)
- ١٨٨ أوامر التقدير بالرسوم . بقلم الكتاب .
المعارضة فيها . عدم جواز المعارضة
والاستئناف في الأحكام الصادرة في
المعارضة . عدم انطباقه على الأوامر
التي يستصدرها الأفراد
(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٦٤ رقم ٣٧٧)
أوراق رسمية
(انظر تزوير رقم ٢٥٢)
ايجاب وقبول
(انظر نقض رقم ٧٦٨)
- ١٨٩ ايجار . تخفيض . قانون الايجارات .
اعفاء من الخمس . عدم ضرورة اشتراط
سداد الأربعة أخماس
(استئناف مصر - ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٧٦٦ رقم ٣٧٩)
- ١٩٠ ايجارات . تأجيل الخمس . الاعفاء من
الخمس . يشترط فيها دفع الأربعة
أخماس . واستمرار الاجارة بعد
سنة ١٩٣٠
(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٦٥ رقم ٣٧٨)
- ١٩١ ايداع . ضرورة اخطار المدينين به .
- أمر قاضي الأمور الوقفية
(انظر قفاز مؤقت رقم ٧٥٢)
انتقال الملكية
(انظر عقد غير مسجل رقم ٥٥٩)
- ١٨٠ انذار . بقيد الاستئناف للمحافظة .
بعد الامتناع عن استلامه . صحته
(استئناف مصر - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٥٠ رقم ٣٦٨)
انقطاع المدة
(انظر تقادم رقم ٢٩٩)
- ١٨١ انكار توقيع . الطعن به . تقديره .
مسألة موضوعية
(نقض مدني أملي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٥١٦ رقم ٢٥٤)
انكار التوقيع
(انظر ختم رقم ٤٠٣)
- ١٨٢ اهانة . خطاب غير منشور . ضد
قاض . محل استلام الخطاب
(نقض و ابرام فرنسا - ١١ يناير سنة ١٩٣٠ عدد
٩ ص ٩١٢ رقم ٤٦٧)
- ١٨٣ اهانة موظف عمومي . عدم جواز
تغييرها بالاستئناف الى تهمة سب علني
لانعدام ركن العلنية في الاولى . ووجوب
تقريره في الثانية . لم يسبق بحثه في
الحكم الابتدائي
(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٠٢٧ رقم ٥١٣)
- ١٨٤ اهانة وسب . جواز اثباتهما . العبارات
معينة الى حد ما
(نقض أملي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ١٨٥ أهلية . تقييدها بتشرح خاص . عدم
سريان المادة (١٥) من لائحة الترتيب
(نقض مدني أملي - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٨٣٦ رقم ٤١٣)

- شرط لصحته
(طنطا الكلية الاهلية - ١٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٣٨ رقم ٣٦٦)
- ١٩٢ ايداء . تعدى . مدلول كل منهما .
التفريق بينهما في المعنى بين الاعتداء على النفس والاعتداء على المال
(نقض أملى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٤١ رقم ٣٠)
- ١٩٣ ايقاف الدعوى . أمام المحاكم الأهلية .
انتظارا للفصل فيه أمام المحاكم المختلطة .
لا نتيجة له . رفضه
(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦١٨ رقم ٣١٣)
- ١٩٤ ايقاف الدعوى . حالته في القانون .
أحوال أخرى .
(الاسكندرية الكلية الاهلية - ٢ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠١١ رقم ٥٠٧)
- ١٩٥ ايقاف . دعوى مدنية مرفوعة أمام المحاكم المدنية . رفعها أمام محكمة الجنج .
عدم جواز ايقاف السير في الأولى
(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٢٢ رقم ٧٣)
ايقاف التنفيذ
(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٥٨٦)
ايقاف ميعاد الاستئناف
(انظر قوة القاهرة رقم ٦٢٨)
- ب
- ١٩٦ بائع . حق امتياز على الربيع . عدم احقيته
(استئناف مختلط - ١٧ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٥٤ رقم ١٨٤)
بائع
(انظر قوة الشئ المحكوم فيه رقم ٦١٨)
براءة ذمة
(انظر كونكرداتو رقم ٦٣٢)
- ١٩٧ بضاعة مغشوشة . علاقة المرسل بالمرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وأمناء النقل والاجراءات والداوى الخاصة بها .
لادخل لها في أحوال الغش والتدليس
(نقض أملى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ١٤ رقم ١١)
- ١٩٨ بطريركيات . حاخاخانات . اختصاصها في مسائل الأحوال الشخصية . بما فيها الوصايا . ثابت
(اسكندرية الكلية الاهلية - أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٥١ رقم ٢٢٧)
- ١٩٩ بطلان . اعلان بالمحل المختار . ليس من النظام العام
(نقض مدنى أملى - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٤٤ رقم ٤١٧)
- ٢٠٠ بطلان الاجراءات . دعوى تزعم ملكية رفعها في غير المواعيد . البطلان من النظام العام
(دمنهور الجزئية - ٣ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٢ رقم ٥٢١)
- ٢٠١ بطلان التصرفات . صحة البيع . ولكن بقصد الاضرار بالغير . شروطها
(شين الكوم الكلية الاهلية - ١١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٤٦ رقم ٢٢٩)
بطلان الاعلان
(انظر اعلان رقم ١٤٠)
بطلان مرافعة
(انظر قوة الشئ المحكوم فيه رقم ٦٢٣)
بطلان
(انظر نقض رقم ٧٦٨)
- ٢٠٢ بناء . بجوار ملك جار . استناده عليه .
اعتراض الجار
(استئناف مختلط - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٩ رقم ٢٢٩)

- ٢٠٣ بناء . على الطريق . عدم اعتماده من التنظيم . عدم جواز إزالته
(استئناف مختلط - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٧ رقم ٣٩٣)
- ٢٠٤ بناء . في ملك المؤجر بأذنه . تطبيق المادة ٦٥ . عدم جواز طلب الإزالة
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٥ رقم ١٣١)
- ٢٠٥ بلاغ . عن الحوادث . جائر من كل انسان . ماعدا حالة الزنا
(نقض أهلى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٩ رقم ١١١)
- ٢٠٦ بلاغ كاذب . لجهة قضائية أو ادارية . انطباقه
(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٣٩ رقم ٢٦)
- ٢٠٧ بيت المال . عدم اعتباره شرعا وارثا . بل أمينا على المال
(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٣ رقم ١٢١)
- ٢٠٨ بيع اختيارى . بالمحكمة . حق الحلول في اجراءاته . بالنسبة للدائن . مداه
(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٩٥)
- ٢٠٩ بيع . استحقاق المبيع . التزام البائع برد الثمن مع التعويضات . شمول التعويضات للخسائر والأرباح المقبولة . حسن نية البائع . لاتخلية من الضمان
(استئناف مصر - ١٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥١٨ رقم ٢٥٥)
- ٢١٠ بيع الديون . اتمامه بإيجاب وقبول . كالبيع ، رضاه المدين . جواز حصوله مقدما
(بنى سويف الكلية الاهلية - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٨ رقم ٤٣٩)
- ٢١١ بيع . أو اقرار . في مرض الموت . حكمه . حكم الوصية
(اسبوط الكلية الاهلية - ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٣٤ رقم ٨٠)
- ٢١٢ بيع . تحديده بما انعقد عليه البيع . عدم تناوله أى شىء آخر
(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٨ رقم ٥٠٠)
- ٢١٣ بيع . تضمينات . نزع الملكية . زيادة في العين . وجوب ضمانه المشتري . الزام البائع بدفع الضمان . الزيادة في قيمة العين من ضمن الضمان
(نقض مدنى أهلى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٩٦ رقم ١٥٩)
- ٢١٤ بيع . صورية . مورث . وارث . شرط عدم التصرف بالمبيع والرهن . جواز إثبات الصورية . ثبوت عدم تنفيذ العقد . حال حياة المورث . بطلان العقد .
(استئناف مصر - ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٣٢)
- ٢١٥ بيع . ضمان . عيب خفى . تصرف في العين . عدم قبول الدعوى
(نقض و ابرام فرنسا - ١٠ يونيو سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩١١ رقم ٤٦٥)
- ٢١٦ بيع . ضمان . لايشمل الا الحقوق العينية
(نقض مدنى أهلى - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٠٢ رقم ٢٠)
- ٢١٧ بيع . طلب تنقيص الثمن . تسليم على الشيوع . لايعتبر تسليما
(استئناف مصر - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦١٩ رقم ٣١٤)
- ٢١٨ ١ - بيع . عدم التسليم . نتائج ٢ - بيع . قسط مستحق . حجز

بالصورية واثبات نية التبرع . العبرة
بالمقاصد

(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١١٨ رقم ٢٠)

٢٢٦ بيع . وعد بالبيع مجرد تعهد بالحصول
من آخر على قبول بالبيع . عدم
اعتباره كذلك

(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٩٠٩ رقم ٤٥٩)

بيع
(انظر تسجيل رقم ٢٦١ و ٢٦٣ . وضمان رقم ٥ .
وعقد بيع رقم ٥٥٧ . وقانون الحسة أفند رقم ٥٩١ .
ووصية رقم ٥١٨)

ت

تأثير الجنائي على المدني

(انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٦١٤)

٢٢٧ تأجير وقف . لمدة تزيد عن ثلاث
سنوات . وقبل انتهاء المدة الجارية .

الابوقت قصير . طبقا للعرف . بطلانه
(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٦٠ رقم ٤٢٤)

٢٢٨ تأمين على الحياة . عقدا قائم بذاته . تطبيقا
لنظرية التعاقد لمصلحة الغير . جوازه
(ملنظا الكلية الامليه - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٤٠ رقم ٨٣)

٢٢٩ تأمينات . معطاة للوفاء بتعهد . لا تمتد لغيره
(مصر الكلية الامليه - ١٤ مايو سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٣٤١ رقم ١٧٩)

تأمينات

(انظر كفيل رقم ٦٣١)

٢٣٠ تاجر . يبعه بضائع الغير مقابل نسبة
مئوية يأخذها . استقلاله عن التجار .
مضارب . جواز اشهار افلاسه .

(استئناف مصر - أول أغسطس سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٤٤ رقم ٢٧٠)

المشتري له . أسبابه - ٣ - بيع . تطبيق

المادة ٣٧٠ مد . م . حالة بيع أرض

بشمن الوحدة . عدم سريلانها - ٤ - بيع

تسليم . تأخير . رفع دعوى الفسخ .

اعطاء مهلة . عدم قبوله

(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤٥٤)

٢١٩ بيع . فسخ . تعويضات . عدم وجود

ضرر . لا محل للحكم بتعويض . فوائد .

لا محل للحكم بها . مادام المشتري كان

واضعا اليد على العقار

(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٦٩ رقم ٣٨٠)

٢٢٠ بيع . في مرض الموت . أجنبي . زيادة

عن الثلث . الترام المشتري بالفسخ أو

بدفع ما نقص من ثلثي مال المتوفي

(استئناف مصر - ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٣١ رقم ٢٦٣)

٢٢١ بيع . في مرض الموت . فيه معنى التبرع .

أحكامه بالنسبة للوارث وللأجنبي

(استئناف مصر - ٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٠ رقم ٢٢٠)

٢٢٢ بيع . قطن . عجز الحصول عن مقدار

المبيع . وجوب تحقيق العجز مقدما

(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص
١٥٥ رقم ٩٢)

٢٢٣ بيع . مشتر . حقه في الانتفاع بشمرة

العين . من يوم الشراء .

(نقض مدني اهل - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٥٠٢ رقم ٢٥٠)

٢٢٤ بيع . من مدين لدائنه . لسداد الدين . صحته

(شعبة اخيت الجزئية - ١٢ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٦٣ رقم ٣٣٤)

٢٢٥ بيع . وصية . وصية في صورة عقد

بيع . وارث . حقه في الطعن في العقد

- ٢٣١ تبديد . أركانه . حصول التسليم بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ . ضرورة قيام العقد وقت حصوله (اسكندرية الكلية الأهلية - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٢٧ رقم ٧٦)
- ٢٣٢ ١ - تبديد . امتناع عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع . أو الارشاد عنه . كاف لتوفره - ٢ - تبديد . بطلان الحجز . لا ينفي سوء القصد . ولا المسؤولية الجنائية (نقض أملى - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٥٧٥ رقم ٢٨٥)
- ٢٣٣ تبديد . جاصل قبل صدور المرسوم رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بإيجارات الأراضي الزراعية . تطبيق المادة ١ و ٢ منه . سداد المستأجر لأربعة أخماس الإيجار قبل التنفيذ بالبيع . وقبل صدور الحكم في جريمة التبديد . اعتبار الحجز ملغى . والجريمة ساقطة (نقض أملى - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٥٧٦ رقم ٢٨٦)
- ٢٣٤ تبديد . خيانة أمانة . دفع مبالغ من مستأجر لوكيل دائرة . بصفة أمانة . لحين تحرير إيصالات بها . أو باعتباره عقد وكالة من غير أجر . أو ودبعة مؤقتة . اختلاسها . عقابه بالمادة ٢٩٦ ع (نقض أملى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٧٨ رقم ١٤٩)
- ٢٣٥ تبديد . عدم نقل الأشياء المحجوزة كأمر المحضر . عدم اعتباره (أشمون الجزئية - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٠٠ رقم ٤٤٦)
- ٢٣٦ تبديد . مالك . اشتراكه في التبديد . عقابه (نقض أملى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤ رقم ٤)
- ٢٣٧ تجديد الدعوى . جوازه . من غير رسوم (الأزبكية الجزئية - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٤٩ رقم ١٨٢)
- ٢٣٨ تحريض . على كراهية نظام الحكم . الدستور القديم والجديد . التعديلات الحاصلة . منصبة على قواعد الحكم وأنظمتها . الطعن في الدستور الجديد والتحريض على عدم طاعته . طعن على نظام الحكم (نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ٢٣٩ تحكيم . إخلال بحق الدفاع . بطلان (استئناف مصر - ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٤١ رقم ٢٦٨)
- ٢٤٠ تحكيم . خروج عن الأصل في الالتجاء للقضاء . ضرورة الحيلة وعدم التوسع فيه (مصر الكلية الأهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٤٧ رقم ٢٤)
- ٢٤١ تحكيم . فرنسيان . تحكيم أجنبي أو محكمة أجنبية . بطلان الشرط وسريان العقد الأصلي (ليموج الفرنسية - ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٣)
- تحكيم (انظر لائحة الرسوم رقم ٨٤٠)
- ٢٤٢ تحليف الممين . لمتهمين . عدم جوازه جواز أخذ المحكمة بأقوالهم (نقض أملى - ٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٨ رقم ٦٢)
- تحليف الممين (انظر شهادة المدعى المدنى رقم ٥١١)
- ٢٤٣ تحويل . بطريق التظهير . في سند تحت الأذن . انتقال الملكية فيه . كالسند التجاري (بنى سوف الكلية الأهلية - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٨ رقم ٤٣٩)

٢ - تزوير . أوراق عرقية . عدم الضرر
(نقض أملى - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٢٣ رقم ١٥)

٢٥٠ - تزوير . شهادة طبية بتقدير سن الزوجة .
غير صادرة من طبيبين موظفين . غير
صالحة كمستند للمأذون . ليست سنداً
لأحد . ولا تضر أحداً . لاقيمة لها قانوناً
ولا مسئولية جنائية بالنسبة لعقد الزواج
المبنى عليها .

(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٨٢ رقم ٢٣٦)

٢٥١ - ١ - تزوير . في أوراق رسمية . أعمال
لجنة القرية الخاصة بتسليف المزارعين .
توقيعهم على الاستمارات . منشئ لوضع
قانوني . يترتب عليه عهود وواجبات متبادلة
٢ - تزوير . في أوراق رسمية . الاستمارة
(ا-س) الخاصة بالسلف الزراعية . توقيع
أعضاء اللجنة عليها . صيرورتها رسمية
(نقض أملى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٦٩٠ رقم ٣٤٤)

٢٥٢ - ١ - تزوير . في أوراق رسمية . شهادة
الشهود . غير صالحة لتقدير سن الزوجين
عدم المسئولية الجنائية

٢ - تزوير . في أوراق رسمية . نواطؤ
الشهود مع المأذون . تعمد اثبات السن
على غير حقيقته . عقابهم جميعاً

(نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٩٠ رقم ١١٢)

٢٥٣ - ١ - تزوير . في أوراق رسمية . مسألة
اثبات السن على غير حقيقتها . غش
الزوجين أو أحدهما . عدم اعتباره غش .
عمل المأذون تعمداً . عقابه عليه ومن
تواطأوا معه

تحويل

(انظر سند تحت الاذن رقم ٤٨٧ و ٤٨٨)

٢٤٤ - تخالص . دفعات عن سند تحت الاذن .

عدم التأشير بها . على ذات السند .

عدم جواز التمسك بها ضد حامله

(استئناف مختلط - ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٩٧ رقم ٣٩٤)

تخفيف العقوبة

(انظر عقاب رقم ٥٥٣)

٢٤٥ - تدخل . اجراءات جنائية . شخص

غير مسئول مدنياً . عدم جواز دخوله

(محكمة بورجو - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٥٩ رقم ١٨٤)

٢٤٦ - تركة . وارث . مورث . استقلال

شخصيهما . مبدأ لا تركة الا بعد سداد

الديون

(نقض مدني أملى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٤١٣ رقم ٢١٠)

٢٤٧ - تزوير . ايقاف الحكم في الدعوى

الأصلية . طلبات مستعجلة . عدم جواز

الايقاف بالنسبة لها

(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٧٦ رقم ٤٨٦)

٢٤٨ - ١ - تزوير . تحرير شهادة من طبيب

بسن امرأة . غير التي عرضت عليه . معدوم

٢ - تزوير . وثيقة زواج . محررة بناء

على شهادة بتقدير سن . من طبيب غير

موظف بخلاف التعليمات . عدم التزوير

(نقض أملى - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٣٩٦ رقم ٢٠٢)

٢٤٩ - ١ - تزوير . شهادة ادارية . العمدة

والمشايع . غير مختصين بتحريرها . ليست

أوراقاً رسمية .

٢٦٠ ١- تسجيل . أفضلية . عقد بيع ثابت

التاريخ قبل سنة ١٩٢٣ . وعقد بيع
مسجل بعده . الأول ناقل للملكية .
جواز الطعن به

٢ - تسجيل . شرط العمل بقانون سنة
٩٢٣ . العقود لاحقاً له

(دسوق الجزئية - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٦٥ رقم ٣٣٦)

٢٦١ تسجيل . بيع . بيع من المورث بعقد

عرفي . بيع من الوارث . بعقد مسجل .
تخاذ عقد المورث . الوارث ليس من الغير
بالنسبة لتصرفات مورثه

(استئناف مصر - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣١٩ رقم ١٦٨)

٢٦٢ ١ - تسجيل . بيع ثابت التاريخ قبل

العمل بقانون التسجيل . نافذ على الورثة
٢ - تسجيل . تخارج . بيع حصة في

التركة من وارث لغير وارث . اعتباره .

بيع استحقاق . وجوب تسجيل العقد

بالنسبة للعقارات . سريانه بالنسبة
للمنقولات .

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٩٢ رقم ٤٩٦)

٢٦٣ تسجيل . تنبيه نزع ملكية . تسجيله .

أثره في غل يد المدين عن التصرف . بيع

للغير . تسجيله بعد تسجيل التنبيه . لا ينفذ

(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣١٧ رقم ١٦٧)

تسجيل

(انظر عقد رقم ٥٥٩ ونقض رقم ٧٦٥)

تسلط على الارادة

(انظر غلة رقم ٤٧٣)

٢٦٤ تشويش بالجلاسة . مخالفة . معاقب

عليها بالحبس فوراً

(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١

ص ٤٠ رقم ٢٦)

٢ - تزوير . شهادة طبية . لاثبات سن

غير حقيقى . مقدمة لتحرير عقد زواج .

ليست سنداً على أحد . عدم اعتبارها

مزورة

(نقض أهلى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص

٨٣٢ رقم ٤١٢)

٢٥٤ تزوير . وضع امضاء أو ختم مزور .

التقليد . عدم ضرورته

(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١

ص ٣٩ رقم ٢٨)

تزوير

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦١٩)

٢٥٥ تسبيب الحكم . وجوب تسبيب كل

طلب يقضى بقبوله أو رفضه . بطلان

(نقض مدنى أهلى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢

عدد ١٠ ص ١٦٥ رقم ٤٨١)

٢٥٦ تستر . على تفرقة . جريمة مستمرة .

مضى المدة . عدم سقوطها به .

(نقض أهلى - ٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣

ص ١٧٧ رقم ١٠١)

٢٥٧ تستر . على تفرقة . الاهمال في التبليغ .

شرط العلم . وجوب توفر النية الخاصة

التي نص عليها القانون

(نقض أهلى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ٣

ص ١٨٢ رقم ١٠٦)

٢٥٨ تسجيل . أحكامه . سريانه على تفويض

بالبائع . استصدار حكم به . حلوله محل

العقد الاصيل

(استئناف مختلط - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦

ص ٥٥٦ رقم ٢٧٧)

٢٥٩ تسجيل . اختصاص . بيع بعقد ثابت

التاريخ . وضع اليد . تلك بوضع اليد

المدة الطويلة . أفضليته

(نقض مدنى أهلى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد

٥ ص ٤١٣ رقم ٢١٠)

- ٢٧٢ تعديل وصف التهمة . بمعرفة المحكمة .
والحكم بعقوبة أخف . جوازه
(نقض أملى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٤٠٠ رقم ٢٠٤)
- ٢٧٣ تعديل وصف التهمة . حق النيابة
العمومية فيه . عدم اخلاعه بحق الدفاع .
شرطه .
(نقض أملى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٣٧ رقم ٢٥)
- تعدي
(انظر ايذا رقم ١٩٢)
تعديل وصف التهمة
(انظر اخلاص بحق الدفاع رقم ٧٤ ونقض
رقم ٧٦٦)
تعذيب
(انظر قبض رقم ٥٩٤)
- ٢٧٤ تعطيل قطار عمداً . مجرد التعطيل .
سواء أوقع الاصطدام أو لم يقع . كاف
لتحقيق الجريمة
(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٨٤ رقم ٢٣٧)
- ٢٧٥ تعهد . عربون . تقديره في العقد .
اعتباره بمثابة تعويض مقدر لعدم التنفيذ
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٩ رقم ٤٥٩)
- ٢٧٦ ١ - تعهد . مطالبة بمبلغ . نتيجة ميسر
أورهان . ماعدا ألعاب خاصة . بطلانه
٢ - تعهد . مبلغ ناتج من خسارة في
الميسر . عدم جواز استرداده . منشأه
(المنشية الجزئية - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ١٩٣ رقم ٣٠)
- ٢٧٧ تعهدات . حرية التجارة . اشتراط الشراء
من شخص معين . جواز الشرط
(نقض فرنسي - ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٣٧ رقم ١١٠)
- تصرفات المحجور عليه
(انظر حجر رقم ٣٤٢)
تصرفات شخصية
(انظر حجر رقم ٣٤٣)
- ٢٦٥ تضامن . متضامنين . اتخاذ الاجراءات
ضد بعضهم . سر يانه على الباقيين
(استئناف مصر - ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٥٢٤ رقم ٢٥٨)
- ٢٦٦ تعاقد . أهلية . أهلية ناقصة . مجالس
محلية . سلطة رئيس المجلس في التعاقد .
حدود سلطته
(استئناف أسبوط - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ١٧١ رقم ٢٨١)
- ٢٦٧ تعاقد . ظروف لم تكن في الحساب .
تجعل التنفيذ مرهقا . وجوب احترامها
عند امتناع المتعهد عن التنفيذ .
(استئناف مصر - ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٦٣ رقم ٤١)
- ٢٦٨ تعاقد . ظروف طارئة . نظرية الاثراء
على حساب الغير . التفريق بينهما .
(استئناف مصر - ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٦٣ رقم ٤١)
- ٢٦٩ تعاقد . على شراء عين متزوع ملكيتها
بشمن معين . الزام المتعاقد بتنفيذه ودفع
فرق الثمن
(استئناف مصر - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد
١ ص ٨٥ رقم ٣٨)
- ٢٧٠ تعاقد لمصلحة الغير . في عقود التأمين
على الحياة . جوازه في كل حال
(طنطا الكلية الاهلية - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٤٠ رقم ٨٣)
- ٢٧١ تعدي . بالقول أو الاشارة . ضد موظفي
المجلس البلدي . معاقب عليه
(نقض أملى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
١٦٥ رقم ١٤٥)

٢ - تعويض . عما دفع من العامل لشركة الضمانات . عدم ملزومية صاحب العمل به

٣ - تعويض . عن الرفق . التفريق بين المدة المعينة في العقد والمدة الغير معينة . أحكامها

(مصر الكلية الاهلية - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠١٦ رقم ٥٠٩)

٢٨٦ تعويض مدني . شرطه . الجريمة والضرر

(المطارين الجزئية - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٣١ - عدد ٨ ص ٧٨٦ رقم ٣٨٧)

تعويض الضرر

(انظر تقادير رقم ٣٦١ . وخطبة رقم ٤٠٩ . ورفق رقم ٣٦٠ . وطلب ازالة رقم ٥٤٣ . وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦٢٠ . ومسئولية رقم ٦٨٥ . وموظف رقم ١٣١ . ونقض رقم ٧٩١ . ولائحة الترع والجسور رقم ٨٣٩)

٢٨٧ تعويضات . دفاع كيدى . انكار

وراثه . وجود ميرر له . رفض دعوى التعويض

(استئناف مصر - ٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٢٢ رقم ١٧١)

٢٨٨ تعويضات . ضرر . وجوب أن يكون

الضرر محققاً ومباشراً

(استئناف أسبوط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٧٤ رقم ٣٨٢)

٢٨٩ تعويضات . على متهمين محكوم ببراءتهم .

مع استئناف المدعين مدنيا دون النيابة . جوازه

(نقض أهلى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٠ رقم ٢٠٤)

تعويضات

(انظر حكم رقم ٣٧٧ . ومسئولية رقم ٦٧٩)

٢٩٠ تغيير وصف النعمة . عدم اضافة عناصر

٢٧٨ تعهدات . سبب غير صحيح . تعهد

بالامتناع عن الدخول في المزايا . مخالف للنظام العام . بطلانه

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٢٧ رقم ٣٢٠)

٢٧٩ تعويض . التأخير في التسليم . تقديره

بين ثمن المبيع والتمن يوم التسليم . دخول عوامل أخرى مؤثرة على التقدير

(استئناف مختلط - ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩١٠ رقم ٤٦١)

٢٨٠ تعويض . تهمة مدبرة . الرجوع

بالتعويض على مدبرها .

(مصر الكلية الاهلية - ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٥٢ رقم ٢٢٨)

٢٨١ ١ - تعويض . جنحة أو شبه جنحة .

ضرر أدبى . نشر بالجرائد .

٢ - تعويض . ضرر أدبى . كفاية النشر للتعويض

(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٢١ رقم ٣١٥)

٢٨٢ ١ - تعويض . ضرر أدبى . وجوب

اثبات صلة القرابة أو المصاهرة

٢ - تعويض . ضرر مادي . شروطه

(نقض و ابرام فرنسا - ٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٥٦ رقم ١٨٩)

٢٨٣ تعويض . عدم تسليم قطن مبيع .

افتراض الضرر

(استئناف مختلط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٧٩٨ رقم ٣٩٧)

٢٨٤ تعويض . عن فسخ بيع . مشروعيته .

(استئناف مختلط - ٤ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٠٧ رقم ٤٥٤)

٢٨٥ ١ - تعويض . عن الرفق . تقديره .

موكول للقاضى

- جديدة للوقائع . عدم تشديد العقوبة .
جوازه
(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٠٢ رقم ٥٧)
- ٢٩١ تفسير . التباس فى نص . فقد الحق .
ضرورة النص الصريح
(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٨٥٨ رقم ٤٢٣)
- ٢٩٢ تفسير . تعارض نصين . يعمل بالتأخر
منهما
(نقض أهلى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٤٢ رقم ٤٧٧)
- ٢٩٣ تفسير حكم . وجوب الرجوع الى أسبابه .
(استئناف مختلط - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد
ص ٧٩٨ رقم ٢٩٦)
- ٢٩٤ تفسير . عقد الصلح . تضمنه هبة
أو بيعاً . موافقتها لنوع العقد المعنون به
(ايتاى البارود الجزئية - ٦ أبريل سنة ١٩٣١
ص ٨ ص ٧٩٠ رقم ٢٨٩)
- ٢٩٥ تفسير . نص وارد بصيغة الاطلاق .
لا لبس ولا غموض فيه . غير جائز تقييده
(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٦٩٧ رقم ٣٤٥)
- تفسير
(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٥٨٧)
- تفسير العقود
(انظر نقض رقم ٧٦٨)
- ٢٩٦ تقييسة . زوجة المفلس . المهر . حقها
فيه . شرطه
(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٦ رقم ٩٤)
- ٢٩٧ تقويض بالبيع . نصوصه . بمثابة
توكيل . تقاذه
(استئناف مختلط - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٥٦ رقم ٢٧٧)
- ٢٩٨ تقادم . اعتراف بالحق . قطعه للمدة
أو وقفها
(شين الكوم الكلية الاهلية - ٢٥ فبراير سنة
١٩٣١ - عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٨١)
- ٢٩٩ ١ - تقادم . انقطاع مدته . اعتراف
مبنى على فعل ماضى أو ورقة بالدعوى .
مختلف على دلالتها . مسألة موضوعية .
اعتراف مبنى على الأثر القانونى لورقة
الطلب . ما يشترط فيها . مسألة قانونية
تخضع لرقابة محكمة النقض
٢ - تقادم . انقطاع مدته . اعتراف .
ورقة الطلب . أثرها فى قطع المدة .
محدود بخصوص الحق المطالب به
وتوابعه . لا تقطع بالنسبة لحق مصدره
مختلف عن الحق المطالب به
مطالبة عين مغبوبة . تقطع المدة عن
الريع عن مدة الغصب . لا تقطعها
بالنسبة للريع المبنى على سبب آخر غير
الغصب
(نقض مدنى أهلى - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٧ ص ٩٦ رقم ٢٩٩)
- ٣٠٠ تقادم . ايقاف سريانه . قوة قاهرة .
عذر شرعى . أحواله . شروطه
(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٦٢ رقم ٢٧٦)
- ٣٠١ ١ - تقادم . ترك . لا يكسب الملكية .
وجوب وضع اليد
٢ - تقادم . وقف . لا يجوز أن يمتلك
بالتقادم
(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٢٥ رقم ٣٦٩)
- ٣٠٢ تقادم . تملك بمضى المدة . أراضى
الحكومة المرهونة وقاء للديون العامة .

٣٠٩ تقادم . مشتريان . من مالك واحد .
عدم تأثير تسجيل أحدهما على وضع بد
الآخر . وتملكه بمضى المدة . أفضلية
واضع اليد .

(الاصر الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٣٨ رقم ٥١٨)

٣١٠ تقادم مكسب . لا تأثير له على حق الرهن
(اسنا الجزئية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٨٩٣ رقم ٤٤١)

٣١١ تقادم . ناظر وقف : تصرفه في أعيان
الوقف . امتلاك الغير لها بسبب هذا
التصرف . التزام الناظر بتعويض الضرر .
عدم مطالبته مدة خمسة عشر سنة .
سقوط الحق في مطالبته

(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١١٤ رقم ٦٧)

تقادم

(انظر دين رقم ٤٤٩)

٣١٢ تقرير بالطعن . في حكم صادر بغرامة
فقط . عدم ايداع الأمانة المنصوص
عليها في القانون . عدم قبول التقرير .
استبعاده

(نقض أملى - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص
٥٠ رقم ٢٨٨)

تقرير بالطعن

(انظر نقض رقم ٧٩٤)

٣١٣ تقليد . علامة مصنع . في المادة ٣٠٥ ع
موقوف عملها . لعدم وضع تشريع
بعلامات الفوريقات

(نقض أملى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص
٥٨٨ رقم ٩٤)

٣١٤ تكليف بالحضور . قطع سر يان المدة
بالنسبة للحق . وتوابعه أيضا

(شين الكوم الكلية الاملية - ٢٥ فبراير سنة
١٩٣١ - عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٨١)

تسليمها لقومسيون الاراضى . تطهيرها
من كل حق . عدم جواز تملكها بمضى
المدة . سر يان هذا مدة حيازة القومسيون
وفي المستقبل

(نقض مدنى أملى - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ٩٧٠ رقم ٤٨٠)

٣٠٣ تقادم . دين مختلط . مدنى تجارى .
عدم جواز التمسك بمدة الخمس السنوات
(ملوى الجزئية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٦٤ رقم ٣٣٥)

٣٠٤ تقادم . ضمان . ضامن متضامن . دفع
جزء من الدين . قطع التقادم بالنسبة
للمدين الأصلي

(نقض و ابرام فرنسا - ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٩ عدد ٦
ص ٥٥٨ رقم ٢٨١)

٣٠٥ تقادم . عن ريع عقار . لا يسقط الا
بمضى خمسة عشر سنة

(استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٠٩ رقم ٣٢٣)

٣٠٦ تقادم . فوائد محكوم بها . لا تسقط الا
بخمسة عشر عاما

(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٦٦ رقم ٣٥٩)

٣٠٧ تقادم . قطع المدة . قرار لجنة المساعدة
القضائية للاعفاء من الرسوم . لا يعتبر
من الاجراءات القضائية القاطعة للمدة
(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٨٣ رقم ٤٩٠)

٣٠٨ تقادم : مسئولية . طبيب . علاج . ضرر .
دعوى التعويض . تسقط بمضى ثلاثين
سنة . لاثلاث سنوات . وتبعاً لأحكام
القانون المدنى

(استئناف اكس - ١٦ يولي سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٩ رقم ٥٣٠)

٣١٥ تكليف بالوفاء . في عريضة دعوى .
سريان مفعوله . حدوده

(استئناف مختلط - ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٨ رقم ٩٩)

٣٢٢ تنبيه نزع ملكية . قطع مدة التقادم
الخمسى . طعن في التنبيه . بقاء أثر القطع
حتى يفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن
في التنبيه

(استئناف مصر - ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٥١ رقم ١٨٣)

٣٢٣ تنبيه بالاخلاء . من أحد طرفي عقد
الاجار للآخر . عباراته وألفاظه .
يكفى فيها ما يفيد الرغبة في عدم التجديد
(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص

٨ ص ٧٥٣ رقم ٣٧٠)
٣١٦ تملك . مشترك على التحدد . وضع يده
بسبب صحيح . وحسن نية . مضى
خمس سنوات . جوازه

(استئناف مصر - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٥٣ رقم ٣٧٠)

٣٢٤ تنفيذ الاحكام الاجنبية . الحكم الصادر
باثبات الغيبة المنقطة . لا يخضع لاجراءات
وضع الصيغة التنفيذية

(استئناف مصر - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٥٣ رقم ٣٧٠)

٣٢٥ تنفيذ . دين غير معلوم المقدار . غير
خال من النزاع : عدم جواز التنفيذ به

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

٣٢٦ تهديد . بافشاء أمور مخدشة للشرف .
جريمة مستقلة . تتم بمجرد حصوله

(استئناف مصر - ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١٠ رقم ٤٦٠)

٣٢٧ تهديد . بالمادة ٢٨٤ . الاصل فيه .
تعدي على المال . الاستثناء . التعدي

(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥١٢ رقم ٢٥٣)

٣٢٨ تناقض في منطوق الحكم . ليس وجها
من أوجه النقض . موجب للالتماس اذا
استحال التنفيذ

(استئناف مختلط - أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٧٠ رقم ٣٤٣)

٣٢٩ تناقض في منطوق الحكم . ليس وجها
من أوجه النقض . موجب للالتماس اذا
استحال التنفيذ

(استئناف مختلط - أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٧٠ رقم ٣٤٣)

٣٢٠ تنبيه نزع الملكية . اشتماله على ذكر
لقب وصناعة الطالب . عدم تعيين محل
اقامة في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة .
لا بطلان

(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٣٦ رقم ٢٤٩)

٣٢١ تنبيه نزع الملكية . تسجيله . اثره في

(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٣٦ رقم ٢٤٩)

٣٢٢ تنبيه نزع الملكية . قطع مدة التقادم
الخمسى . طعن في التنبيه . بقاء أثر القطع
حتى يفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن
في التنبيه

(استئناف مصر - ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٥١ رقم ١٨٣)

٣٢٣ تنبيه بالاخلاء . من أحد طرفي عقد
الاجار للآخر . عباراته وألفاظه .
يكفى فيها ما يفيد الرغبة في عدم التجديد
(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

٣٢٤ تنفيذ الاحكام الاجنبية . الحكم الصادر
باثبات الغيبة المنقطة . لا يخضع لاجراءات
وضع الصيغة التنفيذية

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

٣٢٥ تنفيذ . دين غير معلوم المقدار . غير
خال من النزاع : عدم جواز التنفيذ به

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

٣٢٦ تهديد . بافشاء أمور مخدشة للشرف .
جريمة مستقلة . تتم بمجرد حصوله

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

٣٢٧ تهديد . بالمادة ٢٨٤ . الاصل فيه .
تعدي على المال . الاستثناء . التعدي

(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٩٧ رقم ٤٩٩)

- القديمة لغرض من الاغراض
(استئناف مصر - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٢٥ رقم ١٧٣)
جرائم النشر
(انظر سلطة محكمة النقض رقم ٤٨٠)
٣٣٤ جراج . أو اصطبل . فتحه على طريق
متنفع به . غير ممنوع
(استئناف مختلط - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٩٧ رقم ٣٩٣)
٣٣٥ جريمة مستمرة . استمراراً ثابتاً .
أو متتابعاً . حالة كل منهما . نتائجها
بالنسبة لقوة الشيء المحكوم فيه
(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٨٠ رقم ١٥٠)
٣٣٦ جنحة مباشرة . حماية الموظفين . منع
رفع الجنح المباشرة عليهم . مطلق غير
محدود
(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٧٠٢ رقم ٣٤٩)
جروح
(انظر مسئولية رقم ٦٨٤)
جنحة مباشرة
(انظر اختصاص محكمة الجنح رقم ٦٤ قوة الشيء
المحكوم فيه رقم ٦٢٢)
جنسية
(انظر خديوى مصر السابق رقم ٤٠٤)
٣٣٧ حائز للعقار . استفادته من ائمال الدائن .
إعادة التسجيل . عدم أحقيته في
المطالبة بالتعويض عن اجراءات
الدائن .
(استئناف مختلط - ٧ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٧٠ رقم ٣٤٣)
حاخاخنات
(انظر بطريركات رقم ١٩٨)
٣٣٨ حادث . الجنى عليه طفل . ذهابه

- على الاشخاص
(نقض أهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ٤١ رقم ٣٠)
٣٣٨ تهديد مالى . احتسابه من تاريخ الحكم
الاستثنائى . عدم اعتباره تعويضاً . بل
عقوبة لعدم الازعان لحكم القاضي
(اسكندرية الكلية الاملية - ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ١٠٢٥ رقم ٥١٢)
٣٣٩ توافق على التعدى والابذاء
(انظر ضرب رقم ٥٢١)
٣٣٠ توزيع . حق الدائن فى الدخول فيه .
عدم توقفه على الفصل فى مسألة قانونية
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٥٢٣)
١٣١ توكيل . الدفع بعدم وجود توكيل
للمحامى المقرر بالنقض فى القضية .
ليس من النظام العام
(نقض مدنى أهلى - ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ٩٧٢ رقم ٤٨٤)
٣٣٢ توكيل . تفويض الغير به . أعماله .
سرياتها .
(استئناف مختلط - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٠٦ رقم ٢١٧)
توكيل
(انظر سند تحت اذن رقم ٧٨٤)
تقرير بما فى الذمة
(انظر غش رقم ٥٧١)
تقصير الدائن
(انظر كفيل رقم ٦٣١)
٣٣٣ جبانات . جثث . الفاء جبانة قديمة .
عدم جواز اكراه الأهالى على نقل
الجثث من الجبانة القديمة . جواز نقل
الجثث المجهولة عند استعمال الجبانة

- ٣٤٥ حجز ادارى . طبيعته . بطلانه .
اختصاص الحاكم الاهلية
(اسكندرية الكلية الاهلية - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٤٣ رقم ٣٢٨)
- ٣٤٦ حجز تحفظى . أو استحقاقى . عدم جوازه فى العقود المترددة بين البيع والايجار
(المنشية الجزئية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٥٣ رقم ٩٠)
- ٣٤٧ حجز تحفظى . ايجار . الاتفاق على توقيع الحجز التحفظى . قبل ميعاد الاستحقاق . جوازه . عدم مخالفته للنظام العام
(استئناف مصر - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٥٠ رقم ٣٦٦)
- ٣٤٨ حجز تحفظى . على زراعة المدين أو منقولاته أو مواشيه . بمقتضى سند دين . بطلانه
(المحلة الجزئية - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٨٩٩ رقم ٤٤٥)
- ٣٤٩ حجز . طلب صحته . دخول خصم ثالث فيه . بدعوى ملكيته للاشياء المحجوزة . جوازه
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩١١ رقم ٤٦٤)
- ٣٥٠ حجز مال المدين . الزام المحجوز لديه . جوازي لاوجوبى .
(استئناف مصر - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ - عدد ٥ ص ٤٣٣ رقم ٢١٥)
حجز استحقاقى
(انظر حجز رقم ٣٤٦)
حجز مال المدين تحت يد الغير
(انظر خديو رقم ٤٠٥)
- ٣٥١ حراسة . أطيان مشاعة . عدم الاتفاق
- للمدرسة يومياً وعادة . عدم خطأ الوالدين
(استئناف مختلط - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٢ رقم ١٣٥)
- ٣٣٩ حادث قهرى . طارىء لم يكن فى الحسيان . انفارق بينهما
(استئناف مصر - ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٦٣ رقم ٤١)
- ٣٤٠ حارس . معين من قبل المحضر . بغير دخل للحاجز فى اختياره . تبديده . عدم مسئولية الحاجز
(مصر الكلية الاهلية - ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥١ رقم ١٣٤)
حبس
(انظر قبض رقم ٥٩٤)
حارس قضائى
(انظر حق الامتياز رقم ٣٦٢)
- ٣٤١ حجر . استئناف . قرار صادر برفض طلب تعيين قيم . اعتباره قرارا صادرا برفض طلب حجر . جواز استئنافه
(مجلس حسبي عالى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٦١١ رقم ٣٠٧)
- ٣٤٢ حجر . سفه . قرارات الحجر . تصرفات المحجور عليه قبل الحجر . بطلان
(استئناف أسبوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٣٣ رقم ٣٢٣)
- ٣٤٣ حجر . قيم . تصرفات شخصية محضه . تصرفات مالية . صفة القيم فى ابطال التصرفات المالية . بيع . هبة . وصية .
(استئناف مصر - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٥٠ رقم ٣٤)
- ٣٤٤ حجر . للعتة . مرض البرانويا . من الامراض العقلية . ضرورة الحجر على المريض به
(مجلس حسبي عالى - ١١ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦١٣ رقم ٣٠٨)

- على ادارتها . لزومها
(استئناف محتلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٧ رقم ٢٨٠)
- ٣٥٢ حراسة . حراس . تعدد هم . وفاة أحدهم .
جواز افراد الباقيين بالادارة . لحين تعيين بديل
(استئناف مصر - ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٧٠ رقم ٤٥)
- ٣٥٣ حراسة على وقف . مجرد نزاع بين المستحقين والناظر على الاصلاح الذى يجربه . عدم وجود خطر على الوقف . لا محل للحكم بالحراسة
(استئناف مصر - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٤٥ رقم ٢٧٢)
- ٣٥٤ ١ - حراسة . ضرورة وجود نزاع ما . عدم قبولها استقلالاً
٢ - حراسة . عدم جوازها على اعيان مدين لسداد دين الدائن . تعارضها مع أحكام التنفيذ
(بنى سوف الجزئية - ٣ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤١ رقم ٥٢٠)
- ٣٥٥ حريق عمد . قش الأرز وحطب الذرة . من مواد الوقود . أو زرع محصود . انطباقه على المادة ٢٢٠ ع
(نقض أهلى - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٨٥ رقم ١٩٦)
- ٣٥٦ حسن النية . عناصرها الأساسية . بيانها . تقيد محكمة الموضوع به . رقابة محكمة النقض عليها . من جهة الخطأ فى تأويل القانون وتفسيره
(نقض أهلى - ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)
- ٣٥٧ حسن النية . فى جريمة الاهانة . اعتقاد بصحة الوقائع . القصد مصلحة البلاد .
- لا مجرد التشهير
(نقض أهلى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ٣٥٨ حفظ . اجراء من اجراءات الدعوى العمومية . بعد تحقيقها . قاطع للمدة
(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٧٠٤ رقم ٣٥١)
- ٣٥٩ حق ارتفاق . بفتح نوافذ وأبواب . على طريق . فى أراضى مقسمة . جوازه
(استئناف محتلط - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٦ رقم ٣٩٣)
- ٣٦٠ حق الارتفاق . المقرر بمعرفة رب الأسرة . المشار اليه فى القانون الفرنسى . الأخذ بهذا المبدأ فى القضاء المصرى . شروطه
(استئناف مصر - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٥٤ رقم ٣٧١)
- ٣٦١ حق الارتفاق . بمرور المياه . لائحة الترع والجسور . ما جاء بها خاصة به . تطبيقه معطل لأحكام القانون المدنى فيها
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٦٨ رقم ٤٢٩)
- ٣٦٢ حق الامتياز . حارس قضائى . موكل بالادارة . حقه فى اجراء الاصلاحات . امتياز به بالمبالغ المنصرفة
(استئناف محتلط ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٥٣٣)
- ٣٦٣ حق التعلل . كحق الانتفاع . انتفاع بالعين المملوكة رقبتهما للغير . اعتباره شكلاً من اشكال الملكية على ملك الغير ومنفصلة عنه
(قنا الكلية الاهلية - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٣٥)
- ٣٦٤ حق الدفاع . عن متهم . رد المحكمة على أركان الجريمة والأدلة والنقط الجوهرية

٣٦٧ حكر . خصائصه . يد المحتكر : يد غير

عارضة . امكان اكتساب حق الحكر
بالتقادم

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ص
٦٢٥ رقم ٣١٠)

٣٦٨ حكر . مضي المدة . سقوطه بعدم
المطالبة به ٣٣ سنة

(مصر الكلية الاهلية - ١٢ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٣١ رقم ٨٢)

٣٦٩ حكم . اجراءات . دعوى مباشرة .

الحكم في غيبة المدعية بالبراءة والشطب .
اعادتها للول . الحكم بالعقوبة
والتعويض . بطلانه عنهما سوياً

(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٨٨ رقم ١٥٦)

٣٧٠ حكم استثنائي . في جنحة . اشتراك
قاض فيه . مع سبق نظره طلب افراج .

غير مانع .

(نقض أهلى - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٢٦ رقم ١٧)

٣٧١ حكم . أسبابه . لاضرورة لذكر حجج

الخصوم لتفنيدها . ايراد الاسباب التي
أقنعت . لارقابة لمحكمة النقض

(نقض مدنى أهلى - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

٣٧٢ حكم . اشتراك بالاتفاق . عدم ذكر

وقائعه المادية . عدم ضرورته

(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص
١٠٢ رقم ٥٧)

٣٧٣ حكم . أقوال المجنى عليه . عدم تلاوتها .

والأخذ بها . غير مبطل للحكم

(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٠٣ رقم ٥٨)

٣٧٤ حكم . تطبيق قاعدة شرعية . من غير

المرتبطة به . كفايته .

(نقض أهلى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٤٧٩ رقم ٢٣٤)

٣٦٥ ١ - حق المرور . طريق معمول بمعرفة

المالك . عند تجزئة أراضيه . تمسك
المنتفعين به

٢ - حق المرور . في طريق خاص .
عدم تملكه . وفي طريق عمل للارتفاع
به . تملكه

(استئناف مختلط - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٩٦ رقم ٣٩٣)

٣٦٦ حقوق ارتفاع . علو . سفلى . سقوط

السفلى . وجوب تجديدده . بيع الملك
قهرأ عند الامتناع . لحمل الطبقة العليا
كما كانت قبل السقوط من غير زيادة
أو نقص

(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣١٢ رقم ١٦٥)

حق امتياز على الربيع

(انظر بائع رقم ١١٦)

حق ارتفاع .

(انظر نقض مدنى رقم ٧٧٢ و ٧٧٣ . ولائحة الترع
والجسور رقم ٨٣٩)

حق الرد

(انظر ودائع رقم ٨٠٨)

حق الرهن

(انظر تقادم رقم ٣٦٠)

حق مدنى

(انظر نقض رقم ٧٨١)

حق مكتسب

(انظر نقض رقم ٧٩٥)

حقوق الدفاع

(انظر دفاع رقم ٤٤٤)

- ٣٨١ حكم . حضور محام . عن شخص لم
يوكله . وصف الحكم بأنه حضوري
خطأ . وجوب اعتباره غيباً
(استئناف مصر - ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٩٤ رقم ٤٩٧)
- ٣٨٢ حكم . خلط دخان . عدم وجوب ذكر
نوع الخلط . طبقاً للسادة الثانية من
الذكر يتو
(نقض مدني اهل - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص
٢٢٥ رقم ١١٩)
- ٣٨٣ حكم شرعي بالطلاق . ارتباطه بدعوى
تعويض مرفوعة . عدم جواز المساس
به في نفيه أو في أسبابه .
(استئناف مصر - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٣ رقم ٢٢٢)
- ٣٨٤ حكم شرعي . مشمول بالنفاذ . اعلانه .
مرور ٢٤ ساعة . عدم لزومه . محضر
حجز . توقيع شاهدين . لضرورة
(المنشية الجزئية - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٤٣ رقم ١٨٠)
- ٣٨٥ حكم . عدم النص على مادة القانون .
لابطلان
(نقض اهل - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٢٦٧ رقم ١٤٨)
- ٣٨٦ حكم غيابي . تنبيه ترع ملكية . غير
مؤثر على سقوط الحكم . لعدم تنفيذه
في بحر الستة شهور
(اسبوط الكلية الاملية - ١٥ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٧)
- ٣٨٧ حكم غيابي . سقوطه بمضي ستة شهور
الاجراءات السابقة عليه . قائمة
(صباط الجزئية - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٢
ص ١٤٤ رقم ٨٥)
- ٣٨٨ حكم غيابي . صادر من محكمة الجنايات .
- بيان سبب الأخذ بها . دون
القانون المدني
(نقض مدني اهل - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٠٥ رقم ٣٠٢)
- ٣٧٥ حكم تهديدي . صدوره من تلقاء نفس
المحكمة . أو كطلب أحد الاخصام . اعتباره
كذلك . جواز استئنافه
(نبي سوييف الكلية الاملية - ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩
عدد ٢ ص ١٢٤ رقم ٧٤)
- ٣٧٦ حكم تهديدي . بالزام بمبلغ . دين غير
معين ومتنازع فيه . عدم جواز التنفيذ به
(اسكندرية الكلية الاملية - ١٦ يناير سنة
١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٢ رقم ٥١٢)
- ٣٧٧ حكم تهديدي . صفته . التعويضات .
تصنيفها نهائياً .
(استئناف مختلط - ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٠٦ رقم ٢٧٦)
- ٣٧٨ ١ - حكم جنائي . تأجيله . عدم صدوره
في الجلسة المؤجل لها . عدم بطلانه
٢ - حكم استئنافي . في جنحة . اشتراك
قاض فيه . مع سبق نظر المعارضة في
أمر الحبس الإجباري . صحته
(نقض اهل - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٢٤ رقم ١٦)
- ٣٧٩ حكم جنائي . مبني على اقتناع المحكمة .
تعلقه بالموضوع . أسلوب المحكمة فيه .
لادخل لمحكمة النقض فيه
(نقض اهل - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)
- ٣٨٠ حكم جنائي . من القضاء . برفض
دعوى مدنية تبعية . حججه بالنسبة
لدائني المدعي المدني
(استئناف مختلط - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٩ رقم ٣٩٦)

- أمام قاضي البيوع
(استئناف مصر - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٣٢ رقم ٢٦٤)
- ٣٩٤ حكم . ورقة . وصف المحكمة لها بانها
مشارطة . وصفها بعد ذلك في الحكم
بأنها عقد بيع . تساهل في التعبير . لا وجه
للبطالان
(نقض مدني أهلي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥١٢ رقم ٢٥٣)
- حكم استئنافي
(انظر نقض رقم ٧٧٤)
- حكم بالازالة
(انظر استئناف رقم ٩٥)
- حكم بدل فاقد
(انظر طلب صورة تنفيذية رقم ٤٤٦)
- حكم تمهيدى
(انظر طعن رقم ٥٣٠)
- حكم تمهيدى
(انظر نقض رقم ٧٧٥)
- حكم جنائى
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦١٩ و ٦٢١)
- حكم مدنى
(انظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٦١٤ و ٦٢٢)
- حكم مرسى مزاد
(انظر اختصاص رقم ٨١ ونزع ملكية رقم ٧٣٩)
- حماية الموظفين
(انظر لجنة مباشرة رقم ٣٣٦)
- ٣٩٥ حوالة الادعاء بها . مستندات الدعوى .
استنتاج المحكمة منها . عدم قيام الحوالة .
مسألة موضوعية
(نقض مدني أهلي - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٨١ رقم ١٠٧)
- ٣٩٦ حوالة . قبول المدين لها . سقوط حقه

- قيامه بلا بطلان . عدم حضور المتهم
أو القبض عليه قبل مدة سقوط العقوبة .
صيرورته نهائياً . حضوره قبل انقضائها
بطلان الحكم واعادة المحاكمة من جديد .
نتائجه بالنسبة لسقوط العقوبة وحفظ
الدعوى العمومية من السقوط
(نقض أهلي - أول فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٢٩ رقم ٤١١)
- حكم غيابي
(انظر معارضة رقم ٧١٣ و ٧١٦ و ٧١٧)
- ٣٨٩ حكم مرسى المزاد . استئنافه . اجراء
مخالف للقانون . يوجب استئناف الحكم .
لا الاجراء
(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٥)
- ٣٩٠ حكم مرسى المزاد . استئنافه . شروط
الاستئناف . عدم استيفاء الشروط المقررة
(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٥)
- ٣٩١ حكم مرسى مزاد . بعد المزايدة . طلب
بطلانه من المدين . عدم قبوله .
(استئناف محط - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٤ رقم ١٣٩)
- ٣٩٢ حكم نزع الملكية . ليس حكماً فاصلاً
في حقوق . لا يمنع الحائز أو المدين من
رفع معارضته في مقدار الدين
(نقض مدني أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٢٤ رقم ٣٥٦)
- ٣٩٣ ١ - حكم نزع الملكية . متى يجوز استئنافه ؟
٢ - حكم نزع الملكية . خطأ في الشكل
والاجراءات . لا يمكن تصحيحه بطريق
الاستئناف . وجوب رفع دعوى بالبطلان

في الدفوع

(اسكندرية الكلية الأهلية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٥٠ رقم ٢٢٦)

٣٩٧ حيازة . لمادة مخدرة . معناه

(نقض أملى - ٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢ رقم ٢)

٣٩٨ حيازة . منقول . حيازة المنقول دليل

على الملك . عيب في الحيازة . عبء الإثبات
(نقض وإبرام فرنسا - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٢)

خ

٣٩٩ خبراء . أتعابهم . أهمية النزاع . تأثيره

في التقدير

(استئناف مختلط - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ١٠٠)

٤٠٠ ١ - خير . تقرير . مطاعن موجهة

ضده . عدم الرد على الطاعن . مسألة موضوعية

٢ - خير . طلب سماع أقوال ختامية . عدم قبوله . لا بطلان

٣ - خير . وجوب اعلان الخصوم قبل العمل . مخالفة ذلك . التمسك به أمام محكمة الموضوع . بطلان . رقابة محكمة النقض

(نقض مدني أملى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٩٣ رقم ١٥٨)

٤٠١ خير . رفض طلب التعيين . لا بطلان

في الاجراءات

(نقض مدني أملى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥ رقم ١١٦)

٤٠٢ خير . مسئوليته عن عمله المادي

(استئناف ليون بفرنسا - ١٤ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩١٢ رقم ٤٦٨)

٤٠٣ ختم . انكار التوقيع . مع الاعتراف به .

وجوب الطعن بالتزوير

(استئناف مختلط - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٥٥ رقم ١٨٨)

ختم

(انظر اثبات رقم ١٧)

٤٠٤ ١ - خديوى مصر السابق . جنسيته .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ . تحديده لأهليته داخل الديار المصرية . حرمانه من التقاضى

٢ - خديوى مصر السابق . أهليته . عدم جواز رفع دعوى عليه من الغير داخل الديار المصرية .

٣ - خديوى مصر السابق . قانون تقييد حقوقه . الغير . تعدى هذه القيود الى الغير الذين يتعاملون معه

٤ - خديوى مصر السابق . اللجنة الحكومية التي تمثله . حدود اختصاصها . الارث والحق المكتسب

٥ - خديوى مصر السابق . اللجنة الحكومية . حدود اختصاصها في الدعاوى الأخرى التي ترفع على الخديوى . الدفع بعدم الاختصاص . عدم جواز النظر

٦ - خديوى مصر السابق . عدم وجود محل إقامة له بمصر . عدم جواز اعلانه للنيابة العمومية . وجوب اعلانه في الخارج

(استئناف مصر - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٧١ رقم ٤٦)

٤٠٥ خديوى مصر . حجز ماله للمدين تحت يد

الغير . عدم جوازه بالنسبة لأموال الخديو
(استئناف مصر - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٧٩ رقم ٤٧)

٤٠٦ ١ - خديوى مصر . لجنة تصفية أعماله

وإدارتها . حدود اختصاصها

- ٢ - خديوى مصر . حرمانه من التقاضى . سرعان ذلك على الغير
(نقض مدنى أهلى - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٣٦ رقم ٤١٣)
- ٤٠٧ خصوم . فى المادة ٢٦ من قانون النقض .
تشمل الطاعن والمطعون والنيابة
(نقض مدنى أهلى - ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٧٢ رقم ٤١٤)
- خصم ثالث
(انظر قوة الشئ المحكوم فيه رقم ٦٢٣)
- ٤٠٨ خطأ . السير فى وسط الطريق . بدلا من السير على اليمين . حدوث حادثة جنائية .
عدم احتياط فى السير . مسئولية السائق
(نقض أهلى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٩١ رقم ٢٤٢)
- خطأ جسم
(انظر شركة رقم ٥٠٣)
- خطأ شخصي
(انظر مسئولية السلطات العامة رقم ٦٧١)
- خطأ
(انظر مسئولية رقم ٦٧٦ و ٦٨٥ و ٦٨٠)
- ٤٠٩ ١ - خطبة . حق العدول عنها . حق مطلق . لا يترتب عليه تعويض .
٢ - خطبة . عدول عنها . لا يجوز البحث فى أسباب العدول
(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٥٥ رقم ٤٢٢)
- ٤١٠ ١ - خطبة . حكمتها . جواز العدول عنها .
لا مسئولية
٢ - خطبة . استمرارها عدة سنوات .
اختلاط الخطيبين . تأكيد الخطيب اتمام الزواج . العدول فجأة . مسئولية . تعويض
(استئناف مصر - ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٣٩ رقم ٣٦٧)
- ٤١١ خطف طفل . القصد الجنائي . قطع صلة المجنى عليه بأهله . كفايته لتوفره
(نقض أهلى - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٨٩ رقم ٢٤١)
- ٤١٢ خيانة أمانة . استبدال العقد الذى حصل به التسليم . بعقد آخر . استبدال حقيقى .
حصوله قبل التبديد . مانع من العقاب
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٢٧ رقم ٧٦)
- خيانة أمانة
(انظر تبديد رقم ٢٣١)
- د
- ٤١٣ دائن . تنبيه نزع ملكية . وجوب تعيين محل الدائن بالبلدة الكائنة بها المحكمة .
عدم استيفائه . بطلان
(اسبوط الكلية الاهلية - ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٧)
- ٤١٤ ١ - دخان . خلطه . كيفية الخلط .
ذكرى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ . شامل كل أنواع الخلط
٢ - دخان . خلطه . سوء النية . معناه .
قصد الضرر . غير لازم
(نقض مدنى أهلى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٢٥ رقم ١١٩)
- ٥١٥ دخول شخص . فى منزل . بدعوة من احدى سيدات المنزل . بدون اذن من رب الدار . صاحب الحق وحده فى الاذن به . معاقب عليه .
(نقض مدنى أهلى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٩٤ رقم ٢٤٤)
- ٤١٦ دخول عقار . بقصد منع الحيازة . عدم استعمال القوة فعلا . والتهديد بها . كاف للعقاب
(نقض أهلى - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٨٣ رقم ١٩٤)

- ٤١٧ دخول عقار في حيازة آخر . سبق صدور الحكم للحائز . استلامه بحضور تنفيذ . معارضة المحكوم عليه بعد الاستلام . وتعرضه للحيازة مع استعمال القوة أو التهديد . كاف للعقاب
(نقض أملى - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٩١ رقم ١٩٩)
- ٤١٨ دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة بيان القصد الخاص
(نقض أملى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٨٦ رقم ١٥٤)
- ٤١٩ دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة اثبات هذا القصد الجنائي . ركن أساسي من أركان الجريمة .
(نقض أملى - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٧٩ رقم ٢٨٧)
- ٤٢٠ دستور . تقاضاه . وجوب احترامه من يوم نشره . ولو تأخر تقاضاه
(نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ٤٢١ دعوى اثبات حالة . عن أعمال من اختصاص سلطة أخرى . عدم اختصاص القضاء المستعجل بها
(الموسكى الجزئية - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٠٢ رقم ٤٤٩)
- ٤٢٢ دعوى استحقاق . ضد حائز العقار . سر يان مفعولها بما فيها قطع المدة بالنسبة لمن يمثلها الحائز
(استئناف مختلط - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٩ رقم ٣٩٨)
- ٤٢٣ دعوى الضمان . سقوط الحق فيها . من تاريخ النزاع لا من تاريخ العقد .
(استئناف مصر - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٣٥ رقم ٢١٧)
- ٤٢٤ دعوى الاغتناء على حساب الغير . عدم قبولها . دعوى المسؤولية بسبب الخطأ . قبولها
(نقض وإبرام فرنسا - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٩٩ رقم ٤٠٠)
- ٤٢٥ دعوى الملكية . دعوى وضع اليد . الفارق بينهما . الأولى لحماية الملكية وما يتفرع عنها مباشرة . الثانية . لحماية وضع اليد في ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته
(نقض مدني أملى - ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦١ رقم ٤٨٢)
- ٤٢٦ دعوى براءة ذمة . بعد صدور الحكم نهائيا بالدين عدم البحث في أمر المخالصة عن الدين . جوازها .
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٧٧٧ رقم ٣٨٣)
- دعوى تزوير
(انظر استئناف رقم ٩٨)
- ٧٢٤ دعوى تعويض . ضد الحكومة . بناء على حجز باهر النيابة رفعها ضد وزارة الحفانية
(استئناف مختلط - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٤ رقم ١٣٨)
- ٤٢٨ دعوى تعويض . عن استئناف كيدى . في غير مواجهة المستأنف . عدم قبولها
(استئناف مختلط - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٤ رقم ١٣٨)
- ٤٢٩ دعوى تعويض . عن شهادة زور . في قضية نفقة شرعية . مختلفة موضوعا وسببا واختصاصا عن القضية الشرعية .
(نقض أملى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٩٩ رقم ٢٤٨)
- دعوى الرد
(انظر ودية رقم ٨١١)

- ٤٣٠ دعوى جنائية . تحريكها بمعرفة المدنى .
تنازله . تقويض النيابة الراى . غير مانع من
فصل المحكمة فيها
(نقض اهل - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٤٠١ رقم ٢٠٨)
- ٤٣١ دعوى حساب . طلب الحكم بما يظهر
من الحساب . طلب مبلغ معين . نتيجة
لتصفية الحساب . الطلبان دعوى
واحدة لا تتجزأ
(نقض مدنى اهل - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٢٣ رقم ١١٨)
- ٤٣٢ دعوى . رفعها . اعلان صحيفتها . الى
وكيل عن المدعى عليه . عدم جواز
ذلك . بطلان
(استئناف مصر - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ١١٧ رقم ٦١)
- ٤٣٣ دعوى عمومية . حفظها قطعياً من النيابة
لعدم الأهمية . ليس من شأن النيابة حفظها
أو التنازل عنها قانوناً . وجوب الفصل
فيها من المحاكم . جواز رفعها من نفس النيابة
(اسيوط الكلية الاهلية - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ٨٩٠ رقم ٤٤٠)
- ٤٣٤ دعوى عمومية . رفعها على موظف .
عدم الحصول على تصريح رئيسه
الادارى . غير مؤثر عليها - ٢ - دعوى
عمومية . وعد بحفظها . عدم تنفيذه .
عدم مساسه بها
(نقض اهل - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٩٧ رقم ١٤٨)
- ٤٣٥ دعوى عمومية . سقوطها . تحقيقات
ادارية . مجرد استدالات لا تؤثر في
قطع المدة
(نقض اهل - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٣ رقم ١٠)
- ٤٣٦ دعوى عمومية . عدم توقف رفعها على
رضاء المجنى عليه . سرعان هذا على
جميع الجرائم
(نقض اهل - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
١٦ رقم ٣٥٣)
- ٤٣٧ دعوى مدنية . تعويضات . وزارة الزراعة .
قانون الثلث . طلب تعويض . بسبب
استيلاء الزارع على مازرعه اكثر من
الثلث . عدم جواز رفعها .
(استئناف اسيوط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ٧٧٤ رقم ٣٨٢)
- ٤٣٨ دعوى مدنية . رفعها طبقاً للمادة ٥٤ تج .
لحصول ضرر مباشر أو . غير مباشر .
على اطلاقها .
(نقض اهل - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٢٦٧ رقم ١٤١)
- ٤٣٩ دعوى مدنية . رفعها ضد المتهم القاصر
او المحجور عليه . دون ادخال الوصى
او القيم . جوازها
(نقض اهل - ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٢٩ رقم ٧٣)
- ٤٤٠ دعوى وضع يد . ركن الحيازة . بحث
مستندات الملكية . عدم ضرورة ذلك .
طعن خاص بفحص مستندات الملكية .
عدم قبوله
(نقض مدنى اهل - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٥ ص ٤١٠ رقم ٢٠٩)
- دعوى حساب
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦٢٤)
- دعوى عمومية
(انظر حكم غايى رقم ٣٨١ . ودفع بعدم قبول
الدعوى العمومية رقم ٤٤٦)
- دعوى كيدية
(انظر مسئولية مدنية رقم ٦٩١)

٤٤٧ دين تجاري . صدور حكم به . تغيير صفة
مدة التقادم

(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٢٦ رقم ٢٠٩)

٤٤٨ دين . تعهده . للامتناع عن مزايده . بطلانه
(مصر الكلية الاهلية - ٦ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٣٢)

٤٤٩ دين . تقادم . سند . محرره تاجر . عمل غير
مختص بتجارته . مدنيته

(استئناف مصر - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦١٦ رقم ٣١١)

٤٥٠ دين . من التعمدات الطبيعية . غير
ملزم قضاء

(اسكندرية الكلية الاهلية - ١٩ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٤٨ رقم ١٣٣)

٤٥١ ديون طبيعية . سدادها . عدم جواز
استردادها

(مصر الكلية الاهلية - ٢٧ مايو سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٨٨٠ رقم ٤٣٤)

دين مختلط

(انظر تقادم رقم ٣٠٣)

دين

(انظر تنفيذ رقم ٣٢٥)

ر

راهب

(انظر ملكية رقم ٨٠٢)

٤٥٢ ١ - ربا قاحش . ركن العادة . لزومه .

٢ - ربا قاحش . ركن العادة . شرطه .

قرضان مختلفان أو أكثر . وفي أوقات

متباعدة : لا ارتباط بينهما

(للطايرين الجزئية - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

و ١٧ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٨٦ رقم ٢٨٧)

ربا قاحش

(انظر مدعى مدنى رقم ٦٦١)

دعوى مدنية

(انظر حكم جنائى رقم ٣٠١٠ . ونقض رقم ٧٧٧)

دعوى تزع ملكية

(انظر اختصاص عام للحاكم رقم ٥٨)

دعوى وضع اليد

(انظر دعوى الملكية رقم ٤٢٥)

٤٤١ دفاتر التجار . الغير منتظمة . اعتبارها

حجة . بشروط خاصة . مع تأييدها
بمستندات أخرى .

(استئناف مصر - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص

٤٤١ رقم ٢٢٣)

٤٤٢ دفاتر التجار . حكم المحكمة بتقديمها .

جوازه فى المسائل المدنية والتجارية .
على السواء

(استئناف مصر - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص

٤٣٧ رقم ١٣٦)

٤٤٣ دفاتر التجار . طلبها فى دعوى . وجود فوائد

ربوية . رفضه

(استئناف مختلط - ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢

ص ١٥٧ رقم ٩٧)

٤٤٤ دفاع . حقوق الدفاع . طلب التأجيل بعد

الإعلان . رفض المحكمة له . لا يعتبر اخلا لا بها

(نقض أملى - ٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص

١ رقم ١)

٤٤٥ دفاع عن الحرية . فى حالة تقييدها قانونا .

عدم اباحتها

(نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص

١٨٤ رقم ١٠٧)

٤٤٦ دفع بعدم قبول الدعوى العمومية . لسبق

صدور قرار من النيابة بالحفظ . مماثل للقرار

بعدم جواز نظر الدعوى . شروطه

(نقض أملى - ١٢ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣

ص ١٩٤ رقم ١١٣)

٤٥٩ رفت . في وقت غير لائق . اعطاء مهلة

للعامل . حالة كونه يعمل فيها . لا ينافيه

(مصر الكلية الاطبية - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد

١٠ ص ١٠١٦ رقم ٥٠٩)

٤٦٠ رفت . في وقت غير لائق . طول مدة

خدمة المستخدم . وتخصيصه في عمله .

عدم امكان ايجاد عمل مماثل له . حقه

في تعويض

(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩

ص ٩٠٨ رقم ٤٥٥)

٤٦١ رهن . اعادة تسجيله بعد الميعاد . سقوطه .

نتائجه

(استئناف مختلط - ٧ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧

ص ٦٧٠ رقم ٣٤٣)

٤٦٢ رهن . التصريح ببيع الأشياء المرهونة

في أى وقت . شرط اختياري . جواز

تنازل الدائن عنه

(استئناف مختلط - ١٨ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٣٥٥ رقم ١٨٦)

رهن قضائي

(انظر قوة الشيء المقضي به رقم ٦٢٧)

٤٦٣ رى . لجنة مخالفات الترع والجسور .

قراراتها . لها قوة الشيء المحكوم فيه

أمام المحكمة الاهلية . وجوب الفصل في

حدود اختصاصها . وجوب الفصل

فيما يقدم لها من الدفوع الموضوعية .

اغفال ذلك . عدم حيازة الحكم بقوة

الشيء المحكوم فيه نهائياً .

(استئناف مصر - ١٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ١٣١٠ رقم ١٦٤)

٤٦٤ ريع . رد ما أخذ بغير حق . حسن

النية . مشتر بنية سليمة . علم الزامه بالرد

(استئناف مصر - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٦

ص ٥١٨ رقم ٢٥٥)

٤٥٣ رد الاعتبار . طبقاً للمرسوم بقانون رقم

٤١ سنة ١٩٣١ . جائز لكل محكوم

عليه . في جناية أو جنحة . اطلاق النص

من غير قيد

(نقض أعلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص

٦٩٧ رقم ٣٤٥)

٤٥٤ رد المحققين . أو الشهود . لا وجود له

في القانون المصري .

(نقض أعلى - ٦٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣

ص ١٧٩ رقم ١٠٣)

٤٥٥ رد قيمة المنفعة . المطالبة به . شرطه .

عدم الاهمال أو التقصير فيها أو جبه القانون

(اثنى البارود الجزئية - ٦ أبريل سنة ١٩٣١

عدد ٨ ص ٧٩٠ رقم ٣٨٩)

٤٥٦ رد ما دفع بغير حق . ثبوت بطلان الحالة

المادية التي بني عليها الحكم الأول . جواز

المطالبة بالرد

(رن بفرنسا - ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤

ص ٣٥٧ رقم ١٩٢)

٤٥٧ ١ - رد - محاضر جلسات . قوتها في

الاثبات . حجة على ما فيها . مادام لم

يثبت أن مانعاً منع طالب الرد من اثبات

ما كان يهم اثباته

٢ - رد . مناقشة المحكمة للخصوم والنيابة .

لا تعد ابداء رأى

٣ - رد . ابداء رأى في الدعوى .

لا يعتبر سبباً للرد

(استئناف مصر - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩

ص ٨٦٢ رقم ٤٢٦)

٤٥٨ رسو المازاد . تعليق حكمه على شرط

قاسخ . زيادة العشر . أثر حكم مرسى المازاد

الثاني في البيع الأول : محوه

(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣

ص ٢٣٤ رقم ١٢٢)

ز

- ٤٦٥ زيادة العشر : التقرير بها . لا يقطع صلة الراسى عليه المزداد الأول بالاجراءات . حكم مرسى المزداد معلق على شرط فاسخ . وجوب صدور حكم مرسى مزداد ثان صحيح (استئناف مصر - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ٩٧٩ رقم ٤٨٨)
- زيادة العشر (انظر رسو المزداد رقم ٧٦٨)

س

- ٤٦٦ سب على . مخدش للناموس والاعتبار وان لم يكن مشتملا على اسناد عيب معين . اعتباره جنحة لا مخالفة . (نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٤٢ رقم ٤٧٧)
- ٤٦٧ سب وقذف . بطريق النشر . صيغة الألفاظ . مخدشة للشرف والناموس . المجنى عليه من غير الرجال العموميين . معاقب عليه (نقض أملى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٤٠٤)

سب

(انظر قذف رقم ٦٠٢)

- ٤٦٨ سبب . سبب صوري . الدائن ملزم ببيان السبب (استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٢٧ رقم ٣٢٠)

سبب التملك

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦١٧)

سبب مشروع

(انظر صورية رقم ٥١٦)

- ٤٦٩ سبق الاصرار . في جريمى الشروع فى القتل والضرب . اثباته . دليل على الاشتراك بالاتفاق . بيان وقائع خاصة بالاتفاق بعد ذكر وقائع سبق الاصرار .

عدم لزومه .

(نقض أملى - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٨٧ رقم ٢٤٠)

- ٤٧٠ سرقة . أخذ أموال مباحة كالأحجار من منطقة غير مخصصة للمهاجر . عدم وضع يدا الحكومة عليها وضعا صحيحا . لم تدخل فى ملكها الحر . أو المخصص للمنفعة العامة . غير معاقب عليه .

(نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٤١ رقم ٤٧٦)

- ٤٧١ سرقة . العقاب عليها . علته (نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٦ رقم ١٠٩)

- ٤٧٢ سرقة . تسليم الى محترف بالفعل . اختلاس الشيء المسلم . معاقب عليه بالمادة ٢٧٤ فقرة ٨

(نقض أملى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٥٨٦ رقم ٢٩٣)

- ٤٧٣ سرقة . تسليم المجنى عليه نقودا . مقيدا بشرط واجب تنفيذه حالا . عدم تحقق الشرط . وعدم تنفيذ المتهم له فى الحال . انعدام رضاء المجنى عليه بالتسليم . انطباقها (نقض أملى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠١ رقم ٣٤٨)

- ٤٧٤ سرقة . مجرد حمل السلاح . وقت السرقة . كاف لاعتبار الظرف مشددا

(نقض أملى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠١ رقم ٥٦)

- ٤٧٥ سرية الجلسة . من حق المحكمة وخاضع لتقديرها

(نقض أملى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٦ رقم ٢٠٦)

سفل

(انظر حقوق ارتفاق رقم ٦١٣)

- ٤٨٣ سمسرة . تقديرها . عدم نهو العمل .
عدم الالتزام بدفعها
(استئناف مختلط — ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)
- ٤٨٤ سن . تقديره . نظام عام
(نقض مدني أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٢٧ رقم ٣٥٧)
- ٤٨٥ سند تجاري . اعتباره تجاريا من جانب
الدائن التاجر . شرطه .
(مصر الكلية الاهلية — ٩ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٦٣٧ رقم ٣٢٥)
سند تجاري
(انظر معنى المدة رقم ٧٠٨)
- ٤٨٦ سند . تحت الاذن . اعتباره عملا تجاريا
(استئناف مختلط - ١٥ ابريل سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٩٧ رقم ٣٩٤)
- ٤٨٧ سند تحت الاذن . تحويله بعد ستة
أشهر . يعتبر توكيلا لا تحويلا . جواز
احتجاج المدين بما يدفع به ضد الدائن .
(استئناف مختلط - ٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٩ رقم ٤٥٧)
- ٤٨٨ سند تحت الاذن . عدم ذكر السبب
فيه . جواز تحويله بغير رضا المدين
(استئناف مختلط - ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١٠ رقم ٤٦٠)
- ٤٨٩ سند دين . عدم ذكر السبب . صحته .
حق المدين في اثبات عدم وجود
سبب له
(استئناف مختلط — ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١٠ رقم ٤٦٠)
- ٤٩٠ سند دين . فوائد ربوية . الدفع بها ضد
المحول اليه .
(استئناف مختلط — ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٧ رقم ٩٩)
- سفه
(انظر حجر رقم ٣٤٢)
- ٤٧٦ سقوط الحق بمضى المدة . اعتراف .
موقف لسريان المدة . حالة
(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣١٤ رقم ١٦٦)
- ٤٧٧ سقوط الحق . مضي الخمسة عشر سنة .
احتسابها بالتقويم الهجري
(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧١٢ رقم ٣٧٦)
- ٤٧٨ سقوط الحكم الغيابي . آثار سقوطه . بقاء
أثر صحيفة الدعوى
(الازبكية الجزئية ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٤٩ رقم ١٨٢)
سقوط العقوبة
(انظر حكم غيابي رقم ٣٨٨)
- ٤٧٩ سلطة المحكمة . في حكمها . غير مقيدة فيه
برأى النيابة . حرمتها المطلقة في تقدير
ظروف الدعوى
(نقض أهلي - ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٢١ رقم ٤٧٣)
- ٤٨٠ سلطة محكمة النقض . في جرائم النشر .
تقدير مراعى العبارات من ناحية تعديل
الخطأ في التطبيق
(نقض أهلي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ - عدد ١٠
ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
- ٤٨١ سمسار . اتعابه . في البيع التام . حالته
(استئناف مختلط - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٥ رقم ٩١)
- ٤٨٢ سمسرة . اختصاص . جواز طلبها ضد
المتعافدين . أجنبية أحدهما . اختصاص
الحاكم المختلطة بها
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)

٤٩١. سندات تحت الاذن . محرره بالتمن . عدم تأثيرها على العلاقة الاصلية بين البائع والمشتري
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠٤٥ ص ١٠٤٥ رقم ٥٢٣)
٤٩٢. شاهد . على سبيل الاستدلال . جواز الأخذ بشهادته بلا يمين
(نقض أهلى - ٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٨ رقم ٦٢)
٤٩٣. شاهد قاصر . مدع مدنى . سنه أزيد من ١٤ سنة . فاقد الأهلية في الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية
(نقض أهلى - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٥٨١ رقم ٢٨٩)
٤٩٤. شرط بالسداد عند المقدرة . صحته . نفاذه
(الاسكندرية الكلية الاهلية - ٥ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٣١ رقم ٧٧)
٤٩٥. شرط جزائى . اشتراط ملكية المؤجر لبناء أحدته المستأجر . ضرورة تحقق الضرر
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٥ رقم ١٣١)
٤٩٦. شرط جزائى . فى بيع قطن . سريانه . أساس تقدير التعويض
(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٩٢)
٤٩٧. شرط جزائى . قبل مدين . أحوال . بطلانه
(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٢ رقم ١٣٦)
٤٩٨. ١ - شركة . تجديد عقدها . مدة . بعد اخرى . حالة عدم الاخبار . مريان العقد ٢ - شركة . حلها . قبل الميعاد . تحت مسئولية الشريك المتسبب فيه
(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٣ رقم ١٣٧)
٥٠٠. شركة تضامن . قيام أحد الشركاء بسداد التزاماتها . مانع من اشهار افلاسها . بخلاف الشركاء المتخلفين
(استئناف مختلط - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧١٨ رقم ٣١٥)
٥٠١. شركة توصية . النص فى عقدها على جواز عزل المدير بمعرفة الجمعية العمومية . جوازه . صحته
(استئناف مصر - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٣٧ رقم ٢١٩)
٥٠٢. شركة . حلول أخرى محلها . غير مانع من التزام أعضائها . المتضامنين قبل الدائنين .
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٥٢٢)
٥٠٣. ١ - شركة مساهمة . نسبة الغش والخطأ الجسم لمديرى الشركة . مسئوليتهم عنه متضامنين .
٢ - شركة مساهمة . حالة الخطأ الجسم الموجب للمسئولية . بيانه .
٣ - شركة مساهمة . مسئولية المديرين المشتركين فى الخطأ . ولو كان باشتراك شخص أجنبي فيه
(استئناف مختلط - ٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٧ رقم ٥٢٧)
٥٠٤. شركة . نص على استرداد الشريك ماله بلا خسارة . بطلانه
(الزاويق الكلية الاهلية - ١٤ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٨٥ رقم ٣٨٦)

- ٥١١ شهادة المدعى المدنى. فى الدعوى العمومية
بعد تحليفه اليمين . لامانع قانونى يمنعها
(نقض اهل - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٢٨١ رقم ٢٨١)
- ٥١٢ شهود . تقدير المحكمة لشهادتهم . الأخذ
ببعضها دون البعض . من مطلق حريتها .
(نقض اهل - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٧٤ رقم ٢٣١)
- ٥١٣ شهود . حق المحكمة فى سماعهم . طريقة
استدعائهم . شاهد يتقدم بنفسه للمحكمة
جواز سماعه . شهادتهم متروكة تقديرها
للمحكمة . حق الخصم فى مناقضة شهادته
(نقض اهل - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص
٩٤٥ رقم ٤٧٩)
- شهادة
(انظر مدعى مدنى رقم ٦٦٠)
- شهادة شهود
(انظر نقض رقم ٧٧٩)
- شهادة طبية
(انظر تزوير رقم ٢٥٠)
- شهود
(انظر رد المحققين رقم ٤٥٤)
- ص
- صحة تصرفات
(انظر محجور عليه رقم ٩٤٨)
- ٥١٤ صلح . اعتباره حاسما للتزاع الحاصل
فيه . وكل نزاع يتفرع عنه وقصده
المتعاقدان
(قنا الكلية الالهية - ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٠٧ رقم ٥٠٥)
- ٥١٥ ١ - صورية العقود . عدم وجودها اصلا .
عدم خروجه من ملكية المتصرف
٢ - صورية العقود . اثباتها بالنسبة
للعاقدين بالكتابة . وبالنسبة للغير
- شركة تأمين
(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٥٤)
- شركة مصرية
(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٥٥)
- شروط البيع المشروعة
(انظر الراسى عليه المزاد رقم ١٦٤)
- ٥٠٥ شروع فى سرقة . حالة إيقاف العداد
الكهربائى . تطبيقه
(نقض اهل - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٨٦ رقم ١٠٦)
- ٥٠٦ شروع فى سرقة . عدم انطباقها على
المادة ٢٧٦ عقوبات
(ططا الكلية الالهية - ٤ مايو سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٤٤٩ رقم ٢٢٥)
- ٥٠٧ شريك . اعتباره وكلا عن شريكه فى
مباشرة أعمال الشركة
(استئناف مصر - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٤٤٦ رقم ٢٢٣)
- ٥٠٨ ١ - شريك . فى ملك مشاع . تغييره
فيه . عدم جوازه الا باذن شريكه
٢ - شريك . طلب الزام شريكه بما
صرفه على البناء بغير اذنه . عدم جوازه
(مصر الكلية - الالهية - ٢٧ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٦٤٢ رقم ٣٢٧)
- شريك
(انظر فاعل أصلى رقم ٥٧٥)
- ٥٠٩ شطب القضية . أحواله المنصوص عليها
قانونا . الأخذ بغيرها بطريق القياس
(الاسكندرية الكلية الالهية - ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠١١ رقم ٥٠٧)
- ٥١٠ ١ - شفعة . عرض الثمن الحقيقى . حجز
دين الرهن . جوازه
٢ - شفعة . المشتري جار فى درجة واحدة
مع الشفع . أفضليته على الشفع
(قنا الجزئية - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٨٩٦ رقم ٤٤٤)

٥٢١ ضرب أو جرح . توافق على التعدي

والإيذاء. القصد منه. العقاب على الفكرة
الاجرامية المتحدة عند عصبة من المتهمين.
عدم ضرورة اعداد آلات الضرب .

انطباق المادة ٢٠٧ ع

(قضا أمل - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٢٧ رقم ٤٧١)

ضرب

(انظر قضا رقم ٧٨١)

٥٢٢ ضرر أدنى . عدم امكان تقديره . متروك

لتقدير القاضي

(النيابة الكلية الاملية - ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠١٤ رقم ٥٠٨)

ضرر

(انظر مسئولية رقم ٦٨٥)

٥٢٣ ضمان المبيع . تزع ملكية المشتري .

تعرض . تعريفه . مبدأ استحقاق دعوى
ضمان . سقوط الحق في المطالبة بها

(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٣١٤ رقم ١٦٦)

٥٢٤ ضمان الحيل . النص عليه في الحوالة . عبارته

عامة أو مطلقة . غير مقيد . نتائج .
(شين الكوم الكلية الاملية - ١١ مارس سنة
١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٤٦ رقم ٣٢٩)

٥٢٥ ضمان . بيع . حق الانقاع بالعين المبيعة .

التزام البائع به

(استئناف الجزئية - ١٧ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٨٩ رقم ٣٨٨)

٥٢٦ ضمان . تضامن . ضامن متضامن .

بطلان العقد لعدم أهلية المتعاقد معه .
لاتحليه من الضمان

(استئناف أسبوط - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٥٥٠ رقم ٢٧٤)

ضمان

(انظر تقادم رقم ٣٠٤ وقيمة رقم ٦٣٠)

بكافة الطرق

(شين الكوم الكلية الاملية - ١١ مارس
سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٤٦ رقم ٣٢٩)

٥١٦ صورية . عقد لتكملة النصاب . سبب

مشروع . عدم جواز اثبات الصورية
الابالكتابة

(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٢٢ رقم ٧٢)

٥١٧ صورية . عن عقد . مخالف للقانون .

جواز اثباتها بالبينة او القرائن

(استئناف مختلط - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد
٧ ص ٦٠٩ رقم ٣٤٠)

صورية

(انظر بيع رقم ٢١٤)

ض

٥١٨ ضامن . أثر ضمانه في كون كرداتو . تطبيق

المواد ٣٣٨ و ٣٤٨ و ٣٤٩ تجا -
التزامه بضمانه كاملا

(استئناف مصر - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٣٦ رقم ١٢٥)

ضامن

(انظر قضا رقم ٧٨٠)

٥١٩ ضرب . احداث عاهة مستديمة . عدم

ثبوتها على أى متهم . عقابه على الضرب
فقط بالمادة ٢٠٥ أو ٢٠٦

(قضا أمل - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٣٨٣ رقم ١٩٥)

٥٢٠ ١ - ضرب . النية فيه . تعريفها

٢ - ضرب . النية فيه . بيانها . التمييز
فيها . بين الضرب العمد والاصابة الخطأ

٣ - ضرب . الضرر الناشئ عنه . نتائج .

مسئولية المتهم عنها

(قضا أمل - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص
١٩٧ رقم ١١٥)

ط

طبيب

(انظر مسئولية رقم ٦٨٤)

٥٢٧ طريق عام . اباحة المرور فيه في كل وقت
وبغير قيد . قياسه على جسر ترعة عمومية
أو خصوصية . المرور فيها مباح

(نقض أملى - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص
٨٦ رقم ٢٩٢)

٥٢٨ ١ - طريق عام . فتح بطريقة مخالفة
للائحة التنظيم . استعماله كذلك . اعتباره
٢ - طريق . فتح بمعرفة المالك . مضى
الزمن الطويل عليه . عدم جواز قفله
٣ - طريق . عدم اعتباره تاما . غير
مانع من المحافظة عليه بحالته

(استئناف محتاط - ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد
ص ٧١٧ رقم ٣١٣)

٥٢٩ طعن . بطريق النقض . أسبابه . الجهة
التي يقدم اليها

(نقض أملى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٦١ رقم ١٤٤)

٥٣٠ طعن . بطريق النقض . عن حكم تمهيدى .
عدم قبوله .

(نقض مدنى أملى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٦٦ رقم ١٤٧)

٥٣١ طعن . بطريق النقض . فى حكم صادر فى
دفع فرععية . لم يمه الخصومة . عدم قبوله
(نقض مدنى أملى - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٤٩٦ رقم ٢٤٦)

٥٣٢ طعن . بطريق النقض . فى أمر صادر
من غرفة المشورة . لخطأ فى تطبيق القانون
أو تأويله . جوازه من النائب العمومى
وحده دون المدعى المدنى .

(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٧٤ رقم ٢٣٩)

٥٢٣ طعن . بطريق النقض . فى حكم غيايى .
عدم جوازه

(نقض أملى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
٧٠٢ رقم ٢٥٠)

٥٣٤ طعن . بطريق النقض والابرار . فى قرارات
غرفة المشورة . لخطأ فى تطبيق نصوص
القانون أو تأويلها . اذا صبح جوازه .
لنائب العمومى وحده . دون المدعى المدنى
(نقض أملى - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٨٥ رقم ٢٩١)

٥٣٥ طعن . تنازل عنه . عند عدم تعاق حق
للخصم فى الطعن برفع طعن آخر عن
الحكم . جوازه

(نقض مدنى أملى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ٦٠٩ رقم ٣٠٤)

٥٣٦ طعن . حق المدعى المدنى فيه نظريا .
لا نتيجة للسير فيه . عدم قبوله

(نقض أملى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
١١ رقم ٩)

٥٣٧ طعن . حكم استئنافى . مؤيد لحكم ابتدائى
لأسبابه . وجوب تقديم الحكم الابتدائى
(نقض مدنى أملى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ١٠ رقم ٢٥٢)

٥٣٨ طعن . عن حكم باختصاص المحاكم
الاهلية . جوازه

(نقض أملى - ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص
١١٩ رقم ٢٥٤)

٥٣٩ ١ - طعن . فى الاحكام الجنائية . طريقه .
مبينة بالقانون . رفع دعوى مستقلة به .
عدم قبولها

٢ - طعن . من ابن المحكوم عليه المتوفى .
عدم قبوله

(نقض أملى - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٢٧ رقم ١٨)

قائد . الحكم بتسليمها . وجوبه . بغض
النظر عن التخالص من عدمه

(ملوى الجزئية - ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٨٩٦ رقم ٤٤٣)

٥٤٧ طلبات متعددة . ناشئة عن حادث واحد .

جواز الجمع بينها

(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ٧
ص ٦٧٠ رقم ٣٤٢)

ع

٥٤٨ طاعة مستديمة . عبارة يستحيل برؤها .

تكرير للمعنى من استدامة الطاعة . عدم
ذكرها في تقرير الطبيب . غير مؤثر في

تطبيق المادة ٢٠٤ عليها

(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
٤٨٥ رقم ٢٣٨)

٥٤٩ طاعة مستديمة . معناها القانونى . تفسيره .

(نقض أملى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٩٧ رقم ٥٢)

٥٥٠ طاعة مستديمة

(انظر ضرب رقم ٥١٦ ونقض رقم ٧٧١)

٥٥١ عدم تسبب الحكم . نفويت رقابة محكمة

النقض . نقض الحكم

(نقض مدنى أملى - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٦٠٥ رقم ٣٠٢)

عربون

(انظر تهدي رقم ٢٧٥)

٥٥٢ عرض الدين . المؤمن بتسجيل . التنبيه

على الراهن بالحضور للمحكمة للدفع
والشطب . صحته

(طنطا الكلية الاهلية - ١٩ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٦٣٨ رقم ٢٢٦)

عرض حقيقى

(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٥٨٧)

٥٥٣ عقاب . تخفيف العقوبة . من سلطة

٥٤٠ طعن . قبوله بالنسبة لمنهم . ارتباط الجريمة

بالنسبة لمنهم آخر غير طاعن . استفادة
الآخر منه

(نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٨٢ رقم ١٠٦)

٥٤١ طعن . مبنى على دعوى بطلان اجراءات

التحقيق الابتدائى . وبطلان اجراءات
المحاكمة أمام محكمة أول درجة . دفاع

خاص بالموضوع . محله محكمة الموضوع .

تقديره بمعرفتها كتقدير كل دليل . عدم

اثارة هذا الطعن أمام المحكمة الابتدائية .

رفضه .

(نقض أملى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٧
ص ٥٨٩ رقم ٢٩٥)

٥٤٢ طعن . وقوع خطأ فى تفسير عقد .

وجوب تقديم العقد . عدم تقديمه .

رفض وجه الطعن لعدم وجود دليل

(نقض مدنى أملى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ١٣٠ رقم ٣٥٥)

طعن

(انظر نقض و ابرام رقم ٧٩٦)

٥٤٣ طلب إزالة . عن جزء تافه من عقار .

عدم جوازه . التعويض عنه . كفايته

(استئناف مختلط - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٩٩ رقم ٣٩٨)

٥٤٤ طلب تحقيق . اقتناع المحكمة بقرائن

أخرى . رفضه . لا بطلان

(نقض مدنى أملى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
عدد ٦ ص ٥١٦ رقم ٢٥٤)

٥٤٥ طلب جديد . أمام الاستئناف . عدم

علاقته بالطلب الأصلى . عدم قبوله

(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)

٥٤٦ طلب صورة تنفيذية . من حكم بدل

- قاضي الموضوع
(نقض أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٥ رقم ١٠٨)
- ٥٥٤ عقوبة مالية . غرامة . تحصيلها . اكراه بدنى لمدة تسعين يوما . جواز استيفاء الباقي من الغرامة بطرق التنفيذ الأخرى على ممتلكات المحكوم عليه .
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٤٣٠)
- ٥٥٥ عقدا اشتراك في تليفون . فسخه . بسبب حملة جارحة . جوازه
(استئناف مخطوط - ٨ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٧٩٦ رقم ٣٩٢)
- ٥٥٦ ١ - عقد الزواج . أمر مباح شرعاً . عدم جعل سن خاص له . يكون شرطاً في صحته . تعديل لائحة سنة ١٩٢٣ بلائحة سنة ١٩٣١ بهذا الصدد
٢ - عقد زواج . مأذون . مخالفته للنهي الوارد بنص المادة ٣٦٧ من اللائحة الشرعية . عدم مساسه بجوهر العقد . من جهة الموضوع
(نقض أملى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٣٢ رقم ٤١٢)
- ٥٥٧ عقد بيع أطيان . صدوره من جد لحفيده . عدم وضع الحفيد يده . عدم استيلائه على الربيع . مطالبته لجدّه بمبالغ نفقة . ظروف اعتبار العقد وصية مضافة إلى ما بعد الموت
(استئناف أسبوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٣ رقم ٣٢٤)
- ٥٥٨ عقد صوري . تعاقد مع أحد الخاتلين . تسجيل عقده . صحة العقد
(أسبوط الكلية الادلية - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٧ رقم ٤٣٨)
- ٥٥٩ عقد غير مسجل . حق المشتري . انتقال الملكية له . معلق على التسجيل .
(اسنا الجزئية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٨٩٣ رقم ٤٤١)
- ٥٦٠ عقد مستتر . حق الغير المتعاقد بحسن نية . لا تأثير له .
(شين الكوم الكلية الاهلية - ٢٢ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٠٥ رقم ٥٠٤)
- ٥٦١ عقد . مشاركة على ذمة الغير . عدم ايجاب اعلان القبول في زمن معين .
(نقض مدنى أملى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥١٢ رقم ٢٥٣)
- ٥٦٢ عقد . نصوصه . تعارضها . الأخذ بالأصلح للمدين
(مصر الكلية الاهلية - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٥ رقم ١٣١)
- عقد بيع صوري
(انظر نقض رقم ٧٦٥)
- ٥٦٣ عقود . تفهم نصوصها وتحديد قصد المتعاقدين . مسألة موضوعية
(نقض مدنى أملى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٥ رقم ٤٨٢)
- ٥٦٤ عقود مختلطة . بين تاجرو غير تاجر . احكامها
(الاقصر الجزئية - ١١ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٤٥ رقم ٨٦)
- علو
(انظر حقوق ارتفاق رقم ٣١٦)
- عمل تجارى
(انظر سند رقم ٤٨٦)
- علاج بالأشعة
(انظر مسئولية رقم ٦٨٤)
- عيوب جوهريّة
(انظر نقض رقم ١٧٢)
- غ
غائب . غيبة منقطعة . قانون الأحوال

غش
(انظر غفلة رقم ٧٣ ،)
٥٧٣ غفلة . غش . التسلط على الارادة .
عدم تأثيرها على صحة العقود . جواز
اعتبارها سببا للحجر .
(استئناف مصر ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٥٠ رقم ٣٤)

ف

٥٧٤ فاعل أصلي . شريك . الحسد الفاصل
بينهما . بيانه . تحديده
(نقض أملى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٢٠ رقم ١٤)
٥٧٥ فاعل أصلي . شريك . وجوب بيان
حالة كل منهما . عدم الوصول الى ذلك .
اعتبار كل منهما شريكا لآخر في جريمته
(نقض أملى - ٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص
٨٢٣ رقم ٤٠٧)

فسخ

(انظر أجارة رقم ٢٧ وبيع رقم ٢١٩ وعقد
اشراك في تليفون رقم ٥٥)
٥٧٦ فعل . منشىء الحقوق أو التزامات . مكون
من عنصر مادي أو قانوني . اثبات الأول
بالبيئة . واثبات الثاني طبقا للمواد ٢١٥
وما بعدها .
(شين الكوم الكلية الادمية - ١٠ مارس سنة
١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٢٢ رقم ١٧٦)
٥٧٧ ١ - فعل واحد . مخالفة لائحة تعاطي
صناعة الطب . وجرح خطأ . الحكم
بالجريمة التي عقوبتها أشد

٢ - فعل واحد . مخالفة وجنحة .
جواز ايجاب عقوبتين مختلفتين . حالته
(نقض أملى - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٣٨ رقم ١٩٨)

٥٧٨ ١ - فك الاختام . حكمتها . احترام

الشخصية . الحكم بالقية

(السين الابتدائية - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
٨٠٠ رقم ٤٠٧)
٥٦٦ غراس . في أرض . نموه والتضاعف به .
ثابت بحق الالتصاق
(قنا الكلية الادمية - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٣٥)

٥٦٧ غرامة . محكوم بها على أكثر من متهم .
طبقا للمادة ٩٧ ع . مساواتها بالمبلغ
المختلس فقط
(نقض أملى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص
١٩ رقم ٢٣٤)

٥٦٨ غرامة . نيابة عمومية . جواز البدء بالتنفيذ
على ممتلكات المحكوم عليه . ثم التنفيذ
بالاكره البدني . جواز العكس
(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٨٧١ رقم ٤٣٠)

غرامة

(انظر عقوبة مالية رقم ٥٥٤ وغش الدخان رقم
٥٦٩)

٥٦٩ غش الدخان . خلطه بمواد اخرى . وضع
مواد غريبة . غش . مصادرة . غرامة
(استئناف مصر - ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٣٢٧ رقم ١٧٤)

٥٧٠ غش جنس البضاعة . تعريفها . صفاتها
وخواصها . تعيينها تعيينا جليا
(نقض أملى - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٤٨١ رقم ٢٩٤)

٥٧١ غش . في تقرير بما في الذمة . مجرد
ادعاء . غير معتبر
(استئناف مصر - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٤٣٢ رقم ٢١٥)

٥٧٢ غش . وجوب اثبات علم البائع به .
وقت تسليم البضاعة أو شحنها .
(نقض أملى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ١٤
رقم ٢١)

٥٨٥ قاضٍ منتدبٍ . في المزايدات . قرارته .

استئنافها : مواعيدها
(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٩٥)

٥٨٦ قاضى الأمور المستعجلة . ايقاف التنفيذ .

أسباب الايقاف . يجب أن تستند الى وقائع غير متنازع فيها . في حالة النزاع يكون قاضى الأمور المستعجلة غير مختص
(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ١٠٢٩ رقم ٥١٤)

٥٨٧ ١ - قاضى الأمور المستعجلة . تفسير

الاحكام الواجبة التنفيذ أو تعديلها . غير مختص به

٢ - قاضى الأمور المستعجلة . عرض حقيقة من المحكوم عليه . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل في جديته . ايقاف التنفيذ

(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٣٤ رقم ٥١٦)

٥٨٨ قاضى المواد المستعجلة . اختصاصه . مداه

(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٥٦ رقم ٩٣)

قاضى البيوع

(انظر استئناف رقم ١١٧)

٥٨٩ قانون التخفيض . معنى العبارة الواردة

في المادة الأولى من قانون تأجيل الخمس
(بنى سويف الكلية الاهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٦٥٥ رقم ٢٣٠)

قانون الثلث

(انظر دعوى مدنية رقم ٤٢٧)

٥٩٠ قانون الخمسة الأفدنة . امرأة متزوجة .

لا تحترف الزراعة بنفسها . عدم جواز اعتبارها من صغار المزارعين

(استئناف أسيوط - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٧٤ رقم ٤٣١)

وضع الاختتام وعدم العبث بها

٢ - فك الاختتام . القصد الجنائى .

توفره بمجرد فض الاختتام

(طنطا الكلية الاهلية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٤ رقم ١٣٠)

٥٧٩ فك الاختتام . عدم المساس بها .

لاجرمية .

(قضاء أملى - ٥ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٦ رقم ٣)

٥٨٠ فوائد ربوية . خصم قيمتها . كيفية

احتسابها .

(استئناف مختلط - ٤ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٩٨)

٥٨١ فوائد . عن أرض مزروع ملكيتها

للمنفعة . استحقاقها . تاريخ سريانها . تقديرها

(استئناف مختلط - ١٧ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٥٤ رقم ١٨٥)

فوائد

(انظر بيع رقم ٢١٩)

ق

٥٨٢ قائمة الرسوم . عدم المعارضة فيها . حق

من دفع في مطالبة قلم الكتاب بالرد .

لا يسقط الا بمضى ١٥ سنة

(الموسيقى الجزئية - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٤٦ رقم ١٨١)

٥٨٣ قاصر . استئجار أرض الغير . قبل

بلوغ الرشد . عدم صحة العقد .

(استئناف أسيوط - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٠ رقم ٢٧٤)

٥٨٤ قاض . كان عضوا بالنيابة . في المحكمة

التي حكم فيها ابتدائيا . عدم تصرفه

في أى شىء من تحقيقات القضية . غير

مانع من نظرها استئنافا

(قضاء أملى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ١٧٧ رقم ١٠٢)

القذف منبعت عن حسن نية . أى لمصلحة عامة . ثبوت صحة الوقائع مع رغبة التشهير والتجريح . غير مانع من العقاب

٢ - قذف . مقال . القصد منه الدفاع عن مصلحة عامة والتشهير معاً . تقدير المحكمة لأيهما الغالب فيه . مسألة حسن النية . عدم الأخذ بها إطلاقاً

٣ - قذف . نقد . تعدى حدود النقد . سبق الخصوم الى استباحة حرمت القانون . لا يبرر جريمة الكاتب

(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٧١٢ رقم ٣٥٢)

٥٩٩ قذف . الاسناد فيه . تحققه بالصيغ الكلامية والكتاتيب . وبالصيغ التشككية أيضاً .

(نقض أهلى - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)

٦٠٠ قذف . سب . شيوعية . الخوض لاوامر حكومة أجنبية . الارتباط بالدولية الثالثة .

(استئناف بريجه - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٥٥ رقم ١٤٢)

٦٠١ قذف . ضد غير موظف . عدم جواز اقامة الدليل على صحة الوقائع

(نقض أهلى - ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٩ رقم ١١١)

٦٠٢ قذف . علانية . ارسال تلغراف به قذف . عدم توفر ركن العلانية

(نقض أهلى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ١٠ رقم ٨)

٦٠٣ قذف . من خصم على خصمه . أثناء الدفاع في قضية . تطبيق المادة ٢٦٦ ع

(نقض أهلى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٦ رقم ٢٠٦)

٥٩١ قانون الخمسة أفدنة . بيع . اخفاء لرهن .

بقصد التخلص من هذا القانون . بطلانه

(استئناف محتاط - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٩ رقم ٣٤٠)

٥٩٢ قانون خمسة الأفدنة . مزارع . يستأجر

أطياناً ليؤجرها . عدم استفادته من قانون الخمسة الأفدنة

(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٢٢ رقم ٢٥٧)

٥٩٣ قانون العقوبات . سر يانه على جميع

المقيمين بالقطر المصري . عدم التفرقة بين المقيم دواماً أو المار بها .

(نقض أهلى - ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٧١ رقم ٢٢٩)

٥٩٤ قبض . حبس . تعذيب . التفريق بينها .

تطبيق مواد القانون عليها . وحكم كل حالة منها .

(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٦٧ رقم ١٤٨)

٥٩٥ قتل . اقترانه بجناية أخرى . والفعل

متعدد . عدم ضرورة مضي فترة من الزمن بين الجنايتين

(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٣ رقم ٥٨)

٥٩٦ قتل خطأ . ألعاب . رمى على الارض .

عنف . مخاطر اللعب . مسئولية اللاعب

(برردو بفرنسا - ١٤ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٩ رقم ٢٨٤)

٥٩٧ قتل خطأ . الاهمال المعاقب عليه قانوناً .

ضرورة بيانه بياناً واضحاً .

(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٨٦ رقم ١٥٥)

٥٩٨ - قذف . اعفاء من العقاب . شرطه .

٦١٠ قرار حفظ . عدم توجيه تهمة الى متهمين .
وعدم الاشارة اليهم فيه . غير مانع من
رفع الدعوى العمومية على المتهمين
(نقض اهل - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ .
ص ١٩٤ رقم ١١٣)

قرار

(انظر حجر رقم ٣٤٣)

قرار قاضي الاحالة

(انظر معارضة النائب العام رقم ٧١٢)

قرائن

(انظر اثبات رقم ١٣)

قرارات المجالس الحسبية

(انظر اختناف رقم ١٠٩)

٦١١ ١ - قسمة . اجراؤها . تسجيل محضر

الخير . تصرف الورثة للغير

٢ - قسمة . اجراء قسمة جديدة . من

غير اشتراك المشترين . لا تعتبر الا بدلا .

وجوب تسجيل البدل . ليكون حجة

على الغير

(نقض مدني اهل - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦

ص ٥٠٦ رقم ٢٥١)

٦١٢ قسمة مهايأة . لا تنفيء الا حقوقا

شخصية . عدم سرعانها على المشتري من

شريك متقاسم

(المنشية الجزئية - ٢١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧

ص ٦٦٢ رقم ٣٣٣)

قطع المدة

(انظر تقادم رقم ٣٠٧)

قطع سريان المدة

(انظر تكليف بالحضور رقم ٣١٤)

٦١٣ ١ - قوانين . انسحابها الى الماضي

٢ - قوانين . معدلة لمدة التقادم . سريان

القانون الجديد . ضم المدة القديمة على

٦٠٤ قذف وسب . استلزمه الدفاع . شرط

لتطبيق المادة ٢٦٦ ع

(نقض اهل - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص

٢٩ رقم ٢٧)

٦٠٥ قذف وسب بالجلاسة . معاقب عليه بالطرق

المعتادة . بغض النظر عن الحكم الصادر

بسبب التشويش

(نقض اهل - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص

٤٠ رقم ٢٩)

٦٠٦ قذف وسب . بالنسبة للموظفين العموميين .

الفرق بين القانونين المصري والفرنسي فيها .

شرط سلامة النية . اثبات صحة الوقائع .

غير كاف .

(نقض اهل - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص

٩٤٥ رقم ٤٧٩)

٦٠٧ قذف وسب . طعن موجه لموظف عمومي

بسبب أعمال وظيفته . شرط سلامة

النية . واثبات صحة ما أسند . اعفاء

(نقض اهل - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص

٧١٦ رقم ٣٥٣)

٦٠٨ ١ - قذف وسب واهانة . القصد الجنائي

الألفاظ شائعة بذاتها . تحققه

٢ - قذف وسب . شرط سلامة النية .

برغم توفر القصد الجنائي . وصحة كل

ما أسند . كاف للاعفاء

٣ - قذف وسب . القصد الجنائي .

توفره . حالته

(نقض اهل - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص

٧١٦ رقم ٣٥٣)

٦٠٩ قرار حفظ . ضرورة ثبوته بالكتابة .

وتوقيعه مع وضع التاريخ عليه

(نقض اهل - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٢٦٦ رقم ١٤٦)

الجزء الذى فصل فيه فصلا قاطعا هو الذى

يحوز قوة الشيء المحكوم فيه

(استئناف بسيط - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٧

ص ٦٣١ رقم ٢٢٢)

٦٢٠ قوة الشيء المحكوم فيه . تقرير الحكم مبدأ

التعويض . دون اثبات الضرر . لا يمنع من

اثبات العكس

(استئناف مختلط - ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩

ص ٩١٠ رقم ٤٦١)

٦٢١ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى فى

مخالفة له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم

المدنية . ولو كان ضد وكيل المالك

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧

ص ٦٢٩ رقم ٣٢١)

٦٢٢ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدنى .

عدم تأثيره على الدعوى الجنائية . ولا

على رفع جنحة مباشرة بالتعويض

(أسبوط الجزئية - ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ عدد

٩ ص ٨٩٥ رقم ٤٤٢)

٦٢٣ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى بطلان

مرافعة . الدخول خصما ثالثا منضم

للمدعين . رفض الدعوى . سر يانه على

الخصم الثالث . وجوب الاستئناف . عدم

قبول دعوى جديدة

(استئناف مصر - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٣٠٨ رقم ١٦٣)

٦٢٤ قوة الشيء المحكوم فيه . رفض الدعوى

المدنية . لعدم القصد الجنائى . غير مانع

من رفع دعوى حساب

(استئناف مختلط - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨

ص ٧٩١ رقم ٣٩٦)

٦٢٥ قوة الشيء المحكوم فيه . سبب جديد

يظهر بعد الحكم . رفع دعوى جديدة

(رن بفرنسا - ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ س

٣٥٧ رقم ١٩٢)

الجديدة

(نقض مدنى أهلى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٣٠١ رقم ١٦٠)

٦١٤ قوة الشيء المحكوم به . تأثير الجنائى على

المدنى . صدور حكم مدنى قبل اتخاذ

الاجراءات الجنائية . مانع من الايقاف .

يكسب الحكم المدنى قوة الشيء المحكوم به

(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨

ص ٧٦١ رقم ٣٧٥)

٦١٥ قوة الشيء المحكوم به . حكم برفض طلب

الحجر . قوته بالنسبة لأهلية المطلوب الحجر

عليه . وبالنسبة للقيم والغير

(استئناف مصر - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١

ص ٥٠ رقم ٣٤)

٦١٦ قوة الشيء المحكوم فيه . أحوالها . مداها

تطبيقها

(شين الكوم الكلية الاملية - ١١ مارس سنة ١٩٣١

عدد ٧ ص ٦٤٦ رقم ٣٢٩)

٦١٧ قوة الشيء المحكوم فيه . اختلاف السبب .

ملكية . سبب التملك . رفض الدعوى .

الاستناد الى سبب جديد للتمليك . جواز

رفع دعوى جديدة به

(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩

ص ٨٥٠ رقم ٤٢١)

٦١٨ قوة الشيء المحكوم فيه . بائع . عدم تمثيله

للمشتري . بعد صدور البيع . الحكم الصادر

ضد البائع . ليس حجة على المشتري

(نقض مدنى أهلى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٢٩٦ رقم ١٤٩)

٦١٩ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . تزوير . حكم

جنائى بالبراءة من تهمة اصطناع عقد

وتزوير الامضاء . لا يمنع من الحكم مدنيا

بتزويره لتغيير فى الفاظ العقد وأرقامه

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم الجنائى .

ك

كفالة

(انظر نقض رقم ٧٢٠)

٦٣١. كفيل . براءته من الدين . تقصير الدائن .
مؤجر . عدم توقيع حجز تحفظي .
ضياح التأمينات

(استئناف مصر - ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦)

ص ٥٣٤ رقم ٢٦٥)

كفيل

(انظر كونكرداتو رقم ٦٣٢)

٦٣٢. كونكرداتو . تطبيق المادة ١٤٤ الخاصة
بالكفيل وبراءة ذمته . معناها عدم
الابراء نهائيا .

(استئناف مصر - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص)

٢٣٦ رقم ١٢٥)

م

٦٣٣. مال منقول . تعريفه . حسب أحكام
القانون . تطبيق الكهرباء عليه

(نقض أملي - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص)

١٨٦ رقم ١٠٩)

٦٣٤. مالك سيارة . مسئوليته عن حادثة لها .
لمجرد أنه مالك . عدم قبوله

(استئناف مختلط - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤)

ص ٣٥٥ رقم ١٨٧)

٦٣٥. مالك على الشيوع . حريته في التصرف في
ملكه وإدارته . مقيدة بالاتفاق مع
الشركاء الآخرين

(العطارين الجزئية - ٨ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٧)

ص ٦٦٠ رقم ٣٣٢)

مالك

(انظر مسئولية رقم ٦٩٥)

مبدأ ثبوت بالسكتاية .

(انظر اثبات رقم ١٣)

٦٣٦. متهمان بهتل آخر . بطلقين عيارين .
إصابة المجني عليه بطلق واحد . عدم معرفة

٦٢٦. قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . حكم مدني

نهائي قضى بالتزوير . حكم جنائي صدر

بعده قضى بصحة السند . وجوب احترام

الحكم المدني . حدود ارتباط القاضي

المدني بالحكم الجنائي . تفسير قاعدة

Le Criminel tient le civil en

l'etat .

(استئناف مصر - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ١)

ص ٤٣ رقم ٣١)

٦٢٧. قوة الشيء المقضي به . اختلاف

الموضوع . واقعة جديدة . تغير الظروف .

رهن قضائي . قيد . طلب تجزئة الرهنية .

زيادة ريع العقار . عما كان عليه وقت

الحكم الأول .

(مرسليا الابتدائية - ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٩)

عدد ٨ ص ٨٠٠ رقم ٤٠١)

قوة الشيء المحكوم فيه

(انظر ري رقم ٤٦٣)

٦٢٨. قوة قاهرة . عجز عن دفع رسم استئناف .

اعتباره كذلك . إيقاف ميعاد الاستئناف

(اسيوط الكلية الاهلية - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١)

عدد ١٠ ص ١٠٢١ رقم ٥١٠)

قوة قاهرة

(انظر تقادم رقم ٣٠٠)

٦٢٩. قيادة سيارة . اصطحاب صديق لصديقه .

استهदा فها للخطر سوياء عدم المسئولية .

(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣١ عدد)

٤ ص ٣٣٨ رقم ١٧٨)

قيد

(انظر قوة الشيء المقضي به رقم ٦٢٧)

٦٣٠. قيمة . اغفائها من تقديم الضمان . جوازه .

(مجلس حسي عالي - ١١ يناير سنة ١٩٣١ - عدد)

٧ ص ٦١٤ رقم ٣٠٩)

قيم

(انظر حجر رقم ٤٣٣)

- الخط منها
(مجلس حسي عالي - ٨ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٣٨ رقم ٣٦٠)
مجرد نشر الحكم
(انظر اعلان شكوى رقم ١٤٢)
- ٦٤٢ محاكمة امام محاكم الجنايات . المتهم غائب .
حكم محكمة الجنايات في غيبته . عدم
التفريق فيها بين من حكم عليه في جنحة
أو جنائية . مهما اختلفت أصول المحاكمة
(نقض أملي - أول فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ٨٢٩ رقم ٤١١)
- ٦٤٣ محام . اتعابه . المطالبة بها . عن أعمال
عامة خارجة عن الدفاع في القضية
بالذات . رفعها بدعوى أصلية . اختصاص
المحاكم المختلطة بها . في حالة اختلاف
جنسية الطرفين
(استئناف مختلط - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٦ رقم ٥٢٥)
- ٦٤٤ محام . دفع ثمن مرسى المزداد له بالنيابة
عن نازع الملكية . مشروعيته
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٥ رقم ٥٢٤)
- ٦٤٥ ١ - محام . عدم حضوره في جنائية .
محالة على محكمة الجنج . غير لازم .
(نقض أملي - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٢٦ رقم ١٧)
- ٦٤٦ محام . عقد اتفاق على اتعاب سنوية .
محرراً لفاظ عامة . تناوله لجميع الاعمال
بلا استثناء
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩٠٩ رقم ٤٥٨)
- ٦٤٧ محام . ليس موظفا عمومياً أو مكلفاً
بخدمة عمومية . عدم جواز اثبات وقائع
- المنفذ منها للفعل . اعتبارهما شريكاً .
(نقض أملي - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
٢٠ رقم ١٤)
- ٦٣٧ مجالس المديرية . الغرض من انشائها .
تحويل الشارع الشخصية المعنوية
للمديرية . سببه الذمة المالية لها .
لا لأعضاء مجلسها
٢ - مجالس المديرية . نص قانوني
سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ . عن شخصيتها
المعنوية . تحويله للمديرية بالذات وبنص
الدستور
(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص
٢٣٠ رقم ١٢٠)
- ٦٣٨ ١ - مجالس محلية . قراراتها . غير نهائية
ولا ملزمة لها . ولا مقيدة للغير الا بعد
المصادقة عليها من الحكومة
٢ - مجالس محلية . مصادقة الحكومة
يجب أن تأتي بعد عمل المجلس لاقبله .
(استئناف اسوط - ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٧١ رقم ٣٨١)
- ٦٣٩ مجلس حسي . اجراءات . قرار
باستحضار المحجور عليه . جواز العدول
عنه .
(استئناف مصر - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٥٠ رقم ٣٤)
- ٦٤٠ مجلس حسي . حله محل القاضي
الشرعي في الهيمنة على المحجور عليه .
والولاية على تصرفاتهم ومنها الوقف
(مجلس حسي عالي - ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٣٩ رقم ٣٦١)
- ٦٤١ مجلس حسي . ولايته . رعاية عديمي
الأهلية والمحافظة عليها . عدم جواز

- القذف ضده
(نقض أهي - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ٣٩ رقم ٢٧)
- ٦٤٨ محجور عليه . سبق الحجر عليه من
زمن للفقلة . حصول تصرفات منه من
بيع وشراء وخلافه . عدم غفلته .
اعتباره حرا من كل حجر . وبصحة
تصرفاته
(مجلس حسي عالي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٦١١ رقم ٣٠٧)
- ٦٤٩ محجور عليه للسفه . جواز ترشيحه للقيم
(مجلس حسي عالي - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧
ص ٦١٠ رقم ٣٠٥)
- ٦٥٠ محجور عليه للسفه . عدم أهليته
للولاية على الوقف
(نقض أهي - ١٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٣٩
رقم ٣٦١)
- ٦٥١ محجور عليه . وقفه لنفسه وأولاده
وذريته . اذن القاضي . جوازه
(مجلس حسي عالي - ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٣٩ رقم ٣٦١)
- محضر حجز
(انظر حكم شرعي رقم ٣٨٤)
- ٦٥٢ حكم . رده . تطبيق المادة ٣٠٩ . مداها
(مصر الكلية الاهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٤٤٧ رقم ٢٢٤)
- ٦٥٣ محكمة . ابدائها ملاحظات للخصوم .
تأثيره على رأيها . الغرض منه تنبيه
الخصوم لإبداء دفاعهم . جوازه لجلاء
الحقيقة
(نقض أهي - ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩)
- ٦٥٤ محكمة النقض . حقها في مراقبة اختصاص
- الهيئات الشرعية
(نقض أهي - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٥ ص ٤٠٣
رقم ٢٠٥)
- ٦٥٥ محكمة النقض والابرار المدنية . اجراءاتها
وجوب تقديم المستندات المؤيدة للطعن
من نفس الطاعن . عدم تقديمها .
لا يسمح بنظر الطعن
(نقض مدني أهي - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤١٥ رقم ٢١١)
- ٦٥٦ ١ - مخاصمة القضاة . اجراءاتها .
طبقا للمادة ٧٤٦ م . م . وما بعدها
٢ - مخاصمة القضاة . كمخاصمة
أعضاء النيابة العمومية . الاجراءات
واحدة
(استئناف محتلط - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٥٤ رقم ١٣٨)
- ٦٥٧ مخاصمة وكلاء النيابة . بالطرق المنصوص
عليها فيما يختص بالقضاة
(الموسكى الجزئية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ١٠
ص ١٠٤٠ رقم ٥١)
- ٦٥٨ مخدرات . التفريق بين المواد الخمام
وقلويايتها وأملاحها ومشتقاتها . وبين
الامزجة والمركبات والمستحضرات .
نتائج . تعيين النسبة بالنسبة للاخيرة فقط
(طنطا الكلية الاهلية - ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ٢ ص ١٢٥ رقم ٧٥)
- ٦٥٩ مدع مدني . رفعه جنحة مباشرة .
عن مخالصة تقدمت بالحكمة المختلطة .
جوازه
(نقض أهي - ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٧١٩
رقم ٣٥٤)
- ٦٦٠ مدع مدني . خصم في الدعوى المدنية .

- على ثبوته
(استئناف مصر - ٦ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٤٤٠ رقم ٢٢٠)
مرض الموت
(اظر بيع رقم ٢١١)
٦٦٧ مزاد . اتفاق المدين مع آخر على التقدم
للشراء بسعر معين . صحة التعاقد . لا بطلان
(استئناف مصر - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٥٨ رقم ٣٨)
مزادات
(انظر قاض متدب رقم ٥٨٥)
مستشار
(انظر نقض رقم ٩٩٣)
٦٦٨ ١ - مسئولية . اصابة . ملاكمة . مسئولية
منظمي اللعب . عن الاصابة القاتلة . تنشأ
عن سبب خاص بحالة اللاعب . لا بالاصابه
نفسها . وجوب الكشف طبياً على اللاعب
٢ - مسئولية اتحاد اللاعبين . مسئوليته عن
تسليم شهادة ملاكم . قبل الكشف طبياً
(السين بفرنسا - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤١ رقم ٥٢٩)
٦٦٩ مسئولية الحكومة . عن أعمال السلطة
القضائية . اعدامها
(استئناف محلط - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٥٤ رقم ١٣٨)
٦٧٠ مسئولية الحكومة . عن عمل موظفيها أثناء
تأديته الوظيفة أو بسببها . ثابت
(نقض أهل ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٦٧
رقم ١٤٨)
٦٧١ مسئولية السلطات العامة . مستخدم .
خطأ شخصي . أثناء تأديته الوظيفة .
اختصاص الحاكم القضائي العادية .
الحكم بالمسئولية
(نقض وابرام فرنسا - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ١٠ ص ١٠٤٨ رقم ٥٢٨)
- وليس خصماً في الدعوى العمومية .
شهادته راجعة أولاً وبالذات الى الدعوى
العمومية . الاستناد عليها لثبوت صحتها
لدى المحكمة
(نقض أهل - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص
٥٨١ رقم ٢٨٩)
٦٦١ مدعى مدني . في جريمة الاعتياد على الربا
الفاحش . عدم قبوله
(نقض أهل - ٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ١١
رقم ٩)
٦٦٢ مديرية . شخصيتها المعنوية . مستمدة من
كيانها ووجودها . حالة حل المجلس . عودة
التمثيل للحكومة والمدير .
(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٣٣٠ رقم ١٢٠)
٦٦٣ مدين . تكليفه بدفع الدين . طريقة
اعلانه . حالة
(استئناف مصر - ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٢٤ رقم ٢٥٨)
مراقبة
(انظر مشبوه رقم ٧٠٢)
٦٦٤ مرض الموت . تصرفات المريض . في غير
البيع . نافذة
(تلا الجزئية - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عدد ٢
ص ١٤٣ رقم ٨٤)
٦٦٥ مرض الموت . عقد يستر وصية . الفرق
بينهما في طريقة الاثبات
(استئناف مصر - ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١١٨ رقم ٧٠)
٦٦٦ ١ - مرض الموت . والبيع الحاصل فيه .
جديته . موكولان لتقدير القاضي
٢ - مرض الموت . انتقال المريض
الى المحكمة للتصديق على العقد . غير مؤثر

- ٦٧٢ ١ - مسئولية المربون وأرباب الصنائع .
انطباق المادة ١٥١ مدني عليهم
٢ - مسئولية . رقابة التلاميذ أثناء
وجودهم بالمدرسة . واجبة على ادارتها
٣ - مسئولية . حصول الحادثة فجأة .
عدم افعال المربي . ارتفاع مسئوليته
(استئناف مصر - ١٣ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٢٩ رقم ١٢٨)
- ٦٧٣ مسئولية . تبخير الأشجار بمعرفة وزارة
الزراعة . تعديل خططها الفنية فيها . تبعاً
للمصلحة العامة . لا يستوجب المسؤولية
(استئناف مصر - ١١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٣٨ رقم ١٢٧)
- ٦٧٤ ١ - مسئولية جنائية . المستأجر لا كينة .
هو مدير لها . مسئوليته عن اتخاذ طرق
الوقاية من أخطارها .
٢ مسئولية جنائية . خطأ المجني عليه .
لأنجب خطأ مدير العمل .
(نقض أملي - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص
١٨١ رقم ١٠٥)
- ٦٧٥ مسئولية جنائية . تطبيق المادة ٣٠٧ ع .
عدم التفريق بين من قارف الضرب ومن
لم يقارفه . واعتبار الجميع قاعلين أصليين
في الجريمة
(نقض أملي - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٢٧ رقم ٤٧١)
- ٦٧٦ مسئولية جنائية . عن فعل حيوان . ضرورة
اثبات الخطأ ونوعه ووجه نسبه المالك
(نقض أملي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٢٦٣ رقم ١٤٣)
- ٦٧٧ مسئولية جنائية . عدم مراعاة اللوائح .
سبب قائم بذاته . رابطة السببية
(مصر الكلية الاهلية - ١١ مايو سنة ١٩٣١ عدد
٤ ص ٣٣٨ رقم ١٧٨)
- ٦٧٨ مسئولية . حادثة سيارة . قيادتها بمعرفة
صديق . مدى المسؤولية
(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٧٠ رقم ٣٤٢)
- ٦٧٩ مسئولية . حالة طفل قاصر . خطأه .
طلب تعويضات ضده . أوله . تقديرها
(استئناف مختلط - ٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٥٢ رقم ١٣٥)
- ٦٨٠ مسئولية . خطأ . جراح . اجراء عملية .
لا مسئولية في الأصل . عملية بقصد
تعديل طاهة طبيعية . يجب اخطار المريض
عنها وعن مخاطرها . وأخذ موافقة منه .
تقصير . مسئولية .
(استئناف باريس - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٩١٢ رقم ٤٦٩)
- ٦٨١ مسئولية . سيد . أعمال خدمته . اعطاء
أوامر تبعية . عرض سيارة للبيع .
وسيط . قيادة السيارة . حادثة
(نقض و ارام فرنسا - ٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٩١١ رقم ٤٦٦)
- ٦٨٢ مسئولية . سيد . خادم . جمعية رياضية .
لاعب . حادث . سببه
(بور دو فرنسا ١٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٩
رقم ٢٨٤)
- ٦٨٣ مسئولية صاحب سيارة . اطارها لا بنته .
المرخص لها . لا تستوجب المسؤولية
(استئناف مختلط - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٥٥ رقم ١٨٧)
- ٦٨٤ مسئولية . طبيب . علاج بالأشعة .
جروح . ضرر . مسئولية تعافدية .
ليست قائمة على أساس ارتكاب جنحة
(استئناف اكس ١٦ يوليو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٩ رقم ٢٥٣٠)
- ٦٨٥ مسئولية . قتل بنت . ضرر أدبي .

- الحكومة من ضمانها
(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٢٦٧ رقم ١٤٨)
- ٦٩٣ مسئولية مدنية . مسئولية جنائية . التفريق
بينهما . تطابق الارادات . الأفعال من
نوع واحد . كاف لتحقيق المسئولية المدنية
(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٠٩ رقم ٦٣)
- ٦٩٤ مسئولية . مسئولية الآباء عن أعمال
ابنائهم القصر . شروط المسئولية
(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٤)
- ٦٩٥ مسئولية . مقاول . مالك . عدم تدخل المالك
في الادارة بنفسه . لامتسولية عليه . المادة
١٥١ مدنى .
(استئناف مصر - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٥٧ رقم ٣)
- مسئولية
(انظر خطأ رقم ٤٠٨ وشركة رقم ٥٠٣ وقتل
خطأ رقم ٥٩٦ ومسئولية رقم ٦٧٤ ومقاول رقم ٧٣١)
٦٩٦ مستأجر . دفع اجار سنة ١٩٣٠ . بالكامل .
عدم جواز استرداده للخمس
(بنى سويب الكلية الاملية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٦٥٥ رقم ٣٣٠)
- ٦٩٧ مستأجر . عن سنة ١٩٣٠ . أرض أجرت
لتزرع قطناً . كاف لاغفائه من خمس الاجار
(بنى سويب الكلية الاملية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ٦٥٥ رقم ٣٣٠)
- ٦٩٨ مستأجر . فسخ عقده . سبق عليه
بالتعرض . مسقط لحقه في التعويض
(مصر الكلية الاملية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٣٢ رقم ٧٠)
- ٦٩٩ مستخدم . رفته . لطلب أجازة .
علم جوازه
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص
١٠٨ رقم ٤٥٥)
- وجوب تعويضه
(استئناف مصر - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦١٥ رقم ٣١٠)
- ٦٨٦ مسئولية مالك الحيوان . افتراض
مسئوليته . فيما عدا القوة القاهرة
والاهمال من المجنى عليه . مسئوليته عما
يصيب خادم الحيوان
(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٢٩ رقم ٢٦١)
- ٦٨٧ مسئولية مدنية . اتحاد الفكر والارادة
على التعدى . موجب للتضامن في
المسئولية مدنيا
(نقض أهلى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٩ رقم ٧)
- ٦٨٨ مسئولية مدنية . تبرئة المتهم . حالة
الخطأ والضرر . غير مانع من التعويض
(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٨٥
رقم ١٥٣)
- ٦٨٩ مسئولية مدنية . خادم . غير مكلف
بالعمل الذى سبب الفعل وخان مخدومه .
عدم مسئولية المخدوم
(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص
١٠٥ رقم ٥٩)
- ٦٩٠ مسئولية مدنية . عدم الاتفاق السابق
على الاجرام . اتحاد ارادة الفاعلين .
بمجرد اتحاد وقتي . كاف لتقريرها
(نقض أهلى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٠
رقم ٢٠٤)
- ٦٩١ مسئولية مدنية . عن دعوى كيدية .
مرفوعة بسوء نية أولئكيد
(المنيا الكلية الاملية - ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠١٤ رقم ٥٠٨)
- ٦٩٢ ١ - مسئولية مدنية . عن ضرر شخصى .
بطريق غير مباشر . تضمن مرتكبه
٢ - مسئولية مدنية . ضمان الموظف لا يعنى

- ٧٠٠ مستخدم . فصله في وقت غير لائق .
أحواله . وجوب التنبيه عليه . قبل الفصل
بمدة كافية . للبحث عن عمل . الاخلال
بذلك . تعويض
(استئناف مصر - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ٩٧٧ رقم ٤٨٧)
- ٧٠١ ١- مشاركة التحكيم . المحكومون مفوضون
بالصلح . النص على اختيار اثنين فقط .
أو اختيار الثالث بمعرفتهما . أو النص
عليه في عقد لاحق . بطلان
٢- مشاركة تحكيم . بطلانها . ليس
من النظام العام . تغطيته بالاجراءات
اللاحقة
(مصر الكلية الاهلية - ١٢ مايو سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٨٧٦ رقم ٤٣٣)
- ٧٠٢ ١- مشبوه . مراقبة خاصة . شروط
وضعها . بلاغ جديد
(نقض أملى ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٨
رقم ٦)
مشتري
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٦١٨ ووارث
ظاهر رقم ٨٠٧)
مشتري من المالك
(انظر نصب رقم ٧٤٢)
مشتريان
(انظر تقادم رقم ٣٠٩)
- ٧٠٣ مضاهاة . قيام الخبير بانتماء عمليته .
أمام القاضي . لا ضرورة له
(استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٨٦٧ رقم ٤٢٨)
- ٧٠٤ مضي للمدة المسقطة . حالة الجهل . غير
موقف للسقوط . إلا اذا وجد سبب
مشروع للجهل به
(استئناف مختلط - ٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٤٧ رقم ٥٢٧)
- ٧٠٥ مضي المدة . بمرور خمس سنوات . فوائد
عن نزع ملكية . للمنفعة العامة . عدم
سريانها .
(استئناف مختلط - ١٧ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٥٤ رقم ١٨٥)
- ٧٠٦ مضي المدة . تحصيل رسوم غير قانونية
مخالف للنظام العام . عدم سقوط الحق
في استرداده أبدا
(الموسكى الجزئية - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٣٤٦ رقم ١٨١)
- ٧٠٧ مضي المدة . تكليف بالحضور على يد
محضر أمام محكمة . يقطع المدة . عدم
قيد الدعوى . غير مؤثر
(استئناف مصر - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ١٣٥ رقم ١٢٤)
- ٧٠٨ مضي المدة . في السند التجاري . سقوط
الحق في المطالبة بمضي خمس سنوات
(مصر الكلية الاهلية - ٩ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٦٣٧ رقم ٣٢٥)
- ٧٠٩ مضي المدة في ربح . وضع يد بطريق
الاعتصاب . تطبيق المادة ٢٠٨ مدنى
(شين الكوم الكلية الاهلية - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٨١)
مضى الزمن
(انظر ودية رقم ٨١١)
مضى المدة
(انظر حكر رقم ٣٦٨)
- ٧١٠ مظاهرة . تنبيه المتظاهرين بالتفرق
وعصيان الامر . ركن جوهرى للجريمة
(نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٤٠ رقم ٤٧٥)
- ٧١١ معارضة . اعلان . الغياب خارج القطر .
مانع مادي من العلم . قبولها
(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٦٣٣ رقم ٣١٧)

- ٧١٢ معارضة النائب العام . في قرار قاضي الاحالة . بعدم كفاية الأدلة . تشمل جميع الأحوال الخاصة بتقدير الأدلة بكافة صورها
(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢٩ رقم ١٩)
- ٧١٣ معارضة . حكم غيابي . ورقة متعلقة بالتنفيذ . تنبيه نزع الملكية . لا بعد ورقة متعلقة بالتنفيذ
(استئناف مصر - ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٢٦٦ رقم ٣٧٩)
- ٧١٤ معارضة . في تنبيه نزع الملكية . رفعها بعد الميعاد . أثره
(اسبوط السكاية الاهلية - ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٧)
- ٧١٥ معارضة . في تنبيه نزع الملكية . ليس لها ميعاد محدد . جواز رفعها من الخائن للعقار . حتى بعد صدور حكم مرسى الزاد
(نقض مدنى أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٢٤ رقم ٢٥٦)
- ٧١٦ ١ - معارضة : في حكم غيابي . اعتبارها كأن لم تكن . عدم الأخذ به في حالة المعارض الذى يحضر عدة جلسات من جلسات المعارضة
٢ - معارضة . في حكم غيابي . اعتبارها كأن لم تكن . قاصر على التغيب عن الجلسة الأولى فقط
(نقض أهلى - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٢٥ رقم ٤٧٠)
- ٧١٧ معارضة . في حكم غيابي . في جنحة أو مخالفة بناء أرض . بناء على اعلان من المدعى المدني . رفعها بعد ثلاثة أيام من هذا الاعلان . عدم قبولها
(نقض أهلى - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٥١)
- ٧١٨ معارضة . في قائمه الرسوم والمصاريف . المحكمة التى ترفع إليها . المحكمة الصادر منها الأمر
(استئناف مصر - ٣ يونيه سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٢١ رقم ١٦٦)
معارضة في التنبيه
(انظر نزع ملكية رقم ٧٤٠)
- ٧١٩ معاش . طبقا لللائحة سنة ١٢٧١ . عدم القدرة على الكسب . بغض النظر عن وجود مال له . كاف لتقريره
(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٥٨ رقم ٤٢٣)
- ٧٢٠ مفلس . زوجته . شراؤها لعقارات . نسبتها الى الزوج . قيام الدليل على العكس
(استئناف مختلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٥٧ رقم ٢٧٩)
- ٧٢١ مقال . مسئولية . وجود مهندس لمراقبته . لا تخلى من المسئولية عن خطئه الفني
(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١١٦ رقم ٦٨)
مقال
(انظر مسئولية رقم ٦٩٥)
- ٧٢٢ ملكية . ارث . راهب . الوصية بامواله للدير . لا يرث ولا يورث . كل ما يملكه بعد الرهنية ملك للدير
(استئناف مصر - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٤٤ رقم ٣٦٤)
- ٧٢٣ ملكية البناء أو الفراس . في أرض الغير . بمقتضى الاتفاق . أو مضى المدة . مكسبة للباني . أو الفارس
(قنا السكاية الاهلية - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٣٥)

٧٣١ موظف بالديوان العالي . احالة على المعاش بأمر ولى الامر . غير موجب للتعويض

(نقض مدنى أهلى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٠٦ رقم ١٦٢)

٧٣٢ موظف . سن . تقديره . وجوب تقديم شهادة ميلاد . أو شهادة رسمية مستخرجة من دفتر المواليد . عند عدم الحصول عليها . تقدير القومسيون . عدم تفريق القانون بين من ولدوا قبل قانون سنة ١٨٩١ وبين من ولدوا بعده .

(نقض مدنى أهلى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٢٧ رقم ٢٥٧)

٧٣٣ موظف . فصله . بقرار من مجلس الوزراء . فى غير ما يتعلق بسلوكه سواء كان كبيراً أو صغيراً . جوازه

(استئناف مصر - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٦١ رقم ٤٢٥)

مورث

(انظر نيع رقم ٢١٤)

٧٣٤ ميراث . الحق فيه . سقوطه بمضى ٣٣ سنة . لا بمضى ١٥ سنة

(الزقازيق الكلية الاهلية - ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٠٢٣ رقم ٥١١)

٧٣٥ ميعاد . مصادفته يوم عطلة . امتداد . السنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ مدنى

(استئناف مصر - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦١٩ رقم ٣١٤)

ن

٧٣٦ ناظر وقف . قبضه غلة المستحقين . موته مجهلاً لها . لا ضمان فى تركته

(استئناف مصر - ٥ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١٢٢)

٧٢٤ ملكية الغراس . علاقته بملك الارض . حقوق متبادلة . كحقوق الارتفاق

(قنا الكلية الاهلية - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٣٥)

٧٢٥ ملكية . راهب . رهبنة . جواز ملكية الراهب لما يقتنيه مدة الرهبنة . وراثته . عدم جواز تملك الدير مال الراهب بغير وسائل التملك القانونية

(استئناف مصر - ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٤٦ رقم ٣١٥)

٧٢٦ منقول . حسب نص المادة ٢٦٨ ع . ليس قاصراً على الجسم المتحيز

(نقض أهلى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٦ رقم ١٠٩)

منقول

(انظر حيازة رقم ٣٩٨)

٧٢٧ مهندس . وكالة . حدودها . أوراق الحساب . ضرورة تفويض خاص .

(نقض فرنسا - ٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٥ رقم ١٤٠)

٧٢٨ ١ - مواد مخدرة . القصد الجنائى . شرطه . العلم بها

٢ - مواد مخدرة . أحوالها . المعاقب عليها . اعطاء . أخذ . اصطناع . تفصيله . الشروع فيه

(نقض أهلى - ٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢ رقم ٢)

٧٢٩ مؤجر . واجباته قبيل المستأجر . حالتها . مرمى القانون . التزامه بالتسليم

(قنا الكلية الاهلية - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٠٨ رقم ٥٠٦)

٧٣٠ مواد مخدرة . مجرد الاحراز . مع العلم بأنه مخدر . معاقب عليه . الباعث عليه .

(نقض أهلى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢٠ رقم ٤٠٥)

- ناظر وقف
(انظر تقادم رقم ٣١١)
٧٣٧ نزع ملكية . اجراءات البيع . قاضى
اليوع . عدم جواز الفصل فى المنازعات
المجدية . التى تطرح عليه . وجوب احالة
المقصوم الى المحكمة المختصة . دفع
أمامه . سبق الفصل نهائيا فيه . رفضه .
صحته .
(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ٩٠٠ رقم ٤٩٥)
٧٣٨ ١ - نزع ملكية . الاتفاق على استعادة
المدين للاعيان . مشروعيتها . أحواله .
٢ - نزع ملكية . الزيادة من شخص
لحساب المدين . التزامه . حدوده
(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٥٢ رقم ١٣٢)
٧٣٩ نزع ملكية . حكم مرسى المزاد . تقرير
زيادة العشر . أثره بالنسبة للحكم الاول .
شرط فاسخ . لا يتحقق إلا بصدور حكم
مرسى مزاد جديد . عدم جواز تصرف
المدين فى الملك أثناء اجراءات زيادة العشر
(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٨٥٠ رقم ٤٢١)
٧٤٠ نزع ملكية . معارضة فى التنبيه . أثرها
فى بطلان الاجراءات . لعدم ايقاف
الدعوى . متروك لتقدير القاضى
(دنهور الجزئية - ٣ مارس سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ١٠٤٢ رقم ٥٢١)
نزع ملكية
(انظر استئناف رقم ١١٧)
نزع ملكية المشتري
(انظر ضمان رقم ٥٣٣)
٧٤١ نصب . ادعاء الوكالة كذبا . عن شخص .
هو اتخاذ لصفة كاذبة . معاقب عليه
(نقض أهلى - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٥٩٥ رقم ٢٩١)
٧٤٢ نصب . تصرف فى ملك الغير . مالك . مرتين .
بائع مشتري من المرتين . مشتري من
المالك . صحة عقده . لا عقاب .
(نقض أهلى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص
ص ١٧ رقم ١٢)
٧٤٣ ١ - نصب . مجرد أقوال كاذبة . غير مقرونة
بطرق احتيالية . لا عقاب - ٢ - نصب .
ادعاءات كاذبة . مهما كان بها من مهارة
واغراء وخلافه . غير مصحوبة بأعمال
خارجية أو مادية أو خلافه . لا عقاب
٣ - نصب . كذب مجرد من كل ظروف .
وكذب بالكتابة غير مصحوب بعمل
خارجى . لا عقاب
(الزقازيق الكلية الاهلية - ٨ يولييه سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٨٨٤ رقم ٤٣٦)
٧٤٤ ١ - نصب . مجرد كذب . اهمال المجنى عليه فى
تصديقه . ليس طرعا احتيالية - ٢ - نصب .
الايهام . تحقيق مشروع كاذب .
ضرورة ثبوته
(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٣٢ رقم ٢١)
٧٤٥ نظام الحكم . استعمال الشارع لها فى معناها
الشامل لتفاصيل نظام الحكم . لا لأسه
النوعى فقط . أى النظم الأساسية للدولة
الواردة فى الدستور .
(نقض أهلى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٣٢ رقم ٤٧٤)
٧٤٦ نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى .
تصدق لغة على نظام الحكم فى نوعه وفى

٧٥٣ نفقه . مقررة من المجلس الحسبي .

امتناع الوصى عن دفعها . حق الام في طلب القضاء بالزامه بدفعها من مال القاصر

(استئناف مصر - ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٢٨ رقم ٤٣)

نفقة

(انظر نفاذ معجل رقم ٧٠)

٧٥٤ نقد . في حق موظف عمومي . عدم

إباحة استعمال الشتائم والسباب

(نقض أملى - ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٤٠٤)

٧٥٥ نقض . اتفاق الخصوم على الطعن في

الحكم . غير ملزم للمحكمة . وجوب توفر أسباب النقص

(نقض مدني أملى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٥ رقم ٤٨١)

٧٥٦ نقض . اجراءات . اعلان الطعن في

الحل المختار . صحيح اذا لم يذكر الحل الأصلي في اعلان الحكم المطعون فيه

(نقض مدني أملى - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٤٤ رقم ٤١٧)

٧٥٧ نقض . اجراءات . دليل . مستندات .

وجوب تقديمها في الميعاد . عدم تقديمها يجعل الطعن على غير أساس

(نقض مدني أملى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥١٠ رقم ٢٥٢)

٧٥٨ نقض . اجراءات . نائب من أقسام

قضايا الحكومة . رفعه نقضا بالنيابة عنها .

غير مقرر أمام محكمة النقض . لا يمنع من

صلاحيته لتمثيل الحكومة . لا بطلان

(نقض مدني أملى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٧٣٣ رقم ٣٥٩)

٧٥٩ نقض . استغناء المحكمة عن شهود اثبات

في مواجهة الدفاع . عدم اعتراضه .

صورته التفصيلية بالدستور

(نقض أملى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٩٣٧ رقم ٤٢٤)

نظام عام

(انظر سن رقم ٤٨٤)

٧٤٧ ١ - نفاذ معجل . الاعتراف بسند الدين .

الدفع بسقوط المطالبة به . ادعاء سداده .

للمحكمة أن تقضي بالنفاذ المعجل - ٢ - نفاذ

معجل . الاعتراف بصحة السند

وموضوعه . وجوب شمول الحكم بالنفاذ

(استئناف مصر - ٨ يولي سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٤٢ رقم ٢٦١)

٧٤٨ نفاذ معجل بغير كفالة . الاعتراف بالمحكوم

به . دين ايجار . ادعاء الاستبدال . لا يمنع

من شمول الحكم بالنفاذ المعجل

(استئناف مصر - ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٢٨ رقم ٢٦٠)

٧٤٩ نفاذ معجل . سلطة محكمة الاستئناف .

عند النظر في استئناف وصف النفاذ . عدم

تأثير حكمها فيه على استئناف الموضوع

(نقض مدني أملى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٢٣ رقم ٢١٣)

٧٥٠ نفاذ معجل . سند غير متنازع فيه . الادعاء

بالوفاء أو سقوط الدين . يعتبر اعترافا

بأصل الالتزام

(استئناف مصر - ٢٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٣٨ رقم ٢١٦)

٧٥١ نفاذ معجل . نفقة . استحقاق في وقف .

حكم به . وجوب شموله بالنفاذ المعجل

(استئناف مصر - ٨ أغسطس سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٥٤٥ رقم ٢٧١)

٧٥٢ نفاذ مؤقت . أمر قاضي الأمور الوقفية .

تنفيذه . الحكم في التظلم . جواز صدوره

بالنفاذ

(مصر الكلية الاصلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٤٧ رقم ٢٢٤)

- غير مبطل للحكم
(نقض أملى - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٩٦ رقم ١١٤)
- ٧٦٠ نقض . اغفال الاشارة الى تفويض النيابة الراى للمحكمة . وعدم ارتباط المحكمة به . افضلية الاشارة لكل ماجريات الدعوى . لا بطلان
(نقض أملى - ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٢٩ رقم ٤٧٣)
- ٧٦١ نقض . الطعن بناء على خطأ فى التطبيق . تصحيحه . عدم الفائدة . رفض الطعن
(نقض أملى - ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٦ رقم ٤)
- ٧٦٢ ١ - نقض . التماس . الحكم بما لم يطلبه أحد الخصوم . وجه التماس .
٢ - نقض . اجراءات . ابداء سبب جديد . حرمان من الدفاع . الخصم هو الذى فوته على نفسه . ليس من النظام العام
(نقض مدنى أملى - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤١٩ رقم ٢١٢)
- ٧٦٣ نقض . التماس . تناقض بين الأسباب والمنطوق . وجه لتماس لا وجه نقض
(نقض مدنى أملى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٥ رقم ٤٨١)
- ٧٦٤ ١ - نقض . اهانة . بيان الفاظها فى الحكم . ضرورته
٢ - نقض . شهود نفي . سماع شهادتهم . عدم اشارة المحكمة لها فى الحكم . بطلانه
(نقض أملى - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٩٩ رقم ٥٤)
- ٧٦٥ نقض . تسجيل عقد بيع صورى . عدم جواز الاحتجاج بتسجيله . عقد ثابت التاريخ قبل تسجيل العقد الصورى . ابتناء الحكم على أسباب موضوعية .
- عدم جواز الطعن بطريق النقض
(نقض مدنى أملى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٣٩ رقم ٤١٤)
- ٧٦٦ نقض . تعديل التهمة قبل المتهم . بمعرفة المحكمة . جوازه فى حالات دون أخرى تبعاً لمصلحة المتهمين . تطبيقه فى حالة تهمة الشروع فى القتل . والقتل التام .
(نقض أملى - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٧٤ رقم ٢٣١)
- ٧٦٧ نقض . تعديل وصف التهمة . عدم حرمان المتهم من المرافعة على كلا الوصفين وعدم المصلحة فى النقض . رفضه
(نقض أملى - ٥ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٦ رقم ٦٠)
- ٧٦٨ نقض . تفسير العقود . سلطة محكمة الموضوع فى ذلك . جواز مخالفة المدلول الظاهر . بشرط أن تبين لم عدلت عنه . تقصير الحكم عن بيان مسوغ التفسير . بطلان لعدم الاشتمال على أسباب كافية . إيجاب . قبول . وجوب تلاقيها
(نقض مدنى أملى - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٦٤ رقم ٢٨٠)
- ٧٦٩ نقض . تنازل الطاعن . عدم تعلق حق المطعون ضده بالنقض . جواز التنازل
(نقض مدنى أملى - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٤٥ رقم ٤١٨)
- ٧٧٠ نقض . تنازل عنه . كفالة . عدم جواز الحكم بمصادرتها
(نقض مدنى أملى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٠٤ رقم ١٦١)
- ٧٧١ نقض . جنائية عاهة مستديمة . ثبوتها أمام محكمة أول درجة . تطبيق المادة المنطبقة . مع عدم تحويل نظر الجنائية أمامها بطريقة قانونية . استثناء المتهم

- عدم تجاوز المحكمة العقوبة الابتدائية .
صححة الحكم
(نقض أهلى - ١١ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٠٠ رقم ٢٠٤)
- ٧٧٢ نقض . حق ارتفاق تعاقدى . تحديد مداه . من اختصاص قضاة الموضوع . تشويه الغرض أو الظروف فى الحكم . سلطة محكمة النقض فى الاشراف على الحكم
(نقض و ابرام فرنسا - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ١٩٩ رقم ٣٤٩)
- ٧٧٣ نقض . حق الارتفاق . نتيجة تعاقد . طبيعته ومداه . تقدير قضاة الموضوع . رقابة محكمة النقض على تشويه الوفاء (نقض فرنسى - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٥٥ رقم ١٤١)
- ٧٧٤ نقض . حكم استثنائى . صادر بالادانة . اغفاله الرد على اسباب الحكم الابتدائى . بطلانه
(نقض أهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ - عدد ٢ ص ٩٧ رقم ٥١)
- ٧٧٥ نقض . حكم تمهيدى . عدم جواز الطعن فيه استقلالا
(نقض مدنى أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٤١ رقم ٤١٥)
- ٨٧٦ نقض . حكم محكمة الجنايات . فى تهمة ضرب أفضى الى الموت . ادانة أحد المتهمين . مخالفة الثابت فى الحكم للوارد فى شهادة الشهود . قبوله
(نقض أهلى - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٧٨ رقم ٢٣٣)
- ٧٧٧ نقض . دعوى مدنية . الفصل فيها بعد الفصل فى الدعوى العمومية . مستقلة عنها . عدم جوازه . عدم اختصاص
- محكمة الجنح بالفصل فيها .
(نقض أهلى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٥ رقم ٤٠٨)
- ٧٧٨ نقض . دفع بسقوط الدعوى العمومية . لمضى المدة . التمسك به استئنافيا . أغفال المحكمة له . موجب لنقض الحكم
(نقض أهلى - ١٢ مارس ١٩٣١ عدد ١ ص ٣٦ رقم ٢٤)
- ٧٧٩ نقض . شهادة شهود . قبول المحكمة لها من عدمه . موكل لتقديرها
(نقض أهلى - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٧)
- ٧٨٠ نقض . ضامن . استحقاق العقار المبيع . حق الضامن فى رفع نقض مستقل . حق المضمون كذلك فى رفع نقض مستقل . ولو حكم فى الأول بالرفض
(نقض مدنى أهلى - ١٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٧٤ رقم ٤٨٥)
- ٧٨١ نقض . ضرب : حق مدنى . الادعاء بتعدى المجنى عليه . وعدم استحقاقه للتعويض . مسألة موضوعية . رفض الطعن .
(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٣٤ رقم ٢٢)
- ٧٨٢ نقض . طعن فى اجراءات المحكمة . امام محكمة أول درجة . لأول مرة . عدم قبوله
(نقض أهلى - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٤٠٣)
- ٧٨٣ نقض . طلب تحقيق . رفضه . مع تعلقه بمبادئ الاستتلال فى ذاته . قبول الطعن
(نقض أهلى - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٤٩١ رقم ٢٩٦)

- ٧٨٤ نقض . عدم ايداع صورتين من الحكم المطعون فيه في الميعاد . لا بطلان . أو اعتبار النقض بغير دليل . رفضه (نقض مدني أهلي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٠٧ رقم ٣٠٣)
- ٧٨٥ نقض . عدم تقديم الطعن في الميعاد . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . لا يمنع من عدم قبول الطعن (نقض أهلي - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ - عدد ٢ ص ٩٦ رقم ٥٠)
- ٧٨٦ ١ - نقض . عدم جواز ابداء أسباب شفهية . غير الواردة بالذكريات ٢ - نقض . اعلان الطعن بالمحل المختار . جوازه . اختيار محل في اعلان الحكم المطعون فيه . تنازل ضمنا عن التمسك بالبطلان . بسبب عدم الاعلان بالمحل الاصلی . وصول الاعلان . لا بطلان (نقض مدني أهلي - ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ٨٤٢ رقم ٤١٦)
- ٧٨٧ نقض . عدم ختم الحكم في بحرثمانية أيام . عدم بطلانه . منح الطاعن أجلا (نقض أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٩٤ رقم ٢٠٠)
- ٧٨٨ نقض . عدم سماع شهود الاثبات في المعارضة . عدم احتجاج المتهم أمام المحكمة الاستئنافية . تناوله شهادة هؤلاء الشهود بالذات . عدم قبوله (نقض أهلي - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٥٨٤ رقم ٢٩٠)
- ٧٨٩ نقض . عن حكم ادانة . صادر بعد صدور حكم خطأ بالبراءة . عن تهمتين بصيغة عامة مطلقة . بدلا من البراءة في تهمة واحدة . والادانة في الاخرى . قبوله (نقض أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٩٨ رقم ٢٠٣)
- ٧٩٠ نقض . عن حكم استئنافي . باعتبار المعارضة كأن لم تكن . طرح هذا الحكم فقط أمام النقض (نقض أهلي - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ٩٢٥ رقم ٤٧٠)
- ٧٩١ نقض . عن مخالفة والتعويض فيها . عدم جواز نظره (نقض أهلي - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٢٠٣ رقم ١٤٣)
- ٧٩٢ نقض . عيوب جوهرية . مبطله للحكم . كاغفال ركن في الجريمة . عدم ذكر التوافق والتعدي على الايداء . عدم الفصل في دفع بعدم قبول الاستئناف . قبوله (نقض أهلي - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٣٨٦ رقم ١١٧)
- ٧٩٣ نقض . مستشار . نظره القضية موضوعا . بعد قضائه في نقطة قانونية فيها أمام محكمة النقض . غير مبطل للحكم (نقض أهلي - ٥ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٠٨ رقم ٦١)
- ٧٩٤ نقض . موعده تقديم أسبابه . عدم التوقيع على الحكم . في ظرف الثمانية أيام . التقرير بالطعن في الميعاد . ارفاق شهادة رسمية بعدم ختم الحكم . منح الطاعن أجلا لتقديم الأسباب (نقض أهلي - ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٦٧ رقم ١٤٨)
- ٧٩٥ نقض . ميعاده . حق مكتسب . تفسيره طبقا لقانون محكمة النقض . أحكام صادرة في العهد القديم ولم تعلن . أحكام معلنة

٨٠٢ ١ - هبة صادرة من مورت. لسيدة كانت في خدمته. صحتها

٢ - هبة. سند تحت الاذن. عدم المطالبة به حال حياة محرره. غير كاف لاعتباره صحيحاً

(استئناف مختلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٨ رقم ٣٣٧)

٨٠٣ هبة. منقولات. شرط القبض. عدم الشك فيه

(المنشية الجزئية - ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٣٤٣ رقم ١٨٠)

٨٠٤ هتك عرض. القصد الجنائي. نية الاعتداء على موضع العفة. توفره.

(نقض أهلى - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ٣٧ رقم ٢٥)

٨٠٥ هتك عرض. كشف العورة. على غير ارادة المحنى عليه. كاف لتوفر الجريمة التام

(نقض أهلى - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤٨٩ رقم ٢٤١)

٨٠٦ هتك عرض. ملامسة كل ماله مساس بالعورات. اعتباره كذلك

(نقض أهلى - ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٧٠٠ رقم ٣٤٧)

هدم

(انظر ائتلاف رقم ١٢)

و

وارث

(انظر بيع رقم ٢١٤)

٨٠٧ وارث ظاهر. تصرفاته بالبيع. مشتر.

حسن نيته. شروط حسن النية. مركز

الوارث. ذبوعه وتحققه. صحة التصرفات

(نقض فرنسى - ٦ يناير سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٢٥٧ رقم ١٩١)

٨٠٨ ١ - ودائع النقود. اعتبارها ودائع

ولم يمض عليها ميعاد الطعن. جواز الطعن فيها

(نقض مدنى أهلى - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢٠١ رقم ١١٦)

٧٩٦ نقض وابرام. طعن. عدم تقديمه في الميعاد. رغم عدم ختم الحكم في بحر الثمانية أيام. عدم قبوله

(نقض أهلى - ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ١٨٧ رقم ١١٠)

٧٩٧ نية الاعتداء. جواز أن تكون غير محدودة. تدبير الاعتداء على من يعترض عمل المعتدين. كفايته

(نقض أهلى - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٤١٧ رقم ٢٤٠)

نقض مدنى

(انظر أنكار توقيع رقم ١٨١ وطن رقم ٥٢٩ و ٥٣٠)

و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٥ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠)

و ٥٤١ و ٥٤٢ ومدعى مدنى رقم ٦٦١)

هـ

٧٩٨ هيات. بعد الوفاة. معتبرة وصايا في الشريعة الاسلامية

(استئناف مختلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٨ رقم ٣٣٧)

٧٩٩ هبة. اعتراف لزوجته بحققها في مبلغ معين. بقصد اتصال معاشها في حالة الطلاق.

عدم اعتبارها باطلة

(استئناف مختلط - ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ١٠)

ص ١٠٤٦ رقم ٥٢٦)

٨٠٠ هبة المشاع. قبل القانون المدنى. عدم رسميتها. شرط القسمة والتسليم مفرزا

طبقاً للشريعة الاسلامية

(استئناف مصر - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨)

ص ٧٥٢ رقم ٣٠٩)

٨٠١ هبة. سند تحت الاذن. الادعاء بأنه هبة. غير منتج

(استئناف مختلط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٦٦٨ رقم ٣٣٧)

- ٨١٥ وصية . بيع في مرض الموت . اعتباره
وصية . بطلانه . عدم جواز استرداد الثمن
(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩ عدد
٥ ص ٤٣٤ رقم ٢١٦)
- ٨١٦ وصية . سرعان أحكام قانون ملة الموصى
عليها . مقرر
(استئنافية الكلية الاهلية — أول نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٥١ رقم ٢٢٧)
- وصية
(أنظر بيع رقم ٢١١ و ٢٢٥ وعقد رقم ٥٥٧
وملكية رقم ٧٢٢)
- ٨١٧ وصية . صحتها . اختصاص جهة الأحوال
الشخصية . ايقاف
(استئناف مصر — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ٨٠ رقم ٤٨)
- ٨١٨ وصية . طبقاً لأحكام القانون البريطاني .
أحوال القضاء فيها
(استئناف مختلط — ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد
٧ ص ٦٦٩ رقم ٣٤١)
- وصايا
(انظر مات رقم ٧٩٨)
- ٨١٩ وصية . لقبطي ارثوذكسي . اختصاص
المجالس المالية بها . جوازها بالمنفعة .
اعتبارها من الاحوال الشخصية . جوازها
لوارث . اطلاقها على الوصية الأهلية
والخيرية . صحتها بعقد عرفي . عدم
خضوعها في احكامها لقواعد الشريعة
الاسلامية . تعديل البناء . لا يعتبر عدولا
عن الوصية .
(مجلس ملي قبلي ارثوذكسي — ٢٥ يونيو سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٠٠٠)
- ٨٢٠ وصف التهمة . من قتل خطأ . الى جرح
خطأ . جواز تعديل المحكمة له
(نقض أهلي — ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٣٨٨ رقم ١٩٨)
- نافسة . الحق في الرد . قابلية سقوطه بمضي المدة
٢ — ودائع النقود . بدء مدة سقوطها .
من يوم حلول الاجل أو تحقق الشرط .
أو فسخ النزاع . والا فمن يوم الايداع
(استئنافية الكلية الاهلية — ١١ مارس سنة
١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٠٩ رقم ٣٨٤)
- ٨٠٩ وديعة . التسليم اختياري . ضرورة اثباتها
بالدليل المدني
(نقض أدلي — ٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٢٨٣ رقم ١٥٢)
- ٨١٠ وديعة . رد الشيء المودع بعينه عند طلبه .
شرط أساسي للعقد
(نقض أهلي — ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ٩٤٤ رقم ٤٧٨)
- ٨١١ ١ — وديعة . مضي الزمن . لا يسقط حق
مالكها . عدم تمام المودع لها
٢ — وديعة . هلاكها . أو استهلاكها
أو جھلها . بطلان حق ملكيتها . دعوى
الرد الناشئة عنها . جواز سقوطها
(استئنافية الكلية الاهلية — ١١ مارس سنة
١٩٣١ عدد ٨ ص ٧٧٩ رقم ٣٨٤)
- ٨١٢ ورقة الضد . غير مسجلة . عدم تأثيرها
على من اكتسب حقاً وسجله . ولو كان
سواء النية
(أسبوط الكلية الاهلية — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٨٨٧ رقم ٤٣٨)
- ٨١٣ وصاية . كوكالة قانونية . الخروج عليها .
غير ملزم للاصيل
(ايتاي البارود الجزئية — ٦ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ٧١٠ رقم ٣٨٩)
- ٨١٤ وصية . اقرار بملكية الموصى اليه . عدم
اعتبارها كذلك
(استئناف مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ١٠٤٦ رقم ٥٣٦)

٨٢١ وضع النار عمدا . القصد الجنائي . مجرد

تعهد وضع النار في الأشياء لا تلافيها
حرقا . كاف لا تطباقة

(نقض أهلى — ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٣٨٥ رقم ١٩٦)

٨٢٢ وضع اليد . نية التملك . تملك بالتقادم

اراضى معدة للبناء . وضع صفائح بها .
عدم كفاية ذلك لاظهار نية التملك

(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ عدد
١ ص ٦٩ رقم ٤٤)

٨٢٣ وضع اليد . كسب من اسباب التملك .

والآخر ناشئ عن التعاقد . التفريق
بينهما في نتائجه

(شين الكوم الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٣٣٢ رقم ١٧٦)

٨٢٤ وضع اليد . نية واضع اليد . مسألة موضوعية

(نقض مدنى أهلى — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٤ ص ٢٩٦ رقم ١٥٩)

٨٢٥ وضع يد . اثباته . من وجهة القانون .

غير مقبول
(استئناف مخطوط — ٣١ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص
٦٦١ رقم ٢٣٩)

٨٢٦ وضع يد . تغيير صفة وضع اليد . مسألة

موضوعية
(نقض مدنى أهلى — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٦٠٢ رقم ٢٠١)

٧٢٧ وضع يد . طلب الاحالة على التحقيق

لا ثبات التملك بوضع اليد . تحقيق وضع
اليد . غير منتج . رفضه . مسألة موضوعية

(نقض مدنى أهلى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٥٠٠ رقم ٢٤٩)

٨٢٨ وضع يد . ناظر الوقف . لا يؤدي

الى الملكية
(نقض مدنى أهلى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٢٠ رقم ٢٥٥)

وضع يد

(انظر تملك رقم ٣١٦)

٨٢٩ ١ - وقف . اتباع احكام الشريعة

الاسلامية . بالنسبة لشروط انشائه . عدم
تطبيق قواعد التسجيل الحديثة

٢ - وقف . وجوب ان يكون الواقف
مالكا . تصرفه بالبدل في العين قبل

وقفها بعقد ثابت التاريخ . خروج العين
عن ملكه

(استئناف أسيوط — ١٨ فبراير سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ٨٧٥ رقم ٤٣٢)

٨٣٠ وقف . أجر المثل . زيادة يسيرة أو

فاحشة . حكم اليسيرة . استمرار الاجرة
المتفق عليها

(المطارين الجزئية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٩
ص ٩١ رقم ٤٤٨)

٨٣١ وقف . ارض . محدودة بمساحة معينة .

الزيادة في المساحة تابعة للوقف
(استئناف مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٤١ رقم ١٩)

٨٣٢ وقف . المحجور عليه . اذن المجلس الحسبى

به . طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية
(مجلس حسبى على — ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ٧٣٩ رقم ٣٦١)

٨٣٣ وقف . صادر في مرض الموت . عدم

اجازة الورثة . نتائجه بالنسبة للوارث
والاجنبى

(استندرية الكلية الاهلية — ٣ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ٤ ص ٣٣٠ رقم ١٧٥)

٨٣٤ وقف . في مرض الموت . حكمة بالنسبة

للوارث . الموقوف عليه والاجنبى .
وبالنسبة لأجازة الوارث الغير موقوف عليه

من عدمه . تقسيم الربع . حالاته .

بالتعويض في حالة أخذ أترية منها
(الموسكى الجزئية - ٨ يناير سنة ١٩٣١ عدد ١٠
ص ١٠٣٦ رقم ٥١٧)

٨٤٠ لائحة الرسوم . تحكيم . وضع الصيغة
التنفيذية على امر المحكمين . تحصيل رسم
عن مجموع المبالغ المحكوم بها وقائدها
المستحقة لغاية يوم صدور الامر فقط
(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٦٤ رقم ٣٧٧)

ى

٨٤١ ١ - يمين حاسمة . بقصد النكاح . حق
المحكمة في عدم توجيهها .

٢ - يمين حاسمة . عدم جواز توجيهها للوصى
(استئناف أسيوط - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٥٥٥ رقم ١٧٥)

٨٤٢ يمين حاسمة . تعهد بعدم توجيهها . عدم
جوازه

٢ - يمين حاسمة . ترك جميع أوجه الثبوت .
لا توجه اعتباراً

(استئناف مخطوط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٨٩٨ رقم ٣٩٧)

٨٤٣ يمين حاسمة . توجيهها . قبولها جزئياً . اثره
(استئناف مخطوط - ٤ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٥٧ رقم ٩٨)

٨٤٤ يمين حاسمة . توجيهها من القاضي بغير
إذن المجلس الحسى . عدم جوازها

(ايتاى البارود الجزئية - ٦ ابريل سنة
٨ ص ٧٩٠ رقم ٣٨٩)

٨٤٥ يمين . طبقاً للمادة ١٩٤ . طلب الدائن
لها الى مدينه

(مصر الكلية الادمية - ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ عدد
٧ ص ٦٣٧ رقم ٣٢٥)

عدم جواز استلام العين أو نصيبه فيها
(استئناف مصر - ١٤ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص
٤٢٨ رقم ٢١٤)

٨٣٥ وقف ملك الغير . باطل . تمسكه بالتملك
الخمى . عدم قبوله

(استئناف مخطوط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٩٩ رقم ٣١٨)

٨٣٦ وقف . نية الوافق . تحديد مقدار ما تشمله
مسحجة الوقف . مسألة موضوعية

(نقض بدنى امل - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٧٢٢ رقم ٢٥٥)

وقف
(انظر نظام رقم ٣٠١ وقفاً معجل رقم ٢٥١)

وكالة
(انظر مهندس رقم ٧٢٧)

ولى الامر
(انظر موظف رقم ٧٢١)

٨٣٧ ولاية . وقف المحجور عليه . لهيئة التصرفات
لا للمجلس الحسى . جواز اشتراطه
شروطاً لمنفعة المحجور عليه

(مجلس حسى عالى - ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ عدد
٨ ص ١٣٩ رقم ٣٦١)

لا

٨٣٨ لائحة الترع والجسور . تطبيقها على أحوال
الضرورة والاستعجال . حق الارتفاق
فيه . والفصل في ملكيته . من اختصاص
الحاكم الأهلية

(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٩
ص ٨٦٨ رقم ٤٢٩)

٨٣٩ لائحة الترع والجسور . جسور وطراريد .
الزام الحكومة بصيانتها . طبقاً للمادة
الرابعة من اللائحة . عدم وجود حق
ارتفاق لها على الاراضى المجاورة . التزامها

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نَصْرُهَا نَقَابَةُ الْحَمَامَةِ الْبَاهِيَةِ

السَّنةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ

أكتوبر سنة ١٩٣١

العدد الأول

La peur ôte la vigueur; craindre l'ennemi, c'est augmenter ses forces de toute l'étendue de notre faiblesse. Votre folle douleur est une arme que vous tournez contre vous-même.

“Shakspeare”

— لو ان الباطل خَلَصَ من مِرَاجِ الحق لم يخف على المرتادين. ولو ان الحق خَلَصَ من الباطل انقطعت عنه السن المعاندين . ولكن يؤخذ من هذا ضعف . ومن هذا ضعف فيخرجان — لئن امر الباطل فقديماً فعل . ولئن قرأ الحق فلربما ولعل .

(أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحريز المجدة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجدة الحمامة ونحريزها»

بشارع المنافع رقم ٢٠

الطبعة العشرة

بالقجالة ، بشارع الخليج الناصري رقم ٦
تليفون ٥٩٧٥٦

بيان

بهذا العدد نفتح السنة الثانية عشرة لمجلة المحاماة راجين أن نخطو بها خطوات جديدة في سبيل خدمة القانون والعدل

وقد نشرنا ثلاثين حكماً من أحكام محكمة النقض والابرام الجنائية وثمانية عشرة حكماً من أحكام محكمة استئناف مصر. وقد استغرق نشرها الحجم المعتاد للمجلة. فلم يتسع المجال لنشر سواها من أحكام المحاكم الأخرى وسائر أبواب المجلة. وقد أردنا بذلك أن نضع أمام القراء أحدث الأحكام الصادرة من جهات القضاء العليا. وبالله التوفيق ما

لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣١

الأحكام

قضية محكمة النقض والإبرار

تقصيره في حق نفسه لا تعود تبعته إلا عليه
٢ - في جريمة اختلاس مال مسلم على سبيل
الوديعة يقبل الاثبات بالبينّة اذا وجد سبب
صحيح مانع من الاستيثاق بالكتابة . فاذا سلمت
امراة مصاغها لخالتها عند اقامتها بمنزلها لشقاق بينهما
وبين زوجها خوفا على هذا المصاغ من الضياع .
جاز لها اثبات تسليمه بالبينّة .

المحكمة

حيث أن الوجه الأول يرد عليه أن تاريخ
الاختلاس مبين في صلب الحكم الأول الغيابي
الصادر من محكمة أول درجة في ٢٧ مارس
سنة ١٩٢٨ والذي انبثت عليه الاحكام الاخرى

١

٥ فبراير سنة ١٩٣١

دفاع . حقوق الدفاع . طلب التأجيل بعد الاعلان .
رفض المحكمة له . لا يعتبر اخلا لا بها

اختلاس . مال مسلم على سبيل الوديعة . اثباتها
بالبينّة . عند المانع من الحصول على كتابة . جوازه

المبارى القانونية

١ - اذا طلب المتهم التأجيل لحضور

المحامي عنه بعد أن أعلن في الميعاد القانوني .
وكان عليه أن يحضر مستعداً للدفاع بنفسه أو
بواسطة محاميه . ورفضت المحكمة هذا الطلب ،
فلا يعتبر الرفض اخلا لا بواجب الدفاع . إذ

٢

٥ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — مواد مخدرة . القصد الجنائي . شرطه . العلم بها
- ٢ — مواد مخدرة . أحوالها . المعاقب عليها :
- اعطاء . اخذ . اصطناع . تفصيله . الشروع فيه
- ٣ — حيازة . لمادة مخدرة . معناه
- ٤ — احراز . مادة مخدرة . تعريفه . معناه
- ٥ — الاحراز . لمادة مخدرة . عقابه بالمادة ٣٥ من القانون

المبادئ القانونية

- ١ - ان القصد الجنائي في جريمة احراز مواد مخدرة كما اكدته محكمة النقض ليس شيئاً آخر غير علم المحرز بأن المادة مخدرة . فكلاً وجد احراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب
- ٢ - قد عني قانون المواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ كل العناية بايصاد السبل دون انتشارها لما فيها من بالغ الضرر . وقد احاط الشارع بما يمكن ان يجول بالخاطر من أنواع التعرض للمواد المخدرة والمعاقب عليها بمواد القانون فوجدتها لا تخرج عقلاً عن أنواع ثلاثة رئيسية « اعطاء واخذ . واصطناع » فالاعطاء يشمل « البيع . والتنازل . والتصرف . بأي صفة أخرى . والتقديم للتعاطي وتسهيل التعاطي » مجاناً كان ذلك أو بمقابل « والأخذ هو » الحيازة او الاحراز وسبباً من أسبابه وهو الاشتراء « والاصطناع هو تحضير المواد وصنعها . كذلك فان القانون زيادة منه في الاحتياط قد نص على عقاب الشروع في ارتكاب

إذ قالت المحكمة أنه ثبت لها أن التهمة اختلست المصوغات في المدة ما بين أكتوبر سنة ١٩٢٣ و ١٠ ابريل سنة ١٩٢٥ . واذن يكون هذا الوجه غير صحيح .

وحيث أن الوجه الثاني يرد عليه أن المحكمة الاستئنافية لم تمنع الطاعنة من الدفاع عن نفسها واسكنها هي أصرت على طلب التأجيل لحضور المحامي عنها ولم تكن المحكمة ملزمة باجابة طلبها هذا مادامت هي قد أعلنت في الميعاد القانوني وكان عليها أن تحضر مستعدة للدفاع بنفسها أو بواسطة محاميها . فتقصيرها في حق نفسها لا تعود تبعته الا عليها ولا يقبل منها الادعاء بالاخلال بحقوقها في الدفاع .

وحيث أن الوجه الثالث يرد عليه أن قبول المحكمة للاثبات بالبيئة كان بناء على ما رآته من وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيثاق بالكتابة وهذا السبب مدون بالحكم الغيابي الابتدائي الذي أخذ به حكم المعارضة ثم الحكم الاستئنافي المطعون فيه وحاصله أن الطاعنة هي خالة المجنى عليها وقد حصل شقاق بين المجنى عليها وزوجها فتركت منزله وذهبت لمنزل خالتها المذكورة فأقامت معها وفي تلك الأثناء سلمتها مصوغاتها لتحفظها خوفاً عليها من الضياع .

(طعن تقيده حتى ضد النيابة رقم ٤٠١ سنة ٤٨ ق—
رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومراد وهبه بك وعمود علي سرور بك وأحمد امين بك وسليمان السيد سليمان بك . مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

تكون أرادت اخفاء أثر الجريمة خوفاً على زوجها
فيعتبر احرازها احرازاً طارئاً لا يقصد التعاطي
او الاتجار ولذلك يجب تبرئتها» ثم قضت ببراءتها.
فالنيابة طعنت في هذا الحكم قائلة ان القانون
يعاقب على مجرد الاحراز سواء كان للاتجار أو
للتعاطي أو لأي سبب آخر وان المحكمة اخطأت
اذ خلطت بين الباعث وبين القصد الجنائي الذي
هو في جريمة الاحراز مجرد علم المحرز بأن المادة
مخدرة ولذلك فحكمها مخالف للقانون .

« وحيث ان هذه المحكمة سبق ان بينت ان
القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة ليس
شيئاً آخر غير علم المحرز بأن المادة مخدرة فكما
وجد احراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي
من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها
وحق العقاب .

« وحيث أن قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة
١٩٢٨ قد عني كل العناية بايصاد السبل دون
انتشار المواد المخدرة لما فيها من بالغ الضرر
فعاقب بالفقرة الأولى من المادة ٣٥ على تصديرها
للخارج او جلبها منه بغير ترخيص خاص ثم تناول
تجار تلك المواد من صيادلة وغيرهم فعاقبهم
بالفقرات الثانية والثالثة والرابعة على ما يقع منهم
من المخالفات للقواعد الموضوعة لهم بشأن الاتجار بها
ثم تناول غير تجارها من الأشخاص المصرح لهم
بمجازتها لأغراض معينة اذا استعملوها في غير
تلك الأغراض فعاقبهم بالفقرة الخامسة ثم تناول
بعد ذلك الأشخاص الذين ليسوا صيادلة ولا تجاراً
مقررين ولا مصرحاً لهم باحرازها تصريحاً قانونياً
معتبراً . فهؤلاء منهم من التعرض لها بأي نوع من

أي جريمة مما نص عليه سواء في المادة ٣٥ أو ٣٦
و ٣٧ منه بنفس عقوبة الجريمة التامة .

٣ - الحيازة المنصوص عليها في الشطر الثاني
من المادة ٣٥ معناها وضع اليد على الجوهر المخدر
على سبيل الملك والاختصاص Possession
ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يكون الشخص
حائزاً ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه
٤ - أما الاحراز Detention فمعناه مجرد
الاستيلاء مادياً على الجوهر المخدر لأي باعث
كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي
يريدها أو تسليمه لمن أراد او اخفائه عن اعين
الرقباء أو السعي في اتلافه حتى لا يضبط الى غير
ذلك من البواعث .

٥ - ان الاحراز مطلقاً معاقب عليه بمقتضى
الفقرة السادسة من المادة ٣٥ بلا شرط ولا قيد .
فمضى ثبت الاحراز وجب تطبيق الفقرة المذكورة
الا اذا أقام المتهم الدليل على ان الاحراز هو
للتعاطي أو الاستعمال الشخصي أو ظهر ذلك
للمحكمة من ظروف الدعوى فتكون المادة ٣٦
هي المنطبقة .

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه المادة تتحصل في ان
البوليس قتش منزل المتهم فوجد معها كمية من
الهورين فقالت أنها لزوجها وواقعتها زوجها على
ذلك والمحكمة الجزئية حكمت عليها وعلى زوجها
وآخر وجدت معه كمية من تلك المادة . والمحكمة
الاستئنافية برأتها قائلة ان من المحتمل انها في
الوقت الذي ضبطت فيه المادة المخدرة معها « قد

أنواع التعرض . وقد أحاط الشارع بما يمكن ان يحول بالخاطر من أنواع التعرض للمواد المخدرة فوجدها لا تخرج عقلا عن أنواع ثلاثة رئيسية « أعطاء » . « واخذ » « واصطناع » . فاما الاعطاء فقد عاقب عليه بالشرط الأول من الفقرة السادسة وعننى أقصى عناية ببيان ما يمر بالخاطر من اسبابه وكيفياته فذكر « البيع والتنازل والتصرف بأى صفة أخرى والتقديم للتعاطى وتسهيل التعاطى مجاناً كان ذلك أو بمقابل » وأما الاخذ فقد عاقب عليه بالشرط الثانى من الفقرة المذكورة ذاكرا أثره وهو الحيازة أو الاحراز وسبباً من أسبابه وهو الاشتراء . واما الاصطناع وهو تحضير المواد وصنعها فعاقب عليه بالشرط الثانى أيضاً لأن الحيازة أو الاحراز يلزمان عن الاصطناع . ومما ينبغى ذكره فى هذا الصدد : -

أولاً - ان مقارنة شطرى هذه الفقرة بعضهما ببعض ومقارنتهما أيضاً بنصهما الفرنسى - هذه المقارنة اذا كانت تدل على ان البيع والتنازل وغيرها من أسباب الاعطاء الواردة بالشرط الاول وكذلك الاشتراء الوارد بالشرط الثانى ملحوظ فيها ان المادة حاضرة فعلاً وقد صار تسليمها فعلاً واستلامها فعلاً فأن القانون زيادة منه فى الاحتياط للضرب على أيدي من يحاولون التعرض بأى شكل للمواد المخدرة قد نص فى المادة ٣٨ منه على ان الشروع فى ارتكاب أى جريمة مما نص عليه سواء فى المادة ٣٥ التى بصددتها البحث أو فى غيرها (مادتي ٣٦ و ٣٧) يعتبر أيضاً جريمة ويعاقب عليها بنفس عقوبة الجريمة التامة .

ثانياً - ان الحيازة فى الشرط الثانى معناها وضع

اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك والاختصاص (Possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء المادى بل يكون الشخص حائزاً ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه . وأما الاحراز (Détention) فمعناه مجرد الاستيلاء مادياً على الجوهر المخدر لأى باعث كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريد لها أو تسليمه لمن أراد او اخفائه عن أعين الرقباء أو السعى فى اتلافه حتى لا يضبط الى غير ذلك من البواعث ثالثاً - ان القانون سوّى فى العقوبة بين الامور الواردة فى شطرى الفقرة السادسة من المادة ٣٥ . ولما كانت أمور البيع والتنازل وغيرها من الواردة بالشرط الاول مقترنة عادة بتسليم الجوهر المخدر وفى هذا التسليم دليل الحيازة أو الاحراز السابقين مباشرة على التسليم فقد جرت عادة النيابة العامة على تطبيق كافة حوادث المواد المخدرة على الشرط الثانى المنصوص فيه على الحيازة أو الاحراز غير انها غالباً ما تضيف الى وصف التهمة قيدا هو ان الحيازة أو الاحراز حاصل على سبيل الاتجار كأن هذا القيد ركن أساسى من أركان جريمة الحيازة أو الاحراز . والواقع ان الشرط الثانى من المادة لا نص فيه على مثل هذا الركن بل يكفى لتحقيق انطباقه مجرد الحيازة أو الاحراز خالياً عن أى قيد . كما ان الشرط الاول لو أريد العمل به فيكفى فى وصف التهمة ان يقال ان المتهم باع مادة مخدرة او تنازل عنها أو أعارها للاستهلاك أو شحنها بالسكة الحديدية أو بالبريد أو سلمها لمتعهد نقل أو وهبها أو قدمها للتعاطى أو سهل تعاطىها . أما إضافة عبارة « على سبيل الاتجار »

« وحيث انه متى تقرر ذلك وعلم ان قانون المخدرات يتعقب من يتعرضون لها بأي شكل كان وان الاحراز معناه مجرد الأسبلاء المادى على الجوهر المخدر مهما يكن الباعث عليه وان القصد الجنائى فيه يتحقق بعلم المحرز بأن الجوهر مخدر. متى تقرر ذلك علم ان النيابة محقة في طعنها وان المتهمة ما دامت تعلم ان المادة التى ضبطت معها هي من المخدرات فهي مستحقة للعقاب بمقتضى المادة ٣٥/٦ ب من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨. وسيان ان تكون أحرزتها لاختفاء أثر جريمة زوجها أو لأى علة أخرى وان يكون احرازها لها طارئاً أو يكون غير طارئ. طويل الامد أو قصيره. فأن القانون لا استثناء فيه ولم ينص على عذر للزوجة اذا حابت زوجها في هذا الخصوص

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية أثبتت في حكمها المطعون فيه ان واقعة احراز المتهمة للمادة المخدرة ثابتة عليها وهي لم تبرئها الا للعلة المتقدمة فالمسألة اذن راجعة الى الخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولهذا المحكمة ان تطبق القانون بلا داع لاعادة المحاكمة وكل ما في الامر ان لا توقع على المتهمة الا أدنى حد للعقوبة رعاية لما رأته محكمة الموضوع من التماس الاعذار لها .

(طعن النيابة ضد زينب محمد خليل رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

بغير ضرورة مع وصف التهمة بأنها احراز فهي اضافة ينشأ عنها في العمل ان المتهمين يتوهمون ان الاتجار ركن من أركان الجريمة ويعتمدون على ان الاحكام لا تبين وجه هذا الاتجار فيطعنون فيها ويطلبون نقضها . وكثيراً ما نبهت محكمة النقض الى ان هذه الطعون لا محل لها ولكنها لا تزال حاصلة لان النيابة لا تزال في كثير من الدعاوى تضيف هذه العبارة الى وصف التهمة . طبعاً ان هذه العبارة تمثل في نظر النيابة معنى هو شدة خطر المتهم الذى يتجر في المادة المخدرة ولكن هذا المعنى اذا كان من الظروف المشددة قضائياً فليس من الظروف المشددة قانوناً ومثله يمكن عرض وقائمه على القاضى في أثناء المرافعة لينظر فيه ويقدره بما يريد لا عرضها عليه كأنها جزء من وصف الجريمة ومقوماتها .

ولقد يلاحظ ان المحاكم صارت هي أيضاً تستعمل المقابلة بين الاحراز المشار اليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ والاحراز للتعاطى أو الاستعمال الشخصى المنصوص عليه بالمادة ٣٦ وتفيد الاول بأنه للاتجار. والحق الواضح من نص القانون ان الاحراز مطلقاً معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ بلا شرط ولا قيد . فمتى ثبت هذا الاحراز وجب تطبيق الفقرة المذكورة اللهم الا اذا أقام المتهم الدليل على ان هذا الاحراز هو للتعاطى أو الاستعمال الشخصى أو ظهر للمحكمة من أحوال الدعوى وظروفها ما جعلها من تلقاء نفسها تقتنع بهذا ففي هذه الحالة وحدها تكون المادة ٣٦ هي المنطبقة وقد سبق لمحكمة النقض أن قررت هذا المعنى .

٣

٥ فبراير سنة ١٩٣١

فك الاختتام . عدم المساس بها . لا جريمة

المبدأ القانوني

ان القانون لا يعاقب إلا على فك الاختتام فقط . فما دامت سليمة لم تمس . فلا جريمة

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في عدم اعتبارها أن فتح باب للكان المغلق تنفيذاً للحكم القضائي هو بمثابة فك للاختتام التي وضعها عليه بسلطة التنفيذ . وان العمل بمذهب المحكمة يترتب عليه تعطيل نص المادة ١٣١ من قانون العقوبات والاستهانة باجراءات السلطات العامة التي تضع الاختتام .

وحيث أن القانون لا يعاقب إلا على فك الاختتام فقط . فما دامت هي سليمة لم تمس فلا جريمة وقد سبق لمحكمة النقض أن قضت بهذا المعنى بمحكمها الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ في الطعن المقيم بجدولها نمرة ٣١٨ سنة ٤٨ قضائية^(١) على أن النيابة العامة ان فاتها عقاب المتهمين على احتياها لتفادي الوقوع تحت طائلة المادة ١٣١ عقوبات فان في استطاعتها مع إعادة اغلاق المحل تنفيذاً للحكم السابق أن تطلب عقابهما على فتحها المحل بدون رخصة .

(طعن النيابة ضد محمد عبدالعال وآخر رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

(راجع مجلة المحاماة السنة الحادية عشر حكم رقم ٤٧٠ من ١٩٢٩)

٤

١٥ فبراير سنة ١٩٣١

نقض . الطعن بناء على خطأ في التطبيق . تصحيحه
عدم الفائدة . رفض الطعن .
تبييد . مالك . اشتراكه في التبييد . عقابه .

المبدأ القانوني

حوكم الطاعن وآخر بأنها بددا زراعة ذرة محجوز عليها قضائياً لصالح شخص آخر حالة كون الأول مالكا والآخر حارساً . وسلمت له هذه الذرة على سبيل الوديعة وطلبت النيابة معاقبته بالمادة ٢٩٦ ع . وحكت المحكمة الجزئية غيائياً بالادانة بالنسبة للطاعن طبقاً للمادة المذكورة وفي المعارضة طلبت النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ ع . فقضت المحكمة بالتأييد عملاً بالمادتين المذكورتين وأيدت محكمة الجench المستأنفة هذا الحكم

رفع الطاعن عنه نقضاً . وقد قررت محكمة النقض أن الواقعة الثابتة في الحكم تنطبق على المادة ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع بالنسبة للطاعن الذي اعتبر شريكاً للحارس في تبييد الزراعة التي سلمت اليه على سبيل الوديعة . كما فعلت المحكمة الجزئية في حكمها الغيائي ولكنها أخطأت عند نظر المعارضة كما أخطأت المحكمة الاستئنافية باستعاضتها عن تلك المواد بمادتي ٢٧٥ و ٢٨٠ ع خطأ وصححت محكمة النقض هذا الخطأ . ولكنها رفضت الطعن لأنها رأت أن لفائدة للطاعن من تظلمه لأن العقوبة المقررة بها تدخل في حدود المواد التي كان واجباً تطبيقها .

المحكمة

بما أن الأوجه الأول والثاني والرابع بناها الطاعن على خطأ في تطبيق القانون على الواقعة المنسوبة إليه والثابتة في الحكم لأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٩ لأسبابه أيضاً وهذا الحكم خال من الوقائع التي بنى عليها اعتبار الطاعن سارقاً ينطبق عمله على المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات

وبما أنه وارد بأسباب الحكم الغيابي التي أخذ بها الحكم الصادر في المعارضة والحكم الاستثنائي ما يفيد اعتبار المحكمة للطاعن شريكاً لعل محمد غنيم في تبديد زراعة ذرة محجوز عليها لصالح السعيد على زوين وقد سلمت لهذا الأخير بصفته حارساً إذ ورد في ذلك الحكم « ان الطاعن بصفته مالكا للزراعة المحجوز عليها وعلى محمد غنيم بصفته حارساً لم يقدموا الذرة المحجوز عليها يوم البيع وبحث عنهما المحضر فلم يجدهما » وأردفت المحكمة ذلك بقولها « ان الحارس قال بأن الذرة موجودة عند الطاعن وهذا اعترف بذلك وعند اعادة التنفيذ في منزل الطاعن وجد المحضر عشرين أردبا بدلا من الخمسين أردبا التي بقيت من الثمانية والسبعين أردبا التي قدرها المحضر عند توقيع الحجز »

وبما أن هذه الواقعة الثابتة في الحكم تنطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات و ٤٠ و ٤١ بالنسبة للطاعن الذي اعتبر شريكاً للحارس في تبديد الزراعة التي سلمت اليه على سبيل الوديعة ولقد أنصفت المحكمة الجزئية في حكمها الغيابي المذكور

إذ طبقت تلك المواد على الطاعن ولكنها أخطأت إذ أجابت طلب النيابة العامة عند نظر المعارضة فاستعاضت عن تلك المواد بمادتي ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات وأخطأت أيضاً المحكمة الاستئنافية إذ طبقت الحادثة على هاتين المادتين أيضاً.

وبما أن هذه المحكمة مع اصلاحها هذا الخطأ والتقرير بأن الحادثة منطبقة بالنسبة للطاعن على المواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ عقوبات دون المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات ترى أن لا فائدة للطاعن من تظلمه الوارد بالأوجه الثلاثة المذكورة لأن العقوبة المقررة عليه بها تدخل في حدود المواد التي كان واجباً تطبيقها. اذن يكون الطعن بسبب تلك الأوجه مرفوضاً.

(طعن عبد العزيز محمد ضد النيابة رقم ٦٠٨ سنة ٤٨ ق وآخر مدعى مدني — رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحسن نبيه المصري بك ومحمد توفيق حقي بك واحداً من بك وعلى زكي العرابي بك مستشارين وحسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

٥

١٥ فبراير سنة ١٩٣١

ازالة حد فاصل . سوء النية . تحققها

المبدأ القانوني

في جريمة ازالة العلامات الموضوعة للدلالة على الحد يتحقق سوء النية بتعمد ارتكاب الفعل مع تحريمه قانوناً

المحكمة

« حيث ان مبني الوجه الاول انتفاء سوء نية

الطاعن في ازالة العلامات الموضوعة للدلالة على الحد . وهذا الوجه يرد عليه ان سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بتعمد ارتكاب الفعل مع تحريمه قانوناً. والطاعن قد ثبت عليه تعمد ارتكاب الفعل مادياً. وأما علمه بتحريمه قانوناً فحاصل بقوة القانون نفسه الذي لا يقبل من احد دعوى الجهل به . « وحيث ان الوجه الثانى مردود بأن الأوتاد قد وضعت باتفاق الطرفين بين ملكهما لتكون علامات للحد بينهما. فازالتها معاقب عليها بالمادة ٣١٣ التى طبقها المحكمة الاستئنافية بحق . وأما الفقرتان الأولى أو الخامسة من المادة ٣٢٨ فلا انطباق لهما في هذا الموضوع .

« وحيث ان دعوى الطاعن في الوجه الثالث بأن الاتفاق الخاص بوضع العلامات بينه وبين الجار قد امضاه هو غشاً من الجار وتدليساً . هذه الدعوى لا قيمة لها وكان واجباً عليه قبل ازالة العلامات أن يسعى في الغاء الاتفاق بالطرق القانونية لا أن يأخذ بنفسه ما يدعيه لنفسه من الحق (طعن حسانين على ضد النيابة رقم ٦٠١ سنة ١٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٦

١٥ فبراير سنة ١٩٣١

مشبوه . مراقبة خاصة . شرط وضعها . بلاغ جديد .
اشتباه . بلاغ . جديته . شرط لازم للمراقبة الخاصة

المبارى القانونية

١ - يكفى لوضع مشبوه تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها بالمادة ٩ والعبارة الاخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ان يقدم ضده

بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة «اولا» من المادة الثانية ٢ - ان العدل فوق المفهوم من نص الفقرتين « ثانياً » و « ثالثاً » من المادة الثانية من القانون يقضى بأن يكون البلاغ جدياً حتى لا يكون المشتبه فيهم معرضين لخطر الحكم عليهم بالمراقبة وما فيها من مضض بناء على مقالة هازل أو وشاية واش سىء القصد يريد الاضرار بهم بدون وجه حق . والبحث في جدية البلاغ أمر متعلق بالموضوع يفصل فيه قاضيه بلا رقابة عليه

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الجنايات قضت ببراءة الطاعن من الجناية التى اتهم بها (وهى جناية قتل عمد) وان ما أتت به المحكمة الجزئية في حكمها الذى تأيد استئنافاً لاسبابه لا يكفى للقول بأن اتهمه في تلك الجناية كان جدياً ولذلك يكون الحكم المطعون فيه في غير محله ويتعين نقضه .

« وحيث ان من المسلم به ان الطاعن هو من المشتبه فيهم وقد أنذره البوليس بذلك ويكفى لوضعه تحت المراقبة الخاصة . المنصوص عليها بالمادة التاسعة والعبارة الاخيرة من المادة السادسة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . ان يقدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (اولا) من المادة الثانية ومن ضمنها جريمة القتل عمداً .

« وحيث انه اذا كان العدل . فوق المفهوم

المحكمة

« بما أن مبنى الوجه الأول ان الواقعة لم تبين البيان الواجب قانوناً لأن الطاعن اتهم مع آخرين باحداث عاهة مستديمة بسيد محمد محمود وبضربه أيضاً ضرباً على أجزاء أخرى من جسمه احتاجت لعلاج أقل من عشرين يوماً وطلبت محاكمة الجميع بمقتضى المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ من قانون العقوبات. والمحكمة لم تعتبر الطاعن مسئولاً الا عن تهمة الجنحة وقضت عليه بعقوبة غير ان القارىء للحكم المطعون فيه يظن ان رافع النقض لم يبرأ من تهمة الجناية بل بقى مسئولاً عنها مع من حكم عليه فيها وكان الواجب أن ينص في الحكم على أنه برىء منها.

« وبما أنه واضح من الحكم المطعون فيه أنه أيد حكم محكمة أول درجة من جهة الثبوت لأسبابه وهذا الحكم ظاهر من أسبابه ظهوراً لا يشك معه أحد ان تهمة الجناية ثبتت على متهم آخر وعوقب من أجلها إذ ورد فيه (ان المتهم ابراهيم ابراهيم هلال اعترف بأنه ضرب المجنى عليه فاحدث به العاهة والمحكمة طبقت المادة ٢٠٤. عقوبات عليه دون غيره من المتهمين) كما أنه ذكر ان عقاب رافع الطعن ينطبق على المادة ٢٠٦ عقوبات وحينئذ يكون ما جاء في الحكم كافي الدلالة على ان رافع الطعن برىء من الجناية ولو أن البراءة لم تذكر صراحة بلفظها وعلى ذلك يكون هذا الوجه غير سديد ويتعين رفضه.

« وبما ان الوجه الثانى بنى على ان رافع الطعن حكم عليه متضامناً مع المسئول فى الجناية وثالث معهما بالتعويض المدنى مع ان الضرب الذى

من نص الفقرتين (ثانياً) و (ثالثاً) من المادة الثانية . يقضى بأن يكون البلاغ جدياً حتى لا يكون المشتبه فيهم معرضين لخطر الحكم عليهم بالمراقبة وما فيها من مضض بناء على مقالة هازل أو وشاية واش مبيء القصد يريد الاضرار بهم بدون وجه حق الا ان النظر فى كون البلاغ جدياً أو غير جدى أمر متعلق بالموضوع يفصل فيه قاضيه بلا رقابة عليه

« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه قد أفاض فى بيان ان اتهام الطاعن فى قضية القتل السالفة الذكر انما كان اتهاماً جدياً وان محكمة الجنايات لم تبرئه الا لعدم كفاية الأدلة فى نظرها أى أنها لم تقرر بأن تهمته غير صحيحة أو ملفقة عليه .

(طعن شرف الدين عبد العظيم ضد النيابة رقم ٦١٣ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٧

١٥ فبراير سنة ١٩٣١

مسئولية مدنية - اتحاد الفكر والارادة على التعدى .
موجب للتضامن فى المسئولية مدنياً .

المبدأ القانونى

ان اتحاد الفكر والارادة لدى اشخاص على التعدى وإيقاع الاذى يجعلهم مسئولين متضامين مدنياً عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسئوليتهم الجنائية . كما قررت المحكمة بحكمها الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ (١)

(١) المحاماة السنة الحادية عشر حكم رقم ٤٢٤ ص ٨١٩

أحدث العاهة المستديرة وكذا الضرب البسيط لم يدع بأنهما حصلاً باتفاق رافع الطعن مع باقي المتهمين . وهذا الوجه مردود أيضاً لأن اتحاد الفكر والارادة لدى اشخاص على التعدي وإيقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامين مدنياً عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسئوليتهم الجنائية كما سبق لهذه المحكمة ان قررت بحكمها الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في الطعن المقيم بمجدولها تحت رقم ٣٥ سنة ٤٨ قضائية . ومن ثم يكون الحكم القاضي بتضامن رافع الطعن في التعويض مع باقي المتهمين قد اصاب ويتعين رفض هذا الوجه أيضاً .
(طعن عبد الرازق سليمان هلال ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٦٠٠ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٨

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

قذف . علانية . ارسال تلغراف به قذف . عدم توفر ركن العلانية

المبدأ القانوني

لا يعتبر قذفاً معاقباً عليه بالمادة ٢٦١ ع . ارسال تلغراف بالقذف في أحد الموظفين العموميين لأن ركن العلانية التي يتطلبها القانون لا يمكن اعتباره متوفراً فضلاً عن أن قصد المرسل لم يكن اذاعة محتويات التلغراف بل كل ما رمى اليه انما هو إبلاغ الرئيس شكواه من تصرفات رؤوسه . وكان يصح النظر في هذه التهمة من وجهة جواز انطباقها على جريمة البلاغ الكاذب

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم الاسماعيلية أهان

بالقول والاشارة فهمي افندي عطيه باشكاتب محكمة الاسماعيلية وذلك أثناء تأدية وظيفته بأن قال له أنا عارف أنه صادر لكم أوامر من الرؤساء بتعطيل مصالحى وألقى اذن صرف على مكتبه بازدياء عند ما طلب من المجنى عليه المذكور صرف قيمة هذا الأذن وأفهمه الأخير بعدم وجود تقدية كافية لصرفه ولأن المتهم المذكور بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ بناه حتى الاسماعيلية وبور سعيد قذف في حق حضرة وكيل النائب العمومي بأن طعن علناً بسوء نية في أعمال وظيفته على الصورة التي ذكرها في اشارته البرقية المرسلة منه لحضرة نائب نيابة بورسعيد وطلبت معاقبته بالمواد ١١٧ و ٢٦١ و ٢٦٢/١ و ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الاسماعيلية الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٩ عملاً بالمواد السابقة بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش عن التهمة الأولى وتغريمه ١٠٠٠ قرش عن التهمة الثانية . وتأيد هذا الحكم استئنافياً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والابرام بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ وقدم حضرة المحامي عنه تقريراً بالأسباب في اليوم التالي .

المحكمة

« من حيث أن الوجه الرابع تضمن عدة مسائل منها ان التلغراف الذي أرسله الطاعن الى حضرة نائب نيابة بورسعيد لا يمكن أن تنشأ عنه جريمة قذف معاقب عليه لأن ركن العلانية غير متوفر فيها » ومن حيث أن الطاعن أرسل التلغراف الى نائب بورسعيد يشكو فيه وكيل النيابة وينسب

المدعى المدنى فرفضت المحكمة هذا الدفع. وحكمت بالادانة والتعويض. ومحكمة الجنح المستأنفة فصلت فى الدفع الفرعى بقبول المدعى المدنى فى الدعوى. وحكمت فى الموضوع بالبراءة ورفض الدعوى المدنية

فرغ المدعى المدنى تقضاً عن هذا الحكم. ودفع المدعى عليه فرعياً بعدم قبول هذا الطعن وقررت محكمة النقض بعدم قبول الطعن لما يأتى أولاً - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان ليس للمقترضين بالربا الفاحش ان يدخلوا مدعين بحق مدنى فى الدعاوى التى ترفع على معتادى هذا الاقراض طبقاً للمادة ٢٩٤ مكررة فقرة أخيرة عقوبات لأنه بحسب الاصل لم يكن لرافع الطعن حق فى رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية لدى نظر الدعوى العمومية بها. ولأن هذه الجريمة لا يمكن ان يتصور بوجه من الوجوه ان ينشأ عنها ضرر لأى انسان بعينه ولا يمكن ان يكون للمقترض سوى ان يسند لدى المحكمة المدنية ما يكون قد دفعه من الفوائد زائداً عن الحد ثانياً - انه اذا صح من الوجهة النظرية قبول المدعى المدنى فى هذه الدعوى. فإنه لا نتيجة للسير فى بحث موضوع الطعن بل ان السير فيه يكون ضرباً من العبث. فلو فرض ان موضوع الطعن قد صار بجته الآن وأجابت المحكمة الطاعن بنقض الحكم واعادة نظر الدعوى المدنية لدى محكمة الموضوع. ثم حكمت لصالح المدعى المدنى. وأعيد تقض الحكم بطعن من المدعى عليه فإن المحكمة لا تتردد فى الغاء الحكم تأييداً للبادئ المشار اليها.

اليه انه لفق عليه قضية وكان يصح النظر فى هذه التهمة من وجهة جواز انطباقها على جريمة البلاغ الكاذب. أما اعتبارها قذفاً ومماقبة الطاعن عليها بمقتضى المادة ٢٦١ عقوبات فليس مما يسهل قبوله لأن ركن العلانية التى يتطلبها القانون لا يمكن اعتباره متوفراً فضلاً عن ان قصد المرسل لم يكن اذاعة محتويات التغراف بل كل ما رمى اليه انما هو ابلاغ الرئيس شكواه من تصرفات رؤوسه. وما دام ركن العلانية منعداً فجريمة القذف لا يبقى لها وجود ويتعين نقض الحكم وتبرئة الطاعن منها.

« ومن حيث انه بانهيار جريمة القذف تنهار معها جميع أوجه الطعن المتعلقة بها ولا يبقى محل لبحثها (طعن توفيق كيروز ضد النيابة رقم ٦٣٥ سنة ١٩٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك واحمد امين بك ومحمد نور بك. مستشارين وجندى عبد الملك بك رئيس نيابة الاستئناف)

٩

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - مدعى مدنى. فى جريمة الاعتياد على الربا الفاحش. عدم قبوله
- ٢ - طعن. حق المدعى المدنى فيه نظرياً. لا نتيجة للسير فيه. عدم قبوله

المبادئ القانونية

رفعت النيابة الدعوى العمومية على متهم بأنه اعتاد على اقراض آخرين تقوداً بفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً. ودخل أحد الجنى عليهم مدعياً مدنياً مطالباً بتعويض. مع حفظ حقه فيما يكون دفعه زائداً عن الحد القانونى. ودفع المتهم بعدم قبول دعوى

المحكمة

« حيث ان هذا الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني قد دفعه المدعى عليه دفعا فرعيا بعدم قبوله لان الدعوى العمومية كانت خاصة بجريمة الاعتياذ على الربا الفاحش وهذه الجريمة لا يقبل فيها من المقترضين الادعاء بحق مدني ويقول المدعى عليه انه سبق ان دفع بذلك لدى محكمتي أول وثاني درجة ولكنهما لم تقبلا دفعه بل رفضتا وحكمت أولاها بالتعويض وحكمت الثانية في موضوع التعويض برفضه

« وحيث ان الحاضر عن المدعى طلب رفض هذا الدفع الفرعي مبينا ان القانون إذ أجاز بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات للمدعى بالحق المدني أن يطعن في الحكم النهائي الماس بحقوقه فقد خوله بهذا حقا أصيلا لا يمكن مصادرتة فيه بل يجب سماع طعنه والقضاء في موضوعه بالاجابة أو الرفض وعند الاجابة وأحالة الدعوى الى محكمة الموضوع فهناك يمكن للخصم ان يتمسك مرة أخرى بما يريد من أوجه الدفع وان لم تجبه محكمة الموضوع الى ما يتمسك به ورجعت المادة الى محكمة النقض فتقضي هي فيها نهائيا بما تريد . « وحيث ان ما يقوله وكيل المدعى صحيح في ذاته نظريا ولكن مما ينبغي ملاحظته أولا . ان قضاء محكمة النقض استقر على ان ليس للمقترضين بالربا الفاحش ان يدخلوا مدعين بحق مدني في الدعاوى التي ترفع على معتادى هذا الاقراض طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات وعلة ذلك موضحة بالحكم الصادر منها في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية

المقيدة بجدولها تحت غمرة ٢٣٩٦ سنة ٤٦ قضائية ومقتضى هذا انه بحسب الاصل لم يكن لرافع الطعن حق في رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية لدى نظر الدعوى العمومية بها . وثانيا . ان المدعى بالحق المدني في هذه القضية على الخصوص لم يطلب ما يكون قد دفعه من الفوائد زائداً عن الحد القانوني هذا الزائد الذي ينحصر فيه حقه قبل المدعى عليه والذي لا تجوز المطالبة به الا لدى المحكمة المدنية . لم يطلب هذا بل طلب خمسين جنيها تعويضا عن ضرر زعم أنه أصابه من جريمة اعتياذ المدعى عليه على الربا الفاحش حافظا لنفسه الحق ليطالب فيما بعد بما يكون دفعه من الفوائد زائداً عن الحد القانوني . وطلبه هذا لا شك انه طلب وهمي صرف إذ جريمة الاعتياذ على الربا الفاحش لا يمكن أن يتصور بوجه من الوجوه ان ينشأ عنها ضرر لأي انسان بعينه ولا يمكن ان يكون للمقترض سوى أن يسترد لدى المحكمة المدنية ما يكون دفعه من الفوائد زائداً عن الحد . ومقتضى هذا ان دعوى المدعى في هذه القضية بخصوصها هي دعوى وهمية لا حق ولا صفة له فيها .

« وحيث أنه متى لوحظ ما تقدم فإن رد المدعى مها يكن صحيحا نظريا فإنه في مثل هذه القضية بخصوصها ليست له نتيجة في النهاية فإن موضوع الطعن لو صار بحته الآن وفرض ان المحكمة أجابت المدعى الى ما يطلب من نقض الحكم واعادة نظر الدعوى المدنية لدى محكمة الموضوع وفرض ان محكمة الموضوع أخذت بيد المدعى وأعيدت الدعوى مرة أخرى الى محكمة

المحكمة

« حيث أن من أوجه الطعن أن الطاعن دفع لدى المحكمة الاستثنائية بأن الدعوى العمومية سقطت بمضي المدة فرفضت المحكمة دفعه قائلة أن هناك تحقيقات قطعت المدة . ويقول الطاعن أن التحقيقات التي أشارت إليها المحكمة ليست بتحقيقات معتبرة في هذا الصدد لحصولها على يد البوليس دون النيابة العامة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه اقتصر في رفض الدفع على القول بأن هناك تحقيقات عملت بعد التزوير الذي وقع في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وانتهت بأن حفظت إدارياً في ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ فهي قطعت المدة وأنه ابتداء من تاريخ هذا الحفظ الإداري لم تمض المدة الكافية لسقوط الدعوى العمومية .

« وحيث أن عبارة المحكمة في هذا الصدد غامضة إذ لا يعلم منها ماهي تلك التحقيقات ولا من الذي أجراها وهل هي من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا وهذا الإبهام في البيان من شأنه بطلان الحكم في هذا الصدد .

« وحيث أن الطاعن بالنقض حاصل للمرة الثانية فلمحكمة النقض ما دامت مرتئية أن الحكم باطل أن تنظر في موضوع الدفع وتحققه وتفصل فيه بما يترامى .

« وحيث أنه بالرجوع لأوراق هذه الدعوى ظهر أن تاريخ العقد المقول بتزويره وهو ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ هو نفسه تاريخ التزوير كما ظهر أن التحقيق الذي حفظ في ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ هو مجرد استدالات جمعها البوليس

النقض بطعن من قبل المدعى عليه فإن محكمة النقض لا تتردد في الغاء الحكم تأييداً للعبادى السابق الإشارة إليها . ومن هذا يبين جلياً أن لا نتيجة للسير في بحث موضوع الطعن بل ان السير فيه يكون ضرباً من العبث واذن يكون المتعين عدم قبوله . على ان الدعوى المدنية مادام أنها كانت مقصورة على ذلك التعويض الوهمي ولم تتناول الزائد من الفوائد التي قد يكون للمدعى المدني حق فيها فعدم قبول الطعن لا يمس اذن أدنى مساس بما قد يكون للمدعى المدني من الحقوق ان فرض على خلاف الحكم الصادر في الدعوى العمومية ان له شيئاً من تلك الحقوق وفرض أيضاً ان هذا الحكم الصادر في الدعوى العمومية ليست له قوة تمنع من تقاضيتها مدنياً .

(طعن على محمد جبر مدعى مدني ضد جورجى الياس في قضية النيابة رقم ٣٨٦ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٠

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

دعوى عمومية . سقوطها . تحقيقات ادارية . مجرد استدالات . لا تؤثر في قطع المدة .

المبدأ القانوني

إذا ظهر أن التحقيق الذي حفظ هو مجرد استدالات جمعها البوليس وليس ظاهراً منها أنه تحقيق أصولي حصل بناء على أمر النيابة أو بانتداب منها . واعتبرته النيابة تحقيقاً إدارياً وحفظته حفظاً إدارياً . فمثل هذا التحقيق لا قيمة له في قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — بضاعة مغشوشة . علاقة المرسل بالمرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وأمناء النقل . والاجراءات والدعاوى الخاصة بها . لادخل لها في أحوال الغش والتدليس
- ٢ — غش . وجوب اثبات علم البائع به . وقت تسليم البضاعة أو شحنها

المبدأ القانوني

- ١ - ان المواد ٩٩ وما بعدها من قانون التجارة الخاصة بالعلاقة بين المرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وأمناء النقل والاجراءات والدعاوى المنصوص عليها فيها هي خاصة بتسوية هذه العلاقة . ومهما يكن للمرسل من حق الانتفاع بها احتياطاً للصور التي يكون فيها التالف ناشئاً من فعل اولئك الوكلاء والأمناء فان عدم اتباعها لا يسقط حقوق المرسل اليه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء النقل وأمنائه في أحوال الغش والتدليس الواقع من ايهم كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات
- ٢ - في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ عقوبات يجب أن تثبت محكمة الموضوع في حكمها ان التاجر كان يعلم علماً صحيحاً بعيب البضاعة وقت ان استلمها هو عند اشتراها كما يجب أن يثبت انه وقت ان أمر بشحنها لمن اشتراها منه بالتالي قد شاهدها بنفسه أو بواسطة مندوبه ووصل الى علمه قبل شحنها انها مغشوشة (أو متعفنة) وانه مع ذلك استمر في شحنها وارسالها تنفيذاً للبيع

وليس ظاهراً منه أنه لتحقيق أصولي حصل بناء على أمر النيابة أو باتتداب منها بل ان النيابة اعتبرته تحقيقاً ادارياً وحفظته حفظاً ادارياً . وعلى كل حال فان ذلك التحقيق انما كان خاصاً بمسألة اخفاء العقد المطعون فيه لا بمسألة تزويره فهو من كل الوجوه لا قيمة له في قطع المدة .

« وحيث أنه ظهر من الأوراق أيضاً أن اول بلاغ خاص بالتزوير هو في ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ والنيابة وقعت عليه في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤ بأن يكون تحقيقه على يدها وابتدأت محضرها في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ ولعدم حضور المطلوبين أجلت التحقيق ليوم ١٨ يونيه ثم ليوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤ وفيه سألت المطلوبين وانتهت بأن وقعت على محضر التحقيق في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ بالانتظار لرفع اللجنة مباشرة . وقد رفع المدعيان بالحق المدعى فعلا دعوى اللجنة هذه مباشرة في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٤ .

« وحيث أنه من يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهو تاريخ وقوع التزوير الى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤ الذي ابتدأت فيه النيابة بالتحقيق في جريمة التزوير بل الى يوم ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ الذي قدم فيه أول بلاغ خاص بهذا التزوير كان قد مضى زيادة عن ثلاث سنوات هلالية » وحيث انه لذلك تكون الدعوى العمومية قد سقطت . ويكون من المتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والتقرير بسقوطها .

(طعن اسماعيل علي ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٦٦٢ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه المادة بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه هي «ان المجنى عليه اشترى من المتهم بواسطة آخرين مائة شوال أرزاً رانجون نمر ٣ استيل بقتضى فاتورة مؤرخة ٤ يونيو سنة ١٩٢٩ وشحنت هذه البضاعة بمعرفة المتهم الى طنطا حيث محل تجارة المجنى عليه واستلمها هذا الأخير في مساء ٧ يونيو سنة ١٩٢٩ وعند استلامها مباشرة لاحظ أن بثلاثة شوالات منها رطوبة وفحص محتوياتها تبين له ان الجزء الأعلى من الأرز بها سليم والجزء الأسفل به أرز متعفن به رائحة كريهة ومكسر ولونه أصفر فبادر المجنى عليه في نفس اليوم وأرسل للمتهم خطاباً في ٧ يونيو سنة ١٩٢٩ وهو يوم استلام البضاعة التي وصلت في المساء يعاتبه فيه على ما لاحظته في البضاعة فلما كان اليوم التالي بدأ المجنى عليه بفحص البضاعة وحرر للمتهم خطاباً آخر في ذلك اليوم وكان عيد رأس السنة الهجرية يخبره فيه بأنه بعد البدء في فحص البضاعة ظهر له أيضاً وجود شوالات أخرى مغشوشة وفي يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٩ تم المجنى عليه فرز جميع البضاعة فظهر له أن بها أربعين شوالاً نصفها الأعلى سليم والنصف الأسفل أرز بمحالة تعفن وتالف فأرسل في ١٠ منه خطاباً مسجلاً الى المتهم يسجل فيه ما لاحظته فرفض المتهم استلامه وهو مرفق بمحضر البوليس . ولما عجز المجنى عليه عن التفاهم الودي حرر محضراً عرفياً ووقع عليه من تجار بطنطا أثبتوا فيه حالة البضاعة وقام بتبليغ البوليس في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٠ وفي ١٦ منه أجرى المحقق معاينة البضاعة بمخزن

المجنى عليه وأثبت انه وجد أربعين شوالاً على حدة فحص منها عشرة تبين له ان حالتها تطابق الحالة التي وصفها بها المجنى عليه « وقد اعتمدت المحكمة الاستثنائية ما كان من اثبات حالة الأرز بالصفة المتقدمة ثم انتهت بعد بحث الموضوع وبيان ان الطاعن قد شحن البضاعة بالسكة الحديد وهو يعلم ما بها من الغش - انتهت بأن الفت حكم البراءة المستأنف وقضت على الطاعن بالعقوبة فقدم هو طعنه الحالي .

« وحيث ان محصل الوجهين الأول والثاني ان اجراءات اثبات حالة الأرز التي أخذت بها المحكمة هي اجراءات غير قانونية لمخالفتها لما تقضى به المواد ٩٩ وما بعدها من القانون التجاري إذ هي اجراءات شخصية عرفية لم تراقب عليها جهة قضائية ومعاينة البوليس لم تحصل عقب استلام الأرز فوراً كما هو الواجب بل حصلت بعد استلامه بثمانية أيام بينما مواد قانون التجارة المذكورة تبطل كل دعوى على امين النقل أو المرسل اذا لم ترفع في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام . ويقول الطاعن ان هذا من الأوجه المهمة لبطلان الحكم خصوصاً وان هذا الحكم لم ينقل عن خطابات المجنى عليه الخاصة بالموضوع نقلاً صحيحاً . « وحيث ان المواد ٩٩ وما بعدها من قانون التجارة التي يشير اليها الطاعن خاصة بالعلاقة بين المرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وأمناء النقل والاجراءات والدعاوى المنصوص عليها فيها خاصة بتسوية هذه العلاقة ومهما يكن للمرسل من حق الانتفاع بها احتياطاً للصور التي يحتمل أن يكون فيها التلف ناشئاً من فعل اولئك الوكلاء والأمناء

فان عدم اتباعها لا يسقط حقوق المرسل اليه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء النقل وأمنائه في أحوال الغش والتدليس الواقع من أيهم . وبما أن الحكم المطعون فيه ذكر ان الطاعن قد شحن الأرز بالسكة الحديد وهو يعلم ما به من الغش فلاوجه له اذن في التمسك بعدم حصول اجراءات اثبات الحالة طبقاً للمواد المذكورة كما لا أهمية لقوله ان الحكم لم ينقل عن خطابات المجنى عليه تقلاً صحيحاً . فان اعتراض الطاعن في هذا الصدد انما يرجع الى المناقشة في تاريخ بعض هذه الخطابات والى استنتاج ان محضر اثبات الحالة الذي وضعه التجار في ٩ يونيه سنة ١٩٢٩ لا يتفق وهذه الخطابات . وهي مناقشة غير مجدية لأنها ترجع لأمر لا تمس جوهر استدلال المحكمة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث انه حتى مع التسليم بأن البضاعة مغشوشة فان ركن سوء النية وهو العلم بالغش قد فرضته المحكمة فرضاً بدون أى تحقيق إذ ان الطاعن قدم للمحكمة المستند الدال على أن الأرز المبيع منه للمجنى عليه قد اشتراه الطاعن وهو في الجمر ك ثم باع منه المائة الشوال التي باعها للمجنى عليه بمقتضى اذن تصدير من مخازن الاستيداع الى السكة الحديد التي على رصيف الجمر ك مباشرة وان مثل هذه البيوع متبعة في الأعمال التجارية التي بالجملة وان العرف التجارى يؤيدها وان التاجر يشتري ويبيع وهو في مكتبه بدون أن يرى البضائع بل بدون أن تكون البضائع وصلت فعلاً من خارج القطر فاذا ظهر بها شيء من العيوب فلا يكون مسئولاً عنه الا اذا ثبت بصفة قاطعة انه باع وهو يعلم ان

البضاعة الواردة اليه مغشوشة . والمحكمة افترضت هذا العلم فرضاً بدون دليل يثبت عليه . « وحيث ان المحكمة الاستئنافية لم تنف صدق دفاع المتهم بأن البضاعة لم ترد لمخازنه بل وردت للجمر ك وبقيت به وباعها هو واصدر لمخازن الجمر ك اذناً بشحنها بالسكة الحديد بعنوان المشتري .

« وحيث أنها ذكرت في صدد بيان ركن العلم بالغش ما يأتي : « وحيث انه يشترط لتوفر أركان التهمة المسندة الى المتهم أن يكون عالماً بالغش في البضاعة التي باعها للمجنى عليه . وهذا العلم مستفاد في هذه الدعوى من أنه تاجر كبير يفترض فيه الدراية الواسعة بالصنف الذي يتجر فيه . ويبعد عن التصور ان يكون قد استلم البضاعة التي باع منها للمجنى عليه ما باعه بدون فحص يحتمه أقل تبصر بين التجار . وقد ثبت المجنى عليه ما اشتراه بمجرد استلامه . وقد ثبت ان الغش الذي في البضاعة المبيعة فادح لا يفوت ملاحظة التاجر مثل المتهم . »

« وحيث ان المحكمة في حكمها قد غيرت كنة الواقعة المنسوبة للمتهم اذ الغش المنسوب له هو أن أسفل الأشولة به أرز متعفن . فالواقعة في الحقيقة ليست غشاً باضافة شيء آخر الى المادة المبيعة وانما هي فساد وتعفن في الصنف يأتي من الرطوبة كما قد يفهم من بعض عبارات حكم محكمة أول درجة الصادر بالبراءة .

« وحيث انه سواء أكانت البضاعة مغشوشة باضافة شيء آخر اليها أو ليست مغشوشة بل هي متعفنة فقط فان المحكمة الاستئنافية سارت في

يعلم علماً صحيحاً بعيبها فانه بمقتضى القانون يجب على كل حال اثبات انه إذ أمر بشحنها بالسكة الحديدية للمجنى عليه قد شاهدها بنفسه أو بواسطة مندوبيه ووصل إلى علمه قبل شحنها أنها مغشوشة (أو متعفنة) وانه مع ذلك استمر في شحنها وارسالها تنفيذاً للبيع .

« وحيث انه لذلك القصور في بيان الواقعة يتعين نقض الحكم وإعادة نظر الدعوى (طعن على على البناء ضد النيابة رقم ٦٦٥ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٢

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

نصب . تصرف في ملك الغير . مالك . مرتين . بائع .
مشتري من المرتين . مشتري من المالك . صحة عقده .
لا عقاب .

المبرأ القانوني

يملك عمر ١٦ قيراطاً رهنها الى بكر . وباع بكر المرتين ٦ قراريط منها الى زيد بعقد عرفي . مكتوب بخط خالد وموقع عليه منه بصفته شاهد ولم يسجل هذا العقد . ولما كانت الارض ما زالت مكلفة بأسم عمر المالك الاصلى ولم يكن بكر الا مرتين . فقد اتفق خالد مع عمر واستصدر منه عقداً بمشترائها لنفسه وسجله . وانتقلت الملكية الى خالد وضاع على زيد ما دفعه ثمناً لـ ٦ قراريط التي كان قد اشتراها .

وحكم الثلاثة . عمر وزيد وخالد . بالمواد ٢٩٣ و ٤٠١ و ٤١٤ ودخل زيد مدعياً بالحق المدني وحكم بأدائهم . طعن خالد في هذا الحكم فقررت محكمة النقض ما يأتي .

بياناتها واستنتاجها من نقطة فرضتها ثابتة وهي ان الطاعن اشترى البضاعة وهي مغشوشة (أو متعفنة) واستلمها وهي مغشوشة (أو متعفنة) ثم باع منها بعد ذلك . وقد رتب علمه على مجرد كونه تاجراً كبيراً لا يستلم إلا ما يتحقق هو من صلاحيته وعدم غشه (أو عفونته) .

« وحيث أن استدلال المحكمة قاصر البيان إذ ما دامت هي اسندت العلم الى وقت استلام الطاعن للبضاعة فكان عليها ان تبين هل كانت تلك البضاعة حقيقة مغشوشة (أو متعفنة) في الوقت الذي استلمها هو فيه أم لا . وهذا البيان يستلزم معرفة متى استلمها وكيف استلمها وهل كان الغش أو (التعفن) موجودين بها وقت استلامها . فقصور الحكم عن هذا البيان الخاص بركن من أهم أركان الجريمة مفسد له .

« وحيث ان أهمية ذلك البيان واضحة في الدعوى الحالية لأن الغش إذا لم يكن شيئاً آخر سوى التعفن الناشئ عن الرطوبة والرطوبة قد تحدث للأشولة في أى زمان وفي أى مكان حتى بمخازن الجرك بلا علم من صاحبها الذي يكون أمر بشحنها غير عالم بما أصابها . بل لو كان الغش هو بأضافة شيء آخر إليها فلا مانع عقلياً يمنع من أن يكون قد حصل بنفس مخازن الجرك ويكون من الخطر الشديد افتراض ان التاجر استلمها وهي مغشوشة (أو متعفنة) وتركها بهذه الحال بمخازن الجرك وباع منها وهي متعفنة أو مغشوشة » وحيث انه ان لم يقدّم الدليل على ان البضاعة قد كان بها الغش (أو التعفن) وقت استلام الطاعن إياها وعلى ان الطاعن وقت هذا الاستلام كان

اليه ملكية الستة عشر قيراطاً وضاع على بسيمة ما دفعته ثمناً للستة قراريط التي كانت اشترتها من ضمنها. وقد اعتبرت المحكمة ان الثلاثة المذكورين جميعاً اتفقوا على الاضرار بالمدعية بالحق المدني وقضت عليهم بالعقوبة .

« وحيث ان محمود عبده خليفة يطعن في هذا الحكم بأنياً طعنه على ان الواقعة ليس فيها شيء يعاقبه عليه القانون لانه انما اشترى من المالك القانوني وهو حسن رجب ثم سجل عقده فانتقلت اليه الملكية فهو مشتر لم ينصب على بسيمة المدعية بالحق المدني ولم يأخذ منها شيئاً وأنه مهما يكن من علمه بأن بسيمة سبق ان اشترت ستة قراريط من أصل هذا المقدار الذي اشتراه فإن الملكية لم تنتقل اليها (حتى لو كان حسن رجب هذا هو نفسه البائع لها لا أبو اليزيد المرتهن) ما دام عقدها لم يسجل وما دام لا مانع يمنع حسن رجب بحسب قانون التسجيل الجديد من أن يبيعها لمن شاء ولا غضاضة على الطاعن في المشتري منه ولو كان عالماً بالتصرف الأول لأن سوء النية لا تأثير له بحسب مفهوم القانون الجديد ولا يطعن في صحة البيع

« وحيث ان القانون انما يعاقب البائع دون المشتري ، والطاعن مشتر لا بائع وقد دفع ثمن ما اشتراه ولا علاقة قانونية له بالمدعية بالحق المدني فلا يوجد ما يمكن عقابه عليه من هذه الناحية . أما علمه بسبق بيع المرتهن أبي اليزيد على حمودة الى المدعية ستة قراريط من المقدار المذكور واقدامه مع ذلك على الشراء فهذا مهما يكن فيه من الاضرار بالمدعية الا أنه لا يطعن في صحة

ان القانون انما يعاقب البائع للمالك الغير دون المشتري . والطاعن مشتر لا بائع . وقد دفع ثمن ما اشتراه ولا علاقة قانونية تربطه بالمدعي بالحق المدني فلا يوجد ما يمكن عقابه عليه من هذه الناحية . أما علم خالد بسبق بيع المرتهن - بكر - الى زيد ٦ قراريط من هذا المقدار واقدامه مع ذلك على الشراء . فهذا مهما يكن من الاضرار فيه بالمدعي المدني . الا أنه لا يطعن في صحة عقده . ولا يؤدي الى مؤاخذته جنائياً . بل ولا مدنياً . حتى ولو كان المدعي المدني مشتر ياً من المالك نفسه لا من المرتهن الذي لا حق له في البيع

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه الدعوى بحسب المفهوم من الحكم الابتدائي الصادر فيها بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٩ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تتحصل في ان شخصاً يدعى حسن رجب كان يملك ستة عشر قيراطاً رهنها الى آخر يدعى أبو اليزيد على حموده (وكلاهما حكم عليه في هذه الدعوى ولم يطعن بالنقض) فباع أبو اليزيد منها ستة قراريط الى بسيمه السيد أبو العلا المدعية بالحق المدني بمقد عرفي تحرر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ولم يسجل ومحمود عبده خليفة (الطاعن) هو الذي كتب هذا العقد بخطه ووقع عليه بصفته شاهداً . ولأن البائع وهو أبو اليزيد حمودة لم يكن الامرتهناً فقط وكانت الارض كلها لا تزال مكافئة بأسم مالكها حسن رجب ، فقد اتفق محمود عبده خليفة (الطاعن) مع حسن رجب هذا واستصدر منه عقداً بمشترائها لنفسه وسجله فانتقلت

عقده (بل هو عقد صحيح كما قررت محكمة الموضوع بحق) ولا يؤدي الى مؤاخذته جنائياً بل ولا مدنياً حتى ولو كانت المدعية مشتريه من المالك نفسه حسن رجب لا من المرتهن ابي اليزيد حموده الذي لا حق له في البيع .

« وحيث ان الذي قد يتبادر الى الذهن باديء ذي بدء ان من تحقق عليه المؤاخذه الجنائية من بين المتهمين الثلاثة هو ابا اليزيد على حموده الذي باع للمدعية المدنية عيناً لا يملكها ولا له حق التصرف فيها وأنه اذا ثبت ان محمود عبده خايعة قد اتفق معه وأعانه على البيع لها مع علمه بأنه لا يملك بل هو مجرد مرتهن — اذا ثبت ذلك وثبت ان ابا اليزيد ومحمود عبده خليفة قد غشا المدعية بالحق المدني وأضماها كذباً ان ابا اليزيد مالك ووصلا بسبب هذا الغش والكذب الى الاستيلاء على ثمن الستة القرار يبط فيكون كلاهما مجرمين يستحق العقاب بقتضى العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات أحدهما كفاعل اصلي والاخر كشريك .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يذكر في بيان وجه مؤاخذه المتهمين الثلاثة ومنهم الطاعن سوى قوله « ان الثلاثة بعد ان تم البيع الى الحرمة بسيمة المذكورة وقبضوا الثمن بأكماله كما ذكر كذلك في العقد اتفقوا على ان يبيع المتهم الاخير (أي حسن رجب) الذي كان التكليف لا زال باسمه الى محمود عبده

خليفة الخ . . . » مما يدل على ان فكرة الإضرار بالمدعية بالحق المدني لم تكن حاصلة لديهم عند بيع ابي اليزيد لها وقبضهم منها الثمن وانما هي حصلت من بعد واذن فواقعة البيع للمدعية لم تكن مقترنة بالغش والكذب وسوء النية للحصول على ثمن ما اشترته . ومتى كان الامر بهذه الكيفية فالواقعة لا شيء فيها يوجب العقاب بل كل ما فيها لا يخرج عن حصول ضرر لها بسبب فعل فاعله هو من مباحات القانون .

« وحيث أنه بالرجوع الى نفس عريضة الدعوى المباشرة التي رفعتها المدعية وصدر فيها الحكم المطعون فيه يعلم بصفة جلية ان المدعية اشترت المقدار وهي عالمة بأن ابا اليزيد لم يكن الا مرتيناً فقط ولم يكن له ملكية ثابتة بحسب أصول القانون وان الضرر لم يأت لها الا من انتهاز محمود عبده خليفة فرصة عدم انتقال الملكية انتقالاً أصولياً من حسن رجب الى ابي اليزيد ثم اليها ومشتراه من حسن رجب وتسجيله عقد هذا المشتري .

« وحيث انه لذلك لا يكون هناك غش وقع من الطاعن عند تحرير العقد الصادر من ابي اليزيد للمدعية ودفعها الثمن ويكون اذن لا جريمة وقعت منه بسبب تحريره ذلك العقد وشهادته عليه ويتعين براءته مما أسند اليه .

(طعن محمود عبده خليفة ضد النيابة واخرى مدعية مدني رقم ٦٣٧ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٣

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

اعفاء . سرقة شيء مملوك لشخصين . احدهما والد
المتهم . عدم قبوله

المبدأ القانوني

إذا كان الشيء المسروق مملوكاً لشخصين
أحدهما والد المتهم فالاعفاء المنصوص عليه بالمادة
٢٦٩ عقوبات لا يمكن الأخذ به

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان القطن المسروق
مملوك لمحمود محمد خضر عم الطاعن ولمحمد محمد
خضر والد الطاعن وان المحكمة لم تبين في حكمها
اشتراك والد الطاعن في هذه الملكية بل اقتضت
على القول بأنه مملوك لمحمود محمد خضر وآخر ولو
انها كانت بينت اسم هذا الآخر وصفته لكانت
الواقعة غير معاقب عليها .

« وحيث ان ما يزعمه الطاعن مردود بأن
القطن المسروق ما دام ليس متحصناً للملكية
والله بل له فيه شريك هو المجنى عليه المذكور
اسمه في الحكم فالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩
من قانون العقوبات لا يمكن الأخذ به سواء
ذكر اسم هذا الوالد كمجنى عليه أو لم يذكر .

(طعن عرفة محمد خضر ضد النيابة رقم ٦٤٣ سنة
٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٤

٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

١ — فاعل أصلي . شريك . الحد الفاصل بينهما .
بيانه . تحديده
٢ — دتمان . بقتل آخر . بطلقين عيارين . اصابة
المجنى عليه بطلق واحد . عدم معرفة المنفذ
منهما للفعل . اعتبارهما شريكان .

المبادئ القانونية

١- لتبيان الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي
والشريك في جريمة تعدد فيها المتهمون ينظر الى
الأعمال التي اقترفها كل منهم . فان كانت هذه
الأعمال داخلة مادياً في تنفيذ الجريمة التي حدثت
عد مقترفها فاعلاً أصلياً - أما اذا كانت تلك
الأعمال غير داخلة في تنفيذ الجريمة اعتبر مقترفها
شريكاً فقط اذا كان هذا العمل هو من قبيل
التحريض او لاتفاق أو المساعدة بالقيود المدونة
بالمادة ٤٠ عقوبات

٢ - اتهم شخصان بقتل آخر مع سبق الاصرار
بأن اطلق كل منهما عياراً نارياً اصابه وثبت أن
المجنى عليه أصيب بعيار ناري واحد ولم يتم
الدليل على أن أحد المتهمين بعينه هو الذي
تنفذت الجريمة بالعيار الناري الذي أطلقه ولم تصل
محكمة الجنايات لاثبات هذا التنفيذ على واحد
منهما بعينه . فقررت محكمة النقض أن لا سبيل
اذن لاعتبار أحد منهما فاعلاً أصلياً للجريمة وانه
من التحكم الواضح وتجاوز حد القانون اعتبارهما
فاعلين أصليين لمجرد انهما كانا معاً وقت ارتكاب
الحادثة . وان كلا منهما أطلق عياراً نارياً على
المجنى عليه . وانهما كانا من قبل مصرين على

مبناه ان محكمة الجنايات وصفت الحادثة في حكمها بأن كلا المتهمين وجد بمحل الحادثة وان كلا منهما أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه وقد أثبت الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ان الاصابات التي وجدت به نتيجة مقذوف واحد ولم تبين المحكمة أي مقذوف من الاثنين هو الذي أصابه وتسبب عنه القتل مع ان القتل حدث من يد أحدهما دون الآخر فأحدهما فاعل أصلي والآخر شريك ولكن المحكمة اعتبرتتهما فاعلين أصليين وعاقبتهما على هذا الاعتبار وهذا خطأ موجب لنقض الحكم.

« وحيث ان محكمة الجنايات حقيقة قد اعتبرت المتهمين فاعلين أصليين كما سلف الذكر إذ قالت في أسبابها ما نصه : « وحيث انه من جميع ما تقدم يكون المتهمان قد اجتراً على قتل السيد تملب عمداً مع سبق الاصرار وذلك بأن أطلق عليه كل منهما عياراً نارياً أصابه أحدهما قاصدين قتله وعقابهما ينطبق على المادة ١٩٤ عقوبات » ثم طبقت المادة ١٧ عقوبات لظروف الدعوى . « وحيث انه لمعرفة صفة كل من المتهمين في هذه الدعوى ان كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً يجب الرجوع أولاً الى النصوص القانونية التي عرفت الفاعل والشريك بقانون العقوبات الأهلي ثم استعراض الوقائع التي ارتكبها كل من المتهمين وما ترتب عليها وهل هي تعتبر من الأعمال المكونة لجريمة القتل في ذاتها أو انها من أعمال الاشتراك . « وحيث ان المادة ٣٩ عقوبات نصت على انه « يعد فاعلاً للجريمة «أولاً» من يرتكبها وحده أو مع غيره . «ثانياً» من يدخل في ارتكابها اذا كانت

ارتكاب الجريمة لأن مجرد اتفاقهما معاً وسبق اصرارهما على ارتكاب الجريمة اذا كان له اعتبار قانوني فيما يتعلق بالاشتراك . فليس له ادنى اعتبار فيما يتعلق بالفعل الأصلي الذي يقتضى تحقق معنى زائد هو المقارفة الفعلية لعمل من أعمال التنفيذ المادية . ولذا رأت ان القدر المتيقن في حق كل من المتهمين انه انما اتفق مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها بناء على هذا الاتفاق وقد وقعت فعلاً بناء عليه . فيكون كل منهما شريكاً للآخر فيها مستحقاً للعقاب بالمواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤١ و ١٩٩ ع .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى بحسب الثابت في الحكم تلخص في انه بينما كان المجنى عليه جالساً مع زوجته وابنه بمحوش المنزل بعد شروق الشمس بنحو نصف ساعة إذ حضر المتهمان ويد كل منهما بندقية ووقفاً على عتبة باب المنزل وأطلق كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه فأصيب وفرا هاربين ثم توفي المجنى عليه بسبب الاصابة وقد دل الكشف الطبي على ان المجنى عليه أصيب بعيار واحد وبعد أن اثبتت محكمة الجنايات توفر نية القتل وسبق الاصرار لدى المتهمين اعتبرتهما فاعلين أصليين ولو لم يصب المجنى عليه سوى أحد الطلقين الناريين وحكت على كل منها بالأشغال الشاقة المؤبدة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادتين ١٩٤ و ١٧ من قانون العقوبات .

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن

المستوجبة للحكم بالاعدام لأن الشريك فيها يعاقب أما بالاعدام وأما بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى مع عدم وجود موجب الرأفة .

« وحيث أن من واجب سلطة الاتهام كما هو من واجب المحكمة اقامة الدليل في حق من تريد اعتباره فاعلاً أصلياً في هذا الصنف من الجرائم - ومنه الجريمة التي هي موضوع الدعوى الحالية - على أنه قد اقترف في الواقع فعلاً مادياً من الأفعال الداخلة في تنفيذ الجريمة فإن لم تقم هذا الدليل فلا سبيل مطلقاً الى اعتباره كذلك بل أنه لا يكون إلا مجرد شريك متى كان عمله تنطبق عليه نصوص القانون الخاصة بالاشتراك .

« وحيث أن الدعوى الحالية لم تقم النيابة فيها الدليل على أن أحد الطاعنين بعينه هو الذي تنفذت الجريمة بالعيار الناري الذي أطلقه ولم تصل المحكمة كذلك لإثبات هذا التنفيذ على واحد منهما بعينه، فلا سبيل إذن لاعتبار أحد منهما فاعلاً أصلياً للجريمة . ومن التحكم الواضح وتجاوز حد القانون اعتبارهما معاً فاعلين أصليين لمجرد أنهما كانا معاً وقت ارتكاب الحادثة وإن كلا منهما أطلق عياراً على المجنى عليه وأنهما كانا مصرين من قبل على ارتكاب الجريمة . هذا من التحكم وتجاوز الحد . أولاً لجهالة منفذ الجريمة منهما . وثانياً لأن مجرد اتفاقهما معاً وسبق إصرارهما على ارتكاب الجريمة إذا كان له اعتبار قانوني فيما يتعلق بالاشتراك فليس له أدنى اعتبار فيما يتعلق بالفعل الأصلي الذي يقتضي تحقق معنى زائد هو المفارقة الفعلية لعمل من أعمال التنفيذ المادية .

« وحيث أنه متى وضح ذلك وتبين أن القدر

تتكوّن من جملة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها كما عرفت المادة . ٤ عقوبات الشريك فقالت « يعد شريكاً في الجريمة أولاً . كل من حرص على ارتكاب الفعل المكوّن للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض . ثانياً . من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق الى آخره »

« وحيث أنه يؤخذ من نص المادتين السابقتين أنه لتبيان الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي والشريك في جريمة تعدد فيها المتهمون ينظر الى الأعمال التي اقترفها كل منهم فإن كانت هذه الأعمال داخلة مادياً في تنفيذ الجريمة التي حدثت عد مقترفاً فاعلاً أصلياً أما إذا كانت تلك الأعمال غير داخلة في تنفيذ الجريمة اعتبر مقترفاً شريكاً فقط إذا كان هذا العمل هو من قبيل التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بالقيود المدونة بالمادة ٤ . سابقة الذكر .

« وحيث أن الجريمة التي بصدد البحث تنفذت بعيار ناري واحد فطلق هذا العيار قد انحصرت فيه كل الأعمال المادية التي تنفذت بها الجريمة . أما زميله مطلق العيار الذي لم يصب فلم يرتكب الجريمة معه ولم يأت عملاً من الأعمال الداخلة في تكوينها . واذن فليس هذا الزميل سوى شريك بالاتفاق أو المساعدة .

« وحيث أنه إذا صح التهاون في التمييز بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في جميع الجرائم التي لا تستوجب الحكم بالاعدام لكون عقوبة الشريك فيها كعقوبة الفاعل الأصلي فإنه لا يجوز قطعاً التهاون في هذا التمييز فيما يتعلق بالجريمة

تكليف الاطيان وملكيته قد بطل العمل بها
بمنشور صادر من المصلحة المذكورة فاصبحت
بذلك اوراقاً عرفية .

فالتزوير الواقع فيها بمد صدور هذا المنشور
لا يعتبر تزويراً في اوراق رسمية وهي بصفتها ورقة
عرفية لاقيمة لها ولا يمكن ان يترتب عليها ضرر لاحد

المحكمة

«من حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه
الطعن ان المحكمة اعتبرت الشهادة التي اتهمت النيابة
العمومية الطاعنين بالاشتراك في تزويرها ورقة
رسمية على حين انها عرفية ومتى كانت كذلك
تحتم لوجود جريمة التزوير اثبات توفر ركن الضرر
والا كانت الجريمة معدومة . اما انها ليست رسمية
فلأنه ثابت من اقوال العمدة بمحضر تحقيق النيابة
وهو الموظف العمومي المنسوب اليه الامضاء المزور
ان مصلحة المساحة ابطلت قبول مثل هذه
الشهادات وكلفت اولى الشأن بتقديم اعلامات
شرعية بدلا عنها وقد تأيدت هذه الاقوال بما
قرره حسين افندي صبرى مقتش قسم المساحة
بأسيوط في محضر النيابة اذ قال ان تعليمات صدرت
بإبطال هذه الشهادات الادارية فهي لا تقبل
الآن من مقدمى العقود ولا يعمل بها وقد الفاها
المنشور رقم ١٣٠٩٠ الصادر من ادارة المساحة
التفصيلية والتسجيل بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
» ومن حيث انه بالاطلاع على صورة المنشور
المذكور المحفوظة بمفردات القضية وجد انه صادر
من مدير المساحة التفصيلية والتسجيل الى مقتش
قسم المساحة المحلى بأسيوط وقد ذكر بجنتامه ان
هذا المنشور يعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٨

المتيقن في حق كل من الطاعنين انه انما اتفق مع
زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها
بناء على هذا الاتفاق وقد وقعت فعلاً بناء عليه
فيكون كل منهما شريكاً للآخر مستحقاً العقاب
بمقتضى المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤١ و ١٩٩ عقوبات .
أما كون كل منهما فاعلاً أصلياً فهذا غير متحقق
في كليهما ومن الخطأ اعتبارهما معاً كذلك .

« وحيث انه متى وجب اعتبارهما شريكين
يعاقب كل منهما بالمواد المذكورة فلا يفوت محكمة
النقض أن تلاحظ ان محكمة الموضوع عاملتهما
بالمادة ١٧ عقوبات وبتطبيق هذه المادة الأخيرة
مع مواد الاشتراك السابق يانها تكون أقصى
عقوبة يمكن توقيعها عليهما هي الأشغال الشاقة
خمس عشرة سنة .

« وحيث ان أوجه الطعن الأخرى خاصة
بالموضوع .

« وحيث انه لمحكمة النقض بمقتضى المادة ٢٣٢
والفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق
الجنايات أن تحكم في الدعوى بتطبيق القانون .
(طعن حسيب حسن البنا وآخر ضد النيابة رقم
٣٦٥ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — تزوير . شهادة ادارية . العمدة والمشايخ
غير مختصين بتحريرها . ليست اوراقاً رسمية
- ٢ — تزوير . اوراق عرفية . عدم الضرر .

المبادئ القانونية

ان الشهادات الادارية التي كان يحورها
العمد والمشايخ بناء على طلب مصلحة المساحة بشأن

بطلت قيمة الشهادة التي زورها الطاعنان باعتبارها ورقة رسمية لأنها عملت بعد صدور التعليمات المشار إليها . وهي بصفتها ورقة عرفية لا قيمة لها ولا يمكن ان يترتب عليها ضرر ل احد واذن فالواقعة على كلا الحالين لا يعاقب عليها القانون .

« ومن حيث انه لذلك يتعين قبول هذا الوجه وقض الحكم .

« ومن حيث انه لا حاجة بعد ذلك الى استعراض الوجه الثاني .

(طعن الياس مينا وآخر ضد النيابة رقم ١٧١٨ سنة ٤٧ قرئاستو عضوية حضرات عبدالعزیز فهمی باشا رئیس المحكمة ومسئو سودان وزکی برزی بك واحد امین بك وحامد فهمی بك مستشارین ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٦

٥ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — حكم جنائی . تأجيله . عدم صدوره في الجلسة المؤجل لها . عدم بطلانه
- ٢ — حكم استثنائي . في جنعة . اشتراك قاض فيه . مع سبق نظر المعارضة في اسرا الحبس الاحتياطي . صحته .

المبارى القائمة

- ١ - انه وان كانت المادة ١٧١ تحقيق جنايات تنص على ان الحكم « يصدر فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك » الا أنه لا ينبغي على مخالفة هذا النص بطلان الحكم لان مصلحة العدالة تقضي ان لا يصدر الحكم الا بعد ان يستوفي القاضي بحثه وتفكيره ويستريح الى ما يستقر اليه رأيه

« ومن حيث ان التهمة المسندة الى الطاعنين هي انهما في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٨ بمركز ابنوب بمديرية اسبوطا اشتركا مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية الى شهادة ادارية منسوب صدورهما كذباً من احمد حسن عمدة شغل قيل وتاوضروس مينا أحد مشايخها الخ . وانهما استعملتا هذه الشهادة المزورة مع علمهما بتزويرها الخ ما جاء بورقة الاتهام وهذا يفيد ان التزوير وقع في تاريخ لاحق لصدور المنشور السالف الذكر .

« ومن حيث انه وان لم يرد بمفردات القضية ما يفيد ان المنشور المذكور قد ابلغ الى وزارة الداخلية كما تبلغه الى فروعها بالاقاليم وتكلف العمدة والمشايخ الكف عن تحرير الشهادات الادارية التي اوجبت عليهم تحريرها بمقتضى منشورها الصادر بتاريخ ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٧٠٧٥ والمحفوظة نسخة منه بمفردات القضية وتسلب منهم ذلك الاختصاص الذي اسبغته عليهم بمقتضى المنشور المذكور الذي كان يجعل للشهادات التي يحورونها بناء على طلب ذوى الشأن لتقديمها الى اقسام التسجيل صبغة رسمية الا انه يجب لمصلحة المتهمين افتراض ان ذلك قد حصل فعلا كما هو المتوقع خصوصاً وقد ورد على لسان العمدة وهو الموظف المختص الذي زور المتهمان امضاءه قوله بمحضر تحقيق النيابة انه علم من نحو ثلاثة أشهر او شهرين ان المساحة ابطلت قبول مثل هذه الشهادات - اي الادارية - واصبحت تحتم تقديم اعلامات شرعية تثبت وراثته الورثة لمورثهم المتوفى . ومتى كان الامر كذلك فقد

حصوله ولا ادعاء الطاعن فيكون هذا الوجه واجب الرفض أيضاً .

« وحيث ان الوجه الثالث بنى على أنه جاء بالحكم ان الطاعن استأجر الفلوكة التي وجد بها الحشيش وان شهوداً شهدوا بذلك مع ان ذلك لم يحصل

« وحيث انه بالرجوع للأوراق تبين ان من كانوا متهمين مع الطاعن قرروا أنهم يشتغلون تحت امرته وأنه هو المستأجر للماعون المشحون به فحمة الذي وجد الحشيش مخبوءاً تحت شحنته وقرر المحامي عن الطاعن في جلسة المحاكمة أنه مسلم بأن الطاعن هو المستأجر للماعون الا أنه قال بعدم وجوده وقال أنه بناء على ذلك فلا دليل على انه هو الذي أخفى الحشيش ولكن المحكمة استنتجت انه هو المخفي للحشيش وحكمت عليه دون باقي رجاله الذين كانوا متهمين معه والمحكمة غير ممنوعة من مثل هذا الاستنتاج المتعلق بموضوع الدعوى وظروفها ويكون هذا الوجه واجب الرفض أيضاً

« وحيث ان الوجه الرابع بنى على ان المحكمة الاستئنافية الفت حكم البراءة وقضت بالادانة دون ان ترد على أسباب البراءة التي بينها محكمة أول درجة .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة جرى حقيقة باستمرار على أنه اذا الفت المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة وجب عليها أن تبين الأسباب التي استندت اليها في الغاء الحكم الأول ليكون حكمها مسيباً ولكنه بالرجوع للأوراق تبين ان المحكمة الاستئنافية ناقشت

٢ - مجرد نظر قاض لمعارضة في أمر الحبس ثم اشتراكه بعد ذلك في نظر القضية استئنافياً لا يبطل الحكم لأن نظر المعارضة في أمر الحبس وابداء الرأي في صواب أو عدم صواب الحبس الاحتياطي لا يعتبر ابداء للرأي في موضوع الدعوى الا اذا أبدى القاضى عند نظر المعارضة أسباباً يظهر منها رأيه في موضوع الدعوى

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن الاول مبني على مخالفة المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على ان الحكم يصدر فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك وقد تبين حقيقة ان المحكمة الاستئنافية سمعت الدعوى في أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ ولم يصدر الحكم في هذه الجلسة وتأجل النطق به الى يوم ٨ ديسمبر ولم يصدر الا في ١٥ منه ولكن هذا النص الذي وضع للبحث على انجاز القضايا لا يندبني على مخالفته بطلان الحكم لان مصلحة العدالة تقتضي أن لا تصدر الاحكام الا بعد أن يستوفي القاضى بحثه وتفكيره ويستريح الى ما يستقر اليه رأيه .

« وحيث أن وجه الطعن الثاني بنى على أن حضرة دبوس بك اسماعيل اشترك في الهيئة الاستئنافية مع أنه نظر الدعوى في المعارضة وأبدى رأيه فيها . على أن نظر المعارضة في أمر الحبس وابداء الرأي في صواب أو عدم صواب الحبس الاحتياطي لا يعتبر ابداء للرأي في موضوع الدعوى الا اذا أبدى القاضى عند نظر المعارضة أسباباً يظهر منها رأيه في موضوع الدعوى . وهذا لم يثبت

تجمل من الاحوط بقاء الطالب محبوساً أم لا .
اما كون الطالب مجرمًا في الواقع او غير مجرم،
ثابتة اداته او غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص
القاضي ولا من شأنه التعرض له .

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول يرد عليه ان الحكم
الاستثنائي اذ الغى حكم البراءة الابتدائي قد أتى
بأسباب متينة واضحة الدلالة على ادانة الطاعن
وعدم صحة تقدير محكمة أول درجة في هذا الصدد
فلا يجمل محلاً لقول بأنه لم يرد على اسباب حكمها
» وحيث أن مبنى الوجه الثاني ان المحكمة
الاستثنائية لم تعين من يدافع لديها عن الطاعن
مع ان الجريمة التي حوكم بسببها هي جناية وكل
متهم في جناية يلزم ان يعين له محام يدافع عنه
ولا يزيل هذا اللزوم حصول المحاكمة لدى محكمة
الجنح تطبيقاً لقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥
لوجود ظروف مخففة فان العبرة في هذا الصدد
بنوع الجريمة لا بنوع الجهة القضائية التي تفصل
فيها. ويقول الطاعن ان تقصير المحكمة الاستثنائية
في ذلك قد أضر بحقوقه في الدفاع خصوصاً وان
محاميه (اى الذى لم يحضر معه وقت المحاكمة)
طلب فتح باب المرافعة أو تأجيل الحكم والتصریح
له بتقديم مذكرة فلم تجبه المحكمة .

« وحيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان
حضور محام لدى محكمة الجنح للدفاع عن متهم
بجناية أحلت محاكمته عليها عملاً بالقانون المذكور
ليس بواجب . وعدمه لا يطعن في سلامة الحكم
(راجع حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩
يونيه سنة ١٩٣٠ في القضية المقيمة بمجدولها بتمرة

أسباب الحكم الابتدائي وينتجما فيه من الكفاية
الاسباب التي استندت اليها في عدم الاخذ بما
ذهبت اليه محكمة أول درجة وما أقنعها بأدانة
الطاعن خلافا لما ارتأته المحكمة الاولى - لذلك
يكون هذا الوجه غير سديد ويتعين رفضه .

(طعن ابراهيم السيد ضد النيابة رقم ٦٨٢ سنة
٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي
باشا ورئيس المحكمة وكامل ابراهيم بك وكيلها ومحمود
سامى بك وعلام محمد بك واحمد امين بك مستشارين
ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٧

٥ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - محام . عدم حضوره في جناية . محالة على محكمة
الجنح . غير لازم
- ٢ - حكم استثنائي . في جنحة . اشتراك قاض فيه .
مع سبق نظره طلب افراج . غير مانع .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان حضور
محام لدى محكمة الجنح للدفاع عن متهم بجناية
أحلت محاكمته عليها طبقاً للقانون الصادر في ١٩
اكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب وعدمه لا يطعن
في سلامة الحكم (١)

٢ - ان نظر قاض لطلب افراج عن متهم
ثم اشتراكه بعد ذلك في نظر الجنحة استثنائياً لا
يعتبر ابداء رأى فيها لان مجرد نظر طلب افراج
عن متهم لا يعتبر ابداء رأى في موضوع الدعوى
اذ كل ما يبحث فيه القاضي الذى ينظر في مثل
هذا الطلب هو ما اذا كانت ظروف التهمة والتحقيق

(١) (راجع مجلة المحاماة السنة الحادية عشر حكم رقم
١٣١ من ٢٤٢)

القانون هي المعارضة والاستئناف والنقض . ولكل منها مواطن وأجراءات خاصة رسمها القانون . وليس فيه طريق مرسوم للطعن في تلك الاحكام بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة ٢ - ان الطعن بطريق النقض ككل طريق آخر من طرق الطعن في الاحكام الجنائية . مقصود به اما الغاء هذه الاحكام واما التخفيف من شدتها وذلك يقتضى النظر في الاحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون فالاحكام في صورة وفاة المحكوم عليه تسقط قانوناً وتزهد قوتها والساقط المعدوم قانوناً يتمتع قانوناً امكان النظر فيه . فالطعن الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول طبقاً لما قرره محكمة النقض بحكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ للأسباب الواردة فيه (١)

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص في ان النيابة العمومية اتهمت أحمد افندي واصف معروف بأنه في المدة من ٣١ مايو سنة ١٩٢١ الى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بشبرا توصل الى الاستيلاء من زينب حسن السقا على مبلغ عشرة جنيهات مصرية وذلك باتخاذ طرقاً احتيالية من شأنها ايهامها بواقعة مزورة وهي ان ابنته تملك منزلاً حالة كونها لا تملكه ، ودفعت المجنى عليها المبلغ المذكور بصفة عربون لشرائها المنزل المشار اليه وحكمت محكمة قليوب بتاريخ ٤ نوفمبر سنة

١٤٩٩ سنة ٤٧ قضائية) واذن يكون هذا الوجه غير مفيد .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث ان أحد القضاة الذين أصدروا الحكم الاستئنافي المطعون فيه سبق له وهو قاض بمحكمة فاقوس الجزئية أن نظر في طلب افراج مقدم من الطاعن وقضى برفضه فهو اذن كان ابدى رأيه في الدعوى وما كان يجوز له الجلوس لنظرها .

« وحيث انه فضلاً عن أن الطاعن لم يرد هذا القاضى بالطريق القانونية فأن مجرد نظر القاضى في طلب افراج عن التهم لا يعتبر ابداء رأى في موضوع الدعوى اذ كل ما يبحث فيه القاضى الذى ينظر في مثل هذا الطلب هو ما اذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الاحوط بقاء الطالب محبوساً أم لا . أما كون الطالب مجرمًا في الواقع أو غير مجرم، ثابتة اداته أو غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص القاضى ولا من شأنه التعرض له واذن فرفضه لطلب الافراج ليس معناه أنه يرى ان التهم مذنب . ومتى كان الامر هو هذا فالطعن غير سديد .

(طعن حسن حسن نصار ضد النيابة رقم ٦١٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٨

٥ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — طعن . في الاحكام الجنائية . طرقه . مبينة بالقانون . رفع دعوى مستقلة به . عدم قبولها
- ٢ — طعن . من ابن المحكوم عليه المتوفى . عدم قبوله

المبادئ القانونية

- ١ - ان للطعن في الاحكام الجنائية طرقاً بينها

(١) راجع مجلة المحاماة السنة الحادية عشر حكم رقم ٣٠٠ من ٦٠٠

الخطأ القانونية التي يتعين قبول الطعن فيها .
 « وحيث أنه مع التسليم بأن الحكم الغيابي الصادر من محكمة قلوب في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ على مورث الطاعن هو حكم باطل لصدوره على هذا المورث وهو متوفى فإن من المقرر ان للطعن في الاحكام الجنائية طرقاتاً بينها القانون هي - المعارضة والاستئناف والنقض، ولكل منها مواطن واجراءات خاصة رسمها القانون، وليس فيه طريق مرسوم للطعن في تلك الاحكام بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة، ومن أجل ذلك تكون محكمة مصر الابتدائية قد أصابت في حكمها المطعون فيه الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ الذي أيد حكم ٦ يناير سنة ١٩٣٠ القاضي بعدم قبول الدعوى .

« وحيث أنه لو فرض غير الواقع وكان الطعن الحالي موجهاً من ابن المحكوم عليه توجيهاً مباشراً ضد الحكم الصادر على والده في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وفرض على خلاف الواقع أيضاً ان الاحكام الغيابية هي مما يجوز الطعن فيها بطريق النقض حتى لو فرض كل ذلك فإن هذه المحكمة سبق ان بينت في حكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ انه من المبادئ الأساسية ان الجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ الا في نفس من أوقعها القضاء عليه وان الاجرام لا يحتمل الاستنابه في المحاكمة وان العقاب لا يحتمل الاستنابه في التنفيذ وان المرء اذا توفي سقطت كل تكاليفه ولا يرثه فيها أحد وان الطعن بطريق النقض ككل طريق آخر من طرق الطعن في الاحكام الجنائية مقصود به

١٩٢٢ غيائياً بحبس احمد افندي واصف معروف ثلاثة شهور مع ان احمد افندي واصف معروف المذكور كان قد توفي الى رحمة الله في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٢ فرفع محمد افندي فؤاد سالم بصفته وكيلاً عن ورثة المرحوم احمد واصف معروف دعوى أمام محكمة قلوب أعلن فيها حضرة وكيل نيابة محكمة قلوب الجزئية للحضور امام محكمة قلوب المذكورة بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ليسمع الحكم عليه بيطلان الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ غيائياً بحبس مورثه ثلاثة شهور واعتبار الحكم كان لم يكن وحكمت محكمة قلوب في هذه الدعوى بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٠ بعدم قبول الدعوى شكلاً وأيدت محكمة مصر الابتدائية الاهلية هذا الحكم بصفة استئنافية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ وقرر محمد افندي فؤاد سالم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٨ يونيو سنة ١٩٣٠ وقدم أسباب طعنه في ١١ منه وهي الآتية:

أولاً - ان المحكمة وصفت الدعوى بأنها احتيال وهذا خطأ والدعوى عبارة عن طلب الحكم في مواجهة النيابة بيطلان الحكم الصادر على متوفى ولانه مبني على اجراءات باطلة وهذا خطأ قانوني يتعين قبول الطعن فيه .

ثانياً - ان المحكمة قضت بعدم قبول الدعوى لان الطاعن لم يسلك الطريق القانوني في رفعها والحقيقة ان رافع الدعوى رفعها دعوى أصلية على النيابة العمومية أمام المحكمة التي أصدرت حكماً باطلاً بمس سيرة ورثة المتوفى ويؤثر على سمعتهم وانه بناء على ذلك يكون الحكم خطأ من

اما الغاء هذه الاحكام واما التخفيف من شدتها وذلك يقتضى النظر فى الاحكام ذاتها وفى صحتها ومن جهة الموضوع أو من جهة القانون . وبما ان هذه الاحكام فى صورة وفاة المحكوم عليه قد سقطت قانوناً وانعدمت قوتها والساقط المعدوم قانوناً يتمتع قانوناً امكان النظر فيه . وبناء على هذه المبادئ التى تتمسك بها المحكمة يكون كل طعن موجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول سواء ما يكون منه فى هذه الصورة الفرضية المحضة وما هو كائن فى الصورة الواقعية الحالية صورة الطعن فى الحكم الغيابي بدعوى أصلية .

(طعن محمد افندى فؤاد ضد النيابة رقم ٦٨١ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٩

١٢ مارس سنة ١٩٣١

معارضة النائب العام فى قرار قاضى الاحالة . بعدم كفاية الادلة . تشمل جميع الاحوال الخاصة بتقدير الادلة . بكافة صورها

المبدأ القانوني

اذا كان قانون تشكيل محاكم الجنايات قد نص فى المادة ١٢ منه على أن معارضة النائب العام فى قرار قاضى الاحالة الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى ترفع لغرفة المشورة فى حالة ما تكون العلة هى « عدم كفاية الادلة » فليس مراد الشارع أن غرفة المشورة لا تكون مختصة بنظر المعارضة الا اذا أورد القاضى هذه العلة بنصها وفصها فى صيغة قراره فان لم يوردها بحروفها كانت تلك الغرفة غير مختصة - ليس مراد الشارع هذا

قطعاً بل أنه استعمل هذه العبارة مرئياً بها كل الأحوال التى يكون فيها عدم اقامة الدعوى راجعاً الى تقدير أدلة وقائع الموضوع . والى اقتناع القاضى بعدم امكان الاحالة مع قصور تلك الادلة أو انتفاؤها . فهى تشمل صورة عدم اقامة الدعوى لعدم الجناية أى لقصور الدليل القائم على توفر بعض أركان الجريمة أو لانتفاؤها كما تشمل صورة عدم اقامة الدعوى لأن الجريمة فى ذاتها لم تحصل أصلاً أو لأن نسبتها للمتهم هى نسبة ملفقة وغير صحيحة أو لأن الادلة على نسبتها اليه غير كافية الى ما ماثل ذلك من الوجوه الاخرى الراجعة الى تقدير القاضى للموضوع . ولا عبرة مطلقاً باللفظ الذى يختاره للتعبير عن مراده ما دام مراده واضحاً أنه يأمر بالكف عن السير لعل متعلقة بأدلة ثبوت الموضوع

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن غرفة المشورة فى حكمها بعدم الاختصاص بنظر المعارضة فى قرار قاضى الاحالة قد أخطأت لأن ذلك القرار المعارض فيه انما بنى على عدم قيام الدليل على وجود القصد الجنائى لدى المتهم فنظر المعارضة فيه من اختصاصها هى وليس مبناه خطأ القاضى فى تطبيق القانون حتى تكون المعارضة فيه من اختصاص محكمة النقض والابرار .

« وحيث أنه بالاطلاع على القرار المذكور الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وجد أن القاضى قرر « بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المتهم هادى على بعره لعدم الجناية » وأسباب هذا القرار وردت كما يلى :

هذه العلل التي تؤدي مراد القاضى تأدية موافقة لحقيقة غرضه .

« وحيث أن قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا كان نص في المادة ١٢ (ج) على أن معارضة النائب العام في قرار قاضى الاحالة الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى ترفع لغرفة المشورة في حالة ما تكون العلة هي عدم كفاية الأدلة. فليس مراد الشارع أن غرفة المشورة لا تكون مختصة بنظر المعارضة إلا إذا أورد القاضى هذه العلة بنصها وفصها في صيغة قراره فان لم يوردها بحروفها كانت تلك الغرفة غير مختصة كما قيل في الحكم المطعون فيه الآن . ليس مراد الشارع هذا قطعاً بل أنه استعمل هذه العبارة مريداً بها كل الأحوال التي يكون فيها عدم اقامة الدعوى راجعاً إلى تقدير أدلة وقائع الموضوع وإلى اقتناع القاضى بعدم امكان الاحالة مع قصور تلك الأدلة أو انتفاؤها . فهي تشمل صورة عدم اقامة الدعوى لعدم الجناية أى لقصور الدليل القائم على توفر بعض أركان الجريمة أو لانتفاؤه كما هو الحال فيما رآه القاضى في الدعوى الحالية . كما تشمل صورة عدم إقامة الدعوى لأن الجريمة في ذاتها لم تحصل أصلاً أو لأن نسبتها للمتهم هي نسبة ملفقة وغير صحيحة أو لأن الأدلة على نسبتها اليه غير كافية إلى ما ماثل ذلك من الوجوه الأخرى الراجعة إلى تقدير القاضى للموضوع . ولا عبرة مطلقاً باللفظ الذي يختاره للتعبير عن مراده ما دام مراده واضحاً أنه يأمر بالكف عن السير لعل متعلقة بأدلة ثبوت الموضوع .

« وحيث أن النيابة العامة التي لم ترد التسليم

» حيث أن الحادثة حصلت الساعة ٣ بعد نصف الليل بينما كان المجنى عليه يسرق في النخلة هو والمتهم الآخر . » وحيث أنه في هذا الوقت يصعب رؤية المجنى عليه فيكون الدافع للمتهم على إطلاق الرصاص إنما هو الارهاب حيث سمع صوت خرفشة بجوار النخيل . » وحيث أنه مما تقدم تكون الحادثة قضاءً وقدرًا إذ ليس هناك دليل على رؤية المتهم للمجنى عليه « وهو فوق النخلة . »

« وحيث أنه واضح جلياً أن سبب هذا القرار إنما هو عدم قيام الدليل لدى قاضى الاحالة على رؤية المتهم للمجنى عليه وهو فوق النخلة مما حدا بالقاضى في تقديره لنية المتهم الى أن يعتبر أن الدافع له الى إطلاق الرصاص إنما هو مجرد الارهاب الذي تنتفي معه نية الاجرام . فقرار القاضى صادر - على التحقيق - لعدم كفاية الأدلة أو بالأحرى لعدم وجود أدلة مثبتة للركن الأدبي للجريمة وهو القصد الجنائي .

« وحيث أن القاضى اذا كان في نص قراره علل عدم جود وجه لاقامة الدعوى « بعدم الجناية » فواضح أنه إنما اختار هذا اللفظ لكون الجناية لا يكون لها في الواقع وجود قانوني لو صح تقديره الموضوعي الذي أورده في الأسباب . والتعبير بهذا اللفظ في مثل القرار المذكور يساوى بالضبط التعبير بعبارات : « لعدم كفاية الأدلة على القصد الجنائي » أو « لعدم ثبوت القصد الجنائي » أو « لعدم كفاية الأدلة على اجرام المتهم » أو « لعدم توفر الأدلة على بعض أركان الجريمة » أو ما شاكل

٢٠

١٢ مارس سنة ١٩٣١

اخلال بحقوق الدفاع. منهم محكوم عليه بتهمة سرقة. استئنائه. طلب المحكمة مرافعة المحامي على أساس ان التهمة تبديد. قضاؤها بعد ذلك بالتأييد. حرمانها للمتهم من الدفاع

المبدأ القانوني

اتهمت النيابة العمومية شخصاً بتهمة سرقة. وادانته المحكمة ابتدائياً واستأنف المتهم الحكم. وامام محكمة الجناح المستأنفة طلبت المحكمة من محامي المتهم أن يترافع على وصف أن التهمة تبديد. ودافع المحامي في القضية على هذا الأساس. ولكن المحكمة قضت في النهاية بتأييد الحكم المستأنف أي على اعتبار أن التهمة سرقة بناء على أسباب الحكم الابتدائي التي اتخذتها أسباباً لها وبدون أن تشير بشيء الى ما أمرت به من تعديل الوصف ولا الى ما جرى أمامها من الدفاع على هذا الأساس وبغير أن تسمع دفاعاً من المتهم عن تهمة السرقة.

اعتبرت محكمة النقض تصرف المحكمة على هذا الوجه اخلاقاً بحق الدفاع لأنها بتعديلها الوصف في أول جلسة أمامها قد صرفت المتهم عن الدفاع في تهمة السرقة وحملته على حصر دفاعه في تهمة التبديد. فقضاؤها في النهاية بتأييد الحكم المستأنف على اعتبار ان الجريمة ما زالت سرقة فيه حرمان للمتهم من درجة من درجات الدفاع وكان واجباً أن تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوجهها على اعتبار ان كليهما محتمل في نظرها

بصحة تقدير القاضي بل أرادت الاصرار على القول بأن المتهم رأى المجنى عليه واطلق عليه الرصاص عمداً بقصد قتله لا بقصد أرهابه لم يكن لديها سبيل سوى المعارضة في القرار لدى غرفة المشورة لتبين لديها ما تدعيه من خطأ القاضي في هذا الامر الموضوعي البحث من قيام الدليل على رؤية المتهم للمجنى عليه واطلاقه عليه الرصاص عمداً وعدم صحة أنه لم يره وأنه لم يطلق الرصاص إلا أرهاباً.

« وحيث ان النائب العام ما كان يستطيع أن يطعن في قرار قاضي الاحالة المذكور لدى محكمة النقض لأن هذه المحكمة لا تتعرض لوقائع الموضوع من حيث ثبوتها وعدم ثبوتها فما كان لها أن تنظر فيما تعرضه النيابة من صحة رؤية المتهم للمجنى عليه أو عدم رؤيته له بسبب الظلام ولا فيما إذا كان أطلق العيار الناري على المجنى عليه عمداً فيكون القصد الجنائي متوفراً أم أنه أطلقه أرهاباً. فيكون ذلك القصد غير متوفر — لا تتعرض محكمة النقض لهذا الذي تعارض النيابة بسببه وإنما هي تنظر في الوقائع التي أسندت الى المتهم أو التي أثبتتها جهة الاختصاص أثباتاً مسلماً به لترى هل من طبق عليها القانون قد أخطأ في تأويله وتطبيقه أم انه قد أصاب.

« وحيث أنه يبين من كل ذلك ان حكم غرفة المشورة بعدم الاختصاص هو حكم في غير محله والظعن متعين القبول موضوعاً.

(ظعن النيابة ضد شادي على رقم ٧٣٣ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد عبد الهادي الجندي بك واحمد امين بك وعلى حيدر حجازي بك واحمد مختار بك مستشارين وحسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن ان محكمة الموضوع قد أخلت بحق الدفاع لان المتهم اعتمد على ما صدر من المحكمة من عبارات تفيد تعديل الوصف من سرقة الى تبديد فحصر دفاعه أمامها في الكلام على تهمة التبديد وقال الدفاع صراحة أمام المحكمة ان مرافقته تدور على وصف التبديد باعتبار ان المحكمة استبعدت السرقة . فعود المحكمة الى تهمة السرقة يعتبر حرماناً للمتهم من حق الدفاع عن نفسه فيها » ومن حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الابتدائي اعتبر ما وقع من المتهم سرقة وعاقبه عليها بهذا الوصف فلما كان دور الاستئناف طلبت المحكمة في أول جلسة من محامي المتهم ان يتكلم في القضية على وصف ان التهمة تبديد وبالجلسة التالية سمعت المحكمة شهود الاثبات والنفي واستهل محامي المتهم مرافقته بقوله ان المحكمة سبق ان عدلت الوصف الى تبديد وسأتكلم على هذا الاساس وقالت النيابة انها تسلم بأن التهمة ليست سرقة وانما هي تبديد ولكن المحكمة قضت في النهاية بتأييد الحكم المستأنف - الذي حكم بالعقوبة على اعتبار ان التهمة سرقة - وذلك بناء على الاسباب الواردة به والتي اتخذتها اسباباً لحكمها دون ان تشير بشيء الى ما أمرت به من تعديل الوصف ولا الى ما جرى أمامها من الدفاع على هذا الاساس وبغير أن تسمع دفاع المتهم عن التهمة بوصف انها سرقة .

« ومن حيث ان في تصرف المحكمة على هذا

الوجه اخلاصاً لمقتضى الدفاع لانها بتعديها الوصف في أول جلسة أمامها قد صرفت المتهم عن الدفاع في تهمة السرقة وحملته على حصر دفاعه في تهمة التبديد . فقضاؤها في النهاية بتأييد الحكم المستأنف على اعتبار ان الجريمة ما زالت سرقة فيه حرمان للمتهم من درجة من درجات الدفاع وكان واجباً ان تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوجهها على اعتبار ان كليهما محتمل في نظرها .

« ومن حيث ان الاخلاص بالدفاع على هذا النحو مبطل للحكم وموجب لنقضه .

(طعن رجب محمد ضد النيابة رقم ٧٣٦ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢١

١٢ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - نصب . مجرد كذب . اهمال المجنى عليه في تصديقه . ليس طرقاتاً احتيالية
- ٢ - نصب . الايهام . تحقيق مشروع كاذب . ضرورة ثبوته

المبارى القانونية

١ - اذا كان ما وقع من المتهم مجرد كذب تهاون المجنى عليه فيه (وهو محام) فصدقه فجرد الاكاذيب التي ليس من شأنها ان تجوز على مثله لا تكون الطرق الاحتيالية المرادة بالقانون . فلا يعاقب عليها

٢ - يشترط في جريمة النصب ان يكون الحصول على المبلغ بطريق الايهام لتحقيق مشروع كاذب ، فاذا ثبت ان المشروع الذي أخذ المبلغ لتحقيقه هو مشروع صادق وقد تم بالفعل فلا جريمة

المحكمة

« حيث ان ما أسند للمتهم وحوكم بسببه ينحصر في أمرين .

الأول - أنه تحصل على مبلغ ٥٦٤ جنيهًا بطريق النصب والتحايل على الخواجه ايلي شولال والثاني - انه تحصل بطريق النصب والتحايل على مبلغ ٤٠٠ جنيه من الأب مارشلو والأب ماروث ليدفع منها ٢٠٠ جنيه لمدير وعمال شركة الدلتا لمشتري أرض للأب مارشلو بجهة بولاق وليدفع المئتي جنيه الاخرى لعمال مصالحة الاملاك الميرية للحصول للأب ماروث على أرض من أراضي الحكومة بجهة المكس مجانًا .

عن الامر الاول

« حيث ان الوسيلة الاحتمالية التي ذكرها الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالنصب على الخواجه ايلي شولال هو ان الطاعن أوهمه بأنه وكيل عن الارسالية الافريقية وأنه بهذه الصفة يوافقه على اقراض المبلغ لمن يدعى سقاريو المقاول ويقبل تحويل حقوق سقاريو المذكور في المقابلة الى المقرض بحيث ان اجرة العمل المستحقة على الارسالية تدفع منها مباشرة للمقرض ضمانه لدينه » وحيث ان المجني عليه وهو الخواجه شولال هو محام يعرف بتقضى مهنته ما يجب عليه في التوثيق ومثله في مهنته ليس من الجائز له ان يصدق انسانًا يدعى الوكالة عن غيره بدون أن يطلب منه دليلًا قانونيًا على التوكيل .

« وحيث انه بهذه المثابة يكون ما وقع من المتهم مجرد كذب تهاون المجني عليه في واجبه

فصدقه ومجرد الاكاذيب التي ليس من شأنها ان تجوز على مثله لا تكون الطرق الاحتمالية المرادة بالقانون واذن تكون الواقعة بحسب البيان الوارد عنها في الحكم غير مستحقة للعقاب

عن الامر الثاني

« حيث انه فيما يتعلق بمبلغ المئتي جنيه التي حصل عليها الطاعن من الاب مارشلو لمشتري أرض بولاق من شركة الدلتا لند قد ورد في الحكم المطعون فيه ان الاب المذكور دفعها اثر ايهام الطاعن له بأنه سيعطيها لمدير الشركة وعمالها توسلا بذلك الى اتمام صفقة مشتري الارض من الشركة المذكورة - ولكن ورد أيضا في الحكم ما يفيد ان الطاعن قد سعى فعلا عند الشركة حتى أتم الصفقة لمصاحبة الارسالية التي يمثلها الاب وان مدير الشركة دفع له من جانبه مبلغ خمسين جنيهًا سمسة لاتمام هذه الصفقة .

« وحيث ان الطاعن يدعى كما هو ثابت في الحكم انه انما أخذ من الاب مارشلو مبلغ المئتي جنيه المذكورة على اعتبار انه سمسار ليسعى لدى الشركة في اتمام الصفقة وانه قد أتمها فعلاً

« وحيث ان مجموع البيانات الواردة في الحكم في هذا الصدد لا يمكن ان يؤخذ منها ان هناك جريمة نصب ما دامت الصفقة قد تمت فعلاً على يد المتهم وأخذ عنها فعلاً سمسة أخرى من الشركة البائعة - لا يمكن ذلك لأن القانون يشترط في جريمة النصب ان يكون الحصول على المبلغ هو بطريق الايهام لتحقيق مشروع كاذب . وهنا المشروع الذي أخذ المبلغ لتحقيقه هو مشروع

صادق وقد تم بالفعل . ولذلك يكون الحكم غير وجيه فيما يتعلق بالمتى الجنيه المذكورة .

« وحيث انه فيما يتعلق بالمتى الجنيه الاخرى التى نسب للطاعن انه أخذها ليدفعها لعمال مصلحة الاملاك الميرية للحصول على أرض جهة المكس يلاحظ انه فى هذه الدعوى بخصوصها لا ترى المحكمة وجهاً لاعتبار ما وقع من المتهم جريمة معاقباً عليها لانه حتى مع عدم قبول ما ادعاه من أنه أخذ هذا المبلغ لذمة أنعابه كوسيط يعمل لمصلحة الارسالية فان المجنى عليه هو من رجال الدين المحترمين الذين يجب ان يربأوا بأنفسهم عن السعى فى رشوة الموظفين والذين هم مفروض فيهم انهم يعلمون ان الرشوة محرمة وان عمال الحكومة ليس من السهل ارشائهم ولا التصديق بذلك فإذا صحت عبارة الاب ماروث التى رواها الحكم فمعنى ذلك انه يكون قد تساهل جداً فى شأن نفسه وفيما يقتضيه مركزه من عدم التصديق بمثل ما يكون الطاعن أوهمه به ويكون اذن ما رواه الحكم بياناً للطريقة الاحتمالية ليس من شأنه أن يؤثر فى مثله ولا يكون بذلك سوى مجرد كذب غير منتج للاجرام قانوناً .

(طعن شكرى زينى ضد النيابة رقم ٦٣٢ - سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٢٢

١٢ مارس سنة ١٩٣١

نقض . ضرب . حق مدنى . الادعاء بتعدى المجنى عليه . وعدم استحقاقه للتعويض . مسألة موضوعية . رفض الطعن

المبدأ القانونى

اتهم شخص بضرب آخر وادعى المجنى عليه

مدنياً . وحكم على المتهم بالعقوبة والتعويض . فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقرر ان المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون لأن الطاعن تمسك أمامها بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى المدنى هو البادى . بالعدوان فلا يستحق تعويضاً . ورأت محكمة النقض ان ليس فى هذا الدفع مع فرض صحته أى خطأ فى تطبيق القانون بل انه طريق من طرق الدفاع فى الموضوع التى يترتب عليها الحكم برفض الدعوى لا بعدم قبولها . وان الحكم فى الدعوى المدنية شامل للرد على هذا الدفع . وليس هو فى هذه النقطة الموضوعية محلاً لمراقبة محكمة النقض .

المحكمة

« حيث ان مبنى السبب الأول ان الواقعة كما جاءت بالحكم المطعون فيه تدخل تحت حكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات فلا جريمة ولا عقاب .

« وحيث ان المحكمة الجزئية بحكمها الذى أخذت به محكمة ثانى درجة ردت على هذا الزعم رداً كافياً نافية القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .

« وحيث ان رد محكمة الموضوع على الادعاء بحالة الدفاع الشرعى عن النفس ونفيها وجود هذا الدفاع يشمل فى الوقت نفسه الرد على السبب الثانى وهو ان المتهم يعتبر انه تعدى حق الدفاع الشرعى بنية سليمة .

« وحيث ان السبب الثالث من أسباب الطعن موضوعى محض .

الفصل فيها الهيئات أخرى عينا لهذا الغرض كالأشكال
المخصوص عنها بالمواد ٣٢ الى ٣٥ من لائحة الترع
والجسور الصادر بها الأمر العالي المشار إليه. والمادة
٣٨ منها جعلت النظر والفصل فيها من اختصاص
لجنة إدارية معينة. وأحكامها قابلة للاستئناف
أمام لجنة أخرى مشكلة بوزارة الداخلية. وإثبات تلك
المخالفات ليس من واجبات رجال الضبطية القضائية
بل ان قرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يوليو
سنة ١٨٩٨ تنفيذاً للمادة ٣٩ من اللائحة جعل
إثباتها من اختصاص عمال مصلحة الري.

وعلى المحاكم الأهلية احتراماً لأمر الشارع
بالمادة ٣٨ من اللائحة المذكورة أن تمتنع عن
الفصل في جميع المخالفات الداخلة في اختصاص
اللجنة المنصوص عليها فيها.

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الجريمة التي
حوكم الطاعن بسببها وهي أخذ أتربة من جسر
الحكومة ليست مما تختص المحاكم الأهلية
بنظره ولا هي مما تنطبق عليه المادة ٢٧٤ فقرة
خامسة من قانون العقوبات كما حكم بذلك خطأ
بل هي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها بالأمر
العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن
الترع والجسور ومعاقب عليها بالمادة ٣٢ منه
فقرة (و) والمختص بنظرها هي الهيئة المنوّه عنها
بقرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨.
ويقول الطاعن انه دفع بهذا لدى المحكمة
الاستئنافية فلم تلتفت لدفعه ولم ترد عليه في حكمها
الذي أتى بهذه المثابة باطلاً ويطلب نقضه والتقرير
بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى.

« وحيث ان مبنى السبب الرابع ان المحكمة
أخطأت في التطبيق لأن الطاعن تمسك أمامها
بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى بالحق
المدنى هو البادىء بالعدوان فلا يستحق تعويضاً
ولكن يجب أن يلاحظ ان ليس في ذلك الدفع
مع فرض صحته أى خطأ في تطبيق القانون بل انه
طريق من طرق الدفاع في الموضوع التي يترتب
عليها الحكم برفض الدعوى لا بعدم قبولها فالحكم
في موضوع الدعوى المدنية شامل للرد على هذا
الدفع وليس هو في هذه النقطة الموضوعية محلاً
لمراقبة محكمة النقض.

« وحيث ان تقدير التعويض من المسائل
الموضوعية فالسبب الخامس في غير محله ايضاً.

(طعن محمد عناني ضد النيابة رقم ٧٢٠ سنة
٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٢٣

١٢ مارس سنة ١٩٣١

اختصاص. لجان إدارية مشكلة طبناً لا وأمر عالية.
اختصاصها بالفصل فيما نص عليه فيها. دون المحاكم
الأهلية

المبدأ القانوني

ان المخالفات الناشئة عن أخذ أتربة من جسور
الترع العمومية هي من اختصاص اللجان الإدارية
المشكلة طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير
سنة ١٨٩٤ والمادة ٣٨ منه. ومثل هذه المخالفة
بأخذ أتربة من جسور الترع العمومية اختلاساً
قد يعتبر في ذاته جريمة مما تختص المحاكم الأهلية
بالنظر فيه باعتبارها المحاكم العادية ذات الاختصاص
الشامل، الا أن اختصاص هذه المحاكم العام قد
أخرج الشارع منه بعض أنواع خاصة وكل

« وحيث أنه ظاهر من الحكم الابتدائي المؤيد استثنافياً لأسبابه بالنسبة للطاعن أن الأثرية التي هي موضوع التهمة قد سرقت من جسر ترعة (والمفهوم أنها من الترعة العمومية التي تحت إشراف الحكومة)

« وحيث أن الأثرية المكونة لجسور الترعة العامة وإن كان أخذ شيء منها اختلاساً يعتبر في ذاته جريمة مما تختص المحاكم الأهلية بالنظر فيه باعتبارها المحاكم العادية ذات الاختصاص الشامل طبقاً لما ورد بالمادة (١٥) من لائحة الترتيب من أنها « تحكم في المواد المستوجبة للتعزير بأنواعه من مخالفات وجنح وجنابات » إلا أن اختصاص المحاكم هذا العام قد أخرج الشارع منه بعض أنواع خاصة وكل الفصل فيها لهيئات أخرى عينها لهذا الغرض . ومن تلك الأنواع المخالفات المنصوص عليها بالمواد ٣٢ الى ٣٥ من لائحة الترعة والجسور الصادر بها الأمر العالي في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ فان المادة (٣٨) من تلك اللائحة جعلت نظرها والفصل فيها من اختصاص لجنة إدارية تشكل من المدير والباشمهندس وثلاثة من العمدة وقررت أيضاً أن أحكام هذه اللجنة قابلة للاستئناف لدى لجنة أخرى تشكل في وزارة الداخلية من وكيل الوزارة ومستشار ملكي ومندوب من وزارة الأشغال . كما أن إثبات تلك المخالفات لم يكله الشارع لرجال الضبطية القضائية بل إن قرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٨ تنفيذاً للمادة ٣٩ من اللائحة جعل إثباتها من اختصاص عمال مصلحة الري على وجه مبين بالقرار المذكور .

« وحيث أن المحاكم الأهلية مكافئة - بحسب المادة ٢٨ من لائحة ترتيبها - بالعمل بما تقضي به قوانين البلاد ولوائحها فعليها احتراماً لأمر الشارع بالمادة ٣٨ من لائحة الترعة والجسور المشار إليها أن تمتنع عن الفصل في جميع المخالفات الداخلة في اختصاص اللجنة المنصوص عليها فيها . » وحيث أن موضوع الدعوى الحاصل بسببها الطعن هو أخذ أثرية من جسر ترعة عمومية وهذا الموضوع بعينه هو مخالفته منصوص عليها بالفقرة الأولى حرف (ج) من المادة ٣٢ من تلك اللائحة لا حرف (و) كما ذكر خطأ في تقرير الطعن وهي معاقب عليها بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهرين وبغرامة توازي بالاقبل قيمة مصاريف إعادة الشيء إلى أصله التي تقدرها وزارة الأشغال العمومية - وهذه العقوبة يتبناها أيضاً الزام المخالف بإعادة الشيء إلى أصله وإلا أعادته الحكومة ورجعت عليه بنفقات الإعادة طبقاً للمادة (٣٧) « وحيث أنه لما تقدم يكون قضاء محاكم الجنح الأهلية في هذا الموضوع هو قضاء فيما لا ولاية لها فيه . ويتعين إذن نقض الحكم والتقدير بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى . (طعن شاكر عبد الله ضد النيابة رقم ٧٠٩ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٤

١٢ مارس سنة ١٩٣١

نقض . دفع بسقوط الدعوى العمومية . لمضي المدة .
التسك به استثنافياً . اغفال المحكمة له .
موجب لنقض الحكم

المبدأ القانوني

اتهم شخص بتزوير ورقة عرفية أي كميالة

تحرير الكميالة في أوائل سنة ١٩٢٤ وبين تاريخ محضر الضبط الذي حصل في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وقد أغفلت المحكمة هذا الدفع فلم تتعرض له في حكمها مع أهميته بالنسبة الى الطاعن إذ لو ثبتت صحته لما كان هناك محل للسير في اجراءات محاكمته ولوجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية قبله بمضى المدة القانونية .

« ومن حيث ان اغفال الفصل في هذا الدفع يعيب الحكم عيباً جوهرياً يستوجب نقضه .

(طمن رجب محمد ضد النيابة واخرى مدعية مدني رقم ٧٣٥ - سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٥

١٢ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - هتك عرض . القصد الجنائي . نية الاعتداء على موضع العفة . توفره
- ٢ - تعديل وصف التهمة . حق النيابة العمومية فيه . عدم اخلاله بحق الدفاع . شرطه

المبادئ القانونية

١ - ان القصد الجنائي في ارتكاب جريمة هتك العرض هو نية الاعتداء على موضع العفة ، ولا عبء بعد ذلك بالباعث الذي حمل المتهمين على ارتكاب الجريمة سواء أ كان هو ارضاء الشهوة أم كان هو حب الانتقام والاذلال .

٢ - للنيابة العمومية الحق في طلب تعديل وصف التهمة بالجلسة من غير أن يعد ذلك اخلالاً بحق الدفاع ما دام ان هذا التعديل لا يسوى مركز المتهم ولم ينسب له بسببه أمور لم يشملها التحقيق ويقبله وكيله ويجعله مدار مرافعته في الدعوى

ضد آخر بأن وقع عليها بختمه بغير علم منه . وذلك اضراً بأورثته .

حكم عليه ابتدائياً . وفي الاستئناف دفع المتهم بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لمروا أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ تحرير السند المدعى بتزويره وبين أول اجراءات التحقيق وحكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لاسبابه . رفع المتهم نقضاً عن هذا الحكم وقضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه لان المحكمة الاستئنافية اغفلت الفصل في الدفع بسقوط الدعوى العمومية فلم تتعرض له في حكمها مع أهميته بالنسبة للطاعن إذ لو ثبتت صحته لما كان هناك محل للسير في اجراءات محاكمته ولوجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية قبله بمضى المدة القانونية

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطمن ان محكمة الموضوع لم تفصل فيما دفع به الطاعن من سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ تحرير السند المدعى بتزويره وبين أول اجراءات التحقيق وقد تمسك الطاعن بهذا الدفع في مذكرته المقدمة منه الى محكمة ثاني درجة فلم تعره التفاتاً واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه مع ان هذا الدفع لم يقدم أمام محكمة أول درجة .

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على مفردات هذه القضية ان الطاعن قدم الى المحكمة الاستئنافية مذكرة بدفاعه ختمها بقوله انه مع تمسكه بصحة السند يدفع أيضاً بسقوط الحق في مقاضاته جنائياً لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ

المحكمة

« حيث ان مبني الوجه الأول ان الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تنطبق عليها المادة ٢٣١ فقرة أولى عقوبات التي طبقها المحكمة بالنسبة للطاعنين الأربعة الأولين كما لا تنطبق على المادة السالفة الذكر والمادتين ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ عقوبات التي طبقها بالنسبة للطاعن الخامس وذلك لأن الحكم أثبت ان غرض الطاعنين كان الرغبة في الانتقام والايذاء لا ارضاء لتلك الشهوة الخاصة التي تصحب عادة جريمة هتك العرض ولذلك كان الواجب تطبيق المادة ٢٠٦ أو ٢٠٥ عقوبات .

« وحيث أن هذا الوجه مرفوض لأن القصد الجنائي في ارتكاب جريمة هتك العرض متوفر كما أثبتته الحكم المطعون فيه وهو نية الاعتداء على موضع عمة المجنى عليها فلا عبرة بعد ذلك بالباعث الذي حمل الطاعنين على ارتكاب هذه الجريمة سواء أكان هو ارضاء الشهوة أم كان هو حب الانتقام والاذلال كما هو الواقع في هذه القضية .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني ان الطاعنين أحيلوا على المحكمة باعتبارهم شركاء لفاعل الأصلي الذي لم يطعن وقد طلبت النيابة بالجلاسة اعتبار الطاعنين الأربعة الأولين فاعلين أصليين ما عدا الأخير وأخذت المحكمة بهذا الوصف وانه فضلا عما في هذه المفاجأة من الاخلال بحقوق الدفاع فان الوقائع المادية المنسوبة للمتهمين والتي أثبتتها الحكم يؤخذ منها أنهم شركاء فقط. وهذا المظن يرد عليه أن للنيابة الحق في طلب تعديل وصف التهمة بالجلاسة من غير أن يعد ذلك اخلالا بحق

الدفاع ما دام ان هذا التعديل لا يسوى مركز المتهمين ولم ينسب لهم بسببه أمور لم يشهدها التحقيق وقد قبله وكلاؤهم وجعلوه مدار مرافعتهم في الدعوى. على أن المستفاد من صيغة الواقعة حسبا وردت بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العمومية وبقرار قاضي الاحالة ان الأفعال المسندة الى الطاعنين الأربعة الأولين تكون الفعل الأصلي لا الاشتراك « حيث نص فيها انهم ألقوا المجنى عليها على الأرض وامسكوها من يديها ورجليها وطعنوا الأول والثاني بمذبة في ساعدها وفخذها حتى تمكن المتهم المحكوم عليه غيائيا من ازالة بكارتها وعلى ذلك يكون طلب النيابة وصف الأفعال المسندة للمتهمين بوصفها الصحيح بعد أن تبين ما صدر من كل منهم على الوجه السابق وبعد ان قبل الدفاع عنهم هذا التعديل ليس فيه شيء من الاخلال بحقوق الدفاع .

« وحيث ان الوجه الثالث يرد عليه بأن الحكم المطعون فيه أثبت توفر ركن الاكراه حيث ذكر أن المجنى عليها أقيت على الأرض كرهاً وأمسكت أطرافها بعد أن طعنت بالسكين مرتين ثم أزيلت بكارتها فقول الطاعنين بأن طعنة السكين مفتعلة لأنها أحدثت جرحاً قطعياً لا وخزياً لا ينفي توفر ركن الاكراه . لأن هذا الركن متوفر حتى مع صرف النظر عن طعنات السكين فضلا عن أن الطعن بالسكين كما يحدث جرحاً وخزياً يحدث غالباً جرحاً قطعياً .

(طعن على محمد وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٧١٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٢ - لا يعتبر المحامي في اداء واجبه موظفاً
عمومياً أو مكلفاً بخدمة عمومية . فلا يسوغ اثبات
حقيقة ما أسند اليه من القذف

المحكمة

« من حيث أن الوجه الاول من أوجه الطعن
مردود بأنه يشترط لامكان تطبيق المادة ٢٦٦
من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف
والسب التي استعملت في المدافعة عن الحقوق
أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع وظاهر من العبارات
التي اقتبسها الحكم الابتدائي المؤيد استئنافياً
لأسبابه من عريضة الطاعن انه لم يكن لها مقتضى
يبررها ولم يكن دفاع الطاعن عن حقوقه يستلزم
تسطيرها في تلك العريضة .

« ومن حيث أن الوجه الثاني يكفي للرد عليه
ما ذكره الحكم المستأنف من أن المدعى المدني
لم يكن موظفاً عمومياً ولم يكن مكلفاً بخدمة
عمومية حتى يباح للطاعن اثبات حقيقة كل فعل
أسنده اليه وإنما هو محام تولى الدفاع عن الطاعن
في قضاياها الخاصة أمام المحاكم فلا وجه اذن
لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من
القانون المذكور في هذه الحالة .

(طعن احمد علي افندي ضد النيابة وآخر مدعي
مدني رقم ٧١٥ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٨

١٢ مارس سنة ١٩٣١

تزوير . وضع امضاء أو ختم مزور . التقليد .
عدم ضرورته

المبدأ القانوني

ان القانون لم يشترط تقليد الامضاء بل ان

٢٦

١٢ مارس سنة ١٩٣١

بلاغ كاذب . لجهة قضائية أو ادارية . انطباقه

المبدأ القانوني

لا تنطبق جريمة البلاغ الكاذب طبقاً للمادة
٢٦٤ عقوبات إلا على البلاغات التي تقدم الى
الحكام القضائيين أو الاداريين فيجب ان يبين
الحكم الجهة التي قدم لها البلاغ

المحكمة

« حيث أن المادة ٢٦٤ عقوبات لا تنطبق
إلا على البلاغات المقدمة الى الحكام القضائيين
أو الاداريين .

« وحيث أن الحكم الصادر في هذه القضية
جاء خلواً من بيان الجهة التي قدم لها البلاغ
فيكون الطعن في محله ويتعين قبوله وتقض
الحكم واحالة القضية الى دائرة استئنافية اخرى
(طعن عبد السلام محمد ضد النيابة رقم ٧٢٥ سنة
٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٧

١٢ مارس سنة ١٩٣١

١ - قذف وسب . استلزمه الدفاع . شرط لتطبيق

المادة ٢٦٦ ع

٢ - محام . ليس موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة
عمومية . عدم جواز اثبات وقوع القذف ضده

المبادئ القانونية

١ - يشترط تطبيقاً للمادة ٢٦٦ عقوبات أن
تكون عبارات القذف والسب التي استعملت
في المدافعة عن الحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه
الدفاع .

وعشرين ساعة حبساً نافذاً فوراً، فالعقاب على التشويش إذاً أمر راجع لمجرد الاخلال بالنظام في جلسات القضاء. ولا شأن له بما يحتويه التشويش من الجرائم الاخرى القانونية كجرائم القذف والسب بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في ان الطاعن حكم عليه من محكمة الخط بالحبس أربعاً وعشرين ساعة في تهمة التشويش التي كانت تحتوي على سب للمجنى عليها وانه كان يجب اذ رفعت عليه الدعوى العمومية للتهمة الاخيرة أن تقضى المحكمة بعدم قبولها لانه لا يصح ان يعاقب عن فعل واحد مرتين .

« وحيث ان التشويش بمجلسات المحاكم أمر مخالف للنظام الواجب استتبابه بمجالس القضاء وقد اعتبره القانون مخالفة أباح للمحاكم القضاء فيها بالحبس أربعاً وعشرين ساعة حبساً نافذاً فوراً. فالعقاب على التشويش هو اذن أمر راجع لمجرد الاخلال بالنظام في جلسات القضاء ولا شأن له مطلقاً بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الاخرى القانونية كجرائم القذف أو السب بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة فمثلاً وقعت تلك الجرائم بمجلسة مدنية ولم تكن واقعة على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد الموظفين فيها فان المحكمة يجوز لها ان تثبتها بمحضر تحيله على النيابة العامة ليأخذ مجراه وان وقعت بمجلسة محكمة جنائية تحضرها النيابة العامة أمكن للمحكمة أن تحكم فيها متى كان مثلاً داخل في أصل اختصاصها

التزوير يقع ولولم يتعمد المزور التقليد، لأن القانون يكتفى بوضع « امضاءات أو أختام مزوره » فمضى وقع المزور على محرر بامضاء غير امضائه عد المحرر مزوراً بغض النظر عن التقليد

المحكمة

« من حيث أن الطاعن بنى طعنه على أنه يشترط للتزوير بطريقة وضع امضاء مزورة أن تكون الامضاء مقلدة ولا يشترط أن يكون التقليد متقناً بل يقع التزوير ولو أن المزور لم يحسن تقليد الامضاء، أما اذا كان تزوير الامضاء واضحاً بشكل لا يخدع أحداً كما حصل في هذه الدعوى فلا تزوير لانعدام احدى الطرق التي يقع بها التزوير .

« ومن حيث ان القانون لم يشترط التقليد بل ان التزوير يقع ولولم يتعمد المزور التقليد ، لان القانون يكتفى بوضع امضاءات أو أختام مزورة، فمضى وقع المزور على محرر بامضاء غير امضائه عد المحرر مزوراً بغض النظر عن التقليد .

(طعن طه حسنى ضد النيابة رقم ٧٣٠ - سنة ١٩٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٢٩

١٢ مارس سنة ١٩٣١

تشويش بالجلسة . مخالفة معاقب عاينها بالحبس فوراً .
قذف وسب بالجلسة . معاقب عليه بالطرق المعتادة .
بغض النظر عن الحكم الصادر بسبب التشويش

المبارى القانونية

ان التشويش بالجلسات أمر مخالف للنظام الواجب استتبابه بمجالس القضاء، وقد اعتبره القانون مخالفة أباح للمحاكم فيها القضاء بالحبس أربعاً

وبما أن الجرائم المهدد بها والمشار إليها بفقرات هذه المادة لا فرق فيها بين أن تكون ضد النفس أو المال فلا يوجد أى سبب عقلي يؤذن بتخصيص الجرائم القليلة الجساماة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة بأنها هي التي تكون ضد النفس فقط لا ضد المال

٢ - إذا صح أن لفظ الايذاء الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ ع لا يستعمل الا في الاعتداء على الأشخاص فان لفظ التعدي الوارد بها عام المدلول اللغوي لا فرق في معناه بين الاعتداء على النفس والاعتداء على المال

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لأنها بحسب ما أثبتته الحكم تنحصر في ان الطاعن «هدد احمد ابراهيم الجنائني وزوجته باتلاف الزراعة وكان هذا التهديد مصحوباً بتكليف بأمر وهو عدم زراعة الأرض في السنة المقبلة » فهي تهديد بالتعدي على المال لا على النفس وقد أخطأت المحكمة إذ عاقبت عليها كجناية بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات لأن هذه الفقرة لا تنطبق إلا اذا كانت التهديد هو بالتعدي على الأشخاص أو ايذائهم بدليل أن العبارة الفرنسية المقابلة للفظي التعدي والايذاء هي Voies de fait ou violences وهي ألفاظ لا تستعمل مخالفة القانون الا للتعدي على الأشخاص فقط .

« وحيث أن التفسير الذي يذهب اليه الطاعن في غير محله أولاً لأن المادة ٢٨٤ واردة في باب

وان كانت واقعة بجلسة محكمة خط فان هذه المحكمة تحرر بها محضراً وترسله للعمدة ليأخذ مجراه القانوني أيضاً على أنه اذا لم تحرر المحاكم محاضراً بما يقع من تلك الجرائم بجلساتها فان هذا لا يمنع امكان المحاكمة على الجريمة بتدخل النيابة العمومية وغيرها من موظفي الضبطية القضائية في اثباتها وطلب المحاكمة من بعد عليها أو برفع الدعوى بها مباشرة من قبل المدعين بالحق المدني فيها . « وحيث انه لذلك يبين ان مجرد حكم محكمة الخط على الطاعن بسبب تشويشه في الجلسة لا يجب ما تضمنه هذا التشويش من السب ولا يمنع من محاكمة فاعله عليه محاكمة قانونية مستقلة كما هو الشأن في هذه الدعوى ولذلك يكون الطعن متعين الرفض .

(طعن ابراهيم احمد البودي ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ٧١٦ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٣٠

١٩ مارس سنة ١٩٣١

١ - تهديد . بالمادة ٢٨٤ . الاصل فيه . تعدي على

المال . الاستثناء . التعدي على الاشخاص

٢ - ايذاء . تعدي . مدلول كل منهما . التفريق بينهما

في المعنى بين الاعتداء على النفس والاعتداء على المال

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٢٨٤ عقوبات واردة في باب السرقات والاعتصاب أي التعدي على الأموال لا على الاشخاص . فتفسير المادة المذكورة يجب أن يلاحظ فيه موطنها من القانون وهو موطن يجعل التعدي على المال هو الأصل . والتعدي على الأشخاص هو الاستثناء الناجي عن موضعه .

هو في الاعتداء على الأشخاص الا أن اللغة الفرنسية لا تمنع استعمالها في الاعتداء على الاموال كما أن علماء القانون يستعملونها أيضاً في هذا المعنى الأخير . خامساً أن عبارة المادة ٢٨٤ بالحالة التي هي عليها الآن قد صدر بها القانون رقم ٢٨ في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ بعد عرضها على مجلس شورى القوانين وأخذ رأيها ولا يوجد في المذكرة الايضاحية التي قدمت مع مشروع هذه المادة لمجلس شورى القوانين كما لا يوجد في تقرير المستشار القضائي الذي صدر عقب القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠ ادنى ما يساعد على التفسير الذي يذهب اليه الطاعن بل أن نص المذكرة وعبارة التقرير كلاهما عام كعموم نص الفقرة الأخيرة من المادة وهما كمثلها لا يشير أيهما الى تفريق في الجرائم المهدد بها ولا تخصيص لها بأن تكون ضد النفس بل يشيران كمثلها الى جرائم مهدد بها تكون أقل جسامة من الجرائم المشار اليها في الفقرات الثلاث الأولى . وبما أن الجرائم المشار اليها في هذه الفقرات منصوص صراحة على أنها قد تكون ضد المال كما تكون ضد النفس وبما أن الأقل جسامة منها منه ما هو ضد المال ومنه ما هو ضد النفس فلا محل مطلقاً لتخصيص العموم الذي ورد به النص وكل تخصيص من هذا القبيل يكون تحكما بلا دليل .

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الوجه الاول

(طعن عبد الحميد عطيه ضد النيابة رقم ٦٤٢ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك وإحمد امين بك ومحمد نور بك مستشارين وجندى عبد الملك بك رئيس نيابة الاستئناف)

السرقات والاعتصاب أى التعدى على الأموال لا على الاشخاص فتفسير المادة المذكورة يجب أن يلاحظ فيه موطنها من القانون وهو موطن يجعل التعدى على المال هو الأصل والتعدى على الاشخاص هو الاستثناء النابى عن موضعه . ثانياً أن المادة ٢٨٤ في مجموعها مؤسسة في أحكامها على جسامة الجريمة المهدد بها فالفقرات الثلاث الأولى منها تنص على العقوبات في أحوال التهديد بجريمة معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بجريمة موضوعها افشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والفقرة الأخيرة منها مسوقة لبيان العقاب متى كانت الجريمة المهدد بارتكابها لا تبلغ درجة جسامة الجرائم المشار اليها بالفقرات السالفة المذكورة . وبما أن تلك الجرائم المهدد بها المشار اليها في الفقرات السابقة قد صرح النص بأن لا فرق فيها بين أن تكون ضد النفس أو المال فلا يوجد أى سبب عقلى يؤذن بتخصيص الجرائم القليلة الجسامة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة بأنها هي التى تكون ضد النفس فقط لا ضد المال . ثالثاً اذا صح أن لفظ الايذاء الوارد بالفقرة الأخيرة المذكورة لا يستعمل الا في الاعتداء على الاشخاص فان لفظ التعدى الوارد بها عام المدلول الاغوى لا فرق في معناه بين الاعتداء على النفس وبين الاعتداء على المال بل هو يصدق عليهما جميعاً فمن التعسف القول بأنه هو ولفظ الايذاء لا ينصرفان معاً الا للاعتداء على الاشخاص فقط . رابعاً اذا

صح ان الفاظ Voies de fait ou violences

الواردة بالنسخة الفرنسية أكثر ما يكون استعمالها

قضايا محكمة الاستئناف الإكفلية

٣١

٣٠٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠

قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . حكم مدني نهائي
قضى بالتزوير . حكم جنائي صدر بعده قضي بصحة
السند . وجوب احترام الحكم المدني . حدود ارتباط
القاضي المدني بالحكم الجنائي . تفسير قاعدة
Le Criminel tient le civil en l'état

المبدأ القانوني

خول القانون للمحاكم المدنية سلطة الفصل في
دعوى التزوير التي ترفع اليها أثناء خصومة مدنية،
فاذا أصدرت فيها حكماً نهائياً سابقاً على تحريك
الدعوى العمومية أصبح حائزاً لقوة الشيء المحكوم
فيه ولا تملك سلطة أخرى الغاء لصدوره من
سلطة مختصة وفي حدود القانون وكل ما يملكه
القاضي الجنائي اذا ما رفعت اليه الدعوى العمومية
عن السند المفضى مدنياً بتزويره هو مناقشة أدلة
الاثام لمعرفة ان كان المتهم ارتكب جرماً يستحق
عليه العقاب أولاً . وليس له مناقشة موضوع السند
في ذاته لسابقة الفصل فيه من المحكمة المدنية
صاحبة الاختصاص الأصلي . فاذا ما تعرض
للموضوع وناقش صحة السند المحكوم بتزويره
مدنياً واستخلص رأياً مخالفاً لرأي المحكمة المدنية
كان ذلك افتتاً على السلطة المدنية وكان حكمه
غير ملزم لمحكمة الموضوع المدنية

أما القاعدة القائلة بأن الحكم الجنائي يربط
القاضي المدني فموضوعها الدعوى المدنية التي لم

يفصل فيها نهائياً من المحكمة المدنية والتي تكون
قد أوقفت بسبب تحريك الدعوى العمومية أو
الدعوى المدنية التي لم تكن رفعت فعلاً . ففي
هذه الأحوال فقط يتقيد القاضي المدني بالحكم
الجنائي وان كان القضاء لم يأخذ بهذه القاعدة
على إطلاقها .

ان العبارة الفرنسية للقاعدة Le Criminel tient le civil en l'état تفيد ان الدعوى المدنية توقف
بمحالتها . وتوقيف الدعوى المدنية بمحالتها لا يتحقق
الا اذا كانت الدعوى لا زالت قائمة ، اما اذا كانت
الدعوى المدنية قد فصل فيها نهائياً فلا تجد هذه
القاعدة محلاً لتطبيقها .

المحكمة

« حيث انه لحصر النقطة القانونية المختلف عليها
يجب استعراض وقائع الدعوى أولاً
« وحيث ان الدعوى هذه تلتخص في أن
المستأنف رفع دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية
تقيدت بمجدها تحت غمرة ٨٧ سنة ١٩١٩ ضد
المستأنف عليهما يطالبهما بتأخير ايجار أطيان لغاية
سنة ١٩١٦ فقدم المستأنف عليه الأول عدة
إيصالات بمبالغ سددها من أصل الإيجار وطلب
محاسبته عليها وخصمها من أصل المطلوب منه
فطن المستأنف على إيصاليين من تلك الإيصالات
أحدهما بمبلغ ١٢٥ جنيهاً وهو المؤرخ ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩١٦ قائلاً ان حقيقته جنيتها وثانيها بمبلغ

٥٠ جنيهاً وهو المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٨ قائلا ان حقيقة ٢٥ جنيهاً ولكنه خشية تعطيل الفصل في الدعوى بسبب الطعن في هذين الايصالين وافق على خصم قيمتهما مؤقتاً وكلفت محكمة أول درجة الخبير الذي ندبته لتسوية الحساب بين الطرفين بمراجعة ما يطلبه المستأنف وفعلًا قدم الخبير تقريره على أساس صحة السندين المذكورين فكانت نتيجة بحثه ان ظهر ان الباقي في ذمة المستأنف عليه الأول للمستأنف من متأخر الايجار لغاية سنة ١٩١٦ هو مبلغ ٨٧ جنيهاً و ١٢٥ ملياً وطعن الطرفان على تقرير الخبير هذا وقدم كل ملاحظاته عليه ، وفي الاثناء طعن المستأنف على السندين المتقدم ذكرهما بالتزوير وقدم تقريراً بأدلة التزوير فأوقف الفصل في دعوى الايجار الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير وسارت دعوى التزوير في طريقها المادى الى أن قضى فيها ابتدائياً بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢١ بتزوير السندين سالف الذكر وفي الموضوع قررت المحكمة باعادة التقرير الى الخبير لبحث الموضوع على ضوء الملاحظات التي قدمها الطرفان وبعد ان بحثها الخبير قدم تقريره ثانياً مؤكداً نتيجة بحثه الأول . استؤنف الحكم الصادر في دعوى التزوير فأيدت محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الحكم الابتدائي فأصبح مقطوعاً بتزوير السندين المذكورين نهائياً - تحركت الدعوى العمومية بعد ذلك فقضى فيها ابتدائياً بالعقوبة واستئنافياً بالبراءة بعد ان اجرت محكمة الجنح المستأنفة تحقيقاً سمعت فيه أقوال محرر أحد السندين وأقوال الخبير الذي

فحصهما ثم تعرضت في أسباب حكمها الى موضوع السندين وقررت صحتهما غير مكنتية بمناقشة أدلة الاتهام وعدم ارتياحها للادانة بهذا الحكم . أصبح موضوع السندين صادر فيه حكمان نهائيان متناقضان الأول من المحكمة المدنية وقضى بتزويرهما والثاني من المحكمة الجنائية وقضى بصحتهما -

تحركت بعد ذلك دعوى الموضوع الموقوفة فأخذت محكمة أول درجة بالحكم الجنائي معتبرة ان سلطة القاضي الجنائي أوسع من سلطة القاضي المدني في تحرى حقيقة التزوير وندبت خبيراً لفحص الحساب على أساس صحة السندين

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بانياً أسباب استئنافه على وجوب احترام الحكم المدني النهائي القاضي بتزوير السندين المذكورين وعلى ان حكم البراءة لا يتنافى مع تزوير السندين وطلب الحكم في موضوع الدعوى لصلاحيتهما - والذي يستخلص من الوقائع التي تقدم سردها صدور حكمان نهائيين أحدهما من المحكمة المدنية وسابق على تحريك الدعوى العمومية وثانيهما من المحكمة الجنائية وهو مناقض للأول فأصبحت النقطة القانونية الواجب الفصل فيها في هذه الدعوى هي معرفة ان كانت المحكمة المدنية التي قضت في دعوى التزوير المتفرعة عن الدعوى الأصلية المنظورة أمامها والتي قضى فيها نهائياً بالتزوير مقيدة بحكمها المدني أم ان قضاءها في الدعوى الأصلية مقيد بالحكم الجنائي الذي صدر بصحة السندين موضوع دعوى التزوير المدنية

« وحيث ان القانون خول للمحاكم المدنية سلطة الفصل في دعوى التزوير التي ترفع اليها

أثناء خصومة مدنية فالحكم الذي يصدر في تلك الدعوى من المحكمة المدنية متى صار نهائياً أصبح حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه فلا تملك سلطة أخرى الغاء لصدوره من سلطة مختصة وفي حدود القانون وكل ما يملكه القاضي الجنائي اذا ما رفعت اليه الدعوى العمومية عن السند المقضى مدنياً بتزويره هو مناقشة أدلة الاتهام لمعرفة ان كان المتهم ارتكب جرماً يستحق عليه العقاب أو لا وليس له مناقشة موضوع السند في ذاته لسابقة الفصل فيه من المحكمة المدنية صاحبة الاختصاص الأصلي فاذا ما تعرض للموضوع وناقش صحة السند المحكوم بتزويره مدنياً واستخلص رأياً مخالفاً لرأي المحكمة المدنية كان ذلك افتئاتاً منه على السلطة المدنية وكان حكمه غير ملازم لمحكمة الموضوع المدنية - أما القاعدة القائلة بأن الحكم الجنائي يربط القاضي المدني فموضوعها الدعوى المدنية التي لم يفصل فيها نهائياً من المحكمة المدنية والتي تكون قد أوقفت بسبب تحريك الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية التي لم تكن قد رفعت فعلا في هذه الأحوال فقط يتقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي على ان هذه القاعدة لم تؤخذ على إطلاقها إذ ذهبت المحاكم في أحكامها على انه اذا كان حكم البراءة الصادر في الدعوى العمومية مبنياً على أسباب خاصة بالمتهم أو على عدم كفاية الأدلة فلا يكتسب هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية (راجع حكم محكمة الاستئناف المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩١٤ عدد ٦١ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشر) كما ذهبت الى انه اذا كان حكم البراءة الصادر في دعوى التزوير

مبنياً على عدم ثبوت التزوير في ذاته وجب على القاضي المدني التقيد بحكم القاضي الجنائي الا انه يجب أن يلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أن لا تكون الدعوى المدنية سارت منفصلة عن الدعوى الجنائية حتى فصل فيها نهائياً من المحكمة المدنية قبل أن تحرك الدعوى العمومية إذ في هذه الحالة يكون القاضي المدني قد استعمل سلطته القانونية التي لا يقيدده القانون بأى قيد فيها فهو ملزم باحترام حكمه ، وليس للحكم الجنائي الذي يصدر بعد أى تأثير على حكمه الذي اكتسب قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لما قضى به مدنياً « وحيث انه مما يؤيد صحة هذه النظرية العبارة

الفرنسية للقاعدة : - Le criminel tient le civil en l'état فانها تفيد ان الدعوى المدنية توقف بحالتها . وتوقيف الدعوى المدنية بحالتها لا يتحقق الا اذا كانت الدعوى لا زالت قائمة . أما اذا كانت الدعوى المدنية قد فصل فيها نهائياً فلا تجدد هذه القاعدة محلاً لتطبيقها

« وحيث ان الثابت من الأوراق ان دعوى التزوير المدنية قضى فيها استئنافياً من المحكمة المدنية بتزوير السندين . فأصبح هذا الحكم مكتسباً قوة الشيء المحكوم به أمام محكمة الموضوع المدنية فواجب عليها احترامه والأخذ به ، أما القول بأن سلطة القاضي الجنائي أوسع . فموضوعها كما سبق القول في الأحوال التي لم يفصل فيها في الدعوى المدنية نهائياً

« وحيث ان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بالبراءة قد تعرض الى صحة السند . الأمر المقضى به مدنياً . فلا تأثير لحكمه على القاضي المدني ولا

تنفيذ وان المورث استمر واضعاً يده على العين المبيعة حتى وفاته كما لم يتبعه أى مظهر من مظاهر الملكية الصحيحة دلّ ذلك على أن العقد لم يكن عقد تملك بمعناه القانوني .

المحكمة

« حيث أن الخصوم اتفقت كلمتهم على صحة صدور العقد المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١١ من المورث الى المستأنفين وانما اختلفوا في تفسير هذا العقد وتكييفه التكييف القانوني . فالمستأنفون يذهبون في تفسيرهم للعقد المذكور إلى أنه عقد بيع صحيح مستوف لجميع شرائطه القانونية وأن القيد الوارد به المتضمن منع المشتري (المستأنفين) من التصرف في العين المبيعة بالبيع والرهن لا يغير من ماهية العقد ولا يمنع من نقل الملكية اليهم لأن مثل هذا الشرط جائز قانوناً واستدل المستأنفون على أقوال الشراح وأحكام المحاكم المصرية الصادرة في هذا الصدد، والمستأنف عليها ذهبت في دفاعها إلى نظرية الوارث ومركزه بالنسبة لتصرفات المورث والى أن العقد المذكور انما صدر اضراً بها وبابنتها المشمولة بوصايتها وأنه لم يكن عقد بيع حيث لم يدفع عنه ثمن وانما هو عقد وصية . وطلبت اثبات ذلك بالبينه

« وحيث انه من المتفق عليه قضاء ان الوارث يعتبر خلفاً لمورثه فلا يجوز له أن يثبت الصورية بغير الكتابة إلا اذا كان التصرف حاصلًا من المورث لأحد الورثة فيصبح باقى الورثة بالنسبة للعقد أجنب فلم يثبت صوريته بجميع طرق الاثبات

يكسب قوة الشيء المحكوم به الا فيما قضى به من حيث البراءة وعدم توقيع العقاب فقط

« وحيث انه من ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين اعتبار السنتين مزورين وعمل الحساب على هذا الأساس

(استئناف ابراهيم بك عمر دويدار وحضر عنه الاستاذ حسن حسني ضد عبد الوهاب ابراهيم واخر رقم ١١٣٦ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمه ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٣٣

٢٠ يناير سنة ١٩٣١

بيع . صورية . مورث . وارث . شرط عدم التصرف بالبيع والرهن . جواز اثبات الصورية . ثبوت عدم تنفيذ العقد . حال حياة المورث . بطلان العقد

المبرأ القانوني

تصرف شخص في عين مملوكة له الى بعض ورثته ومنعهم من التصرف في العين المبيعة بالبيع أو الرهن . فطعن الورثة الآخرون بعد وفاته في هذا العقد بأنه لم يكن عقد بيع حيث لم يدفع عنه ثمن وانما هو عقد وصية وطلبوا اثبات ذلك بالبينه . ورد المشتري بأن وجود هذا الشرط لا يغير من ماهية العقد ونقل الملكية

ومحكمة الاستئناف قضت بأنه مع التسليم بالنظرية التي ذهب اليها الوارث (المشتري) في دفاعه إلا أن وجود هذا الشرط لا يمنع الوارث الذي أضرب به العقد الصادر من مورثه أن يطعن عليه ويثبت صوريته سواء لأن العقد كان بغير عوض أو أنه هبة مضافة الى ما بعد الموت . فاذا ثبت من التحقيق أن العقد المطعون فيه لم يتبعه

وبالجملة كل الشرائط القانونية اللازمة لا كنساب هذا الحق ، وهذا مما تقدره المحاكم بلا جدال ويدخل ضمن اختصاصها ولا شأن له بأحوال الرى ولا الصرف وما تتخذه مصلحة الرى من قرارات ليس إلا اجراءات وقية يقصد بها إعادة الحالة لأصلها حتى لا تعطل الزراعة بسبب عدم الصرف مع بقاء اختصاص المحاكم فى الفصل فى الموضوع . وفى ما يستحق من التعويضات بسبب استعمال الصرف طول المدة التى يستمر فيها قرار مصلحة الرى نافذ المفعول

وعلى ذلك فلا تملك جهة الرى أن تفصل فى نزاع فى حق ارتفاق اكتسب بمضى المدة الطويلة ٢ - ان ماجاء بالمادة (٤٢) من لائحة

٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاصة بالترع والجسور التى نصت على « الغاء كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفاً لأمرنا هذا » لم يقصد به إلا نسخ ما سبق هذه اللائحة من اللوائح الأخرى الخاصة بالترع والجسور والمصارف ولا يمكن أن ينسحب الالغاء الى المواد المتعلقة بالرى والصرف الواردة فى القانون المدنى لأنه هو الاصل فى المعاملات ولا ينسخ ما فيه إلا بمساح مواد بالذات أو بالنص على هذا النسخ. واللائحة المذكورة لم تشر الى القانون المدنى وهذا يفيد عدم الرغبة فى الغاء احكامه الخاصة بمقتضى ارتفاق الرى والصرف

المحكمة

« بما ان المستأنفين رفعوا هذه الدعوى يطلبون أولاً الحكم بتثبيت ملكيتهم للصرف المبين بصحيفة الدعوى . وثانياً : ان تفضى المحكمة بأن

» وحيث أنه مع التسليم بالنظرية التى ذهب اليها المستأنفون فى دفاعهم وبمجاوز الشرط الواضح بالعقد فان وجود هذا الشرط لا يمنع الوارث الذى أضر به العقد الصادر من مورثه أن يطعن عليه ويثبت صورته سواء لأن العقد كان بغير عوض أو أنه هبة مضافة الى ما بعد الموت

» وحيث أن محكمة أول درجة أخذت بهذه النظرية فأمرت بتحقيق دفاع المستأنف عليها فلا غبار على حكمها هذا من الوجهة القانونية

» وحيث ان التحقيق الذى أمرت به محكمة أول درجة أثبت ان العقد المطعون فيه لم يتبعه تنفيذ اذا استمر المورث واضعاً يده على العين المبيعة حتى وفاته كما لم يتبعه أى مظهر من مظاهر الملكية الصحيحة مما يدل على أنه لم يكن عقد تملك بمعناه القانونى. وعليه يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده

(استئناف ابراهيم مصطفى سند وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن محمد ضد فاطمة محمد شرباش رقم ١٥٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٣

٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — اختصاص المحاكم الاهلية . رى . صرف . حق ارتفاق . الحكم فى قيامه . المحاكم الاهلية مختصة
- ٢ — اختصاص المحاكم الاهلية . لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ . لم تنسخ احكام القانون المدنى

المبارى والقانونية

- ١ - الدفع بتملك حق الانتفاع بمصرف بالتقادم يقتضى البحث فى كيفية الانتفاع ومدته

ليس للمستأنف عليه الشيخ محمد محمد الكلاف حق ارتفاق على المصرف المذكور .

وبما ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذا النزاع بعد صدور لأئحة الترع والجسور في ٢٢ من شهر فبراير سنة ١٨٩٤ ولأجل حصر المسألة وتحديد حقيقة الدفع والوقوف على مداه يجب عرض طلب المستأنفين وما رد به عليه المستأنف عليه الأول

« وبما ان هذا الطلب يشمل أمرين : الاول - هو تثبيت ملكية المصرف - والثاني ان يقضى بأن ليس للمستأنف عليه الشيخ محمد محمد الكلاف حق ارتفاق على المصرف . ولما كان لا شك في أن المصرف يمر في أرض المستأنفين وقد رفعوا طلب الملكية للقضاء فيه . فعلى فرض ثبوتها لهم فلا تتعارض مع وجود حقوق للغير على هذا الملك ، فحينئذ يكون الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة لهذا الطلب في غير محله

وأما طلب القضاء بأن المستأنف عليه ليس له حق ارتفاق على المصرف وهو الذي يصح أن يكون محل الدفع بعدم الاختصاص فقد رد عليه المستأنف عليه بالآتي : « انه كان يملك أطيافاً كانت هي وأطياف المستأنفين وآخرين لملك واحد، وكانت جميع هذه الأطياف تروى وتصرف بواسطة مراوى ومصارف، وهذه المراوى والمصارف كان أوجدها المالك الاصلى الذى تصرف فيما كان يملكه بعضه لأولاده والبعض لغيرهم ومنهم الشيخ محمد محمد الكلاف المدعى عليه وظلت الأطياف تروى وتصرف كما كانت في حال

حياة مالكا الاصلى حتى سنة ١٩٢٢ أى مدة تقرب من الخمسين سنة » وهو بهذا الدفع يريد أن يقول أن لأطيافه حق ارتفاق ثابتاً من قديم وقد اكتسبه بمضى المدة الطويلة

« وبما أن البحث في هذا الامر على هذه الطريقة ليس فيه معنى تقرير حق أو انشائه لأن حق التصرف في ملك الغير حق عيني يملك بالتراضى أو بقضاء القاضى كما انه يملك كذلك بالزمن والتقدم وهذا لا يخرج عن الحقوق التى للمحاكم النظر فيها كما نصت عليه المادة (٣٠) من القانون المدنى « الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر الخ »

« وبما أن الدفع بتملك حق الانتفاع بالمصرف بالتقدم يقتضى البحث في كيفية الانتفاع والمدة وبالجملة كل الشرائط القانونية اللازمة لاكتساب هذا الحق وهذا بلا جدال تقدره المحاكم ومن مأموريتها . ولا شأن له بأحوال الرى ولا الصرف ولا معرفة الطرق الصالحة لها أو غير ذلك

« وبما أن المادة السادسة من لأئحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ يظهر انها تؤيد هذا رأى إذ جاء فيها « مالك الأرض التى عليها حقوق الارتفاق بوجه قانونى كالمساق والمصارف التى تمر فيها وتنفع منها الأراضى المجاورة لذلك الأرض لا يسوغ له بوجه من الوجوه ائلافها أو ردمها » وهذا يفيد بلا شك انه يجب أن يكون الحق ثابتاً قانوناً قبل أن يحدث الردم أو الائلاف وهو محل نزاع في هذه الدعوى والذى يدعى المستأنف عليه الأول انه اكتسبه بالتقدم .

الجار وهذه المادة تعدلت بلائحة سنة ١٨٩٤ بالمادة ١٥ التي لا يعدو نصها ما ورد في أمر سنة ١٨٩٠ لا من جهة حق إنشاء المصرف وطريقة إنشائه ولا من جهة الزام طالب إنشاء المصرف بجميع المصاريف والتعويض ولم يأت فيها ما يدل على انه لجهة الري أن تفصل في نزاع في حق ارتفاق اكتسب بمضى المدة الطويلة كما هو الحال في هذه الدعوى

« وبما أنه على فرض ان ماجاء باللائحة ناسخ لنصوص القانون المدني فيجب أن يكون ناسخاً للوارد بها، واللائحة لم تذكر الحق في ذاته المتنازع على وجوده من قبل

« وبما أنه لا يحتج بالمادة ٤٢ الأخيرة من لائحة سنة ١٨٩٤ التي قررت « الغاء كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفاً أمرنا هذا » لأن اللائحة لم تشر الى القانون المدني وعدم الاشارة اليه يفيد عدم الرغبة في الغاء أحكامه الخاصة بحقوق ارتفاق الري والصرف ولأنه هو الأصل في المعاملات ولا ينسخ ما فيه إلا بمساس مواده بالذات أو بالنص على هذا النسخ. فيكون ذكر مادة الالغاء في تلك اللائحة مقصوداً منه ما تقدمها من اللوائح الخاصة بالترع والجسور والمصارف وغير ذلك

« وبما أنه بعد ذلك لم يبق إلا الكلام على المادة ١٩ من لائحة سنة ١٨٩٤

« وحيث انها لا تنفي إلا منع التعرض الذي يحصل لمن كان يروي ويصرف من الاتقاع بالمسقة أو المصرف سواء أكان التعرض بالردم أو الهدم أو الحجز فأذا ثبت شيء من ذلك

« هل مصلحة الري قررت بأنه للمستأنف

عليه من ارتفاق على المصرف »

« وبما أن القرار الصادر من الري بتاريخ ١٠ من يولييه سنة ١٩٢٩ والمتمسك به طرفاً الخصوم قد جاء فيه « يبقى هذا القرار نافذاً الى أن يصدر من المحكمة المختصة بناء على طلب الفريق الصادر ضده حكم (نهائي) بأن الفريق الذي صدر في مصلحته لا حق له في المصرف كما انه لا يحول هذا القرار دون حصول ذوى الشأن الصادر ضدهم على تعويض مما يكون لهم حق الحصول عليه من الفريق الآخر من استعمال المصرف طول المدة التي يستمر القرار فيها نافذ المفعول » وهذا يفيد بلا شك أن عمل الري كان يقصد منه إعادة الحالة لأصلها وعمل اجراء وقتي حتى لا تتعطل الزراعة بسبب عدم الصرف .

« وبما أنه مع التسليم جدلاً بأن مصلحة الري تختص بالفصل في النزاع المطروح للمحكمة فهي لم ترد بهذا القرار أن يكون قرارها نهائياً كما هو ظاهر من عبارات القرار

« هل لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ نسخت

ما هو وارد بالقانون المدني فيما يخص من الشرب والمسيل »

« وبما أن النزاع المطروح للمحكمة خاص بحق المسيل « الصرف »

« وحيث ان لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ قد تقدمتها لائحة ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ التي نظمت صرف المياه بالمادة ١٦ ورتبت إنشاء المصارف في أرض الغير عند وجود ضرورة صرف مياه أرض

يؤمر بإعادة الحالة الى أصلها متى ثبت أن المشتكى كان ينتفع من تلك المسقاة وبذلك المصرف ولا يتغير الحال اذ ذكرت المادة وجوب ثبوت أن المشتكى كان ينتفع في حالة التعرض بمحجر مياه المسقاة في السنة الماضية على التعرض ولم تذكر ذلك في حالة ردم أو هدم المسقاة أو المصرف لأن هذا الشرط مفهوم ضمناً وإذن يكون اختصاص مصلحة الرى كما هو وارد في المادة ١٩ هو إعادة وضع اليد بإرجاع الحالة الى أصلها لا القضاء في ذات الحق

« وبما انه مما تقدم يكون النزاع المطروح للمحكمة يدخل في اختصاص المحاكم ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف الشيخ مصطفى زيدان بإشارة وآخرين وحضر عنهم الاستاذان ادوار قصيرى بك ورياض المصرى ضد الشيخ محمد الكلاف وحضر عنه الاستاذان وهيب دوس بك و احمد قوسه وآخرين رقم ١٢٨ سنة ٤٨ قضائية برئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك وعلى زكى المرابى بك مستشارين)

٣٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - حجر . قيم . تصرفات شخصية محضة . تصرفات مالية . صفة القيم في ابطال التصرفات المالية . بيع . هبة . وصية
- ٢ - مجلس حسبي . اجراءات . قرار باستحضار المحجور عليه . جواز العدول عنه .
- ٣ - قوة الشيء المحكوم به . حكم برفض طلب الحجر . قوته بالنسبة لاهلية المطلوب الحجر عليه . وبالنسبة للقيم والغير
- ٤ - غفلة . غش . النسل على الارادة . عدم تأثيرها على صحة العقود . جواز اعتبارها سبباً للحجر

المبارى والقانونية

١ - رأى الذى يطابق نظام الحجر فى ذاته

والغرض منه والذى يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية بالنسبة للتفريق بين ما يعتبر من الحقوق الشخصية المحضة التى يجوز للمحجور عليه مزاولتها وتقع صحيحة بعد الحجر وما لا يجوز له . هو ان التصرفات التى تصدر من المحجور عليه فتجرده من ماله تبطل كالبيع والهبة والوصية . أما التى لا تجرده من ماله كالزواج والتبني فلا تبطل إذ الغرض من الحجر حماية مصالح المحجور عليه المالية . فالعقود الصادرة من محجور عليه . لأولاده سواء كانت هبة أو بيعاً فى صورة هبة هى تصرفات مالية محضة وللقيم اذا اعتقد انها باطلة أن يخاصم من استفاد من هذه التصرفات أيّاً كان ويستوى فى ذلك أولاد المحجور عليه وغيرهم

٢ - لا يرتبط المجلس الحسبى بالاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، فاذا صدر قرار بحضور المطلوب الحجر عليه ولم يحضر - كان المجلس فى حل من العدول عنه سواء اعتبر هذا القرار حكماً تهديداً أو تحضيراً . وذلك أخذاً بما جاء بالمادة (١٥) من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية .

٣ - الحكم برفض طلب الحجر وان كان لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لاعادة طلب الحجر فى ذاته لأى سبب كان بين المتخاصمين أنفسهم فى دعوى حجر سابقة الا أن له قوته بالنسبة لأهلية من طلب الحجر عليه فيعتبر انه متمتع بأهليته كما كان من قبل من حيث التعامل مع الغير والنتائج التى تترتب على ذلك التعامل الى أن يحدث ما يسلبه هذه الأهلية . وتقع تصرفاته صحيحة ولا يمكن ابطالها بعد ذلك على اعتبار انه كان عديم

«وحيث ان آراء الشراح الفرنسيين التي سردها وكيل المستأنف ضدهم في مذكرته تعليقاً على المادة ٥٠٢ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي لا تؤيد رأيه لأنها كلها مضطربة مختلفة وقد تشعبت آراء الشراح فيما يعتبر من الحقوق الشخصية المحضة التي يجوز المحجور عليه مزاواتها وتقع صحيحة بعد الحجر غير أن الرأي الذي يطابق نظام الحجر في ذاته والغرض منه والذي تأخذه هذه المحكمة هو القائل بأن التصرفات التي تصدر من المحجور عليه فتجرده من ماله تبطل، كالبيع والهبة والوصية أما التي لا تجرده من ماله كالزواج والتبني فلا تبطل لأن الغرض من الحجر هو حماية مصالح المحجور عليه المالية. ولذلك لا يطلب توقيعه إلا لمن له مال فاذا لم يكن الشخص ذا مال فلا معنى للحجر عليه والشريعة الاسلامية نفسها تؤيد هذا الرأي فقد جعلت الصغير والجنون الموجب لعدم العقل والعته الموجب لنقصانه أسباباً للحجر وجعلت تصرف الصغير والجنون والمعتوه غير نافذ بالحجر عليهم رحمة بهم وخشية أن يستفد من يعاملهم ماله باحتياله، فالسبب اذن في توقيع الحجر هو المحافظة على أموالهم وينبني على ذلك ان كل تصرف بعد الحجر يترتب عليه تجريدهم منها يكون باطلاً

«وحيث ان العقود الصادرة من حسين بك على الريحاني لأولاده جردته من معظم أمواله فهي بلا نزاع تصرفات مالية محضة فلاقيم أن يخاصم من استفاد من هذه التصرفات أيًا كان. ويستوى في ذلك أولاد المحجور عليه وغيرهم اذا اعتقد

الأهلية والتدليل على ذلك من جديد رغم الحكم المثبت لأهليته وقت التعاقد. والا كانت تلك الأحكام لا قيمة لها بالمرّة. ويكون الحكم برفض الحجر حجة على الكافة من هذه الناحية وهو بطبيعة الحال حجة على القيم الذي يعين فيما بعد ٤ - ان القوانين المصرية لا تبطل التصرفات الا اذا صدرت بطريق الغش. أما التسلط على الارادة فليس بسبب مبطل لها. بل يعتبر سبباً لتوقيع الحجر اذا وصل من الجسامة درجة اعتبر فيها المتصرف من ذوى الغفلة.

المحكمة

«حيث ان وكيل المستأنف ضدهم في الاستئناف الأصلي دفع بعدم قبول الدعوى من اسماعيل افندي ابراهيم القيم على المحجور عليه حسين بك على الريحاني لأن القيم يريد حقاً ليس له ولا يدخل في حدود ساطته، فهو لا يمثل المحجور عليه فيه لأن سلطة القيم تقف عند تمثيل المحجور عليه في مسائله المالية ومصلحته المالية، اما في الحقوق الشخصية التي لا تقوم بمال ولا تنتقل الى غيره ممن يمثلونه قهراً عنه، فالتصرفات فيها تبقى نافذة لأن ما حصل من المحجور عليه تصرف عائلي بأن وزع أمواله على أولاده كما يشتهي، فهو لم يقصد في تصرفه بيعاً ولا ثمنًا، فالتصرف اذن خارج عن حدود المعاملات المالية ولا يجوز للقيم أن يبطل هذا التصرف الشخصي ولا يمانع في تنفيذه كما ان القيم لا يستطيع أن يمنع المحجور عليه من أن يتزوج أو يتبنى أو يهب أو يوصي فليست له صفة في أن يمثل المحجور عليه في ابطال التبرع الذي حصل منه لأولاده سواء بسواء.

أنها باطلة. ولذلك يكون الدفع في غير محله وتكون الدعوى مقبولة لرفعها من ذى صفة .

« وحيث ان المستأنف أصلياً بصفته يبنى طلب بطلان العقود الصادرة من المحجور عليه لأولاده وما يشمله من التصرفات والتي هي موضوع النزاع في هذه الدعوى على سببين: الأول أنها صدرت من المحجور عليه وهو ضعيف القوى العقلية، فهي باطلة لصدورها ممن لا يملك التصرف شرعاً لفقدان أهليته. والثاني أنها صدرت من المحجور عليه في وقت كان مسلوب الإرادة فيه، لتسلط من صدرت لمصلحتهم عليه .

.

« وحيث انه لمعرفة ما اذا كانت هذه العقود صدرت من حسين بك على الريحاني وهو فاقد الاهلية أو انه كان متمتعاً بكل أهليته فإنه يلزم الرجوع الى الظروف التي تمت فيها هذه العقود وذلك يستلزم البحث في حالة المحجور عليه وقت صدورها والاجراءات التي اتخذت من بعض أولاده لتوقيع الحجر عليه أو لا. وقيمة قرار المجلس الحسبي الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٢٦ برفض الحجر وقرار المجلس الحسبي العالي الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ بتأييد ذلك القرار .

« وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى ان طلب الحجر الأول تقدم من الشيخ محمد حسين الريحاني أحد أولاد حسين بك على الريحاني في تاريخ ٨ يولييه سنة ٩٢٦ قال فيه ان والده بلغ من العمر مائة وعشرين سنة وقد ساءت حالته العقلية حتى أصبح سهل التأثير عليه ويريد بعض أولاده أن يوقعوا منه على عقديع بمائة وثمانية وعشرين فدائلاً.

« وحيث ان هذا الطلب لم يقدم من الشيخ محمد حسين الريحاني الا بعد أن علم بنية والده وانه يريد أن يخص ولديه المستأنف ضدهما الأولين بجزء كبير من أطيانه، فالباعث له على طلب الحجر ليس هو في الحقيقة ما تبينه من حالة والده وضعف قواه العقلية فعلاً بل هو الحقد على والده لتفضيل ولديه المستأنف ضدهما الأول والثاني عليه. كما انه لم يبن طلب الحجر على عته والده بل على انه أصبح في حالة يمكن التأثير عليه فيها لكبر سنه ويؤيد ذلك ما جاء بدفاع المحامي عن طالب الحجر أمام المجلس الحسبي الأول .

« وحيث ان المجلس الحسبي الاول لم يصدر قراره برفض طلب الحجر الا بعد ان استحضر حسين بك على الريحاني وناقشه مناقشة طويلة كما يؤخذ من صورة محضر الجلسة المقدمة فتبين له انه كان يجيب اجابة الرجل العاقل ولم يلاحظ عليه شيئاً سوى الشيخوخة . وترى هذه المحكمة ان الاسئلة التي وجهت الى حسين بك على الريحاني من المجلس كانت دقيقة بحيث لو كان عنده ضعف في قواه العقلية لما أمكنه ان يجيب عليها بهذه الاجابات الصحيحة المدونة بالمحضر ولذلك لم يسمع المجلس الا رفض طلب الحجر بحق

« وحيث ان المجلس الحسبي العالي قرر حقيقة باستحضار حسين بك على الريحاني أمامه غير ان هذا القرار لم ينفذ وقد ضرب المجلس صفحاً عنه وحكم بتأييد القرار الاول

« وحيث ان الدفاع عن المستأنف أصلياً قد انتقد حكم المجلس الحسبي العالي الى درجة انه اعتبره باطلا لعدم تنفيذ قراره باستحضار حسين

بك على الريحاني وهو ليس على حق في هذا الانتقاد لان المجلس الحسبي العالي لا يرتبط بالاجراءات المنصوص عليها بقانون المرافعات فسواء كان هذا القرار هو بمثابة حكم تمهيدى أو حكم تحضيرى، فالمجلس فى حل من عدم تنفيذه ويؤيد ذلك ما جاء بالمادة «١٥» من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية من أنه اذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور فله المجلس ان يقدر ما يحتمله هذا الرفض كما ردت على ذلك محكمة أول درجة ويكون لقرار المجلس الحسبي العالي قوته القانونية فيما قضى به من تأييد حكم المجلس الحسبي الابتدائى برفض طلب الحجر

« وحيث ان الحكم برفض الحجر من المجلس الابتدائى وتأنيده من المجلس الحسبي العالي قد ترتب عليه نتيجة فاصلة فى حالة حسين بك على الريحاني وهى اعتباره فى ذلك الوقت رجلاً رشيداً متمتعاً بكل حريته المدنية فتصرفاته فى المدة السابقة لطلب الحجر الثانى وهو المقدم من احدى بناته بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٧ تقع صحيحة نافذة لا يمكن الطعن فيها بعدئذ بالبطلان بسبب العته لانتفاء العلة التى طلب الحجر من أجلها

« وحيث ان وكيل المستأنف أصلياً طلب الاحالة على التحقيق ليثبت ان حسين بك على الريحاني كان وقت صدور العقود المتنازع عليها منه معتوهاً ضعيف القوة العقلية مستنداً على ان قرار المجلس الحسبي الاول الذى ايدى المجلس الحسبي العالي برفض الحجر لا قوة له الا ضد

طالب الحجر الاول فقط وبمعنى آخر أنه ليس بحجة على الكافة من كل الوجوه

« وحيث ان الحكم برفض الحجر وان كان لا يترتب عليه قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لاعادة طلب الحجر فى ذاته لأى سبب كان بين المتخاصمين انفسهم فى دعوى حجر سابقة الا ان له قوته بالنسبة لأهلية من طلب الحجر عليه فيعتبر انه متمتع باهليته كما كان من قبل من حيث التعامل مع الغير والنتائج التى تترتب على ذلك التعامل الى ان يحدث ما يسلبه هذه الاهلية وتقع تصرفاته صحيحة لا يمكن ابطالها بعد ذلك على ان اعتبار أنه كان عديم الاهلية والتدليل على ذلك من جديد رغم الحكم المثبت لاهليته وقت التعاقد والا كانت مثل تلك الاحكام لا قيمة لها بالمرّة واضطربت المعاملات لأنها تكون عرضة للبطلان فى أى وقت - وهذا لا يمكن التسليم به ويكون الحكم برفض الحجر حجة على الكافة من هذه الناحية

« وحيث ان النظرية التى ذهب اليها المستأنف أصلياً فى مذكرته والتى يستنتج منها انه يريد اعتبار القيم شخصاً أجنبياً عن المحجور عليه فلا يمكن التمسك ضدّه بقوة القرار القاضى برفض الحجر لان المحجور عليه كان خصماً فى دعوى الحجر الاولى بصفته مدعى عليه. أما القيم فى هذه الدعوى فهو مدعى وليس هناك رابطة بينه وبين الخصام الآخرين فى دعوى الحجر الاولى لا يمكن الاخذ بها أيضاً لان القيم يمثل بلا نزاع المحجور عليه فى هذه الدعوى ولولا الصفة التى آلت اليه من هذا التمثيل لما كان له حق فى رفعها

ذلك ما جاء بمذكرة المستأنف أصلياً من أن المجلس الحسيني العالي قد أوقع الحجر على شخص ثبت له أنه سيء التصرف والتدبير وأنه سهل الانخداع بحيث لا يهتدى إلى التمييز الكافي بين النافع والضار

« وحيث أنه تبين من بحث السبب الأول أن حسين بك على الريحاني كان أهلاً للتصرف لغاية طلب الحجر الثاني عليه. وبما أنه لم يقع غش من أحد يترتب عليه صدور العقود المطلوب إبطالها كانت تلك العقود صحيحة نافذة إلا بالنسبة للعقد الصادر بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧ لصدوره بعد طلب توقيع الحجر عليه من ابنته الست ياسمين

(استئناف اسماعيل ابراهيم افندي بصفته وحضر عنه الاستاذان محمد علي باشا ونصيف زكي ضد محمد حسين علي الريحاني افندي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ جرجس ميخائيل رقم ٣٤٧ سنة ٤٧ و ٣٢٧ سنة ٤٨ قرئاسة وعضوية حضرات محمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

٣٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

اعلان . غياب الخصم . عدم وجود احد من تابعيه . تسليم الصورة لحاكم البلد او الشيخ . وجوب ترقب عودته لتسليمه الصورة عند حضوره . عدم اجراء ذلك . بطلان الاعلان .

المبدأ القانوني

الغرض من تسليم الصورة لحاكم البلدة أو شيخها طبقاً لأحكام المادة ٧ مرافعات عند ما لا يجحد المحضر الخصم المراد اعلانه ولا خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه هو أن يوصلها الحاكم أو الشيخ إلى الخصم عند عودته إلى محله ليعلم مضمونها . وهذا يستدعي ترقب عودته فإذا

ويكون قرار رفض الحجر له قوته ضده أيضاً من ناحيته باعتبار المحجور عليه كامل الأهلية إلى أن قرر المجلس الحسيني توقيع الحجر عليه في ١١ مايو سنة ١٩٢٧ فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك بشيء كان لا يجوز لمن يمثله أن يتمسك به قبل الحجر

« وحيث أنه مما تقدم يعتبر حسين بك على الريحاني بأنه كان متمتعاً بكامل أهليته المدنية إلى تاريخ طلب الحجر عليه المقدم من ابنته الست ياسمين بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٧ والذي صدر قرار المجلس الحسيني بناء عليه بتوقيع الحجر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٧ وإن تصرفاته من هذه الناحية الحاصلة قبل ذلك كانت تصرفات صحيحة بتوفر جميع الشروط اللازمة لصحة التعاقد

« وحيث أن القرار الثاني الصادر من المجلس الحسيني بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٧ بتوقيع الحجر على حسين بك على الريحاني على أثر اختباره بمعرفة اللجنة التي ندهبها ومن ضمنها أحد الأطباء لا يتناقض مع قرار المجلس الحسيني الأول القاضي برفض الحجر لمضي وقت طويل على القرارين وقد يطرأ على مثل حسين بك على الريحاني المتقدم في السن ما يؤثر على قواه العقلية فيصل به إلى الحالة التي شاهدها اللجنة مما استدعى توقيع الحجر عليه

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الثاني وهو التسلط على الإرادة فإن القوانين المصرية لا تبطل التصرفات إلا إذا صدرت بطريق الغش أما التسلط على الإرادة فليس بسبب مبطل لها بل تعتبر سبباً لتوقيع الحجر إذا وصل من الجسامة درجة اعتبر فيها المتصرف من ذوي الغفلة ويؤيد

مرفوعاً في الميعاد ومقبولاً شكلاً واذن يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

(التماس محمود محمد عوض وحضر عنه الاستاذ محمد ابو العنين ضد احمد ابراهيم الهوارى وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد بك توفيق رقم ١٤٤٥ سنة ٤٧ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حنى بك ومحمد زكى العرابى بك مستشارين)

٣٦

١٢ مارس سنة ١٩٣١

استئناف . دعوى استحقاق فرعية . ميعاد استئنافها . عشرة أيام . تنازل المستأنف عن ابطال اجراءات البيع . لا تأثير له في ميعاد الاستئناف

المبدأ القانونى

جعل القانون في المادة ٦٠٠ مرافعات عدم قبول المعارضة في الحكم الذى يصدر في دعوى الاستحقاق وتقصير ميعاد استئنافه نتيجة لايقاف البيع قبل الحكم في دعوى الاستحقاق . فما دامت دعوى الاستحقاق رفعت بصفة فرعية وترتب عليها فعلاً ايقاف البيع وصدر الحكم فيها والبيع موقوف فقد تحدد ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها بعشرة أيام ولا يملك المستأنف تغييره بمحض ارادته بتنازله بعد ذلك عن ايقاف اجراءات البيع واعتبار الدعوى دعوى ملكية عادية.

المحكمة

« حيث أن وكيل المستأنف عليه الأول دفع بعدم جواز الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لأن الحكم أعلن في ٦ أغسطس سنة ١٩٣٠ والاستئناف رفع في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ والدعوى دعوى استحقاق والبيع أوقف بسببها فيجب أن يكون استئنافها في بحر عشرة أيام

لم يفعل الحاكم أو الشيخ ذلك ولم يثبت أن الاعلان وصل الى الخصم فلا يمكن أن يعتبر الاعلان صحيحاً . إذ ليس من غرض الشارع ولا هو من العدل أن يضاد خصم باجراءات اتخذت في غيبته .

المحكمة

« بما انه ثابت من الحكم أنه لم يعلن الى الملتمس وسلم المحضر الصورة الى المحافظة لغلق سكن الملتمس وعدم وجود أحد لاستلامها » وبما أن المادة السابعة من قانون المرافعات تقضى بتسليم الصورة لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها اذا لم يجد المحضر الخصم ولا خادمه ولا أحدًا من أقاربه ساكنًا معه » وبما أن الغرض من تسليم الصورة لحاكم البلدة أو شيخها في هذه الحالة هو أن يوصلها الى الخصم عند عودته الى محله ليعلم مضمونها . فالمفروض اذن أن الحاكم أو الشيخ واجب عليه أن يترقب عودة الخصم المقيم في دائرته ليسلمه الاعلان فاذا لم يفعل فليس من غرض المشرع ولا هو من العدل أن يضار خصم باجراءات اتخذت في غيبته بدون علمه وبغير أن يتمكن من مرافعته عن نفسه وتضييع حقوقه بسبب تلك الاجراءات .

« وبما انه لم يثبت أن المحافظة وصلت الاعلان للملتمس فلا يمكن أن يسرى ميعاد الالتماس من تاريخ تسليم الورقة للمحافظة ويبقى حق الالتماس موجوداً - وعليه يكون الالتماس المرفوع الآن

« وحيث أن وكيل المستأنفين قرر بالجلسة بأنه متنازل عن إيقاف البيع وكأنه يعتبر دعواه دعوى ملكية عادية تستأنف في الميعاد العادي وبناء على ذلك تنازل الحاضر عن وكيل المستأنف عليه الأول عن الدفع بعدم جواز الاستئناف وتأجلت القضية للمرافعة في الموضوع »

« وحيث أنه في الجلسة التالية حضر وكيل المستأنف عليه الأول وسحب التنازل الصادر من حضر عنه للأسباب الواردة بمحضر الجلسة »

« وحيث أن مسألة عدم جواز الاستئناف لرفعه بعد الميعاد هي من النظام العام فلا محل للبحث عما إذا كان وكيل المستأنف عليه الأول يملك سحب التنازل أو لا يملك »

« وحيث أن الدعوى الحالية دعوى استحقاق رفعت أثناء إجراءات البيع وترتب عليها إيقافه وبمقتضى المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات يكون ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها عشرة أيام من تاريخ اعلانه . »

« وحيث أن وكيل المستأنف قال أن دعوى الاستحقاق الفرعية هي دعوى ملكية ولا تختلف عن أي دعوى ملكية عادية إلا في أنها توقف إجراءات البيع ولم يقصر القانون ميعاد استئنافها إلا لعدم اطالة مدة هذا الإيقاف ولذلك يكون الاستئناف مقبولا ولو بعد عشرة أيام وغاية ما في الأمر أن إيقاف التنفيذ وهو الأثر المترتب على دعوى الاستحقاق الفرعية يزول وتبقى الدعوى خاصة بثبوت الملكية فقط أي تصبح دعوى أصلية خاضعة للمواعيد العادية . وصرح فعلاً أنه متنازل عن إيقاف البيع . »

« وحيث أن هذا الرأي مؤداه أن ميعاد العشرة أيام المنصوص عليه في المادة ٦٠٠ مرافعات لم يتحدد لقبول الاستئناف بل لاستمرار إيقاف إجراءات البيع فقط بمعنى أن الاستئناف يكون مقبولا دائماً في بحر الميعاد العادي وهو ستون يوماً ولكنه لأجل أن يستمر إيقاف البيع يجب أن يرفع في بحر عشرة أيام فقط وإلا فإنه لا يكون مانعاً من السير في إجراءات البيع . »

« وحيث أن هذا الرأي مردود بأن المادة ٦٠٠ مرافعات صريحة في أن العشرة أيام جعلت ميعاداً لنفس الاستئناف لا لما يترتب عليه من إيقاف التنفيذ حيث نصت على أنه لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق أما استئنافه فميعاده عشرة أيام من تاريخ اعلانه أي أن المعارضة غير مقبولة مطلقاً والاستئناف لا يكون مقبولا بعد عشرة أيام ولو كان الرأي الذي يتمسك به المستأنف من أن القانون لا يريد تعديل طرق الطعن في ذاتها وإنما يريد أن يضع لها قيوداً لا يمكن استمرار إيقاف البيع - لو كان هذا الرأي هو الذي يريده القانون لما ألغى المعارضة بل كان يبقاها ويترك الحكم خاضعاً لطرق الطعن العادية وفي المواعيد العادية وغاية ما في الأمر كان يقتصر على القول بأنه إذا رفعت المعارضة أو رفع الاستئناف في الميعاد العادي فينتهي الإيقاف ويستمر البيع أي أن المسألة تكون تخيير رافع دعوى الاستحقاق في أنه إذا كان يريد الإيقاف فعليه أن يتنازل عن حقه في المعارضة وعن جزء من ميعاد استئنافه وإلا فإن السير في الدعوى بعد الحكم الابتدائي لا يكون مانعاً من اتمام البيع . »

« وحيث أنه في الواقع فإن القانون قد جعل عدم قبول المعارضة وتقصير ميعاد الاستئناف نتيجة لإيقاف البيع قبل الحكم في الدعوى وما دامت الدعوى رفعت بصفة فرعية وترتب عليها فعلاً إيقاف البيع وصدر الحكم فيها والبيع موقوف فقد تحدد ميعاد الاستئناف نهائياً بعشرة أيام ولا يملك المستأنف تغييره بمحض ارادته بتنازله بعد ذلك عن إيقاف اجراءات البيع واعتبار الدعوى دعوى ملكية عادية .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الاستئناف غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

(استئناف الشيخ يس محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن محمد ضد حسين حلمي الكردلي وآخرين وحضر عن الخصم الاول الاستاذ احمد عصمت . رقم ١٤٢٣ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك ومحمد توفيق حقي بك وعلى زكي المرابي بك مستشارين)

٣٧

١٩ مارس سنة ١٩٣١

مسئولية . مقال . مالك . عدم تدخل المالك في الادارة بنفسه . لا مسئولية عليه . المادة ١٥١ مدني

المبدأ القانوني

لا يعتبر المفاوض تابعاً للمالك في عمله ولا يكون المالك مسئولاً عن عمل المفاوض الا اذا احتفظ في عقد المفاوضة بادارة الاعمال والاشراف عليها بطريقة فعلية من الوجهة الفنية ولا يكفي لمسئولية المالك أن يدفعه اهتمامه الشخصي الى الوجود بمحل العمل للملاحظة سيره بصفة عامة بل يكون

المفاوض هو المسئول وحده عن أعماله التي ينشأ عنها ضرر للغير .

المحكمة

« حيث أن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة والحكم التمهيدى الصادر من هذه المحكمة قد تنفذا ولكنهما لا يقيدان المحكمة بنتيجتهما وللمحكمة العدول عنهما والحكم في الدعوى .

« وحيث أن الشيخ محمود احمد اللقاني اتفق مع المعلم محمد عجمي المفاوض على أعمال الهدم التي كانت سبباً في سقوط السقف واتلاف بضائع الخواجه نعوم كلس

« وحيث أن المفاوض لا يعتبر تابعاً للمالك في عمله ولا يكون المالك مسئولاً عن عمل المفاوض الا اذا احتفظ في عقد المفاوضة بادارة الاعمال والاشراف عليها بطريقة فعلية من الوجهة الفنية ولا يكفي أن المالك يدفعه اهتمامه الشخصي الى التواجد بمحل العمل للملاحظة سيره بصفة عامة بل يكون المفاوض هو المسئول وحده عن أعماله التي ينشأ عنها ضرر للغير .

« وحيث انه لا يوجد بعقد المفاوضة ما يفيد أن الشيخ محمود احمد اللقاني له أى دخل في العمل وانه وان ثبت من شهادة شهود الاثبات أنه كان يتواجد فعلاً كل يوم بضع ساعات في محل العمل الا انه لم يثبت انه كان يدير العمل فعلاً بنفسه

(استئناف الخواجه نعوم كلس وحضر عنه الاستاذ احمد رأفت بك ضد الشيخ محمود احمد اللقاني واخر رقم ٢٩ و ٣٠ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٣٨

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — مزاد . اتفاق المدين مع آخر على التقدم للشراء بسعر معين . صحة التعاقد . لا بطلان .
- ٢ — تعاقد . على شراء عين منزوع ملكيتها . بثمن معين . التزام التعاقد بتنفيذه . ودفع فرق الثمن

المبادئ القانونية

تعاقد شخص منزوعة ملكية اطيانه مع آخر بعقد تعهد فيه بشراء هذه الاطيان في جلسة المزاد بثمن معين على أن لا يلزم بدفع ما يزيد عن الدين المسجل إلا بعد مدة معينة وأن يكون له ريع الاطيان عن السنة كلها .

جاء بالجلسة فرسا عليه المزاد بأقل مما تم الاتفاق عليه . فرفع عليه المنزوعة ملكيته دعوى بالفرق بين حقيقة قيمة مادفعه وماتم الاتفاق عليه . فدفع بطلان الاتفاق لمساسه بحرية المزايدات ولانعدام سببه

ومحكمة الاستئناف قررت المبادئ التالية :

أولاً — ان مجرد تعهد شخص بدخول المزاد وتقديم عطاء فيه بمبلغ معين فوق الثمن الاساسي ليس فيه أى اخلال بحرية المزاد . وأنه لو فرض وحصل اتفاق بين المدين وبين هذا الشخص على أن يسعى المدين في منع المزايدين الآخرين حتى يتمكن هو من الشراء بالثمن الذي تعهد به فإن هذا الاتفاق الأخير بالذات هو الذي يكون باطلا ولا يمكن أن ينشأ عنه أى التزام قانوني لاخلاله بحرية المزاد واضرارته بحقوق أولى الشأن فيه وهم المدين والدائنون على السواء . ولكن لا يمكن أن

يترتب عليه أيضاً بطلان التعهد الأصلي بالشراء الذي كان الغرض من ذلك الاتفاق الحقيقي والذي هو صحيح في ذاته من هذه الوجهة

ثانياً — يملك المدين المنزوعة ملكيته بيع العقار وتسديد دين الدائن طالب البيع من ثمنه وتنتهي حتما اجراءات البيع ، فالاتفاق المذكور هو في جوهره بيع حقيقي من المدين لتحديد فيه الثمن مع بيان طريقة الدفع وحقوق المشتري وواجبات البائع وغاية ما في الأمر نص فيه على انه اذا تقدم يوم المزاد مزيد دفع ثمناً أعلى ولم يقبل المشتري أن يزيد عليه فيوقع البيع للمزايد الجديد فهو بيع معلق فسخه على هذا الشرط ، ومثل هذا الاتفاق صحيح ونافذ ، فاذا لم يتفذه الشخص الذي اتفق مع المدين ودخل المزاد حراً بغير قيد ولا شرط واشترى العين بأقل مما حصل الاتفاق عليه الزم بدفع الفرق .

المحكمة

« حيث أن محجور الطالبة كانت منزوعة ملكيته لثلاثة عشر فداناً وكسور ومحدد يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ لبيعها بالمحكمة المختلطة فتعاقدت الطالبة مع المستأنف عليه بعقد مؤرخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ تعهد فيه المستأنف عليه المذكور بشراء هذه الاطيان في الجلسة المذكورة بثمن لا يقل عن سبعين جنيهاً مصرياً الفدان على أن لا تطالبه المستأنفة بالثمن الذي يزيد عن الدين المطلوب على الاطيان المبيعة والمسجل عليها بالشهادات العقارية إلا بعد مائة وعشرين يوماً من تاريخ مرسى المزاد النهائي وأن يكون له ريع الاطيان

يثبت مطلقاً أنها منعت فعلاً أى مزايد آخر عن الدخول في المزاد وليس لها أى مصلحة في ذلك لان المحجور عليه زوجها ومن مصلحتها معاً أن يباع العقار بأعلى ثمن وهي لم تتفق مع المستأنف عليه بهذا الاتفاق إلا بعد أن تأجل البيع بالمحكمة وأنقص الثمن مرات لعدم وجود مزايدين حتى بلغ أقل من نصف القيمة . وكان غرضها البحث عن مشتر يدفع ثمنها أكثر .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه اذا كان حصل اتفاق آخر بين المستأنف والمستأنف عليه على أن تسعى المستأنفة في منع المزايدين الآخرين حتى يتمكن هو من الشراء بالثمن الذي تعهد به فان هذا الاتفاق بالذات هو الذي يكون باطلا ولا يمكن أن ينشأ عنه أى التزام قانوني لاخلاله بحرية المزاد واضرارته بحقوق أولى الشأن فيه وهم المدين والدائنين على السواء، ولكن لا يمكن أن يترتب عليه أيضاً بطلان التعهد الأصلي بالشراء الذي كان الغرض من ذلك الاتفاق تحقيقه والذي هو صحيح في ذاته من هذه الوجهة » وحيث أن المستأنف عليه دفع امام محكمة أول درجة أيضاً بطلان التعهد لخلوه من سبب صحيح قانوناً، لأنه ليس في نصوصه ما يفيد التزام المستأنفة بإداء شيء مقابل تعهد المستأنف عليه بدفع مبلغ من المال يزيد عن ثمن مرمى المزاد . « وحيث أن وكيل المستأنفة قرر بمذكرته امام محكمة أول درجة وبمحضر الجلسة أيضاً أن سبب هذا الالتزام هو التزام المستأنفة بمصاريف نزع الملكية وهي تقع قانوناً على عاتق الراعي عليه المزاد وتنازلها عن ايجار السنة الزراعية، فالسبب

المبيعة عن السنة الزراعية الجارية وتعهدت المستأنفة بأن تحول له عقود الايجار وتسليمها اليه

» وحيث أن محكمة أول درجة اعتبرت هذا العقد باطلاً لأنه وإن كان قد جاء خالياً من ذكر سبب الالتزام إلا أن وكيل المستأنفة شرح هذا السبب أمام لجنة المعافاة وقال ان ابعاد المزايدين عن مزاحمة المستأنف عليه بأن يجعلهم يكفوا أيديهم وهو يشتري وقرر كذلك أمام المحكمة بجلسته ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ أنها منعت المزايدين . ودخل المستأنف عليه في البيع ورعى عليه المزاد بمبلغ ٥٠ جنيتها ولذلك يكون هذا الاتفاق باطلاً لمساسه بحرية المزادات .

« وحيث أن مجرد تعهد المستأنف عليه بدخول المزاد وتقديم عطاء فيه بمبلغ معين فوق الثمن الاساسى ليس فيه أى اخلال بحرية المزاد بل بالعكس فيه تنشيط المزاد وتحريض الغير على المزايدة وفي ذلك مصلحة للمدين والدائن على السواء » وحيث ان قول وكيل المستأنفة بأنها تكفلت بمنع المزايدين ليمكن هو من الشراء بالثمن المتفق عليه فانه ظاهر أنه كان سوء دفاع منه عندما دفع وكيل المستأنف عليه بطلان الاتفاق لأنه ليس له سبب قانوني فأراد ان يثبت أن المستأنف عليه كانت له فائدة في الاتفاق وأن المستأنفة تعهدت هي الأخرى بشيء من جانبها ولذلك عاد بجلسته ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وقرر أن غرضه أن المستأنفة بمجرد الاتفاق كفت يدها عن السعي للبحث عن مزايدين ارتكباناً على الاتفاق ثم كرر ذلك بمذكرته أمام محكمة أول درجة ولم

في التزام المستأنف عليه بالفرق بين الثمنين هو تعاقد مع المدعية على الشراء بالثمن المشترط .

« وحيث أن الاتفاق ومرسى المزايد كانا في شهر ابريل أى في بدء السنة الزراعية وبطبيعة الحال يكون ريع الارض للراعى عليه المزايد كما أن مصاريف رسو المزايد تخصم قانوناً من الثمن الذى رسا به المزايد فلم يستفد المستأنف عليه شيئاً من هذين الشرطين ، فلا يمكن القول بأن هذين الأمرين هما مقابل تعهد المستأنف عليه بدفع ثمن أزيد من الثمن الاتساعى .

« وحيث أنه مع ذلك فإن هذا الاتفاق يجب أن يكون صحيحاً لأن المدين المنزوعة ملكيته يملك بيع العقار وتسديد دين الدائن (طالب البيع) من ثمنه وتنتهى حتماً اجراءات البيع ولا يكون للدائن أى اعتراض .

« وحيث أن الاتفاق موضوع هذه الدعوى هو فى جوهره بيع حقيقى من المستأنفة للمستأنف عليه للعقار المنزوع ملكيته تحدد فيه الثمن بواقع سبعين جنيهاً للفدان مع بيان طريقة الدفع وحقوق المشتري وواجبات البائنة وغاية ما فى الأمر نص فيه على انه اذا تقدم يوم المزايد من يدفع ثمناً أعلى ولم يقبل المشتري أن يزيد عليه فيوقع البيع للمزايد الجديد ويؤخذ من ذلك أن البيع الصادر للمستأنف عليه هو بيع معلق فسخه على شرط وهو وجود من يعرض ثمناً أزيد وحيث لم يكن المقصود أن المستأنف عليه يدخل المزايد جبراً يشتري العقار بالثمن الذى يرمى به عليه لأنه سبق أن تملكه من المدين مباشرة بالثمن المتفق عليه وإنما دخل المزايد ليقرر هذا الثمن

امام القاضى ويأخذ شبه عقد رسمى بالبيع فى صورة حكم مرسى مزايد ويرى أن الشرط المعاق عليه فسخ البيع وهو وجود من يعرض ثمناً أزيد قد تحقق فيفسخ البيع فعلاً ويحل محله البيع الجديد بناء على مرسى المزايد للمزايد الجديد . ولكن المستأنف عليه صرف النظر عن هذا الاتفاق ودخل المزايد كأى مزايد عادى واشترى الأطنان بسعر ٥٠ جنيهاً للفدان

« وحيث انه بناء على ذلك لا محل للقول بأن المستأنف عليه قد تعهد بأن يدخل المزايد ويعرض ثمناً أعلى بدون سبب قانونى لأنه كان يستطيع أن يدخل المزايد حراً بغير قيد ولا شرط بل أنه فى الواقع اشترى العين فعلاً قبل جلسة المزايد بالثمن المتفق عليه كما تقدم وهذا الشراء فيه مصلحة ظاهرة للمستأنفة ولا يتعارض مطلقاً مع مصلحة الدائنين . ولذلك يجب أن يكون نافذاً ويكون المستأنف عليه ملزماً بدفع فرق الثمن .

« وحيث انه لا محل للحكم بالتعويض وإنما يلزم المستأنف عليه بفوائد الثمن من يوم مرسى المزايد بواقع ٩ المائة .

(استئناف الست امينه على بصفتهما قيمة على زوجها وحضر عنها الاستاذ زكى عريبي ضد عبدا الحميد بسيوني وحضر عنه الاستاذ على ايوب رقم ٩٥ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٣٩

٢ ابريل سنة ١٩٣١

استئناف . دعوى تزوير . تبعتها للدعوى الاصلية .
اتفاق على أن يكون حكم القاضى الجزئى فى الدعوى الاصلية نهائياً . حكمه فى دعوى التزوير نهائى .

المبدأ القانونى

من المقرر قضاء أن دعوى التزوير الفرعية

٤٠

٧ أبريل سنة ١٩٣١

اثبات . استجواب . اعتراف . مبدأ ثبوت
بالكتابة . قرائن

المبدأ القانوني

يعتبر المحضر المشتعل على أجوبة الخصم الذي حصل استجوابه كمحرر صادر منه ويكون حجة عليه ، فإذا كان فيه اعتراف صريح أو ما يؤخذ منه ذلك حكم عليه بتمتضاه ، وإذا كانت الاجوبة المدونة به غير كافية لاثبات الدعوى ورأى القضاة منها قرب احتمال صحتها اعتبر محضر الاستجواب بمثابة مبدأ ثبوت بالكتابة يصح اتمامه بشهادة الشهود وبقرائن الاحوال

المحكمة

« من حيث ان المدعية (المستأنف عليها) رفعت هذه الدعوى تدعى فيها بصدور عقد من المستأنفة بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ لمصاحبة مورثها مصطفى افندي ابوزيد وأخويه ولعدم وجود هذا العقد تحت يدها لجأت الى طريق الاستجواب القانوني وغرضها ظاهر وهو الحصول على اقرار أو شبه اقرار من المستأنفة

« وحيث ان الاستجواب هو طريق اباحه القانون للحصول على اقرار الخصم (راجع في ذلك كتاب اثبات الحقوق المدنية تأليف عزيز باشا كحيل ص ٦١) ولذلك عندما أراد مؤلف هذا الكتاب الكلام على الاقرار عقد له فصلا خاصاً تحت هذا العنوان (في الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على الاقرار)

تتبع جميع اجراءات الدعوى الاصلية من جواز المعارضة او الاستئناف ومواعيدها . فاذا اشترط في السند المطعون فيه بالتزوير ان التقاضى بالنسبة للمطالبة بقيمة السند يكون من اختصاص القاضى الجزئى الذى يفصل فى الدعوى بصفة انتهائية غير قابلة للمعارضة ولا للاستئناف ، كان الحكم الذى يصدر فى دعوى التزوير الفرعية من القاضى الجزئى نهائياً وغير قابل للاستئناف كذلك المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده دفع بعدم جواز الاستئناف لان الموضوع غير قابل للاستئناف » وحيث ان المقرر قضاء ان دعوى التزوير الفرعية لدعوى أصلية تتبع جميع اجراءات الدعوى الأولى من جواز المعارضة أو الاستئناف ومواعيدها

« وحيث انه مشترط فى صلب السند المطعون فيه بالتزوير ان التقاضى بالنسبة للمطالبة بقيمته تكون من اختصاص قاضى محكمة بنى مزار الذى يفصل فى الدعوى بصفة انتهائية غير قابلة للمعارضة أو الاستئناف .

« وحيث مما تقدم يكون الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية فى الدعوى الاصلية غير جائز استئنافه وحينئذ يكون الدفع المرفوع من المستأنف ضده فى محله ويتعين الحكم بقبول الدفع المذكور وعدم جواز هذا الاستئناف .

(استئناف الشيخ عمار العبد حلي وحضر عنه الاستاذ كامل فانوس ضد الخواجه اسكندر اسكاف وحضر عنه الاستاذ زكى سرور نائباً عن الاستاذ بدروس اسطفان رقم ١٨٦ سنة ٤٧ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات محمد فهمى حسين بك ومحمود فهمى يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

يونية سنة ١٩٢٣ و ٣٠ يولية سنة ١٩٢٣ و ٣١ يولية ١٩٢٣)

« وحيث انه اذا لوحظ أيضاً كيفية توزيع ريع العقارات التي تضمنها عقد سبتمبر سنة ١٩١٤ على أولاد المستأنفة دونها مما يدل على رفع يدها فإن في ذلك كله ما يكفي للدلالة على تصرف مورث المستأنف عليها وأخويه دون المستأنفة بصفة ملاك ظاهرين بأنفسهم في العقارات المذكورة » وحيث أن هذه القرائن مضافة إلى أقوال المستأنفة بمحضر الاستجواب كافية للحكم بصحة صدور عقد ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ من المستأنفة لمصلحة أولادها مورث المستأنف عليها وأخويه ولا داعي بعد ذلك لسماع شهادة شهود على هذه الواقعة (واقعة صدور العقد) فإن القرائن في مثل هذا الموضوع تعتبر دليلاً كافياً على صحة الدعوى كما تقدم

« وحيث أنه مع اخفاء هذا العقد وعدم الاعتراف بمشتملاته فإن شهادة الشهود هي السبيل الوحيد لتعرف مدى العقد ومشتملاته . » وحيث أنه لذلك كله يكون الحكم المستأنف في محله ولا يكفي لنقضه اضطراب المستأنف عليها في اجراءاتها أمام محكمة أول درجة باستجواب خصوم آخرين غير المستأنفة ثم التنازل عنهم والاستشهاد بهم فإن هذا كله لا يؤثر على جوهر الموضوع كما تقدم

(الاستئناف المرفوعان من الست سكيته درويش وحضر عنها الاستاذ وهيب بك دوس ضد الست نجيه محمود درويش عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الاستاذ احمد رشدي رقم ١١٢٩ و ١١٣٥ سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى حيدر حجازي بك واحمد مختار بك مستشارين)

« وحيث ان المحكمة الابتدائية بعد أن رأت ان الاستجواب مقبول قانوناً قضت بقبوله وباستجواب الخصوم على النقط الميئة في الحكم الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ وتم الاستجواب فعلاً في ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ أمام المحكمة وتوقع من الخصوم على محضر الاستجواب » وحيث أنه من المقرر ان المحضر المشتمل على اجوبة الخصم الذي صار استجوابه يعتبر كمحرر صادر منه ويكون حجة عليه فاذا كان فيه اعتراف صريح أو ما يؤخذ منه ذلك يحكم عليه بمقتضاه واذا كانت الاجوبة المدونة فيه غير كافية لاثبات الدعوى ورأى القضاة منها قرب احتمال صحتها اعتبروه (أي محضر الاستجواب) بوصفه مبدأ ثبوت بالكتابة وصرحوا لمن طلبه بأن يتم اثبات دعواه بشهادة الشهود وبقرائن الاحوال كما جاء في المادة ٢١٧ مدني (يراجع الكتاب السالف الذكر صحيفة ٦٦)

« وحيث ان الست سكيته وهي الخصم الحقيقي المنسوب اليه صدور العقد أجابت عند الاستجواب اجابة يتبين من مراجعتها أنها تحاول إخفاء حقيقة عقد ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ ولكن في ثانياً اجابتها ما يؤخذ منه احتمال صحة صدور العقد المذكور منها ولذلك فإنه يصح تكملة هذا المحضر بشهادة الشهود والقرائن

« وحيث أنه اذا لوحظ انه هنالك أربعة عقود تصرفات تشير الى عقد ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ باعتبار أنه مسند تملك البائعين وقد صدرت هذه العقود من اولاد المستأنفة دونها في تواريخ مختلفة (١٩ يولية سنة ١٩١٦ و ١٣

٤١

٩ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ — تعاقد . طرء ظروف لم تكن في الحسبان
تجمل التنفيذ مرهقاً . وجوب احترامها
عند امتناع المتعهد عن التنفيذ
- ٢ — حادث قهرى . طارئ لم يكن في الحسبان .
الفارق بينهما .
- ٣ — تعاقد . ظروف طارئة . نظرية الاثراء
على حساب الغير . التفريق بينهما .

المبادئ القانونية

تعاقدت مصلحة الحدود مع شخص على أن
يورد لها كمية من الاذرة من نوع مخصوص بسعر
معين ، فورد بعض ما تعهد به ثم طالبت المصلحة
بتوريد جزء آخر فامتنع . فاضطرت أن تشتري
المقدار اللازم لها من السوق بسعر عال جداً .
وأخيراً طالبت المصلحة بفرق الثمن معتبرة إياه ممتنعاً
عن تنفيذ العقد

رد المتعهد على الدعوى بأن صنف الذرة المتعهد
بتوريده للمصلحة كان نادراً ويكاد يكون معدوماً
في السوق وان الثمن بعد ان كان ٢ ج و ٢٥٠ م
حسب التسعيرة الجبرية التي وضعتها الحكومة
قد ارتفع فجأة الى ما فوق الخمسة جنيهات بسبب
إلغاء التسعيرة بعد التعاقد

ومحكمة الاستئناف قررت المبادئ التالية :

أولاً - انه وان كان من المقرر احترام العقود
باعتبارها قانون المتعاقدين ما دامت لم يصبح تنفيذها
مستحيلاً استحالة مطلقه لحادث قهرى . إلا انه يجب
أن يكون ذلك مقيداً بمقتضيات العدالة وروح
الانصاف ، فاذا طرأت عند التنفيذ ظروف لم تكن

في حساب المتعاقدين وقت التعاقد كانت من شأنها
أن تؤثر على حقوق وواجبات الطرفين بحيث
تخل بتوازنها في العقد اخلاً خطيراً وتجعل
التنفيذ مرهقاً لدرجة لم يكن يتوقعها بحال من
الأحوال فانه يكون من الظلم احترام العقد في
مثل هذه الظروف ويجب عدلاً العمل على مساعدة
المدين واتقائه من الخراب

ثانياً - ان نظرية الطارئ بما لم يكن في حساب
المتعاقدين تختلف عن نظرية الحادث الجبرى إذ
ان هذه تتطلب لأجل أن تتحقق استحالة التنفيذ
كلية وتلك تتطلب استحالة نسبية أو بالأحرى
ظرفاً يجعل تنفيذ الالتزام افدح خسارة وأعظم
ارهاقاً للمدين .

ثالثاً - ان الروح التي أملت نظرية الاثراء على
حساب الغير بغير سبب مشروع ونظرية الافراط
في استعمال الحق مع عدم وجود نصوص في
القانون خاصة بهما هي نفسها التي تملى نظرية
احترام الظروف الطارئة التي لم يكن يتوقعها
المتعاقدان وقت التعاقد

المحكمة

« بما أن مصلحة الحدود رفعت هذه الدعوى
على المستأنف تقول فيها أنه بتاريخ ٢١ يونيه
سنة ١٩١٩ رضى على المستأنف مناقصة توريد
٨٤٢٠ أردباً ذره عويجه بسعر الأردب ٢ ج
و ٥٥٠ ملياً وقد طلبت منه المصلحة توريد
٣١٢٨ أردباً وكسور من الكمية المتعهد بتوريدها
فلم يورد منها غير ١٣٦ ١/٢ أردباً والباقي وقدره
٢٩٨٢ أردباً توقف عن توريده بالرغم من

الصف الذي يورده من الذرة مطابقة لعينة محفوظة لديها في حرز وأن وزنه يطابق تلك العينة ويكون قبول الصف أو رفضه موكولا الى لجنة تشكيلها المصلحة .

« وبما أنه ثابت من الأوراق المقدمة في الدعوى أن المستأنف ورّد للمصلحة لغاية ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ $\frac{1}{4}$ ٣٣٢١ أردباً من الذرة على رواية المستأنف و ٣٦٠٠ أردب على رواية المصلحة مطابقة للعينة أي أنها ذرة عويجة بيضاء مصرية » وبما أنه في أواخر يناير سنة ١٩٢٠ طلبت المصلحة توريد ٢٥٠ أردباً فلم يوردها فحررت له خطاباً موصى عليه بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٠ تطالب فيه توريد هذه الكمية تنفيذاً للعقد وتحديد يوم التوريد، ولما لم يجبها حررت له المصلحة خطاباً بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ تطالب ٢٠٠٠ أردب من الذرة فلم يستطع أن يورد لها سوى $\frac{1}{4}$ ١٣٦ أردباً فاضطرت لأن تشتري من السوق ٩٦ أردباً فقط لسد الاحتياج الوقتي وحررت للمستأنف خطاباً آخر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٠ تقول له فيه بأنها اشترت على حسابه ٩٦ أردباً وانها تريد معرفة ما اذا كان سيورد الكمية المطلوبة أم لا ثم كررت بعد ذلك التاريخ الطلب عليه ولسكنه لم يورد شيئاً وأجابها أخيراً بخطاب مؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٠ بأنه في غير استطاعته القيام بتوريد الذرة لندور وجودها ولمضاعفة الثمن بعد أن طلب في ٣ مارس سنة ١٩٢٠ استبدال الذرة بشعير أو أي نوع آخر فلم تجبه المصلحة الى طلبه وأخيراً أجابته المصلحة بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ بأنها

مطالبته مراراً ولأنه مشروط في الاتفاق أنه في حالة تأخيره عن توريد أي طلب في الميعاد المحدد وهو ثمانية أيام من تاريخ الطلب تكون المصلحة في حل من أن تشتري الكمية المطلوبة من الغير وتحتسب عليه فرق الثمن. وقد اضطرت المصلحة فعلاً لشرائها كما هو مبين بالأوراق المقدمة من المصلحة ولأن المستأنف كان دفع تأميناً قدره ٢١٦١ جنيهًا وله ثمن $\frac{1}{4}$ ١٣٦ أردباً فبخضم قيمة التأمين وثمان الأردب التي وردها من فرق ثمن ما اشترته يكون الباقي ٥١٨١ جنيهًا و٩١ ملياً وهو الفرق بين ما اشترت به المصلحة وبين الثمن المتفق عليه في العقد وطلبت الحكم بهذا المبلغ مع فوائده بواقع المائة خمسة من تاريخ اعلان الدعوى » وبما أنه تبين من الاطلاع على عقد التوريد أن المصلحة شرطت على المستأنف أن يورد ما يطلب منه في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الطلب التحريري الذي يرسل اليه كما أنها شرطت عليه أن يكون للمصلحة الحق في أن تأخذ أقل أو تزيد من الكمية المتعاقد عليها بشرط أن لا تتجاوز الزيادة عن ٢٥ ٪ كما أنها حفظت لنفسها الحق في الاستغناء بأي حال من الأحوال عن استرجار بعض أو كل العليق المتفق على توريده دون أن يكون للمتعهد حق في مطالبتها باستلام العليق أو في طلب أي تعويض كان بسبب ذلك كما أنها حفظت لنفسها الحق اذا تأخر المتعهد في توريد أي جزء من الاصناف أن تشتري الكمية المطلوبة ويكون المتعهد مسئولاً عن كل زيادة عن الثمن المشروط في العقد أو أنها تلغى العقد وتخطره بذلك كما أنها اشترطت أن يكون

العقد وبالكيفية المطلوبة، وإنها اضطرت أن تشتري أنواعاً أخرى وكلفت المستأنف بإثبات ذلك والمصلحة النفي .

« وبما أن المصلحة طبقاً لنصوص العقد اشترت من السوق الكميات التي تقول انه كان يجب على المستأنف توريدها وعجز عن توريدها ولو أنها تخالف الصنف المشترط في العقد، وجاءت بهذه الدعوى تطالبه بفرق الثمن .

« وبما أن المستأنف تعهد بتوريد الذرة بواقع ٢٥٥ قرشاً للأردب كان بكل تأكيد له مكسب فيه، ولكن الثمن ارتفع فجأة الى خمسمائة قرش أي الى الضعف تقريباً فلم يقتصر الأمر على ضياع مكسبه بل كان يجب عليه لتنفيذ العقد أن يدفع للمصلحة حوالى ٢٤٥ قرشاً خسارة في كل أردب ويبلغ مجموع الخسارة التي تريد المصلحة تحميله بها ٧٦٨٨ ج و ٧٢٨ م خصمت منه التأمين وقدره ٢١٦١ ج كما خصمت ثمن $\frac{1}{4}$ ١٣٦ أردباً كان قد وردها ولم يأخذ ثمنها والباقي وقدره ٥١٨١ ج طالبت به الحكومة به مع فوائده من تاريخ رفع الدعوى

« وبما أن المصلحة لم تلحقها خسارة، لأنها اشترت الصنف بالسعر المقرر له في السوق. ولكنها تشكو من حرمانها من مكسب بناء على أن العقد يوجب على المستأنف أن يورد لها الذرة الذي أصبح ثمنه ما فوق الخمسمائة قرش بمبلغ ٢٥٥ قرشاً للأردب ويدفع لها الفرق من عنده .

« وبما أن المصلحة تمسك بنصوص العقد وتلزم المستأنف بأحكامه وتقول انه لا يكفي لاخلاء المستأنف من المسؤولية مجرد ارتفاع سعر الذرة

اشترت ١٠٠٠ أردب وسشتري الباقي وتحاسبه على فرق الثمن، فأجاب في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ بأن الذرة ثمنها عال جداً وعمل الحكومة يوقعه في الافلاس فلم تبدأ المصلحة بخطابه وطلبت منه في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٠ توريد ١٠٠٠ أردب، ولما لم يجاب أيضاً على هذا الخطاب شرعت المصلحة في المشتري من السوق وأخطرتة عن فروق الأثمان، وكان مجموع هذه الفروق مبلغ ٧٦٨٨ ج و ٨٢٨ م خصمت المصلحة منه قيمة التأمين المودع منه ومبلغ ٣٤٨ جنيهًا و ٧٥ ملياً ثمن $\frac{1}{4}$ ١٣٦ أردباً التي وردها المستأنف في فبراير سنة ١٩٢٠ وتبقى المبلغ الذي رفعت به الدعوى بعد أن طالبت به .

« وبما أن المصلحة اعتبرت المستأنف لم يف بتعهداته ولم يتم بتنفيذ العقد، ولذا يكون مسئولاً عن فرق ثمن ما اشترته بصفة تعويض متمسكة بنصوص العقد وأحكامه. وقد دفع المستأنف الدعوى بأمرين في الموضوع - الأول ان صنف الذرة المتعهد بتوريده للمصلحة كان نادراً ويكاد يكون معدوماً في السوق - والثاني أن الثمن بعد ان كان ٢ جنيه و ٢٥٠ مليماً حسب التسعيرة الجبرية التي وضعتها الحكومة قد ارتفع فجأة الى ما فوق ٥ ج بسبب الغاء التسعيرة في ١٤ يناير سنة ١٩٢٠، واستدل على صحة الدفع الأول بأن الحكومة لم تشتري الذرة التي تطالب به بفروق ثمنها من نوع العينة المشترطة في العقد

« وبما أن هذه المحكمة أحالت الدعوى الى التحقيق لإثبات ونفي أن الحكومة لم تجد في الأسواق ذرة من نفس العينة المشترطة في

الأدب والعدل والانصاف ويرتكب ظلامه لسميه أن يحوز من عقده كل المزايا وهي كانت نتيجة الصدقة والخطر - وبالنسبة للمدين منيع غرم وودمار. « وبما أن المصلحة يتمسكها بوجوب تنفيذ العقد كما هو وتحميل المستأنف بفرق الثمن تريد في الواقع أن تثرى على حسابه بغير سبب سوى سبق تعهده في وقت لم يكن يتوقع فيه امكان ارتفاع السوق الى هذا الحد، كما ان هذا التمسك فيه معنى الاساءة والافراط في استعمال الحق .

« وبما أن الروح التي أملت نظرية الأثرء على حساب الغير بغير سبب مشروع ونظرية الافراط في استعمال الحق مع عدم وجود نصوص في القانون خاصة بهما هي نفسها التي تملى نظرية احترام الظروف الطارئة التي لم يكن يتوقعها المتعاقدان وقت العقد. ومع ذلك فانه توجد نصوص في القانون وان كانت لا تقرر صراحة هذه النظرية إلا انها تعتبر تطبيقاً لها. فقد نصت المادة ١٦٨ من القانون المدني على أن الوفاء يجب أن يكون في الزمان والمكان وبالكيفية المبينة في العقد. ولكنها مع ذلك أباحت للمحاكم أن تأذن للمدين بالوفاء على أقساط أو بيماد لائق اذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم للدائن. فأجازت بذلك تأخير الوفاء عن الأجل المقرر في العقد، احتراماً للظروف الطارئة التي يكون فيها المدين عند حلول ذلك الأجل، وكذلك بعد أن نصت المادة ١٢١ على أن التضمينات التي يستحقها الدائن بسبب امتناع المدين عن الوفاء هي عبارة عن مقدار ما أصابه من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بالغاً ما بالغ . نصت المادة ١٢٢ على أنه مع ذلك

فجأة الى ما فوق الخمساية قرش، وانه بعد ان كان السوق به كمية من الذرة قل الصنف وانعدم تقريباً بل يجب أن يثبت أن تنفيذ العقد كان مستحيلاً استحالة كلية وبدون خطأ منه، وبنت رأيها على نظرية أن القوة القاهرة إذا جعلت الوفاء صعباً أو جعلت التنفيذ أغلى كلفة فلا يعفى المدين في هذه الحالة من الوفاء. كذلك اذا عرض المدين نفسه لاستحالة التنفيذ عمداً أو بخطأ أو اهمال .

« وبما أن هذه الطوارئ حدثت في الفترة التي تفصل الاتفاق وتنفيذه. وقد فاجأت المستأنف صعوبة استثنائية ما كان يستطيع أن يظن لها وقت التعاقد. فغلاء الثمن الفجائي غلاء الى درجة لم تعهد من قبل كما جاء في منشور وزارة الزراعة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٢٠ أخل بتوازن العقد الاقتصادي، بحيث ان اصيب المدين بالخسارة كلها مما يؤدي به الى الخراب .

« وبما انه وان كان من المقرر احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين ما دامت لم يصبح تنفيذها مستحيلاً استحالة مطلقة لحادث تهري . إلا انه يجب أن يكون ذلك مقيداً بتقتضيات العدالة وروح الانصاف . فاذا طرأت عند التنفيذ ظروف لم تكن في حساب المتعاقدين وقت التعاقد كانت من شأنها أن تؤثر على حقوق وواجبات الطرفين بحيث تخل بتوازنها في العقد اخلاصاً خطيراً تجعل التنفيذ مرهقاً للمدين لدرجة لم يكن يتوقعها بحال من الأحوال ، فانه يكون من الظلم احترام العقد في مثل هذه الظروف ، ويجب عدلا العمل على مساعدة المدين واقاذه من الخراب، والدائن الذي يتسبب رغم ذلك بتنفيذ العقد يكون مخلاً بقواعد

الداخلية بمجلس بلدى اسكندرية لحكم من الاحكام ، لا يعتبر قبولا ملزماً للمجلس لأنها ليست إلا لجنة استشارية تكلف بالبحث فى المسائل التى تختص بها لتعرضها على القومسيون (المجلس البلدى) ليعطى رأيه فيها قطعياً .

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم طلب الحكم بعدم قبول الاستئناف لأن المجلس البلدى قبل الحكم .

« وحيث أن الخصم فى هذه الدعوى هو المجلس البلدى أى المبر عنه بالقومسيون وهو الذى يمثل الخصم الحقيقى فى الدعوى وهو صاحب السلطان فى التصرف فيما للمجلس وعليه من الحقوق ، وإذن تكون اللجان التى يكونتها هذا القومسيون لأعمال مخصوصة سواء كانت ادارية أو قضائية لأخذ رأيها فى المسائل المختصة بها هى هيئات مكلفة بالبحث فى تلك المسائل لتعرضها على القومسيون ليعطى رأيه فيها قطعياً ، ولو فرض بأن المأمورية البلدية أعطت رأياً قضائياً فىكون رأيها تمضيروى وغير حاسم . وبناء عليه يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويجب رفضه .

استئناف مجلس بلدى اسكندرية وحضر عنه يوسف قسيس بك ضد محمد فهمى الناضورى باشا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد الديوانى بك رقم ١٣٣١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس المدين فلا يكون ملزماً الا بما كان متوقع الحصول عقلاً وقت العقد . فجعل الشارع بذلك للظروف الطارئة تأثيراً على تحديد مسئولية المدين الناشئة عن العقد . وإذا كان القانون لا يريد ارهاق المدين حسن النية ولو كان مخطئاً ، فمن باب أولى لا يجوز ارهاقه اذا لم يكن مخطئاً بل كان ضحية الظروف .

« وبما أن نظرية الطارىء بما لم يكن فى حسابان العاقدین تحتلف عن نظرية الحادث الجبرى ، إذ أن هذه تتطلب لأجل أن تتحقق استحالة التنفيذ الكلية ، وتلك تتطلب استحالة نسبية أو بالأحرى ظرفاً يجعل تنفيذ الالتزام افدح خسارة وأعظم ارهاقاً للمدين .

« وبما أنه مما تقدم من الاسباب وظروف الدعوى تكون دعوى المصلحة فى غير محالها ويتعين رفضها » وبما أن المستأنف رفع دعوى فرعية يطالب فيها بالحكم له برد التأمين وثمن الـ ١٣٦ ¼ أردبا التى وردها آخر دفعه ولم يأخذ ثمنها والمحكمة تجيبه إلى طلبه لما تقدم فى أسباب هذا الحكم .

(استئناف محمد افندى ابراهيم وحضر عنه الاستاذ مصطفى الشورى بجى ضد مصلحة اقسام الحدود وآخر رقم ١٦١٥ سنة ٤١ ق — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حق بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين)

٤٢

١٦ ابريل سنة ١٩٣١

استئناف . مجلس بلدى (قومسيون) . المأمورية البلدية . قبول الحكم منها . غير ملزم للمجلس البلدى

المبدأ القانونى

قبول المأمورية البلدية التى هى هيئة من الهيئات

٤٣

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

نفقة . مقرر من المجلس الحسبي . امتناع الوصي عن دفعها . حق الأم في طلب القضاء بالزامه بدفعها من مال القاصر .

المبدأ القانوني

تقضى المادة (٤٠٥) من كتاب الأحوال الشخصية بأنه إذا اشتكت الأم من عدم اتفاق الأب أو من تقييره على الولد ، يفرض الحاكم له النفقة ويأمر الأب بأعطائه لأمه لتنفق عليه . فإذا قرر المجلس الحسبي نفقة للقاصر كان لوالده التي تقوم بالاتفاق عليه أن تطالب الوصي قضائياً بدفع مبلغ النفقة الذي قرره المجلس الحسبي لابنها القاصر على أن يكون السداد من مال القاصر الموجود تحت يد الوصي

المحكمة

« حيث أن المستأنف دفع أولاً بأن المستأنف ضدها ليس لها صفة التقاضي عن ابنتها القاصرة لأنها ليست وصية عليها وأذن لا يكون لها ولاية المال على ابنتها . وثانياً بأن المستأنف غير ملزم إلا بصفته وصياً ومن مال القاصرة عن النفقة المقررة لها . وثالثاً بأنه طعن في قرار المجلس الحسبي الذي قضى بهذه النفقة

« وحيث أن المادة ٤٠٥ من كتاب الأحوال الشخصية تنص صراحة بأنه إذا اشتكت الأم من عدم اتفاق الأب أو من تقييره على الولد يفرض الحاكم له النفقة ويأمر الأب بأعطائه لأمه لتنفق عليه

« وحيث أن الحاكم هنا هو المجلس الحسبي

الذي قرر هذه النفقة على الوصي على القاصر ليدفعه للقاصرة أي لوالدها التي تقوم بالاتفاق على ابنتها . وحينئذ يحق للمستأنف ضدها مطالبة الوصي قضائياً بمبلغ النفقة الذي قرره المجلس الحسبي لابنتها القاصرة ويكون هذا الدفع في غير محله

« وحيث أنه بالنسبة لالزام المستأنف بصفته وصياً فهذا أمر لم تنكره المستأنف ضدها وقد قضت بذلك محكمة أول درجة

« وحيث بالنسبة لالزام المستأنف بأن يدفع ما يحكم به عليه من مال القاصرة . فهذا الطلب في محله طالما أنه يلزم بصفته وصياً أي بأن يدفع النفقة أصلاً من مال القاصرة وكذا ما تجمد منها وما يستجد ولا تذهب هذه المحكمة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن المستأنف أصبح مدينًا شخصياً للقاصرة في النفقة المتجمدة لاستيلائه على مال القاصرة وانتفاعه به لأن مثل هذه الدعوى محلها المجلس الحسبي المختص بمحاسبة الوصي عن مال القاصرة وما استولى عليه وما هو باق في ذمته . ولذلك يكون الغرض الذي ذهبت إليه محكمة أول درجة في غير محله ويتعين استبعاده ، خصوصاً وأن المستأنف ضدها أرادت برفعها هذه الدعوى الحصول على حكم يمكنها من التنفيذ بمبلغ النفقة على مال القاصرة الموجود تحت يد الوصي .

« وحيث أن الحكم الابتدائي قد قضى في منطوقه على المستأنف بصفته وصياً ، وهذا يكفي للقضاء بأن الدفع يكون من مال القاصرة والتنفيذ

يكون كذلك على ما لها فلا حاجة اذن لتعديل هذا المنطوق .

(استئناف قاسم بك المصرى وحضر عنه الاستاذان صادق الموابسى وحسن عبد الرازق ضدالست احسان هانم هنداوى المصرى وحضر عنها الاستاذ امين عامر رقم ٢٩٩ سنة ٤٨ قضاية — رئاسة وعضوية حضرات محمد فهمى حسين بك ومحمود فهمى يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

٤٤

٢٠ ابريل سنة ١٩٣١

تملك بالتقادم . وضع اليد . نية التملك . اراضى
معدة للبناء . وضع صفائح بها . عدم كفاية ذلك
لاظهار نية التملك

المبدأ القانونى

يشترط لامتلاك الأعيان الثابتة بالتقادم أن يكون الظهور بملكيتها مدة وضع اليد كافياً لعلم المالك بهذه النية حتى اذا سكنت عن المطالبة بردها مع علمه بهذه النية يعتبر سكوته دليلاً على التخلي الذى هو علة التشريع فى سقوط الحقوق العينية بالتقادم . فمن ادعى أنه شغل أرضاً من أراضى البناء بسياراته وحدائده وصفائح بأن وضعها فى العراء مدة طويلة، فإن اشتغاله على هذه الصورة غير حائز للصفات الكافية للاعلام بنية تملك العين إذ انها من أراضى البناء التى يستلزم التدليل على التظاهر بملكيتها احداث منشآت مستقرة بها لاسيما اذا طال أمد اغتصابها .

المحكمة

« بما أن هذا الحكم قد أصاب الحق للأسباب التى بنى عليها، ولم يأت المستأنف لافى عريضة استئنافه ولا فى دفاعه أمام هذه المحكمة بوجه

جديد مؤيد لدعواه من أنه امتلك قطعة الأرض موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية إذ أنه لا يزال يتمسك بالدليل الذى تمسك به أمام محكمة اول درجة وهو اشتغاله لتلك الارض بأدوات ورشته الملاصقة لها واستعمالها فى كل حوائجه على وجه الاستمرار مدة عشرين سنة قبل تاريخ النزاع ، مما يكفى على قوله لأثبات ظهوره بالملكىة الذى هو شرط التملك بمضى المدة الطويلة » وبما أن الحكم المستأنف أورد فى اسبابه أن الانتفاع على هذه الصورة مع فرض صحتها لا يكفى لأثبات هذا الشرط إذ انه من قبيل الافعال التى تحمل على التسامح المتعارف بين الملاك المتجاورين فلا تكسب أحدهم حقاً قبل الآخر مهما طال الزمن عليها ، وهذا النظر تقره هذه المحكمة لصحته . إذ أنه يشترط لامتلاك الأعيان الثابتة بالتقادم أن يكون الظهور بملكيتها مدة وضع اليد كافياً لعلم المالك بهذه النية حتى اذا سكنت عن المطالبة بردها مع علمه بهذه النية يعتبر سكوته دليلاً على التخلي الذى هو علة التشريع فى سقوط الحقوق العينية من يد أربابها بالتقادم .

« وبما أن المستأنف لم يدع أنه انتفع بالأرض موضوع النزاع بأكثر من انه اشغالها بسياراته وحدائده وصفائح وخلاف ذلك، ومع هذه الدعوى مسلم بأن هذه الاشياء كانت موضوعة فى العراء طوال مدة وضع اليد مما يدل على انها أدوات قديمة ومهملة ، والانتفاع على هذه الصورة غير حائز للصفات الكافية للاعلام بنية تملك هذه العين، إذ لاخلاف فى أنها من أراضى المباني التى

في ١١ ابريل سنة ١٩٣١ اعادة القضية للايقاف بعد أن كان صمم وكيله في جلسة المرافعة على طلباته الواردة في عريضة الاستئناف وهي الغاء الحكم المستأنف .

« وبما أن المستأنف بنى طلبه على اعادة القضية للايقاف على أن الخواجا نية ولا صوصه أحد الحراس الثلاثة توفي، ولذلك قررت المحكمة بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٣٠ ايقاف الدعوى ثم أعيدت للمرافعة باعلان مؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٣٠ صدر من حنا صباغ بك وسليم رطل بك اللذين ذكرا في اعلان تحريك الدعوى أن لهما الحق في ادارة شئون التركة بصفة مؤقتة الى أن تفصل محكمة الاستئناف المختلطة في أمر تعيينهم

« وبما أن الفصل في طلب المستأنف يقتضى تحليل مركز الحراس القضائيين وواجباتهم قبل المتنازعين على الاموال التي في حراستهم وقبل المحكمة التي عينتهم

« وبما أنه لانزاع في أن أهم واجباتهم قبل اصحاب الاموال التي في حراستهم هو القيام عليها وصيانتها، ومن خصائص ذلك رفع الدعاوى لحفظ الحقوق والدفاع في القضايا التي ترفع على هيئة الحراسة .

« وبما أن وفاة حارس من ثلاثة عينوا لادارة تركة متنازع عليها يجب عقلا وقانونا أن لا يؤدي الى تعطيل هذا العمل الذي قد تمس اليه الحاجة ولا ينسج له أجل الانتظار وإلا شلت الحركة وفات الغرض من تعيين الحراس، وإذا لوحظ أن كفاءة اثنين لا تعادل كفاءة ثلاثة أو ان الثقة فيهما يعوزها توكيده ظهرت الحاجة اليه من نفس

يستلزم التدليل على التظاهر بملكيتها أحداث منشآت مستقرة بها لاسيما اذا طال اغتصابها مدة كالمدة التي يدعيها المستأنف

« وبما أنه متى تقرر ذلك لا ترى المحكمة محلا لأحالة الدعوى الى التحقيق كما يطلب المستأنف لاثبات الانتفاع الذي يدعيه إذ أنه حصل بصورة غير منتجة كما سبق بيان ذلك .

(استئناف حسنين بك محمد الصبان وحضر عنه الاستاذ محمد رمحي ضد الشيخ ابراهيم علي الخنكاوي واخر ومع الاول الاستاذ توفيق مراد وحضر عن الثاني الاستاذ اسكندر ابراهيم رقم ٣٨ سنة ٤٧ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات محمد لبيب عطيه بك ومحمد كامل الرشيدى بك ويس احمد بك مستشارين)

٤٥

٢٠ ابريل سنة ١٩٣١

حراسة . حراس . تمدهم . وفاة أحدهم . جواز انفراد الباقيين بالادارة . حين تعيين بديل

المبدأ القانوني

إن أهم واجبات الحراس قبل المتنازعين على الاموال التي في حراستهم، هو القيام عليها وصيانتها ومن خصائص ذلك رفع الدعاوى لحفظ الحقوق والدفاع في القضايا التي ترفع على هيئة الحراسة، فإذا كان الحراس ثلاثة وتوفي أحدهم كان للحارسين الباقيين أن يقوموا بما قد تمس اليه الحاجة ولا ينسج له أجل الانتظار. وتكون تصرفاتهما صحيحة الى أن تضم المحكمة المختصة بديلا عن المتوفى، وإلا شلت الحركة وفات الغرض من تعيين الحراس

المحكمة

« بما أن المستأنف طلب في مذكرته المؤرخة

هذه الوجهة معتبر من رعايا الحكومة المحلية ولكن هذا القانون قيد أهليته بالنسبة لأموال كثيرة نصت عليها المادة الثانية، فلا يستطيع أن يباشر داخل البلاد المصرية حقاً من تلك الحقوق التي حرمت عليه فيها. وإذا أراد التقاضي عن ذلك الحق فلا تسمع دعواه، لأن كل دعوى أسامها حق، والحق محرم بمقتضى القانون محافظة على نظام توارث العرش. أما خارج البلاد المصرية فأهليته كاملة وحقوقه مقررة وله أن يملك ويمتلك وأن يلتزم ويتقاضى كيفما شاء. ولكن هذه التصرفات مع صحتها في الخارج لا تنتج أثراً داخل البلاد إلا إذا كانت لا تتعارض مع الحقوق التي حرم منها بمقتضى النص المتقدم ذكره.

(٢) يؤخذ من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ أن الشارع رأى أن يقطع كل صلة للخديو السابق بالبلاد المصرية. فسلبة بذلك جميع الحقوق التي يتمتع بها باقي الرعايا والتي يبيحها القانون العام. فحرم عليه حق تملك العقار والمنقول. وحرم عليه حق قبض المال وكل عمل من شأنه إيصال مال ليده، كتولى إدارة وقف أو وصاية أو غيرها. كما حرم عليه الظهور أمام الهيئات القضائية إلا بواسطة لجنة حكومية يعينها مجلس الوزراء. ولم يستثن من هذا الحرمان من الحقوق سوى حالتين أجاز فيهما التملك بقيودهما وهما حالتى الارث والحق المكتسب (مادتا ٣ و ٤)، على أنه في هاتين الحالتين يضبط المال ويصفي بالطريقة الادارية. ولا جدال في أن تحريم عقود الماوضة وقبض المال والضبط تمنع سائر التهربات والالتزامات بالنسبة لمال الخديو السابق

قرار التعيين إذ صدر بأسماء ثلاثة دون اثنين أو واحد، فإن الرد على ذلك ان لذوى الشأن ان يبادروا الى عرض الامر على المحكمة التي عينت الحراس، والى أن يضم بديل للمتوفى تصح تصرفات الحارسين الباقين في القيام على مصلحة التركة.

(استئناف الشيخ اسماعيل اسماعيل عبد الواحد وحضر منه الاستاذ حسين حسني ضد سليم رطل بك المحامي عن نفسه وبصفته وكيلًا عن حنا بك صباغ بصفتها وحضر عنهما الاستاذ عزيز مشرقى رقم ٤٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٤٦

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ — خديوى مصر السابق . جنسيته . قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ . تحديده لأهليته داخل الديار المصرية . حرمانه من التقاضى
- ٢ — خديوى مصر السابق : أهليته . عدم جواز رفع دعوى عليه من الغير داخل الديار المصرية
- ٣ — خديوى مصر السابق : قانون تقييد حقوقه . الغير . تعدى هذه القيود الى الغير الذين يتعاملون معه
- ٤ — خديوى مصر السابق : اللجنة الحكومية التى تمثله . حدود اختصاصها . الارث والحق المكتسب
- ٥ — خديوى مصر السابق : اللجنة الحكومية . حدود اختصاصها في الدعاوى الاخرى التى ترفع على الخديوى . الدفع بعدم الاختصاص . عدم جواز النظر .
- ٦ — خديوى مصر السابق : عدم وجود محل اقامة له بمصر . عدم جواز اعلانه للنيابة العمومية . وجوب اعلانه في الخارج .

المبادئ القانونية

(١) لم يفقد سمو عباس باشا حلمى جنسيته المصرية بقانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ فهو من

في مصر : فالقانون قانون حرمان مطلق للخديو من جميع الحقوق المدنية والسياسية . وأما الاستثناء الذي شمله النص فهو استثناء من الحرمان . على أن القيود التي قيد بها هذا الاستثناء لا تبعده كثيراً عن الحرمان الأصلي . وعلى هذا فلا يمكن اجازة مطالبة الخديو داخل البلاد المصرية بحق من الحقوق التي للغير . والا فان صلة الخديو بالبلاد لا تنقطع . وبذلك يفوت الغرض الذي من أجله وضع هذا التشريع الاستثنائي .

(٣) ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وان كان قصد به حقيقة تقييد حقوق الخديو نفسه الا انه من مستلزماته والظروف التي قضت بوضعه تقضيان بأن يتعدى أثره الى الغير مع ما في ذلك من قسوة . والا فأت الغرض من هذا التشريع . على ان من يتعاقد معه إنما يتعاقد مخاطراً ، لأنه يعلم بهذا القانون وواجب عليه احترامه .

(٤) ان اللجنة التي عينها الشارع لتتوب عن الخديو امام الهيئات القضائية يقف اختصاصها على الأحوال التي يصح أن نسمع فيها الدعوى وهذه الأحوال هي بطبيعة الحال كل ما يتعلق بالارث أو الحق المكتسب . فالشارع لم يبق للخديو السابق حقاً خارجاً عن الحرمان سوى الحالتين المذكورتين . ومن ثم يكون من الخطأ القول بأن اللجنة الحكومية التي يعينها مجلس الوزراء تمثل الخديو في سائر الحقوق .

(٥) انه وان كان الشارع فسر عبارة « ان يتقاضى امام أية هيئة حكومية قضائية الخ » الواردة بالمادة الثانية من القانون تفسيراً يدل على أن كل دعوى ترفع على الخديو السابق مهما كان

نوعها يجب أن ترفع على هذه اللجنة وهذه اللجنة أن تدفع بالدفع التي تراها من عدم جواز سماعها أو عدم اختصاصها ، فانه بهذا التفسير ينظر الى المسألة من الوجهة الشكلية فقط ولكنه في الواقع لم يأت بشيء جديد يغير قواعد القانون العام . لأن القانون العام أباح لكل فرد أن يرفع دعواه على من يريد . وإنما وضع قيوداً لسماع الدعوى . أولها أن يكون لكل من المتقاضين صفة في الدعوى . فاذا رفعت الدعوى من شخص على اللجنة عن حق خارج عن حدودها التي وضعها لها الشارع . كان لها أن تدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لها لعدم وجود صفة لها لأنها لا تملك تمثيل الخديو في هذا الحق دون حاجة في ذلك الى تفسير أو تشريع خاص ، والحال بعينه لا يتغير فيما اذا رفعت الدعوى رأساً على الخديو فيما هو محرم عليه . فان المحاكم تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لأن سموه لا يملك التقاضي امامها .

(٦) متى تقرر أن ليس للخديو مال بالديار المصرية وان اللجنة الحكومية لا تشمل له الا في حدود الارث والحق المكتسب ، فلا يبقى الا الحقوق الشخصية وبخصوصها يجب الرجوع الى القانون العام . والدعوى الشخصية يجب أن ترفع في محل اقامة المدعى عليه ، فان لم يكن له محل معروف في مصر ترفع عليه امام محكمة آخر محل معروف له وتعلن الى النيابة العمومية . وبما أن القانون حرم على الخديو السابق هبوط الاراضي المصرية فهو محروم من أن يكون له محل اقامة بمصر ولا يمكن اعلانه للنياحة العمومية ، لأن الشخص

ودفع الحاضر عن المستأنف عليه الاول فرعياً بعدم قبول هذه الدعوى .

والمحكمة المشار اليها قضت في ذلك بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٩ حضورياً بعدم قبول دعوى المدعى وألزمت بالمصاريف ومائتي قرش أتعاب محاماه .

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٩ طالباً الغاءه ورفض الدفع وقبول الدعوى واعادتها لمحكمة أول درجة للرافعة في موضوعها مع إلزام المستأنف عليهما بالمصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف حضر الاستاذ وهيب دوس بك المحامي عن سمو الخديوى السابق عباس باشا حلمى وطلب دخوله خصماً ثالثاً لأن الخصومة هي على ماله .

وطلب الحاضر عن المستأنف عليه الاول عدم جواز قبول طلب دخول الخصم الثالث في الدعوى للاسباب التى أبدأها كل منهما ودونت بحضور الجلسة .

ومحكمة الاستئناف قضت في ذلك بتاريخ ٣ فبراير ١٩٣١ فيما يختص بالدفع الفرعى المقدم من ممثل لجنة تصفية أملاك سمو الخديوى السابق بعدم جواز قبول سموه خصماً ثالثاً بقبول هذا الدفع وبعدم جواز دخول سمو الخديوى السابق خصماً ثالثاً في هذه الدعوى وحددت جلسة ١٠ مارس سنة ١٩٣١ للتكلم في موضوع هذا الاستئناف وفيها سمعت المحكمة أقوال وطلبات الطرفين بما جاء بمحضر الجلسة .

الذى يعلن للنياية العمومية مفروض فيه وجود محل اقامة له داخل البلاد . الا ان هذا المحل مجهول للمعلن . أما الخديو فمن المقرر قانوناً أن لا محل له بتاتاً داخل البلاد فلا يصح اذن بحال من الأحوال اعلانه للنياية ووجب رفع الدعوى عليه في محل اقامته في الخارج

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة مصر الاهلية قيدت بمجلدوها رقم ١٣٩ سنة ١٩٢٩ ضد المستأنف عليهما طلب فيها الحكم بالزام المستأنف عليه الاول في مواجهة الثانى بأن يدفع له مبلغ اثني عشر الف وخمسمائة جنيه مع الفوائد والمصاريف وأتعاب المحاماة وذلك لأن المدعى يقول أنه كلف من سمو الخديوى السابق الذى يثله المستأنف عليه الاول طبقاً للقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ بصفته وكيلاً لوزارة المالية بايجاد مشترٍ لخصته في شركة الازبكية البلجيكية المصرية وتم بيع الصفة الى شركة الكولونيال في باريس بعقد تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥ مقابل مبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه كما أن المستأنف قام بعمل آخر لسمو الخديوى وهو حلول شركة الكولونيال محله في تصفية شركة تألفت من سموه ومن شركة الكولونيال ومن اثنين من كبار المالىين بلندن بموجب العقد المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٢٥ السالف الذكر ويبلغ هذا النصيب مائة الف جنيه وأن المستأنف قام بجميع ما كلف به ولذلك يطلب في هذه الدعوى الحكم له بمبلغ الاثنى عشر الف وخمسمائة جنيه نظير الاتعاب والمصاريف .

المحكمة

.....

« وحيث أن قانون ٢٨ سنة ١٩٢٢ لم يفتقد سمو عباس باشا حلمي الجنسية المصرية فهو من هذه الوجهة معتبر من رعايا الحكومة المحلية .

« وحيث ان المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعاوى التي ترفع على أحد رعايا الحكومة المحلية بسبب التزاماته حتى ولو كانت قد حصلت في الخارج (مادة ١٣ مختلط)

« وحيث أن الدعوى الحالية موضوعها المطالبة بحق نتج عن عمل قام به المستأنف لسمو عباس باشا حلمي في الخارج فكان طبيعياً أن تنظر المحاكم المصرية في هذه الدعوى لأن المدعى فيها مصري والمدعى عليه كذلك لو توفرت فيهما أهلية التقاضي . أما والمدعى عليه لظروف خاصة قد صدر بشأنه تشريع خاص قيد أهليته فوجب على المحاكم النظامية التقيد بهذا التشريع والسير على مقتضاه . هـما كان مخالفاً لأصول القانون العام وأساسه .

« وحيث ان الشارع اذا قرر حرمان شخص من حق من الحقوق المشروعة قانوناً أصبح هذا الشخص عديم الاهلية بالنسبة للحق المحروم منه فلا يستطيع بحال من الاحوال استعمال هذا الحق لان القانون يحول بينه

« وحيث ان المادة الثانية من قانون ٢٨ سنة ٢٢ تضمنت بياناً عن الحقوق التي حرم على الخديوى السابق مباشرتها داخل البلاد المصرية تحقيقاً للغرض الذي صدر من أجله هذا القانون فنصت على حرمانه من الهبوط الى الاراضى المصرية فبذلك حرمت عليه أن يكون له محل

ثابت بالديار المصرية ، كما نصت على حرمانه من أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو ان يكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يمتلك مثل ذلك المال بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع الا أن يكون ذلك بطريق الارث الشرعى أو بحكم حق مكنسب من قبل ، كما لا يجوز أن يكون له استحقاق في وقف ينشأ فيها منذ الآن أو يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة الحكومية المنصوص عليها في المادة الرابعة . وعلى هذا يكون الخديوى السابق عديم الاهلية داخل البلاد المصرية بالنسبة لجميع الحقوق التي شملها هذا النص فلا يستطيع أن يباشر داخل البلاد حقاً من تلك الحقوق . فاذا أراد التقاضى عن ذلك الحق فلا تسمع دعواه وعلى المحاكم ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز سماع الدعوى لخالفها للنظام العام لان كل دعوى أساسها حق والحق محرم بمقتضى القانون محافظة على نظام توارث العرش . أما خارج البلاد المصرية فأهليته كاملة وحقوقه مقررة وحرياته تامة . فله أن يملك ويمتلك وان يلتزم ويتقاضى كيفما شاء وهذه التصرفات مع صحتها في الخارج فلا تنتج أثراً داخل البلاد الا اذا كانت لا تتعارض مع الحقوق التي حرم منها بمقتضى النص المتقدم ذكره « وحيث أن المستأنف مع تسليمه بأن هذا القانون حرم الخديوى أهليته داخل البلاد من الحقوق التي شملها نص المادة الثانية المذكورة فإنه

هى جميع الحقوق التى لا يشملها الحرمان الواضح بالمادة الثانية والتى عينها المستأنف فى زعمه الاول (أى الحقوق التى عليه) أما الاستثناء الوارد فى النص فهو استثناء من الحرمان وليس بتحديد للحقوق الباقية والذي يؤيده فى هذا التدليل المذكرة التفسيرية لقانون ٢٩ ديسمبر سنة ٢٤ حيث نص فيها صراحة على أن الخديوى السابق لا يجوز له مطلقاً التقاضى لأى سبب كان وامام اية هيئة قضائية كانت فى القطر المصرى وان الذى يمثله امامها فى جميع الأحوال هى الجهة الحكومية التى تعينت لهذا الغرض يضاف الى هذا أن المادة الرابعة من هذا القانون ليس الغرض منها تحديد مأمورية اللجنة انما الغرض منها بيان السلطة التى تملك تعيين تلك اللجنة. أما القيد الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فهو يشير الى مراعاة الحرمان الذى ضربه القانون على الخديوى

« وحيث أن قانون ٢٨ سنة ٢٢ صدر لفرضين - الأول - اقرار ما قامت به السلطة العسكرية فى ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك الخديوى السابق - الثانى - المحافظة على النظام الذى وضع لتوارث العرش بوضع الأنظمة التى تقتضيها تلك المحافظة بتضييق الحقوق التى يجوز لسمو الخديوى السابق مباشرتها داخل البلاد المصرية

« وحيث أنه يؤخذ من نص المادة الثانية من هذا القانون أن الشارع تحقيقاً للغرض الذى يرمى اليه رأى أن يقطع كل صلة للخديوى السابق بالبلاد المصرية. فسلبه بذلك جميع الحقوق التى يتمتع بها باقى الرعايا والتي يبيحها القانون العام فخرم عليه حق تملك العقار والمنقول وحرم عليه

يذهب فى تفسير هذه المادة ومدى هذه الحقوق تفسيراً يبعدها عن الغرض الذى وضعت من أجله فيزعم أولاً أن هذا الحرمان ليس شاملاً فهو ينصب على الحقوق التى للخديوى ولا ينعدى للحقوق التى عليه فهو مفقود الأهلية بالنسبة للأولى فلا يستطيع التقاضى عنها وغير مفقودها بالنسبة للثانية ويجوز التقاضى معه بشأنها. ويزعم ثانياً أن اللجنة التى تمثل الخديوى أمام الهيئات القضائية ليس عملها قاصراً على الحقوق والاموال التى تؤول الى سموه من طريق الحق المكتسب أو الارث بل يشمل جميع الدعاوى مهما كان نوعها فيما عدا ما حرم عليه مباشرة. ويدلل المستأنف على زعمه الاول بان قانون ٢٨ سنة ٢٢ هو قانون استثنائى وضع لتقييد حقوق الخديوى نفسه ولم يوضع لحماية من اجراءات دائنيه وان الشارع عند ما أراد المساس بحقوق الغير نص على ذلك صراحة فى القانون ، فنص فى المادة الاولى على أن التصفية التى أقرها هذا القانون تعتبر نافذة على سمو عباس باشا حلى أو أى شخص آخر ولا تقبل أى دعوى من سموه أو من أى شخص آخر عن تلك التصرفات كما نص فى المادة الثالثة على أن المتحصل من تصفية المال المضبوط يضاف لحساب سمو عباس باشا حلى أو أى شخص آخر تؤول اليه حقوقه، ولو كان غرض الشارع المساس بحقوق الغير بصفة عامة لكان النص عاماً، ويدلل المستأنف على زعمه الثانى الخاص بالتمثيل القضائى بان عبارة المادة عامة تشمل جميع الحقوق التى لم يحرم منها الخديوى السابق والحقوق التى لم يحرم منها سموه

أو أى شخص يؤول إليه ، وأن يطالب بصافي ما يتحصل في ظرف سنة من تاريخ الاعلان عنه بالجريدة الرسمية والا سقط الحق فيه وآل الى خزينة الحكومة وفي هذا الاجراء معنى الحرمان من التملك باظهر معانيه

« وحيث انه اذا أجزى مطالبة الخديوى داخل البلاد المصرية بحق من الحقوق التى للغير كما يذهب المستأنف فى تفسيره فان صلة الخديوى بالبلاد لا تنقطع ويفوت بذلك الغرض الذى من أجله وضع هذا التشريع الاستثنائى لأن من مستلزمات المطالبة أن يحضر بشخصه أو بواسطة غيره . ومحرم عليه أن يهبط البلاد المصرية أو يشارفها بنفسه أو بواسطة غيره عملاً . وان كان هذا التشريع الاستثنائى قصد به حقيقة تقييد حقوق الخديوى نفسه الا ان مستلزماته والظروف التى قضت بوضعه تقضيان بأن يتعدى أثره الى الغير مع ما فى ذلك من قسوة . والآفات الغرض من هذا التشريع . أما القول بأن الشارع لم يحرم على الغير التقاضى مع الخديوى السابق داخل البلاد كما ذهب المستأنف فى تفسيره أيضاً فردود بأن المادة الاولى هى اقرار لما تم وتحقيقاً لغرض الشارع من تقطع كل صلة حرم على الغير التظلم من اجراءات الماضى أما عن المستقبل فلم ير الشارع موجبا للنص عليه بما أنه حرّم على الخديوى السابق حق تملك أى عقار أو منقول وغير مفروض أن يقوم نزاع بينه وبين آخر بما أنه لا مال له . فاذا تعاقد معه آخر فانما يتعاقد مخاطراً لأنه يعلم بهذا القانون وواجب عليه احترامه . أما العبارة الأخيرة من المادة الثالثة فلا تنصرف

حق قبض المال وكل عمل من شأنه اىصال مال ليده كتولى ادارة وقف أو وصاية أو غيرها كما حرم عليه الظهور أمام الهيئات القضائية الا بواسطة لجنة حكومية يعينها مجلس الوزراء ولم يستثن من هذا الحرمان من الحقوق سوى حالتين فقط رأى الشارع أن فى المساس بهما اعتداء على أحكام الشرع فأجاز فيهما التملك بقيود حددها بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون هما حالة الارث والحق المكتسب . على أنه فى هاتين الحالتين يضبط المال ويصنف بالطريقة الادارية ولا جدال فى أن تحريم عقود المعاوضة وقبض المال والضبط تمنع سائر التمهيدات والالتزامات بالنسبة لمال الخديوى السابق فى مصر

« وحيث أن الشارع وان كان قد وصف هذا القانون فى ديباجته بأنه قانون تضيق ما للخديوى السابق من الحقوق . الا ان المادة الثانية بالصيغة التى وضعت بها تجمل القانون فى الواقع قانون حرمان مطلق للخديوى من جميع الحقوق المدنية والسياسية . وأما الاستثناء الذى شمله النص فهو استثناء من الحرمان . على أن القيود التى قيد بها هذا الاستثناء لا تبعده كثيراً عن الحرمان الأصلى لأنه مع اجازة تملك الخديوى لما يؤول اليه من عقار أو منقول بطريق الارث أو الحق المكتسب فان الشارع لم يترك هذه الملكية مطلقة يتمتع بها صاحبها كسائر الأفراد بجميع التصرفات المباحة قانوناً بل فرض على اللجنة التى يعينها مجلس الوزراء ضبط هذه الأموال بالطرق الادارية وبيعها بالزاد وازافة صافي المتحصل من تصفيتها الى حساب الخديوى السابق

الى الغير الذي يقصده المستأنف انما تنصرف الى الوارث أو من يؤول اليه الحق المكتسب الذي لم يحرم منه الخديوى .

« وحيث أنه من القواعد القانونية أن الحق والدعوى متلازمان فأساس كل دعوى قيام الحق فاذا انعدم الحق سقطت الدعوى وبما أن الحرمان كما سبق بيانه قد شمل جميع الحقوق المدنية عدا الارث والحق المكتسب فلا تسمع الدعوى عن شيء من تلك الحقوق، وعليه لا يبقى غير الحقوق المستثناة من الحرمان التي يصح أن تسمع فيها الدعوى. أعني الارث والحق المكتسب » وحيث أن الشارع عين لجنة تنوب عن الخديوى امام الهيئات القضائية فوجب أن يقف اختصاص هذه اللجنة على الأحوال التي يصح أن تسمع فيها الدعوى، وهذه الأحوال هي بطبيعة الحال كل ما يتعلق بالارث أو الحق المكتسب » وحيث أنه وان كانت عبارة « أن يتقاضى امام أى هيئة قضائية » هي عبارة عامة لم تفرق بين حق وحق . الا أنه لا يمكن تفسيرها الا في حدود غرض الشارع، والشارع لم يبق للخديوى السابق حقاً خارجاً عن الحرمان سوى الحاليتين المتقدم ذكرهما، فوجب إذن أن ينصرف النص اليهما، ومن ثم يكون من الخطأ القول بأن اللجنة الحكومية التي يعينها مجلس الوزراء تمثل الخديوى في سائر الحقوق لأن القانون لا يعترف بوجود حقوق للخديوى السابق في البلاد عدا ما يؤول اليه بطريق الميراث أو الحق المكتسب

« وحيث أن مهمة اللجنة واختصاصها عينها الشارع في المادة الثالثة والرابعة من القانون، فجعل

مهمة اللجنة ضبط المال الذي يؤول الى الخديوى السابق من طريق الارث أو الحق المكتسب وتصفيته بالطريقة المينة في القانون . ولما كان ضبط المال وتصفيته يستغرقان زمناً كما يستلزمان اجراءات كثيرة قد ينتج عنها منازعات وتقاضى أعطى الشارع هذه اللجنة سلطة واسعة في ادارة هذا المال. فأباح لها بوجه عام أن تتولى وتدير جميع ما لعباس باشا وما عليه من الحقوق والمصالح كما خولها حق النيابة عنه نيابة صحيحة

« وحيث انه يجب فهم السلطة الواسعة التي اعطيت لهذه اللجنة على أنها قاصرة على الحاليتين اللتين لم يحرم الخديوى من حقوقه فيهما ولا تخرج عنهما، يؤيد هذا الجمله الاخيرة من المادة الرابعة نفسها حيث بعد أن بينت أعمال اللجنة وسلطتها قيدتها بعبارة « في حدود هذا القانون » وحدود هذا القانون كما سبق بيانه هي الحرمان من كل حق عدا ما يؤول بطريق الارث أو الحق المكتسب وعليه يكون تمثيل اللجنة للخديوى قاصراً على كل مال أو حق آل اليه من طريق الارث أو الحق المكتسب وحضورها عنه أمام القضاء فيهما صحيح فتلك التصرف في الدعوى التي من هذا القليل كتصرف صاحب الحق الاصلى بمعنى أن لها أن تدافع فيها بجميع أوجه الدفاع كما لها أن تتصالح أو تنازل الخ . أما ما عدا ذلك فلا تملك اللجنة تمثيل الخديوى ولا يجوز لها أن تمحضر عنه أمام القضاء - وان كان الشارع فسر عبارة « أن يتقاضى امام أية هيئة حكومية قضائية الخ » الواردة بالمادة الثانية من القانون تفسيراً يدل على أن كل دعوى ترفع على الخديوى السابق . هما كان نوعها

يجب أن ترفع على هذه اللجنة. ولهذه اللجنة أن تدفع بالدفع التي تراها من عدم جواز سماعها أو عدم اختصاصها فانه بهذا التفسير ينظر الى المسألة من الوجهة الشكلية فقط ولكنه في الواقع لم يأت بشيء جديد يغير قواعد القانون العام، لأن القانون العام أباح لكل فرد أن يرفع دعواه على من يريد وانما وضع قيوداً لسماع الدعوى: أولها. أن يكون لكل من المتقاضين صفة في الدعوى. فإذا رفعت الدعوى من شخص على اللجنة عن حق خارج عن حدودها التي وضعها لها الشارع كان لها أن تدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لها لعدم وجود صفة لاتها لامتلاك تمثيل الخديوى في هذا الحق دون حاجة في ذلك الى تفسير أو تشريع خاص، والحال بعينه لا يتغير فيما اذا رفعت الدعوى رأساً على الخديوى فيما هو محرم عليه فان المحاكم تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لأن سموه لا يملك التقاضى أمامها، وعلى كل حال فان هذا التفسير شكلي محض دفع اليه الشارع بعامل عدم وجود محل إقامة للخديوى السابق داخل البلاد ولا مندوحة من جعل التقاضى معه في مواجهة اللجنة، وعلى العموم فالقانون الاصلى رقم ٢٨ سنة ٢٢ ظاهر المعنى والمبنى والمذكرة التفسيرية لم تدخل عليه جديداً «وحيث أنه متى تقرر ان ليس للخديوى مال بالديار المصرية وان اللجنة لا تمثله الا في حدود الارث والحق المكتسب فلا يبقى بعد ذلك سوى الحقوق الشخصية وبخصوصها يجب الرجوع الى القانون العام وتطبيق قواعده. فالدعوى الشخصية يجب ان ترفع في محل إقامة المدعى عليه فإن لم

يكن له محل معروف في مصر ترفع عليه أمام محكمة آخر محل معروف له وتعلن الى النيابة العمومية «وحيث ان القانون حرم على الخديوى السابق هبوط الاراضى المصرية فهو محروم اذن من أن يكون له محل إقامة بمصر ولا يمكن اعلانه للنيابة العمومية لان الشخص الذى يعلن للنيابة مفروض فيه وجود محل إقامة له داخل البلاد الا ان هذا المحل مجهول للمعلن. أما الخديوى فخالته خلاف ذلك إذ مقرر قانوناً ان لا محل له بيتاً داخل البلاد فلا يصح اذن بحال من الاحوال اعلانه للنيابة ووجب رفع الدعوى عليه في محل اقامته في الخارج. أما كون هذا المحل الاخير غير معروف أو أن سموه كثير التنقل وليس له محل إقامة ثابت فلا يعد هذا مسوغاً يوجب مخالفة القانون. على أنه ليس في ذلك انتهاك للسيادة التي للدولة على أفرادها لأن المقام مقام قانون استثنائي قيد عباس باشا حلمى وغيره في التعامل معه وجعله عديم أهلية الاداء والوجوب في مصر لا غرض تعد من أهم أمور النظام العام لهذا البلد.

«وحيث ان هذه الدعوى رفعت على اللجنة عن حق خارج عن حدود تمثيلها وقد دفعت اللجنة بعدم قبولها فدفعها صحيح وقد أصابت محكمة أول درجة في الاخذ به وعليه يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف حضرة عبد الحميد لطفى بك وحضر عنه الاستاذ مصطفى الشوربجي ضد سماعة احمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية بصفته رئيساً للجنة تصفية املاك سمو الخديوى السابق عباس حلمى باشا وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك وعن الثانى حضرة احمد بك نشأت رقم ١٠٩٦ سنة ١٩١٦ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سالى بك وعلام محمد بك مستشارين)

يصادر لجانب الحكومة أما ما يؤول اليه من الأموال بطريق الإرث أو الحق المكتسب فانه يضبط بالطرق الادارية بمعرفة اللجنة الحكومية التي تتولى تصفيته .

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن الاموال التي يستحقها الخديوى السابق لا تأخذ حكم الأموال العادية ، والأموال العادية هي التي تقع تحت نص المادة (٤١٠) وما بعدها من قانون المرافعات ، وهذه الأموال وحدها هي القابلة للحجز عليها ، أما الاموال التي وضعت لها أحكام خاصة فتتبع بشأنها الأحكام التي وضعت لها . ولما كانت الأحكام التي وضعت لأموال الخديوى تقضى بضبطها ادارياً بمعرفة لجنة حكومية وان تتولى هذه اللجنة تصفيته بالطريق المبين في القانون فهذه الأموال غير قابلة للحجز عليها . والقول بغير هذا يترتب عليه نتيجة تتعارض مع غرض الشارع ذلك بأن يوجد مال للخديوى في البلاد وأن يبقى هذا المال تحت يد الغير المخالف للقانون . على أنه من جهة أخرى فقد فصل بمجاسة اليوم في الدعوى التي استوجبت طلب الحجز هذا بعدم قبولها فأصبح الطلب الأصلي لافائدة منه وعليه يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف عبد الحميد بك لطفى المحامى وحضر عنه الاستاذ مصطفى الشوربجي ضد حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية بصفته رئيساً للجنة تصفيه املاك سمو الخديوى السابق عباس حلمي باشا المنصوص عنها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ وحضره صاحب السعادة محمد زكي الابرائى باشا بصفته مديراً للاوقاف الخصوصية الملكية وحضر عن الاول الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف وحضر عن الثاني حضرة احمد بك نشأت رقم ٣١٠ سنة ٤٧ قضائية بالهيئة السابقة)

٤٧

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

خديوى مصر

حجز مالهدين تحت يد الغير . عدم جوازه بالنسبة لاموال الخديوى .

المبدأ القانونى

ان الأموال التي يستحقها الخديوى السابق داخل الديار المصرية لا تأخذ حكم الأموال العادية . والأموال العادية وحدها هي التي تقع تحت نص المادة (٤١٠) وما بعدها من قانون المرافعات وهي وحدها القابلة للحجز عليها . أما الأموال التي وضعت لها أحكام خاصة فيتبع بشأنها الأحكام التي وضعت لها . ولما كانت الأحكام التي وضعت لأموال الخديوى تقضى بضبطها ادارياً بمعرفة لجنة حكومية تتولى تصفيته بالطريق المبين في القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ فهذه الأموال غير قابلة للحجز عليها تحت يد الغير .

المحكمة

« حيث أن المستأنف بنى استئنافه على أن الحجز القضائى الذى طلب توقيعه على مال الخديوى تحت يد الأوقاف الملكية يبيحه القانون العام ولا يعطل مهمة اللجنة الحكومية الذى عينها قانون ٢٨ سنة ١٩٢٢ »

« وحيث أنه محرم على الخديوى السابق أن يكون له مال منقول أو ثابت داخل الديار المصرية وأن كل مال اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المذكور

٤٨

٢٥ ابريل سنة ١٩٣١

وصية . صحتها . اختصاص جهة الاحوال الشخصية .
ايقاف .

المبدأ القانوني

البحث في صحة الوصية من جهة الشكل والموضوع هو من اختصاص جهة الاحوال الشخصية كما تقضى بذلك المادة (٥٥) من القانون المدني التي تنص على أنه بالنسبة للوصية وصيغتها يجب مراعاة الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الوصى . فاذا رفع امر الوصية الى المجلس الملى وجب ايقاف الفصل فيما يتفرغ عنها حتى يفصل المجلس في صحتها

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليه الاول طلب ايقاف الفصل في موضوع الاستئناف الى ان يقضى من المجلس الملى بشأن الوصية التي أوصى بها مورث الخصوم بالمنزل موضوع الدعوى الى المستأنف عليهما .

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفة لم ينكر أن هذه الوصية مطروحة أمام المجلس الملى ولكن دفع أولاً بعدم قبول هذا الطلب من المستأنف عليه الاول لان محكمة أول درجة قضت برفض هذا الطلب وهو لم يستأنفه ثم تمسك بأن لا محل للايقاف لبطلان الوصية بطلاناً جوهرياً

« وحيث ان طلب الايقاف إنما هو في الواقع وجه من أوجه الدفع التي يجوز التمسك بها لأول

مرة أمام محكمة الاستئناف فالدفع بعدم قبوله هو على غير أساس

« وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين في ان الوصية المذكورة مطروحة أمام المجلس الملى ونص المادة (٥٥) من القانون المدني صريح في أنه بالنسبة للوصية وصيغتها يجب مراعاة الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الوصى وهي هنا المجلس الملى المطروح أمامه طلب الفصل في هذه الوصية .

« وحيث أنه لا محل للقول بأن الوصية باطلة شكلاً لعدم قيدها بالسجلات الخاصة لذلك بالمجلس الملى ولأنها لم تثبت لدى الرئيس الديني أو نائبه . لانه على فرض صحة ذلك كله فإنه خاص بالوصية وصحتها من جهة الشكل والموضوع ولا نزاع ان المجلس الملى هو صاحب الحق في الفصل في هذا كله .

« وحيث أنه لا محل ايضاً للقول بأن موضوع الدعوى لا يتوقف على الفصل في صحة الوصية لانه اذا اعتمد المجلس الملى الوصية (والوصية جائزة هناك في كل مال الوصى) أصبح لا محل لطلب النصيب الشرعى بحق الارث في المنزل ويبقى طبعاً الحق التي تدعيه المستأنفة من أنها تدان المورث وهذا شيء آخر ترى المحكمة ارجاء الفصل فيه مع الموضوع بعد القضاء نهائياً من المجلس الملى في شأن الوصية .»

(استئناف كترينه مليكه جرجس وحضر عنها الاستاذ بنيامين روفائيل ضد اسرائيل رزق الله واخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الرحمن البيلي رقم ٣٢٣ سنة ٤٧ قضائية — رئاسة وعضوية حفريات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى حيدر حجازي بك واحمد مختار بك مستشارين)

العدد الاول

فهرست

السنة الثانية عشرة

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١	١	٥ فبراير ١٩٣١	(١) قضاء محكمة النقض والابرار ١- دفاع . حقوق الدفاع . طلب التأجيل بعد الاعلان . رفض المحكمة له . لا يعتبر اخلاصا بها	٢٩٦ ع
٢	٢	» » »	٢- اختلاس . مال مسلم على سبيل الوديعة . اثباتها بالبينة عند المانع من الحصول على كتابة . جوازه ١ - مواد مخدرة . القصد الجنائي . شرطه . العلم بها . ٢ - مواد مخدرة . أحوالها . المعاقب عليها . اعطاء . أخذ . اصطناع . تفصيله الشروع فيه . ٣ - حيازه . لمادة مخدرة . معناه . ٤ - احراز . مادة مخدرة . تعريفه . معناه . ٥ - الاحراز . لمادة مخدرة . عقابه . بالمادة ٣٥ من القانون	١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ب ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع ٤٥ من قانون المخدرات
٣	٦	» » »	فك الاختام . عدم المساس بها . لا جريمة	١٣١ ع
٤	٦	١٥ فبراير ١٩٣١	١ - نقض . الطعن بناء على خطأ في التطبيق . تصحيجه . عدم الفائدة . رفض الطعن - ٢ . تبديد . مالك . اشتراكه في التبديد . عقابه .	٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع
٥	٧	» » »	إزالة حد فاصل . سوء النية . تحقنها .	٣١٣ ع
٦	٨	» » »	١ - مشبوه . مراقبة خاصة شرط وضعها . بلاغ جديد . اشتباه . بلاغ جديده - ٢ - شرط لازم للمراقبة الخاصة	٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١١ ١٢ من قانون المشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ سنة ١٩٣١
٧	٩	» » »	مسئولية مدنية . اتحاد الفكر والارادة على التعدي . موجب للتضامن في المسؤولية مدنيا .	٢٠٤ و ٢٠٦ ع . ١٥٠ و ١٥١ مد
٨	١٠	٢٢ » »	قذف . علانية . ارسال تلغراف به . قذف . عدم توفر ركن العلانية	٢٦١ ع

السنة الثانية عشرة

فهرست

العدد الاول

موايد القانون	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
	تابع قضاء محكمة النقض والابرار			
٢٩٤ ع مكررة ٥٤٥ نج	١ - مدع مدني . في جريمة الاعتياذ على الربا الفاحش . عدم قبوله . ٢ - طعن . حق المدعي المدني فيه نظرياً . لا نتيجة للسير فيه . عدم قبوله دعوى عمومية . سقوطها . تحقيقات ادارية . مجرد استدلالات لا تؤثر في قطع المدة .	٢٢ فبراير ١٩٣١	١١	٩
٢٧٩ نج	١ - بضاعة مفشوشة . علاقة المرسل بالمرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وامناء النقل والاجراءات والدعاوى الخاصة بها . لادخل لها في أحوال الغش والتدليس - ٢ - غش . وجوب اثبات علم البائع به وقت تسليم البضاعة أو شحنها نصب . تصرف في ملك الغير . مالك . مرتهن . بائع . مشتري من المرتهن . مشتري من المالك . صححة عقده . لا عقاب	» » »	١٣	١٠
٣٠٢ ع	١ - بضاعة مفشوشة . علاقة المرسل بالمرسل اليه والوكلاء بالعمولة للنقل وامناء النقل والاجراءات والدعاوى الخاصة بها . لادخل لها في أحوال الغش والتدليس - ٢ - غش . وجوب اثبات علم البائع به وقت تسليم البضاعة أو شحنها نصب . تصرف في ملك الغير . مالك . مرتهن . بائع . مشتري من المرتهن . مشتري من المالك . صححة عقده . لا عقاب	» » »	١٤	١١
٢٩٣ ع	١ - قاعل أصلي . شريك . الحد الفاصل بينهما . يانه . تحديد ٢ - متهمان . بقتل آخر . بطلقين عيارين . اصابة المجنى عليه بطلق واحد . عدم معرفة المنفذ منهما للفعل . اعتبارهما شريكاً . ١ - تزوير . شهادة ادارية . العمدة والمشايخ غير مختصين بتحريرها . ليست أوراقاً رسمية . ٢ - تزوير . أوراق عرقية . عدم الضرر	» » »	١٧	١٢
٢٦٩ و ٢٧٤ ع	١ - قاعل أصلي . شريك . الحد الفاصل بينهما . يانه . تحديد ٢ - متهمان . بقتل آخر . بطلقين عيارين . اصابة المجنى عليه بطلق واحد . عدم معرفة المنفذ منهما للفعل . اعتبارهما شريكاً . ١ - تزوير . شهادة ادارية . العمدة والمشايخ غير مختصين بتحريرها . ليست أوراقاً رسمية . ٢ - تزوير . أوراق عرقية . عدم الضرر	» » »	٢٠	١٣
١٩٤ و ٤٠ و ٤١ ع ١٩٦ ع	١ - قاعل أصلي . شريك . الحد الفاصل بينهما . يانه . تحديد ٢ - متهمان . بقتل آخر . بطلقين عيارين . اصابة المجنى عليه بطلق واحد . عدم معرفة المنفذ منهما للفعل . اعتبارهما شريكاً . ١ - تزوير . شهادة ادارية . العمدة والمشايخ غير مختصين بتحريرها . ليست أوراقاً رسمية . ٢ - تزوير . أوراق عرقية . عدم الضرر	» » »	٢٠	١٤
١٧٩ و ١٨٣ ع	١ - قاعل أصلي . شريك . الحد الفاصل بينهما . يانه . تحديد ٢ - متهمان . بقتل آخر . بطلقين عيارين . اصابة المجنى عليه بطلق واحد . عدم معرفة المنفذ منهما للفعل . اعتبارهما شريكاً . ١ - تزوير . شهادة ادارية . العمدة والمشايخ غير مختصين بتحريرها . ليست أوراقاً رسمية . ٢ - تزوير . أوراق عرقية . عدم الضرر	» » ٢٦	٢٣	١٥

السنة الثانية عشرة

فهرست

العدد الاول

رقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٦	٢٤	٥ مارس ١٩٣١	تابع قضاء محكمة النقض والابرار ١ - حكم جنائي . تأجيله . عدم صدوره في الجلسة المؤجل لها . عدم بطلانه . ٢ - حكم استثنائي . في جنحة . اشتراك قاض فيه مع سبق نظره المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي . صحته .	١٧١ نج
١٧	٢٦	» » »	١ - محام . عدم حضوره في جنابة . محالة على محكمة الجنح . غير لازم - ٢ - حكم استثنائي . في جنحة . اشتراك قاض فيه . مع سبق نظره . طلب افراج . غير مانع .	٢٥ وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات
١٨	٢٧	» » »	١ - طعن . في الأحكام الجنائية . طرقه . مبينة بالقانون . رفع دعوى مستقلة به . عدم قبولها ٢ - طعن من ابن المحكوم عليه المتوفى . عدم قبوله	١٥٣ و ١٧٥ وما بعدها و ٢٢٩ نج
١٩	٢٩	١٢ » »	معارضة النائب العام في قرار قاضي الاحالة . بعدم كفاية الأدلة . يشمل جميع الأحوال الخاصة بتقدير الأدلة بكافة صورها	١٢ قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٠	٣١	» » »	اخلال بحق الدفاع . متهم محكوم عليه بتهمة سرقة . استئناف . طلب المحكمة مرافعة المحامي على أساس ان التهمة تبديد . قضاؤها بعد ذلك بالتأييد . حرمانها للمتهم من الدفاع	٢٢٩ نج و ٢٧٤ ع
٢١	٣٢	» » »	١ - نصب . مجرد كذب . اهمال المجني عليه في تصديقه . ليس طرقاً احتيالية - ٢ - نصب الايهام . تحقيق . مشروع كاذب . ضرورة ثبوته	٢٩٢ ع
٢٢	٣٤	» » »	نقض . ضرب . حق مدني . الادعاء بتعدي المجني عليه وعدم استحقاقه للتعويض . مسألة موضوعية . رفض الطعن	٢٢٩ نج

العدد الاول	فهرست	السنة الثانية عشرة	
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		تابع قضاء محكمة النقض والابرار	
٢٣	١٢ مارس ١٩٣١	اختصاص . لجان ادارية مشكلة لاوامر عالية . اختصاصها بالفصل فيما نص عليه فيها . دون المحاكم الاهلية .	٢٢٩ نج امر طلى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ لائحة الترع والجسور
٢٤	» » »	نقض . دفع بسقوط الدعوى العمومية لمضى المدة . التمسك به استثنائياً . اغفال المحكمة له . موجب لنقض الحكم .	٢٢٩ نج
٢٥	» » »	١ - هتك عرض . القصد الجنائي . نية الاعتداء على موضع العفة . توفره - ٢ - تعديل وصف التهمة . حق النيابة العمومية فيه . عدم اخلاله . بمحق الدفاع . شرطه .	٢٣١ / ١ و ٢٧١ و ٤٠ و ٤١ ع ٣٧ و ٣٨ قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٦	» » »	بلاغ كاذب لجهة قضائية أو ادارية . انطباقه	٢٦٢ و ٢٦٤ ع
٢٧	» » »	١ - قذف وسب . استلزمه الدفاع . شرط لتطبيق المادة ٢٦٦ ع - ٢ - محام . ليس موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عمومية . عدم جواز اثبات وقائع القذف ضده	٢٦١ و ٢٦٢ و ١٤٨ و ٢٦٦ ع
٢٨	» » »	تزوير . وضع امضاء أو ختم مزور . التقليد . عدم ضرورته	١٨٣ ع
٢٩	» » »	١ - تشويش بالجلسة . مخالفة . معاقب عليها بالحبس فوراً - ٢ - قذف وسب بالجلسة . معاقب عليه بالطرق المعتادة بغض النظر عن الحكم الصادر بسبب التشويش	٢٦٥ ع
٣٠	١٩ » »	١ - تهديد . بالمادة ٢٨٤ . الأصل فيه . تعدي على المال . الاستثناء . التعدي على الاشخاص	٢٨٤ ع

السنة الثانية عشرة

فهرست

العدد الاول

رقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٣١	٤٣	٣٠ ديسمبر ١٩٣٠	تابع - قضاء محكمة القضا والابرار ٢- ايذاء . تعدي . مدلول كل منهما . التفريق بينهما في المعنى بين الاعتداء على النفس والاعتداء على المال . (٢) قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . حكم مدني نهائي . قضي بالتزوير . حكم جنائي صدر بعده قضي بصحة السند . وجوب احترام الحكم المدني . حدود ارتباط القاضي المدني بالحكم الجنائي . تفسير قاعدة Le Criminel tient le civil en l'état	٢٣٢ م . د . ٢٣٩ تج
٣٢	٤٦	٢٠ يناير ١٩٣١	بيع . صورية . مورث . وارث . شرط عدم التصرف بالبيع والرهن . جواز اثبات الصورية . ثبوت عدم تنفيذ العقد . حال حياة المورث . بطلان العقد .	٢٢٥ م
٣٣	٤٧	٢٦ فبراير ١٩٣١	١ - اختصاص المحاكم الاهلية . رى . صرف . حق ارتفاق . الحكم في قيامه . المحاكم الاهلية مختصة - ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ . لم تنسخ أحكام القانون المدني	لائحة ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٢٣ م .
٣٤	٥٠	» » »	١ - حجر . قيم . تصرفات شخصية محضة . تصرفات مالية . صفة القيم في ابطال التصرفات المالية . بيع . هبة . وصية - ٢ - مجلس حسي . اجراءات . قرار باستحضار المحجور عليه . جواز العدول عنه - ٣ - قوة الشيء المحكوم به . حكم	١٥ لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية و ١٣٦ م .

السنة الثانية عشرة

فهرست

العدد الاول

موقع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر	
٣٥	٥٤	٢٦ فبراير ٩٣١	برفض طلب الحجر . قوته . بالنسبة لأهلية المطلوب الحجر عليه . وبالنسبة للقيم والغير - ٤ - غفلة . غش . التسلط على الإرادة . عدم تأثيرها على صحة العقود . جواز اعتبارها سبباً للحجر .	
٣٥	٥٤	٢٦ فبراير ٩٣١	اعلان . غياب الخصم . عدم وجود أحد من تابعيه . تسليم الصورة لحاكم البلد أو الشيخ . وجوب ترقب عودته لتسليم الصورة عند حضوره . عدم اجراء ذلك . بطلان الاعلان .	٧ ص .
٣٦	٥٥	١٢ مارس ٩٣١	استئناف . دعوى استحقاق فرعية . ميعاد استئنافها . عشرة أيام . تنازل المستأنف عن ابطال اجراءات البيع . لا تأثير له في ميعاد الاستئناف .	٦٠٠ ص .
٣٧	٥٧	١٩ » »	مستولية . مقاول . مالك . عدم تدخل المالك في الادارة بنفسه . لا مسئولية عليه . المادة ١٥١ مدني	١٥١ مد .
٣٨	٥٨	٢٥ » »	١ - مزاد . اتفاق المدين مع آخر على التقدم للشراء بسعر معين . صحة التعاقد . لا بطلان	٩٤ و ١٢١ مد .
٣٩	٦٠	٢ أبريل ٩٣١	٢ - تعاقد . على شراء عين منزوع ملكيتها . بثن معين . التزام التعاقد بتنفيذه ودفع فرق الثمن استئناف . دعوى تزوير . تبعيتها للدعوى الأصلية . اتفاق على أن يكون حكم القاضي الجزئي في الدعوى الأصلية نهائياً . حكمه في دعوى التزوير نهائياً	٢٧ ص .
٤٠	٦١	٧ » »	اثبات . استجواب . اعتراف . مبدأ ثبوت بالكتابة . قرائن .	٢١٧ مد .

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الأول

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
		تابع قضاء محكمة استئناف مصر	
٤١	٩ ابريل ١٩٣١	١ - تعاقد . طرء ظروف لم تكن في الحسبان . تجمل التنفيذ مرهقاً . وجوب احترامها عند امتناع المتعهد عن التنفيذ - ٢ - حادث قهرى . طارىء لم يكن في الحسبان . الفارق بينهما - ٣ - تعاقد . ظروف طارئة . نظرية الاثراء على حساب الغير . التفريق بينهما .	١٢٢ و ١٦٨ مد .
٤٢	١٦ » »	استئناف . مجلس بلدى (قومسيون) . المأمورية البلدية . قبول الحكم منها . غير ملازم للمجلس البلدى	
٤٣	» » »	نفقة . مقررة من المجلس الحسبى . امتناع الوصى عن دفعها . حق الأم فى طلب القضاء بالزامه بدفعها من مال القاصر .	٤٠٥ أحوال شخصية
٤٤	٢٠ » »	تملك بالتقادم . وضع اليد . نية التملك . أراضى معدة للبناء . وضع صفائح بها . عدم كفاية ذلك لاظهار نية التملك	٧٩ مد .
٤٥	» » »	حراسة . حراس . تعدد هم . وفاة أحدهم . جواز انفراد الباقيين بالادارة . لحين تعيين بديل	٤٩٢ مد .
٤٦	٢٣ » »	١ - خديو مصر السابق . جنسيته . قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ . تحديده لاهليته داخل الديار المصرية . حرمانه من التقاضى - ٢ - خديو مصر السابق . أهليته . عدم جواز رفع دعوى عليه من الغير داخل الديار المصرية - ٣ - خديو مصر السابق . قانون تقييد حقوقه . الغير . تعدى هذه	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الأول

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر	
			القيود الى الغير الذين يتعاملون معه - ٤ - خديو مصر السابق . اللجنة الحكومية التي تقله حدود اختصاصها . الارث والحق المكتسب - ٥ - خديو مصر السابق . اللجنة الحكومية . حدود اختصاصها في الدعاوى الأخرى التي ترفع على الخديوى . الدفع بعدم الاختصاص . عدم جواز النظر - ٦ - خديو مصر السابق . عدم وجود محل إقامة له بمصر . عدم جواز اعلانه للنياحة العمومية . وجوب اعلانه في الخارج .	
٤٧	٧٩	٢٣ ابريل ١٩٣٩	خديوى مصر . حجز ما للمدين تحت يد الغير . عدم جوازه بالنسبة لأموال الخديو .	٤١٠ م .
٤٨	٨٠	٢٥ » »	وصية . صحتها . اختصاص جهة الأحوال الشخصية . ايقاف .	٥٥ مد .

المحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيٍّ شَرِيفٍ

نَصْرُهُ نَقَابَةُ الْحَمِيَّةِ الْأَهْلِيَّةِ

السنة الثانية عشرة

نوفمبر سنة ١٩٣١

العدد الثاني

*Equité dans nos jugements, vertu
consiste à regarder non à la loi, mais
au législateur; à considérer non la
lettre, mais l'esprit des dispositions qu'il
a prises, non l'acte lui-même, mais
l'intention, non la partie, mais le tout,
à bien peser non ce qu'est actuellement
le delinquant, mais ce qu'il a toujours
été ou ce qu'il a été le plus longtemps.*

“Aristote”

ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهأ
إيمانه . ولا من فاسق يسن فسقه . ولكني أخاف
عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه
ثم تأوله على غير تأويله «حديث شريف»
— لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها
حقه من القوى غير متعتع (اي غير خائف)
«حديث شريف»

جميع المخابرات الخاصة سواء بنحرير المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلد المحاماة ونحريرها»

بشارع المناخ رقم ٢٠

المطبعة العصرية

بالقجالة بمصر — تليفون ٥٩٢٥٦

بيان

صدرنا هذا العدد يبحث في عقد القسمة العرفي « هل يجوز طلب الحكم بصحته تمهيداً
لتسجيله ؟ » للاستاذ محمود غنام
ثم نشرنا بعده الأحكام الآتية

عدد	
١٥	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الكلية
٧	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
١	حكماً صادراً من المجلس الملى
٥٣	ثلاثة وخمسون حكماً

لجنة التحرير

رافع اسكندر - محمد صبرى ابو علم

محت

عقد القسمة العرفي

هل يجوز طلب الحكم بصحته تمهيداً لتسجيله ؟

١ - تقاسم شركاء في عقار موروث واختص كل واحد منهم بنصيب معين مفروز ، وحرروا بما اتفقوا عليه عقد قسمة لم ينصوا في أحد بنوده على وجوب وضعه في صيغة عقد نهائي يصدق عليه أمام أية محكمة من المحاكم ، ثم رأى بعض المتقاسمين الخروج على ما تراضوا عليه من القسمة ، فاضطر من يريد منهم نفاذ هذا العقد الى أن يلجأ الى القضاء طالباً الحكم له بإثبات صحة العقد توطئة لتسجيله ، ومحل البحث هو ما اذا كان هذا الطلب جائزاً أم غير جائز .

٢ - وللبحث في هذا الموضوع يجب أن تتناول الكلام في المسائل الآتية :

اولاً - أن عقد القسمة العرفي حرر في هذه الحالة لا على أن يسجل وإنما قصد به قسمة العقار قسمة مائة وأنه يمكن التحرر منه حتى بعد الاعتراف به امام القضاء .

ثانياً - ليس من الضروري تسجيل عقد القسمة الحاصلة بين الورثة عن حق موروث .

ثالثاً - ان الطريق القانوني في موضوع القسمة ليس هو رفع دعوى بطلب الحكم بصحة

عقد عرفي حصل بشأنها وإنما يجب الالتجاء الى الاجراءات التي نص عليها القانون

وتتلخص فيما يلي :

(١) رفع دعوى قسمة امام المحكمة الجزئية الاهلية (مواد ٤٥٤-٤٥٨ من القانون المدني)

- (س) رفع دعوى بيع لعدم امكان القسمة (مادة ٦٢٦ من قانون المرافعات)
 (ح) الالتجاء الى المجلس الحسي لاجراء القسمة بمعرفة اذا كان بين المتقاسمين قاصر ليس له ولي (الفقرة السادسة من المادة ٢١ من قانون ترتيب المجالس الحسية)
 ٣ - والآن نتكلم على كل مسألة من هذه المسائل ، مراعين ايراد ما يؤيد وجهة نظرنا ومناقشة ما يحتمل توجيهه ضدها :

عن المسألة الاولى

٤ - اعتاد المتعاقدون منذ صدور قانون التسجيل الجديد ومريان مفعوله أن يحرروا عقداً تمهيدياً يثبتون فيه ما اتفقوا عليه من تعاقد أو تصرف ، ويضمنونه نصاً خاصاً بالتعهد بالحضور امام المحكمة للتصديق على العقد النهائي ، ويكون ذلك بمثابة اعلان من ناحيتهم بأن القصد من التعاقد لم يكن مؤقتاً أو التزاماً شخصياً غير محتاج للتسجيل ، فاذا ما عدل متعاقد منهم عن تنفيذ تعهده هذا طلب المتعهد له الى المحكمة الحكم بصحة التعاقد تمهيداً لتسجيله وقيام ذلك مقام العقد المسجل تماماً ، وأظهر ما يكون ذلك في تعهدات البيع والشراء لأنه لا وسيلة الى تسجيل عقد البيع التمهيدي أو الابتدائي وانتاج أثره الا هذه الوسيلة التي ابتكرها شراح القانون المصري وفي مقدمتهم الاستاذ عبد السلام بك ذهني المستشار بمحكمة الاستئناف .

٥ - ولكننا اذا رجعنا الى عقد القسمة موضوع هذا البحث يذبن ، أن المتعاقدين لم يقصدوا أن يكون هذا العقد نهائياً ، ويتبين لنا بالتالي أن نية المتعاقدين لم تكن ترمى الى أن يكون هذا العقد من العقود واجبة التسجيل ، ولم يأت فيه المتعاقدون بذكر أى نص يوجب عليهم التصديق على العقد امام أية جهة قضائية

٦ - هذه هي نية المتعاقدين كما قلنا ، ويؤيد نيتهم هذه (أولاً) ان مثل هذه القسمة العرفية لها سند في الشرع والقانون (ثانياً) أن لا حاجة الى تسجيل عقد هذه القسمة كما سنبين بالبند التالي ؛ فقد اصطلح فقهاء الشرع والقانون على تسمية مثل هذه القسمة بـ *Partage provisionnel* القسمة المأهولة وهي - كما عرفها الاستاذ كامل بك مرسي عميد كلية الحقوق في كتابه « العقود المدنية الصغيرة » بند ١٨٨ - التي لا تعمل بالشكل القانوني ، ولا يتعدى أثرها المنفعة ، وقد قضى قضاء المحاكم بأن مثل هذه القسمة لا يجوز أن تكون أبدية على الصحيح (مثلاً حكم محكمة الاستئناف الاهلية ، ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٠ ، الحقوق ، السنة السادسة ، ص ١٧٥) وكذلك قضى فقهاء الشريعة الاسلامية أن هذه القسمة « غير لازمة ولو بعد الرضا » وانه « اذا أباه بعض المستحقين (في الوقف) بعد حصولها جاز تقضها وابطالها وان كان قد رضى بها من قبل » (كتاب مباحث الوقف للشيخ محمد زيد بك ص ٣١ الطبعة الثانية . وابن عابدين ، الجزء الثالث ص ٣٧٩) ومن ثم لا يكون لسبق الاعتراف بالقسمة المذكورة أية قيمة ولو حصل ذلك امام القضاء .

عن المسألة الثانية

٧ - صدر قانون التسجيل الجديد في سنة ١٩٢٣ مييناً نظام التسجيل الحديث ومعدلاً للقانون المدني في بعض أحكامه وملفياً لبعضها الآخر، وإذا رجعنا الى المادة ١٦ منه تبين انه قضى بالغاء معظم مواد الباب الثاني من القانون المدني الخاص « باثبات الحقوق العينية » ولم يبق منه الا بضع مواد منها المادة ٦١٠ ونصها : « ملكية العقار والحقوق المتفرعة عنها اذا كانت آيلة بالارث تثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثه » أى بلا حاجة الى تسجيلها كما اشترطت ذلك بقية مواد هذا الباب التي الغيت ، وبديهي أن القسمة من ضمن الحقوق المتفرعة عن الملكية العقارية .

٨ - ويستفاد مما تقدم أن في ابقاء قانون التسجيل الجديد للمادة ٦١٠ من القانون المدني إباحة صريحة بعدم ضرورة تسجيل عقد القسمة اذا كان خاصاً بعقار موروث .

٩ - ولكننا من ناحية أخرى نرى أن نرجع الى قانون التسجيل الجديد نفسه لتبين ما اذا كان متماشياً مع المادة ٦١٠ مدني أم انه أتى بنص يناقضها أو يلغيها ، وبانرجوع الى المادة الاولى منه نرى انها توجب تسجيل كل عقد من شأنه انشاء Constituer حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله ، ولما كانت القسمة ليست منشئة للملكية وانما هي معانة ومبينة لها déclaratif ، فان تسجيل عقدها ليس بلازم بناء على ذلك .

١٠ - غير اننا اذا انتقلنا الى المادة الثانية من قانون التسجيل نرى أنها توجب تسجيل العقود والأحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية العقارية الأخرى المشار اليها في المادة الاولى بما فيها القسمة العقارية . وقد يظن لأول وهلة أن هذه المادة مناقضة للمادة ٦١٠ مدني التي تظل سارية المفعول بمقتضى قانون التسجيل ، ولكننا اذا ميزنا بين أنواع القسمة يتبين لنا أن المادة الثانية من قانون التسجيل لا تلغى بأى حال المادة ٦١٠ مدني وانها أنت لتدارك حالة خاصة وهي القسمة بين الشركاء أى قسمة العقار المملوك على الشيوع بغير طريق الميراث . أما القسمة بين الورثة عن عقار موروث فخاضعة بلا شك لحكم المادة ٦١٠ مدني . هذا هو التفسير القانوني المتمشى مع المنطق والا لما أبقاها الشارع .

١١ - ويدل على صحة هذا التفسير آراء الشراح وأحكام المحاكم ، وهانحن أولاً نلخصها

فيما يلي :-

(١) رأى الاستاذ صليب بك سامى في بحثه الوافى المنشور في مجلة المحاماة السنة الثامنة (ص ٦٤١-٧٣٤) بعنوان «التسجيل- اشهار التصرفات العقارية» فقد قال فيه بعد ان تناول البحث بافاضة في هذا الموضوع أن من ضمن العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل في عهد القانون المدني : عقود قسمة العقارات المشتركة لا الموروثة بمقتضى المادة ٦١٠ مدني أهلى ويقابلها المادة ٧٣٦ مدني

مختلط (ص ٦٥٥) وان عقود قسمه العقار بين الورثة والاحكام الصادرة بهذه القسمة لا تحتاج الى تسجيل (ص ٦٥٨) ولما انتقل الاستاذ الى البحث في هذا الموضوع في عهد قانون التسجيل الجديد قال بصفحة ٦٦٤ ما يأتي بصرح العبارة :-

« لم ينص قانون التسجيل على وجوب إشهار الحقوق الآيلة بالارث . بل قصر ذلك على «العقود الصادرة بين الاحياء» ولذلك فلا يخضع للتسجيل محاضر حصر التركة ، والاحكام الصادرة بتثبيت حق الوارث على العقار الموروث وعقود القسمة بين الورثة والاحكام الصادرة فيها الخ^(١)

(ب) جاء في مقال عنوانه « بحث في نظام التسجيلات العقارية » للاستاذ الياس روفائيل عياشي المحامي بقسم قضايا المالية ومنشور بمجلة المحاماة السنة الخامسة بصفحة ٤٠٧ تفسيراً للمادة الثانية من قانون التسجيل ما يأتي « جاءت المادة الثانية متضمنة وجوب تسجيل الاحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية المقارية . على أن هذا الوجوب على اطلاق نصه لا يسرى على ما يتعلق فيها بحق عيني ناشئ عن الوصية أو الوراثة . وبما أن هذه الحقوق نفسها غير خاضعة للتسجيل فيجب كذلك أن يكون الأمر بالنسبة للحكم الذي يصدر مؤيداً لها شأن الحكم في القسمة الحاصلة بالتراضي عن ميراث هو شأن القسمة التي حصلت بالتراضي بين الورثة فلا يسجل »

(ج) قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية في حكم صادر منها بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ ومنشور بالجريدة القضائية العدد ١٧ من السنة الثانية ص ١٨ بأن عقد القسمة بين الورثة تصرف لا حاجة لتسجيله للاحتجاج به على الغير لأنه لا حاجة لتسجيل الملكية الآيلة بطريق الميراث اذ الملكية تثبت في حق الجميع بمجرد الوفاة وقد ثبتت أحكام محكمة الاستئناف المختلطة على هذا الرأي

(د) قضت محكمة المنشية الجزئية الاهلية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣١ بأن عقد قسمة المهايأة لا ينشئ الا حقوقاً شخصية (الجريدة القضائية - العدد ٣٢ من السنة الثانية ص ٢٠) أي اذا كانت هناك مطالبة بحقوق شخصية ناشئة عن شرط جزائي جاء ذكره بالعقد فرضاً

(١) ويحسن هنا أن نشير الى حكمين منشورين في مجلة المحاماة صادرين من محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الصدد قبل صدور قانون التسجيل :

الاول — يقضى بأن لا ضرورة لتسجيل القسمة الحاصلة بين الورثة في حقوق موروثه ولا تسجيل الحكم الذي يعلن هذه الحقوق لكي يحتج بها على الغير ، واستند الحكم على المادة ٧٣٦ من القانون المدني المختلط (محكمة الاستئناف المختلطة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ — رقم ٣٧٠ — ص ٤٣٧ — السنة الثالثة)

والثاني — يقرر أنه جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على وثيرة واحدة دائماً في اعتبار القسمة الحاصلة بين الورثة عن أعيان تركه والاحكام الصادرة فيها مظهرة لحقوق الوراثة لا منشئة لها ولا تحتاج الى تسجيلها تسجيلاً تاماً لتكون حجة على الغير (محكمة الاستئناف المختلطة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ — رقم ١٤٥ ص ١٨٣ — السنة الرابعة) . وهذا ما اطرد عليه رأي محكمة الاستئناف المختلطة بعد صدور قانون التسجيل

(هـ) جاء في أسباب حكم صادر من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ ما يفيد أنه لا يشترط تسجيل عقد قسمة عرقى مؤرخ سنة ٩١٥ لصحته (مجلة المحاماة السنة الحادية عشرة ص ١٥٢ رقم ٩٢)

١١ - ورب سائل يسأل : اذا كانت المادة ٦١٠ مدنى تتضمن التكلم على اثبات قسمة العقار الموروث ، فما هو نص القانون المدنى الخاص باثبات قسمة العقار المملوك عن غير طريق الميراث ؟ والجواب على هذا السؤال يزيدنا يقيناً بعدم الحاجة الى تسجيل عقد قسمة العقار الموروث حتى بمقتضى قانون التسجيل الجديد ، وذلك لأن القانون المدنى كان يفرق بين هاتين الحالتين فأتى بنص المادة ٦١٠ ولم يفته النص على الحالة الاخرى - حالة اثبات قسمة العقار المملوك بغير طريق الميراث فقضى فى المادتين ٦١١ و ٦١٢ بأن الحقوق بين الأحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية الخ تثبت بالتسجيل وانه يلزم تسجيل الاحكام المتضمنة لبيان تلك الحقوق والعقود المشتملة على قسمة عين العقار *Actes contenant un partage d'immeubles en nature* اى قسمة العقار الآيل من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية (كالبيع والرهن الخ)

وقد حدث ان قانون التسجيل الجديد نقل حكمى المادتين ٦١١ و ٦١٢ مدنى مع تعديل وتفصيل وايضاح الى المادتين الاولى والثانية منه وقضى بالغاء المادتين ٦١١ و ٦١٢ من القانون المدنى ، وأبقى المادة ٦١٠

١٣ - ويستخلص من هذا كله أن « القسمة العقارية » الواردة فى المادة الثانية من قانون التسجيل والتي توجب تسجيل عقودها والأحكام المقررة لها لا يقصد بها القسمة بين الورثة فى العقار الموروث .

١٤ - ونرمى بهذا كله الى أن القانون لا يوجب تسجيل عقد القسمة بين الورثة فى العقار الموروث ومن ثم لا يجب أن يلزم أحد المتقاسمين الاخر بتسجيل عقد القسمة مادام حقه ثابتاً ولا نزاع فى نصيبه ولا أن يحمله مصاريف دعواه بلا مبرر أو مسوغ وبالتالى لا يكون له ثمة فائدة أو مصلحة فى رفع هذه الدعوى .

عن المسألة الثالثة

١٥ - بقى الآن التكلم على الطريق القانونى لفرز وتجنيد حصة وارث فى عقار موروث وبتصفح القوانين يتضح أن هناك ثلاث طرق لمثل هذا الفرز والتجنيد .

الطريقة الاولى - رفع دعوى القسمة المنصوص عليها فى المواد ٤٥٤ - ٤٥٨ من القانون المدنى ان كان العقار قابلاً للقسمة لأن المادة ٤٥٤ تشترط امكان قسمة الاموال عيناً أما فى

حالة عدم امكان القسمة عيناً فقد أحالت المادة ٤٥٤ منه على الاجراءات الخاصة بذلك والمبينة في قانون المرافعات

والطريقة الثانية - الالتجاء الى طلب بيع العقار لعدم امكان قسمته بغير ضرر بحسب المنصوص عليه في المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات .

والطريقة الثالثة - الالتجاء الى المجلس الحسبي المختص لاجراء القسمة بالتراضي ان كان بين المتقاسمين قاصر معين عليه وصى (الفقرة السادسة من المادة ٢١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية)
١٦ - ويحسن بنا أن نختتم هذا البحث بحكم القضاء في الدعوى الخاصة بطلب الحكم بصحة عقد القسمة العرفي إذ عرض هذا الموضوع على محكمة دمياط الجزئية فقضت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ برفض طلب الحكم بصحة عقد قسمة عرفية واستندت في ذلك على انه لا يجوز الحكم بصحة عقد القسمة العرفي الا اذا كان تنفيذه ممكناً .

١٧ - ويتلخص هذا البحث في أن عقد القسمة العرفي اذا كان خاصاً بعقار موروث فلا حاجة لتسجيله وبالتالي لا ضرورة لاستصدار حكم باثبات صحته . اما اذا كان خاصاً بعقار مملوك بين شركاء على الشيوع وعن عقار غير موروث فانه يتحتم تسجيله ومن ثم فليس هناك من مانع لاستصدار حكم باثبات صحته . م

محمود غنام
المحامى

الأحكام

قضية محكمة النقض والإدارة

٤٩

١٩ مارس سنة ١٩٣١

اخلال بحق الدفاع . رفض المحكمة التصريح بضم
تحقيقات . انسحاب المحامي وعدم اجابة المتهم . اشارة
المحكمة الى هذه التحقيقات في حكمها . نقض الحكم

المبدأ القانوني

طلب حضرة المحامي عن المتهم أن تضم المحكمة
الاستثنائية قضية كانت مضمومة أمام المحكمة
الجزئية ولكنها سلخت من الدوسيه الاستثنائي .
ولما رفضت المحكمة التأجيل انسحب المحامي كما
امتنع المتهم عن الاجابة ورأت المحكمة أن تفصل
في الدعوى . ثم ظهر من مراجعة أسباب الحكم
ما يفيد ان المحكمة اطلعت على التحقيقات التي
أبت ضمها

فقررت محكمة النقض ان في هذا الرفض اخلالا
بحق الدفاع لأن المتهم قد حرم فعلا من الاطلاع
على هذه التحقيقات في الدرجة الاستثنائية ومن
الاستفادة مما فيها من وجوه كان يقول انها تعينه
على استيفاء دفاعه . وقد اضطر المتهم ومحاميه
بسبب ذلك الى الامتناع عن الدفاع فما كان
للمحكمة أن تستق من هذه التحقيقات أسبابا
لحكمها بعد أن حرمت المتهم من استمداد ما يراه

فيها من أوجه الدفاع ، وذلك سواء أكانت هذه
التحقيقات موجودة من بادىء الأمر ولم يلتفت
المحامي ولا المحكمة الى وجودها بالملف عند
المرافعة أو كانت المحكمة ضمها بعد اقفال المرافعة
المحكمة

« من حيث ان من أوجه الطعن ان محكمة
الموضوع أخلت بحق الدفاع لأن ملف الدعوى
نزعته منه أوراق هامة كانت به عند المرافعة في
محكمة أول درجة وهي تحقيقات النيابة نمرة ٢٧١٢
ادارى زفتى سنة ١٩٢٧ وكانت ضرورية لاستكمال
الدفاع ولم يكن فصلها من عمل المتهم ولا في
استطاعته ردها بنفسه وقد طلب الطاعن من المحكمة
الاستثنائية إعادة ضمها الى الملف حتى ينسني له أن
يأخذ كل حقه في الدفاع فلم تجبه الى طلبه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر جلسة
٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ تبين ان الحاضر عن الطاعن
طلب ضم القضية نمرة ٢٧١٢ ادارى زفتى سنة
١٩٢٧ لأنها كانت مضمومة أمام المحكمة الجزئية
ولكنها سلخت من الدوسيه وليس لها
وجود بالدوسيه الاستثنائي والمحكمة أفهمته أن
يتراجع في الدعوى ويبين أهمية هذه القضية

٥٠

١٩ مارس سنة ١٩٣١

نقض . عدم تقديم الطعن في الميعاد . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . لا يمنع من عدم قبول الطعن

المبدأ القانوني

ان عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يعنى الطاعن من تقديم أسباب طعنه في ميعاد الثمانية عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٢٣١ تج . اذ كان في وسعه أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على عدم ختم الحكم في الميعاد محافظة منه على الاجراءات الشكلية التي حتم القانون رعايتها . وكانت تستطيع محكمة النقض أن تمنحه مهلة أخرى يستطيع أن يستوفى فيها أسباب طعنه وتعوضه عما أضاعته عليه محكمة الموضوع من الوقت .

المحكمة

« من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والطاعن قرر بالطعن في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ . ولكنه قدم الأسباب في يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣١ أى بعد فوات ميعاد الطعن وقدم مع تقرير الأسباب شهادة من رئيس القلم الجنائي بنبابة محكمة المنيا الكلاية تفيد أن الحكم لم يختم من حضرة رئيس الجلسة الى يوم تحرير الشهادة أى يوم ٨ يناير سنة ١٩٣١ » ومن حيث أن عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يعنى الطاعن من تقديم أسباب طعنه في ميعاد الثمانية عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات وكان في وسعه أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على عدم ختم

وعلاقتها بالدعوى الحالية حتى اذا رأت المحكمة ضرورة لضمها تضم ورفضت التأجيل فأبى الحاضر أن يترافع إلا اذا ضمت القضية ثم انسحب وامتنع المتهم عن الاجابة فرأت المحكمة أن تفصل في الدعوى . ولكن ظهر من مراجعة أسباب الحكم ما يفيد ان المحكمة اطلعت على التحقيقات التي أبت على المتهم ضمها إلا اذا ترافع ورأت هي ضرورة لهذا الضم . فقد جاء في أسباب الحكم انه ظهر للمحكمة ان المتهم (لم يتعظ لا من سابقة الحكم عليه ولا من حفظ تهمة شنيعة نسبت اليه موضوع الشكوى المضمومة) وسواء أكانت هذه التحقيقات موجودة من بادىء الأمر ولم يلتفت المحامى ولا المحكمة الى وجودها بالملف عند المرافعة ودار بشأنها ما سبق ذكره من حوار بين المحامى والمحكمة . أو كانت المحكمة قد ضمتها الى أوراق القضية بعد اقفال باب المرافعة فان المتهم قد حرم فعلا من الاطلاع على هذه التحقيقات في الدرجة الاستئنافية ومن الاستفادة مما فيها من وجوه كان يقول انها تعينه على استيفاء دفاعه وقد اضطر المتهم ومحاميه بسبب ذلك الى الامتناع عن الدفاع . فما كان للمحكمة أن تستقى من هذه التحقيقات أسباباً لحكمها بعد أن حرمت المتهم من استمداد ما يراه فيها من أوجه دفاع .

« ومن حيث ان هذا يعد اخلاقاً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لبطلان اجراءاته (طعن احمد احمد ضد النيابة رقم ٧٦١ سنة ٤٨ ق — رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة ومحمد وهبه بك ومحمود دلى سرور بك واحمد امين بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

« وبما أن قضاء محكمة النقض سار على أن اغفال الرد على الاسباب الجوهرية في حكم البراءة الابتدائي يعيب الحكم ويبطله. فلهذا يتعين نقض الحكم ولا محل لبحث الأوجه الأخرى .

(طعن مرسى محمد ضد النيابة رقم ٧٦٨ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٥٢

١٩ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — عاهة مستديمة . معناها القانوني . تفسيره
- ٢ — اتلاف زراعة . اثبات الحكم حصوله . كاف

المبادئ القانونية

١ — ان معنى العاهة المستديمة كما يتطلبها القانون يتحقق وتصبح المادة ٢٠٤ ع واجبة التطبيق متى ثبت من وقائع الدعوى أن الاصابة التي احدثها الجاني قد نشأ عنها بجسم المجنى عليه عجز مستديم على أية صورة من الصور . وهذا بغض النظر عما يمكن أن يترتب عليه من آثار سيئة في حياة المجنى عليه المستقبلية وكما هو الشأن في حالة فقد جزء من عظم الجمجمة . وسواء اكانت العاهة المستديمة من شأنها أن تجعل حياة المجنى عليه عرضة لأخطار جديدة . أو وقفت خسارة المجنى عليه عند فقد عضو من أعضاء جسمه أو جزء من عضو الخ

٢ — يكفي لصحة انطباق المادة ٣٢١ ع . أن يثبت الحكم حصول اتلاف للزراعة بغير حاجة الى بيان طريقة الاتلاف والى كيفية حصوله . لأن الاتلاف يصح أن يقع بأية طريقة من الطرق . ولم يتطلب القانون له طريقة معينة .

الحكم في الميعاد محافظة منه على الاجراءات الشكلية التي حتم القانون رعايتها وكانت تستطيع هذه المحكمة أن تمنحه مهلة أخرى يستطيع أن يستوفي فيها أسباب طعنه وتعوضه عما أضاعته عليه محكمة الموضوع من الوقت . أما وقد اهل من جانبه حتى فوت الميعاد القانوني بغير أن يقدم تقرير الاسباب فلا سبيل الى تدارك الأمر بعد أن اضاع حقه بنفسه ويجب أن يتحمل تبعه اهماله (طعن صالح هانم ضد النيابة رقم ٧٥٥ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٥١

١٩ مارس سنة ١٩٣١

نقض . حكم استثنائي . صادر بالادانة . اغفاله الرد على اسباب الحكم الابتدائي . بطلانه

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على أن اغفال الرد من المحكمة الاستئنافية على الاسباب الجوهرية في حكم البراءة الابتدائي مما يعيب الحكم ويبطله المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الثاني ان المحكمة الاستئنافية عند ما ألغت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة الطاعن لم تنف واقعة سكناه في المنزل ولا واقعة تسديده الايجار المبني عليهما حكم البراءة » وحيث ان الواقعتين المذكورتين هما من الوقائع الجوهرية التي تأسس عليها حكم البراءة الابتدائي ولم تواجهها المحكمة الاستئنافية بشيء من الرد ينفي ثبوتها أو يقلل من اهميتهما في الاستدلال على التبرئة .

المحكمة

« من حيث أن الوجه الأول من اوجه الطعن مردود بأن ما جاء في الحكم المطعون فيه بياناً للعاهة المستديمة كاف بغير حاجة الى ذكر تأثيرها على حياة المجنى عليه في المستقبل لأن ذلك أمر زائد على معنى العاهة المستديمة كما يتطلبها القانون فإن هذا المعنى يتحقق وتصبح المادة ٢٠٤ عقوبات واجبة التطبيق متى ثبت من وقائع الدعوى أن الاصابة التي أحدثها الجاني قد نشأت عنها بجسم المجنى عليه عجز مستديم على أية صورة من الصور وهذا العجز هو الذي يدخل الحادثة تحت حكم مادة العاهة المستديمة بغض النظر عما يمكن أن يترتب عليه من آثار سيئة في حياة المجنى عليه المستقبلية . وسواء أكانت العاهة المستديمة من شأنها أن تجعل حياة المجنى عليه عرضة لأخطار جديدة كما هو الشأن في حالة فقد جزء من عظم الجمجمة أم وقفت خسارة المجنى عليه عند فقد عضو من أعضاء جسمه أو جزء من عضو الخ ، فالحادثة تعتبر عاهة مستديمة متى قرر الاختصاصيون ان براء المجنى عليه وعودته الى صحته أو قوته الأولى قد اصبحت مستحيلا . ويكفي ان يكون الحكم قد عالج ذلك وأثبتته . أما ما عداه فتزيد لا تقتضيه ضرورة بيان الواقعة لمعرفة مبلغ انطباقها على حكم القانون .

« ومن حيث أن الوجه الثاني مردود ايضاً بأنه يكفي لصحة انطباق المادة ٣٢١ عقوبات أن يكون الحكم قد أثبت حصول اضرار للزراعة بغير حاجة الى بيان طريقة الاتلاف ولا كيفية حصوله

لأن الاتلاف يصح أن يقع بأية طريقة من الطرق ولم يتطلب القانون له طريقة معينة . أما ما يتعلق بمقدار التالف ونوع الزراعة المتلفة فقد جاء عنهما بديباجة الحكم أن الطاعن مع آخر لم يعلم أتلّف زراعة ربع قيراط قطناً وهذا القدر كاف لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ عقوبات وقد ذكر الحكم المطعون فيه أن هذه التهمة ثابتة على الطاعن

.....

(طعن مصطفى عطيه ضد النيابة رقم ٧٧٥ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٥٣

١٩ مارس سنة ١٩٣١

اختلاس أشياء محجوزة . عدم صحة الحجز . غير مؤثر على الادانة .

المبدأ القانوني

من المبادئ المقررة والتي جرى عليها القضاء انه لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المحجوز عليها صحة الحجز ، بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوباً بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس ، ويكفي أن يثبت ان مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز

المحكمة

« حيث ان الطعن مبني أولاً على أن الحكم الاستثنائي غير مسبب . ثانياً على أن المحكمة الاستثنائية كونت عقيدتها من أن الدعوى الخاصة بتثبيت الحجز التحفظي لم تقيد مع ان الدعوى قيدت وصدر الحكم بتثبيت الحجز ونفذ الحكم

المذكورة التي ذكرت بصريح العبارة ان تلك التحقيقات أثبتت لها ان بعض المتهمين (ومنهم المدعى عليها الآن) هم الذين تولوا جمع القطن من الزراعة المحجوز عليها . بل كان ينبغي على المحكمة الاستثنائية أن تبين في حكمها الوقائع التي تنقض صحة قول محكمة أول درجة في هذا الصدد لا أن تتحكم في الغائه بتلك العبارة الجزافية الجملة . ومن أجل هذا يكون الوجه الأول من أوجه الطعن في محله أيضاً . وقبول هذا الوجه يمين معه نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية وإعادة المحاكمة فيما يتعلق بها .

(طعن عبد الفضيل مبروك مدعى مدنى والنيابة ضد حسن ابراهيم وآخر رقم ٧٧٠ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٥٤

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — نقض . امانة . بيان الفاظها في الحكم . ضرورته
- ٢ — نقض . شهود نفي . سماع شهادتهم . عدم اشارة المحكمة لها في الحكم . بطلانه

المبادئ القانونية

- ١- ان بيان الفاظ الاهانة في الحكم ضرورى حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا كانت تعتبر في الحقيقة مهينة أم لا . فلا يكفي أن يحيل الحكم على الالفاظ الواردة بالمحضر بدون بيان ما هي هذه الالفاظ ولا ان كانت هي الالفاظ الواردة بصيغة الاتهام المقدمة من النيابة أو هي الفاظ أخرى
- ٢ - اذا سمعت المحكمة شهود نفي للمتهم وكان ظاهرا من شهادتهم نفي التهمة عنه بتاتا . ولم تشر المحكمة في حكمها بشيء ما إلى شهادتهم عد هذا قصورا يستوجب نقض الحكم

ثالثا على ان المحكمة اخطأت في حكمها بالبراءة ارتكائا على صورية الحجز .

« وحيث انه بالاطلاع على حكم المحكمة الاستثنائية يتبين انها حكمت بالبراءة بناء على امرين رئيسيين . الأول ان الحجز الذي توقع على زراعة القطن هو حجز صوري توقع بعقد ايجار صوري كما ان دعوى تثبيت الحجز لم تقيد . والثاني انها تبينت من مراجعة التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة انها لا توصل لاثبات التهمة على المتهمين بعكس ما قالته محكمة أول درجة المذكورة .

« وحيث انه مع افتراض أن الحجز صوري توقع بناء على عقد صوري وان دعوى تثبيت الحجز لم تقيد فانه من المبادئ المقررة والتي جرى عليها القضاء انه لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المحجوز عليها صحة الحجز بل يعاقب المختلس ولو كان الحجز مشوبا بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس ويكفي أن يثبت ان مرتكب الجريمة قد علم بوقوع الحجز . « وحيث انه من ذلك يكون الحكم الاستثنائي قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الوجهان الثاني والثالث من أوجه الطعن في محلهما وكان لمحكمة النقض أن تطبق القانون بالفصل في الدعوى المدنية لولا ان موضوع الاختلاس في ذاته لا زال غير مقرر نهائيا كما سيلي .

« وحيث ان المحكمة الاستثنائية تقول فيما يتعلق بأمر الاختلاس نفسه انها لم تجد تحقيقات محكمة أول درجة موصلة لاثبات التهمة وهذا القول لا يعتبر سببا كافيا للرد على حكم المحكمة

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

اختلاس أشياء محجوزة . المدين ليس حارساً .
عدم تصرفه في الشيء المحجوز أو إخفائه . لا عقاب
عليه بالمادة ٢٨٠

المبدأ القانوني

ان المدين المحجوز على محمولاته لا يمكن أن
يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨٠ ع الا اذا ثبت عليه
أنه تصرف في الشيء المحجوز أو إخفائه بقصد منع
التنفيذ عليه. فاذا لم يكن المدين حارساً على الاشياء
المحجوزة فلا يمكن أن يكون مطالباً بتقديمها الى
المحضر يوم البيع بحيث يعد عدم تقديمها من جانبه
اختلاساً لها اذ الفرض أنها في حيازة الحارس
وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه
الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان
كاف للواقعة المعاقب عليها .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المذكور
تبين أنه أخذ فيما يتعلق بالطاعن بالاسباب التي
بنى عليها الحكم الابتدائي وهذا اكتفى في
اثبات التهمة على الطاعن بالقول بأنها ثابتة من
التحقيقات وشهادة الشهود وعدم تقديم الغلال
المحجوز عليها للمحضر في اليوم المحدد للبيع .

« ومن حيث أن هذا البيان لا يكفي لادانة
الطاعن في تهمة اختلاس بالمادة ٢٨٠ من قانون
العقوبات لأنه ما دام الواقع أنه لم يكن حارساً على
الاشياء المحجوزة - وهو الامر المستفاد طبعاً من

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الثاني ان المحكمة لم تبين
الفاظ الاهانة بل أحالت فيها على المحضر كما انها
لم تتكلم عن شهادة النفي ولم تراجع بينها وبين
شهادة الاثبات .

« وحيث ان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة
الجزئية في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ وهو المأخوذ
بأسبابه في هذه النقطة بحكم المعارضة وبالحكم
الاستثنائي المطعون فيه لم يرد به سوى قول المحكمة
ان المتهم « اعتدى على المجنى عليه بالالفاظ الميينة
بالمحضر » بدون بيان ماهي هذه الألفاظ ولا ان
كانت هي الواردة بصيغة الاتهام المقدمة من النيابة
أو هي ألفاظ أخرى . وبما أن بيان ألفاظ الاهانة
ضروري حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما اذا
كانت تعتبر في الحقيقة مهينة أم لا ، فقصور الحكم
في هذا الصدد مبطل له . ومن جهة أخرى فثبت
بمحاضر الجلسات ان هناك شهود نفي استشهد بهم
الطاعن لدى محكمة أول درجة وسمعتهم وظاهر
من شهادتهم ما ينفي التهمة بتاتاً . ولكن لا هي ولا
المحكمة الاستئنافية أشارت بشيء الى شهادتهم
وهذا قصور لا يطمأن معه لسلامة الحكم .

« وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم واعادة
المحاكمة بلا حاجة لبحث الاوجه الاخرى

(طعن حسن عبد الباري ضد النيابة رقم ٨٠٥
سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة
والعزة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وحسن نبيه
المصري بك ومحمد توفيق حقي بك واحمد امين بك وعلى
زكي الراعي بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك
وكيل النيابة)

الظرف تحققاً مادياً بقطع النظر عن علله وأسبابه
فقد استوفى القانون مراده وحقت كلمته

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الاول ان التهمة غير
مبينة بالحكم بياناً كافياً . ولكن هذا غير صحيح
فان بيان الحكم فوق الكفاية .

« وحيث أن مبنى الوجه الثانى أن ظرف
حمل السلاح لا يصح الاعتداد به في هذه الدعوى
لأن المتهمين خفراء وحملهم السلاح لم يكن
بقصد السرقة بل لأنه من مقتضى وظيفتهم
ويرتب الطاعنون على ذلك أن الحادثة تنطبق
على المادة ٢٧٦ لا المادة ٢٧٣ التى طبقها المحكمة

« وحيث أن القانون اذ جعل حمل السلاح
في المادة ٢٧٣ ظرفاً مشدداً للسرقة لم يفكر قط
في صفة حامله ان كان من شأنه حمل السلاح
عادة أم لا، كما انه لم يعلق أدنى أهمية على كون
حمله هو بقصد السرقة أم لأى داع آخر، وكل
ما أراده هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحاً
فتحقق هذا الظرف تحققاً مادياً بقطع النظر
عن علله وأسبابه فقد استوفى القانون مراده وحقت
كلمته وكل معنى زائد عن ذلك التحقق المادى
فهو تحميل لعبارة القانون بما لا تحتمله . ولقد
سبق لمحكمة النقض أن بينت هذا في أحكام لها
متعددة . واذن فهذا الوجه في غير محله .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث ان المحكمة
لم ترد على ما دفع به الطاعنون فيما يختص بانطباق
المادة ٢٧٦ . وهذا مفهوم الرد عليه مما سبق . »

(طعن احمد جنىدى واخرين ضد النيابة رقم ٧٨٨
سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

اعتبار الحادثة منطبقة على المادة ٢٨٠ المذكورة
وان كان الحكم قد أغفل بيان هذه النقطة - فلا
يمكن أن يكون مطالباً بتقديم الاشياء المحجوزة لى
المحضر يوم البيع بحيث يعدّ عدم تقديمها من جانبه
اختلاساً لها اذ الفرض انها في حيازة الحارس وعليه
هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع . أما
الطاعن - وهو في هذه القضية المدين المحجوز على
محصولاته - فلا يمكن أن يؤخذ بمقتضى المادة
٢٨٠ من القانون المذكور الا اذا ثبت عليه أنه
تصرف في الشيء المحجوز او اخفاه بقصد منع
التنفيذ عليه وهذا ما لم يبينه الحكم المطعون فيه .
« ومن حيث أن السكوت عن بيان هذا
الركن الجوهرى في جريمة الاختلاس يعيب الحكم
عيباً فاحشاً يستوجب نقضه بلا حاجة الى بحث
أوجه الطعن الاخرى »

(طعن طه ابراهيم ضد النيابة رقم ٨٠٧ سنة ٤٨
ق — بالهيئة السابقة)

٥٦

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

سرقة . مجرد حمل السلاح . وقت السرقة . كاف
لاعتبار الظرف مشدداً

المبدأ القانونى

ان القانون اذ جعل حمل السلاح في المادة
٢٧٣ ع ظرفاً مشدداً للسرقة لم يفكر قط في
صفة حامله ان كان من شأنه حمل السلاح عادة
أم لا - وفي هذه القضية كان المتهمون خفراء -
كما انه لم يعلق أهمية على كون حمله هو بقصد
السرقة أم لأى داع آخر . وكل ما أراده هو أن
تقع السرقة والجاني حامل سلاحاً فتتحقق هذا

٥٧

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — تغيير وصف التهمة . عدم اضافة عناصر جديدة للوقائع . عدم تشديد العقوبة . جوازه
- ٢ — حكم . اشتراك بالاتفاق . عدم ذكر وقائمه المادية . عدم ضرورته

المبادئ القانونية

- ١ - اذا كان الوصف الجديد للتهمة لم يترتب عليه اضافة عناصر جديدة الى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية ولم يؤد الى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها على المتهم من بادى الامر . فليس للمتهم أن يتظلم من حصول هذا التغيير بدون لفت نظره اليه .
- ٢ - ليس من الواجب حتماً أن يشتمل الحكم على الوقائع المادية المكونة للاشتراك بالاتفاق لأن هذا النوع من الاشتراك قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . ويكفي ان الحكم يبين الأسباب التي أقنعت محكمة الموضوع بوجود ذلك الاشتراك

المحكمة

« من حيث أن الوجه الاول من أوجه الطعن مردود بأن الحكم المطعون فيه قد تولى الرد على أسباب الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة بما فيه الكفاية » ومن حيث ان الوجه الثاني مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من انه لا يرى مانعاً من تغيير وصف التهمة ما دامت الوقائع المنسوبة الى المتهم لم تتغير فضلاً عما ذكره الحكم أيضاً من أن التهمة قد وجهت بوصفها الجديد الى الطاعن

في جلسة المعارضة (لدى محكمة أول درجة) وعلى كل حال فما دام الوصف الجديد لم يترتب عليه اضافة عناصر جديدة الى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية ولم يؤد الى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها على المتهم من بادى الامر فليس للمتهم أن يتظلم من حصول هذا التغيير بدون لفت نظره اليه .

« ومن حيث أن الوجه الثالث والوجه الخامس مردودان بأن سياق الحكم يدل على توفر ركني الضرر والقصد الجنائي في الجريمة المسندة الى الطاعن وان كان الحكم لم يذكر ذلك صراحة . » ومن حيث أن الوجه الرابع مردود بأنه ليس من الواجب حتماً أن يشتمل الحكم على الوقائع المادية المكونة للاشتراك بالاتفاق لأن هذا النوع من الاشتراك قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه ، ويكفي ان الحكم قد بين الأسباب التي أقنعت محكمة الموضوع بوجود ذلك الاشتراك .

« ومن حيث أن الوجه السادس مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة قانوناً بأن ترد على كل جزئية من جزئيات دفاع المتهم ويكفي ان تكون قد تناولت دفاعه جملة وردت على النقط الأساسية فيه . »

« ومن حيث أن الوجه السابع مردود بأنه لا مصلحة فيه للمتهم لأن الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن ارتكاب تزوير معنوي علاوة على التزوير المادي الذي يشير اليه في طعنه وذلك بأن قال انه اشترك هو وآخر حكم عليه بالعقوبة مع الموظف المختص الذي ثبت

٢ - ليس من الالوجه المبطله للاجراءات ولا
للحكم ان تأخذ المحكمة بأقوال المجنى عليه
المنوفى دون تلاوتها بالجلسة
المحكمة

« حيث ان الشطر الاول من الوجه الاول
هو ان المحكمة لم تبين نية القتل بل اكتفت
ببيان الآلة التي استعملت .

« وحيث ان المحكمة قالت في حكمها ان نية
القتل ثابتة من استعمال سلاح قاتل وضرب القاتل
ووالده في مقاتل

« وحيث ان الشطر الثانى من الوجه المذكور
ان المحكمة طبقت المادة ١٩٨ فقرة ثانية على
اعتبار أنه ارتكب جريمة القتل العمد ثم تلتها
جريمة أخرى وهى الشروع فى قتل عبد الحميد
عطوه فى حين ان الشرط القانونى لتطبيق هذه
الفقرة ان لا تقع الجريمتان فى وقت واحد وفى
سورة الغضب بل يجب ان تتخللها فترة من الزمن
« وحيث انه لا يشترط قانوناً ان تمضى بين
الجنايتين فترة من الزمن بل بالعكس ما دامت
هذه الفقرة تنص على ان جريمة القتل تكون قد
تقدمتها واقترنت بها أو تلتها جريمة أخرى فهى
تنطبق فى حالة اقتران الجناية الاخرى بجريمة
القتل مثل ما تنطبق فى حالة ما تكون الجناية
الاخرى قد تقدمت جناية القتل أو تلتها بزمن
قريب وكل ما فى الامر ان لا تكون الجنايتان
ناشئتين عن فعل جنائى واحد كعمار نارى واحد
يطلق عمداً فيقتل شخصين أو القاء قبلة عمداً
تصيب شخصين أو أكثر إذ وحدة الفعل فى

حسن نية فى ارتكاب تزوير معنى فى ورقة
رسمية وهى اعلان عريضة دعوى وذلك باثبات
واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وهى حصول
اعلان المجنى عليه واثبات مخاطبته شخصياً . «
(طعن عزيز جرجس ضد النيابة رقم ٧٩٥ سنة
٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٥٨

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - قتل . اقترانه بجناية اخرى . والفعل متعدد .
عدم ضرورة مضي فترة من الزمن بين الجنايتين
- ٢ - حكم . اقوال المجنى عليه . عدم تلاوتها .
والاخذ بها . غير مبطل للحكم

المبارى القانونية

١- لأجل تطبيق المادة ١٩٨/٢ ع لا يشترط
قانوناً ان تمضى بين الجنايتين فترة من الزمن بل
بالعكس ما دامت هذه الفقرة تنص على ان
جريمة القتل تكون قد « تقدمتها واقترنت بها أو
تلتها جناية أخرى » فهى تنطبق فى حالة اقتران
الجناية الاخرى بجريمة القتل مثل ما تنطبق فى
حالة ما تكون الجناية الاخرى قد تقدمت جناية
القتل أو تلتها بزمن قريب . وكل ما فى الأمر
ان لا تكون الجنايتان ناشئتين عن فعل جنائى
واحد كعمار نارى واحد يطلق عمداً فيقتل
شخصين أو القاء قبلة عمداً تصيب شخصين أو
أكثر إذ وحدة الفعل فى مثل هاتين الصورتين
مانعة من انطباق الفقرة المذكورة . أما اذا تعدد
الفعل كصورة الدعوى الحالية فالفقرة منطبقة ولو
كانت الافعال المتعددة قد وقعت فى سورة
غضب واحدة متصلة

مثل هاتين الصورتين مانعة من انطباق الفقرة المذكورة . أما اذا تعدد الفعل كصورة الدعوى الحالية فالفقرة منطبقة ولو كانت الافعال المتعددة قد وقعت في سورة غضب واحدة متصلة .

« وحيث ان الشطر الثالث من الوجه عينه ان زيد سليمان المتهم الثاني والذي كان مدعياً بحق مدني أيضاً كانت به اصابة مثل التي كانت بعبد الحميد عطوة والمحكمة مع اتفاق الظروف واتفاق موضع الاصابة عدلت الوصف بالنسبة لمن ضرب عبد الحميد عطوة الى جناية شروع في قتل ولم تعد له بالنسبة للضاربين لزيد سليمان دون ان تبين السبب أو ترد على دفاع زيد سليمان في هذه النقطة .

« وحيث أنه لا شأن للمدعي المدني زيد سليمان بما أخذت به المحكمة في حق من ضرب غيره وإنما شأنه ينحصر فيما يتعلق بمصلحته هو فقط - كما ان هذا الشطر لو كان مراد سالم سليمان سالم الاستفادة بما فيه فإنه بالنسبة له متعلق بالموضوع ولا محل للالتفات اليه » وحيث ان الشطر الرابع من الوجه عينه هو ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون حيث برأت المتهمين الثالث والرابع والخامس على اعتبار انهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس مع عدم توفر شروط الدفاع .

« وحيث ان المحكمة برأت المذكورين لانه لا دليل عليهم سوى أقوال المتهمين الاول والثاني وفضلاً عما فيها من التناقض والاضطراب فإن شهادة شهود الرؤية تكذبها ثم قالت أنه على فرض التسليم بأنهم ضربوا المتهم الاول

والثاني بعد اعتداء الاول على القتل ووالده فأنهم يكونون في حالة دفاع شرعي عن النفس فعلى فرض صحة هذا الوجه وعدم توفر شروط الدفاع الشرعي فإن البراءة تكون واجبة لعدم ثبوت نفس التهمة .

« وحيث ان الشطر الاول من الوجه الثاني ان الحكم أخذ بأقوال المجني عليه المتوفى دون تلاوتها بالجلسة .

« وحيث ان هذا ليس من الالوجه المبطله للاجراءات ولا للحكم .

« وحيث ان الشطر الثاني من الوجه الثاني ان الدعوى أحييت على المحكمة باعتبارها ضرباً أفضى الى موت والنيابة طلبت تعديل التهمة بالجلسة بالمادة ١٩٤ عقوبات وقبل المتهمون هذا التعديل ولكن المحكمة طبقت المادة ١٩٨ فقرة ثانية بدون لفت الدفاع لهذا التغير

« وحيث ان العقوبات المقررة بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية هي عينها المقررة بالمادة ١٩٤ والتهمة التي كانت موجهة لرافع الطعن بعد تعديلها وقبول الدفاع عن المتهمين المرافعة على أساسها هي قتله محمد عبد الحميد عطوة عمداً مع سبق الأصرار وشروعه في قتل عبد الحميد عطوة عمداً مع سبق الاصرار أيضاً والمحكمة استبعدت سبق الاصرار وطبقت الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على الوقائع المرفوع بها الدعوى دون ان تسند للمتهم أي واقعة جديدة والمحكمة في حل من ذلك بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث ان الشطر الثالث من الوجه الثاني

هو حرمان زيد سليمان بصفته مدعياً مدنياً عن سماع شهادته الذين أعلنهما للجلسة .

« وحيث ان المحكمة قررت عدم سماع هذين الشاهدين بناء على اعتراض محامي المتهمين لمخالفة ذلك للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لعدم اعلان المتهمين بهما . » وحيث ان هذا من حق المتهمين والمحكمة طبقاً للمادة ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (طعن سالم سليمان ضد النيابة واخرين مدعين مدني رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٥٩

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

مسئولية مدنية . خادم . غير مكلف بالعمل الذي سبب الفعل وخان مخدمه . عدم مسئولية المخدم

المبدأ القانوني

اذا كان الخادم - وفي هذه الحالة كان سائناً - غير مكلف من قبل مخدمه في قيادة السيارة بل هو أجنبي عن هذه الخدمة . وخان مال سيده في غفلة منه وعلى الرغم من احتياطة . فلا يكون المخدم مسئولاً عن فعله . ولا يمكن ايضاً تطبيق المادة ١٥١ مدني على هذه الحالة لأن عبارة هذه المادة خاصة بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز وليس السائس قاصراً ولا معتوهاً تحت كنف مخدمه . ولا هو مكلف برعايته والمحافظة عليه .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه المادة بحسب الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه تتحصل في أن الست صفية هاتم السادات كانت في مصيفها بالاسكندرية ومعهما سائق سيارتها ولها سيارة أخرى تركتها بمصر ولكنها أخذت مفتاحها معها حتى لا يستعملها أحد . فجوده حسن الحبشي، وهو سايس عندها لا سواق، انتهز فرصة غيابها فاصطنع مفتاحاً للسيارة ليستعملها خلسة في مصلحته الخاصة وقد كان منه ان خرج بها يترىض مع بعض أصدقائه فصدم العربة التي كان بها الجاني عليه فأماته . فرفعت النيابة عليه دعوى القتل الخطأ وورثة المتوفي وهم الطاعنون الآن طلبوا منه التعويض المدني وأدخلوا الست صفية مخدمته ومالكه السيارة ليقتضى عليها بالتعويض بالتضامن معه . فالمحكمة الابتدائية قضت عليه بالعقوبة والتعويض ورفضت دعوى التعويض قبل الست المذكورة، وتأييد حكمها لأسبابه استثنائية . فالمدعون يطعنون في الحكم قائلين ان المحكمة في رفضها دعوى التعويض قبل المخدمة مالكة السيارة قد خالفت المادتين ١٥٢ و ١٥١ من القانون المدني الخاصتين بمسئولية السيد عن أعمال خادمه وبمسئولية الانسان عن هم تحت رعايته .

« وحيث انه ما دام قد ثبت ان جوده حسن الحبشي لم تستخدمه السيدة المذكورة سائقاً لسيارتها بل كان هو عندها كسائس فقط لا شأن له بالسيارة من جهة قيادتها، وثبت ايضاً انها احتاطت فأخذت مفتاح السيارة معها حتى لا يتمكن أحد من استعمالها، وثبت ان هذا السائس تلصص على مال سيدته في غفلة منها فاصطنع مفتاحاً للسيارة ليستعملها خلسة لمصلحته الشخصية، وقد استعمالها فعلاً على هذا الوجه المناقض كل المناقضة لمصلحة

سيدته . فكل هذا الذي ثبت مما لا يدع محلاً للشك في ان مخدمته ليست مسئولة عما جره بعمله من الاضرار . ولقد أنصفت المحكمة الاستئنافية إذ اعتمدت ما قرره المحكمة الابتدائية من أن المادة ١٥٢ مدني لا انطبق لها في هذه الصورة التي ليس فيها المتهم خادماً مسلطاً من قبلها على قيادة السيارة . بل هو أجنبي عن هذه الخدمة خائن في مال سيدته في غفلة منها وعلى الرغم من احتياطها . أما ما يقوله الطاعنون من أن هذا المتهم هو على كل حال خادم عند السيدة فهي مكلفة بملاحظته ورعايته ومسئولة بسبب هذا التكليف طبقاً للمادة ١٥١ مدني عما يقع من الاضرار بسبب إهمالها ملاحظته - ما يقولونه من ذلك لا يلتفت اليه لما هو مفهوم من أن عبارة تلك المادة خاصة بمبدئي ، بمسئولية المكلفين بملاحظه القصر وغيرهم من عديمي التمييز - وليس السائس قاصراً ولا ممتوهاً تحت كنف السيدة مخدمته ولا هي مكلفة برعايته والمحافظة عليه .

(طعن جمعه صالح وآخرين مدعين مدني والنيابة ضد جودة حسن وآخرين رقم ٨٠٦ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٦٠

٥ ابريل سنة ١٩٣١

نقض . تعديل وصف التهمة . عدم حرمان المتهم من المرافعة على كلا الوصفين . وعدم المصلحة في النقض . ونفضه

المبرأ القاتولي

إذا أفسحت المحكمة الاستئنافية المجال للمتهم ليدافع كما يريد في تهمة تزوير ولم تحرره لا من

المرافعة على وصف انه فاعل أصلي في التزوير ولا من المرافعة على وصف انه شريك فيه فقط فلا يحق له التظلم من صدور الحكم باعتباره فاعلاً أصلياً في التزوير وشريكاً في الاستعمال . خصوصاً وأنه لا مصلحة له في الطعن . أولاً ، لأنه مكن لدى المحكمة الاستئنافية من المرافعة في كلا الأمرين . وثانياً ، لأن الاشتراك يساوي الفعل الأصلي في العقوبة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول عدم بيان افعال التزوير المنسوبة للطاعن ، وهذا الوجه غير صحيح فان المحكمة بينت ان التزوير الذي أخذت عليه الطاعن هو ، أولاً ، وضع امضاء قنصل امريكا باسكندرية عمداً على شهادة الاجراءات الجزائية وان هذا التزوير حصل بطريق تقل الامضاء كما ثبت من تقرير الخبير . وثانياً ، وضعه اختتام القنصلية الامريكية على الشهادة المذكورة وعلى تذكرة شحن البضاعة وذلك بدون علم القنصل . واذا كانت المحكمة قالت في حكمها انه اقترف هذا التزوير مع آخرين فان هذا لا يقلل من جرمه ولا يجعله غير فاعل أصلي في التزوير .

« وحيث ان الوجهين الثاني والثالث يدوران على فكرة واحدة . هي أن النيابة العامة لم تحدد وصف التهمة عند محاكمته حتى كان يستطيع الدفاع عن نفسه ، كما ان المحكمة غيرت وصف التهمة فجعلته فاعلاً أصلياً في التزوير بعد أن كان شريكاً فيه . كما قرره الحكم الاستئنافي الغيابي الذي أبده الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة .

في التزوير بعد أن كان فاعلاً أصلياً، والآن يطعن بأن المحكمة جماعته فاعلاً أصلياً بعد أن كان شريكاً « وحيث أن الطاعن ذاته لما صدر حكم النقض الأول وردت الدعوى الى المحكمة الاستئنافية كان واجبه الاول للدفاع عن نفسه أن يترافع على اعتبار أنه مزور أصلي لا شريك، مادام كان هذا هو غرضه الذي من أجله شكاً والذي من أجله نقض الحكم . فهو من هذه الجهة كان على بصيرة من أمره عارفاً بالوصف الذي كان عليه أن يترافع فيه . ومن جهة أخرى فإن مسألة الوصف بخصوصها قد أثارها الطاعن لدى المحكمة الاستئنافية كما سلف القول فأفسحت له المجال ليدافع كما يريد أي أنها لم تحرمه لا من المرافعة على وصف أنه فاعل أصلي في التزوير ولا من المرافعة على وصف أنه شريك فيه فقط . فتظلمه الآن من أن المحكمة غيرت الوصف من اشتراك في التزوير الى فعل أصلي هو تظلم لا يراد به سوى مجرد التسويف . على أنه حتى مع عدم اعتبار الطاعن سوى شريك في التزوير لفاعل أصلي فيه فإنه لا مصلحة له في هذا الطعن . أولاً، لأنه مكن لدى المحكمة الاستئنافية من المرافعة في كلا الأمرين . وثانياً لأن الاشتراك يساوي الفعل الأصلي في العقوبة .

« وحيث أنه فيما يختص بتهمة الاستعمال فإن الحكم المطعون فيه قد اعتبره شريكاً فيها وهذا الاشتراك هو القدر المتيقن من الوقائع التي تردت في الدعوى لدى الابتدائي ولدى المحكمة الاستئنافية ولا مانع مطلقاً بمنع المحكمة الاستئنافية عند الحكم من وصف الافعال الثابتة لديها في الدعوى بوصفها

« وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن لدى محكمة أول درجة باعتبار أنه فاعل أصلي في التزوير وفاعل أصلي في الاستعمال فالمحكمة الجزئية حكمت عليه غيائياً باعتباره شريكاً في كل منهما . ولما عارض أيدت الحكم الغيائي ولمكنها أخطأت فذكرت في الرواية أن الحكم المذكور قد اعتبره فاعلاً أصلياً فيهما . فلما استأنف قضت محكمة الاستئناف بأنه شريك فقط فيهما وبينت ذلك في أسبابها . فلما طعن في هذا الحكم بطريق النقض فمحكمة النقض ألغت هذا الحكم بعلته أنه عدل وصف التهمة (أي من فعل أصلي الى اشتراك) بدون تنبيه المتهم لهذا التعديل (كذا) فلما أعيدت الدعوى حكمت المحكمة الاستئنافية غيائياً بتأييد الحكم الابتدائي . فعارض وعند المرافعة في المعارضة اشتشكل محاميه بما كان من تغيير الوصف مرة لدى الابتدائي ومرة لدى الاستئناف من فعل أصلي الى اشتراك وطلب الى المحكمة أن تبين له على أي وجه يترافع ، هل على اعتبار أنه فاعل أصلي أو أنه شريك ، فأفسحت المحكمة المجال له ليرافع كما يريد ، فترافع بما ترافع به ثم قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه مبينة أن المتهم فاعل أصلي في التزوير وشريك في الاستعمال . فهو يطعن في هذا الحكم قائلاً أن المحكمة غيرت وصف تهمة التزوير من اشتراك الى فعل أصلي وإن هذا محل بحقوق الدفاع .

« وحيث أنه واضح مما تقدم أن الطاعن يريد الطعن على كل حال فإنه في أول أمره شكاً الى محكمة النقض أن المحكمة الاستئنافية جعلته شريكاً

الحقبة ما دامت لا تضيف أفعالا جديدة ولا تشدد العقوبة عن أصل المطلوب . »

(طعن جورج حموي ضد النيابة رقم ١١١٩ سنة ٤٨ ق — رئاسة الرئيس وعضوية حضرات محمد لبيب عطيه بك و احمد امين بك ومحمد كامل الرشيدى بك ويس احمد بك مستشارين وحسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

٦١

٥ ابريل سنة ١٩٣١

نقض . مستشار . نظره القضية موضوعا . بعد قضائه في نقطة قانونية فيها امام محكمة النقض . غير مبطل للحكم

المبدأ القانوني

يجوز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى . وان كان قد سبق له ان قضى في نقطة قانونية في نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض مادام قضاؤه الاول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمسسه بحال

المحكمة

« بما أن الوجه الاول من وجوه الطعن يتلخص في أنه كان من بين أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم عضو سبق له ان اشترك في اصدار حكم من محكمة النقض في نفس القضية » وبما أنه لا نزاع في جواز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وان كان سبق ان قضى في نقطة قانونية في نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض لأن قضاؤه الاول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمسسه بحال . فيتعين رفض هذا الوجه .

« وبما أن الوجوه الثلاثة الاخرى كلها محاولة من الطاعن أن ينتقص أدلة الادانة التي أخذت بها محكمة الموضوع وقد ساق في ثنائياها وقائع غير صحيحة ، وهي ان محكمة الجنايات ذكرت في أسباب حكمها بغير حق ان الطاعن أقر بصحة ما نسبته اليه متهم آخر في حين أن الحكم المطعون فيه انما استعرض اقوال كل من المتهمين ونقلها نقلاً ثم استخلص ، ما رآه منها ومن شهادة الشهود وهذا يخلف مخالفة تامة ما يدعيه الطاعن في الوجه الثالث »

(طعن زكي خليل واخرين ضد النيابة واخرين مدعين مدني رقم ٧٢٤ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٦٢

٥ ابريل سنة ١٩٣١

١ — شاهد . على سبيل الاستدلال : جواز الاخذ بشهادته بلا يمين
٢ — تحليف اليمين . لمتهمين . عدم جوازه . جواز أخذ المحكمة بأقوالهم

المبادئ القانونية

لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . ويسوغ للمحكمة أن تعتمد عليها متى اقتنعت بصحتها . كما أن تحليف المتهمين اليمين لم يأمر به القانون . والاعتماد على أقوالهم التي تقع من نفس القضاة موقع الاقناع والصدق أمر سائغ

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الاول ان المحكمة اعتمدت في ادانة الطاعنين على شهادة طفلة أخذت على سبيل الاستدلال وأقوال اثنين من

المدنية في المقتضى لأنه اذا كانت نصوص القانون الجنائي لا تسمح باعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا اذا كان فاعلاً أصلياً معه للجريمة أو شريكاً له فيها فإن قواعد المسؤولية المدنية أوسع نطاقاً من هذا إذ يكفي فيها أن تكون ارادة الشخص طابقت ارادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون قد وقع منه من الافعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلي حتى يعتبر نظيراً معادلاً له في المسؤولية المدنية وان لم يعاقبه القانون الجنائي إلا على فعله فقط. وأساس هذه المسؤولية مجرد تطابق الارادات - ولو فجأة - على الايذاء بنوع الفعل غير المشرع الذي حدث ^(١)

المحكمة

« من حيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليهم مردود بأن الحكم المطعون فيه اثبت أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليه على رأسه كما اثبت أن الكشف الطبي قرر وجود جرحين برأس المجنى عليه أحدهما بأعلى الجدارية اليسرى والآخر بمقدم الفروة. ومفهوم من هذا أن الحكم أخذ كلا من الطاعنين باعتباره فاعلاً أصلياً لأنه ارتكب جريمة الضرب مع زميله الآخر ولا ضرورة تدعو لأن يذكر الحكم في مثل هذه الحالة بصريح اللفظ انه اعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً مادامت عبارته تدل على ذلك في غير لبس ولا غموض.

راجع الحكم المنشور بمجلة المحاماة السنة المادية عشر رقم ٤٢٢ ص ٨١٩

المتهمين في الدعوى لم تحلفهما اليمين . ويزعم الطاعنان ان كل هذا خطأ يعيب الحكم .

« وحيث ان سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين لم يحظره القانون، واعتماد المحكمة عليها متى اقتضت بصحتها أمر سائغ لها كما أن تخليف المتهمين اليمين لم يأمر به القانون والاعتماد على أقوالهم التي تقع من نفس القضاة موقع الاقتناع والصدق أمر سائغ أيضاً، فيكون هذا الطعن في غير محله

(طن عبدالعاطي طه واخر ضد النيابة واخر مدعى مدني رقم ١١٢٠ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٦٣

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

مسئولية مدنية . مسئولية جنائية . التفريق بينهما . تطابق الارادات . الافعال من نوع واحد . كاف لتحقيق المسؤولية المدنية

المبدأ القانوني

اتهمت النيابة العمومية المتهمين بأنهما ضربا آخر على رأسه ضربتين فوق وقع على الأرض فاقد النطق ومات . ومحكمة الموضوع لم تبين أي المتهمين هو المحدث للضربة التي سببت الوفاة فاستبعدت تهمة الضرب المفضي الى الموت واعتبرت ما وقع من المتهمين ضرباً منطبقاً على المادة ٢٠٦/٢ ع. ولكنها قالت انه مادامت تهمة الضرب المفضي الى الموت قد سقطت عن المتهمين فقد أصبحت الدعوى المدنية التي تفرعت عن هذه التهمة لا اساس لها ويتعين رفضها .

وقد تقضت محكمة النقض هذا الحكم بالنسبة للدعوى المدنية مقررة ما يأتي

يجب التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية

فجأة - على الايذاء بنوع الفعل غير المشروع الذي حدث .

« ومن حيث ان الذي أثبتته الحكم المطعون فيه أن محمد خطاب حسوب ولييب الفاش ضربا محمود عمر الركابي على رأسه ضربتين فوق على الأرض فاقد النطق ومات، ولكن محكمة الموضوع لم تبين أى المتهمين هو المحدث للضربة التي سببت الوفاة، ولذلك اضطرت الى استبعاد تهمة الضرب المفضى الى الموت واعتبرت ما وقع من المتهمين ضرباً منطبقاً على المادة ٢٠٦ فقرة أولى عقوبات، وقد أصابت فيما قررت لأنه لا يمكن أن يسأل شخص جنائياً إلا على ما ثبت انه ارتكبه شخصياً ولكنها قالت في حكمها عن الدعوى المدنية انه ما دامت تهمة الضرب المفضى الى الموت قد سقطت عن المتهمين فقد أصبحت الدعوى المدنية التي تفرعت عن هذه التهمة لا أساس لها ويتعين رفضها .

« ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالدعوى المدنية غير صحيح، إذ الثابت ان الضربة التي أحدثت الوفاة لا تخرج عن كونها من فعل أحد المحكوم عليهم، وغاية ما هنالك ان محكمة الموضوع لم تبين من المحدث لها منهما على وجه التعيين فاكتفت بمؤاخذه كل منهما بالقدر الثابت عليه وهو فعل الضرب المنطبق على المادة ٢٠٦ فقرة أولى عقوبات، وما دام محدث الضربة التي سببت الوفاة هو أحد المحكوم عليهم وان ظلت شخصيته مجهولة فاقتراه لهذا الفعل وتطابق ارادة المحكوم عليه الثانى مع ارادته على ايداء المجنى عليه بالضرب كاف لتسويغ تحميلهما عبء

« ومن حيث ان محصل الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني أن المحكمة استبعدت تهمة الضرب المفضى الى الموت لعدم استطاعتها معرفة محدث الضربة التي سببت الوفاة ثم رتبت على ذلك رفض الدعوى المدنية وهذا خطأ لأن نظرية القصد المشترك تقضى بأن كل من اشترك في حادثة تحمل نتائجها متى قام بحجز من الفعل المادى الذي كانت نتيجة هذه الحادثة ولو لم يكن هو الذى أحدثها بالذات. وما دام قد ثبت للمحكمة أن المتهمين اعتديا بالضرب على المجنى عليه فأحدث احدهما وفاته، فكلاهما مخطئ. وقد أدى خطأه الى هذه الوفاة فكل منهما متضامن من الوجبة المدنية في المسؤولية عن تعويض هذه الوفاة » ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قررت في حكم لها صادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٩٣٠ في القضية رقم ٣٥ سنة ٤٨ قضائية انه يجب التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في المقضى لانه اذا كانت نصوص القانون الجنائى لا تسمح باعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا اذا كان فاعلاً أصلياً معه للجريمة أو شريكاً له فيها فان قواعد المسؤولية المدنية أوسع نطاقاً من هذا إذ يكفي فيها أن تكون ارادة الشخص طابقت ارادة الفاعل الاصلى ولو في لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون قد وقع منه من الافعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الاصلى حتى يعتبر نظيراً معادلاً له في المسؤولية المدنية وإن لم يعاقبه القانون الجنائى إلا على فعله فقط . وأساس هذه المسؤولية المدنية مجرد تطابق الارادات - ولو

تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فيتمتعين تقضيه فيما يتعلق بالدعوى المدنية، ونظراً إلى كون الحكم المطعون فيه خالياً من كل إشارة إلى مبلغ التعويض المطلوب فلا تستطيع محكمة النقض تطبيق القانون والقضاء بالتعويض بل ترى إعادة القضية إلى محكمة الجنايات لتقدير التعويض المستحق والحكم بما تراه على الأساس المتقدم بيانه .

(طعن الست عز محمد مدعية بحق مدني ضد لبيب احمد وآخر في قضية النيابة رقم ٨٠٣ سنة ٤٨ ق برئاسة الرئيس وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك ومحمد توفيق حقي بك واحمد امين بك وعلى زكي المرايبي بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

المسئولية المدنية عن فعل الضرب المفضي الى الموت بغض النظر عما اقترفه كل منهما بالذات لأن ذلك لا ينظر اليه إلا عند تحديد المسئولية الجنائية . أما المسئولية المدنية فيجب أن تعم كل متدخل في الضرب سواء قل نصيبه فيه أو أكثر مادام أساس هذه المسئولية هو مجرد توافق الارادة على الايذاء بالضرب والمضي في تنفيذ هذه الارادة فعلاً .

« ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قد اخطأ في

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

به هذا النص ويجوز استئنافها ، وعلى ذلك فإن أمر التقدير المتفرع عن قضية رفعت مباشرة إلى المحكمة الابتدائية في حدود اختصاصها لا يدخل في اختصاص القاضي الجزئي العادي فيكون استئنافه جائزاً أمام محكمة الاستئناف ولو كان قل من خمسة وعشرين ألف قرش

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليه يبني دفعه على الفقرة الاولى من المادة ٣٤٥ مرافعات المعدلة بقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ التي نصت على أن أحكام المحاكم الابتدائية تكون قابلة للاستئناف متى تجاوز الطلب ٢٥ ألف قرش . وفي الدعوى الحالية المبلغ المطالب به يقل عن هذا القدر وعلى أن قانون ابريل سنة ١٩٣٠ لم يغير من هذا النص » وحيث أن المستأنف في رده على هذا الدفع

٦٤

٣١ مارس سنة ١٩٣١

استئناف . أمر تقدير عن مصاريق دعوى مرفوعة أمام المحاكم الابتدائية . مبلغ أقل من ٢٥٠٠٠ قرش . جواز استئنافه

المبدأ القانوني

ان قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وان كان قد وضع حداً للخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره فيما يخص . بجواز استئناف أحكام المحاكم الابتدائية اذا كان المدعى به يزيد عن ألفي قرش الا انه يؤخذ من المذكرة التفسيرية لهذا القانون عند ما تعرضت للأسباب الموجبة لتعديل المادة ٣٤٥ م ان القضايا التي ترفع مباشرة إلى المحاكم الابتدائية وتكون قيمتها أقل من خمسة وعشرين ألف قرش ولكنها لا تدخل في النصاب العادي لاختصاص القاضي الجزئي تكون خارجة عن القيد الذي جاء

« وحيث أن أمر التقدير موضع استئناف هذه الدعوى هو عن قضية رفعت مباشرة الى المحكمة الابتدائية في حدود اختصاصها ، فالامر الصادر به مما لا يدخل في اختصاص القاضى الجزئى العادى وعليه يكون استئنافه جائزاً ويتعين رفض الدفع »

(استئناف شفيق افندى مينا جبران وحضر عنه الاستاذ السعيد رمضان ضد الاستاذ توفيق مينا جبران رقم ١٢٦٢ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الدرة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٦٥

٣١ مارس سنة ١٩٣١

اجارة . واجب المؤجر في تسليم العين المؤجرة . وجوب تسليمها بالحالة المتعاقد عليها . حق المستأجر في طلب اجراء الاعمال اللازمة . فسخ

المبدأ القانونى

انه وان كان القانون المصرى جاء على خلاف القانون الفرنسى (مادة ١٧٢٠ مد.فر.) خلوا من النص على التزام المؤجر بأن يسلم الشئ المؤجر فى حالة جيدة ، الا أنه يجب ان يستنتج ان التزام المؤجر بالتسليم لا يتم مادام ان المؤجر لم يسلم الشئ المؤجر بالحالة التى كان عليها وقت التعاقد وقصدها المتعاقدان عند التوقيع على العقد، ولذلك فانه من المقرر ان للمستأجر الحق فى ان يلزم المؤجر بتسليم الشئ المؤجر بحالة جيدة وعند الحاجة يكون له الحق فى ان يطلب الحكم بأن يصرح له «أى للمستأجر» بأجراء الاعمال اللازمة على حساب المؤجر كما ان له الحق فى طلب فسخ العقد مع الزام المؤجر بالتعويض طبقاً للنظرية العامة المترتبة على عدم الوفاء

تمسك بنص المادة ٣١ مرافعات التى نصت على أن المحاكم الابتدائية تحكم بصفة محكمة أول درجة فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية ، والدعوى الحالية خارجة عن اختصاص المحكمة الجزئية كما تمسك بحكم الدوائر المجتمعة الرقم ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى قرر جواز استئناف أحكام المحاكم الابتدائية اذا كان المدعى به يزيد عن الفى قرش وزاد على هذا بأن قانون ابريل سنة ١٩٣٠ قد النى قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ الذى به تعدلت المادة ٣٤٥ مرافعات والذى يتمسك به المستأنف

« وحيث أن قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وان كان قد وضع حداً للخلاف الذى كان قائماً قبل صدوره بين الاحكام فيما يختص بجواز استئناف أحكام المحاكم الابتدائية اذا كان المدعى به يزيد عن الفى قرش، ذلك الخلاف الذى قضت عليه محكمة الاستئناف بدوائرها المجتمعة بحكمها الرقم ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الا أن المذكرة التفسيرية لهذا القانون عند ما تعرضت للاسباب الموجبة لتعديل المادة ٣٤٥ مرافعات قالت ما يأتى : « على أن الاحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية فيما لا يزيد قيمته عن ٢٥ الف قرش مما يدخل فى النصاب العادى لاختصاص القاضى الجزئى فى أحكام نهائية لا يجوز استئنافها » والذى يؤخذ من هذا التعبير أن القضايا التى ترفع مباشرة الى المحاكم الابتدائية وتكون قيمتها أقل من ٢٥ الف قرش ولكنها لا تدخل فى النصاب العادى لاختصاص القاضى الجزئى تكون خارجة عن القيد الذى جاء به هذا النص ومن هذه القضايا مثلاً المصاريف القضائية

المحكمة

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان عقد الايجار تحرر قبل تسليم العين المؤجرة للمستأنف وان هذا الأخير لم يتسلم الشقة الا في أول مارس فقد أقر بالورقة المقدمة من المستأنف عليه في ملف الدعوى بأنه تسلم الشقة كاملة الابواب والشبابيك الخ وهو أى المستأجر لم ينازع في ذلك وإنما يدعى بأنه الى هذا التاريخ وبعده لم يكن تم ايجاد المصعد الكهربائى بل ولم يكن تم ايجاد حاجز لدرج السلم

« وحيث أنه يتبين من صورة تقرير الخبراء الذين ندبتهم محكمة مصر المختلطة في النزاع الذى كان قائماً بين المستأنف عليه والمقاول المتعهد اتمام بناء هذه العمارة صحة ما ادعاه المستأنف

« وحيث انه وان جاء القانون المصرى على خلاف القانون الفرنسى (مادة ١٧٢٠ مدنى فرنسى) خلواً من النص على التزام المؤجر بأن يسلم الشيء المؤجر في حالة جيدة، الا أنه يجب ان يستنتج ان التزام المؤجر بالتسليم لا يتم مادام ان المؤجر لم يسلم الشيء المؤجر في الحالة التى كان عليها وقت التعاقد وقصدها المتعاقدان عند التوقيع على العقد، ولذلك فإنه من المقرر ان للمستأجر الحق في ان يلزم المؤجر بتسليم الشيء المؤجر بحالة جيدة وعند الحاجة يكون له الحق في ان يطلب الحكم بأن يصرح له (أى المستأجر) بأجراء الاعمال اللازمة على حساب المؤجر، كما ان له الحق طبعاً في ان يطالب فسخ العقد مع الزام المؤجر بالتعويض تطبيقاً للنظرية العامة المترتبة على عدم الوفاء (راجع في ذلك شرح القانون

المدنى للمسيو دى هلتس جزء ٢ ص ٤٦٠
فقرة ١٢٩)

« وحيث أنه ظاهر من الاوراق ومن حالة الشقة المؤجرة ومن الغرض الذى استأجرها له المستأجر ان الطرفين اتفقا وقت التعاقد على ان يكون التسليم مستوفياً كل شرائط الراحة وأهمها ايجاد المصعد الكهربائى أو على الأقل ايجاد حاجز للسلم، فعدم القيام بتنفيذ هذا الشرط من قبل المستأنف عليه يبيح للمستأنف الحق في طلب تعويض عن فوات هذه المنفعة، وترى المحكمة تقدير قيمة هذا التعويض بمبلغ خمسة جنيهات شهرياً أى ١٢٠ جنيهاً عن مدة الايجار كلها ولذلك يتعين خصم هذا المبلغ من الباقي في ذمة المستأجر من أصل الاجرة

(استئناف ابراهيم بك نور الدين المهندس وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد خليل درع ضد صاحب السعادة حامد باشا الشواربى بصفته قيميا على عبد الحميد بك الشواربى وحضر عنه الاستاذ عبد الحليم ابوسيف راضى رقم ٥٩٠ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحمد مختار بك مستشارين)

٦٦

٣١ مارس سنة ١٩٣١

استئناف . انذار بالقييد . عدم وصوله للمستأنف
انذار ثان . العبرة بالانذار الثانى . تنازل .

المبدأ القانونى

اذا انذر المستأنف عليه خصمه المستأنف بقييد استثنافه في ظرف ثمانية أيام ولم يصل اليه الانذار بسبب غلق محله واعلن الى المحافظة : وعاد المستأنف عليه بعد مدة فأرسل اليه انذاراً جديداً

عليه عن انذاره الأول ومتى تنازل عنه فقد بطل مفعوله ولا مانع من هذا التنازل. لأن مسألة طلب قيد الاستئناف في ظرف ثمانية أيام إنما شرعت لرعاية مصلحة المستأنف عليه الخاصة ولا علاقة لها بالنظام العام، فلا يجوز له بعد هذا التنازل أن يعود فيتمسك بالانذار الأول، ويطلب اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لأنه لم يقيد في غضون الثمانية الايام التالية للانذار

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعى غير وجيه ويتعين رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً.

« وحيث ان الدعوى لا تزال غير صالحة للحكم من حيث الموضوع لأن المستأنف يريد أن يستوفى دفاعه بتقديم مستندات جديدة وترجمة أوراق مودعة في ملف القضية بغير اللغة العربية ».

(استئناف الخواجه دكران اسطفان وانيس وحضر عنه الاستاذ وهيب دوس بك ضد الخواجه اميل صايغ واخرى وحضر عنه الاستاذ محمد السعيد يوسف رقم ١٣٨١ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات مراد وهبه بك ومحمود سامى بك واحمد امين بك مستشارين)

٦٧

٥ مايو سنة ١٩٣١

تقدم . ناظر وقف . تصرفه في اعيان الوقف . امتلاك الغير لها بسبب هذا التصرف . التزام الناظر بتعويض الضرر . عدم مطالبته مدة خمسة عشر سنة . سقوط الحق في مطالبته .

المبرأ القانوني

اذا تصرف ناظر الوقف في اعيان الوقف التي تحت يده بالبيع للغير ووضع المشتري يده عليها

بقيد الاستئناف في ظرف ثمانية أيام . ووصل الانذار الثانى للمستأنف فقيد استئنافه خلال المدة المحددة به ، كان القيد صحيحاً وليس للمستأنف عليه أن يتمسك باليمين الذى حددته في انذاره الأول ، لأن إعادة الانذار يفيد تنازله عن انذاره الأول ، ومتى تنازل عنه فقد بطل مفعوله . وله الحق في التنازل عن طلب قيد الاستئناف في ثمانية ايام لأن هذا أمر شرع رعاية لمصلحته ولا شأن للنظام العام به .

المحكم

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز نظر الاستئناف شكلاً لأن المستأنف لم يقيده في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الانذار الذى أرسله اليه المستأنف عليه بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٠ » وحيث ان المستأنف أجاب عن ذلك بأن انذار المستأنف عليه أعلن اليه في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وانه قيد الاستئناف في يوم ١٢ أكتوبر أى قبل فوات ميعاد الثمانية الايام

« وحيث انه بالاطلاع على أصل الانذار المودع في ملف الدعوى تبين أنه أعلن في يوم ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٠ الى المحافظة لأن المحضر وجد محل المستأنف مغلقاً ويظهر أن المستأنف عليه تشكك بعد ذلك في نتيجة هذا الاعلان فانذر المستأنف مرة أخرى بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ كما يستفاد من صورة الانذار المؤرخ بهذا التاريخ المودعة بملف الدعوى ، وفي هذه المرة وصل الانذار الى المستأنف فقيد استئنافه في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ »

« وحيث ان إعادة الانذار تفيد تنازل المستأنف

« ومن حيث ان الذي يتضح من موضوع الدعوى ان المرحوم نجيب نوفل باع ما لا يملك الى الغير . وان هذا الغير وضع يده بتمتضي هذا البيع على المبيع المدة المكسبة للملكية ، فالدعوى الحالية اذاً هي مطالبة البائع أو تركته بتعويض صاحب الملك الحقيقي عما لحقه من الضرر بسبب هذا البيع » ومن حيث انه بوضع الدعوى بوقائعهما في

نصابها الحقيقي المتقدم يكون الحق الذي يطالب به المستأنف المستأنف عليه هو حق تعويض أولها بصفته ناظراً على الوقف عن ضرر نشأ بفعل مورث المستأنف عليه وهذا الفعل هو التصرف بدون حق في مال الوقف الذي ترتب عليه وضع يد المتصرف اليه المدة التي أكتسبته الملكية

« ومن حيث انه يتضح من ذلك ان الأساس القانوني الذي يولد حق التعويض في هذه الحالة هو ما قرره المادة ١٥١ من أن كل فعل نشأ عنه ضرر لاغير يوجب ، لمرومية فاعله بتعويض الضرر » ومن حيث ان تعويض الضرر المقرر في المادة ١٥١ هو حق كباقي الحقوق التي تسقط بعدم المطالبة بها المدة القانونية

« ومن حيث انه ما دام انه ثابت انه قد مضى على هذا الحق من تاريخ وجوده المدة المسقطه له فيكون الدفع بسقوط الدعوى في محله ، أما مادفع به المستأنف من أنه في هذه الدعوى وكالة بين موكل ووكيل تمنع من سريان المدة المسقطه لهذا الحق ، فلا يمكن تصور وجودها مع وقائع هذه الدعوى . إذ لا يمكن أن يقال بأن مورث المستأنف عليه عندما باع ملك الوقف بدون حق كان يعمل بطريق الوكالة عن الوقف

المدة الطويلة المكسبة للملكية كان ناظر الوقف مسئولاً عن تعويض الضرر الذي يصيب الوقف بسبب تصرفه هذا طبقاً لما تقضي به المادة ١٥١ من القانون المدني . واذا لم ترفع دعوى التعويض ضد الناظر قبل مضي خمسة عشر سنة من تاريخ التصرف الذي صدر منه سقط الحق في مطالبته

المحكمة

« من حيث ان هذه الدعوى تتلخص في أن مورث المستأنف عليه المرحوم نجيب نوفل كان ناظراً على وقف المرحوم ابراهيم نوفل وانه بعد أن وضع يده على أعيان الوقف المذكور بصفته المذكورة تصرف فيها جميعها بالبيع باعتبار انها مملوكة له وان المشترين منه وضعوا اليد عقب الشراء على ما اشتروه مدة أكثر من الثلاثة وثلاثين سنة المكسبة للمكيثهم ، وانه لهذا رفع المستأنف هذه الدعوى بصفته ناظراً على هذا الوقف على المستأنف عليه وطلب الحكم عليه بأن يدفع من مال مورثه المذكور قيمة الأعيان التي باعها مع التعويضات » ومن حيث ان المستأنف عليه دفع الدعوى بعدم قبولها لمضي المدة الطويلة المسقطه للمطالبة بالحق الذي يطلبه

« ومن حيث ان المستأنف يقرر بأن هذا الحق لا يسقط لأن مورث المستأنف كانت يده بصفته ناظراً على أعيان الوقف يد أمانة حتى وفاته ، ولم يمض من وفاته لغاية رفع الدعوى المدة المسقطه للحق المطالب به

« ومن حيث انه يجب البحث أولاً للحكم في هذا الدفع أن يبين ماهية الحق المطالب به في هذه الدعوى والأساس القانوني الموجب له

«ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي برفض الدعوى لسقوط الحق المطالب به لمضي المدة المسقطه له في محله للأسباب التي سبق بيانها ويتعين لذلك الحكم بتأييد الحكم المستأنف

(استئناف الخواجه انطون اديب وحضر عنه الاستاذان محمد حافظ رمضان بك وامين برسوم ضد الخواجه امين ابراهيم وحضر عنه الاستاذ اميل رطل رقم ١٢٨٤ سنة ٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٦٨

٥ مايو سنة ١٩٣١

مقال . مسئولية وجود مهندس لمراقبته . لانتخابه من المسئولية عن خطئه الفني

المبدأ القانوني

وجود مهندس من قبل المالك لمراقبة أعمال المفاوض لا يخلى المفاوض من مسئوليته امام صاحب البناء اذا أخل بشروط العقد أو لم يراع في عمله أصول وقواعد الفن ولولتلي من المهندس تعليمات تخالف تلك الأصول ، لأن المفاوض مستقل في عمله عن المهندس فيما يدخل في حدود صناعته . وقد تقرر مسئولية عن خطئه الفني الجسم امام المالك حتى ولو اذنه بذلك صاحب المالك نفسه المحكمة

« من حيث أن المعلم فرج الله حنا بني استئنافه على أن اسكندر بك مسيحه صاحب الملك كان مقراً لأعماله وموافقاً عليها وانه تحاسب معه على تكاليف الدور الاول بمقتضى الورقة المؤرخة ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ . وانه كلفه بعد ذلك ببناء الدور الثاني ودفع له من تكاليف هذا الدور

مبلغ ٣٥٠ جنيها على دفعتين وان دفعه لهذا المبلغ بعد المحاسبة المتقدم ذكرها دليل على أن الأعمال كانت موافقة للشروط ولم تكن معيبة وبالأخص فان تلك الأعمال كانت ماثرة حسب ارشاد وتعليمات المهندس المنتدب من قبل المالك وأن الادعاء بعد ذلك بأن المباني كانت مخالفة لأصول الفن وشروط العقد والمون لم تكن من الصنف المتفق عليه هو ادعاء باطل ، وبالأخص اذا لوحظ أن المالك نفسه هو الذي كان يشتري الطوب والأسمنت وأن تعيين الخبراء لمعاينة المباني والمون لم يكن له مسوغ وان تقريرهم لم يكن مبنياً على أصول فنية .

« وحيث أن ورقة المحاسبة المؤرخة ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ التي يمسك بها المستأنف وبني عليها موافقة اسكندر بك مسيحه على أعماله ورضائه عنها لا يمكن اعتبارها نهائية قاطعة لحساب مباني الدور الاول الذي تمت مبانيه ولا اعتبارها كذلك مانعة للمستأنف عليه من استعمال حقه في فحص البناء والتثبت من انه قد روعى فيه الأصول الفنية والاشتراطات المتفق عليها على أن صيغة هذه الورقة تفيد أنها وقتية بدليل احتفاظ المالك بحقه في إعادة معاينة البناء ، وعليه يكون اعتراض المستأنف على تعيين خبراء لمعاينة المباني غير وجيه ولا يلتفت اليه .

« وحيث ان وجود مهندس من قبل المالك لمراقبة أعمال المفاوض لا يخلى هذا الأخير من مسئولية امام صاحب البناء اذا أخل بشروط العقد أو لم يراع في عمله أصول وقواعد الفن ولو تلقى من المهندس تعليمات تخالف تلك الأصول،

المقيمين معه طبقاً للمادة السادسة من قانون
المرافعات

المحكمة

« حيث انه فيما يتعاق بالدفع ببطلان الاعلان
لفائق ومراد سيمان فانه ثابت انهما لم يعلننا
لشخصهما أو لحل اقامتهما طبقاً لقانون المرافعات
بل أعلننا في شخص توفيق سيمان بصفته وكيلًا عنهما
« وحيث ان الدعوى يجب ان ترفع على
شخص المدعى عليه ويجب تسليم صورة الاعلان
اليه شخصياً أو تترك له في محل اقامته مع خادمه
أو واحد أقاربه المقيمين معه طبقاً للمادة السادسة
من قانون المرافعات ولم يرد في هذا القانون أى
نص يبيح اعلان المدعى عليه في شخص وكيله
رأساً أى رفع الدعوى على شخص باعتباره
وكيلًا لآخر .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن فائق ومراد
سيمان غائبان خارج القطر وقد وكلا عنهما أخاهما
توفيق سيمان في إدارة أشغالهما وفي المرافعة والمدافعة
عن كافة حقوقهما وفي إقامة أى دعوى فهما وكلاه
في الدعاوى التي ترفع منها وإجازا له رفعها كما
وكلاه في الدعاوى التي ترفع عليهما بالطرق
القانونية طبعاً ولم يوكلاه في ان يعلن بالنيابة عنهما
ولم يرد في عقد التحكيم ما يجيز رفع الدعوى عليه
بطريق النيابة عنهما فيجب رفع الدعوى عليهما
في محل اقامتهما . وهما يكلفانه بعد ذلك بالحضور
للدفاع عنهما أمام المحكمة بمقتضى التوكيل
الصادر لهما .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول هذا الدفع

لأن الما قول مستقل في عمله عن المهندس فيما
يدخل في حدود صناعته وقد تقررت مسئوليته
عن خطئه الفنى الجسيم امام المالك حتى ولو اذنه
بذلك صاحب الملك نفسه ، على أن الثابت من
جهة أخرى أن المهندس المنتدب من قبل المالك
لم يراقب أعمال الما قول مراقبة صحيحة لأنه كان
يتفيم كثيراً عن العمل كما ثبت ذلك من
اعترافه بمحاضر أعمال الخبراء .

.....

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الاستئناف
في غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف مع
الزام المستأنف بالمصاريف »

(استئناف العلم فرج الله حنا وحضر عنه الاستاذ
احمد رشدي ضد اسكندر بك مسيحه وحضر عنه
الاستاذ صبرى ابو علم رقم ٢١٣ و ٢٣١ سنة ٤٧
قضائية — بالهيئة السابقة)

٦٩

١٤ مايو سنة ١٩٣١

دعوى . رفعها . اعلان صحيفة الى وكيل عن
المدعى عليه . عدم جواز ذلك . بطلان

المبدأ القانوني

لم يرد بقانون المرافعات أى نص يبيح اعلان
المدعى عليه في شخص وكيله رأساً أى رفع
الدعوى على شخص باعتباره وكيلًا لآخر . بل
يجب رفع الدعوى على شخص المدعى عليه
ويجب تسليم صورة الاعلان اليه شخصياً أو
تترك له في محل اقامته مع خادمه أو أحد أقاربه

والغاء الحكم بالنسبة لفائق ومراد سيمان وبطلان عريضة الدعوى بالنسبة لهما .

« وحيث انه فيما يتعلق بتوفيق سيمان نفسه فالاعلان اليه صحيح ، وقد دفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية لهذه الدعوى لأن العقارات في سوريا

« وحيث أن الحكم المستأنف القاضي برفض هذا الدفع في محله لأسبابه

« وحيث انه في الموضوع فإن الحكم المستأنف كذلك في محله لأسبابه ولكن يجب الحكم على توفيق سيمان بمحضته فقط وقدرها الثلث .

(استئناف الخواجه توفيق سيمان عن نفسه وبصفته وكيلًا عن فائق ومراد سيمان وحضر عنهم الاستاذ مصطفى الطراباسى ضد الخواجه فيلان اسعد اورفلى عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذ ذكى فليمون رقم ١٤٢٧ سنة ٤٧ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقي بك وعلى ذكى المرابى بك مستشارين)

٧٠

٢١ مايو سنة ١٩٣١

- ١ — بيع . وصية . وصية في صورة عقد بيع . وارث . حقه في الطعن في العقد بالصورية واثبات نية التبرع . العبارة بالمقاصد
- ٢ — مرض الموت . عقد بستر وصية . الفرق بينهما في طريقة الاثبات

المبادئ القانونية

- ١ — اذا كان الشارع قد أطلق حرية المورث في التصرف في أمواله حال حياته، ولو أدى ذلك الى تجريدده من كل ثروته مالم يكن محجوراً عليه

فأنه قد قيد حرية في تصرفاته المضافة الى ما بعد الموت وجعلها موقوفة على اجازة الورثة إن كانت لوارث مطلقاً أو اذا كانت لغير وارث وتجاوزت الثلث .

وما دام الشارع قد حرم الوصية بغير القيود المذكورة فلا يملك المورث التحايل على أحكام الشرع والقانون باخفاء الوصية تحت ستار عقد آخر من العقود المنجزة الغير خاضعة لاجازة الورثة ، لان هذا تحايل لحرمان الوارث من حق مقرر له شرعاً ، فله الاعتراض عليه واثبات الصورية مهما كان شكل العقد الذى اتخذ ستاراً لاختفاء الوصية سواء كان عقد بيع أو عقد هبة واطهار أن التصرف في الحقيقة ليس إلا وصية . وليس صحيحاً أن الشريعة لا تقضى ببطلان الوصية لوارث إلا اذا كانت صريحة بلفظ الايصاء فان من مبادئها المقررة أن العبارة في العقود بالمقاصد والمعانى لا بالالفاظ والمباني ، فيجب الرجوع الى قصد المتعاقد لمعرفة طبيعة العقد الذى أراد .

- ٢ — تفترض الشريعة الوصية دائماً في كل تصرف صادر من المورث في مرض الموت بحيث أن الوارث يجب عليه فقط اثبات مرض الموت ويترتب عليه حتماً افتراض الوصية بغير تقديم الدليل عليها وبدون قبول الدليل على عكسها . أما في غير مرض الموت فان الوصية لا تفترض بل يجب على من يدعيها اثباتها . وحالة مرض الموت ليست حالة استثنائية بل هي تطبيق للقاعدة العامة وهي أن الوصية يجب ان تأخذ حكمها مهما حاول المورث سترها بقصد آخر ، واذا كان هناك استثناء

فليس في القاعدة، ولكن في طرق الإثبات حيث اعتبر الشارع أن مجرد المرض دليل على الوصية لا يقبل النقص، أي قرينة قانونية، وأما في غير حالة المرض فيجب على من يدعى أن التصرف يخفي وصية أن يقيم الدليل على ذلك .

المحكمة

« حيث أن نقطة البحث هي ما إذا كان للوارث أن يثبت أن عقد البيع الصادر من المورث هو في الحقيقة وصية . ويقول المستأنف عليهما أن الوارث يجوز له الطعن على العقد بهذه الكيفية لانه يعتبر « غيرا » في هذه الحالة، ويقول المستأنفتان أن الوارث لا يعتبر « غيرا » وإنما هو حل محل المورث في عقودها ويلتزم بها فلا يملك الطعن عليها » وحيث ان الشارع اذا كان قد اطلق حرية المورث في التصرف في أمواله حال حياته ولو أدى ذلك الى تجريده من كل ثروته مالم يكن محجوراً عليه لعمته أو سفيه أو مرض الموت فانه بعكس ذلك قد قيد حريته في تصرفاته المضافة الى ما بعد الموت وجعلها موقوفة على اجازة الورثة اذا كانت لوارث مطلقاً. واذا كانت لغير وارث وتجاوزت الثلث. وللوارث أن يرفض اجازة الوصية في الحالتين ، وحينئذ يصير القدر الموصى به تركة ويؤول للوارث .

« وحيث انه يجب أن يخرج من التركة جميع التصرفات الصحيحة الصادرة من المورث حال حياته وما أوصى به بعد وفاته . ويكون الباقي ميراثاً للورثة ويكون لهم الصفة والمصلحة في الطعن على تصرفات المورث حال حياته أو بعد وفاته بالبطلان

لان ذلك مما يؤدي الى زيادة حقه في الميراث » وحيث ان الشارع بتقييده حرية المورث في الوصية قد أراد ان يحافظ على حقوق الورثة ويضمن لهم حداً معيناً في تركه مورثهم حتى انه قد حرم على المورث ان يغير في انصبااء الورثة فيما بينهم بالنقص أو بالزيادة فلا يملك أن يوصي بمحرمان احدهم أو اعطائه أقل من نصيبه سواء اعطى ما حرمه منه لوارث آخر أو لاجنبي لان هذا يعتبر إيصاء للوارث الاخر أو للاجنبي ويسرى عليه حكم الوصية

« وحيث انه اذا كان الشارع قد حرم الوصية بغير القيود السابقة فلا يملك المورث التحايل على أحكام الشرع والقانون باخفاء الوصية تحت ستار عقد آخر من العقود التي تكون نافذة بمجرد صدورها وغير خاضعة لاجازة الورثة، لأن هذا عمل الغرض منه الاضرار بالوارث والتحايل على حرمانه من حق مقرر له شرعاً فله حق الاعتراض عليه واثبات الصورية ، هما كان شكل العقد الذي اتخذ ستاراً لاختفاء الوصية سواء كان عقداً بيع أو عقداً هبة واطهار أن التصرف في الحقيقة ليس بيعاً ولا هبة بل هو وصية .

« وحيث أن قول المستأنفين أن الشريعة لا تقضي بطلان الوصية لوارث الا اذا كانت صريحة بلفظ الايصاء هو قول في غير محله لأن من مبادئ الشريعة المقررة ان العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني فيجب الرجوع لقصد العاقد لمعرفة طبيعة العقد الذي يريده

« وحيث ان الشريعة انما تجعل البيع الصادر من المورث في مرض موته لوارث موقوفاً على

إجازة الورثة لأنها ترى أن المورث المريض وقد شعر بدنو أجله قد أراد الوصية وأنه جعلها في شكل عقد بيع للهروب من قيودها ، ولذلك افترضت دائماً الوصية في كل تصرف صادر في مرض الموت بحيث أن الوارث يجب عليه فقط إثبات مرض الموت ويترتب عليه حتماً افتراض الوصية بغير تقديم الدليل عليها وبدون قبول الدليل على عكسها، أما في غير مرض الموت فإن الوصية لا تفترض بل يجب على من يدعيها إثباتها، فحالة مرض الموت ليست حالة استثنائية كما تدعى المستأنفان بل هي تطبيق للقاعدة العامة وهي أن الوصية يجب أن تأخذ حكمها مهما حاول المورث سترها بمقدار آخر، وإذا كان هناك استثناء فليس في القاعدة ولكن في طرق الإثبات حيث اعتبر الشارع أن مجرد المرض دليل على الوصية لا يقبل النقص أي قرينة قانونية، وأما في غير حالة المرض فيجب على من يدعي أن التصرف يخفى وصية أن يقيم الدليل على ذلك «وحيث أن الحكم قرر في منطوقه إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعيان بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن عقود البيع الصادرة من مورث الخصوص بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩١٩ و ١٤ مارس سنة ١٩٢١ و ٥ مارس سنة ١٩٢٦ أن هي إلا تصرفات بالوصية إلى السيدتين المدعي عليهما وللمدعي عليهما النفي بالطرق نفسها فأطلق للمستأنف عليهما إثبات كل ما يفيد أن العقود وصية ، وقد جاء في الأسباب إجازة إثبات أن الثمن لم يدفع وأن المورث كان يدير الاطيان لنفسه وأنه تصرف في بعضها بالرهن أو البيع ، ويقول وكيل المستأنفين بالجلسة ان اثبات عدم دفع الثمن غير متبع لأن

الجهة الموصوفة بعقد بيع صحيحة، ولكن الغرض من إثبات عدم دفع الثمن هو إثبات أن العقد ليس بيعاً كما هو في الظاهر وإن المورث لم يقصد البيع، وقد كان يمكن أن يكون لاعتراض وكيل المستأنفين قيمة إذا كان المستأنف عليهما يقولان ان العقد يستر هبة ولكنهما يقولان أنه يستر وصية وهذا ما أجازت لهما المحكمة إثباته بالتحقيق

« وحيث أن قول المستأنفين ان المورث كان قائماً بإدارة الاطيان نيابة عنهما وأنهما قدما عقود إيجار صادرة منه بهذه الصفة فإنه يكون دليلهما في التحقيق على أن العقد بيع لا وصية فيكون تقدير هذين العقدين مع تقدير نتيجة التحقيق فيزن القاضي كل ماجاء دليلاً على البيع وكل ماجاء دليلاً على الوصية ، ويرجح أحدهما على الآخر « وحيث أن وكيل المستأنف عليهما قرر بحضور الجلسة أنه مستغن عن الحكم التمهيدي لأنه لا لزوم له وإن القضية صالحة للحكم بدونه بما فيها من الأدلة وكرر في مذكرته أن هذا الحكم مستغنى عنه بطبيعة الحال

« وحيث أن المستأنف عليهما في الواقع لم يتنازلا عن الحكم التمهيدي في أساسه بإثبات أن عقود البيع حقيقتها وصية، وإنما يقولان فقط أن الدليل على ذلك متوفر في الدعوى بدون احتياج إلى التحقيق الذي قضى به الحكم التمهيدي، وقالوا في مذكرتهما ان إثبات عدم دفع الثمن هو إثبات واقعة سلبية، وفي الدعوى من القرائن ما يفيد ذلك وبذلك تكون الاحالة على التحقيق مستغنى عنها « وحيث ان الحكم التمهيدي المذكور خاص بجزء فقط من الدعوى لأنه قاصر على العقود الخاصة

الخصوم بمحجته وأخذت المحكمة بما رآته ولم يحصل أي غش من أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى. « وحيث ان القول بأن مجرد الكذب يميز الاتماس قول في غير محله ، لأن ذلك يؤدي الى أن كل قضية لا يحصل فيها اعتراف صريح من الخصم يكون الحكم فيها قابلاً للاتماس اذا قام الدليل مطلقاً على صحة الواقعة المنكورة أو المدعى بها كذباً ، مع أن القانون صريح في أن اكتشاف دليل جديد في الدعوى بعد الحكم لا يميز الاتماس إلا اذا كان هذا الدليل ورقة قاطعة في الدعوى وكانت محجوزة بفعل الخصم ، ولذلك لا يمكن الالتفات للدفاتر التي قدمها المتهمون لاثبات أن التخارج المدعى به لم يحصل في الواقع لأن هذه الدفاتر لم تكن محجوزة بفعل المتهم ضد هم .

« وحيث ان القانون قد أجاز في الواقع الاتماس اذا حصل أثناء نظر الدعوى غش من الخصم وترتب عليه تأخير في رأي القضاة ، والغش يتضمن أكثر من الكذب إذ هو كذب مصحوب بطرق احتيالية ، وفي ظروف معينة يتعذر فيها على الخصم تفنيده . وحجز الأوراق وان كان نوعاً من الغش إلا أن القانون جعله وجهاً مستقلاً للاتماس ، ولا يقبل إلا اذا كانت الأوراق محجوزة بفعل الخصم .

« وحيث ان الوجه الثاني هو عدم الحكم بأحد الطلبات بناء على أن الخصوم اعترفوا ببعض مبالغ لم يحكم بها .

« وحيث ان المحكمة حكمت برفض دعوى المتهمين ورفضت ما خالف أو زاد على ذلك من الطلبات ، فالمحكمة فصلت في الطلب برفضه

بالاطيان دون باقي أعيان التركة المتنازع عليها وهذه لم يصدر حكم بشأنها ولم يمسها الحكم المستأنف بشئ ، فلا يمكن لهذه المحكمة أن تتعرض لها الآن ويجب إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في صورية العقود وفي باقي الدعوى والمستأنف عليهما وشأنهما في تنفيذ الحكم من عدمه

(استئناف الست زينب عامر وأخرى وحضر عنهما الاستاذان مرقس فهمي وعبد العزيز فهمي ضد الشيخ سالم حسين وآخر وحضر عنهما الاستاذ مرسى محمود رقم ٤٤٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

٧١

٢١ مايو سنة ١٩٣١

التماس . غش . كذب مصحوب بطرق احتيالية .
حجز الأوراق

المبدأ القانوني

أجاز القانون الاتماس اذا حصل أثناء نظر الدعوى غش من الخصم وترتب عليه تأخير في رأي القضاة ، والغش يتضمن أكثر من الكذب إذ هو كذب مصحوب بطرق احتيالية ، وفي ظروف معينة يتعذر فيها على الخصم تفنيده . وحجز الأوراق وان كان نوعاً من الغش إلا أن القانون جعله وجهاً مستقلاً للاتماس ، ولا يقبل إلا اذا كانت الأوراق محجوزة بفعل الخصم .

المحكمة

« حيث ان السبب الأول من أسباب الاتماس هو الغش لأن الحكم بني على وقائع ملققة .

« وحيث ان الوقائع التي بني عليها الحكم كانت موضوع مناقشة بكل حرية أمام محكمة أول درجة وأمام الاستئناف ، وأدلى كل من طرفي

بالنسبة لصورية العقود، وأنه لا يجوز اثباتها الا بالكتابة، وأن ما ذهب اليه المستأنف من أن العقد الصادر من فرج افندي صائب الى المستأنف ضده بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ كان الغرض منه اخفاء سبب غير مشروع *Dissimuler une cause illicite* لذلك يجوز له أن يثبت الصورية بالقرائن غير وجيه، لأن عقد البيع اذا كان الغرض منه تكملة النصاب لمن يريد أن يعين عمدة أو شيخاً لا يعتبر انه يخفى سبباً غير مشروع كدين المقامرة مثلاً، بل هو صحيح قانوناً، ولا يمكن اثبات صوريته الا بالكتابة، وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف» (استئناف الشيخ مصطفى عويس وحضر عنه الاستاذ عزيز غبور ضد محمد عويس وعويس وحضر عنه الاستاذ قسطندي برسوم رقم ٤١٢ سنة ٤٨ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الدرة محمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

٧٣

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

- ١ — استئناف . حكم بإيقاف الدعوى . جواز استئنافه .
- ٢ — إيقاف . دعوى مدنية مرفوعة امام المحاكم المدنية . رفعها امام محكمة الجنح . عدم جواز إيقاف السير في الاولى .

المبادئ القانونية

- ١ - ان الحكم القاضي بالإيقاف حكم قطعي فيما يقضى به فله أثره، لأنه يمنع من نظر الدعوى وقد يكون في هذا المنع ضرر بأحد الخصوم فله أن يتظلم منه باستئنافه .
- ٢ - اذا رفعت دعوى مدنية امام المحكمة المدنية ثم رفعت بعد ذلك امام المحكمة الجنائية، فلا يترتب على هذا إيقاف الدعوى المرفوعة امام

وغاية ما في الأمر ان الملتزمين يدعون أنها رفضته رغم قيام الدليل عليه من اعتراف الخصم، وهذا إن صح يكون خطأ في الحكم لا عدم فصل في الطلب. والخطأ ليس وجهاً للالتماس .

« وحيث ان الوجه الثالث هو الحصول على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم، وذلك أنهم استحصلوا على فواتير وشهادات رسمية من الجرك ومن المحكمة تدل على أن المحل التجاري لم يحصل التخرج عنه . » وحيث انه لا يمكن القول بأن هذه الأوراق كانت محجوزة بفعل الخصم . » وحيث انه بناء على ذلك يكون الالتماس غير مقبول .

(التماس شعبان افندي الكاتب وآخرين وحضر عنهم الاستاذان محمود فهمي حسين بك وعزيز خانكي بك ضد محمد افندي طه الكاتب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ نجيب براده بك رقم ٩٢٤ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة)

٧٢

٢١ مايو سنة ١٩٣١

صورية . عقد لتكملة النصاب . سبب مشروع . عدم جواز اثبات الصورية الا بالكتابة

المبدأ القانوني

عقد البيع الذي يحزر لتكملة النصاب لمن يريد أن يعين عمدة أو شيخاً، عقد صحيح لا يخفى سبباً غير مشروع، ولا يمكن اثبات صوريته الا بالكتابة .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله لا سبابة التي تأخذ بها هذه المحكمة كما تقرر على المبدأ الذي اتبعه

عن الموضوع

« من حيث أن محكمة أول درجة بنت حكمها المستأنف على قاعدة أن الجنائي يوقف المدني وقد تبين لها أن الدعوى العمومية قد تحركت وأن إيقاف الدعوى المدنية أصبح واجباً ولها أن تقضى به من تلقاء نفسها لأنه من النظام العام » وحيث انه ثابت من الاوراق أن الدعوى المدنية سابقة على الدعوى الجنائية ، ومن القواعد المقررة أن من اختار طريقاً لا يجوز له أن يعدل الى طريق آخر .

« وحيث ان المادة ٢٣٩ جناسيات جاءت مؤيدة لهذه القاعدة إذ نصت على أنه اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحق مدني - على أن المستأنف عليه نفسه يعترف في مذكرته بأن الدعوى المدنية هذه تختلف في موضوعها عن الدعوى الجنائية التي رفعها ، فاذا كان الأمر كذلك أصبحت كل دعوى مستقلة عن الاخرى تسير في طريقها الطبيعي دون أن ترتبط بالآخرى أو توقف من أجلها ، ومن ذلك يتبين أن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للسير في موضوعها » (استئناف الست ليلي شيحا وآخر وحضر منهما الاستاذ عزيز خانكي بك ضد عبد الله بك فريد وحضر عنه الاستاذ امين برسوم رقم ٦١١ سنة ٤٨ قضائية رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

المحكمة المدنية ، لأن من اختار طريقاً لا يجوز له أن يعدل عنه الى طريق آخر .

المحكمة

« حيث ان الثابت من الاوراق أن المستأنف عليه بعد أن رفع دعواه هذه امام محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٠ رفع في ٤ يناير سنة ١٩٣١ جنحة مباشرة ضد المستأنفين ودخل فيها مدعياً بحق مدني . وانه عند نظر الدعوى المدنية بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ طلب إيقاف الفصل في الدعوى المدنية الى أن يفصل في الدعوى الجنائية ، وقد أجابته محكمة أول درجة الى طلبه وقضت بالإيقاف ، فاستأنف المستأنفان هذا الحكم وطلبا الغاءه .

« وحيث ان المستأنف عليه دفع بجلسة ١٤ ابريل سنة ١٩٣١ بعدم قبول الاستئناف لأن حكم الايقاف لا يعتبر في نظره حكماً بالمعنى الصحيح ، وانه على كل حال اذا اعتبر حكماً فهو من الأحكام التحضيرية التي لا يمكن استئنافها الا مع استئناف حكم الموضوع .

« وحيث ان هذا الدفع غير مقبول لأن نص المادة ٣٤٠ مرافعات عام يشمل جميع الاحكام ولم يستثن منها حكم الايقاف - على أن حكم الايقاف في ذاته هو حكم قطعي فيما يقضى به ، فله أثر لأنه يمنع من نظر الدعوى ، وقد يكون في هذا المنع ضرر بأحد الخصوم فله أن يتظلم منه وقد سار القضاء على ذلك فأصبح مقررراً جواز استئناف حكم الايقاف ، وعليه يتعين رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف .

قضايا المحاكم الجزائية

٧٤

محكمة بني سويف الكلية الاهلية

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩

حكم تمهيدى . صدوره من تلقاء نفس المحكمة . ار
كطلب أحدا الاخصام . اعتباره كذلك . جواز استئنافه

المبدأ القانوني

يعد الحكم تمهيدياً اذا دلّ على ما ستحكم به
المحكمة فى أصل الدعوى ، سواء كان صدوره من
نفس المحكمة أو بناء على طلب أحد الخصوم . وسواء
اعترض الخصم الآخر قبل صدوره أو لم يعترض .
وبناء عليه يجوز استئنافه

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم
قبول الاستئناف شكلا لأن الحكم المستأنف
الذى قضى باحالة الدعوى الى التحقيق قد صدر
من تلقاء نفس المحكمة وبدون أن يطلبه أحد
من الخصوم ، لذلك لا يعد تمهيدياً ولا يسوغ
استئنافه مستقلاً

« وحيث انه قد قام خلاف بين شراح القانون
الفرنسى فى هذا الصدد ، فذهب المسيو جارسونيه
الى أن الحكم لا يمكن اعتباره تمهيدياً وبالتالي لا يجوز
استئنافه قبل استئناف الموضوع اذا صدر من
المحكمة من تلقاء نفسها d'office أو اذا صدر
بناء على طلب أحد الخصوم بدون اعتراض من
الخصم الآخر ، وحيثه فى ذلك أن المحكمة التى

تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها انما ترمى الى
الاستنارة فى موضوع الدعوى ، ولا يؤخذ من فعلها
هذا ما يدل على ما ستحكم به فى أصل الدعوى .
وكذلك الخصم الذى لم يبد حراكا لما طلب
خصمه الاحالة على التحقيق ، لا يسوغ له أن يطعن
بعدئذ بالاستئناف فى الحكم الذى يقضى بالاحالة
على التحقيق . لأن سكوته عن الاعتراض يعد
تسليماً منه بأن مثل ذلك الحكم لا يدل على
ما ستحكم به المحكمة فى أصل الدعوى » انظر
كتاب جارسونيه شرح قانون المرافعات الطبعة
الثالثة جزء ٣ ص ٢٨٢ بند ٦٢٤ « وانظر ايضاً
الأحكام والمراجع التى يستند اليها جارسونيه فى
النوتة نمرة ٤ من البند ٦٢٤ » وقد أخذ المرحوم
ابوهيف بك بهذا المبدأ فى كتابه المرافعات المدنية
ص ٧٧٣ بند ١٠٧٤ الطبعة الثانية

« وحيث ان أصحاب المذهب الآخر يرون
ان طبيعة الحكم التمهيدى لا تتغير اذا صدر من
تلقاء نفس المحكمة أو اذا لم يعترض أحد الخصوم
على الطلب المقدم من الخصم الآخر . ويقول
جلاسون ان أصحاب الرأى الأول يخطئون لأنهم
يفعلون نص القانون الصريح فى تعريف الحكم
التمهيدى ، فسواء طلبه أحد الخصوم أو لم يطلبه أحد
فالحكم تمهيدى ما دام يؤخذ منه ما يدل على ما تحكم
به المحكمة فى أصل الدعوى ، ولا يجب الخروج على
النصوص القانونية » انظر تعليق جلاسون فى دالوز
دورى ٨٦ - ١ - ٤٢٤ نوتة نمرة ٢ ونمرة ٣ «

الأخير الذي يتمشى مع روح العدالة والتشريع ويتعين رفض الدفع وجواز نظر الاستئناف .

« وحيث انه بالنسبة الى الموضوع فالمحكمة ترى أن محكمة أول درجة لم ترتكب شططا في احالة الدعوى على التحقيق لأن ظروف الدعوى كانت تتطلب ذلك . فلمذا يتعين رفض الاستئناف موضوعا . (قضية كامل افندى حسن المصرى وحضر عنه الاستاذ نسيم حنا ضد محمد افندى محمد المدنى وآخر رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٩ استئناف . رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجى ومحمود عبده واحمد راغب دكرورى)

٧٥

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٠

مخدرات . التفريق بين المواد الخام وقلوياتها
واملاحها ومشتقاتها وبين الامزجة والمركبات
والمستحضرات . نتائج . تعيين النسبة بالنسبة
للاخيرة فقط

المبادئ القانونية

جرى المشرع فى المادة الأولى من قانون المخدرات على التفرقة بين المواد الخام وقلوياتها وأملاحها ومشتقاتها من ناحية ، وبين الأمزجة والمركبات أو المستحضرات (ووصفها باسم المستحضرات المعروفة باسم مضادات الأفيون المشتملة على أحد العناصر المخدرة الفعالة الآتية الذكر) من ناحية أخرى ، ولم يشترط تعيين نسبة معينة للقلويات والمشتقات مراعاة لكونها عناصر فعاله فى ذاتها ، فمجرد حيازتها بغير مسوغ مشروع يقع تحت طائلة أحكام القانون معهما كان مقدارها بخلاف الأمزجة والمركبات والمستحضرات .

وقد أيد هذا رأى دالوز فى ملحق ربرتوار جزء ٩ بند ٣٣ . وصدر حكم من محكمة الالتماس الفرنسية دالوز ٤٩ - ١ - ٢٤٨٠ . يقضى بأن الحكم الصادر من تلقاء نفس المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق فى دعوى وضع يد يعد حكما تهديدا ، وصدر حكم من محكمة النقض المدنية الفرنسية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٢ « دالوز دورى سنة ١٩١٢ - ١ - ٣٨٠ » يقضى بأن الحكم يعد تهديدا إذا أخذ منه ما يدل على ما ستحكم به المحكمة فى أصل الدعوى سواء كان صدوره بناء على طلب أحد الخصام أو كان بناء على رضا الطرفين « انظر دالوز براتيك جزء ٧ ص ٤٦٢ »

« وحيث ان المادة ٣٦١ من قانون المرافعات الأهلى نصت على تعريف الأحكام التمهيدية أنها هى التى يؤخذ منها ما يدل على ما نحكم به المحكمة فى أصل الدعوى جريا وراء المادتين ٤٥١ و ٤٥٢ من قانون المرافعات الفرنسى . فلا محل اذن لاضافة قيد لم يذكره الشارع وهو اشتراط صدور الحكم بناء على طلب أحد الخصوم أو اعتراض الآخر .

« وحيث ان المحكمة التى يرمى اليها الشارع من جواز استئناف الحكم التمهيدى قبل استئناف الموضوع هو أن تتلافى الخطر من المقرر بنتائج ذلك الحكم المزمع وقوعه حتما متى كان الحكم قد أبان رأى المحكمة فى أصل الدعوى . لذلك يسوغ له استئنافه حتى يحول دون اضرار المحكوم عليه ، فلماذا يكون من التعسف أن يحرم من التظلم فى ذلك الحكم اذا صدر من تلقاء نفس المحكمة وهو شامل لرأيها فى موضوع الدعوى بجلاء

« وحيث انه لما تقدم تأخذ هذه المحكمة بالرأى

فنظراً لاشتغالها بجانب العنصر المخدر على عناصر أخرى ليست مخدرة، رأى المشرع أن يضع حداً بالنسبة لجوهر المخدر فيها

المحكمة

« بما أن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن الخنيرين محمد عمار والسيد فرج عيسى اشتبها في المتهم حال جلوسه بقهوة عامة نظراً لشهرته بالاتجار في الأفيون، ولما شرعاً في تفتيشه ابتلع المتهم فصاً كان في يده اشتبه في أنه أفيون، وعلى أثر ضبط المتهم أجريت له عملية الغسيل المعدي بالمستشفى وأرسلت متحصلات الغسيل إلى العمل الكيماوي فظهر من نتيجة التحليل وجود آثار مشتق مورفيني بها

« وبما أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم مراعاة لأن العمل الكيماوي لم يعين نسبة المورفين في الألف للمشتق المورفيني الذي ظهر أثره في التحليل اعتقاداً منها بأن هذه النسبة واجب مراعاتها في حالة المشتقات قياساً على المستحضرات أو لأنها ظنت أن المشتقات والمستحضرات شيء واحد

« وبما أن المعروف في فن الاقاربين أن الأفيون الخام يشتمل على عناصر فعاله معروفة باسم قلويات وهي تشمل المورفين والكودايين والتيباين وغيرها كما أن هذه العناصر يمكن أن يستخرج منها أو تحول إلى عناصر أخرى لا يقل تأثيرها وفعالها في المجموع العصبي عن فعل القلويات المشار إليها وهي التي أطلق عليها اسم المشتقات كالدايوتين والهروين والبرونين وهي

مشتقات المورفين فهي بمثابة قلويات المرتبة الثانية بالنسبة للقلويات المستخرجة من المواد الخام مباشرة « وبما أن المشرع جرى في المادة الأولى من قانون المخدرات على التفرقة بين المواد الخام وقلوياتها وأملاحها ومشتقاتها من ناحية، وبين الأمزجة والمركبات أو المستحضرات (ووصفها المستحضرات المعروفة باسم مضادات الأفيون المشتملة على أحد العناصر المخدرة الفعالة الآفة الذكر) من ناحية أخرى، ولم يشترط تعيين نسبة معينة للقلويات والمشتقات مراعاة لكونها عناصر فعاله في ذاتها، فمجرد حيازتها بغير مسوغ مشروع يقع تحت طائلة أحكام القانون مهما كان مقدارها بخلاف الأمزجة والمركبات والمستحضرات، فنظراً لاشتغالها بجانب العنصر المخدر على عناصر أخرى ليست مخدرة، رأى المشرع أن يضع حداً للنسبة لجوهر المخدر فيها وهو أدنى حد يتلشى عنده ضررها بحيث إذا تجاوزته عدداً متعالمها غير مجرد من الضرر، فالأمزجة هي ما كانت مؤلفة من جواهر مختلفة امتزجت دقائقها أو ذراتها امتزاجاً صناعياً أو آلياً بحيث دون أن يقع بينها أي تفاعل كيماوي ودون أن يفقد كل عنصر أو جوهريتها خواصه ومميزاته، أما المركبات فهي ما كانت مؤلفة من عدة جواهر اتحدت عناصرها ببعضها اتحاداً كيماوياً اكتسبها خواصاً ومميزات جديدة قد تكون مختلفة كل الاختلاف عن مجموع خواص الجواهر المؤلفة منها أصلاً، وإنما قد رأى المشرع في حالة اشتغالها أسوة بالأمزجة على أحد العناصر الفعالة المخدرة أن تكون خاضعة لحكم النسبة المشار إليها درءاً

لما يترتب على استعمالها أو تعاطيها من ضرر بسبب دخول العنصر المخدر في تركيبها

« وبما أنه يتضح مما تقدم أن توفر النسبة القانونية ليس مشروطاً إلا في حالة الأمزجة والمركبات أو المستحضرات . ولا محل للقول بوجود توافرها في القلويات والاملاح أو المشتقات لأنها معتبرة عناصر فعالة في ذاتها . وليس من المظنون بحال من الأحوال أن تكون محكمة

أول درجة قصدت اعتبار متحصل الغسيل المعدي مزيجاً أو مستحضراً بالمعنى المقصود . إذ العبرة في ذلك بحالة الجواهر وقت احرازها وتعاطيها لا بحالتها بعد اختلاطها بمحتويات المعدة أو امتزاجها بعصيرها بعد استقرارها فيها ثم استفراغها منها

« وبما أنه ثابت من وقائع الدعوى ومن شهادة محمد عمار والسيد فرج عيسى أن المتهم تناول فصاً من الأفيون وقد جاءت نتيجة التحليل مؤيدة لصحة هذه الشهادة فلا محل للقول بأن ما تعاطاه المتهم مستحضراً أو ليس أفيوناً خاماً

« وبما أنه نظراً لعدم جلاء عبارة المشرع في البند الأول من المادة الأولى من القانون وهو الذي تكلم فيه عن الأفيون الخام والأفيون الطبي ومستحضراتها التي تكون نسبة المورفيني فيها اثنين في الألف فما فوق فقد يتبادر الى الذهن لأول وهلة ان هذه النسبة تشمل الأفيون الخام كما تشمل مستحضراته . غير أن هذا التأويل بعيد عن قصد المشرع . إذ أن نسبة الاثنين في الألف المشار اليها منصرفه في الواقع الى أقرب عبارة وردت في النص ، وهي المستحضرات دون

الأفيون الخام والأفيون الطبي ، لاشتمالها بطبيعتها على نسبة وافرة من العناصر المخدرة الفعالة تفوق النسبة المحدودة في القانون للمستحضرات والأمزجة والمركبات حتى ولو كانت من أدنى المواد الخام مرتبة ، ولهذا كان مجرد احرازها أو استعمالها في غير الأحوال المصرح بها في القانون واقعاً تحت طائلة العقاب بقطع النظر عن نسبة العناصر الفعالة فيها اسوة بالقلويات والاملاح والمشتقات

« وبما أنه من كل ما تقدم يتضح ان محكمة أول درجة اخطأت في اشتراطها بيان نسبة المشتق المورفيني في نتيجة التحليل حتى يمكن تطبيق أحكام قانون المخدرات ، ولهذا يتعين الغاء الحكم المذكور ومعاينة المتهم طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٥ من القانون المشار اليه وهو رقم ٢١ سنة ١٩٢٨

(قضية النيابة العمومية ضد احمد الكومي نجم رقم ١٤١٦ استئناف سنة ١٩٣٠ — رئاسة وعضوية حضرات القضاء محمد فتحي ومحمد نصر الدين زغلول ومحمد امين)

٧٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠

- ١ — تبديد . اركانه . حصول التسليم بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ ضرورة قيام العقد وقت حصوله
- ٢ — خيانة أمانة . استبدال العقد الذي حصل به التسليم بعقد آخر . استبدال حقيق . حصوله قبل التبديد . مانع من العقاب .

المبارى القانونية

- ١ - من أركان جريمة التبديد ان يكون المتاع قد سلم الى الجاني بمقتضى عقد من العقود التي نص عليها في المادة ٢٩٦ ع على سبيل الحصر .

ويشترط ان يكون العقد قد ظل قائماً الى حين حصول التبديد . أما اذا كان قد استبدل بغيره من العقود التي تكسب حق الملك على الشيء . فلا يبقى محل لتطبيق المادة المشار اليها . مثلاً اذا كان للموكل مبلغ في ذمة الوكيل ولكن اتفق الطرفان على استبدال الوديعة بقرض المبالغ أصبح العقد بين الطرفين عقد عارية استهلاك وهو من العقود التي لا تدخل ضمن العقود المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ ع على سبيل الحصر

٢ - يشترط لاعتبار الاستبدال Novation مانعاً من تطبيق المادة ٢٩٦ . اولاً - ان يكون الاستبدال حقيقياً بمعنى ان يكون العقد القديم انقضى بحصول ذلك الاستبدال . ثانياً - ان يكون الاستبدال حصل الاتفاق عليه قبل وقوع الجريمة

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في أنه بمقتضى عقد تاريخه أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ اشترك المتهمون مع المرحوم أيوب بك يوسف بصفته ولياً على ولديه القاصرين يوسف عز الدين واحمد في تأسيس شركة تجارية غرضها الاشتغال بتجارة الاقطان والبذرة والحبوب وغيرها وسائر أعمال القومسيون وعنوانها (السيد عثمان وعبد الحافظ على شطا) ورأس مالها ١٤٠٠٠ جنيه دفع من ذلك كل من عبد الحافظ والرحوم أيوب يوسف أربعة آلاف جنيه مصري وكل من السيد افندي ومحمد افندي ثلاثة آلاف جنيه وادارتها بين المستأنفين ، واشترط ان تكون مدتها هيئة واحدة قابلة للتجديد ، وقد سار المديران

بإدارة الشركة ، وفي ٣١ أغسطس سنة ١٩٢١ وهي السنة الأولى للشركة قدم المديران الحساب عن أعمال الشركة فراجع الشريكان الاخران الحساب وصادقا عليه ، وفي آخر أغسطس سنة ١٩٢٢ تقدم الحساب وصدق عليه من الشريكين الآخرين كما انهما صادقاً على حساب سنة ١٩٢٣ وبعد ان تجددت الشركة توفي المرحوم أيوب افندي يوسف في يوليو سنة ١٩٢٤ وفي نهاية أغسطس سنة ١٩٢٤ تقدم من المديرين حساب المدعية بالحق المدني والوصية على القصر فلم يعترض عليه ولم يصدق عليه الا أنه طبقاً للبند الثامن من عقد الشركة أصبح هذا الحساب في حكم المصدق عليه . وطبقاً لنصوص العقد انسحبت الوصية من الشركة وأرسلت للمتهمين بصفتها مديرين للشركة انذاراً قبل نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ أعلنت فيه رغبتها في عدم التجديد لمدة أخرى ، وقد قبل المديران هذا الطلب وأصبحت بناء على ذلك خارجة من الشركة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ . وعند انسحابها قدم المديران اليها حساباً عن مبلغ الأربعة آلاف جنيه المدفوعة من ولي القاصرين المشمولين بوصايتها عند تأسيس الشركة وتبين من الحساب أن الباقي لها ١٦١٠ جنيه واستلمت الوصية كشفاً أثبتا فيه هذا المبلغ للقاصرين . وبعد استلامها الكشف أوقعت حجزاً تحفظياً على دفاتر الشركة ورفعت ضد المتهمين دعوى مدنية تطالبهما بدفع المبلغ المذكور بالكشف وقضى لها بطلباتها وهي الدعوى المضمومة لأوراق هذه الدعوى . وبعد صدور الحكم في الدعوى

الأعمال الكتابية منتظمة قررت بأن لا وجه لرفع الدعوى كشأنها في كل تغليسة ثم ان أركان الافلاس بالتقصير غير أركان جريمة التبيد ومن ثم نرى ان الدفع على غير أساس .

« وحيث ان المتهمين دفعا ايضاً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة - ان هذا الدفع هو الدفع الأول - فضلاً عما تقدم فان النيابة لم تباشر تحقيق أى واقعة جنائية ضد المتهمين الأولين ولم تسند اليهما لا افلاس بالتدليس ولا بالتقصير - وطبقاً للقانون عرضت أوراق التغليسة من حيث الشكل على أودة المشورة فلما رأت ان الأعمال الكتابية منتظمة قررت شكلاً بعدم جواز رفع الدعوى . صدر هذا القرار بلا بحث ولا تحقيق ولا اتهام لا من قبل المدعية بالحق المدنى ولا من قبل النيابة أو وكيل الديانة ولا من تلقاء نفس أودة المشورة ؛ لهذا نرى ان الدفع على غير أساس ويتعين عدم قبوله .

« وحيث عن الموضوع فقد نص البند التاسع والعاشر من عقد الشركة على جواز استمرار الشركة بالرغم من انسحاب أى عضو من أعضائها فانسحاب الست الوصية لا يترتب عليه حل الشركة ولم يمنع المديرين من الاستمرار فى العمل ، فطبقاً لهذين البندين قد استمرت الشركة ، ولو ان أعمال المديرين كانت لحسابهما أى لحساب من عدا المنسحب للشركة وعند انسحابها قدم المديران (الأول والثانى) الى الست الوصية حساباً عن مبالغ الأربعة آلاف جنيه المدفوعة من ولى القاصرين ويتبين من الحساب أن الباقي للقاصرين مبلغ

المدنية حاولت تنفيذه فلم تحصل على شئ . فقدمت بلاغاً للنيابة بأن المتهمين بددا مبالغ الـ ١٦١٠ ٠ جنهما وقد رفعت الدعوى وقضى عليهما بالحكم المستأنف ، وبتاريخ ٢٣ يونيو سنة ٩٢٩ قضت محكمة الجناح الاستئنافية قبل الفصل فى الموضوع بتعيين خبير حسابى محمود افندى المرسى ليطلع على دفاتر الشركة لمعرفة موجودات الشركة لغاية ٣١ أغسطس سنة ٩٢٥ - ثانياً ما اجراه المتهمان بعد هذا التاريخ من التصرفات بخصوص نصيب القصر وقد قام الخبير بالمأمورية وقدم تقريره

« وحيث قد دفع المتهمان الأولان بقوة الشئ المحكوم فيه وذلك لأنه لما أشهر افلاس المتهمين أمام المحكمة المختلطة وبعد أن قدم السنديك تقريره نظرت غرفة المشورة المختصة فيما اذا كان المتهمان أفلسا بالتدليس طبقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات المختلطة أم لا ، بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١ يناير سنة ٩٢٨ وبعد أن سمعت تقرير القاضى الملخص وبعد سماع طلبات النيابة أصدرت قرارها بأن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهمين وأصبح هذا القرار نهائياً .

« وحيث انه وان تقرر بأن لا وجه لرفع دعوى التغليس بالتدليس إلا أن موضوع الدعوى الحالية يختلف عن التهمة الموجهة للمتهمين الآن ، فضلاً عن ذلك فان المتهمين قدما الدفاتر من تلقاء أنفسهم ولم تقدم المدعية بالحق المدنى بصفتها بأى اتهام ولم توجه لهما أى تهمة ولم تباشر النيابة تحقيق دعوى الافلاس بالتدليس ولم ترفع الدعوى ضدهما بل ان أوراق الافلاس تقدمت لأودة المشورة ففحصتها فحسباً سطحياً ثم لما وجدت أن

١٦١٠ جنيهاً - وبعد ان استلمت المدعية بصفتها هذا الكشف أوقعت حجزاً تحفظياً على دفاتر الشركة ورفعت الدعوى المدنية على المتهمين بالمبلغ الوارد بالكشف وبناء على اعترافهما بأن المبلغ في ذمتها حقاً حكمت المحكمة الابتدائية للوصية بالمبلغ في الدعوى المدنية المضمومة .

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت أركان جريمة الاختلاس متوفرة أم لا .

« وحيث انه من أركان هذه الجريمة أن يكون المتاع قد سلم الى الجاني بمقتضى عقد من العقود التي نص عليها القانون في المادة ٢٩٦ على سبيل الحصر . ويشترط ايضاً أن يكون العقد قد ظل قائماً الى حين حصول التبديد ، أما اذا كان قد استبدل بغيره من العقود التي تكسب حق المالك على الشيء المسلم فلا يبقى محل لتطبيق المادة المشار اليها - مثلاً اذا كان للموكل مبلغ في ذمة الوكيل ولكن اتفق الطرفان على استبدال الوديعة بقرض المبلغ أصبح العقد بين الطرفين عقداً عارية استهلاك - وهو من العقود التي لا تدخل ضمن العقود المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ على سبيل الحصر .

« وحيث يؤخذ من البند التاسع من عقد الشركة المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ « بأن لكل شريك أن ينسحب من الشركة بمجرد ارسال اعلان بخطاب موصى عليه الى أحد مديري الشركة قبل انتهاء مدة الشركة بثلاثة شهور على الأقل انما لا حق له أن يطلب حصته سواء من رأس المال أو الأرباح إلا بعد أن تستوفي الشركة الزمات التي لها وأن تسدد ما عليها من الديون وليس له أن يطلب تصفية الشركة الخ .. »

« وحيث يؤخذ من هذا النص ان عقد الشركة اتقضى فيما يختص بالمدعية بالحق المدني واستبدل ما لها بعقد آخر (Novation) أي حل محله عقد بقرض الى باقى الأعضاء كما يؤخذ من النص السابق (البند التاسع) الذي يخول للشريك أن ينسحب بعد الاعلان وانه لا يجوز للشريك المنسحب طلب حصته إلا بعد أن تستوفي الشركة الزمات التي لها وأن تسدد ما عليها من الديون - ان الشريك المنسحب مضطر الى الانتظار الى حين دفع ديون الشركة وصفته استبدلت طبقاً للبند التاسع - وأصبح يدين بقرض بمبلغ يوازي حصته وعقد الدين لا يدخل ضمن العقود المنصوص عنها على سبيل الحصر بالمادة ٢٩٦ عقوبات

« وحيث قد اشترط الشراح لأعتبار الاستبدال « Novation » مانعاً من تطبيق المادة ٢٩٦ شرطين (الأول) أن يكون الاستبدال حقيقياً بمعنى أن يكون العقد القديم اتقضى بمحصول ذلك الاستبدال (ثانياً) أن يكون الاستبدال حصل الاتفاق عليه قبل وقوع الجريمة . (احمد بك امين ص ٧٨٠ وما بعدها والمراجع التي يشير اليها) - وقد تقدم الدليل على انه بانسحاب المدعية بالحق المدني تغير مركزها وأصبح ما تستحقه ديناً على الشركة وهذا الانسحاب سابق على تاريخ التبديد - ومن ثم نرى عدم توافر أحد أركان المادة ٢٩٦ .

« وحيث فضلاً عما تقدم فقد ظهر من تقرير السنديك في المحكمة المختلطة ان اجراءات المديرين قبل انسحاب المدعية بالحق المدني وبعده كانت أصولية وغرفة المشورة بالمحكمة المشار اليها لم تجد في أعمالها ما يؤخذ ان عليه والخير المنتدب

بموجب عقد رهن عرفي غير مسجل تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ رهن من يدعى محمد عبد المنعم ناصر الى مورثي المدعين المرحومين الشيخ على هيبه والشيخ محمد هيبه فداناً واحداً و ١٨ قيراطاً مبنية الحدود والمعلم بهذا العقد ولمدة سنة واحدة وقد تصرف الراهن المذكور ببيع الاطيان المرهونة الى المدعى عليه الذي قبل بتعهد ١٣٠ كغوير سنة ١٩٢١ بسداد مبلغ الرهن الى المرتهنين .

« وحيث انه ظهر من مرافعة الخصوم ومن الاطلاع على هذا العقد انه اشترط فيه أن يكون قيام المدعى عليه بسداد مبلغ الرهن معلقاً على اقتداره ولا حق له في استلام الاطيان قبل تحقق هذا الشرط

« وحيث ان هذا الشرط وان ظهر أنه خيارى الا أنه في الواقع يتعلق بأحوال قد تحدث وقد لا تحدث . فهو لذلك يكون جائزاً قانوناً وواجب الاحترام (راجع بهذا المعنى فتحي باشا زغلول ص ١٥٢ ودو هلس الجزء الاول ص ٤٤٧ بند ٧٨) فقد ذكرنا أن شرط تعليق نفاذ الاتفاق أو الاشتراط على المقدرة جائز قانوناً ولا يتنافى مع النظام العام (انظر أيضاً تعليقات دالوز على المادة ١١٧٤ نبذة ١٧ و ١٨ ص ٩ جزء ثالث) فقد حكم بأن شرط الدفع عند الميسرة شرط جائز

(quand je pourrai, quand j'en aurai les moyens),

« وحيث ان الارض المرهونة لم تنزل تحت يد المدعين باعترافهم يستولون على غلتها ولم يطالبهم المدعى عليه باستلامها ولم يثبت للآن مقدرة على السداد حتى يصح مطالبته بمبلغ الرهن - وهذا مستفاد من دفاعه ومن الظروف المالية وما أحدثته

من قبل هذه المحكمة أظهر في تقريره ان المديرين ادارا الشركة حسب الأصول وان ليس بالدفاتر أى تلاعب أو تزوير أو اختلاس - وان حالة الشركة تدهورت بسبب الازمة وقتئذ .

« وحيث لهذه الأسباب يتعين الغاء الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وبراءة المتهمين مما نسب اليهما وتأنيده بالنسبة للثالث .

« وحيث فيما يختص بالمسئولية المدنية ترى المحكمة ان المتهمين جازفوا بعمليات أثناء الازمة المالية وتدهور الأسعار وان حسنت نيتهم فعرضوا بأموال الشركة الى الخسران ، لهذا يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض مع الزامهم بمصاريف الدعوى المدنية كما ترى المقاصة في اتعاب المحاماة

(قضية النيابة العمومية واخرى ضد عبد الحافظ افندى شطا وآخر رقم ٩٥٣١ استئناف سنة ١٩٢٨ رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل بك عفت ثابت ومحمد صادق حمدي ومحمد شافعي اللبان)

٧٧

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٥ يناير سنة ١٩٣١

شرط . بالسداد عند المقدرة . صحته . نفاذه .

المبدأ القانوني

اذا كان الشرط متعلقاً بأحوال قد تحدث وقد لا تحدث فانه جائز قانوناً وواجب الاحترام . وذلك كشرط تعليق نفاذ الاتفاق أو الاشتراط على المقدرة لأنه لا يتنافى مع النظام العام

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تلتخص في أنه

المحكمة

« حيث أنه تبين من الأوراق ان المدعى عليه الاول مستأجر الوكالة من مدة بعيدة من ناظر الوقف وأخيراً من الناظر امين افندى السكرى الذى انتهت نظارته وعين بدله المدعى عليهما الثانية والثالثة

« وحيث ان آخر اجارة عقدها الناظر السابق امين افندى السكرى مع المدعى عليه الاول تاريخها ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات من اول يوليو سنة ١٩٣٠ الى آخر يونيه ١٩٣٣ بإيجار شهرى قدره عشرة جنيهات ومسجل فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨

« وحيث ان الناظر السابق امين السكرى افندى أجر الى المدعى عليه الاول الوكالة المذكورة لمدة ثلاث سنوات بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٢٧ وان الايجارة تبدى من اول يوليه سنة ١٩٢٧ الى آخر يونيه سنة ١٩٣٠ بإيجار شهرى عشرة جنيهات ومسجل فى ٧ يوليه سنة ١٩٢٧ ثم انه أجر الوكالة عينها للمدعى عليه الاول وبنفس الأجرة بعقد فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات تبدى من اول يوليه سنة ١٩٣٠ الى آخر يونيه سنة ١٩٣٣ أى أن العقد الثانى تحرر قبل انتهاء مدة الايجارة الاولى

« وحيث انه ثابت من الاوراق أن عقد الايجار الأخير الصادر الى المدعى عليه الاول من الناظر السابق امين افندى السكرى فى وقت نظارته. فيعتبر حينئذ أنه صدر للمدعى عليه الاول من ذى صفة ويجب احترامه قانوناً

بإهلاك الأراضى والمزارعين من آثار وأزمات شديدة لا ترى المحكمة معها محلاً لاحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ميسرة المدعى عليه وقدرته على الدفع - ومن ثم يرى أن رفع الدعوى سابق لاوانه . لهذا يتعين عدم قبولها الآن

(قضية ورثة المرحوم على هيبه وآخرين ضد الشيخ ابراهيم ابراهيم بدوى رقم ٤٦٦ سنة ١٩٣٠ كلى بالهيئة السابقة)

٧٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٦ يناير سنة ١٩٣١

- ١ - اجارة . أعيان الوقف . لمدة أخرى . قبل انتهاء المدة الاولى . جوازه
- ٢ - مستأجر . فسخ عقده . سبق علمه بالتعرض مسقط لحقه فى التعويض

المبادئ القانونية

١ - ان منع ناظر الوقف تأجير أعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات ليس معناه أن ناظر الوقف يجب عليه أن يتربص لحين انتهاء مدة الاجارة تماماً ، اذ يجب على ناظر الوقف أن يأخذ احتياطه لعدم ترك أعيان الوقف بغير تأجير . فاذا جدد الناظر ايجار أعيان الوقف لمدة أخرى قبل انتهاء المدة الاولى جاز ذلك ولو كانت المدة الاولى السابقة والمدة الجديدة تزيدان معاً على ثلاث سنوات ، ما دام لم يثبت وجود تواطؤ بين ناظر الوقف والمستأجر لاغتياال حقوق المستحقين

٢ - اذا ثبت علم المستأجر بسبب التعرض فلا حق له فى مطالبة المؤجر بتعويض بسبب فسخ عقد ايجاره

« وحيث أن تمسك المدعى ببطالان عقد ديسمبر سنة ١٩٢٨ الصادر من الناظر السابق الى المدعى عليه الاول خلال سريان عقده السابق لأنه ثلاث سنوات عبارة عن استمرار الثلاث سنوات السابقة أى أن الناظر السابق أجر له لمدة ستة سنوات بمقدين وان هذا باطل شرعاً متى كان بغير اذن القاضى. فهو تمسك في غير محله لأن منع تأجير أعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات ليس معناه أن ناظر الوقف يجب عليه أن يتربص لحين انتهاء مدة الاجارة تماماً إذ يجب على ناظر الوقف أن يأخذ احتياطه بعدم ترك أعيان الوقف بغير تأجير (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الوارد بمجموعة التشريع والقضاء المختلطة السنة الخامسة والعشرين ص ٣٥١ - وحكم ٣ مارس سنة ١٨٩٨ ص ٢١٦ س ١٠ الوارد بالمجموعة المذكورة)

« وحيث أنه لم يقدّم دليل مقنع امام هذه المحكمة على وجود تواطؤ بين الناظر السابق والمدعى عليه الاول مستأجر الوكالة لاغتياال حقوق المستحقين. وأنه اذا لاحظنا أن المدعى عليه الاول اعتاد أن يستأجر الوكالة المذكورة المدة تلو الأخرى وقبل أن تنتهى المدة بسنة أو أكثر يستأجرها بعقد جديد وهكذا سواء ذلك اثناء نظارة امين السكرى افندى أم نظارة الناظر الذى قبله . كل ذلك يدعو الى استبعاد وجود تواطؤ بين الناظر والمدعى عليه الاول

« وحيث أن المدعى يتمسك بعقد استئجاره الوكالة عنهما المحرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

والمسجل تسجيلاً تاريخياً في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ والصادر اليه من المدعى عليهما الثانية والثالثة بصفتهم ناظرين وقف المرحوم عمر كاشف « وحيث أنه عند المفاضلة بين هذا العقد وبين عقد المدعى عليه الاول نجد أن عقد الأخير تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ومسجل في ٤ منه وواضع اليد على الوكالة من قبل ذلك بعقد تاريخه ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ ثابت التاريخ في ٧ منه وقد استمر في وضع اليد - أما عقد المدعى فتاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وتاريخه الرسمى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ . وبناء على هذا الاعتبار يكون عقد المدعى عليه الاول مفضلاً على عقد المدعى وواجب الاحترام عملاً بالمادة ٣٦٥ مدنى لوضع يد المدعى عليه الاول على العين المؤجرة وأيضاً لثبوت تاريخ سند اجارته قبل عقد المدعى

« وحيث أنه عن طاب التعويض الذى يطالب به المدعى في مواجهة المدعى عليهما الثانية والثالثة عند اعتبار عقد ايجار المدعى عليه الاول صحيحاً ترى المحكمة أنه في غير محله لأن المدعى يعلم عند تأجيره بسبب التعرض و بالنزاع القائم بين الوقف وبين المدعى عليه الاول خصوصاً وأنه مفهوم من عقد تأجير المدعى ان استلامه للوكالة لا يكون الا بعد اخلاء المدعى عليه الاول لها . وهو ما لم يحصل بسبب خارج عن ارادة المدعى عليهما الثانية والثالثة (راجع مطول الاستاذين بودرى لاكتري وفاهل طبعة ١٩٠٠ بند ٥٧٩ ص ٣٠٤)

« وحيث ان طرفي الخصوم متفقان على أن المدعى دفع للمدعى عليهما الثانية والثالثة مبلغ

٢٦ جنبها بصفة تأمين فترى المحكمة الحكم له بالمبلغ المذكور فقط مع المصاريف المناسبة والنفاذ»
(قضية المعلم محمد زيدان وحضر عنه الاستاذ حسن حسنى ضد مصطفى عوض وآخرين رقم ١٧٤١ سنة ١٩٣٠ كلى — رئاسة وعضوية حضرات القضاة نصار بك على و احمد صبحى عزت ومحمد كامل امين ملش)

٧٩

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٨ يناير سنة ١٩٣١

استئناف . طلبات . عدم الفصل فيها من محكمة
اول درجة . الطعن فيها . بطريق الاستئناف
دون الالتماس

المبدأ القانوني

لا يطعن بالالتماس الا فى الاحكام الاتهامية
والتي لم تعد قابلة للطعن فيها بالطرق العادية . فمتى
كان الحكم المتظلم منه قابلا للمعارضة أو للاستئناف
فيكون أولى بالطاعن أن يعارض أو يستأنف
للسهولة والاقتصاد وتفادى غرامة الالتماس

المحكمة

« حيث ان موضوع الاستئناف يتناول طلب
فسخ عقد الايجار الرقيم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨
واخلاء العين المؤجرة وهو ما طلب المستأنف من
محكمة أول درجة الحكم له به . فتركت الحكم فى
هذا الطلب سهواً دون ان تعرض له لا بالرفض
ولا بالقبول

« وحيث انه وقد ترك هذا الطلب دون
الحكم فيه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز رفع
استئناف عما لم تقض فيه محكمة أول درجة
« وحيث وانه وان شرع القانون وسيلة للطعن

فى الاحكام اذا خلت من القضاء فى بعض
الطلبات هى طريق الطعن بالالتماس الا ان سلوك
هذا الطريق لا يكون الا فى الاحكام الاتهامية
التي لم تعد قابلة للطعن فيها بالطرق العادية فيباح
فيها الطعن لاسباب خاصة بالطرق غير العادية
« وحيث انه متى كان الحكم المراد الطعن فيه
قابلا للمعارضة أو للاستئناف يكون أولى بالتظلم
ان يعارض أو يستأنف . لان الاستئناف أسهل
وأقل مصاريف من الالتماس لما يهدد به خاسر
الالتماس من الغرامة (مرافعات أبى هيف بك
طبعة ثانية جزء ٢ ص ٩٢٩)

« وحيث لما تقدم يكون الاستئناف جائزاً
(قضية مصطفى بك بيرم ضد رضوان فهمى رقم
٨٥ سنة ١٩٣١ س — رئاسة وعضوية حضرات
اسماعيل بك محمد وكيل المحكمة والقاضيين عبد الرحيم
غنى ومحمد عفت)

٨٠

محكمة أسيوط الكلية الاهلية

٢٩ يناير سنة ١٩٣١

بيع . او اقرار . فى مرض الموت . حكمه حكم الوصية
المبدأ القانوني

ان التصرف بالبيع فى مرض الموت حكمه
حكم الوصية فينفذ فى الثلث ان كان لاجنبى
ولا ينفذ مطلقاً ان كان لوارث الا بتصديق باقى
الورثة ومثله اقرار المريض فإذا كان الغرض منه
بدء تملك فلا ينفذ بالنسبة للاجنبى الا من الثلث
واذا كان لوارث فلا يجوز الا بتصديق الورثة

المحكّم

« حيث ان المستأنف طلب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مستنداً في ذلك على ان المحكمة بقضائها يبطلان عقد البيع لصدوره في مرض الموت قد اعتبرته باطلاً في جميع ما احتوى عليه من بيع أطيان ودفع ثمن » ومن حيث ان المحكمة الجزئية قد بنت حكمها بألزام المستأنف بنصف الثمن على ان عقد البيع في مرض الموت يفترق عن الوصية لأنه بعوض، وقد أقرت البائنة باستلامه ولم يقدّم دليل على عكسه

« ومن حيث ان الشارع المصري قد وضع لبيع المريض مرض الموت أحكاماً خاصة جرياً على مبادئ الشريعة الاسلامية فجعل التصرف في حالة المرض حكمه حكم الوصية فينفذ في الثلث ان كان لاجنبى ولا ينفذ مطلقاً الا بتصديق بقية الورثة ان كان لوارث ولم يقصد الشرع في كل ذلك سوى المحافظة على حقوق الورثة وعدم إيثار بعضهم على بعض وضمان عدم تغير الايصاء المقرر لهم شرعاً

« وحيث يظهر من ذلك ان الشارع لم يقصد في الواقع سوى الحجر على التصرفات التي فيها معنى التبرع . أما التصرفات التي بعوض المثل فتكون نافذة سواء كانت لوارث أو غيره . لان البيع الختبقى يمثل القيمة لا يضيع عليهم شيئاً إذ العين قد استبدلت بمال

« ومن حيث ان الحكم بأبطال عقد البيع موضوع هذه القضية معناه ان العقد لا يمثل بيعاً

حقيقياً وإنما يشير الى عقد هبة. ولذلك قضت المادة ٢٥٦ مدني بأنه اذا كان البيع لاجنبى وزادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع ألزم المشتري أما بفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع وبديهي ان الشارع لو كان اعتبر اقرار البائع بقبض الثمن الوارد في عقد البيع لما كان هناك موجب لتكليفه بدفع فرق قيمة ثلثي التركة مرة ثانية لانه يكون الزاماً بلا سبب موجب

« ومن حيث ان هذا المبدأ قصد في الواقع تأييد ما قرره الفقهاء من ان اقرار المريض اذا كان الغرض منه بدء تملك فلا ينفذ بالنسبة للاجنبي الا من الثلث. واذا كان لوارث فلا يجوز الا بتصديق الورثة (يراجع فقرة ٩٤٩ من شرح البيع للحلى باشا عيسى وشرح الاحوال الشخصية لزيد بك على المادتين ٥٦٣ و ٥٦٤ وابن عابدين جزء ٤ صحيفة نمرة ٤٨١)

« ومن حيث ان القول بغير ذلك يؤدي الى نفس النتيجة التي أراد الشارع ان يتجاشاها من ايثار بعض الورثة على بعض . إذ بالقضاء بنصف الثمن معناه تفضيل وارث واستيلاء على مبلغ لا يستحقه شرعاً

« ومن حيث لذلك يكون الحكم المستأنف

في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى

(قضية الشيخ محمد محمد علي عويضة ضد محمد عبد الحليم رقم ٥٠١ سنة ١٩٣٠ س — رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن فهمي بسيوني بك ومحمد ايوب وباسيلي موسى)

٨١

محكمة شبين السكوم الكلية الاهلية

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - مضى المدة . في ربيع . وضع يد بطريق
الاغتصاب . تطبيق المادة ٢٠٨ مدني
- ٢ - تكليف بالحضور . قطع سريان المدة .
بالنسبة للحق . وتوابعه ايضاً
- ٣ - تقادم . اعتراف بالحق . قطعه للمدة او وقفها

المبارى والقانونية

- ١ - اذا كان وضع اليد مبنياً على نية سيئة
وبقصد الاغتصاب ، فدعوى الربيع التي يرفعها
المالك على واضع اليد لا تدخل تحت حكم المادة
٢١١ مدني . بل يرجع فيها الى المادة ٢٠٨
- ٢ - ان اعلان التكليف بالحضور للمرافعة
أمام المحكمة في أصل الحق لا يقطع المدة مسقطه
أو مكسبة بالنسبة لأصل الحق الحاصل عنه وحده
بل يتعداه الى توابعه وما يتفرع عنه ، وكل حق
يدخل في أصل الحق المرفوع عنه الدعوى
وطلب التكليف بالحضور في دعوى القسمة يقطع
المدة المسقطه لربيع الاعيان المطلوب قسمتها ايضاً
- ٣ - ان الاعتراف بالحق الذي وقع فيه التقادم
وان كان لا يقطع المدة أو يوقف سريانها إلا
انه يعتبر بلا شك تنازلاً عن التمسك بالتقادم
الذي وقع . لأن الدفع بمضي المدة غير مرتبط
بالنظام العام وذلك قياساً على مانص عليه بالمادة
٨٠ مدني في التنازل عن التمسك بالتقادم

المحكم

عن الدفع بسقوط الحق بمضى المدة

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهم دفع

بسقوط حق المدعية في المطالبة بالربيع المرفوع
عنه الدعوى وذلك فيما عدا الفرق في ربيع ١٨
فدائماً الواضحة في محضر الصلح المؤرخ ٢٨
اغسطس سنة ٩٠٩ بين المقدر في المحضر المذكور
والتقدير الحقيقي مدة خمس سنوات فقط سابقة
على تاريخ رفع الدعوى الحالية واستند في اثبات
دفعه الى نص المادة ٢١١ من القانون المدني

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعية رد على
ذلك أولاً بوجود نزاع مستمر بينها وبين مورث
المدعى عليهم وهم من بعده من تاريخ وفاة المورث
الاصلي علي بك الجزار الكبير في سنة ١٨٨٧
ميلادية (وهو التاريخ المطالب بالربيع من بدئه)
حتى ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ تاريخ الحكم نهائياً في
دعوى القسمة التي كانت مرفوعة منها عليهم
وهو قاطع لمدة التقادم - ثانياً أن مورث المدعى
عليهم اعترف في محضر الصلح المؤرخ ٢٨ اغسطس
سنة ١٩١٩ بحقها في المطالبة بالربيع موضوع
الدعوى الحالية وهذا الاعتراف يسرى على
المدعى عليهم (ورثته) وقاطع للتقادم المسقط ايضاً .
« ومن حيث أن مدار البحث في هذه الدعوى
يشتمل أمرين : الاول المدة المسقطه للمطالبة بربيع
الأطيان المتقدمة وهل هي خمس سنوات طبقاً
لنص المادة ٢١١ مدني أم خمسة عشر سنة عملاً
بالمادة ٢٠٨ مدني - الثاني - هل حق المدعية
في المطالبة بالربيع موضوع الدعوى الحالية قد
سقط كله أو بعضه بمضي المدة الطويلة أو القصيرة
وتأثير دعوى القسمة التي رفعها على مورث المدعى
عليهم في سنة ٩٠٦ ومحضر الصلح المحرر في
سنة ٩٠٩ على ذلك

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فمن المبادئ الثابتة في أحكام القضاء العالى أنه اذا كان وضع اليد مبنياً على نية سيئة وبقصد الاغتصاب. فدعوى الربيع التى يرفعها المالك على واضع اليد لا تدخل تحت حكم المادة ٢١١ مدنى بل يرجع فيها الى المادة ٢٠٨ مدنى لأن الربيع فى هذه الحالة ليس من الحقوق المستحقة الدفع فى مواعيد معينة. إذ ان الاستحقاق فى المواعيد لا ينتج إلا عن العقود. والربيع المطالب به فى حالة الاغتصاب ليس منها، بل هو تعويض لصاحب الحق المغتصب سواء كان المغتصب أجنبياً أو احد الورثة على عقار لا يملك فيه إلا جزءاً على الشيوع وأدار حركته وانفرد بريعه بغير رضا باقى الورثة (يراجع فى ذلك منشور لجنة المراقبة نمرة ٥١ سنة ٩٠٨ فى مجموعة منشوراتها وحكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٢٨ مارس سنة ٩٢٩ ومنشور بمجلة المحاماة سنة تاسعة رقم ٤٠٢ والحكم الصادر منها أيضاً فى ١١ ديسمبر سنة ٩٢٨ ومنشور فى مجلة المحاماة السنة التاسعة رقم ١٢٩ وحكم صادر من محكمة اسبوت فى ٩ مايو سنة ٩٢٩ محاماة سنة ٩ رقم ٤١١)

«ومن حيث أن الواضح من أوراق الدعوى وأقوال الطرفين فيها أن الربيع المطالب به هو عن أطيان مقتصبة من المدعية بواسطة مورث المدعى عليهم وبنية سيئة وعلى غير رغبتها وذلك باعتباره وارثاً معها ولا يملك فيها إلا جزءاً على الشيوع. ومن ثم فالمدة المسقطه لحقها فيه هى خمس عشرة سنة هلالية طبقاً لنص المادة ٢٠٨ مدنى لآخر سنوات هلالية عملاً بالمادة ٢١١ كما يزعم الحاضر

عن المدعى عليهم. وعلى ذلك يكون دفعه من هذه الوجهة غير مقبول وتطرحه المحكمة ظهرياً « ومن حيث انه عن الأمر الثانى فالثابت من أوراق الدعوى ومستندات الطرفين ومرافعتهم الشفوية والمكتوبة وورق دعوى القسمة المنضم نمرة ١٧٦ سنة ٩٠٦ أن على بك الجزار الكبير والد المدعية ووالد على بك الجزار الصغير مورث المدعى عليهم توفى فى سنة ١٨٨٧ وترك أطياناً كثيرة وضع اليد عليها مورث المدعى عليهم ومن بينها حصة المدعية وذلك على غير رغبتها وبطريق الاغتصاب. فرفعت عليه وأخرى تدعى امينه على الجرار (اختها) دعوى تقيدت أمام محكمة شبين الكوم الجزئية تحت نمرة ١٧٠٦ سنة ١٩٠٦ بأعلان مؤرخ ١٥ مارس سنة ٩٠٦ بفرز وقسمة حصتهما فى الاطيان الموروثة ومقدارها ٦٤ فداناً و ١٧ قيراطاً و ١٢ سهماً تعين فيها عدة خبراء وحصل فيها نزاع فى الملكية خاصاً بسبعين فداناً من ذلك أوقفت بسببها دعوى القسمة وأخيراً قضى فيها (دعوى القسمة) ابتدائياً فى ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٤ لصالح المدعية وورثة اختها. وتأييد الحكم استئنافياً فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ وذلك باختصاص المدعية وورثة اختها الى ٥٩ فداناً و ٤ قرار يبط موضحه بتقرير الخير فى الاطيان المتروكة عن المورث بعد استئزال المحكوم بملكيتها لمورث المدعى عليهم وتسلمت المدعية نصيبها فى الاطيان بمقتضى محضر تسليم مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨، وفى أثناء دعوى القسمة رفعت المدعية واختها الست أمينة دعوى حراسة وتقدير نفقة على مورث المدعى عليهم تقيدت بنمرة ٢٩٢٨

سنة ٩٠٩ انتهت بمحضر صالح مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ٩٠٩ تهديد فيه المورث المذكور بأن يسلم للمدعيتين مبلغ ٢٨٨ جنهار يع ٢٦ فدانا من سنة ٩٠٩ حتى انتهاء دعوى القسمة، وأقر فيه بأن هذا الربيع لا يؤثر على قيمة التقدير الحقيقي عند طلب الربيع عن السنين الماضية والمستقبلية ولا يضيع حقهما في المطالبة بربيع السنين الماضية ولا يدل على حقيقة مساحة الاطيان الموجودة تحت يده بطريق الاغتصاب

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة في المادتين ٨٢ و ٢٠٥ مدني ان اعلان التكليف بالحضور للمرافعة أمام المحكمة في أصل الحق بقطع المدة المكسبة للحقوق أو المسقطه لها. والاعلان المذكور لا يقطع المدة (مسقطه أو مكسبة) بالنسبة لأصل الحق الحاصل عنه وحده، بل يتعداه الى توابعه وما يتفرع عنه. وكل حق يدخل في أصل الحق المرفوع عنه الدعوى (يراجع في ذلك تعليقات دالوز المادة ٢٢٤٩ مدني فقرة ٢٢١ وما بعدها) ومن ثم فطلب التكليف بالحضور الموجهة بمقتضى دعوى القسمة في ١٥ مارس سنة ١٩٠٦ يقطع المدة المسقطه لربيع الاعيان المطلوب قسمتها أيضاً »

« ومن حيث انه من آثار انقطاع المدة بواسطة طلب التكليف بالحضور استمرار الانتفاع طوال مدة الدعوى الحاصل عنها التكليف حتى صدور الحكم النهائي فيها لصالح رافعها. وبشرط أن لا يحكم فيها ببطالان المرافعة عملاً بالمواد ٣٠١ مرافعات وما بعدها أو ببطالان صحيفة الدعوى أو بتركها (بشرط أن لا يكون الترك بسبب الاختصاص) أو برفضها شكلاً أو موضوعاً أو بعدم قبولها

بالحالة التي هي عليها ولو مع حفظ الحق في رفع دعوى جديدة. ولا تبدى مدة التقادم الجديدة الا من بعد صدور الحكم المذكور وتنفيذه بشرط توافر أحوالها (يراجع في ذلك تعليقات دالوز في المادة ٢٢٤٩ نبذة ٥ وما بعدها) وعلى ذلك فالمدة من تاريخ رفع دعوى القسمة في سنة ١٩٠٦ وتاريخ الحكم فيها نهائياً في سنة ١٩٢٨ لا يسقط بمضي المدة الطويلة لانقطاعها بمحصول التكليف بالحضور الصحيح والذي انتهى بحكم لصالح صاحبه (المدعية) ويكون دفع الحاضر عن المدعي عليهم عن ذلك غير قانوني ولا تقبله المحكمة

« ومن حيث أنه عن المدة السابقة على طلب الحضور في دعوى القسمة فانه فضلاً عن أن هذا الطلب يحفظ حق المدعية في المطالبة بربيع الخمسة عشر سنة السابقة عليه فان مورث المدعي عليهم أقر في محضر الصلح المؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٩ بمحضتها في المطالبة به جميعه. سواء كان عن الاطيان الواردة في محضر الصلح أو حقيقة الاطيان التي تنتج عن دعوى القسمة. وهذا الاقرار يعتبر اعترافاً بحق المدعية في الربيع الماضي والمستقبل ووجوبه عليه ينمحي معه الدفع بسقوطه خصوصاً وأنه علق المطالبة بحقيقة الربيع على الفصل في دعوى القسمة والتي لم يفصل فيها نهائياً الا في سنة ١٩٢٨. ومن ثم فدفع الحاضر عن المدعي عليهم عن المدة المذكورة على غير أساس ولا تأخذ به المحكمة

« وحيث ان الربيع في بعض السنين اللاحقة لوفاة المورث كان قد مضى على استحقاقه في وقت الاقرار بخمس عشرة سنة. وقد يعترض بان الاعتراف لا يقطع التقادم أو يوقفه الا اذا كانت مدته لم تنم

وثلاثين سنة بدون دفع المحتكر له. وذلك قياماً على عدم جواز سماع الدعوى شرعاً بمضى هذه المدة المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالقضية نمرة ١٧٧٠ سنة ١٩١٦ الموسكى

» وحيث انه بمراجعة الحكم الصادر في القضية نمرة ٤٩٩ سنة ١٩٢٠ استئناف مصر الكلية تبين أن القضية نمرة ٢٧٧٠ سنة ٩١٦ الموسكى كانت مرفوعة من وزارة الاوقاف ضد ناظر وقف احمد شعراوى وبخصوص أعيان بشارع سوق الزلط . وأما هذه الدعوى فمرفوعة ضد ناظرى وقف العروسى وعن أعيان بشارع العشماوى ولذلك تكون شروط الدفع من حيث اتحاد الخصوم . والموضوع غير متوافرة ويتعين رفضه

» وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فقد دفع المدعى عليهما بسقوط حق المدعية في المطالبة بالحكر لأنها سكنت عن المطالبة به مدة اكثر من ٣٣ سنة . وهذا السكوت يسقط حقها في الحكر » وحيث ان الوزارة تقول بأنه مع فرض التسليم بأن المدعى عليهما لم يدفعوا الحكر مدة تزيد على ٣٣ سنة فانه لا يمكن أن يسقط حق الحكر في هذه الحالة ، لأن الحكر ثابت من عقد التملك وحجة الوقف . فيدهما يد عارضة لانكسبهما التملك بمضى المدة مهماطال أمده ولأن الوقف لا يملك أعياناً بمضى المدة ، لأن لانشاء الوقف شروطاً نص عليها الشرع لا يمكن أن تستوفى بوضع اليد » وحيث انه فيما يختص باليد العارضة فقد تناقضت بخصوصها أحكام المحاكم . فبعضها يقول

وأما اذا تمت المدة ووقع التقادم فلا سبيل الى الانقطاع أو الايقاف ، لانهما يردان في هذه الحالة على غير محل لهما . وهذا قول صحيح غير أن الاعتراف بالحق الذى وقع فيه التقادم وان كان لا يقطع المدة أو يوقف سريانها الا أنه يعتبر بلا شك تنازلاً عن التمسك بالتقادم الذى وقع لأن الدفع بمضى المدة لا يرتبط بالنظام العام وانما هو حق خاص يستعمله صاحبه أو يهمله طبقاً لما تقتضيه مصلحته وترتضيه ذمته . وما دام من الجائز قانوناً طبقاً للمادة ٨٠ مدنى التنازل عن التمسك بالتقادم بعد حصوله بالفعل فان هذه المحكمة ترى أن الاعتراف وسيلة من وسائل التنازل بل هو من أقوى هذه الوسائل وأوكدها . لأن الاعتراف بوجود حق قد سقط لا يخرج عن كونه تركاً للتمسك بسقوط ذلك الحق

» ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الدفع بسقوط حق المدعية في المطالبة بالريع عن المدة المرفوع عنها الدعوى على غير حق وترفضه المحكمة

(قضية الست بهانه كريمة الرحوم على بك الجزائر وحضر عنها الاستاذ عبد السلام فهمى بك محمد ضد خليل افندى على الجزائر وآخرين رقم ٢٣٧ سنة ١٩٣٠ كلى رئاسة وعضوية حضرات يوسف بك رفعت وكيل المحكمة والقاضيين صادق العجيزى ومحمد على راتب)

٨٢

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٢ ابريل سنة ١٩٣١

حكر . مضى المدة . سقوط . بعدم المطالبة به سنة ٣٣

المبرأ القانونى

يسقط حق المطالبة بالحكر بمضى ثلاثة

٨٣

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

- ١- تأمين على الحياة . عقد قائم بذاته . تطبيقاً لنظرية التعاقد لمصلحة الغير . جوازه .
- ٢- تعاقد لمصلحة الغير . في عقود التأمين على الحياة . جوازه في كل حال

المبادئ القانونية

١- ان عقد التأمين على الحياة ما هو الا عقد قائم بذاته sui generis وهو المثل العملي لنظرية التعاقد لمصلحة الغير . فيجب احترام ارادة المؤمن فيه باعتبار أن حق المؤمن له ينشأ بمجرد العقد قبل الشركة مباشرة . ويتولد هذا الحق بغير توقف على قبول الغير المنتفع . وعلى ذلك يجوز للمؤمن أن يؤمن لمن لم يولد سواء من أولاده أو غيرهم . وكذلك اذا توفي المؤمن لا يكون لدائنيه حق الاستيلاء على التأمين وفاء لديونهم . فلذلك لا يعتبر التأمين تركة ، بل يكون حقاً خالصاً للمنتفع من التأمين

٢ - معاً يكن من خلاف في ماهية التعاقد لمصلحة الغير . فانه من المتفق عليه بين الشراح والمحاكم الفرنسية والمختاطة جواز التعاقد لمصلحة الغير على أى شكل كان هذا التعاقد ، وذلك لشيوع عقود التأمين على الحياة في هذا العصر . ويتحتم فيها احترام حرية التعاقد ما دام لا يمس النظام العام

المحكمة

« من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى على المدعى عليها وقالوا فيها أن مورث الطرفين المرحوم ابراهيم محمد شوشه أمّن على حياته في شركة فينكس نظير مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وفي شركة

بأن المستحكر لا يملك بمضى المدة الا طبقاً للشروط القانونية الواردة بالقانون المدني ، بمعنى أن يغير سبب وضع يده بالطريق المعول عليه قانوناً . والبعض الآخر يقول بأن مضي الثلاثة والثلاثين سنة دون دفع الحكر يسقط الحق فيه . للأسباب الآتية (١) لأن المدة الطويلة التي يقرها القانون المدني هي اعاناً فقط . فلاخذ في مسائل الحكر بالمدة التي قررتها الشريعة الغراء . توجب الاخذ أيضاً بالشروط التي قررتها وهي عدم سماع الدعوى به بعد مرور ٣٣ سنة . ومن المعلوم ان الشريعة الاسلامية تقضى بعدم جواز سماع الدعوى في هذه الحالة بمجرد مرور هذه المدة فقط (٢) ان المادة ٣٧٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نصت على عدم جواز سماع الدعوى في مسائل الاوقاف بعد مرور ٣٣ سنة ، وهذا نص الشارع المصري الذي يجب على جميع المحاكم تطبيقه والاخذ به « وحيث ان المحكمة تأخذ بهذا الرأي الأخير كما قضت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة (المحاماة السنة الخامسة حكم نمرة ٥٣٢)

« وحيث ان القول بأن الحكر لا يملك بمضى المدة خلافاً للوقف هو قول ضعيف كما قرر ذلك فتحي باشا زغلول لأنه ليس من سبب يدعوا لاستثناء الحكر ، مع أن الوقف نفسه يمكن تملكه بمضى المدة « وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا ترى المحكمة محلاً للبحث فيما اذا كان الوقف يملك بمضى المدة أو لا يملك . ما دام ان دعوى الاوقاف غير جائزة السماع قانوناً في هذه الحالة لمضى ٣٣ سنة »

(قضية وزارة الاوقاف ضد السيد حسن العروسي وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الله فكرى خليل رقم ١٧٧٤ سنة ١٩٣٠ - رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف بك فهمى ومحمد بدير ومحمد بسيونى)

المشرع المصري لم ينقل هاتين المادتين الى القانون المدني وعلى ذلك يجب تطبيق القواعد العامة للقانون في هذه النظرية. خصوصاً وأنه ليس في التعاقد لمصلحة الغير ما يخالف النظام العام

« وحيث أن شراح القانون الفرنسي اختلفوا في معرفة طبيعة هذه العملية التي فيها يتعاقد شخصان على أن يكتب أحدهما لثالث لم يكن طرفاً في التعاقد وعلى أي أساس يمكن الوصول الى هذه النتيجة. وأهم الآراء في ذلك ثلاثة - أولاً -

قال بعضهم ومنهم Larombière و Demolombe أن المؤمن في الواقع يعرض offre على الغير العقد الذي أجراه مع الشركة ويكون التعاقد مفقراً الى قبول هذا الغير. وقبوله يكون له مفعول رجعي الى يوم اجراء العقد مع الشركة وبمجرد حصول هذا القبول يصبح الغير هو الدائن الشخصي للشركة - ثانياً - وقال آخرون ومنهم Pothier أن الشخص الذي يتعاقد لمصلحة الغير من غير أن

يكون وكيلاً عنه هو فضولي gestion d'affaires وأن قبول الغير لهذا التعاقد ما هو الا تصديق على ما فعله الفضولي. فيكون بذلك عمله نهائياً وأن هذه الموافقة يجوز حصولها بعد وفاة التعاقد لمصلحة الغير (المؤمن) كما يجوز أن تصدر من ورثة الغير (المتنفع من التأمين) - ثالثاً - وقال بعضهم أيضاً ومنهم Saleilles أن المادة ١١٢١ من القانون الفرنسي لم تشرع الا استثناء للقاعدة العامة القائلة بأن العقد لا يتعدى أثره العاقلين وعلى ذلك فإنه يتولد بمجرد حصول العقد حق مباشر droit direct للغير بدون توقف على قبوله كالحقوق التي تتولد لطرفي العقد تماماً. ويقولون

جر يشام نظير ٢٠٠٠ جنيه أخرى. وأن المدعى عليها عارضت في أن يقبض المدعون نصيبهم الشرعي في المبلغ الاول. لأن المورث كتب في عقد التأمين أن المبلغ جميعه يكون من حقها. غير أن عقد الاتفاق بهذه الصفة باطل لأنه يعتبر وصية ولا وصية لوارث الا بأجازة باقي الورثة والمدعى عليها زوجة المورث ووارثة بحق الثمن - أما عن مبلغ شركة جر يشام فقالوا بأن الشركة المذكورة صرفت لهم مبلغ ١٦٢٥ جنيهاً وحجزت الباقي للزوجة ٣٢٥ جنيهاً على اعتبار أن الصافي ١٩٥٠ جنيهاً مع أن نصيب المدعى عليها في مبلغ ١٩٥٠ جنيهاً هو مبلغ ٢٤٣ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً باعتبار. الثمن وعلى ذلك فتكون شركة جر يشام حجزت للمدعى عليها ٨١ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً أكثر من نصيبها. طلبوا الحكم به على المدعى عليها مضافاً الى نصيبهم في مبلغ شركة فينكس يكون المجموع ١٨٣١ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً

« وحيث انه يتعين اذن البحث فيما اذا كان عقد تأمين شركة فينكس على حياة المورث هو وصية لا يجوز الا بأجازة باقي الورثة أم هو هبة أم هو عقد قائم بذاته Sui générés ، وبالجملة ماهية شرط المؤمن على حياته من الوجهة القانونية

« وحيث ان عقد التأمين على الحياة ما هو الا تعاقد لمصلحة الغير stipulation pour autrui فالمؤمن على حياته هو stipulant وشركة التأمين هي promettant أما الغير ذو المصلحة في التأمين فهو tiers

« وحيث ان مسند هذه النظرية في القانون الفرنسي هما المادتان ١١١٩ و ١١٢١. الا أن

بأن التزام الشركة قبل الغير (الورثة) في هذه الحالة هو عقد ثنائي أيضاً لأنه متولد عن عقد ثنائي بينها وبين المؤمن .

« وحيث ان المحاكم المختلطة المصرية تناولت هذا الموضوع من جانبها أيضاً وقررت بأن عقد التأمين على الحياة وهو المثل العملي لنظرية التعاقد لمصلحة الغير هو عقد قائم بذاته ^{Sui generis} يجب احترام ارادة المؤمن فيه باعتبار أن حق المؤمن له ينشأ بمجرد العقد قبل الشركة مباشرة ويتولد الحق بغير توقف على قبول الغير المنتفع . وعلى ذلك يجوز للمؤمن أن يؤمن لمن لم يولد سواء من أولاده أو غيرهم وكذلك اذا توفي المؤمن لا يكون لدائنيه حق الاستيلاء على مبلغ التأمين وفاء لديونهم . وبعبارة أخرى لا يعتبر مبلغ التأمين تركة ولا يستولى عليه الورثة الشرعيون بل يكون حتماً خالصاً للمنتفع من التأمين (انظر استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٠٠ مجلة

النشر والقضاء المصرية المجلد ١٢ صحيفة ١١١ والمجلة نفسها المجلد ثمة ١٤ صحيفة ٢٧ والمجلة نفسها المجلد ثمة ٢٢ صحيفة ٢٤٩) وقد أيد هذه النظرية من شراح القانون المصري المسيو دو هاس ارتكائاً على أن هذا العقد خاضع للاحكام العامة للقانون (انظر كتابه الجزء الرابع صحيفة ٣١٥) أما حق العدول المقرر للمؤمن في أغلب الأحيان فقد قال الشراح بأنه شخصي له وليس لدائنيه حق استعماله نيابة عنه (مجلة دالوز ١٨٩٦ القسم الثاني صحيفة ١٨) وكذلك لا يجوز للورثة الاستفادة من حق العدول أو الالغاء الذي كان مقررًا لمورثهم ، لأنه ما دام قد توفي ولم يعمل

بهذا الحق فهذا يدل على انه رضى باستقرار الحق لدى المنتفع (انظر كتاب الالتزامات لعبد السلام بك ذهني ص ١٨٣ بند ١٩٣)

« وحيث انه تأييداً لما تقدم فان عقد التأمين لا يمكن اعتباره وصية لأن مبلغ التأمين لا يخرج من مال المؤمن على حياته ^{assuré} في غالب الاحيان إذ يحصل أن يتوفى قبل سداده الاقساط جميعها . أما الوصية فلا يمكن أن تحصل الا من مال مملوك للمؤمن وقت الوصية . وغير هذا فانه تبين مما سلف ذكره أن المنتفع من التأمين ^{tiers bénéficiaire} يكتسب حقه بمجرد حصول التعاقد له . أما الوصية فتح مضاف الى ما بعد موت المؤمن . فالوصى اليه لا يكتسب حقاً الا بعد وفاة الموصى كما انه لا يمكن القول بأن هذا العقد هبة لأن الهبة يجب أن تحصل بعقد رسمي أما التعاقد لمصلحة الغير وقبول الغير له فيحصل دون احتياج الى أي قيد شكلي

« وحيث انه مهما يكن من هذا الخلاف في ماهية التعاقد لمصلحة الغير فانه من المنفق عليه بين الشراح والمحاكم الفرنسية والمختلطة جواز التعاقد لمصلحة الغير على أي شكل كان هذا التعاقد وذلك لشيوع عقود التأمين على الحياة في هذا العصر الذي بلغت فيه المدنية أوج عظمتها والتي يتحتم فيه احترام حرية التعاقد طالما انه لا يمس النظام العام كما سبق ذكره « وحيث لذلك يتعين رفض طلب المدعين

فما يختص بمبلغ تأمين شركة فينكس »

(قضية محمد افندي محمد ابو شوشه وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مهدي الديواني ضد الست منتهى خليل رقم ١٧ سنة ٩٣١ — رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب وعزيز غالي ومحمد زكريا عصمت)

قضايا المحاكم الجزئية

٨٤

محكمة تلا الجزئية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مرض الموت . تصرفات المريض . في غير البيع . نافذة

المبدأ القانوني

قررت بعض الأحكام أن القيد الوارد في المواد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ مدني فيما يختص بالبيع الصادر من المريض مرض الموت هو قيد عام ينطبق أيضاً في حالة صدور أي عقد آخر خلاف البيع من المورث ارتكناً على أحكام الشريعة الغراء التي تقضي بأن اقرار الانسان في مرض موته بدين لأحد ورثته يكون موقوفاً على اجازة باقي الورثة . ويرى البعض الآخر ان القانون لم يقيد سوى البيع الصادر من المريض مرض الموت . ولم ينص على أي قيد بالنسبة لباقي التصرفات . ورجحت المحكمة الرأي الأخير معتبرة ان هذا النص انما هو من قبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيقه . وانه لو ارد المشرع تطبيق الشريعة في جميع التصرفات لما كانت به من حاجة الى ذكرها بنوع خاص في البيع .

المحكمة

.

وفضلاً عن ذلك فمع التسليم بأن المورث كان مريضاً وقت تحرير عقد الرهن فانه يتعين البحث فيما اذا كان النص الوارد في المواد ٢٥٤ و ٢٥٥

٢٥٦ مدني أعلى بخصوص تقييد حرية المريض مرض الموت في البيع ينطبق أيضاً في حالة صدور عقد آخر خلاف عقد البيع

« وحيث ان المحاكم اختلفت فيما اذا كان القيد الوارد في المواد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ مدني فيما يختص بالبيع الصادر من المريض مرض الموت ينطبق على العقود الأخرى غير البيع من عدمه . وبعضها يرى أن القيد المذكور عام ينطبق أيضاً في حالة صدور أي عقد آخر خلاف البيع من المورث ارتكناً على أحكام الشريعة الإسلامية التي تقضي بأن اقرار الانسان في مرض موته بدين لأحد ورثته يكون موقوفاً على اجازة باقيهم (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المحاماة نمرة ٦ السنة السادسة قضائية عدد ٥٣٤) والبعض الآخر أن القانون لم يقيد سوى البيع الصادر من المريض مرض الموت . أما باقي التصرفات فلم ينص على أي قيد خاص بها (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ المحاماة السنة الثامنة رقم ٤٧٠ صفحة ٧٧١ وأيضاً حكم نفس المحكمة الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ المحاماة السنة الثامنة رقم ٥٤٧ نمرة ٢ ص ٩٠٨ وحكم محكمة الزقازيق الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٣٥ عدد ٥٦)

« وحيث ان المحكمة ترجح الرأي الأخير لأن تصرفات المريض مرض الموت لم يرد في القانون

المحكمة

« وحيث ان الست عزيزه محمد عيد عارضت في الحكم بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ ودفعت بلسان الحاضر عنها بسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره .

« وحيث ان الست فاطمة على قررت انها غير متمسكة بالحكم الغيابي وتمسك بالطلبات الواردة بعريضة الدعوى .

« وحيث انه من المبادئ المقررة أن الذي يسقط بمضى الستة شهور هو الحكم نفسه وما تفرع منه ، وأما الاجراءات السابقة عليه فلا تسقط وعلى ذلك تظل الدعوى قائمة ويمكن للمدعية والحالة هذه أن تصر على طلباتها السابقة (راجع جارسونيه المطول الصحيفة نمرة ٤٩٦ من الجزء السادس الطبعة الثالثة)

« وحيث انه طبقاً لهذا المبدأ يتعين الحكم بسقوط الحكم الغيابي مع الزام المدعية بمصاريف المعارضة مع اعتبار الدعوى لانزال قائمة بينها وبين الست عزيزه محمد

« وحيث انه بالنسبة لموضوع الدعوى فترى المحكمة قبل الفصل فيه تكليف الست فاطمة على باعلان الست عزيزه محمد بطلباتها لأن الحاضر عن هذه الأخيرة لم يقبل توجيه الطلبات اليه بالجلسة وانسحب - وترى المحكمة ضم قضية اللجنة نمرة ٧٢٢ سنة ٩٢٧ دمياط التي حصل فيها التحقيق بشأن التصادم المقول عنه

(قضية معارضة الست عزيزة محمد عيد وحضر عنها الاستاذ قصير الديل ضد الست فاضمة على الاباز وحضر عنها الاستاذ عباس احمد رقم ١٥ سنة ١٩٢٨ - برئاسة حضرة القاضي احمد فؤاد)

أى نص يقيدها سوى النص الوارد في المواد السالفة عن البيع . وهذا النص انما هو من قبيل الاستثناء . فلا يصح التوسع في تطبيقه في باقي التصرفات . خصوصاً وانه لو أراد الشارع أن يطبق الشريعة في جميع التصرفات بما فيها البيع لما كانت به من حاجة لذكرها بنوع خاص في البيع . واذا تكون القيود الواردة في البيع لا تطبق في باقي العقود . وبالرجوع الى نصوص القانون المدني في الوصية لا يوجد بها نص يوجب تطبيق أحكام الشريعة في حالة صدور سندات دين أو اقرار من المريض مرض الموت

« وحيث انه من ذلك يتعين أنه لا حاجة للبحث مع المدعى عليها في كون المورث كان وقت صدور عقد الرهن المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ٩٢٢ مريضاً مرض الموت من عدمه لأن هذا البحث أصبح لا قيمة له للأسباب السالفة

(قضية هانم عبد الله دبور واخر ضد عيوشه السيد صقر رقم ١٨٦١ سنة ٩٢٩ - رئاسة حضرة القاضي مرسى فرحات)

٨٥

محكمة دمياط الجزئية

٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠

حكم غيابي . سقوطه بمضى ستة شهور . الاجراءات السابقة عليه . قائمه .

المبدأ القانوني

من المقرر أن الذي يسقط بمضى الستة شهور هو الحكم نفسه وما تفرع عنه . أما الاجراءات السابقة عليه فلا تسقط . وعلى ذلك تظل الدعوى قائمة ويمكن للمدعى أصلاً فيها ان يصير على طلباته السابقة

٨٦

محكمة الاقصر الجزئية

١١ يناير سنة ١٩٣١

عقود مختلطة . بين تاجر وغير تاجر . احكامها

المبدأ القانوني

من المقرر انه في حالة المعاملة بين تاجر وغيره فالعقد الحاصل بينهما يكون مختلطاً أى مدنياً بالنسبة للغير تاجر وتجارياً بالنسبة للتاجر . ولذا يتبع في الدعوى وما يتعلق بها من الاحكام صفة المدعى عليه فيها . فيصح الدفع ضد التاجر بجميع الدفعات التجارية

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليه دفع بأن الدين تجارى وقد سقط بمضى المدة اذ ان السند تحرر في ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤ »

« ومن حيث ان المدعى نازع في هذا الدفع مقرر أن المدعى عليه ليس بتاجر ، فليس له التمسك به » ومن حيث انه على فرض أن المدعى عليه مزارع وليس بتاجر ، فمن المبادئ المسلم بها انه في حالة المعاملة بين تاجر وغيره فالعقد الحاصل بينهما يكون مختلطاً أى مدنياً بالنسبة للغير تاجر وتجارياً بالنسبة للتاجر . ومن ثم يتبع في الدعوى وما يتعلق بها من الأحكام صفة المدعى عليه فيها (حقوق ١٨ ص ١٨١ المجموعة الرسمية ٤ ص ٦٩)

« ومن حيث ان المدعى عليه في الدفع بالتقادم هو المدعى أى التاجر ، فاذن يصح لغير التاجر أن يتمسك قبله بهذا الدفع ، ولقد ذكر العلامة جارسونيه هذا المبدأ بصدد الاثبات الشفوى بين

التاجر وغير التاجر مما زاد على الالف قرش ، وقرر أن الاثبات الشفوى يصح ضد التاجر الذى تسرى عليه جميع القواعد الخاصة المينة بالقانون التجارى ، ولكن لا يباح ذلك ضد غير التاجر لأنه يجب ألا يضار بسبب ان العقد تجارى لمن تعاقد معه (جارسونيه ٢ ص ٤٩٤ والمراجع التى بها ، ومنها اوبرى ورو ودمولومب) وهذا هو المبدأ الصحيح الذى تأخذ به هذه المحكمة رغم ما ذهب اليه عبد العزيز كحيل باشا في كتابه عن (اثبات الحقوق المدنية) من ان هذا الرأى غير عادل . « ومن حيث ان المادة ١٩٤ تجارى تشترط الحلف من المدين اذا دعى اليه

« ومن حيث ان المحكمة وجهت اليمين الى المدعى عليه على براءة ذمته فخلفه ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة لسقوط الحق الذى تحميه بالتقادم »

(قضية الطاهر محمود سليم وحضر عنه الاستاذ واغب بطرس ضد شفيق حسن عبد الحميد رقم ١٧٤٧ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرة القاضى محمد مختار)

٨٧

محكمة شربين الجزئية

٢٦ يناير سنة ١٩٣١

التقادم الخمسى . فى الايجار . انقضاءه من تاريخ سداد اخر دفعه . اعتراف .

المبدأ القانوني

اذا قام المستأجر بدفع جزء من الدين للمؤجر فى تاريخ لاحق لتاريخ الاستحقاق ، فالمدة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الدفع لا تحسب ضمن مدة التقادم الخمسى التى تبتدىء فى هذه الحالة

من تاريخ آخر دفعة . اذ دفع المستأجر هو بمثابة اعتراف ضمنى منه يقطع سريان المدة المسقطه

المحكمة

« بما أن المدعية تطلب الحكم قبل المدعى عليهم بالتضامن بمبلغ ٧٧ جنيهاً و ٩٦٩ ملياً متأخر إيجار سنة ١٩٢٥ مرتكبة على عقد إيجار رقم ٤ مابو سنة ٩٢٥ . والحاضر عن المدعى عليهم بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ٩٣٠ دفع بسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ لمضى خمس سنوات هلالية على تاريخ الاستحقاق قائلاً بذكرته أن تاريخ الاستحقاق في أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ ، وان المدة تسرى من هذا التاريخ . وقد مضت أكثر من خمس سنوات هلالية قبل رفع الدعوى في ٤ أغسطس سنة ٩٣٠ - والمدعية قالت بذكرتها ان مدة الخمس سنوات يجب احتسابها من تاريخ آخر مبلغ تسدد من المدعى عليهم وأنهم إستمروا في السداد لغاية ٣ سبتمبر سنة ٩٢٦ كما هو ثابت من كشف الحساب المقدم منها

« وبما أن التقادم الخمسي يبتدىء من يوم الاستحقاق لمصلحة المستأجر، ولكنه ينقطع اذا قام المستأجر بدفع جزء من الدين للمؤجر في تاريخ لاحق لتاريخ الاستحقاق ، فالمدة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الدفع تعتبر كأنها لم تكن، وانه يجب في مثل هذه الحالة تجديد مدة التقادم الخمسي من جديد اعتباراً من تاريخ آخر دفعة يدفعها المستأجر، وهذا كله لان قيام المستأجر بالدفع هو اعتراف ضمنى من جهته بما في ذمته

من الاجرة للمؤجر - وهذا الاعتراف الضمنى بالاجرة لا يغير من صفة الدين - كأجرة - ولهذا فان مدة التقادم الخمسي هي التي يجب أن تتجدد مدة أخرى من تاريخ آخر سداد حتى يمكن الحكم بسقوط الدين - لان الدين دين إيجار لم يتغير ولم يستبدل بدين آخر - ولهذا يجب معرفة هل مضت مدة خمس سنوات على آخر تاريخ للدفع بمعرفة المستأجرين أم لا

.....
(قضية مصلحة الاملاك ضد محمد محمد عيسى وآخرين رقم ٢٠٠٥ سنة ٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي مصطفى صديق النجار)

٨٨

محكمة قنا الجزئية

١٢ فبراير سنة ١٩٣١

اتفاق . على عدم دخول مزاد . مخالفته للقانون . بطلانه .

المبدأ القانوني

يشترط لصحة التمهيدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً . فاذا كان الاتفاق (وهو في هذه الحالة اتفاق على عدم المنافسة في مزاد استئجار اطيان لدار الكتب الملكية) من شأنه أن يقف حجر عثرة في سبيل التزامم الاقتصادى المشروع ويحد الحرية في المعاملات ويمكن بعض الاشخاص من استلاب مال الغير بدون وجه حق فيكون مبنياً على سبب غير جائز قانوناً .

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الزام المدعى عليهما متضامنين بمبلغ ١٤١ جنيها مصريا قولاً منه بأنه بمقتضى عقد محرر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٧ اتفق مع المدعى عليهما على أن لا ينافسهما في مزاد استئجار ١٤٠ فداناً موقوفة على دار الكتب الملكية حتى اذا مارسا المزاد عليهما فيكون له الحق في أن يختص بمقدار ١١ فداناً و ١٨ قيراطاً و ١٠ اسهم من هذه الاطيان بالسعر الذي يرسو به المزاد. وأنه في حالة مخالفتها لهذا التعهد فانهما يلزمان بدفع مبلغ أربعة جنيهات مصرية على كل فدان في كل سنة من سنة الایجار. وان المزاد رسا عليهما لمدة ثلاث سنوات تنتهي في اكتوبر سنة ١٩٣٠ بسعر بخس، وانهما لم يسلماه نصيبه. ولذا فهو يستحق الشرط الجزائي المرفوع به الدعوى

« ومن حيث ان المدعى عليهما دفعا يبطلان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام

« ومن حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الغرض المقصود من الاتفاق المذكور انما كان تلافي منافسة المدعى للمدعى عليهما في المزاد. واذ تقرر ذلك فيكون الاتفاق باطلاً لأن المادة ٩٤ مدني تشترط لصحة التعهدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً، والاتفاق سالف الذكر من شأنه أن يقف حجر عثرة في سبيل التزام الاقتصادى المشروع ويحد من حرية المعاملات ويمكن بعض الأشخاص من استلاب مال الغير بدون وجه حق. فهو لذلك مبنى على سبب غير جائز قانوناً (راجع شرح دالوز على

المادة ١١٣٣ مدني نبذة ٢٧٧ وما بعدها والمراجع التي أشار اليها وحكم محكمة استئناف مصر المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٠ حقوق سنة ١٥ ص ١٨٨ وطنطا الكلية الاهلية ١٩ فبراير سنة ١٩٠٣ حقوق سنة ١٩ ص ٤٥ وحكم محكمة استئناف مصر العليا ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ سنة ١٠ عدد ٥) « ومن حيث انه فضلاً عن أن هذا الاتفاق الذي هو أساس الدعوى باطل فان المحكمة ترى من ظروف القضية انها دعوى غير جدية لأن الاتفاق المذكور انما كان اتفاقاً تهديدياً قبل رسو المزاد ولو ان المدعى كان مصمماً على تنفيذه واستلام حصته التي اختص بها لكان اصر عليها عقب رمى المزاد أو في المدة المعقولة، ولكن انذر المدعى عليهما في بدء الایجارة ليسلماه هذه الحصة، ولكنه استمر طول مدة الایجارة حتى انتهت ولم يحرك ساكناً ولم يظهر استعداد له دفع ما يخصه في الایجار وملحقاته، بل ولم ينذرهما الا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعد فوات الأوان ومع ذلك لا لينبه عليهما بالاداء أى بتسليمه حصته التي يزعم أنه يستحقها، ولكن ليطالبهما بالشرط الجزائي. مع أن المقصود من التكليف بالوفاء هو طلب الاداء قبل المطالبة بالشرط الجزائي لا المطالبة رأساً بهذا الشرط الجزائي

« وحيث من كل ما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها

(قضية احمد احمد علم الدين ضد مصطفى بدران
واخر رقم ٦٥٥ سنة ١٩٣١ — رئاسة حضرة القاضي
السيد على السيد)

٣ - العمل الإداري Acte Administratif

المنصوص عليه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو ما كان مظهرًا لارادة السلطة الإدارية ويشترط فيه أن يكون صادرًا من موظف مختص بإصداره قانونًا ومطابقًا من جهة موضوعه لروح القوانين والعدالة ، والا اعتبر فعلًا تعسفياً ويخرج بذلك من مصاف الأوامر الإدارية

٤ - يجب التمييز بين الأمر الإداري والوسائل التي تتخذها الحكومة لتطبيق الأمر الإداري متى كان الأمر نفسه بعيداً عن النزاع ومسماً به، وبناء عليه فالدعوى التي ترفع ضد الحكومة وموضوعها التظلم من توقيع حجز إداري لتحصيل أموال أو غيرها تكون من اختصاص المحاكم ، لأن رافعها لا يطمئن في جوهر الأمر الإداري ولا يتعرض إلى تفسيره أو تنفيذه. بل بالعكس يطلب أن ينفذ الأمر الإداري الصادر بتحصيل الأموال تنفيذاً عادلاً. أي على مال الشخص المطلوب منه المال وأن لا يتعدى ذلك إلى ممتلكات الغير

٥ - لا تعتبر من قبيل الأوامر الإدارية أعمال الولاية actes de gestion وهي الأعمال التي تقوم بها الحكومة بمألاها من حق الولاية على أموال الدولة وأملأها وقف مع الأفراد في مستو واحد طبقاً لأحكام القانون المدني أو التجاري ، ومن هذا القبيل عقود البيع والإيجار وعقود السلفة الزراعية وكذلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة لحفظ أملاكها من الاغتصاب أو التعدي

٦ - أن المحاكم القضائية مختصة في جميع المنازعات الخاصة بالتنفيذ الجبري Execution

٨٩

محكمة الموسيقى الجزئية

١٦ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - أمر إداري . تفسيره . إيقافه . تحديده .
- ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . أعمال الحكومة . بصفتها سلطة عامة . خارجة عنها
- ٣ - أمر إداري . تعريفه . اختصاص الموظف بإصداره
- ٤ - أمر إداري . وسائل تنفيذه . تطبيقه . التمييز بينهما
- ٥ - أعمال الولاية . ليست أعمالاً إدارية
- ٦ - المحاكم القضائية . رقابتها على المنازعات الخاصة بالتنفيذ الجبري

المبادئ القانونية

- ١ - أن الشارع المصري نص على منع المحاكم من تفسير الأمر الإداري أو إيقاف تنفيذه ، ولم ينص على الجهات التي تختص بالتظلم في مثل هذه الأوامر . لذلك وجب على المحاكم وهي التي يتحتم عليها تطبيق قواعد العدالة والانصاف عند عدم النص طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم أن تحدد الأمر الإداري في دائرة ضيقة محصورة وأن تشرح المنع من تفسيره أو إيقاف تنفيذه مع مراعاة هذا النقص المعيب في التشريع المصري
- ٢ - من المجمع عليه أن أعمال الحكومة بصفتها صاحبة السلطة العامة Actes de Souveraineté تخرج من اختصاص المحاكم إطلاقاً ومن هذا القبيل جميع الأعمال السياسية التي تترتب على الصلات والمعاملات الدولية ، وكذلك الأعمال الخاصة بتنظيم السلطات المحلية وأعمال الأمن الخارجية والداخلية وغير ذلك مما تأنيه الحكومة بصفتها هيئة حاكمة منظمة

forcée وهي الرقبة على حماية الملكية الفردية والحرية الشخصية

المحاكم

« من حيث ان مندوب المدعى عليها دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية ارتكناً على أن الحجز الادارى هو امر ادارى ولا يسوغ للمحاكم أن توقف تنفيذه طبقاً لنص المادة ١٥/٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

» وحيث انه يتعين البحث في تعريف الامر الادارى الذى اغفل المشرع تحديده والشروط التى يجب توفرها فيه حتى تمنع المحاكم من تأويله أو توقف تنفيذه.

« وحيث ان هذا النص مشتق من روح التشريع الفرنسى الذى نص في نصوص عديدة عقب الثورة الفرنسية في دستور سنة ١٧٩٠ و ١٧٩١ وما بعدها على وجوب امتناع المحاكم عن التدخل في الشؤون الادارية أو التعرض لتنفيذ الاوامر التى تصدر من الجهات الادارية ونص القانون الفرنسى على انشاء مجالس أخرى يرجع اليها في التظلم من الامر الادارى مثل مجلس الدولة Conseil d'Etat. وقد جاء الشارع الفرنسى في هذا مخالفاً معظم القوانين الاوروبية التى لم تنص على مثل هذا المنع والى لم تحرم الأفراد من التظلم في الامر الادارى أمام المحاكم العادية (انظر الدستور البلجيكي المواد ٩٢ و ٩٣ و ١٠٦ و ١٠٧ والقانون الايطالى الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٥ والدستور الدنماركي سنة ١٨٦٦ مواد ٧٠ و ٧٢ واليوثانى مادة ٩١ وكذلك النظام المتبع أمام المحاكم الانجليزية)

» وحيث انه ازاء نص الشارع المصرى الصريح لا محل هنا لبيان أوجه التمدد لهذا النظام وايضاح مساوئه بالاسهاب. اذ لا محل للفرقة بين الحقوق في طريقة اثباتها أو الحصول عليها وكما قال المسيو جلاسون في كتاب المرافعات جزء ٢ ص ٦٠ بند ٢٤٩ ان هذا النظام الذى أساسه الفصل بين السلطات كما يقولون لا يؤدي إلا الى عكس ذلك لانه يحرم السلطة القضائية من اختصاصها. وهو الفصل في جميع المنازعات على السواء. ويحمل فارقاً بين الحقوق والدعاوى. وفضلاً عن ذلك فانه يجعل الجهة الادارية خصماً وحكماً (انظر كتاب القاضى المسيو مسينا في كتابه الاختصاص الادارى للمحاكم المختلطة ص ١٥ و ١٦)

« وحيث أن الشارع المصرى نص على منع المحاكم من تفسير الامر الادارى أو إيقاف تنفيذه ثم ترك الحبل على الغارب. ولم ينص على الجهات التى تختص بالتظلم في مثل هذه الاوامر أو طلب الغائها كما فعل الشارع الفرنسى إلا في بعض اللوائح. فالشارع المصرى منع المحاكم من إيقاف تنفيذ الامر الادارى أو تفسيره. وأغفل تعيين الجهة التى يرجع اليها للتظلم في الامر الادارى ولم ينص على انشاء مجلس كمجلس الدولة في فرنسا لذلك وجب على المحاكم وهى التى يتحتم عليها تطبيق قواعد العدالة والانصاف الطبيعى عند عدم النص طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم ان تحدد الامر الادارى في دائرة ضيقة محصورة وأن تشرح المنع من تفسيره أو إيقاف

تنفيذه. مع مراعاة هذا النقص المعيب في التشريع المصرى .

« وحيث ان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قد نقلت عن المادة ٧ من القانون المدنى المختلط التى جاء نصها مشابهاً لنص هذه المادة وكذلك المادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ولكن قد عدلت المادة ١١ بالذكرى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ وجاء نصها هكذا « ليس لهذه المحاكم (أى المحاكم المختلطة) أن تحكم فى أعمال الحكومة التى تجريها بموجب سلطتها العامة *actes de souveraineté* أو التى تتخذها بناء على لوائح الإدارة العمومية . وتنفيذاً لتلك القوانين واللوائح. وليس لها أن تفسر أمراً إدارياً أو توقف تنفيذه . . . الخ » وجاء فى تقرير اللجنة التى نيطت بوضع هذه المادة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٨٩٨ أن النص المعدل لا يراد به إدخال شئ جديد، بل الغرض منه هو تحديد منطوق المادة ١١ (انظر كتاب عبد السلام ذهني بك الذى ذكر بالأسباب بيان الأدوار المتعلقة بتعديل هذه المادة فى كتابه مسئولية الحكومة المصرية)

« وحيث انه مما تقدم لا حرج من السير وراء القضاء المختلط فى بيان الروابط التى تربط الأمر الإدارى وتحديد نطاقه لأن المادة ١٥ نقلت عن المادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، ولأن التعديل الذى طرأ على المادة ١١ مختلطة لم يقصد به ادخال أى مبدأ جديد كما ورد فى تقرير اللجنة المشار إليها آنفاً .

« وحيث ان من المجمع عليه ان أعمال الحكومة بصفتها السلطة العليا *Actes de Souveraineté*

تخرج من اختصاص المحاكم اطلاقاً ومن هذا القبيل جميع الأعمال السياسية وغيرها التى تترتب على الصلات والمعاملات الدولية كالتنازل عن أراضى الدولة أو غيرها طبقاً للمعاهدة بينها وبين حكومة أخرى أو غير هذا. وكذلك الأعمال الخاصة بتنظيم السلطات المحلية كإصدار القوانين وغيرها وفرض الضرائب العقارية (حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٢ بمجموعة التشريع والقضاء سنة ٢٤ ص ٢٤٣) وإيضاً أعمال الأمن الخارجية كالأعمال الحربية وأعمال الأمن الداخلية وبالاختصار ما تأتية الحكومة بصفتها هيئة حاكمية منظمة، ولذلك فرق الشراح بين الحكم (*gouverner*) والإدارة (*Administrer*) (انظر كتاب *Laferrière Juridiction Administrative* جزء ٢ ص ٣٢ ومسينا ص ٣٨ بند ٢٧ وأحكام المحاكم المختلطة المذكورة فى هذا المرجع

« وحيث أن تعريف الأمر الإدارى *Acte administratif* الذى يسود بين أغلب الشراح هو « العمل الذى تظهر فيه الحكومة إرادة السلطة الإدارية »

L'acte administratif est une déclaration de volonté de puissance publique

(هو ريو مبادئ القانون الإدارى ص ٣٩٥ فيفيان جزء أول ص ٣٢٠ ومسينا ص ٥٦ من مؤلفه المذكور)

La manifestation du pouvoir d'autorité publique

« وحيث أنه يشترط فى الأمر الإدارى بالمعنى الصحيح علاوة على كونه مظهراً من مظاهر الحكم *Acte Autoritaire* أن يكون صادراً من موظف مختص بإصداره قانوناً ومطابقاً من جهة

موضوعه لروح القوانين والعدالة، والا اعتبر عملاً تعسفياً ويخرج بذلك من مصاف الأوامر الإدارية المنصوص عنها في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (انظر كتاب القاضي مسينا ص ٦٤ بند ٤٨ وما بعده وأحكام المحاكم المختلطة العديدة الواردة في هذا المرجع مؤيدة هذه القواعد)

« وحيث انه يجب التمييز بين الأمر الإداري وبين الوسائل التي تتخذها الحكومة في تطبيق الأمر الإداري متى كان الأمر نفسه بعيداً عن النزاع ومسلماً، به فالأمر بتحصيل الضرائب أو بفرض أجور الخفراء كل هذه الأوامر إدارية بالمعنى الصحيح متى صدرت من الجهات الإدارية المختصة، ولكن قيام الصراف بتوقيع الحجز الإداري في سبيل جباية الأموال أو تحصيل أجور الخفراء هو من قبيل الاجراءات التنفيذية للأمر الإداري.

« وحيث انه يترتب على ما تقدم أن الدعوى التي ترفع من افراد الناس ضد الحكومة ويكون موضوعها التظلم من توقيع الحجز الإداري وطلب الغائه هي من اختصاص المحاكم، لأن رافعها لا يطعن في جوهر الأمر الإداري ولا يتعرض الى تفسيره أو تنفيذه، بل بالعكس يطلب أن ينفذ تنفيذاً صحيحاً على أموال المدين، فالمدعى مع احترامه للأمر الصادر من الجهات الإدارية لا يطلب إيقاف تنفيذه إطلاقاً إنما يطالب الحكومة بأن تنفذه تنفيذاً عادلاً صحيحاً ضد أموال من صدر ضده فقط ولا يتعداه الى غيره، وقد أصدرت المحاكم المختلطة أحكاماً عديدة تتضمن تمسكها بهذا المبدأ الصحيح (حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١١ مجموعة سنة ٣٣ ص ٣٤٨

والحكم الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٦ مجموعة سنة ٨ ص ٢٣١ والحكم الصادر في ٨ مايو سنة ١٨٨٢ مجموعة سنة ٩ ص ١٢٥) وجاء في ذلك الحكم ما يأتي « اذا كانت المحاكم المختلطة ليست مختصة في مسائل المالية في أحقية الأمر الإداري الذي يصدر في حدود اللوائح والقوانين إلا أن هذا المنع لا يمتد الى حالة ما اذا كان المدعى لا ينازع في هذه الأوامر ولا في صحتها إنما يطلب تطبيقها فقط تطبيقاً عادلاً »

« وحيث انه يوجد نوع آخر من الأوامر ولو أنها صادرة من الجهات الإدارية إلا أنها لا تعد إدارية بالمعنى الصحيح المنصوص عنه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وهذه الأعمال هي التي تقوم بها الحكومة بما لها من حق الولاية العامة على أموال الدولة وأملأ كما وتسمى (Actes de gestion) كالبيع أو عقود الإيجار أو عقود المقاولات أو غير ذلك، فالحكومة تقف مع الافراد المتعاقدين معها في مستو واحد طبقاً لأحكام القانون المدني أو التجاري، وهذه الأعمال هي المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٥ التي نصها « وتختص المحاكم بالحكم في كافة الدعاوى المدنية أو التجارية الواقعة بين الأهالي والحكومة في شأن منقولات أو عقارات » (انظر هوريو مبادئ القانون الإداري ص ٣٩)

« وحيث انه من هذا القليل عقود السلف الزراعية التي تقرضها الحكومة مع صفار الفلاحين طبقاً للقانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٢٩ فانه ليس في اقراض السلفة الزراعية أي مظهر من مظاهر السلطة الحكومية ولو أن هذا التسليف لمصلحة عامة ولو

أن الأموال المقرضة هي من أموال الدولة إلا أن ذلك كله لا يكسب هذه الأعمال الصفة الإدارية لأن معظم أعمال الحكومة تتناول عادة مصلحة عامة وتتناول أموال الدولة أيضاً. فبيع أراضي الأملاك الخاصة هو في الواقع تصرف في أموال الدولة، والبيع مراعى فيه المصلحة العامة، ولكن الاجماع قد سرى على أن هذا البيع لا يعد عملاً إدارياً (انظر مسينا ص ٦٥ بند ٥١) وجاء في كتاب المرافعات لجلسون وتسييه ص ٢٧٠ بند ٤١٣ في هذا الصدد ما يأتي « يجب التسليم باختصاص المحاكم العادية في الفصل في كل منازعة تنشأ عن أعمال الولاية *Actes de gestion* وهي الأعمال التي تديرها الحكومة ولها صفة تجارية أو صناعية، أو الأعمال التي يباشرها الموظفون كما يقوم بها التاجر أو الصانع المادي « كأعمال النقل بطريق السكة الحديد والمحابر والمواصلات وغيرها التي تقوم بها الشركات في بعض الممالك الأخرى ». وحيث انه من هذا القبيل الاجراءات التي تتخذها الحكومة لحفظ أملاكها من الاغتصاب أو التعدي فهي التي تعمل عمل الأفراد في صيانة أملاكها وتكون المحاكم المختصة بنظر كل نزاع يدور حول هذه الملكية، فإذا أوقعت الحكومة حجراً إدارياً طبقاً للقانون نمرة ٥٥ سنة ١٩٢٩ لأن أرضها زرعت خفية، فليس في هذا أي أمر إداري يمنع المحاكم من نظرها لأن هذه الاجراءات هي من أعمال الولاية *Actes de gestion* التي تخضع لأحكام القانون المدني العام.

« وحيث ان المحكمة تخالف آراء القائلين بأن توقيع الحجز لأجل تحصيل الأموال الاميرية

خارج من اختصاص المحاكم متى كان لا نزاع في الامر الصادر بفرض تلك الضرائب أو تحصيلها لان الغرض منه استيفاء ديون الحكومة المطلوبة من الافراد، فاذا باشرت الحكومة طرق التنفيذ فهي تحاكم الافراد في اتخاذهم طرق التنفيذ المنصوص عليها في قانون المرافعات للحصول على ديونهم المستحقة مع الفارق طبعاً في أن السبل الادارية اكثر سهولة وأقرب للحصول على الدين، فهذه الاجراءات ليست أوامر ادارية بالمعنى الصحيح. وإلا فالقول بغير ذلك يؤدي الى وضع الطرف الذي يقع الحجز في وضع الحاكم الذي يصدر أوامر ادارية ولو تخبط في توقيع الحجز على زراعة هذا أو يتعسف مع ذلك بدون أن تستطيع المحاكم أن تتعرض لايقاف تنفيذ أمره. وهذا بعيد عن المنطق والعدالة.

ويقول المسير جلاسون في كتابه جزء ٢ بند ٤١٢ ان المحاكم العادية لها الاختصاص المطلق في كل المنازعات الخاصة بالتنفيذ الجبري *Exécution forcée* حتى في تحصيل الضرائب والرسوم الا اذا كان النزاع دائراً حول أساس الضريبة أو مقدارها أو ميعاد استحقاقها. فهذه ترفع أمام الجهات الادارية. وما عدا ذلك فتختص المحاكم العادية بنظره.

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فالمحاكم القضائية هي الرقبة على حماية الملكية الفردية والحرية الشخصية كما قال المسير جلاسون

Les tribunaux judiciaires sont essentiellement les gardiens de la liberté individuelle et de la propriété.

(انظر كتاب المرافعات لجلسون وتسييه جزء

واردة في القانون على سبيل الحصر، وحجز مثل هذا لا آتية النصوص القانونية. فان الحجز التحفظي الامتيازى (مادة ٦٦٨ مرافعات) لا يجوز الا لمؤجر العقار وذلك على ما يوجد بالعقار من منقول أو ثمار أو خلافه، والظاهر ان المشرع ربط في هذه النقطة حق امتياز المؤجر بحق توقيع الحجز التحفظي، اذ ليس لمؤجر المنقول امتياز لتأخر الايجار كما ليس له حق توقيع الحجز التحفظي ضماناً للايجار.

كما لا يصح اجازة هذا الحجز باعتباره حجزاً استحقاقياً (م ٦٧٨ مرافعات) اذ بديهى أن هذا الحجز لا يباح الا للمالك الذى يتقدم متمسكاً بملكته، فاذا أقر لواقع اليد بهذه الملكية فقد تقضى بنفسه الاساس الذى يبنى عليه طلبه. وطلب المدعى توقيع الحجز على المنقول (وفاء للمبلغ المتأخر له قبل المدعى عليه) اقرار منه بملكية خصمه للمنقول اذ هو يبنى التنفيذ عليه وفاء لدين له قبله، وبديهى ان التنفيذ يكون على شئ مملوك للمدين لا للدائن

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم على المدعى عليهما بالزامهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ١١٣٠ قرشاً والمصاريف ونشيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً، واستند في دعواه الى عقد اتفاق بين المدعى عليهما وشركة سنجر بمقتضاه أجرت الشركة المذكورة الى المدعى عليهما محرك كهربائى (مروحة) قدرت بمبلغ ١٢٦٠ قرشاً وذلك مقابل ايجار اسبوعى قدره ١٥ قرشاً ومشرط في البند الخامس من العقد أن المستأجر الحق في

٢ ص ٢٥٩ بند ٤١٠ طبعه أخيره) ويقول المسيو هريو في كتابه مبادئ القانون الادارى ص ٣٧ ما يأتى .

Toute atteinte à la propriété ou à la possession résultant d'une opération de l'administration entraîne la compétence judiciaire pour l'action en restitution ou en indemnité comme une voie de droit etc

« وحيث انه تطبيقاً لهذه المبادئ تكون المحاكم مختصة بطلب الغاء الحجز الادارى الذى يتظلم منه المدعى اذا ادعى انه توقع على ماله او زراعته بدون وجه حق. لأن موضوع الدعوى فى الواقع هو طلب حماية ماله من الخطأ أو التعسف فى تطبيق الأوامر الادارية، والمحاكم مختصة بالفصل فى كل نزاع متعلق بملكية المنقول أو العقار. » وحيث انه مما تقدم يكون الدفع على غير اساس قانونى صحيح ويتعين رفضه .

(قضية سمو الامير محمد جيل باشا طوسون وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن بهيج ضد مصالحة الاملاك الاميرية رقم ٣٦٦٩ سنة ١٣٠٠ — رئاسة حضرة القاضى زكى خير الابوتيجى)

٩٠

محكمة المنشية الجزئية

٢٤ مارس سنة ١٩٣١

حجز تحفظي . او استحقاقى . عدم جوازه فى العقود المترددة بين البيع والايجار

المبدأ القانونى

اذا أجر أو باع شخص لآخر منقولاً بعقد من العقود المترددة بين البيع والايجار، فلا يجوز للمؤجر أو البائع توقيع الحجز التحفظي على هذا المنقول وفاء للاقساط المتأخرة، لأن الحجز التحفظي

شراء المروحة بالثمن المقدّر على أن تخصم من ذلك قيمة ما دفع من الايجار .

« وحيث ان المبلغ المطالب به ثابت من العقد سالف الذكر المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ والموقع عليه من المدعى عليهما .

« وحيث ان أساس الدعوى سند عرقي غير منازع فيه ، فيتعين شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة » وحيث انه فيما يختص بطلب الحكم بصحة الحجز التحفظي الذي أوقعه المدعى على المحرك الكهربائي (مروحة) موضوع التعاقد سالف الذكر فان المحكمة لا ترى وجهاً للقضاء به . اذ معلوم أن الحجز التحفظي وارادة في القانون على سبيل الحصر وهي لا تعدى الحجز الامتيازي والحجز على ما للمدين لدى الغير ، والحجز الاستعجالي والحجز التحفظي التجاري على المدين المتنقل

« وحيث انه مهما قيل في تكييف التعاقد المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ أساس الحجز المبرم بين المدعى عليهما وشركة سنجر فهو لا يعدو أن يكون عقداً متردداً بين البيع والايجار وعلى أى فرض من هذه الفروض يكون الحجز المتوقع حجراً لا تسعه النصوص القانونية ، فلا تستطيع المحكمة أن تقره أو تحكم بصحته اذ أن المادة ٦٦٨ مرافعات لا تجيز الحجز التحفظي الامتيازي الا للمؤجر العقار وذلك على ما يوجد في هذا العقار من منقول أو ثمار أو خلافة ، فالنص يقول « يجوز لملك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجرها الاصليين » .

(Locataires des maisons ou biens ruraux ayant actuellement droit sur l'immeuble)

« والظاهر ان الشارع ربط في هذه النقطة حق

امتياز المؤجر بتوقيع الحجز التحفظي . اذ نصت الفقرة السادسة من المادة ٦٠١ مدني على أن الامتياز انما يكون « لاجرة العقار أو الاطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل » . فخرجت بذلك أجرة المقول . فليس للمؤجر امتياز لتأخر ايجارها ، كما ليس له أن يوقع ضمناً لهذه الأجرة الحجز التحفظي المنصوص عليه في المادة ٦٦٨ م (راجع تفسير الفقرة السادسة من المادة ٦٠١

مدني جرائم ولان تأمينات بند ٦٥٥ والمراجع التي به حيث قرر أن لا امتياز لاجرة المقول . وبودري الجزء الاول بند ٣٥٧ حيث ذكر انه اذا أجر صاحب معمل عقاره وما به من منقولات فلا يكون له امتياز الا على ما يقابل أجرة العقار أما ما يقابل أجرة الآلات والمنقولات فلا امتياز له)

« وحيث ان في هذا ما يكفي للرد على استناد المدعي على المادة ٦٦٨ مرافعات ولا حاجة للقول بعد ذلك ان ما تجيز المادة توقيع الحجز عليه ان هو الا ما يوجد بالعين المؤجرة من أمتعة أو منقولات . لا العين نفسها كما هو الحال في حجز المدعي على المروحة المؤجرة .

« وحيث انه لا محل أيضاً لاستناد المدعي على المادة ٦٧٨ مرافعات التي تبيح لملك المنقول حجزه احتياطياً اذ بديهى أن هذه المادة لا تبيح الحجز الا لملك الذي يتقدم متمسكاً بملكه ، أما اذا أقر لواضع اليد بهذه الملكية فقد نقض بنفسه الأساس الذي يبنى عليه طلبه وبعبارة أخرى يجب أن يكون المدعي دائئاً لا مسترداً

« وحيث انه بمراجعة صحيفة الدعوى يتضح

أن المدعي لم يطلب استرداد المروحة أو استلامها

«وحيث انه يتضح من ذلك أن الحجز لا يمكن الحكم بصحته باعتباره حجزاً استحقاقياً»

(قضية يوسف افندى زرقا ضد السيد حسن عمر
واخر رقم ١٤٦٦ سنة ١٩٣١ — رئاسة حضرة
الناضى عبد العزيز محمد)

بل طلب توقيع الحجز عليها وفاء لبلغ ١٣٠ قرشاً وهو ماله من متأخر ايجار قبل المدعى عليهما وفي هذا ما يعتبر اقراراً صريحاً منه بملكيتها للمروحة دونه ، اذ هو يبغى التنفيذ عليها وفاءً لدين له قبلها وبديهي أن التنفيذ يكون على شيء مملوك للمدين لا للدائن .

قضاء المحاكم المختلطة

٩٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — بيع . قطن . عجز الحصول عن مقدار المبيع . وجوب تحقيق العجز مقدماً
- ٢ — شرط جزائي . في بيع قطن . سريانه . اساس تقدير التعويض

المبارىء القانونية

١ - اذا باع شخص بالأجل مقداراً معيناً من قناطير القطن فلا يكفي للتخلص من تهمة الادعاء بأن محصول أراضيه حصل به عجز . بل يجب عليه قبل أن يقطع ثمن هذا المقدار المعين أن يدعوا المشتري - اذا كان يعتقد انه في غير مقدوره تسليم المقدار المبيع - لمعاينة القطن - ليتحقق بنفسه صحة احتمال وجود هذا العجز .

٢ - ان مشتري القطن بالأجل والناتج من زراعة البائع الذي سلمه مقداراً أقل من المبيع له يناله ضرر محقق أو على الأقل ربح محتمل ناتج عن الفرق بين القيمة المتفق عليها لبيع هذا القطن بالأجل وبين ثمن الكمية الناتجة عن

٩١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ فبراير سنة ١٩٣١

سمسار . اتعابه . في البيع التام . حالته

المبدأ القانوني

اذا نص في عقد عرفي صادر ببيع عقار من طرف الى آخر على تأجيل تحرير العقد النهائي لحين فحص مستندات الملكية . وبالزام الطرف المخالف بتعويض عند عدم تنفيذ هذه التعهدات الناشئة عن هذا العقد ، فيعتبر هذا البيع تاماً بالنسبة للمتعاقدين . ولو ان الملكية - طبقاً للقانون رقم ١٩ سنة ٢٣ الخاص بالنسجيل - لم تنقل بعد ، فالسمسار الذي أتم مأموريته وهي الحصول على اتفاق الطرفين لا دخل له في الاختلافات التي قد تحدث بينهما في تنفيذ هذا الاتفاق . فله الحق في المطالبة بأتعابه لاتمامه البيع

(رئاسة المستر ماك بارت — مجلة التشريع والقضاء

سنة ٤٢ — عدد ١١ ص ٢٤٧)

(الدوطة) بدعوى ضد النفيسة الا اذا كان
المهر قد نص عليه في عقد الزواج واحتفظت
بحقها فيه طبقاً لشريعتها
(رئاسة المسيو فافتك — المجلة عدد ١١ سنة ٤٣
ص ٢٥٠)

٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ — قاض منتدب . في المزادات . قراراته
استئنافها . مواعيدها
- ٢ — بيع اختياري . بالمحكمة . حق الحل في
اجراءاته . بالنسبة للدائن . مداه .

المبادئ القانونية

١- ان القيود المنصوص عنها بالنسبة لاستئناف
الاورام الصادرة من القاضي المنتدب في المزادات
مرتبطة كل الارتباط باختصاصات هذا القاضي
كقاضي مستعجل يفصل فقط في مسائل
الاجراءات دون أن يمس المسائل الموضوعية كمن
يطلب مثلاً الحل محل المدعى في بيع اختياري .
فاذا فصل القاضي المنتدب في شيء من هذا فإن
حكمه الصادر في غير حدود اختصاصه لا يخضع
للقيد الواردة بالمادة ٦٧٨ مر. مخ. سواء بالنسبة
لحق الاستئناف أو لمواعيد رفعه

٢- ان حق الحل في اجراءات البيع
العقارية المنصوص عنها بالمادة ٦٧٧ مر. مخ .
يسرى على كل دائن مسجل أو يده حكم تنفيذي
وسواء كان ذلك في البيوع الجبرية أو البيوع
الاختيارية

(رئاسة المسيو فوكس — المجلة عدد ١١ سنة ٤٣
ص ٢٥٦)

الزيادة الحاصلة بعد الحالج، وفي بيع بذرة القطن
وهذا مما يسمح له بتنفيذ الشرط الجزائي المبين
في العقد بالنسبة للمقدار الذي لم يسلم ومراعاة
خصم التسامح فيه عادة عن النسبة المثوية
المتفق عليها

(رئاسة المسيو فافتك . المجلة عدد ١١ سنة ٤٣
ص ٢٤٩)

٩٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

قاضي المواد المستعجلة . اختصاصه . مداه

المبدأ القانوني

من حق قاضي الموضوع وحده تفسير النصوص
الواردة في خطاب مرسل من الراسي عليه عطاء
توريدات الى احدى المصالح . وذكر فيه انه
عين شخصاً آخر نائباً عنه بتفويض مطلق . وأن
يقرر ما هي الحقوق التي يعطيها هذا الخطاب لهذا
الشخص بالنسبة للمبالغ المستحقة طبقاً للعطاء .
فليس اذاً من اختصاص قاضي الامور المستعجلة
أن يأمر بصرف المبالغ المستحقة لصاحب العطاء
والتي يدعى الشخص النائب عنه انها مستحقة له
(رئاسة المسيو فافتك — المجلة المذكورة عدد ١١
سنة ٤٣ ص ٢٤٨)

٩٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

نفيسة . زوجة المفلس . المهر . حقها فيه . شرطه

المبدأ القانوني

لا يحق لزوجة المفلس المطالبة بحقها في مهرها

صيغته القانونية . طالما ان هذا الادعاء لا يستند الى دليل ما . ويتعلق بوقائع ينكرها الدائن (رئاسة المسيو فانتك . المجلة عدد ١٢ سنة ٤٣ ص ٢٦٤)

٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — بين حاسمه . توجيهها . قبولها جزئياً . اثره
- ٢ — سند دين . فوائد ربويه . الدفع بها ضد المحول اليه
- ٣ — فوائد ربويه . ختم قيمتها . كيفية احتسابها

المبارى والقانونية

- ١- اذا كان الخصم لم يقبل اليمين الحاسمة الموجهة اليه كما وضعت صيغتها بل قبلها في تقطتين من ثلاثة منها فقط ، فلا يسوغ له بهذا القبول الادعاء انه قد انقضى بينه وبين خصمه اتفاق قضائي ينهى كل نزاع بينهما فيما يتعلق بطرق الاثبات الاخرى
 - ٢ - من يدفع ضده بأن السند المطالب به والمحول اليه قد حرر لصالح شخص صوري بقصد اخفاء فوائد ربوية ضمن قيمته ، لا يحق له التمسك بحسن نيته باعتباره شخصاً آخر حاملاً للسند إلا اذ قدم الدليل على وجود صاحب السند فعلاً .
 - ٣ - في حالة تخفيض الدين بسبب وجود فوائد أزيد من الحد القانوني فيجب احتساب هذه الفوائد بالنسبة للبلغ الاصلى باعتبار ٩ بالمائة ، وهو الحد الأعلى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها .
- (رئاسة المسيو فانتك . المجلة عدد ١٢ سنة ٤٣ ص ٢٦٤)

٩٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ مارس سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم المختلطة . بالفصل في دعوى . بناء على تنازل عن عقد لاجني . ثابت

المبدأ القانوني

ان قواعد الاختصاص المقررة بالنسبة للهيئات القضائية المختلفة بالديار المصرية هي من النظام العام . فلا يملك الخصوم حق اختيار هذه أو تلك للفصل في منازعاتهم .

فإذا حصل تنازل لأجنبي عن عقد ايجار بين وطنيين احتفظ المؤجر فيه بحق تحويل الايجار لغيره ، فإن النص الوارد به باختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في كافة المنازعات التي تحصل بين الطرفين هو نص باطل . وتكون المحاكم المختلطة مختصة بسبب هذا التنازل بالفصل في النزاع الذي يترتب عليه . بغض النظر عن هذا الشرط (رئاسة المستر ماك بارنت . المجلة عدد ١٢ سنة ٤٣ ص ٢٦٤)

٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مارس سنة ١٩٣١

دفاتر التجار . طلبها . في دعوى وجود فوائد ربويه . رفضه

المبدأ القانوني

ان طلب تقديم دفاتر الدائن لا يمكن قبوله بناء على طلب المدين الذي يدعى أن السند المحرر منه ومطالب بقيمته يحوى فوائد ربوية على الرغم من

٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مارس سنة ١٩٣١

تكليف بالوفاء . في عريضة دعوى . سريان مفعوله .
حدوده .

المبدأ القانوني

قد يعتبر رفع الدعوى في بعض الأحوال بمثابة
تكليف بالوفاء تكليفاً رسمياً . ولكن مفعولها
في هذه الحالة يتعلق حتماً بصيغة الطلب والوقت
الذي حصل فيه ، فإذا لم يرد في العريضة أى
إشارة للتأخير في التسليم . واقتصر فيها على طلب
فسخ العقد لأسباب أخرى - كمخالفة الشرط
المتفق عليه بالنسبة للانفراد بالبيع في مصر -
فإن غرض المدعى المحدود بهذا الشكل يتناقض مع
نيتة في المطالبة بتنفيذ العقد في المواعيد المحددة

والتي انتهت من مدة ، إذ هـ - هذه النية لا يكون
التكليف بالوفاء إلا أحد مظاهرها
(رئاسة المسيو فانتك - المجلة عدد ١٢ سنة ٤٣
ص ٢٦٤)

١٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مارس سنة ١٩٣١

خبراء . اتعابهم . أهمية النزاع . تأثيره في التقدير

المبدأ القانوني

في تقدير اتعاب الخبراء يجب مراعاة أهمية
النزاع من حيث هو وأثره في الحكم مهما كانت
قيمتة الفعلية بالنسبة للطرفين ، طالما كانت المسائل
المطلوب الفصل فيها في غاية الدقة واستلزمت
من الخبر بحث مستندات ملكية عديدة وعمل
جملة رسوم .
(رئاسة المسيو فوكس - المجلة عدد ١٢ سنة ٤٣
ص ٢٦٥)

القضاء الملى

المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس

٢٥ يونيو سنة ١٩٣١

وصية لقبطى ارثوذكسى . اختصاص المجالس المالية
بها . جوازها بالمنفعة . اعتبارها من الاحوال
الشخصية . جوازها لو ارث . اطلاقها على الوصية
الاهلية والخيرية . صحتها بعقد عرقى . عدم خضوعها
في احكامها لقواعد الشريعة الاسلامية . تعديل البناء
لا يعتبر عدولا عن الوصية

قرر المحكم المبادئ التالية

١ - ان الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية

ومنها الوصية - ما عدا المواريث التي استثنيت
بنص خاص - داخلة في اختصاص المجلس الملى
أصلاً فلا يؤثر عليها عدم تراضى الخصوم في الميراث
على تحكيم شريعتهم ، مما استلزم سريان قواعد
الشريعة الاسلامية عليه

٢ - ان الوصية كما تجوز في الملك كاملة تجوز
في الحقوق المتفرعة عن الملك ومنها حق الانتفاع
٣ - ان القضاء في مصر بأنواعه وفي مجموعة
أحكامه متفق على اعتبار الوصية بمال من مسائل

وكيلهما من المجلس الملى الفرعى الحكم بـ بـصحة ونفاذ هذه الوصية بالنسبة لتنازل كائنين أحدهما بشارع درب طياب غمرة ٤ والثانى بشارع وجه البركة غمرة ٢٣

وحضر من باقى الورثة فايق افندى وفوزى افندى شابى ودفع حضرة وكيلهما الدعوى بجملة دفع فرعية ثم طلب رفضها موضوعاً .
وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ حكم مجلس فرعى مصر برفض الدفع الفرعية وفى الموضوع بـصحة الوصية شكلاً وموضوعاً وبنفادها

وقد استأنف فوزى افندى وفايق افندى هذا الحكم بعريضة قدمها للمجلس الملى العام فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ وطلبا الغاء والحكم بعدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى والحكم بعدم قبولها أو برفض الدعوى

وطلب المستأنف عليهما تأييد الحكم وترافع الطرفان وقدمامستنداتهما ومذكراتهما وختم كل منهما مرافقته بطلباته المذكورة قبلاً .

المجلس

« حيث ان المستأنفين طلبا الغاء الحكم الابتدائى وتمسكا بدفعوهم الفرعية وطلبا احتياطياً رفض دعوى المستأنف عليهما . ويتلخص دفاعهما فيما يأتى

- ١ - عدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى
- ٢ - عدم قبول الدعوى
- ٣ - سقوط الوصية بهلاك العقار الموصى به
- ٤ - رفض الدعوى موضوعاً لرجوع الموصى

عن وصيته

فيتعين بمحـث هذه الطلبات

الأحوال الشخصية وداخلة فى اختصاص محاكم هذه الأحوال ومنها المجالس الملية

٤ - ان الوصية لوارث عند المسيحيين جائزة بقيود منها عدم حرمان الفرع الوارث حرماناً تاماً

٥ - ان الاختصاص الذى منحه القانون للمجلس الملى فى مسألة الوصية اختصاص عام لم يفرق بين الوصية الخيرية وغيرها

٦ - كما تصح الوصية بمقد رسمى تصح بمقد عرفى متى ثبت صدورهما من الموصى

٧ - ان الوصية لدى المسيحيين ليست خاضعة لقواعد الوصية فى الشريعة الاسلامية فهى جائزة لدى المسيحيين للوارث بغير رضا باقى الورثة . ولا يعتبر تعديل البناء رجوعاً فيها (١)

الوقائع

رفعت الست ماتيلده كريمة المرحوم وهبه بك شابى هذه الدعوى امام مجلس فرعى مصر بعريضة تاريخها ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ قالت فيها ان المرحوم والدها أوصى لها ولاخواتها ولجهاث أخرى خيرية بمنزل مملوك له كائن بشارع وجه البركة بالقاهرة وذلك بمقتضى وصية صدرت منه فى ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وسجلها بسجل الوصايا بالبطريركية فى ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ وطلبت الحكم بنفاذها فى مواجهة جميع الورثة وانضمت لها فى هذا الطلب أختها الست اتيناه وهبه شابى بعريضة مؤرخة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وبجلسة ٥ اكتوبر سنة ١٩٣٠ طلب حضرة

(١) رأينا اتماماً للفائدة نشر هذا الحكم لملاقته بالاحكام الخاصة بالوصية الصادرة من المحاكم الاهلية

عن الدفع بعدم الاختصاص

يرجع هذا الدفع في نظر المستأنفين الى الاسباب الآتية : -

١- اعتبارها ان عقد ٣ مارس سنة ١٩٠٢ يشمل تصرفاً شائعاً بين عدة أنواع من العقود وهي الوقف والهبة والوصية وجميعها ليست داخلية في اختصاص المجلس الملى. ويقولان أن الفصل في هذه الحالة لمعرفة ماهية العقد تخرج عن اختصاصه وتكون من اختصاص المحاكم العامة

ب- أن العقد ليس وصية

ج- أن ورثة المرحوم وهبه بك جلبى حكموا في الميراث الأيل لهم عنه الشريعة الإسلامية وهي لا تجيز الوصية لو ارث الا برضاء باقي الورثة. د- أنه بصرف النظر عن تحكيم الورثة الشريعة الإسلامية بينهم فإن الشريعة المسيحية لا تجيز أيضاً الوصية لو ارث

هـ- أن المجلس لا يختص بالنظر الوصايا الخيرية « وحيث أنه بالاطلاع على عقد ٣ مارس سنة ١٩٠٢ وبحث نصوصه وما تضمنه من القيود يتبين أنه عقد وصية ولا يمكن أن ينصرف الى غيرها ولا محل للقول أنه شائع بين الوقف والهبة والوصية لأنه يتناقى مع أحكام الوقف والهبة صراحة لحفظ الموصى حقوقه في ملكية العقار الموصى به وفي التصرف في هذه الحقوق مدة حياته وجعل تصرفه مضافاً الى ما بعد الموت

والوقف والهبة من التصرفات المنجزة التي ينفذها الواقف والواهب فوراً ولا يمكن اضافتها الى ما بعد الموت

وعلى فرض أن صيغة العقد المذكور تنصرف الى الوقف، فإنه من المقرر شرعاً ان الوقف المضاف الى ما بعد الموت وصيه محضة لا وقف، وتسرى عليها أحكام الوصية من حيث امكان الرجوع فيها مادام الموصى حياً « تراجع المادة ٩ من قانون العدل والانصاف في مشكلات الاوقاف للمرحوم قدرى باشا »

أما ذكر كلمتي الهبة والوقف في العقد المتنازع عليه فلا تخرجه عن حقيقته البادية من عباراته الصريحة ومعانيه الواضحة. ولا محل بعد ذلك للقول أن في اعتباره وصية تغليب للوصية على ما عداها، لان العقد وصية ولا ينصرف الى غيرها من التصرفات. أما استدلال المستأنفين على عدم اعتبار العقد وصية. بأن الموصى به قاصر على الربع أولان كلا من الموصى لهم لا يمكنه الاستيلاء على الغلة الموصى له بها شخصياً واضطرارهم الى الحصول عليها من منفذ الوصية. فلا يمكن الاخذ به لان الوصية كما تجوز في الملك كاملة تجوز في الحقوق المتفرعة عن الملك ومنها حق الانتفاع « تراجع المسألة الستون من الخلاصة القانونية للمرحوم الايغومانوس فيلوثاؤس والمادة ٥٣٣ من الاحكام الشرعية وشرح الاستاذ الشيخ محمد زيد بك عليها والمادة ١٧ من القانون المدني الاهلى المقابلة للمادة ٣٤ من القانون المدني المختلط »

أما استيلاء الموصى لهم على حقوقهم الشائعة في الوصية من منفذها فلا يترتب عليه بطلانها خصوصاً والموصى به شائع بين أشخاص وجهات متعددة لا يتيسر لكل منهم الانتفاع بمحضته منفرداً أما قول المستأنفين بأن الورثة لم يترادوا على

الشخصية التي يتبعها الموصى « المادة ٥٥ من القانون المدني »

وان المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم نصت نصاً صريحاً على أن الوصية من مسائل الاحوال الشخصية. ومما يؤيد ذلك ان الأمر العالى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليين الوطنيين ادخل في اختصاص المجلس العمومي لهذه الطائفة الفصل في المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية بين الانجليين، ولم يستثن من ذلك الا مسائل المواريث الخالية من الوصية « مادة ٢١ من الأمر العالى المذكور »

وكذلك المشرع المصري عند اصداره القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك جعل هذه المسائل من اختصاص مجلس ادارة الطائفة ولم يستثن منها أيضاً الا المواريث الخالية من الوصية « المادة ٢٠ من القانون المذكور »

وحيث ان نص المادتين المذكورتين قاطع في اختصاص المجالس الطائفية بالفصل في الوصية بل يستفاد من ذلك أن المواريث اذا لم تخلو من الوصية كانت خاضعة لاحكام المجالس الطائفية « وحيث ان القضاء في مصر بأنواعه أهلياً وشرعياً ومختلطاً في مجموع أحكامه اتفق على اعتبار الوصية بمال من مسائل الأحوال الشخصية وداخلة في اختصاص محاكم هذه الاحوال. ومنها المجالس المالية .

ويلاحظ أن القضاء المختلط قد حكم أيضاً بهذا الاختصاص حتى لبطيريكيات الطوائف المسيحية التي لم يرتب المشرع المصري مجالس مالية لها .

اتباع أحكام الشريعة المسيحية في تقسيم التركة بينهم مما يترتب عليه تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية في هذا التقسيم وأنه يتعين تبعاً لذلك صرف أحكام هذه الشريعة على الوصية مما يجعلها غير جائزة للوارث الا برضاء باقي الورثة فهو قول لا يمكن التسليم به لان الوصية ليست ميراثاً بل والمقرر شرعاً أنه لا يفتح باب الميراث الا بعد فإذ الوصية .

« وحيث ان للوصية أحكاماً خاصة بخلاف أحكام المواريث . فالمواريث خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية، الا اذا اتفق اصحاب الشأن على تطبيق شريعتهم

ولما كانت الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية ومنها الوصية - ما عدا المواريث التي استثنيت بنص خاص - داخلة في اختصاص المجلس الملى أصلاً فلا يؤثر عليها عدم تراضى الخصوم في الميراث على تحكيم شريعتهم . مما استلزم سريان قواعد الشريعة الاسلامية عليه - تراجع المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس الملى للاقباط الارثوذكس وباختصاصاته والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧

وقد نصت أيضاً هذه المادة نصاً خاصاً متعلقاً بالوصية فأدخلت في اختصاص المجلس الملى ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريركية والختم بختمه على ما يسجل منه. وهذا مما لا يجعل أى شك في اختصاص المجلس الملى بالنظر في الوصايا واذا رجعنا الى القانون المدني وجدنا أن أهلية الموصي وصيغة الوصية خاضعتان لاحكام الاحوال

في قضية الاستئناف رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ -
١٩٣٠. ومندرج بالجريدة القضائية السنة الاولى
عدد ٥١ ص ٢٤ »

أما تمسك المستأنفين بالقول ان الوصية لو ارث
غير جائزة عند المسيحيين فهو مخالف لما هو ثابت
في كتب شرائعهم. فقد أجازوا الوصية لو ارث
بقيود منها عدم حرمان الفرع الوارث حرماناً تاماً
ومثلها في ذلك مثل كثير من الشرائع الاوروبية
(يراجع حكم المجلس الملى العام الصادر في ١٩
يونيه سنة ١٩٢٤ في القضية نمرة ٧٧ سنة ١٩٢٤
والحكم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٦)

« وحيث أن الاختصاص الذي منحه القانون
للمجلس الملى للأقباط الارثوذكس في مسألة
الوصية بمال اختصاص عام لم يفرق بين الوصية
الخيرية وغيرها. فلا محل للقول ان اختصاصه
قاصر على الفرع الأول دون غيره
« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم
الاختصاص بأنواعه لا محل له ويتمين رفضه

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

او بطرده الوصية شكها

طلب المستأنفان بعريضة استئنافهما الحكم
بعدم قبول الدعوى بالقول أنه لا توجد وصية
صدرت بالطرق والاوزاع المقررة لها. وجاء
بمذكرتهما الاستئنافية ان الوصية باطلة شكلاً
للاسباب المذكورة

« وحيث أن المستأنفين اعتمدا في هذا الباب
على أسباب عدة تنحصر فيما يأتي
انها لم تصدر بعقد رسمي مع ان الوصية تصح

وكان المرجع في هذا القضاء الخط الهاموني
الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ ومنشورات
الباب العالي الصادرة في ٣ فبراير وأول ابريل
و ٣١ يولييه سنة ١٨٩١ مما لا حاجة للاستناد اليها
بالنسبة لمجلس الاقباط الملى العام بعد صدور
القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ - تراجع أحكام
الاستئناف المختلط الصادرة في :

١٦/٣ سنة ١٨٩٣ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد الخامس ص ٢٧٦

٤/٤ سنة ١٨٩٤ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد السادس ص ٢٧٣

١٠/١١ سنة ١٨٩٨ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد الحادى عشر ص ٨

٢٢/٥ سنة ١٩١٣ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد تسعة وثلاثين ص ٥٤٥

١٣/٣ سنة ١٩١٩ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد واحد وثلاثين ص ٢٠٩

٢٣/٥ سنة ١٩٢٥ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد سبعة وثلاثين ص ٤٤٦

١٨/١ سنة ١٩٢٧ مجموعة القضاء والتشريع
المجلد تسعة وثلاثين ص ١٧٣

أما القضاء الأهلى فأحكامه في هذا الباب
كثيرة وقد اقرتها محكمة استئناف مصر الاهلية
العليا بمحكمها الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٢٧

ومندرج بمجلة المحاماة السنة التاسعة حكم ٤٦١
ص ٨٣٩ وقد صدر اخيراً حكم من محكمة مصر
العليا الشرعية بعدم اختصاص المحاكم الشرعية
بالنظر في وصايا المسيحيين الذين لهم مجالس مالية
« يراجع الحكم الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠

عما اذا كانا يقران بصحة الوصية من والدهما وأجابتهما بالإيجاب على ذلك لأن الغرض من توقيع الشهود على الوصية وقيدها وما مائل ذلك من القيود هو التأكد من صحة صدور الوصية من الموصى

« وحيث ان تعديل الموصى للعقار بقسمته الى منزلين وازالة بعض مبانيه واقامة بدلها واصلاح البعض الآخر لا يعتبر عدولا منه عن الوصية أو رجوعاً فيها

« وحيث ان ما أجراه في هذا الشأن يرجع الى سنة ١٩٠٩ كما يقول المستأنفان . فلو كان في نية الموصى العدول عن الوصية . لكان أعدم أصل الوصية أو أشر عليها بالالغاء - أما احتفاظه بها في خزائنه الحديدية الى حين وفاته فهو ولا شك اصرار عليها « وحيث انه فضلا عن ذلك فانه لا محل للقول أن الوصية واقعة المباني دون الأرض لانه وان كان الموصى حفظ الرقبة ومنع الموصى اليهم من التصرف فيها ، فانه أبقاها في انتفاعهم ولم يملكها لغيرهم ولم يكن من المتيسر مع بقاء الوصية أن يخرج الرقبة من حيازتهم وانتفاعهم فعلا

« وحيث ان المستأنفين تمسكاً بأن مباني أحد المنزلين أزالها الموصى وشيد بدلها . وان هذا طبقاً لنصوص الشريعة الاسلامية يعد رجوعاً منه عن الوصية

« وحيث ان الوصية لدى المسيحيين ليست خاضعة لقواعد الوصية في الشريعة الاسلامية فهي جائزة لدى المسيحيين للوارث بغير رضا باقي الورثة ولا يعتبر هدم البناء وتجديده رجوعاً فيها ومما يؤيد ذلك انه من المقرر قانوناً في قضاء

بعقد عرفي متى ثبت صدورهما من الموصى وبناء على ذلك ليس من الضروري أن تصدر بحضور أعضاء اللجنة المالية التي حلت في وقت من الاوقات محل المجلس الملى وكانت قائمة وقت تحرير هذه الوصية . اما أن الوصية موضوع النزاع التي أراد الموصى أن يعطيها صفة رسمية وقوة تبعدها عن كل شبهة زيادة في الاحتياط فحضر عقدها على نسق العقود الرسمية ووقعها بحضور شاهدين هما ارمانوس بك حنا ومرقس افندى فرج و باطلاع اللجنة المالية وتوقيع أعضاء هذه اللجنة عليها واثباتهم صدورهما عن يدهم وتلاوتها على الموصى بحضورهم . فهي اجراءات لم تكن لازمة لصحة انعقاد الوصية ولو خلت منها لما أثرت في صحتها . وكان يكفي أن الموصى يحررها بحضور شهوده ثم يسجلها بسجل البطارية - وقد تم تسجيلها في ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ مرة ٧٩ سجل . وحينئذ فلا محل للقول أنها باطلة لأنها ليست بعقد رسمي أو لأنها لم تحرر الا بحضور ثلاثة أعضاء من أعضاء اللجنة المالية وعددهم أربعة . مع أن الموصى هو الرابع . كما أنه لا محل لطعن المستأنفين في شاهدي الوصية لان أحدهما كاتب اللجنة المالية و ثانيهما مراقب البطارية مادام المستأنفان يعترفان بصدورها من الموصى

أما بصم الوصية بختم البطارية وعدم ختمها بختم المجلس الملى . فهذا راجع على ما يظهر الى تعطيل المجلس وقتئذ . على أن البطارية بصفته رئيساً للمجلس الملى فان توقيعها بختمه على الوصية يقوم مقام ختم البطارية . على أن المستأنفين قد جردا هذه المطاعن من كل قيمة بعد أن سألهما المجلس

فرنسا انه اذا هدم الموصى البناء وجدده أو اذا أضاف الى ما أوصى به بناء جديداً أو اذا زالت المباني الموصى بها فأعاد الموصى بناءها فكل هذا لا يعتبر الغاء للوصية أو رجوعاً فيها

«تراجع تعليقات دالوز على المادة ١٠١٩ مدني»

«وتراجع المادة ١٠٤٢ فقرة ٢٤»

«وتراجع بودري الجزء العاشر رقم ٢٨٧٤»

بل أنهم ذهبوا الى أبعد من ذلك واختلفوا في حالة ما اذا أوصى الموصى بأرض فضاء ثم شيد عليها بناء فقال بعضهم بالحاق هذا البناء بالوصية وسريان حكمها عليه - وقال آخرون بأن هذا يعد عدولا مبطلا للوصية - وقال فريق ثالث ان سريان وبطلان الوصية في هذه الحالة يكون تابعا للظروف وتقدير القضاء ولا تبطل الوصية الا بالتغيرات التي تغير حالة الشيء الموصى به وتجعله شيئا آخر بعيدا عن الموصى به .

فاذا أوصى الموصى بأخشاب بناء ثم بنى بهذه الاخشاب سفينة بطات الوصية . ولكن كل تغيير في الشيء لا يخرج عن حالته الاصلية لا تأثيره على الوصية . فن أوصى بأرض زراعية ثم غرسها بعد ذلك حديقة أو العكس فان الوصية تبقى سارية رغمًا من هذا التغيير

وعلى هذا القياس اذا لم يؤثر التغيير على شكل الموصى به ولا اسمه كما لو أوصى بسفينة وأصلحت هذه السفينة جملة مرات بحيث لم يبق من اخشابها التي كانت بها وقت الوصية شيء فان هذا لا يؤثر على الوصية «يراجع بودري الجزء العاشر رقم

« ٢٨٧٤ »

« وحيث ان ما حصل في العقار الموصى به المتنازع عليه على أقصى فرض هو قسمته الى منزلين وهدم أحدهما وتجديد بنائه لم يخرج الموصى به في مجموعه عن الحالة التي كان بها وقت الوصية

« وحيث ان احتفاظ المرحوم و به بك شلبي بالوصية مدة طويلة بعد هذا التغيير الى أن توفي يبعد كل فكرة في العدول عنها . ومن ذلك يتبين أن الدفع بسقوط الوصية لا محل له وكذلك الأمر فان طلب رفض الدعوى بزعم رجوع الموصى في وصيته على غير أساس للأسباب التي ذكرت

« وحيث انه ثبت من كل ما تقدم ان النزاع في الوصية خاضع لقضاء هذا المجلس فهو مختص بالحكم في صحتها وفي نفاذها

فلهذه الأسباب

قرر المجلس حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ورفض ما خالف ذلك من الطلبات ما

(استئناف فايق افندى وفوزى افندى شاي ضد السيدتين مانيلدا واتينا و به رقم ١٩ سنة ١٩٣١ برئاسة حضرة الاستاذ كامل بك صدق وعضوية حضرات كامل بك شحاته وحبيب بك حنين المصرى ومترى ميخائيل بك ونحله نادر نخله بك والدكتور يسى مجلى ولييب فهمى البرماوى افندى وميخائيل عياد بك وسعيد أنور بك وكامل بولس افندى ونوفيق اسكاروس افندى ووجه مينا افندى)

العدد الثاني

فهرست

السنة الثانية عشر

صفحة	الابحاث	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٨٩	بحث في « عقد القسمة العرفي » هل يجوز طلب الحكم بصحته تمهيداً لتسجيله ؟ « للاستاذ محمود غنام »			
٤٩	٩٥	١٩ مارس ١٩٣١	(١) - قضاء محكمة النقض والابرار اخلال بحق الدفاع . رفض المحكمة التصريح بضم تحقيقات . انسحاب المحامي وعدم اجابة التهم اشارة المحكمة الى هذه التحقيقات في حكمها . نقض الحكم	٢٢٩ نج
٥٠	٩٦	» » »	نقض . عدم تقديم الطعن في الميعاد . عدم ختم المحكمة في الميعاد القانوني . لا يمنع من عدم قبول الطعن	٢٣١ نج
٥١	٩٧	» » »	نقض . حكم استثنائي . صادر بالادانة . اغفاله الرد على أسباب الحكم الابتدائي . بطلانه	٢٢٩ نج
٥٢	٩٧	» » »	١ - عاهة مستديمة . معناها القانوني . تفسيره ٢ - اتلاف زراعة . اثبات الحكم حصوله . كاف	٢٠٤ - ٢٢١ ع
٥٣	٩٨	» » »	اختلاس أشياء محجوزة . عدم صحة الحجز . غير مؤثر على الادانة	٢٩٧ ع
٥٤	٩٩	٢٩ » »	١ - نقض . اهانة . بيان الفاظها في الحكم . ضرورته - ٢ - نقض . شهود نفق . سماع شهادتهم . عدم اشارة المحكمة لها في الحكم . بطلانه	١١٧ ع
٥٥	١٠٠	» » »	اختلاس أشياء محجوزة . المدين ليس حارساً عدم تصرفه في الشيء المحجوز أو إخفائه . لا عقاب عليها بالمادة ٢٨٠	٢٨٠ ع

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثاني

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		تابع قضاء محكمة النقض والابرار	
٥٦	٢٩ مارس ١٩٣١	سرقة . مجرد حمل السلاح . وقت السرقة . كاف لاعتبار الظرف مشدداً	٢١٣ ع
٥٧	» » »	١ - تغيير وصف التهمة . عدم اضافته عناصر جديدة للوقائع . عدم تشديد العقوبة . جوازه .	١٧٩ و ١٨١ و ٤٠ ع
		٢ - حكم . اشتراك بالاتفاق . عدم ذكر وقائعه المادية . عدم ضرورته	٤١ ع
٥٨	» » »	١ - قتل . اقترانه بجناية أخرى . والفعل متعدد	١٨٩ / ٢ ع و ٤٠
		عدم ضرورة مضي فترة من الزمن بين الجنايتين .	قانون تشكيل محاكم الجنايات
		٢ - حكم . أقوال المجنى عليه . عدم تلاوتها والاخذ بها . غير مبطل للحكم .	
٥٩	» » »	مسئولية مدنية . خادماً . غير مكاف بالعمل الذي سبب الفعل وخان مخدمه . عدم مسؤولية المخدم	١٥١ و ١٥٢ مد
٦٠	٥ ابريل ١٩٣١	نقض . تعديل وصف التهمة . عدم حرمان المتهم . من المرافعة على كلا الوصفين . وعدم المصلحة في النقض . رفضه	٢٢٩ تج
٦١	» » »	نقض . مستشار . نظره القضية موضوعاً . بعد قضائه في نقطة قانونية فيها أمام محكمة النقض . غير مبطل للحكم .	٢٢٩ تج
٦٢	» » »	١ - شاهد . على سبيل الاستدلال . جواز الأخذ بشهادته بلا عيبين - ٢ - تحليف اليمين .	١٤٥ تج
		للمتهمين . عدم جوازه . جواز أخذ المحكمة بأقوالهم .	

العدد الثاني

فهرست

السنة الثانية عشر

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٦٣	١٠٩	تابع - قضاء محكمة النقض والابرار مسئولية مدنية. مسئولية جنائية. التفريق بينهما. تطابق الارادات. الافعال من نوع واحد. كاف لتحقيق المسئولية المدنية	٢٠٦ ع و ١٥١ مد
٦٤	٣١	(٢) - قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية استئناف. أمر تقدير عن مصاريف دعوى مرفوعة أمام المحاكم الابتدائية. مبلغ أقل من ٢٥٠٠٠ قرش. جواز استئنافه.	٣٤٥ مر. معدلة
٦٥	١١٢	اجارة. واجب المؤجر في تسليم العين المؤجرة. وجوب تسليمها بالحالة المتعاقد عليها. حق المستأجر في طلب اجراء الاعمال اللازمة. فسخ	٣٦٢ مد و ٣٦٩ مد
٦٦	١١٣	استئناف. انذار بالقيود. عدم حصوله المستأنف. انذار ثان. العبرة بالانذار الثاني. تنازل	٣٦٣ مر
٦٧	٥ مايو ١٩٣١	تقادم. ناظر وقف. تصرفه في أعيان الوقف. امتلاك الغير لها بسبب هذا التصرف. التزام الناظر بتمويض الضرر. عدم مطالبته مدة خمسة عشر سنة. سقوط الحق في مطالبته.	١٥١ مد. و ٢٠٤
٦٨	١١٦	مقاول. مسئولية. وجود مهندس لمراقبته. لانخلية من المسئولية عن خطئه الفني	١٥١ مد.
٦٩	١٤	دعوى. رفعها. اعلان صحيفتها الى وكيل عن المدعى عليه. عدم جواز ذلك. بطلان	٦ مر.
٧٠	٢١	١ - بيع. وصية. وصية في صورة عقد بيع. وارث. حقه في الطعن في العقد بالصورية واثبات نية التبرع. العبرة بالمقاصد - ٢ - مرض الموت. عقد بستر وصية. الفرق بينهما في طريقة الإثبات.	٥٥ مد. و ٣٦٥ احكام شرعية

السنه الثانيه عشر

فهرست

العدد الثاني

رقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر	
٧١	١٢١	٢١ مايو ١٩٣١	التماس . غش . كذب مصحوب بطرق احتيالية . حجز الأوراق .	٣٧٢ مر .
٧٢	١٢٢	» » ٢١	صورية . عقد لتكملة النصاب . سبب مشروع . عدم جواز اثبات الصورية الا بالكتابة	٢١٥ مد
٧٣	١٢٢	» » ٢٦	١ - استئناف . حكم بايقاف الدعوى . جوار استئنافه - ٢ - ايقاف . دعوى مدنية . مرفوعة أمام المحاكم المدنية . رفعها أمام محكمة الجنج . عدم جواز ايقاف السير في الأولى	٣٤٠ مر - ٢٣٩ نج
			(٣ - قضاء المحاكم الكلية)	
٧٤	١٢٤	٢٠ يونيه ١٩٢٩	حكم تهديدى . صدوره من تلقاء نفس المحكمة . أو كطلب أحد الأخصام . اعتباره كذلك . جواز استئنافه .	٣٦١ مر .
٧٥	١٢٥	٢٠ ابريل ١٩٣٠	مخدرات . التفريق بين المواد الخام وقلوياتها وأملأها ومشتقاتها . وبين الأمزجة والمركبات والمستحضرات نتائجه . تعيين النسبة بالنسبة للاخيرة فقط	١ و ٢ و ٣٦ و ٤٥ ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨
٧٦	١٢٧	٢٠ ديسمبر ١٩٣٠	١ - تبديد . أركانه . حصول التسليم بمقتضى عقد من العقود المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ . ضرورة قيام العقد وقت حصوله - ٢ - خيانة . أمانة . استبدال العقد الذى حصل به التسليم بعقد آخر . استبدال حقيقى . حصوله قبل التبديد . مانع من العقاب	٢٩٦ ع

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثاني

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		تابع قضاء المحاكم الكلية الأهلية	
٧٧	١٣١	شرط . بالسداد عند المقدرة . صحته . نفاذه .	١٠٣ مد
٧٨	١٣٢	١ - اجارة . أعيان الوقف . لمدة أخرى . قبل انتهاء المدة الأولى . جوازه - ٢ - مستأجر . فسخ عقده . سبق علمه بالتمرض . مسقط لحقه في التعويض	٢٧٦ قانون العدل والانصاف و ٣٦٥ مد
٧٩	١٣٤	استئناف . طلبات . عدم الفصل فيها من محكمة أول درجة . الطعن فيها . بطريق الاستئناف دون الالتماس	٣٧٢ مر
٨٠	١٣٤	بيع . أو اقرار . في مرض الموت . حكمه حكم الوصية	٢٥٦ مد
٨١	١٣٦	١ - مضي المدة . في ريع . وضع يد بطريق الاغتصاب . تطبيق المادة ٢٠٨ مدني - ٢ - تكليف بالحضور . قطع سريان المدة . بالنسبة للحق وتوابعه ايضاً - ٣ - تقادم . اعتراف بالحق . قطعه للمدة أو وقفها	٢٠٨ مد . و ٨٢ مد
٨٢	١٣٩	حكر . مضي المدة . سقوطه . بعدم المطالبة به - ٣٣ سنة	٣٧٦ لائحة شرعية
٨٣	١٤٠	١ - تأمين على الحياة . عقد قائم بذاته . تطبيقاً لنظرية التعاقد لمصلحة الغير . جوازه - ٢ - تعاقد لمصلحة الغير في عقود التأمين على الحياة . جوازه في كل حال :	
		(٤ - قضاء المحاكم الجزئية)	
٨٤	١٤٣	مرض الموت . تصرفات المريض . في غير البيع . نافذة	٢٥٤ و ٢٥٦ مد .

العدد الثاني

العدد الثاني

العدد الثاني

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٨٥	١٤٤	تابع الأحكام الجزئية	
٨٥	٢٥ سبتمبر ١٩٣٠	حكم غيابي . سقوطه بمضي ستة شهور . الاجراءات السابقة عليه . قائمة	٣٤٤ م .
٨٦	١١ يناير ١٩٣١	عقود مختلطة . بين تاجر وغير تاجر . أحكامها	١٩٤ تجا م .
٨٧	٢٦ » »	التقادم الخمسي . في الایجار . انقطاعه من تاريخ سداد آخر دفعه . اعتراف	٢٠٥ و ٢١٢ مد .
٨٨	١٢ فبراير ١٩٣١	اتفاق . على عدم دخول مزاد . مخالفته للقانون . بطلانه .	٩٤ مدني .
٨٩	١٦ » »	١ - أمر اداري . تفسيره . ايقافه . تحديده ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . أعمال الحكومة بصفقتها سلطة عامة . خارجة عنها - ٣ - أمر اداري . تعريفه . اختصاص الموظف باصداره ٤ - أمر اداري . وسائل تنفيذه . تطبيقه . التمييز بينهما - ٥ - أعمال الولاية . ليست أعمالا ادارية ٦ - المحاكم القضائية . رقابتها على المنازعات الخاصة بالتنفيذ الجبري	١٦ لائحة
٩٠	٢٤ مارس ١٩٣١	حجز تحفظي . أو استحقاق . عدم جوازه في العقود المترددة بين البيع والایجار . (٥ - قضاء المحاكم المختلطة)	٦٦٨ م وما بعدهما
٩١	٢٤ فبراير ١٩٣١	سمسار . اتعابه في البيع النام . حاله	ق ١٩ سنة ٢٣
٩٢	٢٥ » »	١ - بيع . قطن . عجز المحصول عن مقدار المبيع . وجوب تحقيق العجز مقدما - ٢ - شرط جزائي . في بيع قطن . سريانه . أساس تقدير التعويض	١٧٧ و ٣٦٢ مد
٩٣	» » »	قاضي المواد المستعجلة . اختصاصه . مداه	٣٤ م .

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثاني

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		تابع قضاء المحاكم المختلطة	
٩٤	٢٥ فبراير ١٩٣١	تقليسة. زوجة المفلس. المهر. حقها فيه. شرطه	٢٣ نجا. م
٩٥	٢٦ » »	١ - قاض متدب. في المزادات قراراته. استئنافها. مواعيدها - ٢ - بيع اختياري بالمحكمة.	٦٥٢ و ٦٦٨ م. م.
٩٦	٣ مارس ١٩٣١	حق الحلول في اجراءاته. بالنسبة للدائن. مداه اختصاص المحاكم المختلطة بالفصل في دعوى بناء على تنازل عن عقد لاجني. ثابت.	٩ لأئحة مختلطة
٩٧	٤ » »	دفاتر التجار. طلبها. في دعوى. وجود فوائد ربوية. رفضه	١٧ و ١٨ و ١٩ نجا. م.
٩٨	» » »	١ - يمين حاسم. توجيهها قبولها جزئيا. أثره ٢ - سند دين. فوائد ربوية. الدفع بها. ضد المحول اليه - ٣ - فوائد ربوية. خصم قيمتها. كيفية احتسابها.	٢٩٠ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٢٣٦ م. م.
٩٩	» » »	تكليف بالوفاء. في عريضة دعوى. سريان مفعوله. حدوده	١٧٨ م. م.
١٠٠	٥ » »	خبراء. أتعابهم. أهمية النزاع. تأثيره في التقدير	٢٦٧ م. م.
		(٦ - القضاء المالي)	
١٥٨	٢٥ يونيو ١٩٣١	وصية لقبلى ارثدوكسى. اختصاص المجالس المالية بها. جوازها بالمنفعة. اعتبارها من الاحوال الشخصية. جوازها لوارث. اطلاقها على الوصية الاهلية والخيرية. صحتها بعقد عرفي. عدم خضوعها في أحكامها لقواعد الشريعة الاسلامية. تعديل البناء لا يعتبر عدولا عن الوصية.	١٦ لأئحة م. م. و ١٦ لأئحة المجلس المالى

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةِ شَهْرِيَّةِ

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الثانية عشر

العدد الثالث

ديسمبر سنة ١٩٣١

Les passions sont les seuls orateurs
qui persuadent toujours. Elles sont
comme un art de la nature dont les
règles sont infaillibles, et l'homme
le plus simple qui a de la passion
persuade mieux que le plus éloquent
qui n'en a point.

(La Rochefoucauld)

رحم الله امرأ رأى حقاً فأعان عليه . أو رأى جوراً
فردّه . وكان عوناً بالحق على صاحبه .
أخض لهم جناحك . وألن لهم جانبك . وأبسط لهم
رجلك . وآس بينهم في اللحظة والنظرة . حتى لا يطمع
العظماء في حيفك لهم . ولا يأس الضعفاء من عدلك عليهم .
لا تضعين حق أخيك اتكالا على ما بينك وبينه فإنه
ليس بأخ لك من أعطت حقه .

(أمير المؤمنين . علي بن أبي طالب)

جميع المقالات الخاصة بسواند بنحدر المجدد أو بالادارة ترسل بعنوانه « ادارة مجد المحاماة ونحدرها »

بشارع المتأخر رقم ٢٠

بيانه

نشرنا في هذا العدد بحثاً « في الشروع في السرقة وفي الجريمة المنصوص عنها في المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات » لحضرة الاستاذ عبدالمجيد سليمان المحامى بقسم قضايا الحكومة ونشرنا بعده الأحكام الآتية

عدد

١٥	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٤	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٥	أحكام صادرة من المحاكم الكلية الأهلية
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٣	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٤٢	

وقد تأخر صدور هذا العدد عن مواعده بسبب تغيير المطبعة التي تطبع فيها المجلة فنعتذر لحضرات القراء. وسيصدر العدد الرابع في مياعاده بأذن الله

لجنة التحرير

راغب اسكندر - محمد صبرى أبو علم

بحث

في الشروع في السرف في الجريمة المنصوص عنها في المواد

٣٢٣ وما بعدها منه قانون العقوبات

يبدأ المجرم بالتفكير في الجريمة ثم يصمم على ارتكابها ثم يعين طريقة الارتكاب وأخيراً يتأهب لها ويقوم بالأعمال التحضيرية اللازمة إلى أن يبدأ في التنفيذ نفسه . ولا نزاع في أن لاعتقاد على التفكير في الجريمة والتصميم عليها والتأهب لها والقيام بالأعمال التحضيرية . إنما العقوبة على من يبدأ في التنفيذ . فمتى ينتهي التأهب والأعمال التحضيرية ؟ ومتى يبدأ تنفيذ الجريمة ؟ . هنالك رأيان بين الفقهاء :

أولهما يقول بأن التنفيذ لا يبدأ إلا بقيام المجرم بعمل من أركان الجريمة نفسها لأنها هي التي تكون الجريمة وأن الأعمال التحضيرية تعلن عن الجريمة وتوصل إليها ولكن لا تحقق وقوعها . أما أعمال التنفيذ فهي التي تحقق وقوع الجريمة في تعريفها القانوني وكان هذا رأى جارو في طبعته الأولى (جزء أول فقرة ١٧٨) .

ويقول الرأي الثاني بأن النظرية السابقة تحول دون توقيع العقوبة على أشخاص كان من الواجب معاقبتهم فيبحث الأمر لا من جهة أركان الجريمة بل من جهة نية الفاعل فيقضى بأن أعمال تنفيذ الجريمة هي الأعمال التي يرى مرتكبها أنها تؤدي مباشرة إلى وقوع الجريمة ولولم تكن تلك الأعمال من أركانها ، ويرتكن في تعزيز رأيه هذا على ألفاظ مادة الشروع التي تقرر بأن الشروع ليس هو البدء في تنفيذ الجريمة نفسها بل في تنفيذ أعمال بقصد ارتكاب الجريمة (مادة ٤٥ عقوبات أهلي) وهذا هو رأى جارو الأخير .

وقد تغلب الرأي الثانى بين فقهاء فرنسا وأخذت به أغلبية محاكمها .

* *

تلك هما النظريتان — فما هو التطبيق العملى فى حالة دخول شخص عقاراً أو بيتاً مسكوناً أو معدداً للسكنى أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وذلك بقصد ارتكاب جريمة فيها . تلك الحالة التى نص قانون العقوبات المصرى الحديث فى سنة ١٩٠٤ على اعتبارها جريمة قائمة بذاتها

قال (شوفو وفستان هيل) أن الدخول المذكور — ولو كان بطريق التسور أو الكسر أو المفاتيح المصطنعة — هو تمهيد للفعل الجنائى وليس بدءاً فيه فلا عقاب (جزء أول وجه ٤٠٦ و ٤٠٧) — وهذا هو رأى تريبوتان وبرتول وكذلك كان رأى الرومانيين .

على أن جارو يرى فى الدخول بالوسائل المذكورة شروعا فى السرقة إذا تبين قصد الفاعل وظهرت نيته فى ارتكاب جريمة السرقة (— جارو فقرة ٢٠٩٧ — ومختصر جارو فقرة ٦٧) .

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن التسور والكسر لا يفيضان الشروع فى الجريمة إلا فى أحوال السرقة (حكم محكمة النقض فى ١٦ يوليو سنة ١٨٨٥ — سيرى ٨٧ — ١ — ٩٥ والبندكت ٩٨ فى بحث الشروع) .

أما فى مصر فإن حضرات أعضاء النيابة عامة جروا على اعتبار مجرد الدخول فى منزل الخ بنية السرقة شروعا فى السرقة (ويقيدون) القضايا بهذا الوصف . وسارت المحاكم على هذا الرأى أيضا إذ قضت بالعقوبة فى أحوال وجود شخص فى منزل آخر وظهرت نيته من الدخول وهى السرقة (استئناف مصر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٢ — وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣ وفى ٣ فبراير سنة ١٨٩٤) وكذلك صدر حكم من محكمة النقض فى ٩ يناير سنة ١٨٩٧ مصرحا بأن لانزاع فى اعتبار دخول الرجل منزل غيره شروعا فى السرقة متى اقترن هذا الفعل باعتراف منه بقصده السرقة . (مجلة الشرائع جزء ٦ صفحة ١٠٨)

أما بعد صدور قانون العقوبات الجديد فى سنة ١٩٠٤ فلم أعثر على أحكام صادرة فى هذا الموضوع مباشرة وكل ما وقفت عليه هو حكم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ من محكمة النقض والابرام قضى بأن مجرد نقب الحائط بغير أن يثبت أن النقب تام يعتبر شروعا فى السرقة (الشرائع سنة ٤ ص ٣٤) وحكم آخر صدر من محكمة النقض أيضا فى ١٣ مايو سنة ١٩١٨ واعتبر مجرد توجه المتهمين لمحل وجود المواشى ومحاولة الوصول إليها بتحريك ضبة الباب شروعا فى السرقة (الشرائع سنة ٦ ص ٣٩) الى أن اطلعت فى عدد المحاماة الأخير على

حكم صدر حديثاً في ١٨ يناير سنة ١٩٣١ من محكمة النقض في القضية رقم ٣٣٧ سنة ٤٨ قضائية والعلة المرتكن عليها في أغلبية الأحكام هو أن الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة هي من الظروف المشددة في جريمة السرقة فوجب اعتبار الدخول بهذه الوسائل بنية السرقة شروعا في هذه الجريمة — أما حكم محكمة النقض الأخير فدلله أن المنازل حرم آمن لا يجوز لأحد دخولها الا برضاء أصحابها أو في حدود القانون

على أنه اذا كان الدخول ليس بطريق الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة بأن كان الباب مفتوحاً فوجه المتهم وجب اذاً أن لا يكون في ذلك شروعا في السرقة — ومع ذلك فإن الشراح رأوا أنه يعتبر في هذه الحالة شروعا أيضاً وقضت بذلك محكمة عابدين في ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٢ وتأييد الحكم استئنافياً كما قضت بذلك محكمة النقض في ٩ يناير سنة ١٨٩٧ وهو الحكم السابق بيانه وكذلك حكم محكمة النقض الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ الذي اعتبر شروعا في السرقة مجرد توجه المتهمين الى محل وجود المواشي المقصود سرقتها ومحاولتهم دخول المحل بقصد السرقة بتحريك ضبتها .

وانا نرى أولاً — أنه من غير المعقول أن يكون لكيفية الدخول وهو من الظروف المشددة نتيجة في تكوين جريمة السرقة وعدم تكوينها — لأن لكل جريمة أركانها الخاصة بصرف النظر عما يحيط بها أو يسبقها من الظروف المشددة .

ثانياً — إذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة غير السرقة كالقتل مثلاً ومشفوعاً بظروف مشددة كأن كان الدخول بطريق الكسر أو التسور وهذا دال على سبق الإصرار والترصد وهما من الظروف المشددة في جريمة القتل فإن جارو نفسه زعيم المشددين يرى أن ليس في ذلك شروعا في القتل الا اذا شفع الدخول بأشياء أخرى (مختصر جارو فقرة ٦٧) ومع أنه تبعاً للنظرية السابقة كان يجب أن يكون مجرد الدخول للقتل شروعا في جريمة القتل وكذلك الأمر اذا كان الدخول لارتكاب جريمة وقاع أو هتك عرض أو تسميم أما حرمة المنازل فلا علاقة بينها وبين السرقة والشروع فيها . والمادة ٣٢٣ وما بعدها كفيلاً بصيانتها

نخرج من ذلك أن الشراح والمحاكم بصفة عامة لم تعتبر مجرد دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه شروعا الا اذا كانت هذه الجريمة هي جريمة السرقة . أما فيما عدا ذلك فلا شروع الا اذا شفع الدخول بأمر آخر .

وقد كان في هذا الرأي لدى الشراح الفرنسيين ومحاكمهم وكذا لدينا قبل سنة ١٩٠٤ حكمة ظاهرة لأن السرقات هي من الجرائم كثيرة الانتشار فوجب حماية المجتمع منها بتوقيع الجزاء على كل من يحاولها إذا ما ثبتت نيته عليها فشدّد الفقهاء والمحاكم الخناق واعتبروا

شروعاً في السرقة دخول المنازل من أجلها . ولا يعتبرونها شروعاً إذا كان الدخول لأمر آخر إلا إذا شفع ذلك بشيء آخر أدل على الشروع وذلك لحلو القانون الفرنسي والقانون المصري القديم على عقاب خاص لمجرد الدخول .

على أن الشارع المصري قد خلق في سنة ١٩٠٤ في قانون العقوبات الجديد من دخول منزل أو عقار أو سفينة أو محل لحفظ المال بقصد ارتكاب جريمة فيها جريمة جديدة خاصة أخذت من التشريع الهندي والتشريع السوداني يقضى بالعقوبة عليه في المادة ٣٢٣ عقوبات وما بعدها .

فبعد التشريع الجديد الذي حفظ للمنازل وغيرها حرمتها الآمنة لسنا في حاجة إلى التوسع في التطبيق في مسائل جنائية واعتبار مجرد الدخول شروعاً إذا كان بقصد السرقة أما إذا كان بقصد القتل أو غيره فلا .

ومن الغريب أن وزارة الحقانية في تعليقاتها على هذا القانون على ما طلعت عليه في كتاب جندي بك عبد الملك في باب الشروع استدلت بنفس استدلال محكمة النقض الفرنسية واعتبرت الدخول للسرقة بالكسر والتسلق شروعاً في السرقة لأنهما من الظروف المشددة للسرقة . مع عدم الحاجة إلى ذلك كما قدمنا وذلك لوجود النص الجديد باعتبار ذلك العمل جريمة خاصة .

فاذا وجد الشراح الفرنسيون والمحاكم الفرنسية والمحاكم المصرية قبل سنة ١٩٠٤ أنفسهم مكرهين على التضييق في التفسير في القانون الجنائي لمصلحة اجتماعية عامة فأننا لسنا في حاجة إلى الدخول في هذا المأزق بصدور قانون سنة ١٩٠٤ الذي فيه الكفاية للدفاع عن مجتمعنا المصري .

بناء على ذلك أرى أنه إذا دخل شخص منزل آخر أو عقاره الخ . . . وتبين قصده وهو ارتكاب جريمة السرقة فيه فليس من التطبيق القانوني الصحيح اعتبار ذلك شروعاً في السرقة بل يجب اعتباره جريمة دخول منزل الخ . . . بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وإن ظهور غرض المجرم في دخوله المنزل لاقيمة له إذا لم يبدأ بعد في القيام بعمل حقيقي له علاقة أو في الجريمة حتى يعتبر شروعاً فيها — وهو محاولة الاختلاس في أحوال السرقات ومحاولة القتل نفسه أو هتك العرض أو التسمم — وإن الدخول في ذاته لا تأثير له في تكوين الجريمة سواء أكان الدخول من الباب المفتوح أو بالكسر أو بالتسور أو بغير ذلك .

عبد المجيد سلماو

المحامي بقسم قضايا الحكومة الأهلية

المحكمة

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة الجنائية

١٠١

٥ أبريل سنة ١٩٣١

نستر — على نقر قرعة . جريمة مستمرة . مضى المدة . عدم سقوطها ،

المبدأ القانوني

إن جريمة التستر على شخص مطلوب للتجنيد هي جريمة مستمرة . فلا تسقط الدعوى العمومية فيها بمضى المدة

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول عدم بيان الواقعة وهذا في غير محله فإن الواقعة مبينة بالحكم الاستثنائي المطعون فيه بيانا كافيا .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الدعوى سقطت بمضى المدة ، وهذه دعوى مبهمة إقتصر الطاعن على الأدلاء بها والظاهر من عبارات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بقى متسترا على الشاب الذي كان متهما معه الى أن بلغ سن السابعة والعشرين التي لا يطلب بعدها للتجنيد وعقب بلوغه تلك السن حصل

التبليغ في حق الطاعن بالتستر عليه عمداً — وبما أن جريمة التستر هي جريمة مستمرة فلا يفهم كيف تكون انقضت ثلاث سنوات بين بلوغ الشاب السابعة والعشرين وبين التبليغ عن الطاعن والتحقيق معه — وبما أن الطاعن يمسك عن هذا البيان فلا محل للالتفات الى مجرد دعواه .

« وحيث إن الوجه الثالث متعلق بالموضوع لأنه مناقشة في تقدير أدلة الادانة مع تخريج لعبارات المحكمة على غير مرادها .

(طعن محمد فراج ضد النيابة رقم ١١٠٩ سنة ٤٨ قضائية — رئاسة عضوية حضرات أصحاب السعادة والمرة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وكيل محكمة أسبوط واحد أمين بك ومحمد كامل الرشيدى بك ويس احمد بك مستشارين وحسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

١٠٢

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

١ — اجراءات . سابقة على انعقاد الجلسة — ابدائها قبل نظر القضية .

٢ — اجراءات . طلب سماع شهود أوضم تحقيقات ابتدائية . السكوت عنها استثنافيا . مانع من الطعن

٢ — قاض . كان عضوا بالنيابة . في المحكمة التي حكم فيها ابتدائيا . عدم تصرفه في أي شأن من تحقيقات القضية . غير مانع من نظرها استثنافيا .

المبادئ القانونية

(١) — إذا لم يبد المتهم أمام محكمة الموضوع أى اعتراض على تصرفات النيابة فى التحقيق الابتدائى . فليس له أن يتعرض لها أمام محكمة النقض بعد أن سقط حقه فيها بالسكوت عنها أمام محكمة الموضوع

(٢) — إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الابتدائية سماع شهود اوضح تحقيقات ولم تجبه الى طلبه ، فمجرد عدم اصراره على هذا الطلب امام المحكمة الاستئنافية بل سكوته امامها عن الاشارة إليه يمنع من اتخاذه سيلا للطعن فى الحكم أمام محكمة النقض إذ أن العبرة انما تكون بالحكم الأخير وبالاجراءات التى بنى عليها .

(٣) — مجرد كون أحد أعضاء الدائرة التى نظرت القضية استئنافيا كان عضوا بالنيابة التى استأنف أحد أعضائها الحكم الابتدائى لا يكفى لمنعه أن يكون عضوا فى هيئة المحكمة التى يوكل اليها الفصل فى هذه القضية بعينها مادام انه لم يسبق ان كان له تصرف بالذات فى شئ من التحقيقات الخاصة بها .

المحكمة

« من حيث إن الشطر الأول من الوجه الأول من أوجه الطعن مردود بما نصت عليه المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات من أن أوجه البطلان التى تقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم

يكن هناك شهود . والا سقط حق الدعوى بها . والمستفاد من محاضر جلسات هذه القضية ان الطاعنين لم يبدوا امام محكمة الموضوع أى اعتراض على تصرفات النيابة فى التحقيق الابتدائى . فليس لهما أن يتعرضا لهذه المسألة امام محكمة النقض بعد ان سقط حقهما فيها بالسكوت عنها امام محكمة الموضوع . أما ما بقى من الوجه الأول فيرد عليه أن الطاعنين لم يتقدما الى المحكمة الاستئنافية بشئ من الطلبات التى يشير ان اليها فى تقرير أسبابهما كما يتضح من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية . فاذا كانا قد طلبا الى المحكمة الابتدائية سماع شهود اوضح تحقيقات ولم تجبهما الى ما طلباه . فمجرد عدم اصرارهما على هذا الطلب امام المحكمة الاستئنافية بل سكوتهما امامها عن الاشارة اليه بكلمة واحدة يمنع من اتخاذ هذا الامر سيلا للطعن فى الحكم امام محكمة النقض لأن العبرة انما تكون بالحكم الأخير وبالاجراءات التى بنى عليها . ومادامت المحكمة الاستئنافية لم يطلب منها تدارك شئ من الاجراءات التى لم توفها المحكمة الابتدائية فلا يمكن أن يكون قصور الاجراءات امام محكمة أول درجة على فرض صحة ما يزعمه الطاعنان سببا فى الطعن على حكم محكمة ثانى درجة .

« ومن حيث إن الشطر الأول من الوجه الثانى مردود بأنه متعلق بالموضوع لانه يقوم على دعوى عدم توفر القصد الجنائى . وقد فصلت محكمة الموضوع فى ذلك نهائياً بقولها

في الحكم المطعون فيه ما ملخصه « إن دفاع الطاعنين ببراءة الذمة لم يقيم عليه دليل وأن تصرفهما في المحصول لم يكن له مبرر » . أما الشرط الثاني فيرد عليه أن محضر الجلسة خلو من كل ما يفيد أن الطاعنين طلبا إلى محكمة الموضوع إيقاف الفصل في الجلسة حتى الفصل في الدعوى المدنية . وذلك بغض النظر عن قيمة هذا الطلب من الوجهة القانونية إذا صح أن الطاعنين تقدما به إلى المحكمة حقيقة .

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأنه مادام حضرة العضو الذي يشير إليه الطاعنان لم يسبق أن كان له تصرف بالذات في شيء من التحقيقات الخاصة بهذه القضية . فجرد أنه كان عضوا بالنيابة التي استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائي لا يكفي لمنعه عن أن يكون عضوا في هيئة المحكمة التي يوكل إليها الفصل في هذه القضية بعينها .

(طعن أمين سيد احمد وآخر ضد النيابة رقم ١١٤٧ سنة ١٩٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة محمد جلال صادق بك)

١٠٣

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ — أفعال — ارتباطها ببعضها من عدمه . وتطبيق المادة ٣٢ ع عليها . من اختصاص قاضي الموضوع
- ٢ — رد المحققين — أو الشهود . لا وجود له في القانون المصري .

المبادئ القانونية

(١) — ان مسألة ما إذا كانت الافعال

المسندة إلى متهم واحد تكون مجموعة من الجرائم مرتبطين ببعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ ع عليها . هذه المسألة تقديرية ومتعلقة بموضوع الدعوى . والمحكمة الموضوع حق الفصل فيها نهائيا ولارقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه ما دام رأيها لا يتنافر مع مقتضى العقل .

(٢) — ان القانون فيما يتعلق بالمحققين سواء كانوا من رجال النيابة أو البوليس لم ينص على نظام للرد كالماتبع في شأن القضية . كما أن القانون لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو الشاهد لا يستدعي بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد . بل الأمر مرجعه في كل الأحوال إلى تقدير محكمة الموضوع . وعليها يقع عبء وزن هذه التحقيقات والشهادات . واعطائها قيمتها القانونية بعد مراعاة كافة الظروف والاعتبارات المحيطة بالدعوى

المحكمة

« من حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مردود بأن مسألة ما إذا كانت الأفعال المسندة إلى متهم واحد تكون مجموعة من الجرائم مرتبطين ببعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة . ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها . هذه المسألة تقديرية ومتعلقة بموضوع الدعوى والمحكمة الموضوع حق الفصل فيها نهائيا . ولا

رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه . مادام رأيها لا يتنافر مع مقتضى العقل . والعقل لا يأبى في هذه المادة اعتبار ما هو منسوب للطاعن فيها منفصلا عن الأفعال الأخرى التي وقعت منه ومرفوع بسببها عليه دعاوى منفصلة .

« ومن حيث إن الوجه الثانى مردود بأنه لا محل للقول بطلان اجراءات التحقيق ولا بطلان شهادة رجال البوليس . لأن القانون لم ينص فيما يتعلق بالمحققين سواء كانوا من رجال النيابة أو البوليس على نظام للرد كالتبع في شأن القضية . كما أن القانون الأهلى لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو الشاهد لا يستدعى بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد . بل الأمر مرجعه في كل الأحوال إلى تقدير محكمة الموضوع وعليها يقع عبء وزن هذه التحقيقات والشهادات واعطائها قيمتها القانونية بعد مراعاة كافة الظروف والاعتبارات المحيطة بالدعوى . فاذا رأت في النهاية أن الخصومة المزعومة — على فرض صحتها — لا تمنع من الأخذ بتحقيقات المحقق أو شهادة الشاهد كان لها ذلك بحكم ما تملك من سلطة التقدير المطلقة . ولا يكون في تعويلها على اجراءات التحقيق وشهادة الشهود في هذه الحالة ما يستوجب بطلان الاجراءات أو الحكم .

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأن الحكم المطعون فيه قد تولى الرد بما فيه الكفاية على المسألة التي أثارها الطاعن في

هذا الوجه وقد أشار الحكم الى الحالة التي يبيح فيها القانون في المادة ٢١٢ عقوبات مقاومة مأمورى الضبطية القضائية لرد ما يقع منهم أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم من اعتداء مخالف للقانون . وكل ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في هذا المعنى صحيح ولا غبار عليه . كما أثبتت محكمة الموضوع ان حسن النية الذي يفترضه القانون في المادة ٢١٢ عقوبات لا مكان سريان حكمها متوفر في هذه القضية وهذه مسألة موضوعية متى فصلت فيها محكمة الموضوع كان فصلها نهائيا ولا وجه لمناقشتها فيه .

(طعن محمد على العزب ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٦٦٢ سنة ٤٨ قضائية - بالهيئة السابقة)

١٠٤

١٦ ابريل سنة ١٩٣١

اعتراف — من متهم على آخر . جواز الأخذ به

المبدأ القانونى

للمحكمة الجنائية مطلق الحرية في تقدير الدليل الذى يقدم اليها . فاذا اطمأنت عند نظرها الموضوع الى صحة اعتراف متهم على آخر . كان لها ذلك بغير مراعاة

المحكمة

« بما أن الوجه الأول من وجهى الطعن المقدمين من الطاعنة الاولى يتلخص في أنه قد وقع خطأ في تطبيق القانون . لان محكمة الموضوع قد أخذت الطاعنة باعتراف متهمه

أخرى عليها وهي زكية محمد النعسان . وهذا غير جائز قانونا .

« وبما أن المحكمة الجنائية لها مطلق الحرية في تقدير الدليل الذي يقدم اليها . فإذا اطمأنت عند نظرها الموضوع إلى صحة اعتراف متهم على آخر ورأت الأخذ بذلك الاعتراف . فإن لها ذلك بغير مرأه

« وبما أن الوجه الثاني يتلخص في أن الطاعة الأولى هي زوجة على عوض القلبي المتهم في نفس الدعوى فهي مسلوكة الارادة أمام زوجها وتعفيها المادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات من العقاب .

« وبما أن هذا الوجه يرد عليه أن الطاعة شريكة في الجريمة . ولها عمل مادي مسند اليها استقلالاً عن عمل زوجها . وهذا العمل مكون لجريمة الاحراز والاتجار المتهمة بها فيتعين إذن رفض الوجهين المقدمين من هذه الطاعة .

« وبما أن الوجه المقدم من الطاعنين معا يتلخص في أن محكمة الموضوع أمرت من تلقاء نفسها بضم القضيتين رقم ٢٦٢ و ٣٤٧ منصوره الواحدة للأخرى وأصدرت حكماً واحداً فيهما متخذة اعتراف المتهمين في القضية رقم ٢٦٢ دليلاً مؤيداً لاعتراف هانم ابراهيم في القضية رقم ٣٤٧ وهذا التصرف مبطل للحكم لأنه ليس للمحكمة أن تتحرى وتلتمس تقريرة الأدلة المقدمة لها في قضية معينة بالبحث في قضية أخرى :

« وبما أن أول ما يلاحظ على هذا الوجه أن

الطاعنين لم يعترضوا على محكمة أول درجة لما أمرت بضم إحدى القضيتين إلى الأخرى وترافع الدفاع في موضوع التهمة بعد صدور قرار الضم . وثانياً أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الدليل الذي يقدم لها . فإذا رأت أن اعتراف متهم على آخر جاء إقراراً صحيحاً ومحملاً لثقتها فلها أن تأخذه في إدانة المتهم المعترف عليه من متهم آخر .

(طعن صديقه السيد وآخر ضد النيابة رقم ١١٥٧ سنة ٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٠٥

١٦ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ — مسئولة جنائية — المستأجر لما كينة . هو مدير لها . مسئوليته عن اتخاذ طرق الوقاية من أخطارها
- ٢ — مسئولة جنائية . خطأ المجنى عليه . لا يجب خطأ مدير العمل

المبادئ القانونية

- ١ — إن المستأجر لما كينة هو مدير فعلاً لها . وعلى كل مدير لآلة بخارية اتخاذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها . والأخطار ليست موقوفة بزمن ، بل هي من الطوارئ التي قد تحدث وقد لا تحدث . والاحتياط لمنع حدوثها واجب ، والاهمال في هذا الواجب مستوجب للمسئولية الجنائية

- ٢ — إن خطأ المجنى عليه في اللعب بقرب العامود المتحرك لما كينة لا يجب خطأ مدير الماكينة في عدم مراعاته إجراء ما يلزم من طرق وقاية الجمهور مادام المحل

الذى فيه العامود المتحرك مفتوحا للجمهور
يدخله الأطفال وغير الأطفال

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول أن الواقعة
لأعقاب عليها لأن الطاعن مستأجر للماكنة
وليس مالكا لها حتى كان يسأل عن اجراء
ما يلزم من طرق الوقاية التى تمنع أخطارها
عن المقترين منها .

« وحيث إن هذا الوجه ظاهر الفساد إذ
المستأجر مدير فعلا للماكنة ؛ وكل مدير لآلة
بخارية عليه اتخاذ طرق الوقاية المانعة
لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها .
« وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن عدم
وضع حاجز حول العامود المتحرك ليس هو
السبب المباشر للحادثة إذ هذا العامود استمر
بجالاته التى هو عليها مدة سنتين قبل الحادثة ولم
يحصل منه خطر . بل السبب هو لعب الغلام
المجنى عليه الاول عند العامود الذى أصابه
وأصاب المجنى عليه الثانى الذى أراد انقاذه .

« وحيث إن غاية ما ينتج هذا الوجه هو
أن المجنى عليه الاول أخطأ فى اللعب بقرب
العامود المتحرك والمجنى عليه الثانى أصيب
بسبب محاولته إنقاذ هذا الغلام المخطئ .
ولكن مهما يكن من خطأ الغلام فانه
لا يجب خطأ مدير الماكنة فى عدم مراعاته
اجراء ما يلزم من طرق وقاية الجمهور مادام
المحل الذى فيه العامود المتحرك المذكور
مفتوحا للجمهور يدخله الأطفال وغير

الأطفال . وكون هذا العامود هو بجالاته
لم يحصل بسببه خطر من سنتين قبل الحادثة
ذلك لا يمنع أن الخطر حصل منه فعلا
والاخطار ليست موقوفة بزمن . بل هى من
الطوارئ التى قد تحدث وقد لا تحدث
والاحتياط لمنع حدوثها واجب ؛ والاهمال
فى هذا الواجب مستوجب للمسئولية الجنائية
« وحيث إن مبنى الوجه الثالث القاء المسئولية
على من كانوا يديرون حركة الماكنة قبل
الطاعن وعلى عمال الحكومة ومفتشيها الذين
لم يأمرؤا بعمل الحاجز حول العامود المتحرك
لوقاية الجمهور . ولكن هذا الوجه غير
سديد . فان الطاعن لم يقدم الرخصة الخاصة
بإدارة هذه الماكنة ليعلم ماذا فى شروطها من
جهة طرق الوقاية وحتى لو كانت الرخصة
لاشئ فيها من الشروط الخاصة بالوقاية
وهذا غير معقول قطعاً . فان مجرد
إدارة آلة بخارية يستدعى من مديرها عمل
كل ما فى وسعه لوقاية الجمهور من أخطارها .

(طعن حسين نجم الدين ضد النيابة رقم ٧٦٦ سنة ٤٨ قضاية
بالمية السابقة)

١٠٦

١٦ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ - تستر - على تفرقة . الاممال فى التبليغ . شرط العلم .
وجوب توفرائية الخاصة التى نص عليها القانون
- ٢ - طعن - قبوله بالنسبة لمتهم . ارتباط الجريمة
بالنسبة لمتهم اخر غير طاعن . استفادة الاخر منه

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ١٢١ من قانون القرعة

العسكرية لا تكفى في الجريمة المنصوص عليها فيها باشتراط توفر القصد الجنائي العام وهو العلم بان الاهمال في التبليغ مخالف للقانون والامساك مع ذلك عن التبليغ، بل هي تشترط قصدا جنائيا خاصا هو ان يكون اهمال الموظف في تأدية واجباته المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون وتعمره الاصرار على عدم التبليغ مقصودا به تخليص أحد الاشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية بدون حق. فاذا لم يثبت بالحكم توفر هذه النية الخاصة التي نص القانون على وجوب التحقق من وجودها وهي نية تخليص النفر من الخدمة العسكرية. تلك النية التي يدل عليها بعض أمور كالقراية والرشوة وما شاكل ذلك من الدواعي الدافعة لتحقيق هذا الغرض كان معييا عيا جوهريا لعدم اشتماله على بيان ما يفيد توفر هذه النية الخاصة التي هي علة العقاب

٢ — ان قبول طعن بالنسبة لاحد المتهمين في جريمة واحدة يستفيد منه المتهم الآخر ولو لم يقدم اسبابا لطعنه وذلك لارتباط جرمته بجريمة الطاعن الأول

المحكمة

« من حيث ان الطاعن الأول قدم طعنه في الميعاد ثم اردفه ببيان الأسباب في الميعاد أيضا فطعنه مقبول شكلا، أما الثاني فقد اقتصر على تقديم الطعن ولم يقدم له اسبابا

« ومن حيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول ان ركن العمد المقصود في المادة ١٢١

من قانون القرعة غير متوفر لانه لم يثبت ان للطاعن صلة بنفر القرعة او أن له مصلحة في التستر عليه الى آخر ما جاء في هذا الطعن . « ومن حيث ان المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية التي تنص على الجريمة التي عوقب من أجلها الطاعنان لا تكفى في الجريمة المنصوص عليها فيها باشتراط توفر القصد الجنائي العام وهو العلم بان الاهمال في التبليغ مخالف للقانون والامساك مع ذلك عن التبليغ، بل هي تشترط قصدا جنائيا خاصا هو ان يكون اهمال الموظف في تأدية واجباته المفروضة عليه بمقتضى قانون القرعة العسكرية وتعمره الاصرار على عدم التبليغ مقصودا به (تخليص احد الاشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية بدون حق).

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ باسباب الحكم المستأنف. وهذا وقف عند حد اثبات توفر العلم لدى الطاعنين بان محمد الامير كان يحترف بالتجارة في الخمس السنوات الاخيرة وامساكها عن التبليغ ولكنه لم يتعرض لبيان ما اذا كان قد ثبت لدى المحكمة توفر النية الخاصة التي نص القانون على وجوب التحقق من وجودها كما يكون المتهم مستحقا للعقوبة الجنائية وهي نية تخليص النفر من الخدمة العسكرية تلك النية التي قديلا عليها بعض أمور كالقراية والرشوة وما شاكلها من الدواعي الدافعة لتحقيق هذا الغرض الخاص.

« ومن حيث ان عدم اشتمال الحكم على بيان ما يفيد توفر هذه النية الخاصة التي هي علة

تقديرية ومتعلقة بموضوع الدعوى والمحكمة الموضوع حق الفصل فيها نهائيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه . مادام رأيها لا يتنافر مع مقتضى العقل . والعقل لا يأبى في هذه المادة اعتبار فعل الطاعن جريمة منفصلة عن الجرائم التي تكونها الافعال الاخرى المرفوع بها دعاوى مستقلة

« ومن حيث ان الوجه الثانى مردود بان لا محل للقول بطلان اجراءات التحقيق ولا بطلان شهادة رجال البوليس ، لان القانون لم ينص فيما يتعلق بالمحققين — سواء كانوا من رجال النيابة أو البوليس — على نظام للرد كالماتبع فى شأن القضاة كما ان القانون الاهلى لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق او الشاهد لا يستدعى بطلان اجراءات التحقيق او شهادة الشاهد . بل الامر مرجعه فى كل الاحوال الى تقدير محكمة الموضوع . وعليها يقع عبء وزن هذه التحقيقات والشهادات واعطائها قيمتها القانونية بعد مراعاة كافة الظروف والاعتبارات المحيطة بالدعوى فاذا رأت فى النهاية ان الخصومة المزعومة على فرض صحتها . لا تمنع من الأخذ بتحقيقات المحقق أو شهادة الشاهد ، كان لها ذلك بحكم ما تملك من سلطة التقدير المطلقة . ولا يكون فى تعويلها على اجراءات التحقيق وشهادة الشهود فى هذه الحالة ما يستوجب بطلان الاجراءات أو الحكم

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود بما أجاب به الحكم المطعون فيه من أن حبس

العقاب فى الجريمة التى قضى فيها بالادانة يجعل الحكم معينا عينا جوهريا يستوجب نقضه . » ومن حيث ان قبول الطعن بالنسبة الى الطاعن الاول يجب ان يستفيد منه الطاعن الثانى وان لم يقدم اسبابا لطعنه وذلك لارتباط جريمته بجريمة الطاعن الاول

(طعن عبد الباسط عبده وآخر ضد النيابة رقم ١١٤٣ سنة ٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٠٧

١٦ ابريل سنة ١٩٣١ (١)

دفاع عن الحرية — فى حالة تقيدها قانونا . عدم اباحتها

المبدأ القانونى

ان الدفاع عن الحرية لا يباح حيث يكون لتقييدها موجب قانونى . وكل اعتداء يقع فى هذه الحالة على من يكون قائما بتنفيذ القانون لا يكون له مبرر ويستحق العقاب متى كان منطبقا على نص من نصوص قانون العقوبات ولا وجه للاحتفاء فى هذه الحالة بمبدأ الدفاع الشرعى عن النفس

المحكمة

« من حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن مردود بان مسألة ما اذا كانت الافعال المسندة الى متهم واحد تكون مجموعة من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها ، هذه المسألة

(١) ان باقى المبادئ الواردة فى اسباب هذا الحكم اشير اليها فى الحكم رقم ١٠٣ المنشور فى هذا العدد

الطاعن كان قانونيا ، فلا محل لما يزعمه من أنه كان يدافع عن حريته. لأن الدفاع عن الحرية لا يباح حيث يكون لتقييدها موجب قانوني . وكل اعتداء يقع في هذه الحالة على من يكون قائما بتنفيذ القانون لا يكون له مبرر ويستحق العقاب متى كان منطبقا على نص من نصوص قانون العقوبات . ولا وجه للاحتفاء في هذه الحالة بمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس لعدم انطباق أية صورة من صورته على الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه .

(طعن محمود عبدالرحمن ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٦٦٩ سنة ٤٨ قضائية — بالمهبة السابقة)

١٠٨

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

عقاب — تخفيف العقوبة . من سلطة قاضي الموضوع .

المبدأ القانوني

من أخص خصائص محكمة الموضوع سلطة تقدير العقاب بعد ثبوت الادانة . فليس لمحكمة النقض أن تأخذ عليها أنها بالغت في تقدير العقوبة مثلا مع أن الأمر كان يقتضي التخفيف

المحكمة

« من حيث إن أوجه الطعن المقدمة في هذه القضية كلها متعلقة بالموضوع لأنها تدور حول الاعتراض على المحكمة لأنها لم تستعمل الرأفة مع المتهم . مع أن النيابة بينت في مرافعتها موجبات هذه الرأفة وإن لم تطلبها بالفعل

ولأن المحكمة ذكرت في حكمها من الأسباب ما يقتضي الرأفة . ثم سهت عن تطبيق المادة المتعلقة بها . وعلى فرض صحة ذلك كله فقد تصرفت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية المطلقة ، ولا يمكن أن يكون في شيء مما ذكر ما يغض من قيمة الحكم من الوجهة القانونية أو يطعن في سلامته . إذ المعلوم أن رأى النيابة لا يقيّد المحكمة في قليل ولا كثير ، فلا يمكن أن يكون حكمها محلا للطعن قانونا بمجرد أنه لم يتمش مع هذا الرأي ، كما أنه لا يوجد في أسباب الحكم المطعون فيه ما ينم عن أن المحكمة قد اتجهت فكرتها أثناء تسطيره الى التماس أي عذر للطاعن قصد تخفيف العقوبة عنه ، ثم سهت عن تحقيق هذه الرغبة آخر الأمر . على أن هذا كله لا يعدو أن يكون خوضا في صميم موضوع القضية لا تملك محكمة النقض أن تتعرض له إذ من المسلم به بلا نزاع أن من أخص خصائص محكمة الموضوع سلطة تقدير العقاب بعد ثبوت الادانة . وليس لمحكمة النقض أن تأخذ عليها أنها بالغت في تقدير العقوبة مثلا مع أن الأمر كان يقتضي التخفيف .

« ومن حيث إن مما اتخذته الطاعن وجهها الطعنه مع تعلقه بصميم الموضوع أيضا أن المحكمة ذكرت في حكمها المطعون فيه أنها لم توفق الى معرفة اليد التي لعبت بالسلاح الناري المنسوب الى الطاعن أنه استعمله في ارتكاب جرمته حتى أزالته منه رائحة البارود وأحلت محلها رائحة الزيت التي كانت تنبعث من

المبادئ القانونية

١ - إن علة العقاب على السرقة هو منع الإخلال بأحكام القانون المدني التي سنت طرق التعامل بالاموال وكيفية تداولها على الوجه المشروع

٢ - إن المال المنقول طبقاً لأحكام القانون المدني هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله . وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء ، إذ لتيارها قيمة مالية ويمكن ضبطه وحيازته ونقله من حيز إلى آخر .

٣ - لم يقصد الشارع بكلمة منقول الواردة في المادة ٢٦٨ عقوبات ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن بحسب نظريات علم الطبيعة . فالكهرباء مما تتناوله الكلمة المذكورة طبقاً لتعريف المنقول قانوناً

٤ - وضع المتهم قطعة قش في عداد الكهرباء بكيفية توقف سير البطارية ، فلا تكتب الأرقام أثناء اضاءة النور أو استعمال المكواه الكهربائية . مثل هذا الفعل يعتبر شروعاً في سرقة إذا لم يثبت أن الاضاءة أو عملية الكي حصلت فعلاً بعد وضع قطعة القش إذ أنه من أفعال البدء في التنفيذ الذي خاب أثره لسبب لا دخل لإرادة الطاعن فيه وهو مشاهدة مفتش الشركة للحالة التي افتعلها في العداد بالكيفية المذكورة

المحكمة

« من حيث إن مبنى الوجه الأول أن تيار الكهرباء الذي نسب إلى الطاعن

ماسورته عند ما تسلمه حضرة وكيل النيابة وفحصه . ويريد الطاعن أن يتخذ من هذا دليلاً قاطعاً على براءته ، ويقول إن الحكم بعد أن أثبت هذه الواقعة ما كان له أن يقضى بالعقوبة لأنه بذلك يتناقض مع أسبابه . ومع أن هذه المسألة لم تكن أكثر من شبهة أثارها الدفاع عند المرافعة أمام محكمة الموضوع ومع أن عناية الحكم بذكرها لم تكن إلا للرد عليها ومحو أثرها فإن ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص من الأدلة والقرائن بقصد إضعاف هذه الشبهة وما سرده قبل ذلك من الأدلة الأخرى إلى أقنعت المحكمة بصحة إسناد التهمة إلى الطاعن . هذه الأدلة التي أفاض الحكم في بيانها لا يمكن معها القول بأن بين منطوق الحكم وأسبابه شيئاً من التناقض . ولا يبقى بعد ذلك إلا أن هذا الوجه قد أريد به في الواقع التعرض للموضوع واستباحة مناقشة المحكمة فيما قام لديها من الأدلة على ادانة الطاعن . وهذا أمر لا تملك محكمة النقض الخوض فيه لخروجه عن دائرة سلطتها .

(طعن عبدالغنى همام ضد النيابة وآخرين مدعين مدنى رقم ١١٤٤ سنة ٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٠٩

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ - سرقة . العقاب عليها . علة
- ٢ - مال منقول . تعريفه حسب أحكام القانون . تطبيق الكهرباء عليه
- ٣ - منقول . حسب نص المادة ٢٦٨ ع - ليس قاصراً على الجسم المتحيز
- ٤ - شروع في سرقة . حالة إيقاف العداد الكهربائي . تطبيقه .

اختلاسه ليس من الاشياء المادية التي يمكن أن تكون محلا للسرقة. وعليه فلا عقاب على هذا الفعل مع فرض صحته.

ومن حيث إنه كان يمكن أن يكون للتمسك بهذا الدفع محل لو أن الشارع قصد بكلمة منقول التي وضعها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ما كان جسما متحيزا قابلا للوزن بحسب نظريات علم الطبيعة.

« ومن حيث إن علة العقاب على السرقة هو منع الاخلال باحكام القانون المدني التي سنت طرق التعامل بالاموال وكيفية تداولها على الوجه المشروع. فالواجب اذن الرجوع الى هذا القانون لمعرفة المعنى الموضوع للاموال المنقولة.

ومن حيث إن المال المنقول طبقا لأحكام هذا القانون هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله. وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء اذ لتيارها قيمة مالية ويمكن ضبطه وحيازته ونقله من حيز الى آخر. ومتى كان كذلك فالكهرباء مما تتناوله كلمة (منقول) الواردة بالمادة ٢٦٨ من القانون المذكور ولا محل لاجراء اختلاسها من حكم السرقة كما يطلب الطاعن. وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض.

« ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا كافيا.

« ومن حيث إنه بالرجوع الى هذا الحكم يتضح أن النقص الذي يعيبه هو أن الوقائع

التي اشتمل عليها لا تدل على أن السرقة تمت فعلا، بل غاية ما تدل عليه هو أن الطاعن وضع قطعة القش في عداد الكهرباء بكيفية توقف سير الطارة فلا تكتب الارقام اثناء اضاءة النور أو استعمال المكواة الكهربائية ولم يبين إن كانت هذه الاضاءة أو عملية الكي حصلت بعد ذلك فعلا أم لا. وبما أن أقصى ما يوصف به الفعل الذي أثبتته الحكم في مثل هذه الدعوى بخصوصها أنه شروع في السرقة إذ أنه من أفعال البدء في التنفيذ الذي خاب أثره لسبب لا دخل لارادة الطاعن فيه وهو كما أثبتته الحكم. مشاهدة مفتش الشركة للحالة التي افتعلها في العداد بالكيفية المذكورة آنفا.

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا الوجه وتطبيق القانون على اعتبار الحادثة شروعا في سرقة مما يعاقب عليه بالمواد ٤٥ و ٢٧٥ و ٢٧٨ من قانون العقوبات.

(طعن محمد عبده عطا ضد النيابة رقم ١١٥٠ سنة ٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة)

١١٠

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

نقض وإبرام — طعن — عدم تقديمه في الميعاد. رغم عدم ختم الحكم في بحر الثمانية أيام. عدم قبوله

المبرأ القانوني

ان عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يصح أن يترتب عليه اهدار حكم القانون باغفال الموعد المقرر فيه لتقديم الطعن.

نصت عليها المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات، وأنه بسبب ذلك لم يتمكن من تقديم هذا التقرير إلا بعد فوات الميعاد القانوني، وشفع تقريره هذا بشهادة من قلم كتاب محكمة الزقازيق الكاية محررة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣١ تفيد أن الحكم ومحضر جلسة الجنايات لم يردا من محكمة الاستئناف إلى تاريخ تحرير الشهادة المذكورة.

«ومن حيث إن عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يصح أن يترتب عليه اهدار حكم القانون باغفال الموعد المقرر فيه لتقديم الطعن وتقرير أسبابه، بل كل ما يمكن أن يترتب على تأخير ختم الحكم هو أن تمنح هذه المحكمة الطاعن مهلة جديدة تعوض عليه ما فاته بسبب عدم تمكنه من أخذ صورة من الحكم في ميعاد ثمانية الأيام التالية لصدوره كما استقر عليه رأى محكمة النقض ولكن يجب قبل ذلك أن يأتي الطاعن من جانبه بعمل ايجابي تفهم منه محكمة النقض أنه كان يقظا وحريصا على احترام أوضاع القانون الشكلية. فإذا تعذر أو استحال عليه أن يقدم في ظرف الثمانية عشر يوما تقريراً بأسباب طعنه لعدم استطاعته الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب فلا أقل من أن يقرر ذلك بقلم الكتاب في الميعاد المذكور. معتمداً في تقريره على شهادة يستخرجها من الجهة المختصة تفيد أن الحكم المطعون فيه لم يختم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره، وذلك لأن الأوضاع الشكلية للقانون واجبة الاحترام على كل حال

المحكمة

وتقرير أسبابه. بل كل ما يمكن أن يترتب عليه تأخير ختم الحكم هو أن تمنح هذه المحكمة الطاعن مهلة جديدة تعوض عليه ما فاته بسبب عدم تمكنه من أخذ صورة من الحكم في ميعاد الثمانية أيام التالية لصدوره كما استقر عليه رأى محكمة النقض. ولكن يجب قبل ذلك أن يأتي الطاعن من جانبه بعمل ايجابي تفهم منه محكمة النقض أنه كان يقظا وحريصا على احترام أوضاع القانون الشكلية. فإذا تعذر أو استحال عليه أن يقدم في ظرف الثمانية عشر يوما تقريراً بأسباب طعنه لعدم استطاعته الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب فلا أقل من أن يقرر ذلك بقلم الكتاب في الميعاد المذكور. معتمداً في تقريره على شهادة يستخرجها من الجهة المختصة تفيد أن الحكم المطعون فيه لم يختم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره، وذلك لأن الأوضاع الشكلية للقانون واجبة الاحترام على كل حال

«من حيث إنه تبين من الاطلاع على مفردات هذه القضية أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣١. وأن المحكوم عليه قرر بالطعن فيه بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ ولم يحرك بعد ذلك ساكناً حتى كان يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ اذ قدم تقريراً بأسباب طعنه قال فيه إن الحكم المطعون فيه لم يختم في ميعاد ثمانية الأيام التي

١١١

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ - بلاغ - عن الحوادث . جائز من كل انسان . ماعدا حالة الزنا
٢ - قذف - ضد غير موظف . عدم جواز اقامة الدليل
على صحة الوقائع

المبادئ القانونية

(١) ان البلاغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى انسان ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده الا فى جريمة الزنا فقط

(٢) لا يقبل من المتهم اقامة الدليل على صحة ما قذف به اذا كان المجنى عليه غير موظف

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول أن البلاغ فى هذه الدعوى مقدم من ابن المجنى عليه لا من المجنى عليه نفسه الذى كان يجب سماع شهادته فى التحقيق بعد حلفه اليمين دون ابنه ويقول الطاعن ان هذا بطلان فى اجراءات التحقيق يترتب عليه بطلان الحكم . وظاهر أن هذا كلام لا قيمة له ، لأن البلاغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى انسان كان ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده الا فى جريمة الزنا فقط

« وحيث إن الوجه الثانى مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من أن المجنى عليه غير موظف فلا يقبل من قاذفه اقامة الدليل على صحة ما قذف به .

« وحيث إن الوجه الثالث تكرير للوجه

لأن الأوضاع الشكلية للقانون واجبة الاحترام على كل حال . لا أن يظل الطاعن صامتا بعد تقريره بالطعن حتى تفوت المواعيد القانونية بدون بيان أى سبب لطعنه ثم يتقدم إلى المحكمة بشهادة دالة على عدم ختم الحكم فى الميعاد ظنا منه بأن ذلك كاف لتبرير سكوته ومجاوزته للمواعيد القانونية ، فذلك موقف ليس فيه ما يطمئن محكمة النقض إلى أن الطاعن كان حريصا على احترام القانون ، وان سكوته لم يكن منبعا عن اهمال أو استهتار بقدسية القانون أو استهانة بحدوده وأوضاعه . فان عدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى ليس من شأنه اعاقة الطاعن ماديا عن الاتيان من جانبه بعمل ايجابى ثبت به أنه لا زال برغم كل الموانع حريصا على المحافظة على أوضاع القانون بقدر ما يدخل فى استطاعته .

« ومن حيث إن الطاعن فى القضية الحالية لم يأت من جانبه فى الميعاد القانونى بأى عمل يدل على يقظته وحرصه على احترام أوضاع القانون ، بل ظل ساكتا حتى فوت الميعاد القانونى ثم قدم تقرير أسبابه مرفقا بشهادة دالة على أن الحكم المطعون فيه لم يكن قد ورد إلى قلم كتاب المحكمة إلى حين صدورها وهذا تفريط منه فى حق القانون كما تقدم البيان ، ويجب أن يترتب عليه سقوط حق الطاعن فى طعنه لتقديم أسبابه بعد الميعاد .

(طعن فهمى مرسى ضد النيابة رقم ١١٣٣ سنة ٤٨ قضائية - بالهيئة السابقة)

جنائية وأنه إذا حدث تغيير في حقيقة السن في عقد الزواج أساسه تفريط المأذون في واجبه من التحرى بالطرق المعتبرة ، كان هو وحده المعلوم دون الشهود في ذلك ويمكن النظر في أمره بصفة إدارية متى لم تكن التعليمات الصادرة له تتيح له الاعتماد على مجرد شهادة الشهود . بل يمكن النظر فيه بصفة جنائية إذا ظهر أنه تعمد التغيير في السن مع علمه بالحقيقة ، أما الشهود فلا مسئولية عليهم قطعاً اللهم إلا إذا ثبت أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال وعاونوه فيه ، ومادام أن هذا غير ثابت في وقائع الدعوى ولا تدعيه النيابة العامة فالحكم ببراءة المأذون والشهود في محله .

(٢) سبق لمحكمة النقض أن قررت في قضية سابقة من أن الشهود لا يعاقبون إلا إذا عوقب المأذون وهي إنما تشير فيه إلى الصورة التي يعرف فيها المأذون من معاينته الشخصية للزوجين أن سن كليهما أو أحدهما أقل من الحد القانوني فتعتمد الإخلال بواجبه وأثبت السن على غير الحق بتواطئه مع الشهود . ففي هذه الصورة لا تكون الشهادة هي التي خدعت المأذون بل يكون المأذون هو الذي أخل بواجبه ويكون الشهود أعانوه على هذا الإخلال . من هذه الجهة يأتي استحقاقهم للعقاب لا من جهة مجرد شهادتهم . بحيث لو ثبت في قضية ما أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه ، وإن شهوداً غير متواطئين معه ولا عالمين بحقيقة فكره من الإخلال بواجبه أدوا

الثاني اذ هو يتضمن نقد المحكمة على عدم اجابتها ماطلبه المتهم من سماع شهوده ، وهذا غير جائز مادام المجنى عليه ليس موظفاً . أما ما يقوله الطاعن في هذا الوجه من تقصير المحكمة في سماع شهادة المجنى عليه نفسه فإن هذا أمر لا يلتفت إليه . إذ المتهم لم ينكر أنه نشر في جريدته تلك العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفاً وسباً ، فدليل الجريمة قائم بلا حاجة لسماع شهادة المجنى عليه . هذا فضلاً عن أن هذا الأخير قد ادعى بحق مدني وقدم وكيله دليل دعواه وهي اعداد الجريدة وفيها كل الغنية عن سماع أقواله . فالوجه من أوله لآخره تزيد لا قيمة له .

(طعن محمد محمد الجنيبي أفندي ضد النيابة وآخر رقم ٢٥٦ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١١٢

١٦ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ — تزوير ، في أوراق رسمية . شهادة الشهود . غير عالحة لتقدير سن الزوجين ، عدم المسئولية الجنائية
- ٢ — تزوير ، في أوراق رسمية . تواطؤ الشهود مع المأذون . تعمد إثبات السن . على غير حقيقته . عقابهم جميعاً .

المبادئ القانونية

(١) ان محكمة النقض لازالت ترى رأيها من أن شهادة الشهود لا تصلح البتة لأن تكون دليلاً في تقدير سن الزوجين ومصدراً يعتمد عليه المأذون في ذلك ، وأنها سواء أصادفت الواقع أم لم تصادفه فلا عبرة بها في هذا الصدد ، وأنه لا يترتب على عدم الصدق فيها أية مسئولية

لا يعاقب إلا إذا عوقب الفاعل الأصلي وهذا استثناء لا يحتمله عموم القاعدة الواردة بالمادة المذكورة و (٢) بلوغ الزوجين السن القانونية وإن لم يكن ركناً أساسياً من أركان عقد الزواج فإنه حالة من أحوال هذا العقد يجب على المأذون اثباتها على حقيقتها وكل تغيير فيها يخالف الحقيقة فهو تزوير تنطبق عليه المادة ١٨١ من قانون العقوبات و (٣) لأن محكمة النقض سبق أن أخذت برأى النيابة بحكمها الصادرين في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ .

« وحيث إن قول النيابة فيه شيء كثير من انتقال النظر فإن محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية بحثت شهادة الشهود من حيث صلاحيتها لأن تكون مصدراً يعتمد عليه المأذون في تقدير السن وقد ارتأت أنها لا تصلح مطلقاً لأن يعتمد عليها المأذون في هذا المقام الذي هو ملزم بتحريه بل هي فيه لغو صرف سواء أصادفت الحقيقة أم لم تصادفها وإن الأدلة التي ينبغي له أن يعتمد عليها هي معاينته الشخصية لذات المتزاوجين وتقريره الشخصي لسنهما بحسب ما يبدو له من مشاهدته إياهما وعند تعييه أو عند حيلولة العرف المانع من رؤية الزوجة فعمده لا يكون إلا على شهادة الميلاد وما ماثلاً من الأوراق الرسمية أو الشهادة الطبية — هذا النظر الذي نهت إليه محكمة النقض متى صبح واعتبر أساساً فإن

لديه شهادة غير حقة ، فإن هؤلاء الشهود الذين لا اتصال بينهم وبين المأذون في فكرة الاجرام لا يعاقب عليهم

وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من عقاب الشهود في صور أخرى كما لو خدعوا المأذون بتقديم شهادة طبية مزورة أو شهادة ميلاد مزورة . في مثل هذه الصورة لا يقتصر خدعهم المأذون على مجرد شهادة يكون المأذون اتخذها عماده الوحيد في تقدير السن بل انهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي لا محيص له عن الاعتماد عليه وهو شهادة الميلاد أو الشهادة الطبية فأفسدوا عليه عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه . (١)

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن في جملته أن قاضي الاحالة إذ أخذ بحكم محكمة النقض الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون (١) لأن المأذون إذا خدعه الشهود فأثبت تلك السن على غير حقيقتها كان سليم النية غير مستحق للعقاب بخلاف الشهود الذين خدعوه وجعلوه يثبت غير الحقيقة فانهم يكونون مستحقين للعقاب عملاً بالمادة ٤٢ من قانون العقوبات وإن القول بغير ذلك يعطل مفعول تلك المادة إذ يجعل الشريك

(١) تراجع أحكام محكمة النقض في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧

و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ (المحاماة الستة ١١ حكمي نمرة ١٢٨

و ١٣٠) وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (المحاماة ذات السنة حكم نمرة

٣٠١ ص ٦٠٣)

القول بانخداع المأذون بشهادة الشهود غير مقبول لأن لهم أن يخدعوه بشهادتهم ماشاؤا وعليه أن لا ينخدع ما دامت شهادتهم صحيحة كانت أو كاذبة لا يتأدى بها واجبه من التحري ولا قيمة لها فيه — ولكن النيابة سارت من مبدأ مخالف لنظر محكمة النقض في حكمها المذكور فجعلت لهذه الشهادات قيمة يعول عليها في تقدير السن وهي إذ وجدت أن إثبات المأذون للسن على غير حقيقتها تزوير في حالة من أحوال العقد المأمور هو بتحريرها وبيانها ووجدت بأنه قد ينخدع بتلك الشهادات فيتقبلها كالصحيحة وهو لا يشعر — إذ وجدت ذلك رأت أن عدم مؤاخذه الشهود الخادعين يكون تعطيلاً للبادة ٤٢ وواضح جداً أن انتقال نظر النيابة بسيرها من مبدأ غير المبدأ الذي نهت إليه محكمة النقض هو الذي طوع لها القول بذلك التعطيل — وزادها اعتصاماً برأيها ما ذكرته المحكمة من أن الشهود لا يعاقبون إلا إذا عوقب المأذون ذاته . ولكن ظاهر لا أدنى تأمل أن مقالته المحكمة من ذلك تشير به إلى الصورة التي يعرف فيها المأذون من معاينته الشخصية للزوجين إن سن كليهما أو أحدهما أقل من الحد القانوني فيتعمد الإخلال بواجبه ويثبت السن على غير الحق بتواطئه مع الشهود ، ففي هذه الصورة لا تكون الشهادة هي التي خدعت المأذون بل يكون المأذون هو الذي أخل بواجبه ويكون الشهود أعانوه على هذا

الإخلال . ومن هذه الجهة يأتي استحقاقهم للعقاب لا من جهة مجرد شهادتهم . بحيث لو ثبت في قضية ما أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وإن شهودا غير متواطئين معه ولا عالمين بحقيقة فكره من الإخلال بواجبه أدوا لديه شهادة غير حقة ، فإن هؤلاء الشهود الذين لا اتصال بينهم وبين المأذون في فكرة الاجرام لا عقاب عليهم . ويلاحظ أن تلك الصورة التي أشارت إليها محكمة النقض مقصورة على حالة الشهود المتواطئين مع المأذون وهي لا تمنع عقاب الشهود في صور أخرى يخدعون فيها المأذون كصورة شهادة طيبة مزورة أو شهادة ميلاد مزورة ، فإن الشهود في مثل هذه الصور لا يقتصر خدعهم المأذون على مجرد شهادة يكون المأذون اتخذها عماده الوحيد في تقدير السن ، بل إنهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي لا يحصى له عن الاعتماد عليه وهو شهادة الميلاد أو الشهادة الطيبة فأفسدوا عليه عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه

« وحيث إن هذه المحكمة لازالت ترى رأيها من أن شهادة الشهود لا تصلح البتة لأن تكون دليلاً في تقدير السن وأنها سواء أصادفت الواقع ام لم تصادفه فلا عبرة بها في هذا الصدد وأنه لا يترتب على عدم الصدق فيها أية مسئولية جنائية . ولقد يجدر في هذا المقام الإشارة إلى أن هذه المحكمة بعد إصدار حكمها في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية علمت أن وزارة الحقانية ذاتها وهي المراقبة

له ، وعليه يكون الوجه الأول متعين الرفض .
 « وحيث إن ماتقوله النيابة من أن إثبات السن في عقد الزواج على غير حقيقته هو تزوير في حالة من أحوال العقد مما يقع تحت متناول المادة ١٨١ من قانون العقوبات — ماتقوله من هذا صحيح في ذاته ولكنه غير منتج فإن جوهر الدعوى الحالية وأمثالها منحصر في هل شهادة الشهود المخالفة للحقيقة متى كانت وحدها عماد المأذون في تحرياته تجر عليهم مسئولية جنائية أم لا ؟ وقد قالت هذه المحكمة أنها على الوجه المبين في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية وفي الدعوى الحالية وأمثالها لا اعتداد بهما ولا تجر أدنى مسئولية جنائية . فإن كان في الدعوى الحالية تغيير في حقيقة السن في عقد الزواج فأساسه تفريط المأذون في واجبه من التحرى بالطرق المعتبرة وهو وحده الملموم في ذلك ويمكن النظر في أمره بصفة إدارية متى لم تكن التعليمات الأولى تيسر له الاعتماد على مجرد شهادة الشهود بل يمكن النظر فيه بصفة جنائية إذا ظهر أنه تعمد التغيير في السن مع علمه بالحقيقة . أما الشهود فلا مسئولية عليهم قطعاً . اللهم إلا إذا ثبت كما تقدم أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وهم تواطأوا معه على هذا الإخلال وعاونوه فيه وهذا غير ثابت بوقائع الدعوى ولا تدعيه النيابة العامة وعليه يكون الوجه الثاني غير سديد أيضاً

« وحيث إن ماتقوله النيابة في الوجه الثالث من أن محكمة النقض سبق أن أخذت

لأعمال المأذونين كانت قد بحث مسألة تقدير سن الزوجين وأخذت رأى الطبيب الشرعى وأصدرت في سنة ١٩٢٨ بمنشورها نمرة ٥٤ تعليمات للحاكم الشرعية قررت فيها أن هذا التقدير بالنسبة للفتيات راغبات الزواج لا يقبل فيه الا شهادة الميلاد أو شهادة من طبيبين من الاطباء الموظفين بالحكومة . وتعليمات الوزارة هذه التي بلغت للنائب العمومى في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ لها قيمتها من حيث حصر طرق التحرى الواجب على المأذون اتخاذها وفيها المصداق الكلى لرأى محكمة النقض بل بمقتضاها لا تكفى مطلق شهادة من طبيب بل لابد أن تكون من طبيبين اثنين وأن يكونا من موظفى الحكومة . ومهما يكن من قول النيابة أن واقعة هذه الدعوى حدثت قبل العمل بتلك التعليمات وفي وقت كانت شهادة الشهود كافية في تحريات المأذونين مهما يقل من ذلك فانه قول لا يغير شيئاً من رأى محكمة النقض ، إذ تلك التعليمات هي إقرار صريح من الوزارة بأن طرق التحرى المعقولة المقبولة هي ما جاءت بها وأن شهادة الشهود غير صالحة في هذا الباب وأن اللجوء اليها خطأ قد يجر إلى الظلم — وبما أن الصواب هو الاصيل والخطأ عارض ، فمن شأن تلك التعليمات أنها بمفهومها مقررة للصواب لا منشئة له ، والصواب يجب الخطأ ويمحو كل آثاره ، ولا يمكن أن تجيب محكمة النقض ما تطلبه النيابة من اعتماد هذا الخطأ والاخذ بآثاره مادام الصواب وضع فأبطل كل أثر

صدور قرار حفظ من النيابة العمومية ولم تحصل اشارة اليهم في القرار المذكور فلا يمكن القول أن هذا القرار قد اكسبهم حقا لا يجوز للنيابة الرجوع فيه الا في حدود المادة ٤٢ تج. اذ هذا يتنافى مع أبسط المبادئ التي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به

المحكمة

« من حيث أن مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون اذ قضت بقبول الدعوى العمومية مع أنه بصدور قرار ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ من النيابة العمومية أصبحت الدعوى العمومية محفوظة ولم يحصل تحريرها طبقا لما تقتضيه به المادتان ٤٢ و ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات فالدعوى العمومية اذن غير مقبولة.

« ومن حيث ان الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر دعوى لسبق الفصل فيها وبعبارة أخرى أن الدفع الذي تمسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع ولا يزالون يتمسكون به في هذا الوجه من الطعن هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به ولاجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن يكون قد وجهت الى الطاعنين تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى بالنسبة اليهم « ومن حيث إن شيئا من هذا لم يحصل في

برأيها في الحكمين الصادرين منها بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ فالرد عليه أن محكمة النقض غير معصومة من الخطأ ، على أن الحقائق في القانون معظمها ظني وربما كانت محكمة النقض مخطئة أيضا في رأيها الجديد ، ولكن هو رأيها الذي اهتدت اليه وتظن أنها ستستمر على السير عليه ما لم توفق إلى رأي غيره

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد ابراهيم هاشم وآخرين رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١١٣

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ — دفع . بعدم قبول الدعوى العمومية . لسبق صدور قرار من النيابة بالحفظ . مماثل للقرار بعدم جواز نظر الدعوى . شروطه
- ٢ — قرار حفظ . عدم توجيه تهمة الى متهمين . وعدم الاشارة اليهم فيه . غير مانع من رفع الدعوى العمومية على المتهمين

المبادئ القانونية

- (١) ان الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر دعوى لسبق الفصل فيها . وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به فلاجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن يكون قد وجهت الى المتهمين تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى بالنسبة اليهم
- (٢) اذا لم توجه تهمة ما الى المتهمين قبل

القضية التي يصددها البحث، بل الثابت بالحكم المطعون فيه والمسلم به من الجميع والذي تنطق به مفردات القضية أن النيابة بدأت تحقيقها في حوادث بليس التي وقعت في يوم أول يولييه سنة ١٩٣٠ بسؤال المقبوض عليهم من المتهمين — ومنهم الطاعنون — عن واقعة وجودهم بالمحطة، وفي يوم ٥ يولييه سنة ١٩٣٠ قيدت القضية ضد تسعة من المتهمين — غير الطاعنين — وضد آخرين غير معروفين بالمادة ٨٣ عقوبات لأنهم خربوا عمدا مباني محطة بليس، ثم بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ زادت الوصف الآتي ضد مجولين بالمادتين ٢٠٤ و ١١٩ من قانون العقوبات لأنهم أحدثوا بالعسكري محمد أبي العلا عطيه الاصابات الميينة بالكشف الطبي والتي نشأ له عنها عاهة مستديمة وقاوموا وتعدوا بالضرب على رجال الحفظ أثناء تأديتهم وظيفتهم وقررت يومئذ حفظ هذه التهمة حفظا مؤقتا لعدم معرفة الفاعلين. أما الطاعنون اليوم فلم تشر اليهم النيابة بكلمة في هذا القرار وبقي أمرهم معلقا الى أن أصدر رئيس النيابة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قرار اتهام جديد بالنسبة الى ثلاثين متبها — من بينهم الطاعنون اليوم — بتهمة التجمهر والتظاهر والمسئولية عما وقع من الجرائم نتيجة لها.

« ومن حيث أن عدم توجيه تهمة الى الطاعنين قبل صدور قرار الحفظ المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ وعدم الاشارة اليهم في هذا القرار لا يسمح مطلقا بالقول بان هذا

القرار قد اكسبهم حقا لا يجوز للنيابة الرجوع فيه الا في حدود المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. لأن ذلك يتنافى مع أبسط المبادئ التي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به وليست هذه المحكمة بحاجة الى افاضة البحث في هذا الموضوع بعد أن وفاه الحكم المطعون فيه حقه بما لا يحتاج الى مزيد

« ومن حيث أن مبنى الوجه الثاني — وهو الخاص بالطاعن الأخير — أن الواقعة التي اثبتها الحكم بالنسبة اليه أخذنا من أقواله التي اعتبرتها المحكمة دليلا على صحة التهمة المنسوبة اليه — هذه الواقعة غير معاقب عليها قانونا وأما ما ذكره الحكم بعد ذلك عند التطبيق القانوني من أن الطاعن (دفع الجمهور الى التقدم والى الانتقام داعيا من كانوا حوله الى أن يأخذوا الجثث معهم نحو الرصيف الذي كان قطار دولة النحاس باشا سيقف قبالة محاولا عبثا أن يبلغ هذا الغرض) فذلك وقائع لا وجود لها في الاوراق فلا هي وردت في أقوال الشيخ الزاهد ولا الحكم يذكر المصدر الذي استقاها منه والقول بانه دفع الجمهور الى التقدم والى الانتقام قول لم يشهد به شاهد في القضية

« ومن حيث إنه بالاطلاع على أقوال هذا الطاعن في محضر تحقيق النيابة بالصحف ٢٦١ — ٢٦٥ تبين أن الطاعن بعد أن ذكر العبارة التي اقتبسها تقرير أسباب الطعن خاصا بحضوره من الزقازيق الى بليس وقت اطلاق الرصاص ودخوله المحطة ورؤيته اثنين من

القتلى على الرصيف وتكلمه مع المأمور في شأن القتلى قال بعد ذلك أن المأمور (قال للعساكر ارموا القتلى دول وشيلوهم وارموهم بره، وكان غرضي أن الجثث تبقى حتى يراها النحاس باشا وجابوا تراب وضعوه على الدم وحاولت اني أحضر القتلى على الرصيف فلم

أتمكن) ومن هذا يرى أن محكمة الموضوع لم تأت من عندها بشيء بل الوقائع التي ذكرتها لها أساس من عبارات الطاعن نفسه وما قالته من أن الطاعن (دفع الجمهور الى التقدم والى الانتقام) ليس الا ترجمة وتصوير المقتضى تلك العبارات بحسب ما فهمته المحكمة منها وما اعتقدته من الحالة النفسية لقائلها والاثار الخارجى المترتب على فعله. ولا شك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاعتماد على أى عبارة لشاهد أو لمتهم معها ضوئت وأن تؤولها التأويل الذى تراه بما تحتمله تلك العبارة عقلا وتستنتج منها حقيقة الواقعة لتعرضها بعد على النصوص القانونية لمعرفة ماذا ينطبق عليها منها ولا رقابة عليها لاحد فى ذلك. وبما أن ما أظهره الطاعن فى عبارته تلك من أن غرضه كان استبقاء الجثث على الرصيف حتى يراها النحاس باشا وانه حاول احضارها الى الرصيف بعد أن كانت أخرجت بأمر المأمور ووضع تراب محلها. بما أن ما أظهره من ذلك يتمشى تمشيا معقولا مع ما صورته المحكمة لحقيقة الواقعة كما اعتقدته ولا يتنافر معه أدنى تنافر فلا تدخل

لمحكمة النقض والابرار .

(طعن عبدالحليم صالح وآخرين ضد النيابة رقم ١١٩٢ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة عبدالسلام كساب بك رئيس النيابة)

١١٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ — اختلاس . أموال أميرية . اعتبارها كذلك بمجرد تحصيلها
- ٢ — نقض . استثناء المحكمة عن شهود اثبات . فى مواجهة الدفاع . عدم اعتراضه . غير مبطل للحكم

المبادئ القانونية

- ١ — تعتبر أموالاً عامة بمجرد تحصيلها الأموال التى تحصل من الممولين باسم رسوم الخفرو ولا يغير من وجه المسألة إن هذه الأموال لم تدخل خزانة الدولة بعد تحصيلها لأن ذلك ليس شرطاً فى اعتبار الأموال أموالاً أميرية — بل هى تعتبر كذلك بمجرد تحصيلها باسم الدولة والمادة الواجب تطبيقها فى حالة اختلاس مثل هذه الأموال هى المادة ٩٧ ع. ٢ — إذا قررت المحكمة الاستغناء عن بعض شهود الاثبات فى مواجهة الدفاع الذى لم يبد اعتراضاً على تصرف المحكمة فى ذلك فلا يعد ذلك مبطلاً للحكم

المحكمة

« من حيث أن الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن مردودان بأن الحكم المطعون فيه قد أثبت بصريح العبارة توفر ركنى الاختلاس والقصد الجنائى لدى الطاعن فلا تقبل المناقشة فيهما أمام محكمة النقض لأن

المحكمة الاستغناء عنهم في مواجهة الدفاع ولم يبد اعتراضا على تصرف المحكمة في ذلك الوقت فلا معنى لان يتخذ من هذا التصرف سبيلا الى الطعن في الحكم الاستثنائي .

(طعن فريد خا ضد النيابة رقم ١١٧٦ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة حسن بك عبدالرحمن)

١١٥

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ - ضرب . النية فيه . تعريفها
- ٢ - ضرب . النية فيه . بيانها . التمييز فيها بين الضرب العمد والاصابة الخطأ
- ٣ - ضرب . الضرر الناتج عنه . نتائجه . مسئولية المتهم عنها

المبادئ القانونية

١ - إن النية في مسائل الضرب تتطلب علم الجاني بأن ما ارتكبه هو امر مخالف للقانون يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه وصحته . أو بعبارة أخرى أن يكون الجاني عالما بالضرر الذي يمكن أن ينشأ عن الفعل المادى الذى ارتكبه

٢ - إن نية الضرب تكون حاصلة كلما تحرك الفاعل طائعا مختارا فأوقع فعل الضرب على المجنى عليه عالما انه فعل يحظره القانون وأن من شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته . أى ايداؤه وايلامه . وهذا الايذاء هو هو الضرر المقول في التعريف بضرورة العلم به وقصد ايقاعه لتحقيق حصول توفر النية . فكما وجد ضرر يتحقق فيه أنه حاصل بارادة الفاعل واختياره وقصده اياه مع علمه

ثبوت توفرهما أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ومتى فصلت فيه كان فصلها نهائيا وغير خاضع لرقابة محكمة النقض .

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأن الأموال المنسوبة للطاعن اختلاسها كانت معتبرة أموالا عامة من وقت تحصيلها من الممولين باسم رسوم الحفر ولا يغير من وجه المسألة إن هذه الأموال لم تدخل خزانة الدولة بعد تحصيلها ، لأن ذلك ليس شرطا في اعتبار الأموال أموالا أميرية بل هي تعتبر كذلك بمجرد تحصيلها باسم الدولة والمادة الواجب تطبيقها في حالة اختلاس مثل هذه الأموال هي المادة ٩٧ عقوبات كما رأى الحكم المطعون فيه لا المادة ٢٩٦ كما يزعم الطاعن . » ومن حيث إن الشرط الأول من الوجه الرابع مردود بأن لا مصلحة للطاعن فيه لأن المستندات التي يشير اليها كانت أمام المحكمة الجزئية باعترافه في أسباب طعنه وقد حكمت المحكمة المذكورة بادانته برغم وجود هذه المستندات ويظهر أنها كانت عديمة الاهمية لدرجة أنه لم يكن لها أثر في تكوين اعتقاد المحكمة كما يظهر من مراجعة الحكم المستأنف . وقد أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي في غياب هذه المستندات فلم يكن غيابها عن نظر المحكمة سببا في تسوية مركز الطاعن .

« ومن حيث إن الشرط الثاني مردود بأن الشهود الذين استغنت عنهم المحكمة الجزئية كانوا شهود اثبات ضد الطاعن وقد قررت

« الأنورزم فالذي يمكن استنتاجه أن »
 « الأنورزم المذكور تعرض بالفعل »
 « لعنف خارجي أثرا لصدمة كاف لاحداث »
 « الانفجار ويكون الضرب في هذه الحالة »
 « بعث على حصول الوفاة بما سببه من »
 « انفجار الأنورزم الذي كان موجوداً »
 « بحالة تجعل حياة المريض في خطر من »
 « انفجاره لأقل سبب » .

« وحيث إن قاضي الاحالة بعد أن أثبت الواقعة على هذا الوجه قال إنه لا محل للبحث فيما إذا كانت عبارة الطبيب الشرعي قاطعة في كون الوفاة قد كانت نتيجة للضربتين أم لا ، مادام هو يقول بأن الأنورزم الذي يكون من التقدم بالحالة التي كان عليها عند المجنى عليه عرضة للتمزق ذاتيا نتيجة ارتفاع في الضغط الدموي أيا كان سببه ، بل إن البحث يجب أن يكون في توفر ركن النية في الدعوى من علمه ، ثم أورد تعريف النية في مسائل الضرب وتخلص منه إلى القول بأنها تقتضي أن يكون الجاني عالما بالضرر الذي يمكن أن ينشأ عن الفعل المادي الذي ارتكبه ، وإنها لا تتوفر حتى ولو كان يجب عليه أو في مقدوره أن يتوقع حدوث الضرر مادام أنه لم يقصده فعلا . واستشهد على صحة رأيه بما ذكره جارسون في تعليقه على المواد ٣٠٩ و ٣١١ من القانون الفرنسي بنذقي ٥٨ و ٦٣ ، وأورد نص عبارة هذا المؤلف في النبذة الأخيرة . ثم قال إن

بأن فعله يحظره القانون . وإن من شأنه إيلام المجنى عليه إيلاما شديدا أو خفيفا، فهناك تتحقق النية الجنائية . أما فعل الضرب الذي لم يحصل لا بإرادة الجاني ولا باختياره ولا هو مقصود له فإنه لا يكون الامن باب الاصابة الحاصلة خطأ ٣ - ان الضرر الناشئ عن الضرب لا يتعدى مجرد الايلام والايذاء، أما ما قد يحدث بعد هذا الايلام والايذاء من النتائج الأخرى كالموت أو العاهة المستديمة فليست هي مصداق الضرر المشار اليه في التعريف، وإنما هي اضرار تبعية قرر القانون مسئولية المتهم عنها وإن لم يرد لها ولم يتوقع حصول شيء منها .

المحكمة

« حيث إن محصل واقعة هذه المادة الذي أثبتته قرار قاضي الاحالة المطعون فيه هو أنه »
 « بينما كان الطبيب المتهم يجري عملية شعره »
 « للمجنى عليه تحرك المذكور فضربه بقبضة »
 « يده دفعتين وبالكف على رأسه دفعة »

« واحدة توفي بعدها . وقد ثبت من تقرير »
 « الطبيب الشرعي أنه كان عند المجنى عليه »
 « أنورزم متقدم بالأورطى يجوز أن »
 « ينفجر من نفسه نتيجة ارتفاع في الضغط »
 « الدموي أيا كان سببه في الجزء المريض »
 « أو بسبب عنف خارجي يقع على الجسم »
 « في مقابلته حتى ولو كان خفيفا وإنه إذا »
 « صح ماورد على لسان الشهود من أن »
 « الطبيب ضرب المجنى عليه في مقابلة »

من العقاب من ارتكب جريمة ألبأتها إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو غيره. ولكن هذه المادة لا انطباق لها في صورة هذه الدعوى، إذ لا شيء من شروط انطباقها متوفر، فانه لم يكن هناك أى خطر لا جسيم ولا خفيف على وشك الوقوع بنفس المتهم ولا بنفس المجنى عليه كما أن آلة الجراحة المفهوم أنها كانت بيد المتهم وقت العملية قد كان هذا المتهم هو الذى يستعملها، فاذا كان يرى أن تحرك المجنى عليه قد يجعل تلك الآلة تؤذيه أذى يعتبر خطرا جسيما على حياته، فما كان أسهل من أن يقف العمل، ومادام وقف العمل وعدم وقفه أمرين كانا يرجعان لاختيار المتهم نفسه وهو قادر عليهما، فالشرطان الآخران اللذان تقضى المادة المذكورة بوجود توفرهما، وهما ألا يكون لإرادة الفاعل دخل في حلول الخطر الجسيم على النفس وألا يكون في قدرته منعه بطريقة أخرى لاشيء منهما متوفر، ومن أجل ذلك يكون ما طلبه الدفاع مما تقدم بيانه غير ممكن إجابته إليه.

« وحيث إن قاضى الاحالة قد أصاب في تعريفه النية في مسائل الضرب، وقوله أنها تتطلب علم الجانى بأن ما ارتكبه هو أمر مخالف للقانون يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه وصحته، كما أصاب أيضا في قوله أنها بعبارة أخرى نقلا عن جارسون —

ظروف الدعوى دالة على أن المتهم ما كان يقصد الضرر بالمجنى عليه، بل كان يقصد له كل الخير بانجاح العملية التى كان يجرىها له وتخلص من ذلك إلى أن ما ارتكبه المتهم غير معاقب عليه لجريمة من جرائم العمد لعدم توفر النية الخاصة التى يتطلبها القانون لمثل هذه الجرائم بل يمكن العقاب عليه كجريمة قتل خطأ مما ينطبق على المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات، ولذلك لم يقبل اعتبار الحادثة ضربا أفضى إلى موت منطبقا على المادة ٢٠٠ فقرة أولى عقوبات كما طلبته النيابة العامة، بل أحال الاوراق اليها للتصرف فيها باعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٢ المذكورة.

« وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا القرار بما خلاصته أن الحادثة بحسب ما أثبتته القاضى هي ضرب أفضى إلى الموت، لأن نية الضرب متوفرة وهى كل ما يتطلبه القانون، وإن القرار خلط بين النية وبين الباعث الذى لا اعتداد به في الجرائم شريفا كان أو غير شريف.

« وحيث إن الدفاع عن المتهم طلب أثناء المرافعة اعتبار ما وقع من المتهم أمرا ألبأتها اليه ضرورة قاهرة، هى انتشال المجنى عليه من خطر تحركه أثناء العملية ثم القضاء بناء على ذلك بأن لا عقاب عليه.

« وحيث إنه يجب قبل كل شيء التصريح بأن طلب الدفاع غير مقبول، إذ كأنه يبينه على المادة ٥٦ من قانون العقوبات التى تعنى

أن يكون الجاني عالماً بالضرر الذي يمكن أن ينشأ عن الفعل المادي الذي ارتكبه . « وحيث إنه يجب الاحتراس الشديد في تفهم معنى صيغ التعريفات التي أوردتها القرار المطعون فيه تقلا عن جارسون حتى لا يحصل الخلط بين الضرب المتعمد والضرب الخطأ ، فان عبارة ذلك المؤلف التي أوردتها القرار لا تفيد شيئاً أكثر من أن نية الضرب العمد تكون حاصلة كلما تحرك الفاعل طائفاً مختاراً فاقع فعل الضرب على المجنى عليه عالماً انه فعل يحظره القانون ، وان من شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته . أي إيذائه وإيلامه . وهذا الإيذاء والإيلام هو هو الضرر المقول في التعريف بضرورة العلم به وقصد إيقاعه لتحقيق حصول توفر النية ، فكما وجد ضرب يتحقق فيه أنه حاصل بارادة الفاعل واختياره وقصده إياه مع علمه بان فعله يحظره القانون وان من شأنه إيلام المجنى عليه إيلاماً شديداً أو حقيقياً فهناك تتحقق النية الجنائية . أما فعل الضرب الذي لم يحصل لابرادة الجاني ولا باختياره ولا هو مقصود له ، فانه لا يكون الا من باب الاصابة الحاصلة خطأ .

« وحيث إن الواقعة التي أثبتتها القرار المطعون فيه هي ان المتهم ضرب المجنى عليه بقبضة يده مرتين ، وظاهر من سياق القرار أن هاتين الضربتين أو احدهما على الأقل كانت على صدره في مقابلة الأورطى المصاب من قبل بالانيورزم ، ثم ضربه دفعة ثالثة بالكف على رأسه ، وواضح أن هذه

الضربات الثلاث قد وقعت بارادة المتهم وان من شأنها إيذاء المجنى عليه ، وان المتهم يعلم أن لها هذا الشأن ، وانه قصد إيقاعها مع علمه بشأنها هذا ، فنية الضرب التي يتطلبها القانون متوفرة كل التوفر في عمله ، أما ما يقوله القرار المطعون فيه من أن المتهم انما كان يقصد بفعله خيراً لمجنى عليه ، وترتيبه على ذلك انه لم يقصد إيذائه ، فان هذا احلال للبائع على العمل محل القصد الجنائي ومجاوزة للحد في تطبيق الوقائع على التعريف المجمع عليه للقصد الجنائي في جريمة الضرب .

« وحيث انه يظهر أن قاضي الاحالة في عرضه الواقعة التي أثبتتها على التعريفات التي نقلها عن جارسون قد اعتبر الوفاة هي مصداق الضرر الذي أشار التعريف إلى وجوب أن يكون المتهم عالماً به حتى تتوفر لديه النية وهذا خطأ واضح ، لأن المتهم لو كان يعلم عند الفعل ان الوفاة واقعة بسبب فعله لكان فعله هذا قتلًا عمداً . انما الضرر الذي أشير اليه في التعريف لا يتعدى مجرد الإيلام والإيذاء كما أسلفنا ، وأما ما قد يحدث بعد هذا الإيلام والإيذاء من النتائج الأخرى كالموت أو العاهة المستديمة ، فليست هي مصداق الضرر المشار اليه في التعريف ، وانما هي اضرار تبعية قرر القانون مسؤولية المتهم عنها وان لم يردّها ولم يتوقع حصول شيء منها .

« وحيث إن الظاهر أيضا هو أن قاضي الاحالة اذ رأى أن الطبيب انما أراد بفعله خيراً لمجنى عليه قد استصعب أن يعتبر ما وقع

الضرب من عدمه ، إلا أن الظاهر من الواقعة بحسب ما أثبتنا أن الضرب كما قاله الطبيب الشرعى قد « بعث على حصول الوفاة بما سببه من انفجار الانيورزم الذى كان موجودا بحالة تجعل حياة المريض فى خطر بانفجاره لأقل سبب » فالضرب اذن هو الذى بسببه انفجر الانيورزم فمات المجنى عليه ؛ واذن فالحادثة ضرب أفضى إلى موت مما ينطبق على الفقرة الاولى من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى لقاضى الاحالة للتصرف فيها على هذا الاعتبار

(طعن النيابة فى قرار قاضى الاحالة ضد الدكتور عزيز اسحق أفندى رقم ٨٠١ سنة ٤٨ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة وحسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك واحمد أمين بك وعلى : فى العرايى بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

منه جناية ضرب أفضى إلى موت فاعتبره جنحة قتل خطأ ، فقراره مؤسس على عاطفة الرأفة التى لاتعرفها المبادئ القانونية . يدل لذلك ان المجنى عليه لو لم يكن توفى لكان فى استطاعته أن يخاصم المتهم ، لأنه ضربه بقبضة يده مرتين كما ضربه بالكف على رأسه ، ولما استطاع أحد أن يقول ان فعله هذا ليس من قبيل الضرب العمد المحظور قانونا ، ومتى كان الأمر كذلك أصبح لا ينقص الجريمة لتكون ضربا أفضى إلى موت الا مجرد اثبات أن الوفاة انما نشأت عن الضرب ، وهذا ظرف لا شأن لارادة المتهم به ، فهو مؤاخذ به ولو كان قصده هو مجرد ايداء المجنى عليه ولم يكن قط من قصده النتيجة التى نشأت عن الضرب ولم يتوقعها عند الفعل .

« وحيث إن قاضى الاحالة وان كان أمسك عن البحث فيما اذا كانت الوفاة نشأت عن

قضايا محكمة النقض والأول الدائرة المدنية

فى عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد (أو قبل نشره) أما الاحكام الصادرة فى عهد القانون القديم التى لم تعلن للآن أو التى أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التى أعلنت بعد العمل بهذا القانون ، جميع هذه الاحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقيوده ومواعيده . (١)

(١) يراجع بعد الحكم تلخيص بعض ما جاء فى مذكرات النيابة وحضرات المحامين فى هذا الموضوع

١١٦

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

نقض ميعاده . حق مكتسب . تفسيره طبقا لقانون محكمة النقض .
احكام صادرة فى العهد القديم ولم تعلن .
احكام معلنة ولم يمض عليها ميعاد الطعن . جواز الطعن فيها

المبادئ القانونية

إن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر

الوقائع

.....

وبتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ عباس فضلى أفندى بتوكيله عن رافعى النقض بالطعن فى هذا الحكم قبل اعلانه طالبا قبول الطعن شكلا وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه لحصول مخالفة القانون والخطأ فى تأويله وتطبيقه . كما يطلب من محكمة النقض استعمال حقها فى الحكم بقبول الدفع الفرعية وبرفض الاستئناف شكلا بالنسبة لمقدمى هذا الطعن مع الحكم بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه عن درجتى الاستئناف والنقض وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة تمسكت النيابة بالدفع الفرعى المقدم بمذكراتها الذى يتضمن عدم جواز الطعن فى الحكم المطعون عليه لانه صدر قبل العمل بقانون انشاء محكمة النقض والابرام وذلك للاسباب الواردة بتلك المذكرات وما أبدته شفويا بالجلسة . وطلب وكيل الطاعنين رفض هذا الدفع مرتكنا على ما جاء بمذكرته فى هذا الشأن والاسباب التى ابداهها فى مرافعته الشفوية .

وبعد أن استمر نظر الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة تأجل النطق بالحكم لجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة قد دفعت

بعدم جواز هذا الطعن وحجتها انه من المبادئ القانونية التى اجمع عليها الفقهاء وثبت عليها قضاء المحاكم أن قوانين الاجراءات والمرافعات تجرى على الحوادث السابقة على وجوب العمل بها مالم تمس حقا مكتسبا وان القانون الواجب اتباعه لمعرفة ما اذا كان يجوز الطعن فى حكم بطريق النقض انما هو القانون الذى كان عليه العمل عند صدور هذا الحكم وانه مادام الحكم المطعون فيه قد صدر قبل وجوب العمل بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ (قانون محكمة النقض والابرام) فهذا الطعن غير جائز . » ومن حيث إنه لا محل للبحث فى معنى الحق المكتسب ولا فى معنى سريان القانون على الحوادث السابقة على تاريخ العمل به وما قام بشأن ذلك من الخلاف الفقهى مادام الشارع قد اشار فى قانون محكمة النقض الى ما يجب اتباعه بالنسبة للاحكام الصادرة قبل العمل به . « ومن حيث أن الشارع — فى المادة التاسعة من قانون محكمة النقض — قد نص على جواز الطعن فى الاحكام الاتهامية بغیر أن يقيد بها بكونها الصادرة فى عهد القانون الجديد . » ومن حيث إنه قرر بالمادة (١٤) من هذا القانون أن ميعاد الطعن بطريق النقض هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم الحضورى أو الغيابى الصادر فى المعارضة وقرر بالمادة (١٥) منه أن هذا الطعن يحصل بتقرير يكتب بقلم كتاب محكمة النقض ويوقع عليه من المحامى المقيد أمامها الموكل عن الطاعن وأوجب بالمادة العاشرة المكررة التى اضيفت

الى قانون المحاماة الاهلية رقم ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٢ بمقتضى المادة السادسة من قانون محكمة النقض . انشاء جدول خاص بالمحامين الذين يقبلون للمحاماة أمام هذه المحكمة . ولا احتمال أن يتأخر نشر هذا الجدول عن اليوم الذى يتبدى العمل فيه بهذا القانون — قد قضى بالمادة ٤٧ من هذا القانون بمد ميعاد رفع الطعن المنصوص عليه فى المادة (١٤) الى ثلاثين يوما بعد نشر جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض بالنسبة للأحكام التى لما يمض عليها بعد هذا الميعاد يوم وجوب العمل بهذا القانون (حسب النص الفرنسى) أو بالنسبة للأحكام المعلنة قبل العمل بهذا القانون التى لم يمض عليها وقت نشره الميعاد المنصوص عليه فى المادة (١٤) (حسب النص العربى) وكذلك بالنسبة للأحكام المعلنة بعد نشره . كالنص العربى . أو بعد يوم العمل به . كالنص الفرنسى —

« ومن حيث إنه يترتب بالضرورة على مد ميعاد رفع الطعن فى هذه الاحكام المبينة بالمادة ٤٧ المتقدمة الذكر ، جواز الطعن فيها اذ يستحيل عقلا أن يمد الشارع ميعاد رفع الطعن فى أحكام لا يجوز هذا الطعن فيها » ومن حيث إنه يتضح من نص هذه المادة أن الشارع قد اراد مد سلطان قانونه الجديد على الاحكام الصادرة قبله فاعتبر أن الاحكام التى أعلنت وانقضت فيها الميعاد (٣٠ يوما) عند وجوب العمل بالقانون الجديد قد

أصبحت من الحالات القانونية الثابتة التى لا يصح مساسها واعتبر ما عداها من الاحكام وهى مالم يعلن بعد أو أعلن ولما يمض عليه الميعاد من الأحوال التى ينعطف اليها القانون الجديد ، ولذلك عني بالنص على مد ميعاد رفع الطعن فيها . وعلى هذا يكون الشارع قد اعتبر أن مناط الحق المكتسب الذى لا ينبغي أن يمسه هذا القانون الجديد إنما هو كون الحكم الصادر فى عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد (أو قبل نشره) وعلى هذا الاساس يلحق القانون الجديد الأحكام الصادرة قبله ولم تعلن والتى أعلنت ولما يمض على اعلانها ميعاد الطعن عند بدء العمل بهذا القانون (أو عند نشره) وما أعلن بعد ذلك .

« ومن حيث أن الظاهر أن الشارع عند أخذه بهذا المناط على ما ذكر لم ير حاجة للنص على مد ميعاد الطعن بالنسبة للأحكام التى لم تكن أعلنت عند العمل بالقانون الجديد (أو عند نشره) لأنها ان بقيت بدون اعلان فيعاد الطعن فيها تمت بطبيعته مادام الميعاد لا يتبدى الا من يوم اعلانها وان أعلنت بعد العمل بالقانون الجديد فقد شملها وقضى لها بامتداد الميعاد

« وحيث ان القول بان نص المادة ٤٧ صريح فى أن الغرض منه إنما هو مد ميعاد الطعن بالنسبة للأحكام المعلنة قبل العمل بهذا القانون التى لما يمض عليها وقت نشره

الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٤ وكذلك بالنسبة للأحكام المعلنة بعد نشره فلا يندرج اذن تحته الاحكام التي لم تعلن قبل نشر هذا القانون . هذا القول مردود لانه من غير المعقول أن يمد القانون الجديد سلطانه على الأحكام الصادرة والمعلنة في عهد القانون القديم ولما يمض عليها بعدميعاد الطعن يوم العمل بالقانون الجديد ولا يمد سلطانه على الأحكام الصادرة تحت سلطان القانون القديم ولم تعلن بعد ، لأن هذه الأحكام التي لم تعلن هي أضعف في معنى اكتساب الحق على مقتضى القانون القديم من الاحكام التي تكون قد صدرت واعلنت كذلك في عهد هذا القانون ولكن لم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد . فاذا كان هذا القانون قد تناول بسلطانه الاحكام التي اعلنت في عهد القانون القديم لعدم بلوغها حد الحق المكتسب في نظر الشارع فتناوله الاحكام التي لم تعلن في هذا العهد يكون من باب أولى .

« وحيث ان النيابة العامة ذهبت في دفع الاحتجاج عليها بالمادة ٤٧ مذاهب مختلفة اذ قالت في احدى مذكراتها انه يجب قصر هذه المادة على الاحكام المعلنة قبل العمل بالقانون الجديد التي لم يمض على اعلانها الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٤ لأنها وردت بخصوص هذه الأحكام على سبيل الاستثناء فلا ينبغي تعديدها بالقياس إلى غيرها من الأحكام الصادرة في عهد القانون

القديم التي لم تعلن . وقالت في مذكرة أخرى انه ليس مقصود الشارع من المادة ٤٧ تقرير رجعية القانون الجديد والا كان مخالفا لحكم المادة ٥٣ التي تنص على أن يعمل بهذا القانون بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، بل مقصوده منها هو فقط مد ميعاد رفع الطعن في الاحكام التي تصدر بعد العمل بالقانون الجديد . ثم قالت في مذكرة ثالثة انه لو سلم جدلا بان ظاهر هذه المادة ٤٧ يفيد بدلالته رجعية القانون الجديد بالنسبة للأحكام المعلنة قبله التي لم يمض عليها يوم العمل به ميعاد الطعن وبالنسبة للأحكام المعلنة بعد هذا اليوم فلا ينبغي العمل بهذه الدلالة التي اقتضاها النص وترك العمل بالمادة ٥٣ المانعة من هذه الرجعية أخذا بالقاعدة الأصولية المشهورة اذا تعارض المقتضى والممانع وجب تقديم الممانع ، ثم قالت بجلسة المرافعة انها ترى ان كل حكم صدر في عهد القانون القديم يعتبر في نظرها حقا مكتسبا لا يمكن أن يمسه القانون الجديد .

« ومن حيث أن هذه الأقوال لا يمكن التعويل عليها أولا لأن نص المادة ٤٧ جاء مستقلا بذاته لم يصرح فيه بالمستثنى منه حتى يعلم ما الذي بقى منه بعد الاستثناء فيحرص على بقاءه على الحكم الأصلي للمستثنى منه فهو اذن أصل قائم بذاته للمحكمة أن تحقق فيه مناط الحكم طبقا لمنطوق النص وفخواه — ثانيا — لان مقصود الشارع من إيراد المادة ٥٣ بقانون محكمة

مناطق الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد (أو قبل نشره) أما الأحكام الصادرة في عهد القانون القديم التي لم تعلن للآن والتي أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد والتي أعلنت بعد العمل بهذا القانون . جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقيدده ومواعيده .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه في الدعوى الحالية صدر في ٢٣ إبريل سنة ١٩٣١ ولم يعلن للآن فالطعن فيه جائز وعلى ذلك يتعين رفض دفع النيابة والحكم بجواز الطعن .

(طعن الست زكية درويش وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عباس فضلى ضد الست حفظة الالفة وحضر عنها الاستاذ محمود فهمى جندية رقم ٢ سنة اولى قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبدالرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة، ومراد وهبه بك، وحامد فهمى بك، وعبد الفتاح السيد بك، وأمين أنيس باشا مستشارين، ومحمود حلى سوكة بك رئيس النيابة)

النقض إنما هو فقط تقصير الميعاد العام المنصوص عليه في المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وجعله خمسة عشر يوما بدلا من ثلاثين . أما مقصوده من إيراد نص المادة ٤٧ فهو . كما يدل عليه وضعها في باب الأحكام الوقتية . مد الميعاد بالنسبة للأحكام التي أشار إلى جواز الطعن فيها على ماسبق شرحه بهذا الحكم وإذن فلا تعارض بين المادتين ٤٧ و ٥٣ . على أنه إذا سلم بهذا التعارض فإن محل العمل بتقديم المانع على المقتضى إنما يكون بلا شك عند عدم إمكان العمل بهما أما إذا تيسر بجعل المقتضى مخصصا للمانع في بعض صورته عمل بهما معا هذا فيما بقى له من عمومته وذلك فيما ورد بخصوصه وظاهر أنه إذا اعتبر نص المادة ٥٣ دالا على عموم عدم رجعية القانون الجديد فإنه من الممكن اعتبار نص المادة ٤٧ مخصصا لهذا العموم فيما جاءت بخصوصه - ثالثا - لأن في الأخذ برأى النيابة تعطيلاً لنص المادة ٤٧ ولا شك في أن أعمال النص خير من تعطيله . « وحيث أنه ينتج من جميع ما تقدم أن

(١)

مذكرة

مرفوعة من النيابة العمومية لمحكمة النقض والابرار

دفع بعدم جواز الطعن .

دفعنا في هذه القضية وفيما مائلها من القضايا الاخرى بعدم جواز الطعن في أحكامها بطريق النقض والابرار لانها صدرت قبل العمل بقانون النقض ولأن مركز الخصوم قد تحدد فيها من ساعة صدورهما ولأن حق الطعن فيها يتولد من هذه اللحظة وقد صدرت

نهائية في عهد قانون لا يعرف الطعن بطريق النقض والابرار ومن أجل هذا ليس لقانون جديد سن طريقا جديدا من طرق الطعن تأثير عليها لانه ليس من العدل والانصاف أن تنزع من الاخصام الحقوق التي اكتسبها باحكام نهائية مهما طال الزمن عليها بغير اعلان ألا ترى أن صاحب الحكم قد لا يجد فائدة له من اعلانه اما لعصر المحكوم عليه واما لان الاعلان يترتب عليه مصاريف لا يرى صاحب الحكم من الصواب صرفها واما لظروف أخرى فاذا فرض وكانت قواعد الطعن قد تغيرت بعد صدور حكمه بعشرين أو بما يقرب من خمس عشر سنة فهل من العدل وهل من الانصاف إثارة مسألة قديمة قد تم الفصل فيها نهائيا وقد تكون مستندات صاحب الحكم قد ضاعت منه في هذه الاثناء ؟ كلا

قضت المادة (٢٧) من الدستور والمادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والمادة الثانية من القانون المدني المختلط على ان القوانين لا يكون لها أثر رجعي الا بنص صريح ويجب في هذه الصراحة أن تكون يقينية بديهية بعيدة عن الشك والظن والتأويل (كبرائتيه جزء ٢٦ ص ٦٥٠ رقم ٧٩٠ ودالوز جز ١٧٤) وقد تجد لذلك مثالا في قانون الخبراء نمرة ١ لسنة ١٩٠٩ الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٠٩ وفي القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بزيادة مرتبات القضاة بالمحاكم المختلطة وفي القانون نمرة ٦ سنة ١٩٢٢ الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بشروط الخدمة بالقضاء المختلط حيث نص في المادة (٣٤) من القانون الاول على انه يعمل به من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ ونص في المادة السادسة من القانون الثاني على أن وزيرى المالية والحقاينة ينفذان هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٢ ونص في المادة السابعة من القانون الثالث على انه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ومع ذلك يكون لاحكام الخمس فقرات الاول من المادة الاولى أثر رجعي ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٩

نرى مما تقدم أن رجعية القانون عند ما يأمر بها الشارع يشير اليها بصريح النص لا بالدلالة . ونص عليها في باب الاحكام العمومية لافي باب الاحكام الوقتية . يقولون بأن لقوانين المرافعات أثر رجعي على الحوادث السابقة عليها وهذا صحيح ولكن المراد بقوانين المرافعات ذات الاثر الرجعي القوانين المتعلقة بالاجراءات أو الشكل أو الاختصاص والتي لا تضر بالحقوق التي اكتسبها الاخصام بأحكام نهائية قبل صدورها وحق الطعن في الاحكام ليس من المسائل المتعلقة بالشكل وانما يتعلق بموضوع الحق فليس كما قلنا لقانون جديد سن طريقا جديدة أو التي طريقا قديمة من طرق الطعن تأثير على الاحكام الصادرة قبل العمل به والا أخل ذلك بحقوق الاخصام — صدر قانون النقض في ٢ مايو سنة ١٩٢١ ونشر بالوقائع المصرية بالعدد ٤٤ الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٢١ ونصت المادة (٥٣) منه على ان يعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ومعنى ذلك أنه يسرى على الاحكام التي تصدر بعد يوم ١٩ منه وانه لا يسرى على غيرها

أما المادة (٤٧) من قانون النقض فلم يكن الفرض منها النص على أنه يسرى على الاحكام السابقة عليه بدليل النص صريحا في المادة (٥٣) منه على أنه يعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد حصل النشر كما قدمنا في ٤ مايو سنة ١٩٢١ وانما وضعت المادة المذكورة لميعاد رفع النقض في الاحكام التي تصدر بعد تاريخ العمل به الى ثلاثين يوما بعد نشر جدول الحامين المقبولين امام محكمة النقض والابرار لان القانون يشترط في المادة (١٥) منه امضاء محام مقبول لدى محكمة النقض والابرار على التقرير برفع النقض ولا يمكن أن تؤثر المادة ٤٧ على الحقوق التي اكتسبها الاخصام بالاحكام النهائية الصادرة قبل العمل باحكام قانون النقض الا اذا وجد نص صريح صراحة بديهية يقضى بذلك اما وان هذا النص غير موجود فيجب احترام الحقوق المذكورة

ومع ذلك فاننا قيل أن ظاهر المادة ٤٢ يفيد بالدلالة رجعية القانون بالنسبة للاحكام المعلقة قبل العمل بقانون النقض والتي لم يمس عليها وقت نشره الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٤ وكذلك بالنسبة للاحكام المعلقة بعد نشره فاما ما نص صريح في المادة ٥٣ بنفى ذلك ومن القواعد الفقهية الثابتة انه اذا تارض المانع والمقتضى وجب تقديم المانع وعبارة المذكورة الايضاحية المفسرة للمادة ٤٧ تؤيد ذلك

رئيس النيابة

محمود علمى سوكة

القاهرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١

(٢)

ملخص بحث الاستاذ عباس فضلى

ارادة المشرع الصريحة

وجود النص فى القانون

اتفقت المادة ٢٧ من الدستور والمادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على ان القوانين يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها متى كان منها عن ذلك نص صريح فيها .

وقد نصت المادة ٤٧ من قانون النقض على أن الاحكام المعلنة قبل العمل بقانون النقض التى لم يمض عليها وقت نشره الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ ، منه يصح رفع الطعن بالنقض فيها

ولاشك أنه لا يمكن اعلان الاحكام الابلعد صدورها وانه ليس فى القانون ما يقيد الصادر له الحكم باعلانه فى وقت معين ويترتب على هذا حتما احتمال تراخى الوقت بين صدور الحكم وبين اعلانه لأن الاعلان أمر مرجعه الى ارادة المحكوم له ومعنى هذا أن ميعاد صدور الحكم لأثر له فى تحديد ميعاد الطعن ولا فى حرمان المحكوم عليه من هذا الحق لأن الحرمان لا يترتب الا على فوات ميعاد الطعن مبدئيا

ومتى ثبت ان النص على سريان قانون النقض على الاحكام السابقة عليه موجود كنتيجة حتمية لتطبيق المادتين ٤٧ و ١٤٠ من القانون المذكور وركان البفع بعدم جواز الطعن غير مقبول

أرادة المشرع الضمنية

تفسير الجمعية العمومية لها

إذا رجعنا الى دياجة المرسوم رقم ٦٨ سنة ١٩٠١ الصادر بقانون النقض نجد فيها ان السبب فى اصداره هو ما روى من ضرورة انشاء محكمة نقض تحقيقا لحسن سير العدالة ،

Pour assurer une meilleure distribution de la justice

ولاشك ان العمل على ازالة الظلم لا ينظر فيه الى وقت صدوره بل يكفى أن يكون واقعا وأن يوجد من يشكوا الظلم ومعنى هذا أن قانون النقض الذى قصد به ازالة الظلم يسرى على ما قبله لانه لا يعقل أن يتولى الشارع ازالة الظلم الابلعد حصوله فالظلم وهو صدور الحكم يكفى قيام اثره لىوجد حق الطعن بشرط أن لا يكون بابه قد سد على المحكوم عليه بحسب أحكام قانون النقض

ففهوم دياجة القانون ان المشرع أراد ضمنا أن يسرى قانونه على ماسبق صدوره من أحكام وهذا التفسير هو الذى ينطبق على المادة ٤٧ من القانون وهو الذى قالت به الجمعية العمومية لمحكمة النقض بقرارها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ من ان ما أرادته من التسهيل على الخصوم فى المناوئ من اباحة عمل تقارير الطعون فى المواد المدنية لكل محام مقبول لدى محكمتى الاستئناف لا يمس مطلقا ماورد فى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من المرسوم الخاص بانشاء محكمة النقض من امتداد ميعاد الطعن . . بالنسبة للأحكام المعلنة قبل نشر القانون فكل تلك الأحكام يقبل فيها الطعن طبعا فى المواعيد الواردة بالفقرة المشار اليها

قانون النقض هو من قوانين الاختصاص والمرافعات

Lois de competence et de Procedure

أن المبدأ الذى أقرته قوانين العالم طرا والذى اختاره المشرع المصرى بالنص عليه صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٢ من

القانون المدني المختلط والذي عليه اجماع المحاكم الامة هو أن قوانين المرافعات وقوانين الاختصاص تستند إلى الماضي ويسرى مفعولها على ما قبلها من الحوادث

والنيابة العمومية مسئلة في مذكرتها بأن المرسوم رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بقانون انشاء محكمة النقض هو من قوانين المرافعات وقوانين الاختصاص

Les lois relative et à la competence seront applicable au reglement des contestation nées sur les obligations anterieures à la date ci-dessus.

وهذه القوانين يسرى مفعولها فوراً وتطبق على جميع المنازعات ولو كان موضوعها حوادث سابقة على نشرها

Ce sont des lois interessant d'ailleurs aussi bien le droit public que le droit privé sont fait pour assurer une meilleure distribution de la justice et que, des lors, il est à la fois d'ordre public et de l'inter et même des partis qu'elles leur soient applicable immediatement chaque fois que cette application est possible.

Ces lois devraient regir les faits accomplis et mme les instances deja engagées au moment de sa publication.

فقانون النقض يسرى مفعوله على الاحكام الصادرة قبله بحكم ذلك . ومن ثم يكون الدافع بعدم جواز الطعن واجب الرفض

كل ما يملكه المحكوم له هو مجرد أمل

Pas de droit acquis mais des expectatives

ان حق الطعن في الاحكام هو حق تقرر لتحقيق حسن سير العدالة ولذلك جعله قانون المرافعات حقاً لمن يستشعر أن الحكم ظلمه لا يسقط الا بواحد من اثنين

الاول : اخذ اقرار من المحكوم عليه بقبوله للحكم وتنازله عنه وهو ما يجبر عنه برضا المحكوم عليه

الثاني : بما يقوم مقام الرضا وهو اتخاذ المحكوم له للاجراءات المسقطة للطعن باعلان الحكم الى المحكوم عليه على يد محضر حتى تبدأ بذلك مواعيد الطعن وانتظاره المدة المحددة في القانون حتى اذا لم يرفع المحكوم عليه الطعن في الميعاد القانوني كان للمحكوم له أن يدفع بسقوط الطعن .

وخلاصة ما تقدم أن كل ما للمحكوم له فيما يختص بالطعن هو مجرد الامل في أن يرضى المحكوم عليه بالحكم أو يتقاعس عن رفع الطعن وهي أمور ترجع الى ارادة المحكوم عليه دون المحكوم لمصلحته . وليس هذا شأن صاحب الحق لان الحق بحكم تعرفه . هو مكتة لصاحبه والمحكوم له في هذه الحالة لا يملك من أمره شيئاً لان مرجع الطعن الى ارادة المحكوم عليه . ومتى كان الامر كذلك كان كل ما يملكه المحكوم له هو مجرد أمل وهذا لا يقيم له القانون وزناً وبذلك يكون النفع غير مقبول .

المحكوم له لا يملك حقاً وإنما يملك أسقاطاً

Pas de droit acquis, mais une déchnéance

واجب الراعي كشف الظلم عن الرعية . وهذا الواجب يقابله حق الرعية في التظلم الى الراعي وهذا الحق قرره المنرع فيما يختص بالاحكام بتحويل المحكوم عليه حق التظلم من الحكم بالطعن فيه أو بالاشكال في تنفيذه اذا استفدت جميع أوجه الطعن . أما المحكوم له فلا حق له قبل الحالكم وكل ما في الامر أنه رخص له في سد باب الطعن على ما يبناه في الوجه السابق ومن هذا نرى استحالة أن يكون للمحكوم له حق خاص بالطعن سابق لحق الطعن الذي للمحكوم عليه وان حق الطعن الذي للمحكوم

عليه لا يملك المحكوم له امامه الا الاسقاط والاسقاط لا يكون الا لحق تام فهو لا يصيب الحق الا بعد وجوده واستعماله .
والاسقاط بطبيعته يستحيل أن يكون حقا مكتسبا لان الاكتساب لا يكون الا للحق القديم كحق الملك والحياة في حين أن الاسقاط
أمر حادث ومقتضى هذا استحالة أن يكون للمحكوم له حق مكتسب في عدم الطعن .

كذلك الاسقاط لا يكون الا بعد نشوء الحق فهو تال له والفضل للسابق . وبذلك يكون الدفع في غير محله .

(النسبية - قوة الشيء المحكوم فيه - الحق المكتسب)

Principe de la relativite et la chose jugée .

الحق المكتسب وقوة الشيء المحكوم فيه وما الى ذلك من الحقوق الناشئة عن المعاملات والمدنية منها على الاخص هي حقوق
نسبية أو اعتبارية Personnel ou relatif ليس لاحد أن يتمسك بها غير الشخص الذي تقررت لمصلحته ولا تقوم
لها قیامة الا باصراره على التمسك بها ومباشرته للعمل أو الاعمال الإيجابية Les actes positifs المانعة من انكار الغير
لوجودها فاذا حكم مثلا على شخص بانه مدين لا آخر في مائة جنيه وعاود الدائن مطالبة المدين بالمائة جنيه فلاحق لاحد غير المدين أو من
يمثل المدين في طلب رفض الدعوى لسبق الفصل فيها

كذلك ليس لاحد غير الدائن وخلفائه العموميين Ses successeurs à titre universel أن يطالب المدين أو ينفذ عليه
بالمائة جنيه باعتبارها حقا مكتسبا للدائن لان هذا الحق يعتبر في حكم عدم مادام صاحبه لم يطالب به فلا يقام له وزن .
ولذلك نص قانون المرافعات في المادة ٦٣٣ مرافعات على ان تأخر الدائن مدة ثلاثين يوما بعد ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت
والمناقضة فيه يسقط حقه .

كذلك أن كتابة سند بالدين لا يجعل الدين حقا مكتسبا للدائن حتى يطالب بدينه ويحكم له به أو يدفعه المدين طواعية .
وانا رجنا الى قانون المرافعات نجد أن حق الطعن في الاحكام يلزم لابتداء الميعاد الذي يسقط بفواته أن يباشر المحكوم له
اجرا إيجابيا من قبله un act positif de sa part وهو اعلان المحكوم عليه بالحكم على يد محضرق محله الاصلی
وهو الاجراء الوحيد الذي ينفرد بملكته حتى تبدأ المواعيد التي يفواتها يسقط حق الطعن ويصبح الحكم نهائيا
ومقتضى ما تقدم ان لا حق مكتسب للمحكوم له لان حقه الناشئ عن الحكم لا يعتبر خاليا من النزاع يصح التنفيذ به الا
بالاعلان . وهذا الاعلان لا يكسب حقا للمحكوم له الا بعد فوات ميعاد الطعن ومتى كان للمحكوم عليه أن يطعن قبل انتهاء الميعاد
فحق الطعن أى حق المحكوم عليه سابق دائما لحق المحكوم له فان صح أن هناك حقا مكتسبا فهو حق الطعن الذي للمحكوم
عليه وبذلك تهدم النظرية التي تقول بها الثبات من أساسها ويكون الدفع واجب الرفض لهذا السبب

الطاعنون هم أصحاب الحق المكتسب

ان المرسوم رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ خلق حق الطعن بطريق النقض وهو حق لم صدر ضده الحكم قيد نشوءه بمواعيد مخصوصة
ذكرها في المادة ١٤ منه وهذه المواعيد لا تسقط الا بمضى ثلاثين يوما من اعلان الحكم والحكم المطعون فيه صدر في ٢٣
ابريل سنة ١٩٣١ . وبعد صدوره بتسعة أيام صدر قانون النقض ونشر بعد ذلك يومين أى بعد أحد عشر يوما وبذلك أوجد حق
الطعن للطاعنين لصدوره قبل فوات الثلاثين يوما ليس فقط من تاريخ اعلان الحكم (وهو لم يلبس لغاية الآن) بل من تاريخ
صدور الحكم وبذلك خلق حقا مكتسبا للطاعنين في الطعن لانه منع أن يحوز الحكم المطعون فيه صفة الحكم النهائي الواجب
التنفيذ بإيجاد حق الطعن فيه بطريق النقض فهو حرم المحكوم له من التمكن من جعل الحكم حقا مكتسبا باشرطه لذلك
أن يمضى ثلاثون يوما على اعلان الحكم وفي الوقت نفسه قرر حقا مكتسبا للمحكوم عليه بالتظلم من الحكم بطريق النقض
وبعبارة أخرى اذا صح أن يكون ثمة حق مكتسب فهو حق المحكوم عليه في التظلم بالطعن بطريق النقض لان المحكوم
له أصبح من المستحيل بحكم قانون النقض ركيز حقه وازالة صفة النزاع عنه وعلى العكس أصبح الآن لاربية في أن لكل
محكوم ضده حق الطعن (بالشروط الواردة في المرسوم) في الحكم المدني بطريق النقض

ومنى كان صاحب الحق المكتسب هو مقدم النقض كان دفع النيابة بعدم جواز الطعن قلبا للاوضاع وانكار الحق مكتسب
وهى باعترافها بتقديمها الدفع المذكور تسلم بتفضيل صاحب الحق المكتسب على من عداه وهذا معناه أن مقدمى الطعن يحقون
فيه من الوجهة الشكلية وبذلك يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

تصادم رأى النيابة مع التفسير المنطقي للمادة ١٤

تنص المادة الرابعة عشرة من قانون النقض على أن ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم
الحضوري أو (اعلان) الحكم النهائي الصادر في المعارضة أو من التاريخ الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة فيما يختص
بالاحكام النهائية .

ومن هذا النص نخرج بأن الطعن بطريق النقض جائز في الاحكام الاتية : —

- (١) الاحكام التى لم تعلن من المحكوم له الى المحكوم عليه على يد محضر .
- وهذا بصرف النظر عن تاريخ صدورهما لان ميعاد النقض مفتوح بالنسبة لها ومدته تمتد الى ثلاثين يوما بعد اعلانها
- (٢) الاحكام الحضورية التى أعلنت قبل العمل بقانون النقض ولم يمض عليها وقت نشره في ٤ مايو ثلاثون يوما
- (٣) الاحكام النهائية الصادرة في المعارضة والتي لم يمض على اعلانها ثلاثون يوما وقت نشر قانون النقض
- (٤) الاحكام النهائية التى أصبحت المعارضة فيها غير مقبولة والتي لم يمض عليها الى وقت نشر قانون النقض ثلاثون يوما من
التاريخ الذى أصبحت فيه المعارضة غير مقبولة والمعارضة لا تكون مقبولة في حالتين : —

الاولى : حالة رضا المحكوم عليه بالحكم الصادر ضده وميعاد الطعن في هذه الحالة يبتدىء من تاريخ صدور الرضا
(المادة ٣٣١ مرافعات ٣٧٦)

الثانية : حالة عدم رضا المحكوم عليه بالحكم الصادر حتى يعلم بتنفيذه

ويعتبر المحكوم عليه غاييا عالميا بالتنفيذ بعد مضي أربع وعشرين ساعة من وقت وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ الى شخصه
أو لمحله الاصلى أو وصول ورقة مذ ور فيها حصول شيء من التنفيذ والتنفيذ للاحكام النهائية التى من هذا النوع لا يجوز حصوله
الا بعد اعلانها بثمانية أيام (مالم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم) المادة (٣٣٠) مرافعات ٣٧٥

هذه هي الاحكام التى يجوز رفع النقض عنها بحسب القانون الجديد فصلناها على الوجه السابق عن طريق الاخذ بطريق الضد
par argument à contrario وهو استنتاج يؤيده الاجماع تشريعا وقضاء وفقها فيما يختص بقواعد احتساب مواعيد
الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف

وأنه لمن حسن التوفيق أن لا نجد في الاحكام ولا في آراء الشراح رأيا يقول على خلاف القواعد السالفة وأن يكون
هذا رأى الجمعية العمومية لمحكمة النقض في قرارها الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ اذ نصت على أن كل هذه الاحكام يقبل
فيها الطعن طبعاً وأن يكون هذا الرأى هو الذى يتمتع معه حصول التناظر بين المادتين ١٤ و ١٧ من قانون النقض
وأن رأيا آخر لا يمكن التسليم بصحته لما فيه من خروج على قواعد التفسير التى تقضى بأنه يجب تفسير نصوص الشارع
بما يمنع من حمل عمله على العبث وما يقضى بأعمال النصوص لا باطلها

ومقتضى ما تقدم أن العبرة في تركيز حقوق طرفي الخصومة من حيث جواز الطعن من عدمه هي دائما باعلان الحكم
لا بتاريخ صدوره كما تدعى النيابة والآنتم إلغاء مفعول الفقرة الاولى من المادة ١٧ والناء المادة ١٤ من القانون بالنسبة لجميع
الاحكام الصادرة قبل ١٩ مايو سنة ١٩٢١ لأنه لم يكن مممولا به على رأيا الا من التاريخ المذكور وهى النتيجة المنطقية
لنظرية النيابة في الدفع وما نطنها تسلم بها عن طيب خاطر .

لذلك وجب تفسير المادة ٥٣ من القانون على انها خاصة بمجلس دوائر محكمة النقض وتشكيلها والاجراءات الداخلية لمحكمة
النقض وبذلك يمكن أعمال كل المواد ١٤ ، ٤٧ ، ٥٢ في وقت واحد من غير الناء أو تناظر

وإذا رجعنا الى الحكم المطعون فيه نجد أنه يدخل تحت النوع الاول من الاحكام الجائز للطعن فيها لأنه صدر في يوم

٢٢ أبريل سنة ١٩٢١ ولم تعلقه المطعون ضدها على يد محضر الى الطاعنين لغاية الان وبذلك كان من الاحكام الممتد ميعاد رفع الطعن فيها لغاية الآن لان ميعاد الثلاثين يوماً لم يستنفذ منه شيء. ولهذا يكون الدفع في غير محله وواجب الرفض

(التناقض الذي يؤدي اليه اللفظ برأى النيابة)

واخيراً تقول النيابة أن نص الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من المرسوم إنما وضع لمد ميعاد رفع النقض في الاحكام التي تصدر بعد تاريخ العمل به وقصد به التخفيف على المحامين بالغاء مفعول المادة ١٥ مؤقتاً ولكن نص الفقرة المذكورة والنص الوارد في قرار الجمعية العمومية لمحكمة النقض الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ هو إنما المقصود هو الطعون في الاحكام التي لم يمض عليها ميعاد المادة ١٤ وقت نشر القانون ، وهذا النص لم يرد فيه اشارة الى ميعاد العمل بالقانون أصلاً كما أن الاحكام التي لم يمض عليها ميعاد المادة ١٤ هي أحكام صدرت وأعلنت في ظرف الثلاثين يوماً الخ قبل النشر والنشر تال لصدور القانون يومين فقط فهي أحكام صدرت قطعاً قبل صدور القانون ومتى كان الامر كذلك كان قول النيابة أن المقصود هو مجرد اباحة رفع الطعن للمحامين عن هذه القضايا تفسير لا يستقيم مع قولها بعدم جواز تقديم الطعن في هذه القضايا وتناقض منها مع نفسها وتأويل للنصوص بغير ما تحتمل وبما فيه ابطالها وهذا على خلاف الاصل المسلم به من ضرورة تفسير نصوص الشارع بما فيه اعمالها لا ابطالها ومن ثم فالدفع واجب الرفض لهذا السبب

(٣)

ملخص بحث الاستاذ زكي عربي

أساس البحث فيما نحن بصدده ما يسميه الشراح " نظرية تحديد آجال القوانين " ، أو " تنازع قديمها وحديثها " ، كيف يجب أن يحدد مدى سريان قانون صدر ثم طوى لخل محله قانون آخر . أيقصر العمل بأحكام القانون الجديد على ما يقع بعد تاريخ نفاذه أم تنسحب تلك الأحكام على الماضي فتؤثر في حالات نشأت قبل أن يخلق ؟ ومن الناحية الاخرى هل يزول آثار القانون القديم بزوال دولته أو يمتد الزمن بأحكامه فتسيطر على حالات قامت عقب اندثاره ؟

رب قائل يقول : ألم يفض الشارع الفرنسي المشكل منذ عهد الثورة فقالت المادة ٢ من القانون المدني ما نقلته المادة ٢٧ من دستورنا حرفاً بحرف ، لا تجرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله . . أو يوجد نص أوضح من هذا حكماً وأسهل تطبيقاً ؟

ولعل في هذا الكلام البسيط فصل الخطاب . وقد قاله بالفعل امام الفقهاء في هذا العصر ونبراس الباحثين العلامة بلانول مع تفصيل وقبوض ستينيتها فيما يلي من الكلام وأخذ عنه العلامة ديجوى مع اختلاف قليل في التحليل والتعليل فانيرت جوانب المعضلة ودخلت في طريق الحل النهائي . ولكن القدماء من الشراح أمثال ديمولب وأوبرى ورو لم يفهموا المسألة على هذا الوجه الطبيعي بل رأوا حالات خيل اليهم أن أحكام القانون تنسحب فيها على الماضي ويقر الفقه والقضاء هذا الانسحاب فراحوا يتلسون عذراً لهذا الخروج على الاصل المقرر في المادة ٢ فلم يجدوا غير تلك القاعدة الزائفة قاعدة " الحق المكتسب " ، فقالوا ان بها وبها وحدها تعرف الحالات التي تسرى فيها القوانين أو لا تسرى على الماضي

بل لقد ذهب أوبرى ورو الى أبعد من هذا فقالوا ان الاصل هو رجعية القوانين . وفصراً هذا المذهب بأن الشارع إنما يغير في التشريع لمصلحة المجموع ، ومصلحة المجموع أحق بالمراعاة من مصلحة الفرد فالقوانين الجديدة أياً كانت يجب أن ينسحب أثرها على الماضي الا أن يؤذى هذا الانسحاب حقاً مكتسباً لاشد الناس

وبقى على أصحاب هذا الرأي أن يجدوا تعريفاً لهذا الذي سموه حقاً مكتسباً فذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة أشهرها المذهب القائل بأن الحق المكتسب هو الحق الذي يزيد به صاحبه زيادة يمكن تعميمها وغير المكتسب مالا يخرج فيه الامر عن حد الاصل وقد بدت عورات هذا المذهب منذ نشأته . فالتفريق بين الحق المكتسب وغير المكتسب كان تعريفاً صناعياً لا يرتكن على

أساس قانوني صحيح . ولهذا اشتد الخلاف بين الشراح فيما يعتبر من هذا النوع أو ذاك . وظهرت أحوال عديدة اختل فيها المقياس الموضوع فاضطروا الى الترفيع هنا وهناك . ومع هذا فقد بقيت نظرية الحق المكتسب نظرية محترمة معمولاً بها خلال الجزء الأكبر من القرن الماضي يتناقلها الفقهاء ويتردد صداها حتى في أحكام محكمة النقض بل ليأخذك العجب أن تراجع اليوم بعض الاحكام الفرنسية الحديثة فتجد الحق المكتسب ، مستوياً على عرشه لم تؤثر فيه أعاصير الآراء الصحيحة الحديثة ولا نالت منه مثلاً

ولهذا سوف لانهمل في بحثنا هذا أمر هذه النظرية العتيقة الوقورة

اول من نادى بفساد نظرية الحق المكتسب فاراي سومير Varelles Sommières في مقال نشره سنة ١٨٩٣ ونوه عنه العلامة بلانيول في حاشية ٩٤ من الجزء الاول من كتابه . ثم تناولها هذا الاخير بالنقد فقال انها نظرية عتيقة لافائدة فيها من الوجهة العملية . فقد ابتدعت لتكون أداة معرقة الاحوال التي ينسحب فيها أثر القانون على الماضي فاذا بأصحابها يستعينون بالواقع عليها ويقولون بوجود الحق المكتسب أو عدم وجوده حسبما يكون الانسحاب أو لا يكون واذا بهم يناقضون أنفسهم عند كل خطوة فيضعون الحق المكتسب محل مجرد الامل أو العكس حسب مقتضيات الضرورة . وقد ساقهم هذه الضرورة في كثير من الاحوال الى ادخال تعديلات على تعريف الحق المكتسب الاصلى مما زاد الامر تعقيداً وجعل من النظرية كلها فوضى لأول لها ولا آخر (بلانيول جزء ١ صحيفة ٩٤ فقرة ٢٤١ و ٢٤٢)

ولكن الفقيه العظيم لم يكتف بهدم القديم شأن الكثيرين من النقاد . بل استعاض عن الفاسد بعد محوه رأياً سليماً أساسه النظر العلى الصحيح . وانا لنعتمد أول ما نعتمد على هذا الرأي لاظهار ما انطوى عليه مذهب النيابة من خطأ أصيل فاسمع مايقوله شيخ الفقهاء وسيد الباحثين غير منازع

En quoi consiste la retroactivité. La formule à la quelle il convient de s'arrêter est celle ci : la loi est retroactive quand elle revient sur le passé soit pour apprecier les conditions de legalite d'un acte, soit pour modifier ou supprimer les effets d'un droit deja réalisés. Hors de la il n'y a pas de retroactivite, et la loi peut modifier les effets futurs de faits ou d'actes même anterieurs sans être retroactive.

حل الاشكال بهذا البيان السهل الموجز . ليس ثمة رجعية الا أن نرجع بالقانون القهقرى ففقيس به شروط صحة عقد سابق أو توصل به الى محو أو تغيير آثار حق تمت واستقرت قبل صدوره . أما في غير هاتين الحالتين فبب أن نتحدث عن رجعية القوانين لانه لا يوجد حينئذ الا حالات قانونية état de droit مشتقة من القانون رأساً طويلة الاجل بطبعها قد تمت الحياة بطولها وقد يتوارثها الخلف عن السلف وهى بحكم اشتقاقها من القانون يجب أن تتبع تطوراتها فتزول اذا ما زال وتغير اذا ما تغير . ولنترك التفسير لصاحبه فهو به أولى

Lorsqu'un état de droit ancien se trouve modifié par la loi nouvelle, est-ce un cas de retroactivité ? On le croit et on le répète dans l'opinion commune, mais c'est une erreur. Une loi nouvelle peut modifier un état de droit résultant de faits antérieures, si elle le regit pour l'avenir seulement et à compter de sa promulgation, il n'y a dans son application aucun effet retroactif. Le temps auquel on l'applique ainsi est son domaine propre; elle le gouverne tout naturellement par le seul effet de sa mise en vigueur. On a donc pu dire avec beaucoup

de raison, et contrairement a l'opinion tradionnelle, que les lois qui ont aboli les droits féodaux, rendu rachetable les anciennes rentes foncières, supprimé l'esclavage des noirs, n'étaient pas des lois retroactives. En effet le legislature ne nous garntit nullement l'exercice indefini dans l'avenir de nos droits actuels, ces droits n'existent et ne durent qu'autant que la loi qui les regit et qui les permet ils doivent subir l'effet de tout changement de legislation. Quand la loi a aboli l'esclavage ou la feodalite, l'affranchissement de l'homme ou de la terre n'a été prononcé que pour l'avenir, à compter de la promulgation de la loi nouvelle; ces lois ont mis fin a un etat juridique créé antérieurement et susceptible de se prolonger indefiniment; elles ont réglé ce qui etait l'avenir au moment de leur apparition et ceci est toute autre chose que la retroactivité.

(Planiol Tome I page 98)

ثم انتقل العلامة من التعميم الى التخصيص فكاد أن يمس موضع الداء.

C'est pour cela que les lois qui determinent la competence et la procedure s'appliquent à tous les procès, a partir de leur promulgation, même a ceux qui porteraient sur des faits ou sur des actes da date antérieure. Elles s'appliquent même aux proces en cours' et c'est ce qui a permis au ministère Dupuy de faire voter, en fevrier 1899, une loi que dessaisissait la chambre criminelle de la Cour de Cassation du jugement rendre sur l'affaire Dreyfus, pour donner competence a cette Cour jugeant toutes chambres reunies.

والآن وقبل أن تنتقل بك الى غير بلانيول من الشراح الذين سلكوا طريقه في التحليل العلى نحب أن تلقى معنا نظرة على نقطة البحث في ضوء هذه القواعد . رجل رفضت عليه دعوى قضى برفضها ابتدائياً فاستأنف المدعى فقضى بتأييد الحكم وتم هذا كله في ظل التشريع القديم الذى لم يكن يبيح الطعن بطريق النقض . ماهو موقف الخصم المحكوم له اذا ما صدر قانون يبيح للخصم المحكوم عليه أن يلج هذا الباب ؟ أهو متعاقد يراد اخضاع عقده لما كان غير خاضع له قبلا من شروط الصحة ؟ أهو صاحب حق شخصى أتيج آثاراً تمت في ظل القانون القديم ويراد بتطبيق أحكام القانون الجديد نحوها أو تغييرها ؟ لا هذا ولا ذاك بل الرجل في مركز ليس للإرادة دخل فيه من حيث ترتيب الحقوق . . . انه في الحالة التى يسميها بلانيول état de droit والقانون الجديد يسامحه لخصمه بتقديم النقض لا يمس الا أثرأ راهنا لهذه الحالة التى لم يتضمن الشارع بقاءها على وجه الدوام والاستقرار . اتنا نجعل قانون النقض الجديد رجعياً حقيقة اذا قلنا بقبول طعن قدم قبل صدوره وفي وقت كانت سبل النقض مسددة في وجه طالبيه . ولكن أين الرجعية التى تحدث عنها النيابة ونحن لا نطلب الا قبول طعن قدمناه بعد صدور القانون الجديد أى في ظل تشريع يقضى بقبول النقض . ان النيابة بطلبها عدم قبول النقض لاتدافع عن المبدأ القاضى بعدم الرجعية اذ ليس هنا محل تطبيقه . وإنما هى تطلب أن ينسحب ظل الماضى على المستقبل وأن يمتد الزمن بالمتع القديم فتمحو آيته آية المنع الحديث

بل خذ الحالة العكسية يزداد أمامك الامر وضوحا . قاضيت رجلا يطلب تعويض قفصى ضدى ابتدائيا واستثنائيا فى ظل قانون يبيح الطعن بطريق النقض فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم النهاى . وسكت وسكت خصى بعد صدور الحكم الاستثنائى أربعة عشر عاما لاهو أعلتنى بالحكم ولا أنا رفضت نقضا عنه . ثم رأى الشارع بعد أن مضى هذا الوقت الطويل على الفصل فى قضيتى أن يمنع الطعن بطريق النقض . أيجوز بعد أن أصبح طريق النقض مسدودا أمامى بهذا التشريع الجديد أن أرفع نقضا عن الحكم الذى خسرت به الدعوى منذ أربعة عشر عاما بحجة أن القانون الذى كان معمولا به وقت صدور هذا الحكم كان يبيح لى الطعن بطريق النقض . لتدبر النيابة هذه الحالة وتقل أكانت تقول بقبول النقض لو كنا فيها ؟ لا طبعا . ولماذا ؟ أليس لأن حق النقض مستمد من القانون رأسا فيكون للنصم أو لا يكون حسب حالة التشريع وقت رفع النقض . Tempus regit actum كما يقول بلانيول فى كلا الحالتين فقيم التحدث عن الرجعية

ولنرجع الان على العلامة ديجوى

يشارك ديجوى مع بلانيول فى الخلة على فكرة الحق المكتسب ويصفها بانها فكرة زائفة لا تقدم ولا تؤخر فى تفسير قاعدة الرجعية ، بل على العكس تعدها على غير مقتضى وهو يستعيز عن هذه الفكرة العقيمة بمقياس آخر يتفق مع مقياس بلانيول فى جوهره وان اختلف عنه فى مظهره وفى طرق التدليل على صحته واليك محصل نظريته للقويمة

الانسان فى عرف ديجوى لا يخرج عن أن يكون فى احدى حالتين : حالة قانونية عمومية situation de droit objective وحالة قانونية شخصية أو فردية situation de droit subjectiv حقوقه فى الاولى مشتقة من القانون رأسا وهى حقوق الناس جميعا . فتغير بتغير القانون الذى خلقها ولا معنى للكلام على الرجعية بالنسبة اليها . وحقوقه فى الثانية حقوق خصوصية لا يشارك فيها سواء وهى مستمدة من عقد عقده فى ظل قانون معين فلا يستطيع القانون الجديد أن ينال منها الا أن يكون رجعيا

Les nombreuses difficultés que l'on signale ne se seraient certainement pas élevées si, d'une part, on, avait compris que la loi s'applique aux manifestations individuelle de volonte et si, d'autre part on avait aperçu les situations legales ou situations objectives derivant directement de la loi, alors même qu'elles naissent à la suite d'un acte de volonte qui est alors la condition et non la cause efficiente de leur formation. Ces situation legales. situations permanentes derivant de la loi, suivent toutes les transformations de la loi nouvelle modifie une situation legale née antérieurement sans produire pour cela un effet retroactif.

La regle est tout simplement celle ci : toute manifestation individuelle de volonte est toujours, quant a sa legalite et à sa validite, regie par la loi en vigueur au moment ou elle s'est produite, quelles que soient les modifications apportees posterieurement a la loi. Comme le dit Planiol on pourrait formuler la regle "Tempus regit actum,, Par application de cette règle, tout acte permis par la loi en vigueur au moment ou il a été fait, reste licite.

الى أن قال وهو بيت القصيد

Si la loi ne peut pas s'appliquer aux manifestations de volonté individuelles antérieures à sa promulgation, elle s'applique, au contraire, aux situations légales existant au moment de sa promulgation. On a dit précédemment la raison. On reconnaît la situation légale à ce qu'elle est une situation générale et permanente; elle est une situation de droit objectif. La situation de droit objectif sera modifiée par la loi, alors même qu'elle est née à la suite d'un acte juridique régulier d'après la loi en vigueur au moment où il a été fait. On ne peut pas dire que la loi, en s'appliquant à la situation légale déjà née soit retroactive, s'applique à un acte juridique antérieur à elle et en modifie les effets. On l'a dit déjà à plusieurs reprises; la situation légale n'est pas un effet de cet acte; elle dérive directement de la loi; la déclaration de volonté, même contractuelle, n'a été que la condition de l'application de la loi à telle ou telle personne; et la loi nouvelle modifie seulement cette situation. Par là beaucoup des difficultés sont écartées.

الى أن قال مكرراً التنبه على هذه الحقائق

La situation légale créée directement par la loi peut toujours être modifiée par une loi nouvelle. En cela, il n'y a point d'effet retroactif. Il en est de même évidemment quand la situation légale, au lieu de naître directement de la loi prend naissance après qu'un acte juridique a été accompli. Elle n'en reste pas moins une situation légale. Elle peut être modifiée par la loi nouvelle sans qu'on puisse dire que celle-ci ait un effet retroactif. L'acte qui a été accompli n'est pas touché par la loi nouvelle, mais seulement la situation légale qui lui est consécutive. Né de la loi et non de l'acte elle suit toujours les modifications de la loi. Si on avait compris cela, on aurait évité bien de controverses.

(Duguit Tome 11 p. 202, 205)

وفي الحق ان النيابة لم تقف على الحقيقة التي يتشدد فيها ديجوي هذا التشدد عندما قالت في صدر مذكرة كرتها ومن المبادئ الثابتة أن يتبع في رفع النقض القانون الذي كان جارياً العمل به عند صدور الحكم لا القانون الذي كان جارياً العمل بمقتضاه عند اعلان الحكم إذ أن حق النقض متولد عن هذا الحكم وخاضع لأحكام القانون الذي صدر بمقتضاه هذا الحكم ، كلا فليس حق النقض بوليد الحكم ولا هو بوليد الدعوى التي أدت إلى صدور الحكم بل هو وليد القانون . وما الدعوى وما الحكم لموضوعي الذي انتهت به إلى الظروف التي هيأت للنصين أن يققا الموقف الذي يسميه بلايول état de droit و يسميه

ديجوى situation de droit objectif وهذا الموقف كما قلنا غير مرة يتيح سير القانون الذى هو وليده فتارة يجوز فيه للنصوم رفع النقص وتارة لا يجوز حسب حالة التشريع عند سلوك هذا الطريق

بل أن فى القول بتطبيق غير القانون الذى تقدم النقص فى عهده قلب لقاعدة اللارجية التى شملت النيابة للدفاع عنها . فراضو النقص فى القضايا المدفوع فيها بعدم القبول ليسوا الا اشخاصا امتدت بهم الحالة القانونية etat de droit التى وجدوا انفسهم فيها عقب صدور الاحكام الاستثنائية حتى أدركهم عهد القانون الجديد فاستعملوا فى ظله الحق الممنوح لهم بمقتضاه . وهم فى استعمالهم لهذا الحق انما يطلبون تطبيق احكام قانون موجود معمول به على حالة راهنة ، أما النيابة فليست تطلب فى الواقع بعدم قبول النقص سوى بحث احكام عهد مضى وانقضى لكى تلقى ظلها العافى على أحوال جديدة

وفى الامثلة التى ساقها العلامة ديجوى تطبيقاً لمبادئه السليمة سابقة الذر مايزيل كل لبس خذ القوانين الخاصة بالجنسية مثلاً أول . اجنبى عن فرنسا تجنس بالجنسية الفرنسية ومضى على تجنسه أعوام ثم أصدرت حكومة الجمهورية قانوناً معدلاً لقانون الجنسية الذى حصل به ذلك الاجنبى على فرنسيته . أنه أن يعترض على تطبيق القانون الجديد بحجة أنه يفقده حقوقاً كانت له عند ما حصل على الجنسية الفرنسية منذ سنوات . ابحت ماشئت فلن تجد بين الشراح من يأخذ يد هذا المعترض

وفى مسائل الاهلية والاحوال الشخصية امثلة أخرى جديرة بالاعتبار . فالقانون الذى يعدل فى سن البلوغ أو غير ذلك من شروط الاهلية يسرى على جميع من ولدوا قبل صدوره

L'état et la capacité constituent une situation légale que la loi peut tout instant modifier; peu importe qu'elle dérive directement de la loi ou qu'elle naisse pour une personne déterminée a la suite d'un acte qui la conditionne, comme par exemple le mariage, le contrat de mariage, la reconnaissance ou la légitimation d'un enfant naturel.

(Duguit Tome 11 p. 208)

والمرأة التى عقد نكاحها فى ظل قانون يحرم الطلاق يصبح لزوجها حق تطبيقها إذا ما صدر قانون جديد يبيح الطلاق وقضت محكمة النقض الفرنسية بأن دعوى اثبات النسب التى كانت ممنوعة قبل سنة ١٩١٢ يمكن توجيهها بعد أن اجازها القانون الصادر فى تلك السنة الى آباء من ولدوا قبل ذلك التاريخ . وقد أقر ديجوى هذه الاحكام وان كان قد لاحظ عليها اعتمادها على نظرية الحق المكتسب الزائفة فى نظره (ديجوى جزء ٢ صحيفة ٢٠٩)

وقضاء محكمة النقض هذا خيط بتدبر النيابة . فإنه ان كان فى غير استطاعة الوالد الذى أكرم فى ظل قانون يحميه من ملاحقة ابنه الطيبى له أن يتمسك بهذه الحماية بعد زوالها فكم هو ضعيف من ناحية الحق المكتسب مركز الخصم الذى يقول بعد انشاء محكمة النقض لقد قاضيت خصمى معتمداً على مخالفة تقع للقانون أو خطأ يرتكب فى تطبيقه أو وجه بطلان يتصور الحكم فلا يحق لاحد ان يسلبنى هذا الحق المكتسب .

بل أروع من هذا كله حالة سيد يشترى عبداً فى ظل قانون يبيح الاتجار بالعبيد ثم يجد نفسه صفر اليدين من ماله بعد صدور قانون يحرم الرق . لم يقل قائل مع هذا أن الحق المكتسب يقف حائلاً دون تحرير العبد

ولم يساور ديجوى شك فيما يختص بمسائل الاختصاص وهى أقرب شئ الى مانحن بصدده قال

Pour la compétence, la chose est évidente. La loi qui modifie la compétence d'un fonctionnaire ou d'un tribunal s'applique à tous les fonctionnaires et à tous les tribunaux et s'applique meme quand l'agent public intervient a l'occasion d'actes qui se sont accomplis anterieurement

a la loi nouvelle. La competence de tel tribunal n'est point l'effet de l'acte juridique ou du fait a l'occasion duquel s'exerce cette compétence. La compétence des tribunaux est, au premier chef, une situation légale qui peut a tout instant, être modifiée par la loi, sans que la loi ait pour cela un effet retroactif. (Duguit Tome 11 p. 212)

ولف الآن بما وعدنا فتازل النيابة في ميدان الحق المكتسب ذاته

العلامتان بودرى وفورساد Baudry et Houques Fourcade الوحيدان من الشراح العصريين اللذان اتصرا لنظرية الحق المكتسب وقاما يدفعان عنها حجة بلايول وديجوى المكتسبة . ومع هذا فهما لم يستطيعا الدفاع عنها كما قال بها المتقدمون أمثال أوبرى ورو وديمولومب بل بدأ بتغيير تعريف الحق المكتسب تغييراً أساسياً فقالا ان حقاً مكتسباً لا يوجد الا بعمل إيجابي يقوم به انسان تنفيذاً لخيار قانونى معين

Selon nous, par droit acquis il faut entendre les facultés légales régulièrement exercées, et par expectatives ou intérêts celles qui ne l'étaient pas encore au moment du changement de législation qui survient.

ومضى يفسر رأيه هذا فقال

Sous le nom de droits, la loi nous reconnait des aptitudes, nous ouvre des facultés, dont elle nous laisse généralement libres d'user ou de ne pas user. Tant que nous n'avons pas utilisé l'une de ces aptitudes, nous avons un droit, si l'on veut, en ce sens seulement que nous sommes aptes a acquérir, selon des modes determinés; mais ce droit ne nous est acquis que lorsque nous avons eu recours à ces modes et que notre aptitude s'est, en fait, manifestée par l'acte nécessaire pour son utilisation. L'exercice de la faculté légale, qui s'est en quelque sorte matérialisée dans cet acte, traduite extérieurement par lui est constitutif du droit acquis. Et ce droit nous appartient désormais a ce point qu'une loi nouvelle ne peut pas nous le ravir sans être empreinte de retroactivité. Ce qui se comprend bien : car la loi se détruirait ainsi elle même, en détruisant l'oeuvre qu'elle a permise dans le passé au grand préjudice de son autorité personnelle d'abord, et des intérêts de ceux qu'elle regit. Qu'elle supprime, restreigne ou modifie les facultés accordées autrefois et dont il n'a pas encore été usé rien de mieux au contraire, car elle ne lèse personne en s'améliorant elle même; elle ferme, resserre ou rectifie une

voie qui etait jusque la restée ouverte, mais où, par hypothese, les interessés ou du moins certains d'entre eux ne s'étaient pas encore engages. (Baudry Lac 1 page 107)

وهذا الكلام لا يفرق شيئا عن النظرية العلمية الحديثة كما قال بها بلانيول وديجوى أو هو على الأقل يؤدي إلى عين النتائج التي قالوا بها فالأول لا يفهم الرجعية إلا أن يراد بالقانون الجديد نحو أو تغيير أمور تمت واستقرت نتيجة استعمال حق معين والثاني يحددها في حالة المساس بالأحوال القانونية الشخصية situation de droit subjectif وهي حالات لا يخرج فيها الأمر عما تقدم. أذن فبودرى وفورساد لم يفعلوا أكثر من تأييد النظرية الحديثة وقد احصاهما تقاسهما بذلك فقالا في حاشية الصحيفة ١٠٧

Ces idées nous paraissent se rapprocher beaucoup de celles qu'a si remarquablement développées M Duguit

وقد وصلا بالفعل إلى مثل ما وصل إليه بلانيول وديجوى فيما يختص بالنظمية القضائية وأحوال الاختصاص قالوا في صحيفة ١٤٥

Lois relatives a l'organisation judiciaire, a la competence, á la procedure et aux voies d'execution.

En principe, toutes ces lois sont immédiatement applicables, même aux contestations qui ont pour objet des faits antérieurs a leur publication. On ne peut pas dire, effectivement que les parties aient un droit acquis a l'application de la loi ancienne même avant qu'elles aient saisi une juridiction de leur litige; tout au plus ont-elles pu concevoir a cet égard une simple esperance qu'une loi nouvelle leur ravit.

المدعى عليه وطلبات الخصوم الأصلية والاحتياطية وسند كل منهم فيما ادعاه أو دفع به وإن يذكر ما استخلصوا ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت وما الذي طبقوه من القواعد القانونية وسنده القانوني. وذلك لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة الاجراءات وتطبيق القانون

فإذا كانت الأحكام غير مشتملة على الأسباب الواضحة الكفيلة بالغرض المقصود منها استطاع قاضي الموضوع أن يجهل طريق هذه المراقبة على محكمة النقض بما يكتفي به من أسباب مجملة أو غامضة أو ناقصة أو أسباب

١١٧

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

أحكام . تسيب . خلو الحكم من التسيب الكافي . بطلان (المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانوني

أوجبت المادة ١٠٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أن تكون أحكامها مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية، لذلك كان على القضاة أن يبينوا في أحكامهم ماهي الدعوى وما الذي أجاب به

يخلط فيها بين ما يشتغل هو بتحقيقه والحكم فيه من جهة الموضوع وبين ما تراقبه فيه محكمة النقض من ناحية القانون

الوقائع

« من حيث أن وقائع هذه المادة تتلخص في أن المدعى عليها في هذا الطعن ادعت في الدعوى التي رفعتها أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية على المرحوم خضر يوسف مورث الطاعنة الاولى وأولادها وعلى الطاعنين الثاني والثالث انه كان للوقف الذي هو في يدها ونظارتها منزل اغتصبه المدعى عليهم فهدموه وباعوا انقاضه وتقاسموا أرضه وأقاموا عليها أربعة منازل أولها اختص به ابراهيم الشرقاوى وثانيها اختص به المرحوم خضر يوسف ومصطفى أفندى صالح مناصفة بينهما واختص الطاعنان الثاني والثالث بالمنزل الرابع واختص آخر بالمنزل الثالث وطلبت الحكم بتثبيت ملكية الوقف لأرض ذلك المنزل المغتصب ورفع يد المدعى عليهم عنها والزامهم متضامين بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا عما فات الوقف من ارتفاع بأرضه المغتصبة فادعى كل مدعى عليه شراء ما تحت يده من المنازل وادخل بآئنه ضامنا له وقدم عقد شرائه فحكمت محكمة أول درجة بنسب خبير لتطبيق حجة الوقف وباقي مستندات الطرفين وبيان ما اذا كانت الاعيان المتنازع عليها تدخل في مستندات أيهما وتحقيق وضع اليد . ثم بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٩ حكمت باحالة القضية على التحقيق لاثبات ونفي وضع اليد

المدعى به . ثم بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ حكمت برفض الدعوى فاستأنفت ناظرة الوقف هذا الحكم بعد أن أعلن لها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وينت في صحيفة استئنافها المؤرخة في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ أن المدعى عليهم وان تلقوا ملكيتهم بعقود مختلفة في تواريخ متغايرة ممن يسمى باحمد محمد طه وهذا تلقاها عن محمد بسيوني الفراش بالعقد المؤرخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ الا أنه لم يمض على وضع يدهم جميعا المدة القانونية المكتسبة للملكية الوقف بالتقادم ، ولما تبين للاستأنفة أن صحيفة الاستئناف لم تعلن لأحد من ورثة خضر يوسف الذي توفي ولم تعلن كذلك لأمين سعد البطاوى و خليل أخيه الطاعنين الآخرين الا على اعتبار أنهما من ورثة خضر يوسف مع أنهما ليسا من ورثته طلبت التأجيل لتصحيح الاعلان فاعلنت هذين الطاعنين باعلان بسيط في ٢٤ يونيه ١٩٣٠ لم تذكر فيه البيانات الواجب ذكرها قانونا بصحيفة الاستئناف ولهذا دفع الطاعنون .

أولا — بطلان الاعلان الرقم ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ واعتباره كأن لم يكن كصحيفة استئناف بالنسبة للطاعنين الآخرين

ثانيا — باعتبار الاعلان الرقم ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ باطلا بالنسبة لجميع الطاعنين كأن لم يكن كصحيفة استئناف

ثالثا — وبعدم قبول الاستئناف بالنسبة لهم جميعا بناء على ذلك

وقد بين هؤلاء الطاعنون أن الدعوى في

نظرهم هي مؤلفة من أربع دعاوى كل منها موضوعها منزل من المنازل الاربعة المتقدمة الذكر فلا رابطة تربط المدعى عليهم بعضهم ببعض فاجابت المستأنفة على هذا الدفع بان دعاواها واردة على العين المغتصبة جميعها، فالحق غير قابل للتجزئة، والمستأنف عليهم جميعا متضامنون، ومحكمة استئناف مصر حكمت بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ برفض الدفيعين الفرعيين وبقبول الاستئناف شكلا وحددت للخصوم يوم المرافعة في الموضوع آخذة في ذلك بانه بسبب التضامن وعدم قابلية الحق المتنازع فيه للتجزئة، فحصل الاستئناف صحيحا بالنسبة لبعض المستأنف عليهم يكفي لاعتباره صحيحا بالنسبة لاصحاب الدفع المتضامين معهم.

فقرر الطاعنون بطعنهم في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ بقلم كتاب هذه المحكمة وأعلنوا طعنهم لخصمهم في ١٧ يونيه سنة ١٩٣١ وقدم الخصوم مستنداتهم ومذكراتهم في المواعيد وبجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ تمسكت النيابة بالدفع الفرعى المقدم بمذكراتها الذى يتضمن عدم جواز الطعن فى الحكم المطعون عليه لأنه صدر قبل العمل بقانون انشاء محكمة النقض والابرام وذلك للأسباب الواردة بتلك المذكرات وما أبدته شفويا بالجلسة وطلب وكيل الطاعن رفض هذا الدفع

وبجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ حكمت هذه المحكمة برفض الدفع الفرعى المقدم من

النيابة وجواز الطعن وأمرت بالتكلم فى الموضوع.

وبالجلسة المذكورة صمم الخصوم على طلباتهم الموضحة بمذكراتهم وطلبت النيابة قبول النقض بناء على السبب الأول من أسباب الطعن وبناء على أن محكمة استئناف مصر أخطأت فى تطبيق القانون من حيث الحكم بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة للطاعنين لأن عدم تجزئة الحق المتنازع فيه وتضامن المستأنف عليهم لا ينتج وجوب اعتبار الاستئناف صحيحا بالنسبة للطاعنين مع أنه غير صحيح فى الواقع ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث أن الطعن رفع صحيحا فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

» ومن حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن ان محكمة الاستئناف لم تسبب حكمها المطعون فيه التسيب الكافى لتمكين محكمة النقض من المراقبة عليه فيما أخطأت هى فيه من تطبيق القانون ، ذلك بأنها بعد أن سلمت بصحة شكل الاستئناف بالنسبة لبعض المستأنف عليهم لحصوله صحيحا وفى الميعاد وبعدم صحته بالنسبة للطاعنين — قررت أنها ترى — بسبب عدم قابلية الحق للتجزئة وللتضامن بين المستأنف عليهم — ان حصول الاستئناف صحيحا بالنسبة لأولئك المستأنف

عليهم يكفي لاعتباره صحيحاً بالنسبة للطاعين قررت محكمة الاستئناف ذلك وقضت به بغير أن تبين مم استخلصت أن الحق المتنازع فيه غير قابل للتجزئة وإن المستأنف عليهم متضامنون فيه ومادليلها في ذلك من القانون أو من المستندات المقدمة في الدعوى، كما لم تبين أساس تلك القاعدة القانونية التي طبقها وحكمت بمقتضاها وهي لم تبلغ بعد مرتبة القواعد القانونية المسلم بها، بل لا يزال الاختلاف قائماً عليها وعلى أثرها في الاستئناف بين فقهاء القانون وقضاء المحاكم

« وحيث إن المادة ١٠٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أوجبت على المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أن تكون أحكامها مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية. ولا شك في أنه ليس مقصود الشارع من تسبيب الأحكام استتمام شكلها كورقة من أوراق الاجراءات فيكتفى فيها بمطلق الأسباب ولو جاءت مبهمة تصلح لكل حكم أو غامضة أو مجملة لا تقنع المطلع عليها بعدالتها ووافقها للقانون، بل إن مقصوده منها هو تمكين الخصوم وغيرهم ممن حضروا جلسات المرافعة من مراقبة حسن سير العدالة وحمل القضاء على بذل الجهد في تمحيص القضايا وإخراج أحكامهم فيها على وجه يدعو إلى الاقتناع بأنهم قاموا بواجبهم من التحري والتمحيص والحكم بمقتضى القانون لذلك كان على القضاة أن يبينوا في أحكامهم ماهي الدعوى وما الذي أجاب به المدعى عليه

وطلبات الخصوم الأصلية والاحتياطية وسند كل منهم فيما ادعاه أو دفع به وأن يذكروا ما استخلصوا ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت وما الذي طبقوه من القواعد القانونية وسنده القانوني .

« ومن حيث إن الشارع قد أكد وجوب تسبيب هذه الأحكام على هذا الوجه بما مكن به خصوم الدعاوى من الطعن فيها بطريق النقض إذا بنيت على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إذا وقع فيها أو في الاجراءات بطلان جوهري يبطلها وكذلك بما أخضعها لمراقبة هذه المحكمة من جهة القانون . ولا شك في أن هذه المراقبة لا توثق ثمرها إلا إذا كانت الأحكام مشتملة على الأسباب الواضحة الكافية الكفيلة بالغرض المقصود منها على نحو ما ذكر والاستطاع قاضي الموضوع أن يجمل طريق هذه المراقبة على محكمة النقض بما يكتفى به من أسباب مجملة أو غامضة أو ناقصة أو أسباب يخلط فيها بين ما يشتغل هو بتحقيقه والحكم فيه من جهة الموضوع وبين ما تراقبه فيه محكمة النقض من ناحية القانون، فتكون بذلك الأحكام المسببة خير تسبيب هي الأحكام المعرضة لهذه المراقبة دون الأحكام الأخرى غير المسببة

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اشتمل على ثلاث فقرات جاء في الأولى منها « أنه لا شك في أن الاستئناف صحيح شكلاً بالنسبة لمن أعلن لهم في الميعاد إعلاناً صحيحاً » وجاء في الفقرة الثانية « أنه تبين للمحكمة من

الاطلاع على صحيفة الدعوى أن رافعتها
كيفتها بأن جميع من رفعت عليهم استولوا على
منزل الوقف بطريق الاغتصاب واقتسموا
أرضه بينهم وأقاموا عليها أربعة منازل وطلبت
تثبيت ملكيتها للأرض جميعها ورفع يد
المغتصبين والزامهم بأن يدفعوا لها بصفتها
٣٠٠ جنيه بالتضامن، ولما رفضت دعواها
استأنفت وجددت هذه الطلبات»
وجاء في الفقرة الثالثة « أنه بسبب التضامن
وعدم قابلية الحق المتنازع فيه للتجزئة يكون
حصول الاستئناف صحيحاً بالنسبة لبعض
الخصوم كافياً لاعتباره صحيحاً بالنسبة لباقي
المتضامين ويتعين رفض الدفعين وقبول
الاستئناف شكلاً »

« ومن حيث انه ليس في تلك الفقرة الثالثة
التي ركزت المحكمة فيها أسباب الحكم الاتقريها
عدم قابلية الحق المتنازع فيه للتجزئة وتضامن
المستأنف عليهم في رده والتعويض عنه والا
تقريها انه بسبب هذين الأمرين يمكن اعتبار
الاستئناف الصحيح المرفوع على بعض
المستأنف عليهم كافياً لاعتباره صحيحاً في حق
الطاعنين وان لم يصح الاستئناف بالنسبة اليهم
في الواقع ونفس الأمر .

« ومن حيث ان هذا التقرير ينقصه سنده
ودليله ومقدماته ويعجز محكمة النقض عن
تناوله بالمراقبة من جهة تطبيق القانون
ذلك لأنها لا ترى فيه كيف يكون الحق المتنازع
عليه في الدعوى غير قابل للتجزئة مع ادعاء
الطاعنين ان موضوع هذا الحق هو عين مادية

قابلة للتجزئة في نفسها وبالنسبة اليهم لأن كلا
منهم واضع يده على جزء معين منها ويستند
في وضع يده الى عقد قدمه صادر له من مملكة
الذي أدخله ضامناً في الدعوى وكيف يكون
المستأنف عليهم متضامين في رد العين المدعى
بنصبها مع ريعها مع أنهم زعموا أنهم لم يشتركو
في غصب وان كلا منهم اشترى ما هو في يده
من مملكة ومع ان المدعية تسلم بصدور هذه
العقود المقدمة في الدعوى وتحتج بأن مدة
وضع يد كل منهم لا تبلغ المدة المكسبة
للك بالتقادم . كذلك لم تر هذه المحكمة في
الحكم المطعون فيه كيف يكون المستأنف
عليهم جميعاً متضامين برد مبلغ ٣٠٠ جنيه على
أساس أن غصب العين فعل ضار يوجب
ملزومية فاعليه بالتضامن طبقاً للمادة ١٥٠
و ١٥١ من القانون المدني كما تدعى ناظرة الوقف
مع احتمال أن يكون أساس ملزوميتهم عند
ثبوت الغصب ووجوب الرد هو المادة ١٤٥
و ١٤٦ من القانون المدني ولا تضامن فيها
وفوق هذا لم تر في الحكم المطعون فيه كيف
يكون من نتيجة هذا التضامن وعدم قابلية الحق
المتنازع فيه للتجزئة أن يعتبر الاستئناف
الصحيح في حق البعض المتضامين صحيحاً
في حق الباقيين وهو غير صحيح في الواقع
ونفس الأمر وهي تعلم أن هذه النتيجة مختلف
عليها فقها وقضاء ولكل رأي ووجهته

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون
فيه باطلا لعدم اشتماله على الأسباب التي بنى
عليها طبقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون

لنص المادة ٤٨ مرافعات من جهة المدة
الواجب اعطاؤها للمدعى عليه

ومحكمة النقض والابرام قررت : —
أن طلب الحكم بما ظهر من الحساب
(بعد تعيينه) هو عين طلب الحكم بما يظهر
من الحساب غاية الامر أن الطلب الاول
كلى أوعام والطلب الثانى جزئى من جزئياته ،
ولاشك أن الجزئى هو عين الكلى محدا
ومن يطلب الحكم له بالكلى يكون طالبا
الحكم بكل ما يصدق عليه ذلك الكلى ، ولهذا
تكون الطلبات التى طلبت بالاعلان التالى
لفحص الحساب وتصفيته هى عين الطلبات
الاولى وليست طلبات جديدة ، ولا يكون
هناك مخالفة للمادة ٤٨ مرافعات لأن الاعلان
التالى يعتبر علم خبر لا إعلان دعوى جديدة
ولا مواعيد لعلم الخبر

الوقائع

رفع المطعون ضدهن هذه الدعوى أمام
محكمة مصر الأهلية قيدت بجدولها رقم ١٠٢٦
سنة ١٩٢٤ ضد الطاعن طلبن فيها الحكم
بالزامه بأن يقدم لهن حسابا مؤيدا بالمستندات
عن إدارته للافدة البالغ قدرها ٩٧٥ فى
سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ من إيراد ومنصرف
والا يلزم بغرامة يومية قدرها جنيهان عن
كل يوم من أيام التأخير والحكم بما يظهر من
الحساب المذكور مع المصاريف والاعتاب
والنفاذ .

وبعد أن عينت المحكمة خيرا فى الدعوى
وعدلت المدعيات طلبهن الى الزام المدعى

المرافعات فيتعين بذلك نقض الحكم وحالة
القضية على محكمة استئناف مصر لتحكم فيها
دائرة أخرى من دوائرها

ولهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحالة
القضية على محكمة استئناف مصر لتحكم فيها
مجدداً من دائرة أخرى وألزمت المدعى عليها
فى الطعن بالمصاريف وبمبلغ الف قرش أتعاب
محاماه للطاعنين .

(طعن الست زكية درويش وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
عباس فضلى ضد الست حفيظة الالفيتو حضر عنها الاستاذ محمود
فهمى جنديه رقم ٢ سنة أولى قضائية — بالهيئة السابقة)

١١٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ — دعوى حساب . طلب الحكم بما يظهر من الحساب .
طلب مبلغ معين . نتيجة لتصفية
الحساب . الطالبان دعوى واحدة لاتجزأ
- ٢ — اعلان دعوى . بطلب الحكم بما يظهر من الحساب .
يعتبر علم خبر عن ذات دعوى الحساب

المبادئ القانونية

رفعت دعوى بالزام شخص بتقديم حساب
عن إدارته وبأن يحكم عليه بما يظهر من الحساب .
ثم عين خبير لفحص الحساب وقد أظهر
مقدار المبلغ المستحق لطالب الحساب فأعلن
هذا الى خصمه طلبا بالحضور لسماع الحكم
بالمبلغ الذى أظهره الخبير وأعلنه قبل الجلسة
يومين فقط . دفع المطالب منه الحساب
ببطلان عريضة الدعوى الجديدة لمخالفتها

عليه (الطاعن) بمبلغ ٩٣٣ جنيها ، ٤٦ مليا قضت أخيرا في ٢ مارس سنة ١٩٢٩ حضوريا بالزام الطاعن بالمبلغ المذكور ومصاريفه ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ أتعاب محاماه ورفضت باقي الطلبات ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر الأهلية في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ وقيد هذا الاستئناف تحت رقم ١٢٩ سنة ٤٨ ق طالبا أصليا بطلان اعلان ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ والحكم المترتب عليه واحتياطيا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى والزام المستأنف عليهن في الحالتين بجميع مصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة وفي ٣ فبراير سنة ١٩٣١ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنف بالمصاريف وثلاثمائة قرش اتعابا للمحاماة

وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ على بك عبد الرازق بتوكيله عن رافع النقض بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم المعلن لموكله في ١٧ مايو سنة ١٩٣١ طالبا الحكم بقبول النقض شكلا وفي الموضوع باحالة القضية على دائرة أخرى استئنافية للفصل فيها

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة صمم الحاضر عن الطاعن على الطلبات الواردة بمذكرته ولم تصرح المحكمة لوكيل المطعون ضدتهما الاولين

بالتكلم عنهما لعدم تقديمه مذكرة في الدعوى وتنازلت النيابة عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن وصممت على طلباتها الواردة بمذكرتها فيما يختص بموضوع النقض

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا «بما أن النيابة العامة تنازلت عن الدفع بعدم جواز الطعن

» وبما أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد وعن حكم قابل له فيكون مقبولا شكلا

» وبما أن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لان الست نظله ومن معها بعد رفعهن الدعوى وتعيين الخبير وتقديم تقريره عدلن طلباتهن وأعلن الطلبات الجديدة للطاعن في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ وحددن له جلسة ٢ مارس سنة ١٩٢٩ لسماع الحكم بها أى أعطين له أقل من ثمانية أيام كنص المادة ٤٨ مرافعات ٠ وقد صدر الحكم الابتدائي في ٢ مارس سنة ١٩٢٩ فاستأنفه الطاعن وطلب من محكمة الاستئناف الحكم بإبطالان عريضة الدعوى الجديدة لمخالفتها لنص المادة ٤٨ مرافعات من جهة المدة الواجب إعطاؤها للدعى عليه فرفضت محكمة الاستئناف طلبه لانها رأت أن الطلبات الأخيرة هي عين الطلبات الأولى، والطاعن يرى خلاف رأيها بدليل أن الدعوى الأولى مجهولة القيمة والطلبات الأخيرة معينة القيمة ورسوم الأولى مقررة وقدرها ٤ جنيهات ورسوم

الثانية نسبية وقدرها ١٧ جنيها

«وبما أن الطلبات الأولى ليست نظله ومن معها هي إلزام الطاعن بتقديم حساب عن ادارته لاطيانهن ستي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ وأن يحكم عليه بما يظهر من الحساب وبعد تعيين الخبير وتقديم تقريره ظهر أن في ذمة الطاعن للست نظله ومن معها مبلغ ٩٣٣ جنيها ، ٤٦ مليا نتيجة فحص الحساب فأعلن الطاعن في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ للحضور جلسة ٢ مارس سنة ١٩٢٩ لسماع الحكم عليه بما أظهره الخبير وهو مبلغ ٩٣٣ جنيها ، ٤٦ مليا فطلب الحكم عليه بما ظهر من الحساب هو عين طلب الحكم بما يظهر من الحساب، غاية الأمر أن الطلب الأول كلي أو عام والطلب الثاني جزئي من جزئياته أو فرد من أفراد هذا العام ولا شك أن الجزئي هو عين الكلي محمدا والفرد هو عين العام مشخصا ومن يطلب الحكم له بالكلي يكون طالبا الحكم بكل ما يصدق عليه ذلك الكلي، وكذلك طالب الحكم له بالعام هو طالب الحكم له بكل ما يصدق عليه ذلك العام، ولهذا تكون الطلبات المدونة في إعلان ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ هي عين الطلبات الأولى وليست طلبات جديدة ولا يكون هناك مخالفة للمادة ٤٨ مرافعات لان إعلان ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ يعتبر علم خبر لا إعلان دعوى جديدة ولا مواعيد لعلم الخبير

«وبما أن اختلاف الرسوم في الطلبات الأولى عن الطلبات الأخيرة لم يبين على كون

الثانية مغايرة للأولى في الماهية والكنه بل بني على أن الأولى مجهولة التقدير لأنها تصدق على كل مبلغ يظهر بعد فحص الحساب كثيرا كان أو قليلا . لهذا رأى الشارع أن يتقاضى عنها رسوما مقرر في أول رفع الدعوى فاذا تحددت بعد ذلك وعلم مقدارها يستكمل عنها الرسوم النسبية لهذا فقط كانت رسوم الطلبات الأخيرة مغايرة لرسوم الأولى . فأمر الرسم لم يلحظ فيه وجود اختلاف في الطلبات ، بل لوحظ فيه استحالة التقدير في الطلب الأول — والتحديد في الثاني — وهذا لا يمنع من أن يكون الكلي أو العام يتشخص في جزئياته أو فرده ويتحد معه

«وبما أنه مما تقدم يكون الطعن مرفوضا لعدم وجاهة مبناه .

(طعن محمد بك توفيق فهمي وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد الست نظله حرم حضرة محمد بك طلعت ، آخرين وحضر عن الاثنين الاول الاستاذ ادوار بك قصيرى رقم ١٧ سنة ١ قضائية — بالهيئة السابقة)

١١٩

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ — دخان . خلطه . كيفية الخلط . ذكرينو ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ . شامل كل أنواع الخلط
- ٢ — دخان . خلطه . سوء النية . مضاه . قصد الضرر . غير لازم .
- ٣ — حكم . خلط دخان . عدم وجوب ذكر نوع الخلط . طبقا للمادة الثانية من الدكرينو
- ٤ — خبير . رفض طلب التعيين . لا بطلان في الاجراءات

المبادئ القانونية

(١) لم يحدد دكرينو ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١

المخلوط الغريب ونص المادة الثانية مطلق في خلط الدخان بمواد أخرى أيا كان مقدارها سواء أكان الخلط كيمياويا أو بسيطا وأيا كان نوع المخلوط

(٤) ليست المحكمة ملزمة قانونا بإجابة طلب تعيين خبير إلا في المسائل التي أوجب القانون فيها الاستعانة بخبير كالأحوال المنصوص عليها في المواد ٣٠ مرافعات و ٣٦٣ و ٤٥٢ مدنى، أما فيما عدا هذه المسائل فللمحكمة بما لها من السلطة الواسعة في تقدير الأدلة وقبول وعدم قبول السماح بتقديم أدلة جديدة الحق في رفض طلب تعيين الخبير

الوقائع

رفع الطاعن دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد مصلحة الجمارك (المطعون ضدها) قيدت بجدولها برقم ٩٠ سنة ١٩٣١ كلى قال في عريضة دعواها المعلنه بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أن لجنة جمرك القاهرة أصدرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ القرار رقم ٢٧ في القضية ٩٢٩ باداته بحجة أنه أحرز واتجر في كمية من سجائر توسكاني وأمريكانى ودخان حسن كيف معسل ودخان مدغة قالت عنها اللجنة أنها مغشوشة بمواد غريبة وقضت بتغريمه بمبلغ ٤٥٨ جنيهًا ومصادرة الأشياء المضبوطة. لذلك فانه عارض في هذا القرار طالبا الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المعارض فيه بكامل أجزائه وبراءته مع إلزام مصلحة الجمارك بكامل المصاريف واتعاب المحاماه

الخاص بغش الدخان كيفية خلط الدخان بل هو مطلق يشمل باطلاقه كل أنواع الخلط الذى قد يحصل بفرم الدخان وفرم أوراق الأشجار أو النبات ومنزجها ببعض حتى لا يتميز الدخان من غيره ويشمل خلط أوراق الدخان بأوراق عادية أو بأوراق أشجار ومنزج ذلك ويعه بصفة دخان خال من الغش. فالسجائر المشتمل على دخان مفروم محاط بغلاف من الورق العادى ملون بلون الدخان وبغلاف خارجى من ورق الدخان يعتبر داخلا تحت حكم المادة الثانية من الدكرى المذكور لأن مناط الحكم في دياجة الدكرى ومواده هى خلط الدخان بمواد أخرى وإحرازه أو بيعه أو عرضه للبيع بصفة دخان خال من الغش ولأن القصد من الدكرى حماية الخزينة والتجار والجمهور وتحقيق هذه الحماية يكون أتم بجعل النصوص تشمل على إطلاقها كل نوع من أنواع الخلط متى كان مقرونا بالغش

(٢) سوء النية في غش الدخان هو عبارة عن خلط الدخان بمواد أخرى مع العلم بأن ما يخلط بالدخان ليس دخانا، ففى تحقق ذلك تتحقق الأركان لشبه الجريمة التى ينطبق عليها دكرى ٢٢ يونه سنة ١٨٩١، أما قصد الضرر بالغير فغير مشروط فى الغش، إذ الغالب أن يكون الباعث عليه الوصول إلى الربح من غير طريقه المشروع

(٣) لانص فى دكرى ٢٢ يونه سنة ١٨٩١ يلزم المحكمة أن تبين نوع الخلط ونوع

وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣١ قضت محكمة مصر حضوريا بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وبتأييد قرار اللجنة الجزئية وألزمت المعارض بالمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه .

فاستأنف الطاعن هذا الحكم بتاريخ ٢ إبريل سنة ١٩٣١ أمام محكمة استئناف مصر طالبا إلغاءه وبراءته من هذه التهمة والافراج عن جميع المضبوطات مع الزام مصلحة الجمارك بكامل المصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين مع حفظ حقه في التعويض المنصوص عليه في قانون الجمارك .

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه للطعون ضدها ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ وهيب بك دوس بتوكيله عن الطاعن بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم الذي لم يعلن طالبا قبوله ونقض الحكم وتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ والحكم بإلغاء حكم محكمة مصر الابتدائي وحكم لجنة الجمارك واحتياطيا حالة القضية لتحقيق الوجه الثالث من وجوه هذا الطعن

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ١٩ نوفمبر

سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة سمعت الدعوى كالمدون بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« بما أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

» وبما أن الطعن بني على ثلاثة أوجه: الأول -

الخطأ في تطبيق القانون لان محكمة الاستئناف طبقت في حكمها المادة الثانية من الأمر

العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١

معتبرة أنها تنسحب على حالة لف أوراق

الدخان بعد فرمها ضمن ورقة عادية وأن

ذلك يعد خلطا لمادة الدخان بمادة أخرى

فى حين أن دىاجة الأمر العالى المذكور

صريحة فى بيان سبب التشريع وهو لا يمكن

أن يتسع لمعنى ما ذهبت اليه المحكمة - ولأنها

لم تثبت فى حكمها أن الطاعن خلط الدخان بنية

الاضرار مع أنها فى صدد شبهة جنحة . والطاعن

قد أثبت عدم توفر نية الاضرار ولم تأخذ

المحكمة بذلك - ولأنه يوجد ضمن

المضبوطات دخان حسن كيف مخلوط بالعسل

وهذا جائز ومسلم بجوازه - وقد ورد فى

تقرير التحليل عنه وجود قليل من المواد

العضوية الغريبة ، والقانون يقضى ببيان أنواع

الخلط ونوع المادة المخلوطة

الثانى - بطلان جوهرى فى الحكم

لخلوه من بيان أن ما أثبتته التحليل من وجود

قليل من المواد العضوية الغريبة فى دخان

كان تكون واقعة أيضا تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة .

«وبما أنه واضح من عنوان الدكر يتو أن المشرع قصد به محاربة غش الدخان . وواضح من الديباجة أن الغش يحصل باصطناع أوراق الأشجار والنباتات وتحضيرها بمواد أخرى تقر بها من شكل الدخان وبيع مزيجها بصفة دخان أو خلط الدخان الحقيقي بأوراق الأشجار والنباتات وبيع مزيجها بصفة دخان . وان سبب التشريع هو حماية الخزينة وحماية التجار ذوى الذمة والاستقامة والجمهور من نتائج ذلك الغش . وواضح أيضا من نص المادة الثانية من الأمر العالى . أن أصناف الدخان التى تخلط بها مواد أخرى بأى مقدار كان ، تكون واقعة تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة .

«وبما أن خلط الدخان بمواد أخرى لم يحدد فى الدكر يتو ولم تبين كيفيته ، بل هو مطلق يشمل باطلاقة كل أنواع الخلط الذى قد يحصل بفرم الدخان وفرم أوراق الأشجار أو النبات ومزجها ببعض حتى لا يتميز الدخان من غيره ويشمل خلط أوراق الدخان بأوراق عادية أو بأوراق أشجار ومزج ذلك وبيعه بصفة دخان خال من الغش وحينئذ يكون السيجار الذى ضبط فى محل الطاعن ووجد مشتملا على دخان مفروم محاط بغلاف من الورق العادى ملون بلون الدخان وبغلاف خارجى من ورق الدخان داخلا تحت حكم المادة الثانية من الدكر يتو ، لان مناط الحكم

حسن كيف هو ناشئ عن اضافته عمدا على الدخان فى حين أن هناك احتمال أن تكون تلك المواد العضوية جاءت من طريق العسل المباح خلطه على الدخان المذكور .

الثالث — بطلان الاجراءات . لأن الطاعن طلب من المحكمة تعيين خبير لبيان إن كانت صناعة السيجار من الصنف الردى من الدخان تستلزم تغليفها بالورق العادى قبل غلافها الخارجى أم لا فلم تبحث المحكمة هذا الطلب . مع أنه لو ثبت أن الصناعة تستلزم ذلك لثبت حسن نية الطاعن وترتب عليه أثره فى الحكم

عن التوجه الأول

«بما أن عنوان الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ هو (دكر يتو بأن ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المغشوش يعتبر من اعمال التهريب) وديباجته هى (حيث قد علم لحكومتنا أن بعض التجار يصطنعون من أوراق الاشجار والنباتات بعد تحضيرها أو خلطها بكمية قليلة من الدخان الحقيقى مزيجا يبيعونه بصفة دخان وذلك للحصول على أرباح غير قانونية . وحيث أن هذا الغش يضر بصالح الخزينة ضررا جسيما كما أنه يترتب عليه خسارة عظيمة للتجار ذوى الذمة والاستقامة . وحيث أنه من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الغش الخ)

ونص المادة الثانية منه هو — اصناف خالدا ان التى تخلط بها مواد أخرى بأى مقدار

في دياجة الدكريتو ومواده هي خلط الدخان بمواد أخرى واحرازه أو بيعه أو عرضه للبيع بصفة دخان خال من الغش وأسباب التشريع تساعد على ذلك لان القصد من الدكريتو حماية الخزينة والتجار والجمهور وتحقيق هذه الحماية يكون أتم بجعل النصوص تشمل على اطلاقها كل نوع من أنواع الخلط متى كان مقرونا بالغش

« وبما أن الورق العادي مصنوع من النبات فخلطه بالدخان تشمله الدياجة بصراحة . على ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فاذا فرض وكان الورق ليس نباتا ولا مصنوعا من نبات فان عموم نص المادة الثانية يدخل الورق تحت عبارة (مواد أخرى) التي تشمل كل شيء من نبات أو خلافه ولا محل للاعتراض بالسجاير العادية المحاطة بغلاف من الورق العادي لانها تعرض في الاسواق على انها مكونة من دخان مفروم مغلف بغلاف من الورق واجزاءها معروفة ومن يتقدم لمشتراها يعلم اجزاءها فلا غش فيها والقانون لا يحارب سوى الغش في الدخان .

« وبما أن سوء النية في غش الدخان هو عبارة عن خلط الدخان بمواد أخرى مع العلم بأن ما يخلط بالدخان ليس دخانا فتمت تحقيق ذلك بتحقيق الأركان لشبه الجريمة التي ينطبق عليها دكريتو ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ أما قصد الضرر بالغير فغير مشروط في الغش إذ الغالب أن يكون الباعث عليه الوصول

الى الربح من غير طريقه المشروع . « وبما أن سوء نية الطاعن أو قصد الغش قد ثبت مع ذلك لدى محكمة الاستئناف من تلوين الورق العادي بلون ورق الدخان ومن وضعه داخل السيجار يحوطه غلاف خارجي من ورق الدخان ومن وجود ذلك في كل سيجار ومن عدم استلزام الصناعة احاطة الدخان من الداخل به رقة عادية قبل الغلاف الخارجي إذ لا ضرورة تدعو الى صنع السيجار من الورق المثقب بل يجب عمل السيجار من ورق دخان له قوام من نفسه ولا يحتاج الى غيره والا لما وجد في الاسواق من سيجار التوسكانا بدون احاطة من الداخل بورق عادي مع أن الواقع يخالف ذلك وإذن لا محل للقول بأن محكمة الاستئناف لم تثبت سوء نية الطاعن .

« وبما أن تقرير التحليل أثبت وجود قليل من المواد العضوية الغريبة في دخان حسن كيف وفي دخان المدغة . ولا نص في القانون يلزم المحكمة أن تبين نوع الخلط ونوع المخلوط الغريب . ونص المادة الثانية مطلق في خلط الدخان بمواد أخرى ايا كان مقدارها سواء أكان الخلط كيمياويا أو بسيطا وأيا كان نوع المخلوط فمرجع العقاب والمصادرة هو خلط الدخان بمادة غريبة عنه واحرازه أو عرضه للبيع أو بيعه باعتباره دخانا نقيا من كل غريب عنه . واذن يكون الوجه الأول بجملته واجب الرفض

« وبما أن الوجه الثاني لا قيمة له لأن محكمة

الاستئناف نصت في حكمها على أنه ثبت لديها أن الطاعن خلط دخان حسن كيف ودخان المدعة بمواد غريبة بقصد الغش والحصول على أرباح بغير طريق شرعى فاتفق بذلك أن يكون حصول الخلط عفوا وبلا إرادة الطاعن على أن هذا أمر متعلق بالوقائع وتقديرها لاسلطان لمحكمة النقض عليها «وبما أن المحكمة غير ملزمة قانونا بإجابة الطلب بتعيين خبير إلا في المسائل التي أوجب القانون فيها الاستعانة بخبير كالأحوال المنصوص عليها في المواد ٣٠ مرافعات و٣٦٣ و٤٥٢ مدنى، وليست هذه الحالة من ضمنها إنما طلب تعيين الخبير هنا هو بأمل الحصول على دليل يفيد حسن نية الطاعن أو عدم سوء

قصده، والمحكمة بما لها من السلطة الواسعة في تقدير الأدلة وقبول وعدم قبول السماح بتقديم أدلة جديدة اكتفاء بما لديها — لها الحق في رفض طلب تعيين الخبير — وهذا لا يخالف فيه للقانون ولا بطلان معه للإجراءات على أنها بحثت الموضوع ورأت أن الأدلة كثيرة ومقنعة على سوء النية وأن الدليل المطلوب لا يمكن أن يغير ما ثبت لديها لأن دعوى استلزام الصناعة وضع الورق العادى بديهة البطلان والا لما وجد في الأسواق سيجار غير مغشوش مع أن الواقع على خلاف ذلك وعليه يكون هذا الوجه مرفوضا أيضا

(طعن الخواجه أوهانك يودريان وحضر عنه الاستاذ فوهيب بك دوس ضد مصلحة الجمارك وحضر عنها الاستاذ حسين عامر رقم ٤ سنة أولى قضائية — بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٢٠

٥ مايو سنة ١٩٣١

- (١) — الشخص المعنوى . مظهره . وجود ذمة مالية له مستقلة
بمجلس المديرية . طبقا لقانونى سنة ١٩٠٩ و سنة ١٩١٣ لا شخصية معنوية له بالذات .
- (٢) — مجالس المديرية . الغرض من انشائها ، تحويل الشارح الشخصية المعنوية للمديرية سببه . الذمة المالية لها . لا لأعضاء مجلسها
- (٣) — مجالس المديرية . نص قانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ عن شخصيتها المعنوية . تحويله للمديرية بالذات وبص الدستور
- (٤) — مديرية . شخصيتها المعنوية . مستمدة من كيانها ووجودها . حالة حل المجلس . عودة التمثيل للحكومة وللدير

المبادئ القانونية

- ١ — ان أهم مظهر للشخص المعنوى هو أن يكون له ذمة مالية مستقلة عن ذمة الممثلين فلا يمكن أن يفهم أن قانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ أرادا تحويل الشخصية المعنوية لمجلس المديرية ذاته وبعبارة أخرى لأعضاء المجلس مجتمعين أو متفرقين
- ٢ — ان الغرض الاصلى من انشاء مجالس المديرية هو ايجاد هيئات تضم أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم للإشراف على أعمال المديرية ورعاية

الحكومة. ومن الجهة الاخرى من أن المدير باشراف وزارة الداخلية هو الذي كان يمثل المديرية ومراقبها العامة قبل انشاء مجالس المديريات. وما وجدت هذه المجالس الا من باب التدرج في النظم الدستورية رغبة في الصالح العام.

المحكمة

« حيث أن الحاضر عن وزارة الداخلية طلب ايقاف هذه الدعوى لزوال صفة مجلس مديرية المنوفية الذي صدر مرسوم بحله واعادة انتخابه ولم يتم الانتخاب بعد، ولذلك طلب الايقاف حتى يصح توجيه الدعوى في وجه المجلس الجديد وتمسك بان الشخصية المعنوية انما هي لمجلس المديرية لا للمديرية طبقا لقانون سنة ١٩٠٩ الذي انشا مجالس المديريات وقانون سنة ١٩١٣ الذي أيد النص الآتي « تعتبر مجالس المديريات المشكلة كما تقدم اشخاصا معنوية »

« وحيث إن هذا الفهم خاطيء لأن أهم مظهر للشخص المعنوي هو أن تكون له ذمة مالية مستقلة عن ذمة الممثلين له فلا يمكن أن يفهم مع ذلك أن يكون قانونا سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ أرادا تخويل الشخصية المعنوية للمجلس ذاته أو بعبارة أخرى لأعضاء المجلس مجتمعين أو متفرقين.

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن الغرض الاصل من انشاء مجالس المديريات هو ايجاد هيئات تضم أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم للاشراف على أعمال المديريات

شؤونها والقيام بالمرافق العامة في كل مديرية لذلك منح الشارع الشخصية المعنوية للمديرية حتى يسهل عليها الاضطلاع بهذه المأمورية وتحقيق الغرض المقصود من انشائها. فاصبحت المديرية تملك املاكا خاصة ولها مدارس تابعة لها وأصبحت في الوقت ذاته مدينه للموظفين وغيرهم ممن تعاقدت معهم وهذه الذمة المالية كما يظهر بداهة هي لنفس المديرية لا لأعضاء المجلس

٣ — أنه وإن كان قانونا سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ نصا حقيقة على اعتبار مجالس المديريات المشكلة بالكيفية المبينة بهذين القانونين اشخاصا معنوية ولكن هذا النص كان محل انتقاد من فقهاء القانون الاداري. وقال بعضهم أن هذا التعبير المبهم يؤذن باقتراض أن الشارع انما أراد أن يخص المديرية بالشخصية المعنوية دون المجلس الذي هو السلطة التنفيذية لها ليس الا. ويؤيد ذلك ما جاء بالدستور اذ نص صريحا على أن الشخصية المعنوية انما تكون للمديريات

٤ — أنه يجب اعتبار الشخصية المعنوية للاقليم ذاته أو المديرية وهذه دائمة. ومصالحها واملاكا والمدارس التي أوجدتها والمنشآت التي انشأتها لا تزول ولا تنعدم بمجرد تغير أعضاء المجلس الممثل لها بل يعود تمثيلها للحكومة صاحبة الولاية العامة والسلطان في القطر كله وكذا للمدير من جهة بطريق القياس على ما نص عليه الدستور عند حل المجالس النيابية من عودة السلطة التشريعية الى

وقال ان الغرض من هذا القانون هو قانون سنة ٩٠٩ المؤيد بقانون سنة ٩١٣ « وحيث أنه يكفى في ذلك الرجوع إلى النص الفرنساوى للبادء (١٢١) من الدستور إذ يظهر منها جليا ان كلمة الشروط التى يقررها القانون انما هى منصبة على كيفية استعمال المجالس لحقوقها ومباشرتها هذه الحقوق لاعلى نفس وجود الشخصية المعنوية .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فانه يجب اعتبار الشخصية المعنوية للأقليم ذاته أو المديرية وهذه باقية ومصالحها وأملاكها والمدارس التى أوجدتها والمنشآت التى أنشأتها لا تزول ولا تنعدم بمجرد تغيير أعضاء المجلس الممثل لها بل يعود تمثيلها للحكومة صاحبة الولاية العامة والسلطان فى القطر كله وللمدير وذلك للأسباب الآتية : —

أولا — بطريق القياس على مانص عليه الدستور عند حل المجالس النيابية من عودة السلطة التشريعية إلى الحكومة

ثانيا — من أن المدير بأشراف وزارة الداخلية هو الذى كان يمثل المديرية ومراقبها العامة قبل انشاء مجالس المديرية وما وجدت هذه المجالس الامن باب التدرج فى النظم الدستورية رغبة فى الصالح العام كما تقدم .

« وحيث أنه لذلك كله يعود تمثيل المديرية للمدير بأشراف وزارة الداخلية عند انحلال المجلس ولا يكون هناك محل لطلب الايقاف » وحيث أن محكمة أول درجة أصابت الحقيقة فى تقريرها برفض الدفع الفرعى

ورعاية شئونها والقيام بالمرافق العامة فى كل مديرية ، ولذلك منح الشارع الشخصية المعنوية للمديرية حتى يسهل عليها الاضطلاع بهذه المأمورية وتحقيق الغرض المقصود من انشائها . فاصبحت المديرية تملك املاكا خاصة ولها مدارس تابعة لها وأصبحت فى الوقت ذاته مدينة للوظفين وغيرهم ممن تعاقدت معهم وهذه الذمة المالية كما يظهر بداهة هى لنفس المديرية لا لأعضاء المجلس

« وحيث ان قانونى سنة ٩٠٩ وسنة ٩١٣ نصا حقيقة على اعتبار مجالس المديرية المشكلة بالكيفية المبينة بهذين القانونين أشخاصا معنوية ولكن هذا النص كان محل انتقاد من فقهاء القانون الادارى وقد علق عليه المسيو (لامبا) فى كتاب (القانون الادارى المصرى صحيفة ٣١٦) بما يأتى (وهذا التعبير المهم يؤذن باقتراض ان الشارع انما أراد أن يخص المديرية بالشخصية المعنوية دون المجلس الذى هو السلطة التنفيذية لها ليس الا)

« وحيث أنه مما يؤيد ذلك ما جاء بالدستور (مادة ١٣٢ من دستور سنة ١٩٢٣ المقابلة للبادء ١٢١ من دستور سنة ١٩٣٠) فقد نص صريحا على أن الشخصية المعنوية انما تكون للمدريات

« وحيث أن الحاضر عن وزارة الداخلية ذهب إلى أن نص الدستور يشهد له أذ جاء فى المادة (١٢١) المذكورة ان الشخصية المعنوية تعتبر للمدريات بالشروط التى يقررها القانون

أن بيت المال يأتي في الدرجة الأخيرة (العاشرة) من المستحقين للتركة فإن معنى ذلك أن بيت المال يكون أمينا بوضع المال تحت يده ليصرف في مصارفه الشرعية أي أنه إذا لم يوجد أحد من الورثة توضع التركة في بيت المال على أنها مال ضائع فتصير لجميع المسلمين . وعلى كل حال فإن بيت المال لا يحوز هذه التركة بطريق الارث (راجع في ذلك صحيفة ٢٦ من الجزء الثالث من كتاب شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للشيخ محمد زيد بك) وقد استدل على رأيه هذا بأن الذمي إذا لم يمكن له وارث فإن ماله يوضع أيضا في بيت المال مع أنه لا ميراث للمسلم من غيره وبأنه يحوز للمتولى شئون بيت المال أن يسوى بين المذكور والمؤنث من المؤنث من المسلمين في العطية من ذلك ولا تسوية بينهما في الموارث .

« وحيث إنه لم يبق بعد ذلك إلا العقد الذي قدمت الوزارة أخيراً صورة شمسية منه مع ترجمة غير رسمية ومحل التمسك بهذا العقد إنما يكون عند نظر الموضوع .

وحيث إنه لذلك كله يتعين التأيد .

(استئناف وزارة المالية وحضر عنها حضرة توفيق حنين بك ضد أصحاب السمو الامراء عباس حليم وآخرين وحضر عنهم الاساتذة اسكندر ابراهيم وعبدالحالق عطيه وأمين برسوم واحد رشدي رقم ١٠٩٧ سنة ١٣١٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٢٢

٥ مايو سنة ١٩٣١

ناظر وقف — قبضة غلة المستحقين . موته مجهلا لها .

لاضمان في تركته

للاسباب التي أخذت بها والتي تقرها هذه المحكمة .

(استئناف وزارة الداخلية ومجلس مديرية المتوفية وحضر عنها حضرة يوسف قسيس بك ضد أصحاب السمو الامراء محمد عباس حليم باشا وآخرين وحضر عنهم الاساتذة اسكندر ابراهيم وأمين برسوم واحد رشدي رقم ١١٢٩ سنة ١٣١٦ ق — رئاسة عضوية حضرات السيد محمد عبدالحامد الجندی بك وعلى حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك مستشارين)

١٢١

٥ مايو سنة ١٩٣١

بيت المال — عدم اعتباره شرعاً وارثاً . بل أمينا على المال

المبدأ القانوني

إن وزارة المالية وهي تمثل بيت المال لا تعتبر شرعاً وارثه . فإنه وإن نص شرعاً على أن بيت المال يأتي في الدرجة الأخيرة (العاشرة) من المستحقين للتركة فإن معنى ذلك أن بيت المال يكون أمينا بوضع المال تحت يده ليصرف في مصارفه الشرعية أي أنه إذا لم يوجد أحد من الورثة توضع التركة في بيت المال على أنها مال ضائع فتصير لجميع المسلمين وعلى كل حال في بيت المال لا يحوز هذه التركة بطريق الارث

المحكمة

« حيث أن محكمة أول درجة أصابت الحقيقة في تقريرها برفض الدفع الفرعي للاسباب التي أخذت بها والتي تقرها هذه المحكمة .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه في الواقع يجب أن لا تتمسك وزارة المالية بنكرانها صفة وارث آخر لأنها وهي تمثل بيت المال لا تعتبر شرعاً وارثه فإنه وإن نص شرعاً على

المبدأ القانوني

من المقرر شرعا أنه إذا كانت غلة الوقف للمستحقين وقبضها الناظر ثم مات مجهلا بيان مصرفها قبل أن يطالبه المستحقون باستحقاقهم فلا ضمان في تركته (١)

المحكمة

« حيث أنه فوق الأسباب التي أخذت بها محكمة أول درجة التي تقرها هذه المحكمة فإنه من المقرر شرعا أنه إذا كانت غلة الوقف للمستحقين وقبضها الناظر ثم مات مجهلا بيان مصرفها قبل أن يطالبه المستحقون باستحقاقهم فلا ضمان في تركته (مادة ٢٣٢ من كتاب قانون العدل والانصاف) ويلاحظ أن التجهيل في الدعوى الحالية ربما كان من نفس المدعى إذ أنه لم ينكر أنه وضع يده على أوراق ودفاتر الوقف عقب وفاة الناظر السابقة . والدفاتر التي قدمها المستأنف أخيراً فإنه مسلم بين الطرفين أنها أو الجزء الأخير منها إنما كان من عمل الناظر الخلف فلا قيمة له بالنسبة لورثة الناظر السابقة ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف .

(استئناف اسماعيل أفندي برهام وحضرته الاستاذ توفيق مراد ضد أمين بك رشدي وآخرين ، وحضر عنهم الاستاذ محمد أبو الخير رقم ١٠٩٠ سنة ١٢٧٠ ق — بالهيئة السابقة)

١٢٣

٥ مايو سنة ١٩٣١

رسو المزداد . تعليق حكمه على شرط فاسخ . زيادة العشر . أثر حكم مرسى المزداد الثاني في البيع الاول . محو

(١) حكمت محكمة النقض والابرار بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ بنقض هذا الحكم واحالة القضية على محكمة الاستئناف للحكم فيها مجددا لعدم تسبب الحكم تسييبا كافيا

المبدأ القانوني

إن رسو المزداد هو حكم معلق على شرط فاسخ وهو رسو المزداد الثاني . فاذا تقرر زيادة العشر وصدر حكم البيع الثاني تحقق الشرط وسقط الحكم الاول، وعلى ذلك يبقى الراسي عليه المزداد ماليا للعقار إلى أن يصدر حكم البيع الثاني . فان رسا البيع على غيره انتهت ملكيته بسقوط حكم البيع الاول . وان رسا البيع الثاني عليه اعتبر أنه مالك للعقار من تاريخ البيع الاول . وليس معنى هذا أن الحكم الاول يبقى له وجود بجانب الحكم الثاني . وإنما يتلشى وتمحى كل آثاره القانونية بمجرد صدور الحكم الأخير .

المحكمة

« من حيث إن المستأنف رفع هذا الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٣١ عن حكم رسو المزداد الصادر من حضرة قاضي البيوع بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٣١ القاضي بإيقاع البيع على الست هندية بنت عبد رب النبي بثمان قدره ١٠٠٢ جنيه ٨٣٦ مليم والمصاريف وتحدد لنظر الاستئناف جلسة ١٧ إبريل سنة ١٩٣١ إلا أنه بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ تقرر بزيادة العشر وتحدد لاعادة البيع يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ ، وفي هذا اليوم جرت المزايدة فرسا مزادا لالاعيان المبيعة على الست هندية المذكورة بثمان قدره ١٩٨٥ جنيه

« وحيث أن وزارة الاوقاف طلبت

المبدأ القانوني

تعتبر الدعوى قائمة بمجرد تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بإعلان على يد محضر. وعدم قيد الإعلان قبل الجلسة المحددة لا يلغيه بل يبقى قائماً وينتج كل نتائجه ومنها قطع المدة ويجوز قيده بعد ذلك لجلسة أخرى مع دفع باقي الرسم

المحكمة

« حيث أن المستأنفة تقول بالنسبة لعقد أول أغسطس سنة ١٩١٤ أن المحكمة اعتبرت أنه وإن كان مضي على مدة وضع يدها أكثر من خمسة عشر سنة إلا أن مدة التقادم قطعت بعريضة الدعوى التي رفعها المستأنف عليهم في أول مارس سنة ١٩٢٤ وتقول المستأنفة ان هذه العريضة لم تقيّد ولذلك تعتبر كأن لم تكن ولا تكون قاطعة للبدّة

« وحيث أن الدعوى تعتبر قائمة بمجرد تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بإعلان على يد محضر وعدم قيد الإعلان قبل الجلسة المحددة لا يلغيه بل يبقى قائماً وينتج كل نتائجه ومنها قطع المدة ويجوز قيده بعد ذلك لجلسة أخرى مع دفع باقي الرسم .

(استئناف الست قفاح بنت محمد اسماعيل وحضر عنها الاستاذ على بك حسين ضد الاستاذ جلال بك حسين وآخرين وحضر عنهم الاستاذ السيد حامد فهمي رقم ١٢٢٢ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك ومحمد توفيق حقي بك وعلي زكي العرابي بك مستشارين)

بمذكرتها عدم قبول الاستئناف مستندة إلى أن الحكم المستأنف الرقم ١٣ يناير سنة ١٩٣١ ليس هو الحكم الذي بمقتضاه وقع البيع النهائي « وحيث أن رسو المزاد هو حكم معلق على شرط فاسخ هذا الشرط هو رسو المزاد الثاني فان تقرر بزيادة العشر وصدر حكم البيع الثاني تحقق الشرط وسقط الحكم الاول وعلى ذلك يبقى الراسى عليه المزاد مالكا للعقار إلى أن يصدر حكم البيع الثاني فان رسا البيع على غيره انتهت ملكيته بسقوط حكم البيع الاول وان رسا البيع الثاني عليه اعتبر أنه مالك للعقار من تاريخ البيع الاول لانه كما تقدم القول يملك العقار من يوم رسو المزاد إلى تاريخ البيع الثاني . وبما أن البيع الثاني رسا عليه فملكته للعقار بتبدىء من تاريخ الحكم الاول وليس معنى هذا أن الحكم الاول يبقى له وجود بجانب الحكم الثاني وإنما يتلاشى وتنمحي كل آثاره القانونية بمجرد صدور الحكم الثاني .

« وحيث أنه مما تقدم يكون الاستئناف الحالي موجه عن حكم لا وجود له قانونا ولذلك يتعين الحكم بعدم جوازه .

(استئناف الشيخ عبد القوى حميده وحضر عنه الاستاذ عبد المنعم أبو زيد ضد وزارة الاوقاف وأخرى رقم ٣٦١ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد تيب الهادي الجندي بك وعلي حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

١٢٤

٧ مايو سنة ١٩٣١

مضى المدة — تكليف بالحضور على يد محضر امام محكمة يقطع المدة . عدم قيد الدعوى . غير مؤثر

١٢٥

٧ مايو سنة ١٩٣١

(١) - ضامن . أرضمانة في كونكرداتو . تطبيق المواد

٣٣٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ - التزامه بضمانة كاملاً

(٢) - كونكرداتو . تطبيق المادة ١٤٤ الخاصة بالكفيل

وبراءة ذمته . معناها عدم الإبراء نهائياً .

المبادئ القانونية

(١) إنه وإن كانت المادة ٣٣٨ تجارى لا تميز بين الديون التجارية والمدنية بالنسبة لمفعول الصلح (الكونكرداتو) فبالطبع تشمل ديون المدين ولو كانت مدنية إلا أنه يطبق في هذه الحالة كل نصوص القانون التجارى بالنسبة لما يترتب على هذا الكونكرداتو من الأثر . والمادتان ٣٤٨ و ٣٤٩ منه تلزمان الضامن بجميع الدين قبل الدائن ولا يمكن عقلاً وعدلاً أن يطبق على الدائن نصوص القانون التجارى على دينه بالنسبة لمطالبة دائته إلا طبقاً للصلح وأن تغل يده في مطالبة الضامن بالنسبة للرجوع على الكفيل

(٢) إن نص المادة ١٤٤ القاضى ببراءة ذمة الكفيل بقدر ما أبرأ الدائن ذمة مدينه من الدين ليس محله الإبراء الجدى ، فالكونكرداتو ليس معناه تنازل الدائنين عن جزء من ديونهم تنازلاً نهائياً

المحكمة

« حيث أن المستأنف يدفع أولاً بأن المدين الأصلي قد أفلس وحصل كونكرداتو

بينه وبين دائنيه على دفع ثلاثين في المائة من الديون فيستفيد هو بذلك لأنه بصفته ضامناً متضامناً تبرأ ذمته بقدر ما أبرأ الدائن مدينه . « وحيث أن المادة ٣٣٨ من القانون التجارى الأهلى لا تميز بين الديون التجارية والمدنية بالنسبة لمفعول الصلح أى (الكونكرداتو) فبالطبع تشمل ديون المدين ولو كانت مدنية إلا أنه ينطبق في هذه الحالة كل نصوص القانون التجارى بالنسبة لما يترتب على هذا الكونكرداتو من الأثر . وبما أن المادتين ٣٤٨ ، ٣٤٩ تجارى تلزمان الضامن بجميع الدين قبل الدائن إذ لا يمكن عقلاً وعدلاً أن يطبق على الدائن نصوص القانون التجارى على دينه بالنسبة لمطالبة دائته إلا طبقاً للصلح وأن تغل يده في مطالبة الضامن بالنسبة للرجوع على الكفيل . ومع هذا فإنه إذا فرض حتى جدلاً تطبيق المادة ١٤٤ من القانون المدنى بالنسبة لبراءة ذمة الكفيل بقدر ما أبرأ الدائن ذمة مدينه من الدين فليس محله الإبراء الجدى وليس في معنى الكونكرداتو تنازل الدائنين عن جزء من ديونهم تنازلاً نهائياً

« وحيث مما تقدم يكون تمسك المستأنف بمطالبته بثلاثين في المائة من الباقي في ذمة مدينه من يوم إشهار إفلاسه في غير محله .

« وحيث أن المستأنف يزعم بأن وزارة الأوقاف حصلت على سند بمبلغ مائة جنيه على يعقوب واصف المحجوز تحت يده من الدائنين وقد أنكرت الوزارة ذلك ولم يقيم

يجوز للحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة ولم يقيد الأمر في هذه المادة بالتقديم في المسائل التجارية أو بمسائل مدنية معينة ومحددة كما فعل في المادة ١٦ من القانون نفسه . بل أطلقه في جميع الاحوال مدنية كانت أو تجارية . وهو ما ذهب اليه القضاء المختلط نفسه اذ أجاز تقديم الدفاتر التجارية في المسائل المدنية

المحكمة

« حيث إن دقتر الجرد الذي قدمه بعض المستأنفين للمحضر عند ما حضر لمحل تجارة مورثهم مترى عواد يسي للحجز على جميع دفاتره بناء على طلب المستأنف عليه وعلى الأمر الصادر بذلك من حضرة رئيس محكمة اسكندرية الأهلية يقول المستأنفون أنهم قدموه مكرهين وانه ما كان يصح الحجز عليه » وحيث إنه فضلا عن أنهم لم يبينوا كيفية الاكراه ولا معنى قولهم أنه لا يصح الحجز على الدقتر المذكور فأنهم أقروا بأنه هو الدقتر الوحيد الخاص بمحل تجارة مورثهم سالف الذكر وقدمه اثنان منهم للمحضر وقت ما حضر للتنفيذ بالحجز وقد تمسك المستأنف عليه بما جاء بهذا الدقتر خاصا بحسابه وقد أخذت محكمة أول درجة بذلك وبنت حكمها التمهيدى على ما جاء واضحا في الصحيفة رقم ٤٦ منه في هذا الصدد باسم المستأنف عليه محمد مصطفى العزبى .

دليل عليه ويتعين إذن عدم استبعاد هذا المبلغ . » وحيث أن المستأنف طلب أيضاً استبعاد قيمة ثمن العقارات التي نزعت ملكيتها في المحكمة المختلطة وتخصص للوزارة قيمة ثمنها . » وحيث أن وزارة الأوقاف قد اعترفت أخيراً بأنه قد تخصص لها بموجب قائمة التوزيع النهائية مبلغ ١٥٢ جنيها ، ٨٧٥ مليا لم ينازعها أحد في ذلك ، وطلب في محضر جلسة المرافعة الأخيرة خصم هذا المبلغ من أصل الدين فيتعين اجابة طلبها .

« وحيث أن المبلغ الوارد بالحكم المستأنف هو ٢٥٤ جنيها ، ٥٠٥ مليا يخص منه مبلغ ١٥٢ جنيها ، ٨٧٥ مليا فيكون الباقي بعد ذلك والواجب القضاء بصحة تنبيه نزع الملكية بالنسبة له هو مبلغ ١٠١ جنيها ، ٦٣٠ مليا » وحيث يتعين إلزام المستأنف بالمصاريف لأن الخصم الذي قبلته وزارة الأوقاف لم يتم إلا أمام هذه المحكمة فيتعين إلزام المستأنف بالمصاريف .

(استأنف خليل أفندى أمين وحضر عنه الاستاذ اسرائيل معوض ضد وزارة الاوقاف وآخرين رقم ٤٩ سنة ٤٦ ق — رئاسة وعضوية حضرات محمد فهمى حسين بك ومحمود فهمى يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

١٢٦

٧ مايو سنة ١٩٣١

دقتر التجار — حكم المحكمة بتقديمها . جوازه في المسائل المدنية والتجارية على السواء .

المبدأ القانونى

تقضى المادة ١٨ من القانون التجارى بأنه

سامى الجريدينى ضد محمد أفندى . مصطفى العزبى وحضر عنه
الاساندة مرسى محمود وسليمان حافظ ومحمد محمد الوكيل
وزارة الاوقاف رقم ١٦٨ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية
حضرات حسن نيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك وعلى زكى
العربى بك مستشارين)

١٢٧

١١ مايو سنة ١٩٣١

مسئولية . تبخير الاشجار بمعرفة وزارة الزراعة . تعديل
خطتها الفنية فيها . تبعا للمصلحة العامة . لا يستوجب
المسئولية .

المبدأ القانونى .

إن الطريقة التى اتخذتها وزارة الزراعة
لتبخير الاشجار تستند إلى رأى فنى ما كان
للمحاكم أن تنقضه حتى لو ثبت فيما بعد أنه
كان رأيا خاطئا، ذلك أن تلك الوزارة القائم
كيانها على المصلحة العامة تستخدم الفن
وتستهدى به بقدر ما تستطيع فى رعاية الشؤون
الزراعية . فاذا ما انكشف لها بعد تجاربها أن
خطة فنية جديدة أولى من غيرها مما كانت تتبعه
فان عدولها عن القديم إلى الحديث لا يجوز
مطلقاً أن يكون أساسا لمسئولية تتحملها، إذ
العلم والفن ينكشفان فى كل آن عن حقائق
جديدة . ولو كان الأمر غير ذلك لثلت الجهود
الاصلاحية التى تعنى بها وزارة فنية ما وجدت
الا للمصلحة العامة

المحكمة

« بما أن وزارة الزراعة دفعت فى مذكرتها
المعلنة لخصمها بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣١
بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى لأنها

« وحيث إنه عن اعتراض المستأنفين على
الحجز الواقع على الدفتر المذكور فان المحكمة
لا تلتفت اليه ، مادام القانون يقول فى المادة
١٨ منه « يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء
نفسها فى أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر
لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة » ولم
يقيد الامر فى هذه المادة بالتقديم فى المسائل
التجارية أو بمسائل مدنية معينة ومحددة كما
فعل فى مادة ١٦ من القانون التجارى نفسه
بل هو أطلقه بتقديم الدفاتر فى جميع الاحوال
مدنية كانت أو تجارية، وقد فسرت أحكام
المحاكم المختلطة المادة ١٩ من قانونها التجارى
المقابلة للمادة ١٨ من قانوننا التجارى الاهلى كذلك
إذ حكمت بجواز طلب تقديم الدفاتر التجارية
فى المسائل المدنية . (مجموعة التشريع والقضاء
المختلط لسنة ١٢ ص ٢٢٤ والجدول العشرى
المجموعة السنة الأولى والمجموعتين العشريتين
للقضاء المذكور سنة ٢١ ص ٣٨٥ وسنة ٢٤
ص ٢٥٢ — وقد جاء مؤيدا لذلك ولاحكام
عدة أخرى من هذا القبيل صدرت من المحاكم
المختلطة مما أشار اليه كتاب عزيز باشا كحيل
« إثبات الحقوق المدنية » من أن أحكاماً
للمحاكم المختلطة قضت بأن للمحاكم الحق فى
استحضار دفاتر التاجر لتستخرج منها ما هو
متعلق بالقضية .

« وحيث أنه مما تقدم جميعه ولما جاء فى
أسباب الحكم المستأنف من حيث الموضوع
يكون هذا الحكم فى محله ويتعين تأييده
(استئناف الست زاهيه قولاً وأجرين وحضر عنهم الاستاذ

المستأنف في هذا الشأن لشللت الجهود
الاصلاحية التي تعنى بها وزارة فنية ما وجدت
الا للمصلحة العامة .

«وبما أن الإبطاء الإداري والخطأ الإداري
الذي يقول به المستأنف لم يثبت للمحكمة
فضلا عن أن اللوائح الإدارية التي تتعلق
بالتبخير لم يقيم أى دليل على أنها خولفت
«وبما أنه يتبين من ذلك وبما جاء في الحكم
المستأنف من أسباب أن ذلك الحكم قد أصاب
في قضائه برفض الدعوى ويتعين تأييده .

(استئناف محمود بك زكى وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى
جنديه ضد وزارة الزراعة رقم ٤٧ سنة ٤٧ ق - رئاسة وعضوية
حضرات محمد لبيب عطيه بك وكيل محكمة استئناف اسيوط
المتدب ومحمد كامل الرشيدى بك وىس احمد بك مستشارين)

١٢٨

١٣ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - مسئولية - المربون وأرباب الصنائع . انطباق المادة ١٥١
مدنى عليهم .
- ٢ - مسئولية - رقابة التلاميذ . أثناء وجودهم بالمدرسة . واجبة
على ادارتها .
- ٢ - مسئولية - حصول الحادثة فجأة . عدم اهمال المربي .
ارتفاع مسئوليته

المادى القانونى

١ - ان المادة ١٥١ مدنى وان لم تنص صراحة
على المربين وأرباب الصنائع كما نصت عليهم
المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى المقابلة لها فانها
تتناول هذه الفئة لأن نصها عام ولم تفرق بين
طائفة وأخرى . فقررت مسئولية كل شخص
مكلف برعاية آخر عما يقع للغير من الشخص

تتعلق بأمر إدارى لا مخالفة فيه للقانون
واستندت في دفعها إلى المادة ١٥ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية

« وبما أن هذا الدفع كان يصح الالتفات اليه
لو أن الأساس الذي بنيت عليه الدعوى أن
أمراً إدارياً قد صدر وترتب على تنفيذه ضرر
للدعى، ولكن الواقع أن الدعوى بنيت على
أن الأمر الإدارى الذى نفذته وزارة الزراعة
وتتجت عنه الأضرار الذى يبنى المستأنف
تضمنين الوزارة عنها قد وقع مخالفاً للقوانين لأن
به إبطاء إدارى أو خطأ إدارى أساسياً، فشكل الدعوى
مقبول إذن ودفع الحكومة لا وجه لقبوله .

« وبما أن النظرية التي استعرضها المستأنف
في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة لا تنقض شيئاً
بما جاء في الحكم المستأنف ولا تنفى ما جاء
في مذكرة وزارة الزراعة المقدمة لهذه
المحكمة، وأهم ما يجب التنويه به في هذا المعرض
أن الطريقة التي اتخذتها وزارة الزراعة لتبخير
الأشجار تستند إلى رأى فنى ما كان للمحاكم
أن تنقضه، حتى لو ثبت فيما بعد أنه كان رأياً
خاطئاً، ذلك أن تلك الوزارة القائم كيانها على
المصلحة العامة تستخدم الفن وتستهدى به
بقدر ما تستطيع في رعاية الشؤون الزراعية
فاذا ما انكشف لها بعد تجاريتها أن خطة
فنية جديدة أولى من غيرها مما كانت تتبعه
فأن عدولها عن القديم إلى الحديث لا يجوز
مطلقاً أن يكون أساساً لمسئولية تتحملها، إذ
العلم والفن ينكشفان في كل آن عن حقائق
جديدة، ولو أن المحاكم سارت وراء ما يراه

الذى هو تحت رعايته بسبب الإهمال أو عدم الدقة والانتباه أو عدم الملاحظة

٢ — ان رقابة التلاميذ واجبة على ادارة المدرسة فى كل وقت حتى فى فترة تغيير الحصص .

٣ — ترتفع مسؤولية المربي اذا حصل الحادث فجأة انما يشترط فى ذلك أن يكون عدم استطاعة تلافيه غير ناتجة عن إهمال

المحكم

« حيث ان المستأنف بنى استئنافه على أن محكمة أول درجة قد أخطأت فى رفع المسؤولية عن المستأنف عليها الأولى بزعم عدم حصول إهمال منها على أن مسئوليتها عما يحصل من التلامذة الذين تحت رعايتها مقررة وتمتد من وقت دخولهم المدرسة إلى وقت انصرافهم منها حتى مع زعمها بأن الحادثة قد حصلت فجأة ولم يكن فى وسعها تلافى وقوعها . كما أخطأت محكمة أول درجة أيضا فى رفع مسؤولية والد التلميذ وتقرير مسئوليته الشخصية مع أنه طفل لم يبلغ سن التمييز فلا مسئولية مدنية عليه ، والوالد هو المسئول عن سوء تربيته وتأتج سلوكه ، والحادث الذى وقع من ابنه رغم وجوده خارج المنزل فانه نتيجة هذه التربية السيئة .

« وحيث أنه لا جدال فى أن المادة ١٥١ مدنى وان لم تنص صراحة على المربين وأرباب الصنائع كما نصت عليهم المادة ١٣٨٤ المقابلة لها من القانون المدنى الفرنسى فانها تتناول هذه الفئة لأن نصها عام ولم يفرق بين طائفة

وأخرى فقررت مسئولية كل شخص مكلف برعاية آخر عما يقع للغير من الشخص الذى برعايته بسبب الإهمال أو عدم الدقة والانتباه أو عدم الملاحظة ، وعلى هذا تكون المستأنف عليها مسئولة عما يقع من تلامذة مدرستها من الاضرار بالغير بسبب إهمالها

« وحيث ان ادارة المدرسة مسئولة عن مراقبة التلامذة مراقبة دقيقة من وقت دخولهم بالمدرسة حتى وقت انصرافهم منها سواء كانوا فى فصولهم أو فى فناء المدرسة حتى لا يقع اعتداء من بعضهم لبعض فان وقع اعتداء عد ذلك نتيجة عدم الملاحظة أو الرقابة وترتب على وقوعه مسئولية ادارة المدرسة وعلى هذه الأخيرة لتدرا عن نفسها المسئولية ان تثبت قيامها بكل ما هو مفروض عليها من أنواع الرقابة والملاحظة وأنها اتخذت كل ما يمكن من الاحتياطات ليكون النظام تاماً .

« وحيث انه ثابت من التحقيقات ان الحادثة حصلت فى فترة الاستراحة بين الدروس بينما كانت التلامذة داخل الفصل ولم يكن معهم رقيب فى هذه الفترة .

« وحيث أن المستأنف عليها الأولى معترفة بعدم وجود رقيب ولكنها تزعم أن من الصعب وضع مراقبين على التلامذة فى فترة تغيير الحصص لما يستلزمه ذلك من كثرة الموظفين والنفقات وتجعل ذلك سبباً تبنى عليه عدم مسئوليتها .

« وحيث أن رقابة التلامذة واجبة على ادارة المدرسة فى كل وقت حتى فى فترة تغيير

الحصص وهذه الرقابة لا تحتم وجود مراقبين خصوصيين لذلك بل يمكن تحقيقها بطرق أخرى لا تعجز ادارة المدرسة عن ايجادها وتنفيذها مما لا يدع مجالاً للتلامذة للعب أو الخروج على النظام .

« وحيث ان ادارة المدرسة لم تتخذ شيئاً من هذه الاحتياطات فكانت رقابتها ناقصة وعليه تكون الحادثة قد وقعت بسبب ذلك فهي مسئولة عن نتائجها .

« وحيث أن المستأنف عليها الأولى تزعم من جهة أخرى أن الحادثة كانت نتيجة ظرف فجائي لم يكن في وسعها تلافيه، وعلى هذا فهي غير مسئولة عنه .

« ومن حيث أن مسئولية المربي ترفع حقيقة إذا حصل الحادث فجأة، أنما يشترط في ذلك أن تكون عدم استطاعة تلافيه غير ناتجة عن أهمال .

« ومن حيث أن الثابت من التحقيقات أن الحادث حصل في فترة الاستراحة وسبقته مشادة بين المعتدى والمجنى عليه ولم يكن في الفصل رقيب، ولو وجد ذلك الرقيب لما وقع الحادث وعدم وجوده يعد نقصاً في المراقبة يترتب عليه المسئولية كما سبق القول، وعليه تكون محكمة أول درجة قد أخطأت في نفي الاهمال عن المستأنف عليها الأولى ويتعين إلغاء الحكم وتقرير مسئوليتها عن هذه الحادثة. « وحيث أنه وقد تقررت مسئولية المستأنف عليها الأولى عن هذا الحادث فلا يمكن جعل والد التلميذ مسئولاً شخصياً عن هذا الحادث

أيضاً متضامناً مع المستأنف عليها الأولى لأن التلميذ كان وقت وقوع الحادث بعيداً عن مراقبة والده كما قالت بحق محكمة أول درجة ومسئوليتها هي المسئولية التي تقع عليه باعتباره ولياً شرعياً على ابنه بسبب قصره وصغر سنه وعليه يتعين تأييد الحكم فيما قضى به من تقرير مسئولية المستأنف عليه الثاني بصفته فقط

« وحيث إن المبلغ المحكوم به كاف لتعويض الضرر الذي لحق المستأنف بصفته من جراء هذا الحادث فيتعين تأييده والزام المستأنف عليها الأولى بدفعه إلى المستأنف متضامنة مع المستأنف عليه الثاني بصفته مع المصاريف عن الدرجتين

(استئناف الدكتور عبد العزيز محمد وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف بك ضد الاوقاف الملكية رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٢٩

١٨ مايو سنة ١٩٣١

١- وقف . أرض محدودة بمساحة معينة . الزيادة في المساحة .
تابية للوقف

٢- اعتراف ناظر وقف . بما يضره . لا يسرى على الوقف .

المبادئ القانونية

(١) ان المنصوص عليه في كتب الفقه انه اذا أوقف شخص أرضاً محدودة بمساحة معينة وظهر بعد ذلك أن بالعين الموقوفة زيادة في المساحة فان هذه الزيادة تكون وقفاً
(٢) ان اعتراف الناظر بما يضر الوقف لا يسرى على الوقف ولا يحتاج به عليه

المحكمة

« من حيث أن المرحوم محمد فاضل باشا اشترى بموجب الحجة الشرعية المؤرخة في ١٣ محرم سنة ١٢٧٩ هجرية من ورثة المرحوم الهامى باشا خمسمائة فدان بناحية تانوف مركز ملوى بمديرية أسيوط ثم وقفها بموجب الحجة الرقيمة ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢

« ومن حيث أنه عقب شراء الواقف لهذه الأطنان ظهر أن بها زيادة قدرها عشرون فدانا وأربعة قراريط ونصف فصدر الأمر الكريم المؤرخ ١٨ جمادى الثانية بنمرة ٤٥ إلى ديوان المالية بأعطاء هذه الزيادة إلى المرحوم فاضل باشا انعاما وربطها عليه بالعشور واستخراج تقسيط بها بعد ورود قائمة تحديدها من مديرية المنيا وفي ١٢ شوال سنة ١٢٨٤ صدر التقسيط الرزنامجى بتمليكها إياه بشرط تأدية العشور سنويا

« وحيث إن الخلاف بين وزارة الأوقاف وبين ورثة المرحوم عمر باشا سلطان قائم على أن الأوقاف تقول أن العشرين فدانا وكسورا وهى عبارة عن الزيادة التى ظهرت بالخمسمائة فدان التى اشتراها المرحوم فاضل باشا تعتبر داخلة فى وقفه ، لأن الواقف وقف ما اشتراه بحدوده الواردة بحجة الشراء فان ظهر بالعين الموقوفة زيادة فى المساحة فالزيادة تلحق الوقف ، ويقول المستأنف عليهم بأن هذه الزيادة ملك لورثة المرحوم فاضل باشا لأن ملكية المورث لهذه العشرين فدانا وكسور

لم تثبت الا بموجب التقسيط الرزنامجى المؤرخ فى سنة ١٢٨٤ أى بعد صدور حجة الوقف بسنتين وهى لذلك لا تعتبر موقوفة » وحيث ان هذه المحكمة أصدرت حكمها التمهيدى المؤرخ ٦ يناير سنة ١٩٣٠ بنذب على أفندى مراد الخير وكلفته بتطبيق حدود الخمسمائة فدان الواردة بحجة شراء فاضل باشا وحدودها الواردة بحجة الايقاف على الطبيعة لمعرفة حدود المساحة التى تشملها هذه الحدود وهل تدخل فيها العشرون فدانا أم لا تدخل وان كان الأخير فما موقع العشرين فدانا

« وحيث أن الخير باشر عمله وقدم تقريره وتبين منه أن التحديد فى عقد الشراء وفى حجة الوقف يشمل فى كليهما مساحة قدرها ٥٢٠ فدانا وقال ان منشأ الزيادة يرجع الى أنه نص فى حجة الشراء على اخراج الأرض الخرس وأما فى حجة الايقاف فلم يستثن شيء لا من الخرس ولا من غيره وانما شملت الحجة جميع الخمسمائة فدان حسب حدودها الواردة بعقد الشراء .

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على حجة الشراء أنه ذكر بها أن مساحة الأرض المبيعة خمسمائة فدان بدون زيادة بعد اخراج الخرس والتعديل والطريق الموضحة بالعقد ومفاد ذلك انه ما كان بالعين المبيعة من الخرس وغيره الغير صالح للزراعة لم يحتسب له ثمن على المشتري رغم انتقال ملكية هذه الأجزاء اليه بموجب حجة الشراء ، وأما القول بأن مساحة الخرس وغيره لم تنتقل ملكيتها

الى المشتري ، فقول ينفيه طبيعة عقد الشراء وما ورد بحجة البيع من النص على تملك المشتري جميع الأرض بمشتملاتها وملحقاتها « وحيث أن الذى يؤيد ذلك أن المشتري وقف الأرض جميعها أى الخمسة فدان ولم يستثن منها شيئا لا تنقل الملكية اليه فى جميع ما تشمله الحدود الواردة بحجة الشراء

» وحيث أن الأمر الكريم الرقم سنة ١٢٨٠ القاضى باعطاء الواقف العشرين فدانا وكسورا قيمة ما ظهر بالعين المشتراة من الزيادة بطريق الانعام وصدور التقسيط الرزنامجى بها فى سنة ١٢٨٤ فلم يكن الغرض منه انشاء ملكية الواقف للعشرين فدانا وانما كان الغرض منه التوصل لذكر حقيقة مساحة العين المشتراة وربط الأموال على الزيادة.

» وحيث أنه ثبت مما تقدم أن العشرين فدانا وكسور هي جزء من العين الموقوفة ولم تكن يوما من الأيام مملوكة ملكا حرا للمرحوم فاضل باشا بعد صدرر حجة رقفه فى سنة ١٢٨٢ ولذلك ما كان لورثته أو لأحدهم أن يتصرف فيها بالبيع

» وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن المنصوص عليه فى كتب الفقه أنه اذا أوقف شخص أرضا محدودة بمساحة معينة وظهر بعد ذلك ان بالعين الموقوفة زيادة فى المساحة فإن هذه الزيادة تكون وقفا وهذا هو الواقع تماما فى هذه القضية

» وحيث أن المستأنف عليهم يدعون أن البائعين لهم وضعوا يدهم على العين موضوع

النزاع المدة الطويلة المكسبه للملكيه (أى أكثر من ٣٣ سنة) قبل بيعهم لمورثهم . وهذا الادعاء غير صحيح لأن المرحومه الست فاطمه هانم كريمة المرحوم فاضل باشا البائعة أولا الى المرحوم عمر بك فاضل ان كانت وضعت يدها على هذه العين فانما كان وضع يدها بصفته ناظرة على الوقف قبل تعيين وزارة الاوقاف ووضع يدها بهذه الصفة مهما طال لا يكسبها الملكية مطلقا « وحيث أن المستأنف عليهم يتمسكون كذلك ضد الوزارة بما صدر منها من الخطابات الدالة على اعترافها بملكية مورثهم لهذه الأرض ودفعها اليه ريعها مدة من الزمان الى أن عدلت عن ذلك وتمسكت بأنها موقوفة « وحيث أنه من المقرر شرعا أن اعتراف الناظر بما يضر الوقف لا يسرى على الوقف ولا يحتج به عليه .

» وحيث أنه من ذلك يكون اعتراف الوزارة بملكية المرحوم عمر باشا سلطان لهذه العين وقتا ما لا يحتج به عليها لأنها لا تملك هذا الاعتراف الضار بالوقف ولذلك لا قيمة له قانونا .

» وحيث أنه مما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم قبل الاوقاف . « وحيث أن المستأنف عليهم تنازلوا عن طلباتهم ضد الضمان وهم ورثة المرحوم عمر باشا سلطان وقد سبق قبول هذا التنازل

(استئناف وزارة الاوقاف ضد ورثة المرحوم عمر باشا سلطان وحضر عنهم الاستاذ جرجس ميخائيل وآخرين رقم ٩٢٠ سنة ١٤٤٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندي بك وعلى حيدر حجازى بك وأحمد مختار بك مستشارين)

قضية المحاكم الكلية

١٣٠

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٩ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - فك الاختام . حكمنا . احترام وضع الاختام وعدم العبث بها
- ٢ - فك الاختام . القصد الجنائي . توفره بمجرد فض الاختام

المبادئ القانونية

١ - ان الحكمة الحقيقية المقصودة من المادة ١٣١ ع . هي احترام وضع الاختام في ذاته تحقيقا للغاية التي وضعت من أجلها وهي تمكين السلطة التنفيذية من مراقبة تنفيذ الأحكام القضائية . ولا تتم هذه المراقبة على الوجه الاكمل إلا باحترام الأحكام وعدم العبث بها سواء اقتحم الفاعل نفس المكان الموضوعة عليه الاختام أم وقف عند حد ازالها دون اقتحامه

٢ - يكفي لتوفر أركان الجريمة والقصد الجنائي مجرد فض الاختام الموضوعة على المحل المحكوم بغلقه والمتهم عالم بذلك سواء كان قصده دخول المحل بالفعل أم لا . ولا عبرة بالبائع الذي دفعه لفض الاختام

المحكمة

«بما أنه ثابت من الاطلاع على التحقيق ان المتهم كان مقبلا في منزل صدر حكم باغلاقه

لادارته للدعارة وقد تنفذ حكم الاغلاق بوضع الاختام عليه وفي اليوم التالي عمد المتهم الى نزع الاختام والقائها على الأرض بكيفية تدل على عدم الاكتراث بالسلطة التي أمرت بوضعها كما جاء بشهادة التليدين حسن لمعي ومحمد نجيب أحمد خضر

«وبما أن محكمة أول درجة مع تسليمها بصحة الوقائع السالفة الذكر ذهبت إلى القول بانعدام القصد الجنائي لدى المتهم لأن حكمة التشريع ترمي الى احترام الاحكام القضائية وان المتهم لم يفتح باب المنزل بل وقف عمله عند حد فض الاختام (خشية الفضيحة) وان في ذلك الاحترام الكافي لسلطة القضاء

» وبما أن ما ذهبت اليه محكمة أول درجة خطأ في تفسير القانون وفيه جنوح عن الحكمة الحقيقية المقصودة من المادة ١٣١ عقوبات وهي احترام وضع الاختام في ذاته تحقيقا للغاية التي وضعت من أجلها وهي تمكين السلطة التنفيذية من مراقبة تنفيذ الأحكام القضائية وهذه المراقبة لا تتم على الوجه الاكمل إلا باحترام الاختام وعدم العبث بها سواء اقتحم الفاعل نفس المكان الموضوعة عليه الاختام أم وقف عند حد ازالها دون اقتحامه اذ ان اباحة نزع الاختام يجعل من المتعذر على السلطة المنوط بها أمر التنفيذ أن

المبادئ القانونية

- ١ - طلب الازالة يعتبر طلباً مجهول القيمة يقبل الاستئناف دائماً
- ٢ - اذا تعارضت نصوص العقد الواحد وجب الاخذ بما هو الاصلح للمدين
- ٣ - اذا اشترط المؤجر ملكيته للبناء الذي يحدته المستأجر عند تحقق عدم الوفاء بالايجار فان ذلك يعتبر شرطاً جزائياً لا يتحقق إلا إذا ثبت حصول ضرر للمؤجر ، فاذا لم يثبت الضرر فلا يقضى له بالملكية
- ٤ - إذا أباح المؤجر للمستأجر البناء اعتبر المستأجر حسن النية بالمادة ٦٥ مدنى وعلى ذلك لا يجوز للمؤجر طلب الازالة . بل يلزم بأخذ البناء وله دفع قيمته باحدى الطريقتين ، إما قيمة المواد الاولى وأجرة العمال وإما الفرق بين ماتساويه أرضه والمباني الآن وبين ماتساويه الارض قبل البناء . وللمستأجر الباني حق حبس البناء تحت يده حتى يستولى على قيمة البناء بالمادة ٦٥٥ فقرة ٢ مدنى .

المحكمة

« حيث أنه حكم من محكمة أول درجة بياقى الايجار والاخلاء مع اعطاء مهلة للمستأجرة والازالة

« وحيث أن المستأجرة رفعت استئنافاً عن أجزاء الحكم المتقدم ثم جاءت بجلسته ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وتنازلت عن الاستئناف بشأن الايجار المحكوم به لقلة النصاب وأصرت على الاستئناف فيما تبقى من الطلبات .

تقوم بواجبها وتصبح المحلات المقضى بوضع الاختام عليها عرضة للاقتحام دون أن يترك ذلك أثراً ينم عليه

« وبما أنه يتضح مما تقدم أنه لا يشترط لتوفر اركان الجريمة أن تتوفر لدى المتهم نية الاستخفاف بأحكام القضاء بل يكفي لتوفر القصد الجنائى ان يعمل المتهم الى فض الاختام الموضوع على محل محكوم باغلاقه وهو عالم بذلك ، سواء كان قصده من عمله دخول المحل بالفعل أم لا ، ولا عبرة بكون الباعث الذى دفعه الى نزع الاختام هو تجنب الفضيحة التى تترتب على وجودها على محله أم أى باعث آخر ، فان ذلك لا تأثير له على الاركان الاساسية للجريمة ولو أنه قد يكون سبباً مخففاً للعقاب فى بعض الظروف . وبناء على ما تقدم تكون محكمة أول درجة أخطأت فى حكمها القاضى بالبراءة ويجب الغاؤه ومعاقبة المتهم طبقاً للمادة ١٣١ عقوبات

(قضية النيابة ضد اسماعيل ابراهيم الجوهري رقم ٣٣٦ سنة ١٣٠ استئناف - رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك ومحمد فتحى ومحمد نصر الدين زغلول)

١٣١

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

١ - استئناف - حكم بالازالة . مجهول القيمة . جواز استئناف

٢ - عقد - نصوصه . تنازها . الاخذ بالاصح للمدين .

٣ - شرط جزائى - اشترط ملكية المؤجر لبناء أحدته المستأجر .

ضرورة تحقق الضرر

٤ - بناء . فى ملك المؤجر بأذنه . تطبيق المادة ٦٥ . عدم جواز طلب الازالة .

« وحيث أن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للإزالة باعتبار طلب الإزالة ملحقاً بالطلب الأصلي بالمادة ٣٠ مرافعات » وحيث أن هذه المحكمة أصدرت بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ حكماً بتعيين خبير لتقدير البناء المطلوب إزالته وقدم الخبير تقريره وقدر البناء بمبلغ ٣٠ جنيهاً وقدمت المستأنفة تقريراً استشارياً بأن قيمة العقار هي ١٤٠ جنيهاً

« وحيث أن طلب الإزالة هو طلب مجهول القيمة في أصله كما ذهبت إلى ذلك محكمة طنطا بهيئة استئنافية بحكمها الصادر بتاريخ أى أنه جائز الاستئناف دائماً وأبداً . إلا إذا تقدرت قيمته أمام محكمة أول درجة وحصل الاتفاق على التقدير وأما إذا لم يحصل التقدير أمام محكمة أول درجة واعتبر الطلب مجهول القيمة فلا يجوز قانوناً معالجة التقدير أمام محكمة ثانية درجة . بل يبقى طلب الإزالة أمام هذه المحكمة مجهول القيمة أيضاً لما في معالجة التقدير أمامها من تخطي درجة من درجتي التقاضي ولما في ذلك من تغيير وصف الطلب تغييراً يترتب عليه الأقيات على قواعد التقاضي وضوابطه ، ومن ضوابطه أن الطلب مجهول القيمة يجوز استئنافه دائماً أبداً » وحيث لما تقدم يجب اعتبار طلب الإزالة في الدعوى القائمة طلباً مجهول القيمة ولا عبرة بتقدير الخبير فيها . وعلى ذلك يصبح الاستئناف فيها مقبولا » وحيث أن العقد المعقود بين المستأنفة

والمستأنف عليه عن القدر ٤٤ متراً والمؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩١٢ وباعتبار إيجار المتر الواحد في الشهر قرش صاغ واحد يبيح للمستأجرة إقامة مبان على القدر المؤجر (المادة ٨ من العقد) وتبيح للمؤجر استرداد الأرض ودفع قيمة البناء للمستأجر (المادة ٥) بعد تقديره بدعوى مستعجلة (المادة ١٣)

« وحيث وإن كان البند ١٤ من العقد يجعل البناء ملكاً للمؤجر في حالة تأخير المستأجر في دفع قيمة الإيجار — إلا أن المادة ٩ قررت من طريق آخر في حالة التأخير في دفع الأجرة التصريح للمؤجر بتوقيع الحجز على أنقاض المبنى — وعند تعارض النصين يجب الأخذ بالأصلح للدين وهو جواز الحجز على الانقضاء لا تملك المؤجر البناء تملكاً بلا مقابل ، وفوق ذلك فإن جعل ملكية البناء للمؤجر في حالة تأخير دفع الإيجار هو شرط جزائي لا يتحقق قانوناً إلا إذا ثبت حصول ضرر كما أقر ذلك القضاء المختلط أولاً والأهلي ثانياً بالدوائر المجتمعة ولم يثبت في الدعوى الحاضرة وجود ضرر يجعل التأخير في دفع ٤٤ قرشاً شهرياً أمراً مبرراً في تملك المؤجر البناء الذي تراوح قيمته بين ٣٠ جنيهاً على حسب قول الخبير و ١٤٠ جنيهاً على حسب قول المستأنفة

« وحيث وقد أباح العقد للمستأجر البناء فإن المستأجر يعتبر في هذه الحالة وطبقاً للمادة ٦٥ مدني حسن النية في بنائه . وعلى ذلك لا يجوز قانوناً الحكم عليه بالإزالة بل يصبح المالك

المبدأ القانوني

التعهد بدين لآخر مقابل الامتناع من دخول
المزاد تعهد باطل لمخالفته للنظام العام وللتعهد
أن يدفع بهذا البطلان ولا يعترض عليه بأنه
كان متواطئاً مع المدين

المحكمة

« من حيث أن المدعى يطالب بمبلغ ثابت
بسند مؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على أنه
قرض والمدعى عليه ينكر الاقتراض ويدفع
الدعوى بأن الدين غير مشروع

« ومن حيث أنه لاستخلاص الحقيقة
يجب تفهم الظروف الملابسة لتحريـر ذلك
السند ويكفي في ذلك الرجوع للوقائع

« ومن حيث أن مصلحة الاملاك أعلنت
مزاد تأجير أطيـان موقوفة على دار الكتب
بناحية دروه وشرط على من يدخل في المزايدة
أن يقدم ضماناً ويقول المدعى عليه في مذكرته
أنه قدم طلبه في أغسطس سنة ١٩٢٩ ودفع
رسم تسجيل عقد الضمانة العقارى المطلوب
وفي ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ قدم المدعى طلب
دخوله في المزايدة وقد أشهر المزاد وحدد له
يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وجرى فعلاً بنقطة
بوليس القناطر فحضر فيه المدعى عليه وآخر ولم
يحضر المدعى ولا شريكه عبد الهادى تاج الدين
ورسا المزاد على المدعى عليه بسعر الفدان
٧ جنيهات ، ٩٥٠ مليماً وقد وافق مفتش الاملاك
على التأجير الا أن المدعى وآخرين وهم
أقروا كتابة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بقبول

للأرض ملزماً بأخذ البناء على شرط أن يدفع
للمستأجر قيمة البناء بأحد التقديرين إما قيمة
المواد الأولية وأجرة العمال وإما الفرق بين
ماتساويه الأرض والمباني الآن وبين ماتساويه
الأرض من قبل وليس للزوج في جميع
الأحوال طلب الازالة مادام حسن النية
قائماً وللمستأجر الباني حق حبس البناء تحت
يده حتى يستولى على دينه طبقاً لما تقدم وطبقاً
للمادة ٦٠٥ فقرة ٢ مدنى فاذا مادفع له دينه
وجب عليه التخلي عن البناء وتخلي الأرض
« وحيث لما تقدم يتعين رفض طلب

الازالة وحفظ الحق لطرفي الخصومة
المناقشة في دعوى على حدة في أمر تقدير المباني
بأحدى الطريقتين المتقدمتين والمنوه عنهما
بالمادة ٦٥ مدنى المذكورة على اعتبار أن
هناك حسن نية وأن حسن النية هذا قد بتت
فيه هذه المحكمة بتأ نهائياً حائزاً لقوة الشيء
المحكوم فيه . ولا محل لبحث قيمة المباني في
الدعوى القائمة والرجوع في تقدير القيمة إلى
تقدير الخبير المشار اليه لما في ذلك من تفويت
إحدى الدرجتين على أحد المتخاصمين
وللأسباب المتقدمة في صدر هذا الحكم

(قضية السد صفية سمعان وحضر عنها الاستاذ حنا أنطون بشوت
ضد على بك حنى وحضر عنه الاستاذ نجيب أوغيا
رقم ٥٥٠ سنة ١٩٢٩ استئناف . رئاسة وعضوية حضرات
عبد السلام زهني بك ورئيس المحكمة وجمال الدين أباطه بك
وزكى خير الابوتيجى بك القاضيين)

١٣٢

محكمة مصر الكلية الاهلية

٦ يناير سنة ١٩٣١

دين — تعهد به . للامتناع عن مزايدة . جلالة

استجار أطيان الوقف المذكور بسعر البقدان ٩ جنيهات لمدة ثلاث سنين بالتضامن وفي يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ سحب المدعى وأمام متولى طلبهما وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قبل المدعى عليه استجار الاطيان بسعر ثمانية جنيهات وربيع

« ومن حيث أن تخلف المدعى عن حضور جلسة المزايدة التى انعقدت فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وعدم دفعه رسم تسجيل عقد الضمانة العقارى مترتب على أن طلبه لم يكن جديا وعلى عدم توفر المال لديه ثم أن رجوعه بعد ذلك إلى طلب استجار الأرض باشتراكه مع آخرين ورفع السعر إلى تسعة جنيهات فى ١٣ أكتوبر وسحبه الطلب بعد يومين اثنين دليل آخر على أنه لم يكن جاد ابل كان يتلاعب بالمزاد تصيدا لمنفعة وقد ظهر ذلك بالسند المطالب بقيمته المحرر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وبه استقر الأمر للمدعى عليه باستجاره الأرض نهائيا من غير منازع فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩

« ومن حيث أن المدعى زعم أن المدعى عليه اقترض المبلغ لدفعه فى التأمين وقد رد عليه بأن التأمين عقارى ودفع رسمه فى اغسطس سنة ١٩٢٩ فما كانت به حاجة للاستدانة وبما أنه يتضح مما تقدم أن المدعى حصل على السند موضوع الدعوى بمناسبة المزاد مقابل امتناعه هو وشركائه من الاستمرار فيه وبما أنه لا شك فى أن هذا السبب مخالف للقانون. ومن ثم مبطل للسند وقد قضى بأن

لمن تعهد بدين لآخر كى يتمتع من دخول المزاد أن يدفع بيطلان التعهد ولا يعترض عليه بأنه كان متواطئا مع الدائن (دالوز تعليقات على القانون المدنى ص ٩٩٤ جزء ثانى).

(قضية الشيخ عبد الحميد البسيونى ضد أحمد شكرى أفندى رقم ٦٠٧ سنة ٩٣٠ ك رثامة وعضوية حضرات القضاة كامل وصفي ابو الذهب بك ويونس ثابت ومختار نور)

١٣٣

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٩ يناير سنة ١٩٣١

دين — من التعهدات الطبيعية . غير ملزم قضا.

المبدأ القانونى

إذا كان الدين من الديون الطبيعية فللمدين - عملا بواجب الذمة والشرف دون غيرها - أن يدفع ذلك الدين بمحض إرادته وقبوله الصريح الذى لا يشوبه أى غموض أو إكراه أو غش . فاذا استكتبه الدائن كميالة وقت الصلح (الكونكور داتو) ووقع عليها مكرها حتى يقر الدائن الصلح . فيظل الدين من التعهدات الطبيعية obligation naturelle التى ليس للدائن الحق فى المطالبة بها أمام المحاكم ومثله كمثل باقى الالتزامات الطبيعية كدين الميسر ودين الربا الفاحش والدين الذى يسقط بالمدة الطويلة والدين الذى يتعهد به المدين لمخاطبته مقابل المتعة بها فانها جميعها من الالتزامات الطبيعية التى لا يجوز المطالبة بها ويتعين رفضها قضاء

المحكمة

« حيث أن دعوى المدعى تتلخص في أنه يدين المدعى عليه الثاني الشيخ عبد الرحمن جلال التاجر بدسوق في مبلغ ١٧١٥٥٠ قرشا بمقتضى سند تحت الأمر والاذن مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩ ولحلول أجل الدفع وعدم قيام المدعى عليه الثاني بالسداد. ولأن للرحوم الدكتور عبد القادر جلال وديعة بينك مصر وتوفي الدكتور عن ولده المدين والذي يستحق في تلك الوديعة عشرين قيراطا لهذا أوقع المدعى حجزاً تحت يد حضرة المدعى عليه الأول بصفته بقدر ما يوازي نصيب المدعى عليه الثاني (مدينه) فيما يرثه عن والده الدكتور عبد القادر جلال بقدر عشرين قيراطاً من مجموع المال المودع وكلف المدعى عليهما بالحضور أمام هذه المحكمة وسماعهما الحكم بالزام المدعى عليه الثاني بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٧١٥٥٠ قرشا والمصاريف وأتعاب المحاماة وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الأول وجعله حجزاً نافذاً بقدر المبلغ المحكوم به والمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة » وحيث أن المدعى صمم على طلباته وقرر بأن المدعى عليه الثاني كان تاجراً وأشهر افلاسه وبلغت مجموع ديونه ٢٧٠٠٠ جنيه وكان المدعى يدينه في مبلغ وبمقتضى الكونكورداتواستحق المدعى ٢٠ في المائة من أصل ديونه بما يوازي ٣٥١ جنيهاً ودفع المدين

هذا المبلغ فعلاً - وبعد السداد أعيدت إليه حالته الأولى. وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩ استدان من المدعى المبلغ المطالب به بمقتضى السند المرفوع به الدعوى. وحيث أن المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بأنه لم يستدن من المدعى المبلغ المطالب به والحقيقة أنه لما أشهر افلاسه تصالح معه دائنوه على أن يدفع لكل منهم ٢٠ في المائة من دينه إلا أن المدعى توقف عن الصلح لأنه كان له أكبر مبلغ ولم يقبل المدعى التوقيع على محضر الصلح النهائي إلا بشرط أن تحرر له كمياله على المدين بمبلغ ١٧١٥٥٠ قرشا عن باقي دينه وترك بلا تاريخ. وتحت هذا الاكراه الاذني اضطر المدعى عليه الثاني بالتوقيع على الكميالة التي تركت بلا تاريخ. ونظراً لأنه قام بسداد مبلغ ٣٥١ جنيهاً للمدعى وهو ما يستحقه بمقتضى محضر الصلح النهائي (الكونكورداتو) لهذا يطلب رفض دعوى المدعى مع الغاء الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه الأول.

« وحيث يتعين البحث أولاً عما إذا كان المدعى عليه الثاني أمضى الكميالة بياقي الدين مكرهاً حتى يوافق المدعى على محضر الصلح النهائي أم حررت بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩ عن دين جديد. ثانياً على فرض التسليم بأن السند عن الدين القديم فهل للمدعى الحق في المطالبة به (الثمانين في المائة).

« وحيث أن القرائن القاطعة على صحة رواية المدعى عليه الثاني كثيرة. منها أن المدين (المدعى

يصبح نافذا في حق جميع المداينين ومن النتائج أيضا أن باقي الدين الذي لم يصدق عليه هو من الديون الطبيعية للمدين — عملا بواجب الذمة والشرف ليس غير — أن يدفع ذلك الباقي بمحض إرادته وقبوله الصريح *formel* الذي لا يشوبه أي غموض أو إكراه أو غش — أما الذي استكتبه الدائن كميالة وقت الصلح ووقع عليها مكرها حتى يقر الدائن الصلح (الكونكورداتو) فالدين يظل طبيعيا من التعهدات الطبيعية *obligation naturelle* وليس للدائن الحق في المطالبة به أمام المحاكم ومثله كمثل باقي الالتزامات الطبيعية كدين الميسر ودين الربا الفاحش والدين الذي يسقط بالمدة الطويلة والدين الذي يتعهد به المدين لمحظيته مقابل المتعة بها — كل هذه الالتزامات الطبيعية لا يجوز المطالبة بها ويتعين رفضها قضاء (انظر التعليقات على القانون التجاري لسويدي ودراس جزء ثاني ص ٦٥١، ٦٥٢ رقم ٧، ٨، ٩ وما بعدها تعليقا على المادة ٥٦٦ المقابلة للمادة (٣٢٨) تجاري والأحكام العديدة المذكورة بها)

« وحيث فضلا عما تقدم فإن السند أخذ بالاكراه بمعنى أن الرضا مشوب بالاكراه الأدبي كما تقدم ومن ثم يتعين الحكم برفض الدعوى .

(قضية الشيخ عبد القادر شفتري ضد حضرة نواز بك سلطان مدير بنك مصر وآخر رقم ٥٣ سنة ١٩٣١ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل عفت ثابت بك ومحمد صادق حمدي ومحمد شافعي اللبان)

عليه الثاني) عجز عن دفع قسطنطين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ الواجب دفعهما للدعي تنفيذاً لمحض الصلح بدليل أن المدعي أرسل خطاباً للكفيل بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ يهدد فيه باتخاذ الاجراءات إذا لم يقيم المدين بدفع القسطين فمن غير المعقول أن المدين يتعذر عليه سداد العشرين في المائة لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ ثم يصبح ملياً في ٥ يناير سنة ١٩٢٩ ويستدين من المدعي هذا المبلغ الباهظ ومنها أنه ذكر بذلك الخطاب أنه (عمل كل الراحة ولم يفد بشيء) إن هذه العبارة سقت تليحاً بما قام به المدعي من التسهيلات حتى أمضى عقد الصلح النهائي في مقابل أن استكتبه الكميالة المرفوع بها الدعوى الحالية المحررة بالباقي من دين المدعي بمعنى أن المدعي انتهر فرصة تحرير محضر الصلح وتوقف عن التوقيع عليه مالم يوقع على الكميالة . فاضطر المدعي عليه الثاني أن يوقع عليها مكرها وبعد التوقيع عليها أمضى المدعي ووافق على محضر الصلح (الكونكورداتو) ومنها أن الكميالة تركت بلا تاريخ وقت تحريرها والدليل أن التاريخ وضع بمداد وبقلم يخالف ما كتب به الكميالة الأصلية .

« وحيث إذا تقرر بأن المدعي استكتب المدعي عليه الثاني سنداً يباقي الدين فهل له الحق في المطالبة به الآن .

« وحيث أنه من نتائج التصديق على الصلح (الكونكورداتو) المنصوص عنه بالمادة (٣٢٨) من القانون التجاري أنه

و ٣٨٥ مليا أما اذا كان المدعى مسؤولا عن عمل الحارس الذى بدد المحجوزات يكون الباقي في ذمة المدعى للوزارة مبلغ ٢٨٩ جنيا و ٣٧٠ مليا .

« وحيث أنه يدور البحث الآن حول ما اذا كان الحاجز مسؤولا عن أعمال الحارس أم لا .
« وحيث أنه ثابت من الأوراق أن المدعى عليها لم ترشح شخصا معينا للحراسة ولم تتدخل في تعيين الحارس المبدد وإنما عينه المحضر مندوب السلطة القضائية تطبيقا لنص المادة (٤٢٦) مرافعات

« وحيث أن وجود المرشد وقت الحجز كان لا يرشاد المحضر عن مكان الحجز وموضوع المحجوزات وليس له شأن في اختيار الحارس اذ أمر ذلك متروك لتقدير المحضر مع مراعاة القيود المبينة في المادة (٤٤٧) مرافعات

« وحيث أن القول باعتبار المحضر وكيلًا للحاجز أو الدائن اطلاقا بعيد عن الصواب به لا ان صح أن يكون المحضر وكيلًا عن الدائن في قبض ما يعرضه المدين على المحضر الا أن المحضر لا يعتبر وكيلًا عن الحاجز عند اختياره الحارس فالهاجز لا يملك عزل الحارس وإنما يملك ذلك القضاء وتعتبر هذه الحال من الأحوال التي لا يعتبر فيها المحضر وكيلًا عن الحاجز وبناء عليه لا يعتبر الحاجز مسؤولا عن الاختلاسات التي يرتكبها الحارس وهذا ما سار عليه القضاء في فرنسا (استئناف ديجون ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩١ الوارد بدالوز الدورى جزء ٢ ص ١١٩ وراجع أيضا حكم

١٣٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٧ يناير سنة ١٩٣١

حارس . معين من قبل المحضر . بغير دخل الحاجز في اختياره .
تبديده . عدم مسئولية الحاجز

المبدأ القانوني

اذا اختار المحضر حارسا على الأشياء المحجوزة دون أن يكون لطالب الحجز دخل في اختياره فلا يعتبر الحاجز مسؤولا عن تبديد ذلك الحارس

المحكمة

« حيث أن حجز المدعى عليها على محصولات ومواشى المدعى كان صحيحا وفي محله بسبب تأخير المدعى في وفاة المستحق قبله من ايجار الاطيان استتجاره من المدعى عليها .
« وحيث أنه بسبب هذه الحجزات التي أوقعتها الوزارة بحق بددت بعض الأشياء المحجوزة .

« وحيث أن المدعى طلب في صحيفة دعواه الحكم له بقيمة الأشياء التي بددت بحجة أن المدعى عليها مسؤولة عن عمل الحارس على الأشياء المحجوزة

« وحيث أن المدعى عليها قدمت كشفا ببيان الحساب بينها وبين المدعى فندبت المحكمة خيرا لفحصه وقدم تقريرا يستفاد منه أنه اذا كانت الوزارة مسؤولة عن عمل الحارس الذى بدد المحجوزات يكون المدعى قد سدّد كل ما عليه وله في ذمة الوزارة مبلغ ٣٤٩ جنيا

في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٣ ومنشور بمجموعة بلاجي
على القانون المدني جزء ٣ ص ٢٨٨)
« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى
المدعى في مواجهة المدعى عليها في غير محلها
ويتعين رفضها .

(قضية محمد أفندي نجم ضد وزارة الاوقاف رقم ١٩٩ سنة
١٩٢٤ ك . رياسة وعضوية حضرات القضاة نصار على بك وأحمد
صبحى عزت ومحمد كامل أمين ملش)

محكمة باريس في ٦ مايو سنة ١٨٩٠ الوارد
بدالوز الدورى عام ١٨٩١ — ١ — ٣٩٥
وراجع أيضا بهذا المعنى موسوعات دالوز في
الحجز التنفيذى بند ٣١٦ ص ٩١٩ جزء ٣٩٠)
« وحيث أن المحاكم المختلطة أخذت بالرأى
الذى تقول به هذه المحكمة وهو عدم مسئولية
الحاجز عن عمل الحارس (استئناف مختلط

قضاة المحاكم المختلطة

اتقاء الحادثة رغم اهمال المجنى عليه
(استئناف شركة ترام القاهرة ضد رمزي عبد الملك رئاسة
المستر فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٢
ص ٢٦٦)

١٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — اتفاق باطل . بواسطة اسم مستعار ، نتائج
- ٢ — نزاع ملكية . الاتفاق على استعادة المدين للاعيان .
مشروعيته . أحواله
- ٣ — نزاع ملكية . الزيادة من شخص لحساب المدين .
التزامه . حدوده
- ٤ — شرط جزائي . قبل مدين . أحوال . بطلانه
- ٥ — اتفاق . شرط متعلق بالنظام العام . جواز اثباته بالبينة

المبادئ والقانونية

(١) لا يجوز لصاحب الاسم المستعار
الذى اشترك في اتفاق باطل أن يتمسك بهذه
الصفة للاستفادة من الاتفاق وبالامتناع عن
تنفيذ ما يخصه منه

(٢) إن الاتفاق الحاصل بين المدين
المنزوع ملكيته وشخص آخر بأن الاعيان

١٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مارس سنة ١٩٣١

حادث . المجنى عليه طفل . ذهابه للمدرسة يوميا وعادة .
عدم خطأ الوالدين
مسئولية . حالة طفل قاص . خطأه . طلب تعويضات ضده
أوله . تقديرهما

المبادئ والقانونية

١ — لا يمكن نسبة إهمال لوالدى طفل
صغير السن أصيب في حادثة ترام إذا كان
الطفل لا يهيم في الشوارع بل كان خارجا من
المدرسة حيث يذهب يوميا قريبا من محل
سكن والديه

٢ — إن خطأ الطفل القاصر لا يمكن
مبدئياً — مع عدم ادراكه — أن تكون
محلا لتعويضات من شخص ثالث ضد الطفل
ولكنها تعتبر على الأقل من الوقائع المادية
والتي تكون محل نظر إذا كانت التعويضات
مطلوبة باسم الطفل ضد المسبب للحادثة التي
أصيب فيها . إلا إذا ثبت أنه كان من السهل

حالة تحريم الزام المدين بتعويض مبالغ فيه في نظير تدخل شخص في المزايدة اذ مثل هذا الالتزام يجب أن يكون تحت سلطة القضاء

(استئناف ذكي هراري ضد محمد سابق وآخرين رئاسة المسترماك بارت . مجلة الاقتصاد والتشريع سنة ٤٢ عدد ١٢ ص ٢٢٩)

١٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - شركة . تجديد عقدها : مدة بعد أخرى . حالة عدم الاخبار . سريان العقد
- ٢ - شركة . حلها . قبل الميعاد . تحت مسئولية الشريك المتسبب فيه

المبادئ القانونية

(١) اذا نص في عقد شركة أنه في حالة عدم الاخبار قبلها بمدة معينة فيتجدد العقد لمدة أخرى كالمدة الأولى ويستمر هذا العقد مجددا بكافة شروطه عند انتهاء كل مدة ولا يمكن القول أنه تجدد لمدة واحدة فقط . وانه في نهاية المدة الثانية يستمر بغير تجديد مدة له

٢ - ان حل الشركة قبل انتهاء مدتها باتفاق الطرفين يجب أن يصدر حكم به على مسئولية الشريك الذي تسبب للآخر بأعماله بما يؤدي الى انتهاء هذه الشركة

(استئناف تيودور هادجوتس ضد جورج كريستوفوديس رئاسة المسوفا فلك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٣ ص ٢٨٩)

المنزوع ملكيتها والتي يرسى مرادها على الاخير تعود إلى المدين بطريقة أخرى لا يعتبر في ذاته وبطريقة مطلقة باطلا . ولكن قد لا تكون شروط تنفيذه قانونية وتكون لذلك محلا للبطلان

(٣) لا يسوغ للمدين المنزوع ملكيته أن يدعى أن الشخص الذي تعاقد معه قد تعهد بزيادة العشر لحسابه الخاص مع أن تعهده كان قاصرا على توقيع محضر الزيادة واتخاذ الاجراءات التالية حتى يمكن اعادة المزايدة من جديد مع تنحيه عن كل مسئولية اذا اشترى آخر العقارات المنزوعة . والاحتمال المنصوص عليه في العقد برسو المزداد عليه لا ينتج أثره الا في حالة عدم وجود مزايدين لتغطية زيادة العشر

(٤) الشرط الجزائي المنصوص عليه في اتفاق بالنسبة للمدين المنزوع ملكيته في حالة عدم تنفيذه الاتفاق القاضي باستعادة الاعيان المنزوعة التي رسا مرادها على شخص آخر وذلك في الميعاد المحدد بالشروط المنصوص عليها فيه انما هو شرط باطل من جهة كونه يحمل من طريق غير مباشر نتائج المزداد على المدين المذكور مع أنه يجب تحميلها للشخص الثالث المزايد . اما رغبة المدين في استعادتها لنفسه فانه يبقى حرا فيها

(٥) يستثنى من المبدأ القاضي بعدم جواز الاثبات بالبينة بين متعاقدين بالكتابة حالة ما اذا كان الشرط متعلقا بالنظام العام كما في

١٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - دعوى تعويض . ضد الحكومة . بناء على حجز بامر النيابة .
رفعه ضد وزارة الحفانية
- ٢ - مسئولية الحكومة . عن اعمال السلطة القضائية . انعدامها
- ٣ - مخاصمة القضاة . اجراءها . طبقا للمادة ٧٤٦ م. م .
ومابعداها
- ٤ - مخاصمة القضاة . كمخاصمة اعضاء النيابة العمومية .
الاجراءات واحده

المبادئ القانونية

- (١) دعوى التعويض التي ترفع على الحكومة بسبب حجز توقع بناء على أمر رسمي من النيابة المختلطة وبواسطة أحد موظفي الضبطية القضائية قام به بهذه الصفة تكون غير مقبولة إذا رفعت ضد وزير الداخلية بدلا من وزير الحفانية التابع له أعضاء النيابة العمومية
- (٢) أعمال السلطة القضائية لا تستوجب مسؤولية الحكومة بحال ما

- (٣) أعمال السلطة القضائية لا يسأل عنها من أمر بها الا بالطريق المنصوص عنه في المواد ٧٤٦ مرافعات مختلط ومابعداها أي بطريق مخاصمة القضاة المشار اليه في هذه المواد
- (٤) تشمل المادة ٧٤٦ مرافعات مختلط

القضاة وأعضاء النيابة العمومية سواء بسواء
(استئناف يوسف يعقوب ليفي ضد الحكومة المصرية .
رئاسة المستر فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٢
ص ٢٩٢)

١٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مارس سنة ١٩٣١

- (١) اجراءات نزع ملكية . اتخطا ضد بعض الورثة .
عدم اخبارهم باسماء باقيهم سواء في المعارضة
في التنبيه . أو في قائمة الشروط . صحتها
- (٢) حكم مرسى مزاد . بعد المزايدة . طلب بطلانه من
المدين . عدم قبوله
- ٢ - دعوى تعويض . عن استئناف كيدى . في غير مواجهة
المستأنف . عدم قبولها

(١) إذا اتخذ دائن لتركه اجراءاته بنزع الملكية ضد الورثة المعلومين له فقط . فلا يكون هذا سببا للبطلان خصوصا أنه كان لدى هؤلاء الورثة الفرصة التي لم يغتتموها لتبيان اسماء باقيهم وقت تقديم المعارضة في تنبيه نزع الملكية والمعارضة في قائمة الشروط التي قدمها أحدهم

(٢) لا فائدة للمدين المنزوع ملكية وبالتالي لاحق له في طلب ابطال حكم مرسى المزاد بعد زيادة العشر فان هذا البطلان لا يمكن أن يعيد له حقه في الملكية إذ لا نتيجة له سوى صيرورة حكم مرسى المزاد الاول نهائيا

(٣) لا تقبل دعوى التعويض المرفوعة من المستأنف عليه بسبب استئناف معمول يقصد الماطلة والمكيدة إذا لم يقدم في الجلسة في مواجهة المستأنف الذي تغيب عن الحضور كما أنها لم ترفع بدعوى مستقلة

(استئناف حسن بك علوى ضد جيمس كيان وآخر .
رئاسة المستر فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٣
ص ٢٩٣)

قضاة المحاكم الأجنبية

ومدى حق الارتفاق المستمد من التعاقد
لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في تقدير قصد
الطرفين المتعاقدين من نصوص العقود
وظروف الدعوى: ولكن بشرط الاحتفاظ
لمحكمة النقض بحقها في الرقابة على ما يتعلق
بتشويه dénaturaion العقود والظروف
المذكورة في الحكم

(دالوز قسم أول ص ١٠٥ سنة ١٩٣١)

١٤٢

محكمة استئناف (بريجيه)

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩

قذف : سب، شيوعية، الخضوع لاوامر حكومة اجنبية الارتباط
بالدولة الثالثة

المبدأ القانوني

إن وصف (شيوعي) لا يكون قذفا ولا
إهانة (قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ مادة ٢٩)
ولكن إذا نسب الى فرنسي أنه يطيع أوامر
حكومة أجنبية أو الجماعة المعروفة (بالدوليه
الثالثة التي مقرها موسكو) والتي ترمى الى أن
تثير في فرنسا وفي سواها من الدول ثورة عنيفة
بقصد قلب الحكومة وتغيير النظام الاجتماعى
فان هذه النسبة من شأنها أن تمس بشرف
واعتبار الشخص المسندة إليه وعلى هذا فتكون
إهانة

(مجلة دالوز قسم ثانى ص ١١٢ سنة ١٩٢١)

١٤٠

محكمة النقض والابرام المدنية

٩ يناير سنة ١٩٢٨

مهندس . وكالة . حدودها . أوراق الحساب . ضرورة
تفويض خاص .

المبدأ القانوني

إذا كان المهندس وكيلًا عن صاحب العمل
maitre de l'ouvrage فتوقيعه على أوراق
الحساب لا يلزم صاحب العمل الا اذا كان قد
فوضه بذلك (مادة ١٩٩٨ مدنى فرنسى)
وعلى ذلك فمهندس احدى شركات «التعاون
في تجديد الاقاليم المخربة» الذى تربطه بالشركة
رابطة عقد اجارة الاشخاص . والذى لم يصدر
اليه توكيل عام بل فوض فى مأمورية صبغتها
فنية ومقصورة على مراجعة الاعمال لاصفة
له فى الزام الشركة قبل المداول
(مجلة دالوز قسم أول ص ١٠٤ سنة ١٩٢١)

١٤١

محكمة النقض والابرام المدنية

٢٤ فبراير سنة ١٩٣١

نقض . حق الارتفاق . نتيجة تعاقد . طبيعته ومداه . تقدير
قضاة الموضوع . رقابة محكمة النقض على تشويه الوقائع

المبدأ القانوني

فى حالة قيام نزاع حول طبيعة caractère

العدد الثالث	فهرست	السنة الثانية عشر	
صحيفة	الابحاث		
١٧٣	بحث في الشروع في السرقة وفي الجريمة المنصوص عنها في المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات « لحضرة الاستاذ عبدالمجيد سلمان المحامي بقسم قضايا الحكومة الاهلية »		
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية	
١٠١	١٧٧ ٥ ابريل ٩٣١	تستر. على نفر قرعة . جريمة مستمرة . مضى المدة . عدم سقوطها به	١٢١ ق القرعة العسكرية
١٠٢	١٧٧ ١٦ ابريل ٩٣١	١ - اجراءات سابقة على انعقاد الجلسة . ابدأوها قبل نظر القضية - ٢ - اجراءات . طلب سماع شهود أو ضم تحقيقات ابتدائية . السكوت عنها استئنافيا . مانع من الطعن - ٣ قاض . كان عضوا بالنيابة في المحكمة التي حكم فيها ابتدائيا . عدم تصرفه في أى شأن من تحقيقات القضية . غير مانع من نظرها استئنافيا	١٢٩ نج
١٠٣	» » » ١٧٩	١ - أفعال . ارتباطها ببعضها من عدمه . تطبيق المادة ٣٢ ع عليها . من اختصاص قاضى الموضوع - ٢ - رد المحققين أو الشهود . لا وجود له في القانون المصرى	٢٢٩ ع - ٢٢٩ نج
١٠٤	» » » ١٨٠	اعتراف . من متهم على آخر . جواز الأخذ به .	
١٠٥	» » » ١٨١	١ - مسئولية جنائية . المستأجر لما كينة هو مدير لها . مسئوليته عن اتخاذ طرق الوقاية من أخطارها - ٢ - مسئولية جنائية . خطأ المجنى عليه . لا يجب خطأ مدير العمل	٢٠٢ و ٢٠٨ ع
١٠٦	» » » ١٨٢	١ - تستر على نفر قرعة . الاهمال في التبليغ . شرط العلم . وجوب توفر النية الخاصة التى	١٢١ ع و ٢٢٩ نج

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٠٧	١٦ ابريل ١٩٣١	نص عليها القانون - ٢ . طعن . قبوله بالنسبة لمتهم . ارتباط الجريمة بالنسبة لمتهم آخر غير طاعن . استفادة الآخر منه	١١٧ ع
١٠٨	» » » »	دفاع عن الحرية . في حالة تقييدها قانونا . عدم اباحته	٢٢٩ تج
١٠٩	» » » »	عقاب . تخفيف العقوبة . من سلطة قاضي الموضوع	٤٥ و ٢٧٥ و ٢٧٨ ع
١١٠	» » » »	١ - سرقة . العقاب عليها . علته - ٢ . مال منقول . تعريفه حسب أحكام القانون . تطبيق الكهرباء عليه - ٣ - منقول . حسب نص المادة ٢٦٨ ع . ليس قاصرا على الجسم المتحيز - ٤ - شروع في سرقة . حالة ايقاف العداد الكهربائي . تطبيقه	٢٢٩ تج
١١١	» » » »	نقض و ابرام . طعن . عدم تقديمه في الميعاد . رغم عدم ختم الحكم في بحر الثمانية أيام . عدم قبوله .	٢٦١ ، ٢٦٢ و ٢٦٥ ، ١٤٨ ع ٢٢٩ تج
١١٢	» » » »	١ - بلاغ . عن الحوادث . جائز من كل انسان . ما عدا حالة الزنا - ٢ - قذف . ضد غير موظف . عدم جواز اقامة الدليل على صحة الوقائع .	ق رقم ٥٦ سنة ١٣٣٢ (شرعى) ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثالث

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١١٣	٢٣ إبريل ١٩٤	اثبات السن على غير حقيقته . عقابهم جميعا . ١ - دفع . بعدم قبول الدعوى العمومية . لسبق صدور قرار من النيابة بالحفظ . مماثل للقرار بعدم جواز نظر الدعوى . شروطه ٢ - قرار حفظ . عدم توجيه تهمة الى متهمين . وعدم الاشارة اليهم فيه . غير مانع من رفع الدعوى العمومية على المتهمين	٤٢ نج
١١٤	» » » »	١ - اختلاس أموال أميرية . اعتبارها كذلك بمجرد تحصيلها - ٢ . نقض . استغناء المحكمة عن شهود اثبات في مواجهة الدفاع عدم اعتراضه . غير مبطل للحكم	٩٧ ع ١٢٩ نج
١١٥	» » » »	١ - ضرب . النية فيه . تعريفها - ٢ ضرب . النية فيه . يانها . التمييز فيها بين الضرب العمد والاصابة الخطأ - ٣ - ضرب . الضرر الناشئ عنه . نتائج . مسئولية المتهم عنه (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	٢٠٠ قرة ١ ع
١١٦	١٢ نوفمبر ١٩٣١	نقض . ميعاده . حق مكتسب . تفسيره طبقا لقانون محكمة النقض . أحكام صادرة في العهد القديم ولم تعلن . أحكام معلنة ولم يمض عليها ميعاد الطعن . جواز الطعن فيها	ق ٦٨ سنة ١٩٣١ (النقض)
١١٧	١٩ نوفمبر ١٩٣١	أحكام . تسبيب . خلو الحكم من التسبيب الكافي . بطلان المادة ١٠٣ مرافعات	١٠٣ مر
١١٨	» » » »	١ - دعوى حساب . طلب الحكم بما يظهر من الحساب . طلب مبلغ معين . نتيجة لتصفية	٤٨ مر

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١١٩	٢٢٥	١٩ نوفمبر ١٩٣١	الحساب . الطالبان دعوى واحدة لا تتجزأ ٢ - اعلان دعوى بطلب الحكم بما يظهر من الحساب . يعتبر علم خبر عن ذات دعوى الحساب ١ - دخان . خلطه . كيفية الخلط . ذكرى تو ٢ يونية سنة ١٨٩١ . شامل كل أنواع الخلط . ٢ - دخان . خلطه . سوء النية . معناه . قصد الضرر . غير لازم - ٣ - حكم . خلط دخان . عدم وجوب ذكر نوع الخلط . طبقا للمادة الثانية من الذكرى تو - ٤ - خير . رفض طلب التعيين . لا بطلان في الاجراءات (٣) قضاء محكمة الاستئناف الاهلية ١ - الشخص المعنوى . مظهره . وجود ذمة مالية له مستقلة . مجلس المديرية . طبقا لقانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ . لاشخصية معنوية له بالذات - ٢ - مجالس المديرية . الغرض من انشائها . تخويل الشارع الشخصية المعنوية للمديرية . سببه . الذمة المالية لها . لا لأعضاء مجلسها - ٣ - مجالس المديرية . نص قانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ عن شخصيتها المعنوية . تخويله للمديرية بالذات وبنص الدستور - ٤ - مديرية . شخصيتها المعنوية . مستمدة من كيانها ووجودها . حالة حل المجلس . عودة التمثيل للحكومة والمدير بيت المال . عدم اعتباره شرعا وارثا . بل أمينا	ذكرى تو ٢ - ٦ - ١٨٩١
١٢٠	٢٣٠	٥ مايو سنة ١٩٣١	١ - الشخص المعنوى . مظهره . وجود ذمة مالية له مستقلة . مجلس المديرية . طبقا لقانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ . لاشخصية معنوية له بالذات - ٢ - مجالس المديرية . الغرض من انشائها . تخويل الشارع الشخصية المعنوية للمديرية . سببه . الذمة المالية لها . لا لأعضاء مجلسها - ٣ - مجالس المديرية . نص قانونى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ عن شخصيتها المعنوية . تخويله للمديرية بالذات وبنص الدستور - ٤ - مديرية . شخصيتها المعنوية . مستمدة من كيانها ووجودها . حالة حل المجلس . عودة التمثيل للحكومة والمدير بيت المال . عدم اعتباره شرعا وارثا . بل أمينا	قانونى مجالس المديرية سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣
١٢١	٢٣٣	» » » »	بيت المال . عدم اعتباره شرعا وارثا . بل أمينا	

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثالث

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٢٢	٢٣٣ ٥ مايو ٩٣١	على المال ناظرو وقف . قبضه غلة المستحقين . موته . مجهلا لها . لاضمان في تركته	٢٣٢ ق العدل والانصاف
١٢٣	٢٣٤ » » » »	رسو المزايد . تعليق حكمه على شرط فاسخ . زيادة العشر . أثر حكم مرسى المزايد الثاني في البيع الاول . محوه	٥٧٤ و ٥٧٨ و ٥٨٧ م
١٢٤	٢٣٥ ٧ مايو سنة ٩٣١	مضى المدة . تكليف بالحضور على يد محضر أمام محكمة . يقطع المدة . عدم قيد الدعوى . غير مؤثر	٨٢ مد
١٢٥	٢٣٦ » » » »	١ - ضامن . أثر ضمانه في كون كراداتو . تطبيق المواد ٣٣٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ . التزامه بضمانة كاملا - ٢ - كون كراداتو . تطبيق المادة ١٤٤ الخاصة بالكفيل وبراءة ذمته . معناها عدم الابراء نهائيا	٢٣٨ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ١٤٤ تجا
١٢٦	٢٣٧ » » » »	دفاتر التجار . حكم المحكمة بتقديمها . جوازه في المسائل المدنية والتجارية على السواء	١٦ و ١٧ تجا
١٢٧	٢٣٨ ١١ مايو ٩٣١	مسئولية . تبخير الاشجار بمعرفة وزارة الزراعة . تعديل خططه الفنية فيها . تبعا للصلحة العامة . لا يستوجب المسؤولية .	١٥١ مد ١٦ لائحة
١٢٨	٢٣٩ ١٣ » » » »	١ - مسؤولية . المربون وأرباب الصنائع انطبق المادة ١٥١ مدني عليهم - ٢ - مسؤولية رقابة التلاميذ . اثناء وجودهم بالمدرسة . واجبة على إدارتها - ٣ - مسؤولية . حصول الحادثة فجأة . عدم اهمال المربي . ارتفاع مسؤوليته	١٥١ مد

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثالث

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٢٩	٢٤١	١٨ مايو ١٩٣١	١ - وقف . أرض محدودة بمساحة معينة الزيادة في المساحة . تابعة للوقف - ٢ - اعتراف ناظر الوقف . بما يضره . لا يسرى على الوقف ٤ - قضاء المحاكم الكلية	٥٤٩ قانون العدل والانصاف
١٣٠	٢٤٤	١٩ يناير ١٩٣١	١ - فك الاختام . حكمها . احترام وضع الاختام . عدم العبث بها - ٢ - فك الاختام . القصد الجنائي . توفره بمجرد فض الاختام	١٢١ ع
١٣١	٢٤٥	١٦ أبريل ١٩٣١	١ - استئناف حكم بالازالة . مجهول القيمة . جواز استئنافه - ٢ - عقد . نصوصه تعارضها . الاخذ بالأصح للمدين ٣ شرط جزائي . اشتراط ملكية المؤجر لبناء أحدثه المستأجر . ضرورة تحقق الضرر - ٤ - بناء . في ملك المؤجر بأذنه . تطبيق المادة ٦٥ . عدم جواز طلب الازالة .	٢٤٥ م ١٤٢ . ١٥٠ و ٦٠ م
١٣٢	٢٤٧	٦ يناير سنة ٩٣١	دين . تعديبه . الامتناع عن مزايده . بطلانه	٩٤ م
١٣٣	٢٤٨	١٩ » » »	دين . من التعهدات الطبيعية . غير ملزم قضاء	٩٤ م و ١٢٢ و ٢٢٨ تجا
١٣٤	٢٥١	٢٧ » » »	حارس . معين من قبل المحضر . بغير دخل للحاجز في اختياره . تديده عدم مسئولية الحاجز ٥ - قضاء المحاكم المختلطة	٤٢٦ و ٤٤٧ م
١٣٥	٢٥٢	٥ مارس ١٩٣١	١ - حادث . المجنى عليه طفل . ذهابه للمدرسة يوميا . وعادة . عدم خطأ الوالدين ٢ - مسئولية . حالة طفل قاصر . خطأه . طلب تعويضات ضده أوله . تقديرها	٢١٢ م .
١٣٦	٢٥٢	١٠ مارس ٩٣١	١ - اتفاق باطل . بواسطة اسم مستعار . نتائجه - ٢ - نزع ملكية الاتفاق على استعادة المدين للأعيان . مشروعيته أحواله - ٣ - نزع ملكية . الزيادة من شخص لحساب المدين .	١٤٨ و ٢٨٠ م .

العدد الثالث

فهرست

السنة الثانية عشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٣٧	٢٥٣ ١١ مارس ٩٣١	التزامه . حدوده - ٤ - شرط جزائي قبل مدين أحوال . بطلانه - ٥ - اتفاق . شرط متعلق بالنظام العام . جواز اثباته بالبينة ١ - شركة تجديد عقدها مدة بعد أخرى .	٥٤٢ مد . م
١٣٨	٢٥٤ » » » »	حالة عدم الأخبار . سريان العقد . ٢ - شركة حلها قبل الميعاد . تحت مسؤولية الشريك المتسبب فيه ١ - دعوى تعويض . ضد الحكومة . بناء على حجز بامر النيابة . رفعه ضد وزارة الحقانية ٢ - مسؤولية الحكومة . عن أعمال السلطة القضائية . انعدامها - ٣ - مخاصمة القضاة . اجراءاتها طبقا للمادة ٧٤٦ م . م . وما بعدها . كمخاصمة أعضاء النيابة العمومية . الاجراءات واحدة ١ - اجراءات نزع ملكية . اتخاها ضد بعض الورثة . عدم اخبارهم بأسماء باقيهم سواء في المعارضة في التنييه أو في قائمة الشروط صحتها - ٢ - حكم مرسى مزاد . بعد المزايدة . طلب بطلانه من المدين عدم قبوله - ٣ - دعوى تعويض عن استئناف كيدى . في غير مواجهة المستأنف . عدم قبولها . (٦) قضاء المحاكم الفرنسية	٢١٢ و ٢١٣ مد . ٧٤٦ م . م
١٣٩	٢٥٤ » » » »	مهندس . وكالة . حدودها . أوراق الحساب . ضرورة تفويض خاص	٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٤ م . م
١٤١	٢٥٥ ٢٤ فبراير ٩٣١	نقض . حق الارتفاق نتيجة تعاقد طبيعته ومداه . تقدير قضاة الموضوع . رقابة محكمة النقض على تشويه الوقائع	مادة ٩ محكمة النقض والايرام الفرنسى
١٤٢	٢٥٥ ٢٢ نوفمبر ٩٢٩	قذف . سب . شيوعية . الخضوع لأوامر حكومة أجنبية . الارتباط بالدولة الثالثة	ق ٢٩ - ٧ - ١٨٨١ مادة ٢٩



المحكمة

مجلة قضائية

نصف ساعة للمحاماة

العدد الثاني عشر

يناير سنة ١٩٣٢

العدد الرابع

Une nation ne peut durer si elle ne tire de son sein la quantité de raison suffisante pour prévenir les causes de ruine extérieure ou de relâchement intérieur qui la menacent

(Renan)

تحفظ من الاعوان فان أحد منهم بسط يده الى جناية اجتمعت بها عليه عندك أخيار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبة في بدنه . وأخذته بما أصاب من عمله . ثم نصبته بمقام المذلة . ووسمته بالخيانة . وقلدته عار التهمة .

(أمير المؤمنين — على بن أبي طالب)

جميع المقالات الخاصة سواء بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان « ادارة مجله المحكمة ونحريها »

بشارع المناخ رقم ٢٠

بيانه

نشرنا بهذا العدد ٥٢ حكما منها

عدد

١٥	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
١٢	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
٥	أحكام صادرة من المحاكم الكلية الأهلية
٤	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٥	أحكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية

لجنة التحرير

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم

العدد الرابع
السنة الثانية عشر

المحكمة القضائية

شهر يناير
سنة ١٩٣٢

قضاء محكمة النقض والأول

الدائرة الجنائية

١٤٣

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ - نقض - عن مخالفة والتعويض فيها . عدم جواز نظره
- ٢ - مستولية جنائية - عن فعل حيوان . ضرورة اثبات الخطأ ونوعه ووجه نسبه للمالك

المبادئ القانونية

- ١ - اذا رفعت الدعوى العمومية ضد متهم عن جنحة ومخالفة وقضى في الأخيرة بالغرامة والتعويض المدنى عن الضرر الناشء عنها، فمثل هذا الحكم لا يجوز نظر الطعن فيه بطريق النقض لا بالنسبة للمخالفة ولا بالنسبة للتعويض الناشء عنها عملاً بالمادة ٢٢٩ تج
- ٢ - لا يكفي لمحاكمة شخص جنائياً عما يصيب الغير من الأذى بفعل حيوانه ان يثبت ان ذلك الحيوان مملوك له فان ذلك اذا صح مبدئياً ان يكون سبباً للمسئولية المدنية

فانه لا يكفي لتقرير المسئولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها محل الا اذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ في المحافظة على حيوانه ومنع اذاه عن الغير، وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبه الى مالك

الحيوان بالذات

المحكّم

« من حيث إن الحكم المطعون فيه قضى في جريمة جنحة وجريمة مخالفة وحكم في هذه الأخيرة بغرامة وتعويض مدنى عن الضرر الناشء عنها ، فالطعن المقدم فى الحكم جملة لا يجوز نظره بالنسبة للمخالفة ولا بالنسبة للتعويض الناشء عنها عملاً بأحكام المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ، وعلى ذلك يتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن فى شطره الخاص بجريمة المخالفة ..

« ومن حيث إن الطعن بالنسبة الى اللجنة قدم ولينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً » ومن حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مردود بما أجاب به الحكم الابتدائي المؤيد استئنافاً لأسبابه رداً على الدفع المقدم من الطاعن اذ قال ان هناك شهادة شهود جديدة سمعت بناء على بلاغ قدم من شريك المجنى عليه وان بعض الشهود السابقين قد عدلوا عن أقوالهم . فكل هذه تعتبر أدلة جديدة تجيز العود الى رفع الدعوى من جديد ولو مع سبق صدور قرار قانوني بحفظها . ومن ذلك يتبين أن القول بعدم جواز قبول الدعوى العمومية لا يستند الى أساس قانوني صحيح .

« ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني أنه لم يرد بالحكم المطعون فيه بيان تفصيلي للاهمال المنسوب الى الطاعن في المحافظة على الكلب ولا الواجبات التي أخل بها الطاعن على فرض أن الكلب ملكه »

« ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وهذا الحكم الأخير قد عني في معرض اثبات صحة التهمة بالتدليل على أن الكلب مملوك للطاعن ولكنه لم يشر بكلمة واحدة الى الإهمال الذي وقع من الطاعن حتى جعله مسئولاً جنائياً عما أصاب الغير من الأذى بفعل حيوانه بل اكتفى بما ورد في ديباجته نقلاً عن وصف التهمة الذي تقدمت به النيابة الى المحكمة من القول بأن الطاعن (تسبب باهماله في المحافظة على كلبه في اصابة فلان وقتل مواشى فلان) « ومن حيث إنه لا يكفي لمحاكمة شخص جنائياً

عما يصيب الغير من الأذى بفعل حيوانه ان يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، فان ذلك اذا صح مبدئياً ان يكون سبباً للمسئولية المدنية فانه لا يكفي في تقرير المسئولية الجنائية التي لا يصح ان يكون لها محل الا اذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ في المحافظة على حيوانه ومنع اذاه عن الغير ، وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبه الى مالك الحيوان بالذات

« ومن حيث إن البيانات الواردة في الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بهذه المسألة غير كافية اذ قد يؤخذ من خلال الحكم أن ذلك الكلب الذي عض بعض الناس والمواشى وعض مواشى صاحبه أيضاً هو كلب قد أصابه مرض ولم يبين بالحكم ما اذا كان المرض الذي أصابه قد طرأ عليه فجائياً أم ظهرت أعراضه من زمن ومتى عض الكلب مواشى الطاعن نفسه حتى يعرف ما اذا كان قد علم بخطور الكلب في وقت مناسب ومع ذلك لم يعمل على حجزه أو قتله وكف اذاه عن الغير ، وبالجملة ما هو نوع الخطأ الذي يصح أن ينسب الى الطاعن بالذات ويجعله محلاً للمسئولية الجنائية

« ومن حيث ان قصور الحكم عن بيان ما تقدم يعيبه عيباً جوهرياً يستوجب نقضه

(طعن حافظ العفيفي ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١١٧٧ سنة ٤٨ ق . رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبدالعزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وكيل محكمة استئناف اسبوط وأحمد أمين بك ومحمد كامل الرشيدى بك ويس أحمد بك مستشارين وحضور حضرة عبدالسلام كساب بك رئيس نيابة بالاستئناف)

الطعن الحالى لم يقدم الى قلم كتاب محكمة قنا الصادر منها الحكم المطعون فيه ولا الى قلم كتاب محكمة النقض بل تقديمه كان لقلم كتاب نيابة أسيوط (وهو قلم كتاب محكمة أسيوط) فهو تقديم باطل يترتب عليه بطلان شكل الطعن

(طعن عطا سلامة ضد النيابة وأخرى مدعية مدنى رقم ١١٨٩ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

١٤٥

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

تعدى . بالقول أو الإشارة . ضد موظفى المجلس البلدى . معاقب عليه

المبدأ القانونى

إن موظفى المجالس البلدية وعمالها قائمون بخدمة عامة فهم ممن تحميهم المادة ١١٧ عقوبات المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الاول أن المجنى عليه هو من موظفى المجالس البلدى وهؤلاء ليسوا من الموظفين الذين تحميهم المادة ١١٧ من قانون العقوبات التى طبقتها المحكمة . » وحيث إن هذا المظن غير سديد فان موظفى المجالس البلدية وعمالها قائمون بخدمة عامة فهم ممن تحميهم تلك المادة كما قالت المحكمة الاستئنافية بحق

« وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث أن الدفاع عن الطاعن لم يتناول لدى المحكمتين الابتدائية والاستئنافية إلا الكلام عن صفة المجنى عليه وكونه ممن تحميهم المادة ١١٧

١٤٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

طعن بطريق النقض . أسبابه . الجهة التى يقدم إليها

المبدأ القانونى

ثبت قضاء محكمة النقض على أن قلم الكتاب المشار إليه بالمادة (٢٣١) تحقيق جنابات (الخاصة بالطعن بطريق النقض) هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه إذ هو دون غيره الذى يحصل فيه التقرير بالطعن كما أنه هو الذى يقدم إليه بيان الأسباب . ولم يتساهل القضاء إلا فيما يتعلق بالجهة التى يقدم إليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة وأجاز اعتباره مادام تقديمه حاصلًا فى الميعاد المحكمة

« حيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنابات تنص على أن الطعن يكون بتقرير يحصل بقلم كتاب المحكمة وأن أسبابه تبين فى الميعاد المقرر وقد ثبت قضاء محكمة النقض على أن قلم الكتاب المشار إليه هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه فهو دون غيره الذى يحصل فيه التقرير بالطعن كما أنه هو الذى يقدم إليه بيان الأسباب ولم يتساهل القضاء إلا فيما يتعلق بالجهة التى يقدم إليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة وأجاز اعتباره مادام تقديمه حاصلًا فى الميعاد » وحيث إن البيان المتضمن للأسباب فى

من القانون المذكور ولم يقدم أى دفع في الموضوع فنظر المحكمة الاستئنافية في الموضوع وفصلها فيه قد أخل بحق الدفاع إذ حرمه من درجتي التقاضى بشأن الموضوع .

«وحيث إن هذا المظن لا يلتفت إليه فان الطاعن لم يمنع أحد من الكلام في الموضوع لدى محكمة أول درجة كما أن النيابة العامة إذ استأنفت حكم البراءة الابتدائي قد طلبت الغاء والحكم عليه في الموضوع فاذا كان هو قصر عن الدفاع في الموضوع والتزم الكلام في الصفة فقط فان أحداً لم يلزمه بذلك ولم يمنع من القول في الموضوع بما كان يشتهى . فهو إذن المقصر في حق نفسه . أما الحكم فسلم من العيب

(طعن مصطفى ناجى ضد النيابة رقم ١١٢٩ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة)

١٤٦

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

قرار حفظ . ضرورة ثبوته بالسكاتب . وتوقيعه . مع وضع التاريخ عليه

المبدأ القانوني

ان قرار الحفظ هو عمل قضائي كالحكم تترتب عليه حقوق وتنقض به حقوق أخرى فالواجب ان يكون ثابتاً بالكتابة وأن يؤرخ ويوقع عليه من الموظف المختص باصداره

المحكمة

«من حيث ان الطعن المقدم في هذه الدعوى مردود بانه لا معنى لما يزعمه الطاعن من أن

النيابة حفظت الدعوى العمومية بالنسبة اليه حفظاً ضمناً لأن قرار الحفظ عمل قضائي كالحكم تترتب عليه حقوق وتنقض به حقوق أخرى فالواجب ان يكون ثابتاً بالكتابة وأن يؤرخ ويوقع عليه من الموظف المختص باصداره . وما دام الطاعن لا يدعى صدور قرار من هذا القبيل بل يكتفى بالقول بان قرار الحفظ الذي يعنيه كان ضمناً فالطعن المقدم منه بناء على هذا الزعم لا قيمة له . هذا فضلاً عن أن المدعى المدني هو الذي رفع دعواه مباشرة فحرك بها الدعوى العمومية ولا مانع يمنعه من ذلك قانوناً ولو مع سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية

(طعن الشيخ مصطفى درويش ضد النيابة رقم ١١٦٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٤٧

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

طعن بطريق النقض . عن حكم تمهيدى . عدم قبوله

المبدأ القانوني

ان الأحكام التي ابيح الطعن فيها بطريق النقض والابرار إنما هي الأحكام التي تفصل في أصل الدعوى وتنتهى بها الخصومة إما بالبراءة أو بالعقوبة . وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التمهيدية

المحكمة

« من حيث إن الطعن المقدم في هذه القضية موجه الى الحكم التمهيدى القاضى بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التي اسند الى الطاعن تزويرها

لذلك لا يجوز نظره لأن الأحكام التي ايج الطعن فيها بطريق النقض والابرار انما هي الأحكام التي تفصل في أصل الدعوى وتنتهي بها الخصومة اما بالبراءة أو بالعقوبة وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التي تصدرها محكمة الموضوع تمهيدا للبت في موضوع الدعوى كالحكم المطعون فيه.

(طعن محمود أفندي رياض ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ١١٩٦ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة)

١٤٨

٧ مايو سنة ١٩٣١

- ١ — نقض . موعد تقديم اسبابه . عدم التوقيع على الحكم في ظرف الثمانية أيام . التقرير بالطعن في الميعاد . ارفاق شهادة رسمية بعدم ختم الحكم . منح الطاعن أجلا لتقديم الاسباب
- ٢ — أمر الحفظ . المادة ٤٢ تج . عمل قضائي . ضرورة ثبوته بالكتابة .
- ٣ — دعوى عمومية . رفعها على موظف . عدم الحصول على تصريح رئيسه الإداري . غير مؤثر عليها .
- ٤ — دعوى عمومية . وعد بحفظها . عدم تنفيذه . عدم مساسها .
- ٥ — قبض . حبس . تعذيب . التفريق بينها . تطبيق مواد القانون عليها . وحكم كل حاله منها .
- ٦ — دعوى مدنية . رفعها طبقا للمادة ٤٥ نج . لحصول ضرر مباشر أو غير مباشر . على اطلاقها .
- ٧ — مسئولية مدنية . عن ضرر شخصي . بطريق غير مباشر . تضييع مرتكبه .
- ٨ — مسئولية مدنية . ضمان الموظف . لا يعفى الحكومة من ضمانها
- ٩ — حكم . عدم النص على مادة القانون . لا بطلان .
- ١٠ — مسئولية الحكومة . عن عمل موظفيها . اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . ثابت .

المبادئ القانونية

(١) إن قضاء محكمة النقض بشأن موعد

تقديم أسباب الطعن في حالة فوات التوقيع على أصل الحكم المطلوب نقضه في أجل ثمانية الأيام المضروبة قد اختلفت وجهاته ثم استقر من عهد غير قريب على رأى يقضى بمنح الطاعن أجلا يقدم فيه أسباب طعنه إذا ما أثبت بشهادة رسمية أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الأجل المحدد قانونا . وبعد ذلك بدا أن هذا الرأى فيه ترخص قد يكون غير حميد الأثر ومدعاة للفوضى فقيد منح أجل جديد لتقديم الاسباب بوجوب التقرير في قلم الكتاب من الطاعن أو وكيله في ميعاد الثمانية عشر يوما بأن الحكم المطعون فيه لم يختم وإرفاق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده وهذا القيد الجديد الذي وضعته المحكمة لأول مرة في حكمها الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ (١) قد كان مشاره كما تقدم اتقاء التفكك في المواعيد الذي بدا كآثر للرأى القديم يؤدي بلا ريب إلى استشعار كل طاعن بواجبه ويدعوه لتعقب الحكم حتى إذا ما انقضى ميعاد ختمه لزمه واجب آخر . وهو أن يقدم تقريراً بذلك مؤيدا بشهادة رسمية ويودعه قلم الكتاب في مدى الثمانية عشر يوما . على أنه يجب التمييز عدلا بين الطعون التي قدمت قبل صدور الحكم الذي أعلن هذا الرأى الجديد والطعون التي تلتته

(٢) إن أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ تحقيق جنايات هي من الأعمال

(١) راجع مجلة المحاماة السنتا الثانية عشر عدد ٢ حكم رقم ٥٠ ص ٩٦

القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف ذى الاختصاص فى إصدارها ولا يقبل الاستدلال عليها لإبشادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أوقضائية اللهم إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلى على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون لاشائبة عليهم وأن النيابة ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا . فى مثل هذه الصورة — ولعلها الوحيدة — يكون الحفظ ضمينا ويكون صحيحا منتجا آثاره . (١)

(٣) إن رأى القائل بوجوب الحصول على ترخيص الرئيس الإدارى برفع الدعوى العمومية على الموظف لا يتفق إطلاقا مع روح التشريع وآراء الفقهاء إذ الاتفاق أو الخلاف مع الرئيس الإدارى على رفعها أو على حفظها لا يمكن أن يكون له أى أثر قانونى على سيرها . فإذا أمر النائب العام برفع الدعوى العمومية على موظف من غير أن يحصل مقدما على ترخيص من رئيسه نفذ أمره وقامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها . أما تصرفه من الناحية الإدارية فله شأن آخر (٤) إن الوعد بالحفظ والقعود عن تنفيذ ذلك

الوعد هو إجراء جائز للنائب العام . وإذا رتب نتائج فانها لا تمس الدعوى العمومية بأية حال (٥) عد المشرع المصرى الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التى تقع إطلاقا من موظف أو غير موظف (المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤) وليس صحيحا إن هذه الجرائم إذا وقعت من موظف كفل عقابها الباب السادس من الكتاب الثانى (المادة ١١٣ وما بعدها عقوبات) إذ أن مواد هذا الباب لم يأت فيها نص عن القبض أو الحبس بغير وجه حق ولم يذكر فيها إلا التعذيب الذى يكون الغرض منه حمل متهم على الاعتراف . والنصوص المصرية تقصر عقاب الموظف المرتكب للتعذيب على حالة حمل متهم على الاعتراف . والمادة ١١٣ عقوبات لم تعن قط إلا بوسائل العنف التى لا تبلغ حد القبض على الناس وحبسهم ، أما المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ منه فنصها عام ينطبق على الموظفين وغيرهم . والمادة ٢٤٤ صريحة المعنى فى انها تشير على السواء الى الاحوال التى تقع فى باقى فقرات تلك المادة وفى المادة ٢٤٢

(٦) إن المادة ٤٥ تحقيق جنايات واسعة النص وهى ترخص لكل من ادعى باصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائى ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر

(٧) رأى السائد فى القضائين الفرنسى والمصرى أن الضرر الشخصى يحيز تضمين مرتكبه حتى لو وقع بطريق غير مباشر

(١) نقل الحكم هذا المبدأ عن حكم محكمة النقض الرقم ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ فى القضية رقم ٢٦٨٠ سنة ٤٦ قضائية المنشور بمجلة المحاماة السنة العاشرة . حكم رقم ٢٥٦ من ٥٢٢

المحدد قانونا وبعد ذلك بدا أن هذا الرأي فيه ترخص قد يكون غير حميد الاثر ومدعاة للفوضى فقيد منح أجل جديد لتقديم الاسباب بوجوب التقرير في قلم الكتاب من الطاعن أو وكيله في ميعاد الثمانية عشر يوما بأن الحكم المطعون فيه لم يختم ورافق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده .

« وبما أن هذا القيد الجديد الذي وضعته هذه المحكمة لأول مرة في حكمها المؤرخ في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٧٥٥ سنة ٤٨ قضائية قد كان مثاره كما تقدم اتقاء التفكك في المواعيد الذي بدا كآثر للرأي القديم حتى ان بعض الطاعنين كان يطول قعودهم عن اعداد وجوه طعنهم شهورا بعد ختم الحكم ويمثلون أمام محكمة النقض وليس يدهم أسباب طالبين منحهم أجلا جديدا لتقديمها فالرأي الحديث يؤدي بلاريب الى استشعار كل طاعن بواجبه ويدعوه لتعقب الحكم حتى اذا ما انقضى ميعاد ختمه لزمه واجب آخر وهو أن يقدم تقريراً بذلك مؤيدا بشهادة رسمية يودعه قلم الكتاب في مدى الثمانية عشر يوما الا أنه من جهة أخرى يجب للتمييز عدلا بين الطعون التي قدمت قبل صدور الحكم الذي أعلن هذا الرأي الجديد والطعون التي تلتها فان الطعون الأولى كان أصحابها على يقين بعد حصولهم على الشهادة المثبتة لفوات ختم الحكم في ثمانية الأيام المضروبة انهم لا بد سيمنحون أجلا جديدا من محكمة النقض لتقديم الاسباب جريا على رأيها القديم .

(٨) ضمان الموظف شخصيا لا يعنى الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذي أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة .

(٩) إن المادة ١٤٩ تحقيق جنايات لا تقتضى النص في الحكم الا على مادة العقاب وقد استقرت أحكام القضاء المصرى على هذا الرأي . وذهب بعض تلك الأحكام الى أبعد من ذلك اذ قرر أن اغفال ذكر مادة قانون العقوبات نفسه لا يدعو للبطلان

(١٠) تسأل الحكومة مدنيا عن عمل موظفها إذا ارتكب أثناء تأدية الوظيفة أوبسببها أو بمناسبتها (١)

المحكمة

وبما أن النيابة والمدعين مدنيا طلبوا القضاء بعدم قبول طعن محمد عثمان ويس عبد الكريم وعلى كريم وعبد الرحمن الشرييني من جهة الشكل لأن الأسباب التي بنى عليها لم تصل لقلم كتاب محكمة النقض الا في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في حين ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ .

وبما ان قضاء هذه المحكمة بشأن موعد تقديم أسباب الطعن في حالة فوات التوقيع على أصل الحكم المطلوب نقضه في أجل ثمانية الأيام المضروبة قد اختلفت وجهاته ثم استقر من عهد غير قريب على رأي يقضى بمنح الطاعن أجل يقدم فيه أسباب طعنه اذا ما أثبتت بشهادة رسمية ان الحكم المطعون فيه لم يختم في الاجل

(١) راجع حكم محكمة جنايات المنصورة في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ (المحاماة السنة الحادية عشر عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)

هؤلاء الطاعنون ينادى الانصاف بأن لا يطبق عليهم الرأى الجديد فقد قعدوا عن التقرير أمام قلم الكتاب فى بحر الثمانية عشر يوما بأن الحكم لم يحتم مسترشدین بقضاء هذه المحكمة الذى استقر زمننا وبعد أن فات هذا الموعد أعلن الرأى الجديد فوجب عدلا أن لا يضاروا به على شريطة أن لا يكون استغلوا ظرف فوات ختم الحكم فى مواعده وظلوا ساكتين حتى موعد جلسة النقض وليس يدهم أسباب لطعنهم ، بهذا يستقيم الرأى الجديد ويثبت حكمه ويرفع الظلم فى الحالات العارضة التى أوجدها الانتقال من رأى الى رأى .

« وبما أن حالة المتهمين الطاعنين تنطبق على تلك الشروط بل انهم عنوا بالتقدم فيها خطوة فقد قدموا أسباب طعنهم لقلم الكتاب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ أى قبل أول جلسة أمام هذه المحكمة والحكم ثبت انه لم يحتم الا فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ ثم ان هذه المحكمة منحتهم فى جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ أجلا يمتد الى آخر ذلك الشهر ليقدموا أسبابا جديدة فأكدت بذلك رأيا القديم وارتبطت فى شأنهم ارتباطا لا يجوز معه تطبيق الرأى الجديد . » وبما أنه يبين من ذلك أن لا محل لقبول دفع النيابة والمدعين مدنيا ويجب قبول طعن المتهمين شكلا .

« وبما أن السبب الأول من وجوه طعن المتهمين يتلخص فى أن الدعوى العمومية ما كان يجوز رفعها عليهم لأن النيابة العمومية سبق أن حفظتها ولم يظهر بعد حفظها دليل جديد

ولم يبلغ أمر الحفظ طبقا للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات وجاء الطاعنون فى سبيل تأييد هذا الوجه بنظريتين : الأولى أن القانون لم ينص على وجوب كتابة أمر الحفظ بل ان صدور هذا الأمر وقيام الثبوت عليه يكفى لا تاج أثره . والثانية أن الدعوى العمومية يجب قانونا لرفعها على موظف أن يرخص رئيسه الإدارى بذلك ، وقد فرغوا عن هذه النظرية الأخيرة حكما مستتجا وهو ان سكوت النائب العام على كتاب وزير الداخلية الذى أرسله اليه مع ملف الدعوى فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ معلنا رقت ملاحظ البوليس ومجازاة مأمور المركز وذاكرا انه يعيد هذا الملف لحفظ الأوراق بناء على الاتفاق الشفوى الذى تم ، هذا السكوت الذى دام سنة ونصف سنة لا يمكن أن يفهم منه الا ان أمرا بالحفظ قد صدر ، أما فوات تدوين هذا الأمر فى ورقة وإثباته فى دفاتر النيابة فانه تقصير أو تراخ يجب أن لا يضار به المتهمون .

« وبما أن هذه المحكمة سبق أن قضت فى حكمها الرقم ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ فى القضية رقم ٢٦٨٠ سنة ٤٦ قضائية بما يأتى : — (ان أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هى من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف ذى الاختصاص فى إصدارها ولا يقبل الاستدلال عليها إلا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية اللهم الا اذا

كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب اذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على ان من اتهمهم المبلغ هم بريئون لاشائبة عليهم وان النيابة ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا — في مثل هذه الصورة — ولعلها الوحيدة — يكون الحفظ ضمياً ويكون صحيحاً منتجاً آثاره .

« وبما أن الطاعنين يرون أن هذا المبدأ لا يقيد المحكمة في اقتضاء الكتابة في جميع أوامر الحفظ لأنه أقر أحوالا يكون فيها الحفظ ضمياً يستخلص بالضرورة العقلية وقد ضرب لذلك مثلاً وهو البلاغ الكاذب وتقرير رفع الدعوى عنه .

« وبما أن المفهوم ان محكمة النقض لم ترد أن تغلق باب الحفظ الضمى والمثال الذى ساقته وان كان نعت بأنه يكاد يكون الوحيد بقى مثالا لاحالة واحدة محصورة فيجب اذن استيعاب الحجة التى يسوقها الطاعنون تأييدا لدعواهم بأن أمر الحفظ قد صدر فعلا من النائب العام وان كان لم يظهر له أثر مكتوب . وبما أن أول ما يلاحظ بادىء الرأى أن صيغة كتاب وزير الداخلية للنائب العام فيه توكيد بأن اتفاقا شفويا قد تم بينهما انتج مجازاة ملاحظ البوليس بالرفق ومجازاة مأمور المركز بقطع مرتبة عشرة أيام وان هذا الجزاء قد وقع فعلا فأصبح لزاما تنفيذ الشق المقابل من الاتفاق وهو الحفظ ، فالسكوت من جانب النائب العام بعد هذا الكتاب الصريح المعنى

واستمرار ذلك السكوت سنة ونصف سنة من شأنه أن يؤول من الطاعنين كدليل على حفظ تم وان لم يبرز ماديا فى صورة أمر مكتوب على أن المهم فى الامر أن جزاء وقع وكان قادحا للملاحظ إذ أنه رقت من الخدمة والعهد فى الجزاءات الادارية إذا ما وقعت قبل رفع الدعوى العمومية أن يكون فيها الغناء عن رفعها وأن التعجيل بها يقطع بذلك إذ المحاكمة الجنائية قد تنتج البراءة مضافا اليها ما قد يفهم منه دفع المسؤولية الادارية أيضا فالقضاء اداليا بالرفق وطلب الحفظ بعد تنفيذ هذا الجزاء يقتضى فى نظر الطاعنين بطريق اللزوم العقلي تأويلا واحدا وهو أن الاوراق قد حفظت وللتهم الذى جوزى بأ كبر جزاء إدارى أن يطمئن إلى أن المحاكمة الجنائية قد تحول سيفاها عن رأسه ولكن من جهة أخرى قد ورد على لسان ممثل النيابة فى جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ أن الامر لم يتعد قرار شفويا حصل بين وزير الداخلية والنائب العام وورد أيضا فى مذكرة رئيس نيابة المنصورة المؤرخة فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧ أنه استعلم من النائب العام شخصا فاذن له أن يقرر أنه بعد انتهاء التحقيق حصلت مخبرات بين النيابة ووزارة الداخلية ولكن بشأن الجزاء الادارى فقط وطلب النائب العام طلبات فى هذا الشأن لم تجبه اليها كلها وزارة الداخلية وأخيرا اتفق على ارجاء البت فى المسألة لوقت ما ولم يحصل اتفاق قط على حفظ الدعوى ولذلك لم يصدر قرارا لا بالحفظ ولا بالسير فى الدعوى

واستمر ذلك الى أن رأى أخيراً رفع الدعوى فاصدر أمره برفعها بعد استيفاء تحقيق بعض نقط رآها .

لاريب أن الطريقة التي اتخذت فيها شذوذ وتصرف غير معهود اتبع حالة غير عادية وولد عقيدة عند المتهم الغائب وشركائه يمكن أن يقال أنه كان من حقهم أن تسارع النيابة الى تصحيحها لاسيما إذا لوحظ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٨٩٥ والذي كان حكمه في ذلك الحين نافذا قد فرض على الوزير الذي يتبعه الموظف الذي يراد محاكمته أن يستقر على رأى في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ مخابرة وزير الحقانية اياه فلو أن النائب العام لم يقبل ما جاء في كتاب وزير الداخلية المؤرخ في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ لصحح واقعة هامة فيه وهي حصول الاتفاق ولا اتخذ السبيل الذي رسمه قرار مجلس الوزراء . وهنا يأتي موضع البحث الذي ساقه الطاعنون من وجوب الحصول على ترخيص الرئيس الادارى برفع الدعوى العمومية والا كان رفعها باطلا لأن هذا الترخيص عنصر من عناصر سلامتها وقيامها وعدم وجوده معطل وميت لها ولا يمكن أن تحيا بغيره .

هذا الرأى لا يتفق اطلاقا مع روح التشريع وآراء الفقهاء اذ الاتفاق أو الخلاف مع الرئيس الادارى على رفع الدعوى العمومية أو على حفظها لا يمكن أن ينتج أى أثر قانونى على سيرها ، واذا أمر النائب العام برفع الدعوى العمومية على موظف من غير أن

يحصل مقدما على ترخيص من رئيسه نفذ أمره وقامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها ، أما تصرفه من الناحية الادارية فله شأن آخر ويتفرع عن هذا الرأى أن الوعد بالحفظ والقعود عن تنفيذ ذلك الوعد هو اجراء جائز للنائب العام واذا رتب نتائج فهي لاتمس الدعوى العمومية بأية حال .

« وبما أن المحكمة ترى أن المستخلص من سيرة الاجراءات التي اتخذت في شأن هذه الدعوى أن النائب العام لم يصدر أمرا بالحفظ وانما اتفق مع وزارة الداخلية على أن يصدره بشروط اشترطها لم تتم ثم بدا له أن يتخذ بين ذلك سيلا فسكت طويلا عن التصرف في الدعوى واهتدى أخيرا الى رفعها وهو تصرف ليس في وسع المحكمة الحكم على ظروفه وما قد يكون له من مبررات وانما تأخذ منه الواقعة المهمة وهي أن أمرا بالحفظ لم يصدر وأن طمأنينة الطاعنين كانت مخدوعة بالظواهر لا بالحقيقة وانه لهذا لا يصح أن يرتب لهم حقا وان عذروا ولو أنهم كانوا حريصين على بناء طمأنينتهم على أساس لطلبوا صورة من قرار الحفظ الذي ظنوا أنه صدر وعندئذ كان ينكشف لهم الواقع .

« وبما أنه يبين من ذلك أن الحالة التي استعرضها الطاعنون ليست مما يؤخذ منها صدور حفظ ضمنى يفهم بطريق اللزوم العقلى وانما هي ملابسات وظواهر ولدت عقيدة خاطئة كان في استطاعة الطاعنين تصحيحها بطلب صورة من أمر الحفظ ، فالوجه الأول

الذى بنى على هذه المسألة لاعمل لقبوله اذن ويتعين رفضه .

« وبما أن الوجه الثانى من طعن المتهمين يدور حول اعتبار الواقعة الثابتة فى الحكم جنحة تنطبق عليها المادة ١١٣ لاجنائة تنطبق عليها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

« وبما أن بحث هذا الوجه يقتضى المقارنة بين تينك المادتين والمواد المقابلة لهما فى قانون العقوبات الفرنسى واستعراض ماذهب اليه فقهاء القانون فى تفسير المواد الفرنسية .

« وبما أنه لا نزاع فى أن المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ من قانون العقوبات الأهل يقابلهما فى القانون الفرنسى المواد ٣٤١ الى ٣٤٤ ، أما المادة ١١٣ المصرية فقد ذهب الحكم المطعون فيه الى أنها تقابل المادة ١٨٦ فرنسية وجزم بأن لاصلة لها اطلاقا بالمادة ١١٤ الفرنسية وقد سارت النيابة والمدعيان مدنيا هذه السيرة فى رأى وأتوا بعدة حجج فى تأييده وخالفهما الطاعنون من المتهمين ذاهبين الى أن المادة ١١٣ المصرية هى المقابلة قطعاً للمادة ١١٤ الفرنسية وفعروا عن ذلك نتيجة هامة وهى أن البحث الذى أثاره فقهاء القانون الفرنسى وخرج أعلامهم منه بأن المواد ٣٤١ الى ٣٤٤ مقصور تطبيقها على أفراد الناس دون الموظفين لأن أولئك لهم نص خاص وهو المادة ١١٤ ، هذا البحث يجب أن يكون نبراس هدايتنا هنا فى استظهار غرض المشرع المصرى ومراميه فى هذه النقطة .

وقد جاء فى تدليل المتهمين على توافق نص

المادة ١١٣ المصرية و ١١٤ الفرنسية أنه يوجد فى القانون المصرى مادتان متعلقتان بالجرائم التى تقع من الموظفين والأفراد على الناس ، الأولى جنحة تنطبق على المادة ١١٣ والثانية جنائة القبض والتعذيب (وهما على مايرى الدفاع نوع من أنواع القسوة) وهذه الجنائة تنطبق على المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ، وقال المتهمون أن الحكمة فى التفرقة بين الفعلين وإن اتحدت نتيجةهما هى أن الباعث لموظف على الاعتداء إنما هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحمسه فى أداء الواجب المنوط به وهذان يكونان دائماً أو فى الغالب سلامة النية ، أما الاعتداء الحاصل من الأفراد فانما يدفعهم اليه دائماً شهوة الانتقام وجزوة الحق فاختلاف البواعث هو الذى حدا بالشرائع الى اقامة هذه الفوارق فى الجزاء على عمل واحد تبعاً لصفة مرتكبه .

جاء هذا التدليل من قبل المتهمين وهو فى ذاته على شىء من الوجاهة كانت تكمل لوانه أشير الى أن الشرائع أدركت أن رجال السلطة الذين فى يدهم بحكم وظائفهم اجراء القبض والحبس اذا ما وقع منهم شىء من ذلك بغير مسوغ قانونى أو خروجاً عن حدود وظائفهم فان جرمهم ينتظم بحكم عملهم الملابس لحياتهم تحت التجاوز عن حدود الوظيفة أو اساءة استعمال سلطتهم ، أما أفراد الناس فان لهم شأن آخر اذ اقدام واحد منهم على القبض على رجل أو حبسه فيه معنى استلاب السلطة العامة وتنصيب نفسه مكان رجالها وهذه ناحية

من الجريمة يستبين منها خطر يتصل بالقوضى ويهتم له الشارع ويتخذ في وجهه العدة .
ولكن هذا التدليل كاملاً أو منقوصاً لا يمكن الاصفاء اليه قبل البت في منحي المادة ١١٣ المصرية وهل مانعت عليه من استعمال القسوة التي تحدث آلاماً بالابدان أو تخل بالشرف يمكن أن يدخل تحته فعل القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وهل يجوز ذلك إذا اقترن القبض بتعذبات بدنية وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٤ .

ان الترجمة الفرنسية لعبارة استعمال القسوة جاءت هكذا „aura usé de violences“ وعبارة أحدث آلاماً بأجسامهم جاءت هكذا „occasionner une souffrance corperelle corporelles“
في حين ان عبارة عذب تعذبات بدنية جاءت هكذا „soumises a des tor tures“
وبدهى أن المعنى في هذه العبارات المتقابلة مختلف اختلافاً واضحاً سواء أكان ذلك في النص العربي أو في الترجمة الفرنسية، وليس بالهين اقتراض أن الشارع المصرى نوع في أساليبه جزافاً ورأى أن عبارة استعمال القسوة تفي باداء معنى القبض والحبس والحجز حتى لو اقترن بتعذبات بدنية مادام انه ذكر في المادة ١١٣ آلام الأجسام والاخلال بالشرف ، فان هذا الاقتراض فيه تعمل غير قليل وتخرج للألفاظ لا يستقيم مع معناها المصطلح عليه .

ليس بهين أن يكون المشرع المصرى أراد هذا في سبيل تأييد مبدأ اقتراض سلامة نية الموظف في أعمال العنف التي يرتكبها أو مبدأ حرص المشرع على التشديد على الافراد الذين يستلبون سلطانه مع أن الخلاف بين الفقهاء الفرنسيين عند ما أثاروا البحث الذى يتعلق بتطبيق المواد ٣٤١ الى ٣٤٤ على أفراد الناس دون الموظفين يكاد يكون محصوراً على فكرة واحدة وهى أن الشارع الفرنسى قد نص على عقاب الموظفين في مادة أخرى وهى المادة ١١٤ فقد قال جارو في الصفحة رقم ١٨٥ من الجزء الخامس من مؤلفه في شرح قانون العقوبات ان المادة ٣٤١ وما يليها تعاقب على القبض الذى يحصل من أشخاص ليس يدهم أمر من السلطات المختصة . أما المادة ١١٤ وما بعدها فتعاقب على القبض أو الحبس الذى يقع من رجال السلطة العامة المختصين اذا كان مخالفاً للقانون . وقال جارسون في الصفحة رقم ٢٥٣ من تعليقاته على قانون العقوبات ما يؤيد هذا الرأى الى حد ما وان كان آتى بتحفظات دقيقة ترمى الى اعتبار قبض الموظفين على افراد الناس واقعاً تحت حكم المادة ٣٤١ وما بعدها اذا كانوا في ظروف تجعلهم بعيدى الصلة بعمل وظيفتهم وقت الاعتداء الذى يقترونه فالخلاف قائم إذن على أساس أن نصين قائمان في القانون الفرنسى ذكر في كليهما الاعتداء بالقبض على الحرية الشخصية واستبان من موضعهما في ذلك القانون أن أحدهما خاص بالموظفين والآخر خاص بافراد الناس أما في القانون المصرى فان

أساس الخلاف معدوم بما تقدم شرحه من أن نص المادة ١١٣ لا يتسع لحالات القبض والحبس والحجز لاسيما إذا كان مشفوعا بتعذيبات بدنية. وفوق هذا فإن موضع المادتين ٢٤٤ و ٢٤٢ جاء في الباب الخامس من الكتاب الثالث وهذا الباب عنوانه القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق. والكتاب الثالث عنوانه الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس، أما المادة ١١٣ فقد وردت في الباب السادس من الكتاب الثاني وهذا الباب عنوانه الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس. والكتاب عنوانه الجنايات والجنح المضرة بالصحة العمومية وفي هذه العناوين ما ترسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس في القبض أو الحبس أو الحجز من الجرائم التي تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف، وليس صحيحا أن هذه الجرائم إذا وقعت من موظف كفل عقابها الباب السادس من الكتاب الثاني إذ أن مواد هذا الباب لم يأت فيها نص عن القبض أو الحبس بغير وجه حق ولم يذكر فيها الا التعذيب الذي يكون الغرض منه حمل متهم على الاعتراف. وهنا يجب التنويه الى ظاهرة هامة في النصوص المصرية وهو قصر عقاب الموظف المرتكب للتعذيب على حالة حمل متهم على الاعتراف. فكأن التعذيب الذي يرتكبه الموظف لغير هذا الغرض مع شخص حبسه بغير وجه حق لا يعتبر بناء على رأى الطاعنين الا جنحة لا تعدى عقوبتها الحبس

سنة طبقا للمادة ١١٣ مع أن التعذيب قد تصل فداحته الى حد يعاقب عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة اذا وقع على شخص قبض عليه بغير وجه حق. هذا هو مؤدى الاخذ بالرأى الذى يقول به الدفاع عن المتهمين وتلك نتيجة التفرقة التي بنوها على أن الباعث للموظف على الاعتداء هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحمسه في اداء الواجب. « وبما أن الذى يستخلص من ذلك جميعا أن البحث الذى عني به فقهاء التشريع الفرنسى ليس له محل عندنا فإن المادة ١١٣ من قانون العقوبات الاهلى لم تكن قط الا بوسائل العنف التي لا تبلغ حد القبض على الناس أو حبسهم أما المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ من ذلك القانون فنصهما عام ينطبق على الموظفين وغيرهم، ويجب أن يشار هنا الى أن الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤٤ صريحة المعنى في انها تشير على السواء الى الاحوال التي تقع في باقى فقرات تلك المادة وفي المادة ٢٤٢. وجدل المتهمين في هذه النقطة غير سائع.

« وبما أن ما جاء في آخر الوجه الثانى من انطباق الواقعة على المادة ٧٧ من قانون الانتخاب فيرد عليه أن الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه تتكون منها على ما تقدم شرحه أركان الجناية المنصوص عنها في المادة ٢٤٤ فإذا كونت هذه الوقائع أيضا أركان المادة ٧٧ من قانون الانتخاب فإن حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يجعل الجناية وحدها وهي الجريمة الأشد محل التطبيق.

« وبما إنه يبين من هذا أن الوجه الثاني من أوجه المتهمين واجب رفضه

« وبما أن الوجه الثالث يتلخص في أن الواقعة لا عقاب عليها طبقا للمادة ٥٨ من قانون العقوبات لأن ما وقع من المتهمين كان تنفيذًا لأمر صادر اليهم من رئيس وجبت عليهم طاعته أو اعتقدوا أنها واجبة .

« وبما أن الوقائع المذكورة في الحكم المطعون فيه والتي اعتقدت محكمة الموضوع أنها ثابتة لا يمكن أن يفترض فيها أنها مما يجوز للرئيس أن يأمر مرؤوسيه بارتكابها لأنها بطبيعتها على ما أوضح في الحكم من تفصيلاتها تجعل الرجل العادي الفهم يدرك أن الرئيس الأمر بها قد خرج بهذا الأمر عن حدوده وانحرف عن واجباته فأطاعته في مثل هذه الحال تجر بلاريب مسئولية الفاعل الأصلي وميزان التقدير في ذلك هو كما تقدم أن الرجل العادي يدرك تلك المسئولية فهذا الوجه لا محل لقبوله .

« وبما إن الوجه الرابع يتلخص في أن محكمة الموضوع أدمجت في الحكم وقائع لم تكن محلاً للتحقيق ولم ترد في قرار الاتهام كالعبارة التي سردت عن دخول المساجد واغلاقها ومنع ذكر اسم الله فيها .

« وبما إن هذه الوقائع إنما استعرضت في الحكم تأييداً للعقيدة التي أبرزتها محكمة الموضوع في سياق تمثيل صورة العمل المسند للمتهمين فهي تؤكد لرأيها في هذا العمل واستنكاره صيغ على مقتضى الغرض من

رسمه ولم يضار المتهمون به فانهم كانوا سيلقون على أية حال من المحكمة الجزاء التي قدرته للعمل الذي وقع بالصورة التي اعتقدتها فهذا الوجه لا محل لقبوله أيضا .

« وبما إن الوجه الخامس فحواه أن محكمة الموضوع لم تلاحظ أن بعض المجنى عليهم قد ثبت كذبهم من الكشف الطبي الذي أوضح أن إصاباتهم حصلت قبل الكشف عليهم بساعات والمتهمون كانوا غادروا نقطة البوليس قبل ذلك بخمسة أيام .

« وبما إن هذه النقطة مهما قيل في وجاهتها فانها ترتبط بالموضوع وليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل نقط الدفاع وإن كان الواجب استظهار النقط الهامة وتفنيدها، فهذا الوجه أيضا يتعين رفضه .

« وبما إن الوجه السادس بحث مسألة القعود عن ختم الحكم من ١٥ يناير الى ٢٩ منه وفرع عن ذلك أن هذا القصور يجب أن تجزئيه محكمة النقض بإلغاء الحكم وهو رأى لا تأخذ به هذه المحكمة فإن البطلان عند وقوع هذه المخالفة لم ينص عليه .

أما ما ذكره الطاعنون في ثانيا هذا الوجه عن تحميل كل طاعن مشقة الاستفسار في كل حين عما إذا كان الحكم ختم أولم يختم فقد عالجته هذه المحكمة واهتدت فيه إلى الرأي الذي يصون الفوضى ويمنع المشقة على ما ذكر في صدر هذا الحكم ردا على الدفع المقدم من النيابة والمدعين مدنيا فيجب اذن رفض هذا الوجه .

« وبما أن ما ذكره الطاعنون في خاتمة

وقوع الجريمة فإن أمامه الطريق المدني إن كان له وجه .

« وبما انه يرد على هذا الوجه أن من خصوصيات القضية الحالية أن الدعوى المدنية الموجهة فيها على المتهمين تابعة للدعوى الجنائية ، ودعوى الضمان بالتضامن الموجهة على الحكومة تابعة للدعوى المدنية الموجهة على المتهمين فلا يمكن فصلها عنها .

ومن جهة أخرى فإن المادة ٤٤ من قانون تحقيق الجنايات واسعة النص وهي ترخص لكل من ادعى بأصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر . أما ما قد تكون عنته الحكومة من التفرقة بين الضرر الشخصي والضرر غير الشخصي على ما هو مفهوم من منحى بحثها في هذا الوجه فلا محل للالتفات اليه لأن محكمة الموضوع ذكرت في صراحة أن الضرر الذي وقع قد لحق بالمدعين مدنيا شخصيا وقد فصلت نواحي هذا الضرر تفصيلا وذكرت أن شقا منه كان ضررا أدبيا تمثل في الإهانة والخط من كرامتهما وليس من ريب في أن الضرر الشخصي يحيز تضمين مرتكبه حتى لو وقع بطريق غير مباشر وهذا هو الرأي السائد في القضاء الفرنسي والقضاء المصري فيتعين إذن رفض هذا الوجه .

« وبما إن الوجه الثالث من الوجوه المقدمة من الحكومة يتلخص في أن حكم محكمة الجنايات جاء باطلا ومعيبا إذ أن تلك

الوجوه المقدمة منهم ليس الانقدا لأسلوب الحكم وما يقولون يبعده عما يجب أن تمتاز به الأحكام من تركيز المعاني وحصرها في الوقائع الثابتة من غير حواش من المحسنات وهو ما لا شأن لمحكمة النقض أن تتعرض له .

« وبما إن الدفع الذي قدم بشأن طعن الحكومة ينطبق عليه الرد الذي جاءت به المحكمة فيما يتعلق بطعن المتهمين لاسمها وأن أسباب طعن الحكومة قدمت لقلم الكتاب يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ أي في اليوم الذي تلا مباشرة الثمانية عشر يوما المحددة قانونا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على عدم احتساب اليوم الثامن عشر فيتعين رفضه وقبول طعن الحكومة شكلا .

« وبما إن الوجه الأول من وجوه طعن الحكومة هو عين الوجه السادس المقدم من المتهمين وقد سبق الرد عليه .

« وبما إن الوجه الثاني يتلخص في أن محكمة الجنايات قد أخطأت في تطبيق القانون بقبولها دعوى المدعين مدنيا لأن الضرر الذي يدعيان بحصوله لهما لم يكن مباشرا للعمل المطلوب العقاب عليه فليس للقاضي الجنائي أن ينظر فيه لأن اختصاصه إنما هو اختصاص استثنائي أجازته الشارع لمصلحة العدالة وما تقتضيه الجريمة من سرعة الفصل في الوقت المناسب وما يستلزمه زجر المتهم بالاسراع في دفع التعويض المترتب على ارتكاب الجريمة التي تم فحصها ودرس عناصرها أما من يكون أصابه ضرر غير مباشر من

المحكمة لم تبين النص القانوني الذي بنت عليه الزام الحكومة بالتعويض الذي قضت به ولو فرض وانها كانت تلحظ في حكمها المادة ١٥٢ من القانون المدني فقد اخطأت في ذلك التطبيق لأن علاقة الموظف بالحكومة ليست علاقة الخادم بمخدومه .

« وبما أن محكمة الموضوع قد استعرضت في حكمها عند بحث الدعوى المدنية النظرية القانونية التي بنت عليها الزام الحكومة بالتعويض بطريق التضامن مع المتهمين فقد كرت أن ضمان الموظف شخصيا لا يعنى الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذي أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة واستشهدت بأحكام مجلس شورى الدولة المنشورة في الصفحة رقم ٣٧٥ من الجزء العاشر من ريبورتوار براتيك دالوز وفي هذا غناء عن ذكر المادة التي طبقتها من القانون المدني لاسيما وأن المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تقتضى النص في الحكم الا على مادة العقاب ، وقد استقرت احكام القضاء المصرى على هذا الرأى ، وبعض تلك الأحكام ذهب الى أبعد من ذلك إذ قرر أن إغفال ذكر مادة قانون العقوبات نفسه لا يدعو للبطلان أما البحث الذى أثارته الحكومة ابتغاء نقي علاقة السيد والخادم بين الحكومة والموظف ونقي انطباق المادة ١٥٢ من القانون المدني تبعاً لذلك ، هذا البحث قد استقر بشأنه القضاء على أن الحكومة تسأل مدنيا عن عمل موظفيها إذا ارتكب أثناء تأدية الوظيفة

أو بسببها أو بمناسبةها وقد قطعت محكمة الموضوع في بيان وقائع الدعوى بأن الثابت على لسان جميع المسؤولين في التحقيق أن المتهمين كانوا يعملون لحساب الحكومة القائمة وقتئذ على أنه حتى لو أخذ بما ذهبت اليه الحكومة في مذكرتها بأن المادة التي كان يصح أن يقال بانطباقها هي المادة ١٥١ من القانون المدني لانها في نظرها أقرب للمعقول فان ماتدعيه الحكومة من عدم توافر شروط هذه المادة لا يمكن التسليم به على طريقة الجزم الذى ابتدته لان خطأ الرقابة الذى يندمج في هذا البحث محل للتقدير والامر على أية حال في غناء عن كل هذا بما تقدم من البيان فان محكمة الموضوع قد وفقت بحث النظرية التي بنت عليها التعويض المقضى به على الحكومة ولم تكن فيه خاطئة .

« وبما أنه يبين من ذلك أن هذا الوجه واجب رفضه أيضا .

(طعن محمد عثمان وآخرين ووزارة الداخلية ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ١٤٢٢ سنة ٤٧ ق . رئاسة وعضوية أصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وكيل محكمة استئناف أسبوط الاهليقوا أحمد أمين بك ومحمد كامل الرشيدى بك ومحمد نور بك وريس أحمد بك مستشارين وحضور حضرة محمد جلال صاى بك وكيل نيابة الاستئناف)

١٤٩

٧ مايو سنة ١٩٣١

تديد . حياة أمانة . دفع مبالغ من مستأجر لوكيل بائنة .
بصفة أمانة . لحين تحرير ايصالات بها . او باعتباره
عقد وكالة بنير أجر . أو وديعة مؤقتة . اختلاسها .
عقابه بالمادة ٢٩٦ ع

المبدأ القانوني

سلم شخصان بصفتهما مستأجرين مبالغ من الايجار للمتهم بصفته وكيلًا عن الدائرة المؤجرة ولم يتسلبا منه ايصالات بما دفعاه مع ان عقود الايجار المأخوذة عليهما تقضى بعدم الدفع الا بمقتضى اصال واضطر المستأجران لذلك اتقاء لخطر حجز محصولاتهما عنهما .

اعتبرت المحكمة انهما إستمنا المتهم على هذه المبالغ الى حين استلامهما ايصالات الدفع . وان الدفع لم يكن على اساس عقد الايجار . وحصوله على هذه الصورة انما كان بناء على عقد استئمان بين الدافعين والمتهم ولا يترتب عليه انشغال ذمة المتهم لحساب الدائرة بصفته وكيلًا عنها الا بتسليم الايصال للدافعين . وانما تبقى ذمته مشغولة بهذه المبالغ لحساب الدافعين بمقتضى عقود الذمة او الامانة (Contrats fiduciaires) . وسواء كان هذا العقد عقد وكالة بغير أجر أو عقد ودیعة مؤقتة الى حين تسليم الدافع ايصال الدفع فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات اذ الاختلاس الذي يقع من الشخص المؤمن في المبالغ المسلمة اليه على هذه الصورة يكون معاقبا عليه بها

المحكمة

« من حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن وهو الخاص بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بمضي المدة مردود بان الحكم المطعون فيه قد تولى بيان فساد هذا الدفع

وهذه المحكمة توافق على كل ما جاء بالحكم المطعون فيه خاصا بهذا الموضوع « ومن حيث ان الوجه الثاني الخاص بعدم جواز قبول البينة في اثبات المبالغ المبددة لانها تزيد على ألف قرش مردود ايضا بان الحكم الاستثنائي الصادر في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٢٩ قد أفاض البحث في هذه المسألة وانهى الى عدم احقية الطاعن في التمسك بهذا الدفع وهذه المحكمة تعتمد كل ما جاء في الحكم المذكور بشأن هذا الدفع ولا ترى محلا لاعادة القول فيه اكتفاء بما قالته المحكمة الاستئنافية في حكمها المشار اليه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان المبالغ التي يدعي المدعيان بالحق المدني دفعها الى الطاعن انما كانت سدادا للايجار الذي كان مستحقا عليهما بصفتهما مستأجرين لأطيان الدائرة التي كان يعمل فيها الطاعن بصفته محصلا واذن فالتعامل بين الطرفين كان يجري على أساس عقد الايجار المعقود بين الدائرة والمستأجرين وعقود الايجار التي تصدرها الدائرة تنص جميعها على ان دعوى الدفع او التخالص لا تقبل فيها البينة اطلاقا ، ولما كان موقف الطاعن من الدائرة هو موقف الوكيل عنها فلا يصح ان تقبل ضده البينة فيما يدعي المدعيان بالحق المدني دفعه اليه من مبالغ الايجار .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ان التسليم الحاصل الى الطاعن لم يكن على اساس عقود الايجار المشار اليها وانما سلم المدعيان بالحق المدني المبالغ اليه بصفة كونه

وكيلا مجانا بقصد استعمالها في أمر معين لمنفعة مالكيها وهو توصيلها الى الدائرة خصما بما عليهما من الايجار .

« ومن حيث ان هذا التخرج وان كان فيه شيء من العمل الا انه لا يظهر انه بعيد عن الحقيقة فان المدعين بالحق المدني سلما الطاعن مبالغ الايجار بغير ان يتسلبا منه ايصالا بما دفعاه مع أن عقود الايجار المأخوذة عليهما تقضى بعدم الدفع الا بمقتضى ايصال كما جاء بتقرير اسباب الطعن المقدم من الطاعن نفسه وانما اضطر المدعيان الى ذلك اتقاء لخطر حجز محصولاتهما عنهما كما قال الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٩ فكأنهما ائتمنا الطاعن على هذه المبالغ الى حين استلامهما ايصالات الدفع . والمهم في الامر ان الدفع لم يكن على اساس عقد الايجار بدليل مخالفة شروط ذلك العقد في كيفية الدفع وعلم الدافعين ان هذا الدفع لا يبري ذمتها أمام الدائرة الا باستلام الايصال . فحصول الدفع على هذه الصورة انما كان بناء على عقد استئمان بين الدافعين والطاعن . ولا يمكن ان يترتب عليه انشغال ذمة الطاعن لحساب الدائرة بصفته وكيلا عنها الا بتسليم الايصال للدافعين وانما تبقى ذمته مشغولة بهذه المبالغ لحساب الدافعين بمقتضى عقد من عقود الذمة او الامانة (Contrats fiduciaires) وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة بغير أجر كما وصفته المحكمة الاستئنافية أو عقد وديعة مؤقتة الى

حين تسلم الدافع ايصال الدفع فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات والاختلاس الذي يقع من الشخص المؤمن في المبالغ المسلمة اليه على هذه الصورة يكون معاقبا عليه بمقتضى المادة المذكورة

(طعن وجهه ابراهيم عوض ضد النيابة وآخرين مدعين مدنيا رقم ١١٢٧ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة ماعدا وكيل النيابة فاته حضرة حسن بك عبد الرحمن)

١٥٠

٧ مايو سنة ١٩٣١

١ — امتناع عن تسليم طفل . لمن له حق حضاته . جريمة

مستمرة متتابعة

٢ — جريمة مستمرة . استمرارا ثابتا أو متتابعا . حالة

كل منهما : نتائجها بالنسبة لقوة الشيء المحكوم فيه

المبادئ القانونية

(١) ان الامتناع عن تسليم طفل لمن له حق حضاته شرعا تعتبر من قبيل الجرائم المستمرة استمرارا متتابعا أو متجددا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل ارادة الجاني تدخل متتابعا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فان الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة الى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج عن خط التنظيم

(٢) من المتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن استمرارها . فاذا رفعت

عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتابعاً فحكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما فيما يتعلق بالمستقبل فتجدد ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة يصح محاكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه

المحكمة

« من حيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن مردودان بما أجاب به الحكم المطعون فيه على الدفع الذي تقدم به الطاعن الى محكمة الموضوع خاصاً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — وهذه المحكمة توافق على ما جاء بالحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفع وترى أن جريمة الامتناع عن تسليم طفل لمن له حق حضنته شرعاً تعتبر من قبيل الجرائم المستمرة استمراراً متتابعاً أو متجدداً بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل ارادة الجاني تدخلاً متتابعاً ومتجدداً بخلاف الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة الى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج عن خط التنظيم . والمتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعاً من تجديد

محاكمته عليها طال زمن استمرارها . فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . أما في حالة الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً فحكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما فيما يتعلق بالمستقبل فتجدد ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة يصح محاكمته من أجلها مرة أخرى . ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بان محكمة الموضوع قد ثبت لها من مجموع ظروف الدعوى عكس ما يزعمه الطاعن فاستنتجت النتيجة التي بنت عليها ادانة الطاعن وقد بينت في حكمها المطعون فيه وجه اعتقادها بأن الطاعن هو الذي عمل على تهريب الطفلة عند خالته بيور سعيد ليعرقل تنفيذ الحكم الصادر عليه كما اعتمدت على أسباب الحكم المستأنف في التدليل على سوء نية الجاني فلا يمكن بعد ذلك كله القول بان الحكم قد قصر في تحقيق نقطة من نقط دفاع الطاعن . والمسألة لا تعدو بعد ذلك ان تكون متعلقة بالموضوع . وما دامت المحكمة قد استنتجت وجه الادانة ودلت على صحة التدليل الكافي فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في شيء مما فعلت .

« ومن حيث إن الوجه الرابع مردود بان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنتاج ما تراه من وقائع الدعوى وظروفها وقول المحكمة

المبدأ القانوني

ان نص المادتين ١٣٣ و ١٦٣ تحقيقا لجنايات الخاصة بالمعارضة في أحكام المخالفات والجنح جاء على إطلاقه فيما يتعلق بإعلان الحكم فيهم منه قطعا ان الاعلان الذي يوجه للمتهم كما يجوز ان يحصل من النيابة يجوز ان يحصل من المدعى المدني الذي هو خصم ذو شأن في الدعوى واذا حصل من هذا الاخير اتج نفس الاثر الذي يحصل من تولى النيابة الاعلان . وهذا الاثر هو احتساب الثلاثة الايام الجائز فيها المعارضة من تاريخ وصول هذا الاعلان للمتهم

المحكمة

« بما ان الوجهين الاول والثاني من وجوه الطعن مؤداهما ان المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في رفضها الدفع المقدم لها بأن معارضة الطاعن قد حصلت بعد الميعاد .

« وبما ان الوقائع المرتبطة بهذا الوجه تلخص في ان رفاعي حسن رفع دعوى جنحة مباشرة على محمد احمد وطلب معاقبته بالمادتين ٢٠٦ و ٢٦٥ من قانون العقوبات فحكم بتغريمه خمسين قرشا والزامه بتعويض المدعى المدني فاستأنف وقضت محكمة مصر الابتدائية بصفة

استئنافية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٩ غيايا بتأييد الحكم المستأنف وتولى المدعى المدني اعلان هذا الحكم للمتهم في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٠ فعارض في ٢٣ من ذلك الشهر والمحكمة الاستئنافية حكمت بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٣٠

في هذه الدعوى أن الطاعن يضع العراقيل في سبيل تنفيذ الحكم هو من قبيل الاستنتاج الذي تملكه المحكمة بما لها من سلطة التقدير المطلقة ولا يمنعها من ذلك أن يكون الطاعن قد تظاهر أمامها بأنه لا يمانع في تسليم الطفلة وادعى أنها ليست في حوزته الى آخر ما تقدم به اليها من أوجه الدفاع مادامت المحكمة قد اعتقدت غير ذلك .

« ومن حيث إن الوجه الخامس مردود بأن ما يدعيه الطالب لا يخليه من المسؤولية الجنائية ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت عليه أنه هو الذي يضع العراقيل في سبيل تنفيذ الحكم الصادر بضم الطفلة الى جدتها المدعية بالحق المدني « وحيث إن محكمة النقض مع رفضها لهذا

الطعن لا تجد محيضا عن ملاحظة أنها اذا كانت لا زالت توافق على معاملة الوالدين بمقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات فما ذلك من جانبها الا اخذا بما سار عليه قضاؤها من زمن طويل وهو قضاءها يمكن محققا للصلحة العامة فانه لا يخلو من بعض التأول وفي هذا مضمض آن للشارع المصري أن يتبصر في رفعه بوضع نصوص صريحة خاصة بالوالدين

(طعن حنا جورجي ضد النيابة واخرى مدعية مدني رقم ١١٥٠ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة محمد جلال صادق بك)

١٥١

٧ مايو سنة ١٩٣١

معارضة . في حكم غياي . في جنحة او مخالفة . بناء على اعلان من المدعى المدني . رفضا بعد ثلاثة ايام من هذا الاعلان . عدم قبولها

برفض الدفع المقدم من وكيل المدعى المدنى بأن معارضة المتهم جاءت بعد الميعاد .

« وبما ان المحكمة الاستئنافية لم تبد اسبابا لرفضها هذا الدفع .

« وبما ان المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات نصت على ان المعارضة فى الحكم الصادر غاييا فى مخالفة تقبل فى ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم ونصت المادة ١٦٣ من ذلك القانون بأن المعارضة فى الجرح تقبل على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣

« وبما ان ايراد النص على هذا الاطلاق فيما يتعلق باعلان الحكم يفهم منه قطعا ان الاعلان الذى يوجه للمتهم كما يجوز ان يحصل من النيابة يجوز ايضا ان يحصل من المدعى المدنى الذى هو خصم ذو شأن فى الدعوى واذا حصل من هذا الاخير اتج نفس الاثر الذى يحصل من تولى النيابة الاعلان وهذا الاثر هو احتساب ثلاثة الايام الجائز فيها المعارضة من تاريخ وصول هذا الاعلان للمتهم .

« وبما ان هذا الرأى يدعمه فوق اطلاق النص على ما تقدم بيانه ان الحجة فى الاعلان انما هى اشعار المحكوم عليه بما أدين فيه وما ألزم به والاعلان الذى يقوم به المدعى المدنى أوفى بذلك الغرض من اعلان النيابة الذى يجوز ان يكون طبقا للمادة ١٣٣ بملخص على نموذج خاص فى حين ان الاعلان من المدعى المدنى يكون بصورة نفس الحكم كاملا « وبما أنه يبين من ذلك ان الاعلان الذى

تولاه المدعى المدنى له نفس الاثر الذى للاعلان الذى تقوم به النيابة .

« وبما ان الطاعن لم يعارض فى الحكم الا بعد مضى عشرة أيام من تاريخ اعلانه فمعارضته جاءت بعد الميعاد ويكون اذن الحكم بقبولها شكلا حكما غير صائب ويجب نقضه من جهة الدعوى المدنية والتقرير بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم (طعن رفاعى حسن مدعى مدنى ضد محمد أحمد فى قضية النيابة رقم ٧٠٢ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد راغب عطيه بك المستشار بدلا من أحد أمين بك وحضور حضرة حسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

١٥٢

٧ مايو سنة ١٩٣١

- ١ — وديعه . التسليم اختيارى . ضرورة اثباتها بالدليل المدنى
- ٢ — اعتراف . من متهم . عن استلام اختيارى . غير قابل للتجزئة فى ذاته

المبادئ القانونية

(١) اثبت الحكم الاستئنافى المطعون فيه ما جاء باقوال المجنى عليه انه استلم من والده ورقة بمئة جنيه فوضعها فى محفظته ثم توجه الى دكان المتهمين وسلم المحفظة بمافيها الى المتهم الاول لحفظها معه حتى ينتهى من لعب القمار مع آخرين . فلما انتهى من اللعب وطالب المتهم الاول برد المحفظة وفتحها فلم يجد فيها سوى ورقة من فئة الخمسة الجنيهات . وأخذت محكمة النقض بما ذكرته المحكمة الاستئنافية من أن تسليم المحفظة لم يكن الا على سبيل الوديعة وهى وديعة اختيارية لا شئ فيها من الاضطرار . والقول فيها قول المودع لديه

ما لم يقيم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعى

(٢) ان اعتراف متهم بأنه « أخذ المحفظة وبها خمسة جنيهات ورد لها بهذا المبلغ ولم يختلس منه شيئاً » هو اعتراف متمسك الاجزاء مترابطها فلا يسوغ بوجه من الوجوه تجزئته واتخاذ بعضه حجة ومبدأ ثبوت بالكتابة واهمال بعضه الآخر . أما قوله باستبدال الورقة الصغرى بالورقة الكبرى فهو موضوع الدعوى المطلوب اقامة الدليل القانوني عليه

المحكمة

« حيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه أخذاً من أقوال المدعى بالحق المدني (الطاعن) انه « استلم من والده ورقة بمائة جنيه فوضعا في محفظته ثم توجه الى دكان المتهمين وسلم المحفظة بما فيها الى المتهم الأول (محمود عبدالرحمن محمد) لحفظها معه حتى ينتهى من لعب القمار مع آخرين فلما انتهى من اللعب وطالب المتهم الأول برد المحفظة فتحها فلم يجد فيها سوى ورقة من فئة الخمسة جنيهات » . وقد رأت المحكمة الاستئنافية — على خلاف ما رآته المحكمة الابتدائية — ان تسليم المحفظة لم يكن الاعلى سبيل الودیعة وان هذه الودیعة لا يمكن اثباتها الا بالطريق المدني لا ان المسألة مسألة سرقة مما يثبت بكافة الطرق المقبولة في القانون الجنائي ولعدم وجود دليل كتابي على هذا التسليم كما يقضى به القانون المدني لسبب زيادة النصاب

عن عشرة جنيهات برأت المتهمين ورفضت دعوى التعويض . فقدم المجنى عليه طعنه الحال الذي تنحصر وجوهه الثلاثة في أن الحادثة ليست خيانة أمانة مما تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات وما يجب فيه اثبات الأمانة بالطرق المقررة في القانون المدني اذ الحيازة لم تنتقل من المجنى عليه الى المتهم الأول بل الأمر في تسليم المحفظة التي بها مبلغ المائة الجنيه اليه كان اضطرارياً ليطمئن كل لاعب على أنه اذا كسب فهو حاصل على كسبه وقد كان المتهم المذكور موجوداً بالمحل تحت نظر اللاعبين وعلى فرض أن المسألة مسألة وديعة فاعتراف المتهم باستلامه المحفظة هو مبدأ ثبوت بالكتابة يميز الاثبات بالينة — وانه على كل حال لم يحصل اتمان على المبلغ بل على المحفظة ليردها بدون فتح ففتحها اياها واستبدال ورقة صغيرة بالورقة الكبيرة اختلاس معاقب عليه « وحيث إن الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم لا بحسب ما يدعيه الطاعن لا تنتج سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الودیعة كما قالت المحكمة الاستئنافية بحق . وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار فالقول فيها قول المودع لديه ما لم يقيم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعى وبما أن هذا الدليل غير موجود فالحكم سليم من العيب . وأما ما يقوله الطاعن من أن اعتراف المتهم باستلامه المحفظة يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة فان المتهم المذكور — بحسب ما أثبتته الحكم — قد اعترف « بأنه أخذ

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة اول درجة وقد رفع الطاعن دعواه مباشرة اليها ضد المتهم طالبا الحكم عليه بالتعويض لانه بلغ في حقه بلاغا كاذبا مع سوء القصد ولانه سبه علنا بما ورد في بلاغه الكاذب قد حكمت ببراءة المتهم وبرفض التعويض المدنى فاستأنف هو الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية لاسبابه بدون زيادة عليها ويقول الطاعن ان هذا الحكم اخطأ اذ لم يتكلم فيه ولا في الحكم الابتدائى بشيء عن جريمة السب العلنى التى هى من أسس التعويض الذى طلبه كما ان المحكمتين لم تبرئا المتهم من تهمة البلاغ الكاذب الا لأن ركن سوء القصد وحده هو الذى لم يتوفر في نظرهما وان عدم توفر سوء القصد لا يمنع من أن كذب المتهم في بلاغه قد أضربه (أى بالمدعى) وانه اذا استأنف وبين للمحكمة الاستئنافية ان المتهم ان كان غير مسئول جنائيا فهو مسئول مدنيا عن الضرر الذى نشأ عن فعله فكان واجبا عليها ان تبحث استئنافه وتبين أمستحق هو للتعويض ولو كان المتهم غير سىء القصد أم لا فاهما لها البحث في ذلك ورفضها دعواه لا مبرر لها قانونا . » وحيث انه ظهر حقيقة من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان المحكمتين اغفلتا الكلام عن تهمة السب العلنى التى هى من أسس التعويض المطلوب كما يؤخذ من خلاصة عريضة الدعوى المنقولة في صدر الحكم الابتدائى فظلامه الطاعن من هذه الجهة في محلها .

المحفظه وبها خمسة جنهات ورد هاله بهذا المبلغ ولم يختلس منها شيئا » والاعتراف بهذه الصفة هو كل متماسك الاجزاء مترابطها فلا يسوغ بوجه من الوجوه تجزئته واتخاذ بعضه حجة ومبدأ ثبوت بالكتابة واهمال بعضه الآخر . وأما ما يقوله من أن هذا الاعتراف يفيد استلام المتهم للمحفظه على كل حال وانه ما كان له أن يفتحها ويستبدل ورقة من فئة صغيرة بالورقة ذات الفئة الكبيرة فواضح أن هذا قول مؤسس في نقطته الجوهرية على أساس فاسد اذ واقعة استبدال الورقة الصغرى بالورقة الكبرى هى موضوع الدعوى المطلوب اقامة الدليل القانونى عليه ولكن الطاعن يفرض هذه الواقعة ثابتة ويتخذها من مقدمات الدليل وهو خطأ منطقي واضح

(طعن محمد محمد على أحمد حسين مدعى بحق مدنى ضد محمود عبد الرحمن وآخرين في قضية النيابة رقم ١١٢٢ سنة ٤٨ ق . بالهيئة السابقة)

١٥٣

٧ مايو سنة ١٩٣١

مسئولية مدنية . تبرئة المتهم . حال الخطأ والضرر . غير مانع من التعويض .

المبدأ القانونى

ان عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتما اخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية . فاذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانب ترتب عليه ضرر كان مسئولاً مدنياً عن تعويضه .

أن تبين بيانا واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها .

المحكم

« حيث أن من مباني الطعن أن المحكمة لم تبين نية المتهم حتى تؤاخذ به بالمادة ٣٢٤ عقوبات التي طبقها .

« وحيث أن من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشرط الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه فعلى محكمة الموضوع أن تبين بيانا واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي اقتصر في هذا المعرض على القول بأن المتهم لما دخل المنزل وصاحت به إحدى الموجودات فيه قال أنه إنما دخل ليشرب ماء ثم على القول بأن بين هذا المتهم وصاحب المنزل (المدعى بالحق المدني) ضغائن بدون بيان ماهي ولا التصريح بأن قصد المتهم من دخوله إنما كان للجرام وهذا القصور يعيب الحكم عيباً جوهرياً مبطلاً .

(طعن عبد الغفار طلبة ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٢٠٦ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

١٥٥

٧ مايو سنة ١٩٣١

قتل خطأ . الإهمال المعاقب عليه قانوناً . ضرورة بيانه يائناً واضحاً

المبدأ القانوني

اتهمت النيابة العمومية المتهم بالمادة ٢٠٢ ع

« وحيث أن عبارة الحكم الابتدائي تفيد صراحة أن المحكمة إنما برأت المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لأن هذا البلاغ لم يثبت كذبه بل لأن المبلغ قدمه بحسن نية وقد رتبت المحكمة على تبرئته من التهمة رفض الدعوى المدنية قبله .

« وحيث أن عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتماً إخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية بل أنه إذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر كان مسئولاً مدنياً عن تعويضه .

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية وقد طرحت لديها الدعوى المدنية وحدها لم تبحث المسألة البحث الواجب ولم تبين أن كان كذب البلاغ ترتب عليه ضرر للدعي أم لا وهذا قصور في البيان يعيب الحكم ويطله .

« وحيث أنه لجميع ما تقدم يتعين إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة في الدعوى المدنية .

(طعن الحاج محمد عبد المجلي مدعى مدني ضد شحاته شلقاي في قضية النيابة رقم ١٢١٠ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

١٥٤

٧ مايو سنة ١٩٣١

دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة بيان القصد الخاص

المبدأ القانوني

من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشرط الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه . وعلى محكمة الموضوع

من قانون العقوبات أو أنها حالة من حالات القضاء والقدر .

« وحيث إنه بالاطلاع على الحكم اتضح أن الإهمال وعدم الاحتياط المنسوبين من النيابة للمتهم ينحصران في أنه ترك حدايد ثقيلة على سور قديم وإن كل ما ورد من البيان بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه هو قول المحكمة « أن التهمة ثابتة من التحقيقات والمعاينة وإفادة المستشفي الدالة على أن الوفاة ناشئة من الإصابة » فلاحظت محكمة النقض أن اقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن المتهم ترك حدايد على سور قديم فقط لا يكفي لبيان الإهمال المعاقب عليه قانوناً إذ لم يذكر متى كان ترك الحداييد على السور أهو وقت حصول الحادثة أم أن الحداييد كانت عليه من زمن طويل وإن كان كذلك فما هو السبب في سقوط السور يوم الحادثة وهل لم يكن هناك عامل آخر لهذا السقوط كما أنه لم يصف حالة السور وهل هي مما تسمح بتحمل مثل الحداييد التي كانت عليه أم لا ، أما ذكر أن السور قديم فلا يكفي إذ القدم صفة نسبية فالشيء قد يكون قديماً بالنسبة لشيء وحديثاً بالمقارنة لآخر ، بل إنه من الأسوار القديمة ما هو أشد صلابة من كثير من الأسوار الحديثة فاقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن المتهم ترك حدايد ثقيلة على سور قديم فقط لا يكفي لبيان الإهمال المعاقب عليه قانوناً واذن يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم وإحالة القضية على محكمة أخرى للحكم فيها .

(طعن على عمد جمعه ضد النيابة رقم ١٢٠١ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة)

بتهمة قتل خطأ بأن كان ذلك ناشئاً عن نتيجة إصابة بإهماله وعدم احتياطه بأن ترك حدايد على السور القديم مما تسبب سقوطه على المجنى عليه . واقتصرت المحكمة في حكمها بالقول « أن التهمة ثابتة من التحقيقات والمعاينة وإفادة المستشفي الدالة على أن الوفاة ناشئة من الإصابة » فلاحظت محكمة النقض أن اقتصار الحكم على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن المتهم ترك حدايد على سور قديم فقط لا يكفي لبيان الإهمال المعاقب عليه قانوناً إذ لم يذكر متى كان ترك الحداييد على السور أهو وقت حصول الحادثة أم أن الحداييد كانت عليه من زمن طويل وإن كان كذلك فما هو السبب في سقوط السور يوم الحادثة وهل لم يكن هناك عامل آخر لهذا السقوط كما أنه لم يصف حالة السور وهل هي مما تسمح بتحمل مثل الحداييد التي كانت عليه أم لا أما ذكر أن السور قديم فلا يكفي إذ القدم صفة نسبية فالشيء قد يكون قديماً بالنسبة لشيء وحديثاً بالمقارنة لآخر

المحكمة:

« حيث إن الوجه الأول ينحصر في أن التهمة غير مبينة البيان الكافي في الحكم ويرمى الطاعن بذلك إلى أن الحكم لم يبين نوع الإهمال الذي حصل من المتهم وكذلك لم يبين الاحتياطات التي كان عليه اتخاذها ولم يفعل حتى يتسنى لمحكمة النقض بما لها من الرقابة على صحة تطبيق القانون معرفة ما إذا كانت الحالة المعروضة مما يقع تحت نص المادة ٢٠٢

١٥٦

٧ مايو سنة ١٩٣١

حكم — اجراءات . دعوى مباشرة . الحكم في غية المدعية
بالبراءة والشطب . اعادتها للرول ، الحكم بالعقوبة
والتعرض ، جلالة عنهما سوا

المبدأ القانوني

رفع شخص جنحة مباشرة في تهمة سب
علني ، وفي يوم نظر الدعوى لم يحضر فحكمت
المحكمة بالبراءة وشطب الدعوى المدنية .
وحضر المدعي بعد ذلك فأعادت المحكمة
القضية للرول ثم حكمت على المتهم بالغرامة
والتعويض . ولما استأنف المتهم هذا الحكم
حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء عقوبة الغرامة
واعتبار الحكم الصادر باطلا وتأنيده بالنسبة
للتعويض .

فقررت محكمة النقض . أن إعادة محكمة أول
درجة الدعوى المدنية المشطوبة للجدول

قد وقعت بعد ان كانت فصلت في الدعوى
بالبراءة . فلا يمكن اعتبار الدعوى المدنية
إذن مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .
فيكون الحكم الصادر استئنافيا فيها بتأييد الحكم
الابتدائي غير صحيح

المحكم

« حيث إن إعادة محكمة أول درجة
للدعوى المدنية المشطوبة إلى الجدول قد
وقعت بعد أن كانت فصلت بالبراءة في
الدعوى العمومية فلا يمكن اعتبار الدعوى
المدنية إذن مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية
قائمة وبذلك يكون حكم محكمة أول درجة
الصادر في الدعوى المدنية والمؤيد للحكم
المطعون فيه غير صحيح .

(طعن يوسف نعم ضد النيابة وآخر رقم ٣٨١ سنة ٤٨ ق
رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز
باشا فهمي رئيس المحكمة ومراد وهبه بك ومحمود علي سرور بك
وأحمد أمين بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين وحضور
حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة المدنية

مستندات الدعوى لاستنتاج ما يمكن استنتاجه
عقلا من وقائعها ولا مراقبة لمحكمة النقض على
حكمه إذا حكم في الموضوع استنادا إلى هذه
المستندات بأن الحوالة المدعى بها غير قائمة
وأنه لا يجوز أن يترتب عليها أثر قانوني

الوقائع

رفع أحمد بك دويدار لمحكمة مصر الأهلية

١٥٧

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

حوالة . الادعاء بها . مستندات الدعوى . استنتاج المحكمة منها .
عدم قيام الحوالة . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

لقاضي الموضوع السلطة التامة في فحص

الدعوى رقم ١٦٩ سنة ١٩٢٠ طلب فيها الحكم بالزام ورثة المرحوم محمد يوسف الغزالي بأن يدفعوا له مبلغ ٧٧٦ جنيها، ٨٨٠ مليما قيمة مادفعه عن مورثهم للست صديقه في حال حياتها تنفيذا للحكم الصادر ضده من محكمة مصر في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٠ مع الفوائد القانونية باعتبار المائة خمسة سنويا لغاية السداد والمصاريف وأتعاب المحاماه وبالزام الشيخ وهبه محمد عميره وورثة الخواجه ركلا كرامبو وهو الخواجه رقله بطريق التضامن بأن يدفعوا له مبلغ ٧٤٠ جنيها ما خصهما بحق الثلثين في المبلغ المحكوم به لصالح المرحوم محمد يوسف الغزالي من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة المسدد منه عنهما. هذا مع الفوائد القانونية باعتبار المائة خمسة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد والمصاريف وأتعاب المحاماه هذا مع شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة و باعلان تاريخه ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ طلب المدعى سماع ورثة المرحومة الست صديقه الحكم أولا بصحة ونفاذ الاتفاق المحرر بينه وبين ورثة المرحوم مصطفى افندى محمد بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ والاقرار المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩١٧ واعتباره صاحب الحق دون سواه في المبالغ المقرضى بها بالحكم الصادر من محكمة مصر بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩١٠ المؤيد استئنافيا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ والتصريح له باتخاذ اجراءات تنفيذ هذا الحكم باسمه ضد ورثة محمد يوسف الغزالي والاستيلاء مباشرة عليها مما هو محكوم به من

أصل وفوائد ومصاريف مقابل خصمها من مطلوبه من ورثة مصطفى افندى محمد وبالزام ورثة محمد يوسف الغزالي بأن يدفعوا له من تركه مورثهم بصفته حل محل ورثة المرحوم مصطفى افندى محمد مبلغ ٩٦ جنيها، ٦٣٥ مليما والفوائد باعتبار المائة خمسة سنويا من ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٩ لغاية السداد وهو قيمة نصيب الست كلزار وبالزام ورثة مصطفى افندى محمد بأن يدفعوا من تركه مورثهم له مبلغ ٦١٣ جنيها، ٦٥٠ مليما فرق الثمن وبالزام جميع المدعى عليهم بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفالة مع حفظ كافة الحقوق

وباعلان تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٧ طلب المدعى تعديل الطلبات بطلبات احتياطية وهي الزام ورثة محمد يوسف الغزالي بأن يدفعوا له بصفته دائئا لورثة مصطفى افندى محمد المبالغ المقرضى بها لهم بمقتضى الحكم المؤرخ ١٣ أغسطس سنة ١٩١٠ المؤيد استئنافيا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ مع جميع الملحقات ومن باب الاحتياط الكلى الحكم بالزام ورثة مصطفى افندى محمد بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٣٠ جنيها مع فوائده القانونية بواقع المائة خمسة سنويا من ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٩ لغاية السداد وفي كلتا الحالتين الحكم بالمصاريف وأتعاب المحاماه على من يحكم عليه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفالة مع حفظ كافة الحقوق وعليه يطلب الحكم بالطلبات الاصلية السابقة أو أحد الطلبات الاحتياطية الموضحة بهذا الاعلان

وفي ١٨ يونيه سنة ١٩٢٤ حصل المدعى على أمر حجز تحفظي تحت يده بما ينفي لسداد مبلغ ١٠٦٦ جنيا، ٣٥٠ مليا والمصاريف الاحتمالية بشرط ايداع المبلغ المذكور بخزانة المحكمة . ورفع ورثة الست دودة حسن عبدالله وورثة المرحوم محمد يوسف الغزالي لمحكمة مصر الاهلية الدعوى رقم ٦٠٠ سنة ١٩٢٤ طلبوا فيها الحكم بصفة مستعجلة بالغاء حكم الحراسة الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ في القضية نمرة ١٨٨٤ سنة ١٩١٢ والزام المعلن اليه الاخير في مواجهة الباقيين بتسليم ٢٢ س ٢ ط ٦٨ ف على الشيوع في ٢٠ س ٢١ ط ١٤٩ ف المينة الحدود والمعاليم بالعريضة مع الزامهم بالمصاريف والاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة

ومحكمة مصر الاهلية بعد أن ضمت القضيتين المذكورتين لبعضهما قضت فيهما اولا بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٧ باحاطتهما الى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة صحة توقيع المرحومة الست صديقة حسن بختمها على عقد الاتفاق المؤرخ ٤ يوليو سنة ١٩٠٩ المقدم منه والذي انكره مصطفى افندى زكى أحد المدعى عليهم ولكي ينفي المذكور بالطرق عينها ذلك، وبعد ان تم التحقيق قضت المحكمة المشار اليها ثانيا بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ حضوريا اولا بصحة الورقة المؤرخة في يوليو سنة ١٩٠٩ والزام منكرها وهو مصطفى افندى زكى بغرامة ٤٠٠ قرش . ثانيا . بالزام ورثة مصطفى افندى محمد بأن يدفعوا من تركه

مورثهم لاحمد بك دويدار مبلغ ١٤٤٨ ج والمصاريف المناسبة . ثالثا . رفض ما عدا ذلك من طلبات احمد بك دويدار والزامه بمصاريف هذه الطلبات . رابعا . فيما يختص بدعوى الحراسة بانهاء الحراسة الصادر بها الحكم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ في القضية نمرة ١٨٨٤ سنة ١٩١٢ وتسليم ورثة الغزالي الاطيان البالغ قدرها ٢٢ س ٢ ط ٦٨ ف شائعة في ٢٠ س ٢١ ط ١٤٩ ف المينة الحدود والمعاليم بصحيفة الطالب الخاصة بالحراسة والزام ورثة محمد بك منيب ومصطفى افندى محمد بالمصاريف وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة بالنسبة لدعوى الحراسة

فاستأنف الطاعن هذا الحكم بتاريخ ١٢ و ١٧ يونيه سنة ١٩٢٩ طالبا تعديله والحكم له بالطلبات الآتية أولا الحكم باعتبار الطاعن صاحب الحق دون سواه في المبالغ المحكوم بها بالحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٣ اغسطس سنة ١٩١٠ في القضية نمرة ١١٤٣ سنة ١٩٠٩ والمؤيد استئنافا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ في الاستئناف نمرة ٤١٦ سنة ١٩١١ والتصريح له باتخاذ اجراءات تنفيذ هذا الحكم باسمه ضد ورثة محمد يوسف الغزالي والاستيلاء مباشرة عليها بما هو محكوم به من أصل وفوائد ومصاريف مقابل خصمها من مطلوبة من ورثة مصطفى محمد وذلك عملا بالمادة ١٤١ مدنى . ثانيا . الزام ورثة محمد يوسف الغزالي ان يدفعوا له من تركه مورثهم مبلغ ٩٦ ج ، ٦٣٥ م والفوائد خمسة في المائة من ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٩ لغاية

السداد وهو نصيب الست كلزار الذي كان قد استبعد مؤقتا في الدعوى الاولى وذلك عملا بالمادة ١٤١ مدني ايضا باعتبار الطاعن دائما لدائني ورثة محمد يوسف الغزالي ثالثا. الزام ورثة مصطفى محمد بمبلغ ٥٢٩ ج ، ٩٠٠م وهو الباقي للطاعن من الثمن بعد استبعاد المبالغ سالفة الذكر التي ستنفذ بها مباشرة على ورثة محمد يوسف الغزالي . رابعا . الغاء الحكم فيما يختص برفع الحراسة والقضاء باستمرارها . خامسا . الزام من يحكم عليه بالمصاريف والاعتاب والفوائد

وبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ قضت محكمة استئناف مصر الاهلية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع اولا . بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام ورثة مصطفى محمد بأن يدفعوا من تركه مورثتهم للطاعن مبلغ ١٤٤٨ ج وتعديله بالنسبة للفوائد والزامهم بدفع فوائد المبلغ المذكور من واقع خمسة في المائة من تاريخ المطالبة الرسمية به الحاصلة في ٣ مارس سنة ١٩٢٧ لغاية السداد ورفض ما عدا ذلك من الطلبات الخاصة بهذه الدعوى والزام الطاعن بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب محاماه لورثة محمد يوسف الغزالي ثانيا . الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفع الحراسة وباستمرار الحراسة والزام ورثة محمد يوسف بمصاريف دعوى الحراسة وبمبلغ ٣٠٠ قرش اتعاب محاماه للطاعن ورفض ما خالف ذلك من الطلبات .

« وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ

حزين سعد ابراهيم المحامي بتوكيله عن رافع النقض بالطعن في هذا الحكم قبل اعلانه طالبا قبول النقض شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم فيما يختص بالطلبين الاول والثاني اللذين لم يحكم بهما وان يقضى بهما للطاعن بناء على ان المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله في تفسيرها بمرکز الطاعن وللمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم في موضوع الدعوى على الاساس سالف الذكر ومن باب الاحتياط الكلي اعتبار بدء الفوائد بالنسبة للمبلغ الاحتياطي المحكوم به من سنة ١٩٠٩ أو سنة ١٩١٩ أو ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ على أسوأ الفروض وهو اول تاريخ ادخل فيه ورثة مصطفى محمد في الدعوى وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

المحكمة

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

« من حيث أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا » ومن حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون إذ هي لم تحكم له «ا» بالطلب الاصلی الخاص باعتباره صاحب الحق دون سواه في المبالغ المحكوم بها لورثة مصطفى افندي بالحكم الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٠ في القضية نمرة ١١١٣ سنة ١٩٠٩

كلى مصر المؤيد بحكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ والتصريح له باتخاذ اجراءات تنفيذ هذين الحكمين باسمه ضد ورثة محمد يوسف الغزالي المحكوم عليهم والاستيلاء مباشرة عليها خصما من مطلوبه قبل ورثة مصطفى افندى محمد «ب»، وبمبلغ ٩٦ جنيتها و ٦٣٥ مليا والفوائد باعتبار خمسة في المائة من ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٩ وهو نصيب الست كلزار احدى ورثة مصطفى افندى محمد قبل ورثة محمد يوسف الغزالي الذى كان قد استبعد فى الدعوى الاولى التى انتهت بهذين الحكمين «ج»، ولم تحكم له بالفوائد القانونية من ابتداء سنة ١٩٠٩ عن المبالغ التى حكمت له بها ويقول الطاعن أن حقه فى الطلبين الاول والثانى مؤسس على الورقة المؤرخة ٩ يولييه سنة ١٩٠٩ والورقة المؤرخة ٢٠ ابريل سنة ١٩١٧ وما كتب على هامش الحكمين السابق الذكر الدالة جميعها على حله محل ورثة مصطفى محمد المحكوم لهم فيما حكم لهم مقابل دينه عندهم ويزعم ان خطأ محكمة الاستئناف هو فى فصل هذه الاوراق بعضها عن البعض الآخر والحكم عليها واحدة بعد الاخرى مع أنها لا تقبل التجزئة بانها لا تفيد التحويل ولا قبض ثمن الحوالة كما يزعم أن حقه فى الفوائد يجب أن يكون ابتداء من سنة ١٩٠٩ لان المبالغ المدفوعة منه والتى يرجع بها هى ثمن عين مشمرة ومادام قد حكم بالعين لورثة الغزالي وحكم على هؤلاء للبائعين لهم بياقي الثمن وفوائده من سنة ١٩٠٥ فيجب أن يحكم له هو الآخر بالفوائد ابتداء من يوم

الاتفاق الحاصل بينه وبين ورثة مصطفى محمد بمقتضى الاوراق المتقدمة الذ كر أى من يوليوس سنة ١٩٠٩

« وحيث أن الشق الاول من هذا الطعن ليس فى الواقع الا ترديدا لما أبداه الطاعن أمام محكمة الاستئناف وفحصته هى فى حكمها المطعون فيه وبينت عدم صحته استنادا إلى هذه الاوراق التى يستند إليها الطاعن اليوم أمام هذه المحكمة . وفى الواقع فان الحكم المطعون فيه بعد أن بين مضمون كل ورقة من هذه الاوراق وما تفيد فى موضوع الحوالة المتنازع فيها وقرر أن بعضها لا يكمل البعض الآخر قضى بأنها جميعا لا تفيد التحويل المدعى به ولا قبض ثمن الحوالة وأن الحوالة اذن غير قائمة ولا يجوز أن يترتب عليها أثر قانونى وأن من اللغو الرد على دفاع المستأنف الخاص بجواز تحويل الاحكام النهائية بغير رضى المدين والخاص باعتبار أن ما حصل هو اعطاء دين وفاء لدين

« وحيث أنه لقاضى الموضوع السلطة التامة فى فحص مستندات الدعوى لاستنتاج ما يمكن استنتاجه عقلا من وقائعها ولا مراقبة لهذه المحكمة على حكمه اذا حكم فى الموضوع استنادا الى هذه المستندات بأن الحوالة المدعى بها غير قائمة وأنه لا يجوز أن يترتب عليها أثر قانونى واذن فهذا الوجه فضلا عن أنه غير صحيح هو موضوعى

« وحيث أن محكمة الاستئناف لم تخطئ . كذلك فى عدم الحكم للطاعن بالفوائد من

اليوم الذي عينه هو لسرياتها لان الاصل أن الفوائد تستحق من يوم المطالبة الرسمية الا اذا قضى الاتفاق والاصطلاح التجارى أو القانونى بغير ذلك ولا اتفاق ولا اصطلاح ولا نص فى القانون يجعل مبدأ سريان الفوائد فى هذه الدعوى من سنة ١٩٠٩ كما يزعم الطاعن « وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة

(طعن أحمد دويدار بك ضد ورثة محمد يوسف الغزالى رقم ٧ سنة أولى قضائية — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهب بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس نيابة بالاستئناف)

١٥٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ — خير . تقرير . مطاعن موجهة ضده . عدم الرد على الطاعن . مسألة موضوعية :

٢ خير . طلب سماع أقوال ختامية . عدم قبوله . لاجل ان خير . وجوب اعلان الخصوم قبل العمل . مخالفة ذلك . التمسك به امام محكمة الموضوع . بطلان . رقابة محكمة النقض

المبدأ القانونى

(١) ليست محكمة الموضوع ملزمة بالرد على ما يوجه من الطعون إلى تقرير الخبر الذى عين فى الدعوى إذ فى أخذ المحكمة بالتقرير ونتيجته دليل كاف على أنها لم تعول على ما كان يتمسك به الطاعن وأنها لم تجد فيه ما يدحض مستندات خصومه وما أدى إليه تطبيقها بمعرفة الخبر وتقدير محكمة الموضوع لذلك كله خارج عن رقابة محكمة النقض

(٢) ليس فى امتناع الخبر عن سماع أقوال بعض الخصوم الختامية أية مخالفة للقانون

لأنه غير ملزم بإجابة طلب الخصوم استرساله فى اداء المأمورية المطلوب منه تأديتها بعد أن يكون قد رأى أنها تمت وهو غير مطالب الا بتأدية أعماله فى الموعد المحدد بعد تكليفه الخصوم بالحضور سواء حضروا بعد ذلك أم لم يحضروا (مادة ٢٢٧ مرافعات)

فاذا طعن فى عمل الخير لأنه خالف ذلك فجاء عمله مشوباً بالبطلان وحصل التمسك بهذا البطلان فى الوقت المناسب أمام محكمة الموضوع كان فصلها فى ذلك واقعا تحت رقابة محكمة النقض

الوقائع

رفع المطعون ضدهم هذه الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية قيدت بجدولها برقم ٣٥٣ سنة ١٩٢٨ ضد محمد أفندى صادق أبو هيف ومصطفى أفندى حسونه وآخرين بصفتهم ناظرى وقف أبى هيف قالوا فيها أن مورثهم المرحومة الست آسيا هانم تمتلك أربعة قراريط وعشرة أسهم شائعة فى ثلاثة دكاكين مبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ثم اشترت الست عائشة هانم (المطعون ضدها الثالثة) باقى الدكاكين من مالكيها بمقتضى ثلاثة عقود مسجلة فنزاع الطاعنان المطعون ضدهم فى ملكية العين المذكورة . الأمر الذى اضطرهم إلى رفع هذه الدعوى طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم للثلاثة دكاكين المذكورة والزام المدعى عليهما (الطاعنين) بالمصاريف واتعاب المحاماه . وبعد أن عين فى الدعوى خير مباشر مأموريته وقدم تقريره قضت المحكمة المدة كونه

في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ حضوراً بابتثيت ملكية المدعين (المطعون ضدهم) الى الثلاثة دكاكين المتقدم ذكرها وبالزام المدعى عليهما بصفتيهما بالمصاريف ، ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه

فاستأنف الطاعنان بصفتيهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر قيد بسمرة ١٣٠٥ سنة ٤٧ ق ضد المطعون ضدهم وآخرين وطلبوا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم واحتياطياً تعيين ثلاثة خبراء أو انتقال المحكمة لمحل النزاع وتحقيق وضع اليد وبعدها يحكم برفض الدعوى مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين ، وفي تاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين (الطاعنين) بالمصاريف و٥٠٠ قرش أتعاب محاماه ، وبتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣١ قرر حضرة الأستاذ أحمد بك الديواني بتوكيله عن رافعي النقض بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم المعلن لموكله في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ وطلب قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع باحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها من جديد مع الزام المطعون ضدهم بالمصاريف وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

وبالجلسة المذكورة صمم الحاضر عن الطاعنين على الطلبات الواردة بمذكرته وصمم

الحاضر عن المطعون ضدهم على ما جاء بمذكرتهم وتنازلت النيابة عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن وأصرت على طلباتها المدونة بمذكرتها فيما يختص بالموضوع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث أن النياية تنازلت عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن

» ومن حيث أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

» ومن حيث أن أوجه الطعن الثلاثة المقدمة

من الطاعنين تلتخص فيما يأتي : أولاً . خطأ في تطبيق القانون لما أورده الحكم المطعون فيه من أن وضع يد المطعون ضدهم على العين موضوع النزاع يعد دليلاً على ملكيتهم لها حتى يثبت العكس وأنهم لا يكلفون اثبات ملكيتهم بآية طريقة من طرق الاثبات حتى ولا بمضى المدة . ثانياً . مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لعدم رده على أوجه الطعن الموجهة ضد تقرير الخبير الذي عين في الدعوى . ثالثاً . بطلان في الاجراءات بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر بتعيين خبير لم يقيم بسماع أقوالها الختامية

عمه الوجهين الاول والثاني

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد استند في صدره وعجزه إلى أسباب الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة إلا أن هذا الحكم لم يقدم أحد من طرفي الخصومة صورة منه

حتى كان يتسنى لمحكمة النقض تقدير مابه من أسباب فهي مضطرة اذن الى أغفال ما عساه قد يكون لهذه الأسباب من أثر في تكوين رأى محكمة الموضوع

« وحيث انه بصرف النظر عن أسباب حكم محكمة أول درجة فان الحكم المطعون فيه قبل أن يقول شيئاً عن مسألة وضع اليد آتى على طائفة من الأسباب بين فيها أدوار الخصومة وتقارير الخبراء في سياق الأخذ بنتيجة هذه التقارير من حيث دلالاتها على ان الدكاكين الثلاثة موضوع النزاع ليست داخلية ضمن حجة وقف الطاعنين ولكنها داخلية ضمن مستندات المطعون ضدهم وفي هذه الأسباب المتعددة ما يكفي لبيان ما أدى الى اقتناع المحكمة بوجهة النظر التي قضت بها ووافية بتحقيق الغرض المنشود من وضع المادة ١٠٣ من قانون المرافعات

« وحيث أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على الطعون التي وجهها الطاعنان الى تقرير الخبير الذي عين في الدعوى اذ في أخذ المحكمة بالتقرير وبنتيجته دليل كاف على انها لم تعول على ما كان يتمسك به الطاعنان وانها لم تجد فيه ما يدحض مستندات خصومهما وما أدى اليه تطبيقها بمعرفة الخبير وتقدير محكمة الموضوع لذلك كله خارج عن رقابة محكمة النقض

« وحيث أن ما تقصده المحكمة بما ذكرته عن وضع اليد هو رفض الطلبات الاحتياطية الخاصة بالتحقيق لما تبين لها من عدم شمول حجة الطاعنين للدكاكين موضوع النزاع والتسليم من قبل هذين الطاعنين بوضع يد

المطعون ضدهم ومهما يكن في عبارة وضع اليد هذه من عدم الدقة في التحرير فان باقى أسباب الحكم التي أخذت بها المحكمة كانت وحدها كافية لرفض هذه الطلبات الاحتياطية .

عن الوجه الثالث

« وحيث ان المستفاد من أقوال الطاعنين عن هذا الوجه هو ان الخبير لم يلب طلبهما استيفاء ما لديهما من ايضاحات بدليل قولهما (سماع أقوالهما الختامية) فأبدى هذا الاعتراض لمحكمة الموضوع فلم ترد عليه وليس في هذا المسلك من قبل الخبير أية مخالفة للقانون لأن الخبير غير ملزم باجابة طلب الخصوم استرساله في أداء المأمورية المطلوب منه تأديتها بعد أن يكون قد رأى انها تمت وهو غير مطالب الا بتأدية أعماله في الموعد المحدد بعد تكليفه الخصوم بالحضور سواء حضروا بعد ذلك أم لم يحضروا (مادة ٢٢٧ مرافعات) ولم يتبين بل لم يقل الطاعنان ان الخبير قد خالف ذلك فجاء عمله مشوباً ببطلان يصح التمسك به في الوقت المناسب أمام محكمة الموضوع ويكون فصلها في ذلك واقعاً تحت رقابة محكمة النقض

« وحيث ان محكمة الموضوع ما كانت ملزمة بالرد على الاعتراض السابق الذ كر حالة كونه ليس وجهاً من أوجه البطلان ويكفي دلالة على انها لم تره جديراً بالالتفات اخذها بتقرير الخبير وتعويلها على أعماله .

« وحيث انه لما تقدم تكون أوجه الطعن الثلاثة مرفوضة .

(طعن سليمان افندي فهمي وآخر وحضر عنهما الاستاذ أحمد بك الديواني ضد حسن افندي زكي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الكريم بكرووفرقم ٨ سنة أولى قضائية - بالهيئة السابقة)

١٥٩

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

- (١) قوة الشيء المحكوم فيه . بائع . عدم تمثله للمشتري بعد صدور البيع . الحكم الصادر ضد البائع . ليس حجة على المشتري
- (٢) بيع . تضمينات . نزع الملكية . زيادة في العين . وجوب ضمانه للمشتري . الزام البائع بدفع الضمان . الزيادة في قيمة العين من ضمن الضمان .
- (٣) وضع اليد . نية واضح اليد . مسألة موضوعية

المبادئ والقانونية

١ - الحكم الذي يصدر ضد البائع لا يكون نافذا على من اشتروا بعقد سابق على رفع الدعوى التي صدر فيها الحكم لأن من اشتروا قد أصبحوا بعد البيع ذوي حق خاص ولم يبق للبائع صفة في المخاصمة بالنيابة عنهم بشأن هذا الحق ، وعلى ذلك فلا يكون للحكم الصادر في دعوى تثبيت الملكية ضد البائع قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للمشتري .

٢ - اذا ثبت ان المشتري كان يعلم وقت الشراء بصحة ملكية البائع له كان البائع ملزما في حالة نزع الملكية من المشتري بالتضمينات ويحتسب ضمن التضمينات ما زاد في قيمة البيع بعد البيع عن ثمنه (المواد ٢٦٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ مدني أهلي)

٣ - تعتبر مسألة حسن نية واضح اليد على العقار مسألة موضوعية لمحكمة الموضوع الحق المطلق في تقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

الوقائع

رفع المطعون ضده الاول بصفته هذه

الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد الطاعنة وباقي المطعون ضدهم طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته بصفته الى ٢ ط ، ٦ ف الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة وتسليمها اليه ومن باب الاحتياط الزام وزارة المالية بأن تدفع له بصفته مبلغ ١٢١٦ ج ، ٢٠٠ م قيمة ما توازيه الاطيان المغتصبة والزامهم جميعا متضامين ببيع الاطيان البالغ قدره ٨٥٠ ج لغاية سنة ١٩٢٤ وما يستجد بواقع ١٢ ج للفدان الواحد سنويا ابتداء من سنة ١٩٢٥ لغاية التسليم والزام من يحكم عليه بمصاريف ما يحكم به مع الاتعاب والنفاز بلا كفالة .

وباحدى جلسات المرافعة دفعت وزارة المالية فرعيا بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة اليها لسابقة الفصل فيها عن الملكية والريع بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩١٧ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ . وادعى باقي المطعون ضدهم بأنهم اشتروا من وزارة المالية ١٩ ط ٤ ف بمقتضى عقد مؤرخ ٩ يوليو سنة ١٩١٤ وطلبوا لذلك الحكم لهم بمبلغ ١١٠٧ ج على وزارة المالية نظير استحقاق الاطيان المبيعة اليهم .

وبعد أن عينت المحكمة خيرا في الدعوى قام بمأموريته وقدم تقريره قضت فيها . بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ حضوريا أولا بتثبيت ملكية الطاعن بصفته الى ٤ س ١٠ ط ٤ ف المينة الحدود والمعالم بالعريضة وتقرير الخبير والزام وزارة المالية بالمصاريف المناسبة لذلك ثانيا الزام وزارة المالية أن تدفع الى باقي المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين مبلغ ٥٣٠ ج و ٨٢٣ م

والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ . ثالثا - شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والزام وزارة المالية بمبلغ ٤٠٠ قرش أتعاب محاماه مناصفة بين المطعون ضده الأول وباقي المطعون ضدهم ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات .

فاستأنفت وزارة المالية هذا الحكم بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣١ أمام محكمة استئناف مصر الاهلية وطلبت للأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف الغاء بكافة اجزائه والحكم أولا من باب اصلي بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لها لسابقة الفصل فيها مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف عن الدرجتين والأتعاب

كما استأنفه أيضا بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٣٠ أمام المحكمة المذكورة المطعون ضده الأول وطلب بصحيفة استئنافه تعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنة وباقي المطعون ضدهم بان يدفعوا له بصفته مبلغ ٥٨٩ ج و ٦٨٦ م قيمة ريع ال ٤ س ١٠ ط ٤ ف من سنة ١٩١٨ لغاية سنة ١٩٢٩ وما يستجد من الريع من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ لغاية التسليم بواقع ١٠ جنيه للفدان الواحد سنويا والزام وزارة المالية بأن تدفع له بصفته مبلغ ٣٢ ج و ٢٣٧ م قيمة ريع ٢٠ س ١٥ ط ١ ف من سنة ١٩١٨ لغاية ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ تاريخ تسليمها للوقف مع الزام من يحكم عليه بمصاريف ما يحكم به عليه ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وبتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ قضت محكمة الاستئناف في هذين الاستئنافين اللذين ضمنا الى بعضها بقبولها شكلا وفي الموضوع أولا

تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام وزارة المالية بأن تدفع الى الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عباس عبد اللطيف والشيخ علي عبد اللطيف مبلغ ٥٣٠ ج ٨٣٣ م والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ ثانيا تعديل الحكم المستأنف فيما عدا ما تقدم على الوجه الآتي :

١ - بعدم قبول دعوى محمد افندي عبد الحليم السادة بصفته عن المطالبة بالريع لغاية ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ لسابقة الفصل فيها - ب - بالزام وزارة المالية بان تدفع الى محمد افندي عبد الحليم السادة بصفته ريع أربعة أفدنة وعشرة قراريط وسهمين من تاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ لغاية ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٥ باعتبار الفدان الواحد ٦ جنيه صافيا سنويا ج - بالزام وزارة المالية فريقا والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عباس عبد اللطيف والشيخ علي عبد اللطيف فريقا آخر بان يدفعوا الى محمد افندي عبد الحليم السادة بصفته ريع الاربعة أفدنة وعشرة قراريط وسهمين بواقع الفدان سنويا ستة جنيهات صافيا من ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ لغاية تسليم الاطيان المذكورة الى محمد افندي عبد الحليم السادة بصفته - د - ألزمت المحكوم عليهم بمصاريف ما حكم به عليهم و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه على وزارة المالية لمحمد افندي عبد الحليم السادة و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه على الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عباس عبد اللطيف والشيخ علي عبد اللطيف والزمته وزارة المالية بمبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه

للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عباس عبد اللطيف والشيخ علي عبد اللطيف ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات .

فطعنت الوزارة في هذا الحكم المعلن لها في ٩ يوليو سنة ١٩٣١ بطريق النقض والابرام بتقرير مؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١ طلبت للاسباب المبينة به الحكم بقبول النقض والقضاء أصليا بعدم جواز سماع الدعوى المرفوعة من وقف السادة وبالتالي عدم جواز سماع دعوى الضمان التي اقامها بعض الخصوم اثناء نظرها ومن باب الاحتياط الحكم باحالة دعوى الضمان والريع على دائرة استئنافية أخرى للنظر في الموضوع مجددا

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

وبالجلسة المذكورة تمسكت النيابة بالدفع الفرعي المقدم بمذكراتها الذي يتضمن عدم جواز الطعن في الحكم المطعون عليه لانه صدر قبل العمل بقانون انشاء محكمة النقض والابرام وطلب مندوب الطاعنة رفض هذا الدفع وبجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ حكمت هذه المحكمة برفض الدفع الفرعي المقدم من النيابة وجواز الطعن وأمرت بالتكلم في الموضوع. فصمم كل من طرفي الخصوم على ما جاء بمذكرته وكذلك النيابة ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

الاوراق والمداولة قانونا « ومن حيث أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد القانوني وهو موجه الى حكم جائز الطعن فيه فيكون مقبولا شكلا

« ومن حيث أن الوجه الاول من وجهي الطعن مبناه وقوع خطأ في تطبيق القانون برفض الدفع الفرعي المقدم من وزارة المالية خاصا بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها وأنه مادامت الدعوى الاصلية غير جائزة القبول فدعوى الضمان الموجهة من المشتري الى وزارة المالية تتبعها في ذلك

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق أن محمد افندي عبد الحليم السادة سبق أن أقام بصفته ناظرا على وقف الست نفيسه السادة دعوى على وزارة المالية طالبا تثبيت ملكية الوقف ٢ ط ٦ ف بناحية مزورة مركزيا بمديرية بني سويف كانت تلك الوزارة قد اغتصبتها منه منذ سنة ١٩٠٧ فحكم له بتثبيت الملكية في ١٤ فبراير سنة ١٩١٧ كما أنه أقام دعوى أخرى على الوزارة نفسها بطلب ريع تلك الارض فحكم له في ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ بالريع لغاية سنة ١٩١٧ وما يستجد منه لغاية التسليم - ودفعت وزارة المالية الريع المحكوم به لغاية سنة ١٩٠٧ أما حكم تثبيت الملكية فقد نفذ بناء على طلب الوقف في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ حيث ذهب أحد المحضرين الا الى طيان المحكوم بها وسلمها للوقف غير أنه حضر حينذاك الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وقرر أنه من ضمن الاطيان التي سلمت لوقف

والخصوم كما بينت المحكمة الابتدائية ذلك بيانا كافيا في أسباب حكمها وهي الأسباب التي أخذت بها محكمة الاستئناف في هذا الموضوع. وفي الواقع أن ناظر الوقف قد اضطر الى اقامة الدعوى الحالية على الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وأخويه لانهم نازعوا الوقف في ملكية الارض محتجين بأن الحكم الصادر في الدعوى الاولى غير نافذ عليهم لانهم لم يكونوا طرفا فيها. كما أدخل وزارة المالية في الدعوى أيضا باعتبارها ضامنة له لانها بما اتته من بيع أرض الوقف للغير قد حالت دون تمكنه من استلام الارض المحكوم له بها في الدعوى الاولى استلاما فعليا. هذا ولا يمكن أن يقال أن وزارة المالية كانت في الدعوى الاولى تنوب عن المشتري فيها فيكون الحكم الصادر عليها نافذا عليهم أيضا وذلك لان عقد الشراء حرر وسجل في سنة ١٩١٤ بينما أن الدعوى الاولى التي أقامها وقف السادة على وزارة المالية لتثبيت ملكيته لم ترفع الا في سنة ١٩١٦ ولذا يكون المشترون قد أصبحوا ذوي حق خاص ولم يبق للبائع صفة في المخاصمة بالنيابة عنهم بشأن هذا الحق وعليه فلا يكون للحكم الصادر في دعوى تثبيت الملكية المشار اليه قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للمشتريين

« ومن حيث أنه فضلا عما تقدم ليس لوزارة المالية مصلحة في التمسك بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها لانها سواء في الدعوى الاولى أو الدعوى الحالية قد

السادة ١٠ ط، ٤ ف يملكها هو وأخواه بمقتضى عقد شراء من وزارة المالية في سنة ١٩١٤ وأنه وضع اليد عليها لغاية الآن ويرفض تسليمها الى الوقف. فازاء هذا التعرض أقام ناظر الوقف هذه الدعوى على وزارة المالية والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وأخويه طالبا الحكم بتثبيت ملكية الوقف في ٢ ط ٦ ف السابق ذكرها ومن باب الاحتياط الزام وزارة المالية بأن تدفع له مبلغ ١٢١٦ ج، ٢٠٠ م قيمة ما توازيه الاطيان المغتصبة والزام المدعى عليهم متضامين بريع الاطيان وقدره ٨٥٠ ج لغاية سنة ١٩٢٤ وما يستجد بواقع ١٢ ج للفدان سنويا من سنة ١٩٢٥ لغاية التسليم. وفي اثناء نظر الدعوى وبعد أن حكم بتعيين خبير لتحقيق الملكية وتقدير قيمة الاطيان وريعها قصر المدعى طلباته على تثبيت ملكية الوقف في ٤ س، ١٠ ط، ٤ ف والزام وزارة المالية وباقي المدعى عليهم بمبلغ ٥٨٩ ج، ٦٨٦ م قيمة ريع المقدار المذكور من أول سنة ١٩١٨ لغاية آخر سنة ١٩١٩ وما يستجد لغاية التسليم بواقع الفدان ١٠ ج سنويا مع الزام وزارة المالية بمبلغ ٦٢ ج ٢٣٧ م قيمة ريع باقي الاطيان ومقدارها ٢ س، ١٥ ط، ١ ف من أول سنة ١٩١٨ لغاية ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ تاريخ تسليمها للوقف ومن باب الاحتياط الزام وزارة المالية بمبلغ ٥٣٠ ج ٨٣٣ م قيمة ما توازيه الاطيان مع مبلغ الريع السابق بيانه

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب تثبيت الملكية فان بين الدعويين اختلافا في السبب

سلبت بملكية وقف السادة للارض موضوع الدعوى ولم تنازعه فيها قط فليس في الحكم من جديد بتثبيت ملكية الوقف ما يضيع على الوزارة حقا قد تكون كسبته بموجب الحكم الاول

«ومن حيث أنه فيما يتعلق بالريع الذي طلبه ناظر الوقف فقدرات محكمة الاستئناف بحق عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ بالنسبة للريع لغاية التسليم أى لغاية ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ واقتصرت على القضاء للوقف بالريع المستحق بعد هذا التاريخ إذ لم يشمل الحكم المشار اليه «ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الوجه الاول من وجهي الطعن مرفوضا .

«ومن حيث أن الشرط الاول من الوجه الثانى مبناه وقوع خطأ في تطبيق القانون لان المحكمة حكمت على وزارة المالية بأن تدفع للمشتري ٥٣٠ ج ٨٣٣ م وهو القيمة الحقيقية للاطيان في سنة ١٩٢٥ مع ان المشتري علموا بمنازعة الوقف في ملكية الارض المبيعة لهم في ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨ فكل تحسين طرأ على الارض بعد هذا التاريخ يكون من حق المالك وليس من حق المشتري

«ومن حيث ان أحكام القانون المدني تقضى بأنه اذا باع أحد شيئا على أنه مملوك له ثم تبين بعد البيع عدم ملكيته للمبيع جاز للمشتري ان يطلب منه تضمينات اذا كان معتقدا وقت البيع صحة ملكية البائع (المادة ٢٦٥) وأنه اذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن

ثمنه فتحسب تلك الزيادة من ضمن التضمينات (المادة ٣٠٧) وهذا فضلا عن المصاريف التي صرفها المشتري على المبيع وجميع الخسارة الحاصلة له والارباح المقبولة قانونا التي حرم منها بسبب نزع الملكية منه (المادة ٣٠٥) . وبما ان وزارة المالية لم تنكر ان المشتري منها كانوا يعتقدون وقت الشراء بصحة ملكيتها للارض المبيعة فلا وجه للقول بحصول خطأ في تطبيق القانون

«ومن حيث أن الشرط الثانى من هذا الوجه يتلخص في أن محكمة الاستئناف اخطأت في تطبيق القانون أيضا اذ حكمت باعفاء المشتري من ريع الارض لغاية تاريخ اقامة الدعوى الحالية في سنة ١٩٢٥ بناء على أنهم كانوا حسنى النية الى هذا التاريخ ووجه الخطأ أن المشتري علموا في ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨ بالحكم الذى صدر بملكية الوقف ولذلك يكونون ملزمين بريع الارض ابتداء من هذا التاريخ «ومن حيث أنه يظهر من أسباب الحكم الاستئنافى أن المحكمة رأت أن المشتري كانوا حسنى النية الى تاريخ رفع الدعوى . وهذه مسألة موضوعية . وللمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

«ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الوجه الثانى مرفوضا بشرطيه

(طعن وزارة المالية وحضر عنها الاستاذ خليل ابراهيم بك ضد محمد عبد الحليم السادة وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد فهمى عبد اللطيف رقم ١١ سنة أولى قضائية — بالهيئة السابقة عدا رئيس النيابة فاته حضرة محمود حلى سوكة بك)

١٦٠

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

قوانين . انسحابها الى الماضي

قوانين . معدلة لمدة التقدم . سريان القانون الجديد . ضم

المدة القديمة على الجديدة .

المبادئ والقانونية

اذا ابتدأت المدة المكتسبة للملكية أو المسقطه
للحق تحت سلطان قانون قديم ولم تتم وجاء
قانون جديد وعدل شروطها أو مدتها فالقانون
الجديد هو الذي يسرى ويطبق

وتدخل المدة التي انقضت تحت سلطان
القانون القديم في احتساب المدة التي يقررها
القانون الجديد لسقوط الحق أو اكتساب
الملكية، والقول بغير ذلك فيه الغاء للمدة السابقة
على صدور القانون الجديد من غير مبرر من
نصوص القوانين أو أقوال الشراح

الوقائع

اقام رافع النقض دعوى أمام محكمة مصر
الاهلية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٩ قيدت بجدولها
العمومي بنمرة ٧٣٩ سنة ١٩٢٩ ضد المدعى
عليه في النقض طلب فيها الزامه بتقديم حساب
عن مدة ادارته لامواله في المدة من اكتوبر
سنة ١٩١٣ تاريخ ابتداء قوامته عليه لغاية ١٩
فبراير سنة ١٩٢٢ تاريخ انتهاء مشفوعا
بالمستندات المؤيدة لصحته في ظرف ٢٥ يوما
من تاريخ الحكم عليه بتقديمه والا فيحكم بتغريمه
جنهين عن كل يوم من أيام التأخير حتى يقدم
الحساب مع المصاريف والاعتاب وحفظ
كافة الحقوق

وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ دفع محامي
عليه فرعيا بعدم قبول الدعوى ارتكنا على
المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسينية الصادر
في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ لانه استقال من
القوامة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ولم ترفع
الدعوى الا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٩ أي
بعد مضي أكثر من الخمس سنوات المقررة
لسقوط الحق في مطالبة القيم بتقديم حساب
عن مدة قوامته .

وبالجلسة المذكورة قضت المحكمة حضوريا
برفض الدفع الفرعي وبقبول الدعوى وفي
الموضوع بالزام المدعى عليه بان يقدم للمدعى
حسابا عن مدة ادارته لأمواله في المدة من
اكتوبر سنة ١٩١٣ لغاية ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢
مشفوعا بالمستندات المؤيدة لصحته في ظرف
شهرين من تاريخ النطق بالحكم والا يلزم
بغرامة يومية قدرها خمسون قرشا صاغا عن
كل يوم من أيام التأخير والزمته بالمصاريف
ومائة قرش أتعاب محاماه

فاستأنف المدعى عليه في النقض هذا الحكم
أمام محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٩
يونيه سنة ١٩٣٠ قيدت تحت نمرة ١٤٧٠ سنة
٤٧ ق طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم
أصليا بعدم قبول دعوى المستأنف عليه (رافع
النقض) واحتياطيا برفضها مع الزامه على أي
حال بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين .
وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ حكمت المحكمة
بمحضه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

بالغاء الحكم المستأنف وسقوط دعوى المستأنف عليه (رافع النقض) قبل المستأنف (المدعى عليه) بمضى المدة القانونية وألزم المستأنف عليه بمصاريف الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب محاماه عن الدرجتين ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ محمد صبرى أبو علم افندى بتوكيله عن رافع النقض بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام للاسباب المدونة بتقرير الطعن طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون وإحالة القضية على دائرة أخرى من دوائر محكمة استئناف مصر للفصل فيها مجددا .

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة صمم وكيل رافع النقض على ما جاء بمذكرته وتنازلت النيابة عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن لسبق الفصل فيه وعدلت رأيها فيما يختص بالموضوع طالبة نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى من محكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد للاسباب التى ابدتها بالجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

« بما أن الطعن رفع صحيحا فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

« وبما أن الطعن بنى على الخطأ فى تطبيق القانون

وتأويله وذلك لأن محكمة الموضوع طبقت المادة (٣٤) من مرسوم المجالس الحسبية الصادر فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥ فقضت بأن حق المحجور عليه فى مطالبة القيم بالحساب عن مدة قوامته قد سقط بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة مع أن القيم قد انتهت قوامته فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أى قبل صدور المرسوم المذكور وقبل نفاذ حكمه وفى وقت كانت الدعوى ضده لا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة وهذا المرسوم لا يعمل به الا بعد نشره باربعة أشهر كنص المادة ٤٨ منه وقد نشر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ واصبح نافذ المفعول من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ وعلى مقتضى المادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (لا تسرى أحكام القوانين والاوامر الاعلى الحوادث التى تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منها على ذلك بنص صريح فيها) . وهنا لانص فى المرسوم المذكور على سريانه على الماضى على أنه بفرض التسليم جدلا بسريان المرسوم على حالة الطاعن فانه يجب احتساب الخمس السنوات المسقطه لرفع الدعوى على القيم من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ وعليه تكون دعوى الحساب المرفوعة منه فى ٨ يناير سنة ١٩٢٩ قد رفعت قبل انقضاء الخمس السنوات وتكون محكمة الموضوع قد أخطأت فى قضائها بسقوط الحق فى رفع الدعوى على القيم .

« وبما أنه ينبغى قبل البحث فى أسباب الطعن بيان ما جرى عليه فقهاء القانون الفرنسى فى

تفهم المادة (٢) مدني فرنسي المأخوذ منها المادة (٣) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — اتفق هؤلاء الفقهاء على أن الحوادث التي تقع وتتم آثارها تحت سلطان القانون القديم ينطبق عليها ذلك القانون . وإن الحوادث التي تحدث وتتم بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها ذلك القانون الجديد . وهناك حوادث تقع مدة العمل بالقانون القديم ولكنها تحدث آثاراً أو لا تتم إلا في مدة العمل بالقانون الجديد . فتساءلوا هل يطبق عليها القانون القديم باعتبار أنها نشأت تحت سلطانه ، أو يطبق عليها القانون الجديد باعتبار أنها تمت في زمن وجوب العمل به . فرأى بعضهم . نظراً لأن القانون الجديد مفروض فيه أنه خير من القديم وإلا لما اختاره المشرع وفضله على القديم . التوسع في تطبيق القانون الجديد باعتباره الأصل بحيث يشمل الحوادث السابقة عليه واللاحقة له بشرط أن لا تمس في انسحابه على الماضي حقاً مكتسباً ، وأما إذا أدى انسحابه على الماضي إلى المساس بحق مكتسب فلا ينسحب . وعرفوا الحق المكتسب تارة بأنه الفائدة التي تدخل ضمن دائرة ثروة الشخص وتعتبر جزءاً منها ، ولا يمكن الشخص الذي أخذت منه أن يستردها ، وتارة بأنه الفائدة التي يدافع عنها صاحبها بدعوى أو بدفع — ورأى بعض علماء القانون العام وضع قاعدة أخرى على ضوءها يمكن حل رجعية أو عدم رجعية القانون في كل ما يعرض من المسائل وهي تقسيم الأحوال القانونية إلى أحوال

قانونية عامة وأحوال قانونية خاصة وأحوال قانونية موضوعية وأحوال قانونية شخصية ، فمثلاً كل شخص في قدرته أن يمتلك عقاراً باحدى طرق التملك التي وضعها القانون فهذه حالة قانونية عامة . أما تحقق هذه القاعدة بالنسبة لشخص معين اشترى عقاراً خاصاً ودفع ثمنه ، فهي حالة قانونية خاصة أو شخصية . وقرر أن القانون الجديد يسرى على الحالات القانونية العامة التي وجدت في زمن العمل بالقانون القديم ويؤثر عليها وإنه لا يسرى على الماضي بالنسبة للحالات القانونية الخاصة أو الشخصية بل يسرى عليها القانون الذي تمت وبرزت تحت سلطانه .

« وبما أن معظم شراح القانون جروا بناء على القواعد السابق بيانها على أن مضي المدة المكتسبة للملكية أو المسقطه للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم وجاء قانون جديد وعدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذي يسرى ويطبق رغماً عن أن المادة ٢٢٨١ فرنسي جاءت ببعض حالات على خلاف ذلك بنص صريح ، وقد خلا قانوننا المدني من مثل تلك المادة فيكون اتباع هذا الرأي أولى بالنسبة لنا .

« وبما أنه بناء على القانون الذي كان معمولاً به قبل ٣ مارس سنة ١٩٢٦ يسقط الحق في رفع الدعوى على القيم بتقديم حساب عن مدة قوامته بمضي خمس عشرة سنة فالقيم لا يملك حق عدم مطالبته أولاً يتم له هذا الحق إلا بمضي ١٥ سنة من يوم رفع القوامه عن

محجور هو إلى وجوب العمل بقانون ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في ٣ مارس سنة ١٩٢٦ كان قد مضى من تاريخ رفع الحجر عن محمود أفندي أمين أبوزيد الحاصل في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ثلاث سنوات وكسور فقط فلم يتم للقيم اكتساب حق عدم مطالبته تحت سلطان القانون القديم وحيث يجب سريان القانون الجديد على هذه الحالة لأن سريانه عليها لا يتمس حقا مكتسبا لمن يستفيد بمضي المدة. ولأن حالة القيم قبل مضي خمس عشرة سنة دون مطالبته هي حالة قانونية عامة تدخل تحت قاعدة كل وكيل لا يطالبه موكله بتقديم حساب مدة خمس عشرة سنة تسقط الدعوى قبله وهي مما يسرى عليها القانون الجديد في نظر علماء القانون العام ولا تنقلب هذه الحالة القانونية العامة إلى حالة قانونية شخصية إلا بمضي ١٥ سنة من رفع الحجر عن محمود وبين رفع الدعوى منه. فإن القيم يصبح في حالة خاصة وهي أن القاعدة العامة انطبقت عليه وتحققت فيه.

« وبما أنه إذا نظر إلى مركز محمود أفندي أمين أبوزيد فإنه باعتبار موكله بحكم القانون له الحق في مخاصمة القيم لتقديم حساب عن مدة قوامته وهذا الحق جعل له القانون مدى يستعمل فيه وهذا المدى رخصة من الشارع وقد كان خمس عشرة سنة حسب القانون القديم وأصبح خمس سنوات حسب القانون الجديد. ولملأه الموكل لم يستعمل الرخصة القانونية فضلا حتى جاء القانون الجديد سري عليه وضيق ما كان متسعا من المدى دون أن يتمسك بالحق

المكتسب، لأن المدى لا يستعمل الحق ليس حقا ولكنه رخصة للمشرع تغييرها المنقحة العامة « وبما أنه متى تقرر أن القانون الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هو الواجب تطبيقه على المدة التي ابتدأت قبل العمل به ولم يتم الاتحت سلطانه، فلا يمكن الالتفات إلى ما زعمه الطاعن من أنه يجب احتساب الخمس السنوات من ٣ مارس سنة ١٩٢٦ وهو تاريخ وجوب العمل بقانون ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأن هذا فيه الغاء المدة التي انقضت من تاريخ رفع الحجر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى ٣ مارس سنة ١٩٢٦ ولا مبرر له من أقوال الشراح ولا من نصوص القانون.

« وبما أنه من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ تاريخ رفع الحجر عن محمود أفندي أمين أبوزيد إلى ٨ يناير سنة ١٩٢٩ تاريخ رفع دعواه قسما مضى أكثر من خمس سنوات ولهذا يكون الحكم المطعون فيه على حق ولا مخالفة فيه لنص المدة الثالثة من توتيب المحاكم الأهلية ويتعين إذن رفض الطعن

(طعن محمود أفندي أمين أبوزيد وحضر عنه الاستاذ محمد صبري أبو علم ضد محمد بك سرور رقم ٣ سنة أولى قضائية . بالمائة السابقة عند حضرة زكي برزى بك المستشار بدلا من سماعة محمودانيس باشا) .

١٦١

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

نقض . تنازل عنه . كفاية . عدم جواز الحكم بمصادرتها .

المبدأ القانوني

لا يحكم بمصادرة مبلغ الكفالة في حالة تنزول الطاعن عن طعنه وإنما يلزم بمصادرة الطعن فقط

الوقائع

تتحصل هذه الدعوى في ان رافع النقض استأجر ٢٠ س، ١٥ ط، ٢٣٨ ف لمدة ثلاث سنوات بتبديء من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وتنتهى في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بإيجار سنوى قدره ٣١٠٢ ج، ٥٧٠ م ولم يدفع من ايجار سنة ١٩٣٠ سوى ٤٠٠ ج، فطالبه المدعى عليه بالنقض بصفته حارسا على هذه الاطيان بمتاخر الايجار وقدره ٢٧٠٢ ج، ٥٧٠ م مرارا فلم يدفع ثم أذره في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ فلم يذعن الامر الذى اضطره الى رفع هذه الدعوى أمام محكمة عابدين الاهلية في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ طالبا بالحكم بالمبلغ المذكور مع المصاريف والاعتاب وبشمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة .

وبجلسة ٣ يناير سنة ١٩٣١ دفع الحاضر عن رافع النقض فرعا بعدم اختصاص محكمة عابدين بنظر الدعوى وطلب الحاضر عن المدعى عليه في النقض رضى هذا الدفع

وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٣١ قضت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى واختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحددت يوم المرافعة في الموضوع

فاستأنف رافع النقض هذا الحكم أمام محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٣١ للأسباب المدونة بصحيفة استئنافها بالقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة عابدين الاهلية بنظر الدعوى مع التزام المدعى عليه بالنقض بالمصاريف

والاعتاب مع حفظ كافة الحقوق الاخرى التى لم تتناولها صحيفة الاستئناف . وقد تأيد هذا الحكم استئنافا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ وبتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٩٣١ قررا الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف بتوكيله عن رافع النقض بالطعن في هذا الحكم قبل اعلانه بطريق النقض والابرام للأسباب المدونة بتقريره طالبا قبول النقض شكلا وموضوعا بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية لمحكمة المنيا الابتدائية الاهلية للفصل فيها مع الزام المدعى عليه بالمصاريف والاعتاب .

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة قرر وكيل رافع النقض بالتنازل عن الطعن لحصول صلح بين طرفي الخصوم ووافق وكيل المدعى عليه في النقض على ذلك .

المحكمة

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

» بما أن الوكيل عن مقدم الطعن قد تنازل في محضر الجلسة عن الطعن ولم يعارضه وكيل المدعى عليه في الطعن لحصول صلح بين الطرفين « وبما أن تنازل الطاعن عن طعنه يجعله ملزما بمصاريف الطعن لانه المتسبب فيها .

» وبما ان المادة ٣٠ من قانون النقض تقضى بمصادرة مبلغ الكفالة في حالتين فقط : الاولى اذا قضت محكمة النقض والابرام بعدم قبول

اليوزباشى وشغل وظيفة اركان حرب المعية السنية ، وفى سنة ١٩١٠ وقع اختيار سمو الخديوى السابق عليه فنقله من السلك العسكرى الى وظيفة تشريفاتى خديوى ، وقد ظل فى هذا المركز حتى سنة ١٩١٤ تلك السنة التى حصل فيها التغير فى نظام الحكم فى مصر وفى شخص الجالس على العرش فاخطره حضرة صاحب المعالى رئيس الديوان السلطانى وقتئذ فى التاسع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ بحالته على المعاش .

وفى أول يونيه سنة ١٩٢٩ أقام هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المدعى عليهم فى الطعن قيدت بجدولها برقم ١٣٤٠ سنة ١٩٢٩ كلى طالب الحكم فيها بالزامهم متضامين بأن يدفعوا مبلغ ١١٨١٧ ج ٥٠٠ م بصفة تعويض عن حالته على المعاش بغير سبب شرعى مع المصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفالة .

وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة حضوريا برفض دعوى رافع النقض والزمته بالمصاريف ومائتى قرش أتعاب محاماه . بناء على أن لولى الأمر الحق فى احالة موظفى ديوانه الى المعاش .

فاستأنف رافع النقض هذا الحكم بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٠ أمام محكمة استئناف مصر الاهلية وطلب الأسباب الواردة بصحيفة استئنافه نفس الطلبات التى قدمها لمحكمة أول درجة وقد تأيد هذا الحكم المستأنف لأسبابه فى ٤ مايو سنة ١٩٣١ وأعلن لرافع النقض

الطعن . والثانية اذا قضت بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . فتنازل الطاعن عن طعنه ليس من الحالتين المذكورتين ، ولذا لا يحكم فيه بالمصادرة (طعن عبد العزيز بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد الاستاذ أحمد توفيق وحضر عنه الاستاذ محمد زى على بك رقم ٢٩ سنة أولى قضائية . بالهيئة السابقة)

١٦٢

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

موظف . بالديوان العالى . احالة على المعاش بأمر ولى الامر . غير موجب للتعويض

المبدأ القانونى

من المقرر فى القانون العام أن لولى الأمر الحق المطلق فى تعيين موظفى ديوانه العالى واحالتهم على المعاش بمحض ارادته وبغير خضوع فى مباشرته لآى قيد شكلى أو موضوعى وبمقتضى هذا الحق استثنى قانون ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ موظفى المعية السنية من سائر موظفى الحكومة عند وضع لائحة تأديبهم وتحديد ما يصح توقيعه عليهم من الجزاءات التأديبية كما أشير الى عدم مساسه فى قانون ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ تأكيداً لثبوته من قبل

وعلى ذلك فالموظف الذى يأمر ولى الأمر بحالته على المعاش أخذا بهذا الحق ليس له أى تعويض ما .

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى فى أن رافع النقض التحق فى سنة ١٨٩٦ بخدمة الجيش المصرى برتبة ملازم ثان ثم نقل الى الحرس الخديوى برتبة ملازم أول وهناك رقى الى رتبة

في ٦ يولييه سنة ١٩٣١

وبتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ ادوار قصيرى بك بتوكيله عن رافع النقض بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام للأسباب الواردة بتقرير الطعن طالبا قبول النقض شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للفصل فيها مجددا .

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم الخميس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة نظرت القضية على الوجه المشروع بحضور الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا

« ومن حيث أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا » ومن حيث أن مبنى الطعن أن حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ الذى أيدته محكمة استئناف مصر بحكمها المؤرخ في ٤ مايو سنة ١٩٣١ أخذا بأسبابه قد أخطأ في تطبيق القانون الرقيم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ على الطاعن لأنه من جهة هو قد أحيل على المعاش بارادة سلطانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ عند تغيير نظام الحكم في مصر ولان المادة الأولى من هذا القانون فيما جاءت به من انشاء مجلس تأديب لموظفى ومستخدمى الديوان الملكى والمصالح المرتبطة به مع عدم المساس بما لجلالة الملك

من الحق في احالة أى موظف أو مستخدم بديوانه العالى أو بالمصالح المرتبطة به على المعاش لا تفيد سبق وجود هذا الحق لجلالة الملك قبل انشاء هذا القانون وانما تفيد ان هذا القانون هو الذى أوجد لجلالته هذا الحق من تاريخ صدوره ولأنه من جهة ثالثة حتى لو فرض وجاز تطبيق هذا القانون على الطاعن مع صدوره بعد احالته هو على المعاش فانه يكون مستحقا للتعويض لاحالته على المعاش بغير مبرر .

« ومن حيث إن الحكم المستأنف قد بنى على أن الطاعن قد أحيل على المعاش بارادة سنية بمناسبة تغيير نظام الحكم في مصر واسناد ولاية الأمر فيها لعظمة السلطان وعلى أن حق ولى الأمر في أحالة موظفى ديوانه العالى على المعاش بأمر يصدر منه معروف من القانون العام وعلى أن الاشارة الى عدم المساس بهذا الحق في المادة الأولى من قانون ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ المتقدم الذكر لم تكن لتفيد تقرير هذا الحق ابتداء لأنه مقرر من قبل كما بنى الحكم المستأنف على أن الطاعن قد دخل الخدمة بالمعية السنية على هذا الاعتبار فذاق حلوها وتمتع بمزاياها فعليه أن لا يتضرر من احالته على المعاش .

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يطبق على حالة الطاعن قانون ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ فيقال انه لا يصح تطبيقه عليها لتأخره عنها وانما أخذ فيها بما هو مقرر لولى الأمر في القانون العام من الحق المطلق

تأكيدا لثبوته من قبل ، ولا شك في أن أخذ
ولى الأمر بهذا الحق عند إحالة موظف من
موظفى ديوانه العالى لا يمكن أن يفترض قانونا
الا أنه في سبيل المصلحة العامة التى هو خير
قيم عليها ، واذن فلا يمكن ان يترتب عليه لهذا
الموظف المحال على المعاش أى تعويض ما .
« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن والحكم
بمصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف
(ملحق حسن حلى بك وحضر عنه الأستاذ لحوار قصيرى بك ضد
وزارة الحرية وآخرين رقم ١٤ سنة أولى قضائية بالهيئة السابقة)

في تعيين موظفى ديوانه العالى واحالتهم على
المعاش بمحض ارادته وبغير خضوع فى
مباشرة لاى قيد شكلى أو موضوعى . وهو
ذلك الحق الذى بمقتضاه استثنى قانون ١٠ أبريل
سنة ١٨٨٣ موظفى المعية السنوية من سائر
موظفى الحكومة عند وضع لائحة تأديبهم
وتحديد ما يصح توقيعه عليهم من الجزاءات
التأديبية . وهو كذلك ذلك الحق الذى أشير
الى عدم مساسه فى قانون ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكوم

« حيث أن ورثة سليمان أفندى فهمى
ومحمد أفندى عمر قد توافقوا فى دفاعهم إذ
طلبوا الحكم أصليا بعدم قبول دعوى الست
زكية هانم قبلهم ، لأن السيدة المذكورة تسبق
أن رفعت دعوى بواسطة وكيلها عبد الفتاح
أفندى الزبدي مع غيرها وطلبت فيها الحكم
بفسخ عقد الايجار الصادر من محمد أفندى
عمر إلى المرحوم سليمان أفندى فهمى وقضى
بتاريخ ٩ يولييه سنة ٩١٤ بإبطال المرافعة
بالنسبة لها ثم قبلت من جديد خصما ثالثا فى
الدعوى المذكورة بحكم فى ٩ نوفمبر سنة ٩١٤
وانضمت الى طلبات المدعى الاصلى فيها بطلان
الحكم بفسخ الاجارة وقضى فى مواجهتها
برفض دعوى المدعى فى ٢٤ يناير سنة ٩١٦
ولم يستأنف ذلك الحكم وقد أصبح نهائيا
بالنسبة لها والدعوى الحالية لم تخرج عن

١٦٣

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى بطلان مرافعة . الدخول خصما
ثالثا منضما للدعوى . رفض الدعوى : سريانه على الخصم
الثالث : وجوب الاستئناف : عدم قبول دعوى جديدة

المبدأ القانوني

إذا استمر من حكم يبطلان المرافعة بالنسبة
له فى الدعوى من طريق دخوله خصما ثالثا
منضما إلى المدعين فى طلباتهم وقضى برفض
دعوى من انضم إليهم كان حكم الرفض ساريا
عليه سريانه على المدعين الأصليين . ولا
طريق له للطعن على ذلك الحكم إلا الاستئناف
فاذا فوت مواعيد الاستئناف دون أن
يستأنف أصبح الحكم نهائيا بالنسبة له
ولا يملك تجديد طلباته من طريق رفع دعوى
جديدة لأن مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه
يجوز يتهوئين ذلك

كونها تجديد لتلك الدعوى السابق الفصل فيها بحكم ٢٤ يناير سنة ٩١٦ المتقدم ذكره فهي غير مقبولة .

« وحيث أن ورثة سليمان أفندي فهمي ومحمد أفندي عمر تقدموا بهذا الدفاع لمحكمة أول درجة فلم تلتفت اليه وتعرضت رأساً إلى موضوع الدعوى وناقشته مع أن مناقشة الموضوع لا تصبح واجبة إلا إذا تبين فساد الدفاع الأصلي « وحيث أن الثابت من الأوراق والمستندات

المقدمة في الدعوى أن محمد أفندي جمال الفرنساوي وآخرين من بينهم الست زكية هانم المستأنف عليها رفعوا دعوى ضد سليمان أفندي فهمي ومحمد أفندي عمر تقيدت بنمرة ١١٠٤ سنة ٩١٤ يطلبون فيها الحكم بطلان عقد الايجار الصادر من محمد أفندي عمر إلى

سليمان أفندي فهمي بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ لحصوله بطريق التواطؤ ، وقد قضى في هذه الدعوى بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩١٤ بإبطال المرافعة بالنسبة للست زكية هانم وشقيقتها الست نائلة وثلاثة ولما سارت الدعوى بواسطة محمد أفندي جمال الذي بقيت الدعوى قائمة بالنسبة له عادت الست زكية هانم إليها وطلبت دخولها خصماً ثالثاً فيها فأجيب إلى طلبها وقبلت بهذه الصفة الأخيرة ثم قضى في مواجهتها في ٢٤ يناير سنة ٩١٦ برفض الدعوى أي بعدم بطلان عقد الايجار

وحيث أن حكم بطلان المرافعة لا يمنع من تجديد الدعوى إلا أنه إذا لوحظ أن الست زكية هانم لم تسكت على الحكم الصادر

بطلان المرافعة بالنسبة لها الرقيم ٩ يولييه سنة ٩١٤ بل استمرت في الدعوى المذكورة من طريق آخر هو طريق دخولها خصم ثالث فيها ولوحظ أن من المقرو قانوناً أن الخصم الثالث الذي يدخل في دعوى قائمة يجب عليه أن ينضم إلى أحد الخصوم في طلباته يرى أن الست زكية هانم بدخولها خصماً ثالثاً في الدعوى الأولى قد انضمت في طلباتها إلى المدعي الأصلي محمد أفندي جمال لاتحادهما في المصلحة ، فإذا قضى برفض الدعوى المذكورة فالرفض يسرى عليها كما يسرى على المدعي الأصلي ولا طريق لها للطعن على ذلك الحكم إلا بطريق الاستئناف ، فإذا فوتت مواعيد الاستئناف ولم تستأنف الحكم المذكور أصبح نهائياً بالنسبة لها ولا تملك تجديد طلباتها من طريق رفع دعوى جديدة لأن مبدأ قوة الشيء المحكوم به يحول بينها

« وحيث أن المستأنفة بدعواها هذه لم تفعل سوى أن جددت طلباتها السابق صدور حكم ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ فيها لأنها بهذه الدعوى طلبت نفس الطلبات التي كانت مرفوعة بها الدعوى الأولى والتي كانت خصماً فيها وهي الحكم بطلان عقد الايجار الصادر من محمد أفندي عمر إلى المرحوم سليمان أفندي فهمي بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ لحصوله بطريق التواطؤ كما أن الخصوم هم بأنفسهم الخصوم في تلك الدعوى وهم محمد أفندي عمر الحارس القضائي وورثة المستأجر سليمان أفندي فهمي ، وعليه تكون دعواها

بالنسبة الى عبد الفتاح أفندي الزياى

(استأف عبد الفتاح أفندي الزياى وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز فهم ضد الست زكية كريمة محمد بك المهدى وحضر عنها الاستاذ ابراهيم بك زكى وآخر وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح الشلقاني وآخرين رقم ١٩٥ سنة ٤٦ و ١٠٠٤ سنة ٤٧ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٦٤

١٦ مايو سنة ١٩٣١

رى . لجنة مخالفات الترع والجسور . قراراتها . لها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة الأهلية . وجوب الفصل في حدود اختصاصها وجوب الفصل فيما يقدم لها من النفع الموضوعية : اغفال ذلك . عدم حيازة الحكم لقوة الشيء المحكوم فيه نهائيا

المبدأ القانوني

لجنة مخالفات الري هي السلطة المخول لها قانونا حق الفصل في كل تعد يقع على المنافع العامة من ترع وجسور ولا تختلف أحكامها في شيء عن أحكام المحاكم الجنائية من حيث قوتها في الموضوع الذي فصلت فيه في حدود اختصاصها ، فاذا تجاوزت اختصاصها أو أغفلت الفصل في نقطة هامة كدفع موضوعي دفع به أمامها . ففي هذه الأحوال لا تكتسب أحكامها قوة الشيء المقضي به التي تمنع المحاكم الأهلية من النظر في أوجه النزاع مرة أخرى

المحكمة

« من حيث ان المستأنف سبق أن قدم للمحاكمة أمام لجنة مخالفات الري بتهمة أنه أقام ترتواراً وتندة على جسر ترعة اطواب العمومية بناحية الواسطي الأول بمسطح ٧٥-٧٧ متراً والثانية بمسطح قدره ٩٦-١٣٩ متراً

هذه غير مقبولة لسابقة الفصل فيها بحكم أصبح نهائياً — أما ما ذهبت اليه الست زكية هانم من أنه لم تكن لها طلبات في تلك الدعوى ولم يقدم فيها مستندات وان الحكم الصادر فيها انما صدر بالحالة التي كانت عليها وانها تملك تجديدها فهو قول مخالف للقانون والواقع ، فخالفته للقانون آتية من أن الست زكية هانم بدخولها خصماً ثالثاً في الدعوى الأولى قد انضمت قانوناً الى طلبات المدعى الأصلي فطلباتها حددت بطلبات المدعى الأصلي ، أما عدم تقديمها مستندات فلا يقلل من قيمة الحكم القانونية . ومخالفته للواقع آتية من أن منطق الحكم خلو مما تدعيه من أنه صدر بالحالة التي كانت عليها الدعوى كما أن أسباب ذلك الحكم لا تشير لشيء من ذلك « وحيث أنه من ذلك يكون الدفع بعدم قبول دعوى الست زكية هذه في محله ويتعين قبوله وبذلك يصبح الغرض من الطلب الاحتياطي وهو طلب الحكم برفض الدعوى لا موجب له

« وحيث أنه بقبول هذا الدفع تسقط الطلبات الموجهة من محمد أفندي عمر الى عبد الفتاح أفندي الزياى بدعوى الضمان لأن مسؤولية عبد الفتاح أفندي المذكور أمام محمد أفندي عمر الحارس لا تستقيم إلا اذا ثبتت مسؤولية هذا الآخر أمام الست زكية ، أما وقد سقطت هذه المسؤولية بعدم قبول الدعوى فسقط معها دعوى الضمان الموجهة اليه من محمد أفندي عمر ، وعليه يتعين الغاء الحكم

فحكمت عليه اللجنة حضوريا وبالتطبيق للمادة ٣٢ من دكرتو الترع والجسور بتغريمه ٢٠٠ قرش وبألزامه بإزالة المخالفة وذلك بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٥

« وحيث إن المستأنف رفع هذه الدعوى بعد ذلك أمام محكمة الموسيقى الجزئية يطلب الحكم بثبوت ملكيته إلى ٣٢ مترا وهو مقدار مساحة الترتوار وإلى إعادة وضع يده على التندة المقامة على الرصيف الواقع أمام الدكاكين المملوكة له والا فتلزم وزارة الأشغال برد قيمة تكاليفها البالغة ١١٧٤٥ قرشا

« وحيث أن الحاضر عن وزارة الأشغال طلب بمذكرته الرقيمة ١٤ مارس سنة ٩٣١ عدم قبول هذه الدعوى لسبق الفصل في موضوعها من لجنة مخالفات الرى التى تعتبر بالنظر إلى مدى سلطتها فى الحكم بمثابة محكمة جنح وأنه بناء على القاعدة القانونية القائلة بأنه لما حكم به جنائيا قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ، وأنه ليس لهذه المحاكم إلا أن تأخذ بما قضت به المحكمة الجنائية فيما يختص بحصول ارتكاب الجريمة وتعيين شخص مرتكبها ووصف الجريمة طبقا لما ورد فى الحكم الجنائى . لا تملك المحكمة المدنية إعادة النظر فى المسائل التى فصلت فيها المحكمة الجنائية وبعبارة أخرى المحكمة الادارية طبقا لقانون تشكيلها وفى دائرة اختصاصها

« وحيث إن الأشغال تقول بناء على ما تقدم أن لجنة مخالفات الرى هى الجهة الادارية المختصة دون غيرها بالحكم فى توقيع العقوبات على من

يقع منه تعد على المنافع العامة وإن المستأنفة لما ثبت لها تعديه على جسر ترعة أطواب العمومية قد عاقبته بالعقوبة السالفة الذكر بعد أن تبين لها أن الجسر المعتدى عليه من المنافع العامة وإن المستأنف هو المعتدى عليه وإن رفع هذه الدعوى يعد بمثابة إعادة للمناقشة من جديد فيما قضت به اللجنة الادارية فى دائرة اختصاصها وهو غير جائز قانونا .

« وحيث إن النظرية التى أدلت بها الأشغال صحيحة فى الجملة إذ لا خلاف فى أن لجنة مخالفات الرى هى السلطة المخول لها قانونا حق الفصل فى كل تعديقع على المنافع العامة من ترع وجسور وإن أحكامها لا تختلف فى شىء عن أحكام المحاكم الجنائية من حيث قوتها فى الموضوع الذى فصلت فيه فى حدود اختصاصها فإذا تجاوزت اختصاصها أو أغفلت الفصل فى نقطة هامة كدفع موضوعى دفع به أمامها . فى هذه الأحوال لا تكتسب أحكامها قوة الشئ المقضى به التى تمنع المحاكم الأهلية من النظر فى أوجه النزاع مرة أخرى .

« وحيث أنه بالاطلاع على محضر جلسة محكمة المستأنف أمام لجنة مخالفات الرى تبين منه أن المستأنف لم يسلم بأن الرصيف والتندة مقامان على أرض المنافع العمومية وادعى أنهما مقامان من قبل مساحة فك الزمام فى ملكه وإن التندة أقيمت بتصريح من مصلحة الرى لم يعثر عليها .

« وحيث إنه بناء على منازعة المستأنف فى وقوع التندة والرصيف فى الأرض المعتبرة من

المنافع العمومية وفي تمسكه بأن هناك تصريحاً بأقامة التندة من مصلحة الرى كان يتعين على اللجنة أن تحقق دفاع المستأنف وأن تبحث في صحة ما ادعاه، ومادام ان شيئاً من ذلك لم يحصل فيترتب على اغفالها تحقيق دفاع المستأنف أن لا يحرم من الالتجاء الى المحاكم العادية التي هي المحاكم المدنية بطرح النزاع أمامها وهو ما فعله المستأنف وفي هذه الحالة ليس لوزارة الأشغال أن تتمسك بقوة الشيء المحكوم به للأسباب المشار ذكرها.

« وحيث إنه بعد أن تبين أن مادفت به الحكومة غير مبني على سند صحيح يتعين البحث في موضوع النزاع.

« وحيث ان الأشغال تطعن على أعمال الخبير لأنه (أولاً) سار في عمله على اعتبار ان المستأنف يملك قيراطاً مع ان المستأنف اعترف أن ملكه مقام على ٢٤ سهماً وهو مقدار المكلف عليه والحكم التمهيدى القاضى بنسب الخبير قرار ان ما يملكه المستأنف باعترافه هو ٢٢ سهماً فقط، لذلك يكون اعتبار الخبير أن ما يملكه المستأنف قيراطاً خروجاً عن حدود المأمورية (ثانياً) فات الخبير أن يقيس من أرض المستأنف مثلثاً مساحته ٢٠٠ متر وهو المثلث المبين بالرسم الوارد بمذكرة الأشغال الرقعة ١٤ مارس سنة ٩٣١

« وحيث انه ثابت بمحضر جلسة ١٦ أكتوبر سنة ٩٢٩ ان وكيل المستأنف معترف بان مباني المستأنف قائمة على مساحة قدرها ٢٢ سهماً وانه بناء على ذلك جاء بالحكم التمهيدى ان المستأنف

متفق مع الحكومة بان حقيقة ملكه ٢٢ سهماً ولذلك يتعين اعادة المأمورية للخبير ليعيد مقاس أرض المستأنف على اعتبار ان مساحتها ٢٢ سهماً لا قيراطاً كما فعل بتقريره الحالى وأن يطلع على الرسم المقدم من الحكومة ليبدى رأيه ان كان هذا المثلث دخل في حسابه أم لا يدخل وان لم يدخله في حسابه فعليه مقاسه وضم مساحته الى باقى الارض وعليه بعد كل ذلك أن يبين ان كانت الارض المقامة عليها الترتوار تدخل في أرض المستأنف أم هي جزء من جسر ترعة اطواب العمومية

(استئناف ميخائيل جرجس ملطى أفندى وحضر عنه الاستاذ يواقيم غبريال ضد وزارة الأشغال وحضر عنها الاستاذ عبد المجيد سلمان رقم ٨٥٨ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك وأحمد مختار بك مستشارين)

١٦٥

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

فقول اتفاق : علو . سفلى . سقوط السفلى . وجوب تجديده
بيع الملك قهراً عند الامتاع . تجديد البناء . لحل الطبقة
الملياً كما كانت قبل السقوط من غير زيادة أو نقص

المبدأ القانونى

الذى يستخلص من نصوص المواد ٣٤-٣٧ مدنى أن صاحب الدور الاسفل ملزم بتمكين صاحب الدور العلوى من الارتفاع بملكه فعليه صيانة دور الاسفل فاذا سقط فعليه تجديد بنائه فاذا لم يفعل ذلك جاز بيع ملكه قهراً عنه بواسطة المحكمة

وقصد الشارع من تكليف صاحب الطبقة السفلى بتجديد بنائه هو جعل ذلك البناء صالحاً للحل

الطبقة العليا بالحالة التي كانت عليها قبل السقوط دون تغيير أو زيادة فيها، فلا يجوز لصاحب ركوب مكون من دور واحد أن يطلب من صاحب الطبقة السفلى أن يحدد له بناء يقوى على تحمل ثلاث طبقات أو أربعة

المحكّم:

« من حيث إنه تبين من محضر الانتقال أن الوكالة المملوكة للمستأنف عليها مقرر عليها ركوب لآخرين من بينهم المستأنفين وقد زالت مباني المستأنفين بأكملها ولم يبق منها سوى أثر لمرحاض قديم وبقيت مباني الآخرين قائمة إلى الآن

« وحيث أنه ظهر من معاينة المباني القائمة أنها من الطراز القديم ومبانيها قديمة وأن مباني المستأنفين التي زالت كانت من شكل هذه المباني ومن طرازها ومن عمرها

« وحيث إنه ظهر أيضاً من المعاينة أن مباني المستأنفين التي زالت كانت عبارة عن شقة واحدة بها عدة غرف بعضها بحرية وتطل على الشارع العمومي والبعض الآخر داخلية تطل على حوش الوكالة وملتصقة بمنازل الجيران من الشرق والقبلي وأن الغرف البحرية هدمها المستأنفون بأنفسهم بعد أن سقط الجزء القبلي بسبب إهمال وزارة الأوقاف وأن سقوط الجزء القبلي المذكور لا يستلزم معه إزالة الجزء البحري من الشقة إذا كان في الامكان إعادة بناء الجزء الذي سقط دون حاجة إلى هدم الجزء الباقي من المباني

« وحيث أن هدم الجزء البحري من الشقة

أريد به إلزام الوزارة ببناء الدور الأسفل بأكمله حتى يستطيع المستأنفون تجديد الدور العلوي بأكمله أيضاً

« وحيث إن المنصوص عليه قانوناً أن صاحب الدور الأسفل عليه إجراء الأشغال والعمارات اللازمة لمنع سقوط العلو المملوك للغير فإذا امتنع عن إجراء العمارات المقتضية لحفظ العلو جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه وإذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته وإلا جاز بيع ملكه بالمحكمة مادة ٣٤ - ٣٧ مدني والذي يستخلص من تلك النصوص أن صاحب الدور الأسفل ملزم بتمكين صاحب الدور العلوي من الارتفاع بملكه فعليه صيانة دوره الأسفل فإذا سقط فعليه تجديد بنائه فإذا لم يفعل ذلك جاز بيع ملكه قهرأ عنه بواسطة المحكمة

« وحيث إن الثابت من الأوراق أن الذي سقط بإهمال الوزارة هو جزء من بناء المستأنفين فالواجب على المستأنف عليها تجديد بناء هذا الجزء حتى يستطيع صاحب العلو بناء علوه وهو ما أمرت به محكمة الاستئناف بحكمها رقم ١٢ نوفمبر سنة ٩٢٣

« وحيث إن الخصوم مختلفون في تفهم الغرض الذي رمت إليه محكمة الاستئناف بحكمها المذكور، والواجب فهمه هو أن الشارع قصد من تكليف مالك الطبقة السفلى تجديد بنائه هو جعل ذلك البناء صالحاً لحمل الطبقة العليا بالحالة التي كانت عليها قبل السقوط دون تغيير أو زيادة فيها، فلا يجوز مثلاً لصاحب ركوب مكون

عليها الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم
(استئناف على اقتدى صالح وآخرين ضد وزارة الاوقاف
رقم ٣٢٢ سنة ١٤٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم
بك وكيل المحكمة وعمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٦٦

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

(١) ابطال المرافعة . اثره . سقوط الاحكام التمهيدية السابقة

والاجراءات

(٢) ضمن المبيع : نزاع ملكية المشتري . تعرض . تعريفه

مبدأ استحقاق دعوى الضمان . سقوط

الحق في المطالبة بها .

(٣) سقوط الحق بمضى المدة . اعتراف موقف لسريان المدة . حاله .

المبادئ القانونية

(١) من المقرر قانونا ان ابطال المرافعة يمحى
كل اثر للاجراءات السابقة عليه ، فاذا كان قد
صدر حكم تمهيدى بتعيين خبير انمحى اثر هذا
الحكم وما تلاه من اجراءات الخبير ، وعلى ذلك
فان الحكم التمهيدى المذكور لا يقطع سريان
المدة الطويلة المكسبة للملكية

(٢) لا يشترط قانونا لوجود حق الضمان
واستحقاقه أن يصدر حكم باستحقاق الغير
للملكية المبيع لأن المادة (٢٠٦) مدنى لم تشترط
هذا ولم تنص عليه ولأن المراد بنزع الملكية
(eviction) كل فعل من الغير يرفع يد المشتري
من المبيع أو يعرقله من تمكينه من الانتفاع
به انتفاعا مطابقا لما قصد من عقد البيع . ويستحق
الضمان من يوم حصول شيء من ذلك بحيث
اذا انقضى على ذلك خمسة عشر عاما من غير
مطالبة الضامن سقط حق الضمان

(٣) رفع الدعوى من البائع ضد المتعرض

من دور واحد أن يطلب من صاحب الطبقة
السفلى أن يحدد له بناء يقوى على تحمل ثلاث
طبقات أو أربعة

« وحيث إن المستأنفين يعترضون على
المباني التي قامت بعملها الوزارة تنفيذاً لحكم
محكمة الاستئناف سالف الذكر ويقولون إنها
لا تقوى على تحمل بناء يريدون إقامته مكون من
أكثر من دور واحد ويحملونها من أجل ذلك
تعويضاً يوازي ما فات عليهم من ريع بناء بهذا
الشكل الجديد

« وحيث أن القانون أجاز في حالة عدم قيام
صاحب الطبقة السفلى بتجديد بنائه بيع ملكه
بالمحكمة فكل ما يملكه المستأنفون في حالة
اعتراضهم على أعمال الوزارة واعتبار تلك
الأعمال غير كافية لتحمل علومهم بالحالة التي كانت
عليها قبل السقوط أن يطلبوا بيع هذه الوكالة
بالمحكمة - أما وقد تمسكوا بوجوب هدم الدور
الأسفل بأكمله وإعادة بنائه من جديد بحالة
تمكنهم من بناء علو مكون من ثلاث طبقات
أو أربعة فلاحق لهم في ذلك ولا يمكن للمحكمة
أن تجاريهم في هذا الطلب وبالأخص فانهم
بهدمهم الجزء البحرى من الشقة قد أوجدوا
الوزارة في حالة جديدة هي وجوب هدم البناء
بأكمله والرجوع به الى خط التنظيم الجديد
والقانون لا يلزمها باجراء شيء في هذا الجزء
وإذا أصر المستأنفون على وجهة نظرهم فأمامهم
الطريق الذى رسمه لهم القانون وهو طريق
طلب البيع بالمحكمة

« وحيث أنه مما تقدم وللأسباب التى بنى

أو مدعى الملكية لا يعتبر اعترافا ضمنا بحق الضمان يمنع من سريان المدة الطويلة المسقطه لحق الضمان اذ الاعتراف الضمني الموجب لذلك هو الفعل القانوني الدال صراحة أو ضمنا على الاعتراف بالحق لصاحبه من غير أن يشوبه لبس أو تأويل :

المحكمة

« من حيث أنه ثابت من المستندات المقدمة في الدعوى وبما لا نزاع فيه أن الاميرة زينب هانم مورثة سمو الاميرة منيرة هانم حمدي باعت بعض الارض المتنازع عليها الى مورث المدعين والى من تلقى عنه ملك البعض الآخر بعقود صادرة في سنة ١٩٠٢ ، سنة ١٩٠٣ »

« ومن حيث أن وزارة المالية دفعت الدعوى بدفوع منها تملكها الارض المتنازع عليها بمضى المدة .

« ومن حيث أنه ثابت من الدعوى المضمومة للدعوى الحالية أن مورثه سمو الاميرة منيرة حمدي رفعت الدعوى على وزارة المالية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ ومن الثابت من أقوال الطرفين التي لا نزاع فيها ومن الاوراق أن الحكومة وقت رفع هذه الدعوى كانت واضحة اليد على الارض المتنازع عليها ولا نزاع في أن الحكومة هي الواضعة اليد على الارض المذكورة عند رفع الدعوى الحالية الحاصلة في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ وما زالت واضحة اليد عليها لغاية الآن .

« ومن حيث إنه من تاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ لغاية رفع الدعوى الحالية لغاية سنة

١٩٢٤ قدمت المدة الطويلة المكتسبة للملكية « ومن حيث أنه لهذا السبب ومع عدم البحث في الملكية قبل سنة ١٩٠٣ ومع الفرض بأن الملكية كانت للاميرة زينب هانم تكون الحكومة قد ملكت الارض المتنازع عليها بوضع اليد المدة الطويلة ويكون الحكم الابتدائي في محله لرفض دعوى المدعين بطلب الملكية قبل المالية .

« ومن حيث أن الدعوى التي رفعتها المرحومة مورثة الاميرة منيرة هانم حمدي على وزارة المالية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ بمطالبتها بملكية أرض تدخل فيها الارض المتنازع عليها قد حكم نهائيا بابطال المرافعة فيها بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ فلا أثر اذا قانونا لهذه الدعوى على سريان المدة المكتسبة للملكية .

« ومن حيث أن القول بأن صدور حكم تهديد في الدعوى المذكورة التي حكم بطلان المرافعة بها بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥ يقطع سريان المدة الطويلة فان هذا الحكم قضى بتدب خير لتطبيق المستندات ، ومن المقرر قانونا أن ابطال المرافعة يمحى كل أثر لهذا الحكم التهديدي وما تلاه من اجراءات الخبير الذي قدم تقريره في سنة ١٩٠٩ »

« ومن حيث انه عن شمول هذا الحكم التهديدي برفض الدفع المقدم من وزارة المالية بان لا صفة لسمو المرحومة الاميرة زينب في رفع الدعوى فان الحكم برفض هذا الدفع لا يقطع سريان المدة الطويلة المكتسبة للملكية لانه غير قطعي في موضوع الدعوى على أنه لم

اعتبر أن لهذا الحكم أثرا ولم يسقط بإبطال المرافعة فإن من تاريخ صدوره حتى رفع الدعوى الحالية قد مضت مدة أكثر من خمس عشرة سنة والحكومة في خلالها واذعة اليد على العين المتنازع عليها وتكون دعوى المطالبة بالملكية في غير محلها .

« ومن حيث أنه عن الطلب الخاص بالضمان فإنه لا يخرج عن حالين : إما أن تكون البائعة كانت تملك المبيع وقت البيع فلا حق لمورثي المشتري أو من تلقوا عنه الملك الرجوع عليها لأن الحكومة بملكيتها للعين بمضى المدة الطويلة كما تقدم تعتبر أنها ملكتها قبل المشتري لا البائع لأن وضع اليد في هذه المدة كان لاحقا لعقود البيع . أما إذا فرض وكانت الأميرة البائعة لا تملك العين وقت البيع فما لا شك فيه أنها ضامنة للمبيع والمشتري الحق في رد الثمن والتعويض إذا نزعت ملكية المبيع منه » ومن حيث أن حق الضمان هذا هو بجميع الحقوق يسقط لعدم المطالبة به في المدة الطويلة من يزوم استحقاقه أي وجوده

« ومن حيث أن وجود هذا الحق يبتدىء من تاريخ منازعة الغير للمشتري ووضع يده على المبيع .

« ومن حيث أنه لا يشترط قانونا لوجود حق الضمان واستحقاقه أن يصدر حكم باستحقاق الغير للملكية المبيع لأن المادة ٢٠٦ مدني لم تشترط هذا ولم تنص عليه ولأن المراد بنزع الملكية المين بهذه المادة هو المطابق للنص الفرنسي لها (eviction) ومعناه كل فعل من الغير يرفع

يد المشتري من المبيع أو يعرقله من تمكنه من الانتفاع به انتفاعا مطابقا لما قصد من عقد البيع ولا شك أن وضع يد المالية في سنة ١٩٠٣ على العين المتنازع عليها وادعائها الملكية ولو كان بدون وجه حق هو رفع يد للمشتري عن المبيع ومنازعته له في الملكية .

« ومن حيث أنه لهذا يجب أن يقرر أن حق ضمان المشتري من الأميرة زينب هانم استحق في سنة ١٩٠٣ فسكوت صاحبه من هذا التاريخ وعدم المطالبة به حتى رفع الدعوى في سنة ١٩٢٤ قد أضعاف هذا الحق بالمدة الطويلة ويكون دفع سمو الأميرة منيرة حمدي بسقوط حق الضمان قبلها باعتبارها وارثة من جهة وباعتبارها ضامنة أصلا لمورثتها من جهة أخرى دفع في محله .

« ومن حيث أن ما زعمه طالبو الضمان من أنهم ما كانوا يعلمون هم ومورثهم هذا التعرض ومن أنهم ما علموا به إلا في سنة ١٩١٣ زعم تراه المحكمة غير مقبول لأنه مخالف للواقع الثابت من أن الحكومة كانت الواضعة اليد على المبيع من سنة ١٩٠٣ على أقل تقدير وبعيد جدا أن يبقى المشتري ومن تلقوا الملك عنه مدة عشر سنوات من غير أن يعلموا شيئا عن المبيع طول هذه المدة وقد جاء في هذه المدة فترة من الزمن في سنة ١٩٠٥، ١٩٠٦ ارتفعت فيها ثمن الأراضي ارتفاعا فاحشا شمل المعمورة وغير المعمورة ولا يحركون ساكنا هذا فضلا عن أن عبارة صحيفة الدعوى تم بدالاتها على العلم بهذا التعرض عقب صدور

البيع من الاميرة البائعة وان هذا التعرض هو الذي منع مورثهم من وضع يده .

« ومن حيث أن طالبي الضمان قالوا بأن الاميرة البائعة عند ما رفعت الدعوى على المالية في سنة ١٩٠٣ بالملكية تعتبر انها وكيلة عنهم في المطالبة بما اشتراه منها مورثهم واستخلصوا من ذلك الى أن ذلك يعتبر قبولا منها بتأجيل مطالبتها بحق الضمان الى نهاية هذه الدعوى التي انتهت بإبطال المرافعة في سنة ١٩١٧

« ومن حيث أن الواقع الثابت من الاوراق أن البائعة رفعت الدعوى على المالية بمطالبتها بملكية أرض يدخل فيها ما باعته لكن المحكمة لا ترى في هذا قبولا منها بتأجيل المطالبة بالضمان لحين انتهاء الدعوى لان المباع منها كان شائعا في جميع الأرض التي طالبت المالية بها بالدعوى المذكورة كانت طبيعة الحال تقضى عليها أن تطلب ملكية الأرض جميعها تفاديا عما قد يؤخذ عليها وقت ذلك من الاعتراف الضمني للمالية بملكية ما باعته مشاعا خصوصا وأن حق الضمان كان قائما وقت رفع الدعوى فمن مصلحتها الشخصية وقت ذلك أن ترفع الدعوى بالملكية في الأرض جميعها ومن التعسف في الاستنتاج القول بأن هذا العمل دال بذاته على قبول من المرحومة البائعة بتأجيل المطالبة بالضمان لحين انتهاء الدعوى مادام أنه لم يتقدم للمحكمة دليل آخر على ذلك

« ومن حيث أن طالبي الضمان قالوا أيضا بأن رفع هذه الدعوى من الاميرة على المالية يعتبر اعترافا منها ضمنا بحق الضمان وأنه

اعتراف يمنع من سريان المدة الطويلة المسقطة لحق الضمان مادامت الدعوى المذكورة قائمة » ومن حيث أن هذا الدفع توسع في تعريف الاعتراف المسقط للملك بمضي المدة لأن الاعتراف الضمني الموجب لذلك هو الفعل القانوني الدال صراحة أو ضمنا على الاعتراف بالحق لصاحبه من غير أن يشوبه لبس أو تأويل . لكن الاميرة البائعة برفعها الدعوى على المالية ما كانت تقصد الامنعة شخصية تعود اليها كما تقدم بيانه ولو كان في ذلك اعتراف منها بحق الضمان وقت رفع هذه الدعوى سنة ١٩٠٣ فانه لا يستدعي تجدد هذا الاعتراف بعد ذلك واستمراره مادام انه لم يصدر منها شيء بعد ذلك يفيد ويدل عليه في وقت من الاوقات ويكون إذا الدفع بسقوط حق الضمان بالسكوت عن المطالبة به المدة الطويلة في محله ويتعين لهذا الغناء الحكم المستأنف ورفض دعوى الضمان المذكور

(استئناف صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالي الملكي بصفته قيا على حضرة صاحبة السمو الاميرة منيرة هانم حمدي وحضر عنه الاستاذ كامل بك صدقي ضد الست ثريا بنت المرحوم نقولا محسن وآخرين وحضر عنهم عدا وزارة المالية الاستاذ محمد بك زكي على رقم ١٢١٣ سنة ٤٤ و ١١٢٢ سنة ٤٥ قضائية - رئاسة عضوية حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٦٧

٢٧ مايو سنة ١٩٣١

تسجيل . تنبيه نزع الملكية . تسجيله . أثره في غل يد المدين عن التصرف . بيع للاسير . تسجيله عند تسجيل التنبيه . لا ينفذ

المبدأ القانوني

بمجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية تكون يد المدين مغلوطة عن أى تصرف فى العقار فالبيع الحاصل منه بعد تسجيل التنبيه - ولو كان مصدقا عليه قبل ذلك - لا يمنع الدائن من السير فى نزع الملكية لاستيفاء ديونه من ثمن العقار لأن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وعقد البيع لم يسجل الا بعد حفظ حق الدائن على العقار المنزوعة ملكيته بتسجيل التنبيه

المحكمة

« بما أن الشارع فرض على الدائن استيفاء اجراءات وهى عمل تنبيه نزع الملكية للمدين وبيان العقار المقتضى نزع ملكيته بيا ناصحيا فى ورقة التنبيه ثم تسجيل ورقة التنبيه بتقييد صورتها فى قلم كتاب المحكمة ورتب على ذلك الحاق الثمرات بالعقار أى أنها تعد عقارا وان كانت منقولات ويصبح المالك المدين أمينا فى حالة قبض الأجرة أو الغلة

« وبما أنه يفهم من ذلك أن الشارع أراد غل يد المدين بمجرد تسجيل التنبيه فهو يعتبر اذن التنبيه كالحجز وقد نص صراحة بأن الدائن جاز والمدين محجوز عليه

« وبما أن غل يد المدين بالتنبيه هو عبارة عن حبس العين المحجوزة والحبس فى هذه الحالة عبارة عن وضع العقار تحت يد القضاء وهذا هو أثر الحجز بعينه وان اختلف التعبير « وبما أن الغرض من تسجيل التنبيه اعلان

الجمهور بان العقار معرض للتفويض وهذا يكفى ليكون الأشخاص المعروفون بالغير على حذروبه

ينتفى حسن نيتهم اذا هم اشترى العقار رغم ذلك . « وبما أنه اذا فسر القانون بخلاف ذلك كانت النتيجة منح المدين وسيلة يحبط بها كل ما بذله الدائن من الجهود واتباع ما فرضه عليه القانون للحصول على حقه وهذا يخالف لجميع مبادئ العدالة والانصاف

« وبما أنه فى هذا النزاع قد قام الدائن بعمل التنبيه فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٢٩ وسجله فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٩ أى قبل تسجيل عقد مشترى المستأنف عليه الذى حصل فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ وأما التصديق على امضاء عقد المستأنف وان كان حاصلا قبل عمل التنبيه وتسجيله فلا يؤثر على حق نازع الملكية لأنه يعتبر عقدا عرفيا ولا يحتاج به الا اذا سجل قبل التنبيه لاسيما وانه لا تنتقل الملكية الا من وقت تسجيله وقد حصل التسجيل بعد حفظ حق الدائن على العقار المنزوعة ملكيته كما تقرر فى الأسباب المتقدمة . فبناء على ما تقدم فى الأسباب يكون تسجيل تنبيه نزع الملكية مانعا للمدين من أى تصرف لاحق فى العقار ويكون البيع الحاصل للمستأنف عليه وان كان مصدقا عليه قبل تسجيل التنبيه لا يمنع الدائن من السير فى نزع الملكية لاستيفاء ديونه من ثمن العقار مادام لم يسجل عقده قبل التنبيه .

« وبما أنه مما تقدم يكون الحكم الابتدائى فى غير محله ويتعين الغاؤه

(استأنف مرقص افندى جرجس وحضر عنه الاستاذ حاتم العسكرى ضد الشيخ عبد الجليل قطب سلامه وآخر وحضر عن الاول الاستاذ أحمد الديوانى بك رقم ٤٥٤ سنة ١٩٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين)

١٦٨

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

تسجيل - بيع - بيع من المورث بقصد عرفي - بيع من الوارث
بقصد مسجل - فاذا عقد المورث - الوارث ليس
من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه .

المبدأ القانوني

لا يعتبر الوارث بالنسبة لتصرفات مورثه
من طبقة الغير إذ هو لا يتلقى الحق عن مورثه
إلا بعد الوفاة ، فاذا كان المورث قد تصرف
في عقار حال حياته لشخص ما (وارث أو
غير وارث) وجب على الوارث احترام
تصرفه طالما أنه صادر في حدود القانون .
فاذا تصرف فيه الوارث بالبيع بعد تصرف
مورثه كان تصرفه غير صحيح لانعدام ملكية
ذلك الشيء بالنسبة له لعدم وراثته له . فالعقد
العرفي الغير المسجل الصادر من المورث يصبح
حجة على الوارث فلا يجوز له الطعن فيه
باعتباره أجنبيا (من الغير) . وهو ينفذ في وجه
من اشترى من الوارث ولو سجل عقده إذ الورثة
خلفاء المورث يخلفونه في كل ماله وما عليه .

المحكمة

« حيث إن الثابت من المستندات المقدمة
في هذه الدعوى أن الأطيان موضوع النزاع
أصلها بملوكة للرحوم محمود بك يس ، ولما توفي
تصرف فيها بالبيع أخذ أولاده المدعو عبد
القادر محمود يس لمن يدعى ابراهيم اليماني
بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر وقتئذ
المدعو محمد ابراهيم اليماني وذلك بموجب
عقدي بيع مؤرخين الأول في ١٢ ديسمبر

سنة ١٩١٦ ومسجل بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٧
والثاني مؤرخ في ١١ فبراير سنة ١٩١٧
ومسجل في ١٧ فبراير سنة ١٩١٧ .
« وحيث أن ابراهيم اليماني بصفته
المذكورة تصرف بالبيع في هذه الأطيان
أولا إلى عبد الحميد بك أباطه ثم استردها
منه بطريق الشراء ثم باعها بعد ذلك لراغب
بك وهبه المستأنف بموجب العقد المؤرخ
في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ الذي أودع هذا
العقد بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢ سبتمبر
سنة ١٩٢٤ ثم سجل محضر الايداع بتاريخ
٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

« وحيث أن المستأنف ضدهم عدا الأول
والثاني والثالث والرابعة وهم ورثة المرحوم
محمود بك يس يتمسكون للتدليل على أن
ملكية الأطيان موضوع النزاع آلت اليهم .
أولا بعقد البيع الصادر من مورثهم محمود بك
يس إلى الست سكينه راضى زوجته والمؤرخ
في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٢ والثابت التاريخ في
٧ يونيه سنة ١٩١٤ . ثانيا بعقد البيع الصادر
من الست سكينه المذكورة إلى أولادها
بموجب عقد البيع المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩١٧
والمسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٧
وقد سلم المستأنف في كل أدوار الدعوى أمام
محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة بأن
الأطيان موضوع النزاع تدخل ضمن الأطيان
الواردة بالعقدين السابق ايضاحهما .

« وحيث أن النظرية التي يتمسك بها
المستأنف وهي أن أشخاص الورثة تعتبر

كشخص المورث وينبني على ذلك أن التصرفات في العين الواحدة من المورث والورثة بعد وفاته تعتبر كأنها صادرة من شخص واحد ويكون الأسبق تسجيلا هو المعبر قانونا وعلى ذلك يكون العقدان الصادران من عبد القادر محمود يس لآبراهيم اليماني أفضل من العقد الصادر من الست سكيته لأولادها لأنه سابق عليه في التسجيل (وقد تناسى العقد الصادر من المورث لزوجته سكيته بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٢ والثابت التاريخ في ٧ يونيه سنة ١٩١٤) نظرية صحيحة في اعتبار الورثة كشخص المورث اذ هم خلفاؤه Ayant Cause غير أنها باطلة فيما بناه عليها من النتيجة بتفضيل العقد الصادر من الوارث بعد وفاة المورث اذا كان سابقا في التسجيل عن عقد صدر من المورث نفسه عن العين نفسها أو كان العقد الصادر من المورث غير مسجل بالمرّة لأن الوارث ليس من طبقه الغير بالنسبة لتصرفات مورثه إذ لا يتلقى الحق عن مورثه الا بعد الوفاة فان كان المورث تصرف في عقار حال حياته لشخص ما (وارث أو غير وارث) وجب على الوارث احترام ذلك العقد طالما أنه صادر في حدود القانون، فاذا تصرف فيه الوارث بالبيع بعد تصرف مورثه كان تصرفه غير صحيح لانعدام ملكية ذلك الشيء بالنسبة اليه لعدم وراثته له، وهذا هو معنى اعتبار الورثة خلفاء للمورث يخلقونه في كل ماله وما عليه.

فالعقد العرفي الغير مسجل الصادر من المورث يصبح حجة على الوارث. فلا يجوز له الطعن فيه باعتباره أجنبيا عن العقد أي باعتباره من طبقة الغير، وعلى ذلك لا يمكن بعد صدور عقد البيع من المرحوم محمود بك يس لزوجته الست سكيته الشامل للأطيان موضوع النزاع أن يتصرف عبد القادر محمود يس إبنه في جزء منها على اعتبار أنها آلت اليه بطريق الميراث دون أن يطعن في العقد الصادر للست سكيته ويطله. وللسبب المتقدم وليس لما ذهبت اليه محكمة أول درجة يتعين رفض الطلب الأصلي وهو طلب تثبيت ملكية المستأنف للأطيان المباعة اليه:

« وحيث أنه بالنسبة لباقي الطلبات فان محكمة أول درجة قد بحثها بحثا وافيا وردت عليها في أسباب حكمها بما تأخذ به هذه المحكمة، ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف.

» وحيث إن المستأنف ضده الثاني أدخل في الدعوى من باب الاحتياط باعتبار أنه قما على المستأنف ضده الأول وقد تبين بلوغ رشد المستأنف عليه الأول من قرار مجلس حسبي مصر الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣١ المقدم أخيرا من المستأنف ضده الأول المذكور فاصبح لا شأن له في الدعوى

استئناف الاستاذ غاب بك يومه الحامي وحضرته الاستاذ أحمد نجيب براه بك ضد محمد إبراهيم اليماني وآخرين رقم ٥٩٤ سنة ١٩٤٤ - رئاسة عضوية حضرات أصحاب العزة محمد فهمي حسين بك ومحمد فهمي يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين (

١٦٩

٣ يونيه سنة ١٩٣١

معارضة . في قائمة الرسوم والمصاريف . المحكمة التي ترفع إليها . المحكمة الصادر منها الأمر

المبدأ القانوني

المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف يجب أن تحصل بأقرار في قلم كتاب المحكمة الصادر منها الأمر المعارض فيه وترفع لأودة المشورة بها

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن قلم الكتاب دفع فرعياً بعدم قبول المعارضة شكلاً لأنها حصلت بقلم كتاب محكمة طنطا مع أنه كان يجب أن تحصل بقلم كتاب محكمة استئناف مصر الأهلية الصادر منها الأمر المعارض فيه طبقاً لنص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم .

« وحيث ان المادتين ١١٧ من قانون المرافعات و ٤٨ من الأمر العالي المؤرخ في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بتعريف الرسوم القضائية نصت على انه يجوز لدى الشأن أن يعارض في الأمر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف وتكون المعارضة بأقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلان الأمر المذكور وترفع المعارضة لأودة المشورة « وحيث ان التعبير « بقلم كتاب المحكمة »

يستدل منه على ان المقصود هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الأمر المعارض فيه والا

لو جاز عمل المعارضة في قلم كتاب أي محكمة لكان النص بخلاف ذلك .

« وحيث أنه مما يؤيد صحة هذا التعبير ان قضاء محكمة الاستئناف المختلطة قد استقر على ان للمعارض الحق في مواعيد المساقين المحل الذي أعلن اليه فيه الأمر وقلم كتاب المحكمة الذي سيحصل فيه المعارضة « يراجع كتاب أبوهيف بك طبعة ثانية صحيفة ٧٩٥ نبذة ١١٠٤ والاحكام التي أشار إليها «

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله .

(استئناف محمود على نصر وأخر ضد قلم كتاب محكمة استئناف مصر رقم ١٢٢٧ سنة ٤٧ ق — رئاسة وعضوية حضرات مراد و هـ بك ومحمود على سرور بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

١٧٠

٤ يونيه سنة ١٩٣١

استئناف . اعلان الحكم الابتدائي : سريان مواعيد الاستئناف في حق المعلن فقط

المبدأ القانوني

إعلان الحكم الابتدائي يجعل ميعاد الاستئناف يسرى بالنسبة للمعلن إليه لا بالنسبة للمعلن نفسه خصوصاً إذا تبين أن المعلن قد حفظ لنفسه الحق في استئناف الحكم .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضده دفع بعدم قبول الاستئناف لسببين - الاول أن المستأنفين قد أعلنوا الحكم المستأنف فيعتبر إعلانهم هذا

قبولا منهم للحكم - الثاني أن المستأنفين

استأنفوا الحكم بعد الميعاد وهو ستون يوما

من تاريخ اعلانهم بالحكم

« وحيث ثبت للحكمة من أصل إعلان

الحكم وصورته الرسمية المعلنة من المستأنفين

للمستأنف ضده أن هؤلاء حفظوا لانفسهم

الحق في استئنافه فيكون هذا الدفع غير مقبول .

« وحيث إن المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات

قد قضت بأن ميعاد الاستئناف يسرى من

يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلى

أو المعين - ومعنى هذا أن الميعاد يسرى

بالنسبة للخصم لا بالنسبة للمعلن نفسه ويؤيد

هذا أن القانون المختلط عند ما أراد أن يكون

سريان المدة على المعان والمعلن إليه قد نص

صراحة بقانون معدل صدر في هذا الخصوص .

« وحيث مما تقدم يتعين رفض هذا الدفع

أيضا ويكون الاستئناف مقبولا شكلا

« وحيث عن الموضوع ثبت باتفاق

الطرفين أن المستأنف ضده وهو البائع استمر

واضعا يده على العين المبيعة منه وذلك تأمينا

لحين استلائه على باقي الثمن .

« وحيث ولو أن للبائع حق حبس العين

لحين استيفائه باقي الثمن الا أن هذا الحبس

ليس معناه استغلاله للعين بل أن الريع يكون

من حق المالك وهو المشتري أى المستأنفين

وليس للبائع الا المطالبة بباقي الثمن والفوائد

المستحقة عليه قانونا من يوم استحقاق كل

قسط بواقع المائة تسعة سنويا لنهاية سنة ١٩٣٠

الزراعية - وذلك لان الاطيان بقيت تحت

يد البائع باتفاق ضمنى بين الطرفين .

« وحيث مما تقدم ترى المحكمة ضرورة

ندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين

باعتبار خصم فاضل ريع الاطيان من باقى

الثمن وفوائده بواقع المائة تسعة سنويا من

يوم استحقاق كل قسط لنهاية سنة ١٩٣٠

الزراعية وتقديمه تقريرا بنتيجة الباقي طرف

أى فريق من الخصوم .

(استئناف الست شقيقه هاتم القولنجيه وآخرين وحضر عنهم

الاستاذ أوار قصيرى بك ضد برشه بهنسى وحضر عنه الاستاذ

عمر عمر رقم ٢١٩ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمد

فهمى حسين بك ومحمود فهمى يوسف بك ومحمد نور بك

(مستشارين)

١٧١

٨ يونيه سنة ١٩٣١

تعويضات . دفاع ليدى . انكار وراثته . وجود ميراثه . رفض

دعوى التعويض

المبدأ القانونى

للحكمة الحق بأن تحكم بتعويضات فى مقابل

المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة

كان القصد منها مكيدة الخصم (١١٥ مر .)

والدفاع الكيدى هو ما يقصد به صاحبه

كيد خصمه والتكيل به باستعمال أساليب المظل

والعناد بسوء نية لمضايقته وبنية الايذاء لابطال

الدعوى . وهو أمر متروك لتقدير المحكمة

تستتجه من ظروف القضية

فاذا طعن أحد الخصوم فى وراثته الآخر

بناء على ما تبين له من أن الاوراق المقدمة

لا ثبات الوراثة صادرة من حكومة أجنبية

ولا يمكن اتخاذها حجة بدون استيفاء اجراءات أخرى أمام المحاكم المصرية لاثبات الوراثة حسب لوائحها فلا يمكن اعتبار انكار الوراثة في هذه الحالة كيديا وحاصلا بسوء نية وموجبا للتعويض ولو كان منكر الوراثة قد اعترف بصفة خصومه قبل ذلك اعتقادا منه بصحة الادعاء بالوراثة من غير أن يطلع على أوراق الوراثة التي تبين له فيما بعد أنها صادرة من حكومة اجنية

المحكمة

« حيث ان أساس دعوى المستأنف بصفاتها المبينة في القضية مطالبة المستأنف عليهما بالتعويض عن الاضرار المادية لحرمانها من الانتفاع بنصيبها في تركه مورثها والاضرار الادبية بانكار وراثتها ووراثة اولادها الى زوجها المرحوم خليل بك حمدي وذلك بسبب دفاع المستأنف عليهما الكيدي في الخصومة التي وجدت بينهم

« وحيث أنه من الوجهة القانونية فلا نزاع أن للحكمة الحق بان تحكم بتعويضات في مقابل المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم (مادة ١١٥ من قانون المرافعات)

« وحيث أن المقصود من الدفاع الكيدي ما يقصده صاحبه بكيد خصمه والتكيل به باستعمال أساليب المثل والعناد بسوء نية لمضايقته وبنية الايذاء لابطال الدعوى

« وحيث أن كون الدفاع كيديا من عدمه متروك أمره لتقدير المحكمة حسب ما تستتجه

من وقائع وظروف القضية « وحيث أن المحكمة تبينت من مطالعة أوراق القضية ومن المرافعة التي حصلت بالجلسة أنهم يقدم دلائل قاطع بان دفاع المستأنف عليهما في الخصومة التي وجدت بين الطرفين كان كيديا للأسباب الواردة بالحكم المستأنف وتأخذ بها هذه المحكمة وتضيف اليها أنه من جهة اعتراف المستأنف عليها الأولى أمام المجلس الحسبي بوراثة المستأنفة وطلبها تعيينها وصية على ولدها وعلى أولاد زوجها . فقد رد المحامي عن المستأنف عليهما على ذلك بان موكلته اعترفت أمام المجلس الحسبي اعتقادا منها بان خصومها هم ورثة زوجها ولضرورة تعيين وصي على القصر ثم تبين لها فيما بعد أن الأوراق المقدمة اليها صادرة من حكومة اجنية غير حكومة البلاد ولا يصح أن تعتبر حجة كافية لاثبات الوراثة

« وحيث أن المحكمة ترى ان هذا الدفاع يمكن قبوله لأن الأوراق التي تقدمت لاثبات الوراثة صادرة حقيقة من حكومة اجنية لا يمكن اتخاذها حجة بدون استيفاء اجراءات أخرى أمام المحاكم المصرية لاثبات الوراثة حسب لوائحها ومن جهة أخرى فإن المستأنف عليها الأولى ليس من حقا بصفتها وصية على ولدها أن تعترف بالوراثة وليس اقرارها حجة عليه ولهذا عندما رفعت دعوى الحراسة والقسمة بين الخصوم أمام محكمة الازبكية واثرت أمامها هذه المسألة فإن المحكمة المذكورة بحكمها الصادر بتاريخ ٢١ يولي

سنة ١٩٢٣ رأت بحق ان الاعلامين الشرعيين
المقدمين من المستأنفة لاثبات الوراثة هما
صادران من محكمة اجنية ولم يكونا في مواجهة
المستأنف عليها وان اعتراف المستأنف عليها
أمام المجلس الحسبي والقرار الصادر بتعيين
المستأنف عليها الأولى وصية غير فاصل في
موضوع الميراث ولذا قضت بالحكم المشار
اليه بتعيين الحارس وبايقاف الفصل في دعوى
القسمة حتى يفصل في الوراثة موضوع النزاع
وتأيد بحكم من المحكمة الابتدائية بصفة
استثنائية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤ وقد
أخذت الدعوى الشرعية سيرها القانوني ولم
تكتف المحكمة الشرعية بالاوراق المقدمة
بل سمعت أيضا شهادة الشهود حتى قضى أخيرا
بثبوت الوراثة ولم تبين هذه المحكمة من
مراجعة الاجراءات الشرعية التي تمت فيها
ما يقنعها بان الموافقة فيها كانت كيدية

« وحيث أن مجرد إنكار الوراثة لم يكن
المقصود به الطعن في الاعراض بل هو لم
يخرج الا عن عدم العلم بالوراثة وطلبه اثباتها
بسبب حصول الزواج خارجا عن مصر
والظروف الميينة بالحكم المستأنف فلم يكن
الدفاع من هذه الوجهة مقصودا به الكيد
ونية الايذاء بالطعن على الاعراض

« وحيث أنه فيما يختص بالدعوى المباشرة
التي رفعت من الست المستأنف عليها أمام
محكمة الجنج ضد الشهود الذين شهدوا أمام
المحكمة الشرعية بالوراثة وقضى نهائيا ببراءتهم
فيجب ان يلاحظ ان هذه الدعوى لم ترفع

على المستأنفة وان الدعوى في اللجنة كانت
موجهة ضد الشيخ محمد راسخ بصفته محرضا
على الشهادة الزور وبصفته الشخصية وقد تبين
لهذه المحكمة من مراجعة أسباب حكم البراءة
أن محكمة الجنج اعترفت بصرف النظر عما
ثبت صحته من جوهر الشهادة في الدعوى
الشرعية أن هناك مغالاة في شهادة الشاهد
من جهة قوله بأنه كان موجودا في الاناضول
ولذا يمكن أن يلتمس بعض العذر للمستأنف
عليها في مقاضاته لاعتقادها ان شهادته مزورة
« وحيث أنه ثابت من الاوراق أن
الاجراءات التحفظية اتخذت للحفاظ على
حقوق الطرفين بتعيين حارس قضائي حتى
ينتهي النزاع في هذا الضمان الكافي الذي
أراده القانوني.

« وحيث أنه مما تقدم جميعة ترى المحكمة
أن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف فضيلة الشيخ محمد راسخ بصفته وحضر عنه الاستاذان
محمد فهمي جنديه وعبدالحالقي عطيه ضد الست رقيه حافظ وآخر
وحضر عنهما الاستاذ أحمد رأفت بك رقم ٨٢٦ سنة ١٩٢٧ ق —
رئاسة عضوية حضرات محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد الوهاب
فهمي بك وعبد السلام زغني بك مستشاريه)

١٧٢

١١ يونيو سنة ١٩٣١

استئناف . محل مختار . عدم اتخاذ . اعلان . قيد الاستئناف
بقلم الكتاب . اعلان باطل . وجوب اعلانه في محل
المستأنف الاصل

المبرأ القانوني

ان المادة ٣٦٤ مرافعات وان قضت بأنه

اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب تلك المحكمة إلا أن المقصود بالاوراق التي يجوز اعلانها بهذه الطريقة هي المستندات والمذكرات الخاصة بموضوع الدعوى ولا تشمل اعلان قيد الدعوى في ميعاد محدد والا سقط الاستئناف لان مثل هذا الاعلان يستلزم علم المستأنف شخصيا به نظرا لما يترتب عليه من النتائج الخطيرة ولا يكفي فيه العلم الاعتباري

« وحيث أنه لذلك يتعين عدم قبول هذا الدفع استئناف محمد علي شلتوت وأخرى وضرعها الاستاذ زكي عربي ضد الست فاطمة بنت حنفى الحنش وضرعها الاستاذ عبد الحميد السنوسي رقم ٢٨٢ لسنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حتى بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين)

١٧٣

١١ نوفمبر سنة ١٩٣١

جبانات . جثث : النام . جبانة قديمة . عدم جواز اكراما لاهل على نقل الجثث من الجبانة القديمة . جواز نقل الجثث المجهولة عند استعمال الجبانة القديمة لدرىض من الاغراض

المبدأ القانوني

ليس في ديكرى ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ الخاص بنقل الجبانات المضرة بالصحة أى نص يسمح ازالة الجبانة القديمة أو نقل الجثث التي بها أو اكراه ذويها على نقلها إذ أن الغاية التي يرمى اليها المشرع هي المحافظة على الصحة العمومية والاضرار بها لا يكون الامن دفن الجثث الجديدة وليس في ترك الجبانات القديمة

يجب على المستأنف أن يتخذ له محلا مختارا في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف ان لم يكن ساكنا بها والافصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب تلك المحكمة، الا أن المقصود بالاوراق التي يجوز اعلانها بهذه الطريقة هي المستندات والمذكرات الخاصة بموضوع الدعوى ولا تشمل اعلان قيد الدعوى في ميعاد محدد والسقط الاستئناف . لأن مثل هذا الاعلان يستلزم علم المستأنف شخصيا به نظرا لما يترتب عليه من النتائج الخطيرة ولا يكفي فيه العلم الاعتباري .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليها دفعت بطلان الاستئناف لعدم قيده في الميعاد .

« وحيث أن المستأنفين ذكرا في عريضة الاستئناف محل اقامتهما باسكندرية وانهما اتخذوا محلا مختارا مكتب وكيلهما بشارع فاروق نمرة ١ ولم يتخذوا فيها محلا مختارا بمصر فأندرتهما المستأنف عليها في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بقيد استئنافهما في خلال ثمانية أيام وأعلنتهما بذلك في قلم الكتاب لعدم اتخاذهما محلا مختارا بمصر كما ذكر بالاعلان .

« وحيث إن المستأنفين لم يعلموا بطبيعة الحال بهذا الانذار .

« وحيث أن المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وان قضت بأنه يجب على المستأنف أن يتخذ له محلا مختارا في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف إن لم يكن ساكنا بها والافصح

بعد منع الدفن فيها أى ضرر بالصحة العمومية
فيجب تركها تحت عناية أهلها

وتكليف الأهالى بنقل رفات موتاهم
الذين دفنوا دفنا قانونيا فى جبانة مصرح بها
قبل تحريم الدفن فيها هو تكليف غير قانونى
لا يملكه وزير الداخلية وإنما يمكن مع ذلك
أن تستخرج وتنقل إلى الجبانة العامة المستعملة
للدفن رفات الموقى الموجودة بجبانة قديمة
اندثرت وليس بها معروفون إذا احتاج الأمر
لاستعمال الجبانة القديمة لغرض من الأغراض
المحمكة

« من حيث أن المجلس البلدى أنكر
قيام رجاله بهدم شىء من حوش المستأنف
عليه والمحكمة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١
حكمت بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت
المستأنف عليه دعواه بالبينة .

« وحيث أن المستأنف عليه أحضر أربعة
شهود وهم حسن افندى محمد العتبلى مقاول أشغال
عمارات والشيخ محمود محمد عليوه مزارع وفؤاد
بك عطيه أباطه مزارع والشيخ ابراهيم صالح
عمدة عربان النفيعات وقد شهدوا بأن عمال
المجلس هدموا أربعة مقابر وشاهد المقبرة
الخامسة والحائط البحرية والحائط الغربية
ودورة المياه وقد أحضر المجلس البلدى مهندس
التنظيم وعلى على اسماعيل فلاح ومتصر محمد
شيخ بلد وحسن محمد شيخ عزبه وقد قرر
المهندس أن المجلس لم يهدم شىء وليس له مصلحة
فى هدم شىء ولم يصدر مرسوم بالغاء المقبرة

ولا حكم بإزالة المقابر ولا يعلم لآى شىء حرم
الدفن فى الجبانة وقرر أن المجلس البلدى ينبه
على الأهالى بإزالة المقابر فى مدة معينة وإلا
أزالها هو وبناء عليه أزال كل واحد من
الأهالى الجزء الخاص وأن حوش المستأنف
عليه لم يكن به الا مقبرة واحدة وشهد باقى
الشهود بأن الحوش لم يكن به الا مقبرة واحدة
وهى موجودة للآن وأن عمال المجلس البلدى
لم يزيلوا شىء من المقابر بالجبانة .

« وحيث أن المحكمة ترجح شهادة شهود الأثبات
لمكاتهم خصوصا وأن أغلب شهود النفى
قرروا بأن عليهم بالحوش لا يرجع لا لثب
من ثلاث سنوات وهو بالتقريب التاريخ
الذى يقول المستأنف عليه بأن عمال البلدية
أزالوا فيه المقابر وليس لهم علم بحالة الحوش
قبل ذلك .

« وحيث أن المادة الأولى من دكرتو
٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ أجازت لناظر الداخلية
بناء على التقرير الذى يقدمه إليه مدير عموم
مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة
فى مدينة أوقرية متى اتضحت ضرورة ذلك
النقل ونصت المادة السابعة على ما يترتب على
هذا النقل فقضت أنه بمجرد إنشاء الجبانة
الجديدة يصير الدفن فى الجبانة القديمة ممنوعا
منعا مطلقا ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة
من مائة قرش إلى خمسمائة قرش وتقرر هذه
الغرامة على كل من يكون قد اشترك بأية صورة
فى الدفن سواء كان ذلك بحمل الجثة أو لحدها
أو أمر بالدفن وفضلا عن ذلك تنقل الجثة إلى

تحريم الدفن فيها هو تكليف غير قانوني لا يملكه وزير الداخلية بأى تشريع وإنما يمكن مع ذلك أن تستخرج وتنقل الى الجبانة العامة المستعملة للدفن رفات الموتى الموجودة بجبانة قديمة اندثرت وليس بها معروفون اذا احتاج الامر لاستعمال الجبانة القديمة لغرض من الاغراض .

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله .

(استئناف مجلس بلدى الزقازيق ضد عبد الوهاب احمد السلاوى وحضر عنه الاستاذ محمد فكرى ابازله رقم ٨٥٩ سنة ١٩٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حنى بك وعلى زكى العراى بك مستشارين)

١٧٤

١٥ يونيه سنة ١٩٣١

غش الدخان . خلطه بمواد أخرى . وضع مواد غريبة .
غش . مصادرة . غرامة

المبدأ القانوني

تنص المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ على أن اصناف الدخان التى تخلط بها مواد أخرى بأى مقدار كان تكون واقعة تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة وهى تنطبق على الغش بخلط الدخان بمواد أخرى مهما تنوعت الطرق لذلك بمعنى أنه يكفى أن يكون خلطه بمادة أخرى غريبة عن الدخان من شأنه أن يدخل الغش على المستهلك بايهامه أنه قد حصل على النوع الذى يرغبه مع أن ما تقدم اليه نوع آخر يختلف

الجبانة الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة» « وحيث أنه يتضح من ذلك أن الغرض من نقل الجبانة منع الدفن فيها من جديد بحيث يترتب على الدفن فيها معاقبة من باشر هذا الدفن أو اشترك فيه فضلا عن نقل الجثة الى الجبانة الجديدة ولكن ليس فى الذكرى أى نص يبيح إزالة الجبانة القديمة أو نقل الجثث التى بها أو اكراه ذويها على نقلها ويؤيد ذلك بشكل أوضح أن الذكرى والمذكور معنون بأنه ذكرى بشأن نقل الجبانة المضرة بالصحة العمومية وجاء فى مقدمته ما يأتى : « حيث أنه يوجد ببعض المدن والقرى جبانات أصبحت لا تصلح للغرض المقصود منها بدون أن تكون مضرة بالصحة العمومية » وحيث أنه بهذه الحالة صار نقلها أمرا ضروريا جدا . ثم نصت المادة الاولى على أن « أمر النقل يكون من وزير الداخلية بناء على التقرير الذى يقدمه إليه مدير عموم الصحة العمومية » وظاهر من ذلك أن الغاية التى يرمى اليه المشرع هى المحافظة على الصحة العمومية والاضرار بها لا يكون الا من دفن الجثث الجديدة وليس فى ترك الجبانة القديمة بعد منع الدفن فيها أى ضرر بالصحة العمومية فيجب تركها تحت عناية أهلها .

« وحيث أن للقبور حرمة يحميها القانون ويعاقب على انتهاكها بالمادة (١٣٨) من قانون العقوبات محافظة على شعور ذويها وعقائدهم وتكليف الاهالى بنقل رفات أمواتهم الذين دفنوا دفنا قانونيا فى جبانة مصرح بها قبل

المغشوشة . وبما أنه يحق له المعارضة في القرار المذكور . لذلك رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المعارض فيه بكامل اجزائه وبرأته مع الزام المستأنف ضدها بكامل المصاريف واتعاب المحاماه .

وبعد أن تحضرت الدعوى وسمعت المرافعة حكمت محكمة مصر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣١ حضوريا بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد القرار رقم ٢٧ الصادر من اللجنة الجمرية بالقاهرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وألزم المعارض بالمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه .

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣١ وطلب للأسباب الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بالغاء الحكم المستأنف وبرأته من التهمة المسندة اليه والافراج عن جميع الدخان المضبوط مع الزام المستأنف عليها بكامل المصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين مع حفظ حق الطالب في التعويض المنصوص عليه في قانون الجمارك .

وبجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٣١ المحددة أخيرا لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن المستأنف على طلباته الواردة بصحيفة استئنافه والحاضر عن المستأنف عليها التمس تأييد الحكم المستأنف .

والمحكمة قررت تأجيل النطق بالحكم لجلسة اليوم وذلك كالمدون تفصيلا بمحضر الجلسة

عناصره كلية عما يقصد الحصول عليه . ويعتبر من هذا القبيل أن يوضع بين حشو الدخان وبين الغلاف الخارجي المصنوع أيضا من ورق الدخان الحقيقي ورقة من أوراق لف السجائر ملونة بلون ورق الدخان حتى يخيل للرأى أنها ورق دخان حقيقي مع انها غير ذلك . وذلك بقصد الغش للارتفاع بفرق الرسم الجمرى الذى كان يجب دفعه فيما لو صنعت السجائر جميعها من أوراق الدخان الحقيقي وللحصول على أرباح غير قانونية ومزاومة التجارة مزاحمة غير شريفة .

فى مثل هذه الحالة يكون الحكم بالغرامة وبالمصادرة طبقا لما يقضى به الامر العالى سالف الذكر فى محله .

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ضد المستأنف عليها قيدت بجدولها تحت نمرة ٩٠ سنة ١٩٣١ قال فى غريضة دعواها المعلنة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ انه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أصدرت لجنة جمر ك القاهرة قرارها فى القضية رقم ٩٢٩ بأدائه لانه أحرز واتجر فى ١٢٦ و ٧٠٢ كيلو جرام سجائر توسكانى و ١٥٠ و ٥٠ كيلو جرام سجائر امريكانى و ٧٥٠ و ٢٠ كيلو جرام دخان حسن كيف معسل و ٨٧٥ و ٤٨ كيلو جرام دخان مدغه قالت عنها اللجنة انها مغشوشة بمواد غريبة وقضت بتفريمه مبلغ ٤٥٨ جنيهها ومصادرة السجائر والادخنة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
« وحيث أن المستأنف يذهب في استئنافه وفي دفاعه أمام هذه المحكمة كما دافع أمام المحكمة الابتدائية إلى أن خلط الدخان المعاقب عليه قانونا هو المزج الذي تضع مع العناصر الأولية للدخان ويدعى أنه لم يكن هناك خلط بهذا المعنى في الدخان المضبوط وإنما كل ما في الأمر أن هناك ورقة من ورق لف السجائر وضعت قبل الغلاف الخارجي الذي هو من ورق الدخان وإن داخل السجائر كله من الدخان الصافي الذي لا غش فيه

« وحيث أن المحكمة تبينت من مطالعة أوراق القضية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة « وحيث أنه في الواقع فإن المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونه سنة ١٨٩١ تنص صراحة بأن أضاف الدخان التي تخطط بها مواد أخرى بأي مقدار كان تكون واقعة تحت حكم المضادة والاعدام والغرامة وقد رأت المحكمة الابتدائية بحق في تفسير هذه المادة أنها تنطبق على الغش بخلط الدخان بمواد أخرى مهما تنوعت الطرق لذلك . بمعنى أنه يكفي أن يكون خلط بمادة أخرى غريبة في الدخان من شأنه أن يدخل الغش على المستهلك بإيهامه أنه قد حصل على النوع

الذي يرغبه مع أن ماتقدم اليه نوع آخر تختلف عناصره كلية عما يقصد الحصول عليه « وحيث أن الغلاف من الورقة العادية لم يوضع من الخارج حتى يراه المستهلك بل وضع من الداخل بين حشو الدخان وبين الغلاف الخارجي المصنوع أيضا من ورق الدخان الحقيقي وهذه الورقة العادية قد لونت بلون ورق الدخان حتى يخيل للرائي أنها ورق دخان حقيق مع أنها غير ذلك وقد ثبت أيضا من تحليل العينات المضبوطة ما يدل على أن نسبة وزن غلاف الأوراق الداخلة المذكورة بعضها خمسة وبعضها ثمانية في المائة وعلى وجود مزيج من المواد الغريبة في عينات دخان حسن كيف ومدغة ماركة الفراش بالكيفية المبينة في الحكم المستأنف وفي تقرير التحليل الكيماوي وكل هذا بقصد الغش للارتفاع بفرق الرسم الجمركي الذي كان يجب على المستأنف دفعه فيما لو وضعت السجائر جميعها من أوراق الدخان الحقيقي وللحصول على أرباح غير قانونية ومزاحمة التجارة مزاحمة غير شريفة بما يترتب عليه من الخسارة العظيمة للتجار ذوي الذمة والاستقامة .

« وحيث أنه لا يلتفت بعدئذ لدعوى المستأنف بأن ادخال ورقة الغلاف الداخلي في السجائر من مستلزمات الصناعة لأن ظروف الدعوى تنافي ذلك فضلا عما ثبت من التحقيق أنه عجز عن تقديم ما يثبت وجود هذه الصناعة بسويسرا كما يقول ولو أن المحاكم المصرية لا تطبق إلا القوانين السارية فيها.

أو إعادة تحليل العينات لأن جميع ظروف
ووقائع القضية تنقض مزاعم المستأنف

(استأنف الخواجه أوهانيك مودوريان وحضر عنه الاستاذ
وهيب بك دوس ضد مصلحة الجمارك رقم ٧٢٦ سنة ١٩١٨ ق
رئاسة وعضوية حضرات محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد
الوهاب بك فهمي وديب السلام زغني بك مستشارين)

المحكمة . طعن في هذا الحكم بطريق النقض والاعرام وقضت
محكمة النقض برفض الطعن وقد نشرنا حكم محكمة النقض
في العدد السابق تحت نمرة ١١٩ ص ٢٢٥ وما بعدها

« وحيث أنه لا يلتفت أيضا لما يدعيه
المستأنف من اضطراره لوضع ذلك الغلاف
لوجود أوراق من الدخان مثقوبة فان مثل هذه
المزاعم لا تبرر استعمال الغش ويجب أن يكون
داخل السجائر من الدخان الذي لا تخلط به
مادة غريبة عنه بحيث لا يكون فيه غش ما .
» وحيث أنه مما تقدم يتعين تأييد الحكم
المستأنف ولا محل لعمل تحقيقات أخرى

قضاة المحاكم الكلية

المحكمة

.....
« حيث إن الوقفين المطعون فيهما صدرا
في ١٦ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أي بعد نقل
الواقف أثناء مرضه بواسطة عربية الاسعاف
بأيام قلائل وقد انتهى ذلك المرض بالوفاة
فيكون الوقفان قد صدرا في مرض الموت .
ولا عبرة بما يدعي المدعى عليه من أن الواقف
كان وقت انشاء الوقف سليم الادراك لان حكم
الوقف الصادر في مرض الموت لا يتأثر بحالة
الواقف العقلية اذ أن علة ابطال الوقف في
تلك الحالة ليست ناشئة عن عيب في الرضاء
ولا في الادراك بل هي ناشئة عن تهمة المحاباة
التي يتهم بها المريض لمحابة بعض الورثة وهو
على شفا الابدية .

« وحيث إن المنهج الشرعي يقضي بأن الوقف
الصادر في مرض الموت يبطل فيما زاد عن
ثلث التركة وذلك ان لم تجزه الورثة سواء كان
الموقوف عليه وارثا أو أجنبيا وتقسيم ما يزيد
عن الثلث بين الورثة قسمة تملك واختصاص

١٧٥

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٣ فبراير سنة ١٩٣١

وقف . صادر في مرض الموت . عدم اجازة الورثة . نتائجه
بالنسبة للوارث والاجنبي .

المبدأ القانوني

ان المنهج الشرعي يقضي بأن الوقف الصادر
في مرض الموت يبطل فيما زاد عن ثلث التركة
وذلك ان لم تجزه الورثة سواء أكان الموقوف
عليه وارثا أو أجنبيا . وتقسيم ما يزيد عن
الثلث بين الورثة قسمة تملك واختصاص .
اما اذا كان المال الموقوف يخرج من الثلث
وكان الموقوف عليه اجنبيا عن الوقف نفذ
ولولم تجزه الورثة ايضا . بخلاف ما اذا كان
الموقوف عليه وارثا ولم تجزه بقية الورثة فان
الوقف يصح أيضا ولكنه لا ينفذ بل تقسم
الغلة بين الموقوف عليهم وبين بقية الورثة على
قدر ميراثهم من الواقف .

فهي لم تجز هذين الوقفين ولا يصح الاحتجاج عليها بتوقيعها على الايصال المقدم من المدعى عليه باستلامها في ٥ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ثلثماية قرش قيمة المقرر للقاصر عطيه بمقتضى شروط الوقف . فليس ينهض هذا الايصال حجة على اجازتها للوقف لانه خاص بحقوق ليست لها بل لولدها القاصر وهي لا تملك أن تجيز باسم القاصر هذين الوقفين كما أنها لم تقصد بهذا الايصال التنازل عن حق خاص بها ولم يمس هذا الايصال

« وحيث أنه لذلك يحق للمدعية أن تطلب إبطال الوقفين الرقيمين ١٦ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بالنسبة لنفسها فيما زاد عن ثلث الأعيان المذكورة بهما وهي عبارة عن أعيان التركة اذ لم يثبت أن للمتوفى غيرها ويحق لها تبعاً لذلك أن تطالب بنصيبها بالميراث في هذين الثلثين فيجب اذن قسمة هذين الثلثين بين الورثة قسمة تملك واختصاص طبقاً للنهج الشرعي فيكون للمدعية ثمن الثلثين أي جزء من اثني عشر جزءاً أي قيراطان من أربعة وعشرين قيراطاً أما الثلث الباقي من الأعيان فنظراً لأن استحقاق الموقوف عليهم الأجانب عن الورثة وهم بنتى ابن الواقف بنتى رجب أفندى بسطويسى المدعى عليه ومقدار استحقاقها جنباً واحداً شهرين بالهما معاً نظراً لأن هذا القدر يخرج من ثلث التركة فيبقى الوقف صحيحاً نافذاً بالنسبة لها وما تبقى من غلة هذا الثلث بعد استبعاد نصيب بنتى الابن المذكورتين يقسم بين الورثة لا طبقاً لشروط الواقف ولكن

أما اذا كان المال الموقوف يخرج من الثلث وكان الموقوف عليه أجنبياً عن الوقف نفذ ولو لم تجزه الورثة أيضاً بخلاف ما اذا كان الموقوف عليه وارثاً ولم تجز بقية الورثة فإن الوقف يصح أيضاً ولكنه لا ينفذ بل تقسم الغلة بين الموقوف عليهم وبين بقية الورثة على قدر ميراثهم من الواقف وكل من مات منهم عن ورثة ينقل سهمه الى ورثته ما دام أحد من الموقوف عليهم حياً فاذا انقرض الموقوف عليهم صرفت الغلة جميعها الى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء من ريعه . « تراجع مباحث الوقف للاستاذ زيد بك ص ١٦ - ٢٠ وتراجع المواد ٣٠ - ٣٤ عدل وانصاف ، استئناف ص ١٩ مارس سنة ١٩٣٠ محاماه السنة الحادية عشر العدد الثاني »

« وحيث أنه وقد تبين أن الوقفين الرقيمين ١٦ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والصادرين من المرحوم بسطويسى أفندى على قد تناولا جميع ما يملكه من عقارات وأطيان كما تبين أيضاً من الاطلاع عليهما أن الموقوف عليهم منهم ورثة هم وادى الواقف رجب أفندى بسطويسى المدعى عليه والقاصر عطيه وزوجته المدعية فميمه رمضان ومنهم أجانب هم بنتى ابنه رجب المذكور ، أما ما جاء بشروط الوقف من دفع ديون للغير فلا يجعل هذا الغير من المستحقين في الوقف .

« وحيث أنه والحالة هذه وقد اعترضت المدعية وهي من ورثة الواقف - زوجته -

لاتنشأ عن تعاقد يحصل بإرادة واتفاق أو من غير رضا المتعاقدين يمكن اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة وقرائن الأحوال وهي اما طبيعية أو بشرية

٣ ان الفعل المنشئ للحقوق والالتزامات يتكون في بعض الأحيان من عنصر قانوني أي تعاقدى وآخر مادي مثل ذلك التعاقد المقترن بوضع اليد فيجب اثبات الأول طبقاً للقاعدة المنصوص عنها في المواد ٢١٥ مدني . وما بعدها واثبات الثاني بالبيئة

٤ يجب عدم الخلط بين وضع اليد المكسب للملكية الذي هو وحده سبب من أسباب التملك المنصوص عنها في المادة ٤٤ مدني وهو عمل مادي يمكن اثباته بالبيئة كما قدمنا ويؤدي الى الملكية متى توافرت شروط المادة ٧٦ مدني ووضع اليد الناتج من سبب معلوم من أسباب الملكية كالعقود . وهذا لا يؤدي الى الملكية مهما طال مدته اذا كان العقد سبب وضع اليد في حد ذاته غير ملك أو متنازع في صحته أو وجوده أو اذا لم تتحدد نية واضع اليد

٥ ان المعاوضة الناقلة للملكية (البدل) كالبيع تسري عليها القواعد الخاصة به من حيث طبيعة التعاقد ومحلله وكيفية حصوله واركانه وقواعد اثباته مع اختلاف معه في وجود الثمن عينا لا نقداً . وفي النص على حالة استحقاق الشيء المتبادل عنه . وحق الطرف الآخر المتعاوض في رد ماسله تنفيذاً لعقد المعاوضة وحق الغير الذي يتعاقد مع صاحب الشيء الذي استحق في هذه الحالة .

بالنسبة لسهامهم في الميراث فيكون للبدعية من هذا الباقي من الثلث . وذلك عملاً بالمنهج الشرعي السابق اثباته

(قضية الست فيمه محمد رمضان ضد رجب بطويسى على رقم ١٢٥ سنة ١٢٩٩ ك . رئاسة وعضوية حضرات اسماعيل محمد بك وكيل المحكمة وعبد الرحيم غنيم ومحمد عفت القاضيين)

١٧٦

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

١٠ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - اثبات . بالبيئة أو قرائن الأحوال . القيمة أكثر من ١٠ جنيهات . عدم جواره إلا في أحوال معينة
- ٢ - اثبات . أفعال مادية صرفه . جواز اثباتها بالبيئة
- ٣ - فعل . منشئ للحقوق والالتزامات . مكون من عنصر مادي أو قانوني . اثبات الأول بالبيئة . واثبات الثاني طبقاً للمواد ٢١٥ وما بعدها
- ٤ - وضع اليد . كسب من أسباب التملك . والآخر ناشئ عن التعاقد . التفريق بينهما في نتائجهما
- ٥ - المعاوضة . أو البدل . سريان قواعد البيع عليها . عدم جواز اثباته بالبيئة أو قرائن الأحوال
- ٦ - المعاوضة . اثبات حصولها . أحكامها . طبقاً للمبادئ العامة

المبادئ والقانونية

- ١ - من المبادئ المقررة انه لا يمكن اثبات الارتباطات القانونية بالبيئة أو قرائن الأحوال اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ألف غرش أو غير مقدرة الا في الأحوال الآتية (١) وجود مانع مادي أو أدبي أو بالعادة يمنع من الاستحصال على كتابة (٢) وجود مبدأ ثبوت بالكتابة (٣) الحصول على السند ثم ضياعه بحادث قهري (٤) دحض قرينة الوفاء المترتبة على تسليم سند الدين أو صورته الواجبة التنفيذ (٥) الشروع في الوفاء أو دفع الفوائد عن أصل الدين
- ٢ - ان الأمور المادية الصرفه وهي البتي

٦ جرى القضاء والفقهاء الفرنسي على أنه لا يمكن لأحد المتعاضدين المتعاقدين أن يثبت حصول البذل بالبينة أو بقرائن الاحوال اذا كانت قيمته أكثر من عشرة جنيهاً أو غير مقدرة الا في الاحوال المنصوص عنها قانوناً حتى ولو تنفذ البذل بوضع يد كل طرف على الشيء المتبادل معه وذلك عند حصول نزاع في أصل البذل وبأن مجرد وضع اليد كنتيجة للبذل المزعوم لا يكفي وحده كدليل كامل أو ناقص يتم بالشهود لرفع دعوى بصحة البذل أو اثبات حصوله أو التعاقد عنه

المحكمة

« من حيث أن المدعين وجها الخصومة الى المدعى عليه وطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهما الى ٢٠ ط ١٠ فدان موضحة الحدود والمعالم بإعلان الدعوى وتسليمها اليهما وذلك بما آل اليهما ضمن أطيان أخرى بطريق الميراث عن اسماعيل جمعه بك والدهما عن والده على باشا جمعه المورث الأصلي وارتكنا في اثبات دعواهما الى كشف تكليف قدماها تفيد ربط أموال هذا القدر عليهما وتسجيله باسمهما في دفاتر مكلفات الحكومة.

« ومن حيث أن الحاضر عن المدعى عليه أقر بملكية على باشا جمعه المورث الأصلي أصلاً لهذا القدر ودفع بانتقالها اليه (الى المدعى عليه) بطريق المعاوضة من على باشا من أكثر من خمسة عشر سنة ولم يتحرر عنها عقد مثبت لذلك واستند في اثبات دعواه الى

أولاً . البينة . ثانياً . أوراق دعوى رد الحياة رقم ٦٧٨ سنة ١٩٢٩ مدني منوف المضمومة والأحكام الصادرة فيها ابتداءً بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٩ واستئنافاً بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . ثالثاً . قضية أوراق اللجنة ثمرة ٣٤١ سنة ١٩٢٩ منوف والحكم الصادر فيها « ومن حيث أن هذه المحكمة قضت بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٠ بحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية على الأرض موضوع النزاع ولينفي المدعيان ذلك ونفذ كل طرف هذا الحكم وأتى بشهود سيأتي الكلام على شهادتهم فيما بعد . وبتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قضت هذه المحكمة بانتقال أحد قضاة الحياة محل النزاع لمعاينة القدر الذي يقول عنه المدعى عليه بأنه كان له وأعطاء المورث المدعين بدلاً من القدر المرفوع به الدعوى وسؤال العمدة والصراف وجيران كل قطعة من القطعتين الحاصل بشأنهما البذل المدعى به وتنفيذ هذا الحكم جميعه أيضاً « ومن حيث أن الحاضر عن المدعين ردفي مذكرته الاخيرة على دفاع المدعى عليه بنقطتين الاولى قانونية وهي أن البذل المدعى به حصل بطريق التعاقد كادعاء المدعى عليه وعن أطيان قيمتها أزيد من عشرة جنيهاً وعلى ذلك لا يمكن اثباته بشهادة الشهود . الثانية . وتعلق بالوقائع وهي أن الثابت من مجموعة التحقيقات وشهادة الشهود الجيران والعمدة أمام حضرة القاضي المنتقل أن

المدعى عليه لم يضع يده على الارض موضوع النزاع لمدة خمس عشرة سنة هجرية كاملة حتى يملكها بمضى المدة الطويلة

ومن حيث أن الحاضر عن المدعى عليه أجاب على ذلك بأن البدل تنفذ بوضع اليد وعلى ذلك يمكن اثباته بالبينة

« ومن حيث أن النزاع ينحصر في النقط الاربعة الآتية الاولى هل يجوز اثبات التعاقد المنشئ البدل الناقل للملكية بشهادة الشهود إذا كانت قيمة العين موضوع العقد أكثر من عشرة جنيهات بدعوى تنفيذه بوضع اليد أم لا. الثانية هل يجوز لو اضع اليد بسبب عقد من العقود الناقلة للملكية . التمسك بالتملك بمضى المدة الطويلة إذا افترق عقد تملكه الى الاثبات . الثالثة هل مضى على وضع يد المدعى عليه على الارض موضوع النزاع مدة خمسة عشرة سنة أم لا . الرابعة حقيقة طبيعة البدل الذى يقول عنه المدعى عليه وهل يودى الى الملكية مهما طال مدته أم لا

« ومن حيث أنه بالنسبة للنقطتين الاولى والثانية فن المبادئ الثابتة فى المادة ٢١٥ مدنى أنه لا يمكن اثبات الارتباطات القانونية (الديون والتخالف منها) بالبينة أو قرائن الاحوال إذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ألف قرش أو غير مقدرة الا فى الاحوال الآتية - أولا وجود مانع مادي أو أدنى أو بالعادة يمنع من الاستحصال على كتابة مثبته للدين أو البراءة كما فى حالة الجنحة المدنية أو شبهها (مواد ١٥١ مدنى وما بعدها)

أو شبه العقد الناشئ من وفاء الفضولى (مادة ١٤٤) أو دفع دين خطأ (مادة ١٤٨ مدنى) أو الاكراه والغش والخطأ فى العقود (مواد ١٣٣ - ١٣٦ مدنى) أو غش الغير والصورية أو الوديعة الاضطرارية . والثانى يكون فى حالة وجود رابطة قرابة أو علاقة قانونية تمنع من حصول التعاقد المثبت للدين أو البراءة منه . والثالث ينشأ من العادة الجارية فى المعاملات المدنية وغيرها - ثانيا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة (مادة ٢١٧ مدنى) ثالثا حصول السند ثم ضياعه بحادث قهرى (مادة ٢١٨ مدنى) رابعا دحض قرينة الوفاء المترتبة على تسليم سند الدين أو صورته الواجبة التنفيذ (مادة ٢٢٠ مدنى) خامسا الشروع فى الوفاء أو دفع الفوائد عن أصل الدين (مادى ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى) أما الافعال المادية الصرفة وهى التى لا تنشأ عن تعاقد يحصل بإرادة واتفاق ورضا المتعاقدين فيمكن اثباته بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقرائن الاحوال وهى أما طبيعية تحصل بغير ارادة الانسان مطلقا كغرق نشأ عن فيضان أو حريق بسبب صاعقة وأما بشرية تحصل بفعل طرف و ارادته أو بغير ارادته بشرط عدم رغبة الطرف الثانى كوضع اليد وهى حيازة الشئ فعليا بنية الملك وبصفة ظاهرة ومستمرة وهادئة وغير منقطعة على غير ارادة المالك الحقيق وبدون موافقته لمدة خمس سنوات مع وجود السبب الصحيح وحسن النية وخمس عشرة سنة بدونها (مادة ٧٦ مدنى)

« ومن حيث إن الفعل المنشئ للحقوق والالتزامات يتكون في بعض الأحيان من عنصر قانوني أي تعاقدى وآخر مادي . مثل ذلك التعاقد المقترن بوضع اليد فيجب اثبات الأول طبقا للقاعدة المنصوص عنها في المواد ٢١٥ مدني وما بعدها، وإثبات الثاني بالبيئة » ومن حيث إن التعاقد أو الارتباط القانوني يخضع في إثباته للقواعد المتقدمة حتى ولو اقترن بعمل مادي كوضع اليد مثلا متى كان العمل المذكور نتيجة من نتائج لا سببا من أسبابه أو مستقلا بذاته

« ومن حيث إنه بناء على ذلك لا يمكن لمن وضع اليد على عقار بسبب عقد متنازع عليه أن يثبت سبب وضع يده بالبيئة والا ترتب على ذلك قلب قاعدة التعهدات رأسا على عقب ولتتمكن بهذه الوسيلة لأي شخص أن يدعي الملكية على أطياف تزيد قيمتها عن ألف جنيه مثلا بطريق البيع من مالكا الحقيقي وبوضع يده عليها تنفيذا للتعاقد المذكور ويطلب إثبات سبب وضع يده بالبيئة وتكون النتيجة أن يأتي بشهود لا لإثبات وضع اليد فقط بل لإثبات حصول التعاقد بالبيع بالرغم من زيادة قيمة المبيع عن عشرة جنيهات

« ومن حيث أنه يجب عدم الخلط بين وضع اليد المكسب للملكية الذي هو وحده سبب من أسباب التملك المنصوص عنها في المادة ٤٤ مدني وهو عمل مادي يمكن إثباته بالبيئة كما قدمنا ويؤدي إلى الملكية متى توافرت شروط المادة ٧٦ مدني ووضع اليد الناتج

من سبب معلوم من أسباب الملكية كالعقود وهذا لا يؤدي إلى الملكية مهما طال مدتة إذا كان العقد سبب وضع اليد في حد ذاته غير مملك أو متنازع في صحته أو وجوده أو إذا لم تتحدد نية واضع اليد

« ومن حيث إن المعاوضة الناقلة للملكية (البدل) كالبيع يسرى عليها جميع القواعد الخاصة به من حيث طبيعة التعاقد ومحله وكيفية حصوله وأركانها وفواعل إثباته مع اختلاف معه في وجوب الثمن عينا لا نقدا وفي النص على حالة استحقاق الشيء المتبادل عنه وحق الطرف الآخر المتعاوض في رد ما سلمه تنفيذا لعقد المعاوضة وحق الغير الذي يتعاقد مع صاحب الشيء الذي استحق في هذه الحالة (مواد ٣٥٦ و ٣٦٠ مدني) وعلى ذلك لا يجوز إثبات حصولها بالبيئة إذا كانت قيمة البدل أكثر من عشرة جنيهات إلا في الأحوال التي تكلمنا عنها آنفا حتى ولو اقترن تعاقد البدل بعمل مادي كنتيجة له كوضع اليد على البدل تنفيذا للتعاقد المتنازع فيه .

« ومن حيث إن الفقه والقضاء الفرنسي جريا على هذه القاعدة وبأنه لا يمكن لاحد من المتعاضدين المتعاقدين أن يثبت حصول البدل بالبيئة أو بقرائن الأحوال إذا كانت قيمته أكثر من عشرة جنيهات أو غير مقدرة إلا في الأحوال المنصوص عنها قانونا (السابق الكلام عليها) حتى ولو تنفذ البدل بوضع يد كل طرف على الشيء المتبادل معه وذلك عند حصول نزاع في أصل البدل وبأن مجرد وضع

بنتيجة الاحكام التمهيدية التي تصدر منها.

(قضية محمد بك زكى جمه وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد عزام محمد رقم ٤٤ سنة ١٣٠٠ ك — رئاسة وعضوية حضرات يوسف بك رفعت و ليل المحكمة وصادق محمود المعجزي ومحمد على راتب القاضيين)

١٧٧

محكمة أسبوط الكلية الاهلية

١٥ أبريل سنة ١٩٣١

١- معارضة . فى تنبيه نزع ملكية . رفعا بعد الميعاد . اثره
٢- حكم غيائى . تنبيه نزع ملكية . غير مؤثر على سقوط الحكم لعدم تنفيذه فى بحر الستة شهور
٣- دائن . تنبيه نزع ملكية . وجوب تعيين محل للدائن بالبلدة الكائنة بها المحكمة . عدم استيفائه

المبادئ القانونية

١ - لم يرتب القانون أثر أعلى رفع المعارضة فى تنبيه نزع الملكية فى بحر الخمسة عشر يوما المنصوص عنها بالمادة ٥٤٨ مرافعات الابطال وجوب ايقاف اجراءات التنفيذ - فاذا رفعت المعارضة بعد هذا الميعاد فانها لا توقف التنفيذ . ولكن يجوز للمحكمة وقفه إذا كانت هناك أسباب قوية . ويستمر هذا الحق مفتوحا للمدين حتى صدور الحكم بنزع الملكية

٢ - تنبيه نزع الملكية ليس عملا من أعمال التنفيذ . إذ كل ما يترتب على تسجيله الحاق الثمرات بالعقار . فاذا عملت معارضة فى تنبيه نزع الملكية بناء على حكم غيائى ومضت مدة الستة شهور بدون عمل أى اجراءات تنفيذية أخرى فيكون الحكم الغيائى قد سقط بمضى هذه المدة

٣ - أوجبت المادة (٥٣٨) مرافعات على الدائن تعيين محل له فى البلدة الكائنة بها المحكمة

اليد كنتيجة للبدل المزعوم لا يكفي وحده كدليل كامل أو ناقص يتم بالشهود لرفع دعوى بصحة البدل أو اثبات حصوله أو التعاقد عنه (يراجع فى ذلك تعليقات دالوز على المادة ١٧٠٣ المقابلة للمادة ٣٥٧ مدنى أهلى نبذة ١٨ و ٨٢ وما بعدها) .

« ومن حيث إن المدعى عليه يسلم بأن البدل المدعى به حصل بطريق التعاقد مع على باشا عن أطيان قيمتها تزيد عن عشرة جنيهات وعلى ذلك لا يمكن أخذا بالقاعدة المتقدمة أن يثبت حصوله لا بالطريق المباشر أو غير المباشر بالبينة أو بدفع بتمالك الاطيان الحاصل عنها البدل بالمدة الطويلة المكسبة للملكية لاختلاف سبب وضع اليد فى الحالتين ولعدم تحديد نية وضع اليد بعقد مثبت لها أو بمبدأ ثبوت بالكتابة يتم بشهادة الشهود وللنزاع فى حصول البدل التعاقدى . أما ما جاء فى مذكرة الحاضر عنه من أن البدل يتم بوضع اليد وأن التحقيق بالبينة هو لاثبات سبب وضع اليد وهو جائز . فضلا عن أنه يخالف القاعدة التى أخذ بها الفقه والقضاء الفرنسى فان اتمام البدل المملك وعدمه وطبيعته ووضع اليد كنتيجة له محل نزاع من المدعين لم يعترف به فى طوال اجراءات الدعوى .

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك فلا تأخذ هذه المحكمة بنتيجة الحكم القاضى باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات البدل لمخالفته للقانون ولأنه من القواعد المقررة أن المحكمة غير مقيدة

المختصة بالنظر في نزع الملكية . فإذا لم تستوف ورقة التنبيه ذكر هذه البيانات كانت باطلة هي وما يتبعها من الاجراءات المحكمة

« من حيث إن المدعى طلب الحكم بالغاء تنبيه نزع الملكية المعان اليه بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ واعتباره كأن لم يكن مع الغاء جميع الاجراءات التي ترتبت عليه وذلك لان الحكم بالدين صدر غاييا بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ولم يحصل تنفيذه في بحر الستة شهور فيكون قد سقط بحكم القانون ولا يمنع من السقوط التنبيه عليه بالدفع في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ لأن التنبيه ليس عملا تنفيذيا بل هو من مقدمات التنفيذ

« ومن حيث إن الحاضر عن المدعى عليها دفع أولا بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد لأنها لم ترفع في ميعاد خمسة عشر يوما الواردة بالمادة ٥٤٨ مرافعات وفي الموضوع برفضها لان الحكم لم يسقط وتنفذ في الميعاد

« ومن حيث بالنسبة للدفع فان القانون لم يربط أثرا على رفع المعارضة في التنبيه في بحر خمسة عشر يوما في المادة المذكورة الا بطلب وجوب ايقاف اجراءات التنفيذ فاذا رفعت المعارضة بعد هذا الاجل فانها لا توقف التنفيذ ولكن يجوز للمحكمة رفضه اذا كانت هناك أسباب قوية (مادة ٥٥١) ويستمر هذا الحق مفتوحا للدين حتى صدور الحكم بنزع الملكية

« ومن حيث أن المعارضة في التنبيه قد رفعت في ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ وأن حكم نزع الملكية لم يصدر الا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فتكون المعارضة مقبولة شكلا والدفع في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث بالنسبة للوضع فقد بنى المعارض معارضته على سيئين: أولا إن الحكم الغيابي قد سقط بمضى ستة شهور على عدم تنفيذه. ثانيا ان المدعى عليها لم تتخذ ملاحقارا طبقا لنص المادة ٥٣٨ مرافعات

« ومن حيث بالاطلاع على قضية نزع الملكية رقم ٥٥١ سنة ١٩٣٠ كلى التي ضمت لهذه القضية تبين أن مبلغ الدين المطلوب نزع الملكية من أجله كان بموجب حكم غيابي صدر بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وقد أعلن هذا الحكم بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ثم نبه على المدعى بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ « ومن حيث أنه قد حصل خلاف بين شراح قانون المرافعات عن أثر تنبيه نزع الملكية وعما اذا كان يعتبر التنبيه عملا من أعمال التنفيذ أم لا فقد قرر المرحوم أبو هيف بك في كتابه التنفيذ على أن التنبيه ليس عملا من أعمال التنفيذ بل من مقدماته فالحكم الغيابي لا يحفظ من السقوط أو البطلان اذا لم يحصل في خلال ستة أشهر التالية لصدوره سوى التنبيه على المدين بتنفيذه لان القانون يتطلب لذلك أما التنفيذ الكامل وأما الشروع فيه (راجع بند ١٦٥ صحيفة ١١٣ من التنفيذ وبند ١١٨٢ من كتابه المرافعات صحيفة ٦٠٩)

١٧٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

١١ مايو سنة ١٩٣١

مستولية جنائية . عدم مراعاة اللوائح . سبب قائم بذاته . رابطة السببية

قيادة سيارة . اصطحاب . صديق صديقه . استهدافها للخطر سواب .

عدم المستولية

المستولية الشبهة . انعدام الخطأ من المتهم . عدم خطأ المالك .

عدم المستولية

المبارى والقانونية

١- ان عدم مراعاة اللوائح الواردة بالمادة

٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات هو سبب قائم بذاته

ويترتب عليه مسئولية المتهم عما يقع منه بسبب

هذه المخالفة مادامت هناك رابطة السببية بين

الخطأ المرتكب والضرر الواقع

٢- ان الصديق الذى يستسلم لقيادة صديقه

المتبرع بها مع طول مسافة الطريق يعتبر انه على

اتفاق معه بما يتجه من أساليب القيادة وأنه

موقن من حذقه ومهارته . وكلاهما يكون مستهدفا

للخطر بدرجة واحدة . ومن غير المعقول

أن يتطلب من أى شخص أن يوجه عنايته

للغير أكثر مما يوجه لنفسه

٣- اذا كان الخطأ منعدا من جانب

المتهم فلا مسئولية على المالك لأن نظرية

المستولية الشبهة لا تستوجب مسئولية المالك

الامنى وقع الخطأ منه

المحكمة

« حيث أن وكيل المسئول عن الحقوق

المدنية دفع بعدم وجود استئناف قائم قبله

أما الاستاذان قحج بك وعبدالفتاح السيد بك

فقد ذكرا فى كتابهما بأنه يجب أن يعتبر

التنبيه عملا تنفيذيا لانه يؤدى الغرض من

الحجز بسبب اثره (راجع بند ٥٢٧ صحيفة ٤٣٤)

« ومن حيث أن منشأ هذا الخلاف بين الرايين

يرجع الى الاثر الذى رتبته كل منهما على تسجيل

التنبيه من حيث منعه المدين من التصرف

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ بعدم

اعتباره من اعمال التنفيذ إذ أن كل ما يترتب

على تسجيله هو الحاق الثمرات بالعقار وليس

منعه من التصرف ولذلك يكون الحكم الغيابي

قد سقط بمضى ستة أشهر لعدم تنفيذه وتكون

المعارضة المرفوعة من المعارض على أساس

« ومن حيث بالنسبة للدفع الثانى فان

المادة ٥٣٨ قد أوجبت على الدائن تعيين

محل له فى البلدة الكائن بها المحكمة المختصة

بالنظر فى نزع الملكية ولا يكتفى أن يكون فى

المدينة الكائن بها العقار كما جاء فى الحجز التنفيذى

فاذا لم تستوف ورقة التنبيه ذكر هذه البيانات

كانت باطلة هى وما يتبعها من الاجراءات

(راجع أبوهيف التنفيذ بند ٦٥٣ صحيفة ٤٢٦

وجارسون ٤ بند ٣٣٥ والاحكام الواردة به)

« ومن حيث إن المدعى عليها لم تتخذ محلا

مختارا فى تنبيه نزع الملكية المعلن للمدعى

بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠ باسيوط بل اتخذته

بسوهاج فليست محكمة سوهاج المختصة بنزع

الملكية فيكون الدفع فى محله ويتعين قبوله

(قضية معارضة بطرس أفندى جرجس ضد الست بلم حنا

رقم ٦٥١ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن

فهمى بسيونى بك وعمر عارف بك وعلى على أبو الغيط)

لاختلاف السبب بين خصومته وخصومة المتهم فما يتصل من الاجراءات باحدى الخصومتين لا يمس الاخرى ضمنا فلا يمكن أن يمتد استئناف المدعى بالحق المدني للحكم الصادر قبل المتهم الى المسئول عن الحقوق المدنية « وحيث أنه واضح بجلاء من أوراق الدعوى ان الدعوى المدنية رفعت ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين معا فلما قضت محكمة أول درجة برفضها استئناف المدعى بالحق المدني الحكم بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فيكون استئنافه منصبا بلا نزاع على ما قضى به الحكم خاصا بطلبات المدعى قبل المتهم وكذلك المسئول عن الحقوق المدنية على السواء لأن الاستئناف انما جاء شاملا للدعوى المدنية بخلافها سواء أكانت قبل المتهم أم المسئول عن الحقوق المدنية ولم يكن الاستئناف قاصرا على احدهما دون الآخر مما ينهار معه الدفع ويصبح عديم الجدوى « وحيث أنه عن الموضوع فقد تبين أن المتهم استقل سيارة مملوكة لوالده المسئول عن الحقوق المدنية من بلدة زقى مستصجبا معه فريقا من اصدقائه فاجلس منهم اثنين بجواره وثلاثة على المقعد الخلفي وقصد مصر فانطلق بهم متبرعا بالقيادة حتى كاد ان يبلغ مصر ولكن حدث أن انقطع كاوتش العجلة الخلفية فجأة على مقربة من بلدة قليوب فاخذ يروض السيارة يمنة ويسرة في خط منحرج خشية أن تهوى الى التربة للجهة اليسرى أو تهبط في منحدر المزارع للجهة اليمنى وكلاهما

من الخطورة بمكان عظيم . وكان اثناء كل ذلك مسيطرا على القيادة لولا ان صادفه الحظ العاثر فانكسرت احدى العجلتين الاماميتين فاسقط في يده واعتلت عليه اداة الاتجاه (الدركسيون) فانقلبت السيارة واصيب البعض من ركبها ومن بينهم الجنى عليه مما اودى بحياته كما هو ظاهر من الكشف الطبى المؤرخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٠ « وحيث ان الركن الاساسى فى الجريمتين المنصوص عنهما فى المادتين ٢٠٨ و ٢٠٢ عقوبات انما هو وقوع خطأ من جانب الفاعل وقد حصر الشارع صورته وجاء ضمنا عدم الاحتياط والتحرز وعدم مراعاة اللوائح وهذه الصورة الاخيرة نظر اليها الشارع نظرة خاصة وجعلها سببا قائما بذاته يترتب عليه مسئولية المتهم عما يقع منه بسبب هذه المخالفة من الحوادث مادامت هناك رابطة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع (راجع مؤلف الاستاذ العلامة أحمد بك أمين فى هذا الصدد) « وحيث أنه فضلا عن أن المتهم حائز لرخصة قيادة احدهما من القطر المصرى والاخرى من فرنسا منذ سنوات سبع تشهدان له بطول الخبرة والمران فان الخبر الفنى قرر فى تقريره وعند مناقشته بجلسة محكمة أول درجة أن المتهم باستعماله الفرامل والدبرياج يبطء انما عمل أدق ما يمكن عمله وأنه ما كان يمكن أن يأتى بأكثر مما حصل أمام هذه المفاجأة لتلافي خطرا أعظم وأن الحادث نشأ من انفجار

الكاوتشوك فجأة أثناء سير السيارة بهذه السرعة التي ما كان يمكن معها لامهر القادة أن يفعل أكثر مما حصل وبخاصة مع ما أحدثته المفاجأة من الاضطراب في نفس السائق من هول الموقف « وحيث أنه وإن تبين من أقوال مختلف الشهود الذين سمعت أقوالهم وقت وقوع الحادث وبالجلسة أن سرعة السير كانت تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ كيلومترا في الساعة إلا أن لائحة السيارات الصادرة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ لم تحدد السرعة إلا في حدود المدن فقط واطلقت يد القادة في السير في طرق المواصل الخارجية عنها على عهدتهم وتحت مسئوليتهم على شريطة أن لا يقع منهم أي حادث نتيجة الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو مخالفة اللوائح وليس أدل على ذلك مما نصت عنه المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة من تخويل الحق للمحافظ أو المدير في إصدار قرار يبين به الحد الأقصى للسرعة أقل من المقرر بالمادة ٢٨ منها في الشوارع والجهات التي تبين في القرار كما أنه أردف ذلك بعبارة (« وفي المدن ») التي بها قومسيونات بلدية يؤخذ رأى القومسيون عن ذلك) مما يدل دلالة قاطعة على أن تحديد السرعة لا يتعدى داخل المدن إلى خارجها مراعاة لطول المسافات وخطوط الطرق غالبا مما يعوق حركة المرور فيها مما يؤخذ منه أن المتهم بالسير مسرعا في الطريق الزراعي (حتى قائمة) لا يعد مرتكبا لاية مخالفة للوائح « وحيث إنه ما دام انقطاع كاوتشوك العجلة الخلفية هو السبب الاصيل الذي نجم

عنه الحادث وهو أمر طارئ ليس للمتهم يد فيه ولا دخل في حله وما كان في وسعه أن يتجنبه أو يتقيه ولقد بذل المتهم جهد المستطاع في درء الخطر فذهبت جهوده ضياعا .

« وحيث أن ما تقدم يؤذن بأن المتهم لم يقع منه أي خطأ أو إهمال أو عدم احتياط وتحرز أو مخالفة للوائح مما يدخل تحت طائلة العقاب ويتعين إلغاء الحكم وبراءته من التهمة المسندة إليه طبقا للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية الخاصة بالمتهم فإنه متى تحقق أن الحادث وقع بالقضاء والقدر وبحادث جبرى كما سلف فتنتفى المسئولية المدنية وبخاصة فإن الصديق الذي يستسلم لقيادة صديقه المتبرع مع طول مسافة الطريق لا بد أن يكون على اتفاق معه بما يتجه من أساليب القيادة وأنه موقن من حذقه ومهارته لأن كلاهما مستهدف للخطر بدرجة واحدة لولا أن للقدر النصيب الاوفى وليس من المعقول ان يتطلب من أى شخص أن يوجه عنايته للغير أكثر مما يوجه لنفسه (راجع حكم محكمة بروكسل المؤرخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥) « وحيث أنه بالنسبة للدعوى المدنية الموجهة للمسئول عن الحقوق المدنية فإنه طالما أن الخطأ منعدم من جانب المتهم فلا مسئولية على المالك لأن نظرية المسئولية الشيئية لا تستوجب مسئولية المالك الا متى وقع الخطأ منه فضلا عن أن المادة ٣٢ من لائحة السيارات أجازت لمالك السيارة أن يعهد بقيادتها لمن كان حائزا

١٧٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٤ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - تأمينات . معطاة للوفاء بتعهد . لا تمتد لغيره .
٢ - اعسار . مدين غير تاجر . في المادة ١٠٢ . لا تنطبق عليه حالة الافلاس التجارى

المبارى والقانونية

- ١ - ان التأمينات التى جعلت محل لوفاء التعهد الذى لأجل معلوم المنصوص عنه فى المادة ١٠٢ مدنى لا تشمل سوى التأمينات التى أعطيت لوفاء هذا التعهد لاجمع أموال الدين
٢ - تعتبر المادة ١٠٢ مدنى المقابلة للمادة ١١٨٨ فرنسى من أحوال القانون الضيق التى لا يجوز التوسع فيها . فحالة افلاس المدين المنصوص عنها بها لا تنطبق فى حالة اعسار غير التاجر . اذ لا محل لتشبيه الاعسار بالافلاس اذ الافلاس يقرر بحكم بخلاف الاعسار فلا يقرر بحكم يعين مبدأه . وليس للاعسار نظام خاص بتصفية أموال المدين كما هو مقرر فى الافلاس .

المحكمة

« حيث انه بمقتضى العقد الرسمى المحرر بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ٩٣٠ يداين المدعى المدعى عليه الثالث بضمانة المدعى عليه الثانى والمرحوم على محمود بك مورث المدعى عليهم الاول بالتضامن فى مبلغ ١٠٠٠٠

لرخصة قيادة كما هى الحال فى هذه الدعوى (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة الرقم أول ديسمبر سنة ١٩٢٧ المنشور بالمجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة عدد ٤٣٠ صفحة نمرة ٦٤ والحكم المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ومنشور بالعدد ٤٠ صفحة نمرة ٨١) « وحيث أنه مما يؤيد صحة هذا الاستنتاج ما سارت عليه المحاكم الفرنسية من رفض الدعوى فى صدد حادث مماثل لهذا الحادث وذكرت فى اسباب حكمها ما يأتى : أن ظروف الحادثة لا تسمح بالقاء أية مسئولية على مالكي السيارة لانهم أعاروها لصديق لهم تسبب فى الحادث اثناء نقل حاجياته لان قائد السيارة لم يكن لا وكيلا ولا موظفا عندهم ولا هو تحت رعايتهم كما أنه لم يقع منه أى خطأ أو افعال أو عدم احتياط لأن ذلك الصديق كان حائزا لرخصة قيادة (راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بليون المؤرخ ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ دائرة أولى المنشور بمجموعة دالوز الشهرية الدورية الانتقادية الكراسة الثانية لسنة ١٩٢٩ صفحة ١٦٩ و ١٧٢)

« وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوى المدنية بشرطها على غير أساس ويصبح لزاما على المحكمة أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر برفضها .

(قضية النيابة وآخر مدعى مدنى ضد عبد العزيز أفندى ثروت وآخر رقم ٤٦٤ سنة ١٩٢٠ استئناف - رقلة وعضوية حضرات القضاة سليم ذكى بك ومحمد توفيق رضوان بك ومحمد مذكور وحضور حضرة على أفندى الشافعى وكيل النيابة)

جنيه تستحق الوفاء في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ .
 « وحيث ان المدعى يقول في صحيفة دعواه ان حال المدعى عليهم الثلاثة معسره وانهم ليسوا محلا لوفاء الدين في ميعاد حلوله . ولهذا رفع هذه الدعوى يطلب الحكم فيها بحلول الدين مرتكنا على المادة ١٠٢ مدنى والزامهم جميعا بالتضامن بأن يدفعوا للمدعى فورا المبلغ وفوائده ومصاريفه ومن باب الاحتياط الكلى الحكم بصحة الدين الذى يستحق في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١
 « وحيث انه بالرجوع الى المادة ١٠٢ مدنى التى يرتكن عليها المدعى فى اثبات صحة دعواه وهى المطابقة للمادة ١١٨٨ مدنى فرنسى نجد أنها تنص على حالين يستحق فيها الدين فورا قبل حلول أجله وهى حال افلاس المدين وحال ضعف التأمينات التى كانت محلا لوفاء التعهد .
 « وحيث ان المدعى فى هذه الدعوى هو دائن عادى وليس له ضمان خاص بدينه فبناء على ذلك لا تشمله الحال الثانية التى نصت عليها المادة ١٠٢ مدنى فالتأمينات التى جعلت محلا لوفاء التعهد الذى لاجل معلوم المنصوص عنه فى المادة ١٠٢ من القانون المدنى لا تشمل سوى التأمينات التى أعطيت لوفاء هذا التعهد لأجميع أموال المدين « حكم محكمة الزقازيق فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ الوارد بالمجموعة الرسمية السنة التاسعة رقم ٥٣ ف ١ ص ١١٨ وكتاب الاستاذ ديمولومب ج ٢٥ نبذة ٦٧٢ الى ٦٧٦ ولوران ج ١٧ نبذ ٢٠١ و ٢٠٢ وحكم مستر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٦٨ الوارد بدالوزعام

٦٩ عدد ٢ ص ٣٠٦ ونقض مدنى فرنسى ٤ يناير عام ١٨٧٠ الوارد بسيرى عام ٧٠ عدد ١ ص ١٠٣ - والتماس ٢٤ يولييه سنة ١٨٧٨ الوارد بسيرى عام ٧٩ عدد ١ ص ٤٥٥ وحكم لورج فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الوارد بدالوز عام ٩٢ عدد ٢ ص ٢١ وكتاب الاستاذين أوبرى ورو عدد ٤ ص ١٣٨ »

« وحيث انه فيما يختص بحال الافلاس التى نصت عليها المادة المذكورة فمعلوم ان الافلاس شرعه المشرع التجارى للتاجر المدنى الذى يتوقف على وفاء ديونه . فهل تطبق هذه الحالة على اعسار غير التاجر ، لاجل تشبيه الاعسار بالافلاس فى هذا الحال اذ بينما حال الافلاس تقرر بحكم اذا بحال الاعسار لا تقرر بحكم يعين مبداه . وفوق ذلك فليس للاعسار نظام خاص بتصفية أموال المدين كما هو مقرر فى الافلاس وبناء عليه يعتبر المادة ١٠٢ مدنى مصرى وما يقابلها « المادة ١١٨٨ مدنى فرنسى » من أحوال القانون الضيق . التى لا يجوز التوسع فيها « راجع دالوز العملى ج ٨ نبذ ٢١٥ - ص ٤٢٨ »

(قضية يوسف صبرى بك وحضر عنه الامتاذ محمد وصفى أباطه ضد الست عطيه وآخرين رقم ١٠٠٤ سنة ١٩٣١ ك - رقابة وعضوية حضرات القضاة سليمان بهجت ومحمد محمود فراعة ومحمد كامل ملش)

قضاة المحاكم الجزئية

١٨٠

محكمة المنشية الجزئية

٣١ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - أحكام شرعية . تنفيذها . اختصاص محضري المحاكم الأهلية
- ٢ - حكم شرعي . مشمول بالنفاذ . اعلانه . مرور ٢٤ ساعة . عدم لزومه . محضر حجز . توقيع شاهدين . لضرورة .
- ٣ - هبة . منقولات . شرط القبض . عدم الشك فيه .

المبادئ والقانونية

١ - يتضح من مراجعة النصوص القانونية أن جميع أحكام المحاكم الشرعية كانت كسائر الأحكام التي تصدر من جهات الاحوال الشخصية الاخرى تنفذ بواسطة رجال الادارة دون محضري المحاكم الاهلية وكان هذا التنفيذ يجري طبقا للقواعد التي وردت في اللوائح المتعاقبة التي صدرت بتنظيم هذه المحاكم ومنها اللائحة الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ والتي نصت على هذه القواعد في المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ كما خولت وزارة الحقانية في المادة ١٠٢ حق وضع اللائحة التي بمقتضاها يسار في تنفيذ الاحكام الشرعية . وتنفيذا لهذه المادة وضعت لائحة ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ التي حوت الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ الاحكام الشرعية بعد ذلك عدلت لائحة سنة ١٨٩٧ بالقانون ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون ٣١ سنة

سنة ١٩١٠ وجاءت المادة ٣٤٥ مؤيدة لما ورد في اللائحة من أن التنفيذ يكون بواسطة رجال الادارة وأضافت لذلك «أو من تعينه وزارة الحقانية لذلك» وقد أصدرت بعد ذلك عدة منشورات اعتمادا على المادة ٣٤٥ خولت لمن يدهم أحكام شرعية بمبالغ معينة كالنفقة وأجرة الحضنة .. الخ أن يلتجئوا الى محضري المحاكم الاهلية لتنفيذها وعلى هؤلاء القيام بتنفيذها طبقا للنصوص الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ فلا يلزم المحضر أو الحاجز اذن بأتباع الاجراءات التي نص عليها قانون المرافعات .

٢ - ليس في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو لائحة سنة ١٩٠٧ ما يقضي بوجوب مرور أربع وعشرين ساعة على اعلان الحكم المشمول بالنفاذ حتى يستطيع المحكوم له مباشرة اجراءات التنفيذ كما ليس في نصوص اللائحتين ما يوجب توقيع شاهدين على محضر الحجز ، وليس هناك نص يقابل المادة ٥٤٣ مرافعات

٣ - ان الهبة في المنقول وان كانت تتم بالقبض الا أنه يشترط أن يكون القبض غير مشكوك فيه . واقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد تجعل وضع يدها على المنقولات الموجودة بالمسكن وضع يد مشكوك فيه (equivoque)

المحكمة

« حيث أن المدعى عبد الجليل شرف طلب إلغاء الحجز واستند في ذلك على أن الحجز باطل لأنه لم يمض بين اعلان الحكم والتنفيذ به أربع وعشرين ساعة كنص المادة ٤٤٠ مرافعات وأخيرا لأن المحضرو قد وجد الباب مغلقا كان يجب عليه أن يستعين على فتحه بأحد رجال الضبطية (م ٥٤٣) »

« وحيث أنه ظاهر ان الحجز المطلوب الغاؤه توقع بناء على حكم صادر من المحكمة الشرعية فيتعين البحث فيما اذا كان الحاجز أو المحضر ملزمين باتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات وذلك عند التنفيذ بحكم شرعى . »

« وحيث أنه يتضح من مراجعة النصوص القانونية أن جميع أحكام المحاكم الشرعية كانت كسائر الأحكام التي تصدر من جهات الاحوال الشخصية الأخرى تنفذ بواسطة رجال الادارة دون محضرى المحاكم الاهلية . وكان هذا التنفيذ يجرى طبقا للقواعد التي وردت في اللوائح المتعاقبة التي صدرت بتنظيم هذه المحاكم ومتمها اللائحة الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ والتي نصت على هذه القواعد في المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ كما خولت وزير الحقانية في المادة ١٠٢ حق وضع اللائحة التي بمقتضاها يسار في تنفيذ الاحكام الشرعية . وتنفيذا لهذه المادة وضعت لائحة ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ والتي حوت الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ

الاحكام الشرعية . بعد ذلك عدلت لائحة سنة ١٨٩٧ — بالقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ وجاءت م ٣٤٥ مؤيدة لما ورد في اللائحة القديمة من أن التنفيذ يكون بواسطة رجال الادارة وأضافت لذلك أو من تعينه وزارة الحقانية لذلك

« وحيث أن وزارة الحقانية أصدرت بعد ذلك عدة منشورات اعتمادا على المادة ٣٤٥ من اللائحة خولت لمن يدهم أحكام من المحاكم الشرعية بمبالغ معينة كالنفقة وأجرة الحضانة والرضاعة والمسكن ومؤخر الصداق أن يلتجئوا الى محضرى المحاكم الاهلية لتنفيذها وعلى هؤلاء القيام بتنفيذها طبقا للنصوص الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ (راجع المنشور ٣١ يوليو سنة ١٩١١ الذي نص على أن المحضر يتبع في التنفيذ ما هو مدون بلائحة ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ مع مراعاة ما هو منصوص عليه بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وان وظيفة المحضر تنحصر في مباشرة الأعمال التي كان يقوم بها معاون الادارة طبقا للائحة تنفيذ المحاكم الشرعية

وكذا منشور ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٣ الذي نص على أنه يجب على المحضرين عند توقيع الحجز العقارى تنفيذا لحكم شرعى أن يستوفوا الاجراءات المقررة في لائحة التنفيذ والتعليمات المبينة في استمارة محضر الحجز اذ أنهم حلوا محل معاونى الادارة ومنشور وزارة الحقانية في ١٧ مايو سنة ١٩١٥ الذي ذكر أن المحضرين

يقومون بتنفيذ جميع الأحكام للصادرة من المحاكم الشرعية بالزام المحكوم عليهم بدفع مبالغ التي يمكن تنفيذها على أموال المحكوم عليه . أما الأحكام التي يطلب تنفيذها على الأشخاص كاحكام الطاعة والحبس والحضانة فهي من اختصاص رجال الادارة . (وراجع منشور ٢١ يونيو سنة ١٩١٥ و ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٥)

« وحيث أن الحكم المنفذ به هو حكم قاض بفرض نفقة

» وحيث أنه بمراجعة نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة التنفيذ الصادرة في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ يتضح أن أسباب البطلان التي يتمسك بها المدعى استنادا على المواد ٤٤٠ و ٤٤٢ و ٥٤٣ مرافعات لم ترد هناك فقد نصت المادة ٢٩٣ من اللائحة على أنه لا يجوز اعلان الصورة التنفيذية الا بعد اعلان الحكم اعلانا بسيطا بثمانية أيام الا اذا كان النفاذ المؤقت مأمورا به في الحكم أو كان الحكم صادرا في مواد النفقات أو أجره الرضاغة أو السكن أو الحضانة فلا يكون ثمت حاجة لاعلان بسيط بل يكون الاعلان الاول اعلانا تنفيذيا (راجع م ٣٤٩ التي نصت على أحوال النفاذ المؤقت) وليس في اللائحة نص يقضى بوجوب مرور أربع وعشرين ساعة على اعلان الصورة التنفيذية حتى يباشر المحكوم له اجراءات التنفيذ (راجع الفقرة السادسة من المادة الاولى من لائحة تنفيذ الاحكام الشرعية) كذلك ليس في نصوص

لائحة الترتيب والتنفيذ ما يوجب توقيع شاهدين على محضر الحجز (راجع م ٣ من لائحة التنفيذ التي تنص على الاكتفاء بوجود شيخ الحارة أو العمدة أو الاشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة) كذلك ليس في اللائحتين نص يقابل المادة ٥٤٣ مرافعات « وحيث إنه لذلك يكون طلب الغاء الحجز في غير محله ويتعين رفضه

» وحيث إنه فيما يختص بطلبات المدعية الاولى فانه يتضح أن المدعى عليها الاولى أوقعت بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ حجزا تنفيذيا على منقولات المدعى الثاني الموجوده بالمنزل الكائن بحارة الشيخ جابر / ١٢ وذلك نفاذا للحكم الشرعي الصادر لمصلحتها بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩ فتقدمت المدعية للحضر ثم تقدمت بالدعوى الحالية مدعية أولا ملكيتها لجميع المنقولات وقت الحجز مدعية ملكيتها لبعض منقولات ثم عادت بالصحيفة المعلقة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ وقصرت دعواها على بعض المنقولات فقط ثم عادت بمذكرتها الأخيرة فادعت ملكيتها لجميع المنقولات

« وحيث إنه فضلا عن اضطراب المدعية في تحديد طلباتها وعدم استقرارها على رأى فقد تبين من مراجعة الأوراق ان المدعى عليها كانت زوجة للمدعى الثاني (زوج المدعية الاولى) فرغ عليها المدعى الثاني دعوى أمام محكمة المنشية الشرعية طلب الحكم عليها بدخولها في طاعته وبين أنه قد أعد لها مسكنا شرعيا وحدده فاذا به نفس المكان

المبادئ والقانونية

(١) عدم المعارضة في قائمة الرسوم لا يسقط الحق في المطالبة برد ما أخذه فلم الكتاب من الرسوم أكثر من المبلغ الواجب دفعه لأن دعوى استرداد ما دفع بغير حق لا تسقط إلا بمضي ١٥ سنة

(٢) أن تحصيل رسوم نسيئة بدلا من الرسم المقرر متى كان ذلك مخالفا للائحة الرسوم يؤدي إلى التفرقة في معاملة الجمهور . وهذا ضد النظام العام ويجعل هذا العمل باطلا بطلانا مطلقا لا يجوز التمسك معه بمضي إية مدة

المحكمة

« من حيث أن المدعى يطلب برد مبلغ ٢ ج وبراءة ذمته من مبلغ ٤ ج و ٤٠٠ م المتوقع الحجز لاجله نظير المطالبة بالرسوم في القضية نمرة ١٢٦ سنة ١٩٣٠ شين الكوم وأن هذا المبلغ لا يستحق عليه وأن قلم كتاب محكمة شين الكوم قد حصل منه مقابل الرسوم أكثر مما يجب قانونا

« وحيث إن وزارة الحقانية دفعت الدعوى بأن المدعى قد أعلن بقائمة الرسوم ولم يعارض فيها في بحر الثلاثة أيام المنصوص عنها في المادة ١٣٧ مرافعات . لذلك لاحق للمدعى في رفع هذه الدعوى .

« وحيث أنه يستفاد من الاوراق المقدمة من وزارة الحقانية أنها تسلم مع المدعى بأن الرسم الذي تحصل منه كان أكثر مما يجب دفعه لأن قلم الكتاب احتسب الرسم في تلك القضية نسيئا

الذي أوقعت فيه المدعى عليها الأولى الحجز وقد قضت المحكمة الشرعية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٩ باعتماد المسكن الشرعى وبالزام المدعى عليها بدخولها في طاعة زوجها في المسكن المذكور . وحيث أن في هذا الدليل المقنع على أن المدعى الثاني (وهو المدين المحجوز عليه) هو الذي دفع زوجته (المدعية الأولى) إلى الادعاء بملكية هذه المنقولات التي سبق أن اعداها هو لمنزل الزوجية . وزعم المدعية أن زوجها المدعى عليه الثاني وهب لها بعض المنقولات زعم لا قيمة له إذ على فرض صحته فهي هبة باطلة من جهتين : أولا لأنها تضر بالمدعى عليها بصفقتها دائنة ورغبة المدعى الثاني من تحقيق هذا الغرض ظاهر . ثانيا أن الهبة في المنقول وإن كانت تتم بالقبض إلا أنه يشترط أن يكون القبض غير مشكوك فيه وإقامة الزوجة مع زوجها في مسكن واحد تجعل وضع يدها على المنقولات الموجودة بسكن المذكور وضع يد مشكوك فيه equivoque « وحيث أنه لذلك يتعين رفض طلبات المدعية الأولى .

(قضية وزه أحمد على وآخر ضد جميله حسن وآخر رقم ٢٩٤ سنة ١٢١ — رئاسة حضرة القاضي عبدالعزيز محمد)

١٨١

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٦ أبريل سنة ١٩٣١

(١) قائمة الرسوم . عدم المعارضة فيها . حتى من دفع في مطالبة قلم الكتاب بالرد . لا يسقط إلا بمضي ١٥ سنة (٢) مضي المدة . تحصيل رسوم غير قانونية . مخالف للنظام العام . عدم سقوط الحق في استرداده أبدا

مع أنه كان يجب اعتباره رسماً مقررًا وأن ذلك كان ناشئاً عن خطأ الموظف المختص ومع ذلك ترفض رد المبلغ المطالب به استناداً على أن حق المدعى قد سقط بعدم المعارضة في أمر تقدير المصاريف في بحر ثلاثة أيام طبقاً للمادة ١٣٧ مرافعات وإن قائمة المصاريف أصبحت نهائية بعد فوات الميعاد المحدد قانوناً

« وحيث أن أهم شرط يجب توفره لرفع دعوى استرداد ما دفع بغير حق Repétition de l'indu المتصوص عنها في المادة ١٤٥ من القانون المدني أن يكون الدفع قد وقع عن خطأ Erreur وسواء في ذلك أن يكون ذلك الخطأ في الوقائع أو في القانون (أنظر هذا المبدأ المجمع عليه الآن بين الشراح في دالوز تعليقات على القانون المدني الجديد مادة ١٣٧٦ و ١٣٧٧ فرنسي بند ١٥٦ وأوبري ورود جزء ٤ بند ٤٤٢ ولارومبير جزء ٢٠ شرح المادة ١٣٧٦ نمرة ٣٢ وأنظر دالتني جزء ٢ ص ١٩٠)

« وحيث إن أساس هذه الدعوى هو مبدأ العدالة العامة الذي يقضى أنه لا يسوغ لأنسان أن يغتنى على حساب غيره الذي دفع إليه مبلغاً ليس ملزماً بدفعه (دالوز ربرتوار في باب الالتزامات بند ٢٣١٦)

« وحيث إن هذه الدعوى كباقي الدعاوى الأخرى لا يسقط الحق في رفعها إلا بمضي ١٥ سنة اذ لم ينص القانون على ميعاد آخر لسقوطها ولا يؤخذ سقوط الحقوق بطريق القياس أو الاستنتاج . بل لا بد من نص صريح

عليه (أنظر دالوز تعليقات على القانون المدني الجديد مادة ١٣٧٦ و ١٣٧٧ بند نمرة ٢٤٦ ولارومبير جزء ٧ تعليقات على المادة ١٣٧٧ بند نمرة ٢٥)

« وحيث أنه يجوز استرداد جزء من المبلغ الذي دفع إذا كان هذا الجزء هو المدفوع بغير وجه حق دون الجزء الباقي (أنظر أوبري ورود جزء ٦ طبعة أخيرة ص ٣٦٠)

« وحيث إنه تطبيقاً للبادئ المشار إليها قد قضت المحاكم في فرنسا أنه يجوز لمن دفع ضريبة أو رسماً بغير حق أن يسترد من الحكومة ما دفعه وقد صدر حكم من محكمة الالتماس في ١٠ مارس سنة ١٩٠٨ منشور في دالوز سنة ١٩٠٩ / ١ / ٣٩٢ وحكم آخر في ٢١ يوليو سنة ١٩٠٨ منشور في دالوز سنة ١٩٠٩ / ١ / ١٧٥ وقد سارت محكمة الاستئناف المختلطة على هذا المبدأ في حكمها الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٨ بمجموعة التشريع والقضاء المختلطة سنة ٢٠ وحكم آخر من تلك المحكمة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ بمجموعة التشريع والفضلاء المختلطة سنة ٢٥ ص ١٨٧ وأنظر أيضاً والتن في شرح الالتزامات في القانون المصري جزء ٢ ص ١٩٠) « وحيث إن الشراح قد أجازوا برفع هذه الدعوى أيضاً في حالة ما إذا اتضح أن الذي دفع المبلغ كان عالماً بعدم أحقية دفعه ولكنه كان مجبراً على دفعه قسراً Contraint et forcé كأنه يخشى مثلاً حجزاً إدارياً أو اجراءات تنفيذية أخرى نظير ضرائب أو رسوم وقد حكم بأن مالك العقار الذي دفع أموالاً متأخرة

رفع المعارضة في الضرائب أو الرسوم أو غيرها لا يؤثر على حق رفع الدعوى باسترداد ما دفع بغير حق . من ذلك حكم محكمة الائتماس الفرنسية الذي قضى برفض الدفع الفرعي الذي تمسكت به الحكومة بسقوط الحق في المعارضة لانقضاء ٥ سنوات وهي المدة المقررة للمعارضة في الضرائب التي تحصل على زراعة الدخان وجاء في ذلك الحكم أن حق استرداد ما دفع بغير حق يظل نافذا ولو مضت المدة المقررة للمعارضة (أنظر هذا الحكم منشورا في دالوز تعليقات على القانون المدني الجديد مادة ١٣٧٦ و ١٣٧٩ بند ٦٧ و ٦٨) ومن هذا القيل المادة ١٠٥ من القانون التجاري الفرنسي قبل تعديل سنة ١٨٨٨ التي كانت تنص على سقوط الحق في رفع أي دعوى ضد أمين النقل بمجرد استلام البضاعة ودفع النولون حتى فيما يخص بالاقتراض على الزيادة في الأجرة عن المقرر (انظر تالير شرح القانون التجاري بند ١٢١١) ولكن رغم هذا فقد حكمت محكمة النقض المدنية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (سيري ١٨٣ / ١٧) بأنه يجوز للمرسل إليه أن يطالب أمين النقل باسترداد الأجرة التي دفعت أكثر من المقرر والتي نشأت عن خطأ في تطبيق التعريفه par fausse application des tarifs حتى ولو حصل استلام البضاعة بمعرفة المرسل إليه وبذلك اعتبرت المحكمة أن سقوط الحق بمجرد استلام البضاعة لا يمنع من رفع الدعوى بالاسترداد

غير مستحقة عليه بل على سلفه الذي باع إليه ملكه خوفا من الحجز عليه يجوز له أن يرفع دعوى استرداد ما دفع بغير حق ولو لم يكن دفعه عن خطأ (انظر هذا المبدأ في كتاب كولان وكايتان جزء ٢ ص ٤١٢ والاحكام العديدة الصادرة بهذا المعنى والمذكورة في هذا المرجع) « وحيث إنه يستخلص مما تقدم أن المدعي محق في طلب استرداد ما دفعه زائدا عن الرسوم القانونية الواجب دفعها

» وحيث إن المدعي عليها تمسك بأنه قد سقط حقه في استرداد ما دفع بغير حق من الرسوم لأنه لم يعارض في قائمة الرسوم وأصبحت نهائية طبقا للمادة ١١٧ مرافعات . « وحيث إن عدم المعارضة في قائمة الرسوم لا يؤدي إلى سقوط حق قد نص عليه القانون المدني بصريح العبارة

» وحيث إنه لا يترتب من الأثر القانوني على عدم المعارضة في قائمة الرسوم سوى أن هذه القائمة تصبح نهائية حتى يسوغ التنفيذ بمقتضاها ولكن لا أثر لها على حق رفع تلك الدعوى الذي يظل مدة ١٥ سنة والذي لم ينص القانون المدني على سقوطه . فالرسوم التي تحصل بدون حق وبدون مراعاة القواعد المنصوص عنها في لائحة الرسوم يجب ردها رغما عن عدم تقديم المعارضة في قلم الكتاب طبقا للمادة ١١٧ مرافعات

» وحيث إن بعض المحاكم الفرنسية قد اعتبرت أن مضي المدة المنصوص عنها في بعض اللوائح والقوانين لسقوط الحق في

« وحيث إن محكمة مصر الأهلية أظهرت في بعض أحكامها السير وراء هذا المبدأ فقد صدر حكم من محكمة مصر في ٢ يوليو سنة ١٩٠٤ (مجلة الاستقلال سنة ٣ ص ٢٧٠) جاء فيه أن تقصير المحكوم ضده في رفع الاشكال في التنفيذ في حينه لا يكون سببا لحرمانه من رفع الدعوى بطلب رد ماأخذ منه بغير وجه حق

« وحيث أنه فضلا عن هذا فالمدعى عليها تقر بالخطأ في تقدير المصاريف. لذلك يكون للمدعى الحق في رفع دعوى بالتعويض عما ناله من الضرر عن ذلك الخطأ طبقا للسادة ١٥١ من القانون المدنى بغض النظر عما اذا كانت قائمة الرسوم نهائية لأن هذه الدعوى لا تسقط الا بمضى ١٥ سنة ومن ضمن هذا التعويض المبلغ الذى دفعه. لذلك لا محل لرفض دعوى رد المبلغ الذى دفع بغير حق مادام أنه يستطيع الحصول عليه بدعوى أخرى (انظر هذا المبدأ في حكم النقض الفرنسى الصادر في ١٩ مايو سنة ١٨٧٦ سيري سنة ١٨٧٦ ٢٩٧ / ١ ودالوز سنة ١٨٧٦ / ١ / ٣٧٧ » وحيث أنه فوق هذا فان تحصيل رسوم نسبية من المدعى مع أنه ملزم بدفع رسوم مقررة فقط أمر لا يتفق مع قاعدة المساواة بين الافراد في المعاملة ازاء مصالح الحكومة وتؤدي الى التفرقة بين المدعى وغيره في تحصيل رسوم لا تحصل من غيره من افراد الرعية في مثل دعواهم وهذا يتنافى قواعد العدالة والمساواة وهى من النظام العام .

« وحيث انه متى ثبت ذلك فيكون هناك بطلان مطلق nulleté absolue في هذا الفعل ومن المعلوم ان البطلان المطلق لا يجوز دفعه بأى دفع كان وان البطلان جريا وراء التمسك بسقوط حق أو مضى المدة لا يزيل ذلك البطلان جريا وراء المثل الرومانى القائل Guod nullum est, nulle lapsa temporis convalescere potest,

ومعناه « أن البطلان لا يطهره مضى الزمن » (انظر بلائيول جزء أول بند ٣١٩ فى البطلان المطلق وأثره)

« وحيث أنه لهذا لا يسوغ للمدعى عليها أن تدفع بسقوط حق المدعى فى المطالبة بفرق الرسم متى كان التخصيل مبنيا على خطأ يودى الى التفرقة فى معاملة الجمهور الامر الذى يتنافى النظام العام والذى يعتبر بطلانا مطلقا

« وحيث أنه بما تقدم يتعين الحكم برد مبلغ ٢ ج التى دفعها المدعى بدون حق وبراءة ذمة المدعى من باقى الرسوم لأن الفعل الباطل بطلانا مطلقا كما توضع لا يجب أن يترتب عليه أى أثر ما فى الحال والاستقبال

(قضية مصطفى محمد العليمى ضد وزارة الخفانية رقم ٢٣٣٦ سنة ١٩٢١ - رئاسة حضرة القاضى ذكى خير الابونيجى)

١٨٢

محكمة الازبكية الجزئية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١

(١) سقوط الحكم النيابى . آثار سقوطه . بقا أثر صحيفة البصرى

(٢) تجديد الدعوى . جوازه . من غير رسوم

المبارى والقانونية

(١) يسقط الحكم الغيابي اذا لم ينفذ في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره طبقا لنص المادة ٣٤٤ مرافعات ويسقط مع الحكم الاجراءات اللاحقة له من اعلانه واجراءات تنفيذه . أما الاجراءات السابقة عليه فانها تبقى قائمة ويكون طلب الحضور السابق اعلانه حافظا لاثاره من حيث قيام الدعوى المترتبة عليه بين الخصوم (٢) يترتب على المبدأ السابق أنه يحق للمعارض ضده (المدعى أصلا في الدعوى) طلب الحكم مجددا في دعواه التي تعتبر قائمة أمام المحكمة . ولذلك فلا تؤخذ من المعارض ضده رسوم جديدة على الدعوى

المفكر

« وحيث ان المعارض دفع بسقوط الحكم الغيابي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لانه لم يعلن بصورته التنفيذية الا في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٠ ولم ينفذ الا بعد ذلك بطبيعة الحال أى بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الحكم » وحيث أن المعارض ضده وافق المعارض على ذلك ويتعين الحكم بذلك عملا بنص المادة ٣٤٤ مرافعات .

« وحيث إن المعارض ضده مع تسليمه بسقوط الحكم الغيابي فقد طلب أن يقضى له من جديد في نفس الدعوى الحالية بطلباته السابق الحكم بها غاييا ما عدا ١٣٠٠ قرش دفعها المعارض بعد الحكم على أن يقضى له بالمصاريف جميعها لأن الدفع بعد رفع الدعوى

مرتكنا على عقدي الايجار المؤرخين ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأول نوفمبر سنة ١٩٢٧ . « وحيث إن المادة ٣٤٤ تنص على أنه يبطل الحكم الصادر في غية الخصم ويعتبر كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه

« وحيث إن البطلان المذكور لا يتناول سوى الحكم وليس له من تأثير في اجراءات المرافعة التي تبقى نافذة المفعول لأن القانون في المادة المذكورة لم ينص على بطلان المرافعة بل ينص على بطلان الحكم فقط وبطبيعة الحال تبطل مع الحكم الاجراءات اللاحقة له من اعلانه واجراءات تنفيذه . أما الاجراءات السابقة عليه فانها تبقى قائمة ويكون طلب الحضور السابق اعلانه حافظا لآثاره من حيث قيام الدعوى المترتبة عليه بين الخصوم ويمكن الرجوع الى الدعوى القديمة بدون حاجة الى رفع دعوى جديدة لأن الدعوى الأولى لا تزال قائمة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي الذي سقط (راجع كتاب الوجيز للمرافعات المصرية تأليف أحمد بك قمحة صحيفة ٦٧٤ وكتاب المرافعات المدنية والتجارية للرحوم أنى هيف بك الطبعة الأولى بند ١١٨٤ صحيفة ٦٠٠)

« وحيث إن المعارضة تعيد القضية للحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم الغيابي فلا مانع يمنع المعارض ضده من طلب الحكم مجددا في دعواه التي تعتبر قائمة أمام المحكمة ولذلك فلا تؤخذ من المعارض ضده رسوم

على هذه الثمرات للدائنين مهما كانت صفتهم ولكنه وضع خصيصا المصلحة للدائنين المرتهنيين ولا يستفيد منه غيرهم من أصحاب الديون العادية المحكم.

« حيث إن المدعين يرتكبان في اثبات دعواهما على العقد العرفي المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ٩٢٩ الصادر لهما من المدعى عليه الثاني بيع ال ١٠ قراريط موضوع هذه الدعوى وعلى الحكم نمرة ١٣٦١ سنة ٩٣١ الصادر من هذه المحكمة في ١١ يناير سنة ١٩٣١ بصحة توقيع المدعى عليه المذكور والذي تسجل في ١٨ مارس سنة ٩٣١

« وحيث ان المدعى عليه الاول يداين الثاني في مبلغ ٣٠ جنيا بالحكم نمرة ٦٣٢ سنة ٩٣٠ الصادر من محكمة خط طنطا في ١٥ أبريل سنة ٩٣٠ وقد أخذ اختصاصا على الاطيان . المتنازع عليها ضمن اطيان أخرى للمدعى عليه الثاني وسجله في ١٠ يونيه سنة ٩٣٠ ثم شرع في نزع ملكيته من هذه الاطيان بتنييه اعلن اليه في ٥ نوفمبر سنة ٩٣٠ . وتسجل في ١٥ ديسمبر سنة ٩٣٠ ويدعى بأن التصرف الذي حصل من مدينه للمدعين هو تصرف أساسه التواطؤ عمد اليه المدعى عليه الثاني باتفاقه مع المشتريين تهريبا لممتلكاته حتى لا يقع عليها التنفيذ ويدعى فوق ذلك بأن عقد المدعين لم يسجل وأن الحكم الذي صدر لهما بصحة توقيع البائع تسجل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وأن مجرد تسجيل هذا التنبيه مانع للمدين من حق التصرف في العين الحاصل عليها التسجيل

جديدة على الدعوى (يراجع كتاب وزارة الحقانية لمحكمة بنى سويف في ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ المنشور بتعريف الرسوم القضائية وضع حافظ أفندى شرف الطبعة الثالثة صحيفة ٢٩ و ٧٠ وراجع كذلك الحكم الصادر من محكمة ديروط الاهلية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ ومنشور في الجريدة القضائية بالعدد العاشر من السنة الثانية)

« وحيث إنه لذلك ولأنه تبين للمحكمة أن طلبات المعارض ضده في الموضوع في محلها (معارضة جوده عيسى غيضان ضد حسين أفندى فمى وحضر عنه الاستاذ حكيم بقطر رقم ٢٨٨٤ سنة ٩٣٠ — رئاسة حضرة القاضي حسن نجيب)

١٨٣

محكمة تلا الجزئية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣١

تنبيه نزع الملكية . تسجيله . أثره . في غلبه المدين عن التصرف .
دائن عادى . هل له التمسك ما آثار التنبيه

المبدأ القانوني

ان القانون رقم ١٨ سنة ٩٢٣ الخاص بالتسجيل هو قانون استثنائي باعتباره مقيدا للحرية المطلقة التي كانت للتعامل من قبل . ولذلك يجب الرجوع الى أحكام القانون العام والمبادئ القانونية لا كمال النقص الذي يكون فيه أو فهم ما أبهم منه . وهذه المبادئ لا تقر الدعوى المنطوية على سوء النية

وان تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يغل يد المدين عن التصرف والنص على إلحاق الثمرات بالعقار لم يكن مقصودا منه ترتيب حق عام

« وحيث ان المدعين من جهتهما يدعيان أن مديونية المدعى عليه الثاني للأول هي مديونية سورية توأطا عليها الاثنان اضرارا بملكيتهم لتزعم منه وذلك لأن عقدهما المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - ولو أنه لم يسجل - إلا أنه كان سبقه عقد آخر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بشراء ثمانية قراريط من ملك البائع (المدعى عليه الثاني) ولقيام نزاع على الاطيان المبيعة استبدل عقدا ثمانية قراريط بعقد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بعشرة قراريط أخرى هي المتنازع عليها في الدعوى الحالية وفي أثناء النزاع الاول تداين المدعى عليه الثاني (البائع للمدعى عليه الاول) وهو نسيه بالدين الحاصل بمقتضاه التنفيذ

« وحيث إنه بالنسبة للتواطؤ الذي ينسبه كل من الطرفين الى الآخر فان المدعى عليه الاول يذهب في دفاعه إلى أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قضى على نظرية سوء النية بالنسبة للبائع والمشتري الثاني مادام عقد المشتري الاول لم يسجل، إلا أن هذا الرأي في غير محله ، لأن القانون المذكور باعتباره قانونا استثنائيا جاء مقيدا للحرية المطلقة التي كانت للتعامل من قبل ولذلك يجب الرجوع فيه الى أحكام القانون العام وإلى المبادئ القانونية لأجل اكمال النقص الذي يكون فيه وفهم ما أبهم منه ، لأن هذه المبادئ العامة لا تزال قائمة لم ينسخها القانون وهذه القواعد عينها لا تقر الأعمال المنطوية على سوء النية (يراجع حكم دوائر الاستئناف المجمعة في

٣ يونيو سنة ١٩٢٧ استئناف نمرة ١٣٤ سنة ٤٤ قضائية)

« وحيث إنه متى ما تبين ذلك فيتعين الرجوع الى دفاع الطرفين وما ينسبه كل منهما الى الآخر خاصا بالتواطؤ . وبالنسبة للتواطؤ المنسوب للمدعين مع المدعى عليه الثاني ففضلا عن أنه لم يقم عليه دليل فان عقد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كان سبقه عقد آخر ثمانية قراريط تاريخه ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ كما قال المدعيان كما أن المدعين تعهدا بالورقة المؤرخة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بأن يقوموا بدفع ما على أطيان البائع من دين البنك الزراعي سواء منها المبيع اليهما والغير مبيع

« وحيث إنه ثابت كذلك من الاشارة التي على ذيل عقد البيع الاول أنه كان باقيا من ثمن الثمانية قراريط المبيعة مبلغ ٣٠ جنيا حول المدعى الثاني في مقابله سندا بمبلغ ٣٠ جنيا كانت له على آخر لام السعد بسيوني ريشه زوجة المدعى عليه الثاني (البائع) وأخت المدعى عليه الاول وهذه حولت سند الدين لزوجها المذكور وهذا رفع بمقتضاه القضية نمرة ٤٨١ سنة ١٩٢٩ أمام محكمة بندر طنطا الجزئية وحكم في النهاية على المدعى (المحيل الاول) بالمبلغ المحول وقد قام بدفعه فعلا كما دلت عليه الايصالات المقدمة في الدعوى والتنازل من المدعى عليه الاول عن الحكم المذكور المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ « وحيث إنه يستفاد من ذلك ومن تقديم عقد البيع الاول وباقي الأوراق المتعلقة بهذا

البيع من المدعين أن العقد المطعون فيه إنما كان استبدالا للعقد الأول الذي يعلم به المدعى عليه الأول كما قال المدعيان ومن ثم يكون العقد الثاني صحيحا وشراء المدعين شراء جدي لا تشوبه شائبة

« وحيث إنه متى ثبت ذلك فيكون التنفيذ الذي أجراه المدعى عليه الأول على الأطيان المبيعة غير متفق مع ما يدعيه من حسن النية خصوصا وهو صهر المدعى عليه الثاني الذي لا تربطه بالمدعين أية رابطة

« وحيث إنه بالنسبة للوجه الثاني من دفاع المدعى عليه الأول الخاص بمنع المدين من التصرف بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فإن القانون الأهلى لم ينص على هذا المنع وكل ما فى الأمر أنه قيد حرية المدين بالنسبة لتأجير العقار المنزوعة ملكيته فى المادتين ٥٤٣ و ٥٤٤ مرافعات ونص فى المادة ٥٤٥ على الحاق الثمرات بالعقار من تاريخ هذا التسجيل

« وحيث إنه قام خلاف فى رأى بين بعض الشراح وبين المحاكم فذهب فريق الى أن مجرد تسجيل التنبيه يمنع المدين من التصرف. وقال الفريق الثانى بعكس ذلك والحجة الظاهرة للفريق الأول هى أنه يبعد جدا أن يكون الشارع قد قصد حرمان المدين من التصرف فى الريع ولا يكون قد أراد هذا الحرمان بالنسبة للعقار نفسه مع أن المحافظة عليه للدائن أفيد وأجدر. وأن القانون الأهلى منقول عن المختلط. ولذلك يجب الرجوع الى أحكام هذا القانون عند وجود النقص أو

الغموض. وبما أن القانون المختلط يغل يد المدين عن التصرف فى المادة ٦٠٨. فلا بد أن يكون الشارع الأهلى قد قصد إلى ذلك فى المادة ٥٤٥ أهلى المطابقة للمادة ٦٠٨ من القانون المختلط

« وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول فإن النص على الحاق الثمرات بالعقار لم يكن مقصودا منه ترتيب حق عام للدائن مهما كانت صفته على ثمرات العقار المنزوعة ملكيته ولكنه وضع خصيصا لمصلحة الدائنين المرتهين فلا توزع هذه الثمرات الا عليهم بحيث اذا لم يكن هناك دائنون مرتهنون فلا تلحق الثمرات بالعقار ويصبح هذا الحق وهما بالنسبة للدائنين العاديين ومتى ما تبين ذلك فإن اعتراض أصحاب الرأى المخالف يزول من نفسه مع ما بنوه عليه من الاستتاج فى هذا الموضوع أما أن الدائن العادى لا يستفيد من تسجيل التنبيه فهذا مستفاد من نص المادة ٦٠٨ مختلط وهى المقابلة للمادة ٥٤٥ أهلى وهى تقضى بأن توزع الثمرات يكون مع الثمن على حسب ترتيب الديون التأمينية مراجع مؤلف المرحوم أبو هيف بك. فى التنفيذ بند ٧٠٨ وهامش صحيفتى ٤٦٦ و ٤٦٧

« وحيث إنه فيما يتعلق بضرورة الرجوع إلى القانون المختلط فى تفسير المادة ٥٤٥ أهلى فإن هذا الرأى يظهر خطؤه اذا لوحظ أن المادة ٦٠٨ مختلط قديمة لم تكن تنص على منع المدين من التصرف وإنما أدخل هذا القيد على المادة المذكورة فى سنة ١٨٨٦ أى بعد

بدعوى ابطال التصرف . وهذا ما يقصد اليه المدعى عليه الأول في الشطر الأول من دفاعه الا أنه ثبت مما سبق بيانه أن عقد المدعين هو عقد بيع صحيح وأن شراءهما لا يشوبه شيء من سوء النية ولذلك يتعين الحكم لهما بثبوت ملكيتها لما اشترياه بالعقد المذكور

(قضية السيد شحاته وآخر ضد محمد بسيوني وآخر رقم ٤٨١٢ لسنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي حسين بك رياض)

وضع القانون الاهلي بثلاث سنوات فمن المستحيل اذا تفسير القانون الاهلي على هدها وهذا ما فات أصحاب الرأي المعارض على ما يظهر فجعلهم يخطئون القياس (بند ٧٠٦ المؤلف المذكور وفي الموضوع صحيفة ٤٦٢ و ٤٧٥) « وحيث إنه متى ما ثبت ذلك فإن الطريق الوحيد للطعن في تصرفات المدين انما يكون

قضايا المحاكم المختلطة

المبدأ القانوني

(١) في حالة نزاع ملكية أرض للمنفعة العامة يستحق الثمن قبل المصلحة من يوم الاستيلاء على العقار وتستحق الفوائد التي هي عبارة عما ضاع من المنفعة على المالك وما يقابلها من ارتفاع المصلحة العامة . ويكون تقديرها حسب الفائدة القانونية من اليوم الذي كان يجب فيه دفع الثمن عند الاستلام وايداعه في خزانة المحكمة وبغير حاجة الى تنبيه رسمي (٢) لا يسرى التقادم بمرور خمس سنوات الوارد بالمادة ٢٧٥ مد.م على حالة الفوائد التي لم تدفع والتي هي مقابل منفعة المالك عن أرض منزوع ملكيتها للمنفعة العامة

(استئناف بلدية الاسكندرية ضد أزمة سرقة وآخر . رئاسة المستر ماك بارنت ، مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٢ ص ١٩٩)

١٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ مارس سنة ١٩٣١

بائع . حق امتياز على الربيع . عدم أحقيته

المبدأ القانوني

بمجرد أن الدائن صاحب حق امتياز البائع لا يخول له حق الامتياز على ربيع الأراضي التي باعها . وأصبحت تحت الحراسة القضائية (استئناف نعمت هاتم برفان ضد الامير محمد عباس حليم . رئاسة المسير فانك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٣ ص ٣٠٠)

١٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ مارس سنة ١٩٣١

فوائد . عن أرض منزوع ملكيتها للمنفعة . استحقاقها . تاريخ سرياتها . تقديرها . فمضي المدة . بمرور خمس سنوات . فوائد عن نزاع ملكية للمنفعة العامة ، عدم سرياتها

١٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ مارس سنة ١٩٣١

رهن . التصريح ببيع الاشياء المرهونة في أى وقت . شرط
اختيارى . جواز تنازل الدائن عنه

المبدأ القانونى

ان الشروط الواردة بعقد رهن بضائع
أو سندات والتي تسمح ببيع الشيء المرهون
في أى وقت أو بما فى معناها هى اختيارية
ومعموله لمصلحة الدائن نفسه . فله أن يتنازل
عنها بدون أن يكون مسئولاً بأى حال قبل
الشخص الذى تحررت هذه الشروط ضده
(استئناف بنك الخصم ضد رسبارميو وآخرين . رئاسة المسير
فافك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٣ ص ٢٠١)

١٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ مارس سنة ١٩٣١

مالك سيارة . مسئولية عن حادثة لها . لمجرد أنه مالك .
عدم قبوله

مسئولية . صاحب سيارة . اعارتها لابنته . المرخص لها
لاستوجب المسؤولية

المبادئ القانونية

١ - لا يسأل صاحب السيارة عن حادثة
وقعت منها لمجرد أنه مالك لها
٢ - ان ابنة صاحب السيارة التى اعارها
لها للاستعمال لا تعتبر بمثابة تابعة له بالنسبة
للمسئولية فى حالة حصول حادثة ما . ومجرد
أنه صرح لها بان تقود السيارة لا يعتبر خطأ
مستوجباً للمسئولية طالما أن يدها تصرح بالقيادة
(استئناف فون ايشتورف . وآخرين ضد أرمله دسينا
وآخرين رئاسة المسير فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣
عدد ١٣ ص ٢٠٢)

١٨٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ مارس سنة ١٩٣١

اثبات عقد . ختم . قوة فى الاثبات . كالا مضاء
ختم : انكار التوقيع مع الاعتراف به : وجوب الطعن بالتزوير

المبادئ القانونية

١ - طبقاً للقانون المختلط يكون للختم الموقع
به على عقد قوة فى الاثبات كالا مضاء
٢ - من اعترف بالختم الموقع به فى ذيل عقد
يعتبر أنه وقع بنفسه عليه فلا يجوز دحض هذه
القرينة الا بالطعن بالتزوير (١)
(استئناف يوسف شتيوى ضد شفيقه الشريضى شومان
وآخرين رئاسة المسير فوكس . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣
عدد (١٣ ص ٢٠٢)

(١) جاء ضمن أسباب هذا الحكم ما يأتى
حيث أن محكمة المنصورة استندت فى حكمها (الذى أعتبرته
فيه جواز انكار التوقيع بالختم وتكليف المتمسك بالسند باثبات
صحة توقيع المتكر عليه) على أحكام عدة صادرة منها فى أحوال
شبيهة بهذه . ولم تعتبر أن للختم قوة فى الاثبات كالا مضاء . كما لاحظت
أن المادة ٢٩٢ م . م . الخاصة باثبات العقود العرفية ذلرت
الامضاء دون الختم . مع أن هذه المادة منقولة عن المادة ١٣٢٢
م . فرنسى . وأنه تقرر فى فرنسا دائماً أن وضع الختم أو أى
علامة لا يكون حجة فى الاثبات بالنسبة للعقد الموقع عليه بالختم أو أى
علامة أخرى . كما أضاف الحكم أنه لو كان غرض الشارع المصرى
الخروج عن النص الفرنسى لنص على ذلك عند وضع المادة ٢٩٢ م .
م والمادة ٢٢٧ م . أملى المقابلة لها كما فعل بالنسبة للمادتين ١٧٩ و
١٨٤ عقوبات اللتين يعاقبان على التزوير وقد أشير فيما إلى
الختم والامضاء .

وحيث أنه يتبين من مقارنة المادتين ١٧٩ و ١٨٤ عقوبات
بمائلة الختم بالامضاء . فإذا كانت هذه الفائدة من العقاب على التزوير
بتغير الختم فذلك لا يستلزم أن له قوة فى الاثبات . على أن غرض الشارع
قد ظهر بوضوح تام عند تحرير المادتين ٢٩٠ و ٢٩٢ مرافعات
وكذا المادتين المائلة لهما وأما ٢٥١ و ٢٥٣ مرافعات أملى وهى
المواد الخاصة بتحقيق الخطوط ومنها يظهر أن القياس تام بين

يكاد يكون مستحيلا في غالب الاحيان
وحيث أن القضاء المختلط قد سوى تماما بين الحتم والامضاء
من جهة اجراءات الطعن بالتزوير . وليس هناك الا حكم واحد
يكس هذا الرأي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٩٦ (مجلة التشريع
والقضاء السنة الثامنة رقم ٢٨٧) وعوائد البلاد ثابتة للدرجة أن
محكمة الاستئناف المختلطة لم تتردد (force probante)
مطلقا في اعتبار أن ختم الاجنبي الذي أخذ بعادات البلاد له قوة في
الاثبات تماما (حكم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . المجلة المذكورة
السنة ٤٢ رقم ١١٧) والقضاء الاهلي بعد أن أصدر جملة أحكام
متناقضة قد انتهى باتخاذ هذا المبدأ ، اهـ

الحتم والامضاء خصوصا وان عادات وأحوال البلاد الاجتماعية
تختلف والامضاء أصبحت جميع المعاملات المدنية والتجارية في حكم
المستحيل حقيقة هناك اختلاف بين الامضاء والحتم من جهة
أن من اعترف بامضاءه يعترف أيضا بأنه هو الذي وقع بخلاف
حالة الحتم فإن من يعترف به لا يعتبر حتما وبالذات أنه وقع
به . ولكن خلافا للقانون الفرنسي فإن نقش الاختام وجبرها بعد
وفاة أربابها يتبع فيه بمصر نظام دقيق وشديد وبهذا يمكن أن
تقرر ان التوقيع بقرينة على أن صاحبه هو الذي وقع باعتباره به
فلا يمكن دحض هذه القرينة الا بطريق الطعن بالتزوير . فليس
من المفهوم ان من ارتكب اهالا فاضحا بسرقة ختمه منه يمكنه
أن يعتمد على هذا الخطا لالزام المتسكك بقصد بتقديم دليل

قضاء المحاكم الأجنبية

أومصاهرة بين المدعى والمدعى عليه كان حكما
في محله

لا يكون الضرر المادى الناشئ عن شبه
جنحه موجبا للتعويض الا اذا كان مباشرا
وحالا ومعينا direct, actuel, certain
(ماده ١٣٨٢ فقرة ٣)
(مجلة دالوز . سنة ١٩٣١ قم أول ص ٢٨ - ٤٠)

المحاماة تضمن تقرير المستشار Pilon الذى نشره دالوز
ضمن حيثيات الحكم كعادته : تلخيص أحكام محكمة النقض في هذا
الصدد وتحديد قضاء المحكمة في مسألة دعاوى التعويض عن الضرر
المعنوى أو الضرر القائم على مصلحة أساسها المطف affection
وهو تقرير مطول وجامع لثلاث المسألة أشار فيه الى المراجع التالية
Planioi et Ripert T. 6. no. 554
Demogue. Oblig. t.4, no. 422, 407
Lalou. Resp. Civ, no. 65, D.p. 1922.
1 - 107, D.p. 1923 - 1 - 52
D.P. 1929 - 1 - 40 D.p., 1930
- 1 - 325 - 1 - 49 Sirey - 1926 - 1 - 153.
1928 - 1 - 153.

١٨٩

محكمة النقض والابرار (دائرة العرائض)

٢ فبراير سنة ١٩٣١

تعويض . ضرر أدبى . وجوب اثبات صلة القرابة أو المصاهرة
تعويض . ضرر مادى . شروطه .

المبدأ القانونى

إنه وان كانت المادة ١٣٨٢ مدنى . فر .
بنصها العام تنطبق على تعويض الضرر الأدبى
كما تنطبق على تعويض الضرر المادى الا أنه
يجب للحكم بالتعويض المطلوب بسبب حصول
ضرر أدبى فقط أن يثبت وجود مصلحة قائمة
على العطف الناشئ من صلة قرابة أو مصاهرة
كانت تربط المجنى عليه بطالب التعويض
فاذا لم يثبت وجود ضرر مادى وحكمت
المحكمة برفض طلب التعويض المبني على الضرر
الأدبى لأنه لم يثبت لها وجود صلة قرابة

١٩٠

محكمة النقض والابرام المدنية

(دائرة العرائض)

١٧ فبراير سنة ١٩٣١

تعهدات . حزية التجارة . اشتراط الشراء من شخص معين .
جواز الشرط .

المبدأ القانوني

لا يعتبر مخلا بحرية التجارة التعهد الذي يوقعه تاجر وبموجبه يتعهد بأن يأخذ كل ما يلزمه من محصول معين من أحد المتعهدين دون غيره مادام التعهد لا يتضمن منعاً عاماً ومطلقاً ولكنه محدود بالوقت الذي يستغل التاجر في خلاله المحل التجاري .

وبوجه التخصيص يعتبر مباحاً في هذه الظروف الشرط الذي بمقتضاه يشترط صاحب معمل ييره على صاحب مشرب أن لا يستهلك في قهوته غير البيرة التي يوردها له (دالوز سنة ١٩٣١ - قسم أول ص ٤١)

(المحاماة : علق الاستاذ Pierre voirin الاستاذ بجامعة نانسي على هذا الحكم تعليقا مطولا في مجلة دالوز أساط فيه بالشروط التي تشترط في المعاملات المعروفة في فرنسا باسم Clause de préférence, Clause d'exclusivité d'approvisionnement.

١٩١

محكمة النقض والابرام (دائرة العرائض)

٦ يناير سنة ١٩٣٠

وارث ظاهر : تصرفاته بالبيع - مشتر : حسن نيته - شروط
حسن نية : مركز الوارث : ذبوعه وتحققه .
صحة التصرفات

المبدأ القانوني

التصرفات بالبيع التي تصدر من الوارث الظاهر لا يمكن أن تعتبر باطلة لمجرد أنه وارث ظاهر مادام يتبين لقضاة الموضوع - وبخاصة من سكوت الورثة الحقيقيين ومن ذبوع أمر الوارث الظاهر ذبوعاً لا يدع مجالاً لاحتمال الطعن في حقوقه ويجعلها محققة وثابتة - أن المشتري كان هو الآخر تحت تأثير الخطأ المشترك في تقدير صفة الوارث المذكور بحيث أنه كان يحمل على الأقل صفة الورثة الحقيقيين وإنه لم يكن يحمل وجودهم مادام يكون قد ثبت لقاضي الموضوع أيضاً أنه كان حسن النية في اعتقاده في هذه المسألة وفي سند الوارث الظاهر .

(دالوز سنة ١٩٢١ قسم أول ص ٤٢)

(المحاماة : اثار هذا الحكم نظرية الوارث الظاهر وتصرفاته بحقوقه لأول مرة بعد حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية والمنشور في 33-1-1900 D.p. وقد استدعى ذلك أن محرري مجلة دالوز قد نشروا تعليقاً هاماً للاستاذ Laurent : تناول فيه شرح نظرية الوارث الظاهر وما يتصل بها . وهو بحث عام وقد أخذت المحاكم المختلفة في بعض أحكامها أخيراً بنظرية الوارث الظاهر وأن كنالم تقف على تحديد الصفتين حقوقه للان)

١٩٢

محكمة رن

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . سبب جديد يظهر بعد الحكم . رفع
دعوى جديدة
رد ما دفع بغير حق . ثبوت بطلان الحالة المادية التي بني عليها
الحكم الاول . جواز المطالبة بالرد

المبدأ القانوني

لا محل للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه إذا كانت الدعوى الجديدة قد بنيت على سبب لم يكن يعلم به المدعى ولم يكتسبه إلا بعد صدور الحكم السابق (١٣٥١ مد. فر.)

فاذا دفع مبلغ تنفيذ الحكم مشمول بالتنفيذ وثبت بعد ذلك قضائيا أن الحالة المادية constat التي بنى عليها الحكم المذكور باطله بطلانا ماديا كما ثبت أن المحكوم له كان قد استخدم هذه الحالة توصلا للحكم غشا منه - وجاء المحكوم عليه برفع دعوى المطالبة برد ما دفع بغير وجه حق وبالتعويض وبشطب التسجيلات العقارية فليس لمن حكم له في الدعوى الأولى أن يدفع هذه الدعوى بسبق الفصل فيها .

(دالوز سنة ١٩٢١ قسم ثان ص ٢٤)

١٩٣

محكمة جنح Vesoul

١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

اختصاص . محكمة جنح . دعوى فسخ عقد . جواز الحكم فيها تبعاً للدعوى العمومية

المبدأ القانوني

تختص محكمة الجنح بالفصل - تبعاً للدعوى العمومية - في دعوى فسخ عقد مؤسسه على المادة ١١٨٤ مدني رفعها المدعى المدني كتعويض عن الضرر الذي أصابه من الجريمة « المادة ٣٢١ تحقيق جنايات » (ويقول دالوز ان الحكم ينتج من هذا الرأي ضمناً)

فاذا رفعت الدعوى العمومية ضد من رسا عليه مزاد قطع أشجار في غابة من غابات الحكومة بسبب عدم قطعه للأشجار وإخلاء الغابة منها في المدة المحددة بقائمة الشروط ، جاز للمحكمة في الوقت الذي تحكم فيه على المتهم بالعقوبة أن تحكم بفسخ البيع بناء على طلب مصلحة الغابات .

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم ثان ص ٢٨)

(المحاماة : راجع تعليق Marcel Nast على هذا الحكم)

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الرابع

رقم	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية	
١٤٣	٢٦٣	٢٣ أبريل ١٩٣١	١- نقض . عن مخالفة والتعويض فيها . عدم جواز نظرم-٢ . مسئولية جنائية . عن فعل حيوان ضرورة اثبات الخطأ ونوعه ووجه نسبته للبالك طعن بطريق النقض . أسبابه . الجهة التي يقدم اليها	٢١٩ تج و ٢٠٨ و ٢٤٢ قوة ٢ ع
١٤٤	٢٦٥	» » »	تعدى . بالقول أو الإشارة . ضد موظف المجلس البلدى . معاقب عليه	٢٢١ تج
١٤٥	٢٦٥	» » »	قرار حفظ . ضرورة ثبوته بالكتابة وتوقيعه . مع وضع التاريخ عليه	١١٧ ع
١٤٦	٢٦٦	» » »	طعن بطريق النقض . عن حكم تمهيدى . عدم قبوله	٤٢ تج
١٤٧	٢٦٦	» » »	١- نقض . موعد تقديم أسبابه . عدم التوقيع على الحكم فى ظرف الثمانية أيام . التقرير بالطعن فى الميعاد . ارفاق شهادة رسمية بعدم ختم الحكم . منح الطاعن أجلا لتقديم الاسباب -٢- أمر الحفظ . المادة ٤٢ تج . عمل قضائى . ضرورة ثبوته بالكتابة -٣- دعوى عمومية . رفعها على موظف . عدم الحصول على تصريح رئيسه الادارى . غير مؤثر عليها -٤- دعوى عمومية وعد بحفظها . عدم تنفيذه . عدم مساسه بها	٢٢٩ تج
١٤٨	٢٦٧	٧ مايو ١٩٣١	٥- قبض . حبس . تعذيب . التفريق بينها . تطبيق مواد القانون عليها . وحكم كل حالة منها -٦- دعوى مدنية . رفعها طبقا للمادة ٥٤ تج . حصول ضرر مباشر أو غير مباشر . على اطلاقها -٧- مسئولية مدنية . عن ضرر شخصى . بطريق غير مباشر . تضمنين مرتكبه -٨- مسئولية مدنية . ضمان الموظف . لا يعنى الحكومة	٢٤٢ و ٢٤٤ و ١١٢ ع و ١٥١ و ١٥٢ مد

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٤٩	٢٧٨	٧ مايو سنة ١٣١٩ من ضمانها - ٩ - حكم . عدم النص على مادة القانون . لا بطلان - ١٠ - مسؤولية الحكومة عن عمل موظفيها . أثناء تأدية الوظيفة وبسببها . ثابته تبيد . خيانة أمانة . دفع مبالغ من مستأجر لوكيل دائرة . بصفة أمانة . لحين تحرير ايصالات بها . أو باعتباره عقد وكالة بغير أجر . أو وديعة مؤقتة . اختلاسها . عقابه بالمادة ٢٩٦ ع	٢٩٦ ع
١٥٠	٢٨٠	١ - امتناع عن تسليم طفل . لمن له حق حضانته . جريمة . مستمرة متتابعة	
		٢ - جريمة مستمرة . استمراراً ثابتاً أو متتابعاً . حالة كل منهما . نتائجها . بالنسبة لقوة الشيء المحكوم فيه .	٢٤٦ ع
١٥١	٢٨٢	معارضة . في حكم غيابي . في جنحة أو مخالفة . بناء على اعلان من المدعي المدني . رفعها بعد ثلاثة أيام من هذا الاعلان . عدم قبولها .	١٣٣ و ١٦٣ تج
١٥٢	٢٨٣	١ - وديعة . التسليم اختياري . ضرورة اثباتها بالدليل المدني - ٢ - اعتراف . من متهم . عن استلام اختياري . غير قابل للتجزئة في ذاته مسئولية مدنية . تبرئة المتهم . حالة الخطأ والضرر غير مانع من التعويض	٢٧٤ ع
١٥٣	٢٨٥	٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٥ ع ١٧٢ تج و ١٥١ مد .	
١٥٤	٢٨٦	دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة بيان القصد الخاص	٢٢٤ ع
١٥٥	٢٨٦	قتل خطأ . الاهمال المعاقب عليه قانوناً . ضرورة بيانه بياناً واضحاً	٢٠٢ ع و ٢٢٩ تج

العدد الرابع

فهرست

السنة الثانية عشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٥٦	٧ مايو ١٩٣١	حكم . اجراءات . دعوى مباشرة . الحكم في غية المدعية . بالبراءة والشطب . اعادتها للرول . الحكم بالعقوبة والتعويض . بطلانه عنها سويا . (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	٢١٥ ع و ٢٥٢ و ٢١٩ تج
١٥٧	١٩ نوفمبر ١٩٣١	حوالة . الادعاء بها . مستندات الدعوى . استنتاج المحكمة منها . عدم قيام الحوالة . مسألة موضوعية	٩ قانون محكمة النقض
١٥٨	» » » »	١ - خير . تقرير . مطاعن موجهة ضده عدم الرد على الطاعن . مسألة موضوعية ٢ - خير . طلب سماع أقوال ختامية . عدم قبوله . لا بطلان . خير . وجوب اعلان الخصوم قبل العمل . مخالفة ذلك . التمسك به أمام محكمة الموضوع . بطلان . رقابة محكمة النقض	١٢٧ م
١٥٩	» » » »	١ - قوة الشيء المحكوم فيه . بائع . عدم تمثيله للمشتري بعد صدور البيع . الحكم الصادر ضد البائع . ليس حجة على المشتري - ٢ - بيع تضمينات . نزاع الملكية . زيادة في العين . وجوب ضمانه المشتري . الزام البائع بدفع الضمان . الزيادة في قيمة العين من ضمن الضمان ٣ - وضع اليد . نية واضع اليد . مسألة موضوعية	٢٦٥ و ٢٠٥ و ٢٠٧ مدني اعل
١٦٠	٢٦ نوفمبر ١٩٣١	قوانين . انسحابها الى الماضي . قوانين . معدلة لمدة التقادم . سريان القانون الجديد . ضم المدة القديمة على الجديدة	٤٨ قانون محكمة النقض وقانون المجالس الحسبية

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الرابع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٦١	٣٠٤	٢٦ نوفمبر ١٩٣١	م ٢٠ قانون النقص
١٦٢	٣٠٦	» » » »	ق ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ ق ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢
١٦٣	٣٠٨	٢٦ مايو سنة ١٩٣١	٢٢٢ مد
١٦٤	٣١٠	١٦ مايو سنة ١٩٣١	لائحة الترع والجسور ١٨٩٦ : ٢٢٢ مد
١٦٥	٣١٢	٢٦ مايو سنة ١٩٣١	٢٤ و ٢٧ مد
١٦٦	٣١٤	» » » »	١٢٤ مر ٢٠٦ و مد ٨٢ مد

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٦٧	٢٧ » »	تسجيل . تنبيه نزع الملكية . تسجيله . اثره في غل يد المدين عن التصرف . بيع للغير . تسجيله بعد تسجيل التنبيه . لا ينفذ	٤٠ وما بعدها
١٦٨	٢٨ » »	تسجيل . بيع . بيع من المورث بعقد عرفي بيع من الوارث بعقد مسجل . نفاذ عقد المورث . الوارث ليس من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه	قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل
١٦٩	٢ يونية سنة ١٩٣١	معارضة . في قائمة الرسوم والمصاريف . المحكمة التي ترفع إليها . المحكمة الصادر منها الامر	١١٧ م . د ر ٤٨ ديكريتو ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧
١٧٠	٤ يونية سنة ١٩٣١	استئناف ، اعلان الحكم الابتدائي . سريان مواعيد الاستئناف في حق المعلن فقط	٣٥٢ م . د
١٧١	٨ » »	تعويضات . دفاع كيدى . انكار ودائة وجود مبرر له . رفض دعوى التعويض	١١٥ م . د
١٧٢	١١ » »	استئناف . محل مختار . عدم اتخاذه . اعلان قيد الاستئناف بقلم الكتاب . اعلان باطل . وجوب اعلانه في محل المستأنف الاصل	٢٦٤ م . د
١٧٣	١١ نوفمبر ١٩٣١	جبانات . جثث . الغاء جبانة قديمة . عدم جواز اكر اهال على نقل الجثث من الجبانة القديمة . جواز نقل الجثث المجهولة عند استعمال الجبانة القديمة لغرض من الاغراض	ديكريتو ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤
١٧٤	١٥ يونيه ١٩٣١	غش الدخان . خلطه بمواد أخرى . وضع مواد غريبة . غش . مصادرة . غرامة (٤) قضاء المحاكم النكابة	ديكريتو ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١
١٧٥	٣ فبراير ١٩٣١	وقف . صادر في مرض الموت . عدم اجازة الورثة . نتائج بالنسبة للوارث والاجنبي	٢٥٥ م . د

العديد الرابع

فهرست

السنة الثانية عشر

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٧٦	٣٣٢	١٠ مارس ١٩٣١	١ - اثبات بالبينة . أو بقرائن الأحوال القيمة أكثر من ١٠ جنهات . عدم جوازه الافى أحوال معينة - ٢ لبينة - ٣ . أفعال مادية صرقة . جواز اثباتها با - اثبات - فعل منشى لحقوق أو التزامات . مكون من عنصر مادي أو قانوني . اثبات الأول بالبينة . اثبات الثانى طبقا للواد ٣١٥ وما بعدها - ٤ . وضع اليد كسبب من أسباب التملك . والآخر ناشئ عن التعاقد . التفريق بينهما فى نتائج - ٥ . المعاوضة أو البذل . سرعان قواعد البيع عليها . عدم جواز اثباته بالبينة أو قرائن الأحوال - ٦ . المعاوضة . اثبات حصولها . أحكامها طبقا للبادئ العامة .	٢١٥ مد . وما بعدها . ٧٦ و ٤٤ مد . اهـ
١٧٧	٣٣٦	١٥ أبريل ١٩٣١	١ - معارضة فى تنبيه نزع ملكية . رفعها بعد الميعاد . أثره - ٢ - حكم غيائى . تنبيه نزع ملكية غير مؤثر على سقوط الحكم لعدم تنفيذه فى بحر ٦ شهور - ٣ - دأى . تنبيه نزع ملكية . وجوب تعيين محل للدائن بالبلدة الكائنة بها المحكمة . عدم استيفائه . بطلان	٥٢٨ و ٥٢٨ مد . مر .
١٧٨	٣٣٨	١١ مايو سنة ١٩٣١	مسئولية جنائية . عدم مراعاة اللوائح . سبب قائم بذاته . رابطة السببية . قيادة سيارة اصطحاب صديق لصديقه . استهدافهما للخطر سويا . عدم المسؤولية - المسؤولية الشئئية . انعدام الخطأ من المتهم . عدم خطأ المالك . عدم المسؤولية	٢٠٢ و ٢٠٨ ع ١٥١ و ١٥٢ مد
١٧٩	٣٤١	١٤	تأمينات . معطاة للوفاء بتعهد . لا تمتد	١٠٢ مد

المعزى الرابع

فريرست

البيتر الثانية عشر

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٨٠	٣٤٣	٣١ مارس ١٩٣١	لغيره - ٢ اعسار - مدين غير تاجر . في المادة ١٠٢ لا تنطبق عليه حالة الافلاس التجارى (٥) قضاء المحاكم الجزئية ١ - أحكام شرعية . تنفيذها . اختصاص محضرى المحاكم الأهلية ٢ - حكم شرعى . مشمول بالنفاذ . اعلانه . مرور ٢٤ ساعة . عدم لزومه محضر حجز . توقيع شاهدين . لضرورة ٣ - هبة . منقولات . شرط القبض . عدم الشك فيه .	لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
١٨١	٣٤٦	٢٦ ابريل ١٩٣١	١ - قائمة الرسوم . عدم المعارضة فيها . حق من دفع في مطالبته قلم الكتاب بالرد . لا يسقط إلا بمضى ١٥ سنة - ٢ . مضى المدة . تحصيل رسوم غير قانونية . يخالف للنظام العام . عدم سقوط الحق في استرداده أبدا .	لائحة الرسوم
١٨٢	٣٤٩	١٨ أكتوبر ١٩٣١	١ - سقوط الحكم الغيابى . آثار سقوطه . بقاء أثر صحة الدعوى - ٢ - تجديد الدعوى . جوازه . من غير رسوم	٣٤٤ مد
١٨٣	٣٥١	١٩ » »	تنبيه . نزاع الملكية . تسجيله . أثره . في غل يد المدين عن التصرف . دائن عادى . هل له التمسك بآثار التنبيه (٦) قضاء المحاكم المختلطة بائع . حق امتياز على الريع . عدم أحقيته فوائد . عن أرض مزروع ملكيتها للنفقة استحقاقها . تاريخ سريانه . تقديرها . مضى المدة . بمرور خمس سنوات . فوائد . عن نزاع	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢
١٨٤	٣٥٤	١٧ مارس ١٩٣١	٢٢٧ قرة ١ مد . .	
١٨٥	٣٥٤	» » »	٢٢٥ و ١٠ مد . م .	

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٨٦	٣٥٥	١٨ مارس ١٩٣١	ملكية للنفقة العامة . عدم سرياتها . رهن . التصريح ببيع الاشياء المرهونة في أى وقت . شرط اختيارى . جواز تنازل الدائن عنه .	٨٤ تج ٢٠
١٨٧	٣٥٥	١٩ » »	مالك سيارة . مسؤوليته عن حادثة لها . لمجرد أنه ملك . عدم قبوله . مسؤولية . صاحب سيارة . اعارتها لابنته المرخص لها . لا تستوجب المسؤولية .	٢١٢ مد
١٨٨	٣٥٥	» » »	اثبات عقد . ختم . قوة اثبات كالا مضاء ختم . انكار التوقيع به مع الاعتراف به . وجوب الطعن بالتزوير	٢٩٠ مر . ج . ٢٩١ مر . ج . ٢٩٢ مر . ج .
١٨٩	٣٥٦	٢ فبراير ١٩٣١	(٧) قضاء المحاكم الفرنسية تعويض . ضرر أدبى . وجوب اثبات صلة القرابة أو المصاهرة . تعويض . ضرر مادي شروطه .	١٢٨٢ بقرة ٢ مد . فر .
١٩٠	٣٥٧	١٧ » »	تعهدات . حرية التجارة . اشتراط الشراء من شخص معين . جواز الشرط	١١٢١ مد . فر .
١٩١	٣٥٧	٦ يناير ١٩٣١	وارث ظاهر . تصرفاته بالبيع . مشتر . حسن نيته . شروط حسن النية . مركز الوارث . ذبوعه وتحققه . صحة التصرفات	
١٩٢	٣٥٧	٢١ فبراير ١٩٢٩	قوة الشيء المحكوم فيه . سبب جديد يظهر بعد الحكم . رفع دعوى جديدة . رد مادفع بغير حق . ثبوت بطلان الحالة المادية التي بنى عليها الحكم الأول . جواز المطالبة بالرد	١٢٥١ مد . فر
١٩٣	٣٥٨	١٧ ابريل ١٩٣١	اختصاص . محكمة جنح . دعوى فسخ عقد . جواز الحكم فيها تبعا للدعوى العمومية	١١٨٤ مد . فر . ٢٢١٩ تج . فر

تصحيح اخطاء مطبعية بالعدد الثالث

صواب	خطأ	السطر	ص
relative à la pr-	relative et	٥	٢٠٨
océdure et			
applicables	applicable		
contestations	contestation	٦	
faites	fait	٩	
l'interêt	l'interet	١٠	
parties dès	partis		
applicables	applicable	١١	
même	mme	١٢	
dechéance	déchnéanee	٢٨	
être	âtre		٢١٢
anterieurs	anterieures		
effet	effete		
garantie	garntit		٢١٣
subir	subit		
de	da		
rendu dans	rendre Sur		
manifestations	menifestations		
acte	act		٢١٥
l'acte	l'act		
peut à tout	peut tont		٢١٦
droit	dtot		٢١٧
ont-elles	ontelles		٢١٨

وهناك بعض أخطاء أخرى في وضع الاشارات لا تنحني على القارىء

المحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الثانية عشر

العدد الخامس

فبراير سنة ١٩٣٢

La justice brille même sous les toits enfumés, glorifie la vertu modeste. Des lambris dorés, où les mains sont souillées, elle détourne les yeux. Elle fuit, elle court aux pieuses demeures. Sans s'arrêter au prestige d'une scandaleuse opulence, elle pousse toute chose à sa fin. (Eschyle)

. اياك والعجلة بالامور قبل اوانها . او التسقط فيها
عندما كانها . أو اللجاجة فيها اذا تنكرت . أو الوهن عنها
اذا استوضحت . فضع كل امر موضعه . وأوقع كل امر موضعه .
- املك حية انك . وسورة حدك . ومطوة يدك . وغرب
لسانك . واحترس من كل ذلك بكف البادرة . وتأخير
السطوة . حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار
(أمير المؤمنين على ابن أبي طالب)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحري المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان « إدارة مجلد المحاماة ونحريها »

بشارع المناخ رقم ٢٠

تظهر هذه الحقيقة بصفة قاطعة إذا لاحظنا الفارق بين المادتين — ٢٤٤ — التي وضعها دكريتو يوليو سنة ١٨٩٦ . وبين المادة ٢٣٧ الواردة في القانون الحالي . فان هذه الولاية كانت معلقة في المادة ٢٤٤ . على أن تكون المحكمة مختصة أصلا بالفصل في اللجنة التي وقعت . أما في المادة الأخيرة فقد محى الشرط وتقررت السلطة للمحاكم المعينة في المواد بغير نظر الى نوع اختصاصها الاصلى الذى جلست لاجله

وهذا يدل على أننا في معرض سلطة شاذة لا بد لها من نص خاص . فانها أولا لم تكن موجودة . ثم وجدت بقيد معين . ثم رفع القيد

أما القاضى الذى يجلس لعمل آخر لا يشكل بجلسته محكمة تفصل قضائيا في نزاع معروض . فليس له تلك السلطة . بل كل قاضى يشكل محكمة لا تدخل في حدود تلك النصوص . أى لا تكون منعقدة بمقتضى قانون المرافعات . ولا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . لا يمكن أن يكون له هذه السلطة الا بنص صريح

— ٢ —

على أننا إذا قصرنا البحث على التشريع الخاص بقاضى الاحالة لوجدناه قاطعا في تأييد هذه الحقيقة . فان قانون تشكيل محاكم الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٥ ورد فيه نظام الاحالة في المواد من ٩ الى ١٥ . ولم يتقرر فيه سلطة لقاضى الاحالة تنظم مايجوز أن يحصل أمامه في الجلسة حتى ولو كان متعلقا بمجرد التشويش . غير أن الشارع رأى أن نظام الجلسة . لا بد أن يكون في يد قاضى الاحالة . ولكن من حيث منع التشويش الذى يحصل فقط . فصدر تعديل بقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ . اضاف الى المادة ١١ . مادة ١١ مكررة . جاء فيها أن لقاضى الاحالة حقوق القاضى الجزئى ولكن فقط فيما يختص بنظام الجلسة Discipline واعلان الشهود وسماعهم

ولاشك أن تقرير السلطة على هذا الوجه بالقيد المعين . لا يقبل المزيد ولا يدخل حق الحكم في لجنة تقع في الجلسة

أراد القاضى أن يقدم دليلا على ولايته فذهب الى قانون المجالس الحسينية يستدل بنص فيه . على أن الشارع قيد رئيس المجلس الحسينى فجعل سلطته قاصرة على التشويش لا تمتد الى الحكم في لجنة تقع في الجلسة

التدليل غريب . فان ولاية القضاء لا بد لها من نص بينها . فلا تأتى من طريق التدليل النظرى ، ولا من طريق القياس أبدا

على أنه ليس قياسا صحيحا . أن نقول أن حرمان قاضى من ولاية معينة . معناه . اثباتها لقاضى آخر لم تتقرر له تلك الولاية بذاتها . فى أى نص من النصوص . فالقياس خارج عن حد المنطق خروجاً ظاهراً

بل اذا شئت الاستنتاج على الطريق الصحيح فلا بد أن تقول . أن الشارع اذا كان قد منع قاضى المجلس الحسبى ورئيس جلسة من الحكم فى الجنحة . فهو قد منع ومن باب أولى قاضى الاحالة من الحكم فيها أيضا . لان قاضى المجلس الحسبى انما جلس ليحكم فى حقوق الناس بل فى أعز ما يحرص عليه الناس من حقوقهم . فليس غريباً أن يكون له حق الحكم فى جنحة وقعت فى جلسته . فمنعه من هذا الحق يقتضى من باب أولى منع قاضى الاحالة منه

ونرجع الى القول بان المسألة ليست مما يفصل فيها من طريق الاستنتاج . بل لا بد لها من نص صريح . وهو غير موجود بل النص الموجود قاصر على أن للقاضى « نظام الجلسة » وهذا صريح فى أنه ممنوع من الحكم فى جنحة

— ٣ —

على ان قاضى الاحالة ليس محكمة بحال من الأحوال . فلا هو محكمة مصر . ولا أية محكمة مدنية أخرى . ولا هو محكمة ابتدائية . ولا محكمة جزئية . ولا محكمة استئناف . لكنه قاضى احالة فقط .

انه لا يحكم فى شىء أبداً . لا فى موضوع القضية المعروضة عليه ولا فى أى أمر آخر لانه لم يجلس ليحكم . وليس له أية ولاية من ولايات القضاء . انما ينحصر اختصاصه فى أن يسمح للنيابة بتقديم الدعوى لمحكمة الجنايات . أو لا يسمح فعمله اذا بالخصومة اذا رأى أن ياذن . أو منع منها اذا رأى أن يمنع . وفرق بين الاذن بالخصومة وبين القضاء فيها . فسلطته ادارية . بل لا سلطة له فى الواقع . فان رئيس النيابة يستطيع أن يحفظ القضية بناء على عدم صدق الشهود . أما قاضى الاحالة فهذا العمل متنازع فيه اذا صدر منه .

من أجل هذا . ورد فى قانون تشكيل محاكم الجنايات أن قاضى الاحالة . ليس من الضرورى أن يعقد جلسة بل يصح أن يؤدى مأموريته . بعد اطلاعه على الأوراق وبدون تحديد جلسة ولا اعلان احد .

بل هو لا يختص بالحكم . حتى ولا بمصاريف الدعوى . فاذا كانت القضية فيها مدعى مدنى وقرر القاضى بان لا وجه لاقامة الدعوى . فلا يستطيع أن يحكم بالزام المدعى المدنى بالمصاريف ولا أن يقدرها بأمر يصدر منه بناء على طلب المتهم وهذا يؤكد أنه ليس له أى ولاية قضائية فى أى أمر من الأمور حتى ما كان ملحقاً بما

ينظر فيه كالمصاريف . فحال أن يكون له حق الحكم في جنحة تقع في جلسته

— ٤ —

ولا بد لنا أن نقارن بين نصوص القانون الفرنسى . والنصوص المصرية . فان ذلك قاطع فى أن قانوننا لا يمكن تطبيقه الا على أساس ان قاضى الاحالة لا يجوز له أن يستعمل هذا الحق ذلك أن قانون تحقيق الجنايات الفرنسى قضى فى المادتين (٥٠٤ و ٥٠٥) انه يعطى حق الحكم فى جنحة الجلسة لكل محكمة . ولكل قاضى يجلس للقيام بأية مأمورية قضائية سواء كانت للحكم فى نزاع أو للتحقيق البسيط ، مادام أن العمل حاصل علنا . ولهذا كان لا بد للفسرين والأحكام أن تتفق على أن هذا الحق مقرر لجميع القضاة على وجه العموم حتى لقاضى التحقيق .

أما الشارع المصرى . فانه وهو ينقل عن القانون الفرنسى لم يرد الأخذ بهذا التعميم ، بل اختصر فى نصوصه سواء فى المرافعات أو فى تحقيق الجنايات . على تقرير هذا الحق للمحكمة فقط . فالخلاف بينه وبين القانون الفرنسى . فى أنه حذف كلمات « كل قاضى » وفى هذا الحذف والعدول عن التعميم . وتقييد الحق بأنه للمحكمة . الدلالة القاطعة على أن قاضى الاحالة ليس له هذا الحق

ان المحادثة ليست بمنحة جلسة

أولا : إن الحكم قد جردها من هذه الصفة
قد يدهش القارئ لهذا الكلام . فيسأل . ولكن كيف جردها الحكم من هذه الصفة !!
والحكم صريح فى أنه يعتبرها جنحة وقعت فى الجلسة !!
إن لجنحة الجلسة . صفة خاصة . وأحكاما كلها شاذة . ولا نريد أن نعيد منها هنا للمرة الثالثة ما كتبناه من قبل . ولكننا نذكر هنا ما لم نذكره فيما تقدم
ذلك إن جنحة الجلسة هى الواقعة التى تقع ماديا على المحكمة أو على أحد الناس . بحيث يلحظها الجمهور الحاضر . يشاهدها رأى العين . ويدركها ادراكا تاما مهما كان إدراكه ضعيفا . بحيث لا يتردد أحد فى أنها جنحة وقعت فعلا

عند هذا تكون عقوبتها واجبة . وواجبة حالا بلا إمهال . على اعتبار أن العقوبة هنا إنما هى فى الواقع دفاع عن النفس ومن شأن الدفاع عن النفس أن يكون ردا سريعا وأن يحصل فى لحظة الاعتداء بلا إمهال ولا تأجيل !!

هنا يمكننا أن ندرك لماذا ثبت هذا الحق الشاذ للقاضى . فهو خصم . ومع ذلك فهو حكم . لأن هذا هو شأن حق الدفاع على وجه العموم . فلم تقر هذه السلطة للمحافظة على كرامة القاضى كما يقال عادة . فان كرامة القاضى لا تتأثر باعتداء أى معتد . بل يبقى جلاله بعد الاعتداء كما كان قبله

إن المسألة أبسط من هذا . فقد رأى الشارع أن يعطى للحكمة إذا انعقدت جلستها أن تدافع عن تلك الجلسة أو عن نفسها بطريق عينه . فلا بد أن يكون الاعتداء هنا ماديا لا يختلف فيه الآراء ولا يحتاج لبحث . ولا مداولة . وحينئذ يتحقق شرط الدفاع . والا فلا سلطة للحكمة بأى حال من الأحوال

ومن شروط الدفاع . بل شرطه الجوهري . أن يكون المعتدى عليه فى حالة لا تمكنه من الالتجاء إلى السلطات العامة . بل يكون مضطرا ماديا أن يقابل الاعتداء بمثله . أما اذا كان فى وسعه أن ينتظر . وأن يشكو . فقد سقط حق الدفاع

**

ولقد حصل فى حادثنا . ان حضرة القاضى بعد أن وجه الاتهام — ثم سمع الدفاع أجل الحكم الى جلسة أخرى . فاثبت أن الواقعة قد خرجت من حدود الاعتداء المادى الظاهر وانها تحتاج الى مداولة . وتقبل اختلاف الآراء . فلا القاضى واثق أنه اعتدى عليه لأنه لا يزال فى حيرة . ولا الجمهور من باب أولى يدرك هذا الاعتداء

لهذا قرر القاضى . أن المسألة نزاع عادى لا بد من إحالته على الجهات المختصة . فلم يعد له الحق فى أن يحكم فى الواقعة بوجه من الوجوه

**

اتسواء بحثنا فى نصوص القانون ، أو فى مطولات المفسرين . نجد تلك القاعدة مقررة بالنص هناك وهنا . ونجدها ثابتة باجماع المفسرين .

ان قانون المرافعات جعل القاضى المدنى مخيرا بين أمور ثلاثة . فاما أن يحكم حالا . وأما أن يؤجل الحكم ليوم معين . واما أن يحرج محضرا ويترك الفصل فى الواقعة للحكم فيها بالطرق المعتادة . (مادة ٨٩ و ٩٠)

واذا سألت ما هى الاسباب التى تقتضى اختيار أحد هذه الأمور الثلاثة لا نجد لذلك قاعدة فى القانون .

اما اذا أردت أن تبين حكمة قانونية لكل من هذه الأمور الثلاثة . فلا تتردد فى أن الحكم حالا انما يكون فى حالة الاعتداء المادى الظاهر الذى لا يقتضى نزاعا ولا يقبل دفاعا ولا يحتمل مداولة . بل يكون الحكم فيه قاصرا على مجرد تدوين واقعة مادية لا نزاع فيها . شاهدها الجمهور الحاضر . والجمهور فى كل نظام هو ضمان عدالة القاضى . فالعقوبة انما تكون نتيجة حتمية أوميكانية لتلك المشاهدة العامة وهذا القيد بذاته يرجع بنا الى طبيعة حق الدفاع وسببه ولقد قبل الشارع فى المادة ٩٠ من باب التساهل . وللمحكمة المدنية فقط جواز تأجيل الحكم الى يوم معين . اما اذا توجه الاتهام وسمع القاضى المرافعة . ثم لم يعين يوما محددًا للحكم

فقد سقطت ولايته وارتفع اختصاصه وضاعت الاجراءات التي وقعت . ووجب تقديم الحادثة للفصل فيها بالطرق العادية .

* * *

أما في المحاكم الجنائية وقاضي الاحالة محضر لتلك المحاكم ودستوره في جميع أعماله انما هو قانون تحقيق الجنايات . فقد جاءت نصوص القانون مخالفة لقانون المرافعات . وذلك سواء في القانون القديم أو في التعديل الجديد . ونصت صراحة على ضرورة الحكم في الجلسة بدون تأجيل هذا نص المادة ٢٤٤ في القانون القديم :

« الجنح والمخالفات التي تقع في الجلسة يحكم فيها حال انعقاد الجلسة . وذلك إذا كانت »
« المحكمة المختصة والحكم الذي يصدر في هذه الحالة يكون نافذاً حالا ولو مع الاستئناف »
أما القانون الجديد فقد أراد أن يزيد في التأكيد على ضرورة الحكم حالا . فجاء نص المادة ٢٣٧ كما يأتي : —

« إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة »
وفي النسخة الفرنسية : استعمل كتي seance tenante أي بدون أن يقوم القاضي للدعوة

* * *

كل هذا لا يفهمه أحد إلا إذا فهم معنا . ان هذا حق دفاع ، والدفاع من شأنه الاعتداء الذي لا يختلف فيه أحد . ومن شأنه أن يحصل رداً سريعاً للاعتداء . وفي لحظته . فاذا كان التأجيل في الاستطاعة فقد خرجنا عن حدود الاعتداء المادى الواضح . فتجاوزنا حدود الدفاع فسقطت سلطة القاضي ولا يجوز له الحكم لهذا اتفق جمهور المفسرين . عملاً بالنص عندهم أيضاً وهو موافق للنص عندنا ، على أن القاضي إذا أجل الحكم فقد سقط اختصاصه وتجرد عن حق الحكم في الدعوى وإن اختلف فقه المحاكم في هذه النقطة بذاتها يقول أصحاب البندىكت جزء ١١ ما يأتي : —

صفحة	١٣١	٥٦٤	ان للقضاة أن يختاروا استعمال هذه الولاية الاستثنائية — ولهم أن يقتصروا
فقرة			
			على تحرير محضر بالوقائع التي حصلت في جلستهم ويحيلوا صاحبها على المحكمة المختصة .

٥٦٦ ولكن إذا اختاروا استعمال هذه السلطة فيجب عليهم أن يحكموا حالا والجلسة قائمة . بمجرد اثبات الوقائع في المحضر
« فقد أراد الشارع بالمادة (٥٠٥) أن يطبع في الأذهان بواسطة »

فقرة

« العقوبة السريعة والشديدة روح احترام السلطة القضائية والأعمال »
 « العامة — والقضاة الذين يؤدون التحقيقات المطلوبة »

(فوستان هيلي جزء ٦ — فقرة ٢٩٢٨ ثم لوجرافون جزء ١ صفحة ٥٦٨
 ثم كارنو جزء ٣ صفحة ٣٩٦ ثم بورجيون جزء ٢ صفحة ٤٥٤
 ثم لوسيليه جزء ٣ فقرة ١٦٩٣ ثم شاسان جزء ٢ فقرة ٢٠٥٤)
 ٥٦٩ — ولهذا فقد حكم أن قاضي الجنج الصغيرة والمخالفات إذا أجل الحكم في
 واقعة سبب حصلت في جلسته إلى ثمانية أيام فقد تجاوز بذلك حدود اختصاصه
 « حكم النقض ٣ أكتوبر سنة ١٨٥١ سيري سنة ٥٢ جزء ١ صفحة ٢٨٠
 » ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٠ سيري سنة ٦٢ جزء ١ صفحة ٧٥٢
 وقد قلنا — ولا يجوز للباحث المنصف أن يخفى شيئاً — أن في فقه
 المحاكم خلافاً — ولهذا تجد بعد هذه العبارات في نفس الصفحة ما يأتي :—
 ٥٧٠ ومع هذا فإن الأحكام ترى أنه إذا حصل تحقيق الواقعة في الجلسة فيستطيع
 القاضي أن يؤجل الحكم . فإن هذا التأجيل يفيد الاتهام والمتهم وقد يكون
 لازماً لتتوير القاضي . ولكن أصحاب الكتاب رجعوا بعد ذلك إلى الرأي
 الأول . فجاء في صفحة ١٣٢/٥٧٦ : « إذا لم يصدر حكم العقوبة حالاً يسقط
 ذلك الاختصاص الاستثنائي المقرر » في المادة (٥٠٥) ويجب أن يتبع في
 الحادثة طرق المحاكمة العادية » النقض والابرام ١٩ مارس سنة ١٨١٢

وامام هذا الخلاف في رأى الأحكام — فإن النص الصريح في القانون حاسم في الأخذ
 بالرأى الذى يقول به — لأنه قرن الاختصاص بضرورة الحكم في الجلسة . وجمهور
 المفسرين مع رأينا كما رأيت .

على ان الذى جعل بعض الأحكام اواكثرها يشذ عن اجماع المفسرين انما هو الخطأ
 في فهم أصل هذا الحق ومقصوده . فانهم على الدوام يرجعون به الى تأكيد احترام القضاة
 والواقع أن هذا سبب لامعنى له كما قدمنا . فإن كل فرد من الناس له حق الاحترام . وان
 تنوعت العقوبة باختلاف الحالات — وهم قولهم أن اعتداء أى انسان على القاضي هادم
 لكرامة القضاء أو احترامه . ولكن الأصل الذى صدر عنه هذا الحق انما هو حق الدفاع
 المقرر للفرد . فكان يجب تقديره من باب أولى للقاضي وهو جالس لتوزيع العدالة بين
 الناس ، فاذا فهم هذا الأصل ظهر واضحاً لماذا اشترط الشارع ضرورة الحكم حالاً ؟

بل ان النصوص تقول كذلك : ان هذا الحكم ينفذ في الحال رغما عن الاستئناف ، وهذا أيضا لأن الواقعة انتقلت من مجال التقاضى العادى الى مجال الدفاع، وكل دفاع مرتبط بتنفيذه بلحظته على هذا — فالأدلة على ترجيح بطلان الحكم اذا حصل تأجيله الى جلسة أخرى أرجح من رأى الذى يقول بصحته مع التأجيل وأقرب ما يقال في هذا الرأى الأخير أنه يجمع بين المتناقضين . اذ هو يقتضى اعتبار الحادثة اعتداء ماديا شاهده الجمهور فلا يقبل النزاع . ولأجل هذا تنعدم كل ضمانات القضاء . ثم في الوقت نفسه يؤكد بل ان الحادثة غير واضحة ووجه الحق فيها يحتاج الى مداولة . وغريب أن يكون القاضى في نفسه شك في هل أهين . ولا يجد من هذا الشك سببا لاحالة دعواه على زملائه . فيحكمون فيها في جوهم الهادى . ومع استيفاء جميع الضمانات . ولا نفهم حقيقة كيف ينازعنا منصف في أن هذا أولى بكرامة القاضى . وبجلال القضاء على وجه العموم

* *

ثانيا : لأن الحكم ومحضر الجلسة يؤكد — صريح في أنه صادر في قضية رفعها النيابة . بقوله (قضية النيابة نمرة . . .) وهنا نرجع الى ما أشرنا اليه في آخر البحث الاول هذه الجملة تخرج بالحادثة عن أنها جنحة جلسة . وتخرج بالحكم عن أنه صدر في جنحة جلسة ضد أحد أعضاء المحكمة ذلك إن الجنحة . التى من هذا القبيل لا يرفع الدعوى فيها غير المحكمة نفسها . أما وكيل النيابة فلا يملك رفعها . هو يبدى رأيه بناء على طلب المحكمة منه . وفرق بين ابداء الرأى بناء على طلب المحكمة وبين سلطة تقديم الدعوى فعلا . فان النيابة لا تملكها في الجلسة ذلك هو نص القانون . بل نصوصه الصريحة . فان المواد (٨٥ الى ٨٩ مرافعات) صريحة في أن رئيس الجلسة هو الذى يملك وحده سلطة بوليس الجلسة وهو الذى يرفع فيها الدعوى وهو الذى يحقق ثم يحكم في الجلسات المدنية . حيث لا يوجد ممثل للنيابة — فالمحكمة وحدها هى التى تقدر أولا ووحدها هل وقعت أمام أنظارها وانظار الجمهور جنحة يجوز المحاكمة من أجلها أو لم تقع . كذلك نجد هذا صريحا من المقارنة بين المادتين ٢٤٤ من قانون تحقيق الجنايات القديم و ٢٣٧ من القانون الأخير — فان الاولى وكان القانون في عهدها لا يجيز للمحكمة أن تحكم في جنحة في الجلسة اذا وقعت عليها . بل عليها أن تحيلها فقط الى النيابة — نراها تقضى بان المحكمة لا تحكم في الدعوى الا بناء على طلب النيابة . فصاحب الدعوى قديما هى النيابة

أما المادة الأخيرة ٢٣٧ وهى التى صدرت فى يونيو سنة ١٨٩٦ فى نفس التاريخ الذى صدر فيه تعديل المادة ٨٩ مرافعات . فقد اتفقت هى والمادة ٨٩ فى النص . فانتقل حق اقامة الدعوى من النيابة الى المحكمة ولم يبق للنيابة الا ابداء الرأى بعد أن ترفع الدعوى فعلا وقد كان هذا ضروريا ومتمشيا مع منطق الشارع ومع أحكام النصوص ومقتضيات الوقائع أما مع منطق الشارع — فلأن القانون اذا اعطى حق مراقبة الجلسة وضبط نظامها الى المحكمة . فمن الضروري ان تكون هى وحدها صاحبة الحق فى تأكيد أنه وقعت أمامها جلسة أو لم تقع وفى رفع الدعوى بناء على تدوينها هى . فان تقديم الدعوى جزء من حق البوليس العام . أو المسيطر على النظام العام .

أما أنه متمشى مع أحكام النصوص . فلأنه أعيد ما كان التشريع القديم لا يعطى للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها الا فى التشويش فقط . لا فى الجلسة التى تقع . على شرط أن يكون على غير المحكمة ، كان منطقيا أن لا ترفع الدعوى العمومية فى ماعدا التشويش ، الامن السلطة التى تملكها فى جميع الاحوال فكان لا بد للمادة ٢٤٤ . ان تقول - بناء على طلب النيابة أما بعد ان ادخل الشارع الجلسة التى تقع على المحكمة . أو على الغير فى حكم التشويش فجعلها من سلطة المحكمة . فكان لا بد لهذا من أثره فى حق رفع الدعوى . فانتقل الحق الى المحكمة بذاتها واقتصرت وظيفة النيابة على ابداء الرأى اذا كانت ممثلة فى الجلسة - وان لم تكن ممثلة فرأىها ليس جوهريا . ولا لزوم له أصلا .

أما انه تمشى مع مقتضيات الوقائع التى يجوز ان تحصل ومع السلطة الجديدة أيضا . فلأن القانون أعطى للمحكمة سلطة الحكم حتى على الموظفين الموجودين فى الجلسة اذا وقعت الجلسة من أحدهم . فاذا ما وقعت الجلسة من وكيل النيابة . وكان حق رفع الدعوى العمومية منحصر فى شخصه فقد انعدم حكم النصوص . وتعطلت سلطة المحكمة وهى مقررة بالنص بناء على هذا فلا بد لنا من القول ان « المحكمة » هى وحدها التى تملك رفع الدعوى العمومية فى حالات جلسة الجلسة بجميع أنواعها

* * *

ولا بد لنا أن نرجع هنا أيضا الى أن هذا الرأى هو الذى يتفق وحده مع الحكمة التى تؤكد على أنها هى السبب الوحيد لاعتبار جلسة الجلسة قائمة . تلك الحكمة . هى أن جلسة الجلسة لا بد وان تكون مكونة من واقعة مادية لا نزاع فيها — تقع على المحكمة ويلاحظها الجمهور ، ويشعر القاضى بسببها ان كرامته أو كرامة مجلسه قد اعتدى عليها . وهو وحده الذى يستطيع أن يقدر هذا الشعور . ولا يستطيع غيره أن يقدره . اذ من المحال أن يشاركه فى شعوره أحد مهما كان مركزه فى الجلسة . فليس لو كمل النيابة أن يشعر بالنيابة عن القاضى وان

يعلن ان جنحة وقعت في الجلسة حيث لا يراها القاضي وقعت . بل هو لا يملك مجرد الالفات النظر اليها . لان الفات النظر يستدعي التسليم حتما بأن الواقعة لم يلحظها القاضي . ولم يضطرب لأجلها . وهذا وحده كاف لاجراجها من دائرة جنحة جلسة وقعت على المحكمة أولا وبالذات على أن حق الالفات هذا الذي لا تقبله طبيعة الاتهام والواقعة اذا تقرر على خلاف ما يدركه العقل . فانه ولا شك ينتهي بان يترك مجال الاستنتاج واسعا . فللنيابة أن تنتزع كلمة لم تثر في نفس القاضي أى أثر سيء . فهي بطبيعة الحال لم تحدث أثرا في نفس الجمهور نقول للنيابة حينئذ أن تنتزع من هذه الكلمة بطريق التأويل ثم الاستنتاج البعيد من حلقة لأخرى ومن مقدمة الى نتيجة . جنحة فكرية لم يلحظها أحد . وبهذا يتحول ميدان الجلسة الى ميدان قتال . وتحكيم للشهوات . ومفاجئات . لا يجوز أن يكون هذا مجالها

* * *

لا نظن أن هذه مسألة منحوتة من الألفاظ بدون مراعاة للواقع ولا تقترض بأن موافقة المحكمة للنيابة على طلبها قد يكون رفعاً للدعوى . وبهذا التصديق قد انتهى الأمر وتم ما يريد القانون أما أولا . فلان تعيين السلطات التي ترفع الدعوى أو التي تحكم . إنما هو أمر أساسي ترتبط به السلطة القضائية . فيجب أن تكون الاعمال في حدود النصوص والا كان القانون لهوا . ولا يحتال عليه بمثل هذه الاعتراضات

واما ثانيا . فلان حق الدفاع الذي يمثله المحامي وحق الاتهام الذي يمثله وكيل النيابة متساويان في الجلسة . ان لم يكن الترجيح لحق الدفاع . فلانريد أن ندخل في ميدان تفاضل — فالمحامي وعضو النيابة متساويان تمام المساواة بالجلسة . لا يملك أحدهما على الآخر أية نوع من أنواع السلطات والمراقب على الجلسة . والمسؤول عنها وحده بلاشريك . ولا مرشد . إنما هو القاضي . فاذا أعطيت لعضو النيابة حق الارشاد فقد جعلته قima على المحكمة . وهذا غير مقبول وإما ثالثا . فلان طبيعة جنحة الجلسة تأبى الارشاد كما قدمنا . فالواقعة لا تحتل مثل ذلك مطلقا وأما رابعا وأخير — وهذا يصلح وحده وجها لبطلان الحكم وسيأتي الكلام عليه في موضع آخر — فلان حضرة رئيس النيابة إغتصب فعلا وفي الواقع سلطة بوليس الجلسة لنفسه واكد هذا الاغتصاب علنا بمجرد افتتاح الجلسة حيث أكد أنه هو الذي سيتولى بوليس الجلسة وأنه هو الذي سيرفع الدعوى اذا صدرت أية كلمة يراها هو في نظره ، ويصرف النظر عن سلطة القاضي يستحق المأخذه ، فيكون له أن يعتبرها جنحة جلسة —

بل أنه أقام نفسه مقام القيم على حضرة القاضي حيث سمح لنفسه ، أن يوجه له نصائح المسيطر على شعوره والمسير لحركات نفسه . فاذا به يلقي عليه الدرس . بأن يخرج عن حله وصبره مع قوم لا ينفع معهم الا الضرب من حديد . وأنه سيضرب ولا بد ضربته

ولقد أقره حضرة القاضي على هذا الاغتصاب . وتركه يشغل في خطبته من جملة إلى ما بعدها . ولقد وافق على هذا الاغتصاب في حكمه حيث يقول في رواية الواقع . أنه عقب « كلمة » القاها رئيس النيابة حصل كذا وكذا — كأنها كلمة مشروعة ومما يقال في جلسته . وكان اغتصاب سلطته كان حقاً لانزاع فيه

من هنا حيثند نقطع بأن المسألة اغتصاب لحق وقع بالاتفاق ، كان حضرة القاضي يملك أن يتنازل عن ولايته . فيلقى بها بتصرف حضرة رئيس النيابة . وهذا كله خطأ في خطأ ومن هنا نستطيع أن نقول أيضا اذا شئت التدقيق في النتائج القانونية أن المحامين ورئيس النيابة والقاضي انما كانوا في جلسة رئيس النيابة لا في جلسة محكمة . فوصف الواقعة بانها جلسة جلسة . يتصادم مع الوصف القانوني المقرر في المحضر

**

ورابعا . أن اغتصاب سلطة المحكمة على هذا النحو هو بذاته اعتداء على المحكمة . فهو مكون لجنحة وقعت في الجلسة . وقد كان هذا الاعتداء وسيلة للاعتداء على المحامين بالاغراق في السب والتفنن في وضع صيغته تفننا غريبا . عجزنا عن أن نرجعه الى مانعرفه عن حضرة رئيس النيابة من الهدوء وحسن الاداب . ف وقعت جنحة ثانية على غير المحكمة . أي على المحامين . فكيفما كان رد المحامين ولا أجده ردا مقنعا ، فهو نتيجة للواقعة الاصلية التي وقعت من حضرة رئيس النيابة وليست أقوال المحامين كيفما قدرناها . الا صرخة المفجوع من جنحة وقعت عليه . فانتزاع صرخة الاستغاثة أورد الفعل من واقعة أصلية ظاهرة وواقعها . ومؤكد حكمها وجعل تلك الصرخة هي الاصل . وهي المكونة للجنحة تصرف غريب في ذاته لا يقبله العقل ولا القانون . ولا الشعور كأنك تأخذ الذي ضرب في الجلسة فصرخ مستغيثا أو مستنكرا ، فيقول يا هذا لقد شوشت بصراخك على الجلسة فتكون جنحة التشويش ، أما الذي ضرب فلا جناح عليه ولا مسئولية لان من حقه أن يضرب

**

ولقد كانت صرخة الأستاذ مكرم هي صرخة الذوق السليم ، حيث طلب محكمة النيابة ، وإن وقعت به الفجيرة عن ادراك أن جنحة الجلسة لا يجوز لأحد غير القاضي أن يرفع الدعوى العمومية بشأنها ، ولكنها كانت صرخة الحق ، لان حضرة رئيس النيابة اعتدى بلانزاع على القاضي فاغتصب سلطته . وعلى المحامين فاهانهم . وعلى الواقع حيث أخذ من نتيجته استنكار إهائته جسما لجنحة مستقلة فجأراه حضرة القاضي على ما اراد ، فكان من هذا الخليط حكم . لانستطيع أن نفهم سنده كيفما كانت وجهة النظر

**

يحضر المحامي في الجلسة لامتفرجا . ولا متطفلا على المحكمة أو على النيابة . ولا يستوى

مركزه في الجلسة مع فرد من الجمهور ، بل هو يحضر بمقتضى القانون ليؤدي مأمورية مقررّة اعتبرتها الأنظمة في كل زمان ومكان أساسا لاقامة العدل بين الناس ، فهو ذو شأن في الجلسة ، وشريك للقاضي ، وللنيابة وله أعمال معهم ، وعليه واجبات يؤديها لالقضاء ولا للنيابة . بل للصّلحة الاجتماعية العامة ، وهو في تأدية واجباته له حقوق قد يعترض بها سلطة القاضي . فله مثلا أن يمنعه من استجواب المتهم .

ومن الطبيعي أن تأدية مثل هذه المأمورية تقتضى مناقشة وجدالا بين الذين يشتركون في عمل واحد

والمناقشة بما تستدعيه من التمسك بالرأى والحرص عليه قلما تخلو من حركة ، أو ظاهرة يبدو منها أن صاحب أحد الرأيين لا يحترم رأى الآخر ، أو لا يحفل به . فمن السهل جداً أن ينزع منها اتهام بالاهانة

ولكن هذه المناقشة في ذاتها ، إنما هي قيام بواجب . فلا تتحول عن أصلها ، ولا يمكن أن ينزع منها جنحة

لهذا كان لاسيل لأن يعتبر المحامى في تأدية واجباته فردا من الجمهور الحاضر فاذا تكلم وهو يؤدي ذلك الواجب كان معتديا تطبق عليه المواد المعروفة

عرضنا هذا البحث بتفصيل مستفيض على محكمة النقض والابرام . فصدر حكمها بأن المحامى تصح مؤاخذه وقد ورد في الحكم المستأنف الآن أن حكم محكمة النقض قد فصل في هذا البحث فلا محل للرجوع اليه

الواقع أن هذا فهم غير صحيح . فان محكمة النقض لم تبحث فيما عرضناه عليها ولم تتعرض له بكلمة . ولعلها أرجأت البحث الى فرصة أخرى . ولعلها رأت أن الواقعة المعروضة عليها لا تحتمل هذا البحث لأنها بماديتها وكما ثبت واقعتنا تتيح توقيع العقوبة إذ كان موضوعها أن المحامى . بعد أن أصدرت المحكمة حكمها . فأنتهت بذلك مأمورية المحامى ولم يبق له صفة في أن يتكلم — ولاحق له في أن يعترض — وجه كلامه للمحكمة وقال إن هذا خطأ

رأت محكمة النقض أن الواقعة على هذا الشكل لا تسمح بالقول أن المحامى كان يؤدي واجبه أمام القضاء . فاكثفت بتدوين ذلك في حكمها . وأخذته أساسا لرفض النقض . فالبحث لا يزال باقيا وسنده على رأينا واضح يرجع الى نصوص القانون والى المبادئ العامة

على أن في الموضوع بحثا جديدا وهو الذى عقدنا له هذا التمهيد
ذلك أن الشارع . بعد أن قرر مأمورية المحامى ووضع له من الأنظمة ما اراد . فعين واجباته

ولانقول وحقوقه . لان المحامي في الواقع مثقل بالواجبات وليس له حق من الحقوق . حتى ماظهر أنه حق . فانك في الواقع اذا تأملت رأيت واجبا ثقيلًا

نقول بعد أن قرر الشارع كل هذا . وضع المحامي في اداء مأموريته وفي طريقة اداها تحت مراقبة سلطة التأديب ، وقد اختار لها اعلى محكمة قضائية تشرف على تطبيق القانون في البلاد — وهي محكمة النقض — فالنظر في هل عمل المحامي في الجلسة كان في حدود مأموريته حقيقة أو هو قد تجاوزها الى الاعتداء — انما هو بحث فني تأديبي صرف — لا ينظر فيه الا تلك السلطة التي عهد اليها أن تفصل في شأن المحامي لتقدر عمله بهذه الصفة

هذه مسألة أولية . يجب الفصل فيها قبل النظر في جنحة الاعتداء . مثلها مثل المسائل الأولية التي يتوقف عليها الحكم في الموضوع المطروح . إذ لا يخلو الحال من أمرين : فاما أن تفصل محكمة النقض أن المحامي كان في حدود واجباته . اذا اضطرت الظروف أن يقول ما يدعي انه اهانة — وحينئذ فلا مسؤولية عليه ، وإما أن تفصل بالعكس أن الحال لم يكن يقتضي ذلك الكلام وحينئذ تجوز محاكمته على أساس انه خرج عن حدود واجباته . فحقت عليه مسؤولية الاعتداء

من الواضح أن ما جعله الشارع تحت حماية سلطة معينة . لا يجوز لسلطة أخرى ان تفصل فيه . الا بعد أن تنتهي تلك السلطة من النظر فيما كان من اختصاصها . وحينئذ يمهّد الطريق للسلطة المختصة بتوقيع العقوبة — فتستقيم المسؤوليات — ويتأكد للمحامي أداء واجبه أمام القضاء ولا تكون سلطة القاضي في ازعاج المحامي كلها تناقض سيفامعلقا على رأسه يمنعه من تأدية واجباته في دائرتها الحقة

ان الرأي الذي يخالفنا يلغى كل تشريع يختص بالمحاماة . وينتهي بنا الى التسليم بأن الشارع انما يكتب في تشريعه فيصدر القوانين متناقضة تهدم بعضها البعض . وان قانون المحاماة بما فيه من الانظمة والضمانات والسلطات المحددة لا أثر له اذا حصلت مناقشة توهمها القاضي أو وكيل النيابة انها غير لائقة فيصبح للقاضي الجزئي مثلا أو لقاضي الاحالة أن يحل نفسه محل سلطة محكمة النقض والابرار — ويحكم أن المحامي قد خرج عن حدود واجباته — وهذا من اختصاص السلطة التأديبية العليا — ونعيد أنها هي السلطة العليا في البلاد لمراقبة تنفيذ القانون والاشراف على القضاء والمحاماة معا ليقوم كل منها بتأدية مأموريته في دائرتها الواجبة

هب ان المحكمة المدنية جزئية أو ابتدائية حكمت على المحامي مرة . ثم أخرى ، فان هذا يكون داعيا حتما الى تقديمه الى محكمة النقض للنظر في أمره حيث ثبت أن اعتاد ان يخرج عن حدود مأموريته وتكرر منه الاعتداء على القضاء فاذا يكون من الأمر حينئذ !!

اذا قلت أن محكمة النقض تكون ملزمة ان تأخذ بالأحكام التي صدرت من المحكمة الجزئية

على اعتبار أنها قد حازت قوة الشيء المحكوم فيه فقد عطلت سلطة النقض وجعلتها تابعة في قضائها الى محكمة هي موضوعه في جميع أحكامها تحت مراقبة تلك المحكمة العليا ، بل قد نقلت سلطة التأديب في الواقع من محكمة النقض الى المحكمة الجزئية التي حكمت وهذا لا يجوز وان اضطرت خضوعا للحق أن تقول ان محكمة النقض هي صاحبة الحق المطلق في النظر في هل المحامي تجاوز واجبه أو كان في دائرته — فإذا تعمل بتلك الأحكام اذا حكمت محكمة النقض ان المحامي انما قام بواجبه خير قيام وانه لم يعتد اصلا !!!

ترى من هذا حقا أن محاكمة المحامي بسبب تأدية مأموريته في الجلسة — إنما يأتي بنا الى الغاء هذه المأمورية ، والى الغاء سلطة محكمة النقض معها ، وهذه متناقضات لا يمكن أن يسلم بها في نظر الذين يطبقون القوانين على ما تقتضيه من الحقوق والواجبات واحترام توزيع السلطات ومراعاة قواعد الاختصاص

وانى في هذا المقام أرجو ان لا يشوب البحث الرجوع إلى المفسرين للاختلاف العظيم بين التشريعين الفرنسي والمصرى

ذلك ان الشارع الفرنسى اصدر لظروف سياسية وانقلابات اجتماعية خطيرة قوانين عدة للحد من حرية الخطباء خصوصا المحامين فصدر قانون فى ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ يعطى المحكمة الحكم على المحامى فى الجلسة تأديبيا وجنائيا معا .

وصدر كذلك قانون فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٢ وفرض على المحامى أن لا يتعرض فى مرافعاته الى نظام الحكم والا جاز للقاضى أن يحكم عليه فى الحال .

وصدر قانون فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ فأعطى للقضاة سلطة ايقاف المحامى الى ستة شهور وأخيرا . فان قانون المرافعات عندهم يعطى للقضاة الحق بنص صريح فى ابعاد كل مرافعة من الدوسيه أو اعتبارها مشطوبة .

وكل هذا التشريع المتوالى لا أثر له عندنا .

ومع وجوده هناك فقد رأى فريق كبير من المفسرين ان مادة قانون المرافعات لا تنطبق على المحامى . ورأى فريق آخر متأثرا بهذه القوانين انها تنطبق .

وترى ان ذلك التشريع بذاته دليل على تفسير القانون المصرى الى الناحية التى نراها فلقد كان عندهم قانون المرافعات بنصه الذى عندنا . وقد كان عندهم قانون تحقيق الجنايات بنصه الذى عندنا بل هو أوسع وأعم كما قدمنا . ومع هذا أحس الشارع الفرنسى ان تلك النصوص لا تنطبق على المحامى فدفعته الحاجة الى كل ما تجددت الى تشريع خاص يدخل المحامى

في دائرة المسؤولية اذا شملت مرافعته تعريضاً بالسلطات أو اخلاقاً بالواجبات التي رآها — ولو أن التشريع الاصلى الاوسع من تشريعنا كان يشمل المحامي . لما صدرت هذه القوانين المتوالية

وتؤخذ تلك القوانين كذلك معززة للرأى الذى نقول به — لان القانون الذى قرر للقاضى سلطة الحكم على المحامى — اعطاه فى الوقت نفسه سلطة الحكم فى مسئوليته التأديبية . وهذا قاطع فى ان الامر ينبت متلازمان وفى ان الحكم فى اللجنة لا سبيل له الا ان يحكم اولا فى المسألة التأديبية حيثئذ كلما بحثنا . ومن أية وجهة كان البحث لا نجد حلاً لتنفيذ القوانين . يوفق بين الواجبات . ويحترم قواعد الاختصاص . الا بأن نقول ان المحامى اذا اتهم بالخروج عن حدود واجباته وجب إحالة أمره أولاً على السلطة المختصة بالفصل فى هذا الأمر بالذات . فاذا حكمت أنه قد تجاوزها فعلاً أصبح فرداً خاضعاً للمسؤولية المقررة فى قانون العقوبات .

انه لا سبيل للمحكم بعقوبة مهما كانت وجهه النظر

إن توقيع العقوبة . مرتبط بنص المادة ١١٧ — بأن يكون الاعتداء وقع على الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها

إن القانون لا يحمى الموظف . مراعاة لشخصيته . إذ لا يريد الشارع أن يخلق من الموظفين آلات لتعذيب الناس . فيخرج بهم عن المسؤوليات القانونية . ليكونوا وبالاً على الجمعية التي تقررت وظائفهم لخدمتها . وللدفاع عنها جماعات وأفراد . فلاحماية للموظف إلا بقدر ما هو يستحقها . وبشرط أن يكون فى دائرتها

ولا شك أن حضرة رئيس النيابة . قد خرج فى تلك الجلسة عن حدود وظيفته خروجاً بيناً لم يقف فيه عند مجرد الخروج عن واجب الوظيفة ، بل تجاوز هذا الموقف السلبي الى الاعتداء فعلاً . فهو حينئذ قد ثار على القانون . فليس له أن يطلب حمايته

ولقد أراد حضرة وكيل النيابة فى الجلسة الأخيرة بعد ان علم أن هذا من المباحث التي نعرضها أن يرد فقال : ان المفسرين مجمعون والقضاء كذلك يجمع على أن للمعتدى عليه أن يدافع عن نفسه فى حدود رد الاعتداء وبشرط أن يخشى الخطر . ولكن ليس له أن يعتدى بالكلام الجارج !! ثم قرأ فى الجلسة تلك الفقرات التي أشار اليها فى كتاب جرسون .

ونحن لانرانا فى حاجة للتدليل على المبدأ الذى يقول به لأن نرجع إلى مفسرين فانه استخفاف بالعقل البشرى . ان يقال ان الذى يعتدى على القانون . وعلى الناس . فلا يعرف وظيفته . ولا يدرك حرمتها يجب أن يكون اعتداؤه مقدساً . ويجب أن يفهم المعتدى عليه انه اذا رد الاعتداء . لا باعتداء مثله بل بمجرد استنكار ذلك الاعتداء ووصفه بأنه منكر لا يجوز العقوبة ، لأن للمعتدى حرمة !!!

إنه من الخطأ أن يقال أن للمعتدى حرمة. فما كانت الحرمة لأي شخص يعتدى. إنما الحرمة للوظيفة المقررة، فإذا ما اعتدى صاحبها فقد تجرد عن وظيفته، وعن حرمتها، وأصبح في دائرة هي دائرة الأفراد، بل دائرة المعتدين فلا يستطيع بعد الاعتداء أن يتراجع إلى الوراء ليبقى في دائرة الوظيفة بل انى أكتفى، بتلك الفقرات التي أشار إليها حضرة وكيل النيابة فانها تؤيد ولا شك بالرأى الذى نقول به — بل اننا لا نعتبره رأيا — إذ الطبيعة الثابتة لا رأى فيها غير الواقع الحتمى تلك الفقرات صريحة — فى أن المعتدى عليه من الناس. انما يجب عليه أن لا يتجاوز فى رده حد العمل الواجب لرد الاعتداء.

ليس فى تلك الفقرات أن رد الاعتداء. غير جائز ولا يستطيع أحد أن يقول هذا. بل هى تقول يجب أن يكون الرد فى دائرة الرد حقيقة. ومن نوع الاعتداء الواقع وقد ضرب جرسون الوقائع التى حكم فيها فاذا بها كلها. تمثل لنا — موظفا يريد القبض على فرد فى غير حدود القانون. أو يريد أن يدخل عقارا فى غير حدود القانون — فيقول جرسون أن من حق الفرد فى هذه الحالة أن يستعمل كل قوته الجسمية لرد هذا الاعتداء بالقوة. أما الشتم. فلا يجوز. لانه لا يوصل الى الغاية المقصودة من رد الاعتداء هب أن هذا قول لا بد لنا أن نأخذ به. فتقبل عقولنا أن من حق الفرد أن يضرب الموظف الذى يهجم عليه اما للقبض عليه أو ليدخل بيته. ولكن ليس من حقه أن يقتصر على أن يتهره. أو يصرخ فى وجهه لعله يرجع !!!

هب أن هذا معقول فما معنى هذا الرأى. وماهى نتيجته الصحيحة !!!
انما معناه اذا أخذته أساسا. أن يكون الرد من جنس الاعتداء. ومن طريقه. فليس للمعتدى عليه أن يرد باللسان. حيث يكون الموظف قد اعتدى باليد !!!
على هذا اذا كان اعتداء الموظف قد وقع باللسان. فلا بد حتما بناء على هذا الرأى نفسه أن يحصل الرد باللسان. ولا ينتظر أحد أن يكون الرد تمليقا وتمجيذا !!
وان أردت أن تقول. كلا !! بل كان يجب تنفيذ رأى جرسون ان يجد المحامون طريقا لمنع رئيس النيابة أن يتكلم فقط. فيكون من حقهم. على رأيك أنت لا على رأينا. أن يصعدوا الى موقف رئيس النيابة وان يضعوا جميعا أيديهم على فمه لمنعهم من أن يستمر فى الاعتداء واذا تعذر عليهم هذا. أو وجدوه غير لائق فنطقوا بكلمة استنكار. كان من تلك الكلمة جنحة.

إنه عبث. نرجو أن يقول القضاة فيه كلمتهم. للحق ولكرامة القضاء ؟

مرفص فهيمى
المحامى

الزعماء

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة الجنائية

١٩٤

٢١ مايو سنة ١٩٣١

دخول عقار . بقصد منع الحيازة . عدم استعمال القوة فعلا .
والتهديد بها . كاف للمقاب

المبدأ القانوني

لا تشترط المادة ٣٢٣ عقوبات استعمال
القوة فعلا . وإنما تشترط فقط دخول العقار
بقصد منع الحيازة بالقوة . فمن يدخل عقارا
مهددا باستعمال القوة وقاصدا بذلك منع حائزه
من الاستمرار في الحيازة كان مرتكبا للجريمة
وان لم يستعمل القوة فعلا

المحكمة

« حيث ان محصل وجهي الطعن ان المحكمة
لم تبين الوقائع التي يفهم منها توفر أركان
الجريمة من دخول في الأرض ومنع للحيازة
بالقوة ولا ماهي ظروف القوة التي تكون
استعملت وهذا النقص يعيب الحكم .

« وحيث ان المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات
لا تشترط استعمال القوة فعلا وإنما هي
تشرط فقط دخول العقار بقصد منع الحيازة

بالقوة فمن يدخل عقارا مهددا باستعمال القوة
وقاصدا بذلك منع حائزه من الاستمرار في
الحيازة كان مرتكبا للجريمة وإن لم يستعمل
القوة فعلا .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه إن
رجال المجنى عليها « توجهوا لحرث الأرض
فمنعهم المتهمون وهددوهم فخافوا وتركوا
الأرض » وهذا السياق دال على أن المتهمين
دخلوا الأرض حتى أمكنهم منع الحرث وأنهم
هددوا رجال المجنى عليها فخافوا وتركوا
الأرض وهذه المعاني بما تصدق عليه عبارة
المادة ٣٢٣ ويكون الطعن اذن في غير محله .

(طعن أبو العينين خلاف ضد النيابة رقم ٨ سنة ١ قضائية —
رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعره عبد العزيز
فهي ماسا رئيس المحكمة وعبد الرحمن ابراهيم سيداحد باشا ويليها
ومحمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك
مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس نيابة
بالاستئناف)

١٩٥

٢١ مايو سنة ١٩٣١

ضرب . احداث عاهة مستديمة . عدم ثبوتها على أي متهم .
عقابه على الضرب فقط بالمادة ٢٠٥ أو ٢٠٦ .

المبدأ القانوني

اتهم الطاعن وآخرون باحداث ضربات وجروح للجنى عليه نشأ عنها عاهة مستديمة مدة أكثر من عشرين يوما ولم يثبت للمحكمة بصورة قاطعة من هؤلاء الضارين يكون هو الذى احدثت ضربه العاهة المستديمة ولذا قضت بالبراءة فيما يتعلق بالمسئولية عن العاهة وطبقت على الطاعن ومن معه المادة ٢٠٥ عقوبات بدلا من المادة ٢٠٤ ع استنادا الى ما ثبت لها من أن مدة العلاج كانت أكثر من عشرين يوما

بنى الطاعن طعنه على أن تبرئته من جناية العاهة كانت تقضى بعدم معاقبته على الضرب لأن تهمة الضرب هي تهمة أخرى لم تكن موجهة ضده ولم يدافع عن نفسه فيها . وقررت محكمة النقض ما يأتي :

« ان التهمة الاساسية الموجهة اليه هي تهمة الضرب . ونشوء العاهة ليس الا نتيجة لهذا الضرب ومسئوليته عن العاهة ليست هي المسئولية الاولى بل هي مسئولية احتمالية يرتبها القانون على من ثبت عليه جريمة الضرب الذى يكون ادى الى هذه العاهة . فعدم ثبوت العاهة من الضرب الذى وقع من الطاعن بالذات لا يخلية مطلقا من المسئولية الاساسية الاولى عن هذا الضرب ولا يجعل هذا الضرب غير مرفوعة به الدعوى كما يزعم ، وانه اذا كان الحكم نقي عنه تلك المسئولية الاحتمالية فمما ذلك الا لتشكك الذى اولته المحكمة لصالحه . أما تهمة الضرب في ذاتها فلم تتشكك فيها

المحكمة قط بل اثبتتها عليه

المحكمة

« حيث ان الطاعن اتهم هو وآخرون باحداث ضربات وجروح للجنى عليه نشأ عنها عاهة مستديمة وان المدة التى تقررت لعلاج هذه الضربات والجروح هي أكثر من عشرين يوما ولأنه لم يثبت للمحكمة بصورة قاطعة من هؤلاء الضارين يكون هو الذى احدثت ضربه العاهة المستديمة فقد قضت بالبراءة فيما يتعلق بالمسئولية عن العاهة وطبقت على الطاعن ومن معه المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٠٤ من القانون المذكور استنادا الى ما ثبت لها من أن مدة العلاج كانت أكثر من عشرين يوما كما سلف القول » وحيث ان الطاعن يزعم أن تبرئته من جناية العاهة كانت تقضى بعدم معاقبته على الضرب لأن تهمة الضرب هي تهمة أخرى لم تكن موجهة ضده ولم يدافع عن نفسه فيها ويزعم بناء على ذلك أن الحكم مخالف للقانون » وحيث ان ما يزعمه الطاعن من ذلك ظاهر البطلان لأن التهمة الاساسية الموجهة عليه هي تهمة الضرب ونشوء العاهة ليس الا نتيجة لهذا الضرب ومسئوليته عن العاهة ليست هي المسئولية الاولى بل هي مسئولية احتمالية يرتبها القانون على من ثبت عليه جريمة الضرب الذى يكون ادى الى هذه العاهة فعدم ثبوت العاهة من الضرب الذى وقع من الطاعن بالذات لا يخلية مطلقا من المسئولية الاساسية الاولى عن هذا الضرب ولا يجعل

المبادئ القانونية

(١) ان وضع النار عمدا في قش الارز وحطب الذرة كاف لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ عقوبات ، لان القش والحطب كلاهما من المواد التي يدخرها أهل القرى للوقود . وعلى فرض أن لفظ الأخشاب لا يسع دخولها في مدلوله فإنها لا شك زرع محصود ، والقانون لم يشترط في الزرع المحصود الوارد بتلك المادة أن تكون ثمرته لا تزال متصلة به أو أنها انفصلت منه

(٢) يكفي في القصد الجنائي في جريمة وضع النار عمدا مجرد تعمد وضع النار في الأشياء لا تلافها حرقا . فمجرد قول المتهم أن قصده كان مجرد تنظيف المكان واعداده للبناء فيه هو احوال للبائع محل القصد الجنائي والبواعث لا اعتداد بها

(٣) ان القانون ينظر الى الاحراق نظرا خاصا لما يترتب عليه من النتائج الوخيمة كما ان القانون ينظر نظرا خاصا لنوع الشيء المحرق فان كان مواد وقود أو زرع محصودا فقد قرر له عقابا خاصا بالمادة ٢٢٠ ع . ويصبح خارجا من حكم المادة ٣٤٢ ع

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني أن الواقعة غير مبنية بيانا كافيا في الحكم وإنما على كل حال لا عقاب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة لان الأشياء المحروقة لا هي أخشاب

هذا الضرب غير مرفوعة به الدعوى كما يزعم . فاذا كان الحكم نفي عنه تلك المسؤولية الاحتمالية فما ذلك الا لتشكك الذي أولته المحكمة لصالحه وأما تهمة الضرب في ذاتها فلم تتشكك فيها المحكمة قط بل اثبتتها عليه واذا كانت قد أدت الى علاج المجنى عليه أكثر من عشرين يوما فالمحكمة محقة في تطبيق المادة ٢٠٥ على فعلة الطاعن . على أنه حتى مع افتراض ان علاج المجنى عليه أزيد من عشرين يوما لا يقتضى أن يكون عجز عن أعماله أزيد من عشرين يوما أولا يقتضى أن تكون الضربات التي اعجزته عن عمله أزيد من عشرين يوما هي الضربات الحاصلة من الطاعن بالذات مع افتراض ذلك — وان ضرب الطاعن للمجنى عليه — وهو أمر ثابت الحصول — لم يكن الا ضربا بسيطا مما يدخل تحت متناول المادة ٢٠٦ فان العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل شهرا واحدا بما تسعه المادة ٢٠٦ المذكورة واذن فعلى أى وجه قلبت المسألة فالطعن الوارد في الوجه الأول في غير محله .

(طعن محمود بندارى على ضد النيابة رقم ٣٠ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة)

١٩٦

٢١ مايو سنة ١٩٣١

١ — حريق . عمد . قش الارز وحطب النرة . من مواد الوقود . أو زرع محصود . انطباقه على المادة ٢٢٠ ع

٢ — وضع النار عمدا . القصد الجنائي . مجرد تعمد وضع النار في الأشياء لا تلافها حرقا . كاف لانطباقه
٣ — احراق . نظر القانون له نظرة خاصة لنتائج . نوع الشيء المحرق . العقاب عليه بصفة خاصة

وقود ولا هي زرع محصود حتى تصدق عليها عبارة المادة المذكورة بل هي بقايا قش أرز وخطب ذرة قليل القيمة صار احراقه لا يقصد الاضرار بل يقصد تنظيف المكان لاقامة بناء فيه .

« وحيث إن الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه أن الاشياء التي وضعت النار فيها عمداهي قش وأخشاب وان النار التهمتھا هي وما جاورھا من الأحطاب .

« وحيث أنه حتى بقطع النظر عن وجود أخشاب بين الأشياء التي وضعت فيها النار وعن كون هذه الاخشاب هي من الاخشاب المعدة للوقود أم لا فان وضع النار في قش الارز وخطب الذرة كاف لتكوين جريمة المادة ٢٢٠ عقوبات . لان هذين القش والخطب كلاهما من المواد التي يدخرها أهل القرى للوقود وعلى فرض أن لفظ الاخشاب لا يسع دخولها في مدلوله فانها لاشك زرع محصود ، والقانون لم يشترط في الزرع المحصود الوارد بتلك المادة أن تكون ثمرته لازالت متصلة به أو انها انفصلت منه ، ولذلك تكون الدعوى بأن عبارة المادة لا تتناول ذينك القش والخطب في غير محلها . أما كون المقدار المحرق قليل الكمية أو كثيرها ضئيل القيمة أو مرتفعها فهذا شأن تقدره محكمة الموضوع وهي إذ قدرت أن ما وقع من المتهم جريمة معاقب عليها بالمادة المذكورة فقد أفادت حتما أن كمية المحرق وقيمته ليست من التفاهة بالدرجة التي لا تصح المحاكمة عنها ، أما ما يقوله

الطاعن من أن قصده لم يكن الاضرار باصحاب القش والخطب المحرقين بل كان قصده مجرد تنظيف المكان واعداده للبناء فيه فان هذا احلال للبائع محل القصد الجنائي والبواعث لا اعتداد بها كما ان القصد الجنائي متوفر تماما إذ يكفي فيه مجرد تعمد وضع النار في الاشياء لا تلافها حرقا وهذا حاصل معترف به من الطاعن .

« وحيث ان ما يستطرد اليه الطاعن في الوجه الثالث من قوله أن الحادثة لا تنطبق على المادة ٣١٥ عقوبات ولا على الفقرة الاولى من المادة ٣٤٢ عقوبات هو قول صحيح في ذاته ولكن لا معول عليه هنا لان المادة ٣١٥ خاصة بالحريق الحاصل إهمالا وهنا الحريق حاصل عمدا ولان الفقرة الاولى من المادة ٣٤٢ خاصة باتلاف منقول عمدا وهنا الاتلاف حاصل بطريق الاحراق والاحراق ينظر اليه القانون نظرا خاصا لما يترتب عليه من النتائج الوخيمة . ثم ان القانون ينظر أيضا نظرا خاصا لنوع الشيء المحرق فان كان مواد وقود أو زراعا محصودا فقد قرر له عقابا خاصا بالمادة ٢٢٠ وأصبح خارجا من حكم المادة ٣٤٢ .

(طعن عزيز تادرس ضد النيابة رقم ٦ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة)

١٩٧

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

نقض . عيوب جرمية . مبطله للحكم . كإغفال ركن في الجريمة . عدم ذكر التوافق والتمدى على الإيذاء . عدم الفصل في دفع بعدم قبول الاستئناف . قبوله

المبادئ القانونية

اعتبرت محكمة النقض من العيوب الجوهرية المبطلّة للحكم بسبب عدم بيان الواقعة بيانا كافيا ما يأتي

(١) اغفال ذكر ركن هام في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٧ ع وهو معرفة هل الاعتداء الذي وقع كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى

(٢) اغفال ذكر أن المتهمين بالمادة ٢٠٧ ع توافقوا مع آخرين على التعدي والايذاء ومثل هذه البيانات كان يتعين اظهارها في الحكم لاثبات تحقق اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ع لأنها تمتاز بشدتها عن عقوبة المادة ٢٠٢ وعقوبة الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ ع اللتين تقضيان بالحبس أو الغرامة بينما هي لا تقضي إلا بالحبس فقط (٣) عدم رد المحكمة الاستئنافية على مدافع به الطاعنون من عدم جواز استئناف المدعين مدنيا لأن نصيب كل منهم يدخل في الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي

المحكمة

«بما أن الوجه الأول من التقرير المؤرخ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ مبناه عدم بيان الواقعة بيانا كافيا لأنه لم تذكر في الحكم المطعون فيه الظروف المشددة التي تدخل الواقعة تحت سلطان المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات فلم يبين أن الضرب حصل بسلاح أو آلات أخرى . وجاء في الوجه الثاني شيء مرتبط بذلك فقد

ذكر الطاعنون أن الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه في الاستئناف لم يبين أن المتهمين الثلاثة الأول توافقوا على التعدي

« وبما أنه بمراجعة الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه في الاستئناف تبين أنه أغفل ذكر ركن هام في الجريمة وهو أن الاعتداء الذي وقع كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى كما أغفل ذكر أن المتهمين الأربعة الأول توافقوا مع آخرين على التعدي والايذاء » وبما أن هذا وذاك كان يتعين بيانه في الحكم لاثبات تحقق اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات التي تمتاز بشدتها عن عقوبة المادة ٢٠٢ وعقوبة الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ عقوبات اللتين تقضيان بالحبس أو الغرامة بينما هي لا تقضي إلا بالحبس فقط

« وبما أن وجود هذا النقص في الحكم المطعون فيه يعيبه عيبا جوهريا

وبما أن الوجه الرابع من تقرير ٢ مايو سنة ١٩٣١ مبناه أن المحكمة الاستئنافية لم ترد على مدافع به الطاعنون من عدم جواز استئناف المدعين مدنيا لأن نصيب كل منهم يدخل في الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي وهذا صحيح فقد قصر الحكم المطعون فيه عن الرد على هذه النقطة وفي ذلك عيب آخر يطله

« وبما أنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه معيب وواجب نقضه ولاداعي بعد ذلك لبحث الوجوه الأخرى المقدمة

(طعن محمد خلف عوضين وآخرين ضد النيابة وآخر مدعى مدو رقم ٧٢١ سنة قضائية - مالية السابعة)

١٩٨

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - وصف التهمة . من قتل خطأ . الى جرح خطأ . جواز تعديل المحكمة له
- ٢ - استئناف النيابة . من حكم براه . في تهمة قتل خطأ . وطلب تعديله الى جرح خطأ . جوازه
- ٣ - فعل واحد . مخالفة لائحة تعاظم صناعة الطب . وجرح خطأ . الحكم بالجرم التي عقوبتها أشد
- ٤ - فعل واحد . مخالفة وجنحة . جواز ايجاب عقوبتين مختلفتين . حالاته

المبادئ القانونية

رفعت النيابة العمومية على حلاق صحة الدعوى العمومية بالمادة ٢٠٨ ع بأنه ارتكب جنحة جرح خطأ باجراء عمليتين لطفل وبالمواد ١ و ٤ و ٧ من لائحة تعاظم صناعة الطب بارتكابه مخالفة للائحة باجرائها ، ثم عدلت النيابة التهمة الاولى وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٢ ع بتهمة قتل خطأ لوفاة الطفل . و برأت المحكمة الجزئية المتهم من تهمة القتل الخطأ وادانته في المخالفة وحكمت عليه بغرامة

استأنفت النيابة ، وذكرت في اعلان الاستئناف انها ستطلب محاكمته بالمادة ٢٠٨ ع . بتهمة احداث الجرح لا القتل الخطأ واعتبرت المحكمة الاستئنافية أن هناك مخالفة للائحة كما ان المتهم احدث جرحاً خطأ ، وهما جريمتان يستحق العقاب على كل منهما ، وحكمت بعدم قبول استئناف المتهم بالنسبة للمخالفة وبالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للبراءة من الجنحة وبعقوبة المتهم بالغرامة فيها

طعن المتهم بطريق النقض في هذا الحكم فقررت محكمة النقض ما يأتي :

١ - إن تهمة القتل الخطأ التي عدلت النيابة إليها لدى محكمة أول درجة وصف جريمة الجنحة التي ارتكبها المتهم تتركب واقعتها من أمرين : ان المتهم جرح المجنى عليه بالعمليتين اللتين أجراهما له ، وان هذا الجرح نشأت عنه الوفاة . وكان مدار شهادة الشهود والمرافعة لدى المحكمة على الأمرين معا والمحكمة هي التي أخطأت حين برأت من تهمة القتل الخطأ ولم تعدل هي الوصف الى جرح خطأ وتحكم فيه عند ما استبعدت ظرف نشوء الوفاة من الجرح المذكور

٢ - إن استئناف النيابة هو استئناف عام لحكم البراءة فهو بعمومه شامل للأمرين : احداث الجرح ونشوء الوفاة عنه ، وهذا الاستئناف هو الذي يربط المحكمة الاستئنافية فهو يطرح لديها جميع وجوه الدعوى المحكوم فيها بالبراءة . و ذكر النيابة في اعلان الاستئناف أنها ستطلب محاكمته على الجرح الخطأ لا يعتبر أنها بذلك غيرت وصف الجريمة ، بل انما تركت واقعة من وقائعها وهو نشوء الوفاة عن الجرح لم تر الاصرار على مواخذة المتهم عنها . ولو أن استئناف النيابة كان خاصاً بعدم القضاء بالعقوبة في الجرح الخطأ لما حق للطاعن الشكوى من أن هناك تعديلاً في الوصف ، والمحكمة الاستئنافية بعد ان وجدت أن الجرح الخطأ ثابت على الطاعن دون ظرف نشوء الوفاة وحكمت عليه بالعقوبة فقد حكمت فيما كان

مطروحا لديها بحق ووصفته الوصف القانوني ولم تخل بحقوق الدفاع

٣ - إن الفعل الواحد باجراء عمليتين جراحيتين للجنى عليه تحققت بحصوله مخالفة لائحة تعايط صناعة الطب وجنحة الجرح الخطأ في آن واحد. واذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها كصریح المادة ٣٢ ع. فتوقيع المحكمة الاستئنافية العقاب على الجنحة واعتمادها لعقوبة المخالفة بعدم اجازتها الاستئناف عن الحكم الصادر فيهما مع كونهما مظهرين قانونين لفعل واحد ومع كون استئناف حكم المخالفة في مثل هذه الصورة صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون جائزا طبقا للمادة ١٥٣ تج. ماأجرته من ذلك غير صحيح ويتعين نقض الحكم والاكتفاء بعقوبة الجنحة التي أوقعتها دون عقوبة المخالفة

٤ - إن ايجاب عقوبتين احدهما على الجنحة والاخرى على المخالفة كما ذهبت اليه محكمة النقض من قبل في مثل هذه الصورة لا يتفق مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع وان كان يمكن العمل به في غير هذه الصورة التي لم تنشأ فيها المخالفة والجنحة معا الا من فعل واحد بعينه كسائق سيارة بلا رخصة صدم انسانا أثناء سيره أو كسائق أسرع اسرعا زائدا فصدم انسانا أو سار على يسار الطريق فصدم انسانا. في مثل هذه الصور يمكن العقاب على المخالفة وعلى الجنحة معا لأن عدم حمل الرخصة سابق في الزمن على الاصابة ومثله

زيادة الاسراع والسير على يسار الطريق وليس شيء منها هي والاصابة فعلا واحدا متعدد الاوصاف القانونية

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه المادة تتحصل في أن الطاعن وهو حلاق قد أجرى عمليتين جراحيتين للطفل المجنى عليه مع كونه غير مصرح له باجراء مثلهما فرفعت النيابة عليه الدعوى بالمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات باعتبار أنه ارتكب باجرائه العمليتين جنحة جرح خطأ وبالمواد ١ و ٤ و ٧ من لائحة تعايط صناعة الطب باعتبار أنه باجراء العمليتين أيضا ارتكب مخالفة لتلك اللائحة. وبعد رفع الدعوى عدلت النيابة وصف التهمة الأولى من جرح خطأ الى قتل خطأ بالمادة ٢٠٢ عقوبات لأن الطفل كان قد توفى. ومحكمة الجنح الجزئية بعد سماعها المرافعة وجدت ان الوفاة غير مسببة عن العمليتين الجراحيتين فبرأت المتهم من تهمة القتل الخطأ وادانته في تهمة المخالفة، فاستأنفت النيابة الحكم وفي اعلانها المتهم بالحضور لدى المحكمة الاستئنافية ذكرت انها ستطلب محاكمته بالمادة ٢٠٨ عن تهمة هي جريمة الجرح لا جريمة القتل الخطأ والمتهم أيضا استأنف عن المخالفة المحكوم بها عليه. والمحكمة الاستئنافية قالت، أنه ثبت لها أن المتهم أجرى العملية للطفل وهو غير مصرح له باجرائها فيكون خالف اللائحة وفي آن واحد احدث جرحا خطأ وهما جريمتان يستحق عقابا على كل منهما. اما وفاة الطفل

فلم يثبت لها انها ناشئة عن هذا الجرح الخطأ وعلى هذا حكمت فيما يختص باستئناف المتهم لحكم المخالفة بعدم جوازها وفيما يختص باستئناف النيابة لحكم الجنحة بالغائه وبعقوبة المتهم عنها بالغرامة . فطعن المتهم في هذا الحكم بانها طعنه على سببين يتصلان في : أولا . ان النيابة غيرت في اعلان الاستئناف وصف التهمة المقضى فيها ابتدائيا من قتل خطأ بالمادة ٢٠٢ الى اصابة خطأ بالمادة ٢٠٨ وقد جارتها المحكمة الاستئنافية على هذا التغير وهو أمر غير جائز لاخلاله بحقوق الدفاع وثانيا أن كل ما ارتكبه المتهم هو مخالفة اللائحة باجرائه العملية الجراحية الغير المصرح له باجرائها فمعاقبته أيضا على جنحة جرح خطأ هو توليد من الفعل الواحد الذي هو قوام المخالفة والفعل الواحد لا يصح العقاب عليه بعقوبتين ، فحكم المحكمة الاستئنافية بالعقوبة في الجنحة باطل .

عمم الوجه الاول

« حيث ان تهمة القتل الخطأ التي عدلت النيابة اليها لدى محكمة أول درجة وصف جريمة الجنحة التي ارتكبها المتهم تتركب واقعته في الحقيقة من أمرين ان المتهم جرح المجنى عليه بالعملتين المتين اجراهما له وان هذا الجرح نشأت عنه الوفاة وقد كان مدار شهادة الشهود والمرافعة لدى تلك المحكمة على الأمرين معا والمحكمة هي التي اخطأت حين برأت من تهمة القتل الخطأ ولم تعدل هي بنفسها الوصف الى جرح خطأ وتحكم فيه عندما استبعدت

ظرف نشوء الوفاة من الجرح المذكور .
« وحيث ان استئناف النيابة بحسب التقرير المحرر بقلم الكتاب هو استئناف عام لحكم البراءة فهو بعمومه شامل للأمرين جميعا احداث الجرح ونشوء الوفاة عنه ، وهذا الاستئناف هو الذي يربط المحكمة الاستئنافية فهو يطرح لديها جميع وجوه الدعوى المحكوم فيها بالبراءة ، فاذا كانت النيابة ذكرت في اعلان المتهم بالحضور لدى المحكمة الاستئنافية انها ستطلب محاكمته على الجرح الخطأ فقط فلا يمكن أن يقال انها بذلك غيرت وصف الجريمة بل الذي يقال انها تركت واقعة من وقائعها وهي نشوء الوفاة عن الجرح لم تر الاصرار على مؤاخذه المتهم عنها . بل لو أن تقرير الاسباب نفسه كانت قد حددت فيه النيابة انها تستأنف الحكم من جهة كونه لم يقض بالعقوبة في الجرح الخطأ الذي اثبتته المحكمة على المتهم بدليل مؤاخذتها اياه عنه في حكمها عليه بعقوبة المخالفة - لو كان تقرير الاستئناف هكذا لما حق للطاعن أيضا أن يشكو من أن هناك تعديلا في الوصف اذ كل المسألة راجعة الى مجرد استبعاد واقعة من الوقائع المنسوبة له . فالمحكمة الاستئنافية اذ بحثت الامر ووجدت أن الجرح الخطأ ثابت على الطاعن ثبوتا تاما دون ظرف نشوء الوفاة عنه ثم حكمت عليه بالعقوبة فقد حكمت فيما كان مطروحا لديها بحق ووصفته الوصف القانوني ولم تخل ادنى اخلال بحقوق المتهم في الدفاع ولذلك يكون الوجه الاول متعين الرفض

عمه الوجه الثاني

« حيث إن الذي وقع من المتهم هو اجراؤه عمليتين جراحيتين للجنى عليه ؛ فهذا الفعل الواحد في العمليتين تحققت بحصوله مخالفة لأئحة تعاطي صناعة الطب وفي آن واحد تحققت بحصوله جنحة الجرح الخطأ . والفعل الواحد اذا كون جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها كما هو صريح الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فما أجرته المحكمة الاستئنافية من توقيعها العقاب على الجنحة واعتمادها لعقوبة المخالفة بعدم اجازتها الاستئناف عن الحكم الصادر فيها مع كونهما مظهرين قانونين لفعل واحد ومع كون استئناف حكم المخالفة في مثل هذه الصورة صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون جائزا بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات . ما أجرته من ذلك غير صحيح ويتعين نقض حكمها والاكتفاء بعقوبة الجنحة التي أوقعتها دون عقوبة المخالفة

« وحيث إن محكمة النقض سبق ان قضت في مثل صورة هذه الدعوى بما يوافق مذهب المحكمة الاستئنافية من ايجاب عقوبتين احدهما على الجنحة والأخرى على المخالفة ولكن واضح أن هذا المذهب لا يتفق مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات . نعم انه يمكن العمل به في غير صورة هذه الدعوى التي لم تنشأ فيها المخالفة والجنحة معا الا من فعل

واحد بعينه وذلك كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم انسانا أثناء سيره أو كسائق أسرع اسرعا زائداً فصدم انسانا أو سار على يسار الطريق فصدم انسانا . في مثل هذه الصور يمكن العقاب على المخالفة وعلى الجنحة معاً لأن عدم حمل الرخصة سابق في الزمن على الاصابة ومثله زيادة الاسراع والسير على يسار الطريق وليس شيء منها هي والاصابة فعلاً واحداً متعدد الأوصاف القانونية

فبناءً عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة توقيع عقوبة على الجنحة وعقوبة أخرى على المخالفة واعتبار هاتين الجريمتين الناشئتين عن فعل واحد مما يجب الأخذ بهما بالفقرة الأولى من المادة (٣٢) من قانون العقوبات وباعتبار أن عقوبة الغرامة وهي مائة قرش الموقعة بسبب الجنحة شاملة لها وللخالفة وبإلغاء عقوبة المخالفة وهي المائة القرش الغرامة المحكوم بها فيها «

(طعن احمد متولى احمد ضد النيابة رقم ٥٢ سنة أول قضائية — بالهيئة السابقة)

١٩٩

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

دخول عقار في حيازة آخر . سبق صدور الحكم للعائز . استلامه بمحض تنفيذ . معارضة المحكوم عليه بالاستلام . وتعرضه للحيازة مع استعمال القوة والتهديد . كاف للعقاب

المبدأ القانوني

إن لفظ الحيازة الوارد بالمادة ٣٢٣ عقوبات اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعلياً

وأن من يستلم عقاراً على يد محضر تنفيذ لحكم قضائي فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانوناً في حق خصمه المحكوم عليه . ومعارضة هذا المحكوم عليه بعد فترة الاستلام وعدم تمكنه المحكوم له من الاستمرار في الحيازة ليس الاضرباً من المشاغبة والاعتصاب الذي لا تثبت به حيازة محترمة ، فاذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكن حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فلا شك أنها يجعلان مقترفيها مستوجباً للعقاب طالت مدة هذا الاعتصاب المستند الى القوة أو قصرت وهذا النظر لا بد أنه هو الذي سوغ لمحكمة النقض في حكم ٥ يناير سنة ١٩٢٨ أن تقضى بأنه يكفي للدلالة على توافر الحيازة التي تحميها المادة ٣٢٣ ع . أنها مترتبة على تسليم العقار للجنى عليه بمقتضى محضر تسليم

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن بغدادى عبدالله أحد الطاعنين يملك أطيافاً منها المقدار المتنازع فيه وقد سبق أن نازعه محمد أبو زيد المتهم الأول وآخرون في الاطيان التي منها هذا المقدار فرفع عليهم دعوى مدنية لدى محكمة الاقصر الجزئية فحكم له بالملكية فاستأنف محمد أبو زيد المتهم الأول الحكم فقضت محكمة قنا المدنية الاستئنافية باعتبار استئنافه كأن لم يكن وبعد ذلك استلم بغدادى عبدالله هذا المقدار المحكوم له به نهائياً بمقتضى محضر

تسليم في ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ ولما أراد هو وأخوه صالح عبدالله الطاعن الثانى الانتفاع بالمقدار المذكور تعرض لها محمد أبو زيد ومن معه بالقوة فرفعت النيابة عليهما الدعوى لدى محكمة جنح الاقصر فحكمت عليه بالحبس ثلاثة أشهر بالشغل مع إيقاف التنفيذ وبمبلغ عشرة جنيهات تعويضا وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الجنح الاستئنافية بقنا في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ وعلى الرغم من هذا الحكم قد عاد محمد أبو زيد ومن معه فتعرضوا للطاعنين بالقوة في يومى ٤ و ٥ مايو سنة ١٩٣٠ فرفعت عليهم دعوى الجنحة فقضت فيها المحكمة الجزئية بحبس المتهمين وبالتعويض بناء على أن هذا المقدار داخل في محضر التسليم السالف الذكر وأنه هو الذى بسبه سبق الحكم على محمد أبو زيد بالحبس والتعويض وإن حيازة الطاعنين له مترتبة على محضر التسليم الرسمى المذكور وإن ترتب الحيازة على محضر التسليم مبدأ سبق لمحكمة النقض أن قضت به في مثل الدعوى الحالية بحكمها الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٨ وان استعمال القوة لمنع الطاعنين من هذه الحيازة ثابت من شهادة الشهود . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بالبراءة ورفض التعويض بمقولة ان الذى ثبت لها هو أن محمد أبو زيد هو الواضع اليد على العين المتنازع عليها والحائز لها فعلاً دون الطاعنين وان الحيازة الفعلية لما كانت ركناً أساسياً في تكوين الجريمة وهى غير حاصلة للطاعنين كانت الجريمة غير مستوفية أركانها

بعد فترة الاستلام وعدم تمكينه المحكوم له من الاستمرار في الحيازة ليس الا ضربا من المشاغبة والاعتصاب الذي لا تثبت به حيازة محترمة . فاذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فلا شك أنها يجعلان مقترفيهما مستوجبا لعقاب المادة ٣٢٣ طالت مدة هذا الاعتصاب المستند الى القوة أو قصرت . وهذا النظر لا بد أنه هو الذي سوغ لمحكمة النقض في حكمه ٥ يناير سنة ١٩١٨ ان تقضى بانه يكفي للدلالة على توافر الحيازة التي تحميها المادة ٣٢٣ عقوبات انها مترتبة على تسليم العقار للجنى عليه بمقتضى محضر تسليم

« وحيث إن المطروح الآن على هذه المحكمة هو الدعوى المدنية فقط ولو صح ما يقوله الطاعن وما ذكره الحكم الابتدائي من أن العقار المتنازع عليه داخل ضمن محضر التسليم وصح أيضا ان ظرف منع الحيازة بالقوة ثابت كما قال الحكم الابتدائي، لو صح كل ذلك لكان المتعين على هذه المحكمة نقض الحكم والقضاء بالتعويض تحقيقا لموجب القانون ولكن صحة كل ذلك وعدم صحته من الأمور الداخلة في اختصاص المحكمة الاستئنافية وحكمها المطعون فيه خال من كل بيان في هذا الصدد، فالمتعين الآن نقض الحكم لقصوره عن البيان ولخطئه في تأويل القانون معا وإحالة الدعوى للمحكمة الاستئنافية للقضاء فيها ثانية بشأن التعويض المدني على الاساس القانوني السابق البيان .

(طعن صالح عبدالله موسى ضد محمد أبو زيد وآخرين في قضية النيابة رقم ٥٥ سنة ١ قضائية — بالهيئة السابقة)

القانونية وكان لاعتقاب على المتهمين وبالتالي لاتعويض . ويقول الطاعنان أن هذا الحكم الاستثنائي قد أخطأ فهم القانون لأن ملكية الطاعن الأول للعين ثابتة واستلامه إياها رسميا ثابت والحيازة الفعلية التي يحميها القانون ترتبت على محضر التسليم كما قضت بذلك محكمة النقض . ولذلك فهما يطلبان نقض الحكم « وحيث أنه بالاطلاع على الحكمين الابتدائي الصادر بالعقوبة والتعويض والاستثنائي المطعون فيه الصادر بالبراءة ورفض التعويض ظهر أنهما يتضمنان ما نقله الطاعنان عنهما فيما تقدم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على بحث ركن الحيازة فقال ان واضع اليد هم المتهمون دون الطاعنين ولم يشر بشيء الى ما استند اليه الحكم الابتدائي من سبق الحكم بملكية العين المتنازع فيها الى أحد الطاعنين واستلامه إياها بمحضر تسليم رسمي تنفيذا لذلك الحكم المدني ومن سبق تعرض المتهمين لها بالقوة والحكم على أحدهم محمد أبو زيد بالحبس بسبب هذا التعرض ، لم يشر الى شيء من ذلك مع أن له قيمته في بحث اركان الجريمة ومعرفة توفرها وعدم توفرها

« وحيث إن لفظ « الحيازة » الذي ورد بالمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات اذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فان من يستلم عقارا على يد محضر تنفيذ حكم قضائي فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانونا في حق خصمه المحكوم عليه ومعارضة هذا المحكوم عليه

٢٠٠

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

نقض . عدم ختم الحكم في بحر ثمانية أيام . عدم بطلانه . منح الطاعن أجلا .

اثبات . في المواد الجنائية . سلطة محكمة الموضوع . في تكوين اعتقادها . مطلقة

اعتراف . من متهم على متهم . وعدوله عنها . لا يمنع من الأخذ به تخفيف العقوبة . سلطة محكمة الموضوع . مطلقة

المبادئ القانونية

(١) لم تنص المادة ٢٣١ بتحقيق جنائيات على بطلان الحكم اذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام . والضرر الذي قد يعود على الطاعن في هذه الحالة هو عدم تمكنه من تقديم أسباب نقضه . وقد جرت محكمة النقض في أحكامها الأخيرة على منح الطاعن أجلا عند طلبه ليتمكن من تحضير أسباب طعنه

(٢) لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تكوين اعتقادها واقتناعها من أى طريق ولم يلزمها القانون بتكوينه من الشهادات التي تحصل أمامها فقط فلها الرجوع الى أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الأولى لمقارنتها بما حصل أمامها توصلا الى استخلاص الحقيقة من بينها

(٣) لا مانع في القانون يحول دون الأخذ بأقوال متهم على متهم متى وجد من الظروف ما يجعل المحكمة تثق بتلك الأقوال الأولى وترى العدول عنها أمامها غير مطابق للحقيقة لسبب الصلح الحاصل بين المجنى عليه والمتهمين

(٤) لا سلطة لمحكمة النقض على تقدير ظروف التخفيف التي تراها أولا تراها محكمة الموضوع

المحكم

« بما أن الطعن بني على أربعة أوجه الأول ان الحكم لم يختم في ثمانية أيام من تاريخ صدوره لأنه صدر في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ وختم في ١٢ إبريل سنة ١٩٣١ والثاني أن الحكم بني على أقوال وشهادات حصلت أمام النيابة دون المحكمة ولم ترد على شهود النفي في حكمها . والثالث أن الحكم بني على اعتراف متهم على متهم حيث قرر أن ابراهيم جمعه اعترف على نفسه وعلى محمد محمد أبو صفية الطاعن بضرب حسين محمد المزين مع أن الاعتراف الحاصل في البوليس عدل عنه أمام النيابة وما ثبت في محاضر البوليس لا يصلح دليلا . والرابع أن المحكمة نسبت عدول المتهمين والشهود عن أقوالهم في النيابة الى حصول صلح بين المجنى عليه والمتهمين ومع ذلك لم تطبق المادة (١٧) عقوبات .

« وبما إن الوجه الأول غير مقبول لأن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات لم تنص على بطلان الحكم اذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام والضرر الذي قد يعود على الطاعن في هذه الحالة هو عدم تمكنه من تقديم أسباب نقضه وقد جرت محكمة النقض في أحكامها الأخيرة على منح الطاعن أجلا عند طلبه ليتمكن من تحضير أسباب طعنه فهذا الوجه مرفوض « وبما إن الوجه الثاني لا قيمة له أيضا لأن محكمة الموضوع مطلقة السلطة في تكوين اعتقادها واقتناعها من أى طريق ولم يلزمها القانون بتكوينه من الشهادات التي تحصل

أمامها فقط فلها الرجوع الى أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الأولى لمقارنتها بما حصل أمامها توصلا الى استخلاص الحقيقة من بينها

«وبما إن الوجه الثالث مرفوض أيضا اذ لا مانع في القانون يحول دون الأخذ بأقوال متهم على متهم متى وجد من الظروف ما يجعل المحكمة تثق بتلك الأقوال الأولى وترى العدول عنها أمامها غير مطابق للحقيقة لسبب الصلح الحاصل بين المجنى عليه والمتهمين

» وبما إن الوجه الرابع لا يستحق أى اعتبار لأن اعتقاد المحكمة بأن عدول المتهمين والشهود عن أقوالهم الأولى الحاصلة في النيابة لا يلزمها قانونا باستعمال الرأفة وتطبيق المادة ١٧، لأن ذلك موكل لتقديرها، فاذا رأت أنه رغما عن حصول الصلح فان المتهم لا يستحق استعمال الرأفة معه أكثر من النزول في العقاب الى الحد الأدنى المدون في المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات كما هو الحاصل في الدعوى الحالية فتقديرها واجب الاحترام ولا سلطة لمحكمة النقض على تقدير ظروف التخفيف التي تراها او لا تراها محكمة الموضوع

(طعن محمد محمد أبو صفة - ند النيابة رقم ٦١ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة)

٢٠١

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

اخلال بحقوق الدفاع . دفاع عام . عن جملة متهمين . مع اختلاف مصلحتهم . بطلانه

المبدأ القانوني

اذا ثبت من أقوال بعض المتهمين أن دفاعهم مختلف وأن بعضهم ينفي التهمة عن نفسه ويثبتها على الباقي . فليس من مصلحتهم أن يجتمع الدفاع عنهم وعن يلقى عليهم التهمة في يد واحدة وان يتحدث عن جميعهم لسان واحد لما في ذلك من امكان المساس بحقوقهم في الدفاع ومن شبهة عدم كمال الحرية فيه . ويعتبر ذلك اخلا لا بحقوق الدفاع

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول أن محاميا واحدا هو الذي دافع لدى محكمة الجنايات عن الطاعنين وعن متهم ثالث هو عبد اللطيف محمد الميهي (برأته المحكمة) مع ما كان بينهما وبينه من اختلاف المصلحة اختلافا دعا المحامي في أول جلسة الى أن يطلب التأجيل ليعين الطاعنان محاميا آخر لهما . وانه وان كان هذا المحامي في الجلسة التالية وهي جلسة المرافعة قبل الدفاع عن ثلاثتهم معا الا ان المحكمة ما كان لها أن تقبل منه بل كان واجبا أن تعين للطاعنين محاميا خاصا حرصا على حقوق الدفاع عنهما أن تمس وإذ هي لم تفعل فحكمها باطل لا خلا له بتلك الحقوق .

« وحيث إنه بالاطلاع على محضر جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٣١ وهي أول جلسة طرحت فيها القضية لدى محكمة الجنايات تبين أن الأستاذ موريس صهيون المحامي حضر عن الطاعنين وآخرين منهم من يدعى عبد اللطيف

محمد الميبي (وكان الرابع في ترتيب الاتهام) وأبدى للمحكمة أنه محتفظ بالدفاع عن هذا المتهم الرابع فقط ويطلب التأجيل ليعين الطاعنان محاميا آخر وذلك لاختلاف المصلحة بينهما وبين الرابع المذكور فاجلت المحكمة القضية لجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ ولكن لم يحضر محام آخر عن الطاعنين بل حضر الاستاذ موريس صهيون وقال أنه وجد أن لا تعارض في المصلحة وأنه سيدافع عن الجميع بعد ذلك سألت المحكمة المتهمين فانكر الطاعنان التهمة ولكن الرابع قال « انه ذهب عقب الحادثة فرأى الأول والثاني (الطاعنين) والثالث من المتهمين واقفين في جهة وخصومهم عائلة الفطري في جهة أخرى فسأل فقال له المذكورون ان عائلة الفطري ضربونا فنحن ضربناهم » وزاد على هذا ان الخصوم اتهموه لأنه كبير العائلة ، بعد ذلك استمرت المحكمة في نظر القضية ودافع فيها المحامي عن تسعة من المتهمين منهم الطاعنان وعبد اللطيف محمد الميبي المتهم الرابع صاحب القول المتقدم .

« وحيث ان قول المتهم الرابع هو قول ينفي به التهمة عن نفسه ويثبتها على الطاعنين اللذين انكراها بجلسة المحاكمة (بقطع النظر عن اعترافها بها أو عدم اعترافها في التحقيق) فلم يكن من مصلحتهما مطلقا أن يجتمع الدفاع عنهما وعن يلقى عليها التهمة في يد واحدة وان يتحدث عن جميعهم لسان واحد لما في ذلك من امكان المساس بحقوقها في الدفاع ومن

شبهة عدم كمال الحرية فيه .

« وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم لاخلاله بحقوق الدفاع ولا محل لبحث الوجه الثاني

(طعن عبده قطب وآخر ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٥٩ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة

٢٠٢

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - تزوير . تحرير شهادة من طبيب لسر امرأة . غير التي عرضت عليه . معدوم
- ٢ - تزوير . وثيقة زواج . محرره بناء على شهادة بتقدير سن . من طبيب غير موظف بخلاف التعليمات . عدم التزوير

المبادئ القانونية

١ - إن تحرير شهادة طبية من طبيب بسن امرأة غير المرأة التي عرضت عليه ليس تزويرا معاقبا عليه لأن تلك الشهادة ليست ورقة رسمية وكل ما تتضمنه هو رأى من الطبيب خاص بسن المرأة التي عرضت عليه لتقدير سنها فاذا كانت تلك المرأة اتخذت اسم أخرى فلا ضرر على الطبيب من هذا لأنه ليس مكلفا بتحقيق شخصية المرضى كما أنه لا ضرر على المرأة الأخرى من اغتصاب اسمها لأن تقدير السن في ذاته بالنقص أو الزيادة لا حجة فيه عليها . ولا ضرر منه يلحق بها

٢ - إن تعليمات الحقانية توجب على المأذون أن لا يعتمد في تقدير السن عند عدم وجود شهادة الميلاد الا على شهادة من طبيبين موظفين في الحكومة . فاذا قدم له المتهمون شهادة من

طبيب واحد وقد كان موظفا بالحكومة فما كان عليه أن ينخدع بها بل أن قبوله إياها وتحرير العقد بناء عليها هو اخلال منه بواجب التحرى المفروض عليه بتلك التعليمات وهو وحده المعلوم وبناء على ذلك فتحرير وثيقة الزواج على هذا الاساس لا يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة تنازلت بجلسة المرافعة عما كان من أوجه الطعن خاصا بتهمة تزوير شهادة الطبيب المنسوبة لعبد الرحمن عبد الله سلطان ونفيسه أحمد محمد عطيفي وحسن على حسين ثانى المتهمين ورابعتهم وخامسهم وهما الوجهان الثانى والثالث وهذا التنازل فى محله لأن تلك الشهادة ليس بها تزوير معاقب عليه كما قالت محكمة الجنايات بحق لان تلك الشهادة ليست ورقة رسمية وكل ما تضمنه هو رأى من الطبيب خاص بسن المرأة التى عرضت عليه لتقدير سنها فاذا كانت تلك المرأة اتخذت اسم أخرى فلا ضرر على الطبيب من هذا لانه ليس مكلفا بتحقيق شخصية المرضى كما أنه لا ضرر على المرأة الاخرى من اغتصاب اسمها لان تقدير السن فى ذاته بالنقص أو بالزيادة لا حجة فيه عليها ولا ضرر منه يلحق بها. » وحيث أن الوجه الأول الخاص بتهمة الثلاثة الأولين محمود أحمد عطية وعبد الرحمن عبد الله سلطان وأحمد عبد الرحمن عبد الله بالاشتراك مع المأذون الحسن النية فى تزوير وثيقة زواج أحدهم أحمد عبد الرحمن عبد الله

من نبويه محمود أحمد يتحصل فى أن هؤلاء المتهمين لم يكتفوا فى خدع المأذون فى سن الزوجة بمجرد شهادتهم أمامه على بلوغها السن القانونية بل انهم خدعوه فى ذات الدليل المقبول فى تقدير هذه السن وهو الشهادة الطيبة بأن قدموا له شهادة طيبة مزورة تثبت على خلاف الحقيقة ان سنها ثمانى عشرة سنة فهم مستحقون للعقاب تمشيا مع رأى محكمة النقض الذى أبدته فى حكمها الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ فى القضية نمرة ٣٣٢ سنة ٤٨ قضائية ويكون قضاء محكمة الجنايات ببراءتهم قضاء خولف فيه القانون .

« وحيث أن هذا الوجه فى غير محله لأن تعليمات وزارة الحقانية الصادر بها المنشور نمرة ٤ لسنة ١٩٢٨ إلى المحاكم الشرعية والمبلغ للنائب العمومى أوجب على المأذون أن لا يعتمد فى تقدير السن عند عدم وجود شهادة الميلاد الاعلى شهادة من طبيبين موظفين فى الحكومة فاذا كان المتهمون قدموا له شهادة من طبيب واحد ولو كان موظفا بالحكومة فما كان عليه أن ينخدع بها بل ان قبوله إياها وتحرير العقد بناء عليها هو اخلال منه بواجب التحرى المفروض عليه بتلك التعليمات وهو وحده المعلوم دون المتهمين خصوصا وانه غير ظاهر من الحكم أن الطبيب الذى أعطى الشهادة موظف بالحكومة

(طعن النيابة ضد محمود أحمد عطية وآخرين رقم ٥٤ سنة ١ قضائية بالمهنة السابقة)

٢٠٣

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

نقض — عن حكم إدانة . صادر بعد صدور حكم خطأ بالبراءة . عن تهمتين بصيغة عامة مطلقة . بدلا من البراءة في تهمة واحدة . والادانة في الاخرى . قبوله

المبدأ القانوني

حوكم متهم بجريمتين الأولى ضرب والثانية عدم احسانه السلوك رغم انذاره مشبوها . وحكمت المحكمة الجزئية بالحبس عن الجريمة الأولى وبالمراقبة الخاصة عن الجريمة الثانية واستأنف المتهم والنيابة . وكان دفاع المتهم بجلسة المرافعة محصورا في نفي تهمة الضرب عنه . والمحكمة الاستئنافية اجلت النطق بالحكم . ثم حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بما اسند اليه . ثم ظهرت اسباب الحكم فاذا المحكمة لا تتكلم فيها الا عن التهمة الثانية الخاصة بجريمة عدم احسان السلوك . ولم تشر الى تهمة الضرب بأي اشارة . وان كانت مذكورة في دياجة ورقة الحكم ذكرا دالا على أن استئناف النيابة واستئناف المتهم شامل لها أيضا وانها كانت مطروحة على المحكمة . فقدمت النيابة العامة الطاعن للمحكمة الاستئنافية من جديد للفصل في تهمة الضرب . ودفع محاميه بعدم جواز الطعن لسبق الفصل فيها بحكم البراءة . والمحكمة رفضت الدفع وحكمت بجواز سماع الدعوى . ثم أيدت الحكم المستأنف عن تهمة الضرب .

وقد قررت محكمة النقض أن الحكم الاول الذي نطقت به المحكمة صيغته عامة مطلقة من كل قيد . فالالغاء واقع على جميع الحكم المستأنف

والبراءة شاملة لكل ما كان مستندا للطاعن أي لتهمتي الضرب وعدم احسان السلوك جميعا والقول بغير هذا مخالف للواقع المدلول عليه بتلك الصيغة العامة المطلقة، فالطاعن قد اكتسب حق التمتع بالبراءة من تهمة الضرب كما اكتسبها من تهمة عدم احسان السلوك ولا يمكن بأي وجه من الوجوه سلب هذا الحق منه . وما دامت التهمتان كانتا مطروحتين لدى المحكمة الاستئنافية وحصلت المرافعة فيهما واقفل بابها . وأجلت النطق بالحكم في التهمتين معا . وما دام نص حكمها لم يتناول احدي التهمتين دون الاخرى . وأنه وان كان حكم المحكمة الاول خطأ فان المبادئ القانونية تحرم عليها هذا الرجوع . ولا تجعل تصحيح الخطأ الامن شأن المحاكم الاخرى التي يرفع اليها ذوو الشأن طعنهم في هذا الحكم الخاطئ بالطرق القانونية

المحكمة

« حيث إن واقعة هذه الدعوى تحصل بحسب الثابت في محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية وفي الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفعت عليه الدعوى لدى المحكمة الجزئية لاتهامه بجريمتين الأولى ضرب والثانية عدم احسانه السلوك رغم انذاره مشبوها وقد حكمت عليه المحكمة المذكورة بالحبس عن الجريمة الأولى وبالمراقبة الخاصة عن الجريمة الثانية فاستأنف واستأنفت النيابة وبعد سماع المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وكان كل دفاع المتهم محصورا في نفي تهمة الضرب عن نفسه اجلت المحكمة النطق

لنظر تهمة الضرب تجاوز لحدها وخروج على القانون، ولذلك يطلب الغاء حكمها والتقير بعدم جواز سماع الدعوى .

« وحيث إنه ظاهر بوضوح من الوقائع السابق ايرادها أن الحكم الذي نطقت به المحكمة بجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضى « بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه » وصيغته هذه عامة مطلقة من كل قيد . فالالغاء واقع على جميع الحكم المستأنف والبراءة شاملة لكل ما كان مسندا للطاعن أى لتهمة الضرب وعدم احسان السلوك جميعا والقول بأن هذا الحكم لا يشمل سوى تهمة عدم احسان السلوك مخالف للواقع المدلول عليه بتلك الصيغة العامة المطلقة ، فالطاعن إذن قد اكتسب حق التمتع بالبراءة من تهمة الضرب كما اكتسبها من تهمة عدم احسان السلوك ولا يمكن بوجه من الوجوه سلب هذا الحق منه . » وحيث ان ما تقوله المحكمة الاستئنافية

في حكمها المطعون فيه من انها في حكم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ لم تتناول سوى تهمة عدم احسان السلوك ولم تتناول في تهمة الضرب ولم تبحثها ولم تحكم فيها . ما تقوله من ذلك لاحجة في شيء منه على المتهم مادامت التهمتان معا كاتامطروحتين لديها وقد حصلت المرافعة فيهما واقفل بابها ومادامت انها في تأجيلها النطق بالحكم بعد قفل باب المرافعة لم تقل انها اجلته للفصل في إحدى التهمتين دون الأخرى ، ومادام نص حكمها الثابت بمحضر الجلسة لم يتناول احدى التهمتين دون الأخرى

بالحكم لجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وفيها نطقت بالحكم هكذا « حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه وبإضافة المصاريف الى جانب الحكومة » بعد ذلك ظهرت أسباب الحكم فاذا المحكمة لا تتكلم فيها الا عن التهمة الثانية الخاصة بجريمة عدم احسان السلوك وأما تهمة الضرب فلم تشر اليها ادنى اشارة في تلك الأسباب وان كانت مذكورة في دياجة ورقة الحكم ذكرا دالا على أن استئناف النيابة واستئناف المتهم شامل له أيضا وانها كانت مطروحة أيضا على المحكمة . فالنيابة العامة بعد مضي زمن على هذا الحكم قدمت الطاعن للمحكمة الاستئنافية لجلسته ٨ مارس سنة ١٩٣١ لتفصل في تهمة الضرب فدفع محاميه بتلك الجلسة بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها لان الحكم السابق صدوره من المحكمة قضى بالبراءة فهو شامل للجريمتين خصوصا وان جريمة الضرب هي الجريمة الأصلية وأن جريمة عدم احسان السلوك فتبعية مترتبة على جريمة الضرب هذه . ولكن المحكمة بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣١ رفضت هذا الدفع الفرعى وحكمت بجواز سماع الدعوى وفي الموضوع أيدت الحكم المستأنف (أى عن تهمة الضرب) . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بانها طعنه على أن حكم البراءة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ هو حكم شامل للتهمتين مانع للمحكمة من اعادة نظر أيتهما وأن رجوعها

المبادئ القانونية

١ - اذا تبين لمحكمة أول درجة إن ما وقع من المتهمين هو جناية عاهة مستديمة مما يدخل تحت متناول المادة ٢٠٤ عقوبات فطبقت عليهم هذه المادة فعلا مع أن هذه الجناية لم يحول نظرها اليها بطريقة قانونية ولاحظت المحكمة الاستثنائية هذا الخطأ وأشارت اليه ونوهت بعدم امكان إصلاحه ولكنها كانت على كل حال ملزمة بالحكم في موضوعها اذ المادة ١٨٩ تحقيق جنايات لا تسمح لها أن تحكم بعدم الاختصاص في مثل هذه الحالة التي حصل فيها الاستئناف من المتهمين دون النيابة كما كانت ملزمة أيضا لهذه العلة أن لا تتجاوز العقوبة المقررة بها ابتداءً ولذلك أيدت الحكم الابتدائي ، فقضاؤها صحيح من هذه الجهة حتى مع افتراض أنها كانت رأت كما رأت المحكمة الأولى ان في المادة شبهة جنائية . وكل ما في الأمر أنه كان يجب على المحكمة الاستثنائية في مثل هذه الصورة الفرضية أن تقرر بوقوع الجناية فعلا وأن تصفها وصفها القانوني المترتب على وقائعها التي تكون ثبتت فعلا لديها وأن تذكر مادة القانون المنطبقة عليها

٢ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة الموجهة الى المتهمين وعدت ما وقع منهم جنحة لا جنائية وأوقعت عليهم العقوبة على هذا الاعتبار دون طلب النيابة أو لفت نظر الدفاع جاز لها ذلك لأن المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (وهي من القواعد العامة التي يؤخذ بها أمام جميع

بل أتى شاملا لما كان مسندا للتهم .

» وحيث إن كل الدلائل المنتزعة من الثابت بالاوراق الرسمية السالفة الذكر لا تفيد شيئاً آخر سوى أن المحكمة قد شغلها البحث في النقطة القانونية الخاصة بتهمة عدم احسان السلوك فأخطأت فنطقت بالبراءة هكذا عامة شاملة بما اسند الى الطاعن وصار الأمر في الحقيقة راجعا الى معرفة ما اذا كان للمحكمة التي تصدر حكما خطأ بالبراءة أو بالعقوبة أن ترجع في حكمها أم لا ؟ والمبادئ القانونية التي لا خلاف فيها تحرم عليها هذا الرجوع ولا تجعل تصحيح الخطأ الا من شأن المحاكم الأخرى التي يرفع اليها ذوو الشأن طعنهم في هذا الحكم الخاطئ بالطرق القانونية .

لذلك كله يتعين نقض الحكم المطعون فيه والتقرير بعدم جواز نظر تهمة الضرب التي قضت فيها المحكمة الاستثنائية بالحكم المذكور لسبق الفصل فيها .

(طعن على السيد أمين ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ٥٤ - سنة واحد قضائية - بالمئة السابقة)

٢٠٤

١١ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - نقض . جنابة عاهة مستديمة . ثبوتها أمام محكمة أول درجة . تطبيق المادة المنطبقة . مع عدم تحويل نظر الجناية أمامها بطريقة قانونية . استئناف التهم . عدم تجاوز المحكمة العقوبة الابتدائية . صحة الحكم .
- ٢ - تعديل وصف التهمة . بمعرفة المحكمة . والحكم بعقوبة أخف . جوازه
- ٣ - تعويضات . على متهمين محكوم ببرائتهم . مع استئناف المدعين مدنيا دون النيابة . جوازه
- ٤ - مسئولية مدنية . عدم الاتفاق السابق على الاجرام . اتحاد إرادة الفاعلين . مجرد اتحاد وقتي . كاف لتقريرها .

المحاكم الجنائية) تجيز للمحكمة أن تنزل في حكمها بالجريمة الى نوع أخف متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة للتهمين أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة.

٣ - لمحكمة الجنح الاستثنائية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببراءتهم. بناء على استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة. ولها أن تحكم على هؤلاء المتهمين المبرئين متى ثبت لها أنهم اشتركوا فعلا في الجريمة المطلوب بشأنها التعويض. وان كانت المحكمة الاستثنائية لا تملك الحكم في مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المسئولية المدنية لا تقتضى الاتفاق السابق بين المتهمين على الاجرام بل ولا تقتضى توافق المتهمين على التعدي والايذاء ويكفي لترتب التضامن أن تتحد إرادة الفاعلين مجرد اتحاد وقى على الاعتداء على المجنى عليهم وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلا أو يشترك فيه

المحكمة

« حيث إن محصل الوجه الأول أن محكمة الجنح الجزئية أخطأت في تطبيق القانون وجارتها في خطأها المحكمة الاستثنائية وذلك بحكمها على الطاعنين الأول والثاني في جناية لم تحول على محكمة الجنح من قاضي الاحالة طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٥ . »

وحيث إن الواقع بحسب الثابت

بأوراق الدعوى وبالحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة تبين لها أثناء نظر الدعوى أن ما وقع من الطاعنين المذكورين على كل من عبد المنعم حسين مهدي ومحمد علي ابراهيم من المدعين بالحق المدني هو جناية عاهة مستديمة مما يدخل تحت متناول المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات فطبقت عليهما هذه المادة فعلا مع أن هذه الجناية لم يحول نظرها اليها بطريقة قانونية . والمحكمة الاستثنائية لاحظت هذا الخطأ وأشارت اليه ونوهت بعدم امكان اصلاحه ولكنها كانت على كل حال ملزمة بالحكم في موضوعها اذ المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تسمح لها أن تحكم بعدم الاختصاص في مثل هذه الحالة التي حصل فيها الاستئناف من المتهمين دون النيابة كما كانت ملزمة أيضا لهذه العلة أن لا تتجاوز العقوبة المقضى بها ابتدائيا . وهذا هو الذي وقع فعلا فانها من جهة العقوبة أيدت الحكم الابتدائي فقضاؤها صحيح من هذه الجهة حتى مع اقتراض أنها كانت رأت كما رأت المحكمة الأولى أن في المادة شبهة جنائية وكل ما في الأمر أنه كان يجب على المحكمة الاستثنائية في مثل هذه الصورة الفرضية أن تقرر بوقوع الجناية فعلا وان تصفها وصفها القانوني المترتب على وقائعها التي تكون ثبتت فعلا لديها وان تذكر مادة القانون المنطبقة عليها . لكن الواقع الذي أثبتته المحكمة الاستثنائية هو أنها لم تبين أن الطاعنين الأولين هما المحدثان للعاهة المستديمة

التي قضت محكمة أول درجة عليهما بسببها . ولكون هذه العاهة ليست الا نتيجة تبعية لأصل الجريمة وهي الضرب وأن هذا الضرب في ذاته ثابت على الطاعنين وأنه أعجز المجنى عليهما أزيد من عشرين يوماً فقد أخذت في كل ذلك بالثابت الذي تيقنته وطبقت عليهما المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، فعملها هذا عمل صحيح لا غبار عليه وليس فيه أدنى مخالفة للقانون ، واذن يتعين رفض الوجه الأول .

« وحيث إن الوجهين الثاني والثالث يتأخران في أن الحكم المطعون فيه وقد استبعد تطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات الخاصة بالتوافق على الإيذاء لم يبين تفصيلاً ما حصل من كل متهم نحو المجنى عليهم من جهة الإصابات وموضعها ومدة علاجها وهذا الطعن مردود كذلك لأن الحكم الاستثنائي بين تخصيص كل مجنى عليه أن الضرب ، الذي أصيب به أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً كما بين أشخاص المتهمين الذين أحدثوا هذا الضرب ، فالمحكمة الاستئنافية بحسب الواضح من حكمها قد اقتنعت بأن كل طائفة من الطاعنين ضربوا شخصاً بعينه من المجنى عليهم وقد كانت لكل واحد منهم مقارفة فعلية في الضرب الذي كانت نتيجته عجز المجنى عليه عن أعماله زيادة عن عشرين يوماً ومتى كان الأمر كذلك كان ما عملته المحكمة من تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات بشأن ضاربي كل مجنى عليه عملاً صحيحاً وبيان المحكمة في

هذا الصدد بيان كاف .

« وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والخامس أن المحكمة عدلت وصف التهمة الموجهة الى الطاعنين الأول والثاني بأن عدت ما وقع منهما جناحاً لجنايات وأوقعت عليهم العقوبة على هذا الاعتبار دون طلب من النيابة أو لفت لنظر الدفاع نحو هذا التعديل .

« وحيث إن هذا الطعن مردود أيضاً إذ أن ما أجرته المحكمة من جهة النزول بالجريمة الى درجة أدنى أمر سائغ لها في الحكم بالعقوبة وذلك لأن القاعدة المقررة في المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (وهي من القواعد العامة التي يؤخذ بها أمام جميع المحاكم الجنائية) تجيز للمحكمة أن تنزل في حكمها بالجريمة الى نوع أخف متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة للتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة . فإذا كانت العاهة المستديمة وهي ظرف تبعى من الظروف الناتجة عن الجريمة والمشددة لها لم تثبت على واحد من المتهمين بعينه ، فاستبعاد المحكمة لها عنهم جميعاً واقتصارها على الثابت لديها فعلاً وهو الضرب واعطاؤه وصفه القانوني حق مقرر لها ولا محل للاعتراض عليه ، على أنه يكفي من جهة أخرى لرد هذا الطعن ملاحظة أن لا مصلحة فيه للطاعنين .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه السادس فإن لمحكمة الجناح الاستئنافية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببرائتهم بناء على استئناف المدعين بالحقوق

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الطاعن هو والد الطفل المتنازع عليه فله الحق في ضمه اليه، ولا يمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ عقوبات. التي جرى القضاء على معاملة الوالدين بها. الا اذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع عن تسليم الطفل للمقتضى له بهذه الحضانة
- ٢ - لمحكمة النقض المراقبة على اختصاص الهيئة التي تصدر حكما قاضيا بحضانة طفل. وان تتأكد من كونه حكما واجبا للتنفيذ
- ٣ - اذا أقر المتهم أمام المحكمة الشرعية بان الحكم الصادر من مجلس البطريركخانه هو حكم قد فصل في النزاع الخاص بحضانة الطفل وانه صادر من جهة مختصة وانه راض به ثم عاد وطعن في اختصاص مجلس البطريركخانه وفي صحة تشكيله وفي وجوب نفاذ حكمه فيعتبر تصرفه هذا مجرد تلاعب بجهات القضاء ومن الواجب أخذه باقراراته. واعتبار الحكم المطعون فيه صحيحا والطعن فيه في غير محله.

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في (١) أن مجلس البطريركخانه الذي أصدر حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بتسليم الطفل الى والدته لم يكن مشكلا تشكيلا قانونيا، وان الطاعن دفع بذلك امام محكمة الموضوع فرفضت دفعه اعتمادا على قبوله المرافعة لدى ذلك المجلس مع ان قبول المرافعة امام مجلس باطل التشكيل لا يمنع الطعن في تشكيله بالبطلان ولا يصحح

المدنية دون النيابة ولها أن تحكم على هؤلاء المتهمين المبرئين متى ثبت لها انهم اشتركوا فعلا في الجريمة المطلوب بشأنها التعويض وان كانت تلك المحكمة الاستئنافية لا تملك الحكم في مسؤوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم.

« وبما أن الذي اثبتته المحكمة الاستئنافية أن هؤلاء المبرئين قد تدخلوا فعلا في ضرب المجنى عليهم، فحكمها بالتعويض عليهم مع باقي المحكوم عليهم بالعقوبة هو حكم صحيح. ومن جهة مسألة القضاء بالتضامن على هؤلاء المسؤولين عن الحقوق المدنية فقد سبق لمحكمة النقض والابرام أن قررت أن المسؤولية المدنية لا تقتضى الاتفاق السابق بين المتهمين على الاجرام بل ولا تقتضى توافق المتهمين على التعدي والايذاء، ويكفي لترتب التضامن أن تتحد ارادة الفاعلين مجرد اتحاد وقى على الاعتداء على المجنى عليهم وان يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلا أو يشترك فيه.

(طعن عبد الجواد ابراهيم وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٢٦٨ سنة أولى قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا ولىل المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك ومراد وهبه بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود محمد السبع بك رئيس النيابة)

٢٠٥

١١ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - امتناع عن تسليم طفل - حق الحضانة - صدور حكم شرعى به. تطبيق المادة ٢٤٦ بالنسبة لوالد الطفل
- ٢ - محكمة النقض - حقها في مراقبة اختصاص الهيئات الشرعية
- ٣ - اقرار باختصاص - هيئة شرعية - الطعن فيه بذلك - عدم الاخذ بالطعن والتمسك بالاقرار

الحكم الذي يصدره مثل هذا المجلس الباطل التشكيل و (٢) إن الواقعة الثابتة في الحكم لاعتقاب عليها لعدم توفر أركان المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات، اذ حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ الذي تعتمد عليه المدعية بالحق المدني في أحقيتها بحضانة الطفل ليس صادرا من جهة مختصة مشكلة تشكيلا قانونيا، كما انه ليس الا حكما غاييا غير مشمول بالنفاذ المؤقت ولم يسبق اعلانه الى الطاعن مع طلب تنفيذه وقد امتنعت وزارتنا الحقانية والداخلية عن تنفيذه فلجأت المدعية الى المحكمة الشرعية، والمحكمة الشرعية قضت برفض دعواها. و (٣) إن إنذار المدعية للطاعن بتسليم الطفل لها لا يقوم مقام اتخاذ اجراءات التنفيذ الواجب اتخاذها لاثبات امتناع الطاعن عن التسليم و (٤) عدم وجود القصد الجنائي لان الطاعن والد الطفل وقد كانت البطر كخانة من قبل حكمت له في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ باستلامه، والقصد الجنائي لا يوجد الا اذا امتنع الشخص عن علم منه بأنه محكوم عليه بالتسليم وهذا الامتناع غير متوفر في الدعوى الحالية، لان حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ الصادر للمدعية لم يعلن قانونا ولم يكن قابلا للتنفيذ.

« وحيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت في الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه وما يؤخذ من المذكرات الكتابية التي قدمتها النيابة العامة والطاعن لمحكمة النقض ومن المستندات الرسمية الموجودة

بملفها أن الطاعن رفع لدى المجلس الملى الروحاني بطر كخانة الارمن الارثوذكس بالقاهرة دعوى لطلاق زوجته الست عفيفة المعروفة باسم زاروهى بنت فرج الله زاعوم (المدعية بالحق المدني) وإنه بعد سماع ذلك المجلس أقوال الخصوم قرر قبل الفصل في الموضوع تسليم الطفل افاديس دولتيان إلى والده واهان دولتيان لحين الفصل في دعوى الطلاق المذكورة وكان قراره هذا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦. وبعد ذلك أصدر المجلس الملى للارمن الارثوذكس حكما في ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ في دعوى الطلاق المذكورة قاضيا برفضها وبأحقية الزوجة في استلام طفلها لحضائته فحاولت الزوجة (المدعية بالحق المدعى) تنفيذ هذا الحكم فلم تستطع فاندرت الطاعن رسميا في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ بتسليم الطفل اليها فلم يفعل والظاهر أنه تمسك بما يتمسك به الآن من أوجه بطلان حكم مجلس البطر كخانة الصادر عليه فرفعت عليه دعوى الجنحة المباشرة المطعون الآن في الحكم الاستثنائي الصادر فيها. ولقد كانت من قبل صدور حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ من مجلس البطر كخانة قد لجأت إلى محكمة الجالية الشرعية فرفعت لديها دعوى قيدت بجدولها تحت نمرة ٢٤١٦ سنة ٢٥ - ١٩٢٦ طلبت فيها الحكم لها بحضانة الطفل وباستلامه فلما صدر لها حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ من البطر كخانة أتى الطاعن لدى المحكمة الشرعية المذكورة ودفع دعواها

مرتين . أما محكمة الجمالية الشرعية التي قدم لها هذا الدفع فلم تعتبره ونظرت الموضوع وقضت فيه بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٨ بضم الطفل لوالدته المدعية فاستأنف الطاعن الحكم لدى محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقيد استئنافه بجدولها بنمرة ٣٧٦ سنة ٢٧ - ١٩٢٨ وكرر لديها دفعه الذي ابداه لدى محكمة الجمالية بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها والمحكمة قبلت دفعه هذا وحكمت في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها من البطركخانة فرفعت التماسا عن هذا الحكم الشرعي الاستئنافي لدى المحكمة التي اصدرته قيد بجدولها بنمرة ٧٤٣ سنة ٢٧ - ١٩٢٨ وقضت فيه تلك المحكمة برفضه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ - هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الطاعن رفع لدى محكمة الوايلي الجزئية دعوى جنحة مباشرة (قيدت بجدولها بنمرة ٣٢ سنة ١٩٢٧) على أعضاء مجلس البطركخانة الذين أصدروا حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بتهمة أنهم تدخلوا في وظيفة القضاء في الأحوال الشخصية للارمن الارثوذكس بغير أن يكون لهم صفة رسمية والمحكمة حكمت في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٨ ببراءتهم ورفض دعواه المدنية مبينة في حكمها أن اجراءات المدعى أمام مجلس البطركخانة وأمام المحكمة الشرعية فيها ما يكفي لاثبات اعتقاده بصفة المتهمين وبعدم امكان اعتبار جلوسهم للقضاء تدخلا منهم في وظيفة عمومية بغير أن تكون لهم صفة رسمية - تلك

بدفعين أحدهما عدم اختصاص المحكمة الشرعية و ثانيهما عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها من مجلس البطركخانة ثم تنازل عن الدفع بعدم الاختصاص وصمم على الدفع الثاني وها هي عبارة أحد وكيليه الخاصة بهذا الدفع الثاني منقولة حرفيا عن محضر جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمحكمة الجمالية الشرعية « وحضر المدعى عليه بنفسه ووكل عنه دلا من الشيخ محمد العبد وعبد العزيز بغدادى اباضه في هذه القضية وفي طلب اليمين والصلح وأذنهما بتوكيل الغير عنهما اجتماعا وانفرادا وقبل ذلك - وقال الشيخ محمد العبد وكيل المدعى عليه انى ادفع هذه الدعوى بعدم سماعها لسبق الفصل فيها من الجهة المختصة وهي بطركخانة الارمن الارثوذكس وقد حكم للمدعية من البطركخانة المذكورة على موكلى بان يسلمها ولدها منه . والبطركخانة المذكورة

هي جهتهما المختصة . ومتى فصل في الدعوى فلا تسمع بعد ذلك في جهة أخرى . وان موكلى راض بما حكمت به البطركخانة وقابل له

وهو الحكم المتضمن الحكم للمدعية على موكلى باستلام ولدها افاديس » وهذه عبارة صريحة الصراحة كلها في أن البطركخانة مختصة بنظر النزاع في حضانة الطفل وانها فصلت في هذا النزاع بتسليم الطفل للمدعية وان الطاعن لا يمانع في تنفيذ هذا الحكم بتسليم الطفل اليها وانه راض بهذا الحكم وقابل له وانه لا يجوز للمدعية أن تقاضيه (الطاعن) في هذا الشأن

وقائع المادة وموجز ما تم بين الطاعن وزوجته من اجراءاتهما في التقاضى بشأن حضانة طفلهما « وحيث إن الطاعن هو والد الطفل المتنازع عليه فله حق في ضمه اليه ولا يمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - التى جرى القضاء على معاملة الولدين بها - الا اذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع عن تسليم الطفل للمقضى له بهذه الحضانة

« وحيث أن جوهر الطعن كما يعلم من بيانه المتقدم ينحصر فى أن حكم مجلس البطر كخانة الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بحضانة المدعية لولدها وتسليم الطفل اليها هو حكم باطل لصدوره من هيئة غير مختصة ولا مشكلة تشكيلا قانونيا وكونه فوق ذلك غيايا غير واجب التنفيذ « وحيث انه وان كان مما لا شك فيه ان لمحكمة النقض المراقبة على اختصاص الهيئة التى تصدر مثل هذا الحكم وان تتأكد من كونه حكما واجب التنفيذ الا أن هذه الدعوى بخصوصها لا تحتل مثل هذا البحث اذ اجراءات الطاعن فيها ما يغنى عن هذا لانه واضح مما تقدم فى ايراد الوقائع انه اعترف اعترافا صريحا لدى محكمة الجالية الشرعية ولدى محكمة مصر الابتدائية الشرعية بان حكم مجلس البطر كخانة الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ هو حكم قد فصل فى النزاع الخاص بحضانة الطفل وانه صادر من جهة مختصة وانه راض به .

« وحيث ان عودة الطاعن الى الكلام الآن فى اختصاص مجلس البطر كخانة وفى صحة تشكيله وفى وجوب نفاذ حكمه بعد

رضائه لدى المحكمة الشرعية عن هذا الحكم ومنعها بسبب هذا الرضاء من نظر الدعوى لا يمكن أن تفهم منه محكمة النقض الا أنه مجرد تلاعب بجهات القضاء وان من الواجب مؤاخذته بأقاريره التى تدل على أن حق الحضانة هو للمدعية دونه واعتباره ممتنعا عن رد الطفل لوالدته التى لها حق حضانته وكل ذلك مما يدعو الى التقرير بان الحكم المطعون فيه سليم من الخطأ وان الطعن هو الذى فى غير محله . على انه لا يفوت محكمة النقض أن تلاحظ هنا كما لاحظت فى أحكامها الأخيرة فى مثل هذا الموضوع انه قد آن الاوان لوضع تشريع خاص بحالة الوالدين اللذين يتنازعان حضانة طفلهما حتى يرتفع الحرج عن القضاة الذين لا يطبقون المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالدين الا وهم متبرمون

(طعن وامان دولتيان ضد النيابة واخرى مدعية مدنى رقم ٧٧ سنة ١ قضائية رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعمرة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وعبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيلها ومحمد لبيب عطيه بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين انيس باشا مستشارين وحضور حضرة رئيس النيابة السابق)

٢٠٦

١١ يونيو سنة ١٩٣١

١ - قذف . من خصم على خصمه . أثناء الدفاع فى قضية . تطبيق

المادة ٢١٦ ع

٢ - سرية الجلسة . من حق المحكمة وحاض لتقديرها

المبادئ القانونية

١ - إن محل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات هو أن يقع القذف من خصم على خصمه أثناء دفاعه فى قضيته ولا محل لتطبيقها إذا تناول

القذف شخصاً غير داخل في الخصومة وحصل بعد اتمام الرافعة بمذكرات وزعت على الجمهور ٢ - أن تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها فتى رأت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب تقضى بجعل الجلسة سرية فلا سلطان لأحد عليها لأن هذا حقها بمقتضى المواد ٢٣٥ تحقيق جنايات و ٨١ مرافعات وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك

المحكمة

« بما أن الطاعنة بنت طعنها على أربعة أوجه الأول . الاخلال بحق الدفاع لأنها طلبت التأجيل لاعلان شهود فرفض طلبها ثم ضيق عليها في المرافعة وحدد لها زمن قصير لا يكفي لاستيفاء أوجه الدفاع والثاني . حصول خطأ في تطبيق القانون لأن أركان المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات متوفرة ولم تطبقها المحكمة والثالث . إن المحكمة رفضت سماع الدفاع في الدفع الفرعى الذى تمسكت به وضمته إلى الموضوع ولم تسمح بعد ذلك بوقت يمكن الطاعنة من اتمام دفاعها فيه ومع ذلك فضت برفضه والرابع . إن المحكمة أمرت بسرية الجلسة لأسباب لا وجود لها .

« وبما أنه بمراجعة محاضر جلسات محكمة الجنايات الخاصة بقضية الطاعنة تبين أن المحكمة نظرت القضية في ثلاث جلسات ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ و ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ وإنها سمحت للطاعنة بالدفاع في الدفع الفرعى الذى

تمسكت به كما هو مسطر في تلك المحاضر بما لا مزيد بعده وأنها أجابت طلبها في استحضار ملف خدمة المدعية المدنية وأمرت النيابة بالبحث عن الخطابات التى أشارت إليها الطاعنة لاثبات صحة ما قذفت به المدعية المدنية أما طلب سماع الشهود الذى تقدم به محامى الطاعنة فكان فى آخر جلسة للقضية بعد مرافعات طويلة وهى جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ ومع ذلك فطلبه لم يكن بطريق الجزم بل كان قوله « انه يطلب سماع شهود أو ان تسمح المحكمة بتقديم مذكرة ثم صمم على طلباته هذه أو أن تحكم المحكمة بالبراءة . » ومؤدى ذلك أنه ترك الخيار للمحكمة ولكن المحكمة لم تر محلاً لسماع شهود بعد أن ظهرت لها القضية وبعد أن طاوعت الطاعنة فى كل طلباتها المؤدية إلى اظهار الحقيقة . على أنها لم يفتها أن يثبت فى حكمها علة عدم اجابتها طلب سماع شهود وهى أنه « طلب أتى متأخراً من جهة ومن جهة أخرى فان الباعث عليه الميل الشديد للجدل والخصام مما لا تقتضيه الدعوى » . أما تحديد زمن للطاعنة لابتداء دفاعها فغير ثابت فى محاضر الجلسات المعتبرة جبة بما تدون فيها . على أن ذلك لو حصل من المحكمة فلا يعتبر اخلالاً بحق الدفاع ولكنه محافظة على وقت المحكمة حتى لا يضيع فى تطويل خارج عن جوهر الدفاع ولا مصلحة فيه للتهمة فهذا الوجه غير مقبول . وبما أن الوجه الثانى غير مقبول أيضاً لأن محل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن يقع

القذف من خصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية، والست روفية لم تكن خصماً في دعوى الطاعنة على وزارة المعارف والقذف المنسوب للسيدة نبوية لم يصدر أثناء المرافعة في قضيتها ولكنه حصل بعد اتمام المرافعة بمذكرات وزعت على الجمهور كما أثبت الحكم ذلك فشرط تلك المادة لم تتوفر ولذا يكون عدم تطبيقها لا خطأ فيه .

وبما أن الوجه الثالث يندمج ضمن الوجه الأول وقد سبق بيان عدم وجاهته .

وبما أن الوجه الرابع لا قيمة له أيضاً لأن تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها فتمت رأيت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب تقضى بجعل الجلسة سرية فلا سلطان لأحد عليها لأن هذا حقاً بمقتضى المواد ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات و ٨١ من قانون المرافعات، وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك، وحينئذ تكون جميع الأوجه واجبة الرفض .

(طعن السيدة نبوية موسى ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ١١ سنة ١ قضائية . بالهيئة السابقة)

٢٠٧

١١ يونيو سنة ١٩٣١

أحرار سلاح . حيازة مباحة . انقطاعها . تغييرها الى حيازة محرمة . كيفية

المبدأ القانوني

كان المتهم شيخ بلد . وحائزاً لبندقية بمقتضى وظيفته، ثم رقت ولم يصله اعلان الرقت . فاتهمته النيابة العمومية بأحراره سلاحاً

« بندقية » بدون رخصة : وقد قررت محكمة النقض أنه على فرض أنه علم برفته من المشيخة فان حيازته في الاصل للبندقية كانت مباحة لأنه من رجال القوة العمومية فاستمرار تلك الحيازة بعد رفته واثناء غيابه عن مقر بلده في مصر لا يغير صفة الحيازة الأصلية من حيازة مباحة الى حيازة محرمة بل المفروض في هذه الحالة أن تطالبه الادارة بتسليم سلاحه حتى يحصل من جديد على تصريح بحمله وأحراره

المحكمة

« بما أن مبنى الطعن أن الواقعة كما اثبتها الحكم لا عقاب عليها وأن الطاعن دفع بأنه شيخ بلد وكانت البندقية في حيازته بمقتضى وظيفته، وأنه كان متغيباً عن بلده بمصر لمرضه ولم يصله اعلان برفته فيكون بقاء البندقية عنده لا عقاب عليه والمحكمة لم تبحث هذا الدفاع .

« وبما أنه لا نزاع في أن الطاعن كان شيخ بلد وأن البندقية كانت في حيازته لأنه متصف بشياخة البلد ولكن النيابة تقول بأنه رقت من شياخة البلد وأعلن بذلك ثم ضبطت البندقية عنده فيكون حائزاً لها بلا مسوغ .

« وبما أن الواضح من أقوال الطاعن بالوليس وأمام المحكمة أنه لم يصله اعلان برفته من شياخة البلد وأنه يعتبر نفسه شيخاً للآن فلا يكون هناك محل لعقابه على حيازة البندقية ولا يقبل ما قالته النيابة في مزافتها رداً على ذلك بأن مجرد تعيين شيخ بلد آخر بدله واستلامه العمل يعتبر اعلاناً كافياً له

المبدأ القانوني

أباح القانون للدعى المدنى تحريك الدعوى الجنائية بمجرد رفعه دعواه المدنية أمام محكمة الجنج والمخالفات، ومتى رفعت الدعوى العمومية تحركت معها الدعوى الجنائية وأصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فى الدعوى الجنائية بما تراه دون أن تكون مرتبطة بطلبات النيابة ودون أن يؤثر عليها تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية لأن ذلك التنازل لا يؤثر على الدعوى الجنائية التى تبقى معلقة أمام المحكمة ومن حقها الفصل فيها.

المحكمة

«بما أن مبنى الطعن وجهان الأول أن الأحكام كلها من غياى وحضورى واستثنائى لم يبين بها ما يدل على علانية السب بالمعنى المقصود فى المادة ٢٦٥ عقوبات حتى يكون تطبيقها صحيحا، وعلى أن المدعى المدنى تنازل عن دعواه فى جلسة المعارضة والنيابة فوضت الرأى، فلا تكون هناك دعوى عمومية قائمة «وبما أنه بمراجعة الحكم الغياى الذى تأيد لأسبابه تبين أنه مبنى على أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدنى وأقوال المدعى المدنى بالجلسة تنحصر فى أن الطاعن سبه بقوله «امشى يا كلب يا ابن الكلب يا معرص»

«وبما أن هذه الشهادة لا يان فيها لمحل حصول السب وهل هو محل عمومى أو خصوصى .

«وبما أنه لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات يجب

بالرقت . على أن الثابت أن المحضر المحرر ضده تحرر وهو مقيم فى مصر فعلى فرض أنه علم برفقه من المشيخة فإن حيازته فى الاصل للبندقية كانت مباحة لانه من رجال القوة العمومية، فاستمرار تلك الحيازة بعد رفته واثناء غيابه عن مقر بلدة فى مصر لمرض لا يغير صفة الحيازة الاصلية من حيازة مباحة الى محرمة بل المفروض فى هذه الحالة أن تطالبه الادارة بتسليم سلاحه حتى يحصل من جديد على تصريح بحمله واحرازه، فالواقعة كما اثبتها الحكم لا عقاب عليها بمقتضى المادتين الاولى والسادسة من قانون حمل السلاح . أما ما اثبتته الحكم المطعون فيه من اعتراف الطاعن بأنه رقت فان هذا الاعتراف لم تجدله هذه المحكمة اثر الا فى أقواله بالبوليس ولا فى أقواله أمام محكمة الموضوع . «وبما أنه مما تقدم تكون الواقعة الثابتة فى الحكم غير معاقب عليها ويكون الطعن فى محله ويتعين نقض الحكم .

«وبما أن المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن المحكمة اذا نقضت الحكم لان الواقعة الثابتة به لا عقاب عليها تحكم فى الموضوع بتطبيق القانون وهو البراءة عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(طعن أمين احدى حقى رضوان ضد النيابة رقم ٦٣ سنة ١ قضائية - بالهيئة السابقة)

٢٠٨

١١ يونيو سنة ١٩٣١

دعوى جنائية . تحرر يكها بمعرفة المدعى المدنى . تنازله . تفويض النيابة الرأى . غير مانع من فصل المحكمة فيها .

تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية، لأن ذلك التنازل لا يؤثر على الدعوى الجنائية التي تبقى معلقة أمام المحكمة ومن حقها الفصل فيها، فتنازل المدعى المدني وتفويض الرأى من النيابة لا يمحو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها بحق ومطابقاً للقانون، وإذاً يكون هذا الوجه غير مقبول .

(طعن محمد السعيد الهلال ضد النيابة رقم ٢٦٢ سنة أولى قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك ومراد وهبه بك وبقية الهيئة السابقة)

توفر شروط : منها حصول السب علناً أى فى محل أو محفل عمومى، فتكون الواقعة كما أثبتتها المحكمة غامضة، ولا يتحتم معها تطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات ويكون هذا الوجه مقبولا ومبطلا للحكم . «وبما أن القانون أباح للمدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بمجرد رفعه دعواه المدنية أمام محكمة الجنح والمخالفات، ومتى رفعت الدعوى المدنية تحركت معها الدعوى الجنائية، وأصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فى الدعوى الجنائية بما تراه دون أن تكون مرتبطة بطلبات النيابة ودون أن يؤثر عليها

قضايا محكمة النقض والأحكام

الدائرة المدنية

الاستدلال - فى حاجة اليه ولاهى ملزمة بالتصدي له . فالطعن الذى يبنى على رفض محكمة الموضوع لطلب يتعلق بالتحري عن الملكية وفحص مستنداتها لا محل للبحث فيه مادام الطعن لم يوجه الى مسألة وضع اليد بالذات .

الوقائع

رفع المدعى عليهما فى النقض هذه الدعوى ضد رافعتى النقض أمام محكمة الموسيقى الاهية قيدت بجدولها برقم ٦٠٦ سنة ١٩٢٨ قالا فيها انهما يمتلكان قطعة أرض زراعية مساحتها ١٤ قيراطا آلت اليهما بطريق الميراث عن والدهما الذى كان اشتراهما من الخواجه سليمان

٢٠٩

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

دعوى وضع يد . ركن الحيازة . بحث مستندات الملكية . عدم ضرورة ذلك . طعن خاص بفحص مستندات الملكية . عدم قبوله

المبدأ القانونى

دعاوى وضع اليد اساسها الاصلى الحيازة المادية لاستندات الملكية . ولا محل فيها للتعرض لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتها . فاذا وجدت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليها وكل ما يجرى فى الحكم بعد ذلك خاصا بالملكية لم تكن المحكمة فى الواقع - من باب المزيد فى

صبيعه بعقد مسجل في سنة ١٩١٠ وأن مديرية الفيوم تعرضت لها في هذه القطعة بحجة انها داخلة في ملكها واوقعت حجزا امتيازيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ على المنزرع بها وطلبا الحكم بصفة مستعجلة بمنع تعرض الحكومة لها في هذه القطعة الميمنة الحدود بصحيفة الدعوى والغاء الحجز الامتيازى الذى وقع على زراعتها في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ واعتباره كأن لم يكن مع الزام المدعى عليهما متضامين بالمصاريف والأتعاب .

وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بمنع تعرض الحكومة لهذه القطعة والغاء الحجز الامتيازى المتوقع على زراعتها والزمّت الحكومة بالمصاريف و ٥٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة .

فاستأنفت الوزارة والمديرية هذا الحكم في ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٩ أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية وطلبتا للاسباب الواردة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبوله شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما والزامهما بمصاريف الدرجتين والأتعاب وبجلسة ١٠ مارس ١٩٣٠ دفع الحاضر عن المدعى عليهما فى النقض فرعيا بعدم قبول الاستئناف لحصوله بعد الميعاد والمحكمة ضمت هذا الدفع للموضوع وقضت فى الجلسة المذكورة برفض الدفع الفرعى وبقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بتعيين خير لاداء المأمورية الميمنة باسباب هذا الحكم وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره .

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ حكمت هذه المحكمة حضوريا فى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنفتين بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة ورفضت ماغايير ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة نائب قسم قضايا وزارة المالية بالطعن بطريق النقض والابرارم فى هذا الحكم قبل اعلانه للاسباب الواردة بتقرير الطعن طالبا الحكم بقبول النقض واعادة القضية لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية لنظرها من جديد

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة نظرت القضية على الوجه المشروح بمحضر الجلسة وصمم مندوب الحكومة والنيابة على الطلبات المدونة بمذكرتيهما . ثم تأجل الحكم لجلسة اليوم

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

«من حيث إن الطعن قدم فى الميعاد القانونى عن حكم قابل له فهو صحيح شكلا

وحيث إن وقائع هذه الدعوى بحسب ما هو مدون فى الأوراق تلخص فى أن الطاعنة سبق أن رفعت أمام محكمة بنى سويف الأهلية على المدعى عليهما فى الطعن وآخرين دعوى للبطلالة بملكية س ٢٠ ف ١٣ فقضت لها المحكمة المذكورة بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة

١٩٢١ بطلاتها فيما عدا ١٩ ط ٢٠ ف ١
المبينة بالرسم المرفق بتقرير الخبير الذي عين
في الدعوى . استأنف المحكوم ضدهم الحكم
فقضت محكمة الاستئناف في ٣٠ ابريل سنة
١٩٢٣ بتأييد الحكم وحدث بعد ذلك أن
أوقعت الحكومة حجزاً امتيازياً على زراعة
١٤ قيراطاً على اعتبار أنها من ملكها ومزروعة
خفية فرفع عليها المطعون ضدهما دعوى
منع تعرض أمام محكمة الموسيقى الجزئية
وتمسكت الحكومة بأن القدر المذكور يدخل
ضمن ما حكم لها به وأنكر عليها المطعون
ضدهما هذا القول فقضت المحكمة للمطعون
ضدهما بطلابتهما بناءً على بطلان الحجز لكونه
جاء غير منطبق على القانون الذي ألغى الحجز
الامتيازى والذي لم يجعل للحكومة حق توقيع
هذا الحجز الا على أطيان المنافع العامة التي
تزرع خفية الأمر غير المتوفر في القضية .
استأنفت الحكومة هذا الحكم أمام محكمة
مصر الابتدائية وهذه رأت بحكمها الصادر
في ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ ضرورة تعيين خبير
زراعى لتطبيق مستندات الطرفين وتبيان
المالك وواضع اليد على هذه الأطيان ومدة
وضع اليد وبعد أن قدم الخبير تقريره وتناقش
فيه الطرفان قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف
بحكمها الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ وهو
المطعون فيه الآن .

« وحيث إن مؤدى الطعن المقدم من
الطاعنة هو أن الحكم المطعون فيه جاء باطلاً
لأن المحكمة الابتدائية لم تعر طلب مندوب

الحكومة التفاتاً فيما يتعلق بضم قضية الملكية
المقضى فيها نهائياً من قبل مع أنه كان يبين لها
من الرسم الذى عمله الخبير المعين فيها عن
أرض النزاع وقسّذ أن القدر موضوع
الخصومة الآن يدخل ضمن ما قضى به للحكومة .
« وحيث إن الدعوى الحالية هي بلا نزاع من
دعوى اليد التي يجب مبدئياً أن يكون أساسها
الحيازة المادية لاستندات الملكية وهو ما لاحظته
بحق محكمة الموضوع في حكمها الاستئنافي
المطعون فيه في السبب الأول الذى ذكرته
عن وضع اليد وأتت فيه بما يكفي لبناء الحكم عليه
فضلاً عن أنه لم يوجه إليه في حد ذاته من قبل
الطاعنة مطعن ما .

« وحيث إنه يبقى بعد ذلك ما جاء بالحكم
خاصاً بالملكية وهو ما لم تكن المحكمة في
الواقع من باب المزيد في الاستدلال في حاجة
إليه ولا هي ملزمة بالتصدى له في حكمها
المطعون فيه بعد أن تبين لها أن الحيازة
المادية ثابتة بلا ضرورة للرجوع الى ما يتمسك
به الفريقان من مستندات الملكية

« وحيث إنه فضلاً عن أن وجه الطعن
جاء مكتنفاً بالغموض لعدم تبيانه الدعامة
القانونية التي يرتكز عليها فإنه على كل حال
خاص بطلب مؤداه التحرى عن الملكية
وخص مستنداتهما وهو ما لا محل للبحث فيه
اذ حتى مع التسليم بأن ما تقوله الطاعنة حق
فلا تأثير له في دعوى اليد إذ من الجائز وقد
مضت عدة سنوات بعد الحكم في قضية
الملكية أن يتجدد وضع اليد لآى سبب

المدة الطويلة مع العقد العرفي الثابت التاريخ
مفضل قانونا على صاحب التسجيل

الرافع

تتحصل هذه الدعوى في أن رافعي النقص
كانا يداينان الحاج محمود علي سلطان « المدعى
عليه الأخير في النقص » في مبلغ بموجب حكم
وأخذا اختصاصا على ١٣ س ١٧ ط ٢٥ ف
باعتبارها مملوكة للمدين المذكور وقد تسجل
هذا الاختصاص في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧
ولما كان المدعى عليهم في النقص الثلاثة الأول
وآخرون يملكون معظم هذه الاطيان اضطروا
الى رفع هذه الدعوى بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٢٨
أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية الاهلية
ضد رافعي النقص والمدعى عليه الأخير في
النقص طلبوا فيها تثبيت ملكيتهم الى ١٠ س
و ٧ ط و ٢٤ ف كل بحسب نصيبه المبين في
صحيفة الدعوى مع شطب ما توقع من
الاختصاص والتسجيلات والزام المدعى عليهم
بالمصاريف واتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة .

وبتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة
المذكورة حضوريا باحقية المدعين بصفتهم
الى ١٠ س و ٧ ط و ٢٤ ف كل بحسب نصيبه المبين
الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتعديل
أمر الاختصاص الصادر من محكمة شبين الكوم
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ والمسجل بهذا التاريخ
وجعله قاصرا فيما يختص بالاطيان على ١١ س
و ١١ ط و ١٢ ف شائعا في المقادير المينة في أمر

من الأسباب ويكسب صاحبه أيا كان - متى
توفرت شروطه - حماية القانون .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن متعين الرفض

(طعن وزارة المالية واخرى ضد الشيخ خالد عبد المقصود
رقم ٢٠ سنة اول ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة
والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة وزكى
برزى بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس
باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس
نيابة بالاستئناف)

٢١٠

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - تركة . وراك . مورث . استقلال شخصهما . مبدأ لا
تركة الا بعد سداد الديون

٢ - تسجيل . اختصاص . بيع بعقد ثابت التاريخ . وضع
اليد . تملك بوضع اليد المدة الطويلة . أفضلية

المبادئ القانونية

(١) الثابت حسب نصوص الشريعة
الاسلامية الا تركة الا بعد سداد ديون المورث
وان الوارث لا يستمد شخصية المورث لأن
ديون المورث تحل بمجرد وفاته وتعلق بتركته
لا بذمة ورثته ، فشخصية المورث مغايرة
لشخصية الوارث

(٢) اذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت
لديها من أن المشتري بعقود عرفية ثابتة
التاريخ من المورث قد ملكوا ما اشتروه بوضع
اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة واستغنت
بهذا عن البحث في أمر تسجيل الاختصاص
الذى أخذ ضد المورث والمفاضلة بينه وبين
العقود العرفية طبقا لمواد التسجيل القديمة
فلا مخالفة للقانون في ذلك لأن واضع اليد

الاختصاص وشطب التسجيلات المتوقعة بناء على هذا الأمر عن الاطيان الزائدة على هذا القدر والزام المدعى عليهما الأولين (رافعى النقض) بالمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات

فاستأنف الثلاثة الاول من المدعى عليهم في النقض هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٩ ضد رافعى النقض والمدعى عليه الأخير في النقض للأسباب الواردة بصحيفة استئنافهم طالبين قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم بشطب التسجيل المتوقع بناء على أمر الاختصاص بالنسبة لجميع الاطيان المحكوم بملكيتها لهم مع الزامهم بمصاريف واتعاب الدرجتين.

ومحكمة الاستئناف بعد أن أحالت الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي ما جاء بأسباب حكمها التمهيدى قضت بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣١ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم المستأنف وجعل الاختصاص قاصرا على ٢ و ٦ وف ٤ المملوكة للمدعى عليه الأخير في النقض شائعة في المقادير الواردة في أمر الاختصاص والزم رافعى النقض بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات.

وبتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٣١ قرر عبدالله فكرى أفندى المحامى بتوكيله عن رافعى

النقض بالطعن في هذا الحكم المعلن لموكليه في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ طالبا الحكم بقبول النقض واحالة القضية على دائرة أخرى استئنافية للفصل فيها مجددا

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ ومنها تأجلت لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لعدم موافقة الهيئة. وبالجلسة المذكورة صمم الحاضر عن رافعى النقض على طلباته وتنازلت النيابة عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن لسبق الفصل فيه وأصرت على الطلبات المدونة بمذكرتها فيما يختص بالموضوع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

«بما أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

» وبما أن مبناه حصول خطأ في تأويل القانون لأن محكمة الاستئناف اعتبرت شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث و بنت على ذلك أنه لا يجوز حينئذ التفاضل بين عقود البيع الصادرة من المورثين وبين الاختصاص المسجل المأخوذ على ميراث المدين محمود على سلطان لأن التفاضل في التسجيل لا يعمل الا عند صدور عقود من شخص واحد. ولأنها خالفت قانون التسجيل المنصوص فيه على أن ملكية العقار والحقوق المتفرعة عنها اذا كانت آيلة بالارث تثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثة.

لديها منه وهو ان المشتري بالعقود العرفية الثابتة التاريخ من مورثي محمود على سلطان قد ملكوا ما اشتروه بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة وهذا أغناها عن بحث أمر التسجيل بالنسبة للاختصاص والمفاضلة بينه وبين العقود العرفية طبقا لمواد التسجيل القديمة لان واضع اليد المدة الطويلة مع العقد العرفي الثابت التاريخ مفضل قانونا على صاحب التسجيل ولا مخالفة للقانون في شيء من ذلك

(طعن الشيخ امام أحمد العشماوى وآخر وحضر عنه الاستاذ عبد الله فكرى خليل ضد الشيخ عبد السلام غباش وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد صبرى أبو علم رقم ١٢ سنة أولى ق — بالهيئة السابقة)

٢١١

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ — محكمة النقض والابرار المدنية . لإجرائها . وجوب تقديم المستندات المؤيدة للطعن من نفس الطاعن . عدم تقديمها . لا يسمح بنظر الطعن .
- ٢ — الطعن في حكم استئناف . أخذ بأسباب حكم ابتدائي . عدم تقديم الحكم الابتدائي لمحكمة النقض . رفض الطعن .

المبادئ القانونية

- ١ — ان المفهوم من نصوص المواد من ١٨ إلى ٢٧ من قانون النقض المفصلة للاجرائات هو أن الشارع قصد أن تكون معظم الاجراءات كتابة وان يعتاض بها عن وضع نظام لتحضير القضايا أمام محكمة النقض على مثال النظام المعمول به لتحضير القضايا في المحاكم الابتدائية ومحاكم

»وبما أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أنه مبنى على سببين — الاول — أنه يتبع في الاختصاص قواعد الرهن كنص المادة ٥٩٩ مدنى وما بعدها التى منها أن يكون الراهن مالكا للعين المرهونة وقت الرهن والا كان الرهن باطلا — الثانى — إن محكمة الاستئناف لا توافق محكمة أول درجة على ما ذهبت اليه من اعتبار شخصية الوارث كشخصية المورث لأن هذه النظرية هي نظرية القانون الفرنسى ولأن المعول عليه في القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية أى اعتبار شخصية الوارث خلاف شخصية المورث وبذلك لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين ، على أن الامر في الدعوى الحالية لا يستلزم هذا البحث لانه قد ثبت من الاوراق ومن التحقيق الذى أجرته المحكمة أن جزءا عظيما من الاطيان المأخوذ عليها الاختصاص لم تكن مملوكة للبدن فيكون الاختصاص الواقع عليها باطلا.

»وبما أن الثابت حسب نصوص الشريعة الاسلامية الا تركه الا بعد سداد ديون المورث وان الوارث لا يستمد شخصية المورث لان ديون المورث تحل بمجرد وفاته وتعلق بتركته لا بذمة ورثته، فشخصية المورث مغايرة لشخصية الوارث ولا خطأ فيما أخذت به محكمة الاستئناف من هذه الناحية .

»وبما أنه ظاهر من السبب الاخير للحكم المطعون فيه أن المحكمة عولت على ما أظهره التحقيق وثبت

الوقائع

تتصل هذه الدعوى في أن رافعى النقض والمدعى عليهما فيه أسسوا شركة بموجب عقد تاريخه ٧ أغسطس سنة ١٩٢٥ للتجار في الاقطان عن هذه السنة على أن يكون لكل شريك الربع في الربح والخسارة وقد انتهى أمر الشركة بالخسران ودب الخلف بين الشركاء فأقام رافعا النقض دعوى ضد المدعى عليهما في النقض أمام محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ قيدت بجدولها برقم ٤٥٣ سنة ١٩٢٦ كلى طلبا فيها الحكم لهما بمبلغ ٢٧٩ ج و ٩٨٠ م الباقي لهما بعد تصفية الشركة مع المصاريف والأتعاب والنفاد وفي ١٣ مارس سنة ١٩٢٧ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بندين خير لتصفية حساب الشركة، وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ رفع المدعى عليهما في النقض دعوى فرعية على رافعى النقض طلبا فيها الحكم بالزامهما بمبلغ ٨٠٠ ج ومن باب الاحتياط الحكم برفض الدعوى الاصلية والزام رافعى النقض بمبلغ ١٧٦ ج و ٥٧٨ م التى أظهرها الخبير مع المصاريف .

وفي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ احيلت الدعوى الى التحقيق ثم قضى فيها حضوريا بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٠ بالزام المدعى عليهما في النقض بأن يدفع لرافعى النقض مبلغ ٢٩٧ جنيها و ٩٨٠ مليا والمصاريف و ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة ورفض طلب التفاضل المعجل والدعوى

الاستئناف، ذلك النظام الذى يقول عنه الشارع نفسه في المذكرة الايضاحية أنه لا يتفق مع طبيعة المهمة التى نيط بمحكمة النقض القيام بها ولا مع نوع عمل تلك المحكمة والذى يخلص من ذلك أن محامى الخصوم هم المكلفون بتقديم كافة ما يلزمهم من المستندات المؤيدة لما يدعونه في الطعن المرفوع، وليس على محكمة النقض أن تطلب منهم أى ورقة ما ولا أن تأمر بضم ملف الدعوى، ووظيفتها تنحصر في الحكم في الطعن على مقتضى أوراق الاجراءات الكتابية بعد سماع المحامين والنيابة بالجلسة، على ان الذى أجزاها استثناءه من حكم المادة ٢٧ المانعة من قبول أوراق أو مذكرات بعد المواعيد إنما هو فقط الترخيص بإيداع مذكرات تكميلية اذا رأت بعد اطلاعها على القضية في الجلسة أن لا غنى عن تقديمها

٢ - إذا طعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتحليف اليمين وفي الحكم الصادر بعد ذلك على أساس الحلف في موضوع الدعوى، وكانت أسباب الطعن كلها تتعلق بالحكم الأول منهما، وجب على الطاعن أن يقدم صورة من الحكمين والمستندات المؤيدة لأسباب الطعن، فان لم يقدم الا صورة الحكم الاثنائي الاخير وكانت هذه الصورة خالية من كل ما تحتاج اليه محكمة النقض للتحقق من صحة الطعن وقيام أسبابه جاز الحكم برفض الطعن

الفرعية والزام رافعيها بالمصاريف الخاصة بها. « فاستأنف المدعى عليهما في النقض هذا الحكم في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أمام محكمة استئناف أسيوط الاهلية قيد بجدولها برقم ١٦ سنة ٦ قضائية وطلبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى رافعي النقض الاصلية، وفي الدعوى الفرعية الحكم لهما على رافعي النقض بمبلغ ١٧٦ جنيها و ٥٧٨ مليامع الزامهما بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين في الحاليتين .

« وفي ١١ فبراير سنة ١٩٣١ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتحليف المدعى عليهما في النقض اليمين الحاسمة للنزاع بالصيغة الآتية « احلف بالله العظيم على أن مبلغ ٤٧٩ جنيها و ٥٠٠ مليا المختلف عليه يتنا في الحساب لم يدفعه رافعا للنقض (المستأنف عليهما) إلى أحدنا جرجس تاو وروس » وقد وجهت المحكمة لهما تلك اليمين المحكوم بتحليفها لهما فقبلاها وحلفاها بجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣١ . « وبالجلسة المذكورة قضت المحكمة حضوريا بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى عزب منقريوس وإبراهيم سليمان الاصلية وبألزامهما بأن يدفعا للمدعى عليهما في النقض مبلغ ١٧٦ جنيها و ٥٧٨ مليا و الزمت رافعي النقض بجميع مصاريف الدرجتين عن الدعويين الاصلية والفرعية وبمبلغ ٣٠٠ قرش اتعاب محاماة عن الدرجتين للمدعى عليهما في النقض .

« فقرر الاستاذ محمد حسن افندي المحامي بتوكيله عن رافعي النقض بالطعن في هذا الحكم المعلن في ١٣ مايو سنة ١٩٣١ و ٢ يونيه سنة ١٩٣١ أمام محكمة النقض والابرام للأسباب الواردة بتقرير النقض المؤرخ في ١٢ يوليو سنة ١٩٣١ طالبا قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه و احوالة الدعوى على دائرة اخرى من دوائر محكمة استئناف أسيوط للحكم فيها مجددا . « وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

وبجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضت هذه المحكمة برفض الدفع الفرعي المقدم من النيابة العامة وجواز الطعن وامرت بالتكلم في الموضوع ثم تأجلت الدعوى لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لعدم موافقة الهيئة .

وبالجلسة المذكورة سمعت الدعوى على الوجه المشروح بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا « ومن حيث ان الطاعنين قررا بقلم كتاب هذه المحكمة في ١٢ يوليو سنة ١٩٣١ أنهما يطعنان في الحكم الاتهائي الصادر من محكمة استئناف أسيوط في ١٧ مارس سنة ١٩٣١ وأنهما يبنيان طعنهما على أن تلك

الحكم الا أنه بجلسته ١١ فبراير سنة ١٩٣١ حكمت المحكمة بتحليف اليمين الا أنه بهذه الجلسة حضر المستأنفان فوجهت المحكمة لهما اليمين فقبلها وحلفاها .

« ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون محكمة النقض أوجبت على الطاعن تقديم صورتين مطابقتين للاصل من الحكم المطعون فيه والمستندات المؤيدة له عند الاقتضاء » ومن حيث ان المادة ٢٧ من هذا القانون نصت على الا يقبل من الخصوم أوراق أو مذكرات بعد المواعيد المحددة في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ .

« ومن حيث ان المفهوم من نصوص المواد ١٨ الى ٢٧ من قانون النقض المفصلة للاجراءات المتعلقة بايداع المستندات والمذكرات، وتحديد الجلسة وما يحصل فيها من اجراءات هو ان الشارع قصد أن تكون معظم الاجراءات كتابية وان يعتاض بها عن وضع نظام لتحضير القضايا أمام محكمة النقض على مثال النظام المعمول به لتحضير القضايا في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، ذلك النظام الذي يقول عنه الشارع نفسه في المذكرة الايضاحية أنه لا يتفق مع طبيعة المهمة التي نيظ بمحكمة النقض القيام بها ولا مع نوع عمل تلك المحكمة وينتج من ذلك أن محامي الخصوم هم المكلفون بتقديم كافة ما يلزمهم من المستندات المؤيدة لما يدعونه في الطعن المرفوع وليس على محكمة النقض أن تطلب منهم أي ورقة ما ولا ان تأمر بضم ملف

المحكمة » قد أخطأت فيما يتعلق بقاعدة توجيه اليمين الحاسمة وذلك بأن أخذت بقول صدر منهما أمام الخير المعين في الدعوى أمام محكمة أول درجة في مقام حديثهما عن طريق التدليل أمام القضاة عند الحاجة بجواز عرضهما على خصمهما يمينا بأن اعتبرت تلك المحكمة ذلك القول عرضا ليمين حاسمة كما خالفت القانون في أنها هي التي وضعت صيغة تلك اليمين التي لم يوجهها وبنت على هذا التوجيه لليمين وحصول الحلف عليه قضائها في الدعوى »

« ومن حيث انه تبين لهذه المحكمة من هذا التقرير ومن المذكرة التي قدمها الطاعنان أنها يطعنان في الواقع على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ بتحليف المستأنفين المدعى عليهما في الطعن اليمين الحاسمة للنزاع بالصيغة الواردة به للأسباب التي أجملت في التقرير وفصلت في المذكرة كما يطعنان في الحكم الاتهائي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٣١ بعد حلف اليمين لقيامه على أساس الحكم الأول الباطل في زعمهما لمخالفته للقانون .

« ومن حيث ان الطاعنين وإن كانا قدما صورة من الحكم الاتهائي الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٣١ الا أنهما لم يقدموا صورة الحكم الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ بتحليف المدعى عليهما في الطعن اليمين .

« ومن حيث ان صورة الحكم الاتهائي لا تشتمل على كل ما تحتاجه هذه المحكمة لتحقيق من صحة الطعن وقيام أسبابه اذ ليس في هذا

(٢) لا يجوز بعد التقرير بالنقض التمسك أمام محكمة النقض بأسباب غير التي فصلت في التقرير الا ما كان منها متعلقا بالنظام العام، وعلى ذلك فمن لم يستأنف الحكم الصادر عليه اذا هو لم يحضر أمام محكمة الاستئناف ولم يطلب منها الاستفادة من الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه معه بالتضامن لا يصح له أن يدعى لأول مرة في مذكرته التي قدمها لمحكمة النقض ان الحكم المطعون فيه بمنعه من هذه الاستفادة قد اخل بحق دفاعه الذي هو من النظام العام وانه لذلك يجوز له أن يتمسك في أى وقت بهذا السبب أمام محكمة النقض، لأن هذا السبب الذي لم يذكر لأول مرة الا في المذكرة لا يتعلق بالنظام العام، والطاعن هو الذي بعدم حضوره وعدم طلبه الاستفادة مما يدعى امكان الاستفادة منه قد اخل بحق دفاعه عن نفسه.

الوقائع

رفع ملك واصف شحاته « المدعى عليه الأول في الطعن » دعوى أمام محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية ضد اسكندر القمص غالى والقمص غالى جرجس وونيس متى سليمان باقى المدعى عليهم فى الطعن والقمص حنا جرجس رافع النقض الأول قيدت بجداولها برقم ٦٠٣ سنة ١٩٢٧ طلب فيها الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٣٠ ج قيمة ريع فدائين موضحى الحدود والمعاليم بعريضة الدعوى لمدة احدى عشرة سنة ابتداء من سنة ١٩١٧ مع الزامهم بالمصاريف والاعتاب

الدعوى ووظيفتها تنحصر فى الحكم فى الطعن على مقتضى أوراق الاجراءات الكتابية بعد سماع المحامين والنيابة بالجلسة على أن الذى اجيز لها استثناء من حكم المادة ٢٧ المانعة من قبول أوراق أو مذكرات بعد المواعيد انما هو فقط الترخيص بايداع مذكرات تكميلية اذا رأت بعد اطلاعها على القضية فى الجلسة انه لاغنى عن تقديمها.

« وحيث ان الطاعنين لم يثبت صحة الطعن بالأوراق اللازمة فالطعن مرفوض

(طعن الخواجه ابراهيم سليمان و آخر ضد الشيخ عبد النبي عبد الباري و آخر رقم هـ سنة أولى ق - رئاسة وعضوية حضرات محمد لبيب عنيه بك و مراد وهبه بك و حامد فهمى بك و عبد الفتاح السيد بك و سعادة أمين أنيس باشا مستشارين و حضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس نيابة بالاستئناف)

٢١٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١- نقض التماس . الحكم بما لم يطلبه أحد الخصوم . وجه التماس
- ٢ - نقض اجراءات . ابداء سبب جديد . حرمان من الدفاع . الخصم هو الذى فوت على نفسه . ليس من النظام العلم

المبادئ القانونية

(١) حصر الشارع المصرى أوجه النقض فى المادة التاسعة من قانونه بعد أن طرح منها ما سبق له أنه اعتبره من وجوه الالتماس وصارت وجوه الطعن بطريق الالتماس لا تدخل فى وجوه الطعن بالنقض (كما هى الحال فى التشريع الفرنسى) وعلى ذلك فلا يقبل الطعن القائم على مجرد كون الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصم لأن هذا من أوجه الالتماس لا النقض

والنفاذ الموقت وبلا كفالة . وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ ادخل المدعى المذكور داود القمص جرجس رافع النقض الثاني في الدعوى وطلب الحكم عليه مع باقى المدعى عليهم بالتضامن بالمبلغ المذكور

وبتاريخ ٥ إبريل سنة ١٩٢٨ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للدعى مبلغ ١٥٠ جنيها مع المصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه بالطريق الآتية . وهى أن يكون المدعى عليهم اسكندر القمص غالى وونيس متى سليمان وداود القمص جرجس متضامين فى المبلغ جميعه ، وأما القمص غالى جرجس والقمص حنا جرجس فتضامنان فى مبلغ ٩٠ جنيها وما يتبعها . من المصاريف المناسبة ورفض ما غير ذلك من الطلبات

فاستأنف اسكندر القمص غالى والقمص غالى جرجس هذا الحكم بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ أمام محكمة استئناف أسيوط الأهلية ضد ملك واصف شحاته طالبين قبوله شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف مع الزام المستأنف عليه بكافة المصاريف والأتعاب عن الدرجتين

واستأنف وونيس متى سليمان هذا الحكم ضد ملك واصف شحاته بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٢٨ أمام محكمة استئناف أسيوط الأهلية طالبا قبوله شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه قبله مع الزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين

وبتاريخ أول ٧ يوليو سنة ١٩٢٨ استأنف القمص حنا جرجس هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ضد المدعى عليهم فى الطعن طالبا قبوله شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى فيما يختص بمبلغ ٩٠ جنيها والمصاريف المحكوم بها عليه بتضامنه مع القمص غالى جرجس واخراجه من الدعوى بدون مصاريف مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ استأنف ملك واصف شحاته هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ضد القمص حنا جرجس والقمص غالى جرجس واسكندر القمص غالى وونيس متى سليمان وداود القمص جرجس طالبا تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٣٣٠ جنيها مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة . وبعد أن ضمت المحكمة المذكورة هذه الاستئنافات الأربعة الى بعضها قضت فيها بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣١ حضوريا بقبول الاستئنافات الأصلية شكلا والاستئناف الفرعى شكلا وفى الموضوع — أولا — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لداود القمص جرجس والقمص حنا جرجس والزامهما بأن يدفعوا متضامين الى ملك واصف شحاته مبلغ ٩٩ جنيها والمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة والزام داود القمص جرجس بمفرده بأن يدفع لملك واصف شحاته المذكور مبلغ ٥٧ جنيها والمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة.

— ثانياً — إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لباقي المستأنفين ورفض دعوى ملك واصف شحاته قبلهم والزمته بباقي المصاريف عن الدرجتين و٢٠٠ قرش اتعاب محاماة لوئيس متى سليمان وبمثله لاسكندر القمص غالى ووالده القمص غالى — ثالثاً — برفض الاستئناف الفرعى قبلهم أيضاً والزمتم ملك واصف شحاته بالمصاريف الخاصة بذلك ورفضت باقى الطلبات.

وبتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ يوسف أحمد الجندى أفندى عن عازر جبران أفندى بتوكيله عن رافعى النقض بالطعن بطريق النقض والابرام فى هذا الحكم المعلن لموكليه فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ طالباً قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع إلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة استئناف أسبوط للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى . وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ومنها تأجلت لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لعدم موافقة الهيئة ، وبالجلسة المذكورة نظرت القضية على الوجه المبين بمحضر الجلسة وصمم الحاضر عن رافعى النقض على طلباته وتنازلت النيابة عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن واصرت على طلباتها فيما يختص بالموضوع

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

« من حيث إن الطعن رفع صحيحاً فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

» ومن حيث ان مبنى الوجه الاول هو ان المدعى عليه فى هذا الطعن وان كان قد طلب من محكمة اول درجة الحكم بالزام خصومه بان يدفعوا له على وجه التضامن ٣٣٠ ج قيمة ريع أطيانه التى وضعوا اليد عليها بغير حق احدى عشرة سنة وحكمت تلك المحكمة بالزامهم بان يدفعوا له على وجه التضامن ١٥٠ ج فقط الا أنه عند استئنافه هذا الحكم لم يطلب بصحيفة الاستئناف الا تعديل الحكم الى مبلغ ٣٣٠ ج بغير أن يصرح فيها بأن طلبه هذا هو على وجه التضامن بين المحكوم عليهم واقتصر فى جلسة المرافعة على أن يصمم على هذه الطلبات وان كان قد ذكر فى سياق مرافعته أن سبب التضامن هو كون الاخصام اقرباء ومن عائلة واحدة ويزعم الطاعنان أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف — ولا ذكر للتضامن فى الطلبات الختامية — أن تحكم عليهما متضامنين بما حكمت به، ويقولان أن المحكمة بقضائها عليهما بالتضامن تكون قد حكمت بما لم يطلبه الخصم وفى ذلك مخالفة للقانون تستوجب نقض الحكم .

» ومن حيث إن الظاهر من اراد هذا الوجه على هذه الصورة أن الطاعنين لا يدعيان أن المحكمة اخطأت فى قاعدة قانونية أخرى غير تلك القاعدة المستفادة من نص المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات التى هى عدم جواز الحكم بما لم يطلبه الخصوم والتى رتب القانون على مخالفتها جواز الطعن فى الحكم بطريق الالتماس » ومن حيث إن القانون الفرنسى اعتبر بالمادة ٤٨٠ من قانون المرافعات الحكم بما لم

يطلبه الخصوم من وجوه الطعن في الاحكام بطريق الالتماس واعتبره أيضا (بالمادة ٣٤ من الباب الخامس والثلاثين من الأمر الكريم الصادر في سنة ١٦٦٧ وبلائحة سنة ١٧٣٨ المعمول بها للآن في فرنسا) من وجوه الطعن في الاحكام بطريق النقض . ولكن الفقهاء الفرنسيين لما لم يرضوا بما يقتضيه ظاهر هذه النصوص من ترك الأمر لخيار الطاعن ان شاء رفع طعنه لمحكمة الالتماس وان شاء قدمه لمحكمة النقض بحثوا عن ضابط يضبطون به ما يجب رفعه من الطعون المبنية على هذا الوجه لاي المحكمتين دون الاخرى فاهتدوا مستأنسين بوظيفتي المحكمتين الى وجوب رفع الطعن لمحكمة الالتماس وحدها اذا صدر الحكم بما لم يطلبه الخصوم عن نحو سهوا وغش إذ تستطيع عندئذ المحكمة نفسها استدراك الخطأ بسحب الحكم واستبدال آخر به كما اهتدوا الى وجوب رفعه لمحكمة النقض اذا كان مبنى الطعن الخطأ في تطبيق قاعدة قانونية أخرى كالحكم بأكثر من الفوائد القانونية الواجبة قانونا وكالحكم على خلاف قوة الشيء المحكوم به حيث يكون الطعن في الواقع قائما على خطأ الحكم في تطبيق القانون ويكون هذا الخطأ هو الذي استتبع الحكم بأكثر مما لم يطلبه الخصوم ولا يمكن اذن لمحكمة الالتماس استدراك خطأ هذا بنفسها بسحب الحكم واستبدال آخر به ، ولهذا جرى القضاء الفرنسي على رفض الطعن بطريق النقض كلما بني على مجرد الحكم بما لم يطلبه الخصوم « ومن حيث إن الشارع المصرى عند

وضعه قانون محكمة النقض قد استفاد حقا مما انتقد به الفقهاء الفرنسيون قانونهم فابقى وجوه الطعن بطريق الالتماس كما هي عليه بقانون المرافعات وحصر أوجه النقض المبعثرة في القانون الفرنسى فوضعها في المادة التاسعة من قانونه بعد أن هذب عبارتها وطرح منها ما سبق هو له أن اعتبره من وجوه الالتماس فخرج قانونه متسقا مع قانون المرافعات وصارت وجوه الطعن بطريق الالتماس لا تتدخل في وجوه الطعن بالنقض .

« وحيث إن وجه الطعن المتقدم الذكر في صورة الدعوى الحالية قائم على مجرد كون الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصم فيتعين رفضه وللطاعين اذا أصرأ عليه وعلى صحته أن يقدماه لمحكمة الالتماس .

« ومن حيث إن مبنى الوجه الثانى والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنين بالزامها بان يدفعا لخصمهما ريع الاطيان ابتداء من تاريخ رفع دعوى منع التعرض التى لم يكونا خصمين له فيها وعن كل المدة التى طلب الحكم بالزامهما بالريع عنها معتمدا في ذلك على أنه قد ثبت للمحكمة أنهما كانا واضعى اليد على الاطيان مع أن وضع اليد وحده لا يكفي في جعلهما مسؤولين عن الريع ، بل يجب أن يكون مقترنا بسوء النية ومع أن دعوى الملكية لم يفصل فيها وكان ينبغى لمحكمة الاستئناف إن لم تحكم برفض دعوى الريع لحسن نيتهما فلا أقل من التقرير فيها بالايقاف لحين الفصل في دعوى الملكية .

«ومن حيث إن الواضح بالحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد استنتجت من الأحكام والأوراق الشاملة لأقرارات الطاعنين أنهما كانا واضعى اليد على أرض خصمهما ابتداء من سنة ١٩١٧ مع عليهما بأنها ملكه وأنهما استمرافى منازعته طول المدة التى حكمت له عليهما بريعها رغم الحكم الصادر له باستلامها والحكم الصادر برفض دعوى الملكية التى كان رفعها عليه القمص حنا جرجس الطاعن الأول وعلى ذلك تكون هذه الأوجه غير صحيحة .

عمه اليوم الخامس

«ومن حيث إن مبنى الوجه الخامس الخاص بداود جرجس — على ما جاء بمذكرته المقدمة لهذه المحكمة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ — أن محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن الحكم الابتدائى الصادر عليه قد أصبح انتهائيا حيث قالت (أنه لم يحضر أمام محكمة أول درجة ويعترض على الطلبات الموجهة اليه باعتباره مسئولا عن ريع الاطيان جميعها المدة كلها ولم يستأنف الحكم الصادر ضده بل ولم يحضر أمام هذه المحكمة ويعترض على ذلك فقد أصبح هذا الحكم انتهائيا بالنسبة اليه) . ويزعم الطاعن أن محكمة الاستئناف قد أخطأت فى ذلك لانه وهو أحد المحكوم عليهم بالتضامن كان له ان يستفيد من الاستئناف المرفوع من زملائه وفى حرمانه من هذه الاستفادة ما يستوجب نقض الحكم

« ومن حيث إن المادة (١٥) من قانون

محكمة النقض قضت بوجوب اشمال التقرير بالطعن على الاسباب التى بنى عليها وحرمت التمسك بغير ذلك من الاسباب التى لم تفصل فى التقرير الا أن يكون السبب مبنيا على النظام العام فيصح التمسك به فى أى وقت

« وحيث إن هذا الوجه لم يذكروه الطاعن فى التقرير بالطعن وما ذكره الا فى مذكرته التى قدمها للمحكمة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وهو لا يتعلق بالنظام العام لأن الطاعن هو الذى فوت على نفسه بعدم حضوره أمام محكمة الاستئناف فرصة ابدائه طلبه الاستفادة من استئناف مرفوع من زملائه متضامين فلا يلوم من الانقسه اذ هو بعدم حضوره قد اخل بدفاعه عن نفسه . ولهذا يتعين الحكم بعدم قبول هذا الوجه ورفض الطعن

(طعن القمص حنا جرجس وآخر وحضر عنهما الاستاذ عاذر جبران ضد ملك واصف وآخرين رقم ١٥ سنة اول قضائية — بالهيئة السابقة)

٢١٣

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

نقاد معجل . سلطة محكمة الاستئناف عند النظر فى استئناف وصف النفاذ . عدم تأثير حكمها فيه على استئناف الموضوع المبدأ القانونى

حكم محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالنفاذ المعجل لا تأثير له على استئناف الموضوع إذ هو يبنى على ما أخذت به محكمة أول درجة ويعتبر متممها له إن كان النفاذ أغفل فى حالة يوجبها القانون أو مقوما له إن كان قد حكم به فى غير الأحوال المنصوص عليها . ومحكمة الاستئناف

عند النظر في طلب التنفيذ أو منعه تقتصر في بحثها على تصحيح الخطأ فيما يتعلق بالتنفيذ بناء على ما حكمت به محكمة أول درجة باعتبار أن حكمها صحيح وفي محله .

الوقائع

أقام رافع النقض هذه الدعوى أمام محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية ضد مجلس محلي أسبوط بعريضة معلنة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ قال فيها أنه اشترى منزلا من المرحوم مقار مشرقى افندى المحامى بثمن قدره ٤٢٥ ج موضح الحدود والمعالم بالعريضة ، ونظرا لحاجة المجلس اليه اتفق مع رئيسه بمقتضى محضر مؤرخ في ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ على تقدير الثمن بمبلغ ٤٢٥ ج وتعهد المجلس بدفع المبلغ المذكور بعد استيفاء الاجراءات القانونية ولما ليقم المجلس بما تعهد به رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام المجلس المحلى بمبلغ ٤٢٥ ج قيمة الثمن و ٩٨ ج و ٨٢٥ م قيمة الفوائد بواقع الالية تسعة سنويا من يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وسرياتها الى يوم السداد ومبلغ ٥٠ ج تعويضاً مع المصاريف والاعتاب والنفاذ .

وبتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بالزام المدعى عليه في الطعن بأن يدفع لرافع النقض مبلغ ٤٢٥ ج وفوائده بسعر الالية خمسة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الواقع في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ حتى السداد والمصاريف ومائة قرش اعتاب

محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف المدعى عليه في الطعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسبوط بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٣٠ طالبا قبول استئنافه شكلا وفيما يختص بالنفاذ المعجل بمنع تنفيذ الحكم على وجه الاستعجال وفي الموضوع بالغاء حكم محكمة أول درجة فيما زاد عن مبلغ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م ورفض دعوى رافع النقض مع الزامه بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين .

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه فيما يتعلق بالنفاذ كما قضت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣١ حضوريا في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام مجلس محلي أسبوط بأن يدفع لرافع النقض مبلغ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م والزم رافع النقض بالمصاريف عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش اعتاب محاماة

وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ طعن رافع النقض بلسان وكيله في هذا الحكم المعلن له في ٩ يونيه سنة ١٩٣١ بطريق النقض والابرام وطلب للاسباب المدونة بتقرير الطعن قبول النقض شكلا وموضوعا نقض الحكم المطعون فيه والحكم بتأييد حكم محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩٣٠ والزام المجلس المحلى بكافة المصاريف واعتاب المحاماة .

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة تمسكت النيابة بالدفع

الفرعى المقدم بمذكراتها الذى يتضمن عدم جواز الطعن فى الحكم المطعون فيه لانه صدر قبل العمل بقانون انشاء محكمة النقض والابرار . وبجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ قضت هذه المحكمة برفض الدفع الفرعى المقدم من النيابة وجواز الطعن . ثم تأجل نظر الموضوع لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لعدم موافقة الهيئة . وبالجلسة المحددة أخيراً لنظر هذه الدعوى لم يحضر أحد عن طرفى الخصوم . وصممت النيابة على ما جاء بمذكراتها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« حيث إن الطعن رفع صحيحاً فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

» وحيث إن الفصل فى أوجه الطعن المقدمة يستلزم استعراض وقائع الدعوى للألام بظرونها وملايساتها وتفهم ما ارتكبت عليه محكمة الاستئناف فى حكمها المطعون فيه .

» وحيث إن هذه الوقائع حسب البيانات الواردة فى هذا الحكم تلخص فى أن مجلس محلى أسيوط لما أراد انشاء شارع فاروق رأى أن يشتري الأراضى اللازمة لذلك فاجتمعت اللجنة المستديمة المنوه عنها فى المادة ٢٨ وما بعدها من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة فى ١٤ يوليوسنة ١٩٠٩ وقدرت ضمن ما قدرت المنزل المملوك لجاد أفندى عبد الملك على اعتبار ثمن المتر ٣ ج و

٥٠٠ م وعلى اعتبار أن مسطحه ٨٢ متراً و ٩٠ م وإن كامل ثمنه ١٩٠ ج و ٢٥٠ م وحررت اللجنة محضراً بذلك وتوقع عليه من الأعضاء وكتب رقم الثمن الكلى فيه بالكتابة وتوقع عليه من نفس صاحب المنزل كما توقع عليه من رئيس لجنة التثمين وهو مدير أسيوط وقد عرض هذا المحضر بعد ذلك على المجلس المحلى لاقراره وفعلاً أقره بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ طبقاً للادة ٣٨ من اللائحة الأساسية المتقدم ذكرها وتأثر على ذات المحضر بما يفيد هذا الاقرار بتوقيع سكرتير المجلس - ثم وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ حرر كبير مهندسى مجلس محلى أسيوط عقداً لجاد أفندى عبد الملك امضاه بالنيابة عن مدير أسيوط ذكر فيه إن بيع المنزل المذكور توقع على اعتبار الثمن ٤٢٥ ج وبناء على هذا العقد تعاقد مدير أسيوط بصفته رئيساً للمجلس المحلى مع جاد أفندى عبد الملك تعاقداً كتابياً مصدقاً عليه من كاتب المحكمة بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ على هذه الصفقة وعلى اعتبار الثمن ٤٢٥ ج ، طالب جاد أفندى المذكور بعد ذلك المجلس بسداد الثمن حسب الوارد بالعقد الرسمى فتيين للمجلس أن محمود أفندى فهمى بدر كبير مهندسيه غش بمحضر اللجنة المستديمة متقدم الذكر اذ جاء وأشر عليه من تلقاء نفسه دون أن يتبع أى طريق قانونى ما من الطرق المقررة باللائحة الأساسية للمجالس المحلية بما يفيد أن الثمن ٤٢٥ ج على اعتبار أنه هو الوارد بالعقد الذى اشترى

به جاد أفندي عبد الملك المنزل المنزوعة ملكيته وعلى اعتبار أن هذا التعديل قد أجره المجلس وقت الاتفاق معه فلم يوافق على الصرف وعرض عليه مبلغ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م فقط وهو الثمن المتفق عليه أولاً فرفض استلامه ورفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام المجلس بمبلغ ٤٢٥ ج قيمة الثمن و ٩٨ ج و ٨٢٥ م فوائده من يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ باعتبار المائة تسعة و سرياتها الى يوم السداد ومبلغ ٥٠ ج تعويضا مع المصاريف والاعتاب والنفاد . وبجلسة المرافعة طلب الحاضر عن المجلس رفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م ودفع بحصول غش من كبير المهندسين محمود أفندي فهمى بدر لمدير اسيوط وقت التعاقد فى مبلغ الثمن فتم التعاقد على مبلغ اكثر من المبلغ المتفق عليه مبدئيا وازاء هذا الدفع قررت المحكمة بالانتقال ثم قضت للدعى بطلباته . فاستأنف المجلس هذا الحكم وكرر طلباته وكذلك دفاعه فحكمت المحكمة أولا بالنسبة لاستئناف الوصف برفضه ثم قضت فى الموضوع بطلبات المجلس بعد أن بحثت سلطة مجلس محلى اسيوط من جهة التعاقد وناقشت مستندات الخصوم واطلعت على محضر انتقال المحكمة الابتدائية وثبت لها منه عدم وجود عينين مختلفتين أو شخص آخر باسم جاد واصف فى ذلك الشارع الجديد أو منزل آخر مسطحه ٨٢ مترو ٩٠ س مثل مسطح منزل جاد أفندي عبد الملك وبالثمن ٣ ج و ٥٠٠ م فى الحالتين .

فقرر جاد أفندي عبد الملك بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبنى طعنه على ثلاثة أوجه .
الأول — أن حكم محكمة إستئناف اسيوط المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون باعتباره أن التعاقد القانونى على البيع يتم بين رافع النقض والخصم « الحكومة » مع ان عقد البيع تم بين طرفى العقد وتوفرت فيه جميع أركان العقد الملزم للجانبين وإن محكمة الاستئناف ما انسأقت إلى هذا الخطأ إلا بما أوجده الدفاع عن المجلس من التشويش فى القضية بادخاله عنصرا أجنبيا عن القضية ولا علاقة له مطلقا برفع النقض لوجود تشابه بين اسم الطالب جاد عبد الملك واسم مالك آخر يدعى جاد واصف أخذ ملكه وقدر ثمن المتر من ملكه بمبلغ ٣ ج و ٥٠٠ م
الثانى — إن محكمة اسيوط أخطأت أيضا فى تطبيق القانون من وجهة أخرى إذ أنه بفرض أن تحرير عقد البيع الموقع عليه من مدير اسيوط كان نتيجة غش كبير المهندسين للمدير فان هذا التعاقد لا يضير طالب النقض بالمره ، لأنه من المبادئ القانونية الثابتة أن الغش المبطل للعقود هو الذى يقع من أحد الطرفين على الطرف الآخر .

الثالث — أن المجلس رفع عن حكم محكمة اسيوط استئنافا عن وصف الحكم بالنفاد مع الموضوع وعند نظر إستئناف وصف النفاذ طرحت مسألة حصول تعاقد بين الطرفين من عدمه وفصلت المحكمة بحكم نهائى بأن

أن الغش المبطل للعقود هو الذي يقع من أحد الطرفين على الطرف الآخر .

« وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أن المحكمة أشارت في حكمها على أن التعديل في الثمن من ٢٩٠ ج و ١٥٠ م إلى ٤٢٥ ج لم يحصل الا بقصد تحصيل فائدة مالية تعود على مالك المنزل وهي تلك الفائدة التي لا زال يصر عليها مع أنه رضى بتقدير اللجنة المستديمة التي قدرت الثمن بـ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م وهذه الفائدة المالية غير شرعية لا يمكن اقرار الطالب بها وقد قامت الظروف المتقدمة تقطع في أنه لم يكن في حل منها كما أشارت في موضع آخر الى الشكوك التي حامت حول جاد أفندي عبد الملك بشأن ما يطالب به . » وحيث إنه يستنتج من هذا البيان وما جاء في الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تنظر للغش المدعى به باعتباره غشا مبطلا للعقد ، بل نظرت فيه باعتباره غشا وقع من كبير المهندسين في التأشير على محضر اللجنة المستديمة بما يفيد رفع الثمن من ٢٩٠ ج و ١٥٠ م إلى ٤٢٥ ج فحققت موضوعاً عاثم رأت واقعة صحيحة وبعد ذلك اقترضت أن لا غش من كبير المهندسين لمدير أسيوط ونظرت في القضية على اعتبار أن المدير تعاقد أخيراً مع الطاعن على أساس أن الثمن ٤٢٥ ج فيها فينت أنه لا يملك تغيير الثمن المتفق عليه أولاً الا بإجراءات لم تتم فهو اذا خرج عن حدود وكالته ، ونظر المحكمة في الحالتين موضوعي صرف وما تعرض منه للقانون كان صواباً

التعاقد تام بين الطرفين فقطت بتأييد حكم النفاذ ويكون الحكم المطعون فيه منقوضاً طبقاً للبادة ١١ من قانون النقض

عن الوجه الاول

« حيث إن مبنى هذا الوجه ينحصر في اعتبار الحكم المطعون فيه أن التعاقد القانوني عن البيع لم يتم » وحيث إن محكمة الاستئناف لم تعرض في حكمها التعاقد بين رافع النقض ومجلس محلي أسيوط من حيث تمامه أو عدم تمامه لانه ما كان مختلفاً عليه بينهما بل مناقشتها كانت مقصورة على أحد شروط هذا التعاقد وهو موضوع الدعوى التي كانت مطروحة أمامها بدليل ما جاء في حكمها من أن التعاقد من جانب المدير على اعتبار الصقة ٤٢٥ ج لا ٢٩٠ ج و ١٥٠ م كما هو وارد أصلاً بمحضر اللجنة المستديمة الموقع عليه بالموافقة عليه من نفس جاد أفندي عبد الملك إنما هو تعاقد غير قانوني غير ملزم للمجلس ، ومحكمة الاستئناف لم تخطيء في القانون اذا رجحت أن الثمن هو مبلغ ٢٩٠ ج و ١٥٠ م لا ٤٢٥ ج لان حكمها في ذلك موضوعي ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

عن الوجه الثاني

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن محكمة الاستئناف اعتبرت الغش الواقع من كبير مهندسى المجلس المحلى وعاملته بهيناً

عمه اليوم الثالث

« وحيث إن الطاعن يزعم بأن محكمة الاستئناف بعد أن أصدرت حكمها في الاستئناف المرفوع من مجلس محلي أسيوط عن وصف الحكم بالنفاذ المعجل وبتته على أن التعاقد تام بين الطرفين خالفت هذا الحكم عند الفصل في استئناف الموضوع وقضت بأن التعاقد غير قانوني

» وحيث إنه يلاحظ مبدئياً أن حكم محكمة الاستئناف القاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالنفاذ لم يقدم فيعتبر هذا الوجه خالياً من الدليل .

« وحيث إنه مع ذلك فإن محكمة الاستئناف عند النظر في طلب التنفيذ أو منعه تقتصر

في بحثها على تصحيح الخطأ فيما يتعلق بالتنفيذ بناء على ما حكمت به محكمة أول درجة باعتبار أن حكمها صحيح وفي محله وأن حكم محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالنفاذ المعجل لا تأثير له بالمرّة على استئناف الموضوع لانه مبني على ما أخذت به محكمة أول درجة ويعتبر متمماً له إن كان النفاذ أغفل في حالة يوجبها القانون . أو مقوماً له إن كان قد حكم به في غير الأحوال المنصوص عليها .

« وحيث إنه من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليماً من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .

(طعن جاد أفندي عبد الملك ضد مجلس محلي أسيوط رقم ٩ سنة ١ قـ - بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الإكفالية

٢١٤

١٤ يناير سنة ١٩٣١

وقف . في مرض الموت . حكمه بالنسبة للوارث الموقوف عليه والأجنبي . وبالنسبة لأجازة الوارث الغير موقوف عليهم عنده . تقسيم الربع . حالته . عدم جواز استلام العين أو نصيبه فيها .

المبدأ القانوني

حكم الشريعة الإسلامية في الوقف الحاصل في مرض الموت هو إذا كان الموقوف عليه أجنبياً فإن كان الوقف أقل من الثلث أو مساوياً له نفذ بدون توقف على إجازة الورثة . وإن كان أكثر

منه يوقف نفاذ وقف الزائد على إجازتهم فإن أجازوه نفذ والباطل . وإذا كان الوقف على بعض الورثة ومن بعدهم لأولادهم ثم للفقراء فإن كان الموقوف يخرج من الثلث توقف نفاذ الوقف على إجازة بقية الورثة فإن أجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم كنص الواقف وإن لم يجزوه قسمت الغلة بين الموقوف عليهم وبين باقي الورثة على قدر ميراثهم من الواقف وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه إلى ورثته مادام أحدهم من الموقوف عليهم حياً فإذا انقرض الموقوف عليهم صرفت الغلة

جميعها الى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ، ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء من ريعه ، واذا كان الموقوف أكثر من الثلث ولم تجز الورثة نفذ الوقف في الثلث وما زاد عنه يقسم بين الورثة قسمة تملك واختصاص ، فان أجاز البعض نفذ بقدر حصته . وبناء عليه فالوارث غير الموقوف عليه الذي لم يجز الوقف في مرض الموت له أن يقتسم الغلة مع الوارث الموقوف عليه على قدر نصيبه من الوقف فقط . وليس له أن يطلب استلام العين مقابل حصته في الأعيان الموقوفة التي تخرج من الثلث لان ذلك يشل حركة الناظر في إدارة الوقف وتوزيع ريعه على الموقوف عليهم وغير الموقوف عليهم بنسبة ما يخص كل واحد بالميراث الشرعي . فضلا عن أن مآل الغلة جميعها بعد انقراض الموقوف عليهم الى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم . ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء . ولا يتفق هذا مع استلام غير الموقوف عليه حصته عينا للالتفاف بها

المحكمة

« حيث ان موضوع الدعوى يتلخص في أن المستأنف رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة ضد المستأنف عليهم طلب فيها الحكم أولا - بثبوت ملكيته الى حصة قدرها $\frac{2}{3}$ ط من ٢٤ ط شائعة رقبة ومنفعة فيما يأتي (١) ٢١ س و ١٧ ط و ٣٨ ف شائعة في ٢١ سها و ٥ قراريط و ٢٧٥ فدان شائعة في ١٨ سها و ١١ قيراطا و ٥٥٠ فداناً أطيانا

كائنة بزمام دسوق وما يتبعها من حصة مناسبة لها في الملحقات (٢) ١٠ جزء و ١٦ س و قيراطا شائعة في و ابور الحلاجة الكائن بدسوق وما يتبعها من حصة مناسبة في جميع مشتملاته من مخازن وعدد وآلات بخارية ومنزل السكنى المبين حدود ذلك جميعه باعلان ورقة الدعوى ثانيا - أحقيقته الى حصة قدرها $\frac{1}{3}$ ط من ٢٤ قيراطا في صافي ريع الأعيان الآتي يانها وهي (١) ١٢ قيراطا و ٢٣٦ فداناً شائعة في ٢١ سها و ٥ قراريط و ٢٧٥ فداناً شائعة في ١٨ سها و ١١ قيراطا و ٥٥٠ فداناً أطيانا كائنة بزمام دسوق وما يتبعها من حصة مناسبة في الملحقات التابعة لها (٢) ١٤ جزء و ٧ س و ١٠ ط شائعة في و ابور الحلاجة الكائن بدسوق وما يتبعها من حصة مناسبة في جميع مشتملاته من مخازن وعدد وآلات بخارية ومنزل السكنى المبين حدود ذلك بعريضة الدعوى وذلك بعد خصم ١٧٢ جنيها مصريا سنويا من ريع ستة قرايط من ٢٤ قيراطا من هذه الأعيان قيمة ما هو مقرر صرفه الى الأجانب والجهات الخيرية المدونة بحجة الوقف وتسليم الطالب الحصة المقابلة لنصيبه في الريع من هذه الأعيان للالتفاف بها بمعرفته وقد بنى المستأنف دعواه على أن مورثه ومورث طرفي الخصوم محمود بك مفتاح توفى عن تركه حصرت بمعرفة المجلس الحسبي وقدر صافيها بمبلغ ٢٢٩٠١٨ جنيها و ٦٠٨ ملليم يدخل فيها ٢١ سها و ٥ قراريط و ٢٧٥ فداناً شائعة في ١٨ سها و ١١ قيراطا و ٥٥٠ فداناً ونصف و ابور حليج مشترك مع أبو العينين بك رجب وأنه بتاريخ ٢٨ يناير

سنة ١٩٢٥ أوقف محمود بك مفتاح الأعيان المذكورة على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم محمد أفندي صبرى مفتاح المستأنف عليه الاول بحق ٦ قراريط وطلعت الشهير بصباح وأبو العينين الشهير بسعيد ورياض بحق ١٢ قيراطا لكل واحد ٤ قراريط والستة قراريط الباقية يصرف ريعها بالكيفية الآتية ٣٠٠ جنيه لزوجته الست أسما أبو العينين رجب مشاهرة كل شهر ٢٥ جنيها و ١٧٢ جنيها تصرف لاجانب عن الورثة ولأعمال خيرية وما بقى من ريع الستة قراريط يصرف لكل من زهيره وسنية وعزيزة وعنايات وصفية الشهيرة بفايزة ودرية ووفية وفوزى الى آخر ما جاء بشروط الاستحقاق والنظر وقال فى دعواه انه لما كان هذا الوقف فى مرض الموت — والوقف فى مرض الموت حكمه حكم الوصية لا ينفذ بالنسبة للأجنبي الا اذا كان يخرج من الثلث واما بالنسبة لوارث فلا ينفذ الا اذا أجازته الورثة ولما كان الوقف بعضه لاجانب وبعضه لورثة وهو لم يحجز الوقف من جانبه فلا ينفذ الوقف فى حصته بالنسبة للأجانب الا ما خرج من الثلث كما لا ينفذ فى حصته بالنسبة للورثة أصلا، وبناء على هذه القاعدة قدر نصيبه فى الأعيان فيما زاد عن الثلث وطلب الحكم له بهارقة ومنفعة واما ما خرج من الثلث فطلب استحقاقه فيه منفعة بعد استبعاد حصة الأجنبي فحكمت له محكمة أول درجة بحصة فى الأعيان الزائدة عن الثلث وهو الشرط الاول من الطلبات ولم يحكم له بحق المنفعة فيما

خرج من الثلث وهو الشرط الثانى من الطلبات وحفظت له الحق فى المطالبة بالريع بدعوى على حدتها فاستأنف هذا الحكم لتقضى له المحكمة بالشرط الثانى من الطلبات

« وحيث انه باطلاع المحكمة على حجة الوقف الرقيمة ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ تبين لها أن المرحوم محمود بك مفتاح أوقف س ٢١ وط ٥ وف ٢٧٥ شائعة فى س ١٨ وط ١١ وف ٥٥٠ كاتبة بزمام دسوق ونصف وابور حليج مشترك مع أبو العينين بك رجب على نفسه ومن بعده على أولاده وهم أولا . محمد أفندي صبرى مفتاح بحق ٦ ط ثانياً — طلعت الشهير بصباح وإخوته أبو العينين الشهير بسعيد ورياض بحق ١٢ ط والستة قراريط الباقية تصرف ريعها على وجوه (ثلاثة عشر) بينها فى كتاب الوقف كلها لاجانب وجهات خيرية الا ما كان لزوجته اسما وما بقى من ريع الستة قراريط يصرف لكل من زهيره وسنية وعزيزة وعنايات وصفية الشهيرة بفايزة ودرية ووفية وفوزى من أولاده ومجموع ما هو مشروط صرفه لاجانب ١٧٢ ج فى السنة » وحيث انه ثابت من قرار مجلس حسبي مديرية الغربية الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ان تركة محمود بك مفتاح قدرت بمبلغ $\frac{2}{3}$ ٥١٥ م و ٢٩٦٢٩٧ ج منها ٦٠٨ م و ٢٢٩٠١٨ ج صافى رأس المال والباقي وقدره $\frac{2}{3}$ ٩٠٧ م و ٦٧٢٧٨ ج زمامات وقد قدر المستأنف ما زاد عن ثلث التركة فى الأعيان الموقوفة على هذا الأساس ولم يعترض عليه

أحد من الخصوم

«وحيث أنه ثابت من التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة ومن الأوراق المقدمة من المستأنف أن الوقف حصل في مرض الموت كما ذهبت بحق محكمة أول درجة

» وحيث إن حكم الشريعة الإسلامية في الوقف في مرض الموت هو كالأتي - إذا كان الموقوف عليه أجنبياً فإن كان الوقف أقل من الثلث أو مساوياً له نفذ بدون توقف على إجازة الورثة وإن كان أكثر منه يوقف نفاذ وقف الزائد على إجازتهم فإن أجازوه نفذ والباطل وإذا كان الوقف على بعض الورثة ومن بعدهم لأولادهم ثم للفقراء فإن كان الموقوف يخرج من الثلث توقف نفاذ الوقف على إجازة بقية الورثة فإن أجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم كنص الواقف وإن لم يجزوه قسمت الغلة بين الموقوف عليهم وبين باقي الورثة على قدر ميراثهم من الواقف وكل من مات منهم عن ورثة يتقل سهمه إلى ورثته مادام أحد من الموقوف عليهم حياً فإذا انقرض الموقوف عليهم صرفت الغلة جميعها إلى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء من ريعه وإذا كان الموقوف أكثر من الثلث ولم تجز الورثة نفذ الوقف في الثلث وما زاد عنه يقسم بين الورثة قسمة تملك واختصاص فإن أجاز البعض نفذ بقدر حصته

» وحيث أنه يفهم من ذلك أن الوارث غير الموقوف عليه الذي لم يجز الوقف في

مرض الموت له أن يقتسم الغلة مع الوارث الموقوف عليه على قدر نصيبه من الواقف فقط وليس له أن يطلب استلام العين مقابل حصته في الأعيان الموقوفة التي تخرج من الثلث، لأن ذلك يشل حركة الناظر في إدارة الوقف وتوزيع ريعه على الموقوف عليهم وغير الموقوف عليهم بنسبة ما يخص كل واحد بالميراث الشرعي هذا فضلاً عن أن مآل الغلة جميعها بعد انقراض الموقوف عليهم إلى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء كما سبق بيانه، ولا يتفق هذا مع استلام غير الموقوف عليه حصة تقابل حصته عيناً لا تتفاد بها. وزيادة على ذلك فإن الوقف تملك للمنفعة لا للرقبة بخلاف الوصية فإنها تملك للرقبة فإذا كان من الجائز للوارث الذي لم يجز الوصية لوارث أن يطلب حصته عيناً من الموصى له فليس لغير الموقوف له أن يطلب من الموقوف له حصته عيناً، لأن حقه تعلق بالمنفعة لا بالرقبة

» وحيث أنه من ذلك ترى المحكمة أنه لا حق للمستأنف إلا في حق المنفعة في الأعيان الموقوفة التي خرجت من الثلث بقدر حصته في الميراث بعد استبعاد ما هو مخصص لغير الوارثين والجهات

الخيرية في كتاب الوقف إلى أن ينقرض جميع الموقوف عليهم من الورثة حسب شرط الواقف

(استأف فوزى أفندى مفتاح وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندى ضد محمد أفندى صبرى مفتاح وآخرين وحضر عن سابعهم الاستاذ عبد الله الحديدي كما حضر عن الأخير الاستاذ احمد سابق رقم ٦٨ سنة ١٣٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات مراد ومه بك ومحمود على سرور بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢١٥

١١ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - حجز مال الدين . الزام المحجوز لديه . جوازي لا وجوبي .
٢ - غش . في تقرير بما في الذمة . مجرد ادعاء . غير معتبر
المبادئ القانونية

(١) إن الحكم بالزام المحجوز لديه شخصيا بالدين هو كظاهر المادة ٤٢٩ مرافعات جوازي لا وجوبي ، فاذا وجد عند المحكمة شك في حصول الغش فلا محل للحكم بدين الحاجز لأن الشك يفسر لمصلحة المحجوز لديه
(٢) من المقرر قانونا أنه لا يعتبر غشا ادعاء المحجوز لديه أن الدين المطلوب منه غير صحيح وإنه هو يطالب بالتعويض لأن المحجوز عليه لم ينفذ التزامه أو أن الدين سقط بالمقاصة

المحكمة

« حيث إن موضوع الدعوى تلخص في أن المستأنف بعد أن حكم نهائيا بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بيطلاق التنازل الصادر له من محمود على عبد الله عن الحكم الصادر له من أخيه العشري رفع دعوى ضد محمود على عبد الله وأخيه العشري على عبد الله باعلان مؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ طلب فيها الزام المحيل محمود عبد الله برد المبلغ الوارد في التنازل وبالحجز تحت يد المستأنف عليه الاول بما في ذمته لأخيه مدين الحاجز وبثبنت هذا الحجز وجعله حجزا تنفيذيا ، فقرر العشري على عبد الله بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بأنه لم يكن مدينا لأخيه محمود في شيء . بل بالعكس

يدينه بموجب أحكام ومستندات وطعن في التنازل الحاصل للمستأنف بأنه صوري وحكم نهائيا بصوريته

وبجلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ قدم المستأنف عليه الاول « المحجوز لديه » المخالصة التي تدل على عدم مديونية لأخيه وهي مؤرخة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ فحكم للمستأنف بالمبلغ المطالب به وبثبنت الحجز التحفظي وجعله حجزا تنفيذيا ، ثم رفع المستأنف الدعوى الحالية طلب فيها الزام المستأنف عليه الاول بالمبلغ الذي حجز من أجله بعد خصم ما هو مستحق للمحجوز لديه عند مدينه على اعتبار أنه قرر غشا وتدليس منه وأن المخالصة المحررة بينه وبين أخيه هي صورية وتحررت اضارا به « وحيث إن محكمة المنصورة المنعقدة بهيئة استئنافية التي كانت منظورة أمامها هذه القضية حكمت بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف أن المخالصة المحررة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ صدرت بالتواطؤ بين محمود على عبد الله والعشري على عبد الله اضارا بحقوقه وللمستأنف عليه الاول النفي بالطرق عينها « وحيث إنه تبين من التحقيق الذي أجرته هذه المحكمة أنه بعد صدور الحكم القاضي بيطلاق التنازل الصادر الى المستأنف من محمود على عبد الله ذهب الاخوان الى ابراهيم افندي الحسيني وطلبا منه تحرير مخالصة فحررها وحرر مقابل هذه المخالصة سدين لمحمود على عبد الله على أخيه العشري على عبد الله أحدهما

بمبلغ ثمانية جنيهات والآخر بمبلغ ثلاثين جنيها وأخذ محمود السند ذات الثمانية جنيهات وادّعى السند الآخر امانة طرف الحسيني أفندي العسقلاني حتى يفصل نهائيا في النزاع القائم بين المستأنف والمستأنف عليه الأول وقد رفع محمود دعوى بالثمانية جنيهات وحكم بعدم قبولها، وأما السند الآخر فلا زال تحت يد الحسيني أفندي العسقلاني وقدمه وقت سؤاله في التحقيق وهو مؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٧ أي بعد تاريخ المخالصة وبعد التقرير بما في الذمة « وحيث إن المادة ٤٢٩ مرافعات تنص على أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته غشا وتدليسا جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز من أجله أي أن الحكم بالزام المحجوز لديه شخصا بالدين جوازي لا وجوبي كما هو ظاهر المادة، فإذا ما وجد عند المحكمة شك في حصول الغش فلا محل للحكم بدين الحاجز لان الشك يفسر لمصلحة المحجوز لديه » راجع استئناف مختلط ٩ مارس سنة ١٩٢٠ جازيت ١٠ ص ١٢٩ س ١٦٦ »

« وحيث إن المخالصة تحررت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أي قبل أن يرفع المستأنف الدعوى وقبل توقيع الحجز تحت يد المستأنف عليه الأول وقرر المستأنف عليه الأول في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بما في ذمته بأنه لم يكن مدينا لأخيه وقدم المخالصة الدالة على ذلك للمحكمة بجلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ »

« وحيث إن التحقيق لا يؤخذ منه حتما حصول غش وتدليس من المستأنف عليه

الأول ولكن الذي يؤخذ منه أن المستأنف عليه الأول قد انتهر فرصة ضعف أخيه واستهواه إلى أن حصل منه على المخالصة بثمن بخس، أي أنها بمقابل وقد قبل أخوه ذلك لاعتقاده أن المحكمة حكمت بطلان التنازل الحاصل منه للمستأنف لما تبين لها أنه صوري وهذه العقيدة كانت راسخة أيضا في ذهن المستأنف عليه الأول عند تقريره بما في ذمته إذ قرر صراحة أن دين المستأنف صوري ولا يجوز المطالبة به كما قرر أيضا أنه يدين المحجوز عليه في مبالغ وأحكام وأنه يتخذ ضده الاجراءات الموصلة لحقوقه والتعويضات ضد الاثنين » « وحيث إنه من المقرر قانونا أنه لا يعتبر غشا ادعاء المحجوز لديه أن الدين المطلوب منه غير صحيح وأنه هو يطالب بالتعويض لان المحجوز عليه لم ينفذ التزامه أو ان الدين سقط بالمقاصة » راجع كتاب أبوهيف جزء أول تنفيذ ص ٣٤٠ والاحكام الواردة فيه وهي ١٩ فبراير سنة ١٩٠٣ استئناف مختلط بمجموعة ١٥ ص ١٥٧ واستئناف أهلي ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ بمجموعة رسمية ١٩ ص ٩١ نمرة ٦٤ » وكل ما للمستأنف من الحقوق هو الحجز تحت يد المستأنف عليه بما يقابل الثمانية وثلاثين جنيها المحرر بها السندين لا الزامه شخصا بدينه ولا يمكن أن يقضى له بذلك الا بحجز جديد « وحيث إنه لهذه الاسباب وللاسباب الواردة في حكم محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف حسن على الساعى ضد الشيخ جلال فايد بصفته قبا على العشرى على عبد الله رقم ١١٠٩ سنة ١٧ قـ بالهيئة السابقة)

٢١٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

١ - وصية . بيع في مرض الموت . اعتباره وصية . بطلانه .

عدم جواز استرداد الثمن

٢ - اقرار . في مرض الموت . الثمن المذكور في العقد بدفعه .

حكمه . حكم العقد . بطلانه

المبادئ القانونية

١ - ان تصرفات المريض مرض الموت في حكم الوصية لا تنفذ ان كانت لو ارث الا اذا اجازها باقى الورثة . فاذا ظهر من شروط عقد بيع انه فى الحقيقة وصية فليس للشترين أن يستردوا الثمن المذكور فى العقد انه دفع منهم . لأن الوصية فيها معنى التبرع . والسبب فى عدم نجازها ان كانت لو ارث عدم اثار الورثة بعضهم على البعض الآخر . فالحكم بالثمن الوارد فى عقد بيع حكم باطلاله لصدوره فى مرض الموت يعتبر تقويتا لغرض الشارع الذى ابطال من اجله مثل هذا العقد

٢ - ذكر المبلغ المدفوع فى العقد هو عبارة عن اقرار صادر من المورث وحكمه حكم العقد نفسه فهو باطل مالم يصدق باقى الورثة عليه

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليها تركن فى المطالبة بالمبلغ المرفوع به الدعوى على عقد البيع الصادر لها من زوجها المرحوم أحمد حسن الخازندار الثابت التاريخ فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ والذى يتضمن شراء المنزل والارض الفضاء موضوعه نظير مبلغ ١٤٠٠ جنيه دفعت منه المشتري مبلغ ٦٠٠ ج والباقى من الثمن تعهدت بدفعه لدائنين لهم رهن على الاعيان المبيعة ، وقد طعن المستأنفون فى هذا العقد بعد وفاة زوجها

بحصوله فى مرض الموت وحكم نهائيا باطلاله ، لذا أصبح ما دفعته من أصل الثمن ديناً على التركة وباستئزال ما يخصها فى هذا الدين وقدره الربع أى مبلغ ١٥٠ ج يكون الباقى وقدره ٤٥٠ ج نصيب باقى الورثة وهم المستأنفون فى هذا الدين » وحيث إن تصرفات المريض مرض الموت فى حكم الوصية لا تنفذ ان كانت لو ارث الا اذا اجازها باقى الورثة

« وحيث إنه من المبادئ المقررة انه اذا ظهر من شروط عقد بيع انه فى الحقيقة وصية فليس للشترين أن يستردوا الثمن المذكور فى العقد انه دفع منهم (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ نمرة ١٢٧٥ سنة ٤٣) » وحيث إن العلة فى ذلك أن الوصية فيها معنى التبرع والسبب فى عدم نجازها ان كانت لو ارث عدم اثار الورثة بعضهم على البعض الآخر . » وحيث إن العقد الذى بناء عليه تطالب المستأنف عليها بالمبلغ المرفوع به الدعوى قد حكمت المحكمة نهائيا باطلاله لصدوره فى مرض الموت فلا معنى للتمسك به فى المطالبة بالمبلغ المذكور به ، خصوصا لأن الحكم بهذا المبلغ يعتبر تقويتا للغرض الذى من أجله الشارع ابطال مثل هذا العقد

« وحيث فضلا عما تقدم فان ذكر المبلغ المدفوع فى عقد البيع الذى ابطال من المحكمة أصبح لا أكثر من اقرار صادر من المورث الى احد الورثة ، حكمه حكم العقد نفسه ، فهو باطل مالم يصدق باقى الورثة عليه (المادة ٥٦٤ من كتاب الأحكام الشرعية)

الذى كان تحت يدهم ثم رفعوا بعد ذلك دعواهم ضد عائلة صديق فقط ولم يدخلوا المستأنفين فيه الى أن حكم نهائيا ضدهم فيها « وحيث إن قضاء المحاكم استقر على أن سقوط الحق في دعوى الضمان لا يبدأ من تاريخ عقد البيع في يناير سنة ٨٩٩ كما يقول المستأنفين بل يجب احتسابه من وقت النزاع » وحيث إنه لم يمض من عهد هذا النزاع الحاصل في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى وقت رفع الدعوى الحالية في ١٨ يونيو سنة ٩١٩ المدة المسقطه لدعوى الضمان قبل البائعين، واذن يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه « وحيث إن المستأنفين أنكروا العقد المنسوب صدوره الى مورثهم على حسن الكومى في ٢ ربيع سنة ١٢٨٤ وقرروا أن على الكومى الموقع على العقد المذكور هو والد عبد المجيد الكومى مورث المدعين في القضية نمرة ٤٣٤ سنة ٩١٩ المنضمة لهذه الدعوى » وحيث إن المحكمة ترى احالة القضية إلى التحقيق ليثبت ورثة أحمد على صديق أن عقد البدل المذكور صدر من مورث المستأنفين إلى مورثهم وللمستأنفين النفي

(استئناف الصاوى حسن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أحمد الديوانى بك ضد محمد أحمد الفقى وآخرين وحضر عنورثة على السيد سليمان الاستاذ عبد الله فكرى خليل رقم ٧٠٦ سنة ٤٧ ق . بالهيئة السابقة)

٢١٨

٢٢ أبريل سنة ١٩٣١

المؤولة التقصيرية . مالك الاشياء الجامدة . المحافظة عليها .

مسؤوليته عن الضرر الحاصل

« وحيث من جميع ما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم برفض دعوى المستأنف عليها

(استئناف الشيخ سيد الجندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود محمد مصطفى ضدالس تتره هانم كريمة ابراهيم بك حسن وحضر عنها الاستاذ أحمد رأفت بك رقم ١٢٥٩ سنة ٤٧ ق بالهيئة السابقة)

٢١٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٣١

دعوى الضمان . سقوط الحق فيها . من تاريخ النزاع . لامن تاريخ العقد

المبدأ القانونى

استقر قضاء المحاكم على أن سقوط الحق في دعوى الضمان لا يبدأ من تاريخ عقد البيع بل يحتسب من وقت حصول النزاع المحكم

« حيث إن المستأنفين يدعون أولاً . أن حق المستأنف عليهم في دعوى الضمان قد سقط ، لأن المدة التى مضت من تاريخ عقد البيع في يناير سنة ٨٩٩ إلى أن رفعت الدعوى ضدهم في سنة ١٩١٩ تزيد عن الخمسة عشر سنة ، وان الدعوى التى رفعت في سنة ١٩١٥ ضد المتعرضين لا تقطع المدة بالنسبة لهم

« وحيث إنه لا نزاع في أن على السيد سليمان اشترى من عائلة صديق الأطيان الكائنة بمحوض الوجه بعقد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ ومسجل في ٢٤ منه وأنه بعد الشراء أنذر محمد أحمد الفقى ومن معه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ فسلوه القدر المذكور

المبدأ القانوني

ولو أن القضاء المصري لم يتمش مع القضاء الفرنسي في اعتبار المسؤولية الشيئية على علاتها بالنظر لعدم سن القوانين التي يمكن الارتكاز عليها في مثل هذه المادة كقانون مخاطر الحرفة وقانون مخاطر العمل . ولكنه قد استقر على اعتبار المسؤولية التقصيرية بالنسبة لمالك الاشياء الجامدة فحكم بأنه يجب على مالك هذه الاشياء أن يحفظها في حالة تمتع من وقوع الضرر منها على الغير . والا اعتبر مسؤولاً عن هذا الضرر كما لو كان وقع منه اهمال أو خطأ

المحكمة

« حيث إن مجلس بلدى طنطا بنى استئنافه أولاً على أنه غير ملزم بأى تعويض من جراء انفجار انابيب المياه، لان مسؤولية الشخص عن الاشياء الجامدة لم يرد بشأنها نص في القانون الاهلى يماثل نص المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنسى » وحيث إن المشرع المصرى ولو أنه سعى جهد الطاقة عند وضع القوانين لجعلها شاملة لجميع الحالات المحتملة الوقوع الا أنه خشى أن يكون قد مرت عليه حالة لم ينص عليها فاحتاط للأمر وقرر في المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أنه في حالة عدم وجود نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل » وحيث إنه ليس من العدل فى شيء أن ينتفع الانسان من ملكه بينما لا يتحمل اضرار ملكه ويستأثر بالنفع ويتحمل الغير الضرر » وحيث إن القضاء المصرى لم يتمش مع

القضاء الفرنسى فى اعتبار المسؤولية الشيئية على علاتها بالنظر لعدم سن القوانين التي يمكن الارتكاز عليها فى مثل هذه المادة كقانون مخاطر الحرفة ، وقانون مخاطر العمل ، ولكنه قد استقر على اعتبار المسؤولية التقصيرية بالنسبة لمالك الاشياء الجامدة فحكم بأنه يجب على مالك هذه الاشياء أن يحفظها فى حالة تمتع من وقوع الضرر منها على الغير والا اعتبر مسؤولاً عن هذا الضرر كما لو كان وقع منه اهمال أو خطأ (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩١١ المجموعة ٢٣ صحيفة ١٥٩)

« وحيث إنه عملاً بهذا المبدأ يكون مجلس بلدى طنطا مسؤولاً عما وقع للاستئناف عليه من الضرر بسبب تسرب المياه لجدارن منزله ولا يمكن الالتفات لقول محكمة الاستئناف المختلطة فى حكمها الصادر فى ٢١ مايو سنة ٩١٣ والذى يتمسك به المجلس من أن شركة مياه الاسكندرية ليست ملزمة بحفر الارض فى مواعيد دورية للتحقق من متانة الارض الموضوعه فيها مواسيرها ، بل هى ملزمة فقط بمراقبة الحوادث التى تظهر فى الخارج فوق سطح الارض ، لان هذا القول قد يؤدى إلى تحميل الغير ضرراً لم يكن له يد فيه وصاحب الشيء هو الأولى به لانه هو الذى يغرم منه » وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن نفس المحاكم المختلطة قد عدلت عن هذا القول فقد حكمت بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩١٧ بأن شركة المياه مسؤولة عن كل ضرر يحصل للمنازل من

الى مبلغ ١٥٠ جنيها فقط

(استئناف مجلس بلدى طنطا وحضر عنه الاستاذ يوسف قيس بك ضد الشيخ بدوى محمود وحضر عنه الاستاذ عبد الله الحديدي رقم ١٣٠٨ سنة ٤٧ ق . بالمينة السابقة)

٢١٩

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

شركة توصية . النص في عقدها على جواز عزل المدير بمعرفة الجمعية العمومية . جوازه . محته

المبدأ القانوني

إنه وان كان من القواعد المقررة في شركات التوصية أن الشريك المدير المتضامن لا يجوز عزله الا في نهاية مدة الشركة . أو بحكم القضاء بسبب تقدره المحكمة الا ان هذا لا يمنع من أن ينص في عقد تأسيس الشركة على ما يخالف ذلك وعلى اعطاء حق عزل المدير للجمعية العمومية ، فاذا نص على ذلك أصبح هذا النص قانونا لجميع الشركاء المتضامين أو المساهمين ووجب عليهم الخضوع له

المحكمة

« من حيث إن المستأنف بنى دعواه قبل شركة التمثيل العربي التي يمثلها المستأنف عليه الثاني . أولا . على انه بصفته شريكا مؤسساً لشركة توصية ومديرا مسئولا معينا للإدارة بمقتضى عقد الشركة لا يجوز عزله الا بحكم القضاء ولسبب قوى يترك تقديره للقاضي أو باتفاق جميع الشركاء ولم يتحقق شيء من ذلك . ثانيا . على ان قرار الجمعية العمومية رقم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ الذي تقرر فيه نذب زكي أفندي عكاشه للإدارة بمفرده لا ينصرف

جاء انفجار انابيب المياه كما حكمت بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩١٨ بأن شركة الغاز مسؤولة عن كل ضرر يحصل للغير بسبب أدواتها (راجع المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة لسنة ٣٠ صحيفتي ١٠٩ و ٣٥٨)

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون ما ذهب اليه مجلس بلدى طنطا لا يتفق وقواعد العدل الواجب مراعاتها في مثل هذه المادة ويتعين اعتباره مسؤولا عن الضرر الذي لحق المستأنف عليه بسبب انفجار انبوبة وأنابيب المياه وتسرب المياه الى جدران منزله

« وحيث إن مجلس بلدى طنطا مع تسليمه جدلا بهذه المسؤولية يدفع دعوى المستأنف ضده بأن منزله كان آيلا للسقوط قبل انفجار انبوبة المياه فلا يستحق عليه تعويضا ويستشهد بقرار هدم صدر من مجلس التنظيم في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أى قبل وقوع هذا الحادث « وحيث إن هذا القرار لم ينفذه المستأنف عليه وتحرر ضده محضر مخالفة حكم فيها بالبراءة على اثر تعيين خبير قرر بمتانة البناء المطلوب ازالته

« وحيث بالنسبة للتعويض المحكوم به فقد لوحظ أنه مبالغ فيه جدا اذ تبين أن المستأنف عليه اشترى هذا المنزل في ٣ يناير سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٥٧٥ جنيها ، فلا يعقل أن يحكم بمبلغ ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض عن الجزء الذي تصدع منه وهو لا يتعدى ربع مساحته الاصلية، لذا ترى المحكمة تعديل هذا الحكم

هذا النص قانونا لجميع الشركاء المتضامنين أو المساهمين ووجب عليهم الخضوع له «وحيث ان عقد تأسيس هذه الشركة قد تناول اختصاص الجمعية العمومية ومن اختصاصها حق عزل المديرين وفصلهم

» وحيث إنه ثابت من محاضر جلسات الجمعية العمومية أن المستأنف وأخاه المستأنف عليه الثالث قد اختلفا في الادارة مع أخيه المستأنف عليه الثاني وعالجت الجمعية هذا الخلاف أكثر من مرة ثم انعقدت بعد ذلك في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ وفي هذه الجلسة تنحى المستأنف والمستأنف عليه الثالث عن الادارة حلا لهذا الخلاف لآخيهما المستأنف عليه الثاني فأقرت الجمعية هذا الحل

» وحيث إن تنحى المستأنف عن الادارة وإقرار الجمعية العمومية على ذلك هو عزل بمعناه القانوني وليس فيه معنى الانابة كما يذهب الى ذلك المستأنف في دفاعه

» وحيث إن هذا القرار قد تنفذ فعلا وامتنع المستأنف عن الادارة ثم انعقدت الجمعية العمومية بعد ذلك في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بصفة غير عادية وقررت الاستمرار في قرارها السابق وقصر عمل المستأنف وأخيه المستأنف عليه الثالث على التمثيل فقط ، وأخيرًا بجلسته ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ قررت الجمعية العمومية بتنفيذ القرارات السابقين والاكتفاء بمدير واحد

» وحيث إن كل هذه القرارات صريحة في أن الجمعية العمومية رأت من مصلحة الشركة اقضاء المستأنف عن الادارة وقد أقصى

لا أكثر من انه توكيل في الادارة وقرار ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ الذي تقرر فيه الاستمرار بالعمل بقرار ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ المتقدم ذكره وافراد ز لى أفندى عكاشه بالادارة وقصر عمل عبدالله أفندى عكاشه وأخيه عبد الحميد عكاشه على التمثيل وكذا قرار ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ الذي تقرر فيه الاكتفاء بمدير واحد تنفيذا للقرارين المتقدم ذكرهما هما قراران باطلان ثالثا . على أن البنود ١٤ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ من عقد تأسيس الشركة التي تتيح للجمعية العمومية تعديل شروط عقد التأسيس وبالتالي حق رفت أو عزل المدير الذي يأتي عملا ضارا لا يصح التمسك بها قبل المستأنف لان اجتماعات الجمعية العمومية وقعت باطلة من جهة ولأنه لم يذكربها أن المستأنف أتى عملا ضارا بالشركة يوجب عزله من جهة أخرى، ويتلخص دفاع المستأنف في أن صفته لازالت قائمة وانه لا يملك حق التنازل عن اسهمه طول مدة الشركة عملا بالمادة ١٥ من قانون تأسيسها وان البيع الذي صدر منه في أسهمه الى المستأنف عليه الأول باطل فضلا عن أنه شابه اكراه أدبي أفسد رضاه

» وحيث إنه وان كان من القواعد المقررة في شركات التوصية أن الشريك المدير المتضامن لا يجوز عزله الا في نهاية مدة الشركة أو بحكم القضاء بسبب تقدره المحكمة الا أن هذا لا يمنع من أن ينص في عقد تأسيس الشركة على ما يخالف ذلك وعلى اعطاء حق عزل المدير للجمعية العمومية ، فاذا نص على ذلك أصبح

فعلا ونفذت قراراتها وهذا عمل تملكه ويدخل في دائرة اختصاصها

« وحيث إن القول بأن الجمعية العمومية لا تملك عزل المدير (المستأنف) يتعارض مع الشروط الأساسية لتكوين هذه الشركة تلك الشروط التي خولت للجمعية العمومية حق عزل المديرين والتي يجب أن يخضع لها جميع الشركاء متضامنين كانوا أو مساهمين

« وحيث إن هذه المسألة بالذات سبق أن طرحت أمام هذه المحكمة في الدعوى رقم ١٠٨٩ سنة ٤٦ ق المرفوعة من المستأنف عليه الثالث ضد هذه الشركة اذ تمسك فيها المستأنف عليه الثالث بنظرية عدم عزله من الادارة تلك النظرية التي يتمسك بها الآن المستأنف في هذه الدعوى وقضت المحكمة بأن قرارات الجمعية العمومية نافذة على جميع الشركاء والمساهمين « وحيث إن القول كذلك بأن قرارات الجمعية الصادرة في ٣٠ سبتمبر سنة ٩٢٤ وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ باطلة قول لا يعتد به لان الثابت من محاضر تلك الجلسات ان الانعقاد كان صحيحا وقانونيا، أما توقيع الرئيس فقط على المحاضر دون السكرتير والاثنين الجامعين للأصوات فليس مبطلا لصحة الانعقاد لانه اجراء شكلي محض وكذا الخطأ الذي وقع في عدد أصوات المستأنف فانه لم يترتب عليه عند تصحيحه نقص يجعل عددا أصوات الحاضرين غير كافية لجعل الاجتماع قانوني « وحيث إن المستأنف نفسه وقد اعترف بقطع علاقاته مع الشركة كما يظهر من الاوراق

والعقود الصادرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٨ والتي تقرر فيها صراحة بانسحابه من الادارة وبعدم وجود صلة له بالشركة لا يستطيع الآن أن ينقض بنفسه ما تم من جهته وأن يسمع منه الطعن في اجراءات أقرها ونفذها فعلا « وحيث إنه متى تقرر زوال صفة الادارة عن المستأنف أصبح معتبرا مساهما عاديا كباقي المساهمين غير مرتبط بالقيود المبينة بالمادة ١٥ من عقد التأسيس التي تقضى بوجوب التأشير على أسهم المدير بعدم جواز التصرف فيها طول مدة الشركة فله التصرف في أسهمه بالمبيع بغير قيد ولا شرط وعلى هذا يسقط الشرط الأول من الدفاع الخاص ببيع الأسهم لأن البيع جائز قانونا ولا مانع يمنع من حصوله « وحيث إنه فيما يختص بنظر الاكراه الأدبي الذي يزعم المستأنف أنه أفسد رضاه ويطلب من أجله الحكم بعدم صحة البيع الحاصل منه في أسهمه الى المستأنف عليه الأول فانه لم يقدم في الدعوى ما يثبت هذا الاكراه أو يشير الى وقوعه، أما مجرد الحاجة أو الضيق المالي التي وجد فيها فلا تعد من أسباب الاكراه القانونية المفسدة للرضاء لأن أكثر المعاملات لا تخرج عن مثل هذا الظرف على أن الواقع ان المستأنف كان الراجح في هذه الصفقة لانه لم يتأثر بقرار الجمعية العمومية القاضي بتخفيض رأس المال وبالتالي بتخفيض عدد الاسهم، لأن المستأنف عليه الأول قد اشترى منه الاسهم بعددها الاصل قبل التخفيض وبثمنها الاسمي وقدره أربعة جنيهات مصرية

وهذا وحده كاف لابعاد فكرة الاكراه
الأدبي التي يتمسك بها المستأنف

« وحيث إنه متى تقرر صحة عزل المستأنف
من ادارة الشركة وصحة البيع الحاصل منه في
الأسهم للمستأنف عليه الأول أصبحت دعواه
قبل الشركة على غير أساس ويتعين رفضها

« وحيث انه فيما يختص بدعوى الضمان
الموجهة منه قبل المستأنف عليه الأول فلا سند
لها قانونا لأن المستأنف عليه الأول لم يكن مشتركا
في الادارة حتى يؤخذ بمسئولية المدير على أنه
وقد تبين من جهة أخرى فساد الدعوى الأصلية
فلا محل بعد ذلك لمناقشة الأسباب التي بنيت
عليها الدعوى قبل المستأنف عليه الأول

(استئناف عبدالله أفندي عكاشة وحضر عنه الاستاذ محمد حسن
ضد سعادة محمد طلعت حرب باشا مدير بنك مصر وحضر عنه الاستاذ
ابراهيم عبد الهادي وشركة التمثيل وحضر عنها الاستاذ محمد كامل
البنداري رقم ٦٥٢ سنة ١٩٧٠ - ق - رئاسة عضوية حضرات كامل
ابراهيم بكوكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٢٠

٦ مايو سنة ١٩٣١

١ - بيع . في مرض الموت . فيه معنى التبرع . أحكامه بالنسبة
للوارث وللأجنبي

٢ - اقرار . في مرض الموت - حكمه كالبيع

٣ - مرض الموت . والبيع الحاصل فيه . جديته . موكلان
لتقدير القاضي

٤ - مرض الموت . انتقال المريض الى المحكمة . للتصديق على
العقد . غير مؤثر على ثبوته

المبادئ القانونية

(١) اذا كان البيع الحاصل في مرض الموت فيه
معنى التبرع وكان لوارث توقف نفاذه على اجازة
باقى الورثة . وإذا كان لغير وارث فلا ينفذ الا
في الثلث ويعتبر الثلث في القدر المحابى فيه فقط

(٢) مثل البيع في مرض الموت الاقرار
فيه فاذا كان لوارث توقف نفاذه على اجازة
باقى الورثة الا ما استثنى

(٣) إن معرفة كون المريض هو مرض
موت . وأن البيع جدى أو فيه معنى التبرع
يرجع الى ظروف كل دعوى والى تقدير القاضي
(٤) لا عبءة بانتقال المريض مرض الموت
الى المحكمة للتصديق على العقد الصادر منه
بنفسه لأن الكاتب المختص بالتصديق غير
مقيد باثبات حالة البائع

المحكمة

« حيث إن الخلاف بين طرفي الخصوم
ينحصر فيما اذا كان العقدان المتنازع عليهما
تحررا في مرض الموت أم لا واذا كانا تحررا
في مرض الموت فهل للمستأنف عليهما الحق
في طلب رد الثمن أم لا

« وحيث إن القضاء قد استقر على أن البيع
في مرض الموت اذا كان فيه معنى التبرع وكان
لوارث توقف نفاذه على اجازة باقى الورثة
وأما اذا كان لغير وارث فلا ينفذ الا في الثلث
ويعتبر الثلث في القدر المحابى فيه فقط كما استقر
القضاء أيضا على الأخذ بتعريف الشريعة
الاسلامية لمرض الموت بأن المريض الذى يقعد
بصاحبه عن أداء أعماله خارج المنزل ويغلب عليه
الهلاك اذا كان رجلا ومثل البيع في مرض
الموت الاقرار في مرض الموت اذا كان
لوارث توقف نفاذه على اجازة باقى الورثة الا
ما استثنى « راجع المادة ٥٦٤ من قانون الأحوال
الشخصية » ثم أن معرفة كون المريض هو مرض

موت وأن البيع جدى أوفيه معنى التبرع يرجع الى ظروف كل دعوى والى تقدير القاضى « وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق وعلى محضر الانتقال الذى أجرته محكمة أول درجة أن أحمد أفندى نجيب سلام أكثر من أخذ أجازات فى السنة الأخيرة من حياته إذ أنه أخذ أجازة أربعين يوما بكشف طبي فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٨ لغاية ٢ إبريل سنة ١٩٢٨ ثم مد هذه الأجازة ٢٠ يوما ثم خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر يوما أخرى وكلها بكشفات طبية أى بمعرفة حكيم رسمى أو بمعرفة القومسيون الطبي و انتهت فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ وثابت فى بعض الكشفات وهى الأولى أنه كان مريضا بحصوة صفراوية وعمات له عملية جراحية لاستخراج هذه الحصوة وفى البعض الآخر أنه وجد عنده شركوم بالكبد ثم لم يلبث أنه عاد لعمله فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ حتى عاوده المرض بشدة فحصل على أجازات متوالية من ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ لغاية وفاته فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وثابت فى الكشف الطبي الأول المتوقع عليه فى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ أنه وجد عنده تمدد وتضخم بالكبد مقرون بضعف عمومى واصفرار فى اللون وقد يجوز بأن عنده سرطان ، وفى الكشفين الآخرين أنه وجد عنده سرطان فى الكبد

« وحيث إن الشهادتين المقدمتين من الدكتور على باشا ابراهيم المؤرخة أحدهما ٣٠ مارس سنة ١٩٢٩ والثانية ٢٠ إبريل

سنة ١٩٣٠ والشهادة المقدمة من الدكتور هنرى يزبك تتفق جميعها على نوع المرض الذى توفى به أحمد أفندى نجيب وهو سرطان فى الكبد وأن حالة المريض كانت غير قابلة للشفاء ولا عبرة لما جاء فيها خارجا عن نوع المرض ودرجة خطورته لأنه لا تأثير له على هذه الدعوى « وحيث إنه مما لا شك فيه أن مرض السرطان هو من الأمراض المميتة والتي يغلب عليها الهلاك وقد اشتد المرض على المتوفى من ابتداء ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ وأقعه عن أداء عمله خارج المنزل وهو أداء أعمال وظيفته بأخذه أجازات مرضية مستمرة وبلا انقطاع لغاية وفاته فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ « وحيث إن العقدين المطعون فيهما تحرر أولهما فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ أى بعد خمسة أيام فقط من ابتداء اشتداد المرض عليه وتصدق عليه فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٨ وتحرر ثانيهما فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وتصدق عليه فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨

« وحيث إن أحمد أفندى نجيب كان موظفا وكان فى ريعان شبابه وله أمل فى الحياة وفى الرقى ، فشخص هذه حالته لا يمكن أن يجرى نفسه بما ملكت يمينه الا اذا كان يشعر بدنو أجله فاراد أنه يؤثر بنته على باقى ورثته ، فحرر العقدين المطعون فيهما تحت تأثير المرض والعوامل المحيطة به وبما يعزز ذلك تعيين أخيه المستأنف عليه الأول وصيا مختارا على ابنته القاصرة باسناد شرعى مؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وهو طريح الفراش كما هو مشهور

في الاشهاد المذكور ، فهذا دليل على أنه كان يترقب الموت من يوم لآخر وقد مات فعلا بمرضه وهو السرطان في الكبد

« وحيث إنه من كل ذلك ترى المحكمة أن العقدين المذكورين تحررا في مرض الموت ولا عبرة بتوجه البائع الى المحكمة للتصديق عليهما بنفسه لأن الكاتب المختص بالتصديق غير مقيد بأثبات حالة البائع كما أن قسيمة بيع القطن لا تدل على أنه هو الذي باع القطن بنفسه أو أنه هو الذي كان يباشر حركة الزراعة مادام أنه قد ثبت بدليل قطعي لا يحتمل الكذب وهو كشف الاجازات في الفترة التي تحرر فيها العقدان كان في اجازة رسمية بسبب مرضه وبمرض يغلب عليه الهلاك وهو السرطان في الكبد

« وحيث إن البيع لو ارث فهو اذن غير نافذ الا باجازه باقى الورثة وبذلك تبقى الاعيان الواردة فى العقدین فى ملك الورثة جميعهم ويكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنفين بنصيبهم الشرعى فى الاطيان والمنازل الميئنة بعريضة الدعوى « وحيث إنه فيما يختص بالدعوى الفرعية المرفوعة من المستأنف عليهما ضد المستأنفين وهى مطالبتهن بالثمن وقدره ١٦٨٧ ج و ٥٠٠ م فان هذه الدعوى فى غير محلها لانه فضلا عن أن البيع هو هبة فى صورة بيع لان ظروف الحال تؤيد ذلك فان الاقرار فى مرض الموت لو ارث كالبيع فى مرض الموت موقوف على اجازة باقى الورثة كما سبق بيانه وبذلك يتعين

رفض هذه الدعوى

(استئناف محمد بك أمين سلام وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد كامل البندارى ضد الشيخ أحمد مامون سلام وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ أحمد رأفت بك وعن الثانية الاستاذ كيرلس حنا رقم ٩٤ و ٥٨٨ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات مراد بك وهو محمود على سرور بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢٢١

٢٠ مايو سنة ١٩٣١

التماس - قبول التماس بالنسبة لاحدى الطلبات . اعادة النظر فى هذا الطلب وحده

المبادئ القانونية

قضت المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات أن المحكمة لا تعيد النظر الا فى الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها . فاذا قدم أحد الخصوم جملة طلبات وأغفلت المحكمة احدى هذه الطلبات ولم تحكم فيه فرفع عنه التماس وقبل هذا التماس فلا يعاد النظر فى الحكم كله بل فى الطلب الذى أغفل وتعاد القضية لحالتها الأصلية بالنسبة لهذا الطلب دون باقى الطلبات . وكلمة طلبات هنا المقصود منها الطلبات الاصلية الموضوعية .

المحكمة

« حيث إن هذه المحكمة حكمت بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣١ بقبول الوجه الاول من أوجه التماس وهو المبني على أن محكمة الاستئناف بحكمها الرقم ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ قضت بما لم يطلبه الخصام فى الطلب الخاص بحصة الملتسمين التى لم ينازع فيها الملتمس ضدهن وهى السبعة عشر قيراطا من ٢٤ قيراطا فى اسهم بنك مصر واسهم شركة خليج الاقطان « وحيث إن المحامى عن الملتسمين قد أثار فى المذكرة المقدمة منه نظرية مؤداها أن قبول

٢٢٢

٢٢ يونيه سنة ١٩٣١

- (١) - حكم شرعى بالطلاق . ارتباطه بدعوى تعويض مرفوعة .
عدم جواز المساس به فى نصه أو فى أسبابه .
(٢) - الاعتساف فى استعمال الحق . تطبيق النظرية . جواز انكار
الحق . الا فى حالة استخدامه للتكيل بالغير .
ولغير غرض جدى شريف

المبادئ القانونية

(١) لا تملك المحكمة المدنية المساس بحكم طلاق صادر من المحكمة الشرعية ، ولا يجوز لها فى سبيل الحكم بتعويض القول بتزيف دعوى الطلاق لان ذلك لا يدخل فى اختصاصها . فلا يسعها الا الاخذ بهذا الحكم القائم من الجهة الشرعية المختصة ، والعمل على عدم المساس به فى نصه أو فى أسبابه مهما كان نوع الدعوى المدنية المطروحة أمامها مادامت هناك صلة بين الطلاق والدعوى المدنية قائمة يمس فيها الحكم بالتعويض حكم الطلاق حتما وضرورة

(٢) ان نظرية الاعتساف فى استعمال الحق تقضى بأن لصاحب الحق جواز انكاره بما يرجع لتقديره هو لظروفه الخاصة به إلا اذا استخدم بقصد التكيل بالغير ولغير غرض جدى شريف يرجوه لنفسه من وراء الانكار

المحكمة

« حيث إنه يستفاد من ظروف الدعوى ومستنداتها ومن المذكرات المقدمة فيها ومن دفاع خصومها أن ... يطالب ... بتعويض نظير ما أصابه من الضرر بفعل ... على اعتبار أن التكييف القانونى لها هو المسئولية وأساسها الخطأ . وان الأفعال المنسوبة لهذا الأخير

الالتماس يعيد القضية الى الحالة التى كانت عليها قبل الحكم المطعون فيه بطريق الالتماس ، ولذلك فانه قد أباح لنفسه التكلم فى موضوع الدعوى بأكمله بما فى ذلك الطلبات التى لم يمسها الالتماس » وحيث إنه جاء فى المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات أن المحكمة لا تعيد النظر الا فى الطلبات الملتمس إعادة النظر فيها وتفسيرها أنه إذا قدم أحد الخصوم جملة طلبات واغفلت المحكمة احدى هذه الطلبات ولم تحكم فيه فرغ عنه التماس وقبل هذا الالتماس فلا يعاد النظر فى الحكم كله بل فى الطلب الذى أغفل وتعاد القضية لحالتها الأصلية بالنسبة لهذا الطلب دون باقى الطلبات ، وكلمة طلبات هنا المقصود منها الطلبات الأصلية الموضوعية « Chefs » (راجع كتاب أبوهيف مرافعات جزء ٢ ص ٩٤٣ نوته ١٢٨١ وكتاب الوجيز ص ٦١٩)

« وحيث إن الحكم المطعون فيه يشتمل على جملة طلبات وقد قبل الالتماس بالنسبة لاحدى هذه الطلبات فقط وهو الخاص بالسبعة عشر قيراطا التى ورثها الملتمسون عن والدهم فترى المحكمة أن يكون النزاع مقصورا على هذه الحصة دون سواها من باقى الطلبات

« وحيث إنه لا خلاف فى أن الملتسمين يمتلكون هذه الحصة بالميراث الشرعى عن مورثهم ولم ينازعهم فيها الملتمس ضدهم فيتعين الحكم لهم بهذه الحصة مع ملزومية الملتمس ضدهم بالمصاريف المناسبة

(التماس محمد افندى صادق الحولى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد بك يوسف ضد بديعة محمد الحولى وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول منهم الاستاذ حامد العبد رقم ١١٧٣ سنة ١٩٢٧ ق بالهيئة السابقة)

والتي يترتب عليها التعويض تنحصر في ثلاثة أنواع . الطلاق . والمعاشرة غير المشروعة . والحرمان من الوقف .

« وحيث عن الطلاق فان ... يدعى بأنه كان متزوجا بالست ... وان ... عمل على تصوير دعوى طلاق مزيفة ليطلقها منه ليتزوج هو بها فيما بعد وانه حكم بالطلاق وتم الزواج . وان دعوى الطلاق غير صحيحة لصدور اقرار بعد الطلاق من الست ... بعدم صحة دعوى الطلاق ولصدور اقرار من شهود الطلاق بعد الطلاق بما يفيد أنهم كانوا مأجورين .

» وحيث عن هذه الواقعة وقد صدر حكم الطلاق في ٩ يونيه سنة ١٩١٤ من المحكمة المختصة فلا تملك هذه المحكمة المساس به ولا التعرض له ولا يجوز لها في سبيل الحكم بتعويض القول بتزييف دعوى الطلاق لان ذلك لا يدخل في اختصاصها . وعلى ذلك لا يسعها الا الاخذ بحكم الطلاق القائم الصادر من الجهة الشرعية المختصة والعمل على عدم المساس به في نصه أو في أسبابه مهما كان نوع الدعوى المدنية المطروحة أمامها مادامت هناك صلة بين الطلاق والدعوى المدنية قائمة يمس فيها الحكم بالتعويض حكم الطلاق حتما وضرورة .

« وحيث عن المعاشرة غير المشروعة فيما ادعاه ... من وجود هذه المعاشرة بين ... وبين الست ... فانها واقعة لم تخرج من حيث تصويرها عن تصوير واقعة تزييف الطلاق المتقدمة لانه لما قام بذهن ... بأن دعوى الطلاق غير صحيحة فقد رتب على ذلك القول بالمعاشرة غير المشروعة . وهو إن رجع فيها الى

تاريخ ميلاد ... الى تاريخ اقرار ... فانه مما يجب أن يلاحظ في هذا الشأن أن القول فيه من جانب ... قول استنتاجي نقضه حكم محكمة مصر الشرعية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بحصر الارث في ذريتها ومن ضمنهم ... المذكورة . أما وقد صدر الحكم الشرعي بانحصار الارث في الورثة الشرعيين فلا تملك هذه المحكمة في دعوى تعويض أساسها الادعاء بمعاشرة غير شرعية . المساس بالحكم الشرعي الذي بت في أمر الوراثة

» وحيث عن الحرمان من الوقف وما ادعاه ... في أن ... أخنى زواجه بالست ... الأمر الذي ترتب عليه إنفاته عليه الاستمتاع بغلة الوقف جميعه تحقيقا لشرط الواقفين بحجة الوقف الصادرة بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٢ من ... والست ... فانه وان كان المستفاد من الاوراق المقدمة من ... ومن استجوابات ... في أوقات مختلفة ما يشير الى محاولة هذا الأخير انكاره للزواج الذي ثبت فيما بعد ثبوتا شرعيا . الا أنه قبل البت من الوجهة القانونية فيما اذا كانت هذه المحاولة في ذاتها تعتبر عملا مبررا للتعويض أخذا بنظرية الخطأ بوجه عام على اعتبارها عنصرا من عناصر المسؤولية العامة — أو أخذا بنظرية الاعتساف في استعمال الحق على اعتبار أنه وان كان لصاحب الحق جواز انكاره بما يرجع لتقديره هو ظروفه الخاصة به الا اذا استخدم حقه بقصد التنكيل بالغير ولغير غرض جدى شريف يرجوه لنفسه من وراء الانكار (انظر جوسران في روح الحقوق ونظرية الاعتساف في استعمال

الحق طبعه سنة ١٩٢٧ صفحة ٣٨٧ نبذة ٣٠٥) قلنا
الا انه قبل البت في السبب لمعرفة أصل المسؤولية
من الوجهة القانونية البحتة فانه يجب أولاً
وبادىء ذى بدء معرفة ما اذا كان لطالب
التعويض حق مقرر من قبل يمسسه الانكار ويؤثر
عليه وجودا وعدمه أم ليس له حق ما، وانه لذلك
لا يجوز له المطالبة بتعويض مادام الانكار
لا يصيب عند المنكر ضده حقاً لا أثر له لديه
« وحيث وان كان قد ورد بحجة الوقف
المؤرخة في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ ان الواقفين
... والسنة ... اتفقا على جعل الاتفاح
بالوقف لها سوية (صفحة ٧ من حجة الوقف
المقدمة بملف الدعوى) وان النظر لهما معا
(صفحة ٣٠ من حجة الوقف) وان كل من
تزوج منهما في حياة الآخر أو بعد وفاته فلا
يكون له حق أو استحقاق في الوقف لا بنظر
ولا باستحقاق ولا بغير ذلك مطلقاً (صفحة
٢٩ من الحجة المذكورة) . الا أنه لما كان
قد اتفقا بالوقفية على انهما شرطا لنفسهما
سوية شرطى الابدال والاستبدال بالاتحاد معا
طول حياتهما (صفحة ٣٠ من الحجة المذكورة)
فانهما جاءا واتفقا اتفاقاً كتابياً بتاريخ ٢١ فبراير
سنة ١٩١٢ على أن يختص كل من الواقفين
بوقفه استحقاقاً ونظراً . وتأيد هذا الاتفاق
بإشهاد شرعى في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ (انظر
حافضة ... رقم ٨ من الملف الابتدائى السند
رقم ١ و ٢) — الأمر الذى يشير الى فسخ
ما اتفقا عليه في حجة الوقف من حيث زواج
أحدهما في حياة الآخر وما يترتب على ذلك
من ضياع حق واستحقاق المتزوج — وقد

تأيد فسخ هذا الشرط بحكم محكمة مصر الابتدائية
الاهلية الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩١٤ برفض
دعواه قبل الست ... وكان يطالبها فيها
باستحقاقه في الوقف أخذاً بحجة الوقف وعلى
اعتبار ان اتفاق ٢١ فبراير سنة ١٩١٢ لا قيمة له .
وتأيد هذا الحكم من محكمة استئناف مصر في
٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ (انظر حافضة ... رقم
١٧ و ١٨ و ١٩ من الملف الابتدائى والسند رقم
١ و ٢) وتأيد ذلك أيضاً بحكم محكمة مصر الشرعية
الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٢٩ ومؤيد استئنافاً
في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩ بعدم جواز سماع
دعوى ... الخاصة بطلب انحصار استحقاقه
وحده في الوقف المذكور (انظر الحافضة ذاتها
السند رقم ٣ و ٤) وتأيد أيضاً بأوراق رسمية
أخرى موجودة بملف الدعوى (انظر فوق
ذلك المادة ٥٤٦ من كتاب قدرى باشا فى الاوقاف)
« وحيث وقد ثبت ان ... لا يستحق
شيئاً في وقف الست ... بعد اتفاق ٢١ فبراير
سنة ١٩١٢ فانه لا محل وقتئذ للنظر في التعويض
الذى يدعيه بانه في مقابل الضرر الذى اصابه
مادام قد اتفق وجود حق له . وفي هذه الحالة
لا محل حينئذ للبحث من الوجهة القانونية فيما
اذا كان أمر محاولة اخفاء زواج ... بالاست
... بعد طلاقها من زوجها الأول ... أمراً
مؤاخذاً عليه من الوجهة المدنية الصرفة أم لا
« وحيث لما تقدم تكون دعوى ... قبل
... من حيث التعويض الذى فوض فيه
أمر تقديره للمحكمة بجلسته المرافعة . دعوى على
غير أساس قانونى تستند اليه وعلى ذلك يتعين

رفضها وتأيد الحكم الابتدائي .

(استئناف ضد رقم ١٦٤ سنة ٤٨ ق . رئاسة
وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا
رئيس المحكمة وعبد الوهاب فهمى بك وعبد السلام دهنى بك
مستشارين)

٢٢٣

٢٢ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - دفاتر التجار . الغير منتظمة . اعتبارها عجة . بشروط خاصة . مع تأييدها بمستندات أخرى
 - ٢ - شريك . اعتباره وكيلًا عن شريكه . في مباشرة أعمال الشركة
- المبدأ القانوني

- ١ - جرت المحاكم على مبدأ اعتبار دفاتر التجار حجة الى حد ما بين التجار الوطنيين الذى لا يعنون ولا يهتمون بشؤون الادارة وتنسيق الدفاتر وتنظيمها فقضت بأن الدفاتر الغير منتظمة تعتبر قرينة مادامت خالية من القشط والتحشير والفراغ ، خصوصاً اذا كانت البيانات المأخوذة من هذه الدفاتر معززة بمستندات أخرى مقدمة فى الدعوى
- ٢ - يعتبر الشريك وكيلًا عن شريكه فى مباشرة أعمال الشركة ويسرى عليه قواعد القانون المدنى الخاصة بالوكالة

المحكمة

... ..
« وحيث إنه عن دفاتر الشركة وقوتها فى
الاثبات فقد ذكر المستأنف فى اعلان الدعوى
انها مستنداته فى الاثبات وقرر فى المذكرة انها وإن
كانت لم تتوافر فيها الشروط المبينة فى المادة ١٤
من القانون التجارى وإن لم تكن كدليل حاسم
فتعتبر على الاقل قرينة ثبوت
« وحيث إن المادة المشار اليها نصت على

وجوب أن تكون دفاتر التجار خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى أو نحوه ويلزم قبل بدء الكتابة فى اليومية ودقتر الجرد أن تنمر كل صحيفة منها وتوضع على كل ورقة علامة المأمور الذى تعينه المحكمة الابتدائية لذلك الى آخر ماورد بهذه المادة من الشروط وقررت المادة ١٥ من ذلك القانون أن الدفاتر التى يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجراءات السالف ذكرها

« وحيث إنه مسلم بأن الدفاتر المقدمة فى الدعوى سواء أكانت من التى أوجب القانون اتخاذها أو كانت دفاتر اختيارية من التى لم ينص القانون على استعمالها فى محلات التجارة هى دفاتر غير مستوفية للاجراءات القانونية المطلوبة « وحيث إنه مع ذلك فإن المحاكم جرت على مبدأ اعتبار هذه الدفاتر حجة الى حد ما بين التجار الوطنيين الذين لا يعنون ولا يهتمون بشؤون الادارة وتنسيق الدفاتر وتنظيمها فقضت بأن الدفاتر الغير منتظمة تعتبر قرينة مادامت خالية من القشط والتحشير والفراغ خصوصاً إذا كانت البيانات المأخوذة من هذه الدفاتر معززة بمستندات أخرى مقدمة فى الدعوى « راجع المحاماة سنة رابعة ص ٤٦٢ عدد ٣٥٧ » وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة بأن القضاء جرى نظراً لعوائد هذه البلاد فيما يتعلق بمسك الدفاتر لدى أغلبية التجار على الأخذ بمثل هذه الدفاتر التى لم تتوافر فيها الشروط المبينة فى المادة ١٤ تجارى

« وحيث إنه عن الفوائد فان الشريك يعتبر وكيلًا عن شريكه في مباشرة أعمال الشركة وتسرى عليه القواعد الواردة في القانون المدني بالباب الثامن من الكتاب الثالث الخاصة بالوكالة

« وحيث انه جاء في المادة ٥٢٦ من ذلك القانون أن الوكيل مسئول عن فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبتة رسميا من قبل الموكل أو من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه

استئناف عبد اللطيف افندي عثمان رضوان وحضر معه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد محمد بك عثمان رضوان وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمي رقم ٧٢١ و ٩٣٢ س ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية اصحاب السعادة والعمدة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد الوهاب فهمي بك وعبد السلام ذهني بك مستشارين)

وان لم تكن كدليل حاسم فعلى الأقل كأحد أدلة الثبوت ان كانت هذه الدفاتر منتظمة الى حد ما « استئناف ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة س ٦ عدد ٣٤٣ ص ٥٠٥ »

« وحيث إن هذا المبدأ منطبق على العدل وقد جرت عليه غالبية المحاكم وترى المحكمة الأخذ به والتعويل على ماورد في الدفاتر بقدر ما تؤيده المستندات الاخرى المقدمة في الدعوى كالسراكي ونحوها الموقع عليها من الطرفين أو أحدهما وذلك مع مراعاة عدم وجود تحشير أو قشط في البيانات المسطرة بالدفاتر المقدمة في الدعوى

قضاء المحاكم الكلية

نفاذ العقد من الخلافات والنزاع
٢ - لا ينصرف رد المحكم بالمادة ٧١٦ مرافعات الى ابعد مما تقضى به المادة ٣٠٩ مرافعات بشأن رد القضاة ولا يدخل في أسباب الرد القانوني اختصاص المحكم أو عدم اختصاصه ، انما يطعن في عمل المحكم . اذا جرى عمله في غير حدود التحكيم بالطرق القانونية المقررة بالمادة ٧٢٧ مرافعات فقرة ٢ أو يطلب الى القضاء بيان مدى التحكيم اذا قام النزاع بشأن عقد التحكيم وحدوده بدعوى مستقلة

٣ - وان كان القانون قرر النفاذ الفوري للأمر الصادر من قاضي الأمور الوقية دون أن يسمع أقوال الخصوم (المادة ١٣٠ مرافعات)

٢٢٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - تحكيم . خروج عن الاصل في الالتجاء للقضاء . ضرورة الحيلة وعدم التوسع فيه
- ٢ - محكم . رده . تطبيق المادة ٣٠٩ . مداها .
- ٣ - نفاذ مؤقت . أمر قاضي الأمور الوقية . تنفيذه . الحكم في التظلم . جواز صدوره بالنفاذ

المبادئ القانونية

١ - التعاقد على التحكيم خروج عن الاصل في الالتجاء الى القضاء العادي ، ولذا يجب الأخذ فيه بالحيلة والدقة وعدم التوسع ، فاذا اتفق المحكمون على التحكيم بشأن تفسير العقد ، فلا يجوز أن ينصرف هذا التحكيم الى ما ينشأ من

ولم يقرر بنص صريح هذا النفاذ المعجل للأمر الصادر بإلغاء الأمر الأول . الا انه يجب قانونا القول بهذا النفاذ أيضا في هذه الحالة الأخيرة حتى يعود الطرفان الى ما كانا عليه قبل صدور الأمر الأول ، ولمن صدر ضده الأمر الثاني أن يتظلم هذه المرة ان شاء أمام المحكمة الموضوعية بالمادة ١٣٢ مرافعات

المحكمة

« حيث إن دميان أفندى ميخائيل طلب بعريضة قدمها الى قاضي الأمور الوقتية أمر بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد وزير الاشغال ضمنا لمبلغ ٢٢٤٥٠ ج يدعيه قبل شركة محمد أحمد عبود وقد صدر له الأمر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ » وحيث إن الشركة تطلبت من ذلك الأمر وهو موضوع النزاع الحاضر وطلبت إما الحكم بعدم قبول الطلب المقدم من دميان أفندى بشأن الحجز لأن النظر فيه راجع لاختصاص المحكم المنصوص عنه بعقد المفاولة المؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ طبقا للمادة ٢١ منه وإما الحكم في موضوع الطلب بإلغاء أمر الحجز » وحيث عن عدم قبول الطلب فإنه يتبين من مراجعة نص المادة ٢١ من عقد المفاولة المذكور أنه ينصرف الى الرجوع للتحكيم في حالة الخلاف على تفسير العقد ومراميه ، أما والنزاع الحاضر قائم على نفاذ العقد من حيث المقادير وقيمتها فالامر فيه يرجع للقضاء العادي الذي هو الأصل وباعتبار التحكيم عارضا لا يؤخذ فيه بالتوسع بل بالحيطه وعدم الخروج عن نصوص عقد التحكيم وهذا ما ذهبت اليه

محكمة عابدين الجزئية بحكمها الصادر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٠ (انظر المستند رقم ٢ بحافظة المتظلم) وأما الحكم الصادر في قضية رد المحكم المرفوعة من دميان أفندى وما قضى به من رفض الرد ، فإنه فضلا عن أنه غير نهائي ولم تعرف أسبابه للآن كما قرر الخصوم فإن رد المحكم في ذاته والمنصوص عنه بالمادة ٧١٦ مرافعات لا يمكن أن ينصرف الى ابعاد مما تقضى به المادة ٣٠٩ مرافعات بشأن رد القضية ولا يدخل في أسباب الرد القانوني اختصاص المحكم أو عدم اختصاصه أن يطعن في عمل المحكم . إذا أجرى عمله في غير حدود التحكيم . بالطرق القانونية المقررة بالمادة ٧٢٧ بالفقرة ٢ مرافعات . أو يطلب الى القضاء بيان مدى التحكيم . إذا قام النزاع بشأن عقد التحكيم . وحدوده بدعوى مستقلة ولهذا كله يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطلب والحكم بقبول الطلب .

« وحيث عن أمر الحجز في ذاته وطبقا للمادة ١٤٤ مرافعات فإنه قد تبين من الكشف المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمقدم من المتظلم والموقع عليه من المتظلم ضده » أنظر مستند رقم ١ من حافظة المتظلم « أن دميان أفندى قد أجرى لغاية أغسطس سنة ١٩٢٩ ما مقداره ٠٠٠ و ٦٨٥ و ١٠ مترا مكعب وقد قدر المتظلم هذا المقدار بمبلغ ٤٢٠٠٠ ج طبقا للأسعار المتفق عليها بعقد المفاولة . ولم يستطع دميان أفندى نقضه . كما أنه قرر باستلامه مبلغ ٦٣٠٠٠ ج من شركة

عبود وعلى ذلك يكون قد استلم أكثر مما اشتغل بما يقرب من ٢١٠٠٠ ج وان كان دميان أفندى قدم بحافظته خطابات صادرة اليه من الشركة في تواريخ مختلفة بعد نهاية أغسطس سنة ١٩٢٩ في شهر ستمبر « أنظر المستندات الخمسة الأخيرة من حافظته » ويستدل منها على أنه كان قائما بالعمل بعد نهاية أغسطس سنة ١٩٢٩ وهي تلك النهاية التي ثبت فيها كشف ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الا أنه لما كانت هذه الخطابات لا تقطع في ذاتها على قيامه بأعمال في فترة سبتمبر سنة ١٩٢٩ فانه بفرض أدائه للأعمال في تلك المدة فانه لا يمكن ان تبلغ قيمة هذه الأعمال في شهر واحد ما يعادل ٢١٠٠٠ ج متقدمة الذكر

« وحيث وإن كانت عملية الحساب المتقدمة التقريبية لا يمكن اعتبارها قاطعة في قضية الحساب بين الطرفين إذ محل ذلك موضوع الدعوى الموضوعية المرفوعة منه ضد المتظلم إلا أنه لما كانت الظروف الحاضرة بوجه التقريب لا تؤيد المتظلم ضده فيما يدعيه فانه يجوز لقاضي الأمور الوقية وطبقا للسادة ١٤٤ مرافعات العدول عن قراره الأول الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد أن ثبت له من ظروف النزاع ودفاع الخصوم ومناقشتهم في بعض المسائل وعلى ذلك يتعين إلغاء الأمر المذكور وزوال الحجز واعتباره كأن لم يكن

« وحيث إن الأمر الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ نافذ بحكم القانون بالمادة ١٣٠

مرافعات في الوقت الذي صدر فيه دون سماع دفاع الطرفين ، إلا أنه وان كان الشارع لم يقل بزوال النفاذ عند التظلم وسماع دفاع الطرفين في مواجهة بعضهما البعض وإلغاء الأمر السابق وشمول قرار الإلغاء بالنفاذ حتى يزول مفعول الأمر الأول فإنه يجب قانونا القول بالنفاذ المعجل أيضا للأمر الصادر بإلغاء الأمر الأول وإعادة الطرفين إلى حالتها قبل صدور الأمر الأول ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالنفاذ المعجل لأمر الإلغاء ، وللخصم الذي لم يزعم لامر الإلغاء أن يتبع اذا شاء ما يراه من اجراءات نصت عليها المادة ١٣٢ مرافعات وعلى ذلك يتعين شمول هذا الامر الحاضر الصادر بالغاً الامر الاول بالنفاذ المعجل حتى يزول أثر الامر السابق مادام قد أصبح الحجز كأن لم يكن

(تظلم محمد بك أحمد عبود بصفته وحضر عنه الاستاذ وهيب بك دوس ضد دميان أفندى ميخائيل وحضر عنه الاستاذان راغب اسكندر وأمين رسوم ثم الاشغال رقم ٦٣٢ سنة ١٩٣٠ ك . رئاسة حضرة عبدالسلام نفى بك رئيس المحكمة)

٢٢٥

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٤ مايو سنة ١٩٣٠

شروع في سرقة . عدم انطباقها على المادة ٢٧٦ عقوبات

المبدأ القانوني

إن جريمة السرقة لا يمكن تطبيقها على المادة ٢٧٦ عقوبات التي تنص على جواز استبدال عقوبة الحبس بغرامة فيما لو كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى غير منفصلة عن الأرض لا تزيد قيمتها عن ٢٥

٢٢٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠

حوالة - قبول المدين لها - سقوط حقه في الدفع

المبدأ القانوني

إن قبول المدين للحوالة يترتب عليه سقوط حقه في التمسك بالدفع التي بان يمكن الاحتجاج بها على المحيل

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تلخص في أن المستأنف اقترض ثلاثين جنيها من الخواجه أنطون استادرو بمقتضى سند تحت الاذن حرر له في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ مستحقا السداد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ حول الدائن هذا الدين الى المستأنف عليه تحويلا صحيحا لا غبار عليه فطالب المحال المدين بالدين ولما امتنع عن دفعه اليه أقام هذه الدعوى

« وحيث إن المستأنف يدفع الدعوى بأن السند يتضمن فوائد ربوية لأن حقيقة الدين سبعة جنيها فقط وما زاد عليها فهي الفوائد وطلب احالة القضية الى التحقيق لاثبات ذلك بالبينة » وحيث إن المستأنف (المدين) قد رضى بالحوالة مقدما، ومن المقرر أن قبول المدين للحوالة يترتب عليه سقوط حقه في التمسك بالدفع التي يمكن الاحتجاج بها على المحيل (دي هلتس ١ حوالة بند ٢٤ و ٢٥ وفتحى باشا ص ٢٦٠) وبناء عليه ليس له أن يتمسك بالدفع

قرشا . إذ محل تطبيق النص المذكور أن تكون السرقة قد تمت فعلا . ولم تكن مجرد شروع حتى يمكن تقدير قيمة المسروق ومعرفة الى أى حد ينتهى قصد المتهم من السرقة

المحكمة

« بما أن الحكم المستأنف أصاب الحق فيما قضى به من ناحية ثبوت التهمة على المتهم إذ ضبطه الخفيران عبد الهادي بكار ورزق عطيه محمد متلبسا بالشروع في السرقة ومن اعترافه أمام النيابة غير أن محكمة أول درجة مع تسليمها بأن الواقعة شروع في سرقة أخطأت في اعتبارها منطبقة على المادة ٢٧٦ عقوبات التي تنص على جواز استبدال عقوبة الحبس بغرامة فيما لو كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى غير منفصلة عن الأرض قيمتها لا تزيد عن ٢٥ قرشا لأن محل تطبيق النص المذكور أن تكون السرقة قد تمت فعلا وليست مجرد شروع حتى يمكن تقدير قيمة المسروق ومعرفة الى أى حد ينتهى قصد المتهم من السرقة

« وبما أنه بناء على ما تقدم يتعين تعديل الوصف واستبعاد المادة ٢٧٦ عقوبات من التطبيق واعتبار الواقعة شروع في سرقة منطبقة على المادتين ٢٧٥ و ٢٧٨ عقوبات

وبما أن المادة ٢٧٨ عقوبات اجازت في حالة الشروع في السرقة الحكم بالغرامة بدلا من الحبس فترى المحكمة تأييد حكم الغرامة المقضى به على المتهم من محكمة أول درجة

(قضية النيابة ضد عبد الرحيم عبدالرازق رقم ٢٥٨٧ سنة ١٩٣٠ م - رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدي بك ومحمد فتحي ومحمد نصر الدين زغلول وحضور حضرة محمود حسن البحيري افندي وكيل النيابة)

المذكور ضد المحال (المستأنف عليه) وهو وشأنه مع المحيل

« وحيث إن دعوى المستأنف عليه ثابتة من السند سالف الذكر

(قضية السيد عطيه سيد احمد ضد محمود ابراهيم رقم ٢٥٥ سنة ١٩٣٠ س - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود حلى سوكه بك وامام عيدروس الحوت بك وسعيد ذو الفقار بك)

٢٢٧

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

أول نوفمبر سنة ١٩٣٠

١ - بطريكات . حاخانات . اختصاصها في مسائل الاحوال الشخصية . بما فيها الوصايا . ثابت
٢ - وصية . سريان أحكام قانون ملة الموصى عليها . مقرر

المبادئ القانونية

١ - تتولى البطريكخانات ادارة شؤون المسيحيين الدينية ومنها القضاء في مسائل أحوالهم الشخصية كافة ، سواء قبل الخصوم باختصاصها أو أبوا . ولا يستثنى من ذلك غير المواريث فانها لا تختص بها الا برضاء الورثة جميعا . فالحكم في المنازعات الخاصة بالوصايا من اختصاص بطريكية الموصى كما أن للحاخانات ادارة هذه الأمور بالنسبة للاسرائيليين

٢ - تسرى أحكام قانون ملة الموصى على اهليته وعلى شكل الوصية وعلى نصابها

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تلخص في أن الست فاني نجهان توفيت في أواخر سنة ١٩٢٤ وانحصر ارثها في بنتها ماري وبرتا وابناء أعمام اشقاء والدها وهم الفريد (المدعى) بن اعلان

ابن نجهان بن متايا ويوسف بن اوريل بن نجهان ابن متايا وازيكون بن روفائيل بن نجهان بن متايا وتبين أنها بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ أوصت بجميع أموالها لبنتها المذكورتين ولاولادهما ويطعن المدعى الان في هذه الوصية باسباب ترجع الى الشكل والى النصاب ويطلب الحكم له على المدعى عليهم بحصته بقدر نصيبه في التركة مما أخذوه منها زيادة عن استحقاقهم الشرعى .

« وبما أن المدعى عليهم دفعوا بصفة أصلية بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وبصفة احتياطية طلبوا وقفها الى ما بعد الفصل في الطعون المذكورة من جهة التقاضى المختصة وهي حاخمخانة الاسرائيليين وطبقا لشريعتهم » وبما أن الدعوى المنظورة الآن عبارة عن مطالبة بمال فالحكم فيها داخل بلا شك في اختصاص المحكمة وبناء عليه يكون الدفع الأول مرفوضا .

« وحيث إنه من المقرر : أولا - ان البطريكخانات تتولى ادارة شؤون المسيحيين الدينية ومنها القضاء في مسائل احوالهم الشخصية كافة سواء قبل الخصوم باختصاصها أو أبوا ولا يستثنى من ذلك غير المواريث فانها لا تختص بها الا برضاء الورثة جميعا - وبناء عليه يكون الحكم في منازعات الوصايا من اختصاص بطريكخانة الموصى . وكذلك تتولى الحاخمخانات ادارة هذه الأمور بالنسبة للاسرائيليين (منشور الحقانية الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٢٣) ثانيا - تسرى أحكام قانون ملة الموصى

ومسؤوليتها بالتضامن معهم فهو يطلب الحكم في مواجهتها أيضا

« وحيث إن المحكمة الجنائية اعتبرت التهمة غير صحيحة فقضت ببراءة المدعى

» وحيث إنه يجوز فقها وقضاء إذا كانت

التهمة مدبرة الرجوع بالتعويض على من دبرها

جارو والوزير بند ٣٩٠ طبعة باريس عام ١٩٢١

وجارو المطول جزء ٣ رقم ٨٨٧ والاستاذ

احمد نشأت بك جزء ٢ ص ١١٢ ونقض ٢٤

يونيه سنة ١٩٠٨ عدد ٣٤ سنة عاشرة واسكندرية

الابتدائية حكم استئناف ١٨ ابريل سنة ٩٠٦

عدد ٧٨ سنة سابعة واستئناف ٢٥ يناير سنة ٩٠٦

عدد ٧٤ سنة سابعة .

« وحيث إنه لا يكفي في دعوى التعويض

المرفوعة أن يستند المدعى على الحكم الجنائي

القاضي ببراءته بل عليه أن يثبت أيضا بدليل

قاطع أن أحد المدعى عليهم هو الذى لفق

التهمة ضده وهو مالم يقم عليه الدليل

» وحيث إنه ثابت من الحكم القاضي ببراءة

المدعى في القضية ٢٠٤ سنة ٩٢٩ جنح أن

البلاغ المقدم فيها باتهام المدعى سبيه وجود

ضغائن بين المبلغ والمدعى ولم تبين المحكمة من

هو المبلغ

« وحيث إن المدعى لم يقدم دليلا على أن

المبلغ في القضية ٢٠٤ سنة ٩٢٩ هو أحد المدعى

عليهم الثلاثة الأول وفوق ذلك فهو يتناقض

في قوله فتارة يعتبر المعلن اليه الأول مبلغا

وتارة أخرى يعتبر المعلن اليه الثالث هو المبلغ

وهذا دليل على تشككه

في الحكم على اهليته وعلى شكل الوصية وعلى نصابها (مادة ٥٥ - مدنى)

» وبما أنه لا يمكن الفصل في الدعوى المنظورة

الآن الا بعد الحكم في صحة أو بطلان الوصية

المطعون فيها . ولا يكون ذلك الا من جهة

التقاضى المختصة وهى حاكمية الاسرائيليين

وطبقا لشريعتهم (قانون Cholhanllrouh)

فمن أجل هذا يكون الدفع الثانى مقبولا ويتعين

الحكم به

(قضية الفريد اعلان ضد البرت مازى كمبوس وآخرون)

رقم ٥٤١ سنة ١٩٢٩ ك - بالهيئة السابقة عدا حضرة عبدالرحيم

غنيم بك بدلا من سعيد بك ذوالفقار)

٢٢٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٠ فبراير سنة ١٩٣١

تعويض . تهمة مدبرة . الرجوع بالتعويض على مدبرها

المبدأ القانونى

إذا ظهر أن التهمة دبرت بقصد الاضرار

بالمتهم فيمكن الرجوع بالتعويض على من دبرها

المحكمة

« حيث إن المدعى طلب في صحيفة دعواه

الحكم على المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا

له مبلغ ٢٠٠ ج بصفة تعويض والمصاريف

والا تعاب لما أصابه من الضرر بسبب تلفيق

المدعى عليهم الثلاثة الاول للمدعى تهمة اتجار

واحراز مواد مخدرة بغير سبب قانونى

» وحيث إن المدعى عليها الأخيرة وهى

وزارة الداخلية مسؤولة عن اعمال عمالها

الحشيش التي ضبطت	« وحيث إنه ثابت من أقوال المدعى أمام
« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى المدعى	المجلس العسكرى القاضى ببراءة المدعى عليهم
غير صحيحة ويتعين رفضها	الثلاثة الأول بمانسب اليهم أنه لا يعرف مقدم
(قضية سعيد قلدى وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض ضد	البلاغ المذكور
أمين محمود السيد وآخرين رقم ١٠٦٥ سنة ١٩٣٠ ك — رئاسة	« وحيث إنه لم يثبت المدعى أن أحد المدعى
وعضوية حضرات القضاة تشار على بك ومحمد عباس بك ومحمد	عليهم الثلاثة الأول هو الذى دس له قطعة
كامل أمين ملش بك)	

تقرير مجلس نقابة المحامين

المقدم من مجلس نقابة المحامين للجمعية العمومية عن أعماله فى سنة ١٩٣١

فقدت نقابة المحامين فى خلال هذا العام من أعضائها حضرات الاساتذة المغفور لهم

١ محمد حسن بطنطا ٢ محمد نبيه بك بطنطا ٣ فتح الباب السيد بك بمصر ٤ محمد سيعد
عبد المنعم بك بمصر ٥ محمد كامل عثمان بمصر ٦ عياد سعد بمصر ٧ محمد سامى بمصر ٨ محمود
بك حمدى الجمال بالزقازيق ٩ السيد حسين بفاقوس ١٠ سليم بك بسترى بمصر ١١ تادرس
اقلادىوس بأسىوط ١٢ إلياس رطل بك بمصر ١٣ حسن صدقي بالزقازيق ١٤ ويصا واصف
بمصر ١٥ محمد لطفى المسلمى بالزقازيق ١٦ حنا دميان بينها ١٧ محمد صالح سليم بقويسنا
١٨ كامل فانوس بمصر ١٩ حسن حسنى منصور بمصر

والجلس يعرب عن شعوره بفداحة هذه الخسارة ويسأل الله أن يتغمدهم برحمته ورضوانه
ويقترح على الجمعية أن تقرر إيقاف الجلسة عشرة دقائق حدادا عليهم

جلسات المجلس

بدأ المجلس أعماله بعد انتخابات الجمعية العمومية الاخيرة بالجلسة التى عقدها فى ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٣٠ حيث عين الاستاذ محمود فهمى جنديه أميناً للصندوق والاستاذ ميخائيل غالى
سكرتيراً والاساتذة كامل بك صدقي ومحمد بك يوسف واحمد بك الديوانى ويوسف احمد
الجندي للجنة قبول المحامين وذلك عن سنة ١٩٣١ وبعث للجان الفرعية خارج القاهرة باجراء
انتخابات لاعضاء اللجان الجديدة طبقاً للتقليد الذى سار عليه بتحري ارادة المحامين ومراعاتها
عند تعيين هذه اللجان . وقد راعى المجلس فعلاً نتيجة الانتخابات فأقرها بعد أن تحقق من عدم
وجود ما يستوجب التغير فيها

وبلغ عدد الجلسات التى عقدها ٥٢ جلسة منها ٤٩ عادية وجلستان مستعجلتان وبلغت المسائل
التي بحثها واتخذت قرارات فيها ٦٤٥ . وبلغت المكاتبات ٤٤٦٨ منها ٢٤٦٧ صادر و ٢٠٠١ وارد

أعمال المجلس

١ المكاتب الفرعية ومكاتب المحامين تحت التمرين

بين المجلس في تقريره السابق ما اتخذته من الاجراءات لخلق المكاتب الفرعية ومكاتب المحامين تحت التمرين . وقد واصل المجلس العمل للتخلص من هذه المكاتب فكلف حضرات المحامين الذين مازالت لهم مكاتب فرعية بالمبادرة بفلقها والا يتخذ الاجراءات التأديبية ضدهم . واستحث حضرات رؤساء اللجان الفرعية لبذل الجهد في تحقيق رغبة المجلس في العمل على احترام أحكام القانون وصيانة كرامة المهنة والمحافظة على حقوق المتقاضين وخدمة العدالة بقفل كل ما يوجد من تلك المكاتب في دوائرهم والاستعانة في ذلك عند الضرورة بحضرات أعضاء النيابة العمومية . وطلب منهم ابلاغه عن أسماء المحامين الذين يستمرون في المخالفة وقد استدعي عددا كبيرا من حضراتهم بعدة جلسات عالج فيها أمر هذه المكاتب ووصل فيها الى نتيجة حاسمة في عدد كبير منها ولا يزال المجلس يعنى بالنظر في باقية

٢ أرض النقابة

على أثر اخلاء بلوك الخفر للارض التي صدر القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ بتأجيرها للنقابة لتقيم دارا عليها طلب المجلس من جناب مدير مصلحة الاملاك الاميرية بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ أن تسلم اليه هذه الارض . ثم اتصل الاستاذان النقيب والوكيل بسعادة وكيل وزارة المالية وبمصلحة الاملاك المشار اليها لاستعجال التسليم فظهر مع شديد الاسف أن النية اتجهت لحرمان النقابة من الارض التي منحت لها بموجب قانون مصدق عليه من البرلمان السابق . فقد قررت الحكومة اضافتها لسوق الخضر والفاكهة وفوضت دولة وزير المالية باعطاء النقابة قطعة أرض أخرى . ولكن النقابة لم تخاطب حتى الآن في أمر الارض الجديدة ولم تبلغها وزارة المالية عنها شيئا

٣ جدول المحامين أمام محكمة النقض والابرار

صدر مرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قضا وابرار . وجاء بالمادة ١٠ مكررة التي أضيفت للاتحة المحاماة أن لا يشتغل بالمحاماة أمام محكمة النقض والابرار إلا من أدرج اسمه بالجدول الخاص بها . وأن كل محام اشتغل فعلا مدة سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف ولم تصدر عليه في خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالايقاف يجوز لمحكمة النقض والابرار قيد اسمه بناء على طلبه بجدول المحامين المقبولين أمامها . وقد جاء بالذكر الايضاحية أن الحل الذي يرمى إلى إنشاء هيئة خاصة من عدد محصور من بين المحامين فيه كثير من الصعوبات . وأنه رؤى من الاصبوب في مهنة

قوامها الحرية أن يكتفى بتحتيم شروط الخبرة والتمرين وأن يعدل عن كل فكرة ترمى إلى تحديد العدد

وقد تقدم لمحكمة النقض ٢٨٥ طلباً فقررت قبول ٨٤ محامياً وأبلغت المجلس بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ أسماؤهم

وقد نظر المجلس في هذا الموضوع بجلستي أول و ٨ يوليو سنة ١٩٣١ وقرر ارسال خطاب لسعادة رئيس محكمة النقض راجياً عقد أقرب جلسة للنظر في باقي الطلبات مع الاعراب عن اعتقاد المجلس بأن المحكمة ستلاحظ في تقديرها ان حضرات المحامين الذين قدموا طلباتهم مستوفاة للشروط التي يتطلبها القانون كان لهم وقت صدور هذا القانون حق المرافعة في قضايا النقض الجنائية . وقد رأى سعادة رئيس محكمة النقض على أثر كتاب المجلس أن يتفاهم مع الاستاذ النقيب في الامر . وفي تلك المكالمة شرح الاستاذ النقيب وجهة نظر المجلس وحضرات المحامين الذين أبدى الكثيرون منهم تظلمهم بسبب عدم قيد أسماؤهم في جدول محكمة النقض فوعده سعادته بعرض وجهة نظر النقابة على الجمعية العمومية لمحكمة النقض والابرار بعد عودة حضرات أعضائها من الاجازة

وقد أعاد المجلس النظر في هذه المسألة بجلسته ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ لوصول شكاوى عديدة عنها ورأى أن يستأنف البحث مع سعادة رئيس محكمة النقض والابرار وفعلوا تقابل الاستاذان النقيب والوكيل مع سعادته وأبدا من جديد وجهة نظر النقابة وبالاخص أن الاصل أن يكون رفض طلب القيد مبنياً على أسباب تقدر المحكمة أنها مانعة . فوعده سعادته بعرض الامر على الجمعية العمومية كما تقدم وقد قدم المجلس لسعادته كشفاً باسماء حضرات المحامين الذين لهم مكاتب فرعية لتأجيل النظر في طلباتهم حتى تزول مخالفتهم للقانون

حادثان للمحاماة

١ — ورد للمجلس بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ شكوى من محامى محكمة زفتى تتضمن ان حضرة قاضى محكمة الجناح بها وجه لهم عبارة ماسة بكرامتهم أثناء انسحاب البعض منهم من الجلسة على أثر مشادة خاصة بتأجيل قضية طلب الدفاع تأجيلها لتقديم أو ضم أوراق لازمة فيها وقد أفاضت الشكوى في بيان المعاملة التي يجرى عليها حضرة القاضى المشار اليه في تصرفه مع المحامين من الاستهانة بكرامتهم وعدم الاكتراث لطلباتهم مما يخل بحق الدفاع وقد نذب المجلس لتحقيق هذه الشكوى الاستاذ محمود بسيوني النقيب السابق وعضو المجلس فانتقل لبندر زفتى وأجرى تحقيقاً سمع فيه أقوال المحامين الذين شهدوا حادث الجلسة كما سمع غيرهم عن طريقة معاملة القاضى لهم .

وقد نظر المجلس في هذا التحقيق ورفع الأمر بتقرير منه إلى وزارة الحفانية طالباً اتخاذ ما يصبون للمحامين كرامتهم ويمكنهم من القيام بواجباتهم .

٢ — أما الحادث الثاني فيبلغ من الخطورة الدرجة القصوى وقد وقع بجملة الاحالة المنعقدة بمحكمة مصر يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ حيث اعتدى حضرة رئيس نيابة مصر المتزافع على هيئة الدفاع بمجرد افتتاح الجلسة اعتداء لم يسبق له نظير في تاريخ القضاء إذ ابتدر الدفاع بالتأنيب والتهديد والاهانة بالقول والاشارة مما اطلعتم عليه في حينه . مشيراً إلى امور قال انها صدرت من الدفاع بجملة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ وهي امور لم تصدر منه وذلك في حين أنه لم يفكر في أن يسلك بجملة ٦ ديسمبر مثل هذا المسلك

وقد اجتمع المجلس في مساء اليوم نفسه بصفة غير عادية وبعث بتقرير بالحادث لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية . ونظرا لعدم اتساع الوقت لدعوة الجمعية العمومية بصفة غير عادية كالطلب الذي تقدم من بعض حضرات المحامين ولأن اليوم كان محدداً لانعقادها العادي رأى المجلس أن يعرض على حضراتكم في هذه الجلسة النظر في الأمر لتتخذوا فيه القرار الذي ترونه

مجلة المحاماة والجدول العشري

انتهت السنة الحادية عشر من سنى المجلة بظهور العدد الأخير والفهرست في آخر اكتوبر الماضى وستوالى المجلة خطوات التحسن والتقدم التي امتازت بها وقد أو شك الجدول العشري على الصدور إذ قد تم منه حتى الآن خمسمائة صحيفة مما يقارب النصف و ينتظر أن يتم طبع الجزء الباقي في آخر شهر فبراير المقبل وهو يطبع بدار الكتب المصرية

المحاضرات

استأنف المجلس هذا العام نظام المحاضرات على المحامين تحت التمرين . وقد افتتحت بمحاضرة للاستاذ النقيب عن « الخطوات الاولى للمحاماة » وألقي المحاضرة الثانية حضرة الاستاذ سليم بك رطل عن « الرهن القانوني » والمحاضرة الثالثة ألقاها حضرة الاستاذ محمد مختار عبد الله القاضي بمحكمة مصر الأهلية عن « المحاماة في نظر القاضي » والمجلس يرى أن أحسن ما نخدم به الثقافة القانونية عند جمهور المشتغلين بالقانون عامة وعند المحامين تحت التمرين بوجه خاص هو تشجيع هذا النظام والتوسع فيه وهو لهذا سيضاعف مجهوده في هذا السبيل

طلبات تقدير الأتعاب

تقدم للمجلس في خلال هذا العام ٦٣ طلباً من حضرات المحامين لتقدير أتعابهم فاصدر فيها جميعاً قراراته

الشكاوى

فصل المجلس من الشكاوى الواردة إليه في ٢٦٥ شكوي منها ١٩٧ قرر حفظها و ٢٨ ادانة

و ٣١ إحالة على مجلس التأديب و ه لفت نظرو ع بالانذار
والمجلس يكرر رجاءه لحضرات المحامين بالاسراع في الاجابة على الشكاوى التى تبلغ لهم ليتمكن
من الفصل فيها بسرعة

المحامون وسرية التحقيقات

هذا وقد تعددت شكاوى حضرات المحامين من منهم من حضور التحقيقات في كثير من
القضايا بنحجة سرية التحقيق . فاهتم المجلس لها و بعث لحضرة صاحب العزة النائب العام بتاريخ
٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ بتقرير أشار فيه الى أن حق النيابة في منع المتهم والمدعى بالحق المدنى من
حضور التحقيق هو حق استثنائي قضت التعليمات الصادرة إلى النيابة العمومية بوجوب التقليل
من استعماله وانه في الاحوال التى يستحسن فيها استعمال هذا الحق في أول التحقيق ليس من
الضرورى عادة أن يستمر هذا المنع إلى آخر أدوار التحقيق . وبين التقرير أن استعمال ذلك
الحق في غير الاحوال التى تقضي بها الضرورة القصوى فيه تعطيل لحقوق الدفاع ومساس
بمصالح المحامين

تصرف رجال الادارة مع المحامين

أرسل المجلس لصاحب الدولة وزير الداخلية بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣١ احتجاجا على منع
حضرة الاستاذ سلامه بك ميخائيل من السفر لبنى سويف للدفاع عن زملائه المقبوض عليهم .
و بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣١ احتجاجا آخر على اعتداء رجال البوليس على الاستاذ محمود
غنام بحجزه في مكتب الأمور عند حضوره الى قسم الازبكية لاداء واجبه كمحام . وعلى منع
الاستاذين احمد فهمي ابراهيم ويوسف عبد اللطيف من دخولهما القسم لاداء واجبهما نحو
زميلهما المحجوز كما اهتم بشكاوى مختلفة أخرى ضد رجال الادارة أبلغها الجهات الاختصاص
لاتخاذ الاجراءات بشأنها

سكرتير المجلس
ميخائيل غالى

نقيب المحامين

عبد نجيب الغرابلى

تقرير

مرفوع الى مجلس نقابة المحامين

من محمود فهمي جنديه المحامى أمير صندوق النقابة

لعرضه على الجمعية العمومية المقرر انعقادها يوم الجمعة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ بعد التصديق عليه
عن نتيجة حساب سنة ١٩٣١ التى ابتدأت في اول ديسمبر ١٩٣٠ وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

أولا قدرت الجمعية العمومية المتعقدة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠

مليم	جنيه		
٥١٥٠	٠٠	بمبلغ	إيرادات سنة ١٩٣١
٥٣٠٨	٩٨٢	بمبلغ	وقد بلغت فعلا
٥٠٢٢	٠٠	بمبلغ	ومصروفات سنة ١٩٣١
٤٨١٥	٠٩١	بمبلغ	وقد بلغت فعلا
٠٤٩٣	٨٩١	بمبلغ	فيكون صافي إيرادات سنة ١٩٣١
واذا أضفنا اليه الرصيد الباقي لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٠ وزيادة ثمن سندات الدين الموحد والممتاز وفوائد المبلغ المودع بشركة التعاون والأمانات فهو كالاتي			
مليم	جنيه		
١٢٩٣	٢٩٨	فرق ثمن السندات بين سعر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١	
حسب الحساب الختامي لسنة ١٩٣١			
٠٠١	٣٨٥	فوائد المبلغ المودع بشركة التعاون المالي	
١١٤٧١	٣٤٤	الرصيد الباقي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠	
مليم	جنيه		
٢٠٥	١٥٤	أمانات من ذلك ١٥٤ و ٥٥ لاربابها و ١٥٠ على ذمة المجلة	

١٢٩٧١ ١٨١

يكون المجموع هو ١٣٤٦٥ جنبها ٧٢ مليمًا وهو مجموع رصيد اموال النقابة لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١ كالاتي

مليم	جنيه		
٧٢١	٣٦١٧	في بنك مصر حسب كشف البنك المرفق مع الحساب الختامي	
٣٨٨	٤٧	في شركة التعاون المالي حسب كشف الشركة	»
٨٢٣	٢٢	في البنك الأهلي حسب كشف البنك	»
٩٧٨	٩٥٢٨	ثمن السندات المالية	
١٦٢	٩٨	في عهدة أمين الصندوق وادوع منه ٥٠ جنبها في ديسمبر سنة ١٩٣١ والباقي	
صرف معظمه في ديسمبر			
مليم	جنيه		
٠٠	١٥٠	تأمينات بنك مصر	حساب المجلة
٧٢	١٣٤٦٥		

وهناك رصيد فرنكات فرنسوية في بنك مصر قدرها مائتي فرنك وكان هذا الرصيد باقيا على ذمة شراء كتب ومجلات افرنكية فترى وجوب تصفية هذا الحساب وضم قيمته إلي حساب النقابة الجاري

وقد سبق ان صدر قرار من الجمعية العمومية بتفويض مجلس النقابة ببناء دار لها من رصيد اموالها على ارض تعطيها الحكومة لهذا الغرض ولم يتم استلام الارض لسبب ان الحكومة خصصتها لسوق الخضر والفاكهة

ثانيا - تفصيلات عن الإيرادات

١ (رسوم القيد)

حركة رسوم القيد في سنة ١٩٣١ كانت كالاتي

المقدر بالميزانية	المتحصل	زاد عن التقدير	نقص عن التقدير	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٤٥٠	٤٨٠	٣٠	٠٠	رسوم قيد في جدول المحاكم الاستئنافية
٨٠٠	٦٣٠	٠٠	١٧٠	» » » » الابتدائية
٤٠٠	٨١٠	٤١٠	٠٠	» » » » الجزئية
١٦٥٠	١٩٢٠	٤٤٠	١٧٠	

فالزيادة قد انتجها الاقبال على سلوك مهنة المحاماة ولذلك فجلها في الجزئي

ب (الاشتراكات)

قدرت الاشتراكات في الميزانية بمبلغ ألف جنيه وقد بلغ المستحصل فعلا ١٣٢٨ جنيها حسب الجدول الآتي

المقدر بالميزانية	المتحصل	زيادة	عجز	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٥٠٠	٧٩٢	٩٢	٠٠	اشتراكات محامين أمام المحاكم الاستئنافية
٣٠٠	٣٠٣	٠٠٣	٠٠	» » » » الابتدائية
٢٠٠	٢٣٣	٠٣٣	٠٠	» » » » الجزئية
١٠٠٠	١٣٢٨	٣٢٨	٠٠	

وقد كان المقدر بالميزانية لما يتحصل من الاشتراكات المتأخرة لغاية سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٠٠٠ جنيه فالذي تحصل فعلا هو ١٢٥٢ جنيها و ٢٥٠ مليا أي بزيادة ٢٥٢ جنيها و ٢٥٠ مليا عن التقدير ولما كان المتأخر لغاية ١٩٣٠ هو ٤١٦٢ جنيها و ٥٠٠ مليا وهذا المبلغ كبير رأت أمانة الصندوق ضرورة بذل المهمة في تحصيل اشتراكات سنة ١٩٣٠ وماستطيع تحصيله من المتأخر خصوصا وأن الازمة المالية لها تأثيرها في القطر وأمام النقابة واجب لا يمكنها التخلي عن القيام به وهو المحافظة على تنفيذ صرف ماقررت صرفه في ميزانيتها لسنة ١٩٣١ حفظا لكرامتها وتحقيقا للقرض الشريف الذي أنشئت من أجله

وقد تمكنت أمانة الصندوق بحمد الله من القيام بمهمتها في سنة ١٩٣١ خير قيام إذ قد حصلت

علي ٥٣٠٩ جنيه وهو يتفق تقريبا مع أكبر إيراد حصلت عليه النقابة في الخمس سنوات الماضية كما يظهر من الجدول الآتي

﴿ مجموع الإيرادات في خمس سنوات ماضية ﴾

مليم	جنيه	
١٠٥	٤٩٦٧	سنة ١٩٢٧
٢٨٩	٤٦٣٩	سنة ١٩٢٨
١٧٧	٥٥١٧	سنة ١٩٢٩
٢٦٦	٤٥٢٢	سنة ١٩٣٠
٩٨٢	٥٣٠٨	سنة ١٩٣١

حركة المتأخر لغاية سنة ١٩٣١

ونين في الجدول الآتي حركة المتأخر من الاشتراكات لغاية سنة ١٩٣١

مليم	جنيه	
٥٠٠	٤١٦٢	مجموع المتأخر لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١
..	٣٤٣٧	اشتراكات سنة ١٩٣١
٧٥٩٩	٥٠٠	

توزيع المتحصل في سنة ١٩٣١

مليم	جنيه	
٢٥٠	١٢٥٢	من المتأخر
٢٥٠	١٣٢٨	من الاشتراكات

عدد استئناف عدد ابتدائي

مليم	جنيه	
٢٥٠	٥٠١٩	عدد استئناف عدد ابتدائي
٦٣	..	في توزيع قيمة اشتراكات حضرات الاساتذة المعافين بكشف ٩ ١٨
٢٥٠	٤٩٥٦	مجموع المتأخر لغاية سنة ١٩٣١

ج ﴿ أرباح أموال النقابة ﴾

قدرت أرباح أموال النقابة في سنة ١٩٣١ بمبلغ ٥٠٠ جنيه وبلغ ما تحصل ٥٦٧ جنيها و ٧٧٣ مليم حسب الآتي

مليم	جنيه	عدد	جك
٧٥٠	٣٠١	كوبونات سندات دين موحد ٤ في المائة	٧٧ ٢/١٠ قيمتها الاسمية ٧٧٤٠
١٠٤	١٥١	كوبونات سندات ممتاز	٤٤ ٢/١٠ ٣ ١/١٠ ٤٤٤٠
٥٩٤	١١٥	فوائد أموال النقابة لغاية يونيه سنة ١٩٣١	أما فوائد الستة أشهر التالية أي لغاية ديسمبر سنة ١٩٣١ فسترد ضمن حساب سنة ١٩٣٢

د ﴿ إيرادات مجلة المحاماة والجدول العشري ﴾

تقدرت في الميزانية إيرادات مجلة المحاماة بمبلغ ٢٠٠ جنيه والذي تحصل هو ٣٥٥ مليم ٢.٣ أى
زيادة ٣ جنيه و ٣٥٥ مليم ولقد لوحظ أيضا في تحصيل اشتراكات هذه المجلة بذل المهمة في
عدم تراكم متأخرات منها — أما الجدول العشري فالذي قدر لأيراداته ٨٠٠ جنيه ولكن بمناسبة عدم
اتمام طبعه ونشره فلم يتحصل من الاشتراك منه سوى ٨٠٠ مليم و ٣١ جنيه والعمل جار لانجاز طبعه الآن

ه ﴿ الايرادات المتنوعة ﴾

لم يدرج بالميزانية شيء للايرادات المتنوعة ولكن تحصل مبلغ ٨٠٤ ٥ في سنة ١٩٣١ وهو مبلغ جزئي

﴿ ثالثا — تفصيلات عن المصروفات ﴾

المقدّر بالميزانية		المصرف		زد عن التقدير		نقص عن التقدير	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٩٢		١٩٢					
٦٠	٩٩٩	١٣	٩٩٩	٤٣			
٢٠	١٥٠	١٤			٨٥٠	٥	
٦٠٠	٩٢٥	٦٤٦	٩٢٥	٤٦			
٨٠٠	٩٠٠	٨٢١	٩٠٠	٢١			
١٠٠	٣٠					٧٠	
٥٠	١١٥	٤٩			٨٨٥		
٢٠		٢٠					
٨٠٠		٨٠٠					
٢٠٠	٩٥	٢١٠	٩٥	١٠			
١١٠٠	٦٠٢	١١٩٦	٦٠٢	٩٦			
٩٠٠	١٠٠	٤٨٣			٩٠٠	٤١٦	
١٨٠	٦٩٥	٢٣٧	٦٩٥	٥٧			
...	٥١٠	٩	٥١٠	٩			
٥٠٢٢	٠٩١	٤٨٦٥	٧٢٦	٢٨٦	٦٣٥	٤٩٣	
	٨٩١	٤٩٣					
	٩٨٢	٥٣٠٨					

من هذا الجدول يتبين أن مجموع المصروفات جاء أقل من المقدر بالميزانية بمبلغ ٢٠٦ جنيهاً و ٩٠٩ ملياً

ولكن توجد في أنواع المصروفات زيادة وعجز تفصله فيما يلي

١ - مصاريف محل النقابة

المقدر لهذا الباب ٦٠ جنيهاً والذي صرف هو ١٠٣ جنيهاً و ٩٩٩ ملياً فالزيادة وقدرها ٤٣ جنيهاً و ٩٩٩ ملياً جاءت بسبب بعض مصروفات اضطرارية مثل وضع تليفونات وإصلاحات بمخزن النقابة وثمن كساوي لبعض المستخدمين وغير ذلك من المصاريف الضرورية

٢ - مرتبات موظفي وغرفة النقابة

المقدر لهذا الباب ٦٠٠ جنيهاً والذي صرف هو مبلغ ٦٤٦ جنيهاً و ٩٢٥ ملياً أى زيادة ٤٦ جنيهاً و ٩٢٥ ملياً منها ٣٢ جنيهاً و ١٦٠ ملياً صرف إلى محمود أفندي أحمد الذي فصل وقرر المجلس منحه مرتب ثلاثة شهور مكافأة مع صرف ما يستحقه لغاية رفته الواقع في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والباقي هو في الحقيقة جزء من العلاوة التي قرر المجلس منحها إلى محمد أفندي الزيني أمين المكتبة الحالي بواقع ٢ جنيهاً شهرياً

٣ - الاعانات

قدرت الاعانات بمبلغ ٨٠٠ جنيهاً والذي صرف هو ٨٢١ جنيهاً و ٩٠٠ ملياً فتكون الزيادة ٢١ جنيهاً و ٩٠٠ ملياً وهو مبلغ جزئي وصرف لمناسبات وظروف قهرية طرأت على بعض الزملاء وتحقق المجلس منها واعتمد صرفها من الأنواع الأخرى التي بها وفر وبما أن ظروف الأزمة الحاضرة كان لها تأثير كبير على حالة بعض حضرات الزملاء المحتاجين للاعانة خصوصاً عائلات من توفي منهم فتوجه نظر المجلس إلى التوسع في تقدير المبلغ اللازم لذلك بقدر الامكان

٤ - تأنيث غرف المحامين بالجزئيات

المقدر لهذا الباب بالميزانية هو ١٠٠ جنيهاً ولكن الذي صرف هو ٣٠ جنيهاً فقط وقد روعي في ذلك الاقتصاد نظراً للظروف الحاضرة ولضرورة صرف مبلغ منه في الاعانات

٥ - مصاريف غرفة المحامين بمحاكمة استئناف مصر

المقدر بالميزانية هو ٢٠٠ جنيهاً والذي صرف هو ٢١٠ جنيهاً و ٧٩٥ ملياً فالزيادة وقدرها ١٠ جنيهاً و ٧٩٧ ملياً بعضها صرف في اصلاح أثاثات بالفرقة وبعضها مصاريف أخرى للجمعية العمومية والمحاضرات

٦ - مجلة المحاماة

المقدر بالميزانية هو ١١٠٠ جنيها والذي صرف هو ١١٩٦ جنيها ، ٦.٢ ملجم فالزيادة ٩٦ جنيها ، ٦٠٢ مليا منها ١٣ جنيها ، ٥٠٠ ملجم مكافأة ثلاثة شهور لسكانب المجلة المقصول و ٤٢ جنيها ، ٣٥٠ مليا أجرة طبع العدد الاول من السنة الثانية عشر لان مبدأ سنة المجلة هو اكتوبر من كل سنة والباقي مصاريف مطبوعات وغيرها من الضروريات — ويلاحظ أن ماتحصل من إيرادات المجلة هو ٢٠٣ جنيها ، ٣٥٥ مليا فتكون النقابة صرفت على المجلة في سنة ١٩٣١ مبلغ ٩٩٣ جنيها و ٢٤٧ مليا زيادة عن إيراداتها . وصرف هذه الزيادة في الحقيقة هو لخدمة العلم والقضاء ونشر المبادئ القانونية

٧ - الجدول العشري

المقدر بالميزانية هو ٩٠٠ جنيها والذي صرف هو ٤٨٣ جنيها ، ١٠٠ ملجم وذلك لان الجدول جاري طبعه الآن وسيوزع قريبا ونرى ملاحظة ترحيل هذا المتوفر لميزانية السنة المقبلة

٨ - المصاريف المتوقعة

المقدر بالميزانية هو ١٨٠ جنيها والذي صرف هو ٢٣٧ جنيها و ٦٩٥ مليا فالزيادة هي ٥٧ جنيها و ٦٩٥ مليا وسببها اضطرار النقابة للاعلان بالجرائد عن انعقاد الجمعية العمومية مرات في جرائد عديدة لمناسبة غلق بعض الجرائد التي سبق النشر فيها وغير ذلك من المصاريف التي لا بد منها

المال المرصود

أما الاموال المدخرة احتياطيا لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١ فهي .

١ — قيمة السندات المالية المودعة بينك مصر وكان ثمنها مقدرا في حساب سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٨٢٣٥ جنيها و ٦٨٠ مليا ولكن لارتفاع أسعارها في البورصة في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ بلغ ثمنها بحسب سعر ذلك اليوم ٩٥٢٨ جنيها ، ٩٧٨ مليا حسب المبين بالحساب الختامي

٢ — قيمة المال المودع بينك مصر وهو لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ مبلغ ٣٦١٧ جنيها و ٧٢١ مليا ومجموع أموال النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ هو ١٣٣١٥ جنيها و ٧٢١ مليا حسب الحساب الختامي المرفق طيه

بناء عليه

نتشرف برفع تقريرنا هذا مع تقديم واجب الاحترام

أمين الصندوق

محمود فهمي جندب
الحامى

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

العدد الخامس	فهرست	السنة الثانية عشر
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٩	٢٨ مايو ١٩٣١	٤ - فعل واحد مخالف وجنحة . جواز ايجاب عقوبتين مختلفتين . حالاته . دخول عقار في حيازة آخر . سبق صدور الحكم للحائز . استلامه بمحضر تنفيذ . معارضة المحكوم عليه بعد الاستلام . وتعرضه للحيازة . مع استعمال القوة أو التهديد . كاف للعقاب .
٢٠٠	» » » »	١ - نقض . عدم ختم الحكم في بحر ثمانية أيام . عدم بطلانه . منح الطاعن اجلا - ٢ . اثبات . في المواد الجنائية . سلطة محكمة الموضوع . في تكوين اعتقادها . مطلقة - ٣ . اعتراف . من متهم على متهم . وعدوله عنه لا يمنع من الأخذ به - ٤ . تخفيف العقوبة . سلطة محكمة الموضوع . مطلقة
٢٠١	» » » »	٣٩٥
٢٠٢	» » » »	٣٩٦
٢٠٣	» » » »	٣٩٨
٢٠٤	١١ يونيه ١٩٣١	٤٠٠

السنة الثانية عشر

فهرست

العذر الخامس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٠٥	٤٠٣	١١ يونيو سنة ١٩٣١ ١ - امتناع عن تسليم طفل . حق الحضانة . صدور حكم شرعى به . تطبيق المادة ٢٤٦ بالنسبة لوالد الطفل - ٢ . محكمة تنقض حقها في مراقبة اختصاص الهيئات الشرعية - ٣ . اقرار باختصاص هيئة شرعية . الطعن فيه بعد ذلك . عدم الأخذ بالطعن والتمسك بالاقرار ١ - قذف . من خصم على خصمه . أثناء الدفاع في قضية . تطبيق المادة ٢٦٦ ع - ٢ . سرية الجلسة . من حق المحكمة وخاضع لتقديرها احراز سلاح . حيازة مباحة . انقطاعها . تغييرها الى حيازة محرمة . كيفيته . دعوى جنائية . تحريكها بمعرفة المدعى المدنى . تنازله . تفويض النيابة الراى . غير مانع من فصل المحكمة فيها .	٢٠٤ ع و ٢٢٩ و ١٨٩ و ١٤٧ نج ٤٠٠ قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٠٦	٤٠٦	» » » »	٢٤٦ ع ٢٢٩ نج
٢٠٧	٤٠٨	» » » »	٢٦٦ ع ٢٢٥ نج ٨١ و
٢٠٨	٤٠٩	» » » »	٥٢ نج

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الخامس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٠٩	٣ ديسمبر ١٩٣١	(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية دعوى وضع يد . ركن الحيازة . بحث مستندات الملكية . عدم ضرورة ذلك . طعن خاص بفحص مستندات الملكية . عدم قبوله	٢٦ ققرة ٣ مر قانون النقض والابرار المدني
٢١٠	» » » »	١ - تركة وارث . مورث . استقلال شخصها . مبدأ لا تركة الا بعد سداد الديون - ٢ تسجيل اختصاص . بيع بعقد ثابت التاريخ . وضع يد . تملك بوضع اليد . المدة الطويلة . افضليته .	٨٢ هـ احوال شخصية قانون النقض والابرار المدني ٢٦ مدني و ١١١ مدني ملغي
٢١١	» » » »	١ - محكمة النقض والابرار المدنية . اجراءاتها وجوب تقديم المستندات المؤيدة للطعن من نفس الطاعن . عدم تقديمها . لا يسمح بنظر الطعن - ٢ . الطعن في حكم استئنافي . أخذ بأسباب حكم ابتدائي . عدم تقديم الحكم الابتدائي لمحكمة النقض . رفض الطعن	١٨ - ٢٧ قانون النقض والابرار المدني
٢١٢	» » » »	١ - نقض . التماس . الحكم بما لم يطلبه أحد الخصوم . وجه التماس - ٢ - نقض . اجراءات . ابداء سبب جديد . حرمان من الدفاع . الخصم هو الذي فوته على نفسه . ليس من النظام العام .	٢٧٢ ققرة ٥ مر قانون النقض والابرار المدني
٢١٣	» » » »	نفاذ معجل . سلطة محكمة الاستئناف عند النظر في استئناف وصف النفاذ . عدم تأثير حكمها فيه . على استئناف الموضوع (٣) قضاء محكمة الاستئناف الاهلية	٢٥٦ و ٢٨٨ مر قانون النقض والابرار المدني
٢١٤	١٤ يناير ١٩٣١	وقف . في مرض الموت . حكمه بالنسبة للوارث الموقوف عليه والاجنبي . وبالنسبة لاجازة الوارث الغير موقوف عليه من عدمه	الاحكام . الشرعية في الوقف

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الخامس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٢١٥	٤٣٢ ١١ فبراير ١٩٣١	تقسيم الريع . حالاته . عدم جواز استلام العين أو نصيبه فيها ١ - حجز مال المدين . الزام المحجوز لديه . جوازي لا وجوبي . ٢ غش . في تقرير بما في الذمة . مجرد ادعاء . غير معتبر	٤٢٩ م
٢١٦	٤٣٤ ٢٥ » »	١ - وصية . بيع ، في مرض الموت . اعتباره وصية . بطلانه . عدم جواز استرداد الثمن ٢ - اقرار . في مرض الموت . الثمن المذكور في العقد بدفعه . حكمه حكم العقد . بطلانه	٢٥٤ م
٢١٧	٤٣٥ » » » »	دعوى الضمان . سقوط الحق فيها . من تاريخ النزاع . لا من تاريخ العقد .	٣٠٠ و ٣٠٤ م
٢١٨	٤٣٥ ٢٤ أبريل ١٩٣١	المسئولية التقصيرية . مالك الاشياء الجامدة المحافظة عليها . مسئولته عن الضرر الحاصل شركة توصية . النص في عقدها على جواز عزل المدير بمعرفة الجمعية العمومية . جوازه . صحته .	١٥١ م
٢١٩	٤٣٧ ٢٣ » »	١ - بيع . في مرض الموت . فيه معنى التبرع . أحكامه بالنسبة للوارث وللأجنبي - ٢ . اقرار في مرض الموت . حكمه كالبيع - ٣ . مرض الموت . والبيع الحاصل فيه . جديته . موكولان لتقدير القاضي - ٤ . مرض الموت . انتقال المريض الى المحكمة . للتصديق على العقد . غير مؤثر على ثبوته .	٢٣ تجاوز ما بعدها
٢٢٠	٤٤٠ ٦ مايو سنة ١٩٣١	١ - بيع . في مرض الموت . فيه معنى التبرع . أحكامه بالنسبة للوارث وللأجنبي - ٢ . اقرار في مرض الموت . حكمه كالبيع - ٣ . مرض الموت . والبيع الحاصل فيه . جديته . موكولان لتقدير القاضي - ٤ . مرض الموت . انتقال المريض الى المحكمة . للتصديق على العقد . غير مؤثر على ثبوته .	٢٥٤ و ٢٥٦ م
٢٢١	٤٤٢ ٢٠ » » »	التماس قبول الالتماس . بالنسبة لاحدى الطلبات . اعادة النظر في هذا الطلب وحده .	٢٢٦ م
٢٢٢	٤٤٣ ٢٢ يونيو ١٩٣١	١ - حكم شرعي بالطلاق . ارتباطه بدعوى	

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الخامس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
		تعويض مرفوعة . عدم جواز المساس به . في نصه أو في اسبابه . ٢ - الاعتساف في استعمال الحق . تطبيق النظرية . جواز انكار الحق . الا في حالة استخدامه للتكيل بالغير . ولغير غرض جدى شريف	١٦ لا محقور ١٥١ مد .
٢٢٣	٤٤٦ » » » »	١ - دفاتر التجار . الغير منتظمة . اعتبارها حجة . بشروط خاصة . مع تأييدها . بمستندات أخرى - ٢ . شريك : اعتباره وكيلًا عن شريكة . في مباشرة اعمال الشركة . (٤) قضاء المحاكم الكلية	١٥ و ١٧ تجا
٢٢٤	٩ مارس ١٩٣١	١ - تحكيم . خروج عن الاصل في الالتجاء للقضاء . ضرورة عدم التوسع فيه - ٢ . محكم . رده . تطبيق المادة ٣٠٩ مداهام - نفاذ مؤقت . امر قاضى الامور الوقتية . تنفيذه . الحكم في التظلم . جواز صدوره بالنفاذ	
٢٢٥	٤ مايو سنة ١٩٣١	شروع في سرقة . عدم انطباقها على المادة ٢٧٦ ع .	٢٧٦ ع
٢٢٦	١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠	حوالة . قبول المدين لها . سقوط حقه في الدفع	١٧٨ مد
٢٢٧	أول نوفمبر ١٩٣١	١ - بطريركيات . حاخامخانات . اختصاصها في مسائل الاحوال الشخصية بما فيها الوصايا . ثابت ٢ - وصية . سريان أحكام قانون ملة الموصى عليها . مقرر .	٥٥ مد و ١٦ لائحة
٢٢٨	١٠ فبراير ١٩٣٠	تعويض . تهمة مدبرة . الرجوع بالتعويض على مدبرها .	١٥١ مد
		تقريرى مجلس نقابة المحامين وامانة الصندوق عن سنة ١٩٣١	
	٤٥٣		

المحاماة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة الأهلية

السنة الثانية عشر

مارس سنة ١٩٣٢

العدد السادس

Avec la justice règne la modération ; elle tempère la dureté, elle abaisse l'ambition, elle repousse l'injure et l'outrage; elle détruit les sémences naissantes de la discorde; elle rectifie les jugements, elle calme les coeurs aigris

(Solon)

ليكن من تولى القضاء من ذوى الخير والقناعة والعفاف والنزاهة والفهم والوقار والعصمة والورع والبصر بوجود القضايا ومواقفها. قد حنكته السن. وأيدته التجربة. وأحكمت الأمور. عدل الامانة. عفيف الطعمة. حسن الانصات. فهم القلب. ورع الضمير. متخشع السم. هادى الوقار. محتسبا للخير. ثم أجر عليه ما يكفيه ويسمه ويصلحه. وفرغه لما حله وأعنه على ما وليه

(من عهد عبد الحيد الكاتب لمداقه بن مروان)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحري المجد أو بالادارة ترسل بعنوان « إدارة مجده المحاماة ونحريها »

بشارع النافع رقم ٢٠

بيان

نشرنا في هذا العدد ٥٧ حكما منها

عدد	
٢٠	حكما صادرا من محكمة النقض والالزام الجنائية
٦٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والالزام المدنية
٢٠	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الأهلية
٢١	سبعين صناديق من محكمة استئناف أسبوط
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٤٠	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٥٧	حكما

وختمناه بالقسم الأول من المحاضرة التي القاها حضرة القاضي محمد مختار عبد الله على
ضرات المحامين تحت التمرين بإقاعة محكمة الاستئناف
كرر أسفنا لعدم تمكنا من نشر أحكام المحاكم الكلية والجزئية في هذا العدد لا اضطرارنا
نر أحكام محكمة النقض ومحكمة الاستئناف التي كانت متأخرة . ونرجو أن نستأنف
العدد المقبل نشر أحكام المحاكم الكلية والجزئية

لجنة التحرير

ثناغب أسكندر - محمد صبرى أبو علم

الزعماء

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة الجنائية

المحكمة

٢٢٩

١٥ يونيه سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم الأهلية . سريان قانون العقوبات على صيني .
عدم وجود معاهدات أو قوانين أو عادات مرعية تمنه .
قانون العقوبات . سريانه على جميع المقيمين بالقطر المصري .
عدم التفرقة بين المقيم دواماً أو المار بها .

المبدأ القانوني

(١) لا توجد قوانين ولا معاهدات تخرج للصينيين الذين يرتكبون جرائم في القطر المصري من سلطة القوانين والمحاكم المصرية ، كما أنه لا توجد عادات دولية مرعية تقضى بلخارج الصيني من تلك السلطة وذلك طبقاً للمادة الأولى عقوبات (٢) لم يفرق قانون العقوبات في المجرمين بين المقيمين منهم في القطر المصري على سبيل الدوام وبين المارين به بمجرد مرور ، بل كل ما يهمه هو مجرد وقوع الجريمة على أرض مصرية من شخص لا توجد قوانين ولا معاهدات ولا عادات مرعية تخرجه من انطباق قوانين العقوبات المصرية عليه .

« حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه في أن المتهم أحرز مادة مخدرة (أفيون) بدون مسوغ قانوني بقصد التعاطي وكان ذلك بدائرة قسم المينا بور سعيد ، فقدمته النيابة لمحكمة جناح بور سعيد فحكمت عليه بالعقوبة طبقاً لقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فاستأنف الحكم والمحكمة الاستئنافية حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قائلة في حكمها أن المتهم صيني الجنسية ولا يمكن اعتباره مقيماً في مصر إذ هو لم ينزل في بور سعيد إلا في فترة تغيير الوابور الانجليزي الذي كان راكباً عليه إلى وابور آخر انجليزي أيضاً وأنه تبين من كتاب القنصلية الانجليزية ان المذكور وان كان صيني الجنس إلا أنه مقيم في إنجلترا وله بها

أيضاً بمقتضى المادة الثامنة على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في القوانين المصرية الأخرى كقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذى طلب تطبيقه على المتهم.

« وحيث انه اذا صبح ما هو ثابت بالحكم الابتدائى من أن المتهم قد ضبط فى مدينة بورسعيد ومعه شئ من الاقيون اعترف بجلسة المحكمة الابتدائية انه كان يحمله للتعاطى . اذا صبح ذلك فيما ان بور سعيد جزء من القطر المصرى فيكون قانون المخدرات المصرى سارياً عليه وتكون المحاكم المصرية مختصة بمحاكمته على اخلاله بهذا القانون إلا اذا كان هناك قوانين او معاهدات أو عادات مرعية تخرجه من سلطتها .

« وحيث ان المتهم صينى الجنسية ولا توجد قوانين ولا معاهدات تخرج الصينيين الذين يرتكبون جرائم فى القطر المصرى من سلطة القوانين والمحاكم المصرية، كما انه لا توجد عادات دولية مرعية تقضى باخراج مثله من تلك السلطة. » وحيث ان القنصلية الانجليزية لم تؤكد أنه اكتسب الجنسية الانجليزية حتى كان يصح البحث والتحري من جهة الاختصاص المصرية عن قوة هذا التأكيد ومداه وبمجرد قولها انه يعتبر كالبحارة البريطانيين لا يمكن التسليم به لان للبحارة البريطانيين جنسيتهم البريطانية ومجرد اشتغال الصينى الجنسية بحاراً بمركب انجليزية لا يجعله من ذوى الامتيازات فى مصر . » وحيث ان ما تقوله المحكمة الاستئنافية من أن المتهم ليس مقيماً بمصر وإنما كان ماراً

عائلة وأولاد وانه معتبر انجليزياً وقائلة أيضاً ان القانون الواجب تطبيقه على المتهم فى مثل هذه الحالة باعتباره أجنبياً عن البلد إنما هو قانون الجهة التى يقيم فيها الجهة التى يمر بها موزراً وقتياً وذلك حسب أصول القانون الدولى . وقد طعنت النيابة فى هذا الحكم بما ملخصه أن المحاكم المصرية هى المختصة دون غيرها بمحاكمة المتهم الذى هو صينى الجنسية لأن مجرد اقامته بانجلترا ووجود عائلته فيها لا يكسبه الجنسية الانجليزية الا إذا استوفى الشروط المقررة لهذا وان المتهم لم يدع حصوله على الجنسية الانجليزية ولم تقل القنصلية الانجليزية فى خطابها انه اكتسب الجنسية الانجليزية وان قولها فى ذلك الخطاب انه يعتبر مثل البحارة البريطانيين على البواخر الانجليزية غير منتج اذ هو لم يرتكب جريمة أثناء وجوده فى مركب انجليزية مما ليس للسلطات المصرية شأن فى ضبط ما يقع فيها من الجرائم وما دام الأمر كذلك والصينيون ليسوا من المتمتعين بالامتيازات فى مصر، فالمحاكم الاهلية المصرية هى دون غيرها المختصة بمحاكمة المتهم، ولذلك تطلب النيابة نقض الحكم واعادة الدعوى للفصل فى موضوعها .

وحيث ان المادة الاولى من قانون العقوبات الاهلى تنص على سريان أحكامه على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية وهذا الحكم يسرى

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن عقد الوكالة بالعمولة الذي يتمسك الطاعن بأنه تم بينه وبين المتهم ونفذ سنتين متواليين من العقود التجارية التي يجوز قانونا إثباتها بالبينة على خلاف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع بحكمها الصادر في ٢٥ يونه سنة ١٩٣٠ الذي تأيد استئنافا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ .

« وحيث إن مقرر الطاعن بحسب ما هو ثابت بالاوراق انه عهد الى المتهم القيام بتصرف البذرة الواردة اليه من محل بستاني لاوندى وشركائه بكفر الزيات على المزارعين وتحرير سندات اذنية بما يكون في ذمتهم ثم تحصيل هذه السندات عند الاستحقاق وان المتهم قام بهذه المهمة على وجه مرضى في السنة الأولى ولكنه اختلس ثمن البذرة وما حصله من قيمة السندات في السنة الثانية .

« وحيث إن الطاعن لما طلب أمام المحكمة الجزئية أن تسمح له بإثبات ما يدعيه بالبينة ودفع المتهم طلبه هذا بعدم جواز قبوله بناء على أن عقد الوكالة المدعى به يزيد على ألف قرش قضت هذه المحكمة بقبول هذا الدفع وبنت حكمها هذا بطريقة أساسية على عدم إمكان إثبات العقد المدعى إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية .

« وحيث إن عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري (مواد ٨١ الى ٨٩) وقد أجازت المادة ٢٣٤ من

بالقطن المصري مجرد مرور وانه ارتكب جريمة في الفترة بين نزوله من مركب لآخذه مركبا آخر، فهذا قول لا تأثير له في الموضوع الذي نحن بصدده، اذ القانون لم يفرق في المجرمين بين المقيمين منهم بالقطن المصري على سبيل الدوام وبين المارين به مجرد مرور، بل كل ما يهمه هو مجرد وقوع الجريمة على ارض مصرية من شخص لا توجد قوانين ولا معاهدات ولا عادات مرعية تخرجه من انطباق قوانين العقوبات المصرية عليه .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه في غير محله ويتعين نقضه والتقرير باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وبأعادة أوراقها للمحكمة الاستئنافية للقضاء في موضوعها .

(طعن النيابة ضد شنيج منج رقم ٣ سنة ١ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وعبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيلها ومحمد لبيب عليه بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين انيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس نيابة بالاستئناف)

٢٣٠

٢٨ يونيو سنة ١٩٣١

إثبات . في المواد التجارية . عقد وكالة بالعمولة . جواز إثباته بالبينة
المبدأ القانوني

ان عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري، وقد أجازت المادة ٢٣٤ مدني إثبات مثله بالبينة، فاذا قرر المحني عليه انه عهد الى المتهم القيام بتصرف البذرة الواردة اليه على المزارعين وتحرير سندات اذنية بما يكون في ذمتهم ثم تحصيل هذه السندات عند الاستحقاق وان المتهم اختلس ثمن البذرة وما حصله من قيمة السندات وطلب إثبات ما يدعيه بالبينة جاز التصريح له بذلك

اعتبرت به المتهمين جملة واحدة شاعرين مع سبق الإصرار في قتل المجنى عليهم جملة واحدة ، وقالت أنه وإن كان هذا الاعتبار غير صحيح ، إلا أنه ليس للمتهمين مصلحة في طعنهم لأنهم لم يضاروا بهذا التعديل فإن كلا منهم - على أقل تقدير زاعى فيه مصلحة - شريك في الجريمة التي ارتكبها هو بنفسه على مقتضى الوقائع الثابتة في الحكم . فاعتبار جميع المتهمين جملة فاعلين أصليين في الجرائم التي ارتكبوها فرادى لا يسوى حالهم ، لأن عقوبة الشريك هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي على ما تقضى به المادة ٤١ من قانون العقوبات

ثانياً : إنه لو كانت الجريمة التي ادين فيها المتهمون هي جريمة القتل التام لا الشروع فيه لوضح خطأ محكمة الجنايات فيما ذهبت إليه من اعتبارها سالف الذكر وكان للمتهمين مصلحة في طعنهم . لأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الإعدام مركزه أسوأ من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة فقط طبقاً للمادة ١٩٩ عقوبات . فاعتبار الشريك فاعلاً أصلياً يجب في هذه الحالة أن يذهب الدفاع إليه . ولا يقال أن الشريك في جريمة الشروع في القتل المستوجب الحكم بالإعدام توزن عقوبته على أساس أن الجريمة لو تمت فعقابه بحكم المادة ١٩٩ يكون الإعدام أو الاشتغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة الأخيرة تزلها المادة ٤٩ الخاصة بالشروع إلى الاشتغال الشاقة المؤقتة . ومادام أن محكمة الجنايات قد طبقت على الطاعنين المادة ١٧ معاملة فيجب إذاً القول عن العقوبة التي قضت بها وهي الاشتغال الشاقة لمدة ١٥ سنة - لا يقال هذا مطلقاً لأن عقوبة الاشتغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام . وشرعتها جامعة في باب غير

القانون المدني اثبات مثله بالبينة فما أورده الحكم الصادر في الدفع الفرعي من جهة عدم جواز اثبات هذا العقد بالبينة غير صحيح قانوناً . « وحيث إن الحكم المطعون فيه أساسه الأصلي هو تلك القاعدة التي أوردتها المحكمة في حكمها الصادر في الدفع الفرعي ، فلذلك يتعين قبول الوجه الأول ونقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى المدنية بلا حاجة لبحث باقي الأوجه مع ملاحظة أن نقضه يستتبع حتماً نقض الحكم الفرعي الذي قررت تلك القاعدة الخاطئة .

(طعن دوسيه مخال مدعى مدنى ضد الديسطل الديب فى قضية النيابة رقم ٨٤ سنة ١ قضائية - بالهيئة السابعة عدا حضرة محمود محمد السبع بك رئيس النيابة بدلا من حضرة عبد السلام كساب بك)

٢٣١

٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - شهود . تقدير المحكمة لشهادتهم . الأخذ ببعضها دون البعض .

من مطلق حريتها

٢ - نقض . تعديل التهمة قبل المتهم . بمعرفة المحكمة . جواز نفي

حالات دون أخرى تبعا لمصلحة المتهمين . تطبيقه في

حالة تهمة الشروع في القتل . والقتل التام

المبدأ القانوني

(١) لمحكمة الموضوع أن تقدر شهادة الشهود وتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما تشك فيه . فلا يعتبر تناقضا أخذ المحكمة بشهادة بعض شهود النفي وطرحها شهادة شهود نفي آخرين

(٢) عدلت النيابة التهمة قبل المتهمين أمام محكمة الجنايات . واعتبرت كلا منهم فاعلاً أصلياً في جريمة الشروع في قتل مجنى عليه معين . واعتبرتهم المحكمة جميعاً فاعلين أصليين في جريمة الشروع في قتل المجنى عليهم جميعاً . وقررت محكمة النقض أولاً . أنه لا مصلحة للمتهمين في تعديل المحكمة الذي

باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الاعدام . وهي أن لا تكون تلك العقوبة قضاء مجتمعا على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فإن سبيل موازنتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الاصلى فيها ثم قياسها عليها تطبيقا للقاعدة العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها

المحكمة

« بما أن الوجه الأول من وجوه الطعن المقدمة في تقرير ٢ مايو سنة ١٩٣١ يتلخص في أن الحكم المطعون فيه باطل لأنه استند إلى وقائع مخالفة لما هو وارد في التحقيق وفي محاضر الجلسة .

« وبما أن هذا الوجه غير صحيح فإن الأمثلة التي ساقها الطاعن على المخالفة المدعاة جاءت أمثلة بتراء انتقص منها ما لو أثبت لدل على صحة ما روته المحكمة .

« وبما أن الوجه الثاني ملخصه أن محكمة الجنايات حددت من عندياتها الوقت الذي وقعت فيه الحادثة وهذا أيضا غير صحيح فقد شهد أمامها احد ابراهيم عبد الهادي وهمام محمد عبد العال ومحمد السيد حسنين بما جعل المحكمة تعتقد بأن الحادثة وقعت قبل الغروب .

« وبما أن الوجه الثالث يشير إلى تناقض المحكمة في أخذها بشهادة بعض شهود النفي وطرحها شهادة شهود نفي آخرين وهذا مما لا ترى فيه هذه المحكمة أى تناقض إذ أن المحكمة الموضوع أن تقدر شهادات الشهود وتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما تشك فيه .

« وبما أن الوجه الرابع يتلخص في أن محكمة الموضوع اعتمدت في إثبات سبق الاصرار على واقعة النزاع على ملكية فدانين بين شحاته غبريال وسليمان مينخائيل مع إن محضر الجلسة لم يشمل هذه الواقعة .

« وبما أن هذا الوجه غير صحيح فإن محكمة الجنايات عللت توافر سبق الاصرار والترصد بوجود المتهمين معا واختفائهم في حوزة النخيل وحمل كل منهم بندقية وتربصهم للجنى عليهم في طريقهم إلى آخر ما أوردته في هذا المعرض .

« وبما أن ما جاء به الطاعنون في الوجهين الخامس والسادس تحت عنوان تناقض أسباب الحكم ليس إلا بحثا في وقائع الدعوى ونقدا لأدلة الادانة التي أخذت بها محكمة الجنايات وهذا وذاك مما تلتفت عنه محكمة النقض .

« وبما أن الوجه السابع يتلخص في أن المحكمة أخلت بالدفاع عن المتهمين برفضها الاطلاع على قضية الجناية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٣٠ التي ثبت وقائعها ان المجنى عليهم سبق أن لفقوا على بعض المتهمين جنابة مماثلة .

« وبما أن هذا الدفاع ظاهر أنه لا يقطع إطلاقا بأن المجنى عليهم يكذبون دائما في إدعائاتهم وما كان على محكمة الموضوع إذ رفضته أن تعلل رفضها إياه تعليلا صريحا .

« وبما أن وجهي الطعن الواردين في تقرير ٢٥ إبريل سنة ١٩٣١ يدوران حول تعديل المحكمة التهمة المسندة إلى المتهمين واعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في جريمة الشروع في قتل المجنى عليهم جميعا مع إن تعديل النيابة الثابت

بمحضر الجلسة كان يحدد مركز كل واحد من الطاعنين ويعتبره فاعلا أصليا في جريمة الشروع في قتل مجنى عليه معين، فمحكمة الجنايات أدخلت إذن بحقوق الدفاع الذي لم يسر أثناء المرافعة على المحور الذي أرتأتته هي .
« وبما أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد حقيقة أن المحكمة إعتبرت الطاعنين جملة واحدة شارعين مع سبق الإصرار في قتل المجنى عليهم جملة واحدة .

« وبما أن هذا الاعتبار وان كان غير صحيح إلا أنه ليس للطاعنين مصلحة في طعنهم هذا لانهم لم يضاروا بالتعديل الذي ذهبت اليه محكمة الموضوع فان كلا منهم . على أقل تقدير تراعى فيه مصاحته . شريك في الجريمة التي ارتكبها زميله وفاعل أصلي في الجريمة التي ارتكبها هو بنفسه على مقتضى الوقائع الثابتة في الحكم ، فاعتبار جميع المتهمين جملة فاعلين أصليين في الجرائم التي ارتكبوها فرادى لا يسوى حالتهم ، لان عقوبة الشريك هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي على ما تقتضى به المادة ٤١ من قانون العقوبات ، فلا مصاحبة إذن للطاعنين في نقد تعديل المحكمة .

« وبما أنه يتعين أن يشار في هذا المقام إلى أنه لو كانت الجريمة التي أدين فيها الطاعنون هي جريمة القتل التام لا الشروع فيه لوضح وجه خطأ محكمة الجنايات فيما ذهبت اليه من إعتبارها سالف الذكر وكان للطاعنين مصلحة في طعنهم . ذلك بأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الاعدام مركزه اسوأ

من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فقط طبقا للمادة ١٩٩ من قانون العقوبات ، فاعتبار الشريك فاعلا أصليا يجب في هذه الحالة أن ينبه اليه الدفاع . ولا يقال أن الشريك في جريمة الشروع في القتل تستوجب الحكم بالاعدام توزن عقوبته على أساس أن الجريمة لو تمت فعقابه بحكم المادة ١٩٩ يكون الاعدام أو الأشغال المؤبدة وهذه العقوبة الأخيرة تنزلها المادة ٤٦ الخاصة بالشروع إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ، مادام أن محكمة الجنايات قد طبقت على الطاعنين المادة ١٧ معدلة ، فيجب إذن النزول عن العقوبة التي قضت بها وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة . لا يقال هذا مطلقا لان عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الاعدام وشرعتها جاءت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الاعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة العقوبة الفادحة قضاء محتما على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فان سبيل موازتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ثم قياسها عليها تطبيقا للقاعدة العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها .

« وبما أن عقوبة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار للفاعل الأصلي أو الشريك هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، فانزالها إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وهو ما قضت

به المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ معدلة من قانون العقوبات كان قضاء صحيحاً .

(طعن البدري على فرغلي وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ٣٠٤ سنة واحدة قضائية . رئاسة سعادة رئيس المحكمة وعضوية حضرات محمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد امين بك مستشارين وحضور حضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة)

٢٣٢

٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

استئناف النيابة . عن حكم صادر في معارضة من المتهم . عدم سبق استئنافها للحكم الغيابي . صيرورة هذا الحكم الاخير نهائياً بالنسبة للدانة ومقدار العقوبة . وفي حالة الغائه أو تعديله بالمعارضة . حقها في الاستئناف . مداه . في حد القدر الصادر به الحكم الغيابي
المبدأ القانوني

ان عدم استئناف النيابة للحكم الغيابي الا ابتدائي يجعل هذا الحكم نهائياً في حقها بالنسبة للدانة ومقدار العقوبة، بحيث لو عارض فيه المتهم وتأيد فلا وجه لها في استئناف الحكم الصادر بتأييده لانه لم يسلبها شيئاً مما حصلت عليه بالحكم الغيابي وقنعت به . أما اذا الغي وبرىء المتهم أو اذا عدل بتخفيف العقوبة فلها الاستئناف كما تصل الى ادانة المتهم ومعاقبته في حد القدر الذي كان نهائياً في حقها . وهو القدر الوارد بالحكم الغيابي وكل تصرف من المحكمة الاستئنافية تتجاوز فيه هذا الحد فهو تصرف خاطيء، لانه من جهة ينافي قوة الشيء المحكوم به في حق النيابة العامة والمكسوب للمتهم . ومن جهة أخرى فيه اضرار الضرر بالمتهم بسبب مسعاه هو لجر مصلحة لنفسه فانه لولا معارضته في الحكم الغيابي تلك المعارضة التي أدت الى تبرئته أو تخفيف عقوبته لما توصلت النيابة الى رفع الامر للمحكمة الاستئنافية ولكان الحكم

الغيابي نهائياً في حقها وحقه معا (١) .
المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول ان المحكمة الاستئنافية أخطأت فطبقت على الطاعن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مع أن حادثة الدعوى وقعت وقت العمل بقانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ وهذا القانون الاخير هو الذي طلبت النيابة تطبيقه وحكم عليه ابتدائياً بمقتضاه .

« وحيث ان هذا الوجه لا عبرة به اذ كل ما في الامر ان هناك خطأ مادياً وقع في تحرير أسباب الحكم الاستئنافية اذ ذكر بها ان المواد التي طبقتها المحكمة هي من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بدلاً من قانون مارس سنة ١٩٢٥ بدليل ان المواد التي ذكرت هي مواد قانون سنة ١٩٢٥ التي حوكم الطاعن بمقتضاها ابتدائياً وهي مخالفة في أرقامها لما ينطبق على هذه الجريمة من أرقام مواد قانون سنة ١٩٢٨ . « وحيث إن مبنى الوجه الثاني ان الطاعن كان محكوماً عليه ابتدائياً حكماً غيبياً بالحبس فقط فلما عارض فيه حكم ببراءته فاستأنفت النيابة حكم البراءة ولم يسبق لها استئناف الحكم الغيابي والمحكمة الاستئنافية اذ ألغت حكم البراءة لم تقتصر على معاقبته بالحبس فقط بل شددت العقوبة باضافة غرامة ٢٠٠ جنيه إليها وهذا تصرف خاطيء اذ عدم استئناف النيابة للحكم الغيابي يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد

(١) أشارت المحكمة الى الحكم الصادر من محكمة النقض في

١٩ يونيو سنة ١٩٢٠ المعاماة السنة الحادية عشر ص ٢٤٢ رقم ١٣٢

العقوبة التي قضى ذلك الحكم بها والا كانت نتيجة معارضة المتهم فتح الباب للاضرار به . « وحيث انه ظهر من مراجعة الاوراق صحة مايقوله الطاعن في هذا الوجه أى ان المحكمة الاستئنافية اذ الغت حكم البراءة الابتدائي الصادر بناء على معارضته في الحكم الغيابي الذي قضى عليه بالحبس فقط قد شددت عقوبته فحكمت عليه بالحبس والغرامة معا في حين ان النيابة العامة لم يسبق لها استئناف الحكم الغيابي المذكور .

« وحيث ان عدم استئناف النيابة للحكم الغيابي الابتدائي يجعل هذا الحكم نهائيا في حقها بالنسبة للادانة ومقدار العقوبة بحيث لو عارض فيه المتهم وتأيد فلا وجه لها في استئناف الحكم الصادر بتأييده لأنه لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه بالحكم الغيابي وقعت به . أما اذا ألغى وبرى المتهم أو اذا عدل بتخفيف العقوبة فلها الاستئناف كما تصل الى ادانة المتهم ومعاقبته في حد القدر الذي كان نهائيا في حقها وهو القدر الوارد بالحكم الغيابي . وكل تصرف من المحكمة الاستئنافية تتجاوز فيه هذا الحد فهو تصرف خاطيء لأنه من جهة ينافي قوة الشيء المحكوم به في حق النيابة العامة والمكسوب للتهمة ومن جهة أخرى فيه انزال الضرر بالمتهم بسبب مسعاه هو لجر مصلحة لنفسه فانه لولا معارضته في الحكم الغيابي تلك المعارضه التي أدت الى تبرئته أو الى تخفيف عقوبته لما توصلت النيابة الى رفع الامر للمحكمة الاستئنافية ولكان

الحكم الغيابي نهائيا في حقها وحقه معا ولقد سبق لهذه المحكمة أن حكمت بمثل هذا المبدأ في حكمها الصادر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ في القضية المقيمة بجدولها تحت نمرة ١٥١٥ سنة ٤٧ قضائية، ولذلك يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه من جهة قضائه بالغرامة والتقرير برفعها عن الطاعن .

(ملن حافظ محمد عطيه ضد النيابة رقم ٢٩٥ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة)

٢٢٣٣

٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

نقض . حكم محكمة الجنايات . في تهمة ضرب افضى الى الموت .
— ادانة أحد المتهمين . مخالفة الثابت في الحكم للوارد في شهادة الشهود . قوله

المبدأ القانوني

اتهم الطاعن وآخرون بضرب المجنى عليه ضربا افضى الى موته مع سبق الاصرار، وعند نظر القضية استبعدت المحكمة سبق الاصرار فأصبح بهذا الاستبعاد واجبا معه أن تعين من بين المتهمين من هو الذي ضرب المجنى عليه الضربة المميتة من بين ثلاث ضربات وجدت برأسه، وقد اعتمدت في تعيين الطاعن من بين الباقيين على شهادة أحدهم . على انه لم يثبت من محضر الجلسة ما يدل على تعيين الشاهد للطاعن، بل بالعكس ترك الضربة المميتة شائعة بين المتهمين بالضرب الذين قال عنهم الشاهد . ووجد أيضا في محقيقات النيابة ما يفيد ذلك . ولذا اعتبرت محكمة النقض ان حكم محكمة الجنايات في هذه النقطة مخالف للمصدر الذي استقت اعتقادها منه . وحكمت بنقض الحكم

المحكم

« حيث إن حاصل هذا الطعن هو أن

المجنى عليه قد وجد برأسه ثلاث إصابات إحداها فقط هي التي كسرت عظم الجدارى الأيمن وسببت الوفاة وإن تهمة ضربه ضربا أفضى إلى موته قد وجهت أمام المحكمة على الطاعن وعلى أشخاص آخرين معه ، فالمحكمة حصرت الضربة المميتة فى الطاعن آخذة فى ذلك بشهادة شاهد يدعى ابراهيم محمد عويد مع إن هذا الشاهد لم يحصر فيه تلك الضربة المميتة لافى شهادته أمام المحكمة ولا فى شهادته بتحقيقات النيابة، وإذن تكون المحكمة قد استقت الدليل من غير مصدر صحيح ويكون عملها هذا عابثا للحكم مبطلا له .

« وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه وإلى محضر الجلسة وجد ان الطاعن كان متهما هو وأشخاص آخرون بضرب المجنى عليه ضربا أفضى إلى موته مع سبق الاصرار فاستبعدت المحكمة سبق الاصرار وأصبح بهذا الاستبعاد واجبا عليها أن تعين من بين المتهمين من هو الذى ضرب المجنى عليه الضربة المميتة . من بين ثلاث ضربات وجدت برأسه . فهى عينت الطاعن من بين الباقيين واعتمدت فى تعيينه على شهادة من يدعى ابراهيم محمد عويد ، ولكن بالرجوع لمحضر الجلسة لم يوجد فى شهادة هذا الشاهد ما يدل على التعيين بل الموجود فى شهادته أن الطاعن سيد عبد الباقي (هو وعبود وعبد اللطيف ومحمد أبوزيد ومحمد أبوسيف ضربوه بنبايت وبلط) وهذه الشهادة لا شئ فيها من التعيين، بل هى ترك الضربة المميتة مشاعة

بين من قررت المحكمة أنهم ضربوا المجنى عليه وهم الطاعن وعبد اللطيف أبو سيف وسويلم ومحمد أبوزيد وسويلم ممن قال عنهم الشاهد . « وحيث إنه بالرجوع إلى شهادة الشاهد المذكور فى تحقيقات النيابة وجد أيضا أنه جعل ضرب المجنى عليه فى رأسه شائعا بين جملة أشخاص منهم الطاعن .

« وحيث إن المصدر الذى استقت منه المحكمة تعيين الطاعن بكونه هو الذى ضرب الضربة المميتة ليس مضبوطا بحسب الثابت فى محضر الجلسة وبالتحقيقات الأولى ولم تبين المحكمة وجها آخر لهذا التعيين ، فيكون حكمها فى هذه النقطة مخالفا للمصدر الذى استقت اعتقادها منه ويكون حكما متعينا نقضه .

(طعن سيد عبد الباقي ضد النيابة وآخرين مدعى مدنى رقم ٢٩٧ سنة ١ قضائية — بالهيئة السابعة)

٢٣٤

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

١- غرامة . محكوم بها على أكثرهم من متهم . طبقا للمادة ٩٧ ع . مساواتها بالمبلغ المختلس فقط

٢- حق الدفاع . عن متهم . رد المحكمة على اركان الجريمة والادلة والنقط الجوهرية المرتبطة به . كفاية

المبادئ القانونية

(١) مما لا نزاع فيه أن الغرامة التى نصت عليها المادة ٩٧ عقوبات هى من الغرامات النسبية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من ذلك القانون . وقد جاء فى تعليقات وزارة الحقاينة على هذه المادة الاخيرة أن رأى الاوفق فيما يتعلق بالغرامات المتروكة تقديرها للقاضى هو أن تكون مسئولية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة ادائه حسب تعيين القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه فى الفعل أو حسب عسره .

من قانون العقوبات لا تقضى الا برده ما اختلس وبغرامة مساوية له .

« وبما أنه لا نزاع في أن الغرامة التي نصت عليها المادة ٩٧ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت اليها المادة ٤٤ من ذلك القانون . وقد جاء في تعليقات وزارة الحقانية على هذه المادة الأخيرة أن الرأي الأوفق فيما يتعلق بالغرامات المتروكة تقديرها للقاضي هو أن « تكون مسئولية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة إدانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عسرهم . أما الغرامات النسبية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة . وبناء على ذلك فالظاهر إن كل انسان أتى فعلا يجعله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله » .

« وبما أن المستفاد من منحى هذا التعليق بل من مؤدى عبارته أن الشارع إنما عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل ، ولهذا أوجب التضامن فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك . » وبما أن تخطى محكمة الجنايات هذه القاعدة وتعيدها للغرامة بإيجابها كلها على كل واحد من المتهمين لا يتماشى مع القصد الظاهر الذي

أما الغرامات النسبية، فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة، وبناء على ذلك فالظاهر أن كل انسان أتى فعلاً يجعله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله » ويستفاد من منحى هذا التعليق بل من مؤدى عبارته أن الشارع إنما عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل ، لذا أوجب التضامن فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك . وتخطى محكمة الجنايات هذه القاعدة وتعيدها للغرامة بإيجابها على كل واحد من المتهمين لا يتماشى مع القصد الظاهر الذي رعى إليه الشارع

(٢) المحكمة ليست ملزمة بأن ترد على كل نقطة يثيرها الدفاع من وقائع الدعوى وادلتها مادامت قد استعرضت أركان الجريمة والادلة القائمة على توافرها وبحث النقط الجوهرية المرتبطة بذلك .

المحكمة

« وبما أن الوجه الأول من وجوه الطعن الذي جاء تحت عنوان « خطأ في تطبيق القانون » يتلخص في أن محكمة الجنايات ألزمت الطاعن وعبد الحميد سالم شريكه في التهمة بأن يردا إلى الخزينة بطريق التضامن المبلغ المختلس وهو ٢٢ ج ١١٥ م وألزمت كلا منهما بأن يدفع غرامة مساوية لهذا المبلغ، فكانها قضت بغرامة مثلى المبلغ المختلس ، مع أن المادة ٩٧

رمى اليه الشارع

« وبما أنه يتعين لهذا تصحيح ذلك الخطأ وجعل الغرامة المقضى بها مبلغا واحدا وهو ٢٢ ج ١١٥ م يلزم به كلا المتهمين بوجه التضامن الذي تقتضيه المادة ٤٤ من قانون العقوبات . » وبما أن ما جاء في الفقرات الأربع التي أدجها الطاعن في الوجه الثاني المعنون « بعدم بيان الوقائع الجوهرية يانا دقيقا في الحكم » كل هذا لا يعدو عن نبذ من الدفاع الموضوعي ألبس هذا الثوب تحيلا لطرح موضوع الدعوى وأدلتها أمام هذه المحكمة وهو مالا يجوز قبوله . » وبما أن الوجه الثالث الذي جاء تحت عنوان « وجه عام يعيب الحكم » يتاخص في أن عبد الحميد سالم المتهم شريك الطاعن ترفع عنه عبده عبد الملك أفندي المحامي نيابة عن بسطا شكري أفندي وطلب الحكم ببراءته مع أن عبده أفندي ليس مقيدا اسمه بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية » وبما أنه فضلا عن أنه لا شأن للطاعن في هذا الأمر لأن عبده أفندي لم يحضر للدفاع عنه ، فإن الواقع أن بسطا شكري أفندي حضر أمام المحكمة في جلسة ٧ إبريل سنة ١٩٣١ وترافع عن عبد الحميد سالم ثم قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ٨ إبريل سنة ١٩٣١ وفي تلك الجلسة حضر عبده عبد الملك أفندي عن بسطا شكري أفندي وصمم على دفاع المحامي الأصيل وطلب البراءة ، فعبد الحميد سالم نفسه لم يلحق دفاعه عيب ، ولا معنى لتعلل الطاعن بما استمسك به في هذا الشأن .

« وبما أن الوجه الرابع الذي جاء تحت عنوان « الاخلال بحرية الدفاع » اقتصر الطاعن في الفقرتين الأولى والثانية منه على نقد طريقة المحكمة في مناقشة الشاهد أحد بكرى أفندي ولا ترى هذه المحكمة أن ما أثبت في الحكم أو في محضر الجلسة عن هذا الشأن يمس حرية الدفاع بأية حال .

« وبما أن ما جاء في الفقرة الثالثة من هذا الوجه عن أن التهمة عدلت في غير مواجهة المتهم ، يرد عليه أن التعديل الذي أجرته المحكمة لم يتناول وقائع غير ماثبت أمامها وجرت عليه المناقشة ثم ان هذا التعديل لم يضار به الطاعن من أية ناحية .

« وبما أن ما ورد في الفقرة الرابعة من هذا الوجه عن عدم رد المحكمة على دفاع المتهم ليس إلا ترديدا للدفاع الموضوعي الذي سار عليه المحامي على أنه يجب أن يلاحظ بأن المحكمة ليست ملزمة بأن ترد على كل نقطة يثيرها الدفاع من وقائع الدعوى وأدلتها ، مادامت قد استعرضت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توافرها وبحث النقط الجوهرية المرتبطة بذلك (طعن احمد حسن شحاته ضد النيابة رقم ٢٩٣ سنة ١ قضائية بالهيئة السابقة عدا حضرة رئيس النيابة فانه محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢٣٥

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

اصلاحية . الحكم باعلى صغير . عدم جواز تحديد المدة بالحكم الصادر

المبدأ القانوني

إذا كان النص الجديد للمادة ٦٤ عقوبات

(المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١) قد جعل أقصى مدة البقاء في الاصلاحية خمس سنين كما كان بالمادة الملغاة فانه حذف الحد الأدنى وصارت مدة بقاء الصغير بالاصلاحية غير متعلقة برأى القاضي بل متعلقة برأى وزير الحقانية الذي يجوز له أن يأمر بالافراج عنه في أى وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها عن سنتين . فكل تحديد للمدة في حكم القاضي يكون اذن اقتبانا على حق وزير الحقانية ومخالفا للقانون المحكم

« حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن محكمة ثانی درجة حددت مدة وجود المتهم عبدالله مرسى محمود بالاصلاحية مخالفة بذلك ما جاء بالمادة ٦٤ من قانون العقوبات الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ » وحيث ان الفقرة الأولى من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الصادر في فبراير سنة ١٩٠٤ كانت تنص على أنه « لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين » فكان يتعين على القاضي بمقتضى هذا النص أن يحدد المدة التي يرى فيها ضرورة بقاء الصغير بالاصلاحية . ولكن هذه المادة قد ألغيت برمتها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ الذي وجب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وهو ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ واستعيض عنها بمادة أخرى هي ٦٤ أيضا نص فيها على أن « كل مجرم عهد به الى مدرسة اصلاحية أو محل

آخر من هذا النوع طبقا لأحكام المادتين ٦١ و ٦١ مكررة يبقى فيه إلى أن يأمر وزير الحقانية بالافراج عنه ... الخ » وهذا النص الجديد اذا كان قد جعل أقصى مدة البقاء في الاصلاحية خمس سنين كما كان بالمادة الملغاة فانه حذف الحد الأدنى وصارت مدة بقاء الصغير بالاصلاحية غير متعلقة برأى القاضي بل متعلقة برأى وزير الحقانية الذي يجوز له أن يأمر بالافراج عنه في أى وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها عن سنتين ، فكل تحديد للمدة في حكم القاضي أصبح اذن اقتبانا على حق وزير الحقانية ومخالفا للقانون . وبما ان هذا النص الجديد أصلح للتهمين من النص الملغى فهو الواجب العمل به في الدعوى الحالية مادام الحكم فيها لم يصدر الا بعد وجوب العمل به وان كانت واقعتها حدثت في يناير سنة ١٩٣١ قبل هذا الوجوب .

« وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ وجد أنه حدد مدة بقاء المتهم في الاصلاحية بثلاث سنوات فهذا التحديد متعين حذفه من الحكم تطبيقا للقانون . (طعن النيابة ضد عبدالله مرسى محمود رقم ٢٢ سنة ٢ قضائية بالهيئة السابقة)

٢٣٦

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

تزوير . شهادة طيبة بتقرير من الزوجة . غير صادرة من طبيين موظفين . غير صالحه كسند للأذن . ليست سند الاحد . ولا تضر أحدا . لا قيمة لها قانونا ولا مستولية جنائية بالنسبة لعقد الزواج المنى عليها المبدأ القانوني

قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطيبة المدعى بتزويرها صادرة

من طبيين موظفين بالحكومة حتى يصح للمأذون أن يعتمد عليها في تحريه لتقدير السن ، فإذا كانت الشهادة المقول بتزويرها — كافي الدعوى الحالية موضوع النقض — صادرة من طبيب واحد فضلا عن أنه لم يذكر بالحكم ان كان موظفا أم لا . فهذه الشهادة ما كانت لتصلح مستندا للمأذون في تحرياته . وما كان له أن يتخددع بها ، ومثل هذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا لأنها ليست سندا لاحد ولا تضر أحدا . ويكون اللوم في تقدير السن في عقد الزواج بناء عليها واقعا على المأذون نفسه لتقصيره في واجبات وظيفته ولكن ليست هناك مسئولية جنائية

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المتهمين قدموا للمأذون شهادة طبية مزورة تثبت أن سن الزوجة أكثر من ست عشرة سنة ، فعقد المأذون العقد اعتمادا على هذه الشهادة ومع هذا فقد اعتبرت المحكمة أن هذه الوقائع لا عقاب عليها ، ورأيها هذا يتنافى مع ما قضت به محكمة النقض بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ من أن من يخددع المأذون في اجراء عقد الزواج بناء على تقديم شهادة طبية مزورة مستحق للعقاب باعتباره شريكا في التزوير في ورقة رسمية ، لأن الشهادة الطبية هي احدى الأدلة التي توصل المأذون للتحري عن سن الزوجين المطلوب منه القيام به طبقا للقانون .

« وحيث إنه يجب أن يلاحظ أن المتهم الأول عبدالعزيز حنفي والمهمة الرابعة نبويه

فرج يوسف قد برأتها المحكمة لما ثبت لها في الموضوع أن لاعلاقة لها بتزوير الشهادة الطبية واذن فطلب نقض الحكم بالنسبة لها في غير محله » وحيث إنه فيما يتعلق بالمتهمين الثاني والثالث جابر قطب علي ونجيه خليل ابراهيم اللذين قالت محكمة الموضوع أن لها علاقة بتزوير الشهادة الطبية لا ترى محكمة النقض وجها لقبول الطعن ضد هما ، ذلك لأن محكمة النقض اذا كانت ذكرت في الحكم الصادر منها في ١٨ يناير سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٢٣٢ سنة ٤٨ قضائية ، تلك العبارة التي تشير اليها النيابة العمومية فان قضاءها قد استقر على وجوب أن تكون الشهادة الطبية المدعى بتزويرها صادرة من طبيين موظفين في الحكومة حتى يصح للمأذون أن يعتمد عليها في تحريه لتقدير السن . وبما أن الشهادة المقول بتزويرها في الدعوى الحالية صادرة من طبيب واحد ، بل وحتى غير مذكور بالحكم ان كان موظفا بالحكومة أم لا ، فهذه الشهادة ما كانت لتصلح مستندا للمأذون في تحرياته وما كان له أن يتخددع بها ويكون اللوم في تقدير السن في العقد بناء عليها واقعا على المأذون نفسه لتقصيره في واجبات وظيفته ، أما المتهمان المذكوران فلا جناح عليهما ولا مسئولية جنائية » وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة برأت المتهمين المذكورين من تهمة تزوير الشهادة الطبية على اعتبار أن ما وقع من المتهم الثالث نجيه خليل ابراهيم هو تزوير مادي وقد نفت التهمة لأن البصمة الموقعة بها عليها هي بصمة هذه المتهمه نفسها ولا تزوير فيها —

اصطدام القطار بها فعلا فتعطل بسبب الاصطدام،
وانما نصها يدل على أن الجريمة تتحقق بمجرد
التعطيل سواء أوقع الاصطدام فعلا وكان هذا
التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف
القطار خوف الاصطدام
المحكمة

« حيث إن محصل الوجه الأول أن الدفاع
عن الطاعنين طالب من المحكمة أن تأمر بضم
قضايا يعتمد عليها لمصاحتهما ولكن المحكمة
رفضت هذا الطلب وقررت سماع الدعوى
بدون ذكر أسباب وفي ذلك إخلال بحق الدفاع.
» وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الجلسة
ظهر أن الدفاع عن الطاعنين طلب حقيقة ضم
قضايا يرشد عنها ولكن هذا الطلب كان
مقصودا منه بيان الحالة الادبية لأحد شهود
الاثبات للطعن فيه وتوجيهه. ومثل هذا الطلب
لا فائدة فيه للدعوى الحالية ولم يكن من محل
لاعتباره ولا للرد عليه مادام أن كل انسان
يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها
متى وثقت بصحتها ولو كان لهذا الانسان سوابق
في الكذب والتلفيق فلا اعتداد بهذا الوجه.
» وحيث إن الوجه الثاني متعلق بالموضوع.
« وحيث إن محصل الوجه الثالث
— أولا — إن القطار إنما استوقف قبل
وصوله إلى المكان الذي كانت المسامير مثبتة
فيه على الشريط ومراد الطاعنين بهذا أن
يقولا أن القطار لم يصطدم فعلا بالمسامير ولم
يكن هذا الاصطدام هو السبب المادي المباشر
لوقوف القطار، وأن المادة ١٤٥ من قانون

برأتهما على هذا الاعتبار، مع أن التزوير في
الواقع تزوير معنوي لما ثبت في الحكم من
حضور المتهم المذكورة أمام الطبيب وعرضها
نفسها عليه متسمية باسم بديعة خليل ابراهيم
التي كان مرادا عقد زواجها.

» وحيث إن هذا الوجه في غير محله أيضا
اذ هذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا
معنويا، لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضر
أحدا فهي لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما
شاهده تماما ولا الزوجة بديعة خليل ابراهيم
التي كان التزوير لمصلحتها.

(طعن النيابة ضد عبدالعزيز حنفى وآخرين رقم ١٤ سنة ٢
ق - بالهيئة السابقة)

٢٣٧

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - نقض . شهادة شهود . قبول المحكمة لها من عدمه . موكل لتقديرها
- ٢ - تعطيل قطار عمدا . مجرد التعطيل . سواء أوقع الاصطدام
أولم يقع . كاف لتحقيق الجريمة .

المبادئ القانونية

١ - إذا طلب الدفاع عن الطاعنين ضم قضايا
يرشد عنها . وكان هذا الطلب مقصودا به بيان
الحالة الادبية لأحد شهود الاثبات للطعن فيه
وتوجيهه ، ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير
إبداء أسباب، فلا يكون عملها إخلالا بحق الدفاع،
فمثل هذا الطلب في الدعوى المعروضة لم يكن من
محل لاعتباره ولا للرد عليه ، مادام أن كل انسان
يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها متى
وثقت بصحتها . ولو كان لهذا الانسان سوابق في
الكذب والتلفيق

٢ - إن نص المادة ١٤٥ ع لا يقتضى أن تكون
الاشياء التي القيت على الخط الحديدى قد حصلت

العقوبات التي طبقتها المحكمة لا تنطبق على هذه الحالة — ثانياً — إنه لم يثبت أن المسامير التي ضبطت كان ممكناً بسببها تعطيل القطار .

« وحيث إن المادة ١٤٥ المذكورة لا يقتضي نصها أن تكون الأشياء التي أُلقيت على الخط الحديدي قد حصل اصطدام القطار بها فعلاً فتعطل بسبب هذا الاصطدام ، وإنما نصها يدل على أن الجريمة تتحقق بمجرد التعطيل سواء أوقع الاصطدام فعلاً وكان هذا التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الاصطدام . واذن يكون الشرط الأول من هذا الوجه في غير محله ما دام ثابتاً في الحكم أن القطار صار وقفه لوجود المسامير فتعطل فعلاً عن المسير .

« وحيث إن الشرط الثاني من هذا الوجه غير صحيح ، إذ قد أثبت الحكم أخذاً بشهادة سواق القطار ومهندس الشركة أن وضع المسامير على الشريط بالكيفية التي وجدنا عليها كان كافياً لقلب القطار .

« وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الطاعنين دافع عنهما محاميان اثنان ، ولكن محضر الجلسة لم يثبت به الادفاع « واحد » ، ولم يبين على لسان أي المحامين قد كان هذا الدفاع . « وحيث إن محضر الجلسة قد ورد في صدره أن اثنين من المحامين حضرا مع المتهمين وهما حنا بك منصور ومحمد عبد الهادي عايداً أفندي وبعد سؤال المتهمين وسماع شهادة الشهود ومرافعة النيابة وجد مثبتاً في ذلك المحضر دفاع مطول عن المتهمين من غير أن يذكر من

من المحامين اللذين حضرا معهما هو الذي أُلقي هذا الدفاع . ولكن مادام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلاً كما يقضى به القانون فلا أهمية للسهر في إثبات اسم أي المحامين الحاضرين الذي يكون قد قام بهذا الدفاع واذن يتعين رفض هذا الوجه أيضاً .

(طعن محمد ابراهيم وآخر ضد النيابة رقم ١٤٢٦ سنة ١٩٤٨ ق بالهيئة السابقة)

٣٣٨

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

عامة مستديمة . عبارة يستحيل برؤها . تكرير للمعنى من استدانة العامة . عدم ذكرها في تقرير الطبيب . غير مؤثر في تطبيق المادة ٢٠٤ عليها

المبدأ القانوني

ان عبارة « يستحيل برؤها » الواردة بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد عبارة « عامة مستديمة » انما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه اذ استدانة العامة يلزم عنها حتماً استحالة برؤها ، فتمت قيل « ان العامة مستديمة » كان معنى ذلك انها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك العبارة — التي هي فقط لا تريد في معنى الاستدانة شيئاً — لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة اذ اقتصر فيه على عبارة مستديمة permanente . فاذا قرر الطبيب الشرعي ان العامة مستديمة ولم يزد على ذلك . وأخذ الحكم برأى الطبيب واعتبر العامة مستديمة وانه اذن مستحيل برؤها ، فلا يكون الحكم قد اهلل تعرف وقائع الموضوع وبيانها ولم يخطئ . فيما قدره من أنها مما تناوله المادة ٢٠٤ عقوبات

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الاول انه ثابت

بالحكم أن المجنى عليه هو الذي ابتدر الطاعن بالضرب على رأسه ، وإن هذا الأخير لم يقاوم باستعمال عصاه الادفعية واحدة أثناء قيام المجنى عليه بضربه وإن في هذا ما يدل على أن الطاعن لم يقصد إلا مجرد منع الخطر عن نفسه ويكون ما حصل منه إنما هو مجرد دفاع شرعي عن النفس لا عقاب عليه .

« وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أن كل ما أثبتته المحكمة في صدد ما جريات الحادثة أنه حصلت مشادة كلامية بين الطاعن والمجنى عليه ، فهذا الأخير (ضرب الطاعن بعصا كانت في يده فضربه الطاعن بعصا على رأسه) وليس في الحكم ما يشتم منه راتحة أن الطاعن إذ ضرب المجنى عليه كان قاصدا دفع خطر عن نفسه ولا أنه كان في حالة دفاع شرعي . كما أنه بالرجوع إلى محضر الجلسة لم يظهر أن الطاعن في دفاعه ادعى أنه كان في خطر فضرب المجنى عليه دفاعا عن نفسه . واذن فهذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة اعتمدت في ثبوت العاهة المستديمة على أقوال الطبيب الشرعي الذي قرر بأنه يعتبر العاهة التي تمكث بالمصاب ستة شهور هي عاهة مستديمة ، على أن المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات صريحة في أن العاهة المشار إليها هي التي يستحيل بروجها ، وليس في أقوال الطبيب الشرعي ما ينافي كون عاهة المجنى عليه ممكنا بروجها بمضي الوقت .

« وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون

فيه وجد مثبتا به أن المجنى عليه « تخلفت عنده عاهة مستديمة بسبب إصابة الرأس وهي اختلال علاقة مركز الكلام بالذاكرة كما جاء بالتقرير الطبي الشرعي وإن المحكمة ندبت الطبيب الشرعي يوم الجلسة لاعادة فحص حالة المذكور وبعد اجراء ذلك أيد ما سبق تقريره طبيا وقال أن الاختلال المشار إليه يقدر بنقص ٤٠٪ من قوة التذكر » . كما أنه بالرجوع إلى محضر الجلسة وجد أن الطبيب الشرعي الدكتور اسماعيل يسرى قرر لدى المحكمة ما تتفق معه عبارة الحكم المتقدمة وبما جاء في أقوالها خلاصته (أن كل ضعف في وظيفة الكلام يبقى بعد ستة شهور من تاريخ الحادثة يعتبر عاهة مستديمة وإنه اذن يوافق على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي السابق مادام قد مضى على المصاب الآن (أي لتاريخ الجلسة) نحو سنتين ولا زالت العاهة قائمة به .

« وحيث أن عبارة « يستحيل بروجها » التي وردت بالمادة ٢٠٤ من قانون العقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة إنما هي فضلة وتكرير للبعنى يلزمه إذ استدانة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها فتى قيل « أن العاهة مستديمة » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل بروجها والتخلص منها . على أن تلك العبارة — التي هي فضلة لا تزيد في معنى الاستدانة شيئا — لا وجود لها بالنص الفرنسي للسادة إذ اقتصر فيه على عبارة مستديمة (permanente)

« وحيث إنه إذا كان الطبيب الشرعي قرر

كما تقدم ان العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك وكان الحكم المطعون فيه أخذ برأى الطبيب واعتبر العاهة مستديمة وانه اذن مستحيل بروءها فان الحكم المذكور لم يهمل تعرف وقائع الموضوع وبيانها ولم يخطئ فيما قدره من أنها نما تناوله المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات التي طبقها على الطاعن ، واذن يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضا .

(طعن عبدالحيد خليفة وآخر ضد النيابة رقم ١٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٩

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

طعن . بطريق النقض . في أمر صادر من غرفة المشورة . لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . جوازه . من النائب السموي وحده . دون المدعى المدني

المبدأ القانوني

إذا صح بطريق القياس على المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اعتبار الاوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن فيها أيضا بطريق النقض فلا يمكن أن يكون ذلك الا في صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ولا يكون حق الطعن الال للنائب العام وحده . فالطعن المقدم من المدعين بالحق المدني غير جائز قانونا

المحكمة

» بما أن الطعن حصل من المدعين مدنيا في قرار غرفة المشورة الذي أيد قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية على المتهمين أحمد عبد الجواد وعبد الله حسين .

» وبما أن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن الطعن في قرارات قاضي الاحالة أمام محكمة النقض والابرار لا يجوز الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون الا من النائب العمومي . » وبما أنه إذا صح بطريق القياس اعتبار الاوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن فيها أيضا بطريق النقض فلا يمكن أن يكون ذلك الا في صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون حق الطعن الال للنائب العام وحده ، واذن فالطعن المقدم الآن من المدعين بالحق المدني غير جائز قانونا .

(طعن دياب جوهر وآخرين مدعين مدني في قرار محكمة تفسير الكلية ضد أحمد عبد الجواد وآخر رقم ١١ سنة ٢ ق . بالهيئة السابقة)

٢٤٠

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

سبق الاصرار . في جريمة الشروع في القتل والضرب . اثباته دلائل على الاشتراك بالاتفاق . بيان وقائع خاصة بالاتفاق بعد ذكر وقائع سبق الاصرار . عدم لزومه نية الاعتداء . جواز أن تكون غير محدودة . تدبير الاعتداء على من يعترض عمل المعتدين . كفايته

المبادئ القانونية

(١) اذا اثبتت المحكمة في حكمها أن جريمة الشروع في القتل والضرب الذي افضى الى الموت قد حصلت مع سبق الاصرار . فمجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين

أن الطاعن الثالث إعتدى هو والطاعن الثاني بالضرب على علي إبراهيم مطر ذلك الضرب الذي أدى إلى وفاته يستفاد منه ضمناً أن محكمة الموضوع لم تعول على شهادة شاهد النفي الذي شهد بأن الطاعن الثالث كان معه طول الوقت وفي هذا القدر ما يكفي للرد على الشهادة المذكورة .

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأن المحكمة أثبتت أن جريمتي الشروع في القتل والضرب الذي أفضى إلى الموت قد حصلتا مع سبق الأصرار ومجرد إثبات سبق الأصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لاقادة الاتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق الأصرار، ومادام الأمر كذلك وكان الاشتراك بالاتفاق ثابتاً على المتهمين كل في الجريمة التي لم يرتكبها بنفسه فهذا الثبوت يجعل الحكم صحيحاً ولا يجعل أهمية لما يعترض به الطاعنون من عدم بيان المحكمة لوجه اعتبارها إياهم مشتركين بالمساعدة أيضاً

« ومن حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن التي اشتمل عليها التقرير الثاني يكفي للرد عليه ما سبق ذكره رداً على الوجه الأول من التقرير الأول فيما يتعلق بوجود سبق الأصرار . كما أن إعتراض الطاعن بأن طريقة تدوين الحكم تفيد أن الواقعة كانت نتيجة

عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لاقادة الاتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق الأصرار . وإذا كان الأمر كذلك وكان الاشتراك بالاتفاق ثابتاً على المتهمين كل في الجريمة التي ارتكبها ، فهذا الثبوت يجعل الحكم صحيحاً . ولا يجعل أهمية لما يعترض به الطاعنون من عدم بيان المحكمة لوجه اعتبارها إياهم مشتركين بالمساعدة أيضاً

(٢) يصح أن تكون النية المبيتة على الاعتداء غير محدودة (indéterminée) ويكفي فيها أن يدبر الاعتداء على من يعترض عمل المعتدين كائناً من كان ذلك المعترض . فإذا اعترض الطاعنون بأن طريقة تدوين الحكم تفيد أن الواقعة كانت نتيجة عمل صدر عن أحد المجنّين عليهما وقت وقوع الحادثة . وأنه لم يكن أحد يعلم قبل ذلك من الذي سيعترض فريق الطاعنين فيما قاموا به من توقيع الحجز على مواشي المجنّين عليه الثاني وأخذها لوضعها في دوار الزراعة المملوك للطاعن الأول وإن ذلك كله يتنافى مع فكرة تدبير الاعتداء على الصورة التي وقع بها فهذا الاعتراض مردود للسبب المتقدم

المحكم

« من حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن التي اشتمل عليها التقرير الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين الوقائع التي استنتجت منها محكمة الموضوع توفر سبق الأصرار بما فيه الكفاية .

« ومن حيث إن الوجه الثاني مردود بأن أخذ الحكم بشهادة شهود الإثبات الدالة على

٢٤١

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

خطف طفل . القصد الجنائي . قطع صلة المجنى عليه بأهله .
كفايته لتوفره

هتك عرض . كشف العورة . على غير إرادة المجنى عليه .
كاف لتوفر الجريمة التام

المبادئ القانونية

(١) يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله . ولا عبرة بالبائع ولا اعتداد به في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم . إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني مثلاً الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(٢) إذا مزق الجاني لباس المجنى عليه من الخلف فإنه قد أدخل بحيائه العرض وكشف جزءاً من جسمه هو من العوارت التي يحرم كل إنسان على صونها من العيب وحجبها عن انظار الناس فكشف هذه العورة على غير إرادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها هو في حد ذاته جريمة هتك عرض تام ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء كما سبق لهذه المحكمة أن فصلته في حكم سابق (١)

المحكمة

« من حيث إن محصل الطعن المقدم من النيابة العمومية أن قرار قاضي الاحالة أخطأ في تطبيق القانون إذ قال باتقاء القصد الجنائي في التهمة الأولى بناء على أن المتهم إنما أخذ

عمل صدر عن أحد المجنى عليهما وقت وقوع الحادثة وإنه لم يكن أحد يعلم قبل ذلك من الذي سيعترض فريق الطاعنين فيما قاموا به من توقيع الحجز على مواشي المجنى عليه الثاني وأخذها لوضعها في دوار الزراعة المملوك للطاعن الأول وإن ذلك كله يتنافى مع فكرة تدبير الاعتداء على الصورة التي وقع بها . هذا الاعتراض مردود بأن النية المبيتة على الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة (indéterminée) ويكفي فيها أن يدبر الاعتداء على ما يعترض عمل المعتدين كائناً من كان ذلك المعترض .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من التقرير الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد غفل عن الرد على عدة أمور حصرها التقرير في هذا الوجه ويكفي للرد عليه أن قول الحكم بتوفر سبق الأصرار والتدليل عليه من وقائع الدعوى فيه الرد الكافي على ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم توفر ذلك الظرف كما أن القول بتوفر هذا الظرف معناه حتماً استبعاد ما تمسك به الطاعنون من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن أنفسهم والأخذ بشهادة شهود الإثبات فيه الرد الضمني على شهادة شاهد النفي كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(طعن حسن محمد زبيده وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣٧ سنة ٢ ق — بالمهنة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فإنه حضرة حسن عبدالرحمن بك)

المجنى عليه بنية مواقفته لا بنية خطفه، مع أن في هذا خلطا بين النية الجنائية والباعث على ارتكاب الجريمة، فإن جناية الخطف تتم بمجرد نقل المتهم الطفل المخطوف من الجهة التي وضعه فيها أولياء أمره الشرعيون إلى جهة أخرى متعمدا إخفاءه علما بصغر سنه، ولا عبرة بعد ذلك بالباعث أو الغرض الذي رمى إليه المتهم. كذلك أخطأ القرار في تطبيق القانون في التهمة الثانية إذ لم يعتبر شروعا في هتك العرض ما صدر عن المتهم من أنه أخذ الطفل المجنى عليه إلى غرفة منفردة وطلب منه أن يواقعه، فلما رفض مزق لباسه فبكى الطفل وصاح فلم تتم الجريمة. واعتمد القرار في ذلك على أن القانون قد سوى بين الشروع والفعل التام في جناية هتك العرض فأوجب للعقاب على كل منهما أن يقع من المتهم فعل مادي على جسم المجنى عليه وهذا نظر خاطيء لأن القانون في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات قد افترض للشروع في جريمة هتك العرض وجودا مستقلا عن الجريمة التامة، وغاية الأمر أنه من باب التشديد واستثناء من نص المادة ٤٦ عقوبات جعل عقوبة هذا الشروع مساوية لعقاب الفعل التام. «ومن حيث إن واقعة هذه المادة كما أثبتها قرار قاضي الاحالة المطعون فيه تلخص في أن المتهم قابل المجنى عليه في الشارع، فأخذه بقصد ادخاله التياترو والمراجيح فذهب معه وأدخله في أودة بجوار المراجيح ومزق لباسه من الخلف بيده بعد أن طلب منه مواقفته ولما لم يقبل تركه وأخذه فادخله التياترو حيث عثر

عليه» وقد عقب القرار على ذلك بقوله «وحيث إنه مع التسليم بصحة رواية المجنى عليه فإن الظاهر من أخذ المتهم للمجنى عليه من الشارع للأودة التي أدخله فيها هولنية مواقفته لالنية خطفه بدليل السير به جها في الشارع من أمام منزله للجهة التي كانت فيها المراجيح وبدليل ادخاله التياترو وأمام الناس جها بعد ذلك خصوصا وأن دائرة محل الحادثة كما يرى من الرسم الكروكي المرفق بالأوراق من منزل المجنى عليه للمراجيح التي بجوارها الأودة التي أدخل فيها المجنى عليه لمواقفته للتياترو محصورة في شارع نبيه والشارع الثلاثيني وتوفيق وهي شوارع رئيسية ببورسعيد ومطروقة كثيرا بالمارين وبها محال تجارية عديدة ولو كان في نية المتهم الخطف لما سار بالمجنى عليه في هذه الشوارع من وقت مقابلته إياه في الصباح لغاية العثور على المجنى عليه في التياترو في المساء»

«ومن حيث إنه يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله. وقد أراد القرار المطعون فيه أن يبرز هذا المعنى فأتى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب الجريمة مع أنه لا عبرة بهذا الباعث ولا اعتداد به في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم، إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف، غير أن المفهوم من مجموع عبارة القرار أن ذلك لم يكن مراد واضعه

فكشف هذه العورة على غير ارادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض تامة ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء . وقد سبق لهذه المحكمة أن فصلت هذا البحث في حكمها الصادر في القضية نمرة ١٧٤٤ نقض سنة ١٩٢٨ .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه فيما يتعلق بالتهمة الثانية .

(طعن النيابة في قرار حضرة قاضي الاحالة ضد مسعد علي السيد رقم ٦ - سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٢٤٢

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

خطأ . السير في وسط الطريق . بدلا من السير على اليمين .
حدوث حادثة جنائية . عدم احتياط في السير . مشولية السائق

المبدأ القانوني

إن السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة انحاء القطر وعينت لائحة عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ بالنص عليه في المادة ١٥ بقولها « يجب على كل عربي أن يلازم حال مسيره الجهة التي على يمينه » فاذا كانت لائحة السيارات لم تشتمل على نص مثله فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معفى من الخضوع لهذا النظام الذي هو نظام عام مقرر بطريق العرف على الاقل في جميع انحاء القطر كما تقدم . فمخالفة سائق السيارة لهذا النظام أن لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فهي على كل حال تعتبر عدم احتياط في السير نظراً الى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب اخلاؤها لمن يكون قادماً من الطريق العكسي . وهذا القدر من الخطأ (السير في وسط الطريق) كاف لمسئولية سائق

وانما كان مراده التدليل على انتفاء القصد الجنائي وقد استعان على تأكيد ذلك بذكر الغرض الحقيقي الذي كان يرمى اليه المتهم بأخذ الطفل ولم يقف عند هذا بل تطرق منه الى جوهر البحث فبين ان المتهم لم يبعد بالمجنى عليه عن الدائرة التي بها منزل والديه وانه كان يسير به جهرا في الشوارع القريبة منه وانه دخل به ملعبا في نفس الدائرة كان من المحتمل أن يوجد بين المترددين عليه من تكون له معرفة بالطفل أو بذويه كما حصل فعلا . وليس ذلك كله شأن من يريد أن يفرق بين المجنى عليه وبين أهله ويقطع صلته بهم تفريقا

وقطعا جديدين وهذا هو مدار التدليل وموطن

الاهمية في البحث .

« ومن حيث إنه متى تبين أن هذا هو مرمى القرار فلا وجه للاعتراض عليه ويتعين إذن رفض الطعن فيما يتعلق بالتهمة الأولى .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية وهي تهمة الشروع في هتك العرض ترى المحكمة أن قرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه إذ لم ير فيما وقع من المتهم جريمة أصلا على حين أنه بحسب الوقائع التي أثبتتها ذلك القرار يجب أن يعد الفعل الذي اتاه المتهم جريمة هتك عرض تامة لأنه إذ مزق لباس المجنى عليه من الخلف قد أخل بحيائه العرضي وكشف جزءا من جسمه هو من العورات التي يحرم كل انسان على صونها من العبث وحجبها عن أنظار الناس

السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه . وللمحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى

المحكم

» من حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي استوجبت حكم العقوبة كما أنه أخطأ في تطبيق القانون وذلك لأن الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة قد بنى على أسباب مطولة أهمها أنه ليس في التحقيق عناصر لتقدير الخطأ الذي كان سبباً في حصول القتل نجا الحكم الاستثنائي وقرر أنه يتزع من ظروف الواقعة أن المتهم أهمل في السير بسرعة زائدة وإنه كان سائراً في وسط الطريق مع أن السير في وسط الطريق يفرض ثبوته ليس مخالفة بأي لائحة أو قانون وظروف الحادثة تبرره لخلو الطريق من أي عائق يمنع استعماله . بما أن استنتاج السير في وسط الطريق من وجود الجثة فيه خطأ ظاهر لانه لا يمكن اعتباره دليلاً عليه . كذلك أخطأ الحكم فيما أثبتته من سرعة السير لأن استنتاج هذه السرعة من عدم إمكان المتهم ضبط الأتوموبيل قبل الحادثة مردود بأن الثابت في أوراق الدعوى أن المجنى عليها امرأة كبيرة السن وبكلتا عينيها عتامات تمنع النظر وليس في الدعوى ما يسمح بتحقيق أنها لم تتعرض هي مفاجأة للسيارة كما يقع من أمثالها كل يوم . فإمام هذا التجهيل ما كانت تملك المحكمة الحكم بالعقوبة .

» ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد

اشتمل على الوقائع الكافية لاستخلاص إدانة الطاعن وعلى الأسباب المبررة للعدول عن حكم البراءة الابتدائي وما بنى عليه من أسباب ، أما القول بأن السير في وسط الطريق ليس فيه مخالفة لاية لائحة أو قانون فيرد عليه أن السير على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء القطر وقد عنت لائحة عربات الركوب للصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤ بالنص عليه في المادة ١٥ بقولها (يجب على كل عربجي أن يلازم حال مسيره الجهة التي على يمينه) فإذا كانت لائحة السيارات لم تشتمل على نص مثله فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معنى من الخضوع لهذا النظام الذي هو نظام عام مقرر بطريق العرف على الأقل في جميع أنحاء القطر كما تقدم ، فمخالفة سائق السيارة لهذا النظام ان لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فهي على كل حال تعد عدم احتياط في السير نظراً إلى ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلؤها لمن يكون قادماً من الطريق العكسي وهذا القدر من الخطأ كاف لمسئولية سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه وذلك عملاً بحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات وللمحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجثة ملقاة بعد الحادثة في وسط الطريق وليس للطاعن أن يتظلم إلى محكمة النقض بما رآته محكمة الموضوع في ذلك لانه داخل فيما تملكه تلك المحكمة من حرية استخلاص الأدلة

الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام هو من اختصاص محكمة الجنايات التي يصح لها وحدها الحكم بهذه العقوبة مادامت هي عقوبة الجناية فلا يملك القاضي الجزئي ولا محكمة ثاني درجة ان يحكما في حلة كهذه الا بالحبس المحكمة

« حيث إن هذا الطعن الأخير بني على أن التهمة التي وجهت ضد رمضان حسن الحاييس المذكور هي سرقة يعود منطبقه على المواد $\frac{274}{3}$ و $\frac{28}{3}$ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من قانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام وقد أحالتها النيابة على قاضي الاحالة الذي اكتفى بعقوبة الجنحة واحالها على محكمة الجنح فقضت المحكمة ابتداءً واستئنافاً بإرساله لمحكمة خاصة طبقاً للمادة الأولى من قانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ سالف الذكر وتقول النيابة العامة بأن محكمة الجنح لا تملك الحكم بعقوبة جنائية بل إن هذه العقوبة لا يمكن صدورها إلا من محكمة الجنايات فقط ولذلك فهي تطلب الغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة ثاني درجة للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى

« وحيث إنه لا شك في أنه في مثل الحالة التي نحن في صدددها لم يكن للقاضي الجزئي ولا محكمة ثاني درجة أن يحكما إلا بالحبس وإن فيما قضيا به من إرسال المتهم لمحكمة خاصة طبقاً للمادة الأولى من قانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام

من ظروف الدعوى . على ان الفعل الذي أخذ الحكم به الطاعن عند تلخيصه للتهمة وعده اهمالاً وعدم احتياط وعدم مراعاة للوائح إنما هو اسرعه في السير بدون تنبيه ولا ريب في أن هذا الفعل يعتبر مخالفة لللائحة السيارات بمقتضى المادتين ٢٨ و ٥٣ منها . ولا عبرة بما يعترض به الطاعن على ما استنتجت منه المحكمة هذه السرعة اذ هو أي الاعتراض . لا يعدو أن يكون مصادرة لمحكمة الموضوع فيما تملك من حرية التقدير والاستنتاج ومادامت تلك المحكمة لم تتعارض في استنتاجها مع مقتضى العقل ولم تناقض الوقائع الثابتة في الدعوى فلا رقابة لمحكمة النقض عليها في شيء مما رأت . أما ما بقي من أسباب الطعن فأمر موضوعي كان يجدر بالطاعن أن يتقدم به الى محكمة الموضوع ليدرأ به المسؤولية عن نفسه لو أن شيئاً منه وقع بالفعل وكان له أثر في حصول الحادثة .

(طعن ريمون شيتاي ضد النيابة رقم ٤٤ سنة ٢ ق . بالمدينة السابقة عدا حضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة بدلا من حضرة حسن عيد الرحمن بك الوكيل)

٢٤٣

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

اختصاص محكمة الجنايات . الحكم على متهم بإرساله لمحكمة خاصة طبقاً للقانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ . من اختصاصها وحدها

المبدأ القانوني

ان الحكم بإرسال متهم لمحكمة خاصة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨

تجاوزا لسلطتهما وخطأ في تطبيق القانون، اذ محكمة الجنايات هي التي يصح لها وحدها الحكم بهذه العقوبة مادامت هي عقوبة جنائية .

« وحيث إنه لا شك كذلك في أنه كان من المستطاع في هذه القضية أن تنقض المحكمة الحكم المطعون فيه وتطبق القانون بتوقيع عقوبة الجنحة التي تراها ولكن النيابة العامة تقول في تقرير الاسباب - كما سلف البيان - أن المتهم عائد في حكم المادة ٤٨ عقوبات فلا مكان تقدير العقوبة كان لا بد للحكمة أن تعرف سن المتهم ان كان من الأحداث الذين لا تسرى عليهم أحكام العود طبقاً للمادة ٦٥ عقوبات أم هو أزيد من خمس عشرة سنة ويمكن اعتباره عائداً - ولقد وجدت المحكمة أن الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحكمة الا متشافية بل والحكم الابتدائي وصحيفة السوابق كل تلك الأوراق خالية من بيان سن المتهم - وبما أن مسألة معرفة السن هي مسألة موضوعية بحجة وليس في الأوراق الرسمية الموجودة بملف الدعوى ما يدل على الواقع فيها فترى المحكمة أنها لا تستطيع تطبيق القانون مع هذا النقص ، ولذلك يتعين نقض الحكم المذكور وإحالة القضية الى محكمة ثاني درجة للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى

(طعن رمضان حسن ضد النيابة رقم ٦٨ سنة ٢٠٢٠ ق.المهنة السابقة)

٢٤٤

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

دخول شخص . في منزل . بدعوة من إحدى سيدات المنزل . بدون إذن من رب الدار . صاحب الحق وحده في الاذنه . معاقب عليه

المبدأ القانوني

ان المقصود بمن له حق الاخراج (طبقاً للمادة ٣٢٥ ع) هو رب الدار الذي له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بالخروج من لا يرغب في بقائه بمنزله ، فدخول شخص بدعوة من احدي سيدات المنزل لا يكفي لتبرير وجوده به اذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار، فاذا وجد هذا الشخص مخفياً عن أعين رب الدار فقد قارب الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة

المحكمة

« من حيث إن محصل الوجه الاول من وجهي الطعن أن محكمة الموضوع عدلت وصف التهمة الى الحالة التي نصت عليها المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات ، غير أنها قضت بان العمل المنسوب للتهمة لا يكون جريمة يعاقب عليها القانون وفي هذا خطأ في التطبيق لان المادة المذكورة تنص على عقاب كل من وجد في بيت مسكون أو معد للسكنى مخفياً عن أعين من لهم الحق في اخراجه ولا جدال في أن الشقة التي يقيم فيها المدعى المدني (الطاعن) تعد بيتاً مسكوناً وان صاحب الحق في السيطرة على البيت وقبول من يرى قبوله به ورفض من لا يرغب في زيارته هو رب البيت خلافاً لما ذهبت اليه محكمة الموضوع وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اشتمل على خطأ قانوني يوجب بطلانه .

ومن حيث انه بالاطلاع على مفردات القضية تبين أن النيابة كانت رفعت الدعوى العمومية على المتهم بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ من قانون

العقوبات والمحكمة الجزئية رأت أن التهمة لا تنطبق على المادتين المذكورتين وأشارت في حكمها إلى ما يفيد أن الحادثة إنما تنطبق على النص الذي يعاقب من وجد في بيت مسكون مختفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه أي على المادة ٣٢٥ عقوبات وإن لم تذكر ذلك صراحة ثم رأت وجوب تبرئة المتهم بناء على أن الفتاة (عطيات) التي دخل المتهم لمقابلتها هي من أفراد العائلة ويحق لها أن تدخل المتهم المنزل فلا يمكن القول بأنه اختفى عن نظر من لهم الحق في اخراجه وبذلك لا يكون في الموضوع جريمة. والمحكمة الاستئنافية سايرت المحكمة الجزئية في رأيها وحكمت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها. فكان أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الواقعة منطبقة على المادة ٣٢٥ عقوبات وإن كان هو أيضا لم يشر إلى ذلك صراحة ولكنه رأى ألا جريمة في الموضوع للسبب الوارد بالحكم المستأنف « ومن حيث إنه من المتفق عليه أن المقصود بمن له حق الاخراج هو رب الدار الذي له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بالخروج من لا يرغب في بقاءه بمنزله. فدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفي لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار، فاذا وجد هذا الشخص مختفيا عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ عقوبات

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون

فيه قد اخطأ إذ اعتبر أن الفتاة بنت أخى الطاعن كافيا لتبرير وجود المتهم بمنزل الطاعن. « ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أشار أيضا إلى ما قد يفهم منه أن الطاعن راض بدخول المتهم إلى منزله وذلك بما أشار إليه من وجود مذكرة محررة بالبوليس عقب الحادثة بقليل ورد بها أن الطاعن أقربان المتهم يتردد على منزله لمقابلة ابنة أخيه المدعوة عطيات لرغبته في الزواج منها. وقد جعل الحكم هذا الاقرار من الدلائل التبرئة ورفض التعويض المدني. ولكن بالاطلاع على هذه المذكرة الموجودة بملف الدعوى ظهر منها صدق ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أنه لم يحضر تحرير تلك المذكرة ولم يقر ذلك الاقرار — ظهر ذلك لأن الذي حضر هو أحمد أحمد عبدالعال لا أمين أحمد عبدالعال الذي هو وحده صاحب المنزل وذو السيطرة القانونية عليه

« ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تبرئة المتهم وفي رفض الدعوى المدنية.

« ومن حيث أن الطعن مرفوع عن الدعوى المدنية فقط وأساس المسؤولية المدنية قائم ولكن محكمة النقض لا تستطيع تقدير قيمة التعويض بل التقدير في هذه الصورة من عمل محكمة الموضوع فيتعين إعادة القضية إليها للتسير في الدعوى المدنية على الأساس المتقدم.

(طعن أمين أحمد عبدالعال مدعى مدني ضد أبو العلاء وريش
فقضية النيابة رقم ٢٧١ سنة ١ ق — بالهيئة السابعة)

٢٤٥

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

اعتراف متهم على متهم . مسألة تقديرية بحجة . متروكة لرأى قاضى الموضوع

المبدأ القانوني

إن ما اشتهر من أن اعتراف متهم على آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على اطلاقها لان حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحجة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فللقاضى أن يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر اذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده إذا لم يثق بصحته

المحكمة

« حيث ان هذا الوجه غير صحيح بالمرّة ويكفى الرجوع الى الحكم المطعون فيه للتحقق من أن المحكمة أوردت هذا البيان ايرادا تفصيليا مرة في رواية الواقعة التى ذكرتها المحكمة فى صدر حكمها ومرة أخرى فى سرد الأدلة التى استند اليها الحكم المذكور ومرة ثالثة فى الخلاصة التى أتت بها المحكمة فى آخر حكمها نتيجة لما سبق ان أوضحته من الوقائع وبينته من الأدلة وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث إن الوجه الثانى بنى على ان المحكمة أخذت باعتراف المتهم الاول كدليل على المتهم الثانى وهو الطاعن الحالى .

« وحيث إنه فضلا عن ان ما اشتهر من أن اعتراف متهم على آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على اطلاقها لان حجية هذا

الاعتراف مسألة تقديرية بحجة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فللقاضى أن يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر اذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده اذا لم يثق بصحته . فضلا عن ذلك فانه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة لم تستند فى حكمها الى مجرد اعتراف المتهم الاول على المتهم الثانى ، بل ان هناك شهادة الخفير الذى رآه يفر الى منزله عقب الحادثة وشهادة أرباب الحفظ الذين أتوا على الفور و ضبطوه بمنزله حاملا عصا من الشوم وعليه يكون هذا الوجه واجب الرفض أيضا (طعن خيله شحاته وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٥٨ سنة ٢ ق . بالمهنة السابقة)

٢٤٦

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

طعن بطريق النقض . فى حكم صادر فى دفع فرع فرعية . لم يته الخصومة . عدم قبوله

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٩ تحقيق جنايات انما تجيز الطعن فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنح أى فى الاحكام التى تفصل نهائيا فى الموضوع أو تنهى الخصومة فصلا وانها لم يجعل القانون طريقا عاديا للطعن فيها . فاذا فصل حكم فى دفع فرع فرعية فقط ولم يتعرض لموضوع الدعوى . ولم يفصل فيه بشيء ولم يمنع أى خصم من خصوم الدعوى منعا نهائيا من المدافعة فيها أمام محكمة الموضوع . فلا يكون من الاحكام القابلة للطعن فيها بطريق النقض . والمقصود بالاحكام التى لم تنتم صورتها فى ظروف التمانية أيام المشار اليها بالمادة ٢٣٩ هى الاحكام النهائية المذكورة

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه وهو الحكم الصادر من محكمة الجناح الاستئنافية بمحكمة مصر الكلية في ٣ مارس سنة ١٩٣١ لم يختم في ظرف الثمانية الأيام المحددة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لأخذ صورته من قلم الكتاب وأنه لهذا السبب يكون حكماً باطلاً على الرغم مما سارت عليه محكمة النقض من عدم قضائها بنقض الأحكام التي يتأخر حكمها عن ميعاد الثمانية الأيام المذكورة ومن اكتفائها بتحويل الطاعن ميعاداً جديداً

وحيث إنه لا مكان للنظر في هذا الطعن يتعين ابتداء معرفة ما إذا كان الحكم المطعون فيه هو من الأحكام التي قررت المادة ٢٣١ المشار إليها مواعيد لتسليم صورتها

« وحيث إن المادة المذكورة إنما تتكلم عن المواعيد الخاصة بالأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض وهي المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩ وهذه المادة إنما تجيز الطعن في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجناح أي في الأحكام التي تفصل نهائياً في الموضوع أو تنهى الخصومة فصلاً وانها لم يجعل لها القانون طريقاً عادياً للطعن فيها

« وحيث إن حكم ٣ مارس سنة ١٩٣١ المطعون فيه هو حكم فصل في دفع فرع فرعية فقط ولم يتعرض لموضوع الدعوى بل قرر إعادة القضية للمحكمة الجزئية لنظر موضوعها والفصل فيه، فمثل هذا الحكم الذي لم يتعرض

للموضوع ولم يفصل فيه بشيء ولم يمنع أي خصم من خصوم الدعوى منعاً نهائياً من المدافعة فيها أمام محكمة الموضوع ليس اذن من الأحكام القابلة للطعن عليها بطريق النقض

« وحيث إنه متى كان الأمر كذلك فالطعن الحالي المؤسس على المادة ٢٣١ هو طعن قائم على أساس من النصوص الموضوعية لأحكام أخرى ليس الحكم المطعون فيه من قبيلها واذن فهو طعن غير مقبول

(طس عبد السلام أفندي زكي ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ٢٦١ سنة ١ ق - بالهيئة السابقة)

٢٤٧

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

اخلال بحق الدفاع - تعديل وصف التهمة - من سرقة كراه - الى اخفاء - بغير تنبيه الدفاع - مع أن عناصر التهمتين مختلفة - موجب لنقض الحكم -

المبدأ القانوني

ان الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهي التي تبيح للمحكمة تعديل التهمة في ذات الحكم ومن غير سبق تنبيه للدفاع لا تنطبق الا في صورة عدم ثبوت بعض الافعال المسندة للمتهم أو اثبات الدفاع عنه لشيء يقتضي تزيل التهمة - فاذا كانت الافعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة هي أفعال السرقة لا أفعال الاخفاء التي حكم على المتهم فيها ، فتكون التهمة ذاتها قد عدلت تعديلاً ما كان يصح اجراؤه بمقتضى الحق المخول للمحكمة بالمادة ٢٧ - ومما لا شك فيه أن عناصر السرقة بالا كراه هي غير عناصر الاخفاء والدفاع فيها غيره في الاخفاء ، فتعديل المحكمة في حكمها للتهمة من سرقة الى اخفاء ضار بدفاع المتهم وكان يجب تنبيهه اليه وتأجيل الدعوى اذا

اقتضى الحال، وذلك مهما قيل من أن جريمة الاخفاء التي انتهت اليها المحكمة في حكمها هي جنحة اخف عقوبة من جنابة السرقة التي كانت مرفوعة بها الدعوى المحكمة

« بما ان مبنى ذلك الطعن في الوجهين المقدمين هو ان محكمة الجنايات اعتبرت التهمة المسندة الى الطاعن جنحة اخفاء أشياء مسروقة لا جنابة سرقة با كراه من غير أن تنبه الدفاع إلى انها تنوى تغيير التهمة وهذا اخلال بحق الدفاع لان الوقائع المكونة لجريمة السرقة تختلف عن الوقائع التي تتكون منها جريمة الاخفاء ، فكل من الجريمتين له أركان خاصة لا سيما ركن العلم بالسرقة في جريمة الاخفاء الذي لا يمكن أن يتنبه اليه المدافع عن متهم في سرقة مالم تلفته المحكمة إلى ما اتتوته من تعديل التهمة .

« وبما أن الواقع أن محكمة الجنايات لم تغير وصف التهمة بل أنها عدلت في التهمة ذاتها وحق تعديل التهمة وما يترتب عليه ورد في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وبالفقرة الثانية من المادة ٤٠ من ذلك القانون، ولكن يجب أن يلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ وهي التي تتيح للمحكمة تعديل التهمة في ذات الحكم ومن غير سبق تنبيه للدفاع لا تنطبق الا في صورة عدم ثبوت بعض الافعال المسندة للتهم أو اثبات الدفاع عنه لشيء يقتضى تنزيل التهمة وليس هذا ولا ذاك بمتحقق في الدعوى الحالية إذ أن الافعال التي كانت مسندة للطاعن في أمر الاحالة

هي افعال السرقة لا أفعال الاخفاء فبقى أن التهمة ذاتها عدلت تعديلا بما كان يصح اجراؤه بمقتضى الحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٧ .

« وبما أن المادة ٣٨ تقضى بتنبية الدفاع إلى هذا التعديل وتأجيل الدعوى اذا كان التعديل يخشى منه ضرر بدفاع المتهم

« وبما أنه لا شك أن عناصر السرقة بالا كراه التي اسندت للمتهم غير عناصر الاخفاء التي عدلت المحكمة اليها التهمة في حكمها والدفاع في الاخفاء غيره في السرقة ، فتعديل المحكمة في حكمها للتهمة من سرقة إلى اخفاء ضار بدفاع المتهم ، وكان يجب تنبيهه اليه وتأجيل الدعوى اذا اقتضت الحال ، وذلك مهما قيل من ان جريمة الاخفاء التي انتهت اليها المحكمة في حكمها هي جنحة أخف عقوبة من جنابة السرقة التي كانت مرفوعة بها الدعوى .

« وبما أنه لا يمكن الاعتراض في هذه القضية بخصوصها بأن الدفاع حام حول فكرة أن الجريمة اذا صحت كانت جنحة اخفاء لا جنابة سرقة با كراه اذا المحكمة وقد أبدى الدفاع لديها ذلك قد لزممت الصست ولم تبدا يظهر منه انها تقره على هذه الفكرة ، ولذلك أخذ المدافع في الدعوى على اعتبار انها سرقة با كراه لا مجرد اخفاء « وبما أنه يبين من ذلك أن حق الدفاع قد أخل به ويتعين اذن نقض الحكم واحالة القضية على محكمة الجنايات للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى بالنسبة للطاعن الاول وحده ولا حاجة إذن إلى بحث الاوجه الاخرى .

(طعن قناوى احمد محمد وآخر ضد النيابة رقم ٤١ سنة ٢٠٠٠ بالمهية السابقة)

٢٤٨

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

دعوى تعويض عن شهادة زور في قضية نفقة شرعية . مختلفة
موضوعا وسيا وخصاما عن القضية الشرعية

المبدأ القانوني

شهد شخص أمام المحكمة الشرعية في دعوى نفقة بيسار المطلوب منه النفقة ، وقضت المحكمة الشرعية بالنفقة ، فرفعت النيابة دعوى جنحة ضد الشاهد بأنه شهد زورا لانه اتضح من التحقيق عدم صحة الوقائع التي أدلى بها الشاهد في شهادته وترتب عليها الحكم بنفقة باهظة ودخل المحكوم عليه بالنفقة مدعيا بالحق المدني ، فدفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية طبقا للمادة ٢٣٢ مدنى أهلى فقضى برفض هذا الدفع ابتداءيا واستئنافيا طعن في هذا الحكم بطريق النقض وقررت محكمة النقض أن هذا الطعن مردود بما جاء بالحكم الابتدائى الذى ايدى الحكم المطعون فيه اخذاً بأسبابه ردا على الدفع المقدم من الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فقد بين ذلك الحكم بحق أن الدعوى الحالية والدعوى التى صدر فيها الحكم الشرعى السابق الاشارة اليه تختلفان من حيث الموضوع والسبب والاختصاص إذ كان موضوع الدعوى الشرعية المطالبة بنفقة على حين أن موضوع الدعوى الحالية المطالبة بتعويض عن شهادة زور ، والمدعى عليهم في الدعوى الحالية انما كانوا شهودا في الدعوى الشرعية ولم يكونوا اخصاما فيها . وكذلك السبب مختلف في الدعويين إذ كان في الدعوى الشرعية قيام الزوجية بين من حكم عليه بالنفقة ومن حكم لها بينما هو في الدعوى الحالية حصول الضرر المادى والادبى المترتب على شهادة الزور .

المحكم

« من حيث إن حصل الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون اذ أيد حكم محكمة أول درجة القاضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم نهائى صادر من المحكمة الشرعية ، وذلك لأن جميع المطاعن الموجهة للشهود في القضية الحالية وجميع الأدلة التى ارتكبت عليها المحكمة الجنائية كانت موضع بحث الاخصام أمام المحكمة الشرعية وقد رفضت المحكمة المذكورة هذه المطاعن على أنها على غير أساس وقضت بصحة الشهادة وأخذت بها وأصدرت حكما بالنفقة

« ومن حيث إن هذا الطعن مردود بما جاء بالحكم الابتدائى الذى ايدى الحكم المطعون فيه اخذاً بأسبابه . ردا على الدفع المقدم من الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فقد بين ذلك الحكم بحق أن الدعوى الحالية والدعوى التى صدر فيها الحكم الشرعى السابق الاشارة اليه تختلفان من حيث الموضوع والسبب والاختصاص إذ كان موضوع الدعوى الشرعية المطالبة بنفقة على حين أن موضوع الدعوى الحالية المطالبة بتعويض عن شهادة زور ، والمدعى عليهم في الدعوى الحالية انما كانوا شهودا في الدعوى الشرعية ولم يكونوا اخصاما فيها . وكذلك السبب مختلف في الدعويين إذ كان في الدعوى الشرعية قيام الزوجية بين من حكم عليه بالنفقة ومن حكم لها بينما هو في الدعوى الحالية حصول الضرر المادى والادبى المترتب على

شهادة الزور

« ومن حيث إنه من ذلك يبين أن الطعن

على غير أساس ويتعين رفضه
(طعن عبد المجيد ابراهيم وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق
مدنى رقم ٤٩ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة المدنية

٢٤٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

وصح - . طلب الاحالة على التحقيق لاثبات التملك وضع اليد
تحقيق وضع اليد غير منتج . رفضه . مسألة موضوعية
المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق
من وجود الوقائع وفي تقديرها مجردة عن أى
اعتبار آخر أو مضافا اليها الظروف التي اكتنفها
وما قصده أصحاب الشأن فيها ، فإذا كان التملك
بمضى المدة يقتضى قانونا الظهور بمظهر المالك
فان محكمة الموضوع هي التي تستخلص هذه النية
بحسب ما يقوم باعتقادها من وقائع الدعوى
وملابساتها . وليس من المتحتم عليها اجابة طلب
الاحالة على التحقيق اذا تبين لها انه عديم الجدوى
وانها في غني عنه بما ذكرته من اعتبارات شتى
مبنية على التسليم بصحة الوقائع المطلوب اثباتها
وتصرفها هذا داخل في حدود سلطتها الموضوعية
وليس فيه أى خروج على القانون

الوقائع

رفع الشيخ ابراهيم على الخنكاوي المدعى
عليه الأول في النقض هذه الدعوى ضد رافع
النقض والمدعى عليه الثاني أمام محكمة مصر
الابتدائية الاهلية قيدت بجدولها برقم ٢١١

سنة ١٩٢٩ كلى قال في عريضتها المعلنة
في ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إنه اشترى من
المدعى عليه الثاني في الطعن قطعة أرض
مساحتها ٨٤٠ و ٨٦٤ مترا مربعا بجهة مهمشة
قسم شبرا مينا الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى
بموجب عقد ابتدائي مؤرخ في ١٦ أكتوبر
سنة ١٩٢٦ مؤيد بعقد رسمي محرر بقلم
العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة في
٢٣ إبريل سنة ١٩٢٨ بثمن قدره ٢٩٢ ج
و ١٠٤ م وقد استلم قطعة الارض المذكورة
فعلا عقب التوقيع على العقد الابتدائي وسورها
على أنه بعد أن تحرر العقد النهائي وأعلن
للتنفيذ وجد أن رافع النقض قد شغل العين
ببعض أدوات وتعرض له فيها ، الأمر الذي
اضطره إلى إبلاغ الحادثة لقسم شبرا الذي
أجرى تحقيقاً ثم حفظ الاوراق لمدينة الموضوع
وطلب الحكم له على رافع النقض في مواجهة
المدعى عليه الثاني في الطعن بتثبيت ملكيته
الى قطعة الأرض المذكورة وكف منازعة
رافع النقض له فيها وتسليمها له مع الزامه
بالمصاريف والاعتاب وشمول الحكم بالتنفيذ
الموقت وبلا كفالة مع حفظ كافة الحقوق

خصوصاً رفع دعوى بالريع .

« وبتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة المذكورة حضورياً بتثبيت ملكية المدعى «المدعى عليه الاول في النقص» الى قطعة الارض المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليه الاول «رافع النقص» له فيها وتسليمها اليه مع الزامه بالمصاريف وماتى قرش اتعاباً للمحاماة ورفض ماخالف ذلك من الطلبات فاستأنف رافع النقص هذا الحكم فى ٢٠١ يوليو سنة ١٩٢٩ ضد المدعى عليهما فى الطعن طالباً الحكم بقبول الاستئناف شكلاً والغائه موضوعاً بكامل أجزائه ورفض دعوى المدعى عليه الأول فى الطعن والزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين . ومن باب الاحتياط الكلى الحكم باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات تملك رافع النقص لقطعة الارض المتنازع عليها بمضى المدة الطويلة مع حفظ سائر الحقوق وقد تأيد هذا الحكم إستئنافاً بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ وأعلن لرافع النقص فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

« وبتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ مكرم عبيد أفندى بتوكيله عن رافع النقص بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقص والابرام للاسباب الواردة بتقرير الطعن طالباً قبول النقص شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى على دائرة أخرى من دوائر محكمة إستئناف مصر للحكم فيها مجدداً مع الزام المدعى عليهما فى الطعن بالمصاريف واتعاب المحاماه . «وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حددناظر هذه

الدعوى جلسة يوم الخميس ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ « وبالجلسة المذكورة صمم وكيل رافع النقص على طلباته المدونة بتقرير طعنه ومذكرته وأصر وكيل المدعى عليه الثانى فى الطعن على ما جاء بمذكرته وطلبت النيابة رفض الطعن مرتكئة على المدون بمذكرتها ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً « حيث ان الطعن رفع صحيحاً فى الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

« وحيث ان حصل الطعن هو أن محكمة الاستئناف لم تجبر رافع النقص الى ما طلب من إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بشروطها القانونية وفى هذا حسب قوله مخالفة للقانون انبنى عليها أن المحكمة استنتجت بغير تحقيق أن وضع اليد من قبل رافع النقص كان مبناه التسامح من قبل المالك الحقيقى وهو المدعى عليه الثانى فى الطعن قبل أن يبيع الارض للأول .

« وحيث إنه يؤخذ من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع استعرضت ظروف ارتفاع رافع النقص بالارض موضوع النزاع ورأت أنه حتى مع التسليم بكل ما يقوله من جهة وضع أدواته فى فضائها المدة التى يدعيها فليس فى طريقة الارتفاع على هذا الوجه مظهر دال على قصد التملك بمضى المدة إذ أرض النزاع من أراضى البناء والتدليل

٢٥٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - بيع . ضمان . لا يشمل الا الحقوق العينية .

اجارة . حق المستأجر . شخصي .

٢ - بيع . مشتر . حقه في الانتفاع بشجرة العين . من يوم الشراء .

اجارة . عقد ثابت التاريخ قبل الشراء . حق المشتري

في الثمرة . مطالبة المستأجر بسدادها . أو مطالبة البائع بردها .

المبادئ القانونية

(١) لا يشمل ضمان البائع حسب نص المادة

(٣٠٠) من القانون المدني الأهلي الا الحقوق

العينية . ولما كان حق المستأجر على العين المؤجرة

ليس الا حقا شخصيا فهو لا يدخل تحت حكم

تلك المادة (قارن المادة ١٦٢٦ مدني فرنسي)

(٢) من المقرر قانونا أن للمشتري - وقد انتقلت

اليه ملكية المبيع بموجب عقد البيع - الحق في

استغلال العين المبيعة والانتفاع بشمرتها من تاريخ

البيع إلا إذا اشترط في العقد غير ذلك (المادة

٢٦٦ مدني أهلي) . فوجود عقد اجارة ثابت

التاريخ قبل البيع ليس من شأنه أن يمحو هذا

الحق ولو كان المشتري يعلم بالاجارة وقت الشراء

وانما ينظر في أمر الثمرة - سواء أكانت هي الاجرة

المحددة في عقد الاجارة أو أجرة المثل (بحسب

ماتين لمحكمة الموضوع) - فاذا كان المستأجر قد

احتفظ بها فعليه أن يؤديها للمشتري . وأما اذا

كان قد اداها للبائع فيكون قد اداها لغير ذي

حق . ويجب في هذه الحالة على البائع أن يرد

ما استولي عليه الى المشتري .

الوقائع

تتصل هذه الدعوى في أن الشيخ أحمد

محمد طلحه « رافع النقض » قدم طلبا بتاريخ

١٥ مارس سنة ١٩٢٠ لرئاسة محكمة الزقازيق

الأهلية قال فيه أنه اشترى من الست عطية الله

على التظاهر بملكيتها كان يقتضي إحداث

منشآت مستقرة بها لاسيما اذا طال اغتصابها

مدة كالتى يدعيها رافع النقض واستخلصت

المحكمة من ذلك كله أن انتفاع رافع النقض

كان مبناه التسامح الذى يحدث بين الجيران

وهو مالا حاجة معه للحالة إلى التحقيق

« وحيث إن لمحكمة الموضوع السلطة

المطلقة في التحقق من وجود الوقائع وفي

تقديرها مجردة عن أى اعتبار آخر أو مضافا

اليها الظروف التى اكتنفها وما قصد أصحاب

الشأن منها، فاذا كان التملك بمضى المدة يقتضى

قانونا الظهور بمظهر المالك فإن محكمة الموضوع

هى التى تستخلص هذه النية بحسب ما يقوم

باعتمادها من وقائع الدعوى وملاساتها

« وحيث ان الاحالة الى التحقيق ليست حقا

لرافع النقض يتحتم على المحكمة اجابته إليه ، بل اذا

تبين لها انه عديم الجدوى وانها فى غنى عنه بما

ذكرته من اعتبارات شتى مبنية على التسليم بصحة

الوقائع المطلوب اثباتها كان هذا التصرف داخلا

في حدود سلطتها الموضوعية وليس فيه أى خروج

على القانون ، وكان رفضها طلب الاحالة الى

التحقيق نتيجة طبيعية للطريق الذى سلكته ولا

سلطان لمحكمة النقض عليها فى شيء من ذلك

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن

(طعن حسنين محمد الصبان وحضر عنه الاستاذ مكرم عبيد

ضد الشيخ ابراهيم على وآخر وحضر عن الثاني الاستاذ أحمد

رمزى بك رقم ١٣ سنة اولى قضائية - رئاسة وعضوية حضرات

أصحاب السعادة والعز عبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل

المحكمة ومراد وهبه بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد

بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام

بك كصاب رئيس نيابة بالاستئناف)

هانم سيد احمد «المدعى عليها الاولى فى الطعن» ٢٢٣ فداناً بمبلغ ١٣٨٠ ج بعقد رسمى مؤرخ فى ١٨ يونيه سنة ١٩١٧ كانت قد اشترتها من زوجها المرحوم اسماعيل حافظ باشا بعقد تاريخه العرفى ٦ فبراير سنة ١٩١٥ وتسجل فى ٧ مارس سنة ١٩١٧ واستلمت البائعة من المشتري مبلغ ٨٩٢ ج على دفعات وتعهدت بتسليم الاطيان اليه على يد محضر لينتفع بثمرها ويلتزم بسداد أموالها الاميرية من تاريخ التسليم على أن التسليم لم يحصل رغم اعلانه البائعة بانذاره الرقم ٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ لما اتضح من أن الاطيان المبيعة كانت مؤجرة من مالكها الاصلى لكاتب زراعتة حنى أفندى على «المدعى عليه الثانى فى الطعن» بعقد ثابت التاريخ فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى آخر سنة ١٩١٩ يضاف الى ذلك أن المالك الاصلى رفع فى الوقت نفسه دعوى امام محكمة الزقازيق الاهلية يطلب هذه الاطيان بالشفعة وقد رفضت دعوى الشفعة نهائياً.

ونظراً لما ترتب على ذلك من حرمان رافع النقص من استغلال العين المبيعة فانه يعتبر الثلاثة كورين مسؤولين عن الريع : الاولى بمقتضى عقد البيع الصادر منها والثانى لتأجيرها الاطيان بعد أن خرجت من ملكه والثالث لانه تواطأ مع الثانى وقد قدر رافع النقص ريع الاطيان عن مدة الحرمان من استغلالها بمبلغ ٥٠٠ ج و ٣٦٢ ج و طلب الحكم به عليهم بخلاف ما يستجد بواقع الفدان ٢٠ ج فى السنة

كما طلب الحجز تحت يد باشكاتب محكمة مصر المختلطة على مبلغى ١٠٧٠ ج و ٦٥٠ م أودعهما حنى أفندى على بخزينة هذه المحكمة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ وتعيين حارس قضائى على الاطيان لحين الفصل فى الدعوى . وقد صدر الامر بالحجز وأعلن الخصوم

فى ٢٠ و ٢٥ و ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ وبجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ دفع حنى أفندى على فرعياً بعدم جواز نظر دعوى الحراسة لسبق الفصل فيها ، فقضت المحكمة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ برفض هذا الدفع وتعيين عبد المسيح بك موسى حارساً وقد استلم الحارس الاطيان رسمياً فى ٦ يوليه سنة ١٩٢١ وفى اثناء سير الدعوى توفى اسماعيل حافظ باشا وادخل ورثاه باعلان تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٦

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قضت المحكمة تمهيداً بتدب خير لتنفيذ ما جاء باسباب حكمها التمهيدى وقد باشر الخير ما مورثته وقدم تقريره . وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة حضورياً بالزام حنى أفندى على بصفته الشخصية والسبت عطية الله هانم سيد احمد بصفته الشخصية وبصفته وارثة للمرحوم اسماعيل حافظ باشا وبالزام ورثة هذا الاخير بأن يدفعوا بهذه الصفات بطريق التضامن بين الاولين من مالهما الخاص وبين الورثة جميعاً من مال مورثهم لرافع النقص مبلغاً قدره ٢٠٥ ج و ٣٤١ م والمصاريف المناسبة لذلك و ٣٠٠ قرش اتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

الأوراق والمدولة قانونا

« من حيث إن الطعن قد رفع صحيحا في الميعاد القانوني عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .
 » ومن حيث إن مبنى الطعن ان محكمة استئناف مصر بحكمها الصادر برفض دعوى الطاعن قد خالفت نصوص القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله . وذلك لأن أحكام القانون المدني تلزم البائع بأن يسلم المشتري الاعيان المبيعة ويمكنه من وضع يده والاتقاع بها . فاذا تعرض له شخص في هذا الاستلام والاتقاع بسبب إجارة ثابتة التاريخ قبل البيع كان البائع مسؤولا للمشتري عن تعويض الضرر إذا لم يتيسر له إزالة هذا المنع . وان علم المشتري بتأجير العين للغير لا يخلو البائع من هذه المسؤولية حالة ان هذا العلم لا وجود له في الواقع وبفرض وجوده فانه لا يسقط حق المشتري في الرجوع .

« ومن حيث ان موضوع الدعوى يلخص في ان الشيخ أحمد محمد طلحة اشترى من الست عطية الله ٢٢٣ فدانا بثمان قدره ١٣٣٨٠ ر ج في سنة ١٩١٧ ودفع الثمن على عدة دفعات . وهذه الاطيان كانت البائعة قد اشترتها من زوجها المرحوم اسماعيل حافظ باشا بعقد عرفي مؤرخ ٦ فبراير سنة ١٩١٥ ومسجل في ٧ مارس سنة ١٩١٧ . وعند ما أراد الشيخ طلحة استلام الأرض المبيعة وجد أن حنفي على وارضع يده عليها بناء على عقد اجارة ثابت التاريخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ صادر له من اسماعيل حافظ باشا لمدة ثلاث سنوات انتهت في سنة ١٩١٩

فاستأنفت الست عطية الله هانم هذا الحكم في ٢١ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٠ للأسباب المدونة بصحيفة استئنافها طالبة الغاء ورفض دعوى رافع النقص بالنسبة لها والزامه مع حنفي افندى على بمصاريف واتعاب الدرجتين .
 وبتاريخ ٢ إبريل سنة ١٩٣١ قضت المحكمة المذكورة حضوريا بالنسبة لرافع النقص وغايبا بالنسبة لحنفي افندى على بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى رافع النقص والزامه بمصاريف الدرجتين و ٥٠٠ قرش اتعاب محاماه .
 وبتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ رزق صليب افندى المحامي بتوكيله عن رافع النقص بالطعن بطريق النقص والابرام في هذا الحكم المعلن لموكله في ٩ يوليوسنة ١٩٣١ طالبا قبول الطعن والحكم بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها مجدداً بطلبات الطالب بما يطابق القانون ويمنع من مخالفته . وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ومنها تأجلت لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لعدم موافقة الهيئة .

وبالجلسة المذكورة صمم وكيل رافع النقص على طلباته المدونة بتقرير طعنه وبمذكرته وعدلت النيابة عن طلباتها الواردة بمذكرتها وفوضت الرأي للمحكمة ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

وتجددت ثلاث سنوات أخرى بموجب شروط العقد الذى حكمت المحاكم المختلطة باحترامه . فرفع الشيخ طلحة هذه الدعوى على الست عطية الله وورثة اسماعيل حافظ باشا وحنى على طالباً الحكم عليهم بالتضامن بريع الارض لغاية التسليم (الذى تم فى سنة ١٩٣١) « ومن حيث إن محكمة الاستئناف قد رفضت دعوى المشتري بناء على انه ظاهر من مجموع الظروف أن الشيخ طلحة اشترى الاطيان وهو عالم أنها ليست فى حيازة البائعة وانها مؤجرة من البائع الى حنى على فلا تكون البائعة مسئولة عن ريع هذه الاطيان بين تاريخ العقد وتاريخ الاستلام

« ومن حيث إن ما يدعيه الطاعن من أنه اذا ظهر أن العين المبيعة مؤجرة بعقد ثابت التاريخ قبل البيع فيكون البائع ضامناً للمشتري وملزماً قبله بالتعويض هو دعوى لا أساس لها فى القانون المصرى، لأن المادة ٣٠٠ من القانون المدنى صريحة فى أن ضمان البائع لا يشمل الا الحقوق العينية . ولما كان حق المستأجر على العين المؤجرة ليس الا حقاً شخصياً فهو لا يدخل تحت حكم تلك المادة . وأما ما استند عليه الطاعن من أقوال الشراح والمحاكم الفرنسية فرجعه إلى نص المادة ١٦٢٦ من القانون المدنى الفرنسى وهى تختلف فى عبارتها عن المادة ٣٠٠ سالفه الذكر .

« ومن حيث إنه بصرف النظر عن مسألة الضمان فإنه من المقرر قانوناً أن للمشتري وقد انتقلت اليه ملكية المبيع بموجب عقد البيع

الحق فى استغلال العين المبيعة والانتفاع بثمرتها من تاريخ البيع الا إذا اشترط فى العقد غير ذلك (المادة ٢٦٦ مدنى)

« ومن حيث إن وجود عقد اجارة ثابت التاريخ قبل البيع ليس من شأنه أن يمحو هذا الحق ولو كان المشتري يعلم بالاجارة وقت الشراء وانما ينظر فى أمر الثمرة سواء أكانت هى الاجرة المحددة فى عقد الاجارة أو اجرة المثل بحسب ما تبين لمحكمة الموضوع . فاذا كان المستأجر قد احتفظ بها فعليه أن يؤديها للمشتري وأما اذا كان قد أداها للبائع فيكون قد أداها لغير ذى حق، ويجب فى هذه الحالة على البائع أن يرد ما استولى عليه الى المشتري

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه برفض دعوى المدعى والغائه الحكم الابتدائى الصادر على المدعى عليهم بالتضامن قد حرم المشتري من حقه فى الحصول على ثمرة العقار المبيع ممن استولى عليها سواء أكان المستأجر أو ورثة البائع الاول أو البائعة الثانية . وبذلك يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم وباحالة القضية على دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً وألزمت المدعى عليهم بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب محاماة للطاعن «

(طعن الشيخ احمد محمد طلحة وحضر عنه الاستاذ رزق صليب ضد الست عطية الله سيد احمد وآخر رقم ١٠ سنة أولى قضائية - بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد فهمى حين بك المستشار بدلا من حضرة حامد فهمى بك)

٢٥١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

قصة . اجراءها . تسجيل محضر الخير . تصرف الورثة الغير
قصة . اجراء قصة جديدة . من غير اشتراك المشترين . لا تعتبر
الا بدلا . وجوب تسجيل البدل ليكون حجة على الغير

المبادئ القانونية

إذا تمت قصة اطيان بين ورثة باقرارهم
وصدقت عليها المحكمة المختصة وسجل محضر الخير
الذي اجري القسمة ثم تصرف بعض الورثة في
نصيبهم المقسوم كله أو بعضه، ثم اتفقوا بعد ذلك
على تقسيم جديد للاطيان الملك دون ان يدخلوا من
تلقى الملكية عن بعضهم، فلا يمكن اعتبار هذا
العقد قصة جديدة حلت محل القسمة الاولى
وانما هو عقد بدل بين ملاك فيما يتعلق بالملك
(مادتا ٦١١ و ٦١٥ مدني اهلي)

فاذا لم يسجل لا يمكن الاحتجاج به على الغير
الذي اكتسب حقا على الحصة التي خصت احد
الورثة بموجب القسمة الاولى وحفظ هذا
الحق بالتسجيل

الوقائع

« رفع محمود بك الأتني هذه الدعوى
أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية ضد
ورثة المرحوم أحمد باشا الأتني طلب فيها
الحكم بتثبيت ملكيته الى ٢ ط و ٣ ف على
الشيوع في أطيان مورثهم المينة بعقد القسمة
المؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ والزامهم
بتسليمها اليه مع الريع باعتبار فقدان الواحد
١٠ جنيات سنوياً ابتداء من سنة ١٩٠٧ لغاية
التسليم والمصاريف والاعتاب والنفاذ بلا لفالة
» وبعد أن عينت المحكمة المذكورة خيرا

في الدعوى قام بمأموريته وأثبت في تقريره
أن عين النزاع موضوع اليد عليها من محمد بك
على صيام ومحمداً أقدي صالح فأدخلهما محمود بك
الأتني في الدعوى ثم ورثة الأول من بعده وهم
رافعو النقص وطلب تثبيت ملكيته الى القدر
المذكور والزامهم جميعاً بالريع وما استجد منه
لغاية التسليم مع المصاريف والاعتاب والنفاذ .
« وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قضت المحكمة
المذكورة غيائياً بالنسبة لبعض المدعى عليهم
وحضورياً بالنسبة للبعض الآخر أولاً - بتثبيت
ملكية المدعى الى ٢ ط و ٣ ف على الشيوع
في الاطيان المينة بعقد القسمة المؤرخ ٢٥
سبتمبر سنة ١٨٩٨ المودع في أوراق الدعوى
ثانياً - بالزام ورثة أحمد باشا الأتني بان
يدفعوا للمدعى من تركة مورثهم مبلغ ٢٧١ ج
و ٣٣٠ م والمصاريف المناسبة - ثالثاً - بالزام
ورثة محمد بك صيام بأن يدفعوا من تركة مورثهم
للمدعى مبلغ ٢٥٩ ج وبالزامهم بأن يسلموا للمدعى
ال ٢ ط و ٣ ف المذكورة وألزمهم بما يستجد
من الريع عن الاطيان المذكورة من ابتداء
سنة ١٩٢٤ لغاية تاريخ التسليم بواقع فقدان
الواحد ١٢ ج وألزمهم بالمصاريف المناسبة لما
حكم به عليهم ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
« فعارض من حكم عليهم غيائياً في هذا
الحكم بعريضة مؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
طلبوا فيها قبول معارضتهم شكلاً وموضوعاً
بالغاء الحكم المعارض فيه وبرفض دعوى
المعارض ضده بالنسبة لهم بكامل أجزائها
مع الزامه بالمصاريف والاعتاب . فحكم فيها

بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع تأييد الحكم المعارض فيه والزام المعارضين بالمصاريف و٢٠٠ قرش أتعاب محاماة « فاستأنف رافعو النقض هذا الحكم باستئنافين طلب في أولهما إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وكذلك الحكم التمهيدي ورفض دعوى محمود بك محمد الألفي وفي ثانيهما إلغاء الحكم المستأنف أيضاً والحكم أصلياً برفض دعوى محمود بك محمد الألفي المذكور واحتياطياً سقوط الحق في رفعها لمضي المدة القانونية مع الزامه في كلا الاستئنافين بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . « كما استأنف أيضاً كل من عبد الحليم بك الألفي ومحمود أفندي زكي الألفي وعلى أفندي فؤاد الألفي الذي حل محله وورثاه طالبين قبول استئنافهم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه وكذلك الحكم التمهيدي ورفض دعوى المستأنف عليه والزامه بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . وحفظ كافة الحقوق الأخرى . وقد تنازل على أفندي فؤاد الألفي قبل وفاته عن الاستئناف المرفوع منه بمقتضى تنازل مصدق عليه من محكمة الأزبكية الجزئية الأهلية في ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وطلب المدعى عليه في النقض اثبات هذا التنازل .

« ومحكمة الاستئناف بعد أن ضمت الاستئنافات الثلاثة إلى بعضها وعينت فيها خيراً حكمت فيها بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ حضورياً بالنسبة لبعض الخصوم وغايباً بالنسبة للبعض الآخر — أولاً — باثبات تنازل المرحوم على

أفندي فؤاد الألفي عن استئنافه الحاصل قبل وفاته — ثانياً — في الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت جميع المستأنفين بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . وقد أعلن هذا الحكم بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ . « وبتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٣١ قرر حضرة الأستاذ محمد كامل البنداري أفندي المحامي بتوكيله عن رافعي النقض بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم بقلم كتاب المحكمة طالبا للأسباب المبينة بتقريره قبول النقض شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بكامل أجزائه بالنسبة لما قضى به ضد رافعي النقض وحالة الدعوى في حالة قبول الأسباب الأولى والثاني والثالث أو قبول أحدها إلى محكمة استئناف مصر لتظرها من جديد طبقاً للمادة ٢٩ من قانون النقض وفي حالة قبول السبب الرابع التقرير بعدم اختصاص القضاء الأهلي واختصاص القضاء المختلط بنظرها مع الزام محمود بك الألفي في كل الأحوال بجميع المصاريف وأتعاب المحاماة وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة صمم كل من طرفي الخصومة على ما جاء بمذكرته وطلبت النيابة قبول الوجه الأول من أوجه الطعن واصررت على ما دون بمذكرتها . ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع

على الأوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد

عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

» ومن حيث ان الوجه الاول من أوجه

الطعن يلخص في ان محكمة استئناف مصر

بحكمها الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ قد خالفت

القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله اذ أخذت

بالعقد المؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨

باعتباره عقد قسمة بين الورثة حل محل القسمة

التي تجرت في سنة ١٨٩١ وانه لا حاجة

لتسجيله ليكون حجة على الغير

» ومن حيث انه تبين من وقائع الدعوى

انه في سنة ١٨٩٠ رفع محمد بك الالفي دعوى

على أخيه أحمد باشا الالفي أمام محكمة الزقازيق

الجزئية لقسمة الأقطان الملك التي تركها والدهما

على أغا الالفي وقد وافق الورثة جميعا على

القسمة التي أجراها الخبير المنتدب من قبل

المحكمة والتي نص فيها على حصة الست فاطمة

بنت المورث وصدقت المحكمة على القسمة في

٥ أغسطس سنة ١٨٩١ . وقد سجل تقرير

الخبير فيما بعد في محكمة المنصورة المختلطة

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . والظاهر أن

النزاع استمر بين الورثة بعد ذلك إلى أن

انتهى بعقد جديد في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨

نص فيه على قسمة الاقطان من وقف وملك

كما نص فيه على بقاء نصيب الست فاطمة على

الشيوع نصفه تحت يد أحمد باشا الالفي والنصف

الآخر تحت يد محمد بك الالفي . وهذا العقد

الآخير لم يسجل . وقد باعت الست فاطمة

نصيبها في الملك إلى ولدها أحمد عفيفي بحيرى

بعقدين - الأول ببيع ٢٢ فدانا وتاريخه ٢٢ مايو

سنة ١٨٩٨ وهو عقد مسجل والثاني بيع

٢ ط و ٣ ف وتاريخه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠١

وهو ثابت التاريخ في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠١

ولكنه لم يسجل . وباع ورثة أحمد عفيفي بحيرى

إلى محمود بك الالفي الثلاثة الفدادين والقيراطين

المشار اليهما وهى من الاطيان التي كانت تحت

يد أحمد باشا الالفي على ما تقدم . وقد رفع

محمود بك الالفي الدعوى الحالية على ورثة

أحمد باشا الالفي طالبا تثبيت ملكيته للقدر

المذكور مدعيا أن مورثهم اتهمز فرصة عدم

تسجيل العقد الصادر بيعها الى أحمد عفيفي

بحيرى من والدته و اضافها الى تكليفه باعتباره

واضع اليد عليها . ثم أدخل محمد بك على صيام

وورثته من بعده في الدعوى بصفتهم واضعى

اليد على الأرض موضوع النزاع . وقرر

هؤلاء الورثة أن مورثهم اشتراها ضمن ١٢١

فدانا وكسور بحكم البيع الصادر من محكمة

المنصورة المختلطة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٦

ومسجل في أول ديسمبر سنة ١٩١٦ عند

ما اشهرت في المزاد بناء على دعوى نزاع

الملكية المرفوعة من البنك العقارى على أحمد

باشا الالفي المالك الاصلى لتلك الاطيان وكان

قد رهنها للبنك بعقد رسمى مسجل في ٩ فبراير

سنة ١٩١١ وانه ثابت بهذا العقد أن أحمد باشا

الالفي يملك ١٠٦ فدانا وكسورا من الاطيان

المرهونة بطريق الميراث عن والده واختص

بها بالقسمة التي صدقت عليها محكمة الزقازيق

الجزئية في سنة ١٨٩١ .

« ومن حيث إن نقطة النزاع تنحصر في أن الطاعنين يتمسكون بالقسمة التي جرت بين ورثة علي أغا الألفي في سنة ١٨٩١ ويقولون إن الأتليان موضوع الدعوى وقعت في نصيب أحمد باشا الألفي بموجب هذه القسمة وقد ملكها مورثهم بعد ذلك بحكم مرسى المزداد بينما يتمسك المطعون ضده بالعقد المحرر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ويقول أن الأتليان المتنازع عليها اختصت بها الست فاطمة الألفي بموجب هذا العقد وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا العقد الأخير معتبرا أن الورثة عدلوا عن القسمة الأولى باتفاقهم على قسمة جديدة وحكم لمحمود بك الألفي بملكية الأتليان المتنازع عليها .

« ومن حيث أنه يجب البحث في ماهية العقد المحرر بين ورثة علي أغا الألفي في سنة ١٨٩٨ والفصل فيما إذا كان يعتبر قانوناً عقد قسمة للأتليان الموروثة فيسرى على الغير ولو لم يكن مسجلاً أولاً .

« ومن حيث أن قسمة الأتليان الملك بين الورثة قد تمت في سنة ١٨٩١ بعد الاجراءات التي اتخذت طبقاً للقانون أمام المحكمة الجزئية المختصة وبعد أن أقر الورثة القسمة التي أجراها الخبير المنتدب وصدقت عليها المحكمة ثم سجل محضر الخبير في المحكمة المختلطة أيضاً . وقد ترتب على هذه القسمة ان زالت حالة الشيوخ بين الورثة وأصبح كل وارث يعتبر أنه كان دائماً مالكا للحصة التي وقعت في نصيبه قبل

القسمة وبعدها وأنه لم يملك غيرهما من العقارات التي قسمت (المادة ٤٥٧ من القانون المدني) وعلى هذا الاعتبار باعت الست فاطمة الى ولدها أحمد عفيفي بحيرى (وهو الذي تلقى محمود بك الألفي الحق عن ورثته) بعض ما خصها بموجب هذه القسمة بعقد صدر في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٨ (أى قبل العقد المحرر بين ورثة علي أغا الألفي في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨) ثم باعت الأتليان موضوع النزاع الى ولدها بعقد مؤرخ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠١ ذكر فيه صراحة أن حدود الأرض المبيعة معلومة للشترى « حسب تقسيم آل الخبرة » وفي هذا ما يدل على أن الست فاطمة كانت حتى بعد عقد سنة ١٨٩٨ لا تزال تعتبر نفسها مالكة لما خصها في الأتليان طبقاً للقسمة التي تمت على يد الخبير في سنة ١٨٩١ .

« ومن حيث أنه إذا جاء الورثة بعد زوال حالة الشيوخ كما تقدم واتفقوا على تقسيم جديد للأتليان الملك ولم يدخلوا من تلقى الملكية من بعضهم فلا يمكن اعتبار هذا العقد قسمة جديدة حلت محل القسمة الأولى وإنما هو عقد بدل بين ملاك فيما يتعلق بالملك . « ومن حيث أن عقود البدل يجب طبقاً لنصوص القانون المدني أن تسجل لتكون حجة على غير المتعاقدين (المادة ٦١١ و ٦١٥) وبما أن عقد سنة ١٨٩٨ لم يسجل فلا يمكن إذن الاحتجاج به على الغير الذي اكتسب حقا على الحصة التي خصت أحد الورثة بموجب القسمة التي تمت في سنة ١٨٩١ وحفظ هذا

الحق بالتسجيل .

« ومن حيث انه لذلك تكون محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن مقبولا فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم واعادة القضية لمحكمة الاستئناف لنظرها مجددا وألزمت المدعى عليه بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠٠ قرش اتعاب محاماة للطاعنين

(طعن أحد أفندي محمد صيام وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد كامل البنداري ضد محمود بك الالفي وحضر عنه الاستاذ محمود فهمي جنديه رقم ١٦ سنة أولى قضائية - بالمينة السابقة عدا حضرة حامد فهمي بك بدلا من حضرة محمد فهمي حسين بك المستشار)

٢٥٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - طعن . حكم استئناف . مؤيد لحكم ابتدائي لاسبابه . وجوب تقديم الحكم الابتدائي

٢ - نقض . اجراءات . دليل . مستندات . وجوب تقديمها في الميعاد . عدم تقديمها يجعل الطعن على غير أساس

المباديء القانونية

(١) الطعن الموجه الى حكم استئنافي قضى بتأييد حكم ابتدائي لاسبابه هو في الواقع طعن موجه الى الحكم الابتدائي ، ولذلك فلا يجوز النظر فيه الا مع تقديم صورة هذا الحكم الابتدائي الذي هو متمم للحكم الاستئنافي ومكون معه كلا

غير قابل للتجزئة اذ بدون الاطلاع عليه لا يتسنى لمحكمة النقض استعمال ما لها من سلطة الرقابة القانونية

(٢) ان المفهوم من سياق المواد من ١٨ الى

٢٧ من قانون محكمة النقض هو أن الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالمحكوم انفسهم تقديم الدليل على ما يمسكون به من أوجه الطعن وان يكون

ذلك في المواعيد التي حددها القانون قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن والا كان الطعن على غير أساس ومتعينارفضه

الوقائع

« أقامت رافعة النقض هذه الدعوى بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ضد المدعى عليها في النقض امام محكمة مصر الاهلية وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها الى ١٢ س و ٢١ ط و ٤٠ ف على الشيوع في ١٨ س و ٢١ ط و ٥٥ ف الباقية من ١٧٩ ف الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى الابتدائية وكف منازعة المدعى عليها لها فيها وتسليمها الاطيان مع الزامها بالمصاريف والاتعاب مع حفظ الحق في المطالبة بالريع بدعوى على حدتها وذلك بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة .

« وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قضت

المحكمة المذكورة حضوريا برفض دعوى المدعية والزمها بالمصاريف وماتى قرش اتعاب محاماة

« فاستأنفت رافعة النقض هذا الحكم بتاريخ

١٠ فبراير سنة ١٩٣١ طالبة الغاء والحكم

بالطلبات السابقة والزام المستأنف عليها

بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين واحتياطيا

حفظ حقها في استرداد المئين المئين بصحيفة

الاستئناف بدعوى على حدة . وقد تأيد هذا

الحكم استئنافيا في ١٦ يونيه سنة ١٩٣١ .

« وبتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ قرر

الاستاذ محمد صبرى أبو علم أفندي بتوكيله عن

رافعة النقض بالطعن بطريق النقض والابرام

في هذا الحكم المعلن لموكلته في ١٩ أغسطس

سنة ١٩٣١ طالب بالقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بقبول أوجه النقص والغاء الحكم المستأنف وبالنسبة للوجه الثالث تطبيق القانون وبالنسبة للوجهين الأولين إحالة القضية على دائرة أخرى من محكمة استئناف مصر للرافعة فيها من جديد والزام المطعون ضدها بالمصاريف « وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ » وبالجلسة المذكورة صمم الحاضر عن رافعة النقص على طلباته المدونة بتقرير الطعن والمذكرة. وطلبت النيابة رفض الطعن للأسباب الواردة بمذكرتها. ثم تأجل الحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً « من حيث إن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

« وحيث إن الطاعنة بنت طعنها على أوجه ثلاثة: أولها - راجع الى أن وقائع الحكم المطعون فيه تضمنت أن الطاعنة قدمت مذكرة وهو ما لم يحصل وإلى أنها لم تتمكن من الدفاع وتقديم المستندات المؤيدة لاستئنافها. ثانيها أن الحكم الاستئنافي لم ترد به أسباب الرد على أوجه الدفاع الجديدة التي لم تقدم الى محكمة أول درجة. ثالثها - مبناه احتواء الحكم الابتدائي على خطأ في تطبيق القانون.

« وحيث أنه لتقدير أوجه الطعن هذه ومناقشتها يجب تقديم الدليل على صحة الوقائع

الواردة بها وكذا تقديم صورة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه اذ هو متمم للحكم الاستئنافي ومكون معه كلاً غير قابل للتجزئة فكان الطعن في الواقع ونفس الأمر موجه الى هذا الحكم الابتدائي ولا يتسنى لمحكمة النقص استعمال ما لها من سلطة الرقابة القانونية الا اذا اطلعت على أسبابه لمعرفة ما اذا كانت هناك فعلاً أوجه جديدة لم تتعرض للرد عليها محكمة الاستئناف وكذا للوقوف على ما اذا كان الحكم قديماً على خطأ في تطبيق القانون كما تقول الطاعنة « وحيث إن المادة ١٨ من قانون محكمة النقص أوجبت على الطاعن ايداع طائفة من الأوراق من بينها صورتان من الحكم المطعون فيه وعند الاقتضاء المستندات المؤيدة لأسباب الطعن كما أوجبت المادة ١٩ على المدعى عليه في الطعن أن يرفق بمذكرته الرد ما يرى لزومه من المستندات وتلك هاتين المادتين أحكام أخرى بشأن المذكرات التي تقدم بعد ذلك من نفس الخصوم رداً على بعضهم البعض أو من غيرهم ممن أدخلوا في دعوى الطعن. وجاءت المادة ٢٧ قاضية بعدم قبول أوراق أو مذكرات أخرى من الخصوم بعد تلك المواعيد الا اذا رأت المحكمة استثناء الترخيص لمحامى الخصوم بايداع مذكرات تكميلية اتضحت لها ضرورتها بعد مراجعة الأوراق.

« وحيث أنه يؤخذ من سياق هذه الاحكام ان الشارع عدّ من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقص أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه

بأنها مشاركة قام أحد الطرفين فيها بكل ما تعهد به وأخل الآخر بتعهداته فيها وقضت بفسخ المشاركة وباستحقاق التعويض على المقصر ثم عادت بعد ذلك فوصفت هذه الورقة في منطوق الحكم بأنها بيع تساهل منها في التعبير فلا تأثير لذلك على ما أثبتته المحكمة من أن العقد مشاركة

(٣) نصت المادة (١٣٧) من القانون المدني على أن من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها ورفضها اذ لم توجب هذه المادة علي من حصل التعهد على ذمته ان يظهر رغبته في قبولها في زمن معين وكل ما منحه له القانون هو أنه اذا لم يقبل عمل الغير عنه أن يعلن رفضه . أما القبول فيكفي فيه السكوت

الوقائع

« تتحصل هذه الدعوى في أن المدعى عليهم في الطعن رفعوا دعوى أمام محكمة بني سويف الابتدائية الأهلية قيدت بجداولها برقم ٦١ سنة ١٩٢٩ ضد رافع النقض قالوا فيها أنهم يملكون بالميراث الشرعي عن والدهم أطياناً قدرها ٢١ س و ٢١ ط و ٤ ف شائعة في ١٨ س و ١٩ ط و ٩ ف مينة الحدود والمعاليم بعريضة الدعوى وقد اتفقوا في السادس من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ على بيعها لرافع النقض نظير ثمن قدره ٥٥٠ ج دفع وقت التعاقد مبلغ ١٠٠ ج عربونا وتعهد بدفع الباقي في آخر نوفمبر سنة ١٩٢٤ والا كان البيع لاغياً ولا حق له في رد مبلغ العربون وقد مضى الميعاد ولم يدفع المشتري باقي الثمن — ونظراً لأنه يضع اليد على الأطيان وينازعهم في الملكية

الطعن وان يكون ذلك في المواعيد التي حددها القانون قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن .

« وحيث انه من الخطأ اذن الاكتفاء بتقديم صورة الحكم الاستثنائي الصادر بالتأييد دون الحكم الابتدائي حالة ان الاول لم تكن له أسباب مستقلة تغني عن الثاني كما انه من الخطأ كذلك التعويل على ضم هذه المحكمة مفردات الدعوى الاصلية لتأييد أوجه الطعن .

« وحيث ان خلو الدعوى من المستندات المؤيدة لأسباب الطعن كما يقتضيه القانون يجعل الطعن على غير أساس

(طعن الست وجيده كريمة المرحوم نظه بك يوسف الباراني وحضر عنها الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد الاست مملكة نصر الله رقم ٢٧ سنة أولى قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٥٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - تناقض في منطوق الحكم . ليس وجهان أوجه النقض

موجب للالتماس اذا استحال التنفيذ

٢ - حكم . ورقة . وصف المحكمة بأنها مشاركة . وصفها بعد ذلك في الحكم بأنها عقد بيع . تساهل في التعبير لوجه البطلان

٣ - عقد . مشاركة على ذمة الغير . عدم ايجاب اعلان القبول في زمن معين

المبادئ القانونية

(١) التناقض في منطوق الحكم يجعله قابلاً للالتماس كنص المادة (٣٧٢ من قانون المرافعات) وليس من اسباب النقض ما دام اصلاح الخطأ ممكناً من المحكمة التي أصدرت الحكم . على ان التناقض الذي يبيح الالتماس هو تما استحال معه التنفيذ دون سواه

(٢) اذا وصفت المحكمة ورقة ما في أسباب حكمها

بريع الاطيان المذكورة وألزم رافع النقض بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ أربع مائة قرش صاغ أتعاب محاماة للمستأنفين عن الدرجتين أيضاً ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . « وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ على كمال حيشه بك بتوكيله عن رافع النقض بالطعن في هذا الحكم المعلن لموكله في ٧ يونيه سنة ١٩٣١ طالب با قبول الطعن وإحالة القضية موضوعاً على دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً . « وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ .

« وبالجلسة المذكورة صمم الحاضر عن رافع النقض على طلباته المدونة بتقرير الطعن والمذكرة . وطلبت النيابة رفض الطعن للأسباب الواردة بمذكرتها . ثم تأجل الحكم لجلسة اليوم المحكمة

« بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« بما أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

وبما أن مبنى الطعن أربعة أوجه : — الأول — بطلان جوهرى في الحكم . لأن الحكم المطعون فيه اخطأ في عدم تأييد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة بنى سنويف المبنى على أن المدعين لم يقوموا بالواجب عليهم قبل رفع الدعوى وقد أيد الحكم الاستئناف هذه الحقيقة في أسبابه إذ أثبت ان قيام المستأنفين

لذلك طلبوا أولاً - الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائى لاستلام الاطيان وإدارتها ثانياً - الحكم بفسخ ورقة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واعتبارها كأن لم تكن واعتبار العربون من حقهم وثبتت ملكيتهم الى ٢١ س ٢١ ط و ٤ فى الموضحة بالعريضة ومنع المنازعة والتسليم مع الزام المدعى عليه رافع النقض بالمصاريف والأتعاب مع حفظ الحق فى الربيع .

« وبتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة حضورياً برفض دعوى الحراسة وبعدم قبول الدعوى فيما عداها مع الزام المدعين (المدعى عليهم فى الطعن) بالمصاريف ومائة قرش أتعاب محاماة .

فاستأنف المدعى عليهم فى الطعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف مصر الأهلية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ وطلبوا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً إلغاء الحكم المستأنف والحكم لهم بطلباتهم السابق طلبها امام محكمة أول درجة مع الزام المستأنف ضده « رافع النقض » بمصاريف الدرجتين والأتعاب .

« وبتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٣٠ قضت محكمة الاستئناف حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البيع المؤرخ فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وثبتت ملكية المستأنفين « المدعى عليهم فى الطعن » الى ٢١ س ٢١ ط و ٤ فى المبينة بالعقد المذكور ومنع منازعة رافع النقض لهم فيها وتسليمها اليهم وباستحقاقهم لمبلغ المائة جنيه المدفوع بصفة عربون وحفظ حقهم فى المطالبة

ولكنها أدلة جديدة أجازتها المادة ٣٦٩ من قانون المرافعات .

« وبما ان كون هذه الادلة الجديدة تكفي لاعتبار الطاعن مقصرا أو لا تكفي، فأمر داخل ضمن سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك ، على أن قول محكمة الاستئناف في أسبابها — (ان المستأنفين قاموا بكل ما عليهم من الواجبات من الحصول على تصديق المجلس الحسبي على بيع نصيب القاصر الى آخره) — لا تدل على انهم قصروا قبل ذلك لأن ورقة المشاركة المؤرخة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ لا تلزمهم بشيء بعد قبض العربون سوى تحرير العقد اذا حضر المشتري (الطاعن) باقى الثمن ولم يقيم الطاعن بواجبه من هذه الناحية حتى انذر في أول يناير سنة ١٩٢٤ بفسخ المشاركة لعدم قيامه باحضار باقى الثمن، لهذا لا تكون محكمة الاستئناف قد خالفت أى نص من نصوص القانون بتقديرها لادلة جديدة تقدمت لها ولا يكون في الحكم أى بطلان جوهري ويكون الوجه الأول غير مقبول .

الوجه الثانى — بطلان جوهري في الحكم لأنه قضى بتثبيت ملكية المستأنفين ٢١١ س و ٢١ ط و ٤ ف مع وصفها بانها المينة بعقد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ مع ان المين في ذلك العقد هو ١٤ ط و ٤ ف وهذا تناقض في منطوق الحكم المستأنف يجعله باطلا بطلانا جوهريا « وبما أن التناقض في منطوق الحكم يجعله قابلا للالتماس كنص المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات وليس هذا من أسباب النقض مادام

بما تعهدوا به لاحق لصدور الحكم الابتدائى فكان الواجب حينئذ تأييد الحكم المستأنف وعدم الالتفات الى الحالة الجديدة وهي تنفيذ تعهداتهم بعد الحكم الابتدائى وترك المستأنفين يرفعون دعواهم من جديد حتى لا يتحمل الطاعن جميع المصاريف مع عدم مسئوليته عنها » وبما أن الحكم الابتدائى غير مقدم من الطاعن حتى يمكن مراجعته ومعرفة ما بنى عليه من الأسباب ومحكمة النقض ليست مكلفة بحكم قانونها بالبحث للطاعن عن مستندات يريد الاستفادة منها .

« وبما أن عريضة الدعوى هي التي تحدد طلبات المدعى ومركز المدعى عليه والطلبات التي رفعت من لطيف يونان واخوته لمحكمة الاستئناف هي عين الطلبات المرفوعة للمحكمة الابتدائية (وهي فسخ مشاركة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ واعتبار المدعين مالكين لاربعة أفدنة وواحد وعشرين قيراطا وواحد وعشرين سهما وضياع العربون على الطاعن) ومحكمة الاستئناف لم تنظر في طلبات جديدة وكل ما عمله المستأنفون هو تقديم أدلة جديدة على عدم تقصيرهم وتقصير الطاعن وهذه الادلة هي اذن المجلس الحسبي للقيم ببيع حصة القاصر للطاعن في سنة ١٩٣٠ وشهادة من قلم كتاب محكمة بنى سويف بحضور لطيف واخوته في ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ ومعهم صورة عقد البيع النهائي مستوفيا كل الشروط وانتظارهم عدة ساعات للتوقيع عليه بحضور الطاعن فلم يحضر . وبعض انذارات . وهذه لا تعد طلبات جديدة

المتعهد بما التزم به جاز في كل مشاركة سواء أكانت بيعاً أو معاوضة أو إجارة أو أى عقد آخر وليس العربون بهذا المعنى خاصاً بالبيع ولقد رجعت المحكمة في حكمها إلى قصد المتعاقدين المبين في عقد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ الواضح به أن العربون يضيع على الطاعن إذا أخل بما تعهد به وحيث لا مخالفة لنص القانون في شيء من ذلك « وبما أن اعتبار الطاعن مقصراً مسألة موضوعية لمحكمة الاستئناف السلطة المطلقة في تقديرها ولقد قدرتها بما تراه لها من الأدلة المقدمة ولا سلطة لمحكمة النقض عليها في ذلك لهذا يكون هذا الوجه بكل نواحيه غير مقبول — الوجه الرابع — كان الواجب طبقاً لنص المادة ١٣٧ من القانون المدني أن يظهر المستأنفون رغبتهم في تنفيذ المشاركة المؤرخة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ في الوقت المناسب وهم لم يظهروا هذه الرغبة إلا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تاريخ رفع الدعوى أى بعد خمس سنوات من تاريخ المشاركة وبعد مضي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تاريخ استحقاق باقي الثمن

« وبما أن المادة ١٣٧ نصت على أن (من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها ورفضها) ولم يطلب في هذه المادة ممن حصل التعهد على ذمته أن يظهر رغبته في قبولها في زمن معين، وكل ما منحه له القانون هو أنه إذا لم يقبل عمل الغير عنه أن يعلن رفضه، أما القبول فيكنى فيه السكوت على أن انضمام أخوة لطيف إليه في الدعوى الابتدائية وفي الاستئناف دليل بين على أنهم

اصلاح الخطأ ممكناً من المحكمة التي أصدرت الحكم — على أن التناقض الذي يبيح الالتماس هو ما استحال معه التنفيذ دون سواه والأمر هنا ليس كذلك لأن الأربعة الأقدنة والواحد والعشرين قيراطاً والواحد والعشرين سهماً موضوع الدعوى مبينة في العريضة وقد ظنت محكمة الاستئناف أنها مبينة في عقد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ أيضاً، فإذا ظهر عند التنفيذ أنها غير مبينة كلها يرجع إلى العريضة التي تحدد فيها موضوع الدعوى وحيث يكون هذا الوجه غير مقبول أيضاً. الوجه الثالث — الخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم اعتبر ورقة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عقد بيع نهائي مع أنها مجرد مشاركة وتعهد عن الغير من المنصوص عليه في المادة ١٣٧ من القانون المدني. ولأن الحكم اعتبر المائة جنيه عربوناً واعتبره من حق لطيف وأخوته مع أن العقد ليس عقديع والمائة جنيه كبيرة لا تتناسب مع حصة المتعهد. ولأن الطاعن لم يكن مقصراً وإنما جاء التقصير من ناحية لطيف يوان وإخوته. « وبما أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أن المحكمة الاستئنافية لم تقل في أسباب حكمها أن عقد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ هو بيع نهائي ولكنها وصفته بأنه مشاركة قام أحد الطرفين فيها بكل ما تعهد به وأخل الآخر (وهو الطاعن) بتعهداته فيها وقضت بفسخ المشاركة وباستحقاق التعويض على المقصر، فوصف العقد بعد ذلك في المنطوق بأنه بيع هو عدم دقة في التعبير لا تأثير له على ما أثبتته المحكمة من أن العقد مشاركة. « وبما أن اشتراط جزاء عند عدم قيام

قبلوا عمله من وقت تحرير المشاركة لهذا
يكون هذا الوجه أيضا غير مقبول

(طعن الشيخ سيد محمد قناوى وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى
جديده ضد لطيف بونان وآخرين رقم ١٨ سنة أولى بالمهنة السابقة)

٢٥٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - طلب تحقيق . اقتناع المحكمة بقرائن أخرى . رفضه .

لا بطلان

٢ - انكار توقيع . الطعن به . تقديره . مسألة موضوعية

المبادئ القانونية

(١) ان عبارة المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات
(تأمر بإجراء التحقيق) ليس فيها معنى الزام
المحكمة بإجرائه بل هى تأمر بالتحقيق اذا رأت
موجباً له ، اذ المقصود من هذا الاجراء هو اقتناع
المحكمة برأى تراح اليه فى حكمها ، فاذا كان هذا
الاقتناع موجوداً بدون فلا لزوم له

(٢) تقدير ظروف الطعن بانكار التوقيع وجدته
أو عدم جدته مما يدخل تحت سلطة قاضى الموضوع

الوقائع

« أقامت رافعة النقص هذه الدعوى أمام
محكمة مصر الأهلية ضد المدعى عليهم فى الطعن
طلبت الحكم : أولاً - بتثبيت ملكيتها إلى
نصيبها المبين بصحيفة دعواها فيما تركه زوجها
المرحوم موسى إبراهيم محمد العفش عن نصيبه
فى تركه والده المرحوم إبراهيم محمد العفش وعن
تركة أخيه المرحوم الدكتور محمد عبد المجيد
ثانياً - الحكم بتعيين حارس قضائى يستغل
إيراد العقارات من وقت تعيينه وإيداعه بخزينة
المحكمة لحين الفصل فى هذه الدعوى . ثالثاً -
الحكم بتقرير نفقة شهرية لها قدرها ٢٠ جنيها

رابعاً - الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا
لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه قيمة ريع نصيبها فى تركه
زوجها من مدة إستلامهم أعيان التركة وهو تاريخ
وفاة زوجها إلى رفع هذه الدعوى والزامهم
بالمصاريف والالتعاب والنفاد بلا كفالة ،
» وبعد أن تعين خير فى الدعوى قضت المحكمة
المذكورة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ حضورياً
أولاً - بتثبيت ملكية المدعية إلى ٦ أسهم فى العقار
الكائن بشارع تحت الربع وسهم وثمان فى العقار
الكائن بشارع مشهور والمبين بتقرير الخير بصحيفتى
١١ و ١٠ - ثانياً - التصريح للمدعية باستلام المبلغ
المودع على ذمتها بخزينة محكمتى عابدين ومصر
الكلية - ثالثاً - رفض ما خالف ذلك من الطلبات
مع الزام المدعية بمصاريف الدعوى ، فاستأنفت
رافعة النقص هذا الحكم بتاريخ ٢٤ يوليو
سنة ١٩٣٠ أمام محكمة استئناف مصر الأهلية
طالبة الغاء والحكم لها بالطلبات المقدمة لمحكمة
أول درجة عن الحراسة والنفقة وقد تأيد
هذا الحكم إستئنافاً فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٣١
وأعلن لها فى الخامس من شهر يولييه سنة ١٩٣١
« وبتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر
الاستاذ عبد الله فكرى خليل أفندى بتوكيله
عن رافعة النقص بالطعن فى هذا الحكم
بطريق النقص والابرام طالباً بقبول الطعن
شكلاً وموضوعاً باعادة القضية لمحكمة إستئناف
مصر للفصل فيها مجدداً . وبعد استيفاء الاجراءات
القانونية حدد لنظر هذه القضية جلسة يوم الخميس
١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة المذكورة صمم
كل من الحاضرين عن طرفى الخصومة على ما جاء

بمذكرته وطلبت النيابة رفض الطعن وأصرت على المدون بمذكرتها تم تأجيل النطق بالحكم لجلسة اليوم المحكمة

« بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

» حيث إن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

» وحيث إن وجه الطعن في حكم محكمة الاستئناف يتحصل في أن الطاعة أنكرت توقيع مورثها موسى ابراهيم محمد العفش على عقد البيع المسجل في ٢٤ فبراير سنة ١٩١٦ الذي نسب فيه لذلك المورث أنه تصرف في معظم العقارات المخلفة عنه للطعون ضدهم وطلبت تكليف خصومها باثبات صحة التوقيع وان المحكمة بعدم اجابتها هذا الطلب أخطأت في تطبيق القانون .

» وحيث إن المحكمة غير ملزمة باجراء تحقيق لاثبات صحة التوقيع متى تبين لها من قرائن الدعوى أو الاوراق المقدمة لها ما يغني عن هذا التحقيق وعبارة المادة « ٢٥٤ » من قانون المرافعات « تأمر باجراء التحقيق » ليست فيها معنى الالتزام للمحكمة بل هي تأمر بالتحقيق إذ رأت حاجة لذلك، لأن المقصود من هذه الاجراءات اقتناع المحكمة برأى تراتح اليه في حكمها، فلا داعي لها اذا كان هذا الاقتناع موجوداً بدونها .

» وحيث إنه بالاطلاع على الحكم الابتدائي وعلى حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه المقدمة

صورة من كل منهما ضمن أوراق الدعوى تبين أن دفاع الطاعة أمام محكمة أول درجة كان قاصراً على القول بأن العقود الصادرة من محمد موسى ابراهيم لا تسرى عليها لأن هذا الشخص ليس مورثها بل مورثها هو موسى ابراهيم وإن المحكمة لما اتضح لها من بحث مستندات الطرفين أن مورث الطاعة كان يتسمى أحياناً باسم موسى ابراهيم وأحياناً باسم محمد موسى ابراهيم، وأنه لا يوجد شخص آخر غير مورث الطاعة اسمه محمد موسى ابراهيم حصلت منه التصرفات التي تنكرها قضت باعتبار العقود المقدمة وحكمت من واقعها وقد أيدت محكمة الاستئناف وجهة نظرها لنفس الاسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف وأضافت إليها أن الطعن بالانكار غير جدي لأنه لم يحصل الا بعد ضياع العقد المطعون فيه وبعد أن أحضر الخبير صورة رسمية منه .

» وحيث إن تقدير محكمة الاستئناف لظروف الطعن وجدите أو عدمها مما يدخل تحت سلطة قاضي الموضوع ولا وجه فيه لمخالفة القانون .

» وحيث بما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليماً من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .

(طعن السيد جتاء حسن مصطفى وحجيره عنها الاستاذ مبداه فكري خليل ضد على بك ابراهيم محمد العفش وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد زكي على بك رقم ١٩ سنة أولى قضاة بالمحكمة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٥٥

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

١ - بيع . استحقاق المبيع . التزام البائع برد الثمن مع التعويضات .

شمول التعويضات للخسائر . والارباح المقبولة . حسن

نية البائع . لا تخليه من الضمان

٢ - ربيع . رد ما أخذ بغير حق . حسن النية . مشترط تسليمه .

عدم الزامه بالرد

المبادئ القانونية

(١) يترتب على استحقاق المبيع للغير ضمان البائع والتزامه بان يرد للمشتري الثمن مع التعويضات طبقاً للمادة ٣٠٤ مدني ويدخل في هذه التعويضات الزيادة التي تحصل في قيمة المبيع وجميع الخسائر التي تحصل للمشتري والارباح المقبولة (المادتان ٣٠٥ و ٣٠٧ مدني اهلي)

ولا يشترط لذلك أن يكون البائع سعي النية، اذ القانون لم يفرق في مثل هذه الحالة بين ما اذا كان البائع قد باع بنية سليمة أو غش، ولا محل للبحث في سبب زيادة قيمة المبيع، اذ سيان ان يكون السبب من عمل المشتري أو من الطبيعة أو التطور الاقتصادي، اذ هذه الزيادة في القيمة من حق المشتري الذي تزع المبيع من تحت يده (٢) القاعدة في رد ما أخذ بدون وجه حق ان لا يحصل رد الربح مادام أن الذي استولى عليه كان سليم النية وقت استيلائه عليه . ومن المقرر ان المشتري بنية سليمة لا ترتفع سلامة نيته الا من تاريخ رفع دعوى الاستحقاق عليه المحكمة

« من حيث إنه مما لا نزاع فيه وكما هو

ثابت من المستندات أنه حكم لوقف السادة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٧ ضد وزارة المالية بتثبيت ملكيته الى ٢ ط و ٦ فدان كانت الوزارة المذكورة تنازع الوقف في ملكيتها .

« ومن حيث إنه لا نزاع أيضاً في أنه حكم بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ لوقف السادة على وزارة المالية ببيع الأقطان المحكوم بملكيتها للوقف لغاية سنة ١٩١٧ وما يستجد من الربيع بواقع ٣٠٠ قرش للفدان الواحد لغاية التسليم .

« ومن حيث إنه لا نزاع بأن المالية دفعت الربيع المحكوم به لغاية سنة ١٩١٧

« ومن حيث إن وقف السادة لم ينفذ حكم الملكية الصادر له بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٧ إلا في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ حيث نفذ هذا الحكم بواسطة محضر قام للأطيان المحكوم بها وسلمها للوقف في التاريخ المذكور .

« ومن حيث إنه ثابت من محضر الاستلام المؤرخ في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ أنه عقب تسليم المحضر الأطيان المحكوم بها لوقف السادة حضر المستأنف عليه الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف وقرر أنه من ضمن الأطيان التي سلبت لوقف السادة ١٠ ط و ٤ ف يملكها بمقتضى عقد شراء من المالية من سنة ١٩١٤ وأنه وضع اليد عليها لغاية الآن وأنه لا يسلم ماتحت

يده من الأطيان لوقف السادة .

« ومن حيث إن وقف السادة ازاء هذا التعرض ولأنه لم يتمكن من الاستمرار في وضع اليد على ماسله اليه المحضر رفع الدعوى الحالية لتعرض الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف والشيخ عباس عبد اللطيف والشيخ علي عبداللطيف وطلب فيها الحكم له على المالية وعليهم بتثبيت ملكيته للأطيان المذكورة والريع بالكيفية التي جاءت في عريضة دعواه » ومن حيث ان الحكومة دفعت الدعوى قبلها بعدم جواز نظرها قبلها سبق الفصل فيها . « ومن حيث ان محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع بحق للأسباب التي جاءت بالحكم المستأنف » ومن حيث ان الشيخ عبدالوهاب وأخويه ادعوا في الدعوى الحالية بأنهم اشتروا من الحكومة بعقد تاريخه ٩ يولييه سنة ١٩١٤ ١٩ ط و ع ف وان هذا القدر لا يدخل فيما حكم به للوقف على المالية .

« ومن حيث ان المالية تعترف بصدور هذا البيع منها ولا تنازع ملكية الوقف في القدر المذكور .

« ومن حيث إنه ثبت من تقرير الخبير أن ٤ س و ١٠ ط و ع ف مما بيع من المالية للشيخ عبدالوهاب عبد اللطيف وإخوته يدخل ضمن الأطيان السابق الحكم بها للوقف على المالية ويتعين حينئذ الحكم للوقف بملكيته للقدر المذكور » ومن حيث إنه لذلك تكون المالية قد باعت ما لا تملك للشيخ عبدالوهاب عبداللطيف وأخويه .

« ومن حيث إن الشيخ عبدالوهاب وأخويه طلبوا الحكم لهم بمبلغ ١١٠٧ ج على المالية نظير استحقاق الأطيان المبيعة اليهم للوقف وقد حكمت المحكمة الابتدائية لهم على المالية بمبلغ ٥٣٠ جنيها و ٨٣٣ مليا .

« ومن حيث ان وزارة المالية تطلب باستئنافها عدم الزامها بشئ للشيخ عبدالوهاب وأخويه الإبرد الثمن الوارد بعقد البيع الصادر منها الى عبدالوهاب وأخويه في ٩ يولييه سنة ١٩١٤ عن المقدار المحكوم باستحقاقه لوقف السادة . « ومن حيث ان المالية مخطئة في هذا الدفع لانها ضامنة للبيع قانونا طبقا للمادة ٣٠٠ مدني وان ضمانها يترتب عليه عند استحقاق المبيع للغير أن ترد للمشتريين الثمن مع التعويضات طبقا للمادة ٣٠٤ مدني وهذه التعويضات بينها المادة ٣٠٥ مدني ويدخل فيها الزيادة التي تحصل في قيمة المبيع عن ثمنه (٣٠٧ مدني) وجميع الخسارات التي تحصل للمشتريين والارباح المقبولة : « ومن حيث إنه لهذا لا يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في الزام وزارة المالية بقيمة الأطيان الحقيقية وقت الحكم باستحقاقها للغير وهو وقف السادة وقد ثبتت هذه القيمة المحكوم بها من تقرير الخبير .

« ومن حيث إنه لا يلتفت لما ادعته المالية من أنها لما باعت للشيخ عبد الوهاب وأخويه كانت تعتقد بنية سليمة أنها مالكة لما باعته لانهم مع التسليم بذلك فانه غير مانع من الحكم عليها بقيمة ثمن الأطيان المبيعة وقت الاستحقاق والقانون لم يفرق في مثل هذه الحالة بين ما اذا

كان البائع قد باع بنية سليمة أو غش ، وليس في هذه القاعدة القانونية خلاف بين الفقهاء أو القضاء في ذلك في وقت من الأوقات .

« ومن حيث ان سبب زيادة القيمة في البيع لا تأثير له اذ سيان أن يكون السبب من عمل المشتري او من الطبيعة أو التطور الاقتصادي أو ما شا كل ذلك فهذه الزيادة في القيمة من حق المشتري الذي نزع المبيع من تحت يده ويتعين حينئذ الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بذلك قبل المالية .

« ومن حيث عن طلبات ناظر الوقف فيما يختص بالريع فانه قد سبق أن قضى له بالريع قبل المالية بواقع ٣٠٠ قرش للفدان الواحد لغاية التسليم .

« ومن حيث إن التسليم حصل في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ فتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها فيما يختص بالريع لغاية التاريخ المذكور .

« ومن حيث إنه عن الريع المستحق بعد هذا التاريخ عن المقدار المحكوم به لها في هذه الدعوى فان المسئول عنه لغاية رفع الدعوى هي المالية بمفردها ذلك ، لأن عدم تمكن الوقف من وضع يده عقب التسليم الرسمي كان سببه عمل من قبل المالية وهو بيع مالا تملك للغير وكان من شأنه تعرض ذلك الغير للمالك الحقيقي بعد التسليم ، ومن المعلوم أن من عمل شيئاً نشأ عنه ضرر للغير فهو مسئول عن تعويضه . أمادعوى المالية من أنها اضطرت المشترين باستحقاق الوقف لما باعتبه اليهم

فهذا لا يضيع حق الوقف في المطالبة بالتعويض (هنا الريع) ممن تسبب فيه ويتعين حينئذ الحكم بهذا الريع على المالية باعتبار الريع الحقيقي الذي ضاع على الوقف في هذه المدة

« ومن حيث ان الخبير قدر الريع في هذه المدة بما تراه المحكمة زائداً عن الواقع وترى المحكمة تقديره بواقع ٦ جنيهات صافياً للفدان الواحد سنوياً .

« ومن حيث انه لا يصح للمالية أن تتخذ الريع السابق الحكم به عليها للوقف وهو ٣٠ قرشاً ليكون أساساً للمدة الأخيرة ، ذلك لان الريع السابق الحكم به ينتهي أثر الحكم الصادر به لغاية الوقت الذي حدد فيه نهاية العمل به وهو يوم التسليم ومادام ان الريع يزيد وينقص باختلاف الأحوال ومادام ان المسئول عنه يجب أن يدفعه بحسب حقيقته ليكون التعويض تاماً فوجب اذاً ان لا يكون الريع السابق الحكم به أساساً لمدة خلاف ما حكم به .

« ومن حيث انه ليس لناظر الوقف ان يطالب الشيخ عبد الوهاب واخويه بالريع مع وزارة المالية من تاريخ التسليم لغاية رفع الدعوى الحالية لانهم كانوا قد اشترؤا بحسن نية والقاعدة في رد ما أخذ بدون وجه حق ان لا يحصل رد الريع في هذه الحالة ما دام الذي كان استولى عليه كانت نيته سليمة ومن المقرر ان المشتري بنية سليمة لا ترتفع سلامة نيته الا من تاريخ رفع دعوى الاستحقاق عليه « ومن حيث انه عن الريع من تاريخ رفع الدعوى الحالية فالمسئول عنه فريقان ، الفريق

مواعيد الطعون دون أن يظهر رغبته في دفع الدين أوفى تخلية العقار . كانت اجراءات نزع الملكية موجهة ضده فلا يملك بعدها أن يرفع دعوى بالغاها لأن هذه الدعوى هي بعينها الحقوق والدفع التي أعطاه القانون له وكان الواجب عليه أن يستعملها أثناء اجراءات نزع الملكية ، فإذا لم يستعملها حتى تمت الاجراءات أصبح حكم نزع الملكية حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة له .

المحكمة

« بما أنه تتلخص هذه الدعوى في أن على ابراهيم الأشقر والست فاطمة مصطفى أبو زيد كائنا يملكان بيتاً مرهوناً رهناً عقارياً للخواجه إيراد متريل على مبلغ ٤٠٠ جنيه باعاً نصفه الى عاليه أحمد قنديل بمقتضى عقد مسجل في ٥ من فبراير سنة ١٩٢٧ ثم باعاً رابعه الى محمد رمضان سالم بعقد مسجل في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٧ ثم باعاً الربع الباقي الى إبراهيم أحمد مرسى وكان تسدد من الدين مبلغ ١٦٠ جنيهاً وتبقى على المنزل رهن مبلغ ٢٤٠ جنيهاً قام محمد رمضان وهو أحد الحائزين للعقار المرهون بدفع الدين الى الدائن المرتين وحل محله في جميع ما كان له من الحقوق وأخذ في نزع ملكية ربع المنزل الذي اشتراه ابراهيم أحمد مرسى وأعلن المدينين بتبنيه نزع الملكية كما أعلن ابراهيم أحمد مرسى الحائز لربع المنزل وبنه عليه بالدفع أو التخلية باعتباره حائزاً للقدر المطلوب نزع ملكيته وسرت اجراءات نزع الملكية في مواجهة المدينين والحائز الى أن حكم بنزع الملكية وتحولت الدعوى الى قاضي النيوع

الاول وهو المالية للأسباب التي ذكرت عند تقرير مسئوليتها عن الريع بعد التسليم لغاية رفع الدعوى ، أما الفريق الثاني فهو الشيخ عبدالوهاب واخويه لارتفاع حسن نيتهم في وضع اليد على الاطيان من رفع الدعوى الحالية كما تقدم ذكره ، والفريقان مسئولان اذا بالتضامن لكنه لما كان ناظر الوقف لم يطلب الحكم له بالتضامن فلا يجوز اذن الحكم به

« ومن حيث إن المحكمة تقدر الريع عن هذه المدة الأخيرة بستة جنيهات أيضاً للقدان الواحد لغاية تسليم الاطيان المحكوم بها بالحكم الابتدائي المستأنف

« ومن حيث انه لما تقدم تعيين الحكم برفض ما خالف ذلك من الطلبات في الاستئناف المضمومين (١)

(استئناف وزارة المالية ضد محمد بك عبد الحليم السادة بصفته ناظراً على وقف المرحومة الست نفيسة السادة وحضر عنه الاستاذ جورج الباس وآخرون وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد خليل رقم ١٠٢٥ سنة ٤٧ و ١٥١ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٥٦

١٤ مايو سنة ١٩٣١

اجراءات نزع الملكية . حائز العقار . اعلانه بالدفع أو التخلية عدم معارضته . انتهاء اجراءات نزع الملكية . الطعن فيها منه بالالغاء . لا يقبل

المبدأ القانوني

إذا نبه على الحائز لعقار مرهون للغير بالدفع أو التخلية ولم يعارض في التبنيه ولم يعترض أى اعتراض حتى حكم بنزع الملكية واقتضت

(١) دفع نقض عن الحكم المشار إليه وقضى برفضه بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ . راجع المحاماة العدد الرابع سنة ١٩٣١ ص ٢٩٦ رقم ٢٥٩

وانتهت مواعيد المعارضة في تنبيه نزع الملكية والطعن كذلك في حكم نزع الملكية وبعد ذلك رفع الحائز ابراهيم أحمد مرسى هذه الدعوى يطلب فيها الغاء اجراءات نزع الملكية الحاصلة على ربيع المنزل الذي اشتراه وشطب جميع التسجيلات المتوقعة عليه مقابل دفعه مبلغ ٦٦ جنيها و ٢٥٠ مليما قيمة ربيع الدين باعتبار انه غير ملزم الا بهذا المبلغ والباقي يلزم به المستأنفان كل بنسبة حصته في البيت أى عالية بحق النصف ومحمد رمضان بحق الربع .

« وبما أنه لا نزاع بين الخصوم ان محمد رمضان دفع دين الدائن المرتهن فهو اذن قد حل محله في جميع حقوقه

» وبما أنه من المقرر قانوناً أن للدائن المرتهن رهناً عقارياً حق التنفيذ على العقار حتى لو خرج من يد المدين إلى يد آخر بأى طريقة من طرق التصرف ولو أنه لا علاقة في الأصل بينه وبين الدائن الا أن تلك العلاقة قد وجدت بسبب تملكه المنزل المرهون ويصبح له الحق في توجيه أى طعن في الرهن وكذلك في اجراءات نزع الملكية .

« وبما أنه لا نزاع أيضاً بين الخصوم في أن ابراهيم أحمد مرسى المستأنف عليه عملت اجراءات نزع الملكية في مواجهته وقد نبه عليه محمد رمضان بالدفع أو التخلية ولم يعارض في التنبيه ولم يعترض أى اعتراض حتى حكم بنزع الملكية وانقضت مواعيد الطعون وكذلك لم يظهر رغبته في دفع الدين ولا في التخلية بينه وبين العقار المرهون ولم يعرض قيمة

الربع المنزوعة ملكيته فاذن تكون اجراءات نزع الملكية موجهة ضده ولا يملك بعدها أن يرفع دعوى بالغائها لأن هذه الدعوى هي بعينها الحقوق والدفع التي أعطاه القانون له وكان الواجب عليه أن يستعملها أثناء اجراءات نزع الملكية وهو لم يستعملها حتى تمت الاجراءات وأصبح حكم نزع الملكية حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

« وبما أن المستأنف دفع بأن المستأنف عليه ليس له الحق في رفع هذه الدعوى بعد ادخاله في دعوى نزع الملكية والتنبيه بالدفع أو التخلية حتى حكم بنزع الملكية في مواجهته » وبما انه بناء على ما تقدم من الأسباب يكون الدفع في محله وتكون الدعوى غير مقبولة

(استئناف الحاج محمد رمضان سالم وحضر عنه الاستاذ فرید جرجس ضد ابراهيم أفدى أحمد مرسى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ أحمد مرسى بدر وعن الثاني الاستاذ عزيز مشرقى رقم ٣٥٣ و ٣٦٥ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات حسن نيه المصرى بك ومحمد توفيق حتى بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين)

٢٥٧

٢١ مايو سنة ١٩٣١

قانون خمسة الافدنة . مزارع . يستأجر أطياناً ليؤجرها
عدم استفادته من قانون الخمسة أفدنة .

المبدأ القانوني

إذا استأجر فلاح صغير لا يملك غير نصف فدان مقداراً عظيماً من الأطيان يتجاوز السبعين فداناً كان هذا قرينة على أنه استأجره ليؤجره لأنه لا يمكنه زراعته بنفسه ، وعلى ذلك فليس له أن يتمسك بقانون الخمسة أفدنة لأن هذا القانون لا يحمي إلا الصغار المزارعين الذين ينحصر

رزقهم في ملكهم وليس لهم وسائل أخرى للتكسب.

المحكم

بما أن وزارة الأوقاف رفعت دعوى نزع ملكية المستأنفين من الأطيان المتنازع بشأنها لتأخيرهما في سداد أجرة ٧٢ فدانا استأجرها المستأنف الأول بكفالة المستأنفة الثانية كفالة تضامن بعقد رسمي وقدمنا ضمنا للأجرة فدانا و ١٢ قيراطا و ٢٣ سهما . تأمينا عقاريا في نفس العقد .

« وبما أن المستأنفين يدفعان بعدم جواز نزع ملكيتهما لأنهما من صغار المزارعين الذين يحميهم قانون الخمسة أفدنة وإن المستأنفة جوهره لا تملك شيئا في الأطيان المتنازع عليها » وبما أنه وارد في العقد أن الأطيان التي قدمها المستأنف تأمينا هي ١٢ قيراطا و ٢٠ سهما . والتي قدمتها زوجته جوهره فدانا وثلاثة أسهم . واتضح من الكشف الرسمي أن جوهره تصرفت بالبيع في جزء من الأطيان لزوجها وجزء آخر لاقتها أمونة التي أدخلت في دعوى نزع الملكية بصفة حائزة .

« وبما أن هذا التصرف كان بعد عقد التأمين بزمان طويل فلا يؤثر على حقوق الوزارة في شيء ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المستأنفة بعد اقرارها أنها لا تملك شيئا فليس لها حق أن تنازع الوزارة في نزع الملكية بأي حال من الأحوال ، إلا أن مفهوم من هذا التصرف أنها اتفقت مع زوجها المدين أن تهرب الأطيان باسمه لأنها غير محمية بقانون

الخمسة أفدنة إذ أنه لا يحمي إلا أرامل صغار المزارعين اللاتي يباشرن الزراعة بأنفسهن . » وبما أن أمونة ابنتها الحائزة والصادر في مواجهتها حكم نزع الملكية لم تستأنف الحكم وهي حائزة لثمانية قيراط من الأطيان المطلوب نزع ملكيتها فتصبح الخصومة محصورة بين المستأنف وبين الوزارة

« وبما أن المستأنف وإن كان لا يملك النصاب الذي يسمح بنزع ملكيته إلا أنه مما يجب ملاحظته أن الدين المطلوب عبارة عن أجرة ٧٢ فدانا استأجرها هذا المزارع الصغير الذي حسب قوله لا يملك إلا نصف فدان فكيف يمكن أن يقوم بخدمتها وزراعتها وكم تطلب من المواشي والعمال والمصاريف (وهو مزارع صغير) فلا يفهم إلا أنه يستأجرها ليؤجرها قطعاً للغير وهذا عمل آخر ومورد للكسب تخرج المستأنف من القانون الذي لا يحمي إلا صغار المزارعين الذي ينحصر رزقهم في ملكهم ، وأما مجرد تملكه لأقل من خمسة أفدنة لا يكون سبباً للحماية إذا كان ممن يكسبون بطرق أخرى

« وبما أن الوزارة قدمت علاوة على ما تقدم كشفا بالمستأجرين من المستأنف للاثنتين وسبعين فدانا من باطنه

« وبما أنه مما تقدم وباقي أسباب الحكم المستأنف يكون الحكم في محله ويتعين تأييده

(استئناف الشيخ مصطفى منصور دراز وأخرى وحضر عنها الاستاذ رياض سرور ضد وزارة الأوقاف رقم ٢٨٧ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة

٢٥٨

١٥ يونيو سنة ١٩٣١

١ - مدين . تكليفه بدفع الدين . طريقة اعلانه . حالة

٢ - تضامن متضامين . اتخاذ الاجراءات ضد بعضهم . سرية على الباقي

المبادئ القانونية

(١) ان الغرض من اعلان الحكم النهائي والمشمول بالنفاذ أو العقد الرسمي (المادة ١١٢ مرافعات) سواء كان الاعلان منفردا أو بطريق التبعية مع تنبيه ترع الملكية (المواد ٣٨٤ و ٥٣٧ مرافعات) هو اخبار المدين بالمبلغ المطلوب حتي يدفعه ، فاذا لم يحصل الاعلان باحدى الطريقتين المتقدمتين فلا يترتب عليه حتما ضرورة ابطال تنبيه ترع الملكية ، خصوصا اذا لوحظ أن تنبيه ترع الملكية أشار صراحة الى العقد الرسمي المعروف بين الدائن ومدينه المتضامين وما تقدمه من حجوزات عدة وفاء لما هو مطلوب بسبب هذا العقد اذ لم يخرج تنبيه ترع الملكية في هذه الحالة ومع سبق تعدد الحجوزات السابقة على الزراعة عن كونه هو أيضا حلقة من حلقات التنفيذ وفاء للايجار المطلوب (موضوع العقد الرسمي) ولا يلزم الدائن في كل مرحلة من مراحل التنفيذ بالحجوزات المتعددة أن يعلن العقد اعلانا منفردا أو بالتبعية مع تنبيه ترع الملكية (٢) من شأن التضامن بوجه عام أو بحكم قاعدة النيابة المتبادلة بين المتضامين وقاعدة النيابة القانونية الضرورية بينهم أن يصبح المتضامنون وقد ارتبطوا برابط واحد ازاء الدائن يجعلهم بمثابة شركة يمثل الواحد منهم الاخر فاذا ما قوضي أحدهم دون الباقي كان للتقاضى قبلهم أثره القانوني قبل الباقي (مادة ١١٠ مدني) ودعوى ترع الملكية وما يتقدمها من اجراءات هي دعوى تأخذ حكم المادة

١١٠ - على انه اذا توجهت الاجراءات القانونية قبل المتضامين جميعا ولحقها البطلان قبل البعض وصحت قبل المتضامين الآخرين اعتبرت صحيحة قبل الجميع المحكم

« حيث إن نخوخ عبيد الله فلتس استأجر بضمان وتضامن ولديه لويس وعبيد الله من اسماعيل بك راتب والسيد علي بك راتب بصفتها ١٣٥٧ ف لمدة سنتين من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ أي ستي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ الزراعتين بايجار سنوي قدره ٩٧٠٩ ج بعقد رسمي مؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ وجاء المؤجران واعلنا العقد الرسمي للمستأجر نخوخ في ٧ مايو سنة ١٩٢٥ ويطالبانه بالقدر المستحق من الايجار . ولما لم يدفع اوقعا حجوزات تنفيذية على منقولات بما هو ظاهر من مستندات المعارض ضدهما بحافظتهما رقم ١٢ في ملف الدعوى الابتدائية . وفي ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أعلن المؤجران الضامين بتنبيه ترع ملكية الاطيان الضامنة للاجارة وفاء لباقي الايجار وقدره ٩٠٥٣ ج . وعارض فيه الضامنان مع المستأجر المضمون بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مستندي الى أن تنبيه ترع الملكية باطل لعدم اشتماله على بيان تفصيلي ولانه بعد خصم المدفوع يبق بدمتهم مبلغ الف جنيه ولانه لم تخصم لهم مبالغ متحصلة من حجوزات متوقعة على زراعتهم . ودفعوا بالمذكرة المقدمة منهم أمام محكمة أول درجة رقم ٧ من ملف الدعوى

الابتدائية بدفع آخر وهو بطلان تنبيه نزع الملكية لعدم سبق اعلان العقد الرسمي اليهما ولأنه لا يجوز التنفيذ الا بعد اعلان الحكم أو العقد الرسمي للمدين عملاً بالمادة ١١٢ مرافعات واصروا على هذا الدفع وعلى الدفوع السابقة وبينوا ذلك بالذاكرة الابتدائية رقم ١٦

« وحيث عن الدفوع الخاصة بالحساب وخصم المدفوع وبيان ذلك كله فان أمره يتعين بموضوع المعارضة في التنبيه ولا يتصل بشكليهما في شيء ما ولا يتناول البحث فيه هنا إلا عند تناول الموضوع ومعرفة مفرداته وتفصيلاته . وعن الدفع الجديد والذي لم يدفع به المعارضون في عريضة المعارضة المعلنة منهم بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ودفعوا به فقط في أول مذكرة تقدمت منهم أمام محكمة أول درجة . وهو الخاص بطلان تنبيه نزع الملكية المعلنة اليهم بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فإنه دفع في غير محله للأسباب الآتية :

أولاً : إن الأطيان المطلوب نزع ملكيتها وقدرها ٦ ط و ١٢٢ ف والمقدم تأميناً لصفقة الاجارة المذكورة هي باقرار المستأجر نفسه أطيان مكلفة باسمه وحده (أنظر صفحة ٢٣ و ٢٤ من عقد الايجار الرسمي المستند رقم ١ من حافظة المؤجرين رقم ١٢ من ملف الدعوى الابتدائية) ثانياً : لان العقد الرسمي معلن لاحدهم وهو المستأجر فلا يجوز حينئذ لهذا المستأجر التمسك بهذا الدفع عن نفسه ثالثاً : إن الغرض من إعلان الحكم النهائي أو المشمول بالنفاذ أو العقد الرسمي (المادة

١١٢ مرافعات) سواء كان الاعلان منفرداً أو بطريق التبعية مع تنبيه نزع الملكية (المواد ٣٨٤ و ٥٣٧ مرافعات) هو إخبار المدين بالمبلغ المطلوب حتى يدفعه . فاذا لم يحصل الاعلان باحدى الطريقتين المتقدمتين فلا يترتب عليه حتماً وضرورة إبطال تنبيه نزع الملكية . وعلى الأخص إذا لوحظ أن هذا التنبيه إنما يشير صراحة إلى عقد الايجار الرسمي المعروف بين الدائن ومدينه المتضامنين وما تقدمه من حجوزات عدة وفاء لما هو مطلوب بسبب هذا العقد . ولم يخرج تنبيه نزع الملكية في هذه الحالة ومع سبق تعدد الحجوزات السابقة على الزراعة . عن كونه هو الآخر حلقة من حلقات سلسلة التنفيذ وفاء للايجار المطلوب ولا يلزم الدائن في كل مرحلة من مراحل التنفيذ بالحجوزات المتعددة أن يعلن العقد إعلناً منفرداً أو بالتبعية مع تنبيه نزع الملكية رابعاً : إن من شأن التضامن بوجه عام وبحكم قاعدة النيابة المتبادلة بين المتضامنين وقاعدة النيابة القانونية والضرورية بينهم أن يصبح المتضامنون وقد ارتبطوا برابط واحد . أزاء الدائن يجعلهم بمثابة شركة يمثل الواحد منهم زملاء الآخرين (أنظر جوسران في القانون المدني جزء ٣ طبعة سنة ١٩٣٠ صفحة ٣٧١ نبذة ٧٦٦) فاذا ما قوضى الواحد منهم دون الآخرين كان للتقاضي قبله أثره القانوني قبل الآخرين (المادة ١١٠ مدني) ودعوى نزع الملكية وما يتقدمها من اجراءات من اعلان العقد الرسمي أو الحكم ومن تنبيه نزع

الملكية — ان هي الا دعوى تأخذ حكم المادة ١١٠ مدني المتقدمة فيما اذا توجهت قبل أحد المتضامين على انه اذا توجهت الاجراءات القانونية قبل المتضامين جميعا ولحقها البطلان قبل البعض وصحت قبل الآخرين — وجب مع ذلك اعتبار الاجراءات صحيحة قبل الجميع لرابطة التضامن الذي جعلهم كلا واحدا في نظر الدائن (تعليقات بالاجي على القانون المدني المختلط الجزء ٢ طبعة سنة ١٩٣٠ صفحة ٨٤ بنذة ٢ تعليقات على المادة ١٦٦ مدني مختلط المقابلة للمادة ١١٠ مدني أهلي)

« وحيث انه لما تقدم كله يتعين رفض هذا الدفع الفرعي واعتبار تنبيه نزع الملكية صحيحاً ولذا يتعين التكلم في الموضوع

.....
(استئناف الخواجه نخوخ عبدالله قلس وآخرين وحضر عنهم الاستاذ اسماعيل وهي ضد اسماعيل راتب بك وآخر وحضر عنها الاستاذ محمود فهي جندية رقم ٥٦٦ سنة ٤٦ ق — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد الوهاب فهي بك وعبد السلام فهي بك مستشارين)

٢٥٩

١٦ يونيه سنة ١٩٣١

١ - تنبيه نزع الملكية - اشتاله على ذكر لقب وصناعة الطالب .

عدم تعيين محل اقامة في البلدة الكائنة بها

المحكمة المختصة . لا بطلان

٢ - دين تجاري . صدور حكم به . تغيير صفة مدة التقادم

٣ - تقادم . فوائد محكوم بها . لا تسقط الا بخمسة عشر عاما

المبادئ القانونية

(١) يكفي لصحة تنبيه نزع الملكية اشتاله على ذكر لقب وصناعة طالب نزع الملكية اذ لم ينص القانون على بطلانه إن لم يشتمل على اختيار محل اقامة لطالب نزع الملكية في البلدة الكائنة

بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية (٢) تغيير صفة الدين التجاري بمجرد صدور حكم به بصيحه هو سند الدين فلا يسقط الا بمضي خمس عشرة سنة . وينقطع التقادم باعلان الحكم أو توقيع حجز به

(٣) جاء نص المادة ٢١١ مدني مطلقاً فهم يشمل الفوائد المتفق عليها والفوائد القانونية أو المحكوم بها من المحاكم وفوائد جميع المبالغ التي حل أجلها ولم تدفع لأن المحكمة التي أرادها الشارع من عدم ارهاق المدين بسبب تراكم الفوائد عليه تراكم يعجزه عن دفعها تقتضي هذا التأويل وعلى ذلك فتسقط الفوائد المحكوم بها إذا انقضى أكثر من خمس سنوات على المطالبة بها .

المحكمة

« حيث إن المستأنفين تمسكوا أمام هذه المحكمة بما تمسكوا به أمام محكمة أول درجة من بطلان ورقة تنبيه نزع الملكية المعلنة اليهم في ٣ أغسطس سنة ١٩٣٠ على أساس ان المستأنف عليهم لم يعينوا لهم محلاً مختاراً في البلدة الكائنة المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وهي مدينة المنصورة ولم يبينوا في ورقة التنبيه المذكورة القابهم وصناعاتهم ومحللات اقامتهم . « وحيث إنه بالرجوع لورقة تنبيه نزع الملكية المذكورة يتبين أنه ذكر بها أسماء والقاب طالبي نزع الملكية وهم « ورثة المرخوم أحمد بك إبراهيم سيد أحمد والاول منه وزير المعارف وجميعهم من ذوى الأملالك ومقيمين بمصر ومحلهم المختار بمصر بمكتب الاستاذين محمود فهمي جندية ورياض سرور مقلد المحامين بشارع المغربي نمرة ٢٠ بعمارة فرنسيس

وبطنظامكتب الاستاذ عبد الحميد لطفي المحامي»
وهذه البيانات كافية ، وقد عارض المستأنفون
في هذا التنبيه وأعلنوا طالبي نزع الملكية بهذه
المعارضة في الميعاد القانوني يوم ١٧ أغسطس
سنة ١٩٣٠ بمحلهم المختار بمصر بغير عناء . ولم
ينص القانون كما لاحظت محكمة أول درجة
بحق على ان التنبيه يكون باطلا إن لم يشتمل على
اختيار محل إقامة لطالبي نزع الملكية في البلدة
الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية
ولذلك يكون مارأته محكمة أول درجة من
رفض طلب بطلان ورقة تنبيه نزع الملكية
للوجهين المذكورين في محله وتعتبر هذه المحكمة
التنبيه صحيحاً وقائماً ينتج كل أثره القانوني

« وحيث إن المستأنفين تمسكوا أيضاً
بسقوط الحكم المطلوب تنفيذه على أساس أن
موضوعه دين تجارى يسقط بخمس سنوات
وأنه على كل حال يسقط بمضى خمس عشرة سنة
من تاريخ صدوره ولاوجهة للمعارضة بهذه
الأوجه . أولاً - لأن صفة الدين تغيرت بالحكم
الذى صدر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وتأيد
في ٢ فبراير سنة ١٩٠٩ وأصبح هو سند الدين
وأما عن سقوطه بمضى الخمس عشرة سنة
فقد انقطع التقادم حيث أعلن الحكم للمستأنفين
في ٣ يونيه سنة ١٩١٣ وتنفذ بالحجز على
منقولات لهم في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠
وتحدد لبيعها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ولم
يتم التنفيذ بناء على رفع دعوى إسترداد عن
الأشياء المحجوز عليها فأصبح لا محل للنقاشه
فيها إذا كانت الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ

هذا الحكم أمام المحكمة المختلطة في سنة ١٩٢٢
تقطع مدة التقادم أولاً تقطعها ، طالما أن
التنفيذ بالحجز على المنقولات يقطع مدة التقادم
ويكون رفض محكمة أول درجة لهذا الدفع
أيضاً جاء صائباً .

« وحيث إنه فيما يختص بالفوائد ترى
هذه المحكمة أن ما يستحقه نازعو الملكية
هو فقط مدة ٥ سنوات ، لأن نص المادة ٢١١
من القانون المدنى جاء مطلقاً وهو يشمل
الفوائد المتفق عليها والفوائد القانونية أو
المحكوم بها من المحاكم وفوائد جميع المبالغ التى
حل أجلها ولم تدفع حيث أن الحكمة التى أرادها
الشارع هى عدم إرهاب المدين بسبب تراكم
الفوائد عليه حتى يصبح فى غير طاقته القيام
بعبئها الثقيل ويعجز عن دفعها ، وهذه الحكمة
تقتضى هذا التأويل فيتعين احتساب الفوائد
عن الدين الأصيل عن مدة خمس سنوات فقط
لأن فوائده المدة التى تسبقها يكون قد مضى عليها
أكثر من الخمس سنوات فيسقط حق المطالبة بها :
« وحيث إن أصل المبلغ المحكوم به هو
٤٢٢ ج و ٣٤٥ م وفوائده لمدة خمس سنوات
باعتبار المائة سبعة من ٣ أغسطس سنة
١٩٢٥ لغاية ٣ أغسطس سنة ١٩٣٠ تاريخ تنبيه
نزع الملكية هى مبلغ ١٤٧ ج و ٨٢٠ م فيكون
المجموع ٥٧٠ ج و ١٦٥ م خلافا لما ذهبت اليه
محكمة أول درجة .

« وحيث إن محكمة أول درجة أصابت
للأسباب التى ذكرتها فى احتساب رسوم
الدعوى المؤشر بها على هامش الحكم وهى ١٩ ج

عقد الايجار قد استبدل بدين آخر حصلت
المحاسبة عنه بينه وبين المؤجر لا يؤثر على الاعتراف
بالالتزام، إذ أن المشرع قصد بما ذكره في المادة
٣٩١ من عبارة « إذا كان المحكوم عليه معترفاً
بالمحكوم به » الاعتراف بنفس الالتزام من حيث
أصله في حد ذاته أي بالتعهد الذي بنيت عليه
الدعوى مع جواز أن يكون قد أبدى دفع يفيد
براءة الذمة من الدين بالوفاء أو المقاصة .

المحكمة

« حيث إن المستأنف يطلب الغاء وصف
النفذ المؤقت بلا كفالة لسبين : أولها أن
الايجار المطالب بقيمته استبدل بدين آخر
وثانيهما لأن عقدا لايجار مظهر بما يفيد حصول
محاسبة بينه وبين المستأنف عليها والنزع القائم
بشأن ذلك يعتبر منازعة في أصل الالتزام
» وحيث إن المستأنف عليها تقول أن النفاذ
المقضى به في هذه الدعوى واجب قانوناً كنص
المادة ٣٩١ من قانون المرافعات لأن أساسه عقد
الايجار المقدم منها والمعترف بصحته من
المستأنف . أما ما يدعيه المستأنف من حصول
محاسبة بينه وبينها وتمسكه بما هو مبين بظهر عقد
الايجار فلا أساس له لعدم توقيعها عليه

« وحيث إن المادة ٣٩١ من قانون المرافعات
نصت في النسخة العربية على أنه في المواد
المدنية تحكم المحكمة بالنفاذ المؤقت بغير كفالة
في الحالات المبينة بها ومنها « إذا كان المحكوم
عليه معترفاً بالمحكوم به »

« وحيث إنه بالرجوع إلى الأصل الفرنسي
لهذه المادة نجد أن العبارة الواردة بها تفيد

و ٤٦٠ م ومبلغ ٦ ج و ٢٢٠ م رسم تنفيذ و ٧ ج
و ٣٤٠ م رسم التنفيذ الذي تسدد في سنة ١٩٢٠
و ٦٠٠ م رسم طلب الاختصاص و ١ ج
و ٨٤٤ م رسم تسجيل الاختصاص و ٤ ج و ٥٩ م
رسم إعادة تسجيل الاختصاص و ١٠٠ م تمغة
للتسجيل وبمجموع هذه المصاريف مع أصل
المبلغ وفوائده في مدة الخمس سنوات تكون
مبلغ ٦١٠ ج و ١٨٦ م وهو المبلغ الذي يتعين
أن يعدل إليه المبلغ الوارد بتفنيه نزع
الملكية الذي يجب التنفيذ به بخلاف ما يستجد
من الفوائد عن مبلغ ٤٢٢ ج و ٣٤٥ م باعتبار
المالية سبعة من تاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٣٠
لغاية السداد مع الزام المستأنفين بالمصاريف
المناسبة عن الدرجتين وخمسماية قرش اتعاباً
للمحاماة عنهما ، أما بالمصاريف الخاصة
برسوم التنفيذ والنشر أمام المحكمة فلا محل
للازام المدينين بها .

(استئناف السجدة جميلة موسى المنشاوي أرملة المرحوم السيد حماد
وآخرين وحضر عنها الاستاذ أحمد بك الديواني ضد ورثة المرحوم
أحمد بك إبراهيم سيد أحمد وحضر عنهم الاستاذ فهمي عبد اللطيف
رقم ٨٣ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك
وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٦٠

١٧ يونيه سنة ١٩٣١

نفاذ معجل بغير كفالة . الاعتراف بالمحكوم به . دين ايجار .
ادعاء الاستبدال . لا يمنع من شمول الحكم بالنفاذ المعجل .

المبدأ القانوني

إذا كان أساس الدعوى عقد ايجار معترف به
وجب شمول الحكم بالنفاذ المؤقت بغير كفالة،
وادعاء المستأجر أن الدين المستحق عليه بموجب

أن الاعتراف مقصود به نفس الالتزام obligation وليس « المحكوم به »

« وحيث انه لا نزاع في أنه يوجد فرق كبير بين الاقرار بالمحكوم به وبين الاقرار بمجرد الالتزام ولذلك فالأخذ بالترجمة العربية يؤدي إلى اشتراط إقرار المدين بوجود الالتزام وبقائه بكامل اجزائه بدون أى نزاع فى شيء مما حكم به

« وحيث إن الظاهر أنه ليس هذا غرض المشرع ، بل أن قصده هو الاعتراف بالالتزام من حيث أصله فى حد ذاته أى بالتعهد الذى بنيت عليه الدعوى مع جواز أن يكون قد أبدى دفع يفيد براءة الذمة من الدين بالوفاء أو المقاصة مثلاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه من المعلوم أن المحكوم به قد يكون أعم من الالتزام ويشتمل عادة مالم يدخل فى الاعتراف بنفس الالتزام كما هو شأن الفوائد والمصاريف

« وحيث إن الاعتراف الصادر على الوجه المتقدم من شأنه أن يحول دون توقع الخطر من التنفيذ إذ من البعيد جداً أن لا تأخذ به محكمة ثانى درجة. ولذا كان هذا الاقرار القضائى خليقاً بأن يبنى عليه النفاذ المؤقت بلا كفالة « وحيث إن أساس هذه الدعوى هو عقد الايجار المحرر على المستأنف وهو يعترف به فيكون مقر بالالتزام

« وحيث ان ادعاء المستأنف أن الدين المستحق عليه بموجب عقد الايجار المذكور استبدل بدين آخر وقد حصلت المحالبة عنه بينه

وبين المستأنف عليها إنما محل بحثه ومناقشته عند نظر الموضوع

« وحيث إن قيام الاعتراف بالالتزام لا يؤثر على هذا الدفاع ويكون القضاء بالنفاذ المؤقت بلا كفالة واجب قانوناً « وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الاستئناف عن الوصف فى غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يختص بذلك

(استئناف محمد بونس موسى وحضرته الاستاذ مصطفى رجب ضد الست منيرة موسى وحضرها الاستاذ عبد الرحمن اليللى رقم ٧٧٩ سنة ١٩٧٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود على سرور بك وسليمان السيد سليمان بك وخليل غزالات بك مستشارين)

٢٦١

١٧ يونيو سنة ١٩٣١

مسئولية مالك الحيوان . افتراض مسئوليته . فيما عدا القوة القاهرة والامهال من الجنى عليه . مسئوليته عما يصيب خادم الحيوان

المبدأ القانونى

الاصل ان مالك الحيوان أو مستخدمه مسئول عن الضرر الناشئ عن الحيوان ، اللهم الا اذا قام الدليل القاطع على أن الضرر الذى أصاب الغير إنما أصابه بحادثة قهرية او باهماله هو . ويستفيد من هذه المسئولية المفروضة فى الاصل ضد المالك الشخص الاجنبى عن المالك كما يستفيد منها الاشخاص الذين فى خدمة مالك الحيوان وكلفهم هو بأن يقودوه ويعتنوا به أو يقوموا بخدمته

المحكم

« حيث ان المستأنف يقول بأن المستأنف عليه أجير ومكلف بقيادة الجمل فكل ضرر يصيبه من هذا الحيوان المعهود اليه قيادته فهو غير مسئول عنه « وحيث ان المادة ١٥٣ من القانون المدنى

المبادئ القانونية

(١) إذا رفعت دعوى من مالك ضد جيرانه باغتصاب ملكه بسبب قيام الشيوع وثبت أن كل واحد من الجيران واصل يده على مال مفرزا محدود كانت الدعوى متجزئة والحكم الصادر فيها كذلك صادرا في موضوع قابل للتجزئة . فيجب اعلان كل خصم منهم بصحيفة استئناف مستقلة وفي الميعاد ومن لم يعلن في الميعاد كان الاستئناف بالنسبة له غير مقبول

(٢) أوجبت المادة الثانية من قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ على المحاكم الكلية أن ترسل القضايا التي من اختصاص المحاكم الجزئية وقت صدوره إلى هذه المحاكم ولا ينظر أمامها إلا ما يتفق الخصوم على ابقائه ، فإذا وجدت قضية مثل هذه أمام المحاكم الكلية رغم هذا كان وجودها دليلا على اتفاق الخصوم على بقاءها وكان الحكم الذي يصدر فيها غير قابل للاستئناف .

المحكمة

« حيث ان الشيخ حسن منيسى المستأنف عليه الرابع عشر دفع بلسان وكيله بجلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٨ بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ولعدم جوازه لقلة النصاب تطبيقا لنصوص قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل لاختصاص المحاكم الجزئية والكلية » وحيث ان المستأنفة أجابت على هذا في مذكرة تقدمت منها .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول من وجوه الدفع فقد قالت المستأنفة في مذكرتها ان موضوع النزاع المرفوع بشأنه الدعوى غير قابل للانقسام والتجزئة فالاستئناف متى كان صحيحا لا بالنسبة حدهم فهو صحيح بالنسبة للآخرين

نصت صراحة على أن مالك الحيوان أو مستخدمه يلزم بتعويض الضرر الناشئ عن الحيوان المذكور مطلقا سواء كان في حيازته أو تسرب منه » وحيث إنه يؤخذ من ذلك أن الشارع جعل مسئولية مالك الحيوان أو مستخدمه هي الأصل اللهم إلا إذا قام دليل قاطع على أن الضرر الذي أصاب الغير إنما أصابه بحادثه قهرية أو باهماله هو « وحيث إن القضاء الفرنسي فضلا عن تأييده لهذا المبدأ اعتبر أيضا أن الذي يستفيد من هذه المسئولية المفروضة في الأصل على المالك ليس فقط الشخص الأجني عن المالك بل يستفيد منها أيضا الأشخاص الذين في خدمة مالك الحيوان وكلفهم المالك المذكور بأن يسوقوه ويعتنوا به أو يقوموا بخدمته » راجع حكم محكمة لان بفرنسا الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ المنشور بمجلة المحاماة « وحيث إن المستأنف لم يقدم دليلا على أن الضرر الذي حصل للجنى عليه كان بقوة قاهرة أو نتيجة إهمال منه فهو اذن مسئول ولا يعفيه من ذلك أن المستأنف عليه مكلف من قبله بقيادة الجمل الذي حصل منه الإصابة » وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف محمد بك شوقي الخطيب وحضرته الاستاذ أحمد بك رأفت ضد محمود السباعي رقم ٥٦٤ سنة ٤٨ قضائية بالهيئة السابقة

٢٦٢

١٧ يونيو سنة ١٩٣١

(١) استئناف - تجزئة الدعوى - وجوب اعلان كل خصم صحيفة مستقلة

(٢) استئناف - دعوى من اختصاص القاضى الجزئى : وجودها وقت صدور قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ أمام المحاكم الكلية باتفاق الخصوم . عدم جواز استئناف عدم تحويلها ، اعتباره باقية بالاتفاق

دليلا على اتفاق الخصوم على بقائها وكان الحكم الذي يصدر فيها اذن غير قابل للاستئناف ، ولما كان هذا الدفع متعلق بالنظام العام وكان مقبولا لما تقدم وجب على المحكمة الأخذ به بالنسبة لجميع الخصوم أيضا .

(استئناف مصلحة الاملاك ضد الشيخ محمد حسن ببر وآخرين وحضر عن الاول الاستاذان كامل يوسف ومحمد صبري أبو علم رقم ١٠٥٣ سنة ٤٥ ق - بالهيئة السابقة

٢٦٣

١٨ يونيه سنة ١٩٣١

يسع في مرض الموت . أجنبي : زيادة عن الثلث : التزام المشتري بالفسخ أو بفتح ما نقص من ثلثي مال المتوفى :

المبدأ القانوني

انه وان كانت المادة ٢٥٥ مدني قضت بطريقة عامة بجواز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع . إلا أن المادة ٢٥٦ التي تليها قضت بأنه في هذه الحالة يلزم المشتري بناء على طلب الورثة اامابفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفى وقت البيع ، وظاهر أن مال المتوفى لا ينقص شيئا إذا كان البيع بثلثي المثل لأن الثمن يحل محل البيع وتبقى الثروة كما هي ولكن المال ينقص إذا كان البيع بأقل من ثمن المثل ويجب حينئذ على المشتري أن يكمل النقص أو يفسخ البيع

المحكمة

« حيث إن المستأنفة تدعى صدور عقد البيع في مرض الموت وتؤيد دعواها بأن العقد تحرر في ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٥ ومصدق على امضاء البائع عليه في ٣ يناير سنة ١٩٢٦ ثم

» وحيث ان الحكم المستأنف قضى بخلاف ما ذهبت اليه المستأنفة من وجود شيوع بينها وبين خصومها بل على العكس من هذا فقد جاء فيه ما يدل على أن كل واحد من المستأنف عليهم واضع يده على مال مفرز محدودا وكان يتعين على المستأنفة اذا أن تعلن كل واحد من خصومها على حدة وفي الميعاد ، وبما أنها قصرت في ذلك بالنسبة للشيخ حسن منيسى فيكون دفعه في هذا الصدد مقبولا ويتعين الأخذ به

» وحيث انه عن الوجه الثاني من وجوه الدفع وهو الخاص بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب فقد قالت المستأنفة بأن أحكام المحاكم الابتدائية قابلة للاستئناف دائما طبقا لنص المادة ٣٤٥ مرافعات قديمة الواجب الأخذ بها . أما قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ فلا يصح التعويل عليه لأنه صدر بعد رفع هذه الدعوى ولا يسرى مفعوله على الماضي وطبقا لنصوص الدستور والمبادئ العامة واذا فرض ووجب الأخذ به فالخصوم لم يتفقوا على مقاضاتهم بالمحكمة الكلية حتى يكون حكمها فيه غير قابل للاستئناف كما حتمه هذا القانون

» وحيث ان دفاع المستأنفة هذا أيضا في غير محله لأن قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ نص في مادته الثانية على الحالة التي نحن بصددتها في هذه القضية ، فوجب على المحاكم أن ترسل القضايا التي من هذا القبيل كلها الى المحاكم الجزئية المختصة بالنسبة لمحل النزاع ولا ينظر أمامها الا ما يتفق الخصوم على ابقائه ، فاذا وجدت قضية مثل هذه أمام المحكمة الكلية رغم ما تقدم كان هذا

توفي البائع في ٨ فبراير سنة ١٩٢٦

« وحيث ان قرب تاريخ البيع من تاريخ الوفاة لا يثبت ان البائع كان مريضاً وقته وخصوصاً كما قال الحكم المستأنف ان المستأنفة لم تقدم أى قرينة على وجود المرض أو بيان نوعه ، وقد ثبت ان البائع أمكنه الانتقال من بلده الى سراى المحكمة بشراخيت للتصديق على الامضاء ، والمحكمة لا تأخذ بالشهادة الطيبة المقدمة أخيراً من المستأنفة أمام هذه المحكمة بأن المورث المذكور كان مريضاً بالسل من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الى فبراير سنة ١٩٢٦ ، لان هذه الشهادة التى لم ترد لها سيرة طول مدة الدعوى ولم تقدم الا أمام الاستئناف وتاريخها أول مايو سنة ١٩٣١ أى بعد وفاة المورث المذكور بنحو خمس سنوات .

« وحيث إنه فضلاً عن ذلك فان المستأنف عليها غير وارثة والبيع لها حتى على فرض صدوره فى مرض الموت لا يتوقف نفاذه على تصديق الورثة الا اذا كان الثمن فيه محابة للمشتري تزيد على ثلث التركة كما هو حكم الشريعة الاسلامية التى هى مصدر القانون فى هذا الموضوع وأنه وان كانت المادة (٢٥٥) من القانون المدنى قضت بطريقة عامة بأنه يجوز الطعن فى البيع الحاصل فى مرض الموت لغير وارث اذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع ، الا أن المادة « ٢٥٦ » التى تليها قضت بأنه فى هذه الحالة يلزم المشتري بناء على طلب الورثة اما بفسخ البيع أو بأن يدفع التركة ما نقص من ثلث مال المتوفى وقت

البيع، وظاهر أن مال المتوفى لا ينقص شيئاً اذا كان البيع بثمن المثل، لأن الثمن يحل محل البيع وتبقى الثروة كماهى ، ولكن المال ينقص اذا كان البيع بأقل من ثمن المثل ويجب حينئذ على المشتري أن يكمل النقص أو يفسخ البيع . « وحيث إنه لم يثبت أن البيع كان بأقل من ثمن المثل وأن الفرق يربو على ثلث التركة ، بل ثبت بالعكس من الحكم الصادر من هذه المحكمة فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ برده وبطلان ورقى الضد التى قدمتها المستأنفة لاثبات صورية عقد البيع أن الثمن دفع من المستأنف عليها بطريق الخصم وعليه تكون دعوى حصول البيع فى مرض الموت هى دعوى غير مجدية ولا تؤدى الى نتيجة » وحيث إنه لذلك يكون الحكم المستأنف فى محله

(استئناف الست فاطمة بنت على الحلبي بصفتها وحضر عنها الاستاذ وهيب بك دوس ضد الست فريدة أحمد الدسوقي وحضر عنها الاستاذ عبد الفتاح الطويل رقم ٢٩٥ سنة ٤٦ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حتى بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين)

٢٦٤

٢٣ يونيه سنة ١٩٣١

- ١ - حكم نزع الملكية . متى يجوز استئنافه
- ٢ - حكم نزع الملكية . خطأ فى الشكل والاجراءات . لا يمكن تصحيحه بطريق الاستئناف . وجوب رفع دعوى بالبطلان امام قاضى البيوع

المبادئ القانونية

- (١) إذا تعرض حكم نزع الملكية للفصل فى أمر آخر غير نزع الملكية جاز استئنافه ، إذ الحكم الذى لا يقبل الاستئناف هو الصادر بنزع الملكية فقط .
- (٢) لا يمكن تصحيح الخطأ الواقع فى الحكم

الصادر بنزع ملكية العقار من حيث الشكل والاجراآت بطريق الاستئناف لأن هذا الحكم غير قابل للاستئناف ولا يكون تصحيحه إلا بطريق الطعن على الاجراآت بالبطلان أمام قاضي الموع المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهما دفعا بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار غير قابل للاستئناف عملا بالمادة ٥٥٩ مرافعات .

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان المستأنفين دفعا أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بالنظر في هذه الدعوى لوجود صالح أجنبي فيها ولا كي يتسنى لمحكمة أول درجة الفصل في هذا الدفع رأت ندب خير لتحقيق الصالح الأجنبي ومعرفة ان كانت الأَطيان المطلوب الحكم بنزع ملكيتها عليها تسجيل لاجنبي كما يدعى المستأنفان أو ليس عليها تسجيل لاجنبي وقد ظهر من تقرير الخبير ان صالح الاجنبي واقع على جزء من تلك الاطيان فقط فاستبعدت محكمة أول درجة هذا الجزء وباستبعادها الجزء المذكور قد حكمت ضمنا في الدفع الفرعي بقبوله فيما يختص بالقدر الذي استبعد من البيع ورفضه بالنسبة للقدر الباقي ، وبذلك يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة فصل في أمر خلاف العقار المطلوب الحكم بنزع ملكيته والحكم الذي لا يقبل فيه الاستئناف هو الحكم الصادر بنزع الملكية فقط ، فاذا تعرض الحكم لشيء آخر خلاف نزع الملكية سرت عليه أحكام القانون العام وجاز استئنافه ، وعلى هذا يكون الدفع في

غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف . « وحيث ان المستأنفين يزعمان أن محكمة أول درجة قد أخطأت في الحكم بصحة صحيفة الطلب بعد أن ثبت لها وجود حق أجنبي على بعض الأَطيان وكان يجب عليها أن تأمر بتعديل الطلبات وتحديد الأَطيان التي يصح نزع ملكيتها تحديدا جديدا وأن تأمر كذلك بإعادة تنبيه نزع الملكية .

« وحيث إن محكمة أول درجة بقبولها صحيفة الطلب وتحديد الأَطيان التي أمرت بنزع ملكيتها حسب ماظهر لها من تقرير الخبير حسب البيان الواضح بالصحيفة الخامسة من ذلك التقرير لم تخطئ . لأنه لا شيء يمنع المحكمة من تصحيح الحدود اذا تبين لها عدم صحة الحدود الواردة في صحيفة الطلب بغير حاجة الى الغائها على ان الخطأ الذي يقع في الحكم الصادر بنزع ملكية العقار من حيث الشكل والاجراءات لا يمكن تصحيحه بطريق الاستئناف لان هذا الحكم غير قابل للاستئناف ولكن تصحيحه يكون بطريق الطعن على الاجراءات بالبطلان أمام قاضي الميع فعلى فرض انه كان يجب في هذه الدعوى تغيير الحدود والمساحات حسب ماأظهره الخبير وان المستأنف عليهما لم تفعل ذلك بل سارتا في اجراءاتهما الأولى غير ملتفتين لهذا التقرير فليس للمستأنفين أن يتخذوا من هذا العمل سببا للطعن على الحكم المذكور بطريق الاستئناف وانما طعنهما على الاجراءات المذكورة يكون أمام قاضي الميع .

والزام المستأنفين بمصاريف الاستئناف والاعتاب .

(استئناف الشيخ حمزة عبود الزمر وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد عابدين ضدالست شفيقة مراد وأخرى وحضر عنهما الاستاذ محمود فهمى حين رقم ٨٢١ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٦٥

٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

(١) تنبيه نزع ملكية قطع مدة التقادم الخمسى . طعن فى التنبيه . بقاء أثر القطع حتى يفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى التنبيه .

(٢) كفيل . براءة من الدين . تقصير الدائن . مؤجر . عدم توقيع حجز تحفظى . صياح التأمينات .

المبادئ القانونية

١ - يقطع تنبيه نزع الملكية مدة التقادم الخمسى المسقط للايجار ويظل أثر هذا القطع قائماً إذا رفعت دعاوى من شأنها ابطال مفعول التنبيه أو الفائه كما لو رفعت دعوى استرداد وبراءة ذمة ، ولا يعتبر القطع القانونى للتقادم قد زال وابتدأ التقادم يسرى من جديد الا من وقت زوال المانع المبرر للقطع . وهو لا يزول الا بالحكم نهائى فى تلك الدعاوى ومن يوم صدور الحكم النهائى فيها يزول أثر القطع وتبدأ مدة التقادم تجرى من جديد .

٢ - فضت المادة ٥١٠ من القانون المدنى الأهلى المقابلة للمادة ٦٢٣ مختلط و ٢٠٣٧ فرنسى بأن يبرأ الكفيل بقدر ما أضعاف الدائن بتقصيره من التأمينات التى كانت له والمقصود هنا بالتأمينات (garanties) الضمانات الملحوظة وقت التعاقد على الكفالة سواء كانت ضمانات خاصة منوه عنها بالعقد أو ضمانات خاصة يقضى بها القانون بقوة وسلطانه دون حاجة الى النص عليها بالعقد كحق امتياز المستاجر المقرر فى المواد

» وحيث إن المستأنفين يزعمان من جهة أخرى ان الخبير لم يبحث عقد الرهن بحثاً كافياً وان حقيقة الباقي خارجاً من الرهن هو فدانا و ١٧ قيراطاً فقط ، ومع هذا فان القدر المذكور ليس مفروزاً بل على المشاع ولا يصح بيعه مشاعاً مع أطيان أخرى تعلق به احق للأجنبى » وحيث إن أعمال الخبير صحيحة وعملية التطبيق التى قام بها لا غبار عليها . وقد اتضح منها ان الاطيان الواقع عليها الرهن للأجنبى ليست مشاعة بل محددة اذ ال ١٩ قيراطاً و ١٢ سهماً الكائنة بحوض الزمر نمرة ٢ ضمن القطعة نمرة ٧ تقع فى الجهة الغربية من ٣ أفدنة و ٨ قراريط الكائنة بالحوض المذكور وال ١٢ قيراطاً الكائنة بحوض الجزيرة نمرة ١ ضمن القطعة نمرة ١٣٩ محدودة كذلك ، فمنها ٥ قراريط تقع فى الجهة الشرقية ومنها ٧ قراريط تقع غرب القطعة المتقدم ذكرها وعلى هذا يكون الباقي من ٣ أفدنة و ٨ قراريط وقدره فدائين و ١٢ قيراطاً و ١٢ سهماً محدداً والباقي من الفدان الكائن بحوض الجزيرة نمرة ١ وقدره ١٢ قيراطاً محدداً أيضاً ، وبما أن حق الاجنبى لا يمكن أن ينصب الا على الحدود الواردة بعقد الرهن والمقادير المبينة بالتقرير خارجة عن تلك الحدود فلا حق لاجنبى عليها ويجوز الحكم بنزع ملكيتها أمام القضاء الأهلى وعليه يكون حكم محكمة أول درجة قد أصاب فى الأخذ بتقرير الخبير وفى استبعاد نصيب الاجنبى فقط كما أصاب فى الحكم بنزع ملكية الباقي » وحيث انه مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

٦٠١ فقرة ٦ مدني و ٦٤٨ مرافعات أهلي و براد بالضمانات الخاصة هذه (سواء كانت تعاقدية بحكم العقد أو قانونية بحكم القانون) الضمانات التي تختلف عما هو معروف من حق الضمان العامgage general المقرر اجمالاً للدائن إذ إهمال الدائن في المحافظة على النوع الأخير من الضمان العام لا يسرى عليه حكم المادة (٥١٠) مدني وعلى ذلك فإذا قصر الدائن المؤجر في توقيع الحجز الامتيازي على زراعة المستأجر كان هذا تقصيرا وإهمالا منه في اضاءة التأمينات الخاصة تبرأ ذمة الكفيل بقدرها، ولكنه لما كان الغرض هو رفع نسبة الإهمال عنه في اضاءة التأمينات الخاصة فانه لا إهمال فيما إذا جاء الدائن وعمل من الطريق الودي على الاستفادة من هذا الامتياز ببيع المحصول بالتراضي مع المدين .

المحكم

« حيث إن على أحمد الجزار ومن معه استأجر بضمن وتضامن المستأنف عليهما الأولين من المستأنفة أطيانا بعقد رسمي مؤرخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٠ لمدة ثلاث سنوات سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ على أن يدفع الايجار السنوي على دفعتين في الميعادين الزراعيين مايو و اكتوبر من كل سنة .

« وحيث لما أن تأخر المستأجرون في دفع باقي ايجار سنة ١٩٢١ قامت مصلحة الأملاك المؤجرة وأعلنتهم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢٢ كما أعلنت الضامنين بالعقد الرسمي بناء على الصيغة التنفيذية المذيلة بها، ونهت عليهم بدفع الباقي وقدره ٤٢٦ جنيها وفوائده ومصاريفه وما استحق وما يستحق . وأوقعت

من أجل ذلك حجزا على المستأجرين بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ ، وعلى الضامنين بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢ وأجرت البيع في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ و ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ و رفعت دعوى استرداد عن الحجز المتوقع على الضامنين وحكم فيها نهائيا برفضها وذلك بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ . ثم رفع الضامنان دعوى براءة ذمتها من باقي ايجار سنة ١٩٢٢ ، وحكم فيها نهائيا بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ براءة الذمة استنادا إلى أن المؤجرة أهملت في توقيع الحجز الامتيازي على الزراعة أثناء قيامها وأن من شأن ذلك اضعاف التأمينات المقصودة بالمادة ٥١٠ مدني - الأمر الذي يترتب عليه براءة ذمة الكفيل حتى ولو كان متضامنا، وعلى اعتبار أن الزراعة ضامنة للايجار بنص القانون بالمادة ٦٠١ فقرة ٦ وأن الحجز الامتيازي عليها جائز بالمادة ٦٦٨ مرافعات . « وحيث إنه بعد ذلك كله جاءت المصلحة المؤجرة ونهت على الضامنين تنبيهارسميا بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ بدفع باقي ايجار سنة ١٩٢٢ وفوائده وملحقاته بما يبلغ ٨٥٨ جنيها والا نزع ملكيتها من العقارات المؤمن بها بعقد الايجار الرسمي . فعارض الضامنان وطلبا الغاء تنبيه نزع الملكية مستنديين أولا إلى أنه من تاريخ استحقاق ايجار سنة ١٩٢٢ وآخر القسطين فيه يدفع في اكتوبر سنة ١٩٢٢ إلى وقت تنبيه نزع الملكية الأخير الواقع في ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ يكون قد مضى من الزمن أكثر من خمس سنوات وهي المدة المسقطه

للايجار بالمادة ٢١١ مدنى - ثانيا - الى أن المؤجرة لما لم توقع حجزا على زراعة سنة ١٩٢٢ فقد ضعفت بذلك التضمينات المقررة لها بالحجز الامتيازى، ولذا تبرأ ذمتها من اليجار أخذا بالمادة ٥١٠ مدنى، وقد أخذت محكمة أول درجة بالدفع الأول الخاص بالتقادم الخمسى المسقط وقضت بالغاء تنبيه نزع الملكية . فرفعت المستأنفة استئنافا عن ذلك الحكم .

« وحيث عن الدفع الأول الخاص بالتقادم الخمسى المسقط للايجار بالمادة ٢١١ مدنى وعلى اعتبار أنه مضت مدة تزيد عن خمس سنوات من تاريخ استحقاق قسطى سنة ١٩٢٢ لغاية تاريخ التنبيه الرسمى الواقع فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ - فانه دفع فى غير محله للأسباب الآتية - أولا - أن التنبيه الأول الذى أجرته المؤجرة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢٢ وجعلته فى آن واحد اعلانا للعقد الرسمى وتنبيها بالوفاء - هذا التنبيه قد تناولت صيغته عبارة (ما استحق وما يستحق) وتنصرف هذه العبارة حتما وضرورة الى المطالبة بما استحق من اليجار ، وما يستحق أثناء قيام الاجراءات التنفيذية للعقد الرسمى . وعلى الاخص اذا لوحظ أن الذى أعلن للمستأجرين وللضمان هو العقد الرسمى برمته وقد استحق ايجار سنة ١٩٢٢ أثناء قيام الاجراءات التنفيذية ثانيا - إن مدة التقادم الخمسى المسقط قد قطعت بتنبيه نزع الملكية الذى عمل أولا بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٢٢ طبقا للمادة ٨٢ مدنى

وقد ظل هذا القطع قائما بقيام دعوى الاسترداد وبرائة الذمة المتقدم ذكرهما بصدر هذا الحكم والمحكوم فى أولاهما بتاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٢٥ وفى ثانيهما بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ولا يعتبر القطع القانونى للتقادم قد زال وابتدأ التقادم يسرى من جديد إلا من وقت زوال المانع المبرر للقطع ولم يزل هذا المانع إلا بآخر التاريخين وهو ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . ومن هذا التاريخ إلى يوم إعلان التنبيه الرسمى القانونى فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ ولم تمض المدة القانونية المسقطه « وحيث لذلك يكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث وقد رفض الدفع الخاص بالتقادم الخمسى المسقط فانه يتعين حينئذ البحث فى الدفع الثانى الخاص بأضعاف التضمينات بالمادة ٥١٠ مدنى « وحيث عن هذا الدفع بأضعاف التأمينات من جانب الدائن فيما إذا أهمل فى توقيع الحجز الامتيازى على زراعة السنة بما يترتب عليه براءة ذمة الكفيل أخذا بالمادة ٥١٠ مدنى . فانه يجب أن يلاحظ فيه أن الشارع الفرنسى وضع المادة ٢٠٣٧ سنة ١٨٠٤ وهى المقابلة للبادة المصرية الأهلية ٥١٠ و ٦٢٣ مختلط بالنص الآتى : تبرأ ذمة الكفيل إذا استحال عليه أن يحل محل الدائن فى حقوق هذا الأخير وفى الرهن الرسمى والامتيازات Privileges المقرره ولم يستطع الاستفادة منها وكان ذلك كله بفعل الدائن « ولما جاء الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ وضع المادة ٦٢٣ مدنى بالنص

المجلد ٣٥ ص ٢٨١ — وانظر أيضاً حكماً قبله في ١٥ يناير سنة ١٩١٤ المجلة المذكورة المجلد ٢٥ ص ١٥٦ — وانظر حكم ١٥ مايو سنة ١٩٢٣ بمجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٥ ص ٢٣٠ رقم ٣٥٣ والمحاماة المجلد ٦ ص ٨٤ رقم ٢٥٢ وهو الرأي الذي أخذ به أخيراً القضاء الاهلي (محكمة استئناف مصر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المجموعة الرسمية المجلد ١٧ ص ٨٦ رقم ٥٦ وهو موضوع حكم سنة ١٩٢١ عن السنين الثلاثة الزراعية لعقد الاجارة في الدعوى الحاضرة) وذلك كله على اعتبار أن إهمال الدائن أو بوجه عام خطؤه *faute* أو مجرد فعله إنمّا يبرر في نظر الكفيل أن يدفع في وجه الدائن المكفول بدفع عدم استطاعة حلوله محله في حقوقه

Exception de cession d'action
L'exceptio cedenderma actimem
(أنظر جوسران في القانون المدني ج ٢ طبعه سنة ١٩٣٠ ص ٧١٤ و ٧١٥ ن ١٤٩٠ و ١٤٩١ بلا نيول ج ٢ الطبعة ١٠ سنة ١٩٢٦ بالاشتراك مع رير ص ٧٨٧ ن ٢٣٨٢ وما بعدها : — بالاجى في التعليق على القانون المدني ج ٣ ص ٣٠٥ ن ٣ وما بعدها)

« وحيث ان الغرض من حجز الدائن على الزراعة تنفيذا لحق الامتياز القانوني المقرر له - انما هو للدلالة على أنه قام من جانبه بالتزامه نحو الكفيل على اعتبار أن الكفالة عقد تبادل - وبما يدل على أنه لم يهمل من جانبه بما يعود بالضرر على الكفيل، ومتى كان الغرض هو رفع نسبة الإهمال عنه في اضاءة التأمينات

الآتي « يبرأ الكفيل بقدر ما أضع الدائن بتقصيره من التأمينات *garantées* التي كانت له » ووضع الشارع الاهلي سنة ١٨٨٣ نص المادة ٥١٠ كالنص المختلط سواء بسواء . ويفهم من مقارنة نص القانون الفرنسي بالنص المصري ان الشارع المصري اراد بعبارة التأمينات *garanties* أن يحمل ما فصله مرشده الفرنسي الذي اورد كلمة الامتيازات *privilegés* ضمن التأمينات الضامنة والتي يعول عليها الكفيل . وهذه التأمينات هي الضمانات القانونية التي نص عليها القانون والتي يلجأ اليها الدائن دون الحاجة الى سبق الاتفاق عليها مع المدين المستاجر أخذاً بالمواد ٦٠١ فقرة ٦ مدني و ٦٦٨ مرافعات وهذه الامتيازات تدخل ضمن التأمينات الخاصة التي يراد بها الضمانات الملحوظة وقت التعاقد على الكفالة . سواء كانت ضمانات خاصة منوه عنها بالعقد أو ضمانات خاصة يقضى بها القانون بقوته وسلطانه دون الحاجة الى النص عليها بالعقد . ويراد بالضمانات الخاصة هذه سواء كانت تعاقدية بحكم العقد أو قانونية بحكم القانون . الضمانات التي تختلف عما هو معروف من حق الضمان العام - *gage général* المقرر إجمالاً وبلا تعيين للدائن . إذ إهمال الدائن في المحافظة على هذا النوع الأخير من الضمان العام لا يسرى عليه حكم المادة ٥١٠ مدني . وهذا الرأي هو ما أقره القضاء المختلط في حكم أخير له أسهب في تعليل مسوغاته القانونية (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ مجلة التشريع والقضاء

٢٦٦

٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

نفاذ معجل . سند غير متنازع فيه . الادعاء بالوفاء أو سقوط الدين . يعتبر اعترافاً بأصل الالتزام

المبدأ القانوني

يعتبر السند غير متنازع فيه طبقاً للمادة (٣٩٣) مرافعات إذا أقر المدين بصدوره منه أو بتوقيعه عليه، وافتضرت منازعته على ادعاء الوفاء أو سقوط الدين لأي سبب من الأسباب إذ أنه في الواقع معترف بأصل الالتزام فوق إقراره بصدور السند منه . وهذا يكفي لشمول الحكم بالنفاذ إذا رأت المحكمة من ظروف القضية ما يدعو لذلك

المحكمة

« حيث إن المستأنفة تطعن على الحكم المستأنف بأنه قضى خطأ بشموله بالنفاذ الموقت ارتكبا على أن السندين اللذين يتمسك بهما المستأنف عليه الأول ولو أنه ذكر بهما مبلغ معين ولكنهما تحررا عليها بسبب عملية بناء وإن الثقة وحسن الظن بين الطرفين سمحا بكتابتها على أن تخضع منها قيمة مالم يتم عمله طبقاً للاقرار الصادر من المستأنف عليه في تاريخ تحريرهما بتعهده بالمحاسبة على قيمة فرق المقاسات بعد المراجعة

« وحيث إن النزاع المطروح الآن أمام المحكمة يختص بشمول الحكم المستأنف بالنفاذ الموقت ، فالمستأنفة تطلب الحكم بإلغاءه والمستأنف عليه يطلب الحكم بتأييده

« وحيث إن المادة (٣٩٣) من القانون المدني أباحت للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ الموقت

الخاصة فانه لا اهمال اذن فيما اذا جاء الدائن وعمل من الطريق الودى على الاستفادة من هذا الامتياز ببيع المحصول بالتراضى مع المدين . كما حصل فى الدعوى الحاضرة بما أجرته مصلحة الاملاك فى زراعة المستأجرين عن سنة ١٩٢٢ وبما أوضحته بكشف الحساب المقدم منها وبما يفيد أنها احتسبت للمستأجرين مبلغ ٨٨٠ جنيهاً و ٤٠٠ مليماً ثمناً للزراعة عن سنة ١٩٢٢ وبإضافته الى مبلغ ٥٤٩ ج الذى تجاوزت عنه لهم يكون الباقي ٥٣٨ ج وتضاف اليه الفوائد القانونية والملاحقات فتنتج قيمة المبلغ المزروعة الملكية من أجله عن باقى ايجار سنة ١٩٢٢ الزراعية وما دام أن الدائن المكفول لم يهمل فى استخدام حق الامتياز من الطريق الودى فلا محل لما يدعيه المستأنف عليهما بمذكرتيها أمام محكمة أول درجة من ضرورة جعل الاستفادة من الامتياز من الطريق القضائى والمخاصمة القضائية وعلى ذلك وبناء على الظروف والاعتبارات القانونية المتقدمة يتعين رفض هذا الدفع المدفوع به من المستأنف عليهما بشأن المادة ٥١٠ مدنى « وحيث لما تقدم يكون التنييه الرسمى بنزع الملكية المؤرخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ تنبيها صحيحا نافذا فى نتائج القانونيه . وعلى ذلك يتعين الغاء الحكم الابتدائى المستأنف (استئناف مصلحة الاملاك الاميرية وحضر عنها الاستاذ توفيق بك حزين ضد الشيخ محمد محمود محمد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الوهاب بك محمد رقم ٥٣٩ سنة ٤٧ قضائية - رئاسة وعضوية اصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد الوهاب فهمى بك وعبد السلام نفى بك مستشارين)

المبادئ القانونية

١ - شرعت الخطبة كمقدمة للزواج ليتعارف بها الطرفان فإذا توافقا تم الزواج وان تناقرا كان لكل منهما العدول . وهي بطبيعتها موقوفة بالزمن المعقول الكافي لهذا البحث بشرط أن تكون العلاقة بين الخطيبين في أثناءها بحيث يكون جواز العدول في أثناءها ملحوظا ومفهوما ، فإذا حصل العدول في هذه الظروف فلا مسئولية على من يعدل .

٢ - إذا دامت مدة الخطوبة أربع سنوات جهرا مع العائلة وسرا خارج المنزل حيث كان الخطاطب يغري خطيبته برسائله ويصور معها في صورة واحدة بحالة تفيد منع الكلفة وكان يؤكد لها بمختلف الطرق أنه سيتزوج منها ويعيش معها طول حياته معذرا دائما عن التأخير في إتمامه بسوء الحالة المالية مما أبعد فكرة العدول عن الأذهان ، وكان من شأن هذا السلوك أثناء تلك الفترة الطويلة انصراف رغبة طالبي الزواج عن الخطوبة . ثم عدل بغتة دون أي مقتض وتزوج من غيرها وكان من شأن هذا العدول إبلام عواطف الخطوبة والمساس بكرامتها وتعريضها للظنون والاقاويل ، كان تصرفه هذا موجبا لمسئوليته بتعويض الضرر الناشئ عن فعله المخالف للقانون لأنه أساء استعمال حق العدول عن الخطوبة :

المحكمة

« حيث إن بصفته ولياً شرعياً على كريمته الآنسة إستأنف الحكم الابتدائي ويطلب تعديله وإلزام متضامين بأن يدفعها

إذا كان الطلب مبنياً على سند غير رسمي si la demande est basée sur un acte sous seing privé non contesté .

ومعنى ذلك أن يكون الطلب مؤيداً بسند عرفي أقر المدين بصدوره منه أو بتوقيعه عليه أو لم ينزع في ذلك ، وأما مدعواه بالوفاء أو بسقوط الدين لسبب من الأسباب فإنه فضلاً عما في ذلك من إقراره بالالتزام أصلاً فوق إقراره بصدور السند منه فإنها لا تمنع من الحكم بالنفاذ الموقت حسب ما تراه المحكمة من ظروف القضية » وحيث إن المستأنفة معترفة بصدور السندين موضوع النزاع منها وإنما تدعى وجوب خصم قيمة فرق المقاسات بعد المراجعة من قيمة هذين السندين ولهذا تتسبب بطلب تعيين خبير لهذا العمل

« وحيث إن المحكمة ترى من ظروف القضية أنه قد توافرت فيها الحالة التي أجازت لمحكمة أول درجة بالقضاء بالنفاذ الموقت طبقاً لنص المادة (٣٩٣) سالفة الذكر ومن ثم يتعين تأييده (استئناف السيدة نبوية موسى وحضر عنها الاستاذ زهير صبرى ضد حسين محمد المقاول وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ محمد زكى على بك رقم ٩٥٣ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٦٧

٣٠ يونيه سنة ١٩٣١

- ١ - خطبة . حكمتها . جواز العدول عنها . لامتولية .
- ٢ - خطبة . استمرارها عدة سنوات . اختلاط الخطيبين . تأكيدها الخطاطب إتمام الزواج . العدول فجأة . مسئولية . تعويض .

له بصفته مبلغ ١٠٠٠ جنيه مع المصاريف والأتعاب تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به... بسبب عدول المستأنف الثاني.....
عن خطبة إبنته المذكورة ، أما المستأنف الثاني فإنه يطلب إلغاء الحكم ورفض الدعوى بناء على أن عدوله عن الخطبة إستعمال لحقه الشرعى فلا أساس لطلب التعويض

« وحيث ان محكمة أول درجة رأت بحق أن الشيخ..... لم يشترك في شيء من الأفعال المستند اليها كأساس لطلب التعويض والعدول عن الخطبة كان الشأن فيه للخطيب نفسه لذلك قضت برفض الدعوى قبله وقضائها بذلك في محله وتأييده هذه المحكمة :
« وحيث إن وقائع الدعوى التي ذكرتها محكمة أول درجة والأسباب التي أستندت اليها في تقرير مسؤولية.....
..... صحيحة وهي ككل الأفعال التي إذا نشأ عنها ضرر للغير تستوجب مسؤولية فاعلها بتعويضها طبقاً المادة ١٥١ من القانون المدني ولا يعترض على ذلك بأن العدول عن الخطبة حق لكل من الخطيبين لا يترتب أية مسؤولية على إستعماله لأن الخطبة شرعت كققدمة للزواج ليتعارف بها الطرفان فان توافقت الزواج وان تناقرا كان لكل منهما العدول وبذلك يتفادى الارتباط بزواج لا يحقق الغاية السامية المرجوة منه وهي بطبيعتها موقوفة بالزمن المعقول الكافي لهذا البحث وعلى أن تكون العلاقة بين الخطيبين في أثنائها بحيث

يكون جواز العدول في أثنائها ملحوظاً ومفهوماً أما في حالة الدعوى فان التعارف تعدى إلى تكرار مقابلة الخطيب لمخطوبته واستمر ذلك أربع سنوات جهرا مع العائلة وسرا خارج المنزل حيث كان يغريها برسائله ولم يقنع بأخذ صورتها الفوتوغرافية وحدها بل أشركها معه في صورة واحدة بحالة تفيد منع الكلفة. وكان يؤكد لها في مقابلاته وكتاباتاته أنه سيتزوج منها ويعيش معها طول حياته مظهرا دائماً تصميمه على إتمام الزواج معتذرا في التأخير عن إتمامه بسوء الحالة المالية مما أبعد فكرة العدول عن الأذهان ، وكان من شأن هذا السلوك أثناء فترة المدة الطويلة صرف رغبة طالبي الزواج عن المخطوبة ثم عدل بغتة بدون إبداء أى مقتضى وتزوج من غيرها وكان من شأن هذا العدول إيلاام عواطف المخطوبة والمساس بكرامتها وتعريضها للظنون والأقاويل وهي أفعال مخالفة للقانون المدني النافذ . تستوجب مسؤولية فاعلها بتعويض الضرر الناشئ عنها وللحكاكم كامل السلطة في تقدير الأفعال التي يترتب عليها أضرار أحد الخطيبين بالآخر وفي ذلك مصلحة عامة هي الردع عن اساءة استعمال العدول عن الخطبة التي شرعت سيلا لتكوين المجتمع على أسس متينة

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف اصاب في تقرير مسؤولية.....
..... وترى هذه المحكمة مراعاة لظروف الدعوى لا سيما التماذى في الخطبة مدة أربع سنوات ثم العدول عنها بغير أى مقتضى تعديل

التعويض المقضى به وجعله مائتي جنيه ليكون متناسباً مع الضرر الحاصل مع المصاريف عن الدرجتين وأتعاب المحاماة

(استئناف وحضر عنه الاستاذ أحمد بك الديوانى ضد صفته وحضر عنه الاستاذ حليم ابراهيم رقم ٢٤٧ و ٥٩٣ سنة ٤٨ ق وثامة وعضوية حضرات أصحاب المزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٦٨

٣٠ يونيه سنة ١٩٣١

تحكيم . اخلال بحق الدفاع . بطلان

المبدأ القانونى

حق الدفاع حق مقدس ، وبخاصة فى مسائل التحكيم إذ يجب أن يتوفر فيه كل الضمانات اللازمة للمحافظة على حقوق الطرفين والا انقلبت الغاية من التحكيم وأصبح شرا على المتحكماين ، ومجرد الاخلال به كاف لبطلان حكم المحكمين .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عارض فى أمر التنفيذ الصادر بتاريخ ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٨ من حضرة رئيس محكمة مصر عن حكم التحكيم الصادر من المستأنف عليه الثانى بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٢٨ وبني معارضته على أربعة أوجه بينها بمذكرته الختامية أهمها أن الحكم فصل فى نقطة بدون أن يبدى فيها المعارض دفاعه وهى نقطة فسخ البيع .

« وحيث انه تبين من مراجعة العقدين المحررين بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بين المستأنف والمستأنف عليه الأول أنه جاء بكل

محرر من هذين المحررين أن الخواجة عزيز بحرى باع للمستأنف الربع شائعا فى الاراضى الميئة بهذا العقد ، واهما (أى الطرفين المذكورين) اتفقا على اصلاح هذه الاراضى جميعها ، فتعهد المستأنف أن يقوم بعملية الاصلاح بماله من الخبرة الفنية والتزم الخواجة عزيز بحرى بالمصاريف اللازمة لهذا الاصلاح ، ولذلك فانهما عند ما وصفا العقد الخاص بـ ١٠ س و ١٢ ط و ٨٢٩ فدن ذكرا فى رأس المحرر هذه الكلمة (عقد اتفاق وبيع) وبعد أن أتيا على مقدمة عن بيان الأرض نصا صراحة فى كل محرر ما يأتى (باع - أى الخواجة بحرى - اليه - أى الى مصطفى بك صدق الربع مشاعاً فى تلك الاطيان ، وقدره مع ما يتبعها من المباني بالشروط الآتى ذكرها الخ) ثم نصا بالبند السابع من العقدين على مقدار الثمن وكيفية دفعه ومواعيد الدفع . . . الخ

« وحيث إنه يتبين من ذلك بكل جلاء أنه انعقد بين الطرفين عن كل أرض عقدان : الأول عقد بيع والثانى عقد شركة زراعية ، وهما عقدان قانونيان لكل منهما وجود مستقل عن الآخر ولكل منها شروط خاصة

« وحيث إنه وان جاء ضمن شروط البيع بأن البيع يصبح نهائياً بعد فوات مدة الشركة الزراعية وقيام المستأنف بالاصلاح على الوجه المرضى الا أن هذا وحده لا يكتفى لانعدام عقد البيع ولا لاعتباره مندمجاً فى عقد الشركة الزراعية ، فقد تبين فيما تقدم أن ما اتفق عليه

الطرفين بالمدافعة فيها وما كان له ان يكتفى بما أبدياه في هذه المناقشة التي دارت بشأن الصلح. « وحيث ان الحكم لم يعمل ذلك فيكون قد حرم المستأنف من حق الدفاع عن نفسه في هذه المسألة وحق الدفاع حق مقدس وبخاصة في مسائل التحكيم إذ يجب أن تتوفر كل الضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الطرفين والا انقلبت الغاية من التحكيم وأصبح شرا على المحكمين ومجرد الاخلال به كاف لبطلان حكمه (راجع في ذلك شرح جارسون في باب التحكيم جزء ٨ ص ٤٤٥ وما بعدها فقرة ٣٠٦٠ طبعة سنة ١٩٠٤)

« وحيث إن الحكم في الحقيقة غير قابل للتجزئة فيتعين اعتباره كله باطلا « وحيث انه متى تقرر أن هذا الوجه موجب لبطلان الحكم فلا محل لبحث الأوجه الأخرى .

(استئناف مصطفى أفندي صدقي الدغش وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز مليكة بك ضد الحواجه عزيز بحري وآخر وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمي رقم ٤٦٣ سنة ١٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك مستشارين)

٢٦٩

٨ يولييه سنة ١٩٣١

(١) نفاذ معجل . الاعتراف بسند الدين . الدفع بسقوط المطالبة به . ادعاء سداؤه . للحكمة أن تقضى بالنفاذ المعجل

(٢) نفاذ معجل . الاعتراف بصحة السند وموضوعه . وجوب شمول الحكم بالنفاذ

(٣) استئناف وصف النفاذ . لا يجوز في الأحوال التي يجيز فيها القانون الحكم به

الطرفان هما عقدان : عقد بيع وقد تعينت أركانه وأصبح له وجود من تاريخ حصوله وله شروط خاصة ، وعقد شركة زراعية يخالف في كيانه ووجوده عقد البيع

« وحيث ان مشاركة التحكيم نصت على فسخ الشركة وإذا صح القول بأن كلمة الشركة تشتمل أيضاً فسخ البيع فإنه يجب الرجوع إلى دفاع الطرفين لتبين المحكمة هل دافعا عن أنفسهما في نقطة فسخ البيع أولا ؟

« وحيث ان الحكم لم يقدم محاضر أعماله واقتصر على تقديم ما أسماه (محضر الصلح الذي عرض على الطرفين) ولذلك يجب الرجوع إلى المذكرات الكتابية التي قدمها إليه الطرفان وإلى هذا المحضر الأخير المحرر في أول ابريل سنة ١٩٢٨

« وحيث انه تبين من مراجعة مذكرات الطرفين أن الدفاع كان يدور حول الخلاف القائم بشأن اصلاح الزراعة ، وبعبارة أخرى حول الشركة الزراعية فقط . أما محضر عرض الصلح فقد تبين من مراجعته أنه لم يخرج عن كونه عرضاً من جانب الحكم على الطرفين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار المناقشة التي تدور بشأن الصلح بمثابة دفاع فان مجرد عدم قبول شروط الصلح يمحى أثر ما عرضه كل طرف ويصبح كل منهما في حل من أن يتقيد بما عرضه أولا

« وحيث انه كان يجب على الحكم قبل أن يفصل في مسألة البيع وهي كما تقدم نقطة مستقلة عن مسألة الشركة الزراعية بأن يكلف

المبادئ القانونية

١ - الدفع بسقوط الحق بمضي المدة في المطالبة
بكميالة لم ينكر المدين صدورها أو سداد قيمتها
ليس نزاعاً في أصل السند بل هو دفاع موضوعي
يتضمن الاعتراف بأصل السند ، فللمحكمة بناء
على المادة ٣٩٣ مرافعات أن تشمل الحكم بالنفاذ
المعجل بكفالة أو بدونها لأن الطلب مبني على سند
غير رسمي لم ينزع فيه ، ولأن الخصم لم ينزع
في صحة السند وإنما ينزع في موضوعه

٢ - أما إذا لم ينزع المدين لافي صحة السند ولا في
الحق موضوع السند فيكون النفاذ واجبا بلا كفالة
٣ - لا تجيز المادة ٣٨٨ مرافعات استئناف
الحكم فيما يتعلق بالنفاذ إلا إذا كان النفاذ مأمورا
به في غير الأحوال المبينة في القانون . كالأو كان
نفس السند متنازعا فيه . فإذا كان القانون يجيز
الحكم بالنفاذ فلا يجوز الاستئناف بناء على أن
ظروف الدعوى لا تبرر الحكم به لأن هذه
مسألة موضوعية لا تتعلق بالوصف

المحكمة

« حيث إن المستأنف عليها رفعت الدعوى
بطلب مبلغ ٨٥٠ ج قيمة الباقي من كمبيالة
مؤرخة ٢٥ أبريل سنة ٩٢٣ صادرة من مورث
المستأنفة بمبلغ ١٠٠٠ ج

« وحيث إن المستأنفة لم تنكر صدور
الكمبيالة المذكورة من مورثها ولكنها دفعت
بسقوط الحق في المطالبة بها بمضي المدة ثم
في الموضوع بان القيمة تسددت

« وحيث إن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات
نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ
المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف

مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها إذا كان
الطلب مبني على سند غير رسمي لم ينزع فيه
« وحيث إن الدفع بسقوط الحق في المطالبة
بالكمبيالة أو بسداد قيمتها ليس نزاعاً في أصل
السند ، بل هو دفاع في موضوعه ويتضمن
الاعتراف بأصله ، والمادة ٣٩٣ تجيز الحكم
بالنفاذ لمجرد عدم النزاع في أصل السند ، فإذا
اعترف الخصم بالحق موضوع السند أيضا
فإن المادة ٣٩١ توجب الحكم بالنفاذ وبدون
كفالة ، لأن الاستئناف بعد هذا الاعتراف يكون
في الواقع عديم الجدوى . وحيث تكون القاعدة
أن الخصم إذا لم ينزع في صحة السند ونزع في
موضوعه كان الحكم بالنفاذ جائزا سواء بكفالة
أو بدون كفالة . فإذا لم ينزع في الحق موضوع
السند أيضا كان النفاذ واجبا بدون كفالة

« وحيث إن المادة ٣٨٨ من قانون
المرافعات لا تجيز استئناف الحكم فيما يتعلق
بالنفاذ إلا إذا كان النفاذ مأمورا به في غير
الأحوال المبينة في القانون كما لو كان نفس
السند متنازعا فيه ، فإذا كان القانون يجيز الحكم
بالنفاذ فلا يجوز الاستئناف بناء على أن ظروف
الدعوى لا تبرر الحكم به لأن هذه مسألة
موضوعية لا تتعلق بالوصف

« وحيث إنه لذلك يكون طلب الغاء النفاذ
في غير محله

(استئناف الست رائيل زوجة المرحوم موسى المصري بصفته
وحضر عنها الاستاذ محمود فهمي جندية ضد الست بوليصة روائيل
وحضر عنها الاستاذ عباس مسوده رقم ٩٠٣ سنة ٤٨ برئاسة
وعضوية حضرات علي حيدر حجازي بك وعلي زكي العرابي
بك ومحمد كامل عباسي بك مستشارين)

٢٧٠

أول أغسطس سنة ١٩٣١

تاجر . يبيع بضائع الغير مقابل نسبة مئوية يأخذها . استقلاله
عن التجار . مضارب . جواز اشهار افلاسه .

المبدأ القانوني .

يكون تاجرا الشخص الذي يعمل في الشؤون التجارية لحسابه الخاص بان يبيع البضائع الموجودة عنده بمعرفة أصحابها مقابل أن يتقاضى من أثمانها نسبة مئوية له ويدفع الباقي لأصحاب البضاعة ومادام له محل خاص مستقل عن محلات التجار الذين يعاملهم ويعمل على اعتباره مستقلا غير خاضع للمحلات الأخرى ، فلا يجوز مع ظهور أمر استقلاله عن التجار الذين يبيع بضائعهم أن يعتبر مستخدما عند أحدهم . préposé بل هو تاجر بالمعنى القانوني الصحيح لانه يشتغل لنفسه خاصة ويعمل في الميادين التجارية على اعتباره مضاربا يتحمل وحده نتائج عمله كسبا وخسارة . ولذا يجوز اشهار افلاسه إذا ما توفرت الشروط القانونية للافلاس .

المحكمة

« حيث إن الأمر المتنازع عليه الآن على اعتباره الأساس القانوني للدعوى الحاضرة هو ما إذا كان المستأنف عليه رمضان أفندى تاجرا أم لا .

« وحيث إنه تبين من أوراق الدعوى ومرافعات خصومها أمام المحكمة ان رمضان أفندى إنما يعمل في الشؤون التجارية لحسابه الخاص . بمعنى أنه يبيع البضائع الموجودة عنده بمعرفة أصحابها في مقابل أن يتقاضى من

أثمانها نسبة مئوية له ويدفع الباقي لأصحاب البضاعة وان له محلا خاصا مستقلا عن محلات التجار ويعمل على اعتباره مستقلا غير خاضع للمحلات التجارية الأخرى وعلى هذه الاعتبارات وقد تجلّى أمر استقلاله عن التجار الذين يبيع لهم بضائعهم وأصبح في أعماله مستقلا عنها لا يمكن وقتئذ اعتباره مستخدما préposé عند المستأنف بمرتبة شهرى لا تسرى عليه أحكام الافلاس . بل هو تاجر بالمعنى القانوني الصحيح لانه يشتغل لنفسه خاصة . ولانه من امارات المسحة التجارية لديه أن يعمل في الميادين التجارية على اعتباره مضاربا speculateur يتحمل وحده نتائج عمله إن كسبا أو خسارة

« وحيث لذلك يتعين الغاء الحكم فيما يتعلق بالصفة التجارية للمستأنف عليه واعتباره للأسباب المتقدمة تاجرا تسرى عليه أحكام القانون التجاري ولذا يجوز اشهار افلاسه إذا ما توفرت الشروط القانونية للافلاس . وفي هذه الحالة يتعين اعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للنظر في الموضوع الذي لم تتناوله في حكمها وهو الحكم المستأنف الذي قصر بحثه على الصفة التجارية للمستأنف عليه دون الموضوع .

(استئناف يحيى أفندى خلوصى وحضر عنه الاستاذ نجيب قربة ضد رمضان أفندى أحد وحضر عنه الاستاذ محمود محمد مصطفى رقم ٧٣٣ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمد كامل عباسى بك وعبد السلام نغنى بك وخليل غزالات كـ)
(مستشارين)

٢٧١

٨ أغسطس سنة ١٩٣١

نفاذ سجل . نفقة . استحقاق في وقف ، حكم به . وجوب شموله بالنفاذ المعجل

المبدأ القانوني

الاستحقاق في الوقف في أغلب الأحيان مبالغ يتقاضاها المستحقون في سبيل القيام بشئون المعيشة ، وعلى ذلك فيجب اعتبار المبالغ التي يقضى بها أثناء قيام دعوى الحساب بين المستحقين والنظار بمثابة نفقة يتعين القضاء بها معجلا وشمول الحكم بها بالنفاذ المؤقت طبقا للمادة ٣٩٢ مرافعات المحكمة

« حيث إن المستأنفة تعترض في عريضة الاستئناف وفي دفاعها بالجلسة على النفاذ المعجل المشمول به حكم النفقة وعن موضوع الحكم أى النفقة .

وحيث عن النفاذ المعجل الخاص بالنفقات والذي يقضى به القانون بالمادة ٣٩٢ مرافعات فانه لما كان الاستحقاق في الوقف هو في أغلب الأحيان وكما هو الواقع في الدعوى الحاضرة عبارة عن مبالغ يتقاضاها المستحقون في سبيل القيام بأود الحياة وشؤون المعيشة فانه من اللازم في هذه الأحوال اعتبار المبالغ التي يقضى بها أثناء قيام دعوى الحساب بين المستحقين والنظار وبما يلزم ذلك من طول الوقت لدرس أوجه الحساب وفحص مفردات الخلاف من اللازم اعتبارها بمثابة نفقة يتعين القضاء بها معجلا وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت حتى لا يفوت الغرض المقصود منها وهو ضرورة

القيام بشؤون المعيشة وحفظ الحياة بما يهددها من خطر العوز وقلة المال ، وأما من يحكم عليه بالنفقة فانه لا يحدق به شيء ما من الخطر من حيث دوام تنفيذ حكم النفقة فيما اذا تبين له فيما بعد بعض الوجوه المبررة لالغاء النفقة أو تخفيضها لأن أحكام النفقة أحكام وقتية لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا ما جرد فيها جديد غير من موضوعها وعدل من مناسباتها بما يبرر تعديلها أو الغائها

« وحيث في موضوع النفقة فان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به

(استئناف الست زيقب عبد الله وحضر عنه الاستاذ محمد بك زى على ضد الست منيرة هانم بسيوى وحضر عنها الاستاذ احمد سالم رقم ١٠٢٩ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٧٢

٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - اختصاص المحاكم الاهلية . تعيين حارس على الوقف . رفع

دعوى عزل لهيئة التصرفات الشرعية .

نفاذ اختصاص المحاكم الاهلية

٢ - حراسة على وقف . مجرد نزاع بين المستحقين والنظار على

الاصلاح الذي يجريه . عدم وجود خطر

على الوقف . لا عمل للحكم بالحراسة

المبادئ القانونية

(١) ان التعديل الجديد الذي أدخل على لائحة المحاكم الشرعية (مادة ٢٧) وجعل لهيئة التصرفات وحدها حق الفصل في أمر عزل ناظر الوقف بعد أن كان حقها مقصورا على اعطاء الاذن بالخصومة لا يمكن ان يؤثر على حق المحاكم الاهلية واختصاصها في الفصل في الدعاوى التي ترفع اليها بوضع أعيان وقف ما تحت الحراسة القضائية لان التشريع الشرعى لم يمس مطلقا التشريع الاهلى ولان تعيين الحارس اجراء

تحفظى مؤقت يراد به صيانة حالة قانونية قائمة صيانة وقتية لا تأخذ قوة الحكم النهائي كحكم العزل . ولانه مادام القضاء الأهلى مختصا بدعوى مخاصمة الناظر بتقديم حساب عن الوقف فانه يتعين عليه كلما طلب اليه أن يفصل حتما وضرورة فى الاجراء التحفظى أيضا . ولانه لا يترتب على اتحاد عناصر الدعوى فى دعوين امام قضائين مختلفين فى أصلهما أن يقتضى احد القضائين الآخر مادام ان كلا منهما يعمل فى حدود اختصاصه

(٢) الحراسة على الوقف وان كانت جائزة فى القضاء الاهلى المصرى على اعتبارها احتياطا تحفظيا يرمى الى صيانة حالة مما يهددها من خطر لا تؤمل معالجته فيما بعد الا انه لا يصح قانونا الأخذ بها لمجرد نزاع بين المستحقين والناظر يدور حول ما يجريه هذا الاخير من اصلاح وعلى الاخص فى ظرف خرج فيه الناظر الذى قبله لعدم قيامه باصلاح ما تخرب من اعيانه بما يجعل كيانه فى تهديد مستمر إذ القضاء بالحراسة فى هذه الحالة والخطر غير محقق قضاء فيه اقتيات على الوقف يغل يد الناظر غلا ان كان مؤقتا إلا انه لا يوجد قانونا وموضوعا ما يبرره

المعكز

« حيث ان أحمد أفندى كمال السلانكلى لا زال مصرا فى استئنافه على الدفع الفرعية التى دفع بها أمام محكمة أول درجة

» وحيث عن الدفع الخاص بالصفة فانه وان كان من المتعين قانونا ان لا تقبل أى دعوى مهما كان نوعها الا اذا توافرت فيها شروط الشكل اللازمة لقبولها ومنها الصفة الا انه وان كان أمر الصفة محل نزاع أمام

الجهة القضائية المختصة . فانه يستفاد الآن من ظروف الدعوى وملابساتها القائمة بها على حالتها الحاضرة ومختلف أوجه الدفاع فيها ان هناك من دواعى قبول الدعوى شكلا ما يبرر قبولها على النحو الذى تقدمت اليه لما فيها من الأوراق والاقارات ما يشير الى الصفة بنوع مما يجعل أمر البت فى اجراء تحفظى من الضرورات اللازمة تلافيا لأخطار محتملة . والبت فى هذا الاجراء لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فهو قابل بطبيعته القانونية الى التعديل والالغاء كلما اذنت ظروف جديدة مستفاد من أوراق أو من أحكام ومنها حكم الصفة : على أنه تبين من أوراق الدعوى ما يشير الى وجود هذه الصفة كما وضحت ذلك محكمة أول درجة فى حكمها بالجزء الخاص بالصفة إذ أشير بالوقفية الى العتقاء بترتيب خاص . وظاهر من الصورتين الشخصيتين المقدمتين بملف الدعوى من ورثة مصطفى بك كامل والموقع عليها من الواقف ما يفيد عتق المورث . وتأيد ذلك من الكشف الموقع عليه من أغلب المستحقين بما فيهم الناظر الحاضر بما يفيد استحقاق ورثة مصطفى بك كامل فى الوقف . وعلى هذا الاعتبار يتعين رفض الدفع وقبول الدعوى على حالتها الراهنة

« وحيث عن الدفع الخاص بعدم اختصاص القضاء الأهلى بنظر دعوى الحراسة بعد إدخال التعديل الجديد على لائحة المحاكم الشرعية ووضع المادة ٢٧ وضعا بحيث يصبح لهيئة التصرفات وحدها حق الفصل فى أمر عزل ناظر الوقف بعد أن كان حقها مقصورا على

الأهلي في نظر دعوى الحراسة وهي دعوى مستعجلة تأخذ حكم دعاوى الاستعجال بلا استثناء وعلى ذلك يتعين رفض هذا الدفع « وحيث عن الموضوع فإنه يستفاد الآن من ظروف الدعوى وماحضا من أمور مختلفة أنه لما كان مصطفى بك كامل ناظرا على الوقف المتنازع بشأنه وعزل من النظر في سنة ١٩٢٨ وتعين أحمد أفندي كمال ناظرا على الوقف المذكور في مايو سنة ١٩٢٨ فقد بدأت من ذلك الحين سلسلة القضايا العديدة بين الناظر المعزول والناظر المعين وأولها طلب من المعزول بعد شهرين من تعيين الناظر الجديد بتوقيع الحجز على جميع أوراق ودفاتر ومستندات وخرط الوقف وصدر الأمر القضائي بعد ذلك بالغائه وهكذا أخذت القضايا تترى وراء بعضها البعض بين الناظرين السابق والحاضر وانضم إلى كل منهما فريق من المستحقين وانتهى الأمر فيها أن رفع مصطفى بك كامل دعوى في أغسطس سنة ١٩٣٠ يطالب فيها الناظر الحاضر أحمد أفندي كمال بتقديم حساب وتعيين حارس كما رفعت بذلك أيضاً الست سكر الشهيرة باسم هانم.

« وحيث إن الأمر المطروح الآن أمام هذه المحكمة هو الحراسة فقط

« وحيث إنه يستفاد من دفاع الطرفين أن طالبي الحراسة يطالبون الناظر بقيمة استحقاقهم في الوقف . وقد أدلى ناظر الوقف بدفاعه وأيده بمستنداته تأييدا وإن كان مؤقتاً لا يقبل فصلا نهائياً لدخول ذلك في موضوع الدعوى غير المطروح الآن، إلا أنه يستفاد منه أنه لما كانت

إعطاء الإذن بالخصومة فيه وإنه لما كانت هناك دعوى عزل الناظر مرفوعة أمام القضاء الشرعي قبل رفع دعوى الحراسة الحاضرة أمام القضاء الأهلي وأن الدعويين متحدتان في العناصر الثلاثة من حيث وحدة السبب والموضوع والخصوم، فإن من شأن ذلك كله أن يصبح القضاء الأهلي ممنوعاً من نظر دعوى الحراسة لأنها لم تخرج عن كونها دعوى عزل الناظر التي أصبحت من اختصاص القضاء الشرعي « وحيث لا يمكن قانوناً التسليم بصحة هذا القول للأسباب الآتية : أولاً — لأن التعديل الشرعي لم يمس مطلقاً التشريع الأهلي في شيء ما : ثانياً — لأن تعيين الحارس إجراء تحفظي مؤقت يراد به صيانة حالة قانونية قائمة صيانة وقتية لا تأخذ قوة الحكم النهائي كحكم العزل . ثالثاً لأنه لما كان القضاء الأهلي مختصاً بالنظر في الدعاوى المدنية ومنها دعوى مخاصمة الناظر بتقديم حساب عن الوقف فإنه يتعين عليه كلما طلب إليه أن يفصل حتماً وضرورة في الإجراء التحفظي رابعاً — لأنه لا يترتب على اتحاد عناصر الدعوى في دعويين أمام قضاة مختلفين في أصلهما أن يتنحى أحد القضاة للآخر مادام أن كلا منهما يعمل في حدود اختصاصه . على أن الدفاع عن المستأنفين وقد أقر بصحة نظرية البت في الدعوى المستعجلة على اعتبارها من اختصاص القاضي الجزئي كما أقر بصحة اختصاص المحكمة الكلية بالنظر في الدعوى المستعجلة المتفرعة عن الدعوى الكلية المطروحة أمامها، فإنه لا معنى بعد ذلك لانكار هذا الحق على القضاء

أعيان الوقف متخربة ولم يصرف عليها الناظر السابق بما يحفظ كيانه - الأمر الذي كان سبباً في عزله سنة ١٩٢٨ وتولية الناظر الحاضر - فان الناظر الحالي احتاط لهذا الأمر وأخذ يعمل من جانبه على صيانة أعيان الوقف بما صرفه من قبل وبما يصرفه الآن بحيث أنه أعطى للمستحقين في الباقي بقدر ما يستحقون وأودع ما اختلفوا فيه من حيث الأصل في الاستحقاق بخزانة المحكمة حتى يفصل القضاء الشرعي فيه .

« وحيث إنه نظراً لظروف عزل الناظر السابق وظروف الناظر الجديد وما أجراه نحو تحصيل مال الوقف طرف الناظر السابق وما ترتب على ذلك كله من دعاوى عدة بين الطرفين ولقرب عهد الناظر الحاضر بالوقف إذ لم تمض على تعيينه مدة كبرى تجعل أمر التشكك في عمله مبرراً لغل يده مؤقتاً عن إدارة الوقف . ونظراً للدعاوى الشرعية المرفوعة وما قدمه الناظر الحاضر من الأوراق الدالة الآن على أنه لم يخل بإدارة الوقف من حيث أصول الزراعة بما دلت عليه شهادات وزارة الزراعة ولا من حيث المحافظة على الترع والمصارف . ونظراً لأن النزاع ينصرف الآن إلى المطالبة بمخصص المستحقين في وقف ثبت تخريبه وقامت الظروف الآن دالة على أن يد التعمير أخذت تعالجه في قدر معين فانه لذلك لا يمكن القول قانوناً وموضوعاً بأن هناك خطراً محدقاً أو محتملاً يهدد الوقف في كيانه أو يهدد المستحقين في مقادير استحقاقهم . ولما كان الخطر عنصراً بارزاً من عناصر الحراسة ولا يمكن البت فيها إيجاباً

الا إذا تبينت وجوه الخطر في وضوح وجلاء فان الخطر في الدعوى الحاضرة لا تدل عليه الآن أمانة من أمارات الدعوى وملاساتها

« وحيث إن الحراسة في الوقف وإن كانت جائزة في القضاء الأهلي المصري على اعتبارها احتياطاً تحفظياً يرمى إلى صيانته حالة بما يهددها من خطر لا تؤمل معالجته فيما بعد إلا أنه لا يصح قانوناً الأخذ بها لمجرد نزاع بين المستحقين والناظر يدور حول ما يجريه هذا الأخير من اصلاح وعلى الأخص في ظرف خرج فيه الناظر السابق لعدم قيامه باصلاح ما تخرب من أعيانه بما يجعل كيانه في تهديد مستمر : اذ القضاء بالحراسة في هذه الحالة والخطر غير محقق قضاء فيه افتيات على الوقف يغفل يد الناظر غلاً وإن كان مؤقتاً إلا أنه لا يوجد قانوناً وموضوعاً ما يبرره . هذا ونظراً لدعوى العزل الشرعية المرفوعة الآن وما تتناوله حتماً من فحص أعمال الناظر فحفاً يتناول جزئياتها وكيانها في ضوء المستندات المقدمة . وهو عمل تقوم به الآن المحكمة الشرعية في نظرها للدعوى المطروحة الآن أمامها والتي لم يبت فيها الآن : نظراً لهذا كله ترى هذه المحكمة إلغاء الحكم القاضي بالحراسة ورفض الدعوى فيها .

(استئناف أحمد افندي كمال السلانكي وحضر عنه الاستاذ عزيز خانك بك ضد ورثة المرحوم مصطفى بك كامل السلانكي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ اسكندر ميخائيل رقم ١٠٦٢ و ١٠٦٣ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة واليزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام فغنى بك مستشارين)

٢٧٣

١٦ نوفمبر سنة ٩٣١

إعلان خصم للنيابة . عدم معرفة محل إقامة له بالقطر المصرى
أو بالخارج . جوازه

المبدأ القانونى

يصح إعلان الاختصاص الغير معلوم لهم محل إقامة بالقطر المصرى أوفى الخارج للنيابة عملاً بنص المادة ٨ فقرة ٥ من قانون المرافعات، أما إذا كان الخصم محله معلوم بالبلاد الأجنبية فطبقاً للمادة التاسعة مرافعات يصير إعلانه بالطرق السياسية بواسطة النيابة

المحكمة

« حيث إنه لم يثبت للمحكمة من مراجعة أوراق الدعوى ومن مرافعة الخصوم أن لورثة مدين المستأنف عليه الذين أعلنوا بالنيابة محلاً معلوماً سواء أكان بالقطر المصرى أوفى خارجه ، وأما ما قيل من إقامتهم ببيروت فهذا أمر لم يقم الدليل من الأوراق على صحته والثابت من نفس أقوال المستأنف عليه بلسان الدفاع عنه أن المدين الذى حصل التعامل معه من السوريين الذى يحضرون لمصر سعياً وراء الربح ولم يتزوج ولم يرزق بأولاد ومن كانوا من أهله كانوا من الأشقياء الذين سكنوا السجون زمناً وهجروا مصر بدون أن يعلم لهم محل إقامة فى الخارج ، وفى هذه الحالة يكون الإعلان للنيابة صحيحاً عملاً بنص المادة ٨ فقرة خامسة من قانون المرافعات لأنه

إعلان خاص بأشخاص ليس لهم محل إقامة معلوم بالقطر المصرى أو بالبلاد الأجنبية . وظاهر للحكمة من ظروف القضية إنه ما كان فى إمكان المستأنف عليه أو المحضر المكلف بالإعلان عمل تحريرات أو مباحث أكثر مما حصل عن محل إقامة أولئك الخصوم لانقطاع الصلة بهم بالمرّة

« وحيث إن استناد المستأنفين على نص المادة التاسعة من قانون المرافعات يكون إذن فى غير محله لأن محل تطبيق هذه المادة يكون فى حالة ما إذا أريد إعلان شخص له محل معلوم بالبلاد الأجنبية فتطبق تلك المادة التى تنص على أنه إذا كان للخصم المقتضى الإعلان إليه محل بالبلاد الأجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود إعلانها وترسل صورتها بمعرفة النيابة لتوصيلها بالطرق السياسية وهذه ليست حالة أولئك الورثة

« وحيث إنه متى ثبت أن الإعلان للنيابة صحيح وإن الحكم واجب التنفيذ فلا محل إذن لتعطيل تنفيذه وإيقافه على تصريح من مديرية الغربية أو قلم قضاياها

« وحيث إنه بما تقدم يكون الحكم المستأنف فى محله ويجب تأييده

(استئناف وزارة الحفانية وآخريره ضد السيد عبد العال عيسى وحضر عنه الاستاذ راغب بك وهبه رقم ١٠٢١ سنة ١٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

فَتْحُكُمْ لَنَا فِيهِ الْيُوسُفُ

٢٧٤

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣١

(١) قاصر . استأجر أرض الغير قبل بلوغ الرشد . عدم صحة العقد .

(٢) ضمان . تضامن . ضامن متضامن . بطلان العقد لعدم

أهلية المتعاقد معه . لا تخليه من الضمان .

المبادئ القانونية

(١) لا يملك القاصر الذي لم يبلغ الحادية والعشرين أن يستأجر أرض الغير ، ولا يحل لقياس هذه الحالة على ماورد في المادة التاسعة والعشرين من قانون المجالس الحسبية من إباحة بعض التصرفات للقاصر عند بلوغه سن الثمانية عشر لأن ما ذكر في هذه المادة إنما جاء على سبيل الحصر وهو خاص بإدارة أموال القاصر فقط وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة على أن الصغير يعتبر قاصراً فيما عداها والتأجير من الغير لا يدخل في هذه التصرفات التي وردت فيها خصوصاً وإن المادة لم ترخص للقاصر إلا بحق تأجير أمواله ولمدة سنة واحدة فلا يتفق مع روح التشريع أن يعطى للقاصر حق التأجير من الغير ولمدة ثلاث سنوات

(٢) لا يبنى على بطلان التعاقد بالنسبة للقاصر بسبب عدم بلوغه سن الرشد إخلاء مسئولية الضامن المتضامن معه ولا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية المشتركين معه في التعاقد بل يبقى العقد بالنسبة له قائماً

المحكمة

« حيث إن محمد رضوان ماضي وعائشة بنت سليمان بصفتها كاتبا يطالبان أمام محكمة أول درجة في القضية نمرة ٥٩٥ سنة ١٩٢٨

مدني كل أسيوط بما يأتي أولاً - بطلان التعاقد الحاصل بين المديرية وبين أحمد رضوان ماضي وأبو شامة رضوان ماضي القاصرين فيما يختص بنصيبهما بحق الثلثين في الأطنان المؤجرة وقدرها ٩٦ ف بوراومع مورا وخلافه ثانياً - براءة ذمة المدعين من إيجار ٥٢ ف وه ط و ٨ س عن جميع مدة الإيجار على اعتبار أنها غير صالحة للزراعة ثالثاً - بالزام الحكومة المصرية بأن تدفع لمحمد رضوان ماضي ٢٠٨ ج و ٨٨٠ م قيمة إيجار ال ٥٢ ف وه ط و ٨ س التي حصلت منها رابعاً - باعتبار عقد الإيجار سارياً عن ٤٣ ف و ١٨ ط و ١٦ س الباقية من ال ٩٦ ف بين محمد رضوان ماضي شخصياً وبين الحكومة عن مدة الإيجار خامساً - بالزام الحكومة بأن تدفع للمدعين مبلغ ٨٠ ج تعويضاً عما لحقهما من الضرر المادي والأدبي - وطالبت الحكومة في القضية نمرة ٤٨٥ سنة ١٩٢٩ مدني كل أسيوط التي ضمت للقضية السابقة محمد رضوان ماضي وأحمد رضوان ماضي وأبو شامة رضوان ماضي بالإيجار المستحق عليهم وقدره ١٨٥ ج و ٢٨ م متضامين وما يستجد من الإيجار لغاية السداد والفوائد الرسمية وثبتت الحجز التحفظي وجعله حجزاً نافذاً مع المصاريف واتعاب المحاماة

« وحيث إن محكمة أول درجة بعد ضم القضيتين أصدرت حكماً المستأنف من الطرفين وهو يقضي : أولاً في القضية نمرة ٥٩٥ سنة

١٩٢٨ مدني كلى أسيوط (١) بطلان عقد
الايجار الرقيم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ بالنسبة
لاحمد رضوان ماضى وأبوشامة رضوان ماضى
واعتباره كأنه لم يكن وبراءتهم من جميع الايجار
عن جميع مدته وبراءة ذمة المدعى الأول محمد
رضوان ماضى من إيجاره ٢٥ ف و ٥ ط و ٨ س
الواردة بتقرير الخبير في دعوى اثبات الحالة
عن مدة العقد من أغسطس سنة ١٩٢٧ لغاية
أغسطس سنة ١٩٣٠ والزام الحكومة برد مبلغ
١٠١ ج للمدعى الأول قيمة ما حصلته منه من ايجار
سنة ١٩٢٨ والزام الحكومة بنصف المصاريف
(٢) باعتبار عقد الايجار الرقيم ٢٨ أغسطس
سنة ١٩٢٧ بالنسبة إلى ٧١ فدانا وكسور نافذاً
بين الحكومة والمدعى الأول شخصياً عن المدة
من ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ لغاية ٢٧ أغسطس
سنة ١٩٣٠ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة ثانياً — في
القضية نمرة ٤٨٥ سنة ١٩٢٩ مدني كلى أسيوط
بالزام المدعى عليه الأول محمد رضوان ماضى
بأن يدفع للحكومة ١٣٤ ج و ٥٢٨ م قيمة
القسط الأول المستحق من إيجار سنة ١٩٢٩
وما يستجد من إيجار ٧١ فدانا و ٢٠ سهماً لغاية
السداد والفوائد القانونية بواقع ٥ في المائة من
تاريخ المطالبة الرسمية الواقع في ١٠ يونيه سنة
١٩٢٩ لغاية السداد عن مبلغ ٣٣ ج و ٥٢٨ م
فقط مع تنفيذ الحجز التحفظي المتوقع في ١٠
يونيه سنة ١٩٢٩ والمصاريف المناسبة والمقاصة
في اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ بلا
كفالة واخراج باقى المدعى عليهم من الدعوى

« وحيث إن الحكومة استأنفت هذا الحكم
أمام هذه المحكمة وتطلب تعديل الحكم المستأنف
والحكم برفض دعوى المستأنف عليهما والحكم
بالطلبات الواردة في عريضة دعوى المديرية
نمرة ٥٩٥ سنة ١٩٢٨ كلى المنضمة كما استأنفه
كل من محمد رضوان ماضى وعائشة بنت سليمان
عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها احمد
رضوان ماضى وأبوشامة رضوان ماضى
ويطلبان تعديل الحكم المستأنف وبطلان عقد
الايجار فيما يختص بال ٢٧ فدانا التي قال عنها الخبير
بأنها رمال قاحلة لا تصلح للزراعة وبراءة ذمة
محمد رضوان ماضى من ايجارها عن جميع مدة
الايجار مع الزام الحكومة برد قيمة ايجارها
وقدره ١٠٨ ج وإلزامها أيضاً بأن تدفع
للمستأنفين ٨٠ ج تعويضاً عن الضرر الذى
لحقها مع إلغاء الحكم الصادر في دعوى الحكومة
في القضية نمرة ٤٨٥ سنة ١٩٢٩ مدني كلى أسيوط
ورفض الدعوى وإلزام الحكومة بكافة
المصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين .

عمه استأنف الحكومة

« وحيث إن نقطة النزاع بين أطراف الخصوم
تنحصر في أمرين. أولاً — هل تعاقد احمد رضوان
ماضى وأبوشامة رضوان ماضى الثابت من
المستخرجين الرسميين بميلادهما أنها وقت التعاقد
لم يبلغا سن الواحد والعشرين سنة وقع صحيحاً
أو باطلاً. ثانياً: هل هناك محل لدفع ايجاره ٢٥ فدانا
و ١٦ قيراطاً و ٤ سهم من الأرض المؤجرة
و ٢٧ فدانا اخرى ثابت من تقرير الخبير في
دعوى اثبات الحالة المنضمة أنهار مال قاحلة ولا

تصلح للزراعة من عدمه .

« وحيث إنه عن الأمر الأول فإن الحكومة تذهب في دفاعها إلى أن تعاقد هما صحيح وترتكب في ذلك على نص المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسنية الصادر في سنة ١٩٢٥ مؤيدة برأيها بما اقتبسته من أقوال بعض العلماء في شرح القانون » وحيث إن المحكمة ترى الأخذ بما جاء بالحكم المستأنف لأن المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسنية الصادر في سنة ١٩٢٥ رفعت سن الرشد إلى ٢١ سنة وأن التصرفات التي خولتها المادة المذكورة للقاصر عند بلوغه سن الثمانية عشر سنة إنما ذكرت على سبيل الحصر وهي خاصة بإدارة أمواله فقط وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة على أن الصغير يعتبر قاصراً فيما عداها والتأجير من الغير لا يدخل في هذه التصرفات خصوصاً وإن مسألة التأجير بالذات لم يرخص للقاصر إلا حق تأجير أمواله لمدة سنة واحدة فليس من المعقول أن يتفق مع روح التشريع أن يعطى للقاصر حق التأجير من الغير لمدة ثلاث سنوات ويؤيد ذلك ما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور تعليقا على هذه المادة أن المشرع رفع سن الرشد إلى ٢١ سنة لأن الاختبار دل على أن سن الثماني عشرة سنة الذي كان محددًا لبلوغ الرشد غير كاف بالنظر إلى الأحوال الاجتماعية الحاضرة لأن غالب الشبان في هذه السن يكونون قليلي الخبرة بالحياة العملية وإن الفترة ما بين ١٨ و ٢١ سنة التي أجاز للقاصر تسلم أمواله فيها لديرها بنفسه ويقوم ببعض

التصرفات إنما هي فترة تجريبية واختبار وتدريب للقاصر وإن هذه الأهلية الناقصة إنما أعطيت للقاصر لما يترتب عليها من إزالة كل خوف من العبث برأس ماله وإعطاء الفرصة للجلس الحسني لاختبار القاصر حتى إذا ما بلغ سن الواحد والعشرين أمكن للجلس أن يقرر وهو على علم تام بحالته ما إذا كانت المصلحة تدعو لرفع الوصاية عنه بما ذكر أيضاً في المذكرة أنه في هذه الفترة يستمر الوصي على مباشرة سائر الأعمال الأخرى التي ليست من قبيل الإدارة البسيطة

« وحيث إن ارتكان الحكومة على أن محمد رضوان ماضي نسب لنفسه في الشكوى الإدارية المقدمة منه في ٩ مارس سنة ١٩٢٨ وفي عقد الاتفاق المحرر بينه وبين اسماعيل سليمان عبدالله المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الوكالة عن القاصرين أو وصيتهما فإن هذا في ذاته لا يفيد الوكالة فضلاً عن أن القاصرين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ لم يبلغا سن الواحد والعشرين ولا عبء بما ذكرته الحكومة في دفاعها من أن القاصرين كانا يتظاهران وقت التعاقد يلوغ رشدهما فكان من واجباتها التحقق قبل التعاقد من أنهما في سن الرشد

« وحيث إنه عن الأمر الثاني فإنه على فرض التسليم بما جاء في تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة من أن ٤٤ س و ١٦ ط و ٢٥ ف من الأرض المؤجرة لا تصلح للزراعة وأنها رملية ذات أملاح وتموجات معدنية ورمال متبلورة ولم تسبق زراعتها وعلى فرض التسليم أيضاً بما

جاء بتقرير الخبير بشأن ال ٢٧ ف الاخرى التي يطالب محمد رضوان ماضى في استئنافه ببراءة ذمته من إيجارها طول مدة الايجار وأن ترد له الحكومة مادفعه من إيجارها فالمحكمة لا ترى أن الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة فيما قضى به من رفع ايجار القدر الأول ورد مبلغ ١٠١ ج لمحمد رضوان ماضى كما لا ترى من باب أولى رفع إيجار القدر الثاني ولا إلزام الحكومة برد شيء مما دفع من إيجاره كما يطلب محمد رضوان ماضى وذلك لأنه قد نص في البند السابع من قائمة اشهار وشروط تأجير الاطيان المؤجرة موضوع النزاع والموقع عليها من محمد رضوان ماضى أن الارض المذكورة من اطيان الجزائر وان المستأجر عالم عليها تاماً بمعدن الأرض وموقعها وتربتها كما نص في البند الاضافى نمرة ٢١ المكتوب باليد ملزومية المستأجر سداد الايجار عن جميع الزمام سواء زرع أو لم يزرع كما أن المستأجر تعهد بتركيب آلة لرى الزمام بأكملة وإلا يحاسب على إيجار إضافى قدره جنيه عن كل فدان .

« وحيث إنه مع هذين الشرطين الصريحين لا يحق لمحمد رضوان ماضى أن يتعلل بأن وجود جزء من الاطيان المؤجرة لا ينتفع به يعفيه من ايجاره مع قبوله لهذين الشرطين بتوقيعه بخطه على القائمة المتضمنة لها

« وحيث انه علاوة على ذلك فان الثابت من عقد الايجار الصادر في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٤ عن نفس الاطيان المؤجرة أو عن

الجزء الأكبر منها لمورثه من الحكومة عن المدة التي سبقت عقد الايجار موضوع هذه الدعوى مباشرة أنه استأجر ٥٧ فداناً وكسوراً منها ٣٢ فداناً وكسوراً معموراً بسعر الفدان ٥ جنيهات في السنة و ٢٥ فداناً وكسوراً أرض فساد سعر الفدان جنيه واحد في السنة وهذا يدل دلالة صريحة علاوة على ما في البند السابع من القائمة أن محمد رضوان ماضى يعلم تماماً أن من بين المساحة المؤجرة ماهو أرض فساد لا تزرع خصوصاً وانه بنفسه الذي قدم طلباً لمديرية جرجا بتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٢٧ كما هو ثابت بحافظة مستندات الحكومة يطلب فيه امتداد الايجار عن الاطيان محل النزاع بسبب وضع يده عليها بعد وفاة والده واقامة آلة رافعة لريها وتصليحها

« وحيث إنه مما يلاحظ عن قائمة التأجير الموقع عليها من محمد رضوان ماضى وموضوع هذه الدعوى ان الاطيان أجرت صفقة واحدة عبارة عن ٩٦ ف وكسوا بسعر الفدان ٤ ج ولم يميز فيها بين الأرض المعمورة والارض الفساد مع أن من بينها أرض فساد كما هو واضح من عقد ايجار مورثه وهذا جميعه مما يدل دلالة قاطعة على أن تحديد فية الايجار المتفق عليه بأقل من الفيات التي كان مورثه مستأجراً بها كان سييه مراعاة ان الاطيان أجرت محملة على بعضها

« وحيث إن اشتراط الحكومة في القائمة على المستأجر اقامة آلة رافعة لرى الارض وان لم يفعل يزداد جنيه على إيجار الفدان في

السنة لم يقصد به الاضمان تنفيذ الشرط
لاصلاح الاطيان المؤجرة كما أقر بذلك محمد
رضوان ماضى فى العريضة المقدمة للمديرية
بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٢٧

« وحيث انه بمايزيد المحكمة اقناعاً بما تقدم ان محمد
رضوان ماضى لم يوقع فقط على قائمة التأجير بل
وقع أيضاً بخطه بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٧
على ظهر خطاب مديرية جرجا بمرکز طهطا
المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ المرفق ضمن
حافضة مستندات الحكومة والمتضمن الموافقة
على التأجير له بالشروط التى بالخطاب المذكور
بما يفيدانه قبل ايجار الاطيان الموضحة بقائمة
المزاد بالفية التى قررتها وزارة المالية فلا معنى
بعد ذلك لما يدعيه من الجهالة بمقدار الاطيان
المؤجرة وما بهامن عيوب فضلا عن أنه قام
فعلا بسداد الأيجار جميعه عن سنة ١٩٢٨
وآخر دفعة منه كانت فى ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ كما
دل على ذلك ورد الايجار المقدم ضمن حافضة
مستنداته وفى هذا ما يكتفى لعله تماماً لأنه قام
فعلا بتنفيذ عقد الايجار كاملا عن سنة ١٩٢٨
دون أى احتجاج أو تعلل ولم يرفع دعوى
اثبات الحالة الا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٠
ولا يضعف قيمة ذلك الشكوى التى قدمها
للمالية فى ٩ مارس سنة ١٩٢٨ المودعة ضمن
حافضة مستندات الحكومة

عن استئناف محمد رضوان ماضى

وعائشة بنت سليمان

« وحيث إنه يتضح مما تقدم ان لاحق

لمحمد رضوان ماضى فى المطالبة برد مادفعه
من ايجار ال ٢٥ ف وكسوراً التى قضى الحكم
المستأنف برفع ايجارها ولا ال ٢٧ فدانا
الآخرى التى يطالب محمد رضوان ماضى
برفع ايجارها كما انه لاحق له ولا للمستأنفة
الثانية فى مطالبة الحكومة بتعويض او رد
مبلغ ١٠٨ ج المدفوع عن ايجار ال ٢٧ ف
خصوصاً وان القاصرين أحمد رضوان ماضى
وابو شامة رضوان ماضى اللذين تمثلهما
عائشة بنت سليمان قد انتفعا فعلا بالاطيان
المؤجرة على الأقل عن سنة ١٩٢٨ مع أخيهما محمد
رضوان ماضى فلا حق للوصية فى أن تطالب
الحكومة برد مقابل ما انتفعا به

« وحيث إن دعوى الحكومة ثابتة من
قائمة التأجير الموقع عليها من محمد رضوان
ماضى والمؤرخه ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧

« وحيث ان محمد رضوان ماضى ضامن
متضامن مع اخويه أحمد وأبو شامة الموقعين
معه على قائمة التأجير فبطلان التعاقد بالنسبة
لها بسبب عدم بلوغهما سن الرشد لا يخليه من
المسئولية أمام الحكومة ولا يجوز له أن
يتمسك بعدم اهلية المشتركين معه فى التعاقد
فيبقى عقد الايجار الرقيم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧
قائماً بالنسبة له عن جميع الاطيان المؤجرة
« وحيث إن الحكومة قدمت كشفاً بما

تسدد وما هو باق من الايجار ولم يقدم محمد
رضوان ماضى ما ينافيه وجملة الباقي من الايجار
٤٦٣ ج و ٥٨٨ م وهو ما عدلت الحكومة
اليه طلباتها بموجب مذكرتها الاولى أمام هذه

ربات الخدور والمحجبات اللاتي لا يسمح العرف في أوساطهن بالخروج والمثول بين يدي القضاء فضلاً عن أنه ليس من المعقول في هذه الأوساط أن مورثهن الذي كان رأس العائلة يطلعهن على شؤون إدارته لأمواله

وبخاصة إذا كان أساس المعاملة بين المورث وبين طالب اليمين عقداً كتابياً

(٢) لا يملك الوصي أو القيم أن يحلف نيابة عن القصر أو المحجور عليه عن واقعة سابقة على تنصيبه عنهم

المحكم:

« من حيث إن المستأنفين يرتكبون في استئنائهم على أن بعضهم من السيدات اللاتي لا يسمح العرف والعادات المرعية في أوساطهن أن يخرجن من خدورهن أو يعلن من مورثهن بماله من الحقوق قبل الغير ما تسدد منها وما لم يتسدد فيكون طلب اليمين منهن مبنيًا على الكيد والاحراج فضلاً عن أن بعض المستأنفين فاقدى الأهلية بسبب عدم بلوغ الرشد والعته والوصى والقيم كلاهما لا يملك أن يحلف اليمين الحاسمة وهي صلح دون مصادقة المجلس الحسبي

« وحيث إنه للفصل في ذلك يتعين البحث فيما إذا كان للمحكمة أن ترفض توجيه اليمين الحاسمة أو يتحتم عليها أن توجه اليمين طالما أن أحد الخصام في الدعوى لجأ إليها

« وحيث إن المسلم به قضاء وفقها أن المحكمة غير مقيدة بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم المراد تحليفه إذ رأت من ظروف الدعوى أن اليمين لم تطلب إلا لغرض كيدى (يراجع في ذلك

المحكمة؟ قيمة الإيجار المستحق قبل رفع الدعوى وما استحق بعدها عن باقى مدة الإيجار التي انتهت مع الفوائد بواقع ٥ في المائة عن مبلغ ١٨٤ ج و ٥٣١ م من تاريخ رفع الدعوى وعن المبلغ الباقي من تاريخ الاستحقاق الواقع في ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ عن النصف وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عن النصف الثانى مع المصاريف » وحيث إنه مما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف وإجابة الحكومة إلى طلباتها قبل محمد رضوان ماضى فقط ورفض دعوى محمد رضوان ماضى وعائشة بنت سليمان بصفتها بالنسبة لطلب التعويض أو رفع شيء من الإيجار أو رد ما دفع منه مع تأييده بالنسبة لما قضى به من بطلان عقد الإيجار الرقم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ بالنسبة لـ أحمد رضوان ماضى وأبو شامة رضوان ماضى واعتباره كأنه لم يكن وبرائة ذمتهم من الإيجار عن جميع مدته

(استئناف مديرية جرجا ضد الشيخ محمد رضوان ماضى وأخرى بصفتها وحضر عنها الأ. تاذ أبادير حكيم رقم ٢٤١ و ٩٢ سنة هـ ف - رئاسة ونضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الظهير اشداش باشا وكيل المحكمة وعبد الرحمن على بك ومصطفى رفعت بك مستشارين)

٢٧٥

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - يمين حاسمة - بقصد النكاح - حق المحكمة في عدم توجيهها

٢ - يمين حاسمة - عدم جواز توجيهها للوصى -

المبادئ القانونية

(١) للمحكمة أن ترفض توجيه اليمين الحاسمة إذا ظهر من ظروف الدعوى أن من طلب توجيهها لم يطلب ذلك إلا للكيد والاحراج وخصوصاً إذا كان من بينهم سيدات يعلم أنهن من

أن أساس المعاملة بين مورث المستأنفين والمستأنف عليه هو عقد كتابي فلو أنه دفع إليه جزء من الدين لما أهمل في أخذ إيصال عليه بذلك

« وحيث إنه زيادة على ذلك فإن حلى تركى حسان أحد المستأنفين وصى على بعض المستأنفين وقيم على أحدهم فلا يستطيع أن يحلف اليمين نيابة عن عديمي الاهلية عن واقعة سابقة لصفته عنهم وهذا في ذاته يؤيد أن اليمين كيدية بقصد كسب الوقت والاحراج » وحيث إنه مما تقدم جميعه يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاء

(استئناف حلى تركى حسان بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رياض سليمان ض. مسعود فراج وحضر عنه الاستاذ عازر جبران رقم ١٤ سنة ٦ ق — بالهية السابقة)

تعليقات دالوز جزء ٣ على المادة ١٣٥٨ من القانون المدني الفرنسى بند ١٨٩ - ٢٠٠ كما يراجع جارسونيه جزء ٢ بند ٣٠٣ ويراجع أيضا الوصية في المرافعات تأليف عبد الفتاح بك السيد ص ٥٣٦ وما بعدها »

« وحيث إنه ظاهر من ظروف الدعوى أن المستأنف عليه لم يقصد باليمين التى طلب توجيهها للمستأنفين إلا الكيد والاحراج لأن من بينهم سيدات لم ينازع المستأنف عليه في انهن من ربات الحدود والمحجبات اللاتى لا يسمح العرف في أوساطهن بالخروج والمثول بين يدي القضاء فضلا عن أنه ليس من المعقول في هذه الأوساط أن رأس العائلة وهو مورثن يطلعهن على شؤون ادارته لامواله » وحيث إنه مما يزيد المحكمة اقناعا بذلك

قضا المحاكم المختلطة

التقدير المؤقت حتى ولو كانت الظروف التى حدثت من تاريخ هذا الحكم قد تغيرت
(استئناف أحمد محمد اللبان وآخر ضد الحاج محمد حرازم وآخر — رئاسة المستر ماك بارنت — مجلة التشريع والقضاء. سنة ٤٣ : ٤٤٠ : ١٤ ص ٣٠٩)

٢٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ مارس سنة ١٩٣١

- ١ — توكيل . تفويض الغير به . أعماله . سرياتها
- ٢ — تفويض البيع . نصوصه . بمثابة توكيل . نفاذه
- ٣ — تسجيل . أحكامه . سرياتها على تفويض بالبيع .

استصدار حكم به . حله محل العقد الاصلى

المبادئ القانونية

(١) ان المادة ٦٣٦ مدنى مختلط التى تحرم

٢٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ مارس سنة ١٩٣١

حكم تهديدى . صفته . التعويضات . تصفيتا نهائيا

المبدأ القانوني

ان الجزء أو التعويض الصادر بمقتضى حكم بناء على التأخير في تنفيذه هو بطبيعته حكم جزائي فقط ولا يعتبر الا بمثابة تصفية مقدما وبصفة مؤقتة للتعويضات التى تستحق بناء على تأخير تنفيذ تعهد بأداء عمل ما . وللخصم الذى صدر هذا الحكم ضده كما للخصم الصادر لصاحبه أيضا الحق دائما في الرجوع الى القضاء لاستصدار حكم نهائى بهذا التعويض محل محل

يكون منشئاً لتعهد لصالح من يتمسك به مادام الخطأ الذي شاب الاعتراف قد اكتشف . ولا تكون نتيجة الاعتراف في هذه الحالة الاجعل حمل الاثبات عند الضرورة على المعترف بالزامة باثبات واقعة سلبية

(استئناف الحكومة المصرية ضد ورثة قسطنطين كجيل - رئاسة المسترماك بارت مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ قضائية سنة ١٩٣٠ لسنة ١٩٣١ عدد ١٤ ص ٣٠٩)

٢٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

مفلس . زوجته . شراؤها لعقارات . نسبتها الى الزوج . قيام الدليل على العكس

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٧٤ تجارى مختلط تعتبر كل تملك حصل بمعرفة زوجة المفلس حال قيام الزوجية كأنه ملك للمفلس باعتبار أنها حاصلة من ماله إلا اذا هدمت الزوجة هذه القرينة القانونية بدليل ضدها وذلك سواء باثبات أصل النقود في محضر الجرد أو أى ورقة رسمية أخرى واثبات أصلها في عقد التملك . ويكون الامر كذلك اذا حصل التملك بمعرفة الزوجة لحساب أولادها القصر خصوصاً اذا لم يدعي بأن لهم ثروة خاصة بهم

(استئناف زكية زوجة ابراهيم خيره ضد تقيسة حسن ابراهيم خيره وآخرين رئاسة المسوفا نك مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٤ ص ٣١١)

٢٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

حراسه . أطيان مشاعه . عدم الاتفاق على ادارتها . لزومها المبدأ القانوني

يكون من اللازم تعيين حارس قضائي على أطيان مشاعة اذا كانت هناك دعوى قسمة قائمة

على الوكيل - الاجتوبض صريح - أن ينيب عنه غيره في الوكالة لا يترتب عليها الغاء الاعمال الحاصلة بمعرفة هذا النائب . فللشخص الذي تعامل بحسن نية مع هذا النائب في حدود الوكالة الحق في طلب التصديق على الاعمال التي قام بها كما لو كان قد أجراها الوكيل مباشرة

(٢) اذا كان التفويض المعطى لسمسار لايجاد مشتر ما ليس عبارة عن مجرد تفويض بل توكيل بالبيع بشروط معينة فيكون البائع مرتبطاً بالاعمال التي أجراها الوكيل وملزماً بتنفيذها طالما كانت متفقة مع التوكيل الصادر منه

(٣) ان القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل لم يغير شيئاً من أحكام القانون المدني القديمة الخاصة بالبيع الانعديلاً نسبياً بالنسبة لاحكام نقل الملكية التي علقها حتى بين الطرفين المتعاقدين على التسجيل . فاذا كان البائع بعد أن وكل الغير في البيع . ورغم قبول هذا الغير بمتنع عن تنفيذ عقد البيع النهائي فللمشتري الحق في طلب اثبات هذا التعاقد بحكم يكون قابلاً للتسجيل وحالا محل العقد الذي لم ينفذ (١)

(استئناف كلارا سونجيت ضد قسطنطين فيولا بابو رئاسة المسترماك بارت . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٤ ص ٣٠٩)

٢٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ مارس سنة ١٩٣١

اعتراف . خطاه . حمل الاثبات على المعترف المبدأ القانوني

ان اعتراف الخصم هو طريق من طرق الاثبات التي تعني المدعى عن اثبات دعواه بطرق أخرى على انه اذا كان الاعتراف مبني على خطأ فلا

(١) راجع الحكم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ومثسور بذات المجلة سنة ٤٠ رقم ١٨٠

بأن يدفع لكل شريك حصته في صافي الأيراد
(استئناف السيد يوسف موسى وآخر ضد بنك الأراضي المصري
وآخر - رئاسة المسيو فانك مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣
عدد ١٤ ص ٣١١)

بين الشركاء ولم يتفقوا على كيفية إدارتها . وإذا
لم تكن هناك منازعة بين المحصوم بالنسبة لمقدار
حصصة كل من الشركاء فيمكن أن يفوض الحارس

قضاء المحاكم الأجنبية

مدني لمصلحة الحائز لمنقول مادي لا يمكن أن
يتمسك بها إلا من توفرت في حيازته شروط
الصحة التي يشترطها القانون
فإذا رفع أحد الورثة دعوى باسترداد منقولات
مادية كانت مملوكة لمورثه واثبت أن حيازة المدعي عليه
مشوبة بعيب ما (وبوجه التخصيص إذا اثبت أن
حيازته مؤقتة (précaire أو غامضة (equivoque)
فعندئذ تنقطع الحماية التي يقرها نص المادة ٢٢٧٩
مدني لمصلحته ويصبح هو ملزما بإثبات الواقعة
القانونية "fait juridique" التي يدعيها وهي (أن
الحيازة قائمة على هيئة يدويه انتقلت بها الأشياء
المستردة من مال المتوفى (مالكا الاصلى)
إلى ماله و ثروته الخاصة .

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم أول ص ٥٦)

٢٨٣

محكمة ليوج

١٢ أكتوبر سنة ٩٢٨

تحكيم . فرنسيان . تحكيم اجنبي أو محكمة أجنبية . بطلان
الشرط . وسريان العقد الاصلى .

المبدأ القانوني

ان قانون ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذي يسمح
للتجار بأن يشترطوا وقت التعاقد أن الخلافات
التي تنشأ عن العقد تحمل بواسطة الالتجاء الى
المحكمين لا يبيح لذوى الشأن - إذا كانوا
كلهم فرنسيين - حق إخضاع ما ينشأ من خلاف
لحكم محكمين أجنيين أو محاكم اجنبية (مادة ٦٣١
تجاري و ١٠٠٦ مرافعات فرنسي)

٢٨١

محكمة النقض والابرام المدنية

دائرة الالتماسات

٢٣ يولييه سنة ١٩٢٩

تقادم . ضمان . ضامن متضامن . دفع جزء من الدين قطع
التقادم بالنسبة للدين الاصلى .

المبدأ القانوني

ان التزام الضامن المتضامن خاضع لنفس القواعد
المقررة للديون المتضامنة (أى المدينين المتضامين)
فدفع الضامن المتضامن لجزء من الدين يقطع
سريان التقادم بالنسبة للمدين الاصلى (مادة
٢٢٤٩ ، ٢٠٢١ فقرة أولي مدني فرنسي)
(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ ص ٧٣ قسم أول)

المحكمة : علق دالواز على هذا الحكم تعليقا مطولا أشار فيه
الى أن محكمة النقض والابرام الفرنسية تقرر في هذا الحكم
لاول مرة خطوة جديدة وهامة في سبيل تشييه الضامن المتضامن
بالمدين المتضامن (على الاقل بالنسبة لعلاقته مع الدائن)
بتقريرها بعبارة واضحة صريحة ان التقادم الذي ينقطع بالنسبة
للضامن المتضامن ينقطع أيضا بسبب ذلك وتطبيق لما تقضى
بالمادة ٢٢٤٩ فقرة أول مدني - بالنسبة للمدين الاصلى -
وهو موضوع اختلفت فيه آراء الفقهاء اختلافا كبيرا)

٢٨٢

محكمة النقض والابرام المدنية الفرنسية

٢١ أكتوبر سنة ٩٢٩

جائزة . منقول . حيازة المنقول دليل على الملك . عيب في
الحيازة . عيب الاثبات

المبدأ القانوني

إن قرينة الملكية التي تقرها المادة ٢٢٧٩

اجراه ضد خصمه وهو طريق (مادة ٣١٩)
ولا يقبل من المتهم أن يتمسك لتبرئة نفسه .
بالصفة المشروعة للعبة وخضوع اللاعبين بمحض
ارادتهم للمخاطر اللاحقة بهذا النوع من الالعاب
المعروف بعنفه وخطره . اذ ان قبول مخاطر اللعبة
قائم على افتراض انها تلعب بطريقة شريرة
loyale ومتفقة مع أصول اللعبة correcte
ولا يمكن أن تناول أيضا الاعمال الغير المشروعة
التي لا يملك حق تقديرها الا القضاء لكي يرى
هل هي تكون خطأ يستتبع مسؤولية جنائية أم لا
٢ — لا تسأل الجمعية الرياضية مدنياعن نتائج
حادث حصل أثناء اللعب ولو كانت هي التي
نظمت اللعب اذا كان الحادث لم ينشأ عن خطأ في
النظام الذي وضعته بل عن خطأ اللاعب نفسه
الذي ليست له صفة التاج أو المستخدم لدى
الجمعية (مادة ١٣٨٤ فقرة ٥)
٣ — وعلى ذلك فليس للجمعية الرياضية المذكورة
ان تدخل خصما في الاجراءات الجنائية المتخذة
ضد مرتكب الحادث (مادة ١٨٢ تحقيق جنایات)
(دالوز سنة ١٩٣١ ص ٤٥ قسم ثان)

المحامة : علق الاستاذ Jean Loup على هذا الحكم
تليقا مطولا في مجلة دالوز تارل فيه بتوسع بحث مخاطر اللعب

فالشرط الذي يدون في الاتفاق الذي يعقده
فرنسيان وبه يعطيان الاختصاص في فض
الخصومة لمحكمين انجليز أو لمحكمة انجليزية فقط
يعتبر باطلا في نظر القانون الفرنسي . ولكن
بطلان هذا الشرط الذي لا يمس جوهر العقد
الذي تضمنه لا يستلزم بطلان العقد كله
(دالوز قسم ثان ص ٤٩)

المحامة : راجع تعليقا مطولا على الحكم في دالوز

٢٨٤

محكمة بوردو

١٤ أبريل سنة ١٩٣١

١ — قتل خطأ . العاب . رمى على الارض . عنف . مخاطر
اللعب مسئولية اللاعب

٢ — مسئولية . سيد غادم . جمعية رياضية . لاعب . حادث . سبيه

٣ — تدخل . اجراءات جنائية . شخص غير مسئول مدنيا .
عدم جواز دخوله

المبادئ القانونية

١ — يرتكب جريمة القتل الخطأ لاعب لعبة الكرة

المعروفة Rugby الذي يتسبب أثناء اللعب في وفاة لاعب

آخر برمييه بشدة على الارض Plaquage au Sol

في ظروف مخالفة لقواعد اللعب وبعنف زائد

محاضرة

(المحاماة في نظر القاضي)

نص المحاضرة التي ألقاها حضرة القاضي محمد مختار عبد الله ، علي المحامين تحت التمرين . بقاعة
محكمة الاستئناف الاهلية يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

تفضل سعادة النقيب في محاضرته الأخيرة بتوجيه الدعوة إلى القضاء ليساهم في هذا البحث الممتع
عن مهنة المحاماة وقد أقدمت على الاستجابة لتلك الدعوة وأنا طام بخطورة الموضوع ولولا العلاقة
الوثيقة المتجددة التي تربط القضاء والمحاماة والتي تجعل القاضي والمحامي كاهنين يقوم كل منهما بما
خصصته الهيئة الاجتماعية لكليهما من طقوس في هيكل العدالة ذلك الهيكل المفتوح الأبواب للجميع
والذي يقصده الجميع على اختلاف العقيدة والرأي والمثل الأعلى ، لولا ذلك يا حضرات السادة

لترددت كثيراً ، بل لاجتمعت عن قبول الدعوة ، والواقع أن القضاء وان سبق المحاماة في الظهور وكان في ولادته مرتبطاً بجلال الملك ومظهره حيث كان دواما بيد صاحب التاج والصولجان الا أن المحاماة كانت وليدة عاطفة نبيلة في الهيئة الاجتماعية تبغى تحقيق المساواة بين الخصوم وتمكين الضعيف من الوقوف في نفس المستوي الذي يسهل على القوي الوصول اليه أمام منصة القضاء فترون إذن أن مامتاز به القضاء من حيث طيب الذوق قد عادله ما اخصت به المحاماة من حيث نبل المولد وشرف المطمح ، وقد عاشت الهيئتان بعد ذلك سوياً وكما أسلفت القول انتهى الأمر إلى توثيق تلك العلاقة الشريفة بينهما حتى جعلت من كليهما دعامة أساسية لهيكل العدالة .

وأريد أن أقرر هنا أن ذلك الهيكل أصبح من ضروريات النظام الاجتماعي بل هو من دعائمه المسكنة ، وهو مفتوح على مصراعيه ليقصده كل ذي ظلامة متقدماً بما كسبت يداه ويخرج منه وقد حلت السكينة في قلبه محل الخوف لعله أن كهنة الهيكل لا يصدرن إلا عن عقيدة هم مسؤولون أمامها فقط . ننتقل بعد ذلك إلى تعريف المحامي فنجد العلامة جارسونيه يقول عنه بأنه الشخص الذي بعد أن حصل على اجازة ليسانس الحقوق وقام بأداء القسم الذي يفرضه القانون مع الاشتراطات الأخرى الواردة باللوائح يتولى الدفاع شفويًا وكتابةً أمام المحاكم عن شرف مواطنيه وحياتهم وحررياتهم وأموالهم (جارسونيه جزء ١ ص ٤١٢) وهذا التعريف يشمل المحامي بمصر طبعاً من حيث طبيعة عمله ومؤهلاته المتطلبة - في الوقت الحاضر - وإن كان المحامي لا يؤدي قسماً وحيداً لو اتبع هذا النظام ويقول لا برير La Bruyère في صدد أعمال المحامي « أنه يتكلم في يوم واحد أمام محاكم مختلفة في دعاوى مختلفة وليس منزله ملجأً لراحته ولا يعاصم له عن مضايقة المتقاضين إذ يقصده كل من يريد أن يحمله اعباء مشاكه وشكوكه ولا ينتهي المحامي من خطاب طويل إلا ليعالج مذكرات أطول فكل عمله محصور في تنويع المتاعب والمشاكل واجراً على القول بأنه بين مواطنيه يمثل الرجال الأولين الذين قاموا بتبليغ الرسالة الإلهية » (جارسونيه جزء ١ ص ٤١٣) وقد يكون من الأنسب أن آتني بتعريف أحد أعلام القضاء القديم في فرنسا لتلك المهنة اقصد المستر Agusseau حيث قال « بين احكامنا لك الظروف ظهر نظام قديم كالقضاء نبيل كالفضيلة لازم كالعدالة يتميز بصفة اختص بهادون غيره فهو وحده في جميع الظروف يحتفظ دواما في غبطة وهدوء باستقلاله وهو في حريته جزيل الفائدة للوطن مكرس نفسه لخدمة الجمهور بدون ان يكون عبداً له . . . ومهنة المحاماة في تجردها عن القيود تسمو إلى ارفع منزلة بدون ان تفقد شيئاً من حريتها الأولى وهي كالفضيلة في ترفعها عن التبرج تستطيع ان تجعل المرء نبيلًا بغير ولادة غنياً بلا مال رقيقاً من غير حاجة إلى لقب . سعيداً بغير ثروة » آبلتون مهنة المحاماة ص ٢١

هذه المهنة هي التي حمل لواءها قديما بريكليس وديموستين وشيشرون وغيرهم من العظماء والتي تخرج للدول دواماً وفي كل العصور زعماء قادرين وقادة نابهن ولذا كانت بحق في طليعة المهن المنتجة الشريفة نستطيع بعد ذلك الانتقال إلى مسابرة المحامي في طريقه الطويل المنهك للقوى لئلا يرى ما يجب أن يزود

به ذلك الرحلة حتى يصل من مرحلته إلى منتهائها وبدء الرحلة على ما أعتقد تكون في معهد الدراسة القانونية حيث يتلقى الطالب المعلومات القانونية وهي الخمامات التي يحتاج إليها المحامي في صناعته ولئن كانت مستلزقات الحياة العملية تستدعي مواداً أخرى غير هذه الخمامات فانه مما لا شك فيه أن محصول الطالب في معهد القانون إن كان طيباً يسهل عليه الحصول على المواد الأخرى ويجعلها أقرب إلى متناوله بحيث يستطيع أن يقوم بآتمام النسيج اللازم لصناعته في وقت أقصر وبطريقة أكثر اتقاناً ، ومعهد الدراسة بطبيعة الحال يلقي الطلبة المعلومات النظرية والحلول العلمية التي يستنبطها المشتغلون بالقانون من الفقهاء وقد تكون هذه النظريات في ما أخذها بعيدة عن الاعتبار العملية تلك الاعتبار التي تصدم جماعة المشتغلين بتطبيق القانون والمترافعين أمامهم

وقد يكون حرص المعهد على حشورء وس الطلبة بشئ الدراسات مانعا لهم عن التزود من الدراسة التي هي ألزم لهم في حياتهم العملية وقد يكون جو المعهد النظري بعيداً عن جو الهيكل العملي كل ذلك نسلم به ولكننا نريد للطالب الذي ينبغي الاشتغال بالمحاماة أن يغادر معده وقد ألم تمام الإلمام بالوسائل التي يلجأ إليها لمعالجة مشكلة قانونية بحيث يستطيع أبان حيانه العملية الرجوع إليها بسهولة وسرعة وبديهي أنه لا يتيسر له معرفة تلك الوسائل إلا إذا كان على علم تام بأسماء المؤلفات القانونية والموسوعات العلمية والقضائية نريد له وقد عرضت له مشكلة ما أن يعرف أين يصل إلى أعماقها وكيف يتيسر له التنقيب على الحلول التي وجدت لها ان كانت قد عرضت من قبل والتي قد تستنبط إن لم تكن قد عرضت نريده على ثقة من طريق يسلكه مباشرة بدون أن يضل بين الموسوعات بحيث يمد يده حالا إلى ما يريده من عديد المجلدات وهذا ما لا يتأتى لكل طالب اذ لا يستطيعه قارئ المذكرات والمختصرات العديدة التي في متناول الطلبة بل يستطيعه من اعتمد على نفسه واتخذ من محاضرات استاذ دعونا له على البحث والتنقيب بين تلك المجلدات العديدة التي وضعت في متناوله بمكتبة المعهد وبالاختصار يجب على المتطلب للمحاماة أن يغادر المعهد وهو على علم تام بأسماء أمهات الموسوعات والمؤلفات في مختلف القوانين وكيفية بنائها وتركيبها وطريقة الاستعانة بها يجب أن يغادر المعهد وقد كون له عقلية علمية مستقلة يستطيع بها أن ينظر إلى أية مشكلة من جميع زواياها ويوازن بين حجج كل رأى ليستخلص لنفسه ما يراه الحل الصحيح نريد أن تكون تلك العقلية علمية بمعنى ألا ترضخ إلا لما يقوم عليه الدليل غير عابثة بأي اعتبار آخر ومن حسن حظ المشتغلين بالقانون ان مجال التفكير والاستنباط أكثر اتساعاً أمامهم من غيرهم ، فلم القانون لا يقوم على حقائق حسائية (أي لما تماثيكه) تستلزم التسليم والرضوخ فهو من هذه الوجهة يفسح المجال للرواد بغبر أن تشل مجهودهم أو يقلل من دائرة أبحاثهم ومع ذلك كله فتي تزود الناشئ بذلك فلا يعتقدين أن فيه الكفاية وهنا أترك الكلمة للاستاذ النقيب البرت سال Albert Salle في جلسة افتتاح محاضرات المحامين أمام محكمة باريس بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ » ان فن المحاماة لمن الصعوبة بمكان فهو لا يكتسب باداء القسم ولكن بالدراسة الطويلة والدأب على العمل مع شئ من الاستعداد الطبيعي ولكن هذا الاستعداد مهما كان عظيماً فلا يكفي لان يقوم مقام علم المتفهمين وان اجازة

الليسانس التي حصلتم عليها تظهر أنكم قلبتم صحائف القوانين وان عندكم بعض المعلومات العامة عن حقوق الارتفاق وعن العقود وان لديكم الكفاءة لدراصة بعض المسائل القانونية وهذا على وجه التقريب كل ما تعلمون ولسكنكم لا تعرفون ان تعرفوا بين الانذار والتكليف بالحضور وهيئات أن تكشف لكم صورة الحكم عن أسرارها حيث تضلون بين مجاهل صفات الخصوم ولا تستطيعون أن تستوعبوا الصيغة الخطيرة لمنطوق الحكم « آبلتون ص ٥١٣ — وقد مر علينا جميعا ذلك الدور وأذكر أنني عند ما انتقلت من النيابة الى القضاء كانت ملفات القضايا المدنية الغازا فكم أضعت ثمين الوقت في قلب الاوراق العديدة لاصل الى صحيفة الدعوى أو لصحيفة الاستئناف حتى اتهم محتوياتها وكم كان من العسير ان أصل الى موقع الامر بالحجز التحفظي ومحضر حصوله .

ثم كم كان من الشاق أن أصل الى حصر النزاع بين الخصوم داخل حدوده وان أجرده من الحواشي العديدة المرتبطة به وأذكر أنه عرضت على الهيئة التي جلست فيها لأول مرة قضية استئنافية عن دعوى استحقاق عقارية وكان النزاع حول ميعاد الاستئناف وهو يتوقف طبعا على ما اذا كانت الدعوى فرعية أوقفت الاجراءات أم لا ولما رجعت الى الدوسيه وتعلمون حضراتكم أنه يكون منتفخ الوداج عادة في قضايا تثبيت الملكية فبالاولى اذا أضيف الى النزاع أخيرا دعوى استحقاق ضللت طريقى فتفضل زميلي القديم بحمله عبء الدوسيه عني ولشدا ما كانت دهشتي عند ما وجدته كالطبيب الماهر عثر حالا بين صحائف محاضر الجلسات العديدة المكتوبة بخط عسر القراءة على تدخل المستحق أثناء اجراءات البيع ودفعه للامانة المتطلبة حتى ترتب على ذلك ايقاف البيع . هذا مثل لبعض الصعوبات المادية التي تجابه المحامى في بدء اشتغاله وكثير مثلها وان كانت من نوع آخر تقابله عندما يضطر الى تكيف النزاع الذى عهد به موكله اليه والباسه الثوب القانوني متقدما الى القضاء ليطلب موافقته على صلاحية الثوب وكم يجب عليه من اليقظة خشية أن يلج خصمه من ناحية قد تكون فضفاضة في الثوب وهذه الخبرة التي يكتسبها المحامى قد يتلقاها بين أعمدة هيكل العدالة وقد يتلقاها من مناقشة زملائه أمام منصة القضاء وقد يتلقاها في بطون المؤلفات القانونية وبين صفحات المجلات القضائية والزمن له حكمه في اتمام الانضاج، ومن العبث وضع قواعد عامة يستطيع المبتدئ أن يصل الى النجاح في مهمته اذا راعاها فلا بد أن يكون لديه شيء من الاستعداد الفطرى ولتجاوز المغالاة في ذلك ، فلقد قطعت المحاماة منذ أمد بعيد وعلى الاقل في المسائل المدنية الشوط الذى كانت فيه فصاحة التعبير كل شيء وأصبحت الآن تعتمد في معظم الاحوال على المذكرات الكتابية حيث يكون القول الفصل للحجة القانونية مهما وضعت في عبارة سقيمة ومهما كانت بعيدة عن طلاوة التعبير وسهولة الاداء ، ويمكن أن نجمل شروط النجاح في أربعة بجارة للاستاذ النقيب آبلتون (ص ٥١٥)

أولا : الثقافة العامة — ثانياً : حب المهنة — ثالثاً : تنظيم العمل — رابعاً : المواظبة
ولنبداً بالشرط الاول وهو الثقافة العامة بمعنى ان يحصل المحامى يجب أن يكون متنوعاً، فهو بطبيعة

عمله تعترض له من المشاكل اليومية ما يستلزم المأما تماماً بمختلف المعلومات والمعارف فهو بحاجة الى التاريخ، بحاجة الى الادب، بحاجة الى الطب مثل حاجته الى الرياضة والعلوم البيولوجية. أما افتقاره الى تفهم الانسان فليس بأقل شأنًا وأقصد الانسان في جميع بيئاتها في البيئات العالية والواطئة حتى اذا ما زجت به المهنة يوما بين حوادث درايته كانت الصورة التي يصفها أمام القضاء طبق الاصل من تلك الحياة التي يجهلها الكثيرون وكانت ألوانها قائمة حيث يجب أن تكون قائمة زاهية حيث يجب أن تكون زاهية بعيدة عن التفاصيل المملة التي تجعل الناظر اليها ينسى الجوهر بحسمة لما يريد أن يحملها من معني يبعث الى أفئدة القضاة صحة التقدير وسلامة الحكم، فالمحامي من هذه الوجهة فنان يعتمد في أحوال كثيرة على مهارته في التصوير وهو اذن بحاجة الى أن يتسامى الى الذرى العالية بعيدا عن مشاغبات الخصوم وحقيلهم في هدوء العلياء يشرف الى أسفل من جميع الزوايا متجردا عن زلل الشهوة وضلال المصلحة، ولا أشك في أنه يستطيع اذ ذاك أن يكون رأيا صائبًا يسهل عليه جدا أن يوحى به الى القضاة، لانه يكون في هذه الحالة القاضي الذي عاجل لا يمر بنزاهة وانصاف قبل أن يكون المحامي الذي اندفع في الطريق تحت تأثير النظرة القريبة التي تضلل كثيرا. هذا الى أن الاشتغال دواما بالقانون وتقليب صحائف مجاميعه ومصاحبة المفسرين والانتقال من دالوز الى دورى الى دالوز العملي، ومن كاربنتيه الى باسيكريري، ثم من المجموعة الرسمية الى المحاماة. كل ذلك يورث السآمة الى الذهن وقد يبعث اليه الجمود. فالذهن البشري يجب أن يأخذ نصيبه أيضا من الرياضة. يجب أن يعطي من وقت لآخر جرعات مختلفة من بعض العقاقير الاجتماعية والجواهر الفلسفية أو التمارين الماتماتيكية حتى يمكن أن يظهر في تمام روية وحتى يستطيع أن يمد صاحبه بالضياء الذي يبدد الغياهب والظلمات التي تعرض له في طريقه والا تعرض الذهن الى الجمود الناشئ من العمل في دائرة واحدة، أو بعبارة أخرى يصبح الذهن آلة ديناميكية فقط واذ ذاك هبته له الصعود الى العلياء، يمكننا اذن أن نفهم تلك العبارة البليغة التي وجهها الاستاذ النقيب البيرت سال إلي المحامين المبتدئين في خطابه بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ «أشير عليكم أن تتبعوا ما يوحى اليه ذوقكم واختياركم، باشر والرسم أو النحت، قوموا بالتأليف أو قرض الشعر، وليكن ما تقدمون عليه مسحة الطلاوة والرواق وأحرصوا على أن تنفضوا ولو ساعة في اليوم غبار الملفات واستنشقوا هواء آخر خلاف ما تجدون في قاعات الجلسات ومع كتبة المحاكم اذ ذاك تتوسع مدارككم وتسمو عقولكم وتفتح صدوركم فيمكنكم أن تستأنفوا مطالعة دالوز بهمة وعزيمة، واذا كان ماتصبا اليه قبل كل شيء أن تقتصر الحقيقة أمام القضاء فلا تنس أن لها رفيقان الجمال والرحمة وانكم تصلون بلامشقة الى المثل الأعلى للرجل الشريف اذا زرعتم جيلا وفعلتم الخير واحترمتم الحق، ومتي كنتم رجالا شرفاء كنتم محامين نابهين» آبلتون ص ٥١٧

واذا كنا نطالب المحامي بوفرة ثروته من الثقافة العامة بسبب ما يضطر له أحيانا من مواجهة الفنين من مختلفي المهن ومناقشتهم والتعليق على آرائهم، فان ذلك ليس من شأنه أن يقلل من قيمة محصول المحامي من المعلومات القانونية يجب أن يكون مجهود المحامي في بدء حياته موجها الى زيادة ذلك

المحصل الى جعله واقيا وهذا لا يتأتى الا بالاطلاع المستمر ومتابعة حركة الفقه والقضاء وليكن اطلاعه شاملا لقروع القوانين المختلفة فقد يجد نفسه وهو يترافع في قضية جنائية مثلا مضطرا الى معالجة موضوع مدني وهو معرض في كل وقت الى الاجابة على اعتراضات متنوعة تشمل جميع ميادين النشاط القانوني ، فاذا لم تكن معلوماته جامعة وقوية فانه يتعرض الى الهزيمة أمام خصمه ومهنته قاسية تستلزم أن تكون بضاعته حاضرة تحت طلب زميله أو طلب القاضي في أى وقت شاء خصمه ولربما أمكنه أن يحتسب وراء طلب التأجيل للاستعداد أو التأجيل لتقديم مذكرة ولكنه لا يضمن اجابته الى هذا الطلب فضلا عما يشعر به من حرج بين زملائه والقضاة والمتدربين على قاعات الجلسات على أن هناك حالات كثيرة تضطره الى المبادرة بتقديم مالدیه من دفع وقد يستطيع أن يحضرها في مكتبه ولكنه عرضة لان يفاجأ اثناء المرافعة بدفع اذا لم يتحرز في الاجابة عليه تضييع عليه حق موكله وقد يكون مطمئناً على حق موكله اعتماداً على مناصرة الاحكام السابقة له غافلا عن تطور حديث للقضاء هنا أو في فرنسا فاذا به أمام خصمه ضعيف الجانب حليف الخسران والمحاماة في مصر أشق منها في أي بلد آخر بسبب الاوضاع التاريخية والاجتماعية التي استلزمت تعدد جهات الاختصاص وتعدد القوانين فهناك محاكم الأحوال الشخصية العادية والاستثنائية وهناك المحاكم القنصلية تم الخلطة والاهلية وهناك الشريعة الاسلامية وقانون نابليون مصدر التشريع المصري فيما عدا الأحوال الشخصية وهناك التشريع المختلط ثم التشريع الاهلي، والمحامي مطالب بان يكون على بينة من أمر هذه الجهات ، لان لها وظائف قضائية وهذه القوانين لانها قد تثار في أى وقت أمامه هذا الى أن تفاعل هذه القوانين المختلفة يسبب ازدياد المصاعب وتنوع المشاكل ولا تنسوا أن النشاط التشريعي قد جاري النهضة الحديثة اذ القوانين ليست الا وليدة الحاجات الاجتماعية ونسجل باغتيال أن حاجتنا الاجتماعية قد تضاعفت بفعل التقدم الذي قطعته مصر في عهدها المبارك منذ أبدت رغبتها في التحكم بمصيرها ، والحق يقال أن المشرع المصري كان كثير النشاط دائم الحركة لم يترفق بزبائه من قضاة ومحامين بل انه يمحطهم دوما بالقوانين والمراسيم ويطلع عليهم بالتعديلات الكثيرة للقوانين الاصلية والقوانين الحديثة تلك التعديلات التي تملأها ظروف الحياة العملية ، واذا أردتم مثلا ظاهرا فعليكم بمقارنة المجلدين اللذين لقانونى المرافعات والعقوبات قبل سنة ١٩١٩ بالمجلدين اللذين صدرا في الايام الاخيرة منتفخي الوداج متضاعفي الصفحات وطبعا تضاعف الصفحات يستلزم تضاعف الجهد لقراءتها وتفهم أحكامها وثبوتها في الذكرة ولم تك ظروف الوطن وحدها العامل في ذلك ولكن الظروف العالمية وما قطعته الانسانية من أشواط بعيدة عقب الحرب العظمى واندفاع النشاط الانساني في ميادين كانت عذراء من قبل ، كل ذلك حتم على المشرع متابعة ذلك التطور وحتم على أولئك الذين يسرون في ركاب المشرع أن يسرعوا الخطا ، فترون من ذلك أن الاعباء الثقيلة الملقاة على عواتق المحامين بسبب أوضاع الوطن الخاصة قد ازدادت ثقلا في السنين الأخيرة ولكن هل تنوء أكتاف الجيل الحاضر عن حمل تلك الاعباء أم هل يقبل

بإتجاه تلك الاعباء على أنها الواجبات التي في عنقه كهمزة الوصل بين ماضٍ تميز ذكرياته الألم ومستقبل تبعث بوارده على الرجاء؟ وهل يتاح لهذا الجيل أن يضيف إلى التقاليد السامية لأبطال المحاماة الذين سموا برءائها في مستهل هذا القرن؟ هذا ما استميج لنفسى الرد عليه بالإيجاب، لأننا نلمس من قريب المجهودات العظيمة التي يقدمها عن طيب خاطر أفراد ذلك الجيل وأعتقد أن علم المحاماة سيظل مرفوماً في الطبقات العالية التي سمت به إليها عزيمة أولئك الاجداد الذين كابدوا الأهوال في سبيل الرفعة به. قلنا ان أول شرط لنجاح المحامى وفرة محصوله من الثقافة العامة و بينا الضرورات الاجتماعية التي تستلزم زيادة ذلك المحصول في الوقت الحاضر وعلى الاخص في مصر، ويمكننا أن ننتقل الآن الى الشرط الثانى الخاص بحب المهنة.

والواقع أن مهنة المحاماة جدرة بكل محبة كيف لا والمشتغل بها يرى دواما في عنقه حريات مواطنيه وأموالهم وهومنهم مستودع أسرارهم ومناط آمالهم، وهو في الهيئة الاجتماعية كالطبيب تعرض له العلل الغير جسمانية فيشخصها ويصف دواءها ثم يتقدم إلى القاضى ليصرف ذلك الدواء. حقاً إن القاضى غير مفيد بهذا التشخيص ولكن في الاحياء التي يكون التشخيص فيها مبنيا على غير الاعتبارات الشخصية ويكون مستمدا من ملاحظة دقيقة بعيدة عن هوى التحيز يجد القاضى نفسه مسوقا لاعتماد التذكرة الطبية وصرف الدواء المطلوب، وحب المهنة هو الذى يلهم محترفيها الصبر على شوائدها ويعددها الى تحمل مفارمها، قليل جدا من المهن الحرة تماثل المحاماة في فداحة أعبائها وعلى قدر فداحة تلك الاعباء تكون المحبة المتطلبة واذا أحب المحامى مهنته وجب عليه أن يصوغ لنفسه مثالا طاليا يكون امام ناظره بحيث يحافظ على كرامة تلك المهنة ويؤدى لها ما تتطلبه من احترام واعزاز وان أم ما يحرص عليه هو استقلاله في مهنته يجب أن يكون مستقلا أمام الخصوم فلا يرضى لنفسه أن يكون آلة بين أيديهم يستعملونه في مشاكساتهم ويسخرونه لمشاغباتهم، بل يسمو بتلك المهنة عن عبث المشاغبة وضيق النطاق. يجب أن يسمو بها فوق الاعتبارات الفردية والحزازات الشخصية. يجب الا يساء استعمال تلك المهنة للخروج بها عما وضعت له فلم تك ولادتها لتحقيق أنبل المقاصد باعطاء الجميع الفرصة المتماثلة أمام هيئة القضاء وتمثيل مصالح الضعفاء فكانت اذن رسالة للسلام للقتال ووسيلة لفض المنازعات لخلقها، وبديهي أن القيام بالواجب يستلزم التضحية فليقم بها عن طيب خاطر اذا أحب مهنته صبر على مصاعبها في البداية فالنجاح بطيء يأتي دواما بخطا متمهلة فعليه ألا يستسلم للملل الانتظار بل فليشغل نفسه بالعمل الدائم المتنوع ويستطيع الكثيرون أن يوجدوا لانفسهم مجالات كثيرة له فهناك مجال الكتابة والنشر في المجلات والجرائد القانونية وهي تدر دواما بالابحاث المبتكرة التي تقدم لها ومن دواعى السرور أن يجد أمامه مجلة محترمة كالمحاماة التي تصدرها النقابة يستطيع أن ينتفع ببعض صحائفها، بل ليس ما يمنعه أن يشترك مع بعض زملائه في اخراج مجلة قانونية اذ العهد الحاضر يستتبع ازدياد النشاط من جميع الطوائف. وقد تماضت معاهد الدراسة النظرية أو التطبيقات العملية بالقوانين مع البقابة في احياء لغة للقانون سهلة الأداء دقيقة التعبير، ومع كثرة عدد المشتغلين

بالقانون فان المجالات والجرائد القضائية التي تظهر في الوقت الحاضر ليست كافية لسد الحاجات المتزايدة كل يوم بل هناك أرض طيبة للإنتاج الصالح . هناك أيضا قضايا المعافاة وهي من دواعي السرور كثيرة يجد فيها الفرصة اللازمة للعمل لاظهار مواهبه بل ان قضايا المعافاة هي المظهر الباقي على نبالة أصل المهنة، فهناك الكثيرون لا تسمح له احوالهم المادية بتقدير مجهودات المترافعين وقد يكون ما وصلوا اليه من حال نتيجة لحق مضموم أو قد تكون المقادير قد طوحت بهم بين برائن اتهام جائر فليس اشرف من أن تتقدم المحاماة للاخذ بناصر هؤلاء وعند ذلك يجد المبتدئ ما يريد من فرصة فليحضر لقضيته بذمة وأمانة وليلم بأطرافها وليتقدم بها الى القضاء في أسلوب مقنع لطيف وأنا الكفيل له بأن عهد انتظاره للنجاح لن يطول ولقد نسمع أحيانا كثيرة من الواقفين على الشاطئ حملات قد تشتد في مناسبات خاصة على المهنة لمساعدتها للمجرمين الذين يعكرون السلام الاجتماعي وأود أن أعتبر في هذا العمل من المهنة داعية من دواعي الحاجة اليها تستطيع أن تفخر بها بحق المجرم في العهد الحاضر ليس ذلك الشيطان الذي حقت عليه آية (خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعا سبعون ذراعا فاسلكوه) ولا كانت فكرة العقاب مبناهما ان السن بالسن والعين بالعين . المجرم ليس الا ظاهرة من الظواهر البيولوجية تخضعت عنه الجماعة وكلما ازداد النشاط الاجتماعي وشمل ميادين كثيرة كلما أنبت المحيط أنواعا كثيرة من الاجرام ، وليس هناك أشخاص يولدون مجرمين بطبعهم كما كان ينشر بذلك لمبروزو بل هناك أشخاص قد يولدون متأثرين بنقائص خلقية يبعث عليها الوسط الذي عاش فيه آبائهم فاذا حالت الهيئة الاجتماعية بين هذه الطبائع التي قد يكتسب بعضها وبين الظهور - إذا لم تعط الفرصة للذوب والانتشار فانها لا تلبث أن تزول لانها ليست غرائز أصلية بل طبائع مكتسبة تزول بفعل عدم الاستعمال ، هؤلاء الاشخاص بحاجة إلي من يتقدم بهم إلى القضاء يناشده النظرة الواسعة ، يناشده التحرر من شهوة التنكيل ، يناشده أن يرد المجرم إلى الجماعة التي خرج عليها تائبا مستغفرا ، لاسا خطا منتقما . صدقوني أن القضاة بحاجة الى التذكير بذلك من وقت لآخر ، فقيام المحامي بهذا الواجب يزيد من أكاليل الفخار التي تتوج بها هامه ، فلندع إذن جماعة الشاطيء في حديثهم حتى يقع أحدهم في المحذور لنري ما يقوله حينذاك عن العمل الذي كان يحق على المحامي من أجله . حب المهنة يستلزم أن يستلهم المحامي منها الجزاء على متاعبه غير منتظر جزاء أو شكورا ممن كرس نفسه لخدمتهم فكم من الطبائع جافة جاحدة لو نيط باصحابها وخدم المكافأة الادبية لكانت خيبة الامل محقة وقد يكون هؤلاء الافراد قليلين ولكن هذا لا يمنع من انهم موجودون وأن تعليق المحامي لاسباب غبطته عليهم قد يسبب له مرارة الخيبة بعكس ما لو استلهم الغبطة والرضاء من ضميره فقط فلا يكون محل لشعور بخيبة أو مرارة حسبه إنه أدى واجبا للجماعة في عنقه للشخصية المعنوية لتلك الجماعة المستقلة عن أفراد هذه الجماعة حسبه ذلك وكفي ، وأخيرا فليكن في حبه للمهنة ما يهون عليه مشاعر الألم عند ما يرى انتصار ما يعتقد انه الباطل

(البقية بالعدد المقبل)

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السادس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٢٩	١٥ يونيه سنة ١٩٣١	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ - اختصاص المحاكم الاهلية . سريان قانون العقوبات على صيني . عدم وجود معاهدات أو قوانين أو عادات مرعية تمنعه . ٢. قانون العقوبات سريانه على جميع المقيمين بالقطر المصري . عدم التفرقة بين المقيم دواماً أو المار بها .	المادة الأولى ع وقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
٢٣٠	٢٨ يونيه سنة ١٩٣١	اثبات . في المواد التجارية . عقد وكالة بالعمولة . جواز اثباته بالبينة	٨١ - ٨٩ تجا ٢٣٤ و ٢٩٦ ع
٢٣١	٢ نوفمبر سنة ١٩٣١	١ - شهود . تقدير المحكمة لشهادتهم . الأخذ ببعضها دون البعض . من مطلق حريتها - ٢ - نقض . تعديل التهمة قبل المتهم . بمعرفة المحكمة . جوازه في حالات دون أخرى تبعاً لمصلحة المتهمين . تطبيقه في حالة تهمة الشروع في القتل . تهمة القتل	١٧ و ٤١ و ٤٦ و ١٩٩ ع و ٢٢٩ تج
٢٣٢	٢ نوفمبر سنة ١٩٣١	استئناف النيابة . عن حكم صادر في معارضة من المتهم . عدم سبق استئنافها للحكم الغيابي . صيرورة هذا الحكم الأخير نهائياً بالنسبة للدانة ومقدار العقوبة . وفي حالة الغائه أو تعديله بالمعارضة . حقها في الاستئناف . مداه . في حد القدر الصادر به الحكم الغيابي	١٧٥ و ١٧٧ تجا . جنا .
٢٣٣	» » » »	نقض . حكم محكمة الجنايات . في تهمة ضرب افضى إلى الموت . إدانة أحد المتهمين . مخالفة الثابت في الحكم للوارد في شهادة الشهود . قبوله	٢٢٩ تج
٢٣٤	٩ نوفمبر ١٩٣١	١ - غرامة . محكوم بها على أكثر من متهم . طبق للادة ٩٧ ع . مساواتها بالمبلغ	٩٧ و ٤٤ ع

السنة الثامنة عشر

فهرست

العدد السادس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		المختلس فقط - ٢ حق الدفاع . عن متهم . رد المحكمة على أركان الجريمة والادلة والنقط الجوهرية المرتبطة به . كفايته .	٢٢٩ تج
٢٣٥	٩ نوفمبر سنة ١٩٣١	اصلاحية . الحكم بها على صغير . عدم جواز تحديد المدة بالحكم الصادر	٦٤ ع معدله
٢٣٦	» » » »	تزوير . شهادة طبية بتقدير سن الزوجة . غير صادرة من طبيين موظفين . غير صالحة كستند للأذن . ليست سنداً لحد . ولا تضر احداً . لاقيمة لها قانوناً . ولا مسئولية جنائية بالنسبة لعقد الزواج المبني عليها	١٨١ ع .
٢٣٧	» » » »	١ - نقض . شهادة شهود . قبول المحكمة لها من عدمه . موكل لتقديرها - ٢ تعطيل قطار عمدا . مجرد التعطيل . سواء أوقع الاصطدام أولم يقع . كاف لتحقيق الجريمة	٢٢٩ تج ١٤٥ ع
٢٣٨	» » » »	عاهة مستديمة . عبارة « يستحيل بروءها » تكرير للمعنى من استدامة العاهة . عدم ذكرها في تقرير الطبيب . غير مؤثر في تطبيق المادة ٢٠٤ عليها .	٢٠٤ ع .
٢٣٩	» » » »	طعن . بطريق النقض . في أمر صادر من غرفة المشورة . لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . جوازه من النائب العمومي وحده دون المدعى المدنى .	١٢ و ١٣ قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٤٠	١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١	١ - سبق الاصرار . في جريمتي الشروع في القتل والضرب . اثباته . دليل على الاشتراك بالاتفاق . بيان وقائع خاصة بالاتفاق بعد ذكر وقائع سبق الاصرار . عدم لزومه - ٢ نية الاعتداء . جواز أن تكون غير محدودة . تدبير	٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ ٢٠٠ / ٢ / ٤٠ و ٢ / ٣ ٤١ ع

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية عشر
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
الرقم	الصفحة	مواد القانون
٢٤١	١٦ نوفمبر ١٩٣١	١ - الاعتداء على من يعترض عمل المعتدين . كفايته ١ - خطف طفل . القصد . الجنائي قطع صلة المجنى عليه بأهله . كفايته لتوفره - ٢ هتك عرض . كشف العورة على غير ارادة المجنى عليه . كاف لتوفر الجريمة التامة .
٢٤٢	٢٣ » »	خطأ . السير في وسط الطريق . بدلا من السير على اليمين . حدوث حادثة جنائية . عدم احتياط في السير . مسئولية السائق
٢٤٣	» » » »	اختصاص محكمة الجنايات . الحكم على متهم بارساله لمحل خاص طبقاً للقانون رقم ٥ سنة ٩٠٨ . من اختصاصها وحدها
٢٤٤	» » » »	دخول شخص . في منزل بدعوة من احدى سيدات المنزل . بدون اذن من رب الدار . صاحب الحق وحده في الاذن به . معاقب عليه
٢٤٥	» » » »	اعتراف متهم على متهم . مسألة تقديرية بجهة . متروكة لرأى قاضى الموضوع
٢٤٦	» » » »	طعن بطريق النقض - في حكم صادر في دفع فرع . لم يمه الخصومة . عدم قبوله
٢٤٧	» » » »	اخلال بحق الدفاع . تعديل وصف التهمة من سرقة باكره الى اخفاء . بغير تنبيه الدفاع . مع ان عناصر التهمتين مختلفة . موجب لنقض الحكم .
٢٤٨	٢٣ نوفمبر ١٩٣١	دعوى تعويض . عن شهادة زور . في قضية نفقة شرعية . مختلفة موضوعا وسيا وخصاما عن القضية الشرعية .
٢٤٩	١٠ ديسمبر ١٩٣١	(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية وضع يد . طلب الاحالة على التحقيق لاثبات

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٥٠	١٠ ديسمبر ١٩٣١	التملك بوضع اليد. تحقيق وضع اليد. غير منتج. رفضه. مسألة موضوعية	٧٦ مد. قانون محكمة النقض والابرار
٢٥١	١٧ » » »	١ - بيع. ضمان. لا يشمل الا الحقوق العينية - اجارة حق المستأجر. شخصي - ٢ بيع. مشتر. حقه في الاتفاع بشرة العين. من يوم الشراء - اجارة عقد ثابت التاريخ قبل الشراء. حق المشتري في الثمرة. مطالبة المستأجر بمداها. أو مطالبة البائع بردها.	٢٦٦ و ٣٠٠ مد
٢٥٢	١٧ » » »	١ - قسمة. اجراؤها. تسجيل محضر الخبير. تصرف الورثة للغير - ٢ - قسمة. اجراء قسمة جديدة. من غير اشتراك المشترين. لا تعتبر الا بدلا وجوب تسجيل البدل. ليكون حجة على الغير	٦١١ و ٦١٥
٢٥٣	١٧ » » »	١ - طعن. حكم استئنافي. مؤيد لحكم ابتدائي لا سبابه. وجوب تقديم الحكم الابتدائي - ٢. نقض. اجراءات. دليل. مستندات. وجوب تقديمها في الميعاد. عدم تقديمها. يجعل الطعن على غير أساس.	١٨ الى ٢٧ من قانون النقض
٢٥٤	١٧ » » »	١ - تناقض في منطوق الحكم. ليس وجها من أوجه النقض. موجب للالتماس إذا استحال التنفيذ - ٢. حكم. ورقة. وصف المحكمة لها بأنها مشارطة. وصفها بعد ذلك في الحكم بأنها عقد بيع. تساهل التعبير. لا وجه للبطلان - ٣. عقد. مشارطة على ذمة الغير. عدم إيجاب إعلان القبول في زمن معين.	٣٧٢ مر و ٩ قانون النقض ١٣٧ و مد
٢٥٤	١٧ » » »	١ - طلب تحقيق. إقتناع المحكمة بقرائن أخرى. رفضه. لا بطلان - ٢. إنكار	٢٥٤ مر و ٩ قانون النقض

السنة الثانية عشر	فهرست	الجزء الخامس	مواد القانون	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم	الصفحة
٣٠٧ و ٣٠٥ و ٣٠٤	١ - بيع. استحقاق المبيع. التزام البائع برد الثمن مع التعويضات. شمول التعويضات للخسائر. والأرباح المقبولة. حسن نية البائع لا تخليه من الضمان. ٢ - بيع. رد ما أخذ بغير حق. حسن النية. مشتر بنية سليمة. عدم إلزامه بالرد	٢٣ ابريل ١٩٣١	٢٥٥	٥١٨		٣٠٧ و ٣٠٥ و ٣٠٤	١٤٥٥ مد
٥٧٤ و ٥٧٧ مد	إجراءات نزع الملكية. حائز العقار. إعلانه بالدفع أو التخلية. عدم معارضته. إنهاء إجراءات نزع الملكية. الطعن فيها منه بالالغاء. لا يقبل	١٤ مايو ١٩٣١	٢٥٦	٥٢١		٥٧٤ و ٥٧٧ مد	
قانون الخمسة أفدنة	قانون الخمسة الافدنة. مزارع. يستأجر أطيافاً ليؤجرها. عدم استفادته من قانون الخمسة أفدنة.	» » ٣١	٢٥٧	٥٢٢		قانون الخمسة أفدنة	
٣٧٤ و ١١٢	١ - مدين. تكليفه بدفع الدين. طريقة إعلانه. حالة. ٢ - تضامن. متضامنين. إتخاذ الاجراءات ضد بعضهم. سريانه على الباقيين	١٥ يونيه ١٩٣١	٢٥٨	٥٢٤		٣٧٤ و ١١٢	٥٣٧ و ١١٠ مد
٧٦ و ٢٠٤	١ - تنبيه نزع الملكية. اشتماله على ذكر لقب وصناعة الطالب. عدم تعيين محل إقامته في البلدة. لكائنه بها المحكمة المختصة. لا بطلان	» » » ١٦	٢٥٩	٥٢٦		٧٦ و ٢٠٤	٢١١ و ٢١٠ مد
٣٩١ مر	٢ - دين تجارى. صدور حكم به. تغيير صفة مدة التقادم. ٣ - تقادم. فواتد محكوم بها. لا تسقط إلا بخمسة عشر عاماً	١٧ يونيه ١٩٣١	٢٦٠	٥٢٨		٣٩١ مر	
١٥٣ و ١٥١ مد	نفاذ معجل بغير كفالة. الاعتراف بالمحكوم به. دين إيجار. إدعاء الاستبدال. لا يمنع من شمول الحكم بالنفاذ المعجل	» » » »	٢٦١	٥٢٩		١٥٣ و ١٥١ مد	
	مستولية مالك الحيوان. اقتراض مسئوليته فيما عدا القوة القاهرة والاهمال من المجنى						

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السادس

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٦٢	١٧ يونيه ١٩٣١	عليه . مسئوليته عما يصيب خادم الحيوان إستئناف . تجزئة الدعوى . وجوب إعلان كل خصم بصحيفة مستقلة - ٢ إستئناف . دعوى من اختصاص القاضى الجزئى . وجودها وقت صدور قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاكم الكلية باتفاق الخصوم . عدم جواز استئنافها . عدم تحويلها . اعتباره باقية بالاتفاق	٣٦٣ مر . وق ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥
٢٦٣	١٨ » » »	بيع فى مرض الموت . أجنبي . زيادة عن الثالث . التزام المشتري بالفسخ أو بدفع ما نقص من ثلثى مال المتوفى .	٢٥٥ و ٢٥٦ مد
٢٦٤	٢٣ » » »	١ - حكم نزع الملكية . متى يجوز إستئنافه ٢ - حكم نزع الملكية . خطأ فى الشكل والاجراءات . لا يمكن تصحيحه بطريق الاستئناف . وجوب رفع دعوى بالبطلان .	٥٨٦ و ٦٠٢ مر
٢٦٥	٢٩ » » »	١ - تنبيه نزع ملكية . قطع مدة التقادم الخمسى . طعن فى التنبيه . بقاء أثر القطع حتى يفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى التنبيه ٢ - كفيل . براءته من الدين . تقصير الدائن . مؤجر . عدم توقيع حجز تحفظى . ضياع التأمينات .	٥٣٧ و ٨٢ و ٥١٠ ٦٠١ و ٦ / مد ٦٤٨ مر .
٢٦٦	» » » »	نفاذ معجل . سند غير متنازع فيه . الادعاء بالوفاء . أو سقوط الدين . يعتبر اعترافاً بأصل الالتزام	٣٩٣ مر .
٢٦٧	٣٠ » »	١ - خطبة . حكمتها . جواز العدول عنها . لا مسئولية - ٢ . خطبة . استمرارها عدة سنوات . اختلاط الخطيبين . تأكيد الخطاب اتمام الزواج . العدول فجأة . مسئوليته . تعويض . تحكيم . اخلال بحق الدفاع . بطلانه .	١٥١ مد ٧٢٧ مر .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٢٦٩	٨ يولييه سنة ١٣١٩	١ - نفاذ معجل الاعتراف بسند الدين - الدفع بسقوط المطالبة به . ادعاء سداده . للمحكمة أن تقضى بالنفاذ المعجل ٢ . نفاذ معجل الاعتراف بصحة السند وموضوعه . وجوب شمول الحكم بالنفاذ - ٣ . استئناف وصف النفاذ . لا يجوز في الأحوال التي يحيز فيها القانون الحكم به .	٣٨٨ و ٣٩١ و ٣٩٣ مر
٢٧٠	١ أغسطس ١٣١٩	تاجر . يبعه بضائع الغير مقابل نسبة مئوية يأخذها . استقلاله عن التجار . مضارب . جواز اشهار افلاسه	١ و ٢ و ١٩٥ و ١٩٥ تجا
٢٧١	٨ » » ١٣١٩	نفاذ معجل . نفقة . استحقاق في وقف . حكم به . وجوب شموله بالنفاذ المعجل	٣٩٢ مر
٢٧٢	٩ نوفمبر سنة ١٣١٩	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . تعيين حارس على الوقف . رفع دعوى عزل هيئة التصرفات الشرعية . نفاذ اختصاص المحاكم الأهلية . ٢ - حراسة على وقف . مجرد نزاع بين المستحقين والناظر على الاصلاح الذي يجرى به . عدم وجود خطر على الوقف . لا محل للحكم بالحراسة	٢٢٧ لائحة - شرعية و ٤٩١ مد
٢٧٣	١٦ » » ١٣١٩	اعلان خصم للنيابة . عدم معرفة محل إقامة له بالقطر المصري أو بالخارج . جوازه . (٤) قضا محكمة استئناف اسيرط	٨ و ٩ و ١٠ مر
٢٧٤	١٤ » » ١٣١٩	١ - قاصر . استتجاره أرض الغير . قبل بلوغ الرشد . عدم صحة العقد . ٢ - ضمان . تضامن . ضمان متضامين . بطلان . لعدم أهلية المتعاقد معه . لا تخليه من الضمان	٢٩ ق المجالس الحسينية و ١٣١ و ١٣٢ مد
٢٧٥	١٦ » » ١٣١٩	١ - يمين حاسمة . بقصد النكاح . حق المحكمة في عدم توجيهها - ٢ يمين حاسمة . عدم	٢٢٤ مد

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		جواز توجيهها للوصى :	
		(٥) قضاء المحاكم المختلطة	
٢٧٦	٢٤ مارس ١٩٣١	حكم تهديدى. صفته. التعويضات. تصفيتانهايا	
٢٧٧	» » »	١- توكيل. تفويض الغير به. أعماله. سريانها- ٢-	٦٣٦ مد. م
		تفويض البيع. نصوصه. بمثابة توكيل. نفاذه- ٣-	١٩٢٣ سنة ١٩ رقم ١٩
		تسجيل. أحكامه. سريانها على تفويض بالبيع.	
		استصدار حكم به. حله محل العقد الاصلى.	
٢٧٨	٢٤ مارس ١٩٣١	اعتراف. خطأه. حمل الاثبات على المعترف.	٢٣٣ مد
٢٧٩	٢٥ مارس ١٩٣١	مفلس. زوجته. شراؤها العقارات. نسبتها	٣٧٤ تج. م
		الى الزوج. قيام الدليل على العكس	
٢٨٠	» » » »	حراسة. اطيان مشاعة. عدم الاتفاق على	٦٠٠ مد. م
		ادارتها. لزومها	
		(٦) قضاء المحاكم الفرنسية	
٢٨١	٢٣ يوليو ١٩٢٩	تقادم. ضمان. ضامن متضامن. دفع جزء	٢٠٢ و ٢٢٤٩ و ١/٢٢٤٩
		من الدين. التقادم بالنسبة للدين الاصلى	مد. ف
٢٨٢	٢١ اكتوبر ١٩٢٩	حيازة. منقول. حيازة المنقول دليل على	
		الملك. عيب فى الحيازة. عبء الاثبات.	٢٢٧٩ مد. ف
٢٨٣	١٢ اكتوبر ١٩٢٨	تحكيم. فرنسيان. تحكيم اجنبى أو لمحكمة	
		اجنبية. بطلان الشرط. وسريان العقد الاصلى.	٦٣١ تج. ف
		قتل خطأ. ألعاب. رمى على الارض. عنف	١٠٠٦ و ١٠٠٦ مر. ف
		مخاطر اللعب- ٣- مسئولية اللاعب. مسئولية.	٣١٩ مد. ف
		سيد. خادم. جمعية رياضية. لاعب. حادث.	٥/١٣٨٤ مد. ف
		سبيه- ٣- تدخل اجراءات جنائية. شخص	١٨٢ تج. ف
		غير مسئول مدنيا. عدم جواز دخوله	
		محاضرات	
٢٨٤	١٠ ديسمبر ١٩٣١	المحاماة فى نظر القاضى. محاضرة القاها حضرة	
		القاضى محمد مختار عبد الله على المحامين تحت التمرين	



المحكمة

مجلد قضائى شهري

نصف ساعة للمحكمة الأهلية

السنة الثانية عشر

ابريل سنة ١٩٣٢

العدد السابع

Le travail éloigne de nous trois
grands maux: l'ennui, le vice et
le besoin.

On doit des égards aux vivants;
on ne doit aux morts que la verité.

On parle toujours mal, quand
on n'a rien à dire.

L'histoire n'est que le tableau
des crimes et des malheurs.

voltaire.

أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خافك ،
— لا يكن أحدكم إغمعة : يقول : أنا مع الناس ، إن
أحسن الناس أحسن ، وإن أساوا أسأت ، ولكن وطنوا
أنفسكم أن أحسن الناس أن تحسنوا ؛ وإن أساوا أن تجتنبوا
أسائهم
— انصر أخاك ظالما أو مظلوما : قيل : أنصره إذا
كان مظلوما ؛ فكيف أنصره ظالما ، قال : تحجزه عن الظلم
فإن ذلك أنصره

(أحاديث نبوية شريفة)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحريز المجلد أو بالادارة ترسل بعنوانه « ادارة مجلد المحكمة ونحريزها »

بشارع المتاح رفسم ٢٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية

عدد	
١٥	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٦	أحكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٢	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الأهلية
٣	أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط
٦	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٦	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٧	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٦١	حكما

وختمناه بالقسم الباقي من المحاضرة التي القاها حضرة القاضي الاستاذ محمد مختار عبد الله
على حضرات المحامين تحت التمرين

لجنة التحرير

راغب اسكندر - محمد صبرى أبو علم

الاعكام

قضاء محكمة التمييز والأول مرة

الدائرة الجنائية

٢٨٥

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - تبديد - امتناع عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع - أو
الارشاد عنه - كاف لتوفره

٢ - تبديد - بطلان الحجز - لا ينفي سوء القصد ولا المسؤولية الجنائية

المبادئ القانونية

(١) إن من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز إلى المحضر يوم البيع، فإذا كان قد نقل من مكان الحجز لعله من العمل وجب عليه أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده إن لم يستطع احضاره إلى المكان الذي كان فيه. وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس قبل كل شيء آخر، فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبذواً، وذلك لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء

(٢) كون الحجز قد وقع باطلا لعدم مراعاة
الاضاع القانونية الواجب اتباعها لا ينفي سوء
القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية
المحكمة

« من حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن
مردود بان ما أثبتته الحكم المطعون فيه نقلا عن
محضر التبديد من ان المحضر لم يجد الماكينة
المتوقع عليها الحجز في المكان الذي توقع فيه
الحجز لا يتنافى في شيء مع ما ثبت قبل ذلك في
محضر الحجز من أن الواو بوركان وقت حصول
الحجز جاريا نقله الى حوض الجزيرة بل أن
ما ثبت بمحضر التبديد هو النتيجة الحتمية لما
اثبت في محضر الحجز فقد ترتب على هذا النقل
ان أصبح الواو بور غير موجود في المكان الذي
وقع فيه الحجز وقد جاء بالحكم المطعون فيه ان
المحضر لما ذهب يوم البيع الى المكان الذي
اوقع فيه الحجز على الواو بور ولم يجده سأل المتهم

(الطاعن) عنه فقال ان هذا الوابور لا يمكن

بيعه وان الحجز خطأ وانه لا يسلم في مبيع الوابور

مهما كان . وفي هذا معنى الامتناع عن تقديم

الوابور المحجوز او الارشاد عنه مع ان من

واجب الحارس ان يقدم الشيء المحجوز الى

المحضر يوم البيع فاذا كان قد نقل من مكان

الحجز لعل من العلل وجب عليه ان يرشد المحضر

الى مكان وجوده ان لم يستطع احضاره الى

المكان الذي كان فيه وليس على المحضر ان يبحث

عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يمكن ان

يتسع لمثل ذلك ولان مهمة الارشاد تقع على

عائق الحارس قبل كل شيء آخر فامتناعه عن

تقديم الشيء يوم البيع او الارشاد عنه يكفي

لاعتباره مبددا كما قال الحكم المطعون فيه بحق

وذلك لان كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض

منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء

المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

« ومن حيث ان الوجه الثاني مردود بان

القصد الجنائي مستفاد من العبارات التي اثبت

الحكم المطعون فيه ان الطاعن فاه بها امام المحضر

عندما سأل عن الوابور المحجوز فان قوله أنه لا

يسمح ببيع الوابور مهما كان معناه أن نيته

قد انعقدت على تجهيل محل وجود الوابور

وعلى منع التنفيذ عليه وعلى وضع العوائق

في سبيل ذلك بكل الوسائل . وهذا هو عين

القصد الجنائي المطلوب في جريمة التبديد . وكون

الحجز قد وقع باطلا لانه لم تراعى فيها الاوضاع

القانونية الواجب اتباعها في حالة نزع ملكية

العقار لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية

الجنائية

(طعن عبد الوهاب سيد سالم ضد النيابة رقم ٩١ سنة ٢ قضائية

— رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعمدة عبد العزيز

فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وركي برزي بك

و محمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك مستشارين وحضور

حضرة محمد جلال صائق بك وكيل النيابة)

٢٨٦

٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تبديد . حاصل قبل صدور المرسوم رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص

بإيجارات الاراضي الزراعية . تطبيق المادة ١٥ و ٢ منه . سداد المستأجر

لاربعة أخماس الايجار قبل التنفيذ بالبيع . وقبل صدور الحكم

في جريمة التبديد . اعتبار الحجز ملغى . والجريمة ساقطة

المبدأ القانوني

اتهمت النيابة العمومية الطاعن وآخرين بانهم

في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بتاحية (كذا) اختلسوا

زراعة قطن وهي المبينة في محضري الحجز المحررين

في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اضراراً بالمدعى المدني

حالة كون الاول والثاني حارسين وسامت اليهما

الزراعة على سبيل الوديعة والثالث (الطاعن)

حارساً ومالكاً لبعضها . وحكم على الطاعن

بالادانة ، ورفع نقضاً عن هذا الحكم ذا كرا أنه

دفع أزيد من أربعة أخماس الايجار المستحق فاصبح

له حق الانتفاع بالرسوم الصادر في سنة ١٩٣٠

بمنح مهلة لدفع ايجارات الاراضي الزراعية

ومحكمة النقض لاحظت أن الرسوم بقانون

نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لدفع ايجارات

الاراضي الزراعية قد صدر في ٢ ديسمبر سنة

١٩٣٠ أي بعد أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ المقول

بحصول التبديد فيه مما يدل على أن دعوى الطاعن

أن تصرفه في القطن المحجوز عليه وعدم تقديمه يوم

البيع كان منه أخذاً بحق مقرر في المرسوم بالقانون

المذكور هي دعوى لا تطابق الواقع ثم قررت أن

القانون المذكور قد صدر قبل محاكمة الطاعن .
وان المادة الاولى منه تقضى بعدم مطالبة من
دفع أربعة أخماس إيجار الأرض المؤجرة لسنة
١٩٢٩ — ١٩٣٠ زراعية لزراعة القطن بالخمس
الباقى قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ وان المادة
الثانية منه تنص فيما تنص عليه على ان الأربعة الاخماس
المذكورة يجوز دفعها أثناء تنفيذ الحكم الصادر
بدفع الإيجار (أو طبعا عند تنفيذ العقد الرسمى ان
كانت الإيجارة بعقد رسمى واجب التنفيذ) على
شرط أن يتم ذلك قبل بيع الاعيان المحجوزة وانه
فى هذه الحالة اذا كان دفع الأربعة الاخماس مصحوبا
بدفع مصاريف التنفيذ والملحقات القانونية تعتبر
الاجراءات ملغاة . وان كان هذا القانون ساريا
بنص المادة الخامسة منه على الدعاوى التى كانت
منظورة وقت صدوره فهو من باب أولى يسرى على
التنفيذات الحاصلة قبل صدوره مادامت متعلقة
باجرة سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية بحيث اذا
كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تبديد خاصة
بحجز حاصل لدفع اجرة السنة المذكورة كالقضية
الحالية فلا شك أن مرتكب الجريمة التى لم يكن
حكم فيها بعد يحق له أن ينتفع بنتائج هذا المرسوم
خصوصا وانه إذ بادر من قبل صدور المرسوم
الى دفع المستحق عليه فهو أولى بالرعاية ممن لم
يدفع الا بعد صدور هذا المرسوم . وان اعتبار
الحجز مانع والتبديد ساقطة جريمته ، ذلك مشروط
بان يثبت الطاعن أنه كان قد دفع فعلا أربعة أخماس
إيجار سنة ١٩٣٠ مع مصاريف التنفيذ والملحقات
القانونية .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تلخص فى أن
الطاعن قرر أمام المحكمة أن الواقعة المنسوبة اليه

لا عقاب عليها وأوضح لها أنه استأجر مع شريك
له يدعى كامل أفندى ميخائيل من المدعى بالحق
المدنى ١١٠ ف و ٨ ط و ٤ س ثلاث سنوات من
١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١
بإيجار سنوى قدره ٢٨٢٠ جنيها و ٧٣٠ مليما تسدد
منه ٣٣٩ جنيها قيمة دين للبنك العقارى و ٥٤٠
جنيها و ٨٢٠ مليما قيمة الأموال الأميرية
السوية والباقى وقدره ١٩٧١ جنيها يدفع
على أقساط شهرية من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩
باعتبار كل قسط ٥٥ جنيها واشترط أنه اذا
تأخر فى قسط حلت باقى الأقساط كما اشترط
حق المدعى المدنى فى التحويل وان عقد
الإيجار تحول فعلا للبنك الألماني الشرقى —
وقرر الطاعن للمحكمة أنه سدد دين البنك
العقارى والأموال عن سنة ١٩٣٠ الزراعية
واستمر فى دفع الأقساط الشهرية للبنك الألماني
الى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ وأن جملة مادفعه
هو ١٧١٧ جنيها و ٣٢٠ مليما فى حين أن الإيجار
السنوى ١٠٣٦ جنيها و ٩٤٠ مليما وأنه صدر
وقت ذلك مرسوم ملكى قاض بأن من يسدد
فى سنة ١٩٣٠ ثمانين فى المائة من مجموع
الإيجار السنوى فلا يجوز للتاجر أن يطالبه
بالباقى الا فى سبتمبر سنة ١٩٣١ ويقول الطاعن
أنه وقد تسدد منه أزيد من ٨٠٪ أصبح
محقا فى الانتفاع بهذا المرسوم ولذلك امتنع
عن سداد نصيبه وقدره النصف فى
قسط سبتمبر سنة ١٩٣١ فقام المدعى المدنى
وأوقع الحجز التحفظى على القطن فى ٢٤ سبتمبر
سنة ١٩٣٠ وفاء لجميع الإيجار وتحدد للبيع يوم

اول نوفمبر سنة ١٩٣٠ الذي فيه تحرر محضر التبديد مع أن ذمة الطاعن كانت بريئة من الايجار وقت التبديد .

وهنا يشكو الطاعن من أن المحكمة لم تحقق شيئاً مما ادعاه ولم ترد على دفاعه في هذا الصدد وان ما أوضحت في الحكم خاصاً بشريكه كامل أفندي ميخائيل جاء كذلك متناقضاً مع بعضه وان واقعة التبديد لم تبين البيان الكافي .

« وحيث إن المرسوم بقانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لدفع ايجارات الاراضي الزراعية قد صدر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أي بعد أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ المقول بحصول التبديد فيه فدعوى الطاعن في هذا الوجه من أن تصرفه في القطن المحجوز عليه وعدم تقديمه يوم البيع كان منه اخذاً بحق مقرر في المرسوم بالقانون المذكور هي دعوى لا تطابق الواقع . غير أنه مما تجب ملاحظته ان المرسوم المذكور قد صدر قبل محاكمة الطاعن والمادة الاولى منه تقضى بأن من يكون مستأجر أرضاً لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ زراعية لزراعة القطن ويكون قد دفع أربعة أخماس ايجار السنة المذكورة فلا تجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقي والمادة الثانية منه تنص فيما تنص عليه على أن الأربعة الاخماس المذكورة يجوز دفعها اثناء تنفيذ الحكم الصادر بدفع الايجار (أو طبعاً عند تنفيذ العقد الرسمي ان كانت الايجارة بعقد رسمي واجب التنفيذ) على شرط أن يتم ذلك قبل بيع الاعيان المحجوزة وأنه في هذه الحالة

اذا كان دفع الأربعة الاخماس مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والملحقات القانونية تعتبر الاجراءات ملغاة . ولئن كان هذا القانون ساريانص المادة الخامسة منه على الدعاوى التي كانت منظورة وقت صدوره فهو من باب أولى يسرى على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره مادامت متعلقة بأجرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بحيث اذا كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تبديد خاصة بحجز حاصل لدفع اجرة السنة المذكورة كالقضية الحالية فلا شك ان مرتكب هذه الجريمة التي لم يكن حكم فيها بعد يحق له ان ينتفع بنتائج هذا المرسوم خصوصاً وأنه إذ بادر من قبل صدور المرسوم الى دفع المستحق عليه فهو أولى بالرعاية ممن لم يدفع الا بعد صدور هذا المرسوم

« وحيث ان اعتبار الحجز ملغى والتبديد ساقطة جريمته ذلك مشروط بأن يثبت الطاعن أنه كان قد دفع فعلاً أربعة أخماس ايجار سنة ١٩٣٠ مع مصاريف التنفيذ والملحقات القانونية » وبما أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لبحث هذه النقطة التي أثارها الدفاع عن الطاعن كما هو ثابت بمحضر الجلسة وغاية الامر ان المحكمة أمرت بايقاف تنفيذ العقوبة على الطاعن قائلة « انه قام بسداد مبالغ يعتد بها بما للحاجز عليه ، وهذا ابهام لا فصل فيه لما قدمه المحامي من الدفاع في هذه النقطة .

وبما أن تحقيق حصول دفع أربعة أخماس الايجار ومصاريف التنفيذ وملحقاته فعلاً قبل أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ أو عدم دفع ذلك هذا

«وحيث إنه لذلك جميعه يكون الطعن الحالى على أساس ويتعين قبوله موضوعا .

(طعن جرجس تادرس ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ٥٤٧ سنة ٢ قضائية — بالهيئة السابقة عدا حضرة عبد اللطيف غربال بك رئيس النيابة بدلا من حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢٨٧

٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة اثبات هذا القصد الجنائى . ركن أساسى من أركان الجريمة

المبدأ القانونى

إن دخول المنازل يكون لأسباب بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز . ولكن لا عقاب على الدخول الغير الجائز الا فى الصور التى ينص قانون العقوبات صراحة على حظرها والعقاب عليها . والمادة ٣٢٤ عقوبات تنص فيما تنص عليه على حظر دخول البيوت المسكونة وما مائلها اذا كان هذا الدخول مقصودا به ارتكاب جريمة فيها . فقصد ارتكاب الجريمة فى إحدى تلك الأماكن ركن أساسى من أركان الجريمة التى تنص عليها المادة وعلى القاضى أن يبين فى حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه فان لم يفعل كان حكمه غير صحيح ويتعين نقضه

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن الثلاثة فى جملتها مؤسسة على ان المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة انما تحظر دخول البيوت المسكونة وما مائلها بقصد ارتكاب جريمة فيها والطاعن لم يثبت عليه أنه كان قاصدا من دخوله منزل المجنى عليه ارتكاب جريمة فيه حتى تطبق عليه هذه المادة ويعاقب بمقتضى المادة ٣٢٦ عقوبات .

يقتضى تحقيقا موضوعيا ليس من شأن محكمة النقض اجراؤه .

«وحيث إنه بقطع النظر عن مسألة تسديد الطاعن لأربعة أخماس الأيجار وحقه فى الارتفاع بمرسوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ على الوجه السالف البيان فان ما ذكره الطاعن من أن الواقعة غير مبدئية بالحكم وان أسباب هذا الحكم مناقضة لما جاء فى محضر الجلسة ومتناقضة أيضا بعضها مع بعض — ما ذكره الطاعن من هذا بعضه صحيح الأساس إذ بالاطلاع على الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه فى الحكم المطعون فيه وجد أنه عزاء لمن يدعى كامل ميخائيل الذى كان متهما بالاشتراك مع الطاعن والذى كان شريكا للطاعن فى الاستئجار انه قال انه لم يأخذ من محصول الزراعة المحجوز عليها (وهى ستة أفدنة) الا محصول فدان واحد مع ان الثابت من أقوال كامل ميخائيل هذا فى محضر جلسة المحكمة الجزئية انه اخذ ثلاثة أفدنة محصولها ثمانية قناطير . واهمية الإشارة الى هذا الخطأ هى وقوع الانبهام فيما اثبتته المحكمة بعد من ان كامل ميخائيل هذا قد حصل من المدعى المدنى (الحاجز) على اقرار بالتنازل عن الحجز الذى اوقعه على دكانه وعلى نصيبه فى الزراعة — اذ فرق جسيم فى التقدير بين أن يكون نصيبه هذا هو محصول ثلاثة أفدنة وانه أخذ هذا المحصول — كما يقوله الطاعن — أو أنه محصول فدان واحد كما ورد خطأ فى الحكم أنه هو ما قاله كامل ميخائيل — ولا شك أن خطأ المحكمة فى بيان هذه النقطة مما يبعد الاطمئنان إلى سلامة حكمها.

٢٨٨

٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تقرير بالطعن - في حكم صادر بمرام فقط - عدم ايداع الامة
المنصوص عليها في القانون . عدم قبول التقرير . استبعاده

المبدأ القانوني

إذا كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي
الغرامة فقط فيجب عليه عند التقرير بالطعن أن
يودع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٣٦ من
القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة
النقض والابرار . فإذا لم يصحب تقريره بإيداع
الكفالة فلا يجوز لقلم الكتاب قبول تقريره
وبالتالي لا يمكن رفعه الى محكمة النقض . فإذا تقدم
اليها بهذا الشكل فيجب الحكم باستبعاده

المحكمة

« من حيث إن الطعن وارد على حكم صدر
استئنافاً من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ
٢١ مايو سنة ١٩٣١ بتأييد حكم ابتدائي صادر
بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ من محكمة باب الشعريه
المركزية بتغريم الطاعن مائتي قرش وإلزامه
بمائتي قرش تعويضا عن جريمة ضرب بالمادة
٢٠٦ من قانون العقوبات .

« ومن حيث إن قلم الكتاب عند ما طالب
الطاعن بدفع الكفالة المنصوص عليها في المادة
٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء
محكمة النقض والابرار قرر أمام قلم كتاب محكمة
مصر الاهلية بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٣١ أنه
متنازل عن طعنه

« ومن حيث إن المادة ٣٦ السالفة الذكر
تنص على أنه يجب على رافع الطعن عدا أعضاء
النيابة العمومية ايداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ

« وحيث إنه بالاطلاع على أسباب الحكم
الابتدائي المأخوذ بها وحدها في الحكم المطعون
فيه وجدت منحصرة في قول المحكمة : « إن
التهمة ثابتة على المتهمين من شهادة المجنى عليه
بأنه وجد المتهمين بعد منتصف الليل واقفين
داخل حوش منزله فاستغاث بالبوليس الذي
حضر وأخذهما للقسم ومن اعتراف المتهمين
في التحقيق وضبطهما داخل منزل المجنى عليه
فيتعين عقابهما بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات »
فكل ما أثبتته المحكمة في حكمها هذا هو أن
الطاعن والمتهم الآخر الذي كان معه قد دخلا
حوش منزل المجنى عليه .

« وحيث إن دخول المنازل يكون لأسباب
بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز ولكن
لا عقاب على الدخول الغير الجائز الا في الصور
التي ينص قانون العقوبات صراحة على حظرها
والعقاب عليها . والمادة ٣٢٤ تنص فيما تنص
عليه على حظر دخول البيوت المسكونة وما
ماثلها اذا كان هذا الدخول مقصودا به ارتكاب
جريمة فيها . فقصد ارتكاب الجريمة في إحدى
تلك الامكنة ركن أساسي من أركان الجريمة
التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في
حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه فان لم يفعل
— إذ هو الحال في هذه القضية — كان حكمه
غير صحيح ويتعين نقضه .

« وحيث إن توفر هذا الركن وعدم توفره
أمر راجع للموضوع فيتعين مع نقض الحكم
إعادة المحاكمة لدى قضاة الموضوع .

(طعن محمد البدر محمد ضد النيابة رقم ٥٤٤ سنة ٢ قضائية -

بالهيئة السابقة)

الدعوى العمومية . وهذا مبدأ أصبح مسلماً به في القضاء

(٢) إن المدعى المدني إذا كان خصماً في الدعوى المدنية فليس يخصص في الدعوى العمومية وشهادته إنما هي راجعة أولاً بالذات إلى الدعوى العمومية التي لا خصومة لها فيها . ومتى كان المبدأ المسلم به هو إمكان الاستشهاد به في الدعوى العمومية بعد تخليفه اليمين فالمنطق يقضي بأن للحكمة اتخاذ أقواله سنداً لحكمها في الدعوى العمومية والحكمة اذ تقتنع بصحة الدليل المستفاد من أقواله في الدعوى العمومية التي هي أساس الدعوى المدنية - اذ تقتنع بهذا ثم تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته . فليس ذلك آتياً من أنها أخذت بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها . بل لأن الدعوى العمومية ثبتت صحتها لديها : وثبوتها يقتضي حتماً وبطبيعة الحال ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها

(٣) إذا كان المدعى المدني قاصراً فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فإنه فيما يتعلق بتحمل الشهادة وادائها في الدعوى العمومية حائز للأهلية القانونية متى كان سنه أزيد من الأربعة عشر سنة الواجب بمقتضى المادة ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات على من يتجاوزها من الشهود أن يحلف اليمين المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن المقدمة من أحد طلبه رضوان المتهم الأول تلخص في أن الحكم المطعون فيه قد استند فقط إلى أقوال اثنين لا يصح قانوناً اتخاذها سنداً فيه أحدهما هو - إلى أنه مدع مدني - قاصر ليس أهلاً للخصومة وثانيهما متهم وخصم معا - ثم أن هذا الحكم كذب هذين الشاهدين في نقطة تجعل واقعة القتل المعاقب عليها منتفية بتاتا ثم هو أيضاً لم

كفالة يحكم بمصادرته إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض . ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة . ولا يطبق هذا النص على من يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . » ومن حيث إن العقوبة المحكوم بها على الطاعن هي عقوبة الغرامة فقط فكان الواجب على الطاعن عند التقرير بالطعن أن يودع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٣٦ سالفة الذكر

« ومن حيث إنه لم يصحب تقريره بإيداع هذه الكفالة فما كان يجوز لقلم الكتاب قبول تقريره وبالتالي لا يمكن رفعه إلى هذه المحكمة بحال . » ومن حيث إنه لما تقدم يتعين استبعاد هذا الطعن .

(طعن حافظ محمد الجلاّد ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ٤٥٥ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٢٨٩

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - شهادة المدعى المدني . في الدعوى العمومية . بعد تخليفه اليمين . لا مانع قانوني بمنعها
- ٢ - مدع مدني . خصم في الدعوى المدنية . وليس خصماً في الدعوى العمومية . شهادته راجعة أولاً والذات إلى الدعوى العمومية . الاستناد عليها لثبوت صحتها لدى المحكمة
- ٣ - شاهد قاصر . مدع مدني . سنه أزيد من ١٤ سنة . فاقد الأهلية في الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية

المبادئ القانونية

(١) لا يوجد أي مانع قانوني يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تخليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل

يبحث في دفاع الطاعن ولا في شهادة شهود النقي الذين قدمهم

« وحيث أنه مما يجب ملاحظته أولاً أنه لا يوجد أى مانع قانوني يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود ولئن كان هو يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية. وهذا مبدأ أصبح مسلماً به في القضاء والطاعن نفسه يسلم به .

« وحيث إن الشبهة التي يقيمها الطاعن بعد تسليمه بهذا المبدأ من تشكيكه فيما إذا كان لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على تقارير مثل هذا الشاهد وأن تقول أن التهمة قد ثبتت لها من شهادته مع أنه خصم في الدعوى لا يصح تأسيس الحكم فيها على أقواله لما في مثل هذا من البطلان الواضح . ماثيره الطاعن من هذه الشبهة واهى الأساس فإن المدعى المدني إذا كان خصماً في الدعوى المدنية فليس بخصم في الدعوى العمومية وشهادته إنما هي راجعة أولاً وبالذات إلى الدعوى العمومية التي لا خصومة له فيها ومتى كان المبدأ المسلم به هو إمكان الاستشهاد به في الدعوى العمومية بعد تحليفه اليمين فالمنطق يقضى بأن للمحكمة اتخاذ أقواله سنداً لحكمها في الدعوى العمومية والمحكمة إذ تقتنع بصحة الدليل المستفاد من أقواله في الدعوى العمومية التي هي أساس الدعوى المدنية — إذ تقتنع بهذا ثم تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته فليس ذلك آتياً من أنها أخذت

بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها بل لأن الدعوى العمومية قد ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضي حتماً وبطبيعة الحال ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها .

« وحيث أن ماثيره الطاعن فوق ذلك من أن هذا الشاهد المدعى بالحق المدني قاصر ليس أهلاً للخصومة وليس هو شخصياً المدعى بالحق المدني (بل والدته الوصية عليه وهي حميدة بنت اسمعيل هي المدعية) ماثيره من ذلك ومن قوله أن هذا القاصر لا يصلح مدعياً ولا شاهداً كله كلام لا يعتد به أولاً : لمفهوم ما سلف من أن المدعى المدني سواء أكان مدعياً بشخصه أو بواسطة نائب شرعي عنه تصح شهادته بعد حلفه اليمين — وثانياً — لأن هذا الشاهد إذا كان قاصراً فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فإنه فيما يتعلق بتحمل الشهادة وأدائها في الدعوى العمومية حائز للأهلية القانونية إذ سنه بحسب الواضح من محضر الجلسة هي ست عشرة سنة أى أزيد من الأربع عشرة سنة الواجب بمقتضى المادة ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات على من يتجاوزها من الشهود أن يحلف اليمين .

« وحيث أن كل ما أورده الطاعن مما سلف بيانه والرد عليه لم يكن له محل فإن ادانة الطاعن لم يؤسسها الحكم على مجرد شهادة المجنى عليه وحدها بل أسسها على تلك الشهادة وعلى أدلة أخرى مبينة به .

« وحيث أنه لا محل كذلك لما أبداه الطاعن بشأن الشهادة التي ادأها المتهم على حمد نصار

إذ الثابت أن المحكمة لم تسأل هذا الشخص الأعلى سبيل الاستدلال وإن ماقتضت به في النقطة التي سمعت أقواله فيها بصفته شاهدا لم يبن على مجرد هذه الأقوال بل جاء مستندا أيضا إلى أقوال شاهدي رؤية آخرين وعليه يكون هذا الوجه الأول واجب الرفض.

«وحيث أنه لا اعتداد أيضا بما أوضحه الطاعن في الوجه الثاني خاصا بتكذيب الحكم للشاهدين المتقدم ذكرهما (كذا) إذ الواقعة التي يشير إليها الطاعن في هذا الوجه خاصة بتبرئة من يدعى عبد الحليم طلبه رضوان أخى الطاعن من تهمة الاشتراك بما لا شأن للطاعن به ولا مصلحة له فيه على أنه بما هو جدير بالذكر أن مسألة إطلاق الطاعن للنار لم يختلف فيها أحد من الشهود وإن الأمر الوحيد الذي تضاربت بشأنه أقوال هؤلاء الشهود منحصر في كيفية استحضر البندقية التي حصل بها القتل. وهذه نقطة خارجة بالمرّة عن موضوع تهمة القتل المسندة للطاعن.

«وحيث إن ما يقوله الطاعن في الوجه الثالث من أن الحكم لم يبحث في دفاعه ولا في شهادة شهود النفي الذين قدمهم — ما يقوله الطاعن من ذلك خاص بالموضوع الذي قدرته المحكمة تقديرا وافيا واستخلصت منه ما يطمئنها إلى عقيدتها في ادانة المتهم — وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضا.

«وحيث إن الأوجه المقدمة من المتهمين الأربعة الباقين تتحصل في أولا : إن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذا اعتبرت المتهمين

جميعا فاعلين أصليين في الضرب الذي أحدث الوفاة حالة إن بعض الضربات التي أصابت المجنى عليه لم تكن لها علاقة بالوفاة بما كان يتعين معه على المحكمة أن تعين من من المتهمين هو الذي أحدث هذه الضربات فإذا لم تستطع فما يكون لها أن تعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين لجرمة ثبت أن أحدهم لا يد له فيها — ثانيا — أنه وقع تناقض في الحكم إذ المحكمة ذكرت توفر نية القتل عند الطاعنين فيما يتعلق بقتل محمد على أبو السعود أحد المجنى عليهم واستدلّت على ذلك بدلائل بينتها ولكنها فيما يتعلق باعتداء الطاعنين على محمود حمزاوى ذكرت أنهم لم يقصدوا قتله — وبما أن الطاعنين هم هم الموقوف بأنهم اعتدوا على كل من المجنى عليهما المذكورين وآلات الضرب التي استعملوها في الاعتداء على كل منهما هي هي بعينها والاصابات حاصلة في الرأس في الحالتين فما يطعن على حكم المحكمة أنها لم تبين لماذا هي اعتقدت أن نية القتل متوفرة فيما يتعلق بمحمد على أبو السعود وغير متوفرة فيما يتعلق بمحمود حمزاوى — ثالثا — أن المحكمة استندت إلى شهادة شاهدة قررت في الجلسة فقط ما يخالف المستفاد من أقوالها في التحقيقات.

«وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة أثبتت أن المتهمين الأربعة فاعلون أصليون في الضرب الذي أحدث الوفاة أي أن كلا منهم قارف الضرب فعلا إذ قرر الحكم صراحة أنهم جميعا ضربوا المجنى عليه بالبلط والسكاكين حتى فاضت روحه فإذا

في مواجهته . فاذا طعن في الحكم لهذا السبب فطعنه هو في الحقيقة رجوع منه الى الموضوع وهذا غير جائز

المحكم

« حيث إن حصل الوجه الأول أن المحكمة اكتفت في جلسة المعارضة بسماع شهادة شاهدي نفي دون أن تسمع شهادة شهود الإثبات فتكون قد بنت حكمها على شهود لم يسبق لها سماعهم على الإطلاق .

« وحيث أنه وإن كان ما يقوله الطاعن في هذا الوجه صحيحاً إلا أنه من الصحيح أيضاً أن هذا الاجراء وقع أمام محكمة أول درجة وكان للطاعن أن يحتج بشأنه أمام المحكمة الاستئنافية ولكنه فوق كونه لم يبد أمام هذه المحكمة الأخيرة أي اعتراض في هذا الصدد فإن الدفاع عنه تناول في مرافعة شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيقات ومنهم شهادة ابراهيم شحاته الذي سمعته محكمة أول درجة في غياب الطاعن وأصدرت حكمها الغيابي بناء على هذه الشهادة ولم يبد من الطاعن أي اعتراض على صحة حدوث تلك الشهادات ولم يطلب إعادة سماع أولئك الشهود في مواجهته . فجيئه الآن وطعنه في الحكم لهذا السبب هو في الحقيقة رجوع منه إلى الموضوع وهذا غير جائز وعليه يتعين رفض هذا الوجه .

« وحيث إن ماورد في الوجه الثاني متعلق هو أيضاً بالموضوع ولا اعتداد به .

« وحيث إن الوجه الثالث والآخر بني على عدم رد المحكمة على دفاع الطاعن من أنه

كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل فالثابت في الحكم أن الضربات التي أثرت فيه ونشأت عنها الوفاة كانت أزيد من عدد الضارين مما لا يتنافر مع اعتبار المحكمة إياهم جميعاً فاعلين أصليين . وعليه يكون الوجه الأول متيناً للرفض .

« وحيث إن مايشكو منه الطاعنون في الوجه الثاني غير جدير بالالتفات إذ فضلاً عن كونه متعلقاً بالموضوع فلا شأن للطاعنين به ولا فائدة لهم فيه ، بل هو من شأن النيابة العامة وحدها وعليه يتعين رفض هذا الوجه .

« وحيث إن ماورد في الوجه الثالث متعلق هو أيضاً بالموضوع ولا يعتد به

(طعن أحمد طلبة رضوان وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ١٩٩ سنة ٢ قضائية - بالهيئة السابقة عد احضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة بدلا من حضرة عبد اللطيف غربال بك)

٢٩٠

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

نقض . عدم سماع شهود الإثبات في المعارضة . عدم احتجاج المتهم أمام المحكمة الاستئنافية . تناول شهادة هؤلاء الشهود بالذات . عدم قبوله المبدأ القانوني

عارض منهم في الحكم الغيابي الصادر عليه ابتدائياً وسمعت المحكمة في المعارضة شهود النفي دون شهود الإثبات ولم يحتج الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الاجراء . وفوق هذا فانه لم يبد منه أمام هذه المحكمة الأخيرة أي اعتراض في هذا الصدد بل وتناول الدفاع عنه في مرافعة شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيقات ومنهم من سمعت المحكمة شهادته أمام محكمة أول درجة في غياب الطاعن وأصدرت حكمها الغيابي بناء على هذه الشهادة ولم يبد من الطاعن أي اعتراض على صحة حدوث تلك الشهادات ولم يطلب إعادة سماع أولئك الشهود

المحكمة

« من حيث إن الطعن مرفوع من المدعى المدني ضد قرار غرفة المشورة الصادر بتأييد قرار قاضي الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية على المتهمين أحمد حسين العطو وابو الحسن حسين العط وحامد علي حسين الغط لعدم كفاية أدلة الثبوت .

« ومن حيث إن القانون لم ينص على جواز الطعن في قرار غرفة المشورة بطريق النقض والابرار وإنما نص في المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على جواز هذا الطعن في قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى أو الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الافعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة . ولم يبيح ذلك الطعن إلا للنائب العمومي على أن يكون مبناه اشتغال قرار الاحالة على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها فاذا صح قياسا على ذلك اعتبار قرارات غرفة المشورة الصادرة طبقا لحكم المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن بطريق النقض والابرار فلا يجوز أن يقبل هذا الطعن الا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله الطعن في أوامر قاضي الاحالة .

« ومن حيث إنهم من ذلك يبين أن طعن المدعى المدني غير جائز قانونا

(طس حبيب بولص خليل عبد الملاك مدع بحق مدني في القرار الصادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية ضد علي أحمد حسين العط وآخرين رقم ٨٨٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

كان في حالة الدفاع الشرعي .

« وحيث إن هذا الوجه غير صحيح ولا أساس له إذ ليس للطاعن أي طلب من هذا القيل لالدى المحكمة الابتدائية ولا أمام المحكمة الاستئنافية ويتعين إذا رفض هذا الوجه . « وحيث إنه لذلك كله يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عثمان محمد الرفاعي ضد النيابة رقم ٩٠٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٩١

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

طعن . بطريق النقض والابرار . في قرارات غرفة المشورة .
لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . اذا صح جوازه .
لنائب العمومي وحده دون المدعى المدني

المبدأ القانوني

لم ينص القانون على جواز الطعن في قرار غرفة المشورة بطريق النقض والابرار . وإنما نص في المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على جواز هذا الطعن في قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى أو الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الافعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة . ولم يبيح ذلك الطعن إلا للنائب العمومي على أن يكون مبناه اشتغال قرار الاحالة على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . فاذا صح قياسا على ذلك اعتبار قرارات غرفة المشورة الصادرة طبقا لحكم المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن بطريق النقض والابرار . فلا يجوز أن يقبل هذا الطعن الا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله الطعن في أوامر قاضي الاحالة (١)

(١) راجع المحاماة العدد ٦ منه السنة حكم رقم ٢٣٩ ص ٤٨٧

٢٩٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

طريق عام . اباحة المرور فيه في كل وقت وبغير قيد . قياسه على جسر ترعة عمومية أو خصوصية . المرور فيها مباح المبدأ القانوني

من المتفق عليه أن الطريق العام (فيما يختص بجناية ارتكاب السرقة في الطريق العام) هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أ كانت أرضه مملوكة للحكومة أو للأفراد فسواء كانت الترعة التي وقعت الحادثة على جسرهما عمومية مملوكة لجسورها للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح . فلا خطأ في اعتبار هذا الجسر طريقا عموميا

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على عدم بيان الواقعة بيانا كافيا اذ لم يبين بالحكم أى طريق عام حصلت فيه السرقة وما الذى جعل المحكمة تسلم بأن هذا الطريق هو طريق عام حتى كان يجوز تطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات » وحيث إنه بالرجوع الى محضر جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٣١ تبين أن عبد الجواد محمد حبيب المجنى عليه شهد بما يفيد صراحة أن الحادثة حصلت بينما كان يسير في سكة على جسر ترعة عائدا من غيطه الى بلده

« وحيث أنه من المتفق عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أ كانت أرضه مملوكة للحكومة أو للأفراد

« وحيث إنه سواء أ كانت الترعة التي وقعت الحادثة على جسرهما عمومية مملوكة لجسورها

للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح كما يفهم ذلك من أقوال المجنى عليه سالفة الذكر فإن المحكمة لم تخطئ — بناء على ما توضح — في اعتبار هذا الجسر طريقا عموميا ولا محل اذن لما يشكك فيه الطاعن اليوم في تفصيله لوجه الطعن من تساؤله عما اذا كانت السكك الزراعية وحدها هي التي تعتبر طرقا عمومية أم تعتبر كذلك السكك التي على جسور الترع والمصارف .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . (طن مهدى مبارك وآخر ضد النيابة رقم ٨٩٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٩٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - اختلاس . عدم انتقال الحيازة بالتسليم . كحالة الخادم أو العامل . الغرض من التسليم . القيام بعمل مادي داخل في نطاق عمل المستلم بالصفة المذكورة . اعتباره سرقة
- ٢ - سرقة . تسليم الى محترف بالفعل . اختلاس الشيء المسلم . معاقب عليه بالمادة ٢٧٤ فقرة ٨

المبادئ القانونية

١ - إن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معا قبا عليه بالمادة ٢٩٦ ع الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الخائز يد أمانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي اؤتمن عليه . أما اذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادي acte matériel مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشيء أو نقله من مكان الى آخر أو توصيل بضاعة الى أحد

الجهة التي وقعت فيها السرقة المسندة الى الطاعن مذكورة بدياجة الحكم . وهي دائرة قسم محرم بك . كما أنه ليس بما يعنى الطاعن أن يكون الحكم قد أغفل ذكر أشخاص غيره متهمين أو غير متهمين إذ لا يقبل منه أن يطعن في الحكم إلا بما له مساس بشخصه .

« ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأنه كان في وسع الطاعن أن يشكو الى محكمة الموضوع ما في التحقيق الابتدائي من نقص أو قصور يزعم أنه أضربه أما وقد سكت عن ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له أن يتظلم منه لأول مرة أمام محكمة النقض

« ومن حيث إن الوجه الرابع مردود بأن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المحتاس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذي أوتمن عليه . أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادي (acte matériel) مما يدخل في نطاق عمل المستلم باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر كما هو الشأن في القضية الحالية (حيث كان الطاعن يشتغل عاملا في الشركة صاحبة الفحم وتسلم الفحم منها لتوصيله إلى منزل أحد العملاء) فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديدا منطبقا على المادة ٢٩٦ .

العمال فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديدا ٢ - انه وان كان التسليم الحاصل الى المحترفين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم الي مستلمه لان التسليم الى متعهد النقل غير التسليم الى الخادم أو العامل اذ هو لا يقع في الحالة الاولى الا بناء على عقد من عقود الاثمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء أ كان العقد شفويا ام كتابيا وكان من مقتضى ذلك ان تنتقل حيازة الشيء الى مستلمه فاذا اختلسه كله أو بعضه عد خائنا للامانة لا سارقا الا أن القانون قد اعتبر هذه الحالة بالذات سرقة ونص عليها في الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ ع فلا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح

المحكم

« من حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه بنى على أسباب لا وجود لها بالاوراق ولكنها مستمدة من مجرد اعتقاد المحكمة وهذا مبطل للحكم بطلانا جوهريا .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه جاء مؤيدا للحكم غيابي استثنائي صدر قبله ومعتمدا لاسبابه وهذا الحكم الغيابي بنى على شهادة شاهد سماع في التحقيق وقد عزز الحكم المذكور صحة التهمة المسندة الى الطاعن بأقوال شاهد آخر سمع في التحقيق أيضا فادلة الاداة مستمدة كلها من أوراق الدعوى ولا صحة لما يزعمه الطاعن خلاف ذلك .

« ومن حيث إن الوجه الثاني مردود بأن

هذه الحالة بالذات سرقة ونص عليها في الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فلا مناص من احترام حكم القانون .

«ومن حيث إنه يكفي لارد على الوجه الخامس ماسبق ذكره ردا على الوجه الرابع

(طنين إبراهيم محمود ضد النيابة رقم ٥٢٠ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة - عدا حضرة محمد جلال صادق بك و ديل النيابة بدلا من حضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة)

٢٩٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - غش جنس البضاعة . تعريفها . صفاتها وخواصها . تمييزها تعيينا جليا
- ٢ - تقليد . علامة مصنع في المادة ٣٠٥ ع . موقف عملها . لعدم وضع تشريع بعلامات الفوريقات

المبادئ القانونية

(١) إن جنس البضاعة - المنصوص عنه في المادة ٣٠٢ ع - إنما هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتعيينها تعيينا جليا يعرفه ذوو المراتب من الكافة ولا يخطئون فيه عادة وهذه الصفات ترجع أما إلى الأقليم الذي تنبت فيه البضاعة أصلا إذا كانت مما يزرع أو تنشأ فيه وتتناسل أصلا إذا كانت من الحيوانات أو الجهة التي تصنع فيه أصلا إذا كانت من المصنوعات . فدخان مصنع ما - محل كوتار يللى في الواقعة المعروضة - ليس صنفا من الدخان قائما بذاته له خواص طبيعية أو صفات صناعية ينفرد بها ومضمون ثباتها وانما هو مسمى لتركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه فغش الجنس الذي عنته الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ عقوبات لا يمكن أن ينطبق عليه

(٢) إن المادة ٣٠٥ ع الخاصة بجريمة تقليد لعلامة مصنع ما موقوف عملها لان المشرع لم يضع لآن لوائح لتخصيص علامات الفوريقات بأصحابها دون غيرهم

على أنه إذا اعتبر أن الطاعن ليس خادما ولا عاملا بشركة الفحم كما وصفته النيابة في التهمة التي قدمته بها إلى المحكمة وكان برغم انقطاعه لخدمة الشركة المجنى عليها كما يستفاد من وقائع الدعوى لا تزال تغلب عليه صفة أنه حوذي عمومي (عربجي كاروكا وصف بدياجة الحكم الابتدائي أو عربجي نقل مرة ٦٢٥٢ كما وصف بدياجة الحكم الاستثنائي الغيابي والحكم المطعون فيه) فان ذلك لا يفيد الطاعن شيئا لأن الاختلاس الحاصل منه بهذه الصفة لا يزال بصريح نص القانون معتبرا سرقة بحكم الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ التي تعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة أن تقع السرقة من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو من أحد أتباعهم إذا كانت الأشياء المسروقة قد سلبت اليهم بصفتهم السابقة . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة إذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم إلى مستلمه لأن التسليم إلى متعهد النقل غير التسليم إلى الخادم أو العامل إذ هو لا يقع في الحالة الأولى إلا بناء على عقد من عقود الائتمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء أكان العقد شفويا أم كتابيا وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشيء إلى مستلمه فإذا اختلسه كله أو بعضه عد خائنا للأمانة لا سارقا - قد يعترض بذلك غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح ، ومادام القانون قد اعتبر

المحكمة

» بما أن الوجه الأول من التقرير مبنى على أن الحكم المطعون فيه لم يثبت حصول غش في جنس البضاعة كالمخصوص عنه في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فلا محل إذن لتطبيق تلك المادة ومعاقبة الطاعن بمقتضاها على فعل لا جريمة فيه .

وبما أنه بمراجعة الحكم الابتدائي الذي أخذت بأسبابه المحكمة الاستئنافية تبين أنه اعتمد في القضاء بأدانة الطاعن على اعتباره دخان كوتاريلي جنسا معيناً من الدخان يتميز عن سائر الأجناس الأخرى .

» وبما أن هذا المذهب غير صحيح فإن جنس البضاعة إنما هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتعينها تعييناً جلياً يعرفه ذوو المران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة وهذه الصفات ترجع إما إلى الأقليم الذي تنبت فيه البضاعة أصلاً إذا كانت مما يزرع أو تنشأ فيه وتناسل أصلاً إذا كانت من الحيوانات أو الجهة التي تصنع فيه أصلاً إذا كانت من المصنوعات .

وبما أن دخان كوتاريلي ليس صنفاً من الدخان قائماً بذاته له خواص طبيعية أو صفات صناعية ينفرد بها ومضمون ثباتها وإنما هو مسمى لتركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه فغش الجنس الذي عنته الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لا يمكن أن يقع فيه ولا محل إذن لتطبيق تلك المادة .

» وبما أن الحق المنتزع من وقائع هذه المادة أن فيها جريمة هي تقليد لعلامة مصنع كوتاريلي

وهي مما نصت عليه المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ولكن هذه المادة موقوف عملها لأن المشرع لم يضع للآن لوائح لتخصيص علامات الفوريقات بأصحابها دون غيرهم وقد سبق لمحكمة النقض أن قررت ذلك في دعوى خاصة بتقليد علامة فورية كوتاريلي هذا نفسه

وبما أنه يبين من ذلك أن الفعل المسند للطاعن لا عقاب عليه فتجب تبرئته ولا محل إذن لبحث الوجه الثاني من تقرير الطعن

(طعن السيد منصور سليمان ضد النيابة رقم ٥٥٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة عبد اللطيف غربال بك رئيس النيابة بدلا من حضرة محمد جلال صادق بك)

٢٩٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

طعن . مبنى على دعوى بطلان اجراءات التحقيق الابتدائي . وبطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . دفاع خاص بالموضوع . محله محكمة الموضوع . تقديره بمعرفتها كتقدير كل دليل . عدم اثاره هذا الطعن أمام المحكمة الابتدائية . رفضه .

المبدأ القانوني

رفع الطاعن هذا الطعن قائلاً أنه دفع أمام محكمة ثاني درجة ببطلان اجراءات التحقيق الابتدائي بان خولفت فيه المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات مخالفة صريحة ، لأن المادة المخدرة من وقت ضبطها الى حين وصولها الى المعمل الكيماوي لم يتخذ بشأنها ما يكفل عدم العبث بها . ودفع أيضاً أمام تلك المحكمة ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأن شاهدي الاثبات كانا حاضرين معا في قاعة الجلسة وقت سؤالهما وأن هذا مخالف لما تقضى به المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات . وان المحكمة الاستئنافية لم تلتفت

الى دفعيه هذين ولم ترد عليهما في حكمها

وقررت محكمة النقض والابرار برفض هذا الطعن للاسباب الآتية :

ان ما يزعمه الطاعن كله في الحقيقة دفاع خاص بالموضوع يراد اليه ثوب التعلق بالقانون . فان كل ما يكون من الخلل في اجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع، والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغى التحقيق وتعيد القضية لسلطة التحقيق ثانية . كذلك الحال فيما يقوله من خلل الاجراءات بالجلسة لدى المحكمة الجزئية من جهة سماعها شهادة الشهود مجتمعين غير مفرق بينهم اذ مهما يكن من هذا الخلل فانه متعلق بقيمة دليل الاثبات ويكفي أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية، ولكل منهما السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت على الوجه المدعى به والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها ولا تستطيع المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة الأولى بل مادامت هي أيضا محكمة الموضوع فلها عند قيام الضرورة أن تعيد سماع الشهود أمامها هي ثم تحكم بالغاء الحكم الابتدائي أو بتأييده من جهة الادانة . على أن ما يدعيه الطاعن من خلل في اجراءات التحقيق أو المحكمة الابتدائية لم يثره الدفاع أمام محكمة أول درجة واذا كان قد اثار لدى المحكمة الاستئنافية وكانت لم تعبأ به فعنى ذلك انها قدرت الدليل المستفاد من تلك الاجراءات مع ما يكون قد اعتورها من الخلل ورأت على كل حال أنها موصولة لاقتناعها برأيها الذي صرحت به في حكمها من اقرارها أسباب الحكم الابتدائي من جهة الادانة

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بطلان اجراءات التحقيق الابتدائي اذ خولفت فيه المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات مخالفة صريحة، لأن المادة المخدرة من وقت ضبطها الى حين وصولها الى المعمل الكيماوي لم يتخذ بشأنها ما يكفل عدم العبث بها . ودفع أيضا أمام تلك المحكمة بطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأن شاهدي الاثبات كانا حاضرين معا في قاعة الجلسة وقت سؤالهما وان هذا مخالف لما تقضى به المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات . ويقول الطاعن إن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت الى دفعيه هذين ولم ترد عليهما في حكمها .

هـ وحيث ان ما يزعمه الطاعن كله في الحقيقة دفاع خاص بالموضوع يراد اليه ثوب التعلق بالقانون . ذلك بأن كل ما يكون من الخلل في اجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغى التحقيق وتعيد القضية لسلطة التحقيق ثانية . كذلك الحال فيما يقوله من خلل الاجراءات بالجلسة لدى المحكمة الجزئية من جهة سماعها شهادة الشهود مجتمعين غير مفرق بينهم اذ مهما يكن من هذا الخلل فانه متعلق بقيمة دليل الاثبات ويكفي أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية أو على المحكمة الاستئنافية ولكل منهما السلطة

المبادئ القانونية

(١) ان الاطباء غير معصومين في اراءهم من الخطأ والقاضي لا يلجأ لرأيهم الا اذا كان توسيطهم هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما أشكل عليه من الامور الفنية، فهو يطلب رأيهم ويعتمد عليه خطأ كان في ذاته أو صواباً مادام لا وسيلة له في تعرف الحقيقة سواء، اما اذا وجد لدى القاضي وسيلة أضمن وأثبت كان من واجبه الختمى ان لا يعدل عنها الى آراء فنيين لاعصمة لهم . وفي الحالة المعروضة يقول الطاعن أن اصابة عين المجنى عليه قديمة وان اعفاه من الخدمة العسكرية انما كان بسببها، فاذا صح ما يقوله فقد استبان الحقيقة بصفة يقينية جلية . وأمكن للقاضي أن يقدر الموقف على بينة . وتحقيق الطلب في هذه الصورة ليس مستحيلاً ولا متعذراً فيتعين على القاضي أن لا يعدل عن تحقيقه مكتفياً بانخاذ وسيلة أخرى هي في ذاتها مظنة الخطأ . وفي عدم التحقيق هدم عظيم لحقوق الدفاع

(٢) اذا كانت المسألة موضوع الطعن متعلقة بمبادئ الاستدلال في ذاته وبواجب القاضي من حيث الاخذ فيها بالاحوط والا ضمن لتحقيق العدالة . فلا يمنع من نقض الحكم أن المحكمة اذ رفضت طلب التحقيق قد عللت الرفض

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن دفع لدى محكمة الجنايات بأن الاصابة الموجودة بعين المجنى عليه هي اصابة قديمة يرجع سببها الى ما قبل وقوع الحادثة بوقت كبير وان هذه الاصابة القديمة قد اعفى هذا المجنى عليه بسببها من القرعة العسكرية — دفع بذلك وطلب صراحة في مرافعته تحقيق ذلك بالاستعلام من ادارة

المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت على الوجه المدعى به والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها ولا تستطيع المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة الأولى بل مادامت هي أيضاً محكمة موضوع فلها — عند قيام الضرورة — ان تعيد سماع الشهود أمامها هي ثم تحكم بالغاء الحكم الابتدائي أو بتأييده من جهة الادانة . على ان ما يقوله الطاعن من خلل إجراءات التحقيق الأولى أو المحاكمة الابتدائية لم يثره الدفاع عنه لدى محكمة أول درجة أي انه لم يذكر خلل إجراءات التحقيق ولم يعترض على سماع الشهود مجتمعين لا مفرقا بينهم واذا كان قد أثاره لدى المحكمة الاستئنافية وكانت لم تعابه فمعنى ذلك أنها قدرت الدليل المستفاد من تلك الاجراءات مع ما قد يكون اعتورها من الخلل ورأت أنها على كل حال موصلة لاقتناعها برأيها الذي صرحت به في حكمها من اقرارها أسباب الحكم الابتدائي من جهة الادانة . واذن يكون هذا الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن عبد الله عبد المجيد حبشى ضد النيابة رقم ٩١٥ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة بدلا من حضرة عبد اللطيف غربال بك)

٢٩٦

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١- اثبات في المواد الجنائية . اخلاص بحق الدفاع . الاعتماد

على رأى طبيب . مع وجود وسيلة اضمن واثبت .

ضرورة الالتجاء اليها

٢- نقض . طلب تحقيق . رفضه . مع تعلقه بمبادئ الاستدلال

في ذاته . قبول الطعن

أراء فنيين لاعصمة لهم . وفي هذه الحادثة اذ يقول الطاعن أن اصابة عين المجنى عليه قديمة وان اعفاه من الخدمة العسكرية انما كان بسببها فاذا صح ما يقوله فقد استبان الحقيقة بصفة يقينية جلية وأمكن للقاضي أن يقدر الموقف على بينة . وبما أن تحقيق الطلب في هذه الصورة ليس مستحيلاً ولا متعذراً فكان من المتعين على القاضي ان لا يعدل عن تحقيقه مكتفياً باتخاذ وسيلة أخرى هي في ذاتها مظنة الخطأ كما تقدم . وفي عدم التحقيق هضم عظيم لحقوق الدفاع ويتعين من أجله نقض الحكم . أما ما ذكره الحكم من أن الطاعن لم يدع هذه الدعوى الا أمام قاضي الاحالة فانه حتى مع افتراض ان ذلك صحيح لا خطأ كما يقرر الطاعن — مع افتراض ذلك فان مثل هذه الدعوى اساسها العلم بحقيقة موضوعها وليس مفروضاً على الطاعن او غيره ان يعلم سبب إعفاء الناس من الخدمة العسكرية من حين الاعفاء . انما كان يستقيم قول المحكمة بعض الشيء لو انه ثبت لها ان الطاعن كان من وقت اعفاء المجنى عليه من الخدمة العسكرية أو من وقت الحادثة يعلم بسبب اعفائه منها وانه تأخر فلم يدعه الا والقضية عند قاضي الاحالة .

« وحيث انه لا يمنع من نقض الحكم ان المحكمة اذ رفضت طلب التحقيق قد عللت الرفض فان المسألة متعلقة بمبادئ الاستدلال في ذاته وبواجب القاضي من حيث الاخذ فيها بالاحوط والا ضمن لتحقيق العدالة .

(طين يوسف مصطفى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٩٦١ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة عدا حضرة عبداللطيف غربال بك بدلا من حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

القرعة فالمحكمة بدلا من أن تأمر باستحضار الأوراق من الادارة المذكورة اكتفت بسؤال المجنى عليه عن سبب اعفائه فقال ان السبب هو كونه وحيد والده ثم رفضت طلب التحقيق معللة ذلك بأن الادعاء يقدم العاهة التي بعين المجنى عليه انما حصل من الطاعن لأول مرة أمام قاضي الاحالة . وبأن الكشف الطبية تثبت أن العاهة حديثة ناشئة من الاصابة . ويقول الطاعن ان الواقع ان ادعائه يقدم الاصابة حصل منه أثناء تحقيق النيابة وان الكشف الطبية ظاهر فيها الشك .

« وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد ثابتاً أن الدفاع عن الطاعن أصر على التمسك بطلب الاستعلام من ادارة القرعة العسكرية عن سبب اعفاء المجنى عليه من القرعة قائلاً ان سبب ذلك هو اصابة عينه اليسرى ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب معتمدة على ما قرره الاطباء من عدم وجود عتامة خارجة ولا أمراض للشبكية تسبب فقد ابصار العين اليسرى قبل الاصابة (أى التي هي موضوع الدعوى) وان المصاب كان يصبر بالعين المذكورة » وحيث إن الاطباء غير معصومين في آرائهم من الخطأ والقاضي لا يلجأ لرأيهم الا اذا كان توسيطهم هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل عليه من الأمور الفنية فهو يطلب رأيهم ويعتمد عليه خطأ كان في ذاته أو صواباً مادام لا وسيلة له في تعرف الحقيقة سواه . أما اذا وجد لدى القاضي وسيلة أضمن وأثبت كان من واجبه الحتمى أن لا يعدل عنها الى

٢٩٧

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - احراز المواد المخدرة . القصد الجنائي في الجريمة . علم المحرز

بأن المادة مخدرة

٢ - احراز المواد المخدرة . أحكام القانون . القصد منها . العقاب

على الاحراز مهما كانت وسيلة أو سببه

أو مصدره أو الغاية منه .

المبادئ القانونية

(١) اتفق قضاء النقض على أن القصد الجنائي

في جريمة احراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز

بأن المادة مخدرة ، فتي توفر في قضية ما الركن

المادى للجريمة وهو الاحراز وثبت علم المحرز

بأن المادة التي يحرزها من المواد المخدرة فقد

استكملت الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب

ولا عبرة مطلقا بالبائع على هذا الاحراز

(٢) ان قانون المواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨

انما أراد بأحكامه التي فصلها في المادتين ٣٥

و ٣٦ منه العقاب على احراز المواد المخدرة مهما

كانت وسيلة ذلك الاحراز أو سببه أو مصدره أو

الغاية منه ، ونص في المادتين المذكورتين على صور

شقي بالاحراز وأسبابه ووسائله وغاياته . ونقطة

الارتكاز فيها كلها إنما هو الاحراز ذاته فهو الذى

يعنى القانون بمحاربه وايجاد السبل دونه مالم

يكن بترخيص قانونى . وهذه الصور هي التي

اعتمد عليها الحكم المطعون فيه في تبرئة المتهم .

بمقولة أنها هي الأغراض التي يعاقب القانون من

أجلها على الاحراز حتي اذا انتفت جميعها أصبح

الاحراز في ذاته غير معاقب عليه . وهذا خطأ

بدليل أن من بين الصور التي يعاقب عليها القانون

في المادة ٣٥ فقرة ٦ بالحيازة أو الاحراز وحده

مجردا عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم

الغرض منه) مالم يكن بموجب تذكرة رخصة

أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص

القانون . وهذا النص أقطع دليل على أن محل

العقاب إنما هو الاحراز نفسه لا أكثر ولا أقل

المحكم

« من حيث إن واقعة هذه المادة بحسب

ما أثبتته الحكم المطعون فيه تتحصل في أن المتهم

تقدم بنفسه إلى البوليس ومعه قطعة منزول بها

حشيش بنسبة ٥ ٪ وسلمها للضابط رغبة منه في

دخول السجن لخلاف شجريته وبين والديه

وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية رفعت النيابة عليه

الدعوى العمومية بتهمة أنه أحرز مواد مخدرة

(حشيشا) بقصد التعاطي في غير الاحوال

المصرح بها قانونا . فقضت محكمة المنشية الجزئية

ببراءته استنادا إلى أن المتهم لم يكن يقصد من وراء

احراز المادة المخدرة سوى الوصول إلى السجن

وعلى هذا يكون القصد الجنائي عنده منعذما

والتهمة المسندة اليه غير متوفرة . فاستأنفت

النيابة ومحكمة الاسكندرية الأهلية قضت غايبا

بالغاء الحكم المستأنف وعقاب المتهم استنادا إلى

أنه مادام المتهم معترفا باحراز المادة المخدرة فلا

عبرة بالغرض الذى من أجله أحرزها سواء كان

رغبته في دخول السجن أم غير ذلك اذ أن مراد

المشرع منع الحيازة أو الاحراز منعاً باتاً مهما

كان الغرض منه مادامت الحيازة حاصلة بغير

مسوغ قانونى . فعارض المحكوم عليه والمحكمة

قضت عند نظر المعارضة بالغاء الحكم الغيابى

وبراءة المتهم وعللت حكمها بأن نية الشارع إنما

انصرفت إلى مؤاخذه من يحرز المواد المخدرة

بقصد تحقيق أى غرض من الأغراض التي بينها

قانون المخدرات . وأما إذا تجرد فعل الاحراز المادى من الاقتران بأية نية أو قصد اجرامى مما شرع قانون المخدرات للقضاء عليه، فلا يكون ذلك الفعل مستحق العقاب. وبما أن المتهم قد اشترى قطعة المنزل وقدمها محتاراً الى البوليس ابتغاء دخول السجن معتقداً أنه يريحه من متاعب الحياة لغضب والديه عليه ولعجزه عن كسب الرزق بنفسه ولم يكن ممن يستعملون هذه المادة أو يتجرون فيها فهذا العمل من جانبه لم يقرن بأى قصد اجرامى مما يحرمه قانون المخدرات ولذلك يكون الحكم الذى قضى بعقابه فى غير محله الخ. فطعن النيابة فى هذا الحكم قائلة ان جريمة احراز المخدرات من الجرائم العمدية والقصد الجنائى فى هذا النوع من الجرائم انما يقوم على تعدد الفاعل ارتكاب الجريمة كما حددها القانون وبعبارة أخرى القصد الجنائى هو تعدد الفاعل مخالفة ما نهى عنه القانون بغض النظر عن البواعث التى دفعته الى ارتكاب الجريمة . والمهم فى هذه القضية انما قصد ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون حتى تكون مبرراً لحبسه تخلصاً من معاشرته والديه فاشترى المادة المخدرة وأحزها عالماً أنه بذلك يرتكب جريمة. فالأركان القانونية متوفرة والباعث الذى لا يعد ركناً من أركان الجريمة انما هو رغبته فى دخول السجن وهذا الباعث لا يؤثر فى كيان الجريمة وانما يصح أن يكون له دخل فى تقدير العقوبة فقط وانه اذن يتبين أن المحكمة الاستئنافية خلطت بين القصد الجنائى والباعث فتجاوزت الاول للبحث فى ماهية الثانى وهذا خطأ قانونى تطلب النيابة من أجله نقض

الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على وجه الصحيح « ومن حيث إن الذى يتبادر الى الذهن أن محكمة الموضوع إذ أصدرت حكم البراءة كانت مسوقة بعاطفة الاشفاق على المتهم لصغر سنه من ناحية ولأن قانون المخدرات من الناحية الأخرى ينهى فى المادة ٤٠ منه عن الحكم بايقاف تنفيذ الحبس لمن يحكم عليه فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه . فحملتها هذه العاطفة الشريفة على تلس الاسباب لتبرئة المتهم ولكن مهما يكن من جهدها فى صياغة الحكم وتدعيم أسبابه فانه لا يستطيع التوفيق بينه وبين حكم القانون لان القانون انما يتوخى فى أحكامه المصلحة العامة ولا يعرف إلى العاطفة سبيلاً .

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق لها ان بينت فى عدة أحكام أصدرتها وعلى الخصوص فى حكمها الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١ (فى القضية المقيدة بجدولها تحت رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية) (١) أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة مخدرة فتى توفر فى قضية ما الركن المادى للجريمة وهو الاحراز وثبت علم المحرز بأن المادة التى يحزها من المواد المخدرة فقد استكملت الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب ولا عبرة مطلقاً بالباعث على هذا الاحراز .

« ومن حيث إن قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إنما أراد بأحكامه التى فصلها فى المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على احراز

المطعون فيه إذ خلط بين القصد الجنائي والباعث قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح مع مراعاة عدم تجاوز العقوبة التي قضت بها المحكمة الاستئنافية في حكمها الغيابي.

(طعن النيابة ضد أنور على رقم ٩٤٤ سنة ٢ ق . بالهيئة السابقة)

٢٩٨

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

نصب . ادعاء الوكالة كذباً عن شخص . هو اتخاذ لصفة كاذبة . معاقب عليه

المبدأ القانوني

ان ادعاء الوكالة كذباً عن شخص يعد اتخاذاً لصفة كاذبة . ولوان بعض الاحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقاً قانونياً لا يكون صفة كاذبة، الا أن أغلب الأحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الاخص حالة من يذهب لزوجته آخر ويدعى كذباً انه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها اليه

المحكمة

« بما ان مبنى الطعن ان المحكمة تبرئتها المتهم قد أخطأت في تأويل القانون لأن الثابت من الحكم المطعون فيه ان المتهم قد اتخذ صفة غير صحيحة بأن ادعى أنه موفد من قبل زوج المجنى عليها وبهذه الوسيلة توصل الى الاستيلاء على طرود العجوة ، فالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تنطبق على حالته .

» وبما إنه قد تبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيدة لأسبابه من محكمة ثاني درجة ان

المواد المخدرة مهما كانت وسيلة ذلك الاحراز أو سببه أو مصدره أو الغاية منه ، فنص في المادتين المذكورتين على صور شتى للاحراز وأسبابه ووسائله وغاياته ونقطة الارتكاز فيها كلها إنما هو الاحراز ذاته فهو الذي يعنى القانون بمحاربه وإيصاد السبل دونه مالم يكن بترخيص قانوني . وهذه الصور هي التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه في تبرئة المتهم بمقولة أنها هي الاغراض التي يعاقب القانون من أجلها على الاحراز حتى اذا انتفت جميعها أصبح الاحراز في ذاته غير معاقب عليه . وهذا خطأ بدليل أن من بين الصور التي يعاقب عليها القانون في المادة ٣٥ فقرة ٦ ب الحيازة أو الاحراز وحده مجرداً عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) مالم يكن بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص القانون وهذا النص أقطع دليل على أن محل العقاب إنما هو الاحراز نفسه لا أكثر ولا أقل ولكن الحكم المطعون فيه تناسى هذا النص الصريح كما يصل من وراء ذلك إلى التبرئة التي كانت مرماه الأخير في رحمته وإشفاقه . « ومن حيث إنه متى تبين أن قانون المخدرات يعاقب على الاحراز في كافة صورته وألوانه إلا ما كان منه بترخيص قانوني كما تقدم . ومهما كان الباعث عليه وأن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز وانه يتحقق بمجرد علم المحرز بأن المادة مخدرة فقد وضح أن طعن النيابة على أساس قانوني وان الحكم

« وبما أنه يبين من ذلك أن الرأي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه ليس بالرأي المعول عليه في مثل هذه الصورة .

« وبما أن محكمة الموضوع لم تجزم في أسباب حكمها بثبوت واقعة ادعاء المتهم أنه آت من قبل زوج المجنى عليها وتسليمه منها العجوة بهذه الوسيلة بل ذكرت أن المجنى عليها قررت ذلك ولم تعلق على هذه الرواية بأنها مقتنعة بصحتها فلا سبيل اذن الى تطبيق القانون على أساس أن الواقعة التي ترى هذه المحكمة انطباقها على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات واقعة ثابتة في الحكم المطعون فيه ولهذا يتعين نقض الحكم واعادة المحاكمة لتفصل محكمة الموضوع في نقطة الثبوت .

(طعن النيابة ضد عبد العزيز حسن رقم ٩٤٠ سنة ٢٠٢٠ ق بالهيئة السابقة)

المحكمة برأت المتهم لأنها اعتبرت ادعاءه بأنه آت من قبل زوج المجنى عليها لتسليمه بعضاً من العجوة مجرد كذب لم تصحبه أمور تعزز .

« وبما أن الواقعة التي أشار اليها الحكم المطعون فيه تفيد أن المتهم ادعى الوكالة من قبل الزوج في أخذ العجوة من المجنى عليها .

« وبما أن ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذاً لصفة كاذبة ولو أن بعض الاحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقاً قانونياً لا يكون صفة كاذبة الا ان اغلب الاحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الاخص حالة من يذهب لزوجته آخر ويدعى كذباً انه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها اليه .

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة المدنية

المبادئ القانونية

(١) المسائل المتعلقة بانقطاع مدة التقادم يكون مناط خضوعها لرقابة محكمة النقض هو التفرقة بين ما إذا كان قطع مدة التقادم مترتباً على اعتراف واضح اليد أو المدين بالحق المطالب هو به اعترافاً يجب الرجوع في استفادته الى فعل مادي مختلف على دلالاته أو الى ورقة مقدمة في الدعوى مختلف على دلالاتها الصريحة أو الضمنية كذلك . وبين ما إذا كان قطع المدة مترتباً على ورقة الطلب المقدم للمحكمة بالحق المطلوب استرداده أو اقتضاؤه اذ يكون حكم قاضي الموضوع في الصور الأولى مبنياً على

٢٩٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - تقادم . انقطاع مدته . اعتراف مبنى على فعل مادي أو ورقة بالدعوى مختلف على دلالاتها . مسألة موضوعية . اعتراف مبنى على الاثر القانوني لورقة الطلب . ما يشترط فيها . مسألة قانونية . تخضع لرقابة محكمة النقض
- ٢ - تقادم . انقطاع مدته . اعتراف . ورقة الطلب . أثرها في قطع المدة . محدود بنصوص الحق المطالب به وتواجبه . لا تقطع بالنسبة لحق مصدره مختلف عن الحق المطالب به
- مطالبه عين مفعولة . تقطع المدة عن الرجوع عن مدة الغصب لا تقطعها بالنسبة للرجوع المبنى على سبب آخر غير الغصب .

الوفائع

«من حيث أنه تبين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرات والمستندات المقدمة لهذه المحكمة أن المدعى عليه في الطعن بصفته ناظرا على وقف الشريفة سراء هانم رفع على الطاعة في سنة ١٩١١ دعوى أمام محكمة بني سويف الابتدائية الأهلية طلب فيها الحكم بتبعية أطيان للوقف كانت الطاعة وضعت اليد عليها بطريق الغصب بعد وفاة زوجها الشريف عون الرقيق باشا في سنة ١٩٠٥ مع إلزامها بتسليمها له وحفظ الحق له في ريعها. فحكمت محكمة بني سويف له بهذه الطلبات في مارس سنة ١٩١٧ وأيدت محكمة استئناف مصر هذا الحكم في ٢ أبريل سنة ١٩٢٢ وفي ٩ يولييه سنة ١٩٢٢ رفع هذا الناظر على الطاعة دعوى أخرى طالبها فيها بريع هذه الأطيان المنصوبة من سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩٢٢ فحكمت له محكمة استئناف مصر بعد تقديره بمعرفة في ٢ مارس سنة ١٩٢٥ - وفي ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٣ رفع عليها هذه الدعوى الحالية أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية مدعيا أن هذه الأعيان الموقوفة التي حكم له باستلامها كانت تحت يد زوجها المرحوم الشريف عون الرقيق باشا من سنة ١٨٧٧ لغاية سنة ١٩٠٥ وكان يديرها لحساب الوقف بطريقة الانابة. ولذلك فإنه يطلب الحكم بإلزام الطاعة بصفيتها بأن تدفع من تركه مورثها ريع هذه الأطيان البالغ قدره ١٧٧١٢ جنيا. فدفعت الطاعة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بمضي المدة الطويلة. وبتاريخ

ما استنتج به هو من الأفعال أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلالتها الفعلية، أما إذا قام النزاع بين خصوم الدعوى على ما يكون لورقة الطلب من الأثر القانوني في قطع مدة التقادم وعلى متى تكون الورقة قاطعة وفيما تكون وبالجملة متى قام النزاع على ما اشترطه القانون في ورقة الطلب. من الشرائط القانونية فيكون فصل المحكمة في ذلك فصلا في مسألة قانونية تخضع فيه لمراقبة محكمة النقض

(٢) المفهوم من نص المادتين ٢٠٥ و ٨٢ من القانون المدني أن الشارع قد اشترط أن تتوفر في الورقة التي تقطع مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو بالحق الذي يراد اقتضاؤه في التقادم المبرى من الدين ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة إلا في خصوص هذا الحق أو ما التحقق به من توافقه بما يجب لزوما بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه، فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بإحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للآخر.

فصحيفة افتتاح دعوى الملكية التي ترفع بطلب ملكية أرض مغتصبة يتضمن الطلب الجازم باسترداد هذا الملك فهي صالحة لأن تقطع مدة تملكها بالتقادم كما تقطع مدة التخالص من الريع المستحق بسبب الغصب من تاريخ الغصب لأن ريع هذه المدة يجب في ذمة الغاصب بوجوب رد الملك وقد يسقط هذا الفرع بسقوط أصله. ولكنها لا يمكن أن تقطع المدة السابقة على مدة الغصب والتي كان فيها واضع اليد غير مغتصب للعين بل مديرا للعين بطريق الانابة لأن هذا الريع حق آخر. له سببه وله محل وفاء آخر هو غير محل وفاء الريع المستحق عن مدة الغصب.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد
عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث من وجوه
الطعن أن محكمة استئناف مصر قد أخطأت في
تطبيق القانون من ناحية اعتبارها صحيفة افتتاح
دعوى الملكية المرفوعة على الطاعنة من ناظر
الوقف في سنة ١٩١١ قاطعة للتقادم المسقط
للحق في الريع سواء أكان ذلك الريع هو الذي
استحق للوقف على الطاعنة التي ادعت الملك فيه
لنفسها بعد وفاة مورثها أم كان هو الريع الذي
استحق على تركة هذا المورث لادارته أطيان
الوقف حال حياته بطريقة الانابة .

« ومن حيث انه لاصحة لما قالته النيابة من
أن هذا الوجه موضوعي وان قضاء محكمة
النقض الفرنسية قد جرى على اعتبار جميع
المسائل المتعلقة بانقطاع مدة التقادم موضوعية
لا مراقبة لها عليها . لأن الصحيح الثابت في
قضاء تلك المحكمة هو التفرقة بين ما اذا كان
قطع مدة التقادم مترتبا على اعتراف واضع
اليد أو المدين بالحق المطالب هو به اعترافا
يجب الرجوع في استفادته الى فعل مادي مختلف
على دلالة أو الى ورقة مقدمة في الدعوى
مختلف على دلالتها الصريحة أو الضمنية كذلك
وبين ما اذا كان قطع المدة مترتبا على ورقة
الطلب المقدم للمحكمة بالحق المطلوب استرداده

٦ مارس سنة ١٩٢٦ حكمت محكمة مصر بقبول
الدفع وسقوط الحق في الدعوى . فاستأنف
المدعى هذا الحكم وطلب بصحيفة استئنافه الحكم
بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليها
بأن تدفع للمستأنف ١٣٢٨٤ جنيها وفوائده من
يوم المطالبة الرسمية . فحكمت محكمة استئناف
مصر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ بالغاء الحكم
المستأنف والزام المستأنف عليها بصفتها بأن
تدفع من تركة مورثها للمستأنف ١٩٤٤ جنيها
والفوائد القانونية باعتبار المائة خمسة من تاريخ
المطالبة معتمدة في ذلك على أن ناظر الوقف برفعه
دعوى تبعية الأرض المغصوبة للوقف في سنة
١٩١١ قد قطع على واضع اليد مدة التقادم سواء
أكان التقادم بخصوص تلك العين أم كان التقادم
بخصوص التخلص من ريعها وبخاصة لأن ناظر
الوقف قد صرح في صحيفة تلك الدعوى بأنه
يحفظ بحقه في المطالبة بالريع مستقبلا .

« ومن حيث أن الطاعنة قد قررت بالطعن
في هذا الحكم بقلم الكتاب بتاريخ أول سبتمبر
سنة ١٩٣١ . ثم قدمت مذكرتها ومستنداتها
وقدمت النيابة مذكرتها كذلك في الميعاد ولم
يقدم المدعى عليه في الطعن مذكرته .

« وحيث ان النيابة العامة طلبت في مذكرتها
قبول الطعن ونقض الحكم .

« ومن حيث انه بجملة المرافعة المحددة لنظر
هذه القضية صمم الحاضر عن رافعة النقض على
ما جاء بتقرير طعنه ومذكرته . وأصرت النيابة
على الطلبات المدونة بمذكرتها ثم تأجل النطق
بالحكم لجلسة اليوم

أو اقتضاؤه اذ يكون حكم قاضي الموضوع في الصور الأولى مبنيًا على ما استنتجه هو من الأفعال أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلالتها العقلية، أما إذا قام النزاع بين خصوم الدعوى على ما يكون لورقة الطلب من الأثر القانوني في قطع مدة التقادم وعلى متى تكون الورقة قاطعة وفيما تكون وبالجملة متى قام النزاع على ما اشترطه القانون في ورقة الطلب من الشروط القانونية فيكون فصل المحكمة في ذلك فصلا في مسألة قانونية تخضع هي فيه لمراقبة محكمة النقض.

« ومن حيث ان المادة ٢٠٥ من القانون المدني الأهلي تنص على أن القواعد المقررة للتملك بمضي المدة من حيثية أسباب التملك أو إيقاف سريانها تتبع أيضا في التخلص من الدين بمضي المدة .

« ومن حيث ان المادة ٨٢ من القانون المدني تنص على أن المدة المقررة للتملك بوضع اليد تنقطع اذا طلب المالك استرداد حقه بأن كلف واضع اليد بالحضور للرافعة أمام المحكمة .

« ومن حيث انه يفهم من نص هاتين المادتين أن الشارع قد اشترط أن تتوفر في الورقة التي تقطع مدة التقادم معنى الطلب الجازم الواقع فعلا للمحكمة بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو بالحق الذي يراد اقتضاؤه في التقادم المبرى من الدين ، ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة الا في خصوص هذا الحق أو ما التحق به من توابعه مما يجب لزوما بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه . فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل

بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر .

« ومن حيث ان صحيفة افتتاح دعوى الملكية التي رفعها ناظر الوقف على الطاعنة سنة ١٩١١ بطلب تبعية الارض الموقوفة التي كانت في يدها بطريق الغصب تتضمن الطلب الحازم باسترداد هذا الملك منها فهي صالحة لأن تقطع مدة تملكها بالتقادم كما تقطع مدة التخالص من ريعها المستحق على الطاعنة من تاريخ الغصب الذي هو سنة ١٩٠٥ ، لان ريع هذه المدة يجب في ذمة الغاصب بوجوب رد الملك وقد يسقط هذا الفرع بسقوط أصله . أما ريع المدة السابقة على سنة ١٩٠٥ الذي يقول ناظر الوقف بخصوصه أنه قد وجب بذمة مورث الطاعنة لإدارته الاطيان لطريق الانابة مدة حياته وأنه لذلك يكون له حق اقتضائه من تركته . أما هذا الريع فهو حق آخر له سيده وله محل وفاء آخر هو غير محل وفاء الريع المتقدم ذكره المستحق من سنة ١٩٠٥ . كذلك يقول هذا الناظر في صحيفة دعوى الريع المرفوعة عن المدة من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩٢٢ المعلنه في ٩ يوليو سنة ١٩٢٢ أنه احتفظ بهذا الريع المذكور . ومحكمة استئناف مصر حكمت له عند الحكم بالملكية بحفظ حقه فيه عن المدة المذكورة .

« ومن حيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق المادتين ٢٠٥ و ٨٢ من القانون المدني . إذ اعتبرت صحيفة دعوى الملكية ودعوى الريع الأولى المتقدمتي الذكر قاطعتين لمدة التخالص

من ريع المدة المطلوب الحكم بها في الدعوى الحالية . وعلى ذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها مجددا والزم المدعى عليه بالمصاريف وبمبلغ ٨٠٠ قرش للطاعة مقابل اتعاب المحاماة »

(طعن سيد أفندي عبد الله بصفته وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جندية ضد الشريف على باشا عبد الله بصفته رقم ٢٢ - سنة أولى قضائية برئاسة عضويه حضرات اصحاب السعادة والعزة عبدالرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراوده بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا وحضور حضرة محمود حلى سوكة بك رئيس النيابة)

٣٠٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

حكم . اسبابه . لاضرورة لذكر كل حجج الخصوم لتفنيدها .
ايراد الاسباب التي اقمت . لارابة محكمة النقض

المبدأ القانوني

لا يكلف قاضى الموضوع بإيراد كل حجج الخصوم لتفنيدها ، بل هو حرقى ذكر الاسباب التي اعتمد عليها في تكوين اعتقاده ولا رقابة لمحكمة النقض والابرار على حكمه متى كان مسببا تسببا صحيحا

الوقائع

بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٩ رفعت وزارة الاوقاف أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية الدعوى رقم ٢٤٦ سنة ١٩٣٠ ضد حبيب بك المصرى رافع النقض وأخرى وطلبت للاسباب

الواردة بصحيفة الدعوى الحكم بالزامهما بأن يدفع متضامين مبلغ ٤٣٦ جنيها و ٣٤٤ مليا والمصاريف والاعتاب والنفاذ بلا كفالة .
وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة المذكورة بالزامهما بأن يدفع لوزارة الاوقاف الاول مدين والثانية ضامنة المبلغ المطلوب ٤٣٦ جنيها و ٣٤٤ مليا مع المصاريف وما يتبقى قرش اتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف رافع النقض هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٠ طالبا الغاء ورفض دعوى وزارة الاوقاف والزامها بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين .

وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٣١ قضت محكمة الاستئناف تمهيدا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بالانتقال لوزارة الزراعة للاطلاع على الاوراق المبينة بأسباب الحكم . وبعد أن تم الانتقال وأعيدت القضية للرافعة أجلت للحكم .

وبتاريخ ١٧ الحجة سنة ١٣٤٩ - ٥ مايو سنة ١٩٣١ حكمت حضورى فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم رافع النقض بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ ادوار قصيرى بك المحامى بتوكيله عن رافع النقض بالطعن بطريق النقض والابرار فى هذا الحكم الذى أعلن لموكله فى ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة أخرى من محكمة استئناف مصر

للفصل فيها مجدداً

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر

هذه الدعوى جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

وبالجلسة المذكورة صمم وكيل رافع النقض

على ما جاء بمذكرته وأصرّت النيابة على الطلبات

المدونة بمذكرتها. وتأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن

حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان الطاعن بنى طعنه في الوجهين

الأولين على الخطأ في تطبيق القانون وفي التفسير

لأن الحكم المطعون فيه أخذ باقرار الشيخ عثمان

عبد العزيز واعتبر هذا الاقرار حجة عليه بينما

أن الاقرار حجة على المقر فقط لا تتعداه وفي

حين أن محضر المخالفة الوارد به هذا الاقرار

لا وجود له قانوناً لأنه حرر عن الاطيان جميعها

ضد حائز لجزء منها وحرر عن ناحية واحدة مع

أن الاطيان المؤجرة للطاعن واقعة في ناحيتين .

« وحيث ان هذين الوجهين من الطعن فضلاً

عن أنهما متعلقان بالموضوع ولارقابة لمحكمة

النقض على ما جاء بهما فانهما ينقصهما الدليل

إذ أن الطاعن لم يقدم عقد الايجار الصادر منه الى

الشيخ عثمان عبد العزيز للوقوف منه على مقدار

ما هو حائز له بالنسبة لمجموع الاطيان كما أنه لم

يقدم محضر المخالفة لمعرفة ما اذا كان حرر عن

ناحية أو ناحيتين وما مقدار الاطيان التي وجدت

بها الزيادة ولا يتسنى لمحكمة النقض بحثهما

والتحقق من مبلغ صحتهما بدون الاوراق

المذكورة . لذا يتعين رفضهما .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث يتحصل في

أن الحكم المطعون فيه لم يتناول أى دفع من

الدفعات القانونية التي يتمسك بها الطاعن في

مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف وهذا إخلال

بحقوق الدفاع ويحرم محكمة النقض من مراقبه

تطبيق القانون وتفسيره .

« وحيث ان الطاعن قدم لمحكمة الاستئناف

مذكرتين لم يأت في ثابتهما على شئ جديد لم يرد

ذكره في المذكرة الاولى . أما هذه الاخيرة فقد

تبين من مراجعتها أنه دفع فيها دعوى الاوقاف

بالاوجه الآتية : أولاً - إن مخالفة المستأجر

لشروط عقد الايجار لا يمكن اثباتها إلا بدعوى

اثبات الحالة وبتقرير الخبير - ثانياً - إن اقرار

عثمان عبد العزيز لا يصح اتخاذه دليلاً في

الدعوى - ثالثاً - إذا صح اعتبار هذا الاقرار

فيجب أن تقرر المحكمة بضم جميع الاوراق

الادارية المتعلقة بهذا الاقرار أو التقرير

بالاتقال للاطلاع عليها رابعاً - أن هذا الاقرار

هو خاص بالاطيان الموجودة بناحية واحدة بينما

أن الاطيان واقعة في ناحيتين فلو أضيفت

الناحيتان لبعضهما لكانت الزيادة المدعى بها

تدخل في دائرة التجاوز المسموح به قانوناً -

خامساً - ومن باب الاحتياط - أن للقاضي أن

يعدل الجزاء الى الحد الذي يتفق مع الضرر الذي

وقع بسبب المخالفة وتقدير الظروف والواقع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ناقش

ويتعين رفضه مع الحكم بمصادرة الكفالة
(طعن حبيب بك المصري وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جندية
ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٨ سنة أولى قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٠١

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

وضع يد . تغيير صفة وضع اليد . مسألة موضوعية

المبدأ القانوني

تقدير الادلة في المنازعات الخاصة بتغيير صفة
وضع اليد مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة
الموضوع نهائيا وليس لمحكمة النقض والابرار
رقابة عليها فيها

الوقائع

رفعت وزارة الاوقاف أمام محكمة مصر
الابتدائية الاهلية ضد الست زنوبة خليل
والشيخ مصطفى ابراهيم مورث المدعى عليهم
في الطعن الثانية زوجته والثالث والرابعة
والخامسة والسادسة « أولاده » الدعوى رقم
١٥٠ سنة ١٩٢٨ كلى عن بناء منزل أرضه محكرة
لوقف المرحومة الست عائشة بنت أحمد شوربجي
وتابعة لوقف مصطفى جاويش وأنه بعد هدمه
أصبح خمسة منازل وضع المدعى عليهم يدهم
عليها بالاغتصاب وطلبت بصفقتها ناظرة على
الوقفين المذكورين الحكم بثبوت ملكيتها
للأرض والمنزل المذكورين والزامهم متضامين
بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه ثمن الانقاض والاخشاب
التي استولوا عليها من بناء المنزل والحكم بتسليم
الأرض للوزارة مع إزالة ما عليها من البناء
وغيره في ظرف شهر من تاريخ الحكم والا يصرح
للوزارة بازالته بمصاريف ترجع بها عليهم

هذه الدفوع جملة وتفصيلا فقرر بالنسبة للوجه
الاول أن دعوى اثبات الحالة انما هي طريق
لأثبات الحق فان فات المدعى التمسك بها فلا
يؤدى ذلك الى سقوط حقه في الاثبات بأى
طريق آخر من طرق الاثبات — وبالنسبة للوجه
الثانى — إبان أن الطاعن وهو المستأجر الاصل
مسئول قانونا عن عمل المستأجرين من باطنه
— وأجابت المحكمة طلبه بالنسبة للوجه الثالث
فقررت بالاتقال واطلعت على جميع الاوراق
الادارية — وبالنسبة للوجه الرابع — فانه
فضلا عن انه منقوض بما جاء في الوجه الاول من
أوجه الطعن حيث ذكر الطاعن بأن محضر المخالفة
محرر عن الاطيان جميعها ضد حائز لجزء منها
فان محكمة الاستئناف قد رفضته ضمنا باعتبار
المخالفة واقعة في جميع الاطيان وتقرير الزيادة
المنزعة قطنا من واقع هذا المحضر — وكذلك
الحال بالنسبة للوجه الخامس حيث ثابت من
الحكم وقوع الزيادة فعلا في زراعة القطن وهذه
وحدها كافية لتوفر شرط الضرر بصرف النظر
عن تقطيع القطن في هذه الزيادة بعد تحرير
محضر المخالفة .

« وحيث انه فضلا عن أنه ثبت مما تقدم أن
هذا الوجه غير صحيح فان قاضى الموضوع غير
مكلف أن يورد كل حجج الخصوم لتفنيدها بل
هو حر في ذكر الاسباب التي اعتمد عليها في
تكوين اعتقاده ولا رقابة لهذه المحكمة على حكمه
متى كان الحكم مسييا تسبيا صحيحاً

« وحيث انه من كل ذلك يكون الحكم المطعون فيه
سليما من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله

و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهم . وبتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة الأستاذ محمود أفندي القاضي المحامي بقسم قضايا وزارة الأوقاف والوكيل عن حضرة صاحب المعالي وزيرها (وبصفته ناظرًا شرعيًا على وقفي عائشة بنت أحمد الشوربجي ومصطفى جاويش) بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم المعلن للوزارة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٣١ من الخمسة الأول من المدعى عليهم في الطعن دون الباقيين طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى من محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا . وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة الخميس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ . وبالجلسة المذكورة سمعت الدعوى كالوارد تفصيلا بمحضر الجلسة وصممت النيابة على طلباتها المدونة بمذكرتها وتأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« من حيث ان المحامي عن المطعون ضدهم تنازل بجلسة المرافعة عن الدفع الفرعي بطلان الطعن .

« ومن حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

« ومن حيث ان مبنى الطعن وقوع مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله لأن الحكم

مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . ثم أدخل في الدعوى باقي الخصوم المدعى عليهم في الطعن وعدلت الوزارة طلباتها الى تثبيت ملكيتها الى النصف في البناء والأرض والى مبلغ ١٠٠ جنيه والحكم بتسليم نصف مساحة أرض المنزل وإزالة ما عليها من المباني في ظرف شهر من تاريخ الحكم والا يصرح للوزارة بإزالة ما عليها من البناء بمصاريف ترجع بها عليهم مع المصاريف والأتعاب والنفاذ . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ حكمت المحكمة المذكورة حضوريا برفض دعوى الوزارة والزمها بالمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليهم . فاستأنفت الوزارة هذا الحكم ضد المدعى عليهم طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف والحكم بثبوت ملكية الوقفين المذكورين المشمولين بنظرها الى نصف المنزل مع الزام المستأنف عابهم متضامين بأن يدفعوا للوزارة مبلغ ١٠٠ جنيه ثم نصف انقاض بنائه وأخشابه والحكم بتسليم نصف مساحة أرضه وقدرها ٤٨ و ٣٩٨ مترا مربعا للوزارة مع إزالة ما عليها من بناء وخلافه في بحر شهر من تاريخ الحكم والا زالت الوزارة بمصاريف ترجع بها عليهم مع الزامهم متضامين بجميع المصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١ حكمت محكمة استئناف مصر حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف

الابتدائي والحكم الاستثنائي تعرضا لنصف المنزل الذي نزع ملكيته في سنة ١٨٨٦ مع أن وزارة الاوقاف لا تطالب في هذه الدعوى بملكية هذا النصف وإنما دعواها قاصرة على النصف الآخر الذي لم تنزع ملكيته والذي كانت الوزارة ناظرة على وقفه حتى تصرف فيه في سنة ١٩١٦ ورثة الست صاحبة البقرجية المستأجرة للمنزل.

« ومن حيث أنه يتبين من وقائع الدعوى ان وزارة الاوقاف أقامت هذه الدعوى في سنة ١٩٢٧ على الست زنوبة خليل وآخرين وقالت فيها ان للوزارة منزلا وضع المدعى عليهم اليد عليه اغتصابا وطلبت الحكم بثبوت ملكيتها له الى آخر ما جاء بعريضة الدعوى ثم عدلت طلباتها وطلبت تثبيت ملكيتها للنصف المنزل. واستندت في اثبات الملكية على عقد اجارة المنزل الصادر من ناظرة الوقف الى الست صاحبة بتاريخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وقالت ان وضع يد ورثة الست صاحبة لم يكن في الاصل الا بسبب الاجارة. وان انقلاب صفة وضع يدهم لم يحدث الا في سنة ١٩١٦ وهو تاريخ التصرف الحاصل منهم للغير. وان المدة التي انقضت من سنة ١٩١٦ الى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٢٧ ليست كافية لتملك العقار الموقوف بمضى المدة. وقد حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وأيدت محكمة الاستئناف حكمها « ومن حيث ان محكمة الاستئناف أخذت في حكمها بأسباب الحكم الابتدائي وزادت عليها ان نزع ملكية نصف المنزل في سنة ١٨٨٦ من

أحد ورثة الست صاحبة كان أبلغ نذير لوزارة الاوقاف بأن واضعي اليد على المنزل كانوا ظاهرين بالملكية ويتصرفون كملاك فسكوتها على مقاضاة واضعي اليد على النصف الآخر حتى سنة ١٩٢٧ مسقط لحقها في التقاضي. وانه لا عبرة بأن نزع الملكية المشار اليه كان عن جزء من المنزل فان الامر يراد به الاستدلال على واقعة صريحة وهي ان واضعي اليد ما كانوا يعتبرون انفسهم مستأجرين أو ورثة للمستأجرة بل ملاكاً لهم حق التصرف فتغير صفة وضع اليد يجب أن يعتبر مبدأ ثبوت هذه الظاهرة.

« ومن حيث انه لم تقدم لهذه المحكمة صورة من الحكم الابتدائي. مع أن الطاعنة تعرضت له في تقرير الطعن. فلا تستطيع المحكمة ان تنظر في أسبابه التي أخذت بها محكمة ثاني درجة ولا يسعها الا ان تقصر بحثها على ما جاء بالحكم الاستثنائي من الأسباب.

« ومن حيث ان هذا الحكم الاخير اشار كما تقدم القول الى واقعة معينة وهي نزع ملكية نصف المنزل في سنة ١٨٨٦ من أحد ورثة المستأجرة واستنتج منها ان هؤلاء الورثة كانوا واضعي اليد على المنزل باكمل في ذلك التاريخ كملاك لا مستأجرين.

« ومن حيث ان الطاعنة اقتصرت في تقرير الطعن على ذكر وقائع أخرى أرادت ان تنفي بها ما ذهب اليه الحكم من أن ظهور الورثة بمظهر الملاك يرجع الى سنة ١٨٨٦ لا الى سنة ١٩١٦ كما تدعى الطاعنة. ومؤدى ذلك انها تنازع

في أن الدليل الذي اخذت به المحكمة يثبت في الواقع حصول تغيير منذ سنة ١٨٨٦ في وضع يد ورثة الست صالحة من وضع يد كستأجرين لا يمكنهم ان يمتلكوا العقار المؤجر بمضى المدة الطويلة (المادة ٧٩ من القانون المدني) الى وضع يد بنية التملك .

« ومن حيث ان تقدير الادلة في المنازعات الخاصة بتغيير صفة وضع اليد هو مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع نهائيا وليس لمحكمة النقض والابرار مراقبة عليها في ذلك .

(طعن وزارة الاوقاف ضد الست زنوبه بنت خليل ، آخرين وحضر عن بعضهم الاستاذ محمود فهمى جديده رقم ٣٠ سنة اول قضائية - بالهيئة السابقة)

٣٠٢

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

حكم . تطبيق قاعدة شرعية . من غير بيان سبب الاخذ بها دون القانون المدني

عدم نسب الحكم . تقويت رقابة محكمة النقض . نقض الحكم المبادئ القانونية

أخذ الحكم بقاعدة « إنه إذا كانت غلة الوقف للمستحقين وقبضها الناظر ثم مات مجهلا بيان مصرفها قبل أن يطالبه المستحقون باستحقاقهم فلا ضمان في تركته » من غير بيان للأسباب التي دعت الى الاخذ بهذه القاعدة الشرعية دون العمل بأحكام القانون المدني ، فرأت محكمة النقض أن الحكم على هذه الصورة جاء غير مسبب تسييبا كافيا وفي هذا ما يحول دون استعانة محكمة النقض لهما من حق مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . وحكت بنقضه وأحالت القضية على دائرة أخرى

الوقائع

بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٢٩ رفع حسن

بك رياض برهان الناظر على وقف المرحوم علي بك برهان أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية الدعوى رقم ١٢٨٥ سنة ١٩٢٩ كلى ضد خديجه هانم خالد يطالبها بأن تدفع له مبلغ ٥٤٨ ج و ٨٦٢ م وفوائده القانونية بواقع خمسة في المائة سنويا من تاريخ الاعلان لغاية السداد مع المصاريف والاعتاب والنفاد وذلك قيمة ما صرفته من مال الوقف زائدا عن حقها . وفي اثناء السير في الدعوى توفيت الست خديجة المذكورة وحل محلها وارثاها محمد بك فؤاد رشدى وأمين بك رشدى المدعى عليهما في الطعن ، وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اعتاب محاماة فاستأنف حسن بك رياض برهان الحكم المذكور طالبا الغاءه والحكم له ضد المدعى عليهما في الطعن بطلباته التي طلبها أمام المحكمة الابتدائية والاعتاب عن الدرجتين وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ حل اسماعيل افندى برهان « رافع النقض » محل حسن بك رياض برهان لزوال صفة الثاني وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣١ حكمت محكمة استئناف مصر الاهلية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمته المستأنف بالمصاريف و ٥٠٠ قرش اعتاب محاماة وبتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ محمد زكى على بك المحامى بتوكيله عن رافع النقض بالطعن بطريق النقض والابرار في هذا الحكم الذى أعلن لموكله بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣١ طالبا نقضه واعادة القضية الى دائرة أخرى من محكمة الاستئناف للفصل فيها من

بنك مصر هو مال الوقف وعلى ما ثبت لها من أنه مال الناظرة وقد أخذت محكمة ثاني درجة بأسباب الحكم الابتدائي وأضافت إليها أن الناظرة ماتت مجهولة غلة الوقف وقالت أنه من المقرر شرعا أنه إذا كانت غلة الوقف للمستحقين وقبضها الناظر ثم مات مجهلا بيان مصرفها قبل أن يطالبه المستحقون باستحقاقهم فلا ضمان في تركته ثم أعقبت ذلك برأى لم يرد على سبيل الجزم بل من باب الظن وهو أن التجهيل في هذه الدعوى ربما كان من عمل الطاعن نفسه إذ هو لم ينكر وضع يده على أوراق ودفاتر الوقف عقب وفاة الناظرة « وحيث أن موضوع الدعوى على ما يظهر من أقوال الطاعن هو مطالبة ورثة الناظرة بنصيبه في غلة الوقف ولم يكن الاستناد إلى المال المودع باسم الناظرة في أحد المصارف الإثباتية دلائل مقدم على صحة الدعوى ولا ثبات مقدار المال المخلف ومشغولية ذمة الناظرة به وعلى ذلك لا تكون الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة كافية لرفض الدعوى، لأن عدم ثبوت أن المال المودع كان من غلة الوقف لا ينفي بقاء ذمة الناظرة مشغولة بما وصلها من الربح وبذا يكون هذا الحكم بمثابة حكم غير مسبب .

« وحيث أنه بعد أن أقرت محكمة الاستئناف أسباب حكم محكمة أول درجة وأضافت إليها سببا آخر وهو الأخذ بقاعدة التجهيل التي سبق ذكرها بغير بيان للأسباب التي دعت إلى الأخذ بهذه القاعدة الشرعية دون العمل بأحكام القانون المدني . وفي هذا ما يحول دون استعمال محكمة النقض لما لها من حق مراقبة تطبيق القانون

جديد مع الزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة، وبعد استيفاء الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى جلسة يوم الخميس ١٧ ديسبر سنة ١٩٣١، وبالجلسة المذكورة صمم كل من وكيل رافع النقض والمدعى عليهما في الطعن على ما جاء بمذكرته كما اصرت النيابة على الطلبات المدونة بمذكرتها وتأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدونة قانونا

« من حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد القانوني عن حكم قابل له فهو صحيح شكلا » وحيث ان محصل أوجه الطعن هو أن محكمة الاستئناف أخذت بأسباب الحكم الابتدائي ولم ترد على ما قدمه الطاعن من دفاع ومستندات جديدة وأنه لم يكن من الجائز تطبيق قاعدة التجهيل التي أخذت بها محكمة الاستئناف وهي أنه إذا مات الناظر مجهلا غلة الوقف التي قبضها قبل وفاته فلا ضمان لجهة الوقف في تركته لأن الدعوى مدنية والناظر وكيل عن الوقف والمستحقين فضلا عن أن هذه القاعدة لم تتوفر شروطها في هذه الدعوى اذ هي لم تخرج عن كونها مطالبة برد مبالغ ومتى كان ثابتا بمقتضى تلك المستندات مشغولية ذمة الناظرة السابقة فعلى ورثتها الممثلين لتركته اثبات برامة ذمتها من تلك المبالغ

« وحيث ان محكمة أول درجة بنت رفضها دعوى الطاعن على أنه لم يثبت أن المال المودع في

تطبيقا صحيحا للمجىء الحكم غير مسبب تسببا كافيا
« وحيث أن نقص الحكمين في الاسباب
التي بنيا عليها يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم واحالة القضية على محكمة
الاستئناف للحكم فيها مجددا والزمت المدعى
عليهما بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش اتعاب
محاماة للطاعن »

(طعن اسماعيل افندي برهان بصفته وحضر عنه الاستاذ محمد
زكي على بك ضد أمين بك رشدي وآخر وحضر عنهما الاستاذ
محمد أبو الخير رقم ٢٥ سنة أولى ق - بالهيئة السابقة)

٣٠٣

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

نقض . عدم ايداع صورتين من الحكم المطعون فيه في الميعاد .
لا بطلان . أو اعتبار النقص بغير دليل . رفضه

المبدأ القانوني

تقديم الطاعن صورتين مطابقتين للاصل من
الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني كقتضى
المادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار
ليس من الاجراءات الجوهرية التي لا بد منها لقبول
الطعن شكلا . وإنما هو اجراء قصده توفير العناصر
اللازمة لجعل القضية صالحة للحكم في موضوع
الطعن ، ولا علاقة له بالاجراءات الشكلية ، فإذا أهمل
الطاعن تقديم صورة الحكم في الميعاد القانوني
ترتب على إهماله هذا عدم تمكن محكمة النقض من
معرفة مبلغ الطعن من الحقيقة مما يجعل الطعن
بغير دليل ومتعينا رفضه .

الوقائع

بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ

عازر افندي جبران المحامي بتوكيله عن رافعي
النقض بالطعن بطريق النقض والابرار في
الحكم الصادر من محكمة أسيوط الابتدائية
الاهلية بهيئة استئنافية في ٢٢ مايو سنة ١٩٣١
في القضية المدنية رقم ٢٥ سنة ١٩٣٠ استئناف
القاضي بتأييد حكم محكمة ديروط الجزئية والذي
لم يعلن لموكليه طالبا قبول النقض والحكم
بالايقاف الى ان يفصل في الملكية او اعادة
القضية لمحكمة أسيوط الابتدائية لتحكم فيها
بهيئة استئنافية بالايقاف الى ان يفصل في الملكية
ولم تقدم بعد ذلك الاوراق الواجب تقديمها
قانونا والمنصوص عنها في المادة ١٨ من قانون
محكمة النقض والابرار . وبعد استيفاء باقي
الاجراءات القانونية حدد لنظر هذه الدعوى
جلسة الخميس ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ وبالجلسة
المذكورة صممت النيابة على الطلبات الواردة
بمذكرتها . ثم تأجل النطق بالحكم لجلسة اليوم
المحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

« من حيث ان الطاعنين قرروا في ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٣١ بالطعن في الحكم الصادر من محكمة
أسيوط الكلية بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٣ مايو
سنة ١٩٣١ في القضية نمرة ٢٥ سنة ١٩٣٠
استئناف بتأييد حكم محكمة ديروط الجزئية
التي حكمت باعتماد تقرير الخبير وحددت يوما
لاجراء القرعة وبنوا طعنهم على وجهين . الاول
— ان الحكم المطعون فيه صادر في مسألة

اختصاص بحسب نوع القضية وذلك لأن بين الخصوم نزاعاً قائماً على الملكية، فقضاء المحكمة باعتماد تقرير الخبير الذي عينته المحكمة الجزئية لأجراء القسمة هو قضاء في الملكية وهي خارجة عن دائرة اختصاصها. والثاني أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به وهو حكم محكمة ديروط الجزئية الذي قضى بإيقاف دعوى القسمة إلى أن يفصل في النزاع في الملكية. « ومن حيث أن النيابة العمومية دفعت دفعا فرعيا بطلان الطعن شكلا لأن الطاعن لم يودع في الميعاد القانوني صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه. وحجتها في ذلك أنه وإن لم ينص القانون على البطلان في مثل هذه الحالة إلا أن إيداع صورة الحكم المطعون فيه هو من الإجراءات الجوهرية التي لا غنى عنها لا مكان نظر الطعن وقبوله شكلا كما أنه متعلق بالنظام العام لا بمصلحة الخصوم فقط، فللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها وللنيابة أن تدفع به ولو لم تكن الاختصاص منضما في الدعوى

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى نصوص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض والابرام نجد أن المادة ١٨ منه قد أوجبت على الطاعن أن يودع في قلم كتاب المحكمة في ميعاد عشرين يوما على الأكثر من تاريخ الطعن الأوراق الآتية — أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصوم وصورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة مكتوبة

بشرح أسباب الطعن المفصل في التقرير وعند الاقتضاء المستندات المؤيدة له، ونصت المادة ٢٧ على أنه لا يقبل من الخصوم أوراق أو مذكرات بعد المواعيد المحددة في القانون وإنما يجوز للمحكمة استثناء أن ترخص لمحامى الخصوم إيداع مذكرات تكميلية إذا رأت حاجة إلى ذلك. « ومن حيث أن المادة ٢٦ جاءت مبينة لما يترتب على عدم إيداع المذكرات الكتابية في الميعاد فقررت أنه ليس للخصوم الذين لم يودع باسمهم مذكرات كتابية الحق في أن يندبوا عنهم محاميا في الجلسة. غير أن القانون خلا من النص على ما يترتب من الأثر القانوني على عدم إيداع صورتين من الحكم المطعون فيه في الميعاد المبين بالمادة ١٨ ولذلك يتعين البحث عن نية المشرع في هذا الصدد بحسب ما يمكن استخلاصها من روح القانون ومجموع نصوصه. « ومن حيث أن القانون قد نص صراحة على بطلان الطعن شكلا في حالتين وهما الواردتان في المادة ١٥ والمادة ١٧ منه. فالمادة ١٥ نصت على الطريقة التي يجب على الطاعن اتباعها في التقرير بالطعن وفصلت ما يجب أن يشتمل عليه التقرير من البيانات وقررت أنه إذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا كما أن المادة ١٧ نصت على أنه في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن يجب على الطالب أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن ضدهم والا كان الطعن باطلا. وترى المحكمة أنه لو كان المشرع اعتبر إيداع صورتين من الحكم المطعون فيه من الإجراءات الجوهرية

التي لا بد منها لقبول الطعن شكلا وأراد ترتيب البطلان على عدم القيام به لنص على ذلك في صراحة أيضا . وغاية ما في الأمر أنه اعتبره من قبيل تقديم المستندات المؤيدة لموضوع الطعن . وما قد يؤيد هذا الاستنتاج ما جاء في المذكرة الايضاحية لقانون انشاء محكمة النقض والابرار ونصه كالاتي « وفي المواد ١٨ الى ٢٧ تفاصيل الاجراءات المتعلقة بإيداع المستندات ومذكرات الخصوم على وجه يمنع ضياع وقت المحكمة في أعداد القضايا لجعلها صالحة للحكم فيها » . ومؤدى ذلك أن إيداع صورة الحكم المطعون فيه — كأيداع غيرها من المستندات — ماهو الا إجراء يقصد به توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للحكم في موضوعها ولا علاقة له بالاجراءات الشكلية فاذا اهمل الطاعن تقديم صورة الحكم في الميعاد القانوني ترتب على اهماله هذا عدم تمكن محكمة النقض من معرفة مبلغ الطعن من الحقيقة ولا يسعها في هذه الحالة سوى رفضه موضوعا لأنه يعتبر بغير دليل

« ومن حيث انه بناء على ما تقدم يجب القول بأنه متى اتخذ الطاعن الاجراءات المقررة في المادتين ١٥ و ١٧ بالطريقة المينة فيهما وفي الميعاد المحدد (بعد أن يدفع الكفالة التي لا يجوز لقلم الكتاب قبول التقرير بالطعن بدونها طبقا للمادة ١٦) فيكون قد قام بكل ما يفرضه عليه القانون من الاجراءات الجوهرية في تقديم الطعن .

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على

أوراق الدعوى الحالية أن الطعن رفع صحيحا في الميعاد القانوني وأنه موجه الى حكم يطهر من أقوال الطاعنين في تقريرهم أنه من الأحكام التي يجيز القانون الطعن فيها (المادتان ١٠ و ١١ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار) فيتعين الحكم بصحة الطعن شكلا وبرفض الدفع الفرعي المقدم من النيابة .

« ومن حيث انه من جهة الموضوع فإن الطعن بغير دليل كما سبق القول ويجب رفضه . (طعن أبو جبل على خليل وآخرين ضد حسان مصبح وآخرين رقم ٢٨٨ سنة أولى — بالهيئة السابقة)

٣٠٤

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

طعن : تنازل عنه . عند عدم تعلق حق للنصم في الطعن برفع طعن آخر عن الحكم جوازه .

المبدأ القانوني

للطاعن مطلق الحرية في التنازل عن طعنه مادام المدعى عليه في هذا الطعن لم يرفع طعنا آخر عن الحكم . ويلزم الطاعن المتنازل بالمصاريف التي استوجبتها طعنه .

الوقائع

بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر الأستاذ مرقس فهمي أفندي المحامي بتوكيله عن الشيخ محمد الشريفي والشيخ علي الشريفي بالطعن بطريق النقض والابرار في الحكم الصادر ضدها من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٣١ في الاستئناف رقم ٤٢٢ سنة ٤٨ قضائية القاضي بالغاء الحكم المستأنف والزامهما بأن يدفعوا للمستأنفين مبلغ ٣٨٢ جنيها و ٢٢٥ مليما مع فوائده باعتبار المائة خمسة سنويا ابتداء من ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ مع المصاريف ومبلغ

«وبما أن المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ مرافعات تميزان لأحدا لا خصام أن يترك باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيهادون احتياج الى رضا خصمه الآخر الذي لم يكن قد أقام عليه دعوى في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصلية .

«وبما أن المدعى عليهم في هذا الطعن لم يرفعوا طعنا آخر عن الحكم فيكون للطاعنين والحالة هذه مطلق الحرية في التنازل عن طعنهما لعدم تعلق حق لخصومهما فيه ويلزمان بالمصاريف التي استوجبتها طعنهما .

«وبما أن المدعى عليهم وكلوا محاميا عنهم قدم مذكرة ضد الطعن

(طعن الشيخ محمد الشريني وآخر وحضر عنهما الاستاذ مرقص فهمي ضد الشيخ حسن الشريني وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد زكي علي بك رقم ٢٢ سنة أولى ق - بالهيئة السابقة)

٨٠٠ قرشا أتعاب محاماة والمعان اليهما في ١١ يولييه سنة ١٩٣١ طالبا الغاء واعادة القضية الى محكمة الاستئناف للحكم فيهما من جديد . وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ قرر المحامي المذكور بقلم كتاب المحكمة بالتنازل عن هذا الطعن المرفوع من موكله . وبجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحددة لنظر هذه القضية طلب وكيل الطاعنين اثبات التنازل والتمس الحاضر عن المدعى عليهم الزام الطاعنين بالمصاريف .

المحكم

«بما أن محامي الطاعنين قد حضر الى قلم كتاب المحكمة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ وقرر بالتنازل عن الطعن المرفوع من موكله . «وبما أن توكيله مصرح له فيه بالتنازل عن المرافعة وعن الدعوى .

قضاء المجلس الشريفي

في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وهذا التنازل الذي قبله المجلس لا محل معه للبحث في موضوع استئناف الوزارة اذ هي انما كانت تريد باستئنافها هذا الوصول الى تعيين قيم آخر خلاف اسماعيل بك شرين

وبما أن الحاضر عن ابراهيم أفندي عصمت مظهر لم يستحضر من حضرة متولى بك غنيم كتابة بقبوله القيامة بدلا من شرين بك كما أخذ ذلك على عهده بالجلسة الماضية بل قال اليوم انه لم يستحضر ذلك وأنه يرشح للقيامة حضرة السيد وحيد الأيوبي بك

٣٠٥

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

محجور عليه السفة . جواز ترشيحه للقيم

المبدأ القانوني

اذا رشح المحجور عليه السفة شخصا للقوامة عليه فراه في ذلك يجب كل معارضة لأنه ليس محجورا عليه لحال في قواه العقلية فلازال عقله يدرك مصلحته في اختيار من يقوم بادارة ماله

المجلس

«بما أن اسماعيل بك شرين القيم على المحجور عليه قد تنازل عن القوامة بخطاب أرسله للمجلس

المجلس

« بما أن المستأنفة لم تحضر وقد أرسلت للمجلس تقول أنها متنازلة عن استئنافها لأن أموالها عليها ديون تفوق ثمنها وليست واضعة اليد على شيء منها حتى تستطيع دفع رسم الاستئناف » وبما أن عدم دفعها الرسم بسبب عدم وضع يدها على أموالها لا يمنع بحسب المادة ٢١ من لائحة الرسوم للمجالس الحسبية من نظر الاستئناف .

« وبما أن تنازلها عن الاستئناف لا يمنع المجلس من نظر موضوع المادة لأن الحجر من النظام العام فلا يؤثر فيه التنازل .

» وبما أن القرار المستأنف في محله للأسباب الواردة به التي يأخذ بها هذا المجلس .

(استئناف الست جمانة غطاس ضد السيدات اسكندرية وأجينة وآخرات كريمات المرحوم واصف ابراهيم عوض وآخر رقم ٧٥ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - بالهيئة السابقة عدا حضرة أدوار قصيري بك عضو الطائفة الارثوذكسية بدلا من فضيلة الشيخ تلي سرور)

٣٠٧

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

١ - حجر . استئناف قرار صادر برفض طلب تعيين قيم .

اعتباره قرارا صادرا برفض طلب حجر . جواز استئنافه

٢ - محجور عليه . سبق الحجر عليه من زمن للنفقة . حصول

تصرفات منه من بيع وشراء وخلافه . عدم غفلة .

اعتباره حرا من كل حجر . وبهجة تصرفاته .

المبادئ القانونية

(١) إذا كان القرار المستأنف صادرا برفض طلب تعيين قيم على محجور عليه ولكن العلة الظاهرة في إصداره هي اعتبار المجلس الابتدائي أن المستأنف عليه حر من قيد الحجر القديم (حجر

» وبما أن وكيل المحجور عليه قال أنه يعارض في ذلك وأنه إنما يرشح للقيامه سعادة على باشا شوقي وأنه استحضر منه قبولا بذلك كما أخذ من أختي موكله موافقة على تعيين على باشا شوقي » وبما أن معارضة ابراهيم أفندي عصمت ووكيله في تعيين على باشا شوقي بعله أنه ممن يألفون بمتبولى أفندي صفا وأنه سيكون آلة في يده وإن هذا ضار بالمحجور عليه. هذه المعارضة غير مقبولة لأن محمد أفندي مظهر عصمت ليس محجورا عليه لخلل في قواه العقلية بل هو محجور عليه للسفه فلا زال عقله يدرك مصلحته في اختيار من يقوم بإدارة ماله ورأيه في هذا يجب كل معارضة » وبما أنه لذلك يتعين مع التقرير بقبول تنازل اسماعيل بك شرين تعيين سعادة على باشا شوقي قيا بدله .

(استئناف ابراهيم أفندي عصمت مظهر ضد اسماعيل شرين بك وآخر رقم ٧٦ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد فهمي حسين بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين والشيخ على سرور ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء)

٣٠٦

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

١ - استئناف . عن قرار حجر . عدم دفع رسمه . غير مانع من نظره

٢ - استئناف . عن قرار حجر . التنازل عنه . غير مانع من نظره

المبادئ القانونية

(١) عدم دفع رسم استئناف قرار الحجر لا يمنع من نظر الاستئناف طبقا لنص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية

(٢) ان تنازل المحجور عليه عن الاستئناف لا يمنع المجلس الحسبي من نظر موضوع المادة لأن الحجر من النظام العام فلا يؤثر فيه التنازل

المجلس الملى المتوقع في سنة ١٩٠٢) بدليل سبق رفضه توقيع الحجر عليه فيمكن اعتبار مثل هذا القرار كأنه صادر في مسألة طلب حجر وجائز استئنائه (٢) حجر على شخص (انجيلي) من مجلس ملى طائفته في سنة ١٩٠٢ بسبب الغفلة ثم ظهر فيما بعد أن القيم عليه توفي وأنه هو قد تصرف في أملاكه بالبيع والشراء وتعامل بالتجارة كما كان يتفق على عائلته وتعدت تصرفاته . وظهر للمجلس الحسبي العالى أن هذه التصرفات تدل على أن الرجل لا غفلة عنده ولا سفه ولا تبذير . وأن تصرفاته حاصلة بعلم أهله . وأن الحجران كان قد حصل من هذا الزمن فانه لا بد أن يكون لسبب وقتي زال وانقضى . وتمتع الرجل من زمن مديد بكامل حريته وأنه لا يبعد مطلقا انه لم يكن قط موجب لهذا الحجر . وربما كان الرجل نفسه أو ذويه ادعوا لدى المجلس لا مرة ما أنه ذو غفلة فأخذ المجلس بظاهر دعواهم ودعوى شهودهم وأوقع الحجر . وقرر بناء على ذلك أن الرجل حر من كل حجر وان كافة تصرفاته التي أجراها من بيع وشراء هي تصرفات رجل حر غير محجور عليه .

المجلس

« حيث ان وقائع هذه المادة تتحصل كما هو ثابت بالقرار المستأنف ويبقى الأوراق ان للمستأنف عليه ولداً اسمه نعيم اندراوس شنوده طلب في سنة ١٩٢٩ توقيع الحجر على والده هذا فقرر مجلس حسبي مركز سوهاج رفض طلب الحجر وذلك في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ في القضية المقيمة بجدوله نمرة ١٤٦ سنة ١٩٢٩ وبعد ذلك قامت والدته نعيم وهي سنيوره قوسة الصواف المستأنفة تقول هي وولداها استير

ورياض ان زوجها اندراوس المستأنف عليه محجور عليه من قبل مجلس الطائفة الانجيلية في سنة ١٩٠٢ وان القيم الذي كان معنا عليه توفي ويطلبون من المجلس الحسبي تعيين قيم آخر فطلب المجلس أوراق الحجر من المجلس الملى . وبالنظر لكونه سبق ان قرر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ رفض طلب نعيم الحجر على المستأنف عليه وجد أن لا داعي لاجابة طلب تعيين القيم وقرر رفضه في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ بقراره المستأنف الآن

« وحيث ان القرار المستأنف وان كان خاصا برفض تعيين قيم على محجور عليه ولكن العلة الظاهرة في اصداره هو اعتبار المجلس الابتدائي ان المستأنف عليه حر من قيد الحجر القديم (حجر المجلس الملى الذي توقع بحسب ما يؤخذ من أوراق الدعوى في ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٢) بدليل رفضه بقرار ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ لما طلبه ابنه نعيم من توقيع الحجر عليه . ومن أجل هذا يمكن اعتبار القرار المستأنف كأنه صادر في مسألة طلب حجر وأنه يجوز استئنائه وأن الاستئناف مقبول شكلا لحصوله في الميعاد » وحيث ان المجلس اختبر المستأنف عليه فوجده في غاية السلامة من صحته وعقله لا ضعف في بدنه ولا أثر للغفلة في أجوبته . ولكونه أخبر المجلس انه من بضع سنين باع بنفسه ما كان يملكه من الأطيان وهي نحو فدانين ونصف ثم حصه في وكالة بأخيم واشترى بثمان ذلك ثلاثة منازل بسوهاج بمقتضى عقود تحت يده خشى المجلس أن يكون سفيهاً مبذرا ان لم

يكن ذا غفلة فكلف النيابة العامة بتحقيق بيعه
لأملكه الأصلية ومشتراه للنازل وهل ما باع
به قد دفعه ثمنًا للبشترى أم تصرف فيه تصرفًا
بغير حكمة فقامت النيابة بالتحقيق وظهر منه
أن الرجل لم يكن في الأصل يملك شيئًا بل إن
الطين والوكالة كانت من ثمرة كده الشخصى
وقد باعها بثمن يبلغ نحو ٦٥٠ جنيهًا واشترى
حقيقة من بضع سنين في سنتي ١٩٢٢ و ١٩٢٦
ثلاثة منازل بسوهاج اثنين بعقدين مسجلين
والآخر بعقد عرفى غير مسجل وأن ثمن ذلك
بحسب الوراد بعقود المشتري ٤٥٠ جنيهًا وأن
له دكان بقالة فيها بضائع بنحو ٣٥ جنيهًا وأنه صرف
مبلغًا في زواج بعض أولاده وأن له عائلة جسيمة
يقوم بالانفاق عليها . وبما لوحظ في عقود بيعه
أن العقد الصادر منه ببيع الوكالة هو عقد عرفى
غير مسجل محرر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢
وموقع عليه من ولديه نعيم ورياض ومن جندى
قوسة أخى زوجته بصفة شهود
« وحيث أن هذه التصرفات من بيع وشراء
واتجار وانفاق فى الشؤون العائلية تدل أولا
على أن الرجل لا غفلة عنده ولا سفه ولا تبذير .
وثانيا على أن أهله يعرفون تصرفاته هذه
وانها حاصلة باطلاعهم وموافقهم . وثالثا على أن
الرجل اذا كان قد حجر عليه فى سنة ١٩٠٢
فلا بد أن الحجر كان لسبب وقى زال وانقضى
وتمتع الرجل من زمن مديد بكامل حريته ولا
يبعد مطلقا انه لم يكن قط موجب لهذا الحجر
وربما كان الرجل نفسه أو ذويه ادعوا لدى
المجلس الملى لأمر بما انه ذو غفلة فأخذ المجلس

بظاهر دعواهم ودعوى شهودهم وأوقع الحجر
« وحيث انه للاعتبارات المتقدمة يتعين على
هذا المجلس أن يقرر أن المستأنف عليه هو
رجل حر من كل حجر وأن كافة تصرفاته التى
أجراها من بيع وشراء هى تصرفات رجل حر
غير محجور عليه وان يؤيد القرار المستأنف
مع الزام المستأنفة بالمصاريف

(استئناف سينور قوسه ضد اندراوس شنودة رقم ١٠٢ سنة
١٩٢٩ - ١٩٣٠ - بالهيئة السابقة عدا حضرة يوسف بشتى بك
بدلا من حضرة أدوار قصيرى بك)

٣٠٨

١١ يناير سنة ١٩٣١

حجر - للغة - مرض البرانويا . من الامراض العقلية .
ضرورة الحجر على المريض به

المبدأ القانونى

إن مرض البرانويا هو مرض عقلى مزمن
يعرف بالجنون الهذيانى وتصحبه دائما تصورات
وتخيلات بأنه - أي المريض - مضطهد من
الغير مقصود بالأذى وقد يكون ذلك حتى من
البعيدى عنه كما قد يصحبه تصورات العظمة
والاهمية فقد يتصور أنه رجل عظيم أو انه ملك
تجب له الطاعة والاحترام . ويصحب ذلك نقص
فى قواه العقلية فالمصاب به واجب الحجر عليه

المجلس

« حيث أن وكيل المستأنف الح على المجلس فى
القول بأن موكله انما هو معتقل بمستشفى المجازيب
اعتقالا وليس به جنه تستدعى وجوده فيه
« وحيث ان المجلس رأى تكليف النيابة
بالاستعلام من مستشفى المجازيب عن حالة
المستأنف وعمما قد يكون مصابا به من المرض

٣٠٩

١١ يناير سنة ١٩٣١

قيمة — اعفاؤها من تقديم الضمان . جوازه

المبدأ القانوني

إذا كانت القيمة في ذاتها موسرة مظنونا فيها الكفاءة المالية . ولا أجر لها على القوامة فيكون من العدل اعفاؤها من تقديم أى ضمان

المجلس

« حيث ان القرار المستأنف في محله للأسباب الواردة فيه من جهة توقيع الحجر على المستأنفة فهو من هذه الجهة متعين تأييده

« وحيث أن وكيل الست نعيمة سعد أبو راس التي عينها المجلس قيمة على جدتها قد تظلم لهذا المجلس من أن موكلته مع قبولها القيامة بغير أجر فإن المجلس الابتدائي أوجب عليها تقديم ضمان عقارى من أملاكها لا يقل عن عشرين فدانا

« وحيث ان كل ما تملكه المحجور عليها لا يزيد بحسب الظاهر من الاوراق الموجودة بين يدي هذا المجلس عن ١٨ فدانا ونصف معظمها وهو ١٨ فدانا آيل لها من أبناها المتوفى والد القيمة فمن الارهاق تكليف القيمة بتقديم مثل هذا الضمان بل يكفي أن تكون هي في ذاتها موسرة بما ورثته عن أبيها مظنونا فيها الكفاءة المالية بسبب هذا الميراث ويكون من العدل اعفاؤها من تقديم هذا الضمان خصوصا وأنها لا أجر لها

استئناف الاسترقية أبو النجاة ضد محمد زيدان أبو راس وآخر
رقم ١١١ سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — بالهيئة السابقة)

العقل فجاء الرد بأن الرجل مصاب بمرض البرانويا وهو مرض عقلى مزمن يعرف بالجنون الهذيانى وتصحبه دائما تصورات وتخيلات بأنه « أى المريض » مضطهد من الغير مقصود بالأذى وقد يكون ذلك حتى من البعيدين عنه كما قد يصحبه تصورات العظمة والأهمية فقد يتصور أنه رجل عظيم أو أنه ملك يجب له الطاعة والاحترام ويصحب كل ذلك نقص فى القوى العقلية ولكن وكيله أصر على طلب الكشف عليه وتحقيق حالته بواسطة طبيب شرعى المحاكم . فأجاب المجلس طلبه وعين الطبيب الشرعى لمشاهدته وتقديم تقريره بنتيجة المشاهدة وقد جاء تقرير الطبيب الشرعى مفيدا أنه انتقل مرتين الى مستشفى المجاذيب واختبر حالة الرجل وحادثه طويلا بحضور أحد وكلاء النيابة وحضور المحامى الوكيل عنه فكانت النتيجة أن الرجل مجنون لا محالة .

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد القرار المستأنف » وحيث ان المستأنف عليه محمد عبد الحافظ القيم تعهد لدى هذا المجلس بأن يؤدى شهريا لزوجة والده الست خديجة حساب نصف اردب غلة « قمح » وجنيها فى نظير نفقتها هي وابنتها سهام المرزوقة لها من المحجور عليه وأن يدفع لها أيضا فى مقابل كسوتها جنيها مصريا كل أربعة شهور

(استئناف عبد الحافظ محمد حساب ضد محمد عبد الحافظ رقم ٨٦ سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — بالهيئة السابقة عدا حضرة الشيخ طه حبيب بدلا من حضرة يوسف بك بشتلى العضو)

قضية محكمة الاستئناف الأهلية

٣١٠

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

مسئولية . قتل بنت . ضرر أدبي . وجوب تعويضه .

المبدأ القانوني

الأم التي قتلت ابنتها خطأ بسبب حادث سيارة تستحق تعويضاً عن الضرر الذي أصابها بفقد ابنتها ، ولا محل لدفع مسؤولية المتهمة عن التعويض المدني بأن القتيلة كانت صغيرة السن لا تعول والدتها وان موتها لم يسبب لوالدها الا ضرراً أدبياً محضاً لأن قتل الأبناء فضلاً عما يتركه في نفوس أهلهم من اللوعة والحسرة وما يسببه لهم من الأشجان والآلام المبرحة التي قد تضر بهم أضراراً بالغة لا يصح أن ينظر فيه الى الوجهة المادية فقط لأنها قد تكون أقل الوجاهات اعتباراً في مثل هذه الظروف .

المحكمة

« من حيث انه لا محل للناقشة أمام هذه المحكمة في مسؤولية المستأنف عليه جنائياً عن قتله خطأ ابنة المستأنفة بعد أن ثبتت هذه المسؤولية بالحكم الصادر من محكمة جنح السيدة الصادر بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٩ في القضية نمرة ٢٢٧ مصر القديمة سنة ١٩٢٩ القاضي بحبسه ثلاثة شهور والذي عدلته المحكمة الاستئنافية بحبسه ستة شهور مع الشغل بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ - وذلك لأن المحاكم المدنية مقيدة بالأحكام الجنائية النهائية فيما ورد بها خاصاً بترتيب المسؤولية .

« ومن حيث انه بناء على ما ثبت مما تقدم من مسؤولية المستأنف عليه جنائياً عن قتله ابنة المستأنفة

فانه يكون مسئولاً مدنياً قبلها عن تعويض الضرر الذي لحقها من جراء هذا القتل .

« ومن حيث ان المستأنف عليه يدفع مسئولية المدنية بأن القتيلة كان عمرها لا يتجاوز الست سنوات وأنها الصغر سنهم يكن في وسعها أن تعول والدتها المستأنفة وأن موتها لم يسبب لوالدها الا ضرراً أدبياً محضاً وأن من لحقه ضرر أدبي لا يستحق تعويضاً مالياً لأنه لم يفقد سوى مجرد آمال قد تحققها الاقدار أو لا تحققها .

« وحيث ان هذا الرأي لا تأخذه هذه المحكمة لان قتل الأبناء فضلاً عما يتركه في نفوس أهلهم من اللوعة والحسرة وما يسببه لهم من الأشجان والآلام المبرحة فان هذه الأشجان قد تضر بهم أضراراً بالغة لاسيما إذا كان فقدانهم لا يعرض ، ولذلك لا يصح أن ينظر الى تعويض فقدان الأولاد من الوجهة المادية فقط لان هذه الوجهة قد تكون أقل الوجاهات اعتباراً في مثل هذه الظروف .

« وحيث انه لذلك تكون المستأنفة مستحقة لتعويض الضرر الذي أصابها بقتل ابنتها بسبب خطأ المستأنف عليه في قيادة سيارته هذا الخطأ الذي أودى بحياتها وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة وخمسين جنياً

وحيث انه لهذا يتعين تعديل الحكم المستأنف . (استئناف الست نفيسة بنت غريباري ومعه الاستاذ محمد أبو الخير ضد الخواجه بدروس بدروسيان وحضر عنه الاستاذ فينسنيور رقم ٩١٥ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلو حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك مستشارين)

٣١١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

دين . تقدم . سند . محرره تاجر . عمل غير مختص بتجارته . مدينته

المبدأ القانوني

اذا حرر التاجر سند دين لعمل غير خاص بتجارته
كان السند مدنيا تسري عليه قواعد القانون المدني
فلا يسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات .

المحكم

« حيث ان استئناف الوصف سبق الفصل

فيه ولم يبق غير استئناف الموضوع

« وحيث ان الدفاع الذي تملك به المستأنفة
من أن السند المطالب بالباقي من قيمته يعد
سندا تجارياً وتسري عليه قواعد القانون
التجاري من حيث السقوط بمضي خمس سنوات
من تاريخ استحقاقه لا ينطبق على هذه الحالة لأنه
مع فرض صحة ما جاء في مذكرتها ومستنداتها
من أن مورثها تاجر يشتغل في أعمال اليانصيب
فان الثابت من ظروف الدعوى أن هذا السند
بالمديونية لم يكن لعمل خاص بتجارته فهو
تعهد مدني تسري عليه قواعد القانون المدني
من حيث السقوط ولم تمض المدة القانونية لذلك
فيكون حكم محكمة أول درجة قد أصاب الحقيقة
برفضه الدفع بسقوط الحق في المطالبة لمضي
خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

« وحيث ان الدفاع الموضوعي الذي تملك
به المستأنفة من أن مورثها سدد الدين بما يستفاد
من الخطابات التي قدمتها ليس له وزن كما قالت
بحق محكمة أول درجة لأن تلك الخطابات لا تفيد
السداد وليس في لهجتها ما يشعر بأن المستأنف

عليها تستجدي في طلب نقود ولا تطالب بحق لها
« وحيث انه لهذه الأسباب وللأسباب التي
أخذت بها محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف
في محله ويتعين تأييده

(استئناف الست راشيل وحضر عنها الاستاذ محمود فهمي جديده
ضد الست بوليصه ووقايل برتتان وحضر عنها الاستاذ عباس
مسعوده رقم ٩٠٣ سنة ٨ قضائية رئاسة وعضوية أصحاب العزة كامل بك
ابراهيم وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٣١٢

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

اجارة . تجدها لمدة ثانية . بحكم نصوص العقد . تجدها لمدة
ثالثة . لا يكون الا لسنة . بحكم المادة ٣٨٦ مدني .
الرجوع في الاختصاص الى حكم القانون .

استئناف . عدم التقيد بالشروط الواردة في عقد الاجار الاصل . جوازه
المبادئ القانونية

اذا تجدد عقد الاجار لمدة ثانية طبقا لما جاء
فيه وظل المستأجر بعد انتهاء مدة التجديد واضعا
اليده على العين ، فان يده لا تبقى باعتبار أن العقد
تجدد لمدة ثالثة بحكم شروط العقد ، بل يعتبر أنه
تجدد لمدة زراعية هي سنة واحدة بحكم المادة
٣٨٦ من القانون المدني الا اذا انصرفت نية
الطرفين الى تجديد العقد بشروطه لمدة ثالثة انصرافا
صحيحا تدل عليه أوراق قاطعة .

وعلى ذلك فاذا كان العقد الاصل يتضمن نصا
يقضى بجعل الاختصاص للقضاء الجزئي نهائيا
فلا يسري هذا النص على الدعوي الخاصة بالسنة
الاخيرة وتصبح حالتها خاضعة للاحكام العادية
بالنسبة للاختصاص .

المحكم

« حيث ان عقد الاجار المؤرخ أول يولييه

سنة ١٩٢٠ والخاص بمقدار ٢٨ فدانا و ١٧ قيراطا

الحجز وفاء لايجار سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٨ و
وبرفع تثبيت ذلك الحجز لأن هذا التجديد
لم يثر القول فيه من جانب الطرفين وكلما
أثاراه انما هو مجرد وضع يد المستأجر في ستي
١٩٢٧ و ١٩٢٨ وقد كان المستأجر في كل
مرحلة من مراحل المطالبة بايجار ستي
١٩٢٧ - ١٩٢٨ يقول بعدم وضع يده هاتين
السنتين ودلل على ذلك بإذاريه المرسلين منه
الى المؤجر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٧
و ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ . واما وقد حكم
نهائيا بايجار ستي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ فانه لا محل
للقول عنهما من حيث الايجار إنما محل القول
فيهما هل هما سنتان من مدة ثلاثة لعقد إيجار
مجدد بحكم العقد الاصل أم هما سنتان لوضع
يد كل سنة على حدة بحكم المادة ٣٨٦ مدني
سالفه الذكر ، ومادام قد تبين بأن حكم الايجار
عن هاتين السنتين لم يفصل في أمر التجديد لمدة
ثلاثة وقامت القرائن في الدعوى الحاضرة على
عدم توافر نية الطرفين على التجديد لمدة ثلاثة
فانه يجب إذ ذاك تفسير الحالة التي أصبح
عليها المستأجر من الوجهة القانونية مع المؤجر
له حالة تنطبق على حكم المادة ٣٨٦ مدني لأنه
إذا لم تتوافر عناصر التجديد توافرا ينم عن
رغبة ظاهرة فيه فلا بد وقتئذ من الأخذ بحكم
المادة ٣٨٦ مدني أي بوضع اليد لمدة زراعية
كل سنة على حدتها وذلك لأن التجديد لمدة
ثانية انما يحصل بحكم العقد واما التجديد لمدة
سنة فلا يحصل الا بحكم القانون بالمادة ٣٨٦
مدني ، ولا يمكن القول هنا بالتجديد لمدة ثلاثة

و ١٢ سهما بحوض الجزيرة رقم ١١ لمدة ثلاث
سنوات والمأخوذ على المستأنف وإن كانت
مدته تنتهي في سنة ١٩٢٣ الا أنه لما ظل واضعا
يده بعد ذلك وكان البند الخامس من عقد
الايجار يقضى بتجديده لمدة أخرى بشروطه
فقد تجدد العقد لمدة ثلاث سنوات أخرى
تنتهي في سنة ١٩٢٦ وقد رفع المؤجر دعوى
بالتأخر له من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ أي
ست سنوات وطلب توقيع الحجز التحفظي
على الزراعة القائمة وصدر الأمر بالتوقيع
وفي أثناء نظر الدعوى قال المؤجر بأن إيجار
سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٨ قد استجد فعدل
طلباتهما وطلب بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧
توقيع الحجز التحفظي وفاء لها وتوقيع الحجز
وصدر الحكم النهائي من محكمة الالتماس بمبلغ
٧٥٨ جنهيا و ٨٥ مليا بقيمة المتأخر من الايجار
لغاية سنة ١٩٢٨

« وحيث وقد تجدد عقد الايجار لمدة
ثانية نهايتها سنة ١٩٢٦ طبقا لنص البند الخامس
منه فانه اذا ظلت يد المستأجر على الأرض
بعد مضي المدة الثانية المذكورة فانها لا تبقى
باعتبار أن العقد تجدد لمدة ثلاثة بحكم البند
الخامس منه بل يعتبر أنه تجدد لمدة زراعية
وهي سنة بحكم المادة ٣٨٦ مدني الا اذا انصرفت
نية الطرفين الى تجديد العقد بشروطه لمدة
ثلاثة انصرافا صحيحا تدل عليه أوراق قاطعة
... وحيث انه لم يثبت من أوراق الدعوى
وما انضم اليها من قضايا الايجار أن العقد
تجدد لمدة ثلاثة برفع طلب المؤجر بتوقيع

الاتفاق سنة ١٩٢٩ فيجب حينئذ تحقيقه والتصريح للمؤجر بأبواب اتفاق المستأجر للعين سنة ١٩٢٩ وللمستأجر البنى .

« وحيث لذلك يتعين إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ما تقدم

(استئناف عبد المجيد بك رضوان وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندى ضد محمد بك طلعت الفرنساوى وحضر عنه الاستاذ رياض الجمل رقم ٢ سنة ٤٨ قضائية برئاسة عضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذمنى بك مستشارين) .

٣١٣

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ إيقاف الدعوى . أمام المحاكم الأهلية . انتظارا للفصل

فيه أمام المحاكم المختلطة . لا نتيجة له . رفضه

٢ إحالة الدعوى . الى محكمة أخرى مطروح أمامها النزاع .

وجوب خضوع المحكمتين لاختصاص واحد

من حيث وظيفتهما :

المبادئ القانونية

١ - لا يحكم بإيقاف الفصل فى الدعوى انتظارا لحكم يصدر من محكمة أخرى الا اذا كان الحكم المنتظر صدوره له ضرورة للفصل فى الدعوى الموقوفة بحيث لا يمكن الفصل فى النزاع بالرفض أو القبول الا بعد صدور الحكم المذكور . وعلى ذلك فالطلب الذى يقدم للمحكمة الأهلية بإيقاف الدعوى حتى يفصل نهائيا من المحاكم المختلطة فى موضوع النزاع المطروح أمامها عن نفس الموضوع لا يمكن قبوله لأنه بعد الفصل من المحاكم المختلطة لا يكون هناك نزاع أمام المحاكم الأهلية باقيا للفصل فيه .

٢ - إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مطروح أمامها نفس النزاع . لا يكون إلا اذا كانت المحكمتان خاضعتين لاختصاص واحد من حيث وظيفتهما فى الحكم .

بحكم العقد لأن حكمه انتهى بالتجديد للمدة الثانية واذا ما ادعى المؤجر بالتجديد لمدة ثلاثة بحكم العقد الاول فلا بد وقتئذ من قيام الأدلة القاطعة على رضا الطرفين رضا صريحا به ومادام هذا الرضا غير ثابت بأوراق قاطعة فيه فلا يمكن اقتراضه فى الوقت الذى كان يقول فيه المستأجر بأنذاريه ستنى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بأنه لم يكن واضح اليد بما يشعر بأنه غير راض بتجديده لمدة ثلاثة وإن كان قد حكم بإيجار ستنى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ فانه قد حكم بهما لا على اعتبار أن العقد تجدد، بل على اعتبار أن هناك وضع يد سنة بعد أخرى باستمرار اليد بحكم المادة ٣٨٦ مدنى

« وحيث وقد ثبت أن يد المستأجر بعد سنة

١٩٢٦ أى بعد نهاية المدة الثانية التى تجدد لها عقد الايجار ان هى إلا يد بحكم المادة ٣٨٦ مدنى ، فانه يتعين إذ ذاك معرفة ما اذا كان المستأجر انتفع سنة ١٩٢٩ بحكم تلك المادة أو لم ينتفع .

« وحيث وقد تكيفت الدعوى الآن هذا التكيف القانونى بحكم المادة ٣٨٦ مدنى فقد زال من النزاع حكم المادة ١٢ من عقد الايجار الذى جعل اختصاص القضاء الجزئى نهائيا وأصبحت حالة الدعوى خاضعة للأحكام العادية ، وما دام أن المبلغ المحكوم به ١٥١ جنيها قابلا للاستئناف فيتعين وقتئذ رفض الدفع الفرعى المدفوع به من المستأنف عليه وبقبول الاستئناف شكلا .

وحيث ان النزاع قائم على الاتفاق وعدم

المحكمة

« حيث ان الثابت من الاوراق أن المحامي عن المستأنف عليهم الثلاثة الاولين طلب بجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ من المحكمة الابتدائية إيقاف الفصل في الدعوى لأن نفس النزاع المطروح أمامها مرفوع أمام المحكمة المختلطة » وحيث ان المحكمة الابتدائية أجابت طلبه وحكمت بإيقاف الدعوى حتى يفصل نهائيا من المحكمة المختلطة في موضوع النزاع المطروح أمامها عن نفس الموضوع الحالي

« وحيث ان المستأنف رفع الاستئناف الحالي وطلب الحكم بالغاء حكم الايقاف المذكور وإعادة القضية للمحكمة الابتدائية للفصل فيها » وحيث ان الحكم بالايقاف معناه تأجيل الفصل في الدعوى

« وحيث ان إيقاف الفصل في الدعوى انتظارا لحكم يصدر من محكمة أخرى لا يكون الا اذا كان الحكم المنتظر صدوره له ضرورة للفصل في الدعوى الموقوفة بحيث لا يمكن الفصل في النزاع بالرفض أو القبول إلا بعد صدور الحكم المذكور

« وحيث ان حكم الايقاف المستأنف ليس من هذا القبيل لأنه لو صدر الحكم من المحكمة المختلطة برفض الدعوى أو بقبولها فلا يكون هناك نزاع أمام المحكمة الاهلية مؤجل الفصل فيه بعد حكم المحكمة المختلطة .

« وحيث لا يمكن القول بأن حكم الايقاف المستأنف معناه احالة الدعوى من محكمة لأخرى

لأن هذه الاحالة لا تكون الا اذا كانت المحكمتان خاضعتين لاختصاص واحد من حيث وظيفتهما في الحكم .

« وحيث انه لا يمكن اعتبار الحكم المستأنف حكما بعدم الاختصاص ، لأن الحكم بعدم الاختصاص يخرج الدعوى برمتها من يد المحكمة التي أصدرته ولا يكون بعده نزاع مؤجل الفصل فيه أمامها .

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر الدعوى .

(استئناف الحواجه مكردتش جزجيان وحضر عنه الاستاذ محمد زكي علي بك ضد الست قارتوهر جزجيان وآخرين وحضر عن الثلاثة الاولين الاستاذ سلامه ميخائيل بك وعن الاثنين الآخرين الاستاذ أدواز مشرقى رقم ١٩٨ سنة ٤٨ قضائية — رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٣١٤

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - بيع . طلب تنقيص الثمن . تسليم على الشيوع . لا يعتبر تسليما
٢ - ميعاد . مصادفه يوم عطلة . امتداد . السنة المنصوص عليها
في المادة ٢٩٦ مدني

المبادئ القانونية

١ - يشترط لتطبيق المادة ٢٩٦ من القانون المدني الخاصة بسقوط حق المشتري بفسخ البيع أو تنقيص الثمن للسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد. أن يكون التسليم قد تم فعلا وتمكن المشتري من معرفة المقاس ، فاذا وقع البيع على الشيوع كان التسليم غير متحقق بالفعل ولا يسري الميعاد المذكور
٢ - اذا صادف اليوم الأخير من السنة المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ يوم عطلة رسمية فيمتد الأجل الى اليوم التالي

المحكمة

« بما أنه بمقتضى ثلاثة عقود . الأول منها بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٩٢٦ والثاني بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ والثالث بتاريخ ١٢ من إبريل سنة ١٩٢٧ باع ورثة الشيخ عبد المجيد العشماوى وهم باقى المستأنف عليهم ٢٨ فدانا على الشيوع فى ٣٣ فدانا وكسور ينت حدودها فى كل عقد ، ولما سجل المشتري تلك العقود لنقل التكليف باسمه لم ينتقل إلا ٢٦ فدانا و ١٤ قيراطا فتبين أن البائع قد تصرفوا فى أكثر مما يملك المورث فى هذه القطعة ، ورفع هذه الدعوى وطلب فيها رد الثمن المقابل فدانا و ١٠ قرايط وقدره ١٧٠ جنيهان من جميع البائعين . » وبما أن المستأنف الست شقيقه موافى القرمانى دفعت أمام هذه المحكمة بسقوط حق المشتري فى تنقيص الثمن نظير العجز لسكوته سنة من تاريخ عقد البيع الصادر منها إليه

« وبما أنه للفصل فى الدفع يجب البحث فى مسألتين : الأولى هل البيع حصل فى عين معينة معينة الحدود فى العقد حتى يكون التسليم تم فعلا وتمكن المشتري من معرفة مقاسها حتى يكون التسليم حجة عليه اذا مرت عليه سنة وسكت عن المطالبة بفرق الثمن ، والثانية هل مضى على العقد السنة المسقطه لهذا الحق . »

« وبما أنه مذكور فى الثلاثة عقود التى اشترى بها أن البيع على الشيوع فى ٣٣ فدانا قد ذكرت حدودها فلا يمكن أن يقال أن المشتري استطاع أن يعلم بالعجز ، إذ أن التسليم

الذى يذكر فى العقد فى هذه الحالة يكون فى الواقع لكل ذرة من الأرض فى الثلاثة وثلاثين فدانا الشاملة للمبيع ، والبائعون تصرفوا فى ثمانية وعشرين فدانا منها على أنهم يملكونها والباقى ملك الغير ، على أنه فى هذه الدعوى لم يكن الأمر خاصا بعجز فى الأطنان علم من مساحتها ، بل أن الأمر أن البائعين باعوا أكثر مما يملك المورث فى القطعة التى باعوا فيها كما اتضح من التكليف .

وبما أنه على فرض صحة حجة السيدة شقيقة من جهة أن المشتري أقر فى العقد بأنه استلم الأطنان ووضع يده عليها حسب المبين بالعقد فإنه ثابت من صورة العقد المقدمة أن التوقيع على عقديها حصل أمام الموثق فى ١٢ إبريل سنة ١٩٢٧ وهذا التاريخ يقابل ٩ من شوال سنة ١٣٤٥ ورفع الدعوى حصل فى ٣١ من مارس سنة ١٩٢٨ يقابل ٩ من شوال سنة ١٣٤٦ وهو يوم سبت ، فلو فرض وكان يوم حصول العقد يحتسب من السنة فيكون آخرها يوم الجمعة فيمتد الأجل إلى يوم السبت وتكون المطالبة حصلت فى الميعاد القانونى وإن كان لم يحتسب فيكون الميعاد محفوظا هذا إن اعتبرت السنة هلالية وأما إن كانت ميلادية فتكون الدعوى رفعت قبل الميعاد واذن فسكوت المشتري لم يمر عليه الأجل المسقط فى الحالين .

« وبما أنه مما تقدم يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه »

« وبما أنه عن الموضوع فالمحكمة ترى ندب خير لأداء الأعمال الآتية . »

« وحيث انه فيما يختص بالشطر الثاني من الحكم وهو الخاص بنشره في جريدتين — عريتين — وجريدتين — فرسيتين — من الجرائد التي تصدر في القطر المصري على مصاريف المستأنف عليه تعويضا عن الضرر الأدبي فقد بنت محكمة أول درجة حكمها على ما جاء بالمادة ١١٧ من القانون المدني الاهلي والمادة ١٦٧ من قانون العقوبات الاهلي وأخذت بطريق القياس على المادة ١٠٣٦ من قانون المرافعات الفرنسي عملا بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي تبيح عند عدم وجود نص في القانون العمل بقواعد العدل .

« وحيث ان محكمة أول درجة قد أجهدت نفسها جهدا كبيرا لاستنباط نصوص قانونية تبنى عليها حكمها فجاء بحشائها طريقا في بابها ولكنه أبعدا قليلا في بعض المواطن عن الاستنتاج الصحيح وأولت نصوص القانون تأويلا ترى المحكمة أنه لا يتفق مع روحها ومعانيها لأن المادتين ١١٧ من القانون المدني و ١٦٧ من قانون العقوبات لا ينطبقان على الواقعة التي نحن بصدددها، اذ المادة الأولى وهي المادة ١١٧ مدني خاصة بالتعهد بعمل شيء، وقد نصت على أنه يجوز للتعهد له أن يحصل على اذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين أو بإزالة ما فعله مخالفا لتعده — وأما طلب نشر الحكم فهو عبارة عن طلب تعويض عن ضرر نشأ من فعل الغير، و فرق بين هذا وذاك، اذ أن الأول معناه التعاقد، والثاني معناه فعل غير مشروع (جنحة أو شبه جنحة) وأما المادة ١٦٧ من قانون العقوبات

أولا — تطبيق المستندات على الأرض المبيعة لمعرفة إن كان مقدارها حسب الوارد بالعقود موجودا في الطبيعة أم لا .

ثانيا — ما مقدار العجز إن وجد .

ثالثا — ما مقدار ما يصيب كل بائع بنسبة ما باعه وما يقابله من الثمن وما سبب العجز .

(استأنف الست شفيقة هانم الموافي القرمانى وحضر عنها الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد الشيخ عبد الوهاب السعيد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ ابراهيم عبد الهادى رقم ١٢٥٨ سنة ١٢٧٦ وستة ٤٩ قضائية - رئاسة وعصوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقي بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٣١٥

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - تعويض . جنحة أو شبه جنحة . ضرر أدبي . نشر الجرائد

٢ - تعويض . ضرر أدبي . كفاية النشر للتعويض

المبادئ القانونية

١ - يصلح الضرر الأدبي لأن يكون أساسا للحكم بتعويض كلما كان ناشئا عن فعل غير مشروع (جنحة أو شبه جنحة) ونشر الحكم في احدى الجرائد يعتبر كجزء من التعويض والمحاكم أن تحكم به متى توفرت مسوغاته ، والحكم به لا يحتاج الى نص خاص في القانون اذ هو يدخل تحت أحكام القواعد العامة للقانون المدني

٢ - اذا تبين أن نشر الحكم في احدى الجرائد فيه تعويض كاف للضرر الأدبي نظرا لعدم سهولة تقويمه ولأنه لا يصح أن يكون أساسا للتجارة بالمال فلا محل للحكم بتعويض مالي آخر

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله لما قضى به بالنسبة للتعويض المادى للأسباب الواردة به التي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده .

نشر الحكم في إحدى الجرائد فيه الكفاية لتعويض الضرر الادبي من أى تعويض مالى آخر «
في محله وتأخذ به هذه المحكمة .

«وحيث أنه لهذه الاسباب وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف يكون الحكم المستأنف في محله بكامل أجزائه ويتعين تأييده .

(استئناف ابراهيم بك عاده وحضر عنه الاستاذ اسماعيل حمزه ضد نجيب أفندى تادرس وآخر وحضر عنهما الاستاذ رياض الجبل رقم ٤٩٤ و ١١٧٩ سنة ١٣٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكى القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السبد سليمان بك مستشارين)

٣١٦

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

استئناف . قيد . ميعاد ال ٤٨ ساعة . وجوب احتسابه بالساعات من ساعة القيد لساعة انتهاء الجلسة

المبدأ القانوني

تحتسب الثمانية والأربعين ساعة المنصوص عليها في المادة ٣٦٨ مرافعات من ساعة القيد الى ساعة انتهاء الجلسة ، ولما كان من المفروض أن تنتهى الجلسات في الساعة الأولى بعد الظهر صيفاً وفي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر شتاءً وجب اعتبار هذا الوقت هو الميعاد القانوني لنهاية الجلسة عند احتساب ميعاد القيد (المادة ٤ لا ئحة الاجراءات الداخلية)

المحكم

« من حيث ان المستأنف عليه دفع يطلان الاستئناف لعدم قيده في الميعاد لأنه قيد في يوم الثلاثاء ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر وكانت الجلسة المحددة لنظر هذا الاستئناف في يوم الخميس ١٢ منه

فهي خاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وواردة في قانون العقوبات كعقوبة . فالقياس اذن على المادتين السالفتي الذكر في حالتها هذه هو قياس مع الفارق — ولعل الذى حدا بمحكمة اول درجة الى الاخذ بهاتين المادتين هو تقريب وجهة نظرها مع نصوص القانون الفرنسى ليكون لها مندوحة في تطبيق المادة ٢٩ من لا ئحة ترتيب المحاكم الاهلية اخذا بقواعد العدالة ، وما كانت في حاجة الى ذلك لانها جاءت في أسباب حكمها بنظرية سليمة اتفق عليها الشراح الفرنسيين — تلك النظرية هي أن الضرر الادبي يصلح أن يكون أساسا للحكم بتعويض كلما كان ناشئاً عن فعل غير مشروع (جنحة أو شبه جنحة) كما أن نشر الحكم في إحدى الجرائد على نفقة المحكوم عليه يعتبر كجزء من التعويض أو عبارة أوضح ان طلب نشر الحكم هو جزء من طلب التعويض عن الضرر الذى حصل بفعل الغير وهو طلب قانوني لا غبار عليه يدخل تحت أحكام القواعد العامة من القانون المدنى والحكم فيه لا يحتاج الى نص خاص وانما يحتاج الى بحثه من حيث احقية طالبه فيه من عدمه « وحيث ان المادة « ١٠٣٦ » من قانون المرافعات الفرنسى — الغرض منها كما هو ظاهر من نصها انما هو اعطاء الحق للمحاكم بالترخيص بنشر الحكم من تلقاء نفسها عندما تكون هناك ظروف شديدة تدعو لهذا النشر .

« وحيث ان ما جاء في الحكم المستأنف من « أن التعويض الادبي مما لا يسهل تقويمه وأنه لا يصح أن يكون أساسا للتجارة بالمال ومن أن

« وحيث ان المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات أوجبت على المستأنف أن يقيد الدعوى قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة

» وحيث ان هذه المادة حددت الميعاد بالساعات لا بالأيام، وهذا يستلزم تحديد ساعة القيد وساعة الجلسة بكل دقة

وحيث ان القانون لم يحدد ساعة معينة لآلية قضية بالجلسة، وما دامت الجلسة لم تنته فيجوز نظر الدعوى حتى ان الاحكام الغياية لا تكتسب الا في نهاية الجلسة

» وحيث انه لأجل ذلك يجب احتساب الثمانية والأربعين ساعة من ساعة القيد الى ساعة انتهاء الجلسة

» وحيث انه من غير الممكن عملاً أن يعرف المستأنف الساعة التي ينتهي فيها نظر قضايا الجلسة فوجب بذلك الى الرجوع الى النظام المقرر قانوناً لذلك

» وحيث ان المادة ٤ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الاهلية نصت على أن تعيين عدد الجلسات وايامها وساعاتها يكون في كل سنة بمعرفة وزير الحقانية

» وحيث ان وزارة الحقانية قررت بناء على ذلك أن تكون مدة الجلسات خمس ساعات مادامت توجد قضايا في الرون على أن يكون افتتاحها صيفاً في الساعة الثامنة صباحاً وشتاء في الساعة الثامنة والنصف

» وحيث انه بناء على ذلك يكون من المفروض أن تنتهي الجلسات في الساعة الاولى بعد الظهر صيفاً وفي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر

شتاء ويجب اعتبار أن هذا الوقت هو الميعاد القانوني لنهاية الجلسة عند احتساب ميعاد القيد » وحيث انه في هذه الدعوى حصل القيد في يوم الثلاثاء الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر من شهر نوفمبر سنة ١٩٣١ الداخل في مواعيد الشتاء وكانت الجلسة يوم الخميس التالي وهي تمتد قانوناً الى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر فيكون القيد حصل في الميعاد ويتعين بذلك رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف

(استئناف الشيخ اساعيل يونس وحضر عنه الاستاذ عزوز اسكندر ضد الخواجه قلبي شحاته وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ امريئيل معوض رقم ٥٤ سنة ٤٩ ق — رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٣١٧

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

معارضة . اعلان . القيايب خارج القطر . مانع مادي من العلم . قبولها .

المبدأ القانوني

اذا أعلن أمر تقدير الى شخص بتغيب خارج القطر ومارض فيه في اليوم التالي لعودته صحته معارضته واعتبرت في الميعاد لان غيابه كان مانعاً مادياً من العلم بالأمر المعلن اليه .

المحكمة

» من حيث ان سيد افندي توفيق الخبير دفع بعدم قبول معارضة الشيخ عبد العظيم عبد الجواد لرفعها بعد الميعاد .

» وحيث انه من الثابت أن الأمر المعارض فيه أعلن للشيخ عبد العظيم عبد الجواد أثناء تغيبه بالاقطار الحجازية وقد عاد في ٣ يونيو سنة ١٩٣١ وعارض في ٤ منه .

المحكمة

« من حيث ان المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات أوجبت على المستأنف أن يتخذ له في عريضة الاستئناف محلا مختارا في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف ان لم يكن ساكنها والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

« وحيث ان الاوراق المشار اليها بهذه المادة والتي يصح اعلانها لقلم الكتاب هي الاوراق المتعلقة بموضوع الدعوى من مذكرات ومستندات وتعديل طلبات مما يمكن أن يعلم به المستأنف على كل حال عند المرافعة في موضوع الدعوى أمام المحكمة ولا يدخل فيها اعلان قيد الدعوى من المستأنف عليه للمستأنف في بحر مدة ثمانية أيام الذي يجوز أن لا يصل الى علم المستأنف فيترتب على ذلك سقوط حقه نهائيا في الاستئناف

« وحيث انه مما يؤيد ذلك أن المادة ٣٦٤ المذكورة موجودة من عهد وضع القانون في سنة ١٨٨٣ حيث لم يكن يوجد من الاوراق التي يمكن اعلانها في الاستئناف الا تلك الاوراق السابق بيانها ، أما اعلان المستأنف بقيد استئنافه في ميعاد ثمانية أيام فانه لم يأت به الشارع الا في سنة ٩١١ عند تعديل المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات فلم يكن ملحوظا عند وضع المادة ٣٦٤ منه .

« وحيث ان كل مسألة يترتب عليها سقوط حق يجب تفسير النصوص القانونية بخصوصها

« وحيث ان غيابه في الاقطار الحجازية كان مانعا ماديا من العلم بالأمر المعلن اليه ومن المعارضة فيه في الميعاد ، ولذلك يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين قبول معارضة الشيخ عبد العظيم عبد الجواد شكلا وحيث ان معارضة سيد أفندى توفيق الخبير حازت شكلها القانوني

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فان الأمر المعارض فيه في محله .

(معارضة الشيخ عبد العظيم عبد الجواد ضد سيد أفندى توفيق الخبير وحضر معه الاستاذ اسرائيل موضوع رقم ١٠٩ سنة ١٣١٦ قضائية بالهيئة السابقة)

٣١٨

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

استئناف . قده . اعلان بقيدته . في ثمانية أيام . لا يجوز اعلانه في المحل المختار
المبدأ القانوني

أوجبت المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على المستأنف أن يتخذ له محلا مختارا في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف ان لم يكن ساكنها والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها الى قلم كتاب المحكمة ، والاوراق التي يصح اعلانها لقلم الكتاب هي الاوراق المتعلقة بموضوع الدعوى من مذكرات ومستندات وتعديل طلبات ، ولكن لا يدخل فيها اعلان قيد الدعوى من المستأنف عليه للمستأنف في بحر مدة الثمانية أيام الذي يجوز أن لا يصل الى علم المستأنف فيترتب على ذلك سقوط حقه نهائيا في الاستئناف اذ أن اعلان المستأنف بقيد استئنافه في ميعاد الثمانية أيام لم يأت به الشارع الا في سنة ٩١١ عند تعديل المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات فلم يكن ملحوظا عند وضع المادة ٣٦٤ من سنة ١٨٨٣ (١)

(١) راجع الحكم رقم ١٧٢ ص ٢٢٤ المنشور بمجلة المحاماة السنة الحالى بالعدد الرابع

المقرر كما أنه يجوز أيضا أن يتقدم حق الحكر لدى المحتكر بمضى المدة الطويلة بشروطه القانونية فيزول عنه التزامه بالحمل المقرر ويصبح العقار لديه وقد تحرر من قيد الحكر . وأصبحت للمحتكر على العقار ملكية غير منتقصة إذا ما مضت مدة التقدم المقررة لزوال الحكر وهي ٣٣ سنة بشروطه القانونية .

٢ - الترك وحده لا يزيل الحق عن صاحبه بل الذي يزيله الترك من جانب والاكتساب من جانب آخر والا أصبحت العين محل الترك بلا صاحب وهو ما يتنافى مع مشروعية التقدم المكتسب

٣ - أنه وإن كان من المقرر أن صفة الوقف عن العقار الموقوف تزول بالتقدم لمدة ٣٣ سنة ويصبح العقار محررا من قيد الوقف وتصبح الملكية كاملة مطلقة لدى المكتسب بالتقدم إلا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كان مدعى الاكتساب بالتقدم ضد الوقف يستطيع هذا النوع من التملك بالزمان، فإذا كان مدعى الاكتساب بالتقدم وقفا ومن نتائج ادعائه أن يصبح الحق العيني المتنازع عليه ملكا له أى موقوفاً فإن هذا الأمر لا يسيغه الأصول القانونية الصحيحة لأن الوقف — وهو عقد رسمي بضوابط قانونية معينة لا بد منها والا كان باطلا بطلانا أصليا جوهريا يلحقه من كيانه — لا يكتسب ولا يحصل بالتقدم مهما طال الزمن . ولأن ما يشترطه القانون للنظام العام لا يمكن زواله أو اكتسابه بالزمن مهما طال التقدم .

وعلى ذلك فالوقف المقرر عليه حق الحكر لمصلحة وقف آخر لا يكسب العقار محررا من حق الحكر بالتقدم

تفسيرا ضيقا منعا لضياع الحقوق بالتوسع فيه . (استئناف أفندى مرقص خا صالح وآخرين وحضر عنهم الا. تاذ فهم سيف ضد محمد شلي محمود وآخرين وحضر عن المستأنف ضد هما الاولين الاستاذ عباس شريف رقم ١٨٨٩ - سنة ٤٧ قضائية بالهيئة السابقة)

٣١٩

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - حكر . خصائصه . يد المحتكر . يد غير عارضة . امكان
اكتساب حق الحكر بالتقدم

٢ - تقدم . ترك . لا يكسب الملكية . وجوب وضع اليد
٣ - تقدم . وقف . لا يجوز أن يملك بالتقدم .

المبادئ القانونية

١ - أنه وإن كان الحكر عقد اجارة الا أن له خصائص معينة منها دوام يد المحتكر وحق البناء والفرس والتصرف فيما يقيمه والتوارث فيه على اعتباره ملكا خاصا له واعتبار الحق عينا ومن شأن هذه الخصائص أن تجعله عقدا خاصا يمتاز عن بقية العقود المسماة (بما فيها البيع والاجارة) بامتيازات تجعله متميزا عنها يأخذ منها ما يلتئم مع طبيعته .

وأنه وإن كان المحتكر يدفع جعلا معين لا يخرج عن حد المثل الأمر الذي يمكن أن يجعل يده يدا عارضة فلا يملك في الاصل العقار بمضى المدة لانقضاء نية التملك لدى المحتكر إلا أنه لما كانت يده نظرا للاعتبارات الخاصة المتقدمة يدا واقعة على حق عيني منصب على جزء من أجزاء الملكية الاصلية الأمر الذي يجعل يده غير اليد العارضة *non crécair* بل يملك لعقار محمل يجعل معين . فإنه يجوز إذ ذاك أن يكتسب حق الحكر لمصلحة مالك الرقبة إذا توافرت عناصر التملك بمضى المدة . وظل المنتفع يدفع طول المدة القانونية الجعل

المحتكر

« حيث أن المحكر المقرر لوقف الحرمين المشمول بنظارة وزارة الاوقاف ثابت من صورة الحجة الشرعية لوقف المستأنف عليه والمقدمة من المستأنفة بملف الدعوى (راجع السند رقم ١ من حافظة المستأنفة رقم ٤ من ملف الاستئناف) وعلى ذلك فلا محل لالزام المستأنفة بتقديم صورة من حجة وقف الحرمين

« وحيث وان كان المحكر عقداً إجارة (المادة ٣٣١ من كتاب قدرى باشا) الا انه لما كانت له خصائص معينة من حيث دوام يد المحتكر وحق البناء والغرس والتصرف فيما يقيمه والتوارث فيه على اعتباره ملكاً خالصاً له (المادة ٣٣٣ لقدرى باشا)

« ومن حيث اعتبار المحكر حقاً عينياً يتقرر للمحتكر على العقار موضوع المحكر (الفهرست العشرى المختلط جزء ثالث صفحة ٢٤٨ نبذة ٢٦١٠ و ٢٦١١) ومن أنه عقد تنتقل المنفعة فيه *domaine utile* الى المحتكر ويبقى حق الرقبة فيه *domaine eminent* بيد صاحب العقار الاصلى (الفهرست المذكور نبذة ٢٦١٣ والفهرست العشرى ج ٤ ص ٢٢٠ ن ٢١٥٧) لما كانت له هذه الخصائص فانه يعتبر عقداً خاصاً *sui generis* (الفهرست العشرى الرابع ص ٢١٩ ن ٢١٥٥) يمتاز عن بقية العقود المسماة بما فيها البيع والاجارة بامتيازات تجعله متميزاً عنها يأخذ منها ما يلتئم مع طبيعته . وان كان المحتكر يدفع جعلاً معيناً

لا يخرج عن حد المثل مع حدوث التصديق . الامر الذى يمكن أن يجعل يده يدا عارضة *à titre precaive* لا يملك فى الاصل العقار بمضى المدة لا تنفائية التملك *domini animo* لدى المحتكر الا أنه لما كانت يده نظراً للاعتبارات الخاصة المتقدمة التى ترجع لطبيعة المحكر وتكييفه القانونى — يدا واقعة على حق عيى — (الفهرست العشرى الرابع ص ٢١٩ نبذة ٢١٥٦) منصب على جزء من أجزاء الملكية الاصلية (الفهرست العشرى الرابع ص ٢٢٠ نبذة ٢١٥٩) الامر الذى يجعل يده غير اليد العارضة *non precaire* بل يد مالك لعقار يحمل يجعل معين (الفهرست العشرى الثالث ص ٢٥٠ نبذة ٢٦٣٤) فانه يجوز اذ ذاك ان يكتسب حق المحكر لمصلحة مالك الرقبة اذا توافرت عناصر التملك بمضى المدة وظل المتفع يدفع طوال المدة القانونية الجعل المقرر (الفهرست العشرى الثالث ص ٢٤٩ نبذة ٢٦١٨ و ص ٢٥٠ نبذة ٢٦٣٦) كما أنه يجوز أيضاً واستنتاجاً منطقياً قانونياً لذلك أن يتقادم حق المحكر لدى المحتكر بمضى المدة الطويلة بشروطها القانونية فيزول عنه التزامه بالجعل المقرر ويصبح العقار لديه وقد تحرر من قيد المحكر (الفهرست العشرى الثالث ص ٢٥٠ نبذة ٢٦٣٦) وأصبحت للمحتكر على العقار ملكية كاملة غير متقصة . اذا ما مضت مدة التقادم المقررة لزوال الحكر وهى ٣٣ سنة بشروطه القانونية (الفهرست العشرى الثالث ص ٢٥٠ نبذة ٢٦٣٢ و ٢٦٣٥)

« وحيث لذلك يتعين القول هنا بأنه وقد يتقرر الحكر للوقف بالتقادم ضد الغير فإنه يزول أيضا بالتقادم لمصلحة الغير وضد الوقف » وحيث وإن كان من أثر التقادم الطويل المكسب للملكية أن تزول الملكية عن المالك الأصلي بالترك إلا أنه لا يمكن الوقوف عند الترك فحسب . بل يجب أن يقابله اكتساب الغير للحق . موضوع الترك ؛ لأن الترك وحده لا يزيل الحق عن صاحبه بل الذي يزيله ترك من جانب واكتساب من جانب آخر والا أصبحت العين محل الترك بلا صاحب *Res nullius* وهو ما يتنافى مع مشروعية التقادم المكسب . فاذا ما علم ذلك وجب أن يتبين هنا ما إذا كان وقف العروسي يستطيع أن يملك الحكر المقرر له من وقف الحرمين أم لا يستطيع » وحيث وإن كان من المقرر أن صفة الوقف عن العقار الموقوف تزول بالتقادم لمدة ٣٣ سنة ويصبح العقار محررا من قيد الوقف وتصبح الملكية كاملة مطلقة لدى المكتسب بالتقادم (استئناف مختلط في ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ مجلة التشريع المجلد ٣٦ ص ٣٠١) إلا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كان مدعى الاكتساب بالتقادم ضد الوقف يستطيع نفسه هذا النوع من التملك بالزمان . وأما ومدعيه وقف وإن من نتائج ادعائه أن يصبح الحق العيني المتنازع عليه ملكا له أى موقوفا . فإن هذا الأمر لا تسيغه الأصول القانونية الصحيحة لأن الوقف وهو عقد رسمي بضوابط قانونية معينة لا بد منها وإلا كان باطلا بطلانا أصليا

جوهريا يلحقه في كيانه لا يكتسب ولا يحصل بالتقادم مهما طال الزمن (الفهرست العشري الثالث ص ٦٤٥ نبذة ١٧٩٠ و ١٧٩١) ولأن ما يشترطه القانون للنظام العام لا يمكن زواله أو اكتسابه بالزمن مهما طال بالتقادم » وحيث يتعين القول هنا بأن الوقف المقرر عليه حق الحكر لمصلحة وقف آخر . لا يكسب العقار محررا من حق الحكر بالتقادم وإن حق الحكر هذا لا زال لصاحب العقار الأصلي وهو وقف الحرمين في الدعوى الحاضرة » وحيث لذلك يتعين أن الحكر لا زال قائما وأن وقف العروسي ملزم بقيمة الحكر المطالب بها بالدعوى الحاضرة ولا محل للإزالة عند الحكم بقيمة الحكر التي لم تبين أن المحتكر امتنع عن دفعها إلا بسبب ما تقدم من النزاع القانوني المتقدم

(استئناف وزارة الاوقاف ضد السيد حسن العروسي وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عبدالله فكرى رقم ١٠٩٤ سنة ١٤١٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادات العزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذهني بك مستشارين)

٣٢٠

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - تمهيدات . سبب غير صحيح . تعدد بالامتناع عن الدخول في المزايدة . مخالف للنظام العام . بطلانه
 - ٢ - سبب : سبب صوري . المائن ملزم ببيان السبب .
- المبادئ القانونية

- ١ - التعهد المبني على امتناع شخص من الدخول في المزايدة يعتبر مبنيًا على سبب غير صحيح لمخالفته للنظام العام ومن ثم يكون باطلا

٢ - ان الواجب على الدائن أن يقيم الدليل على أن سبب التعهد صحيح اذ اتبين أن السبب المذكور في السند صوري .

المحكم

« حيث انه تبين للمحكمة من مراجعة أوراق القضية ومن الوقائع التي ذكرتها محكمة أول درجة في حكمها بناء على ما هو ثابت بمحضر الانتقال لمصلحة الأملاك والاطلاع على أوراق المزايدة في تأجير الأطنان التي أعلنت عنها ومن صورة محضر التحقيق المقدمة في الدعوى الذي عمل بالبوليس بناء على شكوى المستأنف عليه أنه بمناسبة المزاد في إيجار الأطنان المذكورة ومزاومة المستأنف عليه للتزايد معه بدون أن يكون طلبه جدياً وانما فقط من باب المشاغبة لجر منفعة له كما رأيت ذلك بحق محكمة أول درجة بدليل أن المستأنف انتهى في ثاني مرة في يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بسحب طلبه مع امام متولى بعد أن تخلف في أول مرة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ مع شريكه وكان المزاد راسياً على المستأنف عليه وفي أثناء الفترة بين ١٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمزاد النهاى الذى رسى على المستأنف عليه في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كان المستأنف يواصل سعيه لجر منفعة له من وراء امتناعه عن التزايد فاتفق مع المستأنف عليه في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بناء على مساعيه ووساطة الحاضرين في المجلس ان حرر المستأنف عليه المذكور تعهداً على نفسه بتأجير ثلاثين فداناً من الأطنان المعروضة للتزايد بسعر المزاد متى رسى مزادها عليه نهائياً . ثم عاد المستأنف ثانياً يوم

في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وبناء على الحاحه أيضاً وتوسط الشهود طلب استبدال التعهد الصادر بالتأجير بالسند موضوع النزاع تأمينا له وضماناً لتنفيذ المستأنف عليه تعهده بتأجير الأطنان سالفه الذكر متى رسى مزادها نهائياً فقبل المستأنف عليه تحرير السند لهذا الغرض وعلى شرط أن المستأنف يرد متى تم المزاد نهائياً وينفذ التعهد بالتأجير ولمارسى المزاد نهائياً في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على المستأنف عليه أراد أن يتفق مع المستأنف على تنفيذ تعهده وتسليمه الأطنان التي وعد بتأجيرها فامتنع وتمسك بالسند الموجود تحت يده وترتب على هذا أن يادر المستأنف عليه بالشكوى ضد المستأنف على اعتبار أنه خان الأمانة وعملت عنها التحقيقات المقدمة صورة محضرها في الدعوى « وحيث ان المستأنف لا ينازع بأن هذا السند تحرر أبان إجراءات التزايد على إيجار الأطنان ويدعى أن المبلغ دفع نقداً كما هو مذكور في السند للمستأنف عليه ويقول ان هذا الدفع كان على ذمة التأمين اللازم للاستئجار والمصاريف الزراعية .

« وحيث انه ثابت من الايصال المؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ أن رسم التأمين سبق دفعه في التاريخ المذكور كما أنه من جهة الدعوى بشأن مصاريف الزراعة ترى المحكمة من ظروف القضية أن هذه الرواية مشكوك في صحتها لأنه ثابت من نص السند أنه تحرر تحت الطلب أى أنه مستحق فوراً وليس من المعقول أن المستأنف

أن ينفذ تعهده بالتأجير فامتنع المستأنف وتمسك بالسند بدون حق فتكون النتيجة أن السند موضوع النزاع أصبح بدون سبب لأن الثابت من التحقيقات أن المستأنف عليه عرض على المستأنف تأجير الأتيان ورذ السند اليه حسب الاتفاق فلم يقبل ولذا تكون الدعوى على غير أساس ويكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استأنف الشيخ عبد الحميد البصري وحضر عنه الاستاذ راغب اسكندر ضد أحمد أفندي شكرى وحضر عنه الاستاذ راغب بك وبه رقم ٨٠٠ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة)

٣٢١

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

(١) اخته اصالحا كالم الاهلية . دعوى بخصوص تعويض ضرر ناشئ عن مخالفة الحكومة لقانون تحديد زراعة القطن . اختصاص (٢) قرة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي في مخالفة . له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية . ولو كانت ضد وكيل المالك .

المبادئ القانونية

(١) تختص المحاكم الاهلية بالفصل في الدعوى التي ترفع ضد وزارة الزراعة بطلب تعويض عن ضرر أصاب أحد الافراد بسبب اتخاذ اجراءات مخالفة للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتحديد زراعة القطن فانه وان كانت قد اثيرت في مجلس النواب أثناء بحث مشروع هذا القانون فكرة جعل تحقيق مخالفات الزراعة بمعرفة المحاكم واستقر الرأي على قبول المادة الخامسة كما هي وارادة بالمشروع على أن يقضى لمن أصابه ضرر من اجراءات الادارة فيما اذا حكم بالبراءة بتعويض ذلك الضرر الا أنه لا يمكن أن ينصرف ذلك الى المساس بحق الولاية العامة المقررة للمحاكم المدنية في الفصل بشأن المطالبة بتعويض ما يدعيه الافراد من الاضرار التي تقع لهم من أعمال السلطات العامة ولا يمكن نزع

يدفع المبلغ المذكور نقداً مع التزام بينهما على التزايد ثم يعدل عنه ويبادر بمساعدته بدفع مصاريف الزراعة ويكون الاستحقاق تحت الطلب وعلى هذا تكون الرواية التي رواها المستأنف عليه ومعززة بشهادة شهوده هي المعقولة . « وحيث انه من الوجهة القانونية فلا نزاع في أن التعهد المبني على امتناع شخص من الدخول في المزايدة يعتبر مبنياً على سبب غير صحيح لمخالفته للنظام العام ومن ثم يكون باطلا ولو كان الفعل لا يدخل تحت أحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات التي نصت على تعطيل المزادات

ومن المقرر أيضاً ان الواجب على الدائن أن يقيم الدليل على أن سبب التعهد صحيح اذا تبين أن السبب المذكور في السند هو صوري وحيث انه أمام الظروف والوقائع السالف ذكرها لم يقيم المستأنف الدليل على دفع المبلغ فعلا بل عجز عن ذلك وقال أنه دفعه بدون حضور أحد على أن شهادة الشهود وباقي قرائن الدعوى تنقض هذا الزعم .

وحيث انه يستخلص مما تقدم أن الاصل في التعاقد بين المستأنف والمستأنف عليه كان على التعهد من الاخير للاول بتأجير جزء من الاطيان له بسبب امتناعه عن الدخول في التزايد ثم بناء على الحاح المستأنف وتوسط الشهود استبدل هذا التعهد بالسند تحت شرط أن يكون أمانة تحت يده لضمان تنفيذ التأجير متى رسي المزارع نهائياً على المستأنف عليه ولما تم هذا المزارع أراد المستأنف عليه

هذا الاختصاص عن القضاء المدني الا بتصوص صريحة

(٢) لا يجوز العود أمام القضاء المدني الى ما سبق للقضاء الجنائي ان فصل فيه نهائياً لمنافاة ذلك لقوة الشيء المحكوم فيه، فالحكم الصادر في مخالفة القانون رقم ١ سنة ١٩٢٧ الخاص بتحديد زراعة القطن عن مقدار معين يعتبر نهائياً بالنسبة للمالك بالنسبة لما فصل فيه ولو كان محضر المخالفة قد حرر ضد الوكيل لاضد المالك مادامت وكالته غير منكرة

المحكمة

« حيث أن وزارة الزراعة دفعت بدفعين دفع فرع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى الحاضرة ودفع موضوعي بعدم قبولها لسبق الفصل فيها من محكمة جنائية

« وحيث عن الدفع الفرعي الخاص بعدم الاختصاص فانه وإن كان يتبين من المناقشات التي دارت بمجلس النواب بشأن قانون تحديد زراعة القطن رقم ١ سنة ١٩٢٧ بشأن المادة الخامسة منه أنه قد أثبتت فكرة جعل تحقيق مخالفات الزراعة بمعرفة المحاكم واستقر الرأي على قبول المادة كما هي واردة بالمشروع على أن يقضى لمن أصابه ضرر من اجراءات الادارة فيما اذا حكم بالبراءة بتعويض ذلك الضرر الا انه لا يمكن أن ينصرف ذلك الى المساس بحق الولاية العامة المقررة للمحاكم المدنية في الفصل بشأن المطالبة بتعويض عما يدعيه الافراد من الأضرار التي تقع لهم من أعمال السلطات العامة ولا يمكن نزع هذا الاختصاص عن القضاء المدني الا بتصوص صريحة ترد بالقوانين

« وحيث لا أثر لذلك فمن المتعين رفض هذا الدفع الفرعي واعتبار المحاكم المدنية مختصة بنظر الدعوى الحاضرة

« وحيث عن الدفع الموضوعي الخاص بقوة الشيء المحكوم فيه فإن المستفاد من أوراق الدعوى أن المدعو على خليفة ناظر زراعة عوض بك عريان قدم عنه طلباً لوزارة الزراعة بأن له بناحية قنيش ٢٤ فداناً ويطلب أن يزرع منها ٦ فدادين قطناً وأن له بناحية البرافقة ١٠٩ فداناً ويطلب أن يزرع بها قطناً ٢١ فداناً أي جملة ما يريد زراعته قطناً ٢٧ فداناً في مقدار ١٣٣ فداناً (انظر السند الأول من حافظة وزارة الزراعة رقم ٨ من ملف الاستئناف) وقد تصرح له فعلاً بذلك ولكن عوض بك لم يقيم بزراعة المقادير السالفة قطناً بل زرع أكثر منها وذلك أنه لما مرت على زراعته التعرية (دون أن يسبق لها علم بطلب عوض بك) رأت أن له بناحية قنيش ٣٧ فداناً زرع منها قطناً ١٥ فداناً و ١٢ سهماً أي أنه زرع ٢٠ ط و ٢ ف زيادة على المقرر قانوناً طبقاً للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٧ ولذا اعتبرته مخالفاً في هذا القدر ٢٠ ط و ٢ ف فعارض فيه لدى الوزارة وقد راجعت الوزارة أوراقه فتبين لها أنه وقد طلب زراعة القطن بناحية قنيش بمقدار ٦ افدنة وانه زرع بها في ذلك الوقت ١٥ فداناً فيكون قد زرع بها ٢ ط و ٩ ف زيادة عن المقرر ولذا عمل له محضر مخالفة عن هذا القدر الأخير ٢ ط و ٩ ف بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ وسئل فيه المخالف عن مخالفته في زراعة ٢ ط و ٩ ف زيادة عن المقرر وأجاب بأنه يعارض في المقاس

ما يحظره مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا مادامت المخالفة هي عن ٢ ط و ٩ ف وتحقيق البوليس عن هذا القدر ومحاكمة المخالف على هذا القدر أيضا « وحيث أن ما يدعيه المستأنف عوض بك عريان في أن حكم المخالفة لم يصدر في مواجهته بل صدر في مواجهة وكيله وأنه لذلك لا يكون حجة عليه - إدعاء لا يؤيده فيه القانون لأن عناصر قوة الشيء المحكوم فيه في الدعويين المدنية الحاضرة والمخالفة الجنائية السابقة واحدة من حيث وحدة الموضوع والسبب والاشخاص مادام أن المخالف على خليفة وكيله لعوض بك وتقدم منه الطلب على هذا الاعتبار والاطيان هي أطيان عوض بك والزراعة زراعته

« وحيث لما تقدم يتعين رفض الدفع الفرعي الخاص بعدم الاختصاص وتأيد الحكم المستأنف بشأنه والغاء الحكم فيها يتعلق بدعوى عوض بك عريان والحكم بعدم قبولها سبق الفصل فيها جنائيا (استأنف عوض بك عريان وحضر عنه الاستاذ يوسف أحمد الجندى ضد وزارة الزراعة وآخرين رقم ٧٦٠ و ٣٢٩ سنة ١٩٤٨ ق بالهيئة السابقة)

« وحيث وقد علم المخالف بذلك كله وعمل له محضر المخالفة وسئل فيه فما كان عليه إذ ذاك إلا أن يتبع إجراءات القانون رقم ١ سنة ١٩٢٧ التي رسمت له طرق الطعن في الأعمال التي تجريها الإدارة تنفيذ القانون . وان كان المخالف يدعي الطعن وطلب المقاس وان المقاس حصل في غيبته فان كان هذا الامر صحيحا ودعوى المخالفة مرفوعة عليه فما كان يتردد إذ ذاك في الادلاء بدفاعه هذا أمام محكمة المخالفات ولكنه لم يدفع أمامها بشيء مما تقدم وحكم على المخالف فعلا في ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ بالعقوبة المالية وتنفيذ الحكم وأصبح نهائيا « وحيث ان الحكم الجنائي في المخالفة وقد حاز قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا فانه يتعين في هذه الحالة قبول الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه لنفاذ الحكم الجنائي على القضاء المدني فيما قضى فيه فعلا وضرورة إذ لا يجوز العود أمام القضاء المدني الى ما سبق للقضاء الجنائي ان فصل فيه نهائيا لمنافاة ذلك لقوة الشيء المحكوم فيه اذ في العود الى بحث موضوع المخالفة الجنائية من جديد عود في أمر بت فيه جنائيا وهو

مَحْكَمَةُ التَّنْزِيلِ فِي الشَّيْءِ الْمَحْكُومِ فِيهِ

المبادئ القانونية

ان ما تفصل فيه المحكمة الجنائية فصلا قاطعا هو الذي يكون له تأثير على الدعوى المدنية . أما ما تقررره المحكمة في الاسباب فلا تأثير له الا اذا كان لازما ومتصلا بركان الجريمة التي تفصل فيها فالحكم الجنائي الصادر بالبراءة من تهمة تزوير معنوي بانشاء عقد ووضع امضاء مقلدة لا يمنع من الحكم مدنيا بتزوير العقد بالتغيير في الفاظه

٣٢٢

١١ فبراير سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم فيه . تزوير . حكم جنائي بالبراءة من تهمة اصطناع عقد وتزوير الامضاء . لا يمنع من الحكم مدنيا بتزويره لتغيير في الفاظه . العقد وارقامه

قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم الجنائي . الجزء الذي فصل فيه فصلا قاطعا . هو الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه

وارقامه وتاريخه لاختلاف السبب في الدعويين
المحكم

« حيث ان فرج جرجس شحاته طعن بالتزوير في العقد المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ببيع ٣ ف و ١٢ ط منه الى أنى ضيف احمد عثمان وبين واقعة التزوير في إعلان أدلة التزوير المؤرخ ٢ إبريل سنة ١٩٢٩ قائلا أن أصل العقد بيع بضعة قراريط في سنة ١٩٠٠ بمبلغ أربعين جنيها وأنه حصل في العقد تصليح وتحوير وإضافة في الكلمات والأرقام والتاريخ وجعل العقد بالفدر ٣ ف و ١٢ ط بثمن أربعمائة جنيه وان ما ساعد على هذا التزوير وجود فراغ في صلب العقد

« وحيث ان المستأنف عليهم دفعوا دعوى التزوير المذكورة بعدم قبولها لسبق الفصل فيها من المحكمة الجنائية

« وحيث انه تبين للمحكمة من اطلاعها على الحكم الذي يتمسك به المستأنف علم في القضية نمرة ٤٧ جنح مباشرة سنة ٩٢٥ محكمة سوهاج المؤرخ ١٩ إبريل سنة ١٩٢٦ المؤيد من محكمة أسسوط الابتدائية الأهلية بالحكم الصادر بتاريخ ١٧ إبريل سنة ٩٢٨ في القضية نمرة ٢٦٣٩ سنة ١٩٢٨ أن الواقعة التي حكم فيها ببراءة أبو ضيف احمد عثمان واحمد عثمان الخطيب ومن كان معهما في التهمة هي انهما زورا بطريق الانشاء عقد بيع ٣ ف و ١١ ط نسباً صدوره من فرج جرجس شحاته الى أنى ضيف احمد عثمان وهذه واقعة غير واقعة الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف إذ أن

واقعة الدعوى الجنائية هي تزوير معنوي بإنشاء عقد بيع ووضع امضاء مقلدة منسوبة الى فرج جرجس ، أما الواقعة المطروحة الآن أمام المحكمة المدنية هي تزوير مادي بإجراء تصليح وإضافة في الكلمات والأرقام والتاريخ « وحيث انه مادام أن سبب الدعوى ليس واحداً في الدعويين فلا يكون للحكم الجنائي تأثير على الدعوى المدنية

« وحيث ان كون المحكمة ذكرت في أسباب حكمها الجنائي ما كان يردده المستأنف في أدلة التزوير من وجود تصليح أو تغيير في الأرقام أو الكلمات وقالت أنه غير محتمل الصدق لأنه كان في مقدور المتهم أن يكتب العتد المدعى بتزويره بدون وجود أى تصليح فيه بما أنه متهم بإنشائه كله فذلك لا تأثير له على الدعوى المدنية لأن ما يكون له من التأثير على الدعوى المدنية هو ما تفصل فيه المحكمة الجنائية فصلاً قاطعاً . أما ما تقرره المحكمة في الأسباب فلا تأثير له الا اذا كان ذلك لازماً ومتصلاً بأركان الجريمة التي تفصل فيها . وليس ذلك التصليح والتغيير في الكلمات ركناً من أركان جريمة التزوير المعنوي الذي فصلت فيه كما قالت في حكمها

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على أوراق قضية اللجنة الابتدائية والاستئنافية أن المحكمة لم تتعرض في بحثها الا الى تحقيق امضاء فرج جرجس شحاته فحكمت محكمة سوهاج بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ٩٢٥ بتحقيق الامضاء وكلفت الخبير باستكتابه ومضاهاة توقيعته الذي يكتبه

٣٢٣

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ استئناف . انذار بقيد . وجوب اعلانه بمحل اقامة المستأنف .

لا بقلم كتاب المحكمة

٢ حجر . سفه . قرارات الحجر . تصرفات المحجور عليه قبل

الحجر . بطلان

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانونا أن كل عمل يبنى على سوء النية يجب نقضه . فاذا اعلن المستأنف عليه الى المستأنف انذارا بقيد استئنافه وأرسل الاعلان اليه في قلم كتاب محكمة الاستئناف باسيوط بدلا من اعلانه في محل اقامته الحقيقي مع انه من الثابت أن المستأنف عليه والمستأنف يقمان كلاهما في مركز واحد ولو كان المستأنف عليه حسن النية لاعلمته بالانذار في بلدته بدلا من اعلانه لقلم كتاب محكمة الاستئناف البعيدة عن الطرفين بمراحل فلا يعتد بمثل هذا الاعلان اذ ان المستأنف عليه كان سيء النية في اعلانه ولم يقصد به الا أن يظل الامر خافيا على المستأنف بقصد تهويت الميعاد

٢ - انه وان كانت قرارات الحجر للسفه ليس لها أثر رجعي الا انه اذا ثبت ان التصرفات الصادرة من المحجور عليه قبل قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ أو ثبت أن التعاقد مع السفه كان يعلم بان اجراءات تجرى لتوقيع الحجر فلاحماية في القانون لمثل هذا التعاقد ويجب الغاء تصرف السفه

المحكم

«حيث ان الحاضر عن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لقيد بعد ميعاد الثمانية أيام التالية لانذاره الذي أعلن للمستأنف بقلم الكتاب بتاريخ

١٥ أغسطس سنة ١٩٣١

«وحيث ان المستأنف ردت على ذلك بما هو

على التوقيع المنسوب اليه في العقد المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ٩٢٠ وحكمت محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية بتاريخ أول يناير سنة ٩٢٧ بانتداب ثلاثة خبراء لمضاهاة الإمضاء المذكورة على الامضاءات المستكتبة . ولم تبحث المحكمة في التصليح أو التغير لأن ذلك لم يكن موضوع التهمة المطروحة أمامها أما ما جاء عرضا في اسباب حكمها خاصا بذلك التغير فلا تأثير له على الدعوى المدنية

« وحيث ان القول من المحكمة الجنائية في أسباب حكمها بعدم وجود أى تزوير في العقد لا يصح أخذه على اطلاقه كما فعلت المحكمة في حكمها المستأنف إذ أن المحكمة لم تفصل الا في تهمة معينة في جريمة معينة هي تزوير العقد تزويرا مغنويا والقول بعدم وجود أى تزوير لا ينصرف الا الى التزوير موضوع التهمة « وحيث ان الحكم الجنائي يكون له قوة الشيء المحكوم فيه ويؤثر على الموضوع المدني إذا كان من المحتمل أن يأتي الحكم المدني مناقضا لما حكم به جنائيا . وفي الدعوى الحالية هذا الاحتمال غير موجود لأن الحكم بتزوير العقد بالتغير في الفاظه وأرقامه لا يتناقض مع الحكم الجنائي الصادر ببراءة المستأنف عليه من تزوير الأمضاء الموقع بهابل أن فيه تأييدا لذلك الحكم .

(استئناف فكرى يباوى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ زكى سليمان ضد ابو ضيف احمد عثمان بصفته وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ كامل عبد الملك رقم ٢٤٨ سنة ٥ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن سيد احمد باشا رئيس المحكمة وعثمان يوسف بك وعبد السلام نغنى بك مستشارين)

مدون بمحضر الجلسة

« وحيث انه وان كانت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات نصت على أنه يجب على المستأنف أن يقدم استئنافه في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بذلك من المستأنف عليه والا كان الاستئناف كأن لم يكن فانصت المادة ٣٦٤ من ذلك القانون على أنه يجب على طالب الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محله في البلدة الكائن بها محكمة الاستئناف والا فيصح إعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم الكتاب إلا أن هذا لا يمنع من أنه إذا كان المستأنف عليه سيء النية في إنذار المستأنف بقلم الكتاب بدلا من إعلانه في محل إقامته الحقيقي ليظل الأمر خافياً عليه بقصد تفويت الميعاد والدفع بعدم قبول الاستئناف فلا يعتد بمثل هذا الدفع لأنه من المبادئ المقررة أن كل عمل يبني على سوء النية يجب نقضه وقد جرى القضاء في أكثر أحكامه على هذا المبدأ وحيث ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف عليه يقيم في سوهاج وواضح من انذاره أنه اتخذ له محلا مختارا بمكتب رياض افندي مكارى المحامى بسوهاج والمستأنفة وهي امرأة ضعيفة تقيم في بلدتها التابعة لمركز سوهاج فلو كان المستأنف عليه حسن النية لأعلنها بالانذار في بلدتها بدلا من إعلانها بقلم كتاب محكمة الاستئناف بأسيوط البعيدة عن الطرفين بمراحل » وحيث انه بذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلا

« وحيث انه عن الموضوع والثابت من الأوراق انه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ توقع الحجر على جلبي محمد جلبي لسفبه ثم رفع عنه

هذا الحجر بقرار صدر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ثم أعيد الحجر عليه لسفبه أيضا بقرار صدر من مجلس حسي سوهاج بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وحصل التصرف منه بالبيع للمستأنف عليه بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ بعقد تسجل في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٨

« وحيث ان محكمة أول درجة رفضت دعوى المستأنفة مرتكنة في ذلك على أن التصرف بالبيع حصل في المدة السابقة لقرار الحجر الثاني الذي لا تأثير له على التصرف السابق له

« وحيث إنه وان كانت هذه المحكمة تشاطر محكمة أول درجة الرأي بأن ليس لقرارات الحجر من أثر رجعي إلا أنها ترى انه إذا كانت التصرفات الصادرة من المحجور عليه قبل قرار الحجر نتيجة غش وتواطؤ أو ان المتعاقد مع السفه كان يعلم أن اجراءات تجرى لتوقيع الحجر على السفه فلا حماية في القانون لمثل هذا التعاقد ووجب الغاء تصرف السفه

« وحيث إنه على ضوء هذه القاعدة يتعين البحث فيما إذا كان المستأنف عليه حسن النية أو سيئها عند تعاقد مع جلبي محمد جلبي وهل هو كان يعلم بالاجراءات التي اتخذت من زوجته بصدد الحجر عليه من عدمه

« وحيث ان الثابت من الشهادة المقدمة ضمن مستندات المستأنفة الصادرة من مجلس حسي سوهاج والمؤرخة ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ ان طلب الحجر على جلبي محمد جلبي تقدم للمجلس من المستأنفة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ كما ثبت من الاطلاع على قرار الحجر الصادر في ٢٢ سبتمبر

٣٣٤

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

عقد بيع أطيان . صدوره من جد الحفيد . عدم وضع الحفيد
يده . عدم استيلائه على الربح . مطالبته لجده بمبالغ
نفقة . ظروف اعتبار العقد وصية مضافة الى
ما بعد الموت

المبدأ القانوني

أصدر جد الى حفيده (وهو طالب يتعلم بالمدارس)
عقدا في صورة عقد بيع اعترف فيه بقبض الثمن
الذي سماه في العقد وهو عبارة عن سدس ثمنها
الحقيقي وسجل الجد العقد تسجيلاً تاريخياً . ولما
صدر قانون التسجيل الجديد اتخذ الجد الاجراءات
لتسجيله تسجيلاً كاملاً فارسله الى عميل له بالقاهرة
ليباشر تسجيله . وتولى الجد دفع رسوم
التسجيل وعند ما قيل ان بالعقد خطأ في مقدار
الاطيان أرسل الحفيد الى جده يطلب رأيه في
تصحيح المقدار وظهر ان الحفيد ظل بعد العقد
كما كان قبله يطلب من جده مبالغ على سبيل النفقة
يعيش منها . وان الجد ظل واضع اليد وهو الذي
يسدد الاموال وانه لم تجر اية أعمال أو اجراءات
من الحفيد بقصد الشراء تدل من قرب أو بعد على
ان موقف الحفيد من جده كان موقف مالك
أو مشتر له حق التصرف فيما اشتره

ومحكمة استئناف أسبوط حكمت بان الوقائع المشار
اليها والقرارات التي لا يست تحرير العقد وحالة
الحفيد ومركزه بالنسبة للجد وعدم حاجة هذا
للبيع . وعدم قدرة المشتري على الشراء . كل ذلك
بدل دلالة صريحة على أن العقد لم يكن بيعاً وان
الثمن الوارد به لا وجود له ولم يكن هناك بائع
ولا مشتر بل هو عقد تبرع مضاف الى ما بعد الموت

المحكمة

« من حيث ان المستندات المقدمة من

سنة ١٩٢٨ أن المجلس الحسبي بجلسته ٢١ يولييه سنة
١٩٢٨ نظر في هذا الطلب وقرر ندب أحد أعضائه
لفحص حالة المطلوب المحجر عليه وأن العضو
المذكور قام بالمأمورية وقدم تقريره للمجلس بأن
جلبي محمد جلبي سفيه وسىء السير والسلوك

« وحيث انه ليس من المعقول أن من يكون
في مركز المستأنف عليه وهو يسكن على مقربة
من البلدة التي يسكنها المحجور عليه لا يقف على
هذه الاجراءات ولا يستوثق من حالة المتعاقد
معه خصوصاً عند إقدامه على صفقة يجردها
من كل ما يملكه

« وحيث ان الثابت مما تقدم أن طلب المحجر
وانتداب عضو من المجلس الحسبي لفحص حالة
جلبي محمد جلبي كانا في تاريخين سابقين على عقد
البيع الذي صدر من السفية في ٢٦ اغسطس سنة
١٩٢٨

« وحيث انه مما يؤكده سوء نية المستأنف عليه
ومحاولته كسب قضيته بكل الوسائل قيامه بانذار
المستأنف بقلم الكتاب كما تقدم سلفاً عنه الكلام
ثم طلبه عدم قبول الاستئناف

« وحيث إنه من ذلك جميعه يكون من الثابت
أن المستأنف عليه كان يعلم بظروف السفية وبتقديم
الطلب للمحجر عليه فهو سىء النية في تعاقدته معه
ويتعين مع هذا الغاء الحكم المستأنف واجابة
المستأنفة الى طلباتها

(استئناف سيده حسين بصفتها قيمة على زوجها ضد عبد العزيز
بك صدقي وحضرته الاستاذ فهمي حبيب رقم ٥ سنة ٧ ق رئاسة
وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد العظيم راشدا باشا
رئيس المحكمة وعبد الرحمن على بك ومصطفى رفعت بك مستشارين)

الدعوى الى المستأنف ليصدر أمره في هذا الشأن
 « ومن حيث ان الخطابات الصادرة من
 المستأنف عليه والتي قدمها المستأنف في الدعوى
 تدل دلالة ناطقة على أن مركز المستأنف عليه
 بالنسبة للمستأنف لم يكن قبل العقد ولا بعده
 الى أن نال شهادة الحقوق واشتغل فعلاً بالمحاماة
 شيئاً آخر سوى مركز الحفيد الذي لا يملك
 شيئاً ولا في وسعه امتلاك شيء، بل بالعكس
 من ذلك كان يلجأ في كل حاجاته الى جده
 يطلبها منه بلهجة الولد الذي يستمد نفقته منه
 يدل على ذلك بالاخص الخطاب المرسل منه
 بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وفيه العبارة الآتية :-
 وبعد فسبق طلبنا مبلغ ٣٠ جنيهاً لقضاء حاجاتنا
 الضرورية ومصاريف اقامتنا حين حضورنا
 فوصلنا مبلغ ٢٠ جنيهاً منها جنيهاً كسوة ولوازم
 لجليه وجنيه ونصف سكة حديد لها وثلاثة
 جنيهاً ونصف أجره لو كاندة متجمده وستة
 جنيهاً ثمن قماش بدلتين وقميص افرنجي فقط
 عدا أجره خياطتهم وجنيه اشتراك نقابة المحامين
 الخ.....، والخطاب الغفل من التاريخ
 والمرسل من المستأنف عليه بعد عامين من
 تخرجه من مدرسة الحقوق والذي يشكو فيه
 اهانة المستأنف له وطرده من حضرته ويطلب
 مصاريف لقضاء حاجاته الضرورية وفتح مكتب
 محاماة مستقل والرسوم التي يستلزمها ذلك
 وعبارات الخطاب تتم عن السر في رفع
 الدعوى الحالية .

« ومن حيث انه ثابت من جهة أخرى من
 اعتراف المستأنف عليه في عريضة دعواه

المستأنف وعلاقة أبويته في درجة الجد للمستأنف
 عليه ومركز هذا الأخير وظروف الدعوى
 الأخرى تبين أن المستأنف رجل من ذوى
 اليسار وله أولاد من بينهم والد المستأنف عليه
 الذي لا يصلح أن يكون خليفة لأبيه وعماداً
 لبنيه بعده ولهذا احتضن ابنه المستأنف عليه
 وقام على تربيته من ماله الخاص حيث لا مال
 لأبيه وعقد عليه الآمال مبتغياً أن يجد
 فيه خلفاً صالحاً يحفظ تراث الآباء ويصون
 مركزيوتهم وأحب بعد أن خطا خطوات في
 الدراسة الثانوية أن يختصه من ثروته بجزء
 كبير يجعل له بعد وفاته مركزاً ممتازاً في ١٣
 يونيه سنة ١٩٢٢ والمستأنف عليه لا يزال طالباً
 بالمدرسة الثانوية يطلب من جده المستأنف
 مصاريف دراسته وملبسه وما كلفه حرره عقداً
 في صورة بيع بمقدار ٢٤٦ ف و ٧ ط و ١٢ س
 وجعل لها ثمناً اجمالاً قدره عشرة آلاف جنيه
 قرر في العقد بأنه قبضه من يده ثم سجله تسجيلاً
 تاريخياً في ٢٤ يونيه من السنة المذكورة ولم يسجله
 تسجيلاً تاماً الا بعد صدور قانون التسجيل
 حيث أرسله لعميله بالقاهرة بشاى أفندى
 جرجس ليقيم بتسجيله من ماله وفعلاً
 قام بذلك وتم التسجيل في ٢٣ ديسمبر سنة
 ١٩٢٣ وما هو جدير بالذكر أنه لما وصل
 العقد الى مصر لتسجيله ولاحظ المستأنف
 عليه أن العقد ورد به في أوله ٢٤٦ فداً وورد
 في نهايته ٢٤٥ فداً لم يكن هو صاحب الكلمة
 في تعيين أى المقدارين هو الصحيح بل أرسل
 بشاى جرجس أفندى خطابه المرفق بملف

ومذكراته ان العين باقية الى الآن تحت يد المستأنف ولم يضع المستأنف عليه يده عليها في وقت ما . « ومن حيث ان المستأنف عليه لم يدع مطلقاً أنه بعد الشراء حدد مع المستأنف أجراً للعين التي اشتراها بحاسبه عليه ولم يقم بأى عمل من الأعمال أو اجراء من الاجراءات من وقت الشراء الى يوم رفع الدعوى يدل من قرب أو من بعد على أن موقفه أزاء جده كان موقف المالك والمشتري الذي له حق التصرف فيما اشتراه » ومن حيث انه بالعكس من ذلك فقد قدم المستأنف فضلاً عما ذكر أوراد المال التي تثبت أنه هو الذي يدفع المال المستحق على العين المبيعة من يوم الشراء إلى الآن .

« ومن حيث ان ثمن العين المبيعة قد ذكر جملة في العقد وهو لا يبلغ سدس الثمن الحقيقي وقت البيع كقول المستأنف ذلك القول الذي لم يتعرض المستأنف عليه لنفيه وهذا يدل على أن الغرض هو ذكر ثمن إسمي لمجرد صيغ العقد بصيغة البيع .

« ومن حيث انه يتعين تفسير العقد موضوع النزاع في ضوء الوقائع السالفة الذكر وعدم التقيد بالفاظه ، لأن العبرة في تفسير العقود بالمقاصد

والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

« ومن حيث ان الوقائع المشار اليها والظروف التي لا بست تحرير العقد وحالة المستأنف عليه ومركزه بالنسبة للمستأنف وعدم حاجة البائع للبيع وعدم قدرة المشتري على الشراء كل ذلك يدل دلالة صريحة على أن العقد لم يكن بيعاً وأن الثمن الوارد به لا وجود له ولم يكن هناك بائع ولا مشتري بل هو عقد تبرع مضاف إلى ما بعد الموت أى وصية بدليل ما ذكر وبقاء العين تحت يد صاحبها

« ومن حيث ان الأحكام التي يستند عليها المستأنف عليه لا تنطبق على هذه الدعوى لأنه ظاهر فيها أن الثمن كان مدفوعاً والأمر بخلاف ذلك في القضية الحاضرة وقد قضت محكمة الاستئناف « بأنه متى ظهر من قرائن الدعوى أن المشتري لم يدفع الثمن كان العقد وصية لا عقد بيع » راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ مجلة الحقوق ٣٥ ص ٦٨ « ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين العاؤه ورفض الدعوى (استئناف الحواجه داوود يوسف وحضر عنه الاستاذ رياض سليمان ضد يوسف أفندي بولس داوود وحضر عنه الاستاذ عارر جبران رقم ١٦٤ سنة ٦ ق - بالهيئة السابقة)

قضاة المحاكم الكلية

المبادئ القانونية

- ١ - يكون السند تجارياً من ناحية الدائن اذا كان هذا الأخير تاجراً ولم يقم دليل من جانبه على مدنية سبب السند
- ٢ - اذا كان السند تجارياً من ناحية الدائن فإن حقه بالمطالبة بقيمته يسقط بمضى خمس سنوات

٣٢٥

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ سند تجارى . اعتباره تجارياً من جانب الدائن التاجر شرطه
- ٢ مضي المدة . في السند التجارى . سقوط الحق في المطالبة بمضى خمس سنوات
- ٣ يمين . طبقاً لسنة ١٩٢٤ . طلب الدائن لها الى مسينه

من عندها (أنظر الحكم متقدم الذكر)
« وحيث لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض
دعوى المستأنف عليه بصفته

(قضية عبدالحيد أفندي حنرو حنر عنه الأستاذ حكيم بقطر
ضد حسين أفندي فهمي وأخرى رقم ١٢١ - سنة ١٩٣٠ من رئاسة
وعضوية حضرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وجمال الدين
أبازة بك وزكي خير الأوتيجي القاضيين)

٣٢٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٩ يناير سنة ١٩٣١

- ١ عرض الدين - المؤمن بتسجيل - التنيه على الزامن بالحضور
للمحكمة للدفع والشطب . صحته
- ١ ابداع - ضرورة اخطار المدين به - شرط لصحته .
- ٣ ابراء ذمة - عرض وايداع صحيحين - ضرورته .

المبادئ القانونية

- ١ - يكفي في عرض الدين المؤمن بتسجيل -
رهن أو اختصاص - أن ينبه المدين على الدائن
رسمياً بالحضور أمام المحكمة المسجل فيها الرهن
للتقرير بشطبه مقابل استلامه قيمة الدين اذا
ثبت بعد ذلك أن المدين ذهب في اليوم
المحدد وعرض مبلغ الدين على موثق العقود المختص
- ٢ - يجب أن يخطر المدين الدائن بموعد
الايذاع قبل حصوله ليتفادى الايداع وما قد
يجره من اشكالات في الصرف . فاذا لم يحصل
هذا الاخطار بطل الايداع

- ٣ - لا تبرى ذمة المدين إلا بعرض وايداع
صحيحين ، فاذا بطل أحدهما لا يصححه الآخر
وتبقى ذمة المدين مشغولة بالدين

المحكم

« حيث ان محصل الدعوى أن المدعى عليهم
لا يملكون ابتداء حق التنفيذ ضد المدعى تنفيذياً

بالمادة ١٩٤ تجارى سواء كان المدين تاجراً أو غير تاجر
٣ - المدين المنوه عنها بالمادة ١٩٤ تجارى
هى التى يطلبها الدائن الى مدينه

المحكم

« حيث ان السند موضوع البحث والنزاع
في الدعوى مؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ والوفاء
فيه تحت الطلب

« وحيث ان المدين دفع بسقوط حق المطالبة
به بالتقادم الخمسى التجارى المقرر بالمادة ١٩٤
تجارى

« وحيث ان السند تجارى من ناحية الدائن
لان هذا الدائن تاجر ولانه لم يقم دليل على
أن السند وجد لغير سبب تجارى (المادة ٢
فقرة ٧ تجارى)

« وحيث ان حق الدائن في المطالبة بسند
تجارى من ناحيته يزول بمدة خمس سنوات
سواء كان مدينه تاجراً أو غير تاجر (راجع
في ذلك حكماً من محكمة طنطا الكلية فى ٢٠
نوفمبر سنة ١٩٢٩ ومنشور بمجلة المحاماة المجلد
١٠ ص ٤٦١ رقم ٢٣٣ والمراجع الواردة به)

« وحيث ان المدين المقصودة بالمادة ١٩٤
تجارى هى المدين التى يطلبها الدائن ويوجهها لمدينه
« وحيث وقد مضت مدة أكثر من خمس

سنوات من تاريخ السند المطالب به والمؤرخ
٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ الى وقت رفع الدعوى
الحاضرة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩٢٩ فإنه يتعين
على ذلك سقوط حق الدائن بالمطالبة بسنده

« وحيث ان الدائن لم يطلب توجيه المدين
الى خصمه حتى يصح لهذه المحكمة توجيهها

المأخوذ على أطيانه - رابعاً - اعلان محضر الايداع المذكور الى المدعى عليهم في أول اكتوبر سنة ١٩٣٠

« وحيث انه يتعين البحث في كل من شق هذه الاجراءات عرضا وإيداعا على حدة

أولاً عن العرض

« حيث أن العلاقة بين طرفي الخصوم ليست على أبسط حالاتها - مجرد دائنية ومديونية يجرى عليها حكم نص القانون الصريح فتنتهي وتبرأ ذمة المدين بعرض الدين عرضاً حقيقياً على الدائن وقبوله له أو رفضه - أو مافى معنى الرفض من الغياب أو تعليق القبول على شرط ما . بل ان فيها عاملاً جديداً يفتح فيها ماثراً للبحث فيما اذا كانت لا تزال به تقع في حيز تطبيق نص القانون

فان دين المدعى عليهم ضد المدعى ليس ديناً بسيطاً بل مؤمناً بتسجيل عني على أطيانه وهو اختصاص صادر لهم من محكمة طنطا الكلية الأهلية ومسجل في محكمة اسكندرية المختلطة ومقدار أثر وجود هذا التسجيل في وجه المسألة . إن حق المدين قبل الدائن بعرضه مبلغ الدين كاملاً مع ملحقاته التي ينص عليها القانون لا يقتصر على مجرد إعطائه تخالفاً عن الدين فتنتهي بذلك علاقة الدائنية ويمحى ما يترتب عليها من أثرها الظاهر في مال المدين باعتباره يكون الضمان العام للدين . بل يتعدى الى نحو هذا الأثر رهناً كان أو اختصاصاً أو ما اليهما من التسجيلات وهكذا يكون ماثراً للبحث فيما

جبرياً سواء بنزع ملكيته من العقار الوارد في صحيفة التنييه أو ماعداه من أنواع التنفيذ الجبرى لأنه قد قام بكل ما يفرضه القانون من الاجراءات اللازمة لبراءة ذمته من التزامه قبل المدعى عليهم وتنفيذه تنفيذا اختيارياً ملزماً لهم . « وحيث انه بذلك ينحصر موضوع النزاع والفصل في الدعوى في درجة موافقة هذه الاجراءات للقانون والبحث فيما قد يشوبها من النقص أو الخطأ وأثره في حجيتها ولزومها » وحيث ان هذه الاجراءات هي : -

أولاً - انذار في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يعرض فيه المدعى على المدعى عليهم رغبته في دفع مبلغ الدين الذي لهم في ذمته « في مقابل شطب الاختصاص الذي لهم على أطيانه . والتنازل عن كل ما تلاه من الحقوق » ويطلب منهم فيه الحضور الى قلم تحرير العقود بمحكمة المنصورة المختلطة في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ لاجراء ما يلزم لشطب الاختصاص . ونبه عليهم فيه بانهم اذا تخلفوا عن الحضور سيحرر بذلك محضراً من أمور العقود . ثم يودع المبلغ في خزانة محكمة اسكندرية المختلطة - ثانياً - محضر محرر بمعرفة مأمور العقود الرسمية بمحكمة المنصورة المختلطة في ١١ سبتمبر يثبت تخلف المدعى عليهم في الحضور واطلاع المحرر على مبلغ ٨٧ - ١ جنيهاً و ٣٣٤ مليماً قيمة الدين وملحقاته ثالثاً - إيداع مبلغ ٨٧ - ١ جنيهاً و ٣٣٤ مليماً في خزانة محكمة اسكندرية المختلطة لسداد دين المدعى عليهم على المدعى في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقد علق استلامهم له على شطب الاختصاص

Loere. 1 . 12 . p. 3 73

(Pandect. obligation) n. 4 4 6 8.

« وحيث انه للمدين مصلحة محقة لانزاع فيها في أن يكون لعرضه أثر في ابراء ذمته ومحو أثره في ماله ذلك الاثر الذي لا يشوبه بشائبة تقلل من قيمته في التعامل بداهة - فاذا لم يكن التسجيل على العقار من فعل الدائن بل للغير جازله قانونا عدم عرض الدين اطلاقاً (راجع البندكت الفرنسية obligation نبذة ٤٧٥٠ وما بعدها) وإذا كان في عمل الدائن تأمينا للدين المعروض فللمدين الحق في تعليق العرض على محو التسجيل ولا يعتبر ذلك تقييداً للعرض بقيد يطله . وإلا ليس من حق المدين في الحالات البسيطة أن يطالب الدائن بمخالصة عن الدين - هذه المخالصة التي تصبح بطبيعتها غير كافية في حالة وجود التسجيل على العين والتي يجب أن تكمل بمحو هذا التسجيل » وحيث ان إجماع الفقه والقضاء على هذا الرأي (راجع Dalloz Code annoté مادة ١٢٥٧ نبذة ٣٥ و ٣٧ و ٤٢ و كتاب طرق التنفيذ والحفظ للرحوم الدكتور أبوهيف بك ص ٨٨٩)

« وحيث انه لا يفهم كثيراً كيف يوجب الرأي المخالف على المدين أن يعرض على الدائن مبلغ الدين عرضاً بسيطاً على أن يكون له فيما بعد حق مطالبته بشطب التسجيل - فاذا لم يفعل جاز أن يلزمه بذلك قضاء فان ذلك تعقيد في الاجراءات وتعطيل لمصلحة المدين تعطيلاً قد يطول أمده وليس للدائن في مقابله مصلحة ما

إذا كان هذا الحق للمدين في محو التسجيل معطلاً لحق الدائن في أن يعرض عليه مبلغ الدين كاملاً في محل إقامته على يد محضر عرضاً بسيطاً بغير قيد ولا شرط وما الى ذلك من الاجراءات التي نص عليها القانون صراحة كسبيل لبراءة ذمة المدين - وبمعنى آخر هل يملك المدين في عرضه مبلغ الدين على الدائن عرضاً حقيقياً أن يعلق القبض على محو التسجيل ؟ أو يعتبر ذلك تعليقاً للعرض على شرط يفسده ويعدم أثره القانون ١١٩

« وحيث انه قد يتسارع الى رأى الباحث أن الدائن لا يلتزم بالقبض في غير محل اقامته عند حد نص القانون ، وانه ليس ثمة ما يلزمه الا تنقل الى قلم العقود الرسمية للتقرير بشطب التسجيل الذي له في مقابل قبض دينه وان تكليفاً كهذا هو خروج عن حيز الاجراءات التي نص عليها القانون للعرض المبريء للذمة - إلا أنه يجب الا يذهب الى هذا الحد في التمسك بجمود النص الذي لا يتناول إلا أبسط حالات العلاقة بين الدائن والمدين كما قدمنا . والذي يجب أن يفسر دائماً على ضوء الفكرة التشريعية التي حدثت بالمشروع إلى التدخل بين الدائن والمدين وهي كما قال مسيو ويجور مانوا اتخاذ جميع الاحتياطات ليؤكد خطأ الدائن لرفضه عرضاً حقيقياً عمله له المدين وأنه طالما أن حقوق الدائن محفوظة فلا يجب أن يضر المدين برفض العرض رفضاً تعسفياً راجع Colmet de Santerre 1 5.n. 202 Demolombe t . 5 . n. 63 Laurent . I . 18 . n. 138

في غير حضور الدائن أو أن يكون قدر فضاها
بغير روية فهذا إجراء أساسي يبطل الايداع بدونه
« يراجع كتاب طرق التنفيذ والتحفيز
للرحوم أبي هيف بك نبذة ١٣٣٣ »

« وحيث ان المدعى لم يحدد للمدعى عليهم
في إنذار ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اليوم الذي أودع فيه
المبلغ في خزانة محكمة الاسكندرية وبذلك يكون
الايداع الحاصل في أول أكتوبر سنة ١٩٣٠
إيداعا باطلا

« وحيث ان المحكمة لا ترى بعد ذلك محلا
للبحث في تفصيلات هذا الايداع وجواز حصوله
في محكمة الاسكندرية المختلطة فهو باطل أصلا
بدون حاجة إلى تفصيل جديد

ثانيا

« وحيث ان محصل ما تقدم من البحث
هو صحة العرض وبطلان الايداع والعرض
وحده لا يبرئ ذمة المدين بداهة ولا يلزم الدائن
بعدم التنفيذ ضده أو الاستمرار في التنفيذ
الذي بدى فيه والا فبأى مقابل وإلى أى أجل
والدين لا يزال في ذمة المدين ولو أن العرض
اثار أخرى ثانوية كحفظ حق المدين من السقوط
كافي الشفعة وارتفاع الشرط الجزائي عنه إذا
اتفق على حله في حالة عدم الوفاء في موعد
معين » راجع أبو هيف بك المرجع المتقدم
نبذة ١٣٣٩ »

« وحيث ان البحث في هذه الدعوى .
وهي عقبة في سبيل التنفيذ العقارى مطلوب
فيها الغاء ماتم فيه يجب أن يقوم على براءة ذمة

« وحيث ان المدعى قد كلف المدعى عليهم
رسميا في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالحضور يوم ١١
سبتمبر إلى قلم العقود الرسمية بمحكمة المختلطة
المختلطة وهي أقرب المحاكم المختلطة اليهم
للتقرير بشطب الرهن في مقابل استلامهم مبلغ
١٠٨٧ ج و ٣٣٤ م ولم يحضر المدعى عليهم في
هذا التاريخ وعرض المدعى هذا المبلغ عرضا
حقيقيا على مأمور العقود وتحرر بذلك محضر رسمي

« وحيث ان هذا الاجراء هو عرض قانوني
صحيح لمبلغ الدين رغم نقصه حوالى التسعة
جنيهاً عن المبلغ الوارد في تنبيه نزع الملكية
فان هذا القدر الضئيل لا يؤثر في صحة العرض
« راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ بمجموعة التشريع
والاحكام المختلطة ٥ ص ١٠١ وحكم محكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٣
بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٦ ص ٧٧ »

ثانيا الايداع

« حيث أن القانون أوجب على المدين الذى
يرفض الدائن عرضه للدين أن يعلنه باليوم الذى
سيودع فيه المبلغ في خزانة المحكمة على أن يكون
بين التنبيه والايداع يومه كاملا على الاقل . مادة
٦٨٨ مرافعات . والحكمة في ذلك أن يعطى الدائن
فرصة أخرى لاستلام مبلغ الدين قبل ايداعه
فيتفادى بذلك الايداع وما قد يستلزمه من
إجراءات لحصوله ولصرف المبلغ وما قد يجره
من إشكالات من توقيع الحجز عليه وما إلى ذلك
« وحيث ان هذا التنبيه يقوم بالنسبة للدائن
مقام جميع اجراءات العرض التى تكون تمت

يختار شريكه اما الهدم أو الابقاء . وعندها تكون المحاسبة . وكل ما يستطيعه أن يطالب خصمه بإبداء رغبته . ولكنه لا يستطيع المطالبة في بادئ الأمر بمبلغ معين .

المحكم

« من حيث ان المدعية تطالب المدعى عليه بنصيبه فيما صرفته على عمارة منزلين يملكانهما على الشيوع إلى إلهما بطريق الميراث .

« وبما أنه من المقرر قانونا وشرعا أنه لا يجوز للشريك أن يحدث أى تغيير فى الملك المشترك الا باذن من شريكه حتى أن الشريعة الغراء قضت بأنه اذا عمر الشريك بدون اذن من شريكه يكون مبتدعا . وليس له أن يرجع على شريكه بمقدار ما أصاب حصته من المصاريف (المادة ٢٥٥ من كتاب مرشد الحيران) ، أما حكم

القانون المدنى فى ذلك فوارد فى المادتين ٦٥ أهلى و ٩٠ مختلط وهو أنه اذا حصل البناء فى ملك الغير بدون اذنه فالملك مخير بين ابقاء البناء أو الزام فاعله بنزعه ، فاذا اختار الأول فله أن يدفع قيمته مستحق القلع أو ما زاد فى قيمة الأرض بسبب البناء وجاء فى كتاب كولين وكابيتان Colin Capitant جزء أول صحيفة ٨٦٤ فى شرح المادة (٥٥٥) الخاصة بهذا الموضوع أن الشريك على الشيوع يعتبر سىء النية لأن مركزه القانونى نفسه يعلمه بحقيقة الحال . « وبما أنه يتضح من ذلك أنه ليس للباني أن

يلزم شريكه بدفع مصاريف العمارة بل ينتظر حتى يختار شريكه اما الهدم أو الابقاء وعندها تكون المحاسبة وكل ما يستطيعه أن يطالب

المدين من الدين . وقد قدمنا أن العرض فى ذاته غير مبرىء لذمة المدعى

« وحيث ان المحكمة عرضت على المدعى أن يسحب مبلغ الدين المودع فى خزانة محكمة الاسكندرية ويسلمه إلى المدعى عليهم إلا أنه لم يفعل ويحتمل أن يكون سبب ذلك توقيع حجز عليه . هذا الحجز الذى يجب قانونا أن يتحمل المدعى مسئوليته

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدعوى (تمضية الشيخ متولى على الحفناوى وحضر عنه الاستاذ عبد المنعم محمد أبو زيد ضد الست شفيقة حسن موافى علام وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن علام رقم ٦٥٩ - ٤ - ٩٣ ك - رئاسة وعضوية حضرات يوسف شهدى بك ومحمد نصر الدين زغول ومحمد على رشدى قضاة)

٣٢٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٧ يناير سنة ١٩٣١

١ شريك . فى ملك مشاع . تغييره فيه . عدم جوازه الا بأذن شريكه

٢ شريك . طلب الزام شريكه بما صرفه على البناء بغير اذنه . عدم جوازه

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانونا وشرعا أنه لا يجوز للشريك أن يحدث أى تغيير فى الملك المشترك الا بأذن من شريكه حتى ان الشريعة الغراء قضت بأنه اذا عمر الشريك بدون اذن من شريكه يكون مبتدعا . وليس له أن يرجع على شريكه بقدر ما أصاب حصته من المصاريف

٢ - ليس للشريك الباني - الذى يعتبره بعض الشراح سىء النية فى بنائه لأن مركزه القانونى يعلمه بحقيقة الحال - أن يلزم شريكه بدفع مصاريف العمارة بل عليه أن ينتظر حتى

وليس من الحكمة ولا من النظام أن تقف المحاكم وهي دعامة العدالة، والعدالة دعامة النظام عاجزة عن إبطالها وهي ليست في الواقع أوامر إدارية بطبيعتها بل هي موصوفة بذلك خطأ

المحكمة

« حيث أن الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر باختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى جائز وحائز شكله القانوني

« وحيث أن واقعة النزاع تلخص في أن مجلس بلدي الاسكندرية ادعى أن له في ذمة المستأنف عليه الأول مبلغ ٢٤ ج و ٦٤٠ م عوائد عن أملاك مبنية وجراج عن المدة من أول سنة ١٩٢٧ لغاية ١٩٢٩ فاعترض المستأنف عليه الأول على ذلك بأنه غير ملزم بجميع هذه العوائد لأنه باع العقار إلى المستأنف عليه الثاني في أول يوليو سنة ١٩٢٩ وعرض دفع نصيبه فلم يقبل مندوب المجلس هذا الاعتراض وأوقع حجزاً إدارياً بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وفاء لمطلوبه كله وتوقع الحجز على أثاث مكتب المستأنف عليه الأول وهو محام فرفع هذا الأخير دعوتين طلب في أولهما الحكم بإلغاء هذا الحجز وبرائة ذمته من المبلغ المطلوب وطلب في ثانيتهما الحكم له بتعويض نظير توقيع الحجز على أثاث مكتبه وهو حجز باطل في زعمه

« وحيث أن النائب عن البلدية دفع الدعوى الخاصة بطلب إلغاء الحجز الإداري أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم بنظرها استناداً إلى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم

خصمه بإبداء رغبته ولكنه لا يستطيع أن يطالبه بمبلغ معين في بادئ الأمر .

» وحيث أن المدعى عليه لم يطالب المدعية بشيء حتى ولا نصيبه في الريع باعتراضها فليس لها أن تلزمه بدفع شيء معين الآن، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بحالتها الراهنة .

(قضية الست سيده عمر وحضر عنها الاستاذ ابراهيم محمد ضد عبده علي الرشيدى رقم ١٠٦٣ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعنفوة حضرات القضاة كامل وصفي أبو الذهب بك ويونس ثابت ومختار نور)

٣٢٨

محكمة اسكندرية السكليه الاهلية

١١ فبراير سنة ١٩٣١

١ - حجز ادارى . طبيعته . بطلانه . اختصاص المحاكم الاهلية
٢ - أوامر إدارية . مخالفتها للقوانين . حق المحاكم في إبطالها

المبادئ القانونية

١ - الحجز من الوسائل القانونية لتنفيذ الحقوق وتنفيذ الحقوق ما حق بطبيعته بالقضاء فيها ولذا اعتبر القائمون بتنفيذ الاحكام من مساعدي السلطة القضائية ، فاذا عهد المشرع أحياناً وعلى سبيل الاستثناء الى السلطة التنفيذية في توقيع الحجز فمن المرجح كثيراً أن المشرع لا يريد تغيير طبيعة هذا العمل ولكنه يريد أن تكون السلطة التنفيذية في ذلك نائبة عن السلطة القضائية فهي لا تقوم بعمل إداري هو بحسب أصله من خصائصها فهو لذلك ليس أمراً إدارياً بالمعنى الاخص .

٢ - من المسلم به أن الاوامر الادارية - حتى الاوامر الادارية بمعناها الاخص - والتي تقع مخالفة لأسس القوانين هي في نظر القانون لا وجود لها وان كان لها وجود فهي من أعمال التعدي

أجور الأطيان بطريق الحجز الامتيازى فمن المرجح كثير أن المشرع فى تلك الأحوال لا يريد أن يغير من طبيعة العمل وهو ملحق بطبيعته بأعمال السلطة القضائية ولكنه يريد أن تكون السلطة التنفيذية فى عملها هذا نائبة عن السلطة المختصة به أصلاً وبمعنى آخر فإن السلطة التنفيذية عندما تتولى بطريق الحجز الإدارى تنفيذ بعض الحقوق سواء الخاصة بها أم بالأفراد لا تأتى عملاً من الأعمال الإدارية البحتة التى هى أصلاً من خصائص السلطة التنفيذية والتى تختلف بطبيعتها عن أعمال السلطة القضائية ومساعدتها الملحقين بها إذ العبرة فى تعرف حقيقة العمل بطبيعته وماهيته لا بصفة القائم به « وحيث أنه لذلك فأقرب ما يكون إلى الصواب أن تقرر هذه المحكمة أن الحجز الإدارى الذى توقعه السلطة التنفيذية ليس بطبيعته أمر إدارياً كالأوامر الإدارية التى انشئت السلطة التنفيذية للقيام بها والتى رؤى تحقيقاً لمبدأ فصل السلطات أن تكون بمعزل عن أن تتناولها السلطة القضائية بالتأويل أو بالايقاف أو بالالغاء كما هو نص المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث أن مصداق هذا رأى ظاهر فى نص المادة ١٣ من دكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وقد جاء به (تحكم جهات الاختصاص فى عمل ما تودى إليه الاجراءات التنفيذية من معارضة المموالين وما يتبع ذلك من المشاكل) فاذا أجيل الفكر فى مواد هذا المرسوم يتضح أنه يشير إلى لجتين إداريتين هما لجنة التقدير ومجلس المراجعة واختصاصهما محدود بكل ما يتعلق بالتقدير والربط ولم يتناول النظر فى الطعون الموجهة إلى الحجز مثلاً لصدورها

الأهلية وهى المنوعة بمقتضاها من أن تؤول أو يوقف تنفيذ أمر يتعلق بالادارة فرفضت محكمة أول درجة هذا الدفع ورفضت باختصاصها ما قضت فى موضوع الخصومة

« وحيث أن الفصل فى الاستئناف الخاص بالحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى بطلب إلغاء حجز إدارى توقع طبقاً لكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لتحصيل عوائد أملاك مبنية مقررته بذكرى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ يستلزم البحث فى الأمور الآتية :

- أولاً - طبيعة وماهية الحجز الإدارى وهل هو عمل إدارى فى ذاته ؟ - ثانياً - وبفرض أنه كذلك فهل هناك جهة اختصاص لنظر الطعن فيه بالبطلان مثلاً ككونه صدر عملاً بقانون لا يبيحه ؟ ثالثاً إن كان هناك جهة اختصاص لذلك فهل هى المحاكم ؟

« وحيث أن الحجز من الوسائل القانونية لتنفيذ الحقوق وتنفيذ الحقوق بطبيعته ملحق بالقضاء فيها ولذا اعتبر القائمون بتنفيذ الأحكام من مساعدى السلطة القضائية حتى يكونوا خاضعين فى عملهم للسلطة القضائية صاحبة الولاية على الحقوق كافة

« وحيث أنه وقد تقرر أن الحجز أى تنفيذ الحق عمل ملحق بسلطة القضاء فى حقوق الناس فاذا عهد المشرع أحياناً وعلى سبيل الاستثناء للسلطة التنفيذية فى توقيع الحجز سواء كان لتحصيل حقوق للسلطة التنفيذية كالأموال الأميرية والرسوم وغيرها أو كتحويل حقوق للأفراد كتحويل بعض أحكام المحاكم الشرعية أو كتحويل

بشكل مناف للقانون ومخالف للأجراءات المرسومة لها وألصق دورها حيث لا يبيحها القانون كما هي شكوى المستأنف عليه الأول الذي يدعى ان حقاً وإن خطأ أن ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذي شرع الحجز الإداري لا يسمح بتوقيع الحجز الإداري إلا على العين الممولة أو على ما بها فلا يصح توقيعه على المنقولات الخارجة عنها وليس للسلطة صاحبة الحق في الأموال المطلوبة أن تستوفي حقها بنفسها من أموال خارجة عن العين الممولة بل عليها أن تلجأ في ذلك إلى السلطة القضائية من بادي الأمر وليس في اعتبار جميع ممتلكات المدين الممولة ضامنة لما هو مطلوب منه ما يفيد جواز التنفيذ على أيها بطريق الحجز الإداري بل ان المقصود به أنها تكون محلاً للتنفيذ عليها بالطريق الإداري ان أباحه المشرع أو بالطريق القضائي ان امتنع التنفيذ إدارياً .

«وحيث انه وقد ورد بدكره ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ نص صريح على وجود جهات اختصاص تحكم في تلك المنازعات . وقد ظهر أن بعض تلك المنازعات خارج عن اختصاص اللجان الإدارية المشار إليها في ذلك المرسوم تبين بوضوح أن المنازعات المتعلقة بصحة إجراءات الحجز أو المتعلقة بجواز تلك الحجز أم عدم جوازها إنما تحكم فيها جهات الاختصاص العامة التي من شأنها أصلاً الهيمنة على صحة تطبيق القوانين وهي السلطة القضائية بواسطة المحاكم

«وحيث انه فضلاً عن ذلك وبفرض أن الحجز الإداري بطبيعته عمل إداري من خصائص

السلطة التنفيذية وبفرض أن المشرع لم يفتح الطريق أمام المحاكم بنص المادة ٦٣ من دكره ١٨٨٤ فانه من المسلم به علماً أن الأعمال الإدارية التي تصدر القوانين وتقع مفتقرة الى نص من القانون يبررها إنما هي عدم في نظر القانون وان كان لها وجود في نظر الواقع فهي من أعمال التعدي الذي يحرمه القانون وليس من الحكمة ولا من النظام في شيء أن تقف المحاكم وهي دعامة العدالة والعدالة دعامة النظام مكتوفة أمام أعمال من التعدي ليست في الحقيقة من أعمال الإدارة بطبيعتها لمجرد وصفها على خلاف الواقع بأنها أعمال إدارية — محكمة مصر ٢٦ مارس سنة ١٩٠٧ مجموعة س ٨ ص ١١٨ — زقازيق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ مجموعة س ٨ ص ١٣٢ — استئناف مختلط ١٣ يناير سنة ١٩١٦ غازيت س ٦ ص ٥٨ — استئناف مختلط ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ غازيت س ٦ ص ١٦٣ — استئناف مختلط ٢٢ يونيو سنة ١٩١٦ غازيت س ٦ ص ١٨٢

ولا تكون المحاكم في نظرها وتقديرها لصحة هذه الأعمال مفتاة على السلطة الإدارية بل هي في ذلك مانعة للسلطة الإدارية فقط من تجاوز اختصاصها وليس من الجد في مثل هذا المقام أن يعترض بأن في سلطة القضاء تعويض المضرور من العمل الإداري الباطل ما يغني عن إبطاله فان التعويض الصحيح العادل لمن يتظلم من أمر باطل إنما هو إزالته وإبطاله . أما بقاء الفعل الضار وهو باطل قائماً ومستمر

٣٢٩

محكمة شبين الكوم الكلية الالهية

١١ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . احوالها . مداها . تطبيقها
- ٢ - ضمان المحيل . النص عليه في الحوالة . عبارته عامة أو مطلقة . غير مقيد . نتائج
- ٣ - صورية العقود . عدم وجودها أصلا . عدم خروجه من ملكية المتصرف
- ٤ - صورية العقود . اثباته بالنسبة للمقدين . بالكتابة . والنسبة للغير . بكافة الطرق
- ٥ - بطلان التصرفات . صحة البيع . ولكن بقصد الاضرار بالغير . شروطها

المبادئ القانونية

- ١ - تشمل قوة الشيء المحكوم فيه فقط جميع النقاط التي كانت محل النزاع بين طرفي الخصوم في أثناء نظر الدعوى وفصل فيها الحكم لا بطريق التفسير أو الاخبار وإنما بطريق قطع النزاع كما تشمل أيضا جميع دعاوى المدعي عليه أو الدفوع الموضوعية التي يدفعها الاخير في الدعوى الاصلية حتى ولو دفعها في دعوى أصلية أخرى بشرط اتحاد المدعي الاصل في الدعويين كما تسرى على اجزاء الطلب الاصلى وملحقاته التي تعتبر متممة له وغير منفصلة عنه . أما النقاط التي يأتي الكلام عليها عرضا في الحكم بطريق الاخبار أو التفسير فلا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا

- ٢ - ان ضمان المحيل يسار المدين في حالتين : الاولى أن ينص على ذلك صراحة في الحوالة وقت تحريرها والنص أما ان يكون بعبارة عامة بدون تخصيص زمن أو ذكر مدة كالحال والاستقبال . ويعتبر في هذه الحالة كالنص المقيد لضمان اليسار في الحال دون الاستقبال . فان كان الحق الذي ضمن يساره واجب الاداء وقت الحوالة ضمن المحيل

إلى جانب تعويض مالي لمن يصيبه هذا الضرر فجمع بين التقيضين في صعيد واحد .
يراجع حكم محكمة العطارين ٧ يناير سنة ١٩١٩ بمجموعة - حكم استئناف ٥ مارس سنة ١٨٩٥ قضاء س ٢ ص ٢٥٣ - حكم المنصورة ٢ يناير سنة ١٩٢٦ محاماه س ٦ ص ٣٤٣ - زقازيق ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٩ محاماه س ٩ ص ٨٨٤

« وحيث انه قد طعن المستأنف عليه الثاني في الحجز الادارى الرقيم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بأن ذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذى شرع الحجز الادارى لا يبيحه لأنه في زعمه لم يشرع الا للتنفيذ به على العين الممولة أو ما يوجد بها من المنقولات .

« وحيث ان تحقيق صحة هذا الطعن ومعرفة ما اذا كان الحجز المطعون فيه قد صدر عملا بقانون يبيحه أم صدر دون أن يبيحه قانون أو تشريع هو أمر طبقا لما تقدم من اختصاص المحاكم ، فلذلك يكون الدفع المقدم من البلدية استنادا الى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الالهية دفع غير مقبول ويكون الحكم المستأنف الصادر برفضه وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد أصاب فيما قضى به

(قضية مجلس بلدى الاسكندرية ضد محمد أفندى توفيق الحامى وآخر
رقم ٣٠٠ سنة ١٩٣٠ س - رئاسة وعضوية حضرات اسماعيل محمد بك وكيل المحكمة والقاضين عبد الرحيم غنيم ومحمد عفت

يسار المحال عليه وقت نحر برها فقط وان كان مؤجلاً أو معلقاً على شرط توقيفى ضمن المحيل يسار المحال عليه وقت حلول الاجل أو تحقيق الشرط .
واما ان يكون مطلقاً غير مقيد . يشمل المحال والاستقبال - الثانية . عند عدم النص وبشرط أن يثبت بصفة قاطعة ان المحيل كان يعلم باعسار المحول اليه وقت الحوالة ودلس على المحال اليه وحواله اليه بدون اخباره بذلك ، وذلك طبقاً للقاعدة المشهورة ان القانون لا يحمي الضامن المدلس

٣ - ان صورية العقود معناها عدم وجودها أصلاً حتى في اصطلاح العاقدين وان الاتفاق الظاهر أو الصورى معدوم في نظرهما لانها لم يقصداه وان اراد العقد المستتر أى ورقة الضد وهو الذى ترتب عليه تعهدات جديدة ولكل طرف أن يأخذ به الطرف الثانى مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الغير الذى تعامل مع أحدهما الخائلى . أعني أصحاب الاتفاق الصورى . وعلى ذلك فالتصرف فى العقار صورياً للغير بالملكية أو بحق عيني متفرع عنها لا يخرج من ملكية المتصرف ومن مجموع أمواله التى تعتبر ضامنة لالتزاماته عادية كانت أو ممتازة
٤ - تثبت الصورية فى حق العاقدين بالكتابة وحدها طبقاً للقاعدة المشهورة وهى انه لا يمكن لاحد العاقدين ان يثبت ما يخالف مكتوباً أو مالم يرد به إلا بالكتابة . أما بالنسبة للغير وهم الذين تعاقدوا مع أحداً أصحاب الاتفاق الصورى بعد تاريخ هذا الاتفاق والدائنون العاديون فتثبت بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وقرائن الاحوال وذلك لوجود مانع مادي بالنسبة لهم لا يمكنهم من اثبات حصول الغش بالكتابة لانهم لم يكونوا طرفاً فيه

٥ - إن دعوى بطلان التصرفات معناها حصول التصرف صحيحاً وانما بقصد الاضرار

بالدائن الثابت دينه قبل حصول ذلك التصرف إن كان التصرف المذكور بقصد الاضرار به فقط ان كان بغير عوض و يشترط لصحتها (١) وجود حق لدائن عادى أو مرتين أو ممتار قبل التصرف ثابت بالطريق القانونى الذى يصح الاحتجاج به على الغير . أعني بتاريخ ثابت على الأقل (٢) أن يكون التصرف ضاراً بالدائن أى انه يوجب عسر المدين أو يزيد فى اعساره و يضعف الثقة بإمكان الوفاء بما بقى (٣) سوء نية المدين والذى حصل التصرف له ان كان بعوض وان كان تبرعاً فيكفى الشرطان الاولان

المحكى

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليه الأول يستند فى دفعه إلى الحكيم الصادرين أولها بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ٩٢٥ من محكمة الإسكندرية الكلية فى القضية المدنية نمرة ١٣٤ سنة ٩٢٥ وثانيهما بتاريخ ١١ مايو سنة ٩٢٧ من محكمة استئناف مصر فى القضية نمرة ١٧٣ سنة ٩٢٤ قضائية القاضيين باخراجه مع المدعى عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف وأوراق القضيتين المذكورتين

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعين رد على ذلك باختلاف الموضوع والسبب فى الدعويين المذكورتين وفى القضية الحالية إذ موضوع دعوى الضمان الأولى المحكوم فيها ابتدأت فى القضية نمرة ١٣٤ سنة ٩٢٥ واستئنافاً

للمادة ٢٣٢ مدني مصري نبذة ١٦١٧ وما بعدها «
« ومن حيث ان أسباب الحكم جزء من
كل لا يتجزأ من المنطوق يشتملها معه قوة الشيء
المحكوم فيه نهائيا

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق
الدعوى نمرة ٤٣١ سنة ٩٢٥ مدني كلي
الإسكندرية والحكمين الصادرين فيها ابتداء
بتاريخ ٢١ إبريل سنة ٩٢٦ واستئنافا بتاريخ
١١ مايو سنة ٩٢٧ باخراج المدعى عليه
الأول بلا مصاريق وورق الدوسيه الاستئنافي
ومستندات الطرفين أن المدعى الأول ومورث
الثاني بصفته كانا يداينان المدعى عليه الأول
في مبلغ ٥٨٧ ج و ٥٧٢ م بمقتضى سنيين تحت
الاذن أحدهما تاريخه ٩ سبتمبر سنة ٩٢١
بمبلغ ٢٨٧ ج و ٢٧٣ م ومستحق الدفع وقت
الطلب، وثانيهما مؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢١ بمبلغ
٣٠٠ جنيه يوفي وقت الطلب أيضا، ولتأخر المدين
في الوفاء انذراهم بواسطة بروتستو عن يد محضر
مؤرخ ١١ يولييه سنة ٩٢٢ بدفع المبلغ جميعه ثم اعقبا
ذلك برفع دعوى عليه أمام محكمة طنطا الكلية
تقيدت بنمرة ٩٨٤ سنة ٩٢٢ مدني كلي باسهار
افلاسه فدفع فيها بوجود شركة محاصة تجارية بينه
وبين المدعين غرضها تجارة القطن وبأنه ورد
لها أقطانا بالمبلغ موجودة في دفاترهما التجارية
فقضت المحكمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ٩٢٣ بتعيين
خبير حسابي للاطلاع على دفاتر الطرفين وتحقيق
دفاع المدعى عليه الأول (الآن) وتأجيل نظر
الموضوع للجلسة ٥ مارس سنة ٩٢٣ وبتاريخ ١٧

في القضية نمرة ١٧٣ سنة ٤٤ ق باخراج المدعى
عليهما الأول والثاني من القضية هو إثبات وجود
الدين في ذمة المدينين المحول عليهما وسببه الضمان
العام، أما موضوع القضية الحالية فهو ضمان
يسار المدين المحكوم بثبوت الدين في ذمته
نهائيا في الحال والاستقبال وسببه النص الوارد
في عقد الصلح الرقيم ١٩ فبراير سنة ٩٢٣

« ومن حيث انه يشترط لصحة هذا الدفع
ولاجل أن يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم
فيه شروط يجب توافرها في الحكم وهي أنه يصدر
من المحكمة بموجب سلطتها القضائية وأن تكون
مختصة اختصاصا لا تعد مخالفة للنظام العام وأن
يكون الحكم قطعيا وأخرى يجب توافرها في
الحق المدعى به وهي اتحاد الموضوع واتحاد
السبب واتحاد الخصوم باتحاد صفاتهم (٢٣٢ مدني)

« ومن حيث ان قوة الشيء المحكوم فيه
نهائيا تشمل فقط جميع النقط التي كانت محل
النزاع بين طرفي الخصوم في أثناء نظر الدعوى
وفصل فيها الحكم لا بطريق التفسير أو الأخبار
ولأنما بطريق قطع النزاع، كما تشمل أيضا جميع
دعاوى المدعى عليه أو الدفوع الموضوعية التي
يدفعها الأخير في الدعوى الأصلية حتى ولو دفعها
في دعوى أصلية أخرى بشرط اتحاد المدعى
الأصلي في الدعويين، كما تسري على أجزاء الطلب
الأصلي وملحقاته التي تعتبر متممة له وغير
منفصلة عنه، أما النقط الأخرى التي يأتي الكلام
عليها عرضا في الحكم بطريق الأخبار أو التفسير
فلا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا «يراجع
تعليقات الوز على المادة ١٣٥ مدني فرنسي المقابلة

فبراير سنة ١٩٢٣ اصطلاح المدعى عليه مع المدعين في القضية المذكورة على وفاء الدين بالكيفية الآتية (١) ٧٧ جنيها دفعت نقدا وقت كتابة الصلح (٢) مبلغ ٤٣٣ ج و ١٩٠ م حول به فاتورة مؤرخة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ لصالحه وأخيه المدعى عليه الثاني الآن عبد الحميد افندي العتال وحافظ افندي الغندور بعد تنازل أخيه عن حقه فيها له وضمن فيها يسار الدين وحصول المحال اليها على دينها من أمواله في حالة الاعسار (وهذا موضوع القضية الحالية) (٣) حول لهما مستندات على آخرين بمبلغ ٧٣ جنيها (وغير داخله في موضوع القضية الحالية) وحررا بذلك محضرا عرفيا وبناء عليه لم يحضرا في جلسة الموضوع وقضت المحكمة بشطب الدعوى . وبعد ذلك نبه المحال اليهما (المدعى الاول وأخوه مورث الثاني بصفته) على المدينين المحال عليهما (الغندور والعتال) بدفع المبلغ الوارد في الفاتورة المؤرخة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ وذلك بمقتضى بروتستو مؤرخ ٢٥ مارس وأول ابريل و ١٠ مايو سنة ١٩٢٣ ولكنهما لم يدفعا فرعا عليهما دعوى بأشهار افلاس أمام محكمة طنطا الكلية باعلانه المؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٢٣ قضى فيها بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ بعدم اختصاص المحكمة مركزيا بنظر الدعوى فرعا عليهما دعوى أمام محكمة الاسكندرية الكلية تقيدت بجداولها تحت نمرة ٤١٣ سنة ١٩٢٥ مدنى بالزامهما بالتضامن بمبلغ الحوالة والفوائد بواقع ٧ في المائة سنويا من تاريخ البروتستو حتى السداد ، فدفع الغندور أحدا المدينين بعدم مديونيته في دين الحوالة وبأن المدين هو العتال وحده فأدخل المحال اليهما

« المدعى الاول » وأخوه مورث الثاني المحيل وأخاه المدعى عليهما الاول والثاني ضامنين في الدعوى لاثبات وجود الدين في ذمة المدينين طبقا لنص المادة ٣٥١ مدنى والمحكمة وجدت أن الدين ثابت على المدينين فقضت عليهما به وبالفوائد المطلوبة وأخرجت الضامنين لعدم وجود سبب للضمان وذلك بحكم مؤرخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٦ فاستأنف حافظ الغندور أحدا المدينين هذا الحكم وحده وتمسك بدفعه الاول أمام محكمة الاستئناف العليا وبأن سند الدين « الفاتورة » غير قابلة للتحويل فأدخل المحال اليهما المحيلين ضمنا أيضا في الدعوى لاثبات الدين في ذمته والحكم عليهما بالمبلغ في حالة عدم إمكانها ذلك ، ومحكمة الاستئناف الأهلية قضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لحافظ الغندور ورفض الدعوى قبله لسببين : الاول عدم قابلية سند الدين للتحويل الذي لم يوافق عليه المستأنف صراحة أو ضمنا مادة ٣٤٩ مدنى — الثاني عدم مديونية حافظ افندي الغندور المذكور وبأن العتال هو المدين وحده كما قضت باخراج الضامنين من الدعوى بلا مصاريف فاتخذ المدعيان الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر بالدين على العتال من أمواله ولكنهما وجداه خاوى الوفاض لا يملك من المال ما يمكن التنفيذ به عليه فأنذرا المدعى عليهما الاول والثاني بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨ بالارشاد عن أمواله وممتلكاته طبقا للشرط المتفق عليه في محضر الصلح فلم يلبيا طلبهما أو يجيبا على إنذارهما فرعا الدعوى الحالية وطلبا الحكم بالزام المدعى عليهما الاول والثاني

بالتضامن بالدين المحكوم به على العتال ومصاريفه لا لأن الدين لم يثبت ترتيبه في ذمته بل لأنه ثبت عسره وعدم وجود أموال عنده يمكن وفاءه منها ارتكابه على الشرط الوارد بمحض الصلح وعلى ذلك فالمرسوعان مختلفان اختلافا تاما إذ موضوع ضمان الأول المحكوم فيها ابتدائيا واستثنافيا إثبات وجود الدين في ذمة المدينين المحول عليهما « مادة ٣٥١ مدني » أما موضوع القضية الحالية فهو ضمان يسار المدين المحكوم بثبوت الدين في ذمته نهائيا « العتال » في الحال والاستقبال طبقا للبند الأول من محضر الصلح المؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ وللبنود « ٣٥٢ مدني » والاخير لا ينشأ طبقا إلا بعد ثبوت الدين بمقتضى حكم قابل للتنفيذ واجراء التنفيذ بمقتضاه ثم عدم وجود مال للمدين « المحول عليه » يمكن التنفيذ عليه

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك أن الطرفين اتفقا في البند الأول من محضر الصلح أن ضمان اليسار لا ينشأ في ذمة المدعي عليه الأول « المحيل » إلا بعد اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المدينين وتجريدها بحكم خاص وهذا معناه كما قدمنا أخذ حكم عليهما بالدين ثم تنفيذه بارشاد المحيل حتى إذا لم تكن هناك أموال للمدينين يمكن التنفيذ عليها يتولد حق ضمان اليسار . أما قبل ذلك وفي أثناء نظر دعوى الدين فلا يمكن أن ينشأ هذا الحق بل الذي يتواجد هو حق الضمان العام المنصوص عنه في المادة - ٣٥١ - من القانون المدني ومجرد ارتكان المدعين إلى محضر الصلح مع الفاتورة المحملة في أثناء نظر دعوى الدين على المدينين

إبتدائيا واستثنافيا لم يكن القصد منه طرح جميع الحقوق والالتزامات الثابتة بمحض الصلح أمام المحكمة للفصل فيها بل لأنه السند المثبت لكيفية نشوء الدين في ذمة المحيل والأطوار التي مر عليها ولا يمكن مع ما تقدم للحكمة أن تقضى بالإيجاب أو الرفض في نقط لم يطرحها الخصوم أمامها « ومن حيث ان ما جاء في السبب الاخير من الحكم الاستثنافي والخاص بالضمان وهو أنه ليس عليهما من الضمان إلا وجود الدين وقد قضى به على المدين الحقيقي فلا يصح مع ثبوت هذه الديون إلزامهما بشيء والذي يستند اليه الحاضر عن المدعي الأول في دفعه لا يمكن أن ينصب إلى أن الحكم المذكور قضى في الشرط الوارد في محضر الصلح متعلقا بضمان اليسار بالرفض الضمني وبأن الضمان المذكور هو عند ثبوت الدين فقط وقد ثبتت في ذمة العتال المدين الحقيقي ومن ثم فلا ضمان بل يرمى فقط إلى الفصل في حق الضمان العام المبني على وجود ثبوت الدين في ذمة المدين مادة ٣٥١ - مدني لا الاستثنائي المتعلق بضمان يسار المدين في الحال أو الاستقبال والذي لا يكون إلا بشرط خاص صريح بذلك في الحوالة « مادة - ٣٥٢ مدني » وذلك لما تقدم الكلام عنه خاصة بمبدأ نشوء حق ضمان اليسار ولأن الطرفين لم يطرحا هذا النزاع « ضمان اليسار » أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية ويدل في كل منهما بحججه وبراهينه للفصل فيه ولم يخطر في ذهن المحكمة القضاء فيه صراحة أو ضمنا « ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الدفع على

غير حق لاختلاف الموضوع في الدعويين
ويتعين رفضه

عن الموضوع

« من حيث ان مدار البحث في موضوع
القضية يشمل الخمسة أمور الآتية : الأول .
حق ضمان اليسار المتفق عليه في البند الأول
من محضر الصلح ومداه . الثاني . هل المدعيان
أهملتا في اتخاذ إجراءات التنفيذ للحصول على
دينهما من العتال « المدين المحول عليه » أم
لا . الثالث . علاقة المدعى عليه الثاني القانونية
بالمدعين في هذه الدعوى وهل يضمن اليسار
أيضا أم لا . الرابع . صورية العقود ومعناها
وشروطها وإثباتها والفرق بينها وبين الدعوى
البوليصة . الخامس . حقيقة التصرفات التي حصلت
من المدعى عليه الأول للآخرين ومنهم لبعضهم
عن الأطيان والمنزل وهل هي صورية أم جدية
« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فمن
المبادئ القانونية في المادتين ٣٥١ - ٣٥٢
مدنى أهلى أن القاعدة الأصلية أن المحيل « البائع »
لا يضمن للمحال اليه « المشتري » الوجود
الحق المحول « المبيع » قانونا في وقت الحوالة
« البيع » في ذمة المحول عليه والاستثناء أنه
يضمن اليسار في إحدى حالتين : الأولى : أن ينص
على ذلك صراحة في الحوالة وقت تحريرها
والنص إما أن يكون بعارة عامة بدون تخصيص
زمن أو ذكر مدة كالحال أو الاستقبال ويعتبر
في هذه الحالة كالنص المقيدل لضمان اليسار في الحال
دون الاستقبال فان كان الحق الذي يضمن يساره

واجب الأداء وقت الحوالة ضمن المحيل يسار
الحال عليه وقت تحريرها فقط وان كان مؤجلا
أو معلقا على شرط توقيفى ضمن المحيل يسار
الحال عليه وقت حلول الاجل أو تحقيق الشرط
وأما أن يكون مطلقا غير مقيد يشمل الحال
والاستقبال . الثانية . عند عدم النص وبشرط
أن يثبت بصفة قاطعة أن المحيل كان يعلم باعسار
المحول عليه وقت الحوالة ودلس على المحال اليه
وحولها اليه بدون اخباره بذلك ، وذلك طبقا
للقاعدة المشهورة أن القانون لا يحمى الضامن
المدلس به (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على
المادتين ١٦٩٤ و ١٦٩٥ مدنى فرنسى نبذة
١ وما بعدها)

« ومن حيث ان شرط الضمان سواء كان في
الحال أو الاستقبال كبقية الشروط الأخرى
خاضع في تحديد مداه ومعرفة ماهيته الى اتفاق
العاقدين الذى هو شريعتهم والذى يمكنهما
بمقتضاه أن يعدلا فيه كما أرادا

« ومن حيث انه ظهر من الاطلاع على محضر
الصلح المؤرخ ١٩ فبراير سنة ٩٢٣ . يستند
المدعين أن الطرفين « المدعى الاول ومورث
الثانى بصفته والمدعى عليه الاول » اتفقا في البند
الاول منه على أن يضمن الأخير (المدعى عليه
الاول) يسار المدينين المحال عليهما والعتال
والغندور في مبلغ ٤٣٣ ج و ١٩٠ م قيمة الفاتورة
المؤرخة ١٧ اكتوبر سنة ٩٢١ والمحوالة
للمدعين حتى حصول الأخيرين على دينهما
بالكامل من المدينين وهذا الضمان يشمل الحال
والاستقبال وكل زمن يمضى قبل وفاء الدين -

يشهد بذلك ما ذكر في البند الخامس متعلقا بتعهد المدعى عليه الأول بارجاع المنزل والاطيان التي هربها الباقي المدعى عليهم الى أمواله حتى وفاة المدينين للدين موضوع الحوالة وحتى القيام بجميع التزاماته الخاصة بالضمان والمنصوص عليها في محضر الصلح

« ومن حيث إن عبد الحميد أفندي العتال المدين المحكوم عليه نهائيا بالدين للمدعين لم يؤد لها مبلغ ٤٣٣ ج و ١٩٠ م المحال عليه من المدعى عليه الأول بمقتضى الفاتورة المؤرخة ١٧ أكتوبر سنة ٩٣١ حتى الآن فضمان الأخير ليساره لا يزال باقيا ويلتزم تنفيذه

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثانى فالواضح من أوراق الدعاوى المنضمة والسابق الكلام عنها تفصيليا عند سرد الوقائع في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن المدعين لم يهملوا قط في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عبد الحميد أفندي العتال المدين المحكوم عليه نهائيا للحصول على دينهما من أمواله ولكنهما لم يتمكنوا من ذلك لا باهما لهما أو خطئهما وإنما لعدم ارشاد المدعى عليه الأول المحيل على أملاكه ومنقولاته تنفيذا لتعهد بذلك في البند الاول من محضر الصلح حيث أنهما أنذراه مع الغندور بالدفع بمقتضى بروتستو مؤرخ ٢٥ مارس وأول إبريل و ١٠ مايو سنة ٩٢٣ وعقب محضر الصلح مباشرة المؤرخ ١٩ مارس سنة ٩٢٣ ولما لم يدفعارفعاهما دعوى اشهار الافلاس أمام محكمة طنطا الكلية باعلان مؤرخ ٥ يونيه سنة ٩٢٣ و انتهت

بالحكم فيها بعدم الاختصاص في ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٤ باهمال المدعى عليه الأول المحيل الذى لم يرشدهما الى محل إقامة مدينه الأصلية الذى يعرفه لعلاقته المادية بهما خصوصا وأنهما رفعاهما الى محكمة مقررهما الواضح في سند الدين والمحول الفاتورة فرفعاهما دعوى الدين أمام محكمة الاسكندرية الأهلية باعلان مؤرخ ٢٥ مايو سنة ٩٢٥ وقضى فيها بالقبول بتاريخ ٢٤ إبريل سنة ٩٢٦ فاستأنف الغندور وهو الملىء وحده هذا الحكم وقضى فيه بالغائه بالنسبة له في ١١ مايو سنة ١٩٢٧ في مواجهة المدعى عليه الاول وصار المدعيان يبحثان عن أموال للعتال يمكن الحجز عليها لوفاء الدين المحكوم به عليه فلم يجداعنده شيئا فانذرا المدعى عليه الاول واخيه الثانى بانذار مؤرخ ٢٢ يوليه سنة ٩٢٨ للارشاد عن أمواله طبقا لتعهد الاول في محضر الصلح واكنهما لم يحركا ساكنا أو يجيبا على الانذار بشئ ما

« ومن حيث انه مما يدل على اعسار العتال من تاريخ صدور الحكم عليه نهائيا حتى تاريخ رفع هذه الدعوى - أولا - ان المدعين أرادا التنفيذ على أمواله عقب صدور حكم الدين الابتدائى المشمول بالنفاذ عليه فذهب المحضر ولم يجده ولم يجدعنده شيئا يمكن التنفيذ عليه فحرر له محضرا بعدم الوجود ومؤرخ ٣ أكتوبر سنة ٩٢٦ - ثانيا - ان المدعى عليه الاول لم يرشد المدعين بالرغم من انذارهماله على أموال العتال « منقول أو عقار » يصح الحجز عليها واستيفاء الدين منها مما يدل على أنه يعلم جيدا

كان يمكنهما أن يتخذا الاجراءات التحفظية التي يقول عنها

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول يضمن يسار العتال في جميع الدين المحكوم به عليه وملحقاته من مصاريق وخلافه وقد ثبت بصفة قاطعة أنه معسر وعلى ذلك يتعين إلزامه بجميع المبلغ المحكوم به عليه على العتال بما فيه أصل الدين والفوائد اذ لا معنى للحكم عليه بأصل الدين فقط دون الفوائد لانتها ضاعت على المدعين من التاريخ المنصوص عنه في الحكم بها حتى الآن بسبب عدم تنفيذ الحكم على المدين لاعساره مع قصرها على أصل الدين موضوع الحوالة فقط وهو ٤٣٣ ج و ١٩٠ م وبواقع ٧٪ سنويا كما طلب المدعيان لان الدين تجارى ولو لم يثبت بسند متصفاه « مادة ١٢٤ مدنى » ومن تاريخ البروتستو الحاصل فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٣

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالامر الثالث فقد ظهر من مطالعة محضر الصلح الرقيم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ موضوع الالتزام أن المدعى عليه الثانى لم يوقع عليه ولم يضمن يسار المحال عليهما « العتال والغندور » و ضمان اليسار لا يكون إلا باتفاق صريح على ذلك فى التحويل أو فى حالة حصول الغش أو التدليس . من المحيل وقت الحوالة وعليه باعسار المحال عليه وعدم اخباره المحال إليه ذلك ولم يتقدم من المدعين كما لم يظهر من اجراءات القضية وقرائن احوالها ما يثبت منه حصول أى غش من قبله لهما فى تاريخ الحوالة أو بعدها . هذا مع العلم بان

اعساره وقت التحويل وبعده وأن اجراءات التنفيذ التى تنفذ ضده غير مجدية وعديمة الفائدة - ثالثا - أنه لم يتقدم بما يدل على وجود أموال للمدين المذكور تفى بالدين فى أى وقت من الأوقات من تاريخ الحكم حتى الآن بالرغم من تحدى الحاضر عن المدعين له فى ذلك وهذا يعتبر اعترافا ضمنيا له باعساره وبعمله بذلك « ومن حيث ان ماجاء بدفاع الحاضر عن المدعى عليه الاول من أن المدعين لم يتبعا الاجراءات المنصوص عنها فى قانون التجارة من توقيع حجز تحفظى ووضع اختام وخلافه وهذا يعتبر خطأ منهما يبرى ذمته من ضمان اليسار ففضلا عن أن الثابت فى محضر الصلح أن الاجراءات القانونية الواجب على المدعين إجراؤها متعلقة بتنفيذ الحكم الذى يصدر بالدين على المحول عليه من أمواله لا الخاصة بالطرق التحفظية الواجب مراعاتها قبل صدور حكم الدين له وهى التى يرمى اليها الحاضر عن المدعى عليه الاول بأن المدعى عليه (الاول) لم يقدم للحكمة ما يدل على وجود أموال للعتال منقولة كانت أو ثابتة من تاريخ الحوالة إلى الحكم بالدين حتى الآن وضاعت بسبب عدم اتخاذ المدعين للاجراءات التحفظية التى يقول عنها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المدعى عليه الاول ملزم بمقتضى محضر الصلح أن يرشد المدعين عن أموال العتال جميعها لينفذ عليها الدين ولم يوف بالتزامه هذا سواء فى أثناء نظر الدعوى بالدين أو بعد أخذ حكمها ولم يتقدم منه ما يدل به على الارشاد ولو جزئيا عن تلك الأموال حتى

المالم يرد به إلا بالكتابة ، أما بالنسبة للغير وهم الذين تعاقدوا مع أحد اصحاب الاتفاق الصوري بعد تاريخ هذا الاتفاق والدائنون العاديون فتثبت بكافة طرق الاثبات بما فيه البينة وقرائن الأحوال وذلك لوجود مانع مادي بالنسبة لهم لا يمكنهم من اثبات حصول الغش بالكتابة لأنهم لم يكونوا طرفا فيها .

أما دعوى بطلان التصرفات المنصوص عنها في المادة ١٤٣ مدني فمعناها حصول التصرف صحيحا وإنما بقصد الاضرار بالدائن الثابت دينه قبل حصول ذلك التصرف إن كان التصرف المذكور بقصد الاضرار به فقط إن كان بغير عوض ويشترط لصحتها ثلاثة شروط : الاول وجود حق لدائن عادي أو مرتين أو ممتاز قبل التصرف ثابت بالطريق القانوني الذي يصح الاحتجاج به على الغير أعني بتاريخ ثابت على الأقل مادة ١٤٢ — ٢٢٨ مدني . الثاني أن يكون التصرف ضارا بالدائن أي أنه يوجب عسر المدين إذ يزيد في اعساره ويضعف الثقة بإمكان الوفاء بما يفي . الثالث . وجود سوء نية من المدين والذي حصل التصرف له إن كان بعوض وإن كان تبرعا فيكفي الشرطان الأول والثاني . ويرتب على الشروط المتقدمة وأن التصرف في هذه الدعوى يعتبر صحيحا في نظر القانون والغير حتى يقضي ببطلانه بخلاف التصرف الصوري فغير صحيح وغير موجود كلية النتيجةين الآتيتين : الأولى . ليس على الدائن أن يثبت سوء نية العاقد في العقد الصوري ويجب ذلك في العقد المطعون عليه بالبطلان البوليصى . الثانية . للدائن اللاحق

الغش لا يفترض اقتراضا بل يجب أن يقام الدليل القاطع على حصوله . أما ما ذهب اليه الحاضر عن المدعين من أن الحوالة بيع وأن البائعين على التوالي يضمنون حصول البيع وأن المدعى عليه الثاني يتنازله عن حقه في الدين إلى أخيه المدعى عليه الأول الذي تنازل اليهما يجعله مسئولا مع أخيه المحول قبلهما بالتضامن فهذا محله ضمان وجود الدين في ذمة المدين (العتال) وقد ثبت بحكم قضائي نهائي ، أما اليسار فلا يضمن إلا بشروط غير متوفرة في تنازله ومن ثم يكون طلب المدعين إلزامه بالدين جميعه بالتضامن مع المدعى عليه الأول على غير حق ويتعين رفض هذا الطلب بالنسبة له « ومن حيث انه عن الأمر الرابع فمن المبادئ الثابتة أن صورية العقود معناها عدم وجودها أصلا حتى في اصطلاح العاقدين وأن الاتفاق الظاهر أو الصوري معدوم في نظرهما لأنهما لم يقصداه وإنما أرادا العقد المستتر أي ورقة الضد وهو الذي تترتب عليه تعهدات جدية ولكل طرف أن يأخذ به الطرف الثاني مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الغير الذي تعامل مع أحدهما الخاتلين » أعني اصحاب الاتفاق الصوري « وعلى ذلك فالتصرف في العقار صوريا للغير بالملكية أو بحق عيني متفرع عنها لا يخرج من ملكية المتصرف ومن مجموع أمواله التي تعتبر ضامنة لالتزاماته عادية كانت أو ممتازة وثبتت الصورية في حق العاقدين بالكتابة وحدها طبقا للقاعدة المشهورة وهي أنه لا يمكن لأحد العاقدين أن يثبت ما يخالف مكتوبا أو

المبادئ القانونية

١ - يكفي لاغفاء المستأجر من خمس إيجار سنة ١٩٣٠ أن تكون الأرض قد أجرت له لزراعة قطن ولا يشترط أن يكون قد دفع أربعة أخماس إيجار السنة المذكورة ولا أن تكون الإيجارة ممتدة للسنة التالية لها

٢ - عبارة « مع عدم الإخلال بأحكام الرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ » (وهو قانون تأجيل الخمس) الواردة في صدر المادة الأولى من قانون التخفيض لا يقصد منها توافر الشرطين المذكورين

٣ - إذا دفع المستأجر كامل إيجار سنة ١٩٣٠ فلا يجوز له استرداد الخمس منه ولا محاسبته المؤجر عنه أو خصمه من إيجار السنة التالية إذا كانت إيجارته ممتدة لها

المحكمة

« من حيث أن المدعى قد عدل طلباته الى مبلغ ٢٤٨ جنيها و ٣٠٠ مليم وقال أنه الباقي له من إيجار سنة ١٩٣٠ بموجب العقدين المتقدمين منه اللذين تنتهي مدتهما في آخر يونيو سنة ١٩٤٧ أي في ٧ يولييه سنة ١٩٣١ »

« وحيث ان النزاع بين طرفي الخصوم منحصر فيما اذا كان يستنزل من هذا المبلغ ٨٥ جنيها باعتباره خمس إيجار سنة ١٩٣٠ وقدره ٤٢٥ جنيها أم لا »

« وحيث أن المدعى يعارض في اجراء خصم الخمس بحجة أن المدعى عليهما لم يدفعاً أربعة أخماس إيجار سنة ١٩٣٠ مرتكناً في ذلك على العبارة الواردة بصدر المادة الأولى من قانون التخفيض وهي « مع عدم الإخلال بأحكام الرسوم

أعني الذي لم يترتب دينه في ذمة المدين إلا بعد وقوع العقد الصوري أن يسقطه بخلاف حال الدائن اللاحق في دعوى البوليصية » ومن حيث ان الحاضر عن المدعين يطعن في عقود البيع الصادرة من المدعى عليه الأول للآخرين ومنهم لبعضهم عن الاطيان والمنزل بطريق الصورية لا بدعوى بطلان التصرفات ويرى من ذلك أن الاموال جميعها لم تخرج من ملك مدينه المدعى عليه الأول وعلى ذلك فطعنه صحيح سواء كان دينه سابقاً على حصول التصرفات أو لاحقاً له وسواء كان محضر الصلح أبدل الدين القديم بدين جديد انتهت معه جميع الضمان والتأمينات السابقة التي كانت للدين القديم ويكون لذلك ما أبداه الحاضر عن المدعى عليه الرابع والخامس متعلقاً بعدم توافر الشرط الأول من شروط الدعوى البوليصية وهو أسبقية الدين على حصول التصرف غير مقبول ولا تأخذ به المحكمة

(قضية الشيخ محمد محمود وآخرين وحضر عنهم الاستاذ جورجى ميخائيل ضد حامد خليفه وآخرين رقم ١٧٣ سنة ١٩٢٩ لك - رئاسة وعشوية حضرات يوسف بك رفعت واديل المحكمة وصائق العجيزى ومحمد على نائب القاضيين)

٣٣٠

محكمة بنى سويف السكية الأهلية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٢

مستأجر . عن سنة ١٩٣٠ . أرض أجرت لزراعة قطن . كاف لاغفائه من خمس الإيجار

قانون التخفيض . معنى العبارة الواردة في المادة الأولى من قانون تأجيل الخمس

مستأجر . دفع إيجار سنة ١٩٣٠ بالكامل . عدم جواز استرداده للخمس

بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ « (وهو قانون تأجيل الخمس) وإن من أحكام القانون الأخير وجوب دفع أربعة أخماس إيجار سنة ١٩٣٠ وامتداد الإيجارة لسنة ١٩٣١

« وحيث أن تلك العبارة لم يقصد منها توافر الشرطين المذكورين بل قصد منها شيء آخر سيأتي الكلام عليه ولكن ظاهرها قد أوهم خلاف المراد منها وجرى إلى وقوع الخطأ في مدلولها فلا يسع المحكمة إلا الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون والمناقشات التي جرت في مجلس النواب والشيوخ والأدوار التي مربها للأمام بتطوراته والوقوف على غرض الشارع منه مما يتبع عادة في تفسير القوانين

« وحيث أن المحكمة تسارع إلى القول بأنه لم يدر في خلد أحد من أعضاء مجلس النواب والشيوخ أن عبارة «مع عدم الإخلال... الخ» تفيد أن المستأجر لا يعنى من خمس الإيجار إلا إذا دفع الأربعة الأخماس بدليل أنه لما عرض مشروع القانون على مجلس النواب من لجنة المالية في تقريرها الثاني وكان في صدر المادة الأولى منه «مع عدم الإخلال» تكلم كثير من الأعضاء في وجوب إضافة شرط دفع الأربعة الأخماس إلى المادة المذكورة كشرط أساسي للأعفاء من الخمس وعارضهم في ذلك آخرون واحتدمت المناقشة وأخيراً قدم أحدهم اقتراحاً بهذا نصه «أولاً. أن يكون دفع الثمانين في المائة من قبل المستأجر شرطاً أساسياً لتنازل المالك عن خمس الإيجار. ثانياً. أن يحاسب المالك المستأجر عما دفع زيادة عن الثمانين في المائة وأن تخصم هذه

الزيادة من إيجار سنة ١٩٣١» فوقت أقلية من الأعضاء. ومعنى ذلك أن الاقتراح قد رفض وانتهت الموافقة على القانون مع رفض هذا الاقتراح وبقاء عبارة «مع عدم الإخلال» (يراجع محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب في يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٣١).

« وحيث تبين من تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ ومن أقوال مقررهما في المجلس أن اثنين من أعضائهما رأيا أن يكون نص المادة الأولى من القانون كما يلي «مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك... في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الإيجار بشرط أن يقوم المستأجر بدفع نصف الإيجار المسمى بعقده على الأقل» ولكن المجلس وافق على القانون كما هو بدون الشرط الأخير مع بقاء عبارة «مع عدم الإخلال» (راجع محضر الجلسة العاشرة لمجلس الشيوخ يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣١).

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم أنه لو كانت هذه العبارة تفيد المعنى الذي ذهب إليه المدعى لما كانت هناك حاجة إلى اقتراح إضافة شرط تسديد أربعة أخماس أو نصف الإيجار على الأقل فضلاً عن أن هذا النصف ليس من أحكام القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ ولا إلى رفض الاقتراح وصدور القانون وفي مقدمته عبارة «مع عدم الإخلال» الموجودة من قبل.

« وحيث أنه تبين من مراجعة تقرير لجنة الحقانية في مجلس الشيوخ أنها لاحظت أن تلك العبارة «ربما تدل على أن المستأجر لا يستفيد

من مشروع القانون الا اذا توافرت لديه الشرائط الواردة في القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ وهي قيام المستأجر بدفع أربعة أخماس الايجار واستمرار عقده للسنة التالية مع أن نص المشروع لا يشترط الشرطين المذكورين، فلذا ترى أن تشير أن هذه الجملة ليس المقصود منها توافر الشرطين المذكورين» (راجع ملحق العدد ٧٧ من الوقائع المصرية . مجلس الشيوخ ملحق رقم ١٢)

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا الوقوف على تاريخ وضع تلك العبارة وعلى غرض الشارع منها

» وحيث انه تبين من الاطلاع على أصل المشروع المقترح أن المادة الاولى منه كانت تنص على أنه اذا قام المستأجر بدفع ثلاثة أرباع ايجار سنة ١٩٣٠ فلا تجوز مطالبة بالربع الباقي. والمادة الثالثة منه كانت تنص على أنه لا تجوز مطالبة في هذه الحالة بالتأخر من الايجار المستحق عن السنتين الزاويتين السابقتين لسنة ١٩٣٠ حتى سبتمبر سنة ١٩٣٢ فرأت لجنة المالية في مجلس النواب في تقريرها الاول النص على أن من يدفع الأربعة أخماس لا تجوز مطالبة بالخمس . « وأما وقف المطالبة بالايجار عن السنتين السابقتين لسنة ١٩٣٠ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٣ فلم تر اللجنة الموافقة على ذلك . وكانت اللجنة أول من وضع عبارة « مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ » في صدر المادة الاولى . والظاهر مما تقدم أنها قصدت منها حين وضعها في يولييه

سنة ١٩٣١ استمرار أحكام تأجيل التأخر من السنتين السابقتين أي الى الموعد المحدد في القانون المذكور وهو أول سبتمبر سنة ١٩٣١ لا سبتمبر سنة ١٩٣٢ كما اقترح صاحب المشروع ومتى دفع المستأجر أربعة أخماس الايجار لا ثلاثة أرباعه . « وحيث انه ليس أدل على ذلك من أن اللجنة نفسها مع تصدير المادة الاولى من القانون في تقريرها الأول بعبارة « مع عدم الاخلال » فانها ختمت تلك المادة باشتراط سداد أربعة أخماس الايجار الاعفاء من الخمس فلو كان مدلول صدر المادة اشتراط دفع الأربعة أخماس لكان النص على هذا الشرط في نهاية المادة لغوا وعبثا بل لما قالت في تقريرها الأول أنها أقرت اعتبار شرط سداد أربعة أخماس الايجار أساسا للتمتع بميزة الاعفاء من دفع الخمس ولكنها صرفت النظر عن الشرط الثاني وهو استمرار الايجار للسنة التالية فقد يكون المانع من الاستمرار عجز المستأجر عنه وهي حال أدعى للأعفاء . وذلك في الوقت الذي احتفظت فيه بعبارة « مع عدم الاخلال »

» وحيث تبين لوزارة المالية والادارة بعد تقديم هذا التقرير ضرورة رد المشروع الى لجنة المالية للأشتراك معها في فحصه فأجابها مجلس النواب الى ذلك وكانت النتيجة أن اللجنة اقتنعت بضرورة حذف الشرط الأخير من المادة وهو اشتراط دفع الأربعة أخماس وقدمت ملحقا لتقريرها بذلك مع بقاء عبارة « مع عدم الاخلال » في صدرها ولما أخذ مجلس النواب في مناقشة القانون أخ بعض الاعضاء في وجوب ابقاء شرط

«وحيث أنه يؤخذ من كل ذلك أن عبارة «مع عدم الإخلال» كانت تحت نظر لجنة المالية التي وضعتها وتحت نظر المجلسين من أول الأمر ولم يفهم منها ما فهمه المدعى فلا يسع المحكمة سوى استئزال مبلغ ٨٥ جنيها من مبلغ ٢٤٨ ج و ٣٠٠ م والحكم له بالباقي وقدره ١٦٣ ج و ٣٠٠ م هذا مع مصاريف الدعوى لصدر القانون بعد رفعها وترى المحكمة أمهال المدعى عليهما في الدفع كما يلي نظرا للحالة الحاضرة

(قضية مصطفى بك كامل النمر اوى ضد الست قطرة كريمة المرحوم احمد ابراهيم جلي وأخرى رقم ٢٥ سنة ١٣١٩ - لكرتاسة وعضويه حضرات القضاة محمد ثابت ثروت وكامل حنا ومحمد أمين والى)

دفع الاربعة أخماس كما كانت اللجنة قد رأت في تقريرها الأول ولكن المناقشة أسفرت عن الموافقة على ملحق التقرير ورفض كل اقتراح يخالف له كما تقدم. بل رفض المجلس أيضا اقتراحا قدمه بعض الاعضاء بوجوب محاسبة المؤجر على ما دفع زيادة على الاربعة الأخماس واسترداده منه أو خصمه من إيجار سنة ١٩٣١ إذا كانت الإيجارة ممتدة لها (راجع محضر الجلسة التاسعة) وكان رأى لجنة المالية في ملحقها ورأى لجنة الحقانية في مجلس الشيوخ في تقريرها مطابقين لرأى المجلس في عدم جواز الاسترداد أو المحاسبة

قضايا المحاكم الجزئية

الختامية هي ٣٤٢ جنيها و ٤٧٧ مليما وهي أزيد من النصاب الذي يختص بالحكم فيه القاضى الجزئى «وحيث أنه وإن كان الخصوم لم يرفعوا مسألة عدم الاختصاص الآن هذه المحكمة ترى من واجبها وبما لها من الإشراف على ولايتها القضائية وحدود سلطتها في الحكم أن ترفع هذه المسألة من تلقاء نفسها لأنها مختصة بدرجات الحكم بالمحاكم الأهلية واختصاص كل منهما حسب قيمة الدعوى فهى من النظام العام الموضوع بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية، ذلك لأن المحكمة إن خرجت عن الاختصاصات المعطاة لها بمقتضى القانون لا تعتبر أنها ذات سلطة ولاية قضائية فيما تقضى به بل تعتبر في هذه الحالة أنها تصدر مجرد فتوى قانونية

«وحيث أن هذا يرجع الى أن اختصاص القاضى الجزئى بالفصل في قيمة النزاع المطروح

٣٣١

محكمة المحلة الجزئية

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

اختصاص . قاضى جزئى . طرح نزاع أمله متجاوز اختصاصه . بغير اتفاق الطرفين على الفصل فيه نهائيا . ليس من اختصاصه .
اختصاص . بالنسبة لقيمة الدعوى ودرجات التقاضى . من النظام العام

المبادئ القانونية

(١) لا تكون المحكمة الجزئية مختصة بالفصل في النزاع المطروح أمامها بالنسبة لقيمة الدعوى إذا تجاوزت هذه القيمة نصاب هذه المحكمة إلا إذا تراضى الطرفان على أن يكون حكمها في ذلك انتهايا .
(٢) أن اختصاص المحاكم بالنسبة لقيمة الدعوى نظرا لارتباطه بدرجات التقاضى المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو من النظام العام المحكمة

«حيث أن قيمة هذه الدعوى طبقا للطلبات

عليه هو اختصاص استثنائي بالتطبيق للمادة ٢٧ من قانون المرافعات وهو نظرا لانه اختصاص استثنائي يجب أن لا يتوسع في تطبيقه بل يتعين حصره في الدائرة التي وضع في حدودها

« وحيث انه بالرجوع الى هذا النص وهو المقابل للمادة ٢٩ من قانون المرافعات المختلطة التي بمراجعتها توجد مطابقة له كل المطابقة مع أصل النص الفرنسي للمادة ٢٧ في المرافعات الأهلى وتبين من هذا النص أن المراد به هو أن يكون حكم المحكمة الجزئية نهائيا في هذه الحالة ولا يحتمل النص أى إبهام كما يريد أن يوصفه بعض الشراح بأنه معلوم أنه عند وضع قانون المرافعات الأهلى أراد الشارع اقتباس القواعد المعمول بها أمام المختلط ونقل فعلا نص المادة ٢٩ مرافعات مختلط ووضعها مادة ٢٧ مرافعات أهلى وعليه فلا يلتفت الى الضعف الموجود في الترجمة الآن في نص المادة ٢٧ مرافعات أهلى » وحيث انه لا نزاع في أن الخصوم الذين

يتراضون على رفع نزاع في هذه القيمة ليسوا بين فئة المتقاضين أمام المحكمة الجزئية ne sont pas ses justiciables بل أن قضاتهم الطبيعيين هم قضاة المحكمة الابتدائية فتراضهم على التقاضى في دعوى ليست من اختصاص القاضى الجزئى لا يمكن أن يأتى الا تطبيقا لنص المادة ٢٧ مرافعات المشار اليها وهو نص يفيد في التعبير الموضوع باللغة الفرنسية الحكم نهائيا في مثل هذه المنازعات ولا يغيب عن النظر أنه لا بد لاستكمال شرط التقاضى او التراضى بين طرفى الخصوم أن يكون مفهوما فيما بينهما نص صريح أن حكم القاضى

الجزئى هو انتهى في الموضوع وهو السبيل الوحيد لا جتنب وقوف الاخصام أمام قضاتهم الطبيعيين واختيار القاضى الجزئى للفصل في خصومتهم ، أما اذا هم قصدوا أن يحكم القاضى الجزئى ابتداء في أزيد من اختصاصه فلا يوجد مبرر اذن لعدم الوقوف أمام قضاة المحكمة الابتدائية المختصين أصلا بالنظر ابتداء ويكون سلوكهم هذا تحولا عن قضاتهم الطبيعيين بلا مبرر وعلى عكس النظام الموضوع لذلك في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث انه بالرجوع لنص التعاقد بين الطرفين تبين انه نص على ما يأتى « اذا حصل اخلال بأى شرط من شروط هذا الاتفاق يستوجب اتخاذ اجراءات قانونية فاتفق الطرفان اتفاقا مبنيا على الرضى والقبول أن تكون محكمة المحلة الكبرى الجزئية هي المختصة في ذلك » ومن هنا تبين أن اختصاص هذه المحكمة بمقتضى رضا الطرفين هو من حيث اتخاذ الاجراءات القانونية كاستصدار حجز قيمته أزيد من النصاب أو اجراءات قانونية أخرى ولم ينص في عقد الشركة على اختصاص هذه المحكمة بالفصل في موضوع الدعوى فضلا عن عدم الفصل في الموضوع نهائيا لذلك يكون اختصاص القاضى الجزئى هذا الاختصاص الاستثنائي المشار اليه بالمادة ٢٧ خلا تعاقد الطرفين عليه من أهم شرط فيه وهو اعتماده مقدما بصفة نهائية من الطرفين لأنه اذا قبل الرأى على غير ذلك لا أصبح القاضى الجزئى مختصا بالنظر في كافة الدعاوى التي ترفع اليه بصرف النظر عن قيمتها مادامت الاخصام

أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص بنظر دعوى تكون من نصاب القاضى الجزئى ورفعت امامها (٢٠ يونيه سنة ١٩١٠ عدد ١٤١ السنة الحادية عشر من المجموعة الرسمية)

« وحيث لمجموع ذلك اذن يكون هذا الامر قد اعتبرته بحق بعض المحاكم أنه من النظام العام » وحيث انه بالبحث فى كتب شرح قانون المرافعات الموجودة بين أيدينا تبين منها أن كثيراً من الشراح الفرنسيين قد تكلموا عن هذه المسألة باعتبار أنها من النظام العام يجوز أثارها من المحكمة من تلقاء نفسها وتبين من المقارنة ان المادة ٢٧ أهلى مرافعات تطابق المادة ٢٩ مختلط مرافعات وتطابق المادة ٧ من القانون الفرنساوى مرافعات وقد ورد فى كتاب شرح قانون المرافعات لكاريه وشوفو صحيفة ١٨٢ سؤال ٧٢١ ما يأتى : « ولقد أصبح الآن من المبادئ المقررة أنه لا يمكن الزام محكمة من المحاكم أن تفصل فى نزاع يطرحه امامها مترافعون ليسوا من متقاضياها وان ذلك يرجع الى أسباب تتعلق بالنظام العام قال بها الشراح منهم تعليقات ييجو جزء أول صحيفة ٣٨٥ . فافار ولنجلاد جزء ٢ صحيفة ٤٥٩ . بونسين جزء ٣ صحيفة ٢٥١ . تومين جزء أول صحيفة ٣٢٠ . بواتار جزء ٢ صحيفة ٢٢ »

(قضية مصطفى على الششتاوى ضد محمد أحمد الغمري رقم ٤٧٧٧ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضى رزق مخايل)

٣٣٢

محكمة العطارين الجزئية

٨ فبراير سنة ١٩٣١

مالك على الشيوع . حريته فى التصرف فى ملكه وإدارته . مقيدة بالاتفاق مع الشركاء الآخرين

لا ترفع أمامه مسألة عدم الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى وهذه النتيجة تهدم القواعد المنصوص عليها فى لائحة ترتيب المحاكم والى تنظم درجات المحاكم الى جزئية وابتدائية واستئنافية بحسب قيمة الدعاوى التى تنظر أمام كل منها « وحيث انه متى تبين ذلك يكون الثابت اذن أن هذه المحكمة غير مختصة بالفصل فى الدعوى الحالية المرفوعة اليها وقيمتها ٤٧٧ ملياً و ٣٤٢ جنياً بالتطبيق للمادة ٢٧ مرافعات لعدم اتفاق الخصام على نهائية الحكم الذى يصدر من هذه المحكمة فيها (يراجع فى هذه المعنى حكم محكمة أسبوط ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٥٣ المجموعة الرسمية السنة السادسة والعشرين صحيفة ٩٦) « وحيث انه يبقى بعد ذلك نقطة أخرى وهى اعتبار هذا الامر من النظام العام يصح اثارته من المحكمة من تلقاء نفسها وهذه المسألة خلافية فى رأى المحاكم ، ولكن ان كان قد صدر من بعضها أحكام على خلاف ذلك الا اننا نرى أنه نظراً لارتباط الامر بدرجة ترتيب المحاكم الاهلية ان هذا الامر هو من النظام العام وان نصاب القضية المرفوعة هو من اختصاص المحاكم الابتدائية كنص القانون الصادر بذلك تطبيقاً للمادة ١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، فليس لهذه المحكمة ان تتعداه وقد قضى بأن الخصام اذا اتفقوا على أن حكم القاضى الجزئى يكون بصفة ابتدائية ويصح استئنافه فهذا يكون مخالفاً للنظام العام (مصر الا ابتدائية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٧ عدد ١١٣ من السنة الثامنة من المجموعة الرسمية) وقد حكم أيضاً بأن المحكمة الابتدائية لها الحق فى

المبدأ القانوني

انه وان كان المالك على الشيوع حرا في التصرف في ملكه وإدارته ، الا أن هذه الحرية مقيدة بوجوب التفاهم والاتفاق مع باقي الشركاء . فليس للمالك على المشاع أن يحدث في الملك المشترك تغييرات أو إضافات بغير رضا شركائه فهي ملكية مقيدة نوعا ما وتستمر على هذه الحال مادام الشيوع قائما

المحكمة

« حيث ان المنزل الذي استأجرت المدعى عليها الأولى شقة منه مشترك بين المدعى والمدعى عليها الثانية يخصص فيه تسعة قراريط وللشريكة الثانية ما تبقى وقد تعاقد كل من الشريكين مع المدعى عليها الأولى على تأجير حصته لها في شقة بالدور الثاني بعقدية تنتهي أجله في ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٠ وبأجرة قدرها مائة وعشرون جنيها سنويا يخص المدعى فيها ٤٥ جنيها مصريا

« وحيث ان المدعى يقرر أنه انذر المستأجرة قبل الميعاد المحدد بأنه يرغب في رفع الاجرة التي تخصصه الى ٥٥ جنيها سنويا وانها اذا استمرت شاغلة للعين المؤجرة بعد انتهاء المدة يسرى عليها الايجار طبقا لهذا الانذار ومن أجل هذا رفض استلام القسط الأول للبدلة الجديدة الذي أرسلته اليه المستأجرة بحوالة بوسنة على قاعدة الايجار الثابت

« وحيث انه ثابت ان الشريكة الاخرى لم تقر المدعى في تصرفاته بل عمدت الى التأجير اليها بايجار مخفض قيمته ١٠٨ جنيها سنويا وقالت ان المدعى اتفق شفويا على تخفيض الايجار الى هذا الحد . ويتفق هذا الاتفاق فعلا

بتخفيض ايجار المسكن الذي تشغله مدام اسيل الساكنة في الدور الثاني بهذا المنزل . « وحيث انه وان كان المالك على الشيوع حرا في التصرف في ملكه وإدارته الا ان هذه الحرية مقيدة بوجوب الاتفاق والتفاهم مع باقي الشركاء . وليس للمالك على المشاع ان يحدث في الملك المشترك تغييرات أو إضافات بغير رضا شركائه . فهي ملكية مقيدة نوعا ما وتستمر على هذه الحال مادام الشيوع قائما . ذلك ان للشريك حصة في كل ذرة أو جزء من العقار المشترك . ولو كان لكل مشتاع حق الادارة بإشياء وحسبما يريد لا اضطربت علاقة الشركاء ببعضهم واختل التوازن بينهم ومن ثم وجب ان يسود التفاهم في أعمالهم وتصرفاتهم والا كان القضاء حكما بينهم « وحيث انه يؤخذ من المستندات المقدمة ان الاتفاق كان قائما على تأجير الشقة بايجار سنوى قدره ١٢٠ جنيها وعلى هذا الاساس اجر كل من الشركاء حصته للمستأجرة فكان ينبغى اذن ان يستمر هذا الاتفاق اذا ما أريد ادخال تغيير على شروط العقد بدلا من أن يستأثر أحد الشريكين برأيه لانه في هذه الحالة يبقى المستأجر تحت رحمة أحد المؤجرين فهو من جهة قد اتفق مع صاحب الحصة الكبرى على التخفيض ومن جهة أخرى اذا اذعن لصاحب الحصة الصغرى وجب عليه الاخلاء ولا يمكن أن تستقيم العلاقات بين المستأجر والمؤجرين في مثل هذا الجو المضطرب . وتأتى المدالة ان يستبدأ أحد الشركاء في معاملته سيرا مع شركائه الآخرين أو المستأجرين منهم

واجبات شخصية ، ولم يستثن المشرع من هذه القاعدة الاعقد الايجار بالشروط الواردة في مادة ٣٨٩ مدني والمادة الثانية من قانون التسجيل

المحكمة

« حيث انه ثابت من مراجعة المستندات أن المدعى واخوته يملكون منزلاً ببحارة الكيال نمرة ٦٥ اتفقوا على قسمته فيما بينهم قسمة مهايأة فحرروا عقداً عرفياً في أول يونيو سنة ١٩٢٧ اختص بمقتضاه المدعى بالدور الثاني فوق الارض والذي أخرجه الى يهودا نسيم المدعى عليه الاول بمقتضى عقد إيجار والذي شغل الدور المذکور حيناً من الزمن وتركه فوضعت المدعى عليها الثانية يدها عليه باعتبارها شريكه في المنزل اذ انها اشترت من الست نجية محمد الحديد حصتها في المنزل وقدرها بمقراريط بمقتضى عقد بيع عرفي مؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ وغير مسجل

« وحيث ان المدعى يعترض المدعى عليها بعدم تسجيل عقد شرائها ويدعي أن ذلك يجردها من الصفة التي تتيح لها الاتفَاع بالحصصة المشتراه كما يحتاج عليها بعقد قسمة مهايأة اذا اختص هو بمقتضاه بالدور المذكور .

« وحيث ان الاعتراض الاول في غير محله اذ للمشتري بعقد لم يسجل الحق في وضع يده على العين المبيعة واستغلالها والاتفَاع بها بسائر أوجه الاتفَاع اذ لا نزاع في أن الالتزامات الشخصية تتيح للمشتري مطالبة البائع بتسليم العين وتسليمها يستتبع حتماً الاتفَاع بها غلة واستغلالاً .

« وحيث انه لا محل للاحتجاج على المدعى عليها بعقد قسمة المهايأة الذي اختص بمقتضاه

» وحيث لذلك ترى المحكمة عدم الالتفات الى الانذار الموجه من المدعى الى المدعى عليها الاولى اذ كان يجب أن يتقدم اتفاق من جميع الشركاء ، امام اقبل عن تخفيض الايجار فهو مجرد قول لم يقم عليه دليل وان المدعى ينكر ما نسب اليه عن حصول اتفاق شفوي وكان المدعى لا يملك زيادة الاجرة بدون اتفاق مع شريكه . كذلك هي لا تملك التخفيض بغير رضائه ومن ثم لا يسرى عليه هذا التخفيض

« وحيث انه ثابت من أقوال المدعى انه استلم ١١٢٥ قرشا صاغاً وفي الاوراق حواله بوسسته أرسلت اليه من المستأجرة في ٨ اغسطس سنة ٩٢٠ بمبلغ ١١٢٥ قرشا صاغاً قيمة القسط الاول من الاجرة المستجدة وقد رفض المدعى استلامه بغير حق وخولت له المستأجرة حق صرفه والاستيلاء عليه فلا حق له اذن في دعواه سواء قبلها او قبل شريكه كان المستأجرة لاحولها في دعواها الفرعية طبقاً للبيان المتقدم

(قضية عبد العزيز أفندي عثمان ضد السيد أغا تقي تونونجان رقم ١٠٢٠ سنة ٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

٢٢٣

محكمة المنشية الجزئية

٣١ مارس سنة ١٩٣١

قسمة مهايأة . لا تنشئ الاحقوا شخصية . عدم سريانها على المشتري من شريك متقاسم

المبدأ القانوني

لا ينشئ عقد قسمة المهايأة الاحقوا شخصية بين المتقاسمين فلا يسرى على المشتري من أحدهم إذ من القواعد المسلم بها أن الخلف الخاص كالمشتري لعين معينة لا يتقيد بالعقود التي أبرمها من تلقى الحق عنه ، مادامت هذه العقود لا تحوي الا مجرد

بمعرفة المدعى عليه الاول ومحو التسجيلات المترتبة عليها

« وحيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص في أن المدعى تحصل على حكم يقضى بالزام المدعى عليه الثاني بأن يدفع له مبلغ ٣٨٦٧ قرشاً بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٩٢٩ ولما لم يقم مدينه بالسداد أنذره بتنييه نزع ملكية تسجل في ٢٣ ابريل سنة ٩٢٩ وأعلنه بدعوى نزع ملكية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٩٢٩ ونظرت في ١٥ سبتمبر سنة ٩٢٩ وتقدر المنزل ثمن أساسى قدره أربعين جنيهاً وفي أثناء سير الدعوى اشترى المدعى المنزل المبيع من المدين بعقد عرفى تاريخه ١١ يناير سنة ٩٣٠ وتصدق على التوقيعات في ١٣ يناير سنة ٩٣٠ وتسجل طياً في ١٨ يناير سنة ٩٣٠ بثمان قدره ٣٩ ج و ٩٢٠ م ولما شرع في التنازل عن دعوى نزع الملكية فالمدعى عليه الاول محمد بك رفيق دخل خصماً ثالثاً في الدعوى وأعلن التنييه الذى تسجل في ١٢ ابريل سنة ٩٣٠ وسار في الاجراءات . « وحيث ان المدعى يطلب الحكم بتثبيت ملكيته لهذا المنزل اعتماداً على أنه دائن مرتكناً على عقد المشتري المقدم منه المسجل في ١٨ يناير سنة ٩٣٠ »

« وحيث ان المدعى عليه الاول ينازع في ذلك لتواطئه مع المدين فيه اضراراً به ولأن التصرف الحاصل له كان عبثاً وهو يعلم بدينه ويستدل على ذلك بأن الثمن المباع به العقار وهو ٤٠ ج دون قيمة المنزل الحقيقية »

« وحيث انه مما لا نزاع فيه أن دين المدعى ثابت على وجه رسمى في ٢٠ يونيه سنة ٩٢٧ »

المدعى بالدور الذى يطالب بأخلائه إذ التهاوى لا ينشئ الاحتمال شخصية. ومن القواعد المسلم بها أن الخلف الخاص كالمشتري لعين معينة لا يتقيد بالعقود التى أبرمها من تلقى الحق عنه مادامت لا تحوى هذه العقود الا مجرد واجبات شخصية ولم يستثن المشرع من هذه القاعدة الا عقد الايجار بالشروط الواردة بالمادة ٣٨٩ مدنى والمادة الثانية من قانون التسجيل فضلاً عن أن العقد المراد التمسك به على المدعى عليها لا يحمل تاريخاً ثابتاً سابقاً على عقد البيع الصادر للمدعى عليها . كما أنه غير محدد المدة أى لا يحوى نصاً يفيد التزام الشركاء المتعاقدين باحترامه لأجل معين (قضية صالح افندى محمد الحديدى ضد يهودا نسيم وأخرى رقم ٧١٨٠ نة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضى عبد العزيز محمد)

٣٣٤

محكمة شبراخيت الجزئية

١٢ ابريل سنة ١٩٣١

بيع - من مدين لثائه . لسداد الدين . صحته

المبدأ القانونى

للدائن أن يستخلص دينه من طريق استيلائه على بعض ممتلكات مدينه . ولا يقبل من دائن آخر الطعن في مثل هذا التصرف الحاصل من المدين لدائنه متى ثبت أنه لم يقصد منه سوى اقتضاء حقوقه ولا يمكن أن ينسب اليه نية الاضرار بالدائنين الاخرين

المحكمه

« من حيث أن المدعى طلب الحكم بتثبيت ملكيته الى المنزل المبيع حدوداً ومعاملاً بعريضة الدعوى والغاء اجراءات نزع الملكية المتخذة »

أول في سنة ٩١٣ ص ٦٧٩ وراجع أيضا في هذا المعنى أوبري ورو جزء ٤ ص ٢٢٣١)
 «وحيث أنه ثابت أيضا من القضية المضمومة أن المدعى سبق أن اشترى هذا المنزل وفائيا بتاريخ ١٦ يونيه سنة ٩٢٧ من المدعى عليه بمبلغ ٥٨ جنيا و تصدق على هذا العقد في ٢٠ يونيه سنة ٩٢٧ وأنه أجره للدين بائجارا تصدر به حكما كل ذلك قبل أن يظهر دين المدعى عليه الأول ويستدل منه على أن الثمن الذي اشترى به المدعى أخيرا ثمن مناسب للظروف الاقتصادية والمالية «وحيث أن القرابة وحدها لا يمكن أن تكون دليلا على التواطؤ ولم يثبت بطريق ما علم المدعى بدين المدعى عليه الأول فليس هناك غش وعليه يكون المدعى قد استعمل حقه القانوني ويكون محقا في دعواه ويتعين الحكم له بطلباته

(قضية محمد أفندي على محمد وحضر عنه الاستاذ توفيق عبد المسح ضد محمد بك رفيق وآخر وحضر عن الاول الاستاذ محمد عبد المجيد دراز رقم ٧٥ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي حسن مصطفى ثابت)

٢٣٥

محكمة ملوى الجزئية

٢٦ ابريل سنة ٩٣١

تقدم . دين مختلط . مدني تجاري . عدم جواز التمسك بمدة الخمس السنوات
 المبدأ القانوني

إذا كان الدين تجاريا بالنسبة للدائن ومدنيا بالنسبة للمدين اعتبر (عملا مختلطاً) فلا يجوز للمدين مع ذلك أن يتمسك بالدفع بسقوط حق الدائن في المطالبة بدينه لمضي خمس سنوات لان كل ما يترتب على « العمل المختلط » قاصر على الاختصاص وطرق الاثبات دون السقوط

بينما دين المدعى عليه الاول لم ينشأ الا في سنة ٩٢٨ ولم يثبت على وجه رسمي الا في ١٢ سبتمبر سنة ٩٢٩ أي ان دين المدعى نشأ في وقت لم تكن ذمة مدينه مشغولة بدين المدعى عليه الاول
 «وحيث انه ليس ما يمنع الدائن أن يستخلص دينه بطريق استيلائه على بعض ممتلكات مدينه ولا يقبل طعن الدائنين في التصرف الصادر من المدينين اذا اتضح أن الشخص الذي حصل اليه التصرف دائن مثلهم وأنه لم يبيع من استصدار العقد اليه سوى اقتضاء الحقوق التي له في ذمة مدينه « وحيث ان القضاء المصري أهلي ومختلط يكاد يكون متفقا على أن الدائن الذي تحصل على شيء من أملاك مدينه وفاء لدين لا يصح أن ينسب اليه في عمله هذا نية الاضرار بالدائنين الآخرين ، بل نيته ظاهرة وهي استيفاء دينه ويرى بحق أن البيع الحاصل له من المدين يبيع نافذ غير قابل للطعن (راجع في ذلك الحكم الاستثنائي الصادر في ١٧ مايو سنة ٩٣١ ومنشور بمجلة الشرائع س ٣ عدد ١٩١ ص ٥٥٥ والحكم الاستثنائي الصادر في ٢٧ مارس سنة ٩١٨ بمجلة التشريع والقضاء ٢٠ عدد ١٩ ص ٢١ والحكم الاستثنائي المختلط الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٥ بمجلة التشريع والقضاء ٧ ص ٣١٦ والحكم الاستثنائي الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩١٤ بمجلة التشريع والقضاء ٢٦ ص ٢٧٠٢)

« وحيث ان الشراح الفرنسيين وأخصهم بودري يجوزون للدائن استعماله لهذا الحق ويقولون بصحة هذا الظرف مادام أن عقد ملكيته يكون سابقا لأي تصرف عيني لأحد الدائنين الآخرين (راجع في ذلك كتاب الالتزامات لبودري جزء

المحكمة

« من حيث انه فيما يتعلق بالمبلغ الباقي من سند الدين فقد دفع المدعى عليه بسقوط الحق في المطالبة به عملاً بالمادة ١٩٤ تجارى لان الدين بسند تحت الاذن تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٢ والدعوى لم ترفع الا في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ » ومن حيث انه لا تطابق هذه المادة لا يكفي أن يكون السند تحت الاذن بل ينبغي أن يكون معتبراً عملاً تجارياً وقد نصت المادة الثانية من القانون التجارى على أنه : « يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً جميع السندات التي تحت اذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجر أو غير تاجر إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتباً على معاملات تجارية » (des opérations de commerce) « وحيث ان المدعى عليه الموقع بختمه على السند ليس تاجراً والصفقة ليست تجارية لأن الدين « ثمن بضاعة من فاتورة » لم يقدم على شرائها بنية بيعها بربح بل اشتراها بقصد الاستهلاك أو الاستعمال الشخصي

« وحيث انه على الرغم من ذلك يتمسك بالسقوط بحجة أن مورث المدعى وهو الدائن الاصل كان تاجراً وإنه متى كان الدين تجارياً بالنسبة للدائن ومدنيا بالنسبة للمدين اعتبر عملاً مختلطاً ويتعين خضوع الدائن لأحكام القانون التجارى في معاملاته » فاذا ظل خمس سنوات لا يطالب بدينه التجارى سقط حقه في المطالبة » كما حكمت بذلك محكمة طنطا الابتدائية بهيئة

استئنافية بحكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٩ الذى ارتكبت فيه على ما جاء في ليون كان طبعة ١٤ (المحاماة سنة ١٠ رقم ٢٣٣ والمجموعة السنة ٣١ رقم ٤٣)

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى الأخذ بهذا الرأي لأن نصوص القانون التجارى الاهلى صريحة ضده ولا اجتهاد في موطن النص وسقوط الحقوق . ولأن كل مرتبه الشراح ومنهم ليون كان نفسه في موجز الطبعة ١٤ سنة ٩٢٤ على الأعمال المختلطة « Actes mixtes » خاص بمسألتى الاختصاص وطرق الاثبات (تراجع الفقرات ٢٥ و ٣٠ و ٤٠ و ٦٠ من كتابه) « وحيث انه لذلك يكون الدفع في غير محله فيتعين رفضه وتحديد جلسة للتكلم في الموضوع » وحيث انه بالنسبة لمبلغ ٨٦ قرشا فان المدعى يطلب تحليف المدعى عليه بشأنه والمحكمة لا ترى مانعاً من إجابة هذا الطلب لعدم المنازعة فيه (قضية ورتة المرحوم محمد ذكرورى ضد عبد المنعم على مخلوف رقم ١٧٩١ سنة ٩٣١ - رئاسة حضرة القاضى كامل حنا)

٣٣٦

محكمة دسوق الجزئية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - تسجيل . أفضلية . عقد بيع ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٣ . وعقد بيع مسجل بعده . الاول ناقل للملكة جواز الطعن به

٢ - تسجيل . شرط العمل بقانون سنة ١٩٢٣ . العقود لاحقة له

المبادئ القانونية

١ - اذا تعارض عقد بيع ثابت التاريخ قبل قانون التسجيل سنة ٩٢٣ وآخر مسجل تسجيل كلياً بعده، فان الأول يعتبر نافلاً للملكية ليس بين

هذه القضية ملكيته

« وحيث ان العقد الصادر لمورث المدعين يعتبر ثابت التاريخ في ٨ فبراير سنة ١٩١٨ ومن ثم يكون خاضعا لقانون التسجيل القديم والذي تنتقل بمقتضاه الملكية من المتعاقدين وأيضا قبل الغير طالما أن ذلك الغير لم يقيم بجميع الاشتراطات الواردة بالمادة ٢٧٠ مدني والتي من بينها اشتراط حسن النية في صاحب العقد اللاحق مع التسجيل ولا محل لان يعترض صاحب العقد المسجل بان عقده مسجل طبقا لقانون سنة ١٩٢٣ الذي قضى على أرجح الآراء على نظرية التواطؤ، ذلك بان صاحب العقد الاول اكتسب حقا بان يعامل بقانون التسجيل القديم لا بين المتعاقدين معه فقط، بل وقبل الغير الذي لم يقيم بجميع ما اشترطه (مادة ٢٧٠)

« وحيث ان المادة ١٤ من قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ صريحة في ذلك اذ أنها تنص على عدم سريةه على المحررات التي ثبت تاريخها قبل تاريخ العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لاحكام القوانين التي كانت سارية عليها » وحيث انه يؤخذ من هذا النص الصريح أن قانون التسجيل القديم هو الذي يسري على العقد الثابت التاريخ قبل صدوره ليس بين المتعاقدين فقط بل وبالنسبة للغير ، ويستنتج من هذه المادة أيضا أن قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ لا يسري إلا إذا كان العقدان موضوع النزاع قد سجلا بعد صدوره « وحيث انه لا شك أنه يتوفر في عقد المدعية في القضية المضمومة الشرطان الأولان بالمادة ٢٧٠ مدني وهما : التسجيل ووجود السبب الصحيح

المتعاقدين فقط بل وقبل الغير طالما أن هذا الغير لم يقيم بجميع الاشتراطات الواردة بالمادة ٢٧٠ مدني والتي من بينها وجوب حسن النية أيضا ولا محل لان يعترض المشتري اللاحق بأن عقده مسجل طبقا لقانون سنة ١٩٢٣ وأن هذا القانون قد قضى على أرجح الآراء على نظرية التواطؤ ذلك أن صاحب العقد الاول اكتسب حقا في أن يعامل بمقتضى قانون التسجيل القديم بالنسبة للمتعاقدين والغير أيضا

٢ - يؤخذ من نص مادة ١٤ قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ أنه يشترط لتطبيق هذا القانون أن تكون جميع العقود موضوع النزاع لاحقة على صدوره ، أما إذا ثبت أن أي عقد منها ثابت التاريخ قبل صدوره فلا يطبق هذا القانون بل يطبق القانون القديم

المحكم

« من حيث أن المدعية تعتمد في اثبات دعواها على عقديع عرفي تاريخه ٢ يناير سنة ١٩١٢ صادر من المدعي عليه الى مورث المدعي عليهما المشمولين بوصايتها وهو محمد يوسف والى أخيه ابراهيم يوسف بثلاثة أفدنة يخص مورث المدعين فيه فدانا ونصف

« وحيث ان المدعية بصفتها قدمت شهادة ثبت وفاة أحد شاهدي العقد المدعو محمد حماده القوئي بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٨ لتدلل بذلك على ثبوت تاريخ عقد البيع في التاريخ المذكور

« وحيث ان فريده محمد حماده المدعية في القضية المضمومة نمرة ٤٠١٤ سنة ١٩٣١ تقرر أنها اشترت من المدعي عليه بعقد مسجل بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وان منها الفدان الذي تدعي المدعية في

فلا يمكن أن يكون حسن النية ولأنه لا يمكن اتباع الرأي السائد بفرنسا لاختلاف نص القانون الفرنسي عن القانون المصري ذلك لأن القانون الفرنسي لم يشترط حسن النية في المشتري الثاني بل اكتفى بأسبقية التسجيل بخلاف القانون المصري الذي لم يكتف بالتسجيل بل اشترط فوق ذلك حسن النية « وهذا ما استقر عليه رأي المحاكم من أهلى ومختلط وذلك ما أخذه الاستاذ أحمد نجيب الهلالى بك فى كتابه شرح القانون المدنى صحيفة نمرة ٢٨٦

« وحيث ان علم فريدة محمد حمادة ثابت من أن البائع هو زوجها وأنه قبيل البيع اليها صدر قرار بتعيين فاطمة محمد عبدالرازق وصية لرفع دعوى الملكية عليه وقبل البيع اليها صدر حكم من المحكمة الشرعية بالزامه بنفقة القصر من مال مورثهما الذى تحت يده ولأنه اعترف بذلك ولا يمكن ان تجهل فريدة هذه الاجراءات ان لم تكن متواطئة معه

« وحيث انه لانزاع فى ثبوت تاريخ العقد الصادر لمورث القاصرين قبل قانون التسجيل الجديد ، ومن ثم يكون القديم ساريا عليه من انتقال الملكية بين الطرفين بمجرد التعاقد ومن انتقال الملكية بالنسبة للغير اذا لم يكن مستوفيا للشرائط التى نصت عليها المادة ٢٧٠ ، التى منها حسن نية المشتري المسجل وهو ما لم يتوفر فى هذه الدعوى « وحيث انه لا محل لبحث نظرية التواطؤ فى قانون التسجيل الجديد لان القانون القديم هو الذى يجب ان يطبق فى هذه الدعوى

(قضية فاطمة عبدالرازق ضد يوسف عمر رقم ٦٥١ سنة ١٩٣٠
رياسة حضرة القاضى سليمان ثابت)

المكسب للملكية، أما الشرط الثالث فترجح المحكمة أنه غير موجود، وذلك لأن المدعية زوجة المدين ومن المرجح كثيراً عليها بصدور عقد من زوجها بالبيع المشار اليه

« وحيث انه مما يؤيد ذلك ترجيح أن المدعية فى هذه القضية سبق أن رفعت دعوى على المدعى عليه بصفتها وصية للخصومة بمقاضاة المدعى عليه الولي الشرعى لانكاره الملكية ويوجد بذلك قرار من المجلس الحسى فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ أى قبل تسجيل عقد الزوجة

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد صدر ايضا حكم من المحكمة الشرعية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ بالزام المدعى عليه بأن يدفع للقاصرين المشمولين بوصاية المدعية نفقة من مال ابنه المتوفى مورث القاصرين الذى تحت يده وهذا الحكم صدر ايضا قبل تسجيل عقد الزوجة

« وحيث انه من المستبعد كثيرا الاتكون الزوجة على علم بكل هذه الاجراءات التى صدرت على زوجها وهذه الاحكام قبل البيع لها والذى يرجح حقيقة ان البيع لها انما صدر بالتواطؤ لضياح حق القاصرين

« وحيث انه مع ذلك فيكفى علم الغير بوقوع البيع ليكون دليلا على سوء النية ، ذلك لان نص المادة ٢٧٠ صريحة فى ذلك اذ ورد بها « ولو كانوا لا يعلمون ما يضر بها » وهى ترجمه العبارة bonne foi وقد وردت ترجمه هذه العبارة العربية فى حكم الاستئناف المختلط المنشور فى المجموعة نمرة ٥ س سنة ١٩٣٠

ثانيا . ان المشتري الثانى الذى يعلم ان البائع له يبيع مالا يملك وان هذا العمل جريمة مدنية

قضاة المحاكم المختلطة

هبة اذا لم يثبت ان الموهوب لها لم تكن حائزة للسند من تاريخ تحريره ومجرد عدم مطالبة الصادر منه بقيمة حال حياته تفسره ظروف الدعوى (٥) لا تعترف الشريعة الاسلامية بالهبات الحاصلة بعد الوفاة إذ تعتبرها عبارة عن وصايا تسرى عليها الاحكام الخاصة بالوصية والتي تختلف موضوعا وشكلا عن الاحكام الخاصة بالهبات بين الاحياء

(استئناف ورثة حسن باشا رقى وآخرين ضد كامل برون
رئاسة المسير فانك - مجلة التشريع والقضاء سنة ١٣ عدد ١٤
ص ٣١٢)

٣٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

شركة - تحت التصفية - بناء على طلب دائر لها - المصفي -
مأموريته محدودة - لا شأن له في غيرها -

المبدأ القانوني

ان مصفى شركة مالعين من المحكمة بمأمورية معينة كطلب ولمصلحة أحد دائري الشركة الخاص لا يمكن إعتباره وكلا عن مجموع مساهمي الشركة فلا يحق له أن يحل محلهم في حقوقهم ، فاذا تعين مصف كطلب دائر تكون مأموريته أن يحصل سواء كان وديا أو قضائيا على باقي رأس المال الذي لم يدفعه المساهمون فلا صفة له في رفع دعوى ببطالان الشركة وبمسئولية المؤسسين والمديرين لها بسبب تصرفاتهم

(استئناف هرمان اسبنر وآخرين ضد لوكاندة اكسليور
تحت التصفية - رئاسة المسير فانك - مجلة التشريع والقضاء
سنة ١٣ عدد ١٤ ص ٢١٢)

٣٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - هبة - سند تحت الاذن - الادعاء بأنه هبة - غير منتج
- ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة - في المنازعات الخاصة
بشكل العقود - مقرر
- ٣ - هبة - صادرة من مورث - لسيده كانت في خدمته - صحتها
- ٤ - هبة - سند تحت الاذن - عدم المطالبة به حال حياة محرره - غير كاف لاعتباره صحيحا -
- ٥ - هبات - بعد الوفاة - معتبره وصايا - في الشريعة الاسلامية

المبادئ القانونية

(١) طبقا للمادة ٧٠ مدني مختلط تعتبر الهبة الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة ، فتحرر بسند تحت الاذن مدعى انه بلا سبب وانه في الحقيقة هبة يكفي لاعتبار الموهوب له دائر له كافة حقوقه بهذه الصفة (٢) تختص المحاكم المختلطة بالفصل في كافة المنازعات المتعلقة بمقود التصرفات بين الاحياء اذا كانت متعلقة بالصيغة لا بأهلية المتعاقدين (مادة ٧٠ مدني مختلط)

(٣) لا يلتفت لدعوى ورثة بان الهبة الصادرة من مورثهم كانت بسبب غير شرعي اذا كانت جميع الوقائع وظروف الدعوى تدل على أن الواهب كان وحيدا ومريضا ومحتاجا الى عناية خاصة فوجد في الموهوب لها الشخص الساهر باخلاص وانكار ذات على قضاء أيامه الاخيرة في هدوء وسكون علاوة على أن الورثة قد اعتبروا أن الموهوب لها كانت في خدمة المتوفى (٤) لا يعتبر وصية السند تحت الاذن الذي يخفى

(٢) يعتبر مخالفا للقانون الاتفاق على بيع يخفى رهنا جيازا ضامنا بالسلفة بقصد التخلص من أحكام القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٢ الخاص بعدم جواز الحجز على الملكية الزراعية لمن يملكون خمسة أفدنة فأقل

(استئناف سحق ماير روفيه وآخر ضد ورثة أحد السيد الشامي وآخرين - رئاسة المستر ماك بارنت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٢ عدد ١٤ ص ٢١٤)

٣٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ مارس سنة ١٩٣١

١- اختصاص المحاكم المختلطة بدفع خاص بالأحوال الشخصية. مداه

٢- اختصاص المحاكم المختلطة بدعوى بطلان وصية. اشتراكها

مع محاكم الأحوال الشخصية فيه .

سواء استعمال حق التقاضي . نتائج

٣- وصية . طبقا لأحكام القانون البريطاني . أحوال القضاء فيها

المبادئ القانونية

(١) تختص المحاكم المختلطة بالفصل في دفع خاص بالأحوال الشخصية المطلوب فيه لا تطبيق أحكامها بالذات ، بل بحث بسيط لمسألة مدنية عادية كحالة البحث في أهلية موصي بالنسبة لحالته العقلية (١)

(١) تراجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة في أول أبريل سنة ١٨٨٦ (مجموعة - ١١٠ - ١٠٧) و ٨ مايو سنة ١٨٩٩ (المجلة ١ - ١٨٣) و ١٦ أبريل سنة ١٨٩٠ (المجلة ٢ - ٣١٠) و ١٤ يناير سنة ١٨٩٧ (المجلة ٩ - ١٢١) و ١٢ فبراير سنة ١٩١٨ (المجلة ٣٠ - ٢١٨) و ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ (المجلة ٣٥ - ١٤٣) و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المجلة ٣٦ - ٨٨) و ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ (المجلة ٣٧ - ١٩٠) و ٥ يناير سنة ١٩٢٦ (المجلة ٣٨ - ٤٨٠) و ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ (المجلة ٣٩ - ١٧٣) و ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧ (المجلة ٣٩ - ٢٣١) و ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (المجلة ٤٠ - ١٧٨) و ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ (المجلة ٤٠ - ٣٠٣) و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ (المجلة ٤٢ - ١١٦) و ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ (المجلة ٤٣ - ١٨٥) ومشار إلى هذه المراجع في هامش الحكم المذكور

٣٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ مارس سنة ١٩٣١

١ - اثبات . تقديم مستندات في دعوى من شأن الخصم . لا المحكمة

٢ - وضع يد . اثباته . من وجهة القانون . غير مقبول

٣ - بناء . بجوار ملك جار . استاده عليه . اعتراض الجار

المبادئ القانونية

(١) لا يبحث القاضي عن مستندات لتأييد دفاع أحد الخصوم . بل على الخصم نفسه ان يقدم المستندات التي يرى انها مؤيدة لدعواه كاستحضار

كشف من سجل العوائد له صلة بالنزاع

(٢) لا يقبل طلب الاحالة على التحقيق لاثبات

واقعة قانونية عن وضع اليد المؤدى الي التملك بمضي

المدة بدلا من واقعة مادية تثبت ذلك

(٣) ان تصریح مصلحة التنظيم باحداث بناء

في حارة لا يقلل من حق الجار الملاصق في المعارضة

في ان تقام هذه الابنية مستندة على عقاره هو ولو

لم يكن ذلك مهددا لسلامة مبانيه

(استئناف زمرة محمد مغرية ضد عيوش بنت سالم - رئاسة

المستر ماك بارنت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٤ ص ٣١٤)

٣٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ مارس سنة ١٩٣١

١ - صورية . عن عقد . مخالف للقانون . جواز اثباتها بالينة أو القرائن

٢ - قانون الحنة أفدنة . بيع . اخفاء لزم . بقصد التخلص من هذا

القانون . بطلانه .

المبادئ القانونية

(١) يجوز اثبات صورية عقد بالينة أو بالقرائن

ولو بين المتعاقدين اذا ادعى ان الاتفاق المطعون

فيه كان الغرض منه اخفاء مخالف للقانون كحالة

عقد بيع عقار يخفى عقد رهن ضامنا بالسلفة ربوية

اذ لم يلزم محرم قانونا

٢٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ أبريل سنة ١٩٣١

١ - مسئولة . حادثه سيارة . قيادتها بمعرقه صدق . مدى المسؤولية .

٢ - طلبات متعددة . ناشئة عن حادث واحد . جوائز الجمع بينها

المبادئ القانونية

(١) من قبل مكانا في سيارة يقودها صديق يتحمل بهذا ازائه بعض الاخطار التي قد تختلف طبقا لاحتياط السائق كثيرا أو قليلا . ولا يمكن المطالبة بتعويض عن الضرر الحاصل بسبب خطأ ما الا اذا ثبت في حق السائق خطأ جسيم لا استطاع الاعتذار عنه ، وكان ناشئا عن قلة درايته في قيادة السيارات . اما اذا كان الحادث ناشئا عن حركة خاطئة من السائق قد اشكت عليه مؤقتا بالانوار العاكسة من سيارة آتية من الطريق المقابل ، فلا يمكن في هذه الحالة اعتباره مسئولا عن أى خطأ ولو بسيط

(٢) اذا كان مصدر الارتباطات القانونية واحدا

كما في حالة حادث سيارة تسبب عنها اصابة افراد عائلة واحدة فيصح طلب التعويض في دعوى واحدة و بطلب واحد

(استئناف نيقولا ريكس ضد فيكتور انجل وآخر - رئاسة المستر فوكس - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٤ ص ٢١٧)

٢٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ أبريل سنة ١٩٣١

١ - رهن . اعادة تسجيله بعد الميعاد . سقوطه . تائبه

٢ - حائر للعقار . استفادته من اموال الدائن اعادة التسجيل .

عدم أحقية في المطالبة بالتعويض عن
اجراءات الدائن

٣ - تنازل . عن عقد رهن . مبنى على غلط . بطلان . ثابته

(٢) لا كانت المحاكم المختلطة مختصة على قدم واحد مع محام الأحوال الشخصية في دعوى فرعية ببطلان وصية في أثناء نظر دعوى استحقاق أعيان موروثة وتعارضها بنصوص وصية من المتوفى فلا يترتب على هذا أن تكون المحاكم المختلطة مضطرة للفصل فيها في جميع الأحوال فانه مع الاحتفاظ بخريتها التامة في هذا الشأن فانها لا تسمح مطلقا للخصوم بان يسيثوا استعمال حقهم في مثل هذا الاختصاص الزوج اذا تبين بوضوح ان النزاع المطروح عليها ما هو الا طريق واجراء يعتمد به أحد الخصوم ابعاد الخصم الآخر وانتزاع حق القاضى الطبيعى له - كحالة شخص عارض في دعوى صحة وصية لرعية بريطانية نظرت فعلا بطريقة قانونية شرعية أمام المحكمة العليا البريطانية ثم انسحب من تدخله هذا قبل صدور الحكم ورفعها من جديد أمام المحاكم المختلطة بأمل أن يكون هذه القضاء أقرب لمصلحته من القاضى الطبيعى الذى اختص بها

(٣) ان اجراءات التصديق على وصية بصفة رسمية هي في القانون البريطانى الدعوى التى تقام بين الموصى اليهم والمعارض فيها ، والحكم الذى يصدر يكون حجة لا بالنسبة لطرفي الخصومة فقط بل ضد كل شخص أعلن فيها وكان له حق التدخل ، فتمى صدر الحكم فلا يمكن نقضه اذا كان جميع المختصين قد اشتركوا في الدعوى أو علموا بها للتصديق على الوصية ، كما لا يجوز المعارضة فيه أو الغاؤه الا اذا ظهرت وصية أخرى تالية في التاريخ وذلك بعد الحكم الصادر الذى يكون قد صدر بطريق الغش

(استئناف جيوفانا تاليفرو ضد فديريكو استابيلي وآخر رئاسة المستر ماك بارنت - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٤ ص ٢١٦)

عقد الرهن المسجل قانوناً خصوصاً إذا كان الدائن يعتقد بحق أن الأعيان المتوقعة عليها الرهن هي بخلاف أعيان الحائز للعقار

(٣) يعتبر غلطاً واقعاً في إحدى صفات دين رهن عقارى متنازل عنه و يترتب عليه بطلان الرضاء حالة إيهام المتنازل له أن الدين مازال مضموناً بالرهن مع أن هذا الرهن قد سقط بعدم إعادة تسجيله وكانت الأعيان المذكورة قد خرجت نهائياً من ملك المدين لبيعها لشخص آخر ويكون باطلاً شرطاً عدم ضمان التنازل المنصوص عنه في هذه الحالة

(استئناف محمد ابراهيم على وآخرين ضد وزارة حبيب باشا لطف الله — رئاسة المسترماك بارت — مجلة التشريع والقضا سنة ٤٣ عددى ١٤ و ١٥ ص ٣٣٢ وما بعدها)

المبادئ القانونية

(١) ان فوات الميعاد لاعادة تسجيل عقد رهن عقارى يجعله كأن لم يكن ويكون الدائن المرتهن في الحالة التي كان بها قبل قيد الرهن وتسجيله فإذا خرج العقار في الاثناء من ملك المدين الراهن لحصول بيعه لشخص ثالث سجل عقده، فاعادة التسجيل المتأخر لا تعطيه حق تبسع العقار وليس من المهم أن يكون عقد البيع قد سجل قبل سقوط الحق في اعادة تسجيل الرهن وكان العقار مازال مثقلاً به

(٢) لا يجوز لحائز العقار الذى يستفيد من اهمال الدائن المرتهن في اعادة تسجيل قيد رهن العقار في المدة القانونية ان يطالبه بتعويضات بدعوى اجراءات كيدية بسبب قيامه باجراءات على أساس

محاضرة

المحاماة في نظر القاضى

التي ألقاها حضرة القاضى محمد مختار عبد الله بقاعة محكمة الاستئناف الأهلية يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

القسم الثانى

وأود أن اقرر في غير موارد أن القضاء غير معصوم عن الخطأ وان نتيجة الخطأ قد تكون انتصاف باطل على حق الا أن ذلك من حسن الحظ قليل الوقوع وقد تكفل المشرع ببيان الادوية التي يلجأ إليها في مثل هذه الاحوال هذا من جهة ومن جهة أخرى فليذكر المحامى نفسه بطبيعة عمله فهو يمثل مصلحة جانب و يتلقى معلوماته من هذا الجانب وقد يكون فيما يتلقاه ما لا يتفق مع الواقع وقد يكون غرضه لتكوين اعتقاده تحت هذا التأثير وقد ينطق هو بالحكم الذي يعتقد أنه ناصر باطلا لو كان في مجلس القضاء يسمع الخصمين و يرجح ما يعتقد الحق والصواب ، ثم ليتذكر أخيراً أن طبيعة النظام الاجتماعى التي توجب ضم الملايين سويًا لتكوين حياة مشتركة لدولة واحدة طبيعة ذلك النظام تستلزم افتراض انتصار الباطل أحياناً وقد يكون ما يعتقد أنه باطل بعيد كل البعد عن ذلك ولا أدل على صحة ما نقول من تفاوت وجهة النظر بين شخص وآخر ، و بين أمة وأخرى فقد ترى أمة من الأمم تحقيق العدالة بالأخذ بأسباب نظام ترى أمة أخرى أن الدعوة اليه جريمة تستوجب العقوبة و اذا فليكن في حب المهنة ما يعينه على احتمال جميع تلك الآلام وحسبه أنه يحظى في القيام بمهنته كما قال فليكس ليوفيل في مؤلفه عن Paillet أو المحامى (ص ١٦) أنه يستمتع بثلاث مسرات في أداء مهنته : أولاً مسرة المصالحة ، ثانياً مسرة المرافعة ، ثالثاً

مسرة كسب الدعوى . و بطبيعة الحال يجد في تلك المسرات جميعاً ما يخفف عليه مرارة المهنة وكما قال النقيب الاستاذ ابلتون بحق (ص ٥٢٠) « إن حب المهنة يشد أزر المحامي في جهاده ويجمل حياته و يضاعف اغتيابه بالنجاح و يخفف أثر الفشل »

نتقل إلى الشرط الثالث وهو تنظيم العمل - وهذا يختلف تبعاً لما إذا كان المحامي يشتغل مستقلاً أو بمضى مدة التمرين عند زميل ، ولكنه على كل حال يحسن صنعا إذا نظم عمله بحيث يوزع وقته على ما هو مطلوب منه ، وأول ما يجب عليه أن يتذكره أن يكرس وقتاً طويلاً كل يوم إلى العمل فلا تدهشوا إذا قدر فيلكس ليوفيل أن أقل ما يلزم المحامي من وقت للعمل اليومي عشر ساعات . ولذا فقد قال لاروش فلان عن المحاماة في القرن السابع عشر « إن مهنة المحاماة تعالج المرء من داء الكسل اذ صيرورتك محامياً وقيامك مبكراً في الصباح شيئاً لا يفترقان » وقال لوازيل « إن مهنة المحامي تفرض عليه أن يكرس لها كل مجهوده (ابلتون ص ٥٢٠) والمحامي يمضي الصباح في مباشرة عمله أمام الهيئات القضائية المختلفة ، وخير له أن يحرص على المحافظة على مواعيد الجلسات ، فإذا كانت قضيته في بدء الرول استطاع أن ينتهي منها ليتفرغ لغيرها ، وليعلم أن تأخير قديضا يقزميلاً له يحرص على المواظبة كما يضاق القاضي الذي يريد التخلص من رول طويل أمامه بتنجز القضايا أولاً بأول منصة وأظنكم في هذا المقام وقد وصلنا إلى منصة القضاء تطالبوني ببدء الرأي عن المرافعة وسأحاول أن يكون رأيي مبنياً على غير مصلحة حتى الشخصية وأظننا نذكر أن جميع أسباب الاحتكاك بين القضاء والمحاماة منشؤها في الغالب رول طويل مريبك يغني القاضي أن ينجزه من جهة ، ومن جهة أخرى رغبة حارة في القيام بارتضاء الذمة بعرض كل شيء أمام القضاء حتى يرجع المحامي ضميره ، ولا يمكن التوفيق بين الطرفين إلا إذا قدر كل طرف منهما وجهة نظر الآخر وكان في أدائه واجبه مخلصاً في مساعدة الطرف الآخر أيضاً على مثل ذلك وقد يكون حماس المحامي باعتاله على أن يبالغ في الاهتمام بأشياء يرى القاضي المثقل بالرول الطويل أن الوقت لا يتسع للانصات إليها كما قد يبالغ القاضي في الرغبة في الانجاز بحيث يخرج مركز المحامي أمام ضميره وهذه الصعوبة نشعر أنها في ازدياد كل يوم . فلاحصائيات القضائية تدل على اضطراب الزيادة في عدد القضايا و بعد أن كانت مائة العدد الذي لا يحلم بوصول رول القاضي الجزئي إليه أصبح مشحوناً في بعض الأحيان بعدة مئات وليس من المنتظر أن يزداد عدد الجلسات والقضاة إلى أكثر مما هو في الوقت الحاضر على الأقل حتى مستقبل غير قريب وإذا لا مفر من التعاون الفعلي بين القضاء والمحاماة ليرضى كل ضميره . والواقع ان المرافعة الشفوية في المسائل المدنية والتجارية على الأقل فقدت كثيراً من أهميتها السابقة ، فقد كان عون المحامي في الازمنة القديمة على بلاغة التعبير ، ومن الخطأ أن يلجأ المحامي في الوقت الحاضر إلى الاستعانة بالأساليب الخطائية التي كانوا يلجأون إليها حتى قبيل الحرب العالمية التي تعتبر مبدأ تطور المحاماة واستقرارها على أسس علمية من مشاهدات نفسانية وتجارب سيكولوجية وتمت إلى كثير من العلوم بصلات وثيقة وتبيان الحقائق العلمية لا يحتاج بطبيعة الحال إلى أساليب خطائية بقدر ما يحتاج إلى السهولة والوضوح وحرقة المحاكم لا يتفق معها القيام بحركات وأساليب مسرحية لأنها بعد الأشياء عن التأثير على القضاة بحكم ما ينطوي تحتها من الاصطناع ، وليس معنى هذا أن يترافع المحامي بدون عاطفة فان العاطفة لازمة لكي يصل الاقناع منه إلى القضاة ، ولكن ليحرص على أن تكون عاطفة غير مبالغ فيها متشدة بعيدة كل البعد عن التهييج إذ أن التهييج يثير التمرد في نفوس السامعين فبدلاً من أن يتفعل القاضي تحت تأثير التهييج يحد ذهنه متمرداً

بل قد تدفع به عدوى التهبج الى الناحية المما كسة لرغبة المحامى . وقد يكون من سوء حظ المحامين هنا أن مصر لم تأخذ بنظام المحلفين ، وهم جماعة يسهل التأثير عليهم بالاساليب الخطائية المنمقة والحركات الملازمة لذلك ، أما والجالسون على المنصة بمصر قوم من رجال القانون الذين صاحبوه مدة غير قصيرة فهم أدري بما يفرضه على المشتغلين به من البعد عن نزق الهوى وعدم الاستسلام إلى حجج العاطفة فان المهنة تحرم هنا فرصة من الفرص الكبيرة التى يبلغ المحامى فيها الى النجاح السريع وأهم ما اشترط توافره فى المرافعة أن تكون صادرة عن اخلاص ومختصرة وجذابة ولسي تكون جذابة يجب أن تكون سهلة رشيقة بعيدة عن الاصطناع . الحق يا حضرات السادة أن المحاماة ليست إلا فن نقل الحقائق العلمية من مكانها المختلفة وعمل لوحة منها تقدم الى القضاء كما أن الذوق العالمى اتجه فى الفنون نحو البساطة والبعد عن التعقيد فكذلك يجب أن تكون ريشة المحامى ماهرة فى تجميل اللوحة ما يريد أن يضمنها من معنى بدئه الاستعانة بالتفاصيل المشوهة أو المبالغة فى التمليح فليستاهم قلبه وذهنه ما يريد أن يثبت فيها من مشاعر فى بساطة الوضع والتعبير واثقا أنه يكون أقرب اذ ذاك الى النجاح وسهولة التعبير وبساطة الاسلوب لا يقدر عليها إلا من تمكن من فنه وهو ما يصل اليه بالمظالمة والمران ولكن ليجذر الاعتماد على تلك الموهبة فقط بدون أن ينميتها دواما بالجديد من المعلومات وإلا أصبح بعد قليل من الوقت عقيما وأصبحت مرافعته لا تمثل إلا بعض المظاهر السطحية التى لا تقوى على استرضاء حتى الغلمان ، وكلما كان المحامى واسع الاطلاع غزير المحصول كلما سهل عليه الاداء هذامع افتراض أساس قليل من الموهبة الطبيعية وقد يعترضه أثناء المرافعة مقاطعة جانبية أو أمامية ، وهنا تسغه البداة الحاضرة . يجب عليه أن يعرف كيف يتخلص من المقاطعة بدون ايلام من قاطعه فليكن رده قصيرا مؤديا إلى غرضه بدون سخرية لاذعة حتى لا يثير حفيظة زملائه أو المنصة التى يترافع أمامها وقد تسغه البداة فى مواطن حرجية ولكن اذا لم يكن الذهن ممتلئا بشئ المعلومات والمعارف التى تنتظر الخروج من مكانها تعطلت عنده هذه الموهبة أو كانت سببا للعبث والمهارة ، هناك ملاحظة أخرى يحسن ألا يغفل أمرها أثناء المرافعة ذلك أن يتعد عن موقف تلقين القضاة المعلومات القانونية فان ذلك الموقف يجلب له عدم عطفهم، وصعوبة اقناعهم ، وهم معذرون بحق اذا اعتقدوا أنه لم يفترض فيهم تلقى الدراسات القانونية فى قاعات الجلسات وأن أكثر ما يثير سخطهم أى عمل يعتقدون ان خطأ أو صوابا أن به مساسا لكرامتهم والمحامى بحاجة إلى عطف القاضى ذلك العطف المبني على التقدير المتبادل لا على الاستجداء والمبني على اخلاص كل منهما لواجبه لا على غير ذلك من العوامل واذا بدا له أن ينتقد حكما أو يفند أحكما يتمسك بها خصمه فان تكن عبارته بعيدة عن التجريح والتقريع مراعىا فى ذلك آداب اللياقة وهو اذا اتبع هذا الاسلوب يكون أقرب إلى غرضه من الاقناع مما لو استعمل أسلوبا ليس فيه مجاملة كذلك يستحسن أن يكون بعيدا عن العنف فى مرافعته لانه اذا كان عنيفا يعطى لخصمه الماهر فرصة فريدة للنيل منه إذ أنه عرضة أثناء ثوورة العنف إلى نسيان وقائع هامة أو تخطى جوهرية لمصلحته وهو على الاقل يكون فى تلك الحالة بعيدا عن الحالة الطبيعية التى هى ألزم إليه إذا أراد النجاح فى مهمته إذ لا يخفى أن المحامى أثناء النضال كالجندى يحتاج الى هدوء الاعصاب والحذر حتى يستطيع أن يحدث ثغرة ينفذ منها إلى الخصم واذا هذا شأن المرافعة الشفوية . ولدى المحامى سبيل آخر :

وهو الاستعانة بالمذكرات وواجبه هنا كما في المرافعة الشفوية تماما يجب أن تكون مختصرة جذابة وصادرة أيضا عن إخلاص . أما الاختصار فيمكن القاضي من الاطلاع بجميع محتوياتها بدقة وبمخشد المحامي حججه في أسلوب مشوق لطيف متجنباً المغالطة أو المبالغة في التعبير وأظن أن حضراتكم توافقوني جميعاً على أن العهد الحالي يقدر قيمة الوقت وقد يكون أجندى على المحامي أن يوفر عليه وقته فيشتغل بما هو أنفع من اطالة لا نتيجة لها الا تنفير القارى وانكم لتوافقوني على معذرة القاضي اذا نظر الى المذكرات المطولة نظرة الامتعاض والى المختصرة نظرة الترحيب وحذار من اساءة فهم ما أقول فلا أقصد أن يضحي المحامي بحججه موكله ومصالحه إرضاء لشهوة القاضي في الاختصار وانما عليه أن ينسق تلك الحجج في أقصر عبارة وأن يستعرضها بجلاء، غير مستعمل الا العبارات الدقيقة المؤدية الى ما يريد من معاني أما الاسهاب في التدليل والافاضة في الشرح فذلك محله المعاهد الاكاديمية والقضاء ليس الالهة تحتم على صاحبها وفرة الانتاج في الوقت المناسب على ان يكون انتاجا بعيدا عن النقص وتصفا الكمال وفق ماتحوله مؤهلاته وبطبيعة الحال تكون مجهودات المحامي في مساعدته على هذا الانتاج مرحبا بها تماما وجلى ان القدرة على التوضيح مع مراعاة الاختصار ليست في ميسور كل فرد وان الذين يقدرون عليها هم الذين سلمت اللغة لهم /أزمتهما والذين يجدون عقولا مرتبة نيرة . ومهما كانت الامر فلو اجهد المحامي نفسه وراضها على ذلك فانه يكتسب تلك الموهبة في غير طويل من الوقت ، واظن ان فيما اسلفنا القول عن المرافعة ما يكفي لاعطاء حضراتكم صورة مختصرة لما يحسن ان يضعه المبتدىء في المحاماة نصب عينيه إذا ما انتهى المحامي من المرافعة وعاد إلى منزله ولا أظنه يعود اليه في أغلب الأحيان الا بعد مواعيد الغذاء للعائلة فانه يستأنف في المساء أعمال المكتب ويحسن أن يهتم شخصيا بمكاناته والا يتركها للكتابة . فبعض المكاتبات قد تحوى أسراراً لا يصح اطلاق غيره عليها وان يحدد وقتا للزيارات بحيث يتصل بموكله ويطلعهم باستمرار على الأدوار التي تمر عليها قضايهم فاذا ما انقضى وقت الزيارة فعليه أن يجد الوسيلة للوحدة المطلقة حتى لا يقطع عليه عمله زائر غير مرغوب فيه أو كاتب لحوح ومتى خلا لنفسه يقبل على مطالعة قضايه ووضع خطة السير لكل منها وخدمتها بما يحتاج من تدليل مخبوء في بطون مجاميع الأحكام أو المؤلفات الفقهية ، فاذا ما انتهى من ذلك العمل الشاق وكانت لديه فرصة للترويح عن نفسه فلينتهزها وليس كمهنة المشتغلين بالفانون في الحاجة إلى الرياضة الجسمية والعقلية . أما الأولى فيستطيعها إذا التحق باحدى نوادي الألعاب الرياضية وليلارس أى رياضة كلب التنس أو كرة القدم أو الجولف أو التجديف أو المشي ، أما الثانية فيجدها في الاستماع إلى برنامج موسيقى أو التردد على المسارح وهو ان لم يتعهد جسمه وروحه من وقت لآخر بهذا الغذاء لا يقوى على الجهاد طويلا بل يتعرض إلى التخلف عن الصفوف ، واذا قلنا الرياضة فلا نقصد أن يزج المحامي بنفسه في معمران القتال من أجل بطولتها فيكفيه القتال المستمر الذي يقوم به في دور القضاء بل الاعتدال في الرياضة لقصد المحافظة على صحته ، وفي الحق أن الاعتدال في كل شيء من مستلزمات المهنة أكثر من أى شيء آخر . ومتى قام المحامي بتنظيم عمله بهذه الكيفية يكون قد وضع دعامة قوية لنجاحه بقى الشرط الرابع وهو المواظبة بمعنى أن يكون المحامي دائم الاتصال بالمحاكم وبالوسط القانوني

عموماً وإن في تدرده على دور القضاء حتى في الأيام التي لا يكون لديه قضايا للمرافعة لما يمكنه من مقابلة زملائه ومقابلة القضاة . وكثير من المناقشات القانونية ما يدور بين أعمدة السراى أو في غرفة المحامين وإن في تبادل الرأي المستمر ما يجعله على اتصال دائم بحركة التطور في القانون ، ونحن نعلم جميعاً أن القانون يتطور وفقاً لتطور الجماعات وإن في تطوره هذا الضمانة الكافية لعدم جموده فهو في حركة مستمرة وهذه الحركة لا يشعر بها إلا من يتردد على هيكل العدالة فإذا كانت البرلمانات هي مهد القوانين فإن هياكل العدالة هي محل نموها وحياتها، والمحامي كما قدمنا من كنهة ذلك الهيكل فرض عليه السعى إليه وليس من المستغرب إذا كانت هناك أشياء كثيرة لن يلم بها إلا في ذلك الوسط فإن يتاح له الافتراب من أفلام الكتاب والمحضرين وكيف يصل إلى تسيير حركة أعماله إلا إذا كان على معرفة بأولئك الذين يقومون بتنفيذ الأحكام وقد يكون هناك بعض الحالات التي يستحسن ألا يترك لموظفي مكتبه بل يحسن أن يشرف هو بنفسه على عمل الترتيب اللازم لتنفيذها حتى يصل إلى تحقيق ما أجهده نفسه كثيراً حتى حصل عليه . وإذا كانت لديه قضية فليقم بالمرافعة فيها بنفسه ولا يتركها لغيره من زملائه مهما كانت ثقته في كفاءته لأن صاحب القضية قد حباه هو بثقته فعليه أن يحقق تلك الثقة فإذا كانت أعماله لا تسمح بحضوره فليأت نظر صاحب القضية في بداءة الأمر وأظن أن حضراتكم تشاطرونني الأسف على ما يحدث أحياناً من ترك ملفات القضايا بين يدي الكتبة يفاجئون بها أحد حضراتكم بعد مرافعته في قضيته بورقة مختصرة وملف لا يحتوي على شيء ماسوى التصميم على الطلبات أو طلب التأجيل وكما يكون المركز حرجاً عند ما يتقدم القاضى إليه بسؤال عن موضوع تلك القضية أو عند ما يستفسره عن صفات الخصوم إذ ذاك يسقط في يده ويكون في موقف حرج أمام القضاء وأمام الجمهور فضلاً عما يتعرض له من تسوي مكانته والمحامي بحاجة قصوى إلى أن يوجد لنفسه مكانة سامية تجعل القاضى يقبل على الاستماع إليه واثقة فيما يقرره ، وتلك المكانة لها مطالب كثيرة أهمها ألا ابتعاد عن القضايا التي يكون مركز المحامي فيها مجرد آلة للزقمة بين يدي الخصوم وتكون ما كينة القانون غير مقصود بها إلا التنكيل اطفاء لشهوة شخصية . يستطيع المحامي إذا عرضت عليه قضية كهذه أن يستعمل نفوذه لإنهاء صلحاً فيوفر على موكله المصاريف الباهظة ويحقق رسالة السلام الذي أثبتن على أدائها . كذلك تستلزم المواظبة أن يكون المحامي دائماً الاستعداد في القضايا وليحاذر الاسراف في طلب التأجيل فانه يعطى القاضى صورة غير مستحبة عن عمله وإذا اضطر إلى طلب التأجيل فليطلبه بنفسه مبيناً اعذاره التي لا يستطيع معها القيام بواجبه كما يجب وإذا وجد أن أعمال مكتبه كافية لأن تشغل جميع وقته فيحسن أن يكتفى بها والا يقبل قضية جديدة حتى ينتهى مما لديه منها كذلك من الزم الواجبات محافظة المحامي على المواعيد في مكتبه فلا يتغيب عنه في الساعات المحددة للمقابلات وإذا وجد عنده عذر للتغيب فليخطر أحد الكتبة هناك حتى لا يجعل الموكلين يضيعون وقتهم سدى في الانتظار كذلك عليه أن يحيط أصحاب القضايا كتابة بما تم في كل جلسة وليكن متصلاً بهم يستمع إلى ملحوظاتهم ويأيد لهم الرأي فيما يحتاج إلى التنوير فيه وعلى العموم فليكن في جميع أعماله الحريص على إنجازها في وقتها المحافظ على المواعيد وليشرف بنفسه على تحرير الأوراق الهامة مثل صحيفة الدعوى وصحيفة الاستئناف فقد يعرض حقوق موكله إلى العبث إذا لم تكن تلك الأوراق الهامة من صنع يده .

لي أن اعتقد يا حضرات السادة أن المحامي إذا باشر اداء مهنته مراعيًا تلك الشرائط محاسبًا نفسه حسابًا عسيرًا على الاستمسك بها فإن النجاح يكون حليفه في آخر الامر ومهما لاقى من المشاق في القيام بواجباته فليذكر نفسه دواماته يرح في نعمة الاستقلال فهو سيد نفسه لا يقبل الا ما يختار من عمل ولا يسأل الا أمام ضميره وقد تكون أمور به المحاماة شاقة في مصر من جهة ان المحامي وكيل المحصوم بينما الاصل في المدافع في فرنسا وغيرها انه مستشار لهم فقط ليس عليه الا المدافعة أمام المحاكم ولا شأن له بتحرير العقود وتحضير المستندات فكل ذلك متروك للموثقين Avoués لهذا كانت واجبات المحامي في مصر أكثر تعقيداً وأشد مسؤولية وبقدر ما يتحمل من مسؤولية بقدر ما يتطلب منه من مجهود وأريد أن أنقل ما قاله الاستاذ النقيب هنري روبرو برمختها الفصل السادس من كتابه القيم عن حياة المحامي والمحامي يستمتع بالاعتباط التام لضميره وكرامته ومكانته حقاً ان حياته ملتهبة اذ يشتغل خمس عشرة ساعة في اليوم يكون فيها مشغول الذهن بالقضايا التي يباشرها ووقته موقوف على ممارسة مهنة تحتم عليه ان يتفرغ اليها بجميع جوارحه وهي كرداء نسيس Nessus تستنفد كل قواه وتشغل كل حياته حتي لا تتركه الا عند مفارقتها للروح وقد ذكر في المتيولوجيا اليونانية ان رداء نسيس هو الذي كان السبب في وفاة البطل هيركيل فقد حاول السنيور خطف زوجة البطل Dèjanire ديجانير فاخفق في مساعاه وكان جزاؤه القتل وقبل وفاته أعطى ديجانير رداءه المصبوغ بدم مسموم وأفهمها ان فيه ضمانه وفاء البطل فلما وجدت البطل قد أعرض عنها وشقت بول قلبه حبا أرسلت له الرداء هدية منها وما لبسه هيركيل حتى شعر بالآلام مريضة في جسمه ومات محترقاً . هذا هو رداء نسيس الذي أراد الاستاذ النقيب هنري روبرو ان يشبه به المهنة التي ان تكلم عنها فعن أنم خبره . ولى كلمة ختامية أرجو أن توسعوا صدوركم لسماعها . ولست أريد بها التطفل على ما هو خارج عن عملي بل أبني بها أن يمكن كل من درس القانون من الاشتغال بتلك المهنة بالطريقة الحالية التي بمقتضاها يعين خريجو كليات الحقوق في النيابة مباشرة ثم ينقلون بعدها الى القضاء عقيمة مثل تعيين حديثي العهد بمهنة المحاماة في القضاء مباشرة وأرى أن تتبع النظام الألماني فهو كفيل بان يظهر الكفاءات المستورة وان يرفع من مستوى المهنة والقضاء فبعد أن يحصل الطالب على اجازة علمية تعادل الليسانس ويسمونها Referendai يبدأ مدة التمرين وتستمر أربع سنوات يقضى شطرا منها في مكتب محام وشطرا آخر في الدوائر القضائية والشرط الثالث في الدوائر الادارية و بعد تلك المدة عليه أن يقضى امتحانا غاية في الصرامة اذا أجازته ينحول له الالتحاق بالنيابة أو القضاء أو بالمحاماة بان يقيد اسمه في الجدول . ولا شك أن في التمرين المتنوع مدة الأربعة أعوام ثم اجازة الامتحان بعد ذلك ما يكفل للقضاء بمعناه الواسع وللمحاماة مستوى رفيعا . لهذا لا غرابة اذا سمعنا خبر صاحب طاحونة سانسوس عند ما قال للامبراطور فردريك وهو يهدده بالاستيلاء عنوة عليها بعد أن أقلق مضجعه أزيرها المستمر يا صاحب الجلالة ان لدينا محاكم في برلين .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٨٥	٣٠ نوفمبر ١٩٣١	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية تبديد - امتناع عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع. أو الارشاد عنه. كاف لتوفره - ٢ - تبديد. بطلان الحجز. لا ينفي سوء القصد ولا المسؤولية الجنائية	٢٩٦ و ٢٩٧ ع
٢٨٦	٧ ديسمبر ١٩٣١	تبديد . حاصل قبل صدور المرسوم رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بايجارات الاراضى الزراعية . تطبيق المادة ١ و ٢ منه . سداد المستأجر لأربعة أخماس الايجار قبل التنفيذ بالبيع . وقبل صدور الحكم فى جريمة التبديد . اعتبار الحجز ملغى . والجريمة ساقطة	٢٩٦ ع و مرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠
٢٨٧	٧ ديسمبر ١٩٣١	دخول منزل . بقصد ارتكاب جريمة . ضرورة اثبات هذا القصد الجنائى . ركن أساسى من أركان الجريمة	٣٢٤ و ٣٢٦ ع
٢٨٨	» » » »	تقرير بالطعن . فى حكم صادر بغرامة فقط . عدم ايداع الامانة المنصوص عليها فى القانون . عدم قبول التقرير . استبعاده .	٣٦ قانون محكمة النقض والابرار
٢٨٩	١٤ ديسمبر ١٩٣١	شهادة المدعى المدنى . فى الدعوى العمومية . بعد تحليفه اليمين . لا مانع قانونى بمنعها - ٢ - مدع مدنى . خصم فى الدعوى المدنية . وليس خصما فى الدعوى العمومية . شهادته راجعة أولا وبالذات الى الدعوى العمومية . الاستناد عليها لثبوت صحتها لدى المحكمة - ٣ - شاهد قاصر - مدع مدنى . سنة أزيد من ١٤ سنة . فاقد الاهلية فى الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية	١٤٥ و ٢٢٩ تج

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السابع

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٢٩٠	٥٨٤	١٤ ديسمبر ١٩٣١	نقض. عدم سماع شهود الالاثبات في المعارضة . عدم احتجاج المتهم أمام المحكمة الاستئنافية . تناوله شهادة هؤلاء الشهود بالذات . عدم قبوله	٢٢٩ تج
٢٩١	٥٨٥	« « « «	طعن . بطريق النقض والابرام . في قرارات غرفة المشورة . لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . اذا صح جوازه . للنائب العمومي وحده دون المدعى المدني .	١٢ و ١٣ قانون تشكيل محاكم الجنايات
٢٩٢	٥٨٦	١٤ ديسمبر ١٩٣١	طريق عام . اباحة المرور فيه في كل وقت وبغير قيد . قياسه على جسر ترعة عمومية أو خصوصية . المرور فيها مباح	٢٧٢/٢٢ ع
٢٩٣	٥٨٦	٢١ « « «	اختلاس . عدم انتقال الحيازة بالتسليم . كحالة الخادم أو العامل . الغرض من التسليم . القيام بعمل مادي داخل في نطاق عمل المستلم بالصفة المذكورة . اعتباره سرقة - ٢ - سرقة . تسليم الى محترف بالفعل . اختلاس الشيء المسلم . معاقب عليه بالمادة ٢٧٤ فقرة ٨	٢٧٤/٨ و ٢٩٦ ع
٢٩٤	٥٨٨	٢١ ديسمبر ١٩٣١	غش . جنس البضاعة . تعريفها . صفاتها . وخواصها . تعيينها تعيينا جليا - ٢ - تقليد . علامة مصنع . في المادة ٣٠٥ ع . موقف عملها . لعدم وضع تشريع بعلامات الفوريات	٣٠٢ و ٣٠٥ ع
٢٩٥	٥٨٩	٢١ ديسمبر ١٩٣١	طعن . مبني على دعوى بطلان اجراءات التحقيق الابتدائي . وبطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . دفاع خاص بالموضوع . محله محكمة الموضوع . تقديره بمعرفتها . كتقدير	٢٢٩ تج

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد للقانون
٢٩٦	٥٩١	٢٨ ديسمبر ١٩٣١	كل دليل عدم إثارة هذا الطعن أمام المحكمة الابتدائية. رفضه.	٢٢٩ تج
٢٩٧	٥٩٣	٢٨ ديسمبر ١٩٣١	١ - اثبات في المواد الجنائية. اخلاص بحق الدفاع. الاعتماد على رأى طبيب. مع وجود وسيلة أضمن وأثبت. ضرورة الالتجاء إليها ٢ - تقض. طلب تحقيق. رفضه. مع تعلقه بمبادئ الاستدلال في ذاته. قبول الطعن	٣٥ و ٣٦ قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨
٢٩٨	٥٩٥	» » » »	١ - احراز المواد المخدرة. القصد الجنائي في الجريمة علم المحرز بأن المادة مخدرة - ٢ - احراز المواد المخدرة. أحكام القانون. القصد منها. العقاب على الاحراز مهما كانت وسيلته أو سيئه أو مصدره أو الغاية منه نصب. ادعاء الوكالة كذباً عن شخص. هو اتخاذ لصفة كاذبة. معاقب عليه (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	٢٩٣ ع
٢٩٩	٥٩٦	٢٤ ديسمبر ١٩٣١	١ - تقادم. انقطاع مدته. اعتراف مبنى على فعل مادي أو ورقة بالدعوى مختلف على دلالتها. مسألة موضوعية. اعتراف مبنى على الأثر القانوني لورقة الطلب. ما يشترط فيها. مسألة قانونية. تخضع لرقابة محكمة النقض ٢ - تقادم. انقطاع مدته. اعتراف. ورقة الطلب. أثرها في قطع المدة. محدود بخصوص الحق المطالب به وتوابعه. لا تقطع بالنسبة لحق مصدره مختلف عن الحق المطالب به. مطالبة عين مغصوبة تقطع المدة عن الريع عن مدة الغصب. لا تقطعها بالنسبة للريع المبنى على سبب آخر غير الغصب.	٢٠٥ و ٨٢ مد

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السابع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣٠٠	٢٤ ديسمبر ١٩٣١	حكم . أسبابه . لاضرورة لاذ كر كل حجج الخصوم لتنفيذها . ايراد الاسباب التي أقنعت . لارقابة لمحكمة النقض	١٠٣ مر .
٣٠١	« « « «	وضع يد . تغيير صفة وضع اليد . مسألة موضوعية	٧٩ مدني
٣٠٢	« « « «	حكم . تطبيق قاعدة شرعية . من غير بيان سبب الاخذ بهادون القانون المدني . عدم تسبيب الحكم . تقوية رقابة محكمة النقض . نقض الحكم	مادة ١٠٣ مر . أهلي
٣٠٣	٣١ ديسمبر ١٩٣١	نقض . عدم ايداع صورتين من الحكم المطعون فيه في الميعاد . لا بطلان . اعتبار النقض بغير دليل . رفضه	ق . انشاء محكمة النقض والابرار
٣٠٤	٣١ ديسمبر ١٩٣١	طعن . تنازل عنه . عند عدم تعلق حق للخصم في الطعن برفع طعن آخر عن الحكم . جوازه (٣) قضاء المجلس الحسبي العالي محجور عليه للسفه . جواز ترشيحه للقيم	٥٠٣ و ٦٠٣ مر
٣٠٥	١٦ نوفمبر ١٩٣٠	١ - استئناف . عن قرار حجر . عدم دفع رسمه . غير مانع من نظره - ٢ - استئناف . عن قرار حجر . التنازل عنه . غير مانع من نظره	٢١ ق المجالس الحسبية
٣٠٦	« « « «	١ - حجر استئناف قرار صادر برفض طلب تعيين قيم . اعتباره قرارا صادرا برفض طلب حجر . جواز استئنافه - ٢ - محجور عليه . سبق الحجر عليه من زمن للغفلة حصول تصرفات منه من بيع وشراء وخلافه . عدم غفلته اعتباره حراما من كل حجر . وبصحة تصرفاته	» » » » »
٣٠٧	٢١ ديسمبر ١٩٣٠	حجر - للعتة . مرض البرانويا . من الأمراض العقلية . ضرورة الحجر على المريض به	» » » » »
٣٠٨	١١ يناير ١٩٣١	قيمة - اعفاؤها من تقديم الضمان . جوازه	» » » » »
٣٠٩	« « « «		

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية عشر		
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون	
		(٤) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية		
٣١٠	١٧ نوفمبر ١٩٣١	مسئولية قتل بنت. ضرر أدنى. وجوب تعويضه	١٥١ مد	
٣١١	» » » »	دين . تقادم . سند . محرره تاجر . عمل غير مختص بتجارته . مدنيته	١٩٤ تجا.	
٣١٢	٢٣ نوفمبر ١٩٣١	١- اجارة . تجدها لمدة ثانية . بحكم نصوص العقد . تجدها لمدة ثالثة . لا يكون الالسنة بحكم المادة ٣٨٦ مدنى . الرجوع فى الاختصاص إلى حكم القانون - ٢ . استئناف . عدم التقيد بالشروط الواردة فى عقد الايجار الاصلى . جوازه	٣٨٦ مد .	
٣١٣	٢٤ نوفمبر ١٩٣١	١ - إيةاف الدعوى . أمام المحاكم الأهلية . انتظارا للفصل فيها أمام المحاكم المختلطة . لا نتيجة له . رفضه - ٢ - احالة الدعوى . إلى محكمة أخرى مطروح أمامها النزاع . وجوب خضوع المحكمتين لاختصاص واحد من حيث وظيفتهما	١٣١ مر	
٣١٤	٢٥ نوفمبر ١٩٣١	١ - بيع . طلب تنقيص الثمن . تسليم على الشيوع . لا يعتبر تسليما - ٢ - ميعاد . مصادفته يوم عطلة . امتداد . السنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ مدنى	٢٩٦ مد .	
٣١٥	٢٦ نوفمبر ١٩٣١	١ - تعويض . جنحة أو شبه جنحة . ضرر أدى . نشر بالجرائد - ٢ - تعويض . ضرر أدنى كفاية النشر للتعويض	١٥١ مد	
٣١٦	» » » »	استئناف . قيد . ميعاد ال ٤٨ ساعة . وجوب احتسابه بالساعات من ساعة القيد لساعة اتهاء الجلسة .	٣٦٣ و ٣٦٤ مر	

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السابع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣١٧	٢٦ نوفمبر ١٩٣١	معارضة . اعلان . الغياب خارج القطر . مانع مادي من العلم . قبولها .	ق . الخبراء ٢٣٤ م
٣١٨	» » » »	استئناف . قيده . اعلان بقيده . في ثمانية ايام . لا يجوز اعلانه في المحل المختار	٣٦٤ م
٣١٩	٣٠ نوفمبر ١٩٣١	١ - حكر . خصائصه . يد المحتكر . يد غير عارضة . امكان اكتساب حق الحكر بالتقادم ٢ - تقادم . ترك . لا يكسب الملكية . وجوب وضع اليد - ٣ - تقادم . وقف . لا يجوز أن يملك بالتقادم	٣٣١ ق . العدل والانصاف مادة ٧٦ مد
٣٢٠	٣٠ نوفمبر ١٩٣١	١ - تعهدات . سبب غير صحيح . تعهد بالامتناع عن الدخول في المزاو . مخالف للنظام العام . بطلانه - ٢ - سبب . سبب صوري . الدائن ملزم ببيان السبب	٩٤ مد
٣٢١	» » » »	١ - اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى بخصوص تعويض ضرر ناشئ عن مخالفة المحاكم الحكومة لقانون تحديد زراعة القطر . اختصاص - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . ٩٢٧	١٥ لأئحة ترتيب القانون نمرة ١ لسنة
٣٢٢	١١ فبراير ١٩٣١	١ - قوة الشيء المحكوم فيه . تزوير . حكم جنائي بالبراءة من تهمة أصطناع وتزوير الامضاء . لا يمنع من الحكم مدنيا بتزويره لتغيير في الفاظ العقد وارقامه - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم الجنائي . الجزء الذي فصل فيه فصلا قاطعا . هو الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه	٢٣٢ مد
٣٢٣	١٦ نوفمبر ١٩٣١	١ - استئناف . ائذار بقيده . وجوب	٣٦٣ م

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٣٢٤	١٦ نوفمبر ١٩٣١	اعلانه بمحل إقامة المستأنف لا بقلم كتاب المحكمة - ٢ - حجر. سفه. قرارات الحجر. تصرفات المحجور عليه قبل الحجر. بطلان عقد بيع أطيان. صدوره من جد لحفيده. عدم وضع الحفيديده. عدم استيلائه على الريع. مطالبته لجدء بمبالغ نفقة. ظروف. اعتبار العقد وصية مضافة الى ما بعد الموت (٦) قضاء المحاكم الكلية	٣٦٣ و ٣٦٤ مر ٢٣٥ مد
٣٢٥	٩ ابريل ١٩٣٠	١ - سند تجارى. اعتباره تجارى من جانب الدائن التاجر. شرطه - ٢ - مضى المدة. فى السند التجارى. سقوط الحق فى المطالبة بمضى خمس سنوات - ٣ - يمين. طبقا للبادء ١٩٤ طلب الدائن لها الى مدينه	١٩٤ تجا
٣٢٦	١٩ يناير ١٩٣١	١ - عرض الدين. المؤمن بتسجيل. التنبيه على الراهن بالحضور للمحكمة للدفع والشطب. صحته - ٢ - ايداع. ضرورة اخطار المدين به شرط لصحته - ٣ - ابراء ذمة. عرض وايداع صحيحين. ضروريه	٦٨٥ مر وما بعدها
٣٢٧	٢٧ يناير ١٩٣١	١ - شريك فى ملك مشاع - تغييره فيه. عدم جوازه إلا بأذن شريكه - ٢ - شريك. طلب الزام شريكه بمصارفه على البناء بغير اذنه. عدم جوازه	٢٥٥ مر شد الحيران ٦٥ مد
٣٢٨	١١ فبراير ١٩٣١	١ - حجز إدارى. طبيعته. بطلانه. اختصاص المحاكم الاهلية - ٢ - أوامر إدارية. مخالفتها سنة ١٨٨٠ ١ مارس للقوانين - حق المحاكم فى ابطالها	٢٥٥ مر شد الحيران ٦٥ مد
٣٢٩	١١ مارس ١٩٣١	١ - قوة الشئ المحكوم فيه. أحوالها. مداها. تطبيقها - ٢ - ضمان المحيل. النص عليه فى الجواله.	٣٥٢، ٣٥١، ٣٤٩ مد

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية عشر	
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣٣٠	٢٤ يناير ١٩٣٢	١ - مستأجر . عن سنة ٩٣٠ . أرض أجرت لتزرع قطنا . كاف لا عفائه من خمس الايجار ٢- قانون التخفيض . معنى العبارة الواردة في المادة الاولى من قانون تأجيل الخمس ٣- مستأجر دفع ايجار سنة ١٩٣٠ بالكامل . عدم جواز استرداده للخمس	١٤١١ و ١٢٤٦ و ٣٣٢ و ١٤٣٠ مد
(٧) قضاء المحاكم الجزئية			
٣٣١	١١ ديسمبر ٩٣٠	١ - اختصاص . قاضي جزئي . طرح نزاع أمامه متجاوز اختصاصه . بغير اتفاق الطرفين على الفصل فيه نهائياً . ليس من اختصاصه - ٢ - اختصاص . بالنسبة لقيمة الدعوى . ودرجات التقاضي من النظام العام	٢٧ مر
٣٣٢	٨ » » »	مالك على الشيوع . حريته في التصرفات في ملكه وإدارته . مقيدة بالاتفاق مع الشركاء الآخرين	٢٨ مد
٣٣٣	٣١ مارس ٩٣١	قسمة مهايأة . لا تنشئ إلا حقوقاً شخصية . عدم سريانها على المشتري من شريك متقاسم	٣٨٩ مد ٢ قانون التسجيل
٣٣٤	١٢ ابريل ٩٣١	بيع . من مدين لدائته . لسداد الدين . صحته	١٤٣ مد

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد السابع

رقم المادة	الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٣٣٥	٦٦٤	٢٦ أبريل ١٩٣١	تقادم . دين مختلط . مدنى تجارى . عدم جواز التمسك بمدة الخمس السنوات	١٩٤ تجا
٣٣٦	٦٦٥	١٧ نوفمبر ١٩٣١	١ تسجيل . أفضلية . عقديع ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٣ وعقديع مسجل بعده . لاوّل ناقل للملكية . جواز الطعن به -٢- تسجيل . شرط العمل . بقانون سنة ١٩٢٣ . العقود لاحقة له (٨) قضاء المحاكم المختلطة	٦١١ مد قانون التسجيل
٣٣٧	٦٦٧	٢٥ مارس ١٩٣١	١ - هبة سند تحت الاذن . الادعاء بأنه هبة . غير منتج -٢- اختصاص المحاكم المختلطة . فى المنازعات الخاصة بشكل العقود . مقرر -٣- هبة صادرة من مورث . لسيدة كانت فى خدمته . صحتها -٤- هبة سند تحت الاذن . عدم المطالبة به حال حياة محرره . غير كاف لاعتباره صحيحا . هبات . بعد الوفاة . معتبرة وصايا . فى الشريعة الاسلامية .	٧٨ و ٧٠ مد مختلط
٣٣٨	٦٦٨	» » » »	شركة . تحت التصفية . بناء على طلب دائن لها . المصنف . مأموريته محدودة . لاشأن له فى غيرها	٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ مد . م
٣٣٩	٦٦٩	٣١ مارس ١٩٣١	١ - اثبات . تقديم مستندات فى دعوى من شأن الخصم . لا المحكمة -٢- وضع يد . اثباته . من وجهة القانون . غير مقبول -٣- بناء . بحوار ملك جار . استناده عليه . اعتراض الجار	١٠٢ و ٥٩ و ٦٠ مد . م

رقم القرار	تاريخ الحكم	ماتخص الاحكام	مواد القانون
٣٤٠	٦٦٩ ٣١ مارس ١٩٣١	١ - صورية - عن عقد . مخالف للقانون . جواز اثباتها بالينة أو القرائن - ٢ - قانون الخمسة أفدنة . يمنع اخفاء لرهن . بقصد التخلص من هذا القانون . بطلانه .	ق رقم ٣١ سنة ١٩١٢
٣٤١	٦٦٩ » » » »	١ - اختصاص المحاكم المختلطة . دفع خاص ٥ مد : م بالاحوال الشخصية . مدام - ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . دعوى بطلان وصية . اشتراكها مع محاكم الاحوال الشخصية فيه . سوء استعمال حق التقاضي . نتائجه - ٣ - وصية . طبقاً لحكام القانون البريطاني . احوال القضاء فيها	٥ مد : م
٣٤٢	٦٧٠ ٢ ابريل سنة ١٩٣١	١ - مسئولية . حادثة سيارة . قيادتها بمعرفة صديق . مدى المسئولية - ٢ - طلبات متعددة ناشئة عن حادث واحد . جواز الجمع بينها	٢١٢ مد : م
٣٤٣	٦٧٠ ٧ » » » »	١ - رهن . اعادة تسجيله بعد الميعاد . سقوطه . نتائجه - ٢ - حائز للعقار . استفادته من اهمال الدائن . اعادة التسجيل . عدم احقية في المطالبة بالتعويض عن اجراءات الدائن - ٣ - تنازل عن عقد رهن . مبنى على غلط . بطلانه . نتائجه	٦٩٣ مد : م
		(٩) المحاضرات	
٦٧١	١٠ ديسمبر ١٩٣١	المحاضرة في نظر القاضي . محاضرة القاها حضرة القاضي محمد مختار عبدالله على المحامين تحت الممرين	



المحكمة

مجلد قضائى شهري

نصف هانقاى الحاميه لاهوتيه

السنة الثانية عشر

مايو سنة ١٩٣٢

العدد الثامن

Il y a dans un coin de cerveau de l'homme une lumière qui brûle pour lui seul, qui lui montre le bien et le mal, le juste et l'injuste, la droiture et la felonie. Cette lumière c'est la conscience.

(Alex. Dumas père)

الايان أن تؤثر الصدق حيث يترك . على الكذب حيث ينفك . وأن لا يكون في حديثك فضل عن عملك وأن تتق الله في حديث غيرك — من صارع الحق صرعه — يخلب المقدار على التقدير حتى تكون الآفة في التدبير . — رب قول أفذ من صول .

(امير المؤمنين على بن أبى طالب)

جميع المقالات الخاصة بسواد بن تحرير المجلد أو بالادارة رسل بعنوانه « ادارة مجلد المحاماة ونخبها »

بشارع المناخ رقم ٢٠

بيان

صدرنا هذا العدد يبحث في « أثر نقض الحكم في ما يكون قد تم من التنفيذ بمقتضاه »
 لحضرة الأستاذ عبد الرحيم غنيم المحامي بقسم قضايا الحكومة الأهلية
 ونشرنا بعده الأحكام الآتية :

عدد	
١١	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٤	أحكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٧	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
٢	حكمين صادرين من محكمة استئناف أسبوط
٥	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٧	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٤	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٦٠	حكما صغير

لجنة التحرير

راغب اسكندر - محمد صبرى أبو علم

المحكمة

بحث

أثر نقض الحكم فيما يكون قد تم من التنفيذ بمقتضاه

يقع أحيانا أن يتم تنفيذ الحكم قبل الفصل في النقض المرفوع عنه فإذا يكون مصير ذلك التنفيذ الذي تم إذا ما نقض الحكم الذي حصل التنفيذ بمقتضاه . وهل يكون لمن نقض الحكم لصالحه أن ينفذ حكم النقض ذاته لاسترداد ما دفعه تنفيذا للحكم المنقوض أم يلزم لذلك رفع دعوى جديدة .

وان قامت صعوبة في وجه التنفيذ بحكم النقض ذاته فما هي الجهة المختصة بالنظر في تلك الصعوبة.

أثر نقض الحكم

وان كان الطعن في الحكم بطريق النقض والابرام لا يوقف تنفيذه عملا بالمادة ١٣ من قانون النقض الا أن مصير هذا التنفيذ معلق بمصير الحكم المطعون فيه والذي حصل التنفيذ بمقتضاه عملا بالمادة ٣١ من نفس القانون وهي تنص على انه : « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها . . . » وبدهى أن تنفيذ الحكم المنقوض هو من الأعمال اللاحقة له والتي كان ذلك الحكم أساسا لها فيترتب على نقض الحكم الغاؤها .

وزادت المذكرة التفسيرية المرافقة لقانون النقض هذا المعنى وضوحا فقد جاء بالصيغة ٣١ ما يأتي . — « وقد كان من الضروري النص على ذلك صراحة في القانون إذ أن الطعن » بطريق النقض لا يوقف التنفيذ وكان من الجائز أنه ينما تكون القضية منظورة أمام » محكمة النقض يكون الخصوم سائرين في اجراءات نزع الملكية أو غيرها من الاجراءات » المبنية على الحكم المطعون فيه . . . »

اذن وطبقا لما تقدم يلغو من تلقاء نفسه وبقوة القانون كل تنفيذ تم بحكم الغته محكمة النقض والابرام ويقع هذا الاثر ولو لم تذكره محكمة النقض صراحة في حكمها لأن القانون ذكره صراحة في مواده

يراجع جارسونيه جزء ٦ ص ٧٥٨ فقرة ٤٤٣ (طبعة ثالثة) فقد جاء به عند سرد آثار
نقض الحكم ما يأتي : —

« L'arrêt de cassation,..... produit quatre effets : - 443. 1° Le »
« rétablissement des choses en l'état ou elles étaient au moment où l'arrêt »
« cassé a été rendu: conséquence naturelle de l'annulation de cet arrêt »
« et qui va de soi quand même la cour a omis de le dire en cassant. »

فنقض الحكم يؤثر بذاته في مركز الخصوم ويعيدهم الى ما كانوا عليه قبل الحكم المنقوض
فيجب لذلك أن ترد كافة المبالغ المدفوعة نقاذا للحكم المنقوض . وتسقط كافة التسجيلات
والحقوق العينية التي ترتبت على العقار بمقتضى ذلك الحكم — يراجع أيضا .

« Dalloz Repertoire (cassation) No. 2014 »

كيف يطلب الرد

أما وقد تقرر أن إلغاء التنفيذ السابق يحصل قانونا بمجرد نقض الحكم الذي تم التنفيذ
بمقتضاه فلا حاجة إذن لاستصدار حكم جديد بإلغاء هذا التنفيذ ورد ما دفع بمقتضاه .
بل يعتبر حكم النقض بذاته هو السند التنفيذي بهذا الإلغاء والرد .
ويمكن تنفيذ ذلك الحكم لاسترداد ما دفع تنفيذا للحكم المنقوض .
وبهذا المعنى تجرى أحكام القضاء الفرنسي . يراجع :

« Dalloz Pratique (Cassation) page 229 No 402 »

« L'arrêt de cassation a encore cet effet d'obliger les parties qui »
« ont obtenu l'arrêt cassé a restituer toutes les sommes qu'elles ont »
« recues en exécution de cet arrêt; encore que la cour de cassation n'ait »
« pas ordonné la restitution et sans qu'il soit nécessaire d'attendre la »
« decision de la cour de renvoi. »

وقد شذعن هذا الرأي حكم صدر من محكمة كولمار في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٣٥ وحكم لمحكمة ليون في ٢٩
مارس سنة ١٨٥٥ . فيرى هذان الحكم أن التنفيذ لا يكون الا بمنطوق صريح فأن جاء حكم النقض خاليا
من النص الصريح على الرد امتنع التنفيذ بحكم النقض لأن الأحكام يجب أن تكون صريحة قاطعة .
وهذا رأى ينقضه صريح نص القانون ومفهوم أثر النقض من أنه يلغى كافة الأعمال التي ترتبت
على الحكم المنقوض والتي كان أساسا لها .

وتطبيقا للقواعد سالفة الذكر يكون للمحكوم لصالحه من محكمة النقض الحق في أن يسترد
مادفعه كاملا وفوائده . وتسرى الفوائد — كما قضى بذلك القضاء الفرنسي بعد تردد — من
يوم إعلان الحكم الذي يقوم مقام المطالبة الرسمية .

الجهة المختصة بنظر الاشكالات .

قد يكون الامتناع عن تنفيذ حكم النقض من جهة المحضر المكلف بالتنفيذ . وقد يكون الاعتراض من جهة الخصم المطلوب التنفيذ ضده . وقد يكون مبنى الاعتراض أن حكم النقض لا يجوز تنفيذه لخلوه من منطوق صريح ملزم بالرد وقد يكون مبنى الاعتراض أسباب موضوعية متعلقة بالسداد . فاهي الجهة المختصة بنظر هذه الصعوبات التي تعترض التنفيذ .

(١) إن كان الامتناع من جانب المحضر فيرجع صاحب الشأن إلى رئيس المحكمة . طبقا للمادة ٢٨٣ مرافعات .

(٢) وإن كان من جانب الخصم فله أن يرجع إلى محكمة النقض بطريق التفسير

(٣) على أن الجهة العادية لنقض هذه الاشكالات هي القضاء المستعجل الكائن في دائرته

التنفيذ . يراجع : «Dallos pratique (Cassation) No. 404» .

وقد عرض على محكمة النقض والابرام — بتقرير بالتفسير Pourvoi en interprétation لتبدى رأيها في امتناع قلم المحضرين عن تنفيذ حكم لها لرد مادفع بالحكم المنقوض وكان ذلك في طعن رفعه السيد منز في أحكام أصدرتها محكمة بروكسل لمصلحة السيد لانزبرج وألقتها محكمة النقض بعد أن كان هذا الأخير قد نفذها فطلب السيد منز من قلم المحضرين تنفيذ حكم النقض لاسترداد مادفعه تنفيذا للأحكام الملغاة فتوقف المحضرون بحجة أن حكم النقض خال من منطوق صريح بالرد . فقدم السيد منز تقريراً بطلب تفسير الحكم من محكمة النقض فقررت ما يأتي .

«La cour-attendu que l'effet nécessaire et légal de l'annulation»
«de dites arrêts de la cour de Bruxelles a été de remettre les parties au»
«même et semblable état où elles étaient avant la prononciation»
«de ces arrêts; qu'il suit de là qu'en cassant et annulant les dites»
«arrêts la cour a implicitement autorisé le Sieur Mens à exiger la»
«restitution des capitaux, frais et intérêts par lui payés au sieur,»
«Lansberg en exécution de dites condamnations» .

ومن كل هذا يثبت :

أن مصير التنفيذ الذي يتم بحكم مطعون فيه بطريق النقض معلق بمصير ذلك الحكم أن نقض سقط التنفيذ تبعاً بقوة القانون .

وإن استرداد مادفع تنفيذا للحكم المنقوض جائز بمقتضى الحكم الذي نقضه بغير حاجة إلى رفع دعوى جديدة . وإن حصل إشكال في التنفيذ فالمرجع فيه إلى الجهة المختصة بذلك وهي القضاء المستعجل الكائن في دائرته التنفيذ ويمكن الرجوع بطريق طلب التفسير إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ؟

عبد الرحيم غنيم

المحامي بقسم قضايا الحكومة الأهلية

الزمام

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة الجنائية

٣٤٤

٤ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ - تزوير في أوراق رسمية . أعمال لجنة القرية الخاصة بتسليف المزارعين . توقيعهم على الاستمارات . منشى لوضع قانوني . ترتب عليه عهود وواجبات متبادلة
- ٢ - تزوير في أوراق رسمية . الاستمارة (اس) الخاصة بالسلف الزراعية . توقيع أعضاء اللجنة عليها . صيرورتها رسمية
- ٣ - اختلاس . ادخال مال في ذمة الموظف . تفسير المادة ١٠٣ . مقارنتها بالمواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ . التفريق بينها . حالاته . اخذ المال بنية عدم رده

المبادئ القانونية

- ١ - أنشئت لجنة القرية بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة تنفيذ المادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين لحاجات الزراعة ، فالأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة وهم من الموظفين العموميين وذلك في جميع الشؤون الخاصة بالسلفيات الزراعية وتوقيعهم على الاستمارات هي من أعمال وظائفهم وهم مكلفون بها رسمياً وفي حدود القانون وتقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (اس) ليس بمجرد تركية لا يترتب عليه أى أثر بل هو عمل نهائى يكفي بمجرد تحققه لوجوب تنفيذ مقتضاه فوراً بصرف السداد والبذرة باذن من الصراف ثم لا عتماد المدير لصرف باقي السلفية فهو إذن بمجرد وقوعه منشى لوضع قانوني يترتب عليه عهود وواجبات متبادلة

- ٢ - ان الاستمارة (اس) وان كانت في الأصل ورقة عرفية يتداولها الافراد ويحررون فيها ما يشاءون وتبقى هكذا حتى تقدم للجنة القرية للموافقة على صحة البيانات الواردة فيها الا أنه إذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت رسمية ككل ورقة يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها
- ٣ - ان قاضى الموضوع غير مكلف أن يتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الواجهة بل يكفي أن يبين الاسباب التي كوّن منها اعتقاده وأن تكون الاسباب صحيحة واقعية وقانوناً فأما الرد على بعض ما دفع به المتهم من جهة سوء النية ليس من شأنه أن يجيبه
- ٤ - عبارة «بأي كيفية كانت» الواردة في المادة ١٠٣ ع . ليست وصفاً للوجه الذي عليه أخذ الموظف النقود لمصلحة نفسه بل هي وصف للوسيلة التي توصل بها لأخذ النقود
- وعبارة «لمصلحة نفسه» الواردة بها لتشمل الأخذ مع نية الرد بل قاصرة على الأخذ مع نية الاضاعة على المالك ، وعلى ذلك فلا تنطبق المادة ١٠٣ ع بنصها الحالي على حالة الموظف الذي يأخذ شيئاً من نقود الحكومة قاصداً مجرد الانتفاع به انتفاعاً وقتياً ورده من بعد (١)

(١) المحاماة: رأيت محكمة النقض في حكمها «أنه يحسن النظر في تعديل المادة ١٠٣ ع . تعديلاً يضمن معه بكيفية أكيدة عدم استعمال الموظفين لمال الحكومة في مصالحهم الخاصة ولو استعمالاً مؤقتاً منوياً فيه الرد»

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن المقدمة يتحصل في أن التهمة الاولى الموجهة الى الطاعنين بخصوص التزوير والاشتراك فيه في استثمارات السلفيات الزراعية رقم (١س) لا عقاب عليها قانونا لأن هذه الاستثمارات ليست الا طلبا لسلفة زراعية وان هذا الطلب يجب أن يزكاه أعضاء لجنة القرية ويجب بعد ذلك أن يعرض على اللجنة العليا في المديرية وهي التي تقرر ما تراه من قبوله او رفضه ثم تأذن المديرية بعد ذلك بالصرف . فعمل لجنة القرية لم يكن الا تحضير او ارشادا تحت البحث والنظر قد يكون كاذبا وقد يكون صادقا فاذا قرر اعضاؤها غير الحقيقة في الاستمارة فلا يمكن اعتبار تقريرهم هذا تزويرا بالمعنى القانوني اذ ان التزوير يجب أن يكون في سند اى في عقد أو ورقة ملزمة تنشئ حقا أو واجبا ويجوز التمسك بها ضد الغير أو لمصلحة الغير والاستمارة (١س) لا تتغير قيمتها بعد توقيع أعضاء لجنة القرية عليها بل تبقى كما هي طلب سلفة . وقد افاض الطاعن في بيان هذا الوجه افاضة مطولة » وحيث ان نقطة البحث في هذا الوجه تنحصر في تحديد الصفة القانونية التي تعمل بها لجنة القرية ومدى سلطتها .

« وحيث ان هذه اللجنة انشئت بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين لحاجات الزراعة إذ ممانعت

عليه تلك التعليمات ما يتلخص فيما يلي -
أولا - انشئت في كل قرية لجنة مكونة من العمدة والصراف بصفة دائمة على أن يضم اليهما شيخ الجهة التابع لها طالب السلفة
ثانيا - يكون اختصاص هذه اللجنة التوقيع على استثمارات عملت خصيصا للسلفيات (استمارة ١س) كلما قدم أحد صغار المزارعين أو متوسطيهم ممن يجوز لهم الاقتراض قانونا من اعتماد الاحتياطي الزراعي طلب سلفة ويكون توقيعهم على هذه الاستثمارات اعلانا بصحة البيانات الواردة بها - ثالثا - بعد هذا التوقيع يباشر الصراف تحرير الاستمارة (٢س) ويستلم طالب السلفة بموجبها السباد والبذرة التي تلزم لزراعتها رابعا - يرسل الصراف طلبات السلف المستوفاة استمارة (١س) الى المديرية لمراجعتها بمعرفة قلم الحسابات وحفظها به حتى ورود الاستثمارات (٢س) فستنزل قيمة هذه الاستثمارات الاخيرة منها ويصدر اعتماد المدير بصرف الباقي - خامسا - في حالة رفض أى طلب سلفة يجوز للطالب أن يرفع شكواه من قرار اللجنة الى المديرية وهذه تفصل فيه بماترام سادسا - تباشر اللجنة أعمالها بالتوكيل عن مدير المديرية

« وحيث ان هذه التعليمات تدل دلالة صريحة على ان الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين العموميين - في جميع الشؤون الخاصة بالسلفيات الزراعية وتوقيعهم على الاستثمارات هي من أعمال وظائفهم وانهم

أن يبين الأسباب التي كوّنها اعتقاده وان تكون هذه الأسباب صحيحة واقعية وقانونية. وأسباب الحكم المطعون فيه من جهة الوقائع هي أسباب مستوفاة مدلل على صحتها وهي من جهة القانون لا غبار عليها سواء فيما يتعلق بالفاعلين الأصليين أم بالشركاء.

« وحيث ان الطاعنين دفعوا أخيراً في هذا الصدد بأن الحكومة رأت لأسباب قامت لديها أن تعقد قروضاً في غير حدود قانون التسليف الزراعي وذلك باعطاء سافيات لملاك أو مستأجرين يحوزون أطمياً نامساحتها تتجاوز الحد الوارد بهذا القانون وأنه للتوفيق بين هذه الرغبة وبين نصوص القانون التجيء إلى بيانات ظاهرها متفق مع مقتضيات القانون ويقولون أن لجنة القرية استلهمت هذه الرغبة من المدير الذي تمثله هي بطريق الوكالة وأنه قد عقدت على هذا النحو في قرى أخرى ومدن متعددة قروض مع كبار الملاك وأرباب العشائر في الوجهين القبلي والبحري وأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال أن البيانات مزورة لمجرد أنها لا تطابق الواقع بل كل ما قد يمكن قوله هو أنها بيانات صورية وضعت هكذا برغبة جهة الإدارة ولا أجرام فيها مادام وضعها كان باتفاق الطرفين .

« وحيث ان هذا الدفاع فضلا عن أنه يتناقض مع الدفاع الأول لاختلافهما في الأساس الذي بني عليه كل منهما فإنه فوق كونه متعلقاً بالموضوع وقد جاء متأخراً هو دفاع مجرد عن الدليل لان النظام الذي وضع للسير عليه كان بمقتضى

مكلفون بهار سميوا في حدود القانون وان تقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (١ س) ليس مجرد تزكية لا يترتب عليه أي اثر بل هو عمل نهائي يكفي مجرد تحققه لوجوب تنفيذ مقتضاه فوراً بصرف السباد والبذرة باذن من الصراف ثم لا اعتماد المدير صرف باقي السلفية . فهو اذن بمجرد وقوعه منشيء لوضع قانوني يترتب عليه عهود وواجبات متبادلة

« وحيث ان الاستمارة (١ س) وان كانت في الأصل هي ورقة عرفية يتداولها الافراد ويحررون فيها ما يشاءون وتبقى هكذا حتى تقدم للجنة القرية للموافقة على صحة البيانات الواردة فيها الا انه اذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت رسمية ككل ورقة يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت اثباتاً جلياً عدم مطابقة البيانات الواردة بالاستمارات (١ س) التي هي موضوع الدعوى للحقيقة فهذه المخالفة - وهي من عمل موظفين عموميين - في محرر أعد لتدوين هذه البيانات والتصديق عليها تعتبر تزويراً معاقباً عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

« وحيث ان شرطى الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير هذه قد بينهما الحكم المطعون فيه بيانا وافياً فاهماله الرد على بعض مادفع به الطاعنون وعلى ما يشيرون اليه في الوجه الثاني من طعنهم من جهة سوء النية ليس من شأنه ان يعيبه لان قاضي الموضوع غير مكلف ان يتتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الاوجه بل يكفي

تعليمات رسمية مكملة للقانون فالخروج عن هذا النظام كان يجب أن يكون بتعليمات رسمية معدلة للاولى . ومع ذلك فقد ثبت من الاطلاع على الملف الادارى الخاص بالتسليف الزراعى المضموم لاوراق هذه الدعوى أن وزارة المالية لم تعدل تعليماتها الاولى فقد حررت لمديرية المنيا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ أى بعد تاريخ التوقيع على جزء كبير من الاستثمارات المحكوم بتزويرها بانه فى حالة ما إذا ثبت للمديرية أن طالب السلفة فى حيازته أكثر من ثلاثين فدانا فلا يجوز اقراضه أصلا ، فمع ما تقدم يكون الوجه الاول متعين الرفض .

« وحيث ان الوجه الثانى خاص بالطعن فى الحكم من جهة عدم رده على ما دفع به الطاعنون لاثبات حسن نيتهم فيما نسب اليهم فى التهمة الاولى والرد على هذا الوجه ظاهر بما تقدم فى الرد على الوجه الاول .

« وحيث ان الوجه الثالث خاص بالتهمة الثانية وهى جريمة استعمال الاستثمارات المزورة والاشتراك فيها ومبنى هذا الوجه ان هذه الاستثمارات ليست سندات بالمعنى القانونى أى أنها ليست أوراقا منتجة فى ذاتها لحق أو واجب فاستعمالها لا يكون استعمالا لأوراق مزورة بالمعنى القانونى . وبما انه سبق الكلام على ماهية هذه الأوراق فيما تقدم فيتعين رفض هذا الوجه أيضا .

« وحيث ان الوجه السابع خاص بالتهمة الرابعة وهى التزوير فى أوراق رسمية هى محاضر حجز وضم . ووجه الطعن فى الحكم من هذه

الجهة ينحصر فى أن الدفاع لم يكن قائما على انكار تغيير الحقيقة فى تلك المحاضر بل كان مداره اثبات حسن نية الصراف والتدليل على ذلك باعترافه على الفور وفى ان المحكمة لم تلتفت لهذا الدفاع فحكمها يعتبر غير مسبب من هذه الناحية كما ان المحكمة اعتبرت باقى الطاعنين شركاء فى هذا التزوير بدون أن تبدى الأسباب التى كونت منها اعتقادها .

« وحيث انه فضلا عن أن الاعتراف بعد وقوع الجريمة لم يكن دليلا فى وقت من الأوقات على حسن النية فان هذه المسألة موضوعية بحته متروكة لتقدير قاضى الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض على ما يقرره فيها . وقد افاض الحكم فى بيان وجهة نظر المحكمة فى هذا الصدد . أما من جهة جريمة الاشتراك فقد بينت المحكمة الأسباب التى بنت عليها حكمها يانا كافيا ولذا يتعين رفض هذا الوجه أيضا

« وحيث ان الأوجه الرابع والخامس والسادس خاصة بالتهمة الثالثة وحاصلها ان لا عقاب على رافعى النقض بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات لأن المال لم يكن وديعة لدى واحد منهم وانما اعطته المديرية بأمرها لحسابهم على انهم سيردونه لها وان حسن نيتهم ظاهر والقصد الجنائى منعدم .

« وحيث ان النظر فى هذه الأوجه يقتضى معرفة كنه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ عقوبات وماذا اراده الشارع بها وقد تضاربت الآراء فى تفسير هذه المادة فقريق يقول بان الشارع قد استعمل عبارة « ادخل فى ذمته » دون

لفظ «اختلس» وان الادخال في الذمة كما يتحقق بشغل الذمة بالمال المأخوذ على نية اضاعته نهائيا على مالكة يتحقق أيضا بشغلها بهذا المال مأخوذا على نية رده واذن فيكون الشارع أراد باستعمال تلك العبارة حماية نقود الحكومة وصونها من العبث ولو كان أخذها ينوي ردها ولم يقصد عند أخذها الا مجرد الانتفاع بها انتفاعا وقتيا . ويقول هذا الفريق ومنهم النيابة العمومية ان القانون أراد بقوله « بأى كيفية كانت » تأكيد هذا المعنى الشامل لصور الادخال في الذمة ثم يعزز رأيه بالرجوع للقانون العثماني المأخوذة هذه المادة منه أصلا . وفريق ثان يقول ان الشارع أورد في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بيان جرائم الاختلاس الذي يقع في أموال الحكومة أو الأموال الخصوصية التي تحت يدها وكذلك جرائم الغدر الذي يقع من الموظفين في المعاملات الحكومية . وانه بالاطلاع على جرائم الاختلاس التي وردت في هذا الباب وهي المشار اليها في المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٣ يرى ان الشارع وجد ان الموظف اما أن يكون مسلطا من قبل وظيفته على المال الذي اختلسه واما أن لا يكون مسلطا عليه . فان كان مسلطا عليه فقد بين عقابه في المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ معينا في كل مادة منها كنه سلطة الموظف وموضوع الاختلاس ومنزلا العقاب على قدر جسامة الجريمة وان الاحوال الواردة في المواد الثلاث المذكورة هي اظهر ما يحول بالفكر من مواطن تسليط الموظف

على المال المختلس ولذلك نص عليها القانون نصا تفصيليا خاصا . اما ان كان الموظف غير مسلط أصلا من قبل وظيفته على المال المختلس أو مسلطا عليه تسليطا غير مانص عليه في تلك المواد فالشارع وجد ان الصورة التي يجب الاهتمام بها هي صورة ما اذا كان المختلس هو نقودا من نقود الحكومة أخذها الموظف لنفسه أو سهل لغيره أخذها فلم يشأ تركه في هذه الصورة يعاقب كما يعاقب الافراد بل غلظ العقاب عليه بسبب كونه موظفا ونص على ذلك في المادة ١٠٣ . ولكون المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و اردا بها كيفيات وأوضاع خاصة للجرائم المنصوص عليها فيها وكل تلك الكيفيات والأوضاع راجعة لبيان وجه تسليط الموظف فالشارع في المادة ١٠٣ بين بقوله « بأى كيفية كانت » انه يريد العقاب بمقتضاها مهما تكن الكيفية أى الوسيلة التي توصل بها الموظف لاختلاس نقود الحكومة أو لتسهيل اختلاسها لغيره . وانه لما كان الاختلاس بمعناه القانوني هو أخذ المختلس للشيء بنية اضافته الى ملكه اضافة نهائية خالية من كل مقابل وكانت جميع مواد الاختلاس التي قبل المادة ١٠٣ لا يشتمل منها رائحة امكان تحقق الجرائم المشار اليها فيها بغير هذا المعنى الكامل المطلق فلا محل للقول بشذوذ المعنى في المادة المذكورة عنه في غيرها من المواد ولا محل للاعتراض بان القانون لم يعبر في تلك المادة بلفظ الاختلاس فانه أيضا لم يعبر به الا في المادة ٩٧ وأما في المادتين ٩٨ و ١٠١ فعبر عن معناه بالفاظ

أخرى . هكذا يقول الفريق الثاني

« وحيث ان المادة ١٠٦ من قانون العقوبات القديم الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ التي حلت محلها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات الحالي كان نصها ما يأتي « الموظفون في الخدمات الملكية الذين ادخلوا في ذمتهم بأى وجه كان نقودا لليرى أو سهلوا لغيرهم فعل جنحة من هذا القبيل يعزلون من وظائفهم ويعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين أو بالنفى من ستة أشهر الى ثلاث سنين فضلا عن العقوبة المقررة للتزوير ان وجد »

« وحيث ان هذه المادة لو كانت بقيت عبارتها على حالها لرجحت هذه المحكمة الأخذ برأى الفريق الأول . ذلك بأنها استعملت عبارة « بأى وجه كان » وهذه العبارة صريحة لا يفهم منها

الا أنهم اوصف لدخول النقود في الذمة فعناها انه على أى وجه « a quelque titre que ce soit » يأخذ الموظف نقود الحكومة أى سواء اخذها على وجه التملك الذى لا رد فيه أو أخذها على وجه العارية المتوى فيها فانه يكون مستحقا للعقاب . ويتناسب مع هذا الفهم ان الجريمة كانت معتبرة جنحة لا يحكم فيها الا بالحبس لغاية سنتين أو بالنفى لغاية ثلاث سنين وذلك مراعاة لانطباق المادة على حالة من يأخذ شيئا من نقود الحكومة ناويا رده . ولكن يظهر للمحكمة انه عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ قد حصلت غيبة في تعرف مدى جريمة المادة ١٠٦ القديمة المذكورة وأساس الغيبة على ما يظهر ان واضع التعديل كان نظرهم غير

واقع الا على النص الفرنسى لتلك المادة وقد كانت قبل التعديل كما بقيت من بعده في نصها الجوهري كما يأتي « Tout fonctionnaire qui, d'une manière quelconque, aura fait passer à son compte les deniers de l'Etat ou facilité etc »

وهذا النص الفرنسى غامض حقيقة فان ترجمته الحرفية هي « كل موظف نقل لحساب نفسه نقودا من نقود الحكومة بأى كيفية كانت أو سهل ذلك لغيره الخ » واذا أخذت كلمة (Compte) بمعنى Avantage كما يظهر انه هو المراد — كانت الترجمة « كل موظف توصل بأى كيفية كانت لأخذ نقود من نقود الحكومة لمصلحة نفسه أو سهل ذلك الخ » ومع هذا الفهم فان عبارة « بأى كيفية كانت » ليست وصفا للوجه الذى عليه أخذ الموظف النقود لمصلحة نفسه بل هي وصف للوسيلة التى توصل بها لأخذ النقود . ويبقى بعد ذلك معرفة مدى معنى « لمصلحة نفسه » أ يكون هذا المعنى شاملا للأخذ مع نية الرد أم قاصرا على الأخذ مع نية الاضاعة على المالك ؟

« وحيث ان واضع تعليقات الحقانية على المادة ١٠٣ المذكورة لم يرد في عبارتهم عنها سوى ما يأتي « المادة ١٠٣ — (المادة ١٠٦ القديمة) — قد حالت صعوبات جمة في العمل دون التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ (المادة ١٠٠ القديمة) — ولا يلوح ان هناك فرقا ما بين جسامه الجرائم المنصوص عنها في كلتا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك »

« وجه كان » يجعل هذه المحكمة ترجع الرأى الثانى على الرأى الأول وترى من الأحوط لمصلحة الطاعنين ان المادة ١٠٣ لا تنطبق فى الدعوى الحالية التى لم يأخذ الطاعنون فيها النقود الا بعقود قرض ضمنوا فيها الدفع ، وخصوصا اذ لوحظ ان أصل المال مقرر لأقراض المزارعين وكل ما فى الامر ان الطاعنين ما كان لهم ان يأخذوا منه شيئا لان اقراضه مشروط فيه كون المزارعين من الفقراء لا مثلهم من الأغنياء . وعلى ذلك يتعين نقض الحكم من جهة ادائه للطاعنين فى التهمة الثالثة وعقابه اياهم عليها والتقرير ببراءتهم منها وتعديل عقوبتهم بسبب التبرئة من هذه التهمة .

« وحيث ان المحكمة لا يفوتها فى هذا المقام ان تلاحظ ان من الخطر على أموال الحكومة ان تبقى المادة ١٠٣ على نصها الحالى الذى رجحت المحكمة معه عدم امكان معاقبة الموظف الذى يأخذ شيئا من نقود الحكومة قاصدا مجرد الاتفاغ به اتفعا وقتيا وورده من بعد - تلاحظ ذلك وترى انه يحسن النظر فى تعديل هذا النص تعديلا يضمن معه بكيفية اكيدة عدم استعمال الموظفين لمال الحكومة فى مصالحهم الخاصة ولو استعمالا مؤقتا منويا فيه الرد .

(طعن مصطفى بك بحفظ وآخرين ضد النيابة رقم ٨٠ سنة ١٩١٠ . احدى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعزة عبدالعزيز فهمى باشا رئيس المحكمة ومراد وهبه بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك مستشارين وحضور حضرة جندى بك عبد الملك رئيس نيابة الاستئناف)

« وحيث ان واضعى التعليقات مع اثباتهم فيها قيام صعوبات فى العمل للتمييز بين جريمة هذه المادة وجريمة المادة ٩٧ قد تركوا الغموض على حاله ولم يشاءوا بيان وجه الفرق بين الجريمتين ولكنهم مع ذلك يظهر انه للعلة السابق ايرادها من انبهاهم النص الفرنسى للمادة قد فهموا ان جريمة المادة ١٠٣ تقتضى أخذ المال بلا نية رده كما تقتضيه جريمة المادة ٩٧ - ولذلك قالوا انهم لا يرون فرقا ما بين جسامه الجرائم فى كلتا المادتين والالو كانوا يفهمون ان جريمة المادة ١٠٣ قد تتحقق ولو كان أخذ المال هو على سبيل الاتفاع فقط بنية رده لما وسعهم مطلقا ان يقولوا ان الجريمتين لا فرق بينهما فى الجسامه اذ كل يدرك ان هناك فرقا شاسعا بين اجرام من يأخذ الشيء بلا وجه حق ناويا اختصاص نفسه به واضاعته على ماله وبين من يأخذه بلا وجه حق ولكن ناويا مجرد الاتفاع به ورده لصاحبه - فهم واضعوا التعليقات ذلك الفهم ومن أجله نقلوا عقوبة المادة ١٠٣ من عقوبة جنحة الى عقوبة جنائية وهم اذا كانوا جعلوا أقصى العقوبة فى المادة ١٠٣ هو السجن لغاية سبع سنوات بينما عقوبة المادة ٩٧ تصل الى السجن خمس عشرة سنة فما ذلك بالبداهة الا لأن فى جريمة المادة ٩٧ ظرفا زائدا هو كون الموظف أمينا على ما تحت يده من الودائع والنقود وقد خان أمانته .

« وحيث ان هذا النظر ثم استعمال المادة ١٠٣ لعبارة « بأى كيفية كانت » دون عبارة « بأى

٣٤٥

٤ يناير سنة ١٩٣٢

١ - رد الاعتبار - طبقاً للرسوم: بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١. جاز لكل

محكوم عليه، في جناية أو جنحة، إطلاق النص من غير قيد

٢ - تفسير نص وارد بصيغة الإطلاق، لاليس ولا غموض فيه.

غير جائز تقييده

المبادئ القانونية

١ - ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١

لسنة ٣١ صريحة في إجازة رد الاعتبار الى كل

محكوم عليه لجناية أو جنحة، ونصها مطلق من كل

قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها

الحكم أو على العقوبة المحكوم بها. فسواء أكانت

الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به وسواء أكانت

العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك وسواء

أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق

أم لم يترتب عليها شيء من ذلك، فالنص يشملها

جميعاً ولا يفرق بين نوع وآخر منها

٢ - ان تقييد النص الوارد بصيغة الإطلاق

لا يجوز الا اذا وجد ما يدعو اليه كلبس في صيغة

النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم

الاعلى صورة التقييد أو يذهب بحكمته اذا أخذ

على إطلاقه، أما اذا لم يكن شيء من ذلك وكان النص

صريحاً في عبارته لاليس فيه ولا بهام فلا يجوز أن

تضاف اليه قيود أجنبية عنه ولا أصل لها في نفس

التشريع

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون

فيه اخطأ في تفسير القانون فان المادة الاولى

من قانون اعادة الاعتبار وان نصت بطريقة عامة

على أنه تجوز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه

لجناية أو جنحة الا أنه يتبين من مراجعة المذكرة

الايضاحية أن الشارع قد قصد من وضع هذا

القانون اعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة

من شأنها ان يترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان

من الحقوق، وأما العقوبة التي لا يترتب عليها شيء

من ذلك فما كانت محل نظر الشارع ويؤيد ذلك

الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة من القانون

المذكور. وبما أن العقوبات التي حكم بها على

طالب رد الاعتبار إنما كانت في جرائم أصابات

خطأ ولا يترتب عليها عدم الأهلية أو الحرمان

من الحقوق فلا محل للحكم باعادة الاعتبار من

أجل هذه العقوبات،

« ومن حيث ان المادة الاولى من المرسوم

بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ صريحة في اجازة

رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة.

ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة

التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم

بها فسواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير

ماسة به وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة

للحرية أم غير ذلك وسواء أترتب عليها فقد

الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب

عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعاً ولا يفرق

بين نوع وآخر منها.

« ومن حيث ان تقييد النص الوارد بصيغة

الإطلاق لا يجوز الا اذا وجد ما يدعو اليه كلبس في

صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير

مفهوم الاعلى صورة التقييد أو يذهب بحكمته

اذا أخذ على إطلاقه، أما اذا لم يكن شيء من

ذلك وكان النص صريحاً في عبارته لاليس فيها

ولا ابهام فلا يجوز ان تضاف اليه قيود اجنية عنه ولا أصل لها في نفس التشريع .

« ومن حيث ان النيابة العمومية تستند في طعنها الى مافهمته من المذكرة الايضاحية من ان التشريع لم يوضع للتنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات الى وزارة الحفانية بالتماس العفو لرفع عدم الاهلية المقرر كعقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب. ومع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت الشارع الى التفكير في وضع قانون لرد الاعتبار، فالواجب الا يقصر حكم القانون على هذه الحالات اذا كان نصه يتسع لها ولغيرها من الحالات التي يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه، اذ المعلوم أنه متى كان النص عاما وجب الأخذ بعمومه لا بخصوص سببه .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف قد بينت بحق ان في المذكرة الايضاحية نفسها ما يفيد ان الشارع انما اراد باطلاق نص المادة الأولى من القانون ان يشمل حكمها كل حالة محكوم فيها على طالب رد الاعتبار بعقوبة جناية او جنحة بغض النظر عما اذا كانت هذه العقوبة قد استتبع فقدان الاهلية او الحرمان من بعض الحقوق او لم يترتب عليها شيء من ذلك فاشارت الى ما جاء بالمذكرة من ان «الحكم بعقوبة جناية او جنحة يؤدي الى الاتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول الى مركز شريف، لان الحكم بالعقاب في

غالب الاحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية» فهذه العبارة ناطقة بنفسها بأن الشارع لم يقصر نظره على المحكوم عليهم بعقوبة ترتب عليها الحرمان من بعض الحقوق السياسية أو المدنية وانما رمى بنظره الى كل حكم بعقوبة جناية او جنحة لما يؤدي اليه ذلك الحكم على وجه العموم «من الاتقاص من شخصية المحكوم عليه والحيلولة بينه وبين استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية والوصول الى مركز شريف» ولولم يتقص ذلك الحكم من حقوق المحكوم عليه السياسية او المدنية

« ومن حيث ان استناد النيابة الى الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون رد الاعتبار التي تنص على ان الحكم باعادة الاعتبار يزيل من تاريخ صدوره كل ما ترتب على حكم الادانة من وجوه انعدام الاهلية او الحرمان من الحقوق واستنتاجها منه ان القانون لم يقصد الا الاحكام التي ترتبت عليها تلك النتيجة المنصوص عليها في الفقرة المذكورة . هذا الاستنتاج يرد عليه ان القانون عدد في المادة العاشرة الآثار التي تترتب على اعادة الاعتبار - فنص في الفقرة الاولى منها على الاثر المباشر لكل حكم باعادة الاعتبار وهو محو الحكم بالادانة بالنسبة المستقبل - ثم نص في الفقرة الثانية على ما يمكن ان يترتب ايضا على رد الاعتبار وهو محو الآثار التبعية ان وجدت وليس في النص ما يقطع بأن الشارع أشار الى هذا الاثر الثاني باعتباره نتيجة لازمة لكل حكم برد

من شيء من الحقوق بل ولو كان الحكم صادرا بالغرامة فقط .

« ومن حيث انه مما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون ولا في تفسيره وأن الطعن المرفوع عنه غير سديد ويتعين رفضه . (طعن النيابة ضد أحمد أحمد المرشدي رقم ٩٦٨ سنة ١١ ق - بالهيئة السابقة)

٣٤٦

٤ يناير سنة ١٣٣٢

استئناف . من النيابة : عن الاحكام الغيائية . تعليقه على الفصل في المعارضة : قيامه في حالة التأيد . وفي حالة التبدل أو الالغاء . وجوب رفع استئناف جديد .

المبدأ القانوني

ان المفهوم من نصوص القانون المصري الخاصة بقيمة ونطاق الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الاحكام الغيائية والذي جرى به القضاء أن المعارضة في الحكم الغيائي لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى ان يفصل فيها . فاذا صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأيد ايذانا بعدم تغير مركز الخصوم وباتصال القضاء الاول بالثاني واتحادهما معا . وكان استئناف النيابة اذن لا حكم الاول الذي تأيد بالثاني استئنافا قائما لم يسقط وكان منصبا على الحكم الثاني بطريق التبعية وال لزوم . وما كان على النيابة أن تجرده . أما اذا انقضى الحكم المعارض فيه أو تعدل فتعين على النيابة أن تجدد استئنافها لأن الحكم الغيائي المعارض فيه قد استبدل به حكم آخر يجب أن يكون هو محل الاستئناف ولا يذبح عليه استئناف الحكم الغيائي المحكوم

« حيث ان المفهوم من نصوص القانون المصري الخاصة بقيمة ونطاق الاستئناف المرفوع

الاعتبار كالأثر المنصوص عليه في الفقرة الاولى ومتى كان الامر كذلك فلا يجدي الاعتماد على هذا النص في القول بان القانون أراد في مادته الاولى أحكاما دون أخرى .

ومن حيث أن ما تعرض به النيابة من أنه لا مصلحة لطالب اعادة الاعتبار في هذه القضية بالذات مادامت العقوبة المحكوم عليه بها قد انمحت من صحيفة سوابقه من تاريخ سابق على تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون رد الاعتبار وذلك عملا بأحكام المادة الرابعة عشرة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق . هذا الاعتراض مردود بأن محو السابقة ليس هو المزية الوحيدة التي يمكن أن يترتب على اعادة الاعتبار . فضلا عن أن المذكرة الايضاحية عند كلامها على المادة ١٢ من القانون قد أشارت الى ما يمكن أن يقع بين نظام قلم السوابق والقانون الجديد من التعارض ولذلك وعدت وزارة الحقانية بتعديل نظام القلم المذكور ليتوافق مع احكام قانون اعادة الاعتبار .

« ومن حيث ان المادة الاولى من قانون رد الاعتبار تقابل المادة ٦١٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وتساويها في المعنى وان اختلفت عنها قليلا في اللفظ ونص المادة الفرنسية مطلق كنص المادة المصرية واجماع الشراح والمحاكم الفرنسية على أن اطلاق النص يفتح باب طلب رد الاعتبار لكل محكوم عليه لجناية او جنحة ولو لم يترتب على حكم الادانة انعدام اهليته او حرمانه

مساس بما في جسم المجنى عليه مما يهبر عنه بالعورات
يعتبر في نظر القانون هتكاً للعرض ، فإذا طوق
المتهم كتنفى المجنى عليها بذراعيه وضمها اليه فهذا
الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى
عليها ويمس منه جزءاً هو بلا ريب داخل في
حكم العورات وفي هذا ما يكفي لادخال الفعل
المنسوب الى المتهم في عداد جرائم هتك العرض
لأنه يترتب عليه الاخلال بحياء المجنى عليها العرض
المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن الأفعال التي
صدرت من المتهم وأثبتها قرار قاضي الأحالة هي
من قبيل هتك العرض لأنها استطالت الى جسم
المجنى عليها فيكون هذا القرار قد أخطأ في تطبيق
القانون إذ اعتبرها من قبيل الفعل الفاضح
» ومن حيث انه بالاطلاع على القرار
المطعون فيه تبين أنه ثبت به أن ما أسند الى المتهم
يتلخص في أنه « اقتراب من جانب المجنى
عليها وطوق كتفها بذراعيه وضمها اليه يحاول
تقليلها على حد قولها » وانتهى الى القول بأن
الضم الى الصدر ووضع اليد على الحصر والتقليل
هي من قبيل الأفعال المعتبرة فاضحة منافية
للحياء وليست هي من الفحش بحيث تدخل
في عداد جرائم هتك العرض

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر
على أن كل مساس بما في جسم المجنى عليه مما
يعبر عنه بالعورات يعتبر في نظر القانون
هتكاً للعرض .

« ومن حيث أن ما أسند الى المتهم في هذه
القضية أنه طوق كتفى المجنى عليها بذراعيه

من النيابة العامة عن الاحكام الغيابة والذي
جرى به القضاء ان المعارضة في الحكم الغيابي
لا تسقط الحكم بل تجعله معلقاً الى ان يفصل فيها
فاذا صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه — كما
هو الواقع في الدعوى الحالية — كان هذا
التأييد ايذاناً بعدم تغير مركز الخصوم وباتصال
القضاء الاول بالثاني واتحادهما معا وكان استئناف
النيابة اذن الحكم الاول الذي تأيد بالثاني استئنافاً
قائماً لم يسقط وكان منصبا على الحكم الثاني بطريق
التبعية وال لزوم . وما كان على النيابة ان تجددده .
اما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله
فيتعين على النيابة ان تجدد استئنافها لان الحكم
الغيابي المعارض فيه قد استبدل به حكم آخر
يجب ان يكون هو محل الاستئناف ولا ينسحب
عليه استئناف الحكم الغيابي وهذه القاعدة سار
عليها حكم النقض الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤
وقررها صراحة حكم النقض الآخر الصادر
بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ .

« وحيث انه يرى مما توضح ان ما قضى
به الحكم الاستئنافي المطعون فيه من عدم قبول
الاستئناف جاء في غير محله وعليه يتعين الغاؤه
واعادة القضية الى المحكمة الاستئنافية للسير فيها
على اعتبار أن استئناف النيابة مقبول .

(طن النيابة ضد عبد الحميد شريف رقم ٩٧٩ سنة ٢٢ بالهيئة السابقة)

٣٤٧

٤ يناير سنة ١٩٣٢

هتك عرض . ملامسة كل ملامس بالعورات . اعتباره كذلك .

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض والابرار على أن كل

انصراف المتهم خفية بالنقود التي اخذها من المجنى عليه
اختلاسها. وبه تتحقق جريمة السرقة باركانها جميعا .
المحكمة

« بما أن مبنى تقرير الطعن ان المحكمة
الاستثنائية قد أخطأت في تأويل القانون وتبرتها
المتهم اذ اعتبرت أن ركن الاختلاس غير
متوافق في الواقعة التي اثبتها الحكم المطعون فيه
وانه لاجريمة فيما ارتكبه هذا المتهم .

« وبما أن محصل الواقعة التي أثبتها الحكم
الابتدائي الذي ايدته بأسبابه محكمة ثاني درجة أن
المتهم دخل دكان المجنى عليه وأكل ثم عرض عليه
خمسة قروش ليأخذ منها ثمن ما أكل فلم يقبلها المجنى
عليه لعيب رآه فيها فطلب اليه المتهم أن يعطيه باقي
ريال فسلمه تسعة عشر قرشاً ونصف قرش
فاخذها وانصرف خفية من غير أن يدفع له
الريال . وقد رأت المحكمة الجزئية — وشايعتها
محكمة ثاني درجة في رأيها — أنه مع التسليم
بصحة هذه الواقعة فإن اعطاء المجنى عليه النقود
للمتهم يمنع اعتبار أخذ المتهم لها وانصرافه بها
سرقة اذ ان التسليم قد تم بإرادة المجنى عليه .
« وبما ان هذا الرأي مردود بأن تسليم المجنى
عليه النقود للمتهم كان تسليماً مقيداً بشرط واجب
تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه
وهذا الشرط هو ان يسلم المتهم ريالاً للمجنى
عليه بمجرد تسلمه التسعة عشر قرشاً ونصف
قرش فان لم يتحقق هذا الشرط الاساسي ولم ينفذه
المتهم في الحال فان رضاء المجنى عليه بالتسليم يكون
معدوماً ويكون انصراف المتهم خفية بالنقود التي
أخذها من المجنى عليه اختلاساً لها وبذلك تكون

وضمها اليه ولا شك في أن هذا الفعل يترتب
عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها
ويمس منه جزءاً هو لا ريب داخل في حكم
العورات وفي هذا ما يكفي لادخال الفعل
المنسوب الى المتهم في عداد جرائم هتك العرض
لانه يترتب عليه الاخلال بحياء المجنى عليها
العرضي .

« ومن حيث انه يبين من ذلك أن القرار
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر ما
أسند الى المتهم فعلاً فاضحاً فقط ولذلك يتعين
نقضه وإعادة القضية الى قاضي الأحوال
للتصرف فيها على هذا الاعتبار .

(طعن النيابة ضد محمد محمود البسوي رقم ٩٧٦ سنة ٢ ق
بالمهية السابقة)

٣٤٨

٤ يناير سنة ١٩٣٢

سرقة، تسليم المجنى عليه نقوداً . مقيداً بشرط واجب تنفيذه
حالا . عدم تحقق الشرط وعدم تنفيذ المتهم له في الحال .
انعدام رضاء المجنى عليه بالتسليم . انطباقها .

المبدأ القانوني

سلم تاجر إلى أحد زبائنه تسعة عشر قرشاً ونصف
ليعطيه ريالاً فأخذها وانصرف من غير أن يدفع له
الريال . حكم ابتدائي واستثنائي بأن الواقعة لا يمكن
اعتبارها سرقة، لان التسليم تم بإرادة المجنى عليه
ورضائه، ومحكمة النقض قررت : — ان تسليم المجنى
عليه النقود للمتهم كان تسليماً مقيداً بشرط واجب
تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه (وهذا
الشرط هو ان يسلم المتهم ريالاً للمجنى عليه بمجرد
تسليمه التسعة عشر قرشاً ونصف قرش) فان لم يتحقق
هذا الشرط الاساسي ولم ينفذه المتهم في الحال فان
رضاء المجنى عليه بالتسليم يكون معدوماً ويكون

جريمة السرقة متحققة بارتكابها جميعا .

«وبما أن الحكم المطعون فيه قد ذكر أن الواقعة التي فصلها ثابتة فلحكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقعت فيه تلك المحكمة وتطبق القانون بتوقيع عقوبة جنحة السرقة المنصوص عنها في المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات مع مراعاة المادتين ٤٨ و ٤٩ فقرة ثانية و ٢٧٧ من ذلك القانون . (طنن النيابة ضد ابراهيم علي عزاز رقم ٩٧٨ سنة ٢٠٢٠ قـ بالهيئة السابقة)

٣٤٩

٤ يناير سنة ١٩٣٢

جنحة مباشرة . حماية الموظفين . منع رفع الجرح المباشرة عليهم :
مطلق غير محدود

المبدأ القانوني

أن الصيغة الصريحة للفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ تجر المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ تقطع عبارتها بأن المنع من رفع الدعاوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الجرائم التي ترتكب أثناء تأدية الوظيفة . بل هو منع مطلق اطلاقا غير محدود . والحكمة في هذا التشريع هي صيانة الموظف من تقحم الناس بالدعاوى الكيدية وحياطته بسياج تشريعي يرد عنه زراية المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق ومالم تتولها سلطة الاتهام التي أقامها القانون . وهذا الغرض يشمل كل أنواع قضايا الجرح التي ترفع مباشرة من غير تمييز بينها

المحكمة

«بما أن مبنى وجه الطعن أن محكمة ثاني درجة بقضائها بتأييد الحكم الصادر ابتدائيا بعدم جواز نظر الدعوى قد أخطأت في تأويل المرسوم

بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين إذ أن غرض الشارع من ذلك القانون إنما كان حماية الموظفين بالنسبة للأفعال التي تقع منهم أثناء تأدية وظائفهم .

«وبما أن هذا الوجه مردود بالصيغة الصريحة التي وردت بها الفقرة الأخيرة التي أضيفت الى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ فإن عبارتها تقطع بأن المنع من رفع الدعاوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الجرائم التي ترتكب أثناء تأدية الوظيفة بل هو منع مطلق اطلاقا غير محدود ولم يرد في المذكرة التفسيرية الملحقة بالقانون المتقدم ذكره ما يفيد أن المشرع أراد غير ذلك ، بل أن الحكمة في التشريع الجديد مستفادة من تلك المذكرة وهي صيانة الموظف من تقحم الناس بالدعاوى الكيدية واحاطته بسياج تشريعي يرد عنه زراية المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق ومالم تتولاها سلطة الاتهام التي أقامها القانون ولا ريب في أن هذا الغرض يشمل كل أنواع قضايا الجرح التي ترفع مباشرة من غير تمييز بينها وعلى ذلك يتعين رفض الطعن

(طنن النيابة ضد علي أفندي محمد ابراهيم رقم ٩٦٥ سنة ٢٠٢٠ قـ بالهيئة السابقة)

٣٥٠

٤ يناير سنة ١٩٣٢

طنن . بطريق النقض . في حكم غايبي . عدم جوازه .

المبدأ القانوني

ان الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات ، فإذا صدر الحكم من

المحكمة الاستئنافية غيايا بالنسبة للطاعن ووصفت المحكمة حكمها بأنه حضوري مع أن الطاعن لم يحضر أمامها في جلسة من جلسات المحكمة فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام غير جائز مادام الطاعن لم يستنفذ طرق الطعن العادية لان باب المعارضة فيه مازال مفتوحا

المحكمة

«من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ووصف بأنه حضوري بالنسبة للطاعن ولكن تبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المذكور لم يحضر أمام المحكمة قط وان الواقع أن الحكم المطعون فيه صدر في غيبته .

« ومن حيث ان الطاعن لم يعارض في هذا الحكم الغيابي بل طعن فيه مباشرة بطريق النقض والابرام وبني طعنه على أسباب كان أولها أن المحكمة الاستئنافية وصفت حكمها بأنه حضوري على حين أنه لم يحضر أمامها في جلسة من جلسات المحكمة فالحكم في الواقع غيابي .

« ومن حيث ان الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات وكان في استطاعة الطاعن أن يعارض في الحكم الصادر في غيبته رغم وصفه بأنه حضوري بل كان الواجب عليه أن يفعل ذلك قبل الالتجاء الى الطعن في الحكم بطريق النقض والابرام .

« ومن حيث انه تبين من التحريات التي أجرتها النيابة بناء على طلب هذه المحكمة أن الطاعن لم يعلن بالحكم الغيابي الى الآن وإن باب المعارضة

فيه لا يزال مفتوحا .

« ومن حيث ان الطعن بطريق النقض والابرام لا يجوز الا في الأحكام الاتهامية كما تقضى بذلك المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ومادام الحكم المطعون فيه قابلا للمعارضة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض الا بعد استنفاد طرق الطعن العادية .

« ومن حيث انه مما تجب ملاحظته في هذه الدعوى أن الطاعن قد حكمت عليه المحكمة الجزئية بالتعويض بطريق التضامن مع المتهم وكان حكمها غيايا بالنسبة له والمتهم وحده هو الذي استأنف الحكم دون باقي خصوم الدعوى ومنهم الطاعن المسئول عن الحقوق المدنية لكن المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى حتى فيما يتعلق بالطاعن مع أن ما يخصه منها ليس مطروحا أمامها ويجوز كثيرا أن حقه في المعارضة في الحكم الابتدائي لا زال قائما لم ينسد عليه طريقه فهذا الوضع المرتبك قد يزول اذا عارض هو في الحكم الاستئنافي وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم إمكان النظر فيما يتعلق به لعدم وجود استئناف عنه قائم لديها ثم يكون هو وشأنه من بعد في الطعن بالطريق القانوني في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر عليه والذي يظهر أنه لم يقدم فيه للآن طعنا لا بمعارضة ولا استئناف .

(طعن جوزيف كفوري ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ٩١١ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة)

٣٥١

٤ يناير سنة ١٩٣٢

١ — حفظ . اجراء من اجراءات الدعوى العمومية . بعد تحقيقها . قاطع للدة

٢ — امر . من النيابة العمومية . لمأموري الضبطية القضائية . عمل قضائي . لزوم ثبوته بالكتابة . توضيح نقط التحقيق ولو بالإيجاز . عدم بيانها . معتبر مجرد تحريات واستدلالات

٣ — امر حفظ . شكوى لم تعمل فيها اجراءات تحقيق بل مجرد تحريات من البوليس واستدلالات . ليس تحقيقاً . غير قاطع للدة

المبادئ القانونية

١ — عند تعديل قانون تحقيق الجنايات في سنة ١٩٠٤ احتفظ الشارع بسلطة النيابة في التحقيق بدل قاضيه (طبقاً لقانون ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥) وبقى عنوان الباب الثالث على حاله كما كان بقانون ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ولكن عدلت مواد التعديل المناسب ، فالمادة الاولى منه جعلت هي المادة (٢٩) في القانون الجديد وصار نصها « اذا رأت النيابة العمومية (وفي النص الفرنسي : قدرت estimé) من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي أخبار وصل إليها وقوع جريمة . فعليها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة . سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك . وواضح أن هذا التعديل كان ضرورياً لازالة ما كان قد يتوهم من نص المادة الاولى من قانون مايو سنة ١٨٩٥ من أنه على النيابة الشروع في التحقيق بمجرد وصول التبليغات أو محاضر البوليس إليها وأن لا خيار لها في حفظ المادة وصرف النظر عن الشروع

في التحقيق حتى لو تبينت من البلاغ أو من محضر البوليس أن لا جريمة تستدعي تحقيقات فاذا لم تقدر أن جريمة وقعت فليست مكلفة بالشروع في التحقيق بل لها حفظ الاوراق والحفظ في هذه الحالة يختلف اختلافاً كلياً عن الحفظ المشار اليه بالمادة (٤٢) من القانون الجديد من جهة أن هذا الاخير لما كان حاصله بعد التحقيق فيها وهو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة التامة لدور التحقيق فهو اذاً من اجراءاته القاطعة للدة بخلاف الحفظ الاول فانه من عمل النيابة لا بصفتها محققة بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأموريتها التحري والاستدلال وهو إيدان منها بأن لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الامر ولا من قبله فما يخالف المنطق أن يقال أن مثله هو اجراء من اجراءاتها قاطع للدة سقوطها

٢ — ما دام أن أعمال التحقيق هي من الاعمال القضائية فالامر الذي يصدر من النيابة العمومية لمأموري الضبطية بمقتضى المادة ٢٩ هو أمر قضائي لا شك في صفته هذه ويجب اذن أن يكون ثابتاً بالكتابة كما هو الشأن في كل الاوامر القضائية ، وأن يكون الصادر هو اليه مأموراً من مأموري الضبطية القضائية معيناً بوظيفته على الاقل ولو في جملة موظفي الجهة كما أنه يجب أن تكون هذه الاوامر موضحة للنقط التي يكلف المأمور بتحقيقها . وعليه فينبغي أن يكون معيناً بهذه الاوامر ولو بطريق الإيجاز ما ترغب النيابة تكليفهم به من اجراءات التحقيق وان الشأن فيها من هذه الجهة هو الشأن في الانتدابات التي كانت ولا يزال يجريها قاضي

تطبيق القانون لأن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بسقوط الدعوى العمومية بمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ الواقعة المنسوبة اليه وهو أول ابريل سنة ١٩٢٤ وتاريخ رفع دعوى اللجنة المباشرة من المدعية بالحق المدني وهو ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ . وهذه المدة لم ينقطع سريانها بأى اجراء من الاجراءات التي يمكن أن يترتب عليها الانقطاع . وأما التحقيقات التي عملت في الشكوى المقدمة من المدعية بالحق المدني بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤ فلا تقطع المدة كما ذهبت الى ذلك محكمة أول درجة خطأ لأن هذه التحقيقات عملت بواسطة البوليس بدون انتداب خاص من النيابة فلا تعتبر قانوناً من أعمال التحقيق المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات .

« ومن حيث ان واقعة هذه المادة أن المدعية بالحق المدني قدمت بلاغا بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٤ الى النائب العمومي ضد الطاعن لتزويره ايصالين على زوجها المتوفى أحدهما بمبلغ خمسة آلاف قرش والثاني بمبلغ ٥٨ جنياً فأحال النائب العمومي هذا البلاغ الى نيابة عابدين بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ونيابة عابدين أرسلته بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ الى قسم عابدين « بالأحالة » فسأل معاون بوليس القسم المشتكية عن شكواها بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤ ثم أرسلت الأوراق الى نقطة طنوب لأخذ أقوال المشكو في حقه فاستحضره ملاحظ بوليس النقطة وسأله في يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٤ عما

التحقيق . فان لم تبين تلك الأوامر شيئاً فلا يمكن اعتبارها الا مجرد اخطار مقصود به عمل تحريات وجمع استدلالات توطئة للتحقيق الذي يحصل من بعد اذا اقتضاه الحال . والتحريات وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى هي مما يدخل في وظيفة أعضاء النيابة العمومية وغيرهم من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣ تج ومما يدخل بصفة خاصة في واجبات من عدا أعضاء النيابة العمومية من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة العاشرة منه

٣- اذا كانت النيابة لم تباشر بنفسها تحقيقاً ما في الشكوى ولم تصدر فيها أمراً بالتحقيق مبيناً الامور الواجب تحقيقها وكل ما كان منها هو مجرد ارسال الشكوى للبوليس بالاحالة بصفته مديرة الضبطية القضائية ومن وظيفتها جمع الاستدلالات قبل التحقيق (مادة ٣) وذلك حتى يقوم البوليس بواجبه من الحصول على جميع الايضاحات واجراء جميع التحريات اللازمة وتسهيل تحقيق الوقائع المبلغ عنها وتحرير محضر بما يتم على يده من تلك الاجراءات وإرساله للنيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت كما تقتضي بذلك كله المادة العاشرة من القانون . فأمر الحفظ الذي يصدر من النيابة في مثل هذه الحالة هو اجراء اختتمت به النيابة أعمال التحريات والاستدلالات التي قام بها البوليس إذاناً منها بأنها لم ترف في تلك التحريات ما يجعلها تقدر أن هناك جريمة وقعت وان من اللازم الشروع في تحقيقها . فمثل هذا الأمر لا يعد مطلقاً من اجراءات التحقيق ولا يقطع المدة

المحكمة

« من حيث ان حصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان بالحكم المطعون فيه خطأ في

نسب اليه ثم أعاد الأوراق الى قسم عابدين .
 وبتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٤ سأل جاويز
 بقسم عابدين الشاكية عما قرره المشكو في حقه .
 وبتواريخ ٢٣ يولييه و ٢ و ٣ و ٤ من شهر
 أغسطس سنة ١٩٢٤ أجرى البوليس تحريات
 عن شهود استشهد بهم المشكو في حقه ولم يمكن
 الاستدلال عليهم ثم أرسلت الأوراق بمعركة
 البوليس الى مركز تلا بتاريخ ٤ أغسطس سنة
 ١٩٢٤ لتكليف المتهم بتقديم الايصالات
 المطعون فيها بالتزوير فأتصل مركز تلا بملاحظ
 بوليس طنوب وهذا طلب من المشكو في حقه
 الايصالات المذكورة وأرسلها الى مركز تلا
 والمركز سلمها بدوره الى نيابة تلا فأرسلتها الى
 نيابة عابدين بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤
 للتصرف « حيث انه ظاهر من أقوال المشكو
 في حقه أن الايصال المطعون فيه بالتزوير
 تحرر بدائرة نيابة عابدين » وفي يوم ٣٠
 أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسلت نيابة عابدين
 الى مأمور قسم عابدين الشكوى ومعها
 المظروف المحتوى على السندين المطعون
 فيهما بالتزوير لتسليمهما الى المشكو في حقه
 وقيد الأوراق إداريا « مع تفهيم المشتكية
 برفع دعواها مباشرة في ظرف شهر من تاريخه
 وفي نهاية هذا الشهر اذا لم ترفع الدعوى تحفظ
 الأوراق » . وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤
 أعاد قسم عابدين الأوراق الى نيابة عابدين
 « بعد قيدها بنمرة ٨١ اداري وقد سلم الايصالان
 لمن قدمهما » فكتب وكيل نيابة عابدين تحت
 ذلك بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « تبقى الى

أن ينتهي الميعاد وتحفظ » .
 « ومن حيث انه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٧
 رفعت الشاكية دعواها مباشرة الى محكمة
 عابدين الجزئية على المشكو في حقه لمعاقبته
 طبقا لنص المادة ١٨٣ من قانون العقوبات مع
 الزامه بأن يدفع لها ٥٠٠ قرش على سبيل
 التعويض مع المصاريف والأتعاب وقالت
 بعريضة هذه الدعوى أن المشكو في حقه زور
 الايصالات قبل وفاة زوجها (الحاصلة في ٢
 ابريل سنة ١٩٢٤ على ما ذكره الحكم الابتدائي
 الصادر في القضية الحالية) كما قالت أيضا أنها
 بلغت عن هذا التزوير وضبطت له واقعة بقسم
 عابدين بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ .
 « ومن حيث انه من يوم ٢ ابريل سنة ١٩٢٤
 على الأقل الى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ وهو
 تاريخ رفع دعوى اللجنة المباشرة يكون قد
 مضى أكثر من ثلاث سنوات هجرية فيجب
 البحث فيما اذا كان قد تخلل هذا الزمن ما يصح
 أن يوصف بأنه اجراء من اجراءات التحقيق
 يمكن أن يترتب عليه — كمقتضى المادة ٢٨٠
 من قانون تحقيق الجنايات — انقطاع المدة
 المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية
 أم لم يكن هناك اجراء من اجراءات التحقيق
 بالمعنى الذي أراده القانون وبالتالي لم يحصل
 انقطاع فيكون قد مضى من تاريخ الحادثة
 المسندة الى الطاعن الى يوم رفع اللجنة المباشرة
 عليه من المدعية بالحق المدني زمن مقدّر بثلاث
 سنين هجرية على الأقل وهو الزمن الكافي في
 حكم المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات

لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في مواد الجرح .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقد جاء بأسباب هذا الحكم الأخير ما يفيد عدم السقوط اذ قال « ان تحقيقات البوليس والنيابة انتهت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم حركتها المدعية بدعواها المباشرة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ أى بعد سنتين وأربعة أشهر قبل أن يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية » فيكون الحكم المطعون فيه قد أخذ بفكرة عدم السقوط أيضا ورأى أن ماتم من الاجراءات في الدعوى هي اجراءات تحقيق قاطعة للمدة وإن التهمة لا تزال قائمة وبذلك حكم بتأييد الحكم المستأنف القاضي بادانة الطاعن .

« ومن حيث ان سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة هو من النظام العام فمن الواجب الاحتياط في تحديد معنى عبارة « اجراءات التحقيق » الواردة بالمادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات حتى لا يدخل في تلك الاجراءات ما ليس منها .

« ومن حيث ان المادة ٢٨٠ منقولة بنصها عن المادة ٢٥٣ من قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ والنص الفرنسي في المادتين الجديدة والقديمة لعبارة « اجراءات التحقيق » هو *actes d'instruction* فتحدد معنى هذه العبارة يقتضى تعيين السلطات التي كانت اجراءاتها تعتبر تحقيقا (*instruction*) « وحيث ان قانون سنة ١٨٨٣ كان يجعل

التحقيق « *instruction* » من اختصاص قاضى التحقيق وحده ولم يكن يجعل للنيابة العامة ولا لرجال الضبطية القضائية أى تدخل فيه الا فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية (مادة ١٣) أو فى حالة ندب أحد مأمورى الضبطية القضائية لاجرائه (مادة ١٢) . على أن القاضى ما كان له بحسب هذه المادة ندب أحد من رجال النيابة العامة . وقد كان مقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ منه أن التبليغات والمحاضر التي ترد من الضبطية القضائية للنيابة (أى محاضر التحريات وجمع الاستدلالات التي تحرر في غير حالة التلبس عملا بالمادة ١١) يجوز أن تقدمها النيابة لقاضى التحقيق مع بيان طلباتها .

وكانت المادتان المذكورتان واردتين في الباب الثالث الذى عنوانه « فى طلب التحقيق وفى

اجرائه وفى الدعوى العمومية » . فنصوص القانون القديم كانت واضحة فى الدلالة على ان أعمال التحقيق « *instruction* » هي من اختصاص قاضى التحقيق وحده وأن الاجراءات التي يباشرها فى هذا الصدد وكذلك أعمال النيابة والبوليس القضائى فى حالة التلبس وأعمال البوليس القضائى فى حالة ندبه من قبل القاضى تلك فقط هي التي يطلق عليها أنها اجراءات تحقيق فهي اذن دون غيرها التي كانت تشير اليها المادة ٢٥٣ وتنص على أنها قاطعة لمدة سقوط الدعوى العمومية . أما غير تلك الاجراءات من أعمال النيابة والبوليس فما كان القانون يعتبره تحقيقا بل كان يعتبره مجرد استدلالات وإيضاحات واجب بمقتضى

المادة ١١ على رجال الضبطية القضائية جمعها وإرسالها للنيابة ولذلك فما كان لها أى قوة فى قطع سريان مدة السقوط .

« وحيث ان الشارع رأى أن يجعل التحقيق « instruction » من اختصاص النيابة العامة والايبقى لقاضيه سوى ماترى النيابة أن تطلب اليه تحقيقه من مواد الجنايات وجنح التزوير والنصب وخيانة الأمانة فأصدر قانون ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ الذى به مواد الباب الثالث من قانون سنة ١٨٨٣ وهى المواد من ٣٢ الى ٣٩ واستبدل بها سبع عشرة مادة جعل عنوانها « فى اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى وفى الدعوى العمومية » . وكان نص المادة الاولى منها هكذا « على قلم النائب العمومى بعد الاطلاع على ما يرد اليه من المحاضر المحررة بمعرفة رجال الضبط أو على ما يصل اليه من التبليغات والاخبار أن يشرع فى اجراءات التحقيق التى يرى له لزومها لظهور الحقيقة سواء كان بنفسه أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدر لهم منه ، فبمقتضى هذا النص آلت للنيابة العامة سلطة التحقيق وأصبح لها أن تشرع هى فى اجراءاته اما بنفسها أو بواسطة رجال الضبطية القضائية عقب وصول محاضر البوليس أو التبليغات اليها وعليها بما فيها وذلك بديل أن تطلب التحقيق من قاضيه كما كانت تقضى به المادة ٣٣ الملغاة كما أصبحت الاجراءات التى تباشرها هى أو التى يباشرها البوليس القضائى بأمر منها أو التى يباشرها هذا البوليس فى حالة التلبس بالجريمة

هى وحدها التى تقطع المدة عملاً بالمادة ٢٥٣ القديمة لأنها اجراءات تحقيق .

« وحيث انه عند تعديل القانون فى سنة ١٩٠٤ قد احتفظ بساطة النيابة فى التحقيق بديل قاضيه وبقي عنوان الباب الثالث على حاله كما كان بقانون ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ولكن عدلت موادها التعديل المناسب . فالمادة الاولى جعلت هى المادة ٢٩ فى القانون الجديد ولكن صار نصها كالآتى « اذا رأت النيابة العمومية (وفى النص الفرنسى قدرت « estimé » من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى أخبار وصل اليها وقوع جريمة (وفى النص الفرنسى أن جريمة وقعت (qu'une infraction a été commise) فعليها ان تشرع فى اجراءات التحقيق التى ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك » . وواضح ان هذا التعديل كان ضروريا لازالة ما كان قد يتوهم من نص المادة الاولى من قانون مايو سنة ١٨٩٥ من أنه على النيابة الشروع فى التحقيق بمجرد وصول التبليغات أو محاصر البوليس اليها وان لا خيار لها فى حفظ المادة وصرف النظر عن الشروع فى التحقيق حتى ولو تبينت من البلاغ أو من محضر البوليس ان لا جريمة تستدعى تحقيقات . أتى هذا التعديل فزال اللبس اذ لم يوجب على النيابة الشروع فى التحقيق بنفسها أو بواسطة البوليس إلا فى صورة ما إذا وجدت . بحسب تقديرها . من المحاضر أو التبليغات

المقدمة لها أن هناك جريمة وقعت . ومقتضى هذا أنها إن لم تقدر أن جريمة وقعت فليست مكلفة بالشروع في التحقيق بل لها حفظ الأوراق . والحفظ في هذه الحالة يختلف اختلافاً كلياً عن الحفظ المشار إليه بالمادة ٤٢ من القانون الجديد من جهة أن هذا الأخير لما كان حاصلًا بعد التحقيق فهو إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق فهو إذن من إجراءات القاطعة للمدة بخلاف الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة لا بصفقتها محققة بل بصفقتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأموريتها التحري والاستدلال وهو إذن منها بأن لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فما يخالف المنطق أن يقال إن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطعة لمدة ستموطينها .

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك معرفة كنه الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية (البوليس) من جهة شكلها وموضوعها حتى يكون عملهم بناء عليها هو من إجراءات التحقيق ويمكن أن يترتب عليه ما يترتب على تحقيق النيابة من أثر قطع مدة السقوط .

« وحيث أنه متى لوحظ أن أعمال التحقيق هي من الأعمال القضائية فالأمر الذي يصدر من النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية

بمقتضى المادة ٢٩ هو أمر قضائي لا شك في صفته هذه ويجب إذن أن يكون ثابتاً بالكتابة كما هو الشأن في كل الأوامر القضائية وأن يكون الصادر هو إليه مأموراً من مأموري الضبطية القضائية معينا بوظيفته على الأقل ولو في جملة موظفي الجهة هذا من جهة شكل الأوامر . أما من جهة موضوعها فإنه بامعان النظر في نص المادة ٢٩ يرى أن تلك الأوامر يجب أن تكون موضحة للنقط التي يكلف المأمور بتحقيقها وذلك :

أولاً — لان قول تلك المادة « أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة » دال بذاته على أن هناك أمورا من الضروري كشفها حتى تبين الحقيقة . وإذا كانت النيابة نفسها في غير حاجة إلى بيان هذه الأمور عندما تشرع في التحقيق بنفسها فإنها عندما تكلف مأمور الضبطية بالتحقيق لا بد لها بطبيعة الحال من أن تبين له هذه الأمور التي رأت ضرورة كشفها . ففي النص من الإشارة ما يقتضى هذا البيان خصوصاً متى لوحظت كلمة « بذلك » في عبارة « بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك » وإن هذه الكلمة لم تكن موجودة في عبارة المادة الأولى من قانون مايو سنة ١٨٩٥ ثانياً — أن الأوامر المذكورة لو صح صدورها بتكليف المأمورين المذكورين « بالتحقيق » فقط بدون بيان آخر للزم على ذلك أن ينظر أولئك المأمورون في البلاغات التي ترسل اليهم من النيابة أو محاضر التحريات التي تعاد اليهم منها ويجهدوا برأيهم في تعرف ماذا يجب عليهم عمله من « إجراءات التحقيق

بإستبدال محقق بمحقق آخر بدأ في العمل وعرف من وجوه المادة ما لا يعرفه البديل « وحيث أنه يجب اذن ان يفهم أن الاوامر التي تصدرها النيابة لمأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ينبغي ان يكون مبينا بها ولو بطريق الايجاز ما ترغب النيابة تكليفهم به من اجراءات التحقيق وان الشأن فيها من هذه الجهة هو الشأن في الاتدابات التي كان ولا يزال يجريها قاضي التحقيق . فان لم تبين تلك الاوامر شيئا فلا يمكن اعتبارها الا مجرد اخطار مقصود به عمل تحريات وجمع استدالات توطئة للتحقيق الذي يحصل من بعد اذا اقتضاه الحال . والتحريات وجمع الاستدالات الموصلة للتحقيق والدعوى هي مما يدخل في وظيفة أعضاء النيابة العمومية وغيرهم من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة الثالثة من قانون تحقيق الجنايات . وما يدخل بصفة خاصة في واجبات من عدا أعضاء النيابة العمومية من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة العاشرة منه « وحيث أنه متى تقرر ذلك سهلت معرفة ما للاجراءات التي حصلت في الدعوى العمومية المطعون الآن في الحكم الصادر فيها من القوة في قطع سريان مدة سقوطها فان كانت إجراءات تحقيق حصلت بالصفة المشار اليها فيما تقدم قطعت تلك المدة والا فلا .

« وحيث انه يتضح مما سبق سرده من الوقائع ان كل ما فعلته النيابة بخصوص الشكوى التي قامت عليها هذه الدعوى أنها

التي يرون هم لزومها لظهور الحقيقة » وبهذه المثابة يكونون قد نقلوا لانفسهم حقالم يعطه نص المادة ٢٩ الالرجال النيابة ولم يجعل هؤلاء أن ينقلوه لمأموري الضبطية القضائية لا بطريق اللزوم الضمني كما في هذه الصورة ولا بطريق التصريح كما لو كتبوا لهم انهم « يامروهم بعمل اجراءات التحقيق التي يرى هؤلاء المأمورون لزومها لظهور الحقيقة » وهذا النظر يؤكد أيضا ضرورة بيان الامور التي تكلف النيابة مأموري الضبطية القضائية بتحقيقها . ثالثاً — ان الشارع قد انتزع سلطة التحقيق من قاضيه وجعلها حقا اصيلا للنيابة العامة لما رآه في رجالها من الضمانات التي كانت في قضاة التحقيق . فاذا ساغ للنيابة كلما ورد عليها تبليغ بحادث ان ترسله للبوليس « للتحقيق » فحسب لترتب على ذلك أن يكون في استطاعة النيابة التسلب من سلطتها وإحالتها جملة واحدة لرجال الضبطية القضائية الذين لا يشترط فيهم توفر تلك الضمانات . ومن غير المقبول فهم ان عبارة الشارع تتسع لمثل هذه النتيجة مما تكن بيده الوقوع . ولا يعترض هنا بان الشارع اجاز لرجال الضبطية القضائية التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية وان لهم متى ابتدأوا فيه ان يتمموه متى اذن لهم بذلك من يحضر من رجال النيابة العامة (مادة ١١ و ٢٥ جنایات) . لا يعترض بذلك لأن هذه رخصة استثنائية عليها ضرورة الاسراع في اثبات معالم الواقعة وحققها قبل تبددها وانطما سها ثم عدم ايقاع الاضطراب

الوقائع المبلغ عنها وتحرير محضر بما يتم على يده من تلك الاجراءات وارساله للنيابة مع الاوراق الدالة على الثبوت كما تقضى بذلك كله المادة العاشرة من ذلك القانون التي بينت ما يجب على مأمور الضبطية القضائية من التحرى وجمع الاستدلالات بشأن الوقائع التي تبلغ اليهم أو التي يعلمون بها بأى كيفية كانت ويدخل في ذلك بطبيعة الحال الاجراءات التي يجب عليهم القيام بها في الشكاوى التي تصل الى علمهم من طريق احوالها اليهم من النيابة .

« وحيث ان أمر الحفظ الذي صدر من النيابة في هذه الدعوى انما هو اجراء اختتمت به النيابة أعمال التحريات والاستدلالات التي قام بها البوليس ايداناً منها بأنها لم ترفى تلك التحريات ما يجعلها تقدر أن هناك جريمة وقعت وان من اللازم الشروع في تحقيقها . ومثل هذا الامر كما يفهم مما ذكر آنفا لا يعد مطلقاً من اجراءات التحقيق ولا يقطع المدة .

« وحيث ان المدة التي انقضت بين يوم ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ تاريخ وفاة مورث المدعية وبوم ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ تاريخ رفع دعوى اللجنة المباشرة بمعرفة هي مدة تزيد على ثلاث سنوات هجرية فهي كافية لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ اذا اعتبر أن الدعوى العمومية مازالت قائمة واذن يتعين نقضه وبراءة الطاعن عما اسند اليه بلا حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(طن امين عبد العزيز غلام ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ٩١٠ سنة ٢ ق بالمهنة السابقة عدا وكيل النيابة فهو حضرة محمد جلال صادق بك)

بمجرد وصولها اليها أرسلتها إلى قسم عابدين بالاحالة وبعد ذلك دارت الاوراق بين بوليس قسم عابدين وبوليس نقطة طنوب وبوليس مركز تلا دورة سئلت أثناءها المشتكية عن شكاواها كما سئل المشكو في حقه عما هو منسوب اليه وطلب منه تقديم الاوراق المطعون فيها بالتزوير فقدمها وتولت نيابة تلا إرسالها الى نيابة عابدين وهذه الأخيرة ردت الاوراق والايصالات الى قسم عابدين لتسليم الايصالات الى مقدمها وقيد الاوراق اداريا والتنبيه على المشتكية برفع دعواها مباشرة في الميعاد المعين فلم ترفع المشتكية دعوى في الميعاد المضروب وانتهى الأمر بحفظ الاوراق بناء على تأشير النيابة الحاصل بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « وحيث انه لا يوجد في ماجريات هذه الدعوى أى إجراء من إجراءات التحقيق إذ النيابة نفسها لم تباشر فيها تحقيقاً ولم تصدر فيها أمراً بالتحقيق مبيناً للأمور الواجب تحقيقها بل ولا أمراً ولو بالتحقيق فقط وكل ما كان منها هو مجرد ارسال الشكاوى للبوليس « بالاحالة » ومفهوم ذلك أن النيابة . وهي مديرية الضبطية القضائية (مادة ٦٠ و ٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) ومن وظيفتها أيضاً جمع الاستدلالات قبل التحقيق بمقتضى المادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات كباقي مأموري الضبطية القضائية . قد أعلمت البوليس بتلك الشكاوى حتى يقوم بواجبه من الحصول على جميع الايضاحات واجراء جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق

٣٥٢

٤ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ — قذف . اعفاء من العقاب . شرطه . القذف ينبعث عن حسن نية أى لمصلحة عامة . ثبوت صحة الوقائع مع رغبة التشهير والتجريح . غير مانع من العقاب
- ٢ — قذف . مقال . القصد منه الدفاع عن مصلحة عامة والتشهير معا . تقدير المحكمة لايهما الغالب فيه . مسألة حسن النية . عدم الاخذ بها اطلاقاً
- ٣ — قذف . نقد . تعدى حدود النقد . سبق الخصوم الى استباحة حرمان القانون . لا يبرر جريمة الكاتب

المبادئ القانونية

١ — يشترط لا عفاء القاذف من العقاب طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات أن يثبت لمحكمة الموضوع أن القذف كان منبثقاً عن سلامة نية أى أن يكون القاذف قد رمى به الى تحقيق مصلحة عامة ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من أن تحكم المحكمة بالعقوبة متى استبان لها أن القاذف كان يبغي التشهير والتجريح وكذلك الحال فيما يتعلق بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات

٢ — لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة . وأخرى يكون القصد منها التشهير . وللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين قصد التشهير وقصد الدفاع عن المصلحة العامة وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر حين نشر المقال المؤاخذ به . ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عداه والا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من عرض الموظف العمومي وكرامته ويحط من قدره ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب — ٣ — مع التسليم بأن للصحفي أن يشتد في نقد أعمال

خصومه و يقسو عليهم ما شاء إلا أن ذلك كله يجب أن لا يتعدى حد النقد المباح . فإذا خرج بذلك الى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ولا يبرر عمله أن يكون اخصامه قد سبقوه في صحفهم الى استباحة حرمان القانون في هذا الباب فان أقصى ما يستطيع قاضي الموضوع عمله أن يراعى هذا الظرف عند تقدير العقوبة

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه الطعن ان من المتفق عليه علما وقضاء ان الجريمة الوارد عليها حكم المادة ١٥٩ من قانون العقوبات ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات أى ان الطعن على الموظفين العموميين لا عقاب عليه متى ثبتت صحة الوقائع المسندة وكان الطعن لا يتعدى وظيفة الموظف مع سلامة نية الطاعن كما قررت ذلك محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فاذا كان مانشر ضد احد الموظفين العموميين بسبب اعمال وظيفته يتضمن اهانة وقذفا وكان هناك ارتباط مباشر بين الاهانة والقذف الذى ثبتت وقائعه فمن الواجب الحكم ببراءة المتهم من الاهانة والقذف على السواء . على أنه يجب لتطبيق المادة ١٥٩ ان لا يقوم الدليل على صحة الوقائع وصدقها اما وقد قام الدليل على صدق كل واقعة من المقال والصورة ولم يقم من جانب النيابة اعتراض من شأنه ان يشكك في صحة الوقائع كما ان ماورد بالحكم ينبيء بتسليم المحكمة بهذه الحقيقة فيئذئذ اصبح تطبيق المادة ١٥٩ عقوبات ممتنعاً وبقي ان ماورد بالمقال وبالصورة من

المطاعن داخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات . وتكون المحكمة قد اخطأت في حكمها في تطبيق القانون والحكم بالعقوبة .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بان لا مصلحة للطاعن من ورائه لانه على فرض انطباق التهمة المسندة اليه على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٥٩ التي طبقتها المحكمة فانه يشترط لا عفاء القاذف من العقاب طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ المشار اليها ان يثبت لمحكمة الموضوع ان القذف كان منبعثا عن سلامة نية اى ان يكون القاذف قد رمى به الى تحقيق مصلحة عامة ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من ان تحكم المحكمة بالعقوبة متى استبان لها ان القاذف كان يبغي التشهير والتجريح وكذلك الحال فيما يتعلق بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات ومادام الحكم المطعون فيه قد اثبت ان نشر المقال المتضمن للطعن والتعقيب عليه بالرسم (لم يدع مجالا للشك في ان اهم اغراضه - اى الطاعن - من المقال والعبارات الجارحة الواردة فيه لم تكن الدفاع عن اموال الخزينة ... بل النكاية بالوزراء والتشهير بهم واظهارهم في اعين الامة بمظهر المستهتر بالازمة التي تعانيها وبمال الدولة) فلا فائدة للطاعن من استبدال مادة بمادة في التطبيق القانوني لأن الاعفاء ممتنع على كل حال باتقاء سلامة النية . وظاهر من مراجعة عبارات المقال الذي هو موضوع الطعن، وما كتب باسفل الرسم الذي نشر بعده ان استنتاج محكمة الموضوع في محله

ولا وجه للاعتراض عليه .
« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان أحد الشروط الواجب توفرها لتطبيق المادة ١٥٩ عقوبات هو سوء القصد وقد جاء الحكم خلوا بما يثبت توفره على المعنى الذي قرره محكمة النقض والابرار بحكمها المشار اليه وكل الذي يفهم من قول محكمة الجنايات في هذه المسألة ان نشر المقال كان لغرض هو الدفاع عن اموال الدولة وان هذا الغرض مهم ولكن المتهم كان له غرض آخر اهم من ذلك ولا مجال للشك فيه وهو التشهير بالوزراء . ودلت المحكمة على هذا الاستنتاج بالرسم الذي اعقب المقال وكان الواجب ان تقدم المحكمة حسن النية مادام قد ظهر لها ان من اغراض الناشر الدفاع عن مصلحة عامة اذ المصلحة العامة حتى ولو كانت غرضاً عرضياً تفوق حماية الموظف فهي أولى بالاعتبار . ومن كل ما تقدم يكون سوء القصد متفيا ومن الخطأ الحكم بالعقوبة .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بانه لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير وللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين، قصد التشهير وقصد الدفاع عن المصلحة العامة، وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر حين نشر المقال المؤاخذ به ولا محل للقول بان حسن النية يجب ان يقدم في كل الاحوال على ما عداه والا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة

مزعومة أن ينال من عرض الموظف العمومي وكرامته ويحط من قدره ماشاء دون أن يناله القانون بعقاب وهذا ما لا يمكن التسليم به بحال . وقد افاض الحكم المطعون فيه البحث في هذا المعنى وذكر أنه لا يأخذ بالرأى الذى ذهب اليه بعض الاحكام السابقة . ثم بين القاعدة التى رآها اولى بالتطبيق فى مثل هذا المقام وهى انه (اذا تبين ان غرض الكاتب الاول هو القذف فى خصومه والتشهير بهم واهانتهم اخذ بهذا القصد وتعين فصل السب عن الموضوع الواقع عليه الجدل وتوقيع العقاب) وتطبيق هذه القاعدة على وقائع الدعوى الحالية رأى (ان الرسم والعبارة المذيل بها قد حدد الغرض الاول من المقالات والعبارات الجارحة الواردة فيه وهو اهانة الوزراء وتسوى سمعتهم فى نظر الأمة ...) ثم ختم هذا البحث بقوله (ومن حيث ان قصد الضرر ظاهر من البيان المتقدم ولا يحتاج الى دليل آخر) . ومن ذلك يبين ان الحكم المطعون فيه قد غلب سوءنية الطاعن فيما نشر فلا محل للقول بخلوه مما يفيد ذلك . » ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان جرائم الصحافة قوامها الاستنتاج من مدلول الالفاظ وتوخي معانيها . ومدلول الالفاظ والاساليب الكتابية فى تغير وتحول طبقا لظروف كل بلد سياسية والاجتماعية الخاصة وقد قررت محكمة النقض والابرار المصرية متبعة ما استقر عليه رأى فقهاء القانون فى فرنسا وما استقرت عليه احكامها « أن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الاحزاب السياسية تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة

ان تكون لها رأيا صحيحا فى الحزب الذى تثق به وتؤيده الخ ، وهذا الذى قررتة محكمة النقض والابرار ينطبق كل الانطباق على الدعوى الحالية . وقد قدم الطاعن للحكمة عدة فقرات من جرائد عديدة تتصل بالوزراء وبالحزب الذى يرؤسه رئيس الوزراء وفى تلك الجرائد من الطعن على حزب الاحرار الدستوريين واشخاص رجاله واعراضهم مالا يسيغه الادب ومع ذلك فلم يكن شئ منه محل مؤاخذه جنائية . ولا وجه للتشبيه بين ما نشرته جريدة السياسة ورفعت عنه الدعوى العمومية وبين ما تنشره جرائد الوزارة . فرفع الدعوى العمومية على رئيس تحرير السياسة فى هذه الظروف والحكم عليه من اجل المقال الذى كان موضوع المحاكمة إنما هو خطأ لا يقره القانون وفيه معنى توزيع العدالة بين الصحف والهيئات السياسية بمقاييس مختلفة وهذا يخالف المبدأ الذى قررتة محكمة النقض والابرار وثبتت عليه

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بأنه مع التسليم بأن للطاعن أن يشتد فى نقد أعمال اخصامه ويقسو عليهم ماشاء الا ان ذلك كله يجب ان لا يتعدى حد النقد المباح فاذا خرج بذلك الى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلفة القانون ولا يبرر عمله — كما قالت محكمة الموضوع بحق — ان يكون اخصامه قد سبقوه فى صحفهم الى استباحة حرمان القانون فى هذا الباب ويكنى ان الحكم المطعون فيه قد راعى هذا الظرف عند تقدير العقوبة كما جاء بحيثته الاخيرة وهذا اقصى ما يستطيع القاضى عمله .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان من المقرر ان جريمة القذف او السب او الاهانة لا تكون إلا عما نشر فعلا لا على الوقائع والمعلومات التي تكون في ذهن الكاتب ولم ينشرها . فقد قرر المتهم بعض معومات ذكرها بالتحقيق بخصوص دعوة بعض الوزراء للعشاء بمنزل أحد اعيان مدينة الاقصر والمحكمة في هذه المسألة قالت انه قد أتيح للمتهم إقامة الدليل عنها فعجز ، وهذا القول من جانب المحكمة فضلة منقطعة الصلة بالموضوع . على أن المحكمة بقولها هذا نفت أهم ركن من أركان التهمة الواردة عليها المادة ١٥٩ عقوبات التي طبقها وهو وجوب ان يكون الطعن على الموظفين العموميين بسبب وظيفتهم ودعوة الوزراء هذه ليست من أعمال وظائفهم ونقد هذا العمل ليس بسبب وظيفته في الحكم خطأ في تطبيق القانون على الواقعة القائمة عليها الدعوى العمومية » ومن حيث ان هذا الوجه مردود من جهة بأن الحكم المطعون فيه قرر ان الطعن في حق الوزراء حاصل بسبب أمور تتعلق بوظائفهم وقد جرى على قاعدة عدم جواز الاثبات في هذه القضية كما يفهم من أسبابه السابقة على النبذة التي بنى عليها الطاعن هذا الوجه من أوجه طعنه — والقول بعدم جواز الاثبات هو الواجب الاخذ به في التهمة الحالية للأسباب التي سبق ذكرها عند الرد على الوجه الاول فاذا كان الحكم قد أشار بعد ذلك الى ان الطاعن قد أتيح له اثبات نقطة معينة فعجز عن اثباتها فانما كان ذلك من باب استطراد القول . على

ان هذه العبارة لا تقدم ولا تؤخر في جوهر الموضوع وحذفها لا ينقص من قيمة الحكم شيئاً كما ان بقاءها لا يصلح ان يتخذ تكأة للطعن فيه بحال . وهذا الوجه مردود من جهة أخرى بأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك به لأن تمسكه به قد جره الى التسليم بأن بما طعن به الوزراء في مقاله الذي نشره أمورا لا علاقة لها بحياتهم العمومية بل هي أدخل في حياتهم الشخصية وقد اضطر في التحقيق الى شرح ما رمى اليه بمقاله في هذا الشأن فأتى بوقائع يقول هو في طعنه انها ليست من أعمال وظائفهم . وبما ان أقل ما توصف به تلك المطاعن الواردة في المقال والرسم أنها سب مما تنطبق عليه المادة ٢٦٥ فمع استبعاد الحيثية التي يشكونها الطاعن واعتبارها كأن لم تكن مادام السب في هذه الصورة التي لا تعلق لها بالوظيفة لا يجوز فيه الاثبات ، يبقى بعد هذا ان الطاعن قد ناقض نفسه اذا ادعى أن مقاله لم ينشر الا للدفاع عن مصلحة عامة هي التي اتخذها عنوانا لذلك المقال على حين أن قلبه لم يعف في هذا المقال عن تناول الوزراء في شخصياتهم ورميهم بأمور لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمصلحة العامة التي يزعم الدفاع عنها كما يبقى أن العقوبة التي قضى بها عليه مبررة لدخولها في حدود المادة ٢٦٥ المذكورة .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن محمد حسين هيكل بك ضد النيابة رقم ٥٣ سنة ٢ ق مالهية السابقة عدا مثل النيابة فهو حضرة عبد اللطيف غربال بك رئيس النيابة)

٣٥٣

٤ يناير سنة ١٩٣٢

١ - قذف وسب . طعن موجه لموظف عمومي . بسبب اعمال وظيفته . شرط سلامة النية واثبات صحة ما اسند . إغفاء .

٢ - دعوى عمومية . عدم توقف رفعها . على رضا المجني عليه .

٣ - قذف وسب وإهانة . القصد الجنائي . الألفاظ شائنة بذاتها . تحققة

٤ - قذف وسب . شرط سلامة النية . برغم توفر القصد الجنائي . وصحة كل ما اسند . كاف للإغفاء .

٥ - قذف وسب . القصد الجنائي - توفره . حالاته

المبادئ القانونية

(١) ان الفقرة الثمانية من المادة ٢٦١ والفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات لم تعرضا لبيان حكم النقد المباح وانما نصتا على اعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب اذا كان طعنه موجهها الى موظف عمومي بسبب امر يتعلق باعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية واستطاع ان يثبت صحة كل فعل اسنده الى المطعون في حقه والفرق بين الامرين كبير فالنقد المباح لا عقاب عليه اصلا اذ المفهوم منه ان الناقد لم يخرج في نقده الى حد القذف او السب . وأما الحالة التي تشير اليها الفقرة الثمانية من المادة ٢٦١ والفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات فلاصل فيها العقاب لان شروط القذف او السب متوفرة فيها . ولكن مرتكب الفعل قذفا كان او سببا - يعفى من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الاصل اذا توفرت الشروط التي نصت عليها الفقرة الثمانية من المادة ٢٦١ عقوبات

(٢) ان الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتابية وكذا في سائر الجرائم الاما استثنى منها بنص خاص لا يتوقف رفعها على رضا المجني عليه او شكواه مما وقع له وليس لتقدير المجني عليه اى

تأثير على مال للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الاحوال

(٣) من المتفق عليه علما وقضاء ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة تتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة الى المجني عليه شائنة بذاتها ولا حاجة في هذه الحالة الى الاستدلال عليه باكثر من ذلك

(٤) يجب التفريق بين (القصد الجنائي) وهو الركن الادبي الواجب توفره في الجرائم العمدية اطلاقا ومنها جرائم القذف والسب والاهانة . وبين (سوء النية) ولا محل للخوض في سوء النية او سلامتها الا عندما يكون الطعن موجهها الى موظف عمومي ويريد المتهم ان يحتجى وراء الفقرة الثمانية من المادة (٢٦٢) ع او الفقرة الاخيرة من المادة (٢٦٥) ع اللتين تنصان على حكم الاعفاء . وهذا الاعفاء يكون واجبا برغم توفر القصد الجنائي لدى مرتكب القذف او السب اذا أفلح المتهم في اقناع المحكمة بسلامة نيته اى بأنه كان يبنى بطعنه الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع فوق ذلك ان يثبت حقيقة كل فعل اسنده الى المجني عليه . فاذا توفر الشرطان وجب على المحكمة ان تحكم ببراءة الطاعن برغم ثبوت قصده الجنائي ويكون العقاب واجبا متى استبان للمحكمة سوء نية المتهم اى انه كان يقصد بطعنه مجرد التشهير والتجريح ولو كان في استطاعته اثبات حقيقة ما أسنده الى المجني عليه . فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائي في مسائل القذف والسب كبير

(٥) يتوفر القصد الجنائي متى ثبت علم المتهم بأن العبارات التي وجهها الى المجني عليه من شأنها أن توجب عقابه أو احتقاره أو تقض من شرفه وكرامته . الخ . ويمكن أن يستفاد هذا العلم من كون الألفاظ والعبارات المستعملة شائنة بذاتها .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا عقاب عليها قانوناً إذ هي نقد مباح طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات وطبقاً لما قرره محكمة النقض والابرام المصرية في أحكامها العديدة . والمفهوم من المبادئ التي تقررت بهذه الأحكام أن القضاء لا ينبغي أن يتدخل في المنازعات السياسية بين الأحزاب إلا اذا مست مصلحة حقيقية لأحد الأشخاص ويتفرع على هذا أن تدخل القضاء موقوف على تقدير الشخص صاحب المصلحة الذي مسه النقد . وحضرة على بك سالم الذي وجه اليه النقد في المقال الذي هو موضوع المحاكمة قرراً أمام محكمة الجنايات أنه لم يشك وأنه يرى أن ماوجه اليه إنما هو نقد مباح وأنه لا محل للتواخذه عليه ولو كان شديداً .

« ومن حيث ان الشق الاول من هذا الوجه مردود بان الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات لم تتعرضا لبيان حكم النقد المباح كما يقول الطاعن وإنما نصتا على اعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب اذا كان طعنه موجهاً الى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية ، استطاع أن يثبت صحة كل فعل أسنده الى المطعون في حقه . والفرق بين الأمرين كبير فالنقد المباح لا عقاب

عليه أصلاً إذ المفهوم منه أن الناقد لم يخرج في نقده الى حد القذف أو السب . وأما الحالة التي تشير اليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفاً كان أو سباً - يعني من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الأصل اذا توفرت الشروط التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات والتي سبق ذكرها فيما تقدم .

« ومن حيث ان الطاعن في القضية الحالية إنما يتمسك بأنه كان في حدود النقد المباح وقد أثبت عليه الحكم المطعون فيه عكس ذلك وذكر بأسبابه العبارات التي رأى فيها الحكم شططاً وخروجاً عن دائرة النقد الذي يجيزه القانون وهذه المحكمة ترى عين ما رأته محكمة الموضوع في هذا الصدد وأن لا محل مطلقاً لما يقوله الطاعن من أنه كان في حدود القانون فيما أسنده الى المجنى عليه . أما الاستناد في هذا المقام الى المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات وما جاء بهما عن حكم الاعفاء فلا محل له لأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ولا في مرافعته أمام هذه المحكمة بأن حكم الاعفاء ينطبق عليه ولم يبد استعداده لاثبات حقيقة كل فعل أسنده الى المجنى عليه كاتهامه مثلاً بأنه لوث القضاء المصري وهضم الحقوق ونصر الظالم على المظلوم الى غير ذلك مما جاء بالمقال موضوع المحاكمة .

« ومن حيث ان الشق الثاني من هذا

الوجه مردود بما أجاب به الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع في هذا الصدد إذ قال ما ملخصه ان القانون المصرى لم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى من اشتراط رضا المجنى عليه في دعاوى القذف والسب برفع الدعوى العمومية . والواقع أن الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتائية وكذا في سائر الجرائم - إلا ما استثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه أو شكواه مما وقع له وليس لتقدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أستتج ركن سوء النية من بعض العبارات الواردة بالمقال الذى قامت عليه التهمة مرتكبة في هذا الى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مع أن هذا المبدأ قد عدلت عنه محكمة النقض منذ سنة ١٩٢٤ وقررت مبدأ ينطبق من كل الوجوه على الحالة التى هي موضوع المحاكمة اليوم .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بأن المتفق عليه علما وقضاء أن القصد الجنائى في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها ولا حاجة في هذه الحالة الى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك والظاهر أن الطاعن يخلط في طعنه هذا بين أمرين هما (أولا) البحث الخاص بالقصد الجنائى وهو الركن الادبى الواجب توفره في الجرائم العمدية اطلاقا ومنها جرائم القذف والسب والاهانة (والثانى)

البحث الخاص بسوء النية أو سلامتها وهو ما لا يكون للخوض فيه محل إلا عند ما يكون الطعن موجها الى موظف عمومى ويريد المتهم أن يحتج وراء الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات أو الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات اللتين تنصان على حكم الاعفاء الذى سبقت الاشارة اليه عند الكلام على الوجه السابق . وهذا الاعفاء يكون واجبا برغم توفر القصد الجنائى لدى مرتكب القذف أو السب اذا أفلح هو في اقناع المحكمة بسلامة نيته أى بأنه كان يبغي بطعنه الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع فوق ذلك ان يثبت حقيقة كل فعل اسنده الى المجنى عليه ، فاذا توفر الشرطان وجب على المحكمة ان تحكم ببراءة الطاعن برغم ثبوت قصده الجنائى ويكون العقاب واجبا متى استبان للمحكمة سوء نية المتهم أى انه كان يقصد بطعنه مجرد التشهير والتجريح ولو كان في استطاعته اثبات حقيقة ما اسنده الى المجنى عليه . فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائى في مسائل القذف والسب كبير .

« وبما ان البحث في هذا المطعن يدور حول القصد الجنائى فقط وهو يتوفر متى ثبت علم المتهم بأن العبارات التى وجهها الى المجنى عليه من شأنها ان توجب عقابه او احتقاره او تغض من شرفه وكرامته الخ - ويمكن ان يستفاد هذا العلم من كون الالفاظ والعبارات المستعملة شائنة بذاتها كما تقدم - وقد اثبت الحكم المطعون فيه ذلك بقوله (وحيث انه لا شك ان هذا الشطر من المقال فيه اهانة لرجل كان

المبادئ القانونية

- ١ — ان الطعن المقدم عن حكم صادر باختصاص المحاكم الاهلية بولاية النظر في دعوى هو طعن جائز
- ٢ — للمدعى المدني الحق في أن يسلك أما الطريق المدني بالطعن بالتزوير في المحالصة بأن ينتظر ابداعها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختلطة ثم يطعن فيها لديها . وأما ان يسلك الطريق الجنائي برفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجنح الاهلية قبل ايداع تلك المحالصة بالمحكمة المختلطة
- ٣ — تختص محكمة الجنح الاهلية بنظر الدعوى المدنية تابعة لدعوى الجنحة مادام الطرفان وطنيين . ومهما تكن المحكمة المختلطة مختصة بنظر أصل النزاع (وهو في الحالة المعروضة خاص بمخالصة قدمت للمحكمة المختلطة) فهذا لا يمنع المحكمة الاهلية من النظر فيما هو من اختصاصها

المحكمة

« بما أن الطعن قد قدم عن حكم صادر باختصاص المحاكم الاهلية بولاية النظر في الدعوى فهو طعن جائز وقد قدم بأسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً . » وبما ان الوجه الاول من التقرير مبناه ان المحكمة لم تجب الطاعن الى طلبه تأجيل الدعوى لتقديم مستندات مودعة بالمحكمة المختلطة لاثبات دفاعه بوجود قضية بينه وبين المدعى بالحق المدني موضوعها المحالصة المرفوعة عنها جنحة التزوير ويقول الطاعن انها بعدم اجابة طلبه قد اخلت بحق الدفاع .

« وبما ان هذا الوجه مردود بكونه غير منتج لان موضوع اصل الدعوى الحالية هو طلب تعويض عن جريمة تزوير والطاعن لا يدعى ان طلب هذا التعويض نفسه هو موضوع لدعوى

موظفاً عمومياً نسب اليه مذ كان قاضياً بمحكمة الاستئناف تلويث القضاء وهضم الحقوق ونصرة الظالم على المظلوم وسوء القصد (اي القصد الجنائي) هنا ظاهر لان العبارات في ذاتها شائنة ولا موجب للاتيان بدليل آخر عليه) فلا محل بعد ذلك للقول بأن محكمة الموضوع ارتكبت في اثبات القصد الجنائي على مبدأ تقرر بحكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ وان هذا المبدأ قد عدلت عنه محكمة النقض والابرار منذ سنة ١٩٢٤ لان المبدأ المذكور لم يبتدعه حكم النقض الصادر في سنة ١٩٠٨ وانما هو مبدأ مجمع على التسليم به في جميع الازمان . أما حكم محكمة النقض الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فقد بحث في حسن النية بالمعنى الذي تقدم ذكره وهو بحث لا محل للتصدي له في القضية الحالية لان الطاعن لم يلجأ في دفاعه الى الاحتماء بالفقرة الثانية من المادة ٢٦١ أو الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات .

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن (طعن محمد حسين ميكل بك ضد النيابة رقم ٥٢ سنة ٢ ق - بالمية السابقة)

٣٥٤

١٨ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ — طعن . عن حكم باختصاص المحاكم الاهلية . جوازه
- ٢ — مدع مدني . رفعه جنحة مباشرة . عن مخالصة تقدمت بالمحكمة المختلطة . جوازه
- ٣ — اختصاص محكمة الجنح الاهلية . بنظر دعوى مدنية تبعا لجنحة مباشرة بين وطنيين . عن مخالصة تقدمت للمحكمة المختلطة . قبوله

منظورة بين الطرفين بالمحكمة المختلطة بل ولا يدعى على الأقل أن خصمه طعن فعلا بالتزوير لدى المحكمة المختلطة في المخالصة المذكورة قبل رفع دعوى الجنحة المباشرة حتى يكون ادعاؤه بهذا أو ذاك محلا للنظر فيما قد يكون لرفض المحكمة طلبه من التأثير على حقوقه في الدفاع في مسألة الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه .

« وبما أن الوجه الثاني مبناه أن النزاع يتعلق بصحة مخالصة مقدمة في دعوى أمام المحكمة المختلطة ذات الاختصاص الاعم فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تفصل في نفس هذا النزاع القائم بين نفس الخصوم أمام محكمة مصر المختلطة .

« وبما أن هذا الوجه فيه تمويه شديد إذ ظاهر من أقوال محامي الطرفين التي اثبتتها المحاكم الابتدائية المؤيد لا سبابه بالحكم المطعون فيه أن تلك المخالصة لم يقدمها الطاعن للمحكمة المختلطة إلا بعد رفع المدعى بالحق المدني دعوى الجنحة المباشرة عليه وأنه كان يطلب من المدعى لغاية جلسة المرافعة

التي صدر فيها الحكم المذكور أن يطعن فيها بالتزوير لدى المحكمة المختلطة . فمع تقرير هذا الواقع وإزالة التمويه الوارد بوجه الطعن يتبين بجلاء أن هذا الوجه مردود . ذلك بأنه كان من حق المدعى بالحق المدني أن يسلك أما الطريق المدني بالطعن بالتزوير في المخالصة بأن ينتظر ايداعها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختلطة ثم يطعن فيها لديها وأما أن يسلك الطريق الجنائي الذي اختاره فعلا برفعه دعواه أمام محكمة الجنح الأهلية قبل ايداع تلك المخالصة بالمحكمة المختلطة . ولا شك أن محكمة الجنح الأهلية مختصة بنظر دعواه المدنية تابعة لدعوى الجنحة مادام الطرفان وطنيين . ومهما تكن المحكمة المختلطة مختصة بنظر أصل النزاع المقدمة بسببه المخالصة فهذا لا يمنع المحكمة الأهلية من النظر فيما هو من اختصاصها

« وبما أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن محمود سالم عطا الله ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ١١٦٥ سنة ٢٠٢٠ بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فهو حضرة محمد جلال صادق بك

قضايا محكمة النقض والأحكام

الدائرة المدنية

المبادئ القانونية

١ — إذا طعن على الحكم بأنه بني على تفسير أو استنتاج مخالف لصريح نص العقد المقدم في الدعوى أمام محكمة الموضوع فالطاعن ملزم بتقديم هذا العقد إلى محكمة النقض لتبين منه ما إذا كان قد وقع من محكمة الموضوع خطأ في تفسيره يدخل تحت رقابتها أم أن هذا العقد يحتمل التفسير الذي فسره

٣٥٥

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

- (١) — طعن . وقوع خطأ في تفسير عقد . وجوب تقديم العقد . عدم تقديمه . رفض وجه الطعن لعدم وجود دليل
- (٢) — وقف . نية الواقف . تحديد مقدار ما شمله حجة الوقف . مسألة مرشوعة
- (٣) — وضع يد . ناظر الوقف . لا يؤدي إلى الملكية
- (٤) — اقرار . ناظر الوقف . لا يسرى على الوقف

لا يسرى عليه

الوقائع

تتصل هذه الدعوى في أن المرحوم على
شعراوى باشارفع دعوى ضد وزارة الاوقاف
والمرحوم عمر فاضل بك أمام محكمة مصر
الأهلية طالب فيها الحكم على الوزارة في مواجهة
المدعى عليه الثانى بتثبيت ملكيته بصفته الموضحة
بإعلان الدعوى الى ^{٢٠}/_٣ ط ف مع إلزامها بتسليمها
اليه وحفظ الحق في طلب ريعها من سنة ١٩١٩
لغاية التسليم مع إلزامها (الوزارة والمدعى عليه
الثانى) بالمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ وبدون
كفالة ومن باب الاحتياط الحكم بملزومية المدعى
عليه الثانى بأن يدفع له بصفته ثمن هذه الأطنان بواقع
ثمن الفدان الواحد ٢٠٠ جنيه والمصاريف
وبعد أن تعين خير في الدعوى وقام
بأموريته وقدم تقريره قضت محكمة مصر الأهلية
بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٢٧ حضورياً
بتثبيت ملكية المدعين الى ^{٢٠}/_٣ ط ف الموضحة
الحدود بعريضة الدعوى مع إلزام الوزارة
بتسليمها لهم مع المصاريف ومائتى قرش أتعاب
محاماة ورفضت غير ذلك من الطلبات
فاستأنفت الوزارة هذا الحكم أمام محكمة
استئناف مصر ضد ورثة المرحوم عمر باشا
سلطان وعمر بك فاضل طالبة إلغاءه والحكم برفض
الدعوى مع إلزام المستأنف عليهم الثلاثة الأول
(المدعى عليهم الثلاثة الأول في الطعن)
بالمصاريف عن الدرجتين واتعاب المحاماة
وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣١ قضت محكمة
الاستئناف حضورياً وفي موضوع الاستئناف

به محكمة الموضوع واستخرجت منه قصد المتعاقدين
وإذن فلا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما فعلت. فإذالم
يقدم الطاعن هذا العقد كان وجه الطعن واجب الرفض
لأنه لا دليل عليه

٢ — اذا اشترى شخص مقداراً من الأطنان
ثم وقفه بحدوده المدونة بعقد مشترط دون أن
يستثنى منه شيئاً ثم ظهر فيما بعد أن حقيقة مساحة المقدار
المشترى الذى وقفه كاملاً بحدوده يزيد على القدر المبين
بالعقد ثم صدر أمر بإعطاء الواقف — انعاماً — ما ظهر
من الزيادة في العين المشتراة ثم تصرف أحد ورثة الواقف
بالباع في هذه الزيادة على اعتبار أنها غير داخلية في الوقف
ورفع النزاع بشأن ذلك الى المحكمة فاستنتجت المحكمة
من حجة الوقف وظروفه أن الواقف قصد وقف العين
كلها بما فيها الزيادة التي ظهرت بعد المشتري ولم تلتفت الى
مادون بحجة الوقف من أن القدر الموقوف هو ماورد
تقديره بحجة الوقف وحكت بإدخال الزيادة في الوقف
فلا يصح الطعن في حكمها بمقولة أنها بحكمها هذا قد
أخطأت في تصوير معنى الوقف إذ افترضته شخصاً
تعاقب مع المالك الأصلي ورتبت على ذلك أن للوقف
أن يملك زيادة المساحة مع أن الوقف ليس عقداً ولا
تصرفاً ناقلاً للملك، وإنما هو تعطيل لحق التصرف في الملك
أي تصرف سلبى لا ينقل حقلاً واحداً، وأنه لذلك لم يكن ثم
محل للبحث في أن الوقف يملك زيادة المساحة أو لا يملكها
— لا يصح الطعن في الحكم بهذه المقولة لأن العبرة فيما ترد
عليه حجة الوقف هي بيان حدود العين الواقع عليها
الوقف لا بيان مساحتها المقدرة في الحجة، على أن كل
ما فعلته محكمة الموضوع لا يعدو كونه بحثاً في نية الواقف
وهي في بحثها هذا الاسطوان عليها لمحكمة النقض .

٣ — وضع يد الناظرة بصفقتها ناظرة على اعيانها
طال زمنه لا يكسبها ملكيتها لأنها لم تضع يدها إلا بصفقتها
وكيلة عن جهة الوقف ويد الوكيل لا تؤدى إلى الملكية.

٤ — اعتراف الناظر على الوقف بما يضره

بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم وإلزامهم بالمصاريف عن الدرجتين وبمبلغ ألف قرش أتعاب محاماة عن الدرجتين وقد أعلن هذا الحكم لهم في ١٦ من يوليو سنة ١٩٣١ فقرر الاستاذ مرقص فهمي افندي المحامي بتوكيله عن رافعي النقض بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام للأسباب المدونة بتقرير طعنه المؤرخ في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ طالباً قبول النقض وإعادة القضية الى محكمة الاستئناف للحكم فيها من جديد

المحكمة

«بما أن الطعن بني على أربعة أوجه: الاول - أن الحكم المطعون فيه أخطأ في إدخال الأطيان المتنازع عليها في ملكية محمد فاضل باشا ثم في وقفه من طريق التفسير والاستنتاج لنصوص حجة الملكية مع أن تلك الحجة صريحة في استبعاد تلك الأطيان من المبيع فيها فاستنتاج خلاف الصريح في الحجة التي هي قانون المتعاقدين يعد عبثاً بنصوص العقد موجباً لنقض الحكم لأنه بني على مخالفة القانون - والثاني - أن المحكمة أخطأت في تصوير معنى الوقف إذ اقترضته شخصاً تعاقد مع المالك الأصلي ورتبت على هذا أن للوقف أن يملك زيادة المساحة واعتبرت الأطيان المتنازع فيها زيادة مساحة وأدخلتها في الوقف - مع أن الوقف ليس عقداً وليس تصرفاً ناقلاً للملك بل هو تعطيل لحق التصرف في الملك أي تصرف سلبى لا إيجابى وكل تصرف من هذا القبيل لا ينقل حقاً لأحد فلا محل للبحث في أن الوقف يملك زيادة المساحة أو لا يملكها -

والثالث - أن المالك الواقف قرر قبل الوقف وبعده أن العشرين فدانا (موضوع النزاع) ليست داخلة في مدلول عقد أملاكه من وريثة إلهامى باشا وقد صدرت له حجة تملك ذلك القدر بعد تاريخ الوقف بسنوات فمن المحال واقعياً ادخالها في وقف سابق وليس للمحكمة مثل هذه السلطة متى تعين عليها احترام العقود كما صدرت - الرابع - أن الطاعنين وضعوا أيدهم فعلاً على الأطيان المتنازع عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وأخذوا ريعها وكان وضع اليد أخيراً ودفع الريع بواسطة وزارة الأوقاف ولكن المحكمة أرادت أن تخرج من حكم هذا الواقع ومن أثره القانوني من طريق قولها أن ناظر الوقف لا يعمل باعترافه ضد الوقف اذلسنا هنا أمام اعتراف من الناظر جاء على خلاف الواقع بل أمام واقعة مادية مستمرة من سنة ١٢٧٩ هجرية أى من إحدى وستين سنة وهذا الواقع مؤيد بحجج شرعية من عقود ملكية الى حجة الوقف الى قسمة التركة الى بيع النصيب الى الاشتراك في وضع اليد والانتفاع بين الوقف والملاك في كل هذا الزمن الطويل فمن الغريب الغاء كل هذا بكلمة (ان ناظر الوقف ليس له أن يعترف ضد مصلحة الوقف) .

«وبما أن وقائع هذه المادة تلخص في أن محمد فاضل باشا اشترى بموجب الحجة الشرعية المؤرخة ١٣ محرم سنة ١٢٧٩ هجرية من وريثة المرحوم إلهامى باشا خمسمائة فدان بناحية ثانوف بمركز ملوى بمديرية أسيوط بحدود معينة ثم وقفها بموجب الحجة المؤرخة ٨ جمادى

الاولى سنة ١٢٨٢ بحدودها المدونة في عقد مشتركه بدون أن يستثنى منها شيئاً وقد ظهر للهديرية أن حقيقة مساحة الارض الموقوفة هي ٥٢٠ فداناً لا خمسمائة فقط . وانه يدفع الضريبة على خمسمائة فدان فقط فصدر أمر كريم سنة ١٢٨٠ باعطاء الواقف العشرين فداناً وكسوراً قيمة ما ظهر بالعين مشتركه من الزيادة بطريق الانعام وصدر التقسيط الرزناجي بها في سنة ١٢٨٤ وقد باعت الست فاطمة كريمة الواقف العشرين فداناً وكسوراً الى ولدها عمر فاضل في ديسمبر سنة ١٩٠٧ وهذا باعها الى عمر باشا سلطان في يناير سنة ١٩٠٨ وتولى نظارة الوقف بعد الواقف زوجته ثم كريمته فاطمة ثم وزارة الاوقاف .

عن اليوم الاول

« بما أن محكمة الاستئناف بعد أن عينت خبيراً وتبينت من تقريره أن العشرين فداناً موضوع النزاع تشملها حدود حجة الملك وحجة الوقف والخلاف بينهما أن حجة الملك استثنى فيها من المبيع الارض الخرس ولم تستثن في حجة الوقف استنتجت من نصوص حجة الملك أن البائع أراد تملك فاضل باشا جميع الارض بما فيها الجزء الخرس في مقابل دفعه الثمن عن الجزء الصالح للزراعة وهو الخمسمائة فدان وان استثناء الجزء الخرس الغرض منه عدم دفع ثمن له وان حجة الوقف وردت على جميع الاطيان بلا استثناء شيء منها فيكون قصد الواقف وقف ٥٢٠ فداناً لا خمسمائة فقط

» وبما أن الطاعن لم يقدم حجة الملك حتى تبين المحكمة ان كان هناك عبث من محكمة الاستئناف في تفسيره وخروج واضح عن ظاهر نصه يدخل تحت رقابة محكمة النقض أم أن العقد يحتمل التفسير من مجموع نصوصه بما فسرت به المحكمة الاستئنافية واستخرجت منه قصد المتعاقدين ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في الحالة الأخيرة لهذا يكون الوجه الأول لادليل عليه ويتعين رفضه.

عن اليوم الثاني

« وبما أن الوجه الثاني واجب الرض أيضاً لان المحكمة لم تصور معنى الوقف بشخص تعاقد مع المالك ولكنها استنتجت من كون حجة الوقف تشمل العشرين فداناً موضوع النزاع أن الواقف قصد وقف الخمسمائة وعشرين فداناً لا الخمسمائة فقط بدون التفات إلى النص على ان الموقوف ٥٠٠ فدان لان العبرة ببيان حدود العين الواقع عليها الوقف لا بتقدير مساحتها وهذا لا مخالفة فيه لمعنى الوقف وهو حبس العين عن تملكها لأحد والتصدق بمنفعاتها على جهة بر لا تنقطع وقد ثبت للمحكمة أن الواقف نوى وقصد حبس ٥٢٠ فداناً فالبحث عن نية الواقف من حق المحكمة ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

عن اليوم الثالث

« وبما أن هذا الوجه متعلق بواقعة هي هل الواقف قرر قبل الوقف وبعده أن العشرين فداناً موضوع النزاع لم تكن مملوكة له قبل

بالمعنى المقصود. للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محض ربحه القاضي باستيفاء الاجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون فهو لا يسقط حقا ولا يرتب حقا لأحد الخصوم فيما يتعلق بموضوع الدين ولزومه. وهو إذا كان كذلك كان غير مانع للمدين أو الحائز من رفع دعواه بالمعارضة في مقدار الدين المراد التنفيذ به.

٢ — إن القانون قد نظم للمدين معارضة مستقلة عن دعوى نزاع الملكية برفعها لمحكمة مختصة بينها له في المادة ٥٤٨ مرافعات فإن رفعها لها بطريق الاستعجال في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لإعلان التنبيه كان على قاضي نزاع الملكية وقف اجراءات التنفيذ حتى تفصل هي فيها ويصبح الحكم انتهيئا. أما إذا رفعها بالطريق العادي يعد فوات الخمسة عشر يوما كان وقف الاجراءات جوازا وكان الحكم الذي يصدر في المعارضة هو الذي يمكن ان يؤثر في اجراءات التنفيذ أما بمنع السير فيها جاتا واما بتحديد حق الدائن فيما يمكنه أن يستولى عليه عند التوزيع والقانون لم يحدد لقبول هذه الدعوى العادية ميعادا ما فالدين على حقه فيها حتى يصدر حكم مرسى الزاد على الاقل. والحائز للعقار المطلوب نزاع ملكية لا تنقص حقوقه عن حقوق المدين في هذا الشأن. بل هو أولى منه في أن يكون له الحق في الاعتراض على اجراءات التنفيذ في كل آن وبخاصة إذا كان وجه اعتراضه على الاجراءات قائما على عيب يتعلق بقدر ما يصح الزامه به من الدين على نسبة ما يحوزه من العقار المرهون في علاقته مع حائز آخر لبعض آخر من العقار المرهون لأن حقه في ذلك يجب أن يبقى له حتى بعد مرسى الزاد.

الوقائع

«من حيث إن وقائع هذا الطعن تلخص على

حجة الوقف وقد أثبتت المحكمة أن الوقف لم يقرب بذلك وإن الغرض من التقييد الرزنامجي الصادر في سنة ١٢٨٤ هجرية هو فقط بيان المقدار الواجب دفع الضريبة عليه وإن عقد الملك نقل الى فاضل باشا ملكية ٢٥٠ فدانا كلها ولا سلطة لمحكمة النقص في تقدير الوقائع

عن اليوم الرابع

«وبما أن هذا الوجه لا قيمة له أيضاً لأن وضع يد الناظرة بصفقتها ناظرة على أعيان لا يؤدي الى امتلاكها لما وضعت يدها عليه مهما طال زمن وضع يدها لأنها وكيلة عن جهة الوقف ويد الوكيل لا تؤدي الى الملكية الا اذا تغيرت صفقتها وهو أمر لم يثبت للمحكمة واعتراف الناظر حجة قاصرة لا يسرى على الوقف بما يضره. لهذا يكون لا مخالفة للقانون فيما أخذت به المحكمة الاستئنافية من هذه الناحية ويتعين رفض هذا الوجه أيضاً.

(طعن محمد سلطان بك وآخرين ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٤ سنة أولى ق. رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والمزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وامين انيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود حلمي سوكة بك رئيس النيابة)

٣٥٦

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ — حكم نزاع الملكية. ليس حكما فاصلا في حقوق. لا يمنع الحائز أو المدين من رفع معارضته في مقدار الدين
- ٢ — معارضة في تنبيه نزاع الملكية. ليس لها ميعاد محدد. جواز رفعها من الحائز للعقار حتى بعد صدور حكم مرسى الزاد

المبادئ القانونية

- ١ — الحكم الصادر بنزع الملكية ليس حكما

الحكم نازع الملكية والمالكان أصلاً للمنزل وطلبوا الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. فحكمت محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣١ بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى الطاعن والزمت بمصاريف الدرجتين ومقابل اتعاب المحاماة. فقرر الطاعن بطعنه هذا في قلم الكتاب بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣١..... المحكمة

« ومن حيث ان مبنى الوجهين الاول والثاني ان محكمة استئناف مصر قد قررت بحكمها المطعون فيه ان الطاعن قد نهب عليه بصفته حائز العقار بدفع الدين أو بتخلية ربع المنزل المطلوب نزع ملكيته فلم يعارض في التنيه ولم يعرض قيمة هذا الربع من المنزل على نازع الملكية وسار هذا الدائن في الاجراءات بمواجهته حتى حكم بنزع الملكية وحاز الحكم قوة الشيء المحكوم به فأصبح الطاعن بذلك لا يملك رفع الدعوى الحالية . ويقول الطاعن ان محكمة الاستئناف بحكمها هذا قد خالفت احكام القانون المبينة في باب نزع الملكية لان الحكم الصادر بنزع الملكية ليس حكماً بالمعنى المفهوم من الاحكام الفاصلة في الخصومات ولان للدين وللحائز الحق في رفع المعارضة في تنيه نزع الملكية بطريق الدعوى العادية في مواعيدها المعتادة وانه هو قد رفع هذه الدعوى قبل ان يصدر الحكم بمرسى المزداد فصح رفعها على ما حققته محكمة اسكندرية في حكمها المستأنف ولذلك التمس الحكم بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم المستأنف .

« ومن حيث ان المفهوم من نصوص المواد ٥٣٧ إلى ٥٦٠ من قانون المرافعات أن قاضي

ما جاء بالحكم المطعون فيه والمذكرتين المقدمتين من الطاعن ومن النيابة العامة في أن على ابراهيم الأشقر والسيدة فاطمة مصطفى أبو زيد (المدعى عليهما الثالث والرابعة في هذا الطعن) رهنا منزلهما الى الخواجه ابروتريل بالعقد الرسمي المؤرخ في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ ثم باعاً نصفه الى عاليه أحمد قنديل بالعقد المسجل في ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ وربعه الى محمد رمضان سالم بالعقد المسجل في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٧ ثم ربعه الباقي الى ابراهيم أحمد مرسى أفندى الطاعن بالعقد المسجل في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٩ — وفي ٢ يوليوس سنة ١٩٢٩ قام محمد رمضان سالم بسداد ما كان باقياً للدائن من دينه وأحله الدائن محله في الرهن والدين فنبه على المدينين وعلى الطاعن في ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ بصفته حائز الربع المنزل المرهون بسداد جميع ما دفعه للدائن ثم رفع في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ دعوى نزع ملكية الحائز من ربعه الذي اشتراه وفاء لجميع الدين الباقي. فحكمت محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٠ بنزع ملكية هذا الربع من المنزل وفاء لمبلغ الدين كله وحددت لبيعه جلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠. فرفع ابراهيم أحمد مرسى أفندى دعواه الحالية أمام محكمة اسكندرية الأهلية طلب فيها الحكم بإلغاء اجراءات نزع الملكية وشطب جميع التسجيلات المؤشر بها على اسمه وعلى ملكيته لربع المنزل وذلك مقابل دفعه ربع باقي الدين والمصاريف على اعتبار أن مشتري المنزل جميعهم مسئولون جميعاً بصفتهم حائزين له كل بقدر ما اشتراه فحكمت محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية له بهذه الطلبات في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فاستأنف

نزع الملكية لا يفصل حقا في خصومة قائمة بين الدائن وغريمه وإنما هو ينظر فقط — وهو بسبيل الترخيص ببيع العقار جبراً على مالكه — في صحة الطلب المرفوع له بنزع الملكية وعدم صحته من ناحية اشتماله على البيانات الجوهرية المذكورة بالمادة ٥٥٣ ومن ناحية استيفاء الاجراءات الشكلية السابقة أو المقارنة لهذا الطلب في مواعيد القانونية ثم في شروط البيع وشرعيتها وفي صفة العقار وتحديد ما يجب نزعها وبيعها منه والثلث الذي يجب أن تبتدىء منه المزايدة وذلك بدون أن يتعرض للحكم لا إلى أصل الدين ولا إلى مقدار ما يجب وفاؤه منه ولهذا نص في المادة ٥٥٩ على أن الحكم الصادر بنزع الملكية لا يعلن لأحد ولا يعارض فيه ولا يستأنف .

« ومن حيث ان المفهوم من هذه النصوص أيضاً أن الشارع لما لم يسمح للمدين بأن يعرض على قاضي نزع الملكية ما عساه يكون لديه من أوجه المناقضة المتعلقة بعيب شكلي في التنبيه أو بعيب في صفة الدائن أو في الدين أو في العقار المراد بيعه أو الخاصة بتخفيض المبلغ المراد التنفيذ به أو ببراءة الذمة منه كله أو بعضه . ان الشارع لما لم يسمح للمدين بذلك . قد نظم له معارضة مستقلة عن دعوى نزع الملكية يرفعها لمحكمة مختصة بينها له في المادة ٥٤٨ ان رفعها بالطريق الاستعجال في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لعلان التنبيه كان على قاضي نزع الملكية وقف اجراءات التنفيذ حتى تفصل هي فيها ويصبح الحكم انتهائياً . أما ان رفعها بالطريق العادي بعد فوات خمسة عشر يوماً كان وقف الاجراءات جوازيًا وكان الحكم الذي

يصدر في المعارضة هو الذي يمكن أن يؤثر في اجراءات التنفيذ اما بمنع السير فيها بتاتا واما بتحديد حق الدائن فيما يمكن أن يستولي عليه عند التوزيع » ومن حيث انه مادام القانون قد منع المدين من تقديم أوجه معارضة الموضوعية لقاضي نزع الملكية ومادام قد سمح له بتقديم هذه الأوجه للمحكمة المختصة بالطريق المستعجل في ميعاد خمسة عشر يوماً بالطريق العادي بعد هذا الميعاد . ومادام القانون لم يحدد لقبول هذه الدعوى العادية ميعاداً ما فالمدن على حقه فيها حتى يصدر حكم مرسى المزداد على الأقل فان رفعها قبل ذلك كانت مقبولة .

« وحيث ان حقوق الحائز للعقار المطلوب نزع ملكيته لا تنقص عن حقوق المدين في هذا الشأن بل هو أولى منه في ان يكون له الحق في الاعتراض على اجراءات التنفيذ في كل آن وبخاصة اذا كان وجه اعتراضه على الاجراءات قائماً على عيب يتعلق بقدر ما يصح الزامه به من الدين على نسبة ما يحوزه من العقار المرهون في علاقته مع حائز آخر لبعض آخر من العقار المرهون لأن حقه في ذلك يجب أن يبقى له حتى بعد مرسى المزداد .

« وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بتقريره عدم قبول هذه الدعوى استناداً الى أن مدعيها قد نه عليه بالوفاء أو التخلية فلم يعارض ولم يتعرض في ميعاد خمسة عشر يوماً التالية لعلان التنبيه له وقد سير في اجراءات التنفيذ بمواجهته وصدر الحكم بنزع الملكية وحاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم به .

« وحيث ان الطاعن وإن طلب تأييد

الحكم المستأنف الا أنه لم يقدم هذا الحكم لهذه المحكمة ولذلك لا تستطيع المحكمة نظر الموضوع وترى الاقتصار على نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد .

فهرزده الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها مجددا والزمت المدعى عليه الأول بالمصاريف وبمبلغ ٦٠٠ قرش أتعاب محاماة للطاعن .

(طعن ابراهيم أحمد مرسى أفدى وحضر عنه الاستاد أحمد مرسى بدر ضد الحاج محمد رمضان سالم وآخرين رقم ٣١ سنة اولوق - بالهيئة السابقة)

٣٥٧

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

(١) أحكام . نسيبها . دليل جديد . شهادة تطعيم . مناقشة محكمة أول درجة لها . تقديم أصل الدفتر المستخرجة منه شهادة التطعيم : عدم كلام محكمة الاستئناف عنه . ليس وجها للبطلان لعدم وجود فارق بين الدفتر وما يستخرج منه .

(٢) موظف : سن . تقديره . وجوب تقديم شهادة ميلاد أو شهادة رسمية مستخرجة من دفتر المواليد عند عدم الحصول عليها . تقدير القوميسون . عدم تفريق القانون بين من ولدوا قبل قانون سنة ١٨٩١ وبين من ولدوا بعده .

(٣) سن . تقديره . نظام عام .

المبادئ القانونية

١ - اذا تكلم حكم عن شهادة تطعيم مستخرجة من الدفتر المعد لاثبات التطعيم ثم قدم دفتر التطعيم نفسه دليلا في الدعوى لدى استئناف هذا الحكم ولم يفرض الحكم الاستئنافي لهذا الدفتر بل

اكتفى بتأييد الحكم الا بتناثي لاسبابه، فلا يصح الطعن في هذا الحكم الاستئنافي بأنه أغفل الكلام على دليل جديد قدم في الدعوى، اذ لا فرق بين الدفتر نفسه وبين الشهادة الرسمية المستخرجة منه والتي بحثت قيمتها فيما أريد التل دليل بها عليه ولانه لم يحدث حدث جديد أمام محكمة الاستئناف بتقديم الدفتر حتى كان من الممكن مطالبتها بأن تتكلم عنه ٢ - لا يعتمد في تقدير سن الموظف إلا على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد ، فاذا لم يمكن الحصول على احدى هاتين الشهادتين اعتمد على تقدير القوميسون الطبي . أما غير ذلك من الاوراق وبخاصة شهادة التطعيم فلا يصلح سنداً للتقدير . ولا فرق في ذلك بين أن يكون الموظف قد ولد قبل صدور قانون سنة ١٨٩١ الخاص بقيد المواليد أو بعده ، لان القانون حصر الادلة الممكنة الاخذ بها .

٣ - إن مسألة تقدير السن هي من المسائل المتعلقة بالنظام العام فلا يمكن الارتباط فيها على قاعدة تخالف القوانين الموضوعية لها . ولو حصل ذلك فانه يقع باطلا

الوقائع

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٩ رفع اسكندر بك اسحق «رافع النقض» أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية الدعوى رقم ٦٧٣ سنة ١٩٢٩ ضد وزارتي المواصلات والمالية «المدعى عليهما في الطعن» وطلب للاسباب الواردة بها الحكم بالزامهما متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٢٦ جنيتها و ٥٠١ مليا شهريا ابتداء من ١٣ يونيه سنة ١٩٢٨ الى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ مادام على قيد الحياة مع اعتبار المعاش الشهري الواجب ترتيبه له مبلغ ٥٨ جنيتها و ٨٨٨ مليا واعتباره مستحقاً له

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن قدم لمحكمة الاستئناف لأول مرة دفترا رسمياً «دفترا تطعيم» اعتبره بالنسبة للبيانات الواردة فيه ولمركز الموظف الذي كان معهودا اليه العمل فيه كدفترا المواليد ولكن المحكمة أخذت بأسباب الحكم الابتدائي جملة واحدة ولم تقل كلمة عن هذا المستند الجديد الذي لم يكن تحت نظر المحكمة الابتدائية وقت إصدار حكمها المستأنف وأن إهمال المحكمة الكلام عن هذا المستند يعتبر دليلاً على أنها لم تلتفت الى ما ورد فيه وعلى أنها كونت رأيها في الدعوى قبل الاطلاع بجميع وجود الدفاع وأن هذا الامر يعتبر بطلاناً جوهرياً في الحكم أساسه عدم كفاية الاسباب . «وحيث انه بالرجوع الى أسباب حكم محكمة أول درجة التي اتخذتها محكمة الاستئناف أسباباً لحكمها تبين أن المحكمة الابتدائية لم تتناول بحث شهادة التطعيم من حيث البيانات الواردة فيها أو مركز الموظف الذي كان معهودا اليه تسجيلها بل كان بحثها مقصوراً على قيمة هذه الشهادة القانونية في اثبات تاريخ الميلاد وذلك بدليل قولها «أن لا شبهة في أن شهادة التطعيم فضلاً عن أنها ليست ورقة معدة لاثبات الميلاد فانها لم يرد ذكرها ضمن الاوراق التي بينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ على سبيل الحصر فهي لذلك ليست لها القوة الكافية لإلغاء تقدير القومسيون الطبي الذي يقول قرار مجلس الوزراء سالف الذكر بأنه بغير شهادة الميلاد او

ابتداء من تاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ على أن لا يصرف اليه بهذه القيمة مادام يستولى على مبلغ ٢٦ جنيهاً و ٥٠١ ملياً المذكور مع الزام المدعى عليهما بالمصاريف والاعتاب .

وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة المذكورة حضورياً برفض الدعوى والزام رافعها بالمصاريف و ٣٠٠ قرش اعتاب محاماة و بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ استأنف اسكندر بك اسحق هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر الاهلية قيد بجدولها برقم ٦٠ سنة ٤٨ قضائية طالباً بإلغاء وإلزام الوزارتين المذكورتين متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ١٥ جنيهاً و ٤٦٠ ملياً شهرياً ابتداء من ١٣ يونيه سنة ١٩٢٨ الى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ مادام على قيد الحياة مع إلزامهما بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين . فقضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش إعتاب محاماة .

وبتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٣١ قرر حضرة الاستاذ محمد زكي على بك المحامي بتوكيله عن رافع النقض بالطعن بطريق النقض والابرام في هذا الحكم الذي أعلن لموكله في ١٩ يوليه سنة ١٩٣١ طالباً بنقضه وإحالة الدعوى الى دائرة أخرى بمحكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد مع إلزام الوزارتين بالمصاريف ومقابل الاعتاب

مستخرج دفتر المواليد يصبح نهائيا لا سيل للطن عليه »

« وحيث ان هذا التقدير كان يكون بعينه ولفظه في حالة ما اذا كان دفتر التطعيم قدم لهذه المحكمة اولا. اذ لا فرق بين الدفتر نفسه وبين المستخرج الرسمي منه فلم يحدث حدث جديد امام محكمة الاستئناف حتى كان من الممكن مطالبته بان تتكلم عنه .

« وحيث ان الوجه الثاني يتضمن ان المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف قد اخطأت في تفسير المادة ٨ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ رقم ٥ المعدل بالقانون الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩١٠ بان اعتبرتا ان الشهادة التي يعتمد عليها في تقدير سن الموظف يجب ان تكون مستخرجة من دفتر قيد المواليد لا من اى دفتر آخر وقد فاتهما انه في الوقت الذي ولد فيه الطاعن لم يكن القانون الصادر بقيد المواليد قد صدر فليس من الجائز قانونا ان يطالب الموظف بتقديم مستخرج من دفتر المواليد في الاحوال السابقة على ٩ يونيه سنة ١٨٩١ تاريخ صدور القانون سالف الذكر باعتبار ان هذا المستخرج هو الدليل الوحيد الذي يصح تقديمه لاثبات تاريخ الميلاد وانه متى كان الامر كذلك وجب قبول كل دليل صحيح يمكن ان يوصل الى معرفة سن الموظف.

« وحيث ان المادة ٨ من قانون المعاشات حصرت الاوراق التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير السن فنصت على أنه يعتمد في تقدير السن على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة

من دفتر قيد المواليد كما أنها نصت على أنه في حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي . « وحيث ان هذه المادة فضلا عن أنها تفرق بين الدفاتر الموجودة قبل أو بعد صدور قانون سنة ١٨٩١ فهي لم تشر بالمرّة الى شهادة التطعيم فليس هناك خطأ سواء من المحكمة الابتدائية أو من المحكمة الاستئنافية في عدم التعويل عليها .

« وحيث ان القول من الطاعن بأنه ولد في وقت لم يكن القانون الصادر بقيد المواليد قد صدر وكان يجب على المحكمة قبول كل دليل صحيح يمكن أن يوصل الى معرفة سنه قول غير صائب قانونا لأن القانون حصر الأدلة الممكنة الأخذ بها .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة اخطأت في تفسير احكام القانون لان المادة ٧١ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ لم يعط لمجلس الوزراء اكثر من حق تفسير النصوص الغامضة في القانون المذكور لاحق وضع احكام قانونية جديدة لم يكن منصوصا عليها فيه .

« وحيث انه لا مصلحة للطاعن في اثاره هذا البحث لانه حتى تاريخ رفع النقض لم يقدم احدى الشهادتين المنوه عنهما في المادة ٨ ولانه لا يزال يحاول التمسك بأن شهادة التطعيم تقوم مقام شهادة الميلاد ولقد يكون هذا البحث مفيدا لو كان قدم احدى الشهادتين المتقدم ذكرهما بعد الميعاد الذي حدده قرار مجلس الوزراء .

« وحيث ان الوجه الرابع يتضمن أن المحكمة الابتدائية قررت أن قبول وزارة المالية اعتماد

المستخرج الرسمي الذي قدمه الطاعن لا يصح ان ترتبط به الحكومة لان وزارة المالية لا يجوز لها أن تخالف احكام القانون العام وقدفات المحكمة المذكورة ان وزارة المالية تمثل الحكومة برمتها فاذا ما ارتبطت بشئ مع أحد وجب عليها تنفيذه .
« وحيث ان الطاعن مسلم في أقواله بأن مسألة السن من المسائل المتعلقة بالنظام العام فلا يمكن الارتباط فيها على قاعدة تخالف القوانين الموضوع لها، فلو صح ووجد مثل هذا الارتباط لوقع باطلا على أن الأمر في الحقيقة والواقع لم يتعد الاجراءات الادارية الداخلية التي يصح العدول عنها في أي وقت متى ظهرت مخالفتها للقوانين المعمول بها .

« وحيث من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليما من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .

(طعن اسكندر بك اسحق وحضر عنه الاستاذ محمد بك زكي على ضد وزارتي المواصلات والمالية رقم ٢٦ سنة أولى قضائية - بالهيئة السابقة)

٣٥٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

إجراءات النقض . مواعيد تقديم المذكرات - فوات الميعاد من غير تقديم محامى أحد الخصوم مذكرة بدفاعه . عدم جواز حضور محام عنه بالجلسة لابتداء دفاعه شفويا أو بمذكرة

المبدأ القانوني

ليس لاي مدعى عليه في الطعن لم يعين له محاميا يقدم باسمه لقلم الكتاب مذكرة كتابية بدفاعه في الميعاد المعطى له قانوناً أن يطلب من المحكمة الاذن له أو لحام عنه يعين بعد فوات

هذا الميعاد في الحضور بجلسة المرافعة ليقدم دفاعه عنه بالجلسة شفويا أو بمذكرة يقدمها لان المواعيد المبينة بالمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ حتمية ولان باب المرافعة الكتابية أمام محكمة النقض يقفل متى أبدت النيابة طلباتها في المذكرة التي تضيفها للفق الدعوى قبل الجلسة

المحكمة

« من حيث ان الأستاذ مصطفى الشوربجي حضر بجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ المحددة لنظر الطعن المرفوع من مصلحة أقسام الحدود لهذه المحكمة على موكله محمد افندي إبراهيم متولى وطلب الاذن بقبول دفاعه عنه بالجلسة المذكورة بناء على الاسباب التي أوضحها بالمذكرة التي قدمها بها

« وحيث ان النيابة وحضرة النائب عن الطاعنة طلبتا تأجيل نظر الموضوع لجلسة أخرى والسماح لهما بتقديم مذكرات خاصة بهذا الطلب فأجلت المحكمة النظر في الطعن لجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ وصرحت بتقديم المذكرات المطلوب تقديمها

« وحيث ان ما أبداه الاستاذ مصطفى الشوربجي في مذكرته يتلخص في أنه في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ قرر الاستاذ جورج روفائيل بقلم كتاب هذه المحكمة أنه بالنيابة عن مصلحة أقسام الحدود يطعن في الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في ٩ أبريل سنة ١٩٣١ في القضية المدنية رقم ١٦١٥ سنة ٤١ قضائية بغير أن يبين اسم الموظف الذي ينوب عن تلك المصلحة. وأنه في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١

أمام محكمة النقض ولم يقدم مذكرته فيما أعطى له من ميعاد عند إعلانه بالحكم الصادر بقبول الطعن من دائرة الطلبات - بأن يسحب ما عساه يكون قد سار فيه رافع النقض من إجراءات طلب الحكم عليه غايبا ليعود هو إلى تحضير دفاعه وتقديم مذكرته في الميعاد الذي تعطيه إياه دائرة النقض المدنية.

« ومن حيث أن قواعده هذا التيسير التي يستأنس بها الاستاذ مصطفى الشوربجي لم تكن من صنع الفقهاء الفرنسيين ولا من عمل محكمة النقض تفقها أو تفسيراً لقانون لم ترد به هذه القواعد بل هي من وضع الشارع الفرنسي نفسه (راجع المادة ٢١ من الأمر الملكي الصادر في ١٥ يناير سنة ١٨٢٦ والمادة السابعة من قانون ٢ يونيو سنة ١٨٦٢) وقد صدر في وضعها عن مبدأ آخر غير المبدأ الذي صدر عنه القانون المصري، ذلك بأن الشارع الفرنسي - اذ جوز المعارضة في الأحكام الغائية الصادرة من محكمة النقض - كان عليه أن يلاحظ إمكان تخلف المدعى عليه في الطعن عن الحضور لقلم الكتاب ليختار محاميه وليقدم هذا المحامي عنه مذكرة بدفاعه لأن مناط غياب المدعى عليه وحضوره أمام محكمة النقض الفرنسية هو ذلك الاختيار منه للمحامي وتقديم المحامي المعين تلك المذكرة لقلم الكتاب ولهذا كان من قواعد تحضير قضايا الطعون بالنقض أنه إذا غاب المدعى عليه في الطعن - وهو يعتبر غائباً متى لم يعين له محامياً يقدم عنه مذكرة بدفاعه - فعلى مقدم الطعن أن يسعى لدى المحكمة لتحديد جلسة المرافعة لاستصدار حكم غايب فيه ويكون لهذا المدعى عليه الغائب إلى يوم تلك

تلقى محمد افندي ابراهيم متولى موكله إخطاراً عن هذا الطعن لا بناء على طلب مصلحة أقسام الحدود التي قررت بالنقض بل بناء على طلب الحكومة المصرية النائب عنها حضرة صاحب السعادة المدير العام لمصلحة أقسام الحدود فوق هذا الإخطار باطلا لصدوره من غير مقرر الطعن وأنه لهذا البطلان لا ينبغي أن يعتبر يوم الإعلان الذي هو يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ مبدأ لسريان الميعاد الذي له الحق فيه بمقتضى قانون محكمة النقض أن يقدم مستنداته ومذكرته وأنه بالرغم من ذلك قد أعد مذكرته ودفع الرسم المستحق عليها لقلم الكتاب وسلمها لهذا القلم مع توكيله الصادر لمن المدعى عليه فلم يشأ قلم الكتاب إرفاقهما بملف هذا الطعن - ثم يقول الاستاذ أن المادة ٢٦ من قانون محكمة النقض وإن حرمت على الخصوم الذين لم يودع بأسمائهم مذكرة كتابية أن ينيبوا عنهم محامياً في الجلسة فهي لم تحدد لهذا الأيداع ميعادا وإن المادة ٢٧ من هذا القانون وإن منعت قبول أوراق أو مذكرات من الخصوم بعد المواعيد المحددة في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ فهي لا تعطى لقلم الكتاب الحق في عدم تقديم ما يسلم له من المذكرات بعد هذه المواعيد إلى المحكمة وأنه على أي حال لا ينبغي الأخذ في تفسير هاتين المادتين بالتضييق الضار بحق الدفاع وبخاصة بحق الدفاع عن الغائبين ذوى الأعذار القهرية بل يجب الأخذ فيه بالتوسعة المقررة في القانون الفرنسي من السماح للمدعى عليه الذي لم يعين له محامياً ينوب عنه في الحضور

الجلسة التي تحدد لنظر الطعن غنياً ان يسحب هذه الاجراءات ويعود الى تحضير دفاعه بطلب يقدمه لها فتجيبه اليه بتحديد ميعاد آخر لتقديم مذكرة ومستنداته . ومن هذا كان لتحضير القضايا امام محكمة النقض الفرنسية ثلاث طرق - اولها هذه - وثانيها الخاصة بتحضير القضية بين طرفي الخصومة الحاضرين - وثالثها الخاصة بتحضير القضية بين المدعى عليه الحاضر وبين رافع النقض اذ لم يعلن خصمه الحكم الصادر من دائرة الطلبات بقبول الطعن اذ يكون لهذا المدعى عليه ان يقدم القضية لجلسة المحكمة المدنية لتحكمه بسقوط الحق في الطعن . اما الشارع المصري فلم يشأ متابعة الشارع الفرنسي فيما نهجه من جواز الطعن بالمعارضة في الاحكام الصادرة في غيبة المدعى عليه ومن الترخيص للغائب بسحب اجراءات الغياب ليوم جلسة المرافعة على ما سبق ذكره بل حرم بالمادة (٣٢) هذه المعارضة وصرح في مذكرة الايضاحية بأن مقصوده من منعها هو انتهاء القضية بالحكم الذي تصدره اعلى السلطات القضائية في الدولة وان من يتخلف من الخصوم عن الحضور امامها على الوجه المبين بالقانون فعليهم وزرهم ولم يكن على الشارع المصري من اجل هذا الا ان يضع ابسط القواعد لتحضير الطعون بين طرفي الخصومة على اعتبارها حاضرين حكماً وان يعتبر الاحكام الصادرة من محكمة النقض لا تقبل الطعن بطريق المعارضة وان يحمل الغائبين منهم حقيقة وزر غيابهم ايا كانت معاذيرهم . « ومن حيث ان الشارع المصري بعد ان بين في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ لغاية ٢٥ ما يجب على رافع الطعن اجراؤه من التقرير بالطعن وخطار خصمه به وتقديم مذكرة ومستنداته المؤيدة لطعنه وبعد ان بين ما يجب على المدعى عليه من ذلك أيضاً خاطبهما في حزم لا عذر لهما بعده فقال بمادة ٢٦ : لا يؤذن للخصوم ان يحضروا شخصياً أمام محكمة النقض والابرار من غير محام معهم وليس للخصوم الذين لم يودع باسمهم مذكرة كتابية الحق في ان ينوب عنهم محامياً في الجلسة - فاذا لم يحضر محامون بالجلسة يفصل في القضية بموجب الأوراق الكتابية . ثم أعاد عليهم هذا النهي بصيغة أخرى فقال بالمادة ٢٧ لا يقبل من الخصوم أوراق أو مذكرات بعد المواعيد المحددة في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ ولم ير أن يستثنى من ذلك إلا حق المحكمة في الترخيص لمحامي الخصوم بإيداع مذكرات تكميلية اذا رأت بعد اطلاعها على القضية في الجلسة أنه لا غنى عن ذلك والمراد بعبارة محامي الخصوم أولئك المحامون الذين اختيروا من قبل وأودعوا بأسماء موكلهم المذكورات الكتابية الواجب تقديمها في المواعيد . « وحيث ان ما أعطى لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية من حق التعديل في مواعيد الاجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث من قانون النقض ما عدا المواعيد المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٧ ومن حق تحديد مواعيد للاجراءات المبنية بهذا الفصل التي لم يحدد لها مواعيد في هذا القانون - ان ما أعطى من هذا الحق لا يسمح لهذه المحكمة بأن تنشئ اجراءات جديدة للغائبين الذين قد يفوتهم الحضور بقلم الكتاب لتسمية محاميهم وايداع مذكراتهم في المواعيد المقررة

«ومن حيث انه فضلا عن أن هذا المعنى هو على آتم الوضوح في مواد القانون فان المذكرة الايضاحية التي تقوم منه مقام الأعمال التحضيرية تزيد وضوحا فقد جاء فيها عند شرح الفقرة الثانية من المادة ٢٨ التي نصها «وتنطبق في القضايا المرفوعة الى محكمة النقض والابرام قواعد الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما تنطبق فيها أيضا القواعد الخاصة بالأحكام بقدر ما تكون هذه القواعد أو تلك متفقة مع نصوص هذا القانون» جاء في هذه المذكرة ما نصه «قد استثنى من هذه القواعد حكم المادة ٩٥ التي تصرح بتقديم مذكرات أو أوراق ما دامت القضية في المداولة بشرط سبق اطلاع الخصم الآخر عليها فان المادة ٢٧ من المشروع (الذي أصبح قانونا) تحتوي بعكس ذلك على فقرة تمنع تقديم أوراق أو مذكرات بعد المواعيد المحددة في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ إلا في الحالة الاستثنائية التي ترى فيها المحكمة بعد اطلاعها على القضية في الجلسة أن ترخص للخصوم بإيداع مذكرات تكميلية».

«ومن حيث انه ينتج من جميع ما تقدم انه ليس لأي مدعى عليه في الطعن لم يعين له محاميا يقدم باسمه لقم الكتاب مذكرة كتابية بدفاعه في الميعاد المعطى له قانونا ان يطلب من المحكمة الاذن له او لمحام عنه يعينه بعد فوات هذا الميعاد في الحضور بجلطة المرافعة ليقدم دفاعه عنه بالجلسة شفويا او بمذكرة يقدمها لأن المواعيد المبينة بالمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ حتمية ولأن باب

المرافعة الكتابية أمام محكمة النقض يقفل متى أبدت النيابة طلباتها في المذكرة التي تضيفها لملف الدعوى قبل الجلسة .

« وحيث ان الاستاذ الشوربجي يسلم بأن موكله أخطر يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩٣١ بحصول الطعن وستنظر المحكمة من تلقاء نفسها عند نظر شكل الطعن وموضوعه فيها بعد في صحة هذا الاعلان وعدم صحته وما قد يترتب عليها . » ومن حيث انه مسلم أيضا بأنه أعدم مذكرة موكله وسلمها لقم الكتاب بعد ان قدمت النيابة طلباتها بالمذكرة التي أضافتها على ملف الدعوى فلاحق له في طلب الاذن بالترخيص له بالمرافعة عن موكله بعد انتهاء المواعيد المقررة قانونا . (طلب الوكيل عن محمد أفندي ابراهيم متولى متعتنا قبول مذكرته في طعن مصلحة أقسام الحدود رقم ٢٧ سنة أولى قضائية بالهيئة السابقة)

٣٥٩

١٤ يناير سنة ١٩٣٢

- (١) نقض . اجراءات . نائب من أقسام قضايا الحكومة
رضه نقضاً بالنيابة عنها . غير مقرر امام محكمة النقض .
لا يمنع من صلاحية تمثيل الحكومة . لا بطلان
- (٢) اعلان شخصيه المصلحة المتقاضية . لا ضرورة لذكر
وظيفة من يمثلها في الاعلان
- (٣) التزام عقدي . وفاة . طارىء . يجعل التنفيذ مرهقاً . لا يجوز
الحكم بفسخ الالتزام - القضاء ونظرية
الظروف الطارئة

المبادئ القانونية

- (١) لا بطلان إذا وقع تقرير الطعن المرفوع من إحدى المصالح الحكومية بالنيابة عنها نائب من أقسام القضايا ، لان هذا النائب وإن لم يكن محامياً مقررأ أمام محكمة النقض إلا أن صلاحيته لتمثيل الحكومة والنيابة عنها مستفادة من نص

المادة ٥٥ من قانون المحاماة الاهلية .

(٢) يكفي لتعيين شخصية المصلحة المتقاضية أن تذكر وظيفة من يمثل هذه المصلحة وإذن فلا بطلان في حالة إعلان الطعن المرفوع من مصلحة من المصالح المبلغ للمدعى عليه إذا اقتصر فيه على ذكر وظيفة ممثل هذه المصلحة دون اسمه (٣) لا ينقض الالتزام العقدي بالفسخ إلا إذا أصبح الوفاء غير ممكن ويعتبر الملتزم فقط مسئولا بالتضمينات إذا لم يقم فعلا بالوفاء أو إذا تأخر فيه ولا ينقطع إخلاء عهده إلا إذا أثبت أن الوفاء أصبح قبل تكليفه مستحيلا استحالة مطلقة لطوء حالة قاهرة أو حادث جبري لا قبل له بدفعه أو التحرز منه ، فإذا لم يبلغ الطارئ المفاجيء مبلغ الحادث الجبري أو القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا استحالة مطلقة بل كان كل أثره هو أن يجعل التنفيذ مرهقا للمدين فحسب فلا ينقض الالتزام .

فالحكم الذي يقرر المساواة بين الطارئ الذي قد يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للملتزم وبين الحادث الجبري الذي يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا استحالة مطلقة ويقرر الأخذ في كليهما بفسخ الالتزام على حساب الدائن وإبراء ذمة المدين مخالف للقانون ويتعين نقضه ، لأن الشارع وإن كان قد أخذ بنظرية حساب الطوارئ في بعض الأحيان إلا أنه قد استبقى زمامها بيده يتدخل به فيما شاء وقت الحاجة وبالقدر المناسب والمصلحة العاقدين كليهما فما يكون للقضاء بعد ذلك إلا أن يطبق القانون على ما هو عليه .

الوقائع

تلخص وقائع هذه المادة على ما جاء بالحكم المطعون فيه في أن الحكومة اشهرت مناقصة خاصة

بتوريد ٨٤٢ أردبا من الذرة العويجة فرست في ٢١ يونيه سنة ١٩١٩ على محمد أفندي إبراهيم متولى بسعر ٥٥٠ مليا و ٢ جنيه الأردب الواحد على أن يورد للمصلحة ما تطلبه منها في ثمانية أيام تمضي من تاريخ الطلب التحريري الذي يرسل له وعلى أنه إذا تأخر في توريد أي جزء فللمصلحة أن تشتريه على حسابه ويكون ملزما بكل زيادة عن الثمن المتفق عليه كما لها أن تلغى العقد وتخطره بالغائه وقد قبل المتعهد أن يكون للمصلحة الحق في أن تأخذ أقل أو أزيد من الكمية المتفق على توريدها بشرط أن لا تتجاوز الزيادة ٢٥٪ وأن يكون لها الحق في الاستغناء بأي حال من الأحوال عن أخذها كلها أو بعضها دون أن يكون له حق مطالبتها بالاستلام أو بأي تعويض كان وقد أخذ الملتزم في توريد ما طلب منه حتى ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ فطلبت منه المصلحة توريد ٢٥٠ أردبا من الذرة ولما لم يوردها حررت له خطابا موصى عليه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ تطلب منه التوريد وتحذره عاقبة التأخير فيه فلم يجبه ثم أرسلت له خطابا آخر في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ تطلب منه توريد الباقي أردب فلم يوردها إلا ١٣٦/٥ أردبا فاشتريت من السوق على حسابه ما لزمها وقتئذ وقدره ٩٦ أردبا وخطرت به بذلك وبما أنها تريد معرفة ما إذا كان مستعد لتوريد الكمية المطلوبة منه أم لا وكررت عليه الطلب فاجابها بخطابه المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٠ بأنه لا يستطيع القيام بتوريد الذرة لدورها ومضاعفة ثمنها فاشتريت المصلحة ما لزمها بسعر السوق وخطرت به بالشراء ثم رفعت هذه الدعوى لمحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية تطالبه بفروق الأثمان

والحرية، وهو وإن لم يكن محامياً مقرر أمام هذه المحكمة إلا أن صلاحته لتمثيل الحكومة والنيابة عنها مستفادة من نص المادة ٥٥ من قانون المحاماة الأهلية .

« ومن حيث أن الاخطار بالطعن المبلغ للدعى عليه وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة المصرية النائب عنها حضرة صاحب السعادة مدير عموم مصلحة أقسام الحدود بغير ذكر اسم لهذا المدير إلا أنه يجب اعتباره صحيحاً لأنه لم يدع لنسأ في معرفة الطاعن الذى هو مصلحة أقسام الحدود التابعة لوزارة الحرية والتي ينوب عنها قسم القضايا .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن قد رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .

عن الموضوع

« ومن حيث أن حصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قد بنى على أن المدعى عليه في الطعن - عند توقيعه على شروط المناقصة والعقد في يونيو سنة ١٩١٩ - لم يكن ليخطر بباله ما بلغت أثمان الذرة التي التزم توريدها من الارتفاع الفاحش الذى أدخل بتوازن العقد الاقتصادى وأنه إذا كان واجبا احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين مادام تنفيذها لم يصبح بعد مستحيلاً استحالة مطلقة فإنه يجب أن يكون ذلك مقيداً بمقتضيات العدالة وروح الاقتصاف بحيث أن طرأت عند تنفيذ العقد ظروف لم يكن ليتوقعها العاقدان

بعد خصم ما كان له عندها من تأمين وما استحقه من ثمن شراء وبلغ ما طلبت الحكم بالزامه بدفعه لها مبلغ ٩١ ملياً و ١٥٨١ جنيهاً ورفع هو عليها دعوى فرعية طالبها فيها بأن تدفع له ٧٥ ملياً و ٢٥٠٩ جنية فقطت محكمة اسكندرية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ برفض الدعوى الفرعية وفي الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمصلحة ٩١ ملياً و ١٨١٥ جنيهاً وبالفوائد والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة استئناف مصر حكمت بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الأصلية وبالزام مصلحة الحدود بأن تدفع لخصمها ٧٥ ملياً و ٢٥٠٩ جنية مع المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة . فطعننت الحكومة في هذا الحكم بالنقض في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ بعد أن أعلن لها في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ وأخطرت خصمها بهذا الطعن في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وقدمت مذكرتها في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ ولم يقدم المدعى عليه مذكرة باقواله وقدمت النيابة مذكرتها في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ طالبة قبول الطعن ونقض الحكم .

المحكمة

« من حيث أن التقرير بالطعن في قلم الكتاب حصل في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ والحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعنة في ١٨ يولي فالتعن في الميعاد .

« ومن حيث أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب بالنيابة عن مصلحة أقسام الحدود التابعة لوزارة الحرية هو جورج روفائيل افتدى النائب بقسم قضايا وزارة الأشغال

كان من شأنها أن تؤثر على حقوقهما وواجباتهما وتخل بتوازنهما اخلا لا خطرا وتجعل تنفيذ العقد مرهقا للمدين لدرجة لم يكن ليتوقعها بحال من الأحوال تعين إعفاء المدين من تنفيذ تعهداته وفسخ العقد على حساب الدائن حتى لا يثرى هذا على حساب مدينه. كما بنى ذلك الحكم أيضاً على أن القانون المصرى وان لم يصرح بأخذه بنظرية انفساخ الالتزام بالظروف الطارئة التي لم يكن ليتوقعها العاقدان والتي تجعل التنفيذ مرهقا للمدين - الا أنه قد عمل بها في المواد ١٦٨ و ١١٩ و ١٢٢ من القانون المدنى اذا أباح للمحاكم أن تأذن المدين بوفاء الدين على أقساط أو أن تعطيه ميعادا للوفاء اذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لرب الدين واذا لم يجعل المدين ملزماً بالتضمنيات المترتبة على عدم الوفاء أو التأخير فيه الا اذا كان كلاهما ناشئاً عن تقصير الملتزم ولم يدخل في هذه التضمنيات الا ما كان متوقفاً حصوله عقلاً من الخسارة اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس - وتقول الطاعنة والنيابة العامة أن القانون المصرى لا يعترف بنظرية حساب الطوارئ (*théorie de l'imprévision*) على الوجه الذى يقول به الحكم المطعون فيه بل هو بالعكس يعتبر المدين مقصراً في عدم الوفاء أو في التأخير فيه بمجرد ثبوت أنهما عليه فعلاً ولا يعفيه من التزامه الا اذا أثبت هو أنه قد استحال عليه تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة بقوة قاهرة أو حادث فجائى لا قبل له بدفعه أو التحرز منه، ثم يطبق الطاعنة

والنيابة العامة هذه الأصول على صورة الدعوى الحالية فيقولان أنه كان على الملتزم - وعقده على ما سبق ذكره - أن يتحوط لارتفاع الأسعار الملحوظ عند العقد وانه على كل حال لا ينبغي اعتبار ارتفاع الأسعار مع وجود الصنف في السوق طارئاً يمكن أن يحل الملتزم بما قيد نفسه به .

« ومن حيث ان الذى يؤخذ حقيقة من فقه المواد ١٧٧ و ١٧٨ و ١١٩ من القانون المدنى أن الالتزام العقدى لا ينقضى بالفسخ الا اذا أصبح الوفاء غير ممكن وان الملتزم يعتبر مقصراً ومسؤولاً بالتضمنيات اذا لم يقم فعلاً بالوفاء أو اذا تأخر فيه وانه لا يستطيع اخلاء عهده الا اذا اثبت أن الوفاء أصبح - قبل تكليفه - مستحيلاً استحالة مطلقة بطروء حالة قاهرة أو حادث جبرى لا قبل له بدفعه أو التحرز منه وان التضمنيات التي يستحقها من له الالتزام تشمل ما أصابه من خسارة وما ضاع عليه من ربح بشرط أن يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء أو عن التأخير فيه فان كان الملتزم مدلساً فوق كونه مقصراً دخل في التضمنيات ما كان يتوقع وما كان لا يتوقع حدوثه عقلاً من الكسب والخسارة وقت العقد وان كان مقصراً فقط فلا يدخل فيها الا ما كان من ذلك متوقع الحصول عقلاً وقت العقد .

« ومن حيث ان الواضح في أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمه الاستئناف تسلم بذلك الذى تفيدته نصوص القانون المدنى على ما سبق ذكره

وتسلم كذلك بأن ذلك العارض الذى ادعى الملزم أنه طرأ على تنفيذ العقد وهو ارتفاع ثمن الذرة ارتفاعاً فاحشاً لم يكن لينع عليه الصنف من السوق ولا ليجعل تنفيذ العقد مستحيلاً استحالة مطلقة لكنها اذ رأت ما يترتب على بقاء حكم العقد من الضرر البالغ بالملزم المحكوم عليه سلكت سبيل التأول فى القانون فقيدت حكم احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين مادام لم يصبح تنفيذها مستحيلاً استحالة مطلقة بقيد وضعته هى من عند نفسها وهو مراعاة مقتضيات العدل وروح الانصاف لتصل بذلك الى جواز الحكم بفسخ الالتزام كلما رأى القاضى أن مقتضيات العدالة وروح الانصاف تسمح له بالفسخ ولو لم يبلغ الطارئ المفاجئ الذى جعل التنفيذ مرهقاً للدين مبلغ الحادث الجبرى أو القوة القاهرة التى تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة موجبة الفسخ بحكم القانون . وضعت المحكمة هذا القيد وقالت أن فى نظرية الأثرأ على حساب الغير ونظرية الإفراط فى استعمال الحق ما يدعمه ثم عرجت بعد ذلك الى نصوص القانون المدنى فقالت إن حكمى المادتين ١٦٨ و ١٢٢ يمكن اعتبارهما تطبيقين لهذه النظرية وانتهت من ذلك كله الى الحكم المطعون فيه القاضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة . « ومن حيث انه وإن كانت هذه النظرية تقوم على أساس من العدل والعفو والاحسان إلا أنه لا يصح لهذه المحكمة أن تستبق الشارع الى ابتداعها فيكون عليها هى وضعها وتبيان

الظروف الواجب تطبيقها فيها وتحديد ما ينبغى على قاضى الموضوع اتخاذه من الوسائل القانونية فى حق العاقدين كليهما توزيعاً للغرم بينهما » . ومن حيث ان هذه المحكمة لا تستطيع هى الأخرى أن تسلك مسلك محكمة الاستئناف فى تأول نصوص القانون على نحو ما جرت هذه عليه بما لا ترى هى فائدة ما من مناقشتها فيه لأنها تلاحظ ان الشارع المصرى منذ ان وقعت الحرب العالمية التى اخلت بالتوازن الاقتصادى فى الحقوق والواجبات المترتبة على كثير من العقود إخلالاً لدونه الإخلال المدعى به فى صورة الدعوى الحالية - قد اكتفى فى معالجة هذا الإخلال بما رآه وقتئذ من وقف الآجال وإعطاء المهل والتدخل فى عقود اجارات الأطنان والأماكن المبنية للسكنى وتحديد اسعار المواد الغذائية والحاجية وغير ذلك مما هو معروف فى تاريخ التشريع المصرى تاركاً العقود الأخرى خاضعة لأحكام القانون والمبادئ العامة وأنه كان من أثر ووقوف الشارع هذا الموقف ان احجم القضاء المصرى الأهلى والمختلط عن الأخذ بنظرية مراعاة مقتضيات العدالة والانصاف فى اقصى الأحوال الملحة بوجوب اخذ المدين بروح العفو والعدل والانصاف فقرر هذا القضاء فى كثير من أحكامه ان حالة الحرب ذاتها مع ما أثرت به فى جميع الشؤون لا تعتبر حالة قاهرة تفسخ الالتزام إلا إذا جعلت الوفاء مستحيلاً استحالة مطلقة كما قرر ان ارتفاع ائتمان المبيعات التى التزم توريدها على دفعات متعاقبة ارتفاعاً فاحشاً مبهماً للدين لا يمكن اعتباره

حادثة قهرية ينقض بها الالتزام وتبرأ ذمة الملتزم
« ومن حيث ان هذه التشريعات المختلفة
الصادرة أثناء الحرب وبعد الصلح كما تدل على
صلاحية الأخذ بنظرية حساب الطوارئ في
بعض الأحيان فهي تدل كذلك على أن الشارع
أراد أن يستبقى زمامها بيده يتدخل بها فيما شاء
وقت الحاجة وبالقدر المناسب ولمصلحة كلا
العاقدين فما يكون للقضاء بعد ذلك إلا أن يطبق
القانون على ما هو عليه .

« ومن حيث انه ينتج من جميع ما تقدم
أن الحكم المطلق فيه قد أخطأ في تأويل
القانون بتقريره المساواة بين الطارئ الذي
قد يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للملتزم وبين
الحادث الجبري الذي يجعل تنفيذ الالتزام

مستجيلاً استحالة مطلقة وتقريره الأخذ في
كليهما بفسخ الالتزام على حساب الدائن وإبراء
ذمة المدين وفي هذا الخطأ مخالفة للقانون
تستوجب قرض الحكم وإعادة القضية الى
محكمة استئناف مصر لتفصل فيها من جديد .
ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبإنقض
الحكم وإعادة القضية لمحكمة استئناف مصر
للحكم فيها مجدداً وألزمت المدعى عليه
بالمصاريف وبمبلغ ألف قرش أتعاب محاماة
لمصلحة أقسام الحدود » (١)

(طعن مصلحة أقسام الحدود وحضر عنها الاستاذ صليب سامي
بك المستشار المدعي ضد محمد اقدى ابراهيم متولى رقم ٢٧ سنة
أولى قضائية بالهيئة السابقة عدا حضرة عبد السلام كساب بك
رئيس النيابة بدلا من حضرة محمود حلى سوكة بك)

(١) راجع الحكم المنقوض بالعدد الاول من هذه السنة رقم ٤١ ص ٦٣

قضاء المجلس الحسبي العلي

المجلس

« حيث ان من القواعد المعروفة من الشرع
بالضرورة أن ولاية القاضي وولاية المجلس الحسبي
الذي حل محل القاضي الشرعي إنما هي ولاية
نظرية تقوم على رعاية أموال عديمي الأهلية
والحفاظة عليها وما ينافي مقتضى هذه الولاية أن
يوافق القاضي أو المجلس الحسبي على حط شيء
من أموال عديمي الأهلية الناجبة بمسئداتها

« وحيث ان ما يوافق عليه المجلس الابتدائي
من العدول عن قيمة الإيجار المقررة وهي ١٥
جنيهاً و ٥٠ مليم للقدان الواحد وجعل هذه القيمة
هي قنطارين ونصف قنطار من القطن يتضمن

٢٦٠

٨ فبراير سنة ١٩٣١

مجلس حسبي . ولايته . رعاية عديمي الأهلية والحفاظة عليها .
عدم جواز الخط منها

المبدأ القانوني

من القواعد المعروفة شرعاً أن ولاية القاضي
وولاية المجلس الحسبي الذي حل محل القاضي
الشرعي إنما هي ولاية نظرية تقوم على رعاية
أموال العديمي الأهلية والحفاظة عليها . وما ينافي
مقتضى هذه الولاية أن يوافق القاضي أو المجلس
الحسبي على حط شيء من أموال عديمي الأهلية
الناجمة بمسئداتها

تبرعاً للمدين لا يملكه المجلس الحسبي

« وحيث ان كل ما قد يكون للمستأجر هو أن يتمسك بما قد يصدر من القوانين الخاصة بتأجيل الأيجارات أو بالخط منها فإن هذه القوانين عامة تسرى على عديمي الأهلية كما تسرى على غيرهم (استئناف الست عزيزة على الطوخي الوصية على قصر المرحوم محمد حمزة الطوخي ضد محمود أفندي حمزة الطوخي رقم ٢ سنة ٩٢٠ - ٩٣١ رئاسة وعهوية أصحاب السعادة والعزة والفضيلة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد فهمي حسين بك ومحمود على سرور بك المستشارين والشيخ طه حبيب عضو المحكمة الشرعية العليا ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء وحضور حضرة محمد جلال صادق بك وكيل نيابة بالاستئناف)

٣٦١

١٩ أبريل سنة ١٩٣١

- ١- محجور عليه . وقفه لنفسه وأولاده وذريته . اذن القاضي . جواز
- ٢- مجلس حسبي . حلولة محل القاضي الشرعي . في الهيئته على المحجور عليه . والولاية على تصرفاتهم ومنها الوقف
- ٣- وقف المحجور عليه . اذن المجلس الحسبي به . طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

٤- المحجور عليه . عدم أهليته للولاية على الوقف

٥- ولاية وقف المحجور عليه . لهيئة التصرفات . لا للمجلس الحسبي . جواز اشتراطه شروطاً لمنفعة المحجور عليه

المبادئ القانونية

- ١ - أجازت الشريعة الإسلامية للمحجور عليه أن يقف أمواله على نفسه وولده وذريته ثم لجهة بر لا تنقطع وذلك بأذن القاضي
- ٢ - ان المجلس الحسبي هو السلطة التي حلت محل القاضي الشرعي الذي كان له الحجر على عديم الأهلية ولأنه دون غيره صاحب الهيمنة على المحجور عليه ومنه يستفيد الاذن ببعض التصرفات المالية وهو الجهة التي يرجع اليها الكافة في كل ما عس أملاك المحجور عليه من التصرفات الناقلة للملكية . والوقف تصرف في الملك فلا

يملك الاذن به الا السلطة التي خولها الشارع الاذن بالتصرفات الناقلة للملكية المحجور عليهم ٣ - ليس للمجلس الحسبي أن يأذن بالوقف الا على الوجه الذي اجازته الشريعة الإسلامية للمحجور عليهم فلا يأذن بالوقف على غير الاولاد سواء أكان ذلك الغير زوجاً أو قريباً . لان الوقف عقد تبرع حدد الشارع ما يجوز منه لعديم الأهلية وما لا يجوز

٤ - ان المحجور عليه للسفة ليس أهلاً للولاية على الاوقاف . ومن القواعد المقررة أن فاقد الشيء لا يعطيه . فليس له أن يشترط النظر على وقفه لنفسه ولا لغيره . أدام محجوراً عليه . وما يستفاد من اطلاق النص بأن ولاية الوقف للواقف مقيد بشرط الأهلية . ولذا نزول تلك الولاية عن أهلها بزوال أهليتهم

٥ - أن ولاية وقف المحجور عليه للقاضي الذي جعلت ولاية الاوقاف له وهو هيئة التصرفات المختصة . فليس للمجلس الحسبي حق البحث في ولاية النظر ولا في أن يتدخل في أمر الموقوف عليهم . على أنه يجوز للمجلس أن يشير على المحجور عليه باشتراط ما قد يكون في اشتراطه نفع له من الشروط التي أجازها الشارع للواقفين

المجلس

« حيث ان المحجور عليه قد تظلم من القرار الابتدائي مؤيداً وجهة نظره في تطلبه بالاسباب التي ارتكن اليها في مذكرته التي ناقشها القيم على الوجه المشروع بأقواله » وحيث ان الخلاف بين الطرفين ينحصر في : أولاً : هل للمحجور عليه للسفة ان يقف ؟ ثانياً : هل للمجلس الحسبي ان يأذن بالوقف ؟ ثالثاً : هل اذا وقف المحجور عليه للسفة تكون

له ولاية هذا الوقف ووضع نظام لهذه الولاية كالسائر الواقفين؟ أما عن الأول . فإن الشريعة الإسلامية أجازت للمحجور عليه أن يقف أملاكه على نفسه وولده وذريته ثم لجهة بر لا تنقطع بأذن القاضي (والعمل جار على هذا قديماً وحديثاً) فالقول بأن الوقف منه غير جائز ولو بأذن القاضي غير صحيح . أما عن الثاني فإن الذي يأذن بالوقف هو المجلس الحسبي لأن السلطة التي حلت محل القاضي الشرعي الذي كان له الحجر على عديم الأهلية ولأنه دون غيره صاحب الهيمنة على المحجور عليه ومنها يستفيد الأذن ببعض التصرفات المالية وهو الجهة التي يرجع إليها الكافة في كل ما يمس أملاك المحجور عليهم من التصرفات الناقلة للملكية .. والوقف تصرف في الملك فلا يملك الأذن به إلا السلطة التي تخولها الشارع الأذن بالتصرفات الناقلة للملكية المحجور عليهم (وهي المجلس الحسبي) — وليس للمجلس أن يأذن بالوقف إلا على الوجه الذي أجازته الشريعة الإسلامية للمحجور عليهم فلا يأذن بالوقف على غير الأولاد سواء أكان ذلك الغير زوجاً أو قريباً . لأن الوقف عقد تبرع حدد الشارع ما يجوز منه لعديم الأهلية وما لا يجوز . وأما عن الثالث . فإن نصوص الفقهاء صريحة في أن المحجور عليه للسفه ليس أهلاً للولاية على الأوقاف . ومن القواعد المقررة أن فاقده الشيء لا يعطيه فليس له أن يشترط النظر على وقفه لنفسه ولغيره مادام محجوراً عليه وما يستفاد من إطلاق النص بأن ولاية الوقف للواقف

مقيد بشرط الأهلية ولذا تزول تلك الولاية عن أهلها بزوال أهليتهم والحكم الذي يتمسك به المتظلم لم يكن في من سلبت ولايته بل في من حدت ولايته بعض التحديد وليس في هذا ضرر يالحق المحجور عليه لأن الولاية تكون له عند زوال المانع منها وهو السفه وله عندئذ أن يجعل النظر لمن يشاء في حياته وبعد موته . أما ولاية وقفه وهو محجور عليه فهي للقاضي الذي جعلت ولاية الأوقاف له وهو هيئة التصرفات المختصة ومتى تقرر هذا لا يكون للمجلس الحسبي حق البحث في ولاية النظر ولا أن يتدخل في أمر الموقوف عليهم . نعم يجوز للمجلس أن يشير على المحجور عليه باشتراط ما قد يكون في اشتراطه نفع له من الشروط التي أجازها الشارع للواقفين وذلك كالنص في الأشهاد على أن يكون للمحجور عليه حق التمتع بالشروط العشرة كلاً أو بعضاً عند زوال الحجر (طعن وزارة الحفانية بناء على تظلم عبد الحميد الشواربي أفندي ضد سعادة حامد باشا النواربي رقم ٤١ سنة ١٣٠٠ - ١٩٣١ - رئاسة وعضوية حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وعضوية أصحاب المزة والفضيلة محمد فهمي حسين بك ومحمود علي سرور بك المستشارين والشيخ طه حبيب ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء ومحمد جلال صادق أفندي وكيل النيابة)

٣٦٢

٢١ يونيو سنة ١٩٣١

استئناف . قرار مجلس حسبي . صادر قبل العمل بالقانون القديم . ورفع بعد العمل بالقانون الجديد . وعلى خلاف ما نص عليه فيه . عدم اكتسابه لأي حق . عدم قبوله .

المبدأ القانوني

رفع المستأنف استئنافه عن حكم صادر من المجلس الحسبي الابتدائي بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣١ وذلك بغير بضعة تخرجت منه ورفعها إلى

وزير الحقانية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣١ طبقا للمادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية الصادرة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥. المعدل بالقانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ والذي نص بالمادة الرابعة منه على رفع الاستئناف بتقرير بقلم كتاب المجلس الابتدائي الصادر منه القرار. وقد عمل بهذا التعديل من تاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ وقرر المجلس الحسبي العالي بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا قائلا انه لا يترتب على أن القرار المستأنف صدر قبل العمل بالتعديل الجديد النافذ أى حق مكتسب للاستئناف مادام أنه قد رفع استئنافه بعد العمل بالتعديل الجديد الذي يعتبر أنه قد قطع الطريق على كل من يدعى حقا له قبل التعديل ثم لم يستفد بحقه في تاريخ سابق عليه. ومادام قد رفع الاستئناف بعد العمل بالتعديل الجديد فيتحتم عليه اتباع الطرق القانونية والأوضاع الشككية التي قررها القانون الجديد لأن مثل هذه الأوضاع هي أوضاع جبرية لا يفلت من قيودها أحد يدعى بالحق المكتسب في مثل هذه الحالة المعروضة وانه وان كان من شأنه الأخذ بهذه القاعدة أن تجعل لقانون الاجراءات الشككية أثرا رجعيا ينسحب بحق الى الماضي بحيث يتناول ما تقدم من القرارات الصادرة في عهد القانون القديم، الا أن هذا الأثر الرجعي لا يتعارض مطلقا مع القاعدة الدستورية التي قررت عدم ترتب أثر رجعي على الماضي للقوانين الجديدة لأن الأوضاع الشككية للاستئناف هي من النظام العام ولا يمكن القول باكتساب حق مكتسب ضدها أثناء العمل بها بخلاف الأعمال القانونية التي تمت في عهد القانون القديم وأثناء قيامه فانها هي التي تكتسب قوة

المجلس

«حيث ان الاستئناف المرفوع في هذا القرار

عمل بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣١ بعريضة تحررت من المستأنف ورفعها الى وزير الحقانية «وحيث ان طريقة رفع استئناف عن قرارات المجالس الحسبية الابتدائية انما كانت ترفع طبقا للمادة ١٣ من قانون المجالس الحسبية الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ برفع عريضة الى وزير الحقانية الا أنه لما جاء قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ وعُدل من قانون المجالس الحسبية المذكور فانه قرر بالمادة ٤ منه المعدلة للمادة ١٢ من قانون سنة ١٩٢٥ بأن يرفع الاستئناف من طريق تقريره بقلم كتاب المجلس الابتدائي الذي أصدر القرار ويعمل بالتعديل الجديد من تاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ وهو تاريخ العمل به بعد نشره بالوقائع المصرية بمدة ١٥ يوما في ٩ مارس سنة ١٩٣١ طبقا للمادة الثامنة من القانون الأخير

«وحيث وان كان القرار المستأنف صدر بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣١ أى قبل العمل بالتعديل الجديد النافذ بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ الا أنه لا يترتب على ذلك القول بوجود حق مكتسب لدى المستأنف في أن يرفع استئنافه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣١ أى بعد العمل بالتعديل الجديد طبقا للقانون القديم برفع عريضة لوزير الحقانية بدلا من تقرير الاستئناف بقلم الكتاب. لان القول بالحق المكتسب لا يمكن أن يكون صحيحا اذا جاء المستأنف ورفع استئنافه بعد العمل بالتعديل الجديد. إذ يعتبر التعديل الجديد قد قطع الطريق على كل من يدعى حقا له قبل التعديل ثم لم يستفد بحقه في تاريخ سابق على التعديل. وأما وقد رفع الاستئناف في عهد التعديل الجديد وبعد العمل بالقانون الجديد.

فانه يتحتم اذذاك على المستأنف أن يتبع الطرق القانونية والأوضاع الشكلية التي قررها القانون الجديد ، وذلك لأن الأوضاع الشكلية التي يقررها الشارع في قانون المرافعات من حيث بيان الاجراءات هي أوضاع جبرية لا يفلت من قيودها أحد يدعى بالقول بحق مكتسب مادام أن الوقت الذي تحصل فيه الاجراءات القانونية الشكلية هو وقت القانون الجديد لا وقت القانون القديم . ومحل القول بالحق المكتسب فيما اذا جاء صاحب الحق وقام باجراءاته الشكلية في عهد القانون القديم وقبل العمل بالقانون الجديد . وأما وقد صدر القانون الجديد وحتم أوضاعاً شكلية تعتبر الرسمية فيها ركناً أساسياً لوجودها وبدونها لا يترتب لها أثر قانوني ما فانه لا يمكن قانوناً الاستعاضة عن هذه الشكلية - وهي التقرير بالاستئناف بقلم الكتاب - بأي وضع شكلي آخر سواء كان يرجع هذا الوضع الشكلي للقانون القديم أو لأي قاعدة أخرى

« وحيث وان كان من شأن الأخذ بهذه القاعدة المتقدمة في ضرورة الأخذ بالأوضاع الشكلية طبقاً للقانون النافذ وقت قيام العمل بها لا طبقاً للقانون الملغى الذي صدر في عهد القرار المستأنف - وان كان من شأن هذه القاعدة أن تجعل لقانون الاجراءات الشكلية أثراً رجعياً ينسحب بحق الى الماضي بحيث يتناول ما تقدم من القرارات الصادرة في عهد القانون القديم . الا أن هذا الاثر الرجعي لا يتعارض مطلقاً مع القاعدة الدستورية التي قررت عدم ترتب أثر رجعي

على الماضي للقوانين الجديدة (المادة ٢٧ من دستور رقم ٧٠ سنة ١٩٣٠ - والمادة ٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) وذلك لان صدور القرار المستأنف في عهد القانون القديم لا يترتب عليه حق مكتسب ما فيما يتعلق بالأوضاع الشكلية للاستئناف اذا ما رفع هذا الاستئناف في عهد القانون الجديد لأن الأوضاع الشكلية هي من النظام العام ولا يمكن القول باكتساب حق مكتسب ضدها أثناء العمل بها . أما الاعمال القانونية التي تمت في عهد القانون القديم وأثناء قيامه فانها هي التي تكتسب قوة الحق المكتسب ولا يجوز المساس بها طبعاً وحتماً وذلك على خلاف الاعمال القانونية التي قامت وقت قيام القانون الجديد إذ في هذه الحالة تخضع حتماً للأوضاع الشكلية التي يقررها القانون الجديد بصرف النظر عما اذا كانت تتعلق بقرارات سابقة صدرت في عهد القانون القديم .

« وحيث لما تقدم ولان الشكلية المقررة في قانون الاجراءات والمرافعات هي ركن أساسي للعمل القانوني وبدونه لا يترتب أثر ما لهذا العمل القانوني مثال رفع استئناف - فانه مما يتعين على ذلك ضرورة اعتبار الاستئناف بعريضة في عهد القانون الجديد الذي يحتم رفعه بتقرير في قلم الكتاب - استئناف غير مقبول شكلاً

(استئناف عبد المليم تلم ضد الست نجمة كريمة على اغنيى عبد الرحمن رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ - ١٣١ رئاسة وعضوية أصحاب السعادة والتمرة والفضيلة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعمود على سرور بك وعبد السلام ذهي بك المستشارين والشيوخ طه حبيب ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء . وحضور حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٣٦٣

٢١ يونيو سنة ١٩٣١

(١) استئناف قرارات المجالس الحسبية . عن طلب مستقل .

لهيئة خاصة . بأحوال أوراق التركة على مجلس آخر . اعتبره نزاعا موضوعيا مستقلا . جواز التظلم منه

(٢) اختصاص المجلس الحسبي الابتدائي . طبقا لمحل توطن المتوفى . محل إدارة أعماله

المبادئ القانونية

(١) ولوان المادة ١٢ من قانون المجالس الحسبية لا تجيز لوزير الحفانية التظلم ضد قرارات المجلس الحسبي الابتدائي الا اذا كان القرار صادرا في الموضوع أي موضوع الدعوى ولها . الا أنه اذا كان النزاع خاصا ومستقلا أي موضوعا متميزا عن التركة ومتناولا لمسائل موضوعية عدة . كحالة طلب مستقل بأحوال أوراق التركة الى مجلس حسبي آخر . وهو نزاع خاص قد تميز بالأحوال وأصبح نزاعا موضوعيا مستقلا بذاته وأصبحت له إمارات الاستقلال الموضوعي عن أعمال التركة . فانه يتعين اعتباره نزاعا موضوعيا مستقلا يسري عليه حكم المادة ١٢ المذكورة

(٢) ان الأصل في اختصاص المجلس الحسبي الابتدائي انما يرجع الى محل توطن المتوفى طبقا للمادة ٥ من قانون المجالس الحسبية وهو المحل الذي تظهر فيه إمارات استقلال المتوفى من عقارات مختلفة ومنقولات متنوعة

المجلس

« حيث ان الدفاع عن المستأنف عليها دفع بعدم قبول الاستئناف على اعتبار أن المادة ١٢ من قانون المجالس الحسبية الصادرة في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا تجيز لوزير الحفانية التظلم ضد قرارات المجلس الحسبي الابتدائي الا اذا كان هذا القرار صادرا في الموضوع . وبما أن القرار صدر بشأن اختصاص المجلس الحسبي الابتدائي في نظر تركة صاروفيم

بك مينا عييد - وهو القرار المستأنف الآن فلا يجوز حيث نرفع استئناف عنه من جانب الوزارة « وحيث ان هذا الدفع في غير محله لانه وان كانت المادة ١٢ المذكورة انما تنصرف حقيقة الى الموضوع - أي موضوع الدعوى ولها من حيث هي ولا تتناول كل ما كان ليس له صلة بالموضوع - الا أنه يجب ان يلاحظ في النزاع الحاضر ان الست بديعة رفعت امرها في احوال أوراق التركة الى مجلس حسبي مصر محل توطن القصر المشمولين بوصايتها . في عريضة خاصة وافردت لذلك نزاعا خاصا أصبح هو في ذاته نزاعا مستقلا أي موضوعا متميزا عن التركة من حيث ما يتناولها من مسائل موضوعية عدة

« وحيث وقد تميز ذلك النزاع الخاص بالأحوال وهو نزاع موضوعي مستقل بذاته وأصبحت له إمارات الاستقلال الموضوعي عن أعمال التركة . فانه يتعين على ذلك اعتباره نزاعا موضوعيا مستقلا يسري عليه حكم المادة ١٢ المتقدمة ، ولذا يكون التظلم المرفوع من الوزارة عن القرار الاول الصادر بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٣١ تظلمها مقبولا من وجهته الشكلية ويتعين حيث نرفض الدفع المقدم من المستأنف عليها

« وحيث عن الموضوع فان المجلس الحسبي العالي يرى ان الاسباب الواردة بالقرار المستأنف الصادر بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٣١ وأن الاسباب الواردة بالقرار التالي للقرار الاول الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ لمناسبة طلب الوزارة بالمجلس الحسبي الابتدائي بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٣١ إعادة النظر في القرار الاول الصادر بتاريخ أول ابريل سنة

ودفاتروما الى ذلك كله إنما هو بالمنيا وقد صحت
نية المتوفى على دوام استبقاء هذا الوطن بالمنيا
عندما أمضى عقدا رسميا صادرا بتاريخ ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ (انظر حافظة المستأنف عليهما رقم
١٢ دوسيه مستندر رقم ١) قرر في صلبه أنه مقيم
بالمنيا . وذلك قبل وفاته بقليل

« وحيث لما تقدم وللأسباب الواردة
بالقرارين المتقدمين الصادرين بتاريخ أول
ابريل سنة ١٩٣١ و ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ يرى
المجلس الحسبي العالى ان القرار المستأنف
وهو الاول منهما في محله . ويتعين تأييده وبقاء
المجلس الحسبي بالمنيا مختصا بالنظر في أعمال التركة
لما في ذلك من المصلحة الظاهرة للتركة وبما ليس
فيه ضرر ما على القصر مع بقاء توطنهم بمصر
(استئناف الست بديعة ميخائيل ضد جلبى أفندى صا. ونيم
وآخر رقم ٦٢ سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - بالهيئة السابقة عدا حضرة
أدوار قصيرى بك بدلا من حضرة الشيخ طه حبيب العضو)

٩٣١ يرى المجلس الحسبي العالى ان هذه الاسباب
جميعها الواردة بالقرارين المذكورين اسباب وجيهة
تدعوه الى تأييد القرار المستأنف وفوق ذلك فان
الامر في احالة اعمال التركة على المجلس الحسبي
التابع لمحل توطن القصر إنما هو امر جوازى يقضى
فيه المجلس طبقا لما يراه في الظروف التى قامت
حول التركة من جميع النواحي ويرى المجلس
الحسبي العالى أن الاصل في اختصاص المجلس
الحسبي الابتدائى إنما يرجع الى محل توطن
المتوفى طبقا للمادة ٥ من قانون المجالس الحسبية
وهو المحل الذى تظهر فيه أمارات استغلال
المتوفى من عقارات مختلفة ومنقولات متنوعة
وقد ثبت من ظروف الدعوى وملاساتها انه
وان كان المتوفى قد أقام بمصر واشترى بيتا
لزوجته الجديدة المستأنفة وزينه بفاخر الرياش
إلا أن إدارة أعماله من كتبه ومحصلين وخوله

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٣٦٤

٢٥ مارس سنة ١٩٣١

ملكية - إرث - راهب - الوصية بأمواله للدير . لا يرث
ولا يرث . كل ما يملكه بعد الرهبنة ملك للدير .

المبدأ القانونى

القاعدة الأساسية في الرهبنة هي أن الراهب
عند دخوله الرهبنة يترك الدنيا ويعتبر كأنه غير
موجود بالنسبة للعالم الدنيوى ولذلك أتيح له عند
دخول الدير أن يوصى بأمواله أن أراد لان جميع ماله
بعدها يعتبر للدير وبعد أن يصبح راهبا لا يرث
غيره ولا يرثه أحد من الدنيويين ، وما ذلك الا لأنه
برضائه لا يملك لنفسه وإنما تملك لجمعية الرهبان

التي دخل بزمريتها . وانه وان لم يوجد نص بذلك
في القانون إلا أنه مما لا نزاع فيه أن للعوايد في بعض
الأحيان قوة القانون وهذه العادة قديمة ترجع الى
العصور الغابرة يتلقاها الخلف عن السلف وهي
باقية جامدة لم تتطور مع الزمن ولم تتأثر بالقوانين
الحديثة فلها بغير شك قوة القانون . والقول بأن
هذه العادة صورة مجسمة من الرق قياس مع الفارق
لأن الشخص الذى يختار الرهبنة إنما يختارها
بمحض إرادته رغبة عن الدنيا وحباً في الانقطاع
 لعبادة الله فهو ليس إذن رقيقاً أو عبداً يستغله أحد
من المخلوقات وإنما هو قد اختار الفقر الاختيارى
عن طيب خاطر لرغبته فيه .

المحكوم

« حيث ان الفصل في هذه الدعوى يتوقف على نقطة واحدة وهي معرفة ما اذا كان المبلغ المطالب به يعتبر تركه عن المرحوم الانبا مرقس الرئيس السابق لدير الانبا أنطونيوس فيكون لعبد المسيح حنا الحق فيه كوارث لآخيه أو انه من مال الدير فلا يكون له هذا الحق ويكون المبلغ من حق المستأنف بصفته

« وحيث ان القاعدة الأساسية في الرهبنة هي أن الراهب عند دخوله الرهبنة يترك الدنيا ويعتبر كأنه غير موجود بالنسبة للعالم الدنيوي لذلك أتيح له عند الدخول أن يوصي قبلها بأمواله ان أراد لأن جميع ماله بعدها يصير للدير وبعد أن يصبح راهبا لا يرث غيره ولا يرثه أحد من الدنيويين وما ذلك الا أنه برضائه لا يملك لنفسه وانما تملك لجمعية الرهبان التي دخل زمريتها « وحيث ان المستأنف ضده الثاني وهو أخو

المرحوم الانبا مرقس لا ينكر هذه القواعد في ذاتها وانما يقول انها قواعد دينية لا تأثير لها خارج الدير ولا تؤثر على قواعد القانون العام لأن هذه القواعد في مبناها ومغزاها صورة مجسمة من الرق والعبودية اللذين تحرمهما جميع قوانين العالم

« وحيث انه مما لا نزاع فيه أن للعوايد في بعض الاحيان قوة القانون وهذه العادة باعتراف المستأنف ضده المذكور قاعدة قديمة ترجع الى العصور الغابرة تلقاها الخلف عن السلف وهي باقية جامدة لم تتطور مع الزمن ولم تتأثر بالقوانين الحديثة فيكون لها بغير

شك قوة القانون ، وأما طعن المستأنف ضده المذكور بأنها صورة مجسمة من الرق فقياس مع الفارق ، لان الشخص الذي يختار الرهبنة انما يختارها بمحض ارادته رغبة عن الدنيا وحباً في الاقطاع لعبادة الله فهو ليس اذن رقيقاً أو عبداً يستغله أحد من المخلوقات وانما قد اختار الفقر الاختياري عن طيب خاطر لرغبته فيه « وحيث ان محكمة أول درجة ارتكبت

في أسباب حكمها المستأنف الذي قضى برفض دعوى المستأنف على أن المستأنف لم يقدم الاثبات على أن المبلغ المطالب به تملكه المرحوم القمص مرقس بسبب رئاسته للدير « وحيث ان المبلغ المطالب به قد سلبه

القمص مرقس الى المستأنف ضده الاول قبل وفاته أي في أثناء رئاسته للدير وبعد أن أمضى نحو ثلاثين سنة في هذه الرئاسة فبناء على هذا وعلى القاعدة السابقة ايضاحاً يكون الظاهر مؤيداً لقول المستأنف ويكون المستأنف ضده الثاني هو الواجب عليه اثبات أن هذا المبلغ من مال أخيه الخاص لأنه في هذه الحالة انما يدعى خلاف الظاهر « وحيث ان المستأنف ضده الاول اعترف بوجود المبلغ بذمته وبأنه استلمه من الانبا مرقس قبل وفاته وزاد على اعترافه أن الانبا مرقس أخبره أنه من ماله الخاص

« وحيث أن اقرار المستأنف ضده الاول بأن الانبا مرقس أخبره بأن المبلغ من ماله الخاص لا يكفي لاثبات صحة هذه الواقعة لأنه لو كان الانبا مرقس نفسه حياً وادعى هذا الادعاء ما كان يقبل منه بغير دليل « وحيث أن المستأنف ضده الثاني لم يقدم دليلاً

مطلقاً على أن المبلغ من مال أخيه إلا بامر قس الذي كان يملكه قبل دخوله الرهينة فلا يكون له حق في المطالبة به ويتعين اعتبار هذا المبلغ من مال الدير على كل الاعتبارات .

« وحيث أنه لهذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بالزام المستأنف ضده الأول وهو واصف عبد الملك بأن يدفع إلى المستأنف بصفته المبلغ المطالب به وقدره ١٢٠٣ جنيه و ٤٥٠ ملماً ومع الزام عبد المسيح حنا بمصاريف الدرجتين لأنه هو المنازع الحقيقي

(استشاف القمص حنا حنا الانطوني ناظر وقدير الانطونيوس وحضر عنه الاستاذ محمد بك زكي علي ضد المقدس واصف عبد الملك وحضر عنه الاستاذ حبيب عبد الله رقم ٦٤٦ سنة ٤٧ ق رئاسة وعضوية حضرات محمد بك فهمي حسين ومحمد فهمي يوسف بك ومحمد نور بك المستشارين)

٣٦٥

٩ أبريل سنة ٩٣١

ملكية . راهب . رهينة . جواز ملكية الراهب لما يقتنيه مدة الرهينة . يورث ويرث . عدم جواز تملك الدير مال الراهب بغير وسائل التملك القانونية . اهلية . موت مدني . عدم اعتراف الشرائع الحديثة به .

المبدأ القانوني

ان قاعدة ان ما يقتنيه الراهب أثناء رهبته يكون ملكاً للدير التابع له هي قاعدة دينية محضة ولكنها لا يمكن أن تكون لذاتها نافذة كقانون يجب على المحاكم تطبيقه لأنها لم يصدر بها أي تشريع ولا يمكن للمحاكم أن تطبق الا القوانين الصادرة من السلطة التشريعية وان خالفت أحياناً القواعد الدينية كما هو مقتضى نص المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وأنه وان كانت الطوائف الغير الاسلامية متمتعة بحريتها في إدارة شؤونها الدينية والمالية إلا أن ذلك قاصر على العبادات والحكم في الأحوال الشخصية ولا يدخل فيها البحث في ملكية ما يقتنيه الراهب . ولا يمكن

القول بأن الراهب يفقد شخصيته ويصبح غير أهل للتملك بدليل أنه تصلى عليه صلاة الجنازة عند دخوله الرهينة لأن ذلك ما يسمونه بالموت المدني، والقانون المصري لا يعترف بهذا النظام الذي ينبغي يكون الشخص فيه حياً وموجوداً يعتبر قانوناً ميتاً ولا حقوق له وقد كان يوجد مثل هذا النظام في القوانين الاوربية القديمة كنتيجة للرق أو للرهبنة أو كعقوبة جنائية ولكن القوانين الحديثة قد طرحت وأبطلت العمل به ولا يمكن القول بأن الشخص الذي دخل الرهينة قد فعل ذلك بمحض ارادته لأن مسائل الشخصية والأهلية من النظام العام التي لا يجوز التنازل عنها فليس لأي إنسان أن يتنازل عن شخصيته بحيث يصبح غير أهل للتملك وإنما يمكن أن يفقد الشخص بعض حقوقه كعقوبة تبعية في حدود المادة ٢٥ من قانون العقوبات أو يحجر عليه في استعمال حقوقه للسفاهة أو القصر ولا شك في أن الشخص يدخل الرهينة وهو عالم بشروطها وان من اصولها التجرد عن المال وان ما يملكه الراهب أثناء الرهينة يكون ملكاً للدير ويجب القول أنه بدخوله الرهينة باختياره قد أراد فعلاً العمل على هذا الأساس ولكن مع ذلك فمن الوجهة القانونية لا يمكن تكليف موقفه إلا بأنه شخص قد قطع على نفسه عهداً بأن يملك الدير كل ما يمتنيه أثناء الرهينة وليس في ذلك أكثر من مجرد ارادة ادية مؤسسة على عقيدة دينية بأن يتخلى عما يملكه للدير ولكن هذه النية وحدها من جهة الراهب لا تكفي لتمليك الدير قانوناً بل يجب أن يفهم الراهب تنفيذ ارادته والوفاء بعهدته باتخاذ الطرق القانونية لنقل الملكية فعلاً كإيقاف العين على الدير بحجة شرعية أو هبتها له بعقد رسمي أو بيعها اليه ولا يمكن أن يدعى الدير الملكية لنفسه بغير طريق من هذه الطرق القانونية

المحكمة

« حيث انه لا نزاع في أن مورث المستأنفين

كان رئيسا للدير في سنة ١٩١٥ واشترى الاطيان المتنازع عليها في سنة ١٩١٦ وتوفي في سنة ١٩٢٨ « وحيث ان المستأنف عليه سيادة الانبا إبرام مطران كرسى البلينا بصفته رئيس دير الانبا مقار وناظر وقفه يتمسك بملكية الدير للاطيان المذكورة لان مورث المستأنفين اشتراها وهو راهب ومن شروط الرهبنة التجرد عن المال وأن ما يقتنيه الراهب بعد اندماجه في سلك الرهبنة يكون ملكا للدير الذي التحق به. » وحيث ان الاصل في الرهبنة يرجع الى قول السيد المسيح « إذا أردت أن تصير كاملا فاذهب وبع مقتناك ووزعه على المساكين فيكون لك كنز في السماء ثم تعال واتبعني » وقد فرغت عن ذلك المجامع المسيحية أن من كان له مال قبل الرهبنة يجب أن يوصى به لغيره فاذا أهمل الوصية وبقي هذا المال قائما حتى توفي ورثة أقاربه . أما ما يقتنيه أثناء الرهبنة فيكون للدير التابع له فاذا خرج من رهبنته حيا فليس له حق فيه وإذا مات فلا ينتقل لورثته بل يكون من حقوق رهبنته . » وحيث ان هذه القواعد الدينية المحضة لا يمكن أن تكون بذاتها نافذة كقانون يجب على المحاكم تطبيقه لانه لم يصدر بها تشريع ولا يمكن للمحاكم أن تطبق إلا القوانين الصادرة من السلطة التشريعية وإن خالفت أحيانا القواعد الدينية فقد نصت المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على أن « لاقاة الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية

التي ستنتشر وكذلك الاوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح التي تصدر وتنتشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة » وقد صدرت فعلا قوانين المحاكم الاهلية وحلت محل الشريعة الاسلامية التي كان معمولاً بها وفيها أحكام تناقض تمام المناقضة أحكام تلك الشريعة مثال ذلك أنها أجازت الربا والشريعة الاسلامية تحرمه تحريما . » وحيث انه لا يوجد أى نص في القانون المدني ولا في غيره من القوانين يحجز الاخذ بقواعد الرهبنة فيما يتعلق بالملكية وتطبيقها في الدعاوى المدنية . » وحيث ان المستأنف عليه يرتكن على امتيازات البطريكيات في القطر المصري التي بدأت بالعهد النبوية الشريفة الصادرة في السنة الثانية من الهجرة الى رهبان جبل سيناء بالمحافظة على بيوتهم وكنائسهم وعدم التعرض لاساقفتهم ورهبانهم ثم تلتها العهدة العمرية من الخليفة عمر بن الخطاب الى البطريق صوفريوس وقد عاهد فيها الذميين بالمحافظة عليهم وعلى كنائسهم وأديرتهم وأقرهم على اختصاصاتهم الدينية ومنحهم امتياز القضاء في أمورهم الروحية المتعلقة بالدين ثم جاء سلاطين آل عثمان واحترموا العهد النبوية واصدروا فرماناتهم المتعددة مقرين فيها غير المسلمين في تولى أمورهم الدينية الى ان صدر الخط الهمايوني الذي حدد كل المنح المخولة لغير المسلمين ويعتبر دستور الطوائف الغير الاسلامية وقد تبلغ لسفراء الدول مع مذكرة إيضاحية بترك جميع الطوائف الدينية غير

الاسلامية في مصر حرية في إدارة شئونها الدينية والمالية والحكم في أحوالها الشخصية ثم صدر أمر عال في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لأئحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومي . ولما قامت الحرب العظمى وانقطعت علاقات مصر بتركيا صدر قانون ٩ فبراير سنة ١٩١٥ ونصت المادة الاولى منه على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية على التمتع بما كان لها من الحقوق والامتيازات عند زوال السيادة العثمانية

« وحيث ان الذي يستخلص من كل ما تقدم هو ان الامتيازات المذكورة قاصرة على الامور الدينية والاحوال الشخصية دون سواهما — وقد تكلم الباب الثاني من لأئحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومي على اختصاصات تلك المجالس ونص بالمادة ١٦ منه على انه « من وظائف المجلس المذكور النظر فيما يحصل بين ابناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار شره مع قوانين المحاكم المختلطة إنما في مسائل الموارث لا تنظر إلا باتفاق جميع أولى الشأن عليها » وكتاب الاحوال الشخصية المشار اليه في هذه المادة هو كتاب الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية تأليف قدرى باشا وايس فيه شيء يتعلق بملكية ما يقتنيه الرهبان .

« وحيث ان المادة التاسعة من القانون المذكور نصت على اختصاص المجلس بمحصر جميع الاوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس

والاديرة والمدارس ونصت المادة الثامنة على إدارة تلك الاوقاف والمقصود طبعاً الاوقاف المرصدة على الاديرة بالطرق القانونية وليس في هاتين المادتين ما يفيد أن ما يملكه الراهب يكون وقفا بطبيعته على الدير . كذلك نصت المادة ١٤ على أنه يختص المجلس بمحصر عدد الكنائس وقسمها وخدمتها وعدد الاديرة والرهبان وحصر الامتعة الموجودة بتلك الكنائس والاديرة وما فيها من الكتب وقيدتها بسجل بالبطريركية والمفهوم طبعاً بأن الامتعة المذكورة هي الموجودة فعلاً في الاديرة والمسلم لها بملكيته وليس في هذه المادة ما يفيد أن الاديرة طريق للتملك غير الطرق المنصوص عنها في القانون .

« وحيث انه لا يمكن اعتبار الدير في هذه الحالة وارثاً للراهب في كل ما اقتناه أثناء الرهبنة وتكون المسألة اذن مسألة ميراث يجب الرجوع فيها لقوانين الطائفة، لأن الميراث إنما يكون عند التسليم بملكية المورث قبل وفاته والبحث فيمن تؤول اليه هذه الملكية بعد وفاته ولكن هنا الدير لا يدعى أنه وارث للراهب بل هو ينازع الراهب في ملكيته أثناء حياته ويدعى أن ما يقتنيه الراهب أثناء الرهبنة يكون ملكاً للدير في الحال فالنزاع هنا في الملكية حال الحياة لا في انتقالها بالوفاة » وحيث انه لا يمكن القول أيضاً بأن الراهب يفقد شخصيته أو يصبح غير أهل للتملك حتى أنه عند دخوله الرهبنة تصلى عليه صلاة الجنازة باعتباره مجرد عن الدنيا واعتزل الناس الى بعض الاديرة طلباً للعبادة لا يمكن القول بذلك لأن هذا هو ما يسمونه بالموت المدني والقانون المصري

أو بيعها إليه ولا يمكن أن يدعى الدير الملكية لنفسه
بغير طريق من هذه الطرق القانونية
« وحيث أنه لا يمكن اعتبار الراهب وكيلا
عن الدير في الشراء لأنه لم يعمل في الواقع بهذه
الصفة بل عمل صراحة على نقيضها بأن نص في
العقد على أنه اشترى الاطيان لنفسه خاصة ومن
ماله الخاص وإذا كان في حرصه على الظهور
بهذا المظهر مخالفة للعهد الذي قطعه للدير فإنه في
ذلك في حدوده القانونية ومخالفته الدينية ليس
لها أثر على العقد من الوجهة المدنية .

« وحيث أن القول بأن الراهب إنما
اشترى العين من مال الدير هو قول فضلا عن
مخالفته لما هو منصوص عليه في العقد من أنه
اشترى من ماله الخاص فإنه لم يقم عليه أي
دليل من جهة الدير الذي يدعى ملكيته لما
تركه الراهب والمدعى هو المكلف بالاثبات وقد
ثبت من المستندات المقدمة من المشتأفين أن
مورثهم كان له مال خاص بمقتضى سندات محررة
على الغير في سنة ١٩٠٩ و ١٩١١ تبلغ قيمتها
خمسماية وخمسين جنيا ورفع دعاوى واستصدر
احكاما بها وكان هذا قبل ان يعين رئيسا للدير
اي قبل ان يكون متسلطا على اموال الدير .

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإنه حتى لو
قام الدليل بأن الراهب قد اشترى الاطيان
بمال الدير لكن باسمه خاصة ولنفسه خاصة
فإن هذا لا تكون نتيجة ان يكون الدير مالكا
للاطيان المذكورة بحكم القانون بل يكون
دائما للراهب المذكور فيما استولى عليه من
امواله ويكون الراهب مسئولا امامه عن رد

لا يعترف بهذا النظام الذي ينما يكون الشخص
فيه حيا وموجودا يعتبر قانونا ممتنا ولا حقوق له
وقد كان يوجد مثل هذا النظام في القوانين الأوربية
القديمة كنتيجة للرق أو للرهبنة أو كعقوبة جنائية
ولكن القوانين الحديثة قد طرحت وأبطلت
العمل به ولا يمكن القول بأن الشخص الذي دخل
الرهبنة قد قبل ذلك بمحض ارادته لأن مسائل
الشخصية والأهلية من النظام العام التي لا يجوز
التنازل عنها فليس لأي انسان أن يتنازل عن
شخصيته بحيث يصبح غير أهل للتملك وإنما يمكن
أن يفقد الشخص بعض حقوقه كعقوبة تبعية في
حدود المادة ٢٥ من قانون العقوبات أو يفقد
أهليته لاستعمال حقوقه لأسباب معينة تستلزم
الحجر أو الوصاية .

« وحيث أنه لا يوجد أي شك في أن الشخص
الذي يدخل الرهبنة إنما دخلها وهو عالم بشروطها
وإن من أصولها التجرد عن المال وإن ما يملكه
الراهب أثناء الرهبنة يكون ملكا للدير ويجب
القول أنه بدخوله الرهبنة باختياره قد أراد فعلا
العمل على هذا الأساس ولكن مع ذلك فمن
الوجهة القانونية لا يمكن تكيف موقفه إلا بأنه
شخص قد قطع على نفسه عهدا بأن يملك الدير
كل ما يقتنيه أثناء الرهبنة وليس في ذلك أكثر من
مجرد إرادة أونية مؤسسة على عقيدة دينية بأن
يتخلي عما يملكه للدير ولكن هذه النية وحدها
من جهة الراهب لا تكفي لتمليك الدير قانونا بل
يجب أن يقوم الراهب بتنفيذ إرادته والوفاء بعهده
باتخاذ الطرق القانونية لنقل الملكية فعلا كإيقاف
العين على الدير بحجة شرعية أو هبتها له بعقد رسمي

في العقد ونص عقب ذلك على أن للمؤجر الحق في الحجز التحفظي على المزروعات التي في الأرض المؤجرة إذا شاء ذلك قبل ميعاد الاستحقاق المتفق عليه كان مفهوم النص الجديد أن للمؤجر الحق في تقديم ميعاد هذا الاستحقاق إذا أراد لان الاتفاق على أن للمؤجر الحق في إجراء الحجز التحفظي قبل ميعاد الاستحقاق لا يمكن أن يفسر الا على هذه الصورة لانه لا حجز تحفظي الا مع الاستحقاق ، وليس في الاتفاق على تقديم ميعاد الاستحقاق اية مخالفة للنظام أو حسن الاداب أو نصوص قانون المرافعات الخاصة بالحجز التحفظي لأن هذا الاتفاق ورد على حقوق شخصية بين المتعاقدين ولم يمس الاجراءات التي قررها قانون المرافعات في هذا الشأن بشئ يخالفها

المحكمة

« حيث ان الخلاف بين الطرفين ينحصر في أن المستأنفين يدعيان بأن الحجز التحفظي الذي أجراه المستأنف عليه على زراعتهما التي في الأرض المؤجرة منه اليهما باطل لأنه حصل قبل استحقاق الايجار ويخالفهما المؤجر في ذلك حيث يقرران له حق إجراء الحجز التحفظي قبل ميعاد الاستحقاق المبين بصدر عقد الايجار لأنه مشروط فيه بأنه له حق الحجز التحفظي قبل هذا الميعاد . » ومن حيث انه ثابت من عقد الايجار أنه بعد أن نص في البند الثالث منه أن استحقاق الايجار يكون في شهر نوفمبر جاء في البندين التاسع والعاشر شرط ينص على أن للمؤجر الحق في الحجز التحفظي على المزروعات التي في الأرض المؤجرة اذا شاء ذلك قبل ميعاد الاستحقاق المبين في البند الثالث حتى يتحصل على جميع حقوقه » ومن حيث ان الذي يستخلص من هذه البنود

هذه الاموال مدنيا بل وجنايا حسب الاحوال » وحيث انه قد ظهر من العقد ان مورث المستأنفين اشترى الاطيان من راهبتين وذكر في العقد أنه اشترى بماله الخاص لنفسه خاصة ولم تذكر في العقد انهما باعتا اطيانا مملوكة للدير التابعتين له ولا انهما باعتاها بصفتهما نائبتين عن الدير المذكور بل ظهر تابصفتهما الشخصية وذكر في العقد كذلك أن المشتري وهو راهب اشترى بماله الخاص لنفسه خاصة وقد شهد على العقد بهذه الكيفية مطران ابى تبج الذى يقول عنه المستأنفون بمذكرتهم أنه كان متوليا ادارة الدير الذى كان مورثهم تابعا له كما شهد عليه أيضا بسطوروس صليب بك عضو المجلس الملى . » وحيث انه بناء على الأسباب المتقدمة يكون مورث المستأنفين قد مات وهو مالك للاطيان المتنازع عليها ويكون المستأنفون مالكيين لها من بعده بالميراث عنه ويجب الحكم لهم بالملكية . » وحيث ان المستأنف عليه كان واضعا يده على الاطيان بسلامة نية باعتقاد انها مملوكة للدير طبقا لقواعد الرهينة فلا يلزم بالريع الامن تاريخ رفع الدعوى

(استئناف الملم عوض الله ميخائيل وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمود أبليس لطيف ضد سيادة الانبا ابرام مطران كرسى البينا وحضر عنه الاستاذ كامل فانوس رقم ١٠٣٣ سنة ٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك وعلى زكى العرابى بك المستشارين)

٣٣٦

١٠ نوفمبر سنة ٩٣١

حجز تحفظي . ايجار . الاتفاق على توقيع الحجز التحفظي قبل ميعاد الاستحقاق . جوازه . عدم مخالفته للنظام العام .

المبدأ القانوني

إذا حدد الطرفان موعد استحقاق الايجار

مصلحة المدعى عليه ومادام الحكم في هذه الحالة حضوريا المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعا بعدم

جواز هذا الاستئناف لقلة النصاب

» وحيث ان نصاب الاستئناف يتعين بالطلبات

الاخيرة التي يصر عليها الخصوم عند قفل باب

المرافعة أمام محكمة أول درجة والثابت من الاوراق

أن المستأنف عليه عدل طلباته بجلسة ٦ يناير

سنة ١٩٣١ الى المبلغ ٦٩٦ م و٤٤ ج وهذا المبلغ

هو الاساس الذي يبنى عليه نصاب الاستئناف

» وحيث ان ما ذهب اليه المستأنف الثاني

من أن هذا التعديل صدر في غيبته لا يجديه نفعا

لان الثابت بالاوراق أن المستأنف الثاني

تغيب في أول جلسة وحكم بإثبات غيبته بجلسة

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وأعلن اليه هذا الحكم

فأصبحت الاجراءات التي تحصل بعد اعلان

الحكم المذكور والحكم الذي يصدر في أصل

الدعوى حضوريا بالنسبة له فتخلفه عن

جلسة ٦ يناير سنة ١٩٣١ لا يمنع المستأنف عليه

من تعديل طلباته الأصلية دون حاجة الى

اعلانه بها من جديد مادام التعديل في مصلحة

المستأنف نفسه أي لأقل من الطلبات الأصلية

» وحيث انه بما تقدم يكون الدفع وجيها

ويتعين قبوله والحكم بعدم جواز الاستئناف

لقلة النصاب مع الزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف الشيخ محمود السيد التهامي وآخر وحضر عنهما

الاستاذ عبد الرحيم ناجي ضد جبران بك سلامه وحضر عنه الاستاذ

عدي اسكندر رقم ٨١٣ سنة ٤٨ قضائه - رئاسة وعضوية حضرات

أصحاب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك

وعلام محمد بك مستشارين)

الثلاثة مجتمعة أنه قد تحدد مبدئيا شهر نوفمبر
لاستحقاق الايجار على أن يكون للمؤجر الحق
في تقديم ميعاد هذا الاستحقاق اذا أراد لأن
الاتفاق على ان للمؤجر الحق في اجراء الحجز
التحفظي قبل ميعاد الاستحقاق لا يمكن ان يفسر
الا بما تقدم لانه لا حجز تحفظي الامع الاستحقاق

« ومن حيث ان الاتفاق على أن للمؤجر الحق
في الحجز التحفظي قبل ميعاد الاستحقاق أو بعبارة
اخرى الاتفاق على تقديم ميعاد الاستحقاق هو
اتفاق صحيح ليس محرما قانونا لانه لا يخالف النظام
العام ولا حسن الآداب ولا يمكن أن يعتبر أنه يخالف
لنصوص قانون المرافعات الخاص بالحجز التحفظي
ذلك لان هذا الاتفاق حصل على حقوق شخصية بين
المتعاقدين ولم يمس الاجراءات التي قررها قانون
المرافعات في هذا الشأن بشيء يخالفها وهي التي
اتبعها المستأنف عليهم عند توقيع الحجز التحفظي

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف السيد احمد مبروك وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد حسن
ضد السيد ابراهيم محمد عمرو عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذ عبد
المقصود متولى رقم ١٠٦٤ سنة ٤٨ قضائه - رئاسة وعضوية أصحاب
العزة محمود سامي بك واحمد نظيف بك وعلام محمد بك مستشارين)

٣٦٧

أول ديسمبر سنة ١٩٣١

استئناف - نصابه . الطلبات الاخيرة للخصوم . عدم حضور
الخصم . غير مانع من التعديل لصالحه

المبدأ القانوني

يتعين نصاب الاستئناف بالطلبات الاخيرة التي يصر
عليها الخصوم عند قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة
ولا يمنع تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة
الاخيرة من تعديل المدعى لطلباته مادام التعديل في

مع قبول الدفع الفرعى

(استئناف الست زيدة ضد محمد أفندى حسن بدوى الفطاطرى وآخرين
وحضر المستأنف عليه الاول ومعه الاستاذ حافظ أمين رقم ١٠٥١
سنة ٤٨ قضائية رئاسة وعضوية أصحاب العزة حسن نبيه المصرى
بك ومحمد توفيق حقيقك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٣٦٩

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

هبة المشاع - قبل القانون المدنى - عدم رسميتها - شرط القسمة
والتسليم مفرزا طبقا للشرعية الاسلامية

المبدأ القانونى

انه وان كانت الشريعة الاسلامية التي كان معمولاً
بها قبل صدور القانون المدنى لا توجب أن تكون
الهبة بعقد رسمى إلا أنها تقضى بأن هبة المشاع الذى
يحتمل القسمة لا تقيد المالك حتى بالقبض الا إذا
قسم الموهوب وسلم مفرزا

المحكمة

« حيث ان ما ذهب اليه الحكم المستأنف من
أن العقد الذى يتمسك به المستأنف باطل لانه
عقد هبة لم يحز الشكل الرسمى طبقا للقانون هو
فى غير محله لان العقد المذكور تاريخه ١٤ ربيع
سنة ١٢٩٩ هجرية فهو سابق على صدور القانون
الأهلى فى سنة ١٣٠٠ هجرية الذى يحتم أن تكون
الهبة بعقد رسمى

« وحيث ان القانون الذى كان معمولاً به قبل
صدور القانون الأهلى هو الشريعة الاسلامية
وهى لا توجب أن تكون الهبة بعقد رسمى ولكنها
من جهة أخرى تقضى بأن هبة المشاع الذى يحتمل
القسمة لا تقيد المالك حتى بالقبض الا إذا قسم
الموهوب وسلم مفرزا (مادة ٥٠٦ من قانون
الأحوال الشخصية)

٣٦٨

٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

انذار - بقيد الاستئناف - للمحافظة بعد الامتناع عن استلامه - صحته
المبدأ القانونى

إذا اعلن للمستأنف انذار بقيد استئنافه فى
الميعاد والا كان لاغياً . وامتنع المستأنف عن
استلامه فاعلن للمحافظة . فالانذار فى هذه الحالة
صحیح طبقا للمادة ٧ مرافعات وينتج أثره طبقا
للمادة ٣٦٣ مرافعات

المحكمة

من حيث ان المستأنف عليه دفع فرعى بعدم
قبول الاستئناف لقيدته بعد الميعاد

« وحيث انه تبين من ورقة الانذار المؤرخة
٤ اغسطس سنة ١٩٣١ ان المستأنف عليهم أنذروا
على يد عبد الاله أفندى حسن جابر المحضر
فى التاريخ المذكور بالمحافظة بوجوب قيد
الاستئناف المرفوع منها ضد هم عن حكم ٧ فبراير
سنة ١٩٢٩ الصادر لصالحهم من محكمة طنطا
الابتدائية الاهلية فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ
إعلانها بهذا الانذار قائلين (والا كان الاستئناف
لاغيا وكان لم يكن) وقد أثبت المحضر فى صلب
الانذار سبب الاعلان بالمحافظة بقوله (لامتناعها
عن الاستلام) وبذلك يكون قد قام بالواجب عليه
قانونا عملا بالمادة « ٧ » من قانون المرافعات
« وحيث ان المستأنفة لم تقيد استئنافها بقلم كتاب
المحكمة إلا فى تاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٣١

« وحيث انه عملا بالمادة ٣٦٣ مرافعات يكون
الاستئناف كأن لم يكن ويجب الحكم بذلك

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم اشترى ١٩ فداناً شائعة في ٦١ فداناً و ٨ قراريط من ابراهيم شفيق طوب صقال وحسن فؤاد طوب صقال بعقد مؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ ومسجل في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ ووارد به حدود ال ٦١ فداناً و ٨ قراريط وقد رفعوا الدعوى الحالية ضد مورث المستأنفين بثبت ملكيتهم إلى ٤ أفدنة و ١٩ قيراطاً و ٨ سهام فقط شائعة في ٦١ فداناً بحجة أن مورث المستأنفين ادعى أنه يملك ٤ أفدنة و ٧ قراريط مفرزة ضمن ال ٦١ فداناً المذكورة بمقتضى عقد مسجل في سنة ١٩١٦ » وحيث ان المستأنفين قدموا عقد مشتركهم وهو صادر لهم من عزيز بك طوب صقال في ٢٣ يناير سنة ١٩١٦ ومسجل في ٢٨ منه ببيع عشرة أفدنة على قطعتين محددتين الأولى فدانان و ٢٠ قيراطاً بحوض القاضي بزمام ناحية بيا والثانية سبعة أفدنة و ٤ قراريط بزمام ناحية رزقة المشاركة التابعة لمركز بيا » وحيث ان المستأنف عليهم يقولون أن كل من البائع لهم والبائع لمورث المستأنفين ضمن ورثة احمد بك شكرى المورث الاصلى وان الاطيان المتروكة عنه لم تقسم بين الورثة ولذا فان البيع الصادر لمورث المستأنفين على التحديد باطل وتكون ال ٦١ فداناً لازالت شائعة بين الورثة وطلبوا الحكم لهم بثبت ملكيتهم إلى ٤ أفدنة و ١٩ قيراطاً و ٨ أسهم شائعة في هذا القدر » وحيث ان النزاع الحقيقي في هذه الدعوى

« وحيث ان المستأنف بصرف النظر عن وضع يده من عدمه فهو لم يدع بفرز الفدان الموهوب لوالدته فالعقد الذى يتمسك به باطل من هذه الوجهة » وحيث انه بصرف النظر عن العقد الذى يتمسك به المستأنف فان وضع اليد الذى ادعاه أمام هذه المحكمة ينافيه ما قرره في عريضة دعواه الافتتاحية من أن مورث المستأنف عليهم هو الذى كان واضعاً يده بطريق الانابة عنه وهو لم يقدم ما يثبت هذه الانابة

« وحيث انه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استأنف فضل فرج وحضر معه الاستاذ عزيز تادرس ضد ورثة المرحوم ابراهيم افدى محجوب رقم ٩ سنة ١٨ قضائه رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشى بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٣٧٠

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

تملك . مشترى على التحديد . وضع يده بسبب صحيح وحسن نية . مضى خمس سنوات . جوازه

المبدأ القانوني

بيع المالك على الشيوع جزءاً محدداً أبيع صحيح عن حصته المشاعة في هذا الجزء وناقل للملكيتها في الحال بمقتضى القانون القديم ، وأما فيما يتعلق بحصة غيره فيه فهو باطل لصدوره من غير مالك . ولكنه يكسب المشتري الملكية بوضع اليد ومضى المدة ، فاذا اشترى شخص حصّة محدودة من مالك على الشيوع ولكنه كان واضعاً يده على التحديد أيضاً واستمر وضع يد المشتري كذلك مدة تزيد عن الخمس سنوات اكتسب الملك بالتقادم الخمسي مع السبب الصحيح وحسن النية مادام من الثابت أنه كان يعتقد أن البائع مالك على التحديد لانه وجده واضعاً يده بالفعل على التحديد

ينحصر فيما اذا كان المستأنفون يملكون على الشيوع أو على التحديد

« وحيث انه اتضح من تقرير الخبير الذي عينته محكمة أول درجة انه ولو لم يوجد عقد قسمة بين الورثة الا أن كلا منهم وضع يده على جزء محدود وان المستأنفين ومورثهم من قبل وضعوا أيدهم بالتحديد على ما اشتراه مورثهم مفرزا وثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة المشار إليها أن المستأنفين ومورثهم كذلك كانوا واضعين اليد وقت الشراء

« وحيث ان مورث المستأنفين اشترى محدا من وارث كان واضعا يده على التحديد أيضا واستمر وضع يد المشتري وورثته من بعده مدة تزيد عن الخمس سنوات فيكون المستأنفون اكتسبوا الملك بالتقادم الخمسي مع السبب الصحيح وحسن النية

« وحيث ان المستأنف عليهم دفعوا بأن حسن النية لم يكن متوفرا في حق مورث المستأنفين لأنه مذكور في عقده أن المبيع ضمن المكلف باسم المورث الأصلي وأنه كان يجب على المشتري التأكد من أن الاطيان المبيعة اليه حصل فرزها وقسمتها بين البائع وباقي الورثة وجارتهم محكمة أول درجة على هذا ، وذلك الزعم في غير محله لان الواقع أن المشتري وجد البائع واضعا يده بالفعل على التحديد فهو حسن النية فيما اشتراه محدا و قول البائع في عقد البيع أن المبيع من استحقاقه في الاطيان المكلفة باسم والده لا يتعارض مع حصول القسمة بالفعل لائن التكليف باسم المورث قد يستمر بعد القسمة

ان لم تكن القسمة ثابتة بعقد كتابي مسجل

« وحيث أن القول بأن وضع اليد ومضى المدة القصيرة أو الطويلة لا يكسبان الملكية بالتحديد اذا كان البائع يملك على الشيوع هو قول في غير محله ، لأن بيع المالك على الشيوع جزءا محدا صحيح عن حصته المشاعة في هذا الجزء وناقل للملكية في الحال بمقتضى القانون القديم وأما فيما يتعلق بحصة غيره فيه فهو باطل لصدوره من غير مالك ولكنه يكسب المشتري الملكية بوضع اليد ومضى المدة

« وحيث انه بناء على ذلك يكون لاحق للمستأنف عليهم في منازعة المستأنفين في صحة ملكيتهم على التحديد وتكون دعواهم قبلهم على غير أساس ويتعين رفضها

(استئناف ورثة المرحوم محمد سالم حامد حضر عنهم الاستاذ عبد العزيز فهم ضد الخواجه بشاي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عزيز مشرق رقم ٦٦٢ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكى العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٣٧١

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

حق الارتفاق . المقرر بمعرفة رب الأسرة . المشار اليه في القانون الفرنسي . الاخذ بهذا المبدأ في القضاء المصري . شروطه المبدأ القانوني

حق الارتفاق المقرر بمعرفة رب الأسرة كما جاء صراحة في القانون الفرنسي وعرفه الشراح الفرنسيون هو الحق الذي يقرره مالك واحد لعقارين متلاصقين بحيث إذا امتلكهما مالك كان مختلفان اعتبر حق ارتفاق صحيح ، ويشترط فيه (١) أن يكون حق الارتفاق ظاهرا (٢) وان العقارين كانا من قبل مملوكين لمالك واحد وهو الذي أوجد

أو أقر هذه الحالة (٣) وأن هذه الحالة كانت موجودة قبلا وقت شراء المشتري للعقار المرتفق ولما كانت العلة في تحرير القانون الفرنسي لهذا الحق هي نية المتعاقدين عند الشراء من المالك الأصلي وذلك أن المشتري إنما يشتري العقار ويقبل دخوله في ماله بالحالة التي اشتراه بها فالعلة في الحقيقة ترجع إلى رغبة المشتريين في أنهما رضيّا بشراء العقارين بالحالة التي كان العقاران عليها وقت الشراء لا إلى عمل رب العقارين أو بعبارة أخرى هو التراضي الضمني فلا مانع قانونا بمنع المحاكم المصرية من الأخذ بنظرية القانون الفرنسي ونقرير هذا الحق إذا توافرت الشروط اللازمة فيه

المحكمة

« حيث أن محكمة أول درجة قضت برفض دعوى المستأنفة بناء على ما تبين لها من المعاينة التي أجرتها أن المنزلين المملوكين للمستأنفة والمستأنف عليه كانا للمالك واحد وان هذا المالك أوجد ممرًا بين المنزلين بعرض متر وفتح لكل منهما بابًا وجملة شبائيك على هذا الممر وبذلك أصبح لكل من المنزلين حق المرور بواسطة الابواب وحق المصل بواسطة الشبائيك - وقالت في حكمها أن كلا من الطرفين اشترى منزله بالصورة السابقة وأدخله في ماله وهو بالحالة التي اشتراه بها وهو معتقد بقاء حق الارتفاق سالف الذكر بعد الشراء فليس لواحد منهما أن يسعى بعد ذلك بغير ارادة الآخر في تغيير هذه الحالة لأن حق الارتفاق موضوع النزاع كان ظاهرًا ولأن العقارين كانا مملوكين للمالك واحد وان هذا المالك هو الذي أنشأ هذه الحالة الارتفاقية وان هذه الحالة كانت موجودة فعلا بين العقارين وقت بيعهما

« وحيث أن محكمة أول درجة وان جاء حكمها قرين الصواب إلا أنها لم تبين في حكمها الأساس القانوني الذي بنت عليه هذا الحكم وهو ما يجب أن تبحث فيه هذه المحكمة

« وحيث أن المادة ٣٠ من القانون المدني الاهلي عرفت حق الارتفاق بأنه تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر او لمنفعة الميرى ويؤخذ من نصوص القانون المصري أن حق الارتفاق يمتلك بعقد أو بمضى المدة ولا يوجد في القانون المصري أى نص عن حق الارتفاق المقرر بمعرفة رب الاسرة Par la destination du père de famille كما جاء صراحة في القانون الفرنسي .

« وحيث أن الشراح الفرنسيين عرفوا حق الارتفاق المقرر بمعرفة رب الاسرة بأنه هو الحق الذي يقرره مالك واحد لعقارين متلاصقين بحيث اذا امتلكهما مالكان مختلفان اعتبر حق ارتفاق صحيح ولهذا الحق شروط يجب توافرها وهي أولا يجب أن يكون حق الارتفاق ظاهرا - ثانيا - يجب أن يكون العقار المملوك له هذا الحق والعقار الذي عليه هذا الحق كانا من قبل مملوكين للمالك واحد وان هذا المالك هو الذي أوجد او أقر هذه الحالة - ثالثا - ان هذه الحالة كانت موجودة قبلا وقت شراء المشتري للعقار المرتفق والعلة في كون هذا الحق في القانون الفرنسي هي نية المتعاقدين عند الشراء من المالك الأصلي وذلك ان المشتري إنما يشتري العقار ويقبل دخوله في ماله وهو بالحالة التي اشتراه بها فالعلة ترجع في الحقيقة إلى رغبة المشتريين في أنهما رضيّا بشراء العقارين بالحالة التي كان العقاران عليها وقت الشراء لا إلى عمل رب العقارين أو بمعنى آخر هو التراضي

الضمنى للشترين .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب البحث فيما اذا كان يمكن للمحاكم المصرية الأخذ بهذه النظرية رغماً عن عدم وجود نص في القانون المصرى عن هذا الحق

« وحيث انه متى كانت العلة فى كون حق الارتفاق المقرر بمعرفة رب الاسرة هو وجود تراضى ضمنى من المشترين ببقاء الحالة التى أوجد هارب الاسرة على ماهى عليه فلا مانع قانوناً يمنع المحاكم المصرية من الأخذ بنظرية القانون الفرنسى وتقرير هذا الحق اذا توافرت الشروط اللازمة فيه خصوصاً وقد حكمت المحاكم المصرية المختلطة فى كثير من احكامها بتقرير هذا الحق (راجع حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٩٧ بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة «٩» صحيفة ١٤٨ وحكم ٦ ابريل سنة ١٩٠٥ بمجموعة ١٧ صحيفة « ١٨٨ » و٧ يونيه سنة ١٩٠٠ بمجموعة ١٢ صحيفة « ٣٤ » وهذه الاحكام واردة فى دو هلتس صحيفة « ٢٠٦ » نوتة « ٤٧ » ومن هذا رأى كامل بك مرسى كتاب الاموال صحيفة « ٢٠٧ » نوتة « ٢٥٥ » وعبد السلام بك ذهنى - كتاب الاموال صحيفة « ٣٦ » وصحيفة « ٢٤ »

« وحيث انه لهذه الاسباب وللأسباب الواردة فى الحكم المستأنف والتى تأخذ بها هذه المحكمة يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده .

(استئناف الست فطومة بنت على سيد أحمد وحضر عنها الاستاذ زكى عيسى ضد أحمد أندى محمد جاد وحضر عنه الاستاذ زكريا الغزوى رقم ٥٥٦ سنة ٤٨ ق رثامة وعضوية حضرات عبد الباقي ذكى القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٣٧٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - اقرار بدين - من الوالد الواقف لولده . وتعهد بسداده بعد وفاة الواقف من ريع الوقف . موافقة المستحقين . صحته
- ٢ - اقرار بدين - من الواقف . عدم اشتراطه فى حجة الوقف . عدم قبول المستحقين . غير ملزم لهم

المبادئ القانونية

أقر والد بدين لولده و بأنه اقترضه وصرفه فى سبيل انشاء المنزل ملكه وان هذا الدين أصبح حقاً واجباً فى ذمته يستوفيه ولده بعد وفاته من ريع المنزل الموقوف . وأقر أولاده الآخرون وهم المستحقون فى الوقف بصحة الدين وتعهدوا بسداده بعد وفاة والدهم من ريع الوقف وقد قررت محكمة الاستئناف (١) ان هذا التعهد هو عبارة عن اقرار بدين على الوقف من جانب الواقف وتعهد بسداده من ريع الوقف من جانب المستحقين ولا يمكن اعتباره وصية لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع وليس فى هذا الاقرار معنى التبرع لأن سببه الاقتراض فى سبيل انشاء المنزل الموقوف قبل ايقافه وهو مثبت لدين سابق فى ذمة الواقف رتبه على العين الموقوفة واشترط دفعه بعد وفاة الواقف لايخرجه من معناه الحقيقى الى معنى الوصية وهو من قبيل التعهدات لأجل الجائزة قانوناً (٢) ان الاقرار حجة على المقر فلا يتعدى اقرار الواقف بدين على الوقف حقوق المستحقين فى الوقف إلا اذا اشترط فى كتاب الوقف عند تحريره ايفاء هذا الدين من ريع الوقف أو قبل المستحقون ايفاءه من ريع الوقف وهذا جائز شرعاً . إذ تصبح ذمتهم مشغولة بهذا الدين

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص فى أن على سلامه مورث طرفى الخصوم أقر لولده

وهو الاقتراض ثم أن اقرار أولاد المدين لم يكن لأنهم ورثة ولكن لأنهم مستحقون في الوقف وتعدوا بسداد هذا الدين من ريع الوقف ولا محل اذن لاعتبار قبولهم دفع الدين من ريع الوقف اجازة باطلة للوصية لانتنا لسنا أمام حق موروث وانما نحن أزاء استحقاق في وقف « وحيث انه باطلاع المحكمة على هذا الاقرار تبين لها انه معنون بعارة - (اقرار بدين) ومذكور في صلبه سبب هذا الدين وهو ان المقر اقتراض المبلغ من المقر له وصرفه في شئون الوقف وهو بناء المنزل الموقوف وانه رتب هذا الدين في ذمة الوقف وحدد له أجلا للدفع وهو بعد الوفاة. ولما كان المستأنف عليهم هم المستحقون في الوقف دون سواهم فقد أخذ عليهم المستأنف اقرارا بصحة الدين والتعهد بدفعه بعد وفاة والدهم من ريع الوقف فلا شك ان هذا التعهد هو اقرار بدين على الوقف من جانب الوقف وتعد بسداد هذا الدين من ريع الوقف من جانب المستحقين ولا يمكن اعتبار هذا الاقرار وصية لأن الوصية هي تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ، والاقرار الذي نحن بصددده لم يكن فيه معنى التبرع لان له سبب وهو الاقتراض في سبيل انشاء المنزل الموقوف قبل ايقافه وهو مثبت لدين سابق في ذمة الوقف رتبه على العين الموقوفة واشترط دفعه بعد وفاة الوقف لا يخرج من معناه الحقيقي الى معنى الوصية وهو من قبيل التعهدات لأجل الجائزة قانونا - ولا يمكن أن يقال ايضا أن العلاقة التي بين الاب والابن ترجع وجود التبرع

المستأنف بورقة مؤرخة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بأنه عنده وفي ذمته لولده المذكور مبلغا قدره ٢٠٠ جنيه اقترضه منه وصرفه في سبيل إنشاء المنزل الكائن ببور سعيد والذي يملك فيه حصة قدرها احد وعشرون قيراطا أو وقفها بكتاب الوقف الرقم ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ وصار هذا الدين حقا واجبا في ذمته يستوفاه ولده بعد وفاته من ريع الوقف وقد أقر أولاد ذلك الواقف وهم المستحقون في الوقف بصحة الدين - وتعدوا بسداد بعد وفاة والدهم من ريع الوقف وبناء على هذا الاقرار رفع المستأنف هذه الدعوى ضد المستأنف عليهم امام محكمة أول درجة يطالبهم بمبلغ ٢٠ جنيه من ريع وقف والدهم على سلامه فحكمت محكمة أول درجة برفض دعواه وارتكبت في حكمها على أن الاقرار المؤرخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الذي يتمسك به المستأنف ماهو في الواقع الا وصية أراد بها الموصي ان يعوض المستأنف عما فاتته بسبب اخراجه من الوقف بدليل أنه اضاف وفاء هذا التبرع الى ما بعد وفاته والوصية هي تملك مضاف الى ما بعد الموت لا سيما وان الموصي قد عدل في حال حياته عن هذا التبرع بانذاره المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٩ وتكون الوصية بذلك قد بطلت وان قبول الورثة - (المستأنف عليهم) تنفيذ هذه الوصية لقيمة له شرعاً لانه صادر قبل وفاة الموصي - وقد استأنف المستأنف هذا الحكم وبنى استئنافه على أن التعهد المأخوذ على والده لم يكن وصية كما ذهبت الى ذلك محكمة أول درجة وانما هو اقرار بدين تأجل دفعه الى ما بعد الوفاة وأن له سبيه

به وجاء بالمادة «١٠٥» انه اذا انشأ الواقف وقفه على نفسه ابتداء و شرط في الوقفية أن يقضى دينه من ريعه صح الشرط ويوفى الدين من ريع الوقف وان لم يشترط ذلك في أصل الوقف يوفى دينه من فاضل الغلة بعد كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم بلا اسراف وان انشأ وقفه على غيره ابتداء او شرط فيه انه ان مات وعليه دين يبدأ من غلة وقفه بقضاء دينه وما فضل يصرف في سبيله الذي سماه يعتبر شرطه ويجب العمل به وان لم يشترط وفاء دينه من غلة وقفه ومات مديوناً بدين سابق على الوقف أو لاحق له فلا يتعلق الدين بغلة الوقف بل بتركته وغلة الوقف تكون لمن جعلها لهم خاصة

«وحيث ان الاقرار حجة على المقر فلا يتعدى اقرار الواقف بدين على الوقف سابق على تاريخه حقوق المستحقين في الوقف الا اذا اشترط في كتاب الوقف عند تحريره ايفاء هذا الدين من ريع الوقف او قبل المستحقون ايفاء من ريع الوقف وهذا جائز شرعاً (راجع في هذا المعنى كتاب عزيز خانكي صحيفة «٧٣» نوته «٢٣»)

«وحيث انه بغض النظر عما اذا كان اقرار الواقف بدين على الوقف سابق على تاريخه ملزماً للواقف شخصياً أو للوقف فان ذمة المستحقين (المستأنف عليهم) قد شغلت بهذا الدين بقبولهم دفعه من ريع الوقف لما سبق بيانه . وحيث انه لهذه الاسباب ترى المحكمة ان المستأنف محق في دعواه ويتعين الحكم له بطلباته .

(استئناف عبده على سلامه وحضر عنه الاستاذ أحمد رشدي ضد محمود على سلامة وحضر عنه الاستاذ زكريا الغزوني وآخرين رقم ٧٨٢ سنة ٤٨ ق - بالمدينة السابقة)

مادام ان ظاهر الاقرار ينفي ذلك ولا يمكن اثبات ما يخالفه من المتعاقدين الا بدليل كتابي ضده « وحيث انه من ذلك يتبين ان هذا الاقرار هو اقرار بدين مؤجل فيه الدفع الى ما بعد الوفاة - لا وصية - فلا محل اذن للقول بأن اقرار المستأنف عليهم بدفع الدين هو اجازة باطلة لانها سابقة على الوفاة كما انه لا محل للقول بأن الموصى قد عدل عن الايصاء بانذاره الرقيم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٩ مادام انه قد اتقى وجود الوصية وثبت وجود اقرار بدين فلا يصح التنصل منه بفعله وحده - بقي البحث فيما اذا كان يجوز للمستحقين التعهد بسداد هذا الدين من ريع الوقف قبل أن يتوول اليهم الاستحقاق ام لا وهل هذا التعهد ملزم لهم ام لا .

«وحيث انه من المقرر شرعاً ان الوقف قد يكون اهلياً محضاً او خيرياً محضاً او مشتركاً بين الاهلي والخيري - وفي الجملة يكون نهايته لجهة بر لا ينقطع ومتى حصل الوقف خرجت العين من ملك الواقف واعتبرت لجهة البر واصبح للموقوف عليهم فقط حق المنفعة او ريع هذه العين ثم ان الواقف قد ينشأ وقفه على نفسه ابتداء أو على غيره ابتداء فاذا اوقفه على نفسه ابتداء كان ريع الوقف له ثم من بعده لمن اوقف عليهم في كتاب الوقف وان انشأه على غيره ابتداء كان ريعه لمن اوقفه عليهم من المستحقين - فالمستحق في الوقف لا يستمد حقه اذن بطريق الوراثة وانما يستمد من الواقف مباشرة .

«وحيث انه جاء بالمادة «١٠١» من كتاب العدل والانصاف ان شرط الواقف المعبر كنص الشارع في الفهم والدلالة وجوب العمل

٣٧٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تقدم . عن ريع عقار . لا يسقط الا بمضى خمسة عشر سنة .

المبدأ القانوني

إن الرجع لا يدخل ضمن الديون التي تسقط بالتقادم الخمسى المسقط لأنه ليس من الديون المصفاة المعروفة من قبل بالتعيين والتحديد لدى المدين ولأنه ليس ديناً سنوياً يتحتم الوفاء به بعد مضى كل سنة على حدة بل هو دين يتقرر بذمة القاصب في مجملته على اعتباره تعويضاً لما فات الدائن من الانتفاع وعلى اعتبار القاصب سيء النية لا يستفيد الا من التقادم الطويل المسقط بمدة خمسة عشر سنة

المحكمة

« حيث ان المستأنفة تدعى بأنها لم تضع يدها على القدر ٦٠ حجراً المحكوم به نهائياً للمستأنف عليها تأييداً لحكم محكمة مصر الاهلية الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية نمرة ١٧٠٠ سنة ١٩٢٨ كلى مصر

« وحيث انه يتبين من الحكم المذكور أن المستأنفة لما كانت تعارض المستأنف عليها في أمر التسليم وادعت انها لم تضع يدها على القدر ٦٠ حجراً رأت محكمة أول درجة في حكمها المشار اليه احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وضع اليد للبت في أمر التسليم وتنفيذ الحكم وسمعت له شهادة شهود المستأنف عليها وحدها وأصدرت محكمة مصر الحكم سابق الذكر بثبت ملكية المستأنف عليها للقدر ٦٠ حجراً وبالزام المستأنفة بالتسليم . واستند الحكم الى أنه ثبت لتلك المحكمة ان المستأنفة هي التي تستغل

الاحجار من طريق تأجيرها للغير

« وحيث بعد ذلك وقد تأيد الحكم المذكور استئنافياً فلا محل للرجوع من جديد الى بحث وضع اليد والاستغلال وعلى الاخص اذا لوحظ ان المستأنفة بالذات بعثت بانذار في أول اكتوبر سنة ١٩٣١ الى المستأنف عليها تدعوها فيه الى استلام الاحجار المذكورة « وحيث عن الحراسة المقول بها من جانب المستأنفة وأنها ليست ملزمة بدفع ريع القدر من الاحجار الذي استلمه الحارس فانه وان كان لم يتقدم بالدعوى ما يفيد تنفيذ حكم الحراسة فضلاً عما شهد به أحد شهود المستأنف عليها بالتحقيق الذي اجرتة محكمة مصر بشأن حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ أن الحارس لم يستلم شيئاً لوقوف المستأنفة في وجهه حتى لا يتمكن من تنفيذ حكم الحراسة وكانت المستأنف عليها معترفة من جهة أخرى بعريضة الدعوى الحاضرة باستلام الحارس لاربعين حجراً — إلا أنه لما كانت أوراق الدعوى الحاضرة خلوا من الدلالة على الحراسة وموضوعها وأعمال الحارس فيها تنفيذاً وإدارة — وجاءت أخيراً المستأنفة بانذارها المشار اليه والمؤرخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٣١ واظهرت رغبتها في تسليم الاحجار المحكوم بها الى المستأنف عليها — لما كان ذلك كله موجوداً فانه لا محل الآن للبحث في أعمال الحارس

« وحيث عن سقوط ريع الاحجار بمضى خمس سنوات استناداً الى المادة (٢١١) مدنى كما ادعت المستأنفة في آخر لحظة بمذكرتها الاخيرة أمام هذه المحكمة والمؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١

البالغ قدره ٣٦٠ جنيهاً على اعتبار المائة تسعة سنوياً وعلى ذلك تكون جملة المبلغ المطلوب هي ٥ قروش $60 \times 81 \times$ شهراً = ٢٤٣ جنيهاً وهو ما يتعين الحكم به

«وحيث لما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف والزام المستأنفة بأن تدفع إلى المستأنف عليها مبلغ ٢٤٣ جنيهاً

(استئناف الست زيدة خلف وحضر عنها الاستاذ لبيب سعد ضد الست أمته بنت حسين وحضر عنها الاستاذ محمد ذفني رقم ٦١٢ سنة ١٤٨ ق - رئاسة وعضوية أصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذفني بك المستشارين)

٣٧٤

٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

المسئولية الشبيهة. مخاطر اصانع والآلات الميكانيكية. مسئولية المالك. عدم حصول خطأ من العامل

المبدأ القانوني

انه وان كان للمصانع والآلات الميكانيكية من مخاطر ترجع لضخامتها ودقة تركيبها بما تقتضاهل معه قوة العامل ومداركة الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح مالك الآلات وله غنمها وعليه غرمها مسئولاً عن اضرارها بسبب خطئه أو بسبب فعله إلا أن مناط ذلك كله في تقدير المسئولية الشبيهة أن لا يكون قد وقع خطأ من العامل كان سبباً مباشراً في اصابته

المحكمة

«حيث وإن كان للبصانع وآلاتها الميكانيكية من مخاطر ترجع لضخامتها ودقة تركيبها بما تضاهل معه قوة العامل ومداركة الأمر الذي يترتب أن يصبح مالك الآلات وله غنمها وعليه غرمها مسئولاً عن اضرارها بسبب خطئه أو بسبب فعله . إلا أن مناط ذلك كله في تقدير

فانه لا محل له أيضاً لأن الريع لا يدخل ضمن الديون التي تسقط بالتقادم الخمسى المسقط لانه ليس من الديون المصفاة المعروفة من قبل بالتعيين والتحديد لدى المدين ولانه ليس ديناً سنوياً يتحتم الوفاء به بعد مضي كل سنة على حدة بل هو دين يتقرر بذمة الغاصب في جملة على اعتباره تعويضاً لما فات الدائن من الانتفاع وعلى اعتبار الغاصب سبب النية لا يستفيد الا من التقادم الطويل المسقط لمدة ١٥ سنة (قارن في ذلك حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الاهلية في ٣ مايو سنة ١٩٣٠ بشأن تقادم استحقاق المستحق في الوقف والحكم

منشور بمجلة المحاماة السنة الحادية عشر صفحة ٢٩ رقم ١٦ - وانظر تعليقات بالا جى على القانون المدنى المختلط ج ٢ ص ٣٥٥ نبذة ٤٣ تعليقا على المادة ٢٧٥ مدنى مختلط المقابلة للمادة (٢١١) مدنى أهلى - وراجع كاييتان مع كولين في شرح القانون المدنى الفرنسى ج ٢ ص ١٢٣) على انه يتبين من أوراق الدعوى - كما قال بذلك دفاع المستأنف عليها بمذكرته الاخيرة أمام هذه المحكمة والمؤرخة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ - ما يفيد وجود خصومات قضائية عدة بشأن الاحجار المذكورة من تاريخ وفاة المورثة في اكتوبر سنة ١٩٢٣ الامر الذي يترتب عليه قطع مدة التقادم مهما كانت

«وحيث عن مقدار الريع وعن ثمانية قروش في الشهر للحجر الواحد كما قدرته محكمة أول درجة فان هذه المحكمة ترى تقديره بخمسة قروش في الشهر للحجر الواحد اخذاً بوجه التقريب بنسبة فوائد ثمن القدر ٦٠ حجراً

المسئولية الشئئية أن لا يكون قد وقع خطأ من العامل كان سبباً مباشراً في إصابته

» وحيث أنه يستفاد من ظروف الدعوى

الحاضرة ومن شهادة الشهود بمحضرة البوليس

ومن محضر انتقال محكمة أول درجة بتاريخ ٣

مارس سنة ١٩٣١ أن الإصابة وقعت لمورث

المستأنفة بخطأه هو ودليل ذلك ما يأتي، أولاً.

ان المصاب وجد بين الرصيف والقاطرة

والمسافة بين هذين الأخيرين ثلاثون سنتمترا

ولا يمكن توقع الإصابة قبل وصول القاطرة إلى

الرصيف عندما كان المصاب يشتغل بتنظيف

القطر من الداخل من مخلفات الفحم وقت ان

كانت القاطرة على بعد ثلاثة أمتار من الرصيف

(أنظر شهادة المستر وست مساعد رئيس أقسام

وابورات مصر بمحضرة الانتقال المذكور وانظر

الرسم الكروكي الذي أجراه البوليس تحت

رقم ١) لأنه لو وقع ذلك لدلت عليه آثاره قبل

الرصيف. أما ولا أثر فلا بد وأن تكون الإصابة

حصلت في المكان الذي وجد به المصاب عند

وقوع الإصابة. ثانياً. قرر اسكندر أفندي عريان

بمحضر البوليس صفحة ٣١٦٢٦٨ بأن للعطشجي

نجيب حنا يوسف الحق في تحريك القاطرة من

مكانها للرصيف على بعد ثلاثة أمتار مادام ذلك

في حوش الورشة وهذا ما حصل بالذات فلا

خطأ على نجيب حنا المذكور، ثالثاً. شهد عازر

غبرس حنين سواق القاطرة موضوع التحقيق

والذي يشتغل معه العطشجي نجيب حنا المذكور

أنه سمع إطلاق الصفارة قبل تحرك القاطرة

(تحقيق البوليس صفحة ٣١٦٢٧٣) فلا خطأ

حيث من العطشجي

» وحيث يستفاد من ذلك كله كما شهد به المستر

وست المذكور بمحضرة الانتقال بأن المصاب

أراد الركوب والقاطرة سائرة فسقط بين الرصيف

والقاطرة في المسافة الموجودة بين هذين الأخيرين

الأخيرين فأصيب بالإصابات التي أودت بحياته

» وحيث لما تقدم ولأن الوزارة منحت

المستأنفة خمسين جنيهاً بسبب وفاة ابنها على سبيل

المنحة فإنه يتعين حيث تأسد الحكم المستأنف

(استئناف الست أنيس بطرس وحضر عنها الاستئناف بشاره

مذ وزارة المواصلات رقم ١٢٠٧ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٢٧٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم به - تأثير الجنائي على المدني. صدور حكم مدني

قبل اتخاذ الاجراءات الجنائية. مانع من

الايقاف. يكسب الحكم المدني قوة الشيء المحكوم به.

المبدأ القانوني

مع الأخذ بالمذهب القائل بأن الجنائي يوقف

المدني فان الايقاف لا يكون له محل إذا كان قد سبق

الاجراءات الجنائية والحكم الجنائي صدور حكم

نهائي من المحكمة المدنية لان هذا الحكم يكون قد

اكتسب قوة الشيء المحكوم به بين الخصوم من الوجهة

المدنية فيجب احترامه

فاذا طعن بالتزوير أمام المحكمة المدنية وقضى

نهائياً في دعوى التزوير المدنية قبل أن تباشر النيابة

اجراءات تحقيق جنائية وقبل أن ترفع الدعوى

الجنائية كان الحكم المدني نهائياً وحائزاً لقوة الشيء

المحكوم به بين الخصوم من الوجهة المدنية لان وقت

السير في الاجراءات المدنية لم تكن هناك أية اجراءات

جنائية توقفها

المحكمة

» حيث ان موضوع هذه القضية ينحصر في

لأنه في الوقت الذي طعن بالتزوير أمام المحكمة المدنية وعند الحكم النهائي فيه لم تكن النيابة قد تولت أى تحقيق جنائى في هذا الموضوع ولم ترفع دعوى جنائية به فما كان هناك شىء اسمه جنائى حتى يوقف المدنى تبعا للقاعدة المذكورة

«وحيث انه لذلك يكون هذا الدفع في غير محله ولهذا السبب تكون محكمة اول درجة قد أصابت في رفضه» وحيث ان المستأنف يدعى بأن المستأنف عليهم قد تنازلوا عن الحكم المدنى الصادر برده وبطلان الورقة المذكورة وقد أصابت أيضا محكمة اول درجة برفض هذا الدفع للسبب الذى جاء في اسباب حكمها «وحيث انه لهذا يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ حسن محمد عبد القادر وحضر عنه الاستاذ عبدالعزيز فهم ضد ورثة المرحوم الشيخ محمد احمد حسين وحضر عنهم الاستاذ يوسف حكيم رقم ٢٠٦ سنة ٤٨ قضائية رئاسة وعضوية أصحاب العزة كامل ابراهيم بك وويل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٣٧٦

٨ ديسمبر سنة ٩٣١

١ - سقوط الحق . مضى خمسة عشر سنة . احتسابها بالتقويم الهجرى

٢ - تقادم . ايقاف سريانه . قوة القاهرة . عذر شرعى . أحواله . شروطه .

المبادئ القانونية

١ - من المبادئ الثابتة وجوب اعتبار التقويم

الهجرى أساسا لحساب مدة الخمس عشرة سنة

المسقط للحق

٢ - العذر الشرعى الذى يوقف سريان مدة التقادم

هو القوة القاهرة التى تمنع صاحب الحق من المطالبة

بحقه منعا كليا أما المنع الوقتى فلا يوقف سريان المدة

المسقط للحق ولكن للقاضى أن يعفى صاحب الحق من

الحكم بسقوط حقه إذا باشر حقوقه بمجرد زوال المانع

إذ يجب التفريق بين صاحب حق خوله القانون

أن مورث المستأنف عليهم رفع هذه الدعوى على المستأنف يطالبه بياقى ايجار أطيان لم يقيم بدفعها اليه «وحيث ان دفاع المستأنف أمام محكمة اول درجة بان قيمة الأيجار قد تعدلت أخيرا باتفاق الطرفين وأن مورث المستأنف عليهم حرر بذلك ورقة تاريخها ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ دالة على ذلك وعلى اعترافه باستلام ٥٢٢ جنيه من المستأنف واستند على هذه الورقة بانها دالة على تخالسه من الأيجار «وحيث ان المستأنف عليهم الذين حلوا محل مورثهم في هذه الدعوى طعنوا على الورقة بالتزوير بالطريق القانونى وقد فصل في دعوى التزوير بتاريخ ١٩ يونيه سنة ٩٢٥ برده وبطلان الورقة المذكورة وقد تأيد هذا الحكم استئنافا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ واكتسب قوة الشىء المحكوم به فهو حجة على الطرفين وبذلك يكون الحكم الابتدائى في محله «وحيث ان المستأنف قد زعم بأن النيابة رفعت

الدعوى العمومية عليه جنائيا بتهمة تزوير الورقة

المذكورة وأنه قد حكم نهائيا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ٩٢٩

ببراءته من التهمة المذكورة وزعم بأن هذا الحكم الجنائى له أثره على الحكم النهائى المدنى الصادر برده

وبطلان الورقة المذكورة بتاريخ ٧ فبراير سنة

١٩٢٦ ويجعله كأن لم يكن واعتبار الورقة

المذكورة صحيحة مدنيا

«وحيث ان هذا الزعم في غير محله قانونا لأنه مع

الآخذ بالمذهب القائل بأن الجنائى يوقف المدنى فان

ذلك لا يكون له محل اذا سبق الاجراءات الجنائية

والحكم الجنائى حكم نهائى من المحكمة المدنية لأن هذا

الحكم يكون قد اكتسب قوة الشىء المحكوم به بين

الخصوم من الوجهة المدنية ووجب احترامه بينهما

الأول من اوجه الاستئناف غير وجيه
 «وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فقد
 ردت عليه محكمة اول درجة ردا صحيحا تأخذ
 به هذه المحكمة اذ فسرت محكمة أول درجة العذر
 الشرعى تفسير اصحيا بقوله ان العذر الموقوف
 لسريان مدة التقادم هو القوة القاهرة التى تمنع
 صاحب الحق من المطالبة بحقه منعاً كلياً مما المانع
 الوقتى فلا يوقف سريان المدة المسقطه للحق
 ولكن للقاضى ان يعنى صاحب الحق اذا باشر
 حقوقه بمجرد زوال المانع وليست هذه حالة
 المستأنف لان العقوبات التى كانت قائمة امامه
 وحالت دون تمكنه من رفع دعواه زالت فى
 سنة ٩١٨ وهى السنة التى انتهت فيها الحرب
 وعادت المواصلات الى ما كانت عليه من قبل ولم
 يرفع المستأنف دعواه بمجرد زوال هذا المانع
 بل سكت لغاية مارس سنة ١٩٣٠ وبما يؤيد هذه
 النظرية وضوح وجوب التفريق بين صاحب
 حق خوله القانون مدة لاستعمال حقه فجاءته ظروف
 قهرية قرب انتهاء هذه المدة منعه من استعمال
 حقه وبين صاحب حق خوله القانون مدة لاستعماله
 فجاءته ظروف قهرية منعه من استعماله فترة من
 الزمن ثم زالت تلك الظروف ولا زال امامه
 مدة لاستعمال حقه فأهمل استعماله حتى
 انتهت جميع المدة
 ففى الحالة الأولى يكون صاحب الحق جديراً
 برعاية الشارع لان من حقه أن ينتظر الى
 آخر لحظة لاستعمال حقه فمنعه سبب قهرى من
 ذلك وفى الحالة الثانية يكون صاحب الحق غير
 جدير برعاية الشارع لان حقه لا يزال قائماً

مدة لاستعمال حقه فصادفته ظروف قهرية قرب
 انتهاء هذه المدة منعه من استعمال حقه وبين صاحب
 حق خوله القانون مدة لاستعمال حقه فجاءته
 ظروف قهرية منعه من استعمال حقه مدة من
 الزمان ثم زالت تلك الظروف ولا يزال امامه مدة
 لاستعمال حقه وأهمل استعماله حتى انتهت جميع المدة

المحكمة

« حيث ان المستأنف قد استند أولاً على أن
 مدة التقادم المسقطه للحق يجب احتسابها بالسنين
 الميلادية وهى تبدىء فى هذه الدعوى من أول
 يونيه سنة ١٩١٥ تاريخ وصول اعلان الرقت اليه
 وبما أن الدعوى رفعت فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠
 فتكون قدر فعت قبل مضي الخمس عشر سنة المسقطه
 للحق، ثانياً أن مدة التقادم تنقطع اذا قام عذر شرعى
 حال دون المطالبة بالحق وقد قام هذا العذر بالنسبة
 له لا كراهه على السفر خارج القطر فى يناير سنة
 ١٩١٥ وانقطاع علاقته بمصر من ذلك التاريخ الى أن
 انتهت الحرب العالمية فى آخر سنة ١٩١٨ وباستبعاد
 هذه المدة من مدة الخمس عشر سنة تكون الدعوى
 قدر فعت فى الميعاد — ثالثاً — وجوب استبعاد
 المدة من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ لغاية ٣١ مايو سنة ١٩١٩
 من مدة التقادم عملاً بالاعلان الذى صدر وقتئذ من
 السلطة العسكرية وانتهى قضى بايقاف سريان المدة
 القانونية فى خلالها وفى هذه الحالة تكون الدعوى
 قدر فعت قبل مضي الخمس عشر سنة سواء حسبت
 هذه المدة على أساس التقويم الهجرى أو الميلادى
 «وحيث انه أصبح من المبادئ الثابتة وجوب
 اعتبار التقويم الهجرى أساساً لحساب مدة الخمس
 عشرة سنة المسقطه للحق وعليه يكون الوجه

وفي وسعه استعماله فأهمله فهو مفرط في حق نفسه وعليه تقع تبعة تفريطه

«وحيث أنه لذلك يكون الوجه الثاني غير وجهه أيضا» وحيث أن المستأنف لا يستفيد أيضا من الاعلان

الصادر من السلطة العسكرية لأن هذا الاعلان لا ينص الا على المواعيد التي تنتهي في خلال المادة من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ لغاية ٥ مايو سنة ١٩١٩ ولا يست هذه حالة المستأنف.

«وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الدكتور هجت وهي بك وحضرته الاستاذ عزير خانكي بك ضد وزارة المعارف رقم ٨٢٧ سنة ١٩١٨ ق- بالهيئة السابقة)

٣٧٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

(١) أوامر التقدير بالرسوم بقلم الكتاب. المعارضة فيها . عدم جواز المعارضة والاستئناف في الاحكام الصادرة في المعارضة. عدم اطباقه على الاوامر التي تصدرها الافراد (٢) لائحة الروم. تحكم. وضع الصيغة التنفيذية على أمر المحكمين. تحصيل رسم عن مجموع المبالغ المحكوم بها وقائلها المستحقة لنهاية يوم صدور الامر فقط

المبادئ القانونية

(١) ما جاء بالمادة ٤٨ من تعريفه الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية من أن الاحكام التي تصدر في المعارضات التي ترفع عن أوامر التقدير التي تستصدرها أقلام كتاب المحاكم الأهلية على القوائم التي تحررها بالرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة تكون إتهائية وغير قابلة للطعن فيها . فلا يمكن أن يسرى على حالة ما اذا دفع أحد المحصوم بقلم الكتاب ما اشترط القلم دفعه قبل تسليم الصورة التنفيذية له ثم استصدر بها أمرا للتنفيذ به على خصمه، فالحكم

الصادر في المعارضة الخاصة بهذا الامر قابل للاستئناف والمعارضة

(٢) احتساب الرسم النسبي الذي يحصل على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين إنما يكون باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها montant total والفوائد التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الامر كما هو ظاهر من الرجوع الى النص الفرنسي للفقرة الثالثة من المادة الثانية من لائحة الرسوم

المحكم

« عن الدفع بعدم قبول الاستئناف »

«حيث أن الحاضر عن المستأنف عليهم من الثاني إلى الأخيرة دفع بعدم قبول الاستئناف واستند في ذلك الى نص المادة « ٤٨ » من تعريفه الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية

«وحيث أن نص المادة المذكورة لا ينطبق إلا على الأحكام التي تصدر في المعارضات التي ترفع عن الأوامر التي تستصدرها أقلام كتاب المحاكم الأهلية على القوائم التي تحررها بالرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة لتنفيذها طبقاً

للمادة - « ٤٦ » منها الخاصة بالرسوم المستحقة للخزينة وقد جاء في المادة « ٤٨ » المذكورة أن تلك الأحكام تكون إتهائية وغير قابلة للطعن فيها .

«وحيث أن الامر الذي عارض فيه المستأنف عليهم المذكورون وهو الرقيم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٠ لم يصدر لقلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية بل للمستأنف عليها الاولى التي قبلت أن تدفع لذلك القلم مبلغ ٦٢ جنيتها و ٣٣٦ م رأى أنه يحق له تحصيله لا عطاها الصورة التنفيذية التي طلبتها من

خديجه سيد احمد الحسن فتكون المعارضة قاصرة على من عداها من المعارضين
«وحيث ان النتيجة الطبيعية تقضى بالغاء أمر التقدير المشار اليه على ما يخص نصيب المعارضين فقط وقدره ٢٧ ج و ٥٢٠ م بعد استبعاد نصيب الست خديجه وقدره ٢ ج ٦٣٨ م وأن يلزم قلم الكتاب بأن يدفع للمستأنف عليها الاولى ما يوازي نصيب هؤلاء المعارضين دون غيرهم

(استئناف قلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية ضد الست أسرار عبد الحميد المصري وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ احمد رشدي وعن باقي المستأنف عليهم الاستاذ محمد عراجي رقم ٧٠٩ سنة ٤٨ قضائية برئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٣٧٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

إيجارات - تأجيل الخمس - الاعفاء من الخمس - يشترط فيها دفع الاربعة أخماس - واستمرار الاجارة بعد سنة ١٩٣٠ المبدأ القانوني

بعد أن منح الشارع المستأجر بمقدح ر قبل نوفمبر سنة ١٩٢٩ أجلا لدفع الخمس بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ عاد فاعفاه بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ من هذا الخمس وجعل شروط الاعفاء هي نفسها شروط التأجيل فلا يتمتع بالاعفاء عن ايجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ إلا المستأجر الذي دفع أربعة أخماس الايجار فعلا والذي ظل مستأجرا لأرض نفسها للسنة التالية وهذا ظاهر مما جاء بالمادة الاولى من القانون الأخير حيث اشترطت عدم الاخلال بأحكام قانون التأجيل

المحكمة

«حيث ان القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الصادر

حكم المحكمة الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٦ في قضية التحكيم رقم ٣٣٩ سنة ٩٢٦ ثم استصدرت المستأنف عليها المذكورة الأمر المعارض فيه على المعارضين وغيرهم كل بنسبة نصيبه المبين في حكم المحكمين .
«وحيث ان ماورد بالمادة «٤٨» المشار اليها خاصا بعدم جواز الطعن في الأحكام المنوه عنها بها انما جاء على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع فيه .

«وحيث انه لذلك يكون الدفع في غير محله فيتعين رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلا .

عن الموضوع

«وحيث ان النص الفرنسي للفقرة الثالثة من المادة الثانية من تعريفه الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية لا تدع مجالاً للشك في أن احتساب الرسم النسبي المذكور في المادة الاولى منها على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين انما يكون باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها montant total والفوائد التي تستحق عليها الغاية يوم صدور الأمر ويؤيد ذلك ما جاء بالفقرة الخامسة من المادة المذكورة خاصا بالرسوم المستحقة في دعاوى القسمة .

«وحيث انه لذلك تكون محكمة أول درجة على صواب فيما ذهبت اليه من أن قلم الكتاب لم يكن محقاً في تحصيل الزيادة البالغ قدرها ٦٢ ج و ٣٣٦ م من المستأنف عليها الاولى .

«وحيث ان المستأنف عليهم من الثاني إلى الاخيرة هم الذين عارضوا دون غيرهم في أمر التقدير الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٩ وقد أبطلت المرافعة أمام محكمة أول درجة بالنسبة إلى الست

دعواه بأن استمرار المستأجر للسنة التالية ليس شرطاً للاعفاء إلا أن القانون المذكور صريح في وجوب توفر جميع أحكام القانون السابق ومنها استمرار المستأجر للسنة التالية ولا محل للرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون إذا كان نصه صريحاً لا غموض فيه ولا إبهام

« وحيث أن المستأنف قدم مع مذكرته الأخيرة صورة من إعلان أمر حجز تحفظي تحت يده على المبلغ المحكوم به عليه بمقتضى الحكم المستأنف بناء على طلبه لدين له في ذمة المستأنف عليه ويقصد بذلك عدم الزامه بدفع هذا المبلغ إلا أنه بفرض صدور هذا الأمر وإعلانه فإنه لا يعقبه من الزامه بدفع هذا المبلغ وهذا لا يمنع من اتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص ذلك الحجز

(استئناف أبو المجد إبراهيم مفتاح وحضر عنه الاستاذ أمين عامر ضد الخواجه صادق ميخائيل وحضر عنه الاستاذ فيليب بشارة رقم ٦٠ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المجرشي بك وعلى زكي المرابي بك وعثمان يوسف بك المستشارين)

٣٨٩

٢ أبريل سنة ١٩٣٢

(١) معرضة. حكم غايي. ورقة متعلقة بالتنفيذ: تنبيه نزاع الملكية:

لا مد ورقة متعلقة بالتنفيذ

(٢) إيجار: تخفيض. قانون الإيجارات: إعفاء من الخمس.

عدم ضرورة اشتراط مداد الأربعة أخماس

المباديء القانونية

(١) لا تعتبر ورقة تنبيه نزاع الملكية ورقة متعلقة

بالتنفيذ بالمعنى القانوني الدقيق حتى يمكن أن يترتب على العلم بها سقوط حق المحكوم عليه غايياً في المعارضة إذا مضى على وصولها لشخصه أو لمحلله الأصلي أربعة وعشرون ساعة: إذ هي في الواقع ورقة تسبق التنفيذ الفعلي.

بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضى بأن المستأجر لأرض لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - إذا كان قد دفع أربعة أخماس إيجار السنة المذكورة فلا تجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقي بشرط أن يظل المستأجر المذكور مستأجراً للأرض عينها للسنة الزراعية التالية

« وحيث أنه ظاهر أن القانون المذكور قضى بتأجيل خمس الإيجار بشرطين الأول أن يكون المستأجر قد دفع أربعة أخماس الإيجار فعلاً والثاني أن يكون قد ظل مستأجراً للأرض نفسها للسنة التالية « وحيث أنه بعد ذلك صدر قانون رقم ١٠٣ في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣١ قضت المادة الأولى منه بأنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بأكثر من أربعة أخماس الإيجار المذكور

« وحيث أنه يؤخذ من هذا القانون الأخير إعفاء المستأجر من الخمس الباقي نهائياً

« وحيث أن هذا القانون قضى بهذا الإعفاء مع عدم الإخلال بأحكام القانون الأول فمعنى ذلك أنه يشترط للإعفاء توفر نفس الشروط التي كانت مقررة للتأجيل وهي دفع أربعة أخماس الإيجار واستمرار المستأجر للسنة التالية وتكون النتيجة أن الشارع بعد أن منح المستأجر أجلاً لدفع الخمس بالقانون الأول بشروط عاد وأعفاء بالقانون الثاني بنفس الشروط فلا يتمتع بالإعفاء إلا من كان متمتعاً بالتأجيل

« وحيث أن المستأنف يرتكن على تقرير لجنة مجلس النواب عن القانون الأخير في تقرير

(٢) لم يشترط القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الصادرة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٠ سبق دفع المستأجر لأربعة أحماس الايجار لكي يعفى من الخمس كما اشترط ذلك القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في مادته الأولى لا مكان التأجيل

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم يدفعون الاستئناف المرفوع من المستأنف عن حكم ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ بدفع فرعى بعدم جواز قبوله لانه لما حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع الفرعى المقدم من المستأنف بشأن عدم قبول معارضة المستأنف عليهم في الحكم الغيابي الصادر ضدهم لرفعها بعد الميعاد . فان المستأنف قبل المرافعة في الموضوع ولم يرفع استئنافا عن ذلك الحكم الصادر برفض دفعه في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ . » وحيث ان هذا الدفع من المستأنف عليهم في غير محله للأسباب الآتية . أولاً - لان الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ برفض الدفع المقدم من المستأنف لم يعلن للاستئناف حتى تمضي مدة الاستئناف ليصبح نهائياً . ثانياً - لان المستأنف لم يتكلم في الموضوع الا بناء على تحديد الحكم المذكور الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ جلسة للمرافعة في الموضوع فهو انما ينفذ الشطر الاخير من الحكم من حيث التكلم في الموضوع دون ان يكون تكلمه فيه منصرفاً الى الرضا . بشرطه الأول الخاص برفض دفعه - ثالثاً - بعد أن حكم بتاريخ ٢٤ يناير سنة

١٩٣٢ برفض دفع المستأنف وتحديدت جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٣٢ للمرافعة في الموضوع ومنها تأجل النطق بالحكم لجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٣٢ قدم المستأنف مذكرة الواردة تحت رقم ١٢ من الملف الابتدائي للدعوى وقد احتفظ في صدرها بحقه في رفع استئنافه عن ذلك الحكم الذي قضى برفض دفعه .

« وحيث انه من ذلك كله يتعين عدم صحة الدفع المقدم الآن من المستأنف عليهم والحكم بجواز قبول الاستئناف شكلاً .

عن حكم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ متقدم الذكر « حيث ان المستأنف دفع المعارضة المرفوعة من المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة بانه لما صدر الحكم الابتدائي الغيابي بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣١ بطلباته اعلن المستأنف عليهم تنبيه نزع الملكية بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٣١ الى المستأنف عليه الاول حسن علي بكر المدين الاصل والمضمون ضماناً تضامنياً في المستأنف عليهم ولما رفع المستأنف عليهم معارضتهم في الحكم فقد رفعوها بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ - وعلى ذلك يكون قد مضت مدة أكثر من ٢٤ ساعة من تاريخ اعلان تنبيه نزع الملكية على اعتباره ورقة من أوراق التنفيذ طبقاً للمادة ٣٣٠ مرافعات . وبذا يسقط الحق في رفع المعارضة لرفعها بعد الميعاد القانوني .

« وحيث انه قد نصت المادة ٣٣٠ مرافعات على سقوط الحق في المعارضة اذا مضت مدة تزيد عن ٢٤ ساعة بعد علم المعارض بورقة من أوراق التنفيذ أو بورقة مشتملة على التنفيذ فانه يجب

المحاماة : نشرنا هذا الحكم في غير دوره لكي يكون أمام المشتغلين بالقانون رأي دائرتين من دوائر محكمة الاستئناف في مسألة تطبيق قانون الاجارات : وظهر أن هذا الحكم قد قرر نظرية مخالفة للحكم المنشور بهذا العدد رقم ٣٧٩ ص ٢٦٥

ان لا يؤخذ فيها الا بالقدر الدقيق الذي نصت عليه وهو أن تكون الورقة التي علم بها المعارض تنفيذية بالمعنى الصحيح .

« وحيث ان ورقة تنبيه نزع الملكية لم تخرج عن كونها تمهيدا للتنفيذ العقاري ولم تكن تنفيذية بالمعنى القانوني الدقيق حتى يقال بأن العلم بها يسقط حق المعارض في معارضته . بل هي الورقة التي تسبق التنفيذ الفعلي المقصود بالقانون (أنظر المادة ٥٣٧ مرافعات) وانظر احكام محكمة الاستئناف المختلطة الواردة بكتاب بلاجي في تعليقاته على قانون المرافعات المختلط وعلى المادة ٣٧٥ مرافعات مختلط المقابلة للمادة ٣٣٠ مرافعات أهلى بالصحيفة ٤١ نبذة ١٠ ومتى كانت ورقة تنبيه نزع الملكية لا تعد ورقة تنفيذية فلا محل حينئذ لبحث ما أثاره المستأنف من نظرية النيابة القانونية أو الوكالة الشرعية بين المدينين المتضامين وان اعلان أحدهم بورقة تنبيه نزع الملكية ومضى مدة المعارضة قبله تسرى على المدين المتضامن الآخر

« وحيث لما يتقدم يتعين رفض هذا الدفع المقدم من المستأنف وتأييد الحكم الابتدائي الصادر بشأنه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢

« وحيث عن الموضوع فان الباقي من اجار سنة ١٩٢٩ عن الأطيان المؤجرة للمستأنف عليه الأول بضمان وتضامن المستأنف عليهم الاخيرين فهو ١٠٠ جنيه وقد صدر الحكم المستأنف بذلك ولم يعترض عليه المستأنف عليهم باعتراض ما — وعلى ذلك يتعين الحكم به .

« وحيث عن اجار سنة ١٩٣٠ فاصله ٦٥٣ جنيها و ٦٦٠ مليا وهذا لا خلاف فيه — انما

الخلافا فيما يجب أن يخصم منه . وبخصم مبلغ ٤ جنيهات ثمن الادرة المقول بها من المستأنف عليهم وقد سلم بذلك المستأنف بعريضة استئنافه « وحيث عن اموال سنة ١٩٣٠ فان المستأنف عليه الأول قدم أوراذا بما يفيد دفعها وعليه يجب احتسابها للمستأجر كما فعلت ذلك بحق محكمة أول درجة . وأما عن خفر العزبة فانه يفهم من البند الخامس من عقد الايجار المقدم بملف الدعوى بأن المستأجر هو الملتزم بدفعه من جانبه خاصة دون التزام المؤجر به . ومادام أن المبلغ المدفوع من المستأجر والثابت باوراد الاموال في خانات الخفر هو ٣٨ جنيها و ٤٢٠ مليما وأن للمالك حصة فيه بقدر ١٤ ط من ٢٤ ط فتكون عرايد الخفر المطلوبة من المالك هي ٢٢ جنيها و ٤١٠ مليما تحسب على المستأجر ويتعين الحكم بها للمالك .

« وحيث عن خصم خمس ايجار سنة ١٩٣٠ والزام المستأجر بأربعة أخماسه فهو في محله . ولا محل لاشتراط سبق دفع الأربعة الأخماس هذه من المستأجر حتى يعفى من الخمس . وذلك — أولا . لأن القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٣١ لم يقرر بمادته الأولى شرط سبق دفع أربعة أخماس الايجار كما اشترط القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بمادته الأولى . إذ لو كان هذا الشرط لازما لنص عليه القانون نصا صريحا كما نص عليه في قانون ٥٤ سنة ١٩٣٠ . ثانيا . ان نص عبارة القانون بمادته الأولى ومادته الثانية لا يمكن أن ينصرف إلا الى معنى عدم شرط سبق دفع أربعة أخماس الايجار أولا — إذ كيف يمكن التوفيق بين شرط

الى مبلغ ٥٥٤ جنيهها و٩١١ مليا المحكوم به
ابتدائيا حتى تصبح الجملة ٥٧٦ جنيهها و٩٠٦ مليا
وهو ما يتعين الحكم به على المستأجر .

(استئناف سيد افدى محمد وحضر عنه الاستاذ ليب سعد ضد
حسن على بكر وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ميخائيل غالى
رقم ٤٧١ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب
السعادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل
الرشيدى بك وعبد السلام زهنى بك المشتشارين)

٣٨٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

بيع . فسخ . تعويضات . عدم وجود ضرر . لا محل للحكم بتعويض .
فوائد . لا محل للحكم بها مادام المشتري كان واضعا اليد على العقار .

المبدأ القانونى

انه وان كان التعويض الواجب القضاء به عند فسخ
عقد البيع يجب أن يشتمل خلاف الثمن على مصاريف
العقد وما صرفه المشتري على الشئ المباع ومصاريف
الدعوى (ان كانت) والخسارة التي حصلت للمشتري
أو الفائدة التي فاته الا أنه اذا ثبت أنه لم يحصل
للمشتري أي ضرر ولم تفته أية منفعة كأن كانت
الارض قد انخفضت قيمتها عما اشتراها به ولم يصرف
عليها شيئا وكان قد استرد مادفعه من الثمن فعلا فلا
محل للحكم بتعويض مجرد حرمانه من الصفقة .
كما أنه لا محل للحكم له بفائدة عن الثمن الذي دفعه
قياسا على حالة المشتري الذي يتأخر عن دفع الثمن
المنصوص عنها في المادة ٣٣٠ مدنى لأن المشتري
في هذه الحالة حائز للعقار والثمن بخلاف حالة الفسخ
حيث لا يكون البائع حائزا الا للثمن والمشتري
واضع يده على العين المبيعة في مقابل ذلك

المحكمة

« حيث ان النزاع انحصر بين طرفي الخصومة
في التعويض المقضى به من محكمة أول درجة

الوفاء أولا بدفع أربعة أخماس الايجار في سبيل
الاعفاء من الخمس بينما المادة الاولى تقول بعدم
جواز مطالبة المستأجر بأكثر من أربعة أخماس
الايجار وبينما المادة الثانية تقول بعدم جواز
تنفيذ عقد الايجار الرسمي بأكثر من أربعة أخماس
الايجارة . ثالثا - ان نص مشروع القانون
المقدم أمام مجلس النواب كان يقضى بالمادة الاولى
منه بتعليق الاعفاء من الربع على سبق الوفاء أولا
بدفع ثلاثة أرباع الايجار . ولكن اللجنة لم توافق
على ذلك وجعلت الاعفاء من خمس الايجار
ورفعت شرط سبق الوفاء بأربعة أخماس الايجار
(انظر محضر جلسة مجلس النواب في ١٤ يولية
سنة ١٩٣١ ص ١١٣ بالعامود الاول في منتصفه
وأبان ذلك مقرر اللجنة في بيانه الذي افضى به
(الصحيفة المذكورة) ولما أخذ المجلس في مناقشة
مشروع اللجنة أخذ بعض النواب يدلى برأى في
وضع شرط سبق الوفاء أولا بأربعة أخماس
الايجار لاجل الاعفاء من الخمس (ص ١٢٧
العامود الثاني) وأخذ الآخرون يدلون بالرأى
العكسى وانهى الأمر ان قرر المجلس مشروع
لجنة وهو الذى يقضى بالاعفاء من خمس
الايجار دون شرط سبق الوفاء بأربعة أخماسه
(ص ١٣٢) ولما عرض هذا القانون كما أقره
مجلس النواب على مجلس الشيوخ أقره كما هو
(انظر محضر جلسة مجلس الشيوخ في ٢١ يوليو
سنة ١٩٣١ ص ٢٣)

« وحيث لما تقدم يتعين تأييد الحكم فيما عدا
المبلغ ٢٢ جنيهها و ٤١٠ مليا قيمة خفر العزب
الذى يلتزم به المستأجر وعليه يجب اضافته

إذ أن المستأنف عليه يدعى أنه ناله ضرر من جراء تصرف المستأنف عليه في العين المبيعة له لآخر - ويدعى المستأنف أن المستأنف عليه لم يحصل له أدنى ضرر .

« وحيث أن محكمة أول درجة حكمت بتأريخ ١٠ يناير سنة ٩٢٩ بنذب عبد المجيد افندي فوزي خبيراً وكان من مأموريته تقدير الخسارة التي عادت على المدعى (المستأنف عليه) بسبب عدم انتفاعه بالعين المبيعة فقدم الخبير تقريره أثبت فيه أنه لم يالحق المدعى أى خسارة ما من انتزاع العين من تحت يده وأنه لم يعمل فيها أى شيء يستحق التعويض ، ولما طعن المستأنف عليه على تقرير هذا الخبير حكمت بتأريخ ٣٠ يناير سنة ٩٣٠ بنذب محمود افندي صادق وحافظ افندي رضوان لأداء المأمورية المبينة

بأسباب الحكم الرقم ١٠ يناير سنة ٩٢٩ فقدم هذان الخبيران تقريرهما وأثبتا فيه أنه لم يالحق المدعى (المستأنف عليه) أى خسارة من انتزاع الأرض من تحت يده لأن قيمتها لم تتحسن عما كانت عليه وقت الشراء بل أن بعض الأراضي بيعت بثمن قدره ٤٠ قرشاً لكل متر أى أقل من ثمن الأرض المتنازع عليها بعشرة قروش » وحيث أن محكمة أول درجة بنت حكمها بالتعويض على حرمان المستأنف عليه من الصفقة

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن التعويض الذي يقضى به عند فسخ عقد البيع خلاف الثمن يشتمل أولاً على مصاريف العقد - ثانياً -

على المصاريف التي يكون قد صرفها المشتري على الشيء المباع - ثالثاً - مصاريف الدعوى إذا كان هناك دعوى - رابعاً - الخسارة التي

حصلت للمشتري أو الفائدة التي فاتته » وحيث أنه ثبت من تقارير الخبراء المقدمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يحصل للمستأنف عليه أى ضرر ولم تفته أى منفعة لأن الأرض قد انخفضت قيمتها عما اشتراها ولم يصرف عليها أى شيء وقد استرد الثمن الذي دفعه فلا محل للحكم له بأى تعويض بمجرد حرمانه من الصفقة كما ذهبت إلى ذلك محكمة أول درجة - كما أنه لا محل للحكم له بفائدة عن الثمن الذي دفعه قياساً على حالة المشتري الذي يتأخر عن دفع الثمن للبائع المنصوص عنها في المادة ٣٣٠ من القانون المدني لأن المشتري في هذه الحالة حائز للعقار والثمن بخلاف حالتنا فإن البائع حائز للثمن فقط في مقابل وضع يد المشتري على العين المبيعة ، فالبائع اذن في حل من طلب فوائد نظير حرمانه من الانتفاع بالثمن وبالعين بخلاف المشتري الذي وضع يده على العين وانتفع بها فلا حق له في طلب فوائد عن مبلغه ، على أن المادة ٣٣٠ قد اشترطت لا مكان الحكم بفوائد أن لم يكن منصوصاً عليها في العقد - أولاً - أن يوضع المشتري في موطن التأخير وذلك بالتنبيه عليه بالدفع - ثانياً - أن يكون الشيء المبيع مشعراً وهذا يدل على أن فكرة المشرع هي التوازن بين طرفي المتعاقدين حتى لا يغتنى أحدهما من مال الآخر بلا سبب قانوني .

« وحيث أنه لهذه الأسباب يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليه وإلزامه بالمصاريف

(امتتاف الشيخ محمد علي رحومه وحضرته الاستاذ عبد الحميد خليل ضد كامل افندي جيش رقم ٨١ سنة ١٤٨٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

مَحْكَمَةُ التَّنْزِيلِ فِي مِثْلِهِ

المحكمة

« حيث انه لما أراد مجلس محلي أسيوط إنشاء شارع فاروق رأى أن يشتري الأراضى اللازمة لذلك. وقد اجتمعت اللجنة المستديمة المنوه عنها بالمادة ٢٨ وما بعدها من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وقدرت المنزل المملوك لجادافندى عبد الملك على اعتبار المتر الواحد ٣ جنيه و ٥٠٠ مليم وعلى اعتبار أن مسطحة ٩٠/٨٢ ستمترا وأن ثمنه ٢٩٠ جنيتها و ١٥٠ مليمًا وحررت اللجنة محضرًا بذلك وتوقع عليه من الأعضاء وكتب الثمن الكلى فيه بالكتابة وتوقع عليه من نفس صاحب المنزل المستأنف عليه كما توقع عليه من رئيس لجنة التثمين وهو مدير أسيوط » وحيث ان هذا المحضر عرض على المجلس المحلي لاقراره وفعلا أقره بتاريخ ٥ يولييه سنة ٩٢٤ طبقا للمادة ٣٨ من اللائحة الأساسية المتقدمة وتأشير على ذات المحضر بما يفيد هذا الاقرار بتوقيع سكرتير المجلس

« وحيث ان صاحب المنزل وقد أقر بضمن اللجنة المستديمة لم يكن في حاجة بعد إلى الطعن على هذا التثمين. ولذا لم تعرض له شكوى ما على المجلس في هذا الصدد ولم تصدر موافقة ما من الحكومة على التعديل مادام لم يكن للتعديل أثر ثم عليه الاجراءات القانونية المبينة باللائحة الأساسية للمجالس المحلية المشار اليها

« وحيث انه لما لعبت أيدي العابثين بأموال

٣٨١

١١ فبراير سنة ٩٣١

تعاقد . أهلية . أهلية ناقصة . مجالس محلية . سلطة رئيس المجلس في التعاقد . حدود سلطته . مجالس محلية . قراراتها . غير نهائية ولا ملزمة لها ولا مقيدة للغير الا بعد المصادقة عليها من الحكومة . مجالس محلية . مصادقة الحكومة . يجب أن تأتي بعد عمل المجلس لا قبله

المبادئ القانونية

لا يملك رئيس المجلس المحلي التعامل قانونا وتحميل المجلس بالتزامات نافذة عليه إلا بالقدر الذي يبيحه القانون الاساسى للمجالس المحلية وهو وان كان يمثله تمثيلا قانونيا صحيحا نافذا الا أن ذلك مقدور بالقدر القانونى الذى لا يجوز فيه للرئيس أن يتعداه فاذا تعداه فلا يعتبر عمله ملزما للمجلس وكذلك قرارات المجالس المحلية لا تنفذ قانونا ولا تعتبر من الوجهة القانونية ملزمة للمجالس ومقيدة للغير الا إذا أقرتها الحكومة بما لها على المجالس المحلية من الولاية الادارية وسلطان القوامة التي لا يستطيع المجلس بدونها أن يكون كامل الاهلية في التعامل القانونى الملزم (انظر المادة ٣٩ من لائحة المجالس المحلية) وتعتبر مصادقة الحكومة على أعمال المجلس بمثابة تكملة للاهلية ولا بد في هذه الحالة أن يعمل المجلس من جانبه أولا و بداءة ثم تعمل الحكومة بعد ذلك من جانبها بالمصادقة أو عدم المصادقة ولكن ليس للحكومة أن تعمل من جانبها أولا لان مأموريتها التي قررها الشارع باللائحة الأساسية للمجالس المحلية هي أن تكمّل نقصا في عمل موجود بمعرفة غيرها لا أن تنشئ من عندها عملا لم يوجد غيرها وهو المجلس .

المحامي : طعن في هذا الحكم بطريق انتقض وقضى برفضه . مجلة

المحامي السنة الثانية عشر ص ٤٢٣ رقم ٢١٣

وإرد أصلاً بمحضر اللجنة المستديمة الموقع عليها بالموافقة من نفس جاد أفندي عبد الملك — إنما هو تعاقد غير قانوني وغير ملزم للمجلس وذلك للأسباب الآتية . أولاً — لأن المجلس لم يصادق على تعديل الثمن ورفعته إلى ٤٢٥ جنيها . ثانياً — لأن رئيس المجلس لا يملك التعامل قانوناً وتحميل المجلس بالتزامات نافذة عليه إلا بالقدر الذي يبيحه القانون الأساسي للمجالس المحلية . وهو وإن كان يمثل تمثيلاً قانونياً صحيحاً نافذاً إلا أن ذلك مقدور بالقدر القانوني الذي لا يجوز فيه للرئيس أن يتعداه فاذا تعداه فلا يعتبر عمله ملزماً للمجلس . ومادام المجلس لم يقر مبلغ ٤٢٥ جنيهاً الذي لم يعرض عليه أمره بالمرّة فيعتبر تعاقد رئيسه على هذا المبلغ تعاقد غير نافذ على المجلس ثالثاً — لأن قرارات المجلس لا تنفذ قانوناً ولا تعتبر من الوجهة القانونية ملزمة للمجلس ومفيدة للغير إلا إذا أقرتها الحكومة بمالها على المجالس المحلية من الولاية الإدارية وسلطان القوامة التي لا يستطيع المجلس بدونها أن يكون كامل الأهلية في التعامل القانوني الملزم (أنظر المادة ٣٩ من اللائحة المذكورة وقد نصت على أنه « ترسل قرارات المجلس المحلي في مدى ثمانية أيام إلى نظارة الداخلية ولا تكون نافذة إلا بعد مصادقة هذه النظارة عليها ») وفي الدعوى الحاضرة لم يصدر قرار من المجلس بشأن تعديل الثمن حتى يقال بالحاجة إلى صدور مصادقة من الحكومة . ولا تملك الحكومة قانوناً في هذه الحالة أن تصدر من جانبها موافقة على تعديل الثمن ورفعته من ٢٩٠ جنيهاً و ١٥٠ ملياً إلى ٤٢٥ جنيهاً

المجلس وتحققت تبديلاتهم وتزويراتهم تبين أن لكبير مهندسيه محمود أفندي فهمي بدر يدا ظاهرة في العبث بمحضر اللجنة المستديمة متقدم الذكر — إذ جاء وأشر عليه من عندياته — دون اتباع أي طريق قانوني مامن الطرق المقررة باللائحة الأساسية للمجالس المحلية بما يفيد بأن الثمن هو ٤٢٥ جنيهاً على اعتبار أن هذا الثمن هو الوارد بالعقد الذي اشترى به جاد أفندي عبد الملك المنزل المذكور سنة ١٩٢١ وعلى اعتبار أن هذا التعديل قد أجراه المجلس بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ « وحيث إنه ثبت من الأوراق الرسمية المقدمة من المجلس المحلي وثبت من محضر الانتقال الذي أجرته محكمة أول درجة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٠ بأنه لم يعرض أي أمر على المجلس بشأن التظلم من الثمن الذي قدرته اللجنة المستديمة

« وحيث إن كبير المهندسين المذكور حرر لجاد أفندي المستأنف عليه عقداً بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ أمضاه بالنيابة عن مدير أسيوط رئيس المجلس المحلي بما يفيد بيع المنزل المذكور من المالك إلى رئيس المجلس على اعتبار الثمن ٤٢٥ جنيهاً

« وحيث إنه بناء على التعديل الذي أجراه كبير المهندسين المذكور بمحضر اللجنة المستديمة وعلى التأشير الذي وضعه به وعلى عقد البيع المذكور — تعاقد مدير أسيوط بصفته رئيساً للمجلس المحلي مع جاد أفندي عبد الملك تعاقداً كتابياً مصدقاً عليه من كاتب المحكمة بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ على هذه الصفقة وعلى اعتبار الثمن ٤٢٥ جنيهاً

« وحيث إن التعاقد من جانب المدير على اعتبار الصفقة ٤٢٥ جنيهاً لا ٢٩٠ جنيهاً و ١٥٠ ملياً كما هو

ما أجراه لم يكن بسوءنية فان هذه المحكمة تبين لها أن كبير المهندسين المذكور لم يكن ليعبث بمحضر اللجنة المستديمة من طريق تعديل الثمن من ١٥٠ مليا و ٢٩٠ جنيها الى ٤٢٥ جنيها الا بقصد تحصيل فائدة مالية تعود على مالك المنزل جاد افندي عبد الملك المستأنف عليه وهي تلك الفائدة التي لا زال يصر عليها جاد افندي المذكور مع أنه رضى بتقدير اللجنة المستديمة التي قدرت الثمن بمبلغ ١٥٠ مليا و ٢٩٠ جنيها وهذه الفائدة المالية غير شرعية لا يمكن اقرار المطالب بها جاد افندي وقد قامت الظروف المتقدمة تقطع في أنه لم يكن في حل منها وان كان التغيير بالمحضر لم يعتبره محكمة الجنايات عملا جنائيا كما تقدم فهو على الاقل عمل مدني مشوب بالخطأ وله جزاؤه المدني في أن لا ينفذ على المجلس واما القول في أن التغيير أريده تغيير الاسم من جاد واصف الى جاد عبد الملك ولأن هناك عينين مختلفتين فهو قول غير صحيح لم يؤيده دليل ما لأنه لم يثبت من كشوف المجلس ومن محاضره المقدم كل ذلك منه ما يدل على ذلك بل الذي ثبت أن المجلس أقر بجلسته ٥ يولييه سنة ١٩٢٤ البيان الوارد بمحضر اللجنة المستديمة بشأن جاد افندي وبذلك من ذكر لقبه عبد الملك ذكره لقب خطأ واصف ولكن تقدير المتر الواحد هو ٣ جنيهات و ٥٠٠ ملليم وليس هناك وجود ما لشخص آخر باسم جاد واصف في ذلك الشارع الجديد وله منزل مسطحة ٨٢ مترا كما لا يوجد منزل آخر بهذا المسطح وبالثمن ٣ جنيهات و ٥٠٠ ملليم في الحالتين وكل ذلك يقطع في أن المنزل هو واحد ولشخص واحد هو جاد افندي سواء جاد افندي واصف

دون أن يكون لديها قرار ضريح من المجلس واذا صدر منها شيء مثل ذلك كان عملها غير قانوني وغير ملزم للمجلس . لان مصادقة الحكومة لاعمال المجلس انما هي بمثابة تكملة للأهلية الناقصة لدى المجلس . ولا بد في هذه الحالة أن يعمل المجلس من جانبه أولا وبداية ثم تعمل الحكومة بعد ذلك من جانبها بالمصادقة أو عدم المصادقة . ولكن الحكومة لا تعمل من جانبها أولا لان مأموريتها التي قرررها الشارع باللائحة الأساسية للمجلس المحلية هي أن تكمل نقصا في عمل موجود بمعرفة غيرها لا ان تنشئ من عندها عملا لم يوجد غيرها وهو المجلس وعلى ذلك تكون الخطابات الواردة الى جاد افندي عبد الملك من الحكومة لا يمكن اعتبارها مصادقة بالمعنى القانوني المستفاد من اللائحة . على أن ما جاء بها انما هو بحث يدور حول مصادر تملك جاد افندي ومصادر تملك المملكين له فقط . « وحيث لما تقدم ولان رئيس المجلس تعاقد فيما لم يقره المجلس دون أن تصادق الحكومة على قرار المجلس بفرض صدوره . فان تعاقدته على اعتبار الثمن ٤٢٥ جنيها تعاقد غير قانوني وغير ملزم للمجلس .

« وحيث انه يستفاد من ظروف الدعوى وملاساتها وبأخصها من ظروف تبديد أموال المجلس والعبث بأوراقه أن كبير المهندسين قد عبث هو الآخر بمحضر اللجنة المستديمة لغرض ينشده من وراء ذلك وان كانت محكمة الجنايات قد قضت ببراءته من تهمة ذلك التزوير في الوقت الذي فيه قضت عليه بعقوبات أخرى في تزويرات وتبديدات في أموال المجلس . ورأت أن

٣٨٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

(١) دعوى مدنية . تعويضات . وزارة الزراعة . قانون الثلث . طلب

تعويض بسبب استيلاء الزارع على مازروءه

أكثر من الثلث . عدم جواز دفعها

(٢) تعويضات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر محققا ومباشرا .

المبدأ القانوني

(١) ليس لأية وزارة أو مصلحة أميرية مكلفة

بتنفيذ قانون جنائي ولا للحكومة بصفة شاملة أن

تقيم نفسها مدعية بحقوق مدنية نيابة عن المجتمع

بسبب مخالفة وقعت لقانون من القوانين الجنائية

العامة وكل مال للحكومة هو تحريك الدعوى العمومية

التي تتولاها وتباشرها النيابة العمومية

فالقوانين الجنائية انما تضع في يد المجتمع سلاحا

واحدا هو الدعوى العمومية لا تزال العقاب بالجاني

أما الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فهي ملك

لمن لحقه ضرر الجريمة من الافراد والاشخاص

الاعتباريين

فاذا خالف أحد المزارعين القانون رقم ١ لسنة

١٩٢٧ الذي حرم زراعة أكثر من الثلث قطنا وجني

محصول القطن المزرع فيما زاد عن الثلث وباعه فليس

لوزارة الزراعة أن تطالبه بدفع ثمن هذا القطن إليها

إذ أن هذا القانون جاء خلوا من أي نص بترتبة

مسئولية مدنية أو يعطي للوزارة أية صفة في رفع

الدعوى العمومية المدنية بل كل ماورد به محاكمة

المخالف جنائيا وإباحة تغليب واعداد زراعة القطن

موضوع المخالفة على مصاريف مرتكبها وإجازة

التنفيذ بها عليه بالطرق الادارية

(٢) من المقرر أن دعاوي التعويض التي ترتكز

على المادة (١٥١) مدني يجب أن تتوفر فيها أهم

خطأ في اللقب أو جاد أفندي عبد الملك عمو اباني

اللقب وفي مصادقة المجلس في ٥ يولييه سنة ١٩٢٤ على

الثلث ٣ جنيهات و ٥٠٠ مليم المتر ما يقطع أيضا في أن

المالك رضى بالثلث ورضائوه مستفاد من توقيعه

على محضر اللجنة المستديمة (ويلاحظ أن توقيعه

مؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦) ومن سكوته دون

الشكوى في الثمن ومن عدم ورود أثر ما للتعديل

بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ وفوق ذلك فإن الثمن عن

المتر الواحد ٣ جنيهات و ٥٠٠ مليم وهو الذي قدرته

اللجنة المستديمة هو أكبر ثمن قدرته للاعيان التي

دخلت الشارع كما استفاد ذلك من الكشف

سابقة الذكر وأما الثمن ٤٢٥ جنيها الوارد للعقار بعقد

تمليك جاد أفندي سنة ١٩٢١ والذي يستند اليه

في المطالبة به في الدعوى الحاضرة فهو ثمن أن

صحت جديته بعقد سنة ١٩٢١ فهو متأثر ولا محالة

بتلك العاصفة الاقتصادية التي رفعت الأثمان سنة

١٩٢٠ وما بعدها فعاخل بالتوازن الاقتصادي في

ذلك الحين وما لبثت الحال ان عادت الى حالتها

الطبيعية فاستقرت الأثمان في نصابها الطبيعي

» وحيث انه نظر الماتقدم ونظر الماحام حول

المستأنف عليه من الشكوك بشأن ما يطالب به في مبلغ

٤٢٥ جنيها لذلك كله لا يمكن اعتبار جاد أفندي عبد

الملك محقا في طبه ولذا يتعين تعديل الحكم واعتبار

الصفقة على أساس ٢٩٠ جنيها و ١٥٠ مليم لا ٤٢٥ ج

» وحيث ان المجلس المحلي لم يتأخر في دفع

المبالغ ٢٩٠ جنيها و ١٥٠ مليم ولذا يتعين الزام

المستأنف عليه بالمصاريف عن الدرجتين

(استئناف مجلس محلي أسير ضد جاد أفندي عبد الملك وحضر

عنه الاستاذ فهمي مسودة رقم ٢٠٩ سنة هـ ق رئاسة عضوية حضرات

أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا رئيس المحكمة

وعثمان يوسف بك وعبد السلام نفقي بك المستشارين)

ركن وهو الضرر ويلزم أن يكون الضرر (١) محققاً لا وهمياً ولا خيالياً (٢) ومباشراً أى نتيجة للفعل الذى وقع . وانه وان كان المقصود من قانون الثالث تلافى ارهاق الاراضى المصرية بزراعة القطن ومنع هبوط أسعاره إلا أنه لا يمكن القول بأن هذه الآثار ترتبت بمجرد أن زارعا زرع تسعة أفدنه زيادة عن المقرر . على أنه بفرض وجود ضرر فى مثل هذه الحالة فهو ضرر لا يمكن تحديده فلا يصلح أساساً للتقاضى ولهذا لم ينتج المشرع فى هذا القانون وأمثاله باب التقاضى المدنى لأحد بل رأى فى العقاب الجنائى وتقليل الزائد من القطن الدفاع الكافى عن المصلحة العامة .

المحكمة

« من حيث ان المستأنفة رفعت الدعوى الحالية على المستأنف عليه وقالت فى صحيفة المؤرخة فى ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ ان المستأنف عليه زرع فى سنة ١٩٢٩ ٦ سر و ١٣ ط و ٩ ف قطناً زيادة عن الثلث المصرح بزراعته وقد جنى محصول هذا المقدار ٩٤ رطلاً و ٣٤ قنطاراً و باعه بمبلغ ١٥٧ جنيه و ٢٣٠ مليماً . وبما أنه خالف بذلك قانون الثلث وجب عدلاً الزامه بدفع هذا المبلغ للوزارة ثم شرحت دعواها أمام محكمة أول درجة و بينت أن أساسها مخالفة المستأنف عليه للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٧ الذى حرم زراعة أكثر من الثلث قطناً وان هذه المخالفة توجب مسئوليته طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدنى ازاء الوزارة التى نصها قانون ثلث الزمام أمانة على المصلحة التى توخاها الشارع بهذا التشريع فلها اذن الحق فى المطالبة بتعويض الاضرار الناشئة من مخالفة المستأنف عليه وهذه الاضرار هى التى نوهت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه

من تلافى ارهاق الاراضى المصرية بزراعة القطن و هبوط أسعار هذا المحصول وعدم توفر المساحات الكافية لزراعة الحبوب الى غير ذلك مما جاء بالمذكرة الابتدائية

« ومن حيث ان الحكم المستأنف قد رفض دعوى الوزارة وبنى اسبابه على أن القانون السالف الذكر لم يرتب أية مسئولية مدنية على مخالفة نصوصه وليس به ما يفيد أن الحكومة تستولى على ثمن القطن بعديعه بل القصد منه عدم الاكثار من انتاج القطن وتكديسه فى الاسواق مما يترتب عليه هبوط أسعاره

« ومن حيث ان الوزارة لم تقتنع بهذا الحكم فاستأنفته وكررت فى أسباب استئنافها وفى مذكرتها أمام هذه المحكمة ما سبق بيانه من رأيها وارتكانها على المادة ١٥١ من القانون المدنى متعلقة بأن تصرفات المستأنف عليه أضرت بالمصلحة العامة التى نصب الشارع الوزارة أمانة عليها وعلى أن لها الحق فى المطالبة بتعويض هذا الضرر اما برد القطن الذى أصبح من الأشياء التى لا يجوز التعامل فيها صيانة للمصلحة العامة أو برد ثمنه الذى انتفع به المستأنف عليه

« ومن حيث انه للفصل فى هذه الدعوى يتعين البحث بادىً ذى بدىً فى أمر أساسى هو معرفة ما اذا كان الفعل المنسوب الى المستأنف عليه منشأً لمسؤوليات مدنية أولا

« ومن حيث انه للجواب على هذا السؤال يجب استعراض نصوص القانون رقم ١ سنة ١٩٢٧ الذى تتركن عليه الوزارة والنظر فى ماهية المصلحة العامة التى تقول الوزارة ان القانون نصها أمانة

عليها ومعرفة نوعها وطبيعتها

«ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩٢٧ سنة ١٩٢٧ تحرم زراعة ما تزيد مساحته على ثلث الاراضى القابلة للزراعة التى فى حيازة الشخص والمادة الرابعة منه تنص على العقاب الذى فرضه الشارع على من يخالف ذلك وهو الحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام وغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط والمادة الخامسة تقرر بأنه فضلا عن المحاكمة الجنائية يقوم عمال وزارة الداخلية بناء على طلب وزارة الزراعة بتقليع واعدام كل زراعة قطن تكون موضوع المخالفة على مصاريف مرتكبها . ونصت المادة الثامنة من هذا القانون على اعتبار عمال وزارة الزراعة من درجة معاون ففوق من رجال الضبطية القضائية . وجاء فى القانون عدا ذلك الضوابط الخاصة بالحيازة مما يدخل فى واجبات وزارة الزراعة مباشرة . الاشراف عليه

«ومن حيث انه يرى من النصوص السابق بيانها ان مركز وزارة الزراعة هو مركز أية وزارة أخرى مسئولة عن تنفيذ القوانين الخاصة بها وقد اعتبر القانون بعض عمالها من رجال الضبطية القضائية ليفرض عليهم واجب اثبات المخالفات لهذا القانون وتقديمها الى الجهات القضائية التى من اختصاصها رفع الدعوى العمومية وطلب توقيع العقاب

«ومن حيث ان القانون خلو من أى نص يربط أية مسئولية مدنية أو يعطى للوزارة أية صفة فى رفع الدعوى المدنية بل كل ماورد به من هذا القليل فى المادة السابعة منه انه جعل مصاريف التقليع

والاعدام ومصاريف المقاس على حساب المخالف وأجاز التنفيذ بالطرق الادارية طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

«ومن حيث ان الشارع فى هذا القانون لم يخالف المبادئ الأولية العامة المقررة فقها وقضاء وهى ان القوانين الجنائية تضع فى يد المجتمع سلاحا واحداً هو الدعوى العمومية لانزال العقاب بالجاني . أما الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فهى ملك لمن لحقه ضرر الجريمة من الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين

« ومن حيث ان وزارة الزراعة تطالب بالتعويض قولا منها بأن المصلحة العامة التى نصبها الشارع أمانة عليها قد لحقها ضرر . وقد تبين مما ذكر ان الوزارة أساءت فهم طبيعة هذه المصلحة وطرق الدفاع عنها وحقيقة مركزها فى هذا القانون . فاما المصلحة العامة التى نصبت أمانة عليها ومركزها الصحيح فيها فهى سهرها على ضبط المخالفات وتحرير محاضرها وقيامها بما فرضه عليها القانون من مباشرة تقليع ما تراها زائداً عن الثلث وأما طرق الدفاع عن المصلحة العامة فهى أن تلجأ الوزارة الى الدعوى الجنائية بواسطة النيابة العمومية اما أنها تلجأ الى دعوى تعويض مدنى فهو ما لا صفة ولا حق لها فيه وليس لأية وزارة أو مصلحة أميرية مكلفة بتنفيذ قانون جنائى أو بعبارة شاملة ليس للحكومة أن تقيم نفسها مدعية بحقوق مدنية نيابة عن المجتمع لمخالفة وقعت لقانون من القوانين الجنائية العامة لأن الحكومة ليس لها إلا الدعوى الجنائية العمومية فقط وهذه الدعوى تتولاها وتباشرها النيابة العمومية

هل يمكن للوزارة ان تبين ما اذا كانت زراعة التسعة أفدنة قد نشأ عنها هبوط أسعار القطن في البلاد أو انه قد ترتب عليها نقص كمية الحبوب اللازمة لها هذه الأسئلة وأشباهاها التي لم تجب ولا تستطيع الوزارة الاجابة عليها تلقى ضوءا ساطعا على الدعوى يرى فيه الخطأ في رفعها ملبوسا يكاد لا يحتاج الى أى بيان آخر وقد قال الفقهاء في مثل هذه الدعاوى ان الذى يقول بوجود الضرر انما يفرض ضررا وهميا وأضافوا انه على فرض وجود ضرر فهو ضرر لا يمكن تعيينه ولا تحديده فهو لا يصلح اذن اساسا للتقاضى ولهذا لم يفتح المشرع في هذا القانون وامثاله باب التقاضى المدنى لأحد بل رأى في العقاب الجنائى وتقليع الزائد من القطن الدفاع الكافى عن المصلحة العامة التي تريد الوزارة خطأ الدفاع عنها بالدعوى المدنية

« ومن حيث لذلك ولما لم يكن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف وزارة الزراعة ضد اسكندر موسى ابراهيم رقم ١٦١ سنة ٢٦ ق - رئاسة ومضوية حضرات أصحاب السعادة والعمرة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة وعبد الرحمن على بك ومصطفى رفعت بك المستشارين)

« وحيث انه بعد البيان الذى تقدم كان للمحكمة ان تقول القول الفصل في الدعوى إلا أنها تريد مع ذلك أن تفرض جدلا ان الوزارة لها صفة في رفع هذه الدعوى ثم تسايرها وتجاريها في موضوعها لتبين مقدار الخطأ فيما ذهبت اليه من تصويرها وتكييف الضرر الذى جعلته أساسا للتعويض « ومن حيث انه من المقرر ان دعاوى التعويض التي تتركز على المادة ١٥١ من القانون المدنى يجب أن يتوفر من أركانها أهم ركن وهو الضرر ويلزم ان يكون الضرر محققا لا وهميا وخياليا ومباشرا أى نتيجة مباشرة للفعل الذى وقع والمحكمة اذا ماراجعت مذكرة الوزارة كما سلف تجد انها تصف الضرر بما جاء في المذكرة الايضاحية لقانون الثلث وهو تلافي ارهاق الاراضى المصرية بزراعة القطن وهبوط أسعار هذا المحصول وعدم توفر المساحات الكافية لزراعة الحبوب فهل هذه الاضرار التي تقول عنها الوزارة قد وقعت أو أصاب شىء منها القطر المصرى بزراعة المستأنف عليه لتسعة أفدنة زيادة عما كان يجوز له زرعها أو

قضاء المحاكم الكلية

ذمته من المبلغ المحكوم به وكان التخل لص بعد صدور الحكم الغيابى - واقتصر في معارضته على طلب سقوط الحكم الغيابى بسبب عدم تنفيذه في ظرف ستة شهور ولم يتناول دفاعه أمر المخالصة ولم يبت فيها الحكم الذى صدر غيبا بياض الدائن بسقوط الحكم الغيابى القاضى بالمدىونية لعدم تنفيذه في ظرف ستة شهور - كما أن الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من الدائن لم يبت أيضا في أمر المخالصة وكان قضاؤه

٣٨٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٦ أبريل سنة ١٩٣٠

١ دعوى براءة ذمة - بعد صدور الحكم نهائيا بالدين - عدم البحث

في أمر المخالصة من الدين - جوازها

٢ استئناف - قيمته أقل من النصاب - ليس استئنافا عن حكم

صادر بخلاف حكم سابق - عدم قبوله

المبادئ القانونية

إذا قدم المدعى المعارض في معارضته مخالصة براءة

مقصوراً على عدم قبول معارضة المدين من الوجهة القانونية البحتة . إذا وقع ذلك كله جاز للمدين أن يرفع دعوى براءة ذمته من مبلغ الحكم المقضى به غيابياً . ولا يصح الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه لأن موضوع الدعوى الأولى هو اشتغال الذمة . وأما موضوع الدعوى الثانية فهو براءة الذمة من الدين المحكوم به . وإذا كان قضي لمصلحة المدين وكانت قيمة الدين أقل من ٤٠ جنيهاً فلا يجوز الاستئناف من قبل الدائن لقلّة النصاب إذ لا يجوز الاستناد إلى المادة ٣٥٢ من أفعات والقول بصدور حكم على خلاف حكم سابق لأن محل ذلك إذا كانت الدعوى انتمشا بهتين في العناصر الثلاثة خصماً وموضوعاً وسبباً — وأما إذا اختلفتا في أحدهما فلا يجوز رفع استئناف .

المحكمة

« حيث أن أحمد المدين كان مديناً للدائن إبراهيم في مبلغ أخذ الدائن به حكماً غيابياً بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ سقط بمضى أكثر من ست شهور بمقتضى حكم غيابي صادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضى بإلغاء الحكم الغيابي . ولم يتناول هذا الحكم الاخير المخالصة المؤرخة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ والمأخوذة على الدائن إبراهيم براءة ذمة مدينه أحمد من المبلغ المحكوم به غيابياً بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ والتي تقدمت في دعوى المعارضة التي قضى فيها بسقوط الحكم الغيابي كما تقدم . ولما كان هذا الحكم الذي صدر في المعارضة بإلغاء الحكم الغيابي — لما كان هذا الحكم غيابياً أيضاً فقد عارض فيه الدائن إبراهيم ودفع في معارضته بأن معارضة مدينه أحمد في غير محلها من الوجهة القانونية لأنها رفعت بعد الميعاد القانوني

المقرر لها . وقد قضى فعلاً لمصلحة هذا الدائن بعدم صحة معارضة مدينه واعتبار حكم المديونية السابق صدوره غيابياً بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ حكماً قائماً له قوته في النفاذ والمفعول القانوني . ولم يتعرض هذا الحكم أيضاً للمخالصة المتقدمة » وحيث أنه بعد ذلك كله جاء المدين أحمد ورفع دعوى براءة ذمته من المبلغ المحكوم به غيابياً بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ بناء على المخالصة المتقدمة والمؤرخة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ والتي أخذها من دأته بعد الحكم الغيابي وقبل أن يعارض هو — أي المدين — في الحكم الغيابي » وحيث أنه ثابت من الاطلاع على المعارضة التي رفعت أولاً من المدين أن المخالصة كانت مقدمة بالدعوى . ولكن الدفاع فيها دار فقط حول النقطة القانونية الخاصة بسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في مدة ستة شهور ولذا صدر الحكم في النقطة القانونية فقط دون التعرض للمخالصة . ولما صدر الحكم بسقوط الحكم الغيابي القاضي بالمديونية وكان صدر هذا الحكم أيضاً غيابياً ضد الدائن إبراهيم ثم عارض فيه هذا الدائن إبراهيم انحصرت المعارضة أيضاً في بحث قانوني وهو عدم قبول المعارضة من المدين أحمد لرفعها منه بعد الميعاد القانوني وصدر الحكم فيها أيضاً مقصوراً على البحث القانوني دون التعرض للمخالصة وقضى بعدم صحة معارضة المدين » وحيث أنه بعد ذلك كله قدر رفع المدين أحمد هذه الدعوى الحاضرة يطلب فيها النظر في أمر المخالصة التي أغفل ذكرها الحكمان الصادران في المعارضةتين ويطلب براءة ذمته من الدين المحكوم

دعوى براءة الذمة هذه بما يطلبه المدين أحمد من براءة ذمته من الدين وبصحة المخالصة المطعون فيها بالانكار - وكانت قيمة الدعوى ٣٢ جنيا فلا يصح رفع استئناف عن ذلك لقلة النصاب. وعلى ذلك يتعين قبول الدفع المدفوع به من المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب. ولا يمكن الأخذ هنا بالمادة ٣٥٢ من رفعات التي تجيز رفع استئناف عن حكم في نصابه النهائي صدر على خلاف حكم سابق. مادام ان الدعويين غير متشابهين في أحد عناصرهما الثلاثة خصما وموضوعا وسببا

(قضية ابراهيم افندي حسين كاشف وحضره الاستاذ عياد أبو الخير ضد احمد افندي نور الدين محمد وآخر رقم ٢١٢ سنة ٩٣٠ س رئاسة وعضوية حضرات عبد السلام دغني بك رئيس المحكمة وجمال الدين أباطه بك وزكي خير الابوتيجي القاضيين)

٣٨٤

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١١ مارس سنة ٩٣١

وديعة - مضي الزمن - لا يسقط حق مالكا - عدم تملك المودع لها.
وديعة - هلاكها أو اشتغالها أو جهلها - بطلان حق ملكيتها
دعوى الرد الناشئ عنها - جواز سقوطها

ودائع النقود - اعتبارها ودائع فائقة - الحق فرد - قابلية سقوطه
بمضي المدة

ودائع النقود - بدء مدة سقوطها - من يوم حلول الاجل أو تحقق
الشرط - أو فسخ النزاع - والا فن يوم الابداع

المبادئ القانونية

(١) لا يسقط حق مالك الوديعة في ملكيتها بطول الزمن ولا يستطيع المودع لديه تملكها بمضي المدة مهما طالت م ٧٩ مدني أهلي .

(٢) أما لو هلك الوديعة أو استهلك أو جهلت فان حق الملكية يبطل لانعدام محله ولا يبقى لصاحبها الا حقه الشخصي في تعويضها وهو حق قابل للسقوط ككافة الحقوق والتعهدات

به والذي أخذ عنه المخالصة بعد صدور الحكم به « وحيث ان دعوى براءة الذمة هذه هي غير دعوى المديونية المرفوعة أصلا من الدائن ابراهيم لأن الدعويين وان اتحدتا في بعض العناصر المشتركة بينهما الا أن موضوع دعوى المديونية الأولى هو اشتغال ذمة المدين بالدين . وقد قضى في ذلك أولا باشتغال ذمته فأصبح الحكم في هذه الحالة حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . فلا يمكن الرجوع الى نقد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ الذي قضى قضاء لا رجوع فيه بالمديونية

« وحيث انه وقد أصبحت المديونية مقطوعا فيها ولا رجوع فيها فان المدين يقول بعد ذلك بدفعه لذلك الدين المقضى به وأنه دفع بعد القضاء به « وحيث ان دعوى المدين الآن بدفعه للدين بعد سبق القضاء به وهي دعوى غير دعوى المديونية الأولى . لأن الموضوع في الدعويين غير واحد . اذ موضوع الدعوى الحاضرة براءة الذمة من الدين لا من حيث الرجوع الى أصل المديونية المحكوم بها حكما لا يقبل نقدا - بل موضوعها براءة الذمة من الدين المحكوم به . ولا يمكن قانونا أو بداهة حرمان المدين المحكوم عليه بدين حكما نهائيا غير قابل لطعن ما حرمانه من المخالصة قضائيا مع مدينه بشأن الوفاء بالدين المحكوم به

« وحيث مما تقدم يثبت أن دعوى المديونية المحكوم فيها بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ هي غير دعوى براءة الذمة الحاضرة - ولذا يصح نظرها ويتعين رفض الدفع القائل بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها « وحيث وقد حكم من محكمة أول درجة في

بمضى المدة المقررة في المادة ٢٠٨ مدني أهلي

(٣) يرى بعض الشراح أن ودائع النقود هي ودائع ناقصة لأن النقود من المنقولات التي لا ترد بذاتها وشرط الوديعة أن ترد بذاتها لا بجنسها فليس لصاحبها ما لم تكن محفوظة لديه متميزة حق في ملكيته ولكن حقه شخصي في طلب ردها وهو قابل للسقوط بمضى المدة

(٤) تبدأ مدة سقوط الودائع من يوم حلول الاجل ان كانت لاجل أو تحقق الشرط ان كانت معلقة على شرط أو من يوم فض النزاع ان كانت معلقة بنزاع وفي غير ذلك من يوم الابداع يبدأ سقوط الحق في طلب ردها

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى كما تبينتها هذه المحكمة من أوراقها تتلخص في أن المرحوم عبد المجيد أفندي خطاب مورث المستأنفين تعين حارساً قضائياً على تركة المرحومين ابراهيم على جميعي وزوجته زنوبة بمقتضى حكم صادر في أول فبراير سنة ١٨٩٣ من حضرة قاضي الامور المستعجلة بمحكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة وانه بهذه الصفة استلم من المبلغ المودعة على ذمة المرحوم ابراهيم جميعي بخزانة محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية مبالغ ٦٩٧٢/٢٣ قرشاً ضمن مبلغ ٥٣١ جنيتها و ٢٤٣ ملياً استلمه على دفعات في المدة من ١ ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣ لغاية ٢ مارس سنة ١٨٩٦ كما ان الحارس القضائي المذكور عهد اليه بهذه الصفة تحصيل ما للتركة قبل الغير ومن ذلك ما جملته ٥٧١٨/١٧ قرشاً ضمن مبالغ أخرى » وحيث ان الحكومة المصرية قد أقامت

هذه الدعوى في أغسطس سنة ١٩٢٧ تطلب فيها الزام المستأنفين وورثة الحارس القضائي المذكور الذي توفي في سنة ١٩١٤ بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم مبلغ ١٢٦ جنيتها و ٩١٠ ملياً على ان ذلك قيمة نصيب ورثة المرحوم سلامة كراينار الذي كان شريكاً لابراهيم جميعي في بعض الاطيان ودخل بعض نصيبه في الربيع ضمن تركة ابراهيم جميعي واستولى الحارس على أجرة بعض الاطيان المشتركة كما عهد اليه تحصيل ما لها عند الغير » وحيث ان الحكومة المصرية تستند في طلبها الرجوع على المستأنفين إلى حكم صادر من محكمة إستئناف مصر العليا الاهلية في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٤ قضى ذلك الحكم بالزام الحكومة المصرية « بيت المال » الذي كان يدير تركة ابراهيم جميعي قبل تعيين مورث المستأنفين حارساً عليها بان يدفع لورثة سلامة كراينار نصيبهم في ريع الاطيان المشتركة ضمن أطيان ابراهيم جميعي وقدرت الحكومة المصرية نصيب أولئك الورثة في ريع تلك الاطيان بمبلغ ١٢٦ جنيتها و ٩١٠ ملياً يتركب من قسمين الاول ومقداره ٦٩٧٢/٢٣ قرشاً قيمة نصيب ورثة سلامة كراينار فيما استلمه الحارس القضائي من الربيع المودع بخزانة محكمة اسكندرية الاهلية والقسم الثاني وجملته ٥٧١٨/١٧ قرشاً قيمة نصيب أولئك الورثة فيما عهد الى الحارس بتحصيله من الربيع. » وحيث ان الورثة المستأنفين دفعوا دعوى الحكومة المصرية بسقوط الحق المطالب به بمضى المدة الطويلة استناداً الى مضي أكثر من خمس عشرة سنة منذ استيلاء مورثهم على ما استولى

والحراسة - تقدير دية قضائي - مثل ناظر الوقف كلاهما أمين على الحقوق التي عهد اليه بها وقد قضت محكمة استئناف مصر الأهلية بدواثرها المجتمعمة بحكمها الرقم ٣ مايو سنة ١٩٣٠ ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد الأول من السنة الحادية عشر ص ٢٩ رقم ١٦ بأن ناظر الوقف عندما يقبض الغلة تعتبر امانة في يده وانه عند المطالبة بها يجب التفرقة بين ما اذا كانت تلك الغلة قائمة تحت يده غير مختلطة بماله وبين ما اذا كانت تلك الغلة قد استهلكها الناظر بتعديه أو تقصيره أو جردها ففي الحالة الأولى تصبح علاقة الناظر بالمستحق علاقة المالك بالأمين على ملكه فلا يسقط حق المستحق بمضي المدة ولا يمكن للناظر أن يملك الغلة التي تحت يده بمضي المدة مهما طالت لان وضع يده في هذه الحالة هو بسبب غير أسباب التملك ولكن الأمر بخلاف ذلك في الحالة الثانية لان المستحق في الغلة التي استهلكها الناظر بتعديه وتقصيره يسقط حتما بمضي المدة .

« وحيث ان صحة هذا الرأي مؤيدة بمذهب القضاء المصري الأهلي والمختلط وكذلك القضاء الفرنسي وسراجه فقد قضت بذلك محكمة مصر في ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ بحكمها المنشور في مجلة الحقوق ١٤ ص ٥١ . وبه أيضا قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ مارس سنة ١٩٢٧ بحكمها المنشور في مجلة القضاء والتشريع سنة ٣٩ ص ٣٠٢ إذ قالت :

Le dépositaire reste exposé à l'action en revendication tant que la chose déposée subsiste entre ses mains.

عليه من خزانة المحكمة الأهلية وكان آخر ما استولى عليه في ٢ مارس سنة ١٨٩٦ كما استندوا أيضا الى أنه لم يقدم دليلا ما يثبت ان مورثهم حصل ما عهد اليه بتحصيله هذا خمسة عشر سنة أيضا منذ ان عهد اليه بذلك . ولم ترفع دعوى الحكومة المصرية بالمطالبة الا في اغسطس سنة ١٩٢٧ أي بعد مضي أكثر من ٣٠ سنة ميلادية .

« وحيث ان الحكومة المصرية ردت على الدفع بسقوط الحق بأن مورث المستأففين حارس « أمين » وكل أمين لا يستطيع أن يملك المال المودع لديه مهما طال الزمن عملا بالمادة ٧٩ مدني أهلي .

« وحيث انه وان كانت المادة ٧٩ مدني أهلي تنص على عدم امكان تملك المودع لديه المال المودع عنده الا أن هذا النص خاص بحق الملكية في ذاته فهو لا ينتقل الى المودع لديه بطول الزمن كما لا يسقط عن صاحبه بمجرد مضي المدة وحدها لذلك كان شرط تطبيق المادة ٧٩ مدني أهلي بقاء المال المودع عينا وذا تا تحت يد المودع لديه حتى يمكن أن يتعلق به حق الملكية وهو حق عيني ودعوى الملكية وهي دعوى عينية revendication لا تستقر الا في ذات معينة أو يمكن تعيينها بخلاف ما اذا هلك المال المودع أو استهلك أو جهل فعند ذلك تصبح الدعوى بالملكية مستحيلة الوجود لانعدام الشيء موضوعها ولا يبقى لصاحب المال المودع الا حق شخصي قبل المودع لديه وهو حق الرجوع عليه يرفع به دعوى الرد action en restitution وهي دعوى شخصية تسقط مثل كافة الدعاوى الشخصية بمضي المدة الطويلة طبقا للمادة ٢٠٨ مدني أهلي . ومثل الحارس القضائي .

وكذلك جاءت تعليقات دالوز على المادة ٢٢٣٦ مدني فرنسي المقابلة للمادة ٧٩ مدني أهلي صريحة في هذا المعنى ص ١٨٧١ فقرات ١١١ و ١١٢ و ١١٣ وبودري لا كنتري وتيسيه جزء ٢٥ ص ٢٦٣ وما بعدها وهو يذهب في رأيه الى حد اعتبار أن ودائع النقود لا تعتبر ودائع بل هي ودائع ناقصة لأن النقود من المنقولات التي لا ترد عند انقضاء الوديعة بذاتها بل يرد مثلها فقط وشرط الوديعة أن ترد بذاتها لا بجنسها فقط فهو لهذا يرى أن حق صاحب النقود المودعة حق شخصي قابل للسقوط بمضي المدة وان هذا الحق يبدأ في السقوط من يوم الايداع أو من يوم تحقق الشرط أو انتهاء النزاع ان كانت الوديعة معلقة على شرط أو موقوتة بالفصل في نزاع معين وذلك منعاً من بقاء ذمة المودع لديه أو ورثته محملة بمسئولية عن مال قد يمضي قبل المطالبة به قرون من السنين تزول في أثنائها كافة معالم الاثبات « وحيث انه لكل ما تقدم يتعين استقراء وقائع الدعوى الحالية لمعرفة ما اذا كان المال الذي تطلب الحكومة رده مازال قائماً بذاته تحت يد ورثة الأمين أم هو غير موجود بذاته « وحيث انه وقد ظهر أن مورث المستأنفين استولى على ما استولى عليه من النقود في سنة ١٨٩٦ وتوفي في سنة ١٩١٤ ولم ترفع الدعوى الا في سنة ١٩٢٧ ولم تدع الحكومة المصرية أن ما قبضه مورث المستأنفين هو موجود بذاته تحت يد ورثته الى الآن حتى تطلب تثبيت ملكيتها اليه بل ان قرائن الحال تقطع

في أن الحكومة لا تستعمل حق ملكيتها وقد عني موضوعه بل تستعمل حقها الشخصي بالرجوع وهو قابل للسقوط بمضي المدة وقد فات أكثر من ثلاثين سنة مما يتحتم معه اعتبار هذا الحق ساقطاً طبقاً للمادة ٢٠٨ مدني ...

(قضية عبد الرحمن عبد المجيد خطاب وآخرين ضد وزارة المالية رقم ٤٤٦ سنة ١٩٢٩ س رياسة وعضوية حضرات اسماعيل محمد بك وكيل المحكمة وعبد الرحيم غنيم أفندي ومحمد غنيم أفندي القاضيين)

٣٨٥

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٢٢ ابريل سنة ٩٣١

البيع الجزاف . تعيين سعر الوحدة . ولو توقف تعيين الثمن

على الوزن - اعتباره .

البيع الجزاف . نقل الملكية فيه - بمجرد التعاقد

المبادئ القانونية

(١) اختلف الشراح في تعريف البيع الجزاف فقرر بعضهم أنه يكون كذلك إذا تعين المبيع والثمن من غير حاجة الى الوزن أو الكيل أو العدد أو المقاس . فاذا كان تعين المبيع أو الثمن متوقفاً على شيء من ذلك فلا يعتبر البيع جزافاً بل بالتقدير — ويرى فريق آخر أن البيع يعتبر جزافاً ولو كان تعين مقدار الثمن متوقفاً على الوزن مادام سعر الوحدة معيناً . والرأى الأخير هو المرجح والمعمول به في مصر لان غرض المتعاقدين في عقد البيع هو أولاً الشيء المبيع فاذا اتفق وتحدد مقدار او وصف او علم به المشتري علماً نافياً للجهالة ثم البيع وصحت أركانه ولو كان تعيين مقدار الثمن متوقفاً على الوزن

(٢) يترتب على اتمام البيع بمجرد حصول التعاقد في البيع الجزاف أن تنتقل ملكية المبيع الى المشتري

حتى ولو لم يتعين الثمن الذي يرجع في دفعه ووفائه
الى شروط المتعاقدين

المحكم:

« من حيث انه تبين من ورق الدعوى
ومستندات الطرفين أن المدعى عليه باع للمدعى
بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ جميع القطن المعرض
الموجود بعزبته الكائنة بزممام شبرا باص الموجود
بالمخزن الغربى البالغ مقداره تقريبا من ٩٠ قنطارا
الى ١٤٠ قنطارا بعد المعاينة والمشاهدة بسعر
القنطار الواحد ٣١ قرشا على ان يكون وزن
القنطار ٣١ رطلا وأن تكون مصاريف الحمل
والكبس ضمنه والعبوة وأجرة الوزن على المدعى
(المشتري) واستلم منه في تاريخ البيع خمسين جنيتها
عربونا واتفق في عقد البيع أن يكون التسليم في
ظرف أربعة أيام من تاريخه أى من ٢٢ فبراير
سنة ١٩٣١ ومحله عزبة المدعى عليه وأن تكون
أجرة المشال على المدعى بحيث إذا تأخر المدعى
عن الاستلام يصبح العربون حقا للبائع. أما اذا
تأخر البائع عن التسليم فيلزم برد العربون ومبلغ
خمسين جنيتها بصفة تعويض عليه وحرر بذلك
عقديع عري مؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ توقع
عليه من الطرفين. وتنفيذ هذا العقد ذهب المدعى
الى مخزن المدعى عليه وبدأ فى عبوة القطن المباع
اليه وفعلأعبأ منه جملة اكياس ولكن لارتفاع
الأسعار المستمرة وقتها منعه المدعى عليه (البائع)
من إتمام العبوة واستلام القطن المبيع فاستصدر
من حضرة القاضى أمرا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة
١٩٣١ بالحجز التحفظى الاستحقاق على القطن

المبيع اليه وتنفيذ تاريخ أول مارس سنة ١٩٣١ على
٦٢٤ كيسا قطنيا و٢٥ قنطارا بعد أن نبه على المدعى
عليه فى اعلان دعواه بسرعة تسليمه القطن المبيع
طبقا للعقد المبيع ولكنه لم يحرك ساكنا حتى ١٢
مارس سنة ١٩٣١ حيث ابتدأ سعر القطن فى
النزول وأنذره عن يد محضر بانذار لم يعلن اليه
وطلب منه عدم قيد الدعوى واستلام القطن
ولعدم استلامه هذا الا نذار قيد دعواه فى ١٦ مارس
سنة ١٩٣١ وطلب فيها ألا تثبت الحجز والنسليم
ثم أضاف اليه مقدار التعويض كما رفع المدعى
عليه دعوى فرعية بالتعويض

« ومن حيث ان مدار البحث فى الدعويين
الأصلية والفرعية يشمل الثلاثة أمور الآتية: أولا
البيع الجزاف وماهيته وشروط صحته وأثره
وهل ينطبق على حالتنا أم لا. ثانيا. مسئولية المدعى
عليه قبل المدعى بسبب تأخيره عن الاستلام. ثالثا
مسئولية المدعى قبل المدعى عليه بسبب توقيعه
الحجز التحفظى على القطن المبيع

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فقد
اختلف الشراح فى تعريف البيع الجزاف فقرر
بعضهم أنه يكون جزافا إذا تعين المبيع والثمن من
غير حاجة الى الوزن أو السكيل أو العدد أو المقاس
(أوبرى ورو نبذة ٣٤٩ حاشية ٢٩) وينتج عن
ذلك أنه إذا كان تعين المبيع أو الثمن متوقفا على شيء
من ذلك فلا يعتبر البيع جزافا بل بالتقدير ويرى
فريق آخر منهم أن البيع يعتبر جزافا ولو كان تعين
مقدار الثمن متوقفا على الوزن مادام سعر الوحدة
معينا والرأى الأخير هو الراجح والمعمول به فى
مصر لأن غرض المتعاقدين فى عقد البيع أولا

الشيء المبيع فاذا اتفق وتحدد مقدار او وصف او علم به المشتري علميا نافيا للجهالة تم البيع وصحت أركانه حتى ولو كان تعيين مقدار الثمن متوقفا على الوزن يؤيد ذلك ماورد في المادة ٢٤٠ مدني متعلقا بذلك من أنه إذا كان البيع جزافا فيعتبر تاما ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ومقاس يراجع في ذلك (كولان وكابتان جزء ٢ صحيفة ٤٣١ وحكم صادر من المحاكم المختلطة بهذا المعنى منشور في مجلة أحكامها رقم ١٦٠ صحيفة ٢٧ بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣

«ومن حيث انه يترتب على إتمام البيع بمجرد حصول التعاقد في البيع الجزاف أن تنتقل ملكية المبيع الى المشتري حتى ولو لم يتعين الثمن الذي يرجع في دفعه ووفائه الى الشروط التي اتفق عليها العاقدان في عقد البيع

«ومن حيث ان الثابت من الوقائع المتقدمة أن البيع الذي حصل من المدعي عليه للمدعي حدد القطن المبيع وبأنه الموجود بالمخزن الغربي المملوك اليه وبين أوصافه وعلى ذلك يكون نوعه جزافا حتى ولو لم يتعين الثمن طبقا للرأي الراجح الذي قلناه وتأخذ بهذه المحكمة ويترتب على ذلك أن ملكية القطن المبيع تنتقل الى المشتري المدعي بمجرد البيع لا بعد الوزن كما ذهب الى ذلك الحاضر عن المدعي عليه ويكون طلبى تثبيت الحجز التحفظي والتسليم في محلها وتجيئهما المحكمة مع النفاذ لأنه في أحواله

«ومن حيث انه عن الأمر الثاني فالثابت من أوراق القضية ومرافعة الطرفين في الجلسة أنهما اتفقا على أن يكون التسليم في مخزن القطن تعلق المدعي عليه في ميعاد ينتهى في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

وأن المدعي ملأ فعلا بعض الآكياس ولا استمرار ارتفاع السعر بعد ذلك رأى المدعي عليه أن يرجع في اتفاهه معه ويعدل عنه دون رأيه وموافقته فمنعه من استمرار التعبئة والاستلام واستمر على ذلك المنع والتأخير في الوفاء بالرغم من تكليفه بالوفاء في اعلان الدعوى التي توقع معها الحجز حتى يوم ١٢ مارس سنة ١٩٣١ حيث انخفضت الأسعار كلفه بانذار لم يعلن اليه بعدم قيد الدعوى والحضور للاستلام

«ومن حيث انه من المبادئ المقررة أن ما يثبت بالشهود يثبت بقرائن الأحوال ومنع المدعي عليه للمدعي ثابت من القرائن القضائية الآتية: أولا. أن سعر القطن في البصرة ابتدأ في الارتفاع من تاريخ البيع واستمر في ذلك طوال مدة الاستلام ومن بعدها حتى ١٢ مارس سنة ١٩٣١ وبعد رفع الدعوى الحاصل في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ وغير معقول أن يترك المشتري (المدعي) القطن المبيع اليه للمدعي عليه مع استمرار ارتفاع سعره من تاريخ يوم البيع مع أن في استلامه منفعة ظاهرة له بل المعقول أن يعدل المدعي عليه عن اتفاهه ورغبة منه في الحصول على مكسب أكثر ومراعاة لمصلحته الخاصة : ثانيا . ان المدعي كلف المدعي عليه في اعلان الدعوى الرقيم ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ ووقت الحجز الذي توقع في أول مارس سنة ١٩٣١ بسرعة تسليم القطن ولكنه بالرغم من ذلك لم يحرك ساكنا ولم يعرض عليه المبيع عرضا قانونيا طبقا لنص المادة ١٧٥ من القانون المدني حتى يرى ذمته قبله ويمنع عن نفسه المسؤولية المدنية الناشئة

عن تعاقدته : ثالثاً . أن المدعى عليه لم ينذر المدعى في ١٢ مارس سنة ١٩٣١ بالحضور للاستلام إلا بعد انخفاض أسعار القطن ووجوده امام امر واقع بسبب رفع الدعوى وتوقيع الحجز هذا فضلاً عن أن الانذار المذكور لم يسلم للمدعى : رابعاً . أن المدعى عليه لا يزال يعتقد أنه مالك للقطن المبيع بالرغم من حصول البيع للمدعى لا اعتقاده أنه حصل بالوزن لا بالحزاف كما جاء في إعلان دعواه الفرعية وكما ذهب الى ذلك الحاضر عنه وهذا يعلل السبب في محاولته الرجوع عن التعاقد « ومن حيث أنه من المبادئ المقررة في المواد ١١٩ و ١٢٢ مدني أن المتعهد يلزم بالتضمنات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه أو المترتبة على تأخير الوفاء إذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسوباً اليه وبعد تكليفه بالوفاء تكليفاً رسمياً » ومن حيث ان الواضح مما تقدم أن المدعى عليه تأخر قصداً عن الوفاء ومنع المدعى من استلام القطن المبيع اليه بغرض الرجوع في الصفقة بالرغم من تكليفه بالتسليم في إعلان الدعوى ونشأ عن ذلك أن تحمل المدعى خسارة مادية وضاع عليه مكسب بسبب عدم إمكانه الوفاء بتعهداته قبل الآخرين والتي رتبها على التعاقد مع المدعى عليه وتعوضه عنه المحكمة بمبلغ ٣٠ جنيناً مصرياً بلا نفاذ لأنه في غير أحواله - مواد ٣٨٩ - ٣٩٣ مرافعات ومن حيث انه فيما يختص بالامر الثالث فإن المدعى عندما وقع الحجز التحفظي الاستحقاقى على القطن المبيع اليه انما استعمل حقاً بأحده له القانون لانه مالك القطن المبيع وبجسنة وبسبب تأخير المدعى عليه في الوفاء، ومن المبادئ المقررة أنه يشترط في المسؤولية المدنية الناشئة

عن التعاقد أو اللجنة المدنية أو شبهها أن يكون الفعل المكرون للخطأ لا يجيزه القانون ولا الحقوق المكتسبة المحفوظة شرعاً أو قانوناً وعلى ذلك يكون الركن الأول من أركان المسؤولية المدنية غير متوفر وتكون لذلك دعوى المدعى عليه الفرعية على غير أساس وواجبة الرفض

(قضية يوسف خوري أفندي ضد الشيخ ابراهيم البكي رقم ١٢٩ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات يوسف رفعت بك وكيل المحكمة والقاضين محمد علي راتب ومحمد طاهر راشد)

٣٨٦

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

١٤ مايو سنة ١٩٣١

شركة - نص على استرداد الشريك ماله بلا خسارة - بطالته المبدأ القانوني

لا يصح أن يشترط في عقد شركة أن يسترجع أحد الشركاء رأس ماله سالماً من كل خسارة، وكل شرط من هذا القبيل يعتبر باطلاً المحكم

« حيث ان المدعى والمدعى عليه كتبا بينهما عقداً مؤرخاً ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ جاء فيه : اتفق حضرة جبران عبد المسيح التاجر بالزقازيق والمعلم سلامه حنا التاجر بهيما اتفق الاثنان على بيع ومشتري أقطان بالشروط الآتية - وهي أن رأس المال وقدره ٤٥٠ جنيناً يدفع منه الاول ٣٠٠ جنيه والثاني ١٥٠ جنيناً وأن الطرف الثاني هو عهدة النقدية وهو وحده مسئول ولا عن رأس المال وهو الذي يتولى القيام بالعمل : وجاء بالبند الخامس أن المكسب يوزع عليهما للأول الثلث وللثاني الثلثان وأن الاول لا يتحمل شيئاً من الخسارة بل يرد اليه المبلغ الذي دفعه وجاء بالبند الرابع أن هذا العقد لا يعتبر عقد شركة تجارية بل يعتبر اتفاقاً عن عمل معين -

« وحيث انه لا نزاع في أن نتيجة هذه العملية كانت الخسارة

» وحيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بأن يرد اليه مبلغ التلثمائة جنيه والفوائد على اعتبار أن العقد قرض

« وحيث ان عبارة العقد تدل على أنه شركة دفع فيها المدعى ثلثي رأس المال - والمدعى عليه الثلث زائد اعمله وخبرته التجارية ولذلك اختص المدعى عليه مع ذلك بثلثي الربح ويستفاد هذا من دياجة العقد إذ جاء فيه - أن كليهما تاجر وأنهما اتفقا على مبيع ومشتري أقطان أى على عمل نجارى - ويؤكد صحة هذا التفسير ما جاء في ورقة مؤرخة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وهى اقرار صادر من ناشد أفندى عبد المسيح المحامى بصفته وكيل عن أخيه المدعى يقول فيه قد دفع المالم سلامه حنا مبلغ ١٥٠ جنيها قيمة رأس ماله فى الشركة المذكورة كإيدل سير العمل على اشتراك المدعى فى القيام ببعض شئون هذه الشركة كإيداع الأقطان بينك الا ناضول باسمه مما ينفي القول بأن المدعى ما كان إلا مقرضاً » وحيث ان الدفاع عن المدعى لم يثبت فى تفسير العقد على وتيرة واحدة فبينما ينص فى العقد على أنه لا يعتبر شركة بل اتفاقاً على عمل معين

ولم يستطع تسمية ذلك العقد اذ هو يرفع الدعوى على أساس القرض ثم يحىء فى المرافعة فينقض ما أثبتته فى عقده ويدعى أنه شركة قام فيها المدعى بعمله وأنه فى هذه الحالة لا يتحمل الخسارة. وهذا التفسير مخالف للواقع لأن العقد جعل المدعى عليه مكلفاً بإدارة العمل نظراً لخبرته ولأن المدعى اشترك فعلاً بدفعه جزءاً من رأس المال والفقرة الثانية من المادة - ٤٣٢ - لا تشير إلا لمن دخل فى الشركة بعمله فقط فكل ما يخسره عمله. راجع فى هذا المعنى تعليقات دالوز على المادة - ١٨٥٥ - نبذة - ٩٥ « وحيث انه محظور قانوناً أن يشترط فى الشركة أن واحد من الشركاء يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة . وإذن فالشرط الذى جىء به فى العقد من أن المدعى لا يتحمل شيئاً من الخسارة شرط باطل يترتب عليه بطلان العقد نفسه - راجع شرح القانون التجارى للعلامة ليون كان طبعه ثالثه جزء ثان ص ٣٩ نبذة ٤٨ - ... ومن ثم ليس للشريك فى هذه الشركة الباطلة أن يسترد مبلغه بحجة أنه كان مقرضاً لا شريكاً راجع دالوز الجديد للمادة ١٨٣٣ نبذة - ١٦١ - (قضية جبران أفندى عبد المسيح وحضر عنه الاستاذ ناشد عبد المسيح ضد سلامه حنا وحضر عنه الاستاذ محمود عفيفى رقم ١٠٤ سنة ٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل بك وصفي أبو النعب ومحمد عبد الكريم الصفتى وحسين عفيفى)

قضاء المحاكم الجزئية

٣٨٧

محكمة العطارين الجزئية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٣١

١ - ترويض مدنى . شرطه - الجرم بمقتضى الضرر

٢ - ربا قاحش - ركن العادة . لزومه . . .

٣ - ربا قاحش - ركن المادة - شرطه . قرصان مختلفان او

أكثر . وفى أوقات متباعدة . لا ارتباط بينها

المبادئ القانونية

(١) ان الاجراء الى المحاكم الجنائية بحق أباحه

الشرطين وهما الضرر والجنائية لازم لقبول الدعوى المدنية

« وحيث انه بتحليل موقف المدعى يتبين بجلاء أن هذين الشرطين الأساسيين غير متوفرين في دعواه فلا جنائية وقعت عليه لأن الفعل الواحد الذي يشكو منه ليس معاقبا عليه والضرر الذي يطالب بتعويضه يجب أن يقترن بالجنائية وينشأ عنه وأن صح له المطالبة بتعويض فطالباته ستقتصر حتما على استرداد ما حصله المقرض منه بطريق غير مشروع وهذه المطالبة أساسها شبهة الجنحة التي ارتكبها المقرض بازائه والفصل فيها من اختصاص المحاكم المدنية

« وحيث ان المعاقب عليه في جريمة الاعتياد على الاقراض برافا حش هي العادة التي لازمت المقرض واتصف بها والجريمة مستمدة في جوهرها من هذه الحالة الخلقية فالعامل النفساني هو أساس تشريعها ومصدر خطرها

« وحيث ان هذا المبدأ هو الذي أقرته محكمة النقض والابرام بحكمها الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٣٠ (المحاماة العددان السادس والسابع السنة العاشرة) وهو الذي سارت عليه أحكام محكمة النقض الفرنسية منذ أكثر من مئة عام « وحيث لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية

الحكم في الموضوع

« وحيث ان الواقعة الاخرى قد اجمع عليها الشهود فقد قرر عبدالله نهيل أنه اقترض ٥١٠ ج م و ابراهيم محمد حرام ٥٠٠ ج م و صابر عبد

القانون لمن وقع عليه ضرر من جنائية فشرطه الأساسي أن تكون هناك جريمة تسبب عنها الضرر. واجتماع هذين الشرطين وهما الضرر والجنائية لازم لقبول الدعوى المدنية

(٢) جريمة الاعتياد على الافراض برافا حش هي العادة التي لازمت المقرض واتصف بها والجريمة مستمدة في جوهرها من هذه الحالة الخلقية فالعامل النفساني هو أساس تشريعها ومصدر خطرها

(٣) يشترط لتوفر ركن العادة في جريمة الاعتياد على الافراض برافا حش وجود قرضين مختلفين ولو كانا لشخص آخر وأن لا يمضي بين كل قرض وآخر ثلاث سنوات فيجب أن تكون القروض التي تتكون فيها العادة في أوقات متباعدة فلا تربطها ببعضها وحدة الزمن وان فرق بينهما اختلاف الاشخاص فان اتحدت في الزمن وصدرت في وقت واحد فهي في الحقيقة ليست سوى عملية واحدة ولو أنها تبدو في مظاهر متعددة

المحكمة

الحكم في الدفع

« حيث ان المتهم دفع بعدم قبول الدعوى المدنية استنادا الى أنه لم تقع عليه جريمة يحق له من أجلها الادعاء مدنيا

« وحيث ان الواقعة التي يتضرر منها المدعى المدني هي اقراضه نقودا من المتهم بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المسموح به قانونا وهذه الواقعة منفردة لا تكون جريمة بل عنصرا من عناصر جريمة قد تكون في دور التكوين والالتجاء الى المحاكم الجنائية حق أباحه القانون لمن وقع عليه ضرر من جنائية فشرطه الأساسي أن تكون هناك جريمة تسبب عنها الضرر واجتماع هذين

بنسبة أطيانه أو القسط المستحق عليه وتحررت
سندات بهذه المبالغ وبعدد الأشخاص المدينين
وما خص كل منهم

«وحيث انه يشترط لتوفر ركن العادة في جريمة
الاعتیاد على الأقراض برافاحش وجود قرضين
مختلفين ولو كانا لشخص آخر وان لا يمضي بين
كل قرض وآخر ثلاث سنوات

«وحيث ان الغرض الذي يرمى اليه الشارع من
العقاب على هذه الجريمة مزدوج فهو يحمي المقرض
الذي تضطره الحاجة و الأعسار الى الاستدانة
بفائدة مرهقة كثيرا ما تؤدي به الى خراب محقق
ويضرب على أيدي المرايين الذين اعتادوا ابتزاز
الأموال بهذه الوسائل الغير مشروعة والقانون في
الواقع انما يعاقب على حالة خلقية وظاهرة نفسية
اتصف بها المقرض وملكت عليه مشاعره فلم ير
طريقا للعلاج أفضل من مؤاخذه صاحبها جنائيا
«وحيث انه لذلك يجب أن تكون القروض
التي تتكون منها العادة في أوقات متباعدة فلا تربطها
بعضها وحدة الزمن وأن فرق بينها اختلاف
الأشخاص لأنها ان اتحدت في الزمن وصدرت
في وقت واحد فهي في الحقيقة ليست سوى عملية
واحدة ولو أنها تبدو في مظاهر متعددة وأكثر
ما يكون الأمر وضوحا هذه الحالة التي نحن بصدددها
فان القرض المطلوب هو ٦٠٠ جنيه وهو
الذي تمت المفاوضة عليه فلما جاء وقت التوزيع
اختص كل مدين بمبلغ معين وبديهي أنه لو كان
القرض لشخص واحد بالفائدة المقول عنها لما
حصل المتهم على أكثر مما التزم به المقرضون
العديدون

الله ١٤ جم و ابراهيم عبيد ١٥ جم و ١٥٠ ملیم
وابراهيم حسنين دراج ٨ جنيهات وجميع هؤلاء
شهدوا بأنهم اقترضوا هذه المبالغ من المتهم في
وقت واحد بفائدة قدرها ١٨ في المائة وشهد محمد
حرام في تحقيق النيابة أنه اقترض من المتهم ١١٧
جم في الوقت نفسه بفائدة ١٠ في المائة

«وحيث ان المتهم ينكر معاملته مع هؤلاء
الشهود بل وينكر معرفته بهم ولا ترى المحكمة مسوغا
لتحاملهم عليه أو ادعائهم كذبا بأنهم حضروا الى
المكان الذي يباشر فيه أعماله وهو مكتب أحد
أبنائه واتفقوا معه على اقراضهم هذه المبالغ وقد
لا يكون الاتفاق حصل مع كل منهم على حدة بل
توسط فيه واحد أو اثنان من كبارهم ممن تربطهم
بالمتهم روابط المعرفة الأكيدة كمحمد محمد حرام
ومحمد قيشانه إلا أن الواقع أنه كان من نتائج هذه
المقدمات حصول الاتفاق على الأقراض

«وحيث ان الأمر الذي يجب البحث فيه هو
ماذا كان الأقراض لهؤلاء الأشخاص يكون
قروضا مختلفة أو واقعة واحدة وان تعددت
مظاهرها بتعدد المدينين

«وحيث انه من المؤكد أن هؤلاء الشهود
اجتمعوا بالأسكندرية للاتفاق مع أحد المصارف
المالية المرتبهة لأطيانه على سداد أقساط متأخرة
فلما أخفقوا في حمل هذا المصروف على قبول قسط
واحد منها ورأوا أنه اصرار على سداد قسطين
التجأوا الى المتهم بواسطة بعضهم كما تقدم القول
ودارت المفاوضة معه على سلفه تبلغ حوالى ستماية
جنيه واذا كان هذا المبلغ ليس خاصا بشخص
واحد بل عدة أشخاص فقد تخصص لكل منهم مبلغ

٥ فدادين باعها له وفائيا المحجور عليه مكرم الله
عبد المسيح القيمة عليه المدعى عليها الثانية بموجب
عقد تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ومسجل
في ٩ يناير سنة ١٩٢٩ لمدة خمس سنوات نظير
مبلغ ٢٥٠ جنيا ويقرر بأن المدعى عليه الأول
زرع هذه الأطنان بغير حق فلم ينتفع بها

«وحيث ان المدعى عليه الأول دفع الدعوى
بأنه استأجر الأرض موضوع الدعوى من المحجور
عليه بموجب عقد ثابت التاريخ في ١٢ أكتوبر سنة
١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات ودفع له إيجارها مقدما
» وحيث ان المدعى اعترف بحصول الإيجار
للمدعى عليه الأول بموجب العقد سالف الذكر
«وحيث انه مع تسليم المدعى بمادفع به المدعى
عليه الأول من أنه استأجر الأرض موضوع
الدعوى يلزمه حتما احترام عقد الإيجار مادام
سابقا على تاريخ البيع وليس له أن يفسخ عقد
الإيجار اذا كانت هذه الاجارة ثابتة التاريخ وفقا
للادة ٣٨٩ مدني

«وحيث انه ثبت من أقوال المدعى عليه الأول
والتي أقرها المدعى بأن عقدا لإيجار ثابت التاريخ
في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أي قبل حصول البيع
وأنه دفع الإيجار مقدما فليس للمدعى اذن أي
حق قبل المدعى عليه الأول المذكور

«وحيث انه من تعهدات البائع أن يلتزم من
تمكين المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته
حيازة هادئة حتى اذا لم يقم البائع بتعده هذا ولم
يتمكن من القيام به وجب عليه أن يدفع للمشتري
التضمينات اللازمة وقد نصت المادة ٣٠٠ مدني
على أن من باع شيئا يكون ضامنا للمشتري الانتفاع

» وحيث اذا نظر الى الموضوع من وجهة العادة
وتكوينها فلا شك في أن هذه القروض بها تعدد
المقترضون لا تكفي لتحقيق ركن العادة لأنه لم يعض
من الزمن ما يسمح لقائل أن يقول بأن الحالة
النفسانية التي يعاقب عليها القانون قد تأصلت ونمت
عليها عدة أفعال خارجية

«وحيث لما تقدم ترى المحكمة أن أركان الجريمة
المنصوص عنها في المادة ٢٩٤ عقوبات مكررة
لم تتوفر لانعدام العادة ومن ثم يتعين براءة المتهم عملا
بالمادة ١٧٢ جنايات

(قضية النيابة وآخر مدعى بحق مدني ضد الخواجر زق الله طرابلس
رقم ٥٨٠ سنة ٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا وحضور
حضرة بديع افندي الداخعي وكيل النيابة)

٣٨٨

محكمة اسنا الجزئية

١٧ مارس سنة ١٩٣١

ضمان - بيع - حق الانتفاع بالعين المبيعة - التزام البائع به

المبدأ القانوني

من تعهدات البائع أن يلتزم من تمكين المشتري من
الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة فاذا لم يقم البائع
بتعده هذا ولم يتمكن من القيام به وجب عليه أن يدفع
للمشتري التعويضات اللازمة باعتباره ضامنا للمشتري
الانتفاع بالشيء المبيع بدون معارضة آخر له حق عيني
على العين المبيعة وقت البيع . والمقصود بالحق العيني
الحق القابل للاحتجاج به على الكافة . فللمشتري حق
رفع دعوى الضمان على البائع له

المحكمة

«حيث ان المدعى يطلب الحكم بالزام أحد المدعى
عليهما بأن يدفع له مبلغ ٣٥٠٠ قرش صاغ قيمة ربيع

وهو ما يجب الحكم به للمدعى على المدعى عليها الثانية
بصفقتها قيمة على البائع

(قضية خضري فراج بكر وحضر عنه الاستاذ حبيب عطا الله ضد
ابراهيم افندي ابوالعلا واخرى وحضر عن الاول الاستاذ ابراهيم
روفايل رقم ١٤٤٣ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي محمد حافظ)

٣٨٩

محكمة ايتاي البارود الجزئية

٦ أبريل سنة ١٩٣١

١ - يمين حاسمة - توجيهها من القاضي . بغير اذن المجلس الحسبي .

عدم جوازها

٢ - تفسير - عقد الصلح . تضمنته هبة أو يعباً . موافقتها

لنوع العقد الممنون به

٣ - وصاية - كوكالة قانونية . الخروج عليها . غير ملزم للاصل

٤ - رد قيمة المنفعة - المطالبة به . شرطه . عدم الاهمال أو التقصير

فيما أوجه القانون

المبادئ القانونية

(١) لا يجوز للوصى توجيه اليمين الحاسمة إلا أن يؤذن
بها من المجلس الحسبي لأنها نوع من أنواع الصلح فلا
يملك توجيهها الا من له أهلية التصالح .

(٢) العبرة في العقود بما فيها لفظاً و قد خص
القانون عقد الصلح في المادة ٥٣٩ مدني أهلي بوجوب
مراعاة هذه القاعدة فيه حيث جاء فيها انه اذا كان العقد
المعنون باسم الصلح يتضمن في نفس الأمر هبة أو يعباً
أو غيرها أيا كانت الألفاظ المستعملة فيه ، فالأصول
السالف ذكرها (مشير إلى أحكام الصلح) لا تجري
إلا اذا كانت موافقة لنوع العقد المعنون بعنوان الصلح
فاذا ظهر أن النص في العقد المعنون بالصلح بالتزام كل
من المتداعيين باتعاب محاميه كان بعيداً عن أصل الالتزام
المراد انها و هو صلح جامع بقاء هذا الالتزام مقراً به برزمته
وجب الفصل في الدعوى على الاصلح فيها لأن الصلح
ان هو الا عقد به يترك كل جزء من أصل الحق على وجه
التقابل —

به بدون معارضة آخر له حق عيني على العين
المبيعة وقت البيع .

« وحيث انه وان كان حق الايجار حق شخصي
الا أن المقصود بالحق العيني الوارد في المادة
المذكورة هو الحق القابل للاحتجاج به على الكافة
« وحيث ان المادة ٣٨٩ مدني صريحة في أن

عقد الايجار اذا كان ثابت التاريخ يسرى على
المشتري فلذلك يمكن القول بأن البائع يكون
ضامناً لهذا الحق أيضاً ولهذا جرى القضاء في
فرنسا على أن للمشتري حق رفع دعوى الضمان
على البائع له « راجع كتاب فتح زغلول صحيفة
٢٤٢ » هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المشتري
يجب عليه طبقاً للمادة ٣٨٩ مدني أهلي أن يحترم

الايجار الثابت التاريخ ولا يمكنه ان ينزع الأرض
من تحت يد المستأجر وفي ذلك حرمانه من منفعة
المبيع فاذا كان المستأجر لم يدفع الأجرة لمؤجره
كان عليه أن يدفعها للمشتري واذا كان دفعها
للمؤجر فليس عليه دفعها مرة ثانية للمشتري وفي
هذه الحالة يلتزم البائع بدفعها الى المشتري والا
يكون قد اغتنى على حساب الغير وهو المشتري
وهذا غير جائز قانوناً فيجب في هذه الحالة
أما تمكين المشتري من حيازة المبيع له وهذا
غير ممكن في حالة وجود ايجار ثابت التاريخ
كما في هذه الدعوى أو دفع الأجرة اليه من البائع
واذا لم نقل بذلك لاستفاد البائع بما حصل عليه
من الايجار بدون وجه حق وهذا غير جائز
« وحيث لذلك يكون المدعى محقاً في دعواه
وتقدر المحكمة ايجار القدان بمبلغ ٦ جنيهات فيكون
ايجار ال ٥ فدادين موضوع الدعوى ٣٠ جنيهات

دون استئذان المجلس الحسبي بما دفعتهافيما يختص بتصرفها عن نفسها بأن السند تحرر تحت تأثير الاكراه وطلبت في ختام مذكرتها نمرة ١١ دوسيه إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ماتدعيه وطلبت كذلك من باب الاحتياط توجيه اليمين الحاسمة للمدعى على هذه الواقعة .

« وحيث انه فصل نهائيا في طلب الاحالة على التحقيق بالرفض لأن اليمين الحاسمة توجهت مع ذلك الطلب بصفة احتياطية وبذلك لا يقبل معها أى دليل خلافا وفقا لنص المادة (١٦٦) مرافعات » وحيث ان المدعى قدم بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ورقة مؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ اسمها محضر صلح وطلب التصديق عليها .

« وحيث ان مدار النزاع منحصر اذن في توجيه اليمين وامكان التصديق على الصلح من عدمه وقيمة سند المديونية بالنسبة للقصر

« وحيث انه من المتفق عليه قضا وقضاء أن الوصى لا يجوز له توجيه اليمين الحاسمة إلا أن يؤذن بهامن المجلس الحسبي لانها نوع من أنواع الصلح فلا يملك توجيهها إلا من له أهلية التصالح (راجع رسالة الاثبات لاحمدنشأت بك ص ٢٦١ نبذة ٥١٤ و ٥٩٠ وراجع الجدول العشري المختلط الثالث بند ٥٩٠ وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة المحاماة س ٦ ص ٤٥٨ والمحاماة س ٨ ص ٢٤٧ وكذلك المحاماة س ١٠ ص ١٥٨) والمحكمة تتابع هذا المبدأ لان اليمين صلح يتطلب أهلية التصالح » وحيث انه من هذه الناحية ودون ما اذن من المجلس الحسبي لا يكون للمدعى عليها كوصية أن توجه اليمين عن القصر كما ليس لها كذلك عن نفسها

(٣) الوصاية ليست إلا وكالة قانونية وانما يباح للوكيل العمل في حدود وكالته، فاذا هو خرج عليها لا يكون عمله ملزما للاصيل الا اذا أجازته هذا الأخير، فاذا استدان الوصية بدون إذن خاص من المجلس الحسبي الذى هو موكلها قانونا فيكون عملها من هذه الناحية باطل لخروجها فيه على حدود وكالتها وبالتالي غير ملزم للقصر.

(٤) يشترط لقبول دعوى المطالبة برد قيمة المنفعة

Actio di in ad rem verso

أن لا يكون الطالب قد أهمل أو قصر في اتخاذ اجراء أوجبه القانون لأنها ما شرعت لتكون عوناً للقصر . فاذا تعاقد شخص مع وصى مع علمه بأن الاقتراض مقيد بالاذن من المجلس الحسبي وهو لم يأذن فهو مفرط وأولى به أن يتحمل نتيجة تقصيره كما يشترط كذلك أن يكون هناك صلة سببية مباشرة بين خسارة طالب الرد وارتفاع المطالب به Enrichissement directe فاذا انعدم الارتفاع وانقطعت صلة السببية فلا وجه للمطالبة

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم فيها على المدعى عليها عن نفسها وبصفتها وصية على قاصريها حامد ومبروك عيسى بأن تدفع له مبلغ ٨٨ جنيها مع تثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يده الى آخر ما جاء بالطلبات . . وقد قدم للدلالة على صحة دعواه سندا مؤرخا ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨ ومستحق السداد في أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ ووارد به أن المدعى عليها استدان عن نفسها وبصفتها وصية .

« وحيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى بأن القرض الحاصل منها بصفتها باطل لأنه حصل

١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أنه ليس للاوصياء أن يباشروا الاقتراض عن القصر إلا بأذن خاص من المجلس الحسبي بذلك
 « وحيث أن الوصاية ليست الا وكالة قانونية (يراجع موسوعات العلامة كرنيتيه كلمة Mandat نبذة ٤٣ جزء ٢٧ حيث قال

“Le mandat légal est celui qui est déferé par la loi à certaines personnes déterminées. Ainsi le tuteur, le père administrateur des biens de ses enfants mineurs, sont des mandataires légaux.,.

• وراجع شرح القانون المدني للأستاذ فتحي زغلول باشا ص ٢٩٨ .

« وحيث ان الوكيل انما يباح له العمل في حدود وكالته بحيث اذا هو خرج عليها لا يكون عمله ملزما للأصيل الا اذا أجازها الأخير .
 « وحيث ان المدعى عليها قد استدان بدون اذن خاص من المجلس الحسبي (وهو موكلها قانونا) الذي لم يأذن بذلك فيكون عملها من هذه الناحية باطل لخروجها فيه على حدود وكالتها وبالتالي غير ملزم للقاصرين .

« وحيث ان الدفاع عن المدعى ذهب إلى أنه حتى مع إعتبار السند باطلا فان القاصرين ملزمان برد ما عاد عليها من المنفعة وبقا لنص المادة ١٣١ مدني .

« وحيث انه فضلا عن أنه ليس تمت تعاقد بين المدعية والقاصرين بل هناك خروج من الوصية على حدود الوكالة فان من المتفق عليه فقها وقضاء انه يشترط بقبول دعوى المطالبة برد قيمة المنفعة actio di inrem verso

لظهور مسحة الكيدية عليه اذ أنه لا قيمة لطلبها اليين عن نفسها مع الاقرار منها بالمديونية في الورقة الحاملة لعنوان محضر الصلح المؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وعليه يكون توجيه اليين من المدعى عليها سواء بصفتها وصية أو بصفتها الشخصية غير مقبول ويتعين رفضه

« وحيث انه خلص لدى هذه المحكمة من

الاطلاع على الورقة المؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والمعنونة بمحضر الصلح أنها تضمنت أقرار الوصية عن نفسها وبصفتها وصية بالدين وكل ما في الأمر أن كلام من المتداعيين التزم بأتعاب محاميه الأمر الذي يظهر أنه بعيد عن أصل الالتزام المراد انهاؤه صلحا مما لا ترى المحكمة فيه عقد صلح أصلا اذ العبرة في العقود بمعانيها لا بالفاظها وقد خص القانون عقد الصلح في المادة ٥٣٩ مدني أهلي بوجوب مراعاة هذه القاعدة فيه حيث جاء فيها اذا كان العقد المعنون باسم الصلح يتضمن في نفس الأمر هبة أو بيعا أو غيرهما ايا كانت الالفاظ المستعملة فيه فالأصول السالف ذكرها (مشيرا إلى أحكام الصلح) لا تجرى الا اذا كانت موافقة لنوع العقد المعنون بعنوان الصلح - وما الصلح الا عقد به يترك كل جزء من أصل الحق على وجه التقابل يراجع منطوق المادة ٥٣٢ مدني أهلي مما لا تقف له المحكمة على أثر في الورقة المقدمة السابق الإشارة إليها ولذا يتعين الفصل في الدعوى على الاصلح فيها

« وحيث فيما يختص بطلب الوصية بطلان السند بالنسبة للقصر فان من المقرر بنص المادة ٢١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية الصادر في

للدعوى بحالتها ولا يسع المحكمة ان تقضى له
بأكثر مما طلب وهو شأنه معها

« وحيث انه غير مبين مقدار نصيب كل من
المدعى عليها وقاصريها في الدين فيتعين تقسيمه
وفق الفريضة الشرعية

« وحيث ان نصيب المدعى عليها بصفتها الشخصية
هو الثمن ما يوازي ١١ جنيها فيتعين الحكم به للمدعى
على المدعى عليها شخصيا مع تثبيت الحجز
التحفظي بالنسبة لذلك المبلغ

(قضية السيد افدى مبروك وحضر عنه الاستاذان السنوسى والشبابى
صدالت مبروك محمد الكلاوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٢٩ - رئاسة حضرة
القاضى على الخشناى)

٣٩٠

محكمة المنشية الجزئية

١٤ أبريل سنة ١٩٣١

- ١- تمهد. مطالبة بمبلغ. نتيجة. ميسر أورهان. ماعد ألعاب خاصة. بطلانه.
- ٢- تمهد. مبلغ ناتج من خسارة في الميسر. عدم جواز استرداده. منشأة
- ٣- استرداد مبلغ ناتج من خسارة في الميسر. طبقا للقانون المصرى. عدم جوازه

المبادئ القانونية

١- ان القانون الفرنسى نص صراحة على أنه لا يجوز
رفع دعوى بطلب مبلغ نتيجة ميسر أورهان ماعدا
الالعاب القائمة على المهارة وتنمية البنية كالسباق على
الاقدام وسباق الخيل الخ
(Les jeux qui tiennent a l'adresse
et a l'exercice du corps)
وانما للمحاكم تحقيق المبلغ اذا كان ظاهر الابهاط
وعلى كل حال لا يجوز طلب استرداد مادفع الا اذا
كان الراجح قد استعمل الفس أو النصب .

٢- اختلف الشراح في مرجع النص القاضى بعدم
جواز استرداد مبلغ خسره صاحبه في القمار فذهب
بعضهم الى قيام التزام وجداني obligation natu-
relle يمنع من رد مادفع وذهب الراى الراجع الى أن

أن لا يكون الطالب قد أهمل أو قصر في اتخاذ اجراء
أوجه القانون (النقض الفرنسى ١٢ مايو سنة
٩١٢ سرى ٩١١ - ١ - ٤١) وعلى ذلك فان
دعوى رد المنفعة ما شرعت لتكون عونا للقصر
أو جزاء للأهمل وقد تعاقد المدعى مع المدعى عليها
وهو عالم بأن مباشرتها الاقتراض مقيد بالاذن
من المجلس الحسى وهو لم يأذن فهو مفرط
وأولى به أن يتحمل نتيجة تقصيره - وان يكون
هناك صلة سببية مباشرة بين خسارة طالب الرد

وارتفاع الطالب به *enrichissement directe*
فاذا انعدم الارتفاع انقطعت صلة السببية المباشرة

فلا وجه للمطالبة . والثابت من أقوال المدعى فى
مذكرته رقم ٢٠ دوسيه انه لا يعرف أين انفق المبلغ
المدعى بتسليمه للوصية بصفتها فهو يطلب الزام
القصر مفترضا وجوب ارتفاعهم مما استلمته الوصية
من غير ان يعين نوع الارتفاع أو سببه أو الموجب له
ولم تقل الوصية كذلك انها انفقت منه شيئا فى مصلحة

القصر بل لجأت الى طريق الطعن بالبطلان ومن
ذلك لا يكون هناك محل لاجابة طلب المدعى اجراء
تحقيق مفروض فيه انه لا يتجأ كثيرا ثبته سند
الدين وهو استلام الوصية شخصا للمبلغ المطالب
به ومن هذا يتضح ان ارتفاع القصر معدوم وان
الصلة بينهم وبين المدعى غير قائمة ايضا ولا
يقبل من المدعى والحالة هذه دفاعه المبني على دعوى

المطالبة بقيمة رد المنفعة لفقدانها اهم اركانها
« رحيث ان المدعى صمم فى جميع ادوار
القضية حتى قفل باب المرافعة على طلب الزام
المدعى عليها عن نفسها وبصفتها وصية ولم يطلب
الزامها شخصا بكل الدين فيتعين الفصل فى

كالسباق على الأقدام وسباق الخيل الخ.
(Les jeux qui tiennent à l'adresse
et à l'exercice du corps)

وانما للمحاكم تخفيض المبلغ اذا كان ظاهر
الابهاظ وعلى كل حال لا يجوز طلب استرداد
مادفع الا اذا كان الراجح قد استعمل الغش أو النصب
(راجع المواد ١٩٦٥ مدني فرنسي و ١٩٦٦ و ١٩٦٧)
«وحيث ان السراح اختلفوا في مرجع النص
القاضي بعدم جواز استرداد مبلغ خسره صاحبه
في القمار فذهب بعضهم الى قيام التزام وجداني
(obligation naturelle) يمنع من رد مادفع
وان كان هذا الالتزام لا يأخذ باقي أحكام
الالتزامات الوجدانية فلا يصح اجازته ولا يصح
استبداله ولا يصلح أساسا للضمان أو الرهن أو أي
عقد من العقود التبعية وذهب الرأي الراجح الى أن
السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الآداب العامة
ولذلك أراد المشرع أن يتنحى عن مساعدة أي
طرف من الطرفين وتؤيد ذلك الأعمال
التحضيرية للقانون الفرنسي

«وحيث ان المشرع المصري ولو أنه لم ينقل
هذه المواد الا ان الأساس الذي بنيت عليه (على
كلا الرأيين سالف الذكر) هو أساس مقربانه من
المبادئ المسلم بها في القانون المصري وقد تأيدت
وجهة نظر الرأي الراجح في فرنسا بأحكام قانون
العقوبات المصري التي نصت المواد ٣٠٧ و ٣٠٨
منه على معاقبة كل من فتح محلا لالعب القمار أو
النصب واعد له دخول الناس مع مصادرة جميع
التقود والامثلة التي توجد في المحلات المذكورة
وتجري المادة ٣٠٨ هذا الحكم على كل من وضع

السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الآداب العامة وتؤيد
ذلك الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسي .
٣- ان الأساس الذي بنيت عليه المواد الفرنسية في
رفض طلب استرداد ما خسره شخص في قمار أو رهان
هو أساس مقربانه من المبادئ المسلم بها في القانون
المصري وقد تأيدت وجهة نظر الرأي الراجح في
فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصري (مادتي
٣٠٧ و ٣٠٨) وكذلك قضاء المحاكم المصرية .
المحكم

«حيث انه بمراجعة أوراق الدعوى المضمومة
اتضح أن المدعى قابل المدعى عليه الثاني في يوم ٨
يوليوس سنة ١٩٣٠ و جلس يلعب معه الميسر فقمره
المدعى عليه الثاني و ربح منه جنيتها فأراد استرداده
فأدى عليه غريمه ذلك فشكاه للبولى ليس متهميا لياه
بأنه سرق منه الجنية المذكور و فعلا قدمت القضية
وحكم على المدعى عليه الثاني ابتداءيا بالحبس باعتباره
سارقا ولكن محكمة الجنح المستأنفة قضت بتأريخ
٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ببراءة المدعى عليه المذكور مثبتة
في حكمها أن ليس ثمة سرقة وانما الوقائع الصحيحة
ان المتهم ربح الجنية أثناء مقامه مع المدعى
«وحيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طلب
فيها صرف الجنية الذي أودع بالخزينة مدعيا أن
ربح المدعى عليه الثاني للجنية على الوجه الذي
ذكرته محكمة الجنح المستأنفة لا يخوله حق استبقاء
الجنية لان القمار سبب غير مشروع فله الحق
في استرداد الجنية

«وحيث ان القانون الفرنسي نص صراحة على انه
لا يجوز رفع دعوى بطلب مبلغ نتيجة ميسر أو رهان
ما عدا الألعاب القائمة على المهارة وتنمية البنية

للبيع شيئاً في النمرة المعروفة باللوترى بدون إذن الحكومة ولذلك كان قضاء المحاكم المصرية مضطرباً في رفض طلب استرداد ما خسره شخص في قمار أورهان (راجع محكمة الاستئناف المختلطة ٢٥ يناير سنة ١٨٩٧ مجموعة التشريع والقضاء ٩- ١٩٤ سنة ١٩٠٢ مجموعة التشريع ١٤ - ١٣٤)

« وحيث أن المسلم به ان عدم قبول دعوى الرد في هذه الحالة هو من النظام العام (راجع دالوز ١٩٦١ نبذة - ٢٧)

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدعوى

(قضية محمد عبد العظيم الشقنقى ضد نيازة المنشية رقم ١٣٤٨ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي عبد العزيز محمد)

٣٩١

محكمة دمنهور الجزئية

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

تنفيذ . دين غير معلوم المقدار . غير خال من النزاع - عدم جواز التنفيذ به

المبدأ القانوني

ان الديون التي يصبح التنفيذ بموجبها يجب أن تكون معلومة المقدار ولا تكون كذلك الا اذا كان متعيناً قدرها بالذات فلا يكفي أن تكون محققة ليصبح التنفيذ بها

المحكم

« من حيث ان الاشكال حصل وفق القانون فهو مقبول شكلاً

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على الأوراق وما شمله ملف الدعوى من المستندات ومذكرات الخصوم ان المستشكل ضدها احدى ورثة المرحوم اسماعيل الكردي رفعت دعويين ضمنا لبعضهما

ضد المستشكلة طلبت فيهما الحكم لها بنصيبها في العقارات والمنقولات المخلفة عن المورث و انتهت القضيتان المضمومتان بمحضر صلح صدقت عليه المحكمة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وفيه تعهدت المستشكلة بدفع مبلغ ١٠ جنيه و ٢٧٥ مليم كما أنه جاء في محضر الصلح أن الطرفين طالبا التصديق على محضر الصلح الذي حرره الخبير « ويضاف اليه أحقية المدعية الى نصيبها الشرعى بنسبه سبعة أجزاء من ثمانين جزءاً من التركة الثابتة بمحضر الحصر الذي عمل بواسطة معاون الادارة »

« وحيث انه به دقيام المستشكلة بما تعهدت به من دفع المبلغ الوارد في محضر الصلح وهو مبلغ ٢٧٥ مليم و ١٠ جنيه قدمت المستشكل ضدها محضر الصلح المذكور في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٠ لقم المحضرين لتنفيذه بمبلغ ١٩٦٦ قرشاً باعتبار أنها قيمة نصيبها في المنقولات ومصاريف اعادة اجراءات فلما شرع المحضر في تنفيذ هذا الحكم استشكلت فيه المستشكلة

« وحيث ان المستشكلة بينت أنها قامت بدفع المبلغ الذي ذكر في محضر الصلح وأما نصيب المستشكل ضدها في المنقولات فليس للأخيرة أن تنفذه الا بعد رفع دعوى قسمة يعين لها قيمة حصتها

« وحيث ان المستشكل ضدها ردت بأن محضر الصلح عين لها حصتها فهي واجبة النفاذ بحسب القيمة التي نفذت بها

« وحيث ان الديون التي يصح التنفيذ بموجبها يجب أن تكون معلومة المقدار ولا تكون كذلك الا اذا كان متعيناً قدرها بالذات فلا يكفي أن تكون محققة الوجود ليصبح التنفيذ بها ولا نزاع أنه في هذه

الحالة الدين غير معين بالذات اذ هو مجهول القيمة بل أكثر من ذلك فان الدين غير خال بعضه من النزاع اذ ولو أن حصة المستشكل ضدها اتفق على أنها سبعة أجزاء من ثمانين من التركة الا أن قيمة هذا القدر غير معينة بالذات كما أن بعض المنقولات المينة يتنازع عليها الطرفان وجودا وعدم اذ تدعى المستشكل ضدها ان بعض الماشية مرضت وبعضها فقد الى غير ذلك من أنواع النزاع « وحيث ولو انه سبق أن ندب خير ليقدر النصيب الا أن ما ذهب اليه الخير في تقريره قد يصح أن يؤخذ بما جاء فيه أو لا يؤخذ به فلا قيمة له في فض النزاع حتى يقضى فيه بحكم قضائي. وهذا لا يغير الموقف من ان الدعوى الحالية إشكال في تنفيذ دين وان هذا الدين كما تقدم غير معلوم المقدار وغير خال عن النزاع الشرطان الأساسيان الواجب

توفرهما ليصح التنفيذ بالدين فقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن على قاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بإيقاف التنفيذ اذا كان الدين غير معين المقدار ولو كان جزء كبير منه محقق الوجود وذلك الى أن تحكم المحكمة المختصة بتقدير الدين وذكرت المحكمة سبباً لذلك بأن للدين حقاً مقررأ في عرض قيمة الدين الثابتة المعلومة حتى يجتنب التنفيذ على العقار أو المنقول (١)

« وحيث انه يظهر مما تقدم أن يتعين إجابة طلب إيقاف التنفيذ

(قضية فاطمة شعبان ضد هاتم اسماعيل ك دى رقم ٢٤٠٨ سنة ١٩٣٠ - رقابة حضرة القاضي مقصود قوسه)

(١) استند الحكم على حكم استئناف مختلط تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ - جازيت ٣ ص ٢١ وكتاب التنفيذ للرحوم أبو هيف بك بند ٧١ و ٧٥ وتعليقه على حكم أسبوط في ٢٢ مارس سنة ١٨٩٢ وعابدين في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٢.

قضايا المحاكم المختلطة

٣٩٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ابريل سنة ١٩٢٨

عقد اشترك في تليفون . فسخه . بسبب جملة جارحة . جوازه

المبدأ القانوني

ان المشترك في التليفون الذي يقوم بجملة إساءات متواصلة مدة شهور عدة وهي توجيه عبارات جارحة ومؤذية لهاملات التليفون مما جعل حسن سير هذه المصلحة العامة في حكم المستحيل يخل هذا بتعهداته و يترتب عليه فسخ العقد الذي جعل استمراره بتصرفه وخطأه مستحيلاً . فمن حق المصلحة الغاء

الخط - خصوصاً بعد عدة إنذارات منها - بدون

حاجة الى الالتجاء مقدماً للقضاء

(استئناف ج زغيب وأولاده ضد الحكومة المصرية - رئاسه المسترفوكس - مجلة النشر بيج والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٥ ص ٢٤٢)

٣٩٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ابريل سنة ١٩٣١

(١) - حق المرور . طريق معمول بمعرفة الملك . عند تجزئة

أراضيه . تمسك المتفعين به .

(٢) - حق المرور . في طريق خاص . عدم تملكه . وفي طريق

عمل للاقتفاع به . تملكه

(٣) - حق ارتفاق . بفتح نوافذ وأبواب . على طريق . في أراضى

مقسمة . جوازه

(٥) لا يجوز للمالك الذي شق طريقاً عند تقسيم أراضيه للانتفاع العام بالمرور فيه أن يعتمد بعدمضي زمن أطول من مدة التملك الطويل قفل هذا الطريق بوضع حواجز أو سلاسل فيه مما يغير صفة هذا الطريق الدائمة نهائياً بطول الاستعمال

(٦) طالما أن مصلحة التنظيم لم تعتبر طريقاً عاملاً بمعرفة المالك بمثابة طريق عام فيحتفظ هذا المالك ولو نظرياً على الأقل بحق الملكية على أوضاع هذا الطريق ولكن ليس له استعماله إلا طبقاً لما تخصص من أجله كما له الحق في مقاضاة المالك على جانبهم لاحترام الحالة التي هو عليها

(٧) إذا كان منشأ بعض التعديلات ولو كانت طفيفة على الطريق الذي أوجده المالك عند تقسيم أراضيه هو عدم تسليم هذا الطريق لمصلحة التنظيم ولا يوجد هناك خط للتنظيم يمكن تنبيه المالك له عند البناء فلا يجوز طلب هدم الأعمال الخالقة التي حصلت على هذا الطريق أو الحكم بجمع بعضات الملاك الأراضى لعدم حصول أى ضرر مادي لهم

(٨) ان فتح جراج أو أسطبل على طريق معد للمرور مهما كان فيه من المضايقة للمالك المواجه له لا تحرمه القوانين بالنسبة للمالك المجاورين

(استئناف يوسف موسى بك وآخرين ضد بشاى جيد وآخرين رئاسة المسترماك ببارنت المجلد سنة ٤٣ ص ٢٤٦)

٣٩٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ أبريل سنة ١٩٣١

١ - سند - تحت الاذن - اعتباره عملاً تجارياً

٢ - تخالف - دفعات عن سند تحت الاذن - عدم التأشير بها - على ذات السند - عدم جواز التمسك بها ضد حامله

المبادئ القانونية

(١) السند الذي شمل من حيث شكله كل الاشتراطات التي ينص عليها القانون فيما يختص

(٤) - طريق عام - فتح بطريقة مخالفة للأنحة التنظيم - استعماله كذلك - اعتباره

(٥) - طريق - فتح بمعرفة المالك - معنى الزمن الطويل عليه - عدم جواز قفله

(٦) - طريق - عدم اعتباره عاماً - غير مانع من المحافظة عليه بحالته

(٧) - بناء - على الطريق - عدم اعتماده من التنظيم - عدم جواز إزالته

(٨) - جراج - أو أسطبل - فتحه على طريق - متفعله غير ممنوع

المبادئ القانونية

(١) إذا قسم المالك أراضى مملوكة له إلى قطع ولكي يجدهم شترين لها بشمن أراضى البناء قد ترك مساحة وجعلها طريقاً مفتوحاً للحركة وللجهد هو رفل هذا الجمهور المنتفع من هذه الهبة المقصورة حق عليه - كما لكل مالك على جانبي الطريق ممن له مصلحة في المحافظة عليه الحق في التمسك به حتى ولو بالتدخل في دعوى مرفوعة أثريها هذا النزاع

(٢) يجب التفرقة بين المرور والمحظور في طريق خاص وهو مما لا يجوز تملكه - وحق الارتفاق بالمرور غير المستمر - وبين المرور في طرق عمات خصيصاً بمعرفة المالك حال تقسيم أراضيه لهذا الغرض - وهو ما يجوز تملكه مادام استعمال هذا الحق متفقاً مع الغرض الذي وضع من أجله

(٣) ان حق فتح أبواب ونوافذ على طريق معمر بمعرفة المالك حال تقسيم أراضيه ليكون صالحاً للمرور ومتفقاً مع الغرض من انشاء هذا الطريق هو حق مشاع بين الجميع ومقرر لكل مالك على جانبي الطريق بغير استثناء بعض منهم ما لم يثبت أن هناك تقييداً أو تحديداً لهذا الانتفاع العام

(٤) مجرد أن طريقاً عاماً قد فتح بغير مراعاة لأحكام المادة التاسعة من لائحة التنظيم الصادرة بذكر يتوفى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨١ ولو ثبتت مخالفة القانون في ذلك لا يؤثر على اعتبار هذا الطريق عاماً مادام قد فتح للمرور وتأيدت صفته هذه بالاستعمال المستمر

٣ - قوة الشيء المحكوم - رفض الدعوى المدنية - لعدم المقصد الجنائي - غير مانع من رفع دعوى حساب

المبادئ القانونية

(١) أن الحكم الصادر برفض دعوى مدنية أمام القضاء الجنائي الأهل المختص تبعاً لجنسية المتهم والمدعى المدني يكون حجة بالنسبة للدائنين العاديين لهذا الأخير سواء كانوا وطنيين أو أجانب ولأن هؤلاء لا يستطيعون التدخل في الدعوى التي رفعها مدنيهم المذكور والذي مثلهم على كل حال بصفقتهم هذه

(٢) لاجل معرفة ما حكم به يجب الرجوع الى أسباب الحكم لتفسير منطوقه

(٣) اذا لم يرفض القاضي الجنائي الدعوى المدنية الاعلى أساس بحث توفر القصد الجنائي عند المتهم من عدمه . فلا يمنع هذا الحكم من رفع دعوى مدنية لا يكون أساسها هذا القصد . اذ لا يكون هناك في هذه الحالة اتحاد في السبب يبيح التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . فاذا برى مدعى عمل في تهمة اختلاس وخيانة أمانة ورفض التعويض بالنسبة له فلا يمنع هذا المدعى المدني من رفع دعوى جديدة ضده بالمطالبة بالحساب عن مدة ادارته

(استئناف محمود خيرى ضد زاروى تاربيان وآخر رئاسة المستر فوكس . المجلة سنة ٤٣ ص ٢٦٧)

٣٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ - بين حاسمه - تهدد بدم توجيها - عدم جوازه
 - ٢ - بين حاسمه - ترك جمع أوجه الثبوت - لا توجه اعتبارا .
 - ٣ - تعرض - عدم تسليم قطن مبيع - اقراض الضرر
- المبدأ القانوني

(١) لا تأثر لتعهد صادر من أحد المتعاقدين بأن لا يوجه اليه الحاسمه للآخر في حالة النزاع

(٢) لا تقبل اليه الحاسمه إلا اذا افترض فيها ترك

بالسندات تحت الاذن يعتبر بغض النظر عن سببه عملاً تجارياً خاضعاً لأحكام القانون التجارى ولا اختصاص هذا القضاء

(٢) الدفعات الحاصلة قبل حلول الاجل من المدين بسند تحت الاذن لصاحب الكيالة الاصيلي بدون التأشير بها في ظهر ذات السند لا تكون مبرئة لذمته بالنسبة لحامل هذا السند بمقتضى تحويل قانوني (استئناف عطية محمد أبو قلايل ضد مبروك فرجاني وآخر رئاسة المسير فانك . - المجلة سنة ٤٣ ص ٢٥٢)

٣٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ أبريل سنة ١٩٣١

شركة تضامن - قيام أحد الشركاء سداد التزاماتها - مانع من اشتهار افلاسها - بخلاف الشركاء المتخفين

المبدأ القانوني

(١) لا تعتبر شركة التضامن في حالة توقف عن الدفع ولا يحكم بناء على هذا باشتهار افلاسها طالما أن أحد الشركاء فيها ممن يلتزمون بديون الشركة جميعها يقوم بسداد جميع التزاماتها أما الشركاء الذين لا يقومون بسداد ما يخصهم في الديون المشتركة فيجوز مع هذا الحكم باشتهار افلاسهم

(٢) بما أن قاعدة درجتي التقاضى ليست من النظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول طعن جديد تقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

(استئناف قبيرون وآخرين ضد كاراللو وآخرين - رئاسة المسير فانك : المجلة سنة ٤٣ - ص ٣٦٥)

٣٩٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

- ١ - حكم جنائي - من القضاء - برفض دعوى مدنية تبعية - حجته بالنسبة لدائني المدعى المدني
- ٢ - تفسير حكم - وجوب الرجوع الى أسبابه

المبادئ القانونية

- (١) لا يتحقق التقادم الخمسي بغير سند
(٢) ان انشاء وقف في ملك الغير باطل . فالوقف المنشأ والذي لا يستند على سند بالملكية لا يجوز أن يتمسك بالتملك بوضع اليد الخمسي
(٣) يملك رقع الدعاوى العينية كل صاحب حق عيني ضد كل متسبب في عمل مادي يعتبر تعريضاً لهذه الحقوق وخاصة دعوى الاستحقاق ضد كل حائز للعقار . فدعوى الاستحقاق ضد الحائز تنتج جميع آثارها بما فيها قطع سريان المدة الطويلة بالنسبة لمن يمثل هذا الحائز
(٤) لا يقبل طلب إزالة بناء بدعوى أنه يمس جزءاً تافهاً من أرض المدعى عليه اذ لم توجد مصلحة حقيقية معوزة لهذا الطلب وطالما أن استعمال حقوق الملكية بسكافة معانيها تتحقق للمدعى بمنحه تعويضاً عادلاً
(استئناف أدبل جبران سالم ضد الارسالية الافريقية لميون في مصر رئاسة المستر فوكس المجلة سنة ٤٣ ص ٣٦٧)

جميع أوجه الثبوت الاخرى ولا من باب الاحتياط كما في حالة بائع يوجه يمينا الى المشتري لتقدير التعويض المتفق عليه في حالة عدم التسليم وفي الوقت الذي يدفع فيه بأن لا محل لأي تعويض لا تتفاء الضرر
(٣) في حالة بيع القطن البضاعة الحاضرة والمحدد فيه الثمن مقدماً يعتبر الضرر قائماً في حالة عدم التسليم لأن المشتري محروم على الأقل من المنفعة المشروعة الناتجة من الحلج
(استئناف شحاته عمر ضد نفسه عثمان برويش . رئاسة المستر فوكس المجلة سنة ٤٣ ص ٣٦٦)

٣٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ ابريل سنة ١٩٣١

- ١ التقادم الخمسي . عدم تحققه بغير سند
٢ وقف ملك الغير . باطل . تمسكه بالتملك الخمسي . عدم قبوله
٣ دعوى استحقاق . ضد حائز العقار . سريان مفعولها بما فيها قطع المدة بالنسبة لمن يمثل الحائز
٤ طلب إزالة . عن جزء تافه من عقار . عدم جوازها . التعويض عنه . كفايته

قضاء المحاكم الأجنبية

أوردها الحكم dénaturation (مادة ٦٨٦ مدني)
(مجلة Daloz سنة ١٩٣١ ص ١٠٥ قسم أول)

٤٠٠

محكمة النقض والابرار الفرنسية

١١ فبراير سنة ١٩٣١

استرداد المقول . شيء ضائع أو مسروق . بيع . تصرفات متوالية .
حق المالك في الرجوع على الحائز السابق .
دعوى الاغتيا على حساب الغير . عدم قبولها . دعوى المسئولية بسبب الخطأ . قبولها

المبدأ القانوني

ليس للمالك الذي استرد شيئاً ضائعاً أو مسروقاً بعد دفعه للحائز له قيمة مادفعه ثمناً له أن يستمد من المواد ٢٢٧٩ و ٢٢٨٠ و ٢٢٨١ و ٢٢٨١ و ١٢٥١٦ مدني فرنسي أساساً لرفع دعوى تعويض ضد الشخص

٣٩٩

محكمة النقض والابرار الفرنسية

٢٤ فبراير سنة ١٩٣١

نقض . حق ارتفاق تعاقدى . تحديد مده من اختصاص قضاء الموضوع . تشويه الغرض أو الظروف في الحكم . سلطة محكمة النقض في الاشراف على الحكم .

المبدأ القانوني

إذا قام نزاع حول مدى حق ارتفاق تقرر بالاتفاق فلقضاء الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الغرض الذي قصده المتعاقدان من العبارات التي استعملوها ومن ظروف الدعوى . ولكن تبقى هذه السلطة خاضعة لاشراف محكمة النقض والابرار بالنسبة لتشويه العقود أو الظروف التي

الرهن القضائي فالطلب الذي يقدمه المدين بقصد
تجزئة رهنية cantonnement وجعلها قاصرة
على عقار معين لا يمس الشيء المحكوم به إذا كان
ريع العقار قد تجاوز الرقم الذي بلغه عند صدور
الحكم الأول

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم ثان ص ٩٢)

٤٠٢

محكمة السين الابتدائية

٢٤ أبريل سنة ١٩٣١

١ - غائب . غيبة منقطعة . قانون الأحوال الشخصية . الحكم
بالغيبه .

٢ - أجنبي . تطبيق قانون بلاده عقارات فرنسا .

- تنفيذ الأحكام الأجنبية . الحكم الصادر بأبواب الغيبة المنقطعة
لا يخضع لأجراءات وضع الصيغة التنفيذية

المبادئ القانونية

(١) تعتبر القوانين الخاصة بالغيبه المنقطعة متعلقة
بالحالة الشخصية وعلى ذلك فقانون جنسية الغائب
هو الذي يحدد الشروط التي تعلن بمقتضاها حالة الغيبة

(٢) الحكم المعلن لغيبه انسان الصادر طبقا
لتشريع لا يتضمن شيئا مخالفا للنظام العام الفرنسي
لا يخضع في فرنسا لأجراءات وضع صيغة التنفيذ

Exequatur

ويسرى هذا حتى بالنسبة للعقارات الكائنة بفرنسا
بل ينفذ بدونها على الأعيان التي يملكها الغائب .
فالأجراءات التي أمر باتخاذها بصدد عقارات
يملكها الغائب بفرنسا سارية مادامت هذه الإجراءات
لا تمس النظام الحاضر لهذه الأعيان وكيانها التشريعي
وعلى ذلك يرفض الطلب الذي يقدمه ورثة الغائب
الى المحكمة الابتدائية بفرنسا بطلب استلام أعيان
الغائب لأدارتها تطبيقا للمادة (١٢٠) من القانون
المدني الفرنسي

(دالوز سنة ١٩٣١ ثان ص ٨٩) المحاماة . علق المستشار

Henri Lalou على هذا الحكم . تطبيقا تناول فيه بعض
الامور المتصلة بالغيبه المنقطعة في القانون الدولي الخاص

الذي انقطعت حيازته لهذا الشيء . وبوجه خاص
ضد التاجر الذي اشترى منه الشيء . الحائز الذي نزع
منه وكان هذا التاجر قد اشتراه من السارق له .
كذلك ليس للمالك أن يرجع على من حاز هذا الشيء .

مدة ما possesseur intermédiaire

كالتاجر الذي اشترى الشيء المسروق ثم باعه بربح بأن
يرفع عليه دعوى أساسها الاغتناء على حساب الغير
من غير سبب مادام هذا التاجر قد عمل في حدود مهنته
العادية . إذ يعتبر الشراء بالنسبة له سببا صحيحا للاغتناء

يدفع عنه شر دعوى الاغتناء على حساب الغير من دون
سبب التي يرفعها المالك . وكل ما يمكن أن يكون للمالك
من حق في مثل هذه الظروف ضد الحائز المؤقت إنما
هو الاستناد الى المادة ١٣٨٢ مدني فر . ورفع دعوى
المسؤولية القائمة على حصول خطأ من الحائز ومثل
هذه الدعوى لا يمكن قبولها الا اذا كان قاضي الموضوع

قد قرر وجود الخطأ قبل ذلك

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم أول ص ١٢٩)

٤٠١

محكمة مرسيليا الابتدائية

٢٩ يولييه سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المقضي به . اختلاف الموضوع . واقعة جديدة تغير

الظروف . رهن قضائي . قيد . طلب تجزئة الرهنه .

زيادة ريع العقار . عما كان عليه وقت الحكم الاول

المبدأ القانوني

لا محل للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه إذا كان
الطلب الجديد المقدم للقضاة متعلقا بواقعة fait
جديدة كانت نتيجة لتغير الظروف والأحوال التي
فصل فيها الحكم السابق (مادة ١٣٥١ مدني فرنسي)
لاختلاف الموضوع فاذا كان الحكم الذي حاز
قوة الشيء المقضي فيه قد جدد مقدار المبالغ التي
حصل القيد (l'inscription) عنها محافظة على

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية عشر
صفحة	البحث	
٦٨٧	بحث « أثر نقض الحكم فيما يكون قد تم من التنفيذ بمقتضاه » لحضرة الأستاذ عبد الرحيم غنيم المحامي بقسم قضايا الحكومة الاهلية	
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٣٤٤	٤ يناير ١٩٣٢	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ - تزوير في أوراق رسمية . أعمال لجنة القرية الخاصة بتسليف المزارعين . توقيعهم على الاستثمارات . منشئ لوضع قانوني تترتب عليه عهود وواجبات متبادلة - ٢ - تزوير في أوراق رسمية . الاستثمار (اس) الخاصة بالسلف الزراعية . توقيع أعضاء اللجنة عليها . صيرورتها رسمية - ٣ - اختلاس . ادخال مال في ذمة الموظف . تفسير المادة ١٠٣ . مقارنتها بالمواد ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ . التفريق بينها . حالاته . أخذ المال بنية عدم رده
٣٤٥	« « « «	١ - رد الاعتبار . طبقا للمرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ . جاز لكل محكوم عليه . في جنابة أو جنحة . اطلاق النص من غير قيد . - ٢ - تفسير . نص وارد بصيغة الاطلاق . لا لبس ولا غموض فيه . غير جاز تقييده
٣٤٦	« « « «	استئناف . من النيابة . عن الاحكام الغيائية تعليقه على الفصل في المعارضة . قيامه في حالة التأيد . وفي حالة التعديل أو الالغاء . وجوب رفع استئناف جديد .
٣٤٧	« « « «	هتك عرض . ملامسة كل ماله مساس بالعورات . اعتباره كذلك .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣٤٨	٧٠١	٤ يناير ١٩٣١	سرقه . تسليم المجنى عليه نقودا . مقيدا بشرط واجب تنفيذه حالا . عدم تحقق الشرط وعدم تنفيذ المتهم له في الحال . انعدام رضا المجنى عليه بالتسليم . انطباقها .
٣٤٩	٧٠٢	» » » »	جنته مباشرة . حماية الموظفين . منع رفع الجنح المباشرة عليهم . مطلق غير محدود
٣٥٠	٧٠٢	» » » »	طعن . بطريق النقض . في حكم غيابي . عدم جوازه .
٣٥١	٧٠٤	» » » »	١ - حفظ . اجراء من اجراءات الدعوى العمومية . بعد تحقيقها . قاطع للمدة - ٢ - أمر . من النيابة العمومية للأمور الضبطية القضائية . عمل قضائي . لزوم ثبوته بالكتابة . توضيح نقط التحقيق ولو بالايجاز . عدم بيانها . يعتبر مجرد تحريات واستدلالات - ٣ - أمر حفظ . شكوى لم تعمل فيها اجراءات تحقيق . بل مجرد تحريات من البوليس واستدلالات . ليس تحقيقا . غير قاطع للمدة .
٣٥٢	٧١٢	» » » »	١ - قذف . اعفاء من العقاب . شرطه . القذف منبث عن حسن نية أي لمصلحة عامة . ثبوت صحة الوقائع مع رغبة التشهير والتجريح . غير مانع من العقاب - ٢ - قذف . مقال . القصد منه الدفاع عن مصلحة عامة والتشهير بها . تقدير المحكمة لأيهما الغالب فيه . مسألة حسن النية . عدم الاخذ بها اطلاقا - ٣ - قذف . نقد . تعدى حدود النقد . سبق الخصوم الى

٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٨، ١٤٨ ع

١٥٠، ١٥٩، ١٦٠ ع

العدد الثامن	فهرست	العدد الثاني عشر
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
٣٥٣	٧١٦	٤ يناير ١٩٣٢
٣٥٤	٧١٩	١٨ يناير ١٩٣٢
٣٥٥	٧٢٠	٣١ ديسمبر ١٩٣١

مواد القانون	ملخص الأحكام
ع.٢٦٥،٢٦١	استباحة حرمة القانون . لا يبرر جريمة الكاتب . ١ - قذف وسب . طعن موجه لموظف عمومي . بسبب اعمال وظيفته . شرط سلامة النية واثبات صحة ما أسند . اعفاء . -٢- دعوى عمومية . عدم توقف رفعها على رضا المجنى عليه . سريان هذا على جميع الجرائم -٣- قذف وسب واهانة . القصد الجنائي . الألفاظ شائنة . بذاتها . تحققه -٤- قذف وسب . شرط سلامة النية . برغم توفر القصد الجنائي . وصحة كل ما أسند . كاف للاعفاء -٥- قذف وسب . القصد الجنائي . توفره . حالاته .
٢٣٩ تج	١ - طعن . عن حكم باختصاص المحاكم الأهلية . جوازه . -٢- مدع مدني . رفعه لجنة مباشرة . عن مخالصة تقدمت بالمحكمة المختلطة جوازه . -٣- اختصاص محكمة الجناح الأهلية . بنظر دعوى مدنية تبعا للجنة مباشرة بين وطنيين عن مخالصة مقدمة للمحكمة المختلطة . قبوله . (٢) قضاء محكمة التقض والابرار المدنية
المادة ٧٩ مدني	١ - طعن . وقوع خطأ في تفسير عقد . وجوب تقديم العقد . عدم تقديمه . رفض وجه الطعن لعدم وجود دليل . -٢- وقف نية الواقف . تحديد مقدار ما تشمله حجة الوقف . مسألة موضوعية . -٣- وضع يد ناظر الوقف . لا يؤدي الى الملكية -٤- اقرار .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣٥٦	٧٢٤	٣١ ديسمبر ١٩٣١	٥٤٨ م
٣٥٧	٧٢٧	» » » »	المادة ٨ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩
٣٥٨	٧٣٠	» » » »	١٨، ١٩، ٢٠، ٢١ ق أنشاء محكمة النقض والابرار المدنية
٣٥٩	٧٣٣	١٤ يناير ١٩٣٢	١١٩، ١١٨ مواد ١٢٢، ١٧٨، ١٧٧ ١٦٨ مد.

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الخامس

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
			يمثلها في الاعلان - ٣ - التزام تعاقدى . وفاء طارىء . يجعل التنفيذ مرهقا . لا يجوز الحكم بفسخ الالتزام . القضاء ونظرية الظروف الطارئة . (٣) قضاء المجلس الحسبي العالي	
٣٦٠	٧٣٨	٨ فبراير ١٩٣١	مجلس حسبي . ولايته . رعاية عديى الأهلية والمحافظة عليها . عدم جواز الخط منها .	ق المجالس الحسبية
٣٦١	٧٣٩	١٩ ابريل ١٩٣١	١ - محجور عليه . وقفه لنفسه وأولاده وذريته اذن القاضي . جوازه - ٢ - مجلس حسبي . حله محل القاضي الشرعى . فى الهيمنة على المحجور عليه . والولاية على تصرفاتهم ومنها الوقف - ٣ - وقف المحجور عليه . اذن المجلس الحسبي به . طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية - ٤ - المحجور عليه للسفه . عدم أهليته للولاية على الوقف - ٥ - ولاية وقف المحجور عليه . هيئة التصرفات لا للمجلس الحسبي . جواز اشتراطه شروطا لمنفعة المحجور عليه .	ق المجالس الحسبية
٣٦٢	٧٤٠	٢١ يونيو ١٩٣١	استئناف قرار مجلس حسبي . صادر قبل العمل بالقانون القديم . ورفع بعد العمل بالقانون الجديد وعلى خلاف مانص عليه فيه . عدم اكتسابه لآى حق . عدم قبوله .	ق ٢١ فبراير سنة ١٩٣١
٣٦٣	٧٤٣	» » » »	١ - استئناف قرارات المجالس الحسبية . عن طلب مستقل . له ميزة خاصة . باحالة أوراق التركة على مجلس آخر . اعتباره نزاعا موضوعيا مستقلا . جواز التظلم منه - ٢ - اختصاص المجلس الحسبي الابتدائى . طبقا لمحل توطن المتوفى .	١٢ قانون المجالس الحسبية سنة ١٩٢٥

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		محل ادارة أعماله .	
٣٦٤	٢٥ مارس ١٩٣١	(٤) قضاء محكمة استئناف مصر ملكية . ارث . راهب . الوصية بأمواله للدير . لا يرث ولا يورث . كل ما يملكه بعد الرهينة ملك للدير .	المادة ٤٤ . مد .
٣٦٥	٩ ابريل ١٩٣١	١- ملكية . راهب . رهينة . جواز ملكية الراهب لما يقتنيه مدة الرهينة . يورث ويرث . عدم جواز تملك الدير مال الراهب بغير وسائل التملك القانونية - ٢- أهلية . موت مدني . عدم اعتراف الشرائع الحديثة به	المادة ٤٤ مد .
٣٦٦	١٠ نوفمبر ١٩٣١	حجز تحفظي . إيجار . الاتفاق على توقيع الحجز التحفظي . قبل ميعاد الاستحقاق . جوازه . عدم مخالفته للنظام العام .	المادة ٦٦٨ مرافعات
٣٦٧	١ ديسمبر ١٩٣١	استئناف . نصابه . الطلبات الأخيرة للخصوم . عدم حضور الخصم . غير مانع من التعديل لصالحه .	٣٤٩ مر
٣٦٨	٢ ديسمبر ١٩٣١	انذار . بقيد الاستئناف . للمحافظة بعد الامتناع عن استلامه . صحته	٣٣٦ مر .
٣٦٩	٣ ديسمبر ١٩٣١	هبة المشاع قبل القانون المدني . عدم رسميتها . شرط القسمة والتسليم مفرزاً طبقاً للشريعة الإسلامية	٥٠٦ من قانون الاموال الشخصية
٣٧٠	٣ » » »	تملك . مشتري على التحديد . وضع يده بسبب صحيح . وحسن نية . مضي خمس سنوات . جوازه .	٧٦ مد .
٣٧١	» » » »	حق الارتفاق . المقرر بمعرفة رب	

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٣٧٢	٣١ ديسمبر ١٩٣١	الاسرة . المشار اليه في القانون الفرنسى . الآخذ بهذا المبدأ فى القضاء المصرى . شروطه ١- إقرار بدين . من الوالد الواقف لولده . وتعهد بسداده بعد وفاة الواقف من ريع الوقف . موافقة المستحقين . صحته - ٢- اقرار بدين . من الواقف . عدم اشتراطه فى حجة الوقف . عدم قبول المستحقين . غير ملزم لهم .	المادة ٣٠ مد . ١٠١ ، ١٠٥ من كتاب العدل والانصاف
٣٧٣	٧ « « «	تقادم . عن ريع عقار . لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة	٢١١ مد .
٣٧٤	« « « «	المسئولية الشئبة . مخاطر المصانع والآلات الميكانيكية . مسئولية المالك . عدم حصول خطأ من العامل .	١٥٣ مد .
٣٧٥	٨ « « «	قوة الشئ المحكوم به . تأثير الجنائى على المدنى . صدور حكم مدنى قبل اتخاذ الاجراءات الجنائية . مانع من الايقاف . يكسب الحكم المدنى قوة الشئ المحكوم به .	٢٣٢ مد .
٣٧٦	« « « «	١- سقوط الحق . مضى خمسة عشر سنة . احتسابها بالتقويم الهجرى - ٢- تقادم . ايقاف سريانه . قوة قاهرة . عذر شرعى . أحواله شروط ١- أوامر التقدير بالرسوم . بقلم الكتاب . المعارضة فيها . عدم جواز المعارضة والاستئناف فى الأحكام الصادرة فى المعارضة . عدم انطباقه على الأوامر التى تصدرها الأفراد - ٢- لائحة الرسوم . تحكيم . وضع الصيغة التنفيذية على أمر المحكى . تحصيل رسم عن مجموع المبالغ المحكوم بها وفائدها المستحقة لغاية يوم صدور الأمر فقط	٨٢ مد . المادة ٤٨ من لائحه الرسوم

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثامن

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٣٧٨	٧٦٥	» » » » ايجارات . تأجيل الخمس . الاعفاء من الخمس . يشترط فيها دفع الأربعة أخماس . واستمرار الاجارة بعد سنة ١٩٣٠	ق رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ وق رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١
٣٧٩	٧٦٦	٢ ابريل ١٩٣٢ ١ معارضة . حكم غيابي . ورقة متعلقة بالتنفيذ . تنبيه نزع الملكية . لا تعد ورقة متعلقة بالتنفيذ . ٢ . ايجار تخفيض . قانون الايجارات . اعفاء من الخمس . عدم ضرورة اشتراط سداد الأربعة أخماس . بيع . فسخ . تعويضات . عدم وجود ضرر . لا محل للحكم بتعويض . فوائد . لا محل للحكم بها مادام المشتري كان واضعاً اليد على العقار . (٥) قضاء محكمة استئناف أسبوط	٣٣٠ مر . وق رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٣ لسنة ١٩٣١
٣٨٠	٧٦٩	١٠ ديسمبر ١٩٣١ ١ - تعاقد . أهلية . أهلية ناقصة . مجالس محلية . سلطة رئيس المجلس في التعاقد . حدود سلطته ٢ - مجالس محلية . قراراتها . غير نهائية ولا ملزمة لها ولا مقيدة للغير الا بعد المصادقة عليها من الحكومة - ٣ - مجالس محلية . مصادقة الحكومة . يجب أن تأتي بعد عمل المجلس لاقبله	٣٣٠ . ٣٠٦ . ٣٠٥ مد
٣٨١	٧٧١	١١ فبراير ١٩٣١ ١ - دعاوى مدنية . تعويضات . وزارة الزراعة . قانون الثلث . طلب تعويض بسبب استيلاء الزارع على مزرعه أكثر من الثلث . عدم جواز رفعها - ٢ - تعويضات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر محققاً ومباشراً (٦) قضاء المحاكم الكلية	لائحة المجالس الحسبية مادة ٣٩
٣٨٢	٧٧٤	١٢ ديسمبر ١٩٣١ ١ - دعاوى مدنية . تعويضات . وزارة الزراعة . قانون الثلث . طلب تعويض بسبب استيلاء الزارع على مزرعه أكثر من الثلث . عدم جواز رفعها - ٢ - تعويضات . ضرر . وجوب أن يكون الضرر محققاً ومباشراً (٦) قضاء المحاكم الكلية	ق . رقم ١ لسنة ١٩٢٧ مادة ١٥١ مد
٣٨٣	٧٧٧	١٦ ابريل ١٩٣٠ ١ - دعاوى براءة ذمة . بعد صدور الحكم نهائياً بالدين . عدم البحث في أمر المخالصة عن الدين . جوازها - ٢ - استئناف قيمته أقل من	

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٣٨٤	١١ مارس ١٩٣١	النصاب ليس استثنافاً عن حكم صادر بخلاف حكم سابق . عدم قبوله ١ - وديعة . مضى الزمن . لا يسقط حق مالكتها . عدم تملك المودع لها - ٢ - وديعة هلاكها أو استهلاكها أو جملها . بطلان حق ملكيتها . دعوى الرد الناشئة عنها . جواز سقوطها - ٣ - ودائع النقود اعتبارها ودائع ناقصة . الحق في الرد . قابلية سقوطه بمضي المدة - ٤ - ودائع النقود . مدة سقوطها . من يوم حلول الاجل أو تحقق الشرط أو فسخ النزاع والافقن يوم الايداع .	٣٦٣ و ٣٦٤ مر ٧٩ ، ٢٠٨ مد .
٣٨٥	٢٢ ابريل ١٩٣١	١ - البيع الجزاف . تعيين سعر الوحدة . ولو توقف تعيين الثمن . على الوزن . اعتباره - ٢ - البيع الجزاف . نقل الملكية فيه بمجرد التعاقد .	٢٦٧ مد .
٣٨٦	١٤ مايو ١٩٣١	شركة . نص على استرداد الشريك ماله بلا خسارة . بطلانه (٧) قضاء المحاكم الجزئية	٤٣٢ مد .
٣٨٧	٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ و ١٧ يناير ١٩٣١	١ - تعويض مدني . شرطه . الجريمة . والضرر - ٢ - ربا فاحش . ركن العادة . لزومه ... - ٣ - ربا فاحش . ركن العادة . قرضان مختلفان أو أكثر . وفي أوقات متباعدة . لا ارتباط بينها	١٥١ مد . ٢٩٤ ع مكرره
٣٨٨	١٧ مارس ١٩٣١	ضمان . بيع . حق الاتفاع بالعين المبيعة التزام البائع به	٣٠٠ مد
٣٨٩	٦ ابريل ١٩٣١	١ - يمين حاسمة . توجيهها من القاضي بغير إذن المجلس الحسبي . عدم جوازها - ٢ - تفسير	٥٣٩ مد .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية عشر	
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام مواد القانون
			عقد الصلح . تضمنه هبة أو بيعاً . موافقتها ١٣١ مد .
٣٩٠	٧٩٣	١٤ ابريل ١٩٣١	لنوع العقد المعنون به -٣- وصايا . كوكالة قانونية . الخروج عليها . غير ملزم للأصيل -٤- رد قيمة المنفعة . المطالبة به . شرطه . عدم الاهمال أو التقصير فيما أوجبه القانون
٣٩٠	٧٩٣	١٤ ابريل ١٩٣١	١- تعهد مطالبة بمبلغ . نتيجة . ميسر أو رهان . ما عدا ألعاب خاصة . بطلانه -٢- تعهد . مبلغ ناتج من خسارة في الميسر . عدم جواز استرداده منشأه -٣- استرداد . مبلغ ناتج من خسارة في الميسر . طبقاً للقانون المصري عدم جوازه
٣٩١	٧٩٥	٢٦ مايو ١٩٣١	٣٨٤ مر . تنفيذ . دين غير معلوم المقدار . غير خال من النزاع . عدم جواز التنفيذ به (٨) قضاء المحاكم المختلطة
٣٩٢	٧٩٦	٨ ابريل ١٩٢٨	عقد اشتراك في تليفون . فسخه . بسبب حملة جارحة . جوازه
٣٩٣	٧٩٦	١٤ ابريل ١٩٣١	١- حق المرور . طريق معمول بمعرفة المالك . عند تجزئة أراضيه . تمسك المتنفعين به -٢- حق المرور . في طريق خاص . عدم تملكه . وفي طريق عمل للارتفاع به . تملكه -٣- حق ارتفاع . بفتح نوافذ وأبواب . على طريق في أراضي مقسمة . جوازه -٤- طريق عام . فتحه بطريقة مخالفة للائحة التنظيم . استعمال

٥١ مد .
ولائحة التنظيم
سنة ١٨٨١

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية عشر	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
					كذلك . اعتباره -٥- طريق . فتح بمعرفة المالك . مضى الزمن الطويل عليه . عدم جواز قفله -٦- طريق . عدم اعتباره عاما . غير مانع من المحافظة عليه بحالته -٧- بناء على الطريق . عدم اعتماده من التنظيم . عدم جواز ازالته -٨- جاراج أو اسطبل . فتحه على طريق متفجع به . غير ممنوع .	
٣٩٤	٧٩٧	١٥ ابريل ١٩٣١			١- سند تحت الاذن . اعتباره عملا تجاريا . ٢- تخالص . دفعات عن سند تحت الاذن . عدم التأشير بها على ذات السند . عدم جواز التمسك بها ضد حامله .	١٩٦ تجا . م
٣٩٥	٧٩٧	٢٢ » » »			شركة تضامن . قيام أحد الشركاء بسداد التزاماتها . مانع من اشهار افلاسها . بخلاف الشركاء المتخلفين .	٢٠٢، ٢٨، ٢٦ تجا . م
٣٩٦	٧٩٧	٢٣ « « «			١- حكم جنائي . من القضاء . برفض دعوى مدنية تبعية . حجته بالنسبة لدائتي المدعي المدني -٢- تفسير حكم . وجوب الرجوع الى أسبابه -٣- قوة الشيء المحكوم به . رفض الدعوى المدنية . لعدم القصد الجنائي . غير مانع من رفع دعوى حساب	٢٩٧ مد . م
٣٩٧	٧٩٨	١ « « «			١ - يمين حاسمة . تعهد بعدم توجيهها . عدم جوازه -٢- يمين حاسمة . ترك جميع أوجه الثبوت . لا توجه احتياطا -٣- تعويض . عدم تسليم قطن مبيع . اقتراض الضرر .	٢٩٠ مد . م ١٧٣ مد . م
٣٩٨	٨٩٨	« « « «			١- التقادم الخمسى . عدم تحققه بغير سند ٢- وقف في ملك الغير . باطل . تمسكه بالملك	١٠٢ مد . م

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد الثامن

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		الجنسي. عدم قبوله - ٣ - دعوى استحقاق . ضد حائز العقار . سريان مفعولها بما فيها قطع المدة بالنسبة لمن يمثله الحائز - ٤ - طلب إزالة . عن جزء تافه من عقار . عدم جوازه التعويض	
٣٩٩	٢٤ فبراير ١٩٣١	(٩) قضاء المحاكم الأجنبية نقض . حق ارتفاق تعاقدى . تحديد مداه . من اختصاص قضاة الموضوع . تشويه الغرض أو الظروف في الحكم . سلطة محكمة النقض في الاشراف على الحكم .	٦٦٨ مد . فرنسي
٤٠٠	« « « ١١	استرداد المنقول . شيء ضائع أو مسروق بيع . تصرفات متوالية . حق المالك في الرجوع على الحائز السابق . دعوى الاغتناء على حساب الغير . عدم قبولها . دعوى المسئولية بسبب الخطأ . قبولها .	٢٢٧٩ ، ٢٢٨٠ ، ١٢٥١ ، ١٣٨٢ مد . فرنسي
٤٠١	٢٩ يوليو ١٩٣١	قوة الشيء المقضي به . اختلاف الموضوع . واقعة جديدة . تغير الظروف . رهن قضائي . قيد . طلب تجزئة الرهنية . زيادة ريع العقار . عما كان عليه وقت الحكم الأول	١٣٥١ مد . فرنسي
	١٩٣١	١ - غائب . غيبة منقطعة . قانون الأحوال الشخصية . الحكم بالغيبة - ٢ - أجنبي . تطبيق قانون بلاده . عقارات بفرنسا - ٣ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . الحكم الصادر باثبات الغيبة المنقطعة لا يخضع لاجراءات وضع الصيغة التنفيذية	مادة ١٢٠ مد . فرنسي



المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الثانية عشر

يونيو سنة ١٩٣٢

العدد التاسع

Le silence est le parti le plus sûr
pour celui que se défie de soi-même.
(La Rochefoucauld.)

Cachez vos plaies, le silence est
la dernière joie des malheureux.
(A. Dumas.)

Plus notre cœur est tumultueux
et bruyant, plus le calme et le silence
nous attirent. (Chateaubriand)

تلافيك ما فرط من صمتك أيسر من ادراكك ما فات
من منطقك . وحفظ الوعاء بشد الوك . — الكلام في
وثائق ما لم تتكلم به فاذا تكلمت به صرت في وثائقه
فأخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك — من أكثر
أهجر ومن تفكر أبصر
(أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحري المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان « إدارة مجلد المحكمة ونحريها »

بشارع المناخ رقم ٢٠

بيان

افتتحنا هذا العدد يبحث « الظروف الطارئة وأثرها في مسئولية المتعاقدين » لحضرة
صاحب العزة الأستاذ صليب سامي بك المستشار الملكي
ونشرنا بعده الأحكام الآتية :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
١٢	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
٢	حكيمين صادرين من محكمة استئناف أسيوط
٨	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
١١	حكما صادرا من المحاكم الجزئية
١٣	حكما صادرا من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٦٧	حكا

ونأسف لأن كثرة أحكام المحاكم الجزئية الموجودة لدينا وحجم المجلة في الوقت نفسه
يحولان دون نشر أكثر من هذا العدد من الأحكام وسنتابع مع ذلك نشرها على التوالي
وبقدر الامكان حسب تواريخ صدورها

لجنة التحرير

راغب اسكنر — محمد صبرى أبو علم

الظروف الطارئة

وأثرها في مسؤولية المتعاقدين

لحضرة صاحب العزة الأستاذ صليب بك سامي المستشار الملكي

١ — نظرية الظروف الطارئة كما تقررت في فرنسا

(١) منشأ النظرية :

- ١ — نشأت هذه النظرية أثناء الحرب العظمى في فرنسا في سنة ١٩١٦ فقررها القضاء الإداري لأول مرة في حكم مجلس الدولة الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦
- ٢ — عرضت على المجلس قضية لها ظروف خاصة تجعل تعذر الوفاء فيها — أو الاستحالة النسبية — قريبة جداً من الاستحالة المطلقة . فأعطى المجلس للاستحالة النسبية حكماً يقرب من حكم الاستحالة المطلقة . فكان هذا منشأ النظرية التي سميت « نظرية الظروف الطارئة » .
- ٣ — تعاقدت « الشركة العامة للإنارة بالغاز » مع « مدينة بوردو » على إنارة المدينة بشروط معينة . ولما قامت الحرب العالمية واجتاحت الجيوش الألمانية مناطق الفحم الفرنسية تعذر على الشركة استيراد الفحم (وهو المادة الأولية للإنارة) من بلادها واضطرت إلى استيراده من الخارج بأثمان باهظة جداً . فلما رفع النزاع بين الشركة والمدينة إلى مجلس الدولة قرر هذا المجلس في حكمه المبادئ الآتية :

(1) Le contrat de concession règle bien d'une façon définitive jusqu'à son expiration les obligations respectives du concessionnaire et du concédant.

(2) Mais lorsque, en temps de guerre, par suite de l'occupation par l'ennemi, d'une grande partie des régions productrices de charbon et de la difficulté, de plus en plus considérable, des transports par mer, la hausse, survenue dans le prix de charbon, dépasse certainement les limites extrêmes des majorations ayant pu être envisagées par les parties, lors de la formation du contrat de concession, une

compagnie d'éclairage par le gaz est fondée à soutenir qu'elle ne peut être tenue d'assurer, aux seules conditions prévues à l'origine, le fonctionnement du service.

(3) Si la compagnie reste tenue d'assurer le service concédé, elle doit supporter seulement, au cours de cette période transitoire, la part des conséquences onéreuses de la situation que l'interprétation raisonnable du contrat doit laisser à sa charge..

(4) Par ailleurs, si les parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur les conditions spéciales dans lesquelles la compagnie pourra continuer le service, il appartient au Conseil de la Préfecture de déterminer, en tenant compte de tous les faits de la cause, le montant de l'indemnité à laquelle la compagnie a droit à raison des circonstances extra-contractuelles dans lesquelles elle aura dû assurer le service pendant la période envisagée.

(S. 16-3-17—D 16-3-25).

Baudry Lacantinerie-Précis-Suppl. III, page 581, édit. 1926.

(ب) مخالفة هذه النظرية لأحكام القانون الفرنسي :

٤ - هدم هذا الحكم الخطير أحكام القانون الخاص في فرنسا وأقام على أنقاضها نظرية الظروف الطارئة . لأن من المتفق عليه إجماعاً فقها وقضاء في فرنسا .

(١) ان القانون لا يقضي بزوال التعهدات بالفسخ الا إذا أصبح الوفاء مستحيلاً استحالة مطلقة بسبب قاهر خارج عن إرادة المدين

(٢) أما إذا تعذر الوفاء — أى استحالة استحالة نسبية — فلا محل للفسخ ويلزم المدين بالوفاء أو بجبر الضرر الناشئ عن عدم الوفاء .

٥ — ولذلك نجد القضاء الفرنسي يحارب هذه النظرية إلى يومنا هذا . فقد رفضت محكمة النقض الفرنسية ولا زالت ترفض الأخذ بهذه النظرية في جميع القضايا التي عرضت عليها إلى الآن . يقول بودرى ص ٢٢٠ فقرة ٣١٢ طبعة ١٩٢٦ :

La jurisprudence civile à la différence de la jurisprudence administrative, s'est montrée, pendant tout le XIX siècle et encore de nos jours, résolument hostile à la notion d'imprévision et particulièrement respectueuse de la règle que seule la notion du cas fortuit et de force majeure, ramené à l'impossibilité absolue de l'exécution, entraîne un effet libératoire pour le débiteur.

راجع بهذا المعنى بلانيول وريير جزء ٦ فقرة ٣٩١ وما بعدها — طبعة سنة ١٩٢٦

راجع كذلك كولان وكاييتان جزء ٢ ص ١١ طبعة خامسة .

٦ — ولذلك أيضاً لما أريد ادخال هذه النظرية على التشريع الفرنسى فى مدة الحرب اضطرت
الشارع الفرنسى الى وضع تشريع جديد معروف بقانون فايليو Failliot صدر فى ٢١ يناير سنة
١٩١٨ . وهو قانون استثنائى قصر سريانه على العقود الصادرة قبل الحرب ومدة الحرب فقط .
راجع بلانيول وريير ص ٥٤٩ فقرة ٣٩٣

(ج) سلطة القضاء الادارى فى فرنسا :

٧ — لو أن مجالس الدولة فى فرنسا كانت مقيدة بنصوص القانون كالحاكم القضائى لما
استطاعت — بحجة اتباع مبادئ العدالة — أن تخالف أحكام القانون أو تنقض اتفاق المتعاقدين .
ولكن مجالس الدولة إنما تخضع لقواعد القانون العام . وهو مجموعة المبادئ التى قررتها هذه
المجالس فى أحكامها .

وتسترشد هذه المجالس فى أحكامها — لا بالعدالة المطلقة التى يجب ألا تخرج عن نصوص
القانون الخاص — ولكن بالعدالة العامة . أى كيفما تملها المصلحة العامة .

٨ — فتحكم أحيانا على الحكومة بتعويض لشخص حيث لا يوجب القانون الحكم له
بتعويض ما عليها . وذلك لاعتقادها بأن فى الحكم على الحكومة بالتعويض توزيعاً لخسارة هذا
الشخص على جميع أفراد الأمة .

وقد تراعى مصلحة الجمهور فى عدم تعطيل خدمة عامة فتأمر بتعديل شروط عقد الالتزام المقود
بين الحكومة والملتزم بما يضمن استمرار تنفيذ العقد ولو خالف ذلك ارادة المتعاقدين . مع أن
القانون لا يفرض التراضى على المتعاقدين فرضاً . ولا يقضى بغير الفسخ عند اخلال أحد المتعاقدين بالزامه .
٩ — ومجالس الدولة فى فرنسا حق الغاء قرارات السلطة الادارية أو تعديلها أو تأويلها .
لذلك أصبحت هذه المجالس كمجالس وصاية على الحكومة تفرض ارادتها عليها فى غير حدود
قانون وضعى كالقانون الخاص .

بينما المحاكم ممنوعة من النظر فى الأوامر الادارية ومقيدة فى أحكامها بنصوص القانون .

١٠ — ولذلك يصبح فى فرنسا قضاءان — القضاء الادارى وقضاء المحاكم . . . ولكل من القضائين
مبادئ وأحكام تختلف عن مبادئ وأحكام القضاء الآخر

ولذلك يتعين على محامينا أن نأخذ فى أحكامها بقضاء المحاكم فى فرنسا دون قضاء مجالسها الادارية .

(د) شرط تطبيق نظرية الظروف الطارئة ومدى سلطة القاضى فى تطبيقها

كما قررتها أحكام مجلس الدولة فى فرنسا

١١ — عند ما قرر مجلس الدولة فى فرنسا نظرية الظروف الطارئة لحظ طبعاً أنه يخالف
فى تقريرها أحكام القانون . وأنه لولا ظروف الحرب واختلال التوازن الاقتصادى لما لجأ الى
مخالفته . لذلك ضيق ما أمكن حدود النظرية فقيدها بشروط . وحدد سلطة القاضى فى تطبيقها .

١٢ — شرط تطبيق النظرية :

أهم الشروط التى يجب توافرها لتطبيق هذه النظرية — على ما جاء بقرار مجلس الدولة الصادر فى
٣٠ مارس سنة ١٩١٦ — « أن يكون ارتفاع السعر وقت التنفيذ قد تجاوز يقيناً الحد الأقصى

لكل ارتفاع يمكن للمتعاقدين أن يتوقعاه وقت العقد .

“Il faut que la hausse dépasse certainement les limites extrêmes des majorations ayant pu être envisagées par les parties lors de la formation du contrat de concession”.

وقد عبر مجلس الدولة عن هذا الشرط في قرار صادر في ١٤ مايو سنة ١٩٢٦ بقوله « يجب أن يكون التغيير الذي حصل في أسعار الأشياء أوفى أجره العمل أوفى تكاليف الالتزام قد تعدى بكثير ما كان يتوقعه عقلا الرجل الحريص وقت التعاقد »

“Il faut que la modification survenue à la valeur des prestations ou service, ou les charges, dépassent de beaucoup les prévisions qui pouvaient être raisonnablement faites à l'époque de la convention par une personne diligente”

راجع بلانيول وريير ٦ ص ٥٦٥ طبعة سنة ١٩٢٦

٣ — مدى سلطة القاضي في تطبيقها :

لبس معنى تطبيق نظرية الظروف الطارئة في نظر مجلس الدولة في فرنسا إخلاء المدين من مسئولية الخسارة التي نشأت عن عدم وفائه بتمهده ونحميل الخسارة كلها على عاتق الدائن كأن لم يكن هناك التزام ما قبله . وإنما وضع مجلس الدولة ضابطين لتطبيق هذه النظرية .

١٤ — الضابط الأول — توزيع الخسارة بين المدين والدائن .

(١) فيتحمل المدين أولا بالخسارة التي كان يمكن توقعها وقت العقد — وهو التعويض التعاقدى

Contractuel

(٢) ثم يتحمل المدين كذلك بنصيب من الخسارة التي لم تكن متوقعة وقت العقد — وهو

التعويض غير التعاقدى Extra-contractuel

(٣) و يتحمل الدائن أخيراً بالنصيب الباقي من الخسارة .

١٥ — فقد جاء بقرار مجلس الدولة الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦

“Si la compagnie est tenue d'assurer le service concédé, elle doit supporter seulement, au cours de cette période transitoire, la part des conséquences onéreuses de la situation que l'interprétation raisonnable du contrat doit laisser à sa charge”

وجاء بمؤلف بلانيول وريير جزء ٦ ص ٥٥٨ طبعة سنة ١٩٢٦

“L'indemnité ne sera pas de toute la différence entre le prix fixé au contrat et le prix courant au jour de l'échéance. Chaque partie a la charge des risques résultant des modifications qui pouvaient être prévues au jour du contrat”.

“Cette règle aboutit ainsi à la solution satisfaisante d'une certaine repartition des risques entre les parties”.

ثم جاء بمقال مسيو بوسك A. Bosc المنشور بمجلة القانون العام سنة ١٩٢٦ ص ٤١٢ :

“Le concessionnaire n'aura droit à une indemnité que s'il justifie d'une charge extra-contractuelle.

Or, il n'y aura charge extra-contractuelle que s'il y a un excédent des dépenses, non en prenant en considération les réalités d'avant-guerre; mais seulement le prix maximum que les parties avaient pu prévoir en contractant.

De plus, cette indemnité ne sera pas égale à la charge extra-contractuelle, et le concessionnaire devra supporter une partie des conséquences onéreuses de la guerre”

١٦ — الضابط الثاني — يجب في تقدير خسارة المدين مراعاة جميع ظروف الدعوى والرجوع الى مجموع شروط العقد بحيث تقدر هذه الخسارة بالخسارة الفعلية التي لحقت بالمدين بعد خصم ماربحة من الصفقة .

١٧ — يقول قرار مجلس الدولة الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ .

“En tenant compte de tous les faits de la cause”

١٨ — ويقول قرار المجلس المذكور الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٩ (مجموعة الفضاء الادارى طبعة سنة ١٩٢٩ جزء ٣ ص ٦٢٥) .

“Il y a lieu à faire état de tous les avantages assurés par le contrat à la compagnie pendant la période sus-indiquée;”

Que, notamment, la société requérante, ayant le double privilège du monopole de la distribution du gaz et de celui de l'éclairage électrique, la ville est fondée à exciper des bénéfices qui resultent, pour la compagnie, de cette situation particulière;

Que, par suite, il devra être tenu compte, dans la fixation de l'indemnité, des résultats donnés par l'exploitation de l'ensemble du service géré par la société, tant pour l'éclairage électrique que pour l'éclairage par le gaz.”

— راجع بهذا المعنى أيضاً وبالحرف الواحد قرار مجلس الدولة الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٣ (ص ٦٥١) وقراره الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ (ص ٦٥٣) .

١٩ — كما أن تقصير المتعهد وسوء تديره عامل كبير في تقدير نصيبه من الخسارة .

يقول مسيو بوسك (ص ٤٢٤) .

“L'indemnité n'apparaissait légitime que si le concessionnaire avait fait tout son possible pour réduire le deficit,

Le Conseil d'Etat l'a compris, déjà dans son arrêt du 18 février 1921 (Compagnie Générale d'Eclairage de Castelnaudary) - Rec. p. 190, le Conseil d'Etat avait admis par à contrario qu'il y avait lieu de tenir compte de la négligence du concessionnaire.

Mais, dans son arrêt du 8 mai 1925 (Compagnies Réunies du Gaz et de l'Electricité), il déclare que les recettes et les dépenses, qui doivent être prises en considération, pour la détermination de la charge extra-contractuelle, sont celles qui correspondent à une bonne exploitation de l'entreprise.”

Dans un arrêt plus récent, du 27 mars 1926 (ville Monfort l'Amaury), le Conseil d'Etat va plus loin, puisqu'il prend en consideration l'organisation technique de l'usine du concessionnaire.”

على أنه مما يجب ملاحظته أن جميع الأحكام المذكورة والتي لم تذكر الصادرة من مجلس الدولة في فرنسا والتي أخذت بنظرية الظروف الطارئة إنما صدرت في قضايا رفعها شركات الانارة على المدن . أى في مسائل تتعلق باستغلال المصالح العامة بطريق الاحتكار . وليس من هذه الاحكام حكم واحد يتعلق بمسائل التوريد .

والفرق بين النوعين من المسائل أن علاقة الجمهور بشركات الاحتكار وثيقة مباشرة وحاجته الى عملها عاجلة مستمرة — بينما علاقته بالموردين وحاجته اليهم على العكس من ذلك .
فبينما لا يحتمل الجمهور أن توقف شركة الغاز عملها يوما واحدا فانه لن يتأثر بتأخير التوريد أياما .
لذلك كان قضاء مجلس الدولة على النحو المتقدم مفهوما في قضايا شركات الاحتكار حيث المصلحة تقضى باستمرار نفاذ عقد الالتزام . بينما لا يكون قضاؤها على هذا النحو مفهوما في مسائل التوريد التي لا تتأثر المصلحة فيها بفسخ العقد .

٥ — نظرية الظروف الطارئة والقانون المصرى

٢٠ — فهل مع هذه الظروف يصح إدخال نظرية الظروف الطارئة على التشريع المصرى ؟
يقول حكم الاستئناف بالجواز طبقا للمواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٦٨ من القانون المدنى .

ونقول نحن بعدم الجواز استنادا الى نص المادة ١٨٨ والمادة ١٦٨ نفسها التي بني عليها الحكم . (١)

(١) راجع حكم النقض المدنى المنشور بهذه المجلة من هذه السنة بالعدد الثامن رقم ٣٥٩ ص ٧٣٣ وحكم الاستئناف المنشور بالعدد

٢١ — أما المادة ١٢٢ فحل تطبيقها عند اختيار الدائن الفسخ بسبب عدم الوفاء . حينئذ « لا يكون المدين ملزماً إلا بما كان متوقع الحصول عقلاً وقت العقد » . الواقع أن المادة ١٢٢ قد تتماشى مع نظرية الظروف الطارئة . ولكن كنتيجة لها — بمعنى أنه إذا تقرر الفسخ رجع على المدين بالتعويض الذى كان متوقعاً عقلاً وقت التعاقد .

ولكن هذه المادة لا تصلح أساساً للنظرية . لأنها لا تعطى للمدين حق الفسخ . فيجب البحث عن أساس آخر للنظرية وبعد ذلك تطبيق المادة ١٢٢ .

أما والدائن قد اختار تنفيذ العقد بماله من هذا الحق بمقتضى المادة ١١٧ فقرة ثانية وبموجب شرط العقد الذى أباح شراء الصنف على حساب الخصم (والذى أغنانا عن إذن القاضى فى الشراء) فلا محل لتطبيق المادة ١٢٢ المذكورة .

وانما ينطبق على حالتنا نص المادة ١٢٣ لأن اشتراط تنفيذ العقد عند عدم وفاء المدين « بالشراء على حسابه » معناه الاتفاق على مقدار التضمين بالفرق بين الثمن المتفق عليه وثمن الشراء بالغاً هذا الفرق ما بلغ . « فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر » .

٢٢ — يقف المعارض على هذه النظرية موقف الفاسخ وموقفه هذا غير صحيح قانوناً

(١) لأنه لا يجوز لأحد المتعاقدين أن يفسخ العقد بمحض إرادته وبمجرد تقصيره .

(٢) لأن القانون قد جعل الخيار للدائن — عند عدم وفاء المدين — بين فسخ العقد وتنفيذه (مادة ١١٧) ولم يجعل هذا الحق للمدين ، فيصبح عدم الوفاء حقاً له

(٣) لأن القانون لم يجعل للمدين حق طلب الفسخ إلا إذا استحال الوفاء بقوة قاهرة . فقد نصت المادة ١٧٧ على « زوال التعهدات بالفسخ إذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن » .

وقد أجمعت كلمة العلماء واتفق القضاء على أن هذا لا يكون إلا إذا استحال الوفاء استحالة مطلقة بسبب خارج عن إرادة المدين

٢٣ — وأما المادة ١٦٨ التى استند إليها الحكم الاستثنائى والتي ظننا أساساً صالحاً لنظرية الظروف الطارئة فهي على العكس انما تقضى على هذه النظرية من أساسها .

فقد حددت هذه المادة سلطة القاضى عند تعذر الوفاء على المدين فقصرت حقه على إعطاء أجل للمدين لوفاء دينه . وشرطت أن يكون ذلك فى « أحوال استثنائية وألا يترتب عليه ضرر جسيم بالدائن . »

وإذا كان هذا هو حيد سلطة القاضى فالشارع المصرى يمنعه إذاً من فسخ العقد ، واسقاط الالتزام عن المدين ، وتحميل الخسارة على عاتق الدائن . وهى الآثار التى تترتب على الأخذ بنظرية الظروف الطارئة .

٢٤ — يؤيد ذلك أن الشارع المصرى حين رأى فى ظروف استثنائية تطبيق هذه النظرية لجأ فى ذلك الى التشريع الموقت كقانون ايجار الأماكن المدة للسكنى وقانون تقدير أجور الأراضى الزراعية ، وقانون منع سماع دعوى ايجار الأراضى المذكورة . . . الخ .

٢٥ - ولما عرضت هذه النظرية على القضاء المختلط رفض الاخذ بها في حالة التشريع الحاضر حتى فيما يتعلق بالعقود الادارية التي تعقدها الحكومة مع المقاولين والمتعهدين .

فقد قضت محكمة الاسكندرية المختلطة في ٦ مايو سنة ١٩٢٦ .

(جازيت ١٦ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ - تعليقات بسطوروس جزء ٢ ص ٣٧٢) بما يأتي :

“La théorie de l'imprévision est totalement étrangère au droit et à la jurisprudence mixte ; ainsi qu'à l'égard des lois, les tribunaux exercent, à l'égard des contrats (qui sont la loi des parties), de simples pouvoirs d'interprétation, destinés à assurer la force des accords librement stipulés, et non pas à les modifier. Ils n'ont pas le droit de se substituer aux parties contractantes et de modifier les clauses de leur conventions, de façon à retablir l'ensemble économique entre les prestations, toutes les fois, par suite des circonstances objectives ou subjectives, l'une d'elles se trouve avoir conclu une mauvaise affaire.

En cas d'erreur commise, par une partie, dans l'appréciation de l'utilité ou de la convenance subjective du contrat, la lésion qui en dérive, quelque grande qu'elle soit, n'influe point sur la validité de l'obligation.

Ces principes s'appliquent naturellement aux actes de concession administrative, lesquels ne peuvent être transformés par le juge sous prétexte que de nouvelles clauses seraient mieux conformes à l'évolution des circonstances.”

٢٦ - وحكت محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ يونيو سنة ١٩٢٢ (جازيت ١٢ - ١٦٤ - ٢٨٤ -

المجلة ٣٤ - ٤٦٨) بما يأتي :

“Si le juge jouit d'un pouvoir souverain pour interpréter les conventions des parties, ce pouvoir d'appréciation ne doit être exercé qu'avec la plus grande circonspection, le juge n'ayant nullement le droit d'altérer ou de dénaturer une convention pour la seule raison que les termes d'un contrat, conclu sans dol ni fraude, pourraient éventuellement finir par être très onéreux pour l'une des parties.”

٢٧ - وقضت المحكمة المذكورة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ (جازيت ٢٠ - ١٠٧ - ١١٤ - المجلة

- ٤٠ - ١١٢) بما يأتي :

“Si le juge est autorisé, en cas de silence, d'insuffisance ou d'obscurité de la loi, à se conformer aux principes du droit naturel et aux règles de l'équité il ne lui est pas cependant permis de refuser d'appliquer la loi et de dénaturer les termes précis et formels d'un contrat, en faveur de l'une des parties, sous prétexte que l'accomplissement des conditions y prévues est devenu onéreux, toutes les fois, bien entendu, que le contrat liant les parties, ne laisse place à aucun doute qu'il a été librement consenti, et qu'il ne porte pas atteinte à l'ordre public.”

٢٨ - وادن القانون المصري وقضاء المحاكم المصرية متفقان على عدم جواز الاخذ بنظرية الظروف الطارئة .

النظام

قضاء محكمة النقض والإئناف

الدائرة الجنائية

قانوناً تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق
الاثبات وتقدير الأدلة فيتعين رفضه أيضاً .

(طنع محمد علي يوسف ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ٧٧٣
سنة ٤٨ قضائية برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة
عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومراد وهبه بك ومحمود علي
سرور بك وأحمد أمين بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين
وحضور حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٤٠٤

١٩ مارس سنة ١٩٣١

(١) — سب وقذف . بطريق النشر . صيغة الألفاظ . مخدشة

للشرف والناموس . المجنى عليه من غير الرجال
العموميين — معاقب عليه

(٢) — نقد — في حق موظف عمومي . عدم إباحة استعمال
الشتم والسباب .

المبدأ القانوني

تعتبر جريمة السب العلني بطريق النشر
متوافرة الأركان إذا كانت الألفاظ في ذاتها
مخدشة للناموس والاعتبار وتحط من قدر المجنى
عليه ولم يكن المجنى عليه من الرجال العموميين
الذين خصصوا أنفسهم للخدمة العامة حتي يباح
نقده . ومع ذلك فحق نقد الرجال العموميين
لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب
والشتم

المحكمة

« حيث ان الطعن مبناه وجود خطأ في تطبيق

٤٠٣

١٩ مارس سنة ١٩٣١

١ — نقض — طعن في اجراءات المحاكمة . أمام محكمة أول درجة .

لأول مرة . عدم قبوله

٢ — اثبات — طرق الاثبات . وتقدير الأدلة . من سلطة محكمة
الموضوع

المبادئ القانونية

(١) ان التظلم من نقص اجراءات المحاكمة أمام
محكمة أول درجة لا يقبل لأول مرة لدى محكمة النقض
بعد السكوت عليه وعدم التظلم منه لمحكمة الاستئناف
(٢) لا مراقبة لمحكمة النقض على ما هو داخل قانوناً
تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق الاثبات وتقدير
الأدلة

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأولين مبناهما نقص
في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
« وحيث ان التظلم من نقص اجراءات
المحاكمة أمام محكمة أول درجة لا يقبل لأول
مرة لدى محكمة النقض بعد السكوت عليه وعدم
التظلم منه لمحكمة الاستئناف فيتعين رفض
هذين الوجهين .

« وحيث ان الوجه الثالث يتعلق بالموضوع
ولا مراقبة لمحكمة النقض على ما هو داخل

القانون لأن المادة ٢٦١ فقرة أولى اشترطت شروطاً لم تتوفر في مقال الطاعن وهو كصحافي له حق النقد المباح مادام بحسن نية ولا يوجد في ظروف الدعوى ما يدل على سوء النية وإنما كتبت المقالات بقصد الخدمة العامة.

«وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنافي لأسبابه قد أصاب كبد الحقيقة في الحكم على الطاعن لأن جريمة السب متوافرة الأركان في المقالات التي نشرها الطاعن في جريدته طعناً على المجنى عليه ولا عبرة بما يزعمه من أنه حسن النية وأنه كصحافي له حق النقد لأن الالفاظ في ذاتها مخدشة للناموس والاعتبار وتخط من قدر المجنى عليه ولم يكن المجنى عليه من الرجال العموميين الذين خصصوا أنفسهم للخدمة العامة حتى يباح نقده على أن حق نقد الرجال العموميين نفسه لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم.

وحيث أنه من ذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه.

(طعن عبد ربه أفندي بهاء الدين ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٧٤٩ سنة ٤٨ ق — بالهيئة السابقة .)

٤٠٥

٢٩ مارس سنة ٩٣١

مواد مخدرة . مجرد الاحراز . مع العلم بأنه مخدر . معاقب عليه .
الباعث عليه . لأهمية له .

المبدأ القانوني

ان القانون يعاقب على مجرد احراز الجوهر المخدر احرازاً مادياً مع العلم بأنه مخدر ولا أهمية مطلقاً للبائع على الاحراز ولا لكون هذا الاحراز عرضياً طارئاً قصير الأمد أو أصيلاً ثابتاً طويل الأمد . وان الزوجية لم يجعلها قانون المخدرات من الاعذار المعفية

من العقاب . فالحكم الذي يرى . المتهم بالاحراز لعله عدم امكانها الخروج عن طاعة زوجها هو حكم خطأ يجب نقضه
المحكمة

حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة بنت حكمها على أن احراز المتهم للهوريين كان نتيجة رابطة الزوجية لأنها وهي زوجة المتهم الآخر (الذي حكم عليه ولم يطعن) بما كان يمكنها الخروج عن طاعته وان محاولتها اخفاء الهوريين كان لدفع التهمة عنه . وتقول النيابة أن المحكمة لم تفرق فيما ذهبت اليه بين الباعث والقصد الجنائي فان الاحراز لأي سبب كان معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المخدرات والزوجية ليست من موانع العقاب في جرائم المخدرات وأنه لذلك تكون المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ويتعين نقض حكمها واعادة المحاكمة .

« وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قررت في حكمها الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١ (في القضية المقيدة بجدولها تحت رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية) (١) أن القانون يعاقب على مجرد احراز الجوهر المخدر احرازاً مادياً مع العلم بأنه مخدر وأنه لأهمية مطلقاً للبائع على الاحراز ولا لكون هذا الاحراز عرضياً طارئاً قصيراً الأمد أو أصيلاً ثابتاً طويل الأمد وان الزوجية لم يجعلها قانون المخدرات من الاعذار المعفية من العقاب . من أجل ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ برأ المتهم

(١) راجع للعدد الاول من المجلة في هذه السنة حكم رقم ٢ ص ٢

لعل عدم امكانها الخروج عن طاعة زوجها .

« وحيث ان الحكم المذكور لم يبين بصفة جلية واقعة احراز المتهمة للمادة المخدرة فلا تستطيع محكمة النقض تطبيق القانون بل ترى نقض الحكم واعادة المحاكمة .

(طعن النيابة ضد ناعسة أبو زيد رقم ٦٢٧ سنة ٤٨ ق - رئاسة سعادة الرئيس وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك وأحمد أمين بك وعلى زكى العرابى بك مستشارين وحضرة وكيل النيابة السابق)

٤٠٦

٢٩ مارس سنة ١٩٣١

اتلاف - وهدم - منزل ملك الغير - ازالته بنير اتفاق - أو بحكم . موجب للأداة

المبدأ القانونى

سواء كان بناء المنزل الذى حصل هدمه مقاما على أرض مملوكة للمنافع العامة أو لغير المنافع العامة فلا يجوز تطبيقا للمادة ٣١٦ عقوبات لأحد أن يباشر إزالة المباني القائمة إلا بالاتفاق أو بناء على حكم قضائى عند التنازع .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الاول من وجوه طعن الطاعن الاول مردود بأنه غير منتج لانه سواء أكان بناء المنزل الذى حصل هدمه مقاما على أرض مملوكة للمنافع العامة أو لغير المنافع العامة فما كان يجوز لأحد أن يباشر ازالة هذه المباني إلا بالاتفاق أو بناء على حكم قضائى عند التنازع . على أنه مردود أيضا بما أثبتته الحكم المطعون فيه من ان تلك الارض هى من المنافع الخاصة ومن ان جهة الادارة اوضحت أنها لا شأن لها فيها بل الشأن للتنازعين عليها من الافراد يتخذون فيها ما يرون من الطرق المدنية .

« ومن حيث ان الوجه الثانى مردود بأنه متعلق بالموضوع فضلا عن ان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه قد أجاب عنه بما فيه الكفاية .

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود بأن كل ماتم على يد السلطة الادارية من تحريات وأخذ اقرارات أو تعهدات لا يبيح لاحد من أعوانها ولا من غيرهم انتهاك حرمة الملك التى لا يجوز المساس بها إلا فى حدود القانون .

(طعن عبد الرحمن عبد الرحمن وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٧٩٢ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٤٠٧

٥ ابريل سنة ١٩٣١

فاعل أصلى . شريك . وجوب بيان حالة كل منهما . عدم الوصول الى ذلك . اعتبار كل منهما شريكا للآخر فى جريمته .

المبدأ القانونى

إذا كان الفعل الذى تنفذت به جريمة القتل هو العيار الذى أصاب الرأس . أما الذى أصاب الكتف فلم يظهر أن له شأناً فى الوفاة فمطلق العيار الذى أصاب الرأس هو الذى يكون نفذ وحده الفعل المكون لجريمة القتل وأما مصيب الكتف فلا يكون سوى شريك للقاتل . ولما كان العقاب على الاشتراك فى القتل المستوجب للاعدام أقل من العقاب على الفعل الأصلى وضحت مصلحة المتهمين فى وجوب بيان أيهما الفاعل الأصلى وأيهما الشريك فاذا لم تصل محكمة الجنايات الى معرفة أى المتهمين هو الذى أصاب الرأس بعياره فصلاحة المتهمين تقضى باعتبار مطلق العيار على الرأس مجهولا بينهما . وعلى هذا الاعتبار لا تستطيع المحكمة الا اعتبار كل منهما شريكا للآخر . لأن الاشتراك هو القدر المتيقن فى حق كل منهما

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول أن المحكمة اعتبرت عبد الحكيم محمود المتهم الثالث فاعلا أصليا في جريمة القتل مع أن الوقائع الثابتة في الحكم لم تسند اليه أى عمل مادي من الاعمال المكوّنة لتلك الجريمة كما أنه لا يمكن اعتباره شريكا لاتحاد العقوبة في الحالتين ولأن تهمة الاشتراك لم توجه اليه ولم تكن محل مناقشة في القضية فضلا عن أن الحكم يجب أن يشير إلى ذلك صراحة وأن يبين نوع الاشتراك . » وحيث ان المحكمة اثبتت في حكمها قيام نية قتل المجنى عليه لدى المتهمين الثلاثة وسبق إصرارهم واجتماعهم جميعا لهذا الغرض في انتظار مروره وخروجهم جميعا عليه واطلاق كل من الاول والثاني منهم عيارا ناريا وأن أحد العيارين أصاب المجنى عليه المذكور في رأسه فنشأت عنه الوفاة وأن العيار الثاني أصابه في كتفه - اثبتت المحكمة ذلك ثم ذكرت أن هذا الذى اثبتته يجعل المتهمين الثلاثة مسئولين بصفتهم فاعلين أصليين للجريمة وعاقبتهم هم الثلاثة على هذا الاعتبار .

« وحيث انه مما لا نزاع فيه كما اثبتته الحكم أن الطاعن الثالث عبد الحكيم محمود لم يطلق النار على أحمد عبد الرسم القليل ففى غير الامكان قانونا اعتباره فاعلا أصليا في جريمة قتل المذكور لانه لم يرتكب هو الفعل الذى تنفذ به القتل ماديا وليس هذا الفعل وهو اطلاق النار بما يحتمل عادة أن يرتكبه غير شخص واحد ارتكبا

ماديا فشروط قيام الفعل الاصلى بحسب المادة ٣٩ من قانون العقوبات غير متوفرة شئ منها بالنسبة له . وكل ما فى الامر أن ما اثبتته الحكم من وجود ضغينة بين عائلة المتهمين وعائلة المجنى عليه ومن اصرار المتهمين على قتله واجتماعهم معاً لهذا الغرض في انتظار مروره عليهم وخروجهم جميعا عليه واصابة الاول والثاني منهم اياه بالنار هذه الوقائع الثابتة في الحكم فيها العناصر المكوّنة قانونا لاشتراك الطاعن الثالث مع قاتل المجنى عليه في جريمة القتل . » وبما أن الجريمة هي قتل عمد مع سبق الاصرار مما يستوجب الحكم بالاعدام ، فالشريك فيها يجب أن تلاحظ في عقوبته المادة ١٩٩ عقوبات وهي تنص على معاقبته بالاعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة . وبما أن هذا المتهم ارتكب جناية أخرى هي شروعه في قتل ولدى أحمد عبد الرحيم وقد ثبتت عليه هذه الجريمة كما ذكرته المحكمة وعقابه عليها بمقتضى المواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات هي الاشغال الشاقة المؤبدة » وبما أن المحكمة استعملت في حقه المادة ١٧ عقوبات فتكون عقوبته في كل من جريمتي الاشتراك في القتل والشروع فيه هي الاشغال الشاقة المؤقتة . وبما انها استعملت معه أيضا المادة ٣٢ عقوبات وكل من العقوبتين تساوى الاخرى ، فالواجب أن توقع عليه احداهما فقط ويكون إذن من المتعين بالنسبة لهذا المتهم تطبيق القانون على الاعتبار المتقدم ومعاقبته بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة .

« وحيث ان الوجه الثانى ينحصر في عدم

بيان الافعال المنسوبة لكل من الطاعنين الاول والثاني وأن لهذا البيان اهميته مادام العيار الذي أصاب المجنى عليه في رأسه هو الذي سبب وفاته دون العيار الذي أصاب الكتف .

« وحيث ان الواقع أن هذا البيان كان ضروريا لان الفعل الذي تنفذت به جريمة القتل هو العيار الذي أصاب الرأس، أما الذي أصاب الكتف فلم يقرر الحكم أن له شأن في الوفاة، فمطلق العيار الذي أصاب الرأس هو الذي يكون نفذ وحده الفعل المكون لجريمة القتل وأمام صيب الكتف فلا يكون سوى شريك للقاتل ولما كان العقاب على الاشتراك في القتل المستوجب للاعدام أقل من العقاب على الفعل الاصل وضحت مصلحة المتهمين في وجوب بيان ايهما الفاعل الاصل وايهما الشريك » وحيث ان الظاهر في هذه الدعوى أن محكمة الجنايات لم تصل الى معرفة أي الطاعنين هو الذي أصاب الرأس بعياره إذ لو علمت ذلك لما فاتها ذكره في الحكم فمحكمة النقض ترى من مصلحة المتهمين اعتبار مطلق العيار على الرأس مجهولا من بينهما وعلى هذا الاعتبار فهي لا تستطيع الا اعتبار كل منهما شريكا للآخر لان الاشتراك هو القدر المتيقن في جانب كل منهما ومتى اعتبر كذلك كانت عقوبة كل منهما الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة بحسب نص المادة ١٩٩ من قانون العقوبات وباستعمال المادة ١٧ منه التي طبقها المحكمة تنزل عقوبة كل منهما إلى الاشغال الشاقة المؤقتة وهذا ما يجب الحكم به تطبيقا للقانون .

« وحيث أنه من جميع ما تقدم ينتج أن الحكم واجب نقضه من جهة التطبيق القانوني فيما يتعلق

بالدعوى العمومية فقط وتخفيض العقوبة إلى الاشغال الشاقة المؤقتة وجعلها خمس عشرة سنة . » وحيث ان هذا التعديل فيما يتعلق بالعقوبة لا مساس له بالتعويض المدني المحكوم به لاستحقاق المدعين اياه قبل الطاعنين على كل حال فالمحكمة تترك هذا التعويض على حاله .

(طعن محمد أبو زيد وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١١٢٥ سنة ٤٨ ق رئاسة سعادة الرئيس وعصوية حضرات محمد لبيب عطيه بك وأحمد أمين بك ومحمد كامل الرشيدى بك ويس احمد بك مستشارين وحضور حضرة حسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

٤٠٨

٢٣ ابريل سنة ٩٣١

نقض - دعوى مدنية - الفصل فيها بعد الفصل في الدعوى العمومية . مستقلة عنها . عدم جوازه . عدم اختصاص محكمة الجنح بالفصل فيها
المبدأ القانوني

رفعت الدعوى العمومية على متهم في مضاربة وسب أمام المحكمة المركزية ودخل المجنى عليه مدعيًا مدنيًا فيها . وحكم فيها بعدم الاختصاص . فقدمتها النيابة إلى المحكمة الجزئية ولعدم اعلان المدعي المدني فصلت المحكمة في الدعوى العمومية وأجلت الدعوى المدنية لجلسة أخرى لإعلانه وفي هذه الجلسة دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية بعد أن تم الفصل في الدعوى العمومية فرفض الدفع . وحكم بالتعويض ونظرت المحكمة الاستئنافية في الاستئنافات المرفوعة من المتهم عن حكم الدعوى العمومية الأول ثم من النيابة ثم من المتهم عن حكم التعويض ثم من المدعي المدني .

وحكمت بتأييد العقوبة وبتعديل التعويض فقررت محكمة النقض أن الدعوى المدنية لم تقدم لمحكمة الجنح الابتدائية بطريق صحیح قبل الفصل في الدعوى العمومية ويكون قبول هذه المحكمة لها غير صحيح . وحكمت بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية وحدها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها

المحكمة

« حيث ان الدعوى المدنية لم تقدم لمحكمة الجنح الابتدائية بطريقة صحيحة قبل الفصل في الدعوى العمومية فيكون قبول تلك المحكمة لها غير صحيح وهذا العيب ينسحب على حكم المحكمة الاستئنافية المطعون فيه فيتعين نقضه .

بناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى المدنية وحدها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها مع الزام المدعى بالحق المدني بمصاريف هذه الدعوى ،

(طعن كرايت بشأن بليان ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدنى رقم ٦١٧ سنة ٤٨ ق رئاسة سعادة الرئيس وعضوية حضرات حسن نيه المصرى بك وأحمد توفيق حقى بك وأحمد أمير بك وعلى زكى الراي بك مستشارين وحضور حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٤٠٩

٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

اخلال بحقوق الدفاع - متهم في قضية أخرى بتزيف . ضم هذه القضية الاخرى . عدم ارتباطها بالنسبة لتاريخ ارتكابها مع التهمة المنظورة . الحكم فيها . صحته

المبدأ القانوني

لم تعتبر محكمة النقض أن هناك اخلالا بحقوق الدفاع في الحالة الآتية

قرر المحامى عن المتهم عند نظر القضية المتهم فيها أمام محكمة الجنايات - وهي تهمة تزيف مسكوكات - أنه يظهر أن هذه القضية لا يمكن نظرها إلا مع قضية أخرى منهم فيها ذات المتهم بتقليد مسكوكات أخرى . فأمرت محكمة الجنايات باستحضار ملف

القضية الاخرى وسلمته لحضرة المحامى للاطلاع عليه . ثم ترفع في الدعوى وطلب تبرئة المتهمين بدون أن يتمسك بأن هناك ارتباطا بين الجريمتين يجعل من الضروري اعتبارهما قضية واحدة خصوصا وأنه ثبت أن تاريخ هذه الجريمة يخالف التاريخ الذي وقعت فيه الجريمة الاخرى ثم حكمت المحكمة في القضية المنظورة بالادانة

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول من التقرير الاول ان الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل القضية لنظرها مع الجنائية رقم ١١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين التي اتهم فيها الطاعن نفسه بالتهمة نفسها فرفضت المحكمة التأجيل وارسلت في طلب ملف الجنائية المذكورة وسلمته للدفاع للاطلاع عليه ريثما تنتهى من نظر باقى قضايا الجلسة وهذه الفترة مهما طالت لا يتسنى فيها للدفاع الاستعداد بل كان في حالة عجز لا ستيفاء تحضير أدلته وان هذا التصرف من جانب المحكمة فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للحكم .

« وحيث ان هذا الوجه اذا نظر اليه على علته

يرى أنه لا أهمية له فان تلك الدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين ان كانت لا زالت في دور التحقيق ولما يحكم فيها فيمكن للطاعن أن يدفع فيها بسبق صدور حكم القضية الحالية متى كان الموضوع واحدا كما يزعم . وان كانت قد سبق الحكم فيها فكان عليه ان يبين ذلك ويستحضر صورة من الحكم يحتاج بها أمام المحكمة في الدعوى الحالية . على ان الواقع بحسب الثابت بمحضر الجلسة هو أن الدفاع عن الطاعن لم يدع ان موضوع الجنائية ثمرة ١١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين المذكورة هو موضوع الجنائية الحالية بل كل الذى قاله للمحكمة هو « يظهر

ان هذه القضية «أى القضية الحالية» لا يمكن نظرها إلا مع الجناية نمرة ١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين لان المتهم عبد الغفار متهم فيها بالتزيف أيضا » وظاهر تمام الظهور من هذه العبارة ان تلك قضية تزيف أخرى موضوعها غير موضوع القضية الحالية . وقد استحضرت المحكمة ملفها قبلها وسلمته لحضرة المحامي فاطلع عليه أثناء نظر المحكمة للقضايا الأخرى التي كانت منظورة لديها وبعد أن أتم اطلاعه كما هو ثابت بمحضر الجلسة صار نظر القضية الحالية وترافع فيها المحامي وكانت طلباته تبرئة المتهمين ولم يبد أدنى ما يشتم منه ان موضوع هذه الدعوى هو نفس موضوع الجناية رقم ١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين المذكورة كما يزعم الآن . ومن أجل هذا يكون الوجه الأول غير جدى خصوصا لما سيري عند الكلام على الوجه الثانى .

«وحيث ان مبنى الوجه الثانى أنه حصل خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الجريمتين أى جريمة الدعوى الحالية والدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٣٠ عابدين قد وقعتا لغرض واحد وأن بينهما إرتباطا كان يقضى لولم تتعجل المحكمة فى نظر الدعوى الحالية الى اعتبارها جريمة واحدة والحكم فيهما بعقوبة واحدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

«وحيث ان واقعة الدعوى الحالية هي تزيف لمسكوكات وقع فى يوم معين هو يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فان كان هناك تزيف آخر وقع من الطاعن قبل هذا اليوم أو بعده فانه جريمة أخرى قائمة بذاتها ولا مانع قانونا من العقاب عليها على حدتها واذن يكون هذا الوجه فى غير محله .

«وحيث ان الوجه الثالث متعلق بالموضوع لكونه لا يحوى سوى مناقشة فى قيمة الأدلة التي اعتمدها المحكمة لاثبات التهمة وليس ذلك من شأنه ان يعرض على محكمة النقض .

«وحيث ان الوجه الأول من التقرير الثانى هو عين الوجه الثانى من التقرير الأول وقد تقدم الرد عليه .

«وحيث ان الوجهين الثانى والثالث من هذا التقرير الثانى متعلقان بالموضوع

«وحيث ان الوجه الرابع غير مفهوم إذ فيه خلط بين ترويج المسكوكات وبين تزيفها كما أن الطاعن يزعم فيه ان تهمة التي ثبتت عليه ليست إلا شروعا فى تزيف وهو زعم منقوض بما أثبتته الحكم من ضبط بعض أدوات التزيف والنقود المزيفة فعلا بمنزله فهو اذن مطعن غير جدير بالاعتبار .

«وحيث انه لكل ذلك يتعين رفض الطعن

(طن عبد الغفار على احد ضد النيابة رقم ٣٠٠ سنة واحد ق رئاسة سعادة الرئيس وعضوية حضرات محمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حدين بك واحد أمين بك مستشارين وحضور حضرة جندى بك عبد الملك رئيس النيابة)

٤١٠

أول فبراير سنة ١٩٣٢

اقرار . مترابط الاجزاء . وقائه متلائمة بغير تنافر . لا يتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

المبدأ القانونى

حول (أ) كميالة الى (ب) لتحصيلها له
وذكرت فى ورقة التحويل «ان القيمة وصلت الحيل»
طعن (أ) فى هذه العبارة وقال أن السند لم يسلم الى (ب) الا على سبيل الوكالة لذمة رفع دعوى به فتحويل (ب) هذا السند الى (ج) الذى رفع به

دعوى ضد المدين أدخل فيها (١) كضامن للتحويل
يعتبر تزويرا وتبيدا

سئل (ب) فأقر بعدم دفعه فعلا للمحيل قيمة
السند وقت التحويل . ولكنه حرره سنداً على
نفسه ثم تخالص منه فقررت محكمة الموضوع أن
اقراره هذا وعدم تقديمه أوراقاً صادرة من المحيل
يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز إحالة الدعوى الى
التحقيق . و بعد أن تم التحقيق قررت المحكمة (في
الاستئناف بحبس المتهم (ب) ثلاثة شهور مع الشغل
عن تهمة التبيد

ومحكمة النقض قررت ما يأتي

ان اقرار المتهم بعدم صحة السبب الوارد في التحويل
وهو أن القيمة وصلت للمحيل نقداً شفعه اقراره مرتبط
به أشد الارتباط بل هو جزء متمم له وهو أنه كتب
على نفسه سنداً بقيمة الكميالة مستنزلاً منها ثلاثة
جنيهات مقابل أتعابه . وأنه دفع له فعلاً قيمة
هذا السند واسترده ومزقه، ورأت أن هذا إقرار
مترايط الأجزاء ووقائعه متلائمة تحدث في العادة
ولا تنافر بين بعضها والبعض فمن غير الجائز اعتباره
مبدأً ثبوت بالكتابة وقضت بالبراءة .

المحكم

« بما أن الوجه الأول من تقرير الأسباب
يتلخص في أن محكمة الموضوع قد خالفت القانون
في قضائها بادانة الطاعن بناء على جواز الاثبات
بالبينة وأخذها بشهادة الشهود الذين أمرت بسماعهم
« وبما أنه قد تبين من مراجعة الحكم المطعون
فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما ذهب اليه من أن
اقرار المتهم بعدم دفعه فعلاً للمحيل قيمة السند
وقت التحويل وعدم تقديمه أوراقاً صادرة من
المحيل يعد مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز إحالة
الدعوى الى التحقيق وأيد ذلك الحكم أيضا

نتيجة التحقيق الذي تم وهو ثبوت أن المجنى عليه
سلم المتهم كميالة ليرفع دعوى بها باسمه وترك له
التحويل على يياض فملاً المتهم هذا التحويل بأن
القيمة وصلت للمحيل نقداً وهذا خلاف الواقع .
« وبما أن اقرار المتهم بعدم صحة السبب الوارد
في عبارة التحويل وهو أن القيمة وصلت للمحيل
نقداً شفعه اقراره مرتبط به أشد الارتباط بل هو
جزء متمم له وهو أنه كتب على نفسه سنداً بقيمة
الكميالة مستنزلاً منها ثلاثة جنيهات مقابل أتعابه
وأنه دفع له فعلاً قيمة هذا السند واسترده ومزقه
ومثل هذا الاقرار مترايط الأجزاء ووقائعه متلائمة
تحدث في العادة ولا تنافر بين بعضها والبعض
فمن غير الجائز اعتباره مبدأً ثبوت بالكتابة .

« وبما أن اجراء محكمة الموضوع قد كانت له نتيجة
خطيرة وهي أن الشهود الذين سمعهم قد شهدوا
بعكس ما هو ثابت كتابة ورجحت المحكمة
شهادتهم على عبارة التحويل الصريحة المأخوذة
على المجنى عليه مع أن المتهم لو أمسك فلم يبد هذا
الاعتراف وظل متمسكاً بتلك العبارة المفيدة
دفعه قيمة الكميالة نقداً عند تحويلها اليه لما استطاع
المجنى عليه أن يتخلص من هذا الدليل الكتابي
الابدليل كتابي مثله .

« وبما أن المحكمة لو كانت طبقت القانون
وحكمت بعدم جواز الاثبات بالبينة لقضت
ببراءة الطاعن حتماً .

« وبما أن لمحكمة النقض تلافي هذا الخطأ القانوني

وتطبيق القانون استناداً الى المادتين ٢٢٩ و ٢٣٢
من قانون تحقيق الجنايات .

« وبما أنه مع قبول الوجه الأول ونقض الحكم

كانت فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنح تخالف اصول المحاكمة لدى محاكم الجنح اذا اعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فان علة هذه المخالفة مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنح ما رآه الشارع كافياً لمرتكبي الجنايات

(٣) انه من مقتضى نص المادة ٢٢٤ نج أولاً أن الحكم الغيابي الصادر على المتهم الغائب يظل قائماً لا يبطل إلا اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانوناً لسقوط العقوبة. فاذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائياً لا يبق لمثلها من الآثار. ثانياً. أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فإن الحكم يبطل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادرة منها الحكم الغيابي. ومفهوم من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمادة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ نج وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً أي أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجنح وعشرون أو ثلاثون سنة بحسب الأحوال في الجنايات (مادتي ٢٧٦ و ٢٧٧ نج)

وعلى ذلك يخطئ الحكم إذا اعتبر المدة العادية لسقوط الدعوى العمومية - في مثل هذه الحالة - أساساً لقضائه غير ملاحظ أن هذه المدة تزيد بمقتضى عبارة المادة (٢٢٤ نج) إلى أن تصل إلى حد المدة المقررة لسقوط العقوبة وتحدد بذلك معها في المقدار

المعكّر

«حيث ان واقعة هذه المادة تحصل في ان قاضي الاحالة أحال المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى وسابعة و ٨٨ فقرة ثانية

المطعون فيه لا محل لبحث الوجه الثاني .

» وبما أن التعويض المحكوم به أساسه ثبوت تهمة الاختلاس على الطاعن وهي لم تثبت فيتعين القضاء برفض الدعوى المدنية .

(طعن توفيق تاو و زوروس العسكري ضد النيابة وأخرو مدعى مدني رقم ٥٣٩ سنة ٢ ق - رئاسة سعادة الرئيس وعضوية حضرات محمد لبيب عطية بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين و - حضور حضرة جندي بك عبد الملك رئيس النيابة)

٤١١

أول فبراير سنة ١٩٣٢

(١) و (٢) محاكمة أمام محاكم الجنايات. المتهم غائب . حكم محكمة الجنايات في غيبته. عدم التفريق فيها بين من حكم عليه في جنحة أو جناية . مهما اختلفت اصول المحاكمة (٣) حكم غيابي . صادر من محكمة الجنايات . قيامه بإعلان عدم حضور المتهم أو القبض عليه قبل مدة سقوط العقوبة . صيرورته نهائياً . حضوره قبل انقضائها . بطلان الحكم وإعادة المحاكمة من جديد . نتائجها بالنسبة لسقوط العقوبة ونفط الدعوى العمومية من السقوط

المبادئ القانونية

(١) نصت المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب احكام قانون تحقيق الجنايات ويشمل هذا النص كل متهم يحيله قاضي الاحالة الى محكمة الجنايات سواء أكانت جريمته جنائية بحسب قرار الاحالة وحكم فيها باعتبارها جنائية كذلك أو باعتبارها جنحة أم كانت جنحة بحسب ذلك القرار وحكم فيها باعتبارها جنحة أيضاً

(٢) ان الخطة التي رسمها القانون لمحاكمة الغائب لدى محكمة الجنايات ولاعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليه لجنح وبين المحكوم عليه لجنايات واذا

و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الاولى من قانون ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ لأنه سارق ومجرم اعتاد الاجرام وقد حكمت عليه محكمة الجنايات في غيبته بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ بارسالة الى الاصلاحية ليسجن تطبيقا للمادة الاولى من قانون معتادى الاجرام المذكور فلما قبض عليه في ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ واستجوبته النيابة وقدم لمحكمة الجنايات لاعادة محاكمته رأت - كما يؤخذ من حكمها المطعون فيه الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ - ان الجريمة المسندة اليه هي جنحة وان الدعوى العمومية فيها قد سقطت لمضى أكثر من ثلاث سنوات هجرية من تاريخ الحكم الغيابي الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ الى تاريخ مبدأ الاجراءات الجديدة وهو ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ ولذلك حكمت بهذا السقوط عملا بالمادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم قائلة ان المحكمة أخطأت إذ اعتبرت ان الدعوى العمومية فيها سقطت بمضى المدة. ذلك بأن المعتبر قانونا فيمن يحاكم أمام محكمة الجنايات أن يبقى الحكم الغيابي الصادر عليه قائما لا يبطل إلا اذا حضر أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة لقانون السقوط العقوبة. فمدة سقوط العقوبة هي الواجب اتخاذها أساسا في متابعة المحكوم عليه غيبا من محكمة الجنايات لا المدة المقررة لسقوط الدعوى . وتقول النيابة ما يستفاد منه أنه مع التسليم بما رأت المحكمة من اعتبار الجريمة جنحة ومع التسليم بأن هذا الاعتبار يسند الى يوم صدور الحكم الغيابي فإنه لم يمض من يوم ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ الى ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ إلا زمن أقل من خمس السنوات الهجرية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجرح ولذلك

تطلب نقض الحكم واعادة الدعوى للمحكمة للسير في موضوعها .

« وحيث ان المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نصت على ان « المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات » وهذا النص يشمل كل متهم يحيله قاضي الاحالة الى محكمة الجنايات سواء أكانت جريمته جنائية بحسب قرار الاحالة وحكم فيها باعتبارها جنائية كذلك أو باعتبارها جنحة أم كانت جنحة بحسب ذلك القرار وحكم فيها باعتبارها جنحة أيضا . » وحيث ان قانون تحقيق الجنايات عقد فصلا خاصا بمحاكمة الغائبين لدى محكمة الجنايات بين فيه بالمواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ الاجراء الذي يقوم مقام اعلانهم بالحضور والاجراءات التي تتبع في الجلسة الى ان يحكم عليهم وبين في المواد ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٢٢٣ أحكاما خاصة بالتضمينات المدنية التي يقضى بها عليهم وبين في المادتين ٢٢١ و ٢٢٤ ماذا يجب اتباعه من الاجراءات في الدعوى المدنية والعمومية عند حضور المحكوم عليه أو القبض عليه فقرر في أولاهما ما يفيد (بمقارنته بالمادة ٢٢٣) ان الحكم فيما يتعلق بالتضمينات المدنية يصبح نهائيا لا يجوز اعادة النظر فيه اذا كان حضور الغائب أو القبض عليه لم يقع إلا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدوره أما اذا وقع أيهما قبل تمام هذه المدة فيعاد النظر فيه من هذه الجهة - وقرر في ثانيتهما (٢٢٤) انه اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد محاكمته أمام محكمة الجنايات بتقديمه مباشرة اليها ان كان سبق

حضوره أمام قاضي الاحالة أو بتقديمه الى هذا القاضي ان لم يكن سبق حضوره أمامه .

وحيث ان تلك الخطة التي رسمها القانون لمحكمة الغائب لدى محكمة الجنايات ولاعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليهم لجنح وبين المحكوم عليهم لجنايات واذا كانت فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح اذ لا اعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فان علة هذه المخالفة مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنح ما رآه الشارع كافيا لمرتكبي الجنايات .

« وحيث ان مقتضى نص المادة ٢٢٤ سالفه الذكر أولا ان الحكم الغيابي الصادر على المتهم الغائب يظل قائما لا يبطل إلا اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانونا لسقوط العقوبة . ومفهوم هذا انه إذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائيا له ما بقى لمثله من الآثار وثانيا أنه إذا حضر هذا المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فان الحكم يبطل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابي . والمفهوم الواضح من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلا لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنايات وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة

سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماما أي أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجنح وعشرون أو ثلاثون بحسب الاحوال في الجنايات (مادتي ٢٧٦ و ٢٧٧) .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه أخطأ اذ اعتبر المدة العادية لسقوط الدعوى العمومية أساسا لقضائه غير ملاحظ أن هذه المدة تزيد بمقتضى عبارة المادة (٢٢٤) الى أن تصل الى حد المدة المقررة لسقوط العقوبة وتتحد بذلك معها في المقدار .

« وحيث ان الجريمة المنسوبة للمتهم هي جريمة قلقة النوع إذ هي تكون جنحة أو جناية تبعاً لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها .

« وحيث ان الحكم الغيابي إذ قضى بارسال المتهم للاصلاحية ليسجن بها فقد اعتبر أن جريمته جناية لأن هذه العقوبة هي عقوبة جناية بنص القانون مادام فيها سجن وهي كذلك بنص العبارة الاخيرة من المادة الاولى من قانون المعتادى الاجرام الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ واذن فالدعوى العمومية لاعادة المحاكمة كانت تمتد الى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجناية المذكورة وهذه المدة لما تمض بعد .

« وحيث انه حتى مع التسليم لمحكمة الجنايات بما أرادت في حكمها المطعون فيه من اعتبار هذه الجريمة جنحة فقط - إذ هي صرحت بذلك وان كانت لم تقض في موضوعها - مع التسليم بذلك فان مدة سقوط العقوبة في مواد الجنح هي خمس سنوات هجرية وهي لم تمض من وقت الحكم

بتحريم عقود الزواج أن يحلروها الا متى كانت سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشر ومن جهة أنه رتب عقاباً مدنياً على من يتزوجون قبل السن أن لا تسمع مطلقاً دعواهم الزوجية إلا بأذن من ولى الأمر . ولا وجد الشارع ذلك العقاب المدنى صارماً ولا مبرر لقسوته عادى فى اللائحة الجديدة (المرسوم ٧٨ سنة ١٩٣١) وصرح بسماع شهادتهم متى بلغوا السن طبقاً للمادة ٩٩ / ٤ وفى هذا تسليم واضح من قبل الشارع بصحة عقد الزواج الحاصل قبل بلوغ هذه السن ولم يجد الشارع بدا من اعتماد هذا الزواج تيسيراً على الناس وصيانة للحقوق واحتراماً لآثار الزوجية .

(٢) ان مخالفة المأذون للنهى المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة و٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء كان متعمداً لها أم مخدوعاً فيها هى مخالفة لا تمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسه من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللاً للمحكمة فتقبل الدعوى . والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهى غالباً فان الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون الا عند انكار الزوجية وفى هذه الحالة لا يتردد من تهم الوثيقة حجة عليه فى اقامة الدليل على عدم صحة السن الوارد بالوثيقة

(٣) ان مسألة اثبات السن على غير حقيقتها فى عقد الزواج هى مسألة ضئيلة الأثر وان الغش الذى يقع من الزوجين وذويهما فيها مع ضآلتها هذه لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وأنه إن كان عقاب فلأما ذون وحده وهو العامل الحكومى المكلف بتحريم السن هو الذى يعاقب لاخلاله بوظيفته متى تعمد اثبات السن على غير حقيقتها أما غيره من ذوى الشأن فلا يعاقبون الا اذا ثبت أنهم تواطأوا معه على الاخلال بواجباته الرسمية .

الغيايى الى حين اعادة الاجراءات إذا الحكم صدر فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ والاجراءات الجديدة بدى بها فى ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ كما سبق البيان « وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم واعادة القضية لمحكمة الجنايات للسير فى موضوعها على اعتبار أن ليس هناك مضي مدة يمنع من اعادة النظر فى هذا الموضوع .

(طعن النيابة ضد بركات عبد المحسن رقم ١٢٠١ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة

٤١٢

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

١ - عقد الزواج . أمر مباح شرعاً . عدم جمل سن خاص له يكون شرطاً فى صحته . تعديل لائحة سنة ١٩٢٣ بلائحة سنة ١٩٣١ بهذا الصدد .

٢ - عقد زواج . مأذون . مخالفته للنهى الوارد بنص المادة ٣٦٧ من اللائحة الشرعية . عدم مساسه بجوهر العقد . من جهة الموضوع .

٣ - تزوير . فى أوراق رسمية . مسألة اثبات السن على غير حقيقتها . غش الزوجين أو أحدهما . عدم اعتبار غش . عمل المأذون تعمداً . عقابه عليه ومن توطأوا معه

٤ - تزوير . شهادة طبية . لاثبات سن غير حقيقى . مقدمة لتحريم عقد زواج . ليست سنداً على أحد . عدم اعتبارها مزورة .

المبادئ القانونية

(١) ان الزواج أمر مباح شرعاً ولم يجعل له الشريعة الاسلامية سناً خاصة يحصل فيها ولم يرد فى القوانين المصرية أى نص يجعل السن شرطاً فى صحة عقده . ولا فكر الشارع المصرى فى تحديد سن الزواج لم يستطع مخالفة الشريعة الاسلامية فى هذا الصدد يجعل السن شرطاً فى صحة العقد وانما أتى الأمر من جهتين بنهى المأذونين المكلفين

« وحيث أن الزواج أمر مباح شرعاً ولم يجعل له الشريعة الإسلامية سناً خاصة يحصل فيها ولم يرد في القوانين المصرية أى نص يجعل السن شرطاً في صحة عقده .

« وحيث أن الشارع المصرى لما فكر في تحديد سن الزواج لم يستطع مخالفة الشريعة الإسلامية في هذا الصدد يجعل السن شرطاً في صحة العقد وإنما أتى الأمر من جهتين: — الأولى — أنه نهى المأذونين المكلفين بتحرير عقد الزواج أن يحرروها إلا متى كانت سن الزوجة ست عشرة سنة و سن الزوج ثمانى عشرة — والثانية — أنه رتب عقاباً مدنياً على من يتزوجون قبل السن أن لا تسمع مطلقاً دعواهم بالزوجة إلا باذن من ولى الأمر (الفقرتان المضافتان بالقانون نمرة ٥٦ سنة ١٩٢٣ إلى المادتين ٣٦٤ و ١٠١ من اللائحة الشرعية القديمة) . على أن الشارع وجد ذلك العقاب المدنى صارماً ولا مبرر لقسوته فعاد في اللائحة الجديدة الصادر بها المرسوم نمرة ٧٨ سنة ١٩٣١ وصرح بسماع دعواهم متى بلغوا تلك السن (الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ والمذكرة الايضاحية) . أما إذا لم يبلغوها فلا تسمع الدعوى إلا باذن ولى الأمر .

« وحيث أن تصريح الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ المذكورة بعدم سماع الدعوى إلا متى بلغ المتعاقدان السن فيه تسليم واضح من قبل الشارع بتلك الحقيقة الشرعية وهى أن عقد الزواج يصح أن يحصل قبل بلوغ هذه السن وأن هذا الزواج الذى يحصل قبل السن لم يجد الشارع بدا من اعتماده « تيسيراً على الناس وصيانة واحتراماً لآثار الزوجية » (المذكرة الايضاحية)

« وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة ٩٩

وفي غير هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أتوا له بشهادة طبية مزورة . والمأذون هو المكلف بالتحري فيجب عليه أن لا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة . فإذا اكتفى بها كان مقصراً في أداء واجبه . وهو وحده المعلوم بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذى يريد الزواج فإذا تقدم له شخص غير العاقد مسمى باسم هذا العاقد فحضر الكشف الطبي عليه وحرر له العقد كان هناك تزوير بانتهال شخصية الغير في عقد رسمي (٤) مادامت الشهادتان الطبيتان المدعى بتزويرهما (وبهما الشهادتان اللتان يسهل تصددهما أقارب الزوجين من حكيم ويثبتان فيها أن سن الزوجين تزيد عن سنهما الحقيقي) ليستاسند أعلى أحد ولا تضران أحداً . فلا يمكن اعتبارهما مزورين تزويراً يعاقب عليه القانون . إذ لا تزوير جنائياً فيهما ولا استعمال المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن فيما يتعلق بالتهمة الاولى وهى تهمة الاشتراك مع المأذون الحسن النية في تزوير السن في وثيقتى الزواج أن المتهمين قد خدعا المأذون في ذات الدليل المقبول الذى لا يحصى له من الاعتماد عليه وهو الشهادة الطبية التى قدماها له مفيدة أن سن كل من الزوجتين تزيد على ست عشرة سنة بينما الواقع أن سنهما أقل من ذلك وإن هذه الشهادة مزورة — وتقول النيابة أن هذه الخديعة تجعل المتهمين شريكين في تزوير السن في وثيقتى الزواج كما سبق لمحكمة النقض أن ارتأت ذلك في بعض أحكامها ويكون قرار الاحالة المطعون فيه قد أخطأ في عدم اعتبارهما كذلك وفي تقريره بأن لا وجه لاقامة الدعوى عليهما من هذه الجهة

المذكورة نصت على أنه عند الإنكار لا تسمع دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية .

«وحيث أنه إذا لم يعتبر أن العقد الذي يحصل على يد المأذون وفيه تغيير للسن عن حقيقتها أو فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانى عشر للزوج — إذا لم يعتبر أن هذا العقد هو عقد رسمي على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحاً له بتحريره لتعطل غرض الشارع الذي أراده بالفقرة الرابعة من سماع دعوى من يتزوجون منهم قبل السن متى كانوا وقت الدعوى قد بلغوها» تيسيراً على الناس وصيانة للحقوق واحتراماً لآثار الزوجية . إذ المتزوجون بمقتضى مثل هذا العقد لو اعتبر غير رسمي لا تسمع دعواهم عند الإنكار أبداً ولو باذن ولى الأمر وهذه نتيجة لا يقبلها أحد ولا تتمشى مع روح التيسير الظاهرة فى القانون الجديد . والواقع أن كل مراد الشارع باشتراط الوثيقة الرسمية لسماع الدعوى عند الإنكار إنما هو وجود دليل كتابى خاص بالزوجية يحزره موظف حكومى مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه فى أوراق الحكومة حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض بالباطل . وهذا الدليل مستفاد يقيناً من الوثيقة التى يحزرها المأذون وإن كانت السن فيها على غير حقيقتها أو كانت على حقيقتها ولكنها أقل من المقرر . ويبدو بعيداً جداً أن تمتنع المحاكم الشرعية عن سماع الدعوى — عند الإنكار — من بالنى السن فعلاً لمجرد أن سنهم فى الوثيقة غير صحيحة أو أنها أقل من المقرر وإنهم لم يكونوا بالغياً فعلاً عند تحريرها وإن المأذون لم يكن

مصرحاً له بتحريرها مع عدم بلوغ السن وحيث أنه يبين بما تقدم أن مخالفة المأذون للنهى المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء أكان متعمداً لها أم كان متخدو عافيتها مخالفة لآتمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسه من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللاً للحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمى غالباً فإن الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون إلا عند إنكار الزوجية وفى هذه الحالة يجتهد كل خصم فى عرقلة مسعى خصمه . فن تقم الوثيقة حجة عليه لا يتردد فى الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفى إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة .

«وحيث أنه متى تقرر ذلك علم أن مسألة إثبات السن على غير حقيقتها فى عقد الزواج هى مسألة ضئيلة الأثر وإن الغش الذى يقع من الزوجين وذويهما فيها مع ضآلتها هذه لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وأنه إن كان عقاب المأذون وحده هو العامل الحكومى المكلف بتحرى السن هو الذى يعاقب لا خلا له بوظيفته متى تعمد إثبات السن على غير حقيقتها . أما غيره من ذوى الشأن فلا يعاقبون إلا إذا ثبت أنهم تواطأوا معه على الاختلال بواجباته الرسمية . وأنه فى غير هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أتوا له بشهادة طبية مزورة كما فى صورة الدعوى الحالية لأن المأذون هو المكلف بالتحرى

فيجب عليه ان لا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة لانها لا تفيد ان الذي كشف عليه الطيب وقدر سنه هو هو بنفسه العاقد الذي يحضر هو أو ذوهه لديه لتحرير العقد . فاذا اكتفى بها كان مقصرا في أداء واجبه وهو وحده المعلوم بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقنا انه هو الذي يحرره العقد فاذا تقدم شخص غير العاقد متسميا باسم العاقد فحضر الكشف الطبي عليه وحرره العقد كان هناك تزوير صريح باتت حال شخصية الغير في عقد رسمي ولا يمنع هذا النظر وعدم الاعتداد بالشهادة الطبية التي لم يحضر المأذون اجراءات الطيب الذي حررها مسبقا لمحكمة النقض ان اشارت اليه في بعض أحكامه مما يخالفه .

« وحيث أنه يتعين لذلك رفض الطعن بخصوص التهمة الأولى .

« وحيث أنه مع ضالة النتائج التي تترتب على اثبات السن على غير حقيقتها في عقود الزواج ومع كون هذه العقود ليست معدة لاثبات السن بل المعدة لها في الاصل هي دفاتر المواليد - لا يفوت المحكمة ان تلاحظ انه مما يزيد عن الحد المناسب ان يبقى تواطؤ ذوي الشأن مع المأذون على اثبات تلك السن على غير حقيقتها معتبرا انه اشتراك في تزوير في ورق رسمي يعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن . وتظن المحكمة انه يحسن جعل التلاعب في تقدير سن الزوجين في وثائق الزواج الرسمية جريمة خاصة يعاقب عليها المأذون متى كان عامدا عالما انه يخل بواجبه بالحبس البسيط او بالغرامة ويعاقب عليها ذوو الشأن في كل الاحوال أي سواء تواطؤا مع المأذون أو اقتصر واعلى خدعه بأي وسيلة كانت بالغرامة فقط وان يكون موضع هذه

الجريمة بلائحة المحاكم الشرعية نفسها . بهذه المثابة وحدها يكون العقاب مناسبا للذنب ويرتفع الحرج عن القضاة في هذه المسألة المتعلقة بموضوع ديني وعائلي دقيق . إذ في الحق ان شخصين كالمتهمين في الدعوى الحالية يعتقدان ديانة ان الزواج سنة محكمة ويريان ابنيهما وابتنيهما بلغ كل منهم السن الطبيعية التي يشتهى فيها الزواج وان من الواجب تزويج بعضهم ببعض رعاية لشرف العائلة ولمصلحة لها ولا ولادهما يرانها وهما وحدهما العارفان بالواجب وغير الواجب في هذه المسألة العائلية الدقيقة - هذان الشخصان اذا احتالا على التزويج برفع السن عن حقيقتها فان اي قاض لا يستطيع بطبعه التسليم بانهما ارتكبا جرما شنيعا يعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة او السجن بل انه ينفر بطبعه عن هذا ويرى ان الشارع - كما هو الواقع - لم يرد مطلقا الوصول بمثلهما الى مثل هذه النتيجة التي هي في شدة القسوة . ولذلك فان كان لا بد من العقاب فليكن على الطريقة المقترحة آنفا .

« وحيث ان مبنى الطعن في التهمتين الثانية والثالثة ان قاضي الاحالة اخطأ في اعتباره الشهادتين الطبيتين مزورتين تزويرا يعاقب عليه القانون اذ الواقع ان لا تزوير جنائيا فيهما وما دام لا تزوير جنائيا فلا استعمال .

« وحيث ان هذا الطعن في محله لان الشهادتين المذكورتين ليستا سنداً على احد ولا تضران احدا وعليه يتعين قبول هذا الطعن ونقض القرار والتقارير بان لا وجه لاقامة الدعوى أيضا بالنسبة لتهمتي تزوير هاتين الشهادتين واستعمالهما .

(طن النيابة في قرار الاحالة ضد دسوقي محمد وآخر رقم ٩٨٠ سنة ٢ ق - بالمدينة السابقة)

قضايا محكمة النقض والأحكام

الدائرة المدنية

٤١٣

٢٨ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ - خديوى مصر - لجنة تصفية أعماله وإدارتها - حدود اختصاصها.
- ٢ - خديوى مصر - حرمان من التقاضى - سر يان ذلك على الغير.
- ٣ - أهلية - تقييداً بفتح يه خاص ، عدم سر يان المادة ١٥ من لائحة الترتيب

المبادئ القانونية

(١) أن وظيفة اللجنة التى عينها مجلس الوزراء لتصفية وإدارة أعمال سمو الخديوى السابق تنحصر فى ضبط ما يؤول لسموه من الأموال عن طريق الارث أو الحق المكتسب وتصفيته والنيابة عن سموه نيابة صحيحة فيما عساه ينشأ عن هذين الطريقين من المنازعات

(٢) أن المشرع وإن لم ينص فى القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ - حين قرر حرمان سمو الخديوى السابق من التقاضى فى مصر إلا بواسطة اللجنة التى نيط بها ذلك - على أن هذا الحرمان له أثره بالنسبة للغير إلا أن تقريره حرمان سموه من هبوط الأراضي المصرية مما ينفى لزوماً إمكان وجود محل إقامة له بها وعهده التقاضى عنه الى لجنة حكومية حدد وظيفتها فى ذلك - كل هذا يجعل أثر هذا الحرمان منسحباً على الغير

(٣) فيما يتعلق بمقاضاة الخديوى السابق لا يصح الاحتجاج بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من جهة جواز مخاصمة المصرى المقيم فى الخارج أمام القضاء المصرى إذ كانت هذه المحاكم مختصة فيما يقع بين المصرى من المنازعات لان

الخديوى السابق وإن كان مصر ياحقاً إلا أنه بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قد فقد أهلية التقاضى فى مصر فعاملته فى هذا الصدد لا تكون طبقاً للقواعد العامة وإنما تكون على وفق التشريع الخاص الصادر بشأنه

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن المقدمة مؤسسة فى جملتها على أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن وذلك بتفسيره أحكام هذا القانون تفسيراً خطأ .

« وحيث أنه واضح بالحكم المطعون فيه أن اللجنة المدعى عليها فى الطعن دفعت بعدم قبول الدعوى ارتكناً على أنها رفعت عن حق خارج عن حدود تمثيل الخديوى السابق بينما أن الطاعن يقول بدخوله فتكون نقطة البحث مقصورة على الوقوف على مدى اختصاص هذه اللجنة والأمور التى تمثل سمو الخديوى السابق فيها وما لا يشملها هذا التمثيل .

« وحيث أن الغرض من وضع القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ كما يتبين ذلك صراحة من عبارة ديباجته هو لتحقيق أمرين - الأول - إقرار تصفية أملاك الخديوى السابق عباس باشا حلى - والثانى - تضيق ماله من الحقوق . فقد نصت المادة الأولى منه على إقرار ما قامت به

السلطة العسكرية في ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاكه ومنعت من نظرية دعوى رفعت ولم يحكم فيها أو ترفع فيما بعد ويكون الغرض منها إبطال أى تصرف أو اجراء من التصرفات أو الاجراءات المذكورة .

وتضمنت المادة الثانية منه بياناً عن الحقوق التي حرم على الخديوى السابق مباشرتها فحرم عليه أن يهبط الأراضى المصرية وأن يباشر حقاً من الحقوق السياسية كما حرم عليه حق تملك العقار والمنقول وحق قبض المال وكل عمل من شأنه إيصال مال ليده كتولى ادارة وقف أو وصاية أو غيرها ولم يستثن من هذا الحرمان من الحقوق سوى حالتين هما حالة الارث والحق المكتسب . وكذلك حرم عليه الظهور أمام الهيئات القضائية الا بواسطة لجنة حكومية يعينها مجلس الوزراء .

وقضت المادة الثالثة منه بمصادرة كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب في غير الحالتين المتقدم ذكرهما على أنه في هاتين الحالتين تضبط هذه الأموال بالطرق الادارية بمعرفة الجهة الحكومية المذكورة وتباع بالمزاد ويضاف صافي المتحصل لحساب عباس باشا حلى أو من تؤول اليه حقوقه ويعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية حتى إذا لم يطالب بهذا الصافي في بحرسنة من تاريخ الاعلان عنه يسقط الحق فيه ويؤول الى خزانة الحكومة .

ثم جاءت المادة الرابعة فأعطت لمجلس الوزراء الحق في تعيين اللجنة الادارية المعهود اليها القيام بالاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة

لتولى وتدير مالعباس باشا حلى وما عليه من الحقوق والمصالح وأن تتوب عنه نيابة صحيحة فيها وذلك في حدود هذا القانون ووفق أحكامه . » وحيث أنه يستتج من هذه الأحكام أن وقت صدور القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ لم يكن لسمو الخديوى السابق قاطبة يد على مال في الديار المصرية سواء أكان هذا المال منقولاً أو ثابتاً وأنه من وقت صدوره ما كان له أن يكتسب مالا منقولاً أو ثابتاً على أى وجه كان وبأية كيفية كانت ماعدا في حالتى الارث والحق المكتسب والا أجرت الحكومة مصادره لجانبها وأنه في الحالتين المذكورتين جميع الاموال مهما كان نوعها التي تؤول اليه يصير ضبطها بمعرفة اللجنة الادارية وتصفيتها وتعليه الصافي منها لحسابه والاعلان عنه في الجريدة الرسمية فان لم يطالب به في مدة سنة من تاريخ هذا الاعلان أصبح حقاً للحكومة .

» وحيث أنه متى تقرر ذلك تكون وظيفة اللجنة الحكومية محددة تحديداً فلا يمكنها التوسع في مأموريتها أو التدخل في أمر من الامور التي لم يعهد اليها القيام بها وهذه الوظيفة تنحصر في ضبط ما يؤول للخديوى السابق من الاموال عن طريق الارث والحق المكتسب وتصفيته ولما كان ضبط هذه الاموال وتصفيتها بماجر الى رفع قضايا أو الدفاع فيها وكان الخديوى السابق ممنوعاً من الظهور أمام الهيئات القضائية . أجاز القانون لهذه اللجنة أن تتوب عن سموه نيابة صحيحة ولكن في حدود هذا القانون أى في هذه الدائرة الضيقة وهي المنازعات التي تكون

الرابعة منه كما نص في المرسوم التفسيري الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ والذي لم يصدق عليه البرلمان على أن ما جاء في المادة الثانية المذكورة يجب أن يؤول على أن الجهة الحكومية المشار إليها لها وحدها صفة النيابة عن الخديوى السابق في جميع حقوقه ومصالحه المالية كانت أو شخصية في كل دعوى وفي كل اجراء مهما كان نوعها... إلخ إلا أنه قد فات الطاعن أن المشرع نفسه قد حرم الخديوى السابق من كافة الحقوق السياسية والمدنية ولم يستثن منها سوى حالتي الارث والحق المكتسب وانشأ اللجنة الحكومية لضبط ما يؤول اليه في هاتين الحالتين وأجاز لها الانابة عنه في جميع الدعاوى التي لها علاقة بهما للدفاع عنه في موضوعها بدليل ما جاء في نهاية المادة الرابعة من أنها «تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك في حدود هذا القانون ووفق أحكامه» فان كانت الدعوى المرفوعة ضد الخديوى وجهت إلى اللجنة في غير ما تصح نيابتها فيه فهذا لا يمنعها من الحضور إنما لها أن تدفع فيها دفوعاً فرعية بحسب ما يترأى لها وليس ادل على ذلك مما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون المفسر للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ التي يرتكن عليها الطاعن من أن «لهذه الجهة وحدها الصفة في أن تدافع عنه في موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعاً فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التي ترى تقديمها لمصلحة الدفاع عن الخديوى السابق» وبديهي أن معنى ذلك أن اللجنة تحضر في كل دعوى مهما كان نوعها وتقدم فيها الدفوع التي تراها لمصلحة سمو الخديوى السابق موضوعية كانت أو فرعية.

ناشئة عن هذين الطريقين . الارث والحق المكتسب. وهذا أمر طبيعي مادام أنه أصبح ولا مال له في الديار المصرية من غير هذين الطريقين. « وحيث ان تحديد وظيفة اللجنة الحكومية في هذه الدائرة الضيقة تتفق وروح هذا التشريع الاستثنائي إذا لوحظ الوقت الذي صدر فيه وما تقدمه من الحوادث واكتنفه من الظروف فان جميع ذلك يقطع بأن قصد المشرع من وضع هذا القانون هو قطع صلة الخديوى السابق بالملكة المصرية قطعاً تاماً .

« وحيث ان الطاعن يذهب في تفسيره . لاحكام هذا القانون الى أن الشارع لم يقصد حرمان الخديوى السابق من حق التقاضي في الديار المصرية قطعاً بل حرمة من أداء هذا الحق بنفسه وعين لجنة حكومية تباشر هذا الحق نيابة عنه وانه أوجد هذه الجهة التي تمثل الخديوى السابق في التقاضي محافظة على حقوق الغير لأن الغرض الذي من أجله تقرر هذا الحرمان هو غرض سياسي لا ينسحب الا على شخص الخديوى السابق ولا يجوز أن يتعداه للغير .

« وحيث ان القانون نمر ٢٨ لسنة ١٩٢٢ هو قانون استثنائي فلا يمكن الخروج عن أحكامه أو التوسع فيها وقد توضح فيما تقدم ماهية وظيفة اللجنة الحكومية والحدود التي تعمل فيها فلا سبيل لها لتمثيل الخديوى السابق فيما لم يعهد اليها القيام به « وحيث ان المشرع وان نص حقيقة في المادة الثانية من هذا القانون على أنه ليس لسمو الخديوى السابق أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة

الاستئناف لم تخطئ في الحكم بعدم قبول الدعوى ارتكبا على أنها رفعت عن حق خارج عن حدود تمثيل اللجنة الحكومية للخديوى السابق ولا ترى هذه المحكمة تتبع جميع الوجوه الأخرى التي أثارها الطاعن نقدا على أسباب الحكم المطعون فيه لأن أسباب هذا الحكم فيما يختص بحدود وكالة اللجنة الحكومية مستقيمة وصحيحة قانونا لذا يتعين رفض الطعن والحكم بمصادرة الكفالة .

(طنن الاستاذ عبد الحميد لطفى وحضر عنه الاستاذ مصطفى الشوربجي بك ضد حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية بصفته رئيسا للجنة تصفية وإدارة أعمال سمو عباس حلمي باشا الخديوى السابق وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك ووفى وآخر رقم ٦ سنة أولى قضائه رئاسة وعضوية أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة ومراوده بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين انيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

٤١٤

١٤ يناير سنة ١٣٣٢

نقض . تسجيل عقديع صوري . عدم جواز الاحتجاج بتسجيله .

عقد ثابت التاريخ قبل تسجيل العقد الصوري . ابتناء الحكم على أسباب موضوعية . عدم جواز الطعن بطريق النقص .

المبدأ القانوني

اشترت امرأة نصيب أخيها في عقار به عقد عرفي لا مسجل ولا ثابت التاريخ ثم باعتته الى زوجها به عقد عرفي لا مسجل ولا ثابت التاريخ كذلك ثم استردته منه به عقد تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مسجل في يوم ١٥ من ذلك الشهر

اشترى شخص آخر هذا النصيب عينه به عقد ثابت التاريخ في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ من ذات أخيها المذكور . فأى العقدين أولى بالاحترام ؟

حكمت محكمة الاستئناف بأن العقد المسجل عقد غير جدي قصده به التحايل لكي تظهر المشتري به بمظهر من اشترى من أجنبي وبأن العقد الثابت التاريخ

«وحيث ان المشرع وإن لم ينص على ان هذا الحرمان له أثره بالنسبة للغير إلا أن تقريره حرمان سمو الخديوى السابق من هبوط الأراضي المصرية بحيث لا يمكن أن يكون له محل إقامة بها وتحديد وظيفة اللجنة الحكومية التي تمثله في الأحوال التي رأى تمثيله فيها يجعل هذا الأثر منسجبا على الغير بطبيعة الحال لأن النتائج المترتبة على أحكام هذا القانون لا نزاع انها تمس ما لهذا الغير من الحقوق ولكن المقام مقام تشريع استثنائي ويجب على المحاكم النظامية التقيد بهذا التشريع والسير على مقتضاه هذا فضلا عن أنه مفروض في هذا الغير أنه لا يحمل هذا التشريع فيجب ان يتحمل تبعه اقدمه على معاملة الخديوى السابق في الخارج ولا يحتاج بنص المادة ١٥٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من حيث اختصاص هذه المحاكم بالفصل فيما يقع بين المصريين من المنازعات وهو ما بنى عليه جواز مخاصمة المصري المقيم في الخارج امام القضاء المصري لان هذا الاحتجاج لا يستقيم في الدعوى الحالية فان الخديوى السابق وإن كان مصريا حقا يتمتع بكامل حقوقه في الخارج إلا أنه فقد أهلية التقاضي في مصر ومعاملته في هذا الصدد لا تكون طبقا للقواعد العامة بل بحسب التشريع الخاص الذي صدر بشأنه . كذلك لا يمكن الاحتجاج بالعبارة الواردة في سياق المادة الثالثة «أو أى شخص آخر تؤول اليه حقوقه» لان هذه العبارة لا يمكن أن تنصرف الا للحقوق المعترف بها للخديوى السابق أى الارث والحق المكتسب في حالة ما إذا آلت هذه الحقوق لغيره لسبب من الأسباب .

«وحيث انه من جميع ما تقدم يتبين ان محكمة

اغسطس سنة ١٩٢٣ صادر إلى مورثهما من إبراهيم محمد العطار نفسه البائع إلى الطاعنة أصلاً .

« وحيث أنه تبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على قيمة العقود التي يتمسك بها كل من الطرفين إذ هي بعد أن استعرضت وقائع النزاع أخذت في تقدير هذه العقود واستخلصت مما بينته بياناً كافياً أن العقد المسجل الذي تتمسك به الطاعنة وهو الذي صدر إليها من زوجها أنها هو عقد بيع غير جدي قصد به التحايل لكي تظهر الطاعنة بمظهر من اشترى من أجنبي عن الورثة ورأت المحكمة أنه إذا صرف النظر عن هذا العقد لذلك كان عقد مورث المدعى عليهما الصادر من إبراهيم محمد العطار بتاريخ ثابت

قبل العمل بقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣

مفضلاً على العقود العرفية غير الثابتة التاريخ المقول بصدورها من نفس البائع - ثم بينت المحكمة بجلاء أن المطعون ضدهما يمتلكان التسعة عشر قيراطاً ونصف قيراط التي منها القدر موضوع النزاع بطريق الميراث والشراء المصحوبين بوضع اليد وكانا يدفعان عنها العوائد بينما كانت الطاعنة تدفع من العوائد ما يخص الأربعة قراريط ونصف الباقية واستندت كذلك إلى استجواب الخصوم وأسباب حكم محكمة أول درجة .

« وحيث أنه مع استبعاد محكمة الموضوع للعقد المسجل الذي تستند إليه الطاعنة لما وضع لها من صورتيه لم يكن هناك من محل للتحويل على تسجيله إذ التسجيل في هذه الحالة عديم القيمة ولا أثر له في نقل الملكية .

الذي لا تشوبه شائبة هو الجدير بالاحترام طعن في هذا الحكم بأن هذه المحكمة أخطأت في تطبيق القانون بتفضيلها العقد الثابت التاريخ على العقد المسجل فرفضت محكمة النقض هذا الطعن بناء على أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على ما أوضح لها من قيمة كل من العقدين بعد استعراضها الظروف التي لا يستلزم كل منهما وأنها فيما فعلت لا مطعن على حكمها . وقالت أنه بعد ما استبعدت محكمة الموضوع العقد المسجل الذي تستند إليه الطاعنة لما وضع لها من صورتيه لم يكن هناك محل للتحويل على تسجيله إذ التسجيل في هذه الحالة عديم القيمة ولا أثر له في نقل الملكية . ولأنها بنت حكمها على أن المطعون ضدهما يمتلكان القدر موضوع النزاع بطريق الميراث والشراء المصحوبين بوضع اليد وعلى أسباب أخرى موضوعية وقضت لذلك برفض الطعن

المحكمة

عن الوجه الأول

« حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون على عقود البيع بأن فضلت عقد تملك المدعى عليهما الثابت التاريخ فقط على عقد تملك الطاعنة المسجل .

« وحيث أن الواقع هو أن النزاع بين الفريقين يدور حول ثلاثة قراريط ونصف قيراط اشترتها الطاعنة أصلاً من أخيها إبراهيم محمد العطار بموجب عقود غير مسجلة ولا ثابتة التاريخ ثم باعها إلى زوجها السيد محمد أحمد واستردتها منه بعد ذلك بعقد مسجل في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ - أما المدعى عليهما فيتمسكان بعقد ثابت التاريخ في ٢٤

عن الوجه الثاني

« وحيث ان الوجه الثاني مبني على ما تزعمه الطاعة من وجود خطأ مادي أثر في رواية الحكم عن عقد البيع الصادر للطاعة إذ أشير إليه بأنه تم بمقتضى تظهيره على عقد البيع القديم الصادر من الطاعة الى زوجها بينما أنه عقد مستقل انشاء وهو الذي سجل فله حكمه القانوني وترتب الطاعة على هذا القول أن هذا الخطأ جر المحكمة إلى خطأ آخر في التطبيق القانوني .

« وحيث ان الواقع هو أن عقد الطاعة فضلا عن كونه مكتوبا استقلالا ومسجلا فقد ورد ما يفيد التأشير بحصوله بظهر العقد السابق صدوره من الطاعة إلى زوجها وقد أشارت المحكمة في سياق تقديرها للبيع الذي تمسك به الطاعة إلى هذا التظهير كما أشارت إلى التسجيل بغير أن يكون لهذا التظهير أي أثر في تكوين رأيها في الدعوى وبغير أن تعلق أية نتيجة عليه بل كان مناط بحثها النظر في قيمة البيع من حيث هو سواء أكان بعقداً أو بعقد وتظهير واعطاؤه حكمه القانوني بحسب ما تبين لها من وقائع الدعوى وظروفها .

« وحيث أنه مما تبين جميعه يتعين رفض الطعن

(طعن الست شفيقة محمد العطار ضد الست فاطمة عبد الله وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد صبري أبو علم رقم ٤٢ سنة أولى قد - بالهيئة السابقة)

٤١٥

١٤ يناير سنة ١٩٣٢

نقض . حكم تمهيدى . عدم جواز الطعن فيه استقلالا

المبدأ القانوني

لا يجوز الطعن استقلالا بطريق النقض في حكم

تمهيدى
المحكمة

« من حيث ان النيابة دفعت بعدم جواز الطعن قانوناً طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من قانون محكمة النقض والابرام لأن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الاسكندرية الأهلية القاضى بتدب خير حسابى لاجراء الأعمال الواردة فى أسباب الحكم المذكور . » وحيث أنه باطلاع المحكمة على الحكم المطعون فيه تبين لها من وقائعه ذكر ما يأتى إشارة الى ما قضت به محكمة أول درجة « والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ حضورياً وقبل الفصل فى الموضوع بتدب زكريا افندى احمد هيبه الخير الحسا . لاجراء ما هو واضح بأسباب الحكم فاستأنف المستأنفون هذا الحكم . الخ » « وحيث ان المتبادر من العبارة المتقدمة ان الحكم الذى أيدته محكمة الاستئناف هو حكم تمهيدى بحسب ظاهره وان كان يجوز ان يكون فى الواقع قطعياً وتمهيدياً فى آن واحد الا ان هذا الحكم لم يقدم لكى تستبين المحكمة حقيقته وتعطيه ما يجب ان يكون له من وصف قانونى

« وحيث أنه بناء على هذا الظاهر الذى لا يمكن ان تأخذ المحكمة بخلافه يكون الطعن مرفوعاً عن حكم مؤيد لحكم تمهيدى لا يجوز الطعن فيه استقلالا بطريق النقض طبقاً للفقرة الأخيرة من قانون محكمة النقض والابرام للمادة ٩

(طعن الخواجه يعقوب عوديس وحضر عنه الاستاذ بديع قره ضد محمد مصطفى المزني وحضر عنه الاستاذ مرسى محمود رقم ٢٢ سنة أولى ق - بالهيئة السابقة)

٤١٦

١٤ يناير سنة ١٩٣٢

١ - نقض. عدم جواز ابداء أسباب تنفوية غير الواردة بالذكريات
٢ - نقض. اعلان الطعن بالمحل المختار. جوازه. اختيار محل في
اعلان الحكم المطعون فيه. تنازل ضمنا عن التمسك بالبطلان
سبب عدم الاعلان بالمحل الاصلى. وصول الاعلان. لا بطلان
المبادىء القانونية :

١ - لا يجوز ابداء أسباب شفوية في الجلسة غير
الأسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية
المودعة في القضية .

٢ - الطعن بطريق النقض كما يمكن اعتباره
دعوى جديدة من جهة أن موضوعه خلاف موضوع
الدعوى الأصلية لا تحصره في اظهار العيوب القانونية
التي لا يستلزم الحكم. وهذا بلا شك خلاف الحق المتنازع
فيه. كذلك يمكن اعتباره استمرارا للدعوى التي صدر
فيها الحكم المطعون فيه من جهة أنه طريق لا يطمئن
الخصوم على حقوقهم الا بعد سلوكه وخصوصاً اذا
كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى.
واذن فلا يصح الاحتجاج على بطلان اعلان المدعى
عليه في النقض إذا حصل في المحل المختار بأن هذا
الاعلان كان يجب أن يحصل في المحل الاصلى
لاستقلال دعوى النقض عن دعوى الموضوع .
على أن الشارع لم يمنع الخصوم أو بعضهم من تعيين
محل غير المحل الاصلى في قضية محددة ليعلنوا
فيه بل المادة ٧٥ من قانون المرافعات صريحة
في أن مجرد صدور توكيل من أحد الخصام
لمحام في قضية يجعل محل ذلك الوكيل هو المعتبر في
أحوال الاعلان وما يتفرع عنها . ولا يمكن أن يكون
الاعلان في المحل المختار باطلا طبقاً للمادة ٢٢
مرافعات في هذه الحالة لأن اختيار الخصم محلا غير
محل الاصلى لا اعلانه فيه تنازل منه ضمنا عن التمسك
بهذا البطلان الذي لم يقرره القانون المصلحة

الاخصام أنفسهم - لا المصلحة عامة - فلكل منهم
التنازل عن التمسك بدعواه أو ضمناً وعلى كل حال
فتى اتضح من ظروف القضية ان اعلان الطعن الحاصل
في المحل المختار قد وصل الى المعلن اليهم فلا بطلان
المحكم

رفع

بما أن وكيل سمو الأمراء دفع في مذكرته المقدمة
منه في الميعاد ببطلان الطعن شكلاً لعدم اعلانه
الى الخصوم في محلهم الاصلى - لأن الطعن بطريق
النقض يعتبر دعوى جديدة مستقلة تمام الاستقلال
عن الدعوى الاستئنافية ولذا وضع القانون له
نظاماً خاصاً يبتدىء بالتقرير بالطعن في قلم كتاب
محكمة النقض في ميعاد معين ثم يعلن الى الخصوم
في ميعاد معين ثم يحصل تبادل المذكرات او
المستندات في مواعيد محددة ومن المقرر ان
الدعوى الجديدة يجب ان تعلن الى الخصوم
شخصياً او في محلهم الاصلى لا في المحل المختار
الذي انتهى أمره بصدور الحكم النهائي وقد سار
القضاء على هذا المبدأ في دعاوى التماس اعادة
النظر وتمسك بالمواد ٦ و ٢٢ من قانون المرافعات
وبالمادة ١٧ من قانون النقض وبعض احكام
من المحاكم الاهلية والمختلطة صادرة في الالتماس.
وفي الجلسة المحددة للمرافعة ابدى وكيل الامراء
سبباً آخر زيادة عن السبب الاول لبطلان الطعن
وهو مخالفته لنص المادة ١٥ من قانون النقض التي
اشتطت أن يبين الطاعن في تقرير طعنه محل اقامة
الخصم (أى المحل الاصلى) والا كان الطعن باطلا
مع أن تقرير الطعن الحاصل من المالية لم يبين فيه
سوى المحل المختار للأمراء أماور ودكلمتى المقيمين

بمصر فليس يانا محل لإقامة الأصل لعدم ذكر الشارع ونمرة المنزل .

عن السبب الثاني بطلان الطعن

« بما أن المادة ٢٦ صريحة في أنه لا يجوز ابداء اسباب شفهية في الجلسة غير الاسباب التي ادلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية المودعة في القضية وذلك لأن المشرع أراد أن تكون المرافعة أمام محكمة النقض كتابية وأن بابها يقفل بتقديم مذكرة النيابة وحينئذ لا يجوز ابداء أى سبب جديد في الجلسة لم تشمله المذكرات وإذا ابدت الاسباب الجديدة فالمحكمة لا تنظر فيها لان باب المرافعة قد اعتبر مغلقا بتقديم المذكرات من الخصوم والنيابة .

« وبما أن مذكرة حضرات الأمراء لم يرد بها سوى الدفع بطلان الطعن لانه اعلن الى الأمراء في محلهم المختار دون محلهم الأصلي لهذا يكون الدفع بان تقرير الطعن لم يشتمل على بيان محل الأمراء الأصلي كنص المادة ١٥ من قانون النقض غير مقبول لعدم تقديمه في المذكرة فيكون تقديمه في الجلسة حاصلًا بعد الميعاد وواضح ان هذا السبب غير متعلق بالنظام العام

عن السبب الأول

« وبما أن المادة ٦ من قانون المرافعات وان نصت على أنه يجب تسليم الاوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم او محله (اى الأصلي) كما يفهم من سياق المواد التالية لها إلا ان الشارع لم يمنع الخصوم أو بعضهم من تعيين محل غير المحل الأصلي في قضية محددة كي يعلن فيه بل المادة ٧٥ من قانون المرافعات

صريحة في أن مجرد صدور توكيل من أحد الاخصام لمحام في قضيته يجعل محل ذلك الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها ولا يمكن أن يكون الاعلان إلى المحل المختار باطلا طبقا للمادة ٢٢ من قانون المرافعات في هذه الحالة لأن اختيار الخصم محلا غير محله الأصلي لاعلانه فيه تنازل منه ضمنا عن التمسك بهذا البطلان الذي لم يقرره القانون إلا لمصلحة الخصوم شخصيا — لا لمصلحة عامة — فكل منهم التنازل عن التمسك به صراحة أو ضمنا .

« وبما أن الطعن بطريق النقض يمكن اعتباره استمرارا للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من جهة أنه طريق لا يطمئن الخصوم على حقوقهم الا بعد سلوكه — وخصوصا إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى — واعتباره ايضا دعوى جديدة من جهة أن موضوعه خلاف موضوع الدعوى الأصلية إذ هو منحصر في اظهار العيوب القانونية التي لا يستلزم الحكم وهذا بلا شك خلاف الحق المتنازع فيه

« وبما أن حضرات الأمراء لمarfعو الدعوى الأصلية على وزارة المالية بطلب استحقاقهم فيما تركه المرحوم محمد بك رستم وعتقائه لم يبينوا محلهم الأصلي في إعلان الدعوى وإنما اتخذوا محلا معينًا لهم مكتب المحامي الموكل عنهم فيها وقد استمر هذا المحل معتبرا محلهم المعين أمام المحكمة الابتدائية والاستئنافية حتى صدر الحكم المطعون فيه ولم يرجع الأمراء عن اتخاذهم مكتب محاميهم محلا معينًا لهم إذ لا أثر في الاوراق على انهم أخطروا وزارة المالية بعدو لهم عن المحل المعين

وبتعيين غيره .

«وبما أنه مع تجهيل الامراء محلهم الاصل في عريضة دعواهم يكون لوزارة المالية كل الحق في إعلانهم بالطعن في المحل المعين خصوصاً والقضية الاصلية لم تنته بالحكم المطعون فيه الذي لم يمس موضوع الدعوى واقتصر على بحث صفة المدعين وهذا يستلزم الرجوع الى محكمة الموضوع اذا لم يقبل النقض .

«وبما أن استلام المحل المعين إعلان الطعن دون اخبار المحضر بأن الامراء قطعوا صلتهم به ثم تقديم مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني دليل واضح على أن المحل المعين لم يحصل فيه تغيير - وأن إعلان الطعن وصل الى حضرات الامراء فكلفوا محامياً آخر بتقديم المذكرة عنهم فقدمها .

«وبما أنه متى اتضح من ظروف القضية إن إعلان الطعن الحاصل في المحل المختار من المدعى عليهم قد وصل الى المعلن اليهم فلا بطلان وعليه يكون الدفع بالبطلان للسبب المذكور غير وجيه ويتعين رفضه

(طعن وزارة المالية ضد حضرات أصحاب السمو الامراء عباس حلمي وآخرون وحضر عن أصحاب السمو الامراء الاستاذ كامل بك صدقي رقم ٢١ سنة أولى ق بالهيئة السابقة)

٤١٧

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

١. نقض . اجراءات إعلان الطعن في المحل المختار صحيح اذا لم يذكر

المحل الاصل في إعلان الحكم المطعون فيه

٢ . بطلان . إعلان . بالمحل المختار . ليس من النظام العام

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار

إعلان الطعن في المحل المعين صحيحاً قانوناً اذا اغفل بيان المحل الاصل في إعلان الحكم المطعون فيه ٢ - البطلان المترتب على عدم الاعلان في المحل الاصل لا يتعلق بالنظام العام ويكفي لزواله قبول الاعلان في المحل المختار

المحكمة

«حيث ان صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته دفع يبطلان الطعن شكلاً لعدم اعلانه للخصوم شخصياً أو في محلهم الاصل

«وحيث ان الحكم المطعون فيه أعلن بمعرفة دولته بدون ان يبين فيه محله الاصل وقد جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار اعلان الطعن في المحل المعين صحيحاً قانوناً اذا اغفل بيان المحل الاصل في اعلان الحكم المطعون فيه لما في ذلك من الدلالة على رغبة المعلن للحكم في قيام المحل المعين مقام محله الشخصي لتعلن له فيه جميع الاوراق الخاصة به .

«وحيث انه فضلاً عن ذلك فان البطلان المترتب على عدم الاعلان في المحل الاصل لا يتعلق بالنظام العام ويكفي لزواله قبول الاعلان في المحل المختار «وحيث ان اعلان الطعن حصل في المحل المعين في الحكم المطعون فيه وقبله هذا المحل بدون أي اعتراض او تحفظ فيكون صحيحاً والدفع يبطلانه شكلاً على غير أساس لذا يتعين رفضه .

(طعن توفيق افندي محسن وآخرون وحضر عنهم الاستاذ محمد زكي على بك ضد حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته فيما على صاحبة السمو الاميرة منيرة هانم حدى ووزارة المالية وحضر عن الاول الاستاذ كامل صدقي بك رقم ٣٦ سنة أولى قضائية - بالهيئة السابقة)

المعارضة في التنازل وترك المرافعة واحتفظ بحقه في المناقشة - عند النظر في تقرير النقض الجديد - في هل يجوز بعد هذا التنازل أن يرفع المتنازل نقضا جديدا أم لا يجوز ؟

« وبما أنه يجوز لكل شخص أن يتنازل عن إجراءات دعواه وأن يترك المرافعة فيها ما لم يتعلق حق الخصم فيها برفع دعوى فرعية تضم إلى الدعوى الأصلية كنص المادتين ٣٠٦ و ٣٠٥ مرافعات وهذه ليست الحالة هنا إذ لم يقرر الأمر بالظعن بطريق النقض في نفس الحكم المطعون فيه من الوزارة .

« وبما أنه فوق ما تقدم فإن وكيل الأمر لم يعارض في تنازل خصمه عن إجراءات النقض واحتفاظه بحق المناقشة في أثر ذلك التنازل في النقض الجديد لا يكون مانعا من قبول التنازل . « وبما أن المتنازل عن إجراءات المرافعة ملزم بمصاريفها لأنه سببها بلا مقتض .

(طعن وزارة الداخلية وأخرى ضد أصحاب السمو الامراء محمد عباس حليم باشا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ كامل صدقي بك رقم ٢٢ سنة أولى قضائية - بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد لبيب عليه بك بدلا من سعادة أنيس باشا المستشار)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المبادئ القانونية

(١) ان الاسباب التي تأتي بها المحكمة لاستظهار وجهة نظرها في الحكم لا تعتبر مقيدة للخصوم وحل ذلك مقصور على موضوع الخصومة القائمة بينهم والتي صدر فيها ذلك الحكم

(٢) شرط الغش الموجب للالتماس أن يكون مجهولا وقت نظر الدعوى من الخصم الذي خسر

٤١٨

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

نقض . تنازل الطاعن . عدم تعلق حق المطعون ضده بالنقض .

جواز التنازل

المبدأ القانوني

يجوز لكل شخص أن يتنازل عن إجراءات دعواه وأن يترك المرافعة فيها ما لم يتعلق حق الخصم فيها برفع دعوى فرعية تضم إلى الدعوى الأصلية كنص المادتين ٣٠٦ و ٣٠٥ مرافعات . فلرفع النقض أن يتنازل عن الإجراءات التي اتخذها في نقضه بما فيها تقرير النقض نفسه وأن يترك المرافعة فيه مع احتفاظه بحقه في رفع نقض جديد في الميعاد مادام المطعون ضده لم يقرر بالظعن بطريق النقض في نفس الحكم

المحكمة

« بما أن مندوب وزارة الداخلية قرر في جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ بتنازل وزارة الداخلية عن الإجراءات التي اتخذت في هذا النقض بما فيها تقرير النقض نفسه وترك المرافعة فيه مع احتفاظها بحقها في رفع النقض لأنها رفعت نقضا جديدا في الميعاد القانوني .

« وبما أن وكيل حضرات الأمراء قرر عدم

٤١٩

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

١- اسباب الحكم اعتبارها مقيدة للخصوم . في موضوع الخصومة

القائمة بينهم فقط

٢ - التماس - مبني على الغش - شرطه . جهله وقت نظر الدعوى .

ظهور أدلة جديدة بعد المناقشة فيه

دعواه أو أن تكون حصلت المناقشة فيه ولكن ظهرت بعد الحكم أدلة جديدة غير التي عرضت على المحكمة المحكمة

« من حيث ان السبب الأول من أسباب هذا الالتباس مبناه أن الحكم الملتبس فيه قضى بمالم يطلبه الخصوم إذ أن وكيل الملتبس ضده اقتصر في مذكرته التي قدمها المحكمة الاستئناف بعد المرافعة في القضية وحجزها للحكم على تفسير الشرط الوارد بحجة الايقاف الصادرة من المرحوم تادرس أفندي عريان ولم يتعرض للكلام على الوصية كما أن وكيل الملتسبين بعد ان تناول في مذكرته الكلام على هذه الوصية وافق زميله وكيل الملتبس ضده على ترك البحث في امرها والاستناد اليها فكأنهما اتفقا على طرح البحث في الوصية جانبا اكتفاء بشرح شروط الوقفية ومع هذا فقد تناولت المحكمة بحث الوصية في أسباب الحكم واعتبرتها موجودة أولا وصحيحة ثانيا ثم استندت اليها بعد ذلك في حكمها » وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الخصوم تناقشوا في أمر الوصية وفي قيمة الصورة المقدمة من الملتبس ضده من الوجهة القانونية كما أن وكيل الملتسبين تناول في مذكرته المقدمة للمحكمة بعد ذلك بحث الوصية وقال ان الذي قدمه الملتبس ضده ان هو الا صورة لها ولم يقدم الأصل ومع ذلك فالصورة المقدمة هي مصادقة من ورثة تادرس أفندي عريان على ماسموه وصية صادرة من مورثهم على أن أسماء الورثة لم تذكر بالصورة المقدمة وفوق هذا فان محكمة مصر الشرعية سبق أن قضت بحكمها

الرقم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ في الدعوى التي رفعها سالم أفندي سيدهم ضد باسيلي باشا تادرس ناظر الوقف إذ ذاك بأن هذه الوصية لم تثبت شرعا وأن محكمة مصر الاهلية أخذت بهذا الحكم فيما قضت به في القضية الاستئنافية رقم ١١٧ سنة ١٩١١ المرفوعة من سرور أفندي سيدهم ضد بطر كخانة الاقباط الارثوذكس » وحيث ان الذي يستفاد من بحث الخصوم في أمر الوصية على الوجه المتقدم انهم تناولوا في مرافعتهم المناقشة في قيمتها وجودا وعدمها وحيث فقول الملتسبين أنه كان هناك اتفاق بينهما وبين الملتبس ضده على عدم البحث في أمر الوصية قول لا يصدقه الواقع .

« وحيث ان ما زعمه الملتسمان من أن المحكمة إذ استنتجت أن الوصية صحيحة وان مطاعن الملتسبين عليها لا يعابها وانها استندت اليها في تدعيم وجهة نظرها التي استخلصتها من تفسير شرط الواقف قد حكمت بمالم يطلبه الخصوم، هذا الزعم غير صحيح لأن الحكم لم يصدر بصحة الوصية إذ لم يكن مطلوباً من المحكمة أن تفصل بشئ في أمرها وإنما الذي ذكرته في أسباب الحكم خاصاً بتلك الوصية هو ما رأيت ان تسوقه كدليل على أن فهمها لشرط الواقف على النحو الذي فسرت به صحيح ولا توافق المحكمة الملتسبين في قولها أن الأسباب التي تأتي بها المحكمة لاستظهار وجهة نظرها في الحكم مقيدة للخصوم إذ محل ذلك مقصور على موضوع الخصومة القائمة بينهم والتي صدر فيها ذلك الحكم. » وبما ان الوصية لم تكن موضوع الخصومة بين الطرفين ، فالدليل المستنبط بشأنها في الحكم

لا يمنع الخصوم من أن يطعنوا عليها بما يشاءون من أوجه الطعون وكذلك لا يمكن أن يفهم من ذلك الدليل أن المحكمة أرادت أن تغير من مركز هذه الوصية من الوجهة القانونية ولا أن تؤثر بشيء على الأحكام الصادرة بشأنها من الجهة المختصة ومن بينها الحكم الصادر من المحكمة الشرعية في سنة ١٩٠٦

« وحيث أن الوجه الثاني من أوجه الالتماس مفاده أن الملتمس ضده أدخل الغش على المحكمة بأن قرر في دفاعه أن للوصية أصلاً صادرًا من الواقف وأن هذا الأصل تقدم للبطر كخانة فسجلته في دفاترها المعدة لذلك وسلمته للورثة وأن هذا هو ما يطلب لا اعتبار الوصية موجودة وصحيحة مع أنه لم تصدر وصية مطلقاً بخط الموصى وإن ما تقدم لها هو عبارة عن صورة من وصية اتفق أولاده الذكور على نصوصها وكان الغرض من تقديمها للبطر كخانة أن تأخذ علماً بما جاء فيها بالنسبة لحصة الخيرات .

« ومن حيث أن الملتمسين أوردوا مطاعنهما هذه على الوصية بما قرراه بالمرافعات وبما قدماه من المذكرات ولم يكن شيء من العيوب التي يطعنان بها على الوصية بخافية عليهما وكانت هذه الطعون محل مناقشة الخصوم أمام المحكمة في درجتي التقاضي

« وحيث أن شرط الغش الموجب للالتماس أن يكون مجهولاً وقت نظر الدعوى من الخصم الذي خسر دعواه أو أن تكون حصلت المناقشة فيه ولكن ظهرت بعد الحكم أدلة جديدة غير التي عرضت على المحكمة

« وبما أن ما ادعاه الملتمس ضده خاصاً بالوصية لم يكن مجهولاً من الملتمسين بل كان موضع دفاعهما كما أنه لم تظهر بعد الحكم أدلة جديدة غير التي سبق عرضها على المحكمة لأن الحكم الذي صدر من المحكمة الشرعية بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ والمؤيد استئنافياً بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ القاضي بمنع تعرض غبطة البطريرك للملتمسين في صرف المبلغ المخصص للخيرات وإن كان صدوره بعد الحكم الملتمس فيه إلا أن هذا الحكم لم يزد فيما قضى به عما سبق أن أصدرته المحكمة الشرعية بحكمها الرقم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ المقدم بملف الدعوى من الملتمس ، هذا فضلاً عن أن موضوع الوصية لم يكن مطروحاً أمام المحكمة للفصل فيه ولذا يكون هذا الوجه مرفوضاً أيضاً . ومن ذلك يتعين رفض الالتماس والزام رافعيه بالغرامة القانونية (التماس الست هـ وتادرس وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد زكي على بك ضد بطر كخانة الاقباط الارثوذكس وحضر عنها الاستاذ نصر فرعون رقم ٧٨٢ - سنة ١٩١٦ ق - رئاسة وعضوية - حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر - جازى بك وأحد مختار بك مشارين)

٤٢٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ أحكام تحضيرية . مجرد استيفاء تحقيقات . عدم جواز استئنافها
- ٢ أحكام تمهيدية - يؤخذ منها ما يستحكم به المحكمة في الدعوى

جواز استئنافها

- ٣ استئناف - الأحكام التحضيرية أو التمهيدية . التمييز بينها
- موكول لتقدير القاضي . الحكم قطعي . تأثيره على الموضوع . استئنافه . عدم تأثيره . حكم بتعيين خير جديد - جواز استئنافه .

المبادئ القانونية

(١) من المسلم به قانوناً أن الأحكام التحضيرية

هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى ، وهذه الاحكام لا يجوز استئنافها الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى. وهذا بخلاف الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى فهذه يجوز استئنافها لوحدها كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى

(٢) ان التمييز بين الاحكام التمهيدية والاحكام التحضيرية متروك الى تقدير القاضي ، وقد جرت المحاكم المصرية والفرنسية على أن كل حكم يصدر في نزاع مطروح أمام القضاء أو في دفع فرعى وكان هذا الحكم من شأنه أن يؤثر على الموضوع ويدل على ما ستحكم به المحكمة يعتبر حكما قطعيا بخلاف ما إذا كان هذا الحكم مجرد اجراء ولا يؤخذ منه ما يدل على ما ستحكم به المحكمة وانما هو تمهيد لا يستكمال ما يمكن أن يكون عقيدة القاضي فانه يعتبر حكما تحضيريا . فالحكم الذي يصدر بتعيين خبير جديد بدل الخبير الاول بدون أن يقضى بطلان تقريره يعتبر حكما تحضيريا . لأنه لا مصلحة لأحد الخصوم اكتسبها من التقرير المودع ، ولأن القاضي غير مقيد بتقرير الخبير وله أن يأخذه أو لا يأخذه ليكون عقيدته

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن الستة عشر الأول من المستأنف عليهم دفع فرعى بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف هو حكم تحضيرى لا تمهيدى فلا يجوز استئنافه إلا مع الحكم الذى يصدر فى الموضوع وقال وكيل المستأنفين ان الحكم المستأنف هو حكم قطعى لأنه فصل فى نزاع كان مطروحا أمام المحكمة

وهو بطلان تقرير الخبير فيجوز استئنافه منفصلا عن الحكم الذى يصدر فى الموضوع » وحيث إنه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أنه صدر من محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٨ حكم قضى بنذب خبير للبحث فى مقدار الاطيان التى وضع اليد عليها أو تصرف فيها ورث المدعين وهم من بعده فيما خصه فى أطيان البقلى بدرالكبير بمقتضى عقد ٢٢ محرم سنة ١٢٨٧ والتنازل الصادر من خضرة وصلوحة ومحبوبة بناته باعتبار أن هذا المقدار الثلث بعد استئصال ما حكم به لهنومه وأم الهنا من الاطيان المذكورة إلى آخر ما جاء بهذا الحكم - فاستأنف فريق المستأنف عليهم هذا الحكم وطالبوا تعديل مأمورية الخبير وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره قبل الفصل فى هذا الاستئناف وعند نظر الموضوع أمام المحكمة الابتدائية طلب المستأنفون الاصلون الحكم بايقاف نظر الموضوع حتى يفصل فى هذا الاستئناف فحكمت المحكمة بتاريخ ٨ يناير سنة ٩٢٩ بالايقاف - فاستأنف فريق المستأنفين الآن هذا الحكم مع الحكم التمهيدى الرقيم ٣ ابريل سنة ٩٢٨ وطلبوا الغاء الحكمين والفصل فى موضوع الدعوى لأنها صالحة للحكم فحكمت محكمة الاستئناف فى الاستئنافين المذكورين بتاريخ ١٤ يناير سنة ٩٣٠ بتأييد الحكمين المستأنفين وجاء فى أسباب هذا الحكم أن مأمورية الخبير التى حددتها المحكمة الابتدائية فى محلها وأن تعيين الخبير واجب الا أنه يجب أن لا يفهم من الاشارة إلى عقد ٢٢ محرم سنة ١٢٨٧

انها جعلته أساسا للتملك ولما أعيدت القضية لمحكمة أول درجة رأت أن الخبير الذي ندب بالحكم الرقيم ٣ ابريل سنة ٩٢٨ وهو حسن بك رشدي لم ينفذ المأمورية طبقا لهذا الحكم فرأت ندب خبير آخر لتنفيذه مع ملاحظة ما جاء بأسباب الحكم الاستئنافي المؤيد له بخصوص عقد ٢٢ محرم سنة ١٢٨٧ فقضت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ٩٣٠ بتعيين فريد أفندي الجندی لاداء المأمورية المينة بأسباب هذا الحكم وهو الحكم المستأنف فيجب البحث فيما إذا كان هذا الحكم هو حكم تحضيرى أو تمهيدى .

« وحيث انه من المسلم به قانونا أن الاحكام التحضيرية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى وهذه الاحكام لا يجوز استئنافها الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى . والاحكام التمهيدية هي التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى وهذه الاحكام يجوز استئنافها وحدها كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى

« وحيث ان التميز بين الاحكام التحضيرية والاحكام التمهيدية متروك إلى تقدير القاضى وقد جرت المحاكم المصرية والمحاكم الفرنسية على أن كل حكم يصدر في نزاع مطروح أمام القضاء أو في دفع فرعى وكان هذا الحكم من شأنه أن يؤثر على الموضوع ويدل على ما ستحكم به المحكمة يعتبر حكما قطعيا بخلاف ما إذا كان الحكم الذى يصدر هو مجرد اجراء ولا يؤخذ منه

ما يدل على ما ستحكم به المحكمة وإنما هو تمهيد لاستكمال ما يمكن أن يكون به عقيدة القاضى فانه يعتبر حكما تحضيريا وقد حكم بأن الحكم الذى يصدر بتعيين خبير جديد .

„Une nouvelle expertise“ بدل الخبير الأول بدون أن يقضى بطلان تقريره يعتبر حكما تحضيريا والعلة في ذلك أنه لا مصلحة لأحد من الخصوم اكتسبها من التقرير المودع لأن القاضى غير مقيد بتقرير الخبير وله أن يأخذه أو لا يأخذ به ليكون عقيدته فلا يصح أن يستأنف الحكم الذى يصدر منه بتعيين خبير آخر ويقال له أنت مخطئ . في عدم الأخذ بتقرير الخبير ويجب عليك أن تكون عقيدتك من التقرير المقدم ويفرض عليه الأخذ به لأن هذا يعتبر تدخلا في عقيدة القاضى (راجع فصول دالوز جزء ٢٢ ص ٢٦٢ نوتة ٢٩٨ وجزء ٢٩ ص ٥٣٢ نوتة ٢٠٤)

« وحيث ان الحكم المستأنف لم يفصل في خصومة مطروحة امام المحكمة ولا في دفع فرعى ولم يقض بطلان تقرير الخبير لمخالفته للاجراءات القانونية وكل ما جاء بهذا الحكم ان المحكمة لم تقتنع بتقرير الخبير الاول ولم تكون عقيدتها منه مما يجعلها تحكم في القضية وهي مستريحة الضمير فرأت ندب خبير آخر بدل الاول ليؤدى نفس المأمورية التى انتدب من أجلها الخبير الاول بدون أى تعديل أو تغيير فيها لا بزيادة ولا بنقصان، نعم لو أن المحكمة غيرت في مأمورية الخبير

„Il a ordonné une seconde expertsie“ كان للمستأنفين الحق في استئناف الحكم لأن تغيير

مأمورية الخبير يمس الموضوع ويدل على ما استحکم به المحكمة. أما المأمورية الواردة في الحكم المستأنف هي بذاتها التي حددها الحكم الاستثنائي الرقيم ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ المؤيد للحكم الرقيم ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ فلا يمكن اعتبار الحكم المستأنف قطعياً لأنه لم يفصل لا في خصومة ولا في دفع فرعى ولا بإجراء تحقيق جديد .

« وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله وعدم جواز الاستئناف ولا عبرة بالمراجع الواردة في مذكرة المستأنفين لأنها خاصة بالأحكام التمهيدية والأحكام القطعية والحكم المستأنف هو حكم تحضيري لا قطعي ولا تمهيدى كما سبق بيانه .

(استئناف ورثة عبد المقصود بدر وحضر عنهم الاستاذ عزيز بك خانكي ضد الشيخ حسن علي بدر وآخرين وحضر عنهم معادة محمد نجيب الغرايلي بإشار رقم ٧٩٥ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي ذكي القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٤٢١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - قوة الشيء المحكوم فيه - اختلاف السبب - ملكية - سبب التملك

رفض الدعوى - الاستناد الى سبب جديد للتمليك .

جواز رفع دعوى جديدة به

٣٠٢ - اختصاص عام للمحاكم - صالح أجنبي - زواله - دعوى

نزاع ملكية - حكم مرسى مزاد صادر من المحاكم

الاهلية - حكم آخر صادر من المحاكم المختلطة - بطلان

الحكم الصادر من المحاكم المختلطة عن بعض الاعيان .

بقا اثر الحكم الاهلي بالنسبة لهذه الاعيان

٤ - نزاع ملكية - حكم مرسى المزاد - تقرير زيادة العشر

أثره بالنسبة للحكم الاول - شرط فاسخ لا يتحقق

الابحدور حكم مرسى مزاد جديد - عدم جواز تصرف

المدن في الملك أثناء اجراءات زيادة العشر

المبادئ القانونية

رفع دائن دعوى نزاع ملكية مدينة أمام المحاكم

الاهلية وحكم فيها بالبيع ورسا المزاد عليه ثم حصل التقرير بزيادة العشر وأعيدت اجراءات البيع . وفي أثناء ذلك قيل من ديانة أجنبى أن الاطيان نفسها مرفوع بشأنها دعوى أمام المحاكم المختلطة فقرر قاضى البيوع إيقاف البيع حتى تنتهى الدعوى أمام المحاكم المختلطة وقد انتهت بأن رسا مزاد الاطيان على نفس الدائن الذى كان يباشر اجراءات نزاع الملكية أمام المحاكم الاهلية واعتبرت اجراءات نزاع الملكية أمام المحاكم الاهلية باطلة، طعن بعد ذلك المدين في أن حكم مرسى المزاد المختلط شمل مقدارا من الاطيان لم يدخل ضمن محضر الحجز العقارى المختلط وطلب بطلان حكم مرسى المزاد المختلط بالنسبة لهذا القدر وقضى له به ضد الدائن (الذى رسا عليه المزاد) جاء الدائن بعد ذلك برفع دعوى بتثبيت ملكيته أمام المحاكم الاهلية لهذا المقدار وتمسك بحكم مرسى المزاد الذى صدر له من المحكمة الاهلية كسند للملكية وبأنه سدد جميع الديانة ودفع ثمن الاطيان واستمر واضعاً يده عليها مدة طويلة

دفع خصومه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة بحكم ابطال حكم مرسى المزاد. وبأن حكم مرسى المزاد الاهلي أصبح لا وجود له بسبب التقرير بزيادة العشر وبأن هذا الحكم سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه

ومحكمة الاستئناف قضت

(أولا) بأن الدعوى الحالية وان كان موضوعها هو نزاع في ملكية نفس الاطيان التي كانت محل النزاع أمام المحكمة المختلطة ومن نفس الخصوم إلا أن السبب الذى تقوم عليه الدعوى الحالية هو الملكية بمقتضى حكم مرسى المزاد الاهلي . أما في الدعوى المختلط فكان النزاع قائما لا على ملكية الدائن (الذى رسى عليه المزاد) للعين المتنازع عليها وإنما على صحة أو بطلان الاجراءات فكان السبب الذى

في هذه الدعوى بعد زوال الصالح الأجنبي فلا شك أن الحالة تعود إلى ما كانت عليه قبل اتخاذ الاجراءات أمام المحاكم المختلطة بالنسبة لهذه الأوطيان .

(رابعاً) أن من المسلم به قانوناً أن حكم مرسى المزاد لا ينقل الملكية إلى الراعى عليه المزاد ملكية منجزة بل ينقل إليه الملكية معلقة على شرط فاسخ ولا يتحقق شرط الفسخ بمجرد التقرير بزيادة العشر بل بحكم مرسى المزاد الثانى وطالمالم يصدر هذا الحكم فإن حكم مرسى المزاد الاول ينتج نتائجه القانونية و يترتب على ذلك أن الملكية لا تعود إلى المدين بل تظل للراعى عليه المزاد وأن المدين لا يستطيع منح أى حق على العقار لدائن أو لغيره دائن .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص في أن المستأنف كان يداين مورث المستأنف عليهم على اسماعيل شهبان في مبلغ ١٠٨٤ ج بمقتضى عقد رهن مسجل في ٢٠ يناير سنة ١٩١٠ والمالم يدفع له الدين رفع عليه دعوى نزع ملكية الاطيان المرهونة ومقدارها ستة عشر فدانا وكسورا أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية فقضى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١١ بنزع الملكية وتسجل هذا الحكم في ٢٠ مارس سنة ١٩١١ وفي ٨ مايو سنة ١٩١١ رسا مزاد هذه الاطيان على المستأنف ثم حصل تقرير بزيادة العشر وأعيدت اجراءات البيع وفي أثناء ذلك قيل من ديانة أجنب أن الاطيان المراد بيعها مرفوع بشأنها دعوى نزع ملكية أمام المحكمة المختلطة فقرر قاضى البيوع بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩١١ بايقاف البيع حتى تنتهى الدعوى أمام المحكمة المختلطة ثم سارت

بني عليه المدين طلب احقيقته للاطيان المتنازع عليها هو بطلان اجراءات حكم مرسى المزاد الصادر من المحكمة المختلطة . فالحكم الصادر يبطلان الاجراءات وان ترتب عليه الحكم بأحقية المدين بالنسبة للمقدار موضوع الدعوى . الا أنه لا يعتبر فاصلاً في الملكية فصلانها ثانياً من الطرفين فيما لو ظهر سبب آخر للملكية خلاف السبب الذى كان مطروحاً في الدعوى المختلطة وحكم مرسى المزاد الصادر من المحاكم الاهلية يعتبر سبباً جديداً مغايراً للسبب الاول يبيح طرح النزاع من جديد

(ثانياً) انه وان كان الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة للوظيفة هو من النظام العام ويجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها بمجرد وجود صالح أجنبي الا أن محل هذا اذا لم تصدر المحكمة حكمها ولكن اذا لم يدفع أحد من الخصوم بهذا الدفع وأصدرت المحكمة الحكم في الموضوع فلا شك أن الحكم الذى يصدر من المحكمة يكون واجب الاحترام أمام السلطة التى أصدرته . ولا يصح الطعن عليه إلا بالطرق المعتادة للطعن في الاحكام وبالعكس لا يكون لهذا الحكم أى قيمة ضد الاجنبى

وعلى ذلك فحكم مرسى المزاد الصادر بين وطنيين لا يؤثر في قيامه — بالنسبة لعلاقة الوطنيين ببعضهما — أمام المحاكم الاهلية — قضاء المحاكم المختلطة يبطلانه خصوصاً مادام النزاع أصبح أخيراً منحصراً بين وطنيين ولا مصلحة للاجنبى فيه .

(ثالثاً) أن قرار الايقاف الصادر من قاضى البيوع حتى يفصل في قضية نزع الملكية المنظورة أمام المحاكم المختلطة وحكم مرسى المزاد الصادر قبل هذا القرار لا تلغيهما الاجراءات التى اتخذت أمام المحاكم المختلطة الا اذا اشتمل البيع أمام هذه المحاكم على جميع الاطيان ولكن اذا بقي شيء من الاطيان أو حكم ببطلان مرسى المزاد بالنسبة لشيء منها كما حصل

الاجراءات أمام المحكمة المختلطة ورسا مزاد الأطيان على «خليل شاهين» في ٩ نوفمبر سنة ٩١١ وأعيد البيع على ذمة الراسى عليه المزاد المذكور ورسا المزاد على المستأنف في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٥ باعتبار الأطيان ١٦ فدانا و٥ قراريط ولما كانت هذه الأطيان تشتمل على أطيان لم تدخل في الحجز العقارى ولا في اجراءات البيع الاول فقد رفع المدين على اسماعيل شهوان دعوى أمام محكمة المنصورة المختلطة ضد المستأنف طلب فيها بطلان حكم مرسى المزاد الرقيم ١٠ أغسطس ١٩١٥ فيما يختص بالأطيان التي لم تدخل ضمن الحجز العقارى ومقدارها أربعة أفدنة وكسور وريع هذا القدر باعتبار ٥٠ ج سنويا من ابتداء ١٠ أغسطس سنة ١٩١٥ لغاية التسليم فحكمت محكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ بالغاء حكم مرسى المزاد الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٥ وبأحقية على اسماعيل شهوان إلى الأطيان المستردة وتأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٢٩ وأخير ارفع المستأنف الدعوى الحالية طلب فيها الحكم له بثبوت ملكيته إلى ١٨ س و ٢١ ط و ٣ فدان المينة بورقة التكليف بالحضور مرتكنا في اثبات دعواه على حكم مرسى المزاد الصادر من قاضى البيوع بمحكمة الزقازيق بتاريخ ٨ مايو سنة ٩١١ وبأن الغاء الاجراءات أمام المحكمة المختلطة بالنسبة لهذا القدر لا يؤثر على سبق رسوم زاده عليه أمام المحكمة الاهلية لأنه سدد جميع الديانة ودفع ثمن الأطيان المنزوع ملكيتها واستمر واضعا يده عليها لهذا السبب حتى سنة ١٩٢٩ ودفعت المستأنف عليها الاولى

دعوى المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أمام المحكمة المختلطة وبأن حكم مرسى المزاد الصادر من المحكمة الاهلية بالنسبة للقدر المتنازع فيه الآن قد تلاشى وأصبح لا وجود له بسبب الاجراءات التي حصلت أمام المحكمة المختلطة وبسبب التقرير بزيادة العشر وبأن هذا الحكم قد سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه .
« وحيث ان الفصل في هذه القضية يستلزم البحث في النقط الآتية : - أولا - هل الحكم الصادر من المحكمة المختلطة بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٢٩ يمكن الاحتجاج به على المستأنف بالنسبة لملكية الأطيان المتنازع عليها ويمنعه من رفع هذه الدعوى - ثانيا - هل حكم مرسى المزاد الصادر من المحكمة الاهلية بتاريخ ٨ مايو سنة ٩١١ لازال قائما رغم الاجراءات التي حصلت أمام المحكمة المختلطة ورغم زيادة العشر ويصلح سند التملك .
ثالثا - هل يمكن الاحتجاج ضد المستأنف بالعقد الصادر للمستأنف عليها الاولى من المدين بتاريخ ٢٠ مارس سنة ٩٢٠ ومسجل بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٩٢٠

— عن الأمر الأول —

— وهو الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها —

« حيث أن المستأنف عليها الاولى دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة بحكمها الرقيم ٧ مايو سنة ٩٢٩ وتمسكت بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث انه تبين للمحكمة من اطلاعها على

رغم اجراءات المحكمة المختلطة ورغم التقرير
بزيادة العشر

« حيث ان محكمة أول درجة قضت بطلان
الحكم المذكور بناء على أنه صدر من محكمة غير مختصة
لوجود ديون لأجانب على العين المراد بيعها وقالت
بأنه كان يجب على محكمة الزقازيق الاهلية أن
تحكم بعدم اختصاصها لوجود الصالح الاجنبي وما
دامت أنها تجاوزت الاختصاص فيكون حكمها
باطلا ولا يترتب عليه أى أثر قانوني ولا
يكسب المستأنف ملكية القدر موضوع النزاع
» وحيث انه وان كان الدفع بعدم الاختصاص
بالنسبة للوظيفة هو من النظام العام ويجوز للمحكمة
أن تحكم به من تلقاء نفسها بمجرد وجود صالح أجنبي
الا أن محل هذا اذالم تصدر المحكمة حكمها ولكن
اذالم يدفع أحد من الخصوم بهذا الدفع وأصدرت
المحكمة الحكم في الموضوع فلا شك أن الحكم الذي
يصدر من المحكمة يكون واجب الاحترام أمام
السلطة التي أصدرته ولا يصح الطعن عليه الا
بالطرق المعتادة للطعن في الأحكام وبالعكس
لا يكون لهذا الحكم أى قيمة ضد الاجنبي .

« وحيث ان الحكم الرقم ٨ مايو سنة ١٩١١
صدر بين وطنيين والنزاع الآن هو بين وطنيين
لامصلحة للأجنبي فيه فلا محل للقول بان هذا الحكم
صدر باطلا ويكون ما جاء في الحكم المستأنف من
هذا الوجه في غير محله .

« وحيث انه صدر من قاضى البيوع بتاريخ ٢
يوليه سنة ١٩١١ قرار بالايقاف حتى يفصل في
القضية المنظورة أمام المحكمة المختلطة بناء على وجود
دعوى نزاع ملكية عن الأتليان أمام المحكمة المختلطة

هذا الحكم ان النزاع كان قائما بين طرفي
الخصوم لا على ملكية مورث المستأنف عليهم أو
المستأنف للعين المتنازع عليها وانما النزاع كان
قائما بينهما على صحة أو بطلان الاجراءات.
فكان مورث المستأنف عليهم يطلب أحقيته
للأتليان المتنازع عليها بناء على بطلان هذه
الاجراءات فقط دون سواها وكان المستأنف
يتمسك ردأعلى دعوى المورث بصحة الاجراءات
وبصحة حكم مرسى المزداد الرقم ١٠ أغسطس
سنة ٩١٥. فاذا ما روى أن الاجراءات باطلة كان
من الطبيعي أن تحكم المحكمة بالغاء حكم مرسى
المزداد بالنسبة للقدر المتنازع عليه وبالتالي بأحقية
المدين اليها حتى تصحح الاجراءات فلا يعتبر
هذا الحكم فاصلا في الملكية فصلا نهائيا بين
الطرفين فيما لو ظهر للمستأنف سبب آخر للملكية
خلاف السبب الذى أبداه فى الدعوى المختلطة .
» وحيث ان الدعوى الحالية وان كان

موضوعها هو نزاع فى ملكية نفس الأتليان التى
كانت محل النزاع أمام المحكمة المختلطة ومن نفس
الخصوم . الا أن السبب الذى يبنى المستأنف
عليه دعواه هو سبب جديد خلاف السبب فى
الدعوى الأولى - هذا السبب هو أنه مالك
بمقتضى حكم مرسى المزداد الصادر من المحكمة
الاهلية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١

« وحيث انه من ذلك يكون الدفع الفرعى
فى غير محله ويتعين رفضه

على الأمر الثانى

وهو هل حكم مرسى المزداد الصادر من المحكمة
الاهلية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ لازال قائما

ملكية العين من الراسى عليه المزاد لأنه بمجرد
رسو المزاد على شخص يقع البيع وينتج كل
نتائج القانونية طالما أنه لم يصدر الحكم ببيع آخر
بعد التقرير بزيادة العشر فإذا حصل ذلك سقط
الحكم الأول وصار حكم المزاد التالى نهائيا
وأنتج نتائج القانونية - ومن نتائج هذا أيضا أن
الملكية لا تعود الى المدين كما ان المدين لا يستطيع
منح أى حق على العقار لدائن أو لغير دائن
« وحيث ان المستأنف وإن كان قد دخل في
المزاد أمام المحكمة المختلطة ورأسا عليه مزاد الاطيان
جميعها بما فيها القدر المتنازع فيه واستلمها بموجب
حكم مرسى المزاد الصادر من المحكمة المختلطة
بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩١٥ واستمر واضعا
يده عليها الغاية اقتزاعها منه عقب صدور حكم
محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩
فلا يترتب على ذلك سقوط حقه الذى اكتسبه
بحكم مرسى المزاد الصادر من محكمة الزقازيق
الابتدائية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ لأنه لا مانع
يمنع أى انسان من أن يكون له سندان للتملك
هذا فضلا عن أنه من المفروض أن المستأنف
دفع ثمن جميع الاطيان التى رسا مزادها عليه أمام
المحكمة المختلطة عقب رسو المزاد عليه والالما
استطاع استلام حكم رسو المزاد واستلام
الاطيان فانتزع جزء من الاطيان التى رست عليه
من تحت يده عقب الحكم الصادر من المحكمة
المختلطة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩ يولده فورا الحق
فيما نقص من دينه الذى نزاع بموجبه الاطيان
التي كانت مرهونة اليه بنسبة ما انتزع من تحت
يده من الاطيان لأنه لا يجوز عدلا ولا قانونا أن

فهذا القرار وحكم مرسى المزاد الصادر قبله بتاريخ ٨
مايو سنة ١٩١١ لا تلغيهما الاجراءات التى اتخذت
أمام المحكمة المختلطة الا اذا اشتمل البيع أمام المحكمة
المختلطة على جميع الاطيان ولكن اذا بقى شئ من
الاطيان أو حكم بىطلان الاجراءات بالنسبة
لشئ منها بعد زوال الصالح الاجنبى فلا شك أن
الحالة تعود الى ما كانت عليه قبل اتخاذ الاجراءات
أمام المحكمة المختلطة .

« وحيث انه حكم من المحكمة المختلطة بتاريخ
٧ مايو سنة ١٩٢٩ بىطلان البيع بالنسبة الى أربعة
أفدنة وكسور يدخل من ضمنها القدر موضوع
النزاع فيبقى البحث فيمن يؤول اليه ملكية
القدر المذكور وهل يدخل في ملكية
المدين ويكون له حق التصرف فيه أو يبقى في
ملكية المستأنف حسب حكم مرسى المزاد الصادر
من المحكمة الاهلية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ -
وهذا البحث يجر الى البحث فيما اذا كان التقرير
بزيادة العشر يلغى حكم مرسى المزاد أم لا
« وحيث انه من المسلم به قانونا أن حكم مرسى
المزاد لا ينقل الملكية الى الراسى عليه المزاد
ملكية منجزة بل ينقل له الملكية معلقة على شرط
فاسخ ولكن المختلف فيه هو التاريخ الذى
يتحقق فيه شرط الفسخ هل هو بمجرد التقرير
بالزيادة أو بصدور حكم مرسى المزاد الثانى .

« وحيث ان هذه المحكمة تميل الى الأخذ
بالنظرية القائلة بأن شرط الفسخ لا يتحقق الا بحكم
مرسى المزاد الثانى وهذه النظرية هي التى أيدها
المرحوم أبو هيف بك فى كتابه ص ٦٢٧ نمرة ٩٥٣
وأخذت بها المحاكم المختلطة أخيرا فى أحكامها -
وعلى هذا فاللتقرير بزيادة العشر لا يمكن أن ينزع

يحرم من الاطيان وما يقابلها من حصتها في الثمن الذي خصص لوفاء دين الرهن — وهذا الحق يتعلق بما بقي من الاطيان المرهونة بعد اتخاذ الاجراءات المختلطة وهي التي رسا مزادها على المستأنف بموجب الحكم الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ من المحكمة الاهلية الا اذا ثبت أن المستأنف رغم انتزاع هذا الجزء من تحت يده قد استولى على جميع دينه التي كانت الاطيان مرهونة من أجله أو سقط حقه في إعادة الاجراءات. ومحل البحث في هذا يكون أمام الجهة التي ستطرح أمامها إعادة البيع بناء على التقرير الحاصل بزيادة العشر.

« وحيث انه من كل ذلك يكون حكم مرسى المزاد الصادر من المحكمة الاهلية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ باقيا ويعطى أثره كسند للملكية معلق على شرط فاسخ ويتحقق هذا الشرط برسوم مزاد الاطيان على آخر أو بقيام الدليل على أن الراسي عليه المزاد قد استولى على دينه الذي نزع ملكية الاطيان من أجله أو بسقوط حق المستأنف في إعادة اجراءات البيع وأما فيما عدا ذلك فيصبح هذا الحكم نافذا وينتج نتائج القانونية من تاريخ صدوره

في الامر الثالث

وهو هل يمكن الاحتجاج على المستأنف بالعقد الصادر للمستأنف عليها الاولى بالدين بتاريخ ٢٠ مارس سنة ٩٢٠ ومسجل بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٩٢٠ حيث أنه تقرر فيما سبق بيانه ان حكم مرسى المزاد الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ باق تحت شرط فاسخ لا يتحقق الا برسو المزاد على آخر وأنه من نتيجة ذلك عدم رجوع العين

الى ملكية المدين بمجرد التقرير بزيادة العشر بأي كيفية كانت فكل تصرف يحصل من المدين يعتبر صادرا من غير مالك لان العين خرجت من ملكية المدين بحكم مرسى المزاد هذا فضلا عن أن حكم نزع الملكية الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ٩١١ من المحكمة الاهلية مسجل في ٢٠ مارس سنة ١٩١١ وهذا التسجيل حجة على الغير وهو أسبق من تسجيل عقد المستأنف عليها الاولى إذا فرض أن البيع لها من مالك وعلى كلتا الحالتين لا يمكن الاحتجاج بالعقد المذكور على المستأنف « وحيث انه من كل ما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه وتثبيت ملكية المستأنف الى ١٧ س و ٢١ ط و ٣ فدن المدينة بورقة التكليف بالحضور تحت شرط فاسخ بالقيود السابقة

(استئناف محمد أنجدي محمد اسماعيل متولى وحضر عنه الاستاذ السيد حامد فهمى ضد الست فطومة خايل جاهين وآخرين رقم ٧٥٩ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٤٢٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - خطبة حق العدول عنها، حق مطلق . لا يترتب عليه تعويض

٢ - خطبة . عدول عنها . لا يجوز البحث في اسباب العدول

المبادئ القانونية

١ - الاصل في الحقوق أن تكون مطلقة فلا تحد الا بما تقيد هابه القوانين والشرائع المرعية لمصلحة المجموع أو لمنع الضرر . والتمتع بالحقوق بما لا يخرج عن الحدود التي ترسمها القوانين لا يوجب المؤاخذة أمام القضاء حتى ولو ترتب عليه أحيانا مضايقة للغير أو الاضرار به . ولما كانت الخطبة لا تخول شرعا حقوقا للخطوبة ولا تقيد الخطاب بأي التزام

(المادة الرابعة من الاحوال الشخصية) وما دام قد أيسح للخاطب في الشريعة الاسلامية أن يعدل عن الخطبة وأن يسترد ما يكون قد عجله من المهر وقدمه من الهدايا إن كانت قائمة وأنه مفروض في الخطوبة الامام بأحكام دينها فليس لها أن تستبعد احتمال حدوث العدول عن خطبتها وان ترتب عليه نتائج خصوصاً وأن الشرع قد أباح لها ما أباحه للخاطب. وعلى ذلك فلا يمكن مطالبة الخاطب اذا عدل عن الخطبة بأية تعويضات

٢ - لا يجوز البحث في الاسباب التي حملت الخاطب على العدول عن الخطبة لان الخوض في البحث عن المبرر يؤدي الى افشاء أسرار العائلات واظهار فضائح تحرّص الاديان والشرائع الوضعية على سترها لما قد ينجم عن اذاعتها من النتائج الخطيرة مما يمس النظام العام والآداب

ومطالبة من عدل عن الخطبة بأبداء الاسباب التي أدت الى العدول والاستهداف الى الحكم عليه بالتعويضات فيه احراج شديد للخاطب والخطوبة على السواء . واعتداء على مال كليهما من الحرية المطلقة في ابرام الزواج الذي ان تم بغير محض ارادة أحد طرفيه كان سبياً في شقائهما وتعاستهما ومفوناً للغرض المقصود منه

المحكم

« بما أن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لما قضى به في الدعوى الأصلية المرفوعة من... أفندى ضد الست وللا سباب التي ارتكن عليها المستمدة من أحكام الشريعة الاسلامية التي يخضع لها الخصوم في أحوالها الشخصية والتي تأخذ بها هذه المحكمة ولأنه لا نزاع بينهما في شأن دفع

المهر ومقداره ولا في تقديم الخاتم وقيمه أما ادعاء الست . . . ووالدها بأنه استهلك الخاتم بالتصرف فيه فمجرد قول لادليل عليه فيتعين تأييد الحكم المستأنف الصادر في تلك الدعوى .

عن الدعوى الفرعية الأولى المرفوعة من الست و على

« بما أن اساس هذه الدعوى هو ما اصاب المدعين فيها من اضرار ادية ومادية من جراء عدول عن الخطبة بغير مبرر يقتضيه وفي وقت غير مناسب.

« وبما أنه للفصل في هذه الدعوى يتعين البحث فيما اذا كان العدول عن الخطبة من جانب الخاطب مباح له في الشريعة الاسلامية ام انه غير مباح وفي الحالة الأولى هل يعد عملاً غير مشروع يستوجب المسؤولية امام القضاء عن حصول ضرر منه ان لم يثبت أنه بنى على مسوغ يقتضيه - وهل للبحاكم أن تبحث في المسوغ

« وبما أن الحكم المستأنف قد سلم بحق الخاطب شرعاً في العدول عن الخطبة بناء على ما ورد بنص المادة الرابعة من قانون الاحوال الشخصية الذي لا لبس فيه ولا إبهام وقد نقلت محكمة أول درجة هذا النص كاملاً في حكمها غير أنها رتببت مسؤولية الخاطب على شبه جنحة مدنية قالت أنها نتجت عن عدوله عن الخطبة بغير مسوغ وفي وقت غير لائق ومتأخراً مما أضرب بالخطوبة بماديا وأديا ونوهت عن هذه الأضرار وطبقت المادة « ١٥١ » من القانون المدني المصري واستندت أيضاً في ذلك على القاعدة الشرعية التي تقول « لا ضرر

ولا ضرار في الاسلام».

«وبما أن الأصل في الحقوق أن تكون مطلقة فلا تحدا لا بما تقيد بها بالقوانين والشرائع المرعية لمصلحة المجموع أو لمنع الضرر عن الغير والحكمة في ذلك أن ترك تقدير الحدود التي يجب أن يستعمل فيها الحقوق للأفراد أو للقاضي قد يؤدي إلى الفوضى وتعطيل الحرية في التمتع بهذه الحقوق لما يستلزمه ذلك من البحث قبل كل استعمال لها فيما إذا كان المنطق والرأي السليم يسمحان به أو لا يسمحان وفي كل حالة قد تختلف الآراء باختلاف وجهات النظر وقوة الإدراك وضعفه مما يجعل الأمر بغير ضابط فضلا عما في ذلك من الاعتداء على سلطة الهيئة المخول لها التشريع والتي فيها يتوافر الضمان الكافي لحسن التقدير.

«وبما أنه يترتب على قاعدة جواز استعمال الحقوق في الحدود التي ترسمها القوانين وعدم تقيدها إلا بها أن التمتع بها بما لا يخرج عن تلك الحدود لا يوجب المؤاخظة أمام القضاء حتى ولو ترتب عليه أحيانا مضايقة للغير أو الأضرار به وكل ما يمكن أن يؤدي إليه في هذه الحالة أن يرمى المسمى بأنه لا يراعى الغير ولا ينظر إلا لمصلحته وقد يكون آثما بحسب أحكام دينه في تصرفه هذا ولا يخرج الأمر عن ذلك وخلاصة القول في هذا المبحث أن مالك الحق لا يتقيد في استعماله إياه إلا بما يكون فيه اعتداء على حق مقرر للغير قانونا.

«وبما أن الخطبة لا تخول شرعا حقوقا للخطوبة ولا تقيد الخطيب بأي التزام كان
«وبما أن القول بأن استعمال الحقوق استعمالا

مؤديا إلى الأضرار بالغير بلا مسوغ موجب للمؤاخظة والمسئولية أمام القضاء إطلاقا أي سواء تعارض مع حق الغير أم لم يتعارض معه يستلزم حتما عند البحث في هذه المسئولية التحري عن الأسباب التي أدت إلى هذا الاستعمال حتى إذا وجدت مقبولة ارتفعت المسئولية.

«وبما أن الخوض في البحث عن المبرر في هذه الدعوى وبما يماثلها يحول دون أنه قد يؤدي إلى إفشاء أسرار العائلات وإظهار فضائح تحرص الأديان والشرائع الوضعية على سترها لما قد ينجم عن إذاعتها من النتائج الخطيرة لذلك لا يمكن الأخذ بهذا القول الضعيف خصوصاً في مثل هذه الدعوى مراعاة للنظام العام والآداب.

«وبما أنه فضلا عما ذكر فإنه ما دام أنه قد أتيح للخطيب في الشريعة الإسلامية أن يعدل عن الخطبة وأن يسترد ما يكون قد عجله من المهر وقدمه من الهدايا إن كانت قائمة وأنه مفروض في الخطوبة أنها تلم بأحكام دينها فما كان لها أن تستبعد احتمال حدوث العدول عن خطبتها وأن ترتب عليه نتائج وقد أباح الشرع لها ما أباحه للخطيب إذ خولها رد الخطيب ولو بعد قبولها أو قبول وليها إن كانت قاصرة هدية الخطيب ودفعه المهر كله أو بعضه» مادة ٤ من قانون الأحوال الشخصية»

«وبما أنه فوق ذلك فإنه قد تسبق الخطبة عقد النكاح ليتبين لكل طرف الوقوف قبل اتمامه على أحوال وأطوار الطرف الآخر حتى إذا جاءت المعلومات التي يحصل عليها كلاهما عن الثاني مطابقة لما كان يرجوه تم العقد والاعدل عنه

فلا يصح مؤاخذه من يرجع منهما عن الخطبة لأنه لم يجد في الطرف الآخر ما كان يتوسمه فيه والقول بغير ذلك وبوجوب ابداء الأسباب التي تؤدي الى عدول من يعدل منهما والا استهدف للتعويضات فيه احراج شديد لكل من الخاطب والمخطوبة واعتداء على مال كليهما من الحرية المطلقة في ابرام الزواج الذي ان تم بغير محض ارادة أحد طرفيه كان سببا في شقائهما وتعاستهما وفات الغرض منه ولا يلبث أن ينهار لأنه يكون قد بنى على غير أساس .

« وبما أن الخاطب قد تحاشى في كل أدوار القضية عن ابداء ما يمس كرامة الست ... كما أنه أحجم عن اعلان شهود عند الا حالة على التحقيق » وبما أنه علاوة على ما تقدم فإن الست ... قد تزوجت في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ على صداق قدره ٩٠ جنيها وأنه لكل ما ذكر ترى المحكمة أن الحكم المستأنف في الدعوى الفرعية هذه لم يصب الحقيقة فيتعين الغاؤه ورفض دعوى المدعين فيها مع الزامهما بمصاريفها عن الدرجتين .

عن الدعوى الفرعية الثانية المرفوعة من ضد

« بما أن هذه الدعوى بنيت على أن الدفع بعدم الاختصاص والدعوى الفرعية الأولى التي سبق الكلام عليها انما رفعتا على سبيل الكيد من الست ... ووالدها - وعلى أن اجراءاتهما في الدعوى تؤدي ذلك .

« وبما أنه سواء أكان من جهة الدفع بعدم الاختصاص أو من جهة الدعوى الفرعية الأولى المنوّه عنها فإن الأمر فيهما لم يكن واضحا

وضوحا لاجدال فيه حتى يمكن أن يقال أن التمسك بهما كان من باب الكيد لل... أفندى وقد أخذت المحكمة الجزئية بالدفع الفرعي وحكمت بقبوله وتمسك نفس المدعى بالنصوص الشرعية في تأييد دفاعه كما أن محكمة أول درجة قد أخذت هي أيضا في الدعوى الفرعية الأولى بنظرية المدعى عليهما فقضت لهما ببعض طلباتهما لذلك تكون الدعوى الفرعية الثانية هذه في غير محلها فيتعين رفضها وتأييد الحكم المستأنف فيها

(استئناف وحضر عنه الاستاذ حسين رستم ضد الانسه وآخر وحضر عنهما الاستاذ اسماعيل حمزة رقم ٣٦٢ و٢٣٥ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٤٢٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

- (١) تفسير - التباس في نص - فقد الحق - ضرورة النص الصريح
(٢) معاش - طبقا للامحة سنة ١٢٧١ - عدم القدرة على الكسب -
بغض النظر عن وجود مال له - كاف لتقريره

المبادئ القانونية

(١) إذا وجد التباس في بعض نصوص القوانين فالقاعدة في تفسيرها أنه لأجل القول بفقد أي حق

من الحقوق يجب أن يكون ذلك بنص صريح

(٢) ان عبارة « غير قادر على التكسب للعلة التي تمنع الوارث من الخدمة أو الحصول على المعاش » الواردة بالمادة السابعة من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٢٧١ لا تدل على أن المستحق للمعاش يجب أن يكون في آن واحد ذا عاهة وعديم الايراد بل المفهوم فيها أن تكون العاهة بحالة خطيرة لا يتمكن معها الشخص من القيام بأسباب معاشه بدون النفقات لما عنده من الثروة فان القانون في هذه الحالة سوى بين الأشخاص ذوي العاهة وبين القصر والنساء من الوارثين وذلك فيما يختص باستحقاق المعاش

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي
 بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة وتضيف اليها أن
 التفسير الذي فسرت به محكمة أول درجة نص المادتين
 السابعة والتاسعة من قانون معاشات سنة ١٢٧١
 رقمه ينطبق على العبارة الواردة بهما اذ أن النص في
 المادة الاولى بهذا التعبير « اذا كان أحد الورثة
 المذكورين يبلغ عمره ١٥ سنة وليس له اقتدار على
 التكسب بأسباب التعيش لعله قائمة به فانه حينئذ
 يكون مستحقا لأخذ المعاش كالورثة المذكور الذين
 لم يبلغوا سن خمسة عشر سنة » وان النص في المادة
 الثانية بهذا التعبير أيضا « اذا بلغ أحد الورثة المذكور
 سنه ١٥ سنة ينقطع معاشه المقيد باسمه فان كان
 الوارث الذكر به علة تمنعه من الخدمة ومن
 استحصال معاشه الذي يتقوت به فانه يعطى له
 معاشه الى انقضاء حياته » وفي الواقع فان عبارة
 غير قادر على اكتساب المعاش لليلة التي
 تمنع الوارث من الخدمة أو الحصول على
 المعاش لا تدل على أن المستحق للمعاش يجب أن
 يكون في آن واحد عاجه وعديم الايراد بل المفهوم
 منها أن تكون العاهة بحالة خطيرة لا يتمكن معها
 الشخص من القيام بأسباب معاشه بدون التفات
 لما عنده من الثروة فان القانون شبه في هذه الحالة بين
 الأشخاص ذوى العاهة وبين القصر والنساء من
 الوارثين وذلك فيما يختص باستحقاق المعاش
 » وحيث انه فضلا عما تقدم فمن المقرر انه اذا
 وجد التباس في بعض نصوص القوانين فالقاعدة
 في تفسيرها أنه لا جل فقد أى حق من الحقوق
 يجب أن يكون ذلك بنص صريح كما اتفقت عليه

أحكام القضاء الاستئنافي (راجع الأحكام المقدمة
 صورتها مع حافظة المستأنف عليه)
 « وحيث انه بما يؤيد صحة التفسير السالف
 ذكره أن الشارع عندما أراد ملاحظة اقتران
 وجود ايراد الى المستحق للمعاش بالعاهة قد نص
 عن ذلك صراحة في أحوال خاصة في المادتين ٦
 و ٧ من الملحق المذيل به القانون سابق الذكر
 » وحيث انه من جهة الأمر العالى الصادر في ٩
 ربيع أول سنة ١٢٩٠ على قرار المجلس المخصوص
 فلا يمكن اعتباره مفسرا او مكمل لقانون سعيد باشا
 سالف الذكر لان عبارة هذا القرار تتضمن سرد
 واقعة حال ولد بلغ سنه الخمسة عشر سنة وبه به
 وليس له مال وقد أخذ رأى المجلس المخصوص
 عن استمرار ترتيب المعاش له قرر أنه هو وأمثاله
 سواء كانوا معاملين بمقتضى قانون سنة ١٢٧١ أو
 قانون سنة ١٢٨٧ يستمر ترتيب المعاش لهم مادام
 لديهم علة لا تقبل العلاج ولا يقدر على بها على
 تكسب المعاش ولم يكن لهم ايرادات يتعيشون
 منها فهذا القرار كما قالت محكمة الاستئناف بجملة
 أحكام صدرت منها (انظر صورها المقدمة مع
 حافظة المستأنف عليه) لم يكن مفسرا لقانون سنة
 ١٢٧١ بل جاء لدفع ما يمكن ان يقع من الالتباس
 بين قانون سعيد باشا المشار اليه وبين قانون سنة
 ١٢٨٧ الذى لا يكفى فيه لاستمرار صرف المعاش
 وجود عاهة مستديمة فقط بل لابد من اقترانها
 بشرط آخر هو عدم وجود المال لذى عاهة وكان
 يمكن اعتبار هذا القرار مفسرا لقانون سنة ١٢٧١
 لو كانت واقعة الحال خاصة بولد له مال وبلغ سنه
 الخمسة عشر سنة وبه عاهة وطرح المسألة

فاذا ماخلف ناظر الوقف باعتباره الولي الشرعي له هذه الأحكام فأجر الأعيان قبل انتهاء المدة الجارية ولمدة تزيد عن ثلاث سنوات أصبح تأجيله باطلا لمخالفة عمله مخالفة ظاهرة لأحكام القانون ولأن في المخالفة ضرراً بالوقف ومستحقه

المحكمة

« حيث ان الدفاع عن المستأنف قرر بمحضر الجلسة بأنه يحصر استئنافه في العقد المؤرخ ١٩ مارس سنة ٩٢٥ وثابت التاريخ في ٢٣ مارس سنة ٩٢٥ والخاص بتأجير الجنيئة عن مدة ثلاث سنوات بتبديء في أواخر سنة ٩٢٩ وتنتهي في سنة ١٩٣٢ والمقبوض به ٦٠ جنيها (٤٥ جنيها نقدا والباقي بكبالة) قيمة إيجار المدة جميعها ليد الناظر السابق أحمد أفندي على تمام المستأنف عليه الثالث وقرر الدفاع المذكور بأنه لا ينازع في العقود الأخرى المحكوم بفسخها وأنه يوافق على الفسخ ثم طلب بشأن العقد المشار اليه المؤرخ في ١٩ مارس سنة ٩٢٥ إلغاء الحكم المستأنف واعتبار العقد المذكور عقدا صحيحا نافذا. أما المستأنف عليها الأولى الست سيدة وهي الناطرة الحاضرة التي تولت إدارة الوقف بعد عزل الناظر السابق زوجها أحمد أفندي على تمام فإنها طلبت فسخ العقد المذكور وتأييد الحكم المستأنف بشأنه » وحيث وقد تحرر العقد المشار اليه في تاريخ سابق على بدء الاجارة بمدة خمس سنوات وقد تحرر على اعتباره حلقة من حلقات تصرفات الناظر السابق الضارة بالوقف وعلى اعتباره احد العقود التي صدرت منه بتأجير الجنيئة المذكورة لغاية سنة ١٩٣٨ فإنه يتعين على ذلك اعتبار العقد

بالتحديد وبطلب تفسير المادتين السابعة والتاسعة منه على أن نصوص القانون المذكور واضحة في التعبير وقد أيدتها أوجه الاستدلال والاستنتاجات السالف شرحها ولا يمكن إسقاط الحق بمجرد استنتاج لا يرتكن على تفسير صحيح

« وحيث أنه يتضح من مراجعة أحكام محكمة الاستئناف العليا المقدمة مع حافظة المستأنف عليه أنها سارت على هذا المبدأ ولم يشذ عنها غير حكيمين صادرين من دائرة سعادة رئيس محكمة الاستئناف في العهد السابق بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ٩١٣ وكانت نفس الدائرة التي أصدرت هذين الحكمين سبق لها أن حكمت بعكسهما متبعة بالمبدأ والتفسير اللذين حكمت بهما سائر الأحكام ومطابق أيضا لما رآته هذه المحكمة بهذا الحكم (راجع حكم ٢٣ ابريل سنة ١٩١٣ المقدمة صورته مع حافظ مستندات المستأنف عليه)

« وحيث أنه مما تقدم جميعه يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف وزارة المالية ضد زكي أفندي حنا بصفته قبا على يوسف أفندي حنا وحضر عنه الاستاذ حكيم قطر رقم ١١٠٤ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والبررة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذهني بك مستشارين)

٤٢٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

تأجير وقف - لمدة تزيد عن ثلاث سنوات . وقبل انتهاء المدة الجارية . الا بوقت قصير طبقا للعرف . بطلانه

المبدأ القانوني

لا يجوز لناظر الوقف أو الولي الشرعي أن يؤجر الأعيان الموكلة بإدارتها لمدة تزيد عن ثلاث سنوات ولا أن يؤجرها قبل انتهاء المدة الجارية إلا بوقت قصير يجري العرف عليه في التأجير للمدة التالية .

لانه قد تحرر وقت قيام المدة الجارية وقبل انتهائها فكان الجنينة قد أجرت بالفعل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات مادامت المدة الجارية لما تنته بعد وعلى ذلك يصبح العقد المطعون فيه مفسوخا لا ينفذ على الوقف

« وحيث لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف واعتبار العقد المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في سنة ٩٢٥ عقدا مفسوخا » (استئناف لحواجه جرجس سمعان كتكوت وحضر عنه الاستاذ حكيم بقطر وأخضد محمد فند زكي الضابط وآخرين وحضر عن الثانية الاساذ عباس شريف رقم ٩٧ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذمنى بك مستشارين)

٤٢٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

موظف - فصله . بقرار من مجلس الوزراء . في غير ما يتعلق بسلوكه سواء كان كبيرا أو صغيرا . جواره

المبدأ القانوني

انه وان كان لا يجوز حرمان الموظف من الوظيفة التي يشغلها وحرمانه أو عدم حرمانه من المعاش أو المكافأة الا بواسطة مجلس التأديب فيما يعزى اليه مما يخل بأداء وظيفته الا أنه يجوز مع ذلك لمجلس الوزراء فصل الموظف في غير ما يتعلق بسلوكه لأسباب يقدرها هو ترجع المصلحة العامة سواء كان الموظف من كبار الموظفين أو من صغارهم

المحكمة

« حيث أن لمجلس الوزراء وهو الذى يمثل الحكومة القائمة الحق في اتخاذ ما يراه من الأوامر الادارية في حدود القوانين السارية

« وحيث وإن كان لا يجوز حرمان الموظف من الوظيفة التي يشغلها وحرمانه أو عدم حرمانه

المذكور عقدا باطلا قانونا لمخالفته لاحكام المادة ٢٧٦ من كتاب الوقف لقدرى باشا والمادة ٣٦٤ فقرة ثانية من القانون المدنى وذلك لانه لا يجوز لناظر الوقف بالمادة ٢٧٦ المذكورة أو للولى الشرعى بالمادة ٣٦٤ المتقدمة أن يؤجر الاعيان الموكل بادارتها لمدة تزيد عن ثلاث سنوات ولا أن يؤجرها قبل انتهاء المدة الجارية الا بوقت قصير يجرى العرف عليه في التأجير للمدة التالية فاذا ما خالف ناظر الوقف على اعتباره الولى الشرعى له هذه الاحكام المقررة بالمادتين المذكورتين فأجر الاعيان قبل انتهاء المدة الجارية ولمدة تزيد عن ثلاث سنوات اصبح تأجيرها باطلا يتعين فسخه لما في عمله من المخالفة الظاهرة لاحكام القانون ولان في المخالفة ضرراً بالوقف وبمستحققيه وقد تأيدت هذه القواعد من جانب القضاء الاهلى والمختلط باطراد (انظر مرجع القضاء في القانون المدنى صفحة ٧٢٣ نبذة ٢٩٣٤ تعليقا على المادة ٣٦٤ مدنى - وانظر تعليقات بالا جى على القانون المدنى المختلط الجزء الثالث صفحة ١٤٤ نبذة ٩ تعليقا على المادة ٤٤٧ مدنى مختلط) ومادام أن العقد المطعون فيه قد تحرر من الناظر السابق قبل البدء في الاجارة الجديدة بمدة خمس سنوات بينما الجنينة المذكورة مؤجرة في الفترة الجارية قبل مدة الاجارة الجديدة فيعتبر حينئذ العقد المذكور قد جاء مخالفا لاحكام القانون في موضعين : أولا - لانه تحرر قبل انتهاء المدة الجارية وقبل البدء في الاجارة الجديدة بمدة خمس سنوات. وثانيا -

من المعاش أو المكافأة إلا بواسطة مجلس التأديب فيما يعزى إليه مما يخل بأداء وظيفته (أنظر مرسوم ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ والمادة ٩ منه) إلا أنه يجوز مع ذلك لمجلس الوزراء فصل الموظف في غير ما يتعلق بسلوكه لأسباب يقدرها هو ترجع للمصلحة العامة سواء كان الموظف من كبار الموظفين (مرسوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ والمادة ١٤ منه) أو من صغارهم (حكم محكمة استئناف مصر الأهلية في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ مجلة المحاماة المجلد العاشر صفحة ٦٩٨ رقم ٣٤٨).

«وحيث وقد تقرر ذلك لمجلس الوزراء فله حينئذ أن يصدر قراره المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩١٦ بجواز فصل الموظف للذي يعتقل بأمر السلطة العسكرية في مصر مادام أنه لا يمكن الاستفادة منه وهو معتقل. وهذا القرار نافذ على الحالات القائمة وقت صدوره ولا يمكن اعتباره بمثابة قانون لا يرجع في سريانه إلى الماضي لأنه قرار بمثابة عمل إداري تصدره الحكومة في معالجة أمر واقع لا بد فيه من وضع حد له.

«وحيث وإن كان قرار مجلس الوزراء المذكور قد نص على أنه لا بد في فصل الموظف المعتقل من صدور قرار خاص به إلا أن المستأنف قد ظل مدة تزيد عن الأربع عشرة سنة لا يحرك ساكناً واكتفى بأن طلب التوظيف وتوظيف فعلاً بمجلس مديرية أسيوط في أول يناير سنة ١٩٢٠ ثم طلب توظيفه في وظيفة أخرى في ١٨ ابريل سنة ١٩١٦ دون أن يبدى طعنًا في قرار الفصل الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ من وزير الداخلية من حيث مطابقته أو عدم مطابقته لشروط نفاذ قرار

مجلس الوزراء المذكور الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩١٦ فإنه يفيد أنه قد تنازل عن طعنه هذا وعلى الاخص اذا ما لوحظ أنه استلم المكافأة بدتحويلها باسمه للبنك الاهلي في ٢ ديسمبر ١٩١٦ دون أى اعتراض مامنه من يوم استلامه لها أو بعدها بقليل أو كثير. وفوق ذلك فإن حالته من حيث اعتقاله ومن حيث عدم انتفاع الحكومة بعمله بسبب الاعتقال أمر يدخل حتماً تحت نص قرار مجلس الوزراء المذكور ولذا يكون قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ بفصله في محله. (استئناف الدكتور عبدالفتاح افندي يوسف وحضرته الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد وزارة الداخلية رقم ٩٨ سنة ٤٩ قضائية بالهيئة السابقة)

٤٢٦

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - رد . محاضر جلسات . قوتها في الاثبات . حجة على ما فيها . مادام لم يثبت أن مانعاً يمنع طالب الرد من اثبات ما كان بهم اثباته
- ٢ - رد . مناقشة المحكمة للخصوم وللنيابة . لا تعد ابداء رأى
- ٣ - رد . ابداء رأى في الدعوى . لا يعتد سبباً للرد

المبادئ القانونية

- ١ - ان محاضر الجلسات اعدت لاثبات جميع ما يحصل في الجلسة من أسئلة وأجوبة ومناقشات واعتراضات وهي حجة بما جاء فيها فلا يمكن احالة الدعوى على التحقيق لاثبات ما يخالف ما جاء بمحاضر الجلسات مادام من الثابت أيضاً أنه لم يكن هناك مانع يمنع طالب الرد أو المحامي عنه من اثبات ما كان يهمه اثباته وما كان يراه مخالفاً للإجراءات القانونية ومنافياً لمصلحته
- ٢ لا يمكن اعتبار مناقشة رئيس محكمة الجنايات للنيابة وغيرها أثناء المرافعة ابداء رأى في القضية اذ هو من

قبيل توجيه النظر الى المسائل التي ترى المحكمة استيضاحها في تمحيص أدلة الاثبات أو النفي لتبين الحق من الباطل ولتكون عقيدتها على أدلة لا تختمل الشك واظهار المحكمة ما يجوز لمخاطرها من الشبه ادعى للوصول الى الحق من كتمانها لأنها تمهد بمناقشتها للنياية وللهتمين ولحاميمهم استدراك ما قد يفوتهم ولا يمكن أن يفهم من هذه المناقشة ما تحكم به المحكمة في القضية لجواز أن يظهر من المناقشة وبعد المرافعة ما يغير وجهة نظر الرئيس عند المداولة واصدار الحكم

٣- ابداء الرأي في القضية لا يعتبر سبباً من أسباب الرد التي وردت في المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات الأهلى على سبيل الحصر ولا يمكن التوسع فيها بطريق القياس ولا يمكن اعتبار ابداء الرأي من قبيل ما جاء بالفقرة الثامنة من هذه المادة التي نصت على أن من أسباب الرد وجود سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكن للقاضي أن يحكم بغير ميل لأن هذه الفقرة تستوجب لتحقيقها شرطاً أساسياً هو الحكم بميل وهذا يستلزم وجود عداوة أو صداقة أو غير ذلك من الأسباب القوية التي تجعل القاضي يميل عن الحق

المحكم

«وحيث ان طلب الرد مبني على الأسباب الآتية أولاً- ان حضرة رئيس محكمة جنابات مصر حينما قدم الخبير ان تقريرهما بشأن الامضاء المنسوبة الى احمد بك مراد على الكتاب المسند اليه دعا حضرات المحامين الى المنصة وأشار الى الصور الفوتوغرافية قائلا «أن في ذيل حرف الدال ترجيعا في الخط يشبه تماما الترجيع الذي وجد في نظائر هذا الحرف من كتابة طالب الرد وان هذا الترجيع نادر الوجود» مظهر بذلك اقتناعه بالتزوير وزاد على ذلك طالب الرد أمام

حضرة المستشار المقرر بشأن هذا السبب أن حضرة رئيس محكمة الجنابات صرح بأن تقرير الخبيرين لا يمكن أن يكون محل شك وانه زكى سعودى افندى أحد الخبيرين بقوله «أنه كف وماهر». ثانياً- ان حضرة رئيس محكمة الجنابات اعترض على حضرة رئيس النيابة بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ لأنه لم يوجه أثناء مرافعته تهمة تزوير خطاب علام باشا الى طالب الرد بقوله «حتى بعد شهادة على دويدار و ثبوت ان ناشدا هو الذى كلفه بعمل الاختام». ثالثاً- أن ملاحظات حضرة رئيس المحكمة المتكررة تشعر السامع بأنه ينزه عزيز افندى ميرهم عن ارتكاب جريمة التزوير أو العلم بها وعن امكانه السرقه وأنه في نفس الوقت يشير حضرته دائماً الى ان ثبوت التزوير أمر يختلف عن ثبوت اشتراك عزيز افندى ميرهم فيه وان هذا لا يمكن انصرافه الا الى اعتباره التزوير ثابتاً على طالب الرد. رابعاً- ان مناقشات حضرة رئيس المحكمة وهى مبسوطه في الجرائد تقطع بأنه كون رأيه ضد طالب الرد. وزاد على ذلك أمام حضرة المستشار المقرر أنه كان يقابل اجابات طالب الرد على الاسئلة التي كانت توجه اليه من حضرته بانتهج جان. خامساً- ان حضرة رئيس المحكمة صرح بصدد تهمة القذف الموجهة الى توفيق افندى دياب أن هذا الاخير كان معذورا في النشر لأن الأمر به صدر اليه من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وهو رئيس حكومة سابق ورئيس الحزب الذى ينتمى اليه- وأما طلب الامتناع عن النشر فقد ابلغ اليه من حضرة صاحب الدولة اسماعيل

باشا صدقي وهو كذلك رئيس حكومة ورئيس حزب فيكون غدر توفيق أفندي دياب عندهذا التساوي ترجيح تنفيذ أمر النحاس باشا ويستدل بذلك طالب الرد على أن حضرة رئيس المحكمة لا يمكن أن يحكم بغير ميل

« وحيث أن رئيس محكمة جنائيات مصر اجاب عن السبب الاول بأنه لما ظهر من تقرير الخبيرين ان الامضاء المنسوبة الى احمد بك مراد هي بخط طالب الرد سألته فاصر على الانكار فقال له: «سبق ان هذين الخبيرين ضاهيا خط زكي خطاب على كتابة الخطاب المنسوب الى احمد بك مراد وقررا أنه مكتوب بخط زكي خطاب عدا الامضاء وأنه لما سئل زكي خطاب اعترف بأن هذا الخطاب مكتوب بخطه وشهد للخبيرين بالكفاءة وصدق الخبره وقال أن امضاء احمد بك مراد مكتوبة بخطك وظهر من تقرير الخبيرين بعد ذلك أن الامضاء بخطك كما قال زكي خطاب فاقولك في ذلك» و اضاف حضرة الرئيس الى ما تقدم بأنه لم يصرح بأن التقرير لا يمكن ان يكون محل شك وان كل ما صدر منه هو انه لفت نظر المحامين الى اوجه الشبه بين خط ناشد وبين الامضاء المنسوبة الى احمد بك مراد بعد ان اطلع على تقرير الخبيرين وبعد أن لفت احدهما نظر المحكمة الى اللزمات التي لاحظناها في خط ناشد ووجدنا بعضها في الامضاء و اخصها ذيل في حرف الدان راجع الى الخلف فوجه نظر حضرات المحامين الى هذه العلامة وقال لهم انها غير شائعة في الخطوط وانه لم يرك الخبيرين ولم يقل أنه لا يمكن الشك في تقريرهما - ورد على السبب الثاني بأن كلمة ثبوت لم تصدر منه

وانها نسبت اليه كذبا وان حقيقة ما قاله هو العبارة الآتية «رغم ان شهادة على دويدار بأن ناشد هو الذي كلفه بعمل الحتمين» وانه لم يقصد بهذا القول الاعتراض على حضرة رئيس النيابة ولكنه أراد به أن يلفت نظره الى شهادة على دويدار ليبدى رأيه فيها - وفيما يختص بالسبيين الثالث والخامس فقد رد عليهما بأن الوقائع المعزوة اليه فيهما غير صحيحة ولا شأن لطالب الرد بها لانه لا يستفيد من ادانة هذين المتهمين ولا يضيره براءتهما - ورد على السبب الرابع بأنه ليس لأحد ان يمنع من مناقشة براهنا لالزمة لاقتناعه بصحة التهمة او صحة الدليل المقدم عليها.

« وحيث ان الفصل في هذا الرد يستوجب البحث في المسائل الآتية

أولا - هل ما عزاها طالب الرد الى حضرة رئيس محكمة الجنائيات بالصورة التي ذكرها في تقرير أسباب الرد وأمام حضرة المستشار المقرر صحيح أم لا ثانيا - وهل يعتبر ذلك أبدأ رأي من رئيس المحكمة أم لا - ثالثا وان كان يمكن اعتباره أبدأ رأي فهل هو من الأسباب الموجبة للرد قانونا أم لا

«عمه المسئلة الاولى»

حيث انه تبين للمحكمة من اطلاعها على محاضر الجلسة في الصحائف من رقم «٨٢» الى «٨٥» أنه عندما كان رئيس المحكمة يناقش المتهم طالب الرد والخبيرين فيما جاء بتقريرهما خاصا بطالب الرد أطلع سعودى أفندي أحد الخبيرين المحكمة والنيابة والمحامين على لازمات الكاتب وتصور الاحرف في الخطاب المنسوب الى احمد بك مراد ولم يرد في هذه المحاضر ما يدل على أن رئيس المحكمة أبدى رأيه عن هذا التقرير أو أنه زكى أحد الخبيرين كما

ما جاء بمحاضر الجلسات وما قرره حضرة رئيس المحكمة بشأن تقرير الخبيرين وتهمة تزوير خطاب علام باشا وما عزي اليه بشأن عزيز أفندي ميرهم وتوفيق أفندي دياب ومناقشته النيابة لا يؤخذ منه أنه أبدى رأياً في القضية وإنما هو من قبيل توجيه النظر الى المسائل التي ترى المحكمة استيضاحها في تمحيص أدلة الإثبات أو النفي لتبين الحق من الباطل ولتكوين عقيدتها بالادانة أو البراءة على أدلة لا تحتل الشك ثم ان اظهار المحكمة مايجول بخاطرهما من الشبه ادعى للوصول الى الحق من كتمانها لأنها تمهد بمناقشتها للنيابة وللمتهمين ولحاميتهم استدراك ما قد يفوتهم لمصلحة الاتهام أو الدفاع وأن القاضي لا يمكنه أن يبدى رأياً صحيحاً الا بعد استجلاء الحقيقة من ثانياً مناقشة شهود والمتهمين والنيابة وبذلك لا يمكن اعتبار مناقشة رئيس المحكمة للنيابة وغيرها ابداء رأي في القضية ولا يفهم منها ما استحكم به فيها الجواز أن يظهر من المناقشة وبعد مرافعة طرفي الخصوم ما يغير وجهة نظره عند المداولة واصدار الحكم

— عن المسألة الثالثة —

« وحيث فيما يختص بالمسألة الثالثة فإنه على فرض أن ما يدعى طالب الرد صدوره من حضرة رئيس المحكمة يعد ابداء رأي في القضية فإن هذا قد يكون سبباً لبطلان الحكم ولا يعتبر سبباً من أسباب الرد لأن أسباب الرد جاءت في المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر فلا يمكن التوسع فيها بطريق القياس (راجع في هذا الرأي جلاسون وتيسيه جزء ١ صحيفة ١٣٨

انه ثابت في الصحيفة «١٣٣» من ذلك المحضر بشأن عدم توجيه النيابة تهمة التزوير في خطاب علام باشا الى طالب الرد ما يأتي المحكمة: — النيابة لا تنهم في خطاب علام باشا ناشدلاً بالتزوير ولا بالاشتراك. النيابة: نعم المحكمة: رغبنا عن ما قاله على داوودار. النيابة: نعم ولم يرد بهذا المحضر العبارة المنسوبة الى حضرة رئيس المحكمة من أنه قال «حتى بعد شهادة على داوودار وثبت أن ناشداهو الذي كلفه بعمل الاختام»

« وحيث ان محاضر الجلسات أعدت لإثبات جميع ما يحصل في الجلسة من أسئلة وأجوبة ومناقشات واعتراضات وهي حجة بما جاء فيها فلا ترى المحكمة محلاً لا حالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يخالف ما جاء بمحاضر الجلسات وما قرره حضرة رئيس المحكمة في شأن ما ذكر لانه ما كان هناك مانع يمنع طالب الرد أو المحامي عنه من إثبات ما كان يهمة إثباته وما كان يراه خالفاً للأجراءات القانونية أو منافياً لمصلحته وقد ثبت في محضر جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ بالصحيفة ١١٢ أن حضرة رئيس المحكمة بمناسبة ما لاحظته من أن بعض الجرائد نسبت اليه أنه قال «ان محضر الجلسة لا يصح أن يثبت فيه كل شيء» بأن هذا لم يحصل وأمر كاتب الجلسة بأن يثبت كل شيء بقدر ما يستطيع وإذا لم يقدر استوقفه وأن يكتب من غير أن يستأذن لأنه حلف اليمين بأن يؤدي أعماله بالذمة والصدق وأنه مسئول عن ما يدونه في محضر الجلسة

« عن المسألة الثانية »

« وحيث انه فيما يختص بالمسألة الثانية فإن

وصورته على البيانات المطلوبة قانوناً في الاعلانات والا كان العمل لاغياً الا أن عدم ذكر الشاهدين على الصورة يستوجب البطلان إذا لم يكن متداركاً في أصل الاعلان فإذا ثبت في الأصل أن الاعلان حصل بحضور شاهدين وقعا على الأصل فهذا ينبغي بلا شك حضورهما وقت الاعلان وتسليم الصورة ويكون الاعلان صحيحاً

المحكمة

« بما أن المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد إذ أن الدعوى هي دعوى استحقاق تبعية رفعت أثناء اجراءات نزاع ملكية العقار موضوع النزاع وانبنى عليها وقف الاجراءات

« وبما أن المستأنفة دفعت هذا الدفع بأن باب الاستئناف مازال مفتوحاً والميعاد محفوظاً لأن صورة اعلان الحكم المسئلة إلى المستأنفة لم يوقع عليها الشاهدان وإذاً يكون الاعلان باطلاً وينبني على ذلك أن يكون الاستئناف مقبولا « وبما أن المستأنف عليه الأول أجاب على هذا الدفع بما هو مدون بالمحضر

« وبما أنه للفصل في الدفعين يجب البدء في الكلام على بطلان اعلان الحكم

« وبما أنه وإن كان الظاهر وجوب احتواء أصل الاعلان وصورته على البيانات المطلوبة قانوناً والا كان العمل لاغياً إلا أن عدم ذكر الشاهدين على الصورة تستوجب البطلان إذا لم يكن متداركاً في أصل الاعلان

« وبما أنه ثابت في الأصل أن الاعلان حصل بحضور شاهدين قد وقعا على ذلك الأصل فهذا

نوته ٥٦ وجار سونه جزء ٣ صحيفة ٥٦ نوته (٤٩٦) ولا يمكن اعتبار ابداء الرأي من قبيل ما جاء في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة التي نصت على « أن من أسباب الرد وجود سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكن للقاضي أن يحكم بغير ميل » لأن هذه الفقرة تستوجب لتحقيقها شرطاً أساسياً هو الحكم بميل وهذا يستلزم وجود عداوة أو صداقة أو غير ذلك من الأسباب القوية التي تجعل القاضي يميل عن الحق وهذه الأسباب متروكة تقديرها للقاضي « وحيث أنه ثابت من اقوال طالب الرد وما جاء على لسان محاميه أمام حضرة المستشار المقرر أنه لم يكن بينه وبين حضرة رئيس المحكمة أى شئ يحمله على الحكم ضده وانما هو من قبيل ابداء الرأي وبحسن نية « وحيث أنه مما تقدم يكون طلب الرد في غير محله فيعين الحكم برفضه عملاً بالمادة ٣١٨ من قانون المرافعات والزام طالب الرد بالغرامة القانونية طبقاً للمادة ٣٢١ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧١ الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣١ (طلب الرد المرفوع من فاشد مسيحة في قضية النيابة ومادة محمد غلام باشا وآخر مدعين مدنى رقم ٢٢٥ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي ذكى القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٤٢٧

٢٢ ديسمبر سنة ٩٣١

اعلان - احتواؤه على البيانات القانونية . توقيع شاهدين على الأصل . اعتباره صحيحاً

المبدأ القانوني

انه وان كان الظاهر وجوب احتواء أصل الاعلان

يفيد بلا شك حضورهما وقت الاعلان وتسليم الصورة إلى المستأنفة

« وبما أنه مما تقدم يكون الاعلان صحيحا ولا يهم بعد ذلك البحث في أن الاعلان وصل الى المستأنفة شخصا أو ليد والداها الذي تقيم معه » وبما أنه مما تقدم يكون الدفع المقدم من المستأنفة غير مقبول ويتعين رفضه

« وبما أنه فيما يخص دفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه مما لا نزاع فيه بين الخصوم أن الحكم المستأنف اعلن في ١٣ مايو سنة ١٩٣١ والاستئناف رفع في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٣١ كما أنه لا نزاع في أن الدعوى انما هي دعوى استحقاق تبعية وميعاد استئنافها هو عشرة ايام فباحساب المدة بين الاعلان ورفع الاستئناف يكون قد مضى الميعاد

« وبما أنه مما تقدم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف

(استئناف الست هانم عبد العزيز جاد وحضر عنها الاستاذ صبحي بهجت ضد متولى افندى احمد وآخر وحضر عن الاول الاستاذ حسين طلعت رقم ١١٨٠ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وعبد السلام نغنى بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٤٢٨

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

مضاهاة . قيام الخبير باتمام عمله . أمام القاضى . لاضرورة له .

المبدأ القانونى

لم تحتم المادة ٢٦٧ مرافعات وجوب قيام الخبير المعين للمضاهاة باتمام عمله للنهية أمام القاضى والكاتب بعد حصول التأشير والامضاء على أوراق المضاهاة طبقا للمادة ٢٦٢ مرافعات لاحتمال احتياج البحث الذى يقوم به الخبير لوقت طويل أولا لاجراءات

خاصة في كيفية الفحص كأخذ صور فتوغرافية أو استعمال نظارات معظمة وغيرها وهذه امور لا تستوجب ملازمة القاضى للخبير المحكم

« حيث ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه » وحيث ان المستأنف اعترض في دفاعه على أن الخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة لاجراء المضاهاة والذى أخذت بتقريره لم يتم عمله بحضور القاضى والكاتب طبقا للقانون وطلب من أجل ذلك ندب ثلاثة خبراء لاعادة القيام بمأمورية المضاهاة

« وحيث ان المادة ٢٦٧ من قانون المرافعات التى استند عليها المستأنف تعزيزا لطلبه نصت على أن التحقيق يحصل أمام القاضى والكاتب غير أنها لم تحتم وجوب قيام الخبير باتمام عمله للنهية أمامهما وبحضورهما وقد جاءت المواد ٢٦٨ و ٢٦٩ وقبلها المادة ٢٦٢ مرافعات مكاملة وموضحة للغرض التشريعى المقصود حيث نصت المادة ٢٦٨ مرافعات على أن يضع أهل الخبرة أمضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ونصت المادة ٢٦٩ مرافعات على أنه اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه أمام القاضى المعين لذلك كما نصت المادة ٢٦٢ مرافعات قبل ذلك على أن أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الاخصام والقاضى والكاتب والشهود إن وجد داع لذلك والحكمة في ذلك انما هي الوثوق التام من أن المضاهاة

٤٢٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - حق الارتفاق . مرور المياه . لائحة الترع والجسور .

ما جاء بها خاصة به . تطبيقه معطل لاحكام القانون المدني فيها .

٢ - لائحة الترع والجسور . تطبيقها على أحوال الضرورة

والاستعمال . حق الارتفاق فيه . والفصل في ملكيته . من اختصاص المحاكم الاهلية

المبادئ القانونية

١ - لم ينص القانون المدني على حق الارتفاق

بمرور المياه الا في المادتين ٣٣٢، ٣٣٣ وجاءت لائحة الترع والجسور وهي لاحقة للقانون المدني وتوسعت في بيان هذا الحق سواء بالنسبة للمراوى الخصوصية أو بالنسبة لمرور المياه في أرض الغير، ونصت المادة ٤٢ منها على الغاء كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفا لما جاء فيها . فلا شك أن ما جاء بهذه اللائحة خاصا بحق الارتفاق الوارد ذكره في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ يكون معطلا لهاتين المادتين فضلا عن أن لائحة الترع والجسور هي قانون خاص والقانون المدني قانون عام والقانون الخاص أولى بالاتباع من القانون العام

٢ - يفهم من نصوص لائحة الترع والجسور

أنها خاصة بإنشاء المساقى الخصوصية للأفراد في أراضيهم أو بتوسيع هذه المراوى أو تضيقها أو استبدالها بأخرى أو بتقرير حق الارتفاق بمرور المياه من أرض الغير وتقرير عمل فتحات في فم الترع لوضع آلة رافعة وتضيق هذه الفتحات أو توسيعها . وفي إبطال مسقى للحصول ضرر منها وحق إعادة وضع اليد على مسقى وإعادتها الى حالتها الأصلية أي أن جهة الإدارة تقتضى هذه اللائحة بخصومة بإنشاء حالة جديدة استوجبتها الضرورة أو منع ضرر عاجل . أما الفصل في ملكية حقوق

ستحصل على الأوراق المعينة لذلك دون خلط أو خطأ في غيرها ومتى تأكد هذا الوثوق أصبح أمر إتمام جميع المأمورية ونهوها بحضور القاضى والكاتب غير لازم قانونا لاحتمال احتياج البحث الذى يقوم به الخبير لوقت طويل أو لاجراءات خاصة في كيفية الفحص كأخذ صور فتوغرافية أو استعمال نظارات معظمة أو تحاليل كيمياوية أو تعريض لضوء خاص الخ وهذه لا تستوجب ملازمة القاضى للخبير .

« وحيث انه واضح من محضر جلسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أن قاضى التحضير بمحكمة أول درجة سلم الخبير السند المطعون فيه والخطاب المعترف به لتنفيذ المأمورية أمام المحكمة بالجلسة المذكورة وقد ثبت بالمحضر أن الخبير بأمر المأمورية بالجلسة كما أنه استكتب المستأنف ثم قال يتعذر ابداء رأيه لاحتياج الأمر لفحص ومراجعة واستلم السند المطعون فيه والخطاب المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ وورقة الاستكتاب وقد تأسر عاينها ووعد بتقديم التقرير بعد ذلك .

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة أن مباشرة عمل الخبير السابق ندبه حصل وفقا للقانون ولا ترى ثمة حاجة لنذب خبير أو خبراء آخرين وأخذا بما جاء بهذا التقرير وبأسباب الحكم المستأنف يتعين تأييده

(استئناف محمود بك حلى وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب محمد بك ضد محمد احمد قر وآخر رقم ٨٣٨ سنة ٤٨ قضائية بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد توفيق حتى بك المستشار بدلا من حضرة عبد السلام نغمى بك)

الارتفاق القديمة التي يمتلكها ملاك الاراضى فيما بينهم سواء بالاتفاق أو بمضى المدة فيدخل في اختصاص المحاكم الاهلية

المحكمة

« حيث ان المستأنفين دفعوا أمام محكمة أول درجة دفعين فرعين أحدهما عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى - وثانيهما عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - وقد قضت محكمة أول درجة بحكمها الرقيم ٢٩ يونية سنة ٩٢٩ برفض الدفعين الفرعين وقضت في الموضوع بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٩٣ بطلبات المستأنف عليهما - فاستأنف المستأنفون الحكمين معاً

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى فقد بنت محكمة أول درجة حكمها برفض هذا الدفع - على ان المادة ١٩ من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠ تعطى للشكوى الخيار في تقديم شكواه للمدير لأنها مصدرية بلفظة (إذا) وهذا يستفاد منه الغاء الاختصاص العام للمحاكم العادية والفصل في المنازعات التي بين الخصوم في هذا الشأن وهذا التفسير لا تأخذ به هذه المحكمة وذلك لان القانون المدني لم ينص على حق الارتفاق بمرور المياه إلا في المادتين «٣٢ و ٣٣» فجاءت لائحة الترع والجسور وهي لاحقة للقانون المدني وتوسعت في بيان هذا الحق سواء بالنسبة للمرأوى الخصوصية أو بالنسبة لمرور المياه في أرض الغير - ونصت في المادة «٤٢» منها على الغاء كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفا لما جاء فيها فلا شك أن ما جاء بهذه اللائحة خاصاً بحق الارتفاق الوارد

ذكره في المادتين ٣٢ و ٣٣ يكون معطلا لهاتين المادتين (راجع في هذا المعنى كتاب فتحي باشا زغلول ص ٦٠ وكتاب دوهلتس جزء أول ص ٢٤٣) لأنه من العيب في التشريع أن يقرر الشارع جهتين لاجل الوصول الى الحق - هذا فضلا عن أن لائحة الترع والجسور هي قانون خاص والقانون المدني قانون عام والقانون الخاص أولى بالاتباع من القانون العام

« وحيث انه يفهم من نصوص لائحة الترع والجسور أنها خاصة بإنشاء المساقى الخصوصية للأفراد في أراضيهم أو بتوسيع هذه المرأوى أو تضيقها أو استبدالها بأخرى أو بتقرير حق الارتفاق بمرور المياه من أرض الغير وتقرير عمل فتحات في فم الترع لوضع آلة رافعة وتضيق هذه الفتحات أو توسيعها وفي ابطال مسقة لحصول ضرر منها وحق إعادة وضع اليد على مسقة وإعادةتها الى حالتها الأصلية أي ان جهة الادارة بمقتضى هذه اللائحة مختصة بإنشاء حالة جديدة استوجبتها الضرورة أو منع ضرر عاجل - أما الفصل في ملكية حقوق الارتفاق القديم التي يمتلكها ملاك الارضى فيما بينهم سواء بالاتفاق أو بمضى المدة فيدخل في اختصاص المحاكم الاهلية (راجع في هذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣ فبراير سنة ٩٢٤ ومندرج بالمجموعة الرسمية سنة سادسة وعشرون ص ٤٠ رقم ٢٣) « وحيث ان الدعوى الحالية لا تختص بإنشاء حالة جديدة وانما هي نزاع في حق ارتفاق يدعى المستأنف عليها أنها يمتلكانه من زمن مديد بسبب الروكية التي كانت موجودة بينهما

<p>يقصدان الفتحة التي تغذى الوابور بالمياه من ترعة الخطاطبة والمروى التي تمر منها المياه الخاصة بالوابور لا ملكية نفس الآلة وبمعنى آخر يطلبان حق الارتفاق المقرر لهما على الوابور وفتحته الموجودة على البر الأيسر لترعة الخطاطبة بحيث تمر المياه من مروء الوابور بالخندق الذي تحت السكة الحديد الى أن تصل الى أطيانهم بالجهة الغربية للخندق</p>	<p>وبين والد المستأنفين فيكون هذا النزاع من اختصاص المحاكم الأهلية ويكون الحكم المستأنف فيما قضى به برفض الدفع الفرعى في محله ويتعين تأييده «وحيث انه فيما يختص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فانه تبين من الاطلاع على الاوراق أن محمد عبد المغيث اباطة رفع دعوى ضد عثمان اباطة ومحمود عبد المغيث وأحمد عبد المغيث وخضر اسماعيل على جعفر وعبدالموجود جعفر ومبروك فايد وعبدالحكيم على - وهى الدعوى ١٦٧٩ سنة ١٩١٤ ايتاى البارود المضمومة لهذه الدعوى طلب فيها الحكم بثبوت ملكيته الى قيراطين على الشيوع فى الوابور الكومبيل قوة ثمانية خيول المركب على الشاطئ الغربى لترعة الخطاطبة بحوض الرهان ومنع معارضة المدعى عليهم عدا الاخير فى الاتفاقيات هذه الحصة وأما هذه الدعوى فهى مرفوعة من محمد عبد المغيث وأخيه محمود ضد ورثة عثمان اباطة وتفتيش رى قسم ثالث وذلك بطلب أحقيتهما فى الرى من الوابور الكومبيل المذكور ومن فتحته الواقعة بالبر الأيسر لترعة الخطاطبة وبمبلغ ٥١ جنيها و ٨٦٠ مليا تعويضاً عن الضرر الذى لحق زراعتهما</p>
<p>«وحيث انه من ذلك يكون الحكم المستأنف فى محله فيما قضى به برفض هذا الدفع أيضا ويتعين تأييده</p>	<p>«وحيث ان الموضوع مختلف فى الدعويين لانه فى الدعوى الاولى كان أحد المستأنف عليها وهو محمد عبد المغيث يطلب ثبوت ملكيته لقراطين فى نفس الوابور واما فى هذه الدعوى فانه قد اشترك مع اخيه محمود وطلبا أحقيتهما للرى من الوابور وفتحته وظاهر من الشكاوى المقدمة منهما لمصلحة الرى انهما</p>
<p>«وحيث انه فيما يختص بالموضوع فإن الحكم المستأنف الصادر فيه وهو المؤرخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠ فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيما عدا ما هو وارد فى الحكم بخصوص الخطاب الصادر من المستأنف عليه الاول فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ فان المستأنف عليه المذكور لم يقصد من عدم منازعة المستأنف عليها فى الرى أنه لا ينازعها فى الوابور المتنازع عليه لان منازعته لهما فى ذلك ظاهرة فى جميع مكاتباته وجميع ادوار القضية وانما يقصد عدم منازعتها فى الرى من الفتحات الاخرى وبذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف الشيخ محمد عثمان اباطة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فهم سيف ضد محمد عبد المغيث وآخرين وحضر عنها الاستاذ اسماعيل حمزة رقم ٦٩٩ سنة ١٩٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكى القميرى بك وحسن رفعت بك والميدان السيد سليمان بك مستشارين)</p>	

٤٣٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١ - عقوبة مالية - غرامة - تحصيلها . ١ - كراهة بدني لمدة تسعين يوما . جواز استيفاء الباقي من الغرامة بطرق التنفيذ الاخرى على ممتلكات المحكوم عليه .
- ٢ - غرامة - نيابة عمومية . جواز البدء بالتنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه . ثم التنفيذ بالا كراهة بدني . جواز العكس .

المبادئ القانونية

(١) أجاز القانون في المادة (٢٦٧) من قانون تحقيق الجنايات الا كراهة البدني لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقررة بها للحكومة وليس في نص هذه المادة ولا فيما تلاها من المواد ما يفيد أن الا كراهة البدني بأقصى مدته يعنى من "غرامة كلها مهما بلغت بل أن المادة (٢٧٠) تحقيق جنابات) تهيد أنه لا تبرأ ذمة المحكوم عليه الا بالقدر المبين بها أى باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها والنص بالمادة ٢٦٧ على أنه لا يجوز الا كراهة البدني إلا لغاية أربعة عشر يوماً في المخالفات وتسعين يوماً في الجنح لا يفيد إعفاء المحكوم عليه من الباقي من الغرامة بل كل ما يفيد أنه هذا الباقي يكون باقياً في ذمة المحكوم عليه ولكن لا يمكن تحصيله إلا بالتنفيذ على ممتلكاته

والقول بغير ذلك فضلاً عن أنه لا سند له من القانون فإنه يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي التسوية في العقاب بين المحكوم عليهم بالغرامات مهما تفاوتت قيمتها فيستوى من حكم عليه بغرامة قدرها ٨ ج و ٩٠٠ م ومن حكم عليه بغرامة قدرها ١٠٠ ج اذا تذهبها بالا كراهة البدني لمدة تسعين يوماً لأنهما يبرأان على السواء من الغرامة بهذا التنفيذ وهذا لا يمكن أن يكون غرض الشارع

(٢) إذا كان للنيابة بصريح نص المادة (٢٦٧) تج أن يبدأ بالتنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه لاستيفاء

الغرامة ثم تعقبه بالا كراهة بدني لغاية تسعين يوماً نظير الباقي فلا يوجد ما يمنع أنها تبدأ بالتنفيذ بالا كراهة البدني لغاية هذه المدة على شخص المحكوم عليه ثم تنفذ الباقي على أمواله لأن القانون يحيز لها التنفيذ بالطريقتين ولا وجد أى نص يوجب عليها أن تبدأ بأيهما

المحكمة

« حيث ان المستأنف سبق الحكم عليه من محكمة بنى سويف الجزئية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ في جنحة احراز مواد مخدرة بالحبس سنة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه وتأيد هذا الحكم من محكمة بنى سويف بهيئة استئنافية في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٩ وقد نفذت النيابة العمومية الحكم فيما يختص بالغرامة بالا كراهة البدني على المستأنف وحبسه ٩٠ يوماً واعتبرت ان هذا الا كراهة قد أعفى المستأنف من ٨ جنينيات و ٩٠٠ مليم من أصل الغرامة وشرعت في نزع ملكيته من منزل بالفيوم نظير الباقي وقدره ١٩١ جنينياً و ١٠٠ مليم واعلته بتنبية نزع ملكية في ٧ يناير سنة ١٩٣١

« وحيث ان المستأنف عارض في تنبيه نزع الملكية بزعم أن الا كراهة البدني يبرى ذمة المحكوم عليه من الغرامة بالغة ما بلغت ومحكمة أول درجة حكمت برفض المعارضة بناء على أن الا كراهة البدني لأقصى مدته لا يبرى ذمة المحكوم عليه من الغرامة الا بما يوازي المبلغ المقابل لمدته على الأساس المبين بالمادة ٢٦٧ تحقيق جنابات

« وحيث ان النظرية التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها صحيحة قانوناً فان المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنابات قد نصت على أنه يجوز الا كراهة البدني لتحصيل قيمة العقوبة المالية

يومافى الجنح والجنایات

«وحيث أنه ليس في هذه الصوص ما يفيد أن
الا كراه البدنى بأقصى مدته يعفى من الغرامة كلها
مهما بلغت بل بالعكس فإن المادة ٢٧٠ تفيد أنه
لا يرى ذمة المحكوم عليه الا بالقدر المبين بها
أى باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الأيام الأولى
وعشرة قروش عن كل يوم بعدها والنص في المادة
٢٧٧ على أنه لا يجوز الا كراه البدنى الا لغاية أربعة
عشر يوماً في المخالفات وتسعين يوماً في الجنح لا يفيد
إعفاء المحكوم عليه من الباقي من الغرامة بل كل ما
يفيده أن هذا الباقي يكون باقياً في ذمة المحكوم عليه
ولكن فقط لا يمكن تحصيله إلا بالتنفيذ على ممتلكاته
» وحيث انه مما يؤيد هذا التفسير أيضاً نص
المادة ٢٦٩ من قانون تحقيق الجنایات التى تقضى
بأنه «ينتهى الا كراه البدنى من نفسه متى صار
المبلغ الموازى للبدن التى قضاه المحكوم عليه فى
الا كراه محتسباً حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧
مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد استئزال ما يكون
المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على
ممتلكاته» وهذه المادة صريحة فى أنه يستنزل من
الغرامة أولاً ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو
تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته ثم ينفذ الباقي
بالا كراه البدنى بواقع عشرين قرشاً عن الثلاثة
الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها
وينتهى الا كراه البدنى من تلقاء نفسه اذا وصل الى
تسعين يوماً فى الجنح أو كان الباقي من الغرامة يقابله
أقل من تسعين يوماً من الا كراه البدنى
» وحيث انه اذا كان يصح للنيابة بصريح
نص هذه المادة أن تبدأ بالتنفيذ على ممتلكات
المحكوم عليه ثم تعقبه بالا كراه البدنى لغاية

« Condamnations pecuniaires »

المقضى بها للحكومة ويكون هذا الا كراه بالحبس
السيطوطقد مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين
قرشاً الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم
واحد عن كل عشرة قروش أو قرشاً ثلثاً عن هذا
المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن
أربعة عشر يوماً فى مواد المخالفات ولا عن تسعين
يوماً فى مواد الجنح والجنایات
» وحيث ان التسعين يوماً على هذا الحساب
توازى ٨ ج و ٩٠٠ م وهذا هو أقصى ما يمكن التنفيذ
عليه بالا كراه البدنى من المبلغ المحكوم به
» وحيث أن المادة ٢٧٠ من القانون المذكور
قد نصت بعد ذلك على ما يترتب على الا كراه البدنى
فقضت بأنه لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف
وما يجبرده من التعويضات لتنفيذ الا كراه البدنى
عليه ولكنه يزأمن الغرامة باعتبار عشرين قرشاً
عن ثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم
بعدها فالأ كراه البدنى ما هو الا وسيلة فقط الا كراه
المحكوم عليه على دفع الحقوق المدنية من المصاريف
وما يجبرده من التعويضات من غير أن يبرى ذمة
المحكوم عليه من دفعها أما بالنسبة للغرامة فإنه يعتبر
عقوبة حبس حقيقة يحل محلها ويرى ذمة
المحكوم عليه منها باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة
الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها
(راجع التعليقات على المادة ٢٧٠)
» وحيث أن الأحكام السابقة تتخلص فى أن
القانون أجاز التنفيذ بالا كراه البدنى نظير الغرامة
ثم بين مدة هذا الا كراه مقابل الغرامة ثم نص على
أن الا كراه يعنى المحكوم عليه من الغرامة بهذه
النسبة ثم نص على أنه لا يجوز أن يزيد الا كراه البدنى
عن أربعة عشر يوماً فى المخالفات ولا عن تسعين

تسعين يوماً نظير الباقي فلا يوجد ما يمنع العكس أي أنها تبدأ بالتنفيذ بالا كراه البدني لغاية تسعين يوماً على شخص المحكوم عليه ثم تنفذ بالباقي على أمواله لأن القانون يجيز لها التنفيذ بالطريقتين ولا يوجد أي نص يوجب عليها أن تبدأ بأيهما . «وحيث أنه إذا كان قانون تحقيق الجنايات

قد عالج بالمواد السالفة الذكر حالة التنفيذ الذي يعقب حكم الغرامة فإن الشارع قد عالج كذلك بالمادة ٢٣ من قانون العقوبات حالة التنفيذ الذي يسبق الحكم فنص على أنه « إذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور » فهو يعتبر في هذه الحالة الحبس الاحتياطي بمثابة تنفيذ سابق للغرامة المحكوم بها ولم يميز بين ما إذا كان هذا الحبس يزيد أو ينقص عن أربعة عشر يوماً في المخالفات أو عن تسعين يوماً في الجناح بل نص على أنه في جميع الأحوال يجب أن تنقص الغرامة بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس فإذا حبس المتهم تسعين يوماً احتياطياً ثم حكم عليه بغرامة قدرها مائة جنيه فلا تبرأ ذمته من الغرامة كلها بل تنقص منها فقط عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس أي يخصم منها ٩٠٠ قرش والباقي يكون ديناً عليه ينفذ به على ممتلكاته ولو كان الشارع يريد أن الا كراه البدني إذا بلغ تسعين يوماً يعني المحكوم عليه من كل الغرامة مهما بلغت لنص كذلك على أن الحبس الاحتياطي إذا بلغ هذه المدة يعني أيضاً من الغرامة التي يحكم بها « وحيث أن القول بأن التنفيذ بالا كراه

البدني لأقصى مدته يعني من الغرامة بالعة ما بلغت فضلاً عن أنه لا سند له من القانون كما تقدم فإنه يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي التسوية في العقاب بين المحكوم عليهم بالغرامات مهما تفاوتت قيمتها فيستوى من حكم عليه بغرامة قدرها ٨ جنينيات و ٩٠٠ مليم ومن حكم عليه بغرامة قدرها ١٠٠٠ جنيه طبقاً للقانون رقم ٢١ سنة ٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها إذا نفذ عليهما بالا كراه البدني لمدة تسعين يوماً لأنهما يبرأان على السواء من الغرامة بهذا التنفيذ ولا يمكن أن يكون هذا غرض الشارع

« وحيث أنه لا يوجد أي نص يقضي بأن النيابة العمومية اذ بدأت التنفيذ بالا كراه البدني يجب عليها المضي فيه إلى أقصى مدته ولا خلاف على ما يظهر في أنه إذا حصل التنفيذ بالا كراه البدني لأقل من تسعين يوماً فإن المحكوم عليه لا تبرأ ذمته من الغرامة إلا بالمقدار الموازي لمدة الا كراه الذي تنفذ فعلاً وعلى هذا الاعتبار إذا تنفذ بالا كراه ٨٩ يوماً فقط وكانت الغرامة المحكوم بها ألف جنيه فإن المحكوم عليه لا يسقط عنه من الغرامة إلا ٨ جنينيات و ٨٠٠ مليم - أما إذا حبس تسعين يوماً فإن الغرامة كلها تسقط ويكون اليوم الأخير وحده بالحبس يوازي ٩٩١ جنينياً و ٢٠٠ مليم بينما كل يوم قبله يوازي عشرة قروش وهي نتيجة غير مقبولة كذلك

« وحيث أنه لهذه الأسباب يكون الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده

(استئناف أمين عبد الجواد - عودي ضد نيابة محكمة بني سويف رقم ٣٠ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عمرد المرجوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

محكمة استئناف بيروت

٤٣١

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

قانون الخمسة الافدنة . امرأة متزوجة . لا تحترف الزراعة بنفسها .

عدم جواز اعتبارها من صغار المزارعين

المبدأ القانوني

من المقرر ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ يسرى على الزارع الذي لا يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة ويكون متخذ الفلاحة حرفة أصلية سواء أكان يزرع الأرض بنفسه أو بواسطة غيره لمرض أو شيخوخة أو طاعة ، فإذا أجزر الأرض للغير وكان في مقدوره الزراعة بنفسه فلا يحمي القانون، ولما كان الغرض من هذا التشريع الاستثنائي هو حماية طبقة صغار الفلاحين الذين لا مهنة لهم الا الفلاحة من طمع الدائنين وجشع المربين والحيلولة بين هؤلاء ومدنيهم حتى لا تضيع ملكيتهم الصغيرة فمن البديهي أن هذا الغرض لا ينصرف الى المتزوجات من النساء لأنهن في كنف أزواجهن المزمين شرعا بالاتفاق عليهن ومن شأن الزوجية أن تحول حتما دون احترافهن بالزراعة واتخاذها عملا أساسيا لهن ، على أن هذا لا يمنع القانون المشار اليه من حماية ملكية المرأة المتزوجة أن ثبت أنها تحترف الزراعة بنفسها

المحكمة

« بما أن هذه المحكمة سبق أن أحالت الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفتان أن حرقتهما الزراعة دون سواها من وقت تولد دين المستأنف ضده الأول

« وبما أنه تبين من التحقيق الذي أجراه حضرة المستشار المنتدب أن المستأنفتين لا تحترقان

الزراعة وانهما توجران العين المطلوب نزع ملكيتها للغير وان الأولى متزوجة من تاجر جمال والأخرى متزوجة من تاجر فواكه وكلتا الاثنتين تقيمان مع زوجيهما

« وبما أنه من المقرر أن القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ يسرى على الزارع الذي لا يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة ويكون متخذ الفلاحة حرفة أصلية سواء أكان يزرع الأرض بنفسه أو بواسطة غيره لمرض أو شيخوخة أو عاهة فإذا أجزر الأرض للغير أو كان في مقدوره الزراعة بنفسه فلا يحمي هذا القانون

« وبما أن الغرض من هذا التشريع الاستثنائي هو حماية طبقة صغار الفلاحين الذين لا مهنة لهم الا الفلاحة من طمع الدائنين وجشع المربين والحيلولة بين هؤلاء ومدنيهم حتى لا تضيع ملكيتهم الصغيرة

« وبما أنه من البديهي أن هذا الغرض لا ينصرف الى المتزوجات من النساء لأنهن في كنف أزواجهن المزمين شرعا بالاتفاق عليهن ومن شأن الزوجية أن تحول حتما دون احترافهن بالزراعة واتخاذها عملا أساسيا لهن وهذا لا يمنع القانون المشار اليه من حماية ملكية المرأة المتزوجة أن ثبت أنها تحترف الزراعة بنفسها الأمر الذي لم يثبت في هذه الدعوى

« وبما أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله لهذه الاسباب

(استئناف الست نبيه ابراهيم وأخرى وحضر عنهما الاستاذ فارس منى ضد محمد محمد أبو السعود وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ أباير مرقص رقم ٢٠٨ سنة ٥ قرئاسة وعضوية حضرات اتربي ابو العزبك وكيل المحكمة وعثمان مجيب بكوطاهر محاسبك مستشارين)

٤٣٢

١٨ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - وقف . اتباع أحكام الشريعة الإسلامية . بالنسبة لشروط انشائه . عدم تطبيق قواعد التسجيل الحديثة
- ٢ - وقف . وجوب أن يكون الواقف مالكا . تصرفه بالبذل في العين قبل وقفها بمقدار ثابت التاريخ . خروج العين عن ملكه المبادئ القانونية

(١) من المقرر فقها وقضاء أن الوقف نظام شرعي خاص خاضع في شروطه وأحكامه للشريعة الإسلامية الغراء، فليس للمحاكم عند الفصل في صحة إنشاء وقف سوى تطبيق تلك القواعد بصرف النظر عن قواعد التسجيل الحديثة التي وإن أوجبت تسجيل الوقف ليكون حجة على الغير فإنها لم تتعرض لشروط انشائه

٢ - لما كان من المسلم به شرعا أنه يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف مالكا للعقار الموقوف (مادة ٢٤ من قانون العدل والانصاف) فإذا تبين أن الواقف وقت إنشاء وقفه لم يكن مالكا للأرض لأنه كان قد أخرجها من ملكه بعقد بدل ثابت التاريخ قبل صدور حجة الوقف وهو عقد يكفي لنفاذه مجرد الإيجاب والقبول من المتعاقدين فلا محل للمفاضلة بين هذا العقد وحجة الوقف من حيث التسجيل وعدمه إذ محل هذا البحث إذا كان الواقف مالكا للموقوف وقت إنشاء الوقف

المحكمة

« من حيث إن وزارة الأوقاف تتركن في إثبات دعواها أولا على حجة الأيقاف الصادرة من المرحوم أيوب بك صبرى بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١١ الشاملة للأطيان التي تطلب استردادها لجهة الوقف وثانيا على عقد الإيجار الصادر منها بتأجير أعيان الوقف لمدة نهايتها سنة ١٩٢٥ إلى إبراهيم على سلام

وقد دفع المستأنف ضدهم دعواها بعقد بدل عن الأطيان موضوع النزاع محررينهم وبين الواقف ومؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ وثابت التاريخ ب وفاة أحد الموقعين عليه بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٠ أى قبل تاريخ حجة الوقف كما أنهم يرتكزون على تنفيذ البدل بوضع يدهم على هذه الأطيان من تاريخ العقد .

« ومن حيث إن وزارة الأوقاف تذهب إلى أن عقد البدل المذكور لا قيمة له طالما أنه غير مسجل وأن الوقف باعتبار شخصية مستقلة عن شخصية الواقف والمستحقين يكتسب بتسجيل حجة ملكية الأعيان الواردة بها ويفضل على غيره ممن تلقوا الملكية من الواقف بعقود لم يسجلوها ولو كانت سابقة على تاريخ الوقف

« ومن حيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن للوقف نظام شرعي خاص خاضع في شروطه وأحكامه للشريعة الإسلامية الغراء، فليس للمحاكم عند الفصل في حجة إنشاء وقف سوى تطبيق تلك القواعد بصرف النظر عن قواعد التسجيل الحديثة التي وإن أوجبت تسجيل الوقف ليكون حجة على الغير فإنها لم تتعرض لشروط انشائه .

« ومن حيث أنه من المسلم به شرعا أنه يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف مالكا للعقار الموقوف «مادة ٢٤ من قانون العدل والانصاف» «وبما أن المرحوم أيوب بك صبرى وقت إنشاء هذا الوقف لم يكن مالكا للأرض المرفوع بشأنها هذه الدعوى لأنه كان قد أخرجها من ملكه بعقد البدل السالف الذكر والذي يكفي لنفاذه مجرد الإيجاب والقبول بين الطرفين فلا محل اذن للمفاضلة

بين هذا العقد وحجة الوقف من حيث التسجيل وعدمه ومحل هذا البحث اذا كان الوقف مالكا للوقوف وقت انشاء الوقف .

«ومن حيث ان وزارة الأوقاف لم تطعن في هذا العقد الثابت التاريخ قبل حجة الوقف بعدم صدوره من الوقف كما أنه يتبين من التحقيق الذي تم في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن المستأنف ضدهم هم الواضعون اليد على الأتبان موضوع النزاع من تاريخ عقدهم للآن أما بقاء الأتبان

مكلفة باسم الوقف فسيبه عدم تسجيل عقد البدل بأن عقداً لا يجار المقدم من الوزارة فهو وان كان عقداً رسمياً إلا أنه ليس حجة على المستأنف ضدهم لأنهم ليسوا طرفاً فيه وهو في ذاته ليس دليلاً على أنه تنفذ بالفعل فيما يختص بهذا القدر من الأتبان . «ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف وزارة الأوقاف ضد ابراهيم محمد سليم وآخرين رقم ١٨٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الكلية

٤٣٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٧ مايو سنة ٩٣١

١ - مشاركة التحكيم . المحكمون مفوضون بالصلح . النص على اختيار اثنين فقط . أو اختيار الثالث بمعرفتهما . أو النص عليه في عقد لاحق . بطلان

٢ - مشاركة تحكيم . بطلانها . ليس من النظام العام . تغطيته بالاجراءات اللاحقة

٣ - اتفاق . على مخالفة نصوص التحكيم مقدما . بطلانه

المبادئ القانونية

١ - اذا نص في عقد تحكيم مفوض فيه الى المحكمين بالصلح على اختيار محكمين اثنين وتركها اختيار المحكم الثالث فمثل هذه المشاركة باطلة لخروجها عن حكم المادة ٧٠٥ مرافعات أهلى التي تشترط في حالة المحكمين المفوضين بالصلح أن يكون عددهم وتراو أن يكونوا معينين بالاسم في مشاركة التحكيم، وهذا بخلاف ما نص عليه الشارع الفرنسى في هذا الشأن . ويكون باطلا أيضا اذا نص على المحكم الثالث في عقد لاحق لعقد المشاركة لا شرط القانون بجلاء أن تكون الاسماء واردة بالذات في المشاركة أو

في عقد سابق لا عقد لاحق لها . ولا يعتبر أيضا النص في هذه الحالة بمثابة توكيل من الموكل لوكيله في اختيار المحكم الثالث لخروجه عن القواعد العامة للوكالة

٢ - ان البطلان الحاصل في مشاركة التحكيم والذي يكون ناشئا عن عدم تعيين المحكمين في المشاركة أو مخالفة تعيينهم للاجراءات المطلوبة ليس من النظام العام فيمكن تغطيته بالاجراءات اللاحقة كحضور أحد المتعاقدين في اجراءات المرافعة ومرافعته وعدم اعتراضه أو تمسكه باى بطلان فيها

٣ - ان الاتفاق مقدما على مخالفة نصوص التحكيم كحالة التنازل عن التقادم مقدما يعتبر باطلا .

المحكم

« من حيث ان الدعوى الحالية رفعت بناء على الحق المخول للدعى الوارد بالمادة ٢٧٧ مرافعات التي تخول للأخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لأمر التنفيذ في الأحوال الآتية :

أولا - اذا كانت مشاركة التحكيم باطلة

التي تقضى بأن يكون الاختيار بمعرفة الخصوم أنفسهم

« ومن حيث أنه من المسلم به بين الخصوم أن المحكمين في الحالة التي نحن بصددتها محكومون مصالحون كما يتضح جليا من مراجعة مشاركة التحكيم والخلاف بين الخصوم قد استقر على استيفاء الشرائط القانونية لتلك المشاركة فالمدعى عليهما ينقضان ما يدلى به المدعى من حجج يبررها مخالفة المشاركة لنص المادة ٧٠٥ ويقرران بأنه ولو أن مشاركة التحكيم حوت أصلا اسمي اثنين من المحكمين إلا أنه نص فيها على أن هذين أن يختارا مرجحا ويفسر المدعى عليهما لفظة مرجحا بأنه تجاوز لفظي في التعبير وأنه قصد به Coarbitre أى محكما لا tiers arbitre وهو المقصود قانونا من حكم مرجح ويضيفان الى ذلك بأنه نص في مشاركة التحكيم على الرجوع الى المجلس الحسبي ليصدق عليها بسبب وجود قصر بين الخصوم فتكون الاجراءات التي حصلت امام المجلس الحسبي والتي كان من أثرها اختيار المحكم الثالث مكتملة للمشاركة الأصلية وقد باشر المحكمون الثلاثة مأموريتهم جماعة من بادى الامر فيكون الحكم صدر من محكمين عددهم وترا ومعينين في عقد المشاركة وما لحقها من اجراءات أمام المجلس .

« ومن حيث ان النصوص القانونية لا تساعد على الأخذ بهذا التفسير فقد تعمد الشارع المصرى مخالفة الشارع الفرنسى فقضى بأن يكون عدد المحكمين وترا مع أن الشارع الفرنسى لا يشترط ذلك متابعا في ذلك المادة امن الكتاب التمهيدى

ثانيا - اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها - ثالثا - اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون

« ومن حيث ان المدعى بنى طلب البطلان على الأسباب التالية

(١) مخالفة مشاركة التحكيم لنص المادة ٧٠٥ مرافعات التي تشترط أن يكون عدد المحكمين المفوضين بالصلح وهو الحاصل في القضية الحالية وترا

(ب) ان مانص عليه في البند الأول من مشاركة التحكيم عن حق المحكمين المذكورين في المشاركة في اختيار مرجح بمعرفتهما يجعل المشاركة باطلة لأن الحكم المرجح لا يكون الا في حالة المحكمين الحاكمين لا المصالحين كما هو الحال في التحكيم المذكور ولا يمكن أن تأتى فكرة الحكم المرجح اذا ما كان المحكمون مصالحين لأنه يجب طبقا للقانون أن يكون عددهم وترا ومتفقا عليهم من قبل الشروع في نظر

النزاع ومعينين ثلاثتهم بالأسماء في المشاركة نفسها (ج) ان الحكم الثالث وهو حضرة احمد بك قحه لم يعين باختيار طرفي المتعاقدين بل عين بمعرفة المجلس الحسبي نيابة عن القصر المشمولين بوصاية المعلن اليه وتكون نتيجة ذلك أن تعيينه من جهة لم يكن طبقا لعقد التحكيم ومن جهة أخرى يؤدي هذا التعيين الى اعتبار أن المدعى عليهما اختارا محكمين اثنين أولهما الشيخ احمد رضوان وثانيهما حضرة احمد قحه بك ويكون المدعى اختارا محكما واحدا هو حضرة محمد بك زكى الشيتى وهذا مخالف لنصوص المادة ٧٠٥ مرافعات

لقانون المرافعات الايطالى الصادر سنة ١٨٦٥ ونص أيضا بصريح العبارة فى المادة ٧٠٥ أهلى نمرة ٧٩٤ مختلط انه فى حالة المحكمين المصالحين يجب أن يكون عددهم وتراو أن يكونوا معينين بالاسم فى مشاركة التحكيم أو فى عقد سابق عليها ونص فى المادة التالية على أنه فى حالة المحكمين الحاكمين يجوز أن يترك أمر اختيار الحكم المرجح الى المحكمين أنفسهم فمن البداهة اذن أن مشاركة التحكيم الحالية وهى لا تحوى الا اسمين فقط لاثنيين من المحكمين وترك اختيار الثالث المرجح لهما تكون مخالفة لنص المادة ٧٠٥ مرافعات ولا يغنى ان الحكم الثالث تعين فى عقد لاحق مكمل للمشاركة لأن القانون ينص بجلاء على أن تكون الاسماء واردة بالذات فى المشاركة أو فى عقد سابق لا لاحق لها «ومن حيث أن المدعى عليها يتمسكان بحجة اخرى من مقتضاها ان المشاركة تحوى توكيلا للمحكمين لاختيار الثالث وانه ليس ما يمنع من تفويض الموكل لو كيله فى اختيار الحكم الثالث مستشهدين بما ورد فى موسوعات دالوز بهذا الخصوص

« ومن حيث ان هناك اختلافا كثيرا بين الشراح الفرنسيين بهذا الصدد، فبعضهم رأى أن العلاقة بين المحكم ومن أقامه هى علاقة وكالة (من هؤلاء يواناردو وكولميه داج وجلاسون الطبعة الخامسة عشرة) والآخر يرون فيها مشابهة للعلاقة بين المحامى وزبونه (جارسونيه وجلاسون وكولميه داج الطبعة الثانية) ويقولون أن المحكم لا يزيد فى وظيفته عن أقامه عن حالة المحامى وزبونه فكلاهما

ليس له أن يمثل من استخدمهما والمحكم يقضى كما يترافع المحامى باسمه هو لا باسم من أقامه مراجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات تحت المادة ١٠٠٦ ص ٦٧٢ بند ١٠٤ وما بعده - على أن هذا النزاع لا محل له فى القانون المصرى وقد اشترط الشارع بصريح العبارة أن يكون المحكمون المصالحون معينين بأسمائهم فى المشاركة ولم يترك أمر اختيار المحكم المرجح للمحكمين الا اذا كانوا محكمين حاكمين أى غير مصالحين . فيكون حكم هذه المادة ناسخا للقواعد العامة للوكالة التى تتيح للشخص أن يوكل غيره للقيام بما هو من حقوقه .

«ومن حيث أنه يتعين البحث بعد ذلك فيما اذا كان البطلان الحاصل فى المشاركة قد غطى بحضور المدعى ومرافقته أمام هيئة التحكيم وعدم تمسكه بالبطلان الا بعد صدور الحكم «ومن حيث ان المدعى يتمسك بان البطلان هنا من القواعد الماسة بالنظام العام مستشهدا بحكمى محكمة الاستئناف المختلطة الصادرين فى ٧ مايو سنة ١٩٢١ و ١٩٢٤ ما يوسنة ١٩٢٤ المنشورين فى المجلة المختلطة ٧٨ ص ٣٠٧ و ٣٦ ص ٢٥١ على التوالى

« ومن حيث ان المحكمة تلاحظ بداءة اتفاق النصوص فى هذا الخصوص ما بين القانون المصرى والفرنسى فالأخير نص فى المادة ١٠٠٦ على أن مشاركة التحكيم يجب ان تبين موضوع النزاع واسماء المحكمين والا كانت باطلة . أما الشارع المصرى فنص فى المادة ٧٠٤ أهلى نمرة ٧٩٣ مختلط على ضرورة ايضاح موضوع النزاع فى المشاركة

تعليقات دالوز على قانون المرافعات تحت مادة ١٠٠٦ مرافعات بند ٣٢٩ وما بعدها بالنص

La nullité de la clause compromissoire n'est pas d'ordre public D. P. g. 4-1-61-D. P. 1909-2-203 Garçonnet T. 8 Sec. 3035. Cette nullité peut donc être couverte par le silence des parties, par leur renonciation à s'en prévaloir, ou par l'exécution donnée à la clause compromissoire.

وأمام ذلك الاجماع ترى المحكمة عدم متابعة محكمة الاستئناف المختلطة في اعتبار البطلان ماسا بالنظام العام فكيف يسمح لخصم ترفع أمام هيئة المحكمين وان كان هناك عيب في تكوينها وقدم مذكرات مستوفاة لوجهة نظره ولم يعترض بحال ماغلى تكوينها الاسكوتة في هذه الحالة مطمئنا لحكما ؟ فكيف يسمح له بعد ذلك كله أن يتمسك بالبطلان لمجرد صدور الحكم لغير مصلحته أما الاحتجاج بأن الاتفاق على مخالفة نصوص التحكيم باطل فحلله اذا حصل مقدما كأن يتنازل مقدما أحد الطرفين عن التمسك بأوجه البطلان التي يخولها القانون اذ في هذه الحالة يقصد الشارع محافظة كل طرف على حقوقه كاملة وشأنه بعد ذلك في التنازل عنها اذا شاء وذلك ليحمى المتعاقدين من الارتباط عن رعونة بقيود قد يندمون بعدئذ على تورطهم في التقيدها وهذه الحالة مشابهة لحالة التنازل عن التقادم مقدما وهو باطل أما بعد حصوله فيجوز التنازل عنه .

« ومن حيث انه تبين مما سبق أن البطلان

أوفى أثناء المرافعة حتى في حالة المحكمين المصالحين والا كانت المشاركة باطلة. ثم نص في المادة ٧٠٥ أهلى ٧٩٤ محتلط على ضرورة ذكر أسماء المحكمين وان يكون عددهم وترا بشكل يدل على الأمر وبهجة يؤخذ منها ان جزاء المخالفة هو البطلان . « ومن حيث انه من المجمع عليه قضاء في فرنسا التوسع في النصوص الخاصة بتعيين المحكمين ولذلك قضى بأن البطلان الناشئ من عدم ذكر اسماء المحكمين في المشاركة يمكن تغطيته غير أنه يشترط ان يكون التعيين اللاحق حاصلًا باتفاق الطرفين (راجع موسوعات دالوز عملى تحت لفظة تحكيم ص ٥٠٩ نبذة ١٤٤) وفي حالتنا هذه حصل تعيين المحكم الثالث من هيئة اقترض في عقد التحكيم الالتجاء الى مصادقتها لوجود قصر ووافق على التعيين المحكم المختار ان سويًا من الخصوم أنفسهم لا المختار أحدهما نائباً عن خصم دون الآخر (راجع نص المشاركة التي ذكر فيها أن المحكمين هما محمد بك زكى الشيتى وحضرة الشيخ أحمد رضوان) بدون أى اشارة الى أن أحد المحكمين نائباً عن خصم دون غيره الأمر الذى يدل على أن كليهما مختار من الخصمين فتكون موافقتهما على الحكم الثالث شاملة ضمنا لموافقة الخصمين ويكون الحكم الثالث ممثلاً للخصمين لا لأحدهما كما يذكر المدعى وذكر في تعليقات دالوز على المرافعات في الموضوع الذى سبق الاشارة اليه بند ٣٣٦ أن البطلان الناشئ من عدم تعيين المحكمين أو من مخالفة تعيينهم للأجراءات المطلوبة يمكن تغطيته بتعيين ناشئ عن مشاركة (جديدة بورد وعشرين مايو سنة ١٨٤٥ دالوز دورى ٤٩-٥-١٧) وذكر في الصحيفة ٦٧٨ من

الحاصل في مشاركة التحكيم قد زال بالأجراءات
اللاحقة لها التي قام بها المدعى وهو على علم فتكون
الدعوى على غير أساس .

(قضية الست فطومه سعد النوري وحضر عنها الاستاذ عبد الكريم
بك رؤوف ضد احمد محمد المحلاوي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
سلامه بك ميخائيل رقم ٥٢٩ كل سنة ١٩٣٠ - رئاسة وعضوية
حضرات حسين نخري بك و ابراهيم يحيى بك ومحمد مختار عبد الله القضاة)

٤٣٤

محكمة مصر الكلية لأهلية

٢٧ مايو سنة ١٩٣١

ديون طبيعية - مدادها - عدم جواز استردادها .

المبدأ القانوني

ولولم ينص القانون المصري صراحة على الديون
الطبيعية كما جاء بالفقرة الثانية من المادة ١٢٣٥ من
القانون الفرنسي وتعريبها : لا يقبل استرداد
مادفع بالارادة فيما يتعلق بالتعهدات الطبيعية إلا أنه
ذكر حكم هذه الديون في المادة ١٤٧ التي نصها : انما
من أعطى باختياره شيئاً لاخر وفاء لدين يعتقد
ملزوميته به ولولم يوجب القانون لا يكون له استرداد .
فالعهد المدني متى سقط بمضي المدة يصبح ديناً طبيعياً
لا يجبر صاحبه على أدائه . انما إذا دفعه برضائه فليس
له استرداده .

أما الديون التي يحرمها القانون فان من دفعها له
استرداده الآن في اعتماد الدفع اقراراً للمحظوظ طبقاً
للمادة ١٤٥ مدني ولوان هناك رأياً مرجوحاً أن من
يخالف القانون ليس له أن يلتجئ الى القانون لحماية عمله

المحكمة

« حيث ان النزاع في هذه الدعوى ينحصر في
أن المستأنفة سبق اتفقت مع المستأنف عليهم
ورثة زوجها على حصتهم في النفقة المتجمدة لها
قبل وبعد وفاة زوجها مورث الطرفين بمقتضى

العقد المؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والذي جاء
به ما يأتي : - « وقد تم ذلك بالتراضي والاختيار
وبحضور الجميع وبدون اجبار أو اكره وتخالص
كل منهم بحقوقه وليس أحديطالبة بشيء خلاف
ما ذكر وكل دعوى من هذا القبيل تكون باطلة ولا
يلتفت اليها منها كان نوعها »

« وحيث ان المستأنفة تدعى أن هذا العقد شمل
صلحاً عن مبالغ أخرى كانت لها في ذمة المورث
ولكن لم تذكر كل ما لها تفصيلاً وأن مبلغ الخمسة
والعشرين جنياً الذي أخذته لم يكن كل نصيب
المستأنف عليهم في كل الديون التي لم تفصل في هذا
العقد ولذا فلا محل لرجوع الطرف الثاني في الصلح
المذكور إلا للأسباب التي وردت في القانون على
سبيل الحصر وسبب رفع هذه الدعوى لم يكن من بينها
« وحيث ان المستأنف عليهم ينكرون على
المستأنفة أن العقد السالف الذكر يعتبر صالحاً
لانه لم يبين به تفصيل ما تنازل كل طرف فيه
بل ذكر أن دين المستأنفة ١٥٠ جنياً دون أن يذكر
باقي أبواب الديون التي تدعيها وان مبلغ الخمسة
والعشرين جنياً هو نصيب المستأنف عليهم
في المبلغ جميعه . وبما أن المحكمة الشرعية قضت
بان متجمد النفقة يسقط بالوفاة مادام أن النفقة
لم تكن مستدانة بأمر القاضي فتكون المستأنفة
أخذت مبلغاً بغير حق يجب عايرها رده كما قضت
بذلك محكمة أول درجة

« وحيث انه بدون التفات الى أن هذا العقد
يعتبر صالحاً فانه اتفاق ملزم للطرفين لا يجوز لأحدهما
الرجوع على الآخر بشيء لعدم مخالفته للنظام العام
« وحيث فوق ما ذكر فانه بالرجوع للمادة ١٤٧

ما استتب عليه الرأي أخيراً أن من يدفع شيئاً محظوراً له استرداده طبقاً للمادة ١٤٥ لأن اعتماد الدفع اقرار للحظور

« وحيث بالرجوع الى مبلغ الخمسة والعشرين جنيهاً المطلوب استرداده تبين أنه عن متجمد نفقة للمستأنفة وولدها من سنة ١٩١١ لغاية سنة ١٩٢٦ من ذلك المتجمد من سنة ١٩١١ لغاية ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠ وهو المبلغ الذي سقط حق المطالبة به لأن القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ القاضي بأن النفقة لا تسقط إلا بالاداء أو بالبراءة لا يسرى على المدة الأولى من سنة ١٩١١ لغاية ١٩٢٠ والنصوص الشرعية تقضى بأن متجمد النفقة الغير مقبوضة والغير مستدانة بأمر القاضي تسقط بوفاة الزوج ولذلك قضى حكم محكمة العياط الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بسقوطها أما الجزء الباقي منها المتجمد من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٦ فلا يسقط ودخل طبعاً في المبلغ المطالب باسترداده

« وحيث انه لا نزاع في ان النفقة المتجمدة من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٦ واجبة الاداء قهراً وبالقانون اما الجزء الأول منها فهو دين تولد مدنياً واصبح طبعياً بسقوط المطالبة به لاسباب المبينة آنفاً ومتى دفع لا يمكن استرداده

« وحيث ان قول محكمة أول دوجة أن المستأنفة غشت المستأنف عليهم في استلامها المبلغ المذكور قول خاطئ لأن المستأنف عليهم دفعوا الدين مختارين عالين بسببه وباحقية المستأنفة له كما جاء بورقة الاتفاق المؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فليس لهم أن يستردوا ما دفعوه

مدنى التي نصها « انما من أعطى باختياره شيئاً لاخذ وفاء لدين يعتقده ملزوماً به ولو لم يوجب القانون لا يكون له استرداده » وهذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٢٣٥ من القانون الفرنساوى وتعريبها لا يقبل استرداد ما دفع بالارادة فيما يتعلق بالتعهدات الطبيعية وقد عرف العلماء التعهدات الطبيعية بأنها تعهد له رابطة قانونية كالتعهد المدنى وإنما يختلف عنه في أنه لا اجبار على تنفيذه فالقانون المصرى لم يذكر التعهدات الطبيعية بالنص وانما ذكر ما يفيد مدلولها وهي التي لا يوجب القانون تنفيذهما فتعهد القاصر بدين هو تعهد طبيعى في ذاته من ساعة وجوده ولا يلزم القاصر به حتى بعد بلوغه سن الرشد وتعهد الوفاء بدين سقط بمضى المدة هو تعهد مدنى أصلاً انقلب طبعياً بسقوطه لا يجبر صاحبه على ادائه رغم اعنائه فاذا دفع المدين مثل هذين الدينين باختياره عالماً بتلك المديونية فليس له استرداده (راجع بودرى يارد طبعة ٢ جزء ١٢ نمرة ١٦٥٨ و ١٦٦١)

« وحيث انه يجب التفريق بين الديون التي لا يوجبها القانون ولا يجبر المدين على ادائها وبين الديون التي يحرمها القانون لمخالفتها للنظام العام فإن ما يحظره القانون أصلاً لا يصح اقراره باى حال من الاحوال ولا أخفائه تحت أية صورة فمن دفع شيئاً محظوراً باختياره له استرداده (راجع تعليقات دالوز على المادة ١٢٣٥ مدنى نمرة ٧٥ و ٧٦) ولو أن بعض المحاكم ذهبت الى أن من يتعاقد على ما يخالف القانون ليس له أن يلتجئ الى القانون للتوصل الى حماية عمله (الموسكى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٣ الحقوق س ١٨ ص ١١٨) الا ان

جزء من أجزاء الملكية يسقط بعدم الاستعمال المدة المستطيلة وفقاً للمادة ٢٩ مدني

(٣) ان النخيل الذي يغرس في أرض الغير يصبح بمجرد غرسه واستكمال نموه ثابتاً بحق الالتصاق . إذ من المقرر قانوناً أنه لا يشترط وحدة الغراس والمالك للأرض لا اعتبار الغراس في مثل هذه الحالة ما لا ثابتاً خلافاً هو متفق عليه بالنسبة للعقار بالتخصيص

(٤) ينشأ حتماً من ملكية الغراس منفصلاً عن الأرض واستقراره بها التزامات متبادلة بين مالكي الغراس والأرض فلمالك الغراس حق البقاء طالما كان غراسه قائماً على الأرض . وليس لصاحب الأرض أن يعمل ما من شأنه إزالة الغراس أو الإضرار به . ومثل هذه الالتزامات المتبادلة بين الطرفين تعتبر نوعاً من أنواع الارتفاق التي لم ترد في القانون على سبيل الحصر بل على سبيل البيان والتمثيل

المحكمة

«من حيث ان طلبات المدعى تتراوح بين شطرين أولهما إزالة النخيل المغروس في الأرض المملوكة له بصفة أصلية وثانيهما تثبيت ملكيته إلى النصف شائعاً في النخيل من باب الاحتياط» وحيث ان المدعى عليهم الأول والثاني والثالث والسادس والسابع أقر والمدعى فيما طلب خاصاً بإزالة النخيل وأظهر استعدادهم لآزائته فيتعين القضاء عليهم بالطلب الأصلي «ومن حيث ان باقي المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأنه لا محل لطلب الإزالة لعدم توافر الشروط المنصوص عنها بالمادة ٦٥ من القانون المدني إذا أنهم هم الغارسون للنخيل وقد وضعوا

ولذا يتعين الغاء الحكم بالنسبة لهذا المبلغ وتأيد الحكم لأسبابه بالنسبة لما عداه

(قضية الستنييه محمد السيد رمضان وحضر عنها الاستاذ لبيب سعد ضد محمود محمد سعد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز كاسب رقم ٣٠٠ سنة ١٩٣١ س - وثاسة وعضوية حضرات امير زكي بك رئيس المحكمة واحمد لطفى وعبد الرحمن نور القاضيين)

٤٣٥

محكمة قنا الكلية الاهلية

١٧ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - ملكية البناء أو الغراس . في أرض الغير . بمقتضى الاتفاق أو معنى المدة . مكسبة للباقي أو الغراس
- ٢ - حق التعلل . كحق الانتفاع . ارتفاع بالعين المملوكة رقبته للغير . اعتبار شكل من أشكال الملكية على ملك الغير ومنفصلة عنه
- ٣ - غراس . في أرض . نموه والتصاق به . ثابت بحق الالتصاق
- ٤ - ملكية الغراس . علاقتها بملك الأرض . حقوق متبادلة كحقوق الارتفاق

المبادئ القانونية

(١) انه وان كان مدلول المادة ٦٥ مدني قد جاء مقرر القاعدة اللاتينية المشهورة

Superficies Solo Cedit

القاضية بأن ملكية البناء أو الغراس الذي يحدته شخص في أرض غيره تتبع ملكية الأرض نفسها إلا أنه مما لا ريب فيه أن محل تطبيق هذه القاعدة هو ما إذا لم يملك الغير المنشآت من بناء أو غراس سواء أكان بموجب اتفاق خاص بينه وبين المالك أو بمقتضى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية

(٢) ان حق التعلل droit de superficie

يتم بالشبه إلى حق الانتفاع فلصاحبه كما لصاحب حق الانتفاع التمتع بالعين المملوكة رقبته للغير إلا أنهما يختلفان في أن الأول يعتبر شكلاً من أشكال الملكية القائمة على ملك الغير والمنفصلة عنه وله ما لحق الملكية من المميزات والصفات فلا يسقط مثلاً بعدم الاستعمال معها طالبت المدة بخلاف حق الانتفاع فانه لم يكن سوى

عليهم هم الذين غرسوا النخيل ووضعوا اليد عليه
واتفقوا به مستقلا عن الارض القائم عليها المدة
المستطيلة المكسبة للملكية فيكونون قد اكتسبوا
ملكية هذا النخيل منفصلا عن الارض وتصبح
ملكيتهم لهذا النخيل نوعا من أنواع التعل
droit de superficie

« وحيث ان حق التعل يمت بالشبه الى حق
الاتفااق اذ ان لصاحب حق التعل كما لصاحب حق
الاتفااق التمتع بالعين المملوكة رقبها للغير الا انهما
يختلفان في أن حق التعل يعتبر شكلا من أشكال
الملكية القائمة على ملك الغير والمنفصلة عنه وله ما
لحق الملكية من المميزات والصفات فلا يسقط مثلا
بعدم الاستعمال مهما استطالت المدة بخلاف حق
الاتفااق فانه لم يكن سوى جزء من أجزاء الملكية
يسقط بعدم الاستعمال المدة المستطيلة وفاقا
للمادة ٢٩ مدني

« وحيث انه متى تحقق ما تقدم من ان المدعي
عليهم اكتسبوا بوضع اليد المدة الطويلة حق ملكية
النخيل مستقلا عن الارض فليس ثمة إذن محل
تطبيق المادة ٦٥ من القانون المدني بل يحق لهم ان
ينتفعوا بالنخيل وبقائه قائما على الارض المملوكة
للمدعي دون ان يكون له الحق في طلب ازالته
« وحيث أنه بما لا مشاحة فيه ان النخيل قد
اصبح بمجرد غرسه في الارض واستكمال نموه
عقارا ثابتا بحكم الالتصاق

Immeuble par incorporation au sol
اذانه من المقرر قانونا أنه لا يشترط وحدة الغراس
ومالك الارض لا اعتبار الغراس مالا ثابتا في
مثل هذه الحالة خلافا لما هو متفق عليه بالنسبة

اليد عليه المدة المستطيلة المكسبة للملكية
والمدعي وان اعترف لهم بغرس النخيل الا أنه أنكر
عليهم وضع اليد المدة المستطيلة

« وحيث أن هذه المحكمة قضت بتاريخ ١٤
مارس سنة ١٩٣١ بأحالة الدعوى الى التحقيق
لأثبت تاريخ الغرس ووضع اليد على النخيل
ومدته وقد تبين من مختلف أقوال الشهود أن
الارض وان كانت مملوكة للبدعي إلا أن المدعي
عليهم هم الغارسون للنخيل وقد وضعوا اليد عليه
مدة تزيد عن العشرين عاما

« وحيث انه يجب استظهار مدى ما عسى أن
يكون قد اكتسبه المدعي عليهم من الحقوق على
الغراس وتحديد الرابطة القانونية التي نشأت بين
طرفي الخصوم

« وحيث انه وان كان مدلول المادة ٦٥ من القانون
المدني قد جاء مقرررا للقاعدة اللاتينية المشهورة
Superficies solo Cedit
القاضية بأن ملكية البناء أو الغراس الذي يحدته
شخص في أرض غيره تتبع ملكية الأرض
نفسها الا أنه بما لا ريب فيه ان محل تطبيق هذه
القاعدة هو ما إذا لم يملك الغير المنشآت من بناء
أو غراس سواء كان بموجب اتفاق خاص بينه
وبين المالك أو بمقتضى وضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية (راجع شرح القانون المدني
بودري وشوفونبذة ٣٣١ وديمولب جزء ٩
نبذة ٤٦٩ ولوران جزء ٦ نبذة ٢٤٦ وشرح
القانون المدني الجديد لدالوز على المادتين ٥٥٢
و ٥٥٣ من القانون الفرنسي)

« وحيث انه طالما ثبت من التحقيق أن المدعي

للعقار بالتخصيص

Immeuble par Denstination

(راجع بلائيول نبذة ٢٢٠٨ وأوبري وروجز ص ١٦٤ وبودري نبذة ٥٩ وشرح دالوز على المادة ٥١٨ نبذة ٦ وما بعدها)

« وحيث أنه ينشأ حتماً من ملكية الغراس منفصلاً عن الأرض واستقراره بها التزامات متبادلة بين مالكي الغراس والأرض فلذلك الغراس حق البقاء طالما كان غراساً قائماً على الأرض وليس لصاحب الأرض أن يعمل ما من شأنه إزالة الغراس أو الإضرار به

« وحيث أن ما سلف من الالتزامات المتبادلة بين العقارين يعتبر نوعاً من أنواع الاتفاق وما حق الاتفاق ألا تكليف مقرر على عقار لمصلحة عقار آخر وبخاصة فإن حقوق الاتفاق لم ترد في القانون على سبيل الحصر بل على سبيل البيان والتمثيل (راجع المادة ٦٨٦ مدني فرنسي) « وحيث أنه يتعين الرجوع إلى ما سار عليه العرف وجرت به العادة والتقاليد لعدم وجود عقدين الطرفين وذلك اتباعاً لما نصت به المادة ٣ من القانون المدني

« وحيث أنه ظهر من التحقيق أن العرف في هذا البلد يقضي بأن لصاحب الأرض الحق في نصف النخيل شائعاً ويتعين رفض الطلب الأصلي الخاص بالازالة والقضاء بالطلب الاحتياطي بالنسبة لباقي المدعى عليهم

(قضية محمد عبد البر الخير وحضرته الاستاذ ميشال رزق خندوب أحمد وآخرين رقم ٢٩٧ سنة ٢٠٠٢ كشر رئاسة وعضوية حضرات سليم بك ذكي وكيل المحكمات والقاضيين أحمد أحمد عوض وإبراهيم كامل)

٤٢٦

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٨ يوليو سنة ٩٣١

- ١- نصب - مجرد أقوال كاذبة - غير مة وتطرق احتيالية - لاعتاب
- ٢- نصب - ادعاءات كاذبة - مهما كان بها من مهارة واغراء وخلافه.
- غير مصحوبة بأعمال خارجية أو مادية أو خلافه - لاعتاب
- ٣- نصب - كذب مجرد من كل ظروف - وكذب بالكتابة غير مصحوب بعمل خارجي - لاعتاب

المبادئ القانونية

١ - لا تتم جريمة النصب بمجرد صدور أقوال كاذبة من المتهم إذا لم تكن مقرونة بطرق احتيالية

٢ - أن الادعاءات الكاذبة مهما كان بها من المهارة والاغراء ومهما كان فيها من مشروع وهمي قصد به سلب مال الغير إذا لم تكن مصحوبة بأعمال خارجية أو عمل مادي أو تدخل شخص ثالث قصد المساعدة على تصديق المشروع الوهمي فلا عقوبة عليها .

٣ - أن الكذب مجرداً من أي ظروف أخرى لا عقوبة عليه . كما أن الكذب بالكتابة إذا لم يكن مصحوباً بعمل خارجي أو عمل مادي لا عقوبة عليه .

المحكمة

« حيث أنه ثبت من أقوال المجني عليه في بلاغه وفي محضر الجلسة أن المتهم حضر له وأخبره بأنه يوجد شخص معه ورقة يانصيب رابحة قيمتها جنيهاً مصرياً وأنه يريد بيعها بسبعة وتسعين قرشاً فأعطاه المجني عليه المبلغ ليحضر من هذا الشخص الموهوم والموجود بقبوة مجاورة للورقة الرابحة ثم لم يعد إليه وفر هارباً

« وحيث أن الأعمال المنسوبة إلى المتهم لا تخرج عن كونها كذباً غير مصحوب بطرق

احتمالية أو أعمال خارجية

« وحيث انه من المبادئ الثابتة قانوناً أن جريمة
النصب المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات
لا تتم بمجرد صدور أقوال كاذبة من المتهم إذا لم
تكن مقرونة بطرق احتمالية (يراجع حكم محكمة
النقض والابرام المصرية الصادر في ٢٩ مارس
سنة ١٩٢١ ومنشور بالمجموعة الرسمية العدد ١٣
السنه الثالثة والعشرين)

« وحيث ان ما يعاقب عليه الشارع ليس
الكذب مجرداً عن الطرق الاحتمالية لأن
الانسان إذا صدق كل ما يقال له فلا يلو من إلا
نفسه وإنما يعاقب الشارع على الكذب المقرون
بالأعمال الاحتمالية التي بواسطتها يكون
الكذب مخبوك الأطراف وبذا يقع الانسان
في الشرك المنسوب له (يراجع كتاب العلامة
جارو في شرح قانون العقوبات الجزء الخامس
نبذة ٢٢٦٢ صفحة ٥٦١)

« وحيث انه قد جاء في كتاب العلامة جارسونيه
على شرح المادة (٤٠٥) عقوبات فرنسي نبذة ١٦
بأن الادعاءات الكاذبة مهما كان بها من المهارة
والاغراء ومهما كان فيها من مشروع وهمي قصد
به سلب مال الغير اذا لم تكن مصحوبة بأعمال
خارجية أو عمل مادي أو تدخل شخص ثالث قصد
المساعدة على تصديق المشروع الوهمي فلا عقوبة
عليها — وجاء في كتاب العلامة بلاش في شرح
قانون العقوبات الجزء السادس نبذة ١٦٤ — بأن
الكذب مجرداً من أي ظروف أخرى لا عقوبة
عليه وقد ذهب علماء القانون على أن الكذب
بالكتابة اذا لم يكن مصحوباً بعمل خارجي أو

عمل مادي لا عقوبة عليه (يراجع شرح دالوز
براتيك الجزء الخامس نبذة ٢١ صفحة ٦٨٠)
« وحيث انه لذلك يكون ما وقع من المتهم
غير معاقب عليه ويتعين برأته كنص المادة ١٧٢
من قانون تحقيق الجنايات

(قضية النيابة ضد احمد جاد الرب رقم ٣٦٠٩ سنة ١٩٣١
رئاسة وعضوية حضرات محمد شري بك وكيل المحكمة والقاضين
احمد مبارك وحسانين غنفي وحضور حضرة عبد الحميد افندي
قزامل وكيل النيابة)

٤٣٧

محكمة المنصورة الكلية الأهلية

٢١ يونيو سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم - الدعاوى المرفوعة ضد المدعى عليهم
وآخرين - في المحاكم المنصوص عليها بد كريتو
سنة ١٨٩٢ و سنة ١٨٩٧

المبدأ القانوني

ان ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ نص على
أن المحاكم المذكورة في المادة الاولى منه « تختص
دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الاهالي
على الحكومة أيا كان نوعها » دون تفریق بين ما اذا
كانت الحكومة مدعى عليها بمفردها أو معها آخرون .
ومن الواضح أن الامتياز الممنوح للحكومة بمقتضى
هذا الذكر يتو مطلق . ومن التعسف في التفسير
قصر تطبيقه على الحالة التي تكون الحكومة مدعى
عليها وحدها دون الحالة التي تكون فيها مدعى عليها
مع آخرين . ويفهم أيضاً من نص مذكرة
وزارة الحقانية المتعلقة بهذا الذكر يتو أنه قصد
به أن يقيّد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات فيما
يتعلق بالدعاوى التي ترفع على الحكومة . فلا محل
لتطبيق هذه المادة على اطلاقها

المحكمة

« حيث ان المستأنفة دفعت أمام محكمة أول
درجة بعدم الاختصاص ارتكبا على ذكر يتو ١٨

مايو سنة ١٨٩٢ المعدل بدكريتو ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الذي نقل اختصاص محكمة المنصورة الى محكمة الزقازيق

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت برفض هذا الدفع باعتبار أن الدكريتو المشار اليه لا يجوز تطبيقه الا في حالة ما إذا كانت الدعوى مرفوعة على الحكومة بمفردها أما اذا كان معها مدعى عليهم آخرون فالقاعدة العامة هي التي تراعى ومن ثم تكون المحكمة المختصة هي محكمة أحد المدعى عليهم » وحيث ان المحاكم اختلفت في هذه النقطة فبعضها سار في أحكامه على النظرية التي أخذت بها محكمة أول درجة عملاً بعمومية النص في المادة ٣٤ مرافعات والبعض الآخر رأى أن نص الدكريتو صريح في أن المحكمة المختصة هي محكمة الحكومة دون سواها سواء كانت الحكومة مدعى عليها وحدها أو معها آخرون

« وحيث ان الدكريتو سالف الذكر نص على ان المحاكم المذكورة في المادة الأولى منه « تختص دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة ايا كان موضوعها » دون تفريق بين ما اذا كانت الحكومة مدعى عليها بمفردها أو معها آخرون فيكون من الواضح أن الامتياز الممنوح للحكومة بمقتضى هذا الدكريتو مطلق وعلى ذلك يكون من التعسف في التفسير قصر تطبيق هذا الدكريتو على الحالة التي تكون فيها الحكومة مدعى عليها وحدها دون الحالة الثانية التي يكون معها مدعى عليهم آخرون

« وحيث ان الاسباب التي دعت الى اصدار هذا الدكريتو قد تناولتها مذكرة نظارة الحقانية

المؤرخة ٥ مارس سنة ١٨٩٢ المرفوعة الى مجلس النظر مع مشروع الدكريتو المذكور وهي تلخص في ان العمل كان جارياً على تحرير مذكرات في الدعاوى المنظورة في محاكم المديريات لتلاوتها امام المحاكم بواسطة احد مستخدمي المديرية وهذه الطريقة لا تنفي بالغاية المقصودة لاحتمال ان ينشأ أثناء المرافعة مسائل فرعية لا يمكن لمندوب المديرية الاجابة عليها لعدم معرفته بالقواعد القانونية كما أن ايجاد مندوب من قبل أقلام القضاة امام كل محكمة يترتب عليه زيادة النفقات فمحافظة على حسن سير الدعاوى من جهة ومراعاة لعدم زيادة النفقات من الجهة الثانية رؤى تخصيص بعض المحاكم للنظر في القضايا التي ترفع على الحكومة حتى يتسنى لمندوبي أقلام القضاة مباشرة الدعاوى بأنفسهم فظاهر من هذه الاسباب أن المحكمة التي توخاها الشارع من اصدار هذا الدكريتو لا تتحقق كاملة إلا اذا كان الامتياز الممنوح للحكومة مطلقاً لا فرق بين حالة ما اذا كانت الحكومة مدعى عليها وحدها أو مدعى عليها ومعها غيرها كما هو واضح من ظاهر النص « وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه يؤخذ من الاسباب التي دعت الى هذا التشريع والتي أوردتها نظارة الحقانية في مذكرتها أن الشارع قصد بهذا الدكريتو أن يقيد نص قانون المرافعات فيما يتعلق بالدعاوى التي ترفع على الحكومة واذن فلا محل لتطبيق المادة ٣٤ مرافعات على اطلاقها هنا - يراجع كتاب أبوهيف بك في المرافعات طبعة ثانية صحيفة ٦١٢ ومنشور لجنة المراقبة القضائية نمرة ١١٢ من مجموعة المنشورات طبعة ثانية صحيفة ٣٥ و ٣٦

« وحيث انه لما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة المنصورة الجزئية بنظر الدعوى.

(قضية نيابة المنصورة ضد است مقبولة البازجودة وآخر رقم ١٩٠ سنة ٩٣١ س - رئاسة وعضوية حضرات محمد قصى بك رئيس المحكمة والقاضين بجيب جوهرة و ابراهيم صبح)

٤٣٨

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٢٨ يونيو سنة ١٩٣١

١ - عقد صوري - تعاقد مع أحد الخاتلين - تسجيل عقده - صحة العقد

٢ - ورقة الضد - غير مسجلة - عدم تأثيرها على من اكتسب حقاً وسجله ولو كان سىء النية

المبادئ القانونية

(١) من تعاقد مع أحد الخاتلين اعتماداً على العقد الظاهر فتعاقده صحيح وحقه مكفول بالقانون فان سجله فقد أمن شر العقد الصوري

(٢) إذا كانت ورقة الضد غير مسجلة فلا تأثير على أى حق اكتسبه الغير حتى ولو كان سىء النية وإصاحب الورقة فقط التزام شخصي عند المتعاقد معه

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى ضد المدعى عليه طلب فيها تثبيت ملكيته الى فدانين و ١٥ قيراطا و ٢٠ سهما الميينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى مستندا في ذلك على ورقة ضد عرقية تحررت بينهما بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٩ يقر فيها المدعى عليه بان البيع الصادر له من المدعى صوري

« ومن حيث ان المدعى عليه قرر بجلسته ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ بأنه لا ينازع المدعى في طلباته ولا يمانع في أن تحكم له المحكمة بطلباته جميعها وأنه زرع الأرض هذه السنة

« ومن حيث ان محمد اسماعيل دخل خصما ثالثا في الدعوى وطلب الحكم برفض الدعوى فيما يختص بالاثني عشر قيراطا المرهونة اليه من المدعى عليه واستند في ذلك على عقده من صدر من المدعى عليه له بهذا القدر في مقابل مبلغ ٥٧ جنيه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ ومسجل في ٧ ابريل سنة ١٩٣٠

« ومن حيث يتضح مما تقدم ان النزاع ينحصر فعلا بين المدعى والخضم الثالث في مقدار ١٢ قيراطا من المرفوع بشأنه الدعوى

« ومن حيث قبل الفصل في هذه النقطة يجب البحث في اثر العقد الصوري بالنسبة للغير قبل وبعد قانون التسجيل

« ومن حيث لا نزاع في ان العقد الصوري غير موجود قانونا ولا يترتب عليه بين المتعاقدين أى أثر قانونا لانهم لم يقصداه وانما أرادا العقد المستتر

« ومن حيث بالنسبة للغير وهم الذين تعاقدوا مع المشتري فان القضاء والفقه الفرنسي قد اختلفا في أثر الحكم القاضي بصورية العقد الظاهر وهل يكون له أثر رجعي على التصرفات الحاصلة من المشتري الصوري سواء حصلت هذه التصرفات الى الغير حسن النية أو سىء النية

« ومن حيث بالنسبة للغير الحسن النية فالظاهر أن هناك اجماع على ان العقد الظاهر يجب ان يكون له جميع اثاره القانونية دون أى اثر للعقد المستتر وقد استندوا في ذلك على نص المادة ١٣٢١ مدنى فرنسى التى قررت بان العقود المستترة لا أثر لها الا بالنسبة للمتعاقدين فقط

« ومن حيث ان الشراح الفرنسيين عند

المفاضلة بين صنفى الغير حسن النية وأحدهما تلقى الحق العيني من البائع الصورى والآخر تلقى الحق العيني من المشتري الصورى فقد قرروا بأنه يجب تفضيل الغير الذى تلقى الحق عن المشتري الصورى (à ceux qui sont les ayant cause du propriétaire apparent) . واستندوا فى ذلك على نص المادة ١٣٢١ مدنى اذ هى تسوى بينهما بل على شئ آخر وهو ضرورة تأمين العلاقات الاجتماعية (راجع بند ١١٩٧ و ١١٩٩ للعلامة بلانيول والشرح والاحكام التى استند عليها)

« ومن حيث ان الفقه المصرى قد جرى الفرنسيين فى هذا الرأى اذ جاء بشرح المرحوم فتحى باشا زغلول بان من تعاقد مع احدا الخاتلين اعتمادا على العقد الظاهر فتعاقد صحيح وحقه مكفول بالقانون فان سجله فقد أمن شر العقد الصورى (راجع صحيفة ١٤٣)

« ومن حيث ترى المحكمة الاخذ بهذا الرأى اذ فيه حماية لمصالح الغير الحسن النية لان الاخذ بالمنطق القائل بانه مادام قد زال عقد المشتري فلا بد ان يترتب على زواله زوال العقود الاخرى التى نشأت عنه بفعل المشتري فيه اجحاف باشخاص لا ذنب لهم بل تعاقدوا على أساس عقد ليس فيه اى شائبة تشوب ملكية المتعاقد معهم « ومن حيث ان المدعى طلب فى ختام مذكرته الاحالة الى التحقيق لاثبات سؤنية الخصم الثالث اذ هو يعلم علم اليقين بصورية عقد المشتري الصادر للمدعى عليه

« ومن حيث ان البحث فى حسن وسؤنية الغير

قد قضى عليها قانون التسجيل الجديد لانه مادامت ورقة الضد غير مسجلة فلا تأثير لها على أى حق اكتسبه الغير حتى ولو كان سىء النية ولصاحب الورقة فقط التزام شخصى عند المتعاقد معه وقد أخذت بهذا الرأى محكمة استئناف مصر بحكمها الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ (راجع المحاماة السنة الحادية عشر نمرة ٤٣١ صحيفة ٨٣٢)

« ومن حيث لذلك يكون طلب الاحالة الى التحقيق غير منتج ويتعين رفضه والحكم بالخصم الثالث بطلباته وهى رفض دعوى المدعى فيما يختص بال ١٢ قيراطا المتنازع عليها

« ومن حيث ان المحكمة ترى لذلك الحكم للمدعى بتثبيت ملكيته الى فدانين و ٣ قيراطين و ٢٠ سهما شيوعا فى القدر فدانين و ١٥ قيراطا و ٢٠ سهما المرفوع بشأنها الدعوى « ومن حيث ان المدعى عليه هو المتسبب فى هذا التصرف فيتعين الزامه وحده بجميع مصاريف الدعوى

(قضية سيد جبالى سلمان ضد سلمان جبالى سلمان وآخر رقم ١٠٣٣ سنة ٩٣٠ ك رئاسة عضوية حضرات القضاة حسن فهمى بسيونى بك وعمر عارف ومحمود صبرى)

٤٢٩

محكمة بنى سويف الكلية الأهلية

٢٨ يونيه سنة ٩٣١

١ - بيع الدينون - اتمامه ايجاب وقبول كالبيع . رضاء المدين . جواز حصوله مقدما

٢ تحويل - بطريق التظهير . فى سند تحت الاذن . انتقال الملكية فيه كالسند التجارى

المبادئ القانونية

(١) بيع الدينون عقد ككل العقود يتم بايجاب وقبول من البائع والمشتري وبهما تنتقل الملكية ولا عبرة برضاء المدين الذى له أن يتنازل عنه

مقدما عند انعقاد الدين

(٢) السندات المدنية المحررة تحت الاذن والمحولة تحويلا بطريق التظهير هي في حكم السندات التجارية تنتقل ملكيتها بمجرد التحويل

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة أول درجة قضت باحالة الدعوى الى التحقيق لكي تثبت المستأنف عليها الأولى براءة ذمتها من المبلغ المرفوع به الدعوى بناء على أنها سددت قيمة السند موضوع الدعوى المذكورة الى المستأنف عليه الثاني

« وحيث ان السند المذكور قيمة ٦٣ جنيه او ما كان يصح في هذه الحالة تحقيق براءة الذمة بالينة ولا يمكن أن يقال أن صلة البنوة بين المستأنف عليه الثاني ووالده المستأنف عليها الأولى تمنع الاخيرة من الحصول على كتابة مثبتة للسداد اذ تبين من مراجعة اوراق الدعوى أن جميع المعاملات بينها وبين ولدها المستأنف عليه الثاني كانت بالكتابة فذلك المانع الادبي قد ارتفع بالمعاملة على الطريقة المذكورة وكان يتعين على محكمة أول درجة ألا تأخذ فيما يتعلق باثبات التخالص إلا بما جاء في المستندات الكتابية المقدمة من المستأنف عليها الأولى ولهذا ترى المحكمة أن الحكم التمهيدى بالا حالة الى التحقيق جاء مخالفا لما تقضى به قواعد الاثبات المنصوص عليها في المادة ٢١٥ مدني ويتعين مع ذلك الغاء هذا الحكم وعدم الأخذ بنتيجة التحقيق اطلاقا

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فقد دفع المستأنف بان السند المرفوع به الدعوى

تحت الاذن حول اليه من الدائن تحويلا كاملا بطريق التظهير وايس للمستأنف عليها الأولى أن تدفع في وجهه بما كان يصح لها أن تدفع به في وجه المحيل المستأنف عليه الثاني

« وحيث ان بيع الديون عقد ككل العقود يتم بايجاب وقبول من البائع والمشتري وبها تنتقل الملكية إلا أن القانون المدني نص في المادة ٣٤٩ على ضرورة رضا المدين حتى يلتزم بالوفاء قبل المحتال

« وحيث ان اشتراط الرضاء المنصوص عليه في المادة (٣٤٩) ليس من النظام العام فللمدين أن يتنازل عنه مقدما عند انعقاد الدين وبذلك يكون قد أباح للدائن أن يبيع دينه في أى وقت شاء وبغير أن يتقيد برغبة المدين الذي يلتزم في هذه الحالة بالوفاء لمن يبيع اليه هذا الدين دون أن يكون له أن يتمسك قبل المحتال الحسن النية بالسداد للمحيل اذ أنه يتعين عليه التحقق من بقاء الدين على ملكية الدائن قبل أن يسدد له شيئا وأن يتحقق في الوقت نفسه من وجود سند الدين تحت يده والتأشير على هذا السند بما يفيد السداد الجزئي إليه والحصول على السند نفسه في حالة السداد الكلي فاذا ما قصر في تحرى الأمور المتقدمة يكون مفرطاً والمفرط أولى بالخسارة

« وحيث ان السندات المدنية المحررة تحت الاذن والمحولة تحويلا بطريق التظهير هي في حكم السندات التجارية تنتقل ملكيتها بمجرد التحويل وقد أخذت أغلب المحاكم بهذا الرأي لما فيه من المصلحة في سرعة تداول مثل هذه السندات وسهولة التعامل بها بين الناس (راجع جرانمولان

فقرة ٢٥٩ و ٢٦٦ ص ٩٥ و ٩٧ و دوهلثس فقرة ٢١٥ ص ٢٥٥ جزء أول واستئناف مختلط أول مارس سنة ١٩٠٥ مجلة التشريع والقضاء سنة ١٧ ص ١٤٦ و ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ السنة التاسعة والعشرين ص ٥٢٤ وحكم محكمة بنى سويف الاستئنافية ٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ مجموعة رسمية ٢١ عدد ١٠٧ و استئناف مصر ٢ أبريل سنة ٣٠ مجموعة سنة ٣١ عدد ٥٥ وحكم محكمة الزقازيق ٢٣ مايو سنة ٩٢٩ مجلة المحاماة السنة العاشرة العدد ٣٤ وحكم محكمة استئناف مصر ٦ أبريل سنة ٩٣٠ مجلة المحاماة السنة العاشرة عدد ٤٣١)

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بهذا الرأي وعليه فالقول من جانب المستأنف عليها الأولى بأنها سددت الدين إلى ابنها المستأنف عليه الثانى بما لا يصح أن يحتج به على المستأنف الحسن النية ويتعين فى هذه الحالة إلغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنف بمبلغ الدين على المستأنف عليها الأولى » وحيث انه فيما يتعلق بدعوى الضمان التى وجهتها المستأنف عليها الأولى ضد المستأنف عليه الثانى فقد تبين من مراجعة المستندات المقدمة منها وعدم دفع هذه المستندات من جانب المستأنف عليه المذكور بما يدحضها كذلك عدم دفعه دعوى الضمان أمام هذه المحكمة بأى دفع ما يفيد ان الدين موضوع السند المؤرخ أول يونيو سنة ١٩٢٧ لم يسدد له فيتعين مع ذلك الحكم عليه بقيمته للمستأنف عليها الأولى أما ادعاؤه بأن التحويل ضرورى فلا دليل عليه وعلى العكس فالافتاق المقدم منه والثابت به أنه قبض من المستأنف ٢٣ جنيها وأن الأربعين جنيها تعهد المستأنف بسدادها إليه عند تمام التنفيذ

بمبلغ الدين على المدينة المستأنف عليها الأولى يدل دلالة قاطعة على جدية التحويل والافتاق المذكور إنما يرتب العلاقات المدنية بينه وبين المستأنف (قضية طه افندى مرسى ضد الست هيلانه عبد الملك وآخر رقم ٨٧ سنة ٩٣١ س . رئاسة وعضوية حضرات عداقه اسماعيل بك محمد رئيس المحكمة والقاضيين حلمي بروم وصالح كامل الحكيم)

٤٤٠

محكمة أسبوط الكلية الأهلية

٢٣ مارس سنة ٩٣٢

دعوى عمومية . حفظها قطعيًا من النيابة لعدم الأهمية . ليس من شأن النيابة حفظها أو التنازل عنها قانوناً . وجوب الفصل فيما من المحاكم . جواز رفعها من نفس النيابة .

المبدأ القانوني

حفظ النيابة الدعوى قطعياً لعدم الأهمية ليس حفظاً قانونياً صادراً منها بصفتها سلطة تحقيق بمقتضى المادة ٤٢ تحقيق جنائيات إنما هو تنازل منها عن الدعوى مع ثبوتها لعدم أهميتها بصفتها سلطة اتهام والنيابة لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية قانوناً إذ هي ليست وكالة عن الهيئة الاجتماعية الا فى رفع الدعوى وهذا هو مفهوم المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى نصت على أنه على النائب العمومى اقامة الدعوى اما بنفسه أو بواسطة وكلائه . يؤكّد ذلك أن الشارع لما أراد أن يجيز الصلح فى بعض المخالفات البسيطة فى نظير دفع ١٥ قرشاً (وفى هذا معنى العقوبة) نص على ذلك صراحة فى المادتين ٤٦ و ٤٧ تحقيق جنائيات بشروط معينة مما يدل على أنه لا صلح ولا تنازل من باب أولى فى باقى المخالفات والجنح والجنائيات

اذن تنازل النيابة عن الدعوى العمومية لعدم أهميتها أمر باطل لا قيمة له قانوناً ولا يمنعها مطلقاً من رفعها قبل سقوطها بمضى المدة دون حاجة لإلغاء هذا التنازل الباطل من النائب العمومى (بل ولا يمنعها ذلك حتى أديا لإذاتين لها أن الحادثة مهمة بعد أن كانت

الظواهر تدل على أنها عديمة الأهمية) وإذا ما رفعت الدعوى للقضاء أصبح مختصا بها ووجب عليه الفصل فيها

المحكمة

« حيث ان النيابة سبق ان حفظت الدعوى لعدم الاهمية بناء على أن الاصابة بسيطة لا تحتاج لعلاج ثم ظهر أن هناك كسرا في يد المجنى عليه وقد عولج أربعين يوما فرفعت الدعوى العمومية » وحيث ان النيابة طلبت في الجلسة عدم جواز نظر الدعوى لسبق حفظها لعدم الاهمية وعدم الغاء هذا القرار من النائب العمومي

« وحيث ان الحفظ لعدم الاهمية ليس حفظا قانونيا بالمعنى المقصود من المادة ٤٢ تحقيق جنايات لان سببه ليس عدم كفاية الادلة أو عدم معرفة الفاعل أو عدم صحة التهمة أو عدم مسئولية المتهم أو عدم الجناية أو عدم العقاب انما هو حفظ جرى به العمل فقط وليس له أي سند من القانون سببه عدم أهمية الحادثة مع ثبوتها واستيفاء جميع ما يلزم قانونا للسير فيها . وقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ٤٢ المذكورة أن الامر الذي يصدر بحفظ الاوراق يمنع من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا اذا الغى النائب العمومي هذا الامر الخ . أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة . والحفظ لعدم الاهمية غير قابل بطبيعته لظهور أدلة جديدة مادام يحصل والتهمة صحيحة وثابته قبل شخص معين مسئول مستوفية اركانها القانونية ومعاقبا عليها . أما الحفظ لأي سبب من الأسباب القانونية المذكورة فانه قد يكون قابلا

لظهور دليل جديد واذا كان الحفظ لعدم كفاية الادلة فقد تظهر أدلة أخرى . واذا كان الحفظ لعدم معرفة الفاعل فقد يعرف الفاعل ، واذا كان الحفظ لعدم الصحة فقد يظهر فيما بعد دليل ينقض سببه . واذا كان الحفظ لعدم مسئولية المتهم كصغر سنه أو جنونه فقد يظهر سنه الحقيقي أو أن الجنون كان متصنعا . واذا كان الحفظ لعدم الجناية لعدم توفر ركن من أركان الجريمة كركن العادة في الربا الفاحش أو التحريض على الفسق والفجور فقد يثبت توفر هذا الركن فيما بعد . واذا كان الحفظ لعدم العقاب كالسرقة بين زوجين فقد يظهر انه كان هناك طلاق سابق . على ان الفقرة الثانية من المادة ٤٢ سالفه الذكر جاءت بمجملة اذ يشعر ظاهرها بأن المقصود هو الحفظ لعدم كفاية الادلة فقط . » وحيث انه لذلك يكون أمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم الاهمية أمر حفظ لا يعرفه القانون صادرا من النيابة بصفتها سلطة تحقيق لم تجد دلائل كافية لثبوت التهمة قانونا في حدود المادة (٤٢) تحقيق جنايات ، وانما بصفتها سلطة اتهام تنازلت عن الدعوى لعدم اهميتها مع ثبوتها . وبما يعزز ذلك أنه لا قاضي التحقيق أو قاضي الاحالة بصفته سلطة تحقيق - كالنيابة ، ولا قاضي الموضوع بصفته سلطة تحقيق نهائية يملك ان يقرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو يحكم بالبراءة لعدم الاهمية — انظر على زكي العرابي بك تحقيق جنايات طبعة ثانية ص ٢٨٥ ، وأحمد نشأت بك جزء أول طبعة ثانية رقم ٢١٣ ص ١٥١ ويلاحظ أن التحقيق في فرنسا وانجلترا

ومعظم الدول في يد قاضي التحقيق بعيدا عن سلطة النيابة .

« وحيث ان النيابة لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية قانونا ولا يوجد أى نص في القانون يسمح لها بذلك ومما يؤكد هذا الأمر أن المادة (٦٠) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قالت : على النائب العمومي اقامة الدعوى العمومية اما بنفسه أو بواسطة وكلائه . ومفهوم ذلك أن النيابة ليست وكالة عن الهيئة الاجتماعية الا في رفع الدعوى وليس لها صفة في التنازل عنها . ولما أراد الشارع أن يحيز الصلح في بعض المخالفات البسيطة في نظير دفع ١٥ قرشا وفي هذا معنى العقوبة المناسبة للمخالفة نص على ذلك صراحة في المادتين ٤٦ و ٤٧ تحقيق جنايات بشروط معينة مما يدل على أنه في غير ذلك لا صلح ولا تنازل من باب أولى في باقي المخالفات وكافة الجنح والجنايات ولا شك في ذلك علما وقضاء . وقد تقرر أن النيابة لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية ولا التصالح عليها ولا في نظير مبلغ كبير يدفع لعمل خيرى أو يعوض كل الضرر الذى حصل . واذا طعنت في حكم بالاستئناف أو النقض أو في قرار لقاضي الاحالة أو لقاضي التحقيق لا تملك التنازل عن هذا الطعن . واذا تنازلت قبل انقضاء ميعاد الطعن فان هذا التنازل لا يفيدها — انظر على زكى العرابى بك جزء أول طبعة ثانية ص ١٩ واحد نشأت بك جزء أول طبعة ثانية رقم ٣٤٠ ص ٣٥١ والمراجع والأحكام التى أشارا اليها وجارو تحقيق جنايات جزء أول رقم ٩٠ وهامشه

وأحكام النقض التى أشار اليها قائلان القضاء ثابت على ذلك

« وحيث انه متى كانت النيابة لا تملك التنازل عن الدعوى العمومية بحال فان هذا التنازل باطل من اساسه لا يقيد بها قانونا بشيء ولا شك في أن الدعوى العمومية من النظام العام بل هي في مقدمة المسائل التى تعد من النظام لأن الامن العام مترتب عليها . وكل خطأ فيما يتعلق بالنظام العام يمكن اصلاحه في كل وقت مادامت الدعوى لم تسقط بمضى المدة أو لم تنته بحكم نهائى . » وحيث انه لا اهمية مطلقا لكون هذا الحفظ موصوفا بأنه قطعى لانه مادام التنازل باطلا فأى وصف تعطيه اياه النيابة لا يؤثر على البطلان وفضلا عن ذلك فانه قد جرت العادة ايضا بأن يعبر عن الحفظ لعدم الصحة بأنه قطعى كذلك ومع ذلك يجوز للنيابة ان ترفع الدعوى العمومية اذا ظهر دليل ينقض سبب عدم الصحة كما اذا اصيب شخص بغير نارى وقرر الطبيب الذى كشف او لا أن الاصابة متصنعة بوضع بارود على الجلد وحرقه ثم توفي المصاب وظهر من التشريح أن الامر لم يكن كذلك ووجدت الرصاصة في جسم المصاب . والقطعية هنا اعتبارية لاحقية أى مادامت الادلة على حالتها وفوق كل ذلك فلفظة قطعى أو مؤقت لم يذكرها القانون . » وحيث انه لذلك ترى هذه المحكمة انها مختصة في الفصل في موضوع الدعوى وواجب عليها ذلك بما أن التنازل عنها أو لا باطل بطلانا جوهريا

« وحيث ان التهمة ثابتة من اقوال المجنى عليه

في البوليس والكشف الطبي الذي ايد قوله وتعزز ذلك أقوال باقي الشهود وظاهر ان عدول المجني عليه عن اتهام المتهم أمام المحكمة وقوله انه كان يظن أن المتهم ضربه ثم تحرى الامر فعلم انه لم يضربه - راجع الى كونه تصالح مع المتهم وقد قرر صراحة في شهادته بأنه تصالح معه .

» وحيث ان المتهم اعلن قانونا ولم يحضر فيجوز الحكم في غيبته بالمادة ١٦٢ جنایات (قضية النيابة ضد امام محمد احمد رقم ١٩٠٧ سنة ١٩٣٢ من رئاسة وعضوية حضرات احد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين نصر الدين زغلولو مصطفى فاضل وحضور حضرة ابراهيم عثمان أفندي وكيل النيابة)

قضاء المحكمة الجزئية

٤٤١

محكمة اسنا الجزئية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠

١ - عقد غير مسجل - حق المشتري - انتقال الملكية له .

معلق على التسجيل

٢ - تقادم مكسب - لا تأثير له على حق الرهن

المبادئ والقانونية

١ - من المبادئ المجمع عليها أن العقد الغير مسجل يجعل للمشتري حقا متعلقا بالعقار يجيز له استيفاء اجراءات التسجيل ولأن العقد الغير مسجل يعتبر صحيحا ولكن انتقال الملكية فيه معلق على شرط مؤقت وهو التسجيل

٢ - لا تأثير للتقادم المكسب على حق الرهن المسجل

المحكمة

» من حيث إن المدعين يرتكبان في استحقاقهما للعقار على عقد البيع الصادر اليهما بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٢٤ والمسجل في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ من المدعى عليه الثاني وموزت باقي المدعى عليهم عدا الأول

» ومن حيث انه تبين من مراجعة قضية نزاع الملكية المضمومة أن المدعى عليه الأول بصفته

دائنا ذي حق رهن عقارى قبل مدينه المرحوم محمد أفندي على مورث المدعى عليهم عدا الثاني باشر اجراءات نزاع الملكية ورفع المدعيان دعوى الاستحقاق هذه التي أوقفت اجراءات البيع » ومن حيث ان عقد الرهن العقارى الذى بمقتضاه بوشرت اجراءات نزاع الملكية حرر بمقدر سمي بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ما بين المدعى عليه الأول ومحمد أفندي على الذى رهن للأول ٣٧ فداناً و٧ قراريط من أطيانه في مقابل ٥٧٠ جنيا وقد حصل قيدها الرهن بتاريخ ٣١ ديسمبر من تلك السنة ولما لم يقم المدين بالسداد باشر الدائن اجراءات نزاع الملكية قبل ورثة مدينه وأعلنهم بتنييه نزاع الملكية في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٦ واستمر مباشرة اجراءات حق البيع حتى تقدم المدعيان أمام قاضى البيوع في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٩ مطالبين بايقاف البيع للمكيتهما قدر امن الاطيان المراد نزاع ملكيتها » ومن حيث ان القدر المطالب باستحقاقه وارد بأجمعه في عقد الرهن مكونا للقطعة الثالثة من الاطيان المرهونة

« ومن حيث ان عقد البيع الذي صدر للمدعين حرر تحت طائلة قانون التسجيل ومن ثم فهو غير ناقل للملكية الا ابتداء من تسجيله الذي حصل في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ هذا التاريخ اللاحق بزم من طويل على اجراءات نزع الملكية ولذا شعر المدعيان بحرج مركزهما فارتكبا على وضع اليد مدة خمس سنوات بحسن نية معتبرين هذا العقد سبياً صحيحاً

« ومن حيث ان المحكمة لا ترى هنا مجالا للبحث في الخلاف الذي حصل بين شراح القانون حول هذا الموضوع وترجع الرأى القائل بإمكان اكتساب الملكية بخمس سنوات أخذاً بقضاء الدوائر المتجمعة لمحكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ من أن العقد الغير مسجل يعتبر صحيحاً ولكن انتقال الملكية معلق فيه على شرط موقف وهو التسجيل ولأن من المبادئ المجمع عليها أن العقد الغير مسجل يجعل للشترى حقاً متعلقاً بالعقار *yus ad rem* يحيزله استيفاء اجراءات التسجيل (راجع حجج الفريقين في مجلة المحاماة السنة الثامنة العددان السادس والسابع ص ٦٩١ وما بعدها من مقال الأستاذ صليب سامي) ومتى كان من رأى المحكمة ذلك فوجب البحث فيما اذا كانت الملكية التي يقدر المدعيان باكتسابها - مع التسليم لهم بذلك مؤقتاً وعلى سبيل الجدل - تكتسب بحملة باعفاء الرهن العقاري الذي للمدعى عليه الأول أم يكتسبها طاهرة من الرهن أو بعبارة أخرى هل وضع يد المكسب للملكية مكسب أيضاً للرهن به وهنا ترى القانون الفرنسي نص في المادة ٢١٨٠

ص ٤ على أنه في حالة وضع اليد على العقار بمعرفة حائز من الغير *tiers détenteur* فإن هذا يكتسب الملكية ساقطاً عنها الرهن بمضى المدة المقررة لاكتساب الملكية . فالشارع الفرنسي يقرر بإمكان اكتساب الرهن بمضى المدة باعتباره جزاً من حق الملكية وأما الشارع المصري فقد أغفل هذا النص عمداً بل قرر بصراحة في المادة ١٠٢ مختلطاً بإمكان اكتساب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى عدا الرهن بمضى المدة وهذا الخامس من جانبه على صيانة حقوق الدائنين المرتنين جعله ينص صراحة على عدم تأثير التقادم المكسب على الرهن وعدم ذكر هذا النص صراحة في القانون الأهلى لا يفيد العدول عن أحكامه لأن القواعد العامة تأبى سريان التقادم المكسب على حق الرهن ولذا فقد نص الشارع الفرنسي صراحة عليها عندما أراد تقريرها بل أن في العمل به قضاء على المعاملات المالية اذ سرعان ما يجد الدائن المرتهن المسجل عقده والذي يستولى على أرباحه في مواعيدها أن العين التي هي كل تأمينه قد مضت الى يد الغير وأن مدينه أصبح في حالة عسر وتلك الحالة ولا شك قاضية على الثقة في نظام الرهن العقاري - بهذا المعنى الأستاذ جرانمولن في التأمينات بند ٥٢٣ وما بعده وحكم محكمة الاستئناف المختلط ٧ مايو سنة ١٨٩٨ و ١٩٠١ أبريل سنة ١٩٠٦ المنشورين في مجلة التشريع المختلط عدد ١٠ رقم ٢٦٩ وعدد ١٨ رقم ٢١٠ واذن يكون احتجاج المدعين باكتسابهما الملكية غير مؤثر على اجراءات نزع الملكية التي يباشرها المدعى عليه الأول

المحاكم الجنائية لاختلاف الموضوع في الدعويين
اذا المحاكم المدنية لها شأن في الحكم باعتبار السند
صحيحاً أو مزوراً. أما المحاكم الجنائية فشأنها
الحكم ببراءة أو ادانة المتهم أي نسبة التهمة الصحيحة
الى شخص معين أو عدم نسبتها اليه (نقض ١٩
يونيه سنة ١٩١٥ الشرائع س ٥ ص ٣٠٢) وعلى
ذلك فلا تأثير للحكم الصادر من المحكمة المدنية
بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ بصحة السند موضوع
التهمة على الدعوى العمومية التي حركتها الدعوى
المدنية المقامة من المدعى المدني وباشرتها
النيابة بعد ذلك

« ومن حيث انه من المقرر ايضاً انه يحق لمن
رفع دعوى مدنية بموجب سندات ورفضت بناء
على تقديم المدعى عليه مخالفات لم يعترف بها أن
يرفع دعوى جنحة مباشرة طبقاً للمادتين ٥٤ و ٥٥
جنايات بتزوير هذه المخالفات وطلب تعويض
ولا تأثير للحكم المدني هنا على الجنائي لانه لم يحز قوة
الشيء المحكوم فيه لاختلاف الاشخاص نظراً
لوجود النيابة في الدعوى العمومية والسبب لانه
كان في الدعوى المدنية تعهدات مسطرة في
سندات. وفي الدعوى المباشرة الضرر الناشئ
عن تزوير المخالفات وانما للمحكمة عند بحث
الموضوع أن ترفض طلبات المدعى المدني المذكور
اذا رأت انه يرمى من دعواه المباشرة اخذ حكم
بقيمة السندات التي حكم فيها من المحكمة المدنية بحكم
حاز قوة الشيء المحكوم فيه (بني سويف استئنافي
٦ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة س ١١ ص ١٢٧)
« ومن حيث انه عملاً بالقاعدة المتقدمة فللمدعى
بالحق المدني أن يرفع هذه الدعوى مباشرة يطلب

بصفته دائناً رهن عقارى ويكون طلبهما
إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وضع اليد
المكسب للملكية على غير جدوى ومن ثم
يتعين رفض الدعوى

(قضية الشيخ محمد عبد الرحيم وآخرو حضر عنهما الأستاذ محمد
عبد الحالى ضد محمود أقدى حلى وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ
محمد على حسين رقم ٨١٥ سنة ١٩٢٩ ثامنة حضرة القاضى محمد
مختار عبادة)

٤٤٢

محكمة أسبوط الجزئية

١٧ مايو سنة ١٩٣٠

قوة الشيء المحكوم فيه - حكم مدنى - عدم تأثيره على الدعوى
الجنائية. ولا على رفع جنحة مباشرة بالتعويض

المبدأ القانونى

من المقرر أن المدني لا يؤثر على الجنائي وأن
الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية بصحة ورقة
مطعون فيها لا تمنع مطلقاً النيابة العمومية من اقامة
الدعوى بتزوير تلك الورقة أمام المحاكم الجنائية
لاختلاف الموضوع في الدعويين إذا المحاكم المدنية
لها شأن في الحكم باعتبار السند صحيحاً أو مزوراً. أما
المحاكم الجنائية فشأنها الحكم ببراءة أو ادانة المتهم
أي نسبة التهمة الصحيحة إلى شخص معين أو عدم
نسبتها اليه. كما يجوز للمدعى المدني أن يرفع دعواه
مباشرة بطلب تعويض عن تزوير اقرار منسوب
صدوره اليه ولو حكم من المحكمة المدنية بصحة هذا الاقرار
المحكوم

« من حيث انه من المبادئ المقررة باجماع
الشراح والمحاكم أن المدني لا يؤثر على الجنائي
وان الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية بصحة
ورقة مطعون فيها لا تمنع مطلقاً النيابة العمومية
من اقامة الدعوى بتهمة تزوير تلك الورقة أمام

فيها الحكم بالزام المدعى عليهم بالتضامن بدفع مبلغ ٥٠ جنيها على سبيل التعويض نظير ما لحقه من الضرر بسبب تزويرهم اقراراً نسبوا صدورهم اليه ولو حكم من المحكمة المدنية بصحة هذا الاقرار ولا يمكن الاخذ في هذه الحالة بما نص عليه في المادة ٢٣٩ جنائيات لان هذه المادة تنص على انه اذا رفع احد طلبه الى محكمة مدنية تجارية لا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية أى ان اختيار المدعى المدني للطريق المدني يمنع من اتخاذ الطريق الجنائي ويشترط في هذه الحالة أن من اقام نفسه مدعياً بحق مدني أمام محكمة جنائية ان يكون سبق له ان كان مدعياً في الدعوى التي رفعت الى المحكمة المدنية وان تكون الدعوى التي رفعت للمحكمة واحدة أى يجب اتحاد السبب والموضوع والخصوم بصفاتهم والمدعى في هذه الدعوى لم يرفع دعوى امام المحاكم المدنية بالتعويض الذي يطالب به المدعى عليهم وكل ما ادعاه انه وقع تزوير اقرار نسب صدورهم اليه تقدم في دعوى تثبيت ملكية كانت مرفوعة عليه وعلى ذلك فالدعويان مختلفتان موضوعا وسببا

(قضية الخواجه ديمتري أبادير مدعى مدني ضد الخواجه سوربال عبدالملك وآخرين رقم ٣٢ سنة ١٩٢٩ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب وبحضور حضرة عبد الحيد افندي أبو شنيف عضو النيابة)

٤٤٣

محكمة ملوى الجزئية

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٠

طلب صوره تنفيذية . من حكم بدلفاقد . الحكم بتسليمها وجوبه بنقض النظر عن التخالص من عدمه

المبدأ القانوني

إذا طلب المدعى الترخيص له باستلام صورة تنفيذية أخرى من الحكم بدلا من الصورة المفقودة فلا تبحث المحكمة في صحة أو عدم صحة ما يدعيه المدعى عليه من التخالص لأن البحث في ذلك متعلق بالتنفيذ فللمدعى عليه أن يبدى دفاعه عند التنفيذ أو بعده أو برفع دعوى خاصة

المحكمة

« من حيث ان اعتراض المدعى عليه على ما يطلبه المدعيان من الترخيص لها بأخذ صورة تنفيذية ثانية من الحكم المبين بصحيفة الدعوى مبني على سبق تنفيذ الحكم المذكور ولكن المدعين ينكران ذلك .

« وحيث انه من المبادئ المقررة أن مثل هذا الاعتراض على فرض صحة سببه لا يسمع في الدعوى الحالية لتعلقه بالموضوع وهو شيء وطلب اداة التنفيذ شيء آخر . على أنه عند الشروع في التنفيذ يسوغ للمدعى عليه ابداء اعتراضه فانقائه ذلك فله رفع دعوى خاصة (راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ المحاماة سنة ٧ ص ١١٤)

« وحيث انه لما تقدم لا يسمع المحكمة سوى اجابة طلب المدعين على ان تكون المصاريف على عاتقها لأنه لا شأن للمدعى عليه في ضياع الصورة الاولى ورفع هذه الدعوى

(قضية يونان ميخائيل وأخري ضد غطاس نسيم رقم ١٥٦٧ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي كامل حنا)

٤٤٤

محكمة قنا الجزئية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

١ - شفعة - عرض الثمن الحقيقي - حجز دين الرهن . جوازه
٢ - شفعة . المشتري جار . في درجة واحد قمع الشفع . افضليته على الشفع

المبادئ القانونية

١ - قضت المادة ١٣ من قانون الشفعة بأن الشفع يحل في الصفقة محل المشفوع منه . فإذا كان هناك رهن على العين المشفوعة فإنه يصبح ملزماً بدفع قيمة الرهن للدائن المرتهن لأن حق هذا الأخير هو حق عيني يتبع العقار . وعليه فيكون للشفيع الحق في عرض الثمن بعد خصم قيمة الدين المستحق للدائن المرتهن ويعتبر في ذلك بمثابة حبس للثمن تحت يد المشتري طبقاً للمادة ٣٣١ مدني

(٢) أصبح من المجمع عليه بعد قانون الشفعة الجديد أن محل تطبيق مبدأ أن لا شفعة بجوار إذا كان المشتري للعقار جاراً أيضاً هو في حالة ما إذا كان المشتري والشفيع في درجة واحدة بحيث لا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر فيتعين تفضيل المشتري حرصاً على حرية التعاقد . أما إذا كان هناك وجه لأفضلية الشفع فيوجب الحكم له بالشفعة

المحكمة

« حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن كلام المدعين والمدعى عليه الأول جار للعين المشفوع فيها وإنما ينحصر الخلاف بينهما فيمن هو أولى بأخذها بالشفعة . وقد قضت المادة السابعة من قانون الشفعة بأنه عند تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ومن أجل ذلك حكمت المحكمة بحكمها التمهيدى المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٢٨ بنذب إبراهيم توفيق أفندي خيرالبيان من منهما تعود على ملكه أكثر المنفعة من امتلاك العين المشفوع فيها .

« وحيث أن الخبير المذكور قدم تقريره ذهب فيه إلى أولوية المدعى عليه الأول في الأخذ بالشفعة وارتكن على أسباب لم تبين منها المحكمة أن منزل

المدعى عليه المذكور تعود عليه المنفعة الكبرى - حتى يصح الوصول إلى النتيجة التي ذهب إليها هذا الخبير - فقررت الانتقال إلى العين موضوع النزاع مصحوبة به كقرارها المؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ « وحيث أنه ظهر للمحكمة عند الانتقال في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ ومن مناقشة الخبير نفسه وقتها أن منزل المدعين هو الذي تعود عليه بلا شك الفائدة الكبرى لأنه ضيق العرض بالنسبة لطوله فعرضه ٤٠ / ٧ متراً وطوله ١٧ متراً ويكاد يكون مغلقاً فلا منفذ له إلا من الجهة الشرقية ومع ذلك فهي نطل على شارع خصوصي لا يزيد عرضه على مترين فهو أحوج ما يكون إلى الاتساع والتهوية خصوصاً والقطعة المشفوع فيها تحده من الجهة البحرية أما منزل المدعى عليه الأول فيحده من الجهة البحرية بطول ١٦ / ٧٠ متراً تقريباً شارع عمومي عرضه خمسة أمتار وبه فتحات المنزل من باب ونوافذ وبهذا المنزل سكن من الجهتين الشرقية والبحرية وباقيه حوش سماوى كما وان القطعة المشفوع فيها تجاوره من الجهة القبلية .

« وحيث أنه ما دام قد تبين أن منزل المدعين هو الذي تعود عليه الفائدة الكبرى من ضم القطعة المشفوع فيها فيكون لهما الأولوية في أخذها بالشفعة » وحيث أن المدعين وجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه الأول على أن الثمن الحقيقي هو مبلغ أربعون جنياً وقد حلفها بالمحضر المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٣١ فيتعين اعتباره بهذه القيمة . « وحيث أن المدعى عليه الأول حاول في مذكرة الختامية دفع الدعوى بامرين (أولهما) أن عرض

الثنى كان ناقصا و (ثانيهما) أنه هو نفسه جار شفيع فلا يجوز نزع العين من يده لشفيع آخر . « وحيث عن الامر الأول فقد ارتكن المدعى عليه الأول على ان المدعين عندما عرضا الثمن خصما منه مبلغ ستة عشر جنيها قيمة الرهن الحيازي الذى لدائنيهما على العين بالعقد المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٥ - والمسجل فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ولا يحق لهما ذلك بل زعم أن العرض يجب أن يكون كاملا بجميع الثمن

« وحيث ان هذا الامر مردود - لان المادة ١٣ من قانون الشفعة قضت بأن الشفيع يحل فى الصفقة محل المشفوع منه - ومقتضى هذا أنه إذا تمت له الشفعة فيصبح ملزما بدفع قيمة الرهن للدائن المرتين اذ حق هذا الاخير حق عيني على العقار يتبعه ايا كان المالك له - وليس شخصا على البائع أو المشتري فلو الزم بدفع الثمن كاملا لكنت النتيجة اجباره على دفع قيمة الرهن مرتين - على أن دين الرهن ليس من حق المشتري فلامعنى لمطالبته بسداد مبلغ ليس من حقه خصوصا اذا لوحظ أن الحكمة التى حدثت بالشارع الى تقرير عرض الثمن بمعرفة الشفيع على المشتري انما ترجع الى التحقق من جدية طلب الشفيع واستعداده حتما لا اخذها ولا يمكن القول بأن الشفيع اذا ما حجز قيمة الرهن تحت يده يكون قد تخلى غرض الشارع وكان غير جاد فى طلب الشفعة لأن حجزه لقيمة الرهن انما يستند الى حق قرره القانون لكل مشتري فى أن يحبس الثمن تحت يده طبقا للمادة ٣٣١ من القانون المدنى اذا ما ظهر له سبب يخشى منه نزع ملكية العين (راجع حكم

محكمة استئناف مصر المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمجلة المحاماة السنة الثانية العدد ٤٤ صفحة ١٣٩) « وحيث فضلا عما تقدم فإن الشفيع الثانى فى هذه الدعوى هو نفس الدائن المرتين - وقد أقر المدعى عليه الأول ماورث باقى المدعى عليهم بالورقة المؤرخة أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ أى فى نفس يوم البيع - بأنه حجز تحت يده مبلغ ستة عشر جنيها قيمة الرهن ليسددها للدائن - وهو تعهد ملزم للمدعى عليه الأول كما لا شك أن للمدعى الثانى الحق فى التمسك به قبله سواء باعتبار أنه قد حل محل البائع المشفوع منه طبقا للمادة ١٣ من قانون الشفعة أو لأنه منتفع *bénéficiaire* والمدعى عليه الأول واعد *promettant* طبقا لنظرية التعاقد لمصلحة الغير *Stipulation pour autrui* « وحيث عن الامر الثانى - فوان كانت بعض الاحكام السابقة على قانون الشفعة الجديد الصادر بدكرى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ قد ذهبت الى أنه لا شفعة بجوار اذا كان المشتري للعقار جارا أيضا ارتكنا على أن الشفعة إنما شرعت لمنع الضرر بمنع الجوار والمعلول يدور مع علته وجودا وعدما (مصر ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ حقوق سنة ١٤ صفحة ١٦ واستئناف مصر ١٥ يونيه سنة ١٨٩٩ حقوق سنة ١٤ صفحة ١٩٠) . الا أنه قد أصبح من المجمع عليه - بعد قانون الشفعة الجديد وما قرره فى المادة السابعة منه من أفضلية الجار الذى تعود عليه المنفعة الكبرى وهو ما لم يكن موجودا بالقانون القديم - ان محل تطبيق النظرية المذكورة اذا كان المشتري والشفيع فى درجة واحدة بحيث لا يمكن تفضيل أحدهما

المحكمة

« حيث ان الحجز موضوع التظلم شمل أمرين الامر الأول - حجز ما للمدين لدى الغير أو بعبارة أخرى حجز مال المدين المحجوز عليه وهو محمود العدوى ناصف على ماله لدى مصطفى أو عزية وفاء لمبلغ ٣٩٠٠ قرش والمصاريف والامر الثاني حجز على ما يوجد باطيان المدين ومنزله من الزراعة والمواشي والآلات الزراعية وفاء للمبلغ نفسه وهو ٣٩٠٠ قرش والمصاريف » وحيث ان حجز ما للمدين لدى الغير هو جائز بناء على المادة ١٠٤٠ مرافعات وما بعدها بالشروط والأوضاع المبينة بها » وحيث ان الدائن بنى طلبه الذي قدمه لحضرة القاضي وصدر به أمر حضرته على سند غير رسمي عبارة عن كميالة مؤرخة أول يناير سنة ١٩٢٩ ومستحقة السداد في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ » وحيث ان وجود هذه الكميالة غير متنازع فيه من المتظلم بل أنه سلم فوق هذا أنه منصوص فيها على أنه مشروط فيها فوق ذلك حق الدائن بالحجر وهو نص حتى لو لم يوجد في صلب السند موضوع الدعوى لا يمنع من حجز مال المدين تحت يد الغير من المال والأوراق وخلافه بأمر من حضرة القاضي وقد صدر هذا الأمر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٠ فلا شك اذن في مطابقة هذا الأمر للقانون وحيث فيما يختص بالامر الثاني وهو حجز مال المدين من زراعة ومنقولات وأدوات زراعية ومواشي بمنزله وأطيانه فترى المحكمة أن هذا

على الآخر فيتعين تفضيل المشتري حرصا على حرية التعاقد وطبقا للقاعدة القديمة المعروفة

in pari causa melior est causa possidentis

(راجع حكم محكمة طنطا ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ محاماة سنة أولى عدد ٦٢ صفحة ٣٤٠ ومحكمة استئناف اسكندرية المختلطة ٢١ ابريل سنة ١٩٠٤ مجموعة Lantz جزء ٢ / ٨٣٨٤ وحكم المحكمة المذكورة في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ بالمجموعة المذكورة / ٨٣٩٥) - أما إذا كان هناك وجه لافضلية الشفيع على المشتري كأن ثبت أنه تعود عليه المنفعة الكبرى من الشفعة - فلا محل لتطبيق النظرية سالفة الذكر ويتعين القضاء بالشفعة والالضاع عليه حق ثابت قرره له القانون بالنص الصريح (مجموعة Lantz / ٨٣٩٣)

« وحيث لما يتقدم يتعين القضاء للبدعين بطلباتها

(قضية أبوز بد عبد الله حسين المانوا آخر ضد محمد المانوا وآخرين رقم ١٣٥٦ سنة ١٩٢٧ برئاسة حضرة القاضي السيد على السيد)

٤٤٥

محكمة المحلة الجزئية

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

حجز تحفظي - على زراعة المدين أو منقولاته أو مواشيه . بمقتضى سند دين . بطلانه .

المبدأ القانوني

حدد القانون الحالات التي يجوز فيها الحجز التحفظي على زراعة المدين ومنقولاته ومواشيه الخ . وهي واردة على سبيل الحصر . فلا يجوز التوسع فيها . كما أن الاتفاق في سند الدين على ذلك يعتبر اتفاقا باطلا لمخالفته للقانون

حصول البيع في محل آخر فمجرد مخالفة أمر المحضر في نقل الأشياء المحجوزة إلى السوق لا يعتبر اختلاسا أو تبديدا لأن الحارس غير ملزم بمباشرة نقل الأشياء المحجوزة والصرف على هذا النقل وهذا من مصلحة الدائن الحاجز.

المحكمة

«نظر إلى أن الثابت في الأوراق أنه بناء على طلب الست بدور إبراهيم حجز على جاموسة وزراعة قطن وزره على ثلاث مسايح للمتهم الثاني وعين المتهم الأول حارسا على المحجوزات وحدد يوم ٢٢ يونيو سنة ٩٣٠ لبيعها وان المحضر للملم يجد مشتريا لها حدد يوم ٢٥ يونيو سنة ٩٣٠ لبيعها في سوق اشمون ونبه على المتهمين بنقل المحجوزات للسوق المذكور وهما يقيمان في ناحية أخرى وذهب في اليوم الأخير في هذا السوق ولم يحضر المتهمان بالأشياء»

«ونظرا إلى أن المتهم الأول قرر في التحقيق أنه لم ينقل الأشياء لأنه لم يكن معه مصاريق لنقلها وقال الحاضران عن المتهمين أنهما غير ملزمين قانونا بهذا النقل

«ونظرا إلى أن قانون المرافعات لم يرتب صراحة كيفية نقل الأشياء المحجوزة إلا أن المادة ٦٤ مرافعات تنص على أن البيع يكون في المحل المحجوزة به الأشياء أو في أقرب سوق لها والمادة ٦٦ مرافعات تنص بأنه يجوز لكل من الدائن والمدين أن يطلب حصول البيع في محل آخر

«ونظرا إلى أن المدين لم يطلب في هذه القضية بيع المحجوزات في غير محل وجودها فالمفروض

الحجز غير مطابق للمواد ٦٦٨ إلى ٦٨٠ من قانون المرافعات الذي حدد الحالات التي يجوز فيها هذا الحجز على سبيل الحصر وترى المحكمة أن هذا التحديد هو من النظام العام وليست الحالة التي نحن بصدد هاهنا تنطبق على إحدى هذه الحالات

«وحيث أن الدفاع بأنه منصوص في سند الدين حق الدائن في حالة عدم الدفع في توقيع الحجز على الزراعة والمنقولات الزراعية الخ فتعتبره المحكمة نصا مخالفا للنظام العام وكأنه لم يكن لأنه ثابت بما قدمنا أن المديونية أساسها سند دين بسيط لا أكثر ويتعين إذن قبول التظلم من الحجز المتوقع على الزراعة والمنقولات والمواشي

«وحيث أن الأمر كما قدمنا اشتمل الحجز على نوعين من الأموال كما سبق بيانه فيكون التظلم صحيحا من ناحية وغير صحيح من ناحية أخرى لهذا ترى المحكمة عند تقدير المصاريف في هذه الدعوى مراعاة هذا التقدير

(قضية محمود العدوى ضد السيد السيد أبو سالم رقم ٤٤٢٨ سنة ٩٣٠ رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل)

٤٤٦

محكمة أشمون الجزئية

٢١ أكتوبر سنة ٩٣٠

تبديد - عدم نقل الأشياء المحجوزة كما أمر المحضر - عدم اعتباره المبدأ القانوني

لم يرتب القانون صراحة كيفية نقل الأشياء المحجوزة . إنما نصت المادة ٦٤ مرافعات على أن يكون البيع في المحل المحجوزة به الأشياء أو في أقرب سوق لها . والمادة ٦٦ مرافعات تنص بأنه يجوز لكل من الدائن والمدين أن يطلب

أن نقلها من مصلحة الحاجز الدائن فهو الملزم بمباشرة النقل والصرف عليه دون غيره وهو قد وكل المحضر في التنفيذ فالواجب عليهما ترتيب أمر النقل ومصاريفه مقابل الرجوع به مع المصاريف الأخرى

« ونظرا إلى أنه بعد ما تقدم يكون ما اتاه المتهمان هو مخالفة أمر المحضر في نقل الأشياء المحجوزة والمحكمة لا تعتبره اختلاسا أو تبديدا مادام أنه لم يثبت في الأوراق أنهما بعد ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٠ اختلسا أو بددا شيئا من المحجوزات وعلى ذلك تكون التهمة لا أثر لها وغير ثابتة ويتعين الحكم ببراءة المتهمين منها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

(قضية النيابة ضد مشعوت أحمد وأحررق رقم ١١١٨ - سنة ١٩٣٠ رئاسة - حضرة القاضي كامل شكى وحضور عبد المجيد لطفى رفاعى أفندى عضو النيابة)

٤٤٧

محكمة دمياط الجزئية

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

اقرار قضائي - حصول خطأ في الوقائع الخاصة به . جواز العدول عنه

المبدأ القانوني

ان الاقرار القضائي الذي يصدر في مجلس القضاء يكون حجة على صاحبه ولا يمكن العدول عنه لتعلق حق الخصم به إلا أن لهذه القاعدة استثناء وهو حالة ما إذا بنى الإقرار على خطأ في الوقائع كأن يقربدين على مورثه ثم يعثر بعد ذلك على مخالصة بين أوراق المورث ففي هذه الحالة يجوز للقر العدول لأن اعترافه بأمر لم يكن موجودا في الواقع

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الحكم على المدعى عليه بمبلغ ٣ جنيهات قيمة ما صرفه

في جنازة مورثه نرجس سليمان « وحيث ان المدعى عليه بعد أن أقر في الجلسة بأنه استلم ٣ جنيهات من المدعى عدل عن هذا الاقرار « وحيث انه يتعين البحث في قيمة هذا العدول وهل يحق للمدعى عليه سحب الاقرار بعد أن صدر منه « وحيث انه من المبادئ المقررة أن الاقرار القضائي وهو الذي يصدر في مجلس القضاء يكون حجة على صاحبه ولا يمكن العدول عنه لتعلق حق الخصم به إلا أن هذه القاعدة لها استثناء ، وهو في حالة ما إذا بنى الاقرار على خطأ في الوقائع كأن يقربدين على مورثه ثم عثر على مخالصة به بين أوراق ذلك المورث فانه في هذه الحالة يجوز للقر العدول عنه اذ أن اعترافه بأمر لم يكن موجودا في الواقع « راجع كولان وكايتان الجزء الثاني الطبعة الرابعة صحيفة ٢٤٦ »

« وحيث ان المدعى عليه لم يوضح سبب عدوله عن هذا الاقرار ولم يثبت أن هذا العدول ناشىء عن خطأ في الوقائع ولذا يتعين الأخذ بالاقرار والحكم عليه بالطلبات على أن يكون الدفع من تركة المورثه (قضية عثمان سيد أحمد شبيب ضد صديق رجب رقم ٢٣١٨ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي أحمد فؤاد)

٤٤٨

محكمة العطارين الجزئية

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠

وقف . اجر المثل - زيادة يسيرة أو فاحشة . حكم اليسيرة . استمرار الاجرة المتفق عليها

المبدأ القانوني

ان الزيادة التي تطرأ على أجر المثل في عين الوقف اما أن تكون يسيرة أو فاحشة . فان كانت يسيرة لا يلتفت اليها ويبقى العقد الى انتهاء المدة . ولا يدفع

المستأجر الاما اتفق عليه في العقد . والرأى عند الفقهاء أن الزيادة اليسيرة هي ما تقدر بخمس الاجرة المتفق عليها .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه الاول دفع بعدم قبول الدعوى لان المدعى ليس منفردا بالنظر على الوقف ولم يحصل على اذن من المحكمة الشرعية بالانفراد في الخصومة .

» وحيث انه ثابت بمحضر جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أن وكيل الناطرة الأخرى انضم الى المدعى في طلباته فلا محل اذن للدفع الذي ابداه المدعى عليه .

» وحيث ان المدعى عليه استأجر الدكان من الناطرة الثانية بايجار شهري قدره ٢٥٠ قرشا صاغا ولما نذبت المحكمة الشرعية خبير في الدعوى التي رفعها المدعى للانضمام الى الناطرة قرر الخبير ان هذا الايجار دون أجر المثل وان الاجرة الماثلة هي ٣٠٠ قرش صاغ شهريا وعلى هذا الأساس بنى المدعى طلباته .

» وحيث ان الزيادة التي تطرأ على أجر المثل اما أن تكون يسيرة أو فاحشة فان كانت يسيرة لا يلتفت اليها ويبقى العقد الى انتهاء المدة ولا يدفع المستأجر الاما اتفق عليه في العقد . والرأى عند بعض الفقهاء أن الزيادة اليسيرة هي ما تقدر بخمس الاجرة المتفق عليها (يراجع كتاب مباحث الوقف للاستاذ محمد بك زيد الايناني ص ١٣٤ وما بعدها) .

» وحيث انه اذا أخذ بهذا الرأى كانت الزيادة التي اشار اليها الخبير لا تتجاوز الخمس من الاجرة

المتفق عليها ووجب احترام العقد ونفاذه الى انتهاء مدته على أن تقرير الخبير حصل في أكتوبر سنة ١٩٢٩ وبين هذا التاريخ وما يقابله في العام الذي تلاه قد اجتاحت العالم ازمة اقتصادية واقعة تدهورت بسببها الاسعار وعمت الضائقة فكان يصح اعتباره اجرا للمثل في السنة الماضية اصبح لا يصلح أساساً للتقدير في هذا العام « وحيث انه اخذا برأى الفقهاء في مقدار الزيادة الطارئة على اجر المثل ومراعاة للظروف الاقتصادية الحالية لا ترى المحكمة محلا لطلبات المدعى فيما زاد على الاجر المتفق عليه وهو معترف به .

(قضية حسري ضد خليل عساف واخرى رقم ٢٦٨٩ سنة ١٩٣٠ رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

٤٤٩

محكمة الموسيقى الجزئية

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

- ١ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة - ضرورة أن تكون أصل الدعوى من اختصاصه ومن اختصاص الهيئة القضائية التي ينتمي اليها .
- ٢ - دعوى اثبات حانه - عن أعمال من اختصاص سلطة أخرى .

عدم اختصاص القضاء المستعجل بها

المبادئ القانونية

لا يختص قاضي الامور المستعجلة بالفصل في ما يطرح امامه من الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت طبقا للمادة ٢٨ من افعات الا إذا كان أصل الدعوى من اختصاصه ومن اختصاص الهيئة القضائية التي ينتمي اليها لأن اختصاصه ينتمي على نفس القواعد المحددة لاختصاص المحاكم العادية فاذا كان أصل الدعوى من جهة ادارية أو غيرها فيكون القضاء المستعجل غير مختص بالفصل في الامور المستعجلة

وتطبيقا لهذا المبدأ يكون قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بالفصل في دعوى اثبات حالة موضوعها طلب تعيين خبير لاثبات حالة الفتحات التي أحدثتها وزارة الأشغال والبداديل الموجودة على مصرف لمعرفة ما إذا كانت المياه كافية لرى أطيان المدعى إذا أن تقدير هذا من اختصاص مفتش الرى

المحكمة

« من حيث ان المدعين طلبوا بعريضة دعواهم ندب خبير لاثبات حالة الفتحات والبداديل الموجودة على ترعة القاطفة والمراد ازالها ومعاينة الفتحات الجديدة لمعرفة ما إذا كانت المياه التي تخرج كافية منها لرى أطيان المدعين وتقدير التعويض الذى ينتجه هذا التغير

» وحيث ان المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن الأعمال الموضحة بعريضة الدعوى داخله قانونا ضمن أعمال تفتيش الرى وليس للمحاكم أن توقف أو أن تعطل تنفيذ أمر إدارى صادر من الجهة الادارية المختصة

» وحيث ان القضاء المستعجل انما شرع لدرء ما عساه أن يحدث من الاضرار التى لا يمكن تلافيها لو أن المدعى لجأ الى القضاء العادى وقد نصت المادة ٢٨ مرافعات أهلى على ما يأتى « الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى »

» وحيث انه يستفاد ضمنا من هذا النص أن قاضى الأمور المستعجلة انما يحكم فى الأمور المستعجلة اذا كان أصل الدعوى من اختصاصه أو من اختصاص الهيئة القضائية التى ينتمى إليها

بدليل أن الشارع حذر من المساس بأصل الدعوى « وحيث ان هذا الرأى قد أخذ به شراح القانون والمحاكم الفرنسية (راجع ملحق دالوز Reféré ص ١٤٨ بند ٦٢ والأحكام العديدة الواردة فى البند ٧٠ و ٧١ و ٧٢) وقد ورد هذا المبدأ بجلاء فى الحكم الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧١ من محكمة الالتماس المدنى (ومنشور فى دالوز دورى ٧١-١-٨٣) اذ جاء فى أسباب الحكم ما يأتى « ان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة يقوم على نفس القواعد المحددة لاختصاص المحاكم العادية فاذا كان أصل الدعوى من اختصاص جهة ادارية أو غيرها فيكون القضاء المستعجل غير مختص بالفصل فى الأمور المستعجلة »

» وحيث ان المدعين يطلبون تعيين خبير لاثبات حالة الفتحات الموضحة بعريضة الدعوى والتى أجراها تفتيش الرى

» وحيث ان تقدير قطر الفتحات والبداديل وغيرها داخل ضمن اختصاص مفتشى الرى ولا تطالب وزارة الاشغال بتعويض الا إذا ثبت أن أعمالهم كانت مخالفة للقوانين واللوائح

» وحيث ان المحكمة طلبت من المدعين ان يوضحوا ما هى الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح المنسوبة الى موظفى المدعى عليها وتأجلت القضية لهذا الغرض فلم يقدموا شيئا وظاهر ان هذا الأعمال قد عملت فى حدود السلطة المخولة لمفتشى الرى

» وحيث انه متى ثبت ذلك فلا تكون المحاكم المختصة بالنظر فى أصل الدعوى طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وبالتالى فى الأمور

المستعجلة المتعلقة بها وقد صدرت احكام عديدة مؤيدة لهذا المبدأ من المحاكم الفرنسية (انظر في هذا الموضوع جارسونييه طبعة اخيرة جزء ٨٠ ص ٤٠٦ بند ١٩٨ وما بعده)

« وحيث انه مما تقدم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم الاختصاص

(قضية الشيخ حسين محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ يوسف اصلان ضد وزارة الأشغال رقم ٣٤٠٨ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي ذكي خير الابوتيجي)

٤٥٠

محكمة دمنهور الجزئية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

اختلاس - مبلغ مسلم للتم بصفته شريكا أو نائباً عن المالك .
اعتباره كذلك

المبدأ القانوني

إذا كان تسليم المبلغ من المجنى عليه للتم - باعتبار تمناشي مبيع - لم يكن بقصد تملكه بل باعتباره شريكا أو زميلاً لصاحب الشيء المبيع ، وكذلك المتهم لم يكن وقت أن سلمه المجنى عليه المبلغ يقبضه على أنه ثمن له إذ أنه لم يكن مالكا له بأقراره بل كان التسليم من المجنى عليه باعتباره وكيلًا أو نائبًا عن المالك ليسلمه له سواء كان باعتباره شريكا فيسلمه جزءا منه أو مالكا فيسلمه المبلغ بأكمله فإن الحادثة تعتبر في هذه الحالة اختلاسا لا سرقة

المحكم

« من حيث انه ثبت لهذه المحكمة من أقوال الشهود ومناقشة المتهم والاطلاع على التحقيقات أن المجنى عليه أراد شراء معزة لشخص يدعى عبد اللطيف شاهين وكان المتهم موجودا مع البائع عوض محمد البشناوي وكان يساومه على الثمن وفهم المجنى

عليه منه أنه أخو صاحب المعزة أو شريكه واتفق معه على الثمن وهو ١٢٠ قرشا ودفع له منه ٨٠ قرشا داخل كيس صغير وفي الاثناء حضر آخر وقبل شراء المعزة بمبلغ ١٢٥ قرشا فباعها له صاحبها واتهم المتهم فرصة محادثة المجنى عليه بعبد اللطيف شاهين بسبب بيعه المعزة لآخر وهرب بالمبلغ وأبى رده وقد أيد المجنى عليه في هذه الرواية الشاهد سلامه رمضان ونفس اقرار المتهم من أنه كان تداخل في بيع المعزة للمجنى عليه ورواية عبد اللطيف شاهين في التحقيقات التي تفيد ذلك أيضا

« وحيث ان المتهم انكروا أورى أنه كان أخذ ١٢٠ قرشا من المجنى عليه وردها اليه ولو صح قوله لما كان هناك مجال للشكوى والمحكمة ترى في رواية الشاهد سلامه رمضان ما يرجح اقوال المجنى عليه دون رواية المتهم وصاحبه عبد اللطيف شاهين « وحيث انه يتعين البحث باعتبار أن الواقعة هي في الصورة التي رواها المجنى عليه اذا كان عمل المتهم يعتبر سرقة أم لا وهل في حالة عدم اعتبارها سرقة لا تدخل تحت نص من قانون العقوبات أم لا « وحيث انه يشترط لتكوين جريمة السرقة

توفر ركن اختلاس المنقول والاختلاس مقصود به نقل المنقولات من حيازة مالكا أو الواضع اليد عليها بدون علمه بها ورغم ارادته وهذا ما لا ينطبق على هذه الحالة اذ ان المجنى عليه لم المبلغ تسليم المتهم بعلمه وبارادته فلا اختلاس

« وحيث ان تسليم المبلغ من المجنى عليه للتم لم يكن بقصد تملكه بل باعتباره شريكا أو زميلا لصاحب المعزة وكذلك المتهم لم يكن وقت أن سلمه المجنى عليه المبلغ يقبضه على أنه ثمن للمعزة

٩٢٣ أن يكون صحيحا وجديا أى أن يكون الاتهام فيه مبنيا على أساس صحيح وأن لا يكون مشوبا بأى أثر من آثار التلميق وأن يكون معاقبا عليه اذا ثبت والعبرة الحقيقية في هذه الحالة ليست بالحكم الصادر بالبراءة بل بأسباب هذا الحكم . ويكون مآل البلاغ في هذه الحالة اما الحفظ أو القرار بأن لا وجه أو البراءة . كل هذا لعدم كفاية الادلة

المحكمة

عن التهمة الثانية

«وحيث انه مما لا نزاع فيه انه لا يمكن اعتبار الشخص مدانا وبعبارة أخرى عائد الاشتباه الا اذا كان الحكم الصادر بادانته غير قابل للطعن فكل حكم لا يصل الى هذا المدى لا يمكن اعتباره حكما بالأدانة بالمعنى الذى أراده القانون والا لترتب على ذلك اعتبار الشخص عائد الاشتباه فى حين أنه قد يحكم ببراءته نهائيا من الجريمة التى حكم بادانته فيما ابتدئنا والتي كانت سببا فى اعتباره عائدا للاشتباه

«وحيث انه ظاهر من أوراق الدعوى ومن وصف التهمة أن النيابة وجهت للتهمة تهمة العود الى الاشتباه قبل أن يصدر عليه الحكم نهائيا فى جريمة السرقة المطروحة أمام هذه المحكمة فكانت تهمة العود الى الاشتباه ناقصة ركنيا من أركانها وهو وجود حكم بالأدانة ولا يكمل هذا النقص صدور الحكم نهائيا بالأدانة بعد رفع الدعوى لأن جريمة العود الى الاشتباه لا تولد الا عند صدور الحكم النهائى بالأدانة

اذانه ليس مالكا كما حسب نفس اقراره بل كان التسليم من المعنى عليه باعتبار المتهم وكيلًا أو نائبًا عن المالك ليسلمه اليه سواء كان باعتباره شريكًا له فيسلمه جزأ منه أو غير شريك له فيسلمه المبلغ بأكمله الأمر الذى لم يفعله المتهم كما انه ثبت أنه غير شريك لصاحب المعزة

« وحيث انه اذا تبين ذلك يكون ما ارتكبه المتهم منطبقا على المادة ٢٩٦ عقوبات لا سرقة باعتبار أنه اختلس مبلغ ثمانين قرشًا سلمت اليه من زكى ابراهيم بصل اضرار ابناء الكها المذكور باعتباره وكيلًا على ذمة توصيلها الى عبد اللطيف شاهين ثمنا لمعزة باعها له

(قضية النيابة ضد عوض محمد رقم ٩١٣ سنة ٩٣٠ - رقعة حضرة القاضى مقصود قو-٤ وحضور حضرة كامل لطف الله افندى وكيل النيابة)

٤٥١

محكمة كوم حمادة الجزئية

١٥ ديسمبر سنة ٩٣٠

اشتبه - عود للاشتباه . شرطه كون حكم الادانة نهائيا .

اشتبه - بلاغ - شرطه . جديته وعلى أساس صحيح .

المبادئ القانونية

- (١) لا يمكن اعتبار الشخص عائدا للاشتباه الا اذا كان الحكم الصادر بادانته غير قابل للطعن . فكل حكم لا يصل الى هذا المدى لا يمكن اعتباره حكما بالأدانة بالمعنى الذى أراده القانون والترتب على ذلك اعتبار الشخص عائد للاشتباه فى حين أنه قد يحكم ببراءته نهائيا من الجريمة التى حكم بادانته فيها ابتدئنا والتي كانت سببا فى اعتباره عائدا للاشتباه
- (٢) يشترط فى البلاغ المنصوص عليه فى الفقرة الثامنة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة

التاسعة جملة أمور متماثلة في المقدمات والتأنيح يصح أن تكون هي المقصودة بلفظ البلاغ. والظاهر من سياق نص المادة التاسعة أن الشارع أراد بالتفصيل الذي أورده بها أن يذكر لكل حال ما يقابلها من المادة الثانية على الترتيب الذي جاء في هذه المادة فذكر في المادة التاسعة «من حكم عليه بالأدانة مرة أخرى لتقابل ما ورد بالفقرة الأولى من المادة الثانية» ثم ذكر حالة من تقدم ضده بلاغ جدي لجعلها أساسا لمحاكمة من جاء ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية وهكذا

«وحيث أنه يستفاد من هذه المقابلة ما يؤكد قصد الشارع ووجه نظره عند وضع القانون من ضرورة أن يكون البلاغ مقيدا بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية وبعبارة أخرى أن يكون مآله إما الحفظ أو القرار بأن لا وجه أو الحكم بالبراءة كل ذلك لعدم كفاية الأدلة» انظر في كل ذلك كتاب التشريع المصري للتشردين والمشتبه فيهم ص ١٨٨ - ١٩١ و ص ١٩٦ - ١٩٨ والاحكام المنوه عنها بحواشيها

«وحيث أنه متى تقرر ذلك أمكن القول ردا على الاعتراض المذكور أنه من المحتمل كثيرا أن يكون الحكم الصادر ببراءة المتهم من محكمة آخر درجة مبنيا على عدم صحة الواقعة أو عدم الجناية فيكون من المستحيل تطبيق النصوص عليه» وحيث لما تقدم تكون النيابة العمومية رفعت الدعوى العمومية على المتهم عن تهمة لم يكتمل خلقها ومن ثم تكون التهمة الثانية على غير أساس ويتعين براءة المتهم منها عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات (قضية الياية ضد عبدالمعطي محمد زيادة رقم ٨٤ سنة ٩٣١ - ومكة حضرة القاضي حسن جاد وحضور خضرة حسن أفندي درويش وكيل النيابة)

فرفع الدعوى اذن حصل عن جريمة لم تكن خلقت (انظر بهذا المعنى حكم محكمة أسيوط الابتدائية الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ والمنشور في مجلة المحاماة ٧ عدد ٣٥٧) «وحيث أنه قد يعترض على ذلك بأن النيابة أرادت تطبيق الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون المشبوهين وهي التي تنص على الحالة الثانية من حالات العود إلى الاشتباه وهي تقديم بلاغ جديد ضد الشخص المشتبه وإن اقتراض الغاء الحكم الابتدائي إلى البراءة من محكمة ثاني درجة لا يمنع العقاب طبقا للفقرة الثانية المذكورة ولا يمنع قيام الجريمة الثانية لأن البلاغ الجديد متوفر على كل حال وسواء أكان الحكم صادرا بالأدانة أو بالبراءة فجريمة الاشتباه قائمة» وحيث أن هذا الاعتراض وجهه في ظاهره إلا أنه مردود بأن العبرة الحقيقية ليست بالحكم الصادر بالبراءة بل بأسباب هذا الحكم ذلك بأنه يشترط في البلاغ المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة أن يكون صحيحا وجديا والمراد بذلك أن يكون الاتهام فيه مبنيا على أساس صحيح وإن لا يكون مشوبا بأي أثر من آثار التلقيق وإن يكون معاقبا عليه إذا ثبت

«وحيث أن الذي يتعين البحث فيه هو معرفة المعيار الحقيقي الذي تقاس به جدية البلاغ وصحته» وحيث أن وصف البلاغ في المادة التاسعة بأنه جدي يشعر بورد ذكر بلاغ سابق في المواد التي تقدمت المادة التاسعة المذكورة وبالرجوع إلى مواد القانون المتقدمة على هذه المادة يتبين أن القانون أورد في المادة الثانية التي تحيل عليها المادة

قضايا المحاكم المختلطة

٤٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ أبريل سنة ١٩٣١

افلاس . تاجر . توقفه عن دفع ثمن بضاعة . محرر عنها كميالات .

عمل عنها بررستو . الحكم به .

المبدأ القانوني

يعتبر في حالة افلاس التاجر الذي يشتري بضاعة مع تعهده بدفع الثمن فوراً في نظير استلام المستندات واستحصال عليه سداد قيمة البضائع الواردة له بالتوالي فتعهد بعدم استلام البضائع الا بعد سداد قيمة الكمبيالات المحررة بمعرفة مقابل الثمن ولم يدفع هذه الكمبيالات في مواعيد استحقاقها فعمل عنها بر وتستوعد الدفع . مما يدل على أنه في حالة توقف عن الدفع من غير أن يستطيع الادعاء بأحقية في استلام البضاعة المبيعة له من غير دفع ثمنها

(استئناف توفيق عبد المسيح ضد التو نويطة وآخرين - رئاسة المسو فافنك - مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ ص ٣٣٥)

٤٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مايو سنة ١٩٣١

أب - تصرفه في مال أولاده القصر . شرطه . حسن السمعة والسيرة وقدره المحافظة على أموالهم .

أب - تصرفه في ملك أولاده . عدم صحته . التزامه شخصياً بما قبضه من المال .

المبادئ القانونية

(١) طبقاً للمادتين ٤٢٢ و ٤٢٣ من كتاب الأحوال الشخصية لا يكون تصرف الأب في مال أولاده القصر صحيحاً الا اذا كان الأب محترماً .

حسن السمعة طيب السيرة وقادراً على المحافظة على أموال أولاده أو استعمالها بأمانة في التجارة . ولا يكون هذا حال أب حجر عليه لغفلة وحكم عليه مراراً لادمانه المشروبات الزوحيية (٢) الوالد الذي لا يمكنه أن يعمل كممثل لأولاده القصر في عقد يضرهم لا يعمل ذلك إلا لحسابه هو . فجميع المبالغ التي يكون قد استلمها بهذه الصورة يلتزم هو بها دون هؤلاء الأولاد

(استئناف فطومة السيد الفربي بصفتها ضد ورثة الشيخ عبد الحميد على سلطان - رئاسة المستر ماك بارنت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٣٧٢)

٤٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - بيع . عدم التسليم . نتائج .
- ٢ - بيع . قسط مستحق . حجر المشتري له . أسبابه .
- ٣ - بيع . تطبيق المادة ٣٧٠ بد . م - حالة بيع أرض بثلث الوحدة . عدم سريانها
- ٤ - بيع . تسليم . تأخير . رفع دعوى الفسخ . إعطاء مهلة . عدم قبوله .
- ٥ - تعويض . عن فسخ بيع . مشروعيته

المبادئ القانونية

(١) إذا كانت شروط بيع أراضي موقوفة تنص على تعيين المساحة النهائية وقت التسليم وأن يحرر به محضر . وأنه في حالة وجود زيادة عما هو وارد بالشروط فيكون الراسي عليه المزايد ملزماً بسداد الفرق على أساس ثمن المزايدة فيجب أن يحصل المقاس بحضور الطرفين وقت التسليم وللمصلحة أن تطالب بهذه الزيادة فيما بعد . فإذا أصرت رغم انذارها على عدم تسليم الأرض المبيعة الا اذا اعترفت

المبادئ القانونية

(١) إن طلب المستخدم اجازة قديرى المخدم عدم استطاعة منحها لا تسوغ اعتباره سببا لرفق مستخدم لم يظهر من عمله فى سنوات عدة ما يستوجب أى مؤاخذة

(٢) يعتبر رفقا فى وقت غير لائق حالة المستخدم بمقدلة غير محدودة أقيل من عمله بمدة خدمة عشرين سنة لا عيب فيها . وفى حالة من السن والتخصص فى عمله مما يصعب معه أن يجد عملا آخر بمأثله . فمنحه تعوىضا يوازى نصف شهر عن كل سنة خدمة لا يعتبر تعوىضا عادلا وكافيا يلزم به المخدم (استئناف عل مانو ضد سوزان حليم - رئاسة المستر ماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٢ ص ٢٧١)

٤٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - سمرة . اختصاص . جواز طلبها ضد المتعاقدين . أجنبية أحدهما . اختصاص المحاكم المختلطة بها .
- ٢ - أعاب السمسار . كاتاب الوكيل . موكلة لتقدير القاضى .
- ٣ - سمرة . تقديرها . عدم نهو العمل . عدم الالتزام بدفعها .
- ٤ - طلب جديد . أمام الاستئناف . عدم علاقته بالطلب الاصلى . عدم قبوله .

المبادئ القانونية

(١) يجوز المطالبة بالسمرة فى دعوى واحدة ضد الطرفين المتعاقدين ، فإذا كان أحد الطرفين المطلوب منهما السمرة أجنبيا فتكون المحاكم المختلطة هى المختصة

(٢) ان أعاب السمسار كاتاب الوكيل خاضعة دائما لتقدير المحاكم مهما كان اتفاق الطرفين

(٣) جرى العرف أن البنوك العقارية تدفع نصف فى المئة بصفة سمرة على السليف المعقودة عندهما . فإذا لم تم السليف ولم يقع العقيد بسبب رفض

المشترى متدما بوجود هذه الزيادة المدعاة فى المساحة التى بنيت على عمل فردى منها وأن يدفع أيضا فرق الثمن فلهذا المشترى الحق فى طلب اعتبار البيع مفسوخا ومسئوليتها عن نتائج هذا الفسخ (٢) للمشترى الحق فى أن يوقف دفع القسط المستحق من الثمن طالما أن البائع لا يمكنه من الاستلام . وعلى الرغم من سبق دفعه مبلغا آخر كان التسليم معلقا على سداده

(٣) لا يقع تحت حكم السقوط المنصوص عليه بالمادة ٣٧٠ مدنى مختلط حالة بيع أرض محددة مهما كانت مساحتها ولكن باعتبار ثمن الوحدة فى المفاص ومع تقدير مؤقت للثمن مادام أن تحديد الثمن النهائى معلق بالضرورة على اجراء مساحة يكون من شأنها تحديد الثمن نهائيا

(٤) يكون متأخر عرض البائع تسليم العقار المبيع بعد رفع دعوى من المشترى بفسخ البيع بسبب تأخير التسليم فلا يحرم المشترى من حقه الذى اكتسبه بطلب الفسخ ولا يترتب عليه أيضا منح البائع مهلة طبقا لنص المادة ٢٣١ مد . م

(٥) لا يرفض تعويض المشترى الذى يطلب فسخ البيع للتأخير فى التسليم بدعوى عدم حصول ضرر له والا لكان عليه منع هذا الضرر أن لا يتردد فى الخضوع لطلب البائع ولو كانت غير مشروعة (استئناف وزارة الاوقاف ضد توفيق بك خليل ابراهيم - رئاسة المستر ماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٣٧٠)

٤٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - مستخدم . رفقة . لطلب اجازة . عدم جوازه
- ٢ - وقت . فى وقت غير لائق . طول مدة خدمة المستخدم .
- ٣ - وتخصصه فى عمله . عدم امكان ايجاد عمل بمأثله . حق تعريض

٤٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - أتعاب محاماة . المعارضة في أمر تقديرها . مبنية على مبدأ التقدير في ذاته . قبولها .
- ٢ - عام . عقد اتفاق على أتعاب سنوية . محرر بالفاظ عامة . تناوله لجميع الاعمال بلا استثناء .

المبادئ القانونية

- (١) تقبل المعارضة في أمر تقدير أتعاب محام إذا كان المعارض ينكر التزامه بأى أتعاب عن دعوى معينة بسبب وجود اتفاق سنوى على أتعاب محدد مقدماً وصفة واحدة . إذ هذه المعارضة لا تكون مبنية على تنفيذ الأمر بل على مبدأ تقدير الأتعاب لذاته .
- (٢) لا يوجد ما يمنع أن يتناول العقد المحرر مع محام الأعمال العادية . على أن الاتفاق على أتعاب محددة سنوياً وصفة واحدة ومحرر بعبارات عامة بلا تعيين أو تحديد يمكن تفسيره بأنه يتناول جميع القضايا حتى ما كان منها غير مادية وغير منظور (استئناف موليس بلى وابنه تحت التصفية ضد الاساتذة . . . رئاسة الميسوماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٢٦٨) .

٤٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - بيع . وعد بالبيع . مجرد تهديد بالحصول من آخر على قبول بالبيع . عدم اعتباره كذلك .
- ٢ - تعهد . عربون . تقديره في العقد . اعتباره بمثابة تعويض مقدر لعدم التنفيذ .

المبادئ القانونية

- (١) لا يعتبر بيعاً ولا وعداً بالبيع التعهد المقتصر على وعد من جانب واحد بالحصول لصالح آخر من مالك أرض على بيعها بشمن معين .
- (٢) ان العربون المقدر باتفاق الطرفين ضماناً لتنفيذ تعهد ما يمكن اعتباره تحديداً تعاقداً بالضرر الذى يحصل من عدم التنفيذ مما قد يمنع التعاقد

المقترض أتمامها فلا يكون البنك ملزماً بأى سمسة الا اذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك

(٤) لا يكون الطلب الجديد مقبولاً في الاستئناف إذا كان سببه مغايراً للطلب الأصلي كطلب السمسار تعويضاً بصفة فرعية عن الضرر الحاصل له بخطأ المستأنف مع أن الدعوى أساسها أصلاً طلب سمسة متفق عليها

(استئناف صالح بك الشريعى وآخرين ضد بنك الاراضى المصرية - رئاسة المستر ماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٢٧٢)

٤٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مايو سنة ١٩٣١

- ١ - سند تحت الاذن . تحويله بعد ستة أشهر . يعتبر توكيلاً لا تحويلاً . جواز احتجاج المدين بما يدفع به ضد الدائن
- ٢ - التقادم الخمسى . فى سند تحت الاذن . غير مبنى على السداد . عدم قبوله

المبادئ القانونية

- (١) ان تحويل سند تحت الاذن مقرر دفعه تحت الطلب وذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخ تحريره . يعتبر بصفة توكيل فلا يعطى للمستفيع به حقوق الحامل له بحسن نية . فيجوز اذن لمحرر هذا السند ان يحتج عليه بكافة الدفعات التى كان له ان يحتج بها ضد الدائن الاصلى

- (٢) ان التقادم الخمسى للسندات تحت الاذن المبني على قرينة السداد لا يجوز التمسك به اذا ثبت من دفاع المدين نفسه انه لم يحصل سداد مطلقاً . كما اذا ادعى أن الدين الذى يعترف بعدم سداده قد حصل التخالص منه لا بطريق الدفع بل بطريق المقاصة

(استئناف ورثة محمد بك أمين واصف ضد ايلين جراى - رئاسة الميسو فانك - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٢٧٥)

المبادئ القانونية

(١) ان الحكم الذى يقبل مبدئيا حق أحد الخصوم في المطالبة بالتعويضات بدون ان يثبت حصول الضرر فعلا لا يعتبر جائزا لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لهذه النقطة . وهذا مما يسمح للخصم الآخر أن يثبت عدم حصول أى ضرر

(٢) في حالة التأخير في التسليم فالفرق بين الثمن المحدد في العقد والثمن الحاصل في يوم التسليم لا يعتبر أكثر من عامل يسمح بتقدير الخسارة الحقيقية وهذه قد تتضاءل بجانب وقائع الحال . كحالة ما اذا كان المشتري قادرا على سد جميع الطلبات بسبب الكميات المخزونة عنده

(استئناف تقيسة خرامبو باسكاليس ضد مصطفى بك حمدى واخر برئاسة المسير فانك - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٣٩٠)

٤٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مايو سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم المختلطة - شركة مصرية . مركزها الرئيسى بمصر . مركزها الادارى بالخارج . النص في عقد تأسيسها على اختصاص محكمة اجنبية . غير مانع من اختصاص المحاكم المختلطة

المبدأ القانونى

إن الشركة المصرية التى تعامل بمقتضى قوانين البلاد وعوائدها ومركزها الرئيسى بمصر . وان كان مركزها الادارى في الخارج لا يمكنها أن ترفض اختصاص المحاكم المختلطة بناء على وجود نص صريح في عقد تأسيسها بمنح الاختصاص للمحاكم الأجنبية في جميع منازعاتها الخاصة بها

(استئناف شركة قال السويس ضد يوسف سلامة وآخرين (الوقائع المقتضية برئاسة المسير فانك - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٤٠١)

٤٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مايو سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم المختلطة - شركة تأمين - عقود بحرية بمصر والتفويض بها . وغما عن النص المخالف . التقاضى أمامها

التمسك بالعقد من مطالبة من أخل به بمبلغ أزيد (استئناف محمد بك مدفور واخر ضد ميشيل لوزرى وآخر رئاسة المسير ماك بارنت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٣٨٥)

٤٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مايو سنة ١٩٣١

١ - سند تحت الاقف - عدم ذكر السبب فيه جواز تحويله بغير رضا المدين

٢ - تنازل عن دين - عدم اعلان التنازل . الاشارة اليه في عريضة الدعوى . كاف . نفوع المدين ضد الحيل

٣ - سنددين - عدم ذكر السبب . صحة حق المدين في اثبات عدم وجود سبب له

المبادئ القانونية

(١) اذا كان السند بين وطنيين - كاعتراف بالمدين مثلا - ومذكور فيه عبارة « الى وتحت اذن » فان لصاحبه - بغض النظر عن عدم بيان السبب - حق تحويله الى شخص ثالث بغير حاجة الى الحصول على رضا من المدين المحال عليه

(٢) ان البيان المذكور في عريضة افتتاح الدعوى بأن المدعى قد تنازل له الدائن الاصلى عن الدين . وأدخله في الدعوى أيضا يعتبر بديلا كافيا عن اعلان التنازل ذاته . وللمدين الحق في هذه الحالة أن يدفع بكافة النفوع التي كان له الحق فيها ضد الدائن الاصلى

(٣) سند الدين الذى لا يذكر فيه السبب يعتبر دليلا تاما على وجود سبب صحيح وشرعى له اذ السبب في هذه الحالة يعتبر مفروضا على أن للمدين أن يثبت العكس

(يوسف زنازرى ضد جان جيانقا وآخرين - رئاسة المسير فانك - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٣٩٠)

٤٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مايو سنة ١٩٣١

١ - بقوة الشيء المحكوم فيه . تقرير الحكم مبدأ التعويض . دون اثبات الضرر . لا يمنع من اثبات العكس

٢ - تعويض . التأخير في التسليم . تقديره بين ثمن البيع واثمن يوم التسليم . دخول عوامل اخرى مؤثرة على التقدير

المبدأ القانوني

إذا كان مركز شركة التأمين الرئيسي في الخارج ولكن لها وكيل عام بمصر فلا يجوز لها بمقتضى نص خاص أن تطلب إحالة الاختصاص والتقاضى على غير المحاكم المختلطة بالنسبة للعقود المحررة في مصر أو التي يجب تنفيذها فيها.

(استئناف شركة فيكتوريا بيرلين ضد شركة فابوامينت - (البواتر المجتمع) رئاسة المير مايسون - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٤٠١)

٤٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

١- حجز - طلب محته - دخول خصم ثالث فيه - بدعوى ملكية للأشياء المحجوزة - جرازه

٢ - استئناف بدعوى حكوم فيها ابتدائي بدم قبولها - جواز نظر الموضوع

٣ - استئناف - مرفوع في المواعيد القانونية - اعتباره أصليا لأفرعا

المبادئ القانونية

(١) إذا ادعى أحد ملكية المحاصيل المحجوز

عليها بمعرفة شخص ثالث . فله أن يتدخل في الدعوى المرفوعة بطلب تثبيت هذا الحجز للمعارضة فيه . حتى ولو حصل بيع الأشياء المحجوز عليها (٢) إذا حكم ابتدائياً بعدم قبول الدعوى فيكون

القاضي الابتدائي قد استنفذ قضاؤه . فإذا رفع استئناف عن هذا الحكم . فإن الاستئناف يعيد النظر في القضية بأكملها ولحكمة الاستئناف أن تنظر في موضوع القضية وتحكم فيها إذا مارأت إلغاء الحكم الابتدائي والحكم بقبول الدعوى

(٣) أن الاستئناف المرفوع في المواعيد المقررة

يعتبر استئنافاً أصلياً ولو وصف بأنه استئناف فرعي وهذا لا يمكن أن يرفع من مستأنف عليه على مستأنف عليه آخر

(استئناف عزيز بك عطوي وآخر ضد اميليو كلز وداري رئاسة المستر ماك بارنت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٤٠٤)

قضاة المحاكم الأجنبية

٤٦٦

محكمة النقض والابرار الفرنسية

٩ يناير سنة ١٩٣١

مسئولية . سيد . أعمال خدمته . انطواء أوامر تبعية . عرض سيارة للبيع . وسيط . قيادة السيارة . حادثة .

المبدأ القانوني

لتوفر مسؤولية السيد عن أفعال خدمته طبقاً للمادة

١٣٨٤ من القانون المدني يجب أن يثبت أن للسيد الحق في أن يصدر إلى خدمته أوامر وتعليمات عن الطريقة التي يؤدون بها الأعمال التي يستخدم مهم فيها وهذه السلطة وتلك التبعية ضروريان ويؤدونها لا يكون هنالك في الواقع سيد ولا خدمة

فلذا عهد ملك عربية (سيارة) إلى مفتش محل سياراته

٤٦٥

محكمة النقض والابرار الفرنسية

دائرة العرائض

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

بيع - ضمان - عيب خفي - تصرف في العين - عدم قبول الدعوى

المبدأ القانوني

إذا ادعى المشتري بأن الشيء المباع ليس منطبقاً على ما كان يجب توريده وطلب انقاص الثمن المتفق عليه فلا تقبل دعواه إذا كان قد تصرف في الشيء وسلمه للمشتري الجديد لأنه بذلك جعل من المستحيل على البائع أن يراقب صحة العيوب التي يوجهها المدعى إليه (مادة ١٦٤٤ مدني)

(مجلة Daloz سنة ١٩٣١ تم أول ص ١٧٦)

النفسى لا يمكن أن تترتب عليه الا مسئوليات أدبية محضة

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم ثان ص ١٢٥)

(المحاماة) علق دالوز على هذا الحكم وناقش فيه مسئولية الجراح عن أخطائهم الجسيمة وعن عدم قيامهم بالمأمورية أو تأخيرهم في ابداع تقريرهم . ثم تناول بعد ذلك الكلام عن الخطأ الذي يحصل في آرائهم الفنية

٤٦٩

محكمة استئناف باريس

١٢ مارس سنة ١٩٣١

مسئولية . خطأ . جراح . اجراء عملية . لامسؤولية في الاصل

عملية بقصد تعديل عاهة طبيعية . يجب اخطار المريض عنها وعن عواقبها . وأخذ موافقة منه . تقصير . مسئولية .

المبدأ القانوني

لا يمكن أن تقرر المحاكم مسئولية الجراح المؤسسة على مادتي ١٣٨٢ و ١٣٨٣ الا اذا تقدم اليها الدليل على وجود خطأ معين ينشأ عنه مباشرة ضرر وذلك مهما كان نوع العملية التي اجريت ومهما كان الغرض الذي قصده منها الجراح

لا يعتبر مكوّن الخطأ ومرتباً لمسئولية مجرد قيام الجراح باجراء عملية قد تعرض للخطر الحقيقي الشديد عضواً سليماً وذلك بقصد تعديله ودون أن يكون هناك ضرورة قاضية بذلك ودون أن يكون وراء هذه العملية أية فائدة خاصة لمصلحة من اجريت له العملية . ولكن في مثل هذه الحالة - وما دام أن كل ما هو مطلوب بالعملية هو إزالة أو تخفيف عاهة جسمية - فيجب أن توضح للشخص أخطار العملية توضيحاً دقيقاً ويؤخذ منه مصادقة على إجرائها مع علمه بكل ما تنطوي عليه

فاذا أهمل الجراح بالمرّة في تنوير المريض عن كل الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مثل هذه العملية ارتكب خطأ موجبا لمسئوليته

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم ثان ص ١٤١)

المحاماة : راجع تعليق دالوز على هذا الحكم

بيع عر بته لا يمكن أن يكون مسئولاً مدنياً عن الحادث الذي تسبب فيه المقتش أثناء قيادته للعربة لعرضها على راغب في شرائها مادام أنه لم يصدر اليه أية أوامر وتعليمات عن طريقة قيادته للعربة يوم وقعت الحادثة

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم أول ص ١٧١)

(المحاماة) علق دالوز على هذا الحكم تعليقا مطولا فيراجع

٤٦٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١١ يناير سنة ١٩٣٠

امانة . خطاب غير منشور . ضد قاض . على استلام الخطاب .

اختصاص . محكمة الجنج التي بها مقر المستلم للخطاب

المبدأ القانوني

إذا ارسل خطاب (لم ينشر) الى أحد أعضاء الهيئة القضائية أثناء أو بمناسبة قيامه بأعمال وظيفته فتعتبر جريمة الامانة المحتوى عليها الخطاب واقعة في المحل الذي استلم فيه الخطاب (مادة ٢٢٢ عقوبات) وعلى ذلك فتكون محكمة الجنج التي يقيم في دائرتها الموظف هي المختصة بالفصل في الدعوى (مادة ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٦٣ تحقيق جنابات)

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم أول ص ١٧٥)

٤٦٨

محكمة استئناف ليون

١٤ يناير سنة ١٩٣١

خبير . مسئولته عن عمله المادي

المبدأ القانوني

يسأل الخبير عن عمله اذا كان متعلقاً باجراء عمل مادي كالاشراف على أعمال أو عمارة أو أى أمر ايجابى آخر ولكن لا يكون مسئولاً إذا كان المطلوب منه ابداء رأى يخضع لتقدير القضاة ومن حق طرفي الخصومة أن ينتقداه ويناقشاها فان هذا الرأى الشخصى

صفحة	البحث	العدد	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٨١٣	بحث « الظروف الطارئة وأثرها في مسئولية المتعاقدين » لحضرة صاحب العزة الاستاذ صليب بك سامي المستشار الملكي				
٤٠٣	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١- نقض - طعن في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة - لأول مرة - عدم قبوله - ٢ - اثبات طرق الاثبات - وتقدير الأدلة - من سلطة محكمة الموضوع .	٨٢١	١٩ مارس ١٩٣١	٢٢٩ تج	
٤٠٤	١ - سب وقذف - بطريق النشر - صيغة الالفاظ - مخدشة للشرف والناموس - المجنى عليه من غير الرجال العموميين - معاقب عليه - ٢ - تقدر في حق موظف عمومي - عدم اباحة استعمال الشتائم والسباب .	٨٢١	» » » »	١/٢٦١ ع	
٤٠٥	مواد مخدرة - مجرد الاحراز - مع العلم بأنه مخدر - معاقب عليه - الباعث عليه - لأهمية له .	٨٢٢	٢٩ » » »	٢١ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٢	
٤٠٦	اتلاف - وهدم - منزل ملك الغير - ازالته بغير اتفاق - أو بحكم - موجب للأدانة .	٨٢٣	٢٩ مارس ١٩٣١	٢١ سنة ١٩٢٨	
٤٠٧	فاعل أصلي - شريك - وجوب بيان حالة كل منهما - عدم الوصول الى ذلك - اعتبار كل منهما شريكاً للآخر في جريمته .	٨٢٣	١٥ ابريل ١٩٣١	١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ ع	
٤٠٨	نقض - دعوى مدنية - الفصل فيها بعد الفصل في الدعوى العمومية - مستقلة عنها - عدم جوازها - عدم اختصاص محكمة الجنج بالفصل فيها .	٨٢٥	٢٣ » » »	٥٤ تج	
٤٠٩	اخلال بحقوق الدفاع - متهم في قضية أخرى بتزييف - ضم هذه القضية الأخرى - عدم	٨٢٦	٢ نوفمبر ١٩٣١	٢٢٩ تج	

رقم	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤١٣	٨٣٦	٢٨ يناير ١٩٣٢	(٢) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية ١ - خديوى مصر . لجنة تصفية أعماله وإدارتها . حدود اختصاصها - ٢ - خديوى مصر . حرمانه من التقاضى . سريان ذلك على الغير . ٣ - أهلية . تقيدها بقرينة خاص . عدم سريان المادة ١٥ من لائحة الترتيب	ق ٢٨ لسنة ١٩٢٢
٤١٤	٨٣٩	١٤ يناير ١٩٣٢	نقض . تسجيل عقديع صوري . عدم جواز الاحتجاج بتسجيله . عقد ثابت التاريخ قبل تسجيل العقد الصوري ابتناء الحكم على أسباب موضوعية . عدم جواز الطعن بطريق النقض	ق التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣
٤١٥	٨٤١	» » » »	نقض . حكم تمهيدى . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً	ق إنشاء محكمة النقض والابرام
٤١٦	٨٤٢	» » » »	١ - نقض . عدم جواز ابداء أسباب شفهية غير الواردة بالمدكرات - ٢ - نقض . اعلان الطعن بالمحل المختار . جوازه . اختيار محل فى اعلان الحكم المطعون فيه . تنازل ضمناً عن التمسك بالبطلان بسبب عدم الاعلان بالمحل الاصلى . وصول الاعلان . لا بطلان .	٦ و ٢٢ و ٧٥ مر . و ١٥ و ١٧ و ٢٦ ق انشاء محكمة النقض والابرام
٤١٧	٨٤٤	١٨ فبراير ١٩٣٢	١ - نقض . اجراءات اعلان الطعن فى المحل المختار . صحيح اذ لم يذكر المحل الاصلى فى اعلان الحكم المطعون فيه - ٢ - بطلان . اعلان . بالمحل المختار . ليس من النظام العام	١٧ ق إنشاء محكمة النقض والابرام
٤١٨	٨٤٥	» » » »	نقض . تنازل الطاعن . عدم تعلق حق المطعون ضده بالنقض . جواز التنازل	٣٠٦ و ٣٠٥ مر
٤١٩	٨٤٥	١٤ ديسمبر ١٩٣١	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية ١ - أسباب الحكم . اعتبارها مقيدة للخصوم فى موضوع الخصومة القائمة بينهم فقط	١٠٣ مر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٤٢٠	١٧ ديسمبر ١٩٣١	٢- التماس مبنى على الغش . شرطه . جهله وقت نظر الدعوى . ظهور أدلة جديدة بعد المناقشة فيه	٢/٢٧٢ مر
٤٢١	٨٤٧	١- أحكام تحضيرية . مجرد استيفاء تحقيقات . عدم جواز استئنافها . ٢- أحكام تمهيدية . يؤخذ منها ما يستحكم به المحكمة في الدعوى . جواز استئنافها . ٣- استئناف الأحكام التحضيرية أو التمهيدية . التمييز بينها . موكل لتقدير القاضي . الحكم قطعي . تأثيره على الموضوع . استئنافه . عدم تأثيره . حكم بتعيين خير جديد . جواز استئنافه .	٣٦٠ و ٣٦١ مر
٤٢٢	٨٥٠	١- قوة الشيء المحكوم فيه . اختلاف السبب . ملكية . سبب التملك . رفض الدعوى . الاستناد الى سبب جديد للتمليك . جواز رفع دعوى جديدة به - ٢ ، ٣ - اختصاص عام للمحاكم . صالح أجنبي : زواله . دعوى نزاع ملكية . حكم مرسى مزاد صادر من المحاكم الأهلية . حكم آخر صادر من المحاكم المختلطة . بطلان الحكم الصادر من المحاكم المختلطة عن بعض الأعيان . بقاء أثر الحكم الأهلي بالنسبة لهذه الأعيان . ٤- نزاع ملكية . حكم مرسى المزاد . تقرير زيادة العشر . أثره بالنسبة للحكم الأول . بشرط فاسخ . لا يتحقق الا بصدور حكم مرسى مزاد جديد . عدم جواز تصرف المدين في الملك أثناء اجراءات زيادة العشر	٢٣٢ مد ١٥ و ١٦ لائحة ٥٧٨ وما بعدها ٥٨٧ و . مر
٤٢٣	٨٥٥	١- خطبة . حق العدول عنها . حق مطلق لا يترتب عليه تعويض - ٢- خطبة . عدول عنها . لا يجوز البحث في أسباب العدول .	١٥١ مد

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد التاسع

الرقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٢٣	٨٥٨	٢١ ديسمبر ٩٣١	١ - تفسير. التباس في نص . فقد الحق . ضرورة النص الصريح - ٢ - معاش . طبقا للأنحة سنة ١٢٧١ . عدم القدرة على الكسب . بغض النظر عن وجود مال له . كاف لتقريره	ق المعاشات رقم ٥ سنة ١٢٧١ و ١٣٨ ل ١٤٠ مد
٤٢٤	٨٦٠	» » » »	تأجير وقف . لمدة تزيد عن ثلاث سنوات . وقبل انتهاء المدة الجارية . الا بوقت قصير . طبقا للعرف . بطلانه .	٢٧٦ من كتاب الوقف لقدرى باشا و ٣٦٤ مد
٤٢٥	٨٦١	» » » »	موظف . فصله . بقرار من مجلس الوزراء . في غير ما يتعلق بسلوكه . سواء كان كبيرا أو صغيرا . جوازه .	مرسوم ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨
٤٢٦	٨٦٢	٢٢ » » »	١ - رد . محاضر جلسات . قوتها في الاثبات . حجة على ما فيها . مادام لم يثبت ان مانعا منع طالب الرد من اثبات ما كان يهم اثباته - ٢ - رد . مناقشة المحكمة للخصوم وللنيابة . لاتعد ابداء رأى ٣ - رد . ابداء رأى في الدعوى . لا يعتبر سببا للرد .	٣١٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ مر ٣٢١ مر المعدلة بالقانون رقم ٧١ سنة ١٩٣١
٤٢٧	٨٦٦	٢٢ ديسمبر ٩٣١	اعلان . احتواؤه على البيانات القانونية . توقيع شاهدين على الأصل . اعتباره صحيحا	٧٥٥ و ١٣ مر
٤٢٨	٨٦٧	٢٣ » » »	مضاهاة . قيام الخير . باتمام عملياته أمام القاضي . لاضرورة له .	٢٦٢ و ٢٦٧ مر
٤٢٩	٨٦٨	٢٤ » » »	١ - حق الارتفاق . بمرور المياه . لائحة الترع والجسور . ما جاء بها خاصا به . تطبيقه معطل لأحكام القانون المدني فيها - ٢ - لائحة الترع والجسور . تطبيقها على أحوال الضرورة والاستعجال . حق الارتفاق فيه . والفصل في ملكيتها . من اختصاص المحاكم الأهلية .	٣٢ و ٣٣ مدنى ولائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠ (مادة ٤٢)
٤٣٠	٨٧١	٢٤ ديسمبر ٩٣١	١ - عقوبة مالية . غرامة . تحصيلها كراه ٢٦٧ تج	

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد التاسع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
		بدني لمدة تسعين يوما . جواز استيفاء الباقي من الغرامة . بطرق التنفيذ الأخرى على ممتلكات المحكوم عليه - ٢ . غرامة . نيابة عمومية . جواز البدء بالتنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه . ثم التنفيذ بالا كراه البدني . جواز العكس . (٤) قضاء محكمة استئناف اسيوط	
٤٣١	١٨ فبراير ١٩٣٢	قانون الخمسة الأفدنة . امرأة متزوجة . لا تحترف الزراعة بنفسها . عدم جواز اعتبارها من صغار المزارعين	ق ٤ لسنة ١٩١٣
٤٣٢	» » » »	١ - وقف . اتباع احكام الشريعة الاسلامية بالنسبة لشروط انشائه . عدم تطبيق قواعد التسجيل الحديثة - ٢ - وقف . وجوب أن يكون الواقف مالكا . تصرفه بالبديل في العين قبل وقفها بعقد ثابت التاريخ . خروج العين عن ملكه . (٥) قضاء المحاكم الكلية	٢٤ ق العدل والانصاف
٤٣٣	١٧ مايو ١٩٣١	١ - مشاركة التحكيم . المحكمون مفوضون بالصلح . النص على اختيار اثنين فقط . أو اختيار الثالث بمعرفةهما . أو النص عليه في عقد لاحق . بطلان - ٢ - مشاركة تحكيم . بطلانها . ليس من النظام العام تغطيته بالاجراءات اللاحقة - ٣ - اتفاق على مخالفة نصوص التحكيم مقدما . بطلانه .	٧٠٥ و ٧٢٧ مر
٤٣٤	٢٧ مايو ١٩٣١	ديون طبيعية . سدادها . عدم جواز استردادها	١٤٧ مد
٤٣٥	١٧ يونيو ١٩٣١	١ - ملكية البناء أو الغراس . في أرض الغير . بمقتضى الاتفاق أو مضي المدة . مكسبة للباقي أو الغراس - ٢ . حق التعليل . كحق الانتفاع . انتفاع	٢٩ و ٣٠ و ٣٠ مد

العدد التاسع	فهرست	الستة الثانية عشر
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٦	٨ يوليو ١٩٣١	بالعين المملوكة رقبتها للغير. اعتباره شكلا من أشكال الملكية على ملك الغير ومنفصلة عنه - ٣. غراس . في أرض. نموه والتصاقه به. ثابت بحق الالتصاق - ٤. ملكية الغراس. علاقته بملك الأرض. حقوق متبادلة لحقوق الارتفاق
٤٣٧	٢١ يونيو ١٩٣١	١- نصب. مجرد أقوال كاذبة. غير مقرونة بطرق احتيالية. لا عقاب - ٢. نصب ادعاءات كاذبة مهما كان بها من مهارة وأغراء وخلافه. غير مصحوبة بأعمال خارجية أو مادية أو خلافه. لا عقاب - ٣. نصب. كذب مجرد من كل ظروف. وكذب بالكتابة غير مصحوب بعمل خارجي. لا عقاب.
٤٣٨	٢٨ » » »	١- عقد صوري. تعاقد مع أحد الخاتلين بتسجيل عقده. صحة العقد - ٢. ورقة الضد. غير مسجلة. عدم تأثيرها على من اكتسب حقا وبسجله ولو كان سى النية
٤٣٩	» » » »	١- بيع الديون. اتمامه بإيجاب وقبول كالبيع. رضا المدين. جواز حصوله مقدما - ٢. تحويل. بطريق التظهير. في سند تحت الاذن. انتقال الملكية فيه كالسند التجارى.
٤٤٠	٢٣ مارس ١٩٣٢	دعوى عمومية. حفظها من النيابة لعدم الأهمية. ليس من شأن النيابة حفظها أو التنازل
٤٣٦	٨ يوليو ١٩٣١	١- نصب. مجرد أقوال كاذبة. غير مقرونة بطرق احتيالية. لا عقاب - ٢. نصب ادعاءات كاذبة مهما كان بها من مهارة وأغراء وخلافه. غير مصحوبة بأعمال خارجية أو مادية أو خلافه. لا عقاب - ٣. نصب. كذب مجرد من كل ظروف. وكذب بالكتابة غير مصحوب بعمل خارجي. لا عقاب.
٤٣٧	٢١ يونيو ١٩٣١	اختصاص المحاكم. الدعاوى المرفوعة ضد المدعى عليهم وآخرين. في المحاكم المنصوص عليها بدكرتو سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٧
٤٣٨	٢٨ » » »	١- عقد صوري. تعاقد مع أحد الخاتلين بتسجيل عقده. صحة العقد - ٢. ورقة الضد. غير مسجلة. عدم تأثيرها على من اكتسب حقا وبسجله ولو كان سى النية
٤٣٩	» » » »	١- بيع الديون. اتمامه بإيجاب وقبول كالبيع. رضا المدين. جواز حصوله مقدما - ٢. تحويل. بطريق التظهير. في سند تحت الاذن. انتقال الملكية فيه كالسند التجارى.
٤٤٠	٢٣ مارس ١٩٣٢	دعوى عمومية. حفظها من النيابة لعدم الأهمية. ليس من شأن النيابة حفظها أو التنازل

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد التاسع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
		عنها قانونا. وجوب الفصل فيها من المحاكم. جواز رفعها من نفس النيابة.	
		(٦) قضاء المحاكم الجزئية	
٤٤١	٢٢ فبراير ١٩٣١	١- عقد غير مسجل. حق المشتري. انتقال الملكية له. معلق على التسجيل. ٢- تقادم مكسب. لا تأثير له على حق الرهن.	ق التسجيل لسنة ١٩٢٣ ١٠٢ مد. م ٧٦ و مد.
٤٤٢	١٧ مايو ١٩٣١	قوة الشيء المحكوم فيه. حكم مدني. عدم تأثيره على الدعوى الجنائية ولا على رفع جنحة مباشرة بالتعويض	٥٤ و ٥٢ تج ٢٣٢ مد
٤٤٣	٢٨ يونيو ١٩٣٠	طلب صورة تنفيذية. من حكم بدل فاقد. الحكم بتسليمها. بغض النظر عن التخالص من عدمه.	١١١ مر
٤٤٤	١٣ أكتوبر ١٩٣٠	١- شفعة. عرض الثمن الحقيقي. حجز دين الرهن. جوازه. ٢- شفعة. المشتري جار. في درجة واحدة مع الشفيع. أفضليته على الشفيع حجز تحفظي. على زراعة المدين أو منقولاته أو مواشيه. بمقتضى سند دين. بطلانه.	١٣ و ٧ قانون الشفعة ٣٣١ و مد
٤٤٥	٢١ » »	تبديد. عدم نقل الأشياء المحبوزة كامر المحضر. عدم اعتباره	٦٦٨ مر.
٤٤٦	» » » »	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. ضرورة أن تكون أصل الدعوى من اختصاصه ومن اختصاص الهيئة القضائية التي ينتمى إليها. ٢- دعوى اثبات حالة عن أعمال من اختصاص سلطة أخرى. عدم اختصاص القضاء المستعجل بها.	٤٦٤ و ٤٦٦ مر ٢٩٧ و ع ٢٣٣ مد
٤٤٧	١٣ أكتوبر ١٩٣٠	أقرار قضائي. حصول خطأ في الوقائع الخاصة به. جواز العدول عنه	
٤٤٨	٢ نوفمبر ١٩٣٠	اجر المثل. زيادة يسيرة أو فاحشة. حكم اليسيرة. استمرار الأجرة المتفق عليها.	
٤٤٩	٦ نوفمبر ١٩٣٠	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. ضرورة أن تكون أصل الدعوى من اختصاصه ومن اختصاص الهيئة القضائية التي ينتمى إليها. ٢- دعوى اثبات حالة عن أعمال من اختصاص سلطة أخرى. عدم اختصاص القضاء المستعجل بها.	٢٨ مر. ١٥ و لائحة

العقد التاسع	فهرست	السنة الثانية عشر	
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٤٥٠	٩٠٤ ٣٠ نوفمبر ٩٣٠	اختلاس. مبلغ مسلم للتهمة بصفته شريكا أو نائباً عن المالك	٢٩٦ ع .
٤٥١	٩٠٥ ١٥ ديسمبر ٩٣٠	١ - اشتباه. عود للاشتباه . شرطه. كون حكم الادانة نهائيا - ٢ . اشتباه. بلاغ. شرطه. جديته وعلى أساس صحيح (٧) قضاء المحاكم المختلطة	ق المشبوهين ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٤٥٢	٩٠٧ ٨ ابريل ٩٣١	افلاس. تاجر. توقفه عن دفع ثمن بضاعة محرر عنها كميالات وعمل عنها بروتستو. الحكم به .	١٩٥ تجا. م
٤٥٣	٩٠٧ ٥ مايو سنة ٩٣١	اب. تصرفه. في مال أولاده القصر. شرطه. حسن السمعة والسيرة . وقدرة المحافظة على أموالهم - اب. تصرفه في ملك أولاده. عدم صحته . التزامه شخصيا بما قبضه من المال	٤٢٢ و ٤٢٣ الأحوال الشخصية
٤٥٤	٩٠٨ » » » »	١ - بيع. عدم التسليم. نتائج - ٢. بيع. قسط مستحق. حجز المشتري له. اسبابه - ٣. بيع تطبيق المادة ٣٧٠ مد. حالة بيع ارض بثمن الوحدة. عدم سريانها - ٤ . بيع. تسليم. تأخير. رفع دعوى الفسخ. اعطاء مهلة . عدم قبوله - ٥. تعويض. عن فسخ بيع . مشروعيته	٢٣١ و ٣٧٠ مد. م
٤٥٥	٩٠٨ » » » »	مستخدم . رفته . لطلب اجازة . عدم جوازه. رفت. في وقت غير لائق . طول مدة خدمة المستخدم وتخصسه في عمله. عدم امكان إيجاد عمل مماثل له. حقه في تعويض .	٤٩٢ مد. م
٤٥٦	٩٠٨ » » » »	١ - سمسة. اختصاص. جواز طلبها ضد المتعاقدين. اجنية أحدهما. اختصاص المحاكم	٦٦ تجا. م و ٦٢٨ مد. م

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد التاسع

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		المختلطة بها . ٢ - اتعاب السمسار كاتعاب الوكيل موكولة لتقدير القاضي - ٣ - سمسة . تقديرها . عدم نهو العمل . عدم الالتزام بدفعها - ٤ . طلب جديد . امام الاستئناف . عدم علاقته بالطلب الاصل . عدم قبوله	٤١٢ م .
٤٥٧	٦ مايو سنة ٩٣١	١ - سند تحت الاذن . تحويله . بعد سته أشهر . يعتبر توكيلا لا تحويلا . جواز احتجاج المدين بما يدفع به ضد الدائن ٢ - التقادم الخمسي . في سند تحت الاذن . غير مبني على السداد . عدم قبوله	١٤ و ٩٤ و ٩٤ م .
٤٥٨	١٢ مايو سنة ٩٣١	١ - اتعاب محاماة . المعارضة في أمر تقديرها . مبنية على مبدأ التقدير في ذاته . قبولها - ٢ محام . عقد اتفاق على اتعاب سنوية . محررة بالفاظ عامة . تناوله لجميع الاعمال بلا استثناء	١٣٣ م .
٤٥٩	» » »	١ - بيع . وعد بالبيع . مجرد تعهد بالحصول من آخر على قبول بالبيع . عدم اعتباره كذلك .	٣٠٠ م .
٤٦٠	١٣ » »	١ - سند تحت الاذن . عدم ذكر السبب فيه . جواز تحويله . بغير رضا المدين - ٢ - تنازل عن دين . عدم اعلان التنازل . الاشارة اليه في عريضة الدعوى . كاف . دفع المدين ضد المحيل - ٣ - سند دين . عدم ذكر السبب . صحته . حق المدين في اثبات عدم وجود سبب له ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . تقرير الحكم مبدأ التعويض . دون اثبات الضرر . لا يمنع اثبات العكس - ٢ تعويض . التأخير . تقديره بين ثمن البيع والثن يوم التسليم . دخول عوامل أخرى مؤثرة على التقدير	٤٣٤ و ٤٣٦ م .
	١٣ مايو سنة ٩٣١	٢٧٩ و ٣٤٨ و ٣٤٩ م .	



العدد التاسع

فهرست

السنة الثانية عشر

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٦٢	٩١١	٢٥ مايو ١٩٣١	اختصاص المحاكم المختلطة. شركة مصرية. مركزها الرئيسي بمصر. مركزها الإداري بالخارج. النص في عقد تأسيسها على اختصاص محكمة أجنبية. غير مانع من اختصاص المحاكم المختلطة	٥ مد. م
٤٦٣	٩١١	٢٥ مايو ١٩٣١	اختصاص المحاكم المختلطة. شركة تأمين. عقود محررة بمصر أو التنفيذ بها. رغماً عن النص المخالف. التقاضي أمامها	٥ مد. م
٤٦٤	٩١١	٢٦ مايو ١٩٣١	١ - حجز. طلب صحته. دخول خصم ثالث فيها. بدعوى ملكيته للأشياء المحجوزة جوازها - ٢ استئناف. دعوى محكوم فيها ابتدائياً بعدم قبولها. جواز نظر الموضوع - ٣ - استئناف مرفوع في الموعد القانونية. اعتباره صحيحاً أصلياً لا فرعياً (٧) قضا. المحاكم الفرنسية	٣٩٨ و ٣٣٨ ١٥٠ و ١٦٦ و ٤١٥ مر. م
٤٦٥	٩١١	١٠ يونيو ١٩٢٩	بيع. ضمان. عيب خفي. مستر. تصرف في العين. عدم قبول الدعوى	١٦٤٤ مد. ف
٤٦٦	٩١٢	٩ يناير ١٩٣١	مسئولية. سيد. أعمال خدمته. إعطاء أوامر تبعية. عرض سيارة للبيع. وسيط. قيادة السيارة. حادثة	٢٣، ٢٩، ٣٠، ٦٣ تج. ف
٤٦٧	٩١٢	١١ يناير ١٩٣١	أهانة. خطاب غير منشور. قاض محل استلام الخطاب - اختصاص محكمة جنح التي بها مقر المستلم للخطاب	١٣٨٤ مد. ف
٤٦٨	٩١٢	١٤ يناير ١٩٣١	خير مسئولية عن عمله المادى	
٤٦٩	٩١٢	١٢ مارس ١٩٣١	مسئولية. خطأ. جراح. اجراء عملية. لا مسئولية في الاصل. عملية بقصد تعديل عاهة طبيعته. يجب اخطار المريض عنها وعن مخاطرها وأخذ موافقته منه. تقصير. مسئولية	١٣٨٤ مد. ف ١٣٨١ و ٣٣٨٢ ١٣٨٣ مد. ف

المحكمة

بمجلس القضاء الشرعي

نصفها نقابة المحاماة الأهلية

السنة الثانية عشر

يوليو سنة ١٩٣٢

العدد العاشر

L'accent est l'âme du discours;
il lui donne le sentiment et la dignité.
L'accent ment moins que la parole.

J. J. Rousseau

Va où tu voudras, tu y trouveras
ta conscience .

Diderot

أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك
ومن لك فيه هوى من رعيك فانك لا تفعل تظلم . -

- وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد وكن في ذلك

صابرا عتسبا واقفا ذلك من قرائتك وخاصتك حيث وقع

(من عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للاشتر)

جميع المقالات الخاصة بسوانة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه « ادارة مجله المحاماة ونحبرها »

بشارع المنافع رقم ٢٠

بيان

نشرنا من هذا العدد ٦٦ حكما بيانها كالاتي

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
١٦	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الاهلية
٢	حكيمين صادرين من محكمة استئناف أسسوط الاهلية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الكلية الاهلية
٣	احكام صادرة من قاضى المواد المستعجلة بمحكمة مصر الاهلية
٥	احكام صادرة من المحاكم الجزئية الاهلية
٦	احكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
٤	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٦٦	حكما

وبهذا العدد انتهت السنة الثانية عشر للمجلة — اما الفهرست فيجرى اعدادها
وفي الوقت الذى يوزع فيه هذا العدد على حضرات المشتركين يجرى توزيع
« الجدول العشرى الاول لمجلة المحاماة » على حضرات الذين اشتركوا فيه
وانا لارجو ان نستأنف العمل فى المجلة فى شهر اكتوبر المقبل مؤيدين بحسن عطف العائلة
القضائية وجميل رعاية رجال القانون جميعا . م.

لجنة التحرير

راغب اسكنور — محمد صبرى أبو علم

المحاماة والقضاء

شهر يوليو
سنة ١٩٣٢

قضاء محكمة النقض والأول مرة الدائرة الجنائية

٤٧٠

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

- ١ - استئناف - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . طرح هذا الحكم فقط بالاستئناف
 - ٢ - نقض - عن حكم استئناف باعتبار المعارضة كأن لم تكن . طرح هذا الحكم فقط أمام النقض .
 - ٣ - معارضة - في حكم غايي . اعتبارها كأن لم تكن . عدم الأخذ به في حالة المعارض الذي يحضر عدة جلسات من جلسات المعارضة
 - ٤ - معارضة - في حكم غايي . اعتبارها كأن لم تكن . قاصر على التقيب عن الجلسة الأولى فقط
- المبادئ القانونية

(١) - استقر قضاء محكمة النقض على أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بأي حال أن ينصرف إلى الحكم الغيبي الصادر قبله في موضوع الدعوى (٢) رأت محكمة النقض في حكم سابق لها أنه يجب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى لو كان المعارض المتخلف قد سبق أن حضر في بعض

الجلسات مادام أنه لم يقدم دفاعه فعلا في الجلسات التي يكون قد حضر فيها ولكنهارأت في حكمها الحالي العدول عن قضائها السابق وقررت المبادئ التالية (٣) أنه يتعين التمييز بين حالة المعارض الذي يحضر عدة جلسات أمام محكمة المعارضة ثم يتخلف عن الحضور في الجلسة الأخيرة وبين حالة المعارض الذي لا يحضر مطلقا . وقصر وجوب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على حالة هذا الأخير . أما المعارض الذي استفتح دفاعه ولم يتمه أو لم يستفتح مطلقا فإن على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه على حالتها التي هي بها

(٤) ويستدعي هذا النظر التقرير بأن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة . وعلّة ذلك كون هذا الحكم من قبيل الجزاء والاحكام الجزائية لا تختمل التوسع في تفسير مداها . وبما أن القانون رتب على عدم الحضور فلا بد من قصر ذلك على عدم الحضور بالجلسة التي عينت عند تقرير المعارضة والتي ورد في المادة ١٣٣ نفسها ما يفيد

وجوب تعيينها لنظر المعارضة فيها . فمن لم يحضر في اول جلسة للمعارضة مع ثبوت علمه علما يقينيا بتاريخ تلك الجلسة هو وحده الذي يحكم عند تخلفه في تلك الجلسة الأولى باعتبار معارضته كأن لم تكن المحكمة

» بما أن تقرير الطعن لم يذكر به إلا الحكم الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣١ من محكمة اسكندرية الابتدائية بصفة استئنافية باعتبار معارضة الطاعن كأنه لم تكن ولكن معظم اسبابه راجعة الى الحكم الابتدائي الصادر غيايا من محكمة العطارين الجزئية في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ ضد الطاعن والذي اعتمدت اسبابه على التوالي .

» وبما أن قضاء هذه المحكمة استقر على ان استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا الا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بأي حال ان ينصرف الى الحكم الغياي الصادر قبله في موضوع الدعوى .

» وبما أن اختصاص محكمة النقض في الدعوى الحالية منحصر اذن في الحكم الصادر اخيرا باعتبار المعارضة كأنه لم تكن وهو الحكم المؤرخ في ٧ مايو سنة ١٩٣١ والذي لم يذكر الطاعن سواه في تقريره بالطعن بطريق النقض والابرام واذن فكل ما كان من الاوجه الواردة بتقرير الاسباب راجعا الى حكم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٩ الصادر غيايا ضد الطاعن لا محل لنظره .

» وبما ان الطاعن قد بنى الوجه الأول من تقرير الاسباب على ان محكمة ثانية درجة قد اخلت بحق الدفاع لانهم لم يتمكنوا من الدفاع عن نفسه بحيث كانت النتيجة انه حرم من الدفاع في جميع درجات القضاء .

» وبما أن هذا الوجه في جملته يشمل التظلم من حكم اعتبار المعارضة كأنه لم تكن ويبيح للمحكمة النظر فيه من حيث صحته وعدم صحته .

» وبما انه يتضح من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانية درجة ان الطاعن حضر أمام

تلك المحكمة في جلسات ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ و ١٣ اغسطس سنة ١٩٣٠

و ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٠ وكانت تؤجل الدعوى لاثبات رعيته وحضر في جلسة ١٨ ديسمبر

سنة ١٩٣٠ واجلت للاستعداد ثم حضر في جلسة

٢٩ فبراير سنة ١٩٣١ واجلت لمرض محاميه واخيرا تخلف في جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣١ وطلب محاميه التأجيل

لمرض المتهم وقدم شهادة مرضية فلم تأخذ بها المحكمة واصدرت حكما باعتبار المعارضة كأنه لم تكن .

» وبما انه قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بتاريخ

٣ يناير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٣١٥ سنة ٤٦ قضائية بانه يتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم

تكن حتى لو كان المعارض المتخلف قد سبق له أن حضر في بعض الجلسات مادام انه لم يقدم دفاعه

فعلا في الجلسات التي يكون حضر فيها .

» وبما ان هذه المحكمة ترى العدول عن هذا

الرأي الى رأي اكثر ترخصا للتهمين مستهدية في ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ١٣٢ من قانون

تحقيق الجنايات اذا كانت رتبت الحكم باعتبار المعارضة كأنه لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض

الذي لم يحضر وكانت بهذا الاطلاق قد اوسعت

وجوه التأويل في مدى انطباق هذه القاعدة إلا

ان العلة الاساسية فيها على ما هو ظاهر ان الشارع

اراد ترتيب جزاء على من لا يهتم لمعارضته ويتبعها

فتنضى بجرمانه من ان يعاد فحص موضوع قضيته بمعرفة المحكمة التي اداها غايبا .

«وبما ان تفهم القاعدة على هذا الاساس يجعل حالة المعارض الذى يحضر عدة جلسات أمام محكمة المعارضة ثم يتخلف عن الحضور فى الجلسة الاخيرة محل نظر لا يلتقى مع فكرة الجزاء الذى رتبته الشارع ويتعين اذن التمييز بينه وبين حالة المعارض الذى لا يحضر مطلقا بقصر وجوب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على حالة هذا الاخير - اما المعارض الذى حضر جلسة او جلسات واستفتح دفاعه وأتمه أو استفتح ولم يتمه أو لم يستفتح مطلقا فان على المحكمة ان تقضى فى موضوع دعواه على حالها التى هى بها .

«وبما ان هذا النظر يستدعى أيضا التقرير بان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن اصداره الا فى الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة وعلة ذلك كون هذا الحكم من قبيل الجزاء والاجكام الجزائية لا تخضع للتوسع فى تفسير مداها .

«وبما ان القانون رتب على عدم الحضور فلا بد من قصر ذلك على عدم الحضور بالجلسة التى عينت عند تقرير المعارضة والتي ورد فى المادة ١٣٣ نفسها ما يفيد وجوب تعيينها لنظر المعارضة فيها . فمن لم يحضر فى اول جلسة للمعارضة مع ثبوت عليه علميا يقينيا بتاريخ تلك الجلسة - لانه يخبر به عند تقريره بالمعارضة كما هو مقتضى القانون وكما هو الجارى فى العمل فعلا - هذا المعارض المتخلف فى الجلسة الاولى هو وحده الذى يحكم عند تخلفه فى تلك الجلسة الاولى باعتبار معارضته

كأن لم تكن - ومثله لا يتسع له وجه العذر الا اذا اثبت ان قوة قاهرة حالت دون حضوره ومحل نظر هذا العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن او عند الطعن فيه بطريق النقض

«وبما ان تطبيق هذه القاعدة على الدعوى الحالية يقتضى نقض الحكم المطعون فيه لانه صدر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن مع ان المعارض كان حاضرا أمام المحكمة الاستئنافية التى اصدرت هذا الحكم ست دفعات اجلت الدعوى فى اربع منها للثبوت من رعيته وفى هذا اخلال بحق الدفاع منشؤه الخطأ فى تفسير القانون .

(طعن و فائيل صموئيل حاسين ضد النيابة رقم ٣٢ سنة ٢ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبدالعزيز فهمى باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطية بك ومحمد فهمى حسين بك واحد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة جندى عبد الملك بك رئيس نيابة بالاستئناف)

٤٧١

١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

- ١ - ضرب أو جرح - توافق على التعدى والا يذار . القصد منه العقاب على المعركة الاجرامية المتحدة عند عصبة من المتهمين . عدم ضرورة اعداد آلات الضرب . انطبقا للمادة ٢٠٧ ع
- ٢ - مسئولية جنائية - تطبيق المادة ٢٠٧ ع . عدم التفريق بين من قارف الضرب ومن لم يقارفه واعتبار الجميع فاعلين أصليين فى الجريمة .

المبادئ القانونية

- ١ - لم تشترط المادة ٢٠٧ عقوبات الا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والا يذاء ، فالتوافق على التعدى هو المحور الذى تدور عليه علة التشديد

الذى ارتآه المشرع بوضعه هذه المادة التى أريد بها العقاب على الفكرة الاجرامية المتحدة التى تنشأ عند عصبية من المعتدين فى وقت واحد وتقصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانونى وشروط سبق الاصرار . وهذه الفكرة الاجرامية قد تتحقق فى التصور من غير ان يعد الجناة من قبل آلات الضرب . بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر الى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع فى فكرة الاعتداء (٢) ان المادة ٢٠٧ ع . تسوى فى المسؤولية بين من قارف الضرب بشخصه وبين من لم يقارفه وتجعل الصنفين فاعلين أصليين وهى حالة خاصة من أنواع الاجرام أورد لها الشارع حكما استثنائيا لا يتمشى مع المبادئ العامة للمسئولية الجنائية المحكمه

» بما ان مبنى الوجهين الاولين من تقرير الاسباب ان محامى الطاعن تمسك أمام محكمة ثانى درجة لأول مرة بان المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات لا تنطبق على الواقعة المسندة الى المتهمين لان تلك المادة تشترط ان تكون الآلات التى وقع بها الضرب موجودة أصلا مع المتهمين فلم ترد المحكمة على هذا الدفع الجديد وأيدت الحكم الابتدائى لاسبابه مع أهمية ما دفع به الطاعن .

» وبما ان هذين الوجهين منقوضان فان دفع الطاعن لأهمية له فى الواقع ولا يستحق ردا إذ لا سند له من القانون فان المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات لم تشترط الا ان يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على

التعدى والايذاء فالتوافق على التعدى هو المحور الذى تدور عليه علة التشديد الذى ارتآه المشرع بوضعه المادة ٢٠٧ التى اريد بها العقاب على الفكرة الاجرامية المتحدة التى تنشأ عند عصبية من المعتدين فى وقت واحد وتقصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانونى وشروط سبق الاصرار . وهذه الفكرة الاجرامية قد تتحقق فى التصور من غير ان يعد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر الى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع فى فكرة الاعتداء .

» وبما ان الوجه الثالث مبناه ان الحكم المطعون فيه ناقص البيان فانه لم يوضح أدلة الثبوت ضد كل متهم رغم اختلاف الوقائع المنسوبة الى كل من المتهمين ولم يذكر بيان الآلات المقول باستعمالها ولم يوضح نوع الآلة التى ذكر الحكم أن المتهم الاول استعمالها فى ضرب محمود محمد حسن العسال .

» وبما ان هذا الوجه مردود بان المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات تسوى فى المسؤولية بين من قارف الضرب بشخصه وبين من لم يقارفه وتجعل الصنفين فاعلين أصليين وهى حالة خاصة من أنواع الاجرام أورد لها الشارع حكما استثنائيا لا يتمشى مع المبادئ العامة للمسئولية الجنائية . اما فوات ذكر نوع الآلات الضرب فلا يعيب الحكم فى هذه الدعوى اذ الطاعن نفسه ذكر فى الوجه الثانى من تقرير الاسباب ما يفيد ان الآلة التى ذكر الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه أن المتهم الاول محمد البكرى الطحان استعمالها فى ضرب محمود محمد العسال احد المجنى عليهم هى ترأس من حديد فالآلة اذن لم تكن

لهذه المحكمة حق تقدير مناحيها فيها باللفظ الصريح
إشارة إلى خسائر في أعمال بنك مصر وإلى فضائح
تكون ارتكبتها إدارته وإشارة إلى أن مديري البنوك
في البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن وتلجأ إلى
أن مديري بنك مصر ليسوا أخيراً من أولئك المديريين
وفي هذا أشد ما يمس سمعة بنك مصر ويهز ثقة
الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها
حساسة تتأثر وقد تضارباً أقل تعريضاً بسمعتها
مهما كان شأن المهاجم ضئيلاً وحجته واهية .

« وبما أنه لا يمكن للطاعن أن يتذرع بأن نشره
عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو مكن من إثبات
وقائمه ذلك أن التهديد بإفشاء الأمور المخدشة
للشرف بطريقة نشرها إنما هو جريمة مستقلة بذاتها
تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الإفشاء
بالنشر فعلاً أو لم يحصل .

« وبما أنه يبين من ذلك أن الطعن واجب رفضه
(طعن بطرس بطرس جاد أفندي ضد النيابة رقم ١٤١٥ سنة ٢
قضائية - بالهيئة السابقة عدل حضرة محمد جلال صادق بكون وكيل النيابة)

٤٧٣

٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

- ١- سلطة المحكمة - في حكمها . غير مقيدة برأي النيابة - حررتها
المطلقة في تقدير ظروف الدعوى
- ٢- نقض - اغفال الإشارة إلى تفويض النيابة للرأي للمحكمة . وعدم
ارتباط المحكمة به . أفضلية الإشارة لكل ما جريات الدعوى .
لاجلان
- ٣- دعوى مدنية - وصفا ضد المتهم القاصر أو المحجور عليه . دون ادخال
الوصي أو القيم . جوازها

المبادئ القانونية

(١) ان المحكمة غير مقيدة برأي النيابة ولا بطلباتها
بل لها الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى
المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي

مجهلة بل ان التحقيقات تشير إليها والطاعن يقر بذلك
« وبما أنه يبين من ذلك جميعاً أن الطعن بوجوهه
الثلاثة واجب رفضه .

(طعن محمد البكري على وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني
رقم ١٤٢٤ سنة ٢ قضائية - بالهيئة السابقة عدل حضرة قاضي برزي
بك المستشار بدلا من عبد الفتاح السيد بك وحضرة عبد السلام كات
بك رئيس النيابة)

٤٧٢

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

تهديد - بإفشاء أمور مخدشة للشرف . جريمة مستقلة . تتم
بمجرد حصوله
المبدأ القانوني

ان التهديد بإفشاء الأمور المخدشة للشرف بطريقة
نشرها إنما هو جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور
التهديد سواء أحصل الإفشاء بالنشر فعلاً أو لم يحصل
المحكمة

« بما أن مبنى وجهي الطعن المقدمين ان الحكم
المطعون فيه لم يبين ماهية الأمور التي هدد الطاعن
بنك مصر بإفشاءها حتى يمكن تقدير تحقق شرط
القانون فيها وهي أن تكون مخدشة للشرف كما
ان الواقع هو أن ما نشره الطاعن في جريدته تنفيذاً
لتهديده كما يقول الاتهام ليس فيه ما يعاقب عليه .
« وبما أن ما جاء في هذين الوجهين مردود
بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه قد أشار إلى
العبارات التي هدد بها الطاعن واقتبس فحواها من
الورقة المكتوبة بخط المتهم والتي هدد شفهياً بعض
موظفي البنك بنشرها ان لم يعطه البنك ما يطلب .
وهذه الورقة مرفقة بملف الدعوى وقد أصبحت
بهذا الارتفاع جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه
عند تحري التفصيلات .

« وبما أن العبارات الواردة في تلك الورقة والتي

اليه اعتقادها .

(٢) مهما يقل من أنه يحسن أن يكون الحكم مشتملا على بيان كل ماجريات الدعوى وما يقع فيها من تطورات إلا أن اغفال الإشارة إلى تفويض النيابة الرأي للمحكمة هذا التفويض الذي لا ترتبط به المحكمة أى ارتباط ولا شأن له بجوهر الحكم لا يصح أن يتخذ سبباً لطلب نقضه

(٣) من المنفق عليه جواز رفع الدعوى المدنية شخصياً على المتهم القاصر أو المحجور عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى ادخال وصيه أو القيم عليه لأن استلزام دخول الوصى أو القيم في الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شتاتاً من التعارض بين اجراءات الدعوى الجنائية واجراءات الدعوى المدنية إذ مادام المتهم مفروضاً فيه القدرة على الدفاع عن نفسه في الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عينها في الدعوى المدنية التي هي فرع من الدعوى العمومية

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى طلبات النيابة الحتامية الثابتة بمحضر الجلسة والمتضمنة عدولها عن اتهام الطاعنين وهذا عيب في الحكم موجب لبطلانه .

« ومن حيث أن المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لها الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدى إليه اعتقادها . أما من حيث اغفال الإشارة في الحكم إلى طلبات النيابة الحتامية التي فوضت فيها الرأي للمحكمة فإن الواقع بحسب الثابت بمحضر الجلسة أن النيابة لم تعدل عن اتهام أحد

منهما وإنما هي فوضت الرأي فقط بالنسبة للطاعن الأول دون الثاني . ومهما يقل من أنه يحسن أن يكون الحكم مشتملاً على بيان كل ماجريات الدعوى وما يقع فيها من تطورات إلا أن اغفال مثل هذا التفويض الذي لا ترتبط به المحكمة أى ارتباط ولا شأن له بجوهر الحكم لا يصح أن يتخذ سبباً لطلب نقضه .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بمعاقبة كل من الطاعنين بعقوبة القتل العمد على اعتبار أن كلامهم ما طعن المجنى عليه بسكين فمات في الحال ومادام الحكم لم يثبت على الطاعنين سبق الإصرار على ارتكاب الجريمة أو ما يقوم مقامه فكل منهما مسئول عن عمله منفرداً وكان الواجب إذن أن يبين الحكم في وضوح ما هو مسند إلى كل من الطاعنين على حدته من الأفعال التي جعلته مسئولاً على انفراد عن جريمة القتل العمد لجواز أن تكون إحدى الطعنتين وحدها هي التي سببت الموت فلا يكون المتهم الثاني مسئولاً عن جريمة القتل عمداً ولكن الحكم خلا من هذا البيان وهذا يعتبر قصوراً في بيان الواقعة مستوجباً لنقض الحكم .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليه بسكين وبين على خلاف ما هو مزعوم الآن أن أولهما طعنه في ظهره والثاني في جنبه الأيسر كما ذكر نقلاً عن الكشف التشريحي أنه وجد بالمجنى عليه جرحان أحدهما تحت الأبط الأيسر وقد اخترقت السكين الأنسجة والعضلات التي بين الضلعين السابع والثامن واخرقت الرئة اليسرى والبطين الأيسر

ولم يخطئ في تطبيق القانون وإنما الخطأ هو فيما ذهب إليه الطاعن من اتخاذ العقوبة التي حكم بها على الطاعن الأول معياراً لتقدير عقوبة الطاعن الثاني وإطراح حكم المادة ٦٦ عقوبات التي اتخذها في بادئ الأمر تكأة لطعنهما

«ومن حيث أن محصل الوجه الرابع أنه ما كان يصح مقاضاة الطاعن الثاني شخصياً في الدعوى المدنية بل كان الواجب إدخال وليه أو وصيه في الدعوى فالحكم عليه شخصياً بالتعويض المدني خطأ قانوني .

«ومن حيث أن المتفق عليه جواز رفع الدعوى المدنية شخصياً على المتهم القاصر أو المحجور عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال وصيه أو القيم عليه لأن استلزام دخول الوصي أو القيم في الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شيئاً من التعارض بين إجراءات الدعوى الجنائية وإجراءات الدعوى المدنية إذ مادام المتهم مفروضاً فيه القدرة على الدفاع عن نفسه في الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عينها في الدعوى المدنية التي هي فرع عن الدعوى العمومية. وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من عهد طويل .

«ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طن محمد إبراهيم هاشم وآخر ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٤٤٨ سنة ٢ قضائه - بالهيئة السابقة عدا حضرة عبداللطيف غرديك رئيس النيابة)

للقلب والجرح الآخر في الظهر وقد اخترقت السكين الأنسجة والعضلات التي بين الضلعين التاسع والثامن من السلسلة الفقرية واخترقت الرئة اليمنى من الخلف وحدثت الاصابتان نزيفاً غزيراً مميتاً وإن سبب الوفاة إصابة القلب والنزيف الخ . ومعنى هذا أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين إذ أن الطعنتين تعاوتتا على أحداث هذا النزيف الغزير فيكون الحكم قد أصاب إذا اعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً في جريمة القتل مادامت طعنة كل منهما على انفراد مميتة .

«ومن حيث أن محصل الوجه الثالث أن الحكم اخطأ في تطبيق القانون إذ لم يبين أولاً العقوبة التي كان يجب تطبيقها على الطاعن الثاني قبل معاملته بمقتضى المادة ٦٦ من قانون العقوبات ولو فعل ذلك لناله من العقاب أقل بكثير مما حكم عليه به إذا استفاد مما قضى به على الطاعن الآخر أن العقوبة التي قدرتها المحكمة للجريمة هي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فتكون عقوبتها للصغير السجن لاقل من عشر سنوات .

«ومن حيث أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أنه سار على مقتضى حكم المادة ٦٦ عقوبات ولم يخالفها في شيء إذ بين أولاً أن ما وقع من كل من المتهمين ينطبق على نص الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات ثم أشار إلى سن الطاعن الثاني وقال أنه يجب معاملته بالمادة ٦٦ عقوبات والحكم عليه بالسجن بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة التي تستوجبها المادة ١٩٨ فقرة أولى السالفة الذكر وحكم عليه أخيراً بالسجن عشر سنوات ومن ذلك يرى أن الحكم لم يشذ عن مقتضى المادة ٦٦ عقوبات

٤٧٤

١٤ مارس سنة ١٩٣٢

١ - نظام الحكم المقرر في القطر المصري . تصديق لغة على نظام الحكم في نوعه وفي صورته التفصيلية الدستور .

٢ - الحكومة . معناها قانونا . السيادة في مظهرها العملي . مجموع الضوابط والأحكام التي تحدّد سير السيادة في تحقيق سلطانها . تغييرها على صور وجودها . الدساتير هي الوثائق الأساسية لبيان ذلك النظام وتقريره

٣ - نظام الحكم . استعمال الشارع لها في معناها الشامل لتفاصيل نظام الحكم

لألاسه النوعي فقط . أي النظم الأساسية للدولة الواردة في الدستور

٤ - تحرّض على كراهية نظام الحكم . الدستور القديم والجديد .

التعديلات الحاصلة من نصبة على قواعد الحكم وأنظمتها . الطعن في

الدستور الجديد والتحرّض على عدم طاعته . طعن على نظام الحكم .

٥ - دستور . نفاذه . وجوب احترامه من يوم نشره ولو

تأخر نفاذه .

٦ - أهانة وسب . جواز اثباتهما . العبارات مبنية إلى حد ما

٧ - حسن النية . في جريمة الأهانة . اعتقاد بصدقة الوقائع . القصد

مصلحة البلاد لا مجرد التشهير

٨ - سلطة محكمة النقض . في جرائم النشر . تقدير مرامي العبارات

من ناحية تعديل الخطأ في التطبيق

المبادئ القانونية

(١) ان عبارة نظام الحكومة المقرر في القطر

المصري الواردة في المادة ١٥١ معدلة من قانون العقوبات

كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه أي في أساسه

الاجمالي المقرر بالمادة الاولى من الدستور من أن

حكومة مصر تكون ملكية وراثية نيابية تصدق

لغة أيضا على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة

بباقى مواد الدستور

(٢) ان معنى الحكومة «Gouvernement»

في ماهيتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملي

(La souveraineté mise en œuvre)

أي السيادة فعالة مجرّبة ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق

سلطانها في الناس . فكل الضوابط والأحكام الكلية

التي تحدّد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي

التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة . وتلك

الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه

شقي فكلاهما تحددت في بلد على أي وجه من الوجوه

وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة

لذلك البلد هي هي ذلك الوجه المحدد وأطلق على ذلك

الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هي

الوثائق الأساسية التي تتكفل ببيان ذلك النظام

وتقريره وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان

والتقرير . فكل ما ورد فيها ما عدا بيان السيادة من

جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام

الحكومة المقرر . حتى الحقوق المدنية العامة التي

تقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق

الاضوابط تحدّد مدى السيادة وإلى أي حد

يجب وقوف سلطانها

(٣) فوق المفهومين اللغوي والفقهى لعبارة

« نظام الحكومة المقرر في القطر المصري » تجد محكمة

النقض أن الشارع إنما استعملها في معناها الشامل

لتفاصيل النظام لألاسه النوعي فقط . كما جاء في

المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ الذي

عدلت به المادة ١٥١ ع من أن « كلمة الحكومة يجب

اعطاؤها معنى واسعاً وهي تشمل كل النظم الأساسية

للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ

والقضاء والجيش » فيجب صرف معنى العبارة إلى

ما يشمل تفاصيل النظام الحكومي بحسب ما هي عليه

في الدستور القائم الذي هو الموطن الوحيد لتقريرها

(٤) ان المقارنة بين الدستورين القديم والجديد

تدل على أن هناك تعديلاً قد حصل وأن هذا التعديل

الذي ينصب على قواعد الحكم وأنظمتها - ضئيلاً

كان أو غير ضئيل - من شأنه على كل حال أن يجعل

للك القواعد والأنظمة في الدستور الجديد صورة

مختلفة عن صورتها في الدستور القديم فالطعن في

الدستور من جهة تلك التعديلات والتحرّض على

عدم طاعته هو طعن على نظام الحكم في صورته التي

قررها ذلك الدستور وتحريض على كراهته مما يقع تحت أحكام المادة ١٥١ عقوبات فقرة أولى معدلة (٥) - يصبح الدستور من يوم نشره النظام الأصيل المقرر للحكم في البلاد ومسألة تنفيذه لا شأن لها في وجوب احترامه وطاعته

(٦) ان الاهانة والسب ان جاز اثباتهما فان ذلك لا يكون إذا صدرت بعبارة عامة بل ان محله أن تكون العبارة التي استعملت معينة الى حد يقرب من القذف (٧) ان ركن حسن النية في جريمة الأهانة هو اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي نسبها لغيره وأن يكون قصده مصلحة البلاد لا مجرد التشهير

(٨) استقر القضاء على أن لمحكمة النقض والابرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وان عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلا في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم

المحكمة

» بما ان الوجه الاول من وجهي الطعن المقدمين من النيابة يدور حول التهمة الاولى المستندة للمتهم وهو يتلخص في أن محكمة الجنايات اخطأت في تأويل القانون إذ بنت حكمها ببراءة المتهم من تهمة التحريض علنا على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري وعلى الازدراء به على معنى خاطئ، لعبارة نظام الحكومة اذ ذهبت في فهم هذا المعنى الى غير ما أراده الشارع وقطعت بأن المادة ١٥١ من قانون العقوبات لم تعن في الفقرة الاولى منها الا نظام الحكم في الدولة المصرية على ما هو مقرر في المادة الاولى من الدستور وهو أن

حكومة الدولة ملكية وراثية وشكلها نيابي واستخلصت من ذلك التأويل أن المتهم لم يجرى أية جناية لأنه لم يطعن على كون الدولة المصرية ملكية أو وراثية ولم يتناول شكلها النيابي بأي قدح - ذهبت محكمة الجنايات هذا المذهب في تأويل معنى المادة ١٥١ المتقدم ذكرها مع ان الشارع انما أراد بعبارة نظام الحكومة الواردة في الفقرة الاولى من تلك المادة جميع النظم الاساسية للدولة المصرية كالوزارة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب والقضاء والجيش ومتى كان هذا هو غرض الشارع فان المادة ١٥١ تنطبق على فعلة المتهم «وبما أن موازنة الحجج التي استندت اليها محكمة الجنايات من ناحية مع الحجج التي تقدمت بها النيابة في طعنهما من جهة أخرى يستدعي - اولا - بيان الواقعة التي يحاكم من أجلها المتهم وثانيا تفهم مراد الشارع من عبارة «نظام الحكم المقرر في القطر المصري» الواردة في المادة ١٥١ عقوبات. «وبما أن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه في

يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣١ علم بوليس قسم الدرب الأحمر ان المتهم يخطب المصلين في الشؤون السياسية داخل مسجد جامع المرداني بشارع التبانة فاستحضره وسأله عما عزی اليه فقرر في محضر البوليس انه ذهب الى مسجد المارداني لصلاة الجمعة وبعد انتهاء الصلاة وقف قريبا من المنبر في وسط المسجد وقال بصوت مرتفع نوعا ما يأتي - (محبة الوطن من الايمان وان خير ما تقربون به الى الله ان تؤدوا عملا صالحا في هذا الوقت العسير وان الحكومة شارعة في اعمال انتخاب فقاطعوا الانتخاب والاضيعتم الحريات

التي كفلها لكم دستور الامة). ولما احيل محضر ضبط الواقعة على النيابة اعادت سؤال المتهم فأصر على اعترافه بما صدر منه وقال أنه سبق له أن خطب في مسجد الفكها في وفي مسجد الاشرف في الاسبوعين الماضيين بمثل ما خطب به في مسجد المارداني. بعد ذلك اخلت النيابة سبيل المتهم وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٣١ عثر بوليس الدرب الاحمر على نسخة من منشور مطبوع ملصقة بجدار في شارع الفحامين بدائرة ذلك القسم عليها توقيع باسم المتهم حسن النحاس فعلت مذكرة بذلك، وفي يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ ضبط أحد رجال القسم نسختين من ذلك المنشور مع المتهم وقتما كان يوزعه على الجمهور أمام مسجد المؤيد بعد انتهاء صلاة الجمعة فبلغ الامر للنيابة وسئل المتهم أمام أحد وكلائها فاعترف بأن المنشورين المضبوطين كانا معه وأنه قبل ذلك كان يصلي في مسجد المؤيد ثم خطب في المصلين ووزع عليهم نسخا من المنشور داخل المسجد ووزع الباقي خارجه وأقر بأنه هو الذي حرر المنشور المضبوط وطبعه على نفقته وتولى بنفسه توزيعه على الجمهور ورفض ان يدل على المطبعة التي طبعه فيها وقدارفق المنشور باوراق التحقيق فاذا عبارته كما يأتي :-

منشور نمرة ١ إلى أهالي الدرب الاحمر

اسألوا الله الرحمة بما أتم فيه من ظلم وقهر ومعسرة وادعوه مخلصين ان يرفع عنكم اثقال عهد بان غدرة واستفاضت منه الشكوى فان لم تدركم رحمة الله فشر محيط وهلاك مبين.

« الوزارة الحاضرة قتلت الحريات واستباح

الحرمان بعد أن وأدت الدستور واستحدثت دستوراً جديداً تآنى كرامة الناس طاعته واحترامه ثم اشكلت عليها المسائل وأخاطت بها النكبات فاتخذت لها من سقط القوم حزياً مريضاً بعد أن يئست من تأييد الامة وعطفها.

والوزارة تريد الآن أن تجري انتخابات وأن تخلق نواباً هم أولئك الانصار المرضى - ولست أدري بلوى أمعن في حرب الامة وأدخل في ضررها من هذه الانتخابات التي ان نجحت تذهب بأمالكم وحریاتكم جميعاً.

« هل تريدون ان يطول عهد هذا الحكم ويمتد بكم ظلمه وطغيانه ؟ وهل ترضى كرامتكم أن يكون موضع الرأي منكم اولئك المرضى من انصار الحكومة والمحسوبين على حزبها ؟ ان اردتم ان يباع جهادكم رخيصاً فادخلوا الانتخابات »

« وان اردتم الكرامة والعزة ان اردتم »

« العدل والنظام والحرية ان اردتم زوال »

« هذه الوزارة وما تقترب ان اردتم خيراً للامة »

« ونصرها فقطعوا الانتخابات في جميع »

« أدوارها ولا تعبوا وابتائجها وحينئذ يدول حكم »

« هذه الوزارة وينذهب سلطانها وتشرق على »

« البلاد أنوار دستور الامة وتعلو كلمتها »

« ويكتب لها النصر المبين وإني لأدعو الله »

« يا قومى أن يهبكم السداد والحكمة وأن يجمع »

« كلمتكم على ما فيه الخير واعلموا أن النصر »

« قريب باذن الله » حسن النحاس »

« اقرأ هذا واعطه لغيرك يقرأه ... »

علماء القانون... هي السيادة في مظهرها العملي (La souveraineté mise en œuvre) أي السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس. فكل الضوابط والأحكام الكلية التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكوّن منها في مجموعها معنى الحكومة وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحددت في بلد على أي وجه من الوجوه وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هي ذلك الوجه المحدد وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر. والدساتير هي الوثائق الأساسية التي تتكفل ببيان ذلك النظام وتقريره وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير. فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر. حتى الحقوق المدنية العامة التي تقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أي حد يجب وقوف سلطانها. « وبما أنه فوق المفهومين اللغوي والفقهى لتلك العبارة تجد هذه المحكمة أن الشارع إنما استعملها في معناها الشامل لتفاصيل النظام لا لآسسه النوعي فقط، فقد جاء في المذكرة التفسيرية التي شفعت القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الذي عدلت به المادة ١٥١ عقوبات ما يأتي: « ان النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتباراً أنه لا يشير إلا إلى الحكومة أي الوزارة القائمة وقتئذ: على أن كلمة الحكومة يجب إعطاؤها معنى واسعاً وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة: الوزارة

رأت النيابة أن ما في المنشور من الخوض على عدم طاعة الدستور هو تحريض علني على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري وعلى الازدراء به. وما فيه من المطاعن في الوزارة القائمة هو اهانة لتلك الوزارة فقد منته لقاضي الاحالة الذي أحاله على محكمة الجنايات بالتهمتين المذكورتين لمحاكمته بمقتضى المواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥١ معدلة و ١٦٠ من قانون العقوبات. فقضت المحكمة ببراءته واثبتت في حكمها الوقائع المتقدمة اثباتاً بعضه صريح وبعضه بالإشارة إلى ما في الاوراق.

« وبما ان عبارة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري الواردة في المادة ١٥١ معدلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه أي في أساسه الاجمالي المقرر بالمادة الاولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية ورأية نيابية تصدق لغة أيضاً على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور بدليل ان محكمة الجنايات نفسها قد عبرت عن الدستور برمته (أي بما فيه من التفصيلات) بأنه هو نظام الحكم وذلك في قولها في معرض بيان عدم اختصاص المحاكم بالفصل في صحة الدستور ما يأتي - (أما الدستور نفسه باعتباره نظام الحكم المقرر في البلاد فلا يوجد قانون أعلى منه يمكن الرجوع إليه لتقديره والحكم عليه بمقتضاه). « وبما انه فوق هذا المفهوم اللغوي لتلك العبارة فان معنى «الحكومة Gouvernement» في ماهيتها القانونية... كما قال الدفاع بحق نقلا عن

ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش، وجاء أيضاً في تلك المذكرة بعدما تقدم العبارة الآتية « ومن الواضح أن لكل إنسان الحرية في نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقي لهذا النقد الوصول إلى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية لكن إذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء به مما يترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها في اختصاصاتها الأساسية وذلك بابقاء الاضطراب في النفوس وبتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها - فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهبة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها،، وواضح من هذا البيان ما يؤكد فكر الشارع الذي سبقت الإشارة إليه تمام التأكيد .

وإذا فالمعنى اللغوي والعرف الفقهي العام وعرف الشارع المصري الخاص كل أولئك متضافرة على وجوب صرف معنى عبارة « نظام الحكومة المقرر في القطر المصري » الواردة بالمادة ١٥١ إلى ما يشمل تفاصيل النظام الحكومي بحسب ما هي عليه في الدستور القائم الذي هو الموطن الوحيد لتقريرها .

« وبما أن محكمة الجنايات قررت أن عبارة نظام الحكومة المقرر في البلاد الواردة بالمادة المذكورة لا معنى لها إلا الأساس النوعي لذلك

النظام وهو الوارد بالمادة الأولى من الدستور وبالتزامها ذلك التأويل الضيق تخلصت إلى القول بأن المتهم هو من أشد انصار الحياة النيابية وأنه لم يقصد قط محاربة النظام النيابي أو هدمه وإنما هو يرى أن الدستور القديم كان يحقق الحياة النيابية بشكل أكمل وأن الدستور الجديد قد انتقصها فهو يريد أن يعدل بهذا إلى ذاك وأن هذه المفاضلة لا تعتبر تحريضاً على كراهة نظام الحكم المقرر في البلاد وهو الحكم النيابي .

« وبما أن ما جاءت به المحكمة من ذلك التفسير وما رتبته عليه من النتيجة في الدعوى لا يستسيغه المدلولان اللغوي والفقهي، لعبارة نظام الحكومة المقرر على ما تقدم بيانه وهو في ذاته مخالف لمراد الشارع المصري المدلول عليه بالمذكرة التفسيرية التي هي في الواقع مظهر الغرض ولسان المشرع واليهامرد الأمر في هذا الصدد. بل الحق أن أية صورة من صور الحكم النيابي يقررها الدستور بعدت أو قربت من الكمال النوعي فهي نظام الحكومة المقرر وتدخل تحت حماية المادة ١٥١ عقوبات .

« وبما أن استناد محكمة الجنايات في تفسيرها إلى المادة ٧٨ من قانون العقوبات غير مفهوم. إذ تلك المادة إذا كانت تحمي شكل الحكومة ونظام توارث العرش من أن يقلبهما أحد بالقوة أو يغير فيهما شيئاً بالقوة فإنها أيضاً تحمي الدستور من أن يقلبه أحد بالقوة أو يغير شيئاً منه بالقوة فهي تحمي الدستور في كليته وفي أجزائه. وإذا كانت المادة ١٥١ مقبسة على المادة ٧٨ كما يفهم من قول محكمة الجنايات نفسها وإنها تحمي من التحريض على كراهة ما تحميه المادة ٧٨ من أن يقلب بالقوة كانت النتيجة — كما

هو الحق الواقع — ان المادة ١٥١ تحمى أى جزء من أجزاء الدستور منظم لأمور الحكم قل أو جل وكان استناد محكمة الجنايات غير مفهوم حقيقة لانه مؤد الى التفسير الواسع المخالف لتفسيرها .

« وبما أن الحواشى التي جاء بها الحكم المطعون فيه تأييداً لما تخلص اليه من أن المتهم لم يقصد محاربة الحياة النيابية أو هدمها وإنما يبغي استكمالها بالرجوع الى الدستور القديم — هذه الحواشى سواء أكانت من مقتربات خطبة العرش أو من أقوال الرئيس الحكومة في مجلس النواب بشأن يمين جلالة الملك أو اقواله في مجلس الشيوخ في الرد على سؤال خاص بخطبة العرش وسواء أكانت مفيدة ان الدستور الحالي لم يغير شيئاً من أنظمة الحكم أم كانت — كما هو الواقع — صريحة في أن هناك خلافاً بين هذا الدستور والدستور القديم تنصب على بعض القواعد والأنظمة وأنه أريد بها الانسجام والتوازن بين السلطات — هذه الحواشى جميعها لا قيمة لها في الدعوى لأن المعول عليه إنما هو نصوص الدستور نفسه لا ما يكون ورد بخطبة العرش أو بالجدل السياسي الذي يلي بمجلسي البرلمان

« وبما أن المقارنة بين الدستورين القديم والجديد تدل على أن هناك تعديلاً قد حصل وأن هذا التعديل الذي ينصب على قواعد الحكم وأنظمته — ضئيلاً كان في ذاته أو غير ضئيل — من شأنه على كل حال أن يجعل لتلك القواعد والأنظمة في الدستور الجديد صورة مختلفة عن صورتها في الدستور القديم . وسواء اعترفت

الحكومة بذلك التعديل في جدها السياسي أو لم تعترف فإن ذلك الجدل لا يصح ركون القضاء اليه بل معوله الوحيد يجب — كما تقدم — أن يكون الواقع في وثيقة الدستور .

« وبما أن الطعن في الدستور من جهة تلك التعديلات والتحريض على عدم طاعته هو اذن طعن على نظام الحكم في صورته التي قررها ذلك الدستور وتحريض على كراهته .

« وبما أن الدفاع قد ذهب الى أن الدستور الحالي لم ينفذ الا من تاريخ انعقاد البرلمان وأنه لم يكن قائماً في الفترة التي مرت بين صدوره وبين ذلك الانعقاد فأى طعن عليه في هذه الفترة ليس فيه جريمة .

« وبما أن هذا المذهب منقوض . فقد جاء في المادة السابعة من الامر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الذي صدر به الدستور الجديد ان وزراء الدولة مكلفون بتنفيذه هو والدستور فالدستور اذن نافذ من وقت صدوره ونشره وقد أخذ فعلاً في تنفيذه بوضع قانون الانتخاب المذكور في ديباجته انه مسنون بناء على الدستور أى الدستور الجديد . ولكن لما لم يكن في الاستطاعة أن يتكون مجلسا البرلمان في الحال لاستحالة ذلك ما قبل اجراء الانتخابات فعلاً فقد نص في المادة الثالثة من ذلك الامر الملكي على ما يفيد ان الدستور نافذ ما عدا شئون السلطة التشريعية التي احتجزت لتلك الاستحالة المادية وجعلت مؤقتاً في يد السلطة التنفيذية يرثيها انعقد البرلمان وبغض النظر عن هذا فان الدستور من يوم نشره قد أصبح هو النظام الاصلى المقرر للحكم في البلاد ومسألة تنفيذه لا شأن لها في وجوب احترامه وطاعته .

ما صدر منه معاقبا عليه - استندت محكمة الجنايات
على هذا الأساس فجاء استنادها خطأ في تأويل القانون
تخلله اخلال بحقوق الدفاع. أما الخطأ فيبانه أن تهمة
الجنحة المستندة للتهمة هي أنه أهان علنا إحدى الهيئات
النظامية وهي هيئة الوزارة بأن نسب إليها في نشرات
مطبوعة قدوز عنها أنها قتلت الحريات واستباحث
الحرمات وأن عهدا عهد ظلم وطغيان وغدر .
وقد سبقت هذه العبارات في أسلوب عام من السب
والإهانة لا يجوز معه للتهمة ولا للمحكمة التذرع
بإمكان التدليل على صحة ما قيل باختيار واقعة واحدة

يثبتها المتهم فان هذا لا يرفع صفة التعميم والابهام
الذى يقصده أن يقوم في الأذهان ما هو أشد ما
قيل فعلا وأروع اثرا. ثم ان الإهانة والسب ان
جازا ثباتهما فان ذلك لا يكون اذا صدر ابعارات
عامة بل أن محله أن تكون العبارة التي استعملت
معينة الى حد يقرب من القذف. وقد أخطأت
المحكمة أيضا في تفهم ركن حسن النية في جريمة الإهانة
اذ دلت عليه بأن المتهم تملكته عقيدة سياسية وأن
كل ما صدر منه انما كان بدافع هذه العقيدة ودفاعا
عنها مع أن حسن النية الذي يتطلبه القانون هو
اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي ينسبها الغير وان
يكون قصده مصلحة البلاد لا مجرد التشهير

« وكذلك اخطأت في تقدير مرامي العبارات
التي صدرت من المتهم فإن الفاظها ومنحها لا يدل
على انها مجرد نقد يصح التسامح فيه بل هي الفاظ
سب واهانة.

« اما خلال المحكمة بحق الدفاع فان مظهره
اعتبارها قصاصات الجرائد وأقوال المتهم ولسان
دفاعه دليلا قانونيا على صحة الوقائع المسندة
للوزارة ثم تأويلها سكوت النيابة عن نفي ما قرره

المتهم عن هذه الوقائع بأنه تسليم منها بصحتها
انه كان يجب على المحكمة ان تمارأت ان تثير الاثبات
وتأمر به ان تطالب كل فريق بأسانيده في هذا الشأن
« وبما أن الفقرات التي حراها هذا الوجه تتركز
جميعاً في أن خطأ محكمة الجنايات في تبرئتها المتهم
من تهمة إهانة هيئة الوزارة علناً يرجع الى نقطتين
أخذت فيهما رأي غير صحيح الأول أنها أولت
مرامي المتهم فيما كتب في حق هيئة الوزارة بأنها
قد مباح يصح التسامح فيه واستخلصت من ذلك
حسن نيته فيما فعل والثانية أنها جعلت للعبارات
التي صدرت من المتهم مرداً من الوقائع وان هذه
الوقائع يصح قانوناً بالمتهم أن يثبتها واخيراً اعتبرت
سكوت النيابة عن نفيها دليلاً قانونياً على ثبوتها
« وبما أن العبارات الواردة في منشور المتهم
والتي بنت عليها النيابة التهمة هي عبارات في غاية
الاقذاع وقد جاءت بأسلوب عام لا تبرز فيه
واقعة معينة بالذات يمكن القول بأن المتهم كان
ينقدها . ومن أثرها أن تصور في خيال القارئ
افدح المكاره وازرى الصفات التي يمكن أن
تسند الى هيئة الحكم في البلاد . وصيغة التعميم
هذه هي تشهير صريح لا يقبل فيه القول بحسن
النية . كما أن هذا التعميم لا ينقلب الى تخصيص
بوقائع معينة جائز اثباتها لمجرد ما ورد على لسان
المتهم فيما بعد عند ما تولت النيابة التحقيق معه
لأن أقواله عندئذ — حقة كانت أو باطلة — إنما
كانت على سبيل ضرب الأمثال وهي لا تغني شيئاً
فيما كان لفعله من الأثر في أذهان الجمهور الذي
قرأ المنشور خالياً من التخصيص والتعيين .
ولا يسوغ الاعتراض في هذا الصدد بأن واقعة

استحداث الدستور الجديد هي واقعة معينة
واردة في صلب المنشور وانها تجزى الى الوزارة
بما لها به المتهم من استباحة الحرمات ومن الظلم
والظلم والظلم والغدر — لا يسوغ ذلك لأن قيام
هذا الدستور بالفعل ووجوب طاعته واحترامه
وعقاب من يحاول التحريض على كراهته كل
ذلك يجعل الهيئة التي استصدرته بمنجى من كل
تعريض بكرامتها ويجعل من يهينها لهذا السبب
مستحقاً للعقاب والاضطربت الأعمال العامة
واخل النظام . ولا محل هنا أيضاً للقول بسلامة
النية أو بسوءها مادام الموضوع طعنوا وتشهيراً فيها
يعصم فيه القانون المجنى عليه من كل طعن وتجريح
« وبما أن القضاء قد استقر على أن لمحكمة
النقض والابرار في جرائم النشر حق تقدير
مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وان
عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلاً في الموضوع
الأنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل
محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون
تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي
مثبتة في الحكم . ومادامت العبارات المنشورة
هي هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة
النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود
جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون
الابتين مناحيها واستظهار مراميها .
« وبما أنه متى تقرر — كما تقدم — ان
العبارات التي نشرها المتهم هي تشهير بهيئة الوزارة
واهانة لها وليس فيها ما يسيغ قبول اثبات صحة
الوقائع التي ساقها فيما بعد تبريراً لذي ينكح التشهير
والاهانة — متى تقرر ذلك وجب تطبيق المادة

المحكم

« حيث ان من ضمن ما يشكو منه الطاعن أنه لم يحصل التنبيه عليه بالانصراف وان ما صدر منه لا عقاب عليه قانونا .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي المطعون فيه أخذا بأسبابه يعلم أن المحكمة أوردت ضمن حيثيات ذلك الحكم العبارة الآتية : — « وحيث انه » « ثابت من أقوال الشهود — وهم من رجال » « البوليس — أنهم كانوا يأمرؤن المتظاهرين » « بالانصراف والكف عن التظاهر » « ويفرقونهم ومن لم يمثل منهم كانوا يلقون » « القبض عليه »

« وحيث ان المحكمة اعتبرت الطاعن الحالى ضمن من أمروا بالانصراف ولما لم يمثلوا القى القبض عليهم .

« وحيث ان العبارة المتقدمة التى أوردتها المحكمة اذا كانت صحيحة صادقة فى حق المتظاهرين الذين كانوا داخل المعرض الزراعى فانها لا تصدق على الطاعن الذى اتهم بالمظاهرة فى ميدان الاسماعيلية البعيد عن ذلك المعرض .

« وحيث انه بالاطلاع على شهادة العسكريين زكى عبد المجيد وشلبى السيد لدى المحكمة - وهما اللذان قبضا على بعض المتظاهرين بميدان الاسماعيلية - تبين أنه لم يرد على لسان أحدهما أنهما أمرا المتظاهرين فى تلك الجهة بالفرق بل ان أحدهما شلبى السيد الذى قبض على الطاعن كان قد سئل صراحة فى تحقيق النيابة

١٦٠ القديمة من قانون العقوبات وصرف النظر عن بحث قيمة الطريقة التى اتخذتها المحكمة فى اثبات الوقائع اذ لا محل لذلك مع انتفاء جواز الاثبات . « وبما أن الجريمتين اثنتين ارتكبهما المتهم وقت الغرض واحد وهما مرتبطتان الواحدة بالأخرى بحيث لا تقبلان التجزئة فيتعين توقيع عقوبة أشدهما وهى عقوبة الجناية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

« وبما أن ما جترحه المتهم لم يسبق ان عرض فى ساحة القضاء واستبانت خطورته وتكشف وجه الرأى فيه وهذا مما يدعو المحكمة الى الرحمة فى الجزاء لاسيما أن المتهم شاب يلوح ان قد غمرته غياهب السياسة فأفسدت عليه كياسة التصرف وباعدت بينه وبين الحكمة واللائق بالسداد ولذلك فانها تطبق فى شأنه المادة ١٧ معدلة من قانون العقوبات وكذلك المادة ٥٢ معدلة من ذلك القانون مع اذاره بما تقضى به المادة ٥٤ عقوبات

(طعن النيابة ضد الاستاذ حسن عبده خليل الخامس رقم ٦٦ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة عددا حضرة سيد مصطفى بك الافكاتو العموى)

٤٧٥

١٤ مارس سنة ١٩٣٢

مظاهرة . تنبيه المتظاهرين بالفرق وعصيان الامر . ركن جوهرى للجريمة

المبدأ القانونى

ان التنبيه على المتظاهرين بالفرق وعصيانهم هذا الامر هو ركن جوهرى من أركان جريمة المظاهرة المحظورة طبقا للمادة ١١ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤

سنة ١٩٢٣

العليلا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة .
خصوصا اذا كانت الحكومة لم تضع يدها على
الأشياء المذكورة وضعا صحيحا يخرجها من أن
تكون مباحة الى أن تكون داخلة في ملكها
الحر أو المخصص للمنفعة العامة وان الاستيلاء عليها
يعتبر بناء على ذلك سرقة .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في الوجه الثاني من
طعنه انه كان يشتغل هو وآخرون بصفتهم كـ
للقاويل وان المحكمة قضت ببراءة جميع المتهمين
الذين كانوا معه وان حالته لا تختلف مطلقا عن حالة
هؤلاء المتهمين اذ هو لم ينفذ في الواقع الامر
رئيسه بنية سليمة ولا يعلم ان في هذا العمل اي
اجرام كان .

« وحيث انه فضلا عن ان قضاء محكمة النقض
جرى على أن أخذ أحجار من الجبل من غير
المناطق المخصصة للحاجر لا يعتبر سرقة لان تلك
الاموال مباحة وملكها الحكومة لها هي من قبيل
الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد
اختلاسها سرقة فضلا عن أنه لم يثبت في الدعوى
الحالية بخصوصها أن الحكومة وضعت يدها على
الأشياء المرفوعة بسببها تلك الدعوى وضعا
صحيحا يخرجها من أن تكون مباحة الى أن تكون
داخلة في ملكها الحر أو المخصص للمنفعة العامة
وأن الاستيلاء عليها يعتبر بناء على ذلك سرقة .
فضلا عن ذلك كله فان الثابت ان الطاعن الحالي لم
ينفذ في الواقع الأمر رئيسه ولم يثبت أنه كان في
تصرفه هذا سبب النية على الإطلاق وشأنه في هذا
الصدد كشأن باقي الغيالي الذين برأتهم المحكمة .

عما اذا كان طلب من الطاعن أن ينصرف
ويكف عن متابعة السيارة فكان جوابه :
« ما فيش وقت وانا جزيت وراه ومسكته »
« وحيث انه واضح مما تقدم أنه لم يحصل التنبيه
على الطاعن المذكور بالانصراف

» وحيث ان التنبيه على المتظاهرين بالتفرق
وعصيانهم هذا الامر هو ركن جوهري من
أركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى
الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٢٣ التي طبقها المحكمة .

« وحيث ان ما اثبتته المحكمة في هذا الصدد
فيما يختص بالطاعن الحالي مما سبق ذكره هو في
الواقع مخالف كل المخالفة لما هو ثابت في الاوراق
كاسلف البيان فهو اثبات منزع من الخيال ولا
أساس له .

« وحيث انه مع عدم توفر ذلك الركن
الاساسي لجريمة التجمهر - وهو سبق التنبيه على
المتظاهرين بالتفرق - يتعين نقض الحكم وبراءة
الطاعن مما أسند اليه .

(طن السيد ابراهيم أحمد ضد النيابة رقم ١٩٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة
عدا حضرة عبدالسلام كساب بك رئيس النيابة)

٤٧٦

١٤ مارس سنة ١٩٣١

سرقة . أخذ أموال مباحة كالأحجار . من منطقة غير مخصصة
للحاجر . عدم وضع يد الحكومة عليها وضعا صحيحا . لم تدخل
في ملكها الحر . أو المخصص للمنفعة العامة . غير معاقب عليه

المبدأ القانوني

ان أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة
للحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة
وملكية الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية

أصبح هو المتأخر بما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكدده حرص الشارع على استبقائه المحكمة

«حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون اذا اعتبرت الواقعة جنحة سب مما تنطبق عليه المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات مع انها ليست الا مخالفة مما تنطبق عليه المادة ٣٤٧ من القانون المذكور وذلك لأن الطاعن لم يسند الى المجنى عليه عيبا معينا .

«وحيث ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات اذ نصت على ان «من ابتدر انسا نابسا غير علني أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين» فقد افادت ان السب غير المشتمل على اسناد عيب أو أمر معين يكون مخالفة مما تنطبق عليه المادة المذكورة حتى ولو كان علنيا مهما يكن في هذا السب مما يחדش الناموس أو الاعتبار .

«وحيث ان المادة ٢٦٥ يقضي نصها صراحة بان مثل هذا السب الحادش للناموس والاعتبار متى وقع علنا كان جنحة مما تعاقب عليه المادة المذكورة حتى ولو كان غير مشتمل على اسناد عيب معين

«وحيث ان واقعة الدعوى الحالية ان الطاعن سب المجنى عليه علنا بقوله «اطلع بره يا كلب» وهذه العبارة خادشة لاشك للناموس والاعتبار . «وحيث ان هذه العبارة من قبل أنها سب غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين داخل تحت نص المادة ٣٤٧ وان كان هذا السب علنيا لان مفهوم تلك المادة يقتضي هذا الدخول كما سلف

«وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم وبراءة الطاعن مما اسند اليه (طعن عباس ثابت ضد النيابة رقم ١٤١٣ سنة ٢٠٢٠ بالهيئة السابقة)

٤٧٧

١٤ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ . سب علني - يחדش للناموس والاعتبار - وان لم يكن مشتملا على اسناد عيب معين . اعتباره جنحة لا مخالفة
- ٢ . تفسير - تعارض نصين - يعمل بالتأخر منهما

المبادئ القانونية

١ - استعرضت محكمة النقض والا برام النصين الواردين في المادتين ٢٦٥ ، ٣٤٧ عقوبات وأصل التشريع الخاص بهما لمعرفة ما اذا كان السب العلني المحتوي على ما يחדش الناموس والاعتبار بأي كيفية كانت وان لم يكن مشتملا على اسناد عيب معين يعتبر جنحة تنطبق عليها المادة ٢٦٥ أو مخالفة تنطبق عليها المادة ٣٤٧ وقررت اعتبارها جنحة أولا . لأن الاضافة التي أضافها شارع المحاكم المختلطة ونقل للقانون الأهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ والصادر في سنة ١٩٠٤ هي إضافة واردة على أصل النص الفرنسي فهي إضافة مقصودة للشارع المصري والتوسيع الذي أتت به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي

٢ - ثانيا . لأن المادة ٢٦٥ التي تنص على السب المعتر جنحة قد عدلت أخيرا في سنة ١٩٣١ (بالقانون نمرة ٩٧ سنة ٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الاضافة بل استبقاها على حالها وفي هذا ما يشير الى تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة التطبيق يضاف لهذا أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان عمل بالتأخر منهما فاذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فان نص أولاها

القول- كما ان هذا السب من جهة أنه علني ومشتمل على ما يחדش الناموس والاعتبار هو جنحة واقعة تحت نص المادة ٢٦٥ كما يفهم مما تقدم أيضاً. « وحيث ان هذا الاشكال آت من أن النصين لم يراع وقت التشريع التدقيق في ضبط مدى تطبيقهما. والمتعين الآن على المحكمة معرفة أى النصين اولى بالاعتبار .

« وحيث ان الشارع المصرى نقل النصوص الخاصة بجرائم السب عن قانون الصحافة الفرنسى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨١٩ الى قانون العقوبات المختلط (مواد ٢٧١ و ٢٧٣ و ٣٤٠) ثم نقل هذه النصوص من القانون المختلط الى القانون الاهلى في سنة ١٨٨٣ (مواد ٢٨١ و ٢٨٣ و ٣٤٦) . ولكنه عند نقل هذه النصوص عن القانون الفرنسى المذكور يظهر انه أخطأ القاعدة الفرنسية التى كانت لا تعتبر السب جنحة الا بشرطين . الاول أن يكون علنياً . واثاني أن يكون فيه اسناد عيب معين فاذا انعدم أحد الشرطين كان السب مخالفة أى اذا كان غير علني أو اذا كان علنياً ولكنه غير مشتمل على اسناد عيب معين مهما يكن فيه مما يجرح الناموس والاعتبار أخطأ القاعدة أولاً لانه فيما يتعلق بالجنحة لم يقتصر على ايجاب شرطى العلنية واسناد العيب المعين لتحقيق الجريمة كما هو مقتضى القانون الفرنسى بل أضاف إلى ذلك ما يفيد أن السب الذى هو جنحة يتحقق أيضاً بتوجيه ما يחדش الناموس والاعتبار بأى كيفية كانت توجيهها علنياً وان لم يكن فيه اسناد عيب معين (مادة ٢٧١ مختلط و ٢٨١ من قانون سنة ١٨٨٣ الاهلى) أى أنه جعل العلنية هى الفارق المميز بين الجنحة

والمخالفة . وبينما هو يضيف هذه الاضافة إذا به يستثنى « السب غير العلني أو غير المشتمل على اسناد عيب معين » وينص على اعتباره مخالفة (مادة ٢٧٣ مختلط و ٢٨٣ من قانون سنة ١٨٨٣ الاهلى) أخذاً في ذلك بقاعدة القانون الفرنسى . بتلك الاضافة حصل الخلط بين ضابط الجنحة وهو العلانية وضابط المخالفة وأصبح السب العلني الخادش للناموس والاعتبار وان لم يكن فيه اسناد عيب معين - أصبح هذا السب جنحة ومخالفة معا لانطباق النصين (٢٧١ و ٢٧٣ مختلط و ٢٨١ و ٢٨٣ اهلى) عليه .

« على أن الاضطراب لم يقف عند هذا الحد بل انه في باب المخالفات جاءت المادة ٣٤٠ مختلط و ٣٤٦ اهلى سنة ١٨٨٣ بقاعدة تخالف قاعدة المادتين ٢٧٣ مختلط و ٢٨٣ اهلى إذ ورد فيها « أن الشتم أو السب غير العلني وغير المشتمل على اسناد عيب او امر معين يعاقب بعقوبة مخالفة . ففي هذا النص جعل القانون عدم العلانية شرطاً أساسياً لا تتحقق المخالفة على اى حال الا به على خلاف مفهوم المادتين ٢٧٣ مختلط و ٢٨٣ المذكورتين القاضى بأن السب العلني غير المشتمل على اسناد عيب معين يكون مخالفة .

« وحيث ان كل ما عمله قانون العقوبات الاهلى الصادر في سنة ١٩٠٤ انه حذف المادة ٢٨٣ لعدم لزومها ثم أتى للمادة ٣٤٦ فجعلها ٣٤٧ واصلاح نصها بحذف حرف العطف (الواو) واستبدال حرف العطف (أو) به قائلان المحذوف كان خطأ « نظر الحالة الواردة بالمادة ٢٨٣ القديمة . ومفهوم هذا أن الشارع عاد الى اصل النص

الفرنسي بشأن المخالفة. ولكن بقي الاشكال على حاله فيما يتعلق بالسب العلني المحتوي على ما يחדش الناموس والاعتبار بأي كيفية كانت وان لم يكن مشتملا على اسناد عيب معين أهو جنحة تنطبق عليها المادة ٢٦٥ التي حلت محل المادة ٢٨١ القديمة. مادامت تصدق عليه بسبب الاضافة الواردة فيها زائدة على أصل القانون الفرنسي أم هو مخالفة تنطبق عليها المادة ٢٤٧ مادامت تصدق عليه أيضا .

« وحيث ان هذا الاضطراب الذي أوجده عدم مراعاة أصل الضوابط في القانون الفرنسي يضطر المحكمة الى تلس اقرب ما يوافق غرض الشارع. وترى المحكمة أن من المنطبق على غرضه اعتبار الحادثة جنحة لا مخالفة وذلك أولا — لان الاضافة التي اضافها شارع المحاكم المختلطة ونقلت للقانون الاهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ والصادر في سنة ١٩٠٤ هي اضافة واردة على أصل النص الفرنسي فهي اضافة مقصودة للشارع المصري والتوسيع الذي أتت به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي - وكل ما في الامر أن الشارع اذ اضافها فاته أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يتفق معها بل نقل هذا النص عن الفرنسي على حاله نقلا خطأ .

« ثانيا — لان المادة ٢٦٥ التي تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيرا في سنة ١٩٣١ (القانون نمرة ٩٧ سنة ١٩٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الاضافة بل استبقاها على حالها وفي هذا ما يشير الى تأكيد رضائه بوجودها وانها واجبة التطبيق. يضاف لهذا ان من قواعد الاصول

أنه اذا تعارض نصان عمل بالتأخر منها فاذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فان نص أولاها أصبح هو المتأخر بماطرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه « وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ اذ اعتبر الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ويتعين اذن رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

على ان هذه المحكمة لا يفوتها لفت النظر الى وجوب تعديل احدي المادتين المذكورتين تعديلا يمنع هذا التعارض وتظن ان الاولى بالتعديل هي المادة ٣٤٧ وان يكون تعديلها بحذف عبارة «أو غير مستعمل على اسناد عيب معين» حتى يكون الفارق بين الجنحة والمخالفة هو مجرد العلانية على مثال قانون الصحافة الفرنسي الصادر في يولييه سنة ١٨٨٠ - وتحقيق هذا الفارق اسهل في العمل على القاضي من البحث وراء معرفة توفر الغيب المعين في الفاظ السب وعدم توفره: (طن حسين بك فوده ضد النيابة رقم ١٤٢١ سنة ٢٢ ق- بالمهية السابقة)

٤٧٨

٢١ مارس سنة ١٩٣٢

وديعة - رد الشيء المودع منه عند طلبه شرط أساسي للعقد
المبدأ القانوني

ان التزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقا لاحكام المادة ٤٨٢ مدني . فاذا اتفق هذا الشرط اتفق معه معنى الوديعة

المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجه الثاني من أوجه

٤٧٩

٣١ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - النيابة العمومية - من النظم المهمة في الدولة . شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية . مباشرتها للدعوى العمومية . تصرفها فيها تحت اشراف وزير الحفانية . استقلالها عن السلطة القضائية .
- ٢ - النيابة العمومية - نتائج استقلالها عن القضاء . حريتها في آرائها لدى الحاكم . ولاسلطة للقضاء عليها .
- ٣ - حكم جنائي - مبنى على اقتناع المحكمة - تطلقه بالموضوع . أسلوب المحكمة فيه . لا تدخل لمحكمة النقض فيه .
- ٤ - شهود - حق المحكمة في سماعهم . طريقة استدعائهم . شهادتهم بنفسه للمحكمة . جواز سماعه . شهادتهم متروك تقديرها للمحكمة . حق الخصم في مناقضة شهادته .
- ٥ - محكمة - ابداء ملاحظات للخصوم . تأثيره على رأيه . الغرض منه تنبيه الخصوم لابداء دفاعهم . جوازه لجلالة الحقيقة .
- ٦ - اجراء تحقيق - بواسطة المحكمة . حقها فيه . ادلائها أحد المتهمين بأقوال جديدة . سلطة المحكمة في عدم اذاعتها .
- ٧ - قذف وسب - بالنسبة للموظفين العموميين . الفرق بين القانونين المصري والفرنسي فيها . شرط سلامة النية . اثبات صحة الوقائع . غير كاف .
- ٨ - حسن النية - عناصرها الاساسية . بانها . تفيد محكمة الموضوع به . رقابة محكمة النقض عليها من جهة الخطأ في تأويل القانونين وتفسيره .
- ٩ - قذف - الاسناد فيه . تحققه بالصيغ الكلامية والكتابية . وبالصيغ الشككية أجنأ .
- ١٠ - اغتاف القاذف - شرطه . سلامة النية . وللصاحبة العامة . صحة الوقائع واستعداده للتدليل عليها .
- ١١ - اعلان شكوى . أو مجرد نشر الحكم - تطبيق المادة ١٩٣ - مجرد الاخبار البسيط . خاليان كل تفصيل .

المبادئ القانونية

- ١ - ان النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور الى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التفصيلية المعمول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها

الطعن أن الحكم المطعون فيه يتناقض مع أوراق الدعوى لانه اعتبر تسليم الاقطان للمحليج حاصلًا بمقتضى عقد وديعة ومن أجل ذلك طبق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات على الطاعن مع أنه لم يرد بإيصالات الاستلام ما يفيد هذا المعنى والواقع أن الغرض من توريد الاقطان للمحليج في العرف التجاري هو بيعها للصاحب المحليج ويبقى قطع الثمن مؤجلاً تحت رغبة صاحبها

« ومن حيث انه تبين لهذه المحكمة أن القطن الذي اعتبر الطاعن مبدداً له قد سلم الى محلجه بمقتضى علوم وزن وعدد هاسبعة مؤرخة بتاريخ ١٣ و ١٠ و ١٤ و ١٧ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ و ١٣ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ على التسابع وقد ذكر بكل علم من هذه العلوم العبارة الآتية (لا يجوز لحامل هذا طلب القطن عينا) وهذه العبارة صريحة في نفي أن القطن سلم الى محليج الطاعن على سبيل الوديعة لأن التزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني فاذا اتفق هذا الشرط اتفق معه معنى الوديعة .

« ومن حيث ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القطن قد سلم لمحليج الطاعن على سبيل الوديعة وأن تصرف الطاعن فيه بغير اذن صاحبه يعد تبديداً منطبقاً على المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات - هذا الذي ذهب اليه الحكم يتناقض مع ما هو ثابت من نفس أوراق الدعوى ويكون قضاؤه بالادانة غير مستند الى دليل صحيح بالأوراق ومن أجل ذلك يتعين نقض الحكم وتبرئة الطاعن عما أسند اليه بلا

حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى

(طعن أسديك عبد الشهيد ضد النيابة رقم ١٤٥٧ سنة ٢٢ ق - بالهيئة السابقة
عدا حرة محمد جلال صادق وكيل النيابة)

وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحقانية ومراقبته الإدارية فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق الذي خوله لها القانون إذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فإنه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شؤون وظيفتها.

٢ - يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ماخولها القانون من الاختصاص - أولاً - أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أي حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضي به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبوع المنطق الدقيق - ثانياً - أن ليس للقضاء على النيابة أي سلطة تبيح له لو مها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحقانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقاضية بأن لا يغض من كرامتها أمام الجمهور.

٣ - إذا انتهت المحكمة بتوكيد اقتناعها بثبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذتها أساساً لها فإن الاقتناع الذي يرد في الحكم متعلق بالموضوع ولا محل لتدخل محكمة النقض والابرام فيه . ومن الفضيلة التعرض للأسلوب الذي التزمته محكمة الجنايات قبل توكيدها ثبوت الصورة التي اعتمدتها من إظهار تشكيكها في حقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة . لأن المعول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة

عن سياق هذا الاقتناع . وليس من مانع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلاً و يبنى حكمه عليها .

٤ - مادام أن القانون لم يجعل لأي خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على شهادة الشاهد الذي لم يكلف بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ثم لم يترتب أي بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعتة . ومادام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم بلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي تؤدي بالمحكمة إلى هذا الاستدعاء . كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه إلى ساحة المحكمة طالباً لسماع شهادته بحلة أن مثل هذا الشاهد مريب . فإنه إذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم طالبين سماع شهادتهم يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة التهم أو المحنى عليه فإنه يصح أيضاً أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق في ذاته ومن الخطر تحريم سماعهم على المحكمة وقصر الرخصة الواردة بالمادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على الصورة التي ترى فيها المحكمة من تلقاء نفسها استدعاء شاهد ما بدون طلب من هذا الشاهد . كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه على القضاء وما قد يحتمله من دافع التحيز وإن يمكن من ترفض معارضته في سماعه من أن يقدم لها ما يتقضى شهادته إن كانت في غير مصلحته وأن تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد .

٥ - أنه وإن كان ليس من المقبول أن تزعج المحكمة الخصوم الذين أمامها بملاحظات قد تنم عن وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع والمسائل

على ذلك المعنى - وهو أن يكون موجه الانتقاد باعتقاد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وان يكون قدر الامور التي نسبتها الى الموظف تقديراً كافياً وان يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد كما جاء في تعاليم وزارة الحقانية على قانون العقوبات عند الكلام على المادة ٣٦١ فان فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعاً تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره. ولا يقال في هذه الحالة أن مسألة حسن النية وسوءها أمر يتعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده. إذ المسألة متعلقة بماذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى اثبتته وعدم صحته. وهى مسألة قانونية بحتة.

٩ - ان الاسناد في جريمة القذف كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضاً بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وفتيه أو ظناً واحتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة. ولذلك فلا عبرة بما يتخذه القاذف من الاسلوب القولى أو الكتابى الذى يجتهد فيه في النهر من نتائج قذفه.

١٠ - اشترط القانون لا عفاء القاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية (وفوق أن يكون النقد للمصلحة العامة) اثبات صحة الوقائع المذنوب بها. ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستعداً على التدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة فتعتمده. اما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا مما لا يجزه القانون

١١ - ان الاستفادة من عبارة مجرد اعلان الشكوى أو مجرد نشر الحكم الواردة في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات ان المباح هو مجرد اعلان الشكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة

المطروحة عليها الا أنه من ناحية أخرى قد يحتمل أن تأتى ملاحظات المحكمة في هذا الصدد بدافع الرغبة في تنبيه الخصوم الى مواضع الضعف في دعواهم كي يبادروا الى استكمال دفاعهم وتقوية حججهم وقد تنجلي الحقيقة من وراء ذلك

٦ - للمحكمة أن تجرى التحقيق الذى تراه لتعرف الحقيقة. واذا كان من طبيعة التحقيق الذى استدعاه ادلاء أحد المتهمين بأقوال جديدة أن تتخذ المحكمة حيطتها فلا يمكن أحد أن ادعى هذه الأقوال قبل أن تتم تحقيق الوقائع الواردة بها. فلا محل للطعن في تصرفها هذا

٧ - لاستظهار معنى سلامة النية المشروط في الفقرة الثانية من المادة (٢٦١) ع. وجوب توفره لا عفاء القاذف من عقوبة قذف في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم يجب أن يلحظ أمر هام هو قيام فارق عظيم بين نص قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ وبين نص قانون العقوبات المصرى (المأخوذ أصلاً عن القانون الفرنسي كما صرحت به تعليقات الحقانية على المادة ٢٦١) ذلك أن القانون الفرنسى قدر تب الا عفاء من العقاب على مجرد ثبوت وقائع القذف المنسوبة للموظفين ومن في حكمهم (تراجع المادة ٣٦ من ذلك القانون) أما في قانون العقوبات المصرى فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ على أن الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل نقد استدل به.

٨ - أن الشارع المصرى وإن كان يرى أن مسألة حسن النية هى مسألة موضوعية الا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررّة للعناصر الأساسية التى يتكوّن منها معناها وأصبح من الواجب على قاضى الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه

المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أى
الأخبار البسيطة عن حصول هذه الشكوى اخباراً
خالياً عن كل تفصيل Simple annonce
المحكمة

» بما أن الواجهة الأولى والثاني والسادس
من تقرير النيابة العمومية تلخص فيما يأتي :
جاء في الواجهة الأولى أن محكمة الجنايات
قد أغفلت حكم القانون في استقلال النيابة
العمومية عن المحاكم استقلالاً كلياً وأقامت نفسها
كسلطة تأديبية اذ حققت مع ممثل النيابة في القضية
ووجهت اليه عبارات فيها لوم وتأنيب - وقد
ذكرت النيابة أمثلة لما تشكو منه ثم طلبت أن تقضى
هذه المحكمة بحذف كل ما جاء في محاضر جلسات
محكمة الجنايات وفي الحكم بما كان مبعث شكواها
مع التنويه بمبدأ استقلال النيابة العمومية عن
المحاكم وإيجاب احترامه كقاعدة أساسية في
نظام مصر القضائي .

وقد بنى الوجه الثاني على أن محكمة الجنايات
كانت تقاطع رئيس النيابة المترافع وهو يبسط
القضية مقاطعة مستمرة بدا فيها الاسراف الى
حد حال بين النيابة وبين أداء واجبها على الوجه الذى
قصده القانون مع أن النيابة العمومية وإن كانت
خصماً أصلياً في الدعوى الجنائية إلا أنها بحسب
طبيعة وظيفتها ونظامها ليست كسائر الخصام
فهي لا تربطها بالدعوى إلا الصلة العامة صلة
الحق والقانون

ولقد ترتب على استرسال المحكمة في مقاطعة
النيابة أن ضاعت فائدة مرافعتها في إيضاح
الدعوى كما أن مفاجأة المحكمة لرئيس النيابة

المترافع بين لحظة وأخرى بأن ما يقوله يتناقض
مع الثابت أولاً يتفق مع المعقول أو الظاهر مما
يؤدى الى اضطرابه وقطع اتصال أفكاره وفي
هذا كله اخلال بحق الدفاع .

وبنى الوجه السادس على أن تصرفات محكمة
الجنايات في جملتها قد انحرفت بالقضية عن
الطريق الذى كان يجب أن تسلكه طبقاً للقانون :
اذ خلقت جواً كان من أثره أن ارتج الأمر على
نفس المحكمة على ما تفيد عبارتها الواردة في
الحكم . اذ صرحت « بأن التحقيق الطويل الذى
قامت به النيابة ثم المحكمة لا يؤدى مع الأسف
الى صورة واحدة يمكن القطع بها دون غيرها بل
يؤدى الى صورتين كلتاهما محتملة » ثم ذكرت بعد
ذلك ما يفهم منه أنها وقعت بين تينك الصورتين
في شبه حيرة . وأخيراً رجحت احدهما بمؤدى
الاقوال التى أدلى بها ناشد مسيحه وأبواب الجلسة
مغلقة مع أنها وصفت تلك الأقوال في موضع
آخر من الحكم بأنها غير جديرة بالثقة . ذلك
حاصل ما ذكرته النيابة في تلك الوجوه الثلاثة
« وبما أن النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة
المصرية . أشار الدستور الى وجودها في كلامه عن
السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب
القوانين التفصيلية المعمول بها في مصر شعبة
أصلية من شعب السلطة التنفيذية خصتها القوانين
بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة
وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت
إشراف وزير الحقانية ومراقبته الادارية . فهي
بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن
السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية

جعلت للنياية سلطة قضائية في التحقيق فان هذا الحق الذي خوله لها القانون اذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فانه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له اية تبعية ادارية في أداء شؤون وظيفتها .

يترتب على استقلال النياية عن القضاء وعلى ما خولها القانون من الاختصاص .

أولاً - أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للحاكم أي حق في الحد من تلك الحرية الا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق - ثانياً - ان ليس للقضاء على النياية أية سلطة تتيح له لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها بل ان كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له الا أن يتجه في ذلك الى الموظف المشرف مباشرة على رجال النياية وهو النائب العام أو الى الرئيس الاعلى للنياية وهو وزير الحقانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنياية العامة والقاضية بأن لا يفض من كرامتها أمام الجمهور .

« و بما أن الذي استخلصته هذه المحكمة مما هو ثابت في محاضر الجلسات - وهي المرجع الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه في تقصى ما وقع - ان الادوار التي تنقلت فيها الدعوى وما أنتجته المصادفات أو تصريحات بعض المتهمين من تكشف وجوه في القضية كانت غامضة ابان التحقيقات الاولى في ظل هذا احداً بمحكمة الجنايات الى الرغبة في التثبت عما أدخلته هذه الظروف في

عقيدتها فمشت الى ذلك بحماس قديداً وغريباً عما ألقه الناس من أناة القضاة فانجرح بمثل النياية من ظواهر هذا الحماس لقوات كشف التحقيقات الاولى ما مكنت الظروف المحكمة من كشفه . وكان هذا وذاك مبعثاً لما تشكوه منه النياية الآن . على أن الامثلة التي ساقها النياية في الوجه الاول من أسباب طعنها لا يتسع لها في الواقع الرأي الذي ذهبت اليه . فسوء التقدير لم يجرب به لسان رئيس الجلسة الا في سبيل تلطيف ما نطق به الدفاع . وهو بالسياق الذي جاء فيه أقرب لمعنى السهو أو الخطأ الغير المقصود والذي ليس أحد من موصوماً منه . والتقرير والتأنيب المقول بهما ترجع المحكمة أن العبارات التي عدتها النياية مفيدة لها ليست الا مجرد اعتراض من قبل رئيس المحكمة لبس عفو أثوب الشدة التي تغتفر في مثل هذه القضية التي منيت فيها النياية والقضاء معاً بخصوم خبيثاء لم يألواهما خبالاً . أما التحقيق الذي أجرته المحكمة بشأن أوراق المضاهاة فكان على الظاهر في سبيل دفع شبهة عن النياية أثارها الدفاع .

« واما المقاطعة فمما يقل عن أثرها في نفس ممثل النياية وفي عمله فهي لا يمكن أن ترد الا الى رغبة المحكمة في التزيد من بيان الشبه التي قد تحملها على اقرار يقينها في جهة دون الأخرى من جهتي الثبوت والنفي في المسألة الواحدة . وذلك بالكشف عن هذه الشبه لمن يستطيع أن يزيلها بالحجة والدليل . وهذا بلا ريب اجدي على العدالة . ولكن عيب ذلك ان لحقه عيب قديماً من ناحية الأسلوب الذي تلبسه المقاطعة والظرف الذي تأتي فيه . على ان كل ما يكون

قد حدث فغترف في هذه القضية للعللة المتقدمة وهي ابتلاء القضاء والنيابة فيها بخصوم خبثاء ما كرين. « وفيما يتعلق بما جاء في الوجه السادس من ان الحكم المطعون فيه معيب لما به من لهجة التردد الذي بدا عند استعراض الصورتين اللتين رسمهما فان هذه المحكمة تلاحظ أن محكمة الجنايات بعد اظهارها ما يفيد الحيرة حقيقة قد انتهت بتوكيد اقتناعها بثبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذتها أساسا لحكمها. وهذا الاقتناع الوارد في الحكم المطعون فيه متعلق بالموضوع ولا محل لتدخل محكمة النقض والابرام فيه. ومن الفضلة التعرض للأسلوب الذي التزمته محكمة الجنايات قبل توكيدها ثبوت الصورة التي اعتمدتها من اظهار تشككها في حقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة — من الفضلة ذلك لأن المعول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وليس من مانع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلا وبني حكمه عليها.

« وبما أنه يبين مما تقدم ان ليس في الوجهين الأول والثاني ولا في الوجه السادس ما يمس الحكم المطعون فيه من حيث هو حكم. وكذلك لا ترى هذه المحكمة في الاجراءات التي أشارت اليها النيابة في هذه الوجوه ما يعيبها الى الحد الذي يقتضي ابطالها مهما يكن فيها مما هو غير مألوف في جلسات القضاء. »

« وبما أن مبنى الوجه الثالث من تقرير النيابة أن محكمة الجنايات قد خالفت القانون في اجراءات التحقيق الذي قامت به فجاءت تلك الاجراءات باطلة هي والحكم الذي ترتب عليها فقد سمعت شهودا ما كان لها ان تسمعهم لأنهم حضروا من تلقاء أنفسهم ومن غير أن تستدعيهم المحكمة أو احد من الخصوم مثل محمد خليل ونسيم مسيحه وكر كور يحيى فقد كان كل منهم يتقدم الى المحكمة بعريضة للرئيس يقول فيها ان عنده معلومات وانه منتظر بالباب فتقطع المحكمة سير الاجراءات وتستدعيه ثم تستجوبه. وقد أثر ذلك على صحة الاجراءات وترتب عليه ما يبطل الحكم اذ قد جعلت المحكمة شهادة كر كور يحيى أمامها وهو أحد من سمعوا على هذه الطريقة المخالفة للقانون من العناصر التي بنت عليها حكمها مع أن هذا الشاهد كان قد سئل اثناء التحقيقات الابتدائية عن صنع كليشيه لحزب الشعب فأجاب بعدم المعرفة ولكنه تقدم من تلقاء نفسه للمحكمة وقرر أنه هو الذي صنع الكليشيه وروى رواية في مصلحة الفريق الأول من المتهمين وضد مصلحة الفريق الآخر.

« وبما أن القاعدة التي سنها قانون تشكيل محاكم الجنايات في هذا الشأن في المادة ٥٤ أنه يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم ان يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة الامانص عليه في المادة الآتية. وجاء في المادة ٦٤ أنه

يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة الخ . فإدام أن القانون لم يجعل لأى خصم فى الدعوى بنوى حق الاعتراض على شهادة الشاهد الذى لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ثم لم يرتب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعتة ومادام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث فى طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا فى البواعث التى أدت بالمحكمة الى هذا الاستدعاء كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه الى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعله ان مثل هذا الشاهد مريب فانه اذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم طالبين سماع شهادتهم يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة المتهم أو المجنى عليه فانه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق فى ذاته ومن الخطر تحريم سماعهم على المحكمة وقصر الرخصة الواردة بالمادة ٤٦ على الصورة التى ترى فيها المحكمة من تلقاء نفسها استدعاء شاهد ما بدون طلب من هذا الشاهد . كل ما فى الأمر ان على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه وعلى القضاء وما قد يحتمله من دافع التحيز وان تمكن من ترفض معارضته فى سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته ان كانت فى غير مصلحته وان تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته فى هذا الصدد .

« وبما أن الذى حصل فى الدعوى الحالية أن التحقيقات التى قامت بها المحكمة فى الجلسة تفتحت بها أبواب تشعبت فيها مناحى الوقائع الى حد جعل المحكمة - فى سبيل تعرف الحقيقة - تفتح صدرها للتطوعين للشهادة راجية أن يكونوا من نصراء العدالة . وهى قد انقبضت عمن لم تجد فى شهادته نفعاً ولم تأخذ إلا بمن كانت شهادته منهم مؤيدة بباقي أدلة الدعوى . وهذا التصرف لا يجوز أن يعاب حتى لو قيل أنه أسرف فيه . لا يجوز ذلك خصوصاً والنيابة لم تدع فى طعنها انها اعترضت فعلاً على سماع أولئك الشهود . » وبما أن مبنى الوجه الرابع من التقرير أن رئيس محكمة الجنايات أبدى فى الجلسة رأيه علناً فى مصلحة المتهمين الاول والثانى كما بدا منه ماعده المتهم الثالث إظهاراً لرأيه فى غير مصلحته فقدم طلباً برده عن نظر القضية وحكم برفض هذا الطلب على تأويل أن أوجه الرد فى القانون المصرى محصورة وليس من بينها ابداء القاضى رأيه فى القضية وإنما يجوز أن يكون ذلك وجهاً لبطلان الحكم . » وبما أن هذه المحكمة ترى من جهة أنه وأن كان ليس من المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم الذين أمامها بملاحظات قد تم عن وجهه الرأي . الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع والمسائل المطروحة عليها إلا أنه من ناحية أخرى قد يحتمل أن تأتى ملاحظات المحكمة فى هذا الصدد بدافع الرغبة فى تنبيه الخصوم الى مواضع الضعف فى دعواهم كي يبادروا الى استكمال دفاعهم وتقوية حججهم وقد تنجلي الحقيقة من وراء ذلك . » وبما أن الظاهر من محاضر الجلسات أن رئيس

محكمة الجنايات كان يوجه أسئلة للنيابة ويبدى ملاحظات يصح أن يؤخذ من منحاها انها تدل على عقيدة قامت عنده في براءة المتهمين الاول والثاني من جهة وفي إدانة المتهم الثالث من جهة أخرى . ولكن يجب أن يلاحظ أن من المخاطرة القول بأن تلك الدلالة تفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس رئيس المحكمة ليس عنه من محيص . إذ تلك الملاحظات يصح أيضا أن لا تكون منبعثة إلا عن مجرد شبهات قامت في ذهنه فاراد أن يتحقق منها ويمكن الخصوم من دفعها قبل أن يستقر رأي فيها على وجه نهائي معين . وإذن يكون الشأن في هذا الوجه كالشأن في الوجه الثاني .

» وبما أن مبنى الوجه الخامس أن اجراءات محكمة الجنايات كانت مخالفة للقانون فقد امرت باقفال قاعة الجلسة اجابة لطلب ناشد مسيحه أحد المتهمين ليبدى أقوالا جديدة أمامها ولم تسمح لاحد من الجمهور بأن يغشى القاعة أو يبرحها حتى فرغ ذلك المتهم هو وأشخاص آخرون من الادلاء بأقوالهم ثم أعيدت العلانية . وقد أخذت المحكمة بنتيجة هذه الاجراءات الباطلة واعتمدت عليها في تأسيس حكمها .

» وبما أن هذا الوجه لا أهمية له . فان للمحكمة أن تجري التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة وقد كان من طبيعة التحقيق الذي استدعاه أدلاء أحد المتهمين بأقوال جديدة أن تتخذ له المحكمة حيطتها فلا تمكن أحدا من اذاعة هذه الاقوال قبل أن تتم تحقيق الوقائع الواردة بها . وهذا هو ما فعلته بحظرها غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها ريثما يتم ذلك . وفوق كون هذا الحظر سائغا للمحكمة

فان ناشد مسيحه جعله شرطا لابداء أقواله الجديدة وما كان للمحكمة أن تحرم العدا لقم من سماع أقواله برفضها تنفيذ شرطه .

» وبما أن مبنى الوجهين السابع والتاسع أن الاسباب التي استند اليها الحكم المطعون فيه بها قصور ظاهر يستدل منه على أن محكمة الجنايات لم تزن أركان الجرائم المطروحة أمامها فموجب حكم كأنه خال من الاسباب هذا فضلا عن أن ما استعرضته من الحجج فيه ما يؤدي إلى إدانة المتهمين بجريمتي خيانة الأمانة والاتفاق الجنائي .

ففيما يتعلق بقصور الاسباب لم تعرض المحكمة لمسألة رد الاوراق التي سلمت لعزير ميرهم أفندي مع أن ثبوت عدم ردها تتحقق به أركان جريمة السرقة أو الاختلاس اضرارا بحزب الشعب أو بالمندوبين الذين قدموها .

وفيما يتعلق بتخاذه الاسباب فان ثبوت توقيع المندوبين على تقرير متبولى صفا أفندي وهم جادون يجعل ذلك التقرير ورقة تحوى أسراراً لديهم قصدوا توصيلها لحزب الشعب دون غيره وقد سلمت تلك الورقة الى ناشد مسيحه لهذا الغرض ليوصلها لمدير إدارة لجان الحزب فاذا ما سلمها ناشد له فيكون التسليم بهذه الصفة وعلى ذلك الاساس وتكون يد متبولى أفندي يدأمانة .

وإذا سلم باشتراك متبولى أفندي في اعطاء الاوراق لعزير ميرهم أفندي بواسطة ناشد مسيحه أوزكى خطاب فان هذا الاشتراك لا ينفي عن عزيز أفندي اشتراكه في جريمة خيانة الأمانة كما لا ينفي عنه جريمة الاتفاق الجنائي الذي سبق حصوله بينه وبين ناشد وزكى خطاب بشأن سرقة أوراق من حزب الشعب لنشرها والتشهير بها .

الأول والثاني .

« وبما أنه لا شبهة في أن الأوراق موضوع المدعى وهي الخطاب المنسوب لعلام باشا والخطاب المنسوب لأحمد بك مراد والتقرير المرفق به . تلك الأوراق التي أثبتتها المحكمة بنصها في حكمها تشتمل على مطاعن بأمر يعاقب عليها القانون . كما لا شبهة في أن نشر تلك الأوراق في صحيفة الضياء ذلك النشر الذي أثبتته أيضا الحكم المطعون فيه يجعل ما وقع قذفا عليهما نص عليه في المادة ٢٦١ ويجعل فاعله مستوجبا للعقاب بمقتضى المادة ٢٦٢ .

« وبما أن من بين المقذوف في حقه اثنين من الموظفين العموميين هما اسماعيل صدقي باشا وأحمد مراد بك . والفقرة الثانية من المادة ٢٦١ تعنى القاذف في حق الموظفين العموميين متى توفرت شروط منها سلامة نية القاذف ومنها وجوب اثباته لكل أمر بما قذف به . فالبحث في هذا الوجه من أوجه الطعن يقتضى معرفة ما إذا كان الحكم إذ برأ المتهمين من تهمة القذف هذه قد لاحظ هذين الشرطين وقد توفرا بالمعنى الذى يقصده القانون أم لا .

« وبما أنه لا ستظهار معنى سلامة النية المشروط في الفقرة المذكورة وجوب توفره لأغناء القاذف من عقوبة قذفه في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم يجب أن يلحظ أمر هام هو قيام فارق عظيم بين نص قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ وبين نص قانون العقوبات المصرى (المأخوذ أصلا عن القانون الفرنسى كما صرحت به تعليقات الحاقية على المادة ٢٦١) . ذلك أن القانون

« وبما أن هذين الوجهين لا أهمية لهما مع ما أثبتته الحكم ومع ما يؤخذ من وقائع الدعوى التي ثبتت أمام محكمة الموضوع من أن تقرير المندوبين ليس بورقة جديّة ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه . فقد أثبت الحكم أنها انشئت لغرض خاص لا ارتباطا له بأعمال الحزب وإنما هي اثر خدعة وأداة غش ألبيت ثوب ورقة لها شأن « أمام سألها رد الأوراق التي سلمت لعزيميرهم

افندى فان المفهوم من صدر الحكم ومن الوقائع التي سردها أن تلك الأوراق قد ردت لمن قدمها وفيما يتعلق بجريمة الاتفاق الجنائي فتلاحظ هذه المحكمة أن محكمة الجنايات بما ذكرته عن اعتقادها بأن عزيميرهم افندى كان مخدوعا من أول الأمر من مداليهم يد للتعاون على تنفيذ خططله ولم يكن أحدهم هؤلاء مخلصا له في هذه الخطط بل كانوا جميعا يعملون على غشه بتقديم أوراق مزورة له — بهذا الذى ذكرته محكمة الجنايات في صدد نقطة موضوعية أصبح في غير حدود محكمة النقض والابرام التعرض للوقائع الأخرى التي لم تعتمد عليها محكمة الموضوع والتي لا تنسجم مع ما رأته من أن ليس هناك اتفاق جنائي لعدم وجود ارادتين على الأقل تكونان اتحدتا على الاجرام .

« وبما أن مبنى الوجه الثامن أن واقعى القذف والسب كاهما ثابتان في الحكم المطعون فيه يعاقب عليهما القانون لتوافر الشروط اللازمة لتينك الجريمة إذ أن نشر الخطابين والتقرير بما فى هذه الأوراق المزورة كما يمس شرف اصحاب الشأن يثبت القصد الجنائي ولا يوجد في المبررات التي ساقها محكمة الجنايات كتقرير حسن النية وغيرها شيء قانونى ينسب هاتين التهمتين عن المتهمين

الفرنسي قد رتب الاعفاء من العقاب على مجرد ثبوت وقائع القذف المنسوبة للموظفين ومن في حكمهم (تراجع المادة ٣٦ من ذلك القانون) أما في قانون العقوبات المصري فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ على أن الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه.

« في هذا الفارق الخطير وهو اشتراط قيام سلامة النية قداً بعد الشارع المصري عن حكم القانون الفرعيني في جرمي القذف والسب في حق الموظفين ومن إليهم وأصبح اجتهاد الفقهاء الفرنسيين في هذا الباب غير منتج عندنا . ولقد كان رائد الشارع المصري في وضع قاعدة سلامة النية الحرص على المصالح العامة من أن تنالها المثالب وحماية سمعتها من تهجمات من يطعن على الموظفين ومن في حكمهم ارضاء لسخيمة في نفسه حتى ولو كان طعنه صحيحاً . فمثل هذا الطاعن يجب أن لا يحتجى بإمكانه اثبات صحة الوقائع التي ينسبها للمقذوف فيه فتفسح له طرق التشهير والزراية ويلحق بالمصالح العامة ما يفيض من كرامتها . وهو على أية حال غير مضار بهذا الحكم فان له دائماً حق تبليغ السلطة المختصة عن الوقائع التي يستطيع اثباتها فتسعى تلك السلطة في رد الظلم ان كان قد وقع وفي تلافى السيئات المدعى بها في هدوء السكون وطمأنينة من غير جلبة التشهير وضوضاء القالة التي تجعل مكانة

الوظائف العامة مضغطة في الأفواه مهانة لدى الجمهور . ولما كانت عبارة « سلامة النية » حقيقة مقولة بالتشكيك قد ينهم معناها رأي مخزوف قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ أن يبينوا في مذكرته الايضاحية مراد الشارع منها ليستهدي رجال القانون بذلك . وفعلاً قد ورد في تعليقات وزارة الحقانية على قانون العقوبات المذكور عند الكلام على المادة ٢٦١ ما يأتي :- « وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن تقرر لها قاعدة ثابتة ولكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الاتقاد يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تقديراً كافياً وأن يكون اتقاده للمصلحة العامة لالسوء قصد » وواضح من هذه التعليقات أن الشارع المصري وان كان يرى أن مسألة حسن النية هي مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررة للعناصر الأساسية التي يتكون منها معناها وأصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه على ذلك المعنى فان فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعاً تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال ان مسألة حسن النية وسوئها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده . إذا المسألة متعلقة بماذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقع الذي أثبتته وعدم صحته فهي مسألة قانونية بحتة .

« ينتمى إليها واما أن يتحمل المسؤولية الجنائية »
 « فلم يسعه من الوجهة الأدبية سوى اختيار »
 « الأمر الثانى خصوصاً وأنه استبعد كثيراً »
 « بل رأى مستحيلاً أن يكون هذا الخطاب »
 « مزوراً بالمعنى الذى تبادر الى ذهنه فى تلك »
 « الساعة وهو أن يكون التزوير آتياً عن »
 « طريق دولة النحاس باشا وأن من العوامل »
 « التى حملته على الاعتقاد بأن هذا الخطاب »
 « صحيح النمرة المسلسلة (١٤٦٨) التى »
 « اسرعت نظره بصفة خاصة وذيوخ بعض »
 « ما ورد فى الخطاب بين أنصار المعارضة »
 « واعتقاده أن علام باشا غير معصوم من »
 « الخطأ وتوكيد بعض من اطلعوا على الامضاء »
 « قبل النشر انها امضاؤه . »

« وحيث انه يؤخذ من هذه الأقوال أن »
 « دياب افندى لم ينشر هذا الخطاب الا وهو »
 « معتقد صحته أما خطاب أحمد بك مراد »
 « وتقرير متبولى افندى فلم يقم أى دليل على »
 « علمه بعدم صحتها بل ظهر أنه كان سليم »
 « النية فى نشرهما كما كان سليم النية فى نشر »
 « خطاب علام باشا ولذلك يتعين الحكم »
 « ببراءته كما يتعين الحكم ببراءة عزيز ميرهم »
 « افندى من هاتين التهمتين »

« وبما أن الذى يستخلص من عبارة محكمة »
 « الجنايات بشأن محمد توفيق دياب افندى انها »
 « تجزم بسلامة نيته وانها لا تقبل دليل النيابة »
 « على سوء هذه النية للاعتبارات التى ذكرتها »
 « وبما أنه بقطع النظر عن أن محكمة الجنايات »

« وبما أنه لمعرفة توفر شرط سلامة النية فى »
 « الدعوى الحالية بالمعنى القانونى المتقدم يجب »
 « تحليل الأسباب التى استندت اليها محكمة الجنايات »
 « فى تبرئة المتهمين الأول والثانى من تهمة القذف »
 « والسبب وهذه الأسباب هى بنصها ما يأتى :- »

« حيث انه فيما يختص بعزير قد ثبت بما تقدم »
 « أنه لم يشترك فى التزوير ولم يعلم به قبل تقديم »
 « الاوراق المزورة للنيابة ونشرها بجريرة الضياء »
 « فلا محل للقول بأنه أسند أو اشترك فى اسناد ما جاء »

« بهذه الاوراق الى المجنى عليهم فى هاتين التهمتين »
 « خصوصاً وهو يطلب فى بلاغه اجراء التحقيق »
 « ومحاكمة مرتكبى الجرائم المنوء عنها بها إن »
 « كانت صحيحة أو محاكمة مزوريها إن كانت »
 « مزورة ولا يمكن القول بأنه كان سبب النية فى »
 « التبليغ عنها ونشرها وهو يعتقد صحتها ولا يمكن »
 « مطالبة باثبات صحة ما جاء بهامع أنها لم تصدر »
 « منه ولم يشترك فى تزويرها ولم يعلم به هذا فضلاً »
 « عن أن تبليغه النيابة عن جرائم يعلم بوقوعها »
 « ليس من حقه فقط بل من واجبه . »

« وحيث أنه فيما يختص بالاستاذ دياب لم »
 « تقدم النيابة دليلاً على سوء نيته سوى قوله »
 « أن أحد الضباط جاءه بعد أن شرع فى طبع »
 « العدد الذى نشر فيه خطاب علام باشا وقال »
 « له ان دولة صدق باشا أمر بتبليغه أن هذا »
 « الخطاب مزور وأنه يسمح له باصدار هذا »
 « العدد بشرط أن يكون مستعداً لتحمل »
 « المسؤولية الجنائية التى تترتب على نشره »
 « فكان بين أحد أمرين اما أن يرفض نشر »
 « بلاغ جاءه من رئيس الهيئة السياسية التى »

حين قدرت أن محمد توفيق دياب افندى كان حسن النية في نشر خطاب علام باشا قد أخذت بقوله في هذا الصدد قضية مسلمة. وبقطع النظر عن قبولها ما قاله من أنه عند النشر كان يعتقد في ضميره صحته. وبقطع النظر أيضاً عما قد يفهم من عبارتها من أن دياب افندى يكون قدر المطاعن التي يحتويها هذا الخطاب تقديرًا كافيًا على الرغم من تأكيد رئيس الحكومة له (وهو صاحب شأن فيه) انه مزور ومن تحذيره اياه من نشره والا استهدف للمسئولية الجنائية - بقطع النظر عن كل ذلك لكون جميعه تقديرًا موضوعيًا في بعض العناصر التي تتكون منها سلامة النية بحسب القاعدة المرسومة لها فان العنصر الثالث وهو أن يكون الانتقاد للمصلحة العامة قد أغفلته المحكمة اغفالا تاما في عبارتها المذكورة فيما تقدم.

« وبما أن كل ما توجه المصلحة العامة في موضوع خطاب علام باشا انما هو السعي في تحقيقه تحقيقاً قانونياً بمعرفة الجهة المختصة. وهذا الغرض يتم بتقديم بلاغ مصطفى النحاس باشا المشتمل على هذا الخطاب الى النيابة العمومية لتحقيقه فكان نشر الخطاب بصورته الزنكوغرافية على الرغم من قيام هذا البلاغ غير مراد به أية مصلحة عامة بل هو مجرد النشر واذن يكون العنصر الثالث من عناصر حسن النية متفياً انتفاء لا ريب فيه. وبهذا تصبح سلامة النية في نشر هذا الخطاب لا وجود لها أما نشر خطاب أحمد مراد بك وتقرير متبولى

افندى فلم تذكر محكمة الجنايات عنه الا أنه « لم يقيم أى دليل على علمه بعدم صحتهما بل ظهر أنه كان سليم النية في نشرهما كما كان سليم النية في نشر خطاب علام باشا » بهذا الاجمال قطعت المحكمة بحسن نية دياب افندى في نشره هاتين الورقتين أيضاً. وهنا يلاحظ أنه بقطع النظر عما أثبتته المحكمة من أن عزيز افندى بلغ النيابة عن هاتين الورقتين وذكر في بلاغه الذي نشره دياب افندى معهما أنه من المحتمل أن يكون خطابا علام باشا ومراد بك مزورين وعندئذ تلحق الفضيحة أصحابها وعما أثبتته أيضاً من أن خطاب علام باشا الذي سبق نشره كان من قبل قد طعن فيه بالتزوير وتولت النيابة تحقيق الطعن، وبقطع النظر عن أن من شأن ذلك كله أن يريب دياب افندى صحة الورقتين المرتبطتين بخطاب علام باشا وان يبعد المحكمة عن أن تقرر أنه لم يقيم أى دليل على علمه بعدم صحة الورقتين - بقطع النظر عن كل ذلك فان المحكمة اذا اثبتت في حكمها ما يفيد ان نشر الورقتين المذكورتين كان بعد تقديم البلاغ الخاص بهما للنيابة فانها بهذا الاثبات قد نفت حتما وجه المصلحة العامة في نشر هذه الأوراق وباتفائه لا يمكن تحقيق حسن النية على المعنى الذي اراد القانون كما سبق القول. « وبما انه يبين من ذلك جميعاً ان ما فهمته محكمة الجنايات من عبارة سلامة النية وما جرت عليه في التدليل على قيامها كل هذا لا يتحقق به المعنى القانوني لهذه العبارة سواء في نشر خطاب علام باشا او في نشر خطاب

أحمد مراد بك والورقة التي معه . ويحق اذن لمحكمة النقض والابرار ان تصحح خطأ محكمة الموضوع وتقرر بأن سلامة النية غير حاصلة فيما اجترحه محمد توفيق دياب أفندي مما هو موضوع تهمة القذف المسندة اليه والتي تناول الحكم المطعون فيه ذكر وقائعها المادية وسلم بثبوتها . « وبما انه حتى لو وجد أقل شك في كون بحث هذه المحكمة في توفر شرط سلامة النية بمعناه القانوني أو عدم توفره يشبه ان يكون امر متعلقا بالموضوع فان سلامة النية ليست هي كل ما يطلبه القانون لحط العقوبة عن القاذف في حق الموظفين ومن في حكمهم . بل ان القانون كما تقدم في صدر هذا البحث يشترط ايضا لا عفاء القاذف فيهم ان يقيم الدليل على صحة الامور التي قذفهم بها . وقد تركت محكمة الجنايات بالمرّة التعرض لهذا الامر فيما يتعلق بدياب أفندي مع ان عدم تحقق هذا الشرط يحتم عقابه كقاذف في حق موظفين عموميين حتى ولو كان سليم النية . ولعل المحكمة وقد أشارت الى هذا الشرط فيما يتعلق بعزير ميرهم أفندي يكون مرادها انها تسوى دياب أفندي به فيما يتعلق بتوفر هذا الشرط وعلى هذا الاعتبار فسيأتي عند الكلام عن عزير ميرهم أفندي بيان ما لتقدير محكمة الجنايات في هذا الصدد من القيمة القانونية .

« وبما انه فيما يتعلق بعزير ميرهم أفندي فان الاسباب التي استندت اليها محكمة الجنايات في تبرئته من تهمة القذف والسب تلخص في انها رأت أولا أنه لا يمكن القول بانه في تبليغه النيابة او نشره الاوراق المزورة قد اسندوا واشترك في

اسناد ما جاء بتلك الاوراق الى المجنى عليهم . وثانيا أنه لا يمكن القول بانه كان سيء النية في التبليغ عن الاوراق وفي نشرها وهو يعتقد صحتها . وثالثا أنه لا يمكن مطالبته باثبات صحة ما جاء في الاوراق لأنها لم تصدر منه ولم يشترك في تزويرها . وتبليغه للنيابة عن جرائم اعتقد بوقوعها ليس من حقه فقط بل من واجبه ايضا .

« وبما انه ينبغي قبل الكلام عن قيمة الحكم في هذا الصدد ملاحظة ان النيابة العامة لم تعتبر بلاغ عزير ميرهم أفندي الذي قدمه اليها مباشرة جريمة يستحق عليها المؤاخذة قانونا . بل كل ما اتهمته به هو قذفه في حق صدقي باشا وأحمد مراد بك بنشر الخطاب الذي نسب الى الثاني انه حرره للأول وبشر التقرير المرفق به لما في هذا النشر من القذف فيهما علنا . ومن أجل هذا فلا يفهم معنى لقول المحكمة أنه لم يكن سيء النية في التبليغ ولا لقولها ان التبليغ ليس حقه فقط بل هو واجب عليه ايضا .

« وبما انه بعد استبعاد ما في عبارة المحكمة من الزيادات التي لا علاقة لها بالتهمة يبقى ان الوقائع المادية التي أثبتتها الحكم المطعون فيه عن تهمة هذا المتهم تفيد قطعاً أنه قد عمل على نشر الخطاب المنسوب اصداره الى أحمد مراد بك والتقرير المؤشر عليه بتوقيع منسوب لمقبولي صفا أفندي . ولا يمكن ان يفهم معنى لهذا النشر على الملأ الا ان الناشر اسند الى رئيس الحكومة والى أحمد مراد بك المفتش بوزارة الداخلية المعنى المستفاد من صيغة هاتين الورقتين وهو أنهما مع مقبولى صفا أفندي يعملون على التدخل في الانتخابات

والتأثير على الموظفين تدخلا وتأثير الجرامين. «وبما ان هذا الاسناد لا يطعن في تحققه ما اشارت اليه المحكمة من ان عزيز ميرهم افندى في بلاغه الذي قدمه للنيابة كان يطلب اجراء التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم المنوه عنها بالاوراق ان كانت تلك الاوراق صحيحة أو محاكمة مزوريها ان كانت مزورة. لا يطعن هذا في تحقق الاسناد أولا لان التبليغ للنيابة شيء ونشر الاوراق المبلغ عنها والمتضمنة بذاتها لاسناد الاجرام شيء آخر وكل من الامر ين يعطى حكمه القانوني. ثانيا لان الذي قاله عزيز ميرهم افندى في هذا الصدد في بلاغه الذي قدمه للنيابة هو ما يأتي كما اثبتته المحكمة وكما هو مذكور في نفس ورقة البلاغ: «اما ان يكون خطاب احمد بك مراد وخطاب علام باشا صحيحين - وهو ما اعتقده - فتكون الفضيحة ثابتة بمقتضى هذين المستندين واما ان يكون كلا الخطابين او أحدهما مزورا كما يدعون فتبين العدالة والامة من هم الذين زوروا والى أي فريق ينسب المزورون وعندئذ تكون الفضيحة الثانية شرا من الاولى، فعزيز ميرهم افندى في بلاغه يقول أن الاوراق تحتوي فضائح وانه مبدئيا يعتقد صحة خطابي علام باشا ومراد بك المشتين لهذه الفضائح. فاذا فرض على خلاف ما تقدم أنفا ان عبارة هذا البلاغ يصح اتخاذها نكأة لتقدير قيمة الاسناد المستفاد من نشر الاوراق بالصحف السيارة فان هذه المحكمة لا تستطيع أن تفهم عن يقول في بلاغه أنه يعتقد أن هذه الاوراق صحيحة - لا تفهم كيف يقال عنه أنه لم يسند شيئا لمن يطعن عليهم لمجرد أنه أرفد عبارته باحتمال أن تكون الخطابات غير

صحيحة وأنه يطلب تحقيقها. الحق ان هذا البلاغ المقدم للنيابة لو كان لم يذكر فيه عزيز ميرهم شيئا عن اعتقاده من جهة الاوراق بل كان قال فيه أنه لا يستطيع اعتقاد شيء أو ترجيح شيء من جهة صحتها أو تزويرها وأنه لا يبدى فيها رأيا مابل يترك كشف حقيقتها السلطة التحقيق - حتى لو كان عزيز ميرهم وقف في البلاغ موقف المحايد الجاهل لشيء من حقيقته فانه كما تقدم لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الاوراق المحتوية للقذف بالجريدة بل ان كان في هذا الشر في ذاته قذف فانه يؤخذ حكمه القانوني بدون أي تأثير للبلاغ ولا لعبارة عليه. ولا يخطر بالبال في هذا الصدد ان صورة البلاغ المقدم للنيابة قد نشرت مع الاوراق المرفوع بشأنها دعوى القذف وان نشرها معها قد يكون له اثر في تحديد قوة الاسناد المستفاد من هذه الاوراق - لا يخطر في البال ذلك فان نشر صورة هذا البلاغ فيها ايضا جريمة قذف صريحة وان كانت النيابة لم تدخلها ضمن افعال تهمة القذف المنسوبة لعزيز ميرهم افندى ولتوفيق دياب افندى - فيه جريمة قذف لان الاسناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق ايضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها ان تلقى في اذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا في صحة الامور المدعاة. ولذلك لا عبرة بما يتخذه القاذف من الاسلوب القولي أو الكتابي الذي يجتهد فيه في التهرب من نتائج قذفه ومن كل هذا يرى ان علة انتفاء الاسناد التي تعللت بها محكمة الجنايات لاقام لها على الاطلاق. ويجب ان يلاحظ ان كلام المحكمة الآن راجع الى بحث الوقائع

التي بحثها المحكمة في حكمها من جهة علاقتها بالقانون ومعرفة هل فيها اسناد قذف بالمعنى القانوني ام لا؟ فهو كلام كله من حق محكمة النقض وبعيد عن الموضوع بالمرّة .

« اما العلة الثانية التي استندت اليها تلك المحكمة وهي انه لا يمكن القول بان عزيز افندى كان سيء النية في التبليغ عن الاوراق وفي نشرها وهو معتقد صحتها فيجب ابتداءً أن يحذف منها قول المحكمة أنه لا يمكن القول بأن عزيز ميرهم كان سيء النية في التبليغ عن الاوراق،، يجب حذف هذا وعدم الاعتداد به لأن الدعوى المرفوعة على عزيز ميرهم ليست دعوى تبليغه النيابة بلاغا كاذبا حتى يقال أنه ليس سيء النية في التبليغ عن الاوراق بل المرفوعة عليه هي دعوى قذف أساسها نشر الاوراق. وبحذف هذه العبارة التي جاءت في الحكم بدون أدنى مناسبة تقتضيها تبقى عبارة المحكمة هكذا :

« أنه لا يمكن القول بان عزيز ميرهم كان سيء النية في نشر الاوراق المزورة وهو يعتقد صحتها، ومتى كان الامر كذلك وضح بجلاء ما يفيد ان اسناد عزيز المطاعن التي تحتويها تلك الاوراق كان اسنادا صحيحا مبنيًا على عقيدته في صحتها وفي ذلك ما يؤكد ما رآته هذه المحكمة بشأن العلة السابقة. اما كون ما أثبتته المحكمة من اعتقاد عزيز بصحة الاوراق عند نشرها وكون هذا العنصر الذي أثبتته المحكمة هو من العناصر المكونة لسلامة النية المطلوبة ممن يطعن علنا في الموظفين العموميين فلا محل للخوض فيه مادام قاضي الموضوع أثبتته .

« وبما أنه مع التسليم بثبوت عنصر اعتقاد . عزيز افندى في ضميره بصحة الاوراق المشتملة على المطاعن التي اسندها للجنى عليهم ومع اقتراض أنه قدر تلك المطاعن تقديرا كافيا قبل أن ينشر تلك الاوراق فان محكمة الجنايات قد غفلت عن العنصر الثالث المكون لسلامة النية التي يريدتها القانون في المادة ٢٦١ وهو أن يكون النقد للمصلحة العامة .

« وبما أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن عزيز ميرهم أفندى أرسل بلاغه للنيابة العمومية قبل نشره الورقتين في الجريدة . فالمصلحة العامة إن كانت هي المقصودة فانها كانت قد تحققت بالتبليغ للنيابة ولم يبق لها أية فائدة في نشر الاوراق على الملأ . بل كان هذا النشر لغير هذه المصلحة أي لمحض الفضيحة . وليس أدل على ذلك من عبارة بلاغه الذي قدمه للنيابة ثم نشره بنصه في عدد الجريدة الذي نشر فيه الورقتين إذ ورد فيه ما يأتي : ويؤخذ مما جاء في هذا الخطاب المسائل الخطيرة الآتية — أولا — تدخل الادارة الحكومية في شؤون

الانتخابات وطبخها طبقا لاهواء حزب الشعب ولجانه . ثانيا . تأييد لما جاء في خطاب علام باشا عن تدخل أحمد بك مراد المفتش بوزارة الداخلية في شؤون الانتخابات . ثالثا . تأييد لما ورد في الخطاب المذكور أيضا من أن مأمور قسم الأربكية أخلص في النهاية بعد أن ظهرت نية فصله من الخدمة وإني لأرجو بالحاح أن تحققوا ما اشتمل عليه هذا الخطاب والتقارير المرفقة به من فضائح خطيرة والواقع أن لا مفر من أن تلبس الفضيحة أصحابها على كلا الحالين فأما إن يكون

بما لا يجيزه القانون . ولو كان الامر بخلاف ذلك لجاز لكل متهم على الناس أن يسلك هذا السبيل اعتمادا على ما تسفر عنه التحقيقات . وعلى هذا فإنه حتى على فرض ثبوت سلامة نية عزيز ميرهم في نشر الورقتين المزورتين — وهذا الفرض ممتنع قطعاً لما تقدم من الاسباب — فإنه ليس بمنجى من العقاب الذى سنه القانون لمن يقذف فى حق الرجاى العموميين اذ هو قد عجز عن اقامة الدليل على صحة الامور التى قذف بها .

« وبما أن المحكمة لا ترى فى الوقائع التى اثبتتها الحكم المطعون فيه ان لعزيز ميرهم افندى دخلاً مباشراً فى نشر الخطاب المنسوب لعلام باشافان غيره هو الذى تولى ايصاله للجريدة فيتعين اذن اعتباره غير مسئول جنائياً عن نشره وان كان مسئولاً عنه مدنياً .

« وبما أنه متى تقرر أن ما ذهبت اليه محكمة الجنايات فى تبرئة عزيز ميرهم افندى ومحمد توفيق دياب افندى من تهمة القذف يرجع لخطأ فى فهم عبارة سلامة نية وعلى الاخص فهم ما يوجب القانون من ضرورة اقامة القاذف فى الرجاى العموميين للدليل على صحة الافعال التى يقذفهم بها — متى تقرر ذلك تعين على محكمة النقض والابرار تصحيح هذا الخطأ والتقرير للأسباب السابق شرحها بعدم توفر سلامة النية بمعناها القانونى عند المتهمين وبعجزهما عن اقامة الدليل على صحة الامور التى قذفا المجنى عليهم بها وأنه لا محل لا عفاً لهما من العقاب على تهمة القذف المسندة اليهما والتى تناول الحكم المطعون فيه ذكر وقائعها وسلم بثبوتها بل يجب معاقبتها على تلك

خطاب أحمد مراد بك وخطاب علام باشا صحيحين — وهو ما اعتقده . فتكون الفضيحة ثابتة بمقتضى هذين المستندين . واما أن يكون كلا الخطابين أو أحدهما زوراً كما يدعون فتبين العدالة والامة من هم الذين زوروا والى أى فريق ينتمى المزورون وعندئذ تكون الفضيحة الثانية شراً من الاولى » وقد اثبتت محكمة الجنايات فى حكمها الشطر الاخير من هذه العبارة كما سبق ذكره عند الكلام على توفر شرط الاسناد وهو ناطق بأن المراد بالباس المقذوف فى حقهم الفضيحة على كل حال . « فلا ريب اذن فى أن المصلحة العامة لاشأن لها فيما اقدم عليه عزيز ميرهم افندى من نشر الورقتين وباتقاء المصلحة العامة فى عمله تنفق عنه سلامة النية بالمعنى الذى اراده القانون . ولئن كانت محكمة الجنايات اغضت عن التعرض لهذه النقطة الا أن مفهوم الوقائع الثابتة فى حكمها واضح الدلالة على ما رأته محكمة النقض فيما تقدم

« أما العلة الثالثة التى استندت اليها محكمة الجنايات فى تبرئة عزيز ميرهم افندى وهى التى ارجعتها الى أنه لا يمكن مطالبة باثبات صحة ما جاء فى الاوراق لانها لم تصدر منه ولم يشترك فى تزويرها . فان القانون قد اشترط لا عفاء القاذف فى حق الرجاى العموميين من العقاب فوق سلامة النية اثبات صحة الوقائع المقذوف بها .

« ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستعداً على الدليل على صحة ما قذف به وان يقدمه للمحكمة فتعتمده . أما ان يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا

من المادة ١٦٣ أى الاخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى أخبارا خاليا عن كل تفصيل (simple annonce)

« وبما أنه متى علم ذلك فلا يفهم وجه التمسك الدفاع بتلك العبارة لأن أيا من المتهمين لم يعلن شكوى قدمت من شخص مجنى عليه في دعوى من أصناف الدعاوى المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة وليس أى منهما متبهما في الدعوى الحالية بذلك . أما ما قاله الدفاع من أن عزيز ميرهم أفندى يعتبر مجنيا عليه في جريمة التزوير وقد بلغ النيابة بهذه الصفة فقول غير جدى أيضا إذ حصوله على الاوراق التى ظهر انها مزورة كان عن طريق غير مشروع . ومثل هذه الاوراق فى ذاتها - صحيحة كانت أو مزورة - ليس من حقه الحصول عليها ولا استعمالها .

« عن طعن المدعين مدنيا والمتهمين »
« وبما أن الوجه الأول من تقرير الاسباب المقدم من محمد علام باشا المدعى المدنى يتلخص فى أن محكمة الجنايات قد اخطأت فى الاجراءات برفعها الدعوى العمومية من تلقاء نفسه على ناشد مسيحه وزكى خطاب ثم على محمد أحمد خطاب وأن تلك المحكمة قد اخطأت أيضا بابقائها عزيز ميرهم فى الجلسة وقت ادلاء بعض المتهمين بأقوال تمسه . »
« وبما أنه فيما يتعلق برفع محكمة الجنايات الدعوى العمومية على بعض المتهمين ليس للمدعى المدنى أية مصلحة فى التمسك بشئ منه لاسيما إذا لوحظ أنه قد وجه هو دعواه المدنية الى اثنين ممن رفعت عليهم محكمة الجنايات الدعوى العمومية وحكم له عليهما . أما ما أشار اليه هذا

التهمة تطبيقا للمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون العقوبات المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ . وبما تجدر ملاحظته أيضا أنه يظهر من عبارة حكم محكمة الجنايات فى صدر كلامها على تهمة عزيز ميرهم أفندى ان نظرها انتقل فتصورت ان المرفوع لديها هى تهمة بلاغ بأمر كاذب ولذلك حكمت فى تهمة هو ومحمد توفيق دياب أفندى طبقا للبادئ القانونية المقررة فى تهمة البلاغ الكاذب ومن أجل ذلك جاء حكمها فى هذا الصدد محلا لما سلف بيانه من النقد . اذشتان فى الاحكام ما بين الموضوع منها لجريمة البلاغ الكاذب وبين المقرر لجريمة القذف . »
« وبما أن الدفاع عن المتهمين الاول والثانى قد تمسك بأن لعزيز ميرهم أفندى أن يحتج بنص المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات لانه إنما كان يبلغ عن جريمة لما نشر خطاب مراد بك والتقرير المرفق به .

« وبما أنه لا محل لقبول هذا الدفع لأن عزيز أفندى وقت أن نشر هاتين الورقتين كان أرسل بلاغه إلى النيابة العمومية فعلا . وإذن فغير صحيح أنه إذ نشرهما كان يبلغ عن جريمة . وعليه فلا يجوز احتماؤه بالمادة ٢٦٣

« وبما أن الدفاع قد تمسك أيضا بما ورد فى صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى أو على مجرد نشر الحكم .

« وبما أن أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح مجرد إعلان الشكوى المقدمة فى دعوى من الانواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الاولى

الوجه من بقاء عزيز ميرهم أفندي في قاعة الجلسة فانه يرجع الى مارأته المحكمة من ان ليس مايدعو لآخر اجه . وهي الحكم في تقدير ذلك .

» وبما أن مبنى الوجه الثاني من ذلك التقرير يرجع لما أتت به النيابة في الوجهين السابع والتاسع من تقريرها وقد سبق الرد على هذين الوجهين .

» وبما أن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن عزيز ميرهم أفندي استعمل أوراقا مزورة للاضرار بالمدعى المدنى وهو لا يعلم بتزويرها فكان من الواجب الحكم بالتعويض لأن حسن النية لا ينصرف الا إلى العلم بالتزوير أما نية الاضرار فموجودة .

» وبما أن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد نفي جريمة التزوير والاستعمال عن عزيز ميرهم أفندي وهذا يستتبع رفض التعويض المبني على جريمة التزوير أو المبني على جريمة الاستعمال باعتبارها جريمة مقصودة حاصلة مع العلم بالتزوير .

» وبما أن الوجه الرابع مبنى على أن جريمة القذف بعناصرها قد وقعت في حق المدعى المدنى فيجب تعويضه عنها .

» وبما أنه متى تقرر قبول الوجه الثامن المقدم من النيابة العمومية عن تهمة القذف المسندة لمحمد توفيق دياب أفندي وعزيز ميرهم أفندي يصح القضاء عليهما بالتعويض المطلوب لمحمد علام باشا عن الضرر الذى أصابه من الجريمة .

ولكنه بالنظر الى أن علام باشا لم يطلب في تقرير الأسباب المقدم منه الحكم على محمد توفيق دياب أفندي بل قصر كلامه على عزيز ميرهم أفندي فلا يمكن الحكم على دياب أفندي بشئ .

» وبما أنه وأن لم يثبت أن عزيز ميرهم أفندي كانت له يد مباشرة في نشر خطاب علام باشا الا أنه قد تبين أن خططه المعيبة هي التى أدت الى ظهور هذا الخطاب في الوجود كما أنه هو الذى أوصله لمن سعى في نشره . فهو غير برىء من الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية .

» وبما أن الأوجه الثلاثة الاولى من تقرير الأسباب المقدم من محمد متبولى صفا أفندي المدعى المدنى ترجع لما أوضحت هذه المحكمة في الرد على كل من الوجه الثالث والرابع والخامس من تقرير النيابة .

» وبما أن الوجه الرابع من التقرير يرجع لما سبق الرد به على الوجهين السابع والتاسع من تقرير النيابة . ولقد ذكر متبولى أفندي في هذا الوجه فوق ما سبق الرد عليه أن محكمة الجنايات قد اعتمدت في حكمها على ان هناك عطفامنه على ناشد مسيحه وأرجعت هذا العطف الى أسباب غير صحيحة مع أن السبب الصحيح لهذا العطف . وهو اتحاد شعورهما بشأن رد رئيس الجلسة كان معروفا لدى المحكمة وتجاهلته .

» وبما أن هذا القول مردود بأنه كان على المدعى المدنى أن يدلى لمحكمة الموضوع بصراحة وعلى الوجه المشروع الذى يراه بالسبب الحقيقى الذى جعله يعطف على ناشد مسيحه وهو على ما يقول اتحاد شعورهما بشأن الرد . أما وقد قعد عن ذلك في الوقت المناسب فلا سبيل الآن الى استماع ما يقول .

» وبما أن الوجه الخامس من التقرير حوى بحثا مأخوذا من وقائع الدعوى تخله تحليل للنقط

القانونية التي سبق الرد عليها في بعض الوجوه المقدمة من النيابة ولا ترى المحكمة فيما احتواه هذا الوجه شيئاً يعيب الحكم المطعون فيه بما عابه به الطاعن .

« وبما أن الوجوه التي شملها تقرير الأسباب المقدم من ناشد مسيحه ليس فيها غير ماسبق الرد عليه من الوجوه التي تمسكت بها النيابة سوى أبحاث تدور حول وقائع الدعوى وانتقاص لقيمة الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع وهذا كله لا شأن لمحكمة النقض والابرام به .

« وبما أن تقرير الأسباب المقدم من محمد أحمد خطاب يتركز مبناه في أنه كتب خطاب علام باشا وهو يجهل ما يدبر بشأنه وما كان يعلم أن هذا الخطاب ستوضع عليه امضاء مزورة لعلام باشا فهو اذن حسن النية ولا عقاب عليه فيما فعل .

« وبما أن هذا الوجه مردود بما قطعت به محكمة الجنايات من أن هذا الطاعن كان سيء النية وكان يعلم بما أعدله الخطاب الذي كتبه وما كان يدبره ناشد مسيحه وزكى خطاب فالطعن منصب اذن على تقدير الوقائع واستنتاج محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

« وبما أنه يبين من ذلك جميعاً أن الوجهين المقبولين من الطعون المقدمة هما الوجه الثامن من تقرير النيابة العمومية والوجه الرابع من تقرير محمد علام باشا المدعى المدني الخاصان بجريمتي القذف والسب المرفوعتين على المتهمين الاول والثاني . وهذا القبول يرجع لخطأ محكمة الجنايات في تطبيق نصوص القانون على الواقعة المثبتة في حكمها فيتعين على محكمة النقض والابرام

أن تحكم في موضوع الدعوى بمقتضى القانون تطبيقاً للمادتين ٢٢٩ فقرة ثانية و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات وأن تحكم على عزيز أفندي ميرهم بالتعويض المدني بالتضامن مع كل من ناشد مسيحه وزكى خطاب اللذين حكمت محكمة الجنايات عليهما وحدهما به .

« وبما أن الجريمة التي ارتكبها محمد توفيق دياب أفندي هي جريمة قذف علني اشترك معه في بعض أجزائها عزيز ميرهم أفندي بطريق الاتفاق والمساعدة على الوجه المبين في التهمة وعلى ماسبق بيانه في أسباب هذا الحكم وعقاب أولهما دياب أفندي يقع تحت نص المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ / ٢ و ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات وعقاب الثاني عزيز ميرهم أفندي ينطبق على المواد ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ و ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ / ٢ من ذلك القانون .

« وبما أن المحكمة ترى في تقدير العقوبة أن تلحظ في شأن محمد توفيق دياب أفندي ما بدا من استهتاره بالمسؤولية الجنائية الى حد أن نأى بجانبه عن تحذير رئيس الحكومة إياه من نتائج فعلته اذا هو أقدم على نشر خطاب يخبره - وهو صاحب الشأن فيه أنه مزور برمته - اطرح دياب أفندي هذا الانذار ولم يعأ به متعللاً بأن عليه من الوجهة الأدبية أن يطبع أمر رئيسه السياسي الذي كلفه بنشر ذلك الخطاب وهو تعلل أقل ما فيه أنه يتم عن استخفاف بالنظام وعناد في هذا الاستخفاف عظيم . أما في شأن عزيز ميرهم أفندي فقد استبان من وقائع الدعوى أنه في سبيل تحقيق غاياته قد اتخذ وسائل معينة

للادة (٥٢) من قانون العقوبات بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس التي تناسب فعلتهما ليكون ذلك لهما انذار ابوجوب الكف عن مثل ما اندفعاه (طعن النيابة وآخرين مدعين بحق مدني ضد عزير أفندي ميرم وآخرين رقم ١٤٤٤ سنة ٢ قضائية بالهيئة السابقة عدا حضرة سيد مصطفى بك الافوكاتو العمومي)

تتناهى مع قواعد الخلق الكريم اذ لم يتخرج في أن يجعل من خططه التجسس على الناس والرضاعن كشف أسرارهم من طريق السرقة والاختلاس . على أن المحكمة ترى من وجهة أخرى أنه يصح لها أن تراعى المركز الاجتماعى لهذين المتهمين ولا سوابق لهما فتقضى طبقا

قضايا محكمة النقض والأول

الدائرة المدنية

الصادر من شخص بشروط معينة وصيغة القبول الصادر من طرف آخر بلا قيد ولا شرط ان تعتبر المحكمة هذا التنازل نهائيا من غير ان تبين في حكمها كيف تلاقي كل من الايجاب والقبول بين الطرفين تلاقي محققا لغرض القانون ومؤديا الى انعقاد الالتزام اذ يكون الحكم الصادر باعتبار هذا التنازل نهائيا مبهما ابهما ما يجعله كأنه غير مسبب .

المحكم

« بما أن مبنى الطعن يتلخص في ان الطاعن قد عرض على المجلس البلدى تنازله عما يلزم من ملكه لتوسيع الشارع المنوه عنه في وقائع الدعوى بالقيود الموضحة في خطابه المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ وان المجلس البلدى قرر قبول التنازل خاليا من كل قيد وان محكمة الاستئناف قد اعتبرت مع ذلك هذا التنازل نهائيا ويقول الطاعن انها في هذا الاعتبار قد مسخت صيغتي الايجاب والقبول المتقدمتي الذكر وانحرفت عن معناهما الظاهر المفيد عدم انعقاد العقد لانعدام التطابق بين ركنيه ولذا يطلب نقض الحكم .

٤٨٠

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

نقض . تفسير العقود . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . جواز مخالفة المدلول الظاهر بشرط ان تبين لم عدلت عنه تقصير الحكم عن بيان مسوغ التفسير . بطلان لعدم الاشتغال على اسباب كافية . ايجاب . قبول . وجوب تلاقيهما .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه هي اوفى بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملاساتها . ولها بهذه السلطة ان تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط ان تبين في اسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر الى خلافه وكيف افادت تلك الصيغ هذا المعنى الذي اقتنعت به ورحجت انه هو مقصود العاقدين بحيث يتضح من هذا البيان انها قد اخذت في تفسيرها باعتبار معتدلة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها فان قصر حكمها في ذلك كان باطلا لعدم اشتماله على الاسباب الكافية التي يجب قانونا ان ينبني عليها . وبناء على ذلك لا يصح - عند الاختلاف بين صيغة التنازل

« وبما ان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير صيغ العتود والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه وفي بمقصود المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع ظروف واحوال الدعوى ولها بهذه السلطة ان تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها بشرط ان تبين في اسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر الى خلافه وكيف افادت تلك الصيغ هذا المعنى الذي اقتنعت به ورجحت انه هو مقصود العاقدين بحيث يتضح من هذا البيان ان المحكمة قد اخذت في تفسيرها باعتبارات معقولة يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها فان قصر حكمها في ذلك يكون باطلا لعدم اشتماله على الاسباب الكافية التي يجب قانونا ان يبنى عليها عملا بالمادة (١٠٣) من قانون المرافعات .

« وبما ان التعاقدين طرفين لا يتم قانونا الا اذا اتفقت صيغتهما الايجاب والقبول في معناهما اتفاقا تاما

« وبما انه مع الاختلاف بين صيغة التنازل الصادر من الطاعن بشروط معينة وصيغة القبول الصادر من المجلس البلدى بلا قيد ولا شرط فان محكمة الاستئناف قد اعتبرت ذلك التنازل نهائيا من غير ان تبين في حكمها كيف تلاقي كل من الايجاب والقبول فيما يتعلق بميعاد اجراء الاصلاحات التي اشترطها الطاعن تلاقيا محققا لغرض القانون ومؤديا الى انعقاد الالتزام بل اقتصرت على القول بأن المجلس البلدى كغيره من المصالح العامة مقيد في اعماله ببعض النظم المالية ومراعاة الدور ولم تبين غرضها من ذلك هل هو بطلان الشرط الذي اشترطه المتنازل بخصوص الميعاد مع صحة التنازل فيطبق الايجاب القبول

ويصبح التنازل نهائيا لذلك او ان غرضها ان تحديد الميعاد لم يذكر من المعارض باعتباره شرطا يتوقف عليه تنازله فكأن التنازل في الواقع حصل بلا قيد ولا شرط .

« وبما انه مع هذا الابهام يكون الحكم غير مسبب تسببا كافيا ويكون مخالفا لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

• فل هذه الاسباب

« حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا بنقض الحكم واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها مجددا من دائرة اخرى والزمتم المجلس البلدى بالمصاريف وبمبلغ خمسمائة قرش اتعاب محاماة ، ،

(طعن الخواجه ابراهيم نوروسا نو وحضر عنه الاستاذ كى عربى ضد مجلس بلدى مدينة الاسكندرية رقم ٤٠٠ سنة اولى قرنا - ٤ وعضوية حضرات اصحاب السعادة قو العزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومرا دوه بك وحامد فهدى بك وعبد الفتاح السبد بك وامين انيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود حلى سوكة بك رئيس النيابة)

٤٨١

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

١ - نقض . اتفاق الخصوم على الطعن في الحكم . غير ملزم للمحكمة .

وجوب توفر اسباب النقض

٢ - عقود . تفهم نصوصها وتحديد قصد المتعاقدين . مسألة موضوعية .

٣ - نقض . الناس . تناقض بين الاسباب والمنطوق . وجه الناس .

لا وجه نقض

٤ - اعمال . تقديرها . حق المحكمة في ذلك دون رجوع الى خير

٥ - ادلة . تقديرها . مسألة موضوعية . تسبب الحكم . وجوب

تسبب كل طلب يقضى بقبوله او رفضه . بطلان

المبادئ القانونية

١ - ان اتفاق طرفي الخصوم على ان الحكم المطعون

فيه واجب النقض لا يلزم المحكمة بتحقيق رغبتهما اذ مأمورية المحكمة هي البحث في الحكم المطعون فيه لمعرفة

المطعون فيه قد خالف القانون لانه لم يفصل صراحة في ان كان العمل الذي قام به الطاعن داخلا في عقد المفاوضة أو خارجا عنه بل اضطرب في هذه النقطة اضطرابا يجعله باطلا اذ يظهر من اسبابه انه اعتبره مرة غير داخل اصلا في العقد واخرى داخلا فيه ومرة ثالثة اعتبر جزءا منه داخلا في العقد والجزء الباقي خارجا عنه فقدر الجزء الداخل بسعر العقد والجزء الخارج بسعر آخر وهذا تناقض بين الاسباب من جهة وبين الاسباب والمنطوق من جهة أخرى — وان الحكم قدر اجر الجزء الذي اعتبره خارجا عن العقد دون الاسترشاد بقول الخبراء او الرجوع الى عقود مقاولات لعمل مماثل لهذا العمل بل جاء التقدير من طريق الظن وغير مستند على شيء فقي مع ان مأمورية القاضي المدني تنحصر في اعطاء الحقوق التي تتأكد صحتها من طريق القانون لا من طريق التحكم او الظن لاربابها فالحكم من طريق الظن فيه تجاوز من التماضي لحدود ولايته المرسومة له في القانون .

« والوجه الرابع — ان الحكم قضى للطاعن بالتعويض عن تعطيل انقاره مدة سبعة أيام ولم يحكم بالتعويض عن الخمسة الأيام الباقية المطلوب التعويض عنها مع أن الحكم يحمل في طياته دليل استحقاقه للتعويض عن تلك الأيام اذ ذكر فيه أن الوزارة اعترفت للطاعن بذلك .

« والوجه الخامس — ان الحكم لم يقض لرافع النقص بالفوائد من تاريخ رفع الدعوى مع أن الفوائد حق قانوني يترتب حتما على رفع الدعوى ولم يذكر لذلك الرفض من سبب .

ان كان فيه مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو وقع فيه بطلان جوهري أو وقع في اجراءاته بطلان أثر في الحكم

٢- لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفهم نصوص العقود وما قصده العاقدان منها دون ان تنقيد بالفاظها وليس لمحكمة النقض اية رقابة عليها في ذلك مادامت قد بينت في اسباب حكمها وجهة نظرها ومادعاها الى الأخذ بما أخذت به في قضائها ولما ذالم تأخذ بظاهر الفاظ العقد وما هي الظروف والملايسات التي رجحت لديها ما ذهبت اليه .

٣- ان مجرد التناقض بين اسباب الحكم أو بين الاسباب والمنطوق ليس مما يبني عليه نقض الأحكام . ولكنه قد يكون من اسباب الالتماس بنص المادة ٦/٣٧٢ من قانون المرافعات

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير قيمة عمل مطروح تقديره امامها بدون رجوع الى رأى خبير او اوراق متعلقة بعمل مماثل . على ان المحكمة اذا عينت خبيرا لا تكون مقيدة قانونا بتقريره بل المرجع الاعلى لها في الاخذ بما قدر الخبير او بالزيادة على تقديره أو إنقاصه

٥ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الادلة وكفايتها أو عدم كفايتها دون ان يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك .

٦ - كل طلب تقضى به المحكمة أو ترفضه يجب ان يكون مسببا والا كان لاغيا

المحكمة

« بما ان الطعنين رفاعا صحيحين في الميعاد عن حكم قابل للطعن فهما مقبولان شكلا .

« وبما ان طعن عوض افندي مبني على خمسة اوجه الثلاثة الاول منها تلخص — في ان الحكم

— أوجه طعن الوزارة —

« وبما أن طعن وزارة الأشغال مبنى على وجهين :
الاول : بان الحكم بالزام وزارة الأشغال بالتعويضات
نظير عطل الانقار من ٢٥ ديسمبر الى أول يناير
بسبب خطأ تصميمات التربة و برفع سعر تطهير
المتر في جزء من العمل من ٦٥ مليا الى ٨٠ مليا قد
خالف نصوص الاتفاق المعقود بين المقاول
والوزارة وفي مخالفته لهذه النصوص مع
وضوحها التام مخالفة صريحة للعقد المعتبر قانون
المتعاقدين حسب المفهوم من المادتين ٩٠ و ٩٣
من القانون المدني والثاني : أن تفسير العقد —
اذا كان واضحا — بخلاف ما ورد فيه يعتبر مخالفة
صريحة لنص المادة ١٣٨ من القانون المدني وبذلك
تكون محكمة الاستئناف قد خالفت القانون في
مسألتين ويدخل عملها تحت رقابة محكمة النقض .
« وبما أن اتفاق طرفي الخصوم على أن الحكم
المطعون فيه واجب النقض لا يلزم المحكمة بتحقيق
رغبتها إذ مأمورية المحكمة هي البحث في الحكم
المطعون فيه لمعرفة ان كان فيه مخالفة للقانون
أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو وقع فيه بطلان
جوهرى أو وقع في اجراءاته بطلان أثر في الحكم
فاذا وجدت شيئا من ذلك وجب عليها نقضه
محافظة على القانون وان لم تجد فيه عيبا بل وجدته
خلوا من كل عيب قانونى رفضت طلب النقض
دون التقيد برغبات الخصوم .

— نقض وزارة الأشغال —

« وبما أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في
تفهم نصوص العقود وما قصده العاقدان منها

دون أن تتقيد بألفاظها وليس لمحكمة النقض أى
رقابة عليها في ذلك مادامت قد بينت في أسباب
حكمها وجهة نظرها وما دعاها الى الأخذ بما
أخذت به في قضائها ولماذا لم تأخذ بظاهر الفاظ
العقد وما هي الظروف والملايسات التي
رجحت لديها ما ذهبت اليه .

« وبما أن الزام وزارة الأشغال بتعويض
عن تعطيل الانقار المسبب عن خطئها في
تصميمات التربة لا مخالفة فيه لنصوص الاتفاق
المعقود بين المقاول والوزارة لأن عبارة (لاحق
للمقاول بان يطالب الحكومة بالخسائر التي
تلقه من جراء المسائل المختصة بالتعليمات
المتناقضة أو بغيرها ما لم يكن قد اخطر جناب
المفتش عنها حال حدوثها) المدونة بالمادة الاولى
من الاتفاقية — قدرأت فيها محكمة الموضوع —
أنها لا تحرمه من التعويض لأنه قد اخطر المفتش
كما هو ثابت من نفس الحكم المطعون فيه بمجرد
اطلاعه على التصميم وظهور خطئه فالحكم
بالتعويض لا مخالفة فيه لنص العقد حتى يترتب
عليه مخالفته للقانون .

« وبما أن المحكمة فسرت مقدمة الاتفاق
المنصوص فيها (على أنه من البديهي أن الكميات
هي تقريرية وقابلة لتعديلات مهمة من زيادة أو
نقصان بحيث لا يجوز للمقاول أن يطالب
الحكومة بأى تعويض كان اذا اجرت مثل هذه
التعديلات) — فسرتها بان هذا الحق المحفوظ
للوزارة وإن كان مطلقا في النص الا أنه مقيد
بالعرف الجارى في مثل هذه المقاولات وقررت

بان هذا العرف يقضى بان الزيادة أو النقص المسموح به لا يتعدى ربع المقاوله وهذا التفسير يسمح به نص المادة ١٣٨ من القانون المدني فهي صريحة في عدم التقيد بالالفاظ اللغوية في تفسير المشارطات وإن العبرة بما قصده المتعاقدان مع ملاحظة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجاري ولذا يكون الوجه المبنى عليهما طعن الوزارة غير مقبولين ويتعين رفضها .

— نقض عوض افدى دميان —

« وبما أن مجرد التناقض بين اسباب الحكم وبين الاسباب والمنطوق ليس مما يبيى عليه نقض الاحكام ولكنه قد يكون من اسباب الالتماس بنص المادة ٣٧٢/٦ من قانون المرافعات لهذا يكون هذا الوجه غير مقبول على أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يتبين أن المحكمة اعتبرت أن المقاوله التي رست على الطاعن هي تطهير وترميم جسور (٥٥٠٠٠ متر مكعب) قابلة للزيادة والنقص في مركزى منوف وشبين بدون تعيين اسماء للترع وأن وزارة الاشغال بما لها من الحق طبقا لنص من نصوص الاتفاق. — عدلت في المقادير فاعطت ترعة سبك ومكعباتها ٣٥٠٠٠ متر لمقاول آخر واعطت الطاعن بدلها في نفس منطقة المقاوله ترعة شعب شنو ان البالغ مقدار مكعباتها ٤٣٤٠ متر تقريبا وحددت حق الوزارة في زيادة المقادير أو انقاصها بالعرف وبان هذا العرف لا يسمح بزيادة أكثر من ربع المقاوله وهو ما يسرى عليه الاتفاق الخاص بسعر المتر وما زاد عن الربع لا يسرى عليه السعر المبين في العقد

وعلى هذا الضوء حكمت فلا تناقض بين أسباب الحكم ولا بينها وبين المنطوق .
« وبما أن تقدير قيمة سعر المتر في الجزء الذي اعتبرته المحكمة الاستثنائية خارجا عن حدود الاتفاق وغير مقيد لنصوصه — بثمانين مليادون الرجوع فيه الى رأى خبير أو عقود مقاولات مماثلة لا مخالفة فيه للقانون إذ لا نص في القانون يلزم المحكمة في مثل هذه الظروف بالاستعانة برأى خبير أو اتباع خطة معينة ومع عدم وجود نص تكون المحكمة مطلقة السلطة في تقدير ما يساويه المتر المكعب في العمل المطروح أمامها بخبرتها الذاتية ومعلوماتها العامة دون الاستعانة بآخرين من الفنيين على أن المحكمة إذا عينت خبرا للتقدير لا تكون مقيدة قانونا بتقديره بل المرجع الاعلى لها في الأخذ بما قدر الخبير أو بالزيادة على تقديره أو انقاصه لهذا لا يمكن القول بأن هناك افتياتا من القضاء اذا قدر قيمة عمل مطروح تقديره أمامه بدون رجوع في التقدير الى رأى خبير أو أوراق مقاولات مماثلة وحيث يتعين رفض الثلاثة الأوجه الأول من أوجه النقض .

— عن الوجه الرابع —

« وبما أن هذا الوجه خاص بوقائع موضوعية تبين للمحكمة ثبوت بعضها فحكمت به وعدم ثبوت باقيها فرفضته ولمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة وكفايتها أو عدم كفايتها دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك وبمراجعة الحكم تبين أنه لا يحمل في طياته اعترافا من وزارة الاشغال بالجزء الذي لم تحكم به المحكمة وعليه يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

— عن الوجه الخامس —

«وبما أن الحكم المطعون فيه رفض طلب الفوائد المقدم من الطاعن ولم يبين لذلك من سبب كاهو واضح من مراجعته وهذا مخالف لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات الذي يقضى بوجوب تسبيب الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف (أى أن كل طلب قضت به أو رفضته يجب أن يكون مسبباً) وإلا كانت لاغية وعليه يكون هذا الوجه مقبولا ويتعين نقض الحكم بالنسبة له فقط .

«وبما أن عوض أقدى دميان يعتبر أنه خسر طعنه برفض أهم الاسباب وهى المتعلقة بالطلبات الأصلية فى الحكم وإن قبل الوجه الخاص بالفوائد فيلزم بمصاريفه وكذلك الوزارة .
(طعن وزارة الاشغال ضد عوض أقدى دميان رقم ٣٤ سنة ١٩٢١ ق —
بالحية السابقة)

٤٨٢

١٧ مارس سنة ١٩٣٢

دعوى الملكية . دعوى وضع اليد . الفارق بينهما . الاولى لحماية الملكية وما يفرع عنها مباشرة . الثانية . لحماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته

المبدأ القانونى

البارق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ان الأولى منهما ترمى الى حماية حق الملكية وما ينتزع منه من الحقوق العينية الأخرى بطريق مباشر والبحث فيها يتناول حتماً أساس هذا الحق ومشروعيته ولمن من الخصوم هو فى الواقع اما الثانية فلا يقصد منها الاحماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ولا يغير من طبيعة دعوى الملكية ما قد يجىء على لسان المدعين من ان المدعى عليهم متعرضون

لهم ولا ما يجىء على لسان المدعين من انهم هم الواضعوا اليد المدة الطويلة لان مقصود الطرفين من الدعوى انما هو تقرير الملك لمن يثبت له الحق فيه منهما .

المحكمة

«من حيث ان النيابة العامة والمدعى عليهم فى هذا الطعن قد دفعوا بعدم جواز الطعن فى الحكم الذى أصدرته محكمة بنى سويف الاستئنافية لانه لم يصدر فى قضية من قضايا وضع اليد التى كان يصح الطعن فى الحكم الصادر فيها عملاً بالمادة (١٠) من قانون محكمة النقض .

« ومن حيث ان الطاعنين يزعمان أن هذه الدعوى — وان اقيمت بطلب تثبيت الملك الا أنه بالنظر لان المدعين قد ادخلوا هما فيها لتعرضهما لهما فى وضع اليد وبالنظر لان دفاعهما كان ينحصر فى أنهما الواضعان اليد على العين المدة المكسبة للملك — أنه بالنظر لذلك ينبغى اعتبار هذه الدعوى انهما من قضايا وضع اليد التى جوز القانون الطعن فى الأحكام الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية .

« ومن حيث ان الفارق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ان الأولى منهما ترمى الى حماية حق الملكية وما ينتزع منه من الحقوق العينية الأخرى بطريق مباشر والبحث فيها بالضرورة يتناول أساس هذا الحق ومشروعيته ولمن هو من الخصوم فى الواقع ونفس الامر . أما الثانية فلا يقصد منها الاحماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته .

« ومن حيث ان الدعوى الحالية — منذ أن

رفعت الى أن فصل فيها — لم تكن الادعوى ملكية صرف فهي من جانب المدعين مرفوعة بقصد تقرير ملكهم في العين التي اشتروها وهي من جانب الطاعنين مرفوعة بادعائهما الملك بالشراء وبالتقدم وكذلك هي عند المحكمة قد حققت فيها الملك بين الطرفين وأثبتته لاحدهما ولا يغير من طبيعة هذه الدعوى لا ما جاء على لسان المدعين من أن الطاعنين متعرضان لهم ولا ما جاء على لسان الطاعنين من أنهما هما الواضعان ايد المدة الطويلة لان مقصود الطرفين من الدعوى طلبا أو دفعا إنما هو تقرير الملك لمن يثبت له الحق منهما فيه

« ومن حيث انه متى كانت الدعوى الحالية دعوى ملكية كما تقدم ذكره فالحكم الصادر فيها من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيه. » ومن حيث انه لذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .

(طن داوود افندي روفائيل وآخر وحضر عنهما الاستاذ زكي عربي ضد وريثة المرحوم مينا - كندر وحضر عنهم الاستاذ امين رطل رقم ٤ سنة ٢ قضائية - بالهيئة السابقة)

٤٨٣

٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

تقدم . تملك بمعنى المدة . اراضى الحكومة المدونة وقاية للديون العامة تسلمها القومسيون الاراضى . تطهيرها من كل خمر . عدم جواز تملكها بمعنى المدة . سريان هذا مدة حيازة القومسيون وفي المستقبل

المبدأ القانونى

ان المستفاد من عبارة الديكرتوا الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الخاص بالاراضى المرهونة من الحكومة المصرية تأميننا للسلفه المأخوذة من المالىين الأجانب ومن الغرض من صدوره أن التطهير الذى قضى به يجب أن يحدث أثره فى الحال والاستقبال معا

و يكون ملازما للاملاك المرهونة و يعطىها صفة خاصة تخرجها من سائر العقارات و يجعلها غير خاضعة الى كثير من القواعد العامة الخاصة بالتنفيذ واكتساب الحقوق وغير ذلك لكى تبقى ضامنة لحقوق الدائنين سليمة من العبث حتى يبيعها أو وفاء الدين فمن وضع يده على شى من هذه الاراضى كان وضع يده غير منتج وعدم الأثر طيلة وجودها فى حيازة قومسيون الاراضى ضمن الاراضى المرهونة ولا بعد بيعها لأن من اشترى من القومسيون قد حل محله فيما له من حقوق وتملك الأرض خالصة من كل حق أو ادعاء للغير وصار له باعتباره مشتريا للبائع من حقوق فله أن يدفع الدعوى بما كان فى استطاعته هو أن يدفعها به .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص فى أن عظمة المدعى عليها فى النقص رفعت هذه الدعوى تطالب الطاعنين بملكيتها الى ١٠ س و ١٧ ط و ف استنادا الى أنها من ضمن ما ابتاعته من قومسيون الاراضى الاميرية بموجب عقد رسمى صادر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٠٢ وكانت هذه الاراضى المباعة من ضمن الأتبان المرهونة من الحكومة المصرية تأميننا للسلفه المأخوذة من المالىين الأجانب فقضت محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ باحالة الدعوى على التحقيق لثبت الطاعنون بكافة الطرق وضع يدهم على الأرض موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ولتنفى عظمة المدعى عليها ذلك . فاستأنفت عظمتها هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بالنقض الحكم

المستأنف وبملكية عظيمة المدعى عليها للقدر المطالب به .

— عن الوجه الأول —

« وحيث ان مبنى الوجه الأول هو ما يزعمه الطاعنون من حصول خطأ في تطبيق الدكرى الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ باعتبار الاراضى المرهونة من الحكومة المصرية الى آل روتشيلد خالية من أى حق عيني غير الحق المقرر للدائنين اذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا القانون ساريا على الحوادث التالية لصدور الدكرى في حين ان الطاعنين يتمسكون بانه لا يلحق الا ما كان سابقا على صدوره .

« وحيث انه بمقتضى دكرى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ المشار اليه في دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وهب خديوى مصر بالنيابة عن اعضاء الاسرة المالكة جميع املاكهم الى الحكومة لرهنها تأمينا على قرض يبلغ ثمانية ملايين وخمسمائة الف جنيه وشكل قومسيون لادارة هذه العقارات وتحصيل ايراداتها وتسليم صافيها للدائنين . ثم صدر في ٣ يناير سنة ١٨٧٩ دكرى يبيح للقومسيون بيع الاملاك المرهونة كلها او بعضها وتسليم الصافي الناتج من البيع للدائنين وفاء للقرض حتى يتم سداده ورؤى بعد ذلك ان تكون هذه الاملاك فى مأمن من ادعاء الغير بأى حق عليها ولذا صدر دكرى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وقد نصت المادة الاولى منه على عدم جواز الحجز على هذه الاملاك ولا بيعها الا بمعرفة القومسيون طبقا للقواعد المقررة لهذا شأن ونصت المادة الثانية على ما يأتى . » بعد شطب

التسجيلات الرهنية المتقدمة على تسجيلات الخواجات روتشيلد بتاريخ ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة من كل دعوى توجب الفسخ أو الاسترداد وتكون خالصة أيضا من كل حق عيني مهما كان نوعه ما عدا الحقوق المعطاة لمكتسبي السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك القرض المذكورة دون غيرها . « وحيث انه يستفاد من عبارة الدكرى والغرض من صدوره بحسب ما تدون به ان التطهير الذى قضى به يجب ان يحدث اثره فى الحال والاستقبال معا ويكون ملازما لاملاك المرهونة ويعطىها صفة خاصة تخرجها عن سائر العقارات ويجعلها غير خاضعة الى كثير من القواعد العامة الخاصة بالتنفيذ واكتساب الحقوق وغير ذلك لى تبقى ضامنة لحقوق الدائنين سليمة من العبث حتى يعبرها أو وفاء الدين تحقيقا لرغبة الدائنين على حقوقهم ما بقودائنين والذى يؤيد ذلك تأييدا قاطعا ويدل دلالة لا ريب فيها على ان لفظة « تكون » الواردة دفعتين فى المادة الثانية بحسب نصها السابق ذكره هى فعل مسند الى الحال والاستقبال معا - النص الفرنسى لهذه المادة فقد ورد به ما ترجمته الحرفية ان هذه الاملاك « تصير وتظل » خالصة من كل دعوى الخ . Ces biens seront et demeureront libres de toute action etc . ومع انه لا شك فى ان لفظة « تكون » بحسب سياق الكلام وافية بالغرض لتأدية هذا المعنى فانه لا جناح على المحكمة فى الرجوع الى النص الفرنسى للأمر العالى الذى نحن بصدده زيادة فى التأكد من مدلول الفاظه فيما هو محل الخلاف اذ هذا النص

٤٨٤

٧ أبريل سنة ١٩٣٢

١- أسباب النقض. تشمل الدفوع. وجوب تقديمها في المذكرات والا
سقط الحق في التمسك بها

٢- خصوم. في المادة ٢٦ من قانون النقض. تشمل الطاعن والمطعون والنيابة

٣- توكيل. الدفع بعدم وجود توكيل للمحامى المقرر بالنقض في القضية

ليس من النظام العام

المبادئ القانونية

١- ان لفظة «اسباب» الواردة في الفقرة الثالثة من
المادة ٢٦ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض
والا برام لا تنصرف الى الاسباب التي يبنى عليها الطعن
دون غيرها بل هي تنصرف ايضا الى اي دفع يراد

ابداؤه. فلا يصح بعد تقديم المذكرات الكتابية ابداء
دفع لم أشمله المذكرات الا اذا كان متعلقا بالنظام العام.

٢- كلمة «الخصوم» الواردة في الفقرة الثالثة من

المادة (٢٦) المشار اليها تشمل الطاعن والمطعون ضده كما
تشمل النيابة العمومية التي هي خصم منضم في الدعوى

٣- الدفع بعدم قبول الطعن لتقديمه من محام

مقبول امام محكمة النقض وليس بيده توكيل من
طالب النقض دفع لا مساس له بالنظام العام

المحكم

«من حيث ان النيابة العمومية بجلسة ٢٨ يناير

سنة ١٩٣٢ المحددة للرافعة في القضية دفعت دفعا

فرعيا بعدم قبول الطعن لتقديمه من غير ذي صفة

لأنه ليس في أوراق القضية ما يفيد أن ابراهيم بك

راتب قد أناب عنه أحد في رفع الطعن موضوع

الدعوى اذ أن التوكيل الصادر منه الى على بك

راتب لم يضم الى الأوراق كما أن التوكيل الصادر

للاستاذ ابراهيم بك الهلباوى من على بك

راتب عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخيه ابراهيم

بك راتب لا يشمل الأتابة في الطعن بطريق

لا يقبل الجدل بأي حال لما هو عليه من دقة المبنى
ووضوح التعبير بل هو بلا نزاع الاصل الذي
اقرته الدول وصدر تظمينا للمالين الا جانب
ووفقا لرغباتهم.

« وحيث انه متى وضع ذلك كان وضع اليد
المدعى به على ارض النزاع بحكم القانون واردة
الشارع غير منتج وعديم الأثر طيلة وجودها في
حيازة قومسيون الاراضى ضمن الاراضى
المرهونة يديرها للاغراض المتفق عليها الى ان
باعها العظمة المدعى عليها في ٦ مايو سنة ١٩٠٢ فحلت
بذلك محل القومسيون فيما له من حقوق وتملكت
الارض خالصة من كل حق أو ادعاء للغير وصار
لها باعتبارها مشترية مال للبائع من الحقوق
فلها ان تدفع بما كان في استطاعته هو ان يدفع
به دعوى الطاعنين.

« وحيث ان القضاء المختلط طبق بطريقة
مضطردة ذكر يتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على
الوجه المتقدم سواء فيما يتعلق بما له من الأثر في
الحوادث التالية لصدوره أو بما للذين اشتروا
من قومسيون الاراضى من حق التمسك
بنصوصه عن الزمن السابق لشرائهم
« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه متعين
الرفض.

(طعن عثمان أفدى ماهر وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سلام بك
ميخائيل ضد عظمة السلطنة ملك وحضر عنها الاستاذ زكى عري
رقم ٥٠٢٠٠ - بالهيئة السابقة)

النقض والابرام في الاحكام التي تصدر في المواد المدنية .

«ومن حيث ان الطاعن طلب رفض هذا الدفع شكلا بناء على أنه لم يحصل ابداءه الا بعد أن قدم المطعون ضده والنيابة العمومية مذكرات ردا بها على مذكرة الطاعن وناقشا أسباب الطعن وطلب رفضه موضوعا من غير أن يعترض على صفة المحامي في تقرير الطعن واستند في ذلك الى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض والابرام .

«ومن حيث انه واضح من نصوص هذا القانون أن المشرع أراد على ما جاء بالمذكرة الايضاحية أن يكون معظم الاجراءات أمام محكمة النقض والابرام كتابيا فأوجب على الخصوم أن يفصلوا أسباب الطعن ومالديهم من الادلة في مذكرات كتابية تودع قبل الجلسة التي تحصل فيها المرافعة في الدعوى وأن يقتصر المحامون في هذه الجلسة على الادلاء ببعض البيانات الشفوية عن الادلة التي شرحوها في مذكراتهم . ولذلك نص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ المشار اليها على أنه «لا يجوز ابداء أسباب شفوية في الجلسة غير الاسباب التي أدلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية المودعة في القضية» ولا شك في أن كلمة الخصوم في هذه الفقرة تشمل الطاعن والمطعون ضده كما تشمل النيابة العمومية التي هي خصم منضم في الدعوى . كما أنه لا يمكن أن يقال أن لفظ «الاسباب» هنا ينصرف الى الاسباب التي يبنى عليها الطعن دون غيرها وذلك لان القانون سبق أن تكلم عن هذه الاسباب في المادة ١٥ التي نص

فيها على أنه بعد تقديم الطعن لا يجوز التمسك بسبب من اسباب النقض غير التي فصلت في التقرير وبناء على ما تقدم يجب اعتبار باب المرافعة مقفلا نهائيا بتقديم المذكرات الكتابية فلا يصح بعد ذلك ابداء سبب أو دفع لم تشمله المذكرات وإذا أبدى شيء من هذا القليل فلا تستطيع المحكمة ان تنظر فيه . و حكمة ذلك تمكين كل خصم من معرفة كافة الاسباب أو الدفوع التي يريد الخصوم الآخرون الادلاء بها في الدعوى قبل حضور الجلسة المحددة للمرافعة الشفوية واجتناب مفاجأة أحد منهم للآخر بسبب جديد أو دفع كذلك في اثناء تلك المرافعة . ولا يستثنى من هذه القاعدة العامة سوى الاسباب والدفوع المبينة على النظام العام فانه يجوز لكل ذي مصلحة فيها من الخصوم ان يتمسك بها في اي وقت ولو بعد تقديم المذكرات الكتابية كما يجوز للمحكمة أن تأخذها من تلقاء نفسها .

«ومن حيث ان الدفع بعدم وجود توكيل المحامي في الدعوى المدنية لا مساس له بالنظام العام . وإذا كانت المادة ١٥ من قانون محكمة النقض والابرام تقضى بأن الطعن في المواد المدنية يحصل بتقرير يكتب في قلم كتاب هذه المحكمة ويوقع عليه من المحامي المقبول أمامها والموكل من الطالب . فالمفهوم من هذا النص أنه يجب على المحامي أن يثبت وقت التقرير بالطعن وكالته عن الطاعن اما بإيداع أصل التوكيل أو صورته الرسمية على حسب الاحوال ولكن لا يترتب على عدم ايداعه بطلان التقرير بطلانا جوهريا مادام الذي وقع عليه هو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والابرام .

المبدأ القانوني

للضامن كما للمضمون الحق في الطعن بالنقض في الحكم القاضي باستحقاق العقار المبيع للغير وهذا الحق يعتبر بالنسبة لكل منهما حقا شخصيا قائما على مصلحة خاصة به بحيث لو طعن الضامن بالنقض في هذا الحكم وقضى برفضه فذلك لا يمنع المضمون من تقديم طعن جديد باسمه شخصيا ولا يشترط لوجود هذا الحق سوى اتصال الدعوى الأصلية بدعوى الضمان اتصالا وثيقا لا انفكاك له ويكون الضامن قد دافع في الدعوى بين معا على أن قبول المضمون للحكم في الدعوى الأصلية مفروض تعليقه على شرط قبول الضامن لهذا الحكم

المحكمة

«حيث ان وزارة المالية دفعت بأن التقييم على حضرة صاحبة السمو الاميرة منيرة هانم حمدي لاصفة له للطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ القاضي بتأييد الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية برفض دعوى الملكية المرفوعة على وزارة المالية من توفيق افندي محسن بصفته وآخرين والذي ادخل فيها التقييم على سمو الاميرة بصفته ضامنا وذلك لان الحكم القاضي بتأييد الحكم الابتدائي الذي رفض دعوى الملكية المذكورة لم يطعن فيه بالنقض من نفس رافعي دعوى الملكية الذين اقتصر طعنهم بالنقض على دعوى الضمان وقد اصبح الحكم نهائيا بالنسبة لهم لان الوزارة اعلنته لهم ومضى ميعاد الطعن بالنقض ومن المقرر ان الضامن ليس له حق الطعن بالنقض في الحكم القاضي برفض الدعوى الأصلية اذا قبله الخصوم واصبح بالنسبة لهم غير قابل للنقض

» ومن حيث انه تبين من الاطلاع على تقرير الطعن في هذه الدعوى أنه مقدم من حضرة ابراهيم بك الهلباوى المحامي المقبول أمام هذه المحكمة بصفته موكلا بتوكيل مصدق عليه من محكمة عابدين الاهلية في ١٢ ابريل سنة ١٩٣٠ رقم ٢٩٢ سنة ١٩٣٠ صادر له من على بك راتب عن نفسه شخصا و بصفته وكلا عن أخيه ابراهيم بك راتب بتوكيل مؤرخ في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ رقم ٦١٦ تصديقات محكمة عابدين وذكر بالتقرير ان هذا التوكيل الاخير مودع بدوسيه القضية المدنية رقم ٦٩٢ استئناف مصر سنة ٤٧ قضائية وان حضرة المحامي وعد بتقديم صورة منه و ظاهر كذلك من الاطلاع على حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه ان حضرة ابراهيم بك الهلباوى حضر أمام تلك المحكمة بصفته وكلا عن الطاعن ولم تترض سمو الاميرة المطعون ضدها على حضوره حينذاك بهذه الصفة

» ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع المقدم من النيابة العمومية غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد ولا حاجة إذن للبحث فيما اذا كانت صيغة التوكيل الصادر من على بك راتب الى ابراهيم بك الهلباوى تشمل الانابة في الطعن بطريق النقض والابرار في المواد المدنية أولا تشملها.

(طعن ابراهيم بك راتب وحضر عنه الاستاذان ابراهيم الهلباوى بك ومصطفى الشوربجي ضد الامير قهوش عزيز هانم وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد حافظ رمضان بك رقم ٣٩ سنة اولى - بالهيئة السابقة)

٤٨٥

٧ ابريل سنة ١٩٣٢

نقض . ضامن . استحقاق العقار المبيع . حق الضامن في رفع نقض مستقل . حق المضمون كذلك في رفع نقض مستقل ولو حكم في الاول بالرفض

«وحيث ان المبدأ الذي بنت عليه وزارة المالية نظريتها مأخوذ من حكم صادر من دائرة العرائض بفرنسا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٣ وقائمه وظروفه لا تتفق وحالة الحكم المطعون فيه .

«وحيث ان للضامن كما للمضمون الحق في الطعن بالنقض في الحكم القاضي باستحقاق العقار المبيع للغير وهذا الحق يعتبر بالنسبة لكل منهما حقا شخصيا قائما على مصاحبة خاصة به بحيث لو طعن الضامن بالنقض في هذا الحكم وقضى برفضه فذلك لا يمنع المضمون من تقديم طعن جديد باسمه شخصيا ولا يشترط لو جود هذا الحق سوى اتصال الدعوى الاصلية بدعوى الضمان اتصالا وثيقا لا انفكاك له ويكون الضامن قد دافع في الدعويين معا على ان قبول المضمون للحكم في الدعوى الاصلية مفروض تعليقه على شرط قبول الضامن لهذا الحكم .

«وحيث انه لا محل بعد ذلك لتساؤل وزارة المالية في حالة قبول النقض عن كيفية تسيير الاجراءات امام محكمة الاستئناف من جديد وعن الخصم الذي يمكنه الحضور امامها للرافعة في دعوى الملكية بعد ان اصبح الحكم نهائيا بالنسبة لرافعيها ولصالح من يصدر حكم الملكية بعد ان قضى نهائيا برفض دعوى المدعين الاصلين فيها خصوصا وانه في حالتنا هذه طعن المضمون بطريق النقض في الحكم الصادر ضده في دعوى

الضمان فاذا فرض وحكم بقبول الطعن فان الضامن يكون له المصلحة الكبرى في مناقشة دعوى الملكية درء الدعوى الضمان .

« وحيث مما تقدم يكون شرط الصفة في تقديم الطعن بالنقض متوفرا ويتعين رفض دفع وزارة المالية بان لا صفة للقيم على سمو الاميرة .

« وحيث ان وزارة المالية دفعت ايضا بان لا صالح لهذا القيم في الطعن لعدم جواز سماع الدعوى الاصلية تطبيقا للمادة ٨٦ من قانون التصفية الصادر بمقتضى امر عال مؤرخ في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يتناول بحث هذا الدفع ولم يكن من ضمن اسبابه ولا مصلحة للوزارة الآن في اثارته لان الامر لا يخلو من احدى حالتين اما ان يقضى برفض الطعن فلا تكون هناك اى مصلحة لهذا الادعاء واما ان يقبل النقض وعندئذ يكون لوزارة المالية كل حق في ابداء هذا الدفع الموضوعي وخلافه امام محكمة الموضوع وعلى ذلك يكون تمسك الوزارة بهذا الدفع سابقا لا وانه اذا لمصلحة فيه لها. لذا يتعين عدم قبوله مع الزام وزارة المالية بمصاريف الحكم في الدفعين

(طعن سعادة محمد فهمي باشا بصفته قبا على سمو الاميرة منيرة هانم حمدي وحضر عنه الاستاذ ادوار قصيري بك ضد وزارة المالية رقم ٦ سنة ٢ قـ بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الإكفالية

٤٨٦

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١

- ١- استئناف . قرار إيقاف . فاصل في مسألة متنازع عليها . حكم قطعي
 - ٢- تزوير . إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية . طلبات مستعجلة . عدم جواز الإيقاف بالنسبة لها .
 - ٣- استئناف . طلب الدعوى الأصلية بمحكمة الاستئناف . الغاء حكم . لإيقاف . لا يبيح الفصل في الدعوى الأصلية وجوب إعادة القضية لمحكمة أول درجة
- المبادئ القانونية

طعن في عقد بالتزوير وقبل أن تقضى المحكمة بإيقاف الفصل في الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير طلب الخصم المطعون ضده بالتزوير تعيين حارس قضائي وقال أنه لا يمس الموضوع . ولكن المحكمة قررت الإيقاف ، فاستأنف حكمها هذا وطلب المستأنف الفصل في موضوع الحراسة ومحكمة الاستئناف قررت

(أولا) ان قرار الإيقاف فصل في نزاع قام بين الطرفين في وجوب أو عدم وجوب إيقاف الفصل في بعض طلبات المستأنفين بعد الطعن بالتزوير في مستنداتهم فهو لذلك يعد حكما قطعيا في مسألة معينة يجوز استئنافه

(ثانيا) انه وان كان من المقرر قانونا أنه يترتب على دعوى التزوير إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية (مادة ٢٧٨ مرافعات) إلا أن هذا الإيقاف لا يمكن أن يتناول الفصل في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والتي لا يمس القضاء فيها أصل الدعوى ولا يقصد بها سوى صيانة الحقوق المتنازع عليها من العبث بها كمسائل الحراسة أو الالتزام بأمر مؤقتا لتلافي ضرر محقق يؤدي إليه طول الزمن الذي يستغرقه التقاضي

(ثالثا) لا يجوز لمحكمة الاستئناف طبقا للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات أن تطلب لدعوى الأصلية وتحكم فيها إلا اذا كان الحكم الذي ابطلته من الأحكام التمهيدية أو الصادرة في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى لسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها فإبطال الحكم القاضي بالإيقاف لا يسوغ لمحكمة الاستئناف طلب الدعوى بل يتعين إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها .

المحكمة

« بما أن الاستئناف المرفوع بالعريضة المعلنة للاستئناف عليهما في ٨ أغسطس سنة ١٩٣١ خاص بالقرار الصادر من محكمة أول درجة في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ بإيقاف الدعوى المرفوعة من المستأنفين حتى ينصل في دعوى التزوير « وبما أن محامي المستأنفين قال قبل صدور ذلك القرار أنه بالرغم من الطعن بالتزوير فإنه يطلب تعيين حارس قضائي وأنه لا يمس الموضوع

« وبما أن هذا القرار فصل في نزاع قام بين الطرفين في وجوب أو عدم وجوب إيقاف الفصل في بعض طلبات المستأنفين بعد الطعن بالتزوير في مستنداتهم فقضى بإيقاف الفصل فيها لذلك يعد حكما قطعيا في مسألة معينة يجوز استئنافه فيتعين الحكم بقبول الاستئناف شكلا لتقديمه في الميعاد « وبما أنه وإن كان من المقرر قانونا أنه يترتب على دعوى التزوير إيقاف الحكم في الدعوى

٤٨٧

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

مستخدم . فصله في وقت غير لائق . أحواله . وجوب التنبيه
عليه قبل الفصل بمدة كافية للبحث عن عمل . الإخلال
بذلك . تعويض .

المبدأ القانوني

من المقرر مبدئياً أن فسخ عقداً بجارة الأشخاص
في وقت غير لائق هو الفصل الفجائي الذي لا يسبقه
تنبيه من السيد للمستخدم قبل فصله وينشأ حق
المستخدم في التعويض في هذه الحالة من خطأ
السيد في عدم إخطاره قبل الفصل بمدة يتمكن
فيها من البحث عن عمل آخر وهذا التعويض
يقابل مراتب المستخدم أثناء تلك المدة المذكورة
وقد سار القضاء على أن الفصل الفجائي يمكن
أن يشمل أيضاً الفصل بدون سبب والفصل غير
العادل وأسباب التعويض في الحالة الأولى إساءة
استعمال الحق من جانب السيد وأساسه في الحالة
الثانية قواعد العدل التي تملأها ظروف الدعوى

المحكمة

« حيث أنه ثابت من الخطابات العديدة المقدمة
من المستأنف عليه مع الحافظة نمرة ٤ دوسيه
ابتدائي أن المستأنف كان يكلف المستأنف عليه
بأموريات تخصه مما يستدل منه أن المستأنف عليه
كان مستمراً في عمله لخدمة المستأنف لغاية تاريخ
فصله في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ وصرف له
مرتبه بعد رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة مبلغ
٢٠ جنياً عن شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٣٠
فلا محل للقول بأن المستأنف عليه كان مريضاً
قبل فصله من الخدمة مرضاً يمنعه من العمل مدة
سنتين لأن الثابت في الأوراق أن رابطة عقد
الاستخدام استمرت لغاية تاريخ الفصل وكان

الاصلية (مادة ٢٧٨ مرافعات) إلا أن هذا الإيقاف

لا يمكن أن يتناول الفصل في المسائل المستعجلة
التي يخشى عليها من فوات الوقت والتي لا يمس
القضاء فيها أصل الدعوى ولا يقصد بها سوى صيانة
الحقوق المتنازع عليها من العبث بها و ضمان حصول
أربابها عليها عند الحكم لهم بها كمسائل الحراسة
أو الإلزام بأمر مؤقتاً لتلافي ضرر محقق يؤدي
إليه طول الزمن الذي يستغرقه التقاضي عادة
كمسائل النفقة لأن تأجيل الفصل في مثل هذه
المسائل لحين الفصل في موضوع الحقوق التي
تكون محلاً للنزاع يضيع الغرض منها ويجعلها
عديمة الجدوى، لذلك يتعين الحكم بإلغاء القرار
المذكور فيما يختص بطلبي النفقة والحراسة

« وبما أنه طبقاً للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون
المرافعات لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تطلب
الدعوى الأصلية وتحكم فيها إلا إذا كان الحكم الذي
أبطلته من الأحكام التمهيدية أو الصادرة في مسألة
اختصاص المحكمة أو في طلب الإحالة منها على محكمة
أخرى لسبب إقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى
مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية
صالحة للحكم فيها

« وبما أن القرار الذي رأت هذه المحكمة إبطاله
ليس مما نصت عليه المادتان المذكورتان فيتعين
إعادة القضية لمحكمة أول درجة للنظر والفصل في
طلبي النفقة والحراسة المرفوعين من المستأنفين
(استئناف الست خضرة عيسى نوار عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها
القصر وأخرى وحضر عنهما الاستاذ زكي عريبي ضد اسماعيل أفندي
عبدالحيد نوار وآخر وحضر عنهما الاستاذ وهيب دوس بك رقم ١٠٤
سنة ١٩٤٨ - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن
رفعت بك وسليمان السيد سايمان بك مستشارين)

اساءة استعمال الحق من جانب السيدabus de droit وفي حالة الفصل الغير عادل أساس التعويض قواعد العدل التي تملئها وقائع الدعوى « وحيث ان الثابت في وقائع هذه الدعوى ان المستأنف عليه كان مستخدماً في دائرة المستأنف بصفته كاتب ووكيل وذلك أكثر من مدة ثلاثين سنة وكان مرتبه أخيراً عشرة جنيهات واستمر في عمله لغاية فصله بأمانة واجتهاد حتى ان المستأنف عندما أوقف أطيانه في سنة ١٩٠٣ جعله من ضمن المستحقين للوقف وان المستأنف فصله بخطابه المحرر على الكتاب المرسل اليه من ابن المستأنف عليه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ بسبب المرض ووعدته بأنه سيرتب للمستأنف عليه شيئاً جزئياً بقدر ما يمكن مثل ما كان مرتباً لمحمد أفندي يوسف . فيستنتج من ذلك أولاً أن سبب الفصل لا يرجع إلى شيء في الطعن على أمانة واجتهاد المستخدم بل يرجع إلى المرض وفضلاً عن أنه لم يخطره من قبل الفصل بمدة يتمكن فيها من تدبير أمره والتصرف في حالة معيشته وهذا ما يفيد أن الفصل كان فجائياً مما يعطى الحق قانوناً في طلب التعويض فإنه من جهة أخرى قد تعهد المستأنف في خطابه سالف الذكر بأنه سيعطى راتباً جزئياً للمستأنف عليه في مقابل فصله من خدمته وهو تعهد ملزم له في إعطائه مكافأة أو تعويضاً مقابل الخدمة التي أداها له المدة الطويلة بأمانة واجتهاد وهذا ما ينطبق عليه العرف في الدوائر عند استمرار الخدمة هذه المدة الطويلة في الظروف السالف بيانها وعلى قواعد العدل التي أسس القضاء المختلط على الأخص أحكامه عليها

المستأنف عليه يقبض مرتبه في مدة عمله حتى بعد رفع الدعوى صرف له المستأنف مرتب الشهرين السابقين على تاريخ الفصل ولا محل أيضاً لأجراء تحقيق بالبيئة عن واقعة المرض كما يطلب المستأنف ويتعين رفض هذا الطلب « وحيث ان المادة ٤٠٤ من القانون المدني نصت على انه اذا لم تعين مدة الايجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لا تق للفسخ

« وحيث ان تحديد معنى الوقت اللائق للفسخ وان كان متروكاً أمر تقديره للمحاكم الا انه يحسن وضع القواعد التي يمكن استنباطها من غرض الشارع وبما سار عليه القضاء المختلط والاهلى في كثير من الاحكام في هذا الموضوع « وحيث انه من المقرر مبدئياً ان فسخ عقد الايجار في وقت غير لائق هو الفصل الفجائي وهو ما لا يسبقه تنبيه من السيد للمستخدم قبل فصله، ففي هذه الحالة حق المستخدم في التعويض ينشأ من خطأ السيد في عدم اخطاره قبل الفصل بمدة كان يتمكن فيها المستخدم من البحث عن عمل آخر، وهذا التعويض يقابل مرتب المستخدم اثناء المدة المذكورة وان تقدير هذا التعويض متروك للمحاكم حسب ظروف كل قضية

« وحيث ان هذا المبدأ الانزاع فيه وقد سرى القضاء على ان الفصل الفجائي يمكن ان يشمل ايضا الفصل بدون سبب renvoi injustifié والفصل الغير عادل Renvoi non équitable للحكم بالتعويض حسب ظروف كل قضية لأن اساس التعويض في حالة الفصل بدون سبب

«وحيث انه بنا على ما تقدم وعلى باقي اسباب
الحكم المستأنف التي لم تكن مخالفة لما ذكر يتعين
تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محمد بك شريف وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم رؤوف
بك ضد محمد أفندي علي وجب وحضر عنه الاستاذ حسن محمد رقم ١٥٧ سنة
١٩٤٩ ق. رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد مصطفى باشا
رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذهني بك مستشارين)

٤٨٨

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - اجراءات نزع ملكية . رسو المزداد . الحكم بطلان
الاجراءات بسبب سقوط حكم الدين . مسئولية نازع
الملكية . فاصرة على مصاريف الاجراءات دون التعويض
٢ - زيادة العشر . التقرير بها . لا يقطع صلة الراسى عليه
المزداد الاول بالاجراءات . حكم مرسى المزداد معلق على
شرط فاسخ . وجوب صدور حكم مرسى مزداد ثان صحيح .

المبادئ القانونية

(١) اذا حكم بطلان حكم البيع بسبب سقوط
حكم الدين الذي اتخذ الدائن اجراءات نزع الملكية
بمقتضاه لانه كان غاييا ومضى عليه أكثر من ستة
شهور بدون تنفيذ . فيكون نازع الملكية مسئولاً
بسبب خطاه عن تعويض الضرر الذي لحق الراسى
عليه المزداد بسبب بطلان حكم البيع . ولا يتناول
الضرر أكثر من المصاريف التي صرفها الراسى عليه
المزداد بسبب تلك الاجراءات دون أى تعويض
آخر مما لا يحكم به إلا اذا كانت المدعى أو المرافعة
بقصد مكيدة الخصم

(٢) التقرير بزيادة العشر لا يقطع علاقة الراسى
عليه المزداد الأول بالمزايدة الأولى فانه اذا جاز
القول بان حصول العطاء من أحد ينحلى سبيل
صاحب العطاء الذي قبله (مادة ٥٧٢) مرافعات
الأنه في حالة صدور الحكم برسو المزداد وحصول
الزيادة في الميعاد بعد هذا الحكم لا يمكن التسليم

في حالة الفصل الغير عادل بأن قضت تطبيقاً
لقواعد العدل التي يمكن الرجوع إليها في حالة
عدم وجود نص صريح بإعطاء تعويض
للمستخدمين الذين فصلوا من خدمتهم بعد ان
وصلوا الى سن الشيخوخة وقضوا معظم حياتهم
في خدمة مخدمهم بالامانة والاجتهاد فاستفادوا
من عملهم هذه المدة الطويلة وهذا التعويض
لغرض مساعدتهم وتخفيف اثقال الحياة بقدر
المستطاع بعد ان اصبحوا غير قادرين على العمل
لتقدمهم في السن وقضاء زهرة شبابهم في خدمة
سيدهم (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المنشور بمجلة
القضاء والتشريع المختلط سنة ٤١ صحيفة ٤٠)
على انه لا شك في أساس الاستحقاق للمكافأة
أو التعويض بعد الاعتراف الصادر من
المبتأنف في خطابه سالف الذكر وهي ليست
على سبيل التبرع بل في مقابل ما اداه المبتأنف
عليه من الخدم

«وحيث انه لا محل للمناقشة في امر تغيير صحة
الوقف فان اساس التعويض ليس مبنياً على ما يتعلق
بها بل ان الاستشهاد بها من قبيل تقدير المستأنف
لعمل المستأنف عليه مدة خدمته واظهار رضاه
عنه لمكافأته

«وحيث انه فيما يختص بتقدير مبلغ التعويض
ترى المحكمة من وقائع القضية ان المبلغ المحكوم به
مناسب لحالة المستأنف عليه وثروة المستأنف
والمدة الطويلة التي قضاها للمستأنف عليه في
خدمة المستأنف حتى يستعين به لتدبير امر معاشه
والقيام بخواتمه

بأنه بمجرد الزيادة قد انقطعت العلاقة بالراسى عليه المزاى الأول ورجعت ملكية العين للمدين فالرأى الراجح أن الراسى عليه المزاى يعتبر مالكا تحت شرط فاسخ بمعنى أن التقرير بزيادة العشر فى الميعاد لا يؤثر على حقوق المشتري الا اذا رسا المزاى من جديد على غيره وكان حكم المزاى الثانى صحيحاً ويستدل من المادة (٥٨٠) مرافعات التى نصت على وجوب اعلان تقرير الزيادة للراسى عليه المزاى أن هذا الاخير طالما لم تنته اجراء المزايدة الثانية فهو طرف فيها تستمر ضده الاجراءات .

المحكمة

» حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن بنك مصر رفع دعوى نزع ملكية الاطيان المينة بها أمام محكمة اسكندرية المختلطة وقد حدد للبيع جلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وفيها دفع المدين المنزوع ملكية اطيانه بطلان الاجراءات ارتكبا على أن الحكم الذى سار بموجبه الدائن فى الاجراءات محكوم بالغائه وحصلت المناقشة فى هذا الدفع وفى غيره من الدفع وقد رأى حضرة قاضى البيوع أن الاجراءات سارت طبقا للقانون وأمر بالبيع وكان المستأنف حاضرا بجلسة المزاى ولما أشهت الاطيان فى البيع رسامز ادا القطعتان الاولى والثانية على المستأنف بالثمن الاساسى وقام بدفع عشر الثمن والمصاريف ثم تقرر بزيادة العشر فيهما من بنك الاراضى ويوسف أفندى عبد الملك وتحددت للزيادة جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ وحضر المستأنف للزيادة ولكن الحاضر عن المدين عارض فى البيع ارتكبا على أن الحكم الذى سار بموجبه بنك مصر فى دعوى

نزع الملكية قد ألغى من المحاكم الاهلية وقد حصلت المناقشة فى هذا الدفع وفى دفع أخرى أمام حضرة قاضى البيوع وأخصها حصول الاستئناف عن حكم مرسى المزاى السابق ووجوب ايقاف اجراءات البيع حتى يفصل فى الاستئناف وقد قرر حضرة قاضى البيوع بناء على ما تقدم بأيقاف الاجراءات حتى يفصل فى الاستئناف وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٠ قد حكم من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة بطلان حكم البيع الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ سالفه الذكر وأمرت بنك مصر بعدم السير فى الاجراءات لمدة سنة وكلف المستأنف وهو المدين برفع دعوى البطلان فى بحر هذه المدة أمام المحاكم المختصة والزم بنك مصر بالمصاريف واتعاب المحاماة وقدرها عشرون جنيها للمحامى المستأنف وارتكبت فى حكمها على أن ما ادعاه المدين وهو المستأنف أمام محكمة الاستئناف المختلطة من سقوط الحكم الذى يستند عليه البنك فى اجراءات نزع الملكية لعدم تنفيذه فى ميعاد الستة شهور وحاز قوة الشئ المحكوم به هو ادعاء ظاهر وجاهته فرغ المستأنف وهو الدكتور أحمد بك فهمى الرشيد دعواه يطالب بتعويض الضرر الذى ناله بسبب خطأ بنك مصر من سيره فى اجراءات نزع الملكية بناء على حكم غيابى باطل خصوصا بعد أن ظهر له ذلك بمقتضى حكم نهائى صادر من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بأن الحكم الغيابى سالف الذكر سقط لمضى ستة شهور عليه بدون تنفيذ وكانت تلك الدعوى

خاصة بطلب حراسة بناء على طلب البنك قضى فيها بالرفض .

« وحيث أن المستأنف لم يكن طرفاً في إجراءات دعوى نزع الملكية واتباع قبل أن يرسو عليه المزاد بل كان حاضراً بالجلسة للمزاد وقرراً أنه كان يجهل ما دار من المناقشة بالجلسة قبل اشهار الاطيان في البيع وأنه لما نودى لبيعها تقدم للبيع ورست عليه الاطيان المبيعة .

« وحيث انه فضلاً عن عدم وجود أى دليل في القضية ينفي هذه الدعوى خصوصاً مع ملاحظة أن المناقشة في مثل هذه المسائل القانونية التي قلما يدركها من كان غير ملم بها فإن القاضي المنتدب لليوع رأى وقتها أن الاجراءات سارت طبقاً للقانون وأمر بالبيع وفي هذا ما يرفع عنه وجه المؤاخذه التي أشارت اليها محكمة أول درجة في حكمها بدخوله المزايدة في الظروف سائلة الذكر .

« وحيث ان القول بحصول المزايدة الثانية قد قطع علاقة المستأنف بالمزايدة الأولى ورجوع العين الى ملكية المدين كما جاء بحكم محكمة أول درجة غير جدير بالقبول لأنه اذا جاز القول أن حصول العطاء من أحد يخلئ سبيل صاحب العطاء الذي قبله (مادة ٥٧٢ مرافعات) إلا أنه في حالة صدور الحكم برسو المزاد وحصول الزيادة في الميعاد بعد هذا الحكم لا يمكن التسليم أنه بمجرد الزيادة قد انقطعت العلاقة بالراسى عليه المزاد الأول ورجعت ملكية العين للمدين . وقد أثارَت هذه المسألة مناقشات عدة في القضاء المختلط والأهلى لمعرفة تأثير تقرير المزايدة الثانية

على حكم مرسى المزاد قبل الحكم في هذه المزايدة الثانية والرأى الراجح أن الراسى عليه المزاد يعتبر مالكا تحت شرط فاسخ
Sous condition resolutoire

بمعنى أن التقرير بزيادة العشر في الميعاد لا يؤثر على حقوق المشتري إلا اذا رسا المزاد من جديد على غيره وكان حكم المزاد الثاني صحيحاً ويستدل من المادة (٥٨٠) مرافعات التي نصت على وجوب إعلان تقرير الزيادة للراسى عليه المزاد ان هذا الأخير طالما لم تنته اجراءات المزايدة الثانية فهو طرف فيها تستمر ضده الاجراءات وأعظم برهان يقوم لتأييد ذلك أن الخصومات التي رفعت بعد حكم مرسى المزاد الصادر لمصلحة المستأنف سواء أكان أمام محكمة اسكندرية المختلطة أو أمام محكمة استئناف اسكندرية المختلطة بشأن بطلان الاجراءات واسترداد بعض الاطيان كانت توجه الى المستأنف أيضاً ضمن الخصوم وكانت له طلبات فيها بالاحتفاظ بحقوقه وأنه عندما أراد استرداد المبلغ الذي دفعه مقدماً كان قلم الكتاب يطلب قبول بنك مصر كما هو واضح بالخطابات المقدمة في الدعوى

« وحيث أنه متى تبين أن المستأنف كان طرفاً في الخصومات التالية لحكم مرسى المزاد الصادر اليه وقد قضى من محكمة استئناف اسكندرية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٠ كما تقدم ببطلان حكم البيع المذكور للأسباب السالف شرحها والزمّت بنك مصر في وجه الدكتور بالمصاريف فلا شك أن هذا الأخير له الحق قانوناً بالرجوع على بنك مصر بالمصاريف التي صرفها بسبب الاجراءات

التي ظهر بالاستئناف وجاهة بطلانها بخطأ بنك مصر وكان الدكتور طرفا فيها وأعلن فيها وفقا لأحكام القانون وإنما تطبيقا للقاعدة القانونية الواردة بالمادة ١١٣ مرافعات لا تحسب إلا المصاريف التي تحملها المستأنف مباشرة بسبب تلك الاجراءات التي فصلت فيها محكمة الاستئناف المختلطة في وجهه وكان مضطرا أن يدافع فيها عن حقوقه أي المصاريف الرسمية واتباع المحاماة دون باقي التعويض المدعى به لأنه بمقتضى نص المادة (١١٥) مرافعات لا يحكم بالتعويضات إلا اذا كان القصد من الدعوى أو المدافعة مكيدة للخصم ولا شيء من هذا متوفر في هذه القضية بل بالعكس ثابت من الوقائع أن قاضي البيع أبدى رأيه بأن الاجراءات سارت طبقا للقانون وأن محكمة الاستئناف المختلطة أعطت للمدين ميعاد سنة لرفع دعوى البطلان كما تقدم ذكره وظاهر من مرافعة الخصوم في القضية أن المدين لم يرفعها. «وحيث أنه ثابت من مستندات المستأنف أنه صرف مبلغ ١٢ جنيها اتعاب محاماة في مباشرة إجراءات الدعوى والخصومات التي نشأت عنها أمام محكمة اسكندرية ومحكمة الاستئناف المختلطة وترى المحكمة اعتماد المبلغ المذكور مع اعتماد مبلغ ٢٥٠ مليا، ٦ جنيها قيمة المصاريف التي صرفها في سبيل استخراج صور الأحكام والمستندات المقدمة في القضية وهي لازمة في الدعوى فيكون المجموع هو مبلغ ٢٥٠ مليا، ١٨ جنيها وأما من جهة مبلغ الفوائد عن المبلغ الذي كان أودعه على ذمة المزداد عن المدة من تاريخ المزداد لغاية سحبه وقدره ١٦ جنيها وكسور ترى المحكمة عدم القضاء به لأنه

في الحقيقة داخل ضمن التعويض الذي لا ترى المحكمة محلا لقبوله للأعتبارات السالف ذكرها كما أن ما يدعى صرفه من المصاريف في انتقالات وفي معاينة الاطيان هي من المصاريف الغير رسمية الواجب عليه تحملها كما هو واجب عليه أن يتحملة من نتائج الدخول في المزايدة والتقرير بزيادة العشر وقد استرد المبلغ الذي كان دفعه من أصل اثني بعد أن حكم بإبطال حكم مرسى المزداد كما تقدم بيانه .

«وحيث أنه يستخلص مما تقدم أنه يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء للمستأنف بمبلغ ٢٥٠ مليا و ٨١ جنيها فقط وأما من جهة مصاريف الدعوى الحالية قدالات هذه المحكمة نظرا لظروفها ولوجود أساس قانوني لمسئولية بنك مصر من بعض الوجوه ولما تحمله المستأنف من النتائج بسبب عمل البنك تجزئة هذه المصاريف بجعل الثلاثة أرباع على البنك والربع على المستأنف فقط لمبالغته في دعواه .

(استئناف الدكتور احمد فهمي الرشيد بك وحضر معه الاستاذ ميخائيل غالي ضد بنك مصر شركة مساهمة مصرية يمثلها سعادة محمد طلعت باشا حربه وحضر عنه الاستاذ كامل البنداري رقم ٤٩ سنة ٤٩ قضائية بالهيئة السابقة)

٤٨٩

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

استئناف . أمر صادر في تظلم من أمر حجز . صادر من رئيس المحكمة . التظلم منه امام المحكمة الكلية . عدم جواز استئنافه امام محكمة الاستئناف

المبدأ القانوني

إذا حصل التظلم أمام رئيس المحكمة في أمر حجز صدر منه وأصدر أمره في التظلم فلا يجوز التظلم من أمره من جديد إلا أمام المحكمة الكلية المطروح

كونه صادرا منه على اعتباره هيئة إدارية أيضا وفي هذه الحالة أيضا لا يجوز التظلم من أمره إلا أمام المحكمة الكلية المطروحة أمامها الدعوى الموضوعية والحكم الذي يصدر في هذه المرحلة الأخيرة من المحكمة الموضوعية هو الذي يجوز فيه رفع استئناف عنه أمام محكمة الاستئناف لأن هذا الحكم هو حكم بالمعنى القانوني الصحيح إذ صدر من هيئة قضائية لا من هيئة إدارية بخلاف أمر رئيس المحكمة فإنه أمر إداري غير قضائي مهما كان نوع صدوره سواء صدر أولا أو صدر بناء على تظلم ولا يجوز مطلقا أن يرفع استئناف عنه أمام محكمة الاستئناف لأن محكمة الاستئناف لا تفصل إلا في الاستئنافات المرفوعة عن أحكام صادرة من هيئة قضائية لا عن تظلم مرفوع عن أمر إداري

المحكمة

« حيث أنه قد صدر من حضرة رئيس محكمة مصر أمران في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ بتوقيع الحجز التحفظي على زراعة لمصلحة الست منيره هانم فؤاد ضد فريد أفندي جلاد وقد تظلم هذا الأخير من الأمرين المذكورين وصدر في تظلمه أمر حضرة رئيس محكمة مصر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ بإلغاء الأمرين المتقدم ذكرهما فرفعت الست منيره هانم المستأنفة الآن هذا الاستئناف عن الأمر الصادر بإلغاء الأمرين السابقين عليه ودفع خصمها فريد أفندي جلاد بعدم جواز الاستئناف

« وحيث لما تقدم يتعين عدم جواز الاستئناف المذكور

(استئناف الست منيره هانم فؤاد وحضر عنه الاستاذ صالح حروت ضد فريد أفندي جلاد وحضر عنه الاستاذ جورج وكيل رقم ٢٠١ سنة ٤٨ قضائية — بالهيئة السابقة)

٤٩٠

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١

تقدم . قطع المدة . قرار لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم . لا يعتبر من الإجراءات القضائية القاطعة للمدة المبدأ القانوني

ان قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء

أمامها الدعوى الموضوعية ، والحكم الذي يصدر في هذه المرحلة الأخيرة من المحكمة الموضوعية هو الذي يجوز رفع استئناف عنه أمام محكمة الاستئناف لأن هذا الحكم صادر من هيئة قضائية بخلاف أمر رئيس المحكمة فإنه أمر إداري غير قضائي مهما كان نوع صدوره سواء صدر أولا أو صدر بناء على تظلم ولا يجوز مطلقا أن يرفع استئناف عنه أمام محكمة الاستئناف لأن محكمة الاستئناف لا تفصل إلا في الاستئنافات المرفوعة عن أحكام صادرة من هيئة قضائية لا عن تظلم مرفوع عن أمر إداري

المحكمة

« حيث أنه قد صدر من حضرة رئيس محكمة مصر أمران في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ بتوقيع الحجز التحفظي على زراعة لمصلحة الست منيره هانم فؤاد ضد فريد أفندي جلاد وقد تظلم هذا الأخير من الأمرين المذكورين وصدر في تظلمه أمر حضرة رئيس محكمة مصر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ بإلغاء الأمرين المتقدم ذكرهما فرفعت الست منيره هانم المستأنفة الآن هذا الاستئناف عن الأمر الصادر بإلغاء الأمرين السابقين عليه ودفع خصمها فريد أفندي جلاد بعدم جواز الاستئناف

« وحيث أن المستفاد من القانون بالمواد ١٢٧ — ١٣٢ مرافعات أن أوامر رئيس المحكمة على العرائض ان هي إلا أوامر تصدر منه على اعتباره هيئة إدارية يجوز التظلم فيها إما أمامه أو أمام المحكمة الكلية بدعوى أصلية أو تبعية للدعوى الموضوعية القائمة وإذا ما حصل التظلم أمامه وأصدر أمره في التظلم فلا يخرج أمره عن

من الرسوم القضائية وماسبقه من اجراءات لا يعتبر من الاجراءات القضائية المنصوص عليها بالمادة ٨٢ مدني والتي من شأنها قطع المدة فان طلب الاعفاء لا يقدم للمحكمة المختصة بالفصل في النزاع وانما يقدم للجنة المساعدة القضائية ولا يعلن للخصوم عن يد محضر وانما يعلن بالطريق الاداري فلا يسمى دعوى بالمعنى القانوني وذلك فضلا عن أن الطالب لا يطلب سوى اعفاءه من الرسوم ليتسنى له رفع دعوى

ولا يمكن اعتباره تنبيها رسمياً لانه يشترط في التنبيه القاطع للمدة أن يكون على يد محضر وأن يكون مستوفيا للشروط اللازمة وهو لا يكون إلا بناء على سند واجب التنفيذ لعقد رسمي أو حكم.

المحكمة

« من حيث ان المستأنف تنازل عن دعواه بالنسبة لمقاولة مسجد قسما من الاسحاق فيتعين قبول هذا التنازل

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت بالنسبة للاربعة منازل التابعة لوقف الاحمدى بطنطا ولمسجد الانصارى بالاسكندرية ولباقى الطلبات بعدم قبول دعوى المستأنف لسقوط الحق بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة

« وحيث ان المستأنف يقول ان حق مورثه نشأ من عقد المقاولة المؤرخ في سنة ١٨٩٣ وان الدعوى الحالية وان لم ترفع إلا في سنة ١٩٢٢ أى بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة إلا ان مدة التقادم قد قطعت أكثر من مرة واستند في انقطاع المدة على ما يأتى أولا - كشف مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ٩٠٢ صادر من ديوان عموم الأوقاف (وزارة الأوقاف حالا) ببيان المبالغ التي صرفت

لعبد الرحمن أفندى فكرى مورث المستأنف من أصل ما يستحقه قبلها من حساب المقاولات الثلاث وهذا الكشف يعتبر اعترافا من الوزارة بأصل الحق - ثانياً - القرار الصادر في سنة ٩١٣ من لجنة المساعدة القضائية باعفاء عبد الرحمن أفندى فكرى من الرسوم القضائية وبمقتضى هذا القرار رفع دعواه الحالية في سنة ٩٢٢

ثالثا - خطاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٣١

مايو سنة ٩١٦ الصادر الى المرحوم عبد الرحمن أفندى فكرى باستدعائه لمقابلة الوزير للتكلم في التحكيم المعروض في جميع القضايا الخاصة به « وحيث ان شيئا مما ذكر لم يقطع المدة ولذلك

تري المحكمة ان تتكلم عن كل واحد من هذه الاعمال على الترتيب المتقدم، فأما كشف الحساب المقول بأن الوزارة اعترفت به لعبد الرحمن أفندى فكرى بأصل الحق فثبت من الاطلاع عليه أنه عبارة عن شهادة محررة الى عبد الرحمن أفندى ببيان المبالغ التي صرفت نقدية من خزانة الديوان الى الخواجا موسى جرين ومحمد بك فايد عن مقاولات عبد الرحمن أفندى وشريكه أحمد السيد عبد الخالق ثم أتى الكشف على تفصيل هذه المبالغ وذكر به أن ذلك بخلاف ما صرف للمقاولين مباشرة وما أودع بخزانة المحكمة بسبب الحجوزات المتوقعة تحت يد الديوان ثم ذكر بآخر هذه الشهادة أن عبد الرحمن أفندى فكرى وشريكه مطلوب منهما للديوان بسبب هذه المقاولات مبالغ طائلة معظمها بمقتضى أحكام وان الديوان حافظ لنفسه الحق فيها وانه بناء على طلب عبد الرحمن أفندى تحررت هذه الشهادة بحيث

أنها لا تمس بشيء من حقوق الديوان المكتسبة بمقتضى الأحكام السالف ذكرها والمفهوم من عبارة الشهادة أن الأوقاف لم تعترف بأن ذمتها مشغولة بشيء ما. العبد الرحمن أفندي فكرى بل جاءت على عكس ذلك دالة على أنه مدين لها بمبالغ طائلة ويشترط في اعتراف المدين أن يتضمن الإقرار بأن ذمته مشغولة بالدين كلاً أو بعضاً صراحة أو ضمناً ومثل هذا الاعتراف هو الذى يقطع مدة التقادم وعلى ذلك فالشهادة الصادرة من الأوقاف لا يصح أن تسمى اعترافاً ومن ثم فهي ليست قاطعة للمدة

« وحيث أنه فيما يتعلق بقرار لجنة المساعدة القضائية الصادر باعفاء مورث المستأنف من الرسوم القضائية فإن هذا القرار وما سبقه من إجراءات لا يعتبر من الإجراءات القضائية المنصوص عليها بالمادة ٨٢ مدنى والتي من شأنها قطع المدة فإن طلبة الإعفاء لا يقدم للحكمة المختصة بالفصل في النزاع وإنما يقدم للجنة المساعدة القضائية ولا يعلن للخصم عن يد محضروا وإنما يعلن له بالطريق الإدارى وهو لذلك لا يمكن أن يسمى دعوى بالمعنى القانونى لأنه فضلاً عما ذكره فإن الطالب لا يطالب سوى إعفاءه من الرسوم ليتسنى له رفع دعوى كما أنه لا يمكن أن يعتبر تنبيهاً رسمياً لأنه يشترط في التنبيه القاطع للمدة أن يكون على يد محضروا أن يكون مستوفياً للشروط اللازمة وهو لا يكون إلا بناء على سند واجب التنفيذ كعقد رسمى أو حكم وهذه الشروط غير متوافرة واحداً منها في الطلب الذى قدم للجنة المساعدة القضائية وعلى ذلك فقرار اللجنة غير قاطع للمدة لأنه لم يصدر

من محكمة لها ولاية القضاء

« وحيث أنه فيما يختص بالخطاب المؤرخ ٣١ مايو سنة ٩١٦ المرسل من الوزارة إلى عبد الرحمن أفندي فكرى فعبارة صريحته في طلب حضوره للوزارة للتكلم معه في مسألة التحكيم الذى يعرضه عليها في القضايا الخاصة به وهى لا تدل على أن هناك تحكيم بين الطرفين تم أو على وشك الاتمام وإنما يدل على أن عبد الرحمن أفندي يعرض التحكيم على الوزارة في قضاياها والوزارة تقرر بأن طلبه هذا لم يلق قبولاً والنتيجة أن هذا الخطاب لا يغير شيئاً في مركز عبد الرحمن أفندي فلا هو اعتراف له بحق ولا أشار إلى أن هناك تحكيم بين الوزارة وبينه ولذلك فالقول بأن هذا الخطاب قاطع المدة قول غير صحيح

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف أصاب الحق فيما قضى به من سقوط الحق للتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة ولذلك يتعين تأييده

(استئناف الدكتور حسين صبرى بك وحضر عنه الاستاذ جورج منسى ضد وزارة الأوقاف وآخرين رقم ٢٤ سنة ٤٨ ق — رئاسة عضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك وأحد مختار بك مستشارين)

٤٩١

٢٩ ديسمبر سنة ٩٣١

اعلان . رفض المعلن اليه أو أحد أقاربه الاستلام . وجوب تسليم الصورة في نفس اليوم الى المحافظة أو شيخ البلد . طرود عذر يمنع من ذلك . وجوب اثباته في المحضر . مخالفة ذلك . بطلان الاعلان

المبدأ القانونى

انه وان كانت المادة ٧١ من قانون المرافعات

المحضر أثبت حصول الاعلان في يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ الساعة ١٠ صباحا ويوم الاربعاء ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٧ الساعة الثامنة والدقيقة ٣٠ بالمحافظة كما أثبت بها مش الاعلان افادة موقعا عليها من شيخ الحارة تفيد امتناع البواب عن الاستلام دون ان يذكر بها أى إيضاح لهذا الامتناع من حيث ذكر اسم الشخص الممتنع ولا ساعة الامتناع

«وحيث ان المادة ٧ من قانون المرافعات نصت على الاجراءات الواجب على المحضر اتخاذها في حالة امتناع الشخص المراد اعلانه أو أحد اقاربه المقيمين معه عن الاستلام ففرضت عليه تسليم الصورة الى حاكم المدينة الكائن بها محل الخصم أو شيخها ولم ينص صراحة في تلك المادة على وجوب حصول التسليم الى الحاكم أو الشيخ في نفس اليوم الذي يحصل فيه الامتناع الا ان الملاحظ في عمل المحضر أن يتم التسليم في نفس اليوم الذي يتوجه فيه المحضر الى المدينة أو القرية لاجراء الاعلان لان المحضر اذا قام بعمل معين في يوم معين وجب عليه اجراء ذلك في اليوم المذكور كما تشير الى ذلك المادة ١٠ من قانون المرافعات فلا يملك ان يبرح المدينة أو القرية بمحض ارادته قبل تسليم الصورة الى الحاكم أو شيخ البلدة الا اذا طرأ عليه عذر قانوني يحول بينه وبين ذلك وفي هذه الحالة وجب عليه ان يثبت في محضره ذلك العذر حتى اذا عاد في اليوم التالي يحرر محضرا آخر بما يجريه في اليوم المذكور والقول بغير ذلك يبعد الرقابة عن عمل المحضر وتعرض مصالح الافراد للاخطار

الخاصة بالاجراءات الواجب على المحضر اتخاذها في حالة امتناع الشخص المراد اعلانه أو أحد اقاربه المقيمين معه عن الاستلام لم تنص صراحة على وجوب تسليم صورة الاعلان الى حاكم المدينة الكائن بها محل الخصم أو شيخها في نفس اليوم الذي يحصل فيه الامتناع إلا أن الملاحظ في عمل المحضر أن يتم التسليم في نفس اليوم الذي يتوجه فيه الى المدينة أو القرية لاجراء الاعلان لأنه اذا قام بعمل معين في يوم معين وجب عليه اجراء ذلك في اليوم المذكور كما تشير الى ذلك المادة ١٠ مرافعات فلا يملك أن يبرح المدينة أو القرية قبل تسليم الصورة الى الحاكم أو شيخ البلدة إلا اذا طرأ عليه عذر قانوني يحول بينه وبين ذلك وفي هذه الحالة يجب عليه أن يثبت في محضره ذلك العذر ومخالفة ذلك تجعل العمل ناقصا والاعلان باطلا

المحكمة

«حيث ان وزارة الاوقاف دفعت فرعيا بعدم جواز الاستئناف لحصوله بعد الميعاد لان الحكم اعلن بناء على طلبها الى المستأنف في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٧ والاستئناف لم يحصل منه الا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

«وحيث ان وزارة المالية دفعت هي الاخرى فرعيا بعد جواز الاستئناف لحصوله بعد الميعاد لان الحكم اعلن بناء على طلبها الى المستأنف في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والاستئناف لم يحصل الا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠

عن دفع وزارة الاوقاف

«حيث ان الثابت من عريضة اعلان الحكم الى المستأنف بناء على طلب وزارة الاوقاف ان

اجارة . تازل عن الاجرة لشخص ثالث . قبول المستاجر
البسداد التازل اليه . صدور حكم مرمى المزداد . انقطاع
أتم التازل

بعد ذلك التاريخ وكذلك من تلقى الحق عنه فيها
«وبما انه مما تقدم وباقي أسباب الحكم
الابتدائي التي تتخذها هذه المحكمة أسبابا لها يكون
الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف فانوس افدى ميخائيل وحضر عنه الاستاذ عمر
عمر ضد الخواجه مراد بونس فر كوح وآخرين رقم ٩٩٧ سنة
٤٨ قضائه رئاسة وتضوية حضرات اصحاب العزة حسن
نيه المصرى بك ومحمد توفيق حتى بك ومحمد زغلول بك
مستشارين)

٤٩٣

١٣١١ ديسمبر سنة ١٩٣١

استئناف . نزاع ملكية . قاضى البيوع . فصله فى أمر خارج
عن اجراءات البيع . قراره فى ذلك . جواز استئنائه فى الميعاد المادى
المبدأ القانونى

اذا فصل قاضى البيوع فى نزاع آخر خارج عن
اجراءات البيع كان حكمه فى هذا النزاع قابلا
للاستئناف فى المواعيد المعتادة ، كما اذا دفع أمامه
بأن الدين الذى حصل البيع من أجله ليس ديناً
على المحكوم ببيع ملكهم وإنما هو دين على
الوصية عليهم بصفتها الشخصية وأنه فضلاً عن
ذلك قد تسدد وطلبت التأجيل لذلك فأصدر
قراره برفض طلب التأجيل والاستمرار فى البيع
المحكى

عن الدفع الفرعى

«حيث ان موضوع هذا الاستئناف مرتبط
بموضوع الاستئناف نمرة ١١٩٦ سنة ٤٨ ق لانها
خاصان باجراءات البيع التى اتخذها محمود
أحمد البنونى بطريق الحلول محل جورج حموى
وانريكو مانولى ضد عيشة عبد الحميد محمد
عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر
فيتعين ضم الاستئنافين بعضهما الى بعض

المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين حتى تكون حجة
على الغير ويبنى المستأنف على جميع ذلك انه مادام
المالك الاصلى له أن يقبض الاجرة مقدماً فيجب
اعتبار هذا القبض ولو كان من أجنبي عن
المستأجر ويكون لهذا الاجنبى الحق فى الاجرة
ولو زالت ملكية المالك الاصلى عن العين قبل
استحقاق الاجرة اذا ثبت تاريخ عقد الايجار
وعقد التنازل قبل تسجيل نزاع الملكية

«وبما أن قصد المشرع من هذه المواد لم يكن
لتقرير حق المالك فى قبض الاجرة سلفاً وإنما
قصده حماية المستأجر اذا سجل عقده أو دفع
اجرة ثلاث سنين معجلة وسجل سنده قبل شراء
المالك الجديد أو تسجيل تنبيه نزاع الملكية حتى
لا ينزع المشتري العين من تحت يده

«وبما انه بالرجوع الى العقد المتمسك به
المستأنف الصادر له من المالك الاصلى (صقر)
يتضح أن صقر هذا تنازل عن السنتين الاخيرتين
من الايجار الى المستأنف بشروط عقد الايجار
وأن المستأجرين قد قبلا هذا التنازل وتعهدا
بدفع الاجرة الى فانوس وتنفيذ شروط عقد
الايجار يفهم من هذا أن المستأنف حل محل
المالك الاصلى فى عقد الايجار بجميع شروطه فى
مقابل مبلغ قدر فى العقد وفى مثل هذه الحالة
فالمالك الاصلى لا يستطيع أن يعطى من حل
محله أكثر مما كان يملك

«وبما أن ملكية صقر للعين قد زالت بصدر
حكم مرسى المزاد فى يوم ١٧ من ابريل سنة ١٩٢٩
فيزول أيضاً بالتبعية حق فانوس الذى انتقل اليه
منه فالمالك الاصلى لا يحق له أن يطالب بالاجرة

للفصل فيها بحكم واحد ولانه لا فائدة من البحث في الاستئناف عن الحكم الصادر في ٢٧ اغسطس سنة ٩٣١ اذ ان هذا الحكم قد لغاه حكم مرسى المزداد الثانى الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣١

« وحيث ان المستأنف عليه محمود أحمد البنونى دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا مرتكنا على المادتين ٥٨٦ و ٦٠٢ من قانون المرافعات » وحيث ان المادة ٥٨٦ خاصة بالطعن المبني على عدم استيفاء الاجراءات الخاصة بالبيع والمادة ٦٠٢ تتعلق بدعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع واما اذا فصل قاضى البيوع في نزاع آخر عن تلك الاجراءات فيكون الحكم في هذا النزاع قابلا للاستئناف في المواعيد المعتادة

« وحيث ان النزاع الذى طرح أمام قاضى البيوع قبل اصداره حكم مرسى المزداد الرقيم في ١٤ اكتوبر سنة ٩٣١ هو ان الدين الذى حصل البيع من أجله هو دين شخصى وغير خاص بالقصر بل خاص بالسنة عيشة بصفتها الشخصية وقد افتت المستأنفة قاضى البيوع الى انها استأنفت حكم مرسى المزداد الاول في ٢٧ اغسطس سنة ٩٣١ للأسباب الواردة بعريضته والتي من ضمنها ان قضية البيع نمرة ٢٥٦ سنة ٩٢٩ اسكندرية انتهت بسداد الدين الذى رفعت من أجله وان الحلول باطل لانه لا علاقة للقصر بالدينين اللذين حل فيهما محل طالب البيع ولكنه اصدر قرارا برفض طلب التأجيل واستمر في البيع . وهذه الاسباب

واردة في عريضة استئناف الحكم الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣١ .

« وحيث ان هذا القرار والحكم بمرسى المزداد في ١٤ اكتوبر سنة ٩٣١ يفيدان انهما قضيا بعدم احقية المستأنفة في النزاع الذى أثارته فيجوز استئنافه

« وحيث مما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلا عن الموضوع

« وحيث ان دعوى البيع نمرة ٢٥٦ سنة ١٩٢٩ قد انتهت بشطبها بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٣١ بناء على ان طالب البيع استولى على دينه الذى رفع من أجله تلك الدعوى فلا تنطبق عليه المادة ٥٩٣ من قانون المرافعات . هذا فضلا عن ان الدين الذى من أجله طلب استمرار اجراءات البيع محل نزاع وقد قدمت المستأنفة شهادة مستخرجة من محكمة اسكندرية المختلطة ثابت بها ان دين جورج حموى وآخرين المضمون برهن متوقع على «عيشة» المذكورة ولم يذكر فيها انه متوقع عليها بصفتها وصية على قصر زوجها

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم الصادران أولهما في ٢٧ اغسطس سنة ٩٣١ وثانيهما في ١٤ اكتوبر سنة ٩٣١ باطلين فيتعين الغاؤها (استئناف الست عيشة عبد الحيد محمد وحضر عنها الاستاذ عبد الحيد السنوسى ضد محمود احمد البنونى وحضر عنه الاستاذ نعيان تادرس رقم ١٠٧٤ و ١١٩٦ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكى القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٤٩٤

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

مسئولية . مسئولي لا باء عن أعمال أبنائهم القصر . شروط المسؤولية
المبدأ القانوني

يبقى الأب مسئولاً مدنياً عن الأضرار التي
تحصل من ابنه إلى حين بلوغه سن الرشد ولا
يشترط لتحقيق هذه المسؤولية إلا إقامة القاصر
مع أبيه لأن الخطأ مفروض فيها إلا إذا أثبت الأب
أن الابن كان بعيداً عنه أو أنه ما كان في استطاعته
أن يمنع عن ارتكاب فعلته . وعاء الإثبات يقع
عليه هو دون المجني عليه
المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف وجد في محله
للسبب التي بنى عليها وتأخذها هذه المحكمة . وقد
ثبت من أوراق الجناية المضمومة أن سن الجاني
كان وقت ارتكاب الجناية التي يطالب بالتعويض
عنها أقل من سبعة عشر سنة ولا عبرة بما جاء بمذكرة
المستأنف والد القاصر من أنه غير مسئول مدنياً
بصفته الشخصية بناء على أن القاصر بلغ سن المسؤولية
الجنائية وذلك لأن الأب يبقى مسئولاً مدنياً عن
الأضرار التي تحصل من ابنه إلى بلوغه سن الرشد
ولا يشترط لتحقيق هذه المسؤولية إلا إقامة القاصر
مع أبيه لأن الخطأ مفروض فيها إلا إذا أثبت الأب
أن الابن كان بعيداً عنه أو أنه ما كان في استطاعته
أن يمنع عن ارتكاب فعلته وعاء إثبات ذلك يقع
عليه لا على المجني عليه وقد حكم أن الابن الذي ينشأ
فاسداً لا أخلاقاً أو قليل الأدب والتربية ويرتكب
فعلاً مضراً بالغير يكون الأب مسئولاً عن هذا
الفعل لأنه أهمل في تربيته (راجع في هذا المعنى

تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ مدني نوته ٦٥٣
و ٦٥٥ صحيفة ٦٥٦ و ٦٦١ و ٧٩٥ و ٧٩٥ و ٧٩٥
جزء ٢ صحيفة ٢٦٩ نوته ٩١٠)

(استئناف الرئيس سيد أحمد محمد أحمد عن نفسه ووصفته ولياً طبيعياً على
ولده أحمد سيد محمد وحضر عنه الاستاذ رزق صليب ضد السيد محمد عبد
اللطيف وحضر عنه الاستاذ رياض الجمل رقم ٩٢٠ سنة ٤٨ قضائية
بالهيئة السابقة)

٤٩٥

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١

(١) حكم مرسى المزار . استئناف . شروط الاستئناف . عدم

استيفاء الشروط المقررة

(٢) نزاع ملكية . إجراءات البيع . قاضي البيوع . عدم

جواز الفصل في المنازعات الجديدة التي تطرح عليه . وجوب

إحالة الخصوم إلى المحكمة المختصة . دفع امامه . سبق

الفصل نهائياً فيه . رفضه . صحته

(٣) حكم مرسى المزار . استئناف . إجراء مخالف للقانون .

يجب استئناف الحكم . لا الإجراء

المبدأ القانوني

(١) أجاز القانون المصري بالمادة ٥٨٦ مرافعات

استئناف حكم مرسى المزار وذلك فقط لعدم استيفاء

الشروط المقررة أي لعدم صحة الإجراءات السابقة

على البيع والتي تقررت لضمان الحصول على أكبر

ثمن ممكن وجعل ميعاد الاستئناف خمسة أيام من

تاريخ الحكم نفسه وفي ما عدا ذلك لا يكون أمام

الخصوم إلا رفع دعوى مستقلة بإبطال الحكم

(٢) أن قاضي البيوع ومهمته منحصرة في مباشرة

إجراءات بيع العقار المقضي بنزع ملكيته وتوقيع

البيع لمن يقدم أكبر عطاء لا يفصل في خصومة بين

الطرفين جبراً عن المدين فليس له والحالة هذه أن يفصل

في أي نزاع جدي يقوم بين الخصوم ويحتاج

الفصل فيه إلى حكم قضائي بل يجب عليه أن يوقف

البيع ويحيل الخصوم إلى المحكمة للفصل في هذا

النزاع إلا أنه إذا دفع أمام قاضي البيوع بعدم

اختصاصه نظرا لوجود تسجيلات على العين لمصلحة أجنبى وطلب احالة الدعوى على المحكمة للفصل في هذا الدفع فقرر القاضي رفضه والاستمرار في البيع بناء على أن هذا الدفع سبق ابدائه أمام المحكمة في دعوى نزع الملكية وقضى فيه بالرفض وأصبح الحكم نهائيا كان قراره صحيحا إذ لا يجوز ابداء هذا الدفع أمام قاضى البيوع الذى تنحصر مأموريته في تنفيذ حكم نزع الملكية

(٣) لم تجز المادة ٥٨٦ من قانون المرافعات الاستئناف إلا في حكم البيع نفسه وبسبب عدم استيفائه الشروط لمخالفة الاجراءات المقررة قانونا، فالقرار باتخاذ اجراء معين مخالف للقانون يجعل الحكم بالبيع قابلا للاستئناف ولكن لا يكون الاجراء في ذاته قابلا له

المحكم

« من حيث ان الاستئناف بنى على أن قاضى البيوع غير مختص لوجود تسجيلات لا جانب وعلى أنه قرر الاستمرار في البيع بالثمن الاساسى الاصلى » وحيث انه فيما يتعلق بالشطر الاول فان المستأنف دفع أمام قاضى البيوع بعدم اختصاصه نظرا لوجود تسجيلات على العين لمصلحة اجانب وطلب احالة الدعوى على المحكمة للفصل في هذا الدفع والقاضى قرر رفض الدفع والاستمرار في البيع

« وحيث ان قاضى البيع انما تنحصر مأموريته في مباشرة اجراءات بيع العقار المقضى بنزع ملكيته وهو في مباشرة هذه الاجراءات وتوقيع البيع لمن يقدم أكبر عطاء لا يفصل في خصومة بين الطرفين انما يبيع جبرا على المدين مع اتخاذ الضمانات للحصول على أكبر ثمن ممكن فهو اشبه بالموثق منه

بالقاضى وايقاعه البيع للراسى عليه المزاد هو عقد اكثر منه حكما ولذلك فانه في القانون الفرنسى لا يجوز الطعن فيه بالطرق العادية المقررة للاحكام من معارضة واستئناف وانما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى مستقلة شأن العقود وقد اجاز القانون المصرى بالمادة ٥٨٦ مرافعات استئنافه فقط لعدم استيفاء الشروط المقررة أى لعدم صحة الاجراءات السابقة على البيع والتي تقررت لضمان الحصول على أكبر ثمن ممكن وجعل ميعاد الاستئناف خمسة أيام من تاريخ الحكم نفسه ويجب القول انه فيما عدا ذلك لا يكون امام الخصوم إلا رفع دعوى مستقلة يبطلان الحكم

« وحيث ان قاضى البيوع وهذه مهمته ووظيفته لا يملك الفصل في أى نزاع جدى يقوم بين الخصوم ويحتاج الفصل فيه الى حكم قضائى بل يجب عليه ان يوقف البيع في هذه الحالة ويحيل الخصوم الى المحكمة للفصل في هذا النزاع » وحيث انه ولو أن القاضى لم يحل الخصوم في هذه الدعوى على المحكمة للفصل في الدفع بعدم الاختصاص وفصل فيه بنفسه برفضه موضوعا بناء على انه لم يثبت أن صاحبة التسجيل اجنبيه فضلا عن أن تسجيلها وارد على غير العين المنزوعة ملكيتها الا أن حكمه مع ذلك صحيح لاسباب أخرى وهى أن هذا الدفع سبق ابدائه أمام المحكمة في دعوى نزع الملكية وقضى فيه بالرفض واصبح الحكم نهائيا فلا يجوز هذا الدفع أمام قاضى البيع الذى تنحصر مأموريته في تنفيذ حكم نزع الملكية » وحيث أن اجراءات المستأنف تدل كلها على نية عدم تمكين المستأنف عليه من الحصول على

٤٩٦

٥ يناير سنة ١٩٣٢

(١) تسجيل - بيع ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل.
نافذ على الورثة

(٢) تسجيل - تخارج بيع حصة في التركة من وارث لغير وارث.
اعتباره بيع استحقاق - وجوب تسجيل العقد
بالنسبة للعقارات - سريانه بالنسبة للنفقات

المبادئ القانونية

١ - عقد البيع الثابت التاريخ قبل القانون
رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل لا يخضع
لهذا القانون وهو ناقل للملكية ويمكن الاحتجاج به
على ورثة البائع لانهم خلفاؤه

٢ - عقد التخارج لا يحصل الا من وارث لوارث
فالبيع الصادر من وارث في حصته في التركة لغير
وارث يعتبر عقد بيع استحقاق في التركة ويجب
تسجيله طبقا للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لان من
شأنه انشاء حق ملكية - وذلك بالنسبة للعقارات
التي في التركة أما بالنسبة للنفقات فتنتقل
ملكيتها بالتسليم

المحكمة

« حيث أن النزاع بين طرفي الخصوم ينحصر
في ان المستأنف عليه الأول يدعي ملكيته للمنزل
الأول بموجب عقد صادر اليه من المورثة آمنه
فقد منه وقد نقل تكليف هذا المنزل عليه ووضع
يده عليه مدة تزيد عن خمس عشرة سنة واستدل
على ذلك بكشف التكليف وقسائم العوائد ثم انه
تصرف في هذا المنزل بالبيع لزوجته المستأنف
عليها السادسة، والمستأنف عليها الرابعة امينه بنت
ابراهيم تدعي ملكيتها للمنزل الثاني بموجب عقد
فقد منها ولكنها تدعي انها وضعت يدها عليه

حقه فان المستأنف دفع أولا بعدم الاختصاص
في دعوى نزع الملكية ورفض دفعه ثم رسا
المزاد على المستأنف عليه وهو طالب البيع بالثمن
الاساسي وهو ٦٠ جنيها فقدم المستأنف زوجته
لزيادة العشر وانحصرت الزيادة بينها وبين
المستأنف عليه حتى رسا عليها المزاد بمبلغ ٢٣٦ جنيها
عن الفدان الواحد ثم لم تدفع الثمن حتى أعيد المزاد
ثانيا على ذمتها فتقدم المستأنف ودفع بعدم
الاختصاص ثانيا أمام قاضي البيوع

« وحيث ان المستأنف يعترض ايضا في استئنافه
على جعل الثمن الاساسي لاعادة البيع هو الثمن
الاساسي الذي حدده أولا طالب البيع وقدره
ستون جنيها ويقول أن البيع يجب أن يعاد على
أساس الثمن الذي وصلت اليه الزيادة وتوقع به
البيع على ذمة الراسي عايبا المزاد والتي بسبب
تأخرها عن دفعه اعيد البيع ثانيا على ذمتها

« وحيث ان فيما يتعلق بتقرير المحكمة
الاستمرار في البيع بالثمن الاساسي الاول وقدره
ستون جنيها فهذا القرار في ذاته لا يقبل الاستئناف
فان المادة ٥٨٦ من قانون المرافعات لم تجز
الاستئناف الا في حكم البيع نفسه فقط لعدم
استيفائه الشروط لمخالفة الاجراءات المقررة
قانونا فالقرار باتخاذ اجراء معين مخالف للقانون
يجعل الحكم بالبيع قابلا - للاستئناف ولكن
لا يكون هو في ذاته قابلا له

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ سالم عبد الله وحضر عنه الاستاذ عباس شريف ضد
حسين افندي رضوانو وآخر وحضر عن الاستاذ رياض فوزي رقم
٢٩٦ سنة ١٤١٨ ق سرئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى
زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

وكلف بأسمها مدة تزيد عن الخمس عشرة سنة والمستأنف عليهما الثاني والثالثة يدعيان ملكيتهما للمنزل الثالث بموجب عقد عر في مؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقد نقل التكليف عليهما ووضع أيدهما عليه أكثر من خمس عشرة سنة وأما المنزل الرابع ونصف المنزل الخامس والمنقولات فقد تمسك الأربعة الأول من المستأنف عليهم بالورقة المؤرخة ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الصادرة من الثلاثة الأول من المستأنفين والتي تفيد تخارجهن عن حصتهن في المنازل والمنقولات نظير مبلغ ٤٥ جنيها

«وحيث إن محكمة أول درجة اخذت بدفاع المستأنف عليهم المذكورين فيما يتعلق بملكيتهم للثلاثة منازل الأولى المبينة بورقة التكليف بالحضور بناء على عقد تملكهم ووضع أيدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية بالنسبة للمستأنف الرابع وقضت برفض دعواه وأما بالنسبة للمنزل الرابع ونصف المنزل الخامس والمنقولات فقد قضت له بطلانها فيها وأما بالنسبة للثلاثة الأول من المستأنفين فقد قضت برفض دعواهن بناء على الورقة المؤرخة ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨

«وحيث إن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة بالنسبة للثلاثة منازل الأولى واعتبارها أنها مملوكة للمستأنف عليهم عدا المستأنف عليه الخامس يومى محمد محروس في محله للأسباب التي ذكرتها في حكمها والتي تأخذ بها هذه المحكمة إلا فيما جاء خاصاً بالعقد المؤرخ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٣ بقولها أن هذا العقد لا يصح الطعن عليه من المدعيات بكونه غير مسجل لأنهن ورثة ابنة

وهن بهذه الصفة يتبرن من الخلف الخاص الذين لا يصح لهم أن يدفعوا بعدم التسجيل وهذا القول غير صحيح لأن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد غير قواعد التسجيل وأوجب تسجيل كافة العقود الصادرة من الأحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله إلى آخر ما جاء بالمادة الأولى من القانون المذكور ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للعقود الغير مسجلة من الآثار سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين «وحيث إن هذا العقد ثابت التاريخ قبل صدور القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ فلا يخضع لهذا القانون وهو ناقل للملكية ويمكن الاحتجاج به على ورثة البائعة لأنهم خلفاؤها «وحيث إنه فيما يختص بنصيب الثلاثة الأول من المستأنفين في المنزل الرابع ونصف المنزل الخامس وفي المنقولات المتروكة عن المورثة فإن الأربعة الأول من المستأنف عليهم يدفعون دعواهن فيها بالعقد الرقيم ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ «وحيث إن محكمة أول درجة ذهبت إلى اعتبار هذا العقد عقد تخارج وأنه لا يصح للثلاثة الأول من المستأنفين أن يطعن فيه بالبطلان لعدم تسجيله بناء على قاعدة أن من يسعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه وقضت بناء على هذا الأساس برفض دعواهن في ذلك وفي الثلاثة منازل الأخرى «وحيث إن هذا العقد لا ينصب إلا على حصة الثلاثة الأول من المستأنفين والمنزل الرابع

٤٩٧

٥ يناير سنة ١٩٣٢

حكم . حضور عام عن شخص لم يوكله . وصف الحكم بأنه
حضورى خطأ . وجوب اعتباره غاييا
المبدأ القانوني

إذا تبين أن المحامي حضر عن شخص لم يصدر
منه توكيل له بالحضور وحكم في الدعوى باعتبار
الحكم حضوريا كان هذا الوصف خطأ ووجب
اعتبار الحكم غاييا إذ أن وصف الأحكام بأنها
حضورية أو غيائية ليس من انشاء القضاة وإنما
هو بيان لما يثبت في المرافعات وأوراق الدعوى .
المحكمة

« من حيث أن المعارضة تقدمت في ميعادها
القانوني فقد تبين أن الحكم الاستثنائي أعلن للمعارض
في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ والعشرة أيام المخصصة
للمعارضة قد انتهت في يوم عطلة رسمية (عطلة يوم
السبت ١٠ أكتوبر التي تقرر بمناسبة عيد جلوس
جلالة الملك) فهي في الميعاد القانوني

« وحيث أنه من المقرر علما والمتبع عملا أن
وصف الأحكام بأنها حضورية أو غيائية ليس من
إنشاء القضاة وإنما هو بيان لما يثبت في المرافعات
وأوراق الدعوى فقد حدد القانون صفة الأحكام
ودل على الحضورى منها والغيابى ولذلك فإنه إذا
أصدرت المحكمة حكما وصفته خطأ بأنه غيابى مع
أنه في الحقيقة حضورى فلا تصح فيه المعارضة بل
يجب استئنافه إن كان موضوعه قابلا للاستئناف
كما أنها إذا وصفت حكما بأنه حضورى مع أنه
غيابى جازت المعارضة فيه

« وحيث أنه لذلك يتعين الرجوع إلى الحكم

ونصف المنزل الخامس والمنقولات المتروكة عن
مورثتين لأن الثلاثة منازل الأولى تملكها
المستأنف عليهم عدا الخامس بطريق الشراء من
المورثة وبوضع اليد المدة الطويلة كما سبق بيانه فلم
يبق إلا البحث في كيفية هذا العقد من الوجهة
القانونية وهل يمكن إلا احتجاج به على الثلاثة
الأول من المستأنفين أم لا

« وحيث أن هذا العقد لا يمكن اعتباره عقد
تخارج لأن التخارج لا يحصل إلا من وارث
لوارث والأربعة الأول من المستأنف عليهم غير
وارثين مع المستأنفين وإنما هو عقديع استحقاق
في التركة وهو جائز قانونا ولو كان لغير وارث

« وحيث أن هذا العقد من شأنه انشاء حق
ملكية فيجب حسب القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣
تسجيله لنقل الملكية لصاحبه لأنه خاضع لهذا
القانون والا ترتب عليه مجرد التزامات شخصية
بين المتعاقدين كما سبق بيانه

« وحيث أن هذا العقد غير مسجل فلا ينقل
ملكية العقار الوارد فيه للأربعة الأول من
المستأنف عليهم وإنما ينقل لهم ملكية المنقولات
فقط وتكون حصة الثلاثة الأول من المستأنفين
في المنزل الرابع ونصف المنزل الخامس باقية
لهن وترى المحكمة الحكم لهن بحصتهن المذكورة
وذلك حسب تقرير محكمة أول درجة

(استئناف عاليه حسن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الله فكرى
ضد كامل إبراهيم وآخرين وحضر عنهم الاستاذان مشيل سعد وفرج يوسف
رقم ٧١٥ سنة ١٩٤٨ ق - رثلة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى
الجندي بك وعلى حيدر جازى بك وواحد مختار بك مستشارين)

الصفة الشرعية وهو الوصي الجديد ولا محل لأن يقال أن حضور الوصي الجديد الآن في معارضته في الحكم تحايل على القانون لأنه إنما يتمسك بحق شرعي ولو فرط فيه لكان محلاً للسؤال وكان يجب على المعارض ضدهم أن يتحروا هذه الصفة ويعلموا الوصي الجديد أن فات المحامي عن باقي الورثة الفات النظر لزوال هذه الصفة عن موكله «وحيث أن المعارض ضدهم تمسكوا بأن لا مصلحة للمعارض في معارضته وهو لا يطمع في أكثر مما حكمت به المحكمة أي تأييد الحكم الابتدائي ولكن حيث أنه من المقرر أن المعارضة تعيد القضية لحالتها قبل صدور الحكم الغيابي وهذا ما تأخذه هذه المحكمة فلذلك يجوز للمعارض فضلاً عن حقه في طلب رفض الاستئناف الأصلي أن يرفع به استئنافاً فرعياً ما دام باب المرافعة مفتوحاً ويطلب رفض الدعوى قبل القصر «وحيث أنه لذلك كله يتعين رفض الدفع الفرعي وقبول المعارضة شكلاً وتحديد جلسة لنظر الموضوع

(استئناف عبد الخالق أفندي محمد بصفته وصياً على قصر المرحوم الشيخ عباس محمد عبيد وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد كامل أفندي محمد عبيد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وهيب بك دوس رقم ٨٥٧ سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٤٩٨

٥ يناير سنة ١٩٣٢

- (١) استئناف . سر يانمياد الاستئناف . وجوب اعلان الحكم الابتدائي . الطريق الوحيد للعلم بالحكم .
- (٢) استئناف . استئناف أحد الخصوم . صدور حكم غيابي . المعارضة فيه . جواز رفع استئناف فرعي بعد تقديم المعارضة جواز رفع استئناف أصلي إن كان الميعاد قائماً .

موضوع الطعن وهل ثبت من المرافعات وأوراق الدعوى أنه حضوري كما وصفته المحكمة أو هو غيابي كما يذهب إليه المعارض «وحيث أن الذي تبين للمحكمة أنه بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٣١ التي حصلت فيها المرافعة في الاستئناف المرفوع من المعارض ضدهم الآن حضر توفيق عباس عبيد ومعه حبيب أفندي عبد الله المحامي نائباً عن حسن علام أفندي وقال حبيب أفندي إن حسن أفندي علام عن جميع المستأنف عليهم أي طبعاً بما فيهم عبد الخالق عبيد بصفته وهو المعارض الآن

«وحيث أن المعارض المذكور ينكر أنه وكل حسن أفندي علام ونفس الحاضر عن المعارض ضدهم لا يدعي بوجود مثل هذا التوكيل فالنتيجة أن الورثة المشمولين بوصاية عبد الخالق عبيد لم يحضروا عند نظر الاستئناف ولم يمثلهم حسن أفندي علام كما جاء على لسان النائب عنه وبالتالي يكون الحكم بالنسبة لهم غيباً يتجاوز فيه المعارضة

«وحيث أن الحاضر عن المعارض ضدهم تمسك بأن الورثة كانوا ممثلين أمام محكمة أول درجة بوكالة حسن أفندي علام المحامي عن الوصي وهو نفس المحامي الذي حضر عن الزوجات أمام الاستئناف فزوال صفة الوصاية عن هؤلاء الاخيرات لا يضير القصر لأن مصالحهم كانت ممثلة في كل ادوار القضية ولكن مهما قيل في ذلك فإن الثابت الذي لا جدال فيه أن المحامي ما كان له أن يمثل القصر ولا أن يحضر عنهم بل ولا يقبل منه أن يتكلم باسمهم لو طلب ذلك مادامت صفة الوصاية زالت عن موكله ويجب أن يمثل القصر صاحب

المبادئ القانونية

١ - من المتفق عليه فقها وقضاء أنه لا يمكن أن تقوم اية ورقة مقام اعلان الحكم حتى يبدأ سريان ميعاد الاستئناف وقد تقرر أن علم الخصم بأي طريق غير طريق الاعلان بأنه قد صدر ضده حكم لا يقوم مقام الاعلان في تحديد مبدأ سريان ميعاد الاستئناف فطالما لم يعلن الحكم فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ .

وعليه فرفع استئناف من أحد الطرفين لا يعني عن اعلان الحكم .

٢ - اذا رفع أحد الخصوم استئنافا عن الحكم وقضى غيابيا بتأييده فعارض المستأنف عليه . فيجوز لهذا الاخير أن يستأنف فرعيا لان الطرفين عادة بعد المعارضة الى الحالة التي كانا عليها قبل صدور الحكم الغيابي كما أن للمعارض أن يستأنف استئنافا أصليا مادام لم يقض نهائيا بتأييد الحكم الابتدائي بناء على استئناف خصمه ومادام ميعاد الطعن بالاستئناف الأصلي قائما .

المحكوم

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لانه رفع بعد الميعاد وذهب الى أن رفع الاستئناف عن أحد الطرفين يجب كل المواعيد فلا يجوز معه الرفع استئناف فرعي وتمسك بالمادة ٣٥٧ مرافعات » وحيث انه للفصل في هذه النقطة يتعين البحث في النقطة الآتية : هل يعني رفع الاستئناف واعلانه عن اعلان الحكم نفسه فتسري المواعيد من تاريخ اعلان الاستئناف للخصم .

« وحيث إن الفقه والقضاء اجمعا على أنه لا يمكن أن تقوم اية ورقة مقام اعلان الحكم حتى يبدأ

سريان ميعاد الاستئناف بل وقد تقرر أن علم الخصم بأي طريق غير طريق الاعلان بأنه صدر ضده حكم فإن هذا العلم لا يقوم مقام الاعلان في تحديد مبدأ سريان ميعاد الاستئناف ولذلك فإنه طالما أن الحكم لم يعلن فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ ويظل الاستئناف مقبولا (راجع دالوز عملي جزء اص ٥٧٤ نبذة ٥٩ و ٦١٠ كتاب المرافعات للمرحوم أبي هيف بك ص ٩٠٩ فقرة ١٢٤٩) والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أنه يجب أن يعلم الخصم بالحكم الذي صدر ضده وبالاسباب التي بني عليها هذا الحكم علما صحيحا لا يتطرق اليه أقل شك أو بطلان وهذا لا يتوفر ولا يسجل على الخصم الا بطريق الاعلان الصحيح ويجب أن يكون لدى الخصم الوقت الكافي للتريث في الامر ولا يرى فيه رأيه هل يقبل الحكم أو يطعن عليه ويستعد للطعن ان رأى من مصلحته أن يطعن ويبدى مآلديه من أوجه الرد على الحكم المطلوب استئنافه

« وحيث متى تقرر ذلك وتبين ان الحكم الابتدائي لم يعلن للمستأنف الا في ٣٠ سبتمبر سنة ٩٣١ وانه استأنف بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٣١ فيكون استئنافه حصل في الميعاد القانوني

« وحيث ان رفع الاستئناف من احد الطرفين لا يعني كما تقدم عن اعلان الحكم فتكون الحالة المنصوص عنها بالمادة ٣٥٧ مرافعات مقصورة على الخصوم الذين يحضرون أمام المحكمة الاستئنافية ويبدون طلباتهم أمامها فان القانون اباح لهم ان يستأنفوا الحكم استئنافا فرعيا مادامت المرافعة قائمة أمام محكمة ثاني درجة

٤٩٩

٥ يناير سنة ١٩٣٢

تنبيه بالاخلاء - من احد طرفي عقد الايجار للآخر - عباراته
والفاظه - يكفي فيها ما يفيد الرغبة في عدم التجديد.

المبدأ القانوني

لن التنبيه بالاخلاء الذي يرسله أحد الطرفين
في عقد اجارة الى الطرف الآخر طبقا لشروط
العقد لا يشترط فيه قانونا ألقاظ خاصة فليس
بلازم أن ينص فيه صراحة على اخلاء العين
المؤجرة في نهاية العقد وانما يكفي أن يتضمن من
العبارات ما يفيد أنه لا يرغب في الاستئجار بعد
انتهاء العقد . فكل تنبيه يحتوي هذا المعنى فهو
تنبيه صحيح قانونا ينتج أثره في عدم تجديد العقد.

المحكمة

« من حيث ان نقط النزاع بين الطرفين تدور
حول المسائل الآتية (اولا) هل الخطاب الموصى
عليه المرسل من الخواجا جورج دباس الى الست
ماري المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٠ يعتبر تنبيها
بالاخلاء ام لا (ثانيا) اذا اعتبر هذا الخطاب تنبيها
بالاخلاء فهل استمرار المستأجرين شاغلين
للعين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد بشهرين
وبنفس الاجرة المبينة بالعقد يعتبر تجديدا
للاجارة لمدة سنة؟ ام أنهم يعتبرون مغتصبين
ويلزمون بتعويض مقابل هذا الاعتصاب ان
كان له محل؟

« وحيث انه بالنسبة للمسألة الاولى فانه يجب
الرجوع الى عبارات الخطاب لمعرفة ان كانت
دالة بذاتها على رغبة المستأجرين في اخلاء العين
المؤجرة أم غير دالة على ذلك، فقد احتوى الخطاب
المذكور امرين، الاول اخبار المؤجرة بعدم رغبة

« وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم
تمسك بأن الموضوع سبق ان طرح امام هذه
المحكمة عند نظر الاستئناف المرفوع منهم أي
المستأنف عليهم الآن واصدرت فيه حكما
بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ الذي قضى بتأييد الحكم
الابتدائي وذهب الى أنه لا يجوز بعد ذلك
استئناف الحكم الابتدائي لأن ذلك يقتضي
صدور عدة أحكام في موضوع واحد .

« وحيث انه لا محل للتمسك بذلك الا اذا
كان الحكم الأول ملزما للخصم الذي يريد ان
يستأنف مرة أخرى لأن الحكم الأول حاز
بالنسبة اليه قوة الشيء المحكوم به وهنا الحكم
الاستئنافي صدر غيايا وقد قضت المحكمة في
الدعوى ٨٥٧ سنة ٤٨ ق بقبول المعارضة التي
رفعها عنه المستأنف الآن

« وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم دفع
أيضا بعدم قبول الاستئناف لأنه على فرض كونه
استئنافا فإعيا قد سقط الحق في ابدائه بقفل باب
المرافعة في موضوع الاستئناف

« وحيث ان هذا الدفع مردود عليه مما تقدم
من أن الحكم الصادر في الاستئناف الاصل صدر
غيايا بالنسبة اليه وقد عارض فيه وحكمت المحكمة
بقبول معارضته وبذلك عاد الطرفان الى الحالة التي
كانا عليها قبل صدور الحكم فليس ما يمنعه حيثئذ
من رفع استئناف فرعي عنه

« وحيث انه لذلك يكون الدفاعان في غير
محلهما ويتعين رفضهما وقبول الاستئناف شكلا
وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع

(الاستئناف المرفوع بين الاخصام السابق ذكرهم في الحكم رقم ٤٩٧
رقم ١٥٦ سنة ١٩٢٩ ق - بالهيئة السابقة)

المستأجرين في تجديد عقد الايجار بنفس الشروط الواردة به . والامر الثاني استعداد المستأجرين لتجديد العقد لمدة سنة اذا قبلت المؤجرة تخفيض الاجرة من عشرين الى ستة عشر جنيها شهريا مع طلب وصول الرد اليهم في سبعة أيام .

« وحيث ان التنبيه بالاخلاء الذي يرسله احد الطرفين في عقد اجارة الى الطرف الآخر طبقا لشروط العقد لا يشترط فيه قانونا ألفاظ خاصة فليس بلام أن ينص فيه صراحة على اخلاء العين المؤجرة في نهاية العقد وإنما يكفي أن يتضمن من العبارات ما يفيد أنه لا يرغب في الاستئجار بعد انتهاء العقد فكل تنبيه يحتوي هذا المعنى فهو تنبيه صحيح قانونا ينتج اثره في عدم تجديد العقد وعلى ذلك فماتزعمه الست ماري بأن الخطاب المؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٠ لا يعتبر تنبيها بالاخلاء غير صحيح لأن المستأجرين ينهوا عليها بعدم رغبتهم في تجديد عقد الايجار أي باستعدادهم لاخلاء العين المؤجرة

« وحيث ان بقاء المستأجرين مدة شهرين في العين المؤجرة وقيامهم بدفع الاجرة على واقع ٢٠ جنيها لا يعتبر عدولا عن تنبيههم السابق الذكر لان العقد انتهى اثره بين الطرفين بانتهاء مدته وبعد التنبيه بعدم رغبتهم في التجديد وإنما أصبح المستأجرون بعد ذلك واضعوا اليد بغير عقد » وحيث انه كان يصح الحكم على اخوان دباس بتعويض نظير شغلهم العين المؤجرة بعد انتهاء مدة عقد الايجار لو أن عقد الايجار نص على هذا التعويض أو لو أن الست ماري أنذرتهم بالتعويض الذي تقدره عن المدة التي يمكثونها بالعين بعد انتهاء

المدة ولكن شيئا من ذلك لم يحصل فعقد الايجار قد شطب منه المتعاقدان مقدار التعويض والست ماري لم يصدر منها أي اذار ولذلك يكون التعويض الذي تستحقه هو عبارة عن الاجرة التي كان يدفعها المستأجرون والمقدرة في العقد « وحيث انه من المسلم به ان المستأجرين دفعوا

أجرة المدة التي شغلوا فيها العقار المؤجر على واقع ٢٠ جنيها شهريا ولذلك فلا محل للحكم عليهم بتعويض آخر ومن هذا يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الست ماري باسيلي الجبلاوي (استئناف الخواجا جورج وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم بك زكي ضد الست ماري باسيلي وحضر عنها الاستاذ رياض يعقوب رقم ٧٨٨ و ٨٩٥ - سنة ٤٨٨ ق - بالهيئة السابقة)

٥٠٠

٥ يناير سنة ١٩٣٢

بيع - تحديده بما انعقد عليه البيع . عدم تناوله أي شيء آخر .

المبدأ القانوني

أن محل البيع يتحدد بما انعقد عليه نوعا ومقدارا ولا يكون لهذا البيع من حكم إلا على ما تعين بالتعيين في عقد البيع، فلو وقع البيع على عقار بالذات فلا يتعداه لاي عقار من العقارات الاخرى المملوكة للبائع فلو استحق للغير جزء من المبيع سواء كان شائعا أو مفزرا بطل البيع في هذا الجزء ولا يكون للمشتري إلا الرجوع على البائع بفسخ البيع أو بضمن المستحق والتعويضات ان كان له وجه في ذلك

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى حسب مذكره المستأنف عليه في صحيفة وفي المذكرات المقدمة منه يتلخص في ان المرحوم مقار

ومقدار أو ألا يكون لهذا البيع من حكم الاعلى ماتعين بالتعين في عقد البيع. فلو وقع البيع على عقار بالذات فلا يكون له أثره الاعلى المبيع بالذات ولا يتعداه لأى عقار من العقارات الأخرى المملوكة للبائع فلو استحق للغير جزء من المبيع سواء كان شائعا أو مفرزا بطل البيع في هذا الجزء ولا يكون للبشترى الرجوع الاعلى البائع بفسخ البيع أو بشمن المستحق والتعويضات إن كان له وجه في ذلك « وحيث ان المستأنفين أصبح لهم مصلحة في معارضة المستأنف عليه في طلباته لانه ثابت من عقود البيع المقدمة من المستأنفين الثمانية الاول أنه انتقلت لهم ملكية المقادير المبينة بهذه العقود في القطع الأخرى المتروكة عن المورث المرحوم صالح مقار وهي خلاف القطع المباعة للمستأنف عليه وهذه العقود صادرة من أبسخرون مقار ووسيلي مقار أو عن آل اليه الملك من أحدهما وهو أبسخرون مقار « وحيث ان اجابة طلب المستأنف عليه معناها دخول شريك للمستأنفين في الملك ينقص مقدار ما تملكه ملكا صحيحا .

« وحيث انه مادام قد ثبت ان ليس للمستأنف عليه قانونا الا التحدث على ما اشتراه عينا وليس له ان يطلب ملكية عين أخرى لم يقع البيع عليها في مقابل ما يستحق للغير مما اشتراه فلا يكون اذا محقا في دعواه ويكون الحكم الا ابتدائي في غير محله « وحيث ان المستأنف عليه يزعم أنه مادام أن المبيع اليه من ضمن تركة المورث للبائعين له فان له الحق في أن يجعل المبيع اليه شائعا في مجموع أعيان التركة « وحيث ان هذا الزعم باطل قانونا لان القاعدة القانونية المتقدم ذكرها عامة سواء كانت

صالح توفي عن ورثته وهم أولاده أبسخرون مقار ووسيلي مقار والست لينة مقار وزوجته الست شهده سعد وترك لهم ميراثا قدره ٦ ف و ٨ ط على عشر قطع منفصلة ذكرت في صحيفته وبينت فيها حدود كل قطعة منها وحوضها ونمرته وانه مع عدم حصول قسمة بين الورثة فان أبسخرون مقار ووسيلي مقار ولدى المورث باعا للمستأنف عليه أربع قطع محددة من المورث مقدارها فدانان و ١٣ قيراطا وذلك بعقدين أحدهما في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ نمرة ٥٣٣٥ الجيزة وثانيهما بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ ومسجل في ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ بنمرة ٢١٠ الجيزة . وبعد ذلك رفعت الست لينة مقار والست شهده سعد دعوى على المستأنف عليه وطلبتا الحكم لهما بنصيبهما وقدره ١٨ قيراطا شائعة في فدانين و ١٣ قيراطا المذكورة فحكم لهما بذلك باعتبار ان البائعين للمستأنف عليه لا يملكان في الفدانين و ١٣ قيراطا المحددة الا الباقي بعد ال ١٨ قيراطا شائعا لعدم حصول القسمة بين الورثة . وبعد ذلك رفع المستأنف عليه هذه الدعوى بطلب الحكم له بان يكون الفدانان و ١٣ قيراطا شائعا في جميع القطع العشر البالغ مقدارها ٦ أفدنة و ٨ قيراط « وحيث انه مما تقدم يتضح ان المستأنف عليه يريد ان يبدل المبيع اليه بالعقدين المذكورين ويجعله شائعا في القطع المحددة المباعة اليه ومعها القطع الأخرى المحددة والتي لم تذكر في عقد البيع « وحيث ان محل البيع يتحدد بما انعقد عليه نوعا

٥٠١

٧ يناير سنة ١٩٣٢

استئناف . اعلان الحكم الابتدائي . سريان ميعاد الاستئناف
بالنسبة للمعلن والمعلن اليه على السواء

المبدأ القانوني

لم يفرق القانون في المادة ٣٥٣ مرافعات بين من
اعلن الحكم ومن أعلن اليه بل قضى بوجه عام أن
ميعاد الاستئناف ستون يوما من الواجب أن يكون هذا
الميعاد واحداً بالنسبة للطرفين على السواء. وإنه وإن
كانت هذه المسألة خلافية سواء في فرنسا أو في مصر
فإن اللجنة التي شكلت لتعديل قانون المرافعات في
فرنسا سنة ١٨٨٣ قد أخذت بهذا الرأي وقررنه
كما أن الشارع المصري قرره فعلا في القانون المختلط
بتعديل المادة ٣٩٨ مرافعات بإضافة فقرة إليها بهذا
المعنى بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ وهو تشريع
تفسيري محض لأنه لم يأت بشيء جديد بل اقتصر
على تقرير أحد الرايين الذين كانوا قائلين من قبل
ويجب العمل به في القانون الأهلي أيضا حيث
لا يوجد ما يدعوا للقول بأن الشارع المصري أراد
أن يضع تفسيرا خاصا للمادة ٣٩٨ مرافعات مختلط
يخالف التفسير الذي يجب أن يكون للمادة ٣٥٣
مرافعات أهلي

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول
الاستئناف أو لالرفعه بعد الميعاد وثانيا لقلّة النصاب
» وحيث أنه فيما يتعلق بالسبب الأول فإن
المستأنف عليه يقول أن المستأنفة أعلنت اليه
الحكم في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٩ ونهت عليه بتنفيذه
مع حفظ حقه في استئنافه فيما لم يقض لها به ثم
استأنفته في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ أي بعد أكثر
من ثلاثة أشهر مع أن حقه في الاستئناف يجب
أن ينتهي بمرور ستين يوما

أملك البائع موروثه جميعها أو انتقلت ملكيتها
اليه بسبب آخر غير الميراث .

« وحيث أن المستأنف عليه زعم أيضا
أنه الأسبق في تسجيل عقد شرائه وإن تسجيل
عقود المستأنفين المذكورين جاء بعد تاريخ تسجيله
» وحيث أنه لا محل لقبول هذا الدفع لأن
الفاضل بين العقود بالتسجيل محله أن تكون
تلك العقود منصبة على عين واحدة .

« وحيث أن المستأنفين لا يعارضون المستأنف
عليه فيما هو باق له في القطع الأربع المبيعة
له ومقدار هذا الباقي هو فدان ١٩ و قيراطا
وقد طلبوا تعديل الحكم الابتدائي والحكم له
بها شائعا في القطع الأربع المذكورة ولا ترى
المحكمة مانعا من الحكم له بها

« وحيث أنه لهذا وجب تعديل الحكم المستأنف
والحكم للمستأنف عليه بمقدار ١ ف و ١٩ ط شائعا
في الأربع قطع البالغ مجموعها ٢ ف و ١٣ ط المينة
الحدود والمواقع بعقدى البيع الصادر أحدهما
بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل بقلم تسجيل
محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣
نمرة ٥٣٣٥ جيزة وثانيهما بتاريخ ١٨ فبراير سنة
١٩٢٤ ومسجل بقلم المذكور بتاريخ ١٤ مارس
سنة ١٩٢٤ نمرة ٢١٠ جيزة

« وحيث أنه مما تقدم يكون الملزم بمصاريف
الدعوى عن الدرجتين هو المستأنف عليه لأنه
هو الذي خسر دعواه

(استئناف صالح جرجس صالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد
لطفى جمعة ضد محمد عيد وحضر عنه الاستاذ حسن حسنى رقم
٧٨٩-٤٨ قضائية- رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك
وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

« وحيث ان المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات نصت على ان الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين الخ

» وحيث ان القانون لم يفرق في هذه المادة بين من أعلن الحكم ومن أعلن اليه بل قضى بوجه عام أن الميعاد ستون يوما ومن الواجب أن يكون هذا الميعاد واحدا بالنسبة للطرفين على السواء وإذا كانت الغاية من اعلان الحكم هو اعلام المعلن اليه بالحكم المذكور بطريقة رسمية فان هذا العلم يكون متوفرا من باب أولى بالنسبة لمن قام بهذا الاعلان ولا محل لان ينتظر بعد ذلك حتى يعلنه خصمه بالحكم من جانبه ايضا ليعلم به ويبدأ حقه في استئنافه فان هذه الطريقة ليس لها نتيجة عملية سوى كثرة الاجراءات بلا فائدة (انظر في ذلك جلاسون وتسييه جزء ٣ ف ٨٧٣ ص ٣١٨ وبواتار وكوليه داج جزء ٢ ف ٦٧٦)

« وحيث انه وان كانت هذه المسألة خلافية سواء في فرنسا أو في مصر فان اللجنة التي شكلت لتعديل قانون المرافعات في فرنسا في سنة ١٨٨٣ قد أخذت بهذا الرأي وقررت كما أن الشارع المصري قرره فعلا في القانون المختلط بتعديل المادة ٣٩٨ بقانون نمرة ٣٣ سنة ١٩١٣ باضافة فقرة اليها بهذا المعنى وهذا التشريع هو تشريع تفسيري محض لانه لم يأت بشيء جديد بل اقتصر على تقرير أحد الرأيين اللذين كانا قائمين من قبل في تفسير المادة ٤٣٤ من القانون الفرنسي اوى المقابلة للمادة ٣٩٨ من القانون المختلط قبل تعديلها

وكذلك يجب العمل به في القانون الاهلى أيضا حيث لا يوجد ما يدعو للقول بأن الشارع المصرى أراد أن يضع تفسيرا خاصا للمادة ٣٩٨ من القانون المختلط يخالف التفسير الذى يجب أن يكون للمادة ١٣٥٣ المقابلة لها في القانون الاهلى « وحيث ان معلن الحكم لا يضره هذا الرأى لانه لا يعطل عليه استعمال حقه في المدة القانونية المقررة لخصمه واذا ترك هذه المدة تنقضى دون ان يرفع استئنافا عن الحكم الذى اعلنه فمن الصواب تفسير ذلك بانه لا يرى في الحكم اجحافا بحقوقه وليس له ان يتظلم من مساواته بخصمه وإذا استأنف خصمه في آخر لحظة فانه يتجدد له حقه في رفع استئناف فرعى الى ان يفصل في الدعوى

» وحيث ان الرأى الآخر الذى يقضى بان اعلان الحكم يجعل ميعاد الاستئناف يبدأ بالنسبة لمن أعلن اليه الحكم لا بالنسبة لمن اعلنه انما يستند الى مبدأ أقدم في الفقه الفرنسى مقتضاه ان الانسان لا يمنع نفسه بنفسه nul ne se force soi-même ولكن هذه القاعدة لا وجود لها في القانون فضلا عن انها كما يقول جلاسون وتسييه غير معقولة كثير افا ان من يعلن الحكم يعلم حق العلم فلا يتحتم اعلانه بعد ذلك من جديد « وحيث انه لذلك يتعين قبول الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ولا محل اذن لنظر الدفع الثانى

(استئناف على افتدى رضا ناصر وآخرين وحضر عن الثالث الاستاذ محمد صدق ضد الست عائشة بسيون وحضر عنها الاستاذ عازر جبران رقم ٦٢ سنة ٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود العرجوشى بك وعلى زكى العربى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

مَحْكَمَةُ اسْتِثْنَاءِ الْفَرْعِ

المحكمة

٥٠٢

١٢ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - استئناف . أصلي وفرعي السابق منهما هو الأصلي .
عدم جواز رفع استئناف فرعي ضد مستأنف عليه
- ٢ - استئناف . حكم . اتلانه . سريان المواعيد ضد المعلن
والمعلن اليه على السواء .

المبادئ القانونية

١ - لا يتميز الاستئناف الأصلي عن الفرعي
الاباسبقية أحدهما عن الآخر فالسابق منهما هو
الأصلي .

ولما كان الاستئناف الفرعي هو في الواقع دفاع ضد
الاستئناف الأصلي فلا يمكن أن يوجه الا للاستئناف
الأصلي ولا يصح توجيهه إلى غيره من المستأنف عليهم

٢ - نصت المادة ٣٥٣ مرافعات على أن الميعاد
الذي يجوز فيه الاستئناف هو ستون يوما من يوم
اعلان الحكم لنفس الخصم وقد جاء النص عاما.
فالقول بأن الميعاد يسرى على من يعلن اليه الحكم
فقط هو تحميل لصيغة المادة ما لا تحتمله عبارتها.
وقد ذهب القضاء في بعض أحكامه إلى أن الميعاد
يسرى على من أعلن الحكم ومن أعلن اليه على السواء،
وهذا هو الرأي الذي يجب الأخذ به لأنه لا يتعارض
مع نص المادة وفيه الفهم الصحيح لغرض المشرع
من تحديد المواعيد حتى لا تبقى الخصومات معلقة
زمنًا طويلا وتحت رحمة من أعلن الحكم إذا لم
يسقط حقه في رفع الاستئناف إلا بمضي المدة الطويلة
المسقطه للحقوق . علاوة على أن من يعلن الحكم
لديه من الوقت الكافي قبل الاعلان وبعده للتفكير
فيما إذا كان يقبل الحكم أو لا يقبله فيستأنفه بدلا
من اعلانه فضلا عما له من حق رفع استئناف فرعي
إذا استأنف خصمه .

« حيث انه في أثناء سير الدعوى وبتاريخ
٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ رفع كل من مراد أحمد حسن
وعايد أحمد حسن وحسن طه أحمد حسن وورثة
جلال أحمد حسن المحكوم لهم ابتدائيا ببعض
طلباتهم استئنافا بصحيفة مستقلة ووجهوا طلباتهم
في استئنافهم هذا الى يوسف بقطر المستأنف
الأصلي وحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا
المستأنف عليه

« وحيث انه بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ أمرت
المحكمة بضم الاستئنافين بناء على طلب طرفي
الخصوم لأنهما عن حكم واحد

« وحيث ان الحاضر عن دولة محمد محمود باشا
دفع بالجلسة المذكورة بعدم قبول الاستئناف
المرفوع من مراد أحمد حسن ومن معه لتقديمه
بعد الميعاد وفصل ذلك في مذكرته الختامية
مرتكنا على أن الحكم المستأنف أعلن بتاريخ
٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ ولم يرفع الاستئناف الا في
٢٧ يناير سنة ١٩٣٢ بعد الميعاد المقرر قانونا الذي
يبدأ من تاريخ اعلان الحكم سواء أكان لمن أعلن
الحكم أو لمن أعلن اليه وعلى فرض أن الاستئناف
تقدم في الميعاد فقد وقع باطلا ولا غيا عملا بنص
المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات لأنه أعلن لمدة
أقل من ثمانية أيام قبل الجلسة ولم يقيد قبلها بثمانية
وأربعين ساعة وأضاف الى ذلك أن الاستئناف
المرفوع هو استئناف أصلي لأنه أعلن بصحيفة

مستقلة دون الاشارة بها الى أن الاستئناف فرعى
وقل بأنه حتى لو اعتبر استئنافا فرعيا فإنه غير
مقبول الا في حق المستأنف الأصلي

« وحيث ان المستأنفين ردوا على ذلك في
مذكرتهم الختامية بان الحكم المستأنف قد اعلن
من جانبهم فلا يسرى عليهم ميعاد الاستئناف
وزادوا على ذلك بان الاستئناف المرفوع منهم
انما هو استئناف فرعى يصح رفعه بالجلسة وهو
غير خاضع للاجراءات المنصوص عنها في قانون
المرافعات عن الاستئناف الاصيلي

« وحيث ان الذي يؤخذ من ذلك ان مقدم
الدفع يعتبر الاستئناف اصليا والمستأنفون
يعتبرونه فرعيا ولكنهم في الوقت نفسه يردون
على الدفع باعتبار ان الاستئناف المرفوع منهم
استئناف اصلي فيتعين البحث فيما اذا كان
الاستئناف اصليا او فرعيا وحكم القانون في كلا
الاعتبارين

« وحيث ان الاستئناف الاصيلي لا يتميز عن
الاستئناف الفرعى الا باسبقيه حدهما عن
الآخر

« وحيث انه لا نزاع ان الاستئناف المرفوع
من يوسف بقطر قد رفع اولا فيكون استئنافه
اصليا وتلاه الاستئناف المرفوع من مراد احمد
حسن ومن معه فيكون فرعيا ولا يغير من طبيعة
رفعه بصحيفة مستقلة وقيد بنمرة مستقلة خاصة
« وحيث ان المستأنفين انفسهم وهم اصحاب
المصلحة قد كيفوا استئنافهم كما جاء بمذكرتهم
الختامية باعتباره استئنافا فرعيا فوجب اعتباره
كذلك

« وحيث ان الاستئناف الفرعى هو في الواقع
دفاع ضد الاستئناف الاصيلي فلا يمكن أن يوجه
الا للمستأنف الاصيلي وهو في هذه الدعوى
يوسف بقطر ولا يصح أن يوجه به طلبات ضد
دولة محمد محمود باشا لأنه لم يكن مستأنفا اصليا بل
مركزه في الدعوى قبل رفع الاستئناف الفرعى
كمستأنف عليه من يوسف بقطر وهو بهذه الصفة
لا يوجه اليه طلبات بالاستئناف الفرعى (راجع
حكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ في ٧
يونيه سنة ١٩٢٢ المنشور بمجلة التشريع
والقضاء المختلط السنة الرابعة والثلاثين صحيفة
٤٧٣ وحكم محكمة الاستئناف المختلط المؤرخ
في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المنشور بالمجلة المذكورة
السنة الثالثة والثلاثين صحيفة ٧١ وحكم محكمة
الاستئناف المختلط المؤرخ في ١٩ نوفمبر سنة
١٩٢٥ المنشور بالمجلة المذكورة السنة الثامنة
والثلاثين صحيفة ٦٥)

« وحيث ان المستأنفين مع اعترافهم في
مذكرتهم بأن استئنافهم فرعى فقد ردوا على الدفع
على اعتبار ان الاستئناف اصلي شعورا منهم بما
ذهبت اليه المحاكم من ان الاستئناف الفرعى
لا يمكن ان يوجه الى مستأنف عليه وقالوا انهم هم
الذين اعلنوا الحكم فلا يسرى ميعاد الاستئناف
عليهم وترى المحكمة مع هذا الاضطراب ان تبين
رأيها في ذلك استيفاء لبحث الدفع والرد عليه
من كل وجوهه لما قد ينصرف اليه اضطراب
المستأنفين من اعتبار استئنافهم اصليا بالنسبة
لدولة محمد محمود باشا

« وحيث ان المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات

تنص على أن الميعاد الذي يجوز فيه الاستئناف هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم والنص بهذه الصفة لا يمكن ان يفهم منه بأن الميعاد بالنسبة لمن اعلن اليه الحكم فقط بل جاء النص عاما فالقول بان الميعاد يسرى على من يعلن اليه الحكم فقط هو تحميل لصيغة المادة بما لا تحتمله عبارتها وقد ذهب القضاء في بعض احكامه الى ان الميعاد يسرى على من اعلن الحكم ومن اعلن اليه على السواء ، وهذه المحكمة تأخذ بهذا الرأي الذي لا يتعارض مع نص المادة وفيه الفهم الصحيح لغرض المشرع من تحديد المواعيد في قانون المرافعات حتى لا تبقى الخصومات معلقة زمنا طويلا وتحت رحمة من اعلن الحكم اذا لم يسقط حقه في رفع الاستئناف الا بمضى المدة الطويلة المسقطة للحقوق علاوة على ان من يعلن الحكم لديه من الوقت الكافي قبل الاعلان وبعده للتفكير فيما اذا كان يقبل الحكم او لا يقبله فيستأنفه بدلا من اعلانه مع ما اعطاه القانون من حق رفع استئناف فرعى اذا استأنف خصمه الحكم الذي اعلنه به في اى حال كانت عليه الدعوى قبل قفل المرافعة امام محكمة الاستئناف

« وحيث انه متى تبين ذلك يكون الاستئناف قد تقدم بعد الميعاد اذا اعتبر اصليا فهو غير مقبول شكلا فلا حاجة بعد ذلك لبحث بطلانه المترتب على اعلانه قبل الجلسة بمدة اقل من ثمانية ايام وعلى قيده في اقل من ثمانية واربعين ساعة

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان الاستئناف الفرعى المرفوع من مراد احمد حسن ومن معه حاز شكله القانوني فيما يختص بتوجيهه الى

المستأنف الاصلى وهو يوسف بقطر وغير مقبول بالنسبة لدولة محمد محمود باشا سواء اعتبره اصليا أو فرعى

(استئناف يوسف بقطر وحضر عنه الاستاذ خنجر قس ضد ورثة جلال احمد حسن وآخرين وحضر عنهم الاستاذان حليم سيفين و ابا دير حكيم رقم ٢٦٦٠٢٦ ق- رئاسة حضرات اصحاب السعادة قوال العزة عبد العظيم راش باشار رئيس المحكمة وعبد الرحمن على بك ومصطفى رفعت بك مستشارين)

٥٠٣

٥ مايو سنة ١٩٣٢

استئناف - رفع استئناف عن أسباب الحكم المتأف .
الاسباب والمنطوق لا يقبلان التجزئة . جواز رفع الاستئناف
المبدأ القانوني

انه وان كان من المقرر فقها وقضاء أن استئناف الاحكام يكون عن منطوقها لا عن أسبابها إلا أنه في حالة ما اذا كانت الاسباب والمنطوق يكونان كلاهما لا يقبل التجزئة بحيث تكون الاسباب مستقلة عن المنطوق - قد فصلت في وجه من وجوه النزاع بين طرفي الخصوم فصلا ينشأ عنه مساس بحقوقهما فليس في هذه الحالة ما يمنع قانونا من رفع استئناف عن الأسباب .

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن الشيخ على مرسى دفع في صحيفة استئنافه وفي محضر الجلسة وفي مذكرته بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الشيخ علام سلامة مرتكنا في ذلك على أن الاستئناف منصب على اسباب الحكم المستأنف دون منطوقه الذي قضى للمستأنف بما طلب وهو رفض الدعوى فلا مصلحة له في رفع الاستئناف

« وحيث انه وإن كان الحكم المستأنف قد قضى في منطوقه برفض الدعوى المرفوعة من مقدم

«وحيث ان الامر في الاستئناف المرفوع ان الشيخ على مرسى كان يطالب ببطالان العقدين موضوع هذه الدعوى على أساس أنها يستران رهنا باطلا بحسب التصريح المعدلة لمواد القانون المدني في البيع الوفاي وكان دفاع المستأنف يذهب الى أن العقدين هما عقدا بيع وفاي فتقضت المحكمة في أسبابها باعتبار العقدين عقدا رهن صحيح تنطبق عليها أحكام الرهن وحفظت صراحة للشيخ على مرسى الحق في رفع دعوى محاسبة على حدة في الوقت الذي قضى فيه منطوق حكمها برفض دعواه .

«وحيث ان الفصل في الاسباب على هذه الصفة فيه مساس جوهرى بحقوق المستأنف وتكييف العقدين اللذين يتمسك بهما فترى المحكمة أن استئنافه مقبول .

«وحيث ان مقدم الدفع وان كان تمسك في نهاية مذكرته بطلب عدم قبول الاستئناف الا أنه ذكر بها عند الكلام عن الدفع بأنه لا يتمسك به «وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف واجب الرفض .

.....

(استئناف الشيخ علام سلامة وحضر عنه الاستاذ خنجر قص
ضد الشيخ على مرسى وحضر عنه الاستاذ محمد كامل حسين
رقم ١٦٨ سنة ٦ ق - بالهيئة السابقة)

الدفع مع الزامه بالمصاريف إلا أنه في أسبابه قد كيف العقدين موضوع هذه الدعوى على اعتبار أنهما عقدا رهن لا بيع وفاي كما ذهب اليه دفاع المستأنف وحفظ الحق صراحة لمقدم الدفع في محاسبة المستأنف عن ما قبضه من الربيع زيادة عن الفائدة القانونية بدعوى على حدة .

«وحيث ان صدور الحكم المستأنف بهذا المنطوق وتلك الاسباب هو الذي جعل الشيخ على مرسى يبادر الى اعلان الحكم المستأنف الى الشيخ علام سلامه حتى اذا لم يستأنفه اتخذ ذلك أساسا لرفع الدعوى التي حفظ الحكم له الحق في رفعها قبل المستأنف متمسكا بأن العقدين موضوع النزاع فصل فيهما نائيا بانهما عقدا رهن لا بيع وفاي ولذلك بادر المستأنف عقب إعلانه الى رفع هذا الاستئناف حتى يفسد على مقدم الدفع خطته هذه .

«وحيث انه ولو أن من المقرر فقها وقضاء أن إستئناف الأحكام يكون عن منطوقها لا عن أسبابها إلا أنه في حالة ما إذا كانت الاسباب والمنطوق يكونان كلا لا يقبل التجزئة بحيث تكون الاسباب مستقلة عن المنطوق قد فصلت في وجه من وجوه النزاع بين طرفي الخصوم فصلا ينشأ عنه مساس بحقوقهما فليس في هذه الحالة ما يمنع قانونا من رفع إستئناف عن الاسباب .

قضاء المحاكم الكلية

المبدأ القانوني

ان العقد المستتر (ورقة الضد) لا يؤثر على حق الغير الذي يتعامل مع أصحاب الاتفاق العبوري مادام يحسن النية

٥٠٤

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٢٢ إبريل سنة ١٩٣١

عقد مستر . حق الغير المتعاقد بحسن نية . لاثاثيره .

المحكمة

« من حيث ان المدعين طلبا الحكم بتثبيت ملكيتهما الى ٩ س و ٢١ ط موضحة المعالم والحدود باعلان الدعوى والغاء ومحو التسجيلات المتوقعة عليها بناء على طلب المدعى عليهم الخمسة الاول وار تكتنا في اثبات دعواهما الى عقدي بيع احدهما صادر من فاطمة محمد مرزوق المدعى عليها الثانية للمدعى عليه الاول ومسجل كليا في سنة ١٩٢٣ ب ٤ س و ٦ ط والثاني صادر من على مرزوق الشوبري المدعى عليه السادس للمدعى الثاني ومسجل في سنة ١٩١٩ والى كشوف تكليف » ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليهم الخمسة الاول دفع الدعوى بان المدعى عليه السادس لا يملك ما باعه من الاطيان الى المدعى الثامن وبأن الاطيان المذكورة مملوكة لوالده مرزوق الشوبري ويعت منه الى المدعى عليه السادس بطريق الصورية لسبب رغبته في تعيينه عمدة وان البيع الصوري لا يترتب عليه أثر ما بين العاقلين مستندا في ذلك الى ورقة محررة بمعرفة المدعى عليه السادس في القضية المدنية المضمومة نمرة ٢٠٥٩ سنة ١٩٢٧ مدنى اشمون تفيد ذلك . ثانيا ان التسجيل لا يصح العقود . ثالثا ان عقدي البيع لا ينطبقان على الارض المرفوع عنها الدعوى ولم يدفع باقى المدعى عليهم الدعوى بشيء ما

« ومن حيث انه تبين من ورق الدعوى ومستندات الطرفين انه لمديونية المدعى عليهم الاربعة الآخرين بصفة ورثة مرزوق الشوبري للمدعى عليهم الخمسة الاول بمقتضى حكم اتخذ

الاخرون اجراءات نزع ملكية عن الاطيان المرفوع بها الدعوى بحجة أنها مملوكة للورث فاخصمهم المدعيان في هذه الدعوى وطلبا تثبيت ملكيتهما الى هذا القدر وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضت المحكمة تمهيدا بنسب خير للانتقال الى الارض موضوع النزاع وتطبيق مستندات المدعين على الطبيعة وتحقيق وضع اليد وسيه ومدته

« ومن حيث انه تبين من تقرير الخبير الذى تأخذ به المحكمة لاسبابه لعدم الطعن عليه من المدعى عليهم الخمسة الاول بشىء ما ولموافقة المدعى عليه الثانى والذى أباه الباكون من المدعى عليهم الخمسة الاول عنهم أما الخبير عليه - أولا - ان الاطيان المرفوع عنها الدعوى تدخل في مستندات المدعين - ثانيا - انها في وضع يدهما من تاريخ الشراء وان البيع حقيقى لا صورى بدليل تنفيذه بوضع اليد . وعلى ذلك تكون النقطة الثالثة من دفاع المدعى عليهم الخمسة الاول غير صحيحة

« ومن حيث انه بالنسبة للورقة الصادرة من المدعى عليه السادس والتي تفيد أن البيع الحاصل من والده اليه كان بطريق الصورية فانه فضلا عن انها من وضع يده (يد البائع) ولا تؤثر على حق المشتري فيه الذى هو من الغير اذ من المبادئ المقررة ان العقود لا تضر ولا تنفع الا عاقيدها فانه من الثابت علما وعملا ان العقد المستتر (ورقة الضد) لا يؤثر على حق الغير الذى يتعامل مع أصحاب الاتفاق الصورى مادام حسن النية وعلى ذلك وحتى مع الفرض الجدلى بأن البيع الذى حصل للمدعى عليه السادس من والده انما كان بطريق الصورية فهذا

والكشف عن نياتهما بيد أن القضاء والفقه الفرنسي قد جريا على اعتبار أن محضر الصلح مهما كانت الالفاظ التي صيغ بها والقاب الذي أفرغ فيه لا يعد حاسما للنزاع الحالي فقط بل يعتبر حاسما لكل نزاع يثار في المستقبل مادام مصدره موضوع المادة الواقع فيها الصلح وكان متفرعا عنها وذلك تحقيقا لما قصده المتعاقدان

المحكمة

« حيث أن هذه الدعوى هي وليدة الدعويين المنضمتين رقمي ٢٣٢٧ مدني قنا سنة ١٩٢٢ و ٤١٨ مدني استئناف قنا سنة ١٩٢٣ طلبت المستأنفة تثبيت ملكيتها الى نصيبها الشرعي في ميراث زوجها وتقتضي ابتداءيا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢٣ بتثبيت ملكيتها الى س ١ و ٢ ط و ١ ف وانتهى الأمر استئنافيا بالتصديق على الصلح المبرم بين الطرفين وجعله في قوة سند واجب التنفيذ بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الا ان المستأنفة لم تقف عندها هذا الحد بل أقامت هذه الدعوى طالبة ريع القدر الآيل اليها

« وحيث انه يجب استظهار مدى ماير من اليه عقد الصلح السالف الذكر وهل يقتصر على النزاع المطروح امام المحكمة التي صدقت عليه ام يتعداه الى الامام بجميع أطراف ما يتفرع عن موضوع المادة الواقع فيها الصلح وما يتشعب عنها فيما بعد من الخلاف

« وحيث ان المادة ٥٣٤ مدني المستمدة من المادة ٢٠٤٩ من القانون الفرنسي وان اتفقتا في مدلولهما على أن الصلح لا يتناول سوى الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح بصرف النظر عما يستعمله طرفا المخصوم من الالفاظ في التعبير عن أغراضهما

لا يؤثر على حق المدعي الثاني الذي تلقى الملك من المدعي عليه السادس والذي تعامل معه على اعتبار أنه بائع حقيقي ظاهر ومن ثم فلا تأثير للصورية المزعومة على حق المدعي الثاني وتكون النقطة الاولى من دفاع المدعي عليهم الخمسة الاولى غير مقبولة ولا تأخذ بها المحكمة

« ومن حيث انه عن النقطة الثانية الخاصة بالتسجيل وأثره فهذا محله العقود الباطلة بطلانا جوهريا أو العقود الفاسدة لعيب من عيوب الرضا أما البيع الحاصل للمدعين فهو صحيح غير مشوب بشيء من ذلك ومن ثم يكون دفاع المدعي عليهم الخمسة الاولى على غير أساس عن هذه النقطة أيضا وتطرحه المحكمة ظهريا .

« ومن حيث انه لذلك يكون المدعيان على حق ويتعين الحكم لهما بطلباتهما مع الزام المدعي عليهم الخمسة الاولى وخدمهم بالمصاريف لتسليمهم في الدعوى .

(قضية جابر احمد سعد وآخر ضد امين مرزوق الشويري وآخرين رقم ١٩٩ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة عضوية حضرات يوسف رفعت بك وكيل المحكمة والقاضين محمد علي راتب ومحمد طاهر راشد)

٥٥٥

محكمة قنا السككية الأهلية

٣٠ يوليو سنة ١٩٣١

صلح — اعتباره حاسما للنزاع الحاصل فيه . وهل نزاع يفرع عنه وقصده المتعاقدان

المبدأ القانوني

انه وأن كانت المادتان ٥٣٤ مدني أهلي و ٢٠٤٩ مدني فرنسي المقابلة لها قد اتفقتا في مدلولهما على أن الصلح لا يتناول سوى الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح بصرف النظر عما يستعمله طرفا المخصوم من الالفاظ في التعبير عن أغراضهما

بصرف النظر عما يستعمله طرفا الخصوم من الالفاظ في التعبير عن أغراضهما والكشف عن نياتهما يبدان القضاء والفقهاء الفرنسي قد جريا على اعتبار ان محضر الصلح مهما كانت الالفاظ التي صيغ بها والقالب الذي أفرغ فيه لا يعد حاسما للنزاع الحالي فقط بل يعتبر حاسما لكل نزاع يثار في المستقبل مادام مصدره موضوع المادة الواقعة فيها الصلح وكان متفرعا عنها وذلك تحقيقا لما قصده المتعاقدان وقد ضرب القضاء الفرنسي لذلك مثلا فقضى بأن الصلح المعقود بين جملة شركاء بعد تسوية الحساب بينهم يعد حاسما لا بالنسبة لموضوع الشركة نفسها ولكن يتجاوزها الى الحق الشخصي لكل من الشركاء والخارج عن موضوع الشركة. وكذلك قضى بأن محضر الصلح الذي انتهى اليه أمر نزاع نشب بين موصى اليه وبين الورثة الشرعيين بسبب وصية اعتبرت باطلة - والذي تنازل بمقتضاه الموصى له عن حقوق ميراثية معينة - يعتبر حاسما لكل الحقوق التي يمكن للموصى له أن يطالب بها التركة المتنازع عليها مهما كانت الصفة التي يطالب بها (راجع شرح دالوز الجديد على القانون المدني المجلد الرابع الجزء الثاني الطبعة الاخيرة تعليقات على المادة ٢٤٩ صحيفة ١١٧٣ وحكم محكمة النقض الفرنسية المؤرخ ٣ يناير سنة ١٩٣١)

« وحيث انه بتصفح محضر الصلح المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨ يتبين منه أن المستأنفة اختصت بصفقتها بفدان وعشرة قراريط بماترك المورث وجاء في ختام البند السابع منه ان هذا

الصلح نهائي وحاسم بين طرفي الخصوم » وحيث أنه مما لا ريب فيه ان الربيع موضوع الخصومة كان محل الاعتبار وموضع النظر وقت تحرير محضر الصلح لانه كان الحلقة النهائية لسلسلة منازعات شجرت بين الورثة المتخاصمين فيما يختص بالاطيان الموروثة وبطبيعة الحال كان الربيع جزءا مت لازما للنزاع الذي تناوله الصلح بدليل مادون في صميم محضره صراحة من أنه نهائي وحاسم لكل نزاع بين الطرفين فلا يصح اذن للمستأنفة تجديد النزاع بأثارة الدعوى الحالية » وحيث انه يتضح مما تقدم أن دعوى المستأنفة على غير أساس ويكون الحكم المستأنف القاضي برفضها في محله ويتعين تأييده

(قضية سالة حسن عثمان بصفقتها وحضر عنها الاستاذ كامل اسحق ضد احمد سلامة وآخرين وحضر مع الاول الاستاذ محمد علي حسين رقم ١٦٩ سنة ١٩٣١ من - رئاسة وعضوية حضرات سليم بك زكي وكيل المحكمة والقاضيين احمد احمد ع. ض. و ابراهيم كامل واصف)

٥٠١

محكمة قنا الكلية الاهلية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١

مؤجر . واجباته قبل المستأجر . حالتها . مرمى القانون .

التزامه بالتسليم

المبدأ القانوني

ليس واجب المؤجر سلبيا بمحتا كما قد يفهم من تعريف عقد الايجار في المادة ٣٦٢/٤٤٥ مدني التي جاء في نصها الفرنسي أن المؤجر يلزم بتزك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة لأن يلزم بجعل المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة كما قضت بذلك المادة ١٧٠٩ من القانون المدني الفرنسي - فتسليم المؤجر العين المؤجرة للمستأجر خالية من أي طاق ليتمكن من الانتفاع بها في مقابل الاجرة ليس

واجبا بدورها على المؤجر فحسب بحكم عقد الايجار التبادلي الملزم للجانبين بل قد أشارت اليه المادة ٣٦٩ / ٤٥٢ مدني صراحة حيث قالت (يسلم الشيء المؤجر بالحالة التي يكون عليها ... الخ) ولا شك في أن التسليم لا يكون الا من جانب المؤجر، فاذا كان المستأجر السابق لازال واضعا يده على العين المؤجرة وجب على المؤجر عمل ما يلزم لاختلافها وتسليمها للمستأجر الجديد ليتمكن من الانتفاع بها خصوصا وأن حق المستأجر حق شخصي لا يسمح بوجود علاقة قانونية بينه وبين مستأجر سابق لازال واضعا يده على العين وعلى أي حال لا يمكن الزامه بمقاضاته مع مراعاة ما تقدم والفرق بين التعريفين المذكورين يظهر في أمور أخرى مما يدل على أن واجبات المؤجر عندنا أقل فقط منها في القانون الفرنسي وليست كلها سليمة

المحكمة

« حيث ان العقد الحاصل بين الطرفين المؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ حقيقة عقد ايجار وإن كان قد وصف بأنه توكيل وقد سلم المستأنف عليه بذلك بلسان محاميه قائلاً انه وصف بذلك الوصف لأنه محرم عليه التأجير للغير هذا فضلا عن انه سبق للمستأنف عليه أن رفع دعوى على المستأنف رقم ٤٦٩ سنة ٢٩ الا قصر ولما عدل طلباته فيها في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٩ قال أن بر الاقالة مؤجر منه للمستأنف

« وحيث ان القانون قد عرف عقد الايجار في المادة ٣٦٢ مدني بأنه عقد يلتزم به المؤجر بانتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقه مدة معينة باجرة معينة

« وحيث ان ذلك يستلزم بداهة وجوب تسليم

المؤجر العين المستأجرة خالية من أي عائق يحول دون انتفاعه بها. فاذا كانت في حيازة آخر كمستأجر قديم مثلاً وجب عليه اخلاؤها من تلك الحيازة (راجع عقد الايجار للاستاذ السنهوري رقم ١٨٧ و ١٨٠ ومراجعته وانظر بنوع خاص ما اشار اليه دوهلتس جزء ٢ الايجار فقرة ١٣٣ وحكم الاستئناف المختلط في المجموعة ٢٥ ص ٤٢ حيث حكم بان تسليم مفاتيح الدكان للمستأجر لا يعد تسليماً صحيحاً اذا كان المحل المؤجر قد استأجره قبل ذلك شخص اشهر افلاسه ووضعت عليه الاختام وحكم باريس الاستئناف باللوز ٩٤ - ٢ - ٥٣ الذي قضى بأنه لا تحسب الاجرة على المستأجر الا من وقت وضع يده على العين بعد اخلائها من الحيازة السابقة)

« وحيث ان عدم قيام المؤجر بالتزامه التسليم يجعل للمستأجر الخيار في طلب تنفيذ العقد او فسخه طبقاً للقواعد العامة وقد نصت المادة ٣٨٨ في الايجار على فسخ العقد لعدم وفاء احد المتعاقدين بما التزم به للآخر او لعدم قيامه بالواجبات المبينة في المواد السابقة (ومنها المادة ٣٦٢ المشار اليها) بغير اخلال بالتضمنينات الخ

« وحيث ان التعبير الفرنسي للمادة ٣٦٢ مدني أهلى عن التزام المؤجر Laisse jonir مع مقارنته بتعبير المادة ١٧٠٩ مدني فرنسي faire fonir لا يصح ان يستفاد منه كما يذهب الى ذلك المستأنف عليه ان التزام المؤجر في القانون المصري سلبى بحت أي ترك العين فقط الانتفاع اذ ان واجب التسليم مشار اليه صراحة في المادة ٣٦٩ مدني التي نصت « يسلم الشيء المؤجر بالحالة التي يكون عليها

الحـ» ولا شك في ان التسليم لا يكون الا من المؤجر بل ويضمن المؤجر تعرض الغير بدعوى حق على الشيء. بالمادة ٣٧٤ ولا يعقل وعقد الايجار عقد تبادل ملزم للجانبين ان لا يكون المؤجر ملزما بتسليم العين المؤجرة في مقابل اقتضاء الأجرة ومعنى النص العربي في هذا الصدد كالنص الفرنسي انه يجب على المؤجر ان يترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة هادئاً بعد تسليمها له بداهة تنفيذ للعقد من جانبه دون ان يتعرض له هو او الغير بدعوى حق على الشيء. طبقاً للواد ٣٦٩ و ٣٧٣ و ٣٧٤ مدني اهل وقد قال بعض شراح القانون المصري ان ذلك الفرق بين التعبيرين لفظي (دو هلتس جزء ٢ ايجار رقم ٣ و ٢) كما اشار الى ذلك الاستاذ السنهوري في هامش آخر رقم ٨) على ان من يتبع احكام الاجارة في القانون المصري والقانون الفرنسي يرى ان لاختلاف التفسيرين أثره في ان التزامات المؤجر اكثر في القانون الفرنسي منها عندنا - انظر المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مثلاً

« وحيث ان كون المؤجر اشتكى للإدارة ضد المستأجر السابق ورفع دعوى منع تعرض واسترداد حيازه ولم ينجح لا يصح ان يؤثر على حق المستأجر في التعويض وقد كان الواجب على المستأنف عليه رفع دعوى اخلاء اما وقد قصر في ذلك بل لم يرفع دعوى منع التعرض واسترداد الحيازة الا بعد ان رفع دعوى بقيمة الأجرة وحكم له بها على المستأجر السابق مما يصح ان يؤخذ منه انه قبل استمرار يده على المنطقة المؤجرة فهو مسئول عن نتيجة كل هذا التقصير

وهي حرمان المستأنف من منافع اجارته ولم يكن استطاعة هذا مقاضاة المستأجر السابق اذ ان حق المستأجر حق شخصي لا يسمح بوجود علاقة قانونية بينه وبين مستأجر سابق لزال واضعا يده على العين (انظر الاحكام المشار اليها في قضاء المحاكم الاهلية ١٩٢٠ - ١٩٣٠ للاستاذين جورج والياس عياش رقم ١٠٤) وعلى فرض انه يستطيع ذلك فليس ملزماً به « وحيث ان المستأنف يطلب تعويضاً عن ١٨ شهراً قدره بمبلغ ١٥٠ جنيهاً

« وحيث ان عقداً لا يجار لمدة سنة انما نص في البند الرابع على استمرار الاجارة لمدة ثلاث سنوات اذا استمر الفريق الثاني وهو المستأنف على السداد وواظب على الاقساط في المواعيد المتفق عليها

« وحيث ان المستأنف عليه بعدم تسليمه العين للمستأنف خالية من العوائق حرمة من فرصة مد الاجارة فليس هناك ما يمنعه من المطالبة بالتعويض عن مدة ١٨ شهراً الا أن المحكمة ترى ان المبلغ المطالب به مبالغ فيه ولا يزيد التعويض عن ثلاثة جنيهاً شهرياً بالضعف الحركة بسبب الازمة مع ملاحظة ان المستأنف ادى أو كان باستطاعته ان يؤدي أعمالاً أخرى ومع ملاحظة ان الاجرة في الشهر ١٥ جنيهاً و ١٦ ملياً

(قضية ابراهيم محمد عبدالرازق وحضر عنها الاستاذ اسماعيل عاشور ضد محمد ادريس حجاجي وحضر عنها الاستاذ نجيب سليمان رقم ١٦٨ سنة ١٩٢١ من برنامف وعضوية حضرات احمد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين صادق سعد وعبد السلام النحاس)

المختلط فيه محققا لا بطلان ما قد يصدر من المحاكم الأهلية ما ساء بحق ثابت لاجنبي حيث يتجنى لمصلحة الكل ترك الاختصاص للقضاء المختلط

(٤) انه وان كانت القاعدة ان العبرة في وظائف المحاكم بالوقت الذي ترفع فيه الدعوى الا أنه بجانب هذا لا يصح التفاضل عن اعتبارات تقدم على مصلحة المتقاضين أنفسهم وبالتالي عن مسلك القضاء المختلط ازاء أحكام المحاكم الأهلية ومبلغ احترامه لتلك القاعدة ولقوة الحكم الاهلي فيما له مساس بالاجنبي. وللرغبة في اجتناب التناقض بين الأحكام والسعي في البت بحكم واحد في النزاع القائم بين جميع الخصوم

الممكنة

« من حيث ان الحاضر عن المدعين طلب الحكم بشطب القضية ومن باب الاحتياط الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وفي كلتا الحالتين الزام المدعى عليها بالمصاريف والاعتاب - ومن باب الاحتياط الكلى - اذالم تر المحكمة وجها لزام المدعى عليها بالمصاريف ايقاف الدعوى حتى يفصل من المحكمة المختلطة في النزاع القائم بين الطرفين والمشتري الجديد

عن طلب الشطب

« من حيث ان الحاضر عن المدعين يرتكن في طلب الشطب الى أنه لم يعد له مصلحة في مباشرة الدعوى وذلك لان المدعى عليها تصرفت اثناء نظر الدعوى في العين موضوع النزاع الى الدكتور بييريو بير التابع لدولة فرنسا الذي تصرف بدوره في جزء من هذه العين الى آخرين من بينهم أجنبي » وحيث ان المدعى عليها لم تنزع في حصول هذا التصرف من جانبها بل اعترفت به على لسان وكيلها الذي عارض في طلب الشطب وصمم على

٥٠٧

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣١

١ - شطب القضية . أحواله المنصوص عليها قانونا . الاخذ بغيرها بطريق القياس .

٢ - ايقاف الدعوى . حالاته في القانون . أحوال أخرى .

٣ - اختصاص المحاكم الاهلية . رفع الدعوى امامها . ثم رفعها من جديد امام القضاء المختلط وادخال اجانب فيها . الحكم بعدم اختصاصها

٤ - اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى مرفوعة فيما بعد امام القضاء المختلط . منع تناقض الاحكام . موجب للحكم بعدم الاختصاص .

المبادئ القانونية

(١) ان شطب القضية بحسب نصوص القانون الاهلي يتأتى في حالة تغيب طرفي الخصوم في اليوم المحدد للحضور (مادة ١١٩ مرافعات) وفي حالة ما اذا حضر أحد طرفي الخصوم وتخلف الطرف الآخر ولم يطالب الحاضر بالحكم في غيبته (مادة ١٧) من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الاهلية) ويجوز أيضا على سبيل القياس الحكم بشطب القضية في حالة امتناع طرفي الخصوم عن المرافعة وابداء الطلبات أو اذا حضر او اتفقا على شطب القضية (٢) نصت المادة ٢٩٩ مرافعات على أحوال ايقاف الدعوى وهي وفاة أحد الخصام أو تغير حالته الشخصية أو عزله من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى بشروط واجراءات معينة وكذلك في حالة عدم امكن الفصل في الدعوى الا اذا فصل في مسألة أخرى يتوقف عليها . كالدعوى المدنية التي ترفع للمطالبة بالتعويض عن غيابه ولم يفصل فيها (٣) اذا رفع المدعى دعواه امام المحاكم الاهلية . ثم رفعها من جديد امام المحاكم المختلطة وادخل فيها خصوما آخرين من الاجانب فلم يحاكم الاهلية ان تحكم بعدم الاختصاص فيما يكون اتصال القضاء

للمدعى بطلبائه ويريد هذا تسجيل الاقرار وشطب
الدعوى فلا يقبل هذا الآخرون (انظر حكم محكمة
اسكندرية المدنية المختلطة الصادر في ٢٣ مارس
سنة ١٩١٥ جازيت سنة ٥ صفحة ٩١ نمرة ٢٢٦)
«وحيث انه لما تقدم ولا صرار المدعى عليهم
على السير في الدعوى يتعين رفض هذا الطلب .

عن طلب الايقاف

«حيث ان الحاضر عن المدعين يستند في
طلب الايقاف على انه بالنظر الى تصرف المدعى
عليها في العين لاجنبى فقد رفع دعواه على المدعى
عليها وعلى ذلك المشتري ومن تلقى الحق عنه امام
المحاكم المختلطة ومحدد لنظرها جلسة ٢٠ اكتوبر
سنة ١٩٣١

«وحيث ان المدعى عليها مع تسليمها برفع
الدعوى امام المحاكم المختلطة عارضت في الايقاف
«وحيث ان ايقاف الدعوى له احوال خاصة
نصت عليها المادة (٢٩٩) مرافعات وهو وفاة أحد
الأخصام أو تغير حالته الشخصية أو عزله من
الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى بشروط
مخصوصة وإجراءات معينة — كما أن هناك حالة
أخرى يتحتم فيها ايقاف الدعوى المطروحة
مؤقتا لأسباب خارجة عن مركز الخصوم حيث
لا يمكن الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة
أخرى يتوقف عليها — كما لو رفعت قضية مدنية
للمطالبة بتعويض عن جناية لما يفصل فيها من
المحكمة المختصة .

«وحيث ان الحال في هذه الدعوى ليست من
قبيل الأحوال المتقدم بيانها ولم يقل أحد أن رفع
الدعوى أمام المحاكم المختلطة يوقف الدعوى نفسها

السير في الدعوى مستندا الى ان حكم الشطب
لا يصدر في النظام الاهلي الا عند غياب المدعى
والمدعى عليه وما على المدعى اذا ما اراد ايقاف
السير في الدعوى دون ان يكون في ذلك مساس
باصل الحق الا ترك المرافعة

«ومن حيث ان شطب القضية بحسب
نصوص القانون الاهلي انما يتأتى في حالتين:
(الاولى) نصت عليها المادة ١١٩ مرافعات
وهي حالة تغيب طرف في الخصوم في اليوم المحدد
للحضور (والثانية) نصت عليها المادة ١٧ من
لائحة الاجراءات الداخلية للنحاكم الاهلية
وهي حالة اذا ما حضر احد طرفي الخصوم
وتخلف الطرف الآخر ولم يطلب الحاضر
الحكم في غيبته

«وحيث ان هناك حالتين يجوز للمحكمة ان
تحكم فيها بشطب القضية ولو ان القانون لم ينص
عليها ولكن العمل جرى عليهما بالقياس على
الحالتين اللتين نص عليهما (الاولى) اذا حضر
طرفا الخصوم واضربا عن المرافعة أى عن ابداء
الطلبات في الدعوى (الثانية) اذا حضرا واتفقا
على شطب القضية ففي هاتين الحالتين يعتبر
الخصمان الحاضران منسحبان ويعتبران انسحابهما
بمثابة الغياب في الدعوى

«وحيث انه فيما عدا ذلك لا يجوز للمحكمة
أن تقر طالب الشطب عن طلبه اذا ما أصر الخصم
الآخر على السير في الدعوى لجواز ان يرى أن
حقه ثابتا أو أن الدعوى غير محتملة الكسب
والشطب ضار به ومثال ذلك أن يكون في
الدعوى مدعى عليهم متعددون فيقر أحدهم

المختلطة الا انها ترى ضرورة الاخذ بها فيما يكون اتصال القضاء المختلط فيه محققا لا بطلان ما عساه تصدره المحاكم الاهلية ماسا بالفعل بحق ثابت لأجنبي حيث تحتم مصلحة الكل ترك الاختصاص للقضاء المختلط .

« وحيث ان طلب الحكم بعدم الاختصاص لا يتركز في الواقع على انتماء أحد الخصوم في الدعوى لاحدى الدول الاجنبية ولا هو قائم على رعاية مصلحة الاجنبى الغائب عنها وانما يقوم على مصلحة المدعين انفسهم الذين أرادوا أن يدخلوا الحائزين للعقار في هذه الدعوى فتعذر عليهم ومن أجل هذا رفعوا نفس هذه الدعوى على المدعى عليها والحائزين امام جهة قضائية يحتمل تدخلها مستقبلا لالغاء الحكم الصادر من هذه المحكمة في موضوع الدعوى

« وحيث انه وان كانت القاعدة ان العبرة في وظائف المحاكم بالوقت الذى ترفع فيه الدعوى الا انه بجانب هذا لا يصح التغاضى عن اعتبارات اخرى تقدم على مصلحة المتقاضين انفسهم وبالتالي عن مسلك القضاء المختلط أزاء احكام المحاكم الاهلية ومبلغ احترامه لتلك القاعدة ولقوة الحكم الاهلى فيما له مساس بالاجنبى - فمن أجل هذا ورغبة في اجتناب التناقض بين الاحكام والسعى فى البت بحكم واحد فى النزاع القائم بين جميع الخصوم . ترى المحكمة قبول الدفع والحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى .

« وحيث ان المدعين طلبوا الزام المدعى عليها بالمصاريف والاعتاب نظر الانها هى التى تسببت فى توجيه هذه الطلبات بتصرفها فى العقار أثناء

المطروحة أمام المحاكم الاهلية لاستقلال كلا القضائيين عن الآخر ولأن الفصل فى أحد الجهتين لا يتوقف على الحكم فى الدعوى من الجهة القضائية الأخرى ومن ثم فلا إيقاف ولا تعليق .

« وحيث انه لذلك يكون طلب الايقاف فى غير محله ويتعين رفضه

« عن طلب الحكم بعدم الاختصاص »

« حيث ان طلب الحكم بعدم الاختصاص مبنى على حالتين (الأولى) ان المدعين كان لهم الحق فى ادخال المشتري للعقار من المدعى عليها مباشرة أو غير مباشرة بصفتهم حائزين له فى هذه الدعوى حتى يسرى الحكم عليهم كما يسرى على المدعى عليهم ولكن بما أن بعض هؤلاء المشتريين اجانب فلا يمكن للمحاكم الاهلية أن تفصل فى الدعوى بالنسبة لهم . وبالتالي لا يجوز لها أن تنظر فى الدعوى الاصلية ايضا خصوصا وإن المدعين رفعوا دعوى بالفعل امام المحكمة المختلطة على المدعى عليها والمشتريين الحائزين للعقار (الثانية) لأنه يوجد صالح لأجنبي يتحتم مساس حقه ودخوله فى الدعوى .

« وحيث ان المدعى عليها ردت على هذا الدفع بقولها ان الخصومة مازال منعقدة بين البائع الوطنى (أى بينهما) ومدعى الملكية . والخصومة هى مقياس الصالح وبفرض وجود الصالح الاجنبى فان هذا الصالح طارىء على الدعوى والاختصاص يتحدد بتاريخ رفع الدعوى .

« وحيث انه وان كانت المحكمة ترى بأنه لا ينبغى ان تأخذ بنظرية الصالح المختلط الا فيما ورد به نص المادة (١٣) من لائحة ترتيب المحاكم

النزاع ولم تنتظر حتى يفصل فيه

« وحيث ان هذا الطلب فيه تعسف ظاهر ومخالفة للعدل والقانون لانه اذا كانت المدعى عليها قد تصرفت في العقار أثناء النزاع فتصرفها في ذاته لا غبار عليه لصدوره من شخص ذي يد لما يحكم عليه - وهو في نظر الكافة يعتبر مالكا الى ان يقضى عليه بالعكس وليس في استطاعة انسان أن يعارضها في هذا التصرف مادام لم يحكم ضدها ومادام الظاهر يؤيدها - أما قول المدعى عليها بتحملها المصاريف فليس له أساس قانوني ولا يؤيده العدل كما سبق البيان لأنهم هم الذين تسببوا في الدعوى، والقاعدة أن مصاريف الدعوى على من خسرها والحكم بعدم الاختصاص خسران للدعوى بلانزاع

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطلب المتعلق بالمصاريف والاعتاب.

(قضية سميرالامير فاطمة حيدر فاضل وآخرين ضد الست هنريت حير رقم ٣١٧ سنة ١٩٢٨ ك - رئاسة وعظوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك و ابراهيم زكى وحسن سليمان جاد)

٥٠٨

محكمة المنيا الكلية الأهلية

٢٦ أكتوبر سنة ٩٣١

١- مسئولية مدنية - عن دعوى كيدية - مرفوعة بسوء بية أول الكيد
٢- ضرر أدبي - عدم امكان تقديره - متروك لتقدير القاضي .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت الدعوى والمرافعة المشار اليهما في المادة ١١٥ م هما الاوسيلتين مقررتين لحماية الحقوق كان مبحث المسؤولية المدنية المترتبة على المادة ١١٥ هو واحد من مباحث الامراف في استعمال الحقوق بدون مقتضى أو سوء استعمال الحق (abus de droit) فليس كل طعن بالتزوير أو

انكارا للامضاء يوجب التعويض تطبيقا للمادة ١١٥ م بل لابد من أن يثبت أن الأذماء كان بسوء نية أو كان قد دفع به بقصد المكيدة - أى أن انكار التوقيع باعتباره حقا من الحقوق المقررة في القانون يكون موجبا للتعويض اذا ثبت أن استعماله كان بغير مسوغ شرعى أو مقتضى إلا الرغبة في الكيد

٢ - الاضرار الأدبية المجردة عن أى أثر مادي هي أمور اعتبارية محضه يستحيل على المحاكم تقويمها وليس هناك أساس لزنتها بل على القضاء أن يعالج كل حالة على حدة وعلى أساس أنه مادام الضرر أدبيا وجب أن يكون التعويض كذلك ويكفى فيه اقرار القضاء بخطأ الخصم لأن الشرف لا يقوم بمال

المحكمة

« حيث ان أساس الحق في دعوى المدعى

كونه كان يداين المدعى عليها في مبلغ ٢١١٠ جنيها بسنتين تحت الاذن أحدها ١٠٠٠ جنية والثاني قيمته ١١١٠ جنية مشروط فيهما التقاضى نهائيا أمام محكمة ملوى فلما استحق السند الاول ورفع به دعوى تحدد لنظرها جلسة ١٥ ديسمبر سنة

١٩٢٥ وفي غضون اعلان هذه الدعوى استحق السند الثاني فتعدل الطلب الى المبلغ جميعه ثم لجأت المدعى عليها الى طلب التأجيل مرارا حتى طعنت بالانكار على السند الذى قيمته ١١١٠ جنية وبذلك دخل الامر في نزاع كيدى استمر امام محكمة ملوى واسيوط الابتدائية زهاء الخمس سنوات و انتهى النزاع بالحكم بصحة السند المطعون عليه ابتدائيا في ٤ يونيه سنة ١٩٢٩ ونهائيا في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وانه بسبب هذا الدفاع الكيدى الذى اطال أمد الفصل

في الدعوى تكبد المدعى اتعابا كثيرة لمحامين الأستاذان أحمد بك علي وغالي بولس أفندي ومصاريف انتقال واتعاب خيرين استشاريين فضلا عما لحقه بسبب الطعن بالانكار من اساءة الى سمعته وما استحوذ عليه طول مدة التقاضي « وحيث انه يتضح من الاطلاع على القضية المنضمة نمرة ١٨٧٤ سنة ١٩٢٥ مدنى ملوى انه بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ طلب الوكيل عن المدعى عليها تأجيل القضية للاستعداد فتأجلت الدعوى لجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٢٦ وفيها اعاد الحاضر عن وكيلها طلب التأجيل للاستعداد ولادخال ضامين في الدعوى لانه يجوز ان يكونا قد سددا المبلغ فلما رفضت المحكمة طلبه قرر انه يطلب التأجيل للطعن على السند الذى قيمته ١١١٠ جنيه فتأجلت الدعوى لجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٢٦ وفيها قرر الوكيل عن المدعى عليها انه متفق مع زميله وكيل المدعى على التأجيل للصلح فتأجلت لجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ وفيها طعن وكيل المدعى عليها بانكار السند الذى قيمته ١١١٠ جنيه واعترف بالثانى فقضى بقيمته وأحيلت الدعوى على التحقيق بالنسبة للطعن بالانكار ثم تعين فيها خير قال بعدم صحة توقيع المدعى عليها الامر الذى اضطر المدعى لان يطيل بحثه عن مستندات قاطعه للنزاع حتى تقدم بشيكن على بنك مصر أحدهما مصر وف قيمته البالغة ٧٠٠ جنيه فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أى بعد تاريخ السند يومين والثانى بقيمته ٣٠٠ جنيه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وقدم كذلك تقرير استشاريا مثبتا لصحة التوقيع فلما ووجهت المدعى عليها هذه

الحقيقة انكرت الشيك الذى قيمته ٧٠٠ جنيه مع أنه موقع عليه من ابنها واعترفت بالشيك الآخر وقالت ان المدعى كان مستأجرا منها فى سنة ١٩٢٢ ولم يدفع قيمة التأمين البالغة ١٠٠٠ جنيه كلها بل سلبها مبلغ ٧٠٠ جنيه وحرر كميالة بمبلغ ٣٠٠ جنيه وانه بعد ذلك بسنة استرد منها الكميالة وحرر لها شيكا بالمبلغ مع ان تاريخ السند الذى قيمته ١٠٠٠ جنيه والمعترف به منها هو يونيه سنة ١٩٢٤ وليس يصح عقلا أن تكون دائنة فى مبلغ ٣٠٠ جنيه ثم لا تخصصها قبل تحرير سند مديونيتها بمبلغ ال ١٠٠٠ جنيه

« وحيث انه تبين من الشهادة المستخرجة من بنك مصر وتقرير الخبير الاستشارى صحة استلام المدعى عليها لقيمة الشيك المنكر كما تبين من محضر جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ ان المدعى عليها معترفة بصحة الكميالة المطعون فيها حين طلبت ادخال ضامن عسى أن يكون سد دجزء امنها والسداد لا يتأتى الا بعد الاعتراف بصحة السند « وحيث انه من ذلك ومن الحكمين النهائيين الصادرين فى موضوع الانكار والالزام بالدين يتبين ان المدعى عليها كانت تقصد بمرافعتها وادعاءاتها فى القضية المنضمة مكيدة خصمها المدعى باعترافها بصحة السند ثم انكارها لتصل بذلك الى مداجل النزاع والنيل من خصمها جزاء مطالبته بحق ترى هدره والافلات منه ولو جر الى مسئولية الغير والمساس بسمعته

« وحيث ان المادة ١١٥ م تنص على جواز الحكم بالتعويضات فى مقابلة المصاريف الناشئة عن

دعوى أو مرافعة كان القصد منها مكيدة الخصم « وحيث أنه لما كانت الدعوى والمرافعة المشار إليها في المادة ١١٥ م ماها الاوسيلتين مقررتين لحماية الحقوق كان مبحث المسؤولية المدنية المترتب على المادة ١١٥ هو واحد من مباحث الاسراف في استعمال الحقوق بدون مقتض سوء استعمال الحقabus de droit فانكار التوقيع باعتباره حقا من الحقوق المقررة في القانون يكون موجبا للتعويض تطبيقا للمادة ١١٥ اذا استعمل بدون مقتض ولا مصلحة للسكر وليس كل طعن بالتزوير أو انكار الامضاء يوجب التعويض اذ لا بد من أن يثبت أن الادعاء كان بسوء نية أو كان قد دفع به بقصد المكيدة أى ان استعمال الحق القانونى بدون فائدة محققة ولا مسوغ شرعى ولا مقتضى الاالرغبة فى الكيد أو الاضرار موجب للتعويض تطبيقا للمادة ١١٥ م (بلانيول فى نظرية سوء استعمال الحق نبذة ٨٧٢ مكررة حكم محكمة الزقازيق الاستئنافى ٥ - ١٢ - ٩٠٦ مجموعة عدد ٦٢ سنة ثامنة استئناف مختلط محاماة ص ٧٨ سنة ٥)

« وحيث ان هذه المحكمة ثبت لها من دفاع المدعى عليها فى القضية المنضمة سوء النية وقصد المكيدة فيتعين الزامها بتعويض المدعى عما ناله من ضرر تطبيقا للمادة ١١٥ م تقدر المحكمة الاضرار المادية من مصاريف انتقال وأجرة للمحاميين والخبراء الاستشاريين بمبلغ ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض « وحيث انه فيما يختص بالضرر الادبى أى تعويض المدعى عن اساءة المدعى عليها بطعنها الذى امتد الى سمعته فان الاضرار الادبية المجردة عن أى أثر مادى هى أمور اعتبارية محضة يستحيل

تقوئها وليس هناك أساس لزتها وتقديرها اللهم الا اذا تخلف عنها ضرر مادى كالتدفع فى سمعة تاجر وصعوبة التقدير لا تكون سببا لاهدار الحق بل على القضاء أن يعالج كل حالة على انه مادام الضرر أدبيا وجب أن يكون التعويض كذلك ولذا قضى بان من يناله ضرر أدبى من قذف بواسطة النشر يكفى ان يعرض بالزام قاذفه بنشر الحكم مرات (استئناف مختلط ١٢ يوليو سنة ٩٠٢) وان مبلغا تافها كعشرة قروش يكفى لتعويض شخص قذف فيه لان الشرف لا يقوم بمال ويكفى اقرار القضاء بخطأ الخصم (استئناف ١٤ ديسمبر سنة ٩٠١ وحكم اسكندرية فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠) حيث طلب المدعى ١٠٠٠ جنيه فقضى له بعشرة قروش

« وحيث ان المحكمة على هذه القواعد ترى تقدير مبلغ عشرة جنيهات تعويضا للمدعى عن الضرر الادبى

(قضية عبد المجيد بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الخالق عطيه ضد الستر وزاحنا وحضر عنها الاستاذ محمد بك توفيق المطار رقم ٢٧ - سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات محمد بهجت بك رئيس المحكمة والقاضيين محمد كامل شكرى وعلى الحشخانى)

٥٠٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

١- رقت . فى وقت غير لائق . اعطاء مهلة للعامل . حاله كونه يعمل فيها . لا ينافه

٢- اجارة الاشخاص . عدم النص على مدة الاجارة .

جواز فسخها فى أى وقت لائق له .

٢ - تعويض . عن الرقت . تقديره . موكل للقاضى .

٤ - تعويض . عما دفع من العامل لشركة الضمانات .

عدم ملزومية صاحب العمل به .

٥ - تعويض . عن الرقت . التفريق بين المدة المعينة فى

العقد والمدة التير معينة . أحكامها

المبادئ القانونية

١ - ان مجرد اعطاء مهلة للعامل لترك العمل لا يتنافى مع القول بأن فسخ العقد كان في وقت غير لائق خصوصاً وان هذه المهلة يقضيها العامل في أداء أعماله كالمعتاد ولا يكون لديه متسع من الوقت للسعي عن عمل جديد

٢ - في اجارة الأشخاص اذا لم ينص على مدة الاجارة جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت بشرط أن يكون لائقاً للفسخ والقانون المدنى لم يحدد مقدار التعويض في حالة الفسخ الغير اللائق بل ان ذلك متروك لتقدير القاضي

٣ - ليس هناك نص قانونى يقضى بأن للعامل الذى فصل من الخدمة في وقت غير لائق الحق في مكافأة يتحتم تقديرها باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سني خدمته والقياس على موظفي الحكومة في هذه الحالة هو قياس مع الفارق لأن لموظفي الحكومة لائحة للمعاشات وهي بمثابة قانون أو اتفاق بينهم وبين الحكومة وليس الحال كذلك مع العامل الذى يشتغل بدون اشتراط مدة معينة - انما قد سارت المحاكم المصرية وعلى الأخص المحاكم المختلطة على احتساب التعويض بمقدار مرتب ٦ شهور فقط وان هذا كاف لتعويض الضرر حتى يستطيع العامل ايجاد عمل آخر

٤ - ان صاحب العمل ليس ملزماً بدفع أى تعويض عما دفعه العامل الى شركة الضمانات قبل فصله لأن الضمانة التي يقدمها العامل هي لفائدته الخاصة حتى يعتمد صاحب العمل في الاستمرار في العمل وهي معلقة على شرط استمرار العمل الذى قدمت لأجله وتدور مع عقد الاجارة وجوداً أو عدماً

٥ - ليس للعامل الذى فصل في وقت غير لائق والذي كان يشتغل بدون مدة معينة الحق في

التعويض عن المدة الباقية لغاية بلوغه سن الستين لأن

القانون المدنى فرق بصرح العبارة بين حالتين . ففي المادة ٤٠٣ نص على وجوب التعويض لغاية نهاية المدة اذا نص في عقد الاجارة على مدة معينة - وفي المادة ٤٠٤ نص الشارع على جواز الفسخ في أى وقت شاء أحد المتعاقدين اذا كانت المدة غير محددة - وفي الحالة الأولى يستحق العامل التعويض عن جميع المدة التي لا يستطيع فيها الاستخدام عند الغير - وفي الحالة الثانية يستحق العامل التعويض عن الفسخ في وقت غير لائق فقط

المحكمة

« من حيث ان المدعى طلب بعريضة دعواه الزام المدعى عليه بصفته رئيس المجلس الملى الارثوذكس العام وناظراً للايقاف القبطية بأن يدفع اليه مبلغ ١١٩٦ جنيهاً و ٥٨٠ مليماً تعويضاً عن الضرر الذى لحق به بسبب فصله من وظيفته كصراف لخزينة البطريكة القبطية الارثوذكسية ابتداء من ٣ يونيه سنة ١٩٣١ للاستغناء عنه والغاء وظيفته وقد أوضح المدعى في عريضته بياناً لمفردات هذا المبلغ

« وحيث انه لا نزاع في أن المدعى كان صرافاً لخزينة البطريكة القبطية ابتداء من سنة ١٩١٩ كما يدل على ذلك الطلب المقدم منه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ (مستند نمرة ٣ حافظة المدعى عليها ٥ دوسيه) وكان قبل ذلك يشتغل نجاراً بمدرسة بولاق الصناعية القبطية فلذلك لا نزاع في أن المدعى فصل من الخدمة بسبب الغاء وظيفته وكان حائزاً لثقة رؤسائه بدليل خطاب الفصل المؤرخ ٤ يونيه سنة ١٩٣١ (حافظة المدعى مستند نمرة ٢) الصادر من المجلس الملى العام وفيه اشارة الى

استقامة المدعى وحسن سلوكه وأمانته

عن الطلب الاول

« حيث ان المدعى طالب أولا الحكم له بمبلغ ٣٤٠ جنيها باعتبار أن مدة خدمته ٢٠ سنة وأن مرتبه الشهري ١٧ جنيها واحتسب هذا المبلغ مكافأة باعتبار شهر عن كل سنة

» وحيث ان المدعى يرتكن على الصورة الفوتوغرافية للطلب المقدم منه في ١٤ مارس سنة ١٩٣١ الى غبطة البطريرك بخصوص صرف مكافأة باعتبار شهر عن كل سنة من مدة خدمته وما تحرر بذييل هذا الطلب بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣١ موقعا عليه بختم البطريرك وهذا نصه « حول على أولادنا المباركين أعضاء المجلس الملى العام لصرف مكافأة مقدمه عن كل سنة شهرا كطلبه حيث انه تقرر رفته وصار الغاء وظيفته » وحيث ان المدعى عليه لا يسلم بان هذا يعد اقرارا من المجلس بطلبات المدعى وتمسك بالمادة ٨ من القانون الصادر في سنة ١٩٢٧ الخاص بترتيب مجلس الاقباط الارثوذكس

» وحيث انه طبع هذا القانون بعد المجلس الملى العام بمختصا دون سواه بالتعامل مع المدعى والمدعى نفسه مسلم بما بدليل رفعه الدعوى على غبطة البطريرك بصفته رئيسا للمجلس الملى العام وحيث انه متى ثبت ذلك فيكون كتاب غبطة البطريرك الى أعضاء المجلس الملى العام بخصوص صرف مكافأة قدرها ما هية شهر عن كل سنة لا يربط المجلس الملى العام الا اذا صدر قرار من هيئته يقر هذا الاقتراح وبدون ذلك لا يكون له أى أثر قانوني قبل المجلس الملى ولا يسوغ للمدعى أن

يتمسك به ضده

» وحيث ان الرابطة القانونية بين المدعى والمدعى عليه منشأها عقد إيجار الأشخاص الذى لم يتحدد له مدة معينة

» وحيث ان القانون المدنى المصرى قد نص فى المادة ٤٠٤ أنه اذا لم ينص على مدة الايجار فى العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد فى أى وقت أراد بشرط أن يكون فى وقت لائق للفسخ » وحيث ان المدعى عليه يدفع الدعوى بأنه أخطر المدعى قبل فضاها بنحو ثلاثة شهور لذلك لا يحل له طلب التعويض المطلوب

» وحيث ان مجرد اعطاء مهلة للعامل لترك العمل لا يتنافى حتما مع القول بأن الفسخ ثانى فى وقت غير لائق خصوصا وأن هذه المهلة يقضيها العامل فى أداء عمله كالعادة ولا يكون لديه متسع من الوقت للسعى عن عمل جديد وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩١٥ (بمجموعة التشرية والقضاء عدد ٢٧ ص ٣٩٣) بهذا المبدأ وجاء فى حكمها أن المهلة التى تعطى قبل الفصل من العمل لا تخلى صاحب العمل من التزامه بالتعويضات اذا أن العامل المفصول له الحق بأن يكون لديه بعد ترك العمل وقت ينحصره للبحث والتحرى عن عمل آخر (أنظر أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٧ بمجموعة التشرية والقضاء عدد ٣٧ ص ٣٤٧) » وحيث انه يؤخذ من ظروف الدعوى أن المدعى قضى زما طويلا فى عمله وكان محل ثقة المدعى عليه وفصل فى ظروف مالية عسرة يتعذر معها العثور على عمل له فى وقت قريب بالرغم عن

المهلة التي أعطيت لذلك ترى المحكمة أن الفصل لم يكن في وقت لائق ويستحق المدعى تعويضا طبقا للمادة ٤٠٤ مدني

« وحيث أن القانون لم يحدد مقدار التعويض ولم ينص على شيء عن ذلك بل أن الأمر متروك لتقدير القضاء الذي يزن جميع الظروف والأعتبارات لكل حالة على حدها (انظر بودري

ووهل في كتاب الأجرة جزء ٢ ص ٥٠٠) والقول بأن التعويض يجب أن يبنى باختيار شهر عن كل سنة من مدة الخدمة ليس له أي أساس قانوني صحيح والقياس على موظفي الحكومة هو قياس مع الفارق لأن لموظفي الحكومة لائحة للعاشات تحدد ما لهم وما عليهم بالتفصيل عند ترك الخدمة فهي بمثابة عقد وقانون بين الموظفين والحكومة ولا شيء من ذلك بين العامل وصاحب العمل إذ لم يتحرر بينهما عقد شامل لتلك الشروط (يراجع نص المادة ١٧٨٠ فقرة

رابعة من القانون الفرنسي الذي يوضح بعض القواعد لتحديد مثل هذا التعويض) ويراجع حكم

محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ مجموعة التشريع سنة ١٧ ص ١٥٣

« وحيث أن المحاكم المصرية وعلى الأخص

المحاكم المختلطة اعتبرت أن منح العامل تعويضا باعتبار ماهية ستة شهور فقط هو تعويض كاف

عن الضرر الذي يلحق به في المدة التي يقضيها بلا

عمل حتى يستطيع أن يجد عملا آخر وحاء في حكم

محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣ يناير سنة

١٩٢٣ (مجموعة التشريع والقضاء سنة ٣٥ ص

١٣٩) « أن المحاكم قد سارت على مبدأ منح العامل

الذي يفصل من العمل بدون خطأ من جانبه تعويض قدره شهر عن كل سنة على شرط أن لا يزيد ذلك التعويض عن مرتبة ستة شهور فقط (انظر أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المعنى الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريع والقضاء سنة ٣٥ ص ٥١١) « وحيث أنه تطبيقا لما تقدم ترى المحكمة أن

التعويض على أساس ماهية ستة شهور هو تعويض كاف للمدعى عن الفسخ في وقت غير لائق لذلك يتعين الحكم له بمبلغ ١٧ جنيها $6 \times =$ ١٠٢ جنيه على اعتبار أن الماهية ١٧ جنيها شهريا بغض النظر عن تخفيضها أخيرا بسبب الأزمة المالية بمقدار ٢٠٪ لأن هذا تخفيض مؤقت يزول بزوال سببه وليس من العدالة احتساب هذا التخفيض عند تقدير التعويض عند ترك العمل نهائياً

عن الطلب الثاني

« وحيث أن المدعى طلب أيضا الحكم له بمبلغ ٢٠

جنيها و ٤٠٠ مليم وهو ما خصم من مرتبه بنسبة

٢٠٪ ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٣٠ لغاية مايو

سنة ١٩٣١ بسبب الضائقة المالية

« وحيث أن المدعى باقراره كان يقبض مرتبه

المخفض ويدعى ان ذلك بدون موافقته ورغم

اعتراضه

« وحيث أن تخفيض المرتب هو تغيير في

شروط الاتفاق بين المدعى والمدعى عليه ولو

أن هذا التغيير مؤقت إلا أن المدعى قبل هذا

التحديد ضمنه باقبضه المرتب المخفض واستمراره

جنيهاً وهو ما دفعه الى شركة الضمانات عن سنة ١٩٣١ وقد تسبب المدعى عليه في ضياعه عليه وعدم تحقق الفائدة التي دفعه لاجلها

« وحيث ان الضمانة التي قدمها المدعى إنما هي لفائدته الخاصة حتى يعتمد المدعى عليه للاستمرار في العمل وهي من ضمن الشروط لقبوله في خدمة المدعى عليه

« وحيث ان الاتفاق بين المدعى والمدعى عليه على العمل غير محدد المدة ويجوز للمدعى عليه فسخه في أي وقت طبقاً للمادة ٤٠٤ مدني فالضمانة التي يقدمها المدعى يجب أن تكون معلقة على شرط استمرار العمل الذي قدمت لأجله . ولا يسأل صاحب العمل عن التعويض عن ما بقي بعد ذلك من مدة الضمانة لان العامل يعلم وقت تقديم الضمانة ان عمله غير محدد مدته وأن الضمانة يجب أن تكون كذلك وأنها تدور مع العقد الأصلي أي عقد الاجارة وجوداً وعدماً لذلك يتعين الحكم برفض هذا الطلب

عن الطلب الخامس

« وحيث ان المدعى طلب أيضاً الحكم له بمبلغ ٨١٦ جنيهاً أي قيمة مرتب أربع سنوات حتى يبلغ سن الستين لأنه فصل قبل أن يصل إلى هذا السن « وحيث ان القانون المدني قد فرق بين حالتين الأولى إذا كانت مدة الايجار معينة وفسخ السيد الايجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره الخ مادة ٤٠٣ مدني . والثانية لم ينص على مدة الايجار جاز لكل من الطرفين فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لا تق للفسخ مادة ٤٠٤

على ذلك مدة ستة شهور . أما قوله أنه كان يقبض مرتبه مشفوعاً بالا اعتراض وحفظ الحق في كل مرة فهذا لا يناقض قوله الفعلي ان أن اعتراضه لم يكن جدياً والا لكان اتخذ من الاحراءات ما يدل على عدم رضائه حقيقة كذلك لم يقيم دليل على أن المدعى عليه خفض المرتبات بقصد الاساءة abusivement أذ ان المدعى يذكر ان التخفيض كان بسبب الضائقة المالية لذلك يتعين الحكم برفض هذا الطلب

عن الطلب الثالث

« من حيث ان المدعى طلب أيضاً الحكم له بمبلغ ١٥ جنيهاً و ١٨٠ مليماً لأنه استلم ماهيته عن أربعة ايام من شهر يونيو سنة ١٩٣١ ولم يستلم ماهيته الايام الباقية منه

« وحيث ان هذا الطلب مندمج فعلاً في الطلب الاول لان المدعى طلب أولاً الحكم له بتعويض عن فصله في وقت غير لائق وهو تاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٣١ الذي فصل فيه عن العمل وقد قضت له المحكمة بالتعويض المشار اليه آنفاً فلا محل لانظر هذا الطلب مرة أخرى وفضلاً عن ذلك فقد قدم المدعى عليه خطاباً أرسله له المدعى بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٣١ يخبره باستمراره في عمله الى ان يصفى ما بعده وقد انتهت هذه التصفية في ٤ يونيو سنة ١٩٣١ فلا محل اذا للمدعى في المطالبة باجرته عن الايام التالية لتصفية العهدة بل له فقط حق التعويض لأن هذا التاريخ غير لائق للفسخ

عن الطلب الرابع

« من حيث ان المدعى طلب الحكم له بمبلغ ٥

تاخره هو أنه فقير وطلب اعفائه من رسوم الاستئناف ولما قبل هذا الطلب رفع استئنافه وتمسك بان الفقر يعد قوة قاهرة «وحيث انه من المقرر علما وقضاء أن القوة القاهرة توقف سريان ميعاد الاستئناف كأنقطاع المواصلات والحروب مثلا — جارسونيه جزء ٦ طبعة ثانية رقم ٢٠٧٤ ص ٨٣٣ وشوفو وكاريه جزء ٤ ص ٣٩ المشار اليه فيما يلي وعشماوى بك مرافعات جزء ٢ رقم ٨٧٢ وقد أشار الى كريبون جزء ٢ رقم ٢٣٠٠ . وانظر أيضا داللوذ العملى جزء أول (الاستئناف فى المواد المدنية) ص ٦٢ رقم ٥٣٣ وقد أشار الى حكم لمحكمة كاين Caen فى ٦ يناير سنة ١٨٢٤ واكس Aix فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٢ وقد اعتبر من قبيل القوة القاهرة غش المحكوم له للحكوم عليه كما اذا ذكر عند اعلان الحكم محل اقامته غير حقيقى — داللوذ العملى أيضا نفس الجزء والصفحة رقم ٥٣٤ وقد أشار الى حكم لمحكمة رين Rennes صادر فى ١٤ يولييه سنة ١٨١٩ وحكم لمحكمة بوردو صادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٣٣ انظر أيضا المحاماة السنة الخامسة رقم ٣٧ ص ٥٢٨ حيث قالت محكمة اسكندرية بصفة استئنافية ان علماء التشريع قد اتفقوا على أن السبب القهرى يحيز مدميعاد الاستئناف وتركو للقاضى السلطة فى تقديره وضربوا من الأمثال على ذلك مسألة قطع المواصلات بين محل راغب الاستئناف وبين المحل المراد اعلان الاستئناف فيه ومسألة تأخير الرسالة التى يكلف بها مرید الاستئناف شخصا آخر باجراء اعلان الاستئناف اذا كان

«وحيث ان اجارة المدعى ليس لها مدة معينة ولا يوجد أى إتفاق بين الطرفين على أن يظل المدعى فى خدمة المدعى عليه لغاية بلوغه سن الستين لذلك يكون هذا الطلب على أساس غير قانونى ويتعين الحكم برفضه أيضا (قضية اسكندرا قدى عبد السيد وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن البلى ضد بطريكة خاتمة الاقباط الارثوذكس رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٣١ ك - رياسة وعضوية حضرات القضاة زكى خير الابوتيجى ومحمد كامل عوفى ومحمد شافى اللبان)

٥١٠

محكمة أسيوط الكلية الاهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

قوة قاهرة . عجز عن دفع رسم استئناف . اعتباره كذلك .
ايقاف ميعاد الاستئناف .

المبدأ القانونى

أن الفقر الذى يعجز صاحبه عن دفع رسم الاستئناف يعد قوة قاهرة توقف سريان ميعاد الاستئناف من وقت تقديم طلب الاعفاء من ذلك الرسم واعلانه للمستأنف عليه الى وقت قبول ذلك الطلب ثم يستأنف الميعاد سيره ، فاذا لم يتجاوز مجموع المدتين ميعاد الاستئناف كان الاستئناف مقبولا شكلا والافىكون غير مقبول شكلا

والتأخر فى تسليم صورة من قرار الاعفاء على فرض خبثه من قلم الكتاب لا يؤثر على ذلك ولا تنشأ عنه سوى مسئولية مدنية

المؤكدة

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقدمه بعد الميعاد اذ أن الحكم الابتدائى أعلن فى ١٦ مايو سنة ١٩٣١ ولم يحصل الاستئناف الا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣١ »
وحيث ان المستأنف رد على ذلك بأن سبب

التأخير بسبب اضطرابات داخلية (وأشير هنا إلى شوفو وكاريه جزء ٤ ص ٣٩) وقياساً على هذا المبدأ يجوز قبول الاستئناف المرفوع بعد فوات الميعاد إذا ثبت للحكمة أن المستأنف عليه غير محل إقامته بعد صدور الحكم الابتدائي وبعد إعلانه متعمداً تعجيز المحكوم عليه عن معرفة محل إقامته ليفوت عليه ميعاد الاستئناف

«وحيث أن الفقر المعنى من الرسوم أو عجز من يريد الاستئناف عن دفع رسوم الاستئناف مانع مادي قاهر من رفع الاستئناف إذا لا يستطيع قلم الكتاب أن يقبل الاستئناف إلا باحداً من أمرين إما دفع رسم الاستئناف أو صدور قرار بالاعفاء منه ولا يصح بأي حال أن يحول الفقر دون تحقيق العدالة

«وحيث أنه يترتب على ذلك أن يوقف إعلان طلب الاعفاء إلى من يراد الاستئناف ضده سريان ميعاد الاستئناف حتى يصدر القرار بالاعفاء وعند ذلك يزول المانع القهري وتكمل المدة السابقة

«وحيث أنه ان قيل أن إيقاف ميعاد الاستئناف لا يكون إلا بنص كالنص المشار إليه في المادة (٣٥٨) مرافعات التي تقضى بهذا الإيقاف في حالة وفاة المحكوم عليه فإن القوة القاهرة عذر عام لكل من منعه عن إجراء قانوني بل يقرر أنه من الممكن أن يوقف سريان ميعاد الاستئناف باتفاق الخصوم للصلح فإذا لم يتم الصلح في الميعاد المتفق عليه يستأنف الميعاد سيره — دالوز العمل في نفس الجزء والصفحة رقم ٥٣١ وقد أشير إلى حكم محكمة ريوم Riom

في ٤ أغسطس سنة ١٩١٨ «وحيث أن الحكم الابتدائي في هذه الدعوى أعلن في ١٦ ما يوسنة ١٩٣١ وقدم طلب الاعفاء في ١١ يونيو سنة ١٩٣١ (على قول المستأنف) وصدر قرار الاعفاء في ١٣ يوليو سنة ١٩٣١ فكان يجب على المستأنف أن يرفع استئنافه في أربعة أيام من هذا التاريخ أي لغاية ١٧ يوليو سنة ١٩٣١ هذا مع التسليم بقوله أنه قدم طلب الاعفاء وأعلنه للمستأنف عليه في ١١ يونيو سنة ١٩٣١ أما ولم يفعل ذلك ولم يرفع استئنافه إلا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣١ والقوة القاهرة المانعة له من رفع الاستئناف لم تعد ١٧ يوليو سنة ١٩٣١ وجب عدم قبول استئنافه شكلاً

«وحيث أنه وان كان ظاهره في ذيل قرار الاعفاء أن المستأنف لم يستلم صورة من هذا القرار إلا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣١ فإن تقصير المستأنف في سحب الصورة يجب أن يتحمل تبعته هو لا غيره وعلى فرض أن قلم الكتاب تأخر في تسليم الصورة هذه المدة فإنه من القواعد الثابتة أن إعلان صحيفة الاستئناف يجب أن يتم في المدة التي حددها القانون أما التأخير الحاصل من قلم الكتاب فلا ينشأ عنه سوى مسؤولية مدنية لمن ناله ضرر من التأخير ولا يصح عيباً في الإجراءات — استئناف مصر في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٩ المحاماة السنة العاشرة رقم ٢٦١ ص ٥٣٦ وكذلك إذا كلف أحد المحضرين في الميعاد بإعلان الاستئناف ولم يعلنه إلا بعد الميعاد يجب اعتبار عدم جواز الاستئناف ولا يبقى للمستأنف سوى اختصاص المحضر ومطالبته بالتعويض — الفهرست العشري الأول

للمسكيتها للحصة التي تطالب بها بطريق الميراث في
المنزلين المبينين باعلان الدعوى وذلك من صورة
الحكم ومحضر التسليم المقدمين منها ومن عدم
الطعن من قبل المدعى عليهم فيها بطعن مقبول
» وحيث ان المجلس البلدى المدعى عليه الاخير
قرر على لسان مندوبه الحاضر عنه بالجلسة انه
لا ينازع في الملكية وانه ينتظر الفصل فيها بين طرفي
الخصوم لاجل معرفة من يكون له الحق في قيمة
المنزل الثانى الكائن بشارع ترعة الوادى البحرى
نمرة ٣٣ ملك المبين الحدود والمعالم بالاعلان المعلن
للمجلس البلدى بتاريخ ٣٠ من شهر يونيه سنة ١٩٣١
» وحيث ان المدعى عليهم يدفعون الدعوى
بأنهم يمتلكون المنزلين المرفوع بشأنهما الدعوى
بوضع اليد عليها مدة خمسة عشر سنة مرتين في
ذلك على بضعة احكام قدموها فى الاوراق تجيز
هذا الامر بناء على أن المادة ٧٦ من القانون المدنى
نصها عام وقد أجاز تملك العقارات بوضع اليد
عليها مدة ١٥ سنة بشروط مخصوصة ولم يفرق في
ذلك بين العقارات التي يكون مالكاها الاصلى قد
امتلكها بسبب الميراث والتي امتلكها بأى
سبب آخر من أسباب الملك
» وحيث انه لاجل الوقوف على حقيقة قصد
المشرع المصرى فى هذا الموضوع لا يكفي
الرجوع الى ظاهر نص المادة ٧٦ وحده بل يلزم
الرجوع أيضا الى النصوص الأخرى التي سنها
لتقرير المبادئ والقواعد الخاصة بتنظيم حق
الملكية والأسباب التي يترتب عليها منشأه وزواله
» وحيث انه يلاحظ في هذا الصدد أن المشرع
عندما بحث في أسباب الملكية قد أفرد لها الباب

للمجموعة الرسمية رقم ٣٢٤ حكم استثنائى
» وحيث انه فضلا عن ذلك فان الحكم الابتدائى
قد صدر فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ أى قبل إعلانه
بأكثر من ثلاثة شهور ولم يكن هناك ما يمنع
المستأنف من تقديم طلب الاغفاء عقب صدور
الحكم ولو أنه لا يؤخذ قانونا الا من وقت الاعلان
(قضية اسماعيل سعداوى عثمان ضد عبد الحليم رضوان وآخر رقم ٦٩٤
سنة ١٩٣١ س - رئاسة وعضوية حضرات احدثات بك رئيس المحكمة
والقاضيين عبد المسيح خنالك ومحمد عبدالرازق)

٥١١

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

١٠ يناير سنة ١٩٣٢

ميراث - الحقيه - سقوطه بمضى ٣٣ سنة - لا بمضى ١٥ سنة

المبدأ القانونى

حددت الشريعة الاسلامية لسقوط دعوى
المطالبة بالمال الموروث ودعوى المطالبة بالمال
الموقوف ميعادا بطريق الاستثناء ٣٣ سنة بخلاف
المدة التي قررت لها لسقوط الدعاوى الأخرى الخاصة
بباقي الحقوق وهي ١٥ سنة فقط. فلا يسقط حق
الوارث في المطالبة بنصيبه في ملكية العين الموروثة
اذا سكت عن المطالبة بحقه مدة خمسة عشر سنة
واقترنت هذه المدة بوضع يد وارث آخر على العين
بشروط المادة ٧٦ مدنى وذلك لان زوال أى حق من
الحقوق بسبب مضي المدة أو لاي سبب آخر هو
من اخص الاحكام المتعلقة بهذا الحق فيلزم
الرجوع فيه لاحكام الشريعة الخاضع لها هذا الحق.
والمنطق لا يجيز ادماج احكام وضع اليد ضمن
الاحكام المتعلقة بحق الميراث.

المحكمة

» حيث ان دعوى المدعية صحيحة بالنسبة

الخامس من الكتاب الأول من القانون المدني وبعد أن أورد بيان تلك الأسباب في المادة ٤٤ منه ومن بينها الميراث ومضى المدة الطويلة قد أفرد لكل منها فصلا خاصا

«وحيث أنه نظر الكون الموارث من أخص المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية لارتباطها الشديد بنظام العائلة والعقائد الدينية للأفراد فقد اقتصر المشرع في الفصل الخامس الخاص بالموارث على وضع قاعدة عامة قاطعة في المادة ٤٥ مدني وهي وجوب الرجوع الحكم فيها لما هو مقرر في الأحوال الشخصية لليلة التابع لها المتوفى ولم يضع لهذه القاعدة أي قيد ولا استثناء

«وحيث أن أحكام مضي المدة لم تكن مجهولة من الشريعة الإسلامية التابع لها مورث الخصوم بل أن تحديد هذه المدة بخمسة عشر سنة قد أخذه المشرع عنها حيث لا وجود لها في القانون الفرنسي الذي استمد منه معظم أحكامه في المواد الأخرى. فقد وجب اتباع ما قرره هذه الشريعة الغراء في هذا الشأن

«وحيث أنها قد أعطت لدعوى المطالبة بالمال الموروث ودعوى المطالبة بالمال الموقوف أهمية خاصة وحددت أسقوطها بطريق الاستثناء مدة ٣٣ سنة بخلاف المدة التي قررتها لسقوط الدعاوى الأخرى الخاصة بباقي الحقوق وهي مدة ١٥ سنة فقط

«وحيث أنه ينبغي على ذلك عدم صحة القول بجواز سقوط حق الوارث في المطالبة بنصيبه في ملكية العين الموروثة إذا سكنت عن المطالبة بحقه مدة خمسة عشر سنة واقرنت هذه المدة

بوضع يد وارث آخر على تلك العين بالشروط الواردة ذكرها في المادة ٧٦ من القانون المدني وذلك لأن زوال أي حق من الحقوق بسبب مضي المدة أو لأي سبب آخر هو من أخص الأحكام المتعلقة بهذا الحق فيلزم الرجوع فيه إلى أحكام الشريعة الخاضع لها هذا الحق. والذي استمد وجوده منها

«وحيث أن القول بخلاف ذلك يتناقض مع نص المادة ٤٥ مدني الذي قضى بوجوب اتباع ما قرره الشريعة الإسلامية بخصوص حق الملكية الناشئ عن الميراث وعدم مخالفتها

«وحيث أنه لا مبرر للخروج عن النص العام لهذه المادة بغير نص صريح من القانون لمجرد أنه قد اشترط مضي مدة خمسة عشر سنة ضمن شروط أخرى أوجبت المادة ٧٦ مدني توفرها في حق وضع اليد ليصلح سببا آخر من أسباب الملكية وقد عقد له فصلا خاصا به والفصل السابع كما أن المنطق لا يجيز ادماج أحكام وضع اليد ضمن الأحكام المتعلقة بحق الميراث بحسب الشريعة الغراء إذا أريد تطبيقها عليه. لأن تلك الشريعة تنكر بتاتا حق وضع اليد ولا تقره لما فيه من احترام يد الغاصب وحمايته ضد صاحب الحق الشرعي وهو المالك للعقار قبل واضع اليد «وحيث أنه يتضح مما تقدم أن دفاع المدعي عليهم غير قائم على أساس

«وحيث أن المدعي عليهم لم ينازعوا في شيء بخصوص قيمة ريع حصة المدعية شهريا في المنزلين ولا في المدة المطلوب عنها ذلك الريع

وترى المحكمة أن تقدير المدعية في محله ويتعين
الحكم للمدعية بطلباتها

(قضية الست جليله محمد صالح وحضر عنها الاستاذ رزق مليب ضد
عبد الوهاب افندي السيد صالح وآخرين وحضر عن الاول والثالث والرابعة
والخامسة الاستاذ علي منصور رقم ٢٤٧ سنة ١٩٣١ ك- رثانة وعضوية
حضرات محمد توفيق مري بك رئيس المحكمة والقاضيين حبيب فهمي ومحمد
عبد الكريم الصفتي)

٥١٢

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٦ يناير سنة ١٩٣٢

حكم تهديدي - بالزام بمبلغ دين غير معين ومتنازع فيه . عدم
جواز التنفيذ به

تهديد مالي - احتدائه - من تاريخ الحكم الاستثنائي . عدم
اعتباره تعويضا - بل عقوبة لعدم الاذعان لحكم القاضي

المبادئ القانونية

(١) لا يجوز تنفيذ الحكم القاضي بتهديد مالي
اذ فضلا عن أن التهديد المالي دين غير معين ومتنازع
فيه فان الحكم القاضي به غير حائز لقوة الشيء المحكوم
به فاذا توقع حيز تنفيذ هذا الحكم كان الحيز باطلا
(٢) لا يحسب التهديد المالي الا ابتداء من التاريخ
الذي يعينه الحكم الاستثنائي لان المحكوم عليه به
في حل من عدم تنفيذ الحكم الا ابتداء من مادام أنه
غير نهائي ولا يعتبر التهديد المالي تعويضا للضرر
الذي لحق المحكوم له به بل هو عقوبة على عدم
الاذعان لأمر القضاء .

المحكمة

« حيث ان المدعين طلبوا الحكم بالغاء محاضر الحجز
المؤرخة أول واثنين يوليو سنة ١٩٣٠ المتوقعة على
منقولاتهم ومواشيهم لصالح المدعى عليهم
بمبلغ ٥٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليا متجمدا التهديد المالي
الذي قضى عليهم به في الدعوى المدنية نمرة ٢٧٤
سنة ١٩٢٢ شبراخيت وذلك عن المدة من ٢٧

ديسمبر سنة ١٩٢٨ تاريخ اعلانهم بالحكم الى
٢٩ يونيو سنة ١٩٣٠ تاريخ تنفيذه وارتكنا في هذا
الطلب على أن الحكم القاضي بتهديد مالي ان هو الا
حكم تهديدي ليس له قوة الشيء المحكوم به فلا
يجوز اذن التنفيذ بمقتضاه .

« وحيث ان المدعى عليهم رفعوا دعوى فرعية
على المدعين بجلسة ١٧ يناير سنة ١٩٣١ يطالبونهم
فيها بمبلغ ٥٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليا تعويضا للضرر
الذي لحقهم بسبب حرمانهم من الانتفاع بحق
المرور في الطريق الذي هدمه المدعون وامتنعوا
عن رده لأصله تنفيذا للحكم الصادر في الدعوى
المتقدمة وقالوا أنه متى قدرت المحكمة هذا التعويض
أصبح الحجز صحيحا بالنسبة للمبلغ المقدر
وجاز لهم تنفيذه .

« وحيث انه لا نزاع في أن الحكم القاضي
بتهديد مالي ليس له قوة الشيء المحكوم به
وبالتالي لا يجوز تنفيذه بل يصح أن يكون أساسا
لدعوى جديدة بطلب ما تجمد من مبلغ التهديد
المالي وللقاضي نفسه الذي قضى بالتهديد المالي
أن يقيه كما هو أو يعدله أو يرجع عن قضائه كلية
بألفائه (راجع بلا نيول نبذة ٢٠٨ وما بعدها
وبودري لا كنتري وباردال التزامات جزء أول
نبذة ٤٧٨ وجار سونيه جزء ٤ صحيفة ٧٢ وما بعدها
وحكم محكمة النقض الفرنسية ٧ نوفمبر سنة
١٨٨٨ سيريه ١٨٩٠ / ١ - ٥٧ / واستئناف
مختلط ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٥ مجموعة التشريع سنة ١٧
ص ٨٩ واستئناف أهلي ٢٢ يناير سنة ١٩٠٧ ومصر
الاهلية ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مجموعة رسمية سنة ٨
ص ١٦٨ و سنة ٢٩ ص ٣٤٧) .

المروور في الطريق الموصل لحقوقهم مع أنه عقوبة على عدم الاعتذار لأمر القضاء .

« وحيث أنه يتعين اذن البحث فيما إذا كان المدعون قاموا بتنفيذ الحكم الاستثنائي القاضي بالزامهم برد الطريق الى أصله في مدى الأسبوع التالي لإعلانهم بهذا الحكم أم أنهم امتنعوا عن الرضوخ لحكم القضاء بشأنه .

« وحيث أنه ثبت من الاطلاع على صورة الشكوى نمرة ٦٦٢ سنة ١٩٣٠ شبراخيت ان المدعى عليه الأول أقر فيها أنه أعلن الحكم الاستثنائي للمدعين في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ وأنهم ردوا الطريق الى أصله في ٤ ابريل سنة ١٩٣٠ ولكن بغير ارجاعه الى منسوبه الاصلى وتنازل فعلا عن شكواه لانه تصالح معهم .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم الصادر في الدعوى نمرة ٢٧٤ سنة ١٩٢٢ تبين أنه قضى بالزام المدعين برد الطريق البالغ طوله ٤٠٠ قصبه الى أصله بعرض ٤ امتار وربع في الاجزاء التي هدمت منه كل منهم فيما يقابل أطيانه وذلك في ظرف أسبوع من تاريخ اعلان الحكم والا فتن يتأخر منهم يكون ملزم ما يدفع جنيته عن كل يوم من أيام التأخير ويكون للمدعين فوق ذلك الحق في رد الطريق الى أصله بمصاريف يدفعونها ويرجعون بها عليهم .

« وحيث أنه يتضح من ذلك ان الحكم لم يتناول مسألة منسوب أرض الطريق بل اقتصر نصه على طوله وعرضه ولم يتبين من الاطلاع على ملف الدعوى المتقدمة شيء عن هذا المنسوب قبل هدمه وبعد رده الى أصله .

« وحيث أنه ثبت من الاطلاع على محضر

« وحيث أنه من جهة أخرى فقد نصت المادة ٣٨٤ مرافعات على عدم جواز التنفيذ الا لدين معين خال من النزاع ولا شك أن التهديد المالى دين غير مقدر ولا يتقدر إلا بحكم القاضى فاذا حجز بمقتضى هذا التهديد المالى وحده كان الحجز باطلا (استئناف مخطاط ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٤ مجموعة التشريعات سنة ٦ ص ٣٥٥) « وحيث أنه متى تقرر ذلك كانت محاضر الحجز المؤرخة أول واثنين يوليو سنة ١٩٣٠ حصلت تنفيذ الحكم لا يجوز تنفيذه اذ فضلا عن ان هذا الحكم لم يكن حائزا لقوة الشيء المحكوم به فان الدين فيه غير معين ومتنازع فيه كما تقدم ففى بلا مرأ باطله . « وحيث ان ما ذهب اليه المدعى عليهم من أن القضاء لهم بالتعويض فى الدعوى الفرعية يجعل الحجز صحيحا بالنسبة للبلغ الذى تقدره المحكمة هو قول غير صائب اذ أنه فضلا عن أن التعويض لم يقض به بعد فان القضاء به لا يزيل البطلان المشوبة به محاضر الحجز المتوقعة تنفيذا لحكم لا يجوز تنفيذه

« وحيث أنه مما تلاحظه المحكمة عن مطالبة المدعى عليهم للمدعين بمبلغ ٥٤٢ جنيه او ٤٣٠ مليما متجمدا التهديد المالى أنهم احتسبوه من ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تاريخ اعلان المدعين بالحكم الصادر فى الدعوى نمرة ٢٧٤ سنة ١٩٢٢ شبراخيت مع وجوب احتسابه من تاريخ اعلانهم بالحكم الاستثنائى ١٢٠ سنة ١٩٢٩ اسكندرية القاضى بتأييد الحكم الأول لأن المدعين فى حل من عدم تنفيذ ما قضى به هذا الحكم مادام أنه غير نهائى كما أنها تلاحظ أنهم اعتبروه تعويضا للضرر الذى لحقهم من جراء حرمانهم من استعمال حق

الثانية حتى لا يحرم المتهم من حق المحاكمة أمام درجتي التقاضى:

٢ - أن القاعدة التي يجب السير عليها في تحديد سلطة محكمة الدرجة الثانية هي أنها لا تملك إحداث أى تغيير فى الاتهام متى ثبت أن التهمة الجديدة ذات أركان مختلفة عن التهمة الأولى وإن دفاع المتهم أمام محكمة أول درجة فى الوقائع التى عرضت عليها لم يتناول بحث هذه الأركان ولم تنح الفرصة للمتهم لابتداء أوجه دفاعه

٣ - لا يجوز لمحكمة الجناح المستأنفة أن تغير وصف التهمة من اهانة موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته إلى تهمة السب العلنى طبقاً للمادة ٢٦٥ لأن التهمة الأخيرة تستلزم ركن العلنية الذى لم يكن محل بحث أمام القاضى الجزئى ولم يتناوله دفاع المتهم.

المحكمة

« حيث أن التهمة التى وجهت الى المتهم أمام محكمة أول درجة هي اهاتته بالقول حسن عبد الكريم البوليس الملكى اثناء تأدية وظيفته طبقاً للمادة ١١٧ من قانون العقوبات

« وحيث أن الحكم المستأنف قضى ببراءة المتهم من هذه التهمة لانه ثبت أن المتهم لم يكن يعلم ان المجنى عليه من رجال البوليس، ومن أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٧ ان يكون المتهم وقت ارتكابه التحدى عالماً بصفة المجنى عليه أى انه موظف وانه يؤدى وظيفة عمومية

« وحيث أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به لذلك يتعين الحكم بتأنيده فى ما يختص بتطبيق المادة ١١٧ من قانون العقوبات

« وحيث أن النيابة رفعت استئنافاً عن هذا الحكم وطلبت النيابة أمام محكمة الدرجة الثانية تغيير

التنفيذ الخاص باعادة الطريق الى أصله المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩١٩ ان المحضر المنكلف بالتنفيذ رأى ان الطريق أعيد الى أصله فيما عدا بعض أجزاء قليلة منه وجد عرضها أقل من العرض المنوه عنه فى الحكم وأبدى له المدعون استعدادهم لجعل عرض الطريق جميعه مطابقاً لنص الحكم المذكور. « وحيث انه يتضح مما تقدم ان المدعين اذعنوا لامر القضاء برد الطريق الى أصله فى الميعاد الذى نص الحكم على وجوب التنفيذ فيه وظاهر ان التقصير الحاصل وقع منهم عفو ولم يكن عن عمد « وحيث أن المحكمة ترى من كل ذلك ان

الدعوى الفرعية التى رفعها المدعى عليهم على المدعين على غير أساس صحيح وتحكم برفضها.

(قضية الشيخ عطا الله الديسى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مرسى محمود ضد محمود عبد الرحمن جويد وآخرين رقم ٥٥٦ سنة ١٣٠٠ ك برئاسة وعضوية حضرات محمد شرمى بك وكيل المحكمة والقاضين فؤاد عزيز ومحمد فوزى)

٥١٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

١ - استئناف محكمة الجناح المستأنفة سلطتها فى تعديل وصف التهمة.

٢ - استئناف محكمة الجناح المستأنفة، لا تملك أى تغيير فى الاتهام.

متى ثبت أن التهمة الجديدة ذات أركان مختلفة عن التهمة الأولى

٣ - اهانة موظف عمومى . عدم جواز تغييرها بالاستئناف

الى تهمة سب علنى لانعدام ركن العلنية فى الأولى . ووجوب

تقريره فى الثانية . لم يسبق بحثه فى الحكم الابتدائى

المبادئ القانونية

١ - يجب التفرقة بين تغيير وصف التهمة أى

التكليف القانونى وتغيير الاتهام - فالأول من

وظيفة محكمة الجناح المستأنفة والثانى يخرج عن

سلطتها وتغيير الاتهام يعد بمثابة الفصل فى طلبات

جديدة لا يجوز الحكم فيها لأول مرة أمام الدرجة

الوصف وتطبيق المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات باعتبار ان هذه الالفاظ مخدشة للناموس والاعتبار ودفع المتهم بان تغيير هذا الوصف يفقده درجة من درجات التقاضى لان النيابة لم تمسك بالوصف الجديد امام محكمة الدرجة الاولى «وحيث انه مما لا شك فيه انه يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تغير وصف التهمة لان مهمتها تصحيح الحكم المستأنف ومن ذلك ان تدارك الخطأ في التكيف القانوني الظاهر في حكم محكمة اول درجة وقد سار قضاء محكمة النقض على ذلك (انظر كتاب جندى عبد الملك بك المبادئ الجنائية صحيفة ١١٠ والأحكام الواردة في هذا الموضوع) «وحيث انه يجب التفرقة بين تغيير وصف التهمة changement de qualification وتغيير الاتهام prevention فالاول هو عبارة عن تبديل نص قانوني بدل الآخر اما الثاني فهو ابدال التهمة التي اعلن بها المتهم بتهمة أخرى منفصلة عن الاولى في اركانها وشرائطها وتشمل بعض الافعال التي لم تتناولها التهمة الاولى (جار وتحقيق الجنايات صحيفة ٣٣٣ جزء ٢ وجزء ٥ صحيفة ١٩٣ بند ١٧٢٨) «وحيث انه لا يسوغ لمحكمة الدرجة الثانية ان تغير الاتهام الذي اعلن به المتهم امام محكمة اول درجة والذي كان دفاعه محصورا فيه لان الحكم في التهمة الجديدة يعتبر بمثابة الفصل في طلبات جديدة طرحت لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية ولو ان قانون تحقيق الجنايات لم ينص على المنع في الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم لمحكمة الدرجة الثانية انما ورد هذا المنع في المادة ٣٦٨ من

قانون المرافعات المدنية ونصها (لا يجوز ان تقدم في الاستئناف طلبات جديدة) وهذا يسرى على الاستئناف في المواد الجنائية لان الحكمة في كل من الاستئناف المدني والجنائي واحدة وهي الا يحرم المتهم أو الخصم من ضمان التقاضى امام درجتين وقد وضعه الشارع المصري حرصا على العدالة اذ يكون للمتهم أو الخصم مفرع امام درجة اخرى يلتجىء اليه اذا وقع خطأ في حكم محكمة اول درجة (انظر جرائم لولان جزء ٢ تحقيق الجنايات صحيفة ٥٨ بند ٧٢٨)

«وحيث ان القاعدة التي يجب السير عليها في تحديد سلطة محكمة الدرجة الثانية هي انها لا تملك احداث اي تغيير في الاتهام متى ثبت ان التهمة الجديدة ذات اركان مختلفة عن التهمة الاولى وان دفاع المتهم امام محكمة اول درجة في الوقائع التي عرضت عليها لم يتناول بحث هذه الاركان ولم تتح الفرصة للمتهم لا بداء اوجه دفاعه عنها امام القاضى الابتدائي (انظر كتاب ليو واتيفان التعليق على قانون تحقيق الجنايات مادة ١٨٢ صحيفة ٧٦٩ بند ٨٨ وما بعده) وقد سرد هذا المؤلف احكام عديدة قضت بعدم قبول التغيير في الاتهام في الاحوال الآتية منها. ان الموظف العمومي الذي اتهم بعقد زواج بدون حصول رضا المتعاقدين المنصوص عنه في المادة ١٩٩ عقوبات فرنسي لا يجوز توجيه تهمة جديدة عليه وهي أنه عقد الزواج بدون ان تقدم المستندات المنصوص عليها قانونا وان المتهم الذي قدم للمحكمة اولا بتهمة التعدي على من نيظ بخدمة عامة لا يجوز تغيير التهمة ضده الى تهمة الايداء

الخفيف وحكم أيضا انه لا يجوز تعديل التهمة في هتك العرض الى تهمة الايذاء العمد - وان من قدم لمحاكمته بتهمة الزنا لا يجوز تعديل الاتهام ضده بجنحة افساد الاخلاق وان من رفعت ضده الدعوى العمومية بتهمة سرقة مستندات لا يجوز سعاقة بتهمة جديدة وهي الاتلاف العمد لتلك المستندات. وحكم ايضا ان المتهم الذي رفعت عليه الدعوى بتهمة تقليد علامة احد المصانع لا يسوغ تعديل التهمة قبله لانه ارتكب غشا في البضاعة التي باعها - وصدر حكم من محكمة النقض الاهلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٤ مجموعة رسمية سنة ١٩١٤ صحيفة ١١٤٠ ورد فيه انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية تغيير وصف تهمة السرقة الى تهمة اخفاء اشياء مسروقة

«وحيث ان موضوع هذه الدعوى بالذات قد سبق أن طرح أمام محكمة النقض المصرية فأصدرت حكما في تاريخ ٢٢ ايريل سنة ١٩١٧ (مجموعة رسمية سنة ٩١٧ صحيفة ١٥٤) وجاء فيه أنه لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تغير وصف تهمة التعدي بالاهانة على الموظف بتهمة سب علني ان كان التحقيق والمرافعات لم يتناولوا البحث في العلنية التي هي ركن من أركان السب

«وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول طلب تطبيق المادة ٢٦٥ ع أمام هذه المحكمة لأن أركان هذا التهمة لم يتناولها الدفاع أمام القاضي الجزئي والنيابة العمومية وشأنها في طرح التهمة الجديدة المشار اليها أمام محكمة أول درجة للفصل فيها أولا .

(قضية النيابة ضد الاستاذ محمود صبري رقم ٢١٥١٦ سنة ١٩٣٢ س - رئاسة وعضوية حضرات القضاة ذكي خير الابو تيجي ومحمد علي رشدي ومحمد علي جمال الدين وحضور حضرة وكيل النيابة احمد ابوبكر محيي افندي)

(١) القضاء المدنى المستعجل

٥١٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

٧ يونيه سنة ١٩٣٢

قاضى الامور المستعجلة . ايقاف التنفيذ . اسباب الايقاف .

يجب أن تستند الى وقائع غير متنازع فيها . فى سالة النزاع .

يكون قاضى الامور المستعجلة غير مختص

المبدأ القانونى

من المقرر قانونا أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى القضاء بايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه يجب أن يستند الى وقائع غير متنازع عليها فاذا دفع المدين اجراءات التنفيذ بأى سبب من أسباب انقضاء التزامه بالاداء أو المقاصة أو الاستبدال

فلقاضى الامور المستعجلة الحق فى تقدير هذه الاسباب للقضاء بايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه إلا أنه يجب أن تستند أوجه الدفع التى يتمسك بها المدين الى وقائع لا ينازع فيها الدائن . فاذا ادعى التخالص فيجب أن يعترف الدائن بصدور المخالصة منه واذا ادعى المقاصة فيجب أن يقر الدائن بمدونيته للمدين فى دين معين يحقق الوجود واجب الاداء خال عن النزاع وبذلك تقع المقاصة قانونا فاذا انكر الدائن صدور المخالصة منه أو لم يقر بالمدين الذى يدعيه قبل المدين فلا يملك قاضى الأمور المستعجلة الاستناد الى هذه الوقائع غير الثابتة وإيقاف التنفيذ بل يتعين الحكم بالاستمرار فيه

(١) أصدرت وزارة الحفانية القرار الآتى

المادة الاولى . تعقد يوميا بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية جلسات تقدم اليها القضايا المستعجلة التى تدخل فى اختصاص حاكم الازبكية والرايلى والموسكى وعابدين وبرلاق والسيدة والخليفة والجيزة وامبابه ومأمورية حلوان القضائية

المادة الثانية . يندب للحكم فى الجلسات المذكورة حضرة محمد على رشدى أفندى القاضى بمحكمة مصر الاهلية

المحكمة

« حيث أن محصل الدعوى أن المرحوم الحاج محمد يومي القشاط استصدر حكما ضد المدعين بدين إيجار قدره ٨١٥٠ قرشا وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣١ واستصدر المذكور أيضا والمدعى عليه الأول حكما آخر بالزامها بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٦ جنيه و ٩٥٠ مليما وتثبيت الحجز التحفظي - وقد توفي الحاج محمد يومي فورثه المدعى عليهم الذين طلبوا بيع الأشياء المحجوز عليها وفاء للباقي من الحكم الأول وقدره ٨٠٠ جنيه و ٦٠٠ مليما والحكم الثاني وقدره ٩٣٣ قرشا

« وحيث أن المدعين يستندان في هذه الدعوى الى أنها تخالفا عن مبلغ الحكمين المذكورين مع المدعى عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيل عن باقي الورثة وقبض منهما المبالغ الباقية في ذمتها وتنازل لهما عن الحجزات المتوقعة

« وحيث ولو أنه ثابت حقا في المخالصة المقدمة منهما والمؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ أن المدعى عليه الأول تحاسب معها عن مجموع ما تبقى من الحكمين بعد أن خصم لهما ما يقابل ٢٠٪ من الأيجار عن سنتي الإيجار المحكوم بهما وما يقابل المال الأميري واستلم منهما ستين جنيها والتزم المدعيان بأن يدفع لهما الباقي وقدره ٢٨٦٧ قرشا وتنازل لهما المدعى عليه عن الحكمين والحجزات المتوقعة وفاء لهما إلا أنه لم يثبت أن المدعى عليه كانت له صفة تمثيل المدعى عليهما الثانية والثالثة وقد أنكرتا الوكالة التي ادعاها المدعيان ولم يقدم هذان ما يثبتها

« وحيث أنه ليس صحيحا ما ادعاه المدعى عليه الأول أنه تحاسب مع المدعين عن حصته في الحكمين فإن عبارة المخالصة واضحة في أنه تخالص عن مجموع الباقي من الحكمين عن نفسه وعن باقي الورثة

« وحيث أنه مقرر قانونا أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في القضاء بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه يجب أن يستند الى وقائع غير متنازع عليها فإذا دفع المدين اجراءات التنفيذ بأى سبب من أسباب انقضاء التزامه بالاداء أو المقاصة أو الاستبدال فللقاضي الأمور المستعجلة الحق في تقدير هذه الأسباب للقضاء بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه إلا أنه يجب أن تستند أوجه الدفع التي يتمسك بها المدين الى وقائع لا ينازع فيها الدائن . فإذا ادعى التخالص فيجب أن يعترف الدائن بصدور المخالصة منه وإذا ادعى المقاصة فيجب أن يقر الدائن بمديونية المدين في دين معين يحقق الوجود واجب الاداء خال عن النزاع وبذلك تقع المقاصة قانونا (راجع حكم محكمة باريس ١٤ مايو سنة ١٨٨٧ دالوز ٨٨ - ٢ - ١٨٧ وكتاب Debelleye جزء ٢ ص ٢٧ Bioche بند ١٥٨ وما بعدها - وجارسونيه وسيزاريو الجزء الثامن بند ٢٩٩٢) فإذا أنكر الدائن صدور المخالصة منه أولم يقر بالدين الذي يدعيه قبله المدين فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة الاستناد الى هذه الوقائع غير الثابتة وإيقاف التنفيذ بل يتعين الحكم بالاستمرار فيه (راجع كتاب Ordonnances sur requêtes et des

٥١٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

٨ يونيه سنة ١٩٣٢

(١) اختصاص قاضى الامور المستعجلة . حدود وشروطه

(٢) اختصاص قاضى الامور المستعجلة . الحكم بالاخلاء .

لا يختص بالحكم به الا اذا كان العقد قد انتهت مدته
أو فسخ بحكم أو اتفاق على وقوع الفسخ بقوة القانون

المبادئ القانونية

١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المسائل التى ينحشى عليها من فوات الوقت محدود بعدم المساس بأصل حقوق الطرفين كل منهما قبل الآخر فهو قضاء باجراءات سريعة تستلزمها ظروف الحال مؤقتا ولا يمتد الى أصل الدعوى الذى يجب أن يترك سليما الى قضاء محكمة الموضوع لتقضى فيه بحكم قطعى قد يعدل أو يلغى أثر حكم قاضى الأمور المستعجلة

٢ - فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بتفريغها على ذلك بالحكم بفسخ عقد أو بإلغاء حجز توقيع صحيحا شكلا. أو بصحة عرض عمله المدين للدائن وغير ذلك من المسائل الموضوعية

كذلك يخرج القضاء بالاخلاء عن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة إلا اذا سبقه انتهاء العقد بنهاية مدته المتفق عليها أو فسخه لعدم اداء المستأجر التزاماته بحكم أو باتفاق الطرفين على أن يقع الفسخ بقوة القانون بمجرد اخلاء أحد الطرفين بأحد التزاماته فانه فى هذه الحالة وحدها يكون الاخلاء ازالة لاثمادى لعلاقة لا وجود لها قانونا ولا يكون بين الطرفين ثمة حق يحتمل المساس به فضلا عن أنها حالة مستعجلة بطبيعتها لان المستأجر لا يستند فى وضع يده على العين - بعد فسخ العقد - الى سبب قانونى .

référés للمسيو مارينياك الجزء الثانى نبذة ٦١٨

وحكم محكمة باريس بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨١٢

دالوز ١١ - ٥٤٥ - ٩ وكتاب Bioche فى

المرجع المتقدم بند (١٦١)

« وحيث ان المدعى عليها الثانية والثالثة

لا يقران حق المدعى عليه الاول فى تمثيلها فى

المخالصة التى يتمسك بها المدعيان قبلهما وبذلك

تتعدم حجية هذه المخالصة ضدهما فى هذه الدعوى

على الاقل وتبقى لها حجيتها كاملة بالنسبة

للمدعى عليه الاول

« وحيث انه بذلك يتعين الحكم باستمرار

التنفيذ بالنسبة لنصيب المدعى عليها الثانية والثالثة

« وحيث انه يظهر من صحيفة الدعوى ان

التنفيذ المطلوب ضد المدعين هو بناء على طلب

المدعى عليهم جميعا الا أن طلب البيع المقدم فى

ملف الدعوى هو بناء على طلب المدعى عليها

الثانية وحدها عن كل المبلغ الباقي من الحكمين

وقدره ٩٩٣٣ قرشا عن الحكم المشترك بين مورثها

والمدعى عليه الاول ومبلغ ٨٠ جنيها و ٤٦٠ مليما

عن الحكم الذى لمورثها وحده

« وحيث ان المدعى عليها الثانية لا تملك فى هذين

المبلغين الا حصتها الشرعية الآيلة لها بالميراث ولا

يجوز لها التنفيذ الا بالنسبة لها ويملك المدعى

عليهما الآخران الباقي من هذين المبلغين

« وحيث ان المحكمة ترى ازاء الغموض الوارد

فى صحيفة الدعوى ان تقرر القاعدة الواجب ان

يستند اليها حق المدعى عليهم فى التنفيذ سواء طلب

فعلا منهم جميعا أو لم يطلب الا من أحدهم

(قضية الشيخ ابراهيم فرج وآخر ضد الحاج مرسى بيوى وآخر بدم

٢٦٠٥ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في ان المدعى عليه استأجر من المدعية الدور العلوى من المنزل المبين في صحيفة الدعوى بعقد شفوى وتأخر في اداء الاجرة المستحقة عن تسعة شهور. فرفعت عليه هذه الدعوى تطلب اخلاءه من الدور المؤجر اليه

« وحيث ان مثار البحث في الدعوى هو في اختصاص هذه المحكمة بنظرها فان عقد الايجار لا يزال قائما بين طرفي الخصومة لم ينفسخ بالتراضي أو بالتقاضي وبذلك يكون لوضع يد المدعى عليه على الدور المؤجر اليه سبب صحيح قانونا فهل يدخل في اختصاص قاضي الامور المستعجلة - مع ذلك - اخلاؤه لمجرد عدم دفعه الاجرة في المواعيد المتفق عليها أو بعبارة أعم - هل يختص قاضي الامور المستعجلة باخلاء المستأجر لا خلاؤه بأى التزام من التزاماته التى يفرضها عليه عقد الايجار - كما لو كان قد أساء استعمال المكان المؤجر اليه . أو لم يضع فيه المنقولات الكافية لضمان الايجار ومالى ذلك من الالتزامات الاخرى

« وحيث ان الاصل ان كل التزام من الالتزامات المتقابلة في العقد الثنائى الالتزامات هو السبب cause للالتزام الآخر - فالالتزام بدفع الاجرة - فى عقد الايجار مثلا - هو فى مقابل تمكين المستأجر من الانتفاع - وهذا نفسه هو التزام من التزامات المؤجر - وبذلك يكون بقاء العقد وترتب أثره عليه - معلقا ضمنا على شرط

عدم اخلال أحد الطرفين بالتزامه. الا انه مقرر ان أثر تحقق هذا الشرط من حيث فسخ العقد لا يقع بقوة القانون بل يجب ان يصدر به حكم وان للقاضى سلطة تقدير هذا الاثر فيقضى بالفسخ أو لا يقضى به بحسب ما يتبينه من ظروف الاحوال « وحيث ان محصل ذلك ان الذى يفسخ العقد الثنائى ليس هو مجرد تحقق الشرط الفاسخ الضمنى بل صدور الحكم بالفسخ وانه حتى صدور هذا الحكم يبقى العقد قائما تتعلق به حقوق كل من الطرفين فى حدود التزامات الطرف الآخر

« وحيث ان اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت محدود بعدم المساس باصل حقوق الطرفين كل منهما قبل الآخر . فهو قضاء باجراءات سريعة تستلزمها ظروف الحال مؤقتا لا تمتد الى اصل الدعوى الذى يجب أن يترك سليما الى قضاء محكمة الموضوع فتقضى فيه بحكم قطعى قديلى أو يعدل أثر حكم قاضى الامور المستعجلة (راجع كتاب Ordonnances sur requêtes

et des référés للمارينياك نبذه ٤٠٩ وما بعدها) « وحيث - تقرىعا على ذلك - لا يختص قاضى الامور المستعجلة بالحكم بفسخ عقد أو بالغاء حجز توقيع صحيحا شكلا - أو بصحة عرض عمله المدين للدائن . ومالى ذلك من المسائل الموضوعية . « وحيث ان الاخلاء هو أثر من آثار فسخ عقد الايجار ونتيجة له لا يمكن ان تسبقه ولا ان تستقل عنه فهى انهاء لالتزام المؤجر - بأن يمكن المستأجر من الانتفاع - ولا لالتزام المستأجر بأن

والفصل على وجه السرعة par voie de célérité
كاف لذلك

« وحيث ولو أن بعض المحاكم الفرنسية قد أخذت بالرأى العكسى (راجع حكم محكمة باريس أول اغسطس سنة ١٨٩٠ و ٢١ يناير و ١٨ يونيو سنة ١٨٩١ سيري ٩٢ - ٢ - ٢٤٩) إلا أنها استلزمت للاخلاء غير عدم دفع الاجرة أن لا يكون بالمحل المؤجر منقولات تنى بسداد الايجار ومع ذلك فإن البعض الآخر من الاحكام قد اضطر على رأى هذه المحكمة (راجع حكم محكمة استئناف كان فى مجلة Revue des Droits 1906-2s3 - وراجع كتاب مارينيك المتقدم بند ٤٧٠-٤٧٣. كما أن أحكام محكمة الاستئناف المختلطة مضطردة على هذا الرأى (راجع الحكم بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٢٧ بمجموعة الاحكام المختلطة ص ٣٩ و ١٥١ و ٦ نوفمبر سنة ٩٢٠ بمجموعة الاحكام المختلطة ص ٣٣ و ١١ و ٥ ديسمبر سنة ٩٢٤ بمجموعة الاحكام المختلطة ص ٣٧ و ٦٠ و أول ديسمبر سنة ٩٢٠ بمجموعة الاحكام المختلطة ص ٣٣ و ٤٥ و ٣ ديسمبر سنة ٩٢٥ بمجموعة الاحكام المختلطة ص ٣٨ و ٨١ و راجع خلاف ذلك الاحكام الواردة فى الفهرست العشرى الرابع بمجلة التشريع والاحكام المختلطة بند ٤٤٠٠ وما بعده. راجع ايضا كتاب عقد الايجار للاستاذ عبدالرازق السنهورى ص ٦٠٤ بالهامش والاحكام التى به) » وحيث انه لذلك تكون هذه الدعوى

خارجة عن اختصاص هذه المحكمة

« وحيث ان الطرفين طلبا احوالها الى محكمة

يدفع الايجار فى مقابل الاتتفاع . ومن هذين الالتزامين تتكون العلاقة القانونية ويترتب عليها مظهرها الخارجى وهو وضع يد المستأجر على العين المؤجرة له فالاخلاء اذن هو فصل فى موضوع حقوق الطرفين - او بمعنى اصح هو أثر من آثار هذا الفصل والافهل يتصور أن يقضى بالاخلاء ويستمر العقد قائما فيلتزم المستأجر بدفع الاجرة فى مواعيدها ؟

« وحيث انه لذلك يخرج القضاء بالاخلاء عن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة الا اذا سبقه انتهاء العقد بنهاية مدته المتفق عليها أو فسخه لعدم اداء المستأجر التزاماته بحكم أو باتفاق الطرفين على أن يقع الفسخ بقوة القانون بمجرد اخلال أحد الطرفين باحد التزاماته فانه - فى هذه الحالة وحدها - يكون الاخلاء هو ازالة أثر مady للعلاقة لا وجود لها قانونا فليس بين الطرفين ثمة حق يحتمل المساس به وفضلا عن ذلك فانه حالة مستعجلة بطبيعتها لأن المستأجر لا يستند فى وضع يده على العين - بعد فسخ العقد - الى سبب قانونى وهكذا لا يكون مجرد اخلال المستأجر بالتزامه بدفع الاجرة فاسخا لعقد الايجار فى ذاته بل سببا يودى اليه وخاضعا لتقدير قاضى الموضوع وحتى يفسخ العقد يبقى المستأجر واضعا يده بسبب قانونى وللؤجر حق الامتياز على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة وفاء للايجار الذى يستحق عليه . فيتبقى بذلك الاستعجال الذى يبرر اختصاص قاضى الأمور المستعجلة واذا كان هناك حاجة الى السرعة فإن اختصاص قاضى الموضوع مع تقصير المواعيد

الموضوع لاختصاصها بها ويتعين قبول ذلك
(قضية الست شركس محمد حسين وحضر عنها الاستاذ حسين
عبد الرازق ضد امام افندي عيد رقم ٢٨١٣ - سنة ٣٢ -
بالهيئة السابقة)

٥١٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

٨ يونيه سنة ١٩٣٢

- ١ - قاضي الامور المستعجلة . تفسير الاحكام الواجبة التنفيذ
او تعديلها . غير مختص به
- ٢ - قاضي الامور المستعجلة . عرض حقيقى من المحكوم عليه .
اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالفصل في جديته . ايقاف التنفيذ .
المبادئ القانونية

(١) أن اختصاص قاضي الامور المستعجلة
يقصر عن تفسير الاحكام الواجبة النفاذ او تعديلها
فاذا قضى الحكم المراد تنفيذه بالزام شخص بأن
يسلم أشياء فلا يملك قاضي الامور المستعجلة أن
يبين مقدار انطباق هذه الأشياء على العرف فقد
كان محل ذلك الدعوى الموضوعية التي فصل فيها
الحكم المراد تنفيذه

(٢) العرض الحقيقى لموضوع الالتزام من المدين
هو عقبة في سبيل التنفيذ بشمها يدخل في اختصاص
قاضي الامور المستعجلة تقديرها للفصل في أمر
ايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه الا أنه لا يملك
بطبيعة الحال الفصل في صحة العرض اذ هو قضاء في
حقوق الطرفين كل قبل الآخر . فاذا تبين له أن
العرض جدى يصح أن يكون سبباً لايقاف التنفيذ
مؤقتاً وجب أن يعطى المدين اجلاً يرفع في أثناءه
دعوى موضوعية بصحة العرض وبذلك يضع حداً
لطل المدين وايقاف التنفيذ الى أجل غير مسمى .

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه
استصدر حكماً من محكمة بولاق الجزئية قضى

بالزام المدعى متضامناً مع آخرين بأن يسلموا
المدعى عليه الأخشاب الميئنة في صحيفة الدعوى
ومحضر الصلح المحرر في ٢ يناير سنة ١٩٣٢ عينا أو
ان يدفعوا له ثمنها البالغ ١٣٨٥ قرشا . وقد نفذ
المدعى عليه هذا الحكم بتوقيع الحجز التنفيذي على
منقولات المدعى بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٢ .
فرجع هذا الأخير هذه الدعوى طلب فيها الحكم
برفع الحجز التنفيذي المذكور ثم عدل طلباته في
جلسة المرافعة الأخيرة الى طلب ايقاف البيع
المحدد له يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ ومبنى هذا
الطلب ان المدعى عرض على المدعى عليه
الأخشاب التي التزم بتسليمها له عينا وانه لا يزال
يعرضها فلا يكون ثمة محل للتنفيذ بشمها
« وحيث انه ثابت من محضر الحجز ان المدعى
عرض للحضر المكلف بالتنفيذ اخشاباً تبين انها
اقل من الاطوال الواردة في صحيفة الدعوى
« وحيث ان المدعى تمسك امام هذه المحكمة
بدفاع ذى شقين : اولاً - ان العرف التجارى
لا يسمح بوجود اخشاب بالاطوال الواردة في
صحيفة الدعوى الاصلية - وان حقيقة هذه
الاطوال هي ٤٨٠ سنتى ، ٣٨٠ سنتى - ثانياً ..
انه لا يلتزم بتسليم الأخشاب بسمك معين . لان
الحكم ارجع الزامه الى محضر الصلح المحرر في ٢ يناير
سنة ١٩٣٢ وليس به اشارة الى سمك معين للأخشاب
« وحيث ان اختصاص هذه المحكمة يقصر عن
تفسير الاحكام الواجبة النفاذ او تعديلها فاذا كان
الحكم قد قضى بالزام المدعى بأن يسلم المدعى عليه
أخشاباً من اطوال معينة فلا تملك هذه المحكمة أن
تبين مقدار انطباق هذه الاطوال على العرف فقد
كان محل ذلك الدعوى الموضوعية التي فصل فيها
بالحكم المراد تنفيذه . واذا كان هذا الحكم قد اشار الى

باريس ١٢ يونه سنة ١٨٢٨ وباريس ٩ ماي سنة ١٨٣١ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٣٧ و ٢٥ يوليو سنة ١٨٤٠ Debelleye الجزء الثاني ص ١٦ وما بعدها Bioche بند ١٦٣ Bertin الجزء الثاني Bazot ص ٣٣٤ وجارسونيه وسيزارير والجزء الثامن بند ٢٨٩٢ Rouseau et Lainsez بند ١٧٩ وراجع كتاب Ordonnances sur requêtes et des référés مارينياك بند ٦٢٣ وما بعده) « وحيث ان المحكمة قد انتقلت الى المحل الذي قرر المدعى أن به الأخشاب التي يعرضها على المدعى عليه وقد رأت أن بالمحل أخشابا كثيرة العدد تربو كثيرا على المطلوب للمدعى عليه - وقد وافق هذا الأخير المدعى على أن العرف يجري بأن الطول الذي يسمى خمسة أمتار هو ٨٠ س و ٤ متر والذي يسمى أربعة أمتار هو ٨٠/٣ و وجدت المحكمة أن في هذه الكمية ما يصلح للوفاء للمدعى عليه وقد وافق المدعى عليه نفسه على ذلك (راجع محضر المعاينة)

« وحيث ان المدعى مبالغ في اظهار حسن استعداده للوفاء عرض أن يدفع للمدعى عليه ثمن الأخشاب التي من طول خمسة أمتار فقبله منه وتم دفعه (راجع محضر المعاينة) « وحيث ان المحكمة ترى من كل هذه الظروف ان هذا العرض جدى بدرجة يصح معها إيقاف التنفيذ مؤقتا حتى يتم التسليم وديا بين الطرفين كما اتفقا عليه والا فللمدعى ان يرفع دعوى بصحة هذا العرض وبراءة ذمته من الالتزام الوارد في الحكم الصادر من محكمة بولاق الجزئية

(قضية الخواجه عزير يوسف غزالو حضر عنه الاستاذ عبد الله الملك ضد المعلم عثمان حسن المقاول رقم ٣١٩٢ سنة ١٩٢٢ بالهيئة السابقة)

محضر الصلح فهو خلو من سمك معين للأخشاب المطلوبة. على انه اذا كان هناك محل للقول بعموض أو ابهام في ارجاع الحكم بالالزام الذي قضى به الى صحيفة الدعوى ومحضر الصلح وهما غير متماثلتين في البيانات التي استلهاها - فأن تفسير ذلك خارج عن اختصاص هذه المحكمة

« وحيث انه مع هذا الدفاع فقد اظهر المدعى استعداده لتسليم المدعى عليه الأخشاب بالابعاد الواردة في صحيفة الدعوى - ودل على جدية هذا الاستعداد بأنه عرض للمحضر في وقت توقيع الحجز في أول يونه سنة ١٩٣٢ ان يتقل معه الى مغلق اخشاب ليسلم المدعى عليه منه اخشابا اخرى بدل التي رفضها - الا ان المدعى عليه امتنع وصمم على توقيع الحجز على منقولات المدعى « وحيث ان العرض الحقيقي لموضوع الالتزام من المدين هو عقبة في سبيل التنفيذ دخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة تقديرها للفصل في أمر إيقاف التنفيذ والاستمرار فيه . الا أنه لا يملك بداهة سلطة الفصل في صحة هذا العرض فهو قضاء في حقوق الطرفين كل قبل الآخر وكل ما يدخل في اختصاصه هو أن يرى ما اذا كان العرض جديا يصح أن يكون سببا لإيقاف التنفيذ مؤقتا . فأن تبين له ذلك وأوقف التنفيذ وجب أن يعطى المدين أجلا يرفع في أثناءه دعوى موضوعية بصحة العرض الذي عمله للدائن . وبذلك يضع حدا لمطل المدين وإيقاف التنفيذ الى أجل غير مسمى « وحيث ان اجماع القضاء والفقهاء على هذا الرأي (راجع حكم محكمة النقض الفرنسية ٣ يوليه سنة

١٨٨٩ سيري ٩٠ - ١ - ٢٦٠

Dalloz-reper- référés nos 193, 194

قضايا المحاكم الجزئية

٥١٧

محكمة الموسيقى الجزئية

٨ يناير سنة ١٩٣١

لائحة الترع والجسور . جسور وطراريد . التزام الحكومة بصيانتها - طبقا للبادة الرابعة من اللائحة . عدم وجود حق ارتفاق لها على الاراضى المجاورة . التزامها بالتعويض في حالة أخذ اترية منها

المبدأ القانوني

ليس للحكومة حق ارتفاق على الاراضى المجاورة للجسور والطراريد بحيث تنزع منهما الأترية لصيانة تلك الجسور والطراريد لأن المادة الرابعة من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٤ قد نصت بصريح العبارة أن الحكومة مكلفة بأجراء هذه الصيانات على حسابها لذلك يكون للملاك المجاورين الحق في المطالبة بتعويض عن الضرر الذى لحقهم من جراء نزع الأترية لتقوية طراد النيل أو صيانه

المحكمة

« من حيث ان وزارة الأشغال دفعت الدعوى بان المدعى لا يستحق أى تعويض عن الأترية التى أخذت من ارضه لتصليح طراد النيل وارتكنت على أن للحكومة حق ارتفاق مقرر للمصلحة العامة على أراضى السواحل فى أخذ ما تحتاج اليه من الأترية التى تلزم لتصليح الجسور » وحيث انها تكتن على الحكم الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ من محكمة الاستئناف المختلطة (مجموعة التشريع والقضاء سنة ٣ ص ٦٦) وكذلك الحكم الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٨

(مجموعة التشريع والقضاء ص ٧٩) وقد جاء فيهما أن للحكومة الحق فى نزع الأترية من الاراضى المجاورة للجسور على شرط أن لا يلحق بالارض الاقل ضرر يمكن « وحيث انه مع التسليم بالمبدأ القائل بانه يجوز أن يترتب حق ارتفاق طبقا للعرف (usage) (انظر المادتين ١٠ و ٣٠ من القانون المدنى) الا أن المادة ٤ من لائحة الترع والمساقى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ تنص على ما يأتى « تشمل الاعمال الواقية فى الفيضان اعمال الجسور والرؤوس والصلايب والطراريد وغيرها من الاعمال التى يراد بها وقاية الاراضى والبلاد من طغيان المياه عليها » وهذه الاعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها وجاء فى النص الفرنسى لهذه المادة

“doivent être en entier à la charge du gouvernement”

« وحيث ان هذا النص قاطع فى أن مصاريف انشاء الجسور وبالتالى إصلاحها يجب أن تتحملها الحكومة جميعها ولم يلق الشارع على عاتق الملاك المجاورين أى تكليف أو مسئولية فى تحمل جزء منها

« وحيث انه لا محل اذا التمسك بحق الارتفاق على الاراضى المجاورة للسواحل لنزع الأترية منها اذ ان الشارع صريح فى تحمل الحكومة وحدها المصاريف اللازمة لذلك من اترية وغيرها وعند جلاء قصد الشارع ينتفى كل تأويل

أو استنتاج و يلغى كل عرف سابق

« وحيث ان محكمة الاستئناف المختلطة عدلت
اخيرا عن ذلك الرأى الذى يتنافر مع القانون
واصدرت حكما بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥ (مجلة
التشريع والقضاء سنة ٣٧ ص ٢٤٣ وغازيت
سنة ١١٥/٩٢/١٦) وذكرت فيه المبدأ الآتى «أن
نص المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٢
فبراير سنة ١٨٩٤ قد القى واجب صيانة الجسور
على عاتق الحكومة وهذا يتنافى مع حق اخذ
الأتربة من الملاك المجاورين بدون تعويض
لان فى هذا تخلصا من جانب الحكومة فى التكليف
الذى نصت عليه تلك المادة وقد انتقد الحكم
أيضا الاحكام السابقة والتي ترتكن عليها
وزارة الاشغال بأن هذه الاحكام جرت وراء
الحكم الذى صدر فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ قبل
تاريخ صدور الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يناير
سنة ١٨٩٤

« وحيث انه مما تقدم لا ترى المحكمة محلا
للاخذ بدفاع وزارة الاشغال وللملاك المجاورين
الحق فى مطالبة الحكومة بتعويض عن الأتربة
التي ترفع من ارضهم لتصلح الجسور والطراريد
وان حق الارتفاق المذكور لا يتفق مع نص المادة
الرابعة من لائحة الترع والمساقى المشار اليها
« وحيث انه بالنسبة الى موضوع الدعوى فقد
ادعى المدعى ان اخذ الأتربة من ارضه منعه من
زراعته فى سنة ١٩٢٩ زراعية ووزارة الاشغال
خالفته فى ذلك وقد حكمت المحكمة باحالة الدعوى
الى التحقيق وسمعت المحكمة شهادة الشهود
« وحيث انه يؤخذ من شهادة حسن عفت

افندى مهندس الرى انه فى سنة ١٩٢٩ مر بتلك
الارض ووجدها منزرعة قطنا وكذلك شهد
محمد جاد المولى عمدة الصف بان المدعى تمكن من
زراعة ارضه بعد تقسيمها فى سنة ١٩٢٩ وشهد
انه فى شهر برمهات او مارس سنة ١٩٢٩ وهو
ميعاد زراعة القطن كانت توجد زراعة
بالارض وانه لم يتمكن من زراعة الارض
فى سنة ١٩٢٨ بعد التصليح

« وحيث ان المحكمة تثق بشهادة هذين
الشاهدين ويتضح جليا ان المدعى لم يتمكن من
زراعة ارضه ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٢٨ لاية
مارس سنة ١٩٢٩ لما زرعها قطنا
« وحيث ان المعروف ان زراعة القطن قد
يسبقها زراعة برسيم ويسبق زراعة البرسيم ذرة
اى ان الارض تزرع اولا ذرة ثم تزرع برسيما
ثم قطنا

« وحيث ان المدعى لم يتمكن من زراعة
الارض الا قطنا فقط اى ان المحكمة تعتبر ان
المدعى منع ما يقابل نصف ايجار الارض
« وحيث انه على اعتبار الايجار للفدان ١٨
جنيها سنويا يكون ايجار ١٠ قراريط = $\frac{1}{3}$ فى
١٨ جنيها = ٧ ر٥ جنيه ونصف هذا المبلغ يساوى
٣٧٥ قرشاما يقابل زراعة الذرة والبرسيم التي
حرم منها المدعى فى سنة ١٩٢٨ بسبب اخذ الأتربة
« وحيث انه ثابت من تقرير الخبير المقدم فى
قضية اثبات الحالة ان مقدار الأتربة المأخوذة
٧٩٢ ر٤٥ مترا مكعبا ويلزم للارض تقصيب
لاعادتها الى مستوا واحد

« وحيث ان المحكمة تقدر ذلك كله بمبلغ ٥٥٥ قرشا

فقط وتري المحكمة ان في تقرير الخبير مبالغة في تقدير مبلغ ٢٤ جنيها و ٥٤٥ مليمات للتصليح لذلك يتعين الحكم للمدعى بمبلغ ٨٧٥ قرشا فقط « وحيث ان المدعى محق في طلب الحكم بمصاريف اثبات الحالة التي تكبدها بسبب فعل المدعى عليها ويتعين الحكم له ايضا بالمصاريف المناسبة للمبلغ المحكوم به

(قضية سيد موسى ضد وزارة الاشغال رقم ٢٤٤١ - ٢٤٤٩ - ١٩٢٩ - رئاسة
حضرة القاضي زكي خير الابوتيجي)

٥١٨

محكمة الاقصر الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣١

تقدم . مشتريان . من مالك واحد . عدم تأثير تسجيل
أحدهما على وضع يد الآخر وتملكه بمضى المدة . أفضلية واضع اليد .

المبدأ القانوني

أنار هذا الحكم بحث النزاع بين مشتريين من بائع واحد ومن المفضل فيهما . هل هو السابق في التسجيل اطلاقا ولو كان المشتري الثاني هو الواضع اليد . واستعرض آراء الشراح بمصر وفرنسا . وانتهى الى الرأي بأن قواعد التقادم مطلقة ولا تأثير للأحكام المنصوص عليها في المواد ٦٠٩ مدني وما بعدها ، ولا لأحكام قانون التسجيل العرفي الصادر بفرنسا في سنة ١٨٥٥ على هذه القواعد الا من حيث أنها تقصر مدة التقادم في رأى البعض ولا تقصره على رأى البعض الآخر . وأنه لم يقل أحد أن لقواعد قانون التسجيل من الاثر ما يعدم قواعد التقادم ويجعلها مشلولة عديمة القيمة .

المحكم

« من حيث ان المدعى يتمسك بعقد البيع العرفي الصادر الى مورثه من المدعى عليه الاول وآخرين بتاريخ أول يؤونة سنة ١٦٢٦ الموافق سنة ١٩١٠

والمسجل في ٢٧ يوليو من تلك السنة والذي شمل قيراطين بحوض الروكة نمرة ٣٦ الذي يتبين من الاطلاع على الكشف الرسمي المقدم أن البائع لوالد المدعى يملك في ذلك الحوض ٢٠ سهما و ١٠ قراريط

« ومن حيث ان المدعى عليه الثاني يتمسك بعقد البيع الصادر اليه من نفس البائع للمدعى عليه بتاريخ ٧ مايو سنة ٩١٢ الشامل للعشرة قراريط واثنى عشر سهما بأجمعها والمسجل في ٢٩ يونيه من تلك السنة كما يتمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية

« ومن حيث انه للفصل في هذه القضية يستلزم البت فيما اذا كان الادعاء بالتقادم المكسب يطغى على القاعدة العامة المسلم بها من أنه في حالة النزاع بين مشتريين من بائع واحد يفضل السابق في التسجيل ام أن تلك القاعدة تطغى على التقادم فلا تجعل له أثرا يقول الأستاذ حلى عيسى أن نظرية التسجيل لا تستقيم في حالة امتلاك العين بمضى المدة ولو كان البائع واحدا (حلى عيسى البيع ص ٣٧٥ والأحكام المذكورة به - مصر ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ القضاء ج ٥ استئناف مصر الأهلية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ الاستقلال عدد ٢٣ س ٦ - مختلط ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ س ١٦ ص ٧٤ رقم ٤٣٠٨) وقد تابع هذا الرأي نجيب الهلالى بك في مؤلفه عن البيع ص ٢٨٧ بند ٤٥٧ و صدر حكم من محكمة منوف بهذا المعنى (المجموعة الرسمية ١٧ عدد ٨٠) وتلاحظ هذه المحكمة أن الحكم المذكور وقد أشار اليه نجيب الهلالى بك قد أخطأ في الارتكان على ماورد بالجزء الثالث

(أى الواردة فى المادة ٦١١ وما بعدها) كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقته القانون فيقرر الحكم بصريح العبارة ضرورة التسجيل ولكنه لا يترتب على عدم حصوله النتائج الطبيعية وهى استبعاد التقادم بل يجعل أثره امتداد التقادم من ١٥ سنة فقط وقد سار الاستاذ نجيب الهلالى الى هذه النتيجة وان كان قد وصل اليها من طريق آخر معتبرا ان التقادم الخمسى لا يكون الا فى حالة الشراء من غير مالك أما والشراء فى حالتنا من مالك فلا بد من وضع اليد خمسة عشر سنة ونسى أنه فى تلك الحالة أيضا فالشراء من غير مالك لان البيع الصادر الى المشتري الذى سجل عقد تملكه قد اخرج العين نهائيا من ملكية البائع فاصداره عقد بيع عنها الى مشتري آخر ليس الا تصرفا من غير مالك ومثله مثل التصرف الصادر من أى شخص آخر لم تدخل العين المبيعة فى ملكه مطلقا. والواقع نرى أن الاحكام والآراء التى ابدت حول هذا الموضوع لم تضع المشكلة على حقيقتها ولذا كانت الحجج متضاربة فنحن اذاً مشكلة خاصة بالتوفيق بين قواعد التقادم المنصوص عنها فى صدر القانون المدنى وبين قواعد اثبات الحقوق المدنية المنصوص عنها فى عجزه والمسألة المراد الفصل فيها ما اذا كانت قواعد التقادم خارجة عن سلطان قواعد اثبات الحقوق العينية المنصوص عنها فى المواد ٦٠٦ وما بعدها وتأثيرها مطلق أم انها داخلة فى الدائرة المتسعة لتلك القواعد وقد أثر هذا النزاع فى فرنسا عند بحث أثر العقد الغير مسجل فى تكوين سبب صحيح للملكية بالتقادم القصير والرأى

من دى هلتس بنده ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ من الصحيفة ٣٥٤ و ٣٥٥ اذ أن المؤلف كان يبحث فى قواعد التقادم وتأثيره فى اكتساب الملكية و ابان بحث قواعد « السبب الصحيح » وصل الى تقرير أنه ليس من الضروري أن يكون العقد مسجلا ليكون سببا صحيحا وأنه فى حالة التقادم الخمسى يكفى المتمسك به أن يكون ذا عقد ويعمل ذلك « بأن التسجيل قصد به حماية المشتري من تصرف البائع له ولم يقصد به حماية المالك الذى لا تأثير للعقد الصادر من أجنبى عليه سواء كان هذا العقد مسجلا أم غير مسجل فضلا عن عدم وجود حكمة لاشتراط التسجيل حتى يكون العقد سببا صحيحا ضد المالك اذ أن فقدانه الحيازة واستمتاع صاحب العقد بها هذه الواقعة أكثر دلالة من التسجيل - من أجل ذلك يكون من الغرابة ان يشير الحكم المشار اليه الى المسيودى هلتس ليقرر قاعدة مخالفة تماما للقاعدة التى أتاها المؤلف اذ نص الحكم على أنه لا بغنى صاحب اليد فى مثل هذه الحالة عن عدم التسجيل وضع اليد خمس سنوات بل يجب أن يضع يده خمسة عشر سنة والمسيودى هلتس يقول صراحة بأن العقد الغير مسجل يكون سببا صحيحا للتمسك بالتقادم الخمسى وابلغ من ذلك أن الحكم عندما تعرض لاثار الملكية المستفادة من التقادم الخمسى المادة ٧٦ مدنى - قال أن خلو المادة ٧٦ من ضرورة التسجيل ليس دليلا على أن هذا التسجيل غير لازم بالكلية حتى قبل الأشخاص الذين يدعون تلقى حقوق على هذا العقار من نفس المتصرف لصاحب اليد لان المادة ٦١٥ مدنى نصت على أنه فى حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون تلك الحقوق السالف ذكرها

حيث أنها تقصر من التقادم على قول البعض ولا تقصره على قول البعض الآخر ولم يقل أحد مطلقاً بأن لقواعد قانون التسجيل من الأثر ما يعدم قواعد التقادم ويجعلها مشلولة بقيمة القيمة « ومن حيث أن المدعى معترف في مذكرة أنه بأن يده رفعت عن العين ابتداء من سنة ١٩١٦ فهو يسلم به للمدعى عليه الثاني الذي له أن يحتج بالتقادم الخمسي

« ومن حيث أن المدعى أثار أخيراً في مذكرة مسألة وجود قصر لمورثه لا يسرى عليهم التقادم ولا محل لهذا البحث لأن هذه القاعدة وضعت لحماية القاصر لا البالغ فليس لهذا الأخير أن ينتفع بما لم يقصده المشرع حمايته وعلى فرض التسليم بوجود قصر لورثة المشتري فهم ليسوا بثلاثين في هذه الدعوى فحقوقهم اذن لا يؤثر عليها هذا الحكم (قضية عبد المطلب حسن وحضر عنه الأستاذ حليم بشاره ضد محمد عبد الرحمن وآخر وحضر عنه الأول الأستاذ أبادير طرس رقم ٦٥٨ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي محمد مختار)

٥١٩

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣١

مخاصمة وكلاء النيابة - بالطرق المنصوص عليها فيما يختص بالقضاة

المبدأ القانوني

ان وكلاء النيابة يؤدون وظائفهم بمقتضى السلطة المستمدة من القانون . واذا أخطأ وكيل النيابة نخطأوه شخصي محض ولا تترتب مسئولية الاعليه والطريق الواجب اتباعه في مقاضاته هو طريق مخاصمة القضاة المنصوص عليه في المواد ٦٥٤ وما بعدها مرافعات . ومن المقرر أن هذه المواد تنطبق على وكلاء النيابة أيضا

الذي حاز الاغلبية المطلقة عند المحاكم والشرح هو انه يكون هذا السبب (ملحق لموسوعات دالوز جز ١٣ ص ١٨٤ بند ٥٣٥ وما بعده وما بها من أحكام النقض والمراجع) وذلك على رغم معاكسة ترو لون وديمولومب وكولميه دي سنتر وقولهم بالرأى المخالف ويقول اوبري وروجز ٢ بند ٢٠٩ تعزيزاً له « ان قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ لا يوجب الا تسجيل العقود الناقلة للملكية بمفردها أمام ملكية من اشترى من غير مالك ووضع يده عليها المدة المنصوص عنها في المادة ٢٢٦٥ فمرجعها ليس الى عقد البيع الصادر له وانما الى وضع يده واحتجاج المشتري بالعقد انما يقصده به تكوين الحيازة والاتفاغ به لتنقيص المدة اللازمة لا اكتسابه للملكية بالتقادم عادة - ومن العنت احتجاج الغير بأن عدم التسجيل يجعل تلك الحقوق العينية كأنها لم تكن قبلهم فهذه الحجة نجد تنفيذها في الاغراض الخاصة بتشريع سنة ١٨٥٥ الذي أراد تثبيت الثقة العقارية credit foncier وذلك بتأمين الحائزين من الغير والذي لم يقصده مطلقاً حماية المالك المهمل الذي يعتبر خروج الدين من تحت يده مبرراً كافياً لتجريد يده من حقوقه - كذلك من العنت القول بأن العقد الغير مسجل ليس بسبب صحيح - هو كذلك في الواقع لان التسجيل ليس شرطاً من شرائط صحة العقود الناقلة للملكية وهو كذلك قبل المالك الحقيقي لان التسجيل لم يشرع لحماية مصالحه هو « ومن حيث انه نتج مما تقدم ان الاجماع سري في فرنسا على اعتبار قواعد التقادم مطلقة لا تأثير للقواعد المنصوص عنها في قانون التسجيل الا من

المحكمة

«حيث انه بالنسبة للمدعى عليه الأول فان المدعى لا يمكنه الرجوع عليه بقيمة الثمن الذي دفعه للسارق وهو المدعى عليه الثاني لأن الشراء لم يحصل في سوق عامة وبجسنة كما اشترط القانون

» وحيث انه بالنسبة للمدعى عليه الثاني فقد ثبت أنه هو الذي باع الجا موسى الى من باع الى المدعى أى انه هو الاصل في حصول الضرر فیتعين الحكم عليه بالطلبات

» وحيث انه بالنسبة للنيابة والحقانية فقد دفع الحاضر عنهما بعدم قبول الدعوى بالنسبة لوكيل النيابة لأن الطريق الوحيد الذي كان من الواجب عليه سلوكه هو طريق المخاصمة ولأنه لا مسئولية مطلقا على الحكومة لأن وكيل النيابة ليس من الخدم الملزم السيد بتعويض الضرر عما يمكن أن يرتكبه من الخطأ

» وحيث انه من المقرر قانونا أن الانسان مسئول عن خطأه الشخصي وعن خطأ خدمه واتباعه

» وحيث ان المبلغ المطلوب من الوزارة اساسه تبعية وكيل النيابة لها

» وحيث ان وزير الحقانية بتعيينه وكلاء النيابة في وظائفهم تنهى كل سلطته وهم يؤدون وظائفهم بعد هذا التعيين بمقتضى السلطة المستمدة من القانون لا بالسلطة المستمدة من وزير الحقانية لان وزير الحقانية ليس لديه سلطة قضائية يمكنه ان يمدهم بها

» وحيث انه اذا أخطأ وكيل النيابة اثناء عمله فخطأه شخصي محض ولا تترتب اى مسئولية

الا عليه هو ويمكن ان وقع عليه ضرر مطالبته بالتعويض ان كان له محل

» وحيث ان القانون قد رسم الطريق الواجب اتباعه في هذه الحالة وهو طريق المخاصمة المبين في المواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات

» وحيث ان الاعتراض بان طريق المخاصمة لا يمكن اتخاذه الا ضد القضاة فقط اعتبر اض في غير محله لانه من المقرر قانونا ان هذا الطريق يمكن اتخاذه أيضا قبل وكلاء النيابة وقد اجمع الشراح على ذلك وقضت المحكمة به (راجع مرلا في باب مخاصمة القضاة نمرة ٣ يوش نمرة ١٢ وجار سونيه نمرة ١٨٥)

» وحيث انه متى تقرر ان وكيل النيابة غير تابع لوزارة الحقانية وانه لا يجوز مطالبته بتعويض الا بطريق المخاصمة يكون ما دفعت به الحكومة في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى

(قضية الشيخ درويش محمد وحضر عنه الاستاذ صبحى برسوم ضد الشيخ سليمان مبارك وآخرين رقم ٣٦٨٩ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضي احمد غفرى)

٥٢٠

محكمة بنى سويف الجزئية

٣ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - حراسة . ضرورة وجود نزاع ما . عدم قبولها استقلالا
- ٢ - حراسة عدم جوازها على أعيان مدين لسداد دين الدائن .

تعارضها مع أحكام التنفيذ

المبادئ القانونية

- ١ - إن دعوى الحراسة لا يمكن تصورها بذاتها وبدون وجود نزاع منصب على الملك أو وضع اليد أو حق ما
- ٢ - لا يجوز وضع عين تحت الحراسة لتسكين الدائن من الحصول على دينه . كما لا يجوز وضع

أمالك المدين العاجز عن الوفاء تحت الحراسة إذ لا يمكن الحجر على حرية شخص ولا الحد من حقه في التصرف في ملكه الا بنص صريح فضلا عن مخالفة ذلك لأحكام القانون الخاصة بالتنفيذ.

المحكم

« حيث انه لا محل للدفع بعدم اختصاص القاضى المستعجل بنظر الدعوى لأن هذا الدفع لم يبد الا بالمذكرة الختامية وعليه يكون قد سقط حق المدعى عليهم فيه ويتعين رفضه

» وحيث انه بالنسبة للوضع فالدعى يطلب تعيين حارس على اموال مدينه لاستلامها وادارة حركتها واستغلالها وخصم صافى ريعها من دينه البالغ عبرته ٣٠٠ جنيه تقريبا « وحيث ان دعوى الحراسة لا يمكن تصورها لذاتها وبدون وجود نزاع انصب على الملك أو وضع اليد أو حق ما

» وحيث ان هذا المبدأ مستفاد صراحة من المادة ٩١ مدنى التى تنص على أن « للمحكمة تعيين حارس أو حافظ للأشياء المتنازع فيها » فالنزاع إذن اساس الحراسة

« وحيث انه ليس ثمة نزاع بين المدعى والمدعى عليه على حق من الحقوق يصح ان يكون اساسا لطلبه

» وحيث انه ظاهر من طلبات المدعى انه يتوسل بدعوى الحراسة الى الحصول على دينه وبعبارة اخرى يجعل من الحراسة وسيلة للتنفيذ بدينه

» وحيث ان قواعد التنفيذ وضعت للمصلحة عامة فلا يسوغ للشخص أن يتخطاها أو يتجاهلها

فيتعاقد على خلاف ما جاء بها (راجع التنفيذ لا بوهيف فقرة ١٦ وما بعدها)

» وحيث فضلا عن ذلك فلا يسوغ وضع عين تحت الحراسة لتمكين الدائن من الحصول على دينه (راجع مجموعة العشر سنوات للمحاكم المختلطة سنة ١٩١٨ - ١٩٢٨ صحيفة ٥٢٣ نبذة ٥١٤٤)

» وحيث فضلا عما تقدم فلا يمكن وضع املاك المدين العاجز عن الوفاء debiteur en deconfiture تحت الحراسة ومثل هذه الحراسة غير منتجة لأنه لا يمكن الحجر على حريته ولا حد حقه في التصرف في ملكه الا بنص وهذا النص لا وجود له (راجع البندىكت فرنسيز جزء ٣٤ صحيفة ٤٥ نبذة ٢٦٠ الى ٢٦٥)

» وحيث ان الخصم الثالث طلب رفض الدعوى منضما للدعى عليهم

(قضية على باشا اسلام ضد عبد الحميد محمد عويس و خرين رقم ١٠٦٨ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضى بطرس سليمان)

٥٢١

محكمة دمنهور الجزئية

٣ مارس سنة ١٩٣١

- ١ - نزع ملكية . معارضة في التنبيه . أثرها في بطلان الاجراءات لعدم إيقاف الدعوى . متروك لتقدير القاضى .
- ٢ - بطلان الاجراءات . دعوى نزع ملكية . رفضها في غير المواعيد .

البطلان من النظام العام

المبادئ القانونية

(١) ان أمر بطلان دعوى نزع الملكية بناء على عدم وقف الاجراءات وتجديدها بعد المعارضة في تنبيه نزع الملكية أمر متروك لتقديره حسبما يتفق مع كل حالة ومع سبب المعارضة المرفوعة

وأثرها المحتمل اذا صححت الدعوى على الاستمرار في التنفيذ من عدمه فاذا كان موضوع المعارضة بأن المدعى عليه غير مدين مما يترتب عليه عدم التنفيذ بالمرة لو صححت المعارضة فيتعين الحكم بالبطلان. أما اذا كانت المعارضة خاصة بالمناقشة في قيمة الدين أو نقصانه فلا يكون سببا لوصح لعدم الاستمرار في التنفيذ

(٢) ان بطلان الاجراءات لعدم رفع دعوى نزع ملكية في المواعيد المحددة بالمادة ٥٣٩ مرافعات هو من النظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافه. وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها في حالة غياب المدين بخلاف ما اذا حضر ولم يتمسك بهذا الدفع فيزول البطلان المحكمة

« حيث ان المدعى طلب الحكم بنزع ملكية المدعى عليهما باعتبار أن الاجراءات تمت وفق القانون » وحيث ان المدعى عليه الاول دفع ببطلان الدعوى وبنى طلبه هذا على أن تنبيه نزع الملكية أعلن في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ وعارض فيه المدعى عليه بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٠ أي في الخمسة عشر يوما التي حددها القانون في المادة ٥٤٨ مرافعات وبين ان المادة ٥٥١ مرافعات نصت على أنه إذا حصلت المعارضة بعد الخمسة عشر يوما المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ واستنتج من هذا أن المعارضة الحاصلة في الميعاد توقف التنفيذ

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على ملف الدعوى أن المدعى عليه بعد أن طعن بالتزوير في سند الدين وقضى بصحة السند بحكم مشمول بالنفاذ وبدأ المدعى في اجراءات التنفيذ بأن أعلن تنبيه نزع الملكية في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ عارض

المدعى عليه في التنبيه في اليوم الأخير من المدة المحددة لذلك بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٠ وتحدد لنظر المعارضة جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفيها قضى بالرفض وكانت دعوى نزع الملكية هذه رفعت بتاريخ ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وتحدد لها جلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وحضر فيها المدعى عليه الذي كان عارض في التنبيه ولم يبد ذلك وأجلت القضية لاستيفاء الشهادات لجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وكانت في الاثناء رفضت دعوى المعارضة في التنبيه بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ كما تقدم وفيها طلب الحاضر عن المدعى عليه الايقاف لوجود معارضة في التنبيه وأجلت الدعوى للتحري عن ذلك لجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٣١ التي قدم فيها المدعى ما يدل على أنه سبق أن حكم برفض المعارضة

« وحيث ان المدعى دفع بأنه لا يحق للمدعى عليه أن يدفع ببطلان الدعوى للسبب الذي أبداه المدعى عليه وأنه يجب عليه رفع دعوى على حدة للوصول الى ذلك

« وحيث انه من المتفق عليه قانوناً أن حكم نزع الملكية يقصده بيان أن الاجراءات قد استوفيت وفق نصوص القانون ولا نزاع أن إيقاف الدعوى أو رفعها أثناء الايقاف وبطلانها بناء على ذلك كلها أحوال داخلية في حكم الاجراءات الواجب اعتبارها في حكم نزع الملكية بخلاف ما يكون متعلقاً من الدفع بأصل الدين أو مقداره

« وحيث انه إذا تبين أن دفع المدعى عليه متعلق باستيفاء الاجراءات يتعين البحث في أثر المعارضة التي رفعها المدعى عليه على هذه الدعوى وعمّا إذا كان مجرد رفعها يستوجب الحكم بالبطلان

لا استمرار الاجراءات بعد رفعها بغض النظر عن موضوع المعارضة وسببها أو أن الأمر يختلف حسب سبب المعارضة ونتيجتها المحتملة

« وحيث ان المواد ٥٤٨ و ٥٤٩ وما بعدها الخاصة بالمعارضة وأثرها على إجراءات نزع الملكية لم يرد فيها نص على بطلان الاجراءات التي حصلت قبل المعارضة إلا أن عبارة المادة ٥٥١ يفهم منها أن المعارضة التي تحصل في الميعاد توقف التنفيذ

« وحيث انه يستفاد من حالة هذه النصوص ان أمر بطلان الدعوى بناء على عدم وقف الاجراءات وتجديدها بعد المعارضة في التنفيذ أمر متروك تقديره حسبما يتفق مع كل حالة ومع سبب المعارضة المرفوعة وأثرها المحتمل اذا صحت الدعوى على الاستمرار في التنفيذ من عدمه فاذا كان موضوع المعارضة ان المدعى عليه غير مدين مما يترتب عليه لو صحت دعوى المعارضة عدم التنفيذ للمرة فأذن يتعين الحكم ببطلان طلب نزع الملكية أما اذا كانت المعارضة خاصة بمناقشة قيمة الدين ونقصانه عما حكم به فلو صح هذا الادعاء لما كان سبب لعدم الاستمرار في التنفيذ فانه يصح التنفيذ مهما قل الدين وفي هذه الحالة يكتفى بالايقاف إذ كل ما يمكن أن يترتب على المعارضة لو حكم بتخفيض قيمة الدين هو استبعاد جزء من الدين المراد نزع ملكيتها « وحيث انه ظاهر من الاطلاع على صورة الحكم المعلنة ان معارضة المدعى عليه كان مبناها ان أغلب الدين دفع ولم يتبق منه سوى ٣٨ جنيتها وظهر فساد هذا الزعم أي أن المعارضة لم يكن أساسها المديونية من عدمها بل قيمة الدين فلا

يصح أن تكون سبب لبطلان نزع الملكية وفيها يكفي الايقاف حتى تظهر نتيجة الحكم في المعارضة والذي حصل في هذه الدعوى كما تقدم أن الدعوى أجلت للتحري، عن صحة رفع المعارضة اذ لم تكن قدمت شهادة بذلك وكان في الاثناء قضى برفض الدعوى فلا وجه اذن للدفع بالبطلان اذ هو غير منتج ولا يصح أن يجعل القانون من الدعاوى الكيدية أساسا لاكتساب حقوق وبطلان اجراءات لمجرد التشبث بحرفية القانون

« وحيث انه يتبين مما تقدم أن دفع المدعى عليه ببطلان طلب نزع الملكية في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث ان الشهادات مستوفاة كما أن طلب نزع الملكية حصل بعد مرور ثلاثين يوما من اعلان التنبيه

« وحيث ولو أن طلب نزع الملكية حصل بعد فوات ٩٠ يوما من اعلان التنبيه وقد نصت المادة ٥٣٩ على أنه اذا حصل الطلب بعد هذه المدة يكون لاغيا

« وحيث ان القانون نص على لغو الاجراءات في هذه الحالة وهي مرتبطة بالنظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على عكسها الا أن المدين لم يتمسك بها في الوقت المناسب ولعدم تمسكها يزول البطلان بخلاف حالة غياب المدين فالقاضي يحكم بها من نفسه

« وحيث يظهر مما تقدم أن الاجراءات صحيحة ويتعين الحكم بالطلبات

(قضية محمد افندي على القصبجي ضد محمود احمد دريكو آخر رقم ٢٦ سنة ١٣١١ رئاسة حضرة القاضي مقصود قوسه)

قضايا المحاكم المختلطة

٥٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

شركة . حلول أخرى عليها . غير مانع من التزام أعضائها المتضامين قبل الدائنين .
المبدأ القانوني

إن حلول شركة محل أخرى وقد التزمت بتعهداتها بما لها وما عليها لا يمكن أن يمس حقوق دائن للشركة القديمة في مقاضاة أعضائها المتضامين بدون حاجة للمطالبة بالزام الشركة المذكورة ذاتها مادامت غير موجودة والتي لا تعتبر لهذا السبب أيضاً ممثلة لأعضائها الذين كونوا هذه الشركة إذا افترض مثل هذا التمثيل .
(استئناف فابوس بطرس بصفاته ضد تقيسية برتوني وروس وآخر - رئاسة المسترفوكس المجلة سنة ٤٣ ص ٤١٦)

٥٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

١ - حوالا امتياز . حارس قضائي . موكل بالادارة . حقه في اجراء

الاصلاحات . امتياز بالمبالغ المنصرفة

٢ - توزيع . حق الدائن في الدخول فيه . عدم توقفه على الفصل في مسألة قانونية .

٣ - استبدال الدين . بتغير الدين والدائن . سندات تحت الاذن .

٤ - سندات تحت الاذن . محررة بالثمن باسم وكيل البائع . عدم اعتباره كذلك .

العلاقة الاصلية بين البائع والمشتري

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الحارس القضائي موكلا بالادارة كافة وليس قاصراً على صيانة وابور طحين سلم اليه بحالة يستحيل معها استغلاله فله الحق - بل عليه

الواجب في القيام بكل الاصلاحات اللازمة وكل المبالغ التي تلزم لهذا الغرض تعتبر من المصاريف القضائية الممتازة طبقاً للمادة ١٧٢٧ مرافعات
٢ - أن الفصل في مسألة قانونية خاصة بحق دائن في الدخول في التوزيع لا يتوقف - إلا في حالة البداهة التامة - على تقدير تقريبي لعملية التوزيع الحسابية

٣ - لا يعتبر استبدالاً بتغير سبب الدين والدائن حالة النص في عقد بيع عقار على دفع الثمن سندات تحرر باسم وكيل البائع والمشار اليه في ذات العقد
٤ - ان مجرد قبول سندات تحت الاذن لا يعتبر استبدالاً للدين الأصلي كالدين الخاص بشمن عقار مثلاً اذا كانت نية الاستبدال مستفادة صراحة من ظروف العقد . وتبقى العلاقة الأصلية على حالها بالرغم من مدة السقوط القصيرة المحددة للسداد .
(استئناف جان تاسابلو ضد رمزي ميخائيل جاد وآخر - رئاسة المستر ماك بارنت المجلة سنة ٤٣ ص ٤٠٥)

٥٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

١ - الراسي عليه المزاك . شروط البيع المشروعة . الثمن . سداكه لنزع الملكية وهو الدائن المسجل الوحيد . مبرى له
٢ - محام . دفع ثمن مسمى المزاك بالنيابة عن نازع الملكية . مشروع عنه

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٦٧٠ مرافعات التي تنص على الشروط الخاصة بدفع الراسي عليه المزاك الثمن من حيث ميعاد ومحل السداد ليست لها صفة الالتزام ولكنها وضعت بديلاً في حالة عدم النص عليها في شروط البيع حيث يكون (المادة ٦٢٧/٣ مرافعات) لنزع

فإذا كانت الاتعاب والمصاريف وبدل الانتقال التي يطالب بها المحامي لا تتعلق بعمله المباشر بصفته محاميا في القضية التي تترتب عليها هذه الاتعاب - إذ المذكرات حررت وأمضيت بمعرفة محام آخر وهو الذي ترفع أمام المجلس الحسبي - ولكنها عبارة عن مساعدة كان القصد منها توجيه القضية بصفة عامة سواء من جهة اختيار محام أو الاتصال به وتحضير كل الأدلة التي تصلح للدفاع فيها تحريرياً أو شفويًا فحق هذه

الحالة لا يمكن المطالبة بالاتعاب باستصدار أوامر تقدير بل برفع دعوى أصلية وتكون أمام المحاكم المختلطة مختصة إذا كان المحامي والموكل من جنسيات مختلفة ٢- مجرد أن الشخص المرفوع عليه دعوى الحجر للسفه في حاجة إلى ترتيب دفاعه لا يستوجب أن يكون ملزماً بعد الحجر عليه وتعيين قيم له أن يدفع للمحامي عنه مبلغاً معيناً بصفة اتعاب محاماة . إذ الحجر يترتب عليه نزع هذا التصرف منه

٣- أن دعوى الاغتناء على حساب الغير يفترض فيها أن ثروة المدعى عليه قد زادت وقت رفع الدعوى بالمبالغ التي أداها المدعى . ولكن لا يؤخذ بها في جميع الأحوال التي لا تزيد فيها هذه الثروة ولو كان بسبب التبذير . إلا في حالة إذا كانت هذه المبالغ تتعلق بمساعدة المدعى عليه بحيث أنه يكون من المؤكد نقصان ثروته ان لم تكن هذه المبالغ قد دفعت له (استئناف حامد باشا الشواربي ضد المحامي وآخر برئاسة المستر فوكس المجلة سنة ٤٣ ص ٤١٧)

٥٢٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

- ١- اختصاص المحاكم المختلطة - مبلغ متازع عليه بين وطنيين - ومودع في مصرف اجنبي
- ٢- وصية - اقرار بملكية الموصى اليه - عدم اعتبارها كذلك
- ٣- هبة - اعتراف لزوجته بحقوقها في مبلغ معين - بقصد اتصال معاشها في حالة الطلاق - عدم اعتبارها باطلة

الملكية الحق في النص على كافة الشروط التي يراها لازمة بالنسبة للبيع بشرط عدم مساسها بقواعد النظام العام ولا بحقوق الدائنين والمتزوج ملكيته . فإذا نص في شروط البيع على دفع الثمن لصاحب الحق فيه أو إيداعه في خزينة المحكمة وهي نصوص مشروعة ، فالدفع الحاصل من الراسي عليه المزايد إلى نازع الملكية وهو الدائن المسجل الوحيد يعتبر مبرراً لذمته

٢- جميع التصرفات الحاصلة بمعرفة المحامي - ومنها ما يحتاج إلى تفويض خاص - مفروض أنه مأذون بها من الخصم الذي عملت باسمه طالما أنها لم تنكر فالراسي عليه المزايد الذي يدفع الثمن للمحامي نازع الملكية بغير مطالبته بالتوكيل لا يكون مسؤولاً عن عمله هذا أو مقاضاته بمعرفة الأخير (أي نازع الملكية)

(استئناف وهبه بك نادرس وآخر ضد صادق بك قلبي - رئاسة المستر ماك بارنت المجلة سنة ٤٣ ص ٤٠٩)

٥٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مايو سنة ١٩٣١

- ١- محام . اتعابه . المطالبة بها . عن أعمال عامة خارجة عن الدفاع في القضية بالذات . رفعها بدعوى أصلية . اختصاص المحاكم المختلطة بها . في حالة اختلاف جنسية الطرفين
 - ٢- اتعاب محاماة . على محجور عليه . عدم التزامه بسداد مبلغ معين
 - ٣- اغتناء على حساب الغير . زيادة الثروة فعلاً . أو على الأقل عدم نقصانها
- المبادئ القانونية

١- أن المطالبة باتعاب المحاماة سواء باستصدار أمر تقدير بها أو بدعوى مستقلة يجب أن ترفع - بغض النظر عن جنسية المحامي أو موكله - إلى المحكمة التي نظرت الدعوى الأصلية والتي تعتبر هذه المطالبة تبعية لها .

المبادئ القانونية

(١) تكون المحاكم المختلطة مختصة إذا كانت المبالغ المتنازع عليها بين وطنيين مودعة في مصرف أجنبي مما يستلزم إدخاله في الدعوى ليكون الحكم ملزماً له.

(٢) لا تعتبر وصية إذا كانت الورقة المحررة بها فيها اقرار صريح بملكية الموصى اليه ولم تكن معلقة على أي شرط.

(٣) إذا كانت الورقة المحررة بمعرفة الزوج المسلم معترفاً فيها لزوجته التي طلقت بعد ذلك - بحقها في مبلغ مودع بمعرفته في أحد المصارف ويظهر من ظروف القضية أنها عبارة عن تعهد أدبي منه ضمناً للمستقبل الزوجة في حالة طلاقها منه فلا يمكن اعتبارها بمثابة هبة باطلة لعدم اقترانها بالقبض أو على الأقل لأنه لم يتبعها قبض فعلي للمبلغ الموهوب

(استئناف سييل شولير ضد اسماعيل نيازى صدق بك وآخر - رئاسة المسترفوكس المجلة سنة ٤٣ ص ٤١٩)

٥٢٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - مضي المدة المسقطة - حالة الجهل - غير موقوف للقوط .
- الا اذا وجد سبب مشروع للجهل به
- ٢ - شركة مساهمة - نسبة الغش والخطأ الجسيم لمديرى الشركة - مسئوليتهم عنه متضامنين
- ٣ - شركة مساهمة - حالة الخطأ الجسيم الموجب للمسئولية - يانه
- ٤ - شركة مساهمة - مسئولية المديرين . المشتركين في الخطأ ولو كان باشتراك شخص أجنبي فيه

المبادئ القانونية

(١) ان الجهل بسر يان السقوط على حق بمضى

المدة لا يعتبر سبباً موقفاً لهذا السقوط . ولكن جرت الاحكام على إيقاف المدة لصالح من كان لديه سبب مشروع للجهل بالحالة التي ينشأ عنها حقه بشرط أن لا يكون هذا الجهل نتيجة خطأ أو عدم احتياط أو فرط حرص .

فلا تسرى المدة عن دعوى المسئولية ضد مديري شركة مساهمة بالنسبة لتنفيذ عقد ما الا من اليوم الذى يصل الى علم المساهمين عنه وبدون حصول أى إهمال منهم

(٢) في حالة نسبة الغش الشخصى أو الخطأ الجسيم لمديرى شركة مساهمة ومسئوليتهم شخصياً ومتضامنين فيه لا يكون المساهمون ملزمين بادخال جميع أعضاء مجلس الادارة الذى أصدر القرار ولكن لهؤلاء المديرين الذين رفعت ضدهم الدعوى الحق في ادخال باقى أعضاء المجلس إذا رأوا هذا من مصلحتهم .

(٣) يعتبر خطأ جسيماً من جانب مديرى شركة مساهمة حالة تركهم عقاراً له قيمة كبيرة في نظير قبول أسهم للشركة منخفضة قيمتها انخفاضاً عظيماً وزاد النزول كثيراً بهذا التصرف ذاته

(٤) ان مديرى شركة مساهمة مسئولون عن خطأهم الجسيم أو سوء ادارتهم بغض النظر عن اشتراك شخص ثالث فيه . ومجرد أن مصفى الشركة قد تصالح مع هذا الشخص لا يجعل الدعوى ضدهم غير مقبولة وان كان يجب أن يعمل حساب عند نظر التعويض بالنسبة للمبالغ المتحصلة من هذا الصلح

(استئناف الشركة العقارية تحت التصفية ضد هنرى بوتيني بصقائه وآخرين رئاسة المستر ماك بارنت - المجلة سنة ٤٣ ص ٤٢٤)

قضاة المحاكم الأجنبية

٥٢٨

محكمة النقض والابرار

الدائرة الجنائية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

مستولة السلطات العامة . مستخدم . خطأ شخصي . أثناء تأدية الوظيفة . اختصاص المحاكم القضائية العادية . الحكم بالمستولية المبدأ القانوني

ان نص المادة ١٣٨٤ مدني القاضى « بالزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم » نص عام لم يرد عليه أى استثناء بالقوانين المتعلقة بنظم البوليس ، وعلى ذلك فالدعوى التى ترفع طبقا لهذه المادة ضد (مجلس القرية) لا يسبب خطأ مصلحي *faute de service* بل بسبب خطأ شخصي وقع أثناء القيام بأعمال الوظيفة من أحد مستخدمي مجلس هذه القرية هى دعوى من قبيل مانص عليه فى المواد ٣٢٢ من قانون تحقيق الجنايات و ٧٤ عقوبات فرنسي وتدخل طبقا لهذه النصوص فى اختصاص المحاكم القضائية العادية وبوجه التخصيص تختص المحاكم القضائية العادية بالفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع ضد مجلس قرية من ورثة شخص قتل خطأ بواسطة أحد مستخدمي هذا المجلس أثناء قيامه بأعمال وظيفته (قانون ٥ ابريل سنة ١٨٨٤ مادة ١٠٢)

(مجلة Daloz سنة ١٩٣٢ ص ٦ قسم أول)

(راجع تعليق مجلة Daloz على هذا الحكم)

٥٢٩

محكمة السين المدنية

٢٠ يونيو سنة ١٩٣١

مستولة . اصابة . ملاكمة . مستولة منظمى اللعب . عن الاصابة القاتلة . تنشأ عن سبب خاص بحالة اللاعب لا بالاصابة نفسها ، وجوب الكشف طيبا على اللاعب . مستولة . اتحاد الالعاب . مستولة عن تسليم شهادة ملاكم . قبل الكشف طيبا

المبادئ القانونية

يحتبر منظمى سباق (الملاكمة) مسئولين عن الاصابة القاتلة التى تحدث لأحد المتصارعين الناشئة عن اصابة مخيعة ليست نتيجة لكعة *coup* بل عن ضغط دموى شديد *hypertension arterielle* التسبب عن الملاكمة ماداموا قد أهملوا الكشف طيباً على المتصارعين فى المبدأ وعرضوا بذلك القتل وهو فى حالة جسمانية ظاهرة الضعف لمواجهة خصم أعظم منه قوة (١٣٨٢ ، ١٣٨٣) واتحاد الالعاب (ولو أنه لم يشترك فى تنظيم سباق الملاكمة) يحتبر مسئولاً بالاشتراك مع منظمى اللعب بسبب الخطأ الذى ارتكبه باعطائه للقتيل شهادة بأنه عضو فعلى قبل أن يتأكد من فحص طبي سابق من أن تركيبه الجسماني وحالته الصحية تمكنانه من أن يستهدف الى هذا النوع العنيف من الالعاب (لعبة البوكس)

(مجلة Daloz سنة ١٩٣٢ ص ١٤ قسم ثان)

(راجع تعليق المجلة على هذا الحكم)

المبادئ القانونية

١ - ان تحريم تقديم طلبات جديدة في الدعوى أثناء نظرها بمحكمة الاستئناف لا يشمل الأوجه الجديدة (moyens) ولا الطلبات التي يشتمل عليها الطلب الأصلي ضمناً ولا الطلبات الإضافية (مادة ٤٦٤ مرافعات)

وعلى ذلك فيكون مقبولاً أمام محكمة الاستئناف طلب التعويض الذي تقدمه نقابة المحامين ضد أشخاص اشتغلوا من غير حق بصفته محامين وارتدوا رداء المحامي لأنه طلب تشمله حتماً المادتان ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدني . ولو أنه أمام محكمة أول درجة لم يؤسس طلب التعويض صراحة إلا على تهمة اغتصاب الصفة والرداء (titre et costume) مادام من الثابت أن هذا الطلب مبني على نفس الوقائع التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة التي عرضت على هذه المحكمة هي والطلب الأصلي نفسه كاتهام الحقوق المحامين التي يستمدونها من القانون واللوائح الخاصة بصفاتهم وردائهم (مادة ٢٥٩ ع)

و يكون هذا النظر صحيحاً بوجه أخص إذا ظهر من صحيفة اعلان الدعوى الابتدائية أن طلبات التعويض مطلوبة مقابل الضرر المادي والأدبي المترتب على أعمال هؤلاء الخصوم ٢ - ان النص الخاص بتحريم تقديم طلبات جديدة بالاستئناف ليس من النظام العام والخصوم أن يتنازلوا عن التمسك به (مادة ٤٦٤ مرافعات) فالمستأنف الذي ترفع في موضوع الدعوى بعد تقديم مذكرات المستأنف عليه لا يقبل منه أن يتمسك بعدم رافعه في الموضوع بأن طلباً من طلبات خصومه يعتبر طلباً جديداً

(مجلة دالوز سنة ١٩٣١ قسم ثان ص ١٦٩)

٥٣٠

محكمة استئناف اكس

١٦ يولييه سنة ١٩٣١

مسئولية . طبيب . علاج بالاشعة . جروح . ضرر . مسئولية تعاقدية . ليست قائمة على أساس ارتكاب جنحة تقادم . مسئولية . طبيب . علاج . ضرر . دعوى التعويض .

تسقط بمضي ثلاثين سنة . ثلاث سنوات . وتبعاً

لاحكام القانون المدني

المبادئ القانونية

ان مسؤولية الطبيب عن الضرر الذي يلحق بالمرضى على أثر علاج بالاشعة لا يمكن أن تقوم على أساس المادة ١٣٨٤ مدني فقرة أولى ، ذلك لأن المريض قبل وطلب الاشتراك في استعمال هذه الاجهزة مع علمه بالأخطار المحتملة لاستعمالها . وإنما يقوم خطأ الطبيب على أساس الاخلال بالتزام تعاقدى مصدره عقد اجارة الأشخاص المعقود بينه وبين المريض .

وعلى ذلك فدعوى تعويض الضرر الناشئ بسبب جروح والتي يستند أساسها القانوني إلى تعاقد لا إلى عمل يعتبر جنحة فقط لا تخضع من حيث التقادم إلى أحكام قانون تحقيق الجنايات فتسقط بمضي ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٦٣٨ منه بل إلى أحكام القانون المدني فلا تسقط إلا بمضي المدة الطويلة (ثلاثين سنة مادة ٢٢٦٢ مدني)

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم ثان ص ٥٥)

(راجع تعليق مجلة دالوز على هذا الحكم)

٥٣١

محكمة استئناف أورليان

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - استئناف . طلبات جديدة . أوجه جديدة . تضمن الطلب

الأصلي للطلب الجديد . طلب اضافي . جواز ابدائه

٢ - استئناف . عدم جواز تقديم طلبات جديدة . ليس من

النظام العام

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٧٠	٩٢٥	١٥ فبراير ١٩٣٢	(١) قضاء محكمة النقض والابرام الجنائية ١- استئناف . حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن . طرح هذا الحكم فقط بالاستئناف -٢- نقض . عن حكم استئنافي باعتبار المعارضة كأن لم تكن . طرح هذا الحكم فقط أمام النقض -٣- معارضة . في حكم غيابي . اعتبارها كأن لم تكن . عدم الأخذ به في حالة المعارض الذي يحضر عدة جلسات من جلسات المعارضة -٤- معارضة . في حكم غيابي . اعتبارها كأن لم تكن . قاصر على التغيب عن الجلسة الأولى فقط .	١٣٣ تج
٤٧١	٩٢٧	« « « «	١ - ضرب أو جرح . توافق على التعدي والإيذاء . القصد منه العقاب على الفكرة الاجرامية المتحدة عند عصبة المتهمين . عدم ضرورة اعداد آلات الضرب . انطباق المادة ٢٠٧ ع - ٢ - مسؤولية جنائية . تطبيق المادة ٢٠٧ ع . عدم التفريق بين من قارف الضرب ومن لم يقارفه واعتبار الجميع فاعلين أصليين في الجريمة	٢٠٧ ع
٤٧٢	٩٢٩	٢٢ « « «	تهديد . بافشاء أمور مخدشة للشرف . جريمة مستقلة . تتم بمجرد حصوله	٣/٢٨٤ ع
٤٧٣	٩٢٩	٢٩ « « «	١ - سلطة المحكمة . في حكمها . غير مقيدة فيه برأى النيابة . حريتها المطلقة في تقدير ظروف الدعوى -٢- نقض . اغفال الإشارة إلى تفويض النيابة للرأي للمحكمة . وعدم ارتباط المحكمة به . أفضلية الإشارة لكل ماجريات الدعوى . لا بطلان -٣- دعوى مدنية . رفعها ضد المتهم القاصر أو المحجور عليه . دون ادخال	٢٢٩ تج

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٧٤	١٤ مارس ١٩٣٢	الوصى أو القيم . جوازها . نظام الحكم المقرر في القطر المصري . تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه وفي صورته التفصيلية بالدستور - ٢ - الحكومة . معناها قانونا . السيادة في مظهرها العملي . مجموع الضوابط والأحكام التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها . تغييرها على صور ووجوه شتى . الدساتير هي الوثائق الأساسية لبيان ذلك النظام وتقريره - ٣ - نظام الحكم . استعمال الشارع لها في معناها الشامل لتفاصيل نظام الحكم لآلئسه النوعية فقط . أى النظم الأساسية للدولة الواردة في الدستور - ٤ - تحريض على كراهية نظام الحكم . الدستور القديم والجديد . التعديلات الحاصلة منصفة على قواعد الحكم وأنظمته . الطعن في الدستور الجديد والتحريض على عدم طاعته . طعن على نظام الحكم - ٥ - دستور . نفاذه . وجوب احترامه من يوم نشره ولو تأخر نفاذه - ٦ - اهانة وسب . جواز إثباتهما . العبارات معينة إلى حد ما - ٧ - حسن النية . في جريمة الاهانة . اعتقاد بصحة الوقائع . القصد مصلحة البلاد لا مجرد التشهير - ٨ - سلطة محكمة النقض . في جرائم النشر . تقدير مرامي العبارات . من ناحية تعديل الخطأ في التطبيق	١٥١ و ١٤٨ معدله ١٦٠ و ٦ ٢٢٩ و ٢٣٢ تج
٤٧٥	١٤ مارس ١٩٣٢	مظاهرة . تنبيه المتظاهرين بالتفرق وعصيان الأمم . ركن جوهرى للجريمة	مادة ١١/٣ ق ١٤ سنة ١٩٢٣
٤٧٦	» » » »	سرقة . اخذ أموال مباحة كالأحجار . من	

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد العاشر

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٤٧٧	٩٤٢	١٤ مارس ١٩٣٢	منطقة غير مخصصة للحاجر . عدم وضع يد الحكومة عليها وضا صحتها لم تدخل في ملكها الحر . او المخصص للنفقة العامة . غير معاقب عليه ١- سب علني . مخدش للناموس والاعتبار . وان لم يكن مشتملا على اسناد عيب معين . اعتباره جنحة لا مخالفة ٢- تفسير . تعارض نصين . يعمل بالتأخر منهما	٥/٢٧٤ و ٤١ و ٤٠ و ٢٧٨ ع
٤٧٨	٩٤٤	» » » ٢١	وديعة . رد الشيء المودع بعينه عند طلبه شرط أساسي للعقد	٤٨٢ مد و ٢٩٦ ع
٤٧٩	٩٤٥	» » » ٣١	١- النيابة العمومية . من النظم المهمة في الدولة . شعبة اصيلة من شعب السلطة التنفيذية . مباشرتها للدعوى العمومية . تصرفها فيها تحت اشراف وزير الحقانية استقلالها عن السلطة القضائية ٢- النيابة العمومية . نتائج استقلالها عن القضاء . حريتها في ارائها لدى المحاكم . ولا سلطة للقضاء عليها ٣- حكم جنائي . مبني على اقتناع المحكمة . تعلقه بالموضوع . أسلوب المحكمة فيه لا دخل لمحكمة النقض فيه ٤- شهود حق المحكمة في ق . تشكيل محاكم سماعهم . طريقة استدعائهم . شاهد يتقدم بنفسه للجنايات للمحكمة . جواز سماعه . شهادتهم متروك تقديرها للمحكمة حق الخصم في مناقضة شهادته ٥- محكمة ابدأؤها ملاحظات للخصوم . تأثيره على رايها . الغرض منه تنبيه الخصوم لا بداء دفاعهم . جوازه لجلاء الحقيقة ٦- اجراء تحقيق بواسطة المحكمة . حقها فيه . ادلاء أحد المتهمين بأقوال جديدة . سلطة المحكمة في عدم اذاعتها ٧- قذف	١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢ / ١٦٦ و ٢ مكررة و ٤٠ و ٢ / ٤١ و ٣ ع و ٤٦ و ٢ / ٢٢٩ و ٢٣٢ تج و ١٦٣ و ٢٦٣ ع و ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٤٦

رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		وسبب بالنسبة للموظفين العموميين. الفرق بين القانونين المصري والفرنسي فيها. شرط سلامة النية. إثبات صحة الوقائع. غير كاف. ٨- حسن النية. عناصرها الأساسية. بيانها. تقييد محكمة الموضوع به. رقابة محكمة النقض عليها. من جهة الخطأ في تأويل القانون وتفسيره. ٩- قذف. الاسناد فيه. تحققه بالصيغ الكلامية والكتاتية. وبالصيغ التشكيكية أيضا. ١٠- إعفاء القاذف. شرطه. سلامة النية. والمصلحة العامة. صحة الوقائع واستعداده للتدليل عليها. ١١- اعلان شكوى. او مجرد نشر الحكم. تطبيق المادة ١٦٣. مجرد الاخبار البسيط. خاليا من كل تفصيل	
٤٨٠	١٠ مارس ١٩٣٢	(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية نقض تفسير العقود. سلطة محكمة الموضوع في ذلك. جواز مخالفة المدلول الظاهر بشرط أن تبين لم عدلت عنه. تقصير الحكم عن بيان مسوغ التفسير. بطلان لعدم الاشتمال على أسباب كافية. ايجاب. قبول. وجوب تلاقيهما	٩ ق انشاء محكمة النقض ١٠٣ مر.
٤٨١	» » » »	١ - نقض. اتفاق الخصوم على الطعن في الحكم. غير ملزم للمحكمة. وجوب توفر أسباب النقض. ٢ - عقود. تفهم نصوصها وتحديد قصد المتعاقدين. مسألة موضوعية. ٣ - نقض. التماس. تناقض بين الأسباب والمنطوق. وجه التماس. لا وجه نقض. ٤ - أعمال. تقديرها. حق المحكمة في ذلك دون رجوع الى خير. ٥ - ادلة. تقديرها. مسألة موضوعية. تسبب الحكم.	٩ و ٢٨ و ٢٩ ق انشاء محكمة النقض ١٣٨ ق ١٠٣ و ٢٧٢ و ٦ مر

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٨٢	٩٦٩	١٧ مارس ١٩٣٢	وجوب تسليب كل طلب يقضى بقبوله أو رفضه. بطلان دعوى الملكية. دعوى وضع اليد. الفارق بينهما. الأولى لحماية الملكية وما يتفرع عنها مباشرة. الثانية لحماية وضع اليد في ذاته. بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته	١٠ ق إنشاء محكمة النقض ٢٩ و ٣ / ٢٦ مر
٤٨٣	٩٧٠	٢٤ مارس ١٩٣٢	تقديم. تملك بمضى المدة. أراضي الحكومة المرهونة وفاء للديون العامة. تسليمها لقومسيون الأراضي. تطهيرها من كل حق. عدم جواز تملكها بمضى المدة. سريان هذا مدة حياة القومسيون وفي المستقبل	دكريتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩
٤٨٤	٩٧٢	٧ أبريل سنة ١٩٣٢	١- أسباب النقض. تشمل الدفوع. وجوب تقديمها في المذكرات والاسقاط الحق في التمسك بها. ٢- خصوم. في المادة ٢٦ من قانون النقض. تشمل الطاعن والمطعون والنيابة. ٣- توكيل. الدفع بعدم وجود توكيل للدعوى المقرر بالنقض في القضية. ليس من النظام العام	١٥ و ٢٦ ق إنشاء محكمة النقض
٤٨٥	٩٧٤	» » » »	نقض. ضامن. استحقاق العقار المبيع. حق الضامن في رفع نقض مستقل. حق المضمون كذلك في رفع نقض مستقل ولو حكم في الأول بالرفض	٩ ق إنشاء محكمة النقض
٤٨٦	٩٧٦	٢٤ ديسمبر ١٩٣١	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية ١ - استئناف. قرار ايقاف. فاصل في مسألة متنازع عليها. حكم قطعي. ٢ - تزوير. ايقاف الحكم في الدعوى الأصلية. طلبات مستعجلة. عدم جواز الايقاف بالنسبة لها.	٣٦١ و ٣٤٥ و ٢٧٨ و ٣٧١ و ٣٧٠ مر.

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية عشر
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٤٨٧	٢٨ ديسمبر ١٩٣١	٣ - استئناف. طلب الدعوى الأصلية بمحكمة الاستئناف. الغاء حكم بالايقاف. لا يبيح الفصل في الدعوى الأصلية. وجوب إعادة القضية لمحكمة أول درجة
٤٨٨	» » » » »	مستخدم. فصله في وقت غير لائق. أحواله ٤٠٤ مد وجوب التنبيه عليه قبل الفصل بمدة كافية للبحث عن عمل. الاخلال بذلك. تعويض. ١ - اجراءات نزاع ملكية. رسو المزاد. الحكم بطلان الاجراءات بسبب سقوط حكم الدين. مسئولية نازع الملكية. قاصرة على مصاريف الاجراءات دون التعويض - ٢ - زيادة العشر. التقرير بها. لا يقطع صلة الراسي عليه المزاد الا أول بالاجراءات. حكم مرسى المزاد معلق على شرط فاسخ. وجوب صدور حكم مرسى مزاد ثان صحيح.
٤٨٩	٢٨ ديسمبر ١٩٣١	استئناف. أمر صادر في تظلم من أمر حجز صادر من رئيس المحكمة. التظلم منه أمام المحكمة الكلية. عدم جواز استئنافه أمام محكمة الاستئناف
٤٩٠	٢٩ » » » »	تقدم. قطع المدة. قرار لجنة المساعدة القضائية ٨٢ مد للاعفاء من الرسوم. لا يعتبر من الاجراءات القضائية القاطعة للبد
٤٩١	» » » »	اعلان. رفض المعان اليه أو أحد أقاربه. الاستلام. وجوب تسليم الصورة في نفس اليوم الى المحافظة أو شيخ البلد. طرود. عنر يمنع من ذلك. وجوب اثباته في المحضر. مخالفة ذلك. بطلان الاعلان

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٤٩٢	٩٨٧	٣٠ ديسمبر ٩٣١	اجارة. تنازل عن الاجرة لشخص ثالث . قبول المستأجر السداد للمتنازل اليه . صدور حكم مرسى المزايا . انقطاع أثر التنازل .
٤٩٣	٩٨٨	٣١ » » »	استئناف . نزاع ملكية . قاضي البيوع . فصله في أمر خارج عن إجراءات البيع . قراره في ذلك . جواز استئنافه في الميعاد العادي
٤٩٤	٩٩٠	» » » »	مسئولية الآباء عن أعمال أبنائهم القصر . شروط المسؤولية .
٤٩٥	٩٩٠	» » » »	١ - حكم مرسى المزايا . استئنافه . شروط الاستئناف . عدم استيفاء الشروط المقررة ٢ - نزاع ملكية . إجراءات البيع . قاضي البيوع . عدم جواز الفصل في المنازعات الجديدة التي تطرح عليه . وجوب إحالة الخصوم الى المحكمة المختصة . دفع أمامه . سبق الفصل نهائياً فيه . رفضه . صحته - ٣ - حكم مرسى المزايا . استئنافه . اجراء مخالف للقانون . يوجب استئناف الحكم . لا الاجراء .
٤٩٦	٩٩٢	٥ يناير سنة ٩٣٢	١ - تسجيل . بيع ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل . نافذ على الورثة - ٢ - تسجيل . تخارج بيع حصة في التركة من وارث لغير وارث . اعتباره بيع استحقاق . وجوب تسجيل العقد بالنسبة للعقارات . سريانه بالنسبة للمنفقات .
٤٩٧	٩٩٤	» » » »	حكم . حضور محام عن شخص لم يوكله . وصف الحكم بأنه حضوري خطأ . وجوب اعتباره غايياً

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد العاشر

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٤٩٨	٩٩٥ ٥ يناير سنة ١٩٣٢	١- استئناف. سريان ميعاد الاستئناف وجوب اعلان الحكم الابتدائي. الطريق الوحيد للعلم بالحكم. ٢- استئناف. استئناف أحد الخصوم. صدور حكم غيابي. المعارضة فيه. جواز رفع استئناف فرعي بعد تقديم المعارضة. جواز رفع استئناف أصلي. ان كان الميعاد قائما	٣٥٧ و ٣٥٢ مر
٤٩٩	٩٩٧ » » » »	تنبيه. بالأخلاء. من أحد طرفي عقد الإيجار للآخر. عبارته والفاظه. يكفي فيها ما يفيد الرغبة في عدم التجديد	٣٨٦ و ٣٨٥ مد
٥٠٠	٩٩٨ » » » »	بيع. تحديده بما انعقد عليه البيع. عدم تناوله أي شيء آخر.	٢٦١ و ٢٦٠ و ٢٣٥ مد
٥٠١	١٠٠٠ » » » »	استئناف. اعلان الحكم الابتدائي. سريان ميعاد الاستئناف بالنسبة للمعلن والمعلن اليه على السواء (٤) قضاء محكمة استئناف أسيوط	٣٥٣. مر
٥٠٢	١٠٠٢ ١٢ مارس ١٩٣٢	١- استئناف. أصلي و فرعي. السابق منهما هو الأصلي. عدم جواز رفع استئناف فرعي ضد مستأنف عليه. ٢- استئناف حكم اعلانه. سريان المواعيد ضد المعلن والمعلن اليه على السواء	٣٥٧ و ٣٥٣ مر
٥٠٣	١٠٠٤ ٥ مايو ١٩٣٢	استئناف. رفع استئناف عن أسباب الحكم المستأنف. الأسباب والمنطوق لا يقبلان التجزئة. جواز رفع الاستئناف. (٥) قضاء المحاكم الكلية	٣٤٥ مر
٥٠٤	١٠٠٥ ٢٢ ابريل ١٩٣١	عقد مستتر. حق الغير المتعاقد بحسن نية. لا تأثير له.	١٤٣ و ١٤١ مد
٥٠٥	١٠٠٧ ٣٠ يوليو ١٩٣١	صلح. اعتباره حاسما للنزاع الحاصل فيه. وكل نزاع يتفرع عنه وقصده المتعاقدان	٥٣٤ مد

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد العاشر

رقم الصفحة	الترقيم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٥٠٦	١٠٠٨	١٣ أكتوبر ١٩٣١	مؤجر. واجباته قبل المستأجر. حالتها. مرمى القانون. التزامه بالتسليم	٣٦٢ و ٣٦٩ مد
٥٠٧	١٠١١	٢٢ » » »	١- شطب القضية. أحواله المنصوص عليها قانوننا. الأخذ بغيرها بطريق القياس. ٢- ايقاف و ١٧ لأنحه الدعوى حالاته في القانون. أحوال اخرى. ٣- اختصاص المحاكم الاهلية. رفع الدعوى أمامها. ثم رفعها من جديد أمام القضاء المختلط وادخال أجانب فيها. الحكم بعدم اختصاصها. اختصاص المحاكم الاهلية. دعوى مرفوعة فيما بعد أمام القضاء المختلط. منع تناقض الاحكام. موجب للحكم بعدم الاختصاص	٢٩٩ و ١١٩ مر
٥٠٨	١٠١٤	٢٦ أكتوبر ١٩٣١	١ - مسئولية مدنية. عن دعوى كيدية. مرفوعة بسوء نية أو للكيد. ٢- ضرر أدبي. عدم امكان تقديره. متروك لتقدير القاضي	١٥١. مد
٥٠٩	١٠١٦	٢٣ نوفمبر ١٩٣١	١ - رفت. في وقت غير لائق. اعطاء مهلة للعامل. حالة كونه يعمل فيها. لا ينافيه. ٢. اجارة الاشخاص. عدم النص على مدة الاجارة. جواز فسخها في أي وقت لا تقله. ٣- تعويض. عن الرفت. تقديره. موكل للقاضي. ٤. تعويض. عمادفع من العامل لشركة الضمانات. عدم ملزومية صاحب العمل به. ٥. تعويض. عن الرفت. التفريق بين المدة المعينة في العقد والمدة الغير معينة. أحكامها	٤٠٣ و ٤٠٤ مد
٥١٠	١٠٢١	٨ ديسمبر ١٩٣١	قوة قاهرة. عجز عن دفع رسم استئناف. اعتباره كذلك. ايقاف ميعاد الاستئناف	٣٥٤ و ٣٥٣ ٣٥٨ مر
٥١١	١٠٢٣	١٠ يناير ١٩٣٢	ميراث. الحق فيه. سقوطه بمضي ٣٣ سنة. ٧٦ مد لا بمضي ١٥ سنة	٧٦ مد

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
٥١٢	١٦ يناير ١٩٣٢	١- حكم تهديدي. بالزام بمبلغ. دين غير معين ومتنازع فيه. عدم جواز التنفيذ به. ٢- تهديد مالي. احتسابه من تاريخ الحكم الاستثنائي. عدم اعتباره تعويضا. بل عقوبة لعدم الاذعان لحكم القاضي	٣٨٤ مر
٥١٣	٢٤ مارس ١٩٣٢	١- استئناف. محكمة الجنح المستأنفة. سلطتها في تعديل وصف التهمة. ٢- استئناف محكمة الجنح المستأنفة. لا تملك أى تغيير في الاتهام. متى ثبت ان التهمة الجديدة ذات اركان مختلفة عن التهمة الاولى. ٣- اهانة موظف عمومي. عدم جواز تغييرها بالاستئناف. الى تهمة سب علني لانعدام ركن العلنية في الاولى. ووجوب تقريره في الثانية. لم يسبق بحثه في الحكم الابتدائي (٦) القضاء المدني المستعجل	١٣٠ و ١٤٩ و ١٧٢ و ١٧٥ و ١٨٨ تج
٥١٤	٧ يونيو ١٩٣٢	قاضي الأمور المستعجلة. ايقاف التنفيذ. أسباب الايقاف. يجب أن تستند الى وقائع غير متنازع فيها. في حالة النزاع. يكون قاضي الأمور المستعجلة غير مختص.	٢٨ مر
٥١٥	٨ » » » »	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. حدوده وشروطه. ٢- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. الحكم بالاخلا. لا يختص بالحكم به الا اذا كان العقد قد انتهت مدته أو فسخ بحكم أو اتفاق على وقوع الفسخ بقوة القانون	٢٨ مر
٥١٦	» » » » »	١- قاضي الأمور المستعجلة. تفسير الأحكام الواجبة التنفيذ أو تعديلها. غير مختص به ٢- قاضي الأمور المستعجلة. عرض حقيق من المحكوم عليه. اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في جديته. ايقاف التنفيذ	٢٨ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٩٨ مر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		(٧) قضاء المحاكم الجزئية	
٥١٧	٨ يناير ١٩٣١	لائحة الترع والجسور . جسور وطراريد . التزام الحكومة بصيانتها . طبقاً للبادء الرابعة من اللائحة . عدم وجود حق ارتفاق لها على الأراضي المجاورة . التزامها بالتعويض في حالة اخذ ترعة منها	٤ لائحة الترع والجسور لسنة ١٨٩٤
٥١٨	٣٤ » » » »	تقديم مشتريان . من مالك واحد . عدم تأثير تسجيل أحدهما على وضع يد الآخر . وتملكه بمضى المدة . أفضلية واضع اليد	٦٧ مد . و ٦٠٩ مد وما بعدها مد . الملغاة
٥١٩	» » » » »	مخاصمة وكلاء النيابة . بالطرق المنصوص عليها فيما يختص بالقضاة	٦٥٤ وما بعدها مر .
٥٢٠	٣ فبراير ١٩٣١	١ - حراسة . ضرورة وجود نزاع ما . عدم قبولها استقلالاً - ٢ - حراسة . عدم جوازها . على أعيان مدين لسداد دين الدائن . تعارضها مع أحكام التنفيذ	٤٩١ مد .
٥٢١	٣ مارس ١٩٣١	١ - نزاع ملكية . معارضة في التنيه . أثرها في بطلان الاجراءات لعدم ايقاف الدعوى . متروك لتقدير القاضي - ٢ - بطلان الاجراءات . دعوى نزاع ملكية . رفعها في غير المواعيد . البطلان من النظام العام	٥٤٨ مر . وما بعدها
		(٨) قضاء المحاكم المختلطة	
٥٢٢	٢٦ مايو ١٩٣١	شركة . حلول أخرى محلها . غير مانع من التزام أعضائها المتضامنين قبل الدائنين	٥١٥ و ٥١٨ ل ٥٢٢ مد .
٥٢٣	» » » » »	١ - حق الامتياز . حارس قضائي . موكل بالادارة . حقه في اجراء الاصلاحات . امتياز المبالغ المنصرفة - ٢ - توزيع . حق الدائن في الدخول فيه . عدم توقفه على الفصل في مسألة قانونية - ٣ - استبدال الدين . بتغيير الدين والدائن	٧٢٧ مر . م . ٢٥١ مد .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٥٢٤	٢٦ مايو ١٩٣١	سندات تحت الاذن . محررة بالثمن باسم وكيل البائع . عدم اعتباره كذلك - ٤ - سندات تحت الاذن . محررة بالثمن . عدم تأثيرها على العلاقة الأصلية بين البائع والمشتري	٦٧٠ و ٦٢٧ / ٣ م.م
٥٢٥	٢٨ » » »	١ - الراسم عليه المزايد . شروط البيع المشروعة الثمن . سداده منه لنزع الملكية وهو الدائن المسجل الوحيد . مبرى له - ٢ - محام . دفع ثمن مرسى المزايد له بالنيابة عن نازع الملكية . مشروعيته ١ - محام . أتعابه . المطالبة بها . عن أعمال عامة خارجة عن الدفاع في القضية بالذات . رفعها بدعوى أصلية . اختصاص المحاكم المختلطة بها . في حالة اختلاف جنسية الطرفين - ٢ - أتعاب محاماة . على محجور عليه . عدم التزامه بسداد مبلغ معين - ٣ - اغتناء على حساب الغير . زيادة الثروة فعلا . أو على الأقل عدم نقصانها	٤٤ و ٤٨ ل ٥٠ م.م
٥٢٦	٢٨ » » »	١ - اختصاص المحاكم المختلطة . مبلغ متنازع عليه بين وطنيين . ومودع في مصرف أجنبي - ٢ - وصية . اقرار بملكية الموصى إليه . عدم اعتبارها كذلك - ٣ - هبة . اعتراف لزوجته بحقها في مبلغ معين . بقصد اتصال معاشها في حالة الطلاق . عدم اعتبارها باطلة .	٧٠ و ٧١ و ٧٧ و ٧٨ م.م
٥٢٧	٢ يونيو ١٩٣١	١ - مضي المدة المسقطه . حالة الجهل . غير موقف للسقوط . الا اذا وجد سبب مشروع للجهل به - ٢ - شركة مساهمة . نسبة الغش والخطأ الجسيم لمديرى الشركة . مسئوليتهم عنه متضامنين - ٣ - شركة مساهمة . حالة الخطأ الجسيمه الموجب	١٠٨ ل ١١١ و ٢٦٩ م.م ٥٣٦ و ٥٣٧ م.م ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٧١ تجام

السنة الثانية عشر

فهرست

العدد العاشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
		للمسئولية. يانه - ٤ - شركة مساهمة مسئولية المديرين. المشتركين في الخطأ ولو كان باشتراك شخص أجنبي فيه (٩) قضاء المحاكم الأجنبية	
٥٢٨	٢٠ نوفمبر ١٩٣٠	مسئولية السلطات العامة. مستخدم. خطأ شخصي. أثناء تأدية الوظيفة. اختصاص المحاكم القضائية العادية. الحكم بالمسئولية	ق ٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (فرنسي)
٥٢٩	٢٠ يونيو ١٩٣١	١ - مسئولية. اصابة. ملاكمة. مسئولية منظمي اللعب. عن الاصابة القاتلة. تنشأ عن سبب خاص بحالة اللاعب. لا بالاصابة نفسها. وجوب الكشف طياً على اللاعب ٢ - مسئولية. اتحاد اللاعبين. مسئولية عن تسليم شهادة ملاكم قبل الكشف طياً	مادة ١٠٢ ١٣٨٤ مد. ف ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مد. ف
٥٣٠	١٦ يوليو ١٩٣١	١ - مسئولية. طبيب. علاج بالاشعة. جروح. ضرر. مسئولية تعاقدية. ليست قائمة على أساس ارتكاب جنحة ٢ - تقادم. مسئولية. طبيب علاج. ضرر. دعوى التعويض. تسقط بمضي ثلاثين سنة. لا ثلاث سنوات. وبما لا يحكم القانون المدني	٢٢٦٢ مد. ف
٥٣١	٢٢ ديسمبر ١٩٣١	١ - استئناف. طلبات جديدة. أوجه جديدة. تضمن الطلب الأصلي للطلب الجديد. طلب اضافي. جواز امدائه - ٢. استئناف عدم جواز تقديم طلبات جديدة. ليس من النظام العام	٤٦٤ مر. ف. ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مر. ف.



Bibliotheca Alexandrina



0542602